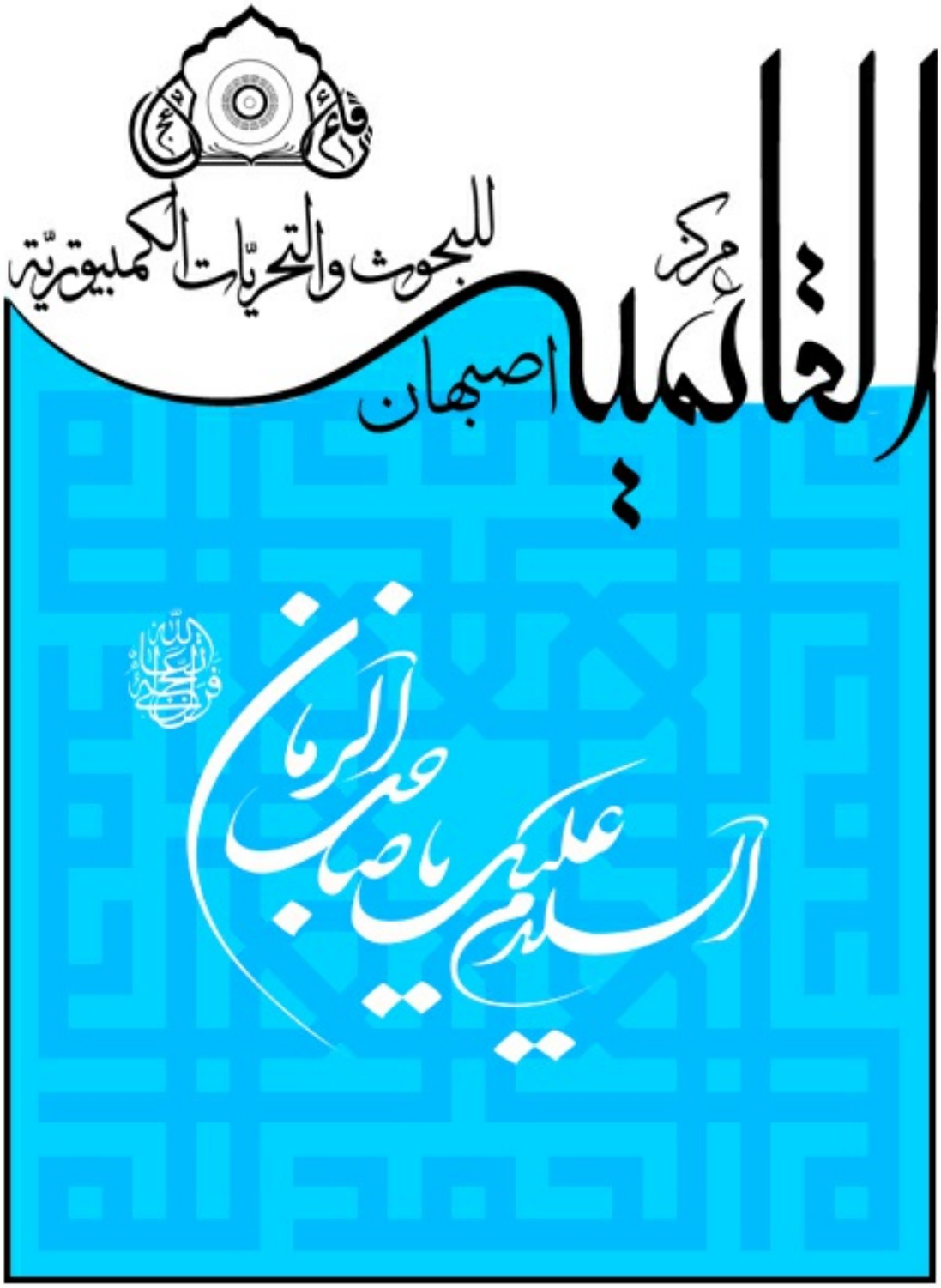

www.Ghaemiyeh.com
www.Ghaemiyeh.org
www.Ghaemiyeh.net
www.Ghaemiyeh.ir

الأشباه والنظائر
في النحو

تأليف

الإمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي

المتوفى سنة ٩١١ هـ

وفي حواشيه

فريد الشيخ

المجلد ٤ - ١

بسم الله الرحمن الرحیم

الاشباه و النظائر فى النحو

كاتب:

جلال الدين عبدالرحمن بن ابى بكر سيوطى

نشرت فى الطباعة:

دار الكتب العلمية

رقمى الناشر:

مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

الفهرس

الفهرس ----- ۵

الاشباه و النظائر فی النحو ----- ۴۶

اشاره ----- ۴۶

المجلد ۱ ----- ۴۶

اشاره ----- ۴۶

المقدمه ----- ۴۸

اشاره ----- ۴۸

حیاته العلمیه ----- ۴۹

مؤلّفاته ----- ۵۱

کتاب الأشباه والنظائر النحویه ----- ۵۱

مقدّمه المؤلف ----- ۵۳

اشاره ----- ۵۳

العربیه أول فنون المؤلف ----- ۵۳

سبب تألیف الکتاب ----- ۵۴

ما اشتمل علیه الکتاب ----- ۵۷

أول من کَتب فی النحو ----- ۵۸

فن القواعد والأصول العامه ----- ۶۰

اشاره ----- ۶۰

حرف الهمزه ----- ۶۱

الإتباع ----- ۶۱

اشاره ----- ۶۱

تنبیه ----- ۶۶

فائده ----- ۶۷

فائده ----- ۶۷

الاتّساع ---- ۶۷
اجتماع الأمثال مکروه ---- ۷۲
إجراء اللازم مجری غیر اللازم وإجراء غیر اللازم مجری اللازم ---- ۷۶
إجراء المتّصل مجری المنفصل وإجراء المنفصل مجری المتّصل ---- ۸۲
إجراء الأصلی مجری الزائد وإجراء الزائد مجری الأصلی ---- ۸۵
الاختصار ---- ۸۶
اختصار المختصر لا یجوز ---- ۹۰
اشاره ---- ۹۰
فصل من نظائر ذلک وهو عکس القاعده ---- ۱۰۲
[تنبیه] ---- ۱۰۳
فصل ما یناظر ما نحن فیه ---- ۱۰۵
أسبق الأفعال ---- ۱۰۹
الاستغناء ---- ۱۰۹
الاسم أصل للفعل والحرف ---- ۱۱۲
اشاره ---- ۱۱۲
باب القول فی الاسم والحرف أیهما أسبق فی المرتبه والتقدیم ---- ۱۱۲
الاسم أخفّ من الصفه ---- ۱۱۳
الاشتقاق ---- ۱۱۵
الأصل مطابقه المعنی للفظ ---- ۱۲۲
الأصل أن یکون الأمر کلّه باللّام من حیث کان معنی من المعانی ---- ۱۲۲
الأصل فی الأفعال التصرّف ---- ۱۲۲
إصلاح اللفظ ---- ۱۲۳
الأصول المرفوضه ---- ۱۲۷
الإضافه تردّ الأشیاء إلی أصولها ---- ۱۲۹
الإضمار أسهل من التضمین ---- ۱۲۹
الإضمار أحسن من الاشتراک ---- ۱۲۹

الإضمار خلاف الأصل ---- ١٢٩
الإعراب ---- ١٢٩
اشاره ---- ١٢٩
المبحث الأول : فى حقيقته ---- ١٢٩
المبحث الثانى : فى وجه نقله من اللغه إلى اصطلاح النحويين ---- ١٣٣
المبحث الثالث : فى الإعراب والكلام أيهما أسبق ---- ١٣٤
المبحث الرابع : فى أن الإعراب لم دخل فى الكلام؟ ---- ١٣٥
المبحث الخامس : فى أن الإعراب أحركه أم حرف؟ ---- ١٣٧
المبحث السادس : فى الإعراب لِمَ وقع فى آخر الاسم دون أوله وأوسطه ---- ١٣٩
إعطاء الأعيان حكم المصادر وإعطاء المصادر حكم الأعيان ---- ١٤٠
الأفعال نكرات ---- ١٤١
الأفعال كلها مذكّره ---- ١٤٢
اقتضاء الموضع لفظا : وهو معک إلا أنه ليس بصاحبک ---- ١٤٣
الإلغاء ---- ١٤٤
الأمثال لا تغيّر ---- ١٤٥
الإيجاب ---- ١٤٦
حرف الباء ---- ١٤٧
باب الشرط مبناه على الإبهام ---- ١٤٧
البدل ---- ١٤٧
حرف التاء ---- ١٤٩
التأليف ---- ١٤٩
التابع لا يتقدّم على المتبوع ---- ١٤٩
التثنيه تردّ الأشياء إلى أصولها ---- ١٤٩
التحريف ---- ١٥٠
التركيب ---- ١٥٠
التصغير يردّ الأشياء إلى أصولها ---- ١٥٨

التضمين ----- ۱۵۸
اشاره ----- ۱۵۸
قاعده : الفرق بين التضمين والتقدير ----- ۱۶۲
قاعده : كل ما تضمن ما ليس له فى الأصل منع شيئا مما له فى الأصل ----- ۱۶۳
قاعده : المتضمن معنى شيء لا يلزم أن يجرى مجراه فى كل شيء ----- ۱۶۳
قاعده : رأى النحاه فى بناء أمس ----- ۱۶۳
التعادل ----- ۱۶۴
تعارض الأصل والغالب ----- ۱۶۵
التعويض ----- ۱۶۶
اشاره ----- ۱۶۶
قاعده : آراء بعض العلماء فى التعويض ----- ۱۸۷
قاعده : لا يجتمع العوض والمعوّض منه ----- ۱۹۱
تنبيه : الجمع بين العوضين ----- ۱۹۹
تنبيه : عدم الجمع بين الإبدال من الحرف والتعويض ----- ۲۰۰
تنبيه : لا بدّ فى التعويض من فائده ----- ۲۰۰
قاعده : العوض لا يحذف التغليب ----- ۲۰۰
التغليب ----- ۲۰۱
التغيير يأنس بالتغيير ----- ۲۰۲
التقاصّ ----- ۲۰۴
تقارض اللفظين ----- ۲۰۴
اشاره ----- ۲۰۴
فائده : تقارض إلّا وغير ----- ۲۰۹
التقدير ----- ۲۱۰
التقديم والتأخير ----- ۲۱۲
تقويه الأضعف وإضعاف الأقوى ----- ۲۱۴
تكثير الحروف يدلّ على تكثير المعنى ----- ۲۱۵

اشاره ---- ۲۱۵
تنبیه : ما خرج عن قاعده تکثیر المبنی یدلّ علی تکثیر المعنی ---- ۲۱۶
تلاقی اللغه ---- ۲۱۶
التمثیل للصناعه لیس ببناء معتمد ---- ۲۱۸
حرف الثاء ---- ۲۲۰
الثقل والخفّه ---- ۲۲۰
ثبوت الحدث فی اسم الفاعل أقلّ من ثبوته فی الفعل ---- ۲۲۰
حرف الجیم ---- ۲۲۱
الجمل نکرات ---- ۲۲۱
الجوار ---- ۲۲۲
حرف الحاء ---- ۲۲۹
الحرکه ---- ۲۲۹
اشاره ---- ۲۲۹
الفائده الأول : حدوث الحرکه مع الحرف ---- ۲۲۹
الفائده الثانیه : الحرف غیر مجتمع من الحرکات ---- ۲۳۲
الفائده الثالثه : کمیه الحرکات ---- ۲۳۸
الفائده الرابعه : الحرکه الإعرابیه أقوی من البنائیه ---- ۲۴۱
الفائده الخامسه : أسماء حرکات الإعراب وحرکات البناء ---- ۲۴۱
الفائده السادسه : حرکات الإعراب والبناء أیهما أصل ---- ۲۴۳
الفائده السابعه : أثقل الحرکات الضمه ثم الکسره ثم الفتحه ---- ۲۴۳
الفائده الثامنه : مطل الحرکات ومطل الحروف ---- ۲۴۵
التاسعه : إنابه الحرکه والحرف ---- ۲۵۱
العاشره : هجوم الحرکات ---- ۲۵۵
الحادیه عشره : قولهم حرف متحرک ---- ۲۶۰
الثانیه عشره : الحرکات هل هی مأخوذه من حروف المدّ ---- ۲۶۰
الثالثه عشره : تمکن النطق بالحرف أقوی من تمکنه بالحرکه ---- ۲۶۱

الرابعه عشره : تقدير الحرف ساكنا ---- ۲۶۱
الخامسه عشره : قيام الحركه مقام الحرف ---- ۲۶۱
السادسه عشره : الحركه المنقوله فى الوقف ---- ۲۶۱
السابعه عشره : تسميه المتقدمين للحركات ---- ۲۶۱
فائده : السؤال عن مبادئ اللغات يؤدّى إلى التسلسل ---- ۲۶۳
حكايه الحال من القواعد الشهيره ---- ۲۶۳
الحمل على ما له نظير أولى من الحمل على ما ليس له نظير ---- ۲۶۴
اشاره ---- ۲۶۴
قاعده : تسميه الرجل بما لا نظير له فى الكلام ---- ۲۶۸
حمل الشيء على نظيره ---- ۲۶۸
الحمل على أحسن القبيحين ---- ۲۶۹
حمل الشيء على الشيء من غير الوجه الذى أعطى الأول ذلك الحكم ---- ۲۷۰
الحمل على الأكثر أولى من الحمل على الأقل ---- ۲۷۲
الحمل على المعنى ---- ۲۷۵
ومنه باب واسع لطيف ظريف ---- ۲۸۰
اشاره ---- ۲۸۰
قاعده : البدء بالحمل على اللفظ ---- ۲۸۵
حمل الشيء على نقيضه ---- ۲۸۷
حمل الأصول على الفروع ---- ۲۹۰
حرف الخاء ---- ۲۹۸
خلع الأدله ---- ۲۹۸
حرف الراء ---- ۳۰۵
الرابط ---- ۳۰۵
اشاره ---- ۳۰۵
فائده : الرابط فى مثال مررت برجل حسن الوجه ---- ۳۰۵
قاعده : أصل الحذف للرابط ---- ۳۰۷

الرجوع إلى الأصل أيسر من الانتقال عنه ---- ۳۰۷
رب شیء یکون ضعیفا ثم یحسن للضروره ---- ۳۰۷
ربّ شیء یصحّ تبعا ولا یصحّ استقلالا ---- ۳۰۹
حرف الزای ---- ۳۱۰
الزیاده ---- ۳۱۰
اشاره ---- ۳۱۰
فائده : القول فی (عجبت من لا شیء) ---- ۳۱۵
حرف السین ---- ۳۱۶
سبب الحکم قد یکون سببا لضده علی وجه ---- ۳۱۶
سبک الاسم من الفعل بغیر حرف سابک / فیه نظائر ---- ۳۱۶
حرف الشین ---- ۳۱۷
الشذوذ ---- ۳۱۷
اشاره ---- ۳۱۷
فائده : المراد بالشاذ ---- ۳۲۰
الشیء إذا أشبه الشیء أعطی حکما من أحکامه علی حسب قوه الشبه ---- ۳۲۰
الشیئان إذا تضادّا تضاد الحکم الصادر عنهما ---- ۳۲۸
الشروط المتضاده فی الأبواب المختلفه ---- ۳۲۸
حرف الصاد ---- ۳۳۰
صدر الکلام ---- ۳۳۰
ضابط : ما یعمل فی الاستفهام ---- ۳۳۰
اشاره ---- ۳۳۰
مسأله : القول فی دخول اللام علی خبر إن ---- ۳۳۱
حرف الضاد ---- ۳۳۲
الضروره ---- ۳۳۲
اشاره ---- ۳۳۲
فائده : استعمال الأصل المهجور ---- ۳۳۲

فائده : عله الضرائر ---- ۳۳۳
قاعده : ما جاز للضروره يتقدر بقدرها ---- ۳۳۳
قاعده : ما لا يؤدّى إلى الضروره أولى مما يؤدى إليها ---- ۳۳۳
الضمائر ترد الأشياء إلى أصولها ---- ۳۳۳
اشاره ---- ۳۳۳
تنبيه : إضافه أل إلى الضمير ---- ۳۳۶
تنبيه : لا يدخل على المقسم به غير الباء إذا كان مضمرا ---- ۳۳۶
تنبيه : المضمر لا يرد كل شيء إلى أصله ---- ۳۳۸
تنبيه : القول فى بناء أى فى (أيهم أشد) ---- ۳۳۹
مسأله : القول فى عساى وأخواتها ---- ۳۳۹
الضمير أطلب بالإضافه من الظاهر ---- ۳۳۹
حرف الطاء ---- ۳۴۰
الطارئ يزيل حكم الثابت ---- ۳۴۰
طرد الباب ---- ۳۴۱
حرف الظاء ---- ۳۴۵
الظرف والمجرور ---- ۳۴۵
اشاره ---- ۳۴۵
تنبيه : تقدير عامل الظرف والمجرور إذا قدما على اسم إن ---- ۳۴۹
فائده : رأى التميميين فى التلفظ بخبر لا ---- ۳۵۲
حرف العين ---- ۳۵۴
العامل ---- ۳۵۴
اشاره ---- ۳۵۴
فائده : العوامل اللفظيه ---- ۳۵۹
ضابط : ليس فى كلامهم حرف يرفع ولا ينصب ---- ۳۶۱
فائده : المصدر المؤكد لا يعمل ---- ۳۶۵
العارض لا يعتد به ---- ۳۶۹

حرف الغين ---- ۳۷۳
الغالب واللازم يجريان فى العربيه مجرى واحدا ---- ۳۷۳
حرف الفاء ---- ۳۷۴
الفرع أحطّ رتبه من الأصل ---- ۳۷۴
اشاره ---- ۳۷۴
تنبيه : قد يكثر الفرع ويقل الأصل ---- ۳۷۷
الفروع هى المحتاجه إلى العلامات والأصول لا تحتاج إلى علامه ---- ۳۷۷
الفروع قد تكثر وتطرد حتى تصير كالأصول وتشبه الأصول بها ---- ۳۷۸
الفرق ---- ۳۷۸
اشاره ---- ۳۷۸
خاتمه : التنوين نون صحيحه ساكنه ---- ۳۸۱
الفعل لا يثنّى ---- ۳۸۱
الفعل أثقل من الاسم ---- ۳۸۱
اشاره ---- ۳۸۱
فائده : الأمور التى يعبرون بها عن الفعل ---- ۳۸۴
حرف القاف ---- ۳۸۵
القلب ---- ۳۸۵
قد يزاد على الكلام التام فيعود ناقصا ---- ۳۸۷
قد يكون للشيء إعراب إذا كان وحده فإذا اتصل به شيء آخر تغير إعرابه ---- ۳۸۸
قرائن الأحوال قد تغنى عن اللفظ ---- ۳۸۸
حرف الكاف ---- ۳۸۹
كثره الاستعمال اعتمدت فى كثير من أبواب العربيه ---- ۳۸۹
حرف اللام ---- ۳۹۳
اللّبس محذور ---- ۳۹۳
حرف الميم ---- ۳۹۷
ما حذف للتخفيف كان فى حكم المنطوق به ---- ۳۹۷

ما كان كالجزء من متعلقه لا يجوز تقدمه عليه ---- ۴۰۰
كما لا يتقدم بعض حروف الكلمه عليها ---- ۴۰۰
ما يجوز تعدّده وما لا يجوز ---- ۴۰۱
مراجعه الأصول ---- ۴۰۲
اشاره ---- ۴۰۲
المبحث الأول : فيما يراجع من الأصول مما لا يراجع. ---- ۴۰۲
المبحث الثانى : فى مراعاتهم الأصول تاره وإهمالهم إياها أخرى ---- ۴۰۷
المبحث الثالث : فى مراجعه الأصل الأقرب دون الأبعد ---- ۴۰۹
المبحث الرابع : فى مراجعه أصل واستئناف فرع ---- ۴۱۰
مراعاه الصوره ---- ۴۱۱
معنى النفى مبنى على معنى الإيجاب ما لم يحدث أمر من خارج ---- ۴۱۱
حرف النون ---- ۴۱۲
النادر لا حكم له ---- ۴۱۲
نقض الغرض ---- ۴۱۲
النهى والنفى من واد واحد ---- ۴۱۳
النون تشابه حروف المدّ واللّين من سته عشر وجها ---- ۴۱۳
حرف الواو ---- ۴۱۶
الواسطه ---- ۴۱۶
اشاره ---- ۴۱۶
[الباب]الأول : باب المعرب والمبنى ---- ۴۱۶
الباب الثانى : باب المنصرف وغير المنصرف ---- ۴۱۸
الباب الثالث : باب العلم ---- ۴۱۹
الباب الرابع : باب الظاهر والمضمر ---- ۴۱۹
الباب الخامس : باب الوقف والوصل ---- ۴۲۰
الباب السادس : باب حروف الجر ---- ۴۲۲
فصل : مراتب المنادى والإشاره ---- ۴۲۲

ورود الشیء مع نظیره مورده مع نقیضه ---- ۴۲۲
ورود الوفاق مع وجوب الخلاف ---- ۴۲۹
ورود الشیء علی خلاف العاده ---- ۴۳۱
الوصله ---- ۴۴۰
الوصل ---- ۴۴۱
وضع الشیء موضع الشیء أو إقامته مقامه لا یؤخذ بقیاس ---- ۴۴۲
وضع الحروف غالبا لتغییر المعنی لا اللفظ ---- ۴۴۲
حرف (لا) ---- ۴۴۳
لا یجتمع أداتان لمعنی واحد ---- ۴۴۳
لا یجتمع ألفان ---- ۴۴۶
لا یجتمع خطابان فی کلام واحد ---- ۴۴۶
لا تنقض مرتبه إلا لأمر حادث ---- ۴۴۷
لا یقع التابع فی موضع لا یقع فیه المتبوع ---- ۴۴۷
حرف الیاء ---- ۴۴۸
یغتفر فی الثوانی ما لا یغتفر فی الأوائل ---- ۴۴۸
فهرس الجزء الأول ---- ۴۵۲
المجلد ۲ ---- ۴۶۸
اشاره ---- ۴۶۸
الفن الثانی فی التدریب ---- ۴۷۰
اشاره ---- ۴۷۰
باب الألفاظ ---- ۴۷۰
تقسیم ---- ۴۷۰
باب الکلمه ---- ۴۷۰
تقسیم ---- ۴۷۰
باب الاسم ---- ۴۷۲
ضابط : علامات الاسم ---- ۴۷۲

قاعده : الاتفاق والاختلاف فى كل خاصتى نوع ---- ۴۷۳
ضابط : الكلمات التى تأتى اسما وفعلا وحرفا ---- ۴۷۳
باب الفعل ---- ۴۷۹
ضابط : علامات الفعل ---- ۴۷۹
تقسيم ---- ۴۷۹
فائده : أقسام الفعل بالنسبه إلى الزمان ---- ۴۷۹
ضابط : أقسام الفعل بالنسبه إلى التصرف وعدمه ---- ۴۸۰
قاعده : كل خاصتى نوع إن اتفقا لم يجتمعا ---- ۴۸۰
باب الحرف ---- ۴۸۰
أنواع الحروف ---- ۴۸۰
ضابط : عده الحروف ---- ۴۸۱
ضابط : موقع الحروف ---- ۴۸۱
باب الكلام والجمله ---- ۴۸۴
اشاره ---- ۴۸۴
ضابط : الجمل التى لا محل لها من الإعراب ---- ۴۸۴
ضابط : لا توجد جمله فى اللفظ كلمه واحده إلا الظرف ---- ۴۹۷
باب المعرب والمبنى ---- ۴۹۷
قاعده : الأصل فى الإعراب الحركات ---- ۴۹۷
قاعده : الأصل فى البناء السكون ---- ۴۹۸
قاعده : القول فى بناء الكلمه التى على حرف واحد ---- ۴۹۸
فائده : الخلاف فى علل البناء ---- ۴۹۹
تنبيه : رأى ابن مالک فى عله البناء والرد عليه ---- ۵۰۰
ضابط : أقسام المركب من المبنيات ---- ۵۰۰
ضابط : المبنى فى بناء بعض الحروف ---- ۵۰۰
ضابط : الرأى فى بناء بعض الحروف ---- ۵۰۲
قاعده : النصب أخو الجر ---- ۵۰۲

فائده : معنى : الجمع على حد التثنيه ---- ٥٠٢
قاعده : لا يجتمع إعرابان فى آخر كلمه ---- ٥٠٣
ضابط : ليس فى الأسماء المعربه اسم آخره واو قبلها ضمه ---- ٥٠٣
ضابط : أقسام حذف نون الرفع ---- ٥٠٣
باب المنصرف وغير المنصرف ---- ٥٠٤
اشاره ---- ٥٠٤
قاعده : الأصل فى الأسماء الصرف ---- ٥٠٧
فائده : باب فعلان فعلى سماعى ---- ٥٠٨
ضابط : أنواع العدل ---- ٥١٠
قاعده : لا عبره باتفاق الألفاظ ولا باتفاق الأوزان للمنع من الصرف ---- ٥١٠
ضابط : ما لا ينصرف ضربان ---- ٥١٠
قاعده : الألف واللام تلحق الأعجمى بالعربى ---- ٥١٢
قاعده : التعريف يثبت التأنيث والعجمه والتركيب ---- ٥١٢
ضابط : صرف ما لا ينصرف فى الشعر ---- ٥١٢
باب النكره والمعرفه ---- ٥١٤
قاعده : التنكير أصل فى الأسماء ---- ٥١٤
ضابط : أنواع المعارف ودليل حصرها فى هذه الأنواع ---- ٥١٦
باب المضمر ---- ٥١٧
قاعده : المضمرات على صيغه واحده ---- ٥١٧
قاعده : أصل الضمير المنفصل للمرفوع ---- ٥١٧
قاعده : الضمير المجرور والمنصوب من واد واحد ---- ٥١٧
ضابط : المواضع التى يعود الضمير فيها على متأخر لفظا ورتبه ---- ٥١٨
قاعده : متى يكون الفاعل والمفعول ضميرين متصلين لشىء واحد ---- ٥١٨
باب العلم ---- ٥١٨
ضابط : العلم المنقول ثلاثه عشر نوعا ---- ٥١٨
قاعده : الشذوذ يكثر فى الأعلام ---- ٥٢٠

قاعده : الأعلام لا تفيد معنى ---- ٥٢١
قاعده : تعليق الأعلام على المعانى أقل من تعليقها على الأعيان ---- ٥٢٢
باب الإشاره ---- ٥٢٣
باب الموصول ---- ٥٢٣
أسماء الصله ---- ٥٢٣
ضابط : فى حذف العائد ---- ٥٢٤
باب المعرف بالأداه ---- ٥٢٩
ضابط : أقسام لام التعريف ---- ٥٢٩
باب المبتدأ والخبر ---- ٥٣٢
اشاره ---- ٥٣٢
قاعده : أصل المبتدأ والخبر ---- ٥٣٣
ضابط : المواضع التى يعطف فيها الخبر على المبتدأ ---- ٥٣٩
ضابط : روابط الجمله بما هى خبر عنه عشره ---- ٥٣٩
قاعده : متى يمتنع تقديم الخبر والفاعل ---- ٥٤٠
قاعده : ما هو الأولى بالحذف : المبتدأ أو الخبر ---- ٥٤٠
قاعده : ما هو الأولى بالحذف : الفعل أو الفاعل ---- ٥٤٢
باب كان وأخواتها ---- ٥٥٠
اشاره ---- ٥٥٠
ضابط : القول فى تقديم أخبار كان وأخواتها عليها ---- ٥٥١
باب (ما) وأخواتها ---- ٥٥٢
قاعده ---- ٥٥٢
قاعده : التصرف فى لا وما النافيتين ---- ٥٥٢
باب إنّ وأخواتها ---- ٥٥٦
ضابط ---- ٥٥٦
قاعده : (إنّ) أصل الباب ---- ٥٥٨
ضابط : مواضع كسر إن ---- ٥٥٨

ضابط : إن المخففه ---------- ٥٥٩
باب لا ---------- ٥٦٠
اشاره ---------- ٥٦٠
ضابط : ما تعمل فيه رب تعمل فيه لا ---------- ٥٦٠
باب ظنّ وأخواتها ---------- ٥٦٠
ضابط ---------- ٥٦٠
باب الفاعل ---------- ٥٦٢
اشاره ---------- ٥٦٢
قاعده : الفاعل كجزء من الفعل ---------- ٥٦٢
قاعده : الأصل تقديم الفاعل وتأخير المفعول ---------- ٥٦٤
ضابط : حذف الفاعل ---------- ٥٦٥
ضابط : أقسام المضمر والمظهر من جهه التقديم والتأخير ---------- ٥٦٥
باب النائب عن الفاعل ---------- ٥٦٦
ضابط : الأفعال التى تبنى للمفعول ---------- ٥٦٦
ضابط : حروف الجر التى يجوز بناء الفعل لها ---------- ٥٦٦
باب المفعول به ---------- ٥٦٩
ضابط : ما يعرف به الفاعل من المفعول ---------- ٥٦٩
ضابط : إذا أطلق لفظ مفعول فهو المفعول به ---------- ٥٦٩
ضابط : أقسام المفعول بالنسبه إلى تقديمه وتأخيره ---------- ٥٦٩
باب التعدّى واللزوم ---------- ٥٧٠
ضابط ---------- ٥٧٠
ضابط : معدّيات الفعل اللازم ---------- ٥٧١
ضابط : الأمور التى لا يكون الفعل معها إلا قاصرا ---------- ٥٧٢
باب الاشتغال ---------- ٥٧٣
باب المصدر ---------- ٥٧٥
قاعده ---------- ٥٧٥

باب المفعول له ---- ٥٧٥
ما لا ينصبه الفعل ---- ٥٧٥
باب المفعول فيه ---- ٥٧٥
اشاره ---- ٥٧٥
ضابط : أقسام ظروف الزمان ---- ٥٧٥
ضابط : المتمكن يطلق على نوعين من الاسم ---- ٥٧٦
ضابط : التصرف فى الأسماء والأفعال ---- ٥٧٧
ضابط : المذكر والمؤنث من الظروف ---- ٥٧٧
قاعده : نسبه الظرف من المفعول كنسبه المفعول من الفاعل ---- ٥٧٧
ضابط : ظروف لا يدخل عليها من حروف الجر سوى من ---- ٥٧٧
ضابط : أنواع الظروف المبنيه ---- ٥٧٩
ضابط : أقسام اسم المكان ---- ٥٧٩
باب الاستثناء ---- ٥٧٩
قاعده : إلا أم الباب ---- ٥٧٩
قاعده : الأصل فى إلا وغير ---- ٥٨١
قاعده : ما يجب توفره ليعمل ما قبل إلا فيما بعدها ---- ٥٨١
ضابط : ليس فى المبدلات ما يخالف البدل حكم المبدل منه إلا فى الاستثناء ---- ٥٨٢
ضابط : الذى ينصب بعد إلا ---- ٥٨٢
قاعده : لا ينسق على حروف الاستثناء ---- ٥٨٤
قاعده : ما بعد إلا لا يعمل فيما قبلها ---- ٥٨٤
ضابط : المنفى عند العرب فى جمل الاستثناء ---- ٥٨٤
قاعده : لا يجوز أن يستثنى بإلا اسمين ---- ٥٨٥
باب الحال ---- ٥٨٦
تقسيم ---- ٥٨٦
قاعده : ما يجوز أن يأتى حالا يجىء صفه للنكره ---- ٥٨٦
ضابط : ما يعمل فى الحال ---- ٥٨٧

قاعده : الحال شبيهه بالظرف ---- ٥٨٧
باب التمييز ---- ٥٨٧
اشاره ---- ٥٨٧
ضابط : المواضع التى يأتى فيها التمييز المنتصب عن تمام الكلام ---- ٥٨٧
باب حروف الجر ---- ٥٨٩
تقسيم ---- ٥٨٩
قاعده : الأصل فى الجر ---- ٥٨٩
ضابط : تقسيم حروف الجر بالنسبه إلى عملها ---- ٥٩١
قاعده : الأصل فى حروف القسم ---- ٥٩١
باب الإضافه ---- ٥٩٥
قاعده ---- ٥٩٥
قاعده : إضافه العلم ---- ٥٩٧
علا زيدنا يوم النقا رأس زيدكم ---- ٥٩٧
قاعده : إضافه الأسماء إلى الأفعال ---- ٥٩٧
ضابط : أقسام الأسماء فى الإضافه ---- ٥٩٩
قاعده : تصح الإضافه لأدنى ملابسه ---- ٥٩٩
ضابط : ما يضاف إلى الجمله من ظروف المكان ---- ٥٩٩
ضابط : ما يكتسبه الاسم بالإضافه ---- ٦٠١
باب المصدر ---- ٦٠٥
باب اسم الفاعل ---- ٦٠٥
قاعده ---- ٦٠٥
باب التعجّب ---- ٦٠٧
باب أفعل التفضيل ---- ٦٠٧
اشاره ---- ٦٠٧
ضابط : استعمال أفعل التفضيل ---- ٦٠٧
باب أسماء الأفعال ---- ٦٠٧

باب النعت ---- ٦٠٧
ضابط : جمله ما يوصف به ---- ٦٠٧
ضابط : أقسام الأسماء بالنسبه إلى الوصف ---- ٦٠٩
تقسيم : تبعيه الصفه لموصوفها فى الإعراب ---- ٦١١
باب التوكيد ---- ٦١١
تأكيد الضمير بضمير ---- ٦١١
ضابط : أقسام الاسم بالنسبه إلى التوكيد ---- ٦١٢
قاعده : اجتماع ألفاظ التوكيد ---- ٦١٢
باب العطف ---- ٦١٢
أقسام العطف ---- ٦١٢
قاعده : انفراد الواو عن أخواتها بأحكام ---- ٦١٣
ضابط : حروف تعطف بشروط ---- ٦١٦
ضابط : ما يتقدم على متبوعه فى التوابع ---- ٦١٨
فائده - فى أقسام الواوات ---- ٦١٨
باب عطف البيان ---- ٦٢٠
اشاره ---- ٦٢٠
قاعده : عطف البيان لا يكون إلا بعد مشترک ---- ٦٢٠
باب البدل ---- ٦٢٠
باب النداء ---- ٦٢١
قاعده ---- ٦٢١
قاعده : يا أصل حروف النداء ---- ٦٢١
ضابط : أقسام الأسماء بالنسبه إلى ندائها ---- ٦٢٣
ضابط : حذف حرف النداء ---- ٦٢٣
ضابط : حذف حرف النداء ---- ٦٢٤
قاعده : الأصل فى حذف حرف النداء ---- ٦٢٤
باب الندبه ---- ٦٢٤

باب الترخيم ---- ۶۲۵
باب الاختصاص ---- ۶۲۵
اشاره ---- ۶۲۵
قاعده : ما نصبته العرب فی الاختصاص ---- ۶۲۵
باب العدد ---- ۶۲۷
اشاره ---- ۶۲۷
ضابط : (أل) فی العدد ---- ۶۲۷
باب الإخبار بالذی والألف واللام ---- ۶۲۸
ضابط ---- ۶۲۸
ضابط : ما یجوز الإخبار عنه ---- ۶۲۹
ضابط : الفرق بین أل والذی فی الإخبار ---- ۶۲۹
باب التنوین ---- ۶۳۰
اشاره ---- ۶۳۰
ضابط : ما یراد به التنوین إذا أطلق ---- ۶۳۰
ضابط : أقسام التنوین ---- ۶۳۰
ضابط : مواضع حذف التنوین ---- ۶۳۲
باب نونیّ التوکید ---- ۶۳۲
ضابط : ما لا تدخله النون الخفیفه ---- ۶۳۲
ضابط : الحرکه التی تکون قبل نونی التوکید ---- ۶۳۲
باب نواصب المضارع ---- ۶۳۴
قاعده : ما تتمیز به أن عن أخواتها ---- ۶۳۴
ضابط : أحوال إذن ---- ۶۳۴
ضابط : همزه أخری لأن ---- ۶۳۵
ضابط : الأسباب المانعه من الرفع بعد حتی ---- ۶۳۵
باب الجوازم ---- ۶۳۷
قاعده : إن أم الباب وما تتمیز به ---- ۶۳۷

قاعده : الجازم أضعف من الجار ---- ٦٣٨
قاعده : اتصال المجزوم بجازمه أقوى من اتصال المجرور بجاره ---- ٦٣٩
باب الأدوات ---- ٦٣٩
قاعده : الهمزه أصل أدوات الاستفهام ---- ٦٣٩
باب المصدر ---- ٦٤٤
قاعده : المصدر أشد ملابسه للفعل ---- ٦٤٤
قاعده : الأصل فى مفعل المصدر والظرف ---- ٦٤٦
باب الصفات ---- ٦٤٧
باب أسماء الأفعال ---- ٦٤٩
ضابط : أسماء الأفعال ثلاثه أقسام ---- ٦٤٩
ضابط : تقسيم آخر لأسماء الأفعال ---- ٦٤٩
باب التأنيث ---- ٦٤٩
قاعده ---- ٦٤٩
ضابط : الاسم الذى لا يكون فيه علامه التأنيث ---- ٦٥١
قاعده : الأصل فى الأسماء المختصه بالمؤنث ---- ٦٥١
ضابط : لا تأنيث بحرفين ---- ٦٥١
ضابط : ما تأتى فيه تاء التأنيث بكثره وبقله ---- ٦٥١
قاعده : أصل الفعل التذكير ---- ٦٥٤
ضابط : أقسام الأسماء بالنسبه إلى التذكير والتأنيث ---- ٦٥٤
باب المقصور والممدود ---- ٦٥٤
ضابط : أقسام ما فيه وجهان القصر والمد ---- ٦٥٤
قاعده : تاء التأنيث فى المثنى ---- ٦٥٥
باب جمع التكسير ---- ٦٥٥
ضابط : أنواع جمع التكسير بالنسبه إلى اللفظ ---- ٦٥٥
ضابط : الحروف التى تزاد فى جمع التكسير ---- ٦٥٥
قاعده : لا يوجد فى الجمع ثلاثه حروف أصول بعد ألف التكسير ---- ٦٥٨

قاعده : ما يضعف تكسيره من الصفات ---- ۶۵۸
قاعده : تكسير الخماسى الأصول مستكره ---- ۶۵۹
قاعده : استثقال الجموع ---- ۶۵۹
ضابط : ما يجمع من فعلاء على فعال ---- ۶۵۹
باب التصغير ---- ۶۶۰
قاعده ---- ۶۶۰
ضابط : الأسماء التى لا تصغّر ---- ۶۶۰
قاعده : التكسير والتصغير يجريان من واد واحد ---- ۶۶۰
قاعده : لا تجمع المصغرات جمع تكسير ---- ۶۶۲
باب النسب ---- ۶۶۳
قاعده : إلى ما آخره ياء مشدده ---- ۶۶۳
تقسيم : شواذ النسب ---- ۶۶۴
قاعده : ياء النسب تجعل الجامد فى حكم المشتق ---- ۶۶۴
باب التقاء الساكنين ---- ۶۶۴
قاعده ---- ۶۶۴
قاعده : الأصل فيما حرک منهما الكسره ---- ۶۶۴
باب الإماله ---- ۶۶۶
ضابط : أسباب الإماله سته ---- ۶۶۶
باب التصريف ---- ۶۶۸
اشاره ---- ۶۶۸
ضابط : أنواع الألفات فى أواخر الأسماء ---- ۶۶۸
ضابط : الزوائد فى آخر الاسم ---- ۶۶۸
قاعده : كيف ينطق بالحرف ---- ۶۶۹
ضابط : ما جاء على تفعال ---- ۶۶۹
باب الزياده ---- ۶۷۱
ضابط : الأشياء التى تزاد لها الحروف ---- ۶۷۱

قاعده : حق همزه الوصل ---- ۶۷۳
باب الحذف ---- ۶۷۴
قاعده : ما اجتمع فيه ثلاث ياءات من الأسماء ---- ۶۷۴
باب الإدغام ---- ۶۷۴
قاعده ---- ۶۷۴
ضابط : أحسن ما يكون الإدغام من كلمتين ---- ۶۷۴
باب الخطّ ---- ۶۷۴
اشاره ---- ۶۷۴
سرد مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ---- ۶۷۵
الفن الثالث ---- ۶۸۸
باب الإعراب والبناء ---- ۶۸۸
مسأله : فعل الأمر العارى من اللام وحرف المضارعه ---- ۶۸۸
مسأله : متى يبنى الفعل إذا اتصل بنون التوكيد ---- ۶۸۹
مسأله : الاختلاف فى حذف حروف العله للجزم ---- ۶۸۹
مسأله : ما يجوز فى حرف العله إذا كان بدلا من همزه ---- ۶۹۰
مسأله : الكلمات قبل التركيب ---- ۶۹۰
باب المنصرف وغير المنصرف ---- ۶۹۰
مسأله : ما هو المنصرف وما هو غيره ---- ۶۹۰
مسأله : ما هو الصرف وما هو المنع من الصرف ---- ۶۹۱
مسأله : مثنى وثلاث ---- ۶۹۱
مسأله : إذا سمّى مذكر بوصف مؤنث مجرد من التاء ---- ۶۹۲
باب العلم ---- ۶۹۲
مسأله : انقسام العلم ---- ۶۹۲
باب الموصول ---- ۶۹۲
مسأله : الوصل بجمله التعجب ---- ۶۹۲
باب المبتدأ والخبر ---- ۶۹۳

مسأله ---- ۶۹۳
مسأله : الوصف المعتمد على نفى أو استفهام ---- ۶۹۳
مسأله : الاختلاف فى صدر الكلام فى (إذا قام زيد فأنا أكرمه) ---- ۶۹۳
باب كان وأخواتها ---- ۶۹۴
مسأله : هل الأفعال الناقصه تدل على الحدث ---- ۶۹۴
مسأله : تعدد أخبار كان وأخواتها ---- ۶۹۴
مسأله : لم سميت هذه الأفعال نواقص؟ ---- ۶۹۴
مسأله : تقدم أخبارها عليها ---- ۶۹۴
باب ما ---- ۶۹۶
مسأله ---- ۶۹۶
باب إن وأخواتها ---- ۶۹۶
مسأله : وقوع إن المخففه بعد فعل العلم ---- ۶۹۶
مسأله : متى تقع أن المفتوحه ومعمولاها اسما لأن المكسوره ---- ۶۹۷
مسأله : ما يلى إنّ المكسوره المخففه من الأفعال ---- ۶۹۷
مسأله : ما يجوز فى إنّ إذا وقعت جوابا لقسم ---- ۶۹۷
مسأله : هل يجوز (إن قائما الزيدان) ---- ۶۹۸
باب لا ---- ۶۹۸
مسأله : مذاهب فى قول (لا مسلمات) ---- ۶۹۸
باب أعلم وأرى ---- ۶۹۹
مسأله : القول فى حذف مفاعيل هذا الباب ---- ۶۹۹
باب النائب عن الفاعل ---- ۶۹۹
مسأله : باب اختار ---- ۶۹۹
باب المفعول به ---- ۷۰۱
مسأله : إذا تعددت المفاعيل فأيها يقدم ---- ۷۰۱
باب الظرف ---- ۷۰۱
مسأله : الاتساع فى الظرف مع كان وأخواتها ---- ۷۰۱

مسأله : إذا استعملت إذا شرطا ---- ٧٠١
باب الاستثناء ---- ٧٠٢
مسأله : تقدم المستثنى ---- ٧٠٢
مسأله : عود الاستثناء إذا وقع بعد جمل عطف بعضها على بعض ---- ٧٠٢
باب حروف الجر ---- ٧٠٢
مسأله : تعلق الجار والمجرور والظرف بالفعل الناقص ---- ٧٠٢
مسأله : على ما يرتفع الاسم بعد منذ؟ ---- ٧٠٣
باب القسم ---- ٧٠٣
مسأله : الاختلاف فى ايمن الله ---- ٧٠٣
باب التعجب ---- ٧٠٣
مسأله : الاختلاف فى أفعل به ---- ٧٠٣
مسأله : لزوم أل فى فاعل فعل ---- ٧٠٥
باب التوكيد ---- ٧٠٥
مسأله : وقوع كل من أكتع وأخواتها منفرده ---- ٧٠٥
باب النداء ---- ٧٠٦
مسأله : الاختلاف فى (اللهم) ---- ٧٠٦
باب إعراب الفعل ---- ٧٠٦
مسأله : هل يجوز فى المضارع المنصوب ---- ٧٠٦
بعد الفاء فى الأجوبه الثمانيه أن يتقدم على سببه ---- ٧٠٦
مسأله : هل يجوز الفصل هنا بين السبب ومعموله بالفاء ومدخولها ---- ٧٠٦
مسأله : رأى فى لام الجحود ---- ٧٠٧
باب التكسير ---- ٧٠٧
مسأله : تكسير همّرش ---- ٧٠٧
باب التصغير ---- ٧٠٨
مسأله : الاختلاف فى تصغير بعض الأسماء ---- ٧٠٨
باب الوقف ---- ٧٠٨

مسأله : هل يصح الوقف على المتبوع دون التابع ---- ٧٠٨
مسأله : الوقف على إذا ---- ٧٠٨
مسأله : إذا نكّر يحيى بعد العلميه ---- ٧٠٩
بسم الله الرحمن الرحيم ---- ٧١٠
القسم الأول ---- ٧١٠
ذكر ما افترق فيه الكلام والجمله ---- ٧١٠
الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى ---- ٧١١
الفرق بين الإعراب التقديرى والإعراب المحلى ---- ٧١٧
ذكر ما افترق فيه ضمير الشأن وسائر الضمائر ---- ٧١٨
ذكر ما افترق فيه ضمير الفصل والتأكيد والبدل ---- ٧٢٠
ذكر ما افترق فيه ضمير الفصل وسائر الضمائر ---- ٧٢٠
ذكر الفرق بين علم الشخص وعلم الجنس واسم الجنس ---- ٧٢١
ذكر ما افترق فيه باب (كان) وباب (إنّ) ---- ٧٢٤
ذكر ما افترق فيه باب كان وسائر الأفعال ---- ٧٢٤
ذكر ما افترق فيه ما النافيه وليس ---- ٧٢٥
ذكر ما افترقت فيه (لا) و (ليس) ---- ٧٢٦
ذكر ما افترقت فيه أخوات (إنّ) ---- ٧٢٨
ذكر ما افترق فيه (أنّ) الشديده المفتوحه و (أن) الخفيفه ---- ٧٢٨
ذكر ما افترق فيه (لا) و (إنّ) ---- ٧٣٠
ذكر الفرق بين الإلغاء والتعليق ---- ٧٣٠
ذكر الفرق بين حذف المفعول اختصارا وبين حذفه اقتصارا ---- ٧٣٢
ذكر ما افترق فيه باب ظنّ وباب أعلم ---- ٧٣٣
ذكر ما افترقت فيه المفاعيل ---- ٧٣٣
ذكر الفرق بين المصدر واسم المصدر ---- ٧٣٣
ذكر الفرق بين عند ولدى ولدن ---- ٧٣٤
ذكر ما افترق فيه إذ وإذا وحيث ---- ٧٣٥

ذکر الفرق بین وسط بالسکون وبین وسط بالفتح ---- ۷۳۵
ذکر الفرق بین واو المفعول معه وواو العطف ---- ۷۳۵
باب الاستثناء ---- ۷۳۷
اشاره ---- ۷۳۷
فصل ---- ۷۳۷
ذکر ما افترقت فیه (إلا) و (غیر) ---- ۷۳۷
ذکر ما افترق فیه الحال والتمییز ---- ۷۳۸
ذکر ما افترق فیه الحال والمفعول ---- ۷۳۸
ذکر الفرق بین الجمله الحالیه والمعترضه ---- ۷۴۱
ذکر الفرق بین الإضافه بمعنی اللام وبینها بمعنی من ---- ۷۴۳
ذکر الفرق بین حتی الجارّه وإلی ---- ۷۴۳
ذکر ما افترق فیه المصدر واسم الفاعل ---- ۷۴۴
ذکر ما افترق فیه المصدر والفعل ---- ۷۴۶
ذکر ما افترق فیه المصدر و (أن) و (أنّ) وصلتهما ---- ۷۴۶
ذکر ما افترق فیه المصدر واسم الفاعل ---- ۷۴۹
ذکر ما افترق فیه اسم الفاعل والفعل ---- ۷۵۱
ذکر ما افترق فیه اسم الفاعل واسم المفعول ---- ۷۵۳
ذکر ما افترق فیه الصفه المشبّهه واسم الفاعل ---- ۷۵۵
ذکر ما افترق فیه أفعل فی التعجّب وأفعل التفضیل ---- ۷۵۷
ذکر ما افترق فیه نعم وبئس وحبّذا ---- ۷۵۹
ذکر ما افترقت فیه التوابع ---- ۷۵۹
ذکر ما افترق فیه الصفه والحال ---- ۷۶۸
ذکر ما افترقت فیه (أم) المتّصله والمنقطعه ---- ۷۶۹
ذکر ما افترق فیه (أم) و (أو) ---- ۷۶۹
ذکر الفرق بین أو وإمّا ---- ۷۷۲
ذکر الفرق بین حتّی العاطفه والواو ---- ۷۷۲

ذكر ما افترقت فيه النون الخفيفه والتنوين ---- ٧٧٣
ذكر ما افترق فيه تنوين المقابله والنون المقابل له ---- ٧٧٣
ذكر ما افترقت فيه السين وسوف ---- ٧٧٣
ذكر ما افترقت فيه ألفاظ الإغراء والأمر ---- ٧٧٤
ذكر ما افترقت فيه لام كى ولام الجحود ---- ٧٧٦
ذكر ما افترق فيه (الفاء) و (الواو) اللّذان ينصب المضارع بعدهما ---- ٧٧٧
ذكر ما افترقت فيه أن المصدريه وأن التفسيريه ---- ٧٧٧
ذكر ما افترقت فيه لم ولمّا ---- ٧٧٨
مهمه : القول فى تخريج قوله تعالى (وَإِنَّ كُلًّا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ) ---- ٧٨٠
ذكر ما افترقت فيه مدّه الإنكار ومدّه التذكار ---- ٧٨١
ذكر الفرق بين هل وهمزه الاستفهام ---- ٧٨١
ذكر ما افترقت فيه إذا ومتى ---- ٧٨٢
ذكر ما افترقت فيه أيّان ومتى ---- ٧٨٢
ذكر ما افترق فيه جواب (لو) وجواب (لو لا) ---- ٧٨٣
ذكر ما افترق فيه (كم) الاستفهاميّه و (كم) الخبريّه ---- ٧٨٣
ذكر ما افترق فيه كم وكأيّن ---- ٧٨٦
ذكر ما افترق فيه كأيّن وكذا ---- ٧٨٧
ذكر ما افترق فيه أىّ ومن ---- ٧٨٧
ذكر ما افترقت فيه تاء التأنيث وألف التأنيث ---- ٧٨٨
ذكر ما افترقت فيه التثنيه والجمع السالم ---- ٧٨٨
ذكر ما افترق فيه جمع التكسير واسم الجمع ---- ٧٨٩
ذكر ما افترق فيه التكسير والتصغير ---- ٧٨٩
القسم الثانى ---- ٧٩٠
باب الإعراب والبناء ---- ٧٩٠
مسأله ---- ٧٩٠
مسأله : اعتراض والرد عليه ---- ٧٩١

مسأله : الفرق بين غد وأمس ---- ٧٩١
باب المنصرف وغيره ---- ٧٩١
مسأله : الحكم إذا سمى بجمع وأخر ---- ٧٩١
مسأله : الياء فى معد يكرب ---- ٧٩١
مسأله : الفرق بين حروف الجر .. وبين الإضافه ---- ٧٩٣
وأل فى دخولها على الممنوع من الصرف ---- ٧٩٣
مسأله : تنوين الأسماء غير المنصرفه ---- ٧٩٣
للضروره وعدم تنوين الأسماء المبنيه للضروره ---- ٧٩٣
باب النكره والمعرفه ---- ٧٩٤
مسأله : لزوم نون الوقايه مع الفعل ---- ٧٩٤
باب الإشاره ---- ٧٩٤
مسأله : الإشاره للبعيد ---- ٧٩٤
باب الموصول ---- ٧٩٥
مسأله : الاختلاف فى استعمال ذا موصولا ، دون ما ---- ٧٩٥
مسأله : لا يوصل الذى بالأمر ---- ٧٩٥
باب الابتداء ---- ٧٩٥
مسأله : الفرق بين زيد أخوك وأخوك زيد ---- ٧٩٥
مسأله : القول فى عود الضمير على المبتدأ ---- ٧٩٥
مسأله الإخبار بالظرف الناقص ---- ٧٩٦
باب (ما) وأخواتها ---- ٧٩٦
مسأله : القول فى باء (ما زيد بقائم) ---- ٧٩٦
مسأله : امتناع تقديم معمول الفعل الواقع بعد ما النافيه ---- ٧٩٦
ولا فى جواب القسم عليها وعدم امتناع التقديم فى لن ولم ولما ---- ٧٩٦
باب كاد وأخواتها ---- ٧٩٧
مسأله : الفرق بين كاد وعسى ---- ٧٩٧
باب (إنّ) وأخواتها ---- ٧٩٧

مسأله : تقدم المنصوب فى هذا الباب ---- ٧٩٧
مسأله : يجوز الجمع بين المكسورتين ---- ٧٩٨
ولا يجوز بين المكسوره والمفتوحه ---- ٧٩٨
مسأله : كسر إن وفتحها بعد إذا الفجائيه ---- ٧٩٨
باب (ظنّ) وأخواتها ---- ٧٩٨
مسأله : الفرق بين علمت وعرفت من جهه المعنى ---- ٧٩٨
باب المفعول فيه ---- ٧٩٩
مسأله : اشتراط توافق مادتى الظرف المصاغ من الفعل وعامله ---- ٧٩٩
باب الاستثناء ---- ٧٩٩
مسأله : جواز إيصال الفعل إلى غير بدون واسطه ---- ٧٩٩
باب الحال ---- ٧٩٩
مسأله : فروق بين الصفه والحال ---- ٧٩٩
باب التمييز ---- ٨٠١
مسأله : جواز تقديم التمييز على الفعل ---- ٨٠١
باب الإضافه ---- ٨٠٢
مسأله : إضافه الفم إلى ياء المتكلم ---- ٨٠٢
باب أسماء الأفعال ---- ٨٠٣
مسأله ---- ٨٠٣
باب النعت ---- ٨٠٣
مسأله : يشترط فى الجمله الموصوف بها أن تكون خبريه ---- ٨٠٣
مسأله : لا يجوز الفصل بين الصفه والموصوف ---- ٨٠٤
مسأله : تثنيه الصفه الرافعه للظاهر وجمعها ---- ٨٠٤
مسأله : لم حذف الموصوف وأقيمت ---- ٨٠٤
الصفه مقامه ولم يصح ذلک فى الموصول ---- ٨٠٤
باب العطف ---- ٨٠٥
مسأله : لا يعطف على الضمير المجرور من غير إعاده الجار ---- ٨٠٥

مسأله : هل يجوز العطف مع التأكيد إذا أكد ضمير المجرور؟ ---- ٨٠٥
مسأله : لا يجوز العطف على الضمير ---- ٨٠٦
المرفوع المتصل من غير تأكيد وفاصل ما ---- ٨٠٦
باب النداء ---- ٨٠٦
مسأله : ما يجوز فى وصف المنادى المضموم ---- ٨٠٦
مسأله : نداء الإشاره وعدم نداء ما فيه أل ---- ٨٠٧
مسأله : المعطوف على المنادى ---- ٨٠٧
مسأله : يجوز الرفع والنصب فى قولهم (ألا يا زيد والضحاک) ---- ٨٠٩
باب الترخيم ---- ٨١٠
مسأله : ترخيم الجمله ---- ٨١٠
باب العدد ---- ٨١٠
مسأله : عدم إعراب مجموع المركبان فى العدد ---- ٨١٠
باب نواصب الفعل ---- ٨١١
مسأله : الفرق بين الباء الزائده وأن الزائده بالنسبه إلى العمل ---- ٨١١
مسأله : القول فى معمول النواصب من جهه تقديمه عليها ---- ٨١١
مسأله : لم أجاز سيبويه إظهار أن مع لام كى ولم يجزه مع لام النفى ---- ٨١٢
مسأله : سمع بعد كى وحتى الجر فى الأسماء والنصب فى الأفعال ---- ٨١٢
مسأله : لماذا عملت أن فى المضارع ولم تعمل ما ---- ٨١٣
باب الجوازم ---- ٨١٣
مسأله : يجوز تسكين لام الأمر لا لام كى بعد الواو والفاء ---- ٨١٣
مسأله : اختلف فى لم ولمّا هل غيرتا صيغه الماضى ---- ٨١٤
إلى المضارع أو معنى المضارع إلى المضىّ على قولين : ---- ٨١٤
مسأله : صيغه الأمر مرتجله بخلاف النهى ---- ٨١٤
مسأله : لا تدخل على (لا) التى للنهى أداه الشرط ---- ٨١٤
مسأله : لم جزمت متى وشبهها ولم تجزم الذى ---- ٨١٥
إذا تضمنت معنى الشرط نحو الذى يأتينى فله درهم ---- ٨١٥

مسأله : کیف تعمل إن فی شیئین؟ ---- ۸۱۵
باب الحکایه ---- ۸۱۵
مسأله : حکایه الأعلام بمن دون باقی المعارف ---- ۸۱۵
مسأله : حکایه المتبع بتابع ---- ۸۱۶
باب النسب ---- ۸۱۶
باب التصغیر ---- ۸۱۷
مسأله : الفرق بین تصغیر أرؤس إذا سمیت به امرأه وتصغیر هند ---- ۸۱۷
مسأله : لم لا یجوز إثبات همزه الوصل فی نحو استضراب إذا صغر ---- ۸۱۹
باب الوقف ---- ۸۱۹
مسأله : الوقف علی المقصور والمنقوص المنونین ---- ۸۱۹
باب التصریف ---- ۸۱۹
مسأله : الزائد یوزن بلفظه وزیاده التضعیف توزن بالأصل ---- ۸۱۹
فهرس الجزء الثانی ---- ۸۲۰
المجلد ۳ ---- ۸۵۴
اشاره ---- ۸۵۴
الطراز فی الألغاز ---- ۸۵۶
اللغز النحوی قسمان ---- ۸۵۶
بعض ألغاز الحریری ---- ۸۵۶
ذکر بقیه ألغاز الحریریّ التی ذکرها فی مقاماته ---- ۸۵۷
أحاجی الزمخشریّ ---- ۸۵۹
أحاجی السخاویّ ---- ۸۷۴
شذرات من ألغاز النّحاه ---- ۹۰۰
ألغاز متفرقه ---- ۹۰۷
من ألغاز السیوطی ---- ۹۱۱
من ألغاز الشیخ عزّ الدین بن عبد السّلام ---- ۹۱۵
طائفه أخری من ألغاز النّحاه ---- ۹۱۷

ألغاز ابن لبّ النحوىّ الأندلسىّ ---- ۹۲۵
الفنّ السادس : [التبر الذائب فى] الأفراد والغرائب ---- ۹۶۰
اشاره ---- ۹۶۰
باب الكلمه والكلام ---- ۹۶۰
باب الإعراب ---- ۹۶۲
باب الإشاره ---- ۹۶۲
باب أداه التعريف ---- ۹۶۲
باب الابتداء ---- ۹۶۲
باب (كان) ---- ۹۶۲
باب (إنّ) ---- ۹۶۳
باب (كاد) ---- ۹۶۳
باب (ما) ---- ۹۶۳
باب المفاعيل ---- ۹۶۴
باب المصدر ---- ۹۶۶
باب العطف ---- ۹۶۶
باب لا يجوز جعل مفسر المركب مضمرا ---- ۹۶۶
باب النداء ---- ۹۶۶
باب نواصب المضارع ---- ۹۶۷
باب الجوازم ---- ۹۶۸
باب (كم) ---- ۹۷۰
باب جمع التكسير ---- ۹۷۰
باب التصغير ---- ۹۷۲
باب النسب ---- ۹۷۲
فنّ المناظرات والمجالسات والمذاكرات والمراجعات والمحاورات ---- ۹۷۳
اشاره ---- ۹۷۳
مناظره سيبويه والكسائى فى المسأله الزّنبوريّه ---- ۹۷۳

مجلس الخليل مع سيبويه ---- ۹۷۴
مجلس أبی إسحاق الزّجّاج مع جماعته ---- ۹۷۵
مناظره بین الکسائی والیزیدی ---- ۹۷۶
مجلس بین ثعلب والمبرد ---- ۹۷۹
مناظره بین أبی حاتم والتّوّزیّ ---- ۹۸۰
اشاره ---- ۹۸۰
هل الفردوس مذکر أم مؤنث ---- ۹۸۰
مناظره بین ابن الأعرابی والأصمعی ---- ۹۸۲
اشاره ---- ۹۸۲
قد یحمل جمع المؤنث علی المذکر والعکس ---- ۹۸۲
مجلس أبی عمرو بن العلاء مع عیسی بن عمر ---- ۹۸۴
اشاره ---- ۹۸۴
الکلام فی قولهم : لیس الطّیب إلا المسک ---- ۹۸۴
مجلس أبی إسحاق إبراهیم بن السری الزجاج مع رجل غریب ---- ۹۸۴
اشاره ---- ۹۸۴
مسائل نحویه متفرّقه ---- ۹۸۴
مجلس ابن درید مع رجل ---- ۹۸۸
مجلس بکر بن حبیب السّهمیّ مع شبیب بن شیبه ---- ۹۸۹
اشاره ---- ۹۸۹
مسائل لغویّه ---- ۹۸۹
مجالس ذکرها صاحب الکتاب المسمّی «غرائب مجالس النحویین الزائده علی تصنیف المصنفین» ---- ۹۹۱
مجلس أبی العباس أحمد بن یحیی مع محمد بن أحمد بن کیسان ---- ۹۹۱
مجلس محمد بن زیاد الأعرابی مع أحمد بن حاتم ---- ۹۹۵
اشاره ---- ۹۹۵
بعض المعانی اللغویه ---- ۹۹۵
مجلس أبی محمد الیزیدی مع یاسین الزیات ---- ۹۹۹

مجلس أبی عثمان المازنی مع یعقوب بن السکّیت ---- ۱۰۰۱
مجلس أبی عثمان المازنی مع أبی عمر الجرمیّ ---- ۱۰۰۱
مجلس أبی عثمان المازنی مع أبی الحسن سعید بن مسعده ---- ۱۰۰۲
مجلس أبی العباس ثعلب مع جماعه ---- ۱۰۰۴
مجلس أبی العباس أحمد بن یحیی مع أبی الحسن محمد بن کیسان ---- ۱۰۰۵
مجلس سعید الأخفش مع المازنی ---- ۱۰۰۶
مجلس مروان مع أبی الحسن سعید بن مسعده الأخفش ---- ۱۰۰۷
مجلس أبی العباس ثعلب مع جماعه ---- ۱۰۰۷
مجلس أبی العباس مع رجل من النحویین ---- ۱۰۰۹
مجلس أبی عمرو بن العلاء مع أبی عبیده ---- ۱۰۱۱
مجلس أبی عمرو مع الأصمعی ---- ۱۰۱۱
مجلس الأصمعی مع الکسائی ---- ۱۰۱۱
مجلس أبی یوسف مع الکسائی ---- ۱۰۱۳
مجلس الرشید مع المفضّل الضبّی ---- ۱۰۱۵
مسأله بین الزجاجی وبین ابن الأنباری فی معنی المصدر ---- ۱۰۱۶
مسائل سأل عنها أبو بکر الشیبانی أبا القاسم الزجاجی ---- ۱۰۱۷
اشاره ---- ۱۰۱۷
المسأله الأولی ---- ۱۰۱۷
المسأله الثانیه ---- ۱۰۱۸
المسأله الثالثه ---- ۱۰۱۹
المسأله الرابعه ---- ۱۰۲۰
المسأله الخامسه ---- ۱۰۲۲
المسأله السادسه ---- ۱۰۲۲
المسأله السابعه ---- ۱۰۲۴
المسأله الثامنه ---- ۱۰۲۵
المسأله التاسعه ---- ۱۰۲۷

المسأله العاشره ---------- ١٠٢٨
المسأله الحاديه عشره ---------- ١٠٣٤
رأى ابن خالويه فى تثنيه وجمع (البضع) ---------- ١٠٣٥
من الفتاوى النحويه لابن الشجرى ---------- ١٠٣٥
نسخه جواب الشيخ أبى منصور موهوب بن أحمد ---------- ١٠٣٦
مسأله نحويه لابن السيد البطليوسى ---------- ١٠٤٦
مسأله نحويه من كتاب (المسائل) للبطليوسى ---------- ١٠٥٠
مسائل أخرى سئل عنها البطليوسى ---------- ١٠٥٣
اشاره ---------- ١٠٥٣
جواب المسأله الأولى ---------- ١٠٥٥
جواب المسأله الثانيه ---------- ١٠٥٨
جواب المسأله الثالثه ---------- ١٠٦٠
مسأله نحويّه فى أمالى ثعلب ---------- ١٠٦٢
مسأله فى تذكره ابن هشام ---------- ١٠٦٣
مسأله فى (طبقات النحويين) لأبى بكر الزبيدى ---------- ١٠٦٥
مناظره بين ابن ولآد وبين ابن النحاس ---------- ١٠٦٧
القول فى فاضت نفسه وفاظت ---------- ١٠٧٠
المسائل التى جرت بين السهيلىّ وابن خروف رحمهما الله تعالى ---------- ١٠٧٣
اشاره ---------- ١٠٧٣
مسأله : مناظره بين ابن خروف والسهيلى ---------- ١٠٨٠
مسأله : بين السهيلى وابن خروف ---------- ١٠٨١
مسأله : لابن العريف يبلغ وجوه إعرابها أكثر من ألفى ألف وجه ---------- ١٠٨١
رأى نحوىّ لابن الصائغ ---------- ١١٠٩
قال الشيخ تاج الدين بن مكتوم فى تذكرته ومن خطّه نقلت ---------- ١١١٧
عود الضمير فى (لكن) فى قول الحسن البصرى (كأنک بالدنيا لم تكن) ---------- ١١٢٦
مسأله لابن مكتوم فى تذكرته ---------- ١١٣١

مسأله نحويه للحريرى ---- ۱۱۳۴
مسائل جرت بين أبى جعفر بن النحاس وابن ولّاد ---- ۱۱۳۶
المسائل العشر المتبعات إلى الحشر ---- ۱۱۵۶
من أبيات المعانى المشكله الإعراب ---- ۱۱۷۹
الكلام فى قوله تعالى : (وَرُوحٌ مِنْهُ) ---- ۱۱۷۹
من مراسلات الشيخ ضياء الدين أبى العباس ---- ۱۱۸۰
ما اختلف فيه من شعر أبى القاسم الحريرى ---- ۱۱۸۱
من الفوائد المتعلّقه بالمقامات ---- ۱۱۸۲
من الفتاوى النحويه لابن هشام ---- ۱۱۸۳
رأى فى قولهم : الإعراب لغه البيان ---- ۱۱۸۹
الكلام فى قوله يجوز كذا خلافا لفلان ---- ۱۱۹۴
الكلام فى (هلمّ جرّا) ---- ۱۱۹۷
إعراب قوله صلّى الله عليه وسلّم : كلمتان خفيفتان... ---- ۱۲۰۲
بحث فى النفى والإثبات عند تعارضهما ---- ۱۲۰۷
فوائد نحويّه من معجم الأدباء لياقوت الحموى ---- ۱۲۱۰
مناظرات ذكرها أبو بكر الزبيدى فى (طبقات النحاه) ---- ۱۲۲۷
ما ذكره أبو الطيب اللغوى فى مراتب النحويين من مسائل ---- ۱۲۲۹
فهرس الجزء الثالث ---- ۱۲۳۲
المجلد ۴ ---- ۱۲۴۲
اشاره ---- ۱۲۴۲
[بقيه فنّ المناظرات والمجالسات والمذاكرات والمراجعات والمحاورات] ---- ۱۲۴۴
فى المسائل لابن السيد البطليوسى ---- ۱۲۴۴
لفظ الجلاله ليس أصله الإله ---- ۱۲۴۴
الكلام فى قوله تعالى : (وَأُولُوا الْعِلْمِ قائِماً بِالْقِسْطِ) ---- ۱۲۵۱
الكلام فى قولنا : يا حليما لا يعجل ---- ۱۲۵۶
سؤال العضد وجواب الجاربردى وردّ العضد على الجاربردى ---- ۱۲۵۹

انتصار إبراهيم ولد الجاربردى لأبيه ---- ١٢٦٢
رأى مظفر الدين الشيرازى ---- ١٢٧٦
علّه حذف الواو بين الياء والكسره ---- ١٢٨٥
القول فى وسواس ---- ١٢٨٦
مسأله : فعل الأمر لا يعمل فى غير ضمير المخاطب ---- ١٢٩٥
مسأله : نسبه الحال إلى المضاف إليه ---- ١٢٩٧
هل الصحيح هزّه أم فتره ---- ١٢٩٩
جواب سؤال سائل سأل عن حرف (لو) للشيخ تقى الدين بن تيميه ---- ١٣٠٠
الكلام على مسأله الاستفهام ---- ١٣٠٤
تقرير آخر فى الفرق بين المتصله والمنقطعه ---- ١٣١١
الكلام فى قول القائل : (كأنک بالدنيا لم تكن وبالآخره لم تزل) ---- ١٣١٣
الكلام فى قولهم : أنت أعلم ومالک ، وعلى أىّ شىء عطف ---- ١٣١٧
الكلام فى قوله تعالى : (وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً) ---- ١٣٢٥
على أى شىء رفع (وخير منک) فى قول جابر رضى الله عنه ---- ١٣٢٨
مسأله : نصب لفظ (قيله) فى قوله تعالى : (وَقِيلِهِ يا رَبِّ إِنَّ هؤُلاءِ قَوْمٌ لا يُؤْمِنُونَ) ---- ١٣٣١
مسأله : الكلام فى قوله صلّى الله عليه وسلّم «لا يقتل مسلم بكافر» ---- ١٣٣٢
مسأله : اعتراض الشّرط على الشّرط ---- ١٣٣٤
الكلام على إعراب قوله تعالى : (خَلَقَ اللهُ السَّماواتِ) ---- ١٣٤٤
اشاره ---- ١٣٤٤
وقال ابن الحاجب فى (أماليه) ---- ١٣٤٦
إعراب (صالحا) فى قوله تعالى (وَاعْمَلُوا صالِحاً) ---- ١٣٤٧
الكلام فى قولهم فى مثل : (خَلَقَ اللهُ السَّماواتِ وَالْأَرْضَ) ---- ١٣٥٤
فائده : (من) فى قولهم : زيد أفضل من عمرو لابتداء الارتفاع ---- ١٣٥٥
ترک العطف فى قوله تعالى : (التَّائِبُونَ الْعابِدُونَ) ---- ١٣٥٥
الكلام فى قوله تعالى : (اسْتَطْعَما أَهْلَها) ---- ١٣٥٦
مسأله : التعجب من صفات الله ---- ١٣٦٧

مسأله : فعل فی التعجّب ---- ۱۳۶۷
الرّفده فی معنی وحده ---- ۱۳۷۱
نیل العلا فی العطف ب (لا) ---- ۱۳۷۶
الحلم والأناه ، فی إعراب (غیر ناظرین إناه) ---- ۱۳۸۵
رأی النحاه فی بیت من الشعر ---- ۱۳۹۴
تفسیر نحله فی قوله تعالی : (وَآتُوا النِّساءَ صَدُقاتِهِنَّ نِحْلَةً) ---- ۱۳۹۵
مسأله : فی جمع (حاجه) من کلام ابن برّی ---- ۱۳۹۵
مسأله : ومن فوائد الشیخ جمال الدّین بن هشام ---- ۱۴۰۲
الکلام فی (إنّما) ---- ۱۴۰۶
مسأله : المبدوء به والموقوف علیه ---- ۱۴۱۰
من أبیات الحماسه ---- ۱۴۱۰
الفرق بین العرض والتحضیض ---- ۱۴۱۲
مسأله : (علمت) بمعنی عرفت وبمعنی العلم ---- ۱۴۱۲
الشروط التی یتحقّق بها تنازع العوامل ---- ۱۴۱۳
شروط التنازع ---- ۱۴۲۱
مسأله : الأفعال المتعدیّه لا تتمیّز عن غیرها ---- ۱۴۲۲
تهذیب ابن هشام لکتاب الشذا فی أحکام ---- ۱۴۲۴
اشاره ---- ۱۴۲۴
الفصل الأول : فی ضبط موارد استعمالها ---- ۱۴۲۶
الفصل الثانی : فی کیفیه اللفظ بها وبتمییزها ---- ۱۴۲۹
الفصل الثالث : فی إعرابها ---- ۱۴۳۲
الفصل الرابع : فی بیان معناها عند النحویین ---- ۱۴۳۲
الفصل الخامس : فیما یلزم بها عند الفقهاء ---- ۱۴۳۵
مسأله فی التعجب ---- ۱۴۳۷
مخاطبه جرت بین أبی إسحاق إبراهیم بن السری الزجاج ---- ۱۴۳۸
انتصار ابن خالویه لثعلب ---- ۱۴۴۱

مسائل وردت على ابن الشجرى وردّه عليها ---- ۱۴۴۵
الإجابه عن المسائل ---- ۱۴۴۷
المسأله الأولى ---- ۱۴۴۷
المسأله الثانيه ---- ۱۴۵۴
المسأله الثالثه ---- ۱۴۵۵
المسأله الرابعه ---- ۱۴۵۶
المسأله الخامسه ---- ۱۴۶۴
المسأله السادسه ---- ۱۴۶۵
المسأله السابعه ---- ۱۴۶۵
المسأله الثامنه ---- ۱۴۶۵
رساله الملائكه للمعرى : إجابه على بعض المسائل الصرفيه ---- ۱۴۶۸
اشاره ---- ۱۴۶۸
أصل ملک ---- ۱۴۷۱
لا النافيه للجنس ---- ۱۴۹۰
القصيده الحرباوّيه ---- ۱۴۹۶
مسأله فى التنازع : الكلام على قول شاعر ---- ۱۵۰۵
كتاب (الوضع الباهر فى رفع أفعل الظاهر) ---- ۱۵۰۹
فائده : الكلام فى قوله تعالى : (حُورٌ مَقْصُوراتٌ فِى الْخِيامِ) ---- ۱۵۲۳
الكلام فى قوله تعالى : (وَما يُتْلى عَلَيْكُمْ فِى الْكِتابِ فِى يَتامَى النِّساءِ) ---- ۱۵۲۵
الكلام فى قوله تعالى : (فِيهِنَّ قاصِراتُ الطَّرْفِ) ---- ۱۵۳۶
سبعه أسئله كتب عليها جلال الدين البلقينى ---- ۱۵۳۷
الكلام فى قوله تعالى : (وَلَوْ عَلِمَ اللّه فِيهِمْ خَيْراً) ---- ۱۵۵۲
الاذكار بالمسائل الفقهيّه ---- ۱۵۵۳
مسائل الجزاء ---- ۱۵۵۴
المسأله الأولى ---- ۱۵۵۴
المسأله الثانيه ---- ۱۵۵۴

المسأله الثالثه ---- ۱۵۵۵
المسأله الرابعه ---- ۱۵۵۵
المسأله الخامسه ---- ۱۵۵۵
المسأله السادسه ---- ۱۵۵۵
المسأله السابعه ---- ۱۵۵۶
المسأله الثامنه ---- ۱۵۵۷
المسأله التاسعه ---- ۱۵۵۷
المسأله العاشره ---- ۱۵۵۷
المسأله الحاديه عشره ---- ۱۵۵۷
المسأله الثانيه عشره ---- ۱۵۵۸
المسأله الثالثه عشره ---- ۱۵۵۸
المسأله الرابعه عشره ---- ۱۵۵۹
المسأله الخامسه عشره ---- ۱۵۵۹
مسأله : [الكلام على نصب «ضبّه» فى قول صاحب (المنهاج)] ---- ۱۵۶۳
مهمه من أبحاث شيخنا العلّامه الكافيجى - نفعنا الله به - ---- ۱۵۶۷
أبحاث فى قولهم (زيد قائم) ---- ۱۵۷۰
الكلام على مسأله «ضربى زيدا قائما» ---- ۱۵۸۲
تحفه النجباء فى قولهم : هذا بسرا أطيب منه رطبا ---- ۱۵۸۶
مسأله : [تركيب «يقضى بالشّفعه دافعا عهدتها الدّفع إلى ذى اليد»] ---- ۱۵۹۱
كشف الغمّه عن (الضّمّه) ---- ۱۵۹۲
فهرس الشواهد الشعريه ---- ۱۵۹۶
قافيه الهمزه ---- ۱۵۹۶
قافيه الباء ---- ۱۵۹۸
قافيه التاء ---- ۱۶۰۸
قافيه الثاء ---- ۱۶۱۰
قافيه الجيم ---- ۱۶۱۰

قافیه الحاء ---------- ۱۶۱۱
قافیه الخاء ---------- ۱۶۱۴
قافیه الدال ---------- ۱۶۱۴
قافیه الذال ---------- ۱۶۲۴
قافیه الراء ---------- ۱۶۲۴
قافیه الزای ---------- ۱۶۴۲
قافیه السین ---------- ۱۶۴۲
قافیه الضاد ---------- ۱۶۴۵
قافیه الطاء ---------- ۱۶۴۵
قافیه الظاء ---------- ۱۶۴۵
قافیه العین ---------- ۱۶۴۷
قافیه الفاء ---------- ۱۶۵۴
قافیه القاف ---------- ۱۶۵۶
قافیه الکاف ---------- ۱۶۶۰
قافیه اللام ---------- ۱۶۶۱
قافیه المیم ---------- ۱۶۷۸
قافیه النون ---------- ۱۶۹۱
قافیه الهاء ---------- ۱۷۰۱
قافیه الواو ---------- ۱۷۰۳
قافیه الیاء ---------- ۱۷۰۳
فهرس الجزء الرابع ---------- ۱۷۰۷
تعریف مرکز ---------- ۱۷۱۶

الاشباه و النظائر فی النحو

اشاره

سرشناسه : سیوطی، عبدالرحمن بن ابی بکر، ۸۴۹ - ۹۱۱ق.

عنوان و نام پدیدآور : الاشباه و النظائر فی النحو/ تألیف الإمام جلال الدین عبدالرحمن بن أبی بکر السیوطی؛ وضع حواشیه غرید الشیخ

مشخصات نشر : بیروت : دارالکتب العلمیه ، ۱۴۲۸ق = ۲۰۰۷م = ۱۳۸۵.

مشخصات ظاهری : ۴ جلد

یادداشت : عربی.

یادداشت : کتابنامه.

موضوع : سیوطی، عبدالرحمن بن ابی بکر، ۸۴۹ - ۹۱۱ق.

موضوع : زبان عربی -- نحو

شناسه افزوده : الشیخ، غرید

توضیح : «الأشباه و النظائر فی النحو»، اثر جلال الدین عبدالرحمن بن ابی بکر سیوطی (۹۱۱ ق)، با تصحیح غرید الشیخ، بررسی و بحث پیرامون مباحث نحوی براساس روش معمول در علم فقه می باشد که به زبان عربی و حدودا در نیمه اول قرن دهم هجری نوشته شده است.انگیزه نویسنده از تألیف کتاب، آن بوده که به روش کتب فقه، به بررسی و بحث پیرامون زبان عربی بپردازد.

کتاب حاضر، از جمله مهم ترین آثار و مؤلفات نویسنده بوده که اکثر مباحث نحوی را در خود جای داده است. وی کتاب را مبنی بر هفت فن قرار داده و برای هر فنی، عنوان خاص و خطبه ای برگزیده است؛ به گونه ا ی که هریک، صلاحیت آن را دارد که کتابی مستقل به حساب آید.

در پاورقی ها، علاوه بر ذکر منابع، توضیحاتی توسط مصحح، پیرامون برخی کلمات و عبارات متن داده شده است.

ص: ۱

المجلد ۱

اشاره

بسم الله الرّحمن الرّحيم

المقدمه

اشاره

عاش الإمام السيوطى فى مصر فى الفتره ما بين منتصف القرن التاسع الهجرى وأوائل القرن العاشر الهجرى (۸۴۹ ه - ۹۱۱ ه م - ۱۵۰۵ م) أى فى أواخر العصر الذى اصطلح المؤرخون على تسميته ب- «عصر المماليك».

هو الإمام جلال الدين أبو الفضل عبد الرحمن بن أبى بكر الكمال بن ناصر الدين محمد بن سابق الدين أبى بكر بن فخر الدين عثمان بن ناصر الدين محمد بن سيف الدين خضر بن نجم الدين أبى الصلاح أيوب بن ناصر الدين محمد بن الشيخ همام الدين الهمام الخضيرى الأسيوطى الشافعى (۱).

تحلّى الجلال السيوطى بكريم الأخلاق ، وجميل الصفات ، وعظيم الشمائل ، فقد كان عالما ، عاملا بما وهبه الله من أنواع العلوم والفنون ، تـوّج ذلك كله تقوى الله تعالى ، والخوف منه ، وحبّ سنه رسول الله صلّى الله عليه وسلّم والعمل على تطبيقها ، وكراهيه البدع والبعد عن أصحابها ، وقد اتّصف بإعراضه عمن آذاه ومسامحته لهم.

ومن صفاته التمسك بالأمر بالمعروف ، والنهى عن المنكر ، وعدم الخوف من لوم لائم ولا قهر سلطان.

ومن فتاواه الجريئه فتواه بهدم منزل معدّ للفساد وغيرها من الفتاوى.

ومن صفاته عدم التردد إلى السلاطين ، وسلوكه فى ذلك طريق السلف الصالح ، وقال مره : «مالى وللسلطان ، إن كان للسلطان عندى حاجه فليأت إلى منزلى».

وقد عرضت عليه المناصب الرفيعه فتركها ولم يلتفت إليها ، وذكر تلميذه الشاذلى أنه كان إذا احتاج إلى شىء من النفقه باع من كتبه وأكل من ثمنها.

۱- حسن المحاضره (۱ / ۳۵۵).

ومن صفاته كثره التأنى فى الأمور ، وحسن الاعتقاد فى الفقراء ، وأهل الصلاح ، والزهد والتعبد وكل من ينسب إلى شىء من خصال الخير.

حياته العلميه

كانت أسرته من أهل العلم والصلاح ، ولها اعتقاد بالأولياء ، ولكن السيوطى نشأ يتيما فقد توفّى والده ولم يتمّ السادسه من عمره. وقد شبّ السيوطى على حفظ القرآن وكان قد ختمه وله دون ثمانى سنين ، وحفظ بعد ذلك (عمده الأحكام) فى الحديث وهو لعبد الغنى المقدسى ، و (منهاج الطالبين) للنووى ، و (الألفيه فى النحو) لابن مالك.

واستمر السيوطى مواظبا على طلب العلم لا يعرف الكلل أو الملل ، فلازم العلماء ملازمه تامه يشغل وقته كله متنقّلا من حلقه شيخ إلى مجلس عالم.

واستمر السيوطى مواظبا على طلب العلم مما جعل أساتذته يجيزونه بالإفتاء والتدريس وهو فى سن مبكره ، وبتنوع مناهله ، وكثره شيوخه كان نبوغ السيوطى ، فهو قد أخذ الفقه ، والنحو عن جماعه من الشيوخ ، وأخذ الفرائض عن العلّامه فرضى زمانه الشيخ شهاب الدين الشارمساحى. وقد بدأ التأليف فى سنه (٨٦٦ ه) وكان أول شىء ألّفه (شرح الاستعاذه والبسمله).

ولزم فى الحديث والعربيه تقى الدين الشّمنّى أربع سنين وكتب له تقريظا على شرح «ألفيه ابن مالك» وعلى «جمع الجوامع» فى العربيه.

وقد شهد له بالتقدم والنبوغ أكثر من مره.

وقد أخذ جمله من العلوم والفنون ، منها التفسير والأصول والعربيه والمعانى عن العلامه محى الدين الكافيجى إلى غير ذلك من الدروس التى حضرها على كبار العلماء فى ذلك العصر.

يقول : «قد رزقت ، ولله الحمد» ، التبحّر فى سبعه علوم : «التفسير ، والحديث ، والفقه ، والنحو ، والمعانى ، والبيان ، والبديع ، على طريقه العرب والبلغاء لا على طريق المتأخرين من العجم وأهل الفلسفه ، بحيث أن الذى وصلت إليه فى هذه العلوم سوى الفقه لم يصل إليه ، ولا وقف عليه أحد من أشياخى فضلا عمّن دونهم ، وأما

الفقه فلا أقول ذلك فيه بل شيخى فيه أوسع نظرا ، وأطول باعا ، ودون هذه السبعه فى المعرفه أصول الفقه والجدل والتصريف ، ودونها الفرائض والإنشاء والترسّل» (١).

وقد أدلى السيوطى بدلوه فى علم البديع والمحسّنات ، وسابق أهل الفصاحه والبيان فكتب المقامات الأدبيه ، والطبيه وغيرها ، وهى كثيره إذ بلغت بعد التحقيق / مقامه (٢) ، وقد سيطرت الروح العلميه على كثير من مقاماته فهى مملوءه بالنصوص المنقوله والفوائد العلميه ، وكثيرا ما صوّر فى هذه المقامات حاله عصره وما عاناه من خصومه وحسّاده وذلك بأسلوب سهل ، وعباره واضحه بعيدا عن الغموض والتعقيد.

وله إلى جانب ذلك «شعر كثير أكثره متوسّط وجيّده كثير ، وغالبه فى الفوائد العلميه والأحكام الشرعيه» (٣).

وله ديوان شعر اسمه : «حديقه الأريب وطريقه الأديب».

وقد نظم السيوطى فى الأغراض الشعريه المختلفه فله فى المديح والرثاء والمديح النبوى والإخوانيات والأحداث العامه ، غير أن له باع طويل فى نظم العلوم والفنون ، والفوائد العلميه والأحكام الشرعيه.

بعد أن أخذ السيوطى العلم على علماء بلده ، شرع فى الرحله فى طلب العلم كعاده العلماء ، وكانت أولى رحلاته إلى الحجاز لأداء فريضه الحج ، وقد جمع فوائد هذه الرحله وما وقع فيها وما ألّفه أو طالعه أو نظمه وما أخذه عن شيوخ الروايه فى تأليف سمّاه (النحله الركيه فى الرحله المكيه) ، وفى طريقه إلى مكه اختتم مختصره على ألفيه العراقى فى المصطلح. وعند وصوله إلى مكه ألّف كرّاسا سمّاه (النفحه المسكيه والتحفه المكيه).

ولما رجع إلى مصر ابتدأ رحله أخرى إلى دمياط والإسكندريه والفيوم والمحلّه استمرت نحوا من ثلاثه أشهر ، وقد جمع فوائد هذه الرحله فى مؤلّف سمّاه (الاغتباط فى الرحله إلى الإسكندريه ودمياط).

١- التحدث بنعمه الله (ص ٢٠٣).

٢- انظر شرح مقامات السيوطى (ص ١۴٣) سمير الدروبى.

٣- الكواكب السائره (٢ / ٢٢٧).

مؤلّفاته

يعدّ السيوطى فى أغزر كتّاب العربيه قاطبه ، وأصبح مضرب المثل فى كثره التصنيف وبالعقليه الموسوعيه المميزه. وقد بلغت مؤلّفاته نحوا من (٥٣٨) كتابا ذكرها فى فهرس (١) لمؤلّفاته سنه (٩٠٤ ه).

وقد قام الأستاذ أحمد الشرقاوى إقبال بجمع مؤلفات السيوطى فى كتابه (مكتبه الجلال السيوطى) وكذلك نشر الدكتور عبد الإله نبهان فهرسا لمؤلّفات السيوطى وغيرهم.

أهم كتبه

حسن المحاضره - المزهر - تاريخ الخلفاء - الأشباه والنظائر الفقهيه - الأشباه والنظائر النحويه - التحدّث بنعمه الله - المقامات - الردّ على من أخلد إلى الأرض دعواه - الإتقان فى علوم القرآن - الدر المنثور فى التفسير بالمأثور - وترجمان القرآن - أسرار التنزيل - الإكليل فى استنباط التنزيل - تناسق الدرر فى تناسب الآيات والسور. وغيرها كثير.

كتاب الأشباه والنظائر النحويه

والكتاب الذى بين أيدينا من أجلّ كتبه وأكثرها استيعابا للنحو ، وهو ثمره من ثمرات التفاعل الحاصل بين العلوم الدينيه والعلوم العربيه.

ويعدّ هذا الكتاب من مبتكرات السيوطى التى لم يسبق إلى مثله ، وقد بنى كتابه على سبعه فنون ، جعل لكل فنّ عنوانا خاصا وخطبه لأن كلا منها يصلح أن يكون مؤلفا مستقلا.

وقد طبع هذا الكتاب عدّه طبعات بحيدر آباد سنه (١٣١٧ ه) وطبعه ثانيه بها سنه (١٣٦١ ه) ، ثم صدر فى القاهره بتحقيق طه عبد الرؤوف سعيد سنه (١٣٩٥ ه) عن مكتبه الكليات الأزهريه ، ثم أصدره مجمع اللغه العربيه بدمشق بتقديم الدكتور شاكر الفحام وتحقيق أجزائه لمحقّقين مختلفين : ١ - تح عبد الإله

١- طبع بالهند ضمن مجموع تسع رسائل.

نبهان (١٩٨٥). ٢ – تح غازى طليمات (١٩٨٦) ، ٣ – تح إبراهيم العبد الله (١٩٨٦) ، ٤ – تح أحمد مختار الشريف (١٩٨٧).

أما عملنا فى هذا الكتاب وباعتمادنا النسخ المطبوعه مسبقا واعترافنا بفضلها فقد أضفنا فى تخريج الشواهد النحويه التى اعتمدها السيوطى ، وأرجعناها إلى مصادرها النحويه ، وقمنا بكتابه الشطر الثانى من الشعر ووضعناه فى [ ] ، بالإضافه إلى تخريج الآيات القرآنيه والحديث النبوى الشريف من مصادرهما وكذلك الأعلام المهمّ تخريجها .. والله ولىّ التوفيق.

غريد الشيخ

٢٠/٦/٢٠٠٠

بسم الله الرّحمن الرّحيم

وصلّى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

مقدّمه المؤلف

اشاره

سبحان الله المنزّه عن الأشباه والنّظائر ، والحمد لله المتفضّل بغفران الكبائر والصغائر ، ولا إله إلا الله وحده لا شريك له العالم بما فى الضمائر ، والله أكبر من أن يضاف إليه سمه حدث أو يحاط بإشاره مشير أو عباره عابر ، ولا حول ولا قوه إلا بالله فى جميع الموارد والمصادر. والصلاه والسّلام على رسوله محمد المنسوب إليه جموع الفضائل والمفاخر ، المذكور فى كتب الله تعالى بأشرف الأسماء والألقاب والنعوت والمآثر ، وعلى آله الطيّبين الأماثل وصحبه النجوم الزواهر.

العربيه أول فنون المؤلف

أما بعد ، فإنّ الفنون العربيه على اختلاف أنواعها هى أول فنونى ، ومبتدأ الأخبار التى كان فى أحاديثها سمرى وشجونى ، طالما أسهرت فى تتبع شواردها عيونى ، وأعملت فيها بدنى إعمال المجدّ ما بين قلبى وبصرى ويدى وظنونى.

ولم أزل من زمن الطلب أعتنى بكتبها قديما وحديثا ، وأسعى فى تحصيل ما دثر منها سعيا حثيثا ، إلى أن وقفت منها على الجمّ الغفير ، وأحطت بغالب الموجود مطالعه وتأمّلا بحيث لم يفتنى منها سوى النّزر اليسير ، وألّفت فيها الكتب المطوّله والمختصره ، وعلّقت التعاليق ما بين أصول وتذكره ، واعتنيت بأخبار أهلها وتراجمهم وإحياء ما دثر من معالمهم وما رووه أو رأوه ، وما تفرّد به الواحد منهم من المذاهب والأقوال ضعّفه الناس أو قوّوه ، وما وقع لهم مع نظرائهم وفى مجالس خلفائهم وأمرائهم ، من مناظرات ومحاورات ، ومجالسات ومذاكرات ، ومدارسات ومسايرات ، وفتاو ومراسلات ، ومعاياه ومطارحات ، وقواعد ومناظيم ، وضوابط وتقاسيم ، وفوائد وفرائد ، وغرائب وشوارد ، حتى اجتمع عندى من ذلك جمل ، ودوّنتها رزما لا أبالغ وأقول : وقر جمل.

وكان مما سوّدت من ذلك كتاب ظريف ، لم أسبق إلى مثله ، وديوان منيف لم

ينسج ناسج على شكله ، ضمّنته القواعد النحويه ذوات الأشباه والنظائر ، وخرّجت عليها الفروع السّائره سير المثل السائر ، وأودعته من الضوابط والاستثناءات جملا عديده ، ونظمت فى سلكه من النوادر الغريبه والألغاز كل فريده ، ولم يكن انتهى المقصود منه لاحتياجه إلى إلحاق ، ولا سوّد بتسطير جميع ما أرصد له من بياض الأوراق ، فحبسته بضع عشره سنه وحرم منه الكاتبون والمطالعون ، ثم قدّر الله أنّى أصبت بفقده - فإنا لله وإنا إليه راجعون. فاستخرت الله تعالى فى إعاده تأليفه ثانيا والعود - إن شاء الله تعالى - أحمد ، وعزمت على تجديده طالبا من الله سبحانه المعونه ؛ فهو أجل من فى المهمات يقصد.

سبب تأليف الكتاب

واعلم أن السبب الحامل لى على تأليف ذلك الكتاب الأول أنى قصدت أن أسلك بالعربيه سبيل الفقه فيما صنفه المتأخّرون فيه وألّفوه من كتب الأشباه والنظائر.

وقد ذكر الإمام بدر الدين الزركشى (١) فى أول قواعده : أن الفقه أنواع :

أحدها : معرفه أحكام الحوادث نصا واستنباطا ، وعليه صنّف الأصحاب تعاليقهم المبسوطه على مختصر المزنى (٢).

الثانى : معرفه الجمع والفرق ، ومن أحسن ما صنّف فيه كتاب الشيخ أبى محمد الجوينىّ (٣).

الثالث : بناء المسائل بعضها على بعض لاجتماعها فى مأخذ واحد ، وأحسن

١- الزّركشىّ : محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشىّ ، أبو عبد الله ، عالم بفقه الشافعيه والأصول ، تركى الأصل ، مصرى المولد والوفاه. له تصانيف عديده منها : «الإجابه لإيراد ما استدركته عائشه على الصحابه» ، و «لقطه العجلان» فى أصول الفقه ، و «البحر المحيط» فى أصول الفقه ، و «إعلام الساجد بأحكام المساجد» وغيرها. (ت ٧٩۴ ه / ١٣٩٢ م). ترجمته فى : شذرات الذهب (۶ / ٣٣۵) ، وكشف الظنون (١٢۵ و ٢٢۶) ، و (s.kcorB ١٠٨.٢) ، والدرر الكامنه (٣ / ٣٩٧).

٢- المزنىّ : إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل ، أبو إبراهيم المزنى : صاحب الإمام الشافعى ، من أهل مصر. من كتبه : «الجامع الكبير» ، و «الجامع الصغير» ، و «المختصر» ، و «الترغيب فى العلم». (ت ٢۶۴ ه / ٨٧٨ م). ترجمته فى : وفيات الأعيان (١ / ٧١) ، والانتقاء (١١٠).

٣- أبو محمد الجوينى : عبد الله بن يوسف بن محمد بن حيّويه الجوينى ، من علماء التفسير واللغه والفقه ، من كتبه : «التفسير» ، و «التبصره والتذكره» ، و «الوسائل فى فروق المسائل» وغيرها. (ت ۴٣٨ ه / ١٠۴٧ م). ترجمته فى : الوفيات (١ / ٢۵٢) ، ومفتاح السعاده (٢ / ١٨۴) ، والسبكى (٣ / ٢٠٨) ، و (I.S.kcorB : ۶۶٧).

شیء فیه کتاب «السلسله» للجوینیّ ، وقد اختصره الشیخ شمس الدین بن القمّاح (۱) وقد یقوی التسلسل فی بناء الشیء علی الشیء ، ولهذا قال الرافعی (۲) مثله ، وهذه سلسله طولها الشیخ.

الرابع : المطارحات وهی مسائل عویصه یقصد بها تنقیح الأذهان.

الخامس : المغالطات.

السادس : الممتحنات.

السابع : الألغاز.

الثامن : الحیل ، وقد صنّف فیه أبو بکر الصّیرفیّ (۳) ، وابن سراقه (۴) ، وأبو حاتم القزوینی (۵) وغیرهم.

التاسع : معرفه الأفراد وهو معرفه ما لکلّ من الأصحاب من الأوجه الغریبه وهذا یعرف من کتب الطبقات.

العاشر : معرفه الضوابط التی تجمع جموعا ، والقواعد التی ترد أکثرها إلیها

۱- ابن القمّاح : محمد بن أحمد بن إبراهیم بن حیدره بن علی بن عقیل المصری ، الشافعی ، أبو عبد الله ، فقیه ، محدّث له مجامیع کثیره مشتمله علی فوائد غزیره منها : «سلسله الواصل». (ت ۷۴۱ ه / ۱۳۴۰ م). ترجمته فی : الدرر الکامنه (۳ / ۳۰۳) ، وکشف الظنون (۲ / ۹۹۶).

۲- الرّافعی : عبد الکریم بن محمد بن عبد الکریم ، أبو القاسم ، القزوینی الرافعی ، فقیه ، من کبار الشافعیه. من کتبه : «التدوین فی ذکر أخبار قزوین» ، «الإیجاز فی أخطار الحجاز» وغیرها. (ت ۶۲۳ ه / ۱۲۲۶ م). ترجمته فی : فوات الوفیات (۲ / ۳) ، ومفتاح السعاده (۱ / ۴۴۳) ، وطبقات الشافعیه (۵ / ۱۱۹).

۳- الصّیرفی : محمد بن عبد الله الصیرفی ، الشافعی ، البغدادی ، أبو بکر ، فقیه ، أصولی ، محدّث. تفقّه علی ابن سریج وسمع الحدیث. من تصانیفه : «شرح رساله الشافعی» ، و «دلائل الأعلام علی أصول الأحکام» وغیرها. (ت ۳۳۰ ه / ۹۴۱ م). ترجمته فی : تاریخ بغداد (۵ / ۴۴۹) ، ووفیات الأعیان (۱ / ۵۸۰) ، وطبقات الشافعیه (۲ / ۱۶۹).

۴- ابن سراقه : محمد بن محمد بن إبراهیم الأنصاری ، الشاطبی المصری ، أبو بکر ، محدّث ، فقیه ، فرضی ، صوفی ، أدیب ، شاعر. من تصانیفه : «إعجاز القرآن» ، و «الحیل الشرعیه» ، و «شرح الکافی فی الفرائض» وغیرها. (ت ۶۶۲ ه / ۱۲۶۴ م). ترجمته فی : حسن المحاضره (۱ / ۲۱۵) ، وشذرات الذهب (۵ / ۳۱۰) ، وهدیه العارفین (۲ / / ۱۲۷).

۵- أبو حاتم القزوینی : محمود بن الحسن بن محمد بن یوسف الطبری القزوینی ، الشافعی ، فقیه ، أصولی. من تصانیفه : «کتاب الحیل فی الفقه» ، و «تجرید التجرید». (ت ۴۱۴ ه / ۱۰۲۳ م) ، ترجمته فی : تهذیب الأسماء واللغات (۲ / ۲۰۷) ، وطبقات الشافعیه (۴ / ۱۲) ، وطبقات الفقهاء (۱۰۹).

أصولا وفروعا ، وهـذا أنفعها وأعمّها وأكملها وأتمّها ، وبه يرتقى الفقيه إلى الاسـتعداد لمراتب الاجتهاد ، وهو أصول الفقه على الحقيقه ، انتهى.

وهذه الأقسام أكثرها اجتمعت فى كتاب (الأشباه والنظائر) للقاضـى تاج الدين السّبكى (۱) ، ولم تجتمع فى كتـاب سواه ، وأما (قواعد الزركشـى) فليس فيه إلّا القواعد مرتبه على حروف المعجم. وكتاب (الأشباه والنظائر) للإمام صدر الدين ابن الوكيل (۲) دونهما بكثير ، وقد قصد السبكى بكتابه تحرير كتاب ابن الوكيل بإشاره والده له فى ذلك كما ذكره فى خطبته.

وأول من فتح هذا الباب سـلطان العلماء شـيخ الإسـلام عزّ الدين بن عبد السّلام (۳) فى (قواعـده الكبرى) و (الصـغرى) ، وألف الإمام جمال الدين الأسنوىّ (۴) كتابا فى الأشـباه والنظائر لكنه مات عنه مسوّده وهو صغير جدا نحو خمس كراريس مرتّب على الأبواب ، وله كتابان فى قسـمين من هـذا النوع وهما : (التمهيـد) فى تخريـج الفروع الفقهيه على القواعد الأصوليه ، و (الكوكب الدرى) فى تخريج الفروع الفقهيه على القواعد النحويه ، وهذان القسمان مما تضمّنه كتاب القاضى تاج الدين

۱- تاج الدين السّبكى : عبد الوهاب بن على بن عبد الكافى بن تمام بن يوسف بن موسى بن تمام الأنصارى الشافعى السبكى ، فقيه ، أصولى ، مؤرّخ ، أديب ، ناظم. من تصانيفه : «طبقات الشافعيه الصـغرى والوسـطى والكبرى» ، و «معيـد النعم ومبيـد النقم» وغيرها. (ت ۷۷۱ ه / ۱۳۷۰ م). ترجمتـه فى : النجـوم الزاهره (۱۱ / ۱۰۸) ، وشـذرات الذهب (۶ / ۲۲۱) ، وهـديه العارفين (۱ / ۶۳۹).

۲- صـدر الـدين بن الوكيـل : محمـد بن عمر بن مكى ، أبو عبـد الله ، صـدر الـدين بن الوكيـل ، شـاعر ، من العلماء بالفقه. من مصـنفاته : «الأشـباه والنظـائر» فى فقه الشافعيه وغيره. (ت ۷۱۶ ه / ۱۳۱۷ م). ترجمته فى : فـوات الوفيـات (۲ / ۲۵۳) ، والنجوم الزاهره : (۹ / ۲۳۳).

۳- عزّ الـدين : عبـد العزيز بن عبـد السّلام ، أبو القـاسم ، فقيه مشـارك فى الأصول والعربيه والتفسـير. من مصـنّفاته : «القواعد الكبرى فى أصول الفقه» ، و «الغـايه فى اختصـار النهـايه فى فروع الفقه الشـافعى» وغيرهـا. (ت ۶۶۰ ه / ۱۲۶۲ م). ترجمتـه فى : تاريخ علماء بغداد (۱۰۴) ، والنجوم الزاهره (۷ / ۲۰۸) ، وشذرات الذهب (۵ / ۳۰۱).

۴- جمال الدين الأسـنوى : عبد الرحيم بن الحسن بن على بن عمر بن على بن إبراهيم الأسـنوى الشافعى ، مؤرّخ ، مفسّر ، فقيه ، وعـالم بـالعربيه والعروض ، من تصانيفه : «التمهيـد فى تنزيل الفروع على الأصول» ، و «شـرح ألفيه ابن مالك فى النحو» وغيرها. (ت ۷۷۲ ه / ۱۳۰۷ م). ترجمته فى : بغيه الوعاه (۳۰۴) ، وشذرات الذهب (۶ / ۲۲۴) ، والنجوم الزاهره (۱۱ / ۱۱۴).

السّبكى. وألّف الإمام سراج الدين بن الملقّن (١) كتاب (الأشباه والنظائر) مرتّبا على الأبواب وهو فوق كتاب الأسنوى ودون ما قبله.

وألّفت (كتاب الأشباه والنظائر) مرتّبا على أسلوب آخر يعرف من مراجعته ، وهذا الكتاب الذى شرعنا فى تجديده فى العربيه يشبه كتاب القاضى تاج الدين الذى فى الفقه فإنه جامع لأكثر الأقسام ، وصدره يشبه كتاب الزركشى من حيث أن قواعده مرتبه على حروف المعجم.

وقد قال الكمال أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنبارى فى كتابه (نزهه الألباء فى طبقات الأدباء) : «علوم الأدب ثمانيه : اللغه ، والنحو ، والتصريف ، والعروض ، والقوافى ، وصنعه الشعر ، وأخبار العرب ، وأنسابهم». قال : «وألحقنا بالعلوم الثمانيه علمين وضعناهما ، علم الجدل فى النحو ، وعلم أصول النحو ، فيعرف به القياس ، وتركيبه ، وأقسامه ، من قياس العلّه وقياس الشبه وقياس الطرد ، إلى غير ذلك على حد أصول الفقه ، فإن بينهما من المناسبه ما لا خفاء به ، لأن النحو معقول من منقول ، كما أن الفقه معقول من منقول» (٢).

وقال الزركشىّ فى أول قواعده : «كان بعض المشايخ يقول : العلوم ثلاثه ، علم نضج وما احترق وهو علم النحو والأصول ، وعلم لا نضج ولا احترق وهو علم البيان والتفسير ، وعلم نضج واحترق وهو علم الفقه والحديث». انتهى.

ما اشتمل عليه الكتاب

وهذا الكتاب بحمد الله مشتمل على سبعه فنون :

الأول : فنّ القواعد والأصول التى تردّ إليها الجزئيات والفروع وهو مرتّب على حروف المعجم ، وهو معظم الكتاب ومهمّه ، وقد اعتنيت فيه بالاستقصاء والتتبع والتّحقيق ، وأشبعت القول فيه ، وأوردت فى ضمن كل قاعده ما لأئمّه العربيه فيها من مقال وتحرير وتنكيت وتهذيب ، واعتراض ، وانتقاد وجواب وإيراد ، وطرّزتها بما عدوّه من المشكلات من إعراب الآيات القرآنيه ، والأحاديث النبويه ، والأبيات الشعريه ،

١- سراج الدين بن الملقّن : عمر بن على بن أحمد بن محمد .. الأنصارى الأندلسى الشافعى ، أبو حفص ، فقيه ، أصولى ، حافظ ، مؤرّخ. من مصنّفاته : «الإشارات إلى ما وقع فى المنهاج النووى من الأسماء والمعانى واللغات فى فروع الفقه الشافعى» ، و «العقد المذهب» وغيرها. (ت ٨٠٤ ه / ١٤٠١ م). ترجمته فى : شذرات الذهب (٧ / ٤٤) ، وحسن المحاضره (١ / ٢٤٩) ، وطبقات الشافعيه (٩٠).

٢- انظر نزهه الألباء (٧٦).

وتراكيب العلماء فى تصانيفهم المرويّه ، وحشوتها بالفوائد ، ونظمت فى سلكها فرائد القلائد.

الثانى : فنّ الضّوابط والاستثناءات والتقسيمات ، وهو مرتّب على الأبواب لاختصاص كلّ ضابط ببابه ، وهذا هو أحد الفروق بين الضابط والقاعده ، لأن القاعده تجمع فروعا من أبواب شتّى ، والضابط يجمع فروع باب واحد. وقد تختصّ القاعده بالباب وذلك إذا كانت أمرا كليا منطبقا على جزئياته ، وهو الذى يعبّرون عنه بقولهم : قاعده الباب كذا ، وهذا أيضا يذكر فى هذا الفنّ لا فى الفنّ الأول ، وقد يدخل فى الفن الأول قليل من هذا الفن ، وكذا من الفنون بعده لاقتضاء الحال ذلك.

الثالث : فنّ بناء المسائل بعضها على بعض ، وقد ألّفت فيه قديما تأليفا لطيفا مسمّى ب- (السلسله) كما سمّى الجوينىّ تأليفه فى الفقه بذلك ، وألّف الزركشىّ كتابا فى الأصول كذلك وسمّاه (سلاسل الذهب).

الرابع : فنّ الجمع والفرق.

الخامس : فنّ الألغاز والأحاجى والمطارحات والممتحنات ، وجمعتها كلها فى فنّ ، لأنها متقاربه ، كما أشار إليه الأسنوىّ فى أول ألغازه.

السادس : فنّ المناظرات والمجالسات والمذاكرات والمراجعات والمحاورات والفتاوى والواقعات والمراسلات والمكاتبات.

السابع : فن الأفراد والغرائب.

وقد أفردت كلّ فنّ بخطبه وتسميه ؛ ليكون كلّ فن من السبعه تأليفا مفردا ، ومجموع السبعه هو كتاب (الأشباه والنظائر) فدونكه مؤلّفا تشدّ إليه الرّحال ، وتتنافس فى تحصيله فحول الرجال ، وإلى الله سبحانه الضراعه أن ييسّر لى فيه نيّه صحيحه ، وأن يمنّ فيه بالتوفيق للإخلاص ، ولا يضيع ما بذلته فيه من تعب الجسد والقريحه ، فهو الذى لا يخيب راجيه ، ولا يردّ داعيه.

أول من كَتب فى النحو

قال أبو القاسم الزجاجى فى (أماليه) : «حدّثنا أبو جعفر محمد بن رستم الطبرى ، قال : حدّثنا أبو حاتم السجستانى ، حدّثنى يعقوب ابن إسحاق الحضرمى ، حدّثنا سعيد بن سالم الباهلىّ ، حدّثنا أبى عن جدّى عن أبى الأسود الدؤلى قال : دخلت على علىّ بن أبى طالب - رضى الله عنه - فرأيته مطرقا متفكّرا ، فقلت : فيم تفكر يا أمير المؤمنين؟ قال : إنى سمعت ببلدكم هذا لحنا فأردت أن أصنع كتابا فى أصول العربيه ، فقلت : إن فعلت هذا أحييتنا وبقيت فينا هذه اللغه ، ثم أتيته بعد ثلاث فألقى إلىّ صحيفه فيها :

- بسم الله الرحمن الرحيم - الكلام كلّه اسم وفعل وحرف ، فالاسم ما أنبأ عن المسمّى ، والفعل ما أنبأ عن حركه المسمّى ، والحرف ما أنبأ عن معنى ليس باسم ولا فعل.

ثم قال لى : تتبعه وزد فيه ما وقع لك ، واعلم يا أبا الأسود : أن الأشياء ثلاثه : ظاهر ، ومضمر ، وشىء ليس بظاهر ولا مضمر ، وإنما تتفاضل العلماء فى معرفه ما ليس بظاهر ولا مضمر.

قال أبو الأسود : فجمعت منه أشياء وعرضتها عليه ، فكان من ذلك حروف النصب ، فذكرت منها إنّ وأنّ وليت ولعلّ وكأنّ ، ولم أذكر «لكنّ» فقال لى : لم تركتها؟ فقلت : لم أحسبها منها ، فقال : بل هى منها فزدها فيها» (١).

قال ابن عساكر فى (تاريخه) : «كان أبو إسحاق إبراهيم بن عقيل النحوىّ المعروف بابن المكبرىّ يذكر أن عنده تعليقه أبى الأسود الدؤلىّ التى ألقاها عليه الإمام علىّ بن أبى طالب - رضى الله عنه - وكان كثيرا ما يعد بها أصحاب الحديث إلى أن دفعها إلى الفقيه أبى العباس أحمد بن منصور المالكى وكتبها عنه وسمعها منه فى سنه ستّ وستين وأربعمائه ، وإذا به قد ركّب عليها إسنادا لا حقيقه له ، وصورته : قال أبو إسحاق ، إبراهيم بن عقيل : حدّثنى أبو طالب عبيد الله بن أحمد ابن نصر بن يعقوب بالبصره ، حدّثنى يحيى بن أبى بكير الكرمانى ، حدّثنى إسرائيل ، عن محمد بن عبيد الله بن أبى رافع عن أبيه. قال : وحدّثنى محمد بن عبيد الله بن الحسن بن عياش ، عن عمّه عن عبيد الله بن أبى رافع ، أن أبا الأسود الدّؤلىّ دخل على علىّ رضى الله عنه ، وذكر التعليقه ، فلما وقفت على ذلك بيّنت لأبى العباس أحمد بن منصور أن يحيى بن أبى بكير الكرمانى مات سنه ثمان ومائتين ، فجعل إبراهيم بن عقيل هذا بين نفسه وبين يحيى بن أبى بكير رجلا واحدا ، وهذه التى سمّاها (التعليقه) هى فى أول أمالى الزجاجى نحو من عشره أسطر فجعلها إبراهيم قريبا من عشره أوراق» (٢). انتهى.

١- انظر أمالى الزجاجى (٢٣٨).

٢- انظر تاريخ ابن عساكر (٢ / ٣٣۶) ، وتهذيب ابن عساكر (٢ / ٢٣٢) ، بتصرف.

فن القواعد والأصول العامه

اشاره

المصاعد العليّه فى القواعد النحويه

وهـو الفن الأـول من كتـاب الأشـباه والنظـائر ولاـ يحتـاج إلى إفراده بخطبه اكتفـاء بخطبه الكتـاب لقرب العهـد بهـا وهو مسـمّى (بالمصاعد العليّه فى القواعد النحويه).

ص: ۱۵

حرف الهمزه

الإتباع

اشاره

هو أنواع ، فمنه :

- إتباع حركه آخر الكلمه المعربه لحركه أول الكلمه بعدها كقراءه من قرأ الحمدِ لله : بكسر الدال إتباعا لكسره اللام.

- وإتباع حركه أول الكلمه لحركه آخر الكلمه قبلها كقراءه من قرأ الحمدُ لله : بضمّ اللّام إتباعا لحركه الدال.

- وإتباع حركه الحرف الذى قبل آخر الاسم المعرب لحركه الإعراب فى الآخر وذلك فى (امرئ) ، و (ابنم) ، فإنّ الراء والنون يتبعان الهمزه والميم فى حركتهما نحو (إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ) [النساء : ۱۷۶] ، (ما كانَ أَبُوكِ امْرَأَ سَوْءٍ) [مريم : ۲۸] ، (لِكُلِّ امْرِئٍ مِنْهُمْ) [النور : ۱۱] وكذا ابنم ، ولا ثالث لهما فى إتباع العين اللّام.

- وإتباع حركه الفاء اللّام وذلك فى مرئ وفم خاصه ؛ فإنّ الميم والفاء يتبعان حركه الهمزه والميم فى بعض اللغات فيقال : هذا مرء وفم ، ورأيت مرءا وفما ، ونظرت إلى مرء وفم ، ولا ثالث لهما.

- وإتباع حركه اللّام للفاء فى المضاعف من المضارع المجزوم ، والأمر إذا لم يفكّ الإدغام فيهما فى بعض اللغات ، فيقال : عضّ ، ولم يعضّ بالفتح ؛ وفرّ ولم يفرّ بالكسر ، وردّ ولم يردّ بالضّمّ.

- وإتباع حركه العين للفاء فى الجمع بالألف والتاء حيث وجد شرطه ، كتمره وتمرات بالفتح ، وسدره وسدرات بالكسر ، وغرفه وغرفات بالضم.

- وإتباع حركه اللّام للفاء فى البناء على الضم فى (منذ) ، فإنّ الذال ضمّت إتباعا لحركه الميم ولم يعتدّ بالنون حاجزا ، قال ابن يعيش (۱) : ونظيرها فى ذلك بناء

۱- انظر شرح المفصّل (۳ / ۴۸) بتصرف.

(بله) على الفتح إتباعا لفتحه الباء ، ولم يعتد باللام حاجزا لسكونها ، وقولهم : [الطويل]

١- (١)[ألا ربّ مولود وليس له أب

وذى ولد] لم يلده أبوان

فتح الدال إتباعا لفتحه الياء عند سكون اللام.

- وإتباع حركه الفاء للعين فى لغه من قال فى لـدن : لـد ، قال ابن يعيش : «من قال : لد ، بضمّ الفاء والعين فإنه أتبع الضمّ الضّمّ بعد حذف اللّام» (٢).

- وإتبـاع حركه الميم لحركه الخـاء والتـاء والغين فى قولهم : منخر ومنتن ومغيره. وقال ابن يعيش : «منهم من يقول : منتن بضـمّ التـاء إتباعا لضـمه الميم ، ومنهم من يقول : منتن بكسـر الميم إتباعا لكسـره التاء إذ النون لخفائها وكونها غنّه فى الخيشوم حاجز غير حصين» (٣). وقالوا : كلّ فعل على فعل - بكسـر العين - وعينه حرف حلق يجوز فيه كسـر الفاء إتباعا لكسر العين نحو : نعم وبئس.

- ومنـه : إتبـاع حركـه فـاء كلمـه لحركـه فـاء أخرى لكونهـا قرنت معهـا ، وسـكون عين كلمه لسـكون عين أخرى ، أو حركتها لحركتها كذلك. قال ابن دريد فى (الجمهره) : «تقول : ما سمعت له جرسا ، إذا أفردت ، فإذا قلت : ما سمعت له حسّا ولا جرسا ، كسرت الجيم على الإتباع» (٤).

وقال الفارابى فى (ديوان الأدب) : «يقال : - رجس نجس - فإذا أفردوا قالوا نجس» (٥).

- ومنه : إتباع الكلمه فى التنوين لكلمه أخرى منوّنه صحبتها كقوله تعالى : (وَجِئْتُكَ مِنْ سَبَإٍ بِنَبَإٍ يَقِينٍ) [النمل : ٢٢] ، (إِنَّا أَعْتَدْنا لِلْكافِرِينَ سَلاسِلَ وَأَغْلالاً

١- ١- الشاهد لرجل من أزد السّراه فى الكتاب (٢ / ٢٧٧) ، وشرح التصريح (٢ / ١٨) ، وشرح شواهد الإيضاح (٢٥٧) ، وشرح شواهد الشافيه (٢٢) ، وله أو لعمرو الجنبى فى خزانه الأدب (٢ / ٣٨١) ، والدرر (١ / ١٧٣) ، وشرح شواهد المغنى (١ / ٣٩٨) ، والمقاصد النحويه (٣ / ٣٥٤) ، وبلا نسبه فى الأشباه والنظائر (١ / ١٩) ، والجنى الدانى (٤٤١) ، والخصائص (٢ / ٣٣٣) ، والدرر (٤ / ١١٩) ، ورصف المبانى (ص ١٨٩) ، وشرح الأشمونى (٢ / ٢٩٨) ، وشرح المفصّل (٤ / ٤٨) ، والمقرّب (١ / ١٩٩) ، ومغنى اللبيب (١ / ١٣٥) ، وهمع الهوامع (١ / ٥٤).

٢- انظر شرح المفصل (٤ / ٩٤) بتصرف.

٣- انظر شرح المفصل (٤ / ٩٥).

٤- انظر الجمهره (٢ / ٧٥).

٥- انظر ديوان الأدب (١ / ١٨٦).

وَسَعِيراً) [الإنسان : ۴] فی قراءه من نوّن الجمیع ، وحدیث - «أنفق بلالا ولا تخش من ذی العرش إقلالا» (۱).

- ومنه : إتباع کلمه لأخری فی فکّ ما استحقّ الإدغام کحدیث - «أیتکنّ صاحبه الجمل الأدبب تنبحها کلاب الحوأب» (۲) - فکّ الأدبب وقیاسه الأدبّ إتباعا للحوأب.

- ومنه : إتباع کلمه فی إبدال الواو فیها همزه لهمزه أخری کحدیث : «ارجعن مأزورات غیر مأجورات» (۳) والأصل موزورات لأنه من الوزر.

وقال أبو علی الفارسی فی (التذکره) : لا یصحّ أن یکون القلب فیه من أجل الإتباع لأن الأول ینبغی أن یجیء علی القیاس ، والإتباع یقع فی الثانی ، وإنما مأزورات علی یأجل ، قال : والغدایا والعشایا ، لا دلاله فیه ، لأن غدایا فی جمع غدوه مثل حرّه وحرائر وکنّه وکنائن.

- ومنه : إتباع کلمه فی إبدال واوها یاء لیاء فی أخری کحدیث : «لا دریت ولا تلیت» (۴) والأصل تلوت لأنه من التلاوه.

- ومنه : إتباع ضمیر المذکّر لضمیر المؤنّث کحدیث : «اللهم ربّ السّماوات السّبع وما أظللن وربّ الأرضین وما أقللن وربّ الشّیاطین وما أضللن» (۵). والأصل

۱- الحدیث فی مجمع الزوائد للهیثمی (۳ / ۱۲۶ و ۱۰ / ۲۴۱) ، وجمع الجوامع للسیوطی (۴۵۸۴) ، والمعجم الکبیر للطبرانی (۱۰ / ۱۹۲) ، وتفسیر ابن کثیر (۷ / ۴۳۹) ، وحلیه الأولیاء (۲ / ۲۸۰).

۲- أخرجه أحمد فی مسنده (۶ / ۹۷) ، وهو فی السلسله الصحیحه للألبانی (۴۷۴) ، والبدایه والنهایه لابن کثیر (۶ / ۲۴۰) ، ودلائل النبوه للبیهقی (۶ / ۴۱۰).

۳- أخرجه ابن ماجه فی سننه (۱ / ۵۰۲) ، والحدیث فی الجامع الصغیر (۱ / ۶۲).

۴- أخرجه البخاری فی صحیحه (۱ / ۳۹۷) (المکتبه العصریه) هکذا : عن النبی صلّی الله علیه وسلّم قال : «العبد إذا وضع فی قبره وتولّی وذهب أصحابه ، حتی إنه لیسمع قرع نعالهم ، أتاه ملکان فأقعداه فیقولان له : ما کنت تقول فی هذا الرجل محمد صلّی الله علیه وسلّم؟ فیقول : أشهد أنه عبد الله ورسوله. فیقال : انظر إلی مقعدک من النار ، أبدلک الله به مقعدا من الجنه. فیراهما جمیعا ، أما الکافر أو المنافق فیقول : لا أدری ، کنت أقول ما یقوله الناس. فیقال : لا دریت ولا تلیت ، ثم یضرب بمطرقه من حدید ضربه بین أذنیه ، فیصیح صیحه یسمعها من یلیه إلا الثّقلین». والحدیث فی إصلاح خطأ المحدّثین للخطابی (۳۳).

۵- الحدیث فی مستدرک الحاکم (۱ / ۴۴۶) ، وتفسیر القرطبی (۸ / ۱۷۵) ، ومشکل الآثار للطحاوی (۲ / ۳۱۲) ، وزاد المسیر لابن حجر (۸ / ۲۹۹) ، والدر المنثور للسیوطی (۴ / ۲۲۴) ، والبدایه والنهایه (۴ / ۱۸۳).

أضلّوا بضمير الذّكور ، لأن الشياطين من مذكّر من يعقل ، وإن أنّث إتباعا لأظللن وأقللن.

وكذا قوله فى حديث المواقيت : «.. هنّ لهن» (١) أصله لهم أى لأهل ذى الحليفه (٢) وما ذكر معها ، وإنما قيل : لهن إتباعا لقوله : هن.

- ومنه : إتباع اليزيد للوليد فى إدخال اللّام عليه وهو علم فى قول الشاعر : [الطويل]

٢- (٣)رأيت الوليد بن اليزيد مباركا

[شديدا بأعباء الخلافه كاهله]

قال ابن جرير : «حسن دخول اللّام فى اليزيد لإتباع الوليد» (٤). وقال ابن يعيش فى (شرح المفصل) (٥) : لمّا كثر إجراء (ابن) صفه على ما قبله من الأعلام إذا كان مضافا إلى علم أو ما يجرى مجرى الأعلام من الكنى والألقاب ، فلما كان ابن لا ينفكّ من أن يكون مضافا إلى أبّ وأمّ وكثر استعماله ، استجازوا فيه من التخفيف ما لم يستجيزوه مع غيره ، فحذفوا ألف الوصل من ابن لأنه لا ينوى فصله مما قبله ، إذ كانت الصفه والموصوف عندهم مضارعه للصله والموصول من وجوه ، وحذفوا تنوين الموصوف أيضا ، كأنهم جعلوا الاسمين اسما واحدا لكثره الاستعمال ، وأتبعوا حركه الاسم الأول حركه الاسم الثانى ، ولذلك شبّهه سيبويه (٦) بامرئ وابنم فى كون حركه الراء تابعه لحركه الهمزه ، وحركه النون فى (ابنم) تابعه لحركه الميم ، فإذا قلت : هذا زيد بن عمرو وهند ابنه عاصم ، فهذا مبتدأ وزيد الخبر وما بعده نعته ، وضمّه زيد ضمّه إتباع لا ضمّه إعراب ، لأنك عقدت الصفه والموصوف وجعلتهما اسما واحدا

١- أخرجه مسلم فى صحيحه (٤ / ٥).

٢- الحليفه : قريه بينها وبين المدينه سته أميال أو سبعه. انظر معجم البلدان (٢ / ٢٩٥).

٣- ٢- الشاهد لابن ميّاده فى ديوانه (١٩٢) ، وخزانه الأدب (٢ / ٢٢٦) ، والدرر (١ / ٨٧) ، وسرّ صناعه الإعراب (٢ / ٤٥١) ، وشرح شواهد الشافيه (ص ١٢) ، وشرح شواهد المغنى (١ / ١٦٤) ، ولسان العرب (زيد) ، والمقاصد النحويه (١ / ٢١٨) ، ولجرير فى لسان العرب (وسع) ، وليس فى ديوانه ، وبلا نسبه فى أمالى ابن الحاجب (١ / ٣٢٢) ، والإنصاف (١ / ٣١٧) ، وأوضح المسالك (١ / ٧٣) ، وخزانه الأدب (٧ / ٢٤٧) ، وشرح شافيه ابن الحاجب (١ / ٣٦) ، وشرح قطر الندى (ص ٥٣).

٤- انظر تفسير الطبرى (١١ / ٥١١).

٥- انظر شرح المفصل (٢ / ٥).

٦- انظر الكتاب (٤ / ٢٦٢).

وصارت المعامله مع الصفه والموصوف كالصدر له ، ولذلك لا يجوز السكوت على الأول ، وكذلك النصب ، تقول : رأيت زيد بن عمرو ، فتفتح الدال إتباعا لفتحه النون ، وتقول فى الجرّ : مررت بزيد بن عمرو ، فتكسر الدال إتباعا لكسره النون من ابن. وقد ذهب بعضهم إلى أن التنوين إنما سقط لالتقاء الساكنين : سكونه وسكون الباء بعده وهو فاسد ، إنما هو لكثره استعمال ابن.

تنبيه

قال ابن جنّى فى (المحتسب) (١) فى قراءه (الْحَمْدُ لِلَّهِ) [الفاتحه : ١] ، بالإتباع : «هذا اللّفظ كثر فى كلامهم وشاع استعماله ، وهم لما كثر فى استعمالهم أشدّ تغييرا كما جاء عنهم كذلك : لم يك ، ولم أدر ، ولم أبل ، وأيش تقول ، وجايجى ، وسا يسو بحذف همزتيهما ، فلما اطّرد هذا ونحوه لكثره استعماله أتبعوا أحد الصوتين الآخر وشبهوهما بالجزء الواحد فصارت (الحمد لله) كعنق وطنب ، و (الحمد لله) كإبل وإطل ، إلّا أن (الحمد لله) بضمّ الحرفين أسهل من (الحمد لله) بكسرهما من موضعين : أحدهما : أنه إذا كان إتباعا فأقيس الإتباع أن يكون الثانى تابعا للأول ، وذلك أنه جار مجرى السبب والمسبب. وينبغى أن يكون السبب أسبق رتبه من المسبّب ، فتكون ضمّه اللّام تابعه لضمه الدال ، كما تقول : مدّ وشدّ وشمّ وفرّ ، فتتبع الثانى الأول فهذا أقيس من إتباعك الأول للثانى فى نحو : أقتل ، اخرج. والآخر أن ضمّه الدال فى (الحمد لله) إعراب وكسره اللام فى (لله) بناء ، وحركه الإعراب أقوى من حركه البناء ، والأولى أن يغلب الأقوى على الأضعف لا عكسه ، ومثل هذا فى إتباع الإعراب البناء قوله : [الطويل]

٣- (٢)وقال : اضرب السّاقين إمّك هابل

كسر الميم لكسره الهمزه ، انتهى».

وفى (الكشاف) (٣) قرأ أبو جعفر (لِلْمَلائِكَهِ اسْجُدُوا) [البقره : ٣٤] بضمّ التاء للإتباع ولا يجوز استهلاك الحركه الإعرابيه بحركه الإتباع إلّا فى لغه ضعيفه كقولهم (الْحَمْدُ لِلَّهِ) [الفاتحه : ١].

١- انظر المحتسب (١ / ٣٧) ، بتصرّف.

٢ - ٣- الشاهد بلا نسبه فى الكتاب (٤ / ٢٥٩) ، والخصائص (٢ / ١٤٥) ، وشرح شافيه ابن الحاجب (٢ / ٧٩) ، وشرح شواهد الشافيه (١٧٩) ، ولسان العرب (أمم) ، والمحتسب (١ / ٣٨).

٣- انظر الكشاف (١ / ٩٥).

فائده

قال ابن إیاز فی (شرح الفصول) (۱) : «اعلم أنّ العرب قد أکثرت من الإتباع حتی قد صار ذلک کأنه أصل یقاس علیه ، وإذا کانت قد زالت حرکه الدال مع قوّتها للإتباع وذلک ما حکاه الفراء (۲) من (الحمد لله) بکسر الدّال إتباعا لکسره اللام ، وقلبوا أیضا الیاء إلی الواو مع أن القیاس عکس ذلک ، فقالوا : أنا أخوّک یریدون أنا أخیّک ، حکاه سیبویه ، کان الإتباع فی نحو مدّ وشدّ أجوز وأحسن ، إذ لیس فیهما نقل خفیف إلی ثقیل ، وأمّا السّاکن الحاجز فلا یعتد به لضعفه ، انتهی».

فائده

عدّ من الإتباع حرکه الحکایه. قال أبو حیان فی (شرح التسهیل) : اختلف الناس فی الحرکات اللّاحقه اللّائی فی الحکایه ، فقیل : هی حرکات إعراب نشأت عن عوامله ، وقیل لیست للإعراب ، وإنما هی إتباع للفظ المتکلّم علی الحکایه.

وقال أبو الحسن بن عبد الرحمن بن عذره الخضراوی فی کتابه المسمّی ب- (الإعراب عن أسرار الحرکات فی لسان الأعراب) : حرکه المحکیّ فی حال حکایه الرفع ، منهم من یقول : إنّها للإعراب لأنه لا ضروره فی تکلّف تقدیر رفعه مع وجود أخری ، وإنما قیل به فی حاله النصب والجرّ للضروره ، ومنهم من یقول : إنّها لا للبناء ولا للإعراب حملا لحاله الرفع علی حاله النصب والجرّ. قال : وهذا أشبه بمذاهب النحاه وأقیس بمذاهب البصریین ، ألا تراهم ردّوا علی الکوفیین فی اعتقادهم الرفع فی خبر (إنّ) وأخواتها وفی اسم (کان) وأخواتها علی ما کان علیه قبل دخول العامل ، انتهی.

الاتّساع

عقد له ابن السّرّاج بابا فی (الأصول) (۳) فقال : «اعلم أن الاتّساع ضرب من الحذف ، إلّا أن الفرق بینهما أنک لا تقیم المتوسّع فیه مقام المحذوف وتعربه بإعرابه ، وفی الحذف تحذف العامل فیه وتدع ما عمل فیه علی حاله فی الإعراب ،

۱- انظر : المحصول فی شرح الفصول ، مخطوط الظاهریه ورقه (۵۴).

۲- انظر معانی القرآن للفراء (۱ / ۳).

۳- انظر کتاب الأصول (۲ / ۲۶۵).

والاتّساع العامل فيه بحاله ، وإنما تقيم فيه المضاف إليه مقام المضاف ، أو الظرف مقام الاسم ، فالأول : نحو : (وَسْئَلِ الْقَرْيَةَ) [يوسف : ۸۲] ، والمعنى : أهل القريه (وَلكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ) [البقره : ۱۷۷] ، والثانى : نحو : صيد عليه يومان ، والمعنى : صيد عليه الوحش فى يومين. ولد له ستّون عاما ، والمعنى : ولد له الولد لستين ، (بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهارِ) [سبأ : ۳۳] ، نهاره صائم وليله قائم : [الرجز]

۴- (۱)يا سارق اللّيله أهل الدّار

والمعنى : مكر فى اللّيل ، صائم فى النهار ، سارق فى اللّيله ، قال : وهذا الاتّساع فى كلامهم أكثر من أن يحاط به.

قال : وتقول : سرت فرسخين يومين ، إن شئت جعلت نصبهما على الظرفيه وإن شئت جعلت نصبهما على أنهما مفعولان على السّعه ، وعلى ذلك قولك : سير به يومان ، فتقيم (يومين) مقام الفاعل ، وقال فى موضع آخر : إن بابىّ المفعول له ، والمفعول معه نصبا على الاتّساع إذ كان من حقّهما أن لا يفارقهما حرف الجرّ ، ولكنه حذف فيهما ولم يجريا مجرى الظروف فى التصرّف ، وفى الإعراب ، وفى إقامتهما مقام الفاعل ، فدلّ ترك العرب لذلك أنهما بابان وضعا فى غير موضعهما وأنّ ذلك اتّساع منهم فيهما ، لأن المفعولات كلّها تقدّم وتؤخّر وتقام مقام الفاعل وتقع مبتدأ وخبرا» وهذا كلّه كلام ابن السّراج.

وأنا أشبع القول فى هذا الباب لقلّه من عقد له بابا من النحاه فأقول : قال أبو حيان فى (شرح التسهيل) : الاتّساع يكون فى المصدر المتصرّف فينصب مفعولا به على التوسّع والمجاز ، ولو لم يصحّ ذلك لما جاز أن يبنى لفعل ما لم يسمّ فاعله ، حين قلت : ضرب ضرب شديد ؛ لأن بناءه لفعل ما لم يسمّ فاعله فرع عن التوسّع فيه بنصبه نصب المفعول به ، وتقول : الكرم أكرمته زيدا ، وأنا ضارب الضّرب زيدا.

قال فى (البسيط) : وهذا الاتّساع إن كان لفظيا جاز اجتماعه مع المفعول الأصلىّ إن كان له مفعول ، وإن كان معنويا بأن يوضع بدل المفعول به فلا يجتمع معه لأنه كالعوض منه حال التوسع نحو قولك : ضرب الضّرب ، على معنى ضرب الذى وقع به الضّرب ضربا شديدا ، فوضعت بدله مصدره ، وقيل : يجوز الجمع بينهما على

۱- ۴- الشاهد بلا نسبه فى الكتاب (۱ / ۲۳۳) ، وخزانه الأدب (۳ / ۱۰۸ ، و ۴ / ۲۳۳) ، والدرر (۳ / ۹۸) ، وشرح ديوان الحماسه للمرزوقى (ص ۶۵۵) ، وشرح المفصّل (۲ / ۴۵) ، والمحتسب (۲ / ۲۹۵) ، وهمع الهوامع (۱ / ۲۰۳).

أن يكون المفعول منصوبا نصب التشبيه بالمفعول به ، وإذا كان الاتّساع معنى فلا يجمع بين المتوسّع فيه والمطلق.

وفى (البسيط) أيضا : المصادر يتوسّع فيها فتكون مفعولا ، كما يتّسع فى الظروف فتكون إذا جرت أخبارا بمنزله الأسماء الجامده ، ولا تجرى صفه بهذا الاعتبار ، وإذا كان بمعنى فاعل جاز أن يكون صفه - قال : وإذا توسّع بها وكانت عامّه على أصلها لم تثنّ ولم تجمع رعيا للمصادر ، أو خاصه نحو : ضرب زيد وسير البريد ، فربما جازت التثنيه والجمع بينهما - انتهى.

وأما الاتّساع فى الظرف ، ففيه مسائل :

- الأولى : أنه يجوز التوسّع فى ظرف الزمان والمكان بشرط كونه متصرفا ، فلا يجوز التوسّع فيما لزم الظرفيه لأن عدم التصرف مناف للتوسّع ؛ إذ يلزم من التوسّع فيه كونه يسند إليه ، ويضاف إليه ، وذلك ممنوع فى عادم التصرف ، وسواء فى المتصرف المشتقّ نحو المشتى والمصيف ، وغيره كاليوم ، والمصدر المنتصب على الظرف كمقدم الحاج وخفوق النجم ، ومنه (لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ) [الأنعام : ۹۴] ، ولا يمنع التوسّع إضافه الظرف إلى المظروف المقطوع عن الإضافه المعوض مما أضيف إليه التنوين نحو : سير عليه حينئذ.

- الثانيه : إذا توسّع فى الظرف جعل مفعولا به مجازا ، ويسوغ حينئذ إضماره غير مقرون بفى نحو : اليوم سرته ، وكان الأصل عند إراده الظرفيه سرت فيه ، لأن الظرف على تقدير (فى) ، والإضمار يوجب الرجوع إلى الأصل.

وقال الخضراوى : الضمائر من الزمان والمكان لم تقع فى شىء من كلام العرب خبرا للمبتدأ منصوبه كما يقع الظرف ، ولم يسمع نحو : يوم الخميس سفرى إيّاه ، إلا أن يقرن (بفى) فدلّ هذا على أن الضمائر لا تنتصب ظروفا ، لأنّ كل ما ينتصب ظرفا يجوز وقوعه خبرا إذا كان مما يصحّ عمل الاستقرار فيه ، قال : ولم أر أحدا نبّه على هذا التنبيه.

- الثالثه : يضاف إلى الظرف - المتوسّع فيه - المصدر على طريق الفاعليه نحو (بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهارِ) [سبأ : ۳۳] ، وعلى طريق المفعوليه نحو (تَرَبُّصُ أَرْبَعَهِ أَشْهُرٍ) [البقره : ۲۲۶] والوصف كذلك نحو :

يا سارق اللّيله أهل الدار (۱)

۱- مرّ الشاهد رقم (۴).

ويا مسروق الليله أهل الدار ، ذكرهما سيبويه (١).

قال الفارسى : وإذا أضيف إلى الظرف لم يكن إلّا اسما ، وخرج بالإضافه عن أن يكون ظرفا ، لأن (فى) مقدّره فى الظرف وتقديرها يمنع الإضافه إليه ، كما لا يجوز أن يحال بين المضاف والمضاف إليه بحرف جرّ فى نحو : غلام لزيد.

وقال الخضراوى : هذا غير ظاهر ، لأن المضاف يقدّر باللام ، وبمن ، ومع ذلك لم يمنع من الإضافه ، قال : وقولهم الظرف على تقدير (فى) إنما هو تقدير معنى ، وليس المراد أنها مضمره ولا مضمنه ؛ ولذا لم تقتض البناء.

وقال ابن عصفور : ما قاله الفارسىّ ضعيف عندى ، لأن الفصل بين المضاف والمضاف إليه بحرف الجرّ ملفوظا به وجد فى باب (لا) والنداء ، فإذا جاز ظاهرا فمقدّرا أولى. قال : نعم ، العلّه الصحيحه أن يقال : إنّ الظرف إذا دخل عليه الخافض خرج عن الظرفيه ؛ ألا ترى أن (وسطا) إذا دخل عليها الخافض صارت اسما بدليل التزامهم فتح سينها ، ووسط المفتوحه السين لا تكون إلا اسما ، والسبب فى خروج الظروف بالخفض عن الظرفيه إلى الاسميه ما ذكره الأخفش فى كتابه (الكبير) من أنهم جعلوا الظرف بمنزله الحرف الذى ليس باسم ولا فعل لشبهه به من حيث كان أكثر الظروف قد أخرج منها الإعراب ، وأكثرها أيضا لا تثنّى ولا تجمع ولا توصف ، قال : فلما كانت كذلك كرهوا أن يدخلوا فيها ما يدخلون فى الأسماء.

- الرابعه : قد يسند إلى المتوسّع فيه فاعلا- نحو : فى يوم عاصف ، (يَوْماً عَبُوساً قَمْطَرِيراً) [الإنسان : ١٠] ونائبا عن الفاعل نحو : ولد له ستّون عاما ؛ وصيد عليه اللّيل والنهار ، ويرفع خبرا نحو : الضرب اليوم. قال بعضهم : ويؤكّد ويستثنى منه ويبدل وإن لم يجز ذلك فى الظرف ، لأنه زياده فى الكلام غير معتمد عليها بخلاف المفعول ، وتوقّف فى إجازته صاحب (البسيط).

- الخامسه : ظاهر كلام ابن مالك جواز التوسّع فى كلّ ظرف متصرّف (٢).

وقال فى (البسيط) : ليس التوسّع مطردا فى كلّ ظروف الأمكنه كما فى الزمان ، بل التوسع فى الأمكنه سماع نحو : نحا نحوك ، وقصد قصدك ، وأقبل قبلك ، ولا يجوز فى (خلف) وأخواتها ، لا تقول : ضربت خلفك ، فتجعله مضروبا ، وكذا لا

١- انظر الكتاب (١ / ٢٣٤).

٢- انظر التسهيل (٩٨).

يتوسّع فيها بجعلها فاعلا كما فى الزمان ، وإنما كان ذلك لأن ظروف الزمان أشدّ تمكّنا من ظروف المكان.

- السادسه : لا يتوسّع فى الظرف ، إذا كان عامله حرفا ، أو اسما جامدا بإجماعهم ، لأن التوسّع فيه تشبيه بالمفعول به ، والحرف والجامد لا يعملان فى المفعول به (١).

وهل يتوسّع فيه مع كان وأخواتها؟ قال أبو حيان (٢) : يبنى على الخلاف فى كان ، أتعمل فى الظرف أم لا؟ فإن قلنا لا تعمل فيه فلا توسع ، وإن قلنا تعمل فيه فالذى يقتضيه النظر أنه لا يجوز الاتّساع معها لأنه يكثر المجاز فيها ، لأنها إنما رفعت المبتدأ ونصبت الخبر تشبيها بالفعل المتعدّى إلى واحد فعملنا بالتشبيه وهو مجاز ، فإذا نصبت الظرف اتّساعا كان مجازا أيضا فيكثر المجاز فيمنع منه. ونظير ذلك قولهم : دخلت فى الأمر ، لا يجوز حذف (فى) لأن هذا الدخول مجاز ، ووصول دخل إلى الظرف بغير وساطه (فى) مجاز فلم يجمع عليها مجازان ؛ والذى نصّ عليه ابن عصفور جواز الاتّساع معها كسائر الأفعال.

ويجوز الاتّساع مع الفعل اللازم ومع المتعدّى إلى واحد بلا خلاف. وهل يجوز مع المتعدّى إلى اثنين أو ثلاثه خلاف؟ ذهب الجمهور إلى الجواز ، وصحّح ابن عصفور المنع ، لأنه لم يسمع معهما كما سمع مع الأولين ، قالوا : يوم الجمعه صمته ، وقال : [الطويل]

٥- (٣)ويوما شهدناه سليما وعامرا

[قليل سوى الطّعن النّهال نوافله]

لأنه ليس له أصل يشبه به ، لأنه لا يوجد ما يتعدّى إلى ثلاثه بحقّ الأصل ، وباب أعلم وأرى فرع من علم ورأى ، والحمل إنما يكون على الأصول لا على الفروع.

وصحّح ابن مالك (٤) الجواز مع المتعدّى إلى اثنين ، والمنع مع المتعدى إلى ثلاثه ، لأنه ليس لنا ما يشبه به ، إذ ليس لنا فعل يتعدّى إلى أربعه.

وأجاب الجمهور بأن الاتّساع ليس معتمده التشبيه بدليل جريانه مع اللازم.

١- انظر همع الهوامع (١ / ٢٠٣).

٢- انظر همع الهوامع (١ / ٢٠٣).

٣- ٥- الشاهد لرجل من بنى عامر فى الكتاب (١ / ٢٣٥) ، والدرر (٣ / ٩٦) ، وشرح المفصّل (٢ / ٤٦) ، ولسان العرب (جزى) ، وبلا نسبه فى خزانه الأدب (٧ / ١٨١) ، وشرح ديوان المرزوقى (٨٨) ، والمقتضب (٣ / ١٠٥) ، والمقرّب (١ / ١٤٧) ، وهمع الهوامع (١ / ٢٠٣).

٤- انظر التسهيل (٩٨).

- السابعه : إذا توسّع فى واحد لم يتوسّع فيه نفسه مره أخرى ؛ مثال ذلك : أن يتوسع فتضيف إليه ثم تنصبه نفسه نصب المفعول به توسعا ، وهل يجوز أن يتوسّع فى الفعل أكثر من واحد بأن يتوسع معه فى الظرف ثم يتوسع فى المصدر؟ إن قلنا : يتوسع فى اللفظ لم يبعد ، أو فى المعنى فيبعد ؛ لأنه لا يوضع شيئان بدل شىء واحد. وذهب بعضهم إلى أنه لا يتوسّع فى شىء من الأفعال إلا إذا حذف المفعول الصريح إن كان التوسع فى المعنى ، وإن كان توسعا فى اللفظ جاز مطلقا نحو :

يا سارق الليله أهل الدار (١)

وسببه أن التوسع فى المعنى يجعل المتوسع فيه واقعا به المعنى ، ولا يكون معنى واحد فى محلين من غير عطف ولا ما يجرى مجراه.

اجتماع الأمثال مكروه

ولذلك يفرّ منه إلى القلب أو الحذف أو الفصل.

فمن الأول : قالوا فى دهدهت الحجر : دهديت ، قلبوا الهاء الأخيره ياء كراهه اجتماع الأمثال ، وكذلك قولهم فى : حاحا زيد ، حيحى زيد ، قلبوا الألف ياء لذلك ، وقال الخليل : أصل مهما الشرطيه ، ماما ، قلبوا الألف الأولى هاء لاستقباح التكرير (٢).

وقالوا فى النسب إلى نحو شج وعم : شجوىّ وعمويّ ، بقلب الياء واوا كراهه لذلك. وكذا قالوا فى نحو حىّ : حيوى ، وفى نحو : تحيه تحوىّ لذلك ، وهنيهه أصلها : هنيه فأبدلت الهاء من الياء كراهه لاجتماع الأمثال (٣). والحيوان من مضاعف الياء وأصله : حييان ، قلبت الياء الثانيه واوا وإن كان الواو أثقل منها كراهه اجتماع الأمثال ، وكذا دينار وديباج وقيراط وديماس وديوان أصلها : دنّار ودبّاج ودوّان ، قلب أحد حرفى التضعيف ياء لذلك. ولبّى أصله لبب ، قلبت الباء الثانيه التى هى اللّام ياء هربا من التضعيف فصار لبّى ، ثم أبدلت الياء ألفا لتحرّكها وانفتاح ما قبلها فصار لبّى. ونحو حمراء وصفراء تقلب منه الهمزه فى التثنيه واوا.

قال الشلوبين : وسببه اجتماع الأمثال ، فإن هناك ألفين وبينهما همزه والهمزه

١- مرّ الشاهد رقم (۴).

٢- انظر الكتاب (٣ / ۶٨).

٣- انظر الكتاب (٣ / ۵٠۵).

قريبه من الألف ، قال : وكان قلبها واوا أولى من قلبها ياء ، لأن الياء قريبه من الألف والواو ليست فى القرب إليها مثلها ، والجمع بين الأمثال مكروه عندهم ، فكان قلب الهمزه واوا أذهب فى أن لا يجمع بين الأمثال من قلبها ياء.

ومن الثانى : حذف أحد مثلى ظللت ومسست وأحسست فقالوا : ظلت ومست وأحست (١) ، وحذف إحدى اليائين من سيّد وميّت وهيّن وليّن ، وقيل : وهو مقيس على الأصحّ ، وقال ابن مالك : يحفظ ولا يقاس. وقال الفارسى : يقاس فى ذوات الواو دون ذوات الياء ، وحذف الياء المشدّده من الاسم المنسوب إليه عند إلحاق ياء النسب كراهه اجتماع الأمثال ككرسىّ وشافعىّ وبختىّ ومرمىّ ، إلّا فى نحو كساء إذ صغّر ثم نسب إليه فإنه يقال فيه : كسيّىّ بياءين مشدّدتين وستأتى علّته ، وحذف الياء الأخيره فى تصغير نحو غطاء وكساء ورداء وإداوه وغاويه ومعاويه وأحوى ؛ لأنه يقع فى ذلك بعد ياء التصغير ياءان فيثقل اجتماع الياءات.

وبيانه : أن ياء التصغير تقع ثالثه فتنقلب ألف المدّ ياء ، وتعود الهمزه إلى أصلها من الياء أو الواو ، وتنقلب ياء لانكسار ما قبلها ، فاجتمع ثلاث ياءات : ياء التصغير وياء بدل ألف المدّ وياء بدل لام الكلمه ، ولفظه غطيى فتحذف الأخيره لأنها طرف والطرف محل التغيير ، ولأن زياده الثقل حصلت بها ، ثم تدغم ياء التصغير فى المنقلبه عن ألف المدّ ويقال : غطىّ (٢) ، وفى إداوه تقع ياء التصغير بعد الدال فتنقلب الألف ياء وتحذف الياء الأخيره ، ويقال : (أديّه) (٣) ويقال فى غاويه ومعاويه : غويّه ومعيّه ، وفى أحوى (أحىّ) (٤) ، ذكره فى البسيط ، ومن ذلك قولهم ، لتضربن يا قوم ولتضربنّ يا هند ، فإن أصله لتضربونن ولتضربينّ ، فحذفت نون الرفع لاجتماع الأمثال ، كما حذفت مع نون الوقايه فى نحو (أَتُحاجُّونِّى) [الأنعام : ٨٠] كراهه اجتماعها مع نون الوقايه.

قال ابن عصفور فى (شرح الجمل) : والتزم الحذف هنا ولم يلتزم فى (أَتُحاجُّونِّى) لأن اجتماعها مع النون الشديده أثقل من اجتماعها مع نون الوقايه ، لأن النون الشديده حرفان ونون الوقايه حرف ، وحكم النون الخفيفه حكم النون الثقيله فى التزام حذف علامه الإعراب معها لأنها فى معناها ومخففّه منها ، انتهى.

ومن ذلك قال أبو البقاء فى (التبيين) : تصغير (٥) ذا ، ذيّا ، وأصله ثلاث ياءات :

١- انظر الممتع فى التصريف لابن عصفور (٦٦١).

٢- انظر الكتاب (٣ / ٥٢٤).

٣- انظر الكتاب (٣ / ٥٢٤).

٤- انظر الكتاب (٣ / ٥٢٤).

٥- انظر المسأله فى الكتاب (٣ / ٥٤٠).

عين الكلمه ، وياء التصغير ، ولام الكلمه ، فحذفوا إحداها لثقل الجمع بين ثلاث ياءات ، والمحذوفه الأولى ، لأن الثانيه للتصغير فلا تحذف ، والثالثه تقع بعدها الألف والألف لا تقع إلا بعد المتحركه ، والألف فيها بدل عن المحذوف ، والتصغير يردّ الأشياء إلى أصولها.

ومن ذلك قولهم فى الجمع أخون وأبون ، ولم يردّ المحذوف كما هو القياس فيقال : أخوون وأبوون ، قال الشلوبين : لأنه كان يؤدّى إلى اجتماع ضمّات أو كسرات ، فلما أدى إلى ذلك لم يرد وأجرى الجمع على حكم المفرد ، ولما كان هذا المانع مفقودا فى التثنيه ردّ فقيل : أخوان وأبوان. ومن ذلك قال ابن هشام فى تذكرته : الأصل فى يا بنىّ (١) : يا بنيىّ بثلاث ياءات الأولى ياء التصغير والثانيه لام الكلمه والثالثه ياء الإضافه ، فأدغمت ياء التصغير فيما بعدها لأن ما أول المثلين فيه مسكن فلا بد من إدغامه ، وبقيت الثانيه غير مدغم فيها ؛ لأن المشدّد لا يدغم لأنه واجب السكون فحذفت الثالثه.

ومنهم من بالغ فى التخفيف فحذف الياء الثانيه المتحرّكه المدغم فيها وقال يا بنى بالسكون كما حذفوها فى سيّد وميّت لما قالوا سيد وميت (٢). ومن ذلك قال ابن النحاس فى التعليقه : إنما لم تدخل اللام فى خبر (إنّ) إذا كان منفيا ؛ لأن غالب حروف النفى أولها لام (لا) و (لم) و (لما) و (لن) فيستثقل اجتماع اللامين ، وطرد الحكم يأتى فى باقى حروف النفى.

ومن الثالث : وجوب إظهار (أن) بعد لام كى إذا دخلت على (لا) نحو «لئلا يعلم» حذرا من توالى مثلين لو قيل للا يعلم ، ووجوب إبقاء الياء والواو فى النسب إلى نحو شديده وضروره ، فيقال شديدىّ وضرورىّ ، إذ لو حذفت كما هو قاعده فعيله وفعوله وقيل : شديدّ وضررىّ لاجتمع مثلان.

ومن كراهه اجتماع الأمثال : حكايتهم المنسوب ب- (من) دون (أى) ، خلافا للأخفش ، لما يؤدّى إليه من اجتماع أربع ياءات فيقال لمن قال : رأيت المكى المكى المنى ، وأجاز الأخفش الأيى.

ومن ذلك قال الشّلوبين (فى شرح الجزوليه) : إنما قدّرت الضمه فى جاء القاضى ، وزيد يرمى ويغزو ، والكسره فى مررت بالقاضى لثقلهما فى أنفسهما وانضاف

١- انظر الكتاب (٣ / ٥٠٤).

٢- انظر الكتاب (٣ / ٥٠٦).

إلى ثقلهما اجتماع الأمثال ، وهم يستثقلون اجتماع الأمثال ، قال : والأمثال التى اجتمعت هنا هى الحركه التى فى الياء والواو والحركه التى قبلهما ، والياء والواو مضارعتان للحركات لأنهما من جنسها ألا ترى أنهما ينشآن عن إشباع الحركات ، فلما اجتمعت الأمثال خفّفوا بأن أسقطوا الحركه المستثقله.

قال : ويدلّ على صحه هذه العلّه أنهم إذا سكّنوا ما قبل الواو والياء فى نحو : غزو وظبى لم يستثقلوا الضمّه لأنه قد قلّت الأمثال هناك لكون ما قبل الواو والياء ساكنا لا متحركا فاحتملوا ما بقى من الثقل لقلته. ومن ذلك قال ابن عصفور : لم تدخل النون الخفيفه على الفعل الذى اتصل به ضمير جمع المؤنث لأنه يؤدّى إلى اجتماع المثلين وهو ثقيل فرفضوه لذلك ، ولم يمكنهم الفصل بينهما بالألف ؛ فيقولون هل تضربنان لأن الألف إذا كان بعدها ساكن غير مشدّد حذفت ، فيلزم أن يقال هل تضربنن فتعود إلى مثل ما فررت منه ، فلذلك عدلوا عن إلحاق الخفيفه وألحقوا الشديده ، وفصلوا بينها وبين نون الضمير بالألف كراهيه اجتماع الأمثال فقالوا هل تضربنانّ.

قال ابن فلاح فى (المغنى) : فإن قيل قد وجد اجتماع الأمثال فى نحو زيدىّ من غير استثقال ، قلنا : ياء النسب بمنزله كلمه مستقله.

وقال ابن الدهان فى (الغره) : إذا كنا قد استثقلنا الأمثال فى الحروف الصحاح حتى حذفنا الحركه وأدغمنا ، ومنه ما حذفنا أحد الحرفين ، ومنه ما قلبنا أحد الحروف. فمثال الأولى : مدّ وأصله : مدد. ومثال الثانى : ظلت وأصله ظللت. ومثال الثالث : [الرجز]

٦- (١)تقضّى البازى [إذا البازى كسر]

وأصله (تقضّض) ، فالأولى أن نستثقلها فى الحروف المعتلّه ، فإن اعترض (بزيدىّ) واجتماع الأمثال ياءات وكسرات - فالجواب : إنّ ياء النسب فى تقدير الطّرح كتاء التأنيث.

ومن كراهه اجتماع المثلين فتح : من الرجل (الم اللهُ) [آل عمران : ١] لتوالى الكسرتين ولهذا لم يفتحوا عن الرجل.

١- ٦- الشاهد للعجاج فى ديوانه (١ / ٤٢) ، وأدب الكاتب (٤٨٧) ، وإصلاح المنطق (٣٠٢) ، والدرر (٦ / ٢٠) ، وشرح المفصّل (١٠ / ٢٥) ، والممتع فى التصريف (١ / ٣٧٤) ، وبلا نسبه فى الخصائص (٢ / ٩٠) ، وشرح الأشمونى (٣ / ١٧٩) ، والمقرّب (٢ / ١٧١) ، وهمع الهوامع (٢ / ١٥٧) ، ومقاييس اللغه (٤ / ٢١) ، والمخصّص (٨ / ١٣٢) ، وتهذيب اللغه (٨ / ٢٥٢).

وفی (شرح المفصل) للسّخاوی : لا یجوز : «إنّ أنّ زیدا منطلق یعجبنی» عند سیبویه (۱) ، وذکر أن العرب اجتنبت ذلک کراهه اجتماع اللفظین المشتبهین ، وأجاز ذلک الکوفیون ، فإن فصلت بشیء جاز ذلک باتفاق نحو : «إنه عندنا أنّ زیدا فی الدار».

ومن ذلک قال السیرافی : إن قیل : لم وجب ضمّ الأول فی المصغّر؟ قیل : لما لم یکن بدّ من تغییر المصغّر لیمتاز عن المکبر بعلامه تلزم الدلاله علی التصغیر کان الضمّ أولی ، لأنهم قد جعلوا الفتح فی الجمع من نحو ضوارب فلم یبق إلا الکسر أو الضم ، فاختاروا الضم لأن الیاء علامه التصغیر ، وإن وقع بعدها حرف لیس حرف الإعراب وجب تحریکه بالکسر ، فلو کسروا الأول لاجتمعت کسرتان مع الیاء ، فعدلوا إلی الضمه فرارا من اجتماع الأمثال.

إجراء اللازم مجری غیر اللازم وإجراء غیر اللازم مجری اللازم

عقد لذلک ابن جنی بابا فی الخصائص وقال (۲) : من الأول قوله : [الرجز]

۷- (۳)الحمد لله العلیّ الأجلل

وقوله : [الرجز]

۸- (۴)تشکو الوجی من أظلل وأظلل

وقوله : [الرجز]

۱- انظر الکتاب (۳ / ۱۴۳).

۲- انظر الخصائص (۳ / ۸۷).

۳- ۷- الرجز لأبی النجم فی خزانه الأدب (۲ / ۳۹۰) ، واللسان (جلل) ، والدرر (۶ / ۱۳۸) ، وشرح شواهد المغنی (۱ / ۴۴۹) ، والمقاصد النحویه (۴ / ۵۹۵) ، وجمهره اللغه (۴۷۱) ، وبلا نسبه فی الخصائص (۳ / ۸۷) ، وشرح الأشمونی (۳ / ۵۰۸) ، والمقتضب (۱ / ۱۴۲) ، والممتع فی التصریف (۲ / ۶۴۹) ، والمنصف (۱ / ۳۳۹) ، ونوادر أبی زید (۴۴) ، وهمع الهوامع (۲ / ۱۵۷) وبعده : «أعطی فلم یبخل ولم یبخّل»

۴- ۸- الشاهد للعجاج فی دیوانه (۱ / ۲۳۶) ، (وینسب لأبی النجم العجلی) ، والخصائص (۱ / ۱۶۱) ، وشرح أبیات سیبویه (۲ / ۳۱۰) ، وکتاب الصناعتین (۱۵۰) ، ونوادر أبی زید (۴۴) ، وبلا نسبه فی الکتاب (۴ / ۱۹) ، وشرح شافیه ابن الحاجب (۳ / ۲۴۴) ، ولسان العرب (کفح) ، و (کدس) ، والمقتضب (۱ / ۲۵۲) ، والممتع فی التصریف (۲ / ۶۵۰) ، والمنصف (۱ / ۳۳۹).

٩- (١)وإن رأيت الحجج الرّواددا

قواصرا بالعمر أو مواددا

ونحو ذلك مما ظهر تضعيفه ، فهذه عندنا على إجراء اللازم مجرى غير اللازم ، من المنفصل نحو : جعل لك ، وضرب بكر ، كما شبّه غير اللازم من ذلك باللازم فأدغم نحو : ضربكر ، وجعلكّ ، فهذا مشبّه فى اللفظ : بشدّ ومدّ واستعدّ ونحوه مما لزم فلم يفارق. ومن ذلك ما حكوه من قول بعضهم : عوى الكلب عويه ، وهذا عندى - وإن كان لازما - فإنه أجرى مجرى بنائك من باب طويت فعله ، وهو قولك : طويه ، كقولك : امرأه جويه ولويه ، من الجوى واللّوى ، فإن خففّت حركه العين فأسكنتها قلت طويه وجويه ولويه فصححت العين ولم تعلّها بالقلب والإدغام ؛ لأن الحركه فيها منويّه. وعلى ذلك قالوا فى فعلان من قويت قويان ، فإن أسكنوا صححوا العين أيضا ، ولم يردّوا اللّام أيضا ، وإن زالت الكسره من قبلها لأنها مراده فى العين فلذلك قالوا : عوى الكلب عويه ، تشبيها بباب : امرأه جويه ولويه وقويان.

فإن قلت : فهلّا قالوا أيضا على قياس هذا : طويت الثوب طويه وشويت اللحم شويه؟

فالجواب : أنه لو فعل ذلك لكان قياسه قياس ما ذكرنا وأنه ليست ل- (عوى) فيه مزيه على طوى وشوى ، كما لم يكن لجاشم وقاثم مزيه يجب لها العدل بهما إلى جشم وقثم على مالك وحاتم ، إذ لم يقولوا ملك ولا حتم ، وعلى أن ترك الاستكثار مما فيه إعلال أو استثقال هو القياس. ومن ذلك قراءه ابن مسعود (فَقُولا لَهُ قَوْلاً لَيِّناً) [طه : ۴۴] وذلك أنه أجرى حركه اللام هنا وإن كانت لازمه مجراها إذا كانت غير لازمه فى نحو قوله تعالى : (قُلِ اللهُمَ) [آل عمران : ۲۶] ، و (قُمِ اللَّيْلَ) [المزمل : ۲] وقول الشاعر : [الطويل]

١٠- (٢)زيارتنا نعمان لا تنسيّنها

تق الله فينا والكتاب الذى نتلو

ويروى خف الله ، ويروى لا تنسينها اتّق الله ، ونحوه ما أنشده أبو زيد من قول الشاعر : [الطويل]

١١- (٣)وأطلس يهديه إلى الزّاد أنفه

أطاف بنا واللّيل داجى العساكر

١- ٩- الشاهد بلا نسبه فى النوادر (١۶۴) ، والخصائص (١ / ١۶١).

٢- ١٠- الشاهد لعبد الله بن همام السلولى فى شرح شواهد الشافيه (۴٩۶) ، والفاضل (٧٩) ، واللسان (وقى) ، والخصائص (٢ / ٣٨۶) ، والنوادر (۴ / ٢٧) ، والأمالى الشجريه (١ / ٢٠٥).

٣- ١١- البيتان فى الخصائص (٣ / ٨٩).

فقلت لعمرو صاحبى إذ رأيته

ونحن على خوص دقاق عواسر

أى عوى الذئب فسر أنت ، فلم يحفل بحركه الراء فيردّ العين التى كانت حذفت لالتقاء الساكنين ، فكذلك شبه ابن مسعود حركه اللام من قوله تعالى : (فَقُولا ،) وإن كانت لازمه بالحركه فى التقاء الساكنين فى (قُلِ اللهُمَ) [آل عمران : ٢٦] ، و (قُمِ اللَّيْلَ) [المزمل : ٢] ، وحركه الإطلاق الجاريه مجرى حركه التقائهما فى سر ، ومثله قوله الضبىّ : [المنسرح]

١٢- (١)فى فتيه كلّما تجمّعت ال

بيداء لم يهلعوا ولم يخموا

يريد ولم يخيموا فلم يحفل بضمّه الميم وأجراها مجرى غير اللازم مما ذكرناه وغيره ، فلم يردد العين المحذوفه من (لم يخم) ، وإن شئت قلت فى هذين : إنه اكتفى بالحركه من الحرف كما اكتفى الآخر بها منه فى قوله : [الرجز]

١٣- كفّاك كفّ ما تليق درهما

جودا وأخرى تعط بالسّيف الدّما

وقول الآخر :

١٤- بالذى تردان

أى تريدان.

ومن الثانى : وهو إجراء غير اللازم مجرى اللازم قول بعضهم فى الأحمر إذا خففت همزته : لحمر ، حكاها أبو عثمان ، ومن قال : الحمر ، قال : حركه اللام غير لازمه إنّما هى لتخفيف الهمزه ، والتحقيق لها جائز فيها ، ونحو ذلك قول الآخر : [الطويل]

١٥- (٢)وقد كنت تخفى حبّ سمراء حقبه

فبح لان منها بالّذى أنت بائح

فأسكن الحاء التى كانت محركه لالتقاء الساكنين فى : بح الآن لما تحركت لتخفيف اللام ، وعليه قراءه من قرأ : (قالُوا الْآنَ جِئْتَ بِالْحَقِ) [البقره : ٧١] فأثبت واو قالوا لما تحركت لام (لان) ، والقراءه القويّه (قالوا الان) بإقرار الواو على حذفها لأن الحركه عارضه للتخفيف. وعلى القول الأول قول الآخر : [الرجز]

١- ١٢- الشاهد لمحمد بن شحاذ الضّبى فى لسان العرب (جمع) ، وتاج العروس (جمع).

٢- ١٥- الشاهد لعنتره فى ديوانه (ص ٢٩٨) ، والمقاصد النحويه (١ / ٤٧٨) ، وبلا نسبه فى تذكره النحاه (ص ٣١) ، والخصائص (٣ / ٣٥) ، وشرح الأشمونى (١ / ٨١) ، وشرح التصريح (١ / ١٤٧) ، وشرح ابن عقيل (ص ٩٢) ، ولسان العرب (أين).

۱۶- (۱)حدبد بی حدبد بی منکم لان

إن بنی فزاره بن ذبیان

قد طرقت ناقتهم بإنسان

مشیئا سبحان ربی الرحمن

أسکن ضم میم (منکم) لما تحرکت لام (لان) وقد کانت مضمومه عند التحقیق فی قوله : (منکم الان) ، فاعتد حرکه اللام بالتخفیف وإن لم تکن لازمه.

وینبغی أن تکون قراءه أبی عمرو (وَأَنَّهُ أَهْلَکَ عاداً الْأُولی)(۲) [النجم : ۵۰] علی هذه اللغه وهی قولک مبتدئا (لوّلی) ، لأن الحرکه علی هذا فی اللام أثبت منها علی قول من قال الحمروان ، کان حملها علی هذا أیضا جائزا ؛ لأن الإدغام وإن کان بابه أن یکون فی المتحرّک فقد أدغم أیضا فی الساکن ، فحرک فی شدّ ومدّ وفرّ یا رجل وعضّ ونحو ذلک ، ومثله ما أنشده أبو زید : [الوافر]

۱۷- (۳)ألا یا هند هند بنی عمیر

أرثّ لان وصلک أم جدید؟؟

أدغم تنوین رث فی لام (لان).

ومما یجری علی سمته قول الله عز وجل : (لکِنَّا هُوَ اللهُ رَبِّی)(۴) [الکهف : ۳۸] ، وأصله لکن أنا ، فخفّف الهمزه بحذفها وإلقاء حرکتها علی نون (لکن) فصارت لکننا ، فأجری غیر اللازم مجری اللازم فاستثقل التقاء المثلین المتحرکین فأسکن الأول وأدغم فی الثانی فصار (لکنا) کما تری ، وقیاس قراءه من قرأ (قالُوا الْآنَ) [البقره : ۷۱] ، فحذف الواو ولم یحفل بحرکه اللام أن یظهر النونین ، لأن حرکه الثانیه غیر لازمه فتقول : لکننا بالإظهار ، کما تقول فی تخفیف جوأبه وجیأل ، جوبه ، وجیل (۵) ، فیصحّ حرفا اللّین هنا ، ولا یقلبان لما کانت حرکتهما غیر لازمه.

ومن ذلک قولهم فی تخفیف رؤیا ونؤی : رویا ونوی فیصحّ الواو هنا وإن سکنت قبل الیاء أن التقدیر فیها الهمزه کما صحّت فی ضو ونو تخفیف ضوء ونوء ، لتقدیرک الهمز وإرادتک إیاه ، وکذلک أیضا صحّ نحو : شی وفی ، تخفیف شیء وفیء کذلک.

وسألت أبا علیّ فقلت : من أجری غیر اللازم مجری اللازم ، فقال : (لکنّا)

۱- ۱۶- الشعر لسالم بن داره فی الخزانه (۲ / ۱۴۷).

٢- انظر البحر المحيط (٨ / ١٦٦).

٣- ١٧- الشاهد بلا نسبه فى لسان العرب (أين) ، والخصائص (٣ / ٩١) ، وتاج العروس (أين).

٤- انظر كتاب التيسير فى القراءات السبع للدانى (ص ١١٧) (قرأ ابن عامر بإثبات الألف فى الوصل والباقون بحذفها فيه وإثباتها فى الوقف إجماع).

٥- فى نسخه : حوأبه وجيأل ، وحوبه وجيل.

كيف قياس قوله إذا خفّف نحو جوأبه وجيأل أتقلب؟ فتقول : جابه وجال ، أم تقيم على الصحيح فتقول : جوبه وجيل ، قال : القلب هنا لا سبيل إليه وأومأ إلى أنه أغلظ من الإدغام فلا يقدم عليه.

فإن قيل : فقد قلبت العرب الحرف للتخفيف وذلك قول بعضهم : ريّا وريّه فى تخفيف رؤيا ورؤيه.

قيل : الفرق أنّك لمّا صرت إلى لفظ (رويا ورويه) ثم قلبت الواو إلى الياء فصار إلى (ريّا وريّه) ، إنما قلبت حرفا إلى آخر كأنه هو ، ألا ترى إلى قوه شبه الواو بالياء وبعدها عن الألف ، فكأنك لما قلبت مقيم على الحرف نفسه ولم تقلبه ، لأن الواو كأنها هى الياء نفسها وليست كذلك الألف لبعدها عنهما بالأحكام الكثيره التى قد أحطنا بها علما. قال : وما يجرى من كلّ واحد من الفريقين مجرى صاحبه كثير وفيما مضى كفايه ، انتهى.

وفى تذكره الشيخ جمال الدين بن هشام : قال ابن هشام الخضراوى : أجرت العرب حركات الإعراب للزومها على البدل مجرى الحركه اللازمه لكون حروفها لا تعرى من حركه ؛ فلذلك قالوا : عصا ورحى ، كما قالوا : قال وباع. وكذلك قالوا : يخشى ويرضى ، كما قالوا فى الماضى : رمى وغزا ، انتهى.

إجراء المتّصل مجرى المنفصل وإجراء المنفصل مجرى المتّصل

عقد (١) ابن جنى فى الخصائص بابا لذلك قال :

فمن الأولى قولهم : اقتتل القوم واشتتموا ، فهذا بيانه بيان : (شئت تلك) ، و (جعل لك) ، إلا أنه أحسن من قوله :

الحمد لله العلى الأجلل (٢)

وبابه ، لأن ذلك إنما يظهر مثله ضروره ، وإظهار نحو اقتتل واشتتم مستحسن وعن غير ضروره.

وكذلك باب قوله : هم يضربوننى ، وهما يضربانى أجرى ، وإن كان متصلا ، مجرى : يضربان نعم ، ويشتمان نافعا. ووجه الشبه بينهما أن نون الإعراب هذه لا

١- انظر الخصائص (٣ / ٩٣).

٢- مرّ الشاهد رقم (٧).

يلزم أن تكون بعدها نون ، ألا ترى أنك تقول : يضربان زيدا ويكرمونك. ولا تلزم هى أيضا نحو : لم يضربانى ، ومن أدغم نحو هذا ، واحتجّ بأن المثلين فى كلمه واحده فقال يضربانى : و (قُلْ أَتُحَاجُّونَنا) [البقره : ۱۳۹] فإنه يدغم أيضا نحو اقتتل فتقول : قتّل ، ومنهم من يقول : قتّل ، ومنهم من يقول : قتّل ، ومنهم من يقول : اقتّل فيثبت همزه الوصل مع حركه الفاء لما كانت الحركه عارضه للثقل أو لالتقاء الساكنين.

ومن الثانى : قولهم (ها الله) أجرى مجرى دابّه وشابّه ، وكذلك قراءه من قرأ فلا تّناجوا [المجادله : ۹] و (حَتَّى إِذَا ادَّارَكُوا فِيها) [الأعراف : ۳۸] ومنه عندى قول الراجز :

۱۸- (۱)فى أىّ يومىّ من الموت أفر

أيوم لم يقدر ام يوم قدر

كذا أنشده أبو زيد (يقدر) بفتح الراء ، وقال : أراد النون الخفيفه فحذفها ، وحذف نون التوكيد وغيرها من علاماته جار عندنا مجرى إدغام الملحق فى أنه نقض الغرض ، إذ كان التوكيد من مظانّ الإسهاب والإطناب ، والحذف من مظانّ الاختصار والإيجاز ، لكن القول فيه عندى أنه أراد : أيوم لم يقدر أم يوم قدر ، ثم خفّف همزه أم فحذفها ، وألقى حركتها على راء يقدر ، فصار تقديره : أيوم لم يقدرم ، ثم أشبع فتحه الراء فصار تقديره : أيوم لم يقدر أم ، فحرّك الألف لالتقاء الساكنين ، وانقلبت همزه فصار تقديره : (يقدر أم) ، واختار الفتحه إتباعا لفتحه الراء. ونحو من هذا التخفيف قولهم فى المرأه والكمأه إذا خفّفت الهمزه : المراه والكماه.

وكنت ذاكرت الشيخ أبا على بهذا منذ بضع عشره سنه فقال : هذا إنما يجوز فى المنفصل ، قلت له فأنت أبدا تكرر ذكر إجرائهم المنفصل مجرى المتصل فلم يردّ شيئا.

ومن ذاك إجراء المنفصل مجرى المتّصل قوله : [السريع]

۱۹- (۲)[رحب وفى رجليك ما فيهما]

وقد بدا هنك من المئزر

۱- ۱۸- الشاهد للإمام على بن أبى طالب فى ديوانه (ص ۷۹) ، وحماسه البحترى (ص ۳۷) ، وللحارث بن منذر الجرمى فى شرح شواهد المغنى (۲ / ۶۷۴) ، وبلا نسبه فى الخصائص (۳ / ۹۴) ، والجنى الدانى (ص ۲۶۷) ، وشرح الأشمونى (۳ / ۵۷۸) ، ولسان العرب (قدر) ، والمحتسب (۲ / ۳۶۶) ، ومغنى اللبيب (۱ / ۲۷۷) ، والممتع فى التصريف (۱ / ۳۲۲) ، ونوادر أبى زيد (۱۳).

۲- ۱۹- الشاهد للأقيشر الأسدى فى ديوانه (۴۳) ، وخزانه الأدب (۴ / ۴۸۴) ، والدرر (۱ / ۱۷۴) ، وشرح أبيات سيبويه (۲ /

٣٩١) ، والمقاصد النحويه (٤ / ٥١٦) ، وللفرزدق فى الشعر والشعراء (١ / ١٠٦) ، وبلا نسبه فى الكتاب (٤ / ٣١٧) ، وتخليص الشواهد (٦٣) ، والخصائص (٣ / ٩٥) ، ورصف المبانى (ص ٣٢٧) ، وشرح المفصّل (١ / ٤٨) ، ولسان العرب (وأل) و (هنا) ، وهمع الهوامع (١ / ٥٤).

فشبه هنك بعضد فأسكنه كما يسكن نحو ذلك ، ومنه : [السريع]

٢٠- (١)فاليوم أشرب غير مستحقب

[إثما من الله ولا واغل]

كأنه شبه (ربغ) بعضد ، وكذلك ما أنشده أبو زيد : [السريع]

٢١- (٢)قالت سليمى اشتر لنا دقيقا

هو مشبه بقولهم فى علم : علم ، لأن نزل بوزن علم ، وكذلك ما أنشده أيضا من قوله : [السريع]

٢٢- (٣)واحذر ولا تكتر كريّا أعرجا

لأن (ترك) بوزن علم ، قلت : وقد خرج على ذلك قراءه (أَلَمْ تَرَ إِلَى الْمَلَإِ مِنْ بَنِى إِسْرائِيلَ) [البقره : ٢۴۶] بسكون الراء ، ثم قال ابن جنى : وهذا الباب نحو من الذى قبله فيه ما يحسن ويقاس وفيه ما لا يحسن ولا يقاس ، ولكلّ وجه.

إجراء الأصلى مجرى الزائد وإجراء الزائد مجرى الأصلى

قال أبو حيان (۴) : فمن الأول : قولهم فى النسب إلى تحيه : تحوىّ ، بحذف الياء الأولى وقلب الثانيه واوا. أما القلب ففرارا من اجتماع الياءات ، وأما الحذف فإن تحيه أجرتها العرب مجرى رميه ، ووزن رميه فعيله كصحيفه ، فكما إذا نسبت إلى صحيفه تقول : صحفى ، كذلك إذا نسبت إلى رميّه تقول : رموىّ ، لأنك تحذف ياء المدّه وهى المدغمه فى لام الكلمه كما حذفتها فى صحيفه.

وأما تحيه فالياء الأولى فيها ليست للمدّه ، إنما هى عين الكلمه والثانيه لام

١- ٢٠- الشاهد لامرئ القيس فى ديوانه (١٢٢) ، والكتاب (۴ / ٣١٩) ، وإصلاح المنطق (ص ٢۴۵) ، والأصمعيات (ص ١٣٠) ، وجمهره اللغه (ص ٩۶٢) ، والدرر (١ / ١٧۵) ، ورصف المبانى (ص ٣٢٧) ، وشرح التصريح (١ / ٨٨) ، وشرح شواهد الإيضاح (ص ٢۵۶) ، وشرح المفصّل (١ / ۴٨) ، وبلا نسبه فى الخصائص (٣ / ٩۶) ، والاشتقاق (ص ٣٣٧) ، وخزانه الأدب (١ / ١۵٢) ، وهمع الهوامع (١ / ۵۴).

٢- ٢١- انظر المحتسب (١ / ٣۶١) ، وشرح الشافيه (ص ٢٢۶) ، والخصائص (٢ / ٣۴٠) ، والمنصف (٢ / ٢٣٧).

٣- ٢٢- الشاهد فى المحتسب (١ / ٣۶١) ، والخصائص (٣ / ۶۶) ، والمنصف (٢ / ٢٣٧) ، وشرح الشافيه (ص ٢٢۶).

۴- انظر شرح التسهيل (۶ / ۶۶).

الكلمه وأصله تحييه ، ثم أدغم وأجرى الأصلى مجرى الزائد لشبههما لفظا لا أصلا ، فقالوا : تحوىّ. قال : ومثل تحيّه تئيه وهى التمكث ، قال : ولا أحفظ لهما ثالثا ، انتهى.

ومنه أيضا ما أجازه أبو على من قولهم فى تثنيه ما همزته أصليه نحو : قرّاء ووضّاء : قراوان بالقلب واوا تشبيها لها بالزائده ، وغيره يقرها من غير قلب لأنها أصليه فيقول : قراءان.

ومن الثانى : قولهم فى تثنيه ما همزته منقلبه عن حرف إلحاق نحو : علباء وحرباء : علباءان ، بالإقرار تشبيها لها بالمنقلبه عن الأصل ، وقول بعض الكوفيين فى تثنيه نحو حمراءان بإقرار الهمزه من غير تغيير ، لأنه لما قلبت ألف التأنيث همزه التحقت بالأصليه فلم تغير كالأصليه.

الاختصار

هو جلّ مقصود العرب وعليه مبنى أكثر كلامهم ، ومن ثم وضعوا باب الضمائر لأنها أخصر من الظواهر خصوصا ضمير الغيبه ، فإنه يقوم مقام أسماء كثيره فإنه فى قوله تعالى : (أَعَدَّ اللهُ لَهُمْ مَغْفِرَةً) [الأحزاب : ٣٥] ، قام مقام عشرين ظاهرا ، ولذا لا يعدل إلى المنفصل مع إمكان المتصل ، وباب الحصر بإلا وإنما وغيرهما لأن الجمله فيه تنوب مناب جملتين ، وباب العطف لأن حروفه وضعت للإغناء عن إعاده العامل ، وباب التثنيه والجمع لأنهما أغنيا عن العطف ، وباب النائب عن الفاعل لأنه دلّ على الفاعل بإعطائه حكمه - وعلى المفعول بوضعه. وباب التنازع ، وباب (علمت أنك قائم) لأنه محلّ لاسم واحد سدّ مسدّ المفعولين ، وباب طرح المفعول اختصارا على جعل المتعدّى كاللازم ، وباب النداء لأن الحرف فيه نائب مناب أدعو وأنادى ، وأدوات الاستفهام والشرط ، فإن : كم مالك؟ يغنى عن قولك : أهو عشرون أم ثلاثون؟ وهكذا إلى ما لا يتناهى والألفاظ الملازمه للعموم كأحد وأكثروا الحذف تاره بحرف من الكلمه ك- : لم يك ، ولم أبل ، وتاره للكلمه بأسرها ، وتاره للجمله كلها ، وتاره لأكثر من ذلك ، ولهذا تجد الحذف كثيرا عند الاستطاله ، وحذفت ألف التأنيث إذا كانت رابعه عند النسب لطول الكلمه.

وقال ابن يعيش (فى شرح المفصل) (١) : الكنايه التعبير عن المراد بلفظ غير

١- انظر شرح المفصل (٤ / ١٢٥).

الموضوع له لضرب من الإيجاز والاستحسان. وقال ابن السراج (فى الأصول) : من الأفعال ضرب مستعاره للاختصار وفيها بيان أن فاعليها فى الحقيقه مفعولون نحو : مات زيد ، ومرض بكر ، وسقط الحائط. وقال ابن يعيش (١) : المضمرات وضعت نائبه عن غيرها من الأسماء الظاهره لضرب من الإيجاز والاختصار كما تجىء حروف المعانى نائبه عن غيرها من الأفعال فلذلك قلّت حروفها كما قلّت حروف المعانى.

وقال أبو الحسين بن أبى الربيع فى (شرح الإيضاح) قولهم : لله درك من رجل ، (من) فيه للتبعيض عند بعضهم والتقدير : لقد عظمت من الرجال ، فوضع المفرد موضع الجمع والنكره موضع المعرفه للعلم وطلبا للاختصار ، قال ونظير هذا قولك : كلّ رجل يفعل هذا ، الأصل كل الرجال يفعل هذا ، فاستخفّوا فوضعوا المفرد موضع الجمع والنكره موضع المعرفه لفهم المعنى وطلبا للاختصار.

وقال أبو البقاء فى (اللّباب) وتلميذه الأندلسى فى (شرح المفصل) : إنما دخلت (إنّ) على الكلام للتوكيد عوضا من تكرير الجمله وفى ذلك اختصار تامّ مع حصول الغرض من التوكيد ، فإن دخلت اللام فى خبرها كان آكد ، وصارت إن واللام عوضا من ذكر الجمله ثلاث مرات ، وهكذا (أنّ) المفتوحه إذ لو لا إراده التوكيد لقلت - مكان قولك : بلغنى أن زيدا منطلق ، بلغنى انطلاق زيد ، انتهى.

ومن الاختصار تركيب (إمّا) العاطفه على قول سيبويه (٢) من (إن) الشرطيه و (ما) النافيه ؛ لأنها تغنى عن إظهار الجمل الشرطيه حذرا من الإطاله ، ذكره فى (البسيط).

وتركيب (أمّا) المفتوحه من (أن) المصدريه و (ما) المزيده عوضا من كان فى نحو : أما أنت منطلقا انطلقت (٣) ، وجعل (أما) الشرطيه عوضا من حرف الشرط وفاعله فى نحو : أمّا زيد فقائم.

وقال ابن إياز فى (شرح الفصول) : إنما ضمنوا بعض الأسماء معانى الحروف طلبا للاختصار ، ألا ترى أنك لو لم تأت (بمن) وأردت الشرط على الأناسى لم تقدر أن تفى بالمعنى الذى تفى به (من) ، لأنك إذا قلت : من يقم أقم معه ، استغرقت ذوى العلم ، ولو جئت (بإن) لاحتجت أن تذكر الأسماء : إن يقم زيد وعمرو وبكر ، وتزيد على ذلك ولا تستغرق الجنس ، وكذلك فى الاستفهام ، انتهى.

١- انظر شرح المفصل (٣ / ٩٢).

٢- انظر الكتاب (٣ / ٣٦٤).

٣- انظر الكتاب (٤ / ٣٥٦).

ومما وضع للاختصار العدد ، فإن عشره ومائه وألفا قائم مقام درهم ودرهم ودرهم إلى أن تأتى بجمله ما عندك مكررا هكذا ، ومن ثم قالوا : ثلاث مائه درهم ، ولم يقولوا : ثلاث مئات ، كما هو القياس فى تمييز الثلاثه إلى العشره أن يكون جمعا كثلاثه دراهم ؛ لأنهم أرادوا الاختصار تخفيفا لاستطاله الكلام باجتماع ثلاثه أشياء : العدد الأول والثانى والمعدود ، فخفّفوا بالتوحيد مع أمن اللّبس ، هكذا علّله الزمخشرى فى (الأحاجى) (١) ، وأورد عليه السخاوى فى شرحه أنهم قالوا : ثلاثه آلاف درهم ، فلم يخفّفوا بالتوحيد مع اجتماع ثلاثه أشياء ، قال : والصواب فى التوحيد أن المائه لما كانت مؤنثه استغنى فيها بلفظ الإفراد عن الجمع لثقل التأنيث بخلاف الألف ، وقيل : إنما جمعوا فى الألف دون المائه لأن الألف آخره مراتب العدد فحملوا الآخر على الأول كما قالوا : ثلاثه رجال. ومما بنى على الاختصار منع الاستثناء من العدد ، لأن قولك : عندى تسعون ، أخصر من مائه إلا عشره.

وقال الشيخ جمال الدين بن هشام فى تذكرته : باب التصغير معدول به عن الوصف ، وقال : إنهم استغنوا بياء وتغيير كلمه عن وصف المسمّى بالصغر بعد ذكر اسمه ، ألا ترى أن ما لا يوصف لا يجوز تصغيره ، فدلّ ذلك على أن التصغير معدول به عن الوصف.

وقال الأندلسى : الغرض من التصغير وصف الشىء بالصغر على جهه الاختصار.

وقال ابن يعيش فى (شرح المفصل) (٢) وصاحب (البسيط) : إنما أتى بالأعلام للاختصار وترك التطويل بتعداد الصفات ، ألا ترى أنه لو لا العلم لاحتجت إذا أردت الإخبار عن واحد من الرجال بعينه أن تعدّد صفاته حتى يعرفه المخاطب ، فأغنى العلم عن ذلك أجمع.

قال صاحب (البسيط) : ولهذا المعنى قال النحاه : العلم عباره عن مجموع صفات.

قال صاحب (البسيط) : فائده وضع أسماء الأفعال الاختصار والمبالغه ، أما الاختصار فإنها بلفظ واحد مع المذكر والمؤنث والمثنى والمجموع نحو : صه يا زيد ، وصه يا هند ، وصه يا زيدان ، وصه يا زيدون ، وصه يا هندات ؛ ولو جئت بمسمّى هذه اللفظه لقلت : اسكت واسكتى واسكتا واسكتوا واسكتن ، وأما المبالغه فتعلم من لفظها فإن (هيهات) أبلغ فى الدلاله على البعد من (بعد) وكذلك باقيها ، ولو لا إراده الاختصار والمبالغه لكانت الأفعال التى هى مسماها تغنى عن وضعها.

١- الأحاجى النحويه (ص ٥٠).

٢- انظر شرح المفصل (١ / ٢٧).

وقال الشيخ بهاء الدين بن النحاس فى التعليقه على المقرّب : كان الأصل أن يوضع لكل مؤنث لفظ غير لفظ المذكر كما قالوا : عير وأتان وجدى وعناق وجمل ورجل وحصان وحجر إلى غير ذلك ، لكنهم خافوا أن يكثر عليهم الألفاظ ويطول عليهم الأمر ، فاختصروا ذلك بأن أتوا بعلامه فرّقوا بها بين المذكر والمؤنث ، تاره فى الصفه كضارب وضاربه ، وتاره فى الاسم كامرئ وامرأه ومرء ومرأه فى الحقيقى ، وبلد وبلده فى غير الحقيقى ، ثم إنهم تجاوزوا ذلك إلى أن جمعوا فى الفرق بين اللفظ والعلامه للتوكيد وحرصا على البيان ، فقالوا : كبش ونعجه وحمل وناقه وبلد ومدينه.

وقال ابن القوّاس فى (شرح ألفيه ابن معطى) (۱) : التصغير وصف فى المعنى وفائدته الاختصار ، فإذا قلت : رجل ، احتمل التكبير والتصغير ، فإن أردت تخصيصه قلت : رجل صغير ، فإن أردته مع الاختصار قلت : رجيل ، ولذلك لا يصغّر الفعل.

وقال ابن النحاس : فإن قيل فما فائده العدل؟ فالجواب : إن عمر أخصر من عامر.

وقال الشلوبين فى (شرح الجزوليه) : الفاعل إذا كان مخاطبا فى أمره وجهان : أحدهما : أن يبنى فعل الفاعل بناء مخصوصا بالأمر وهو بناء أفعل وهو بمعناه نحو : قم واقعد.

والثانى : أن يدخل لام الطلب على فعله المضارع فيقال : لتقم ولتقعد والأجود الأول لأنه أخصر ، فاستغنوا بالأخصر عن غيره ، كما استغنوا بالضمير المتّصل عن الضمير المنفصل فى قولك : قمت ولم يقولوا : قام أنا وقمت ولم يقولوا : قام أنت ، إلا أنه قد جاء المستغنى عنه فى الأمر ولم يجئ فى الضمائر فى حال السعه. وقال فى (البسيط) : لما كان الفعل يدلّ على المصدر بلفظه ، وعلى الزمان بصيغته ، وعلى المكان بمعناه ، اشتقّ منه اسم للمصدر ولمكان الفعل ولزمانه طلبا للاختصار والإيجاز ، لأنهم لو لم يشتقوا منه أسماءها للزم الإتيان بالفعل وبلفظ الزمان والمكان ، وفيه ذهب بعضهم إلى أن باب مثنى وثلاث ورباع معدول عن عدد مكرّر طلبا للمبالغه والاختصار.

۱- ابن معطى : يحيى بن عبد المعطى بن عبد النور الحنفى ، أبو الحسين ، نحوى ، فقيه ، مقرئ ، أديب ، عروضى ، تتلمذ للجزولى. من آثاره : «الدره الألفيه فى علم العربيه أو ألفيه ابن المعطى فى النحو» و «منظومه فى العروض» ، و «منظومه فى القراءات السبع» ، وديوان شعر ، وديوان خطب. (ت ۶۲۸ ه / ۱۲۳۱ م). ترجمته فى : وفيات الأعيان (۲ / ۳۱۰) ، معجم الأدباء (۲۰ / ۳۵) ، بغيه الوعاه (۴۱۶).

وقال أيضا : إنما عدل عن طلب التعيين بأى إلى الهمزه وأم طلبا للاختصار لأن قولك : أزيد عندك أم عمرو؟ أخصر من قولك ، أىّ الرجلين عندك زيد أم عمرو؟

وقال ابن يعيش (١) : فصّل سيبويه (٢) بين ألقاب حركات الإعراب وألقاب حركات البناء فسمّى الأولى : رفعا ونصبا وجرا وجزما ، والثانيه : ضما وفتحا وكسرا ووقفا ، للفرق والإغناء عن أن يقال : ضمّه حدثت بعامل ونحوه ، فكان فى التسميه فائده الإيجاز والاختصار.

اختصار المختصر لا يجوز

اشاره

لأنه إجحاف به ، ومن ثم لم يجز حذف الحرف قياسا. قال ابن جنى فى (المحتسب) (٣) : أخبرنا أبو على قال : قال أبو بكر : حذف الحرف ليس بقياس لأن الحروف إنما دخلت الكلام لضرب من الاختصار ، فلو ذهبت تحذفها لكنت مختصرا لها هى أيضا واختصار المختصر إجحاف به ، ومن ثم أيضا لم يجز حذف المصدر والحال إذا كانا بدلا من اللفظ بفعلهما ، ولا الحال النائبه عن الخبر ، ولا اسم الفعل دون معموله لأنه اختصار للفعل.

وفى (شرح التسهيل) لأبى حيان : لا يجوز حذف (لا) من (لا سيما) ، لأن حذف الحرف خارج عن القياس فلا ينبغى أن يقال لشىء منه إلا حيث سمع ، وسبب ذلك أنهم يقولون : حروف المعانى إنما وضعت بدلا من الأفعال طلبا للاختصار ، ولذلك أصل وضعها أن تكون على حرف أو حرفين ، وما وضع مؤدّيا معنى الفعل واختصر فى حروف وضعه لا يناسبه الحذف لها.

وقال ابن هشام فى (حواشى التسهيل) : لا يجوز حذف جواب (إما) لأن شرطها حذف ، فلو حذف الجواب أيضا لكان إجحافا بها.

وقال صاحب (البسيط) : القياس يقتضى عدم حذف حروف المعانى وعدم زيادتها لأن وضعها للدلاله على المعانى ؛ فإذا حذفت أخلّ حذفها بالمعنى الذى وضعت له ، وإذا حكم بزيادتها نافى ذلك وضعها للدلاله على المعنى ، ولأنهم جاؤوا بالحروف اختصارا عن الجمل التى تدلّ معانيها عليها ، وما وضع للاختصار لا يسوغ

١- انظر شرح المفصل (١ / ٧٢).

٢- انظر الكتاب (١ / ۴١).

٣- انظر المحتسب (١ / ۵١).

حذفه ولا الحكم بزيادته ، فلهذا مذهب البصريين : المصير إلى التأويل ما أمكن صيانه عن الحكم بالزياده أو الحذف.

وقال ابن جنى فى (الخصائص) (١) : تفسير قول أبى بكر أنها دخلت الكلام لضرب من الاختصار : أنك إذا قلت ما قام زيد ، فقد أغنت (ما) عن (أنفى) وهى جمله فعل وفاعل ، وإذا قلت : قام القوم إلّا زيدا فقد نابت (إلا) عن (أستثنى) ، وإذا قلت : قام زيد وعمرو فقد نابت (الواو) عن (أعطف) ، وكذا (ليت) نابت عن (أتمنى) ، و (هل) عن (أستفهم) ، والباء فى قولك : ليس زيد بقائم ، نابت عن (حقّا) ، و (البته) و (غير ذى شكّ) ، وفى قولك : أمسكت بالحبل ، نابت عن المباشره وملاصقه يدى له ، (ومن) فى قولك : أكلت من الطعام ، نابت عن البعض أى : أكلت فى بعض الطعام ، وكذا بقيه ما لم نسمّه ، فإذا كانت هذه الحروف نوائب عما هو أكثر منها من الجمل وغيرها لم يجز من بعد ذلك أن تنتهك ويجحف بها.

قال : ولأجل ما ذكرناه من إراده الاختصار فيها لم يجز أن تعمل فى شىء من الفضلات : الظرف والحال والتمييز والاستثناء وغير ذلك ، وعلّته أنهم قد أنابوها عن الكلام الطويل لضرب من الاختصار ، فلو أعملوها لنقضوا ما أجمعوه وتراجعوا عما التزموه.

وقال ابن يعيش (٢) : حذف الحرف يأباه القياس لأن الحروف إنما جىء بها اختصارا ونائبه عن الأفعال ، ف- (ما) النافيه نائبه عن أنفى ، وهمزه الاستفهام نائبه عن أستفهم ، وحروف العطف عن أعطف ، وحروف النداء نائبه عن أنادى ، فإذا أخذت تحذفها كان اختصارا لمختصر وهو إجحاف. إلا أنه ورد حذف حرف النداء كثيرا لقوه الدلاله على المحذوف فصارت القرائن الدالّه على المحذوف كالتلفّظ به. وقال أيضا : ليس الأصل فى الحروف الحذف إلا أن يكون مضاعفا فيخفّف نحو : إنّ ولكن وربّ.

إذا اجتمع مثلان وحذف أحدهما فالمحذوف الأول أو الثانى؟ فيه فروع :

أحدها : إذا اجتمع نون الوقايه ونون الرفع جاز حذف إحداهما تخفيفا نحو : (أَتُحاجُّونِّى) [الأنعام : ٨٠] ، و (تَأْمُرُونِّى) [الزمر : ٦٤] ، وهل المحذوف نون الرفع أو نون الوقايه؟ خلاف. ذهب سيبويه (٣) إلى الأول ، ورجّحه ابن مالك ؛ لأن نون الرفع قد تحذف بلا سبب.

١- انظر الخصائص (٢ / ٢٧٣).

٢- انظر شرح المفصل (٢ / ١٥).

٣- انظر الكتاب (٤ / ٣).

كقوله : [الرجز]

٢٣- (١)أبيت أسرى وتبيتى تدلكى

[شعرك بالعنبر والمسك الذكى]

ولم يعهد ذلك فى نون الوقايه ، وحذف ما عهد حذفه أولى ، ولأنها نائبه عن الضمه ، وقد عهد حذفها تخفيفا فى نحو : (إِنَّ اللهَ يَأْمُرُكُمْ) [البقره : ٦٧] ، (وَما يُشْعِرُكُمْ) [الأنعام : ٦] ، فى قراءه من سكّن ، ولأنها جزء كلمه ونون الوقايه كلمه ، وحذف الجزء أسهل.

وذهب المبرد والسيرافى والفارسى وابن جنى وأكثر المتأخرين منهم : صاحب (البسيط) ، وابن هشام إلى الثانى ، لأنها لا تدلّ على إعراب فكانت أولى بالحذف ، لأنها دخلت لغير عامل ، ونون الرفع دخلت لعامل ، فلو كانت المحذوفه لزم وجود مؤثر بلا أثر مع إمكانه ، ولأن الثقل نشأ من الثانيه فهى أحق بالحذف.

الثانى : إذا اجتمع نون الوقايه ونون إنّ وأنّ وكأنّ ولكنّ ، جاز حذف أحدهما (٢) ، وفى المحذوفه قولان : أحدهما نون الوقايه وعليه الجمهور ، وقيل نون (أنّ) لأن نون الوقايه دخلت للفرق بين أننى وأنى ، وما دخل للفرق لا يحذف ، ثم اختلف ، هل المحذوفه الأولى المدغمه لأنها ساكنه والساكن يسرع إلى الحذف؟ أو الثانيه المدغم فيها لأنها طرف؟ على قولين ، صحح أبو البقاء فى (اللّباب) أولهما.

الثالث : إذا اجتمع نون الضمير ونون الحروف الأربعه المذكوره جاز حذف أحدهما نحو ، أنّا ولكنّا ، وهل المحذوفه الأولى المدغمه أو الثانيه المدغم فيها؟ القولان السابقان ، ولم يجز هنا القول بأن المحذوف نون الضمير لأنها اسم فلا تحذف. ثم رأيت ابن الصائغ قال فى (تذكرته) : فى كلا أبى على فى الأغفال ما يدلّ على أن المحذوف نون ضمير النصب فى قولنا : كأنا ، وتاء تفعل فى قولنا : هل تكلّم ، قال ذلك على لسان أبى العباس نقلا عن أبى بكر تقويه لمن يذهب فى أن المحذوف من (لاه) اللّام الأصليه لا لام الإضافه كما ذهب إليه سيبويه (٣) ، وقال : لأنّ ما يحذف من المكرّرات إنما يحذف للاستثقال وإنما يقع الاستثقال فيما يتكرّر لا فى المبدوء به الأول. ثم قال عقب ذلك : والذى رجّحه أبو على أن المحذوف من

١- ٢٣- الشاهد بلا نسبه فى الخصائص (١ / ٣٨٨) ، والمحتسب (٢ / ٢٢) ، والخزانه (٣ / ٥٢٥) ، والتصريح (١ / ١١١) ، والهمع (١ / ٥١) ، والدرر (١ / ٢٧).

٢- انظر الكتاب (٢ / ٣٩١).

٣- انظر الكتاب (٤ / ٣).

أنّنا وكأنّنا إنما هو النون الوسطى دون نون الضمير ، قال : لأنه عهد حذفها دون حذف نون الضمير.

الرابع : إذا اجتمع نون الوقايه ونون الإناث.

نحو : [الوافر]

٢٤- (١)[تراه كالثّغام يعلّ مسكا]

يسوء الفاليات إذا فلينى

والأصل فلينني ، فحذف إحدى النونين ، واختلف فى المحذوفه فقال المبرد : هى نون الوقايه لأن الأولى ضمير فاعل لا يليق بها الحذف ، ورجّحه ابن جنّى والخضراوى وأبو حيان وابن هشام. وفى (البسيط) أنه مجمع عليه. وقال سيبويه : هى نون الإناث. واختاره ابن مالك قياسا على (تأمرونى) ، وردّه أبو حيان لأنه قياس على مختلف فيه.

الخامس : المضارع المبدوء بالتاء إذا كان ثانيه تاء نحو : تتعلم وتتكلم ، يجوز الاقتصار فيه على إحدى التاءين ، وهل المحذوف الأولى أو الثانيه؟ قولان أصحهما الثانى وعليه البصريون ، لأنّ الأولى دالّه على معنى وهى المضارعه ، ورجّحه ابن مالك فى (شرح الكافيه) (٢) بأن الاستثقال فى اجتماع المثلين ، إنما يحصل عند النطق بثانيهما فكان هو الأحقّ بالحذف. قال : وقد يفعل ذلك بما صدر فيه نونان كقراءه بعضهم (وَنُزِّلَ الْمَلائِكَهُ تَنْزِيلًا)(٣) [الفرقان : ٢٥] قال : وفى هذه القراءه دليل على أن المحذوف من التاءين هى الثانيه لأن المحذوف من النونين فى القراءه المذكوره إنما هى الثانيه ، ورجّحه الزنجانى فى (شرح الهادى) : بأن الثانيه هى التى تعلّ فتسكن وتدغم فى (تذكرون) ، فلما لحقها الإعلال دون الأولى لحقها الحذف دون الأولى ، إذ الحذف مثل الإعلال.

السادس : الفعل المضاعف على وزن فعل نحو : ظلّ ومسّ وأحسّ إذا أسند إلى الضمير المتحرّك نحو ظللت ومسست وأحسست ، جاز حذف أحد حرفى التضعيف

١- ٢٤- الشاهد لعمر بن معد يكرب فى ديوانه (ص ١٨٠) ، والكتاب (٤ / ٤) ، وخزانه الأدب (٥ / ٣٧١) ، والدرر (١ / ٢١٣) ، وشرح أبيات سيبويه (٢ / ٣٠٤) ، وشرح شواهد الإيضاح (ص ٢١٣) ، ولسان العرب (خلا) ، والمقاصد النحويه (١ / ٣٧٩) ، وبلا نسبه فى جمهره اللغه (ص ٤٥٩) ، وشرح المفصل (٣ / ٩١) ، ولسان العرب (حيج) ، والمنصف (٢ / ٣٣٧) ، وهمع الهوامع (١ / ٦٥).

٢- انظر شرح الكافيه الشافيه (٤ / ٢١٨٨) ، تح : عبد المنعم أحمد هريدى.

٣- قرأ ابن كثير (وننزل) بنونين الثانيه ساكنه وتخفيف الزاى ورفع اللام (تيسير الدانى ١٣٣).

فيقال : ظلت ومست وأحست ، وهل المحذوف الأول وهو العين أو الثانى وهو اللام؟ قولان أصحهما الأول ، وبه جزم فى (التسهيل) (١) ، وقال أبو على فى (الأغفال) (٢) : قد حذف الأول من الحروف المتكرره كما حذف من الثانى وذلك قولهم : ظلت ومست ونحو ذلك.

فإن قيل : ما الدليل على أن المحذوف الأول؟ قيل : قول من قال : ظلت ومست ، فألقى حركه العين المحذوفه على الفاء ، كما ألقاها عليها فى خفت وهبت وظلت ، ولو كان المحذوف اللام دون العين لتحرك ما قبل الضمير ، وكذلك قلب الأول من المتكرّره نحو : (دينار) كما قلب الثانى نحو : تظنّيت وتقضّيت : وخفّفت الهمزه الأولى كما خفّفت الثانيه نحو (جاءَ أَشْراطُها) [محمد : ١٨].

السابع : لا سيما إذا خفّفت ياؤها كقوله : [البسيط]

٢٥- (٣)ف- بالعقود وبالأيمان لا سيما

عقد وفاء به من أعظم القرب

فهل المحذوف الياء الأولى وهى العين أو الثانيه وهى اللام؟ اختار ابن جنّى الثانيه وأبو حيان الأولى.

قال ابن إياز فى (شرح الفصول) : واعلم أنه قد جاء تخفيف (سى) من لا سيما ، إلا أنهم لم ينصّوا على المحذوف منها هل هو عينها أو لامها ، والذى يقتضيه القياس أن يكون المحذوف اللام لأن الحذف منها هل هو عينها أو لامها ، والذى يقتضيه القياس أن يكون المحذوف اللام لأن الحذف إعلال ، والإعلال فى اللام شائع كثير بخلافه فى العين ، وبعضهم يزعم أنهم حذفوا الياء الأولى لأمرين ، أحدهما : سكونها والثانيه متحرّكه والمتحرك أقوى من الساكن ، فكانت الأولى أولى بالحذف لضعفها ، والثانى : أنها زائده والأولى منقلبه عن واو أصليه ، والزائد أولى من الأصلى بالحذف ، ولما حذفت الياء الأخيره لم تردّ الياء إلى أصلها لإراده المحذوف. انتهى ، وفى الكلام الأخير نظر.

الثامن : باب الأمثله الخمسه إذا أكد بالنون الشديده نحو : والله لتضربنّ ، فإنه يجتمع فيه ثلاثه نونات : نون الرفع والنون المشدّده فتحذف واحده وهى نون الرفع كما جزموا به ولم يحكوا فيه خلافا.

١- انظر التسهيل (٣١٤).

٢- الأغفال (١ / ٤٠).

٣- ٢٥- الشاهد بلا نسبه فى خزانه الأدب (٣ / ٤٤٧) ، والدرر (٣ / ١٨٦) ، وشرح الأشمونى (١ / ٢٤١) ، وشرح شواهد المغنى (ص ٤١٣) ، ومغنى اللبيب (ص ١٤٠) ، وهمع الهوامع (١ / ٢٣٥).

التاسع : ذو بمعنى صاحب ، أصله عند الخليل ذوو ، بوزن فعل (١) ، وعند ابن كيسان ذوو بالفتح فحذف إحدى الواوين ، قال أبو حيان : وفى المحذوف قولان أحدهما : الثانيه وهى اللام وعليه أهل الأندلس وهو الظاهر ، والثانى : الأولى وهى العين وعليه أهل قرطبه.

العاشر : قال الشمس بن الصائغ فى قوله : [المديد]

٢٦- (٢)أيّها السّائل عنهم وعنى

لست من قيس ولا قيس منى

الذى ذكروه أن المحذوف من (منّى) و (عنّى) نون الوقايه ، ويحتمل أن تكون باقيه ونون من وعن هى المحذوفه ، إلا أن يقال : إن الحروف بعيده عن الحذف منها.

الحادى عشر : ذا المشار بها عند البصريين ثلاثيه الوضع (٣) ، وألفها منقلبه عن ياء عند الأكثرين وعن واو عند آخرين ، ولامها عن ياء باتفاق ، وجزموا بأن المحذوف اللام ولم يحكوا فيه خلافا ، ثم رأيت الخلاف فيه محكيّا فى (البسيط) : قال أكثر النحاه على أن المحذوف لامه ، لأنها طرف فهى أحقّ بالحذف قياسا على الإعلال. ولأن حذف اللام أكثر من حذف العين فتعليق الحكم بالأعمّ أولى. ومنهم من قال : المحذوف عينه والموجود لامه ؛ لأن العين ساكنه والساكن أضعف من المتحرّك فهو أحقّ بالحذف ، ولأنه لو كان المحذوف لامه لعدمت علّه قلب الياء ألفا ، لأن العين تكون ساكنه فلا توجد فيها علّه القلب ، وأما اللام فمتحركه ، فإذا حذفت العين وجدت علّه الإعلال وهو تحرّك حرف العلّه وانفتاح ما قبله.

الثانى عشر : قال بدر الدين بن مالك فى قوله تعالى : (فَأَمَّا إِنْ كانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ فَرَوْحٌ) [الواقعه : ٨٨ - ٨٩] : إنّ أصل الفاء داخله على (إن كان) وأخّرت للزوم الفصل بين أمّا والفاء ، فالتقى فاء إن فاء أما ، وفاء جواب (إن) ، فحذفت الثانيه حملا على أكثر الحذفين نظائر.

الثالث عشر : إذا صغّرت كساء قلت كسيى ، وقد اجتمع فيه ثلاث ياءات : ياء

١- انظر الكتاب (٣ / ٢٩٢).

٢- ٢٦- الشاهد بلا نسبه فى أوضح المسالك (١ / ١١٨) ، وتخليص الشواهد (ص ١٠٦) ، والجنى الدانى (ص ١٥١) ، وجواهر الأدب (١٥٢) ، وخزانه الأدب (٥ / ٣٨٠) ، ورصف المبانى (ص ٣٦١) ، والدرر (١ / ٢١٠) ، وشرح الأشمونى (١ / ٥٦) ، وشرح التصريح (١ / ١١٢) ، وشرح ابن عقيل (ص ٦٣) ، وشرح المفصّل (٣ / ١٢٥) ، والمقاصد النحويه (١ / ٣٥٢) ، وهمع الهوامع (١ / ٦٤).

٣- انظر الإنصاف المسأله (٩٥).

التصغير والياء المنقلبه عن الألف ، والياء التى هى لام الكلمه فتحذف أحدها ، وهل المحذوف الياء الأخيره التى هى لام الكلمه أو الياء المنقلبه عن الألف؟ قولان : نصّ سيبويه (۱) على الأول ، كذا نقله أبو حيان بعد أن جزم بالثانى.

الرابع عشر : إذا نسبت إلى نحو طيّب وسيّد وميّت حذفت إحدى الياءين فقلت طيبى وسيدى تخفيفا ، وقد جزموا بأن المحذوف الثانيه لا الأولى ، كذا جزم به ابن مالك (۲) وأبو حيان فى كتبهما ، وعلّله أبو حيان بأن موجب الحذف توالى الحركات واجتماع الياءات فكان حذف المتحرّكه أولى ، وقال الزمخشرى فى (الفائق) : هين ولين مخفّفان من هيّن وليّن (۳). والمحذوف من ياءيهما الأولى ، وقيل الثانيه.

الخامس عشر : يجوز حذف إحدى الياءين من أىّ ، قال الشاعر : [الطويل]

۲۷- (۴)تنظّرت نسرا والسّماكين أيهما

[علىّ من الغيث استهلّت مواطره]

وقد جزم ابن جنّى فى ذا بأن المحذوف الثانيه ، وهى اللام لقله حذف العين ، قال ولهذا بقيت الأخرى ساكنه كما كانت (۵).

السادس عشر : إذا اجتمعت همزه الاستفهام مع همزه قطع نحو (أَمِنْتُمْ مَنْ فِى السَّماءِ) [الملك : ۱۶] ، فإنها ترسم بألف واحده وتحذف الأخرى كذا فى خطّ المصحف ، واختلف فى المحذوفه فقيل : الأولى وعليه الكسائى ، لأن الأصليه أولى بالثبوت ، وقيل : الثانيه وعليه الفراء وثعلب وابن كيسان لأن بها حصل الاستثقال ولأنها تسهل والمسهل أولى بالحذف ، ولأن الأولى حرف معنى فهى الأولى بالثبوت.

السابع عشر : إذا وقف على المقصور المنوّن نحو : رأيت عصا ، وقف عليه بالألف ، قال ابن الخباز : وكان فى التقدير ألفان ، لام الكلمه والألف التى هى بدل من التنوين ، كما فى : رأيت زيدا فى الوقف ، قال : وحذفت إحدى الألفين لأنه لا يمكن اجتماع ألفين ، قال : والمحذوفه هى الأولى عند سيبويه (۶) والباقيه التى هى بدل من

۱- انظر الكتاب (۳ / ۵۲۴).

۲- انظر التسهيل (۲۶۲).

۳- انظر الفائق (۳ / ۱۲۳).

۴- ۲۷- الشاهد للفرزدق فى ديوانه (۲۸۱) ، وشرح عمده الحافظ (ص ۳۹۳) ، ولسان العرب (حير) و (أيا) ، والمحتسب (۱ / ۴۱) ، وبلا نسبه فى الجنى الدانى (ص ۲۳۴) ، وشرح شواهد المغنى (۱ / ۲۳۶) ، ومغنى اللبيب (۱ / ۷۷) ، وفى روايه (نصرا) وهو نصر بن سيّار.

۵- انظر المحتسب (۱ / ۱۰۸).

۶- انظر الكتاب (۳ / ۳۴۳).

التنوين ، قال : وكانت الأولى أولى بالحذف لأن الطارئ يزيل حكم الثابت ، قال : فإن كان المقصور غير منوّن نحو : رأيت العصا فالألف هى لام الكلمه اتفاقا. وفى (شرح الإيضاح) لأبى الحسين بن أبى الربيع : اختلف النحويون فى هذه الألف الموجوده فى الوقف فى الأحوال الثلاثه : فى الرفع والنصب والجرّ ، فرجعت الألف الأصليه لزوال ما أزالها. وذهب المازنى إلى أنها بدل من التنوين لأن قبل التنوين فتحه فى اللفظ فصار (عصا) فى الأحوال الثلاثه بمنزله زيد فى قولك رأيت زيدا. وذهب أبو على الفارسى إلى أنها فى الرفع والخفض بدل عن الألف الأصليه لزوال التنوين ، وفى النصب بدل من التنوين.

الثامن عشر : تحيّه وتئيّه إذا نسبت إليهما قلت : تحويّ وتأويّ بحذف إحدى الياءين وقلب الأخرى واوا ، والياء المحذوفه هى الأولى التى هى عين الكلمه ، والباقيه المنقلبه هى الثانيه وهى لام الكلمه ، جزم به أبو حيان.

التاسع عشر : باب رميّه ينسب إليه رمويّ كذلك ، والمحذوف الياء الأولى وهى الياء المدغمه فى لام الكلمه جزم به أيضا. وكذلك باب (مرميّ) إذا قيل فيه (مرموى) ، المحذوف منه الياء الأولى وهى الزائده المنقلبه عن واو مفعول ، والباقيه المنقلبه هى لام الكلمه جزموا به.

العشرون : قال صاحب (الترشيح) (١) : إذا صغّرت أسود وعقابا وقضيبا وحمارا قلت أسيّد وعقيّب وقضيّب وحميّر ، بياء مشدّده مكسوره ، فإذا نسبت إلى هذه حذفت الياء المتحركه التى آخر الاسم فقلت أسيدى وقضيبى بياء ساكنه.

الحادى والعشرون : قال أبو حيان : إذا صغّرت مبيطر ومسيطر ومهيمن ، أسماء فاعل من بيطر وسيطر وهيمن ، تحذف الياء الأولى لأنها أولى بالحذف وتثبت ياء التصغير.

الثانى والعشرون : إذا اجتمعت همزتان متفقتان فى كلمتين نحو (جاءَ أَجَلُهُمْ) [الأعراف : ٣٤] ، و (الْبَغْضاءَ إِلى) [المائده : ١٤] ، أولياء أولئك ، جاز حذف إحداهما تخفيفا ، ثم منهم من يقول : المحذوف الأولى لأنها وقعت آخر الكلمه

١- صاحب الترشيح هو ابن الطّراوه النحوى : هو سليمان بن محمد بن عبد الله السبائى المالقى ، أبو الحسين ، أديب من كتّاب الرسائل ، له شعر ، وله آراء فى النحو تفرّد بها. من مؤلّفاته : «الترشيح» فى النحو ، و «المقدّمات على كتاب سيبويه» و «مقاله فى الاسم والمسمّى». (ت ٥٢٨ ه / ١١٣٤ م). ترجمته فى : بغيه الوعاه (٢٦٣) ، وإنباه الرواه (۴ / ١٠٧).

محل التغيير ، ومنهم من يقول : المحذوف الثانيه لأن الاستثقال إنما جاء عندها. حكاه السيد ركن الدين فى (شرح الشافيه).

الثالث والعشرون : باب الإفعال والاستفعال مما اعتلّت عينه كإقامه واستقامه أصلهما قوام واستقوام ، نقلت حركه الواو فيهما وهى العين إلى الفاء فانقلبت ألفا لتجانس الفتحه ، فالتقى ألفان فحذفت إحداهما لالتقاء الساكنين ثم عوض منها تاء التأنيث.

واختلف النحويون أيتهما المحذوفه ، فذهب الخليل وسيبويه (١) إلى أن المحذوف ألف إفعال واستفعال لأنها الزائده ولقربها من الطرف ، ولأن الاستثقال بها حصل ، وإليه ذهب ابن مالك (٢). وذهب الأخفش (٣) والفراء إلى أن المحذوف عين الكلمه.

الرابع والعشرون : باب مفعول المعتلّ العين نحو مبيع ومصون ، أصلهما مبيوع ومصوون ، ففعل بهما ما فعل بإقامه واستقامه من نقل حركه الياء والواو إلى الساكن قبلهما ، فالتقى ساكنان : الأول عين الكلمه ، والثانى واو مفعول الزائده ، فوجب حذف أحدهما ، واختلف فى أيّهما حذف ، فذهب الخليل وسيبويه إلى أن المحذوف واو مفعول لزيادتها ولقربها من الطرف (٤). وذهب الأخفش إلى أنّ المحذوف عين الكلمه لأن واو مفعول لمعنى ، ولأن الساكنين إذا التقيا فى كلمه حذف الأول (٥).

الخامس والعشرون : (يَسْتَحْيِي) [البقره : ٢٦] بياءين فى لغه الحجاز ، وأما تميم فتقول : (يستحى) بياء واحده ، قال فى (التسهيل) (٦) : فيحذفون إحدى الياءين ، قال أبو حيان : إما التى هى لام الكلمه ، وإما التى هى عين الكلمه ، أما حذف لام الكلمه فلأن الأطراف محلّ التغيير ، فلما حذفت بقيت يستحى كحاله مجزوما ، فنقل حركه الياء إلى الحاء التى هى فاء الكلمه وسكنت الياء ، أما حذف عين الكلمه فقيل : نقل حركه الياء التى هى عين إلى الحاء فالتقى ساكنان : الياء التى هى عين

١- انظر الكتاب (٤ / ٤٨٨).

٢- انظر تسهيل الفوائد (٣١٢).

٣- انظر المقتضب (١ / ١٠٥) ، والمنصف (١ / ٢٩١).

٤- انظر الكتاب (٤ / ٤٩١).

٥- انظر المقتضب (١ / ١٠٠) ، والمنصف (١ / ٢٨٧).

٦- انظر تسهيل الفوائد (٣١٤).

الكلمه ، والياء التى هى لام ، فحذف الأولى لالتقاء الساكنين. فعلى التقدير الأول يكون وزن الكلمه : يستفع ، وعلى الثانى يكون وزنها : يستفل.

السادس والعشرون : باب صحارى وعذارى فيه لغات : التشديد وهو الأصل ، والتخفيف هروبا من ثقل الجمع مع ثقل التشديد ، ثم الأولى بالحذف الياء التى هى بدل من ألف المدّ ، لأنه قد عهد حذفها ، ولأن الكلمه خماسيه ، والمبدله من ألف التأنيث بمنزله الأصلى فهى أحقّ بالثبوت ، وما قبلها أحقّ بالحذف. قاله فى (البسيط).

السابع والعشرون : قراءه ابن محيصن سواء عليهم أنذرتهم [البقره : ۶] بحذف إحدى الهمزتين. قال (۱) ابن جنّى فى (المحتسب) : المحذوف الأولى وهى همزه الاستفهام ، قال : فإن قيل : فلعلّ المحذوف الثانيه ، قيل : قد ثبت جواز حذف همزه الاستفهام ، وأما حذف همزه أفعل فى الماضى فبعيد.

الثامن والعشرون : باب جاء وشاء اسم فاعل من جاء وشاء أصله جائى وشائى لأن لام الفعل همزه ، فمذهب الخليل (۲) أن الهمزه الأولى هى لام الفعل قدّمت إلى موضع العين كما قدّمت فى شاك وهار ، ومذهب سيبويه (۳) هى عين الفعل ، استثقل اجتماع الهمزتين فقلبت الأخيره ياء على حركه ما قبلها وهى لام الفعل عنده ثم فعل به ما فعل بقاض ، فوزنه على هذا فاعل. وعلى قول الخليل : فالع لأنه مقلوب ، وآل هذا إلى أن فى المحذوف قولين : قول سيبويه اللام ، وقول الخليل العين.

التاسع والعشرون : نحو : [الرجز]

۲۸- (۴)يا زيد زيد اليعملات [الذّبّل

تطاول اللّيل عليك فانزل]

و : [المنسرح]

۱- المحتسب (۱ / ۵۰) ، والإتحاف (۱۲۸).

۲- انظر الكتاب (۴ / ۵۲۰).

۳- انظر الكتاب (۴ / ۵۲۰).

۴- ۲۸- الشاهد لعبد الله بن رواحه فى ديوانه (ص ۹۹) ، وخزانه الأدب (۲ / ۳۰۲) ، والدرر (۶ / ۲۸) ، وشرح أبيات سيبويه (۲ / ۲۷) ، وشرح شواهد المغنى (۱ / ۴۳۳) ، ولبعض بنى جرير فى الكتاب (۲ / ۲۰۹) ، وشرح المفصّل (۲ / ۱۰) ، والمقاصد النحويه (۴ / ۲۲۱) ، وبلا نسبه فى شرح الأشمونى (۲ / ۴۵۴) ، واللامات (ص ۱۰۲) ، ولسان العرب (عمل) ، ومغنى اللبيب (۲ / ۴۵۷) ، والمقتضب (۴ / ۲۳۰) ، والممتع فى التصريف (۱ / ۹۵) ، وهمع الهوامع (۲ / ۱۲۲).

٢٩- (١)[يا من رأى عارضا أسرّ به]

بين ذراعى وجبهه الأسد

وفى المحذوف خلاف ، قال المبرد : الأول ، وقال سيبويه : الثانى ، ورجّحه ابن هشام.

قال ابن النحاس فى (التعليقه) : قولهم قطع الله يد ورجل من قالها ، أجمعوا على أن هنا مضافا إليه محذوفا من أحدهما ، واختلفوا من أيّهما حذف ، فمذهب سيبويه حذف من الثانى وهو أسهل لأنه ليس فيه وضع ظاهر موضع مضمر ، وليس فيه أكثر من الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف ، وحسّن ذلك وشجعه كون الدليل يكون مقدّما على المدلول عليه ، ومذهب المبرّد أن الحذف من الأول وأن (رجل) مضاف إلى (من) المذكوره و (يد) مضافه إلى (من قالها) أخرى محذوفه ، ويلزمه أن يكون قد وضع الظاهر موضع المضمر ، إذ الأصل : يد من قالها ورجله ، وحسّن ذلك عنده كون الأوّل معدوما فى اللّفظ ، فلم يستنكره لذلك ، انتهى.

الثلاثون : نحو : زيد وعمرو قائم ، ومذهب سيبويه (٢) أن الحذف فيه من الأول ، مع أن مذهبه فى نحو :

زيد زيد اليعملات (٣)

أن الحذف من الثانى (٤) ، قال ابن الحاجب : إنما اعترض بالمضاف الثانى بين المتضايفين ليبقى المضاف إليه المذكور فى اللفظ عوضا مما ذهب ، وأما هنا فلو كان (قائم) خبرا عن الأول لوقع فى موضعه ، إذ لا ضروره تدعو إلى تأخيره ، إذا كان الخبر بحذف بلا عوض نحو : زيد قائم وعمرو ، من غير قبح فى ذلك ، انتهى.

وقيل أيضا : كلّ من المبتدأين عامل فى الخبر ، فالأولى إعمال الثانى لقربه ، قال ابن هشام (٥) : ويلزم من هذا التعليل أن يقال بذلك فى مسأله الإضافه ، قال : والخلاف إنما هو عند التردّد ، وإلا فلا تردد فى أن الحذف من الأول فى قوله : [المنسرح]

١- ٢٩- الشاهد للفرزدق فى خزانه الأدب (٢ / ٣١٩) ، والكتاب (١ / ٢٣٩) ، وشرح شواهد المغنى (٢ / ٧٩٩) ، وشرح المفصّل (٣ / ٢١) ، والمقاصد النحويه (٣ / ٤٥١) ، والمقتضب (٤ / ٢٢٩) ، وبلا نسبه فى تخليص الشواهد (٨٧) ، وخزانه الأدب (١٠ / ١٨٧) ، والخصائص (٢ / ٤٠٧) ، ورصف المبانى (ص ٣٤١) ، وسرّ صناعه الإعراب (ص ٢٩٧) ، وشرح الأشمونى (٢ / ٣٣٦) ، وشرح عمده الحافظ (ص ٥٠٢) ، ولسان العرب (بعد) و (يا).

٢- انظر الكتاب (١ / ١٢٣).

٣- مرّ الشاهد رقم (٢٨).

٤- انظر الكتاب (٢ / ٢١١).

٥- انظر مغنى اللبيب (٢ / ٦٨٧).

٣٠- (١)نحن بما عندنا وأنت بما

عندك راض والرّأى مختلف

ومن الثانى قوله : [الطويل]

٣١- (٢)[فمن يك أمسى بالمدينه رحله]

فإنّى وقيّارا بها لغريب

الحادى والثلاثون : ذات أصلها (ذويه) ، تحركت الواو والياء فقلب كل منهما ألفا فالتقى ألفان فحذف أحدهما.

قال ابن هشام فى (تذكرته) : وينبغى أن ينظر هل المحذوف فيها الألف الأولى أو الثانيه؟ فقياس قول سيبويه والخليل فى إقامه واستقامه أن يكون المحذوف الأولى ؛ وقياس قولهما فى مثل (مصون) أن يكون المحذوف الثانيه.

الثانى والثلاثون : قولهم : (لاه أبوك) ، فى (لله أبوك) (٣). قال الشّلوبين فى تعليقه على كتاب سيبويه : مذهبنا أن المحذوف حرف الجرّ واللام التى للتعريف ، وزعم المبرد أن المحذوف اللام المعرّفه ولام الله الأصليه ، والمبقاه لام الجرّ فتحت ردّا إلى أصلها ، كما تفتح مع المضمر ، قال : وهذا أولى لأن فى مذهبكم حذف الجارّ ، وإبقاء عمله وهو مع ذلك حرف معنى ، وأما أنا فلم أحذف حرف المعنى بل حذفت ما لا معنى له.

قال الشلوبين : وهذا المذهب قد وافق فى حذف اللام المعرفه ، وبقى الترجيح بين حرف الجرّ وحرف الأصل ، فزعمنا أن المحذوف حرف الجرّ ، وزعم أن المحذوف اللام الأصليه ورجح مذهبه بأن حرف الجرّ لمعنى وفيه إبقاء عمله.

١- ٣٠- الشاهد لقيس بن الخطيم فى ملحق ديوانه ص ٢٣٩) ، والكتاب (١ / ١٢٣) ، وتخليص الشواهد (ص ٢٠٥) ، والدرر (٥ / ٣١٤) ، والمقاصد النحويه (١ / ٥٥٧) ، ولعمرو بن امرئ القيس الخزرجى فى الدرر (١ / ١٤٧) ، وشرح أبيات سيبويه (١ / ٢٧٩) ، وشرح شواهد الإيضاح (ص ١٢٨) ، وبلا نسبه فى شرح الأشمونى (١ / ٤٥٣) ، والصاحبى فى فقه اللغه (ص ٢١٨) ، ومغنى اللبيب (٢ / ٦٢٢) ، وهمع الهوامع (٢ / ١٠٩).

٢- ٣١- الشاهد لضابئ بن الحارث البرجمىّ فى الكتاب (١ / ١٢٤) ، والأصمعيات (١٨٤) ، والإنصاف (ص ٩٤) ، وتخليص الشواهد (ص ٣٨٥) ، وخزانه الأدب (٩ / ٣٢٦) ، والدرر (٦ / ١٨٢) ، وشرح أبيات سيبويه (١ / ٣٦٩) ، وشرح التصريح (١ / ٢٢٨) ، وشرح شواهد المغنى (ص ٨٦٧) ، وشرح المفصّل (٨ / ٨٦) ، ولسان العرب (قير) ، وبلا نسبه فى رصف المبانى (ص ٢٦٧) ، وسرّ صناعه الإعراب (ص ٣٧٢) ، وشرح الأشمونى (١ / ١٤٤) ، ومجالس ثعلب (ص ٣١٦) ، وهمع الهوامع (٢ / ١٤٤).

٣- انظر الكتاب (٢ / ١٦٣).

وينبغى أن يترجّح مذهبنا لأنه قد ثبت حرف الجرّ محذوفا وعمله مبقى فى نحو (خير عافاك الله) وفى مذهبه ادّعاء فتح اللام ، ونحن نبقى الكلام على ظاهره ، وأيضا فإن الذين يفتحون اللام الجاره قوم بأعيانهم ، لا يفعل ذلك غيرهم. وجميع العرب يقولون : (لاه أبوك) بالفتح فدلّ على أنها ليست الجاره ، إذ لو كانت الجاره لما فتحها إلا من لغته أن يقول : المال لزيد ولعمرو فهذا يؤيّد ما ذهبنا إليه ، انتهى.

الثالث والثلاثون : (الآن) أصله : أوان ، ثم قيل : حذفت الألف بعد الواو وقلبت الواو ألفا ، وقيل : بل حذفت الواو وبقيت الألف بعدها فوقعت بعد الهمزه.

حكاهما فى (البسيط).

فصل من نظائر ذلك وهو عكس القاعده

قال أبو حيان : اختلف النحويون فى أى الحرفين من المضاعف هو الزائد ، فذهب الخليل إلى أن الزائد هو الأول فاللام الأولى من (سلّم) هى الزائده ، وكذلك الزاى الأولى من (فلّز) (١) ، وذهب يونس فيما ذكره الفارسى عنه إلى أن الثانى هو الزائد.

حجّه الخليل : أن المثل الأول قد وقع موقعا يكثر فيه أمهات الزوائد وهى الياء والواو والألف ، ألا ترى أنها تقع زائده ساكنه ثانيه نحو : حوقل وصيقل وكاهل ، وثالثه نحو : كتاب وعجوز وقضيب ؛ فإذا جعلنا الأولى من سلم وفلز زائده كانت واقعه موقع هذه الحروف ، وكذلك فى قردد وما أشبه مما تحرك فيه المضاعفان ، الأول هو الزائد عند الخليل.

وحجه يونس : أن المثل الثانى يقع موقعا يكثر فيه أمهات الزوائد ، ألا ترى أن الواو والياء تزادان متحركتين نحو : جهور وعثير ، ورابعين نحو : كنهور وعفريه ، فإذا كان الثانى من سلّم وفلز زائدا كان واقعا موقع هذين الحرفين.

قال أبو حيان : ولا حجّه فيما استدلّ به الخليل ويونس لأنه ليس فيه أكثر من التأنيس وبالإتيان بالنظير ، وأما سيبويه فقد حكم بأن الثانى هو الزائد ، ثم قال بعد ذلك : وكلا الوجهين صواب ومذهب ، فهذا يدلّ على احتمال الوجهين.

واختلف فى الصحيح ، فذهب الفارسى إلى أن الصحيح مذهب سيبويه ، واستدلّ على ذلك بوجود اسحنكك واقعنسس وشبههما فى كلامهم ، قال : وذلك أن النون فى افعنلل من الرباعى لم توجد قطّ إلا بين أصلين نحو : احرنجم ، فينبغى أن

١- فى نسخه (بلّز).

يكون ما ألحق به من الثلاثى بين أصلين لئلا يخالف الملحق به ، ولا يمكن ذلك إلا بجعل الأول هو الأصل والثانى هو الزائد ، وإذا ثبت ذلك فى هذا حملت سائر المضاعفات عليه. وذهب ابن عصفور إلى أن الصحيح مذهب الخليل بدليلين :

أحدهما : قول العرب فى تصغير (صمحمح) صميح ، فحذفوا الحاء الأولى ، فثبت أنها الزائده ، لأنه لا يجوز حذف الأصلى وإبقاء الزائد.

والثانى : أن العين إذا تضعّفت وفصل بينهما حرف ، فذلك الحرف لا يكون إلّا زائدا نحو : (عثوثل وعقنقل) ، ألا ترى أن الواو والنون الفاصلتين بين العينين زائدتان ، فإذا ثبت ذلك تبيّن أن الزائد من الحاءين فى (صمحمح) هى الأولى لأنها فاصله بين العينين ، فلا ينبغى أن تكون أصلا ، لئلا يكون فى ذلك كسر لما استقرّ فى كلامهم من أنه لا يجوز الفصل بين العينين إلا بحرف زائد ، وإذا ثبت أن الزائد من المثلين فى هذين الموضعين هو الأول حملت سائر المواضع عليهما.

وذهب ابن خروف والشّلوبين إلى التسويه بين مذهب الخليل ومذهب سيبويه.

وذهب ابن مالك إلى تفصيل ، فحكم بزياده الثانى والثالث فى صمحمح ونحوه ، والثالث والرابع فى مرمريس ، وأن الثانى فى نحو : اقعنسس والأول فى نحو : (علّم) أولى بالزياده. قال أبو حيان : وهذا التفصيل الذى ذكره ليس مذهبا لأحد ، وإنما هو إحداث قول ثالث جريا على عادته.

وفى (البسيط) : اختلف فى (مغدودن) هل الزائد فيه الدال الأولى أو الثانيه؟ فعلى الأول يقال فى تصغيره مغيدن بحذف الواو مع الدال ، لأن الواو وقعت ثالثه ، وعلى الثانى مغيدين بقلبها ياء لأنها رابعه فلا تحذف.

[تنبيه]

باب اقعنسس : قال ابن مالك (١) : ثانى المثلين فيه أولى بالزياده لوقوعه موقع ألف (احرنبى) ، قال أبو حيان : جهه الأولويه ، أنه لمّا ألحق احرنبى باحرنجم ، واحرنبى من باب الثلاثه لم يأتوا بالزائد الذى للإلحاق إلا أخيرا وهى الألف ، وكذلك ما جىء به للإلحاق فى هذا النوع هو مقابل لهذه الألف ، والمقابل لها فى (اقعنسس) إنما هى السين الثانيه ، فلذلك حكم عليها بأنها الزائده ليجرى باب الثلاثى فى

١- انظر التسهيل (٢٩٧).

الإلحاق بالرباعى مجرى واحدا ، ألا ترى أنهما مشتقّان من الحرب والقعس ، فلذلك كان الأولى أن تكون السين الثانيه هى الزائده.]

ومن ذلك أيضا قال أبو حيان : سألنى شيخنا بهاء الدين بن النحاس عن قولهم هاذانّ بالتشديد : ما النون المزيده؟

قلت له : الأولى ، فقال : قال الفارسى فى (التذكره) : هى الثانيه لئلا يفصل بين ألف التثنيه ونونها ولا يفصل بينهما ، قلت له : يكثر العمل فى ذلك لأنّا نكون زدنا نونا متحركه ثم أسكنّا الأولى وأدغمنا أو زدناها ساكنه ، ثم أسكنا الأولى وأدغمنا فتحركت لأجل الإدغام بالكسر على أصل التقاء الساكنين ، وعلى ما ذكرته نكون زدنا نونا ساكنه وأدغمنا فقط فهذا أولى عندى لقلّه العمل ، ثم ظهر لى تقويته أيضا بأنّ الألف والنون ليستا متلازمتين فيكره الفصل بينهما ، ألا ترى إلى انفكاكها منها بالحذف والإضافه وتقصير الصله ، انتهى.

وقال الشلوبين : قال بعض النحويين (١) : إنّ النون الثانيه بدل من اللام المحذوفه من ذا ومن ذلك قول زهير : [الطويل]

٣٢- (٢)أرانى إذا ما بتّ بتّ على هوى

فثمّ إذا أصبحت أصبحت غاديا

وقول الآخر : [الكامل]

٣٣- (٣)فرأيت ما فيه فثمّ رزئته

[فلبثت بعدك غير راض معمرى]

قال السخاوى فى (شرح المفصل) : أحد الحرفين فيهما زائد (الفاء) أو (ثم) ، قال : وزياده الفاء قد وقعت كثيرا ولم تقع زياده (ثم) إلا نادرا فالقضاء بزياده الفاء أولى.

وقال صاحب (البسيط) : زاد الفاء مع (ثم) ، وقيل : (ثم) هى الزائده دون الفاء لحرمه التصدّر.

١- انظر المقتضب (٣ / ٢٧٥)

٢- ٣٢- الشاهد لزهير فى ديوانه (٢٨٥) ، وخزانه الأدب (٨ / ٤٩٠) ، والدرر (٦ / ٨٩) ، ورصف المبانى (ص ٢٧٥) ، وشرح شواهد المغنى (١ / ٢٨٢) ، وشرح عمده الحافظ (ص ٦٥٤) ، وشرح المفصّل (٨ / ٩٦) ، ومغنى اللبيب (١ / ١١٧) ، وبلا نسبه فى سرّ صناعه الإعراب (١ / ٢٦٤) ، وشرح الأشمونى (٢ / ٤١٨) ، وشرح شواهد المغنى (١ / ٣٥٨) ، وهمع الهوامع (٢ / ١٣١).

٣- ٣٣- الشاهد لأبى كبير الهذلىّ فى خزانه الأدب (٨ / ٤٩١) ، وشرح أشعار الهذليين (ص ١٠٨٢) ، ولسان العرب (عمر).

فصل ما يناظر ما نحن فيه

ويناظر ما نحن فيه مسأله ، قال الشيخ بهاء الدين بن النحاس فى (التعليقه) : أجمع النّحاه على أن ما فيه تاء التأنيث يكون فى الوصل تاء وفى الوقف هاء على اللغه الفصحى ، واختلفوا أيّهما بدل من الأخرى ، فذهب البصريون إلى أن التاء هى الأصل وأن الهاء بدل عنها ، وذهب الكوفيون إلى عكس ذلك.

واستدلّ البصريون بأن بعض العرب يقول التاء فى الوصل والوقف كقوله : [الرجز]

٣٤- (١)الله نجاك بكفى مسلمت

ولا كذلك الهاء ، فعلمنا أن التاء هى الأصل ، وأن الهاء بدل عنها ، وبأن لنا موضعا قد ثبتت فيه التاء للتأنيث بالإجماع وهو فى الفصل نحو : قامت وقعدت ، وليس لنا موضع قد ثبتت الهاء فيه ، فالمصير إلى أن التاء هى الأصل ، أولى لما يؤدّى قولهم إليه من تكثير الأصول.

واستدلّوا أيضا بأن التأنيث فى الوصل الذى ليس بمحلّ التغيير ، والهاء إنما جاءت فى الوقف الذى هو محلّ التغيير ، فالمصير إلى أن ما جاء فى محل التغيير هو البدل أولى من المصير إلى أن البدل ما ليس فى محل التغيير.

إذا اجتمع النكره والمعرفه غلبت المعرفه : تقول : هذا زيد ورجل منطلقين ، فتنصب منطلقين على الحال تغليبا للمعرفه ؛ ولا يجوز الرفع. ذكره الأندلسى فى (شرح المفصل).

إذا اجتمع المذكّر والمؤنّث : غلّب المذكّر وبذلك استدلّ على أنه الأصل والمؤنّث فرع عليه ، وهذا التغليب يكون فى التثنيه وفى الجمع وفى عود الضمير وفى الوصف وفى العدد.

إذا اجتمع طالبان روعى الأول : فيه فروع :

- منها : إذا اجتمع القسم والشّرط جعل الجواب للأول منهما ، إذا لم يتقدّمهما شىء.

- ومنها : أن العرب راعت المتقدّم فى قولهم : عندى ثلاثه ذكور من البطّ

١- ٣٤- الرجز لأبى النجم فى شرح التصريح (٢ / ٣٤٤) ، ولسان العرب (ما) ، ومجالس ثعلب (١ / ٣٢٦) ، وبلا نسبه فى أوضح المسالك (٤ / ٣٤٨) ، وخزانه الأدب (٤ / ١٧٧) ، والخصائص (١ / ٣٠٤) ، ورصف المبانى (١٦٢) ، وسرّ صناعه الإعراب (١ / ١٦٠) ، وشرح الأشمونى (٣ / ٧٥٦) ، وشرح شافيه ابن الحاجب (٢ / ٢٨٩) ، وشرح المفصّل (٥ / ٨٩).

وعندى ثلاثه من البطّ ذكور ، فأتوا بالتاء مع ثلاثه لما تقدّم لفظ ذكور ، وحذفوها لما تقدّم لفظ البطّ.

- ومنهـا : قال الكوفيون : إذا تنازع عاملان فالأولى إعمال الأول جريا على هـذه القاعـده ، إذا أمكن أن يكون حرف موجود فى الكلمه أصـليا فيها أو غير أصـلىّ ، فكونه أصـليا أو منقلبا عنه أولى ، ذكر هذه القاعده الشلوبين فى (شرح الجزوليه) ، وبنى عليها أن الواو والألف والياء فى الأسماء السته لا مات للكلمه لا زائده للإشباع.

إذا اجتمع الواو والياء : غلبت الياء نحو طويت طيّا والأصل طويا. ذكره ابن الدهان فى (الغره).

إذا اجتمع ضميران متكلم ومخاطب : غلب المتكلّم نحو : قمنا ، وإذا اجتمع مخاطب وغائب غلب المخاطب نحو : قمتما.

إذا تمّ الفعـل بفاعله : أشـبها حينئـذ الحرف فلـذلك لم يسـتحقّا الإعراب ذكره ابن جنّى فى (الخاطريات). قال : وجه شـبه الفعل وفاعله بالحرف أنهما جزما الفعل عند أبى الحسن فى نحو قولنا : إن تقم أقم ، وأيضا فإن الفعل بفاعله قد ألغيا كما يلغى الحرف ، وذلك نحو : زيد ظننت قائم.

إذا دار الأـمر بين الاشتراك والمجاز فالمجاز أولى : ومن ثم رجّـح أبو حيّان وغيره قول البصـريين : إن اللام ، فى نحو : (فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا) [القصص : ٨] هى لام السبب على جهه المجاز ، لا لام أخرى تسمّى لام الصيروره ، أو لام العاقبه ، لأـنه إذا تعارض المجاز ووضع الحرف لمعنى متجرّد ، كان المجاز أولى ؛ لأن الوضع يؤول فيه الحرف إلى الاشتراك ، والمجاز ليس كذلك.

وقـال ابن فلاـح فى (المغنى) اختلف هل المضارع مشترك بين الحال والاسـتقبال أو حقيقه فى الحال مجاز فى الاسـتقبال؟ قال : والثانى أرجح ، لأنه إذا تعارض الاشتراك والمجاز فالمجاز أولى على المختار.

وقال ابن القواس فى (شرح الدره) : الكلمه تطلق مجازا على الجمل المركّبه.

فإن قيل : هلّا كان إطلاقها عليها حقيقه فتكون مشتركه؟

أجيب : بأنه إذا أمكن الحمل على المجاز كان أولى إذا دار الأمر بين الترادف والحذف لا لعلّه ؛ فادّعاء الترادف أولى ؛ لأن باب الترادف أكثر من بـاب الحـذف لا لعلّه ، مثاله قولهم : سـبط وسـبطر ودمث ودمثر وهنـدى وهنـدكى ، فهـذه ألفاظ بمعنى واحد وتعارض أمران : أحدهما : أن يكونا أصلين ويصير هذا من الترادف ، والآخر أن

تقول : حذفت الراء من سبط ودمث شذوذا ، إذ لا يمكن أن يدعى أن الراء زائده لأنها ليست من حروف الزياده ، فكان ادّعاء الأصاله فى كلّ من الكلمتين أولى من ادّعاء أن أصلهما واحد وأنه حذفت لام الكلمه شذوذا وأنهما لفظ واحد.

إذا دار الاختلال بين أن يكون فى اللفظ أو فى المعنى كان فى اللفظ أولى : لأن المعنى أعظم حرمه إذ اللفظ خدم المعنى ، وإنما أتى باللفظ من أجله. ذكره ابن الصائغ فى (تذكرته) وبنى عليه ترجيح زياده (كان) فى قوله : [الوافر]

٣٥- (١)[فكيف إذا رأيت ديار قوم]

وجيران لنا - كانوا - كرام

على القول بأنّها تامّه ، لأن المعنى حينئذ : وجدوا فيما مضى ، وذلك معلوم ، فتصير الجمله حينئذ حشوا لا معنى لها.

إذا نقل الفعل إلى الاسم لزمته أحكام الأسماء : ذكر هذه القاعده ابن يعيش (٢) فى (شرح المفصل) ومن ثم قطعت همزه (إصمت) (٣) اسما للفلاه وأصله فعل أمر.

إذا وقع (ابن) بين علمين فله خصائص : أحدها : أنه يحذف التنوين من الأول ، لأن العلمين مع (ابن) كشىء واحد نحو : جاء زيد بن عمرو ، قال ابن يعيش : وسواء فى ذلك الاسم والكنيه واللقب كقوله : [البسيط]

٣٦- (٤)ما زلت أغلق أبوابا وأفتحها

حتّى أتيت أبا عمرو بن عمّار

قال : فحذف التنوين من أبى عمرو بمنزله حذفه من جعفر بن عمار.

الثانى : يجوز حكايه العلم الموصوف به كقولك لمن قال : رأيت زيد بن

---

١ - ٣٥- الشاهد للفرزدق فى ديوانه (٢ / ٩٠) ، والأزهيه (ص ١٨٨) ، والكتاب (٢ / ١٥٥) ، وتخليص الشواهد (ص ٢٥٢) ، وخزانه الأدب (٩ / ٢١٧) ، وشرح الأشمونى (١ / ١١٧) ، وشرح التصريح (١ / ١٩٢) ، وشرح شواهد المغنى (٢ / ٦٩٣) ، ولسان العرب (كنن) ، والمقاصد النحويه (٢ / ٤٢) ، والمقتضب (٤ / ١١٦) ، وبلا نسبه فى أسرار العربيه (ص ١٣٦) ، وشرح ابن عقيل (ص ١٤٦) ، والصاحبى فى فقه اللغه (ص ١٦١) ، ولسان العرب (كون) ، ومغنى اللبيب (١ / ٢٨٧).

٢- انظر شرح المفصّل (١ / ٣١).

٣- إصمت : اسم علم لبريّه بعينها. انظر معجم البلدان (١ / ٢١٢).

٤ - ٣٦- الشاهد للفرزدق فى الكتاب (٣ / ٥٦٣) ، وأدب الكاتب (ص ٤٦١) ، وسرّ صناعه الإعراب (٢ / ٤٥٦) ، وشرح أبيات سيبويه (٢ / ٢٦١) ، وشرح شافيه ابن الحاجب (١ / ٩٣) ، ولسان العرب (غلق) ، ومراتب النحويين (ص ٣٤) ، وليس فى ديوانه ،

وبلا نسبه فی شرح المفصّل (١ / ٢٧).

عمرو ، ومن زيد بن عمرو؟ لأنهما صارا بمنزله واحده ، ولا يجوز حكايه العلم الموصوف بغيره ، بل ولا المتبع لشىء من التوابع أصلا.

الثالث (١) : إذا نودى نحو : (يا زيد بن عمرو) ، كانت الصفه منصوبه على كل حال وجاز فى المنادى وجهان ، أحدهما : الضم على الأصل ، والثانى : الإتباع ، فتفتح الدال من زيد إتباعا لفتحه النون. قال ابن يعيش : وهو غريب ، لأنّ حقّ الصفه أن تتبع الموصوف فى الإعراب ، وهنا قد تبع الموصوف الصفه ، والعلّه فى ذلك أنّهما جعلا لكثره الاستعمال كالاسم الواجد ، ولذلك لا يحسن الوقوف على الاسم الأول ويبتدأ بالثانى فيقال : ابن فلان.

الرابع (٢) : يحذف ألف ابن فى الخطّ لكثره الاستعمال ولأنه لا ينوى فصله مما قبله.

أسبق الأفعال

قال الزجاجى فى كتاب (إيضاح علل النحو) (٣) : اعلم أن أسبق الأفعال فى التقدّم الفعل المستقبل ؛ لأنّ الشىء لم يكن ثم كان ، والعدم سابق ، ثم يصير فى الحال ، ثم يصير ماضيا فيخبر عنه بالماضى ، فأسبق الأفعال فى الرتبه المستقبل ، ثم فعل الحال ، ثم فعل الماضى.

فإن قيل : هلّا كان لفعل الحال لفظ ينفرد به عن المستقبل لا يشركه فيه غيره ليعرف بلفظه أنه للحال كما كان للماضى لفظ يعرف به أنه ماض؟.

فالجواب : قالوا : لما ضارع الفعل المستقبل الأسماء بوقوعه موقعها وبسائر الوجوه المضارعه المشهوره قوى فأعرب ، وجعل بلفظ واحد يقع بمعنيين حملا له على شبه الأسماء ، كما أن من الأسماء ما يقع بلفظ لمعان كثيره كالعين ونحوها ، كذلك جعل الفعل المستقبل بلفظ واحد يقع لمعنيين ليكون ملحقا بالأسماء حين ضارعها ، والماضى لم يضارع الأسماء فيكون له قوّتها فبقى على حاله.

الاستغناء

هو باب واسع فكثيرا ما استغنت العرب عن لفظ بلفظ ، من ذلك استغناؤهم عن

١- انظر شرح المفصّل (٢ / ٥).

٢- انظر شرح المفصّل (٢ / ٥).

٣- انظر الإيضاح فى علل النحو (٨٥).

تثنيه سواء بتثنيه (سى) فقالوا : سيّان ولم يقولوا سواءان ، وتثنيه ضبع الذى هو اسم لمؤنّث عن تثنيه ضبعان الذى هو اسم لمذكر فقالوا : ضبعان ولم يقولوا : ضبعانان.

قال أبو حيان : العرب تستغنى ببعض الألفاظ عن بعض ، ألا ترى استغناءهم بترك وتاركك عن ، وذر ، وواذر ، وبقولهم رجل آلى عن أعجز وامرأه عجزاء عن ألياء فى أشهر اللغات.

وقد عقد ابن جنّى فى (الخصائص) بابا فى الاستغناء بالشىء عن الشىء ، قال (١) فيه : قال سيبويه (٢) : اعلم أن العرب قد تستغنى بالشىء عن الشىء حتى يصير المستغنى عنه مسقطا من كلامهم البتّه ، فمن ذلك استغناؤهم بترك عن (وذر) و (ودع) ، وبلمحه عن ملمحه وعليها كسرت ملامح ، وبشبه عن مشبه ، وعليه جاء مشابه ، وبليله عن ليلاه ، وعليها جاءت ليالى ، على أن ابن الأعرابى قد أنشد : [الرجز]

٣٧- (٣)فى كلّ يوم ما وكل ليلاه

وهذا شاذّ لم يسمع إلا من هذه الجهه ، وكذلك استغنوا بأنيق عن أن يأتوا به والعين فى موضعها ، فألزموه القلب أو الإبدال فلم يقولوا : (أنوق) إلا فى شىء شاذّ حكاه الفراء ، وكذلك استغنوا (بقسىّ) عن قووس ، فلم يأت إلا مقلوبا ، ومن ذلك استغناؤهم بجمع القلّه عن جمع الكثره نحو قولهم : (أرجل) فلم يأتوا فيه بجمع الكثره.

وكذلك (آذان) جمع أذن لم يأتوا فيه بجمع الكثره ، وكذلك (شسوع) لم يأتوا فيه بجمع القلّه ، وكذلك (أيام) لم يستعملوا فيه جمع الكثره ، كذلك استغناؤهم بقولهم : ما أجود جوابه ، عمن هو أفعل منه فى الجواب ، واستغناؤهم باشتدّ وافتقر عن قولهم : فقر وشدّ ، وعليه جاء فقير ، ومن ذلك استغناؤهم عن الأصل مجرّدا عن الزياده بما استعمل منه حاملا للزياده ، وهو صدر صالح من اللغه كقولهم : (حوشب) لم يستعمل منه (حشب) عاريه من الواو الزائده ، ومثله (كوكب) لم يستعمل منه (ككب) ، ومنه قولهم (دودرى) لأنا لا نعرف دردر ، ومثله كثير فى ذوات الأربعه وهو فى الخمسه أكثر منه فى الأربعه ، فمن الأربعه : فلنقس ، وصرنفح ، وسميدع ، وعميثل ، وسرومط ، وجحجبا ، وقسقبّ ، وقسحبّ ، وهرشف ، ومن ذوات

١- انظر الخصائص (١ / ٢٦٦).

٢- انظر الكتاب (٣ / ١٨٠).

٣- ٣٧- الرجز بلا نسبه فى المخصّص (٩ / ٤٤) ، وشرح المفصّل (٥ / ٧٣) ، وشرح الشافيه (١٠٢) ، والدرر (٦ / ٢٨١) ، ومغنى اللبيب رقم (٦٦) ، وهمع الهوامع (٢ / ١٨٢) ، والخصائص (١ / ٢٦٧) ، وشرح شواهد الإيضاح (ص ٤١١) ، ونسب لدلم أبى زغيب فى اللسان (دلم) ، والتاج (دلم).

الخمسه : جعفليق ، وحنبريت ، ودردبيس ، وعضرفوط ، وقرطبوس ، وقرعبلانه ، وفنجليس.

ومن ذلك استغناؤهم بواحد عن اثن ، وباثنين عن واحدين ، وبسته عن ثلاثتين ، وبعشره عن خمستين ، وبعشرين عن عشرتين ، وما جرى هذا المجرى ، وأجاز أبو الحسن : أظننت زيدا عمرا عاقلا ، ونحو ذلك ، وامتنع منه أبو عثمان ، وقال : استغنت العرب عن ذلك بقولهم : جعلته يظنّه عاقلا ، انتهى كلام ابن جنّى.

وقال الزمخشرى فى (الأحاجى) (١) : سرادق وحمّام وإيوان فى الأسماء وسبحل وسبطر فى الصفات ، لم يجمعوها إلا بالألف والتاء ، وهى مذكرات وإنما قصر جمعها على ذلك استغناء به عن التكسير ، كما استغنوا بأشياء عن أشياء.

ومن ذلك استغناؤهم بإليه عن حتّاه ، وبمثله عن كه ، وقال سيبويه (٢) : وقد يجمعون الشىء بالتاء ولا يجاوزون به استغناء ، وذكر سيات (٣) وشيات ، ومن عكس ذلك استغناؤهم بشفاه وشياه عن الجمع بالألف والتاء.

وقال الشلوبين : استغنوا عن تثنيه أجمع وأبصع وأبتع فى باب التوكيد بكليهما ، كما استغنوا عن جمع امرئ بقولهم قوم.

وقال أيضا : كأنّ العرب استغنت عن الجزم بكيف بالجزم بغيره مما هو فى معناه ، على عادتهم من أنهم قد يستغنون بالشىء عما هو فى معناه ، وكان هذا هنا ليكون ذلك كالتنبيه على أن الجزم عندهم بالأسماء ليس أصلا ، كما فعلوا فى الاستغناء بتصغير المفرد وجمعه بالألف والتاء فى اللاتى فقالوا : اللّتيا ، واستغنوا بذلك عن اللّويتيا (٤) فى تصغير اللّاتى لعدم تمكن التصغير فى الأسماء المبهمه.

وقال أبو حيان : واستغنوا بتصغير عشىّ عن تصغير قصر بمعناه (٥) ، وبقولهم فى جمع صبىّ وغلام : صبيه وغلمه عن أصبيه وأغلمه ، وبقولهم فى صغير وصبيح وسمين : صغار وصباح وسمان عن صغراء وصبحاء وسمناء ، وبقولهم فى نحو ولىّ وغنىّ : أولياء وأغنياء عن فعلاء ، وبقولهم : حكّام وحفّاظ جمع حاكم وحافظ عن جمع حكيم وحفيظ.

قال أبو حيان : هذا عندى من باب الاستغناء خلافا لقول ابن مالك فى (التسهيل) (٦)

١- الأحاجى النحويه (ص ١٠٠).

٢- انظر الكتاب (٤ / ٧٦).

٣- لا يوجد فى الكتاب (سيات) ولكن يوجد (ظبات).

٤- انظر شرح التسهيل (٦ / ١٤٠).

٥- انظر شرح التسهيل (٦ / ١٣٨) ، والكتاب (٣ / ٥٤٣).

٦- انظر شرح التسهيل (٦ / ١٠١).

إنهما جمع حكم وحفيظ على وجه الندور ، قال : وكذا قولهم بره عندى أنه من باب الاستغناء عن جمع برّ بجمع بارّ إذ قد سمع بارّ وبره وليس جمعا لبرّ ندورا خلافا لما قيل فى (التسهيل) ، وباب الاستغناء فى الجموع أكثر من أن يحصى.

وقال ابن يعيش (۱) : العلم الخاص لا يجوز إضافته ولا إدخال لام التعريف فيه لاستغنائه بتعريف العلميه عن تعريف آخر. وفى (البسيط) باب أفعل فعلاء ، وفعلان فعلى لا تلحقه تاء التأنيث استغناء بفعلاء أو فعلى عن التأنيث بها.

وقال : قد يكون الجمع لمفرد فى التقدير غير مستعمل فى اللفظ فيستغنى بجمع المقدر عن جمع الملفوظ به ، كما استغنى بمصدر بعض الأفعال عن مصدر بعضها نحو : أنا أدعه تركا ، وبمطاوع بعض الأفعال عن مطاوع بعض نحو : أنخته فبرك ، ولم يقولوا : فناخ. فما جاء من الجمع لمفرد مقدّر : باطل وأباطيل وقياس مفرده : إبطال أو إبطيل ، وعروض وأعاريض وقياس مفرده : إعريض ، وحديث وأحاديث وقطيع وأقاطيع.

الاسم أصل للفعل والحرف

اشاره

قال الشلوبين : ولذلك جعل فيه التنوين دونهما ليدلّ على أنه أصل وأنهما فرعان ، قال : وإنما قلنا إن الاسم أصل والفعل والحرف فرعان ، لأن الكلام المفيد لا يخلو من الاسم أصلا ويوجد كلام مفيد كثير لا يكون فيه فعل ولا حرف ، فدلّ ذلك على أصاله الاسم فى الكلام وفرعيه الفعل والحرف فيه. وأيضا فإن الاسم يخبر به ويخبر عنه ، والفعل لا يكون إلّا مخبرا به ، والحرف لا يخبر به ولا يخبر عنه ، فلما كان الاسم من الثلاثه هو الذى يخبر به ويخبر عنه دون الفعل والحرف ، دلّ ذلك على أنه أصل فى الكلام دونهما ، انتهى.

وقال الزجاجى فى كتاب (إيضاح علل النحو) (۲) :

باب القول فى الاسم والحرف أيهما أسبق فى المرتبه والتقديم

قال البصريون والكوفيون : الأسماء قبل الأفعال ، والحروف تابعه للأسماء ،

۱- انظر شرح المفصّل (۱ / ۴۴).

۲- انظر كتاب الإيضاح فى علل النحو (ص ۸۳).

وذلك أنّ الأفعال أحداث الأسماء ، يعنون بالأسماء أصحاب الأسماء ، والاسم قبل الفعل ، لأن الفعل منه ، والفاعل سابق لفعله. وأما الحروف فإنما تدخل على الأسماء والأفعال لمعان تحدث فيها ، وإعراب تؤثره ، وقد دللنا على أن الأسماء سابقه للإعراب والإعراب داخل عليها ، والحروف عوامل فى الأسماء ، والأفعال مؤثره فيها المعانى والإعراب قد وجب أن يكون بعدها.

سؤال يلزم القائلين بهذه المقاله :

يقال لهم : قد أجمعتم على أن العامل قبل المعمول فيه كما أن الفاعل قبل فعله ، وكما أن المحدث سابق لحدثه. وأنتم مقرّون أن الحروف عوامل فى الأسماء والأفعال ، فقد وجب أن تكون الحروف قبلها جميعا سابقه لها ، وهذا لازم على أوضاعكم ومعانيكم.

الجواب ، أن يقال : هذه مغالطه ليس تشبه هذا الحديث المحدث ولا العلّه ولا المعلول ، وذلك أنّا نقول : إن الفاعل فى جسم فعلا ما ، من حركه وغيرها سابق لفعله ذلك فيه لا للجسم ، فنقول : إنّ الضارب سابق لضربه الذى أوقعه بالمضروب ولا يجب من ذلك أن يكون المضروب أكبر سنّا من الضارب ، ونقول أيضا : إن النجّار سابق للباب الذى نجّره ، ولا يجب من ذلك أن يكون سابقا للخشب الذى نجر منه الباب ، وكذلك مثال هذه الحروف العوامل فى الأسماء والأفعال وإن لم تكن أجساما ، فنقول : الحروف سابقه لعملها فى هذه الأسماء والأفعال الذى هو الرفع والنصب والخفض والجزم ، ولا يجب من ذلك أن تكون سابقه للأسماء والأفعال نفسها ، وهذا شىء بيّن واضح ، انتهى.

الاسم أخفّ من الصفه

وذلك أن الصفه ثقلت بالاشتقاق وبالحاجه إلى الموصوف وتتحمل الضمير ، وفرع على ذلك فروع

منها : أن الجمع بالألف والتاء تسكّن فيه العين فى الصفه كصعبه وصعبات وجذله وجذلات وعيشه رغد وعيشات رغدات ، وطريق نهج أى واضح وطرق نهجات ، وتحرّك فى الاسم كجفنه وجفنات وهند وهندات وسدره وسدرات وغرفه وغرفات قال : [الطويل]

٣٨- (١)لنا الجفنات الغرّ يلمعن فى الضّحى

[وأسيافنا يقطرن من نجده دما]

١- ٣٨- الشاهد لحسان بن ثابت فى ديوانه (١٣١) ، والكتاب (٤ / ٥٧) ، وأسرار العربيه (ص ٣٥٦) ،وخزانه الأدب (٨ / ١٠٦) ، وشرح شواهد الإيضاح (ص ٥٢١) ، وشرح المفصّل (٥ / ١٠) ، ولسان العرب (جدا) ، والمحتسب (١ / ١٨٧) ، والمقاصد النحويه (٤ / ٥٢٧) ، وبلا نسبه فى الخصائص (٢ / ٢٠٦) ، والمقتضب (٢ / ١٨٨).

وشذّ تحريک الصفه فی قولهم : شاه لجبه ، لجبات أی : قليلات الألبان. وقال أبو علی : من العرب من يحرّک (لجبه) فی الإفراد فجاء الجمع علی لغته وتسکين الاسم ضروره فی قوله : [الطويل]

۳۹- (۱)أبت ذکر عوّدن أحشاء قلبه

خفوقا ورقصات الهوی فی المفاصل

قال فی (البسيط) : وإنما فعل ذلک فرقا بين الاسم والصفه ، وخصّ الاسم بالحرکه لخفّته وثقل الصفه.

قال : وبيان ثقل الصفه من أوجه :

أحدها : أنها تناسب الفعل فی الاشتقاق.

الثانی : أنها تناسبه فی تحمل الضمير.

الثالث : أنها تناسبه فی العمل.

الرابع : أنها تفتقر إلی موصوف تتبعه ، فلما ثقلت من هذه الجهات أشبهت ثقل المرکّب ، فکان زياده الحرکه للفرق علی الخفيف أولی من زيادتها علی الثقيل.

وقال ابن يعيش فی (شرح المفصّل) (۲) : الفرق بين الاسم والصفه من حيث اللفظ أن الاسم غير الصفه ما کان جنسا غير مأخوذ من فعل نحو : رجل وفرس وعلم وجهل. والصفه : ما کان مأخوذا من الفعل نحو : اسم الفاعل واسم المفعول کضارب ومضروب وما أشبههما من الصفات الفعليه ، وأحمر وأصفر وما أشبههما من صفات الحليه ، ومصریّ ومغربیّ ونحوهما من صفات النسبه.

قال : والفرق بينهما من حيث المعنی أن الصفه تدلّ علی ذات وصفه نحو : (أسود) مثلا ، فهذه الکلمه تدلّ علی شيئين ، أحدهما : الذات والآخر السواد ، إلا أن دلالتها علی الذات دلاله اسميه ودلالتها علی السواد من جهه أنه مشتقّ من لفظه فهو خارج ، وغير الصفه لا يدلّ إلا علی شیء واحد وهو ذات المسمّی.

---

۱ - ۳۹- الشاهد لذی الرمه فی ديوانه (ص ۱۳۳۷) ، وخزانه الأدب (۸ / ۸۷) ، وشرح شواهد الإيضاح (ص ۲۴۷) ، وشرح المفصّل (۵ / ۲۸) ، ولسان العرب (شنب) ، والمحتسب (۱ / ۵۶) ، والمقتضب (۲ / ۱۹۲).

۲- انظر شرح المفصّل (۱ / ۲۶).

الاشتقاق

بسطت الكلام عليه فيما يتعلق باللغه فى (المزهر) (١) ونذكر هنا فوائد متعلقه بالنحو :

الفعل والمصدر أيهما أصل :

الأولى : مذهب البصريين ، أن الفعل مشتقّ من المصدر ، وقال الكوفيون (٢) : المصدر مشتقّ من الفعل ، وقال أبو البقاء فى (التبيين) : ولما كان الخلاف واقعا فى اشتقاق أحدهما من الآخر لزم فى ذلك بيان شيئين :

أحدهما : حد الاشتقاق. والثانى : أن المشتقّ فرع على المشتقّ منه. فأما الحدّ ، فأقرب عباره فيه ما ذكره الرمانى وهو قوله : الاشتقاق : اقتطاع فرع من أصل يدور فى تصاريفه الأصل ، فقد تضمّن هذا الحدّ معنى الاشتقاق ولزم منه التعرّض للفرع والأصل.

أما الفرع والأصل فهما فى هذه الصناعه غيرهما فى صناعه الأقيسه الفقهيه ، فالأصل هاهنا يراد به الحروف الموضوعه على المعنى وضعا أوليا ، والفرع لفظ يوجد فيه تلك الحروف مع نوع تغيير ينضمّ إليه معنى زائد على الأصل ، والمثال فى ذلك : (الضرب) مثلا ، فإنه اسم موضوع على الحركه المعلومه المسمّاه (ضربا) ، ولا يدلّ لفظ الضرب على أكثر من ذلك ، فأما ضرب ، ويضرب وضارب ، ومضروب ، ففيها حروف الأصل وهى : الضاد والراء والباء ، وزيادات لفظيه لزم من مجموعها الدلاله على معنى الضرب ومعنى آخر.

وقال الزملكانى فى (شرح المفصّل) : مأخذ الخلاف بين البصريين والكوفيين فى أن المصدر مشتقّ من الفعل أو عكسه ، الخلاف فى حدّ الاشتقاق ، فقال قوم : هو عباره عن الإتيان بألفاظ يجمعها أصل واحد مع زياده أحدهما على الآخر فى المعنى ، نحو قوله تعالى : (فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ الْقَيِّمِ) [الروم : ٤٣].

وقوله عليه الصلاه والسّلام : «ذو الوجهين لا يكون عند الله وجيها» (٣) ، وأما قوله تعالى : (وَجَنَى الْجَنَّتَيْنِ دانٍ) [الرحمن : ٥٤] ، فشبه المشتقّ ، وليس به لأن الجنى ليس فى معنى الاجتنان.

١- انظر المزهر للسيوطى (١ / ٣٤١).

٢- انظر الإنصاف مسأله (٢٨).

٣- انظر الشفاء للقاضى عياض (١ / ١٧٥).

وقال بعضهم : الاشتقاق أن تجد بين اللّفظين مشاركه فى المعنى والحروف الأصول مع تغيير ما. أما المشاركه فى المعنى فلأنهم لا يجعلون الوجد والموجود من باب الاشتقاق ، وأما المشاركه فى الحروف الأصول فلأنهم لا يقولون : إن الكاذب والمائن من أصل واحد. وأما التغيير من وجه فلا بدّ منه وإلّا لكان هو إياه.

ثم إن التغيير قد يكون بزياده ، وقد يكون بنقصان ، وقد يكون بتغيير حركه. ولا بدّ من زياده أحدهما على الآخر فى المعنى وإلا لزم أن تكون المصادر التى هى من أصل واحد بعضها مشتقّ من بعض نحو : كلّ بصرى كلولا وكلّه ، وحسبت الحساب حسبا وحسبانا ، وقدرت الشىء - من التقدير - قدرا وقدرانا ، وقدرت على الشىء بمعنى قويت عليه قدره وقدرانا وتقدره ومقدره ، فهذا ونحوه متّحد الأصل ، مع أنه لا ينبغى أن يقال : أحدهما مشتقّ من الآخر ، على أن ذلك بحث لفظى آئل إلى مجرّد اصطلاح.

وأما المشتقّ فهو ما وافق غيره فى حروفه الأصول ومعناه الأصلى وزاد معنى من غير جنس معناه.

قال : وإنما قلت من غير جنس معناه لتخرج التثنيه والجمع ، ويدخل المصغّر والمنسوب ، فنسبه المشتقّ إلى المشتقّ منه نسبه الأخصّ إلى الأعمّ ، نحو إنسان وحيوان. قال : وهذا إن سلّمه الكوفيون لزم أن يكون الفعل مشتقا من المصدر لموافقته للمصدر فى معناه وزيادته عليه بالدلاله على الزمان المخصوص.

الثانيه : قال أبو البقاء فى (التبيين) (١) : الدليل على أن الفعل مشتقّ من المصدر طرق :

منها : وجود حدّ الاشتقاق فى الفعل ، وذلك أن الفعل يدلّ على حدث وزمان مخصوص فكان مشتقا وفرعا على المصدر كلفظ ضارب ومضروب ، وتحقيق هذه الطريقه أن الاشتقاق يراد لتكثير المعانى ، وهذا المعنى لا يتحقق إلا فى الفزع الذى هو الفعل ، وذلك أن المصدر له معنى واحد وهو دلالته على الحدث فقط ولا يدل على الزمان بلفظه ، والفعل يدلّ على الحدث والزمان المخصوص ، فهو بمنزله اللفظ المركب ، فإنه يدلّ على أكثر مما يدلّ عليه المفرد ، ولا تركيب إلا بعد الإفراد ، كما أنه لا دلاله على الحدث والزمان المخصوص إلا بعد الدلاله على الحدث وحده ، وقد

۱- انظر كتاب مسائل خلافيه فى النحو (۷۴).

مثل ذلک بالنّقره (۱) من الفضه ، فإنها کالماده المجرّده عن الصوره ، فالفضه من حیث هی فضه لا صوره لها ، فإذا صیغ منها جام أو مرآه أو قاروره ، کانت تلک الصوره ماده مخصوصه فهی فرع علی الماده المجرّده ، کذلک الفعل هو دلیل الحدث وغیره ، والمصدر دلیل الحدث وحده ، فبهذا یتحقّق کون الفعل فرعا لهذا الأصل.

طریقه أخری : وهی أن نقول : الفعل یشتمل لفظه علی حروف زائده علی حروف المصدر ، تدلّ تلک الزیاده علی معان زائده علی معنی المصدر ، فکان مشتقا من المصدر کضارب ومضروب ونحوهما ، ومعلوم أن ما لا زیاده فیه أصل لما فیه الزیاده.

طریقه أخری : وهی أن المصدر لو کان مشتقا من الفعل لأدهی ذلک إلی نقض المعانی الأولی ، وذلک یخلّ بالأصول.

بیانه : أن لفظ الفعل یشتمل علی حروف زائده ومعان زائده وهی دلاله علی الزمان المخصوص ، وعلی الفاعل الواحد والجماعه والمؤنّث والحاضر والغائب والمصدر ، یذهب ذلک کلّه إلا الدلاله علی الحدث ، وهذا نقض للأوضاع الأول ، والاشتقاق ینبغی أن یفید تشیید الأصول وتوسعه المعانی ، وهذا عکس اشتقاق المصدر من الفعل.

قال : واحتجّ الآخرون بوجهین : أحدهما : أن المصدر یعتلّ باعتلال الفعل والاعتلال حکم تسبقه علّته ، فإذا کان الاعتلال فی الفعل أولا وجب أن یکون أصلا ، ومثال ذلک قولک صام صیاما وقام قیاما ، قالوا : وفی قام أصل اعتلت فی الفعل فاعتلت فی القیام ، وأنت لا تقول : اعتلّ قام لاعتلال القیام.

والثانی : أن الفعل یعمل فی المصدر کقولک : ضربته ضربا ، فضربا منصوب بضربت ، والعامل مؤثر فی المعمول ، والمؤثّر أقوی من المؤثّر فیه ، والقوه تجعل القویّ أصلا لغیره.

قال : والجواب عن الأول أنه غیر دالّ علی قولهم ، وذلک أن الاعتلال شیء یوجبه التصریف وثقل الحروف ، وباب ذلک الأفعال ؛ صیغها تختلف لاختلاف معانیها ، فقام أصله قوم فأبدلت الواو ألفا لتحرّکها وانفتاح ما قبلها ، فإذا ذکرت المصدر من ذلک کانت العلّه الموجبه للتغییر قائمه فی المصدر وهو الثقل.

۱- النّقره : الفضّه المذابه ، أو هی القطعه المذابه من الذهب والفضه.

وأما الوجه الثانى : فهو فى غايه السقوط ، وبيانه من ثلاثه أوجه ، أحدها : أن العامل والمعمول من قبيل الألفاظ ، والاشتقاق من قبيل المعانى ، ولا يدلّ أحدهما على الآخر اشتقاقا. والثانى : أن المصادر قد تعمل عمل الفعل ، كقولك : يعجبنى ضرب زيد عمرا ، ولا يدلّ ذلك على أنه أصل. الثالث : أن الحروف تعمل فى الأسماء والأفعال ، ولا يدلّ ذلك على أنها مشتقه أصلا ، فضلا عن أن تكون مشتقّه من الأسماء والأفعال ، انتهى.

الثالثه : قال السهيلىّ (۱) : فائده اشتقاق الفعل من المصدر أن المصدر اسم كسائر الأسماء يخبر عنه كما يخبر عنها كقولك : أعجبنى خروج زيد ، فإذا ذكر المصدر وأخبر عنه كان الاسم الذى هو فاعل مجرورا بالإضافه والمضاف إليه تابع للمضاف ، فإذا أرادوا أن يخبروا عن الاسم الفاعل للمصدر لم يكن الإخبار عنه وهو مخفوض تابع فى اللفظ لغيره ، وحقّ المخبر عنه أن يكون مرفوعا مبدوءا به فلم يبق إلا أن يدخلوا عليه حرفا يدلّ على أنه مخبر عنه ، كما تدلّ الحروف على معان فى الأسماء ، وهذا لو فعلوه لكان الحرف حاجزا بينه وبين الحدث فى اللفظ ، والحدث يستحيل انفصاله عن فاعله كما يستحيل انفصال الحركه عن محلّها ، فوجب أن يكون اللفظ غير منفصل لأنه تابع للمعنى ، فلم يبق إلا أن يشتقّ من لفظ الحدث لفظ يكون كالحرف فى النيابه عنه دالا على معنى فى غيره ، ويكون متصلا اتّصال المضاف بالمضاف إليه ، وهو الفعل المشتقّ من لفظ الحدث ، فإنه يدلّ على الحدث بالتضمن ويدلّ على الاسم مخبرا عنه لا مضافا إليه ، إذ يستحيل إضافه لفظ الفعل إلى الاسم ، كاستحاله إضافه الحرف ، لأن المضاف هو الشىء بعينه ، والفعل ليس هو الشىء بعينه ولا يدلّ على معنى فى نفسه ، وإنما يدلّ على معنى فى الفاعل وهو كونه مخبرا عنه.

فإن قلت : كيف لا يدلّ على معنى فى نفسه وهو يدلّ على الحدث؟

قلنا : إنما يدلّ على الحدث بالتضمّن والدالّ عليه بالمطابقه هو الضرب والقتل ، لا ضرب وقتل ، ومن ثم وجب أن لا يضاف ولا يعرف بشىء من آلات التعريف ، إذ التعريف يتعلّق بالشىء بعينه لا بلفظ يدلّ على معنى فى غيره ، ومن ثم وجب أن لا يثنّى ولا يجمع كالحرف ، وأن يبنى كالحرف ، وأن يكون عاملا فى الاسم كالحرف. وإنما أعرب المضارع لأنه تضمن معنى الاسم ، كما أن الاسم إذا

۱- انظر بدائع الفوائد (۱ / ۲۷).

تضـمّن معنى الحرف بنى ، ولما قدمناه من دلاله الفعل على معنى فى الاسم وهو كون الاسم مخبرا عنه وجب أن يخلو عن ذلك الاسم مضـمرا أو مظهرا بخلاف الحـدث ، فإنك تذكره ولا تذكر الفاعل مضـمرا ولا مظهرا ، والفعل لا بدّ من ذكر الفاعل بعده كما لا بـدّ بعد الحرف من الاسم ، فإذا ثبت المعنى فى اشـتقاق الفعل من المصدر وهو كونه دالا على معنى فى الاسم فلا يحتاج فى الأفعال الثلاثه إلا إلى صـيغه واحده ، وتلك الصـيغه هى لفظ الماضـى ، لأنه أخفّ وأشبه بلفظ الحدث ، إلا أن تقوم الدلاله على اختلاف أحوال الحـدث فتختلف صـيغه الفعل ، ألا ترى كيف لم تختلف صـيغته بعد (ما) الظرفيه نحو : لا أفعله ما لاح برق وما طار طائر ، لأنهم يريدون الحدث مخبرا عنه على الإطلاق من غير تعرّض لزمن ، ولا حال من أحوال الحدث ، فاقتصـروا على صيغه واحـده وهى أخفّ أبنيه الفعل ، وكذلك فعلوا بعد التسويه نحو : سواء علىّ أقمت أم قعدت ، لأنه أريد التسويه بين القيام والقعود من غير تقييـد بوقت ولا ـ حال ، فلـذلك لم يحتـج إلا إلى صـيغه واحـده وهى صـيغه الماضـى ، فالحـدث إذا على ثلاثه أضرب :

- ضـرب يحتـاج إلى الإخبـار عن فـاعله وإلى اختلاـف أحوال الحـدث ، فيشـتقّ منه الفعـل دلاـله على كون الفاعـل مخبرا عنه ، وتختلف أبنيته دلاله على اختلاف أحوال الحدث.

- وضرب يحتاج إلى الإخبار عن فاعله على الإطلاق من غير تقييد بوقت ولا حال ، فيشتقّ منه الفعل ، ولا تختلف أبنيته.

- وضرب لا يحتاج إلى الإخبار عن فاعله ، لكن يحتاج إلى ذكره خاصه على الإطلاق مضافا إلى ما بعده نحو : (سبحان الله) فإنه ينبئ عن العظمه والتنزيه ، فوقع القصـد إلى ذكره مجرّدا من التقييـدات بالزمـان أو بالأحوال ، ولـذلك وجب نصـبه ، كما يجب نصب كلّ مقصود إليه بالذّكر ، نحو : إياك وويله وويحه ، وهما مصدران لم يشـتقّ منهما فعل ، حيث لم يحتج إلى الإخبار عن فاعلهما ولا إلى تخصيصهما بزمن ونصبهما كنصبه لأنه مقصود إليه.

ومما انتصب لأنه مقصود إليه بالـذكر : (زيـدا ضـربته) فى قول شـيخنا أبى الحسـين (١) وغيره من النحـويين ، وكـذلك : زيـدا ضربت - بلا ضمير - لا يجعله معمولا مقدّما ، لأن المعمول لا يتقدّم على عامله ، وهو مذهب قوىّ ، ولكن لا يبعد

۱- هو ابن الطّراوه صاحب كتاب (الترشيح).

عندى قول النحويين إنه مفعول مقدّم ، وإن كان المعمول لا يتقدم على العامل ، والفعل كالحرف ، لأنه عامل فى الاسم ، وذلك على معنى فيه ، فلا ينبغى للاسم أن يتقدّم على الفعل كما لا يتقدّم على الحرف ، ولكن الفعل فى قولك : (ضربت زيدا) قد أخذ معموله وهو الفاعل فمعتمده عليه ومن أجله صيغ.

وأما المفعول فلم يبالوا به ، إذ ليس اعتماد الفعل عليه كاعتماده على الفاعل ، ألا ترى أنه يحذف والفاعل لا يحذف فليس تقديمه على الفعل العامل فيه بأبعد من حذفه - وأما زيدا ضربته فينتصب بالقصد إليه كما قال الشيخ - انتهى كلام السهيلى.

قال ابن القيم فى (بدائع الفوائد) (١) : وهذا الفصل من أعجب كلامه ولا أعرف أحدا من النحويين سبقه إليه.

الرابعه : قال ابن يعيش فى (شرح المفصّل) (٢) : قد يكون الاسمان مشتقين من شىء والمعنى فيهما واحد وبناؤهما مختلف فيختصّ أحد البناءين شيئا دون شىء للفرق ، ألا ترى أنهم قالوا : عدل ، لما يعادل من المتاع ، وعديل لما يعادل من الأناسى ، والأصل واحد وهو (ع د ل) ، والمعنى واحد ، ولكنهم خصّوا كل بناء بمعنى لا يشاركه فيه الآخر للفرق ، ومثله : بناء حصين وامرأه حصان ، والأصل واحد والمعنى واحد وهو الحرز ، فالبناء يحرز من يكون فيه ويلجأ إليه ، والمرأه تحرز فرجها ، وكذلك النجوم اختصّت بهذه الأبنيه التى هى الدّبران والسّماك والعيّوق ، فلا يطلق عليها الدّابر والعائق والسّامك وإن كانت بمعناها للفرق.

الخامسه : قال ابن يعيش (٣) : الفرق بين العدل وبين الاشتقاق الذى ليس بعدل أن الاشتقاق يكون لمعنى آخر أخذ من الأول كضارب من الضرب فهذا ليس بعدل ولا من الأسباب المانعه من الصرف ، لأنه اشتقّ من الأصل لمعنى الفاعل وهو غير معنى الأصل الذى هو الضرب ، والعدل هو أن تريد لفظا ثم تعدل عنه إلى لفظ آخر فيكون المسموع لفظا والمراد غيره ، ولا يكون العدل فى المعنى ، إنما يكون فى اللفظ ، فلذلك كان سببا فى منع الصرف لأنه فرع عن المعدول عنه. انتهى.

وقال الرمانى : العدل ضرب من الاشتقاق ، إلا أنه مضمن بتقدير وضعه موضع

١- انظر بدائع الفوائد (١ / ٣٠).

٢- انظر شرح المفصّل (١ / ٤٢).

٣- انظر شرح المفصّل (١ / ٦٢).

المشتق منه ، ولذلك ثقل المعدول لأنه مضمن ، ولم يثقل المشتّ لعدم وقوعه موضع المشتّ منه ، حكاه فى (البسيط).

السادسه : قال فى (البسيط) : اختلف فى وزن الأسماء الأعجميه ، فذهب قوم إلى أنها لا توزن لتوقف الوزن على معرفه الأصلى والزائد ، وإنما يعرف ذلك بالاشتقاق ولا يتحقّق لها اشتقاق فلا يتحقق لها وزن كالحروف. وذهب قوم إلى أنها توزن ولا يخفى بعده لتوقّف الوزن على معرفه الأصلى والزائد ولا يتحقق ذلك فى الأعجميه.

السابعه : اختلف هل يقدح الاشتقاق فى كون العلم مرتجلا؟ فقيل : لا ، لأن غطفان من الغطف وهو سعه العيش ، وعمران وحمدان لهما أفعال ، وإنما الذى يقدح فيه أن يكون موضوعا لمسمّى ثم ينقل إلى غيره ، قال صاحب (البسيط) : والتحقيق أن الاشتقاق يقدح فى الارتجال لأنه حال الاشتقاق لا بدّ وأن يكون اشتقاقه لمعنى ، فإذا سمّى به كان منقولا من ذلك اللفظ المشتق لذلك المعنى فلا يكون مرتجلا.

الثامنه : قال ابن جنىّ فى (الخاطريات) : لاته يليته حقّه - أى انتقصه إيّاه - يجوز أن يكون من قولهم : ليت لى كذا ، وذلك أن المتمنّى للشىء معترف بنقصه عنه وحاجته إليه ، فإن قلت كيف يجوز الاشتقاق من الحروف؟ قيل : وما فى ذلك من الإنكار؟! قد قالوا : أنعم له بكذا ، أى قال له : نعم ، وسوّفت الرجل ، إذا قلت له : سوف أفعل ، وسألتك حاجه فلو ليت لى ، أى : قلت لى : لو لا ، ولا ليت لى ، أى : قلت لى : لالا ، وقالوا : صهصيت بالرجل أى قلت له : صه صه ، ودعدعت الغنم ، أى : قلت لها : داع داع ، وها هيت وحا حيت وعا عيت ، فاشتقّوا من الأصوات كما ترى ، وهى فى حكم الحروف ، فكذلك يكون لاته أى : انتقصه من قولهم ليست إذا تمنيت وذلك دليل النقص.

فإن قيل : فكان يجب على هذا أن يكون فى قولهم : لاته يليته معنى التمنى ، كما أن فى لا ليت معنى الرد ، وفى لو ليت معنى التعذّر ، وفى أنعمت معنى الإجابه ، قيل : قد يكون فى المشتّ اقتصار على بعض ما فى المشتق منه ، ألا تراهم سمّوا الخرقه التى تشير بها النائحه (المئلاه) وذلك لأنها لا تألو أن تشير بها (فمئلاه) على هذا مفعله من (ألوت) وحده لفظا ، وإن كان المراد بها أنها لا تألو أن تشير بها ، وسمّوا الحرم : (الناله) وذلك أنه لا ينال من حلّه ، فهذه فعله من نال وهو بعض لا ينال ، وجاز الاشتقاق من الحروف لأنها ضارعت أصول كلامهم الأول إذ كانت جامده غير مشتقّه ، كما أن الأوائل كذلك.

الأصل مطابقه المعنى للفظ

ومن ثم قال الكوفيون : إن معنى (أفعل به) (١) فى التعجب أمر كلفظه ، وأما البصريون فقالوا : إن معناه التعجّب لا الأمر ، وأجابوا عن القاعده بأن هذا الأصل قد ترك فى مواضع عديده فليكن متروكا هنا. قال ابن النحاس فى (التعليقه) : وللكوفيين أن يقولوا : لم يترك هذا الأصل فى موضع إلا لحامل ، فما الذى حملهم على تركه هنا ، ويجاب بأن الحامل موجود وهو أن اللفظ إذا احتيج فى فهم معناه إلى إعمال فكر كان أبلغ وآكد مما إذا لم يكن كذلك ، لأن النفس حينئذ تحتاج فى فهم المعنى إلى فكر وتعب فتكون به أكثر كلفا وضنّه مما إذا لم تتعب فى تحصيله ، وباب التعجّب موضع المبالغه ، فكان فى مخالفه المعنى للفظ من المبالغه ما لا يحصل باتفاقها فخالفنا لذلك ، وقد ورد الخبر بلفظ الأمر فى قوله تعالى : (فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمنُ مَدًّا) [مريم : ٧٥] وجاء عكس ذلك ، انتهى.

ومن المواضع الخارجه عن ذلك ورود لفظ الاستفهام بمعنى التسويه فى : سواء علىّ أقمت أم قعدت ، ولفظ النداء بمعنى الاختصاص فى «اللهم اغفر لنا أيّتها العصابه» (٢).

الأصل أن يكون الأمر كلّه باللّام من حيث كان معنى من المعانى

والمعانى إنما الموضوع لها الحروف فجاء الأمر ما عدا المخاطب لازم اللام على الأصل ، واستغنى فى فعل المخاطب عنها فحذفت هى وحروف المضارعه لدلاله الخطاب على المعنى المراد ، وقد يؤتى بها على الأصل كقوله تعالى : فلتفرحوا [يونس : ٥٨] فيمن قرأها بالتاء الفوقيه ، وفى الحديث : «لتأخذوا مصافّكم» (٣). وإتيانه بغير لام هو الكثير ذكر ذلك ابن النحاس فى (التعليقه).

الأصل فى الأفعال التصرّف

ومن التصرّف تقديم المنصوب بها على المرفوع واتصال الضمائر المختلفه بها ذكره أبو البقاء فى (التبيين) قال : وقد استثنى منها نعم وبئس وعسى وفعل التعجب فإن تقديم المنصوب فيها غير جائز.

١- انظر الكتاب (٤ / ٢١٤).

٢- انظر الكتاب (٣ / ١٩٤) ، جاء فى الحاشيه (قال السيرافى : لأنك لست تناديه وإنما تختصّه ، فتجريه على حرف النداء ، لأن النداء فيه اختصاص فيشبه به للاختصاص لأنه منادى).

٣- انظر أسرار العربيه (ص ٣١٨) ، ومغنى اللبيب (١ / ٢٤٧) ، والإنصاف المسأله (٧٢).

إصلاح اللفظ

عقد له ابن جنّى بابا فى (الخصائص) (۱) قال : اعلم أنه لما كانت الألفاظ للمعانى أزمّه وعليها أدلّه وإليها موصله وعلى المراد بها محصّله ، عنيت بها وأوليتها صدرا صابحا من تثقيفها وإصلاحها. فمن ذلك قولهم : (أما زيد فمنطلق) ألا ترى أن تحرير هذا القول إذا صرّحت بلفظ الشرط فيه صرت إلى أنك كأنك قلت : مهما يكن من شىء فزيد منطلق ، فتجد الفاء فى جواب الشرط فى صدر الجزأين مقدمه عليها وأنت فى قولك : أما زيد فمنطلق ، إنما تجد الفاء واسطه بين الجزأين ، ولا تقول : أمّا زيد منطلق ، كما تقول فيما هو بمعناه : مهما يكن من شىء فزيد منطلق ، وإنما فعل ذلك لإصلاح اللفظ ، ووجه إصلاحه أن هذه الفاء وإن كان جوابا ولم تكن عاطفه ، فإنما هى على لفظ العاطفه وبصورتها فلو قالوا : أمّا فزيد منطلق ، كما يقولون مهما يكن من شىء فزيد منطلق لوقعت الفاء الجاريه مجرى فاء العطف بعدها اسم وليس قبلها اسم وإنما قبلها فى اللفظ حرف وهو (أما) ، فتنكبوا ذلك لما ذكرنا ووسطوها بين الجزأين ليكون قبلها اسم وبعدها آخر فتأتى على صوره العاطفه فقالوا : أما زيد فمنطلق ، كما تأتى عاطفه بين الاسمين فى نحو : قام زيد فعمرو ، ومثله امتناعهم أن يقولوا : انتظرتك وطلوع الشمس أى : مع طلوع الشمس فينصبوه على أنه مفعول معه ، كما ينصبون نحو (قمت وزيدا) أى : مع زيد.

قال أبو الحسن : وإنما ذلك لأن الواو التى بمعنى (مع) لا تستعمل إلا فى الوضع الذى لو استعملت فيه عاطفه لجاز ، ولو قلت : انتظرتك وطلوع الشمس ، أى : وانتظرتك طلوع الشّمس لم يجز ، أفلا ترى إلى إجرائهم الواو غير العاطفه فى هذا مجرى العاطفه ، فكذلك أيضا تجرى الفاء غير العاطفه فى نحو : أما زيد فمنطلق مجرى العاطفه ، فلا يؤتى بعدها بما لا شبيه له فى جواز العطف عليه قبلها ، ذلك قولهم فى جمع تمره وبسره ونحو ذلك تمرات وبسرات ، وكرهوا إقرار التاء تناكرا لاجتماع علامتى تأنيث فى لفظ اسم واحد ، فحذفت وهى فى النيه مراده البته ، لا لشىء إلا لإصلاح اللفظ لأنها فى المعنى مقدره منويّه ، ألا ترى أنك إذا قلت تمرات لم يعترض شك فى أن الواحده منها تمره وهذا واضح ، فالعنايه إذا فى الحذف إنما هى بإصلاح اللفظ إذ المعنى ناطق بالتاء مقتض لها حاكم بموضعها.

ومن ذلك قولهم : إنّ زيدا لقائم ، فهذه لام الابتداء ، وموضعها أول الجمله

۱- انظر الخصائص (۱ / ۳۱۲).

وصدرها لا آخرها وعجزها ، فتقديرها أول : لأن زيدا منطلق ، فلما كره تلاقى حرفين لمعنى واحد وهو التوكيد أخرت اللام إلى الخبر ، فصار : إن زيدا لمنطلق.

وإنما أخّرت اللام ولم تؤخر (إنّ) لأوجه :

منها : أن اللام لو تقدّمت وتأخرت (إنّ) لم يجز أن تنصب اسمها الذى من عادتها نصبه.

ومنها : أنه لو تأخّرت ونصب لأدّى إلى عمل إن فيما قبلها و (إنّ) لا تعمل إلا فيما بعدها.

ومن : إصلاح اللفظ : قولهم : كأنّ زيدا عمرو ، وأصل الكلام زيد كعمرو ، ثم أرادوا توكيد الخبر فزادوا فيه (إنّ) فقالوا : إنّ زيدا كعمرو ، ثم إنهم بالغوا فى توكيد الشبه فقدّموا حرفه إلى أول الكلام عنايه به وإعلاما أن عقد الكلام عليه ، فلما تقدّمت الكاف وهى جاره لم يجز أن تباشر (إنّ) لأنها تقطع عنها ما قبلها من العوامل ، فوجب لذلك فتحها فقالوا كأن زيدا عمرو.

ومن ذلك قولهم : لك مال ، وعليك دين ، فالمال والدين هنا مبتدآن وما قبلهما خبر عنهما إلا أنك لو رمت تقديمهما إلى المكان المقدر لهما لم يجز لقبح الابتداء بالنكره فى الواجب ، فلما جفا ذلك فى اللفظ أخّروا المبتدأ وقدّموا الخبر فكان ذلك سهلا عليهم ومصلحا ما فسد عندهم ، وإنما كان تأخيره مستحسنا من قبل أنه لما تأخر وقع موقع الخبر ، ومن شرط الخبر أن يكون نكره ، فلذلك صلح به اللفظ ، وإن كنا قد أحطنا علما بأنه فى المعنى مبتدأ ، فأما من رفع الاسم فى نحو هذا بالظرف فقد كفى مؤونه هذا الاعتذار ، لأنه ليس مبتدأ عنده ، ومن ذلك امتناعهم من الإلحاق بالألف إلا أن تقع آخرا نحو : أرطى ومعزى وحبنطى وسرندى ، وذلك أنها إذا وقعت طرفا وقعت موقع حرف متحرّك ، فدل ذلك على قوتها عندهم ، وإذا وقعت حشوا وقعت موقع الساكن فضعفت ، لذلك فلم تقو ، فيعلم بذلك إلحاقها بما هى على سمت متحركه ، ألا ترى أنك لو ألحقت بها ثانيه فقلت حاتم ملحق بجعفر ، لكانت مقابله لعينه وهى ساكنه ، فاحتاطوا للّفظ بأن قابلوا بالألف فيه الحرف المتحرّك ليكون أقوى لها وأدلّ على شده تمكّنها وليعلم ثبوتها أيضا وكون ما هى فيه على وزن أصل من الأصول له أنها للإلحاق به ، وليست كذلك ألف قبعثرى وضبغطرى ؛ لأنها وإن كانت طرفا ومنوّنه فإن المثال الذى هى فيه لا مصعد للأصول إليه فيلحق هذا به ، لأنه لا أصل لنا سداسيا فإنما ألف قبعثرى قسم من الألفات الزوائد فى أواخر الكلم ثالث لا للتأنيث ولا للإلحاق.

ومن ذلك : أنهم لما أجمعوا الزياده فى آخر بنات الخمسه كما زادوا فى آخر بنات الأربعه خصّوا بالزياده فيه الألف استخفافا لها ورغبه فيها هناك دون أختيها الياء والواو ، وذلك أن بنات الخمسه لطولها لا ينتهى إلى آخرها إلا وقد ملّت ، فلما تحملوا الزياده فى آخرها طلبوا أخفّ الثلاثه وهى الألف فخصّوها بها وجعلوا الواو والياء حشوا فى نحو : عضرفوط وجعفليق ، لأنهم لو جاؤوا بهما طرفا وسداسيين مع ثقلهما لظهرت الكلفه فى تجشمهما ، وكدت فى احتمال النطق بهما كل ذلك لإصلاح اللفظ.
ومن ذلك باب الإدغام فى المتقارب نحو : ودّ فى وتد ، ومن الناس من يقول : ميقول فى : من يقول ، ومنه جميع باب التقريب نحو : اصطبر وازدان ، وجميع باب المضارعه نحو مصدر وبابه.

ومن ذلك تسكينهم لام الفعل إذا اتصل بها علم الضمير المرفوع نحو : ضربت وضربن وضربنا ، وذلك أنهم أجروا الفاعل هنا مجرى جزء من الفعل فكره اجتماع الحركات التى لا توجد فى الواحد فأسكنوا ما قبل الضمير (اللام) إصلاحا للفظ.

ومن ذلك : أنهم أرادوا أن يصفوا المعرفه بالجمله كما وصفوا بها النكره ولم يجز أن يجروها عليها لكونها نكره ، فأصلحوا اللفظ بإدخال (الذى) ليباشر بلفظ حرف التعريف المعرفه ، فقالوا : مررت بزيد الذى قام أخوه ، وطريق إصلاح اللفظ كثير واسع.

وذكر (١) ابن يعيش فى قولهم : سواء علىّ أقمت أم قعدت ، أن سواء مبتدأ ، والفعلان بعده كالخبر لأن بهما تمام الكلام وحصول الفائده ، قال : فكأنهم أرادوا إصلاح اللفظ وتوفيته حقه.

وقال (٢) ابن يعيش : اعلم أن قولهم : أقائم الزيدان ، إنما أفاد نظرا إلى المعنى ، إذ المعنى : أيقوم الزيدان ، فتمّ الكلام لأنه فعل وفاعل ، وقائم هنا اسم من جهه اللفظ ، وفعل من جهه المعنى ، فلما كان الكلام تاما من جهه المعنى أرادوا إصلاح اللفظ فقالوا : أقائم مبتدأ والزيدان يرتفع به وقد سّد مسدّ الخبر ، من حيث أن الكلام تمّ به ولم يكن ثم خبر محذوف.

قال : وأما قولهم : (ضربى زيدا قائما) فهو كلام تامّ باعتبار المعنى ، إلا أنه لا بدّ من النظر للفظ وإصلاحه ، لكون المبتدأ فيه بلا خبر ، وذلك أن (ضربى) مبتدأ

١- انظر شرح المفصّل (١ / ٩٣).
٢- انظر شرح المفصّل (١ / ٩٦).

وهو مصدر مضاف للفاعل ، (وزيدا) مفعول به (وقائما) حال وقد سدّ مسدّ خبر المبتدأ ، ولا يصحّ الذى هو الضرب ليس القائم ، ولا يصحّ أن يكون حالا من زيد ، لأنه لو كان حالا منه لكان العامل فيه المصدر الذى هو ضربى ، لأن العامل فى الحال هو العامل فى ذى الحال ، ولو كان المصدر عاملا فيه لكان من جملته ، وإذا كان من جملته لم يصح أن يسدّ مسدّ الخبر ، وإذا كان كذلك كان العامل فيه فعلا مقدّرا فيه ضمير فاعل يعود إلى زيد ، والخبر ظرف زمان مقدر مضاف إلى ذلك الفعل والفاعل ، والتقدير : ضربى زيدا إذا كان قائما ، فإذا هى الخبر.

وقال (١) ابن يعيش أيضا : إذا قلت ما أتانى إلّا زيدا إلّا عمرو فلا بدّ من رفع أحدهما ونصب الآخر ولا يجوز رفعهما جميعا ولا نصبهما جميعا وذلك نظرا إلى إصلاح اللفظ وتوفيته ما يستحقّه ، وذلك أن المستثنى منه محذوف ، والتقدير : ما أتانى أحد إلّا زيدا إلا عمرا ، لكن لما حذف المستثنى منه بقى الفعل مفرغا بلا فاعل ، ولا يجوز إخلاء الفعل من فاعل فى اللفظ فرفع أحدهما وتعيّن نصب الآخر.

وقال ابن عصفور : زيدت الباء فى فاعل (أفعل به) فى التعجب ولزمت حتى صار لفظ الفاعل كلفظ المجرور فى نحو قولك : (امرر بزيد) إصلاحا للفظ من جهه أن أفعل فى هذا الباب لفظه كلفظ الأمر بغير لام ، والأمر بغير لام لا يقع بعده الاسم الظاهر إلا منصوبا نحو : اضرب زيدا ، أو مجرورا نحو : امرر بزيد ، فزادوا الباء والتزموا زيادتها حتى تكون فى اللفظ بمنزله امرر بزيد ، ذكره فى شرح (المقرّب).

قال ابن هشام فى (تذكرته) : هذا باب ما فعلوه بمجرد إصلاح اللفظ فى مسائل.

أحدها : قولهم : (لهنك قائم) لأنهم لو قالوا : لأنك ، لكان رجوعا إلى ما فرّوا منه ، لكنهم لما أرادوا الرجوع إلى الأصل أبدلوا الهمزه هاء لإصلاح اللفظ ، هذا قول المحققين.

وقال أبو عبيد فيما حكى عنه صاحب الصحاح (٢) : إنّ الأصل (لله إنك) فحذفت إحدى اللامين وألف الله وهمزه إنك.

الثانيه : زياده الباء فى فاعل (أحسن) ونحوه ، لئلا يكون نظير فاعل فعل أمر بغير اللام.

١- انظر شرح المفصّل (٢ / ٩٢).

٢- انظر الصحاح (لهن).

الثالثه : تأخير الفاء فى : أمّا زيد فمنطلق ، مع أن حقّها أن تكون فى أول الجواب ، إلا أنهم كرهوا صوره معطوف بلا معطوف عليه.

الرابعه : اتصال الضمير المؤكد للجار والمجرور بكان الزائده فى قوله : [الوافر]

وجيران لنا كانوا كرام (١)

على تقرير ابن جنّى.

الخامسه : تقديم المعمول فى (زيدا فاضرب) على ما قيل من أن الفاء عاطفه جمله على جمله وأن الأصل : تنبّه فاضرب زيدا.

السادسه : زياده اللام فى (لا أبا لك) على الصحيح لئلا تدخل لا على معرفه.

السابعه : تأكيد الضمير المرفوع المستتر إذا عطف عليه نحو : (اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ) [البقره : ٣٥].

الثامنه : تأكيد المجرور فى (مررت بك أنت وزيد) على ما حكاه ابن إياز فى (شرح الفصول).

التاسعه : إدخالهم الفصل فى نحو : زيد هو العالم.

العاشره : الفصل بين أن والفعل فى نحو : (عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ) [المزمل : ٢٠] لئلا يليها الفعل فى اللفظ.

وقال أبو حيان قال بعض أصحابنا : الذى ظهر بعد البحث أن الأصل فى (زيدا فاضرب) (تنبه فاضرب زيدا) ثم حذف تنبه فصار فاضرب زيدا ، فلما وقعت الفاء صدرا قدّموا الاسم إصلاحا للفظ.

الأصول المرفوضه

منها جمله الاستقرار الذى يتعلّق به الظرف الواقع خبرا.

قال (٢) ابن يعيش : حذف الخبر الذى هو استقرّ أو مستقرّ وأقيم الظرف مقامه وصار الظرف هو الخبر والمعامله معه ، ونقل الضمير الذى كان فى الاستقرار إلى الظرف وصار مرتفعا بالظرف كما كان مرتفعا بالاستقرار ثم حذف الاستقرار وصار أصلا مرفوضا لا يجوز إظهاره للاستغناء عنه بالظرف.

ومنها : خبر المبتدأ الواقع بعد لو لا نحو لو لا زيد لخرج عمرو ، تقديره لو لا زيد حاضر.

١- مرّ ذكر الشاهد رقم (٣٥).

٢- انظر شرح المفصّل (١ / ٩٠).

قال (۱) ابن يعيش : ارتبطت الجملتان وصارتا كالجمله الواحده ، وحذف خبر المبتدأ من الجمله الأولى لكثره الاستعمال حتى رفض ظهوره ولم يجز استعماله.

ومنها : قولهم : (افعل هذا إما لا) قال ابن يعيش : ومعناه أن رجلا أمر بأشياء يفعلها فتوقف فى فعلها ، فقيل له : افعل هذا إن كنت لا تفعل الجميع ، وزادوا على إن (ما) وحذف الفعل وما يتصل به وكثر حتى صار الأصل مهجورا.

ومنها : قال (۲) ابن يعيش : بنو تميم لا يجيزون ظهور خبر لا البته ويقولون : هو من الأصول المرفوضه.

وقال الأستاذ أبو الحسين بن أبى الربيع فى (شرح الإيضاح) : الإخبار عن (سبحان الله) يصح كما يصحّ الإخبار عن البراءه من السوء ، لكن العرب رفضت ذلك ، كما أن مذاكير جمع لمفرد لم ينطق به ، وكذلك (ليليه) تصغير لشىء لم ينطق به ، وأصيلان تصغير لشىء لم ينطق به ، وإن كان أصله أن ينطق به ، وكذلك (سبحان الله) إذا نظرت إلى معناه وجدت الإخبار عنه صحيحا ، لكن العرب رفضت ذلك ، وكذلك لكاع ولكع وجميع الأسماء التى لا تستعمل إلا فى النداء إذا رجعت إلى معانيها وجدت الإخبار ممكنا فيها ، بدليل الإخبار عما هى فى معناه ، لكن العرب رفضت ذلك.

وقال أيضا : فى قولك زيدا اضربه ، ضعف فيه الرفع على الابتداء ، والمختار النصب وفيه إشكال من جهه الإسناد لأن حقيقه المسند والمسند إليه ما لا يستقلّ الكلام بأحدهما دون صاحبه ، واضرب ونحوه يستقل به الكلام وحده ، ولا تقدر هنا أن تقدّر مفردا تكون هذه الجمله فى موضعه ، كما قدرت فى زيد ضربته.

فإن قلت : فكيف جاء هذا مرفوعا وأنت لا تقدر على مفرد يعطى هذا المعنى؟

قلت : جاء على تقدير شىء رفض ولم ينطق به واستغنى عنه بهذا الذى وضع مكانه ، وهذا وإن كان فيه بعد إذا أنت تدبّرته وجدت له نظائر ، ألا ترى أن (قام) أجمع النحويون على أن أصله (قوم) وهذا ما سمع قطّ فيه ولا فى نظيره ، فكذلك زيدا ضربه ، كان اضربه وضع موضع مفرد مسند إلى زيد على معنى الأمر ولم ينطق به قط ، ويكون كقام ، وقال أيضا : مصدر عسى لا يستعمل وإن كان الأصل ، لأنه أصل مرفوض.

۱- انظر شرح المفصّل (۱ / ۹۵).

۲- انظر شرح المفصّل (۱ / ۱۰۷).

الإضافه تردّ الأشياء إلى أصولها

ولذلك أعربت (أىّ) مع وجود شبه الحرف فيها للزومها الإضافه فردّتها إلى الإعراب الذى هو الأصل فى الأسماء ، وإذا أضيف ما لا ينصرف ردّ إلى أصله من الجرّ.

الإضمار أسهل من التضمين

لأن التضمين زياده بتغيير الوضع والإضمار زياده بغير تغيير قاله بدر الدين بن مالك فى (تكمله شرح التسهيل) ، واستدلّ به على أن الجزم فى نحو : (قُلْ لِعِبادِى يَقُولُوا الَّتِى هِىَ أَحْسَنُ) [الإسراء : ٥٣] بإضمار (إن) لا بتضمين لفظ الطلب معنى الشرط.

الإضمار أحسن من الاشتراك

ولذلك كان قول البصريين أن النصب بعد حتى بأن مضمره أرجح من قول الكوفيين أنه بحتى نفسها وأنها حرف نصب مع الفعل وحرف جرّ مع الاسم (١).

قال ابن إياز : فإن قيل يلزم على مذهب البصريين إضمار الناصب والإضمار خلاف الأصل ، قلنا : الإضمار مجاز والمجاز أولى من الاشتراك.

الإضمار خلاف الأصل

ولذلك ردّ على قول من قال : إن الاسم بعد لو لا مرتفع بفعل لازم الإضمار ، فإنه لا دليل على ذلك مع أن الإضمار خلاف الأصل ، وعلى من قال فى قوله تعالى : (أَلا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفاً عَنْهُمْ) [هود : ٨] إن يوم ليس منصوبا ب- (مصروف) بل بفعل دلّ الكلام عليه ، تقديره : يلازمهم يوم يأتيهم أو يهجم عليهم ، لأنه لا حاجه إليه مع أن الإضمار خلاف القياس.

الإعراب

اشاره

فيه مباحث :

المبحث الأول : فى حقيقته

قال ابن فلاح (فى المغنى) : اختلف فى حقيقه الإعراب ، فذهب قوم إلى أن الإعراب معنى وهو عباره عن الاختلاف واحتجوا بوجهين :

۱- انظر الإنصاف المسأله رقم (۸۳).

أحدهما : إضافه الحركات إلى الإعراب ، والشيء لا يضاف إلى نفسه.

والثانى : أن الحركات قد تكون فى المبنى فلا تكون إعرابا ، وهذه الحركه عندهم بمنزله قولهم ، مطيه حرب ، أى : صالحه للحرب ، وكذلك هذه الحركات صالحه للاختلاف فى آخر الكلمه.

وذهب قوم إلى أن الإعراب عباره عن الحركات وهو الحق لوجهين :

أحدهما : أن الاختلاف أمر لا يعقل إلا بعد التعدّد ، فلو جعل الاختلاف إعرابا لكانت الكلمه فى أول أحوالها مبنيه لعدم الاختلاف ،

الثانى : أنه يقال : أنواع الإعراب رفع ونصب وجرّ وجزم ، ونوع الجنس مستلزم الجنس ، والجواب عن الإضافه أنها من باب إضافه الأعمّ إلى الأخصّ للبيان كقولنا : (كلّ الدراهم) ، وعن الوجه الثانى : أنه لا يدلّ وجود الحركات فى المبنى على أنها حركات الإعراب ، لأن الحركه إن حدثت بعامل فهى للإعراب وإلا فهى للبناء ، ولذلك خصّصها البصريون بألقاب غير ألقاب الإعراب ،

وقال غيره : فى الإعراب مذهبان :

أحدهما : أنه لفظى وهو اختيار ابن مالك ونسبه إلى المحققين. وحدّه فى (التسهيل) بقوله : ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركه أو حرف أو سكون أو حذف.

والثانى : أنه معنوى ، والحركات إنما هى دلائل عليه ، هو ظاهر قول سيبويه (١) ، واختيار الأعلم وكثير من المتأخرين - وحدّوه بقولهم (٢) : تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخله عليها لفظا أو تقديرا ، وجعله ابن إياز قول أكثر أهل العربيه. قال : ويدلّ عليه وجوه :

منها : أنه يقال : حركات الإعراب ، فلو كانت الحركه الإعراب لامتنعت الإضافه إذ الشيء لا يضاف إلى نفسه.

ومنها : أن الحركه والحرف يكونان فى المبنىّ فلو كانت الحركه بعض الإعراب لم يكونا فيه.

١- انظر الكتاب (١ / ٤١).

٢- انظر التعريفات (٢٠) ، والرضى فى الكافيه (١ / ١٥).

ومنها : أنه قد تزول الحركه فى الوقف مع الحكم بالإعراب.

ومنها : أن السكون قد يكون إعرابا.

ومنها : تفسيرهم بالتغيير والاختلاف ، ولكل واحد منهما معنى.

ثم قال : ولقائل أن يقول لا دلاله فى جميع ذلك.

أما الأول فجوابه : أن الحركه لما كانت تنقسم إلى حركه إعراب وحركه بناء قيل : حركه الإعراب ، وصحه الإضافه للتخصيص ، فالحركه عامه والإعراب خاص ، ولا شبهه فى مغايره العام للخاص ، فمسوغ الإضافه المغايره ، وهى هنا موجوده.

وأما الثانى فجوابه : أنّا لم نقل إن مطلق الحركه يكون إعرابا ، بل الحادث بالعامل هو الإعراب ولا يوجد فى المبنىّ شىء من ذلك.

وأما الثالث فجوابه : أن الوقف عارض لا اعتبار به وإنما الاعتبار بحال الوصل وأصولهم تقتضى ذلك.

وأما الرابع فجوابه : أن الإعراب هو الحركه أو حذفها ، ولهذا قال ابن الحاجب : إنه ما اختلف أواخر المعرب به ، والاختلاف تاره يحصل بالحركه وتاره بحذفها ، وإذا لم يكن مرادهم أن الحركه وحدها الإعراب فكيف يردّ عليهم النقض بالسكون؟!

وأما الخامس فجوابه : أن الإعراب إنما يفسره بالتغيير أو الاختلاف من كان مذهبه أنه معنوى ؛ ومن خالف ذلك فسّره بغير ذلك ، وتفسير الخصم للشىء على مقتضى مذهبه لا يكون حجه على مخالفه.

وقال ابن مالك فى (شرح التسهيل) : الإعراب عند المحققين من النحويين عباره عن المجعول آخر الكلمه مبيّنا للمعنى الحادث فيها بالتركيب من حركه أو سكون أو ما يقوم مقامهما ، وذلك المجعول قد يتغير لتغير مدلوله وهو الأكثر كالضمه والفتحه والكسره فى نحو (ضرب زيد غلام عمرو) وقد يلزم للزوم مدلوله كرفع ، لا نولك أن تفعل ، ولعمرك ، وكنصب سبحان الله ورويدك ، وكجرّ الكلاع وعريط من ذى الكلاع وأم عريط.

وبهذا الإعراب اللازم يعلم فساد قول من جعل الإعراب تغييرا.

وقد اعتذر عن ذلك بوجهين :

أحدهما : أن ما لا يلزم وجها واحدا من وجوه الإعراب فهو صالح للتغيير فيصدق عليه متغير ، وعلى الوجه الذى لازمه تغيير.

والثانی : أن الإعراب تجدد فی حال الترکیب فهو تغییر باعتبار کونه منتقلا إلیه من السکون الذی کان قبل الترکیب.

والجواب عن الأول : أن الصالح لمعنی لم یوجد بعد لا ینسب إلیه ذلک المعنی حقیقه حتی یصیر قائما به ، ألا تری أن (رجلا) صالح للبناء إذا رکب مع (لا) و (خمسه عشر) صالح للإعراب إذا فکّ ترکیبه ، ومع ذلک لا ینسب إلیهما إلا ما هو حاصل فی الحال من إعراب (رجل) وبناء (خمسه عشر) ، فکذا لا ینسب تغییر إلی ما لا تغییر له فی الحال له.

والجواب عن الثانی : أن المبنی علی حرکه مسبوق بأصاله السکون فهو متغیر أیضا وحاله تغییر ، فلا یصلح أن یحد بالتغییر الإعراب لکونه غیر مانع من مشارکه البناء ، ولا یخلص من هذا القدح قولهم : لتغیر العامل ، فإن زیاده ذلک توجب زیاده فساد لأن ذلک یستلزم کون الحال المنتقل عنها حاصله لعامل تغیر ثم خلفه عامل آخر حال الترکیب وذلک باطل بیقین ، إذ لا عامل قبل الترکیب ، وإذا لم یصحّ أن یعبّر عن الإعراب بالتغییر ، صحّ التعبیر عنه بالمجعول آخرا من حرکه وغیرها علی الوجه المذکور.

وقال بعضهم : لو کانت الحرکات وما یجری مجراها إعرابا لم تضف إلی الإعراب ، لأن الشیء لا یضاف إلی نفسه ، وهذا قول صادر عمّن لا تأمل له ، لأن إضافه أحد الاسمین إلی الآخر مع توافقهما معنی أو تقاربهما واقعه فی کلامهم بإجماع ، وأکثر ذلک فیما یقدر أولها بعضا أو نوعا ، والثانی : کلا أو جنسا ، وکلا التقدیرین فی حرکات الإعراب صالح ، فلم یلزم من استعماله خلاف ما ذکرنا ، انتهی.

المبحث الثانی : فی وجه نقله من اللغه إلی اصطلاح النحویین

قال ابن فلاح فی (المغنی) : فیه خمسه أوجه :

أحدهما : أنه منقول من الإعراب الذی هو البیان ، ومنه قوله علیه الصلاه والسّلام : «والثّیب یعرب عنها لسانها» (۱). أی : یبیّن ، والمعنی علی هذا أن الإعراب یبیّن معنی الکلمه کما یبین الإنسان عمّا فی نفسه.

الثانی : أنه مشتق من قولهم : عربت معده الفصیل إذا فسدت ، وأعربتها أی :

۱- أخرجه ابن ماجه فی سننه (۱ / ۶۰۲) ، ومسلم فی صحیحه (۴ / ۱۴۰) ، والبخاری فی صحیحه (۴ / ۱۳۱) ، کتاب الحیل ، باب فی النکاح.

أصلحتها والهمزه للسلب كما تقول : أشكيت الرجل إذا أزلت شكايته ، والمعنى على هذا أن الإعراب أزال عن الكلام التباس معانيه.

الثالث : أنه مشتقّ من ذلك والهمزه للتعديه لا للسلب ، والمعنى على هذا الكلام كان فاسدا لالتباس المعانى ، فلما أعرب فسد بالتغيير الذى لحقه ، وظاهر التغيير فساد وإن كان صلاحا فى المعنى.

الرابع : أنه منقول من التحبّب ، ومنه : امرأه عروب ، إذا كانت متحببه إلى زوجها ، والمعنى على هذا أن المتكلم بالإعراب يتحبّب إلى السامع.

الخامس : أنه منقول من أعرب الرجل إذا تكلم بالعربيه ، لأن المتكلم بغير الإعراب غير متكلّم بالعربيه لأن اللغه الفاسده ليست من العربيه ، انتهى.

والمعنى على هذا أن المتكلم بالإعراب موافق للغه العربيه.

المبحث الثالث : فى الإعراب والكلام أيهما أسبق

قال الزجاجى فى (إيضاح علل النحو) (١) : فإن قال قائل : أخبرونى عن الإعراب والكلام أيهما أسبق؟

قيل له : إن للأشياء مراتب فى التقديم والتأخير ، إما بالتفاضل أو بالاستحقاق أو بالطبع أو على حسب ما يوجبه المعقول ، فنقول : إن الكلام سبيله أن يكون سابقا للإعراب ، لأنا قد نرى الكلام فى حال غير معرب ولا يختلّ معناه ، ونرى الإعراب يدخل عليه ويخرج ومعناه فى ذاته غير معدوم ، مثل ذلك أن الاسم نحو : زيد ومحمد وجعفر وما أشبه ذلك ، معربا كان أو غير معرب لا يزول عنه معنى الاسميه ، وكذلك الفعل المضارع نحو : يقوم ويذهب ويركب معربا كان أو غير معرب لا يسقط عنه معنى الفعليه ، وإنما يدخل الإعراب لمعان تعتور هذه الأشياء ، ومع هذا فقد رأينا الشىء من الكلام الذى ليس بمعرب قريبا من معربه كثره ؛ وذلك أن الأفعال الماضيه مبنيه على الفتح ، وفعل الأمر للواحد إذا كان بغير اللام مبنى على الوقف نحو : (يا زيد اذهب واركب) وحروف المعانى مبنيه كلّها ، وكثير من الأسماء بعد هذا مبنى ولم تسقط دلالتها على الاسميه ولا معانيها عما وضعت له ، فعلمنا بذلك أن الإعراب عرض داخل فى الكلام لمعنى يوجده ويدلّ عليه ، فالكلام إذا سابق فى الرتبه والإعراب تابع من توابعه.

١- انظر الإيضاح فى علل النحو (٦٧).

فإن قال : فأخبرنى عن الكلام المنطوق به الذى نعرفه الآن بيننا ، أتقولون : إن العرب كانت نطقت به زمانا غير معرب ثم أدخلت عليه الإعراب أم هكذا نطقت به فى أول تبلبل ألسنتها به؟

قيل له : هكذا نطقت به فى أول وهله ولم تنطق به زمانا غير معرب ثم أعربته.

فإن قال : من أين حكمتم على سبق بعضه بعضا ، وجعلتم الإعراب الذى لا يعقل أكثر المعانى إلا به ثانيا ، وقد علمتم أنها تكلمت به هكذا جمله.

قيل له : قد عرّفناك أن الأشياء تستحقّ المرتبه والتقديم والتأخير على ضروب فنحكم لكل واحد منها بما يستحقه ، وإن كانت لم توجد إلا مجتمعه ، ألا ترى أنا نقول : إن العرض داخل فى الأسود ، عرض الأسود والجسم أقدم من العرض بالطبع والاستحقاق ، وإن العرض قد يجوز أن يتوهم زائلا عن الجسم والجسم باق ، فنقول : إن الجسم الأسود قبل السواد ونحن لم نر الجسم خاليا من السواد الذى هو فيه ولا رأينا السواد قطّ عاريا عن الجسم بل يجوز رؤيته لأن المرئيات إنما هى الأجسام الملونه ولا تدرك الألوان خاليه من الأجسام ، ولا الأجسام غير ملونه ، ولم نرد بالأسود هاهنا جسما أسود بحضرتنا بل ما شوهد كذلك من الأجسام ، وكذا القول فى الأبيض والأحمر وما أشبه ذلك ، ومنها : أنّا نعلم أن الذّكر فى المرتبه مقدم على الأنثى ، ونحن لم نشاهد العالم خاليا من أحدهما ، ثم حدث بعده الآخر إلا ما وقفنا عليه بالخبر الصادق من سبق خلق الذكر الأنثى فى خلق آدم وحواء ، وأما فى غيرهما فكذلك إن علم بخبر صادق وإلا جاز تقدم كل واحد منها صاحبه ، فكذلك فى الكلام والإعراب نقول : إن الإعراب فى الاستحقاق داخل على الكلام لما يوجبه مرتبه كل واحد منهما فى المعقول ، وإن كان لم يوجدا مفترقين ؛ ونظير ذلك أنّا نقول : إن الأسماء قبل الأفعال ، لأن الأفعال أحداث الأسماء ولم توجد الأسماء زمانا ينطق بها ثم نطق بالأفعال بعدها ، بل نطق بهما معا ، ولكلّ حقه ومرتبته ، وقد أجاز بعض الناس أن تكون العرب نطقت أولا بالكلام غير معرب ثم رأت اشتباه المعانى فأعربته ، ثم نقل معربا فتكلّم به.

المبحث الرابع : فى أن الإعراب لم دخل فى الكلام؟

قال الزجاجى فى الكتاب المذكور (۱) ، فإن قال قائل : قد ذكرت أن الإعراب داخل عقب الكلام فما الذى دعا إليه واحتيج إليه من أجله؟

۱- انظر إيضاح علل النحو (۶۹).

فالجواب أن يقال : إن الأسماء لما كانت تعتورها المعانى وتكون فاعله ومفعوله ومضافه ومضافا إليها ، ولم يكن فى صورها وأبنيتها أدله على هذه المعانى ، بل كانت مشتركه ، جعلت حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعانى فقالوا : ضرب زيد عمرا ، فدلّوا برفع زيد على أن الفعل له وبنصب عمرو على أن الفعل واقع به وقالوا : (ضرب زيد) فدلّوا بتغيير أول الفعل ورفع زيد على أن الفعل ما لم يسمّ فاعله ، وأن المفعول قد ناب منابه ، وقالوا : (هذا غلام زيد) ، فدلّوا بخفض (زيد) على إضافه الغلام إليه ، وكذلك سائر المعانى جعلوا هذه الحركات دلائل عليها ليتّسعوا فى كلامهم ويقدموا الفاعل إذا أرادوا ذلك أو المفعول عند الحاجه إلى تقديمه ، وتكون الحركات داله على المعانى ، هذا قول جميع النحويين إلا أبا على قطربا فإنه عاب عليهم هذا الاعتلال وقال : لم يعرب الكلام للدلاله على المعانى والفرق بين بعضها وبعض ، قد نجد فى كلامهم أسماء متفقه فى الإعراب مختلفه المعانى ، وأسماء مختلفه الإعراب متفقه المعانى.

فمما اتّفق إعرابه واختلف معناه قولك : إن زيدا أخوك ، ولعلّ زيدا أخوك ، وكأن زيدا أخوك ، اتّفق إعرابه واختلف معناه.

ومما اختلف إعرابه واتفق معناه ، قولك : ما زيد قائما وما زيد بقائم ، ثم اختلف إعرابه واتفق معناه ، ومثله : ما رأيته منذ يومين ومنذ يومان ، ولا مال عندك ولا مال عندك ، وما فى الدار أحد إلّا زيد ، وما فى الدار أحد إلا زيدا. ومثله : إن القوم كلهم ذاهبون ، وإن القوم كلّهم ذاهبون ، ومثله : (إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ) [آل عمران : ۱۵۴] و (إن الأمر كلّه لله) قرئ (۱) بالوجهين جميعا ، ومثله : ليس زيد بجبان ولا- بخيلا- ولا- بخيل ، ومثل هذا كثير جدا مما اتفق إعرابه واختلف معناه ، ومما اختلف إعرابه واتفق معناه. قال : فلو كان الإعراب إنما دخل الكلام للفرق بين المعانى لوجب أن يكون لكلّ معنى إعراب يدلّ عليه لا يزول إلا بزواله.

قال قطرب : وإنما أعربت العرب كلامها ، لأن الاسم فى حال الوقف يلزمه السكون للوقف ، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضا ، لكان يلزمه الإسكان فى الوقف والوصل ، فكانوا يبطئون عند الإدراج ، فلما وصلوا وأمكنهم التحريك جعلنا التحريك معاقبا للإسكان ليعتدل الكلام ، ألا- تراهم بنوا كلامهم على متحرّك وساكن ولم يجمعوا بين ساكنين فى حشو الكلمه ولا فى حشو بيت ولا بين أربعه أحرف متحركه ويستعجلون وتذهب الصله من كلامهم ، فجعلوا الحركه عقيب الإسكان.

۱- انظر تيسير الدانى (۷۶) قراءه أبى عمرو برفع اللام والباقون بنصبها.

قيل له : فهلّا لزموا حركه واحده لأنها مجزئه لهم إذ كان الغرض إنما هو حركه تعقب سكونا؟

فقال : لو فعلوا ذلك لضيّقوا على أنفسهم فأرادوا الاتّساع فى الحركات ولم يحظروا على المتكلم الكلام إلا بحركه واحده ، هذا مذهب قطرب واحتجاجه.

وقال المخالفون له ردّا عليه : لو كان كما ذكر لجاز جرّ الفاعل مره ورفعه أخرى ونصبه ، وجاز نصب المضاف إليه لأن القصد فى هذا إنما هو الحركه تعاقب سكونا يعتدل بها الكلام ، فأى حركه أتى بها المتكلم أجزأته ، فهو مخير فى ذلك ، وفى هذا إفساد للكلام وخروج عن أوضاع العرب وحكمه نظم فى كلامهم.

واحتجّوا لما ذكره قطرب من اتفاق الإعراب واختلاف المعانى واختلاف الإعراب واتفاق المعانى فى الأسماء التى تقدّم ذكرها بأن قالوا : إنما كان أصل دخول الإعراب فى الأسماء التى تذكر بعد الأفعال لأنه يذكر بعدها اسمان أحدهما : فاعل والآخر مفعول ، ومعناهما مختلف فوجب الفرق بينهما ثم جعل سائر الكلام على ذلك ، وأما الحروف التى ذكرها فمحموله على الأفعال.

المبحث الخامس : فى أن الإعراب أحركه أم حرف؟

قال (١) الزجاجى : باب القول فى الإعراب أحركه أم حرف : قد قلنا إن الإعراب دالّ على المعانى ، وإنه حركه داخله على الكلام بعد كمال بنائه ، فهو عندنا حركه نحو الضمه فى قولك : هذا جعفر ، والفتحه فى قولك : رأيت جعفرا ، والكسره فى قولك : مررت بجعفر ، هذا أصله ، ومن المجمع عليه أن الإعراب يدخل على آخر حرف فى الاسم المتمكن والفعل المضارع ، وذلك الحرف هو حرف الإعراب فلو كان الإعراب حرفا ما دخل على حرف ، هذا مذهب البصريين.

وعند الكوفيين : أن الإعراب يكون حركه وحرفا ، فإذا كان حرفا قام بنفسه ، وإذا كان حركه لم يوجد إلّا فى حرف ، ثم قد يكون الإعراب سكونا وحذفا وذلك الجزم فى الأفعال المضارعه وحرفا ، وهذا مما قد ذكرت لك أن الشىء قد يكون له أصل ثم يتسع.

فإن قال قائل : فأين يكون الإعراب سكونا وحذفا وحرفا؟

قيل له : يكون سكونا فى الأفعال المضارعه السالمه اللامات نحو : لم يضرب ،

١- انظر إيضاح علل النحو (٧٢).

ولم يذهب ، وحذفا فى هذه الأفعال إذا كانت معتلّه اللامات نحو : لم يقض ولم يغز ولم يخش ، ولكلّ شىء من هذا علّه.

فإن قال قائل : فهل يكون الإعراب حرفا عند سيبويه فى شىء من الكلام؟

قلنا : هذا الذى ذكرنا الأصل وعليه أكثر مدار كلام العرب ، وقد ذكرنا أن الشىء يكون له أصل يلزمه ونحو يطرد فيه ، ثم يعرض لبعضه علّه تخرجه عن جمهور بابا ، فلا يكون ذلك ناقضا للباب ، وذلك موجود فى سائر العلوم حتى فى علوم الديانات كما يقال بالإطلاق : (الصلاه واجبه على البالغين) ، (من سرق من حرز قطع) ، فقد تجد القطع ساقطا عن بعضهم. ولهذا نظائر كثيره ، فكذلك حكم الإعراب. وحقيقه ما ذكرنا من أنه عرض فى بعض الكلام ضروره دعت إلى جعل الإعراب حرفا وذلك فى تثنيه الأفعال المضارعه وجمعها وفعل المؤنث المخاطب فى المستقبل وذلك فى خمسه أمثله من الفعل وهى يفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين يا هذه ، وعلامه الرفع فى هذه الأفعال الخمسه إثبات النون ، وحذفها علامه الجزم والنصب.

فإن قال قائل : ما الذى أوجب تصيير الإعراب فى هذه الأفعال جرفا وهى النون؟

قيل له ما قال سيبويه : وهو أنه قال : الإعراب يدخل على آخر حرف حذف فى الكلمه وذلك الحرف يسمّى حرف الإعراب ، وآخر حرف فى هذه الأفعال النون ، فلو جعلت النون حرف الإعراب لوجب ضمّها فى حال الرفع وفتحها فى حال النصب ، وكان يلزم من ذلك أن تسكن فى حال الجزم ، ولو أسكنت وجب سقوط الألف التى قبلها والواو والياء لالتقاء الساكنين ، وكان يذهب ضمير الاثنين والجمع والمؤنث فى حال تأخير الأفعال بعد الأسماء ، ويسقط علم ذلك فى تقديم الأفعال على الأسماء فى لغه من يثنى ويجمع الفعل مقدما فكان تغيير الفعل كأنه للواحد ويبطل المعنى ، فلما صارت علم الرفع وجب حذفها فى الجزم ، لأن الجازم قد يحذف ما يثبت فى الرفع ، فإن كان فى حال الرفع حرف ساكن حذفه الجازم نحو : لم يغز ولم يخش ، فجعلت النون محذوفه فى الجزم لسكونها كما حذفت الياء والواو والألف لسكونها ، وجعل النصب مضموما إلى الجزم ، فحذفت النون فيه أيضا فقيل : لم يفعلا ولن يفعلا ولم يفعلوا ولن يفعلوا ، كما ضمّ النصب فى تثنيه الأسماء وجمعها إلى الجرّ ، لأن الجزم فى الأفعال نظير الجرّ فى الأسماء.

فإن قال قائل : فإن النون فى : يفعلان وتفعلان وسائر هذه الأفعال متحركه ، وقد

حكمت عليها بالسكون وزعمت أن الجازم إنما دخل على حرف ساكن حذفه ، فلم حذفت النون وهى متحركه ، ولم زعمت أنها ساكنه؟

والجواب فى ذلك أن يقال له : إن النون فى هذه الأفعال مضارعه للسكون كما ذكرنا لأنها ليست بحرف إعراب ، فلما أسكنت وقبلها ساكن حركت لالتقاء الساكنين ، وليست الحركه فيها بلازمه استحقاقا ، فحكمها حكم الساكن ، فلذلك حذفها الجازم.

فإن قال قائل : فهلّا جعلت الحروف التى قبل هذه النون حروف الإعراب؟

فالجواب فى ذلك : أن الألف التى قبل هذه النون فى يفعلان وتفعلان ، والواو فى يفعلون وتفعلون ، والياء فى تفعلين ، ليست من بناء الفعل ولا تمامه ، إنما هى ضمير الفاعلين علامه كما ذكرنا ، ولم يجز أن تكون حروف الإعراب كذلك.

فإن قال قائل : ولم جاز أن يجىء إعراب الفعل للمستقبل بعد الفاعل فى قولك : الزّيدان يقومان ، والزّيدون يقومون ، وما أشبه ذلك جاءت علامه رفع الفعل بعد الفاعل وهى ثبات النون ، وهو بعد الفاعل يجوز أن يكون إعراب شىء موجودا فى غيره ويكون ذلك الشىء معربا؟

قيل له : إن الفعل لما كان لا يخلو من الفاعل ولا يستغنى عنه ضروره ثم اتّصل به مضمرا صار كبعض حروفه ، وصارت الجمله كلمه واحده ، فجاز لذلك وقوع الإعراب بعد ضمير الفاعل لما صارت الجمله كلمه واحده ، والدليل على ذلك إسكان لام الفعل فى قولك : فعلت ، أسكنت اللام لئلا يتوالى فى كلمه واحده أربع متحرّكات.

المبحث السادس : فى الإعراب لِمَ وقع فى آخر الاسم دون أوله وأوسطه

قال (١) الزجاجى : باب القول فى الإعراب لم وقع فى آخر الاسم دون أوله وأوسطه؟

قال بعض النحويين : الإعراب يدخل فى الاسم لمعنى فوجب أن يلفظ به بكماله ثم يؤتى بالإعراب فى آخره.

وقال أبو بكر بن الخياط : ليس هذا القول بمرضىّ ، لأنّا قد رأينا الأسماء

١- انظر إيضاح علل النحو (٧۶).

يدخلها حروف المعانى أولا ووسطا ، فما دخلها أولا كقولك : الرجل والغلام ، وما دخلها وسطا ياء التصغير فى قولك : فريخ وفليسن.

ولو كان الأمر على ما ذهب إليه قائل هذا القول لوجب أن لا يدخل على اسم حرف معنى إلا بعد كمال بنائه. قال : والقول عندى فيه هو الذى عليه جمله النحويين أن الاسم يبنى على أبنيه مختلفه منها : «فعل وفعل وفعل وفعل» وما أشبه ذلك من الأبنيه ، فلو جعل الإعراب وسطا ، لم يدر السامع أحركه إعراب أم حركه بناء ، فجعل الإعراب فى آخر الاسم ، لأن الوقف يدرك فيسكن فيعلم أنه إعراب ، فإذا كان وسطا لم يمكن ذلك فيه.

وقال أبو إسحاق الزجاج : كان أبو العباس المبرد يقول : لم يجعل الإعراب أولا لأن الأول تلزمه الحركه ضروره للابتداء لأنه لا يبتدأ إلا بمتحرك ولا يوقف إلا على ساكن ، فلما كانت الحركه تلزمه لم تدخل عليه حركه الإعراب ، لأن حركتين لا تجتمعان فى حرف واحد ، فلما فات وقوعه أولا لم يمكن أن تجعل وسطا ، لأن أوساط الأسماء مختلفه لأنها تكون ثلاثيه ورباعيه وخماسيه وسداسيه وسباعيه وأوساطها مختلفه ، فلما فات ذلك جعل آخرا بعد كمال الاسم ببنائه وحركاته.

وقال آخرون : الإعراب إنما دخل فى الكلام دليلا على المعانى ، فوجب أن يكون تابعا للأسماء ، لأنه قد قام الدليل على أنه ثان بعدها ، وهذا القول قريب من الأول ، وكل من هذه الأقوال مقنع فى معناه.

إعطاء الأعيان حكم المصادر وإعطاء المصادر حكم الأعيان

قال ابن الشجرى فى أماليه (١) : من مذاهب العرب للمبالغه إعطاء الأعيان حكم المصادر وإعطاء المصادر حكم الأعيان.

فمن ذلك قولهم : أخطب ما يكون الأمير قائما ، (فأخطب) إنما هو للأمير ، وقد أضافوه إلى (ما) المصدريه ، ولفظه أفعل التى وضعوها للمفاضله مهما أضيفت إليه صارت بعضه ، ولما أضافوا (أخطب) إلى (ما) وهى موصوله ب- (يكون) صار (أخطب) كونا ، فالتقدير : أخطب كون الأمير ، فهذا وصف للمصدر بما يوصف به العين ، والمعنى راجع إلى الأمير ، فلذلك سدّت الحال مسدّ خبر هذا المبتدأ ، إذ الحال لا تسدّ مسدّ خبر المبتدأ إلا إذا كان المبتدأ اسم حدث كقولك : ضربى زيدا جالسا ، ولا تسدّ مسدّ خبر المبتدأ إذا كان اسم عين.

١- الأمالى لابن الشجرى (١ / ٦٩).

ومن إعطاء العين حكم المصادر حتى وصفوه بالمصدر أو جرى خبرا عنه قوله تعالى : (وَجاؤُ عَلى قَمِيصِهِ بِدَمٍ كَذِبٍ) [يوسف : ١٨] أى : مكذوب به ، وقوله : (إِنْ أَصْبَحَ ماؤُكُمْ غَوْراً) [الملك : ٣٠] أى : غائرا ، وقوله : (ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْياً) [البقره : ٢٦٠] أى : ساعيات ، فسعيا مصدر وقع موقع الحال كقولهم ، قتلته صبرا ، أى : مصبورا ، والمعنى : محبوسا.

ومن ذلك قوله تعالى : (إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صالِحٍ) [هود : ٤٦] أى : ابنك عمل فى أحد الأقوال وهو أوجهها ، جعله العمل اتساعا لكثره وقوع العمل غير الصالح منه كقولهم : ما أنت إلّا نوم ، وما زيد إلّا أكل وشرب ، وإنما أنت دخول وخروج ، ومنه قول الخنساء : [البسيط]

٤٠- (١)[ترتع ما رتعت حتى إذا ادّكرت]

فإنّما هى إقبال وإدبار

فهذا كلّه من تنزيل الأعيان منزله المصادر.

فأما تنزيل المصادر منزله الأعيان فكقولهم : موت مائت ، وشيب شائب ، وشعر شاعر ، انتهى.

الأفعال نكرات

لأنها موضوعه للخبر ، وحقيقه الخبر أن يكون نكره لأنه الجزء المستفاد ، ولو كان الفعل معرفه لم يكن فيه للمخاطب فائده ؛ لأن حدّ الكلام أن تبتدئ بالاسم الذى يعرفه المخاطب كما تعرفه أنت ثم تأتى بالخبر الذى لا يعلمه ليستفيده ، ذكر ذلك ابن يعيش فى (شرح المفصّل) (٢).

ومن فروعه : أن الإضافه إلى الأفعال لا تصحّ ، قال (٣) ابن يعيش : لأن الإضافه ينبغى بها تعريف المضاف وإخراجه من إبهام إلى تخصيص على حسب خصوص المضاف إليه فى نفسه ، والأفعال لا تكون إلا نكرات ، ولا يكون شىء منها أخصّ من شىء فامتنعت الإضافه إليها لعدم جدواها ، إلا أنهم قد أضافوا أسماء الزمان إلى

١- ٤٠- الشاهد للخنساء فى ديوانها (ص ٣٨٣) ، وخزانه الأدب (١ / ٤٣١) ، وشرح أبيات سيبويه (١ / ٢٨٢) ، والكتاب (١ / ٤٠٠) ، والشعر والشعراء (١ / ٣٥٤) ، لسان العرب (رهط) و (قبل) و (سوا) ، والمقتضب (٤ / ٣٠٥) ، والمنصف (١ / ١٩٧) ، وبلا نسبه فى المفصّل (١ / ١١٥) ، والمحتسب (٢ / ٤٣).

٢- شرح المفصّل (١ / ٢٤).

٣- انظر شرح المفصّل (٣ / ١٦).

الأفعال تنزيلا للفعل منزله المصدر ، واختصّ الزمان بذلك من بين سائر الأسماء لملابسه بين الفعل وبينه ، وذلك لأن الزمان حركه الفلك والفعل حركه الفاعل ، ولاقتران الزمان بالحدث.

وقال أبو القاسم الزجاجى فى كتاب (إيضاح علل النحو) (١) : أجمع النحويون كلهم من البصريين والكوفيين على أن الأفعال نكرات ، قالوا : والدليل على ذلك أنها لا تنفكّ من الفاعلين ، والفعل والفاعل جمله تقع بها الفائده ، والجمل كلها نكرات ، لأنها لو كانت معارف لم تقع بها فائده ، فلما كانت الجمل مستفاده علم أنها نكرات فلذلك لم تضمر ، وكذلك الأفعال لما كانت مع الفاعلين جملا كانت نكرات ولم يجز إضمارها.

فإن قيل : فإذا كانت الأفعال نكرات فهلا عرّفت كما تعرف النكرات؟

فالجواب عند الفريقين : أن تعريف الأفعال محال ، لأنها لا تضاف كما أنها لا يضاف إليها ولا يدخلها الألف واللام لأنها جمله ، ودخول الألف واللام على الجمل محال.

فإن قيل : لم لا يجوز إضافتها وإن لم يضف إليها؟

قلنا : لأنّ الفعل لا ينفك من فاعل مظهر أو مضمر ، والفعل والفاعل جمله بمنزله المبتدأ وخبره ، فكما لا يجوز إضافه الجمل كذلك لم يجز إضافه الفعل ، انتهى.

الأفعال كلها مذكّره

نصّ على ذلك الزجاجى فى (الجمل) (٢) قال الشلوبين فى تعليله : لأن التأنيث الحقيقى والمجازى وعلامات التأنيث وأحكامه معدومه فيها ، قال : ومنهم من قال : إن فيها مذكّره ومؤنّثه بحسب مصادرها ، فإذا كان الفعل يدلّ على مصدر مذكر قيل فيه مذكّر بتذكير مصدره ، وإذا كان الفعل يدلّ على مصدر مؤنث قيل فيه مؤنث بتأنيث مصدره.

وقال ابن عصفور فى (شرح الجمل) : الدليل على أن الأفعال كلها مذكره أنها إذا أخبر بها عن الأسماء فإنما المقصود الإخبار بما تضمنه من الحدث وهو المصدر ، والمصدر مذكر ، فدلّ ذلك على أنها مذكره ، إذ اللفظ على حسب ما يراد

١- انظر إيضاح علل النحو (١١٩).

٢- الجمل (٢٨٦).

به من تـذكير أو تـأنيث ، ألا ترى أن لفظ (هنـد) لما أريـد به المؤنّث كان هو مؤنثا ، ولفظ (زيـد) لما أريـد به المـذكّر كان هو مذكرا.

اقتضاء الموضع لفظا : وهو معك إلا أنه ليس بصاحبك

ترجم على ذلك ابن جنّى فى (الخصائص) وأورد فيه فروعا (١) : منها قولهم : لا رجل عندك ، فإن (لا) هذه ناصبه لاسمها وهو مفتوح ، إلاـ أن الفتحه فيه ليست فتحه النصب التى تتقاضاهـا (لاـ) بـل هى فتحه بناء وقعت موقع فتحه الإعراب الـذى عمل عمل (لاـ) فى المضـاف. قال : وأصـنع من ذلك قولك : لا خمسه عشـر لك. فهـذه الفتحه التى فى راء (عشـر) فتحه بناء التركيب فى هذين الاسمين ، وهى واقعه موقع فتحه البناء فى قولك : لا رجل عندك ، وفتحه لام رجل واقعه موقع فتحه الإعراب فى قولك : لا غلام رجل عندك ؛ ويدل على أن فتحه خمسه عشر هى فتحه تركيب الاسمين لا التى تحدثها (لا) ، لأن خمسه عشر لا يغيّرها العامل الأقوى ، أعنى الفعل فى نحو : جاءك خمسه عشـر ، والجارّ فى مررت بخمسه عشـر ، فإذا كان العامل الأقوى لا يؤثر فيها فالعامل الأضعف الذى هو (لا) أولى.

ومنها قولهم : مررت بغلامى ، فالميم تسـتحق جرّه الإعراب بالباء والكسره فيها ليست الموجبه بحرف الجرّ ، بل هى التى تصحب يـاء المتكلم فى الصـحيح ، ويـدلّ لـذلك ثباتهـا فى الرفع والنصب ، نحو : هـذا غلامى ورأيت غلامى ، وهـذا يؤذن أنها ليسـت كسره الإعراب وإن كانت بلفظها.

ومنها قولك : يسعنى حيث يسعك ، فالضمّه فى حيث ضمه بناء واقعه موقع ضمه رفع الفاعل ، فاللفظ واحد والتقدير مختلف.

ومنها قولك : جئتك الآن ، فالفتحه فتحه بناء (الآن) ، وهى واقعه موقع فتحه نصب الظرف.

ومنها قولك : كنت عندك فى أمس ، فالكسره كسره بناء وهى واقعه موقع كسره الإعراب المقتضيه الجرّ.

ومنها قوله : [الطويل]

٤١- (٢)وإنّى وقفت اليوم والأمس قبله

ببابك حتّى كادت الشّمس تغرب

١- انظر الخصائص (٣ / ٥٦) ، بتصرّف.

٢- ٤١- الشاهد لنصيب فى ديوانه (ص ٩) ، ولسـان العرب (أين) و (أمس) ، وبلا نسبه فى الإنصاف (ص ٣٢٠) ، والدرر (٣ / ١٠٩) ، والخصائص (١ / ٣٩٤) ، وشـرح شذور الذهب (ص ١٣١) ، والصـاحبى فى فقه اللغه (ص ١٤٣) ، ولسـان العرب (لوم) ، والمحتسب (٢ / ١٩٠) ، وهمع الهوامع (١ / ٢٠٩).

روى قوله (والأمس) بالنصب على الإعراب لأنه لما عرّفه باللام الظاهره زال عنه تضمّنها فأعرب ، وبالكسر على البناء المعهود فيه ، واللام فيه زائده ، فإنما يعرف الأمس بلام أخرى مراده غير هذه مقدره ، وهذه الظاهره ملغاه زائده للتوكيد.

قال : ومثله مما يعرف بلام مراده ، وفيه لام أخرى غيرها زائـده ، قولك (الآن) فهو معرّف بلام مقـدره ، وهـذه الظاهره فيه زائده كما ذكره أبو على.

الإلغاء

فيه فوائد :

الأولى : قال فى (الإيضاح) : حقيقته ترك المعنى مع التسليط نحو : زيد قائم ظننت.

قـال : وأمـا قول النحويين فى نحو : إنّ زيـدا إذن يكرمـك ، أن (إذن) ألغيت عنه العمـل ففيه تجوّز حيث سـمّوه : الإلغـاء ، لأـن (يكرمـك) فى المثال خبر ، وما دخلت عليه (إذن) محـذوف كجواب (إن) فى نحو : زيـد إن قمت يقوم ، لأن ما يطلب جوابا لا بـدله منه لفظا أو تقـديرا ، فكيف يصـحّ أن يقال ألغى عنه وهو لم يـدخل عليه ولا توجه حكمه عليه ، لكن النحويين تجوزوا فى ذلك فسـموه إلغاء من حيث دخل على فعل قـد يعمل فيه فى موضع مّا على وجه مّا فلم يعمل فيه. قال : ويدلّ على هذا أنك إذا قلت : أنا أكرمك إذن ، كيف يصحّ تسليط إذن على ما قبلها ، وإنما حذف جوابها لدلاله ما تقدم عليه ، انتهى.

الثانيه : قال أبو حيان : لا ينكر الإلغاء معانى الألفاظ كما يتأوّل فى الشىء ما لا يكون فى أصله.

وأما إلغاء العمل فلا يكون إلّا فيما لا يكون أصله العمل وهو سماع فى الأفعال فأجرى فى الحروف إذا لم يلغ منها إلا ما كفّ.

الثـالثه : نظير بـاب (ظنّ وأرى) فى الإلغـاء عنـد التـأخّر وفى التوسـط دونه (إذن) فإنهـا تلغى إذا تأخّرت فلا تنصب بحال ، نحو : أكرمـك إذن ، وتلغى فى التوسـط فى أكثر صورها ، وذلك إذا توسـطت بين الشـرط وجزائه نحو : إن تزرنى إذن أكرمك ، أو بين القسم وجوابه نحو : إذن والله لأكرمنّك ، أو بعد عاطف على ما له محلّ من الإعراب نحو : إن تزرنى أزرك ، وإذن أحسـن إليـك ، فـإن كـان العطف على مـا لاـ محـلّ له بـأن تقـدره فى المثـال على جمله الشـرط جاز حينئـذ الإلغاء رعيا لحرف العطف والإعمال ؛ لأن المعنى على استئناف ما بعد حرف العطف لكنه قليل ، والأكثر فى

لسان العرب إلغاؤها ، وكذا إذا توسّطت بين مبتدأ وخبر نحو : زيد إذن يكرمك ، جاز الإلغاء والإعمال ؛ بقلّه عند الكوفيين ، واختاره ابن مالك. ومذهب البصريين أنه يتحتم الإلغاء كما يتحتم فى الصور السابقه.

ونظير آخر رأيته فى (الخاطريات) لابن جنى ، قال (١) : إذا كانت العين حرف علّه وليت همزه حفظت نفسها فى موضعها نحو : قائم وقويئم ، وكذا إن تقدّمت نحو : آدر وأدؤر ، فإن تأخرت لم تحفظ نفسها نحو : شائك وشاك ، ولائت ولات ، وذلك أنها لما تأخرت ضعفت فلم تقو على حفظ نفسها.

الرابعه : قال (٢) ابن يعيش : الإلغاء ثلاثه أقسام : إلغاء فى اللفظ والمعنى وإلغاء فى اللفظ دون المعنى والعكس ، فالأول : مثل (لا) فى (لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتابِ) [الحديد : ٢٩]. والثانى : نحو (كان) فى (ما كان أحسن زيد). والثالث : حروف الجرّ الزوائد نحو : (كَفى بِاللهِ شَهِيداً) [النساء : ٧٩].

الأمثال لا تغيّر

من ذلك قولهم فى مثل : (شرّ أهرّ ذا ناب) (٣) فابتدأوا بالنكره وجرى مثلا فاحتمل ، والأمثال تحتمل ولا تغير ، ومثله قولهم فى المثل : (شىء ما جاء بك) يقوله الرجل لرجل جاءه ومجيئه غير معهود فى ذلك الوقت.

ومن ذلك قولهم فى المثل : (فى أكفانه لفّ الميت) (وفى بيته يؤتى الحكم) (٤) بتقديم الخبر ، وفيه ضمير يعود على المبتدأ المتأخر.

ومن ذلك قولهم : (أصبح ليل) (٥) و (أطرق كرا) (٦) بحذف حرف النداء من النكره لأنها أمثال معروفه فجرت مجرى العلم فى حذف حرف النداء منها. قال المبرد : الأمثال يستجاز فيها ما لا يستجاز فى غيره لكثره الاستعمال لها.

١- انظر الخاطريات (ص ٨٤).

٢- انظر شرح المفصّل (٧ / ١٥٠).

٣- انظر مجمع الأمثال (٣٧٠) ، والأصل فيه ما أهرّ ذا ناب الأشر ، وذو الناب : السبع ، يضرب فى ظهور إمارات الشرّ ومخايله.

٤- انظر مجمع الأمثال (٢ / ٧٢).

٥- انظر شرح المفصّل (٢ / ١٦).

٦- انظر الكتاب (٤ / ٩٢) ، وجمهره اللغه (٧٥٧) ، وزهر الأكم (٢ / ٣٨) ، ولسان العرب (حزق) ، و (طرق) ، و (زول) ، وهو بروايه : (أطرق كرا إن النعام فى القرى) ، فى جمهره الأمثال (١ / ١٩٤) ، وخزانه الأدب (٢ / ٣٧٤) ، والمستقصى (١ / ٢٢١) ، ومجمع الأمثال (١ / ٤٣١).

ومن ذلك قولهم : (هذا ولا ـ زعماتك) أى : هذا هو الحقّ ولا أتوهّم زعماتك ، قال ابن يعيش : ولا يجوز ظهور هذا العامل الذى قبله أتوهم لأنه جرى أتوهم مثلا ، والأمثال لا تغير وظهور عامله ضرب من التغيير.

ومثله : قولهم (كليهما وتمرا) (١) أى : أعطنى ، (وامرؤا ونفسه) أى : دعه ، (وأهلك واللّيل) (٢) أى : بادرهم ، و (كلّ شىء ولا شتيمه حرّ) أى : إيت كلّ شىء ولا ترتكب شتيمه حرّ (٣).

قال ابن يعيش : ولم تظهر الأفعال فى هذه الأشياء كلّها لأنها أمثال.

وقال ابن السراج فى (الأصول) (٤) : نعم وبئس وحبّذا جعلت كالأمثال لا ينبغى أن نستجيز فيها إلا ما أجازوه.

وقال الزجاجى (فى الإيضاح) (٥) : وأمّا القول فى إضافه ذى إلى الفعل فى قولهم (اذهب بذى تسلم) فإن هذه اللفظه جرت فى كلامهم كالمثل.

قال الأصمعى : تقول العرب (اذهب بذى تسلم) والمعنى : اذهب والله يسلمك دعاء له بالسلامه ، واذهبا بذى تسلمان. والمعنى : اذهبا والله يسلمكما ، واذهبوا بذى تسلمون ، والمعنى والله يسلمكم. وإذا كانت هذه الكلمه جاريه مجرى المثل فإن الأمثال تحتمل ما لا يحتمل غيرها وتزال كثيرا عن القياس ، كذلك مجراها فى كلامهم ، واحتمل ذلك فيها لقله دورها فى الكلام.

الإيجاب

الإيجاب أصل لغيره من النفى والنهى والاستفهام وغيرها تقول مثلا : قام زيد ، ثم تقول فى النفى : ما قام زيد ، وفى الاستفهام : أقام زيد؟ وفى النهى : لا ـ تقم ، وفى الأمر : قم ، فترى الإيجاب يتركّب من مسند ومسند إليه ، وغيره يحتاج إلى دلاله فى التركيب على ذلك الغير ، وكلما كان فرعا احتاج إلى ما يدلّ به عليه كما احتاج التعريف إلى علامه من (أل) ونحوها ، لأنه فرع التنكير ، والتأنيث إلى علامه من تاء أو ألف لأنه فرع التذكير ، ذكره أبو حنّان فى (شرح التسهيل).

١- انظر مجمع الأمثال (٢ / ١٥١) ، ونهايه الأرب (٣ / ٤٨) ، وفصل المقال (١١٠).

٢- انظر مجمع الأمثال (١ / ٥٢) ، والخصائص (١ / ٢٧٩).

٣- انظر شرح المفصّل (٢ / ٢٦).

٤- انظر الأصول (١ / ١٤١).

٥- انظر إيضاح علل النحو (١١٧).

حرف الباء

باب الشرط مبناه على الإبهام

وباب الإضافه مبناه على التوضيح

ولهذا لما أريد دخول (إذ ، وحيث) فى باب الشرط لزمتهما (ما) لأنهما لازمان للإضافه ، والإضافه توضحهما فلا يصلحان للشرط حينئذ ، فاشترطنا (ما) لتكفّهما عن الإضافه فيبهمان فيصلح دخولهما فى الشرط حينئذ ، ذكره ابن النحاس فى (التعليقه).

البدل

قال الشيخ بهاء الدين بن النحاس فى (التعليقه) : الفرق بين البدل والعوض أن العوض لا يحلّ محلّ المعوض منه ، والبدل إنما يكون محلّ المبدل منه. وقال أبو حيان فى تذكرته : البدل لغه العوض ويفترقان فى الاصطلاح ، والبدل أحد التوابع يجتمع مع المبدل منه ؛ وبدل الحرف من غيره لا يجتمعان أصلا ، ولا يكون إلا فى موضع المبدل منه ، والعوض لا يكون فى موضعه ، وربما اجتمعا ضروره وربما استعملوا العوض مرادفا للبدل فى الاصطلاح ، انتهى.

وقال ابن فلاح فى (المغنى) فى قول الشاعر : [الطويل]

۴۲- (۱)هما نفثا فى فىّ من فمويهما

[على النّابح العاوى أشدّ رجام]

فيه وجهان : أحدهما : أنه جمع بين العوض والمعوّض لضروره الشعر ، والثانى : أن الميم بدل من الواو وليست بعوض ، والبدل يجتمع مع المبدل منه بدليل : مررت بأخيك زيد ؛ والعوض لا يجتمع مع المعوّض ، فالبدل أعمّ من العوض. قال : وهذا ضعيف ، لأن الكلام فى إبدال الحرف من الحرف كألف قام وياء ميزان ولا يجمع بين البدل والمبدل منه فى ذلك. وقال فى موضع آخر : قد يوجد فى البدل فائده لا توجد

۱- ۴۲- الشاهد للفرزدق فى ديوانه (۲۱۵) ، والكتاب (۳ / ۴۰۱) ، وتذكره النحاه (ص ۱۴۳) ، وجواهر الأدب (ص ۹۵) ، وخزانه الأدب (۴ / ۴۶۰) ، والدرر (۱ / ۱۵۶) ، وسرّ صناعه الإعراب (۱ / ۴۱۷) ، وشرح أبيات سيبويه (۲ / ۲۵۸) ، وشرح شواهد الشافيه (ص ۱۱۵) ، ولسان العرب (فمم) ، و (فوه) ، والمحتسب (۲ / ۲۳۸) ، وبلا نسبه فى أسرار العربيه (ص ۲۳۵) ، وجمهره اللغه (ص ۱۳۰۷) ، والخصائص (۱ / ۱۷۰) ، وشرح شافيه ابن الحاجب (۳ / ۲۱۵).

فی المبدل منه ، بدلیل أن التاء فی بنت وأخت بدل من لام الکلمه وتدلّ علی التأنیث.

وقال (۱) ابن یعیش : البدل علی ضربین : بدل هو إقامه حرف مقام حرف غیره نحو : تاء تخمه وتکأه ؛ وبدل هو قلب الحرف بنفسه إلی لفظ غیره علی معنی إحالته إلیه ، وهذا إنما یکون فی حروف العله التی هی الواو والیاء والألف ، وفی الهمزه أیضا لمقارنتها إیاها وکثره تغیرها وذلک نحو : قام ، أصله قوم ، فالألف واو فی الأصل وموسر أصله الیاء ، ورأس وآدم أصل الألف الهمزه ، وإنما لیّنت همزتها فاستحالت ألفا ، فکلّ قلب بدل ولیس کل بدل قلبا.

وقال ابن جنی فی (الخصائص) (۲) ، باب فی فرق بین العوض والبدل : جماع ما فی هذا أنّ البدل أشبه بالمبدل منه من العوض بالمعوض منه ، وإنما یقع البدل فی موضع المبدل منه والعوض لا یلزم فیه ذلک. ألا تراک تقول فی الألف من (قام) إنها بدل من الواو التی هی عین الفعل ، ولا تقول فیها إنها عوض منها. وکذلک یقال فی واو (جون) وياء (بیر) أنها بدل للتخفیف من همزه جؤن وبئر ، ولا تقول إنها عوض منها ، وتقول فی لام (غازی) و (داعی) إنها بدل من الواو ولا تقول إنها عوض منها ، وتقول فی العوض : إن التاء فی عده وزنه عوض من فاء الفعل ، ولا تقول إنها بدل منها.

فإن قلت ذلک فإن أقلّه وهو تجوّز فی العباره! وتقول فی میم (اللهم) إنها عوض من (یاء) فی أوله ولا تقول بدل ، وتقول فی تاء (زنادقه) إنها عوض من یاء (زناديق) ولا تقول بدل منها ، وفی یاء (أینق) إنها عوض من واو (أنوق) فیمن جعلها أیفل ، ومن جعلها عینا مقدمه مغیره إلی الیاء جعلها بدلا من الواو ، فالبدل أعمّ تصرّفا من العوض ، فکل عوض بدل ولیس کل بدل عوضا ، والعوض مأخوذ من لفظ عوض وهو الدهر ، وذلک أن الدهر إنما هو مرور اللّیالی والأیام وتصرّم أجزائهما ، فکلما مضی جزء منه خلفه جزء آخر یکون عوضا منه ، فالوقت الکائن الثانی غیر الوقت الماضی الأول ، فلهذا کان العوض أشدّ مخالفه للمعوض منه من البدل ، انتهی.

۱- انظر شرح المفصّل (۱۰ / ۷).

۲- انظر الخصائص (۱ / ۲۶۹).

حرف التاء

التأليف

قال الإمام تقى الدين منصور بن فلاح فى (المغنى) : التأليف حقيقه فى الأجسام مجاز فى الحروف. وقال الإمام بهاء الدين بن النحاس فى (التعليقه) : الفرق بين التأليف والتركيب أنه لا بدّ فى التأليف من نسبه تحصل فائده تامه مع التركيب ، فالمركب أعمّ من المؤلف. وقال ابن القواس فى (شرح ألفيه ابن معطى) : التأليف أخصّ من التركيب من الألفه وهى الملائمه أصله فى الأجسام ، وأطلق على الألفاظ المتتاليه تشبيها بها.

التابع لا يتقدّم على المتبوع

ومن فروعه : إذا قلت : ما قام إلّا زيد إلا عمرو ، إن رفعت الأول على الفاعليه جاز فيما بعده الرفع على البدل بدل البدء ، أو النصب على الاستثناء فتقول : ما قام إلّا زيد إلا عمر ، وإن شئت إلا عمرا ، وإن أقمت الأخير نصبت المتقدّم على الاستثناء لأن التابع لا يتقدّم على المتبوع.

التثنيه تردّ الأشياء إلى أصولها

قال أبو الحسن الأبدى فى (شرح الجزوليه) : يعترض على الجزولى فى إطلاقه بناء أسماء الزمان المضافه إلى الجمل : بأنه كان ينبغى أن يقول : بشرط أن لا تكون مثنى لأن التثنيه تردّ الأشياء إلى أصولها من الإعراب ، ولذلك لم يبن اثنا عشر ، وأما قولهم : يا زيدان فإنما جاز لأنه يشابه الإعراب ، ألا ترى أنه يتبع على لفظه كالمعرب ، انتهى.

ومن ذلك قول من قال : إنّ المثنى من أسماء الإشاره والموصولات معرب لأن التثنيه ردّتها إلى أصولها من الإعراب.

وممّا ترده التثنيه إلى الأصل قولهم : أبوان وأخوان وحموان وفموان وفميان ويديان ودميان وذواتا فى تثنيه ذات ، وقلب ألف المقصور إلى الياء أو الواو والتى هى الأصل نحو فتيان وقفوان ، وقلب الهمزه المبدله من واو ، واوا.

التحريف

عقد له ابن جنّى فى (الخصائص) (١) فصلا قال : وقد جاء فى ثلاثه أضرب : الاسم والفعل والحرف ، فالاسم يأتى تحريفه على ضربين : مقيس ومسموع.

الأول : ما غيّره النسب قياسا كقولك فى نمر : نمرىّ ، وفى قاضى : قاضوى ، وفى حنيفه : حنفىّ ، وفى عدى : عدوىّ ونحو ذلك ، وكذلك التحقير وجمع التكسير نحو رجيل ورجال.

والمسموع كثير : كقولهم فى خراسان : خرسىّ ، وفى دستوا : دستوانىّ ، وفى الأفق أفقى ، وتحريف الفعل كقولهم فى ظللت ظلت ، وفى أحسست أحست. وحكى ابن الأعرابى فى ظننت : ظنت ، وهذا كلّه لا يقاس ، لا يقال فى شممت : شمت ، ولا فى أقصصت : أقصت.

ومن تحريف الفعل ما جاء مقلوبا كقولهم فى اضمحلّ امضحل ، وفى اكفهرّ اكرهف ، وفى اطيبت أيطبت ، وكذا قولهم (لم أبله) (٢) ، وتحريف الحرف قولهم : لا بل ولا بن ، وقام زيد فمّ عمرو أى : ثم عمرو ، وهو إن كان بدلا فإنه ضرب من التحريف ، وقالوا فى سوف : (سو) و (سف) حرّفوا الواو تاره والفاء أخرى ، وخفّفوا : ربّ وإنّ وأنّ ، وحذفوا (ما) من (إمّا) فى قوله : [المتقارب]

٤٣- (٣)سقته الرّواعد من صيّف

وإن من خريف فلن يعدما

مذهب سيبويه أنه أراد «وإمّا من خريف».

التركيب

التركيب فيه مباحث :

الأول : أنه خلاف الأصل لأنه بعد الإفراد ، ثم ردّ على من زعم أن (ألا) و (أما) للاستفتاح مركبتان من همزه الاستفهام و (لا) و (ما) النافيه ، وعلى من زعم تركيب (لن) و (لو لا) و (إذن) و (منذ) و (مهما) و (إما).

١- انظر الخصائص (٢ / ٤٣٦).

٢- انظر الكتاب (٤ / ٥٤٧).

٣- ٤٣- الشاهد للنمر بن تولب فى ديوانه (ص ٣٨١) ، والكتاب (١ / ٣٢٥) ، والأزهيّه (ص ٥٦) ، وخزانه الأدب (١١ / ٩٣) ، وشرح شواهد المغنى (ص ١٨٠) ، والمعانى الكبير (ص ١٠٥٤) ، والمقاصد النحويه (٤ / ١٥١) ، وبلا نسبه فى الجنى الدانى (ص

٢١٢) ، وخزانه الأدب (٩ / ٢٥) ، والخصائص (٢ / ٤٤١) ، والدرر (٦ / ١٢٨) ، وشرح المفصّل (٨ / ١٠٢) ، والمنصف (٣ / ١١٥).

قال (١) ابن يعيش : وإنما قلنا إن المفرد أصل لأنه الأول والمركّب ثان ، فإذا استقلّ المعنى فى الاسم المفرد ثم وقع موقع الجمله فالاسم المفرد هو الأصل والجمله فرع عليه.

قال : ونظير ذلك فى الشريعه شهاده المرأتين فرع على شهاده الرجل.

الثانى : قال (٢) ابن يعيش وصاحب (البسيط) : المركّب من الأعلام هو الذى يدلّ بعد النقل على حقيقه واحده وقبل النقل كان يدلّ على أكثر من ذلك وكان يدلّ بعض لفظه على بعض معناه ، وهو على ثلاثه أضرب :

الجملى : نحو : تأبّط شرّا ، وشاب قرناها ، وبرق نحره. والإضافى : نحو : ذى النون ، وعبد الله ، وامرئ القيس. والمزجىّ : وهو اسمان ركب أحدهما مع الآخر حتى صارا كالاسم الواحد ، نحو : حضرموت وبعلبك ؛ ومعد يكرب ، وشبّه بما فيه هاء التأنيث ولذلك لا ينصرف ، ومن هذا النوع سيبويه ، ونفطويه ، وعمرويه ، إلا أنه مركّب من اسم وصوت أعجمى فانحطّ عن درجه إسماعيل وإبراهيم فبنى على الكسر لذلك.

وقال السّخاوى فى (شرح المفصل) : أكثر ما يطلق النحاه المركب على بعلبك وبابه.

الثالث : قال ابن يعيش : التركيب من الأسباب المانعه من الصرف من حيث كان التركيب فرعا على الواحد وثانيا له ، لأن البسيط قبل المركب وهو على وجهين :

أحدهما : أن يكون من اسمين ويكون لكلّ واحد من الاسمين معنى ، فيكون حكمهما حكم المعطوف أحدهما على الآخر ، فهذا يستحقّ البناء لتضمّنه معنى حرف العطف ، وذلك نحو : خمسه عشر وبابه ، ألا ترى أن مدلول كلّ واحد من الخمسه والعشره مراد ، كما لو عطفت أحدهما على الآخر فقلت : خمسه وعشره ، فلما حذفت حرف العطف وتضمن الاسمان معناه بنيا.

وأما القسم الثانى وهو الداخل فى باب ما لا ينصرف : فهو أن يكون الاسمان لشىء واحد ولا يدلّ كل واحد منهما على معنى ، ويكون موقع الثانى من الأول موقع هاء التأنيث ، وما كان من هذا النوع فإنه يجرى مجرى ما فيه هاء التأنيث من أنه لا

١- انظر شرح المفصل (٣ / ٥٤).

٢- انظر شرح المفصّل (١ / ٢٨).

ينصرف فى المعرفه نحو حضرموت ، والاسم الثانى من المصدر بمنزله تاء التأنيث مما دخلت عليه ، ألا ترى أنك تفتح آخر الأول منهما كما تفتح ما قبل تاء التأنيث.

الرابع : قال (١) ابن يعيش : أمر المركّب فى الترخيم كأمر تاء التأنيث ، فتقول فى (بخت نصر) : اسم رجل - : يا بخت ، وفى (حضرموت) : يا حضر ، وفى (سيبويه) : يا سيب ، كما تقول فى (مرجانه) - اسم امرأه : يا مرجان ، فلا تزيد على حذف التاء ، وفى المسمّى بخمسه عشر يا خمسه ، جعلوا الاسم الآخر بمنزله الهاء فى نحو : تمره إذ كان حكم الاسم الآخر كحكم الهاء فى كثير من كلامهم. من ذلك التصغير فإنه إذا كان جعل الاسمان اسما واحدا ولحقه التصغير فإنه إنما يصغر الصدر منهما ثم يؤتى بالاسم الثانى بعد تصغيره كما يصغر ما قبل الهاء فتقول : حضيرموت وبعيلبكّ وعميرويه كما تقول تميره.

ومن ذلك النسب فإنك تقول فى النسب إلى حضرموت حضرىّ ، كما تقول فى النسب إلى البصره بصرىّ ، وإلى مكه مكىّ ، فيقع النسب إلى الصدر لا غير كما يكون كذلك فيما فيه الهاء. وممّا يؤيّد عندك ما ذكرناه أن هاء التأنيث لا تلحق بنات الثلاثه بالأربعه ولا بنات الأربعه بالخمسه ، كما أن الاسم الثانى لا يلحق الاسم الأول بشىء ، من الأبنيه.

وأيضا فإن الاسم الثانى إذا دخل على الأول وركب معه لم تغير بنيته كما أن التاء كذلك إذا دخلت على الاسم المؤنّث لم تغير بناؤه كتمر وتمره وقائم وقائمه فلما كان بينهما من التقارب ما ذكرناه حذفوا الآخر من المركب فى الترخيم كما يحذفون فيه تاء التأنيث.

الخامس : قال (٢) ابن يعيش : ركبت (لا) مع اسمها وصارا شيئا واحدا كخمسه عشر ، فإن قيل : أيكون الحرف مع الاسم اسما واحدا؟ فقيل : هذا موجود فى كلامهم ، ألا ترى أنك تقول : قد علمت أن زيدا منطلق ، ف- (أنّ) حرف وهو وما عمل فيه اسم واحد ، والمعنى : علمت انطلاق زيد ، وكذلك (أن) الخفيفه مع الفعل المضارع إذا قلت : أريد أن تقوم ، والمعنى : أريد قيامك ، فكذلك (لا) ، والاسم المذكور بعدها بمنزله اسم واحد. ونظيره قولك : يا ابن آدم ، فالاسم الثانى فى موضع خفض بالإضافه ، وجعلا اسما واحدا ، كذلك (لا رجل فى الدار) فرجل فى موضع

١- انظر شرح المفصّل (٢ / ٢٣).

٢- انظر شرح المفصّل (١ / ١٠٦).

نصب منون وجعل مع (لا) اسما واحدا ، ولذلك حذف منه التنوين وبنى. قال : وتركيب الاسم أكثر من تركيب الحرف مع الاسم نحو خمسه عشر وبابه ، وهو جارى بيت بيت ونحوه. قال : وأمّا جعل ثلاثه أشياء بمنزله شيء واحد فهو إجحاف ، ولذلك لم يحكم ببناء (لا سيما) ، ولم يجز تركيب الصفه مع اسم (لا) لأنه ليس من العدل جعل ثلاثه أشياء شيئا واحدا.

السادس : قال أبو حيان : قد يحدث بالتركيب معنى وحكم لم يكن قبله ، ألا ترى أن (هل) حرف استفهام تدخل على الجمله الاسميه والفعليه ، فإذا ركبت مع (لا) فقيل : هلّا صار المعنى على التحضيض ، ولم تدخل (إلّا) على الفعل ظاهرا أو مضمرا. وكذلك (لو) كانت لما كان سيقع لوقوع غيره ، ولا يليها إلا الفعل ظاهرا أو مضمرا فإذا ركّبت مع (لا) صارت حرف امتناع لوجود واختصّت بالجمله الاسميه.

وقال (١) الزمخشرى : (ألا) مركّبه من همزه الاستفهام و (لا) النافيه وبعد التركيب صارت كلمه تنبيه تدخل على ما لا تدخل عليه كلمه (لا). وقال الشيخ أكمل الدين فى (حاشيه الكشاف) : قد تركب حروف المعانى فيستفاد منها معنى غير ما كان أولا ، كـ- : هلّا وألا ولو لا ولو ما وإلا كذلك.

وقال (٢) ابن يعيش : كأى مركبه أصلها (أى) زيد عليها كاف التشبيه وجعلا كلمه واحده وحصل من مجموعهما معنى ثالث لم يكن لكل واحد منهما فى حال الإفراد. قال : ولذلك نظائر من العربيه.

وقال السخاوى فى (تنوير الدياجى) : فإن قيل : ليس فى (كأى) معنى التشبيه ولا الاستفهام.

قيل : لما ركبت أزيل عن الكاف معنى التشبيه وعن أى معناها.

فإن قيل : فكيف قلبت وهى كلمتان؟.

قيل : صيرت كلمه واحده فقلبت قلب الكلمه الواحده ، كما قالوا : رعملى ، فى لعمرى ، قال : ولما دخل هذه الكلمه هذا التغيير صار التنوين بمنزله النون التى فى أصل الكلمه وصارت بمنزله لام فاعل ، فعلى هذا ترسم بالنون ويوقف عليها بالنون وهى قراءه الجماعه غير أبى عمرو (٣).

١- عن الكشاف بتصرف (١ / ٤٨).

٢- انظر شرح المفصّل (٤ / ١٣٥).

٣- إشاره إلى الآيه (وَكَأَيِّنْ مِنْ نَبِيٍّ قاتَلَ مَعَهُ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ) [آل عمران : ١٤٦].

قال : ومثل ذلك تنزيلهم النون من (لدن) منزله التنوين فى ضارب ، فلهذا نصبوا غدوه (١) ، فكما شبهت النون بالتنوين كذلك شبه التنوين هنا بالنون ، انتهى.

وقال الشلوبين فى (شرح الجزوليه) : ذهب الخليل إلى أن (لن) مركبه من (لا أن) ، وحدث مع التركيب معنى لم يكن قبله ، قال : وللخليل أن يقول ردا على من قال الأصل عدم التركيب مأخذنا ، تقليل الأصول ما أمكن لا تكثيرها ، لذلك لم تقل فى : ضرب ويضرب ونضرب واضرب وتضرب وأضرب وضارب ومضروب وضروب ، إنها أصول كلها ، بل جعلنا واحدا أصلا والباقى فروع عليه.

وقال أيضا : (إذ ما) (٢) مركّبه من (إذ) التى هى ظرف لما مضى من الزمان و (ما) ، وأحدث التركيب فيها أن نقلها إلى الحرفيه وإلى أن صارت تعطى الزمان المستقبل ، وذهبت دلالتها على الزمان الذى كانت تدلّ عليه.

وقال أيضا : قيل : إن (مهما) (٣) أصلها (مه) التى بمعنى : اكفف ، ضمّت إليها (ما) فتركبا فصارا واحده ، وحدث فيها بالتركيب معنى لم يكن وهو معنى الشرط ، ولهذا نظائر كثيره. فإذا ذكرت نظائر هذا القول كان أولى من قول الخليل : إن أصلها (ما) الشرطيه ضمت إليها (ما) الزائده.

وفى (شرح المفصّل) للأندلسى : اتّفق البصريون والكوفيون على تركيب (هلمّ) ، وإنما اختلفوا فيما ركّبت منه ، والذى حمل النحويين على القول بالتركيب وإن كان يجوز أن تكون كلمه برأسها أنهم رأوا بنى تميم يصرفونها تصرف الأفعال فتكون فعلا ، ولا تكون فعلا إلا إذا قيل إنها مركبه ، والتركيب عندهم مألوف ، ألا ترى أن قولك : إمّا تفعل أفعل ، مركّبه بدليل قول الشاعر : [المتقارب]

وإن من خريف فلن يعدما (٤)

قال سيبويه (٥) : هى إما العاطفه حذفت منها (ما) وبقيت (إن) ، فتفكيكها يدل على تركيبها ، إلا أن لقائل أن يقول : لو كانت مركبه لوجب أن تتصرف فى لغه أهل الحجاز ولم يكن لكونه اسم فعل معنى ، إذ لا يجوز أن يكون الفعل اسم فعل.

١- أى فى قولهم : لدن غدوه.

٢- انظر الكتاب (٣ / ٦٤).

٣- انظر الكتاب (٣ / ٦٨).

٤- مرّ الشاهد رقم (٤٣).

٥- انظر الكتاب (٣ / ١٧٣).

ولغه بنى تميم على هـذا تكون القويه ، وإن حكم بـأنه اسم ينبغى أن تضـعف اللغه التميميه ، فكان الأولى أن تجعل فى لغه أهل الحجاز اسم فعل وفى لغه بنى تميم فعلا ، إلا أن لقائل أن يقول : المركب قد يكون لكل واحد من مفرديه معنى عند التفصـيل ، وبالتركيب يحـدث له معنى آخر وحكم آخر ، فلا بـد أن تكون (هلمّ) فى الأصل على ما ذكر من التركيب ثم جعلا جميعا اسـم فعل فجعلت له أحكام الأسماء والأفعال ، وبقى حكم اتصال الضمائر على لغه بنى تميم على أصله.

قال فى الحواشى : تركب أسماء من الكلمات كما تركب من الحروف فتكثر فوائدها عند التركيب ، انتهى.

السابع : قال (١) ابن يعيش : التركيب على ضربين تركيب من جهه اللفظ فقط وتركيب من جهه اللفظ والمعنى.

فالأول : نحو : أحـد عشـر وبابه ، وحيص بيص ، ولقيته كفه كفه ، فهذا يجب فيه بناء الاسـمين معا ، لأن الاسم الثانى قد تضـمّن معنى الحرف وهو الواو العاطفه إذ الأصل أحد وعشره ، فحذفت الواو من اللفظ ، والمعنى على إرادتها.

والثانى : نحو : حضرموت ، ومعد يكرب ، وقالى قلا ، وسائر الأعلام المركبه فهذا أصله الواو أيضا حذفت من اللفظ ولم ترد من جهه المعنى ، بـل مزج الاسـمان وصـارا اسـما واحـدا بـإزاء حقيقه ولم ينفرد الاسـم الثـانى بشـىء من معنـاه فكـان كالمفرد غير المركب فبنى الأول لأنه كالصـدر من عجز الكلمه ، وجزء الكلمه لا يعرب ، وأعرب الثانى لأنه لم يتضـمّن معنى الحرف إذ لم يكن المعنى على إرادته.

الثـامن : قـال أبو الحسـين بن أبى الربيع فى (شـرح الإيضـاح) : التركيب لا يكون فى الأفعـال ولا فى المصـادر ولا فى الأسـماء الجاريه على الأفعال.

قـال : ومن ثم كان قول من ذهب إلى أن (حبّذا) فعل ماض وما بعـده فاعل به غلطا ، وأما قول العرب : لا تحبـذه ، فإنما معناه لا تقـل له حبّذا كمـا تقول بسـمل أو لا تبسـمل. قـال : ولـذا إذا ركبت (إنّ) مع (مـا) لا تعمل لأنها زال عنها شـبه الفعل بالتركيب والفعل لا يتركب.

وقال غيره : لم يثبت تركيب فعل واسم فى غير حبّذا.

وقال ابن عصفور فى (شرح الجمل) : التركيب فى الأسماء أكثر من التركيب

١- انظر شرح المفصّل (٤ / ١١٢).

فى الأفعال ، بل لا يحفظ التركيب فى الأفعال إلا فى هلمّ فى لغه إلحاقها الضمائر (١).

التاسع : قال ابن الخباز : إنما لم يبنوا اثنى عشر لأنه لا نظير له إذ ليس لهم مركّب صدره مثنى.

العاشر : من تذكره الشيخ تاج الدين بن مكتوم من كتاب (المستوفى) فى النحو لقاضى القضاه كمال الدين أبى سعد على بن مسعود بن محمود بن الحكم الفرخان قولهم : (نفطويه وسيبويه) ، الأول من جزأى المركّب هو الأصل فى التسميه وكان قبل التركيب معربا ، والثانى حكايه صوت حقّه أن يكون مبنيا وإن أفرد ، وهاهنا أصل لا يسعك إهماله ، وهو أن تعلم أن نحو هذا من الأعلام ، إنما ورد عليه البناء بسبب الاستعمال العجمى ، وذلك أن العجم كأنهم وجدوا لفظى (نفط) و (سيب) أصلين دعوا بهما ، إلا أن لهم فى لغتهم أن يضيفوا إلى مثل هذه الأسماء فى النداء وغيره واوا ساكنه قبلها ضمه نحو : (نفطو وسيبو) ، وقد سمعت العرب به ولم يجدوا مثل هذا فى كلامهم ، فحولوا هذا الصوت (ويه) إذ هو مما يعرفونه ، وقد يخرج به الاسم عن أن يكون آخره واوا قبلها ضمه ، ثم بنوا الاسمين اسما واحدا.

الحادى عشر : قال ابن أبى الربيع : تركيب العامل مع المعمول خارج عن القياس فيجب أن يقتصر على موضعه ولا يدعى فى غير ما سمع فيه ، والوارد فيه باب (لا رجل) فقط.

الثانى عشر : قال فى (المستوفى) : ومن الحروف ما هو مركب نحو (لو لا) (٢) ، ذهب أصحابنا إلى أن الاسم بعده لا يرتفع إلا بالابتداء ، وقالوا : إن الحكم قد تغير بالتركيب لأن (لو) لا يليها إلا الفعل ، ولو لا هذه فى نحو : لو لا الغيث لهلكت الماشيه ، لا يليها إلا الاسم ، فهذا وجه له من الفظاعه ما ترى.

وأنت إذا استأنفت النظر ونفضت يدك من طاعه العصبيه وأيقنت أن الحقّ لا يعرف بالرجال ، يوشك أن يلوح لك فيه وجه آخر ، وذلك أن تكون (لا) بعد (لو) دلّت على الفعل المنفى بها فحذف تحريا للإيجاز ولزم الحذف للزوم الدلاله ولكثره الاستعمال ، والتقدير : لو لم يحصل الغيث لهلكت الماشيه ، فعلى هذا يرفع الاسم بعد لو لا هذه ارتفاعا عن فعل مقدر كما فى قوله تعالى : (إِذَا السَّماءُ انْشَقَّتْ) [الانشقاق : ١] فيكون حكم لو باقيا على ما كان عليه قبل ، ودالا على امتناع الشىء

١- انظر الكتاب (٤ / ١٣).

٢- انظر الكتاب (٤ / ٣٤٢).

لامتناع غيره ، إذ المعنى : لو انقطع الغيث لهلكت الماشيه ، وقولنا : لم يحصل قريب المعنى من قولنا انقطع وانتفى ، ومما يقرب هذا الحذف حذفهم الفعل بعد (لو لا) التى للتحضيض فى نحو قوله : [الطويل]

۴۴- (۱)[تعدّون عقر النّيب أفضل مجدكم

بنى ضوطرى] لو لا كمىّ المقنّعا

أليس قد أجمعوا على أن التقدير : لو لا تعدون ، فكذلك ثمّ ، انتهى.

التصغير يردّ الأشياء إلى أصولها

ولذلك تظهر التاء فى المؤنّث الخالى منها إذا صغّر كقولك فى قدر : قديره وفى قوس قويسه وفى هند هنيده.

التضمين

اشاره

قال الزمخشرى : من شأنهم أنه يضمّنون الفعل معنى فعل آخر فيجرونه مجراه ويستعملونه استعماله مع إراده معنى المتضمّن. قال : والغرض فى التضمين إعطاء مجموع معنيين وذلك أقوى من إعطاء معنى ، ألا ترى كيف رجع معنى : (وَلا تَعْدُ عَيْناكَ عَنْهُمْ) [الكهف : ۲۸] إلى قولك : ولا تقتحمهم عيناك مجاوزتين إلى غيرهم. (وَلا تَأْكُلُوا أَمْوالَهُمْ إِلى أَمْوالِكُمْ) [النساء : ۲] أى : ولا تضمّوها إليها آكلين ، انتهى.

قال الشيخ سعد الدين التفتازانى فى حاشيه (الكشاف) : فإن قيل : الفعل المذكور إن كان مستعملا فى معناه الحقيقى فلا دلاله على الفعل الآخر ، وإن كان فى معنى الفعل الآخر فلا دلاله على معناه الحقيقى ، وإن كان فيهما جميعا لزم الجمع بين الحقيقه والمجاز.

قلنا : هو فى معناه الحقيقى مع حذف حال مأخوذ من الفعل الآخر بمعونه القرينه اللفظيه ، فمعنى : يقلب كفيه على كذا ، نادما على كذا ، ولا بدّ من اعتبار

۱- ۴۴- الشاهد لجرير فى ديوانه (ص ۹۰۷) ، وتخليص الشواهد (ص ۴۳۱) ، وخزانه الأدب (۳ / ۵۵) ، والخصائص (۲ / ۴۵) ، والدرر (۲ / ۲۴۰) ، وشرح شواهد الإيضاح (ص ۷۲) ، وشرح شواهد المغنى (۲ / ۶۶۹) ، وشرح المفصّل (۲ / ۳۸) ، والمقاصد النحويه (۴ / ۴۷۵) ، وللفرزدق فى الأزهيّه (ص ۱۶۸) ، ولسان العرب (ضطر) ، ولجرير أو للأشهب بن رميله فى شرح المفصّل (۸ / ۱۴۵) ، وبلا نسبه فى الجنى الدانى (ص ۶۰۶) ، وشرح ابن عقيل (ص ۶۰۰) ، وشرح عمده الحافظ (ص ۳۲۱).

الحال وإلا لكان مجازا محضا لا تضمينا ، وكذا قوله : (يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ) [البقره : ٣] تقديره : معترفين بالغيب ، انتهى.

وقال (١) ابن يعيش : الظرف منتصب على تقدير (فى) وليس متضمنا معناها حتى يجب بناؤه لذلك كما وجب بناء نحو : (من) (وكم) فى الاستفهام وإنما (فى) محذوفه من اللفظ لضرب من التخفيف فهى فى حكم المنطوق به ، ألا ترى أنه يجوز ظهور (فى) معه نحو : قمت اليوم وقمت فى اليوم ، ولا يجوز ظهور الهمزه مع (من) و (كم) فى الاستفهام فلا يقال : أمن ولا أكم ، وذلك من قبل أنّ (من) و (كم) لمّا تضمّنا معنى الهمزه ، صارا كالمشتملين عليها. فظهور الهمزه حينئذ كالتكرار ، وليس كذلك الظرف ، فإن الظرفيه مفهومه من تقدير (فى) ولذلك يصحّ ظهورها ، فاعرف الفرق بين المتضمّن للحرف وغير المتضمن مما ذكرته ، انتهى.

وقال ابن إياز : معنى تضمّن الاسم معنى الحرف معه أن يؤدى ما يؤديه الحرف من المعنى ويصاغ عليه صياغه لا يظهر ذلك الحرف معه ، قال ابن النحاس فى (التعليقه) : الفرق بين المتضمن معنى الحرف وغير المتضمن ، أن المتضمن معنى الحرف لا يجوز إظهار الحرف معه فى ذلك المكان ، وغير المتضمن يجوز إظهار الحرف معه فى ذلك المكان ، كما إذا قلنا فى الظرف إنه يراد فيه معنى (فى) فإنّا لا نريد به أن الظرف متضمّن معنى (فى) ، كيف ولو كان كذلك لبنى؟ وإنما نعنى به أن قوه الكلام قوه كلام آخر فيه فى ظاهره ، وكذلك يجوز إظهار (فى) مع الظرف ، فتقول فى : خرجت يوم الجمعه ، خرجت فى يوم الجمعه ، ولا تقول فى أين وكيف مثلا : هل أين ولا هل كيف ولا أكيف.

وقال ابن جنّى فى (الخصائص) (٢) : اعلم أن الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر وكان أحدهما يتعدّى بحرف والآخر بآخر ، فإن العرب قد تتسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه ، إيذانا بأن هذا الفعل فى معنى ذلك الآخر ، فلذلك جيء معه بالحرف المعتاد مع ما هو فى معناه ، وذلك كقوله تعالى : (أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَهَ الصِّيامِ الرَّفَثُ إِلى نِسائِكُمْ) [البقره : ١٨٧] وأنت لا تقول : رفثت إلى المرأه ، وإنما تقول : رفثت بها أو معها ، لكنه لما كان الرفث هنا فى معنى الإفضاء ، وكنت تعدّى أفضيت بإلى كقولك : أفضيت إلى المرأه ، جئت بإلى مع الرفث إيذانا وإشعارا أنه بمعناه ، كما

١- انظر شرح المفصّل (٢ / ٤١).

٢- انظر الخصائص (٢ / ٣٠٨).

صحّحوا عور وحول لما كان فى معنى اعورّ واحولّ ، وكما جاؤوا بالمصدر فأجروه على غير فعله لما كان فى معناه نحو قوله : [الوافر]

۴۵- (۱)[بما لم تشكروا المعروف عندى]

وإن شئتم تعاودنا عوادا

لما كان التعاود أن يعاود بعضهم بعضا ، وعليه جاء قوله : [الوافر]

۴۶- (۲)[وخير الأمر ما استقبلت منه]

وليس بأن تتبعه اتّباعا

ومنه قول الله تعالى : (وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلاً) [المزمل : ۸] وأصنع من هذا قول الهذلى : [الكامل]

۴۷- (۳)ما إن يمسّ الأرض إلّا منكب

منه وحرف السّاق طىّ المحمل

فهذا على فعل ليس من لفظ هذا الفعل الظاهر ، ألا ترى أن معناه : طوى طىّ المحمل ، فحمل المصدر على فعل دلّ أوّل الكلام عليه ؛ وكذلك قوله تعالى : (مَنْ أَنْصارِى إِلَى اللهِ) [آل عمران : ۵۲] أى : مع الله ، وأنت لا تقول : سرت إلى زيد أى : معه ، أى : لما كان معناه من ينضاف فى نصرتى إلى الله جاز لذلك أن تأتى هنا بإلى ، وكذلك قوله تعالى : (هَلْ لَكَ إِلى أَنْ تَزَكَّى) [النازعات : ۱۸] وأنت إنما تقول : هل لك فى كذا ، لكنه لما كان هذا دعاء منه صلّى الله عليه وآله وسلّم له صار تقديره أدعوك وأرشدك إلى أن تزكّى ، وعليه قول الفرزدق : [الرجز]

۴۸- (۴)[كيف ترانى قالبا مجنّى]

قد قتل الله زيادا عنّى

لما كان معناه صرفه عدّاه (بعن). ووجدت فى اللغه من هذا الفن شيئا كثيرا لا يكاد يحاط به ، ولعلّه لو جمع أكثره لا جميعه لجاء كتابا ضخما ، وقد عرفت طريقه فإذا مرّ بك شىء منه فتقبله وأنس به ، فإنه فصل من العربيه لطيف حسن ، انتهى.

۱- ۴۵- الشاهد لشقيق بن جزء فى هامش الخصائص (۲ / ۳۰۹) ، وبلا نسبه فى خزانه الأدب (۱۰ / ۱۳۵) ، ورصف المبانى (ص ۳۹) ، وأدب الكاتب (ص ۶۳۰).

۲- ۴۶- الشاهد للقطامى فى ديوانه (ص ۳۵) ، وشرح أبيات سيبويه (۲ / ۳۳۲) ، والشعر والشعراء (۲ / ۷۲۸) ، ولسان العرب

(تبع) ، وبلا نسبه فى أدب الكاتب (ص ۶۳۰) ، وجمهره الأمثال (۱ / ۴۱۹) ، وشرح المفصّل (۱ / ۱۱۱) ، والمقتضب (۳ / ۲۰۵).

۳- ۴۷- الشاهد لأبى كبير الهذلى فى الكتاب (۱ / ۴۲۶) ، وخزانه الأدب (۸ / ۱۹۴) ، وشرح أبيات سيبويه (۱ / ۳۲۴) ، وشرح أشعار الهذليين (۱۰۷۴) ، وشرح التصريح (۱ / ۳۳۴) ، وشرح ديوان الحماسه للمرزوقى (ص ۹۰) ، وشرح شواهد الإيضاح (ص ۱۴۷) ، وشرح شواهد المغنى (۱ / ۲۲۷) ، والمقاصد النحويه (۳ / ۵۴) ، وللهذلىّ فى الخصائص (۲ / ۳۰۹) ، وبلا نسبه فى الإنصاف (۱ / ۲۳۰) ، والمقتضب (۳ / ۲۰۳).

۴- ۴۸- الشاهد للفرزدق فى ديوانه (ص ۸۸۱) ، والمحتسب (۱ / ۵۲).

وقال ابن هشام فى (تذكرته) : زعم قوم من المتأخرين منهم خطاب الماردينى أنه يجوز تضمين الفعل المتعدّى لواحد معنى صيّر ، ويكون من باب ظنّ ، فأجاز حفرت وسط الدار بئرا ، أى : صيّرت ، قال : وليس (بئرا) تمييزا إذ لا يصلح (من) ، وكذا أجاز : بنيت الدار مسجدا ، وقطعت الثوب قميصا ، وقطعت الجلد نعلا ، وصبغت الثوب أبيض. وجعل من ذلك قول أبى الطيب : [الكامل]

٤٩- (١)فمضت وقد صبغ الحياء بياضها

لونى كما صبغ اللّجين العسجد

لأن المعنى : صيّر الحياء بياضها لونى ، أى : مثل لونى ، قال : والحقّ أن التضمين لا ينقاس. وقال ابن هشام فى (المغنى) (٢) : قد يشربون لفظا معنى لفظ فيعطونه حكمه ويسمّى ذلك تضمينا ، وفائدته : أن تؤدّى كلمه مؤدّى كلمتين ، ثم ذكر لذلك عده أمثله منها قوله : (وَما يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوهُ) [آل عمران : ١١٥] ضمّن معنى تحرموه ، فعدّى إلى اثنين لا إلى واحد (وَلا تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكاحِ) [البقره : ٢٣٥] ضمّن معنى تنووه فعدّى بنفسه لا (بعلى). (لا يَسَّمَّعُونَ إِلَى الْمَلَإِ الْأَعْلى) [الصافات : ٨] ضمّن معنى يصغون فعدّى (بإلى) ، وأصله أن يتعدّى بنفسه ، «سمع الله لمن حمده» (٣) ضمّن معنى استجاب فعدّى باللام. (وَاللهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ) [البقره : ٢٢٠] ضمّن معنى يميز فجىء ب- (من) ، وذكر ابن هشام فى موضع آخر من (المغنى) أن التضمين لا ينقاس ، وكذا ذكر أبو حيان.

قاعده : الفرق بين التضمين والتقدير

قال ابن الحاجب فى أماليه : الفرق بين التضمين وبين التقدير فى قولنا : بنى (أين) لتضمّنه معنى حرف الاستفهام ، وضربته تأديبا : منصوب بتقدير (اللام) ، وغلام زيد : مجرور بتقدير (اللام) ، وخرجت يوم الجمعه : منصوب بتقدير (فى) ، أن التضمّن يراد به أنه فى المعنى المتضمّن على وجه لا يصحّ إظهاره معه ، والتقدير أن يكون على وجه يصحّ إظهاره معه سواء اتّفق الإعراب أم اختلف ، فإنه قد يختلف فى مثل قولك : ضربته يوم الجمعه ، وضربته فى يوم الجمعه ، وقد لا يختلف فى مثل قولك : والله لأفعلنّ والله أفعلن ، والفرق بينهما أنه إذا لم يختلف الإعراب كان مرادا

١- ٤٩- انظر ديوانه (٢ / ٥٢) بشرح البرقوقى.

٢- انظر مغنى اللبيب (٢ / ٧٦٢).

٣- هذه عباره من حديث شريف ورد فى صحيح البخارى ، باب صلاه القاعد (١ / ١٢٨).

وجوده ، وكان حكمه حكم الموجود ، وإذا اختلف الإعراب كان المقدّر غير مراد وجوده فيصل الفعل إلى متعلّقه بنفسه ، انتهى.

وقال الأندلسى فى (شرح المفصّل) : الأسماء المتضمنه للحرف على ثلاثه أضرب : ضرب لا يجوز إظهار الحرف معه نحو (من) و (كم) فيبنى لا محاله.

وضرب يكون الحرف المتضمّن مرادا كالمنطوق به لكن عدل عن النطق به إلى النطق بدونه فكأنه ملفوظ به ، ولو كان ملفوظا به لما بنى الاسم ، فكذلك إذا عدل عن النطق به. وضرب وهو الإضافه والظرف ، إن شئت أظهرت الحرف وإن شئت لم تظهر ، فلما جاز إظهاره لم يبن ، وهذا ضابط فى كلّ ما ينوب عن الحرف من الأسماء ما يبنى منها وما لا يبنى فافهمه ، انتهى.

قاعده : كل ما تضمن ما ليس له فى الأصل منع شيئا مما له فى الأصل

ليكون ذلك المنع دليلا على ما تضمّنه : مثاله نعم وبئس إنما منعا التصرف لأن لفظهما ماض ومعناهما إنشاء المدح والذمّ فى الحال ، فلما تضمنا ما ليس لهما فى الأصل وهو الدلاله على الحال منعا التصرف لذلك ، قال : وكذلك فعل التعجب تضمن ما ليس له فى الأصل وهو زياده الوصف والدلاله على بقاء الوصف إلى الحال ، فمنع التصرف لذلك.

قاعده : المتضمن معنى شىء لا يلزم أن يجرى مجراه فى كل شىء

ومن ثم جاز دخول الفاء فى خبر المبتدأ المتضمن معنى الشرط ، نحو : الذى يأتينى فله درهم ، وكلّ رجل يأتينى فله درهم ، وامتنع فى الاختيار جزمه عند البصريين ، ولم يجيزوا : الذى يأتينى أحسن إليه ، أو : كلّ من يأتينى أحسن إليه بالجزم إلا فى الضروره. وأجاز الكوفيون جزمه فى الكلام تشبيها بجواب الشرط ووافقهم ابن مالك. قال أبو حيان : لم يسمع من كلام العرب الجزم فى ذلك إلا فى الشعر.

قاعده : رأى النحاه فى بناء أمس

قال ابن القوّاس فى شرح (الدرّه) : (أمس) مبنى لتضمّنه معنى لام التعريف فإنه معرفه بدليل أمس الدابر ، وليس بعلم ولا مبهم ولا- مضاف ولا- مضمر ولا- بلام ظاهره فتعين تقديرها ، والفرق بين المعدول والمتضمن أن المعدول يجوز إظهار اللام معه والمتضمّن لا. قولنا : الأمس اللام دخلت بعد تنكيره وإعرابه كما يعرب إذا أضيف أو صغّر أو ثنّى أو جمع ، وقيل : زائده كالتى فى النسر ، انتهى.

وفى (البسيط) : فى عله بناء (أمس) أقوال : قول الجمهور أنه بنى لتضمنه لام التعريف لوجهين :

أحدهما : أنه معرفه فى المعنى لدلالته على وقت مخصوص وليس هو أحد المعارف فدلّ ذلك على تضمنه لام التعريف.

والثانى : أنه يوصف بما فيه اللام كقولهم : لقيته أمس الأحدث ، وأمس الدابر ، ولو لا أنه معرفه بتقدير اللام لما وصف بالمعرفه لأنه ليس أحد المعارف ، وهذا مما وقعت معرفته قبل نكرته ، والفرق بين العدل والتضمين أن المعدول عن اللام يجوز إظهارها معه فلذلك أعرب ، والمتضمن لها لا يجوز إظهارها معه كأسماء الاستفهام والشرط المتضمنه لمعنى الحرف فلذلك بنى فى التضمن ، انتهى.

وقال ابن الدهان فى (الغره) : الفرق بين العدل والتضمين أن العدل هو أن تريد لفظا فتعدل عنه إلى غيره كعمر من عامر وسحر من السّحر ، والتضمين أن تحمل اللفظ معنى غير الذى يستحقه بغير آله ظاهره.

التعادل

فيه فروع :

منها : قال الشّلوبين : لما كان الاسم أخفّ من الفعل تصرّف بحركات الإعراب فيه وزياده التنوين ، فإن الخفيف يزاد فيه ليثقل ويعادل الثقيل ويتصرف فيه بوجه لا يتصرف به فيما يثقل عليهم ، فلما كان وضع الأسماء عندهم على أنها خفاف تصرّف فيها بزياده حركات الإعراب والتنوين ، ولما كان الجزم حذفا والحذف تخفيفا والتخفيف لا يليق بالخفيف إنما يليق بالثقيل ، فلذلك جزمت الأفعال ولم تجزم الأسماء.

ومنها : قال ابن النحاس فى (التعليقه) : إنما رفع الفاعل ونصب المفعول لقله الفاعل لكونه لا يكون إلا لفظا واحدا وكثره المفعول لكونه متعدّدا ، والرفع أثقل من النصب فأعطى الثقيل للواحد والنصب للمتعدد ليتعادلا.

ومنها : قال ابن فلاح فى (المغنى) : إنما كسرت نون التثنيه وفتحت نون الجمع لأن التثنيه أخفّ من الجمع والكسره أثقل من الفتحه ، فخصّ الأخفّ بالأثقل والأثقل بالأخفّ للتعادل.

قال : وإنما فتح ما قبل ياء التثنيه وكسر ما قبل ياء الجمع لأن نون التثنيه

مكسوره ونون الجمع مفتوحه ، ففتح ما قبل ياء التثنيه وكسر ما قبل ياء الجمع طلبا للتعادل لتقع الياء بين مكسور ومفتوح وبين مفتوح ومكسور ، ولأن التثنيه أكثر فخصّت بالفتح لكثرتها وخصّ الجمع بالكسر لقلته طلبا لتعادل الكثره مع الخفيف والقلّه مع الثقيل.

ومنها : قال بعضهم : إن التاء إنما لحقت عدد المذكر وسقطت من عدد المؤنث لأن المؤنث ثقيل فناسبه حذفها للتخفيف والمذكر خفيف فناسبه دخولها ليعتدلا ، حكاه فى (البسيط).

ومنها : قال السخاوى : باب فعيله يحذف منه الياء والتاء فى النسب نحو حنيفه وحنفى ، وباب فعيل لا يحذف منه الياء نحو تميم وتميمىّ ، لأن المؤنث ثقيل فناسب الحذف منه تخفيفا بخلاف المذكر.

ومنها : قال ابن فلاح فى (المغنى) : إنما خصّ الضم بمضارع الرباعى والفتح بمضارع الثلاثى لأن الرباعى أقل والضم أثقل فجعل الأثقل للأقلّ والأخفّ للأكثر طلبا للتعادل.

ومنها : قالوا : إنما زيد فى التصغير الياء دون غيرها من الحروف لأن الدليل كان يقتضى أن يكون المزيد أحد حروف المد لخفتها وكثره زيادتها فى الكلم ، فنكبوا عن الواو لثقلها ، وعن الألف لأن التكسير قد استبدّ بها فى نحو : مساجد ودراهم ، فتعينت الياء ، وخصّ الجمع بالألف لأنها أخفّ من الياء والجمع أثقل من المصغر تعادلا.

ومنها. قيل : إنما اختصت تاء التأنيث الساكنه بالفعل والمتحركه بالاسم لثقل الفعل وخفه الاسم ، والسكون أخفّ من الحركه فأعطى الأخفّ للأثقل والأثقل للأخفّ تعادلا بينهما.

تعارض الأصل والغالب

فيه فروع :

الأول : اختلف فى (رحمن) هل يصرف لأنه ليس له فعلى ، أو لا لأنه ليس له فعلانه على قولين :

أحدهما : نعم ؛ لأن الأصل فى الأسماء الصرف ، ولم يتحقق شرط المنع وهو وجود فعلى.

والثانی : لا ، قال فی (البسیط) وعلیه الأکثرون : لأن الغالب فی باب فعلان عدم الصرف فالحمل علیه أولی من الحمل علی الأقل. الثانی : قال فی (البسیط) : لو سمّی بفعل مما لم یثبت. کیفیه استعماله ففیه ثلاثه أقوال :

أحدها : الأولی منع صرفه ، حملا له علی الأکثر.

والثانی : صرفه نظرا إلی الأصل لأن تقدیر العدل علی خلاف القیاس.

والثالث : إن کان مشتقا منن فعل منه من الصرف حملا علی الأکثر وإلا صرف ، وهو فحوی کلام سیبویه (۱).

التعویض

اشاره

وترجم علیه ابن جنی فی (الخصائص) : (باب زیاده حرف عوضا من آخر محذوف) وقال (۲) : اعلم أن الحرف الذی یحذف فیجاء بآخر زائدا عوضا منه علی ضربین. أحدهما : أصلی ، والآخر ، زائد ، فالأول ، علی ثلاثه أضرب فاء وعین ولام ، فأمّا ما حذفت فاؤه وجیء بزائد عوضا منها فباب فعله فی المصدر نحو عده وزنه وشیه وجهه ، والأصل وعده ووزنه ووشیه ووجهه ، حذفت الفاء لما ذکر فی تصریف ذلک وجعلت التاء بدلا من الفاء ، ویدلّ علی أن أصله ذلک قوله تعالی : (وَلِکُلٍّ وِجْهَهٌ) [البقره : ۱۴۸] ، وأنشد أبو زید : [الوافر]

۵۰- (۳)ألم تر أنّنی ولکلّ شیء

إذا لم توت وجهته تعادی

أطعت الآمریّ بصرم لیلی

ولم أسمع بها قول الأعادی

وقد حذفت الفاء فی أناس وجعلت ألف فعال بدلا منها فقیل : ناس ووزنها (عال) ، کما أن وزن عده (علة) ، وحذفت الفاء وجعلت تاء افتعل عوضا منها ، وذلک قولهم : تقی یتقی والأصل : اتقی یتقی فحذفت الفاء فصار تقی ، ووزنه : تعل ویتقی یتعل. قال أوس : [الطویل]

۵۱- (۴)تقاک بکعب واحد وتلذّه

یداک إذا ما هزّ بالکفّ یعسل

۱- انظر الكتاب (۳ / ۲۱۸ - ۲۳۲).

۲- انظر الخصائص (۲ / ۲۸۵).

۳- ۵۰- انظر المنصف (۳ / ۳۴).

۴- ۵۱- الشاهد لأوس بن حجر فی دیوانه (ص ۹۶) ، ولسان العرب (کعب) ، و (عسل) ، و (وقی) ، وتهذیب اللغه (۱ / ۳۲۵) ، وأساس البلاغه (کعب) ، وتاج العروس (کعب) ، و (عسل) ، و (وقی) ، وبلا نسبه فی لسان العرب (لذذ) ، ودیوان الأدب (۴ / ۸۶).

وقال : [الوافر]

٥٢- (١)جلاها الصّيقلون فأخلصوها

خفافا كلّها يتقى بأثر

وأنشد أبو الحسن : [الطويل]

تق الله فينا والكتاب الذى نتلو (٢)

ومنه قولهم أيضا : تجه يتجه ، والأصل : اتجه يتجه ، ووزن (تجه) تعل ، كتقى سواء أنشد أبو زيد : [الوافر]

٥٣- (٣)قصرت له القبيله إذ تجهنا

ومما ضاقت بشدّته ذراعى

فأما ما رواه أبو زيد من قولهم : تجه يتجه فهذا من لفظ آخر وفاؤه تاء ، وأما قولهم : اتخذت ، فليست تاؤه بدلا من شىء بل هى فاء أصليه بمنزله اتبعت من تبع ، يدلّ على ذلك ما أنشده الأصمعى من قوله : [الطويل]

٥٤- (٤)وقد تخذت رجلى إلى جنب غرزها

نسيفا كأفحوص القطاه المطرّق

وعليه قوله تعالى : (لَوْ شِئْتَ لَاتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْراً) [الكهف : ٧٧]. وذهب أبو إسحاق إلى أن اتخذت كاتقيت واتزنت ، وأن الهمزه أجريت فى ذلك مجرى الواو وهذا ضعيف ، إنما جاء منه شىء شاذّ ، وأنشد ابن الأعرابى : [البسيط]

٥٥- (٥)فى داره تقسم الأزواد بينهم

كأنّما أهله منها الّذى اتّهلا

وروى لنا أبو على عن أبى الحسن على بن سليمان : متّمن وأنشد :

٥٦- بيض أتمّن

والذى يقطع على أبى إسحاق قول الله تعالى : (لَاتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْراً) فكما أن تجه ليس من لفظ الوجه ، كذلك ليس تخذ من لفظ الأخذ ، وعذر من قال : اتّمن واتّهل من الأهل أن لفظ هذا إذا لم يدغم يصير إلى صوره ما أصله حرف لين ،

١- ٥٢- الشاهد لخفّاف بن ندبه فى لسان العرب (أثر) ، وبلا نسبه فى إصلاح المنطق (ص ٢٣) ، والخصائص (٢ / ٢٨٦).

٢- مرّ الشاهد رقم (١٠).

٣- ٥٣- الشاهد لمرداس بن حصين فى لسان العرب (ذرع) ، و (قبل) ، وتاج العروس (درع) ، و (قبل) ، و (وجه) ، ولمدرك بن حصين فى لسان العرب (وجه).

٤- ٥٤- الشاهد للممّزق العبدى واسمه شأس بن نهار فى الأصمعيات (ص ١٨٩) ، وأنشده الجاحظ فى الحيوان (٢ / ٢٨٩) ، ومجالس العلماء (٣٣٣) ، ولسان العرب (نسف) ، و (طرّق).

٥- ٥٥- الشاهد فى لسان العرب (أهل).

وكذلك قولهم فى افتعل من الأكل : ايتكل ومن الإزره : ايتزر فأشبه حينئذ ايتعد ، فى لغه من لم يبدل الفاء تاء فقال : اتهل واتمن ، لقول غيره ايتهل وايتمن ، وأجود اللغتين إقرار الهمزه ، قال الأعشى : [البسيط]

٥٧- (١)[أبلغ يزيد بنى شيبان مألكه]

أبا ثبيت أما تنفكّ تأتكل

وكذلك ايتزر يأتزر ، فأما اتكلت عليه فمن الواو على الباب كقولهم الوكاله والوكيل ، وقد حذفت الفاء همزه وجعلت ألف فعال بدلا منها وذلك قولهم : [البسيط]

٥٨- (٢)لاه ابن عمّك لا أفضلت فى حسب

[عنّى ولا أنت ديّانى فتخزونى]

فى أحد قولى سيبويه ، وأما ما حذفت عينه وزيد هناك حرف عوضا منها فأينق فى أحد قولى سيبويه (٣) ، وذلك أن أصلها (أنوق) ، فأحد قوليه فيها إن الواو هى عين حذفت وعوضت منها ياء فصارت أينق ، ومثالها على هذا القول أيفل ، والآخر أن العين قدمت على الفاء وأبدلت ياء فصارت أينق ومثالها على هذا أعفل ، وقد حذفت العين حرف علّه وجعلت ألف فاعل عوضا منها ، وذلك فى رجل خاف ورجل مال وهاع لاع ، فيجوز أن يكون هذا فعلا كفرق فهو فرق وبطر فهو بطر ، ويجوز أن يكون فاعلا حذفت عينه وصارت ألفه عوضا منها كقوله : [الرجز]

٥٩- (٤)لاث به الأشاء والعبرىّ

ومما حذفت عينه وصار الزائد عوضا منها قولهم سيد وميت وهين ولين ، قال الشاعر : [البسيط]

٦٠- (٥)هينون لينون أيسار ذوو يسر

سوّاس مكرمه أبناء أيسار

١- ٥٧- الشاهد للأعشى فى معلقته فى ديوانه (ص ٤٦).

٢- ٥٨- الشاهد لذى الإصبع العدوانى فى أدب الكاتب (ص ٥١٣) ، والأزهيه (ص ٢٧٩) ، وإصلاح المنطق (ص ٣٧٣) ، وخزانه الأدب (٧ / ١٧٣) ، والدر (٤ / ١٤٣) ، وسمط اللآلئ (ص ٢٨٩) ، وشرح التصريح (٢ / ١٥) ، وشرح شواهد المغنى (١ / ٤٣٠) ، ولسان العرب (فضل) ، و (دين) ، و (عنن) ، والمؤتلف والمختلف (ص ١١٨) ، ومغنى اللبيب (١ / ١٤٧).

٣- انظر الكتاب (٣ / ٥١٨).

٤- ٥٩- الشاهد للعجاج فى ديوانه (١ / ٤٩٠) ، وشرح أبيات سيبويه (٢ / ٤١١) ، والكتاب (٣ / ٥١٧) ، ولسان العرب (لتى) ،

وشرح شواهد الشافيه (ص ٣٦٧) ، وبلا نسبه فى الخصائص (٢ / ١٢٩) ، وشرح شافيه ابن الحاجب (٣ / ١٢٨) ، والمقتضب (١ / ١١٥) ، والمنصف (١ / ٥٢).

٥- ٦٠- الشاهد بلا نسبه فى الخصائص (٢ / ٢٨٩) ، والمنصف (٣ / ٦١) ، وأمالى القالى (١ / ٢٣٩).

فأصلها فيعل ، سيد وميت وهين ولين ، حذفت عينها وجعلت ياء فيعل عوضا منها ، وكذلك باب قيدوده وصيروره وكينونه ، وأصلها فيعلوله حذفت عينها وصارت ياء فيعلوله عوضا منها.

فإن قلت : فهلّا كانت لام فيعلوله الزائده عوضا منها؟

قيل : قد صحّ فى فيعل - من نحو سيد وبابه ، أن الياء الزائده عوض من العين ، وكذلك الألف الزائده فى خاف و (هاع لاع) عوض من العين. وجوّز سيبويه أيضا ذلك فى أينق ، فكذلك أيضا ينبغى أن يحمل فيعلوله على ذلك ، وأيضا فإن الياء أشبه بالواو من الحرف الصحيح فى باب قيدوده وكينونه ، وأيضا فقد جعلت ياء التفعيل عوضا من عين الفعال وذلك قولهم قطعته تقطيعا وكسرته تكسيرا ، ألا ترى أن الأصل قطاع وكسّار بدلاله قول الله تعالى : (وَكَذَّبُوا بِآياتِنا كِذَّاباً) [النبأ : ٢٨].

وحكى الفراء قال : سألنى أعرابى فقال : أحلّاق أحب إليك أن قصار؟ فكما أن الياء زائده فى التفعيل عوض من العين فكذلك ينبغى أن تكون الياء فى قيدوده عوضا من العين لا الدال.

فإن قلت : فإن اللام أشبه بالعين من الزائد فهلّا كانت لام القيدوده عوض من عينها؟

قيل : إن الحرف الأصلى القوى إذا حذف لحق بالمعتلّ الضعيف ، فساغ لذلك أن ينوب عنه الزائد الضعيف.

وأيضا ، فقد رأيت كيف كانت ياء التفعيل الزائده عوضا من عينه ، وكذلك ألف فاعل كيف كانت عوضا من عينه فى خاف ، و (هاع لاع) ونحوه ، وأيضا فإن عين قيدوده وبابها وإن كان أصلا فإنها على الأحوال كلها حرف عله ما دامت موجوده ملفوظا بها ، فكيف بها إذا حذفت فإنها حينئذ توغل فى الاعتلال والضعف ولو لم يعلم تمكن هذه الحروف فى الضعف إلا بتسميتهم إياها حروف العلّه لكان كافيا ، وذلك أنها فى أقوى أحوالها ضعيفه ، ألا ترى أن هذين الحرفين إذا قويا بالحركه فإنك مع ذلك مؤنس منهما ضعفا ، وذلك أن تحملهما للحركه أشقّ منه فى غيرهما ولم يكونا كذلك ، إلا أن مبنى أمرهما على خلاف القوه يؤكد ذلك عندك أن أذهب الثلاث فى الضعف والاعتلال الألف ، ولما كانت كذلك لم يمكن تحريكها البته ، فهذا أقوى دليل على أن الحركه إنما تحملها وتسوغ فيه من الحروف الأقوى لا الأضعف ، وكذلك ما تجد أخفّ الحركات الثلاث وهى الفتحه مستثقله فيها حتى تجنح لذلك وتستروح إلى إسكانها نحو قوله : [البسيط]

۶۱- (۱)یا دار هند عفت إلّا أثافیها

[بین الطّویّ فصارات فوادیها]

وقوله : [الرجز]

۶۲- (۲)کأنّ أیدیهن بالقاع القرق

ونحو ذلک. وقوله : [الوافر]

۶۳- (۳)وأن یعرین إن کسی الجواری

فتنبو العین عن کرم عجاف

نعم ، وإذا کان الحرف لا یتحامل بنفسه حتی یدعو إلی اخترامه وحذفه کان بأن یضعف عن تحمل الحرکه الزائده علیه فیه أحری وأحجی ، وذلک نحو قول الله تعالی : (وَاللَّیْلِ إِذا یَسْرِ) [الفجر : ۴] ، و (ذلِکَ ما کُنَّا نَبْغِ) [الکهف : ۶۴] ، و (الْکَبِیرُ الْمُتَعالِ) [الرعد : ۹]. وقوله : [السریع]

۶۴- (۴)[سیفی وما کنّا بنجد وما]

قرقر قمر الواد بالشّاهق

وقول الأسود بن یعفر : [الطویل]

۶۵- (۵)فألحقت أخراهم طریق ألا هم

[کما قیل نجم قد خوی متتابع]

یرید أولاهم و (یَمْحُ اللهُ الْباطِلَ) [الشوری : ۲۴] ، و (سَنَدْعُ الزَّبانِیَهَ) [العلق : ۱۸] کتبت فی المصحف بلا واو للوقف علیها کذلک ، وقد حذفت الألف فی نحو ذلک قال رؤبه : [الرجز]

۶۶- (۶)وصّانی العجاج فیما وصّنی

۱- ۶۱- الشاهد للحطیئه فی دیوانه (ص ۲۴۰) ، وشرح أبیات سیبویه (۲ / ۳۱۹) ، وبلا نسبه فی الکتاب (۳ / ۳۴۰) ، وخزانه الأدب (۶ / ۳۹۷) ، والخصائص (۱ / ۳۰۷) ، وشرح المفصّل (۱۰ / ۱۰۰) ، ولسان العرب (ثفا) ، والمحتسب (۱ / ۱۲۶) ، والمنصف (۲ / ۱۸۵).

٢- ٦٢- الشاهد لرؤبه فى ملحقات ديوانه (ص ١٧٩) ، وانظر المحتسب (١ / ١٢٦).

٣- ٦٣- الشاهد لعمران بن حطان أو لعيسى بن الحبطى فى الأغانى (١٨ / ٤٩) ، ولأبى خالد القنانى فى شرح شواهد المغنى (٢ / ٨٨٦) ، ولسان العرب (كرم) ، ولسعيد بن مسحوج الشيبانى فى لسان العرب (كسا) ، ولمرداس بن أذنه فى لسان العرب (عجف) ، وبلا نسبه فى إصلاح المنطق (ص ٦٠) ، ومغنى اللبيب (٢ / ٥٢٧) ، والممتع فى التصريف (٢ / ٥٣٦) ، والمنصف (٢ / ١١٥).

٤- ٦٤- الشاهد لأبى عامر جدّ العباس بن مرداس فى ذيل سمط اللآلئ (ص ٣٧) ، وشرح شواهد المغنى (٢ / ٦٠١) ، ولسان العرب (قمر) و (عتق) ، وتاج العروس (قمر) و (عتق) ، وله أو لأنيس بن عباس فى الدرر (٦ / ١٧٧) ، والمقاصد النحويه (٢ / ٣٥١) ، ولأبى الربيس التغلبى فى لسان العرب (ودى) ، وبلا نسبه فى الإنصاف (١ / ٣٨٨) ، والمقتضب (٢ / ٧٣).

٥- ٦٥- انظر اللسان (وأل) ، والبيت فى قصيده ذكرها الغندجانى فى فرحه الأديب (ص ١٩٩).

٦- ٦٦- الرجز لرؤبه فى إعراب القرآن (٣ / ٨٣٨) ، والخصائص (٢ / ٩٣) ، وملحقات ديوانه (ص ١٨٧).

يريد فيما وصانى ، وذهب أبو عثمان فى قوله تعالى : (يا أَبَتِ) [يوسف : ١٠٠] ، أنه أراد أبتاه وحذف الألف ، ومن أبيات الكتاب قول لبيد : [الرمل]

٦٧- (١)[وقبيل من لكيز ناهد]

رهط مرجوم ورهط ابن المعلّ

يريد المعلّى. وحكى أبو عبيد وأبو الحسن وقطرب وغيرهم : رأيت فرخ ونحو ذلك. فإذا كانت هذه الحروف تتساقط وتهى عن حفظ أنفسها وتحمل خواصها وعوانى ذواتها ، فكيف بها إذا جشمت احتمال الحركات التيفات على مقصور صورتها ، نعم : وقد أعرب بهذه الحروف أنفسها كما يعرب بالحركات التى هى أبعاضها وذلك فى باب : أبوك وأخوك والزيدان والزيدون والزيدين ، وأجريت هذه الحروف مجرى الحركات فى (زيد) ، (وزيدا) ، (وزيد) ومعلوم أن الحركات لا تتحمل لضعفها الحركات ، فأقرب أحكام هذه الحروف إن لم تمتنع من احتمالها الحركات إذ احتملتها جفت عنها وتكاءدتها ، ويؤكد عندك ضعف هذه الأحرف الثلاثه أنك إذا وجدت أقواهن وهما الواو والياء مفتوحا ما قبلهما فإنهما كأنهما تابعان لما هو منهما ، ألا ترى إلى نحو ما جاء عنهم من نحو نوبه ونوب وجوبه وجوب ودوله ودول ، فمجيء فعله على فعل يريك أنها كأنها إنما جاءت عندهم من فعله ، وكأن دوله دوله وجوبه جوبه ونوبه نوبه ، وإنما ذلك لأن الواو مما سبيله أن يأتى للضمه تابعا. وكذلك ما جاء من فعله مما عينه ياء على فعل نحو : ضيعه وضيع ، وخيمه وخيم ، وعيبه وعيب ، كأنه إنما جاء على أن واحدته فعله نحو : ضيعه وخيمه وعيبه ، أفلا تراهما مفتوحا ما قبلهما مجريين مجراهما مكسورا ومضموما ما قبلهما ، فهل هذا إلا لأن الصيغه مقتضيه لسياغ الاعتلال فيهما.

فإن قلت : ما أنكرت أن لا يكون ما جاء من نحو : فعله على فعل نحو : نوب وجوب ودول ، لما ذكرته من تصوّر الضمه فى الفاء ، ولا يكون ما جاء من فعله على فعل نحو : ضيع وخيم وعيب لما ذكرته من تصور الكسره فى الفاء ، بل لأن ذلك ضرب من التكسير ركبوه فيما عينه معتلّه كما ركبوه فيما عينه صحيحه نحو : لأمه

١- ٦٧- الشاهد للبيد بن ربيعه فى ديوانه (ص ١٩٩) ، والخصائص (٢ / ٢٩٣) ، والدرر (٦ / ٢٤٥) ، وشرح شواهد الإيضاح (ص ٣٢٠) ، وشرح شواهد الشافيه (ص ٢٠٧) ، ولسان العرب (رجم) ، والمقاصد النحويه (٤ / ٥٤٨) ، والممتع فى التصريف (٢ / ٦٢٢) ، وبلا نسبه فى جمهره اللغه (ص ٤٦٦) ، والدرر (٦ / ٢٩٨) ، ورصف المبانى (ص ٣٦) ، وسرّ صناعه الإعراب (٢ / ٥٢٢) ، وشرح شافيه ابن الحاجب (٢ / ٢٨٥) ، والمحتسب (١ / ٣٤٢) ، والمقرّب (٢ / ٢٩) ، وهمع الهوامع (٢ / ١٥٧).

ولؤم ، وعرصه وعرص ، وقريه وقرى وبروه وبرى فيما ذكره أبو على ، ونزوه ونزى فيما ذكره أبو العباس ، وحلقه وحلق ، وفلكه وفلك. قيل : كيف تصرفت الحال فلا اعتراض شكّ فى أن الياء والواو أين وقعتا وكيف تصرّفتا معتدتان حرفى عله ، ومن أحكام الاعتلال أن يتبعا ما هو منهما هذا ، ثم إنا رأيناهم قد كسروا فعله مما هما عيناه على فعل وفعل نحو : جوب ونوب وضيع وخيم ، فجاء تكسيرهما تكسير ما واحده مضموم الفاء ومكسورها ، فنحن الآن بين أمرين : إما أن نرتاح لذلك ونعلّله ، وإما أن نتهالك فيه ونتقبّله غفل الحال ساذجا وفيه ضمير يعود على المتأخر ، وذلك ساذجا جاء من الاعتلال.

فأن يقال : إن ذلك لما ذكرناه من اقتضاء الصوره فيهما أن يكونا فى الحكم تابعين لما قبلهما أولى من أن ننقض الباب فيه ، ونعطى اليد عنوه به من غير نظر له ولا اشتمال من الصنعه إليه ، ألا ترى إلى قوله : وليس شىء مما يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجها ، فإذا لم يخل مع الضروره من وجه من القياس محاول ، فهم بذلك مع الفسحه وفى حال السعه ، أولى بأن يحاولوه ، وأحجى بأن يناهدوه ، فيتعللوا به ولا يهملوه ، فإذا ثبت ذلك فى باب ما عينه ياء أو واو جعلته الأصل فى ذلك ، وجعلت ما عينه صحيحه فرعا له ومحمولا عليه نحو : حلق وفلك وعرص ولؤم وقرى وبرى ، كما أنهم لمّا أعربوا بالواو والياء والألف فى الزيدون والزيدين والزيدان تجاوزوا بذلك إلى أن أعربوا بما ليس من حروف اللين وهو النون فى تقومان وتقعدين وتذهبون ، فهذا جنس من تدريج اللغه.

وأما ما حذفت لامه وصار الزائد عوضا منها فكثير - منه : باب سنه ومئه وفئه ورئه وعضه وضعه ، فهذا ونحوه مما حذفت لامه وعوض منها تاء التأنيث ، ألا تراها كيف تعاقب اللام فى نحو : بره وبرى وثبه وثبى.

وحكى أبو الحسن عنهم : رأيت (مئيا) بوزن معيا ، فلما حذفوا قالوا : (مئه). فأما بنت وأخت فالتاء عندنا بدل من لامى الفعل وليست عوضا.

وأما ما حذف لالتقاء الساكنين من هذا النحو ، فليس الساكن الثانى عندنا بدلا ولا عوضا لأنه ليس لازما وذلك نحو هذه عصا ورحى وكلمه معلّى ، فليس التنوين فى الوصل ولا الألف التى هى بدل منه فى الوقف : نحو رأيت عصا ورحى عند الجماعه ، وهذه عصا ومررت بعصا عند أبى عثمان والفراء بدلا من لام الفعل ولا عوضا ، ألا تراه غير لازم إذا كان التنوين يزيله الوقف ، والألف التى هى بدل منه يزيلها الوصل ، وليست كذلك : تاء مئه وعضه وسنه ولغه وشفه لأنها ثابته فى الوصل ومبدله هاء فى الوقف.

فأما الحذف فلا حذف ، وكذلك ما لحقه علم الجمع نحو القاضون والقاضين والأعلون والأعلين ، فعلم الجمع ليس عوضا ولا بدلا لأنه ليس لازما. فأما قولهم : هذان وهاتان واللّذان واللّتان والّذون والّذين ، فلو قال قائل : إن علم التثنيه والجمع فيها عوض من الألف والياء من حيث كانت هذه أسماء صيغت للتثنيه والجمع لا على حدّ : رجلان وفرسان وقائمون وقاعدون ، ولكن على قولك : هما وهم وهن لكان مذهبا ، ألا ترى أن هذين من هذا ليس على رجلين من رجل ، ولو كان كذلك لوجب أن تنكره البته كما تنكر الأعلام نحو : زيدان وزيدين وزيدون وزيدين ، والأمر فى هذه الأسماء بخلاف ذلك ، ألا تراها تجرى مثناه ومجموعه أوصافا على المعارف كما تجرى عليها مفرده ، وذلك قولك مررت بالزيدين هذين ، وجاءنى أخواك اللذان فى الدار ، وكذلك قد توصف هى أيضا بالمعارف نحو قولك : جاءنى ذانك الغلامان ، ورأيت اللّذين فى الدار الظّريفين ، وكذلك أيضا تجدها فى التثنيه والجمع تعمل من نصب الحال ما كانت تعمله مفرده وذلك نحو قولك ، هذان قائمين الزيدان ، وهؤلاء. منطلقين إخوتك.

وقريب من هذان واللذان ، قولهم : هيهات ، مصروفه وغير مصروفه وذلك أنها جمع هيهاه ، وهياه عندنا رباعيه مكرره فاؤها ولامها الأولى هاء ، وعينها ولامها الثانيه ياء ، فهى لذلك من باب صيصيه وعكسها باب يليل ويهياه ، قال ذو الرمه : [الطويل]

٦٨- (١)تلوّم يهياه بياه وقد مضى

من اللّيل جوز واسبطرّت كواكبه

وقال كثيّر : [الطويل]

٦٩- (٢)وكيف ينال الحاجبيّه آلف

بيليل ممساه وقد جاوزت رقدا

فهيهاه من مضاعف الياء بمنزله المرمره والقرقره ، وكان قياسها إذا جمعت أن تقلب اللام ياء فيقال : هو هيات كشوشيات وضوضيات ، إلا أنهم حذفوا اللام لأنها فى آخر اسم غير متمكّن ليخالف آخرها آخر الأسماء المتمكنه نحو : رحيان ومولیان ، فعلى هذه قد يمكن أن يقال : إن الألف والتاء فى هيهات عوض من لام الفعل فى هيهيات ، لأن هذا ينبغى أن يكون اسما صيغ للجمع بمنزله الذين وهؤلاء.

فإن قيل : وكيف ذاك وقد يجوز تنكيره فى قولهم : هيهات هيهات ، وهؤلاء والذين لا يمكن تنكيره ، فقد صار إذا هيهات بمنزله قصاع وجفان؟

١- ٦٨- الشاهد لذى الرّمه فى ديوانه (ص ٨٥١) ، ولسان العرب (جوش) ، و (يهيه) ، وتهذيب اللغه (٦ / ٤٨٧) ، وأساس البلاغه (ص ٢٠١) ، و (سبط) ، و (يهيه) ، وكتاب العين (٤ / ١٠٦).

۲- ۶۹- انظر دیوانه (ص ۵۱۴).

قيل : ليس التنكير فى هـذا الاسم المبنى على حـده فى غيره من المعرب ، ألا ترى أنه لو كان هيهات من هيهيات بمنزله أرطيات من أرطاه وسعليات من سعلاه لما كانت إلا نكره ، كما أن سعليان وأرطيات لا يكونان إلا نكرتين.

فإن قيل : ولم لا تكون سـعليات معرفه إذا جعلتها علما لرجل أو امرأه سـميتها بسـعليات وأرطيات ، وكذلك أنت فى هيهات إذا عرّفتها فقـد جعلتها علما على معنى البعـد ، كما أن (غاق) فى من لم ينوّن قـد جعل علما لمعنى الفراق ومن نوّن فقال : غاق غاق وهيهاه وهيهاه هيهات هيهات ، فكأنه قال : بعدا بعدا ، فجعل التنوين علما لهذا المعنى ، كما جعل حذفه علما لذلك؟

قيل : أما على التحصـيل فلا يصـحّ هناك حقيقه معنى العلميه ، وكيف يصح ذلك ، وإنما هذه أسـماء سـمّى بها الفعل فى الخبر نحو : شـتان وسـرعان وأفّ أوّتاه ، وإذا كانت أسـماء للأفعال ، والأفعال أقعـد شـىء فى التنكير وأبعده عن التعريف ، علمت أنه تعليق لفـظ متـأوّل فيه التعريف على معنى لاـ يضـامه إلاـ التنكير ، فلهـذا قلنـا : إن تعريف باب هيهات لا يعتـدّ تعريفا ، وكـذلك (غاق) وإن لم يكن اسم فعل فإنه على سـمته ، ألا تراه صوتا بمنزله حاء وعاء وهاء ، وتعرف الأصوات من جنس تعرف الأسـماء المسماه بها.

فإن قيل : ألا تعلم أن معك من الأسماء ما يكون فائده معرفته كفائده نكرته البتّه ، وذلك قولهم : غدوه هى فى معنى غداه ، إلا أن غـدوه معرفه وغداه نكره ، وكذلك أسد وأسامه وثعلب وثعاله وذئب وذؤاله ، وأبو جعده وأبو معطه ، فقد تجد هذا التعريف المسـاوى لمعنى التنكير فاشـيا فى غير مـا ذكرته ، ثم لم يمنع ذلـك أسـامه وثعاله وأبا جعـده وأبا معطه ونحو ذلك أن يعـد فى الأعلام ، وإن لم يخصّ الواحد من جنسه ، فلذلك لم لا يكون هيهات كما ذكرنا؟

قيـل : هـذه الأعلام وإن كانت معنياتها نكرات فقـد يمكن فى كل واحـد منها أن يكون معرفه صـحيحه ، كقولك : فرقت ذلك الأسـد الـذى فرقته ، وتبـاركت بالثعلب الـذى تباركت به ، وخسأت الـذئب الـذى خسأته ، فأما الفعل فمما لا يمكن تعريفه على وجه ، فلذلك لم يعتد التعريف الواقع عليه لفظا سمه خاصه ولا تعريفا.

وأيضا ، فإن هذه الأصوات عندنا فى حكم الحروف ، فالفعل إذا أقرب إليها ومعترض بين الأسماء وبينها ، ألا ترى أن البناء الذى سرى فى باب : صه ومه وحيهلا ورويد وإيه وأيها وهلمّ ونحو ذلك من باب : نزال ودراك ونظار ومناع ، إنما أتاها من

قبل تضمّن هذه الأشياء معنى لام الأمر ، لأن أصل : (صه) اسم له وهو اسكت ، والأصل لتسكت كقراءه النبى عليه السّلام : (فَبِذلِكَ فَلْيَفْرَحُوا) [يونس : ۵۸].

وكذلك (مه) هو اسم اكفف ، والأصل لتكفف ، وكذلك (نزال) هو اسم انزل وأصله لتنزل ، فلما كان معنى اللام عابرا فى هذا النسق وساريا فى إيجابه ومقصور فى جميع جهاته دخله البناء من حيث تضمن هذا المعنى ، كما دخل أين وكيف لتضمنها معنى حرف الاستفهام ، و (أمس) لتضمنه معنى حرف التعريف ومن لتضمنه معنى حرف الشرط وسوى ذلك ، فأما (أفّ) و (هيهات) وبابهما مما هو اسم للفعل فى الخبر فمحمول فى ذلك على أفعال الأمر ، وكان الموضوع فى ذلك إنما هو (لصه) و (مه) و (رويد) ونحو ذلك. ثم حمل عليه باب (أف) و (شتان) و (وشكان) من حيث كان اسما سمّى به الفعل ، وإذا جاز لأحمد وهو اسم علم أن يشبه ب- (أركب) وهو فعل نكره كان أن يشبه اسم سمّى به الفعل فى الخبر باسم سمّى به الفعل فى الأمر أولى ، ألا ترى أن كل واحد منهما اسم ، وأن المسمّى به أيضا فعل ، ومع هذا فقد تجد لفظ الأمر فى معنى الخبر نحو قول الله تعالى : (أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ) [مريم : ۳۸] ، وقوله : (قُلْ مَنْ كانَ فِي الضَّلالَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمنُ مَدًّا) [مريم : ۷۵] أى : فليمدن ، ووقع أيضا لفظ الخبر فى معنى الأمر نحو قوله تعالى : (لا تُضَارَّ والِدَةٌ بِوَلَدِها) [البقره : ۲۲۳] ، وقولهم : (هذا الهلال) ، معناه انظر إليه ، ونظائره كثيره ، فلما كان (أفّ) ك- (صه) فى كونه اسما للفعل كما أن صه كذا ولم يكن بينهما إلا أن هذا اسم لفعل مأمور به وهذا اسم لفعل مخبر به ، وكان كل واحد من لفظ الخبر والأمر قد يقع موقع صاحبه ، صار كأن كل واحد منهما هو صاحبه ، فكان لا خلاف هناك فى لفظ ولا معنى ، وما كان على بعض هذه القربى والشبكه ألحق بحكم ما حمل عليه ، فكيف بما ثبتت فيه ووقت عليه واطمأنت به - فاعرف ذلك.

ومما حذفت لامه وجعل الزائد عوضا منها : فرزدق وفريزيد وسفرجل وسفيريج ، وهو باب واسع ، فهذا طرف من القول على ما زيد من الحروف عوضا من حرف أصلى محذوف.

وأما الحرف الزائد عوضا من حرف زائد فكثير ، منه التاء فى فرزانه وزنادقه وجحاجحه ألحقت عوضا من ياء المد فى فرازين وزناديق وجحاجيح.

ومن ذلك ما لحقته ياء المدّ عوضا من حرف زائد حذف منه نحو قولهم فى تكسير مدحرج وتحقيره دحيريج ودحاريج فالياء عوضا من ميمه ، وكذلك جحافيل

وجحيفيل ، الياء عوضا من نونه ، وكذلك مغاسيل ومعيسيل ، الياء عوضا من يائه ، وكذلك زعافير ، الياء عوضا من ألفه ونونه ، وكذلك الهاء فى تفعله فى المصادر عوضا من ياء تفعيل أو ألف فعّال ، وذلك نحو : سليته تسليه وربيته تربيه ، الهاء بدل من ياء تفعيل فى تسلّى وتربّى ، أو ألف سلاء ورباء ، أنشد أبو زيد : [الرجز]

٧٠- (١)باتت تنزّى دلوها تنزيّا

كما تنزّى شهله صبيّا

ومن ذلك تاء الفعله (٢) فى الرباعى نحو الهملجه والسرهفه كأنها عوض من ألف فعلال نحو الهملاج والسّرهاف ، قال العجاج : [الرجز]

٧١- (٣)سرهفته ما شئت من سرهاف

وكذلك ما لحق بالرباعى من نحو الحوقله ، والبيطره ، والجهوره ، والسلقاه ، كأنها عوض من ألف حيقال وبيطار وجهوار وسلقاء ، ومن ذلك قول التغلبى : [الوافر]

٧٢- (٤)[تهدّدنا وأوعدنا رويدا]

متى كنّا لأمّك مقتوينا

والواحد مقتوى ، وهو منسوب إلى مقتى ، وهو مفعل من القتو وهو الخدمه قال : [المنسرح]

٧٣- (٥)إنّى امرؤ من بنى خزيمه لا

أحسن قتو الملوك والحفدا

فكان قياسه إذا جمع أن يقال : مقتويون ومقتويين ، كما أنه إذا جمع بصرى وكوفى قيل : بصريون وكوفيون ونحو ذلك ، إلا أنه جعل علم الجمع معاقبا لياء الإضافه فصحّت اللام ليّه الإضافه ، كما يصحّ معها ، ولو لا ذلك لوجب حذفها لالتقاء الساكنين ، وأن يقال : مقتون ومقتين ، كما يقال : هم الأعلون وهم المصطفون ، فقد ترى إلى تعويض علم الجمع من يأتى الإضافه والجمع زائدا. وقال (٦) سيبويه فى ميم

١- ٧٠- الرجز بلا نسبه فى شرح المفصّل (٦ / ٥٨) ، والمخصص (٣ / ١٠٤).

٢- فى نسخه (الفعلله).

٣- ٧١- الشاهد فى ديوانه (١ / ١٦٩) ، والمقتضب (٢ / ٩٥) ، وجمهره اللغه (٣ / ٣٣٨) ، والخصائص (١ / ٢٢٢) ، والمنصف (١

/ ۴۱) ، والمخصّص (۳ / ۵۸).

۴- ۷۲- الشاهد لعمرو بن كلثوم فی دیوانه (ص ۷۹) ، وجمهره اللغه (ص ۴۰۸) ، وخزانه الأدب (۷ / ۴۲۷) ، وشرح شواهد الإیضاح (ص ۲۹۲) ، ولسان العرب (خصب) ، و (قتا) ، و (قوا) ، والمنصف (۲ / ۱۳۳) ، ونوادر أبی زید (ص ۱۸۸) ، وبلا نسبه فی لسان العرب (ذنب).

۵- ۷۳- الشاهد بلا نسبه فی جمهره اللغه (ص ۴۰۸) ، والمخصّص (۳ / ۱۴۱) ، والخصائص (۲ / ۱۰۴) ، والمحتسب (۲ / ۲۵).

۶- انظر الکتاب (۴ / ۱۹۲).

فاعلته مفاعله : إنها عوض من ألف فاعلته. ومنع ذلك المبرد فقال (١) : ألف فاعلته موجوده فى المفاعله فكيف يعوض من حرف هو موجود غير معدوم.

قال ابن جنّى : وقد ذكرنا ما فى هذا ووجه سقوطه عن سيبويه فى موضع غير هذا يعنى فى كتاب (التعاقب) وفيه أن أبا على رد قول المبرّد فى الجزء الستين من (التذكره) وحاصله أن تلك الألف ذهبت وهذه غيرها وهى زياده لحقت المصدر كما تلحق المصادر ، وأضاف زيادتها بين ألف الإفعال وياء التفعيل ، قال : لكن الألف فى المفاعل بغير هاء هى ألف فاعلته لا محاله ، وذلك نحو قاتلته مقاتلا وضاربته مضاربا ، قال الشاعر : [الطويل]

٧٤- (٢)أقاتل حتى لا أرى لى مقاتلا

وأنجو إذا غمّ الجبان من الكرب

فأما أقمت إقامه وأردت إراده ونحو ذلك ، فإن الهاء فيها على مذهب الخليل وسيبويه (٣) عوض من ألف إفعال الزائده ، وهى فى قول أبى الحسن عوض من عين إفعال على مذهبهما فى باب مفعول من نحو : مبيع ومقول ، والخلاف فى ذلك قد عرف وأحيط بحال المذهبين فيه فتركناه لذلك. ومن ذلك الألف فى يمان وتهام وشآم ، هى عوض من أحد ياءى الإضافه فى يمنىّ وتهامىّ وشآمىّ ، وكذلك ألف ثمان ، قلت لأبى على : لم زعمتها للنسب؟ فقال : لأنها ليست بجمع مكسّر فتكون كصحار ، قلت له : نعم ولو لم تكن للنسب للزمتها الهاء البته نحو : عباقيه وكراهيه وسباهيه ، فقال : نعم هو كذلك. ومن ذلك ياء التفعيل بدل من ألف الفعال ، كما أن التاء فى أوله عوض من إحدى عينيه ، وقد وقع هذا التعارض فى الحروف المنفصله عن الكلم غير المصوغه فيها الممزوجه بأنفس صيغها ، وذلك نحو قول الراجز على مذهب الخليل : [الرجز]

٧٥- (٤)إنّ الكريم - وأبيك - يعتمل

إن لم يجد يوما على من يتّكل

١- انظر المقتضب (٢ / ١٠٠) الحواشى).

٢- ٧٤- الشاهد لكعب بن مالك فى ديوانه (ص ١٨٤) ، والكتاب (٤ / ٢١١) ، ولسان العرب (قتل) ، ولوالده مالك بن أبى كعب فى حماسه البحترى (ص ٤٢) ، وشرح المفصّل (٦ / ٥٥) ، وبلا نسبه فى أمالى ابن الحاجب (ص ٣٧٥) ، والخصائص (١ / ٣٦٧) ، والمحتسب (٢ / ٦٤) ، والمقتضب (١ / ٧٥).

٣- انظر الكتاب (٤ / ١٩٣).

٤- ٧٥- الشاهد لبعض الأعراب فى الكتاب (٣ / ٩٣) ، وبلا نسبه فى الجنى الدانى (ص ٤٧٨) ، وخزانه الأدب (١٠ / ١٤٦) ، والخصائص (٢ / ٣٠٥) ، والدرر (٤ / ١٠٨) ، وشرح أبيات سيبويه (٢ / ٢٠٥) ، وشرح التصريح (٢ / ١٥) ، وشرح شواهد المغنى (ص ٤١٩) ، ولسان العرب (عمل) ، والمحتسب (١ / ٢٨١) ، وهمع الهوامع (٢ / ٢٢).

أی : من یتّکل علیه ، فحذف علیه هذه ، وزاد (علی) متقدّمه ، ألا تری أنه : یعتمل إن لم یجد من یتّکل علیه ، ویدع ذکر قول غیره هنا ، وکذلک قول الآخر : [الطویل]

۷۶- (۱)أولی فأولی بامرئ القیس بعد ما

خصفن بآثار المطیّ الحوافرا

أی : خصفن بالحوافر آثار المطیّ یعنی آثار أخفافه ، فحذف الیاء من الحوافر وزاد أخری عوضا منها فی آثار المطیّ ، هذا علی قول من لم یعتقد القلب وهو أمثل ، فما وجدت مندوحه عن القلب لم یرتکبه ، وقیاس هذا الحذف والتعویض قولک : بأیّهم تضرب امرره ، أی : أیّهم تضرب امرر به ، وهو کثیر ، انتهی. ما أورده ابن جنی فی هذا الباب ، وبقی تتمات نوردها مزیده علیه.

منها : قال ابن خالویه : من العرب من إذا حذف عوّض ، من ذلک تشدید المیم فی الفم فی بعض اللغات عوضا من لامه المحذوفه فإن أصله : فمی أو فمو ، أنشد الأصمعی : [الرجز]

۷۷- (۲)یا لیتها قد خرجت من فمّه

وتشدید أب وأخ عوضا من لامیهما ، فإن أصلهما أبو وأخو. قال فی الجمهره (۳) : ذکر ابن الکلبی أن بعض العرب یقولون : أخّ وأخّه ، وقال ابن مالک فی (شرح التسهیل) : ذکر الأزهریّ (۴) أن تشدید خاء أخّ وباء أبّ لغه ، قال وکذا تشدید نون هنّ ، قال سحیم : [الطویل]

۱- ۷۶- الشاهد لمقاس العائذی فی شرح اختیارات المفضّل (۳ / ۸۵) ، ولسان العرب (خصف) ، و (ولی) ، وبلا نسبه فی خزانه الأدب (۹ / ۳۴۶) ، والخصائص (۲ / ۳۰۶) ، ولسان العرب (حفر).

۲- ۷۷- الشاهد لمحمد بن ذؤیب الفقیمی فی لسان العرب (فمم) ، وتاج العروس (فمم) ، وللعجاج فی ملحق دیوانه (۲ / ۳۲۷) ، وخزانه الأدب (۴ / ۴۹۳) ، والدرر (۱ / ۱۰۹) ، ولجریر فی دیوانه (ص ۱۰۳۸) ، ولجریر أو لمحمد بن ذؤیب فی لسان العرب (طسم) ، وبلا نسبه فی لسان العرب (فوه) ، وجواهر الأدب (ص ۹۲) ، وسرّ صناعه الإعراب (۱ / ۴۱۵) ، وشرح المفصّل (۱۰ / ۳۳) ، والمحتسب (۱ / ۷۹) ، والممتع فی التصریف (۱ / ۳۹۱) ، وهمع الهوامع (۱ / ۳۹) ، وتهذیب اللغه (۱۵ / ۵۷۴) ، ومقاییس اللغه (۴ / ۴۳۴) ، والمخصص (۱ / ۱۳۸) ، وأساس البلاغه (سطم) ، وديوان الأدب (۳ / ۱۱) ، وتاج العروس (فوه).

۳- انظر جمهره اللغه (۱ / ۱۵).

۴- انظر تهذیب اللغه (۷ / ۶۲۳).

٧٨- (١)ألا ليت شعرى! هل أبيتنّ ليله

وهنّى جاذ بين لهزمتى هن

وتشديد ميم (دم) عوضا من لامه المحذوفه ، فإن أصله دمى قال : [الرجز]

٧٩- (٢)[حيث التقت بكر وفهم كلّها]

والدمّ يجرى بينهم كالجدول

وقال : [البسيط]

٨٠- (٣)أهان دمّك فرغا بعد عزّته

يا عمرو بغيك إصرارا على الحسد

فقد شقيت شقاء لا انقضاء له

وسعد مرديك موفور على الأبد

وذهب جماعه إلى أن تشديد النون فى (هذانّ) عوض من ألف ذا المحذوفه ، وقوم إلى أن النون فى المثّنى والجمع عوض من حركه المفرد ، وآخرون إلى أنها عوض من تنوينه ، وآخرون إلى أنها عوض منهما معا ، ومن هذا الباب تعويض هاء التأنيث من ألف التأنيث.

الخامسه : تقول فى جمع حبنطى وعفرنى حبائط وعفارن ، فإذا عوّضت من الألف فإن شئت تعوض الياء تقول : حبانيط وعفارين ، وإن شئت تعوض الهاء فتقول حبانطه وعفارنه.

قال أبو حيان : لكن باب تعويض الياء واسع جدا ، لأنه يجوز دخولها فى كل ما حذف منه شىء غير باب لغيزى ، وأما تعويض الهاء فمقصور على ما ذكر ، وأكثر ما يكون تعويض الهاء من ياء النسب المحذوفه كأشعثى وأشاعثه وأزرقى وأزارقه ومهلبى ومهالبه.

ومن تعويض الهاء عن ألف التأنيث قولهم فى تصغير لغيزى : لغيغيزه وفى تصغير حبارى : حبيره.

ومن هذا الباب تعويض التنوين من المضاف إليه فى أى وإذ ، ومن حرف العلّه المحذوف فى نحو : جوار وغواش وعم وقاض وداع.

قال ابن النحاس فى (التعليقه) : واختلف فى تنوين كلّ وبعض ، فقيل عوض عن المضاف إليه كإذ.

۱- ۷۸- الشاهد ليس فی ديوان سحيم ، وهو بلا نسبه فی لسان العرب (هنا) ، وتاج العروس (هنو) ، والدرر اللوامع (۱ / ۱۱) ، وهمع الهوامع (۱ / ۳۹).

۲- ۷۹- الشاهد لتأبّط شرّا فی الأمالی الشجريه (۲ / ۳۴).

۳- ۸۰- البيت الأول فی الدرر اللوامع علی همع الهوامع (۱ / ۳۶) ، بلا نسبه ، وفی عمده الحفاظ (۲ / ۲۴) ، وشفاء العليل (ص ۱۲۱).

قال الزمخشرى : والأولى أن يقال : ليس بعوض عن المحذوف وإنما هو التنوين الذى كان يستحقه الاسم قبل الإضافه ، والإضافه كانت مانعه من إدخال التنوين عليه فلما زال المانع وهو الإضافه رجع إلى ما كان عليه من دخول التنوين عليه ، انتهى.

قاعده : آراء بعض العلماء فى التعويض

قال أبو حيان : قد يكون التعويض مكان المعوّض ، كما قالوا : يا أبت ، فالتاء عوض من ياء المتكلم ، وقد يكون العوض فى الآخر من محذوف كان فى الأول كعده وزنه وعكسه كاسم واست ، لما حذفوا من آخره لام الكلمه عوّضوا فى أوله همزه الوصل.

وقد يكون التعويض من حرف ليس أولا ولا آخرا فيعوض منه حرف آخر ، نحو : زنادقه فى زناديق.

وقال أبو البقاء فى (التبيين) (١) : عرفنا من طريقه العرب أنهم إذا حذفوا من الأول عوّضوا أخيرا مثل عده وزنه ، وإذا حذفوا من الآخر عوّضوا فى الأول مثل ابن ، وقد عوّضوا فى الاسم همزه الوصل فى أوله مكان المحذوف من آخره.

قال : والعوض مخالف للبدل ، فبدل الشىء يكون فى موضعه والعوض يكون فى غير موضع المعوّض عنه.

قال : فإن قيل التعويض فى موضع لا يوثق بأن المعوّض عنه فى غيره ، لأن القصد منه تكميل الكلمه ، فأين كملت حصل غرض التعويض ، ألا ترى أن همزه الوصل فى : اضرب وبابه ، عوض من حركه أول الكلمه ، وقد وقعت فى موضع الحركه.

فالجواب : إن التعويض على ما ذكرنا يغلب على الظن أن موضعه مخالف لموضع المعوّض منه لما ذكرنا من الوجهين ، قولهم : الغرض تكميل الكلمه ليس كذلك ، وإنما الغرض العدول عن أصل إلى ما هو أخفّ منه ، والخفه تحصل بمخالفه الموضع ، فأما تعويضه فى موضع محذوف لا يحصل منه خفه ، لأن الحرف قد يثقل بموضعه فإذا أزيل عنه حصل التخفيف.

وفى (شرح التسهيل) لأبى حيان : اختلف فى باب قضاه ورماه ، فالذى عليه

١- انظر مسائل خلافيه فى النحو (٦١).

الجمهور أن وزنه فعله وأنه من الأوزان التى انفرد بها المعتلّ الذى هو على وزن فاعل لمذكر عاقل.

وقال بعضهم : وزنه فعله ككامل وكمله ، وإن هذه الضمه للفرق بين المعتلّ الآخر والصحيح.

وقال الفراء : وزنه فعّل بتضعيف العين كنازل ونزّل ، والهاء فيه - أعنى فى غزاه ورماه - عوض مما ذهب من التضعيف ، كالهاء فى إقامه واستقامه عوض مما حذف.

قال أبو حيان : وقد نظم هذا الخلاف أحمد بن منصور اليشكرىّ فى أرجوزته فى النحو ، وهى أرجوزه قديمه عدّتها ثلاثه آلاف بيت إلا تسعين بيتا. احتوت على نظم سهل وعلم جمّ فقال :

والوزن فى الغزاه والرّماه

فى الأصل عند حمله الرّواه

فعله ليس لها نظير

فى سالم من شأنه الظّهور

وآخرون فيفه قالوا : فعله

كما تقول فى الصحيح الحمله

فخصّ فى ذلك حرف الفاء

بالضّمّ فى ذى الواو أو ذى الياء

وخالف الفراء ما أنبات

وحجّهم بقولهم : سراه

وعنده وزن غزاه فعّل

كما تقول نازل ونزّل

فالهاء من ساقطها معتاضه

وإنما تعرف بالرياضه

كالأصل فى إقامه إقوام

بالاعتياض اطّرد الكلام

وبعضها جاء على التّأصيل

غزّى وعفّى ليس بالمجهول

الفرق بين البدل والعوض : وقال الزمخشرى فى (الأحاجى) (١) : معنى العوض أن يقع فى الكلمه انتقاص فيتدارك بزياده شىء ليس فى أخواتها كما انتقص التثنيه والجمع السالم بقطع الحركه والتنوين عنهما فتدارك ذلك بزياده النون ، والفرق بين العوض والبدل أن البدل يقع حيث يقع المبدل منه ، والعوض لا يراعى فيه ذلك ، ألا ترى أن العوض فى اللهم فى آخر الاسم والمعوّض منه فى أوله.

وقد ألّف ابن جنى (كتاب التعاقب) فى أقسام البدل والمبدل منه والعوض والمعوض منه ، وقال فى أوله : اعلم أن كلّ واحد من ضربى التعاقب وهما البدل والعوض قد يقع فى الاستعمال موضع صاحبه ، وربما امتاز أحدهما بالموضع دون

١- انظر الأحاجى النحويه (۴۶).

وسيله ، إلا أن البدل أعمّ استعمالا من العوض ، وذلك أنا نقول : إنّ ألف (قام) بدل من الواو فى (قوم) ، ولا نقول إنها عوض منها. ونقول : إن الميم فى آخر (اللهم) بدل من (ياء) فى أوله ، كما نقول : إنها عوض منها ، وإن ياء (أينق) بدل من عينها ، كما نقول : إنها عوض منها ، أو لا ترى إلى سعه البدل ، وضيق العوض ، وكذلك جميع ما استقريته تجد البدل فيه شائعا والعوض ضيقا ، فكل عوض بدل وليس كلّ بدل عوضا.

كذا وضع هذين اللفظين أهل هذا العلم فاستعملوه فى عباراتهم وأجروا عليه عاداتهم ، وهذا الذى رأوه فى هذا هو القياس ، وذلك أن تصرّف (ع وض) فى كلام العرب أين وقعت إنما هو لأن يأتى مستقبل ثان خالفا لمنقض ، ومن ذلك تسميتهم الدهر (عوض) لأنه موضوع على أن ينقضى الجزء منه ويخلفه جزء آخر من بعده ، ومعلوم أن ما يمضى من الدّهر فان لا يعاد ومعاد لا يرتجع ، ومما ورد فى فوت المعوض منه قوله : [الرمل]

٨١- (١)عاضها الله غلاما بعد ما

شابت الأصداغ والضّرس نقد

أى : عوّضها الله الولد مما أخذه منها من سواد الشعر وصحه الفم ، فهذه حال تصرف (ع وض). وليس كذلك تصرف (ب د ل) لأن البدل من الشيء قد يكون والشيئان جميعا موجودان ، ألا ترى إلى قول النحويين فى : مررت بأخيك زيد ، أن زيدا بدل من أخيك ، وإن كانا جميعا موجودين ، فأما من قال : إن زيدا مترجم عن الأخ ، فإنه لا يأبى أيضا أن يقول : بدل منه ، وإنما آثر لفظ الترجمه هنا وإن كان يعتقد صحّه لفظ البدل فيه كألفاظ يختارها أحد الفريقين ويجيز مع ذلك ما أجاز الفريق الآخر كالجرّ والخفض والصفه والنعت والظرف والمحلّ والتمييز والتفسير وغير ذلك.

ومما ينبغى أن تعرف فرقا بين البدل والعوض أن من حكم البدل أن يكون فى موضع المبدل منه ، والعوض ليس بابه أن يكون فى موضع المعاض منه ، ألا ترى أن ياء (ميزان) بدل من الواو التى هى فاؤها وهى مع ذلك واقعه موقعها ، وكذلك واو (موسر) بدل من الياء التى هى فاؤها وهى فى مكانها ، ودال (ودّ) الأولى بدل من تاء (وتد) وهى فى مكانها ، والألف فى : (رأيت زيدا) بدل من تنوينه وهى فى مكانه ، وليس أحد يقول إن ياء (ميزان) عوض من واوه ، ولا ألف (قام) عوض من واوه ، ولا ألف (رأيت زيدا) عوض من تنوينه فى الوصل ، وسبب ذلك ما قدمناه من أن (ع و ض)

١- ٨١- الشاهد للهذلىّ فى لسان العرب (نقد) ، وبلا نسبه فى إصلاح المنطق (ص ٤٩) ، والخصائص (٢ / ٧١) ، وشرح شواهد المغنى (ص ٨٧٣) ، ولسان العرب (صدغ) ، ومغنى اللبيب (ص ٤٨٥).

إنما هى لعدم الأول وتعويض الثانى منه ، وليس كذلك الألف فى قام وباع لأنهما فيها كأنهما الواو والياء ، ومتى نطقت بواحد من هذه الأحرف الثلاثه فكأنك نطقت بالآخر ، وكذلك الألف التى هى بدل من التنوين ومن نون التوكيد فى (اضربا) جاريه عندهم مجرى ما هى بدل منه حتى أنهم إذا نطقوا بالألف فكأنهم قد نطقوا بالنون ، فالألف إذا كأنها هى النون.

وعلى هذا ساق سيبويه (١) حروف البدل الأحد عشر ، لأن كل واحد منها وقع موقع المبدل منه لا متقدما عليه ولا متراخيا عنه ولم يسمّ شيئا من ذلك عوضا ، وليس كذلك هاء (زنادقه) لأنها عوض من ياء (زناديق) ، قيل لها عوض لأنها لم تقع موقع ما هى عوض منه ، وكذلك هاء التفعله نحو : التقدمه والتجربه ، وتاء التفعيل عوض من عين فعّال فتاء (تكذيب) عوض من إحدى عينى (كذّاب) ، لأنها ليست فى موضعها ، ولكن ياء التفعيل بدل من ألف فعال لأنها فى موضعها ، ولأن الياء أيضا قريبه الشبه بالألف ، كأنها هى والبدل أشبه بالمبدل منه من العوض بالمعوّض منه ، انتهى.

قاعده : لا يجتمع العوض والمعوّض منه

العوض والمعوّض منه لا يجتمعان ومن ثم ردّ أبو حيان قول شيخيه ابن عصفور والأبذى ، أنه لا يجوز حذف فعل الشرط فى الكلام أو حذفه وحذف الجواب معا إلا بشرط تعويض (لا) من المحذوف نحو : اضرب زيدا أساء وإلا فلا ، فقال : ليس بشىء بل (لا) نائبه وليست عوضا من الفعل لأنه يجوز الجمع بينهما تقول : اضرب زيدا إن أساء وإن لا يسىء فلا تضربه ، ولو كان تعويضا لما جاز الجمع بينهما ، وردّ أيضا قول أبى موسى الجزولى أن (ما) اللّاحقه لأى الشرطيه عوض من المضاف إليه المحذوف الذى تطلبه من جهه المعنى ، فقال : لو كانت عوضا لم تجتمع مع الإضافه فى قوله تعالى : (أَيَّمَا الْأَجَلَيْنِ) [القصص : ٢٨] لأنه لا يجتمع العوض والمعوض منه ، بل الصواب أنها زائده لمجرد التوكيد ولذلك لم تلزم ، ولو كانت عوضا للزمت.

وللقاعد عدّه فروع :

أحدها : قولهم (اللهمّ) ، الميم فيه عوض من حرف النداء ، ولذا لا يجمع بينهما.

١- انظر الكتاب (٤ / ٣٦٠).

الثانی : قولهم فی النداء : (یا أبت) و (یا أمّت) التاء فیهما عوض من یاء الإضافه ، ولذا لا یجمع بینهما.

الثالث : قولهم : (یمانی وشآمی وتهامی) ، الألف فیه عوض من إحدی یاءی النسب ، ولذا لا یجمع بینهما.

الرابع : قولهم : (عده وزنه) ونحو ذلک ، الهاء فیه عوض من الواو المحذوفه التی هی فاء الکلمه ، والأصل (وعد ووزن) ، ولذلک لا یجتمعان.

الخامس : قولهم : (زنادقه) الهاء فیه عوض من الیاء فی (زنادیق) ، ولذلک لا یجتمعان ، ومثله (دجاجله وجبابره) وما أشبه ذلک.

السادس : قال أبو حیان : یختصّ کاف ضمیر الخطاب فی المؤنث بلحوق شین عند بعض العرب (۱) وسین عند بعضهم فی الوقف ، وذلک عوض من الهاء ، فلذلک لا یجتمعان.

السابع : قال أبو حیان : قد نابت الألف عن هاء السکت فی الوقف فی بعض المواضع وذلک فی (حیهل) ، وأنا قالوا : (حیهله) و (حیّهل) و (حیهلا) ، والهاء الأصل والألف کأنها عوض عنها وأما أنا فسمع فیه (أنه) بالهاء ووقف علیه أیضا بالألف فقالوا : أنا ، ولیست الألف من الضمیر خلافا للکوفیین ، إذ لو کانت منه لقلت فی الوقف علیه (أناه) کما قلت فی الوقف علی هذا : هذاه.

الثامن : باب جوار وغواش یقال فیه فی حاله النصب : رأیت جواری ، بمنع الصرف بلا خلاف لخفّه الفتحه علی الیاء ، وفی حاله الرفع والجرّ تحذف یاؤه ویلحقه التنوین ، والأصحّ أنه عوض من الیاء ، ولذا لا یجتمعان.

قال فی (البسیط) : وهذه المسأله مما یعایا بها ویقال : أیّ اسم إذا تمّ لفظه نقص حکمه ، وإذا نقص لفظه تمّ حکمه ، ونقصان لفظه بحذف یائه وإتمام حکمه بلحوق التنوین به.

التاسع : قال الکوفیون : (لو لا) فی قولک : لو لا زید لأکرمتک ، أصلها (لو) والفعل ، والتقدیر : لو لم یمنعنی زید من إکرامک لأکرمتک ، إلا أنهم حذفوا الفعل تخفیفا وزادوا (لا) عوضا فصار بمنزله حرف واحد ، وصار هذا لمنزله قولک : أما أنت منطلقا ، فحذفوا الفعل وزادوا (ما) عوضا من الفعل.

۱- الکشکشه : وهی لغه فی (أسد) ، انظر الصاحبی (۳۵) ، تح : السید أحمد صقر.

قالوا : والذى يدلّ على أنها عوض أنهم لا يجمعون بينها وبين الفعل ، لئلا يجمع بين العوض والمعوّض منه.

العاشر : قال أبو حيان فى (شرح التسهيل) : لا يجوز أن يجمع بين (إذا) الفجائيه و (الفاء الرابطه) للجواب نحو : إن تقم فإذا زيد قائم ، لأنها عوض منها ، فلا يجتمعان.

الحادى عشر : قال فى (البسيط) : تصحب اللام اسم الإشاره ، فيقال : ذلك وهى عوض من حرف التنبيه للدلاله على تحقّق المشار إليه ، ولذلك لا يجوز الجمع بينهما فيقال : هذا لك ، لئلا يجمع بين العوض والمعوّض منه ، بخلاف الكاف فإنه يجوز الجمع بينهما لعدم العوض.

الثانى عشر : قال الزمخشرى فى (الأحاجى) (١) : نحو قولهم : سنون وقلون وأرضون وحرون - جمع حره - جعلوا الجمع بالواو والنون عوضا من المحذوف فيها من لام أو حرف تأنيث.

وقال فى (البسيط) : (سنه) حذف لامها وجعل جمعها بالواو والنون عوضا من عود لامها ، فيقال (سنون) ، فإذا جمعت على سنوات ، عادت اللام لأنه قياس جمعها وليس عوضا ، وأما (قله) فتجمع على قلون وقلات ، ولا تعود لامها فى الجمعين لأن علامتها كالعوض من لامها بخلاف جمعها على قلى ، وكذا (هنه) تجمع على هنوات ، ولا تعود اللام لأن الألف والتاء صارا كالعوض ، وكذا (فئه وفئات ، وشيه وشيات ، ورئه ورئون ، ورئات ، ومئه ومئون ومئات) ، ونحو ذلك.

وقال ابن فلاح (فى المغنى) : سمعت ألفاظا مجموعه جمع التصحيح جبرا لها لما دخلها من الوهن بحذف لام أو تاء تأنيث أو إدغام قالوا : سنه وسنون ، وقله وقلون ، وبره وبرون ، وثبه وثبون ، وكره وكرون ، ورئه ورئون ، ومئه ومئون ، وأرض وأرضون ، وحره وحرون ، وهذا يتوقّف على السماع لا مجال للقياس فيه. وقد غيروا بنيه بعضه إشعارا بعدم أصالته فى هذا الجمع فكسروا أول (سنين) ، وكسروا وضمّوا أول (ثبين وكرين). وقيل : إن جمعها ليس عوضا عن تاء التأنيث بل لأنها عندهم جاريه مجرى من يعقل ، وقد كثر التعويض من محذوف اللام لقوه طلب الكلمه للامها الذى هو من سنخها ، ولم يوجد التعويض فى محذوف التاء إلا فى (أرض) ليكون الزائد فى قوه الأصلى فى المراعاه والطلب ، انتهى.

١- انظر الأحاجى النحويه (١٠١).

الثالث عشر : الأسماء السته حذفت لاماتها فى حال إفرادها وجعل إعرابها بالحروف كالعوض من لاماتها ، ذكره ابن يعيش فى (شرح المفصّل) (١).

الرابع عشر : قال (٢) ابن يعيش : الناصب للمنادى فعل مضمر تقديره : أنادى زيدا أو أدعو ، ونحو ذلك ، ولا يجوز إظهار ذلك ولا التلفظ به لأن (يا) نابت عنه.

الخامس عشر : قال (٣) ابن يعيش قال الخليل (٤) : اللام فى المستغاث بدل من الزياده اللاحقه فى الندبه آخر الاسم من نحو : يا زيداه ، ولذلك يتعاقبان ، فلا تدخل اللام مع ألف الندبه ومجراهما واحد ، لأنك لا تدعو واحدا منهما ليستجيب فى الحال كما فى النداء.

السادس عشر : قال (٥) ابن يعيش : هاء التنبيه فى : يا أيّها الرجل ، زيدت لازمه عوضا مما حذف منها ، والذى حذف منها الإضافه فى قولك : أى الرجلين ، والصله التى فى نظيرها وهى (من) ألا ترى أنك إذا ناديت (من) ، قلت : يا من أبوه قائم ، ويا من فى الدار.

السابع عشر : قال (٦) ابن يعيش : الناس أصله أناس حذفوا الهمزه وصارت الألف واللام فى الناس عوضا منها ، ولذلك لا يجتمعان ، فأما قوله : [مجزوء الكامل]

٨٢- (٧)إنّ المنايا يطّلعن

على الأناس الآمنينا

فمردود لا يعرف قائله.

الثامن عشر : قال (٨) ابن يعيش : لا يجوز إظهار الفعل فى التحذير إذا كرّر الاسم نحو الأسد الأسد ، لأن أحد الاسمين كالعوض من الفعل فلم يجمع بينهما.

١- انظر شرح المفصّل (١ / ٥١).

٢- انظر شرح المفصّل (١ / ١٢٧).

٣- انظر شرح المفصّل (١ / ١٣١).

٤- انظر الكتاب (٢ / ٢٢٢).

٥- انظر شرح المفصّل (٢ / ٧).

٦- انظر شرح المفصّل (٢ / ٩).

٧- ٨٢- الشاهد لذى جدن الحميرىّ فى خزانه الأدب (٢ / ٢٨٠) ، وبلا نسبه فى الجنى الدانى (ص ٢٠٠) ، وجواهر الأدب (ص

٣١٣) ، والخصائص (٣ / ١٥١) ، وشرح شواهد الشافيه (ص ٢٩٦) ، وشرح المفصّل (٢ / ٩) ، ولسان العرب (أنس).

٨- انظر شرح المفصّل (٢ / ٢٩).

التاسع عشر : قال (۱) ابن يعيش : قولهم : عذيرك من فلان ، مصدر بمعنى العذر ، ورد منصوبا بفعل مقدّر كأنه قال : هات عذيرك أو احضره ، وضع موضع الفعل فصار كالعوض من اللفظ به ، فلذلك لا يجوز إظهار الفعل لأنه أقيم مقام الفعل.

العشرون : قال (۲) ابن يعيش : الخفض فى المضاف إليه بالحرف المقدر الذى هو (اللام) أو (من) ، وحسن حذفه لنيابه المضاف عنه وصيرورته عوضا عنه فى اللفظ وليس بمنزلته فى العمل. قال : ونظير ذلك (واو ربّ) ، الخفض فى الحقيقه ليس بها بل بربّ المقدره ، لأن الواو حرف عطف وحرف العطف لا يخفض ، وإنما هى نائبه فى اللفظ عن (ربّ).

الحادى والعشرون : قال (۳) ابن يعيش : إذا قلت : رأيت القوم أجمعين ، كان فى تقدير : رأيت القوم جميعهم ، وكان يجب أن تقول : جاء القوم كلّهم أجمعهم أكتعهم أبصعهم ، فحذفوا المضاف إليه وعوّضوا من ذلك الجمع بالواو والنون ، فصارت الكلمه بذلك يراد بها المضاف والمضاف إليه ، ولهذا لم يجرين على نكره ، وصار ذلك كجمعهم أرضا على أرضين عوضا من تاء التأنيث.

فإن قيل : تاء التأنيث تتنزل من الاسم منزله جزء منه ولذلك كانت حروف الإعراب منه ، فقالوا : قائمه وقاعده ، عوّضوا منها كما عوّضوا مما حذف من نفس الكلمه ، نحو : مائه ومئين ، وقله وقلين ، وثبه وثبين ، والمضاف إليه كلمه قائمه بنفسها وحرف الإعراب ما قبلها.

فالجواب : أن المضاف إليه أيضا يتنزّل من المضاف منزله ما هو من نفس الاسم ، ولذلك لا يفصل بينهما ، وإذا صغرت نحو : عبد الله وامرئ القيس ، إنما يصغّر الاسم المضاف دون المضاف إليه ، كما تفعل ذلك فى علم التأنيث نحو : طليحه وحميراء ، يصغّر المصدر ويبقى علم التأنيث بحاله ، فلما تنزّل المضاف إليه من المضاف منزله الجزء من الكلمه جاز أن يعوّض منه إذا حذف وأريد معناه.

الثانى والعشرون : قال ابن هشام فى (المغنى) (۴) : لا يجوز حذف خبر كان لأنه عوض أو كالعوض من مصدرها ، ومن ثم لا يجتمعان.

۱- انظر شرح المفصّل (۲ / ۲۷).

۲- انظر شرح المفصّل (۲ / ۱۱۷).

۳- انظر شرح المفصّل (۲ / ۱۱۸).

۴- انظر مغنى اللبيب (۲ / ۶۷۴).

وقال ابن القوّاس فی (شرح الدرّه) : (کان) من حیث إنها فعل لها مصدر فی الأصل إلا أنه لا یستعمل مع خبرها ، لأن الخبر عوض منه ، ولا یجمع بین العوض والمعوض منه.

الثالث والعشرون : قال السّخاوی فی (تنویر الدّیاجی فی تفسیر الأحاجی) : (ما) فی قولک : أمّا أنت أنت منطلقا انطلقت ، عوض من کان ، إذ الأصل : لأن کنت منطلقا ، ولهذا لا یجوز إظهار الفعل معها عند سیبویه (۱) ، وإن جعلت ما توکیدا لم یمتنع إظهار الفعل وهو قول المبرد.

الرابع والعشرون : (أمّا) (۲) فی قولهم : أمّا زید فمنطلق ، جعلت عوضا عن مهما یکن من شیء ، ولهذا لا یذکر الفعل بعدها ، ذکره السخاوی.

الخامس والعشرون : (ما) فی قولهم : افعل هذا إمّا لا ، عوض من جمله ، إذ الأصل : إن کنت لا تفعل غیره ، حذفت الجمله وصارت (ما) عوضا منها ، فلا یجمع بینهما ، ذکره السخاوی.

السادس والعشرون : قد وسوف والسین وحرف النفی جعلت عوضا مما سقط من أن المفتوحه المخففه إذا دخلت علی الفعل ، فإذا عاد الساقط زال العوض ، ذکره الزمخشری فی (الأحاجی) (۳).

السابع والعشرون : قولهم : زرنی أزرک ، حقیقته ، زرنی فإنّک إن تزرنی أزرک ، فحذفت جمله الشرط وجعل الأمر عوضا منها ، ذکره ابن جنّی فی (کتاب التعاقب).

قال : ومثل ذلک أیضا الفعل المجزوم فی جواب النهی والاستفهام والتمنی والدعاء والعوض وجمیع ذلک الجمل الظاهره ، فیه أعواض من الجمل المحذوفه المقدّره ، وتقدیر الشرط نحو : لا تشتمه یکن خیرا لک ، أین بیتک أزره ، أی : إن أعرفه أزره ، لیت لی مالا أتصدّق به ، اللهم ارزقنی بعیرا أحجّ علیه ، ألا تنزل عندنا تصب خیرا ، فکلّ ذلک محذوفه منه جمله الشرط معوّضا منها الجمل المذکوره.

الثامن والعشرون : قولهم : أنت ظالم إن فعلت ، تقدیره : إن فعلت ظلمت ، حذف جواب الشرط ، وجعلت الجمله المتقدّمه فیه عوضا من المحذوف ، ولا یجوز جعل الجمله المذکوره هی الجواب لأن جواب الشرط لا یتقدم ، ذکره ابن جنّی.

۱- انظر الکتاب (۱ / ۳۵۲).

۲- انظر الکتاب (۴ / ۳۵۶).

۳- انظر الأحاجی النحویه (۸۰).

التاسع والعشرون : (ما) فی حیثما وإذ ما جیء بها عوضا من إضافتهما إلی الجمله ، ذکره ابن جنّی.

الثلاثون : الجمله التی هی جواب القسم جعلت عوضا من خبر المبتدأ فی نحو : لعمرک لأفعلنّ ، وایمن الله لأفعلن ، فوجب حذفه ولم یجز ذکره ، ذکره ابن جنّی (۱).

الحادی والثلاثون : جواب (لو لا) فی قولک : لو لا زید لقمت ، جعل عوضا من خبر المبتدأ أو معاقبا له فوجب حذفه ، ذکره ابن جنّی.

الثانی والثلاثون : قولک : لیت شعری هل قام زید؟ فهل قام زید : جمله منصوبه المحلّ (بشعری) لأنه مصدر شعرت ، وشعرت فعل متعدّ فمصدره متعدّ مثله ، وهذه الجمله نابت عن خبر (لیت) وصارت عوضا منه فلا تظهر فی هذا الموضع اکتفاء بها ، ذکره ابن جنّی.

الثالث والثلاثون : (ید) و (غد) أصلهما یدی وغدو ، بسکون العین ، حذفت اللام وعوض منها حرکه العین ، ذکره ابن جنّی.

الرابع والثلاثون : قال ابن هشام فی (المغنی) : لکون الباء والهمزه متعاقبتین لم یجز : أقمت بزید ، وکذا قال الحریری فی (درّه الغواص) (۲) : الجمع بینهما ممتنع ، کما لا یجمع بین حرفی الاستفهام.

الخامس والثلاثون ، والسادس والثلاثون : قال ابن جنّی فی (سرّ الصناعه) : أما قولهم : (لا ها الله) فإن (ها) صارت عندهم عوضا من الواو ، ألا تراها لا تجتمع معها ، کما صارت همزه الاستفهام فی (آلله إنک لقائم) عوضا من الواو. وقال الشلوبین فی (شرح الجزولیه) : أمّا (آلله) بالمدّ فعلی أن همزه الاستفهام صارت عوضا من حرف القسم ، ودلیل کونها عوضا أنه لا یجمع بینها وبین حرف القسم لا تقول أو الله لأفعلنّ.

السابع والثلاثون : قال الأندلسی فی (شرح المفصل) : یقال : إن (واو) القسم عوض من الفعل بخلاف الباء ، فإنها لیست عوضا منه ، ومن ثم جاز : أقسمت بالله ، ولم یجز : أقسمت والله.

الثامن والثلاثون : قال ابن إیاز : لا یجوز إظهار (أن) الناصبه بعد (حتی) ، لأن

۱- انظر الخصائص (۱ / ۳۹۳).

۲- انظر درّه الغوّاص (ص ۱۶).

حتى جعلت عوضا منها فلا يجوز إظهارها ، لئلا يكون جمعا بين العوض والمعوّض منه.

التاسع والثلاثون : قال ابن عصفور فى (شرح الجمل) : المنصوب على إضمار فعل تاره يجعل عوضا من الفعل المحذوف وتاره لا ، فإن لم يجعل عوضا منه جاز إضماره وإظهاره كقولك لمن تأهّب للحج : مكه ، أى : تريد ، ولمن سدّد سهما : القرطاس ، أى : أصبت ، وإن شئت أظهرته. وإن جعل عوضا منه لم يجز إظهاره لئلا يجمع بين العوض والمعوّض منه ، إلا أن جعل الاسم المنصوب عوضا من الفعل المحذوف لا يطرد ، وإنما جاء ذلك فى مواضع تحفظ ولا يقاس عليها.

فمن ذلك قولهم : مرحبا ، وأهلا ، وسهلا ، وسعه ، ورحبا ، فإنما جعلت العرب هذه الأسماء عوضا من الأفعال لكثره الاستعمال.

ومن ذلك : هنيئا مريئا ، وكرامه ومسرّه ، ونعمه عيش ، وسقيا ورعيا ، وسحقا وبعدا ، وتعسا ونكسا ، وبهرا ، وما أشبه ذلك من المصادر التى استعملت فى الدعاء للإنسان أو عليه ، أو هى حاكيه لذلك ، كلها منصوبه بإضمار فعل لا يظهر ، لأنها صارت عوضا من الفعل الناصب لها ، انتهى.

الأربعون : قال ابن الدهان فى (الغرّه) : قال قوم : إنما امتنع دخول الجرّ فى الفعل لأن الجزم فى الفعل عوض من الجرّ فى الاسم ، فيستحيل الجمع بين العوض والمعوّض منه.

الحادى والأربعون : قال ابن الصائغ فى (تذكرته) : نقلت من مجموع بخطّ على ابن عبد الصمد بن محمد بن الرّماح قال : الفرق بين حسن وجهه ، وعبد بطنه ، وواحد أمه ، حيث يبعد الأول لأن فيه جمعا بين العوض والمعوّض منه. إذ إثبات الهاء فى وجهه يقتضى أن يكون الوجه فاعلا بالصفه دون الثانى ، لأنه لا يصحّ رفع البطن بعبد ، والأم بواحد ، ثم ينقل كما فى حسن ، نحو : حسن أبوه ثم حسن الأب.

الثانى والأربعون : قال ابن القوّاس فى (شرح الدره) : قد عوّضوا عن الواو فى القسم ثلاثه أحرف هاء التنبيه وألف الاستفهام وقطع همزه الوصل فجرّوا بها لنيابتها عنها ، بدليل امتناع الجمع بين هذه الأحرف وبينها.

تنبيه : الجمع بين العوضين

قال السخاوى فى (تنوير الدياجى) : أبدلوا من ياء الإضافه تاء فى نحو : يا أبت ويا أمت ، وأبدلوا منها ألفا فقالوا : يا أبا ، ويا أما ، فلها بدلان التاء والألف ثم جمعوا

بينهما فقالوا : يا أبتا ، ويا أمتا ، ولم يعدّوا ذلك جمعا بين العوض والمعوّض عنه لأنه جمع بين العوضين. وكذا ذكر ابن النحاس فى (التعليقه) وقال : لا يكره الجمع بين العوضين كما يكره الجمع بين العوض والمعوّض منه.

تنبيه : عدم الجمع بين الإبدال من الحرف والتعويض

قال ابن جنى فى (كتاب التعاقب) : لا يجمع بين أن يبدل من الحرف ويعوّض منه ، هذا لم يأت فى شىء من كلامهم.

تنبيه : لا بدّ فى التعويض من فائده

قال أبو حيان : قال بعض أصحابنا : فى قول النحاه إن التاء فى فرازنه) عوض من الياء نظر ، إذ يمكن أن تكون للجمع كما استقرّت فى غير هذا الموضع ، وأمكن أنهم لم يجمعوا بينها وبين التاء ، لأن الاسم يطول بهما وهما غير واجبين فى الكلمه ، وعند ما رأى النحاه أنها تعاقبها ، اعتقدوا فيها أنها للمعاوضه حتى نسبوا ذلك للعرب وجعلوا أنهم وضعوها على معنى المعاوضه ، والمعاوضه ليس معنى تعتبره العرب بحيث تجعل الهاء له بالقصد ، بل هذه عباره تكون من النحوىّ عند رؤيه التعاقب فى كلامهم ، وإن كان سيبويه قد جرى على مثل هذه الطريقه فى الأعواض ، إلا أنه لا يقدح فيه معنى ، بل إنما ينبغى أن ينسب إلى العرب المعاوضه إذا كان للتعويض فائده ، وأى فائده فى إسقاط حرف وزياده آخر! ، انتهى.

قلت : هذا السؤال قد تعرّض له ابن جنّى وأجاب عنه فقال فى (كتاب التعاقب) : فإن قلت فلعلّ الهاء فى (زنادقه) و (جحاجحه) لتأنيث الجمع كهاء (ملائكه) و (صياقله) فلا تكون عوضا ، قلنا : لم تأت الهاء لتأنيث الجمع فى مثال (مفاعيل) ، إنما جاءت فى مثال (مفاعله) نحو : ملائكه ، انتهى.

قاعده : العوض لا يحذف التغليب

ما كان عوضا لا يحذف ، فلا تحذف (ما) فى : أمّا أنت منطلقا انطلقت ، ولا كلمه (لا) من قولهم : افعل هذا إمّا لا ، ولا (التاء) من عده وإقامه واستقامه. فأما قوله تعالى : (وَإِقامَ الصَّلاهِ) [الأنبياء : ٧٣] و [النور : ٣٧] فمما يجب الوقوف عنده ، ومن هنا قال ابن مالك : إن العرب لم تقدر أحرف النداء عوضا من أدعو أو أنادى لإجازتهم حذفها. وقال الأبذىّ فى (شرح الجزوليه) : إن قال قائل : لم جاز دخول (يا) على هذا ولا تدخل على الألف واللام؟

فالجواب ما قال المازنىّ : إن أصل هذا أن تشير به إلى واحد حاضر ، فلما دعوته نزعت منه الإشاره التى كانت فيه وألزمته إشاره النداء فصارت (يا) عوضا من نزع الإشاره ، ومن أجل ذلك لا يقال : هذا أقبل ، لأن (يا) قد صارت عوضا من الإشاره.

التغليب

قال ابن هشام فى (المغنى) (١) : القاعده الرابعه أنهم يغلبون على الشىء ما لغيره لتناسب بينهما أو اختلاط ، فلهذا قالوا : الأبوين فى (الأب والأم) وفى الأب والخاله ، والمشرقين والمغربين والخافقين فى المشرق والمغرب ، وإنما الخافق المغرب سمّى خافقا مجازا ، وإما هو مخفوق فيه ، والقمرين فى الشمس والقمر ، والعمرين فى أبى بكر وعمر ، والعجاجين فى رؤبه والعجاج ، والمروتين فى الصّفا والمروه ، ولأجل الاختلاط أطلقت (من) على ما لا يعقل فى نحو : (فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِى عَلى بَطْنِهِ) [النور : ۴۵] الآيه. واسم المخاطبين على الغائبين فى نحو قوله تعالى : (اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِى خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ) [البقره : ٢١] ، لأن (لعلّ) متعلقه بخلقكم لا باعبدوا ، والمذكّرين على المؤنث حتى عدت منهم فى : (وَكانَتْ مِنَ الْقانِتِينَ) [التحريم : ١٢] والملائكه على إبليس حتى استثنى منهم فى : (فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ) [البقره : ٣۴].

ومن التغليب : (أَوْ لَتَعُودُنَّ فِى مِلَّتِنا) [الأعراب : ٨٨] ، فإن شعيبا عليه السلام لم يكن فى ملّتهم قطّ بخلاف الذين آمنوا معه ، وقوله : (يَذْرَؤُكُمْ فِيهِ) [الشورى : ١١] فإن الخطاب فيه شامل للعقلاء والأنعام ، فغلب المخاطبون والعقلاء على الغائبين والأنعام. قالوا : ويغلب المؤنث على المذكر فى مسألتين :

إحداهما : (ضبعان) فى تثنيه ضبع للمؤنث وضبعان للمذكر ، إذ لم يقولوا ضبعانات.

والثانيه : (التاريخ) ، فإنهم أرّخوا بالليالى دون الأيام ، ذكر ذلك الزجاجى وجماعه.

قال ابن هشام : وهو سهو ، فإن حقيقه التغليب أن يجتمع شيئان فيجرى حكم أحدهما على الآخر ولا يجتمع اللّيل والنهار ولا هنا تعبير عن شيئين بلفظ أحدهما ، وإنما أرخت العرب بالليالى لسبقها إذ كانت أشهرهم قمريه ، والقمر إنما يطلع ليلا.

١- انظر مغنى اللبيب (٢ / ٧۶۴).

وقال ابن فلاح فى (مغنيه) : العرب تغلب الأقرب على الأبعد بدليل تغليب المتكلّم على المخاطب ، وهما على الغائب فى الأسماء ، نحو : أنا وأنت قمنا ، وأنت وزيد قمتما. واستدلّ بذلك على أن المضارع حقيقه فى الحال مجاز فى الاستقبال ، لأن الحال أقرب والعرب تغلب الأقرب على الأبعد.

التغيير يأنس بالتغيير

فمن ذلك قال أبو حيان : باب النسب بنى على ثلاث تغييرات :

لفظى : وهو كسر ما قبل الياء وانتقال الإعراب إليها.

ومعنوى : وهو صيرورته اسما لما لم يكن له ، ألا ترى أن (عليّا) مثلا يطلق على رجل اسمه علىّ ، فإذا نسب إليه صار يطلق على رجل ينسب إلى علىّ.

وحكمى : وهو رفعه لما بعده على الفاعليه المشتقه نحو : مررت برجل قرشىّ أبوه ، كأنك قلت : منتسب إلى قريش أبوه ، ويطّرد ذلك فيه ، وإن لم يكن مشتقا وإن لم يرفع الظاهر رفع الضمير مستكنا فيه كما يرفعه اسم الفاعل المشتق ، فهذه ثلاث تغييرات ، ولما كان فيه هذه التغييرات كثر فيه التغيير والخروج عن القياس إذ التغيير يأنس بالتغيير.

وقال غيره : النسب يغير الاسم تغييرات ، منها أنه ينقله من التعريف إلى التنكير ، تقول فى تميم : تميمىّ ، والإضافه فى غير هذا الباب حكمها فى الأكثر أن تعرف.

ومنها : أنه ينقله من الجمود إلى الاشتقاق وإلا لما جاز وصف المؤنث به ولحاقه التاء ، ولما عمل الرفع فيما بعده من ظاهر أو ضمير.

ومن ذلك قال (١) ابن يعيش : إنما اختصّت الأعلام بالحكايه دون سائر المعارف لكثره دورها وسعه استعمالها فى باب الإخبارات والعلامات ونحوها ، ولأن الحكايه ضرب من التغيير إذ كان فى عدول عن مقتضى عمل العامل ، والأعلام مخصوصه بالتغيير ، ألا ترى أنهم قالوا : حيوه ومحبب ومكوزه ، وشاع فيها الترخيم دون غيرها من الأسماء ؛ لأنها فى أصلها مغيّره بنقلها إلى العلميه ، والتغيير يأنس بالتغيير.

ومن ذلك قال السخاوى فى (تنوير الدياجى) : دخلت تاء التأنيث فى أم وأب

١- انظر شرح المفصّل (٤ / ١٩).

فى حال النداء عوضا من ياء الإضافه نحو : يا أمّت ويا أبت ، والأصل : يا أمّى ويا أبى ، والدليل على أنها تاء التأنيث قولهم فى الوقف : يا أبه ويا أمه ، وإنما اختصّ ذلك بالنداء لأنه من باب التغيير.

ومن ذلك قال (١) ابن يعيش : يجوز ترخيم ما فيه تاء التأنيث وإن لم يكن علما نحو : يأثب ويا عض ، فى ثبه وعضه ، لأنها تبدل هاء فى الوقف أبدا لا مطردا ، فساغ حذفها ؛ لأن التغيير اللازم لها من نقلها من التاء إلى الهاء يسهل تغييرها بالحذف ، لأن التغيير يأنس بالتغيير.

ومن ذلك قال ابن النحاس فى (التعليقه) : لا يرخّم المتعجّب منه لأنا لا نرخّم إلا ما أحدث فيه النداء البناء ، وليس بمندوب ، لأنه لما تطرق إليه التغيير بالبناء جاز أن يتطرق إليه تغيير آخر بالترخيم ، لأ التغيير يأنس بالتغيير.

ومن ذلك قال ابن فلاح فى (المغنى) : إنما اتبعت حركه المنادى لحركه الصفه إذا كانت (ابنا) بين علمين لكثره تغيير الأعلام بالنقل ، والتغيير يأنس بالتغيير.

ومن ذلك قال السخاوى : باب فعيله إذا نسب إليه يحذف منه التاء ثم الياء ، فيقال فى حنيفه : حنفىّ ، لأن ياء النسبه لما تسلطت على حذف التاء تسلطت على حذف الزائد الآخر ، والتغيير يأنس بالتغيير ، بخلاف باب (فعيل) فلا تحذف منه الياء نحو : تميم وتميمىّ ، لفقد العلّه المذكوره ، وكذا قال ابن النحاس : لما تطرق إليه التغيير بحذف تاء التأنيث جاز أن يتطرّق إليه تغيير آخر لأن التغيير يأنس بالتغيير.

وقال ابن فلاح فى (المغنى) : إنما اختصّ العلم بالترخيم لوجهين :

أحدهما : أن الأعلام منقوله فى الأغلب عن وضعها الأول إلى وضع ثان ، والنقل تغيير والترخيم تغيير ، والتغيير يأنس بالتغيير ، كما قلنا فى حذف الياء فى النسب إلى حنيفه تبعا لحذف التاء دون حذفها من حنيف.

والثانى : أن النداء أثّر فيها التغيير بالبناء ، والتغيير يأنس بالتغيير.

ومن ذلك قال ابن عصفور فى (شرح الجمل) : والذى خرج عن نظائره (أىّ) من الموصولات ، وذلك أن كلّ موصول إذا وصل بالمبتدأ والخبر ولم يكن فى الصله طول وكان المبتدأ مضمرا لم يجز حذف المبتدأ وإبقاء الخبر إلا فى ضروره شعر ، ويجوز حذف المبتدأ فى (أىّ) ، فى فصيح الكلام ، نحو : يعجبنى أيّهم هو قائم ، وإن

١- انظر شرح المفصّل (٢ / ٢٠).

شئت قلت : أيّهم قائم ، فلما غيّروها بالخروج عن نظائرها غيّروها أيضا بالبناء ، لأن التغيير يأنس بالتغيير.

التقاصّ

منه حمل الجرّ على النصب فى باب ما لا ينصرف ، كما حمل النصب على الجرّ فى باب جمع المؤنث السالم وفى التثنيه والجمع المذكر السالم طلبا للمقاصّه ، ذكره فى (البسيط).

وقال ابن يعيش فى (شرح المفصّل) (١) : أبدلت الهمزه من الهاء فى ماء وشاء والأصل : موه وشوه ، وفى أيهات والأصل : هيهات ، وكان ذلك لضرب من التقاصّ لكثره إبدال الهاء من الهمزه ، قالوا : هن فعلت ، والمراد (إن) ، وهبرت الثوب فى أبرته.

وقال ابن فلاح فى (المغنى) : قلبت الهمزه فى نحو : صحراء وعشراء ونفساء واوا فى الجمع بالألف والتاء ، فيقال : صحراوات وعشراوات ونفساوات ، لأن الواو قد تبدل همزه فأبدلت الهمزه واوا طلبا للتقاصّ.

تقارض اللفظين

اشاره

هو قريب من الباب الذى قبله ، وقد ذكر ابن هشام هذه القاعده فى (المغنى) فقال (٢) : القاعده الحاديه عشره من ملح كلامهم تقارض اللفظين ولذلك أمثله :

أحدها : إعطاء (غير) حكم (إلا) فى الاستثناء بها ، وإعطاء (إلّا) حكم (غير) فى الوصف بها.

الثانى : إعطاء (أن) المصدريه حكم (ما) المصدريه فى الإهمال كقوله : [البسيط]

٨٣- (٣)أن تقرآن على أسماء ويحكما

منّى السّلام وأن لا يشعرا أحدا

١- انظر شرح المفصّل (١٠ / ١٥).

٢- انظر مغنى اللبيب (٢ / ٧٧٨).

٣- ٨٣- الشاهد بلا نسبه فى الإنصاف (٢ / ٥٦٣) ، وأوضح المسالك (٤ / ١٥٦) ، والجنى الدانى (ص ٢٢٠) ، وجواهر الأدب (١٩٢) ، وخزانه الأدب (٨ / ٤٢٠) ، والخصائص (١ / ٣٩٠) ، ورصف المبانى (ص ١١٣) ، وسرّ صناعه الإعراب (٢ / ٥٤٩) ،

وشرح الأشمونى (٣ / ٥٥٣) ، وشرح التصريح (٢ / ٢٣٢) ، وشرح شواهد المغنى (١ / ١٠٠) ، وشرح المفصّل (٧ / ١٥) ، ولسان العرب (أنن) ، ومجالس ثعلب (ص ٢٩٠) ، ومغنى اللبيب (١ / ٣٠) ، والمنصف (١ / ٢٧٨) ، والمقاصد النحويه (٤ / ٣٨٠).

وإعمال (ما) حملا على (أن) نحو : (وكما تكونوا يولّى عليكم) (١) ذكره ابن الحاجب.

الثالث : إعطاء (إن) الشرطيه حكم (لو) فى الإهمال نحو : «فإن لا تراه فإنه يراك» (٢) ، وإعطاء (لو) حكم (إن) فى الجزم نحو : [الرمل]

٨۴- (٣)لو يشأ طار بها ذو ميعه

[لاحق الآطال نهد ذو خصل]

ذكره ابن الشجرى.

الرابع : إعطاء (إذا) حكم (متى) فى الجزم بها كقوله : [الكامل]

٨۵- (۴)[واستغن ما أغناك ربّك بالغنى]

وإذا تصبك خصاصه فتجمّل

وإهمال (متى) حملا على (إذا) كقول عائشه رضى الله عنها : «وإنه متى يقوم مقامك لا يسمع الناس» (۵).

الخامس : إعطاء (لم) حكم (لن) فى عمل النصب قرئ (أَلَمْ نَشْرَحْ) [الانشراح : ١] وفى إعطاء (لن) حكم (لم) فى الجزم كقوله : [المنسرح]

٨۶- (۶)لن يخب الآن من رجائك من

حرّك من دون بابك الحلقه

١- الحديث فى كنز العمال (١۴٩٧٢) ، والسلسله الضعيفه للألبانى (٣٢٠) ، وتذكره الموضوعات للفتنى (١٨٢) ، والدرر المنتشره من الأحاديث المشتهره للسيوطى (١٢۵) ، وكشف الخفاء للعجلونى (٢ / ١٨۴).

٢- أخرجه مسلم فى صحيحه (١ / ٣٠) ، كتاب الإيمان ، وابن ماجه فى سننه الحديث رقم (۶٣).

٣- ٨۴- الشاهد لعلقمه الفحل فى ديوانه (ص ١٣۴) ، ولامرأه من بنى الحارث فى الحماسه البصريه (١ / ٢۴٣) ، وخزانه الأدب (١١ / ٢٩٨) ، والدرر (۵ / ٩٧) ، وشرح ديوان الحماسه للمرزوقى (ص ١١٠٨) ، وشرح شواهد المغنى (٢ / ۶۶۴) ، ولعلقمه أو لامرأه من بنى الحارث فى المقاصد النحويه (٢ / ۵٣٩) ، وبلا نسبه فى تذكره النحاه (ص ٣٩) ، والجنى الدانى (ص ٢٨٧) ، وشرح الأشمونى (٣ / ۵٨۴) ، ومغنى اللبيب (١ / ٢٧١) ، وهمع الهوامع (٢ / ۶۴).

۴- ٨۵- الشاهد لعبد قيس بن خفاف فى الدرر (٣ / ١٠٢) ، وشرح اختيارات المفضل (ص ١۵۵٨) ، وشرح شواهد المغنى (١ /

٢٧١) ، ولسان العرب (كرب) ، والمقاصد النحويه (٢ / ٢٠٣) ، ولحارثه بن بدر الغدانى فى أمالى المرتضى (١ / ٣٨٣) ، وبلا نسبه فى شرح الأشمونى (٣ / ٥٨٣) ، وشرح عمده الحافظ (ص ٣٧٤) ، ومغنى اللبيب (١ / ٩٣) ، وهمع الهوامع (١ / ٢٠٦).

٥- انظر صحيح البخارى (١ / ٨٩) ، ومسند أحمد (٦ / ٢٢٤).

٦- ٨٦- الشاهد لأعرابىّ فى الدرر (٤ / ٦٣) ، وشرح شواهد المغنى (٢ / ٦٨٨) ، وبلا نسبه فى شرح الأشمونى (٣ / ٥٤٨) ، ومغنى اللبيب (١ / ٢٨٥) ، وهمع الهوامع (٢ / ٤).

السادس : إعطاء (ما) النافيه حكم (ليس) فى الإعمال ، وإعطاء (ليس) حكم (ما) فى الإهمال عند انتقاض النفى بإلا كقولهم : ليس الطّيب إلا المسك (١).

السابع : إعطاء (عسى) حكم (لعلّ) فى العمل كقوله : [الرجز]

٨٧- (٢)يا أبتا علّك أو عساك

وإعطاء لعل حكم عسى فى اقتران خبرها بأن.

الثامن : إعطاء الفاعل إعراب المفعول وعكسه كقولهم : خرق الثوب المسمار ، وقوله : [البسيط]

٨٨- (٣)[مثل القنافذ هدّاجون قد بلغت]

بخران أو بلغت سوآتهم هجر

التاسع : إعطاء (الحسن الوجه) حكم (الضارب الرجل) فى النصب ، وإعطاء (الضارب الرجل) حكم (الحسن الوجه) فى الجرّ.

العاشر : إعطاء (أفعل) فى التعجب حكم (أفعل) التفضيل فى جواز التصغير ، وإعطاء أفعل التفضيل حكم أفعل فى التعجب فى أنه لا يرفع الظاهر.

قال : ولو ذكرت أحرف الجرّ ودخول بعضها على بعض فى معناه لجاء من ذلك أمثله كثيره.

وذكر محمد بن مسعود بن الزكى فى كتابه (البديع) أن (الذى) (وأن) المصدريه يتقارضان فتقع الذى مصدريه كقوله : [الطويل]

١- انظر الكتاب (١ / ٢٠١).

٢- ٨٧- الرجز لرؤبه فى الكتاب (٢ / ٣٩٦) ، وملحقات ديوانه (ص ١٨١) ، وخزانه الأدب (٥ / ٣٦٢) ، وشرح أبيات سيبويه (٢ / ١٦٤) ، وشرح شواهد المغنى (١ / ٤٣٣) ، وشرح المفصّل (٢ / ٩٠) ، والمقاصد النحويه (٤ / ٢٥٢) ، وبلا نسبه فى الجنى الدانى (ص ٤٤٦) ، والخصائص (٢ / ٩٦) ، والدرر (٢ / ١٥٩) ، ورصف المبانى (ص ٢٩) ، وسرّ صناعه الإعراب (١ / ٤٠٦) ، وشرح الأشمونى (١ / ١٣٣) ، وشرح المفصّل (٢ / ١٢) ، واللامات (ص ١٣٥) ، ولسان العرب (روى) ، وما ينصرف وما لا ينصرف (ص ١٣٠) ، والمقتضب (٣ / ٧١) ، ومغنى اللبيب (١ / ١٥١) ، وهمع الهوامع (١ / ١٣٢).

٣- ٨٨- الشاهد للأخطل فى ديوانه (ص ١٧٨) ، وتخليص الشواهد (ص ٢٤٧) ، والدرر (٣ / ٥) ، وشرح شواهد المغنى (٢ / ٩٧٢) ، ولسان العرب (نجر) ، وبلا نسبه فى أمالى المرتضى (١ / ٤٦٦) ، ورصف المبانى (ص ٣٩٠) ، وشرح الأشمونى (١ / ١٧٦) ، والمحتسب (٢ / ١١٨) ، ومغنى اللبيب (٢ / ٦٩٩) ، وهمع الهوامع (١ / ١٦٥).

٨٩- (١)أتقرح أكباد المحبّين كالّذى

أرى كبدى من حبّ ميّه تقرح

وتقع (أن) بمعنى (الذى) كقولهم : زيد أعقل من أن يكذب ، أى : من الذى يكذب.

قال ابن هشام : فأما وقوع (الذى) مصدريه فقال به يونس والفراء والفارسى وارتضاه ابن خروف وابن مالك ، وجعلوا منه : (ذٰلِكَ الَّذِى يُبَشِّرُ اللهُ عِبادَهُ) [الشورى : ٢٣] ، (وَخُضْتُمْ كَالَّذِى خاضُوا) [التوبه : ٦٩] وأما عكسه فلم أعرف قائلا به ، والذى جرى عليه إشكال هذا الكلام بأن ظاهره تفضيل زيد فى العقل على الكذب وهذا لا معنى له ، ونظائر هذا التركيب مشهوره الاستعمال وقلّ من يتنبه لإشكالها.

قال : وظهر لى توجيهان :

أحدهما : أن يكون فى الكلام تأويل على تأويل فيؤوّل (أن) والفعل بالمصدر فيؤوّل إلى المعنى الذى أراده ولكن بوجه يقبله العلماء ، ألا ترى أنه قيل فى قوله تعالى : (وَما كانَ هذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرى) [يونس : ٣٧] أن التقدير : ما كان افتراء ، ومعنى هذا : ما كان مفترى.

الثانى : أن (أعقل) ضمن معنى (أبعد) ، فمعنى المثال : زيد أبعد من الكذب لفضله من غيره (فمن) المذكوره ليست الجارّه للمفضول بل متعلّقه بأفعل لما تضمّنه من معنى البعد لا لما فيه من المعنى الوصفىّ ، والمفضل عليه متروك أبدا مع أفعل هذا لقصد التعميم ، وفى (شرح الدره) لابن القوّاس : شبهت (ليس) بلا فحملت عليها فى العطف كما حملت (لا) عليها فى العمل ، قال بعضهم فى قوله تعالى : (وَإِنَّ كُلًّا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ) [هود : ١١] ، خرّج المازنى الآيه على أنّ (إنّ) وإن كانت مشدّده فهى النافيه بمعنى (ما) ثقلت كما أنّ (إنّ) المشدده لا تخفّف وهذا من التقارض.

فائده : تقارض إلّا وغير

قال الزمخشرى (فى المفصّل) (٢) : واعلم أن إلّا وغير يتقارضان ما لكل واحد منهما.

١- ٨٩- الشاهد لجميل فى ديوانه (ص ٤٦) «من حبّ بثنه» ، وشرح شواهد المغنى (ص ٨٩٦) ، ولذى الرمّه فى ديوانه (١١٩٤) ، والخزانه (٤ / ٧٤) ، والزهره (١٣٧) ، وبلا نسبه فى مغنى اللبيب (٢ / ٥٤٧).

٢- انظر المفصّل (٧٠).

قال (۱) ابن يعيش : معنى التقارض أن كل واحد منهما يستعير من الآخر حكما هو أخصّ به ، فأصل غير أن يكون وصفا والاستثناء فيه عارض معار من إلا.

التقدير

فيه مباحث :

الأول : قال (۲) ابن هشام : القياس أن يقدّر الشيء فى مكانه الأصلى ، لئلا يخالف الأصل من وجهى الحذف ووضع الشيء فى غير محله ، فيجب أن يقدّر المفسر فى نحو : زيدا رأيته ، مقدما عليه.

وجوّز البيانيون تقديره مؤخّرا عنه ، وقالوا : إنه يفيد الاختصاص حينئذ ، وليس كما توهموا ، وإنما يرتكب ذلك عند تعذر الأصل أو عند اقتضاء أمر معنوى لذلك. فالأول نحو : أيّهم رأيته ، إذ لا يعمل فى الاستفهام ما قبله ونحو : (وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْناهُمْ) [فصلت : ۱۷] فيمن نصب ، إذ لا يلى أما فعل ، وكنا قدمنا فى نحو : فى الدار زيد ، أن متعلّق الظرف يقدّر مؤخرا عن زيد لأنه فى الحقيقه الخبر ، وأصل الخبر أن يتأخر عن المبتدأ ، ثم ظهر لنا أنه يحتمل تقديره مقدما لمعارضه أصل آخر وهو أنه عامل فى الظرف ، وأصل العامل أن يتقدم على المعمول ، اللهم إلا أن يقدر المتعلق فعلا فيجب التأخير ، لأن الخبر الفعلى لا يتقدم على المبتدأ فى مثل هذا ، وإذا قلت : إن خلفك زيدا ، وجب تأخير المتعلق فعلا- كان أو اسما ، لأن مرفوع (إن) لا يسبق منصوبها ، وإذا قلت : كان خلفك زيد ، جاز الوجهان ، ولو قدرته فعلا لأن خبره كان يتقدّم مع كونه فعلا على الصحيح ، إذ لا تلتبس الجمله الاسميه بالفعليه.

والثانى : نحو متعلّق البسمله الشريفه ، فإن الزمخشرى (۳) قدّره مؤخرا عنها ، لأن قريشا كانت تقول : باسم اللّات والعزّى نفعل كذا ، فيؤخرون أفعالهم عن ذكر ما اتخذوه معبودا تفخيما لشأنه بالتقديم فوجب على الموحّد أن يعتقد ذلك فى اسم الله تعالى فإنه الحقيقى بذلك.

الثانى : ينبغى تقليل المقدّر ما أمكن لنقل مخالفه الأصل ، ولذلك كان تقدير الأخفش : ضربى زيدا قائما ، ضربه قائما ، أولى من تقدير باقى البصريين : حاصل إذ

۱- انظر شرح المفصّل (۲ / ۸۸).

۲- انظر مغنى اللبيب (۲ / ۶۷۸).

۳- انظر الكشاف (۱ / ۳).

كـان ، أو إذ كان قائما ، لأنه قـدّر اثنين وقـدّروا خمسه ، ولأن التقـدير من اللفظ أولى ، وكان تقـديره فى : أنت منى فرسـخان ، بعـدك منى فرسـخان ، أولى من تقدير الفارسـى : أنت منى ذو مسافه فرسـخين ، لأنه قدر مضافا لا يحتاج معه إلى تقدير شـىء آخر يتعلق به الظرف ، والفارسـى قـدر شـيئين يحتـاج معهمـا إلى تقـدير ثـالث ، وضـعف قول بعضـهم فى (وَأُشْـرِبُوا فِى قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ) [البقره : ۹۳] إن التقدير : حبّ عباده العجل ، والأولى تقدير الحبّ فقط ، وضـعّف قول الفارسـى ومن وافقه فى (وَاللَّائِى يَئِسْنَ) [الطلاق : ۴] الآـيه ، أن الأصل - واللائى لم يحضن فعـدتهن ثلاثه أشـهر - والأولى أن يكون الأصل واللائى لم يحضـن كذلك ، تقليلا للمحذوف.

الثالث : إذا اسـتدعى الكلام تقدير أسـماء متضايفه أو موصوف وصـفه مضافه ، أو جار ومجرور ومضمر عائد على ما يحتاج إلى الربـط ، فلاـ يقـدر أن ذلـك حـذف دفعه واحـده بـل على التدريـج ، فالأـولى نحو : (كَالَّذِى يُغْشـى عَلَيْهِ) [الأحزاب : ۱۹] أى كدوران عين الذى والثانى. نحو : [الطويل]

۹۰- (۱)إذا قامتا تضوّع المسك منهما

نسيم الصّبا [جاءت بريّا القرنفل]

أى : تضوّعـا مثـل تضوّع نسـيم الصـبا. والثـالث : كقوله تعالى : (وَاتَّقُوا يَوْماً لا تَجْزِى نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَـيْئاً) [البقره : ۴۸] أى : لا تجزى فيه ، ثم حذف فى فصار لا تجزئه ، ثم حذف الضمير منصوبا لا مخفوضا قاله الأخفش.

الرابع : ينبغى أن يقـدّر المقـدّر من لفظ المذكور مهما أمكن ، فيقدر فى : ضـربى زيدا قائما ، ضـربه قائما ، فإنه من لفظ المبتدأ دون (إذ كان) أو (إذا كان) ، ويقدر : اضرب ، دون : أهن فى : زيدا اضربه ، فإن منع من تقدير المذكور مانع معنوى أو صناعى قـدر مـا لاـ مـانع له ، فالأول ، نحو : زيـدا اضـرب أخاه ، يقـدّر فيه أهن دون اضـرب. فإن قلت : زيـدا أهن أخاه ، قـدّرت أهن ، والثـانى نحو : زيـدا امرر به ، يقـدّر فيه جـاوز دون امرر ، لأنه لا يتعـدّى بنفسه ، نعم إن كان العامل مما يتعـدّى تاره بنفسه وتاره بحرف الجرّ نحو : (نصح) فى قولك : زيدا نصحت له ، جاز أن نقدر نصحت زيدا ، بل هو أولى من تقدير غير الملفوظ به.

۱- ۹۰- الشاهـد لاـمرئ القيس فى ديوانه (ص ۱۵) ، وخزانه الأـدب (۳ / ۱۶۰) ، ورصف المبـانى (ص ۳۱۲) ، ولسـان العرب (قرنفل) ، والمنصف (۳ / ۲۰) ، وبلا نسبه فى لسان العرب (ضرع) ، ومغنى اللبيب (۲ / ۶۱۷) ، والممتع فى التصريف (۲ / ۵۷۲).

ومما لا يقدر فيه مثل المذكور لمانع صناعى قوله : [الرجز]

٩١- (١)يا أيها المائح دلوى دونكا

[إنى رأيت الناس يحمدونكا]

إذا قدّر دلوى منصوبا فالمقدّر خذ ، لا دونك وقوله : [الطويل]

٩٢- (٢)[أكرّ وأحمى للحقيقه منهم]

وأضرب منّا بالسيوف القوانسا

الناصب فيه للقوانس فعل محذوف لا اسم تفضيل محذوف ، لأنا فررنا بالتقدير من إعمال اسم التفضيل المذكور فى المفعول ، فكيف يعمل فيه المقدّر؟ وقولك : هذا معطى زيدا أمسى درهما ، التقدير : أعطاه ، ولا يقدّر اسم فاعل ، لأنك إنما فررت بالتقدير من إعمال اسم الفاعل الماضى المجرد من (أل).

الخامس : قد يكون اللفظ على تقدير وذلك المقدر على تقدير آخر نحو (وَما كانَ هذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرى) [يونس : ٣٧] فأن يفترى مؤوّل بالافتراء ، والافتراء مؤوّل بمفترى (ثُمَّ يَعُودُونَ لِما قالُوا) [المجادله : ٣] ، قيل : ما قالوا بمعنى القول والقول بتأويل المقول ، وقال أبو البقاء فى : (حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ) [آل عمران : ٩٢] يجوز عند أبى على كون (ما) مصدريه والمصدر فى تأويل اسم المفعول.

السادس : قال أبو البقاء فى (التبيين) : ليس كل مقدّر عليه دليل من اللفظ بدليل المقصور ، فإن الإعراب فيه مقدّر وليس له لفظ يدلّ عليه ، وكذلك الأسماء السته عند سيبويه ، الإعراب مقدّر فى حروف المدّ منها ، وإن لم يكن فى اللفظ ما يدلّ عليه.

التقديم والتأخير

قال ابن السراج فى (الأصول) (٣) : الأشياء التى لا يجوز تقديمها ثلاثه عشر : (١) الصله على الموصول. (٢) والمضمر على الظاهر فى اللفظ والمعنى إلا ما جاء

١- ٩١- الشاهد لجاريه من الأنصار فى أمالى القالى (٢ / ٢٤٤) ، وأمالى الزجاجى (ص ٢٣٧) ، وشرح المفصل (١ / ١١٧) ، وخزانه الأدب (٣ / ١٥) ، ولسان العرب (ميح).

٢- ٩٢- الشاهد للعباس بن مرداس فى ديوانه (ص ٦٩) ، والأصمعيات (ص ٢٠٥) ، وحماسه البحترى (ص ٤٨) ، وخزانه الأدب (٨ / ٣١٩) ، وشرح التصريح (١ / ٣٣٩) ، وشرح ديوان الحماسه للمرزوقى (ص ٤٤١) ، ولسان العرب (قنس) ، ونوادر أبى زيد (ص ٥٩) ، وبلا نسبه فى أمالى ابن الحاجب (١ / ٤٦٠) ، وخزانه الأدب (٧ / ١٠) ، وشرح الأشمونى (١ / ٢٩١) ، ومغنى اللبيب

(ص ٢ / ٦١٨).

٣- انظر الأصول لابن السّراج (٢ / ٢٣٢).

منه على شريطه التفسير. (٣) والصفه وما اتّصل بها على الموصوف ، وجميع توابع الأسماء. (۴) والمضاف إليه وما اتصل به على المضاف. (۵) وما عمل فيه حرف أو اتصل به لا يقدّم على الحرف ، وما شبه من هذه الحروف بالفعل فنصب ورفع فلا يقدم مرفوعها على منصوبها. (۶) والفاعل لا يقدم على الفعل. (٧) والأفعال التى لا تتصرف لا يقدم عليها ما بعدها. (٨) والصفات المشبهه بأسماء الفاعلين والصفات التى لا تشبه أسماء الفاعلين لا يقدم عليها ما عملت فيه. (٩) والحروف التى لها صدر الكلام لا يقدم ما بعدها على ما قبلها. (١٠) وما عمل فيه معنى الفعل فلا يقدم المنصوب عليه. (١١) ولا يقدم التمييز وما بعد إلا. (١٢) وحروف الاستثناء لا تعمل فيما قبلها. (١٣) ولا يقدم مرفوعه على منصوبه ، ولا يفرق بين العامل والمعمول فيه بشيء لم يعمل فيه العامل إلا الاعتراضات.

وأما ما يجوز تقديمه : فكل شيء عمل فيه فعل يتصرف وكان خبر المبتدأ سوى ما استثنينا ، انتهى كلام ابن السراج.

تقويه الأضعف وإضعاف الأقوى

قال ابن جنى فى (الخاطريات) : العرب تضعف الأقوى وتقوّى الأضعف تصرفا وتلعبا.

فمن تقويه الأضعف الوصف بالاسم نحو : مررت بقاع عرفج كلّه ، وبصحيفه طين خاتمها ، وهو كثير. وذلك أن معنى الوصف فى الاسم حكم زائد على شرط الاسميه ، ألا ترى كل وصف اسما أو واقعا موقع الاسم ، وليس كل اسم وصفا ، فالوصفيه معنى زائد على الاسميه.

ومن تقويه الأسماء إعمالها عمل الفعل ، وذلك أن العمل معنى قوى زائد على شرط الاسميه.

ومن إضعاف الأقوى : منع فعل التعجب التصرف أو تقديم مفعوله عليه ، وكذلك نعم وبئس وعسى ، ومنه : والد ، وصاحب ، وعبد ، أصلها الوصف ثم منعته ، وكذلك (لله درّك) أصله المصدر ثم منع المصدريه ، وكذلك ما لا ينصرف أصله الانصراف ، ومبنى الأسماء أصله الإعراب ، والموجود من هذين الضربين كثير إلا أن هذا وجه حديثهما ، انتهى.

تكثير الحروف يدلّ على تكثير المعنى

اشاره

عقد له ابن جنّى بابا فى (الخصائص) (۱) وترجم عليه ، باب فى قوه اللفظ لقوه المعنى.

قال : هذا فصل من العربيه حسن. منه قولهم : خشن ، واخشوشن ، فمعنى خشن دون معنى اخشوشن لما فيه من تكرير العين وزياده الواو ، وكذا قولهم : أعشب المكان ، فإذا أرادوا كثره العشب فيه قالوا : اعشوشب ، ومثله : حلاـ واحلولى ، وخلق واخلولق ، وغدن واغدودن ، ومنه باب فعل وافتعل نحو : قدر واقتدر ، فاقتدر أقوى معنى من قدر ، كذا قال أبو العباس ، وهو محض القياس وقال تعالى : (أَخْذَ عَزِيزٍ مُقْتَدِرٍ) [القمر : ۴۲] فمقتدر هنا أوثق من قادر ، حيث كان الوضع لتفخيم الأمر وشده الأخذ ، وعليه قوله تعالى : (لَها ما كَسَبَتْ وَعَلَيْها مَا اكْتَسَبَتْ) [البقره : ۲۸۶] لأن كسب الحسنه بالإضافه إلى كسب السيئه أمر يسير ، ومثله قول الشاعر : [الكامل]

۹۳- (۲)إنا اقتسمنا خطّتينا بيننا

فحملت برّه واحتملت فجار

عبّر عن البرّ بالحمل وعن الفجره بالاحتمال ، ومن ذلك قولهم : رجل جميل ووضىء ، فإذا أرادوا المبالغه قالوا : جمّال ووضّاء ، وكذلك حسن وحسان ، ومنه باب تضعيف العين نحو قطع ، وقطّع ، وكسر وكسّر ، وقام الفرس وقوّمت الخيل ، ومات البعير وموّتت الإبل ، ومنه باب (فعال) فى النسب كالبزّاز والعطّار والقصّاب ، إنما هو لكثره تعاطى هذه الأشياء ، وكذلك النسّاف لهذا الطائر ، كأنه قيل له ذلك لكثره نسفه بجناحه ، والخضارىّ للطائر أيضا ، كأنه قيل له ذلك لقوه خضرته ، والحوّارى لقوه حوره وهو بياضه ، والخطّاف لكثره اختطافه ، والسكّين لكثره تسكين الذبائح.

قال : ونحو ذلك من تكثير اللفظ لتكثير المعنى العدول عن معتاد حاله ، وذلك

۱- انظر الخصائص (۳ / ۲۶۴).

۲- ۹۳- الشاهد للنابغه الذبيانى فى ديوانه (ص ۵۵) ، وإصلاح المنطق (ص ۳۳۶) ، وخزانه الأدب (۶ / ۳۲۷) ، والدرر (۱ / ۹۷) ، وشرح التصريح (۱ / ۱۲۵) ، وشرح المفصّل (۴ / ۵۳) ، ولسان العرب (برر) ، و (فجر) ، و (حمل) ، والمقاصد النحويه (۱ / ۴۰۵) ، وبلا نسبه فى جمهره اللغه (ص ۴۶۳) ، وخزانه الأدب (۶ / ۲۸۷) ، والخصائص (۲ / ۱۹۸) ، وشرح عمده الحافظ (ص ۱۴۱) ، وشرح المفصّل (۱ / ۳۸) ، ولسان العرب (أنن) ، ومجالس ثعلب (۲ / ۴۶۴) ، وهمع الهوامع (۱ / ۲۹).

(فعال) فى معنى (فعيل) نحو : طوال فهو أبلغ من معنى طويل ، وعراض أبلغ معنى من عريض ، وكـذا خفاف من خفيف ، وقلال من قليل ، وسـراع من سـريع ، ففعال وإن كانت أخت فعيل فى باب الصفه فإن فعيلا أخصّ بالباب من فعال لأنه أشدّ انقيادا منه ، تقول : جميل ولا تقول جمال ، وبطىء ، ولا تقول بطاء ، وشديـد ، ولا تقول شداد ، وكم غريض ، ولا تقول غراض ، فلما كانت (فعيل) هى الباب المطرد وأريدت المبالغه عدلت إلى (فعال) فضارعت (فعال) بذلك (فعّالا) ، والمعنى الجامع بينهما خروج كل واحد منهما عن أصله ، أما (فعّال) فبالزياده وأما (فعال) الخفيف فبالانحراف عن (فعيل).

وبعـد : فإذا كانت الألفاظ أدله على المعانى ثم زيـد فيها شـىء أوجبت القسـمه به زياده المعنى له ، وكـذلك إن انحرف به عن سمته وهديه كان ذلك دليلا على حادث متجدّد له.

قـال ابن يعيش فى (شـرح المفصّل) (١) : (ذا) إشـاره للقريب فـإذا أرادوا الإشاره إلى متنـحّ متباعـد زادوا كاف الخطاب فقالوا : ذاك ، فإن زاد بعد المشار إليه أتوا باللام مع الكاف فقالوا ذلك ، واسـتفيد باجتماعهما زياده فى التباعد ، لأن قوه اللفظ مشـعره بقوه المعنى.

تنبيه : ما خرج عن قاعده تكثير المبنى يدلّ على تكثير المعنى

خرج عن هذه القاعده باب التصغير فإنه زادت فيه الحروف وقلّ المعنى ولهذا قال العلم السخاوى : [الوافر]

وأسماء إذا ما صغّروها

تزيد حروفها شططا وتعلو

وعادتهم إذا زادوا حروفا

يزيد لأجلها المعنى ويعلو

يشير إلى (مغيربان) تصغير مغرب ، و (إنيسيان) تصغير إنسان ، وعشيان تصغير عشاء ، وعشيشيه تصغير عشيه.

تلاقى اللغه

عقد له ابن جنّى بابا فى (الخصائص) (٢) قال : هذا موضع لم أسـمع لأحد فيه شيئا إلا لأبى على ، وذلك أنه كان يقول فى باب أجمع وجمعاء وما يتبع ذلك من

١- انظر شرح المفصّل (٣ / ١٣٥).

٢- انظر الخصائص (١ / ٣٢١).

أكتع وكتعاء وبقيته : إن هذا اتفاق وتوارد وقع فى اللغه على غير ما كان فى وزنه منها. قال : لأن باب أفعل وفعلاء إنما هو للصفات وجميعها يجىء على هذا الوضع نكرات ، نحو : أحمر وحمراء وأصفر وصفراء وأخرق وخرقاء ، فأما أجمع وجمعاء فاسمان معرفتان وليسا بصفتين ، وإنما ذلك اتفاق وقع بين هذه الكلم المؤكد بها. قال : ومثله ليله طلقه وليال طوالق ، قال : وليس طوالق تكسير طلقه لأن فعله لا يكسر على فواعل ، وإنما طوالق جمع طالقه وقعت موقع جمع طلقه ، وهذا الذى قاله وجه صحيح ، وأبين منه عندى وأوضح قولهم فى العلم ، سلمان وسلمى ، فليس سلمان إذا من سلمى كسكران من سكرى لأن باب سكران وسكرى الصفه ، وليس سلمان ولا سلمى بصفتين ولا نكرتين ، وإنما سلمان من سلمى كقحطان من ليلى ، غير أنهما لما كانا من لفظ واحد تلاقيا فى عرض اللغه من غير قصد لجمعهما ، وكذلك أيهم للجمل الهائج ويهماء للفلاه ، ليسا كأدهم ودهماء ، لأنهما لو كانا كذلك لوجب أن يأتى فيهما يهم كدهم ، ولم يسمع ، فعلم بذلك أن هذا تلاق من اللغه ، وأن أيهم لا مؤنث له ، ويهماء لا مذكر لها.

ومن التلاقى قولهم فى العلم : أسلم وسلمى ، ومثله شتّان وشتى ، كل ذلك توارد وتلاق وقع فى أثناء هذه اللغه من غير قصد له ولا مراسله بين بعضه وبعض.

التمثيل للصناعه ليس ببناء معتمد

أشار ابن جنّى إلى دعوى الاتفاق على هذه القاعده ، وترجم عليها : باب احتمال اللفظ الثقيل لضروره التمثيل.

قال (١) : وذلك كقولهم : وزن حبنطى : فعنلى ، فيظهرون النون الساكنه قبل اللام ، وهذا شىء ليس موجودا فى شىء من كلامهم ، ألا ترى أن سيبويه قال (٢) : ليس فى الكلام مثل قنر وعنل. ويقولون فى تمثيل عرند : فعنل ، وجحنفل فعنلل ، وعرنقصان : فعنللان ، وهو كالأول ولا بدّ فى هذا ونحوه من الإظهار ، ولا يجوز إدغام النون فى اللام فى هذه الأماكن لأنه لو فعل ذلك لفسد الغرض وبطل المراد المعتمد ، ألا ترى أنك لو أدغمت وقلت وزن عرند فعلّ لم يكن فرق بينه وبين قمد وعتلّ وصمل ، ولو قلت : وزن جحنفل : فعلل لالتبس بباب سفرجل وفرزدق وبباب عدبّس وهملّع ، ولو قلت فى حبنطى : فعلّى لالتبس بباب صلخدى وجلعبى.

١- انظر الخصائص (٣ / ٩٦).

٢- انظر الكتاب (٤ / ٥٩٠).

وقال : وبهذا يعلم أن التمثيل للصناعه ليس ببناء معتمد ، ألا ترى لو قيل لك : ابن من (دخل) مثل (جحنفل) لم تجزه ، لأنك كنت تصير إلى دخنلل ، فتظهر النون ساكنه قبل اللام وهذا غير موجود ، فدلّ أنك فى التمثيل لست ببان ولا جاعل ما تمثّله من جمله كلام العرب ، كما تجعله منها إذا بنيته غير ممثل ، ولو كانت عاده هذه الصناعه أن يمثل فيها من الدخول كما مثل من الفعل لجاز أن تقول : وزن جحنفل من دخل دخنلل ، كما قلت فى التمثيل : وزن جحنفل من الفعل فعنلل ، فاعرف ذلك فرقا بين الموضعين.

ص: ١٥٣

حرف الثاء

الثقل والخفّه

يعرفان من طريق المعنى لا من طريق اللفظ ، ذكر هذه القاعده أبو البقاء فى (التبيين) قال (1) : فالخفيف من الكلمات ما قلّت مدلولاته ولوازمه ، والثقيل ما كثر ذلك فيه ، فخفّه الاسم أنه يدلّ على مسمّى واحد ولا يلزمه غيره فى تحقق معناه ، كلفظه (رجل) فإن معناها ومسماها الذّكر من بنى آدم ، و (الفرس) هو الحيوان الصهّال ، ولا يقترن بذلك زمان ولا غيره ، ومعنى ثقل الفعل أن مدلولاته ولوازمه كثيره ، فمدلولاته : الحدث والزمان ، ولوازمه : الفاعل والمفعول والتصرّف وغير ذلك.

ثبوت الحدث فى اسم الفاعل أقلّ من ثبوته فى الفعل

ذكره ابن الصائغ فى (تذكرته) قال : فعثا زيد وهو مفسد ، متقاربان ، بخلاف عثا وقد أفسد ، ولهذا جعل الزمخشرى مفسدين من قوله تعالى : (وَلا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ) [البقره : ۶۰] حالا مؤكّده.

۱- انظر مسائل خلافيه فى النحو (ص ۱۲۰).

حرف الجيم

الجمل نكرات

قال (۱) ابن يعيش : ألا ترى أنها تجرى أوصافا على النكرات ، قال : ولو لا أن الجمل نكرات لم يكن للمخاطب فيها فائده ، لأن ما يعرف لا يستفاد ، فلما كانت تجرى أوصافا على النكرات لتنكيرها ، أرادوا أن يكون فى المعارف مثل ذلك ، فلم يكن أن يقال : مررت بزيد قام أبوه وأنت تريد النعت لزيد ، لأنه قد ثبت أن الجمل نكرات ، والنكره لا تكون وصفا للمعرفه ، ولم يمكن إدخال لام المعرفه على الجمله لأن هذه اللام من خواص الأسماء ، والجمله لا تختص بالأسماء ، بل تكون جمله اسميه وفعليه فجاؤوا حينئذ بالذى متوصلين بها إلى وصف المعارف بالجمل ، فجعلوا الجمله التى كانت صفه للنكره صله للذى هو الصفه فى اللفظ والغرض الجمله ، كما جاؤوا بأى متوصلين بها إلى نداء ما فيه الألف واللام ، فقالوا : يا أيها الرجل ، والمقصود نداء الرجل و «أىّ» صله ، وكما جاؤوا (بذى) التى بمعنى صاحب متوصّلين بها إلى وصف الأسماء بالأجناس ، إلا أن لفظ الذى قبل دخول الألف واللام لم يكن على لفظ أوصاف المعارف ، فزادوا فى أولها الألف واللام ليحصل لهم بذلك لفظ المعرفه الذى قصدوه فيتطابق اللفظ والمعنى.

وقال الشيخ جمال الدين بن هشام فى تذكرته : بنى ابن عصفور ، على أن إضافه (أفعل) لا تفيد تعريفا : أنه لا بدّ من حذف فى قوله تعالى : (إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِى بِبَكَّةَ مُبارَكاً) [آل عمران : ۹۶] والتقدير : لهو الذى ببكّه ، فالخبر جمله اسميه لا مفرد معرفه ، والجمل نكرات كما قاله الزجاج فى : (إِنْ هذانِ لَساحِرانِ) [طه : ۶۳] إن التقدير : لهما ساحران.

وقال صاحب (البسيط) : إنما اختصّت النكره بالوصف بالجمله لوجهين :

أحدهما : أنها تطابقها فى التنكير بدليل وضعها على التنكير الذى لا يقبل التعريف.

۱- انظر شرح المفصّل (۳ / ۱۴۱).

والثانى : أن فائده الجمل فى أحكامها وهى نكرات ، ولو فرض تعريف الحكم فى بعض الصور لكان نكره فى المعنى لاستحاله الحكم بالمعلوم على المعلوم ، وإنما يحكم على المعلوم بما يجهله السامع فيحصل بذلك فائده ، وإذا كان الحكم نكره وهو مقصود الجمله كان مطابقا لموصوفه فى التنكير.

الجوار

عقد له ابن جنّى بابا فى (الخصائص) (١) ولخّصه ابن هشام فى (المغنى) بزياده ونقص فقال (٢) : (القاعده الثانيه) : إن الشىء يعطى حكم الشىء إذا جاوره كقول بعضهم : (هذا جحر ضبّ خرب) بالجرّ وقوله : [الطويل]

٩٤- (٣)[كان ثبيرا فى عرانين وبله]

كبير أناس فى بجاد مزمّل

قال ابن هشام : وقيل فى (وَأَرْجُلَكُمْ) [المائده : ٦] بالخفض إنه عطف على أيديكم لا- على رؤوسكم ، إذ الأرجل مغسوله لا ممسوحه ، ولكنه خفض لمجاوره رؤوسكم. والذى عليه المحققون أن خفض الجوار يكون فى النعت قليلا ، وفى التوكيد نادرا كقوله : [البسيط]

٩٥- (٤)يا صاح بلّغ ذوى الزّوجات كلّهم

[أن ليس وصل إذا انحلّت عرا الذّنب]

ولا- يكون فى النسق ؛ لأن العاطف يمنع التجاور. قال : ومن ذلك قولهم : هنأنى ومرأنى ، والأصل أمرأنى ، وقولهم : هو رجس نجس ، بكسر النون وسكون الجيم والأصل نجس بفتح النون وكسر الجيم.

قال (٥) ابن هشام : كذا قالوا ، وإنما يتمّ هذا أن لو كانوا لا يقولون هنا نجس بفتحه فكسره ، وحينئذ فيكون محلّ الاستشهاد إنما هو الالتزام للتناسب ، وأما إذا لم

١- انظر الخصائص (٣ / ٢١٨).

٢- انظر مغنى اللبيب (٢ / ٧٦٠).

٣- ٩٤- الشاهد لامرئ القيس فى ديوانه (ص ٢٥) ، وتذكره النحاه (ص ٣٠٨) ، وخزانه الأدب (٥ / ٩٨) ، وشرح شواهد المغنى (٢ / ٨٨٣) ، ولسان العرب (عقق) ، و (زمل) ، و (خزم) ، و (أبل) ، ومغنى اللبيب (٢ / ٥١٥) ، وتاج العروس (خزم) ، وبلا نسبه فى المحتسب (٢ / ١٣٥).

٤- ٩٥- الشاهد لأبى الغريب النصرى فى خزانه الأدب (٥ / ٩٠) ، والدرر (٥ / ٦٠) ، وبلا نسبه فى تذكره النحاه (ص ٥٣٧) ، وشرح شواهد المغنى (ص ٩٦٢) ، وشرح شذور الذهب (ص ٤٢٨) ، ولسان العرب (زوج) ، ومغنى اللبيب (ص ٦٨٣) ، وهمع

الهوامع (٢ / ٥٥).

٥- انظر مغنى اللبيب (٢ / ٧٦٢).

يلتزم فهذا جائز بدون تقدّم رجس ، إذ يقال : فعل بكسره فسكون فى كل فعل بفتحه فكسره نحو : كتف ولبن ونبق. وقالوا : أخذه ما قدم وما حدث ، بضمّ دال حدث ، وقرأ بعضهم : (سَلاسِلَ وَأَغْلالاً) [الإنسان : ۴] بصرف سلاسل ، وفى الحديث : «ارجعن مأزورات غير مأجورات» (۱) والأصل موزورات بالواو ، لأنه من الوزر ، وقرأ أبو حيوه (يُوقِنُونَ) [البقره : ۴] بالهمزه ، وقال جرير : [الوافر]

۹۶- (۲)لحبّ المؤقدان إلىّ مؤسى

[وجعده إذ أضاءهما الوقود]

بهمزه المؤقدان ومؤسى على إعطاء الواو المجاوره للضمه حكم الواو المضمومه فهمزه ، كما قيل فى : وجوه أجوه وفى : وقتت أقتت ، ومن ذلك قولهم فى : صوّم صيم وفى جوّع جيع ، حملا على قولهم فى عصوّ عصىّ لأن العين لما جاورت اللام حملت على حكمها فى القلب.

وكان أبو على ينشد فى مثل ذلك : [الرجز]

۹۷- (۳)قد يؤخذ الجار بجرم الجار

قال (۴) ابن جنى : وعليه أيضا أجازوا النقل لحركه الإعراب إلى ما قبلها فى الوقف نحو : هذا بكر ومررت ببكر ، ألا تراها لما جاورت اللام بكونها فى العين صارت لذلك كأنها فى اللام لم تفارقها ، وكذلك أيضا قولهم : شابه ودابه صار فضل الاعتماد بالمدّ فى الألف كأنه تحريك الحرف الأول المدغم حتى كأنه لذلك لم يجمع بين ساكنين ، فهذا نحو من الحكم على جوار الحركه للحرف.

قال : ومن الجوار استقباح الخليل العقق من الحمق المخترق ، وذلك أن هذه الحركات قبل الروىّ المقيّد لما جاورته وكان الروىّ فى أكثر الأمر وغالب العرف مطلقا لا مقيدا صارت الحركه قبله كأنها فيه ، وكاد يلحق ذلك بقبح الإقواء ، وقال ابن جنّى فى قوله (۵) : [الرجز]

۱- أخرجه ابن ماجه فى سننه - الجنائز (۵۰) ، والسيوطى فى الجامع الصغير (۱ / ۶۲).

۲- ۹۶- الشاهد لجرير فى ديوانه (ص ۲۸۸) ، والخصائص (۲ / ۱۷۵) ، وشرح شواهد الشافيه (ص ۴۲۹) ، وشرح شواهد المغنى (۲ / ۹۶۲) ، والمحتسب (۱ / ۴۷) ، وبلا نسبه فى سرّ صناعه الإعراب (۱ / ۷۹) ، وشرح شافيه ابن الحاجب (ص ۲۰۶) ، ومغنى اللبيب (۲ / ۶۸۴) ، والمقرّب (۲ / ۱۶۳) ، والممتع فى التصريف (۱ / ۹۱).

۳- ۹۷- الرجز منسوب لأعرابى فى الخصائص (۲ / ۱۷۱) ، وهو بلا نسبه فى لسان العرب (حتر) ، وتاج العروس (حتر) ، وكتاب العين (۳ / ۱۹۰).

۴- انظر الخصائص (۲ / ۲۲۰).

٥- مرّ الشاهد رقم (١٨).

فى أىّ يومىّ من الموت أفر

أيوم لم يقدر ام يوم قدر؟!

الأصل (يقدر) بالسكون ، ثم لما تجاورت الهمزه المفتوحه والراء الساكنه وقد أجرت العرب الساكن المجاور للمتحرّك مجرى المتحرك والمتحرك مجرى الساكن إعطاء للجار حكم مجاوره ، أبدلوا الهمزه المتحركه ألفا ، كما تبدل الهمزه الساكنه بعد الفتحه معنى ، ولزم حينئذ فتح ما قبلها إذ لا تقع الألف إلا بعد فتحه ، قال : وعلى ذلك قولهم المرأه والكمأه بالألف ، وعليه خرج أبو على قوله : [الطويل]

٩٨- (١)[وتضحك منى شيخه عبشميه]

كأن لم ترى قبلى أسيرا يمانيا

أصله ترءا بهمزه بعدها ألف.

قال سراقه : [الوافر]

٩٩- (٢)أرى عينىّ ما لم تر أياه

[كلانا عالم بالتّرّهات]

ثم حذفت الألف للجازم ثم أبدلت الهمزه ألفا لما ذكرنا.

وقال (٣) ابن يعيش : اختار البصريون فى باب التنازع إعمال الثانى لأنه أقرب إلى المعمول ، فروعى فيه جانب القرب وحرمه المجاوره.

قال : ومما يدلّ على رعايتهم جانب القرب والمجاوره أنهم قالوا : جحر ضبّ خرب ، وماء شنّ بارد ، فأتبعوا الأوصاف إعراب ما قبلها ، وإن لم يكن المعنى عليه ، ألا ترى أن الضبّ لا يوصف بالخراب ، والشنّ لا يوصف بالبروده ، وإنما هما من وصف الجحر والماء.

قال : ومن الدليل على مراعاه القرب والمجاوره قولهم : خشّنت بصدره وصدر زيد ، فأجازوا فى المعطوف وجهين أجودهما الخفض ، فاختاروا الخفض هنا حملا

١- ٩٨- الشاهد لعبد يغوث بن وقاص الحارثى فى الأغانى (١٦ / ٢٥٨) ، وخزانه الأدب (٢ / ١٩٦) ، وسرّ صناعه الإعراب (١ / ٧٦) ، وشرح اختيارات المفضّل (ص ٧٦٨) ، وشرح شواهد الإيضاح (ص ٤١٤) ، وشرح شواهد المغنى (٢ / ٦٧٥) ، ولسان

العرب (هذذ) ، و (قدد) ، و (شمس) ، ومغنى اللبيب (١ / ٢٧٧) ، وبلا نسبه فى شرح الأشمونى (١ / ۴۶) ، وشرح المفصّل (۵ / ۹۷) ، والمحتسب (١ / ۶۹).

٢ - ٩٩- الشاهد لسراقه البارقى فى الأغانى (٩ / ١٣) ، وأمالى الزجاجى (ص ٨٧) ، وسرّ صناعه الإعراب (ص ٧٧) ، وشرح شواهد الشافيه (ص ٣٢٢) ، وشرح شواهد المغنى (ص ۶٧٧) ، ولسان العرب (رأى) ، والمحتسب (١ / ١٢٨) ، ومغنى اللبيب (ص ٢٧٧) ، والممتع فى التصريف (ص ۶٢١) ، ونوادر أبى زيد (١٨۵) ، ولابن قيس الرقيات فى ملحق ديوانه (١٧٨) ، وبلا نسبه فى جمهره اللغه (ص ٢٣۵) ، والخصائص (٣ / ١۵٣) ، وشرح شافيه ابن الحاجب (ص ۴١).

٣- انظر شرح المفصّل (١ / ٧٩).

على الباء وإن كانت زائـده فى حكم الساقط ، للقرب والمجاوره ، فكان إعمال الثانى فى ما نحن بصدده أولى للقرب والمجاوره والمعنى فيهما واحد.

وقال أبو البقاء فى (التبيين) : المجاوره توجب كثيرا من أحكام الأول للثانى والثانى للأول ، ألا ترى إلى قولهم : الشّمس طلعت ، وأنه لا يجوز فيه حـذف التاء لما جاور الضـمير الفعل ، وكـذلك : قامت هنـد ، لا يجوز فيه حذف التاء ، فلو فصـلت بينهما جاز حذفها ، وما كان ذاك إلا لأجل المجاوره.

وقـال فى موضع آخر : قـد أجرت العرب كثيرا من أحكـام المجاور على المجاور له حتى فى أشـياء يخالف فيها الثانى الأول فى المعنى ، كقولهم : جحر ضبّ خرب ، وكقولهم : إنى لآتيه بالغـدايا والعشايا. والغـداه لا تجمع على غـدايا ، ولكن جاز من أجل العشايا وهو كثير.

وقـال فى موضـع آخر : ذهب الكوفيون إلى أن جواب الشـرط جزم لمجـاورته المجزوم وللمجـاوره أثر ، ألاـ ترى أن (كلاـ) لما جـاورت المنصوب والمجرور حملت على ما قبلها ولا سـبب إلا الجوار ، وما حمل على ما قبله بسـبب الجوار كثير جـدا ثم قال : وكلّ موضع حمل فيه على الجوار فهو خلاف الأصل إجماعا للحاجه.

حرف الحاء

الحركه

اشاره

فيها فوائد :

الفائده الأول : حدوث الحركه مع الحرف

اختلف الناس فى الحركه هل تحدث بعد الحرف أو معه أو قبله ، على ثلاثه مذاهب :

قال (١) ابن جنّى : والأول هو مذهب سيبويه ، قال الفارسى : وسبب هذا الخلاف لطف الأمر وغموض الحال.

قال : ويشهد للقول بأنها تحدث بعده وفساد القول بأنها قبله وجودنا إياها فاصله بين المثلين ، مانعه من إدغام الأول فى الآخر ، نحو : الملل والضّفف المشش ، كما تفصل الألف بعدها بينهما نحو الملال والضّفاف والمشاش ، فلو كانت الحركه فى الرتبه قبل الحرف لما حجزت عن الإدغام ، ونحو من ذلك قولهم : ميزان وميعاد ، فقلب الواو ياء يدلّ على أن الكسره لم تحدث قبل الميم ، لأنها لو كانت حادثه قبلها لم تل الواو ، وإنما تقلب ياء للكسره التى تجاورها من قبلها ، فإذا كان بينها وبينها حرف حاجز لم تقلب لأنها لم تلها ، وأيضا لو كانت الحركه قبل حرفها لبطل الإدغام فى الكلام لأن حركه الثانى كانت تكون قبله حاجزه بين المثلين.

وقال : ويفسد كونها حادثه مع الحرف أنا لو أمرنا مذكرا من الطى ثم أتبعناه أمرا آخر له من الوجل من غير حرف عطف لقلنا : (اطوايجل) والأصل فيه (اطووجل) ، فقلبت الواو التى هى فاء الفعل من الوجل ياء لسكونها وانكسار ما قبلها ، فلو لا أن كسره واو (اطو) فى الرتبه بعدها لما قلبت واو (وجل) ، وذلك أن الكسره إنما تقلب الواو لمخالفتها إياها فى جنس الصوت فتجتذبها إلى ما هى بعضه ومن جنسه وهى الياء ، وكما أن هناك كسره فى الواو فهناك أيضا الواو وهى وفق الواو الثانيه لفظا وحسّا ، وليست الكسره على قول المخالف أدنى إلى الواو الثانيه من الواو الأولى ، لأنه يروم أن يثبتهما جميعا فى زمان واحد ، ومعلوم أن الحرف أوفى صوتا وأقوى جرسا من الحركه ، فإذا لم يقل لك أنها أقوى من الكسره التى فيها فلا أقل من أن تكون فى

١- انظر الخصائص (٢ / ٣٢١).

القوه والصوت مثلها ، وإذا كان كذلك لزم أن لا تنقلب الواو الثانيه للكسره قبلها ، لأنها بإزاء الكسره المخالفه للواو الأولى الموافقه للفظ الثانيه ، فإذا تأدى الأمر بالمعادله إلى هنا توقت الواو والكسره أحكامهما فكان لا كسره قبلها ولا واو ، وإذا كان كذلك لم تجد أمرا تقلب له الواو الثانيه ياء ، فكان يجب على هذا أن تخرج الواو الثانيه من (اطووجل) صحيحه غير معله لتوفى ما قبلها من الواو والكسره أحكامهما وتكافيهما فيما ذكرنا ، فدلّ قلب الواو الثانيه ياء حتى صارت (اطوايجل) ، على أن الكسره أدنى إليها من الواو قبلها ، وإذا كانت أدنى إليها كانت بعد الواو المحركه بها لا محاله.

قال الفارسى : ويقوّى قول من قال : إنها تحدث مع الحرف أن النون ، الساكنه مخرجها مع حروف الفم من الأنف ، والمتحركه مخرجها من الفم ، فلو كانت حركه الحرف تحدث من بعده لوجب أن تكون النون المتحركه أيضا من الأنف ، وذلك أن الحركه إنما تحدث بعدها ، فكان ينبغى أن لا تغنى عنها شيئا لسبقها هى لحركتها.

قال ابن جنى : كذا قال الفارسى ، قال : ورأيته معنيا بهذا الدليل ، وهو عندى ساقط عن سيبويه وغير لازم له ، لأنه لا ينكر أن يؤثر الشىء فيما قبله من قبل وجوده ، لأنه قد علم أن سيرد فيما بعده ، وذلك كثير. فمنه أن النون الساكنه إذا وقعت بعدها الباء قلبت النون ميما فى اللفظ وذلك نحو : عمير وشمباء فى عنبر وشنباء ، فكما لا يشكّ فى أن الباء فى ذلك بعد النون وقد قلبت النون قبلها ، فكذلك لا ينكر أن تكون حركه النون الحادثه بعدها تزيلها عن الأنف ، بل إذا كانت الباء أبعد عن النون قبلها من حركه النون فيها وقد أثرت على بعدها ما أثرته ، كانت حركه النون التى هى أقرب إليها وأشد التباسا بها أولى بأن تجتذبها وتنقلها من الأنف إلى الفم ، ومما غير متقدما لتوقع ما يرد من بعده ضمهم همزه الوصل لتوقع الضمه بعدها نحو : أدخل ، أستصغر ، استخرج.

قال ابن جنى : ومما يقوّى عندى قول من قال : إن الحركه تحدث قبل الحرف ، إجماع النحويين على قولهم إن الواو فى نحو : يعد ويزن إنما حذفت لوقوعها بين ياء وكسره ، يعنون فى : يوعد ويوزن لو خرج على أصله. فقولهم : بين ياء وكسره يدلّ على أن الحركه عندهم قبل حرفها المتحرك بها ، ألا ترى أنه لو كانت الحركه بعد الحرف كانت الواو فى يوعد بين فتحه وعين ، وفى : يوزن بين فتحه وزاء ، فقولهم : بين ياء وكسره يدلّ على أن الواو فى نحو : يوعد عندهم بين الياء التى هى أدنى إليها من فتحها وكسره العين التى هى أدنى إليها من العين بعدها. قال : وهذا وإن كان من الوضوح على ما تراه فإنه لا يلزم من موضعين.

أحدهما : أنه لا يجب أن يكون دلاله على اعتقاد القوم فى هذا ما نسبه السائل إلى أنهم مريدوه ومعتقدوه ، ألا ترى أن من يقول : إنّ الحركه تحدث بعد الحرف ومن يقول إنها معه ، قد أطلقوا جميعا - هذا القول الذى هو قولهم - أن الواو حذفت من يعد ونحوه لوقوعها بين ياء وكسره ، فلو كانوا يريدون ما عزوته إليهم وحملته عليهم لكانوا متناقضين ، وهذا أمر لا يظن بهم.

والآخر : أن أكثر ما فى هذا أن يكون القوم أرادوه ، وهذا لا يصلح دليلا على وضع الخلاف ، لأن هذا موضع إنما يتحاكم فيه إلى النفس والحسّ ، ولا يرجع فيه إلى إجماع لأن إجماع النحويين فى هذا ونحوه لا يكون حجه ، لأن كلامهم إنما يرجع فيه إلى التأمل والطبع ، لا إلى التبعيه والشرع ، وهذا كله يشهد بصحه مذهب سيبويه فى أن الحركه حادثه بعد حرفها المتحرك بها.

قال : وقد كنا قلنا فيه قديما قولا آخر مستقيما ، وهو أن الحركه قد ثبت أنها بعض حرف ؛ فالفتحه بعض الألف والكسره بعض الياء والضمه بعض الواو ، فكما أن الحرف لا يجامع حرفا آخر فى وقت واحد فينشآن معا فى وقت واحد ، فكذا بعض الحرف لا يجوز أن ينشأ مع حرف آخر فى وقت واحد ، لأن حكم البعض فى هذا جار مجرى حكم الكل ، ولا يجوز أن تتصور أن حرفا من الحروف حدث بعضه مضافا لحرف وبقيته من بعده فى غير ذلك الحرف لا فى زمان واحد ولا فى زمانين ؛ فهذا يفسد قول من قال : إن الحركه تحدث مع حرفها المتحرك بها وقبله أيضا ، ألا ترى أن الحرف الناشئ عن الحركه لو ظهر لم يظهر إلا بعد الحرف المتحرك بتلك الحركه وإلا فلو كانت قبله لكانت الألف فى نحو : ضارب ليست تابعه للفتحه لاعتراض الضاد بينهما ، والحس يمنعك ويحظر عليك أن تنسب إليه قبوله اعتراف معترف بين الفتحه والألف التابعه لها فى نحو : ضارب وقائم ، وكذلك القول فى الكسره والياء والضمه والواو إذا تبعتاهما ، وهذا تناه فى البيان والبروز إلى حكم العيان ، انتهى.

وقد جزم أكثر النحاه بالقول الذى صار إليه سيبويه ، فقال ابن الخباز فى (شرح الدره) ، بعد أن تكلّم على إعراب الاسم المنصرف : وهاهنا ترتيب ، وهو أن حرف الإعراب قبل الحركه ، والتنوين بعد الحركه لكن خالفه أبو البقاء العكبرى فقال فى (اللباب) : الحركه مع الحرف لا قبله ولا بعده ، وقال قوم منهم ابن جنّى : هى بعده ، والدليل على الأول من وجهين :

أحدهما : أن الحرف يوصف بالحركه فكانت معه كالمدّ والجهر والشده ونحو ذلك ، وإنما كانت كذلك لأن صفه الشىء كالعرض والصفه العرضيه لا تتقدم الموصوف ولا تتأخر عنه إذ فى ذلك قيامها بنفسها.

والثانى : أن الحركه لو لم تكن مع الحرف لم تقلب الألف إذا حركتها همزه ، ولم تخرج النون من طرف اللسان إذا حركتها ، بل كنت تخرجها من الخيشوم ، وفى العدول عن ذلك دليل على أن الحركه معها.

واحتجّ من قال هى بعد الحرف من وجهين :

أحدهما : أنك لما تدغم الحرف المتحرك فيما بعده نحو : طلل ، دلّ على أن بينهما حاجزا وليس إلا الحركه.

والثانى : أنك إذا أشبعت الحركه نشأ منها حرف ، والحرف لا ينشأ منه حرف آخر فكذلك ما قاربه.

والجواب عن الأول : أن الإدغام امتنع لتحصّن الأول لتحركه لا لحاجز بينهما ، كما يتحصن بحركته عن القلب نحو عوض.

وعن الثانى من وجهين :

أحدهما : أن حدوث الحرف عن الحركه كان لأنها تجانس الحرف الحادث فهى شرط لحدوثه وليست بعضا له ؛ ولهذا إذا حذفت الحرف بقيت الحركه بحالها ، ولو كان الحادث تماما للحركه لم تبق الحركه ، ومن سمّى الحركه بعض حرف أو حرفا صغيرا فقد تجوّز ، ولهذا لا يصحّ النطق بالحركه وحدها.

والثانى : لو قدّرنا أن الحركه بعض الحرف الحادث لم يمتنع أن تقارن الحرف الأول ، كما أنه ينطق بالحرف المشدد حرفا واحدا وإن كانا حرفين فى التحقيق ، إلا أن الأول لما ضعف عن الثانى أمكن أن يصاحبه ، والحركه أضعف من الحرف الساكن فلم يمتنع أن يصاحب الحرف الحرف انتهى.

الفائده الثانيه : الحرف غير مجتمع من الحركات

قال أبو البقاء : ويتعلق بهذا الاختلاف مسأله أخرى وهى أن الحرف غير مجتمع من الحركات عند المحققين لوجهين :

أحدهما : أن الحرف له مخرج مخصوص والحركه لا تختص بمخرج ولا معنى ، لقول من قال : إنه مجتمع من حركتين ، لأن الحركه إذا أشبعت نشأ الحرف المجانس لها لوجهين :

أحدهما : ما سبق من أن الحركه ليست بعض الحرف.

والثانى : أنك إذا أشبعت الحركه نشأ منها حرف تام وتبقى الحركه قبله بكمالها ، فلو كان الحرف كحركتين لم تبق الحركه قبل الحرف ، انتهى. وكأنه يشير بذلك إلى مخالفه ابن جنّى أيضا فإنه عقد لذلك بابا فى (الخصائص) (١) قال فيه : الحركه حرف صغير ألا ترى أن من متقدمى القوم من كان يسمّى الضمه الواو الصغيره والكسره الياء الصغيره والفتحه الألف الصغيره ، ويؤكد ذلك عندك أنك متى أشبعت ومطلت الحركه أنشأت بعدها حرفا من جنسها كما قال الشاعر : [البسيط]

١٠٠- (٢)[تنفى يداها الحصى فى كلّ هاجره]

نفى الدّراهيم تنقاد الصّياريف

وقوله : [البسيط]

١٠١- (٣)وإنّنى حيثما يسرى الهوى بصرى

من حيث ما سلكوا أدنو فأنظور

يريد فأنظر ، وقول ابن هرمه يرثى ابنه : [الوافر]

١٠٢- (٤)فأنت من الغوائل حين ترمى

ومن ذمّ الرّجال بمنتزاح

يريد بمنتزح ، وهو مفتعل من النزوح ، ولكون الحركات أبعاض الحروف

١- انظر الخصائص (٢ / ٣١٥).

٢- ١٠٠- الشاهد للفرزدق فى الإنصاف (١ / ٢٧) ، وخزانه الأدب (٤ / ٤٢٤) ، وسرّ صناعه الإعراب (١ / ٢٥) ، وشرح التصريح (٢ / ٣٧١) ، ولسان العرب (صرف) ، والمقاصد النحويه (٣ / ٥٢١) ، وليس فى ديوانه ، وبلا نسبه فى أسرار العربيه (ص ٤٥) ، وأوضح المسالك (٤ / ٣٧۶) ، وتخليص الشواهد (ص ١۶٩) ، وجمهره اللغه (ص ٧۴١) ، ورصف المبانى (١٢) ، وسرّ صناعه الإعراب (٢ / ٧۶٩) ، وشرح الأشمونى (٢ / ٣٣٧) ، وشرح ابن عقيل (ص ۴١۶) ، ولسان العرب (قطرب) و (سجح) ، و (نقد) ، و (صنع) ، و (درهم) ، و (نفى) ، والمقتضب (٢ / ٢٥٨) ، والممتع فى التصريف (١ / ٢٠٥).

٣- ١٠١- الشاهد لابن هرمه فى ملحق ديوانه (ص ٢٣٩) ، وبلا نسبه فى أسرار العربيه (ص ۴٥) ، والإنصاف (١ / ٢۴) ، والجنى الدانى (ص ١٧٣) ، وخزانه الأدب (١ / ١٢١) ، والدرر (۶ / ٢٠۴) ، ورصف المبانى (١٣ / ۴٣٥) ، وسرّ صناعه الإعراب (١ / ٢۶) ، وشرح شواهد المغنى (٢ / ٧٨٥) ، والصاحبى فى فقه اللغه (ص ٥٠) ، ولسان العرب (شرى) ، والمحتسب (١ / ٢٥٩) ، ومغنى اللبيب (٢ / ٣۶٨) ، والممتع فى التصريف (١ / ١٥۶) ، وهمع الهوامع (٢ / ١٥۶).

۴- ١٠٢- الشاهد لابن هرمه فى ديوانه (ص ٩٢) ، والخصائص (٢ / ١٠۶) ، وسرّ صناعه الإعراب (١ / ٢٥) ، وشرح شواهد

الشافيه (ص ٢٥) ، ولسـان العرب (نزح) ، والمحتسب (١ / ٣٤٠) ، وبلا نسـبه فى أسرار العربيه (ص ٤٥) ، والإنصاف (١ / ٢٥) ، وخزانه الأدب (٧ / ٥٥٧) ، ولسان العرب (نجد) ، و (حتن) ، والمحتسب (١ / ١٦٦).

أجريت الحروف مجراها فى الإعراب بها فى الأبواب المعروفه من الأسماء السته والتثنيه والجمع على حدّها ، والأفعال الخمسه ، وتضارعت الحروف والحركات فى الحذف للتخفيف فحذفت الحركه فى قوله : [الرجز]

١٠٣- (١)ومن يتّق فإن الله معه

[ورزق مؤتاب وغادى]

وقوله : [السريع]

١٠٤- (٢)[رحت وفى رجليك ما فيهما]

وقد بدا هنك من المئزر

وقوله (٣) : [السريع]

فاليوم أشرب غير مستحقب

[إثما من الله ولا واغل]

وحذف الحرف فى قوله (٤) : [الطويل]

فألحقت أخراهم طريق ألاهم

[كما قيل نحم قد خوى متتابع]

يريد أولاهم ، وقوله (٥) : [الرجز]

وصّانى العجاج فيما وصّنى

يريد فيما وصانى.

قال (٦) : ومن مضارعه الحرف للحركه أن الأحرف الثلاثه الألف والياء والواو إذا أشبعن ومطلن أدّين إلى حرف آخر غيرهن إلا أنه شبيه بهن وهو الهمزه ، فإنك إذا مطلت الألف أدّتك إلى الهمزه فقلت : آء ، وكذلك الياء فى قولك : إىء ، والواو فى قولك : أوء ، فهذا كالحركه أدّتك إلى صوره أخرى غير صورتها وهى الألف والياء والواو فى (منتزاح) و (الصياريف) و (أنظور) ، وهذا غريب فى موضعه.

ومن ذلك أن تاء التأنيث فى الواحد لا يكون ما قبلها إلّا مفتوحا نحو : حمزه

۱- ۱۰۳- الرجز فی الخصائص (۱ / ۳۰۶) ، والمحتسب (۱ / ۳۶۱) ، وشرح شواهد الشافیه (۲۲۸) ، وضرائر الشعر لابن عصفور (۹۷).

۲- ۱۰۴- الشاهد للأقیشر الأسدی فی دیوانه (ص ۴۳) ، وخزانه الأدب (۸ / ۳۵۱) ، والدرر (۱ / ۱۷۴) ، وشرح أبیات سیبویه (۲ / ۳۹۱) ، والمقاصد النحویه (۴ / ۵۱۶) ، وللفرزدق فی الشعر والشعراء (۱ / ۱۰۶) ، وبلا نسبه فی تخلیص الشواهد (ص ۶۳) ، والخصائص (۱ / ۷۴) ، ورصف المبانی (ص ۳۲۷) ، وشرح المفصّل (۱ / ۴۸) ، ولسان العرب (وأل) و (هنا) ، وهمع الهوامع (۱ / ۵۴).

۳- مرّ الشاهد رقم (۲۰).

۴- مرّ الشاهد رقم (۶۵).

۵- مرّ الشاهد رقم (۶۶).

۶- انظر الخصائص (۲ / ۳۱۸).

وطلحه وقائمه ، ولا يكون ساكنا ، فإن كانت الألف وحدها من بين سائر الحروف جازت نحو : قطاه وحصاه وأرطاه وحبنطاه ، ألا ترى إلى مساواتهم بين الفتحه والألف حتى كأنها هى هى.

وقال : وهذا أحد ما يدلّ على أن أضعف الأحرف الثلاثه الألف دون أختيها ، لأنها قد خصّت هنا بمساواه الحركه دونهما ، ومن ذلك أنهم قد بيّنوا الحرف بالهاء كما بيّنوا الحركه بها ، وذلك نحو قولهم : وازيداه واغلامها واغلامهوه واغلامهيه وانقطاع ظهرهيه ، فهذا نحو قولهم : أعطيتكه ، ومررت بكه ، واغزه ولا تدعه ، والهاء فى الجميع لبيان الحركه لا ضمير.

ومن ذلك أن أقعد الثلاثه فى المدّ لا يسوغ تحريكه وهو الألف ، فجرت لذلك مجرى الحركه ، ألا ترى أن الحركه لا يمكن تحريكها فهذا وجه أيضا من المضارعه فيها.

وأما شبه الحركه بالحرف ففى نحو تسميتك امرأه بهند وجمل فلك فيها مذهبان الصرف وتركه ، فإن تحرك الأوسط ثقل الاسم فيتعين منع الصرف نحو (قدم) اسم امرأه ، فجرت الحركه مجرى الحرف فى منع الصرف كسعاد ونحوه.

ومن ذلك أنك إذا أضفت - أى نسبت - الرباعى المقصور أجزت إقرار ألفه وقلبها ألفا (١) فتقول فى : حبلى حبلىّ وإن شئت حبلوى ، وفى الخماسى تحذف ألفه البته كحبارى ومصطفىّ فى حبارى ومصطفى ، وكذلك إن تحرك الثانى من الرباعى تحذف ألفه البته كقولك فى جمزى جمزىّ ، وفى بشكى بشكىّ فأوجبت الحركه الحذف ، كما أوجبه الحرف الزائد على الأربعه.

ومن مشابهه الحركه للحرف أنك تفصل بها ولا تصل إلى الإدغام معها ، كما تفصل بالحرف ولا تصل إليه معه ، وذلك نحو : وتد ويطد فحجزت الحركه بين متقاربين ، كما يحجز الحرف بينهما نحو شمليل حبربر (٢).

ومنها : أنهم قد أجروا الحرف المتحرك مجرى الحرف المشدّد ، وذلك أنه إذا وقع رويّا فى الشعر المقيّد سكّن ، كما أن الحرف المشدّد إذا وقع رويا فيه خفف ، والمتحرك كقوله : [الرجز]

١- فى نسخه (واوا).

٢- الحبربر : الجمل الصغير.

١٠٥- (١)وقاتم الأعماق خاوى المخترق

فأسكن القاف وهى مجروره ، والمشدّد كقوله : [الرمل]

١٠٦- (٢)أصحوت اليوم أم شاقتك هر

[ومن الحبّ جنون مستعر]

فحذف إحدى الراءين كما حذف الحركه من قاف المخترق.

قال : وهذا إن شئت قلبته فقلت : إن الحرف أجرى فيه مجرى الحركه ، وجعلت الموضع فى الحذف للحركه ثم لحق بها الحرف.

قال : وهو عندى أقيس.

ومن ذلك استكراههم اختلاف التوجيه أن يجتمع مع الحركه غيرها من أختيها ، نحو الجمع بين المخترق وبين العقق والحمق. فكراهيتهم هذا نحو من امتناعهم من الجمع بين الألف مع الياء أو الواو ردفين.

قال : ومن ذلك عندى أن حرفى العله الياء والواو قد صحّا فى بعض المواضع للحركه بعدهما كما يصحّان لوقوع حرف اللين ساكنا بعدهما ، وذلك نحو : القود والحوكه والخونه والغيب والصّيد وحول وروع و (إِنَّ بُيُوتَنا عَوْرَةٌ) [الأحزاب : ١٣] فيمن قرأ كذلك فجرت الياء والواو هنا فى الصحه لوقوع الحركه بعدهما مجراهما فيها لوقوع حرف اللين ساكنا بعدهما ، نحو القواد والحواكه والخوانه والغياب والصياد وحويل ورويع ، وإن بيوتنا عويره. وكذلك ما صحّ من نحو قولهم : هيؤ الرجل من الهيأه هو جار مجرى صحه هيؤ لو قيل ، فاعرف ذلك فإنه لطيف غريب.

الفائده الثالثه : كميه الحركات

قال (٣) ابن جنّى فى باب كميه الحركات : أما ما فى أيدى الناس فى ظاهر الأمر فثلاث ، وهى الضمه والكسره والفتحه ، ومحصولها على الحقيقه ست ، وذلك أن بين

١- ١٠٥- الرجز لرؤبه فى ديوانه (ص ١٠٤) ، والأغانى (١٠ / ١٥٨) ، وجمهره اللغه (ص ٤٠٨) ، وخزانه الأدب (١٠ / ٢٥) ، والخصائص (٢ / ٢٢٨) ، والدرر (٤ / ١٩٥) ، وشرح أبيات سيبويه (٢ / ٣٥٣) ، وشرح شواهد الإيضاح (ص ٢٢٣) ، وشرح شواهد المغنى (٢ / ٧٦٤) ، والمقاصد النحويه (١ / ٣٨).

٢- ١٠٦- الشاهد لطرفه بن العبد فى ديوانه (ص ٥٠) ، وبلا نسبه فى الخصائص (٢ / ٢٢٨) ، ورصف المبانى (ص ٤٣٦) ، ولسان

العرب (هرر).

٣- انظر الخصائص (٣ / ١٢٠).

كل حركتين حركه ، فالتى بين الفتحه والكسره هى الفتحه قبل الألف الممالة نحو فتحه عين (عالم وكاتب) ، كما أن الألف التى بعدها بين الألف والياء ، والتى بين الفتحه والضمه هى التى قبل ألف التفخيم نحو فتحه لام (الصلوه والزكوه) ، وكذلك (قام وعاد) ، والتى بين الكسره والضمه ككسره قاف (قيل) وسين (سير) ، فهذه الكسره المشمّه ضما ، ومثلها الضمه المشمّه كسره كنحو قاف (النقير) وضمه عين (مذعور) وباء (ابن بور) ، فهذه ضمه أشربت كسره ، كما أنها فى قيل وسير كسره أشربت ضما ، فهما لذلك كالصوت الواحد ، لكن ليس فى كلامهم ضمه مشربه فتحه ، ولا كسره مشربه فتحه.

ويدلّ على أن هذه الحركات معتدّات ، اعتداد سيبويه بألف الإماله وألف التفخيم حرفين غير الألف المفتوح ما قبلها.

وقال صاحب (البسيط) : جمله الحركات المتنوّعه أربع عشره حركه : ثلاث للإعراب ، وثلاث للبناء ، وثلاث متوسطه بين حركتين.

أحدهما : بين الضمه والفتحه ، وهى الحركه التى قبل الألف المفخمه فى قراءه ورش نحو : الصلوه والزكوه والحيوه.

والثانيه : بين الكسره والضمه ، وهى حركه الإشمام فى نحو : قيل وغيض على قراءه الكسائى.

والثالثه : بين الفتحه والكسره ، وهى الحركه قبل الألف الممالة نحو : رمى.

والعاشره : حركه إعراب تشبه حركه البناء ، وهى فتحه ما لا ينصرف فى حال الجرّ على مذهب من جعلها حركه إعراب.

والحاديه عشره : حركه بناء تشبه حركه الإعراب ، وهى ضمه المنادى وفتحه المبنى مع (لا) على مذهب من جعلها حركه بناء.

الثانيه عشره : حركه الإتباع.

الثالثه عشره : حركه التقاء الساكنين.

الرابعه عشره : حركه ما قبل ياء المتكلم على مذهب من جعله معربا ، فإنه جىء بها لتصحّ الياء ، وليست حركه إعراب ولا حركه بناء.

قال : وإنما لقبت الحركه بهذا اللقب لأنها تطلق الحروف بعد سكونها ، فكل حركه تطلق الحرف نحو أصلها من حروف اللين ، فأشبهت بذلك انطلاق المتحرّك بعد سكونه ، وقال المهلبى فى (نظم الفوائد)

عددنا جمله الحركات ستّا

وستّا بعدها ثم اثنتين

فإعراب ثلاث أو بناء

ثلاث أو ثلاث بين بين

ومشبهتان والإتباع حاد

وأخرى لالتقاء السّاكنين

وواحده مذبذبه تردّت

لدى أخواتها فى حيرتين

وقال بعضهم : الحركات سبع : حركه إعراب ، وحركه بناء ، وحركه حكايه ، وحركه إتباع ، وحركه نقل ، وحركه تخلص من سكونين ، وحركه المضاف إلى ياء المتكلم.

الفائده الرابعه : الحركه الإعرابيه أقوى من البنائيه

قال الشريف الجرجانى فى حاشيه الكشاف : الحركه الإعرابيه مع كونها طارئه أقوى من البنائيه الدائمه ، لأن الإعرابيه علم لمعان معتوره يتميز بعضها عن بعض ، فالإخلال بها يفضى إلى التباس المعانى وفوات ما هو الغرض الأصلى من وضع الألفاظ وهيئاتها ، أعنى الإبانه عما فى الضمير.

الفائده الخامسه : أسماء حركات الإعراب وحركات البناء

يقال فى حركات الإعراب ، رفع ونصب وجرّ - أو خفض - وجزم. وفى حركات البناء ضمّ وفتح وكسر ووقف.

قال بعض شرّاح الجمل : والسبب فى ذلك أن الإعراب جعلت ألقابه مشتقه من ألقاب عوامله ، فالرفع مشتق من رافع ، والنصب من ناصب ، والجرّ أو الخفض من جار وخافض ، والجزم من جازم.

قال : وهذا الاشتقاق من باب ما اشتقّ فيه المصدر من الاسم نحو العمومه والخؤوله لأنهما مشتقان من العم والخال ، فلما صار الرفع والنصب والجر والجزم لقبا للإعراب ، ولم يكن للبناء عامل يحدثه يشتق له منه ألقاب ، جعلت ألقابه الضم والفتح والكسر والوقف.

وقال أبو البقاء العكبرىّ فى (اللباب) : إنما خصّوا الإعراب بذلك لأن الرفع ضمه مخصوصه ، والنصب فتحه مخصوصه ، وكذلك الجرّ والجزم ، وحركه البناء حركه مطلقه ، والواحد المخصوص من الجنس لا يسمى باسم الجنس كالواحد من الآدميين ، إذا أردت تعريفه غلبت عليه علما ، كزيد وعمرو ، ولا تسمّيه رجلا لاشتراك الجنس فى ذلك ، فضمه الإعراب كالشخص المخصوص وضمه البناء كالواحد المطلق.

ص: ١٦٩

وقال الشيخ بهاء الدين بن النحاس فى (التعليقه على المقرب) : اختلف النحاه هل يطلق أحدهما على الآخر فيقال مثلا للمعرب : مضموم وللمبنىّ : مرفوع أم لا ، على ثلاثه مذاهب : فمنهم من قال : لا يجوز إطلاق واحد منهما على الآخر ، لأن المراد الفرق وذلك يعدمه ، ومنهم من قال : يجوز مجازا ، والمجاز لا بدّ له من قرينه وتلك القرينه تبيّنه ، ومنهم من قال : يجوز إطلاق أسماء البناء على الإعراب ولا ينعكس.

الفائده السادسه : حركات الإعراب والبناء أيهما أصل

قال أبو البقاء العكبرى فى (اللباب) : اختلفوا فى حركات الإعراب هل هى أصل لحركات البناء أم بالعكس ، أم كل واحد منهما أصل فى موضعه؟ فذهب قوم إلى الأول ، وعلّته أن حركات البناء ، وما ثبت بعله أصل لغيره ، وذهب قوم إلى الثانى وعلته : أن حركات البناء لازمه وحركات الإعراب منتقله واللازم أصل للمتزلزل ، إذ كان أقوى منه ، وهذا ضعيف لأن تنقل حركات الإعراب لمعنى ولزوم حركات البناء لغير معنى. وذهب قوم إلى الثالث ، لأن العرب تكلمت بالإعراب والبناء فى أول وضع الكلام ، وكل منهما له عله غير عله الآخر ، ولا معنى لبناء أحدهما على الآخر.

وعبّر فى (التبيين) عن هذا الخلاف بقوله (١) : اختلفوا فى حركات الإعراب هل هى سابقه على حركات البناء أو بالعكس ، أو هما متطابقان من غير ترتيب ، قال : والأقوى هو الأول.

الفائده السابعه : أثقل الحركات الضمه ثم الكسره ثم الفتحه

قال رجل للخليل : لا أجد بين الحركات فرقا ، فقال له الخليل : ما أقلّ من يميّز أفعاله ، أخبرنى بأخفّ الأفعال عليك ، فقال : لا أدرى ، قال : أخفّ الأفعال عليك السمع لأنك لا تحتاج فيه إلى استعمال جارحه إنما تسمعه من الصوت وأنت تتكلف فى إخراج الضمه إلى تحريك الشفتين مع إخراج الصوت ، وفى تحريك الفتحه إلى تحريك وسط الفم مع إخراج الصوت ، فما عمل فيه عضوان أثقل مما عمل فيه عضو واحد. هكذا نقله الزجاجى فى (كتاب الإيضاح) فى أسرار النحو.

وقال ابن جنّى : أرى الدليل على خفّه الفتحه أنهم يفرّون إليها من الضمه كما يفرّون من السكون.

١- انظر مسائل خلافيه فى النحو (١١٨).

إذا علمت ذلك فتتفرع عليه فروع :

الفرع الأول : اختصاص الرفع بما اختصّ به والنصب والكسر بما اختص به ، وذلك أن المرفوعات قليله بالنسبه إلى المنصوبات إذ هى الفاعل والمبتدأ والخبر ، وما ألحق بها من نائب الفاعل ، واسم كان ، وخبر إن ، بخلاف المنصوبات فإنها أكثر من عشره ، فجعل الأثقل للأقل لقله دورانه ، والأخف للأكثر ليسهل ويعتدل الكلام بتخفيف ما يكثر وتثقيل ما يقل.

وأيضا فالمرفوع لا يتعدد منه سوى الخبر على خلاف ، والفرع الواحد من المنصوبات يتعدد ، كالمفعول به والظرف والحال والمستثنى ، قال الزجاجى : الفعل ليس له إلا مرفوع واحد وينصب عشره أشياء ، ولما كانت المجرورات أكثر من المرفوعات وأقل من المنصوبات أعطيت الحركه الوسطى فى الثقل والخفه.

الفرع الثانى : اختصاص الضم بما بنى عليه والفتح والكسر بما بنى عليه لما ذكر أيضا ، فإن المبنى على الفتح أكثر من المبنى على الكسر ، ومنه ما كان بجوار ياء ، نحو : أين وكيف ، فزاد بعدا عن الكسره طلبا للخفه ، إذ هو مع الياء أثقل منه وحده ، والمبنى على الضم أقل من المبنى على الكسر ، إذ لم يبن عليه إلا حيث والظروف السته وغير وأى فى بعض أحوالها والمنادى وبعض الضمائر.

الثالث : اختصاص نون التثنيه بالكسر ونون الجمع بالفتح لثقل الجمع ، فأعطى الأخفّ ، وأعطيت التثنيه لخفتها الكسر ليتعادلا.

الرابع : قله وجود الضم فى جنس الفعل فلم يوجد فيه إلا إعرابا فى بعض الأحوال وذلك لأنه أثقل من الأسماء ، فنحى فى الغالب عن الضم لئلا يكثر الثقل.

الخامس : امتناع الجرّ والكسر فى الأفعال جمله فرارا من الثقل أيضا. وفى (البسيط) : لا خلاف أن الفتح أخفّ عندهم من الكسر ، والألف أخفّ من الياء ، وفيه الفتحه أقرب إلى الكسره من الضمه ، ولذا حمل الجرّ على النصب فى ما لا ينصرف ، والنصب على الجر فى جمع المؤنث السالم حملا على القرب.

وقال السّخاوى فى (شرح المفصل) : قال الخليل : أول الحركات الضمه لأنها من الشفه ، وأول ما يقع فى الكلام الفاعل ، فكان حق الكلام إذا حمل على المشاكله أن يقسم أول الحركات لأول الأشياء.

وقال ابن الدهان فى (الغرّه) : الضمه والكسره مستثقلتان مباينتان للسكون ، والفتحه قريبه من السكون بدلاله أن العرب تفرّ إلى الفتحه كما تفرّ إلى السكون من

الضمه والكسره ، وذلك أنهم يقولون فى غرفه : غرفات وفى كسره : كسرات بالإتباع ، ثم إنهم يستثقلون ذلك فيقولون : كسرات وغرفات بالسكون ، وبعضهم يقول : غرفات وكسرات بالفتح ، فيعرف أن بين الفتحه والسكون مناسبه ، ولا يقولون ذلك فى ضربه وإنما يقولون : ضربات بالفتح لا غير ، وأيضا فإن العرب تخفّف الكسره فى فخذ والضمه فى عضد ، ولا تخفف الفتحه فى : جمل ، فأما القدر والقدر فلغتان ، وكذلك الدّرك والدّرك.

ومما يدل على مناسبه الفتحه السكون أن الواحد إذا اعتلّت عينه بالسكون اعتلّ فى الجمع بالقلب إلى الياء على شرائط ، تقول : ثوب وثياب وسوط وسياط ، ولم يقولوا أثواب. كما قالوا طوال ، لأن الواو فى طويل متحركه ، وقالوا فى جواد : جياد ، فقلبوا فى الجمع لأنها فى الواحد مفتوحه والفتح يقارب السكون ، انتهى.

الفائده الثامنه : مطل الحركات ومطل الحروف

قال (١) ابن جنّى : باب فى مطل الحركات ومطل الحروف :

أما الأول فينشأ عن الحركه حرف من جنسها فينشأ بعد الفتحه ألف وبعد الكسره ياء وبعد الضمه واو ، وقد تقدّمت أمثلته فى الفائده الثانيه ، قال : ومن مطل الفتحه قول عنتره : [الكامل]

١٠٧- (٢)ينباع من ذفرى غضوب جسره

[زيّافه مثل الفنيق المكدم]

وقال أبو على : أراد ينبع فأشبع الفتحه فأنشأ عنها ألفا.

وقال الأصمعى : يقال : انباع الشجاع ينباع انبياعا ، إذا انخرط من بين الصفين ماضيا وأنشد فيه : [السريع]

١٠٨- (٣)يطرق حلما وأناه معا

ثمّت ينباع انبياع الشّجاع

١- انظر الخصائص (٣ / ١٢١).

٢- ١٠٧- الشاهد لعنتره فى ديوانه (ص ٢٠٤) ، والإنصاف (١ / ٢٦) ، وخزانه الأدب (١ / ١١٢) ، والخصائص (٣ / ١٢١) ، وسرّ صناعه الإعراب (١ / ٣٣٨) ، وشرح شواهد الشافيه (ص ٢٤) ، ولسان العرب (غضب) ، و (نبع) ، و (زيف) ، والمحتسب (١ / ٢٥٨) ، وبلا نسبه فى الخصائص (٣ / ١٩٣) ، ورصف المبانى (ص ١١) ، وشرح شافيه ابن الحاجب (١ / ٧٠) ، ولسان العرب (بوع) ، و (تنف) ، و (دوم) ، ومجالس ثعلب (٢ / ٥٣٩) ، والمحتسب (١ / ٧٨).

۳- ۱۰۸- الشاهد للسفاح بن بكير اليربوعى فى تاج العروس (بوع) ، وشرح اختيارات المفضل (۱۳۶۳) ، وبلا نسبه فى تهذيب اللغه (۱۵ / ۷۱) ، ومقاييس اللغه (۱ / ۳۱۹) ، ولسان العرب (بوع) ، و (نبع) ، و (ثمم).

فهذا انفعل ينفعل انفعالا ، والألف فيه عين وينبغى أن تكون عينه واوا لأنها أقرب معنى من الياء هنا ، نعم ، قد يمكن عندى أن تكون هذه لغه تولدت ، وذلك أنه لما سمع ينباع أشبه فى اللفظ ينفعل فجاؤوا منها بماض ومصدر ، كما ذهب أبو بكر إليه فيما حكاه أبو زيد من قولهم : ضفن الرجل يضفن ، إذا جاء ضيفا مع الضيف ، وذلك أنه لما سمعهم يقولون : (ضيفن) وكانت فيعل فى الكلام أكثر من (فعلن) توهمه فيعلا فاشتقّ الفعل منه بعد أن سبق إلى وهمه هذا فيه ، فقال : ضفن يضفن ، فلو سئلت عن مثال ضفن يضفن على هذا القول لقلت : فلن يفلن ، لأن العين قد حذفت ، قال : ومن مطل الفتحه عندنا قول الهذلى : [الكامل]

١٠٩- (١)بينا تعنّقه الكماه وروغه

يوما أتيح له جرىء سلفع

أى بين أوقات تعنقه فأشبع الفتحه فأنشأ عنها ألفا. وحدثنا أبو على أن أحمد ابن يحيى حكى (خذه من حيث وليسنا). قال : وهو إشباع (ليس) ، وحكى الفراء عنهم : أكلت لحما شاه ، أراد لحم شاه ، فمطل الفتحه فأنشأ عنها ألفا. ومن إشباع الكسره ومطلها ما جاء عنهم من الصياريف والمطافيل والجلاعيد ، والأصل جلاعد جمع جلعد وهو الشديد ، فأما ياء مطاليق ومطيليق فعوض من النون المحذوفه وليست مطلا. ومن مطل الضمه قوله : [الرجز]

١١٠- (٢)ممكوره جمّ العظام عطبول

كأنّ فى أنيابها القرنفول

وأما الثانى فالحروف الممطوله هى الحروف الثلاثه المصوته : الألف والياء والواو ، وهى من حيث وقعت فيها امتداد ولين ، إلا أن الأماكن التى يطول فيها صوتا ويتمكن مدتها ثلاثه ، وهى أن تقع بعدها وهى سواكن توابع لما هن منهن وهو الحركات من جنسهن الهمزه والحرف المشدد أو أن يوقف عليها عند التذكر. فالهمزه نحو : كساء ورداء وخطيئه ورزيئه ومقروءه ومخبوءه ، وإنما تمكن المدّ فيهن

١- ١٠٩- الشاهد لأبى ذؤيب فى خزانه الأدب (٥ / ٢٥٨) ، والدرر (٣ / ١٢٠) ، وسرّ صناعه الإعراب (١ / ٢٥) ، وشرح أشعار الهذليين (١ / ٣٧) ، وشرح شواهد المغنى (١ / ٢٦٣) ، وشرح المفصّل (٤ / ٣٤) ، ولسان العرب (بين) ، وبلا نسبه فى الخصائص (٣ / ١٢٢) ، ورصف المبانى (ص ١١) ، وشرح المفصّل (٤ / ٩٩) ، ومغنى اللبيب (١ / ٣٧٠) ، وهمع الهوامع (١ / ٢١١).

٢- ١١٠- الرجز بلا نسبه فى الإنصاف (١ / ٢٤) ، والخصائص (٣ / ١٢٤) ، ولسان العرب (قرنفل) ، والممتع فى التصريف (١ / ١٥٦) ، وتهذيب اللغه (٩ / ٤١٦) ، وكتاب العين (٥ / ٢٦٣) ، والمخصص (١١ / ١٩٦).

مع الهمزه لأن الهمزه حرف نأى منشؤه وتراخى مخرجه ، فإذا أنت نطقت بهذه الأحرف المصوّته قبله ثم تماديت بهن نحوه طلن ، وشعن فى الصوت فوفّين له وزدن لبنائه ولمكانه ، وليس كذلك إذا وقع بعدهن غيرها وغير المشدد ، ألا تراك إذا قلت : كتاب وحساب وسعيد وعمود وضروب وركوب لم تجدهن لدنات ناعمات ، ولا وافيات مستطيلات ، كما تجدهنّ كذلك إذا تلاهن الهمز أو الحرف المشدد.

وأما سبب نعمهن ووفائهن وتماديهن إذا وقع المشدّد بعدهن فلأنهن كما ترى سواكن ، وأول المثلين مع التشديد ساكن ، فيجفو عليهم أن يلتقى الساكنان حشوا فى كلامهم ، فحينئذ ما ينهضون الألف بقوه الاعتماد عليها فيجعلون طولها ووفاء الصوت بها عوضا مما كان يجب لالتقاء الساكنين ، من تحريكها إذ لم يجدوا عليه تطرقا ولا بالاستراحه إليه معلقا وذلك نحو : شابّه ودابّه ، وهذا قضيب بكر ، وقد تموّد الثوب ، وقد قوص بما كان عليه ، وإذا كان كذلك فكلما رسخ الحرف فى المدّ كان حينئذ محقوقا بتمامه وتمادى الصوت به ، وذلك الألف ثم الياء ثم الواو ، فشابه إذا أوفى صوتا وأنعم جرسا من أختيها ، وقضيب بكر أنعم وأتم من قوص به وتمود الثوب ، لبعد الواو من أعرق الثلاث فى المد وهى الألف وقرب الياء إليها ، نعم : وربما لم يكتف من تقوى لغته ويتعالى تمكينه وجهارته مما تجشمه من مدّ الألف فى هذا الموضع دون أن يطغى به طبعه وينحط به اعتماده ووطؤه إلى أن يبدل من هذه الألف همزه فيحملها الحركه التى كان كلفا بها ومصانعا بطول المدّ عنها فيقول شابه ودابه ، قال كثير : [الطويل]

١١١- (١)[...]

إذا ما العوالى بالعبيط احمأرّت

وقال : [الطويل]

١١٢- (٢)وللأرض أمّا سودها فتجلّلت

بياضا وأمّا بيضها فاسوأدّت

وهذا الهمز الذى تراه أمر يخصّ الألف دون أختيها ، وعله اختصاصه بها أن همزها فى بعض الأحوال إنما هو لكثره ورودها هاهنا ساكنه بعدها الحرف المدغم ، فتحاملوا وحملوا أنفسهم على قلمها همزه تطرفا إلى الحركه ، إذ لم يجدوا إلى

١- ١١١- الشاهد غير موجود فى ديوانه وإنما موجود بروايه أخرى فى ديوانه (ص ٢٩٤) : وأنت ابن ليلى خير قومك مشهدا إذا ما احمأرّت بالعبيط العوامل وفى اللسان (حبنن).

٢- ١١٢- الشاهد لكثير عزّه فى ديوانه (ص ٣٢٣) ، والمخصّص (١٠ / ١٦٦) (فادّهأمّت).

تحريكها سبيلا لا فى هـذا الموضع ولا فى غيره ، وليست كذلك أختاها ، لأنهما وإن سـكنتا فى نحو : (قضـيبكر) و (قوصّ به) ، فإنهما قد يتحركان كثيرا فى غير هذا الموضع ، فصار تحركهما فى غير هذا الموضع عوضا من سكونهما فيه ، فاعرف ذلك فرقا.

وقـد أجروا اليـاء والواو السـاكنتين المفتوح مـا قبلهمـا مجرى التـابعين لما هو منهما ، وذلك نحو قولهم هـذا (جيبكر) أى (جيب بكر) ، وثوبكر) أى (ثوب بكر) ، وذلـك أن الفتحه وإن كـانت مخالفه الجنس للياء والواو ، فإن فيها سـرا له ، ومن أجله جاز أن تمتد الياء والواو بعدها فى نحو ما رأينا ، وذلك أن أصل المد وأقواه وأعلاه وأنعمه وأنداه إنما هو للألف ، وإنما الياء والواو فى ذلك محمولان عليها وملحقان فى الحكم بها ، والفتحه بعض الألف ، فكأنها إذا قـدمت قبلهما فى نحو : بيت وسوط إنما قدمت الألف إذ كانت الفتحه بعضـها ، فإذا جاءتا بعد الفتحه جاءتا فى موضع قد سـبقتهما إليه الفتحه التى هى ألف صغيره فكان ذلك سببا للأنس بالمد ولا سـيما وهما بعد الفتحه ، لكونهما أختى الألف وقويتى الشبه بها ، فصار شيخ وثوب نحوا من : شاخ وثاب ، فلذلك ساغ وقوع المدغم بعدهما – فاعرف ذلك.

وأما مدّها عند التذكر فنحو قولك : أخواك ضـربا إذا كنت متذكرا المفعول به أى : ضربا زيدا ونحوه ، وكذلك مطل الواو إذا تذكرت فى نحو : ضربوا ، إذا كنت تتذكّر المفعول أو الظرف أو نحو ذلك ، أى ضربوا زيدا وضربوا يوم الجمعه أو ضربوا قياما فتتـذكر الحال ، وكـذلك الياء فى نحو : اضـربى ، أى اضـربى زيـدا ونحوه ، وإنما مطلت ومـدّت هـذه الأحرف فى الوقف عند التـذكر لأنـك لو وقفت عليهـا غير ممطوله ولا ممكنه المـد وأنت متـذكر ولم يكن فى لفظك دليل على أنك متـذكر شـيئا ولا وهمت أن كلامك قد تمّ ولم يبق بعده مطلوب متوقع لك ، فلما وقفت ومطلت علم أنك متطاول إلى كلام تال للأول منوط به معقود ما قبله على تضـمنه وخلطه بجملته ، ووجه الدلاله من ذلك أن حروف اللّين الثلاثه إذا وقف عليهن ضـعفن وتضاءلن ولم يعب مدهن ، وإذا وقعن بعد الحرفين تمكن واعترض الصدى معهن.

ولـذلك قال أبو الحسن : إن الألف إذا وقعت بعد الحرفين كان لها صدى ، ويدلّ على ذلك أن العرب لما أرادت مطلهن للندبه وإطاله الصوت بهن فى الوقف وعلمت أن السكوت عليهن ينتقصهن ولا يفى بهن اتبعتهن الياء فى الوقف توفيه لهن وتطاولا إلى إطـالتهن وذلـك قولهم : وازيـداه. ولاـ بـد من الهـاء فى الوقف ، فإن وصـلت أسـقطها وقام التابع فى إطاله الصوت مقامها نحو : وازيداه واعمراه ، وكذلك أختاها

نحو : وانقطاع ظهرهيه ، واغلامكيه ، واغلامهوه ، واغلامهموه ، وتقول فى الوصل : واغلامهمو لقد كان كريما ، وانقطاع ظهرهى من هذا الأمر.

والمعنى الجامع بين التذكر والندبه قوه الحاجه إلى إطاله الصوت فى الموضعين ، فلما كان هذه حال هذه الأحرف ، كنت عند التذكر كالناطق بالحرف المستذكر ، صار كأنه الملفوظ به فتمت هذه الأحرف ، وإن وقعن أطرافا يتممن إذا وقعن حشوا لا أواخر - فاعرف ذلك.

وكذلك الحركات عند التذكر يمطلن حتى يفين حروفا ، فإذا صرنها جرين مجرى الحروف المبتدأه توامّ ، فيمطلن أيضا حينئذ كما تمطل الحروف ، وذلك قولهم عند التذكر مع الفتحه فى قمت : قمتا ، أى قمت يوم الجمعه ، ومع الكسره : أنتى ، أى أنت عاقله ، ومع الضمه : قمتو ، أى : قمت إلى زيد ، فإن كان الحرف الموقوف عليه عند التذكر ساكنا صحيحا كسر ، لأنه لا يجرى الصوت فى الساكن ، فإذا حرّك انبعث الصوت فى الحركه ، ثم انتهى إلى الحرف ، ثم أشبعت ذلك الحرف ومطلته ، كقولك فى (قد) وأنت تريد قد قام : قدى ، وفى من : منى ، وفى هل : هلا ، وفى نعم : نعمى ، وفى لام التعريف من الغلام مثلا إلى ، وإنما حرك بالكسره دون أختيها لأنه ساكن احتيج إلى حركه فجرى مجرى التقاء الساكنين ، نحو : قم الليل ، وعليه أطلق المجزوم والموقوف فى القوافى المطلقه إلى الكسر كقوله : [الطويل]

١١٣- (١)[أغرّك منى أن حبّك قاتلى]

وأنّك مهما تأمرى القلب يفعل

وقوله : [الكامل]

١١٤- (٢)[أزف الرحيل غير أنّ ركابنا]

لمّا تزل برحالنا وكأن قد

١- ١١٣- الشاهد لامرئ القيس فى ديوانه (ص ١٣) ، والدرر (۶ / ٣٠٨) ، وشرح أبيات سيبويه (٢ / ٣٣٨) ، وشرح شواهد المغنى (١ / ٢٠) ، وبلا نسبه فى الخصائص (٣ / ١٣٠) ، وسرّ صناعه الإعراب (٢ / ٥١۴) ، وشرح المفصّل (٧ / ۴٣) ، وهمع الهوامع (٢ / ٢١١) ،

٢- ١١۴- الشاهد للنابغه الذبيانى فى ديوانه (ص ٨٩) ، والأزهيه (ص ٢١١) ، والأغانى (١١ / ٨) ، والجنى الدانى (ص ١۴۶) ، وشرح التصريح (١ / ٣۶) ، وشرح شواهد المغنى (۴٩٠) ، وشرح المفصّل (٨ / ١۴٨) ، ولسان العرب (قدد) ، ومغنى اللبيب (ص ١٧١) ، والمقاصد النحويه (١ / ٨٠) ، وبلا نسبه فى أمالى ابن الحاجب (١ / ۴۵۵) ، ورصف المبانى (ص ٧٢) ، وسرّ صناعه الإعراب (ص ٣٣۴) ، وشرح الأشمونى (١ / ١٢) ، وشرح ابن عقيل (ص ١٨) ، وشرح قطر الندى (ص ١۶٠) ، وشرح المفصّل (١٠ / ١١٠) ، ومغنى اللبيب (٣۴٢) ، والمقتضب (١ / ۴٢) ، وهمع الهوامع (١ / ١۴٣).

ونحو مما نحن عليه حكايه الكتاب : هذا سيفنى (١) يريد سيف ، من أمره كذا فلما أراد الوصل أثبت التنوين ، ولما كان ساكنا صحيحا لم يجز الصوت به كسر ، ثم أشبع فأنشأ عنها ياء فقال : سيفنى ، وإن كان الموقوف عليه عند التذكر ساكنا معتلا غير تابع لما قبله وهو الياء والواو الساكنتان بعد الفتح ، نحو : أى وكى ولو وأو كسر ، نحو : قمت كى ، أى كى تقوم ، ومن كان من لغته أن يفتح أو يضم لالتقاء الساكنين نحو : (قُمِ اللَّيْلَ) [المزمل : ٢] فقياس قوله أن يفتح ويضم عند التذكر ، ونحو : قما وبعا وسرا.

وعن قطرب أن من العرب من يقول : شم يا رجل ، فإن تذكرت على هذه اللغه مطلت الضمه واوا فقلت شمّوا.

ومن العرب من يقرأ : (اشْتَرَوُا الضَّلالَهَ) [البقره : ١۶] بالضم ، ومنهم من يكسر ، ومنهم من يفتح ، فإن مطلت مستذكرا قلت على من ضمّ : اشتروا وعلى من كسر : اشتروى ، وعلى من فتح : اشترا. وروينا عن محمد بن محمد عن أحمد بن موسى عن محمد بن الجهم عن يحيى بن زياد قول الشاعر : [الكامل]

١١۵- (٢)فهم بطانتهم وهم وزراؤهم

وهم القضاه ومنهم الحكام

فإن وقفت على (هم) من قوله : وهم القضاه ، قلت : وهمى ، وكذا الوقف على منهم الحكام : منهمى ، وإن وقفت على (هم) من قوله : وزراؤهم ، قلت : وهمو لأنك كأنك رأيته فعل الشاعر ، وإن شئت عكست حملا للثانى على الأول ، وللأول على الثانى ، لأنك إذا فعلت ذلك لم تعد أن حملت على نظيره.

وكلما جاز شىء من ذلك عند وقفه التذكر ، جاز فى القافيه البته على ما تقدم وعليه تقول : عجبت منا ، أى : من القوم على من فتح النون ، ومن كسرها فقال : من القوم ، قال : منى.

التاسعه : إنابه الحركه والحرف

فى إنابه الحركه عن الحرف والحرف عن الحركه ، قال ابن جنّى : الأولى أن تحذف الحرف وتقرّ الحركه قبله نائبه عنه ودليلا عليه كقوله (٣) : [الرجز]

كفّاك كف ما تليق درهما

جودا وأخرى تعط بالسّيف الدّما

١- انظر الكتاب (۴ / ٣٣٨).

٢- ١١٥- الشاهد بلا نسبه فى الخصائص (٣ / ١٣٢) ، وسرّ صناعه الإعراب (٢ / ٥٥٨) ، وشرح المفصّل (٣ / ١٣٢) ، والمحتسب (١ / ٤٥). (٢) مرّ الشاهد رقم (١٣).

يريد : تعطى ، وقوله : [الكامل]

١١٦- (١)وأخو الغوان متى يشأ يصير منه

[ويكنّ أعداء بعيد وداد]

وقوله : [الوافر]

١١٧- (٢)[فطرت بمنصلى فى يعملات]

دوامى الأيد يخبطن السّريحا

ومنه قوله تعالى : (يا عِبادِ فَاتَّقُونِ) [الزمر : ١٦] وهو كثير فى الكسره ، وقد جاء فى الضمه منه قوله : [الرجز]

١١٨- (٣)إنّ الفقير بيننا قاض حكم

إن يرد الماء إذا غاب النجم

يريد النجوم ، فحذف الواو وأناب عنها الضمه وقوله : [الرجز]

١١٩- (٤)حتى إذا بلّت حلاقيم الحلق

يريد الحلوق. وقال الأخطل : [البسيط]

١٢٠- (٥)كلمع أيدى مثاكيل مسلّبه

يندبن ضرس بنات الدّهر والخطب

يريد الخطوب ، ومنه قوله تعالى : (وَيَمْحُ اللهُ الْباطِلَ) [الشورى : ٢٤] و (يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ) [القمر : ۶] و (سَنَدْعُ الزَّبانِيَهَ) [العلق : ١٨] كتب ذلك بغير واو دليلا فى الخطّ على الوقف عليه بغير واو فى اللفظ ، وله نظائر ، وهذا فى المفتوح قليل لخفه الألف ، قال : [الرجز]

١٢١- (۶)مثل النّقا لبّده ضرب الطلل

١- ١١۶- الشاهد للأعشى فى ديوانه (ص ١٧٩) ، والدرر (۶ / ٢۴٢) ، والكتاب (١ / ۵۶) ، وشرح أبيات سيبويه (١ / ۵٩) ، وبلا نسبه فى خزانه الأدب (١ / ٢۴۴) ، وسرّ صناعه الإعراب (٢ / ۵١٩) ، ولسان العرب (غنا) ، والمنصف (٢ / ٧٣) ، وهمع الهوامع (٢

/ ۱۵۷).

۲- ۱۱۷- الشاهد للنجاشی الحارثی فی دیوانه (ص ۱۱۱) ، والکتاب (۱ / ۵۵) ، والأزهیّه (ص ۲۹۶) ، وخزانه الأدب (۱۰ / ۴۱۸) ، وشرح أبیات سیبویه (۱ / ۱۹۵) ، وشرح التصریح (۱ / ۱۹۶) ، وشرح شواهد المغنی (۲ / ۷۰۱) ، والمنصف (۲ / ۲۲۹) ، وبلا نسبه فی الإنصاف (۲ / ۶۸۴) ، وتخلیص الشواهد (ص ۲۶۹) ، والجنی الدانی (ص ۵۹۲) ، وشرح الأشمونی (۱ / ۱۳۶) ، وشرح المفصل (۹ / ۱۴۲) ، وهمع الهوامع (۲ / ۱۵۶).

۳- ۱۱۸- الرجز بلا نسبه فی المنصف (۱ / ۳۴۸) ، والمحتسب (۱ / ۱۹۹) ، والبحر المحیط (۵ / ۴۸۱) ، واللسان (نجم).

۴- ۱۱۹- الرجز بلا نسبه فی الخصائص (۳ / ۱۳۴) ، وسرّ صناعه الإعراب (۲ / ۶۳۲) ، ولسان العرب (ستف) ، والمنصف (۱ / ۳۴۸) ، وتهذیب اللغه (۸ / ۴۱۴) ، وتاج العروس (حلق).

۵- ۱۲۰- الشاهد للأخطل فی دیوانه (ص ۲۸۷) ، والخصائص (۱ / ۳۳۱) ، وسرّ صناعه الإعراب (۲ / ۶۳۲) ، ولسان العرب (خطب) و (فرس) ، والمحتسب (۱ / ۱۹۹) ، والمنصف (۱ / ۳۴۸).

۶- ۱۲۱- الرجز بلا نسبه فی لسان العرب (طلل).

يريد الطلال ، ونحو منه قوله : [الوافر]

١٢٢- (١)ألا لا بارك الله فى سهيل

إذا ما الله بارك فى الرّجال

فحذف الألف من لفظه الله ومنه قوله : [الرجز]

١٢٣- (٢)أو ألفا مكّه من ورق الحمى

لأنه أراد الحمام ، فحذف الألف فالتقت الميمان ، فغير على ما ترى. وقال أبو عثمان فى قوله تعالى : (يا أَبَتِ) [يوسف : ۴] أراد يا أبتا ، فحذف الألف ، وقال الشاعر : [الوافر]

١٢۴- (٣)فلست بمدرك ما فات منّى

بلهف ولا بليت ولا لو انى

يريد : بلهفا

والثانى منهما : وهو إنابه الحرف عن الحركه فى بعض الآحاد وهى الأسماء السته وجميع التثنيه ، وكثير من الجمع ، فإن الألف والواو والياء فيها نائبه عن الحركات فى الإعراب ، وكذا النون فى الأفعال الخمسه نائبه عن الضمه ، وليس من هذا الباب إشباع الحركات على الحركات فى نحو مستراح والصياريف وأنظور ؛ لأن الحركه فى نحو هذا لم تحذف ، ويثبت الحرف عنها بل هى موجوده لا مزيد فيها ولا منتقص منها.

العاشره : هجوم الحركات

فى هجوم الحركات على الحركات ، قال ابن جنّى : هو على ضربين ، أحدهما : مقيس والآخر : قليل غير مقيس.

فالأول قسمان ، أحدهما : أن تتفق فيه الحركات والآخران مختلفان ، فيكون الحكم للطارئ منهما على ما مضى ، فالمتفقان نحوهم يغزون ويدعون ، أصله يغزوون ، فأسكنت الواو الأولى التى هى اللام ؛ وحذفت لسكونها وسكون واو الضمير

١- ١٢٢- الشاهد بلا نسبه فى خزانه الأدب (١٠ / ٣۴١) ، والخصائص (٣ / ١٣۵) ، ورصف المبانى (ص ٢٧٠) ، وسرّ صناعه الإعراب (٢ / ٧٢١) ، ولسان العرب (أله) ، والمحتسب (١ / ١٨١) ، والممتع فى التصريف (٢ / ۶١١) ، وتاج العروس (أله).

٢- ١٢٣- الرجز للعجاج فى ديوانه (١ / ۴۵٣) ، والكتاب (١ / ۵٣) ، والدرر (٣ / ۴٩) ، واللسان (منى) ، وما ينصرف وما لا

ينصرف (ص ٥١) ، والمحتسب (١ / ٧٨) ، والمقاصد النحويه (٣ / ٥٥٤) ، وبلا نسبه فى الإنصاف (٢ / ٥١٩) ، والخصائص (٣ / ١٣٥) ، والدرر (٦ / ٢٤٤) ، ورصف المبانى (ص ١٧٨) ، وسرّ صناعه الإعراب (٢ / ٧٢١) ، وشرح التصريح (٢ / ١٨٩) ، وشرح الأشمونى (٢ / ٣٤٣) ، وشرح المفصّل (٦ / ٧٥).

٣- ١٢٤- الشاهد بلا نسبه فى المحتسب (١ / ٢٧٧) ، والأمالى الشجريه (٢ / ٧٤) ، والإنصاف (٣٩٠).

والجمع بعدها ، ونقلت تلك الضمه المحذوفه عن اللام إلى الزاى التى هى العين فحذفت لها الضمه الأصليه فى الزاى لطروء الثانيه عليها ، ولا بدّ من هذا التقدير فى هجوم الثانيه الحادثه على الأولى الراتبه اعتبارا فى ذلك بحكم المختلفين ، ألا تراك تقول فى العين المكسوره بنقل الضمه إليها مكان كسرتها نحو يرمون ويقضون ، نقلت ضمه ياء (يرميون) إلى ميمها فابتزت الضمه الميم لكسرتها ، أو حلّت محلها فصارت (يرمون) ، فكما لا نشكّ فى أن ضمه ميم يرمون غير كسرتها فى يرميون لفظا ، فكذلك نحكم على أن ضمه زاى (يغزون) غير ضمتها فى يغزوون) تقديرا وحكما. ونحو من ذلك قولهم فى جمع : (مئه ، مئون) ، فكسره ميم مئون غير كسرتها فى مئه اعتبارا بحال المختلفين فى سنه وسنون وبره وبرون ، ومثله ترخيم : برثن ومنصور فيمن قال : يا حار ، إذا قلت : يا منص ويا برث ، فالضمه فيهما غير الضمه فيمن قال : يا برث ويا منص على يا حار اعتبارا بالمختلفين ، فكما لا يشكّ فى أن ضمه يا حار ، غير كسره يا حار سماعا ولفظا ، فكذلك الضمه على يا حار فى يا برث ويا منص غير الضمه فيهما على يا حار تقديرا وحكما.

وكذلك كسره صاد (صنو) وقاف (قنو) غير كسرتهما فى صنوان وقنوان.

وكذلك كسره ضاد تقضين فى الجمع غير كسرتها للقدره فيها فى أصل حالها وهو تقضين فى المفرد عى حد ما تقدم فى يغزون ويدعون.

وأما المختلفتان فأمرهما واضح نحو : يرمون ويقضون ، والأصل يرميون ويقضيون فأسكنت الياء استثقالا للضمه عليها ونقلت إلى ما قبلها فابتزته كسرته لطروئها عليها ، فصارت يرمون ويقضون.

وكذلك : أنت (تغزين) أصله (تغزوين) ، نقلت الكسره من الواو إلى الزاى فابتزتها ضمتها فصار تغزين ، إلا أن منهم من يشمّ الضمه إراده للضمه المقدره ، ومنهم من يخلص الكسره فلا يشم ، ويدلّك على مراعاتهم لتلك الكسره والضمه المبتزه عن هذين الموضعين أنهم إذا أمروا ضموا همزه الوصل وكسروها إراده لهما ، نحو : اقضوا ارموا ونحو : اغزى ادعى ، فكسرهم مع ضمه الثالث وضمهم مع كسرته يدل على قوه مراعاتهم للأصل المغيّر ، وأنه عندهم مراعى معتدّ مقدّر

ومن المتفقه حركتاه ، ما كانت فيه الفتحتان نحو اسم المفعول من نحو : اشتدّ واحمرّ وهو مشتدّ ومحمرّ ، وأصله مشتدد ومحمرر ، فأسكنت الدال والراء الأوليان وأدغمتا فى المثل ولم تنقل الحركه إلى ما قبلها فتغلبه على حركته التى فيه ، كما نقلت فى يغزون ويرمون ، يدلّ على ذلك قولهم فى اسم الفاعل أيضا كذلك مشتدّ

ومحمرّ ألا ترى أن أصله هنا مشتدد ومحمرر ، فلو نقلت هنا لوجب أن تقول مشتد ومحمر ، فلما لم تقل ذلك وصح فى المختلفين اللذين الثقل فيهما موجود لفظا امتنعت من الحكم به فيما تحصل الصيغه فيه تقديرا ووهما.

وسبب ترك النقل فى المفتوح انفراد الفتح عن الضم والكسر فى هذا النحو لزوال الضروره فيه ومعه ، ألا ترى إلى صحه الواو والياء جميعا بعد الفتحه ، وتعذر صحه الياء الساكنه بعد الكسره ، وذلك أنك لو حذفت الضمه فى يرميون ولم تنقلها إلى الميم لصار التقدير إلى يرمون ؛ ثم وجب قلب الواو ياء وأن تقول : هم يرمين ، فيصير إلى لفظ جماعه المؤنث.

وكذلك لو لم تنقل كسره الواو فى تغزوين إلى الزاى لصار التقدير إلى تغزين ، ثم يجب قلب الياء واوا لانضمام الزاى قبلها فتقول للمرأه : أنت تغزون فيلتبس بجماعه المذكر ؛ فهذا حكم المضموم مع المكسور ، وليس كذلك المفتوح ؛ ألا ترى الواو والياء صحيحتين بعد الفتحه نحو هؤلاء يخشون ويسعون ، وأنت ترضين وتخشين ، فلما لم تغير الفتحه هنا فى المختلفين اللذين تغييرهما واجب لم تغير الفتحتان اللتان إنما هما فى التغيير محمولتان على الضمه مع الكسره.

فإن قيل : قد يقع اللبس أيضا حيث رمت الفرق لأنك تقول للرجال : أنتم تغزون ؛ وللنساء : أنتن تغزون ، وتقول للمرأه : أنت ترمين ، ولجمع النساء : أنتن ترمين.

قيل : إنما احتمل هذا النحو فى هذه الأماكن ضروره ، ولو لا ذلك لما احتمل.

وكذلك : أنت (ترمين) ، أصله ترميين فالحركتان أيضا متفقتان ، فإذا أسكنت المضموم الأول ونقلت إليه ضمه الثانى وأسكنت المكسور الأول ونقلت إليه كسره الثانى بقى اللفظ بحاله كأن لم تنقله ولم تغير شيئا منه فوقع اللبس ، فاحتمل لما يصحب الكلام من أوله وآخره كأشياء كثيره يقع اللبس فى لفظها فيعتمد فى بيانها على ما يقارنها كالتحقير والتكسير وغير ذلك ؛ فلما وجدت إلى رفع اللّبس بحيث وجدته طريقا سلكتها ، ولما لم تجد إليه طريقا فى موضع آخر احتملته ودللت بما يقارنه عليه.

الضرب الثانى : مما هجمت فيه الحركه على الحركه من غير قياس كقوله ، وقال (١) : [الرجز]

اضرب السّاقين إمّك هابل

أصله (أمك) فكسر الهمزه لانكسار ما قبلها على حدّ من قرأ : (فَلِأُمِّهِ

١- وقد مرّ الشاهد رقم (٣).

الثُّلُثُ) [النساء : ١١] فصار إمك ثم أتبع الكسر الكسر فهجمت كسره الإتباع على ضمه الإعراب فابتزتها موضعها ، فهذا شاذّ لا يقاس عليه ، ألا تراك لا تقول : قدرك واسعه ، ولا عدلك ثقيله ، ولا بنتك عاقله. ونحو من ذلك فى الشذوذ قراءه الكسائى : بما أنزلّيك [البقره : ۴] وقياسه فى تخفيف الهمزه أن تجعل الهمزه بين بين ، فتقول بما أنزل «إليك» لكنه حذف الهمزه حذفا وألقى كسرتها على لام أنزل وقد كانت مفتوحه ، فغلبت الكسره الفتحه على الموضع ، فصار تقديره بما أنزلليك فالتقت اللامان متحركتين فأسكنت الأولى وأدغمت فى الثانيه ، كقوله تعالى : (لكِنَّا هُوَ اللهُ رَبِّى) [الكهف : ٣٨].

ونحو منه ما حكاه لنا أبو على عن أبى عبيده أنه سمع : (دعه فى حرامه) وذلك أنه نقل ضمه الهمزه بعد أن حذفها على الراء وهى مكسوره ، فنفى الكسره وأعقب منها ضمه.

ومنه ما حكاه أحمد بن يحيى فى خبر له مع ابن الأعرابى بحضره سعيد بن مسلم ، عن امرأه قالت لبنات لها وقد خلون إلى أعرابى كان يألفهن : (أفى السو تنتنه) قال أحمد بن يحيى فقال لى ابن الأعرابى : تعال إلى هنا اسمع ما تقول ، قلت : وما فى هذا أرادت استفهام إنكار : أفى السوأه أنتنه؟ فألقت فتحه أنتن عى كسره الهاء ، فصارت تخفيف السوأه أفى السوء تنتنه ، فهذا نحو مما نحو بسبيله ، وجميعه غير مقيس ، لأنه ليس على حد التخفيف القياسى ، لأن طريق قياسه أن تقول فى حر أمه فتقر كسره الراء عليها وتجعل همزه أمه بين بين ، أى بين الهمزه والواو ولأنها مضمومه ، كقوله تعالى : (يَسْتَهْزِؤُنَ) [الأنعام : ۵] فيمن خفّف ، أو فى حريمه فيبدلها ياء البته على يستهزيون ، وهو رأى أبى الحسن ، فأما فى حرمه فليس على قياس البته وكذلك قياس تخفيف قولها : أفى السوأه أنتنه ، أن تقول : أفى السوء تنتنه فتخلص همزه أنتنه ياء البته لانفتاحها وانكسار ما قبلها ، كقولك فى تخفيف مئر : مير ، انتهى ما ذكره ابن جنّى.

ومن فروع هذا الباب كسره شرب إذا بنى للمفعول ، وكسره زبرج إذا صغّر هل تبقى؟

ظاهر كلامهم نعم ، قال أبو حيان : ولو قيل إنها زالت وجاءت كسره أخرى لكان وجها ، كما قالوا فى (من زيد) فى الحكايه على أحد القولين وفى (منص) إذا رخّمت منصورا على لغه من لا ينتظر ، فإنهم زعموا أنها ضمه بناء غير الضمه فى منصور التى هى من حركات الكلمه الأصليه. قال : وإذا صغّرت فعلا على فعيل فضمه فعيل غير ضمه فعل ، وقيل : هى هى.

الحاديه عشره : قولهم حرف متحرک

قال ابن القيم فى (بدائع الفوائد) (١) : قال السهيلى : قولهم حرف متحرک وتحرکت الواو ونحو ذلک تساهل منهم ، فإن الحرکه عباره عن انتقال الجسم من حيّز إلى حيّز ، والحرف جزء من الصوت ، ومحال أن تقوم الحرکه بالحرف لأنه عرض ، والحرکه لا تقوم بالعرض ، وإنما المتحرک فى الحقيقه هو العضو من الشفتين أو اللسان أو الحنک الذى يخرج منه الحرف ، فالضمه عباره عن تحريک الشفتين بالضم عند النطق فيحدث من ذلک صوت خفىّ مقارب للحرف إن امتدّ کان واوا وإن قصر کان ضمه ، والفتحه عباره عن فتح الشفتين عند النطق بالحرف وحدوث الصوت الخفى الذى يسمى فتحه ، وکذا القول فى الکسره.

والسکون عباره عن خلوّ العضو من الحرکات عند النطق بالحرف ، ولا يحدث بعد الحرف صوت ، فينجزم عند ذلک أى : ينقط ، فلذلک سمّى جزءا اعتبارا بانجزام الصوت وهو انقطاعه ، وسکونا اعتبارا ما لعضو الساکن ، فقولهم فتح وضم وکسر هو من صفه العضو ، وإذا سميت ذلک رفعا ونصبا وجرّا وجزما فهى من صفه الصوت ، لأنه يرتفع عند ضم الشفتين وينتصب عند فتحهما وينخفض عند کسرهما وينجزم عند سکونهما ، وعبّروا بهذه عن حرکات الإعراب لأنها لا تکون إلا بسبب وهو العامل ، کما أن هذه إنما لا تکون بسبب وهو حرکه العضو وعن أحوال البناء تلک ، لأنه لا يکون بسبب أعنى بعامل ، کما أن هذه الصفات يکون وجودها بغير آله.

قال ابن القيم : وعندى أن هذا ليس باستدراک على النحاه ، فإن الحرف وإن کان عرضا فقد يوصف بالحرکه تبعا لحرکه محله ، فإن الأعراض وإن لم تتحرک بأنفسها فهى تتحرک بحرکه محالها فاندفع الإشکال جمله.

الثانيه عشره : الحرکات هل هى مأخوذه من حروف المدّ

قال أبو حيان فى (شرح التسهيل) : اختلف النحاه فى الحرکات الثلاث ، أهى مأخوذه من حروف المدّ واللّين أم لا؟ فذهب الأکثرون إلى أن الفتحه من الألف والضمه من الواو والکسره من الياء اعتمادا على أن الحروف قبل الحرکات ، والثانى مأخوذ من الأول.

وذهب بعض النحويين إلى أن هذه الحروف مأخوذه من الحرکات الثلاث : الألف من الفتحه والواو من الضمه والياء من الکسره ، اعتمادا على أن الحرکات قبل

١- انظر بدائع الفوائد (١ / ٣٤).

الحروف ، وبدليل أن هذه الحروف تحدث عند هذه الحركات إذا أشبعت ، وأن العرب قد استغنت فى بعض كلامها بهذه الحركات عن هذه الحروف اكتفاء بالأصل على فرعه.

وذهب بعض النحويين إلى أنه ليست هذه الحروف مأخوذه من الحركات ، ولا الحركات مأخوذه من الحروف ، اعتمادا على أن أحدهما لم يسبق الآخر ، وصححه بعضهم ، انتهى.

الثالثه عشره : تمكن النطق بالحرف أقوى من تمكنه بالحركه

قال فى (البسيط) : تمكن النطق بالحرف أقوى من تمكنه بالحركه.

الرابعه عشره : تقدير الحرف ساكنا

الأصل فى تقدير الحرف أن يقدر ساكنا ، لأن الحركه أمر زائد فلا يقدم عليه إلا بدليل ، ومن ثم كان مذهب سيبويه فى (شاه) أن الأصل فيها (شوهه) بسكون الواو كصفحه ، لا شوهه بالفتح ، وفى (دم) أن وزنه فعل بالسكون لا فعل بالتحريك.

الخامسه عشره : قيام الحركه مقام الحرف

الحركه قد تقوم مقام الحرف وذلك فى الثلاثى المؤنث بغيرها ، نحو : (سقر) ، فإنه يمنع الصرف كما لو كان فوق ثلاثه إقامه للحركه مقام حرف رابع ، بدليل تحتّم حذف ألف جمزىّ فى النسب ؛ كتحتّم ألف (مصطفى) لا كتخيير ألف (حبلى) المشاركه لها فى عدد الحروف.

قال فى (البسيط) : فإن قيل : لو جرت الحركه مجرى الحرف الرابع لم تلحقه تاء التأنيث فى التصغير كالرباعى ، ولا شك فى لحوقها نحو (سقيره).

قلت : نحن لا نـدّعى أن الحركه تجرى مجرى الحرف الرابع فى كل حكم بل فى موضع يثقل اللفظ بها ، وذلك فى المكبّر بخلاف المصغّر.

السادسه عشره : الحركه المنقوله فى الوقف

قال أبو البقاء فى (التبيين) : اعلم أنهم لا يريدون بالحركه المنقوله فى الوقف فى نحو : هذا بكر ومررت ببكر ؛ أن حركه الإعراب صارت فى الكاف إذ الإعراب لا يكون قبل الطرف وإنما يريدون أنها مثلها.

السابعه عشره : تسميه المتقدمين للحركات

قال ابن يعيش : كان المتقدّمون يسمون الفتحه الألف الصغيره والضمه الواو الصغيره والكسره الياء الصغيره ، لأن الحركات والحروف أصوات ، وإنما رأى النحويون صوتا أعظم من صوت فسموا العظيم حرفا والضعيف حركه ؛ وإن كانا فى

الحقيقه شيئا واحدا ، ولذلك دخلت الإماله على الحركه كما دخلت الألف إذ الغرض إنما هو تجانس الصوت وتقريب بعضها من بعض.

فائده : السؤال عن مبادئ اللغات يؤدّى إلى التسلسل

قال بعض شرّاح الجمل : السؤال عن مبادئ اللغات يؤدى إلى التسلسل ، فلهذا لا ينبغى أن يسأل لأى شيء انفردت الأسماء بالجر وانفردت الأفعال بالجزم ، وإنما ينبغى أن يسأل عما كان يجب فامتنع ، وهو خفض الأفعال المضارعه بالإضافه ، لأن الفعل مرفوع ، وإن أضيف إليه كقوله تعالى : (هذا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ) [المائده : ١١٩] وجزم الأسماء التى لا تنصرف وذلك أنها لما أشبهت الفعل المضارع وحكم لها بحكمه فلم تنون ولم تخفض كالفعل ، كان يجب أن يحمل فيها الخفض على جزم الفعل الذى أشبهته بدل حمله على النصب ، ويكون الاسم الذى لا ينصرف ساكنا فى حال الخفض ويكون فيه ترك العلامه علامه.

والجواب على ذلك : ما ذكره الزجاجى أنه لم تخفض الأفعال المضارعه لأن الخفض لو كان فيها إنما كان يكون بالإضافه ، لأنه ليس من عوامل الخفض ما يدخل على الفعل إلا الإضافه إما للملك أو للاستحقاق ، والأفعال لا تملك شيئا ولا تستحقه فلا يكون فيها إضافه ، وإذا لم يكن فيها إضافه لم يكن فيها خفض ، فإن أضيف إلى الفعل فإنما يضاف إليه فى اللفظ ولمصدره فى المعنى ، ولذلك لا تؤثر الإضافه فيه ، ولم تجزم الأسماء التى لا تنصرف لأنها قد ذهب منها التنوين ، فلو ذهبت الحركه لأدى ذلك إلى ذهاب شيئين من جهه واحده ، وذلك إخلال بالكلمه لتوالى الحذف على آخرها.

حكايه الحال من القواعد الشهيره

قال ابن هشام فى (المغنى) (١) : القاعده السادسه ، أنهم يعبرون عن الماضى والآتى كما يعبرون عن الشيء الحاضر قصدا لإحضاره فى الذهن حتى كأنه مشاهد حاله الإخبار نحو : (وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيامَهِ) [النمل : ١٢٤] لأن لام الابتداء للحال ونحو : (هذا مِنْ شِيعَتِهِ وَهذا مِنْ عَدُوِّهِ) [القصص : ١٥] إذ ليس المراد تقريب الرجلين من الرسول عليه الصلاه والسّلام ، كما تقول : هذا كتابك فخذه ، وإنما الإشاره كانت إليهما فى ذلك الوقت هكذا فحكيت ومثله : (وَاللهُ

١- انظر مغنى اللبيب (٢ / ٧٦٩).

الَّذِی أَرْسَلَ الرِّیاحَ فَتُثِیرُ سَحاباً فَسُقْناهُ إِلی بَلَدٍ مَیِّتٍ فَأَحْیَیْنا بِهِ الْأَرْضَ) [فاطر : ۹] ألا ترى أنه تعالى قصد بقوله فتثير سحابا إحضار تلك الصوره البديعه الداله على القدره الباهره من إثاره السحاب تبدو أولا قطعا ثم تتضام متقلبه بين أطوار حتى تصير ركاما ، ومنه (ثُمَّ قالَ لَهُ کُنْ فَیَکُونُ) [آل عمران : ۵۹] أى : فكان ، (وَمَنْ یُشْرِکْ بِاللهِ فَکَأَنَّما خَرَّ مِنَ السَّماءِ فَتَخْطَفُهُ الطَّیْرُ أَوْ تَهْوِی بِهِ الرِّیحُ فِی مَکانٍ سَحِیقٍ) [الحج : ۳۱] ، (وَنُرِیدُ أَنْ نَمُنَّ عَلَی الَّذِینَ اسْتُضْعِفُوا) [القصص : ۵] إلى قوله : و (نُرِیَ فِرْعَوْنَ وَهامانَ) [القصص : ۶] ومنه عند الجمهور : (وَکَلْبُهُمْ باسِطٌ ذِراعَیْهِ) [الكهف : ۱۸] ، أى : يبسط ذراعيه ، بدليل (وَنُقَلِّبُهُمْ ،) ولم يقل وقلبناهم ، وبهذا التقرير يندفع قول الكسائى وهشام أن اسم الفاعل الذى بمعنى الماضى يعمل ، ومثله : (وَاللهُ مُخْرِجٌ ما کُنْتُمْ تَکْتُمُونَ) [البقره : ۷۲] إلا أن هذا على حكايه حال كانت مستقبله وقت التدارئ ، وفى الآيه الأولى حكيت الحال الماضيه.

ومثلها قوله : [الرجز]

۱۲۵- (۱)جاريه فى رمضان الماضى

تقطع الحديث بالإيماض

ولو لا حكايه الحال فى قول حسان : [الكامل]

۱۲۶- (۲)يغشون حتى لا تهرّ كلابهم

[لا يسألون عن السّواد المقبل]

لم يصح الرفع ، لأنه لا يرفع إلا وهو للحال ، ومنه قوله تعالى : (حَتَّی یَقُولَ الرَّسُولُ) [البقره : ۲۱۴].

الحمل على ما له نظير أولى من الحمل على ما ليس له نظير

اشاره

وفيه فروع :

منها : (مروان) ، يحتمل أن يكون وزنه فعلان أو مفعالا أو فعوالا ، والأول له نظير فيحمل عليه ، والآخران مثالان لم يجيئا ، ذكره ابن جنّى (۳).

ومنها : (فم) أصلها (فوه) بزنه (فوز) حذفت الهاء لشبهها بحرف العله لخفائها وقربها فى المخرج من الألف ، فحذفت كحذف حرف العله ، فبقيت الواو

١- ١٢٥- الشاهد لرؤبه فى ملحقات ديوانه (ص ١٧٦) ، والإنصاف (١٤٩) ، والخزانه (٣ / ٤٨١).

٢- ١٢٦- الشاهد لحسان بن ثابت فى ديوانه (ص ١٢٣) ، وخزانه الأدب (٢ / ٤١٢) ، والدرر (٤ / ٧٦) ، وشرح أبيات سيبويه (١ / ٦٩) ، والكتاب (٣ / ١٨) ، وشرح شواهد المغنى (١ / ٣٧٨) ، وهمع الهوامع (٢ / ٩) ، وبلا نسبه فى شرح الأشمونى (٣ / ٥٦٢).

٣- انظر الخصائص (٣ / ٦٧).

التى هى عين حرف الإعراب ، وكان القياس قلبها ألفا لتحرّكها بحركات الإعراب وانفتاح ما قبلها ، ثم يدخل التنوين على حد دخوله فى نحو : عصا ورحى ، فتحذف الألف لالتقاء الساكنين فيبقى المعرب على حرف واحد ، وذلك معدوم النظير ، فلما كان القياس يؤدى إلى ما ذكر ، أبدلوا من الواو ميما ، لأن الميم حرف جلد يتحمل الحركات من غير استثقال وهما من الشفتين فهما متقاربان ، ذكره ابن يعيش (١).

ومنها : ألف (كلا) وليست زائده لئلا يبقى الاسم الظاهر على حرفين وليس ذلك فى كلامهم أصلا ، ذكره ابن يعيش أيضا.

ومنها : مذهب سيبويه أن التاء فى (كلتا) بدل من لام الكلمه ، كما أبدلت منها فى (بنت وأخت) ، وألفها للتأنيث ، ووزنها فعلى (كذكرى) ، وذهب الجرمى إلى أن التاء للتأنيث والألف لام الكلمه كما فى (كلا) والوجه الأول ، لأنه ليس فى الأسماء فعتل ، ولم يعهد أن تاء التأنيث تكون حشوا فى كلمه ، ذكره ابن يعيش (٢).

ومنها : قال ابن الأنبارى فى (الإنصاف) (٣) : ذهب البصريون إلى أن الأسماء السته معربه من مكان واحد ، والواو والألف والياء هى حروف الإعراب ، وذهب الكوفيون إلى أنها معربه من مكانين ، قال : والذى يدلّ على صحه ما ذهبنا إليه وفساد ما ذهبوا إليه ، أن ما ذهبنا إليه له نظير فى كلام العرب ؛ فإن كل معرب فى كلامهم ليس له إلا إعراب واحد وما ذهبوا إليه لا نظير له فى كلامهم ، فإنه ليس فى كلامهم ، معرب له إعرابان ، والمصير إلى ما له نظير أولى من المصير إلى ما ليس له نظير.

ومنها : قال ابن الأنبارى (٤) : ذهب البصريون إلى أن الألف والواو والياء فى التثنيه والجمع حروف إعراب ، وذهب الجرمى إلى أن انقلابها هو الإعراب ، وقد أفسده بعض النحويين بأن هذا يؤدى إلى أن يكون الإعراب بغير حركه ولا حرف ، وهذا لا نظير له فى كلامهم.

ومنها : قال ابن فلاح فى (المغنى) : صفه اسم (لا) المبنى يجوز فتحه نحو : لا رجل ظريف فى الدار ، وهى فتحه بناء ؛ لأن الموصوف والصفه جعلا كالشىء الواحد بمنزله خمسه عشر ، ثم دخلت (لا) عليهما بعد التركيب ، ولا يجوز أن

١- انظر شرح المفصّل (١ / ٥٣).

٢- انظر شرح المفصّل (١ / ٥٥).

٣- انظر الإنصاف المسأله رقم (٢).

٤- انظر الإنصاف المسأله رقم (٣).

تكون دخلت عليهما وهما معربان فبنيا معها ؛ لأنه يؤدى إلى جعل ثلاثه أشياء كشىء واحد ولا نظير له.

ومنها : قال ابن فلاح : ذهب البصريون إلى أن (اللهمّ) أصله (يا ألله) حذفت يا وعوض منها الميم المشدده فى آخره.

وقال (١) الكوفيون : ليست الميم بعوض بل أصله (يا ألله أمّ) أى أقصد ، فحذفت الهمزه من فعل الأمر واتصلت الميم المشدده باسم الله فامتزجا وصارا كلمه واحده ، ولا يستنكر تركيب فعل الأمر مع غيره بدليل (هلمّ) ، فإنها مركبه عند البصريين من حرف التنبيه ولمّ ، وعندنا من (هل) و (أمّ) ، قالوا : فما صرنا إليه له نظير وما صرتم إليه دعوى بلا دليل.

وقال الأندلسى فى (شرح المفصّل) : قال الكوفيون : ضمير الفصل إعرابه بإعراب ما قبله ، لأنه توكيد لما قبله ، وردّه البصريون بأن المكنّى لا يكون تأكيدا للمظهر فى شىء من كلامهم ، والمصير إلى ما لا نظير له فى كلامهم غير جائز.

وقال ابن جنّى فى الخصائص (٢) : إذا دلّ الدليل لا يجب إيجاد النظير وذلك على مذهب الكتاب ، فإنه حكى مما جاء على فعل (إبلا) وحدها ، ولم يمنع الحكم بها عنده إن لم يكن لها نظير ، لأن إيجاد النظير بعد قيام الدليل إنما هو للأنس به لا للحاجه إليه ، فأما إن لم يقم دليل فإنك محتاج إلى النظير ، ألا ترى إلى عزويت لما لم يقم الدليل على أن واوه وتاءه أصلان ، احتجت إلى التعليل بالنظير ، فمنعت أن يكون مفويلا لما لم تجد له نظيرا وحملته على (فعليت) لوجود النظير وهو عفريت ونفريت.

وكذلك قال أبو عثمان فى الردّ على من ادعى أن السين وسوف يرفعان الأفعال المضارعه : لم نر عاملا فى الفعل تدخل عليه اللام ، وقد قال الله تعالى : (وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضى) [الضحى : ٥] فجعل عدم النظير ردا على من أنكر قوله ، فأما إن لم يقم الدليل ولم يوجد النظير ، فإنك تحكم مع عدم النظير ، وذلك قولك فى الهمزه والنون من أندلس أنهما زائدتان ، وأن وزن الكلمه بهما (أنفعل) ؛ وإن كان هذا مثالا لا نظير له ، وذلك أن النون لا محاله زائده لأنه ليس فى ذوات الخمسه شىء على فعلل ، فتكون النون فيه أصلا لوقوعها موقع العين ، وإذا ثبت أن النون زائده فقد

١- انظر الإنصاف المسأله رقم (٤٧).

٢- انظر الخصائص (١ / ١٩٧).

يرد فى ذلـك ثلاـثه أحرف أصول ؛ وهى الـدال واللاـم والسـين وفى أول الكلمه همزه ، ومتى وقع ذلك حكمت يكون الهمزه زائـده من أوائلها إلا فى الأسـماء الجاريه على أفعالها نحو : مـدحرج وبابه. وقد وجب إذا أن الهمزه والنون زائدتان ، وأن الكلمه بهمـا على انفعـل ؛ وإن كـان هـذا مثالاـ لا نظير له ، فإن ضام الـدليل النظير فلا مـذهب بك عن ذلك وهـذا كنون عنتر فالـدليل يقضى بكونها أصلا ، لأنها مقابله لعين جعفر ؛ والمثال أيضا معك وهو فعلل.

وقـال ابن يعيش (١) : ذهب المبرد إلى أن نحو : لاـ مسـلمين لـك ، ولاـ مسـلمين لـك معربـان وليسـا بمبنيين مع لاـ ، قال : لأن الأسماء المثناه والمجموعه بالواو والنون لا تكون مع ما قبلها اسما واحدا فلم يوجد ذلك.

وقـال ابن يعيش : وهـذا إشـاره إلى عـدم النظير ، قـال : وإذا قال الـدليل فلا عبره بعـدم النظير ، أما إذا وجـد فلا شك أنه يكون مؤنسا ، وأما أن يتوقف ثبوت الحكم على وجوده فلا.

وقـال الشـلوبين : قول من قـال : إن الحروف فى الأسـماء السـته دلائل إعراب وليست بإعراب ولا حروف إعراب ؛ يؤدى إلى أن يكون الاسم المعرب على حرف واحـد فى قولك ذو مال ، وهـذه الحروف زوائد عليه للدلاله على الإعراب ؛ وذلك خروج عن النظائر ، فلا ينبغى أن يقال به.

قاعده : تسميه الرجل بما لا نظير له فى الكلام

قال (٢) ابن يعيش : يجوز أن يسـمّى الرجل بما لا نظير له فى كلام ولهذا لم يذكر سيبويه (دئل) فى أبنيه الأسماء لأنه اسم لقبيله أبى الأسود ، والمعارف غير معوّل عليها فى الأبنيه.

حمل الشىء على نظيره

قال (٣) ابن الأـثير فى النهـايه : الحـدّاث جماعه يتحـدّثون ؛ وهو جمع على غير قياس حملا على نظيره ، وهو سامر وسـمّار ، فإن السمّار : المتحدثون.

١- انظر شرح المفصّل (٢ / ١٠٦).

٢- انظر شرح المفصّل (٦ / ١١٣).

٣- انظر النهايه : ماده (حدث) (١ / ٢٣٩).

الحمل على أحسن القبيحين

عقد له ابن جنّى بابا فى الخصائص (١) قال : وذلك أن تحضرك الحال ضرورتين لا بدّ من ارتكاب إحداهما ، فينبغى حينئذ أن تحمل الأمر على أقربهما وأقلهما فحشا ؛ وذلك كواو (ورنتل) أنت فيها بين ضرورتين :

إحداهما : أن تدعى كونها أصلا فى ذوات الأربعه غير مكرره ، والواو لا توجد فى ذوات الأربعه إلا مع التكرير ، نحو : الوصوصه والوحوحه وضوضيت وقوقيت.

والأخرى : أن تجعلها زائده أولا والواو لا تزاد أولا ، فإذا كان كذلك كان أن تجعلها أصلا أولى من أن تجعلها زائده ، وذلك أن الواو قد تكون أصلا فى ذوات الأربعه على وجه من الوجوه ، أعنى حال التضعيف ؛ فأما أن تزاد أولا ، فإن هذا أمر لم يوجد على حال ، فإذا كان كذلك رفضته ولم تحمل الكلمه عليه ، ومثل ذلك فيها : قائما رجل ، لما كنت بين أن ترفع قائما فتقدم الصفه على الموصوف وهذا لا يكون ؛ وبين أن تنصب الحال من النكره وهذا على قلته جائز ، حملت المسأله على الحال فنصبت ، كذلك : ما قام إلا زيدا أحد ، عدلت إلى النصب لأنك إذا رفعت لم تجد قبله ما تبدله منه ، وإن نصبت دخلت تحت تقديم المستثنى على ما استثنى منه ، وهذا وإن كان ليس فى قوه تأخيره عنه فقد جاء على كل حال ، فاعرف ذلك أصلا فى العربيه تحمل عليه غيره ، انتهى.

وقال ابن إياز – فى نحو : فيها قائما رجل : أبو الفتح يسمّى هذا الحمل : أحسن القبيحين : لأن الحال من النكره قبيح ، وتقديم الصفه على الموصوف أقبح ، فحمل على أحسنهما.

وقال (٢) ابن يعيش : إنما امتنع العطف على عاملين عند الخليل وسيبويه لأن حرف العطف خلف عن العامل ونائب عنه ، وما قام مقام غيره فهو أضعف منه فى سائر أبواب العربيه ، فلا يجوز أن يتسلّط على عمل الإعراب بما لا يتسلط ما أقيم مقامه ، فإذا أقيم مقام الفعل لم يجز أن يتسلط على عمل الجرّ ، فلذا لم يخرجوا قولهم فى المثل (ما كلّ سوداء تمره ولا بيضاء شحمه) (٣) على العطف على عاملين كما هو رأى الكوفيين ، حيث جعلوا جرّ بيضاء بالعطف على سوداء والعامل فيها

١- انظر الخصائص (١ / ٢١٢).

٢- انظر شرح المفصّل (٣ / ٢٧).

٣- انظر المستقصى فى الأمثال (٢ / ٣٢٨).

كـلّ ، ونصب شـحمه عطفـا على خبر مـا ، ومثله عنـدهم : مـا زيـد بقـائم ولاـ قاعـد عمرو ، ويخفضون قاعـدا بالعطف على قائم المخفوض بالباء ، ويرفعون عمرو بالعطف على اسم (ما) بل يخرجونه على حذف المضاف وإبقاء عمله.

فإن قيل (١) : حذف المضاف وإبقاء عمله على خلاف الأصل وهو ضـعيف والعطف على عاملين ضـعيف أيضا ، فلم كان حمله على الجار أولى من حمله على العطف على عاملين؟!

قيل : لأن حذف الجار قد جاء فى كلامهم وله وجه من القياس ، فأما مجيئه فنحو : [الرجز]

١٢٧- (٢)وبلده ليس بها أنيس

أى : وربّ بلده ، وقولهم فى القسم : (الله لأفعلن) وقول رؤبه لما قيل له كيف أصبحت (خير عافاك الله) أى : بخير.

وقـد حمل أصـحابنا قراءه حمزه (وَالْأَرْحامَ) [النساء : ١] على حـذف الجـار ، وأن التقـدير فيه : وبالأرحام ، والأمر فيه ليس ببعيد ذلك البعـد ، فقـد ثبت بهـذا جواز حذف الجار فى الاسـتعمال ، وإن كان قليلا ؛ ولم يثبت فى الاسـتعمال العطف على عاملين ، فكان حمله على ما له نظير أولى ، وهو من قبيل أحسن القبيحين.

وأمـا من جهه القياس فلأن الفعل لما كان يكثر فيه الحـذف وشاركه الحرف الجار فى كونه عاملا جاز فيه ما جاز فى الفعل على سبيل الندره.

حمل الشىء على الشىء من غير الوجه الذى أعطى الأول ذلك الحكم

عقد له ابن جنّى بابا فى (الخصائص) (٣) ، قال : اعلم أن هذا باب طريقه الشبه

١- انظر شرح المفصل (٣ / ٢٧).

٢- ١٢٧- الرجز لجران العود فى ديوانه (ص ٩٧) ، وخزانه الأدب (١٠ / ١٥) ، والدرر (٣ / ١٦٢) ، والكتاب (١ / ٣٢١) ، وشرح أبيات سيبويه (٢ / ١٤٠) ، وشرح التصريح (١ / ٣٥٣) ، وشرح المفصّل (٢ / ١١٧) ، والمقاصد النحويه (٣ / ١٠٧) ، وبلا نسبه فى الإنصاف (١ / ٢٧١) ، وأوضح المسالك (٢ / ٢٦١) ، والجنى الدانى (ص ١٦٤) ، وجواهر الأدب (ص ١٦٥) ، وخزانه الأدب (٤ / ١٢١) ، ورصف المبانى (ص ٤١٧) ، وشرح الأشمونى (١ / ٢٢٩) ، وشرح المفصّل (٢ / ٨٠) ، ولسان العرب (كنس) ومجالس ثعلب (ص ٤٥٢) ، والمقتضب (٢ / ٣١٩) ، وهمع الهوامع (١ / ٢٢٥).

٣- انظر الخصائص (١ / ٢١٣).

اللفظی ، وذلک کقولنا فی النسب إلی ما فیه همزه التأنیث بالواو وذلک نحو : حمراویّ وصفراویّ وعشراویّ ، وإنما قلبت الهمزه فیه ولم تقرّر بحالها لئلا تقع علامه التأنیث حشوا فمضی هذا علی هذا لا یختلف. ثم إنهم قالوا فی النسب إلی علباء : علباویّ وإلی حرباء : حرباوی ، وأبدلوا هذه الهمزه وإن لم تکن للتأنیث لکنها لما شابهت همزه حمراء وبابها بالزیاده حملوا علیها همزه علباء ، ونحن نعلم أن همزه حمراء لم تقلب فی حمراء لکونها زائده فتشبه بها همزه علباء من حیث کانت زائده مثلها. لکن لما اتفقتا فی الزیاده حملت همزه علباء علی همزه حمراء ؛ ثم إنهم تجاوزوا هذا إلی أن قالوا فی کساء وقضاء : کساویّ وقضاویّ ، فأبدلوا الهمزه واوا حملا لها علی همزه علباء من حیث کانت همزه قضاء وکساء مبدله من حرف لیس للتأنیث ، فهذه عله غیر الأولی ، ألا تراک لم تبدل همزه علباء واوا فی علباوی لأنها لیس للتأنیث فتحمل علیها همزه کساء وقضاء من حیث کانتا لغیر التأنیث ، ثم إنهم قالوا من بعد فی قرّاء : قرّاویّ ، فشبّهوا همزه قرّاء بهمزه کساء من حیث کانت أصلا غیر زائده ، کما أن همزه کساء غیر زائده ، وأنت لم تکن أبدلت همزه کساء فی کساویّ ، من حیث کانت غیر زائده ، لکن هذه أشباه لفظیه یحمل أحدها علی ما قبله تشبثا به وتصورا له.

وإلیه وإلی نحوه أومأ سیبویه بقوله (۱) : ولیس شیء مما یضّطرون إلیه إلا وهم یحاولون به وجها. وعلی ذلک قالوا : (صحراوات) فأبدلوا الهمزه واوا لئلا یجمعوا بین علمی تأنیث ، ثم حملوا التثنیه علیه من حیث کان هذا الجمع علی طریق التثنیه ، ثم قالوا : (علباوان) حملا بالزیاده علی حمراوان ، ثم قالوا : (کساوان) تشبیها له بعلباوان ، ثم قالوا : (قراوان) حملا له علی کساوان علی ما تقدم.

وسبب هذه الحمول والإضافات والإلحاقات کثره هذه اللغه وسعتها وغلبه حاجه أهلها إلی التصرف بها والترکح (۲) فی إثباتها لما یلابسونه ویکثرون استعماله من الکلام المنثور والشعر الموزون والخطب والسجوع ، ولقوه إحساسهم فی کل شیء وتخیلهم ما لا یکاد یشعر به من لم یألف مذاهبهم. وعلی هذا ما منع الصرف من الأسماء للشبه اللفظی نحو : أحمر وأصفر وأصرم وأحمد ، وتألب وتنضب علمین ، لما فی ذلک من شبه لفظ الفعل ، فحذفوا التنوین من الاسم لمشابهته ما لا حصه له فی التنوین وهو الفعل ، قال : والشبه اللفظی کثیر وفی هذا کفایه ، انتهی.

۱- انظر الکتاب (۱ / ۶۵).

۲- الترکّح : التصرّف والتوسع.

الحمل على الأكثر أولى من الحمل على الأقل

ومن ثم قال الأكثرون : إن (رحمن) غير منصرف ، وإن لم يكن له (فعلى) ، لأن ما لا ينصرف من (فعلان) أكثر ، فالحمل عليه أولى ، قاله صاحب (البسيط).

وقال (١) ابن يعيش : ذهب بعضهم إلى أن ألف (كلا) منقلبه عن ياء وذلك لأنه رآها قد أميلت.

قال (٢) سيبويه : لو سمّيت ب- (كلا) وثنّيت لقلبت الألف ياء ، لأنه قد سمع فيها الإماله ، والأمثل أن تكون منقلبه عن واو لأنها قد أبدلت تاء فى (كلتا) ، وإبدال التاء من الواو أضعاف إبدالها من الياء ، والعمل إنما هو على الأكثر ، وإنما أميلت لكثره الكاف.

وقال السخاوى (فى تنوير الدياجى) : سأل سيبويه الخليل عن (رمان) فقال : لا أصرفه فى المعرفه وأحمله على الأكثر إذا لم يكن له معنى يعرف به (٣).

قال السخاوى : أى إذا كان لا يعمل من أى شىء اشتقاقه حمل على الأكثر ، والأكثر زياده الألف والنون.

وقال (٤) ابن يعيش : القياس يقتضى زياده النون فى (حسان) وأن لا ينصرف حملا على الأكثر.

وقال الشلوبين : المحذوف من (ذو) ياء أو واو لأن الغالب على الاسم الثنائى المحذوف منه لامه أن تكون اللام المحذوفه منه ياء أو واوا ، والأغلب فيها الواو ، وقلّ أن يكون المحذوف غيرهما كالحاء من (حر) فينبغى أن يحكم على (ذو) بأن المحذوف منه ياء أو واو لا غيرهما ، لأنهما أكثر من غيرهما وإن كان يمكن أن يكون المحذوف منه هاء.

وقال أيضا : قد تكون الصفه مجتمعه فيها شروط الجمع بالواو والنون ولا تجمع بهما إذا كانت محموله على غيرهما مما لا يجمع بالواو والنون ، وذلك نحو : (ندمان) ، كان قياسه أن يقال فى جمعه : (ندمانون) ، لأن مؤنثه (ندمانه) ، ولكن سيبويه قال (٥) : إنهم لا يقولون ذلك وإن كان قد أجازه هو بعد ذلك ، وتوجيه شذوذه

١- انظر شرح المفصّل (١ / ٥٤).

٢- انظر الكتاب (٣ / ٤٠٠).

٣- انظر الكتاب (٣ / ٢٤٠).

٤- انظر شرح المفصّل (٩ / ١٥٥).

٥- انظر الكتاب (٤ / ١١٧).

أن المطرد فى بـاب فعلانـ أن لا يقال فيه فعلانه ، فحمل فى ذلك على الأكثر ، ولكن مثل هـذا يقل فى الصـفات التى اجتمعت فيها هذه الشروط حتى لا أذكر منه إلا هذا.

وقـال أيضا : الألف المجهوله الأصل من الثلاثى إذا لم تمل تقلب فى التثنيه واوا وإذا أميلت تقلب ياء لأنه لا يمال من هـذا النون إلا ما كانت ألفه منقلبه عن ياء ، ولا يميلون ذوات الواو إلا شاذا ، والأكثر مما يمال من هـذا النوع أن تكون ألفه منقلبه عن ياء ، فحمل هـذا المجهول عليه ، وما لم يمله المحيلون من هـذا النوع فألفه منقلبه عن واو ، فحمل هذا المجهول عليه ، قال : فإن جهل أمر الإمـاله أعنى وجودها وعـدمها فى هـذا النوع ، حمل على ما ألفه منقلبه عن الياء ، لأن الأكثر زعموا فيما لامه ألف أن يكون انقلابهـا عن الياء لا عن الواو لأن الياء أغلب على اللام من الواو ، ويقوّى ذلك أن ذوات الواو ترجع فى الأربعه إلى الياء ، نحو : (ملهيان) و (مدعيان) ، ولا ترجع الياء إلى الواو ، نحو : (مرميان) ، انتهى.

وقال ابن عصـفور : قول سيبويه : إن المرفوع بعد لو لا مبتدأ محذوف الخبر أولى من قول الكسائى : إنه فاعل بإضمار فعل ، لأن إضمار الخبر أكثر من إضمار الفعل ، والحمل على الأكثر أولى (١).

وقـال ابن إيـاز : ذهب الكسـائى إلى أن (حتى) حرف تنصب المضـارع دائمـا وإذا وقع بعـدها الاسم مجرورا كان بتقـدير (إلى) وقول البصـريين : إنها حرف يجرّ الاسم دائما ، وإذا نصب المضارع بعدها كان بتقدير أن أرجح ، لأنه إذا ترددت الكلمه بين أن تكون من عوامـل الأسـماء أو من عوامـل الأفعـال فجعلهـا من عوامـل الأسـماء أولى ، وذلـك لأـن عوامـل الأسـماء هى الأصول وعوامل الأفعال فروع ، وأيضا فعوامل الأسماء هى الأكثر ومن أصولهم الحمل على الأكثر.

وقال ابن النحاس فى باب الاشـتغال : إذا كان العطف على جمله فعليه فالمختار الحمل على إضـمار فعل ، لأنك حينئذ تكون قد عطفت جمله فعليه على جمله فعليه فتنفـق الجمـل ، وإذا رفعت تكون قـد عطفت جمله اسـميه على جمله فعليه فتختلف الجمـل ، وتوافق الجمل أولى من اختلافها.

فإن قيل : توافق الجمل يعارضه أنك إذا نصبت تحتاج إلى تقدير وإذا رفعت لم تحتج إلى تقدير شىء.

١- انظر المقتضب (٣ / ٧۶) ، والإنصاف المسأله (١٠).

فالجواب : أنه إذا دار الأمر بين الاختلاف والتقدير كان التقدير أولى لكثره التقدير فى كلام العرب وقله الاختلاف ، والحمل على الكثير أولى.

وقال ابن فلاح فى (المغنى) : لام (ذى) بمعنى صاحب ياء على الأصح ، حملا على الأكثر فيما عينه واو.

وقال (١) ابن يعيش : الهاء من (هذه) بدل الياء من (هذى) ، وإنما كسرت ووصلت بالياء لأنها فى اسم غير متمكن مبهم فشبهت بها ، الإضمار الذى قبله كسره نحو به وبغلامه.

وقال (٢) سيبويه : ولا أعلم أحدا يضمّها ، لأنها شبهوها بهاء الضمير وليست للضمير فحملوها على أكثر الكلام ، وأكثر الكلام كسر الهاء إذا كان قبلها كسره ، ووصلوا بالياء كما وصلوا فى به وبغلامه ، ومن العرب من يسكنها فى الوصل ويجرى على أصل القياس يقول : هذه هند.

وقال أيضا : الياء الثانيه فى (قوقيت) و (ضوضيت) أصل لأنها الأولى كررت ، وأصلها (قوقوت) و (ضوضوت) ، وإنما قلبوا الثانيه ياء لوقوعها رابعه على حدّ : أغزيت وادعيت.

فإن قيل : فهلّا كانت زائده عى حدّ زيادتها فى : سعليت وجعييت؟

قيل : لو قيل ذلك لصارت من باب : سلس وقلق وهو قليل ، وباب : زلزلت وقلقلت أكثر والعمل إنما هو على الأكثر ، وقال : الميم من (منبج) - اسم لبلد - زائده والنون أصل ، لأن زياده الميم أولا أكثر من زياده النون أولا ، والعمل إنما هو على الأكثر.

وقال المالقى فى (رصف المبانى) (٣) : (ألّا) المفتوحه المشدده حرف تحضيض وتبدل همزتها هاء ، فيقال : هلّا ، ولا تنعكس القضيه فتقول إن الهمزه بدل من الهاء ، لأن بدل الهاء من الهمزه أكثر من بدل الهمزه من الهاء ، لأنها لم تبدل إلا فى (ماء) و (أمواء) والأصل : ماه وأمواه ، وفى (أهل) قالوا : آل والأصل أأل ، فسهلوا الهمزه. والهاء قد أبدلت من الهمزه فى (إيّاك) فقالوا : هياك ، وفى (أرحت) الماشيه قالوا : هرحت ، وفى (أرقت) الماء قالوا : هرقت ، وفى أشياء غير هذه ، فالحمل على الأكثر أولى.

١- انظر شرح المفصّل (٣ / ١٣١).

٢- انظر الكتاب (٤ / ٣١٣).

٣- انظر رصف المبانى (ص ٨٤).

وقال أبو حيان فى شرح (التسهيل) : (إلّا) إما أن تقترن بما بعدها قرينه تدلّ على أنه داخل فى حكم ما قبلها أو خارج عنه ، إن اقترن بذلك قرينه كان على حسبها ، وإن لم تقترن به قرينه فالذى عليه أكثر المحققين أنه لا يدخل فى حكم ما قبلها وهو الصحيح ، لأن الأكثر فى كلامهم إذا اقترنت قرينه أن لا يدخل ما بعدها فى حكم ما قبلها ، فإذا عرّى عن القرينه وجب الحمل على الأكثر.

الحمل على المعنى

قال فى الخصائص (١) : اعلم أن هذا النوع غور من العربيه بعيد ومذهب نازح فصيح ، وقد ورد به القرآن وفصيح الكلام منثورا ومنظوما ، كتأنيث المذكر وتذكير المؤنث ، وتصور معنى الواحد فى الجماعه والجماعه فى الواحد ، وفى حمل الثانى على لفظ قد يكون عليه الأول ، أصلا كان ذلك اللفظ أو فرعا ، وغير ذلك.

فمن تذكير المؤنث قوله تعالى : (فَلَمَّا رَأَى الشَّمْسَ بازِغَةً قالَ هذا رَبِّي) [الأنعام : ٧٨]. أى هذا الشخص (فَمَنْ جاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ) [البقره : ٢٧٥] لأن الموعظه والوعظ واحد ، (إِنَّ رَحْمَتَ اللهِ قَرِيبٌ) [الأعراف : ٥٦] أراد بالرحمه هنا المطر.

ومن تأنيث المذكّر قراءه من قرأ تلتقطه بعض السياره [يوسف : ١٠] وقولهم : ذهبت بعض أصابعه ، أنّث ذلك ، لما كانت بعض السياره سياره فى المعنى وبعض الأصابع إصبعا ، وقولهم : ما جاءت حاجتك ، لما كانت (ما) هى الحاجه فى المعنى ، وأنشدوا : [الطويل]

١٢٨- (٢)أتهجر بيتا بالحجاز تلفّعت

به الخوف والأعداء من كلّ جانب

ذهب بالخوف إلى المخافه ، وقال : [البسيط]

١٢٩- (٣)يا أيّها الرّاكب المزجى مطيّته

سائل بنى أسد ما هذه الصّوت

أنث على معنى الاستغاثه ، وحكى الأصمعى عن أبى عمرو أنه سمع رجلا من

١- انظر الخصائص (٢ / ٤١١).

٢- ١٢٨- الشاهد بلا نسبه فى اللسان (خوف).

٣- ١٢٩- الشاهد لرويشد بن كثير الطائى فى الدرر (٦ / ٢٣٩) ، وسرّ صناعه الإعراب (ص ١١) ، وشرح ديوان الحماسه للمرزوقى (ص ١٦٦) ، وشرح المفصّل (٥ / ٩٥) ، ولسان العرب (صوت) وبلا نسبه فى الإنصاف (ص ٧٧٣) ، والخصائص (٢ /

٤١٦) ، وتخليص الشواهد (ص ١٤٨) ، وخزانه الأدب (٤ / ٢٢١) ، وهمع الهوامع (٢ / ١٥٧).

أهل اليمن يقول : (فلان لغوب جاءته كتابى فاحتقرها) فقلت له أتقول جاءته كتابى؟ فقال : نعم أليس بصحيفه ، قلت : فما اللّغوب قال : الأحمق ، وقال : [الكامل]

١٣٠- (١)لو كان فى قلبى كقدر قلامه

حبّا لغيرك قد أتاها أرسلى

كسر رسولا ، وهو مذكّر على أرسل ، وهو من تكسير المؤنّث كأتان وأتن وعناق وأعنق ، لما كان الرسول هنا إنما يراد به المرأه ، لأنها فى غالب الأمر مما تستخدم فى هذا الباب ، وكذلك ما جاء عنهم من : جناح وأجنح قالوا ذهب بالتأنيث إلى الريشه ، وقال (١) : [الطويل]

١٣١- (٢)فكان مجنّى دون من كنت أتّقى

ثلاث شخوص : كاعبان ومعصر

أنّث الشخص لأنه أراد به المرأه ، وقال : [الطويل]

١٣٢- (٣)وإنّ كلابا هذه عشر أبطن

وأنت برىء من قبائلها العشر

وذهب بالبطن إلى القبيله وأبان ذلك بقوله من قبائلها ، وأما قوله : [الطويل]

١٣٣- (٤)[وتشرق القول الذى قد أذعته]

كما شرقت صدر القناه من الدّم

فإن شئت قلت أنث لأنه أراد القناه ، وإن شئت قلت إن صدر القناه قناه ، وقال : [الكامل]

١٣٤- (٥)لمّا أتى خبر الزّبير تواضعت

سور المدينه والجبال الخشّع

١- ١٣٠- الشاهد لجميل بثينه فى ديوانه (ص ١٧٨) ، والأغانى (٨ / ١٠٠) ، والبدايه والنهايه (٩ / ٢٦٥) ، وبلوغ الأرب (٣ / ٢٠٩) ، وخزانه الأدب (٥ / ٢٢٢) ، وللهذلى فى لسان العرب (رسل).

٢- ١٣١- الشاهد لعمر بن أبى ربيعه فى ديوانه (ص ١٠٠) ، والأغانى (١ / ٩٠) ، والكتاب (٤ / ٤٥) ، وأمالى الزجاجى (ص

۱۱۸) ، والإنصاف (۲ / ۷۷۱) ، وخزانه الأدب (۵ / ۳۲۰) ، والخصائص (۲ / ۴۱۷) ، وشرح التصريح (۲ / ۲۷۱) ، وشرح شواهد الإيضاح (ص ۳۱۳) ، ولسان العرب (شخص) والمقاصد النحويه (۴ / ۴۸۳) ، وبلا نسبه فی شرح الأشمونی (۳ / ۶۲۰) ، وشرح عمده الحافظ (۲ / ۱۷۴) ، والمقتضب (۲ / ۱۴۸) ، والمقرّب (۱ / ۳۰۷).

۳- ۱۳۲- الشاهد للنواح الكلبی فی الدرر (ص ۱۱۸) ، والمقاصد النحويه (۴ / ۴۸۴) ، وبلا نسبه فی أمالی الزجاجی (ص ۱۱۸) ، وخزانه الأدب (۷ / ۳۹۵) ، والخصائص (۲ / ۴۱۷) ، وشرح الأشمونی (۳ / ۶۲۰) ، وشرح عمده الحافظ (ص ۵۲۰) ، ولسان العرب (كلب) ، والكتاب (۴ / ۴۳) ، والمقتضب (۲ / ۱۴۸).

۴- ۱۳۳- الشاهد للأعشی فی ديوانه (ص ۱۷۳) ، والكتاب (۱ / ۹۳) ، والأزهيّه (ص ۲۳۸) ، وخزانه الأدب (۵ / ۱۰۶) ، والدرر (۵ / ۱۹) ، وشرح أبيات سيبويه (۱ / ۵۴) ، ولسان العرب (صدر) و (شرق) ، والمقاصد النحويه (۳ / ۳۸۷) ، وبلا نسبه فی الخصائص (۲ / ۴۱۷) ، والمقتضب (۲ / ۴۱۷) ، والمقتضب (۴ / ۱۹۷) ، وهمع الهوامع (۲ / ۴۹).

۵- ۱۳۴- الشاهد لجرير فی ديوانه (ص ۹۱۳) ، والكتاب (۱ / ۹۴) ، وجمهره اللغه (ص ۷۲۳) ، وخزانه الأدب (۴ / ۲۱۸) ، وشرح أبيات سيبويه (۱ / ۵۷) ، ولسان العرب (حرث) و (سور) ، ولجرير أو للفرزدق فی سمط اللآلی (ص ۳۷۹) ، وليس فی ديوان الفرزدق ، وبلا نسبه فی الخصائص (۲ / ۴۱۸) ، ورصف المبانی (ص ۱۶۹) ، والمقتضب (۴ / ۱۹۷).

وقال : [الرجز]

١٣٥- (١)طول اللّيالى أسرعت فى نقضى

وقال تعالى : (وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ) [الأحزاب : ١٣] لأنه أراد امرأه.

ومن باب الواحد والجماعه قولهم : (هو أحسن الصبيان وأجمله) ، أفرد الضمير لأن هذا موضع يكثر فيه الواحد كقولك : (هو أحسن فتى فى الناس) ، وقال ذو الرمّه : [الوافر]

١٣٦- (٢)وميّه أحسن الثّقلين وجها

وسالفه وأحسنه قذالا

فأفرد الضمير مع قدرته على جمعه ، وقال تعالى : (وَمِنَ الشَّياطِينِ مَنْ يَغُوصُونَ لَهُ) [الأنبياء : ٨٢] فحمل على المعنى ، وقال تعالى : (مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُ أَجْرُهُ عِنْدَ رَبِّهِ) [البقره : ١١٢] فأفرد على لفظ (من) ثم جمع من بعد ، والحمل على المعنى واسع فى هذه اللغه جدا ، منه قوله تعالى : (أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِى حَاجَّ إِبْراهِيمَ فِى رَبِّهِ) [البقره : ٢٥٨] ، ثم قال : (أَوْ كَالَّذِى مَرَّ عَلى قَرْيَهٍ) [البقره : ٢٥٩] قيل فيه : إنه محمول على المعنى ، حتى كأنه قال : أرأيت كالذى حاج إبراهيم ، وكالذى مرّ على قريه ، فجاء بالتالى على أن الأول قد سبق كذلك ، ومن ذلك قول امرئ القيس : [الطويل]

١٣٧- (٣)ألا زعمت بسباسه اليوم أنّنى

كبرت وأن لا تحسن السرّ أمثالى

بنصب يحسن ، والظاهر أنه يرفع لأنه معطوف على أنّ الثقيله ، إلا أنه نصب

١- ١٣٥- الرجز للأغلب العجلىّ فى الأغانى (٢١ / ٣٠) ، وخزانه الأدب (٤ / ٢٢٤) ، وشرح أبيات سيبويه (١ / ٣٦٦) ، وشرح التصريح (٢ / ٣١) ، والمقاصد النحويه (٣ / ٣٩٥) ، وله أو للعجاج فى شرح شواهد المغنى (٢ / ٨٨١) ، وللعجاج فى الكتاب (١ / ٩٥) ، وبلا نسبه فى الخصائص (٢ / ٤١٨) ، وشرح الأشمونى (٢ / ٣١٠) ، ومغنى اللبيب (٢ / ٥١٢) ، والمقتضب (٤ / ١٩٩).

٢- ١٣٦- الشاهد لذى الرمه فى ديوانه (ص ١٥٢١) ، وخزانه الأدب (٩ / ٣٩٣) ، والخصائص (٢ / ٤١٩) ، والدرر (١ / ١٨٣) ، وشرح المفصّل (٦ / ٩٦) ، ولسان العرب (ثقل) ، وبلا نسبه فى أمالى ابن الحاجب (١ / ٣٤٩) ، ورصف المبانى (ص ١٦٨) ، وشرح شذور الذهب (ص ٥٣٦) ، وهمع الهوامع (١ / ٥٩).

٣- ١٣٧- الشاهد لامرئ القيس فى ديوانه (ص ٢٨) ، وجمهره اللغه (ص ١٢١) ، وبلا نسبه فى لسان العرب (لها) ، وتاج العروس (لها).

لأن هذا موضع قد كان يجوز أن تكون فيه الخفيفه ، حتى كأنه قال ألا زعمت بسباسه أن يكبر فلان ، ومنه قوله : [مجزوء الكامل]

١٣٨- (١)يا ليت زوجك قد غدا

متقلّدا سيفا ورمحا

أى : وحاملا رمحا ، فهذا محمول على معنى الأول لا لفظه ، وكذا قوله : [السريع]

١٣٩- (٢)علفتها تبنا وماء باردا

[حتّى شتت همّاله عيناها]

أى : وسقيتها ماء باردا ، وقوله : [الطويل]

١٤٠- (٣)تراه كأنّ الله يجدع أنفه

وعينه إن مولاه ثاب له وفر

أى ويفقأ عينه.

ومنه باب واسع لطيف ظريف

اشاره

(۴)

وهو اتصال الفعل بحرف ليس مما يتعدّى به ، لأنه فى معنى فعل يتعدى به كقوله تعالى : (أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيامِ الرَّفَثُ إِلى نِسائِكُمْ) [البقره : ١٨٧] لما كان فى معنى الإفضاء عدّاه بإلى ، ومثله قول الفرزدق (۵) : [السريع]

[كيف ترانى قالبا مجنّى]

قد قتل الله زيادا عنّى

لأنه فى معنى صرفه وقول الأعشى : [السريع]

١٤١- (۶)[أقول لمّا جاءنى فخره]

۱- ۱۳۸- الشاهد بلا نسبه فی أمالی المرتضی (۱ / ۵۴) ، والإنصاف (۲ / ۶۱۲) ، وخزانه الأدب (۲ / ۲۳۱) ، والخصائص (۲ / ۴۳۱) ، وشرح شواهد الإیضاح (ص ۱۸۲) ، وشرح المفصّل (۲ / ۵۰) ولسان العرب (رغب) و (زجج) و (جمع) والمقتضب (۲ / ۵۱).

۲- ۱۳۹- الشاهد بلا نسبه فی الإنصاف (ص ۶۱۳) ، وشرح المفصّل (۲ / ۸) ، والخزانه (۱ / ۴۹۹) ، والمغنی (۲ / ۷۰۳) ، وهو فی الخزانه (۱ / ۴۹۹) ، لذی الرمّه ولیس فی دیوانه.

۳- ۱۴۰- الشاهد لخالد بن الطیفان فی الحیوان (۶ / ۴۰) ، والمؤتلف والمختلف (ص ۱۴۹) ، وله أو للزبرقان بن بدر فی الدرر (۶ / ۸۱) ، والمقاصد النحویه (۴ / ۱۷۱) ، وبلا نسبه فی أمالی المرتضی (۲ / ۲۵۹) ، والإنصاف (۲ / ۵۱۵) ، والخصائص (۲ / ۴۳۱) ، وکتاب الصناعتین (ص ۱۸۱) ، ولسان العرب (جدع) ، ومجالس ثعلب (۲ / ۴۶۴) ، وهمع الهوامع (۲ / ۱۳۰).

۴- انظر الخصائص (۲ / ۴۳۵).

۵- مرّ الشاهد رقم (۴۸).

۶- ۱۴۱- الشاهد للأعشی فی دیوانه (ص ۱۹۳) ، والکتاب (۱ / ۳۸۸) ، وأساس البلاغه (سبح) ، وجمهره اللغه (ص ۲۷۸) ، وخزانه الأدب (۱ / ۱۸۵) ، والخصائص (۲ / ۴۳۵) ، والدرر (۳ / ۷۰) ، وشرح أبیات سیبویه (۱ / ۱۵۷) ، وشرح شواهد المغنی (۲ / ۹۰۵) ، وشرح المفصّل (۱ / ۳۷) ، ولسان العرب (سبح) ، وبلا نسبه فی خزانه الأدب (۳ / ۳۸۸) ، والخصائص (۲ / ۱۹۷) ، والدرر (۵ / ۴۲) ، ومجالس ثعلب (۱ / ۲۶۱) ، والمقتضب (۳ / ۲۱۸) ، والمقرّب (۱ / ۱۴۹) ، وهمع الهوامع (۱ / ۱۹۰).

علق حرف الجر بسبحان وهو علم لما كان معناه براءه منه.

وقال (١) ابن يعيش : فإن قيل : قررتم أن العامل فى الحال هو العامل فى صاحبها ، والحال فى : هذا زيد قائما ، من زيد ، العامل فيه الابتداء من حيث هو خبر والابتداء لا يعمل نصبا.

فالجواب : أن هذا كلام محمول على معناه دون لفظه ، والتقدير أشير إليه أو أنبه له فهو مفعول من جهه المعنى وصل إليه الفعل ، قال : وقولهم : نشدتك الله إلا فعلت ، كلام محمول على المعنى كأنه قال : ما أنشدك إلّا فعلك ، أى : ما أسألك إلا فعلك. ومثل ذلك : شرّ أهرّ ذا ناب (٢). وإذا ساغ أن يحمل : شرّ أهرّ ذا ناب ، على معنى النفى كان معنى النفى فى : نشدتك الله إلا فعلت ، أظهر لقوه الدلاله على النفى لدخول إلا لدلالتها عليه ، ومثله من الحمل على المعنى قوله : [الطويل]

١٤٢- (٣)[أنا الذائد الحامى الذمار] وإنما

يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلى

والمراد : ما يدافع ، ولذلك فصل الضمير حيث كان المعنى : ما يدافع إلا أنا.

وقال أبو حيان فى إعرابه (٤) : كلام العرب منه ما طابق اللفظ المعنى نحو : قام زيد ، وزيد قام ، وهو أكثر كلام العرب وهو وجه الكلام ومنه ما غلب فيه حكم اللفظ على المعنى نحو علمت أقام زيد أم قعد لا يجوز تقديم الجمله على علمت ، وإن كان ما بعد علمت ليس استفهاما بل الهمزه فيه للتسويه ، ومنه ما غلب فيه المعنى على اللفظ ، وذلك نحو : [الطويل]

١٤٣- (٥)على حين عاتبت المشيب على الصّبا

[فقلت ألمّا أصح والشّيب وازع]

١- انظر شرح المفصّل (٢ / ٥٨).

٢- انظر مجمع الأمثال (١ / ٣٧٠) ، والخصائص (١ / ٣١٩).

٣- ١٤٢- الشاهد للفرزدق فى ديوانه (٢ / ١٥٣) ، وتذكره النحاه (ص ٨٥) ، والجنى الدانى (ص ٣٩٧) ، وخزانه الأدب (٤ / ٤٦٥) ، والدرر (١ / ١٩٦) ، وشرح شواهد المغنى (٢ / ٧١٨) ، ولسان العرب (قلا) ، والمحتسب (٢ / ١٩٥) ، ومعاهد التنصيص (١ / ٢٦٠) ، ومغنى اللبيب (١ / ٣٠٩) ، والمقاصد النحويه (١ / ٢٧٧) ، ولأميّه بن أبى الصلت فى ديوانه (ص ٤٨) ، وبلا نسبه فى أوضح المسالك (١ / ٩٥) ، ولسان العرب (أنن) ، وهمع الهوامع (١ / ٦٢) ، وتاج العروس (ما).

٤- انظر البحر المحيط (١ / ٤٧).

٥- ١٤٣- الشاهد للنابغه الذبيانى فى ديوانه (ص ٣٢) ، والأضداد (ص ١٥١) ، وجمهره اللغه (ص ١٣١٥) ، وخزانه الأدب (٢ / ٤٥٦) ، والدرر (٣ / ١٤٤) ، وسرّ صناعه الإعراب (٢ / ٥٠٦) ، وشرح أبيات سيبويه (٢ / ٥٣) ، والكتاب (٢ / ٣٤٥) ، وشرح

التصريح (٢ / ٤٢) ، وشرح شواهد المغنى (٢ / ٨١٦) ، ولسان العرب (وزع) والمقاصد النحويه (٣ / ٤٠٦) ، وبلا نسبه فى شرح الأشمونى (٢ / ٣١٥) ، وشرح ابن عقيل (ص ٣٨٧) ، وشرح المفصّل (٣ / ١٦) ، ومغنى اللبيب (ص ٥٧١) ، والمقرّب (١ / ٢٩٠) ، والمنصف (١ / ٥٨) ، وهمع الهوامع (١ / ٢١٨).

إذ قياس الفعل أن لا يضاف إليه ، لكن لوحظ المعنى وهو المصدر فصحت الإضافه.

وقال الزمخشرى فى (الأحاجى) (١) قولهم : نشدتك بالله لما فعلت ، كلام محرّف عن وجهه معدول عن طريقته مذهوب مذهب ما أغربوا به على السامعين من أمثالهم ونوادر ألغازهم وأحاجيهم وملحهم وأعاجيب كلامهم وسائر ما يدلون به على اقتدارهم وتصريفهم أعنه فصاحتهم كيف شاؤوا ، وبيان عدله أن الإثبات فيه قائم مقام النفى والفعل قائم مقام الاسم وأصله ما أطلب منك إلا فعلك.

وقال الشيخ علم الدين السخاوى فى (تنوير الدياجى) : هذا الكلام مما عدل من كلامهم عن طريقته إلى طريقه أخرى تصرفا فى الفصاحه وتفننا فى العباره ، وليس من قبيل الألغاز.

وقال أبو على : هو كقوله : شرّ أهرّ ذا ناب ، يعنى فى أن اللفظ على معنى والمراد معنى آخر ، لأن المعنى : ما أهرّ ذا ناب إلّا شر.

قال : وقول الزمخشرى : أقيم الفعل فيه مقام الاسم يعنى إلّا فعلت أقيم مقام إلا فعلك ، قال ومثل هذا من الذى هو بمعنى ما هو متروك إظهاره ، قوله : [البسيط]

١٤٤- (٢)أبا خراشه أمّا أنت ذا نفر

فإنّ قومى لم تأكلهم الضّبع

قال (٣) سيبويه : المعنى : لأن كنت منطلقا انطقت لانطلاقك ، أى : لأن كنت فى نفر وجماعه من أسرتك فإن قومى كذلك وهم كثير لم تأكلهم السنه ، ولا يجوز عند سيبويه إظهار (كنت) مع المفتوحه ولا حذفه مع المكسوره. وقال الزمخشرى (٤) :

١- انظر الأحاجى (٥١ - ٥٢).

٢- ١٤٤- الشاهد لعباس بن مرداس فى ديوانه (ص ١٢٨) ، والكتاب (١ / ٣٥١) ، وخزانه الأدب (٤ / ١٣) ، والدرر (٢ / ٩١) ، وشرح شواهد الإيضاح (ص ٤٧٩) ، وشرح شواهد المغنى (١ / ١١٦) ، وشرح قطر الندى (ص ١٤٠) ، ولجرير فى ديوانه (ص ٣٤٩) ، والخصائص (٢ / ٣٨١) ، وشرح المفصّل (٢ / ٩٩) ، والمقاصد النحويه (٢ / ٥٥) ، وبلا نسبه فى الأزهيّه (ص ١٤٧) ، وأمالى ابن الحاجب (١ / ٤١١) ، والإنصاف (١ / ٧١) ، وأوضح المسالك (١ / ٢٦٥) ، وتخليص الشواهد (ص ٢٦٠) ، والجنى الدانى (ص ٥٢٨).

٣- انظر الكتاب (١ / ٣٥١).

٤- انظر شرح المفصّل (٧ / ٤٩).

من المحمول على المعنى قولهم : حسبك ينم النـاس ، ولـذا جزم به كمـا يجزم بالأمر ، لأنه بمعنى : اكفف ، وقولهم : اتقى الله امرؤ فعل خيرا يثب عليه ، لأنه بمعنى : ليتقّ الله امرؤ وليفعل خيرا.

وقال أبو على الفارسـى فى (التـذكره) : إذا كانوا قد حملوا الكلام فى النفى على المعنى دون اللفظ حيث لو حمل على اللفظ لم يؤدّ إلى اختلال معنى ولا فساد فيه ، وذلك نحو قولهم : شرّ أهرّ ذا ناب ، وشىء جاء بك ، وقوله (١) : [الطويل]

[أنا الذائد الحامى الذمار] وإنما

يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلى

وقولهم : قلّ أحـد لا يقول ذاك ، وقولهم : نشـدتك الله إلا فعلت ، وكل هذا محمول على المعنى ولو حمل على اللفظ لا يؤدى إلى فسـاد والتبـاس ، فـإن الحمـل على المعنى حيث يـؤدى إلى الالتبـاس يكـون واجبـا ، فمن ثم نفى سـيبويه قوله : مررت بزيد وعمرو ، إذا مرّ بهما مرورين ، ما مررت بزيـد ولا بعمرو ، فنفى على المعنى دون اللفظ ، وكذلك قوله : ضـربت زيدا أو عمرا ما ضربت واحدا منهما ، لأنه لو قال : ما ضربت زيدا أو عمرا أمكن أن يظنّ أن المعنى ما ضربتهما ، ولما كان قوله : ما مررت بزيد وعمرو ، لو نفى على اللفظ لا يمكن أن يكون نفى مرورا واحـدا فنفاه بتكرير الفعل ليتخلص من هذا المعنى ، كذلك جمع قوله : ما مررت بزيد أو عمرو : ما مررت بواحد منهما ليتخلص من المعنى الذى ذكرنا.

قاعده : البدء بالحمل على اللفظ

إذا اجتمع الحمـل على اللفـظ والحمـل على المعنى بـدئ بالحمل على اللفظ ، وعلل ذلك بأن اللفظ هو المشاهـد المنظور إليه ، وأما المعنى فخفىّ راجع إلى مراد المتكلم ، فكانت مراعاه اللفظ والبـداءه بها أولى ، وبأن اللفظ متقـدم على المعنى ، لأنك أول ما تسـمع اللفظ فتفهم معناه عقبه ، فاعتبر الأسـبق ، وبأنه لو عكس لحصل تراجع ، لأنك أوضحت المراد أولا ثم رجعت إلى غير المراد ، لأن المعوّل على المعنى فحصل الإبهام بعد التبيين.

وقـال ابن جنّى فى (الخصائص) (٢) : اعلم أن العرب إذا حملت على المعنى لم تكـد تراجع اللفـظ ، لأـنه إذا انصـرف عن اللفظ إلى غيره ضعفت معاودته إياه ، لأنه

١- مرّ الشاهد رقم (١۴٢).

٢- انظر الخصائص (٢ / ۴٢٠).

انتكاث وتراجع ، فجرت ذلك مجرى إدغام الملحق وتوكيد ما حذف ، على أنه قد جاء منه شيء قال : [الطويل]

١۴۵- (١)[رأت جبلا فوق الجبال إذا التقت]

رؤوس كبيريهن ينتطحان

وقال ابن الحاجب : إذا حمل على اللفظ جاز الحمل بعده على المعنى ، وإذا حمل على المعنى ضعف الحمل بعده على اللفظ لأن المعنى أقوى فلا يتعدى الرجوع إليه بعد اعتبار اللفظ ، ويضعف بعد اعتبار المعنى القوى الرجوع إلى الأضعف.

واعترض عليه صاحب (البسيط) : بأن الاستقراء دلّ على أن اعتبار اللفظ أكثر من اعتبار المعنى وكثره موارده دليل على قوته ، فلا يستقيم أن يكون قليل الموارد أقوى من كثير الموارد.

قال : وأما ضعف العود إلى اللفظ بعد اعتبار المعنى فقد ورد به التنزيل ، كما ورد اعتبار المعنى بعد اعتبار اللفظ ، قال تعالى : (خالِدِينَ فِيها أَبَداً قَدْ أَحْسَنَ اللهُ لَهُ رِزْقاً) [الطلاق : ١١] فحمل على اللفظ بعد الحمل على المعنى ، وما ورد به التنزيل ليس بضعيف ، فثبت أنه يجوز الحمل على كل واحد منهما بعد الآخر من غير ضعف.

وقال الإمام أبو الحسن الأبذى فى (شرح الجزوليه) : العرب تكره الانصراف عن الشيء ثم الرجوع إليه بعد ذلك فى معانيهم ، فكذلك يكرهونه فى ألفاظهم وأنشد : [الطويل]

١۴۶- (٢)إذا انصرفت نفسى عن الشّيء لم تكد

إليه بوجه آخر الدّهر ترجع

ولذلك يكرهون الحمل على اللفظ بعد الحمل على المعنى فى لفظ مفرد ومعنى مجموع كمن وأخواتها ، ولذلك يكرهون الرجوع إلى الإتباع بعد القطع فى النعوت ، قال الشلوبين فى (شرح الجزوليه) : إذا قلت ما أظنّ أحدا يقول ذلك إلا زيدا ، فالنصب أجود ، على أنه بدل من أحد وأما الرفع على أنه بدل من الضمير فحمل على المعنى مع وجود الحمل على اللفظ كإتباع الأثر مع وجود العين.

١- ١۴۵- الشاهد بلا نسبه فى خزانه الأدب (۴ / ٢٩٩) ، والخصائص (٢ / ۴٢١) ، ولسان العرب (رأس).

٢- ١۴۶- الشاهد غير موجود فى المراجع التى بين يدىّ.

حمل الشيء على نقيضه

فيه فروع :

حرف التعريف اللام وحدها : منها : قال فى (البسيط) : ذهب سيبويه إلى أن حرف التعريف اللام وحدها لأن دليل التنكير حرف واحد وهو التنوين ، فكذلك دليل نقيضه وهو التعريف حرف واحد قياسا لأحد النقيضين على الآخر ولذلك كانت ساكنه كالتنوين.

وقال فى (المجمل) : لم يجمع من الصفات التى مذكرها أفعل على فعال إلّا عجفاء وأعجف وعجاف.

قال فى (البسيط) : والذى حسن جمعها فى قوله تعالى : (سَبْعٌ عِجافٌ) [يوسف : ٤٣] ، حملها على سمان ، لأنهم قد يحملون النقيض على النقيض كما يحملون النظير على النظير ، وقال ابن جنّى فى (الخصائص) (١) : كان أبو على يستحسن قول الكسائى فى قوله : [الوافر]

١٤٧- (٢)إذا رضيت علىّ بنو قشير

[لعمر الله أعجبنى رضاها]

أنه لما كان : رضيت ضدّ سخطت عدّى رضيت بعلى حملا للشيء على نقيضه كما يحمل على نظيره ، وقد سلك سيبويه هذه الطريق فى المصادر كثيرا فقال : قالوا كذا كما قالوا كذا ، وأحدهما ضد الآخر ، وقال ابن إياز فى (شرح الفصول) : ربما جعلوا النقيض مشاكلا للنقيض لأن كل واحد منهما ينافى الآخر ، ولأن الذهن يتنبه لهما معا بذكر أحدهما.

قال : وقد ذهب أبو سعيد السيرافى إلى أن لام الأمر إنما جزمت لأن الأمر للمخاطب موقوف الآخر نحو : اذهب ، فجعل لفظ المعرب كلفت المبنى لأنه مثله فى المعنى وحملت عليها لا فى النهى من حيث كانت ضدا لها ، وقال ابن عصفور

١- انظر الخصائص (٢ / ٣١١).

٢- ١٤٧- الشاهد للقحيف العقيلى فى أدب الكاتب (ص ٥٠٧) ، والأزهيّه (ص ٢٧٧) ، وخزانه الأدب (١٠ / ١٣٢) ، والدرر (٤ / ١٣٥) ، وشرح التصريح (٢ / ١٤) ، وشرح شواهد المغنى (١ / ٤١٦) ، ولسان العرب (رضى) ، والمقاصد النحويه (٣ / ٢٨٢) ، ونوادر أبى زيد (ص ١٧٦) ، وبلا نسبه فى الإنصاف (٢ / ٦٣٠) ، وأوضح المسالك (٣ / ٤١) ، ورصف المبانى (ص ٣٧٢) ، وشرح الأشمونى (٢ / ٢٩٤) ، وشرح المفصّل (١ / ١٢٠) ، والمقتضب (٢ / ٣٢٠) ، وهمع الهوامع (٢ / ٢٨).

فى (شرح الجمل) : (كم) إن كانت اسم استفهام كان بناؤها لتضمّنها معنى حرف الاستفهام ، وإن كانت خبريه كان بناؤها حملا على (ربّ) وذلك أنها ذاك للمباهاه والافتخار ، كما أن (ربّ) كذلك وهى أيضا للتكثير فهى نقيضه ربّ ؛ لأن (ربّ) للتقليل ، والنقيض يجرى مجرى ما يناقضه كما أن النظير يجرى مجرى ما يجانسه.

وقال ابن النحاس فى (التعليقه) : إنما كسرت النون فى المثنى لسكونها وسكون الألف قبلها والكسره نقيض السكون ، فأرادوا أن يأتوا بالشىء الذى هو نقيضه ، لأن الشىء يحمل على نقيضه كما يحمل على نظيره ، وقال السهيلى فى «الروض الأنف» (١) : يحملون الصفه على ضدّها ، قالوا : عدوّه بالهاء حملا على صديقه.

وقال الشيخ شمس الدين بن الصائغ فى (تذكرته) : قيل لم بنى (عوض) على الضم مع أنه غير مضاف إلى الجمله؟ قال : ويمكن أن يكون بنى حملا على نقيضه وهو (قطّ) كما قيل فى (كم). وقال ابن النحاس فى (التعليقه) : لا يثنّى (بعض) ولا يجمع حملا على (كل) لأنه نقيض وحكم النقيض أن يجرى على نقيضه.

وقال ابن فلاح فى (المغنى) : ألحقت العرب (عدمت وفقدت) بأفعال القلوب ، فقالوا : عدمتنى ، حملا على وجدت ، فيكون من باب حمل الشىء على ضده.

وقال الجاربردى فى (شرح الشافيه) : بطنان فعلان لا فعلل لأنه نقيض ظهران لأن ظهرانا اسم لظاهر الريش وبطنانا لباطنه ، وظهران فعلان بالاتفاق فبطنان كذلك حملا للنقيض على النقيض.

وقال ابن هشام فى (تذكرته) : هذا باب ما حملوا فيه الشىء على نقيضه وذلك فى مسائل :

الأولى : (لا) النافيه ، حملوها على (إنّ) فى العمل فى نحو : لا طالعا جبلا حسن.

الثانيه : (رضى) عدّوها بعلى حملا على (سخط) ، قاله الكسائى.

الثالثه : (فضل) عدّوه بعن حملا على نقص ، ودليله قوله (٢) : [البسيط]

لاه ابن عمك لا أفضلت فى حسب

عنى ولا أنت ديانى فتخزونى

١- انظر الروض الأنف (١ / ٢٠٠).

٢- مرّ الشاهد رقم (٥٨).

قال ابن هشام : وهذا مما خطر لى.

الرابعه : نسى علقوها حملا على علم ، قال : [الطويل]

١۴٨- (١)ومن أنتم إنّا نسينا من انتم

وريحكم من أىّ ريح الأعاصر

الخامسه : (خلاصه) حملوها على ضدّها من باب (فعاله) لأنه وزن نقيض المرمى والمنفى ، قال : وهذا لما خطر لى عرضته على الشيخ فاعترضه بأن الدال هنا على خلاف باب زباله وفضاله ، لا نسلم أنه الوزن بل الحروف ، قال : وهو محلّ نظر.

السادسه : (جيعان وعطشان) حملوهما على : شبعان وريان وملآن لأن باب فعلان للامتلاء.

السابعه : (دخل) حملوها على (خرج) فجاؤوا بمصدرها كمصدره فقالوا : دخولا كخروجا هذا إن قلنا أن دخل متعديه ، وإن قلنا أنها قاصره فلا حمل.

الثامنه : (شكر) عدّوها بالباء حملا على (كفر) ، فقالوا : شكرته وله وبه ، قاله ابن خالويه فى الطارقيات.

التاسعه : قالوا : (بطل) بطاله ، حملا على ضده من باب الصنائع كنجر نجاره.

العاشره : قالوا : (مات) موتانا ، حملا على حيى حيوانا ، لأن باب فعلان للتقلب والتحرك.

الحاديه عشره : (كم) الخبريه حملوها على (ربّ) فى لزوم الصدريه لأنها نقيضتها.

الثانيه عشره : معمول (ما) بعد (لم) و (لما) قدم عليهما حملا على نقيضه وهو الإيجاب قاله الشلوبين ، واعترضه ابن عصفور بأنه يلزمه تقديم المعمول فى : ما ضرب زيدا ، لأنه أيضا نقيضه الإيجاب ، وليس بشىء لأنه لا يلزم اعتبار النقيض.

الثالثه عشره : قالوا : كثر ما تقولنّ ذلك ، حملا على : قلّما تقولن ذلك ، وإنما قالوا : قلما تقولن ذلك ، لأنّ قلما تكون للنفى ، انتهى.

وقال فى موضع آخر من (تذكرته) : كما يحملون النظير على النظير غالبا كذا يحملون النقيض على النقيض قليلا ، مثل (لا) النافيه للجنس حملوها على (إنّ) ، و (كم) للتكثير أجروها مجرى (ربّ) التى للتقليل فصدروها وخصوها بالنكرات ،

---

١ - ١۴٨- الشاهد لزياد الأعجم فى ديوانه (ص ٧٣) ، وتذكره النحاه (ص ۶٢٠) ، والدرر (٢ / ٢۶۵) ، والمقاصد النحويه (٢ / ۴٢٠) ، وبلا نسبه فى تخليص الشواهد (ص ۴۵۴) ، والمحتسب (١ / ١۶٨) ، وهمع الهوامع (١ / ١۵۵).

وقالوا : امرأه عدوّه فألحقوا فيها تاء التأنيث ، وحكم فعول إذا كانت صفه للمؤنث وكان فى معنى فاعل أن لا تدخله تاء التأنيث ، وقالوا : امرأه صبور وناقه رغوت ، لأنهم أجروا عدوّه مجرى صديقه وهى ضدها ، فكما أدخلوا التاء فى صديقه أدخلوها فى عدوه ، وقالوا : الغدايا والعشايا فجمع غدوه وغداه على فعالى ، وحكمه أن يقال فيه : غداه وغدوات وغدوه وغدوات ، لأنهم حملوها على العشايا وهى فى مقابلتها ، لأن الغداه أول النهار ، كما أن العشيه آخره.

حمل الأصول على الفروع

لا يضاف ضارب إلى فاعله : قال (١) ابن جنّى : قال أبو عثمان : لا يضاف ضارب إلى فاعله لأنك لا تضيفه إليه مضمرا فكذلك لا تضيفه إليه مظهرا ، قال : وجازت إضافه المضمر إلى الفاعل لما جازت إضافته إليه مظهرا.

قال ابن جنّى : كأن أبا عثمان إنما اعتبر فى هذا المضمر فقدمه وحمل عليه المظهر من قبل أن المضمر أقوى حكما فى باب الإضافه من المظهر ، وذلك أن المضمر أشبه بما تحذفه الإضافه وهو التنوين من المظهر ، ولذلك لا يجتمعان فى نحو : ضاربانك وقاتلونه. من حيث كان المضمر بلفظه وقوه اتصاله مشابها للتنوين بلفظه وقوه اتصاله ، وليس كذلك المظهر لقوته وقوه صورته ألا تراك تثبت معه التنوين فتنصبه نحو ضاربان زيدا ، فلما كان المضمر مما يقوى معه مراعاه الإضافه حمل المظهر - وإن كان هو الأصل - عليه.

استواء النصب والجرّ فى المظهر : ومن ذلك قولهم : إنما استوى النصب والجرّ فى المظهر فى نحو : رأيت الزيدين لاستوائهما فى المضمر نحو : رأيتك ومررت بك ، وإنما كان هذا الموضع للمضمر حتى حمل عليه حكم المظهر من حيث كان المضمر عاريا من الإعراب ، وإذا عرّى منه جاز أن يأتى منصوبه بلفظ مجروره ، وليس كذلك المظهر لأن باب الإظهار أن يكون مرسوما بالإعراب ، فلذلك حملوا الظاهر على المضمر فى التثنيه ، وإن كان المظهر هو الأصل ، إذا تأملت ذلك علمت أنك فى الحقيقه إنما حملت فرعا على أصل لا أصلا على فرع ، ألا ترى أن المضمر أصل فى عدم الإعراب فحملت المظهر عليه لأنه فرع فى البناء ، كما حملت المظهر على المضمر فى باب الإضافه من حيث كان المضمر هو الأصل فى مشابهته للتنوين ،

١- انظر الخصائص (٢ / ٣٥٥).

والمظهر فرع عليه فى ذلك ، لأنه إنما هو متأصل فى الإعراب لا فى البناء ، فإذا بـدهتك هذه المواضع فتعاظمتك فلا تجتمع لها ولا تعط باليد مع أول ورودها وتأنّ لها ولاطف بالصنعه ما يورده الخصم منها مناظرا كان أو خاطرا ، انتهى.

تشبيه الأصـل بـالفرع : وقـال فى باب غلبه الفروع على الأصول (١) : قـد شـبه النحاه الأصل بالفرع فى المعنى الـذى أفاده ذلك الأصـل ، ألا ترى أن سـيبويه أجاز فى قولك : هـذا الحسن الوجه ، أن يكون الجرّ فى الوجه من موضـعين ، أحـدهما : الإضافه ، والآـخر : تشبيهه بالضـارب الرجـل ، الـذى إنما جاز فيه الجرّ تشبيها له بالحسن الوجه ، وذلك أن العرب إذا شـبهت شـيئا بشـىء مكنت ذلك الشـبه لهما وعمرت به وجه الحال بينهما ، ألا تراهم لما شـبهوا الفعل المضارع بالاسم فأعربوه ، تمموا ذلك المعنى بينهما بأن شـبهوا اسم الفاعل بالفعل فأعملوه ، وكذلك شـبهوا الوقف فى نحو قولهم : عليه السّـلام والرحمت ، وشـبهوا الوصـل بـالوقف فى نحو قولهم : ثلثهربعه ، وفى قولهم : سب سـبا ، وكل كلا ، وأجروا غير اللازم مجرى اللازم فى قولهم : (لحمرورى) وهو الله ، وهى التى فعلت وقوله : [البسيط]

١٤٩- (٢)[فقمت للطيف مرتاعا وأرّقنى]

فقلت أهى سرت أم عادنى حلم

وقوله (٣) :

ومن يتّق فإن الله معه

[ورزق مؤتاب وغادى]

أجرى (تق ف) مجرى (علم) حتى صار (تقف) كعلم ، وأجروا اللازم مجرى غير اللازم فى قوله تعالى : (أَلَيْسَ ذلِكَ بِقادِرٍ عَلى أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتى) [القيـامه : ٤٠] ، فـأجرى النصب مجرى الرفع الـذى لا تلزم فيه الحركه ومجرى الجزم الـذى لا يلزم فيه الحرف أصلا وهو كثير ، وحمل النصب على الجر فى التثنيه والجمع ، وحمل الجر على النصب فيما لا ينصرف ، وشبهت الياء بالألف فى قوله (٤) : [الرجز]

كأن أيديهن بالقاع القرق

١- انظر الخصائص (١ / ٣٠٠).

٢- ١٤٩- الشاهـد لزياد بن منقـذ فى خزانه الأدب (٥ / ٢٤٤) ، والدرر (١ / ١٩٠) ، وشرح التصريح (٢ / ١٤٣) ، وشرح شواهد الشافيه (ص ١٩٠) ، وشـرح شواهد المغنى (١ / ١٣٤) ، ومعجم البلـدان (أملـح) ، والمقاصد النحويه (١ / ٢٥٩) ، وبلا نسـبه فى أمالى ابن الحاجب (١ / ٤٥٦) ، والخصائص (١ / ٣٠٥) ، وشرح المفصّل (٩ / ١٣٩) ، ولسـان العرب (هيا) ، ومغنى اللبيب (١ / ٤١) ، وهمع الهوامع (٢ / ١٣٢).

٣- مرّ تخريجه رقم (١٠٣).

٤- مرّ الشاهد رقم (٦٢).

وحملت الألف على الياء فى قوله : [الرجز]

١٥٠- (١)إذا العجوز غضبت فطلّق

ولا ترضّاها ولا تملّق

وضع الضمير المنفصل موضع المتصل والعكس : ووضع الضمير المنفصل موضع المتصل فى قوله : [البسيط]

١٥١- (٢)[بالوارث الباعث الأموات] قد ضمنت

إيّاهم الأرض [فى دهر الدهارير]

والمتصل موضع المنفصل فى قوله : [البسيط]

١٥٢- (٣)[وما علينا إذا ما كنت جارتنا]

ألا يجاورنا إلّاك ديّار

وقلبت الواو ياء استحسانا لا عن قوه عله فى نحو : غديا وعشيان وأبيض لياح ، وقلبت الياء واوا استحسانا لا عن قوه عله فى : التقوى والبقوى والرعوى والفتوى وقولهم : عوى الكلب عويه وعوّه ، وأتبعوا الثانى الأول فى نحو : شدّ وفرّ وعضّ ومنذ ، وأتبعوا الأول والثانى نحو : أقتل أدخل أخرج ، فلما رأى سيبويه العرب إذا شبّهت شيئا بشىء فحملته على حكمه ، عادت أيضا فحملت الآخر على حكم صاحبه تثبيتا لهما وتعميما لمعنى الشبه بينهما حكم أيضا لجرّ الوجه من قولنا : هذا الحسن الوجه ، أن يكون محمولا على جرّ الرجل فى قولهم : هذا الضارب الرجل ، كما أجازوا أيضا النصب فى قولهم : هذا الحسن الوجه حملا له منهم على هذا الضارب الرجل ، ونظيره أيضا قولهم : يا أميمه ، ألا تراهم لما حذفوا الهاء فقالوا : يا أميم

١- ١٥٠- الرجز لرؤبه فى ملحق ديوانه (ص ١٧٩) ، وخزانه الأدب (٨ / ٣٥٩) ، والدرر (١ / ١٦١) ، والمقاصد النحويه (١ / ٢٣٦) ، وبلا نسبه فى لسان العرب (رضى) ، وشرح التصريح (١ / ٨٧) ، والإنصاف (ص ٢٦) ، والخصائص (١ / ٣٠٧) ، وسرّ صناعه الإعراب (ص ٧٨) ، وشرح المفصّل (١٠ / ١٠٦) ، والممتع فى التصريف (٢ / ٥٣٨) ، وهمع الهوامع (١ / ٥٢).

٢- ١٥١- الشاهد للفرزدق فى ديوانه (١ / ٢١٤) ، وخزانه الأدب (٥ / ٢٨٨) ، والدرر (١ / ١٩٥) ، وشرح التصريح (١ / ١٠٤) ، والمقاصد النحويه (١ / ٢٧٤) ، ولأميه بن أبى الصلت فى الخصائص (١ / ٣٠٧) ، وليس فى ديوانه ، ولأميه أو للفرزدق فى تخليص الشواهد (ص ٨٧) ، وبلا نسبه فى الإنصاف (٢ / ٦٩٨) ، وأوضح المسالك (١ / ٩٢) ، وتذكره النحاه (ص ٤٣) ، وشرح ابن عقيل (ص ٥٦) ، وهمع الهوامع (١ / ٦٢).

٣- ١٥٢- الشاهد بلا نسبه فى أمالى ابن الحاجب (ص ٣٨٥) ، وأوضح المسالك (١ / ٨٣) ، وتخليص الشواهد (ص ١٠٠) ، وخزانه الأدب (٥ / ٢٧٨) ، والخصائص (١ / ٣٠٧) ، والدرر (١ / ١٧٦) ، وشرح الأشمونى (١ / ٤٨) ، وشرح شواهد المغنى (ص

٨٤٤) ، وشرح ابن عقيل (٥٢) ، وشرح المفصّل (٣ / ١٠١) ، ومغنى اللبيب (٢ / ٤٤١) ، والمقاصد النحويه (١ / ٢٥٣) ، وهمع الهوامع (١ / ٥٧).

ثم أعادوا الهاء أقروا الفتحه بحالها اعتبارا للفتحه فى الميم ، وإن كان الحذف فرعا ، وكذلك قولهم اجتمعت أهل اليمامه ، أصله اجتمع أهل اليمامه ، ثم حذف المضاف فأنث الفعل فصار اجتمعت اليمامه ، ثم أعيد المحذوف فأقرّ التأنيث الذى هو الفرع بحاله ، فقيل اجتمعت أهل اليمامه الإعراب فى الآحاد بالحركات وفى غيرها بالحروف : قال : ومن غلبه الفروع للأصول إعرابهم فى الآحاد بالحركات وفى التثنيه والجمع بالحروف ، فأما ما جاء فى الواحد من ذلك نحو : (أخوك وأباك وهنيك) فإن أبا بكر ذهب فيه إلى أن العرب قدمت منه هذا القدر توطئه لما أجمعوا من الإعراب فى الجمع والتثنيه بالحروف وهذا أيضا نحو آخر من حمل الأصل على الفرع ، ألا تراهم أعربوا بعض الآحاد بالحروف حملا له على ذلك فى التثنيه والجمع.

فأما قولهم : أنت تفعلين ، فإنهم إنما أعربوا بالحروف ، وإن كان فى رتبه الآحاد والأول من حيث كان قد صار بالتأنيث إلى حكم الفرعيه ، ومعلوم أن الحرف أقوى من الحركه فقد ترى إلى علم إعراب الواحد أضعف لفظا من إعراب ما فوقه ، فصار لذلك الأقوى كأنه الأصل والأضعف كأنه الفرع ، ومن ذلك حذفهم الأصل لشبهه عندهم بالفرع ، ألا تراهم لما حذفوا الحركات ونحن نعلم أنها زوائد فى نحو : لم يذهب ، تجاوزوا ذلك إلى أن حذفوا للجزم أيضا الحروف الأصول ، فقالوا : لم يخش ، ولم يرم ، ولم يغز.

ومن ذلك أيضا أنهم حذفوا ألف معزى ومدعى فى النسب فأجازوا معزىّ ومدعىّ فحملوا الألف هنا وهى لام على الألف الزائد فى نحو : حبلى وسكرى.

حذف ياء تحيه : ومن ذلك حذفهم ياء (تحيه) وإن كانت أصلا ، حملا لها على ياء (شقيه) وإن كانت زائده ، فقالوا تحوىّ كما قالوا شقوىّ ، وحذفوا النون الأصليه فى قوله : [الطويل]

١٥٣- (١)[فلست بآتيه ولا أستطيعه]

ولاك اسقنى إن كان ماؤك ذا فضل

١- ١٥٣- الشاهد للنجاشى الحارثى فى ديوانه (ص ١١١) ، والأزهيّه (ص ٢٩٦) ، وخزانه الأدب (١٠ / ٤١٨) ، وشرح أبيات سيبويه (١ / ١٩٥) ، والكتاب (١ / ٥٥) ، وشرح التصريح (١ / ١٩٦) وشرح شواهد المغنى (٢ / ٧٠١) ، والمنصف (٢ / ٢٢٩) ، وبلا نسبه فى الإنصاف (٢ / ٦٨٤) ، وتخليص الشواهد (ص ٢٦٩) ، والجنى الدانى (ص ٥٩٢) ، وخزانه الأدب (٥ / ٢٦٥) ، ورصف المبانى (ص ٢٧٧) ، وسرّ صناعه الإعراب (٢ / ٤٤٠) ، وشرح الأشمونى (١ / ١٣٦) ، وشرح المفصّل (٩ / ١٤٢) ، واللامات (ص ١٥٩) ، ولسان العرب (لكن) ، ومغنى اللبيب (١ / ٢٩١) ، وهمع الهوامع (٢ / ١٥٦).

وقوله : [الطويل]

١٥٤- (١)كأنها ملآن لم يتغيّرا

[وقد مرّ بالدّارين من بعدنا عصر]

وقوله : [المنسرح]

١٥٥- (٢)[أبلغ أبا دختنوس مألكه]

غير الّذى قد يقال ملكذب

كما حذفوا الزائد فى قوله : [الرجز]

١٥٦- (٣)وحاتم الطائىّ وهاب المئى

وقوله : [المتقارب]

١٥٧- (٤)[فألفيته غير مستعتب]

ولا ذاكر الله إلا قليلا

حمل التثنيه على الجمع : ومن ذلك حملهم التثنيه وهى أقرب إلى الواحد على الجمع وهى أنأى عنه ألا تراهم قلبوا همزه التأنيث فيها واوا فقالوا : حمراوان كما قلبوها فيه واوا فقالوا : حمراوات.

ومن ذلك حملهم الاسم وهو الأصل على الفعل وهو الفرع فى باب ما لا ينصرف ، نعم ، وتجاوزوا بالاسم رتبه الفعل إلى أن شبهوه بما وراءه وهو الحرف فبنوه ، وعلى ذلك ذهب بعضهم فى ترك تصرف (ليس) إلى أنها ألحقت ب- (ما) فيه كما ألحقت (ما) بها فى العمل ، وكذلك قال أيضا فى (عسى) : إنها منعت التصرف لحملهم إياها على لعل ، فهذا ونحوه يدلك على قوه تداخل هذه اللغه وتلاحمها واتصال أجزائها وتلاحقها وتناسب أوضاعها.

وقال ابن النحاس فى (التعليقه) : إنما عمل المصدر لأنه أصل للفعل وفيه حروف الفعل فأشبه فعمل.

١- ١٥٤- الشاهد لأبى صخر الهذلى فى الدرر (٣ / ١٠٦) ، وسرّ صناعه الإعراب (٢ / ٥٣٩) ، وشرح أشعار الهذليين (٢ / ٩٥٦) ، وشرح شواهد المغنى (١ / ١٦٩) ، والمنصف (١ / ٢٢٩) ، وبلا نسبه فى الخصائص (١ / ٣١٠) ، والدرر (٦ / ٢٩١) ، ورصف المبانى (ص ٣٢٦) ، وسرّ صناعه الإعراب (٢ / ٤٣٩) ، وشرح شذور الذهب (ص ١٦٥) ، وشرح المفصّل (٨ / ٣٥) ، ولسان

العرب (أين).

٢- ١٥٥- الشاهد للقيط بن زراره فى شرح شواهد الإيضاح (ص ٢٨٨) ، وبلا نسبه فى خزانه الأدب (٩ / ٣٠٥) ، والخصائص (١ / ٣١١) ، ورصف المبانى (ص ٣٢٥) ، وسرّ صناعه الإعراب (ص ٥٣٩) ، وشرح المفصّل (٨ / ٣٥) ، ولسان العرب (ألك) ، و (منن) و (لكن).

٣- ١٥٦- نسب الرجز إلى امرأه من بنى عقيل أو عامر فى النوادر (٩١) ، والأمالى الشجريه (١ / ٣٨٣) ، والإنصاف (ص ٣٨٨) ، والخزانه (٣ / ٣٠٤) ، وشرح شواهد الشافيه (ص ١٦٣) ، واللسان (مأى).

٤- ١٥٧- الشاهد لأبى الأسود الدؤلى فى ديوانه (ص ٥٤) ، والكتاب (١ / ٢٢٤) ، والأغانى (١٢ / ٣١٥) ، وخزانه الأدب (١١ / ٣٧٤) ، والدرر (٦ / ٢٨٩) ، وشرح أبيات سيبويه (١ / ١٩٠) ، وشرح شواهد المغنى (٢ / ٩٣٣) ، ولسان العرب (عتب) ، و (عسل) ، والمقتضب (٢ / ٣١٣) ، والمنصف (٢ / ٢٣١) ، ورصف المبانى (ص ٤٩) ، وسرّ صناعه الإعراب (٢ / ٥٣٤) ، وشرح المفصّل (٢ / ٦) ، ومجالس ثعلب (ص ١٤٩) ، ومغنى اللبيب (٢ / ٥٥٥) ، وهمع الهوامع (٢ / ١٩٩).

حرف الخاء

خلع الأدله

هكذا ترجم على هذا الأصل ابن جنّى فى (الخصائص) وقال (١) : من ذلك ما حكاه يونس من قول العرب : ضرب من منا ، أى : إنسان إنسانا ، ورجل رجلا ، ألا تراه كيف جرد (من) من الاستفهام ، ولذلك أعربها. ونحوه قولهم فى الخبر : مررت برجل أىّ رجل ، فجرد أيّا من الاستفهام أيضا ، وعليه بيت الكتاب [البسيط]

١٥٨- (٢)[حتى كأنّ لم يكن إلّا تذكّره]

والدّهر أيّتما حال دهاهير

أى : والدهر فى كل وقت وعلى كل حال دهارير ، أى متلوّن ومتقلّب بأهله ، وأنشدنا أبو على : [الطويل]

١٥٩- (٣)ألا هيّما مما لقيت ، وهيّما

وويحا لما لم ألق منهنّ ويحما

وأسماء ما أسماء ليله أدلجت

إلىّ وأصحابى بأىّ وأينما

قال (٤) : فجرد (أى) من الاستفهام ، ومنعها الصرف ، لما فيها من التعريف والتأنيث ، وذلك أنه وضعها علما على الجهه التى حلتها ، فأما قوله : وأينما فكذلك أيضا ، غير أن لك فى أينما وجهين :

أحدهما : أن تكون الفتحه هى التى فى موضع جرّ ما لا ينصرف ، لأنه جعله علما للبقعه أيضا ، فاجتمع فيه التعريف والتأنيث ، وجعل (ما) زائده بعدها للتأكيد.

١- انظر الخصائص (٢ / ١٧٩).

٢- ١٥٨- الشاهد لحريث بن جبله العذرى فى شرح أبيات سيبويه (١ / ٣٦٠) ، وله أو لعثير بن لبيد العذرى فى لسان العرب (دهر) ، وبلا نسبه فى الكتاب (١ / ٢٩٦) ، ومجالس ثعلب (١ / ٢٦٦) ، والخصائص (٢ / ١٧١) ، وسمط اللآلى (ص ٨٠٠) ، وجمهره اللغه (ص ٦٤١).

٣- ١٥٩- الشاهد لحميد الأرقط فى لسان العرب (هيا) ولحميد بن ثور فى ديوانه (ص ٧) ، ولسان العرب (ويح) ، و (ثور) ، وتاج العروس (ويح) ، وبلا نسبه فى كتاب العين (٣ / ٣١٩).

٤- انظر الخصائص (١ / ١٣٠).

والآخر : أن تكون فتحه النون من أينما فتحه التركيب ، وتضم أين إلى ما ، فيبنى الأول على الفتح كما فى حضرموت ، وبيت بيت ، وحينئذ يقدر فى الألف فتحه ما لا ينصرف فى موضع الجر ويدل على أنه قد يضم (ما) هذه إلى ما قبلها ما أنشدناه أبو على عن أبى عثمان : [الرجز]

١٦٠- (١)أثور ما أصيدكم أم ثورين

أم تيكم الجمّاء ذات القرنين

فقوله : أثور ما ، فتحه الراء منه فتحه تركيب ثور مع ما بعده كفتحه راء حضرموت ، ولو كانت فتحه إعراب لوجب التنوين لا محاله لأنه مصروف ، وبنيت ما مع الاسم مبقاه على حرفيتها كما بنيت لا مع النكره فى نحو لا رجل ، والكلام فى ويحما هو الكلام فى أثور ما.

وأخبرنا أبو على أن أبا عثمان ذهب فى قوله تعالى : (إِنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلَ ما أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ) [الذاريات : ٢٣] إلى أنه جعل (مثل) و (ما) اسما واحدا فبنى الأول على الفتح ، وهما جميعا عنده فى موضع رفع صفه لحق.

ومما خلعت عنه دلاله الاستفهام قول الشاعر - أنشدناه أبو على - : [البسيط]

١٦١- (٢)أنّى جزوا عامرا سوأى بفعلهم

أم كيف يجزوننى السّوأى من الحسن

أم كيف ينفع ما تعطى العلوق به

ريمان أنف إذا ما ضنّ باللّبن

ف (أم) فى أصل الوضع للاستفهام ، كما أن كيف كذلك ، ومحال اجتماع حرفين (٣) لمعنى واحد ، فلا بد أن يكون أحدهما قد خلعت عنه دلاله الاستفهام. وينبغى أن يكون ذلك الحرف (أم) دون (كيف) حتى كأنه قال :

بل كيف ينفع ، فجعلها بمنزله (بل) للترك والتحول ، ولا يجوز أن تكون (كيف) هى المخلوعه عنها دلاله الاستفهام لأنها لو خلعت عنها لوجب إعرابها لأنها إنما بنيت لتضمنها معنى حرف الاستفهام ، فإذا زال ذلك عنها وجب إعرابها كما أعرب (من) فى قولهم : (ضرب من منا) لمّا خلعت عنها دلاله الاستفهام.

ومن ذلك كاف الخطاب للمذكر والمؤنث نحو : رأيتك ، هى تفيد شيئين :

١- ١٦٠- الشاهد بلا نسبه فى الأشباه والنظائر (٢ / ١٤٠) ، والخصائص (٢ / ١٨٠) ، ورصف المبانى (ص ٣٣٦) ، ولسان العرب

(ثور) ، و (قرن) ، وتهذيب اللغه (٩ / ٩٠).

٢ - ١٦١- الشاهد لأفنون التغلبى فى شرح اختيارات المفصل (ص ١١٦٤) ، وتاج العروس (سوأ) ، والبيان والتبيين (١ / ٩) ، والخزانه (١١ / ١٤٩) ، وبلا نسبه فى لسان العرب (سوأ).

٣- انظر الخصائص (٢ / ١٨٤).

الاسميه والخطاب ثم قد تخلع عنها دلاله الاسم فى قولهم : ذلك وأولئك وهاك ، وابصرك زيدا ، وأنت تريد ابصر زيدا ، وليسك أخاك فى معنى ليس أخاك ، وقولهم : أرأيتك زيدا ما صنع.

وحكى أبو زيد : بلاك والله وكلاك ، أى : بلى وكلّا ، فالكاف فى جميع ذلك حرف خطاب مخلوعه عنه دلاله الاسميه ، ولا موضع لها من الإعراب ، ونظير ذلك التاء من (أنت) فإنها خلعت عنها دلاله الاسميه وتخلصت حرفا للخطاب ، والاسم (أن) وحده.

قال : ولم يستنكر الناس خطاب الملوك بالكاف فى قول الإنسان مثلا للملك : ضربت ذلك الرجل ، لهذا المعنى وهو عروّها من معنى الاسميه.

قال : فإن قيل : فكان ينبغى أن لا يستنكر خطابه بأنت لما ذكر.

قيل : التاء وإن كانت حرف خطاب لا اسما ، فإن معها نفسها الاسم وهو (أن) من أنت ، فالاسم على كل حال حاضر وليس كذلك قولنا : (ذلك) لأنه ليس للمخاطب بالكاف هنا اسم غير الكاف ، كما كان له مع التاء اسم للمخاطب نفسه وهو (أن) ، والمقصود إعظام الملوك بأن لا تبتذل أسماؤها فاعرف الفرق بين الموضعين.

ومن ذلك الواو فى نحو (أكلونى البراغيث) وقاموا إخوتك ، والألف قاما أخواك والنون فى : [الطويل]

١٦٢- (١)[ولكن ديافىّ أبوه وأمه

بحوران] يعصرن السليط أقاربه

كلها مخلوعه من معنى الاسميه مقتصر فيها على دلاله الجمع والتثنيه والتأنيث.

ومن ذلك قولنا : ألا قد كان كذا ، وقول الله سبحانه : (أَلا إِنَّهُمْ يَثْنُونَ صُدُورَهُمْ) [هود : ٥] فألا هذه فيها شيئان التنبيه وافتتاح الكلام ، فإذا جاء معها (يا) خلصت افتتاحا لا غير ، وصار التنبيه الذى كان فيها ل- (يا) دونها وذلك نحو قوله تعالى : (أَلَّا يَسْجُدُوا لِلَّهِ) [النمل : ٢٥] ، وقول الشاعر : [الطويل]

١- ١٦٢- الشاهد للفرزدق فى ديوانه (١ / ٤٦) ، والكتاب (٢ / ٣٥) ، والاشتقاق (ص ٢٤٤) ، وتخليص الشواهد (ص ٤٧٤) ، وخزانه الأدب (٥ / ١٦٣) ، والدرر (٢ / ٢٨٥) ، وشرح أبيات سيبويه (١ / ٤٩١) ، وشرح شواهد الإيضاح (ص ٣٣٦) ، وشرح المفصّل (٣ / ٨٩) ، وبلا نسبه فى الجنى الدانى (ص ١٥٠) ، وخزانه الأدب (٧ / ٤٤٦) ، والخصائص (٢ / ١٩٤) ، ورصف المبانى (ص ١٩) ، وسرّ صناعه الإعراب (ص ٤٦٦) ، وهمع الهوامع (١ / ١٦٠).

۱۶۳- (۱)ألا يا سنا برق على قلل الحمى

لهنّك من برق علىّ كريم

ومن ذلك واو العطف فيها معنيان : العطف ومعنى الجمع ، فإذا وضعت موضع (مع) خلصت للاجتماع وخلعت عنها دلاله العطف نحو قولهم : استوى الماء والخشبه ، وجاء البرد والطيالسه (۲).

ومن ذلك فاء العطف فيها معنيان : العطف والإتباع ، فإذا استعملت فى جواب الشرط خلعت عنها دلاله العطف وخلصت للإتباع نحو : إن تقم فأنا أقوم.

ومن ذلك همزه الخطاب فى : هاء يا رجل ، وهاء يا امرأه كقولك : هاك وهاك ، فإذا ألحقتها الكاف جردتها من الخطاب لأنه يصير بعدها فى الكاف ، وتفتح هى أبدا وهو قولك : هاءك وهاءك وهاءكما وهاءكم.

ومن ذلك (يا) فى النداء تكون تنبيها ونداء فى نحو يا زيد ويا عبد الله وقد تجرد من النداء للتنبيه البته نحو قول الله تعالى : ألا يا اسجدوا [النمل : ۳۵] كأنه قال : ألا ها اسجدوا.

وقول أبى العباس أنه أراد ألا يا هؤلاء اسجدوا ، مردود عندنا ، وكذلك قول العجاج : [الرجز]

۱۶۴- (۳)يا دار سلمى يا اسلمى ثم اسلمى

إنما هو كقولك : ها اسلمى ، وكذلك قولهم : هلمّ ، فى التنبيه على الأمر ، هذا خلاصه ما ذكره ابن جنّى فى هذا الأصل وقال شيخه أبو على فى التذكره.

وقال أبو البقاء فى (التبيين) (۴) : أصل كان وأخواتها أن تكون دالّه على الحدث ثم خلعت دلالتها عليه ، وبقيت دلالتها على الزمان.

۱- ۱۶۳- الشاهد لمحمد بن سلمه فى لسان العرب (قذى) ، ولرجل من بنى نمير فى خزانه الأدب (۱۰ / ۳۳۸) ، وبلا نسبه فى أمالى الزجاجى (ص ۲۵۰) ، والجنى الدانى (ص ۱۲۹) ، وجواهر الأدب (ص ۸۳) ، والخصائص (۱ / ۳۱۵) ، والدرر (۲ / ۱۹۱) ، وديوان المعانى (۲ / ۱۹۲) ، ورصف المبانى (ص ۴۴) ، وسرّ صناعه الإعراب (۱ / ۳۷۱) ، وشرح شواهد المغنى (۲ / ۶۰۲) ، وشرح المفصّل (۸ / ۶۳) ، والممتع فى التصريف (۱ / ۳۹۸) ، وهمع الهوامع (۱ / ۱۴۱).

۲- انظر معجم مقاييس اللغه (۳ / ۴۱۹) ، والمعرب (۲۷۵).

۳- ۱۶۴- الرجز للعجاج فى ديوانه (۱ / ۴۴۲) ، والإنصاف (۱ / ۱۰۲) ، وجمهره اللغه (ص ۲۰۴) ، والخصائص (۲ / ۱۹۶) ، واللسان (سمسم) ، وتاج العروس (سمم) ، ولرؤبه فى ملحق ديوانه (ص ۱۸۳) ، وبلا نسبه فى الخصائص (۲ / ۲۷۹) ، ولسان العرب (علم).

۴- انظر مسائل خلافیه فی النحو (۷۱).

حرف الراء

الرابط

اشاره

يحتاج إليه فى أحد عشر موضعا :

الأول : جمله الخبر ، ورابطها عشره أشياء تأتى فى الفن الثانى الضوابط فى المبتدأ.

الثانى : جمله الصفه ، ولا يربطها إلا الضمير.

الثالث : جمله الصله ولا يربطها غالبا إلا الضمير.

الرابع : جمله الحال ورابطها إما الواو أو الضمير أو كلاهما.

الخامس : المفسره لعامل الاسم المشتغل عنه نحو زيدا ضربته ، أو ضربت أخاه.

السادس والسابع : بدل البعض ، وبدل الاشتمال ، ولا يربطهما إلا الضمير نحو : (عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ) [المائده : ٧١] ، (عَنِ الشَّهْرِ الْحَرامِ قِتالٍ فِيهِ) [البقره : ٢١٧] ، وإنما لم يحتج بدل الكل إلى رابط لأنه نفس المبدل منه فى المعنى ، كما أن الجمله التى هى نفس المبتدأ لا تحتاج إلى رابط لذلك.

الثامن : معمول الصفه المشبهه ولا يربطه أيضا إلا الضمير.

التاسع : جواب اسم الشرط المرفوع بالابتداء ولا يربطه أيضا إلا الضمير نحو (فَمَنْ يَكْفُرْ بَعْدُ مِنْكُمْ فَإِنِّى أُعَذِّبُهُ) [المائده : ١١٥].

العاشر : العاملان فى باب التنازع لا بدّ من ارتباطهما إما بعاطف كما فى قام وقعدا أخواك ، أو عمل أولهما فى ثانيهما نحو : (وَأَنَّهُ كانَ يَقُولُ سَفِيهُنا) [الجن : ٤] ، (وَأَنَّهُمْ ظَنُّوا كَما ظَنَنْتُمْ أَنْ لَنْ يَبْعَثَ اللهُ أَحَداً) [الجن : ٧].

الحادى عشر : ألفاظ التوكيد الأول ، وإنما يربطها الضمير الملفوظ به نحو : جاء زيد نفسه ، والزيدان كلاهما ، والقوم كلهم وسائر ما تقدم يجوز أن يكون الضمير فيه مقدّرا.

فائده : الرابط فى مثال مررت برجل حسن الوجه

إذا قلت : مررت برجل حسن الوجه ، ففى الرابط ثلاثه أقوال :

أحدهما : قول الكوفيين إن (أل) نائبه على الإضافه أى : وجهه فربطت كما ربطت الإضافه.

الثانى : قول البصريين : إنه محذوف ، أى الوجه منه.

ص: ٢١٦

الثالث : قول الفارسى وتبعه ابن الخباز : إنه ضمير فى الصفه ، والوجه بدل منه ، ذكره ابن هشام فى تذكرته.

قاعده : أصل الحذف للرابط

قال الشلوبين فى (شرح الجزوليه) : أصل الحذف للرابط ، إنما هو للصله لا للصفه.

الرجوع إلى الأصل أيسر من الانتقال عنه

قال أبو الحسين بن أبى الربيع فى (شرح الإيضاح) : إذا أسند الفعل المضارع إلى نون الإناث بنى لشبهه حينئذ بالماضى وقد كان أصل المضارع أن يكون مبنيا ، وإنما أعرب لشبهه بالاسم من وجهين. العموم والاختصاص فأن يرجع إلى أصله لشبهه بما هو من جنسه أقيس وأولى ، لأن الرجوع إلى الأصل أيسر من الانتقال عنه ، وتشبيه الشىء بجنسه أقرب من تشبيهه بغير جنسه.

قال : وكذلك إذا اتصلت به نون التوكيد أشبه فعل الأمر من وجهين :

أنه لحق هذا ما لحق هذا ، وأن المعنى الذى لحقت له الأمر هو المعنى الذى لحقت له المضارع ، فبنته العرب لما ذكرناه وهو أن الرجوع إلى الأصل وهو البناء فى الأفعال أيسر من الانتقال عن الأصل ، وتشبيه الشىء بجنسه أولى من تشبيهه بغير جنسه.

قلت : ونظير ذلك أن الاسم منع الصرف إذا أشبه الفعل من وجهين ، ثم يرجع إلى الأصل إذا دخله أل أو الإضافه التى هى من خصائص الأسماء.

رب شىء يكون ضعيفا ثم يحسن للضروره

قال أبو على الفارسى فى (البغداديات) (١) فى قوله : [الكامل]

١٦٥- (٢)لا تجزعى إن منفسا أهلكته

[وإذا هلكت فعند ذلك فاجزعى]

إن الفعل المحذوف والفعل المذكور مجزومان فى التقدير ، وإن الجزم الثانى ليس على البدليه ، إذ لم يثبت حذف المبدل منه بل على تكرير (إن) ، أى إن

١- انظر الخزانه (١ / ١٥٢).

٢- ١٦٥- الشاهد للنمر بن تولب فى ديوانه (ص ٧٢) ، وتخليص الشواهد (ص ٤٩٩) ، والكتاب (١ / ١٨٨) ، وخزانه الأدب (١ / ٣١٤) ، وسمط اللآلى (ص ٤٦٨) ، وشرح أبيات سيبويه (١ / ١٦٠) ، وشرح شواهد المغنى (١ / ٤٧٢) ، وشرح المفصّل (٢ / ٣٨)

، ولسان العرب (نفس) ، و (خلل) ، والمقاصد النحويه (٢ / ٥٣٥) ، وبلا نسبه فى الأزهيّه (ص ٢٤٨) ، والجنى الدانى (ص ٧٢) ، وجواهر الأدب (ص ٦٧) ، وخزانه الأدب (٣ / ٣٢) ، والردّ على النحاه (ص ١١٤) ، وشرح الأشمونى (١ / ١٨٨) ، وشرح ابن عقيل (ص ٢٦٤) ، ولسان العرب (عمر) ، ومغنى اللبيب (١ / ١٦٦).

أهلكت منفسا إن أهلكته ، وساغ إضمار (إن) وإن لم يجز إضمار لام الأمر إلا ضروره ، لاتساعهم فيها بدليل إيلائهم إياها الاسم ، لأن تقدمها مقو للدلاله عليها ، ولهذا أجاز سيبويه : بمن تمرر أمرر ، ومنع من تصرف انزل حتى يقول : عليه.

وقال فيمن قال : مررت برجل صالح إلا صالح فطالح - بالخفض - إنه أسهل من إضمار (ربّ) بعد الواو ، وربّ شيء يكون ضعيفا ثم يحسن للضروره كما فى : ضرب غلامه زيدا ، فإنه ضعيف جدا ، وحسن فى : ضربونى وضربت قومك ، واستغنى بجواب الأولى عن جواب الثانيه كما استغنى فى نحو : أزيدا ظننته قائما ، بثانى مفعولى ظننت المذكوره عن ثانى مفعولى المقدره.

ربّ شيء يصحّ تبعا ولا يصحّ استقلالا

قال ابن هشام فى (المغنى) (١) : (أما) حرف شرط بدليل لزوم الفاء بعدها نحو : (فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ) [البقره : ٢٦] الآيه ، ولو كانت الفاء عاطفه لم تدخل على الخبر ، إذ لا يعطف الخبر على مبتدئه ، ولو كانت زائده لصحّ الاستغناء عنها ، ولما لم يصحّ ذلك وقد امتنع كونها للعطف تعيّن أنها فاء الجزاء فإن قلت : فقد استغنى عنها فى قوله : [الطويل]

١٦٦- (٢)فأمّا القتال لا قتال لديكم

[ولكنّ سيرا فى عراض المواكب]

قلت : هو ضروره ، فإن قلت : فقد حذفت فى التنزيل فى قوله تعالى : (فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُمْ) [آل عمران : ١٠٦] قلت : الأصل فيقال لهم : أكفرتم ، فحذف القول استغناء عنه بالمقول فتبعته الفاء فى الحذف وربّ شيء يصح تبعا ولا يصحّ استقلالا ، كالحاج عن غيره ، يصلى عنه ركعتى الطواف ، ولو صلى أحد عن غيره ابتداء لم يصح.

ربما كان فى الشيء لغتان فاتفقوا على إحداهما فى موضع كقولهم : لعمر الله ، وأنت تقول : العمرو العمر ، ذكره الفارسى فى (التذكره).

١- انظر المغنى (١ / ٥٧).

٢- ١٦٦- الشاهد للحارث بن خالد المخزومى فى ديوانه (ص ٤٥) ، وخزانه الأدب (١ / ٤٥٢) ، والدرر (٥ / ١١٠) ، وبلا نسبه فى أسرار العربيه (ص ١٠٦) ، وأوضح المسالك (٤ / ٢٣٤) ، والجنى الدانى (ص ٥٢٤) ، وسرّ صناعه الإعراب (ص ٢٦٥) ، وشرح شواهد الإيضاح (ص ١٠٧) ، وشرح شواهد المغنى (ص ١٧٧) ، وشرح ابن عقيل (ص ٥٩٧) ، وشرح المفصّل (٧ / ١٣٤) ، والمنصف (٣ / ١١٨) ، ومغنى اللبيب (ص ٥٦) ، والمقاصد النحويه (١ / ٥٧٧) ، والمقتضب (٢ / ٧١) ، وهمع الهوامع (٢ / ٦٧).

حرف الزای

الزیاده

اشاره

فیها فوائد :

الأولی : قال ابن درید فی أول (الجمهره) (۱) : لا یستغنی الناظر فی اللغه عن معرفه الزوائد ، لأنها کثیره الدخول فی الأبنیه ، قل ما یمتنع منها الرباعی والخماسی والملحق بالسداسی ، فإذا عرف مواقع الزوائد فی الأبنیه کان ذلک حریّا ألا یشذّ علیه النظر فیها.

الثانیه : قال ابن درید : الزوائد عند بعض النحویین عشره أحرف ، وقال بعضهم : تسعه ، یجمع هذه الأحرف کلمتان وهو قوله : الیوم تنساه وهذا عمله أبو عثمان المازنی (۲).

وقال ابن یعیش فی (شرح المفصّل) (۳) : یحکی أن أبا العباس سأل أبا عثمان عن حروف الزیاده فأنشده : [المتقارب]

۱۶۷- (۴)هویت السّمان فشیّبننی

وما کنت قدما هویت السّمانا

فقال له : الجواب؟ فقال : قد أجبتک مرتین ، یعنی : هویت السمان قال ابن یعیش (۵) : وزیاده الحرف مما یشترک فیه الاسم والفعل ، وأما الحروف فلا یکون فیها زیاده لأن الزیاده ضرب من التصرف ، ولا یکون ذلک فی الحروف.

قال : ومعنی الزیاده إلحاق الکلمه من الحروف ما لیس منها ، إما لإفاده معنی کألف ضارب ، وواو مضروب ، وإما لضرب من التوسع فی اللغه نحو ألف حمار ، وواو عمود ، وياء سعید.

۱- انظر الجمهره (۱ / ۹).

۲- انظر المنصف (۱ /؟؟؟) ، وشرح المفصّل (۹ / ۱۴۱).

۳- انظر شرح المفصّل (۹ / ۱۴۱).

۴- ۱۶۷- الشاهد لأبی عثمان المازنی فی تاج العروس (زید).

۵- انظر شرح المفصّل (۹ / ۱۴۱).

قال (١) : وإذا ثبتت زيـاده حرف فى كلمه فى لغه ثبتت زيادتها فى لغه أخرى نحو : جؤذر ، حكى فيه الجوهرى الفتـح والضم ، فالهمزه زائده ، لأنها زائده فى لغه من ضم ، إذ ليس فى الأصول مثل جعفر بفتح الفاء وضم الجيم.

وإذا ثبتت زيادتها فى هذه اللغه كانت زائده فى اللغه الأخرى لأنها لا تكون زائده فى لغه ، أصلا فى لغه أخرى ، هذا محال.

وكذلك (٢) : (تتفـل) بفتـح الفاء وضـمها - فمن فتـح كانت زائـده لا محاله لعـدم النظير ، ومن ضم كانت أيضا زائـده لأنها لا تكون أصلا فى لغه زائده فى لغه أخرى ، انتهى.

الثالثه : فى زياده حروف المعانى ، قال الزمخشرى فى المفصل : حروف الصله إن وأن وما ولا ومن والباء.

قـال ابن يعيش فى (شـرح المفصّل) (٣) : الزيـاده والإلغـاء من عبـارات البصـريين والصـله والحشو من عبارات الكوفيين ، ونعنى بالزائد أن يكون دخوله كخروجه من غير إحداث معنى ، وجمله الحروف التى تزاد هى هذه السته.

قال : وقد أنكر بعضهم وقوع هذه الأحرف زوائد لغير معنى ، لأنه إذ ذاك يكون كالعبث ، وليس يخلو إنكارهم لذلك من أنهم لم يجـدوه فى هـذه اللغه ، أو لمـا ذكروه من المعنى ، فـإن كـان الأول فقـد جاء منه فى التنزيل والشـعر ما لا يحصـى ، وإن كان الثـانى فليس كمـا ظنوه لأـن قولنـا : زائـد ، ليس المراد أنه دخـل لغير معنى البته : بـل زيـد لضـرب من التأكيـد ، والتأكيـد معنى صحيح.

وقـال السـخاوى : من النحـاه من قـال فى هـذه الحروف إذا جاءت صـله لأنها قـد وصل بها ما قبلها من الكلام. ومنهم من يقول : زائـده ، ومنهم من يقول : لغو ومنهم من يقول : توكيـد ، وأبى بعضـهم إلا هذا ، ولم يجز فيها أن يقال : صـله ولا لغو ، لئلا يظن أنها دخلت لا لمعنى البته.

وقـال ابن الحـاجب فى (شـرح المفصل) : حروف الزياده سـميت حروف الصـله لأنها يتوصل بها إلى زنه أو إعراب لم يكن عند حذفها.

وقال الأندلسـى فى (شـرح المفصّل) : أكثر ما تقع الصله فى ألفاظ الكوفيين ، ومعناه أنه حرف يصل به كلامه ، وليس بركن فى الجمله ولا فى استقلال المعنى.

١- انظر شرح المفصّل (٩ / ١۴۶).

٢- انظر شرح المفصّل (٩ / ١۵٨).

٣- انظر شرح المفصّل (٨ / ١٢٨).

وقال (۱) : والغرض من زياده الحروف عند سيبويه (۲) التأكيد ، قال عند ذكره (فَبِما نَقْضِهِمْ) [النساء : ۱۵۵] فهى لغو فى أنها لم تحدث إذ جاءت شيئا لم يكن قبل أن تجىء من العمل ، وهو توكيد للكلام.

قال السيرافى : بين سيبويه عن معنى اللغو فى الحرف الذى يسمونه لغوا ، وبيّن أنه للتأكيد لئلا يظن إنسان أنه دخل الحرف لغير معنى البته لأن التوكيد معنى صحيح ومذهب غيره أنها زيدت طلبا للفصاحه ، إذ ربما لم يتمكن دون الزياده للنظم والسجع وغيرهما من الأمور اللفظيه ، فإذا زيد شىء من هذه الزوائد تأتى له وصلح.

ومذهب الفرّاء أن هذه الحروف معتبر فيها معانيها التى وضعت لها وإنما كررت تأكيدا ، فهى عنده من التأكيد اللفظى ، وعند سيبويه تأكيد للمعنى ، ويبطل مذهب الفرّاء بأن لا يطّرد فى كل الحروف ، ألا ترى أن من فى قولك : ما جاءنى من أحد ، ليست حرف نفى وقد أكدت النفى وجعلته عاما.

فإن قلت : العرب تحذف من نفس الكلمه طلبا للاختصار فلا تزيد شيئا لا يدل على معنى وهل هذا إلا تناقض فى فعل الحكيم؟.

قلت : إنما يكون ما ذكرت لو كان زائدا لا لمعنى أصلا ورأسا ، أما إذا كان فيه ما ذكرنا من الوجهين : وهى التوصل إلى الفصاحه والتمكن ، وتوكيد المعنى وتقريره فى النفس فكيف يقال إنها تزاد لا لمعنى؟.

فإن قلت : فكان ينبغى أن تزاد أنّ المشدّده فى هذا الباب. قلت : حروف الصله تتبين زيادتها بالإضافه إلى ما لها من المعنى بالإضافه إلى أصل الكلام بخلاف أن وإن فإنه لم يتبيّن زيادتهما بالإضافه إلى ما لهما من المعنى. انتهى.

وقال اللّبلى : معنى كون هذه الحروف زوائد أنك لو حذفتها لم يتغير الكلام عن معناه الأصلى ، وإنما قلنا : لم يتغير عن معناه الأصلى لأن زياده هذه الحروف تفيد معنى وهو التوكيد ، ولم تكن الزياده عند سيبويه لغير معنى البته. لأن التوكيد معنى صحيح ، لأن تكثير اللفظ يفيد تقويه المعنى.

وقيل : إنما زيدت طلبا للفصاحه ، إذ ربما يتعذر النظم بدون الزياده وكذلك السجع ، فأفادت الزياده التوسعه فى اللفظ مع ما ذكرنا من التوكيد وتقويه المعنى.

۱- انظر شرح المفصّل (۸ / ۱۲۹).

۲- انظر الكتاب (۴ / ۳۴۱).

وقال الرضى (۱) : فائده الحرف الزائد فى كلام العرب إما معنويد وإما لفظيه ، فالمعنويه تأكيد المعنى كما فى (من) الاستغراقيه ، والباء فى خبر ليس و (ما).

فإن قيل : فيجب أن لا تكون زائده إذا أفادت فائده معنويه.

قيل : إنما سميت زائده لأنها لا يتغير بها أصل المعنى ، بل لا يزيد بسببها إلا تأكيد المعنى الثابت وتقويته ، فكأنها لم تفد شيئا لما لم تغاير فائدتها العارضه الفائده الحاصله قبلها.

ويلزمهم أن يعدوا على هذا (إنّ) و (لام) الابتداء و (ألفاظ التأكيد) أسماء كانت أولا زوائد ولم يقولوا به ، وبعض الزوائد يعمل كالباء ومن الزائدتين لا يعمل نحو : (فَبِما رَحْمَةٍ مِنَ اللهِ) [آل عمران : ۱۵۹].

وأما الفائده اللفظيه فهى تزيين اللفظ وكونه بزيادتها أفصح أو كون الكلمه أو الكلام بسببها مهيئا لاستقامه وزن الشعر أو حسن السجع أو غير ذلك من الفوائد اللفظيه ، ولا يجوز خلوّها من الفوائد اللفظيه والمعنويه معا ، وإلا لعدت عبثا ، ولا يجوز ذلك فى كلام الفصحاء ولا سيما كلام البارى تعالى وأنبيائه عليهم الصلاه والسّلام.

وقد يجتمع الفائدتان فى حرف ، وقد تنفرد إحداهما عن الأخرى ، وإنما سميت أيضا حروف الصله لأنه يتوصل بها إلى زياده الفصاحه أو إلى إقامه وزن أو سجع أو غير ذلك.

الرابعه : قال ابن عصفور فى شرح (المقرّب) : زياده الحروف خارجه عن القياس فلا ينبغى أن يقال بها إلا أن يرد بذلك سماع أو قياس مطرد ، كما فعل بالبناء فى خبر (ما) و (ليس) ومن ثم لم يقل بزياده الفاء فى خبر المبتدأ لأنه لم يجئ منه إلا ما حكى من كلامهم : أخوك فوجد بل أخوك فجهد وقول الشاعر : [الطويل]

۱۶۸- (۲)يموت أناس أو يشيب فتاهم

ويحدث ناس والصّغير فيكبر

الخامسه : قال ابن إياز : من الزوائد ما يلزم ، وذلك نحو الفاء فى : خرجت فإذا زيد ، ذهب أبو عثمان إلى أنها زائده مع لزومها ، واختاره ابن جنّى فى (سرّ

۱- انظر شرح الكافيه (۲ / ۳۵۷).

۲- ۱۶۸- الشاهد بلا نسبه فى تذكره النحاه (ص ۴۶) ، وخزانه الأدب (۱۱ / ۶۱) ، والدرر (۶ / ۸۹) ، وشرح عمده الحافظ (ص ۶۵۳) ، وهمع الهوامع (۲ / ۱۳۱).

الصناعه) (۱). وكذلك قولهم : أفعله آثر أما ، أى أول شىء ، فما زائده لا يجوز حذفها وكذلك الألف واللام فى الآن زائده فى القول المشهور مع لزومها ، وكذلك الألف واللام فى الذى والتى ، وما فى مهما ، وأن فى خبر عسى ، قال بعضهم : إنها زائده ، وهى لازمه وحينئذ لا تتقدر بالمصدر ويزول إشكال كيف يقع الخبر مصدرا عن الجثه فى قولك : عسى زيد أن يقوم ، حتى احتاج أبو على إلى تأويله فى (القصريات) بحذف المضاف أى : عسى زيد ذا القيام ، انتهى.

السادسه : قال ابن يعيش (۲) : إنما جاز أن تكون حروف النفى صله للتأكيد ، لأنه بمنزله نفى النقيض فى نحو قولك : ما جاءنى إلا زيد ، فهو إثبات قد نفى فيه النقيض وحقق المجىء لزيد ، وكذلك قول العجاج : [الرجز]

۱۶۹- (۳)فى بئر لا حور سرى وما شعر

المراد : فى بئر حور و (لا) مزيده. وقالوا : ما جاءنى زيد ولا عمرو ، فالواو هى التى جمعت بين الثانى والأول فى نفى المجىء ، و (لا) حققت النفى وأكدته ، ألا ترى أنك لو أسقطت (لا) فقلت : ما جاءنى زيد وعمرو لم يختلف المعنى.

وذهب الرمانى (۴) فى (شرح الأصول) : إلى أنك إذا قلت ما جاءنى زيد وعمرو ، احتمل أن تكون إنما نفيت أن يكونا اجتمعا فى المجىء فهذا يفرق بين المحققه والصله ، فالمحققه تفتقر إلى تقدم والصله لا تفتقر إلى ذلك ، فمثال الأول قوله تعالى : (لَمْ يَكُنِ اللهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ وَلا لِيَهْدِيَهُمْ سَبِيلًا) [النساء : ۱۳۷] ، فلا هنا المحققه ، وقال : (وَلا تَسْتَوِى الْحَسَنَهُ وَلَا السَّيِّئَهُ) [فصلت : ۳۴] ، والمعنى ولا تستوى الحسنه والسيئه ، لأن تستوى من الأفعال التى لا تكتفى بفاعل واحد كقولنا : اصطلح واختصم ، وفى الجمله لا تزاد إلا فى موضع لا لبس فيه ، انتهى.

السابعه : قال ابن السراج : لا زائد فى كلام العرب ، لأن كل ما يحكم بزيادته

۱- انظر سرّ صناعه الإعراب (۱ / ۲۶۲).

۲- انظر شرح المفصّل (۸ / ۱۳۶).

۳- ۱۶۹- الرجز للعجاج فى ديوانه (۲۰) ، والأزهيّه (ص ۱۵۴) ، وخزانه الأدب (۴ / ۵۱) ، وشرح المفصّل (۸ / ۱۳۶) ، وتاج العروس (حور) ، وتهذيب اللغه (۵ / ۲۲۸) ، وبلا نسبه فى لسان العرب (حور) ، و (غير) ، وخزانه الأدب (۱۱ / ۲۲۴) ، والخصائص (۲ / ۴۷۷) ، وجمهره اللغه (ص ۵۲۵).

۴- انظر شرح المفصّل (۸ / ۱۳۷).

يفيد التأكيد ، ونقل عنه ابن يعيش أنه قال (١) : حق الملغى عندى أن لا- يكون عاملا- ولا- معمولا فيه حتى يلغى من الجميع ، ويكون دخوله كخروجه لا يحدث معنى غير التوكيد ، واستغرب زياده حروف الجر لأنها عامله. وقال : دخلت لمعان غير التأكيد.

فائده : القول فى (عجبت من لا شىء)

قولهم : عجبت من لا شىء ، قال الطيبى فى حاشيه (الكشاف) : يجوز فيه الفتح وهو ظاهر ، والجر ، وفيه وجهان :

أحدهما : أن تكون (لا-) زائده لفظا لا معنى ، أى لا تكون عامله فى اللفظ وتكون مراده من جهه المعنى فتكون صورتها صوره الزائده ومعنى النفى فيه كقول النابغه : [البسيط]

١٧٠- (٢)[بعد ابن عاتكه الثاوى على أبوى]

أمسى ببلده لا عمّ ولا خال

وقول الشماخ : [الوافر]

١٧١- (٣)إذا ما أدلجت وضعت يداها

لها إدلاج ليله لا هجوع

لا هجوع صفه ليله ، أى : لليله النوم فيها مفقود لأن الهجوع النوم.

والثانى : أن تكون (لا) مع الاسم المكرر فى موضع جر بمنزله خمسه عشر وقد بنى الاسم بلا.

١- انظر شرح المفصّل (٨ / ١٣٧).

٢- ١٧٠- الشاهد للنابغه الذبيانى فى ديوانه (ص ١٨٨) ، وبغيه الوعاه (١ / ٨٨) ، وتاج العروس (بوو) ، و (أبى) ، وخزانه الأدب (۴ / ۵٠) ، وبلا نسبه فى لسان العرب (لا).

٣- ١٧١- الشاهد للشمّاخ فى ديوانه (ص ٢٢۶) ، ولسان العرب (وصف) ، و (لا-) ، وأساس البلاغه (وصف) ، وتاج العروس (وصف) ، و (لا) ، وبلا نسبه فى تهذيب اللغه (١۵ / ۴١٨).

حرف السين

سبب الحكم قد يكون سببا لضده على وجه

عقد لذلك ابن جنّى بابا فى (الخصائص) (1) : فمن ذلك الإدغام يقوّى المعتلّ وهو بعينه يضعف الصحيح ، ومنه أن الحركه نفسها تقوى الحرف وهى بنفسها تضعفه.

سبك الاسم من الفعل بغير حرف سابك / فيه نظائر

منها : إضافه الزمان إلى الفعل وهو فى الحقيقه إلى المصدر نحو : (هذا يَوْمُ يَنْفَعُ) [المائده : ١١٩].

ومنها : وقوع الفعل فى باب التسويه والمراد به المصدر نحو : سواء على أقمت أم قعدت.

ومنها : وقوع المضارع بعد الفاء والواو فى الأجوبه الثمانيه نحو : ما تأتينا فتحدثنا ، أى : ما يكون منك إتيان فحديث ، فالفعل الذى قبل الفاء فى تأول المصدر ولهذا صحّ النصب على إضمار (أن) ليكون من عطف مصدر مقدر على مصدر متوهم ، ومن ثم امتنع الفصل والنصب فى نحو : ما زيد يكرم فيكرمه أخانا ، يريد ما زيد يكرم أخانا فيكرمه لأنه كما تقرر معطوف على مصدر متوهم من قولك يكرم ، فكما لم يجز أن يفصل بين المصدر ومعموله فكذلك لا يجوز أن يفصل بين يكرم ومعموله لأن يكرم فى تقدير المصدر.

١- انظر الخصائص (٣ / ٥١).

حرف الشين

الشذوذ

اشاره

ويقابله الاطراد ، قال ابن جنّى فى (الخصائص) (۱) : أصل مواضع (طرد) فى كلامهم التتابع والاستمرار.

منه : طرد الطريده إذا اتبعتها واستمرّت بين يديك.

ومنه : مطارده الفرسان ، واطراد الجدول إذا تتابع ماؤه بالريح وأما مواضع (ش ذ ذ) فالتفرق والتفرد ، وهذا أصل هذين الأصلين فى اللغه ، ثم قيل ذلك فى الكلام والأصوات على سمته وطريقته فى غيرهما فجعل أهل علم العرب ما استمر من الكلام فى الإعراب وغيره من مواضع الصناعه مطردا ، وجعلوا ما فارق ما عليه بقيه بابه ، وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذا.

قال : والكلام فى الاطراد والشذوذ على أربعه أضرب :

۱- مطرد فى القياس والاستعمال جميعا ، وهذا هو الغايه المطلوبه ، وذلك نحو : قام زيد ، وضربت عمرا ، ومررت بسعيد.

۲- ومطرد فى القياس شاذّ فى الاستعمال وذلك نحو : الماضى من يذر ويدع وكذلك قولهم : مكان مبقل ، وهذا هو القياس ، والأكثر فى السماع باقل والأول مسموع أيضا ، ومما يقوى فى القياس ويضعف فى الاستعمال مفعول (عسى) اسما صريحا نحو ، عسى زيد قائما أو قياما ، هذا هو القياس غير أن السماع ورد بحظره ، والاقتصار على ترك استعمال الاسم هنا ، وذلك قولهم : عسى زيد أن يقوم ، وقد جاء عنهم شىء من الأول فى قوله : [السريع]

۱۷۲- (۲)[أكثرن فى العذل ملحا دائما]

لا تعذلن إنّى عسيت صائما

۱- انظر الخصائص (۱ / ۹۶).

۲- ۱۷۲- الشاهد بلا نسبه فى الأمالى الشجريه (۱ / ۱۶۴) ، والخزانه (۴ / ۷۷) ، وهمع الهوامع (۱ / ۱۳۰) ، والدرر (۱ / ۱۰۷) ، وفى ملحقات ديوان رؤبه (ص ۱۸۵).

وقولهم : (عسى الغوير أبؤسا) (۱).(۲)۳- والثالث : المطرد فى الاستعمال الشاذ فى القياس نحو قولهم : استحوذ ، وأخوص الرمث (۳) ، واستصوبت الأمر ، واستنوق الجمل واستفيل الجمل ، واستتيست الشاه (۳) وأغيلت المرأه ، وقول زهير : [الطويل] (۴)۱۷۳- هنالك إن يستخولوا المال يخولوا

[وإن يسألوا يعطوا وإن ييسروا يغلوا]

۴- والرابع : الشاذّ فى القياس والاستعمال جميعا كتتميم مفعول مما عينه واو أو ياء نحو : ثوب مصوون ، ومسك مدووف ، وفرس مقوود ورجل معوود من مرضه ، وهذا لا يسوغ القياس ولا رد غيره إليه.

واعلم أن الشىء إذا اطّرد فى الاستعمال وشذّ عن القياس فلا بد من اتباع السمع الوارد به فيه نفسه ، ولكنه لا يتخذ أصلا يقاس عليه غيره ، ألا ترى أنك إذا سمعت استحوذ واستصوب أديتهما بحالهما ولم تتجاوز ما ورد به السمع فيهما إلى غيرهما ، فلا تقول فى استقام : استقوم ، ولا فى استباع : استبيع ، ولا فى أعاد : أعود ، فإن الشىء شاذا فى السماع مطردا فى القياس تحاميت ما تحامت العرب منه وجريت فى نظيره على الواجب فى أمثاله.

من ذلك امتناعك من (وذر) و (ودع) لأنهم لم يقولوهما ، ولا غرو عليك أن تستعمل نظيرهما نحو : وزن ووعد لو لم تسعهما ، فأما قول أبى الأسود : [الرمل] (۵)۱۷۴- ليت شعرى عن خليلى ما الّذى

غاله فى الحبّ حتّى ودّعه

۱- المثل فى مجمع الأمثال رقم (۲۴۳۵) ، والمستقصى رقم (۵۴۶) ، وهو يضرب فى التهمه ووقوع الشرّ.

۲- انظر المثل فى المستقصى رقم (۶۱۳). ۱۷۳-

۳- الرمث : شجر ترعاه الإبل.

۴- الشاهد لزهير فى ديوانه (ص ۱۱۲) ، ولسان العرب (خبل) ، و (خول) ، وتهذيب اللغه (۷ / ۴۲۵) ، وجمهره اللغه (ص ۲۹۳) ، ومقاييس اللغه (۲ / ۲۳۴) ، والمخصّص (۷ / ۱۵۹) ، ومجمل اللغه (۲ / ۲۳۷) ، وتاج العروس (خبل) ، وديوان الأدب (۲ / ۳۲۳). ۱۷۴-

۵- الشاهد لأبى الأسود الدؤلى فى ملحق ديوانه (ص ۳۵۰) ، والإنصاف (۲ / ۴۸۵) ، وخزانه الأدب (۵ / ۱۵۰) ، والخصائص (۱ / ۹۹) ، والشعر والشعراء (۲ / ۷۳۳) ، والمحتسب (۲ / ۳۶۴) ، ولأنس بن زنيم فى حماسه البحترى (ص ۲۵۹) ، وخزانه الأدب (۶ / ۴۷۱) ، ولأبى الأسود أو لأنس فى لسان العرب (ودع) ، وبلا نسبه فى شرح شافيه ابن الحاجب (۱ / ۱۳۱) ، وشرح شواهد الشافيه (ص ۵۰). ۱۷۵-

فشاذّ ، فأما قولهم : ودع الشيء يدع إذا سكن فإنه مسموع متبع.

ومن ذلك استعمال (أن) بعد كاد نحو : كاد زيد أن يقوم. وهو قليل شاذ فى الاستعمال ، وإن لم يكن قبيحا ولا مأبيا فى القياس.

ومن ذلك قول العرب : أقائم أخواك أم قاعدان ، هكذا كلامهم ، قال أبو عثمان : والقياس يوجب أن تقول : أقائم أخواك أم قاعدهما؟ إلا أن العرب لا تقوله إلا قاعدان فتصل الضمير ، والقياس يوجب فصله ليعادل الجمله الأولى.

قال (١) : ومما ورد شاذا عن القياس مطردا فى الاستعمال قولهم : الحوكه ، والخوله ، فهذا من الشذوذ عن القياس على ما ترى ، وهو فى الاستعمال منقاد غير متأبّ ، ولا تقول على هذا فى جمع قائم : قومه ، ولا فى صائم : صومه ، وقد قالوا فى القياس : خانه ، ولا تكاد تجد شيئا من تصحيح هذا فى الياء لم يأت عنهم فى نحو بائع ، وسائر. بيعه ولا سيره ، وإنما شذ ما شذ من هذا مما عينه واو لا ياء نحو : الخونه والحوكه والخول والدول ، وعلته عندى قرب الألف من الياء وبعدها عن الواو ، فإذا صححت نحو الحوكه كان أسهل من تصحيح نحو البيعه ، وذلك أن الألف لما قربت من الياء أسرع انقلاب الياء إليها وكان ذلك أسوغ من انقلاب الواو إليها لبعد الواو عنها.

وفى (شرح المفصّل) لابن يعيش (٢) : من الشاذ فى القياس والاستعمال دخول أل على المضارع فى قوله : [الطويل] (٣)١٧٥- ويستخرج اليربوع من نافقائه

ومن حجره بالشّيخه اليتقصّع

قال : والذى شجعه على ذلك أنه رأى الألف واللام بمعنى الذى فى الصفات فاستعملها فى الفعل على ذلك المعنى ، وقوله : [الوافر] (٤)١٧٦- من اجلك يا الّتى تيّمت قلبى

وأنت بخيله بالودّ عنّى

١- انظر الخصائص (١ / ١٢٣).

٢- انظر شرح المفصل (١ / ٢٥).

٣- الشاهد لذى الخرق الطهوىّ فى تخليص الشواهد (ص ١٥٤) ، وخزانه الأدب (٥ / ٤٨٢) ، والمقاصد النحويّه (١ / ٤٦٧) ، ونوادر أبى زيد (ص ٦٧) ، وبلا نسبه فى الإنصاف (١ / ١٥٢) ، وجواهر الأدب (ص ٣٢٠ ، ورصف المبانى (ص ٧٥) ، وسرّ صناعه الإعراب (١ / ٣٦٨) ، وشرح شواهد الشافيه (ص ٣٤٦) ، وشرح المفصّل (١ / ٢٥) ، وتاج العروس (الباء). ١٧٦-

٤- الشاهد بلا نسبه فى أسرار العربيه (ص ٢٣٠) ، والجنى الدانى (ص ٢٤٥) ، وخزانه الأدب (٢ / ٢٩٣) ، والدرر (٣ / ٣١) ، وشرح عمده الحافظ (ص ٢٩٩) ، وشرح المفصّل (٢ / ٨) ، واللامات (ص ٥٣) ، ولسان العرب (لتا) والمقتضب (٤ / ٢٤١) ، وهمع الهوامع (١ / ١٧٤) ، والكتاب (٢ / ١٩٨). ١٧٧-

شاذّ قياسا واستعمالا ، أما القياس فلما فيه من نداء ما فيه الألف واللام ، وأما الاستعمال فلأنه لم يأت منه إلا حرف أو حرفان.

وقولهم (١) : يا صاح ، وأطرق كرا ، خيمّ صاحب ، وكروان ، شاذ قياسا واستعمالا ، أما القياس فلأن الترخيم بابه الأعلام ، وأما الاستعمال فلقلّه المستعملين له.

قال : وقولهم من ابنك؟ شاذ فى القياس دون الاستعمال. وقولهم : من الرجل بالكسر شاذ فى الاستعمال صحيح فى القياس وهى خبيثه لقله المستعملين.

قال (٢) : وحكى بعضهم أن من العرب يعتقد فى أمس التنكير ويعربه ويصرفه ويجربه مجرى الأسماء المتمكنه فيقول : ذهب أمس بما فيه على التنكير ، وهو غريب فى الاستعمال دون القياس.

فائده : المراد بالشاذ

قال الجابردى فى (شرح الشافيه) : اعلم أن المراد بالشاذ فى استعمالهم ما يكون بخلاف القياس من غير النظر إلى قله وجوده وكثرته كالقود ، والنادر ما قلّ وجوده وإن لم يكن بخلاف القياس كخز عال والضعيف ما يكون فى ثبوته كلام ، كقرطاس بالضم.

الشىء إذا أشبه الشىء أعطى حكما من أحكامه على حسب قوه الشبه

ذكره ابن يعيش (٣) فى (شرح المفصّل) قال : وليس كل شبه بين شيئين يوجب لأحدهما حكما هو فى الأصل للآخر ، ولكنّ الشبه إذا قوى أوجب الحكم ، وإذا ضعف لم يوجب ، فكلما كان الشبه أخصّ كان أقوى ، وكلما كان أعمّ كان أضعف ، فالشبه الأعم كشبه الفعل الاسم من جهه أنه يدل على معنى ، فهذا لا يوجب له حكما لأنه عامّ فى كل اسم وفعل ، وليس كذلك الشبه من جهه أنه ثان باجتماع السببين فيه ، لأن هذا يخص نوعا من الأسماء دون سائرها ، فهو خاص مقرب للاسم من الفعل.

ومن فروع ذلك الحال لما أشبهت الظرف عمل فيها حروف المعانى كليت وكأن. ومنها ألف الإلحاق : لما أشبهت ألف التأنيث من حيث إنها زائده وإنها لا تدخل عليها تاء التأنيث كانت من أسباب منع الصرف.

١- انظر شرح المفصّل (٢ / ٢٠).

٢- انظر شرح المفصّل (٤ / ١٠٦).

٣- انظر شرح المفصّل (١ / ٥٨).

ومنها : سراويل لما أشبه صيغه منتهى الجموع منع الصرف.

ومنها : الشبيه بالمضاف ينصب فى النداء كالمضاف نحو : يا ضاربا زيدا ويا مضروبا غلامه. قال ابن يعيش (١) : ووجه الشبه بينهما من ثلاثه أوجه :

أحدها : أن الأول عامل فى الثانى ، كما كان المضاف عاملا فى المضاف إليه فإن قيل : المضاف عامل فى المضاف إليه الجر ، وهذا عامل نصبا أو رفعا فقد اختلفا.

قيل : الشى إذا أشبه الشىء من جهه فلا بدّ أن يفارقه من جهات أخر ، ولو لا تلك المفارقه لكان إياه ، فلم تكن المفارقه قادحه فى الشبه.

الوجه الثانى : فى أن الاسم الأول يختص بالثانى كما أن المضاف يختص بالمضاف إليه ، ألا ترى أن قولنا : يا ضاربا رجلا أخص من قولنا : يا ضاربا.

الثالث : أن الاسم الثانى من تمام الأول كما أن المضاف إليه من تمام المضاف.

وقال السخاوى فى شرح المفصل : إذا أشبه الشىء الشىء فى أمرين فما زاد أعطى حكمه ما لم يفسد المعنى ، ولهذا عملت (ما) عمل ليس لما أشبهتها فى النفى مطلقا وفى نفى الحال خاصه.

وقال ابن هشام فى (المغنى) (٢) : قد يعطى الشىء حكم ما أشبه فى معناه ، أو لفظه أو فيهما ، فأما الأول فله صور كثيره :

إحداها : دخول الباء فى خبر (أن) فى قوله تعالى : (أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللهَ الَّذِى خَلَقَ السَّماواتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَعْىَ بِخَلْقِهِنَّ بِقادِرٍ) [الأحقاف : ٣٣] ، لأنه فى معنى : (أوليس الله بقادر) وفى (كَفى بِاللهِ شَهِيداً) [الرعد : ٤٣] لما دخله من معنى اكتف بالله شهيدا ، وفى قوله : [البسيط] (٣)١٧٧- [هنّ الحرائر لا ربّات أحمره

سود المحاجر] لا يقرأن بالسّور

لأنه عار من معنى التقرب.

١- انظر شرح المفصّل (١ / ١٢٧).

٢- انظر مغنى اللبيب (٢ / ٧٥١).

٣- الشاهد للراعى النميرى فى ديوانه (ص ١٢٢) ، وأدب الكاتب (٥٢١) ، ولسان العرب (سور) ، والمعانى الكبير (ص ١١٣٨) ، وللقتال الكلابى فى ديوانه (ص ٥٣) ، وللراعى أو للقتال فى خزانه الأدب (٩ / ١٠٧) ، وبلا نسبه فى جمهره اللغه (ص ١٢٣٦) ، والجنى الدانى (ص ٢١٧) ، وخزانه الأدب (٧ / ٣٠٥) ، وشرح ديوان الحماسه للمرزوقى (ص ٣٧٣) ، وشرح شواهد المغنى (١ /

٩١) ، ولسان العرب (قرأ) و (لحد) و (قتل) ، ومجالس ثعلب (ص ٣٦٥) ، ومغنى اللبيب (١ / ٢٩) ، والمقتضب (٣ / ٢٤٤). ١٧٨-

الثانيه : جواز حذف خبر المبتدأ فى نحو : إن زيدا قائم وعمرو ، اكتفاء بخبر إنّ ، لما كان إنّ زيدا قائم فى معنى زيد قائم ، ولهذا لم يجز : ليت زيدا قائم وعمرو.

الثالثه : جواز : أنا زيدا غير ضارب ، لما كان فى معنى أنا زيدا لا أضرب ، ولو لا ذلك لم يجز ، إذ لا يتقدم المضاف إليه على المضاف فكذا لا يتقدم معموله ، لا تقول : أنا زيدا أول ضارب ، أو مثل ضارب.

الرابعه : جواز (غير قائم الزيدان) لما كان فى معنى : ما قائم الزيدان ، ولو لا ذلك لم يجز لأن المبتدأ إما أن يكون ذا خبر ، أو ذا مرفوع يغنى عن الخبر.

الخامسه : إعطاؤهم (ضارب زيد الآن أو غدا) حكم (ضارب زيدا) فى التنكير لأنه فى معناه ، فلهذا وصفوا به النكره ونصبوه على الحال وخفضوه برب وأدخلوا عليه أل ، ولا يجوز شيء من ذلك إذا أريد المضى لأنه حينئذ ليس فى معنى الناصب.

السادسه : وقوع الاستثناء المفرغ فى الإيجاب نحو : (وَإِنَّها لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخاشِعِينَ) [البقره : ۴۵] ، (وَيَأْبَى اللهُ إِلَّا أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ) [التوبه : ۳۲] ، لما كان المعنى : وإنها لا تسهل إلا على الخاشعين ، ولا يريد الله إلا أن يتم نوره.

السابعه : العطف ب- (ولا) بعد الإيجاب فى نحو قوله : [الطويل] (۱)۱۷۸- [فما سوّدتنى عامر عن وراثه]

أبى الله أن أسمو بأمّ ولا أب

لما كان معناه : قال الله لى : لا تسم بأم ولا أب.

الثامنه : زياده (لا) فى قوله تعالى : (ما مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ) [الأعراف : ۱۲] ، قال ابن السيّد : المانع من الشيء آمر لممنوع أن لا يفعل ، فكأنه قيل : ما الذى قال لك لا تسجد.

التاسعه : تعدّى (رضى) بعلى فى قوله (۲) : [الوافر]

إذا رضيت علىّ بنو قشير

[لعمر الله أعجبنى رضاها]

۱- الشاهد لعامر بن الطفيل فى الحيوان (۲ / ۹۵) ، وخزانه الأدب (۸ / ۳۴۳) ، وشرح شواهد الشافيه (ص ۴۰۴) ، وشرح شواهد المغنى (ص ۹۵۳) ، وشرح المفصّل (۱۰ / ۱۰۱) ، والشعر والشعراء (ص ۳۴۳) ، ولسان العرب (كلل) ، والمقاصد النحويه (۱ / ۲۴۲) ، وبلا نسبه فى الخصائص (۲ / ۳۴۲) ، وشرح الأشمونى (۱ / ۴۵) ، وشرح شافيه ابن الحاجب (۳ / ۱۸۳) ، والمحتسب (۱ / ۱۲۷) ، ومغنى اللبيب (ص ۶۷۷). ۱۷۹-

٢- مرّ الشاهد رقم (١٤٧).

لما كان رضى عنه بمعنى أقبل عليه بوجه ودّه ، وقال الكسائى : إنما جاز هذا حملا على نقيضه وهو سخط.

العاشره : رفع المستثنى على إبداله من الموجب فى قراءه بعضهم : فشربوا منه إلا قليل منهم [البقره : ۲۴۹] ، لما كان معناه : فلم يكونوا منه ، بدليل : فمن شرب منه فليس منى.

الحاديه عشره : تذكير الإشاره فى قوله تعالى : (فَذانِكَ بُرْهانانِ) [القصص : ۳۲] ، مع أن المشار إليه اليد والعصا ، وهما مؤنثان ، ولكن المبتدأ عين الخبر فى المعنى ، والبرهان مذكر.

ومثله : (ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتُهُمْ إِلَّا أَنْ قالُوا) [الأنعام : ۲۳] فيمن نصب الفتنه وأنت الفعل.

الثانيه عشره قولهم : علمت زيد من هو ، برفع زيد جوازا لأنه نفس (من) فى المعنى.

الثالثه عشره قولهم : إن أحدا لا يقول ذلك ، فأوقع أحد فى الإثبات ، لأنه نفس الضمير المستتر فى يقول ، والضمير فى سياق النفى فكان أحد كذلك.

والثانى : وهو ما أعطى حكم الشىء المشبه له فى لفظه دون معناه. له صور كثيره.

إحداها : زياده (إن) بعد (ما) المصدريه الظرفيه وبعد ما التى بمعنى الذى ، لأنهما بلفظ ما النافيه كقوله : [الطويل] (۱)۱۷۹- ورجّ الفتى للخير ما إن رأيته

[على السّنّ خيرا لا يزال يزيد]

وقوله : [الوافر] (۲)۱۸۰- يرجّى المرء ما إن لا يراه

[وتعرض دون أبعده الخطوب]

۱- الشاهد للمعلوط القريعى فى شرح التصريح (۱ / ۱۸۹) ، وشرح شواهد المغنى (ص ۸۵) ، ولسان العرب (أنن) والمقاصد النحويه (۲ / ۲۲) ، وبلا نسبه فى الأزهيّه (ص ۵۲) ، والجنى الدانى (ص ۲۱۱) ، وجواهر الأدب (ص ۲۰۸) ، وخزانه الأدب (۸ / ۴۴۳) ، والخصائص (۱ / ۱۱۰) ، والدرر (۲ / ۱۱۰) ، وسرّ صناعه الإعراب (۱ / ۳۷۸) ، وشرح المفصّل (۸ / ۱۳۰) ، ومغنى اللبيب (۱ / ۲۵) ، والمقرّب (۱ / ۹۷) ، وهمع الهوامع (۱ / ۱۲۵). ۱۸۰-

۲- الشاهد لجابر بن رألان الطائى أو لإياس بن الأرتّ فى الخزانه (۸ / ۴۴۰) ، وشرح شواهد المغنى (ص ۸۵) ، ولجابر فى شرح التصريح (۲ / ۲۳۰) ، وبلا نسبه فى الجنى الدانى (ص ۲۱۰) ، والدرر (۲ / ۱۱۰) ، ومغنى اللبيب (ص ۲۵) ، وهمع الهوامع (۱ / ۱۲۵). ۱۸۱-

فهذان محمولان على نحو قوله : [الكامل] (١)١٨١- ما إن رأيت ولا سمعت بمثله

[كاليوم هانئ أينق جرب]

الثانيه : دخول لام الابتداء على (ما) النافيه حملا لها فى اللفظ على (ما) الموصوله الواقعه مبتدأ كقوله : [الوافر] (٢)١٨٢- لما أغفلت شكرك فاصطنعنى

[فكيف ومن عطائك جلّ مالى]

فهذا محمول فى اللفظ على نحو قولك : لما تصنعه حسن.

الثالثه : توكيد المضارع بالنون بعد لا النافيه ، حملا لها فى اللفظ على لا الناهيه نحو : (وَاتَّقُوا فِتْنَةً لا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً) [الأنفال : ٢٥].

الرابعه : حذف الفاعل فى نحو : (أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ) [مريم : ٣٨] لما كان (أحسن بزيد) مشبها فى اللفظ لقولك : امرر بزيد.

الخامسه : دخول لام الابتداء بعد (إنّ) التى بمعنى نعم ، لشبهها فى اللفظ بإنّ المؤكده ، قاله بعضهم فى قراءه : (إِنْ هذانِ لَساحِرانِ) [طه : ٦٣].

السادسه : قولهم : «اللهمّ اغفر لنا أيّتها العصابه» (٣) بضم أيه ورفع صفتها كما يقال : يا أيتها العصابه ، وكان حقّه النصب كقولهم : نحن العرب أقرى الناس للضيف ، ولكنه لما كان فى اللفظ بمنزله المستعمل فى النداء أعطى حكمه وإن انتفى موجب البناء.

السابعه : بناء باب حذام تشبيها له بنزال.

الثامنه : بناء حاشا فى (وَقُلْنَ حاشَ لِلَّهِ) [يوسف : ٣١] لشبهها فى اللفظ بحاشا الحرفيه.

التاسعه : قول بعض الصحابه (٤) : قصرنا الصلاه مع رسول الله صلّى الله عليه وسلّم أكثر ما كنا قطّ وآمنه. فأوقع (قط) بعد (ما) المصدريه كما تقع بعد ما النافيه.

١- الشاهد لدريد بن الصمه فى ديوانه (ص ٣٤) ، والأغانى (١٠ / ٢٢) ، وإصلاح المنطق (ص ١٢٧) ، وشرح شواهد الإيضاح (ص ٥٧٨) ، وشرح شواهد المغنى (ص ٩٥٥) ، وشرح المفصّل (٨ / ١٢٨) ، وبلا نسبه فى جمهره اللغه (ص ٣٧٤) ، ومغنى اللبيب (ص ٦٧٩). ١٨٢-

٢- الشاهد للنابغه الذبيانى فى ديوانه (ص ١٥١) ، وتذكره النحاه (ص ٦٢٥) ، وبلا نسبه فى رصف المبانى (ص ٢٤٣) ، وسرّ

صناعه الإعراب (١ / ٣٧٧) ، وشرح شواهد المغنى (٢ / ٩٥٦) ، ومغنى اللبيب (٢ / ٦٨٠). ١٨٣-

٣- انظر الكتاب (٣ / ١٩٤).

٤- انظر صحيح البخارى ، باب الصلاه (١ / ١٢٦) عن حارثه بن وهب.

العاشره : إعطاء الحرف حكم مقاربه فى المخرج حتى أدغم فيه نحو : (خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ) [الأنعام : ١٠١] ، و (لَكَ قُصُوراً) [الفرقان : ١٠] وحتى اجتمعا رويين كقوله : [السريع](١)١٨٣- بنىّ إنّ البرّ شىء هيّن

المنطق اللّين والطعيم

والثالث : وهو ما أعطى حكم الشىء لمشابهته له لفظا ومعنى ، نحو اسم التفضيل وأفعل فى التعجب ، فإنهم منعوا أفعل التفضيل أن يرفع الظاهر لشبهه بأفعل فى التعجب وزنا وأصلا وإفاده للمبالغه وأجازوا تصغير أفعل فى التعجب لشبهه بأفعل التفضيل فيما ذكرنا.

وقال الأبذى فى (شرح الجزوليه) : حذفت (أن) مع عسى تشبيها ب- (كاد) وزعم ابن السيد أن الأحسن أن يقال : شبهت عسى بلعل لأن كلا منهما رجاء ، وكما حملوا لعل على عسى فأدخلوا فى خبرها أن نحو : [الطويل] (٢)١٨٤- لعلّك يوما أن تلمّ ملمّه

[عليك من اللّائى يدعنك أجدعا]

وقال ابن الصائغ : هذا الذى قاله ممكن ، وتشبيه الفعل أولى من تشبيهه بالحرف.

الشيئان إذا تضادّا تضاد الحكم الصادر عنهما

ذكر هذه القاعده ابن الدهان فى الغرّه. قال : ولهذا نظائر فى المعقولات وسائر المعلومات مشاهدا ومقيسا ، ألا ترى أن الإعراب لما كان ضد البناء ، وكان الإعراب أصله الحركه والتنقل ، كان البناء أصله الثبوت والسكون ، وكذلك الابتداء لما كان أصله الحركه ضروره كان الوقف أصله السكون.

الشروط المتضاده فى الأبواب المختلفه

قال ابن هشام (٣) : العرب يشترطون فى باب شيئا ، ويشترطون فى باب آخر نقيض ذلك الشىء على ما اقتضته حكمه لغتهم ، وصحيح أقيستهم فإذا لم يتأمل المعرب اختلطت عليه الأبواب والشرائط.

من ذلك : اشتراطهم الجمود لعطف البيان ، والاشتقاق للنعت ، والتعريف

١- الشاهد بلا نسبه فى شرح شواهد الشافيه (٤ / ٣٤٢). ١٨٤-

٢- الشاهد لمتمّم بن نويره فى ديوانه (ص ١١٩) ، وخزانه الأدب (٥ / ٣٤٥) ، وشرح شواهد المغنى (٢ / ٥٦٧) ، الأدب (٥ / ٣٤٥) ، وشرح شواهد المغنى (٢ / ٥٦٧) ، ولسان العرب (علل) ، وبلا نسبه فى شرح المفصّل (٨ / ٨٦) ، ومغنى اللبيب (١ / ٢٨٨) ، والمقتضب (٣ / ٧٤). ١٨٥-

٣- انظر المغنى (٢ / ٦٣٠).

لعطف البيان ونعت المعرفه ، والتنكير للحال والتمييز ، وأفعل من ، ونعت النكره وتعريف العلميه بخصوصه لمنع الصرف ، وتعريف اللام الجنسيه لنعت الإشاره وأى فى النداء ، وفاعل (نعم وبئس) ، والإبهام فى ظروف المكان ، والاختصاص فى المبتدأ وصاحب الحال ، والإضمار فى مجرور لو لا ووحد ولبّى وسعدى وحنانى ، وفى مرفوع (كاد) وأخواتها إلا عسى تقول : كاد زيد يموت ولا- يجوز يموت أبوه. ومرفوع اسم التفضيل فى غير مسأله الكحل ، والإظهار فى تأكيد الاسم المظهر والنعت والمنعوت وعطف البيان والمبين ، والإفراد فى الفاعل ونائبه ، والجمله فى خبر أن المفتوحه إذا خففت وخبر القول المحكى نحو قولى : (لا إله إلا- الله) وخبر ضمير الشأن ، والجمله الفعليه فى الشروط غير لو لا- وفى جواب لو لا- والجملتين بعد لما ، والجمل التاليه لا حرف التحضيض ، وجمله أخبار أفعال المقاربه ، وخبر أن المفتوحه بعد لو عند الزمخشرى ومتابعيه نحو : (وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا) [البقره : ١٠٣] والاسميه بعد إذا الفجائيه وليتما على الصحيح فيهما ، والأخبار فى الصله والصفه والحال والخبر وجواب القسم غير الاستعطافى والإنشاء فى جواب القسم الاستعطافى ، والوصف فى مجرور رب إذا كان ظاهرا وأى فى النداء ، والجمّاء فى قولهم : جاؤوا الجمّاء الغفير (١) وما وطئ به من خبر أوصفه أو حال ، وعدم الوصف فى فاعل نعم وبئس والأسماء المتوغله فى شبه الحرف إلا- (من) و (ما) النكرتين والضمير ، والتقديم فى الاستفهام والشرط وكم الخبريه والتأخير فى الفاعل ونائبه ومفعول التعجب والمفعول الذى هو أى الموصوله ، والمفعول الذى هو (أن) وصلتها والمبتدأ الذى هو أن وصلتها ، والحذف فى أحد معمولى لات ، وعدم الحذف فى الفاعل ونائبه والجار الباقى عمله ، والرابط فى المواضع الأحد عشر السابقه وعدم الرابط فى الجمله المضاف إليها نحو : يوم قام زيد والإضافه فى بناء أى الموصوله ، والقطع عنها فى بناء قبل وبعد وغير.

١- انظر المغنى (٢ / ٦۴٩).

حرف الصاد

صدر الكلام

صدر الكلام. قال الرضى (۱) : كل ما يغير معنى الكلام ويؤثر فى مضمونه وإن كان حرفا فمرتبته الصدر. كحروف النفى والتنبيه والاستفهام والتحضيض وإن وأخواتها وغير ذلك ، وأما الأفعال كأفعال القلوب والأفعال الناقصه فإنها وإن أثرّت فى مضمون الجمله لم تلزم التصدر إجراء لها مجرى سائر الأفعال.

وقال فى (البسيط) : الأسماء المتضمنه للمعانى تقتضى الصدر وإن لم تكن معارف ، ولهذا تقدم الإشاره على العلم فى قولك : هذا زيد ، وإن كان العلم أعرف لتضمنه معنى الإشاره.

ضابط : ما يعمل فى الاستفهام

اشاره

قال ابن يعيش : لا يعمل فى الاستفهام ما قبله من العوامل اللفظيه إلا حروف الجر ، وذلك لئلا يخرج عن حكم الصدر ، وإنما عمل فيه حروف الجرّ دون غيرها لتنزلها مما دخلت عليه منزله الجزء من الاسم.

وفى أمالى ابن الحاجب : سئل : العرب تجعل صدر الكلام كل شىء دل على قسم من أقسام الكلام كالاستفهام والنفى والتحضيض وإن وأخواتها سوى أن ، فقولهم : زيدا ضربت ، وضربت زيدا ، يقال عليه : أنه إذا قيل : (زيدا) ألبس على السامع أن يكون المذكور بعده ضربت أو أكرمت أو نحوه وإذا قيل : ضربت ، ألبس على السامع أن يكون زيدا وأن يكون عمرا ونحوه فأجاب بأمور :

أحدها : أن هذا لا يمكن أن يكون إلا كذا ، لأنه لا بدّ من تقديم مفرد على مفرد ، فمهما قدمت أحد المفردين فلا بد من احتماله ، كما يقدر تجويزه فى الآخر.

الثانى : أن هذا إلباس فى آحاد المفردات وذاك إلباس فى أصول أقسام الكلام فكان أهم.

۱- انظر شرح الكافيه (۲ / ۳۲۳).

الثالث : أن تلك الألفاظ وضعت للدلاله عليه وكان تقديمها مرشدا إلى ما وضع له ، بخلاف هذه فإنه ليس لها ألفاظ غير لفظها ، ولو كان لها ألفاظ غير لفظها لأدّى إلى التسلسل وهو محال.

مسأله : القول فى دخول اللام على خبر إن

قال ابن هشام فى (تذكرته) : زعم بدر الدين بن مالك أن اللام لا تدخل على خبر إن إذا تقدم معموله عليه فلا تقول : إن زيدا طعامك لآكل ، وكأنه رأى أنّ اللام لا يتقدم معمول ما بعدها عليها لأن لها الصدر والحكم فاسد ، والتعليل كذلك على تقدير أن يكون رآه. أما فساد الحكم فلأن السماع جاء بخلافه قال تعالى : (وَإِنَّ كَثِيراً مِنَ النَّاسِ بِلِقاءِ رَبِّهِمْ لَكافِرُونَ) [الروم : ٨] وقال الشاعر : [الطويل] (١)١٨٥- [أقيموا بنى أمّى صدور مطيّكم]

فإنّى إلى قوم سواكم لأميل

وأما فساد التعليل فلأن هذه اللام مقدمه من تأخير ، فهى إنما تحمى ما هو فى حيزها الأصلى أن يتقدم عليها ، لا ما هو فى حيزها الآن ، وإلا لم يصح : أن زيدا قائم ، ولا إن فى الدار لزيدا ، ألا ترى أن العامل فى خبر (إن) هو (إن) عند البصريين والعامل فى اسمها هى بإجماع النحاه ، فلو كانت اللام تمنع العمل لمنعت (إن).

١- الشاهد للشنفرى فى ديوانه (٥٨) ، وخزانه الأدب (٣ / ٣٤٠) ، والمقاصد النحويه (٢ / ١١٧) ، وتاج العروس (قوم) ، ونوادر القالى (ص ٢٠٣). ١٨٦-

حرف الضاد

الضروره

اشاره

قال أبو حيان : لم يفهم ابن مالك معنى قول النحويين فى ضروره الشعر فقال فى غير موضع : ليس هذا البيت بضروره لأن قائله متمكن من أن يقول كذا ، ففهم أن الضروره فى اصطلاحهم هو الإلجاء إلى الشىء فقال : إنهم لا يلجأون إلى ذلك إذ يمكن أن يقولوا كذا ، فعلى زعمه لا توجد ضروره أصلا ، لأنه ما من ضروره إلا ويمكن إزالتها ونظم تركيب آخر غير ذلك التركيب وإنّما يعنون بالضروره : أن ذلك من تراكيبهم الواقعه فى الشعر المختصه به ، ولا يقع فى كلامهم النثرى ، وإنما يستعملون ذلك فى الشعر خاصه دون الكلام ولا يعنى النحويون بالضروره أنه لا مندوحه عن النطق بهذا اللفظ ، وإنما يعنون ما ذكرناه وإلا كان لا توجد ضروره لأنه ما من لفظ إلا ويمكن الشاعر أن يغيره ، انتهى.

وقال ابن جنّى فى (الخصائص) (١) : سألت أبا على هل يجوز لنا فى الشعر من الضروره ما جاز للعرب أو لا؟.

فقال : كما جاز لنا أن نقيس منثورنا على منثورهم ، فكذا يجوز لنا أن نقيس شعرنا على شعرهم ، فما أجازته الضروره لهم أجازته لنا ، وما حظرته عليهم حظرته علينا ، وإذا كان كذلك فما كان من أحسن ضروراتهم ، فليكن من أحسن ضروراتنا ، وما كان من أقبحها عندهم فليكن من أقبحها عندنا ، وما بين ذلك بين ذلك.

فائده : استعمال الأصل المهجور

قال الأندلسى : يجوز للشاعر استعمال الأصل المهجور كما استعمله من قال : [الرجز] (٢)١٨٦- كأن بين فكّها والفكّ

...

١- انظر الخصائص (١ / ٣٢٣).

٢- الرجز لمنظور بن مرتد فى المخصّص (١١ / ٢٠٠) ، والأمالى الشجريه (١ / ١٠) ، وشرح المفصّل (٤ / ١٣٨). ١٨٧-

فائده : علّه الضرائر

قال الشلوبين : علّه الضرائر التشبيه لشيء بشيء أو الرد إلى الأصل.

قاعده : ما جاز للضروره يتقدر بقدرها

ما جاز للضروره يتقدّر بقدرها (۱) ، ومن فروعه : إذا دعت الضروره إلى منع صرف المنصرف المجرور فإنه يقتصر فيه على حذف التنوين وتبقى الكسره عند الفارسى ، لأن الضروره دعت إلى حذف التنوين ، فلا يتجاوز محل الضروره بإبطال عمل العامل ، والكوفى يرى فتحه فى محل الجر قياسا على ما لا ينصرف لئلا يلتبس بالمبنيات على الكسره ذكره فى (البسيط).

ومنها : لا يجوز الفصل بين أما والفاء بأكثر من اسم واحد لأن الفاء لا يتقدم عليها ما بعدها ، وإنما جاز التقديم للضروره وهى مندفعه باسم واحد فلم يتجاوز قدر الضروره ، ذكره السيرافى والرضى (۲).

قاعده : ما لا يؤدّى إلى الضروره أولى مما يؤدى إليها

قال ابن النحاس فى (التعليقه) : قول الشاعر (۳) : [البسيط]

لاه ابن عمّك

اختلف الناس فيه ، هل المحذوف لام الجر دون الأصليه واللام التى هى موجوده مفتوحه أو المحذوف اللام الأصليه ، والباقيه هى لام الجر؟.

والأظهر أن الباقيه هى لام الجر ، لأن القول بحذفها مع بقاء عملها يؤدى إلى أن يكون البيت ضروره ، والقول بحذف الأصليه لا يؤدى إلى ضروره ، وما لا يؤدى إلى الضروره أولى مما يؤدى إليها.

الضمائر ترد الأشياء إلى أصولها

اشاره

هذه القاعده متفق عليها وفيها فروع :

منها : قال ابن جنّى : الباء أصل حروف القسم ، والواو بدل منها ، ولهذا لا تجرّ

١- هذه قاعده فقهيه ، وقد شرحها السيوطى فى كتابه (الأشباه والنظائر فى فروع فقه الشافعيه ٩٣).

٢- انظر شرح الكافيه (٢ / ٢٤٢).

٣- مرّ الشاهد رقم (٥٨).

إلا الظاهر ، فإذا أدخلت على المضمر ردّت إلى الأصل وهى الباء فيقال : بك لأفعلنّ لأن الضمائر تردّ الأشياء إلى أصولها.

ومنها : إذا أريد وصل مثل : لم يك و (لد) بالضمير عادت النون المحذوفه فيقال : لم يكنه ، ومن لدنه ، لأن الضمير يردّ الأشياء إلى أصولها.

ومنها : قال الأندلسى : إنما التزم دخول تاء التأنيث فى الفعل المسند إلى ضمير المؤنث المجازى دون المسند إلى ظاهره لأن الأصل إلحاق العلامه ، والضمير يرده الشىء إلى أصله ، فوجب أن لا تحذف العلامه لأن ذلك خلاف مقتضاه.

ومنها : إذا اتصل بالماضى ضمير بنى على السكون نحو : ضربت وضربنا ، وعلّله ابن الدّهان بأن أصله البناء وأصل البناء السكون ، والضمير يرد أكثر الأشياء إلى أصولها.

قال ابن إياز : وهذا أحسن من التعليل بكراهه توالى أربع متحركات لأنه يطّرد فى استخرجت وأشباهه.

ومنها قال : ابن إياز : زعم بعضهم أن (لو لا) صريحه فى التعليل كقولك : لو لا إحسانك لما شكرتك.

قال ابن برى فى (أماليه) : ولهذا جروا بها المضمر تنبيها على هذا المعنى لأن المضمر يعيد الشىء إلى أصله.

ومنها : قال ابن فلاح فى المغنى : فإن قيل لم اختلف كلا وكلتا مع المضمر عند البصريين وليس اختلافه للتثنيه لأن الإعراب مقدر عندهم مطلقا؟

قلنا : لشبهه ب- : لدى وعلى وإلى ، فإنها مع المظهر بالألف ومع المضمر بالياء فرقا بين المتمكن نحو ألف (عصا) ، وألف غير المتمكن نحو : لدى ، ووجه المشابهه بينهما ملازمه الإضافه فيهما ، ولم تقلب فى الرفع لأن المشبه به ليس له حاله رفع ، وخصّ التغيير مع المضمر دون المظهر لأن المضمر يردّ الشىء إلى أصله.

ومنها : قال الأندلسى فى (شرح المفصّل) : نحو قوله تعالى : (أَنُلْزِمُكُمُوها) [هود : ٢٨] ردّ فيه الواو الساقطه فى الوصل ، إذ كان الضمير يرد الشىء إلى أصله كما تفتح لام الجر فى قولك : لك مال ، حتى أنهم فتحوا لام الاستغاثه لوقوع المنادى موقع المضمر.

ومنها : قال الأندلسى : قيل : إنما لم تدخل الكاف على مضمر لترددها بين

الاسم والحرف ، وذلك اشتراك فيهما ، والاشتراك فرع ، والضمير يرد الأشياء إلى أصولها ولا أصل لها ، ولهذه العله امتنع دخول (حتى) أيضا على المضمر.

ومنها : قال ابن فلاح فى (المغنى) : بنى المضارع مع ضمير جمع المؤنث على السكون منبهه على أن أصل الأفعال البناء على السكون ، لأن الضمير يرد الشىء إلى أصله.

ومنها : قال ابن يعيش (١) : فائده الاتّساع فى الظرف تظهر إذا كنيت عنه فإن كان ظرفا لم يكن بد من ظهور (فى) مع مضمره نحو : اليوم قمت فيه ، لأن الإضمار يرد الأشياء إلى أصولها ، وإن اعتقدت أنه مفعول به على السعه لم تظهر (فى) معه لأنها لم تكن منويه مع الظاهر ، فتقول : اليوم قمته ، قال الشاعر (٢) : [الطويل]

ويوم شهدناه

لم يظهر (فى) حين أضمره ، لأنه جعله مفعولا به مجازا. ولو جعله ظرفا على أصله لقال : شهدنا فيه.

تنبيه : إضافه أل إلى الضمير

قال السهيلى (٣) : قول عبد المطلب : [مجزوء الكامل] (٤)١٨٧- وانصر على آل الصّليب

وعابديه اليوم آلك

فيه ردّ على ابن النحاس والزبيدى ومن قال بقولهما ، حيث منعا إضافه آل إلى الضمير لأنه يرد الشىء إلى أصله ، وأصله أهل وما وجدنا قط مضمرا يرد معتلّا إلى أصله إلا أعطيتكموه ، وليس من هذا الباب فى ورد ولا صدر.

تنبيه : لا يدخل على المقسم به غير الباء إذا كان مضمرا

قال السخاوى فى (سفر السعاده) (٥) : لا يدخل على المقسم به غير الباء إذا كان مضمرا لأنها الأصل ، وقال أبو الفتح : لأن الإضمار يرد الأشياء إلى أصولها فى كثير من المواضع ، تقول : أعطيتكم درهما ثم تقول : الدرهم أعطيتكموه. وما

١- انظر شرح المفصّل (٢ / ٤٦).

٢- مرّ الشاهد رقم (٥).

٣- انظر الروض الأنف (١ / ٧٠).

٤- الشاهد لعبد المطلب بن هاشم فى الدرر (٥ / ٣١) ، وشرح الأشمونى (١ / ٥) ، وتاج العروس (أهل) ، وبلا نسبه فى الممتع

فى التصريف (١ / ٣٤٩) ، وهمع الهوامع (٢ / ٥٠). ١٨٨-

٥- انظر سفر السعاده (٢ / ٧٢٦) تح. محمد الدالى.

حكاه يونس من قولهم : أعطيتكمه شاذ. وقال أبو بكر محمد بن عبد الملك النحوى : إنما يرد الإضمار الأشياء إلى أصولها لأسباب توجب الرد لا لأجل الإضمار ، فلا يقاس عليه ما لا سبب فيه مع أن الشيء إذا جاء على أصله ولم يمنعه مانع فلا سؤال فيه ولا يحتاج إلى تعليل ، إلا أن يخالف الاستعمال فقوله : أعطيتكم درهما ، أصله : أعطيتكمو فأسكنوا الميم تخفيفا وكرهوا الإسكان مع الهاء لخفائها وقربها من الساكن ولذلك كان : عليه مال ، أحسن من قولك : عليهى مال ، وكذلك : اليوم سرت فيه ، لأن الإضمار يبطل كونه ظرفا فاحتاجوا فيه إلى (فى) كسائر الأسماء التى ليست ظروفا.

قال السخاوى (١) : قوله : «إنما يرد الإضمار الأشياء إلى أصولها لأسباب توجب الرد لا لأجل الإضمار» كلام متناقض يقتضى أن الإضمار يرد ولا يرد. وقوله : مع أن الشيء إذا جاء على أصله ولم يمنعه مانع فلا سؤال فيه ، فأقول : بلى فيه سؤال لأن قولنا : بك لأفعلن ، قد جاء على أصله وفيه من السؤال لم لم يجز أن يقول : وك ولا تك ، فاختصاص الباء بهذا لا بد له من سبب ولا سبب إلا أن الباء الأصل ، ولهذا تقول : أقسم بالله ، ولا تقول : أقسم والله ، ولا أقسم تالله ، انتهى.

تنبيه : المضمر لا يرد كل شيء إلى أصله

قال ابن عصفور فى شرح (المقرب) : خرج قول الفرزدق : [البسيط] (٢)١٨٨- [فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم

إذ هم قريش] وإذا ما مثلهم بشر

على أن (مثلهم) مرفوع إلا أنه بنى على الفتح لإضافته إلى مبنى كقوله تعالى : (مِثْلَ ما أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ) [الذاريات : ٢٣] فإن قيل : كيف يسوغ ذلك والمبنى الذى أضفت إليه مضمر والمضمر يرد الأشياء إلى أصولها فكيف يكون سببا فى إخراج (مثل) عن أصلها من الإعراب إلى البناء؟

١- انظر سفر السعاده (٢ / ٧٢٧).

٢- الشاهد للفرزدق فى ديوانه (ص ١٨٥) ، وتخليص الشواهد (ص ٢٨١) ، والجنى الدانى (ص ١٨٩) ، والكتاب (١ / ١٠٣) ، وخزانه الأدب (٤ / ١٣٣) ، والدرر (٢ / ١٠٣) ، وشرح أبيات سيبويه (١ / ١٦٢) ، وشرح التصريح (١ / ١٩٨) ، وشرح شواهد المغنى (١ / ٢٣٧) ، ومغنى اللبيب (ص ٣٦٣) ، والمقاصد النحويه (٢ / ٩٦) ، والمقتضب (٤ / ١٩١) ، وهمع الهوامع (١ / ١٢٤) ، وبلا نسبه فى رصف المبانى (ص ٣١٢) ، وشرح الأشمونى (١ / ١٢٢) ، ومغنى اللبيب (ص ٨٢) ، والمقرّب (١ / ١٠٢). ١٨٩-

فالجواب : أنّ المضمر لا يلزم ردّه الأشياء إلى أصولها فى جميع المواضع ألا ترى أن التاء بدل من الواو فى تكأه لأنه من توكأ ، ثم إذا أضافوها إلى مضمر قالوا : هذه تكأتك ولم يردوها إلى أصلها.

تنبيه : القول فى بناء أى فى (أيهم أشد)

قال الأبذى فى (شرح الجزوليه) : بنيت (أىّ) فى نحو قوله تعالى : (أَيُّهُمْ أَشَدُّ) [مريم : ۶۹] عند سيبويه (۱) لخروجها عن نظائرها ، وكان حقها أن تعرب لتمكنها بالإضافه ، ولا سيما وهى مضافه إلى مضمر ، والمضمرات ترد الأشياء إلى أصولها ولذلك تقول : زيد ضربتم أخاه ثم تقول : وضربتموه ، ولا تقول : وضربتمه.

مسأله : القول فى عساى وأخواتها

قال ابن النحاس فى (التعليقه) : أجمع النحاه على أنك إذا قلت : عساى وعساك وعساه ، ولولاى ولولاك ولولاه ، أن هنا شيئا قد تجوز فيه باستعماله على غير أصله ، واختلف فيما وقع المجاز فقال سيبويه (۲) : إن (عسى) خرجت عن عمل (كان) وعملت عمل (لعلّ) لشبهها بلعلّ فى الطمع ، فالضمير منصوب على أنه اسمها ، ولو لا قد صارت حرف جر والضمير معها مجرور ، وقال الأخفش : إن عسى على بابها من عملها عمل كان ، ولو لا على بابها من أنها غير عامله ، واستعرنا فى عسى ضمير المنصوب للمرفوع ، فالضمير عنده فى (عسى) فى موضع رفع (لا) فى موضع نصب ، والضمير فى (لو لا) أيضا وإن كان صوره ضمير الجر مستعار للرفع ، فهو عنده أيضا فى لو لا فى موضع رفع على الابتداء لا فى موضع جرّ.

وقال ابن النحاس : والوجه ما ذكره سيبويه لأن التجوز فى الفعل أو الحرف أحسن من التجوز فى الضمير ، لأن المضمرات تردّ الأشياء إلى أصولها فلا أقل من أن لا تخرج هى عن أصلها وموضعها.

الضمير أطلب بالإضافه من الظاهر

بدليل جواز الإضافه والنصب فى ضارب زيدا فى الحال والاستقبال والاقتصار على الإضافه فى نحو ضاربك وضاربه على مذهب سيبويه أنه مضاف ليس إلا ، ذكره الشلوبين فى (شرح الجزوليه).

۱- انظر الكتاب (۲ / ۴۱۹).

۲- انظر الكتاب (۲ / ۳۹۶).

الطارئ يزيل حكم الثابت

عقد له ابن جنّى بابا فى (الخصائص) (١) وفيه فروع :

منها : لام التعريف والإضافه إذا دخلت على المنون حذف لها تنوينه.

ومنها : ياء النسبه إذا دخلت على ما فيه تاء التأنيث حذفت لها التاء ، وإذا دخلت على ما فيه ياء مثلها نحو : كرسى وبختى ، حذفت لأجلها.

ومنها : علامه الجمع بالألف والتاء ، إذا دخلت على ما فيه التاء حذفت لأجلها نحو : تمره وتمرات ، ولو سميت رجلا أو امرأه بهندات لقلت فى الجمع أيضا هندات بحذف الألف والتاء الأوليين لا الأخريين.

ومن ذلك نقض الأوضاع إذا طرأ عليها طارئ ، كلفظ الاستفهام إذا طرأ عليه معنى التعجب استحال خبرا ، كقولك : مررت برجل أى رجل ، أو أيما رجل ، فأنت الآن مخبر بتناهى الرجل فى الفضل ولست مستفهما ، وإنما كان كذلك لأن أصل الاستفهام الخبر والتعجب ضرب من الخبر ، فكأن التعجّب لما طرأ على الاستفهام إنما أعاده إلى أصله من الخبريه.

ومن ذلك أيضا لفظ الواجب إذا لحقته همزه التقرير صار نفيا ، وإذا لحقه لفظ النفى عاد إيجابا نحو : (آللهُ أَذِنَ لَكُمْ) [يونس : ٥٩] أى لم يأذن (أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ) [الأعراف : ١٧٢] أى : أنا كذلك. ومن ذلك أن تصف العلم ، فإذا أنت فعلت ذلك فقد أخرجته به عن حقيقه ما وضع له فأدخلته معنى لو لا الصفه لم تدخله إياه ، وذلك أن وضع العلم أن يكون مستغنيا بلفظه عن عده من الصفات ، فإذا أنت وصفته فقد سلبته الصفه له ما كان فى أصل وضعه مرادا فيه من الاستغناء بلفظه عن كثير من صفاته ، انتهى.

وقال ابن يعيش (٢) : فإن قيل : هل التعريف الذى فى (يا زيد) فى النداء

١- انظر الخصائص (٣ / ٦٢).

٢- انظر شرح المفصّل (١ / ١٢٩).

تعريف العلميه بقى على حاله بعد النداء كما كان قبل النداء أم تعريف حدث فيه غير تعريف العلميه.

فالجواب : أن المعارف كلها إذا نوديت تنكرت ثم تكون معارف بالنداء ، هذا قول المبرد ، وهو الصواب كإضافه الأعلام وخالفه ابن السراج.

وقال الشلوبين : إذا جمع المؤنث الحقيقى جمع تكسير ، جاز ترك التاء من فعله نحو : قام الهنود ، لأنه ذهب منه لفظ المفرد فكان الحكم للطارئ.

وقال ابن الدهان فى الغره : المقصور المنصرف يلحقه التنوين وهو ساكن ، والألف ساكنه ، فيستحيل الجمع بينهما ويجحف الأمر بحذفهما ، ولم نر ساكنين التقيا حذفا معا ، ولا يجوز تحريك التنوين لأنه تحريك للساكن إذا كان بعده لا له إذا كان قبله ، ولا تحريك الألف لأنها تغير عن صورتها فيقع اللبس بين المقصور وغيره من المهموز ولا يجوز حذف التنوين لأنه لمعنى فإذا زال زال المعنى ، وأيضا فإن الطارئ يزيل حكم الثابت لأنه لو علم أنه إذا جىء به حذف لم يجأ به فلم يبق إلا حذف الألف.

طرد الباب

قال أبو البقاء فى (التبيين) : إذا ثبت الحكم لعلّه اطّرد حكمها فى الموضع الذى امتنع فيه وجود العله ، ألا ترى أنك ترفع الفاعل وتنصب المفعول فى موضع يقطع بالفرق بينهما من طريق المعنى كما لو قلت : (ضَرَبَ اللهُ مَثَلاً) [إبراهيم : ٢۴] فإنك ترفع الفاعل وتنصب المفعول ، مع أن الفاعل والمفعول معقول قطعا.

قال : ونظيره من المشروع أن الرّمل فى الطواف شرع فى الابتداء لإظهار الجلد ثم زالت العلّه ، وبقى الحكم.

ومثل ذلك العدّه عن النكاح شرعت لبراءه الرّحم ، ثم ثبتت فى مواضع ليس فيها شغل الرحم ، قال : وسبب ذلك أن النفوس تأنس بثبوت الحكم فلا ينبغى أن يزول ذلك الأنس.

قال : ونظيره فى التصريف أن الواو فى مضارع وعد ، ووزن حذفت منه لوقوعها بين ياء وكسره نحو يعد ثم حذفت مع بقيه حروف المضارعه مع عدم العله ليكون الباب على سنن واحد وله نظائر أخر ، انتهى.

وقال ابن عصفور فى (شرح الجمل) : الإعراب أصل فى الأسماء لأنه يفتقر إليه

للتفرقه بين المعانى نحو : ما أحسن زيدا ، بنصب زيد إن أردت التعجب من حسنه ، وبرفعه إن أردت نفى الإحسان عنه ، وبرفع أحسن وخفض زيد إن أردت الاستفهام عن الأحسن ألا ترى أن هذه المعانى لو لا الإعراب لالتبست.

فإن قيل : إن الإعراب قد يوجد فى الأسماء غير مفتقر إليه نحو : شرب محمد الماء ، وركب الفرس عمرو ، وأشباه ذلك ، ألا ترى أن الفاعل هاهنا لا يلتبس بالمفعول إذا أزيل الإعراب؟ فالجواب أن الإعراب لما افتقر إليه فى بعض الأسماء حمل سائرها على ذلك ، كما أن العرب لما حذفت الواو من (يعد) لوقوعها بين ياء وكسره ، حذفت من أعد ونعد وتعد حملا على ذلك.

وقال أبو البقاء فى التبيين : إذا جرى اسم الفاعل والصفه المشبهه على غير ذلك من هما له ، وجب إبراز الضمير فيهما مطلقا عند البصريين لأن ترك إبرازه يفضى إلى اللبس فى بعض المواضع نحو : زيد عمرو ضاربه هو ، واللبس يزول بإبراز الضمير فيجب أن يبرز نفيا للبس. ثم يطرد الباب فيما لا يلبس نحو : زيد هند ضاربته هى ، كما فعلوا ذلك فى كثير من المواضع نحو : نعد وتعد وأعد ، فإنهم حذفوا منها الواو كما حذفوها من يعد ، وكذلك يكرم ونكرم وتكرم ، محموله على أكرم.

وقال ابن القواس فى (شرح ألفيه ابن معط) : قدر الكسر فى المنقوص لاجتماع الأمثال إذ الياء بكسرتين والضم حمل على الكسر للمناسبه فيهما بدليل اجتماع أصليهما ردفين دون الألف ، ولأن الضمه أثقل من الكسره بدليل قلب الواو ياء إذا اجتمعتا مطلقا ، وظهر النصب لخفه الفتحه ، ولم تعد الواو فى : رأيت غازيا وداعيا فيقال : غازوا وداعوا ، لثبوت القلب رفعا وجرا تغليبا للحالتين وطردا للباب.

وقال عبد القاهر : هذا أقيس من حمل أعد ونعد وتعد لأن الحمل المؤدى لإعلال اللام أولى من المؤدى لإعلال الفاء ، لأن اللام محل التغيير ، ولأن المنقوص حمل فيه حاله على حالتين ، وباب يعد حمل فيه ثلاثه أشياء على شىء واحد.

وقال ابن النحاس فى (التعليقه) : من أجاز تقديم خبر ليس عليها ، ودليله أن ليس فعل ناقص مثل أخواتها ، فإذا جوزنا فى كان وأخواتها يجوز فى ليس أيضا طردا للباب.

وقال ابن يعيش فى (شرح المفصّل) (١) : الأصل فى نرى ويرى وترى : نرأى

١- انظر شرح المفصّل (٩ / ١١٠).

ويرأى وترأى لأن الماضى منه رأى ، وإنما حذفت الهمزه لكثره الاستعمال تخفيفا لأنه إذا قيل : أرأى ، اجتمع همزتان بينهما ساكن ، والساكن حاجز غير حصين ، فكأنهما قد توالتا فحذفت الثانيه على حد حذفها فى أكرم ، ثم اتبع سائر الباب وفتحت الراء لمجاوزه الألف التى هى لام الكلمه ، وغلب كثره الاستعمال هنا الأصل حتى هجر ورفض.

وقال ابن فلاح فى (المغنى) : قلبت الهمزه فى (صحراء) واوا فى الجمع نحو صحراوات كراهه الجمع بين علامتى تأنيث ، وقلبت فى التثنيه طردا للباب على سنن واحد.

وقال ابن عصفور فى (شرح المقرب) : لما ألحقوا نون الوقايه لتقى الفعل من الكسر حملوا على ذلك : يضربانني ويضربونني ، كما حملوا تعد وأخواته غير ذى الياء ، وأكرم وأخواته غير ذى الهمزه على يعد وأكرم.

وقال بعضهم : إنما بنيت المضمرات لشبهها بالحرف وضعا فى كثير منها ، ثم حمل ما ليس كذلك طردا للباب على سنن واحد ، وبهذا بدأ ابن مالك فى شرح التسهيل.

وعباره ابن إياز : لأن وضع المضمر بالأصاله وضع الحرف الواحد ألا تراه على حرف واحد فى ضربت وضربك ، ثم حمل على ذلك فى البناء ما هو على أكثر نحو : نحن وإياك ، لأن الجميع من باب واحد.

وقال ابن فلاح فى (المغنى) : إنما سكنوا آخر الفعل عند اتصال تاء الفاعل به ، نحو ضربت فرارا من اجتماع أربع حركات (لوازم ، ثم طرد الباب فى ما لم يجتمع فيه أربع حركات نحو دحرجت ، تعميما للحكم ، لأن الأفعال شرع واحد بدليل تعميم الحكم فى حذف الواو من أعد ونحوه والهمزه من نكرم ونحوه وإن انتفت عله الحذف.

وقال ابن القواس : ذهب الأكثرون إلى أن متعلق الظرف والمجرور إذا كان خبرا يقدر بفعل لأنه إذا وقع صله أو صفه يقدر بالفعل اتفاقا فيجب أن يقدر فى محل الخلاف طردا للباب.

وقال ابن إياز : المضاف لا يكون إلا اسما ، لأن الغرض الأهم بالإضافه تعريف المضاف والفعل لا يتعرف.

فإن قيل : هلا أضيف الفعل للتخصيص إذ قد يصح ذلك فيه ، ألا ترى أن سوف والسين يخصصانه بالحال؟

فالجواب : أنه لما امتنع منه الغرض الأهم وهو التعريف امتنع الآخر طردا للباب وهذا من قواعدهم.

وقال الأندلسى فى شرح المفصل : الموجب لبناء أسماء الإشاره تضمنها معنى الحرف وذلك أن الإشاره معنى كالاستفهام وغيره ، فحقه أن يوضع له حرف ، فلما أدى هذا الاسم هذا المعنى نيابه عن الحرف فى ذلك ناسب الحرف فبنى ، ويدل على أنه تضمن هذا المعنى أنهم لم يضعوا للإشاره حرفا ، وكان هذا الاسم المسموع مبنيا يفيد معنى الحرف ، فوجب اعتقاد تضمينهم إياه هذا المعنى طردا لأصولهم وإقامه سبب لبنائه.

قال ابن جنّى : بنى أولاء لأنه تضمن حرف الإشاره ، لأن الإشاره معنى لم يستعملوا لها حرفا فتضمنها هذا الاسم فبنى.

وقال ابن إياز : وأما اسم الإشاره فبنى لتضمنه معنى حرف الإشاره إذ الإشاره معنى ، والموضوع لإفاده المعانى الحروف ، فلما أفادت هذه الأسماء الإشاره علم أنها كان القياس يقتضى أن يكون لها حرف فلمّا تضمنت معناه بنيت ، وهذا قول السيرافى.

قال الأصفهانى : فلو قيل : إن ذلك إنما يتصور فى أولاء دون هؤلاء لظهور الحرف وهو (ها) لأمكن أن يقال فيه : إن الحرف الذى هو (ها) غير ذلك الذى تضمن معناه وإن هذا زائد ، كما أن الألف واللام فى (الأمس) عند من بناه زائده ، وإن الاسم بنى لتضمنه معنى ألف ولام أخرى.

حرف الظاء

الظرف والمجرور

اشاره

فيها مباحث (۱) :

الأول : لا بـدّ من تعلقهما بالفعل ، أو ما يشـبهه ، أو ما أوّل بما يشـبهه أو ما يشـير إلى معناه ، فإن لم يكن شـيء من هـذه الأربعه موجودا قدر.

مثال الأول والثانى : (أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ) [الفاتحه : ۷ – ۸].

والثالث : (وَهُوَ الَّذِى فِى السَّماءِ إِلهٌ وَفِى الْأَرْضِ إِلهٌ) [الزخرف : ۸۴] لأنه مؤول بمعبود.

والرابع : نحو : (فلان حاتم فى قومه) ، تعلق بما فى حاتم من معنى الجود.

ومثـال المتعلق بالمحـذوف : (وَإِلى ثَمُودَ أَخـاهُمْ صالِحاً) [الأعراف : ۷۳] بتقـدير وأرسـلنا ولم يتقـدّم ذكر الإرسال ، ولكنّ ذكر النبى والمرسل إليهم يدل على ذلك ، وهل يتعلقان بالفعل الناقص؟ فيه خلاف.

والثانى (۲) : يستثنى من قولنا : لا بد لحرف الجر من متعلق سته أمور :

أحـدها : الحرف الزائـد كالباء ومن فى (وَكَفى بِاللهِ شَـهِيداً) [النساء : ۱۶۶] (هَلْ مِنْ خـالِقٍ غَيْرُ اللهِ) [فاطر : ۳] وذلك لأن معنى التعلق الارتبـاط المعنوى ، والأصـل أن أفعالا ـ قصـرت عن الوصول إلى الأسـماء فـأعينت على ذلك بحروف الجر ، والزائـد إنما دخل فى الكلام تقويه وتوكيدا ولم يدخل للربط.

الثانى والثالث (۳) : (لعلّ) ، و (لو لا) ، عند من جرّ بهما.

الرابع (۴) : (ربّ) ، فى قول الرمانى وابن طاهر.

الخامس : كاف التشبيه عند الأخفش وابن عصفور.

۱- انظر مغنى اللبيب (۲ / ۴۸۴).

۲- انظر مغنى اللبيب (۲ / ۴۹۱).

۳- انظر مغنى اللبيب (۲ / ۴۹۲).

٤- انظر مغنى اللبيب (٢ / ٤٩٣).

السادس : حرف الاستثناء وهو : (خلا ، وعدا ، وحاشا) إذا خفضن فإنهن لتنحيه الفعل عما دخلن عليه ، كما أن (إلا) كذلك ، وذلك عكس معنى التعديه الذى هو إيصال معنى الفعل إلى الاسم.

الثالث (١) : يجب تعلقهما بمحذوف فى ثمانيه مواضع :

١- أن يقعا صفه نحو : (أَوْ كَصَيِّبٍ مِنَ السَّماءِ) [البقره : ١٩].

٢- أو حالا نحو : (فَخَرَجَ عَلى قَوْمِهِ فِى زِينَتِهِ) [القصص : ٧٩].

٣- أو صله نحو : (وَلَهُ مَنْ فِى السَّماواتِ وَالْأَرْضِ وَمَنْ عِنْدَهُ لا يَسْتَكْبِرُونَ) [الأنبياء : ١٩].

٤- أو خبرا : نحو : زيد عندك أو فى الدار.

٥- أو مثلا : نحو قولهم للمعرّس : (بالرفاء والبنين) بإضمار أعرست.

٦- أو يرفعا الاسم الظاهر نحو : (أَفِى اللهِ شَكٌّ) [إبراهيم : ١٠] أعندك زيد.

٧- أو يكون المتعلق محذوفا على شريطه التفسير نحو : أيوم الجمعه صمت.

٨- الثامن : القسم بغير الباء نحو : (وَاللَّيْلِ إِذا يَغْشى) [الليل : ١] ، (وَتَاللهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنامَكُمْ) [الأنبياء : ٥٧].

الرابع (٢) : هل المتعلق الواجب الحذف فعل أو وصف؟ لا خلاف فى تعيين الفعل فى بابى القسم والصله ، لأن القسم والصله لا يكونان إلا جملتين. واختلف فى الخبر والصفه والحال فمن قدر الفعل - وهم الأكثرون - فلأنه الأصل فى العمل ، ومن قدر الوصف فلأن الأصل فى الثلاثه الإفراد ، وأما فى الاشتغال فيقدر بحسب المفسر ، فيقدر الفعل فى نحو : أيوم الجمعه يعتكف فيه ، الوصف فى : أيوم الجمعه أنت معتكف فيه.

وقال ابن النحاس فى (التعليقه) : إذا وقع الظرف والمجرور خبرين فلا بدّ لهما من عامل واختلف النحاه فى تقدير العامل ما هو؟ فذهب بعضهم إلى أن العامل المقدر فعل تقديره استقرّ أو كان أو وجد أو ثبت.

قالوا : لأن بنا حاجه إلى تقدير عامل ، وتقدير ما هو أصل فى العمل - وهو الفعل - أولى من تقدير ما ليس بأصل.

١- انظر مغنى اللبيب (٢ / ٤٩٦).

٢- انظر مغنى اللبيب (٢ / ٤٩٨).

قالوا : ولأن لنا موضعا يجب فيه تقدير الظرف والمجرور بالفعل ، وهو ما إذا وقع الظرف أو المجرور صله لأن الصله لا تكون مفردا ، فإذا وجب هنا تقديره بالفعل فإن لم يكن فى الخبر واجبا فلا أقل من رجحانه.

وذهب بعضهم إلى أن العامل المقدر هنا اسم لا فعل تقديره كائن أو مستقر أو موجود أو ثابت.

قالوا : لأن بنا حاجه إلى جعل الظرف أو المجرور خبرا ، والأصل فى الخبر المفرد ، فيقدر العامل الذى وقع الظرف موقعه مفردا على ما هو الأصل فى الخبر.

قالوا : ولأن لنا موضعا يتعين فيه تقدير الظرف والمجرور بالمفرد ، وهو ما إذا وقع الظرف أو المجرور بين أما وفائها نحو : أما عندك فزيد ، وأما فى الدار فزيد ، فهنا يجب تقديره بالمفرد ، لأن : (أما وفاءها) لا يفصل بينهما بجمله ، وإذا وجب تقديره هنا بالمفرد فلا أقل من الرجحان فيما إذا وقع خبرا وهو رأى ابن عصفور ، ويترجح هذا بأن تقديره بالفعل لزم فى حال كونه غير خبر ، وتقديره بالمفرد لزم فى حال كونه خبرا فكان تقديره بالمفرد أولى.

وقال : واعلم أنه على كل تقدير سواء قلنا : العامل فيه فعل أو اسم ، أنا نعتقد أنا حذفنا ذلك العامل لما اعتزمنا أن نجعل الخبر فى اللفظ نفس الظرف والمجرور لا الاستقرار ، ولذلك التزمنا حذف العامل بعد نقل الضمير الذى كان فى العامل إلى الظرف أو المجرور واستتاره فيه ويبقى الضمير مرتفعا بالظرف أو بالجار والمجرور كما كان مرتفعا بذلك العامل لنيابه الظرف أو المجرور عن ذلك العامل ، ولا يجوز إظهار ذلك العامل حينئذ ، قال أبو على : إظهار عامل الظرف شريعه منسوخه.

الخامس : فى كيفيه تقديره ، أما فى القسم فتقديره أقسم ، وأما فى الاشتغال فتقديره كالمنطوق به ، وأما فى المثل فيقدر بحسب المعنى وأما فى البواقى فيقدر كونا مطلقا وهو كائن أو مستقر أو مضارعهما إن أريد الحال أو الاستقبال.

قال ابن هشام (١) : ويقدر كان أو استقر أو وصفهما إن أريد المضى ، هذا هو الصواب وقد أغفلوه مع قولهم فى نحو : ضربى زيدا قائما ، إنّ التقدير : إذ كان ، إن أريد المضىّ و (إذا كان) إن أريد المستقبل ولا فرق ، وإذا جهل المعنى قدر الوصف فإنه صالح فى الأزمنه كلها ، وإن كانت حقيقته الحال ، ولا يجوز تقدير الكون الخاص كقائم وجالس إلا لدليل ويكون الحذف حينئذ جائزا لا واجبا.

١- انظر مغنى اللبيب (٢ / ٤٩٩).

قال ابن هشام (١) : وتوهّم جماعه امتناع حذف الكون الخاص ، ويبطله أنا متفقون على جواز حذف الخبر عند وجود الدليل وعدم وجود معمول فكيف يكون وجود المعمول مانعا من الحذف مع أنه إما أن يكون هو الدليل أو مقويا للدليل ، واشتراط النحويين الكون المطلق إنما هو لوجوب الحذف لا لجوازه.

ومما خرّج على ذلك قوله تعالى : (فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَ) [الطلاق : ١] أى : مستقبلات (وَكَتَبْنا عَلَيْهِمْ فِيها أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ) [المائده : ٤٥] الآيه ، أى : تقتل وتفقأ وتصلم وتقلع ، أو مقتوله ، ومفقوءه ومصلومه ومقلوعه.

قال : ويلزم من قدّر المتعلق فعلا أن يقدره مؤخرا فى جميع المسائل لأن الخبر إذا كان فعلا لا يتقدم على المبتدأ.

قال : ومن هنا لا نحتاج إلى ما ذكره ابن مالك وجماعه أنه يتعين تقديره وصفا بعد (أما) نحو : أما فى الدار فزيد ، وإذا الفجائيه نحو : (إِذا لَهُمْ مَكْرٌ) [يونس : ٢١] لأن (إذا) الفجائيه لا يليها الفعل ، و (أما) لا يليها فعل إلا مقرونا بحرف لشرط نحو : (فَأَمَّا إِنْ كانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ) [الواقعه : ٨٨] قال : وهذا على ما بيناه غير وارد لأن الفعل يقدر مؤخرا.

تنبيه : تقدير عامل الظرف والمجرور إذا قدما على اسم إن

قال : ابن النحاس فى (التعليقه) : اختلف النحاه فى تقدير عامل الظرف والمجرور إذا قدّما على اسم إن ، فقال قوم : يقدر الاستقرار بعد اسم إن لئلا نكون قد فصلنا بين إن واسمها بغير الظرف والمجرور. وقال قوم : لا ، بل نقدره قبل الظرف والمجرور ولا نعتدّ بهذا فصلا لكونها لازم الإضمار ولا يجوز إظهاره.

السادس : فى الفرق بين الظرف المستقر والظرف اللغو : قال الشيخ سعد الدين التفتازانى فى حاشيه (الكشاف) وفى (شرح المفصّل) للأندلسى : قال الخوارزمى : فى الظرف المستقر - بفتح القاف - كذا سماها فى (المفصّل) وفى (الكشاف) ، والمراد به الموضع ولفظ ابن السراج (٢) : إذا كان الظرف غير محل سماه الكوفيون الصفه الناقصه وجعله البصريون لغوا ، ويريدون بالمستقر ما كان خبرا محتاجا إليه ، وسمّى مستقرّا لأنه يتعلق بالاستقرار والاستقرار فيه ، فهو مستقر فيه ، ثم حذف

١- انظر مغنى اللبيب (٢ / ٥٠٠).

٢- انظر الأصول (١ / ٢٤٧).

(فيه) اختصارا ، وباللغو ما كان فضله ، وسمى لغوا لأنه لو حذف لكان الكلام مستغنيا عنه لا حاجه به إليه ، انتهى.

السابع (۱) : أنهم يتسعون فى الظرف والمجرور ما لا يتّسعون فى غيرهما ، فلذلك فصلوا بهما الفعل الناقص من معموله نحو : كان فى الدار - أو عندك - زيد جالسا ، وفعل التعجب من المتعجب منه نحو : ما أحسن - فى الهيجاء - لقاء زيد ، وما أثبت عند الحرب زيدا وبين الحرف الناسخ ومنسوخه نحو : [الطويل] (۲)۱۸۹- فلا تلحنى فيها فإنّ بحبّها

أخاك مصاب القلب جم بلابله

وبين الاستفهام والقول الجارى مجرى الظن كقوله : [البسيط] (۳)۱۹۰- أبعد بعد تقول الدّار جامعه

[شملى بهم أم تقول البعد محتوما]

وبين المضاف وحرف الجرّ ومجرورهما نحو : [السريع] (۴)۱۹۱- [لمّا رأت ساتيدما استعبرت]

لله درّ اليوم من لامها

واشتريته - بو الله - درهم ، وهذا غلام - والله - زيد. وبين إذن ولن ومنصوبها نحو : [الوافر] (۵)۱۹۲- إذن والله نرميهم بحرب

[يشيب الطّفل من قبل المشيب]

وقوله : [الكامل] (۶)۱۹۳- لن ما رأيت أبا يزيد مقاتلا

أدع القتال وأشهد الهيجاء

۱- انظر مغنى اللبيب (۲ / ۷۷۳).

۲- الشاهد بلا نسبه فى خزانه الأدب (۸ / ۴۵۳) ، والدرر (۲ / ۱۷۲) ، وشرح الأشمونى (۱ / ۱۳۷) ، وشرح شواهد المغنى (۲ / ۹۶۹) ، ومغنى اللبيب (۲ / ۶۹۳) ، والمقاصد النحويه (۲ / ۳۰۹) ، والمقرب (۱ / ۱۰۸) ، وهمع الهوامع (۱ / ۱۳۵) ، والكتاب (۲ / ۱۳۲). ۱۹۰-

۳- الشاهد بلا نسبه فى أوضح المسالك (۲ / ۷۷) ، وتخليص الشواهد (ص ۴۵۷) ، والدرر (۲ / ۲۷۵) ، وشرح الأشمونى (۱ / ۱۶۴) ، وشرح التصريح (۱ / ۲۶۳) ، وشرح شذور الذهب (ص ۴۸۹) ، وشرح شواهد المغنى (۲ / ۹۶۹) ، ومغنى اللبيب (۲ / ۶۹۲) ، والمقاصد النحويه (۲ / ۴۳۸) ، وهمع الهوامع (۱ / ۱۵۷). ۱۹۱-

۴- الشاهد لعمرو بن قميئه فى ديوانه (ص ۱۸۲) ، والكتاب (۱ / ۲۳۶) ، وخزانه الأدب (۴ / ۴۰۵) ، وشرح المفصّل (۳ / ۲۰) ، ومعجم البلدان (ساتيدما) ، وبلا نسبه فى اللامات (ص ۱۰۷) ، ومجالس ثعلب (۱۵۲) ، والمقتضب (۴ / ۳۷۷). ۱۹۲-

۵- الشاهد لحسان بن ثابت فى ملحق ديوانه (ص ۳۷۱) ، والدرر (۴ / ۷۰) ، وشرح شواهد المغنى (ص ۹۷) ، والمقاصد النحويه

(٤ / ١٠٦) ، وبلا نسبه فى أوضح المسالك (٤ / ١٦٨) ، وشرح الأشمونى (٣ / ٥٥٤) ، وشرح التصريح (٢ / ٢٣٥) ، وشرح شذور الذهب (ص ٣٧٦) ، وشرح قطر الندى (ص ٥٩) ، ومغنى اللبيب (ص ٦٩٣) ، وهمع الهوامع (٢ / ٧). ١٩٣-

٦- الشاهد بلا نسبه فى شرح الأشمونى (٣ / ٢٨٤) ، والمغنى (٢ / ٧٧٤). ١٩٤-

وقدموهما خبرين على الاسم فى باب إن نحو : (إِنَّ لَدَيْنا أَنْكالاً) [المزمل : ١٢] ، (إِنَّ فِي ذلِكَ لَعِبْرَةً) [آل عمران : ١٣] ومعمولين للخبر فى باب (ما) نحو : [الطويل] (١)١٩٤- [وقالوا تعرّفها المنازل من منى]

وما كلّ من وافى منى أنا عارف

وما فى الدار زيد جالسا ، وصله أل نحو : (وَكانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ) [يوسف : ٢٠].

وعلى الفعل المنفى بما نحو : [الرجز] (٢)١٩٥- ونحن عن فضلك ما استغنينا

وعلى (إن) معمولا لخبرها نحو : أما بعد فإنى أفعل كذا. وعلى العامل المعنوى فى قولهم : أكل يوم لك ثوب.

وقال الخفاف فى (شرح الإيضاح) : الظرف والمجرور اتّسع فيهما ، ووجه ذلك أن جميع الأفعال وما كان على معانيها يدل على الزمان والمكان دلاله قائمه وإن لم يذكرا ، فإذا ذكرا فعلى التأكيد ، وما كان بهذه الصفه فهو كالمستغنى عنه أو فى حكمه ، فكأنك إذا فصلت بظرف أو مجرور لم تفصل بشىء.

فائده : رأى التميميين فى التلفظ بخبر لا

قال الجزولى : بنو تميم لا تلفظ بخبر (لا) إلا أن يكون ظرفا.

قال الشلوبين : هذا استثناء طريف لا أعلمه عن أحد ولا نقله أحد ولا أدرى من أين نقله وإن كان له وجه من اتساعهم فى الظروف ما لم يتسع به فى غيرها ، ولكنه غير منقول وهذا ليس موضع القياس لأنه اتساع والاتساع إنما هو منقول.

الثامن : فى تذكره ابن الصائغ قال : نقلت من مجموع بخطّ ابن الرمّاح : وينبغى أن يكون الظرف الذى يلزم به الرفع لما بعده ما كان صفه أو صله كمررت برجل ، أو

١- الشاهد لمزاحم بن الحارث العقيلى فى الكتاب (١ / ١٢٠) ، وخزانه الأدب (٦ / ٢٦٨) ، وشرح أبيات سيبويه (١ / ٤٣) ، وشرح التصريح (١ / ١٩٨) ، وشرح شواهد الإيضاح (ص ١٥٤) ، وشرح شواهد المغنى (٢ / ٩٧٠) ، ولسان العرب (غطرف) والمقاصد النحويه (٢ / ٩٨) ، وبلا نسبه فى الخصائص (٢ / ٣٥٤) ، وشرح الأشمونى (١ / ١٢٢) ، ولسان العرب (عرف) ، ومغنى اللبيب (٢ / ٦٩٤). ١٩٥-

٢- الرجز لعبد الله بن رواحه فى سيره ابن هشام (٢ / ٣٢٨) ، ومغنى اللبيب (١ / ١٠٣). ١٩٦-

بالذى معه صـقر ، لما بين الصـفه والصـله من المناسـبه ، لا يكونان إلا بالفعل أو المشتقّ منه ، فأما الخبر والحال ، كزيد فى الدار أبوه ، ومررت بزيـد فى الدار أبوه ، فإنه يجوز فى الأدب الابتداء والفاعليه ، كونه فاعلا لأنه يرفع الضـمير كاسم الفاعل بل أقوى عنـد أبى على ، وكونه مبتدأ ، لأن اسم الفاعل نفسه يصح فيه ذلك ، كزيد قائم أبوه ، على أنّ أبا علىّ جعل الجميع شـيئا واحدا ولم يفرق بين الصـفه والخبر والحال ، لأنه يجعل الظرف إذا اعتمد مقدرا بالفعل دون الاسم ، وكذا ينبغى أن يكون قياسه ، وأما ابن جنّى فلا يرى ذلك إلا فى الصفه والصله ، وهو الظاهر من كلام سيبويه.

حرف العين

العامل

اشاره

فيه مباحث :

الأول : العمل أصل فى الأفعال فرع فى الأسماء والحروف ، فما وجد من الأسماء والحروف عاملا فينبغى أن يسأل عن الموجب لعمله ، كذا فى شرح الجمل.

وقال صاحب (البسيط) : أصل العمل للفعل ثم لما قويت مشابهته له وهو اسم الفاعل واسم المفعول ، ثم لما شبّه بهما من طريق التثنيه والجمع والتذكير والتأنيث وهى الصفه المشبهه. وأما افعل التفضيل : فإنه إذا صحبته من ، امتنعت منه هذه الأحكام فيبعد لذلك عن شبه الفعل ، فلذلك لم يعمل فى الظاهر.

وقال ابن السراج فى (الأصول) (۱) : إنما أعملوا اسم الفاعل لما ضارع الفعل ، وصار الفعل سببا له وشاركه فى المعنى وإن افترقا فى الزمان ، كما أعربوا الفعل لما ضارع الاسم ، فكما أعربوا هذا أعملوا ذاك والمصدر أعمل كما أعمل اسم الفاعل إذا كان الفعل مشتقا منه.

ثم قال (۲) : واعلم أن الاسم لا يعمل فى الفعل ولا فى الحرف ، بل هو المعرّض للعوامل من الأفعال والحروف ، قال : والأصل عندنا أن الأسماء لا تعمل فى الأسماء إلا ما ضارع الفعل منها ، ولو لا معنى الحرف ما جر الثانى إذا أضيف إليه الأول.

وقال الجرجانى : الأصل فى الأسماء أن لا تكون عامله ، وباعتمادها لا يذهب عنها بوصف الاسميه ، فإن قيل : إذا كان الاعتماد لا يوجب لها صفه زائده فلم عملت؟ أو لم اشتراط الاعتماد؟. قيل : الاسم الصريح الذى هو يصحّ أن يحدث عنه بوجه من الوجوه ، والصفه إذا اعتمدت لم يصح أن يخبر عنها بل هى بمنزله خبر ، لأن الاسم الصريح ليس فيه إلا تمييز ذات عن ذات ، وإذا عرفت ذلك تبين أن الاسم يكتسب بهذا الاعتماد تحقيقا فى شبه الفعل ، إذ هو واقع فى موضع هو خاص

۱- انظر الأصول (۱ / ۵۵).

۲- انظر الأصول (۱ / ۵۷).

بالفعل ، والاستفهام والنفى أيضا من حيث أنهما يطلبان الفعل وهما أخص به ، حتى بلغ من قوه طلبه للفعل أن قدروا قبل الاسم فعلا يعمل فى الاسم كقوله تعالى : (أَبَشَراً مِنَّا واحِداً نَتَّبِعُهُ) [القمر : ٢۴] والنفى أخو الاستفهام.

وقال ابن النحاس فى (التعليقه) : الأفعال أصل فى العمل من حيث كان كل فعل يقتضى العمل أقله فى الفاعل وللحروف المختصه أصاله فى العمل من حيث كانت ، إنما تعمل لاختصاصها بالقبيل الذى تعمل فيه ، وإنما كان الاختصاص موجبا للعمل ليظهر أثر الاختصاص كما أن الفعل لما اختص بالاسم كان عاملا فيه ، فعرفنا أن الاختصاص موجب للعمل وأنه موجود فى الحرف المختص فكان الحرف المختصّ عاملا بأصالته فى العمل لذلك ، ولا كذلك الاسم لأنه لا يعمل منه شىء إلا بشبه الفعل أو الحرف وهو المضاف إذا قلنا إنه هو العامل ومعنى الأصاله أن يعمل بنفسه لا بسبب غيره ، انتهى.

الثانى : عوامل الاسماء لا تعمل فى الأفعال وإلا لبطل الاختصاص الموجب للعمل ، ومن ثم كان الأصح فى (كى) أنها حرف مشترك ، تاره يكون حرف جرّ بمعنى اللام ، وتاره يكون حرفا موصولا ينصب المضارع ، لا أنها حرف واحد يجر وينصب ، وكان الأصح فى (حتى) أنها حرف جر فقط وأن نصب المضارع بعدها إنما هو بأن مضمره لا بها لما ذكر.

الثالث : العامل المعنوى قيل به فى مواضع :

أحدها : الابتداء عامل فى المبتدأ على الصحيح واختلف فى تفسيره فقيل هو التعرى من العوامل اللفظيه ، وقيل : هو التعرى وإسناد الفعل إليه.

قال (١) ابن يعيش : والقول على ذلك أن التعرّى لا يصلح أن يكون سببا ولا جزءا من السبب ، وذلك أن العوامل توجب عملا ، إذ لا بدّ للموجب والموجب من اختصاص يوجب ذلك ، ونسبه العدم إلى الأشياء كلها نسبه واحده.

فإن قيل : العوامل فى هذه الصناعه ليست مؤثره تأثيرا حسيا كالإحراق للنار ، والبرد للماء ، وإنما هى أمارات ودلالات ، والأماره قد تكون بعدم الشىء كما تكون بوجوده.

قيل : هذا فاسد لأنه ليس الغرض من قولهم : إن التعرّى عامل أنه معرف للعامل إذ لو زعم أنه معرف لكان اعترافا بأن العامل غير التعرى. وكان أبو إسحاق يجعل

١- انظر شرح المفصّل (١ / ٨۴).

العامل فى المبتدأ ما فى نفس المتكلم يعنى من الإخبار عنه ، قال لأن الاسم لما كان لا بد له من حديث يحدث به عنه ، صار هذا المعنى هو الرافع للمبتدأ.

قال (١) ابن يعيش : والصحيح أن الابتداء اهتمامك بالاسم وجعلك إياه أولا لثان يكون خبرا عنه ، والأوليه معنى قائم به يكسبه قوّه إذ كان غيره متعلقا به ، وكانت رتبته مقدمه على غيره ، وقيل : إنه عامل فى الخبر أيضا.

ثم قال ابن يعيش : والذى أراه أن العامل فى الخبر : هو الابتداء وحده كما كان عاملا فى المبتدأ إلا أن عمله فى المبتدأ بلا واسطه ، وعمله فى الخبر بواسطه المبتدأ ، فالابتداء يعمل فى الخبر عند وجود المبتدأ ، وإن لم يكن للمبتدأ أثر فى العمل ، إلا أنه كالشرط فى عمله كما لو وضعت ماء فى قدر ووضعتها على النار فإن النار تسخن الماء ، فالتسخين حصل بالنار عند وجود القدر لا بها فكذلك هاهنا.

الثانى : عامل الرفع فى الفعل المضارع معنوى على الصحيح ، بل ادعى بدر الدين بن مالك فى تكمله شرح التسهيل : أنه لا خلاف فيه وليس كذلك ، بل الخلاف فيه موجود فقد ذهب الكسائى إلى أن عامله لفظى وهو حروف المضارعه ، وعلى أنه معنوى اختلف فيه فقيل : هو تجرده من الناصب والجازم وعليه الفراء.

وقيل : هو تعريه من العوامل اللفظيه مطلقا وعليه جماعه من البصريين منهم الأخفش.

وقال الأعلم : ارتفع بالإهمال ، قال أبو حيان : وهو قريب من الأول.

وقال جمهور البصريين : هو وقوعه موقع الاسم كقولك : زيد يقوم ، كونه وقع موقع قائم هو الذى أوجب له الرفع.

وقال ثعلب : ارتفع بنفس المضارعه.

وقال بعضهم : ارتفع بالسبب الذى أوجب له الإعراب لأن الرفع نوع من الإعراب.

قال أبو حيان : فهذه سبعه مذاهب فى الرافع للفعل المضارع ، واحد منها لفظى وثلاثه معنويه ثبوتيه وهى الأخيره ، وثلاثه عدميه وهى التى قبلها.

قال : وليس لهذا الخلاف فائده ولا ينشأ عنه حكم نطقى.

الثالث : الخلاف ، جعله الفراء وبعض الكوفيين عاملا للنصب فى الفعل المضارع بعد (أو) ، وبعد (الفاء) ، وبعد (الواو) ، فى الأجوبه الثمانيه ، يريدون بذلك مخالفه الثانى للأول من حيث لم يكن شريكا له فى المعنى ولا معطوفا عليه ، فهو عندهم

١- انظر شرح المفصّل (١ / ٨٥).

نظير : لو تركت والأسد لأكلك ، نصبت لما لم ترد عطف الأسد على الضمير ، إذ لا يتصور أن يكون التقدير لو تركت وترك الأسد ، لأن الأسد لا يقدر عليه فيترك وكذلك عندهم : زيد أمامك وخلفك ، إنما انتصب بالخلاف لأن الظرف خلاف المبتدأ ، ولذلك لم يرفع كما يرفع قائم من قولك : زيد قائم ، وقد يرفعون أيضا على المخالفه كقوله : [الطويل] (١)١٩٦- على الحكم المأتيّ يوما إذا قضى

قضيّته أن لا يجور ويقصد

قال الفراء : هو مرفوع على المخالفه.

قال (٢) ابن يعيش : معنى الخلاف عندهم عدم المماثله.

قال (٣) ابن يعيش : ذهب الكوفيون إلى أن المفعول معه منصوب على الخلاف ، وذلك أنا إذا قلنا : (استوى الماء والخشبه) لا يحسن تكرير الفعل فيقال : استوى الماء واستوت الخشبه ، لأن الخشبه لم تكن معوجه فتستوى ، فلما خالفه ولم يشاركه فى الفعل نصب على الخلاف ، قالوا : وهذه قاعدتنا فى الظرف نحو : زيد عندك. الرابع : عامل قالوا : وهذه قاعدتها فى الظرف نحو : زيد عندك.

الرابع : عامل الفاعل (٤) : ذهب قوم من الكوفيين إلى أن الفاعل ارتفع بإحداثه الفعل ، وذهب خلف الأحمر إلى أن العامل فى الفاعل معنى الفاعليه ، كذا نقله عنه ابن عمرون وابن النحاس فى التعليقه ، وذهب هشام إلى أنه يرتفع بالإسناد.

قال ابن فلاح : وردّ ذلك بأن العامل اللفظى مجمع عليه ، والمعنوى مختلف فيه. والمصير إلى المجمع عليه أولى من المصير إلى المختلف فيه.

الخامس : عامل المفعول ، ذهب خلف الأحمر إلى أن العامل فى المفعول معنى المفعوليه (٥) نقله ابن فلاح فى المغنى.

السادس : عامل الصفه والتأكيد وعطف البيان ، ذهب الأخفش (٦) إلى أنه معنوى ، وهو كونها تابعه بمنزله عامل المبتدأ ، أو الفعل المضارع ، ذكره فى (البسيط).

١- الشاهد لأبى اللحام التغلبى فى خزانه الأدب (٨ / ٥٥٥) ، وشرح أبيات سيبويه (٢ / ١٨٢) ، وشرح المفصّل (٧ / ٣٨) ، ولعبد الرحمن بن أم الحكم فى الكتاب (٣ / ٦٢) ، ولأبى اللحام أو لعبد الرحمن فى لسان العرب (قصد) وبلا نسبه فى جواهر الأدب (ص ١٦٩) ، وشرح شواهد المغنى (٢ / ٧٧٨) ، والمحتسب (١ / ١٤٩). ١٩٧-

٢- انظر شرح المفصّل (٢ / ٤٩).

٣- انظر شرح المفصّل (٢ / ٤٩).

٤- انظر شرح المفصّل (١ / ٧٤) ، وشرح الكافيه (١ / ٦٢).

٥- انظر شرح الكافيه (١ / ١١٦).

٦- انظر شرح الكافيه (١ / ٢٧٦).

فائده : العوامل اللفظيه

قال ابن الحاجب فى (أماليه) : العوامل اللفظيه مطلقه على كان وأخواتها ، وعلى ظننت وأخواتها ، وإن وأخواتها وما الحجازيه. وحروف الجر ، وإن كانت لفظيه أيضا إلا أنها لما كانت تقتضى شيئا واحدا لم تعدّ مع تيك بخلاف ما ذكر أولا.

المبحث الرابع : كلّ حرف اختصّ بشىء ولم ينزل منزله الجزء منه فإنه يعمل ، ذكره الجزولى فى حواشيه ونقله ابن الخباز فى (شرح الدره الألفيه) ، قال : وقوله : ولم ينزل ... إلى آخره ، يحترز به من قد ، والسين ، وسوف ، ولام التعريف ، فإنهن مختصات ولم يعملن لأنهن كالجزء مما يلينه ، وسبقه إلى ذلك ابن السراج فى (الأصول) (١) : وفى بعض شروح الجمل مثله ، وزاد : إن الدليل على ذلك فى (سوف) دخول اللام عليها فى قوله تعالى : (وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ) [الضحى : ٥] فلو لا أنها بمنزله حرف من حروف الفعل لما جاز الفصل بها بين اللام والفعل ، قال : فإن وأخواتها وحروف الجر إنما عملت فى الأسماء لانفرادها بها ، والنواصب والجوازم ، إنما عملت فى الأفعال لانفرادها بها ، وكان القياس فى (ما) النافيه أن لا تعمل إلا أنها لما كان لها شبهان : شبه عام وشبه خاص عملت ، فشبهها العام شبهها بالحروف غير المختصه فى كونها تلى الأسماء والأفعال. وشبهها الخاص شبهها بليس وذلك أنها للنفى كما أن ليس كذلك ، وداخله على المبتدأ والخبر كما أن ليس كذلك ، وتخلص الفعل المحتمل للحال كما أن ليس كذلك ، فمن راعى الشبه العام لم يعملها ، وهم بنو تميم ، ومن راعى الشبه الخاص أعملها وهم الحجازيون.

وقال النيلى : الحق أن يقال : الحرف يعمل فيما يختص به ولم يكن مخصصا له ، كلام التعريف وقد والسين وسوف ، لأن المخصص للشىء كالوصف له ، والوصف لا يعمل فى الموصوف وهذا أولى من قولهم : ولم ينزل منزله الجزء منه لأن (أن) المصدريه تعمل فى الفعل المضارع وهى بمنزله الجزء منه لأنها موصوله.

وفى شرح التسهيل لأبى حيان : إنما أعملت (إذن) وإن كانت غير مختصه بالمضارع لشبهها بأن ، كما أعمل أهل الحجاز (ما) إعمال ليس ، وإن كانت غير مختصه بالأسماء لشبهها بها ، ووجه الشبه أن كل واحد منهما حرف آخره نون ساكنه قد دخل على مستقبل ، وبعض العرب ألغى (إذن) مراعاه لعدم الاختصاص ألغى بنو تميم (ما) فلم يعملوها لعدم الاختصاص.

١- انظر شرح الأصول (١ / ٦٠).

وفيه : قال بعض أصحابنا : إنما لم تعمل أدوات التحضيض لأنها بجواز تقديم الاسم فيها على الفعل صارت كأنها غير مختصه بالفعل.

وفيه : أن (لو لا) و (لو ما) ، لم تعملا وإن كان لا يليهما إلا الاسم ، لأنهما ليستا مختصتين بالأسماء ، إذ لو كانتا مختصتين بالاسم لكانتا عاملتين فيه ، وكان يكون عملهما الجر إعطاء للمختص بالاسم المختصّ فى الإعراب وهو الجر على ما تقرر فى العوامل ، أو يكونان كإن وأخواتها من الحروف المختصه بالأسماء ، وإنما هما حرفان يدخلان على الجمل ، لكن تلك تكون اسميه ، وقد لاحظ معنى الاختصاص من ذهب إلى أن تاليهما مرفوع بهما ، وهو مذهب الفراء وابن كيسان ، وعزاه أبو البركات ابن الأنبارى إلى الكوفيين وقال (١) : إنه الصحيح ، وعزاه صاحب (الإيضاح) إلى جماعه من البغداديين.

وقال أبو الحسن الأبذى : الصواب مذهب البصريين أنه مرفوع بالابتداء لأن كل حرف اختص باسم مفرد فإنه يعمل فيه الجرّ إن استحقّ العمل فلو كانت لو لا عامله لجرت.

قال أيضا : والصواب أن الحروف لا تعمل بما فيها من معنى الفعل ، إذ لو كانت كذلك لعملت الهمزه التى للاستفهام لأنها بمعنى أستفهم ، وما النافيه لأنها بمعنى أنفى ولا بالنيابه مناب الفعل ، نعم تزاد كالعوض ولا ينسب إليها العمل.

قال (٢) ابن يعيش : لم تعمل حروف العطف جرا ولا غيره لأنها لا اختصاص لها بالأسماء ، والحروف التى تباشر الأسماء والأفعال لا يجوز أن تكون عامله إذ العامل لا يكون إلا مختصا بما يعمل فيه.

قال (٣) : وكذلك (إلا) فى الاستثناء لا تعمل لأنها تباشر الأسماء والأفعال والحروف ، تقول : ما جاءنى زيد قط إلا يقرأ ، ولا رأيت بكرا إلا فى المسجد ، والعامل لا يكون إلا مختصا.

قال (٤) : واعلم أن (لا) من الحروف الداخله على الأسماء والأفعال فحكمها أن لا تعمل فى واحد منهما ، غير أنها أعملت فى النكرات خاصه لعلّه عارضه وهى

١- انظر الإنصاف المسأله (٩٧).

٢- انظر شرح المفصّل (٢ / ٤٨).

٣- انظر شرح المفصّل (٢ / ٧٦).

٤- انظر شرح المفصّل (٢ / ١٠٠).

مضارعتها (إن) كما أعملت (ما) فى لغه أهل الحجاز لمضارعتها ليس والأصل أن لا تعمل.

وقال أبو الحسين بن أبى الربيع فى (شرح الإيضاح) : اعلم أن الحروف إذا كان لها اختصاص بالاسم أو بالفعل فالقياس أن تعمل فيما تختص به ، فإن لم يكن لها اختصاص فالقياس أن لا تعمل ، فمتى وجدت مختصا لا يعمل أو غير مختص يعمل فسبيلك أن تسأل عن العله فى ذلك فإن لم تجد فيكون ذلك خارجا عن القياس.

وقال : وإذا صحت هذه القاعده فأقول : إن (ما) النافيه ليس لها اختصاص فيجب ألا تعمل ، ولذلك لم يعملها بنو تميم فهى عندهم على القياس ، فلا سؤال فى كونها لم تعمل ، لأن الشىء إذا جاء على قياسه وقانونه لا يسأل عنه ، وأما أهل الحجاز فأعملوها لشبهها بليس من وجوه ، وذكر الأوجه السابقه.

وقال أبو حيان فى (شرح التسهيل) : أصل عمل الحرف المختص بنوع من المعرب أن يكون مختصا بنوع من الإعراب الذى اختص به ذلك المعرب ، ولذلك لما كان الجزم نوعا من الإعراب مختصا بالمضارع ، والحرف الجازم مختص به أعطى المختصّ للمختصّ ، وكذا القول فى حروف الجر ، انتهى.

وقال ابن عصفور فى (شرح المقرب) : لم يجئ من الحروف المختصه باسم واحد ما يعمل فيه غير خفض إلا (ألا) التى للتمنى ، فإن الاسم المبنى معها فى موضع نصب بها فى مذهب سيبويه ، وذلك نحو قولك : ألا مال ، وسبب ذلك أنها تضمنت معنى ما ينصب وهو تمنيت.

ضابط : ليس فى كلامهم حرف يرفع ولا ينصب

قال ابن إياز : ليس فى كلامهم حرف يرفع ولا ينصب ، ولهذا بطل قول من قال : إن لو لا هى الرافع للاسم.

وقال الشلوبين : قول من قال : إن أصل عمل الحروف الجر خطأ ، وإنما القول الصحيح أن أصل الحرف أن لا يعمل رفعا ولا نصبا لأن الرفع والنصب إنما هما من عمل الأفعال من حيث كان كل مرفوع فاعلا أو مشبها به ، وكل منصوب مفعولا أو مشبها به ، فإذا عملهما الحرف فإنما يعملهما لشبه الفعل ولا يعمل عملا ليس له بحق الشبه إلا عمل الجر إذا كان مضيفا للفعل أو لما هو فى معناه إلى الاسم.

الخامس : وقال السهيلى (١) : أصل الحروف أن تكون عامله لأنها ليست لها

١- انظر بدائع الفوائد (١ / ٣٠).

معان فى أنفسها وإنما معانيها فى غيرها ، وأما الذى معناه فى نفسه وهو الاسم فأصله أن لا يعمل فى غيره ، وإنما وجب أن يعمل الحرف فى كل ما دلّ على معنى فيه لأنه اقتضاه معنى فيقتضيه عملا لأن الألفاظ تابعه للمعانى ، فكما تشبث الحرف بما دخل عليه معنى وجب أن يتشبث به لفظا وذلك هو العمل ، فأصل للحرف أن يكون عاملا ، فنذكر الحروف التى لم تعمل وسبب سلبها العمل :

فمنها : (هل) فإنها تدخل على جمله قد عمل بعضها فى بعض وسبق إليها الابتداء أو الفاعليه ، فدخلت لمعنى فى الجمله لا لمعنى فى اسم مفرد فاكتفى بالعامل السابق قبل هذا الحرف وهو الابتداء ونحوه.

وكذلك (الهمزه) فإنها حرف دخل لمعنى فى الجمله ، ولا يمكن الوقوف عليه ولا يتوهم انقطاع الجمله عنه ، لأنه حرف مفرد لا يوقف عليه ، ولو توهم ذلك فيه لعمل فى الجمله ليؤكدوا بظهور أثره فيها تعلقه بها ودخوله عليها واقتضاءه لها ، كما فعلوا فى (إن) وأخواتها حيث كانت كلمات من ثلاثه أحرف فصاعدا ، يجوز الوقوف عليها : كأنه وليته ولعلّه ، فأعملوها فى الجمله إظهارا لارتباطها وشده تعلقها بالحديث الواقع بعدها. وربما أرادوا توكيد تعلق الحرف بالجمله إذا كان مؤلفا من حرفين نحو : (هل) فربما توهم الوقف عليه ، أو خيف ذهول السامع عنه ، فأدخل فى الجمله حرف زائد ينبه السامع عليه ، وقام ذلك الحرف مقام العمل نحو : هل زيد بذاهب ، وما زيد بقائم ، فإذا سمع المخاطب الباء وهى لا تدخل فى الثبوت تأكد عنده ذكر النفى والاستفهام وأن الجمله غير منفصله عنه. ولذلك أعمل أهل الحجاز (ما) النافيه لشبهها بالجمله.

ومن العرب من اكتفى فى ذلك التعلق وتأكيده بإدخال الباء فى الخبر ، ورآها نائبه فى التأثير عن العمل الذى هو النصب. وإنما اختلفوا فى (ما) ولم يختلفوا فى هل لمشاركه (ما) لليس فى النفى ، فحين أرادوا أن يكون لها أثر فى الجمله يؤكد تشبهها بها جعلوا ذلك الأثر كأثر ليس وهو النصب ، والنصب فى باب ليس أقوى لأنها كلمه كليت ولعل وكأن ، والوهم إلى انفصال الجمله عنها أسرع منه إلى توهم انفصال الجمله عن ما وهل ، فلم يكن بدّ من إعمال ليس وإبطال معنى الابتداء السابق ، وكذلك إذا قلت : ما زيد إلا قائم فلم يعملها أحد منهم لأنه لا يتوهم انقطاع زيد عن (ما) لأن (ألا) لا تكون إيجابا إلا بعد نفى ، فلم يتوهم انفصال الجمله عن (ما) ولذلك لم يعملوها عند تقدم الخبر نحو : ما قائم زيد ، إذ ليس من رتبه النكره أن تكون مبتدأ بها مخبرا عنها إلا مع الاعتماد على ما قبلها ، فلم يتوهم المخاطب

انقطاع الجمله عما قبلها لهذا السبب فلم يحتج إلى إعمالها وإظهارها وبقى الحديث كما كان قبل دخولها مستغنيا عن تأثيرها فيه.

وأما حرف (لا) فإن كان عاطفا فحكمه حكم حروف العطف ، ولا شيء منها عامل فإن لم تكن عاطفه نحو لا زيد قائم ولا عمرو ، فلا حاجه إلى إعمالها فى الجمله لأنه لا يتوهم انفصال الجمله بقوله : ولا عمرو ، لأن الواو مع (لا) الثانيه تشعر بالأولى لا محاله ، وتربط الكلام بها فلم يحتج إلى إعمالها وبقيت الجمله عاملا فيها الابتداء كما كانت قبل دخول (لا) إلا أنهم فى النكرات قد أدخلوها على المبتدأ والخبر تشبيها بليس ، لأن النكره أبعد فى باب الابتداء من المعرفه ، والمعرفه أشد استبدادا بأول الكلام. وأما التى للتبرئه فللنحويين فيها اختلاف أهى عامله أم لا؟ ، فإن كانت عامله فكما أعملوا (إن) حرصا على إظهار تشبثها بالحديث ، وإن لم تكن عامله فلا كلام. ،

وأما حرف النداء فعامل فى المنادى عند بعضهم والذى يظهر خلافه ولو كان عاملا لما جاز حذفه وإبقاء عمله.

فإن قلت : فلم عملت النواصب والجوازم فى المضارع والفعل بعدها جمله ، ثم إن المضارع قبل دخولها كان مرفوعا بعامل معنوى ، فهلا منع هذا العامل هذه الحروف من العمل كما منع الابتداء الحروف الداخله على الجمله من العمل إلا أن يخشى انقطاع الجمله كما خيف فى إن وأخواتها؟.

فالجواب من وجهين :

أحدهما : أن الابتداء أقوى من عامل المضارع وإن كان كل منهما معنويا ، لأن عامل المضارع هو وقوعه موقع الاسم المخبر عنه فهو تابع له فلم يقو قوته ، فلم يمنع شيئا من الحروف اللفظيه عن العمل.

والثانى : أن هذه الحروف لم تدخل لمعنى فى الجمله ، إنما دخلت لمعنى فى الفعل خاصه ، فوجب عملها فيه ، كما وجب عمل حروف الجر فى الأسماء من حيث دلت على معنى فيها لا فى الجمله.

وأما (إلا) فى الاستثناء فقد زعم بعضهم أنها عامله ، والصحيح أنها موصله الفعل إلى العمل فى الاسم بعدها كتوصيل واو المفعول معه الفعل إلى العمل فيما بعدها ، فاستغنوا بإيصالها العامل عن إعمالها عملا آخر ، وكأنها هى العامله ومثلها فى ذلك حروف العطف.

ويقاس على ما تقدّم (لام التوكيد) وتركهم إعمالها فى الجمله ، مع أنها لا تدخل لمعنى فى الجمله فقط بل لتربط ما قبلها من القسم بما بعدها.

قال : وهذا الأصل محيط بجميع أصول إعمال الحروف وغيرها من العوامل وكاشف عن أسرار العمل للأفعال وغيرها من الحروف فى الأسماء ، ومنبهه على سر امتناع الأسماء أن تكون عامله فى غيرها ، هذا لفظ السهيلى.

وقال الشلوبين : الحروف لا تعمل بما فيها من معنى الأفعال خاصه ، لأنها لو عملت بذلك لعملت الحروف كلها إذ ليس حرف معنى يخلو من معنى الفعل ، فلو عملت بما فيها من معنى الفعل لعملت كلها ، وإنما يعمل منها ما توفرت فيه أشباه الفعل ، كتوفرها فى أن وأخواتها وما الحجازيه ، ولهذا لم تعمل (يا) فى النداء ، لأن تلك الأشباه ليست موجوده فيها.

السادس : قال السهيلى (١) : الفعل لا يعمل فى الحقيقه إلا فيما يدلّ عليه لفظه كالمصدر والفاعل والمفعول به ، أو فيما كان تابعا لواحد من هذه نعتا أو توكيدا أو بدلا ، لأن التابع هو الاسم الأول فى المعنى فلم يعمل الفعل إلا فيما دلّ عليه لفظه ، لأنك إذا قلت : ضرب ، اقتضى هذا اللفظ ضربا وضاربا ومضروبا ، وما عدا ذلك إنما يصل إليه الفعل بواسطه حرف كالمفعول معه والظرف.

السابع : إذا أمكن نسبه العمل إلى الموجود لم يصر إلى مجاز الحذف ، ومن ثم ضعّف بعضهم قول من قال إن ناصب المعطوف فى قول الشاعر : [البسيط] (٢)١٩٧- هل أنت باعث دينار لحاجتنا

أو عبد ربّ أخا عون بن مخراق

فعل يدل على اسم الفاعل ، وقال : بل الناصب له اسم الفاعل الموجود لأن التنوين فيه مراد ، وإذا أمكن نسبه العمل إلى الموجود لم يصر إلى مجاز الحذف. ذكره فى (البسيط).

وقال أيضا : ذهب الكوفيون إلى أن أمثله المبالغه لا تعمل لأن اسم الفاعل إنما عمل لجريانه على الفعل فى حركاته وسكناته ، وهذه غير جاريه فوجب امتناع عملها

١- انظر بدائع الفوائد (٢ / ١٠٦).

٢- الشاهد لجابر بن رألان أو لجرير أو لتأبط شرا أو هو مصنوع فى خزانه الأدب (٨ / ٢١٥) ، ولجرير ابن الخطفى ، أو لمجهول ، أو هو مصنوع فى المقاصد النحويه (٣ / ٥١٣) ، وبلا نسبه فى الدرر (٦ / ١٩٢) ، والكتاب (١ / ٢٢٧) ، وشرح أبيات سيبويه (١ / ٣٩٥) ، وشرح الأشمونى (٢ / ٣٤٤) ، والمقتضب (٤ / ١٥١) ، وهمع الهوامع (٢ / ١٤٥). ١٩٨-

والمنصوب بعدها محمول على فعل يفسره الصفه ، قال صاحب البسيط : وهذا ضعيف لأن النص مقدّم على القياس ، وتقدير ناصب غيرها على خلاف الأصل ، فلا يصار إليه ما أمكن إحاله العمل على الموجود.

فائده : المصدر المؤكد لا يعمل

قال ابن فلاح فى (المغنى) : المصدر المؤكد لا يعمل لعدم تقديره (بأن) والفعل فإن كان مما التزم حذف فعله كقولهم : سقيا زيدا ورعيا له ، ففيه وجهان :

أحدهما : أن العامل هو الفعل الناصب للمصدر قياسا على غيره من المصادر التى لا تقدر بأن والفعل.

والثانى : أن المصدر هو العامل لنيابته عن الفعل وقيامه مقامه ، ونظير هذا : زيد فى الدار واقفا ، هل العامل الظرف لنيابته عن الفعل أو نفس الفعل هو العامل والأكثر على أن العامل الظرف ، انتهى.

الثامن : إذا امتزج بعض الكلمات بالكلمه حتى صار كبعض حروفها تخطاها العامل ، ولذلك تخطى لام التعريف ، وها التنبيه ، فى قولك : مررت بهذا (وما) المزيده فى قوله تعالى : (فَبِما رَحْمَةٍ) [آل عمران : ١٥٩] ، (عَمَّا قَلِيلٍ) [المؤمنون : ٤٠] و (لا) فى نحو : جئت بلا زاد ، وغضبت من لا شىء ، و (لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ) [النساء : ١٦٥] ، و (إِلَّا تَفْعَلُوهُ) [الأنفال : ٧٣].

التاسع : قال الكوفيون : لا يمتنع أن يكون الشىء عاملا فى شىء ، والآخر عاملا فيه ، وبنوا على ذلك أن المبتدأ يرفع الخبر والخبر يرفع المبتدأ فهما يترافعان.

قالوا : وإنما قلنا ذلك لأنا وجدنا المبتدأ لا بد له من خبر ، والخبر لا بد له من المبتدأ فلما كان كل واحد منهما لا ينفك عن الآخر ، ويقتضى صاحبه عمل كل واحد منهما فى صاحبه.

قالوا : وقد جاء لذلك نظائر :

منها : قوله تعالى : (أَيًّا ما تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْماءُ الْحُسْنى) [الإسراء : ١١٠] فنصب أيا بتدعوا وجزم (تدعو) (بأيا) فكان كل واحد منهما عاملا فى الآخر ومثله : (أَيْنَما تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ الْمَوْتُ) [النساء : ٧٨] فأينما منصوب بتكونوا وتكونوا مجزوم بأينما ، وذلك كثير فى كلامهم.

وقال ابن النحاس فى (التعليقه) : حكى ابن جنّى فى كتاب له يسمى (الدمشقيات) غير الدمشقيات المشهوره له بين الناس قولا عن الأخفش : إن فعل الشرط وفعل الجواب يتجازمان كما قيل عن مذهب الكوفيين فى المبتدأ والخبر.

وقال ابن الدهان فى (الغره) : قول الكوفيين فاسد من وجهين :

أحدهما : أن الخبر إذا كان عاملا فرتبته التقديم ، وإذا كان معمولا فرتبته التأخير والشىء الواحد لا يكون مقدما ، ومؤخرا من كل وجه.

والثانى : أن الاسم ليس من حقه العمل وإنما يعمل بشبه الفعل : الرفع والنصب ، وبشبه الحرف : الجر والجزم ، وليس فيهما شبه وأما (أَيًّا ما تَدْعُوا) [الإسراء : ١١٠] فإن (تدعوا) عمل فى (أى) بحكم الأصل ، و (أى) عمل فى (تدعوا) بحكم النيابه عن الحرف الشرطى ، ويلزمهم أيضا أن لا يعملوا (إنّ) و (كان) و (ظننت) لأن العامل موجود فكيف يجمع بينهما؟.

العاشر : فرق بين العامل والمقتضى ، قال ابن يعيش فى (شرح المفصّل) (١) : ليست الإضافه هى العامله للجر ، وإنما هى المقتضيه له ، والمعنى بالمقتضى هنا أن القياس يقتضى هذا النوع من الإعراب ، لتقع المخالفه بينه وبين إعراب الفاعل والمفعول فيتميز عنهما إذ الإعراب إنما وضع للفرق بين المعانى ، والعامل هو حرف الجر أو تقديره ، فالإضافه معنى وحروف الجر لفظ وهى الأداه المحصله له كما كانت الفاعليه والمفعوليه معنيين يستدعيان الرفع والنصب فى الفاعل والمفعول ، والفعل أداه محصله لهما فالمقتضى غير العامل ، انتهى.

الحادى عشر : قال ابن النحاس فى (التعليقه) : هنا نكته لطيفه ، وهو أن الاسم العامل ومعموله يتنزل منزله المضاف والمضاف إليه فى باب النداء وباب لا فكما يحذف المضاف ويقام المضاف إليه مقامه كذلك يحذف العامل وينقى معموله ، إلا أنه لما كان الأكثر إذا حذف المضاف يعرب المضاف إليه بإعرابه ولا كذلك العامل والمعمول ، كثر حذف المضاف وقل حذف العامل.

الثانى عشر : قال ابن يعيش : قد يكون للحرف عمل فى حال لا يكون له فى حال أخرى وفيه نظائر :

الأول : لو لا ، تعمل الجر فى المضمر ولا تعمله فى المظهر.

الثانى : لدن ، تنصب غدوه ولا تنصب غيرها.

الثالث : عسى ، تنصب المضمر نحو عساك وعساى وعملها مع الظاهر الرفع.

الرابع : لات ، تعمل عمل ليس فى الأحيان ومع غيرها لا يكون لها عمل ، هذا ما ذكره ابن يعيش.

١- انظر شرح المفصّل (٢ / ١١٧).

وذكر أبو الحسين بن أبى الربيع فى شرح الإيضاح مثله ، وزاد فى النظائر تاء القسم ، تختص باسم الله ، وكاف التشبيه تختص بالظاهر وكذا واو القسم ومذ ومنذ.

وقال أبو البقاء فى (التبيين) : من الحرف ما يعمل فى موضع ولا يعمل فى موضع آخر ، ألا ترى أن واو القسم تجر فى القسم ولا تجرّ فى موضع آخر ، و (ما) النافيه تعمل فى موضع ولا تعمل فى موضع آخر ، وكذلك (حتى تجر فى موضع ولا تجر فى موضع آخر وذلك كثير ، ولما ذكر سيبويه (١) (لو لا) وأنها تجر المضمر دون غيره واستأنس لها بنظائر منها (لدن) و (لات) قال : ولا ينبغى لك أن تكسر الباب وهو مطرد وأنت تجد له نظائر.

الثالث عشر : لا يجوز اجتماع عاملين على معمول واحد ، ولهذا رد قول من قال : إن الابتداء والمبتدأ معا عاملان فى الخبر ، وقول من قال : إن المتبوع وعامله معا عاملان فى التابع ، وقول من قال : إنّ (إن) وفعل الشرط معا عاملان فى الجزاء ، وقول من قال : إن الفعل والفاعل معا عاملان فى المفعول ، حكاه أبو البقاء فى التبيين عن بعض الكوفيين ، وابن فلاح فى المغنى عن الفراء.

وقال ابن النحاس فى (التعليقه) : إذا جعلنا مجموع حلو حامض خبرا ، فالعائد ضمير من طريق المعنى لأن المعنى : هذا مز ، ولا يكون ذلك العائد فى أحدهما لأنه حينئذ يكون مستقلا بالخبريه ، وليس المعنى عليه ولا فيهما لأنهما حينئذ يكونان قد رفعا ذلك الضمير فيلزم اجتماع العاملين على معمول واحد وذلك لا يجوز.

الرابع عشر : مرتبه العامل أن يكون مقدما على المعمول ، قال ابن عصفور فى شرح المقرب فإن قيل : يناقض ذلك قولهم : إن العامل فى أسماء الشرط وأسماء الاستفهام لا يجوز تقديمه عليها.

فالجواب : إن أسماء الشرط تضمنت معنى (إن) وأسماء الاستفهام تضمنت معنى الهمزه فالأصل فى : من ضربت : أمن ضربت؟ ثم حذفت الهمزه فى اللفظ وتضمن الاسم معناها وإذا كان الأصل كذلك فتقديم العامل فى أسماء الشرط والاستفهام عليها سائغ بالنظر إلى الأصل ، وإنما امتنع تقديمه عليها فى اللفظ لعارض وهو تضمن الاسم معنى الشرط والاستفهام.

الخامس عشر : قال ابن إياز : العامل اللفظى وإن ضعف تعلقه أولى من العامل

١- انظر الكتاب (٢ / ٣٩٧).

المعنوى بدليل اختيارهم : زيدا ضربت على : زيد ضربت ، وقولهم : إن زيدا ضرب ، ولا يجوز إلا فى الضروره.

السادس عشر : قال الشلوبين فى (شرح الجزوليه) : العوامل لا يليها إلا الجوامد لا الصفات ، إلا أن تكون خاصه لجنس بها ، فيجوز حينئذ حذف الموصوف وإقامه الصفه مقامه ، فأجرى الاسم الذى بعد اسم الإشاره مجراه دون اسم الإشاره ، فكما أنه ليس بمستحسن : مررت بالحسن ، ولا مررت بالجميل ، لأنه لا يخص جنسا من جنس ، فكذلك ليس بمستحسن ، مررت بهذا الحسن ، ولا بهذا الجميل ، ولكن المستحسن إنما هو : مررت بهذا الضاحك ، كما يستحسن : مررت بالضاحك ، لأنه يخص جنسا من جنس فيعلم الموصوف هنا.

السابع عشر : قال ابن عصفور : العامل الضعيف لا يعمل فيما قبله ، ولهذا لا يتقدم أخبار (إنّ) وأخواتها عليها. انتهى. ولا المجرور والمنصوب والمجزوم على الجار والناصب والجازم ولا الحال على عامله الضعيف غير الفعل المتصرف وشبهه كاسم الإشاره ، وليت ولعل وكأن ، وكالظروف المتضمنه معنى الاستقرار ، ولا التمييز على عامله الجامد إجماعا ، ولا معمول المصدر وفعل التعجب واسم الفعل.

الثامن عشر : قال أبو البقاء فى (التبيين) : العامل مع (المعمول كالعله العقليه مع المعلول) ، والعله لا يفصل بينها وبين معلولها فيجب أن يكون العامل مع المعمول كذلك إلا فى مواضع قد استثنيت على خلاف هذا الأصل لدليل راجح.

التاسع عشر : قال أبو الحسين بن أبى الربيع فى (شرح الإيضاح) : الحروف لم يأت فيها تعليق ، وقد جاء التعليق فى الأفعال ، وقد جاء فى الأسماء قليلا ، قالوا : مررت بخير وأفضل من زيد ، فمن مخفوضه فى الثانى ، والأول معلق وأنشد سيبويه (١) : [المنسرح]

[يا من رأى عارضا أسرّ به]

بين ذراعى وجبهه الأسد

العشرون : قال ابن هشام (٢) : العامل الضعيف لا يحذف ، ومن ثم لا يحذف الجار والجازم والناصب للفعل إلا فى مواضع قويت فيها الدلاله وكثر فيها استعمال تلك العوامل ولا يجوز القياس عليها.

١- مرّ الشاهد رقم (٢٩).

٢- انظر مغنى اللبيب (٢ / ٦٧٤).

الحادى والعشرون : قال ابن جنّى : يدل على ضعف عوامل الأفعال عن الأسماء أن جواب الشرط جزم بإن وفعل الشرط كخبر المبتدأ بالمبتدأ والابتداء ، فجرت إن مجرى الابتداء.

العارض لا يعتد به

فيه فروع :

منها : أفعل الوصف إذا طرأت عليه الاسميه فهو باق على منع صرفه ولا يعتد بالعارض كأدهم ، وأفعل الاسم إذا طرأت عليه الوصفيه فهو باق على الصرف ولا يعتد بعارض الوصفيه كأربع فى قولك : مررت بنسوه أربع.

ومنها : قال الشيخ عبد القاهر الجرجانى فى شرح الإيضاح : العرب لا تنقض أصولها للبس يعرض.

ومنها : قولهم : صيد ، وحول ، بتصحيح الياء والواو وإن تحركا وانفتح ما قبلهما مراعاه للأصل وإهمال العارض.

ومنها : الأصل فى التقاء الساكنين أن يحرك الأول بالكسره ، فإن كان بعده ضمه لازمه حرك بالضم إتباعا ، ولا عبره بالضمه العارضه كضمه الإعراب نحو : لم يضرب ابن زيد فإنك تكسر الباء لا غير وإن كانت النون من ابن مضمومه لعروض ضمتها.

ومنها : قال الشلوبين فى (شرح الجزوليه) : إذا اتصل بالمضارع نون النسوه فإنه يبنى عند الجمهور. وقال قوم : هو باق على إعرابه ، وإنما منع من ظهور الإعراب فيه مانع كما منع من ظهور الإعراب فى الاسم المضاف إلى ياء المتكلم ، وهذا قول قد ذهب إليه طائفه قليله من المتقدمين حكاه ابن السراج (١) واختاره أبو بكر بن طلحه وقال : إنه هو الحق ، وإن مذهب أكثر المتقدمين فى ذلك خطأ.

قال : وحجه الجمهور أن هذه النون لما أوجبت ذهاب الإعراب من الفعل ، وكان أصل الفعل البناء ، رجع إلى أصله إذ قد ذهب ذلك الأمر الطارئ عليه الذى هو الإعراب.

قال هؤلاء : وهذا فرق بين المضارع الذى يتصل به النون ، وبين الاسم الذى

١- انظر الأصول (١ / ٥٢).

يتصل به ياء المتكلم ، إذ الاسم ليس أصله البناء إنما أصله الإعراب ، فإذا كان أصله الإعراب فلا ينبغى أن ينتقل عن الأصل ما وجدنا السبيل إليه بوجه ، وقد وجدنا السبيل بأن نقول : إن ذهاب الإعراب هنا عارض والعارض لا يعتدّ به.

ومنها : قال أبو البقاء فى (التبيين) : يجوز حذف الحرف الرابع من الاسم الرباعى فى الترخيم مطلقا ، ومنعه الكوفيون إذا كان قبل الطرف ساكن ، فإنه إذا حذف وحده كان الباقى ساكنا ، وذلك حكم الحروف ولا نظير له فى الأسماء المعربه.

وأجيب بأنه عارض ، ألا ترى أن ترخيم حارث يصيره إلى بناء لا نظير له فى الأصول وهو فاع ومع ذلك جاز أن يبقى على هذا المثال لأن الترخيم عارض فلا اعتداد به فى هذا المعنى.

ومنها : قال أبو البقاء أيضا : إذا كان ما قبل آخر الاسم ساكنا مثل بكر ، جاز فى الوقف أن تنقل الضمه والكسره إليه ، واختلفوا فى المنصوب الذى فيه الألف واللام نحو : رأيت البكر ، فمذهب البصريين أنه لا تنقل فتحه الراء إلى الكاف بل يوقف عليها بغير نقل ، ووجهه أن هذا الاسم له حاله فى الوقف تثبت فيه الألف والفتحه قبلها نحو : رأيت بكرا ، فلما كانت كذلك اطرد حكمها حتى صارت فى حال التعريف مثل حالها فى التنكير. لأن حالها حال واحده ، وهذا نظير امتناع الخرم فى متفاعلن فى الكامل لئلا يفضى إلى حال يلزم فيه الابتداء بالساكن ، ويؤيد ذلك أن التنكير هو الأصل والتعريف عارض ، فوجب ألا يعتد بالعارض ، وأن يستمر حكم التنكير.

ومنها : قال بعضهم : كان ينبغى أن تثبت الياء فى (جوار) فى حال الجر كما تثبت فى حال النصب ، لأن حركته فى الجر الفتح فينبغى أن لا تحذف.

قال ابن النحاس فى (التعليقه) : فالجواب أن النظر إلى أصل الحركه لا إلى العارض بعد منع الصرف ، لأنه لالتقائه مع تنوين الصرف نظر إلى ما يستحقه الاسم فى الأصل.

ومنها : قال ابن النحاس : قاعده الإعراب أن يثبت وصلا ويحذف وقفا ، فإن قيل : فإن لنا فى الإعراب ما يثبت وقفا ويحذف وصلا وهو الفعل المضارع إذا اتصل به ضمير جمع المذكرين أو المخاطبه المؤنثه وأكد ، فإنه يحذف منه الضمير ، ونون الرفع لنون التوكيد ، فإذا وقف عليه حذفت نون التوكيد للوقف وأعيد الضمير ونون الإعراب اللذان حذفا لنون التوكيد فهذا إعراب يثبت وقفا ويحذف وصلا.

قيل : الحذف هنا إنما كان لعارض فأعيد عند زوال العارض.

ومنها : قال (١) ابن يعيش : إذا لحقت تاء التأنيث الفعل المعتل اللام حذفت اللام لالتقاء الساكنين نحو : رمت فإن لقيها ساكن بعدها حركت بالكسر لالتقاء الساكنين نحو رمت المرأه ، ولا يرد الساكن المحذوف إذ الحركه عارضه وكذلك تقول : المرأتان رمتا ، فلا ترد الساكن وإن انفتحت التاء لأنها حركه عارضه ، إذ ليس بلازم أن يسند الفعل إلى اثنين ، فأصل التاء السكون وإنما حركت بسبب ألف التثنيه ، وقد قال بعضهم : رماتا ، فرد الألف الساقطه لتحرك التاء وأجرى الحركه العارضه مجرى اللازمه من نحو : قولا وبيعا وخافا وذلك قليل ردىء من قبيل الضروره.

ومنها : قال الشلوبين : النحويون إنما يعقدون أبدا قوانينهم على الأصول لا على العوارض ، ولذلك حدّوا الإعراب بأنه تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخله عليها ، ومن الأسماء المعربه ما لا تغيير فيه ولا اختلاف كالمصادر والظروف الملازمه للنصب ، فإن الأصل فيها أن تغير ، لكن منع من ذلك قله تمكنها ، فهى فى حكم ما يتغير نظرا إلى الأصل وإلغاء للعارض.

ومنها : قال الشلوبين : قول من قال : إن الضمه فى الخاء من : (جاءنى أخوك) هى ضمه الرفع ، وإنها منقوله عن حرف الإعراب ، وكذا الكسره فى : (مررت بأخيك) فاسد وذلك أن فيه كون الإعراب فيما قبل الآخر فى الرفع والخفض ، وهذا لا نظير له إلا فى الوقف على بعض اللغات فيما قبل آخره ساكن والوقف عارض والعارض لا يعتد به ، وهذا فى الوصل والوصل ليس عارضا بل هو الأصل.

ومنها : قال الشلوبين : إنما لحق الفعل علامه التأنيث إذا كان فاعله مؤنثا ، ولم تلحقه علامه التثنيه والجمع إذا كان فاعله مثنى ومجموعا. لأن الأكثر لزوم التأنيث فاعتدّوا به ، وعدم لزوم التثنيه والجمع فلم يعتدوا به لاعتدادهم باللازم وعدم اعتدادهم بالعارض ، فإنه لا يعتد به فى أكثر اللغه.

ومنها : قال (٢) ابن يعيش : قولهم : يضع ويدع ، إنّما حذفت الواو منهما لأن الأصل : يوضع ويودع لأن (فعل) من هذا إنما يأتى مضارعه على يفعل بالكسر ، وإنما فتح فى يضع ويدع لمكان حرف الحلق ، فالفتحه إذن عارضه والعارض لا اعتداد به لأنه كالمعدوم فحذفت الواو فيهما لأن الكسره فى حكم المنطوق به.

١- انظر شرح المفصّل (٩ / ٢٧).

٢- انظر شرح المفصّل (١٠ / ٦١).

ومنها : قال الشلوبين : ذهب بعضهم إلى أن الضمير فى نحو : ربّ رجل وأخيه ، نكره لأن العرب أجرته مجراها فهو فى معنى : ربّ رجل وربّ أخى رجل ، وسيبويه أبقاه على معرفته لأن أصل وضع ضمير النكره أن يكون معرفه لا نكره ، فأجراه سيبويه على أصله ولم يبال بهذا الذى طرأ عليه من جهه معنى الكلام لأنه أمر طارئ فى هذا الموضع ، والنكره فى كل موضع ليست كذلك فلذلك جعل سيبويه ضمير النكره فى هذا الموضع معرفه (١).

ومنها : قال الشلوبين : أوجه اللغتين فى باب (قاضى) أنه يقال فيه فى الوقف فى حالى الرفع والجر : هذا قاض ومررت بقاض ، ويقال فى الأخرى : هذا قاضى ومررت بقاضى ، ووجه هذه اللغه أن حاذف الياء فى الوصل إنما كان التنوين لالتقائها معه وقد سقط فى الوقف فرجعت الياء ووجه اللغه الأولى أن حذف التنوين فى الوقف عارض ، والعارض لا يعتدّ به فبقيت الياء محذوفه وسكن ما قبلها لأنه لا يوقف على متحرك ، وهذه اللغه أوجه اللغتين لأنها مبنيه على عدم الاعتداد بالعارض وهو الأكثر.

١- انظر الكتاب (٢ / ٥٠).

حرف الغين

الغالب واللازم يجريان فى العربيه مجرى واحدا

ذكر هذه القاعده الرمانى ، وبنى عليها أن وزن الفعل الذى يغلب عليه يجرى فيه منع الصرف مجرى الوزن الذى يخص الفعل.

قال ابن النحاس فى (التعليقه) : لكن شرط جريان الغالب مجرى اللازم هنا الزياده فى أوله ، والمراد بالزياده أحد حروف المضارعه.

ص: ٢٧۴

الفرع أحطّ رتبه من الأصل

اشاره

ومن ثم لم يجز إعمال اسم الفاعل عند البصريين من غير اعتماد ، قال فى (البسيط) : لأنه فرع عن الفعل فى العمل ، والقاعده حط الفروع عن رتب الأصول ، فاشترط اعتماده على أحد الأمور السته ليقوى بذلك على العمل.

وقال (۱) ابن يعيش : قال الكسائى فى قوله تعالى : (كِتابَ اللهِ عَلَيْكُمْ) [النساء : ۲۴] إنه نصب بعليكم على الإغراء ، كأنه قال : عليكم كتاب الله ، فقدم المنصوب. قال : ومثله قول الشاعر : [الرجز] (۲)۱۹۸- يا أيها المائح دلوى دونكا

أى : دونك دلوى.

قال : وما قاله ضعيف لأن هذه الظروف ليست أفعالا ، وإنما هى نائبه عن الأفعال ، وفى معناها ، فهى فروع فى العمل على الأفعال ، والفروع أبدا منحطه عن درجات الأصول فإعمالها فيما تقدم عليها تسويه بين الأصل والفرع وذلك لا يجوز.

وقال (۳) أيضا : إذا قلت : عندى راقود خلّا ، ورطل زيتا ، فلا يحسن أن يجرى وصفا على ما قبله لأنه اسم جامد غير مشتق ، ولا إضافته لأجل التنوين فنصب على الفضله تشبيها بالمفعول وتنزيلا للاسم الجامد منزله اسم الفاعل ، من جهه أنه إذا نون نصب فعمل النصب ، وانحط عن درجه اسم الفاعل فاختص عمله فى المكره دون المعرفه ، كما انحط اسم الفاعل عندنا عن درجه الفعل ، حتى إذا أجرى على غير من هو له وجب إبراز ضميره نحو قولك : زيد هند ضاربها هو.

۱- انظر شرح المفصّل (۱ / ۱۱۷).

۲- الرجز لجاريه بن مازن فى الدرر (۵ / ۳۰۱) ، وشرح التصريح (۲ / ۲۰۰) ، والمقاصد النحويه (۴ / ۳۱۱) ، وبلا نسبه فى اللسان (ميح) ، وأسرار العربيه (ص ۱۶۵) ، والإنصاف (ص ۲۲۸) ، وأوضح المسالك (۴ / ۸۸) ، وجمهره اللغه (ص ۵۷۴) ، وشرح الأشمونى (۲ / ۴۹۱) ، وشرح المفصّل (۱ / ۱۱۷) ، والمقرب (۱ / ۱۳۷) ، والمغنى (۲ / ۶۰۹). ۱۹۹-

۳- انظر شرح المفصّل (۲ / ۷۲).

وقال أبو البقاء فى (التبيين) : اسم الفاعل والصفه المشبهه إذا جريا على غير من هما له وجب إبراز الضمير فيهما لأنهما فرعان على الفعل فى العمل وتحمل الضمير ، وقد انضم إلى ذلك جريانه على غير من هو له ، فقد انضم فرع إلى فرع ، والفرع يقصر عن الأصل ، فيجب أن يبرز الضمير ليظهر أثر القصور ويمتاز الفرع عن الأصل.

وقال (١) ابن يعيش : لا يجوز تقديم خبر إن وأخواتها ولا اسمها عليها ، ولا تقديم الخبر فيها على الاسم ، لكونها فروعا عن الأفعال فى العمل فانحطت عن درجه الأفعال.

وقال ابن فلاح فى (المغنى) : إنما حمل نصب جمع المؤنث السالم على جره مع إمكان دخول النصب فيه لئلا يكون الفرع أوسع مجالا من الأصل ، مع أن الحكمه تقتضى انحطاط الفروع عن رتب الأصول ولأنه يشارك المذكر فى التصحيح فشاركه فى الإعراب ، والمذكر معرب بحرفين فأعرب هذا بحركتين وخصّ بالحركه لانحطاطه عن رتبه الأصل.

وقال ابن النحاس فى (التعليقه) : إنما اختص الجر بالأسماء لأنه لو دخل الأفعال - وقد دخلها الرفع والنصب والجزم ، وهى فرع فى الإعراب على الأسماء ، لكان الفرع أكثر تصرفا فى الإعراب من الأصل ، والفروع أبدا تنحط عن الأصول فى التصرف لا تزيد عليها فمنع الجر من الأفعال لذلك.

وقال ابن عصفور فى (شرح الجمل) : لما كان جعل (الواو) بمعنى (مع) فى المفعول معه فرعا عن كونها عاطفه ، لم يتصرفوا فى الاسم الذى بعدها فلم يقدموه على العامل ، وإن كان متصرفا ولا على الفاعل ، لا يقولون : والطيالسه جاء البرد ، ولا جاء والطيالسه البرد ، لأن الفروع لا تحتمل من التصرف ما تحتمله الأصول.

وقال أبو الحسين بن أبى الربيع فى (شرح الإيضاح) : إنما لم تعمل (ما) عمل ليس مطلقا بل بالشروط المعروفه ، وهى أن يكون الخبر مؤخرا وأن يكون منفيا ، وأن لا يقع بعد ما (أن) فإن (أن) تكف ما عن العمل كما تكف ما إنّ عن العمل لأنها فى الدرجه الثالثه فى العمل ، لأن ما مشبهه بليس ، وليس مشبهه بالفعل ، وكل ما هو فى الدرجه الثالثه فلا تجده يعمل أبدا إلا مختصا ليفرق بينهما ، ألا ترى أن تاء القسم اختصت باسم الله وإن كانت بدلا من الواو ، والواو تخفض فى القسم كل

١- انظر شرح المفصّل (١ / ١٠٣).

ظاهر ، وإنما كان الاختصاص باسم الله فى التاء لأنها مبدله من الواو والواو بدل من الباء فى الدرجه الثالثه فلذلك اختصت.

وكذلك الصفه المشبهه باسم الفاعل عملت تشبيها باسم الفاعل واسم الفاعل عمل لشبهه فى الفعل ، فالصفه فى عملها فى الدرجه الثالثه ، فكان عملها مختصا لأنها لا تعمل إلا ما كان من سبب الأول ، ولهذا نظائر.

وقال ابن إياز : لما كانت (لا) فرعا فى العمل عن (إن) ومشبهه بها وجب أن تنحطّ عنها ، فلذلك اشترط فى إعمالها شروط : كتنكير معمولها وعدم فصلها.

وقال السخاوى فى (تنوير الدياجى) : انحط اسم الفاعل عن منزله الفعل فى أشياء لأنه فرع عنه فى العمل ، والفرع لا يساوى بالأصل ، فمما انحط فيه عن الفعل بروز ضميره إذا جرى على غير من هو له ، نحو : هند زيد ضاربته هى ، ولو كان فى مكان ضاربته ، تضربه ، لم يبرز الضمير لقوه الفعل.

وقال أبو البقاء : (لا) فرع على (إن) ، و (إن) فرع على كان ، والفروع تنقص عن الأصول ، فلذلك لا تقوى على العمل فى الخبر إذ كانت فرع فرع.

وقال ابن إياز : لما كان الفعل فرعا على الاسم فى الإعراب لم تكثر عوامله كثره عوامل الاسم ، إذ من عادتهم التصرف فى الأصول دون الفروع.

وقال أيضا : (أن) الناصبه للمضارع فرع (أنّ) المشدده ، لأن كلّا منهما حرف مصدرى ولمّا كانت فرعا عليها نصبت فقط ، و (أنّ) الثقيله لأصالتها نصبت ورفعت.

وقال أيضا : (أن) أصل نواصب المضارع ، ولن وإذن وكى ، فروع عنها ، ومحموله عليها لكونها تخلص الفعل للاستقبال مثلها ، ولهذا عملت ظاهره ومقدره ، وأخواتها لا تعمل إلا فى حال الظهور دون التقدير.

وقال ابن القواس : قيل : إن تنوين (عرفات) مثل تنوين الصرف لفظا وصوره ، والجر فيها دخل تبعا للتنوين ، ولو كانت لا تنصرف لامتنع دخول الجر عليها.

وأجيب : بأن الجر دخلها تبعا لتنوين المقابله ، وقيل : التنوين عوض عن الفتحه فى حاله النصب ، وأبطل بأنه لو عوض عنها لما حصل انحطاط الفرع عن رتبه الأصل.

وقال أيضا : إنما امتنعت إضافه العدد إلى المميز لأنه فرع عن اسم الفاعل والصفه المشبهه فى العمل ، فلو تصرف فيه بالإضافه تصرفهما للزم مساواه الفرع الأصل وهو محال.

وقال ابن هشام فى (تذكرته) : نصّ العبدى على أن (إما) لا تستعمل فى الإباحه لأنها دخيله على (أو) وفرع لها والفرع ينقص عن درجه الأصل.

وقال ابن هشام : كأن العبدىّ لما لم يسمعه لم يجز قياسه وهو متجه. انتهى.

تنبيه : قد يكثر الفرع ويقل الأصل

قال الأندلسى فى (شرح المفصّل) : فإن قيل : (الواو) أكثر استعمالا فى القسم من (الباء) ، فكيف جعلتم القليل الاستعمال هو الأصل؟.

قيل : لا يبعد أن يكثر الفرع ويقلّ الأصل لضرب من التأويل ، ألا ترى أن نعم الرجل أكثر من نعم بالكسر.

الفروع هى المحتاجه إلى العلامات والأصول لا تحتاج إلى علامه

قال الشيخ بهاء الدين بن النحاس فى (التعليقه) : وجدت ذلك بخط عالى بن عثمان بن جنّى عن أبيه قال : بدليل أنك تقول فى المذكر : قائم ، وإذا أردت التأنيث قلت : قائمه ، فجئت بالعلامه عند المؤنث ولم تأت للمذكر بعلامه ، وتقول : رأيت رجلا ، فلا يحتاج إلى العلامه ، وإن أردت التعريف أدخلت العلامه فقلت : رأيت الرجل فأدخلت العلامه فى الفرع الذى هو التعريف ، ولم تدخلها فى التنكير ، وإذا أردت بالفعل المضارع الاستقبال أدخلت عليه السين لتدل بها على استقباله ، وذلك يدل على أن أصله موضوع للحال ، ولو كان الاستقبال فيه أصلا لما احتاج إلى علامه. انتهى.

وانظر إلى دين الشيخ بهاء الدين وأمانته كيف وجد فائده بخط ولد ابن جنّى نقلها عن أبيه ولم تسطر فى كتاب فنقلها عنه ، ولم يستجز ذكرها من غير عزو إليه ، لا كالسارق الذى أغار على تصانيفى التى أقمت فى تتبعها سنين وهى كتاب المعجزات الكبير وكتاب الخصائص الصغرى ، وغير ذلك فسرقها وضمّها وغيرها مما سرقه من كتب الخضيرى والسخاوى فى مجموع وادّعاه لنفسه ، ولم يعز إلى كتبى وكتب الخضيرى والسخاوى شيئا مما نقله عنها ، وليس هذا من أداء الأمانه فى العلم.

الفروع قد تكثر وتطرد حتى تصير كالأصول وتشبه الأصول بها

ذكر ذلك ابن جنّى فى (الخصائص) وقال (۱) : من ذلك قول ذى الرمّه : [الطويل] (۲)۱۹۹- ورمل كأوراك العذارى قطعته

[إذا ألبسته المظلمات الحنادس]

والعاده أن تشبه أعجاز النساء بكثبان الأنقاء ، فلما كثر ذلك واطرد عكس الشاعر التشبيه فجعل أوراك العذارى أصلا وشبه به الرمل. قال : ولذلك لما كثر تقديم المفعول على الفاعل ، صار وإن كان مؤخرا فى اللفظ ، كأنه مقدم فى الرتبه فجاز أن يعود الضمير من الفاعل عليه ، وإن كان الفاعل مقدما والمفعول مؤخرا ، كما جاز أن يعود الضمير من المفعول إذا كان مقدما على الفاعل وإن كان مؤخرا فى قولنا : ضرب غلامه زيد.

وقال ابن عصفور فى (شرح الجمل) : الدليل على أن الفرع هو الذى ينبغى أن تجعل فيه العلامه لا الأصل ، أنهم جعلوا علامه للتثنيه والجمع ، ولم يجعلوا علامه للإفراد لما كانت التثنيه والجمع فرعين عن الإفراد وكذلك أيضا جعلوا علامه للتصغير ولم يجعلوا علامه للتكبير ، لأن التصغير فرع عن التكبير.

وكذلك أيضا جعلوا الألف واللام علامه للتعريف ولم يجعلوا للتنكير علامه ، لأن التعريف فرع عن التنكير. فإن كان التنكير فرعا عن التعريف جعلوا له علامه لم تكن فى التعريف وهى التنوين نحو قولك : سيبويه وسيبويه آخر ، وأشباه ذلك فى اللسان كثير.

الفرق

اشاره

عللوا به أحكاما كثيره ، منها : رفع الفاعل ، ونصب المفعول ، وضم تاء المتكلم ، وفتح تاء المخاطب وكسر تاء المخاطبه ، وتنوين التمكن دخل للفرق بين ما ينصرف وما لا ينصرف ، وتنوين التنكير دخل للفرق بين النكره والمعرفه من المبنيات.

۱- انظر الخصائص (۱ / ۳۰۰).

۲- الشاهد لذى الرمّه فى ديوانه (۱۱۳۱) ، ولسان العرب (ورك) و (جمل) ، وتاج العروس (ورك). ۲۰۰-

ومنهـا : بنـاء نحو (سـيبويه) على الكسـر ولم يعرب كبعلبـك ، قـال فى (البسـيط) : فرقـا بين التركيب مع الأـعجمى والتركيب مع العربى.

ومنهـا : كنّوا عن أعلاـم الأناسـىّ بفلاـن وفلاـنه ، قـال فى البسـيط : وإذا كنوا عن أعلام البهائم أدخلوا عليها اللام فقالوا : الفلان والفلانه فرقا بين الكنايتين ، قال : وإنما اختصت باللام لوجهين :

أحدهما : أنّها أنقص عن درجه الأناسىّ فى التعريف ، فخصّت باللّام ، إشعارا بنقصان درجتها عن درجه الأصل.

والثانى : أن أعلام البهائم أقلّ فكانت أقبل للزياده لقلتها.

ومنهـا : قـال فى البسـيط : فتحت همزه الوصـل فى أداه التعريف لكثره الاسـتعمال ، وفرقا بينها وبين الـداخله على الاسم والفعل ، فإنها مع الاسم مكسوره ومع الفعل مكسوره ومضمومه.

ومنها : قال فى البسيط : التاء الداخله على العدد لم تدخل التأنيث ما دخلت عليه لأنه مذكر بل دخلت للفرق بين العددين.

ومنها : قال فى البسيط : لا يؤكد الضمير المنصوب بالمنفصل المنصوب فرقا بينه وبين البدل.

ومنهـا : قال فى البسـيط : تحـذف التاء من باب صـبور وشـكور فرقا بين (فعول) بمعنى (فاعل) وفعول بمعنى مفعول نحو : حلوبه وركوبه بمعنى محلوبه ومركوبه ، ومن باب جريح وقتيل فرقا بين مفعول وبين فعيل بمعنى فاعل كعليم وسميع.

ومنهـا قـال فى (البسـيط) : حـذفت ألف (ذا) فى التثنيه هربا من التقاء الساكنين ، ولم تقلب كما قلبت ألف المعرب فرقا بين تثنيه المبنى وتثنيه المعرب وشددت النون فى (ذانّ) عند بعضهم فرقا فعيل بمعنى مفعول وبين فعيل بمعنى فاعل كعليم وسميع.

وقال : فعيل بمعنى مفعول يكسّـر على فعلى كجريح وجرحى وأسـير وأسرى ، ولا يجمع جمع تصحيح فرقا بينه وبين فعيل بمعنى فاعـل ، وخصّ الثانى بجمع التصـحيح لأنه أشـرف من المفعول ، وجمع التصـحيح أدلّ على الشـرف لكون صـيغه المفرد فيه غير متغيره. قـال : ولمـا لم يفرقـوا فى الـذى بمعنى مفعول بين المـذكور والمؤنث لم يفرقوا بينهمـا فى الجمع ، ولمـا فرقوا فى الـذى بمعنى فاعل نحو كريم وكريمه فرقوا بينهما فى الجمع.

ومنها : تغيير صيغه الفعل المبنى للمفعول فرقا بينه وبين المبنى للفاعل ، قال ابن السراج (فى الأصول) (١) : وقد جعل بينهما فى جميع تصاريف الأفعال ماضيها ومستقبلها وثلاثيها ورباعيها وما فيه زائد منها فروق فى الأبنيه.

ومنها قال (٢) ابن يعيش : أرادوا الفرق بين البدل والتأكيد ، فإذا قالوا : رأيتك إيّاك ، كان بدلا ، وإذا قالوا : رأيتك أنت ، كان تأكيدا فلذلك استعمل ضمير المرفوع فى تأكيد المنصوب والمجرور ، واشترك الجميع فيه كما اشتركن فى (نا) وجروا فى ذلك على قياس اشتراكها كلها فى لفظ واحد.

ومنها : قال أبو الحسن على بن محمد بن ثابت الخولانى المعروف بالحداد فى كتاب (المفيد فى معرفه التحقيق والتجويد) : الهاء فى هذه ليست من قبيل هاء الضمير ، بدليل امتناع جواز الضم فيها ، وإنما هى هاء تأنيث مشبهه بهاء تذكير ، ومجراها فى الصفه مجراها من حيث كانت زائده وعلامه لمؤنث ، كما أن تلك زائده وعلامه لمذكر أيضا ، وإنما كسر ما قبلها ، وهاء التأنيث لا يكون ما قبلها إلا مفتوحا لأنها بدل من ياء ، وإنما أبدلت منها الهاء للتفرقه بين (ذى) التى بمعنى صاحب ، وبين ذى التى فيها معنى الإشاره.

ومنها : قال الجزولى : قد يبنى المبنى على حركه للفرق بين معنى أداه واحده.

قال الشلوبين : كالفتحه فى أنا ، اسم المتكلم ، لأن الألف إنما هى للوقف فكان حق النون أن تكون ساكنه لأن أصل البناء السكون ، إلا أنا فرقنا بين (أن) إذا كانت أداه للدلاله على المتكلم ، وبين التى تصيّر الفعل فى تأويل الاسم ففتحت النون من أداه المتكلم.

ومنها : قال ابن عصفور فى (شرح الجمل) وابن النحاس فى (التعليقه) : أصل لام الجر أن تكون مفتوحه لكونها مبتيّه على حرف واحد فنحرك بالفتح طلبا للتخفيف وإنما كسرت للفرق بينها وبين لام الابتداء فى نحو قولك : لموسى غلام ، ولموسى غلام ، ولذا بقيت مع المضمر على فتحها ، لأنه لا لبس معه لكون الضمير مع لام الابتداء من ضمائر الرفع ، والضمير مع لام الجر من ضمائر الجر ، ولفظ ضمائر الجر وضمائر الرفع مختلف فلا لبس حينئذ. وكان ينبغى على هذا أن تكسر لام المستغاث فى نحو : يا لزيد ، لدخولها على الظاهر ، إلا أنهم فتحوها تفرقه بينها وبين

١- انظر الأصول (١ / ٨١).

٢- انظر شرح المفصّل (٣ / ٤٣).

لام المستغاث من أجله ، وكانت أحق بالفتح من لام المستغاث من أجله ، لأن المستغاث به منادى ، والمنادى واقع موقع المضمر ولام الجر تفتح مع المضمر ، ففتحت مع ما وقع موقعه.

وقال ابن فلاح فى (مغنيه) : أفعل فعلى كالأفضل والفضلى ، يجمع هو ومؤنثه جمع التصحيح فرقا بينه وبين أفعل فعلاء.

وقال الأندلسى : إنما تبدل التاء فى قائمه فى الوقف هاء فرقا بين تأنيث الاسم وتأنيث الفعل.

خاتمه : التنوين نون صحيحه ساكنه

قال ابن السراج فى (الأصول) (١) : التنوين نون صحيحه ساكنه ، وإنما خصها النحويون بهذا اللقب وسموها تنوينا ، ليفرقوا بينها وبين النون الزائده المتحركه التى تكون فى التثنيه والجمع.

الفعل لا يثنّى

قال أبو جعفر بن الزبير فى (تعليقه على كتاب سيبويه) : وسبب ذلك أن الفعل مدلوله جنس وهو واقع على القليل والكثير ألا ترى أنك فى قولك : ضرب زيد عمرا ، ويمكن أن يكون ضرب مره واحده ويمكن أن يكون ضرب مرات ، فهو إذن دليل على القليل والكثير ، والمثنى إنما يكون مدلوله مفردا نحو : رجل ، ألا ترى أن لفظ رجل لا يدّل إلا على واحد ، وإذا قلت : رجلان دلّت هذه الصيغه على اثنين فقط ، فلما كان الفعل لا يدلّ على شىء واحد بعينه لم يكن لتثنيته فائده ، وأيضا فإن العرب لم تثنّه.

فإن قيل : إنّ الفعل مثّنى فى قولك : يفعلان.

فالجواب : إن ذلك باطل لأنه لو كان مثنى لجاز أن تقول : زيد قاما ، إذا وقع منه القيام مرتين ، والعرب لم تقل ذلك فبطل أن يكون مثنى فى ذلك الفعل.

الفعل أثقل من الاسم

اشاره

وعلّله صاحب البسيط بوجهين :

أحدهما : أنه لكثره مقتضياته يصير بمنزله المركب والاسم بمنزله المفرد.

١- انظر الأصول (١ / ٤٧).

والثانى : أن الاسم أكثر من الفعل ، بـدليل أن تركيب الاسم يكون مع الفعل ومن غير فعل ، والكثره مظنه الخفه كما فى المعرفه والنكره.

قال : وإذا تقرر ثقله فهو مع ذلك فرع على الاسم من وجهين :

أحدهما : أن الفعل مشتقّ من المصدر على مذهب أهل البصره. والمشتق فرع على المشتق منه لأنه يقف وجود الفرع على وجود الأصل.

والثانى : أن الفعل يفتقر إلى الاسم فى إفاده التركيب والاسم يستقل بالتركيب من غير توقف.

وقال (١) ابن يعيش : الأفعال أثقل من الأسماء لوجهين :

أحـدهما : أن الاسم أكثر من الفعـل ، من حيث أن كل فعل لا بـدّ له من فاعل اسم يكون معه ، وقـد يسـتغنى الاسم عن الفعل ، وإذا ثبت أنه أكثر فى الكلام كـان أكثر اسـتعمالا وإذا كثر اسـتعماله خف على الألسـنه لكثره تـداوله ، ألا ترى أن العجمى إذا تعاطى كلام العرب ثقل على لسانه لقلّه استعماله ، وكذلك العربى إذ تعاطى كلام العجم كان ثقيلا عليه لقله استعماله له.

والثانى : أن الفعل يقتضـى فاعلا ومفعولا فصار كالمركّب منهما إذ لا يسـتغنى عنهما والاسم لا يقتضـى شيئا من ذلك فهو مفرد والمفرد أخفّ من المركب.

وقال ابن النحاس فى (التعليقه) : الاسم أخفّ من الفعل لوجوه :

منها : أنّ الأسماء أكثر استعمالا من الأفعال ، والشىء إذا كثر استعماله على ألسنتهم خفّ ، وإنّما قلنا : إنّه أكثر استعمالا لأمور :

منها : الأوزان ، وعدد الحروف ، أما فى الأصول فلأن أصول الأسـماء ثلاثيه ورباعيه وخماسيه ، وليس فى الأفعال خماسيه ، وأما بالزياده فالاسم يبلغ بالزياده سبعه وأكثر من ذلك على ما ذكر ، والفعل لا يزاد على السته ، فقد زاد عليه فى الأصول والزياده.

وأما الأبنيه ، فأبنيه الأصول فى الأسماء المجمع عليها تسعه عشر ، وأصول الأفعال أربعه.

وأما الأبنيه بالزياده فالأسماء تزيد على ثلاثمائه ، والفعل لا يبلغ الثلاثين.

ومنها : أن الاسم يفيد مع جنسه ، والفعل لا يفيد إلا بانضمام الاسم.

١- انظر شرح المفصّل (١ / ٥٧).

ومنها : أن الفعل يفتقر إلى الفاعل فيثقل ولا كذلك الاسم.

فإن قلت : فإن المبتدأ يحتاج إلى خبر فليكن كاحتياج الفعل إلى فاعله.

قلنا : تعلق الفعل بفاعله أشد من تعلق المبتدأ بخبره ، لأن الفاعل يتنزل منزله الجزء من الفعل ولا كذلك الخبر من المبتدأ.

ومنها : أن الفعل تلحقه زوائد نحو حروف المضارعه ، وتاء التأنيث ، ونونى التوكيد والضمائر فثقل بذلك.

ومنها : أن الأفعال مشتقه من المصادر والمشتق فرع على المشتق منه فهى إذن فرع على الأسماء والفرع أثقل من الأصل ، انتهى.

فائده : الأمور التى يعبرون بها عن الفعل

قال ابن هشام (١) : إنهم يعبّرون بالفعل عن أمور.

أحدها : وقوعه ، وهو الأصل.

الثانى : مشارفته ، نحو : (وَإِذا طَلَّقْتُمُ النِّساءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَ) [البقره : ٢٨١] أى : فشارفن انقضاء العده ، (وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِمْ) [النساء : ٩] أى : لو شارفوا أن يتركوا.

الثالث : إرادته ، وأكثر ما يكون ذلك بعد أداه الشرط نحو : (فَإِذا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ) [النحل : ٩٨] ، (إِذا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلاهِ فَاغْسِلُوا) [المائده : ٦] ، (إِذا قَضى أَمْراً فَإِنَّما يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ) [آل عمران : ٤٧].

الرابع : مقاربته ، كقوله : [الطويل] (٢) ٢٠٠- إلى ملك كاد الجبال لفقده

تزول ، وزال الرّاسيات من الصّخر

أى : تزول الراسيات.

الخامس : القدره عليه ، نحو : (وَعْداً عَلَيْنا إِنَّا كُنَّا فاعِلِينَ) [الأنبياء : ١٠٤] أى : قادرين على الإعاده وأصل ذلك أن الفعل يتسبب عن الإراده والقدره وهم يقيمون السبب مكان المسبّب وبالعكس.

١- انظر مغنى اللبيب (٢ / ٧٦٧).

٢- الشاهد بلا نسبه فى شرح شواهد المغنى (٢ / ٩٦٤) ، ومغنى اللبيب (٢ / ٦٨٨). ٢٠١-

حرف القاف

القلب

قال ابن هشام فى (المغنى) (١) : القاعده العاشره من فنون كلامهم القلب ، وأكثر وقوعه فى الشعر كقوله حسان - رضى الله عنه - : [الوافر] (٢)٢٠١- كأنّ سبيئه من بيت رأس

يكون مزاجها عسل وماء

نصب المزاج فجعل المعرفه الخبر ، والأصل رفعه ، ونصب العسل على أن المعرفه الاسم والنكره الخبر ، وقول رؤبه : [الرجز] (٣)٢٠٢- ومهمه مغبرّه أر جاؤه

كأنّ لون أرضه سماؤه

أى : كأن لون سمائه لغبرته لون أرضه ، فعكس التشبيه مبالغه وحذف المضاف ، وقول عروه بن الورد : [الوافر] (٤)٢٠٣- فديت بنفسه نفسى ومالى

[وما آلوك إلا ما أطيق]

وقول القطامى : [الوافر] (٥)٢٠٤- [فلما أن جرى سمن عليها]

كما طيّنت بالفدن السّياعا

١- انظر مغنى اللبيب (٢ / ٧٧٥).

٢- الشاهد لحسان بن ثابت فى ديوانه (ص ٧١) ، والكتاب (١ / ٨٨) ، والدرر (٢ / ٧٣) ، وشرح أبيات سيبويه (١ / ٥٠) ، وشرح شواهد المغنى (ص ٨٤٩) ، وشرح المفصّل (٧ / ٩٣) ، ولسان العرب (سبأ) ، و (رأس) ، والمحتسب (١ / ٢٧٩) ، والمقتضب (٤ / ٩٢) ، وبلا نسبه فى همع الهوامع. ٢٠٢-

٣- الرجز لرؤبه فى ديوانه (ص ٣) ، وخزانه الأدب (٦ / ٤٥٨) ، وشرح التصريح (٢ / ٣٣٩) ، وشرح شواهد المغنى (٢ / ٩٧١) ، ولسان العرب (عمى) ، ومعاهد التنصيص (١ / ١٧٨) ، ومغنى اللبيب (٢ / ٦٩٥) ، والمقاصد النحويه (٤ / ٥٥٧) ، وتاج العروس (كبد) و (عمى) ، وبلا نسبه فى أمالى المرتضى (١ / ٢١٦) ، والإنصاف (١ / ٣٧٧) ، وأوضح المسالك (٤ / ٣٤٢) ، وجواهر الأدب (ص ١٦٤) ، وسرّ صناعه الإعراب (٢ / ٦٣٦) ، وشرح شذور الذهب (ص ٤١٤) ، وشرح المفصّل (٢ / ١١٨) ، وفقه اللغه (ص ٢٠٢). ٢٠٣-

٤- الشاهد لعروه فى شرح شواهد المغنى (٢ / ٩٧٢) ، ولسان العرب (تيز) ، ومغنى اللبيب (٢ / ٦٩٦) ، وليس فى ديوان. ٢٠٤-

٥- الشاهد للقطامى فى ديوانه (ص ٤٠) ، وأساس البلاغه (فدن) ، وجمهره اللغه (ص ٨٤٥) ، وشرح شواهد المغنى (٢ / ٩٧٢) ،

ولسان العرب (تيز) ، و (سيع) ، ومغنى اللبيب (٢ / ٦٩٦). ٢٠٥-

الفدن : القصر ، والسياع : الطين ، ومنه فى الكلام : أدخلت القلنسوه فى رأسى وعرضت الناقه على الحوض وعلى الماء ، قاله الجوهرى وجماعه منهم الكسائى والزمخشرى وجعل منه : (وَيَوْمَ يُعْرَضُ الَّذِينَ كَفَرُوا عَلَى النَّارِ) [الأحقاف : ٢٠].

وفى كتاب (التوسعه) لابن السكيت (١) : أن عرض الحوض على الناقه مقلوب ويقال : إذا طلعت الجوزاء انتصب العود فى الحرباء ، أى : انتصب الحرباء فى العود.

وقال ثعلب فى قوله تعالى : (ثُمَّ فِي سِلْسِلَةٍ ذَرْعُها سَبْعُونَ ذِراعاً فَاسْلُكُوهُ) [الحاقه : ٢٢] ، إن المعنى اسلكوا فيه سلسله ، وقيل : أن منه : (وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْناها فَجاءَها بَأْسُنا) [الأعراف : ٤] ، (ثُمَّ دَنا فَتَدَلَّى) [النجم : ٨] ، (اذْهَبْ بِكِتابِي هذا فَأَلْقِهْ إِلَيْهِمْ ثُمَّ تَوَلَّ عَنْهُمْ فَانْظُرْ ما ذا يَرْجِعُونَ) [النمل : ٢٨].

وقال الجوهرى فى : (فَكانَ قابَ قَوْسَيْنِ) [النجم : ٩] إنّ أصله قابى قوس ، فقلب التثنيه بالإفراد ، وهو حسن لأن القاب ما بين مقبض القوس وسيته أى : طرفه ، وله طرفان فله قابان ، ونظيره قوله : [الطويل] (٢)٢٠٥- إذا أحسن ابن العمّ بعد إساءه

فلست لشرّى فعله بحمول

أى : لشر فعليه ، وقيل فى : (فَعُمِّيَتْ عَلَيْكُمْ) [هود : ٢٨] إن المعنى : فعميتم عنها وفى : (حَقِيقٌ عَلى أَنْ لا أَقُولَ) [الأعراف : ١٠٥] إن المعنى حقيق علىّ بياء المتكلم ، كما قرأ نافع ، وفى : (لَتَنُوأُ بِالْعُصْبَهِ) [القصص : ٧٦] ، إن المعنى لتنوء العصبه بها.

قد يزاد على الكلام التام فيعود ناقصا

قال ابن جنّى : وذلك قولك : قام زيد ، كلام تام ، فإذا زدت عليه فقلت : إن قام زيد ، صار شرطا واحتاج إلى جواب ، وكذلك قولك : زيد أخوك إن زدت عليه : أعلمت ، لم تكتف بالاسمين ، تقول : أعلمت زيدا بكرا أخاك ، وتقول : زيد منطلق ، فإذا زدت عليه (أنّ) المفتوحه احتاج إلى عامل يعمل فى أنّ وصلتها ، فتقول : بلغنى أنّ زيدا منطلق ، قال : وجماع هذا أن كل كلام مستقل زدت عليه شيئا غير معقود بغيره ولا مقتض لسواه فالكلام باق بحاله نحو : زيد قائم ، وما زيد قائما ، وإن زدت شيئا مقتضيا لغيره معقودا به عاد الكلام ناقصا.

١- انظر مغنى اللبيب (٢ / ٧٧٧).

٢- الشاهد بلا نسبه فى شرح شواهد المغنى (٢ / ٩٧٢) ، ولسان العرب (شرر) ، ومغنى اللبيب (٢ / ٦٩٧). ٢٠٦-

وقال الأندلسی فی (شرح المفصّل) : الجمله قد تکون ناقصه بزیاده کما تکون بنقصان ، فإن إذا دخلت علی الجمله صیّرتها جزء جمله أخری وجعلتها فی حکم المفرد ، فتحتاج فی تمامها إلی أمر آخر ، کما أنّ (أن) المصدریه إذا دخلت علی جمله صیرتها فی حکم المفرد وأخرجتها عن کونها کلاما.

قد یکون للشیء إعراب إذا کان وحده فإذا اتصل به شیء آخر تغیر إعرابه

من ذلک : ما أنت؟ وما شأنک؟ فإنهما مبتدأ وخبر إذا لم تأت بعدهما بنحو قولک : وزیدا ، فإن جئت به فأنت مرفوع بفعل محذوف والأصل : ما تصنع أو ما تکون ، فلما حذف الفعل برز الضمیر وانفصل ، وارتفاعه بالفاعلیه أو علی أنه اسم لکان ، وشأنک بتقدیر ما یکون وما فیهما فی موضع نصب خبرا لکان أو مفعولا لتصنع ، ومثل ذلک : کیف أنت وزیدا ، إلا أنک إذا قدرت تصنع کان (کیف) حالا إذ لا یقع مفعولا به.

قرائن الأحوال قد تغنی عن اللفظ

قال ابن یعیش (۱) : وذلک أن المراد من اللفظ الدلاله علی المعنی ، فإذا ظهر المعنی بقرینه حالیه أو غیرها لم یحتج إلی اللفظ المطابق ، فإن أتی باللفظ المطابق جاز وکان کالتأکید وإن لم یؤت به فللاستغناء عنه.

وفروع القاعده کثیره منها : حذف المبتدأ والخبر والفعل والفاعل والمفعول وکل عامل جاز حذفه ، وکل أداه جاز حذفها.

۱- انظر شرح المفصّل (۱ / ۱۲۵).

حرف الكاف

كثره الاستعمال اعتمدت فى كثير من أبواب العربيه

منها : حذف الخبر بعد لو لا ، قال ابن يعيش فى (شرح المفصّل) (١) : حذف خبر المبتدأ من قولك : لو لا زيد خرج عمرو ، لكثره الاستعمال حتى رفض ظهوره ولم يجز استعماله.

وقال صاحب (البسيط) : إنّما اختصت (غدوه) بالنصب بعد لدن دون (بكره) وغيرها لكثره استعمال غدوه معها وكثره الاستعمال لا يجوز معه ما لا يجوز مع غيره.

قال ابن جنّى (٢) : أصل (هلم) عند الخليل : ها للتنبيه ، ولمّ ، أى : (لمّ بنا) ثم كثر استعمالها فحذفت الألف تخفيفا.

وقال ابن يعيش فى (شرح المفصّل) (٣) : قد توسعوا فى الظروف بالتقديم والفصل وخصّوها بذلك لكثرتها فى الاستعمال.

ومما حذف لكثره الاستعمال ياء المتكلم عند الإضافه ، والتنوين من هذا : زيد بن عمرو. وقولهم : أيش ، ولم أبل ، ولا أدر ، ولم يك ، وحذف الاسم فى (لا عليك) أى : لا بأس عليك ، والتخفيف فى (قد) و (قط) إذ أصلهما التثقيل لاشتقاقهما من قددت الشيء وقططته ، وقولهم : الله لأفعلنّ ، بإضمار حرف الجر ، قال سيبويه (٤) : جاز حيث كثر فى كلامهم فحذفوه تخفيفا كما حذفوا (ربّ) قال : وحذفوا الواو كما حذفوا اللامين من قولهم لاه أبوك ، حذفوا لام الإضافه واللام الأخرى ليخففوا الحرف على اللسان.

وقال بعضهم : لهى أبوك ، فقلبت العين وجعل اللام ساكنه إذ صارت مكان العين ، كما كانت العين ساكنه ، وتركوا آخر الاسم مفتوحا كما تركوا آخر (أين)

١- انظر شرح المفصّل (١ / ٩٥).

٢- انظر الخصائص (٣ / ٣٥).

٣- انظر شرح المفصّل (١ / ١٠٣).

٤- انظر الكتاب (٣ / ٥٥٣).

مفتوحا ، وإنما فعلوا ذلك به لكثرته فى كلامهم فغيّروا إعرابه كما غيروه ، ذكر ذلك ابن السراج فى (الأصول) (١).

قال ابن يعيش : الكلمه إذا كثر استعمالها جاز فيها من التخفيف ما لم يجز فى غيرها.

وفى (تذكره الفارسى) : حكى أبو الحسن والفراء أنهم يقولون : أيش لك ، قال : والقول فيه عندنا أنه : أىّ شىء ، فخفف الهمزه وألقى الحركه على الياء ، فتحركت الياء بالكسره فكرهت الكسره فيها فأسكنت فلحقها التنوين فحذفت لالتقاء الساكنين ، كما أنه خفف هو يرم إخوانه ، فحذفت الهمزه ، وطرح حركتها على الياء ، كره تحريكها بالكسره فأسكنها وحذفها لالتقائها مع الخاء من الإخوان ، فالتنوين فى أيش مثل الخاء فى إخوانه ، قال : فإن قلت : الاسم يبقى على حرف واحد ، قيل : إذا كان كذلك شىء (فهو) فى أيش ، وحسن ذلك أن الإضافه لازمه فصار لزوم الإضافه مشبها له بما فى نفس الكلمه حتى حذف منها فقالوا : فيم ، وبم ، ولم ، فكذلك أيش.

وقال الزمخشرى فى (المفصل) (٢) : فى (الذى) ولاستطالتهم إياه بصلته مع كثره الاستعمال خففوه من غير وجه فقالوا : (اللذ) ، بحذف الياء ، ثم (اللّذ) بحذف الحركه ، ثم حذفوه رأسا واجتزوا بلام التعريف الذى فى أوله ، وكذا فعلوا فى التى.

وقال ابن عصفور فى (شرح الجمل) : إنما بنيت (أين) على الفتح لكثره الاستعمال ، إذ لو حركت بالكسر على أصل التقاء الساكنين لانضاف ثقل الكسر إلى ثقل الياء التى قبل الآخر وهى مما يكثر استعماله فكان يؤدى ذلك إلى كثره استعمال الثقيل.

قال : ومما يبيّن لك أنّ كثره الاستعمال أوجب فتح (أين) أنهم قالوا : (جير) فحرّكوا بالكسر على أصل التقاء الساكنين ، واحتملوا ثقل الكسره والياء لما كانت قليله الاستعمال لأنها لا تستعمل إلا فى القسم ، وهى مع ذلك من نادر القسم.

قال : وكذلك (ثم) بنيت على الفتح إذ لو حركوها بالكسر على أصل التقاء الساكنين لانضاف ثقل الكسر إلى ثقل التضعيف مع أنّها كثيره الاستعمال فكان يلزم من ذلك كثره استعمال الثقيل.

١- انظر الأصول (١ / ٥٢٨).

٢- انظر المفصّل (١۴٣).

قال : وكذلك (إنّ) وأخواتها بنيت على الفتح ولم تكسر على أصل التقاء الساكنين استثقالا للكسره مع التضعيف أو الياء فى (ليت) مع أن هذه الحروف كثيره الاستعمال فلو كسرت لأدّى ذلك إلى كثره استعمال الثقيل.

وقال ابن النحاس فى (التعليقه) : إنما لزم إضمار الفعل فى باب التحذير لكثرته فى كلامهم كما ذكر سيبويه (١).

وقال الرمانى : لأن التحذير مما يخاف منه وقوع المخوف ، فهو موضع إعجال لا يحتمل تطويل الكلام ، لئلا يقع المخوف بالمخاطب قبل تمام الكلام.

وقال ابن يعيش فى (شرح المفصّل) (٢) : اعلم أن اللفظ إذا كثر فى ألسنتهم واستعمالهم آثروا تخفيفه ، وعلى حسب تفاوت الكثره يتفاوت التخفيف ، ولمّا كان القسم مما يكثر استعماله ويتكرر دوره بالغوا فى تخفيفه من غير جهه ، فمن ذلك حذف فعل القسم نحو : بالله لأقومنّ ، أى : أحلف ، وربما حذفوا المقسم به واجتزوا بدلاله الفعل عليه نحو : أقسم لأفعلن ، والمعنى أقسم بالله ، ومن ذلك حذف الخبر من الجمله الابتدائيه نحو : لعمرك ، وايمن الله ، وأمانه الله ، فهذه كلها مبتدآت محذوفه الأخبار ، ومن ذلك إبدال التاء من الواو نحو : (تَاللهِ تَفْتَؤُا) [يوسف : ٨٥] ومن ذلك قولهم : لعمر الله ، فالعمر البقاء والحياه ، وفيه لغات : عمر - بفتح العين وسكون الميم ، وبضمّ العين وسكون الميم ، وبضمّهما ، فإذا جئت إلى القسم لم تستعمل منه إلا المفتوح العين لأنّها أخفّ اللّغات الثلاث ، والقسم كثير فاختاروا له الأخف.

وقال أبو البقاء فى (التبيين) : لاسم الله تعالى خصائص منها دخول (يا) عليه مع وجود اللام فيه ، ومنها : زياده الميم فى آخره نحو : (اللهم) ولا يجوز فى غيره ، ومنها : دخول تاء القسم عليه نحو : تالله ، ومنها : التفخيم ، ومنها : الإبدال كقوله : ها الله ، وآلله وذلك لكثره الاستعمال.

وقال أيضا : يجوز حذف حرف القسم فى اسم الله من غير عوض ، ولا يجوز ذلك فى غيره ووجهه أن الشىء إذا كثر كان حذفه كذكره ، لأن كثرته تجريه مجرى المذكور ، ولذلك جاز التغيير والحكايه فى الأعلام دون غيرها ، وإنما سوغ ذلك الكثره.

وقال ابن النحاس فى (التعليقه) : إذا التقى ساكنان والثانى لام التعريف اختير

١- انظر الكتاب (١ / ٣٣٠).

٢- انظر شرح المفصّل (٩ / ٩٤).

فتح الأول نحو : من الناس ، طلبا للخفه فيما يكثر استعماله ، ويقل الكسر لثقل توالى الكسرتين فيما يكثر استعماله.

وقال ابن فلاح فى (المغنى) : شرط الرخيم أن يكون المرخّم منادى ، وذلك لأنه حذف ، والنداء يكثر استعماله ، ولذلك أوقعوه على الحىّ والميّت والجماد فناسب كثره استعماله تخفيف لفظه بالحذف ، كما حذفوا منه التنوين وياء المتكلم المضاف إليها.

قال : وشرطه أن يكون علما وإنّما رخموا صاحبا فقالوا : يا صاح لأنه لما كثر استعماله من غير ذكر موصوف صار بمنزله العلم.

قال : واختص يا بن أم ، ويا بن عم ، بحذف الياء لكثره الاستعمال حتى أن العرب تلقى الغريب فتقول له : يا بن أم ويا بن عم ، استعطافا وتقربا إليه وإن لم يكن بينهما نسب قال : وإنما وجب إضمار الفعل العامل فى المنادى وفى التحذير لأن الواضع تصور فى الذهن أنه لو نطق به لكثر استعماله فألزمه الإضمار طلبا للخفه ، لأن كثره الاستعمال مظنه التخفيف ، وأقام مقامه فى النداء حرفا يدل عليه فى محله.

وقال : المصدر الذى يجب إضمار فعله إنما وجب إضماره لكثره الاستعمال ومعنى كثره الاستعمال أنه تقرر فى أذهانهم أنهم لو استعملوها لكثر استعمالها فخففوها بالحذف وجعلوا المصدر عوضا منها.

وقال ابن الدهان فى (الغره) : ذهب الأخفش إلى أن ما غير لكثره استعماله إنّما تصورته العرب قبل وضعه ، وعلمت أنه لا بدّ من استعماله فابتدؤوا بتغييره علما بأن لا بدّ من كثره استعماله الداعيه إلى تغييره كما قال : [المتقارب] (١)٢٠٦- رأى الأمر يفضى إلى آخر

فصيّر آخره أوّلا

وقال السخاوى فى : (شرح المفصّل) : هم يغيرون الأكثر ويحذفون منه كما فعلوا فى لم أبل ، وربّما ألحقوا فيه كقولهم : أمهات ، وكقولهم : اللهم ويا أبت ويا أمت.

١- الشاهد بلا نسبه فى الخصائص (١ / ٢٠٩) ، وشرح المفصّل (٥ / ١٢٠). ٢٠٨-

اللّبس محذور

ومن ثم وضع له ما يزيله إذا خيف واستغنى عن لحاق نحوه إذا أمن.

فمن الأول : الإعراب ، إنما وضع فى الأسماء ليزيل اللبس الحاصل فيها باعتبار المعانى المختلفه عليها ، ولذلك استغنى عنه فى الأفعال والحروف والمضمرات والإشارات والموصولات لأنها داله على معانيها بصيغها المختلفه فلم تحتج إليها ، ولما كان الفعل المضارع قد تعتوره معان مختلفه كالاسم دخل فيه الإعراب ليزيل اللبس عند اعتوارها.

ومنه رفع الفاعل ونصب المفعول فإن ذلك لخوف اللبس منهما لو استويا فى الرفع أو فى النصب.

ومن ذلك قال فى (البسيط) : يضاف اسم الفاعل المتعدّى إلى المفعول دون الفاعل ، لأن إضافته إلى الفاعل والمفعول تفضى إلى اللّبس لعدم تعين المضاف إليه فالتزم إضافته إلى المفعول ليحصل بذلك تعين المضاف إليه ، بخلاف الصفه المشبهه واسم الفاعل من اللازم فإنه لا لبس فى إضافته إلى فاعله لتعينه فجازت إضافته لذلك.

ومن ذلك قال فى (البسيط) : كان قياس اسم المفعول من الثلاثى نحو : ضرب وقتل على مفعل ، بأن يقال : مضرب ومقتل ليكون جاريا على يضرب ويقتل ، إلا أنه عدل عنه إلى مفعول لئلا يلتبس باسم المفعول من أفعل نحو : مكرم ومضرب ، من أكرم وأضرب ، وخصّ الثلاثى بالزياده لقلّه حروفه.

ومن ذلك قال فى (البسيط) : قياس التفضيل فى أفعل أن يكون على الفاعل نحو : زيد فاضل وعمرو أفضل منه ، لا على المفعول نحو : خالد مفضول وبكر أفضل منه ، لأنهم لو فضلوا على الفاعل والمفعول لالتبس التفضيل على الفاعل بالتفضيل على المفعول فلمّا كان يفضى إلى اللبس كان التفضيل على الفاعل أولى لأنّه كالجزء من الفعل ، والمفعول فضله فكان التفضيل على ما هو كالجزء أولى من التفضيل على الفضله.

ومن ذلك قال فى (البسيط) : الجمهور على أن الصرف عباره عن التنوين وحده ، وعله منع الصرف إنما أزالت التنوين خاصه ، وليس الجر من الصرف ، وإنما حذف مع التنوين كراهه أن يلتبس بالإضافه إلى ياء المتكلم ، لأنه حكى حذف ياء المتكلم وإبقاء الكسره فى غير النداء قال : [الكامل]

٢٠٧- ...

شرقت دموع بهنّ فهى سجوم

وكراهه أن يلتبس بالمبنيات على الكسر نحو (حذام).

ومن ذلك قال فى (البسيط) : فائده العدل فى الأعلام خفه اللفظ ، ورفع لبس الصفه لأن فاعلا أصل وضعه الصفه ، فإذا عدل إلى (فعل) زال ذلك اللبس.

وقال : تكسير الصفه ضعيف لأنها إذا كسرت التبس فيها صفه المذكر بصفه المؤنث فى بعض الصور عند حذف الموصوف نحو : قامت الصعاب تحتمل الرجال والنساء ، وإذا جمعت بالواو والنون أو الألف والتاء انتفى اللبس.

ومن ذلك : يجوز أن يقال فى النداء يا أبت ويا أمت بحذف ياء الإضافه وتعويض التاء عنها.

قال ابن يعيش (١) : ولا تدخل هذه التاء عوضا فيما له مؤنث من لفظه لو قلت فى يا خالى ويا عمى : يا خاله ويا عمه ، لم يجز ، لأنه كان يلتبس بالمؤنث ، فأما دخول التاء على الأم فلا إشكال لأنها مؤنثه ، وأما دخولها على الأب فلمعنى المبالغه من نحو راويه وعلامه. ومن ذلك قولهم (٢) : لله دره من فارس ، وحسبك به من ناصر.

قال ابن يعيش : فإن قيل : كيف جاز دخول من هنا على النكره المنصوبه مع بقائها على إفرادها ولا يقال : هو أفره منك من عبد ، ولا عندى عشرون من درهم ، بل يردّ إلى الجمع عند ظهور (من) ، نحو من العبيد ، ومن الدراهم ، فالجواب أن هذا الموضع ربما التبس فيه التمييز بالحال فأتوا بمن لتخلصه للتمييز.

ومن ذلك قال ابن يعيش (٣) : إنما أتى بالمضمرات كلها لضرب من الإيجاز واحتراسا من الإلباس ، أما الإيجاز فظاهر لأنك تستغنى بالحرف الواحد عن الاسم بكماله فيكون ذلك الحرف كجزء من الاسم ، وأما الإلباس فلأن الأسماء الظاهره

١- انظر شرح المفصل (٢ / ١١).

٢- انظر شرح المفصّل (٢ / ٧٣).

٣- انظر شرح المفصّل (٣ / ٨٤).

كثيره الاشتراك ، فإذا قلت : زيـد فعل زيـد ، جاز أن يتوهم فى زيـد الثانى أنه غير الأول ، وليس للأسـماء الظاهره أحوال تفترق بها إذا التبست ، وإنما يزيل الالتباس منها فى كثير من أحوالها الصـفات ، والمضـمرات لا لبس فيها ، فاسـتغنت عن الصـفات لأن الأحوال المقترنه بها وهى حضور المتكلم والمخاطب وتقدم ذكر الغائب تغنى عن الصفات.

ومن ذلـك قـال ابن فلاـح فى (المغنى) : إنمـا ضم حرف المضـارعه فى الربـاعى دون غيره ، خيفه التباس الرباعى بزياده الهمزه (بالثلاـثى) نحو : ضـرب يضـرب ، وأكرم يكرم ، لأـن الهمزه فى الرباعى تزول مع حرف المضارعه فلو فتـح حرف المضارعه لم يعلم أمضـارع الثلاـثى هو أم مضـارع الربـاعى ، ثم حمـل بقيه أبنيه الربـاعى على مـا فيه الهمزه ، وإنما خصّ الضم بالرباعى لأن الثلاـثى أصل ، والرباعى بزياده الهمزه فرع ، فيجعل للأصل الحركه الخفيفه وللفرع الحركه الثقيله ، وما زاد على الثلاثى محمول على الثلاثى.

وخرج عن هـذا الأصـل أهراق يهريق ، واسـطاع يسـطيع ، فـإنّه ضمّ حرف المضـارعه منهمـا مع أنهمـا أكثر من أربعه وفى ذلك وجهان :

أحدهما : أن الهاء والسين زيدتا على غير قياس ، والمعنى على الفعل الرباعى فهما فى حكم العدم.

والثـانى : أنهمـا جعلا عوضا عن حركه عين الكلمه ، فإنها نقلت إلى فائها ، وإذا كانا عوضا عنها لم يعتـد بهما حرفين مسـتقلين ، فلـذلك لم يتغير حكم الرباعى ، ولو كانا حرفين مسـتقلين لخرجا إلى الخماسـى وتغيرت صـيغه الرباعى من الضم وقطع الهمزه ، وإنما حكمنا بكونهما بدلا عن نقل حركه العين إلى الفاء ، وإن كان نقل حركه العين إلى الفاء لا يقتضى عوضا ، لكون الرباعى لم تتغير صيغته بهما فصارا بمنزله الحركتين لكونهما عرضا عن نقل الحركتين لا عن الحركتين ، لأن الحركتين موجودتان فكيف يعوض عنهما مع وجودهما ، انتهى.

ومن ذلك قال الخفاف فى شرح الإيضاح : تقول فى التعجب : ما أحسننا ، وفى النفى : ما أحسنا ، وفى الاستفهام : ما أحسننا ، لا تدغم فى التعجب ، ولا فى الاستفهام ، لئلا يلتبس أحدهما بالآخر والنفى بهما.

ومن ذلك قال ابن النحاس فى (التعليقه) : لا يجوز أن يأتى المنصوب على الاختصاص من الأسـماء المبهمه نحو : إنى هذا أفعل كذا لأن المنصوب إنما يذكر لبيان الضـمير. فإذا أبهمت فقد جئت بما هو أشكل من الضمير ، ولذلك لا يجوز أن يؤتى به نكره فلا يقال : إنّا قوما نفعل كذا ، لأن النكره لا تزيل لبسا.

ومن ذلك قال ابن فلاح فى (المغنى) : إنما امتنع حذف حرف النداء من اسم الإشاره عند البصريين لئلا تلتبس الإشاره المقترنه بقصد النداء بالإشاره العاريه عن قصد النداء ، لا يقال : ينتقض هذا بالعلم ، فإنه تلتبس العلميه المقترنه بقصد النداء بالعلميه العاريه عن قصد النداء ، لأنا نقول : بناؤه على الضم فى أعم الصور قرينه تدل على النداء ، وهذه القرينه منتفيه فى اسم الإشاره.

قال : إنما امتنع حذف حرف النداء من المستغاث به لئلا يلتبس لامه بلام الابتداء ، فإنها مفتوحه مثلها ولا يكفى الإعراب فارقا لوجود اللبس فى المقصور والمبنى فى حاله الوقف.

ومن ذلك لم يجمعوا حيه على حى ، لئلا يلتبس بالحى الذى هو ضد الميت بخلاف سائر ما كان من هذا النوع كبقره ونعامه وحمامه وجراده فإنهم أسقطوا فى جمعه الهاء ، وكذا فى مذكره قال الكسائى : سمعت كل هذا النوع يطرح من ذكره الهاء إلا فى حيه ، فإنهم يقولون : حيه للمذكره والمؤنث ، فيقولون : رأيت حيه على حيه ، فلا يطرحون الهاء من ذكره.

ومن ذلك إذا التقى ساكنان وخيف من تحرك أحدهما بالكسر الإلباس حرك بالفتح نحو : أنت ، فى خطاب المذكر ، واضربن ، ولا تضربن فى خطابه ، لأنه لو حرك بالكسر لالتبس بخطاب المؤنث.

ومن ذلك إذا خيف من النسب إلى صدر المضاف لبس ، حذف الصدر ونسب إلى العجز ، فيقال فى النسب إلى عبد مناف وعبد أشهل ، منافى وأشهلى ، لأنهم لو قالوا : عبدى لالتبس بالنسبه إلى عبد القيس ، فإنهم قالوا : فى النسبه إليه عبدى ، فرقوا بين ما يكون الأول مضافا إلى اسم يقصد قصده ويتعرف المضاف الأول به ، وهو مع ذلك اسم غالب أو طرأت عليه العلميه ، وبين ما ليس كذلك ، فإن القيس ليس بشىء معروف معين يضاف إليه عبد. وقال الأخفش فى (الأوسط) فى النسب إلى المركب المزجى : وإن خفت الالتباس قلت : رامى هرمزى.

ومن الثانى : عدم لحاق التاء فى صفات المؤنث الخاصه بالإناث كحائض وطالق ، ومرضع ، وكاعب ، وناهد ، وهى كثيره جدا لأنها لاختصاصها بالمؤنث ، أمن اللبس فيها بالمذكر فلم يحتج إلى فارق.

ومن ذلك قال ابن النحاس فى (التعليقه) : إنما لم يجز حكايه المضمر والمشار به وإن كانا من جمله المعارف ، لأن كلا منهما لا يدخله لبس.

حرف الميم

ما حذف للتخفيف كان فى حكم المنطوق به

ذكر هذه القاعده ابن يعيش فى (شرح المفصّل) (۱) :

ومن فروعها أنهم قالوا : ذلذل وجندل فاجتمع فى الكلمه أربع متحركات متواليات لأن المراد ذلاذل وجنادل ، لكنهم حذفوا الألف منهما تخفيفا ، وما حذف للتخفيف كان فى حكم المنطوق به.

ومن فروعها قال ابن فلاح فى (المغنى) : أفصح اللغتين للعرب فى حذف الترخيم أن يكون المحذوف مرادا فى حكم المنطوق به.

وقال ابن جنّى فى (الخصائص) (۲) : باب فى أن المحذوف إذا دلت الدلاله عليه كان فى حكم الملفوظ به ، إلا أن يعترض هناك من صناعه اللفظ ما يمنع منه ، ومن ذلك أن ترى رجلا قد سدد سهما نحو الغرض ثم أرسله فتسمع صوتا فتقول : القرطاس والله ، أى : أصاب القرطاس ، فأصاب الآن فى حكم الملفوظ به البته ، وإن لم يوجد فى اللفظ ، غير أن دلاله الحال عليه نابت مناب اللفظ به ، وكذلك قولهم لرجل مهو بسيف فى يده : زيدا ، أى اضرب زيدا ، فصارت شهاده الحال بالفعل بدلا من اللفظ به ، وكذلك قولهم للقادم من سفر : خير مقدم أى قدمت خير مقدم ، وقولك : قد مررت برجل إن زيدا وإن عمرا ، أى : إن كان زيدا وإن كان عمرا ، وقولك للقادم من حجّه : مبرور مأجور أى : أنت مبرور مأجور ، ومبرورا مأجورا ، أى : قدمت مبرورا مأجورا ، وكذلك قولهم : [الخفيف] (۳)۲۰۸- رسم دار وقفت فى طلله

[كدت أقضى الغداه من جلله]

۱- انظر شرح المفصّل (۱ / ۷۰).

۲- انظر الخصائص (۱ / ۲۸۴).

۳- الشاهد لجميل بثينه فى ديوانه (ص ۱۸۹) ، والأغانى (۸ / ۹۴) ، وأمالى القالى (۱ / ۲۴۶) ، وخزانه الأدب (۱۰ / ۲۰) ، والدرر (۴ / ۸۴) ، وشرح التصريح (۲ / ۲۳) ، وشرح شواهد المغنى (۱ / ۳۹۵) ، ولسان العرب (جلل) ، ومغنى اللبيب (ص ۱۲۱) ، والمقاصد النحويه (۳ / ۳۳۹) ، وبلا نسبه فى شرح المفصّل (۳ / ۸۲) ، وشرح الأشمونى (۲ / ۳۰۰). ۲۰۹-

أى : رب رسم دار ، وكان رؤبه إذا قيل له كيف أصبحت؟ فيقول : خير عافاك الله ، أى بخير ويحذف الباء لدلاله الحال عليها لجرى العاده والعرف بها.

وكذلك قولهم : الذى ضربت زيد ، تريد الهاء وتحذفها لأن فى الموضع دليلا عليها ، وعلى نحو من هذا تتوجه عندنا قراءه حمزه : (وَاتَّقُوا اللهَ الَّذِى تَسائَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحامَ) [النساء : ١] ليست هذه القراءه عندنا من الإبعاد والضعف على ما رآه فيها أبو العباس ، بل الأمر فيها أقرب وأخف وألطف ، وذلك أن لحمزه أن يقول لأبى العباس : لم أحمل (الأرحام) على العطف على المجرور المضمر ، بل اعتقدت أن يكون فيه باء ثانيه حتى كأنى قلت : وبالأرحام ، ثم حذفت الباء لتقدم ذكرها ، كما حذفت لتقدم ذكرها أيضا فى نحو قولك : بمن تمرر أمرر ، وعلى من تنزل أنزل ، وإذا جاز للفرزدق أن يحذف حرف الجر لدلاله ما قبله عليه مع مخالفته فى الحكم له فى قوله : [الطويل] (١)٢٠٩- وإنّى من قوم بهم يتّقى العدا

ورأب الثّأى والجانب المتخوّف

أى : وبهم رأب الثأى ، فحذف الباء فى هذا الموضع لتقدمها فى قوله : (بهم يتّقى العدا) وإن كانت حالاهما مختلفتين ، ألا ترى أن الباء فى قوله : بهم يتقى العدا ، منصوبه الموضع لتعلقها بالفعل الظاهر الذى هو يتقى كقوله : بالسيف يضرب زيد ، والباء فى قوله : وبهم رأب الثأى مرفوعه الموضع عند قوم ، وعلى كل حال فهى متعلقه بمحذوف ورافعه للرأب - ونظائر هذا كثيره - كان حذف الباء فى قوله : (والأرحام) لمشابهتها الباء فى (به) موضعا وحكما أجدر.

وقد أجازوا : تبا له وويل ، على تقدير : وويل له ، فحذفوها وإن كانت اللام فى : تبا له ، لا ضمير فيها وهى متعلقه بنفس (تبا) ، مثلها فى هلم لك ، وكانت اللام فى (وويل) خبرا ، ومتعلقه بمحذوف وفيها ضمير.

فإن قلت : فإذا كان المحذوف للدلاله عليه عندك بمنزله الظاهر فهل تجيز توكيد الهاء المحذوفه فى نحو قولك : الذى ضربت زيد ، فتقول : الذى ضربت نفسه زيد ، كما تقول : الذى ضربته نفسه زيد؟ قيل : هذا عندنا غير جائز وليس ذلك لأن المحذوف هنا ليس بمنزله المثبت ، بل لأمر آخر ، وهو أن الحذف هنا إنما الغرض فيه التخفيف لطول الاسم ، فلو ذهبت تؤكده لنقضت الغرض ، وذلك أن التوكيد

١- الشاهد للفرزدق فى ديوانه (٢ / ٢٩) ، وجمهره أشعار العرب (٨٨٧) ، ولسان العرب (رأب) ، وبلا نسبه فى الخصائص (١ / ٢٨٦). ٢١٠-

والإسهاب ضد التخفيف والإيجاز ، فلما كان الأمر كذلك تدافع الحكمان فلم يجز أن يجتمعا كما لا يجوز إدغام الملحق نحو : اقعنسس لما يلحق فيه من نقض الغرض.

ومن هذا الباب قولهم (١) : راكب الناقه طليحان ، أى : راكب الناقه والناقه ، فحذف المعطوف لتقدّم ذكر الناقه الدال عليه ، ولما كان المحذوف لدليل بمنزله الملفوظ به جاء الخبر مثنى.

وقال ابن هشام فى (المغنى) : أول من شرط للحذف أن لا يكون مؤكدا الأخفش ، فإنه منع فى نحو : الذى رأيت زيد ، أن يؤكد العائد المحذوف بقولك : نفسه ، لأن المؤكّد مريد للطول والحاذف مريد للاختصار ، وتبعه الفارسى فرد فى كتاب (الإغفال) قول الزجاج فى : (إِنْ هذانِ لَساحِرانِ) [طه : ٦٣] أن التقدير : إن هذان لهما ساحران ، فقال : الحذف والتوكيد باللام متنافيان ، وتبع أبا على أبو الفتح فقال فى (الخصائص) : لا يجوز «الذى ضربت نفسه زيد» كما لا يجوز إدغام نحو (اقعنسس) لما فيهما جميعا من نقض الغرض ، وتبعهم ابن مالك فقال : لا يجوز حذف عامل المصدر المؤكد كضربت ضربا ، لأن المقصود تقويه عامله ، وتقرير معناه والحذف مناف لذلك.

وهؤلاء كلهم مخالفون للخليل وسيبويه ، فإن سيبويه سأل الخليل عن نحو : مررت بزيد ، وأتانى أخوه أنفسهما ، كيف ينطق بالتوكيد؟ فأجابه : بأنه يرفع بتقدير : هما صاحباى أنفسهما ، وينصب بتقدير : أعنيهما أنفسهما ووافقها على ذلك جماعه واستدلوا بقول العرب : [المنسرح] (٢) ٢١٠- إنّ محلّا وإن مرتحلا

[وإن فى السّفر إذ مضوا مهلا]

وإن مالا وإن ولدا ، فحذفوا الخبر مع أنه مؤكد بإنّ ، وفيه نظر ، فإن المؤكد نسبه الخبر إلى الاسم لا نفس الخبر.

١- انظر مغنى اللبيب (٢ / ٦٧٣).

٢- الشاهد للأعشى فى ديوانه (ص ٢٨٣) ، وخزانه الأدب (١٠ / ٤٥٢) ، والخصائص (٢ / ١٧٣) ، وسرّ صناعه الإعراب (٢ / ٥١٧) ، والشعر والشعراء (ص ٧٥) ، ولسان العرب (رحل) ، والمحتسب (١ / ٣٤٩) ، والمقتضب (٤ / ١٣٠) ، والمقرّب (١ / ١٠٩) ، وبلا نسبه فى أمالى ابن الحاجب (١ / ٣٤٥) ، وخزانه الأدب (٩ / ٢٢٧) ، ورصف المبانى (ص ٢٩٨) ، وشرح شواهد المغنى (١ / ٢٣٨) ، وشرح المفصّل (٨ / ٨٤) ، والصاحبى فى فقه اللغه (ص ١٣٠) ، ولسان العرب (جلل). ٢١١-

وقال الصفار (١) : إنما فرّ الأخفش من حذف العائد فى نحو : «الذى رأيته نفسه زيد» لأن المقتضى لحذفه الطول ، ولهذا لا يحذف فى نحو : (الذى هو قائم زيد) فإذا فروا من الطول فكيف يؤكدون؟ وأما حذف الشيء لدليل وتوكيده فلا تنافى بينهما ، لأن المحذوف للدليل ، كالثابت ، ولبدر الدين بن مالك مع والده فى المسأله بحث أجاد فيه. انتهى ما أورده ابن هشام فى المغنى.

والبحث الذى أشار إليه هو ما قال ابن المصنف فى شرح الألفيه : وقال ابن النحاس فى (التعليقه) : إذا كان للفعل مفعولات أقيم مقام الفاعل المفعول المصرح لفظا وتقديرا دون المصرح لفظا فقط. وكذلك عمل الفرزدق فى قوله : [الطويل] (٢)٢١١- ومنّا الذى اختير الرّجال سماحه

[وجودا إذا هبّ الرياح الزعازع]

فأقام المصرح وهو الضمير المستتر فى اختير ، ونصب غير المصرح وهو الرجال ، ولا تحفل بقول من قال : يجوز إقامه أيهما شئت ، وذلك أن القاعده أن المحذوف المنوى كالملفوظ به وهاهنا حرف الجر المحذوف مراد ، فلو ظهر لم يجز إلا إقامه المصرح فكذلك إذا كان مرادا انتهى.

وقال ابن فلاح فى (المغنى) : أهل الحجاز يحذفون خبر (لا) كثيرا ، وإنما يحذف للعلم به وهو مراد فهو فى حكم المنطوق.

ما كان كالجزء من متعلقه لا يجوز تقدمه عليه

كما لا يتقدم بعض حروف الكلمه عليها

وفيه فروع :

الأول : الصله لا تتقدم على الموصول ، ولا شيء منها لأنها بمنزله الجزء من الموصول.

الثانى : الفاعل لا يتقدم على فعله ، لأنه كالجزء منه.

الثالث : الصفه لا تتقدم على الموصوف ، لأنها من حيث أنها مكمله له ومتممه ، أشبهت الجزء منه.

١- انظر المغنى (٢ / ٦٧٤).

٢- الشاهد للفرزدق فى ديوانه (١ / ٤١٨) ، والكتاب (١ / ٧٤) ، وخزانه الأدب (٩ / ١١٣) ، والدرر (٢ / ٢٩١) ، وشرح أبيات سيبويه (١ / ٤٢٤) ، وشرح شواهد المغنى (١ / ٢٢) ، ولسان العرب (خير) ، وبلا نسبه فى شرح المفصّل (٨ / ٥١) ، والمقتضب (٤ / ٣٣٠) ، وهمع الهوامع (١ / ١٦٢). ٢١٢-

الرابع : المضاف إليه بمنزله الجزء من المضاف ، فلا يتقدم عليه.

الخامس : حرف الجر بمنزله الجزء من المجرور ، فلا يتقدم عليه المجرور.

وقال أبو الحسين بن أبى الربيع فى (شرح الإيضاح) : خمسه أشياء هى بمنزله شىء واحد : الجار والمجرور كالشىء الواحد ، والمضاف والمضاف إليه كالشىء الواحد ، والفعل والفاعل كالشىء الواحد ، والصفه والموصوف كالشىء الواحد ، والصله والموصول كالشىء الواحد.

ما يجوز تعدّده وما لا يجوز

فيه فروع :

الأول : خبر المبتدأ ، وفيه خلاف منهم من أجازه مطلقا وبه جزم ابن مالك (١) ومنهم من منعه وأوجب العطف نحو : زيد قائم ومنطلق ، إلا أن يريد اتصافه بذلك فى حين واحد ، فيجوز نحو : هذا حلو حامض ، أى : مز ، وهذا أعسر يسر أى اضبط ، قال أبو حيان : وهذا اختيار من عاصرناه من الشيوخ.

الثانى : الحال ، وفيه خلاف قال فى (الارتشاف) : ذهب الفارسى وجماعه إلى أنه لا يجوز تعدده ، ويجعلون نحو قولك : جاء زيد مسرعا ضاحكا ، الحال الأول فقط ، وضاحكا صفه مسرعا أو حالا من الضمير المستكمن ، وذهب ابن جنّى إلى جواز ذلك.

وقال ابن مالك فى (شرح التسهيل) : الحال شبيه بالخبر وشبيه بالنعت ، فكما جاز أن يكون للمبتدأ الواحد والمنعوت الواحد خبران فصاعدا ، أو نعتان فصاعدا ، فكذلك يجوز أن يكون للاسم الواحد حالان فصاعدا ، وزعم ابن عصفور أن فعلا واحدا لا ينصب أكثر من حال قياسا على الظرف. وقال : كما لا يقال : قمت يوم الخميس يوم الجمعه ، كذلك لا يقال : جاء زيد ضاحكا مسرعا ، واستثنى الحال المنصوب بأفعل التفضيل نحو : زيد راكبا أحسن منه ماشيا. قال : فجاز هذا كالظرف نحو : زيد اليوم أفضل منه غدا ، وزيد خلفك أسرع منه أمامك. وقال : وصح هذا فى أفعل التفضيل لأنه قام مقام فعلين ، ألا أن معنى قولك : زيد اليوم أفضل منه غدا : زيد يزيد فضله اليوم على فضله غدا.

الثالث : المستثنى ، والجمهور على أنه لا يستثنى بأداه واحده دون عطف شيئان ، وأجازه قوم نحو : ما أخذ أحد إلا زيد درهما ، وما ضرب القوم إلا بعضهم بعضا.

الرابع : الظرف ، وتعدده ممتنع بلا خلاف ، فقد اتفّقوا على أنّ الفعل لا يعمل فى ظرفين ، لا يقال مثلا : قمت يوم الجمعه يوم السبت ، لأن وقوع قيام واحد فى يوم الجمعه ويوم السبت محال ، وكذا جلست أمامك خلفك ، لأن وقوع جلوس واحد فى مكانين محال ولهذا قالوا فى قوله تعالى : (وَلَنْ يَنْفَعَكُمُ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ) [الزخرف : ٣٩] لا يصح أن يكون (إذ) ظرفا لينفع لأنه لا يعمل فى ظرفين.

الخامس : النعت ويجوز تعدده بلا خلاف.

السادس : عطف البيان ، ذكره الزمخشرى (١) فى قوله تعالى : (مَلِكِ النَّاسِ إِلهِ النَّاسِ) [الناس : ٢] أنهما عطفا بيان لربّ الناس.

وقال أبو حيان (٢) : لا أنقل عن النحاه شيئا فى عطف البيان ، هل يجوز أن يكرر المعطوف فى علم واحد أم لا يجوز ذلك.

السابع : البدل ، قال أبو حيان فى (البحر) (٣) : أما بدل البداء عند من أثبته فيكرر فيه الإبدال ، وأما بدل الكلّ وبدل البعض وبدل الاشتمال فلا نص عن أحد من النحويين أعرفه فى جواز التكرار فيها أو منعه إلا أن فى كلام بعض أصحابنا ما يدلّ على أن البدل لا يتكرر.

مراجعه الأصول

اشاره

فيها مباحث :

المبحث الأول : فيما يراجع من الأصول مما لا يراجع.

قال ابن جنّى (٤) : اعلم أن الأصول المنصرف عنها إلى الفروع على ضربين :

أحدهما : إذا احتيج إليه جاز أن يراجع ، والآخر ما لا يمكن مراجعته لأن العرب انصرفت عنه فلم تستعمله.

فالأول منه كالصرف الذى يفارق الاسم لمشابهته الفعل من وجهين ، فمتى احتجت إلى صرفه جاز أن تراجعه فتصرفه ، ومنه إجراء المعتل مجرى الصحيح نحو قوله : [المنسرح]

١- انظر الكشاف (٤ / ٦٥٨).

٢- انظر البحر المحيط (٨ / ٥٣٤).

٣- انظر البحر المحيط (١ / ٣٠).

٤- انظر الخصائص (١ / ٣٤٧).

(١)٢١٢- لا بارك الله فى الغوانى هل

يصبحن إلّا لهنّ مطّلب

وبقيه الباب ، ومنه إظهار التضعيف كلححت عينه ، وضبب البلد وألل السقاء : [الرجز]

الحمد لله العلىّ الأجلل (٢)

وبقيه الباب ، منه قوله : [الطويل] (٣)٢١٣- [له ما رأت عين البصير وفوقه]

سماء الإله فوق سبع سمائيا

ومنه قوله : [الرجز] (٤)٢١٤- أهبى التراب فوقه إهبايا

وهو كثير.

الثانى : وهو ما لا يراجع من الأصول عند الضروره ، وذلك كالثلاثى المعتل العين نحو : قام وباع وخاف وهاب وطال ، فهذا لا يراجع أصله أبدا ، ألا ترى أنه لم يأت عنهم فى نثر ولا نظم شىء منه مصححا نحو : قوم ولا بيع ولا خوف ، وكذلك مضارعه نحو : يقوم ويبيع. فأما ما حكاه بعض الكوفيين من قولهم : هيؤ الرجل من الهيئه ، فوجهه أنه خرج مخرج المبالغه فلحق بباب قولهم : قضو الرجل ، إذا جاد قضاؤه ، ورمو إذا جاد رميه ، فكما بنى فعل مما لامه ياء ، كذلك خرج هذا على أصله فى فعل مما عينه ياء ، وعلّتهما جميعا أنّ هذا بناء لا يتصرف لمضارعته - لما فيه من المبالغه - لباب التعجب ، ونعم وبئس ، فلما لم يتصرف احتملوا فيه خروجه فى هذا الموضع مخالفا للباب ، ألا تراهم إنما تحاموا أن يبنوا فعل مما عينه ياء مخافه انتقالهم من الأثقل إلى ما هو أثقل منه ، لأنه كان يلزمهم أن يقولوا : بعت أبوع ،

١- الشاهد لعبيد الله بن قيس الرقيات فى ديوانه (ص ٣) ، والكتاب (٣ / ٣٤٧) ، والأزهيّه (ص ٢٠٩) ، والدرر (١ / ١٦٨) ، وشرح أبيات سيبويه (١ / ٥٦٩) ، وشرح شواهد المغنى (ص ٦٢) ، وشرح المفصّل (١٠ / ١٠١) ، ولسان العرب (غنا) والمقتضب (١ / ١٤٢) ، وبلا نسبه فى رصف المبانى (ص ٢٧٠) ، وما ينصرف وما لا ينصرف (ص ١١٥) ، والمحتسب (١ / ١١١) ، والمتصف (٢ / ٦١٧). ٢١٣-

٢- مرّ الشاهد رقم (٧).

٣- الشاهد لأميه بن أبى الصلت فى ديوانه (ص ٧٠) ، وخزانه الأدب (١ / ٢٤٤) ، وشرح أبيات سيبويه (٢ / ٣٠٤) ، ولسان العرب (سما) ، وبلا نسبه فى الكتاب (٣ / ٣٤٩) ، والخصائص (١ / ٢١١) ، وما ينصرف وما لا ينصرف (ص ١١٥) ، والمقتضب (١ / ١٤٤) ، والممتع فى التصريف (٢ / ٥١٣) ، والمنصف (٢ / ٦٦). ٢١٤-

٤- الرجز بلا نسبه فى المنصف (٢ / ١٥٦) ، والمحتسب (١ / ٢٨٧) ، واللسان (هبا). ٢١٥-

ويبوع وبوعا وبوعوا وبوعى ونحو ذلك من تصاريفه ، وكذلك لو جاء : فعل مما لامه ياء متصرفا للزم أن يقولوا : رموت ويرموان وهن يرمون ونحو ذلك ، فيكثر قلب الياء واوا وهى أثقل من الياء.

فأما قولهم : رمو الرجل ، فإنه لا يتصرف فلا يفارق موضعه هذا كما يتصرف نعم وبئس فاحتمل ذلك فيه لجموده عليه وأمنهم تعديه إلى غيره ، وكذلك احتمل هيؤ الرجل ، ولم يعل لأنه لا يتصرف لمضارعته بالمبالغه فيه باب التعجب ونعم وبئس ، ولو صرف للزم إعلاله وأن يقال : هاء يهوء ، فلما لم يتصرف لحق بصحه الأسماء ، فكما صح نحو : القود والحركه والصيد والغيب كذلك صح هيؤ الرجل فاعرفه ، كما صح ما أطوله وأبيعه ونحو ذلك.

ومما لا يراجع باب افتعل إذا كانت فاؤه صادا أو ضادا وطاء أو ظاء ، فإن تاءه تقلب طاء نحو اصطبر واضطرب واطّرد واظطلم وكذلك إذا كانت دالا أو ذالا أو زايا ، فإن تاءه تبدل دالا نحو ادّلج واذّكر وازدان ، ولا يجوز خروج هذه التاء على أصلها ولم يأت ذلك فى نظم ولا نثر.

فأما ما حكاه خلف من قول بعضهم : التقطت النوى واشتقطته واضتقطته ، فقد يجوز أن تكون الضاد بدلا من اللام فى التقطته فيترك إبدال التاء طاء مع الضاد ليكون إيذانا بأنها بدل من اللام أو الشين ، فتصح التاء من الضاد ، كما صحت مع ما الضاد بدل منه ونظير ذلك قول الشاعر : [الرجز] (1)٢١٥- يا ربّ أبّاز من العفر صدع

تقبض الذئب إليه واجتمع

لمّا رأى أن لا دعه ولا شبع

مال إلى أرطاه حقف فالطجع

فأبدل لام الطجع من الضاد ، وأقر الطاء بحالها مع اللام ليكون ذلك دليلا على أنها بدل من الضاد ، وهذا كصحه عور لأنه فى معنى ما يجب صحته وهو اعورّ.

ومن ذلك امتناعهم من تصحيح الواو الساكنه بعد الكسره ، ومن تصحيح الياء الساكنه بعد الضمه ، فأما قراءه أبى عمرو فى ترك الهمزه : (يا صالِحُ ائْتِنا) [الأعراف : ٧٧] بتصحيح الياء بعد ضمه الحاء ، فلا يلزمه عليه أن يقول : يا غلام اوجل ، والفرق بينهما أن صحه الياء فى (صالِحُ ائْتِنا) بعد الضمه له نظير ، وهو قولهم : قيل وبيع ، فحمل المنفصل على المتصل ، وليس فى كلامهم واو ساكنه صحت بعد كسره فيجوز قياسا عليها يا غلام اوجل.

١- البيتان لمنظور بن مرثد فى المنصف (٢ / ٣٢٩) ، والمحتسب (١ / ١٠٧) ، المخصص (٨ / ٢٤). ٢١٦-

فإن قلت : فإن الضمه فى نحو قيل وبيع ، لم تصح لأنها إشمام ضم للمكسره ، والكسره فى يا غلام اوجل كسره صريحه فهذا فرق.

قيل : الضمه فى حاء (يا صالح) ضمه بناء فأشبهت ضمه (قيل) من حيث كانت بناء وليس لقولك : (يا غلام أوجل) شبيه فيحمل عليه ، لا كسره صريحه ولا كسره مشوبه ، فأما تفاوق ما بين الحركتين فى كون إحداهما ضمه صريحه ، والأخرى ضمه غير صريحه ، فأمر تفتقر العرب ما هو أعلى وأظهر منه ، وذلك أنهم قد اغتفروا اختلاف الحرفين مع اختلاف الحركتين فى نحو جمعهم فى القافيه بين سالم وعالم مع قادم وظالم ، فإذا تسامحوا بخلاف الحرفين مع الحركتين ، كان تسامحهم بخلاف الحركتين وحدهما فى (يا صالح ايتنا) ، وقيل وبيع ، أجدر بالجواز.

فإن قلت : فقد صحت الواو الساكنه بعد الكسره نحو : اجلوّاذ واخرواط.

قيل : الساكنه هنا لما أدغمت فى المتحركه فنبا اللسان عنهما جميعا نبوه واحده ، جرتا لذلك مجرى الواو المتحركه بعد الكسره نحو طول وحول ، وعلى أن بعضهم قد قالوا : اجلوّاذا فأعلّ مراعاه لأصل ما كان عليه الحرف ، ولم يبدل الواو بعدها لمكان الياء ، إذ كانت هذه الياء غير لازمه فجرى ذلك فى الصحه مجرى ديوان فيها. ومن قال : ثيره وطيال ، فقياس قوله هنا أن يقول : اجلياذا ، فيقلبهما جميعا إذ كانا قد جريا مجرى الواو الواحده المتحركه.

فإن قيل : فالحركات قبل الألفين فى سالم وقادم ، كلتاهما وإنما شيت إحداهما بشىء من الكسره ، وليست كذلك الحركتان فى حاء يا صالح وقاف قيل ، من حيث كانت الحركه فى حاء يا صالح ضمه البته ، وحركه قاف (قيل) كسره مشوبه بالضم ، فقد ترى الأصلين هنا مختلفين وهما هناك أعنى فى سالم وقادم متفقان.

قيل : كيف تصرفت الحال فالضمه فى قيل مشوبه غير مخلصه ، كما أن الفتحه فى سالم مشوبه غير مخلصه ، نعم ولو تطعمت الحركه فى قاف (قيل) لوجدت حصه الضم فيها أكثر من حصه الكسر ، وأدون أحوالها أن تكون فى الذوق مثلها ، ثم من بعد ذلك ما قدمناه من اختلاف الألفين فى سالم وقادم لاختلاف الحركتين قبلهما الناشئه هما عنهما ، وليست الياء فى (قيل) كذلك بل هى ياء مخلّصه ، وإن كانت الحركه قبلها مشوبه غير مخلصه ، وسبب ذلك أن الياء الساكنه سائغ غير مستحيل فيها أن تصح بعد الضمه المخلصه فضلا عن الكسره المشوبه بالضم ، ألا يتعذر عليك صحه الياء ، وأن أخلصت قبلها الضمه فى نحو (ميسر) فى اسم الفاعل من أيسر لو تجشمت إخراجه على الصحه ، وكذلك لو تجشمت تصحيح واو موزان

قبل القلب ، وإنما فى ذلك تجشم الكلفه فى إخراج الحرفين مصححين غير معلين ، فأما الألف فحديث غير هذا ألا ترى أنه ليس فى الطوق ، ولا من تحت القدره صحه الألف بعد الضمه ولا الكسره ، بل إنما هى تابعه للفتحه قبلها ، فإن صحّت الفتحه قبلها صحّت بعدها ، وإن شيبت الفتحه بالكسره نحى بالألف نحو الياء نحو سالم وعالم ، وإن شيبت بالضمه نحى بالألف نحو الواو فى الصلوه والزكوه ، وهى ألف التفخيم فقد بان لك بذلك الفرق بين الألف وبين الياء والواو فهذا طرف من القول على ما يراجع من الأصول للضروره مما يرفض فلا يراجع فاعرفه وتنبه لأمثاله فإنها كثيره. انتهى.

المبحث الثانى : فى مراعاتهم الأصول تاره وإهمالهم إياها أخرى

عقد له ابن جنّى بابا بعد الباب الذى تقدّم قال (١) : فمن الأول قولهم : صغت الخاتم ، وحكت الثوب ونحو ذلك ، وذلك أن فعلت هاهنا عديت فلو لا أن أصل هذا فعلت - بفتح العين - لما جاز أن تعمل فعلت ، ومن ذلك قوله : [الطويل] (٢)٢١٦-

ليبك يزيد ضارع لخصومه

ومختبط مما تطيح الطّوائح

ألا ترى أن أول البيت مبنى على اطراح ذلك الفاعل ، وأن آخره قد عوود فيه الحديث عن الفاعل ، فإن تقديره فيما بعد : ليبكه مختبط ، فدلّ قوله : (ليبك) على ما أراده من قوله : ليبكه ، ونحوه قوله تعالى : (إِنَّ الْإِنْسانَ خُلِقَ هَلُوعاً) [المعارج : ١٩] ، (وَخُلِقَ الْإِنْسانُ ضَعِيفاً) [النساء : ٢٨] مع قوله تعالى : (اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِى خَلَقَ ، خَلَقَ الْإِنْسانَ مِنْ عَلَقٍ) [العلق : ١] ، وقوله : (خَلَقَ الْإِنْسانَ. عَلَّمَهُ الْبَيانَ) [الرحمن : ٣ - ٤] وأمثاله كثيره ، ونحو من البيت قوله تعالى : (فِى بُيُوتٍ أَذِنَ اللهُ أَنْ تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ يُسَبِّحُ لَهُ فِيها بِالْغُدُوِّ وَالْآصالِ رِجالٌ) [النور : ٣٦] ، أى : يسبّح له فيها رجال. ومن الأصول المراعاه قولهم : مررت برجل ضارب زيد وعمرا ،

١- انظر الخصائص (٢ / ٣٥٢).

٢- الشاهد للحارث بن نهيك فى الكتاب (١ / ٣٤٥) ، وخزانه الأدب (١ / ٣٠٣) ، وشرح شواهد الإيضاح (ص ٩٤) ، وشرح المفصّل (١ / ٨٠) ، وللبيد بن ربيعه فى ملحق ديوانه (ص ٣٦٢) ، ولنهشل بن حرى فى خزانه الأدب (١ / ٣٠٣) ، ولضرار بن نهشل فى الدرر (٢ / ٢٨٦) ، ومعاهد التنصيص (١ / ٢٠٢) ، وللحارث بن ضرار فى شرح أبيات سيبويه (١ / ١١٠) ، وبلا نسبه فى أمالى ابن الحاجب (ص ٤٤٧) ، وتخليص الشواهد (٢ / ٤٥٤) ، وخزانه الأدب (٨ / ١٣٩) ، والخصائص (٢ / ٣٥٣). ٢١٧-

وليس زيد بقائم ولا قاعدا ، و (إِنَّا مُنَجُّوكَ وَأَهْلَكَ) [العنكبوت : ٣٣] وإذا جاز أن تراعى الفروع نحو قوله : [الطويل] (١)٢١٧- بدا لى أنّى لست مدرك ما مضى

ولا سابق شيئا إذا كان جائيا

وقوله : [الطويل] (٢)٢١٨- مشائيم ليسوا مصلحين عشيره

ولا ناعب إلا ببين غرابها

كانت مراجعه الأصول أولى وأجدر.

ومن ضد ذلك : هذان ضارباك ، ألا ترى أنك لو اعتددت بالنون المحذوفه لكنت كأنك قد جمعت بين الزيادتين المعتقبتين فى آخر الاسم ، وعلى هذا القبيل أكثر الكلام : أن يعامل الحاضر فيغلّب حكمه لحضوره على الغائب لمغيبه ، وهو شاهد لقوه إعمال الثانى من الفعلين لقربه وغلبته على إعمال الأول لبعده.

ومن ذلك قوله (٣) : [الطويل]

[وقالوا تعرفها المنازل من منى]

وما كلّ من وافى منى أنا عارف

فى من نوّن أو أطلق مع رفع كل ، ووجه ذلك أنه إذا رفع (كلا) فلا بدّ من تقديره الهاء ليعود على المبتدأ من خبره ضمير وكل واحد من التنوين فى عارف ومده الإطلاق فى عارفونا فى اجتماعه مع الهاء المراده المقدره ، ألا ترى أنك لو

١- الشاهد لزهير فى ديوانه (ص ٢٨٧) ، والكتاب (١ / ٢١٩) ، وتخليص الشواهد (ص ٥١٢) ، وخزانه الأدب (٨ / ٤٩٢) ، والدرر (٦ / ١٦٣) ، وشرح شواهد المغنى (١ / ٢٨٢) ، وشرح المفصّل (٢ / ٥٢) ، واللسان (نمش) ، ومغنى اللبيب (١ / ٩٦) ، والمقاصد النحويه (٢ / ٢٦٧) ، وهمع الهوامع (٢ / ١٤١) ، ولصرمه الأنصارى فى شرح أبيات سيبويه (١ / ٧٢) ، وبلا نسبه فى أسرار العربيه (ص ١٥٤) ، والأشباه والنظائر (٢ / ٣٤٧) ، وجواهر الأدب (ص ٥٢) ، وخزانه الأدب (١ / ١٢٠) ، والخصائص (٢ / ٣٥٣) ، وشرح الأشمونى (٢ / ٤٣٢) ، وشرح المفصّل (٨ / ٦٩). ٢١٨-

٢- الشاهد للأخوص الرياحى فى الكتاب (١ / ٢٢٠) ، والحيوان (٣ / ٤٣١) ، وخزانه الأدب (٤ / ١٥٨) ، وشرح شواهد الإيضاح (٥٨٩) ، وشرح شواهد المغنى (ص ٨٧١) ، وشرح المفصّل (٢ / ٥٢) ، وشرح أبيات سيبويه (١ / ٧٤) ، ولسان العرب (شأم) ، والمؤتلف والمختلف (ص ٤٩) ، وبلا نسبه فى أسرار العربيه (ص ١٥٥) ، والخزانه (٨ / ٢٩٥) ، والخصائص (٢ / ٣٥٤) ، وشرح الأشمونى (٢ / ٣٠٢) ، وشرح المفصّل (٥ / ٦٨) ، ومغنى اللبيب (ص ٤٧٨) ، والممتع فى التصريف (ص ٥٠). ٢٢٠-

٣- مرّ الشاهد رقم (١٩٤).

جمعت بينهما فقلت عارفنه أو عارفوه لم يجز شيء من ذينك ، وإنما هذا لمعامله الحاضر وإطراح حكم الغائب فاعرفه وقسه فإنه باب واسع.

المبحث الثالث : فى مراجعه الأصل الأقرب دون الأبعد

قال ابن جنّى : هذا موضع بحث قلما وقع تفصيله وهو معنى يجب أن ينبه عليه ويحرر القول فيه.

من ذلك قولهم فى ضمه الذال من قولك : ما رأيته مذ اليوم إنهم يقولون : فى ذلك إنهم لما حركوها لالتقاء الساكنين لم يكسروها لكنهم ضموها. لأن أصلها الضم فى : منذ كذا لعمرى!! لكنه الأصل الأقرب ، ألا ترى أن أول حال هذه الذال أن تكون ساكنه وأنها إنما ضمت لالتقاء الساكنين إتباعا لضمه الميم ، فهذا على الحقيقه هو الأصل الأول ، فأما ضمّ ذال منذ فإنما هو بعد سكونها الأول المقدر ، ويدلّ على أن حركتها إنما هى لالتقاء الساكنين أنه لما زال التقاؤهما سكنت الذال فى مذ وهذا واضح ، فضمه الذال إذن من قولهم مذ اليوم إنما هو ردّ إلى الأصل الأقرب الذى هو منذ دون الأبعد المقدر الذى هو سكون الذال فى منذ قبل أن تحرك ، ولا يستنكر الاعتداد بما لم يخرج إلى اللفظ لأن الدليل إذا قام على شيء كان فى حكم الملفوظ به وإن لم يجر على ألسنتهم استعماله ، ألا ترى إلى قول سيبويه فى (سردد) أنه إنما ظهر تضعيفه لأنه ملحق بما لم يجئ وقد علمنا أن الإلحاق إنما هو صناعه لفظيه ، ومع هذا فلم يظهر ذاك الذى قدره ملحقا هذا به ، فلو لا ما يقوم الدليل عليه مما لم يظهر إلى النطق بمنزله الملفوظ به لما ألحقوا سرددا بما لم يفوهوا به.

ومن ذلك قولهم : بعت وقلت ، فهذه معامله على الأصل الأقرب دون الأبعد ، لأن أصلهما فعل بفتح العين بيع وقول ، ثم نقلا من فعل إلى فعل وفعل ، ثم قلبت الواو والياء فى فعلت ألفا فالتقى ساكنان العين المعتله المقلوبه ألفا ولام الفعل ، فحذفت العين لالتقائهما فصار التقدير قلت وبعت ، فهذه مراجعه أصل ، إلا أنه ذلك الأصل الأقرب لا الأبعد ، ألا ترى أن أول أحوال هذه العين فى صيغه المثال إنما هو فتحه العين التى أبدلت منها الضمه والكسره وهذا واضح.

ومن ذلك قولهم فى (مطايا) و (عطايا) : أنهما لما أصارتهما الصنعه إلى مطاء وعطاء أبدلوا الهمزه على أصل ما فى الواحد وهو الياء فى مطيه وعطيه ، فى الأصل مطيوه وعطيوه لأنهما من مطوت وعطوت ، فأصل الياء فيهما الواو ولوحظ ما فيهما

من الياء دون الأصل الذى هو الواو رجوعا إلى الظاهر الأقرب إليك دون الأول الأبعد عنك ، ففى هذا تقويه لإعمال الثانى من الفعلين لأنه الأقرب.

وليس كذلك صرف ما لا ينصرف ولا إظهار التضعيف ، لأن هذا هو الأصل الأول على الحقيقه وليس وراءه أصل هذا أدنى إليك منه كما كان فيما تقدم ، فاعرف الفرق بين ما هو مردود إلى أول دون ما هو أسبق رتبه منه ، وبين ما يرد إلى أول ليست وراءه رتبه متقدمه له.

المبحث الرابع : فى مراجعه أصل واستئناف فرع

قال ابن جنّى : اعلم أن كل حرف غير منقلب احتجت إلى قلبه فإنك حينئذ ترتجل له فرعا ولست تراجع به أصلا.

ومن ذلك الألفات غير المنقلبه الواقعه أطرافا للإلحاق أو للتأنيث أو لغيرها من الصيغه لا غير ، فالتى للإلحاق كألف (أرطى) فيمن قال : (مأروط) و (حنبطى) و (دلنظى) ، والتى للتأنيث كألف سكرى وغضبى وجمادى ، والتى للصيغه لا غير كألف ضبغطرى وقبعثرى وزبعرى ، فمتى احتجت إلى تحريك واحده من هذه الألفات للتثنيه أو الجمع قلبتها ياء فقلت : أرطيان وحنبطيان وكذا الباقى ، فهذه الياء فرع مرتجل وليست مراجعا بها أصل ، لأنه ليس واحده منها منقلبه أصلا لا عن ياء ولا غيرها ، بخلاف الألف المنقلبه كألف مغزى ومدعى ، لأن هذه منقلبه عن ياء منقلبه عن واو فى : غزوت ودعوت وأصلهما مغزو ومدعو ، فلما وقعت الواو رابعه هكذا قلبت ياء فصارت مغزى ومدعى ، ثم قلبت الياء ألفا فصارت مغزى ومدعى ، فلما احتجت إلى تحريك هذه الألف راجعت بها الأصل الأقرب وهو الياء فصارتا ياء فى مغزيان ومدعيان.

وقد يكون الحرف منقلبا فتضطر إلى قلبه فلا ترده إلى أصله الذى كان منقلبا عنه ، وذلك كقولك فى حمراء : حمراوى وحمراوات ، فتقلب الهمزه واوا وإن كانت منقلبه عن ألف ، وكذلك إذا نسبت إلى شقاوه فقلت : شقاوى فهذه الواو فى شقاوى بدل من همزه مقدره ، كأنك لما حذفت الهاء فصارت الواو طرفا أبدلتها همزه فصارت فى التقدير إلى شقاء فأبدلت الهمزه واوا فصارت شقاوى ، فالواو إذن فى شقاوى غير الواو فى شقاوه ، ولهذا نظائر فى العربيه كثيره.

ومنها : قولهم فى الإضافه إلى عدوه عدوى ، وذلك أنك لما حذفت الهاء حذفت لها واو فعوله ، كما حذفت لحذف تاء حنيفه ياءها فصارت فى التقدير إلى

عدو فأبدلت من الضمه كسره ومن الواو ياء فصار إلى عد. فجرت فى ذلك مجرى عم ، فأبدلت من الكسره فتحه ومن الياء ألفا فصارت إلى عدى كهدى ، فأبدلت من الألف واوا لوقوع يائى الإضافه بعدها فصارت عدوى كهدوى ، فالواو فى عدوى ليست بالواو فى عدوه إنما هى بدل من ألف بدل من ياء بدل من الواو الثانيه فى عدوه - فاعرفه.

وفى (البسيط) قيل : إن تعريف ألفاظ التأكيد أجمع وأجمعون وجمعاء وجمع بالإضافه المقدره كسائر أخواتها ، والدليل على مراجعه الشاعر للأصل قال : [الرجز]

٢١٩- إن الخليط باك أجمعه

فأجمعه تأكيد للضمير فى باك.

مراعاه الصوره

قال ابن هشام فى (تذكرته) : هذا باب ما فعلوه مراعاه للصوره.

ومن ذلك (الذين) خصوه بالعاقل لأنه على صوره ما يختص بالعاقل وهو الزيدون والعمرون وإلا فمرده الذى وهو غير مختص بالعاقل ، قاله ابن عصفور فى (شرح المقرب).

ومن ذلك (ذو) الموصوله أعربها بعضهم تشبيها بذى التى بمعنى صاحب لتعاقبهما فى اللفظ ، وإن كانت الموصوله فيها مقتضيا للبناء وهو الافتقار للتأصل.

معنى النفى مبنى على معنى الإيجاب ما لم يحدث أمر من خارج

ذكر هذه القاعده ابن النحاس فى (التعليقه) ، وبنى عليها أن لما لنفى الماضى القريب من الحال لأنها لنفى قد فعل ، وقد فعل إنما هو الماضى المقرب من الحال وأنه يجوز حذف الفعل مع (لما) دون (لم) وذلك لأن لما نفى قد فعل ، وقد يجوز حذف الفعل معها كقوله (١) : [الكامل]

[أزف الترّحّل غير أنّ ركابنا

لما تزل برحالنا] وكأن قد

وتقديره وكأنه قد زالت فجاز أيضا حذف الفعل مع (لما) حملا للنفى على الإثبات ، وأما (لم) فإنما هى نفى فعل ، وفعل لا يجوز حذفها لأنه حينئذ يكون سكوتا وعدم كلام لا حذفا ، فلما لم يحذف الفعل فى إيجابه لم يحذف فى نفيه.

١- مرّ الشاهد رقم (١١٤).

حرف النون

النادر لا حكم له

قال الأندلسى فى (شرح المفصل) : يعنون أنه لا يفرد بحكم يصير به أصلا ، بل ينبغى أن يرد إلى أحد الأصول المعلومه محافظه على تقريرها واحتراسا من نقضها ، قال : وما من علم إلّا وقد شذّت منه جزئيات مشكله فترد إلى القواعد الكليه والضوابط الجميله.

نقض الغرض

قال ابن جنّى : حذف خبر كان ضعيف فى القياس وقلما يوجد فى الاستعمال.

فإن قلت : خبر كان يتجاذبه شيئان أحدهما : خبر المبتدأ ، لأنه أصله ، والثانى : المفعول به ، لأنه منصوب بعد مرفوع ، وكل واحد من خبر المبتدأ والمفعول به يجوز حذفه.

قيل : إلا أنه قد وجد فيه منع من ذلك وهو كونه عوضا من المصدر ، فلو حذفه لنقضت الغرض الذى جئت به من أجله وكان نحوا من إدغام الملحق وحذف المؤكد.

قال ابن جنّى : لا يجوز حذف المقسم عليه وتبقيه القسم ، لأن الغرض إنما هو توكيد المقسم عليه بالقسم ، فمحال أن يؤتى بالمؤكد ويحذف المؤكد لأنه نقض الغرض ، كما لا يجوز أن يؤتى بأجمعين من غير تقدم المؤكد.

قال ابن يعيش : حذف المضاف إليه أقل من حذف المضاف وأبعد قياسا ، لأن الغرض من المضاف إليه التعريف أو التخصيص ، وإذا كان الغرض منه ذلك وحذف كان نقضا للغرض وتراجعا عن المقصود.

قال : وكذلك الموصوف والصفه القياس أن لا يحذف واحد منهما ، لأن حذف أحدهما نقض للغرض وتراجع عما التزموه لأنهما كالشىء الواحد من حيث كان البيان والإيضاح إنما يحصل من مجموعهما.

وقال الأندلسى فى (شرح المفصل) : الأصل فى هاء السكت أن تكون ساكنه

لأنها إنما زيدت لأجل الوقف ، والوقف لا يكون إلا على ساكن ، ومنه سمى وقفا ؛ لأنه وقوف عن الحركه فتحريكه يناقض الغرض الذى جيء بها لأجله.

النهى والنفى من واد واحد

ذكره الشيخ تقى الدين السبكى فى (كتاب كل) قال : فإذا قلت لا تضرب كل رجل أو كل الرجال ، فالنهى عن المجموع لا عن كل واحد ، إلا أن تكون قرينه تقتضى النهى عن كل فرد.

النون تشابه حروف المدّ واللّين من سته عشر وجها

الأول : أن تكون علامه للرفع فى الأفعال الخمسه ، كما تكون الألف والواو علامه للرفع فى الأسماء المثناه والمجموعه.

الثانى : أنها تكون ضميرا للجمع المؤنث ، كما تكون الواو ضميرا للجمع المذكر.

الثالث : أن الجازم قد يحذفها فى لم يك ، ما يحذف الواو والياء والألف.

الرابع : أن الاسمين إذا ركبا وهى فى آخر الاسم الأول فإنها قد تسكن نحو دستنبويه ، وباذنجانه ، كما تسكن الياء فى معدى كرب.

الخامس : أنها قد تحذف لالتقاء الساكنين فى قوله (١) : [الطويل]

[فلست بآتيه ولا أستطيعه]

ولاك اسقنى إن كان ماؤك ذا فضل

كما تحذف الواو والياء والألف لالتقاء الساكنين.

السادس : أن النون قد تحذف اعتباطا عينا ولاما فى منذ ولدن فى قوله (من لد شولا) كما تحذف الواو عينا ولاما فى ثبه فى أحد القولين وفى أخ.

السابع : أنها تحذف للطول فى قوله : [الكامل] (٢) ٢٢٠- أبنى كليب إن عمّىّ اللّذا

كما تحذف الياء للطول فى قولهم أشهباب يريدون اشهيبابا.

١- مرّ الشاهد رقم (١٥٣).

٢- الشاهد للنجاشى الحارثى فى ديوانه (ص ١١١) ، والأزهيّه (ص ٢٩٦) ، وخزانه الأدب (١٠ / ٤١٨) ، وشرح أبيات سيبويه (١ / ١٩٥) ، وشرح التصريح (١ / ١٩٦) ، وشرح شواهد المغنى (٢ / ٧٠١) ، والكتاب (١ / ٢٧) ، والمنصف (٢ / ٢٢٩). ٢٢١-

الثامن : أن الألف تبدل منها فى الوقف نحو : رأيت زيدا واضربا.

التاسع : أن فيها غنه كما أن فى الألف وأختيها مدا.

العاشر : أنها تكون علامه للجمع لا ضميرا ، كما تكون الألف والنون علامه فى قوله (١) : [الطويل]

يعصرن السليط أقاربه

وقوله : [المتقارب] (٢)٢٢١- يلومونني فى اشتراء النخى

ل قومى فكلهم ألومو

وقوله : (التقتا حلقتا البطان).

الحادى عشر : أنها من حروف الزياده كما أن حروف المد واللين من حروف الزياده.

الثانى عشر : أنها تدغم فى الواو والياء فى قولك زيد وعمرو ، وزيد يضرب.

الثالث عشر : مصاحبتها حروف المد واللين وحركات الإعراب فى قولك زيدان وزيدون وزيدين وزيد وحذفها بحذف حركات الإعراب فى الوقف فى قولك زيد.

الرابع عشر : تعاقبهما فى المحل الواحد نحو جرنفش وجرافش.

الخامس عشر : حذفها فى المحل الواحد الذى تحذف فيه الألف فيجتمع بحذفها أربعه أحرف متحركات نحو عرنتن وعرتن وعلابط وعلبط.

السادس عشر : حذفها لكثره الكلام بها كما تحذف الياء كذلك ، وذلك نحو بلعنبر وبلحرث ، كما قالوا : لا أدر ، ذكر ذلك ابن الدهان فى (الغره) قال : فلما كان بين هذه الحروف وبين النون هذه المناسبه زيدت فى المضارع.

١- مرّ الشاهد رقم (١٦٢).

٢- البيت لأميه بن أبى الصلت فى ديوانه (ص ٤٨). ٢٢٢-

حرف الواو

الواسطه

اشاره

قيل بها فى أبواب ،

[الباب]الأول : باب المعرب والمبنى

فقيل إن بينهما واسطه لا توصف بالإعراب ولا بالبناء وذلك فى أشياء.

أحدهما : الأسماء قبل التركيب ، ذهب قوم إلى أنها واسطه لا معربه لعدم موجب الإعراب ، ولا مبنيه لعدم مناسبه مبنى الأصل ، واختاره ابن عصفور وأبو حيان ، واختار الزمخشرى أنها معربه.

الثانى : المنادى المفرد نحو يا زيد ، ذهب قوم إلى أنه واسطه بين المعرب والمبنى ، حكاه ابن يعيش فى (شرح المفصّل) والصحيح أنه مبنى.

الثالث : المضاف إلى ياء المتكلم ، قال ابن يعيش : اختلفوا فى كسرته فذهب قوم إلى أنها حركه بناء وليست إعرابا لأنها لم تحدث بعامل ، ولذلك لا تختلف باختلاف العوامل ، إلا أنها وإن كانت بناء فهى عارضه فى الاسم لوقوع الياء بعدها ، وإذا كانت عارضه لم تصر الكلمه بها مبنيه ، ونظير ذلك حركه التقاء الساكنين نحو لم يقم الرجل ، فهذه الكسره ليست إعرابا ، لأن لم لا تعمل الكسر ، ومع ذلك فالكلمه باقيه على إعرابها لكونها عارضه تزول عند زوال الساكن فهى كالضمه فى نحو لم يضربوا ، وكالفتحه فى نحو لم يضربا فى كونها عارضه للواو والألف.

وقد ذهب قوم إلى أن هذه الحركه لها حكم حكمين ، وليست إعرابا ولا بناء ، أما كونها غير إعراب فلأن الاسم يكون مرفوعا أو منصوبا وهى فيه ، وأما كونها غير بناء فلأن الكلمه لم يوجد فيها شىء من أسباب البناء.

وقال ابن جنّى فى (الخصائص) : باب فى الحكم يقف بين الحكمين ؛ هذا فصل موجود فى العربيه لفظا وقد أعطته مفادا عليه وقياسا ، وذلك نحو كسره ما قبل ياء المتكلم فى نحو صاحبى وغلامى ، فهذه الحركه لا إعراب ولا بناء ، أما كونها غير إعراب فلأن الاسم يكون مرفوعا أو منصوبا وهى فيه ، وليس بين الكسره وبين الرفع والنصب فى هذا ونحوه نسبه ولا مقاربه ، وأما كونها غير بناء فلأن الكلمه معربه

متمكنه فليست الحركه فى آخره ببناء ، ألا ترى أن غلامى فى التمكن واستحقاق الإعراب كغلامك وغلامهم وغلامنا.

فإن قلت : فما هذه الكسره فى نحو غلامى؟

قلت : هى من جنس الكسره فى الرفع والنصب ، أكره الحرف عليها فلزمت فى الحالات ، وليست إعرابا إلا أن لفظها كلفظ حركه الإعراب ، كما أن كسره الصاد من صنو غير كسره الصاد فى صنوان حكما وإن كانت إياها لفظا.

وقال أبو البقاء فى (اللباب) : ليس فى الكلام كلمه لا معربه ولا مبنيه عند المحققين ، لأن حد المعرب ضد حد المبنى ، وليس بين الضدين هنا واسطه ، وذهب قوم إلى أن المضاف إلى ياء المتكلم غير مبنى إذ لا عله فيه توجب البناء ، وغير معرب إذ لا يمكن ظهور الإعراب فيه مع صحه حرف إعرابه ، وسموه خصيا ، والذى ذهبوا إليه فاسد لأنه معرب عند قوم ومبنى عند آخرين ، على أن تسميتهم إياه خصيا خطأ لأن الخصى ذكر حقيقه وأحكام الذكور ثابته له ، وكان الأشبه بما ذهبوا إليه أن يسموه خنثى مشكلا.

وقال الشيخ بهاء الدين بن النحاس فى (التعليقه) : اختلف فى المضاف إلى ياء المتكلم فقيل : مبنى وكسرته كسره بناء لأنه لا يحدثها عامل الجر ، وعله بنائه شبهه بالحروف لخروجه عن كل مضاف ، لأن كل مضاف لا يتغير آخره لأجل المضاف إليه وخروج الشىء عن نظائره يلحقه بالحروف إذ لا نظير لها من الأسماء ، وقيل : معرب لعدم عله البناء ، ولأن الإضافه إلى المبنى لا توجب بناء المضاف ولا تجوزه إلا فى الظروف وفيما أجرى مجراه كمثل وغير ، فوجب أن يكون معربا. وقيل : لا معرب ولا مبنى لأن الإعراب غير موجود والبناء لا عله له ، فوجب أن يحكم بعدمهما ، أو يكون للاسم منزله بين منزلتين ، ونحو ذلك : الرجل ، ونحوه مما فيه ألف ولام فإنه لا منصرف لأن الصرف التنوين ولا تنوين ، ولا غير منصرف لأنه لا يشبه الفعل ، والجواب : أن هذا لا نظير له وما ذكره فى المنصرف وغيره فصحيح لأن الصرف التنوين ، وغير المنصرف أشبه الفعل ، فليسا متقابلين بخلاف الإعراب والبناء ، لأن الاسم إما معرب وهو المتمكن ، وإما غير متمكن وهو المبنى ، فهما قسيما الإثبات والنفى ولا واسطه بينهما. انتهى.

الرابع : قال ابن الدهان فى (الغره) : الكلام على ضربين : معرب ومبنى ، وعند الرمانى وغيره : قسم ثالث لا معرب ولا مبنى وهو (سحر) المعدول ، لأنه لا يزول عن هذه الحال وما فيه شىء يوجب البناء ، وادعى قوم ذلك فى غلامى ، وهذا خطأ عند الأكثرين لأنه يؤدى هذا القول إلى أن عصا كذلك.

الخامس : قال أبو حيان فى (الارتشاف) : زعم قوم منهم الكسائى أن (أمس) ليس مبنيا ولا معربا بل هو محكى من فعل الأمر من إلا مساء ، فإذا قلت : جئت أمس ، فمعناه : اليوم الذى كنت تقول فيه أمس.

الباب الثانى : باب المنصرف وغير المنصرف

قيل : إن بينهما واسطه لا توصف بالصرف ولا بعدمه. قال ابن جنّى فى الباب المشار إليه (١) : ومن ذلك ما كانت فيه اللام أو الإضافه نحو : الرجل وغلامك ، وصاحب الرجل ، فهذه الأسماء كلها وما كان نحوها لا منصرفه ولا غير منصرفه ، وذلك أنها ليست بمنونه فتكون منصرفه ولا مما يجوز للتنوين حلوله للصرف ، فإذا لم يوجد فيه كان عدمه منه أماره لكونه غير منصرف كأحمد وعمر.

وكذلك التثنيه والجمع على حدّها ، ليس شىء من ذلك منصرفا ولا غير منصرف ، معرفه كان أو نكره من حيث كانت هذه الأسماء ليس مما ينوّن مثلها ، فإذا لم يوجد فيها التنوين كان ذهابه عنها أماره لترك صرفها.

وقال صاحب (البسيط) : من قال : المنصرف ما ليس فيه علّتان من العلل التسع. وغير المنصرف ما فيه علتان ، وتأثيرهما منع الجر والتنوين لفظا أو تقديرا ، فقد حصر المنصرف وغير المنصرف ودخل فى القيد التثنيه والجمع والأسماء السته وما فيه اللام والمضاف فى غير ما لا ينصرف فيكون على هذا (رجلان) اسم امرأه غير منصرف لوجود العلتين ، وتثنيه رجل منصرفا لعدم العلتين. وأما من قال : المنصرف ما دخله الحركات الثلاث والتنوين ، وغير المنصرف ما لم يدخله جر ولا تنوين ، فإن التثنيه والجمع والمعرف باللام والإضافه تخرج عن الحصر ، فلذلك ذكرها صاحب (الخصائص) مرتبه ثالثه لا منصرفه ولا غير منصرفه.

وقال أبو على : ما دخله اللام أو الإضافه من باب ما لا ينصرف لا أقول فيه بصرف ولا بعدمه ، فلا أقول : إنه منصرف ، لأن المانع من الصرف موجود فيه وهو شبه الفعل ، وليس اللام أو الإضافه ، بسالبه إياه شبه الفعل. ولا أقول : إنه غير منصرف لأن امتناع التنوين عنه ليس لكونه لا ينصرف ، وإنما هو لدخول الألف واللام عليه فإنها مانع من التنوين.

١- انظر الخصائص (٢ / ٣٥٧).

وقال الكزولى : وأما أقسام الأسماء من جهه العموم فعلى ثلاثه أضرب : منصرف ، وغير منصرف ، وما لا يقال فيه منصرف ولا غير منصرف. وهو أربعه : المضاف ، وما عرف باللام ، والتثنيه ، والجمع ، لا يقال : منصرفه إذ ليس فيها تنوين ولا يقال فيها غير منصرف إذ ليس فيها عله تمنع الصرف.

وقال ابن الحاجب : ظاهر كلام النحويين أن القسمه إلى المنصرف وغيره حاصره ، وتفسيرهم كل واحد من القسمين ينفى الحصر.

الباب الثالث : باب العلم

منه منقول ، ومنه مرتجل ، ومنه قسم ثالث لا منقول ولا مرتجل ، وهو الذى علميته بالغلبه. ذكره أبو حيان.

وقال فى البسيط : العلم المعدول كعمر وزفر فيه ثلاثه أقوال :

أحدهما : أنه مشتقّ من المعدول عنه فعلى هذا يكون منقولا.

والثانى : أنه مرتجل غير مشتق ، لأن لفظ المعدول لم يستعمل فى مسمّى ، ثم نقل منه ، وليس وزن المعدول موافقا لوزن المعدول عنه حتى يكون منقولا.

والثالث : أنه ليس منقولا على الإطلاق ، ولا مرتجلا على الإطلاق ، بل هو مشابه للمنقول لموافقه حروفه لحروف المعدول عنه ، ومشابه للمرتجل لاختصاصه بوزن لا يوافقه المعدول عنه فيه.

الباب الرابع : باب الظاهر والمضمر

قال الأندلسى فى (شرح المفصّل) : قال ابن درستويه (إيّا) متوسط بين الظاهر والمضمر كاسم الإشاره ، ولذلك ألبس أمره لكونه أخذ شبها من هذا وشبها من هذا.

وقال ابن يعيش فى (شرح المفصل) (١) : وقال ابن درستويه : (إيّا) اسم لا ظاهر ولا مضمر ، بل هو كنّى به عن المنصوب وجعلت الكاف والهاء والياء بيانا عن المقصود ، وليعلم المخاطب من الغائب ، ولا موضع لها من الإعراب ، ويعزى هذا القول إلى أبى الحسن الاخفش إلا أنه أشكل عليه أمر (إيا) فقال : هى مبهمه بين الظاهر والمضمر ، والجمهور عى أنها اسم مضمر وذهب الزجاج إلى أنها اسم ظاهر يضاف إلى المضمرات.

١- انظر شرح المفصّل (٣ / ١٠١).

وقال ابن يعيش أيضا (۱) : قد جعل بعضهم اسم الإشاره من الأسماء الظاهره وهو القياس إذ لا تفتقر إلى تقدم ظاهر فتكون كنايه عنه ولأنه غلب عليه أحكام الأسماء الظاهره نحو وصفه ، والوصف به ، وتثنيته ، وتحقيره ، وقد أشكل أمره على قوم فجعلوه قسما ثالثا بين الأسماء الظاهره والمضمره ، لأن له شبها بالظاهره وشبها بالمضمره فمن حيث كانت مبنيه ولم يفارقها تعريف الإشاره كانت كالمضمره ، ومن حيث صغّرت ووصفت ووصف بها كانت كالظاهره.

وقال الأندلسى : بعض النحاه يقول : أنواع المعارف ثلاثه : ظاهر ، ومضمر ، وبينهما ، وهو المبهم.

الباب الخامس : باب الوقف والوصل

قال ابن جنّى (۲) : ومن ذلك قوله : [الوافر] (۳)۲۲۲- له زجل كأنّه صوت حاد

[إذا طلب الوسيقه أو زمير]

فحذف الواو من (كأنه) لا على حد الوقف ولا على حد الوصل أما الوقف فيقضى بالسكون : كأنه ، وأما الوصل فيقضى بالمطل وتمكن الواو : كأنهو ، فقوله : كأنه منزله بين الوصل والوقف ، وكذلك قوله : [الرجز] (۴)۲۲۳- يا مرحباه بحمار ناجيه

إذا أتى قرّبته للسّانيه

فثبات الهاء فى (مرحبا) ليس على حد الوقف ولا على حد الوصل ، أما الوقف فيؤذن بأنها ساكنه : يا مرحباه ، وأما الوصل فيؤذن بحذفها أصلا : يا مرحبا بحمار ناجيه ، فثباتها فى الوصل متحركه منزله بين المنزلتين ، وكذلك قوله : [الرجز] (۵)۲۲۴- ببازل وجناء أو عيهلّ

۱- انظر شرح المفصّل (۳ / ۱۲۶).

۲- انظر شرح المفصّل (۳ / ۱۲۶).

۳- الشاهد للشماخ فى ديوانه (ص ۱۵۵) ، والخصائص (۱ / ۳۷۱) ، والكتاب (۱ / ۵۹) ، والدرر (۱ / ۱۸۱) ، وشرح أبيات سيبويه (۱ / ۴۳۷) ، ولسان العرب (ها) ، وبلا نسبه فى خزانه الأدب (۲ / ۳۸۸) ، ولسان العرب (زجل) ، والمقتضب (۱ / ۲۶۷) ، وهمع الهوامع (۱ / ۵۹). ۲۲۳-

۴- الشاهد بلا نسبه فى خزانه الأدب (۲ / ۳۸۸) ، والخصائص (۲ / ۳۵۸) ، والدرر (۶ / ۲۴۸) ، ورصف المبانى (ص ۴۰۰) ، والمنصف (۳ / ۱۴۲) ، وهمع الهوامع (۲ / ۱۵۷) ، وتهذيب اللغه (۱۳ / ۷۶) ، ولسان العرب (سنا) ، وتاج العروس (سنى). ۲۲۴-

۵- الرجز لمنظور بن مرثد فى خزانه الأدب (۶ / ۱۳۵) ، وشرح أبيات سيبويه (۲ / ۳۷۶) ، وشرح شواهد الإيضاح (ص ۲۷۶) ، وشرح شواهد الشافيه (ص ۲۴۶) ، ولسان العرب (عهل) ، ونوادر أبى زيد (ص ۵۳) ، وبلا نسبه فى جواهر الأدب (ص ۹۴) ، وخزانه الأدب (۴ / ۴۹۴) ، والكتاب (۴ / ۲۸۳) ، ورصف المبانى (ص ۱۶۲) ، والخصائص (۲ / ۳۵۹) ، وسرّ صناعه الإعراب

(ص ١٦١) ، وشرح المفصّل (٩ / ٦٨). ٢٢٥-

فإثبات الياء مع التضعيف طريف ، وذلك أن التثقيل من أماره الوقف ، والياء من أماره الإطلاق فهو منزله بين المنزلتين.

الباب السادس : باب حروف الجر

قال ابن هشام فى (المغنى) (١) : التحقيق فى اللام المقويه نحو : (مُصَدِّقاً لِما مَعَهُمْ) [البقره : ٩١] ، (فَعَّالٌ لِما يُرِيدُ) [هود : ١٠٧] ، (إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّءْيا تَعْبُرُونَ) [يوسف : ٤٣] ، أنها ليست زائده محضه لما تخيل فى العامل من الضعف الذى نزله منزله القاصر ، ولا معديه محضه لاطراد صحه إسقاطها فلها منزله بين المنزلتين.

فصل : مراتب المنادى والإشاره

قال ابن إياز : جعل ابن معط للمنادى مرتبتين : البعد والقرب ، فيا وأيا وهيا للأول ، وأى والهمزه للثانى ، وابن برهان جعل له ثلاث مراتب : بعدى وقربى ووسطى بينهما ، فللأولى : أيا وهيا وللثانيه الهمزه وللثالثه : أى. وجعل يا مستعمله فى الجميع ، انتهى.

ونظير ذلك الإشاره ، جعل له ابن عصفور ثلاث مراتب دنيا ووسطى وقصوى ، فللأولى ذو وتى ، وللثانيه : ذاك وتيك بالكاف دون اللام ، وللثالثه : ذلك وتلك ، بالكاف واللام وجعل له مرتبتين فقط.

ورود الشىء مع نظيره مورده مع نقيضه

قال ابن جنّى (٢) : وذلك أضرب ، منها : اجتماع المذكر والمؤنث فى الصفه المؤنثه ، نحو : رجل علّامه ، وامرأه علّامه ، ورجل نسّابه ، وامرأه نسّابه ، ورجل همزه لمزه ، وامرأه همزه لمزه ، ورجل صروره ، وفروقه ، وامرأه صروره ، وفروقه ، ورجل هلباجه فقاقه ، وامرأه كذلك وهو كثير ، وذلك أن الهاء فى نحو ذلك لم تلحق لتأنيث الموصوف بما هى فيه وإنما لحقت لإعلام السامع أنّ هذا الموصوف بما هى فيه قد بلغ الغايه والنهايه ، فجعل تأنيث الصفه أماره لما أريد من تأنيث الغايه والمبالغه ،

١- انظر مغنى اللبيب (٢ / ٤٩٢).

٢- انظر الخصائص (٢ / ٢٠١).

وسواء كان الموصوف بتلك الصفه مذكرا أم مؤنثا ، يدلّ على ذلك أن الهاء لو كانت فى نحو : امرأه فروقه ، إنما لحقت لأن المرأه مؤنثه لوجب أن تحذف فى المذكر ، فيقال : رجل فروق ، كما أن التاء فى قائمه وظريفه لما لحقت لتأنيث الموصوف حذفت مع تذكيره فى نحو : رجل ظريف وقائم وكريم وهذا واضح.

ونحو من تأنيث هذه الصفه ليعلم أنها بلغت المعنى الذى هو مؤنث أيضا تصحيحهم العين فى نحو : حول ، وصيد واعتونوا واجتوروا ،. إيذانا بأن ذلك فى معنى ما لا بدّ من تصحيحه ، وهو أحولّ ، وأصيدّ ، وتعاونوا وتجاوروا ، وكما كررت الألفاظ لتكرير المعانى نحو والزلزله والصلصله والصرصره وهو باب واسع.

ومنها : اجتماع المؤنث والمذكر فى الصفه المذكره وذلك نحو رجل خصم ، وامرأه خصم ، ورجل عدل ، وامرأه عدل ، ورجل ضيف ، وامرأه ضيف ، ورجل رضا ، وامرأه رضا ، وكذلك ما فوق الواحد نحو رجلان رضا وعدل ، وقوم رضا ، وعدل ، وقال زهير : [الطويل] (١)٢٢٥- متى يشتجر قوم يقل سرواتهم

هم بيننا فهم رضا وهم عدل

وسبب اجتماعهما هنا فى هذه الصفه أن التذكير إنما أتاها من قبل المصدريه فإذا قيل : رجل عدل فكأنه وصف بجميع الجنس مبالغه ، كما تقول : استولى على الفضل ، وحاز جميع الرياسه والنبل ، ولم يترك لأحد نصيبا فى الكرم والجود ، ونحو ذلك. فوصف بالجنس أجمع تمكينا لهذا الموضع ، وتوكيدا ، وقد ظهر عنهم ما يؤيد هذا المعنى ويشهد به وذلك نحو قوله : [الطويل] (٢)٢٢٦- ألا أصبحت أسماء جاذمه الحبل

وضنّت علينا والضّنين من البخل

فهذا كقولك : هو مجبول من الكرم ، ومطين من الخير ، وهى مخلوقه من البخل ، وهذا أوفق معنى من أن تحمله على القلب وأنه يريد به والبخل من الضنين لأن فيه من الإعظام والمبالغه ما ليس فى القلب. ومنه قوله : [الطويل]

١- الشاهد لزهير فى الأضداد (ص ٧٥) ، والخصائص (٢ / ٢٠٢) ، وشرح شواهد الإيضاح (ص ٥٠٧) ، والصاحبى فى فقه اللغه (ص ٢١٣) ، ولسان العرب (وخلى) ، وبلا نسبه فى المحتسب (٢ / ١٠٧). ٢٢٦-

٢- الشاهد للبعيث (خداش بن بشر) فى لسان العرب (جذم) و (ضنن) ، وبلا نسبه فى الخصائص (٢ / ٢٠٢) ، وشرح شواهد المغنى (٢ / ٧٢٢) ، والمحتسب (٢ / ٤٦) ، ومغنى اللبيب (١ / ٣١١). ٢٢٧-

(١)٢٢٧- ...

وهنّ من الإخلاف قبلك والمطل

وقوله : [الطويل] : (٢)٢٢٨- [لخلّابه العينين كذّابه المنى]

وهنّ من الإخلاف والولعان

وأقوى التأويلين فى قولها (٣) : [البسيط]

[ترتع ما رتعت حتى إذا ادّكرت]

فإنّما هى إقبال وإدبار

أن تكون من هذا ، أى : كأنها خلقت من الإقبال والإدبار ، لا- على أن يكون من باب حذف المضاف أى : ذات إقبال وذات إدبار ، ويكفيك من هذا كله قول الله تعالى : (خُلِقَ الْإِنْسانُ مِنْ عَجَلٍ) [الأنبياء : ٣٧] ، وذلك لكثره فعله إياه واعتياده له ، وهذا أقوى معنى من أن يكون أراد : خلق العجل من الإنسان ، لأنه أمر قد اطرد واتسع فحمله على القلب يبعد فى الصنعه ، ويصغر فى المعنى ، وكأن هذا الموضع لما خفى على بعضهم قال فى تأويله : إن العجل هنا الطين ، ولعمرى إنه فى اللغه كما ذكر ، غير أنه فى هذا الموضع لا يراد به إلا نفس العجله والسرعه ، ولهذا قال عقبه : (سَأُرِيكُمْ آياتِى فَلا تَسْتَعْجِلُونِ) [الأنبياء : ٣٧] ونظيره قوله تعالى : (وَكانَ الْإِنْسانُ عَجُولاً) [الإسراء : ١١] ، (وَخُلِقَ الْإِنْسانُ ضَعِيفاً) [النساء : ٢٨] لأن العجله ضرب من الضعف لما تؤذن به من الضروره والحاجه ، فلما كان الغرض من قولهم : رجل عدل وامرأه عدل إنما هو إراده المصدر والجنس جعل الإفراد والتذكير أماره للمصدر المذكر.

فإن قلت : فإن نفس لفظ المصدر قد جاء مؤنثا ، نحو : الزياره ، والعياده ، والضؤوله ، والجهومه ، والمحميه ، والموجده ، والطلاقه والسباطه ، وهو كثير جدا ، فإذا كان نفس المصدر قد جاء مؤنثا فما هو فى معناه ومحمول بالتأويل عليه أحجى بتأنيثه.

قيل : الأصل - لقوته - أحمل لهذا المعنى من الفرع لضعفه ، وذلك أن الزياره والعياده ونحو ذلك مصادر غير مشكوك فيها ، فلحاق التاء لها لا يخرجها عما ثبت فى النفس من مصدريتها ، وليس كذلك الصفه لأنها ليست فى الحقيقه مصدرا ،

١- الشاهد للبعيث فى اللسان (ولع) ، وشرح أبيات المغنى (٥ / ٢٦٦). ٢٢٨-

٢- الشاهد بلا نسبه فى لسان العرب (ولع) و (ضنن) ، وتهذيب اللغه (٣ / ١٩٩) ، وتاج العروس (ولع) ، والمخصص (٣ / ٨٦) ، وديوان الأدب (٣ / ٢٥٩). ٢٢٩-

٣- مرّ الشاهد رقم (٤٠) وهو للخنساء.

وإنما هى متأوله عليه ، ومردوده بالصنعه إليه ، فلو قيل : رجل عدل وامرأه عدله - وقد جرت صفه كما ترى - لم يؤمن أن يظن بها أنها صفه حقيقيه كصعبه من صعب ، وندبه من ندب ، وفخمه من فخم ، ورطبه من رطب ، فلم يكن فيها من قوه الدلاله على المصدريه ما فى نفس المصدر نحو : الجهومه ، والشّهومه ، والطّلاقه ، والخلافه ، فالأصول لقوتها يتصرف فيها والفروع لضعفها يتوقف بها ويقتصر على بعض ما تسوغه القوه لأصولها.

فإن قلت : فقد قالوا : رجل عدل وامرأه عدله ، وفرس طوعه القياد وقال أميّه : [البسيط] (١)٢٢٩- والحيّه الحتفه الرقشاء أخرجها

من بيتها آمنات الله والكلم

قيل : هذا إنما خرج على صوره الصفه ، لأنهم لم يؤثروا أن يبعدوا كل البعد عن أصل الوصف الذى بابه أن يقع للفرق فيه بين مذكره ومؤنثه ، فجرى هذا فى حفظ الأصول والتلفت إليها للمباقاه لها والتنبيه عليها مجرى إخراج بعض المعتل على أصله نحو استحوذ ومجرى إعمال صغته وعدته ، وإن كان قد نقل إلى فعلت لما كان أصله فعلت ، وعلى ذلك أنث بعضهم فقال : خصمه وضيفه ، وجمع فقال : [المنسرح] (٢)٢٣٠- يا عين هلّا بكيت أربد إذ

قمنا وقام الخصوم فى كبد

وعليه قول الآخر : [الطويل] (٣)٢٣١- إذا نزل الأضياف كان عذوّرا

على الحىّ حتّى تستقلّ مراجله

الأضياف هنا بلفظ القلّه ومعناها أيضا ، وليس كقوله (٤) : [الطويل]

[لنا الجفنات الغرّ يلمعن بالضحى]

وأسيافنا يقطرن من نجده دما

فى أن المراد بها معنى الكثره ، وذلك أمدح لأنه إذا قرى الأضياف وهم قليل

١- الشاهد لأميه بن أبى الصلت فى ديوانه (ص ٥٧) ، ولسان العرب (حتف) و (عدل) ، وبلا نسبه فى الخصائص (١ / ١٥٤). ٢٣٠-

٢- الشاهد للبيد فى ديوانه (ص ١٦٠) ، وتذكره النحاه (ص ١١٨) ، والخصائص (٣ / ٣١٨) ، ولسان العرب (كبد) ، وبلا نسبه فى الخصائص (٢ / ٢٠٥) ، ولسان العرب (عدل). ٢٣١-

٣- الشاهد لزينب بنت الطثريه فى لسان العرب (عذر) ، والتنبيه والإيضاح (٢ / ١٦٧) ، وجمهره اللغه (ص ٦٢) ، وتاج العروس (عدر) ، وبلا نسبه فى فى لسان العرب (ضيف) و (عدل) و (عذر) ، ومقاييس اللغه (٤ / ٢٥٦) ، ومجمل اللغه (٣ / ٤٦١). ٢٣٢-

٤- مرّ الشاهد رقم (٣٨).

بمراجل الحى أجمع ، فما ظنك إذا نزل به الضيفان الكثيرون. فإن قيل : فلم أنّث المصدر أصلا؟ وما الذى سوغ التأنيث فيه مع معنى العموم والجنس ، وكلاهما إلى التذكير ، حتى احتجت إلى الاعتذار له بقولك إنه أصل ، وإن الأصول تحتمل ما لا تحتمله الفروع؟.

قيل : عله جواز تأنيث المصدر مع ما ذكرته من وجوب تذكيره أن المصادر أجناس للمعانى كما أن غيرها أجناس للأعيان نحو : رجل ، وفرس ، ودار ، وبستان ، فكما أن أسماء الأجناس الأعيان قد تأتى مؤنثه الألفاظ ، ولا حقيقه تأنيث فى معناها ، نحو غرفه ومشرقه ، وعليه ، ومروحه ، ومقرمه ، كذلك جاءت أيضا أجناس المعانى مؤنثا بعضها لفظا لا معنى. وذلك نحو المحمده والموجده والرشاقه ونحوها ، نعم ، وإذا جاز تأنيث المصدر وهو على مصدريته غير موصوف به لم يكن تأنيثه وجمعه وقد جرى وصفا وحل المحلّ الذى من عادته أن يفرق فيه بين مذكره ومؤنثه ، وواحده وجماعته ، قبيحا ولا مستكرها ، أعنى ضيفه وخصمه وأضيافا وخصوما ، وإن كان التذكير والإفراد أقوى فى اللغه وأعلى فى الصنعه ، قال تعالى : (وَهَلْ أَتاكَ نَبَأُ الْخَصْمِ إِذْ تَسَوَّرُوا الْمِحْرابَ) [ص : ٢١] وإنما كان التذكير والإفراد أقوى من قبل أنك لما وصفت بالمصدر أردت المبالغه بذلك ، وكان من تمام المعنى وكماله أن تؤكد ذلك بترك التأنيث والجمع ، كما يجب للمصدر فى أول أحواله ، ألا ترى أنك إذا أنثت وجمعت سلكت به مسلك الصفه الحقيقيه التى لا معنى لمبالغه فيها ، نحو قائمه ، ومنطلقه ، وضاربات ، ومكرمات ، فكان ذلك يكون نقضا للغرض ، أو كالنقض له ، فلذلك قلّ حتى وقع الاعتذار لما جاء منه مؤنثا ، أو مجموعا.

ومما جاء من المصادر مجموعا ومعملا أيضا قوله : [الطويل] (١)٢٣٢- [وعدت وكان الخلف منك سجيّه]

مواعيد عرقوب أخاه بيثرب

ومنه عندى قولهم : «تركته بملاحس البقر أولادها» (٢) فالملاحس جمع ملحس ، ولا يخلو أن يكون مكانا ، أو مصدرا ، فلا يجوز أن يكون هنا مكانا لأنه قد

١- الشاهد لابن عبيد الأشجعى فى خزانه الأدب (١ / ٥٨) ، وللأشجعى فى لسان العرب (ترب) و (عرقب) ، ولعلقمه فى جمهره اللغه (ص ١١٢٣) ، وللشماخ فى ملحق ديوانه (ص ٤٣٠) ، وشرح أبيات سيبويه (١ / ٣٤٣) ، وللشماخ أو للأشجعى فى الدرر (٥ / ٢٤٥) ، وشرح المفصّل (١ / ١١٣) ، وبلا نسبه فى الكتاب (١ / ٣٢٨) ، وجمهره اللغه (ص ١٧٣) ، والمقرب (١ / ١٣١). ٢٣٣-
٢- انظر المستقصى فى الأمثال (٢ / ٢٥) رقم المثل (٨٤) ، ومجمع الأمثال رقم (٦٧٢).

عمل فى الأولاد فنصبها ، والمكان لا يعمل فى المفعول به ، كما أن الزمان لا يعمل فيه وإذا كان الأمر على ما ذكرنا كان المضاف هنا محذوفا مقدرا وكأنه قال : تركته بمكان ملاحس البقر أولادها كما أن قوله : [الطويل] (١)٢٣٣- وما هى إلا فى إزار وعلقه

مغار ابن همّام على حيّ خثعما

محذوف المضاف أى : وقت إغاره ابن همام على حى خثعم ، ألا تراه قد عداه إلى (على) ، فى قوله : على حيّ خثعما ، فملاحس البقر إذن مصدر مجموع يعمل فى المفعول به كما أن : [الطويل]

مواعيد عرقوب أخاه بيثرب (٢)

كذلك وهو غريب ، وكان أبو على يورد : «مواعيد عرقوب أخاه» مورد الطريف المتعجب منه ، فأما قوله : [البسيط] (٣)٢٣٤- كم جرّبوه فما زادت تجاربهم

أبا قدامه ، إلا المجد والفنعا

فقد يجوز أن يكون من هذا ، وقد يجوز أن يكون (أبا قدامه) منصوبا بزادت ، أى : فما زادت أبا قدامه تجاربهم إياه إلا المجد ، والوجه أن تنصبه بتجاربهم لأنها العامل الأقرب ، ولأنه لو أراد إعمال الأول لكان حريا أن يعمل الثانى أيضا ، فيقول : فما زادت تجاربهم إياه أبا قدامه إلا كذا ، كما تقول : ضربت فأوجعته زيدا ، ويضعف ضربت فأوجعت زيدا ، على إعمال الأول ، وذلك أنك إذا كنت تعمل الأول على بعده ، وجب إعمال الثانى أيضا لقربه لأنه لا يكون الأبعد أقوى حالا من الأقرب.

فإن قلت : اكتفى بمفعول العامل الأول من مفعول العامل الثانى ، قيل لك : وإذا كنت مكتفيا مختصرا فاكتفاؤك بإعمال الثانى الأقرب أولى من اكتفائك بإعمال الأول الأبعد ، وليس لك فى هذا ما لك فى الفاعل لأنك تقول : لا أضمر على غير

١- الشاهد لحميد بن ثور فى الكتاب (١ / ٢٩٢) ، وشرح أبيات سيبويه (١ / ٣٤٧) وليس فى ديوانه ، وللطماح بن عامر كما فى حاشيه الخصائص (٢ / ٢٠٨) ، وبلا نسبه فى أمالى ابن الحاجب (ص ٣٥١) ، والخصائص (٢ / ٢٠٨) ، وشرح المفصل (٦ / ١٠٩) ، ولسان العرب (لحس) ، و (علق) ، والمحتسب (٢ / ١٢١). ٢٣٤-

٢- مرّ الشاهد رقم (٢٣٢).

٣- الشاهد للأعشى فى ديوانه (١٥٩) ، وتذكره النحاج (ص ٤٦٣) ، وشرح عمده الحافظ (ص ٦٩٤) ، ولسان العرب (جرب) ، و (فنع) ، وبلا نسبه فى الخصائص (٢ / ٢٠٨) ، وشرح الأشمونى (٢ / ٣٣٥). ٢٣٥-

تقدم ذكر إلا مستكرها ، فتعمل الأول : فتقول : قام وقعدا أخواك فأما المفعول فمنه بد ، فلا ينبغى أن يتباعد بالعمل إليه ، ويترك ما هو أقرب إلى المعمول فيه منه.

ومن ذلك فرس وساع الذكر والأنثى فيه سواء ، وفرس جواد ، وناقه ضامر ، وجمل ضامر ، وناقه بازل ، وجمل بازل ، وهو لباب قومه ، وهى لباب قومها ، وهم لباب قومهم ، قال جرير : [الوافر] (١)٢٣٥- تدرّى فوق متنيها قرونا

على بشر وآنسه لباب

وقال ذو الرمّه : [الطويل] (٢)٢٣٦- سبحلا أبا شرخين أحيا بناته

مقاليتها فهى اللّباب الحبائس

فأما ناقه هجان ونوق هجان ، ودر دلاص ، وأدرع دلاص فليس من هذا الباب بل (فعال) منه فى الجمع تكسير فعال فى الواحد وهو من باب ما اتفق لفظه واختلف تقديره ، انتهى.

قلت : قد اشتمل هذا الأصل على ثلاثه أبواب ، باب ما دخلت فيه التاء فى صفه المذكر ، وباب ما خلت فيه التاء فى صفه المؤنث ، وباب ما استوى فيه المذكر والمؤنث والمفرد والمثنى والجمع ، وها أنا أسوق جملا من نظائرها. ذكر نظائر الباب الأول.

ورود الوفاق مع وجوب الخلاف

قال ابن جنّى (٣) : هذا الباب ينفصل من الذى قبله بأن ذاك تبع فيه اللفظ ما ليس وفقا له ، نحو : رجل نسابه وامرأه عدل ، وهذا الباب ليس بلفظ تبع لفظا ، بل هو قائم برأسه ، وذلك قولهم : غاض الماء ، وغضته ، سووا فيه بين المتعدى وغير المتعدى ، ومثله : جبرت يده ، وجبرتها ، وعمر المنزل وعمرته وسار الدابه وسرته ، ودان الرجل ودنته ، من الدين فى معنى أدنته وعليه جاء مديون فى لغه بنى تميم - وهلك الشىء وهلكته ، قال العجاج : [الرجز]

١- الشاهد لجرير فى ديوانه (ص ١٠٢١) ، ولسان العرب (لبب) ، وتاج العروس (لبب) ، والمذكر والمؤنث للأنبارى (ص ٢٥٤) ، والمخصص (١٧ / ٣٣) ، وبلا نسبه فى لسان العرب (بشر). ٢٣٦-

٢- الشاهد لذى الرمّه فى ديوانه (ص ١١٣٦) ، ولسان العرب (لبب) ، و (شرخ) ، و (حبس) ، و (سبحل) ، وكتاب العين (٤ / ١٦٩) ، والمخصّص (١٣ / ٧٧) ، وتهذيب اللغه (٧ / ٨٢) ، وتاج العروس (لبب) ، و (نفض) ، و (سبحل) ، والمذكّر والمؤنث للأنبارى (ص ٢٥٤). ٢٣٧-

٣- انظر الخصائص (٢ / ٢١٠).

(۱)۲۳۷- ومهمه هالك من تعرّجا

فيه قولان : أحدهما أن (هالكا) بمعنى مهلك ، أى : مهلك من تعرج فيه ، والآخر : ومهمه هالك المتعرجين فيه كقوله : هذا رجل حسن الوجه ، فوضع (من) موضع الألف واللام ، ومثله : هبط الشيء وهبطته قال : [الرجز] (۲)۲۳۸- ما راعنى إلا جناح هابطا

على البيوت قوطه العلابطا

أى : مهبطا قوطه ، ويجوز أن يكون أراد : هابطا بقوطه ، فلما حذف حرف الجر نصب الفعل ضروره ، والأول أقوى.

فأما قوله تعالى : (وَإِنَّ مِنْها لَما يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ اللهِ) [البقره : ۷۴] فأجود القولين فيه أن يكون معناه : وإنّ منها لما يهبط من نظر إليه لخشيه الله ، وذلك أن الإنسان إذا فكر فى عظم هذه المخلوقات تضاءل وخشع وهبطت نفسه لعظم ما شاهد ، فنسب الفعل إلى تلك الحجاره لما كان الخشوع والسقوط مسببا عنها وحادثا لأجل النظر إليها كقوله تعالى : (وَما رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلكِنَّ اللهَ رَمى) [الأنفال : ۱۷] وأنشدوا قول الآخر : [الخفيف] (۳)۲۳۹- فاذكرى موقفى إذا التقت الخى

ل وسارت إلى الرّجال الرّجالا

أى : سارت الخيل الرجال إلى الرجال ، وقد يجوز أن يكون أراد وسارت إلى الرجال بالرجال ، فحذف حرف الجر فنصب ، والأول أقوى ، وقال زهير : [الطويل] (۴)۲۴۰- فلا تغضبا من سيره أنت سرتها

فأوّل راضى سنّه من يسيرها

ورجنت الدابه بالمكان إذا أقامت فيه ، ورجنتها ، وعاب الشيء وعبته ،

۱- الرجز للعجاج فى ديوانه (۲ / ۴۳) ، ولسان العرب (هلك) ، وجمهره اللغه (ص ۹۸۳) ، وديوان الأدب (۲ / ۱۷۸) ، وكتاب العين (۳ / ۳۸) ، وتاج العروس (هلك) ، وبلا نسبه فى تهذيب اللغه (۶ / ۱۵) ، والمخصّص (۶ / ۱۲۷). ۲۳۸-

۲- الرجز بلا نسبه فى اللسان (جنح) و (قوط) ، والخصائص (۲ / ۲۱۱) ، والمنصف (۱ / ۲۷) ، ونوادر أبى زيد (ص ۱۷۳) ، وتهذيب اللغه (۲ / ۱۶۵) ، وتاج العروس (جنح) و (علبط) ، و (قوط) ، وجمهره اللغه (ص ۳۶۳ ، ۴۰۳). ۲۳۹-

۳- الشاهد بلا نسبه فى اللسان (سير). ۲۴۰-

۴- الشاهد لخالد بن زهير فى شرح أشعار الهذليين (ص ۲۱۳) ، وجمهره اللغه (ص ۷۲۵) ، وخزانه الأدب (۵ / ۸۴) ، والخصائص (۲ / ۲۱۲) ، ولسان العرب (سير) ، ولخالد بن عتبه الهذلىّ فى لسان العرب (سنن) ، وبلا نسبه فى المغنى (۲ / ۵۲۴). ۲۴۱-

وهجمت على القوم وهجمت غيرى عليهم أيضا ، وعفا الشىء : كثر ، وعفوته كثّرته ، وفغر فاه وفقر فوه ، وشحا فاه وشحا فوه ، وعثمت يده ، وعثمتها أى : جبرتها على غير استواء ، ومد النهر ومددته ، قال تعالى : (وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَهُ أَبْحُرٍ) [لقمان : ٢٧] ، وقال الشاعر : [الرجز] (١)٢٤١- [إلى فتى فاض أكفّ الفتيان]

ماء خليج مدّه خليجان

وسرحت الماشيه ، وسرحتها ، وزاد الشىء وزدته ، وذرا الشىء وذروته أطرته ، وخسف المكان ، وخسفه الله ، ودلع لسانى ودلعته ، وهاج القوم ، وهجتهم ، وطاخ الرجل وطخته - أى : لطخته بالقبيح - فى معنى أطخته ، ووفر الشىء ووفرته ، وقال الأصمعى : رفع البعير ورفعته فى السير المرفوع - : وقالوا : نفى الشىء ونفيته أى : أبعدته ، قال القطامى : [الطويل] (٢)٢٤٢- فأصبح جاراكم قتيلا ونافيا

[أصمّ فزادوا فى مسامعه وقرا]

ونحوه : نكزت البئر ونكزتها ، أى : أقللت ماءها ، ونزفت ونزفتها.

فهذا كله شاذ عن القياس وإن كان مطردا فى الاستعمال إلا أن له عندى وجها لأجله جاز ، وهو أن كل فاعل غير القديم سبحانه فإنما الفعل منه شىء أعيره وأعطيه وأقدر عليه ، فهو وإن كان فاعلا فإنه لما كان معانا مقدرا صار كأن فعله لغيره ، ألا ترى إلى قوله تعالى : (وَما رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلكِنَّ اللهَ رَمى) [الأنفال : ١٧] وقد قال قوم - يعنى أهل السنه فإن ابن جنّى كان معتزليا كشيخه الفارسى - : إن الفعل لله وإن العبد مكتسب ، فلما كان قولهم : غاض الماء وغضته ، أن غيره أغاضه ، وإن جرى لفظ الفعل له ، تجاوزت العرب ذلك إلى أن أظهرت هناك فعلا ، بلفظ الأول متعديا ، لأنه قد كان فاعله فى وقت فعله إياه إنما هو معان عليه فخرج اللفظان لما ذكرناه خروجا واحدا فاعرفه ، انتهى.

ورود الشىء على خلاف العاده

قال ابن جنّى (٣) : المعتاد المألوف فى اللغه أنه إذا كان فعل غير متعد كان

١- الرجز لأبى النجم فى كتاب العين (٤ / ١٦١) ، وبلا نسبه فى لسان العرب (خلج) ، وتهذيب اللغه (٧ / ٦٠) ، وتاج العروس (خلج) ، والمخصص (١٠ / ٣٢) ، وأساس البلاغه (مدد). ٢٤٢-

٢- الشاهد للقطامى فى لسان العرب (نفى) ، وتهذيب اللغه (١٥ / ٤٧٦) ، وتاج العروس (نفى) ، وليس فى ديوانه ، وللأخطل فى ديوانه (ص ٣١٥) ، وبلا نسبه فى ديوان الأدب (٤ / ٨٦). ٢٤٣-

٣- انظر الخصائص (٢ / ٢١٤).

أفعل متعـديا ، لأن هـذه الهمزه أكثر ما تجىء للتعـديه ، وذلك نحو قام زيـد ، وأقمت زيدا ، وقعد بكر وأقعدت بكرا ، فإن كان فعـل متعـديا إلى مفعول واحـد فنقلته بـالهمزه صـار متعـديا إلى اثنين ، نحو طعم زيـد خبزا ، وأطعمته خبزا ، وعطـا بكر درهما ، وأعطيته درهما.

فأمـا كسـى زيـد ثوبـا ، وكسوته ثوبا ، فإنه وإن لم ينقل بالهمزه فإنه نقل بالمثال ، ألا تراه نقل من فعل إلى فعل ، وإنما جاز نقله بفعـل لما كان فعل وأفعل كثيرا ما يعتقبان على المعنى الواحـد ، نحو : جـد فى الأمر ، وأجـد ، وصـددته عن كـذا ، وأصـددته ، وقصـر عن الشـىء وأقصـر ، وسـحته الله وأسـحته ، ونحو ذلك ، فلما ، كانت فعل وأفعل على ما ذكرنا فى الاعتقاب والتعاوض ، ونقل بأفعل ، نقل أيضا فعل بفعل نحو كسى زيد وكسوته ، وشترت عينه وشترتها ، وغارت عينه وغرتها ونحو ذلك.

هذا هو الحديث أن تنقل بالهمزه فيحدث النقل تعديا لم يكن قبله. غير أن ضربا من اللغه جاءت فيه هذه القضيه معكوسه ، فتجد فعل فيها متعـديا وأفعل غير متعدّ ، وذلك قولهم : أجفل الظليم ، وجفلته ، وأشـنق البعير وشـنقته ، وأنزفت البئر إذا ذهب ماؤها ، ونزفتها ، وأقشع الغيم وقشعته الريح ، وأنسل ريش الطائر ، ونسلته ، وأمرت الناقه إذا در لبنها ، ومريتها.

ونحو من ذلـك ألوت النـاقه بـذنبها ، ولوت ذنبهـا ، وصـرّ الفرس أذنه وأصـرّ بـأذنه ، وكبّه الله على وجهه ، وأكبّ هو ، وعلوت الوساده وأعليت عليها ، فهذا نقض عاده الاستعمال لأن فعلت فيه متعدّ وأفعلت غير متعد.

وعلّه ذلك عنـدى أنه جعل تعدّى فعلت وجمود أفعلت كالعوض لفعلت من غلبه أفعلت لها على التعدى ، نحو : جلس وأجلسـته ، ونهض وأنهضـته كمـا جعـل قلب الياء واوا فى التقوى والرعوى والثنوى والفتوى عوضا للواو من كثره دخول الياء عليها ، وكما جعل لزوم الضرب الأول من المنسرح لمفتعلن وحظر مجيئه تاما أو مخبونا ، بل توبعت فيه الحركات الثلاث البته تعويضا للضرب من كثره السواكن فيه نحو : مفعولن ومفعولان. ومستفعلان ونحو ذلك مما التقى فى آخره من الضروب ساكنان.

ونحـو من ذلـك مـا جـاء عنهم من أفعلته فهـو مفعـول ، وذلـك نحو أحببته فهو محبوب ، وأجنّه الله فهو مجنون وأزكمه الله فهو مزكوم وأكزّه الله فهو مكزوز ، وأقرّه الله فهو مقرور ، وآرضه الله فهو مأروض ، وأملاه الله فهو مملوء ، وأضأده فهو مضؤود

وأحمّه من الحمّى فهو محموم ، وأهمّه من الهمّ فهو مهموم ، وأزعقه فهو مزعوق أى مذعور ، ومثله قوله : [الطويل] (١)٢٤٣- إذا ما استحمت أرضه من سمائه

جرى وهو مودوع وواعد مصدق

وهو من أودعته ، وينبغى أن يكون جاء على ودع.

وأما أحزنه الله فهو محزون فقد حمل على هذا ، غير أنه قد قال أبو زيد : يقولون : الأمر يحزننى ، ولا يقولون : حزننى ، إلا أن مجىء المضارع يشهد للماضى ، فهذا أمثل مما مضى ، وقد قالوا أيضا فى محزن على القياس.

ومثله قولهم : محب ، قال عنتره : [الكامل] (٢)٢٤٤- ولقد نزلت فلا تظنّى غيره

منّى بمنزله المحبّ المكرم

وقال الآخر : [الرجز] (٣)٢٤٥- ومن يناد آل يربوع يجب

يأتيك منهم خير فتيان العرب

المنكب الأيمن والردف المحب

وقال : [الرجز] (٤)٢٤٦- لأنكحنّ ببه

جاريه خديّه

مكرمه محبّه

قالوا : وعله ما جاء من أفعلته فهو مفعول نحو : أجنه الله فهو مجنون ، وأسله فهو مسلول ، وبابه - أنهم جاؤوا به على فعل نحو جنّ فهو مجنون ، وزكم فهو مزكوم ، وسل فهو مسلول وكذلك بقيته.

فإن قيل : وما بال هذا خالف فيه الفعل مسندا إلى الفاعل صورته مسندا إلى المفعول ، وعاده الاستعمال خلاف هذا ، وهو أن يجىء الضربان معا فى عده واحده نحو ضربته وضرب ، وأكرمته وأكرم ، وكذلك مقاد هذا الباب.

١- الشاهد لخفاف بن ندبه فى ديوانه (ص ٣٣) ، وإصلاح المنطق (ص ٧٣) ، والأصمعيات (ص ٢٤) ، والخزانه (٦ / ٤٧٢) ، واللسان (أرض) ، و (ودع) ، و (صدق) ، ولسلمه بن خرشب فى المعانى الكبير (ص ١٥٦) ، وبلا نسبه فى المحتسب (٢ / ٢٤٢) ، والخصائص (٢ / ٢١٦). ٢٤٤-

۲- الشاهد لعنتره فی دیوانه (ص ۱۹۱) ، وأدب الکاتب (ص ۶۱۳) ، والاشتقاق (ص ۳۸) ، والأغانی (۹ / ۲۱۲) ، وجمهره اللغه (ص ۵۹۱) ، وخزانه الأدب (۳ / ۲۲۷) ، والخصائص (۲ / ۲۱۶) ، والدرر (۲ / ۲۵۴) ، وشرح شواهد المغنی (۱ / ۴۸۰) ، ولسان العرب (حبب) ، والمقاصد النحویه (۲ / ۴۱۴). ۲۴۵-

۳- الرجز بلا نسبه فی الخصائص (۲ / ۲۱۷). ۲۴۶-

۴- الرجز لهند بنت أبی سفیان فی المنصف (۲ / ۱۸۲) ، وشرح المفصّل (۱ / ۳۲) ، وهمع الهوامع (۱ / ۷۲) ، والدرر (۱ / ۴۷). ۲۴۷-

قيل : إن العرب لمّا قوى فى أنفسها أمر المفعول حتى كاد يلحق عندها برتبه الفاعل ، وحتى قال سيبويه (١) فيهما : وإن كانا جميعا يهمانهم ويعنيانهم ، خصوا المفعول إذا أسند الفعل إليه بضربين من الصنعه ، أحدهما : تغيير صيغه المثال مسندا إلى المفعول ، عن صورته مسندا إلى الفاعل ، والعده واحده ، وذلك نحو : ضرب زيد ، وضرب ، وقتل وأكرم وأكرم ودحرج ودحرج ، وقتل وقتل ، والآخر : أنهم لم يرضوا ولم يقنعوا بهذا القدر من التغيير حتى تجاوزوه ، إلى أن غيروا عده الحروف مع ضم أوله ، كما غيروا فى الأول الصوره والصيغه وحدها وذلك قولهم : أحببته ، وحب ، وأزكمه الله وزكم ، وأضأده وضئد ، وأملأه وملئ.

قال أبو على : فهذا يدلك على تمكن المفعول عندهم وتقدم حاله فى أنفسهم إذا أفردوه بأن صاغوا الفعل له صيغه مخالفه لصيغته وهو للفاعل.

وهذا ضرب من تدريج اللغه ، ألا ترى أنهم لما غيروا الصيغه والعده واحده فى نحو ضرب وضرب ، وشرب وشرب تدرجوا من ذلك إلى أن غيروا الصيغه مع نقصان العده ، نحو أزكمه الله وزكم ، وآرضه الله وأرض ، فهذا كقولهم فى حنيفه حنفى ، لما حذفوا هاء حنيفه حذفوا أيضا ياءها ، ولما لم يكن فى حنيف تاء تحذف فتحذف لها الياء صحت الياء فقالوا فيه : حنيفى ، وهذا الموضع هو الذى دعا ثعلبا فى كتاب فصيحه أن أفرد له بابا فقال : هذا فعل بضمّ الفاء نحو قولك : عنيت بحاجتك وبقيه الباب ، إنما غرضه فيه إيراد الأفعال المسنده إلى المفعول ولا تسند إلى الفاعل فى اللغه الفصيحه ، ألا ترى أنهم يقولون : نخى زيد من النخوه ، ولا يقال : نخاه كذا ، ويقولون : امتقع لونه ، ولا امتقعه كذا ويقولون : انقطع بالرجل ولا يقولون انقطع به كذا ، فلهذا جاء بهذا الباب ، أى ليريك أفعالا خصّت بالإسناد إلى المفعول دون الفاعل ، كما خصّت أفعال بالإسناد إلى الفاعل دون المفعول نحو : قام زيد ، وقعد جعفر وذهب وانطلق ، ولو كان غرضه أن يريك صور ما لم يسمّ فاعله مجملا غير مفصل على ما ذكرنا لأورد فيه نحو : ضرب وركب وأكرم واستقصى وهذا يكاد يكون إلى ما لا نهايه له ، فاعرف هذا الغرض فإنه أشرف من حفظ مائه ورقه لغه.

ونظير مجىء اسم المفعول هنا على حذف الزياده نحو : أحببته فهو محبوب - مجىء اسم الفاعل على حذفها أيضا وذلك نحو قولهم : أورس الرمث فهو وارس وأيفع فهو يافع وأبقل فهو باقل. قال تعالى : (وَأَرْسَلْنَا الرِّياحَ لَواقِحَ) [الحجر : ٢٢]

١- انظر الكتاب (١ / ٦٩).

وقياسه ملاقح ، لأن الريح تلقح السحاب فتستدره ، وقد يجوز أن يكون على لقحت هى ، فإذا فزكت ألقحت السحاب ، فيكون هذا مما اكتفى فيه بالسبب من المسبب ، وقد جاء عنهم مبقل حكاها أبو زيد وقال دؤاد بن أبى دؤاد : [الطويل] (١)٢٤٧- أعاشنى بعدك واد مبقل

آكل من حوذانه وأنسل

وقد جاء أيضا حببته قال : [الطويل] (٢)٢٤٨- وو الله لو لا تمره ما حببته

ولا كان أدنى من عبيد ومشرق

ونظير مجىء اسم الفاعل والمفعول جميعا على حذف الزياده مجىء المصدر أيضا على حذفها نحو قولهم : جاء زيد وحده ، فأصل هذا أوحدته بمرورى إيحادا ، ثم حذفت زيادتاه فجاء على الفعل ومثله قولهم : عمرك الله لا فعلت ، أى : عمرتك الله تعميرا ، وقوله : [الطويل] (٣)٢٤٩- [وقد أغتدى والطّير فى وكناتها

بمنجرد] قيد الأوابد هيكل

أى : تقييد الأوابد ، ثم حذف زائدتيه ، وإن شئت قلت : وصف بالجوهر لما فيه من معنى الفعل نحو قوله : [الوافر] (٤)٢٥٠- فلو لا الله والمهر المفدّى

لرحت وأنت غربال الإهاب

فوضع الغربال موضع المخرق ، وقوله : [الرجز] (٥)٢٥١- ...

مئبره العرقوب إشفى المرفق

أى : حادّه المرفق ، وهو كثير ، فأما قوله : [الوافر]

٢٥٢- [أكفرا بعد ردّ الموت عنى]

وبعد عطائك المائه الرّتاعا

١- الشاهد فى الخصائص (١ / ٩٧) ، واللسان (نسل) ، و (بقل). ٢٤٨-

٢- الشاهد لعيلان بن شجاع النهشلى فى لسان العرب (حبب) ، وبلا نسبه فى خزانه الأدب (٩ / ٤٢٩) ، وشرح شواهد المغنى (٢ / ٧٨٠) ، وشرح المفصّل (٧ / ١٣٨) ، والخصائص (٢ / ٢٢٠) ، ومغنى اللبيب (١ / ٣٦١). ٢٤٩-

٣- الشاهد لامرئ القيس فى ديوانه (ص ١٩) ، وإصلاح المنطق (ص ٣٧٧) ، وخزانه الأدب (٣ / ١٥٦) ، وشرح المفصّل (٢ /

۶۶) ، وبلا نسبه فی الخصائص (۲ / ۲۲۰) ، ورصف المبانی (ص ۳۹۲) ، وشرح شواهد المغنی (۲ / ۸۶۲) ، وشرح عمده الحافظ (ص ۴۸۷) ، والمحتسب (۱ / ۱۶۸) ، ومغنی اللبیب (۲ / ۴۶۶). ۲۵۰-

۴- الشاهد لمنذر بن حسان فی المقاصد النحویه (۳ / ۱۴۰) ، وبلا نسبه فی الخصائص (۲ / ۲۲۱) ، ودیوان المعانی (۲ / ۲۴۹) ، وشرح الأشمونی (۲ / ۳۶) ، والدرر (۵ / ۲۹۱) ، ولسان العرب (عنکب) ، و (قید) ، و (غربل) ، والممتع فی التصریف (ص ۷۴). ۲۵۱-

۵- الشاهد للقطامی فی دیوانه (ص ۳۷) ، وتذکره النحاه (ص ۴۵۶) ، وخزانه الأدب (۸ / ۱۳۶) ، والدرر (۳ / ۶۲) ، وشرح التصریح (۲ / ۶۴) ، وشرح شواهد المغنی (۲ / ۸۴۹) ، وشرح عمده الحافظ (ص ۶۹۵) ، ولسان العرب (وهن) ، ومعاهد التنصیص (۱ / ۱۷۹) ، والمقاصد النحویه (۳ / ۵۰۵) ، وبلا نسبه فی شرح شذور الذهب (ص ۵۲۸) ، وشرح ابن عقیل (ص ۴۱۴) ، ولسان العرب (سمع) ، و (غنا) ، وهمع الهوامع (۱ / ۱۸۸). ۲۵۳-

فليس على حذف الزياده ، ألا ترى أنّ فى (عطاء) ألف فعال الزائده ، ولو كان على حذف الزياده لقال : وبعد عطوك ، ليكون كوحده.

ولما كان الجمع مضارعا للفعل بالفرعيه فيهما ، جاءت فيه أيضا ألفاظ على حذف الزياده التى كانت فى الواحد ، وذلك نحو قولهم : كروان وكروان ، وورشان وورشان ، فجاء هذا على حذف زائدتيه حتى كأنه صار إلى فعل فجرى مجرى خرب وخربان ، وبرق وبرقان ، قال ذو الرمّه : [الطويل] (١)٢٥٣- من آل أبى موسى ترى النّاس حوله

كأنّهم الكروان أبصرن بازيا

ومنه تكسيرهم فعالا على أفعال ، حتى كأنه صار إلى فعل نحو : جواد وأجواد ، وعياء وأعياء ، وحياء وأحياء. ومن ذلك قولهم : نعمه وأنعم ، وشدّه وأشدّ فى قول سيبويه (٢) جاء ذلك على حذف التاء كقولهم : ذئب وأذؤب ، وقطع وأقطع ، وضرس وأضرس ، وذلك كثير جدا.

وما يجىء مخالفا ومنتقضا أوسع من ذلك ، إلا أن لكل شىء منه عذرا وطريقا. وفصل للعرب طريف وهو إجماعهم على مجىء عين مضارع (فعلته) إذا كان من فاعلنى مضمومه ألبته ، وذلك نحو قولهم : ضاربنى فضربته أضربه ، وعالمنى فعلمته أعلمه ، وعاقلنى من العقل فعقلته أعقله ، وكارمنى فكرمته أكرمه ، وفاخرنى ففخرته أفخره ، وشاعرنى فشعرته أشعره ، وحكى الكسائى فاخرنى ففخرته أفخره بفتح الخاء ، وحكاها أبو زيد أفخره بالضم على الباب ، كل هذا إذا كنت أقوم بذلك الأمر منه.

ووجه استغرابنا له أن خصّ مضارعه بالضم ، وذلك أنا قد دللنا على أن قياس باب مضارع فعل أن يأتى بالكسر ، نحو ضرب يضرب وبابه ، وأرينا وجه دخول يفعل على يفعل فيه ، فكان الأحجى ، به هنا إذا أريد الاقتصار به على أحد وجهيه أن يكون ذلك الوجه هو الذى كان القياس مقتضيا له فى مضارع فعل ، وهو يفعل بكسر العين ،

١- الشاهد لذى الرمّه فى ديوانه (ص ١٣١٣) ، وخزانه الأدب (٢ / ٣٧٧) ، والخصائص (٢ / ٢٢٢) ، وشرح شواهد الإيضاح (ص ٥٥٣) ، والمنصف (٣ / ٧٢). ٢٥٤-

٢- انظر الكتاب (٤ / ٦٠).

وذلك أن العرف والعاده إذا أريد الاقتصار على أحد الجائزين أن يكون ذلك المقتصر عليه هو أقيسهما فيه ، ألا تراك تقول فى تحقير أسود وجدول أسيّد وجديّل بالقلب ، وتجيز من بعد الإظهار وأن تقول : أسيود ، وجديول ، فإذا صرت إلى باب مقام وعجوز اقتصرت على الإعلال ألبته فقلت : مقيّم وعجيّز ، فأوجبت أقوى القياسين لا أضعفهما وكذلك نظائره.

فإن قلت : فقد تقول : فيها رجل قائم ، وتجيز فيه النصب ، فتقول : فيها رجل قائما ، فإذا قدّمت أوجبت أضعف الجائزين فكذلك أيضا يقتصر فى هذه الأفعال نحو ، أكرمه وأشعره على أضعف الجائزين وهو الضم.

قيل : هذا إبعاد فى التشبيه وذلك أنك لم توجب النصب فى (قائم) من قولك : فيها رجل قائما ، و (قائما) هذا متأخر عن رجل فى مكانه فى حال الرفع وإنما اقتصرت على النصب فيه لما لم يجز فيه الرفع أو لم يقو ، فجعلت أضعف الجائزين واجبا ضروره لا اختيارا. وليس كذلك كرمته أكرمه لأنه لم ينقص شىء عن موضعه ولم يقدم ولم يؤخر ، فلو قيل : كرمته ، أكرمه لكان كشتمته أشتمه وهزمته أهزمه.

وكذلك القول فى نحو قولنا : ما جاءنى إلا زيدا أحد فى إيجاب نصبه ، وقد كان النصب لو تأخر أضعف الجائزين فيه إذا قلت : ما جاءنى أحد إلا زيدا ، الحال فيهما واحده ، وذلك أنك لم تجد مع تقديم المستثنى ما تبدله منه عدلت به - للضروره - إلى النصب الذى كان جائزا فيه متأخرا. هذا كنصب (فيها قائما رجل) البته ، والجواب عنهما واحد.

وإذا كان الأمر كذلك وجب البحث عن عله مجىء هذا الباب فى الصحيح كله بالضم وعلته عندى أن هذا موضع معناه الاعتلاء والغلبه ، فدخله لذلك معنى الطبيعه التى تغلب ولا تغلب وتلازم ولا تفارق ، وتلك الأفعال بابها : فعل يفعل ، كفقه يفقه إذا أجاد الفقه ، وعلم يعلم إذا أجاد العلم ، وروينا عن أحمد بن يحيى عن الكوفيين : ضربت اليد يده ، على وجه المبالغه.

وكذلك نعتقد نحن أيضا فى الفعل المبنى منه فعل التعجب أنه قد نقل عن فعل وفعل إلى فعل ، حتى صارت صفه التمكن والتقدم ، ثم بنى منه الفعل ، فقيل : ما أفعله نحو ما أشعره ، إنما هو من شعر ، وقد حكاها أيضا أبو زيد ، وكذلك ما أقتله وأكفره : هو عندنا من قتل وكفر تقديرا ، وإن لم يظهر إلى اللفظ استعمالا ، فلما كان قولهم كارمنى فكرمته أكرمه وبابه صائرا إلى معنى فعلت أفعل أتاه الضم من هناك فاعرفه.

فإن قلت : فهلا لما دخله هذا المعنى تمموا فيه الشبه ، فقالوا : كرمته أكرمه ، وفخرته أفخره؟.

قيل : منع من ذلك أن فعلت لا يتعدّى إلى المفعول به أبدا ، وبفعل قد يكون فى المتعدى كما يكون فى غيره كسلبه يسلبه ، وجلبه يجلبه فلم يمنع من المضارع ما منع من الماضى ، فأخذوا منها ما ساغ واجتنبوا ما لم يسغ.

فإن قلت : فقد قالوا : قاضانى فقضيته أقضيه ، وساعانى فسعيته ، أسعيه؟. قيل : لم يكن من (يفعله) هنا بد ، مخافه أن يأتى على يفعل فتقلب الياء واوا ، وهذا مرفوض فى هذا النحو من الكلام.

وكما لم يكن من هذا بد هنا لم يجئ أيضا مضارع فعل منه مما فاؤه واو بالضم بل جاء بالكسر على الرسم ، وعاده العرب ، فقالوا : واعدنى فوعدته أعده ، وواجلنى فوجلته ، أجله ، وواضأنى فوضأته أضؤه ، فهذا كوضعته - فى هذا الباب - أضعه.

ويدلك على أن لهذا الباب أثرا فى تغييره باب فعل فى مضارعه قولهم : ساعانى فسعيته أسعيه ، ولم يقولوا أسعاه على قولهم : سعى يسعى لما كان مكانا قد رتب وقرر وزوى عن نظيره فى غير هذا الموضع.

فإن قلت : فهلا غيروا ما فاؤه واو ، كما غيروا ما لامه ياء فيما ذكرت فقالوا : واعدنى فوعدته أوعده لما دخله من المعنى المتجدد؟.

قيل : فعل مما فاؤه واو لا يأتى مضارعه أبدا بالضم ، إنما هو بالكسر ، نحو : وجد يجد ، ووزن يزن وبابه ، وما لامه ياء فقد يكون على يفعل كيرمى ويقضى ، وعلى يفعل كيرعى ويسعى ، فأمر الفاء إذا كانت واوا فى فعل أغلظ حكما من أمر اللام إذا كانت ياء فاعرف ذلك فرقا.

الوصله

من ذلك (ذو) دخلت وصله إلى وصف الأسماء بالأجناس ، ونظيرها (الذى) وأخواته ، دخلت وصله إلى وصف المعارف بالجمل ، و (أى) وصله إلى نداء ما فيه الألف واللام ، واسم الإشاره وصله إلى نقل الاسم من تعريف العهد إلى تعريف الحضور والإشاره مثال ذلك أن يكون بحضرتك شخصان فتريد الإخبار عن أحدهما ، ولا بد من تعريفه ، وليس بينك وبين المخاطب فيه عهد فتدخل فيه الألف واللام ، فأتى باسم الإشاره وصله إلى تعريفه ونقله من تعريف العهد إلى تعريف الحضور ، فتقول : هذا الرجل فعل أو يفعل ، ذكر ذلك كله ابن يعيش فى (شرح المفصل)

قال (١) : يجوز أن يتوصل بهذا إلى نداء ما فيه الألف واللام فتقول : يا هذا الرجل ، كما تقول : يا أيها الرجل ، وقد يجوز أن لا تجعله وصله فتقول : يا هذا ، فإذا جعلته وصله لزمته الصفه ، وإذا لم تجعله وصله لم تلزمه الصفه.

ومن ذلك قول بعضهم ، إن (إيا) وصله إلى اللفظ بالمضمر الذى هو الياء والكاف والهاء (وأنها) لما أريد فصلها عن العامل إما بالتقديم أو بالتأخير ولم تكن مما تقوم بأنفسها لضعفها وقلتها ، أدغمت بإيا وجعلت وصله إلى اللفظ بها. فإيا عندهم اسم ظاهر يتوصل به إلى المضمر ، كما أن (كلا) اسم ظاهر يتوصل به إلى المضمر فى قولك : كلاهما ، قال ابن يعيش (٢) : وهذا القول واه لأن (كلا) تضاف إلى الظاهر كما تضاف إلى المضمر ولو كانت (كلا) وصله إلى المضمر لم تضف إلى غيره.

وفى أمالى ابن الحاجب : (أى) جىء بها متوصلا بها إلى نداء ما فيه الألف واللام ، لأنها مبهمه يصح تفسيرها بكل ما فيه الألف واللام ، والغرض هنا أن يأتى ما فيه الألف واللام تفسيرا لها ، فلما كانت كذلك صلحت لهذا المعنى ، والذى يدل على ذلك أن أسماء الإشاره لما كانت بهذا الوصف وقعت هذا الموقع فقيل : يا هذا الرجل ويا هؤلاء الرجال.

وفى (شرح المفصل) للأندلسى : اعلم أن (ذو) إنما استعمل فى الكلام وصله إلى الوصف بأسماء الأجناس ، كما وضع (الذى) وصله إلى وصف المعارف بالجمل ، فأرادوا أن يقولوا : زيد المال فوجدوا هذا يقبح فى اللفظ والمعنى ، أما اللفظ فلأنهم جعلوا ما ليس بمشتق مشتقا ، لأن الصفه حقها أن تكون مشتقه ، وأما قبحه من حيث المعنى فلأنهم جعلوا ما كان قويا ضعيفا ، لأن الأجناس هى القويه ، فلما جعلوها صفه صارت ضعيفه لأنها مقدمه فى الرتبه لجنسيتها ، فجعلوها متأخره تابعه بعد أن كانت متبوعه ، فلما اجتمع فيها هذا القبح اللفظى والمعنوى جاؤوا باسم يكون معناه فيما بعده فجعلوه صفه فى اللفظ وهم مريدون الصفه باسم الجنس الذى بعده لأنه قد زال القبح اللفظى ، وبقى الآخر لم يمكنهم إزالته فلهذا لم يضف إلى مضمر لأن المضمر لا يوصف به البته.

الوصل

مما تجرى فيه الأشياء على أصولها ، والوقف مما تغير فيه الأشياء عن أصولها.

١- انظر شرح المفصّل (١ / ٥٣).

٢- انظر شرح المفصّل (٣ / ١٠٠).

ذكر هذه القاعده ابن جنى فى (سر الصناعه) قال (١) : ألا تر أن من قال من العرب فى الوقف : هـذا بكر ، ومررت ببكر ، فنقل ، فنقـل الضـمه والكسـره إلى الكاف فى الوقف ، فإنه إذا وصل أجرى الأمر على حقيقته فقال : هـذا بكر ومررت ببكر ، وكـذلك من قال فى الوقف : هـذا خالـد ، فإنه إذا وصل خفف اللام ، قال : وبذلك اسـتدل على أن التاء فى نحو قائمه هى الأصل والهاء فى الوقف بدل منها.

وقال ابن القيم فى (البدائع) (٢) : الوصلات فى كلامهم التى وصفوها للتوصل بها إلى غيرها خمسه أقسام :

أحدها : حروف الجر وضعوها ليتوصلوا بالأفعال إلى المجرور بها ، ولولاها لما نفذ الفعل إليها ولا باشرها.

الثانى : حرف (ها) التى للتنبيه ، وضعت ليتوصل بها إلى نداء ما فيه أل.

الثالث : ذو ، وضعوه وصله إلى وصف النكرات بأسماء الأجناس غير المشتقه.

الرابع : الذى ، وضعوه وصله إلى وصف المعارف بالجمل ولولاها لما جرت صفات عليها.

الخـامس : الضـمير الـذى يربـط الجمل الجاريه على المفردات أحوالا وأخبارا وصـفات وصـلات ، فإن الضـمير هو الوصـله إلى ذلك.

وضع الشىء موضع الشىء أو إقامته مقامه لا يؤخذ بقياس

ذكر هذه القاعده ابن عصـفور فى (شـرح الجمل) ، وبنى عليها أن الصـحيح أن الإغراء وهو وضع الظرف أو المجرور موضع فعل الأمر لا يجوز إلا فيما سـمع عن العرب نحو : عليك ، وعندك ، ودونك ، ومكانك ، ووراءك ، وأمامك ، وإليك ، ولدنك ، ورد قـول من أجـاز الإغراء لسـائر الظروف والمجرورات ، وبنى عليهـا أيضـا أن المصـدر الموضـوع موضع اسم الفاعـل أو اسـم المفعول لا يطرد بل يقتصر على ما سمع منه.

وضع الحروف غالبا لتغيير المعنى لا اللفظ

ذكر هـذه القاعـده ابـن عمرون ، وبنى عليهـا ترجيـح قـول مـن قـال : إن (لم) دخلت على المضـارع فقلبت معنـاه إلى الماضـى ، وتركت لفظه على ما كان عليه ، وضـعف قول من قال : إنها دخلت على الماضـى فقلبت لفظه إلى المضارع وتركت المعنى على ما كان عليه.

١- انظر سرّ صناعه الإعراب (١ / ١٧٦).

٢- انظر بدائع الفوائد (١ / ١٢٨).

لا يجتمع أداتان لمعنى واحد

ومن ثم لا- يجمع بين أل والإضافه لأنهما أداتا تعريف ، ولا- بين أل وحروف النداء لذلك أيضا ، ولا بين حرف من نواصب المضارع وبين حرف تنفيس لأن الجميع أدوات استقبال ، ولا بين كى إذا كانت جاره واللام ، بخلاف ما إذا كانت ناصبه ، ولا بين كى إذا كانت ناصبه وأن ، فلا يقال : جئت كى أن أزورك ، خلافا للكوفيين ، ولا بين أداتى استثناء لا يقال : قام القوم إلا خلا زيدا ، ولا إلا حاشا زيدا ، قاله ابن السراج فى (الأصول) (١).

قال : إلا أن يكون الثانى اسما نحو : إلا ما خلا زيدا ، وإلا ما عدا ، فإنه يجوز.

وفى بعض حواشى (الكشاف) : لا يجمع بين أداتى تعديه فلا يقال : أذهبت بزيد ، بل إما الهمزه أو الباء ، ومن ثم أيضا رد قول الأخفش فى نحو : حمراء ، أن الألف والهمزه معا للتأنيث ، لأنه لا يوجد فى كلامهم ما أنث بحرفين ، وإذا دخلت الواو على لكن ، انتقل العطف إليها وتجردت لكن للاستدراك ، كما أن حرف الاستفهام إذا دخل على ما يدل على الاستفهام خلع دلاله الاستفهام كما فى قوله : [البسيط] (٢)٢٥٤- [سائل فوارس يربوع بشدّتنا]

أهل رأونا بسفح القاع ذى الأكم

فإنّ (هل) بمعنى قد ، وكما فى قوله : [البسيط] (٣)٢٥٥- أم كيف ينفع ما يعطى العلوق به

[رئمان أنف إذا ما ضنّ باللّبن]

١- انظر الأصول (١ / ٣٧٠).

٢- الشاهد لزيد الخيل فى ديوانه (ص ١٥٥) ، والجنى الدانى (ص ٣٤٤) ، والدرر (٥ / ١٤٦) ، وشرح شواهد المغنى (٢ / ٧٧٢).

-٢٥٥

٣- الشاهد لأفنون التغلبى فى خزانه الأدب (١١ / ١٣٩) ، والدرر (٦ / ١١١) ، وشرح اختيارات المفضّل (ص ١٦٤) ، وشرح شواهد المغنى (١ / ١٤٤) ، ولسان العرب (علق) ، وبلا نسبه فى الاشتقاق (ص ٢٥٩) ، وجمهره اللغه (ص ٣٢٢) ، وخزانه الأدب (١١ / ٢٨٨) ، والخصائص (٢ / ١٨٤) ، وشرح ديوان الحماسه للمرزوقى (ص ٤١٨) ، وشرح المفصّل (٤ / ١٨) ، ولسان العرب (رأم) ، والمحتسب (١ / ٢٣٥) ، ومغنى اللبيب (١ / ٤٥) ، وهمع الهوامع (٢ / ١٣٣). ٢٥٦-

فإن أم خلعت من دلاله الاستفهام وتجردت للعطف بمعنى بل ، ولا يجوز تجريد (كيف) دون (أم) لأن تجريدها عن الاستفهام يزيل عنها عله البناء فيجب إعرابها ، ذكره فى البسيط.

وقال ابن يعيش (١) : الدليل على أن ألف أرطى للإلحاق لا للتأنيث ، أنه سمع عنهم أرطاه بإلحاق تاء التأنيث ، ولو كانت للتأنيث لم يدخلها تأنيث آخر ، لأنه لا يجمع بين علامتى تأنيث.

وقال يونس وابن كيسان والزجاج والفارسى (٢) : إما ليست عاطفه لأنها تقترن بالواو ، وهى حرف عطف ، ولا يجتمع حرفا عطف ، واختاره أبو البقاء وابن مالك والشلوبين وابن عصفور والأندلسى والسخاوى والرضى.

وقال ابن الحاجب فى شرح المفصل : لم يعد الفارسى إما من حروف العطف لدخول العاطف عليها ، وقد ثبت أنهم لا يجمعون بين حرفى عطف.

وقال ابن السراج (٣) : ليس إما بحرف عطف ، لأن حروف العطف لا يدخل بعضها على بعض فإن وجدت شيئا من ذلك فى كلامهم فقد خرج أحدهما عن أن يكون حرف عطف نحو قولك : ما زيد ولا عمرو ، ف- (لا) فى هذه المسأله ليست عاطفه إنما هى نافيه.

وقال الشلوبين : إنما حذفت تاء التأنيث من نحو : (مسلمه) فى الجمع بالألف والتاء نحو : مسلمات ، لأنها لو لم تحذف لاجتمع فى الاسم علامتا تأنيث ، وهم يكرهون ذلك.

وقال ابن هشام فى (تذكرته) : لا يجوز : كسرت لزيد رباعيتين علياتين وسفلاتين لأن فيهما الجمع بين الألف والتاء واجتماع علامتى التأنيث لا يجوز ، انتهى.

وقد استشكل جمع علامتى تأنيث فى إحدى عشره وثنتى عشره ، قال فى البسيط : وجواب الإشكال من ثلاثه أوجه :

أحدها : أنهما اسمان فى الأصل ، فانفرد كل واحد منهما بما يستحقه فى الأصل ، وإنما الممتع اجتماع علامتى تأنيث فى كلمه واحده.

١- انظر شرح المفصّل (٥ / ١٢٨).

٢- انظر مغنى اللبيب (١ / ٦١) ، وشرح الكافيه (٢ / ٣٤٦).

٣- انظر الأصول (٢ / ٦٠).

الثانى : أن ألف إحدى للإلحاق كألف معزى ، إلا أن التركيب منع من تنوينها ، والتاء فى ثنتين للإلحاق ب- (جذع) وحمل اثنتان عليها لكونهما بمعنى واحد.

الثالث : أن علامتى التأنيث فى (إحدى عشره) مختلفتان لفظا ، وإنما الممتنع اتفاق لفظهما ، والتاء فى اثنتين بدل من لام الكلمه فلم تتمحص للتأنيث حتى يحصل بذلك الجمع بين علامتى تأنيث.

ومن فروع القاعده أيضا تأخيرهم لام الابتداء إلى خبر (إن) وكان حقها أن تكون فى أول الجمله وصدرها ، لكنهم كرهوا توالى حرفين لمعنى واحد وهو التأكيد ، ذكره ابن جنّى (١) ، وقال فى موضع آخر (٢) : ليس فى الكلام اجتماع حرفين لمعنى واحد ، لأن فى ذلك نقضا لما اعتزم عليه من الاختصار فى استعمال الحروف إلا فى التأكيد كقوله : [الوافر] (٣)٢٥٦- [طعامهم لئن أكلوا معدّ]

وما إن لا تحاك لهم ثياب

فإن (ما) وحدها للنفى ، و (وإن) و (لا) معا للتوكيد ، قال : ولا ينكر اجتماع حرفين للتأكيد لجمله الكلام ، لأنهم أكدوا بأكثر من الحرف الواحد فى قولهم : لتقومن فاللام والنون ، جميعا للتأكيد وقوله تعالى : (فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَداً) [مريم : ٢٦] فما والنون جميعا للتأكيد.

وقال ابن الحاجب فى (شرح المفصل) : قول الفراء فى (إن) الواقعه بعد (ما) النافيه : إنهما حرفا نفى ترادفا كترادف حرفى التوكيد فى قولك : إن زيدا لقائم ، ليس بالجيد لأنه لم يعهد اجتماع حرفين لمعنى واحد ومثل إن زيدا لقائم قد فصل بينهما لذلك.

وقال ابن القواس فى (شرح الكافيه) : لم يعهد اجتماع حرفين لمعنى واحد من غير فاصل ، ولذلك جاز : إن زيدا لقائم ، وامتنع إن لزيدا قائم.

وقال ابن إياز : إنما لم تعمل (لا) فى المعرف بلام الجنس وإن كان فى المعنى نكره ، لأن لام الجنس تقبل الاستغراق ، وكذلك لا ، فلو أعملوها فى المعرف بها لجمعوا بين حرفين متفقين فى المعنى وذلك ممنوع عندهم.

١- انظر الخصائص (١ / ٣١٤).

٢- انظر الخصائص (٣ / ١٠٧).

٣- الشاهد لأميه فى الخصائص (٢ / ٢٨٢) ، وليس فى ديوانه ، وبلا نسبه فى تذكره النحاه (ص ٦٦٧) ، وخزانه الأدب (١١ / ١٤١) ، والخصائص (٣ / ١٠٨) ، والدرر (٦ / ٢٥٦) ، وهمع الهوامع (٢ / ١٥٨). ٢٥٧-

وقال الشلوبين : النحويون يقولون : إن حروف المعانى إنما هى مختصر الأفعال فهى نائبه مناب الأفعال ، تعطى من المعنى ما تعطيه الأفعال ، إلا أن الأفعال اختصرت بالحروف فإن الأفعال تقتضى أزمنه ، وأمكنه ، وأحداثا ، ومفعولين وفاعلين ، ومحالا لأفعالهم ، وغير ذلك من معمولات الأفعال ، فاختصر ذلك كله بأن جعل فى مواضعها ما لا يقتضى شيئا من ذلك ، ولذلك كرهوا أن يجمعوا بين حرفين لمعنى واحد ، ولم يكرهوا ذلك فى الأسماء والأفعال لأن ذلك نقيض ما وضعت عليه من الاختصار ، قال : وبهذا يبطل قول من قال : إن الأسماء السته وامرأ وابنما معربه بشيئين من مكانين ، لأن العرب إذا كانت لا تجمع بين حرفين لمعنى واحد ، لكونه نقيض موضوعها من الاختصار ، فلأن ذلك فى الحركه أحق وأولى لأن الحركه أخصر من الحرف.

وقال ابن الدهان فى الغره : فإن قيل : فهلا جاز : إن لزيدا قائم ، بالجمع بينهما لأنهما للتأكيد ، كما جمع بين تأكيدين فى أجمع وأكتع؟ فالجواب أن الغرض فى هذه الحروف الدوال على المعانى إنما هو التخفيف والاختصار ، فلا وجه للجمع بين حرفين لمعنى إذ فيه نقض الغرض ، وإذا تباعد عنه استجيز الجمع بينهما ، كما جمع بين حرف النداء والإضافه ، ويمتنع الجمع بينه وبين لام التعريف.

لا يجتمع ألفان

قال ابن الخباز : إذا وقفت على المقصور وقفت عليه بالألف التى هى بدل من التنوين فتقول : رأيت عصا ، فهذه الألف كالألف فى رأيت زيدا ، وكان معك فى التقدير ألفان بدل من واو ، وبدل من التنوين فحذفت إحداهما لئلا يجتمع ألفان ، قال : وجاء رجل إلى أبى إسحاق الزجاج فقال له : زعمتم أنه لا يمكن الجمع بين ألفين ، فقال : نعم ، فقال : أنا أجمع ، فقال : (ما) ومد صوته ، فقال له الزجاج : حسبك ولو مددت صوتك من غدوه إلى العصر لم تكن إلا ألفا واحده ، قال : وكانت الأولى أولى بالحذف لأن الطارئ يزيل حكم الثابت.

ومن فروع هذه القاعده : إذا جمع المقصور بالألف والتاء قلبت ألفه ياء ، كقولك فى حبلى : حبليات ، لأنه لا يجتمع ألفان وحذفها هنا غير ممكن.

لا يجتمع خطابان فى كلام واحد

قال أبو على فى التذكره : الدليل على هذا الأصل قولهم : أرأيتك زيدا ما فعل؟ ، ألا ترى أن كاف الخطاب لما لحقت الفعل خلع الخطاب من التاء؟ والدليل

على خلع الخطاب من التاء لدخول الكاف وما يتعلق به من تثنيه وجمع وتأنيث وتذكير ، أن التاء فى جميع الأحوال على صوره واحده ، فلا يجوز على هذا يا غلامك ، لأن الغلام مخاطب والكاف خطاب آخر وهى غير الغلام ، فقد حصل فى الكلام خطابان فامتنع لذلك. ولو قال : يا ذاك ، كان ذا قد وقع موقع الخطاب ، فإذا وصل بالكاف لم يكن حسنا وهو أشبه من الأول ، لأن ذا هو الكاف وليس الغلام الكاف ، قال : وقد عمل أبو الحسن فى (المسائل الكبير) أبوابا ومسائل ، وهذا أصل تلك المسائل عندى ، هذا كله كلام أبى على.

وفى (اللمع الكامليه) لموفق الدين عبد اللطيف البغدادى : فإن قيل قولهم : (أرأيتك) كيف جمعوا بين التاء والكاف وهما جميعا للخطاب وهم لا يجمعون بين حرفين لمعنى واحد؟ قيل : إن التاء ضمير مجرد عن الخطاب ، والكاف خطاب مجرد عن الضمير ، فكل منهما خلع منه معنى وبقى عليه معنى.

وقال الأبذى فى (شرح الجزوليه) : لم يجمع بين حرف النداء وضمير الخطاب لأن أحدهما يغنى عن الآخر.

لا تنقض مرتبه إلا لأمر حادث

قال ابن جنّى فى (الخصائص) (١) : وجعل منه امتناع تقديم الفاعل فى نحو : ضرب غلامه زيدا ، والمبتدأ فى نحو : عندك رجل ، ووجوب تقديم المفعول إذا كان اسم استفهام أو شرط لما طرأ فيها.

لا يقع التابع فى موضع لا يقع فيه المتبوع

ذكر هذه القاعده أبو البقاء فى (التبيين) : وبنى عليها جواز تقديم خبر ليس عليها عند جمهور البصريين لتقدم معمول الخبر فى قوله تعالى : (أَلا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفاً عَنْهُمْ) [هود : ٨] وتقديم معمول الخبر كتقديم الخبر نفسه ، لأن المعمول تابع للعامل ، ولا يقع التابع فى موضع المتبوع.

١- انظر الخصائص (١ / ٢٩٣).

حرف الياء

يغتفر فى الثوانى ما لا يغتفر فى الأوائل

(١)

ومثله قولهم : يحتمل فى التابع ما لا يحتمل فى المتبوع ، من فروع ذلك : ظهور أن مع المعطوف على منصوب حتى كقوله : [البسيط] (٢)٢٥٧- حتّى يكون عزيزا فى نفوسهم

أو أن يبين جميعا وهو مختار

وإن كان لا يجوز ظهورها بعد (حتى) لأن الثوانى تحتمل ما لا تحتمل الأوائل.

وقال فى (البسيط) : جوز الفراء إضافه اسم الفاعل المعرف بأل إذا كان للحال أو الاستقبال نحو : (الضارب زيد الآن أو غدا) واحتج بالقياس على قول الشاعر : [الكامل] (٣)٢٥٨- الواهب المائه الهجان وعبدها

[عوذا تزجى بينها أطفالها]

والجواب : أنه يحتمل فى التابع ما لا يحتمل فى المتبوع بدليل قولهم : (ربّ شاه وسخلتها) و (ربّ) لا تدخل على معرفه ، وإذا عطف غير العلم على العلم نحو : مررت بزيد وأخيك ، فنقل ابن بابشاذ جواز حكايته لأن المتبوع تجوز حكايته فحكى التابع تبعا له.

ونقل ابن الدهان منعها لأن التابع لا تجوز حكايته ولا يمكن حكايه أحدهما بدون الآخر فغلب جانب المنع ، أما عكس ذلك نحو مررت بأخيك وزيد ، فلا تجوز

١- انظر مغنى اللبيب (٢ / ٧٧٣).

٢- الشاهد ليزيد بن حمار السكونى فى الدرر (٤ / ٧٤) ، وشرح ديوان الحماسه للمرزوقى (ص ٣٠١) ، ومعجم الشعراء (ص ٤٩٣) ، وبلا نسبه فى شرح شواهد المغنى (٢ / ٩٦٥) ، ومغنى اللبيب (٢ / ٦٩٢) ، وهمع الهوامع (٢ / ٩). ٢٥٨-

٣- الشاهد للأعشى فى ديوانه (ص ٧٩) ، وأمالى المرتضى (٢ / ٣٠٣) ، وخزانه الأدب (٤ / ٢٥٦) ، والدرر (٥ / ١٣) ، والمقتضب (٤ / ١٦٣) ، وبلا نسبه فى جمهره اللغه (ص ٩٢٠) ، والدرر (٦ / ١٥٣) ، وشرح عمده الحافظ (ص ٦٦٧) ، المقرّب (١ / ١٢٦) ، وهمع الهوامع (٢ / ٤٨). ٢٥٩-

فيه الحكايه اتفاقا بل يجب الرفع فيقال : من أخوك وزيد؟ لأن المتبوع لا تجوز حكايته فكذا التابع ، ذكره فى البسيط.

وقال أيضا : قد أجاز النحاه : كم رجلا ونساؤهم جاؤوك ، عطفا على معنى كم ، وأجازوا النصب عطفا على التمييز ، وإن كان نكره لأنه يجوز فى الثوانى ما لا يجوز فى الأوائل للبعد عن كم ، ومثله : كم شاه وسخلتها ، وكم ناقه وفصيلها.

وقال ابن هشام فى (المغنى) (١) : القاعده الثامنه : كثيرا ما يغتفر فى الثوانى ما لا يغتفر فى الأوائل فمن ذلك : كل شاه وسخلتها بدرهم. [الطويل] (٢)٢٥٩- وأىّ فتى هيجاء أنت وجارها

[إذا ما رجال بالرّجال استقلّت]

وربّ رجل وأخيه ، وإن نشأ ننزل عليهم من السماء آيه فظلت ولا يجوز كل سخلتها ، ولا رب أخيه ، ولا أى جارها ، ولا إن يقم زيد قام عمرو إلا فى الشعر ، ويقولون : مررت برجل قائم أبواه لا قاعدين ، ويمتنع قائمين لا قاعد أبواه ، على إعمال الثانى وربط المعنى بالأول.

وقال ابن القوّاس فى (شرح الدره) بعد أن حكى قولهم فى : [الوافر] (٣)٢٦٠- أنا ابن التارك البكرىّ بشر

[عليه الطّير ترقبه وقوعا]

إن (بشرا) عطف بيان (للبكرى) ، ولا يجوز جعله بدلا لأن البدل فى حكم تكرير العامل ، ولا يجوز (أنا ابن التارك بشر) وفى امتناع البدل نظر لأنه يجوز فى التابع ما لا يجوز فى المتبوع ، بدليل كل شاه وسخلتها ، وتبعه ابن هشام فى حواشى التسهيل.

وقال فى تذكرته : إن قيل لأى شىء فتحت لام المستغاث؟ فالجواب فرقا بينها وبين لام المستغاث له.

فإن قيل : لأى شىء كان المفتوح لام المستغاث وكان حقه التغير فى الثانيه

١- انظر مغنى اللبيب (٢ / ٧٧٢).

٢- الشاهد بلا نسبه فى شرح عمده الحافظ (ص ٤٨٨). ٢٦٠-

٣- الشاهد للمرار الأسدى فى ديوانه (ص ٤٦٥) ، وخزانه الأدب (٤ / ٢٨٤) ، والدرر (٦ / ٢٧) ، وشرح أبيات سيبويه (١ / ٦) ، وشرح التصريح (٢ / ١٣٣) ، وشرح المفصّل (٣ / ٧٢) ، والمقاصد النحويه (٤ / ١٢١) ، وبلا نسبه فى أوضح المسالك (٣ / ٣٥١) ، وشرح الأشمونى (٢ / ٤١٤) ، وشرح ابن عقيل (ص ٤٩١) ، وشرح عمده الحافظ (ص ٥٥٤) ، وشرح قطر الندى (ص ٢٩٩) ، والمقرّب (١ / ٢٤٨) ، وهمع الهوامع (٢ / ١٢٢).

لأن عندها تتحقق الحاجه فهوى أجرى على قياسهم ، كما أنهم لا يحذفون فى نحو سفرجل إلا ما ارتدعوا عنده؟ فالجواب أن الأول حالّ محل المضمر واللام تفتح إذا دخلت عليه.

فإن قيل : فلأى شىء كررت فى المعطوف عليه؟ فالجواب : أنه يعطفه على ما حصل فيه الفرق اكتفى بذلك ، وساعد عليه أن المعطوف يجوز فيه ما لا يجوز فى المعطوف عليه ، تقول : يا زيد والرجل وإن لم يجز : يا الرجل.

فإن قيل : فلأى شىء يفتح فى يا لزيد ، ويا لعمرو مع أنه معطوف؟ فالجواب : أنه نداء ثان مستقل والمعطوف الجمله ، قال : فهذا تحرير لا تجد لأحد مثله إن شاء الله تعالى.

وقال الأبذى فى شرح الجزوليه : إذا عطفت على المستغاث به كسرت اللام لأن الثوانى يجوز فيها ما لا يجوز فى الأوائل.

وقال ابن هشام فى (تذكرته) : سئلت عن (لولاى) إذا عطف عليها اسم ظاهر فقلت : يجب الرفع نحو لولاى وزيد لكان كذا وكذا ، كما تقول ما فى الدار من رجل ولا امرأه وذلك لأن الاسم المضمر بعد لو لا وإن كان فى موضع الخفض بها إلا أنه أيضا فى موضع رفع بالابتداء ، ونظيره فى ذلك الاسم المجرور بلعل على لغه عقيل إذا قيل : لعل زيد قائم ، ألا ترى أن (قائم) خبر مرفوع وليس معمولا ـ للعل ، لأنها هنا حرف جر كالباء واللام فلا تعمل غير الجر ، وإن عطف على محله من الخفض ، فإن التزمت إعاده الخافض لم يتأت هنا لأنا إذا قلنا : لولاك ولو لا زيد لزم جر لو لا للظاهر وهو ممتنع بإجماع ، وإن لم تلتزمه فقد يمتنع العطف بما ذكرنا لأن العامل حينئذ هو لو لا الثانيه ، وقد يصحح بأن يدعى أنهم اغتفروا كثيرا فى الثوانى ما لم يغتفر فى الأوائل.

وقال ابن إياز فى (شرح الفصول) : فإن قيل : هلا أضيف الفعل لفظا والتقدير إضافه مصدره؟ فالجواب : أن ذلك اتساع وتجوز ، وهو قبيح فى الأوائل والمبادى دون الأواخر والثوانى.

وقال البيضاوى (١) فى تفسيره فى قوله تعالى : (إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ) [البقره : ٣٢] قيل : أنت تأكيد للكاف ، كما فى قولك مررت بك أنت ، وإن لم يجز

١- انظر تفسير البيضاوى (٢٣).

مررت بأنت ، إذ التابع يسوغ فيه ما لا يسوغ فى المتبوع ، ولذلك جاز يا هذا الرجل ، وإن لم يجز يا الرجل.

وقال ابن الصائغ فى (تذكرته) : أبو عمرو يختار النصب فى (الغلام) من نحو : (يا زيد والغلام) وإن كان عطف النسق يقدر معه العامل ، وحرف النداء لا يباشر اللام لأنه يجوز فى الثوانى ما لا يجوز فى الأوائل.

وقال ابن النحاس فى (التعليقه) : إنما جاز فى الثوانى ما لم يجز فى الأوائل من قبل أنه إذا كان ثانيا يكون ما قبله قد وفى الموضع ما يقتضيه ، فجاز التوسع فى ثانى الأمر بخلاف ما لو أتينا بالتوسع من أول الأمر فإنا حينئذ ، لا نعطى الموضع شيئا مما يستحقه ، انتهى.

وإذا عطف على (غدوه) المنصوب ما بعدها فقيل : لدن غدوه وعشيه جاز عند الأخفش فى المعطوف الجر على الموضع والنصب على اللفظ.

وضعف ابن مالك فى شرح الكافيه النصب وأوجبه أبو حيان ومنع الجر ، لأن غدوه عند من نصبه ليس فى موضع جر ، فليس من باب العطف على الموضع.

قال : ولا يلزم من ذلك أن يكون (لدن) انتصب بعدها ظرف غير غدوه وهو غير محفوظ إلا فيها ، لأنه يجوز فى الثوانى ما لا يجوز فى الأوائل. انتهى.

بعون الله وحسن توفيقه تم الجزء الأول من :

الأشباه والنظائر النحويه

للإمام السيوطى - ويليه - إن شاء الله - الجزء الثانى وأوله

الفن الثانى فى التدريب أعاننا الله على إتمامه.

فهرس الجزء الأول

المقدمه ٣

خطبه الكتاب ٨

العربيه أول فنون المؤلف ٨

سبب تأليف الكتاب ٩

ما اشتمل عليه الكتاب ١٢

أول من كتب فى النحو ١٣

فن القواعد والأصول العامه ١٥

الهمزه ١٦

الرتباع ١٦

تنبيه : رأى ابن جنّى فى قراءه الحمد للّه بالاتباع ٢٠

فائده : رأى ابن إياز فى الاتباع ٢١

فائده : عد من الاتباع حركه الحكايه الاتساع ٢٢

اجتماع الأمثال مكروه ٢٧

إجراء اللازم مجرى غير اللازم وإجراء غير اللازم مجرى اللازم ٣٢

إجراء المتصل مجرى المنفصل وإجراء المنفصل مجرى المتصل ٣٤

إجراء الأصلى مجرى الزائد وإجراء الزائد مجرى الأصلى ٣٦

الاختصار ٣٧

اختصار المختصر لا يجوز ٤١

فصل : من نظائر ذلك (وهو عكس القاعده) ٥٣

تنبيه : باب اقعنسس ٥٤

فصل : ما يناظر ما نحن فيه ٥٦

أسبق الأفعال ٥٩

الاستغناء ٥٩

الاسم أصل للفعل والحرف ٦٢

باب القول فى الاسم والحرف أيهما أسبق فى المرتبه والتقديم ٦٢

الاسم أخف من الصفه ٦٣

الاشتقاق ٦٥

الفعل والمصدر أيهما أصل ٦٥

الأصل مطابقه المعنى للفظ ٧٢

الأصل أن يكون الأمر كله باللام ٧٢

الأصل فى الأفعال : التصرف ٧٢

إصلاح اللفظ ٧٣

الأصول المرفوضه ٧٧

الإضافه ترد الأشياء إلى أصولها ٧٩

الإضمار أسهل من التضمين ٧٩

الإضمار أحسن من الاشتراك ٧٩

الإضمار خلاف الأصل ٧٩

الإعراب ومباحثه ٧٩

المبحث الأول : فى حقيقته ٧٩

المبحث الثانى : فى وجه نقله من اللغه إلى اصطلاح النحويين ٨٢

المبحث الثالث : فى الإعراب والكلام أيهما أسبق ٨٣

المبحث الرابع : فى أن الإعراب لم دخل فى الكلام ؟ ٨٤

المبحث الخامس : فى أن الإعراب أحركه أم حرف ؟ ٨٦

المبحث السادس : فى الإعراب لم وقع فى آخر الاسم دون أوله وأوسطه . ٨٨

إعطاء الأعيان حكم المصادر وإعطاء المصادر حكم الأعيان ٨٩

الأفعال نكرات ٩٠

الأفعال كلها مذكره ٩١

اقتضاء الموضع لفظا وهو معك إلا أنه ليس بصاحبك ٩٢

الإلغاء ٩٣

الأمثال لا تغير ٩٤

الإيجاب ٩٥

الباء ٩٦

باب الشرط مبناه على الإبهام ٩٦

وباب الإضافه مبناه على التوضيح ٩٦

البدل ٩٦

التاء ٩٨

التأليف ٩٨

التابع لا يتقدم على المتبوع ٩٨

التثنيه ترد الأشياء إلى أصولها ٩٨

التحريف ٩٩

التركيب ٩٩

التصغير يرد الأشياء إلى أصولها ١٠٦

التضمين ١٠٦

قاعده : الفرق بين التضمين والتقدير ١٠٩

قاعده : كل ما تضمن ما ليس له فى الأصل منع شيئا مما له فى الأصل ١١٠

قاعده : المتضمن معنى شيء لا يلزم أن يجرى مجراه فى كل شيء ١١٠

قاعده : رأى النحاه فى بناء أمس ١١٠

التعادل ١١١

تعارض الأصل والغالب ١١٢

التعويض ١١٣

قاعده : آراء بعض العلماء فى التعويض ١٢٧

الفرق بين البدل والعوض ١٢٨

قاعده : لا يجتمع العوض والمعوض منه ١٣٠

تنبيه : الجمع بين العوضين ١٣٧

تنبيه : عدم الجمع بين الإبدال من الحرف والتعويض ١٣٨

تنبيه : لا بد فى التعويض من فائده ١٣٨

قاعده : العوض لا يجذف التغلب ١٣٨

التغلب ١٣٩

التغيير يأنس بالتغيير ١٤٠

التقاص ١٤٢

تقارض اللفظين ١٤٢

فائده : تقارض إلا وغير ١٤٥

التقدير ١٤٦

التقديم والتأخير ١٤٨

تقويه الأضعف وإضعاف الأقوى ١٤٩

تكثير الحروف يدل على تكثير المعنى ١٥٠

تنبيه : ما خرج عن قاعده تكثير المبنى يدل على تكثير المعنى ١٥١

التمثيل للصناعه ليس ببناء معتمد ١٥٢

الثاء ١٥٤

الثقل والخفه ١٥٤

ثبوت الحدث فى اسم الفاعل أقل من ثبوته فى الفعل ١٥٤

الجيم ١٥٥

الجمل نكرات ١٥٥

الجوار ١٥٦

الحاء ١٦١

الحركه فيها فوائد ١٦١

الفائده الأولى : حدوث الحركه مع الحرف ١٦١

الفائده الثانيه : الحرف غير مجتمع من الحركات ١٦٣

الفائده الثالثه : كميه الحركات ١٦٧

الفائده الرابعه : الحركه الإعرابيه أقوى من البنائيه ١٦٩

الفائده الخامسه : أسماء حركات الإعراب وحركات البناء ١٦٩

الفائده السادسه : حركات الإعراب والبناء أيهما أصل ١٧٠

الفائده السابعه : أثقل الحركات الضمه ثم الكسره ثم الفتحه ١٧٠

الفائده الثامنه : مطل الحركات ومطل الحروف ١٧٢

الفائده التاسعه : إنابه الحركه والحرف ۱۷۷

الفائده العاشره : هجوم الحركات ۱۷۹

الفائده الحاديه عشره : قولهم حرف متحرك ۱۸۳

الفائده الثانيه عشره : الحركات هل هى مأخوذه من حروف المد ؟ ۱۸۳

الفائده الثالثه عشره : تمكن النطق بالحرف أقوى من تمكنه بالحركه ۱۸۴

الفائده الرابعه عشره : تقدير الحرف ساكنا ۱۸۴

الفائده الخامسه عشره : قيام الحركه مقام الحرف ۱۸۴

الفائده السادسه عشره : الحركه المنقوله فى الوقف ۱۸۴

الفائده السابعه عشره : تسميه المتقدمين للحركات ۱۸۴

فائده : السؤال عن مبادئ اللغات يؤدى إلى التسلسل ۱۸۵

حكايه الحال من القواعد الشهيره ۱۸۵

الحمل على ما له نظير أولى من الحمل على ما ليس له نظير ۱۸۶

قاعده : تسميه الرجل بما لا نظير له فى الكلام ۱۸۹

حمل الشيء على نظيره ۱۸۹

الحمل على أحسن القبيحين ۱۹۰

حمل الشيء على الشيء من غير الوجه الذى أعطى الأول ذلك الحكم ۱۹۱

الحمل على الأكثر أولى من الحمل على الأقل ١٩٣

الحمل على المعنى ١٩٦

ومنه باب واسع لطيف ظريف ١٩٩

قاعده البدء بالحمل على اللفظ ٢٠٢

حمل الشيء على نقيضه ٢٠٤

حمل الأصول على الفروع ٢٠٧

حرف الخاء ٢١٣

خلع الأدله ٢١٣

حرف الراء ٢١٦

الرابط ٢١٦

فائده : الرابط فى مثال مررت برجل حسن الوجه ٢١٦

قاعده : أصل الحذف للرابط ٢١٧

الرجوع إلى الأصل أيسر من الانتقال عنه ٢١٧

رب شيء يكون ضعيفا ثم يحسن للضروره ٢١٧

رب شيء يصح تبعا ولا يصح استقلالا ٢١٨

حرف الزاى ٢١٩

الزياده ٢١٩

فائده : القول فى (عجبت من لا شيء) ٢٢٤

حرف السين ٢٢٥

سبب الحكم قد يكون سببا لضده على وجه ٢٢٥

سبك الاسم من الفعل بغير حرف سابك فيه نظائر ٢٢٥

حرف الشين ٢٢٦

الشذوذ ٢٢٦

فائده : المراد بالشاذ ٢٢٩

الشيء إذا أشبه الشيء أعطى حكما من أحكامه على حسب قوه الشبه ٢٢٩

الشيئان إذا تضادا تضاد الحكم الصادر عنهما ٢٣٤

الشروط المتضاده فى الأبواب المختلفه ٢٣٤

حرف الصاد ٢٣٦

صدر الكلام ٢٣٦

ضابط : ما يعمل فى الاستفهام ٢٣٦

مسأله : القول فى دخول اللام على خبر إن ٢٣٧

حرف الضاد ٢٣٨

الضروره ٢٣٨

فائده : استعمال الأصل المهجور ٢٣٨

قاعده : عله الضرائر ٢٣٩

قاعده : ما جاز للضروره يتقدر بقدرها ٢٣٩

فائده ما لا يؤدى إلى الضروره أولى مما يؤدى إليها ٢٣٩

الضمائر ترد الأشياء إلى أصولها ٢٣٩

تنبيه : إضافه أل إلى الضمير ٢٤١

تنبيه : لا يدخل على المقسم به غير الباء إذا كان مضمرا ٢٤١

تنبيه : المضمر لا يرد كل شيء إلى أصله ٢٤٢

تنبيه : القول فى بناء أى فى (أيهم

ص: ٣٤٨

أشد) ٢٤٣

مسأله : القول فى عساى وأخواتها ٢٤٣

الضمير أطلب ٢٤٣

بالإضافه من الظاهر ٢٤٣

حرف الطاء ٢٤٤

الطارئ يزيل حكم الثابت ٢٤٤

طرد الباب ٢٤٥

حرف الظاء ٢٤٩

الظرف والمجرور ٢٤٩

تنبيه : تقدير عامل الظرف والجار والمجرور إذا قدما على اسم إن ٢٥٢

فائده : رأى التميميين فى التلفظ بخبر لا ٢٥٤

حرف العين ٢٥٦

العامل ٢٥٦

فائده : العوامل اللفظيه ٢٦٠

ضابط : ليس فى كلامهم حرف يرفع ولا ينصب ٢٦٢

فائده : المصدر المؤكد لا يعمل ٢٦٦

العارض لا يعتد به ٢٧٠

حرف الغين ٢٧٤

الغالب واللازم يجريان فى العربيه مجرى واحدا ٢٧٤

حرف الفاء ٢٧٥

الفرع أحط رتبه من الأصل ٢٧٥

تنبيه : قد يكثر الفرع ويقل الأصل ٢٧٨

الفروع هى المحتاجه إلى العلامات والأصول لا تحتاج إلى علامه ٢٧٨

الفروع قد تكثر وتطرد حتى تصير كالأصول وتشبه الأصول بها ٢٧٩

الفرق ٢٧٩

خاتمه : التنوين نون صحيحه ساكنه ٢٨٢

الفعل لا يثنى ٢٨٢

الفعل أثقل من الاسم ٢٨٢

فائده : الأمور التى يعبرون بها عن الفعل ٢٨٤

حرف القاف ٢٨٥

القلب ٢٨٥

قد يزاد على الكلام التام فيعود ناقصا ٢٨٦

قد يكون للشىء إعراب إذا كان وحده فإذا اتصل به شىء آخر تغير إعرابه ٢٨٧

قرائن الأحوال قد تغنى عن اللفظ ٢٨٧

حرف الكاف ٢٨٨

كثره الاستعمال اعتمدت فى كثير من أبواب العربيه ٢٨٨

حرف اللام ٢٩٢

اللبس محذور ٢٩٢

حرف الميم ٢٩٦

ما حذف للتخفيف كان فى حكم المنطوق به ٢٩٦

ما كان كالجزء من متعلقه لا يجوز تقدمه عليه كما لا يتقدم بعض حروف الكلمه عليها ٢٩٩

ما يجوز تعدده وما لا يجوز ٣٠٠

مراجعه الأصول ومباحثه ٣٠١

المبحث الأول : فيما يراجع من الأصول مما لا يراجع ٣٠١

المبحث الثانى : فى مراعاتهم الأصول تاره وإهمالهم إياها أخرى ٣٠٥

المبحث الثالث : مراجعه الأصل الأقرب دون الأبعد ٣٠٧

المبحث الرابع : مراجعه أصل واستئناف فرع ٣٠٨

مراعاه الصوره ٣٠٩

معنى النفى مبنى على معنى الإيجاب ما لم يحدث أمر من خارج ٣٠٩

حرف النون ٣١٠

النادر لا حكم له ٣١٠

نقض الغرض ٣١٠

النهى والنفى من واد واحد ٣١١

النون تشابه حروف المد واللين من سته عشر وجها ٣١١

حرف الواو ٣١٣

الواسطه ٣١٣

باب المنصرف وغير المنصرف ٣١٥

باب العلم ٣١٦

باب الظاهر والمضمر ٣١٦

باب الوقف والوصل ٣١٦

باب حروف الجر ٣١٨

فصل : مراتب المنادى والإشاره ٣١٨

ورود الشىء مع نظيره مورده مع نقيضه ٣١٨

ورود الوفاق مع وجوب الخلاف ٣٢٤

ورود الشيء على خلاف العاده ٣٢٦

الوصله ٣٣٣

الوصل ٣٣٤

وضع الشيء موضع الشيء أو إقامته مقامه لا يؤخذ بقياس ٣٣٥

وضع الحروف غالبا لتغيير المعنى لا اللفظ ٣٣٥

حرف لا ٣٣٦

لا يجتمع أداتان لمعنى ٣٣٦

لا يجتمع ألفان ٣٣٩

لا يجتمع خطابان فى كلام واحد ٣٣٩

لا تنقض مرتبه إلا لأمر حادث ٣٤٠

لا يقع التابع فى موضع لا يقع فيه المتبوع ٣٤٠

حرف الياء ٣٤١

يغتفر فى الثوانى ما لا يغتفر فى الأوائل ٣٤١

الفهرس ٣٤٥

ص: ٣٥٠

المجلد ۲

اشاره

ص: ۱

بسم الله الرّحمن الرّحيم

الفن الثانى فى التدريب

اشاره

الحمد لله ربّ العالمين ، والصّلاه والسّلام على سيدنا رسول الله. هذا هو الفن الثانى من الأشباه والنظائر ، وهو فن القواعد الخاصه والضوابط والاستثناءات والتقسيمات مرتب على الأبواب ، وسمّيته بالتدريب.

باب الألفاظ

تقسيم

ما خرج من الفم إن لم يشتمل على حرف فصوت ، وإن اشتمل على حرف ولم يفد معنى فلفظ وإن أفاد معنى فقول ، فإن كان مفردا فكلمه ، أو مركبا من اثنين ولم يفد نسبه مقصوده لذاتها فجمله ، أو أفاد ذلك فكلام ، أو من ثلاثه فكلم.

باب الكلمه

تقسيم

الكلمه إما اسم ، وإما فعل ، وإما حرف ، ولا رابع لها. والدلاله على ذلك ثلاثه :

أحدها : الأثر ، روى ذلك عن على بن أبى طالب رضى الله عنه أخرجه أبو القاسم الزجاجى فى أماليه (١) بسنده إليه.

الثانى : الاستقراء التام من أئمه العربيه كأبى عمرو ، والخليل ، وسيبويه ومن بعدهم.

الثالث : الدليل العقلى ، ولهم فى ذلك عبارات : منها قول ابن معط : إن المنطوق به إما أن يدلّ على معنى يصح الإخبار عنه وبه ، وهو الاسم. وإما أن يصحّ الإخبار به لا عنه وهو الفعل. وإما ألّا يصح الإخبار عنه ولا به ، وهو الحرف.

قال ابن إياز : وفى هذا الاستدلال خلل ، وذلك أن قسمته غير حاصره ، إذ

١- انظر أمالى الزجاجى (ص ٢٣٨).

يحتمل وجها رابعا ، وهو أن يخبر عنه لا به ، وسواء كان هذا القسم واقعا أم غير واقع ، بل سواء كان ممكن الوقوع أم محالا. إذ استحاله أحد الأقسام المحتمله لا تصير بها القسمه عند الإخلال به حاصره.

وقال الشيخ جمال الدين بن هشام فى (شرح اللّمحه) : هذا أفسد ما قيل فى ذلك ، لأنها غير حاصره.

ومنها قول بعضهم : إن العبارات بحسب المعبّر ، والمعبّر عنه من المعانى ثلاث : ذات ، وحدث عن ذات ، وواسطه بين الذات والحدث يدل على إثباته لها ، أو نفيه عنها. فالذات : الاسم ، والحدث : الفعل ، والواسطه : الحرف.

ومنها قول بعضهم : إن الكلمه إما أن تستقل بالدلاله على ما وضعت له ، أو لا تستقل ، غير المستقل الحرف ، والمستقل إما أن تشعر مع دلالتها على معناها بزمنه المحصل أو لا تشعر ، فإن لم تشعر فهى الاسم وإن أشعرت فهى الفعل.

- قال ابن أياز : وهذا الوجه أقوى لأنه يشتمل على التقسيم المتردّد بين النفى والإثبات.

ومنها قول بعضهم : إن الكلمه إما أن يصح إسنادها إلى غيرها أو لا ، إن لم يصحّ فهى الحرف ، وإن صح فإما أن تقترن بأحد الأزمنه الثلاثه أو لا ، إن اقترنت فهى الفعل وإلا فهى الاسم.

قال ابن هشام : وهذه أحسن الطرق. وهى أحسن من الطريقه التى فى كلام ابن الحاجب (١) ، وهى أن الكلمه إما أن تدلّ على معنى فى نفسها ، أو لا ، الثانى الحرف ، والأول إما أن تقترن بأحد الأزمنه الثلاثه ، أو لا ، الثانى الاسم ، والأوّل الفعل ، وذلك لسلامه الطريقه التى اخترناها من أمرين مشكلين اشتملت عليهما هذه الطريقه :

أحدهما : دعوى دلاله الاسم والفعل على معنى فى نفس اللفظ ، وهذا يقتضى بظاهره قيام المسميات بالألفاظ الداله عليها ، وذلك محال ، وهذا وإن كان جوابه ممكنا إلا أنه أقلّ ما فيه الإبهام.

والثانى : دعوى دلاله الحرف على معنى فى غيره. وهذا ، وإن كان مشهورا بين النحويين إلا أن الشيخ بهاء الدين بن النحاس نازعهم فى ذلك ، وزعم أنه دالّ على معنى فى نفسه ، وتابعه أبو حيان (٢) فى (شرح التسهيل).

١- انظر الكافيه (١ / ٧).

٢- انظر شرح التسهيل (١ / ٥).

باب الاسم

ضابط : علامات الاسم

تتبعنا جميع ما ذكره الناس من علامات الاسم ، فوجدناها فوق ثلاثين علامه ، وهى : الجرّ وحروفه ، والتنوين ، والنداء ، وأل ، والإسناد إليه ، وإضافته ، والإضافه إليه ، والإشاره إلى مسماه ، وعود ضمير إليه ، وإبدال اسم صريح منه ، والإخبار به مع مباشره الفعل ، وموافقه ثابت الاسميه فى لفظه ومعناه – هذا ما فى كتب ابن مالك –.

ونعته ، وجمعه تصحيحا ، وتكسيره ، وتصغيره – ذكر هذه الأربعه ابن الحاجب فى وافيته –.

وتثنيته ، وتذكيره ، وتأنيثه ، ولحوق ياء النسبه له ، – ذكر هذه الأربعه صاحب (اللّب واللّباب) –.

وكونه فاعلا أو مفعولا – ذكرهما أبو البقاء العكبرى فى (اللّباب).

وكونه عباره عن شخص ، ودخول لام الابتداء ، وواو الحال – ذكر هذه ابن فلاح فى مغنيه –.

وذكر ابن القواس فى (شرح ألفيه ابن معط) لحوق ألف الندبه ، وترخيمه ، وكونه مضمرا ، أو علما ، أو مفردا منكّرا ، أو تمييزا ، أو منصوبا حالا.

فائده : الأسماء فى الإسناد : على أربعه أقسام : قسم يسند ويسند إليه ، وهو الغالب ، وقسم لا يسند ولا يسند إليه ، كالظروف والمصادر التى لا تتصرف والأسماء الملازمه للنداء ، وقسم يسند ولا يسند إليه كأسماء الأفعال ، وقسم يسند إليه ولا يسند ، كالتاء من (ضربت) ، والياء من (افعلى) ، والألف من (اضربا) ، والواو من (اضربوا) ، والنون من (اضربن) ، وايمن ، ولعمرك.

فائده أقوال فى المسند والمسند إليه : قال أبو حيان فى (شرح التسهيل) : فى المسند والمسند إليه أقوال :

أحدها : المسند المحكوم به ، والمسند إليه المحكوم عليه ، وهو الأصل.

وثانيها : أن كلا منهما مسند ومسند إليه.

وثالثها : أن المسند هو الأول ، مبتدأ كان أو غيره ، والمسند إليه الثانى ، ف (قام) من قام زيد ، و (زيد) من : زيد قائم ، مسند ، والأخير منهما مسند إليه.

رابعها : عكس هذا. (فزيد وقام) فى التركيبين مسند ، والأول من التركيبين مسند إليه. ولهذه المسأله نظائر :

أحدها : المضاف والمضاف إليه ، فيهما أقوال : أصحّها أن الأول : هو المضاف والثانى هو المضاف إليه ، وهو قوله سيبويه (۱).
والثانى : عكسه ، والثالث : يجوز فى كلّ منهما كلّ منهما.

ثانيها : البدل والمبدل منه وفيهما أقوال ، أحدها : الإضافه ، والأصح هنا أن الأول المبدل منه والثانى : البدل.

ثالثها : بدل الاشتمال. قال فى (البسيط) : وفى تسميته بذلك أقوال ، أحدها : لاشتمال الأول على الثانى ، فإن زيدا مشتمل على علمه ، والثانى : لاشتمال الثانى على الأول ، لأنه دائر بين التعلّق بالأول كأعجبنى زيد غلامه ، والدخول فى الأول كأعجبنى زيد علمه وحسنه ، والثالث : أنه سمّى بذلك للقدر المشترك بينهما وهو عموم الملابسه والتعلّق إذ لا ينفك أحدهما عن ذلك.

فائده : الإسناد أعم من الإخبار : قال أبو البقاء العكبرى فى (اللباب) : الإسناد أعم من الإخبار ، إذ كان يقع على الاستفهام والأمر وغيرهما ، وليس الإخبار كذلك ، بل هو مخصوص بما صح أن يقابل بالتصديق والتكذيب ، فكل إخبار إسناد ، وليس كل إسناد إخبارا.

فائده : ما يتعاقب على المفرد : قال ابن الدهان فى (الغرّه) : ثلاثه أشياء تتعاقب على المفرد ولا يوجد فيه منها اثنان ، وهى : التنوين ، والألف واللام والإضافه.

قاعده : الاتفاق والاختلاف فى كل خاصتى نوع

قال ابن القواس فى (شرح الدره) : كل خاصّتى نوع إما أن يتفقا أو يختلفا فإن اتفقا امتنع اجتماعهما ، كالألف واللام والإضافه فى الاسم ، والسين وسوف فى الفعل. وإن اختلفا ، فإن تضادا لم يجتمعا ، كالتنوين والإضافه فى الاسم وسوف وتاء التأنيث فى الفعل. لأن سوف تقتضى المستقبل ، والتاء تقتضى الماضى ، وإن لم يتضادا جاز اجتماعهما ، كالألف واللام والتصغير ، وقد وتاء التأنيث.

ضابط : الكلمات التى تأتى اسما وفعلا وحرفا

الكلمات التى تأتى اسما وفعلا وحرفا تتبعتها ، فوصلت إلى ثمانى عشره كلمه ، أشهرها :

۱- انظر الكتاب (۳ / ۴۵۹).

١- (على) فإنها تكون حرف جرّ ، واسما يجر بمن ، قال الشاعر : [الطويل]

٢٦١- (١)غدت من عليه بعد ما تمّ ظمؤها

[تصلّ وعن قيض ببيداء مجهل]

وفعلا ماضيا من العلوّ. ومنه : (إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلا فِي الْأَرْضِ) [القصص : ٤].

٢- و (من) تكون حرف جرّ ، واسما. قال الزمخشرى فى قوله تعالى : (فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَراتِ رِزْقاً) [البقره : ٢٢] ، إذا كانت (من) للتبعيض فهى فى موضع المفعول به ، ورزقا مفعول لأجله.

قال الطيبى : وإذا قدرت (من) مفعولا كانت اسما كعن فى قوله : [الكامل]

٢٦٢- (٢)[ولقد أرانى للرّماح رديئه]

من عن يمينى مرّه وأمامى

وتكون فعل أمر من مان يمين.

٣- و (فى) تكون حرف جرّ واسما بمعنى الفم فى حاله الجر ، ومنه : «حتى ما تجعل فى فى امرأتك» (٣) وفعل أمر من وفى يفى.

٤- و (الهمزه) تكون حرف استفهام ، وفعل أمر من وأى ، واسما فى قول بعضم : إن حروف النداء أسماء أفعال.

١- ٢٦١- الشاهد لمزاحم العقيلى فى أدب الكاتب (ص ٥٠٤) ، والأزهيّه (ص ١٩٤) ، وخزانه الأدب (١٠ / ١٤٧) ، والدرر (٤ / ١٨٧) ، وشرح التصريح (٢ / ١٩) ، وشرح شواهد الإيضاح (ص ٢٣٠) ، وشرح شواهد المغنى (١ / ٤٢٥) ، وشرح المفصّل (٨ / ٣٨) ، ولسان العرب (صلل) ، وبلا نسبه فى الكتاب (٤ / ٣٥٢) ، وأسرار العربيه (ص ١٠٣) ، وجمهره اللغه (ص ١٣١٤) ، والجنى الدانى (ص ٤٧٠) ، وجواهر الأدب (ص ٣٧٥) ، وخزانه الأدب (٦ / ٥٣٥) ، ورصف المبانى (ص ٣٧١) ، وشرح الأشمونى (٢ / ٣٩٦) ، وشرح ابن عقيل (ص ٣٦٧) ، ومغنى اللبيب (١ / ١٤٦) ، والمقتضب (٣ / ٥٣) ، والمقرّب (١ / ١٩٦).

٢- ٢٦٢- الشاهد لقطرى بن الفجاءه فى ديوانه (ص ١٧١) ، وخزانه الأدب (١٠ / ١٥٨) ، والدرر (٢ / ٢٦٩) ، وشرح التصريح (٢ / ١٠) ، وشرح شواهد المغنى (١ / ٤٣٨) ، والمقاصد النحويه (٣ / ١٥٠) ، وبلا نسبه فى أسرار العربيه (ص ٢٥٥) ، وأوضح المسالك (٣ / ٥٧) ، وجواهر الأدب (ص ٣٢٢) ، وشرح الأشمونى (٢ / ٢٩٦) ، وشرح ابن عقيل (ص ٣٦٨) ، وشرح المفصّل (٨ / ٤٠) ، وهمع الهوامع (١ / ١٥٦).

٣- أخرجه البخارى فى صحيحه (١ / ١٤٧) عن سعد بن أبى وقاص رضى الله عنه ، قال : «كان رسول الله صلّى الله عليه وسلّم

يعودنى عام حجّه الوداع من وجع اشتدّ بى فقلت : إنى قد بلغ بى من الوجع وأنا ذو مال ، ولا يرثنى إلا ابنه ، أفأتصدق بثلثى مالى؟ قال : «لا» ، فقلت : بالشطر؟ فقال : «لا» ، ثم قال : «الثلث ، والثلث كبير ، إنك إن تذر ورثتك أغنياء خير من أن تذرهم عاله يتكفّفون الناس ، وإنك لن تنفق نفقه تبتغى بها وجه الله إلا أجرت بها ، حتى ما تجعل فى فى امرأتك».

۵- و (الهاء) تكون اسما ضميرا ، نحو : ضربته ، ومررت به. وحرفا فى : إياه. وفعل أمر من وهى يهى.

۶- و (لمّا) تكون حرف نفى جازم بمعنى : لم. وظرفا ، نحو : لما جاء زيد أكرمته ، وفعلا ماضيا متصلا بضمير الغائبين من : لمّ.

۷- و (هل) تكون حرف استفهام ، واسم فعل فى : حى هل ، وفعل أمر من : وهل يهل.

۸- و (ها) تكون حرف تنبيه ، واسم فعل بمعنى (خذ) ، وزجرا للإبل يمدّ ويقصر وفعل أمر من هاء يهاء.

۹- و (حاشا) تكون حرف استثناء واسما مصدرا بمعنى التنزيه. نحو : حاشا لله [يوسف : ۳۱] ، ولهذا قرئ بتنوينه. وفعلا ماضيا بمعنى أستثنى ، يقال : حاشا يحاشى ، وفى الحديث : «أحبّ الناس إلىّ أسامه» (۱). قال الراوى : «وما حاشا فاطمه ولا غيرها» ، وقال النابغه : [البسيط]

۲۶۳- (۲)[ولا أرى فاعلا فى الناس يشبهه]

ولا أحاشى من الأقوام من أحد

۱۰- و (ربّ) بفتح الراء تكون حرف جر لغه فى (ربّ) بضم الراء ، واسما بمعنى السيد والمالك ، وفعلا ماضيا ، يقال : ربّه يربّه بمعنى رباه وأصلحه.

۱۱- و (النون) تكون اسما ضميرا نحو : قمن ، وحرفا وهى نون الوقايه ، وفعل أمر من ونى ينى.

۱۲- و (الكاف) تكون حرف جرّ ، واسما كما قال فى (الألفيّه) : واستعمل اسما وفعل أمر من وكى يكى.

۲۳- و (علّ) تكون حرفا لغه فى لعلّ ، وفعلا ما ضيا من علّه إذا سقاه مره بعد مره ، واسما للقراد والمهزول وللشيخ المسنّ.

۱۴- و (بلى) تكون حرف جواب ، وفعلا ماضيا. يقال : بلاه إذا اختبره ، واسما لغه فى البلاء الممدود.

۱- انظر مسند أبى أميه الطرطوسى ، وهمع الهوامع (۱ / ۲۳۳).

۲- ۲۶۳- الشاهد للنابغه الذبيانى فى ديوانه (ص ۲۰) ، وأسرار العربيه (ص ۲۰۸) ، والإنصاف (۱ / ۲۷۸) ، والجنى الدانى (ص ۵۹۹) ، وخزانه الأدب (۳ / ۴۰۳) ، والدرر (۳ / ۱۸۱) ، وشرح شواهد المغنى (۱ / ۳۶۸) ، وشرح المفصّل (۲ / ۸۵) ، ولسان العرب (حشا) ، وبلا نسبه فى جواهر الأدب (ص ۴۲۷) ، وشرح الأشمونى (۱ / ۳۴۰) ، وشرح المفصّل (۸ / ۴۹) ، ومغنى اللبيب (۱ / ۱۲۱) ، وهمع الهوامع (۱ / ۲۳۳).

١٥- و (أنّ) تكون حرف تأكيد ، وفعلا ماضيا من الأنين ، واسما مصدرا بمعنى الأنين.

١٦- و (ألا) تكون حرف استفتاح ، واسما بمعنى النعمه ، والجمع آلاء ، وفعلا ماضيا بمعنى قصر وبمعنى استطاع.

١٧- و (إلى) تكون حرف جرّ ، واسما بمعنى النعمه ، وفعل أمر للاثنين من وأل بمعنى لجأ ، أو أمرا للواحد فيه نون التوكيد الخفيفه فى الوقف. وذكره ابن الدهان فى (الغرّه).

١٨- و (خلا) تكون حرف استثناء ، وفعلا ماضيا ، ومنه : (وَإِذا خَلَوْا إِلى شَياطِينِهِمْ) [البقره : ١٤] واسما للرطب من الحشيش.

١٩- و (لات) تكون حرف نفى بمعنى ليس ، وفعلا ماضيا بمعنى صرف ، واسما للصنم. وقد نظمت هذه الكلمات فقلت :

وردت فى النّحو كلمات أتت

تاره حرفا وفعلا وسما

وهى : من والهاء والهمزه وهل

ربّ والنون وفى أعنى فما

علّ لمّا وبلى حاشا ألا

وعلى والكاف فيما نظما

وخلا لات وها فيما رووا

وإلى أنّ. فروّ الكلما

وقال الجمال السرّمرّى :

إذا طارح النّحوىّ أيّه كلمه

هى اسم وفعل ثمّ حرف بلا مرا

فقل هى إن فكرت فى شأنها : على

وفى ، ثم لمّا ، ظاهر لمن افترى

غدت من عليه ، قد علا قدر خالد

على قدر عمرو بالسّماحه فى الورى

وقل : قد سمعت اللّفظ من فى محمد

وفى موعدى يا هند لو كان فى الكرى

ولمّا رأى الزّيدان حالى تحوّلت

إلى شعث لمّا ، فلمّا أخف عرا

مواردها تنبى بما قد ذكرته

وإن لم أصرّح بالدّليل محرّرا

ثم رأيت فى تذكره ابن مكتوم قال : ذكر الزين أحمد بن قطنه أحد من ينسب إلى النحو بمصر ، وكنيته ابن حطه : أن حتى تكون حرفا واسما لامرأه وأنشد : [الرجز]

٢٦٤- (١)ما ذا ابتغت حتى إلى حلّ العرى

أحسبتنى جئت من وادى القرى

واسما لموضع بعمان قال : وقد ذكر ذلك ابن دريد فى شعر له حيث قال : [الطويل]

١- ٢٦٤- الشاهد فى حاشيه العلامه يس الحمصى على شرح التصريح (٢ / ١٩).

۲۶۵- (۱)فما لكم - إن لم تحوطوا ذماركم

سوام ولا دار بحتّى ورامه

وفعلا لاثنين من الحتّ ، انتهى.

باب الفعل

ضابط : علامات الفعل

جميع ما ذكره الناس من علامات الفعل بضع عشره علامه ، وهى : تاء الفاعل ، ویاؤه ، وتاء التأنيث الساكنه ، وقد ، والسين ، وسوف ، ولو ، والنواصب ، والجوازم ، وأحرف المضارعه ، ونونا التوكيد ، واتصاله بضمير الرفع البارز ، ولزومه مع ياء المتكلم نون الوقايه ، وتغيير صيغه لاختلاف الزمان.

تقسيم

أقسام الفعل : قال أبو حيّان فى (شرح التسهيل) : ينقسم الفعل انقسامات بحسب الزمان ، والتعدى واللزوم ، والتصرف والجمود ، والتمام والنقصان ، والخاصّ والمشترك ، والمفرد والمركّب. وفى علم التصريف (۲) : إلى صحيح ، ومهموز ، ومثال ، وأجوف ، ولفيف ، ومنقوص ، ومضاعف ، وغير ذلك.

قال بعضهم : وإلى معلم وساذج ، فالأول الماضى إذا كان مصوغا للمؤنثه الغائبه مفردا أو مثنى ، فالعلامه هى التاء فى آخره.

فائده : أقسام الفعل بالنسبه إلى الزمان

قال أبو البقاء العكبرىّ فى (اللّباب) : أقسام الأفعال ثلاثه : ماض ، وحاضر ، ومستقبل ، واختلفوا فى أى أقسام الفعل أصل لغيره منها.

فقال الأكثرون : هو فعل الحال ، لأن الأصل فى الفعل أن يكون خبرا ، والأصل فى الخبر أن يكون صدقا ، وفعل الحال يمكن الإشاره إليه ، فيتحقق وجوده ، فيصدق الخبر عنه ، ولأن فعل الحال مشار إليه فله حظّه من الوجود ، والماضى والمستقبل معدومان.

۱- ۲۶۵- الشاهد لابن دريد الأزدى فى ديوانه (۶۳) ، وحاشيه يس الحمصى على شرح التصريح (۲ / ۱۹).

۲- انظر شرح الكافيه (۲ / ۲۲۶).

وقال قوم : الأصل هو المستقبل ، لأن يخبر به عن المعدوم ، ثمّ يخرج الفعل إلى الوجود ، فيخبر عنه بعد وجوده.

وقال آخرون : هو الماضى ، لأنه لا زياده فيه ، ولأنه كمل وجوده ، فاستحق أن يسمى أصلا.

ضابط : أقسام الفعل بالنسبه إلى التصرف وعدمه

كل الأفعال متصرّفه إلا سته : نعم ، وبئس ، وعسى ، وليس ، وفعل التعجب ، وحبّذا. كذا قال ابن الخباز فى (شرح الدره) وهى أكثر من ذلك.

وقال ابن الصائغ فى (تذكرته) : الأفعال التى لا تتصرّف عشره ، وزاد : قلّما ، ويذر ، ويدع ، وتبارك الله تعالى.

قاعده : كل خاصتى نوع إن اتفقا لم يجتمعا

قال ابن القوّاس فى (شرح الدره) : كلّ خاصّتى نوع إن اتفقا لم يجتمعا ، كالألف واللام والإضافه والسين وسوف ، وإلا فإن تضادّا فكذلك ، كالتنوين والإضافه والتاء والسين فإن التاء للمضى ، والسين للاستقبال ، وإلا اجتمعا كأل والتصغير ، وقد وتاء التأنيث.

باب الحرف

أنواع الحروف

قال أبو القاسم الزجّاجىّ فى كتاب (إيضاح علل النحو) (١) : الحروف على ثلاثه أضرب : حروف المعجم التى هى أصل مدار الألسن عربيّها وعجميّها ، وحروف الأسماء والأفعال ، والحروف التى هى أبعاضها ، نحو العين من (جعفر) والضاد من (ضرب) ، وما أشبه ذلك ، ونحو النون من (لن) ، واللام من (لم) ، وما أشبه ذلك ، وحروف المعانى التى تجىء مع الأسماء والأفعال لمعان.

حروف المعجم : فأما حدّ حروف المعجم فهى أصوات غير مؤلّفه ولا مقترنه ولا دالّه على معنى من معانى الأسماء والأفعال والحروف ، إلا أنها أصل تركيبها.

حروف أبعاض الكلم : وأما الحروف التى هى أبعاض الكلم فالبعض حدّ منسوب إلى ما هو أكثر منه ، كما أن الكلّ منسوب إلى ما هو أصغر منه.

١- انظر إيضاح علل النحو (ص ٥۴).

حروف المعانى : وأما حدّ حروف المعانى وهو الذى يلتمسه النحويون فهو أن يقال : الحرف ما دلّ على معنى فى غيره ، نحو من وإلى وثّمّ ، وشرحه أن (من) تدخل فى الكلام للتبعيض ، فهى تدلّ على تبعيض غيرها ، لا على تبعيضها نفسها ، وكذلك إذا كان لابتداء الغايه كانت غايه غيرها ، وكذلك سائر وجوهها. وكذلك (إلى) تدل على المنتهى ، فهى تدل على منتهى غيرها لا على منتهى نفسها ، وكذلك سائر حروف المعانى ، انتهى.

ضابط : عده الحروف

قال ابن فلاح فى (المغنى) : عدّه الحروف سبعون حرفا ، بطرح المشترك.

ثلاثه عشر أحاديه ، وهى : الهمزه ، والألف ، والباء ، والتاء ، والسين ، والفاء ، والكاف ، واللام ، والميم ، والنون ، والهاء ، والواو ، والياء.

وأربعه وعشرون ثنائيّه ، وهى : آ ، وأم ، وأن ، وإن ، وأو ، وأى ، وإى ، وبل ، وعن وفى وقد ، وكى ، ولا ، ولم ، ولن ، وما ، ومذ ، ومع - على رأى - ومن ، وها ، وهل ، ووا ، ووى ، ويا. وبقى عليه لو ، وأل - على رأى الخليل -.

وتسعه عشر ثلاثيه ، وهى : أجل ، وإذن ، وإلى ، وألا ، وأما ، وإنّ ، وأنّ ، وأيا ، وبلى ، وثمّ ، وجير ، وخلا ، وربّ ، وسوف ، وعدا ، وعلى ، وليت ، ونعم ، وهيا.

وثلاثه عشر رباعيه ، وهى : إلّا ، وألّا ، وإمّا ، وأمّا ، وحاشا ، وحتى ، وكأنّ ، وكلّا ، ولعلّ ، ولمّا ، ولو لا ، ولو ما ، وهلّا.

وخماسىّ واحد ، وهو : لكنّ.

ضابط : موقع الحروف

ترجم ابن السرّاج فى (الأصول) مواقع الحروف ثمّ قال : الحرف لا يخلو من ثمانيه مواضع : إما أن يدخل على الاسم وحده ، كلام التعريف ، أو الفعل وحده ، كسوف والسين ، أو ليربط اسما باسم أو فعلا بفعل ، كواو العطف ، نحو : جاء زيد وعمرو ، وقام وقعد ، أو فعلا باسم كمررت بزيد ، أو على كلام تامّ نحو : أعمرو أخوك؟ وما قام زيد ، أو ليربط جمله بجمله نحو إن يقم زيد يقعد عمرو ، أو يكون زائدا نحو : (فَبِما رَحْمَةٍ مِنَ اللهِ) [آل عمران : ١٥٩].

أقسام الحروف : وقال أبو الحسين بن أبى الربيع فى (شرح الإيضاح) : الحروف

تأتى على عشره أقسام ، أحدها : أن يدلّ على معنى فى الفعل ، وهو : السين وسوف. الثانى : أن يدل على معنى فى الاسم ، وهو الألف واللام. الثالث : أن يكون رابطا بين اسمين أو فعلين ، وهى حروف العطف. الرابع : أن يكون رابطا بين فعل واسم ، وهى حروف الجر. الخامس : أن يربط بين جملتين ، وهى الكلم الداله على الشرط. السادس : أن يدخل على الجمله مغيّرا لفظها دون معناها ، وذلك إنّ. السابع : أن يدخل على الجمله فيغيّر معناها دون لفظها ، وذلك هل وما أشبهها. الثامن : أن يدخل على الجمله غير مغيّر لفظها ومعناها ، نحو لام الابتداء. التاسع : أن يدخل على الجمله فيغيّر لفظها ومعناها ، نحو ما الحجازيه. العاشر : أن يكون زائدا ، نحو : (فَبِما رَحْمَةٍ مِنَ اللهِ لِنْتَ لَهُمْ) [آل عمران : ١٥٩].

وقال المهلّبىّ : أقسام ما جاءت له الحروف : [الطويل]

تفطّن فإنّ الحرف يأتى لستّه

لنقل ، وتخصيص ، وربط ، وتعديه

وقد زيد فى بعض المواضع ، واغتدى

جوابا ، كسيت العزّ والأمن ترديه

وقال فى الشرح : النقل من الإيجاب إلى النفى ، ومن الخبر إلى الاستخبار وإلى التمنّى والترجّى والتشبيه ونحوها ، والتخصيص للمضارع بالاستقبال بالسين وسوف ، وللاسم بلام التعريف ، والربط بحروف الجر ، وحروف العطف ، والتعديه يدخل فيها الواو فى المفعول معه ، وإلا فى الاستثناء ، والجواب كنعم ولا.

تقسيم الأندلسى للحروف : وقال الأندلسى فى (شرح المفصّل) : اعلم أن للحروف انقسامات كثيره : فتنقسم إلى ما يكون على حرف واحد ، وإلى ما يكون على اثنين فصاعدا إلى خمسه ، نحو : لكنّ ، والزائد على حرف إما أن يكون مفردا أو مركّبا نحو : من ، وإلى ، وأمّا ، ولو لا. وتنقسم أيضا إلى عامله وغير عامله.

وتنقسم إلى مختصّ بأحد القسمين ، وغير مختص ، وقد قيل : إن الحرف إما أن يجىء لمعنى فى الاسم خاصه ، نحو : لام التعريف ، وحرف الإضافه ، والنداء ، وغير ذلك أو فى الفعل خاصه ، نحو : قد ، والسين ، وسوف ، والجوازم ، والنواصب ، أو رابطا بين اسمين ، أو بين فعلين كحروف العطف. أو بين فعل واسم كحروف الجر. أو بين جملتين كحروف الشرط ، أو داخلا على جمله تامه قارنا لمعناها نحو : ليت ، ولعلّ.

أو مؤكدا له نحو : إنّ ، أو زائدا للتأكيد ، نحو : الباء فى نحو : ليس زيد بقائم.

وقال : وربما قيل بعباره أخرى : إنّ الحرف إنما جىء به ليربط اسما باسم ، أو فعلا بفعل ، أو جمله بجمله ، أو يعيّن اسما فقط ، أو فعلا فقط ، أو ينفى فعلا فقط ،

أو ينفى اسما فقط ، أو يؤكد فعلا فقط ، أو اسما فقط ، أو يخرج الكلام من الواجب إلى غير الواجب.

أقسام الحروف بالنسبه لتغيير الإعراب : ولها أقسام بالنسبه إلى تغيير الإعراب : قسم لا يغيّر الإعراب ولا المعنى نحو : (ما) الزائده فى قوله تعالى : (فَبِما رَحْمَةٍ مِنَ اللهِ) [آل عمران : ١٥٩]. وقسم يغيّر الإعراب والمعنى ، نحو : ليت ولعلّ. وقسم يغيّر الإعراب دون المعنى ، نحو : إنّ. وقسم يغيّر المعنى دون الإعراب ، نحو : هل.

عده الحروف العامله : فأما عدّه الحروف العامله فثمانيه وثلاثون حرفا : سته منها تنصب الاسم وترفع الخبر ، وهى إنّ وأخواتها ، وأربعه تنصب الفعل بنفسها ، وهى : أن ، ولن ، وكى ، وإذن. وخمسه تنصب نيابه ، وهى : الفاء ، والواو ، وأو ، ولام كى ، والجحود ، وحتى. وثمانيه عشر تجر الاسم ، وخمسه تجزم الفعل.

الحروف غير العامله : وأما الحروف الغير العامله فتيّف وستون حرفا : منها سته غير حروف ابتداء ، وهى : إنما ، وكأنما وأخواتها ، وعشره للعطف ، وأربعه للمضارعه ، وأربعه للإعراب ، وأربعه تختص بالفعل ، وثلاثه للاستفهام ، وثلاثه للتأنيث ، وحرفان للتفسير ، وحرفان للتأكيد ، وحرفان للتعريف ، وحرف للتنكير ، وحرفا النسبه.

حروف تعمل على صفه ولا تعمل على صفه : ومنها حروف تعمل على صفه ، ولا تعمل على صفه ، وهى : ما ، ولا ، وحروف النداء. انتهى كلام الأندلسىّ.

رأى ابن الدهان فى تقسيم الحروف بالنسبه إلى عملها : وقال ابن الدهان فى (الغرّه) : الحروف تنقسم فى أحوالها إلى سته أقسام : الأول : ما يعمل فى اللفظ والمعنى نحو : ليت زيدا قائم. والثانى : ما يعمل فى اللفظ ولا يعمل فى المعنى نحو ما جاءنى من أحد ، والثالث : ما يعمل فى المعنى ولا يعمل فى اللفظ نحو وهل زيد قائم ، والرابع : ما يعمل فى اللفظ والمعنى ولا يعمل فى الحكم نحو لا أبا لزيد.

والخامس : ما لا يعمل فى لفظ ولا معنى ، وإنما يعمل فى الحكم نحو علمت لزيد منطلق. والسادس : ما لا يعمل فى لفظ ولا معنى ولا حكم نحو : (فَبِما رَحْمَةٍ مِنَ اللهِ) [آل عمران : ١٥٩] ، فى أحد القولين ، انتهى.

رأى ابن الزجاج فى أنواع الحروف : وفى (تذكره) ابن الصائغ قال : نقلت من مجموع بخط ابن الزجاج : الحروف على ثلاثه أضرب ، ضرب يدخل للائتلاف ، وضرب لحدوث معنى لم يكن ، وضرب زائد مؤكد ، فالأول : لو سقط أصل الكلام ، والثانى : لو سقط تغير المعنى ولم يختل ، والثالث : لو سقط لم يتغير المعنى ، والأول

على أربعه أوجه : ربط اسم باسم ، وربط فعل باسم ، وربط فعل بفعل ، وربط جمله بجمله. والثانى : على ثلاثه أوجه ، تخصيص الاسم كالرجل ، والفعل كسيضرب ، وبنقل الكلام كحروف النفى ، والثالث على وجهين : عامل كأن زيدا قائم ، وغير عامل نحو لزيد قائم.

تقسيم ابن فلاح للحروف : وقال ابن فلاح فى (مغنيه) : الحرف يدخل إما للربط ، أو للنقل أو للتأكيد أو للتنبيه ، أو للزياده ، ويندرج تحت الربط حروف الجر والعطف والشرط والتفسير والجواب والإنكار والمصدر ، لأن الربط هو الداخل على الشىء لتعلقه بغيره ، ويندرج تحت النقل حروف النفى والاستفهام والتخصيص والتعريف والتنفيس والتأنيث ، ويندرج تحت التنبيه حروف النداء والاستفتاح والردع والتذكير والخطاب.

تقسيم ابن الخباز للحروف : قال ابن الخباز فى (شرح الدره) : الحروف العامله أربعه أقسام ، قسم : يرفع وينصب وهو إن وأخواتها ، ولا المشبهه بأن ، وما ولا المشبهتان بليس ، وقسم : ينصب فقط وذلك حروف النداء ونواصب الفعل المضارع.

قال : وأضاف عبد القاهر إلى ذلك إلا فى الاستثناء والواو التى بمعنى مع ، قال : وفيه نظر ، وقسم : يجر فقط وهى حروف الجر ، وقسم : يجزم فقط وهى حروف الجزم.

فائد : أشبه الحروف بالأسماء وأشبهها بالأفعال : قال عبد اللطيف فى (اللمع الكامليه) : أشبه الحروف بالأسماء نعم ، وبلى ، وجير ، وقط ، وبالأفعال ، يا وأخواتها ، وقد فى (كأن قد). وأضعفها الزائده والمتطرفه كالتنوين.

باب الكلام والجمله

اشاره

قال أبو طلحه بن فرقد الأندلسى فى (شرح فصول ابن معط) : الذى يتصوّر من التأليف مع الإفاده وبدونها سبعه : الاسم مع مثله ، والفعل مع مثله ، والحرف مع مثله ، أو مع المجموع ، أو كل واحد مع خلافه ، وذلك الاسم مع الفعل أو مع الحرف ، أو الفعل مع الحرف ، وأما المجموع فليس بقسم زائد ، لأنّ الحرف لا يدخل على غير مفيد فيعتدّ به. إنما فائدته ربط المفيد. انتهى. نقله ابن مكتوم فى (تذكرته).

ضابط : الجمل التى لا محل لها من الإعراب

الجمل التى لا محلّ لها من الإعراب سبع ، قال ابن هشام فى (المغنى) : بدأنا بها لأنّها لم تحلّ محل المفرد. وذلك هو الأصل فى الجمل.

الأولى : الابتدائيه ، وتسمى أيضا المستأنفه. كالجمل المفتتح بها السور ، والجمله المنقطعه عما قبلها نحو : مات فلان رحمه الله.

الثانيه : المعترضه بين شيئين لإفاده الكلام تقويه وتحسينا. كقوله تعالى : (فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا - وَلَنْ تَفْعَلُوا - فَاتَّقُوا النَّارَ) [البقره : ٢٤]. وقال : «فالحقّ - والحقّ أقول - لأملأنّ». (فَلا أُقْسِمُ بِمَواقِعِ النُّجُومِ - وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ - إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ) [الواقعه : ٧٥ - ٧٧] ، (وَإِذا بَدَّلْنا آيَةً مَكانَ آيَةٍ - وَاللهُ أَعْلَمُ بِما يُنَزِّلُ - قالُوا إِنَّما أَنْتَ مُفْتَرٍ) [النحل : ١٠١].

الثالثه : التفسيريه : وهى الفضله الكاشفه لحقيقه ما تليه نحو : (وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هذا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ) [الأنبياء : ٣] ، فجمله الاستفهام مفسره للنجوى. (إِنَّ مَثَلَ عِيسى عِنْدَ اللهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرابٍ ثُمَّ قالَ لَهُ : كُنْ فَيَكُونُ) [آل عمران : ٥٩] فخلقه ، وما بعده تفسير لمثل آدم (هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلى تِجارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذابٍ أَلِيمٍ ، تُؤْمِنُونَ بِاللهِ) [الصف : ١٠ - ١١] ، فجمله تؤمنون تفسير للتجاره.

الرابعه : المجاب بها القسم : نحو : (يس وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ ، إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ) [يس : ١ - ٣].

الخامسه : الواقعه جوابا لشرط غير جازم مطلقا ، نحو جواب : (لو) و (لو لا) ، و (لمّا) ، وكيف ، أو جازم ولم يقترن بالفاء ولا بإذا الفجائيه. نحو : إن تقم أقم ، وإن قمت قمت. أما الأول فلظهور الجزم فى لفظ الفعل ، وأما الثانى فلأنّ المحكوم لموضعه بالجزم الفعل ، لا الجمله بأسرها.

السادسه : الواقعه صله لاسم أو حرف ، نحو : جاء الذى قام أبوه ، وأعجبنى أن قمت. فالذى فى موضع رفع ، والصله لا محلّ لها ، ومجموع (أن قمت) فى موضع رفع ، لا (أن) وحدها. لأنّ الحرف لا إعراب له لا لفظا ولا محلّا ، ولا قمت وحدها.

السابعه : التابعه لما لا محلّ له ، نحو : قام زيد ، ولم يقم عمرو ، إذا قدّرت الواو عاطفه.

الجمل التى لها محل من الإعراب : وأما الجمل التى لها محلّ من الإعراب فهى أيضا سبع :

الأولى : الواقعه خبرا ، نحو زيد ، أبوه قائم.

الثانيه : الواقعه حالا نحو : (لا تَقْرَبُوا الصَّلاةَ وَأَنْتُمْ سُكارى) [النساء : ٤٣].

الثالثه : المحكيه بالقول نحو : (قالَ إِنِّى عَبْدُ اللهِ) [مريم : ٣٠] ، (ثُمَّ يُقالُ هذَا الَّذِى كُنْتُمْ بِهِ تُكَذِّبُونَ) [المطففين : ١٧].

الرابعه : المضاف إليها ، نحو : (يَوْمَ وُلِدْتُ) [مريم : ٣٣] ، (يَوْمُ لا يَنْطِقُونَ) [المرسلات : ٣٥ - ٣٦] ، (يَوْمَ هُمْ بارِزُونَ) [غافر : ١٥ - ١٦].

الخامسه : الواقعه بعد الفاء أو إذا جوابا لشرط جازم ، نحو : (مَنْ يُضْلِلِ اللهُ فَلا هادِيَ لَهُ) [الأعراف : ١٨٦] ، (وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِما قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذا هُمْ يَقْنَطُونَ) [الروم : ٣٦].

السادسه : التابعه لمفرد نحو : (يَوْمٌ لا بَيْعٌ فِيهِ) [البقره : ٢٥٤] ، (وَاتَّقُوا يَوْماً تُرْجَعُونَ فِيهِ) [البقره : ٢٨١] ، (لِيَوْمٍ لا رَيْبَ فِيهِ) [آل عمران : ٩].

السابعه : التابعه لجمله لها محلّ ، ويقع ذلك فى بابى النسق والبدل خاصه.

نحو : زيد قام أبوه وقعد أخوه. (قالُوا : إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّما نَحْنُ مُسْتَهْزِؤُنَ) [البقره : ١٤].

قال ابن هشام (١) : والحقّ أنها تسع ، والذى أهملوه الجمله المستثناه نحو : (إِلَّا مَنْ تَوَلَّى وَكَفَرَ فَيُعَذِّبُهُ اللهُ) [الغاشيه : ٢٣ - ٢٤] ، والجمله المسند إليها نحو : (سَواءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ) [البقره : ٦] تسمع بالمعيدىّ خير من أن تراه (٢).

وقال الشيخ بدر الدين بن أمّ قاسم : [الكامل]

جمل أتت ولها محلّ معرب

سبع لأن حلّت محلّ المفرد

خبريّه ، حاليّه ، محكيّه

وكذا المضاف لها بغير تردّد

ومعلّق عنها ، وتابعه لما

هو معرب أو ذو محل فاعدد

وجواب شرط جازم بالفاء أو

بإذا وبعض قال غير مقيّد

وأتتك تسع ما لها من موضع

صله ، وعارضه ، وجمله مبتدى

وجواب أقسام ، وما قد فسّرت

فى أشهر والخلف غير مبعّد

وبعيد تحضيض ، وبعد معلّق

لا جازم ، وجواب ذلك أورد

وكذاك تابعه لشيء ما له

من موضع ، فاحفظه غير مفنّد

وقال أبو حيّان : أصل الجمله ألا يكون لها موضع من الإعراب ، وإنما كان

١- انظر مغنى اللبيب (٤٧٧).

٢- انظر مجمع الأمثال (١ / ١٧٧) ، والمستقصى (المثل رقم ١٥٩٨) ، وتمثال الأمثال (رقم ٢١٩ - ٢٢٠) ، والفاخر (ص ٦٥) ، وفصل المقال (١٣٥) ، ويضرب المثل لمن خبره خير من مرآه.

كـذلك لأنها إذا كان لها موضع من الإعراب تقـدّرت بالمفرد لأن المعرب إنما هو المفرد ، والأصل فى الجمله ألا تكون مقدّره بالمفرد. والجمل على قسمين : قسم لا موضع له من الإعراب ، وقد حصرته فى اثنى عشر قسما.

الأـول : أن تقع الجمله ابتـداء كلام لفظا ونيّه ، أو نيه لا لفظا. نحو : زيـد قائم وقام زيـد ، وراكبا جاء زيـد. فإن وقعت أول كلام لفظا لا نيه كان لها محل من الإعراب نحو : أبوه قائم زيد ،.

الثانى : أن تقع بعـد أدوات الابتداء فيشـمل ذلك الحروف المكفوفه نحو : إنما زيد قائم ، وإذا الفجائيه ، نحو : خرجت فإذا زيد قـائم ، وهـل ، وبـل ، ولكن ، وألاـ ، وأما ، وما النافيه غير الحجازيه ، وبينما ، وبينا ، نحو : هل زيـد قائم ، وما زيـد منطلق ، وقول الأفوه الأودىّ : [الرمل]

٢٦٦- (١)بينما النّاس على عليائها

إذ هووا فى هوّه فيها فغاروا

وقال : [الوافر]

٢٦٧- (٢)فبينا نحن نرقبه أتانا

معلّق وفضّه وزناد راع

الثالث : أن تقع بعد أدوات التحضيض ، نحو : هلّا ضربت زيدا.

الرابع : أن تقع بعـد حروف الشـرط غير العامله ، نحو : لو لا زيـد لأكرمتك ، ولو جاء زيـد أكرمتك ، ولمّا جاء زيد أكرمتك ، على مذهب سيبويه (٣) فى (لمّا) ، فإنه يذهب إلى أنها حرف. ومذهب الفارسىّ أنها اسم ظرف ، فتكون الجمله عنده فى موضع جرّ بإضافه الظرف إليه ، ويقدّرها بحين.

الخامس : أن تقع جوابا لهذه الحروف الشرطيه التى لا تعمل ، نحو المثل السابقه.

السادس : أن تقع صله لحرف أو اسم ، نحو : قام الذى وجهه حسن ، ونحو قول الشاعر : [الوافر]

١- ٢٦٦- الشاهـد للأفوه الأودىّ فى ديوانه (ص ١١) ، ولسـان العرب (إذا) ، وتـاج العروس (إذا) ، ونهايه الأرب (٣ / ٦٤) ، وخزانه الأدب (٤ / ٥٤٦).

٢- ٢٦٧- الشاهـد لنصيب فى ديوانه (ص ١٠٤) ، ولرجـل من قيس عيلاـن فى الكتاب (١ / ٢٢٦) ، وشـرح شواهد المغنى (٢ / ٧٩٨) ، وبلا نسبه فى أمالى ابن الحاجب (١ / ٣٤٢) ، والجنى الدانى (ص ١٧٦) ، وخزانه الأدب (٧ / ٧٤) ، والدرر (٣ / ١١٨) ،

ورصف المبانى (ص ١١) ، وسرّ صناعه الإعراب (١ / ٢٣) ، وشرح أبيات سيبويه (١ / ٤٠٥) ، وشرح المفصّل (٤ / ٩٧) ، والصاحبى فى فقه اللغه (ص ١٤٧) ، ولسان العرب (بين) ، وهمع الهوامع (١ / ٢١١).

٣- انظر الكتاب (٤ / ٣٥٦).

٢٦٨- (١)يسرّ المرء ما ذهب اللّيالى

وكان ذهابهنّ له ذهابا

السابع : أن تقع اعتراضيه ، نحو قوله تعالى : (وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ - لَوْ تَعْلَمُونَ - عَظِيمٌ) [الواقعه : ٧٥ - ٧٧].

الثامن : أن تقع تفسيريه ، نحو قولك : أشرت إليه أن قم ، وكتبت إليه أن اضرب زيدا.

التاسع : أن تقع توكيدا لما لا محلّ له من الإعراب نحو : قام زيد قام زيد.

العاشر : أن تقع جواب قسم ، نحو : والله ما زيد قائما ، والله ليخرجنّ.

الحادى عشر : أن تكون معطوفه على ما لا محل له من الإعراب نحو : جاء زيد وخرج عمرو.

الثانى عشر : الجمله الشرطيه إذا حذف جوابها ، وتقدّمها ما يدلّ عليه ، نحو : قول العرب : أنت ظالم (٢) إن فعلت ، والتقدير : إن فعلت فأنت ظالم. أو تقدمها ما يطلب ما يدل على جوابها نحو : والله إن قام زيد ليقومنّ عمرو ، فالقسم يطلب ليقومنّ ، وليقومنّ دليل على جواب الشرط ، التقدير : إن قام زيد يقم عمرو.

وقسم له موضع من الإعراب ، وينحصر فى أنواع الإعراب ، فمنها ما هو فى موضع رفع وهو ثمانيه أقسام سته باتفاق واثنان باختلاف.

الأول : أن تقع خبرا لمبتدأ نحو : زيد أبوه قائم.

الثانى : أن تقع خبرا للا لنفى الجنس ، نحو : لا ربيئه قوم يجىء بخير.

الثالث : أن تقع خبرا بعد إنّ وأخواتها ، نحو : إنّ زيدا وجهه حسن.

الرابع : أن تقع صفه لموصوف مرفوع ، نحو : جاءنى رجل يكتب غلامه.

الخامس : أن تقع معطوفه على ما هو مرفوع ، نحو : جاءنى رجل عاقل ويكتب خطّا حسنا.

السادس : أن تقع بدلا من مرفوع ، نحو : أنت تأتينا تلمّ بنا فى ديارنا ، هذه السنه باتفاق ، والاثنان اللذان فيهما الخلاف :

الأول : أن تكون فى موضع الفاعل ، نحو : يعجبنى ، يقوم زيد.

١- ٢٦٨- الشاهد بلا نسبه فى الجنى الدانى (ص ٣٣١) ، والدرر (١ / ٢٥٣) ، وشرح التصريح (١ / ٢٦٨) ، وشرح قطر الندى (ص

٤١) ، وشرح المفصّل (٨ / ١٤٢) ، وهمع الهوامع (١ / ٨١).

٢- انظر الخصائص (١ / ٢٨٣) ، والمقتضب (٢ / ٦٨).

والثانى : أن تكون فى موضع المفعول الـذى لم يسمّ فاعله ، نحو قوله تعالى : (وَإِذا قِيلَ لَهُمْ لا تُفْسِدُوا فِى الْأَرْضِ) [البقره : ١١] والصحيح أن الجمله لا تقع موقع الفاعل ولا المفعول الذى لم يسم فاعله إلا إن اقترن بها ما يصيّرها إياه فى تقدير المفرد.

ومنها : ما هو فى موضع نصب ، وهو ثلاثه عشر قسما ، عشره باتفاق وثلاثه باختلاف :

الأول : أن تقع خبرا لكان وأخواتها ، نحو : كان زيد يخرج أخوه.

الثانى : أن تقع فى موضع المفعول الثانى لظننت وأخواتها ، نحو : ظننت زيدا يقوم أخوه.

الثالث : أن تقع فى موضع المفعول الثالث لأعلمت وأخواتها ، نحو : أعلمت زيدا عمرا ينطلق غلامه.

الرابع : أن تقع خبرا بعد (ما) الحجازيه ، نحو : ما زيد أبوه قائم.

الخامس : أن تقع خبرا ل (لا) أخت ما ، نحو : لا رجل يصدق.

السادس : أن تقع فى موضع المفعول للقول الذى يحكى به ، نحو : قال زيد : عمرو منطلق ، فعمرو منطلق فى موضع مفعول قال.

السابع : أن تقع فى موضع المفعول للفعل المعلّق ، نحو : علمت ما زيد قائم ، وسألت أيّهم أفضل.

الثامن : أن تقع معطوفه على ما هو منصوب أو موضعه نصب ، نحو : ظننت زيدا قائما ويخرج أبوه ، وظننت زيدا يقوم ويخرج.

التاسع : أن تقع فى موضع الصفه لمنصوب ، نحو : قتلت رجلا يشتم زيدا.

العاشر : أن تقع فى موضع الحال ، نحو قوله (١) : [الطويل]

وقد أغتدى والطير فى وكناتها

[بمنجرد قيد الأوابد هيكل]

الحادى عشر : أن تكون فى موضع نصب على البدل ، نحو قولك : عرفت زيدا أبو من هو ، على خلاف فى هذا القسم الأخير. فقولك : أبو من هو ، فى موضع نصب على البدل من زيد على تقدير مضاف ، أى : عرفت قصه زيد أبو من هو.

الثانى عشر : أن تقع مصدّره بمذ ومنذ ، نحو قولك : ما رأيته مذ خلقه الله.

١- مرّ الشاهد رقم (٢٤٩).

ففی هـذه الجمله خلاـف : ذهب الجمهور إلی أنهـا لاـ موضع لها من الإعراب ، وذهب السـیرافیّ إلی أنها فی موضع نصب علی الحال.

الثالث عشر : أن تقع مستثنی بها ، نحو : قام القوم خلا زیدا ، وقاموا لیس خالدا ، ففیهما خلاف.

ومنها : ما هو فی موضع جرّ ، وذلک سته أقسام : ثلاثه باتّفاق وثلاثه باختلاف ، فالتی باتفاق :

أحدها : أن تقع مضافا إلیها أسـماء الزمان ، نحو جئتک یوم زید أمیر ، وقال تعالی : (یَوْمَ یَقُومُ النَّاسُ لِرَبِّ الْعالَمِینَ) [المطففین : ۶].

الثانی : أن تقع موضع الصفه ، نحو : مررت برجل یکتب مصحفا.

الثـالث : أن تقع معطوفه علی مخفوض ، أو مـا موضـعه خفض ، نحو : مررت برجل کاتب ویجیـد الشـعر ، ومررت برجل یکتب ویجید.

والتی باختلاف :

أحدها : أن تقع بعد (ذو) فی نحو قول العرب : اذهب بذی تسلم. وذهب بعضهم إلی أنها فی محل جرّ ، وذهب بعضهم إلی أنها لا محلّ لها من الإعراب.

الثانی : أن تقع بعد آیه بمعنی علامه نحو قول الشاعر : [الوافر]

۲۶۹- (۱)بآیه قام ینطق کلّ شیء

وخان أمانه الدّیک الغراب

ذهب بعضـهم إلی أنها فی موضع جرّ بالإضافه ، وذهب بعضهم إلی أنها لا موضع لها وحدها من الإعراب ، بل یقدّر معها حرف یکون ذلک الحرف والجمله فی موضع جرّ.

الثالث : أن تقع بعد حتی الابتدائیه ، نحو قول امرئ القیس : [الطویل]

۲۷۰- (۲)سریت بهم حتّی تکلّ مطیّهم

وحتّی الجیاد ما یقدن بأرسان

۱- ۲۶۹- الشاهد لأمیه بن أبی الصلت فی دیوانه (ص ۱۹) ، وتذکره النحاه (ص ۶۸۴) ، والحیوان (۲ / ۳۲۱) ، وخزانه الأدب (۱

/ ۲۴۹).

۲- ۲۷۰- الشاهد لامرئ القيس فى ديوانه (ص ۹۳) ، والكتاب (۳ / ۲۵) ، والدرر (۶ / ۱۴۱) ، وشرح أبيات سيبويه (۲ / ۴۲۰) ، وشرح الأشمونى (۲ / ۴۲۰) ، وشرح شواهد الإيضاح (ص ۲۲۸) ، وشرح شواهد المغنى (۱ / ۳۷۴) ، وشرح المفصّل (۵ / ۷۹) ، ولسان العرب (مطا) ، وبلا نسبه فى أسرار العربيه (ص ۲۶۷) ، وجواهر الأدب (ص ۴۰۴) ، ورصف المبانى (۵ / ۱۸۱) ، وشرح المفصّل (۸ / ۱۹) ، ولسان العرب (غزا) ، والمقتضب (۲ / ۷۲) ، وهمع الهوامع (۲ / ۱۳۶).

ذهب الجمهور إلى أن هذه الجمله لا محلّ لها من الإعراب ، وذهب الزجّاج وابن درستويه إلى أنها فى محل جرّ بحتى.

ومنها ما هو فى موضع جزم ، وذلك ثلاثه أقسام :

أحدها : أن تقع بعد أداه شرط عامله ، ولم يظهر لها عمل ، نحو : إن قام زيد قام عمرو.

الثانى : أن تقع جوابا للشرط العامل ، نحو : إن يقم زيد فعمرو قائم ، وإن يقم زيد قام عمرو. فهاتان الجملتان فى محل جزم ، ولهذا يجوز العطف عليهما بالجزم.

قال تعالى : (مَنْ يُضْلِلِ اللهُ فَلا هادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ) [الأعراف : ١٨٦].

الثالث : أن تكون معطوفه على مجزوم. أو ما موضعه جزم ، نحو : إن قام زيد ويخرج عمرو أكرمتهما ، وقوله تعالى : (مَنْ يُضْلِلِ اللهُ فَلا هادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ) [الأعراف : ١٨٦] ، فذلك اثنان وأربعون قسما بالمتّفق عليه والمختلف فيه ، انتهى.

وقال (١) الشيخ سراج الدين الدمنهورى فى الجمل التى لها محلّ ، والتى لا محلّ لها : [الطويل]

وخذ جملا عشرا وستّا فنصفها

لها موضع الإعراب جاء مبينا

فوصفيّه ، حاليّه ، خبريّه

مضاف إليها ، واحك بالقول معلنا

كذلك فى التعليق والشّرط والجزا

إذا عامل يأتى بلا عمل هنا

وفى الشّرط قالوا لا محلّ لها ، كما

أتت صله مبدوءه ، سرّك الهنا

وفى الشّرط لم يعمل ، كذاك جوابه

جواب يمين مثله ، فاتك العنا

مفسّره أيضا ، وحشوا كذا أتت

كذلك فى التخصيص. نلت به الغنى

وجمعن أيضا فى هذين البيتين : [الكامل]

خبريّه ، حاليّه ، محكيّه

بالقول ، ذات إضافه ومعلّق

وجواب ذى جزم بفاء أو إذا

ولتابع حكم التقدّم أطلقوا

فائده : معانى استعمال المفرد : قال الشيخ بهاء الدين بن النحاس فى تعليقه على المقرّب : المفرد يستعمل فى كلام النحاه بأحد معان خمسه :

أحدها : المفرد الذى هو مقابل للجمله ، يذكر فى خبر المبتدأ ونواسخه.

١- انظر العينى (١ / ٢٥٢).

والثانى : المفرد الذى هو قباله المركّب ، نحو : بعلبك.

والثالث : المفرد الذى هو مقابل المضاف.

والرابع : المفرد الذى هو مقابل المثّنى والمجموع.

والخامس : المفرد الذى هو فى باب النداء ، وباب لا لنفى الجنس ، وهو مقابل للمضاف والمشابه للمضاف.

ضابط : لا توجد جمله فى اللفظ كلمه واحده إلا الظرف

قال السخاوىّ فى (شرح المفصّل) : ليس لنا جمله هى فى اللفظ كلمه واحده إلا الظرف نحو : مررت بالذى عندك أو خلفك.

باب المعرب والمبنى

قاعده : الأصل فى الإعراب الحركات

أصل الإعراب أن يكون بالحركات ، والإعراب بالحروف فرع عليها.

قال ابن يعيش (١) : وإنما كان الإعراب بالحركات هو الأصل لوجهين :

أحدهما : أنّا لما افتقرنا إلى الإعراب للدلاله على المعنى كانت الحركات أولى ، لأنها أقل وأخف وبها نصل إلى الغرض ، فلم يكن بنا حاجه إلى تكلّف ما هو أثقل ، ولذلك كثرت فى بابها أعنى الحركات ، وقلّ غيرها مما أعرب به ، وقدّر غيرها بها ، ولم تقدّر هى به.

والثانى : أنّا لمّا افتقرنا إلى علامات تدلّ على المعانى وتفرق بينها وكانت الكلمه مركبه من الحروف ، وجب أن تكون العلامات غير الحروف ، لأن العلامه غير المعلم ، كالطراز فى الثوب. فلذلك كانت الحركات هى الأصل ، وقد خولف الدليل ، وأعربوا بعض الكلم بالحروف ، لأمر اقتضاه ، انتهى.

وقال أبو البقاء فى (اللّباب) : الأصل فى علامات الإعراب الحركات دون الحروف لثلاثه أوجه :

أحدها : أن الإعراب دالّ على معنى عارض فى الكلمه ، فكانت علامته حركه عارضه فى الكلمه ، لما بينهما من التناسب.

١- انظر شرح المفصّل (١ / ٥١).

والثانى : أن الحركه أيسر من الحرف ، وهى كافيه فى الدلاله على الإعراب ، وإذا حصل الغرض بالأخصر لم يصر إلى غيره.

والثالث : أن الحرف من جمله الصيغه الداله على معنى الكلمه اللازم لها ، فلو جعل الحرف دليلا على الإعراب لأدى إلى أن يدلّ الشيء الواحد على معنيين ، وفى ذلك اشتراك ، والأصل أن يخصّ كل معنى بدليل.

قاعده : الأصل فى البناء السكون

الأصل فى البناء السكون لثلاثه أوجه :

أحدها : أنه أخفّ من الحركه ، فكان أحقّ بالأصاله لخفّته.

والثانى : أن البناء ضدّ الإعراب ، وأصل الإعراب الحركات ، فأصل البناء السكون.

والثالث : أنّ البناء يكسب الكلمه ثقلا ، فناسب ذلك أصاله البناء على السكون.

أسباب البناء على الحركه : وأما البناء على الحركه فلأحد أربعه أشياء :

١- إما لأن له أصلا فى التمكّن : كالمنادى ، والظروف المقطوعه عن الإضافه ، ولا رجل ، وخمسه عشر. وهذا أقرب المبنيات إلى المعرب.

٢- وإما تفضيلا له على غيره : كالماضى بنى على حركه تفضيلا له على فعل الأمر.

٢- وإما للهرب من التقاء الساكنين. كأين ، وكيف ، وحيث ، وأمس.

٤- وإمّا لأن حركته ضروريه ، وهى الحروف الأحاديه كالباء واللام والواو والفاء ، لأنه لا يمكن النطق بالساكن أولا ، سواء كان فى الأول لفظا أو تقديرا ، كالكاف فى نحو رأيتك. لأنها وإن كانت متصله لفظا ، فهى منفصله تقديرا وحكما ، لأن ضمير المنصوب فى حكم المنفصل. وإذا كانت منفصله حكما لزم الابتداء بالساكن حكما ، لو لم يحرّك. بخلاف الألف والواو فى (قاما وقاموا) لأن ضمير الفاعل ليس فى حكم المنفصل فلا يلزم منه الابتداء بالساكن حكما. ذكر ذلك فى (البسيط).

قاعده : القول فى بناء الكلمه التى على حرف واحد

قال ابن النحاس فى (التعليقه) : كل كلمه على حرف واحد مبنيه يجب أن تبنى على حركه تقويه لها ، وينبغى أن تكون الحركه فتحه طلبا للتخفيف ، فإن سكن منها شيء كالياء فى غلامى فطلبا لمزيد التخفيف.

فائده : الخلاف فى علل البناء

قال ابن النحاس فى (التعليقه) : فى علل البناء خلاف :

آ – فمذهب ابن السرّاج وأبى على ومن تبعه أن علل البناء منحصره فى شبه الحرف ، أو تضمّن معناه.

ب – وعدّ الزمخشرىّ والجزولىّ وابن معط وابن الحاجب وجماعه آخرون علل البناء خمسه : هذين ، والوقوع موقع المبنىّ ، ومناسبه المبنىّ ، والإضافه إلى المبنىّ.

ج – وزاد ابن عصفور سادسه ، وهى : الخروج عن النظائر ، كأىّ فى : (أَيُّهُمْ أَشَدُّ) [مريم : ۶۹] ووجه خروجها عن نظائرها حذف صدر صلتها من غير طول.

قال ابن النحّاس : وينبغى على هذا التعداد أن يضاف إليهنّ سابعه ، وهى تنزّل الكلمه منزله الصدر من العجز ، كبعل فى بعلبكّ ، وخمسه فى خمسه عشر.

وعلّل بعضهم بناء أسماء الأفعال بأنها لا تعقد ولا تركّب على الأصح ، والإعراب إنما يستحق بعد العقد والتركيب ، فتكون هذه عله أخرى مضافه إلى ما عددنا من العلل فتكون ثامنه. وقد علّل بهذه العله بناء حروف الهجاء : باء ، تاء ، ثاء وأسماء العدد فى قولهم : واحد ، اثنان ، ثلاثه ، أربعه. وكذا كلّ ما لم يعقد ولم يركّب.

وجعل ابن عصفور عله بناء المنادى وأسماء الأفعال واحده ، وهى وقوعهما موقع الفعل.

وفرّق الزمخشرىّ : فجعل عله بناء أسماء الأفعال هذه ، وجعل عله المنادى وقوعه موقع ما أشبه ما لا تمكّن له ، وهو أنه يقول : إن المنادى واقع موقع كاف أدعوك ، وكاف أدعوك أشبهت كاف ذاك والنجاءك لاشتراكهما فى الخطاب ، فتكون تاسعه.

وكذلك جعل ابن عصفور الإضافه إلى مبنىّ مطلقا عله واحده.

والزمخشرىّ عبّر عنها بأن قال : أو إضافته إليه. يعنى إلى ما لا تمكّن له.

فناقشه ابن عمرون ، وقال يرد عليه : (يومئذ) فإنه مضاف إلى ما أشبه ما لا تمكّن له ، فيحتاج أن يقول الزمخشرى : إلى ما لا تمكّن له كالمضاف إلى الفعل ، أو إلى ما أشبه ما لا تمكّن له كالمضاف إلى إذ نحو : يومئذ ، وما أشبهه ، فتكون عاشره.

ويضاف إليه حاديه عشره وهى : تركيب المعرب مع الحرف نحو : لا رجل والفعل المؤكد بالنونين على أحد التعليلين فى كل واحد منهما ، وهذه العلل كلّها موجبه إلا الإضافه إلى المبنى ، فإنها مجوّزه ، انتهى.

تنبيه : رأى ابن مالک فى عله البناء والرد عليه

حصر ابن مالک (۱) عله البناء فى شبه الحرف ، وتعقّبه أبو حيّان بأن الناس ذكروا للبناء أسبابا غيره.

وأجيب بأنه لم ينفرد به ، فقد نقله جماعه عن ظاهر كلام سيبويه ، ونقله ابن القوّاس عن أبى على الفارسى وغيره (۲).

وقال صاحب (البسيط) : اختلف النحاه فى عله البناء ، فذهب أبو الفتح إلى أنها شبه الحرف فقط ، انتهى.

ورأيته أنا فى (الخصائص) (۳) : لأبى الفتح ، وعبارته : إنما سبب بناء الاسم مشابهته للحرف لا غير. ورأيته أيضا فى الأصول لابن السرّاج ، وفى التعليقين لأبى البقاء ، وفى الجمل للزجاجى ، وذكر بعض شرّاحه أنه مذهب الحذّاق من النحويين.

ضابط : أقسام المركب من المبنيات

قاب ابن الدهّان فى (الغرّه) : المركب من المبنيّات سبعه أقسام.

الأول : اسم بنى مع اسم ، نحو : خمسه عشر ونحوه.

الثانى : اسم بنى مع صوت ، نحو : سيبويه.

الثالث : فعل بنى مع اسم ، نحو : حبّذا.

الرابع : حرف بنى مع اسم ، نحو : لا رجل.

الخامس : حرف بنى مع فعل ، نحو : هلمّ.

السادس : صوت بنى مع صوت ، نحو : حىّ هلا.

السابع : حرف بنى مع حرف ، نحو : هلّا. ولم يذكره ابن السرّاج فى القسمه.

وزاد قوم قسما آخر. فقالوا : فعل بنى مع حرف ، نحو : تضربنّ ويضربن. وهذا يستغنى عنه بهلمّ وقسمه.

ضابط : المبنى فى بناء بعض الحروف

قال الشيخ علم الدين السخاوىّ فى (تنوير الدياجى) : ليس فى العربيه مبنىّ

۱- انظر تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد (ص ۷).

٢- انظر شرح التسهيل (١ / ٢٨).

٣- انظر الخصائص (٣ / ٥٠).

تـدخل عليه اللاـم إلا رجع إلى الإعراب ، كأمس إذا عرّف باللام صار معربا ، إلا المبنى فى حال التنكير ، فإن اللام إذا دخلته لا تمكّنه ، لأـنه قـد أصـابه البنـاء فى الحـال التى توجب التخفيف والتمكّن ، وهى حـال التنكير ، فـإذا دخلته اللاـم لم تمكّنه ، ولم يعرّف نحو : خمسه عشر وإخوته فإنه مبنىّ ، فإذا دخلته اللام بقى معها على بنائه.

ضابط : الرأى فى بناء بعض الحروف

قال ابن الدهان فى (الغرّه) : ليس فى الحروف ما هو مبنى على الضم غير منذ ، والأفعال ليس فيها ذلك ، وأما (ضـربوا) فالضـمه عـارضه للواو ، والعـارض لاـ اعتـداد به ، كمـا نقول فى حركه التقـاء الساكنين. ولهـذا لم يردّ المحـذوف فى : لم يقم الآن ومثل ذلـك (مـذ) فيمن ضمّ ، وجمـاعه يعتـدّون به بناء ، منهم الربعىّ ، وقـد بنى حرف آخر على الضم ، وهو ربّ فى لغه قوم. وجعل بعضهم (من الله) من هذا القسم.

قاعده : النصب أخو الجر

النصب أخو الجرّ ، ولذا حمل عليه فى بابى المثنى والجمع دون المرفوع.

قـال ابن بابشـاذ فى (شـرح المحتسب) : وإنمـا كـان أخـاه لأـنه يوافقه فى كنايه الإضـمار نحو : رأيتك ، ومررت بك ، ورأيته ، ومررت به ، وهما جميعا من حركات الفضلات ، أعنى النصب والجرّ ، والرفع من حركات العمد.

فائده : معنى : الجمع على حد التثنيه

قـال السـخاوى فى (شـرح المفصّـل) : معنى قولهم : الجمع على حـدّ التثنيه أن هـذا الجمع لاـ يكون إلاـ لما يجوز تنكير معرفته ، وتعريف نكرته ، كالتثنيه ، فكما أن التثنيه لا تكون إلا كـذلك فهـذا الجمع على حـدّها المحـدود لها ، ويسـمى جمع السـلامه ، وجمع الصحه لسلامه بناء الواحد فيه وصحته ، ويسمى الجمع على هجائين ، لأنه مره بالواو ومره بالياء.

قـال : وقـد عـدّ بعض النحـاه لهـذه الواو ثمـانيه معان ، فقال : هى علامه الجمع ، والسـلامه ، والعقل ، والعلميه ، والقله ، والرفع ، وحرف الإعراب ، والتذكير.

فائده : سبب إعراب الأسماء السته بالحروف : قال ابن يعيش (١) : ذهب قوم إلى أن

١- انظر شرح المفصّل (١ / ٥٢).

الأسماء السته إنما أعربت بالحروف توطئه لإعراب التثنيه والجمع بالحروف ، وذلك أنهم لما التزموا إعراب التثنيه والجمع بالحروف جعلوا بعض المفرده بالحروف ، حتى لا يستوحش من الإعراب فى التثنيه والجمع السالم بالحروف. قال : ونظير التوطئه هنا قول أبى إسحاق : إن اللام الأولى فى نحو قولهم : والله لئن زرتنى لأكرمنّك ، إنما دخلت زائده موطّئه مؤذنه باللام الثانيه ، والثانيه هى جواب القسم ومعتمده.

فائده : قال ابن النحاس فى (التعليقه) : المضمر الذى يضاف إليه (كلا وكلتا) ثلاثه ألفاظ : كما ، وهما ، ونا.

قاعده : لا يجتمع إعرابان فى آخر كلمه

قال فى (البسيط) : لا يمكن اجتماع إعرابين فى آخر كلمه ، ولهذا حكيت الجمل المسمّى بها ، ولم تعرب ، ولأنها لو أعربت لم تخل إما أن تعرب الأول أو الثانى أو مجموعهما ، لا جائز تخصيص الأول بالإعراب ، لأنه كالجزء من الكلمه ولأدائه إلى وقوع الإعراب وسطا. ولا جائز تخصيص الثانى لأن الأول يشاركه فى التركيب والإعراب قبل النقل ، فتخصيصه بعد النقل بالثانى ترجيح بلا مرجّح. ولا جائز إعرابهما معا ، لأن الإعراب يقع فى الآخر ، ولا يمكن اشتراكهما فى شىء يقع الإعراب عليه ، كآخر المفردات ، فلذلك تعذّر إعرابهما.

ضابط : ليس فى الأسماء المعربه اسم آخره واو قبلها ضمه

قال ابن فلاح فى (المغنى) : لا يوجد فى الأسماء المعربه اسم آخره واو قبلها ضمه ، لأنهم أرادوا تخصيص الفعل بشىء لا يوجد فى الاسم ، كما خصّوا الاسم بشىء لا يوجد فى الفعل ، ولأنه لو كان لأدى إلى اجتماع ما يستثقل فى النسبه والإضافه ، فلذلك رفض ، وأما (السمندو) فاسم أعجمىّ ، وأما (هو) فمبنىّ ، وأما الأسماء السته فالواو فيها بمنزله الحركه.

فائده : المراد بلفظ الثقل فى حروف العله : فى تذكره ابن مكتوم عن تعاليق ابن جنّى : المراد بالثّقل فى حروف العله الضعف لا ضدّ الخفه ، فلما كانت هذه الحروف ضعيفه استثقلوا تحريكها ، ويدل على أن المراد بالثقل هذا أن الألف أخفّ الحروف ، وهى لا تتحرك أبدا.

ضابط : أقسام حذف نون الرفع

قال ابن هشام فى (تذكرته) : حذف نون الرفع على ثلاثه أقسام :

واجب : وذلك بعد الجازم والناصب.

وجائز : وذلك قبل لفظ (نى) أى : قبل نون الوقايه ، فالحاصل أنها تحذف باطّراد بعد الجازم والناصب ، وقبل (نى) ، لكن الأول واجب ، وهذا جائز ، يجوز معه الإثبات وهو الأصل ، ولك فيه الفكّ على الأصل ، والإدغام تخفيفا.

ونادر : لا يقع إلا فى ضروره أو شذوذ ، وذلك فيما عدا هذين. نحو : «لا تدخلوا الجنه حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابّوا» (١). وقوله (٢) : [الرجز]

أبيت أسرى وتبيتى تدلكى

وجهك بالعنبر والمسك الذّكى

ومعتمد الأول عندى اقترانه بتدخلوا وتحابّوا. فنوسب بينهنّ ، مع تشبيه (لا) فى اللفظ بالناهيه ، انتهى.

باب المنصرف وغير المنصرف

اشاره

واصطلاح الكوفيين المجرى وغير المجرى ، قاله فى (البسيط).

قال : والعلل المانعه من الصرف تسع ، وإنما انحصرت فيها لأن النحاه سبروا الأشياء التى يصير الاسم بها فرعا فوجدوها تسعا ، ويجمعها قوله : [الطويل]

إذا اثنان من تسع ألمّا بلفظه

فدع صرفها. وهى : الزياده والصفه

وجمع وتأنيث ، وعدل ، وعجمه

وإشباه فعل ، واختصار ، ومعرفه

وقال ابن خروف فى (شرح الجمل) : أنشد الأستاذ أبو بكر بن طاهر فى العلل المانعه من الصرف : [الطويل]

موانع صرف الاسم عشر فهاكها

ملخّصه ، إن كنت فى العلم تحرص

فجمع ، وتعريف ، وعدل ، وعجمه

ووصف ، وتأنيث ، ووزن مخصّص

وما زيد فى عدّ وعمران فانتبه

وعاشرها التركيب ، هذا ملخّص

وقال الإمام أبو القاسم الشاطبىّ صاحب (الشاطبيه) رحمه الله : [الطويل]

دعوا صرف جمع ليس بالفرد أشكلا

وفعلان فعلى ، ثم ذى الوصف أفعلا

وذو ألف التأنيث والعدل عده

والأعجم فى التعريف خصّ مطوّلا

١- أخرجه أبو داود فى سننه - الأدب ، باب : (١٤٣) ، والترمذى فى سننه (٢٦٨٨) ، وأحمد فى مسنده (٢ / ٣٩١).

٢- مرّ الشاهد رقم (٢٣).

وذو العدل والتركيب بالخلف والذى

بوزن يخصّ الفعل ، أو غالب علا

وما ألف مع نون أخراه زيدتا

وذو هاء وقف ، والمؤنّث أثقلا

وقال بعضهم : [البسيط]

اجمع ، وزن ، عادلا ، أنّث بمعرفه

ركّب ، وزد عجمه ، فالوصف قد كملا

وقال آخر : [البسيط]

عدل ، ووصف ، وتأنيث ، ومعرفه

وعجمه ، ثم جمع ، ثم تركيب

والنون زائده من قبلها ألف

ووزن فعل ، وهذا القول تقريب

ونقلت من خطّ الإمام أبى حيّان ، قال : أنشدنا شيخنا الإمام بهاء الدين بن النحاس فى (موانع الصرف) لنفسه : [الكامل]

ووزن المركّب عجمه تعريفها

عدل ووصف الجمع زد تأنيثا

وقال الشيخ تاج الدين بن مكتوم فى ذلك : [البسيط]

موانع الصّرف ووزن الفعل يتبعه

عدل ، ووصف ، وتأنيث ، وتمنعه

نون تلت ألفا زيدا ، ومعرفه

وعجمه ، ثم تركيب ، وتجمعه

أى وجمعه. وقال أيضا : [الطويل]

إذا رمت إحصاء الموانع للصرف

فعدل وتعريف مع الوزن والوصف

وجمع وتركيب ، وتأنيث صيغه

وزائدتى فعلان ، والعجمه الصرف

وقال أيضا : [الطويل]

موانع صرف الاسم تسع فهاكها

منظّمه إن كنت فى العلم ترغب

هى العدل ، والتأنيث والوصف عجمه

وزائدتا فعلان ، جمع ، مركّب

وثامنها التعريف ، والوزن تاسع

وزاد سواها باحث يتطلّب

قاعده : الأصل فى الأسماء الصرف

الأصل فى الأسماء الصرف ، ولذا لم يمنع السبب الواحد اتفاقا ما لم يعتضد بآخر يجذبه عن الأصاله إلى الفرعيه.

قال فى (البسيط) : ونظيره فى الشرعيات أن الأصل براءه الذمه ، فلا يقوى الشاهد على شغل الذمه ما لم يعتضد بآخر. ومن فروع ذلك أنه يكفى فى عوده إلى

الأصل أدنى شبهه ، لأنه على وفق الدليل ، ولذلك صرف (أربع) من قولك : مررت بنسوه أربع ، مع أن فيه الوصف والوزن اعتبارا لأصل وضعه ، وهو العدد.

وقال ابن إياز : أصل الأسماء الصرف لعلّتين :

إحداهما : أن أصلها الإعراب ، فينبغى أن تستوفى أنواعه.

والثانيه : أن امتناع الصرف لا يحصل إلا بسبب زائد ، والصرف يحصل بغير سبب زائد ، وما حصل بغير سبب زائد أصل لما حصل بسبب زائد.

فإن قيل : لم لم تكن العلّه الواحده مانعه من الصرف؟ قيل لوجوه :

أحدها : أن الأصل فى الأسماء أن تكون منصرفه ، فليس للعله الواحده من القوه ما يجذبه عن الأصل ، وشبهوا ذلك ببراءه الذمه ، فإنها لما كانت هى الأصل لم تصر مشتغله إلا بشهاده عدلين ، وذلك لأن الأصول تراعى ويحافظ عليها.

الثانى : أن الأسماء التى تشبه الأفعال من وجه واحد كثيره.

ولو راعينا الوجه الواحد ، وجعلنا له أثرا كان أكثر الأسماء غير منصرف ، وحينئذ تكثر مخالفه الأصل.

الثالث : أن الفعل فرع عن الاسم فى الإعراب ، فلا ينبغى أن يجذب الأصل إلى حيّز الفرع إلا بسبب قوىّ.

فائده : قال ابن مكتوم فى تذكرته ، أنشد ابن خالويه فى كتاب ليس [الطويل]

٢٧١- (١)فما خلّيت إلا الثلاثه والثّنى

ولا قيّلت إلّا قريبا مقالها

وهو حجّه لأنه أدخل تاء التأنيث على (ثلاث) المعدول ، وهو غريب.

فائده : باب فعلان فعلى سماعى

قال فى (البسيط) : باب فعلان فعلى ، كسكران سكرى ، وغضبان غضبى ، وعطشان عطشى إنما يعرف بالسماع دون القياس ، وقال ابن مالك - رحمه الله - : [الهزج]

أجز فعلى لفعلانا

إذا استثنيت حبلانا

ودخنانا ، وسخنانا

وسيفانا ، وضحيانا

وصوجانا ، وعلّانا

وقشوانا ، ومصّانا

وموتانا ، وندمانا

وأتبعهنّ نصرانا

ص: ۳۱

۱- ۲۷۱- الشاهد بلا نسبه فی لسان العرب (ثلث) ، و (ثنی) ، وتاج العروس (ثلث) ، و (ثنی) ، وفی اللسان : (فما حلبت).

ضابط : أنواع العدل

فى (شرح المفصّل) للأندلسى قال الخوارزمىّ : العدل على أربعه وجوه :

١- عدل فى الأعداد ، نحو : أحاد ومثنى وثلاث.

٢- وعدل فى الأعلام ، نحو : عمر والقياس عامر.

٣- وعدل من اللام ، نحو : سحر.

٤- وعدل من اللام حكما ، نحو : آخر. وهذا لأن آخر فى الأصل أفعل التفضيل ، وهو ضدّ أوّل. ورجل آخر ، معناه أشدّ تأخرا فى الذكر ، هذا أصله ، ثم أجرى مجرى غيره ، ومن شأن أفعل التفضيل أن يعتقب عليه أحد الثلاثه ، وهنا لا مدخل ل (من) ، لأن (أفعل من) متى اقترن به (من) لم يجز تصريفه ، وهاهنا قد صرف ، فعلم أنه غير مقترن بمن ، وأخر لا يضاف ، فلا يقال : هنّ أخر النساء. فتعيّن أن يكون معرّفا باللام ، وهو غير معرف لفظا ، بل منكر لفظا ، ومعرّف معنى وحكما ، منزّل منزله اسم بمن ، وإنما التزم حذف من لأنه أجرى مجرى غير ، وإنما وجب تصريفه لأنه غير مضاف ، وإنما حذف اللام لكونه معلوما.

قاعده : لا عبره باتفاق الألفاظ ولا باتفاق الأوزان للمنع من الصرف

قال فى (البسيط) : لا عبره باتفاق الألفاظ ، ولا باتفاق الأوزان.

أما الأول : فإسحاق ويعقوب وموسى أسماء الأنبياء غير منصرفه ، وإسحاق مصدر أسحق الضّرع إذا ذهب لبنه ، ويعقوب لذكر الحجل ، وموسى لما يحلق به مصروفه. ومن قال : إنما سمّى يعقوب لأنه خرج من بطن أمّه آخذا بعقب عيص فهو من موافقه اللفظ ، وليس بمشتقّ ، لأن الاشتقاق من العربى يوجب الصرف. وكذلك إبليس لا ينصرف للمعرفه والعجمه ، ومن زعم أنه مشتق من أبلس إذا يئس فقد غلط لأن الاشتقاق من العربى يوجب الصرف ، وإنما هو من اتفاق الألفاظ.

وأما الثانى : فإن جالوت وطالوت وقارون غير منصرفه ، وجاموس وطاوس وراقود مصروفه لكونها نكرات. ولا عبره باتفاق الأوزان.

ضابط : ما لا ينصرف ضربان

ما لا ينصرف ضربان : ضرب لا ينصرف فى نكره ولا معرفه ، وضرب لا ينصرف فى المعرفه فإذا تنكّر انصرف. وقد نظم ذلك الشيخ علم الدين السخاوىّ فقال : [الطويل]

مساجد مع حبلى وحمراء بعدها

وسكران يتلوه أحاد وأحمر

فذى ستّه لم تنصرف كيفما أتت

سواء إذا ما عرّفت أو تنكّر

ص: ٣٢

وعثمان إبراهيم طلحه زينب

ومع عمر قل : حضرموت يسطّر

وأحمد فاعدد سبعه جاء صرفها

إذا نكّرت ، والباب فى ذاك يحصر

قاعده : الألف واللام تلحق الأعجمى بالعربى

الأعجمىّ إذا دخلته الألف واللام التحق بالعربىّ ، فلو سمّى رجل بيهود صرف على كلّ حال إذا قلنا إنه أعجمى ياؤه من نفس الكلمه ، وإن قلنا إنّ ياءه زائده ، كيقوم ، لم ينصرف فى المعرفه لأنه على وزن (يقوم)

قاعده : التعريف يثبت التأنيث والعجمه والتركيب

قال ابن جنّى فى (الخاطريّات) : التعريف يثبت التأنيث والعجمه والتركيب ، والتنكير يسقط حكم ذلك ، ومن قوه حكم التعريف فى منعه الصرف أنك تعتدّ معه العجمه والتأنيث والتركيب ، ولا تعتدّ واحدا من ذلك مع عدم التعريف ، وإن اجتمع فيه سببان أحدهما ما ذكرنا.

ألا ترى أنك تصرف أربعا ، وإن كان فيه الوزن والتأنيث ، وباذنجانا وإن كان فيه التركيب والعجمه وحضرموت اسم امرأه إذا نكّر ، وإن كان فى التركيب والتأنيث ، ولا تصرف شيئا من ذلك معرفه ، فهذا يدلّ على قوه الاعتداد بالتعريف ، وأنه سبب أقوى من التأنيث والعجمه والتركيب.

ضابط : صرف ما لا ينصرف فى الشعر

يجوز للشاعر صرف ما لا ينصرف للضروره ، لأنه يردّه إلى أصله ، وهو الصرف ، أو يستفيد بذلك زياده حرف فى الوزن.

قال فى (البسيط) : ويستثنى ما فى آخره ألف التأنيث المقصوره ، نحو حبلى ودنيا وسكرى ، فإنه لا يجوز له صرفه ، إذ لا يستفيد به فائده ، لأن التنوين يحذف الألف ، فيؤدى إلى الإتيان بحرف ساكن. وحذف حرف ساكن ، ويستثنى أيضا أفعل منك عند الكوفيين ، فإنهم لا يجيزون صرفه لملازمته (منك) الدالّه على المفاضله ، فصار لذلك بمنزله المضاف.

ومذهب (١) البصريّين جواز صرفه لاستفاده زياده حرف ووجود (من) لا يمنع من تنوينه ، كما لم يمنع من تنوين (خيرا منه وشرا منه) ، وهما بوزن أفعل فى التقدير.

١- انظر الإنصاف (ص ٤٨٨) ، المسأله (٦٩).

وقال ابن يعيش (١) : جميع ما لا ينصرف يجوز صرفه فى الشعر لإتمام القافيه وإقامه وزنها بزياده التنوين ، وهو من أحسن الضرورات لأنه ردّ إلى الأصل ، ولا خلاف فى ذلك إلا ما كان فى آخره ألف التأنيث المقصوره ، فإنه لا يجوز للضروره صرفه ، لأنه لا ينتفع بصرفه ، لأنه لا يسدّ ثلمه فى البيت من الشعر ، وذلك أنك إذا نوّنت مثل حبلى وسكرى حذفت ألف التأنيث لسكونها وسكون التنوين بعدها ، فلم يحصل بذلك انتفاع ، لأنك زدت التنوين ، وحذفت الألف ، فما ربحت إلا كسر قياس ، ولم تحظ بفائده.

وقال ابن هشام فى (تذكرته) : قال ابن عصفور كالمستدرك على النحاه : إنه يستثنى من قولنا ما لا ينصرف إذا اضطر إلى تنوينه صرف ما فيه ألف التأنيث المقصوره ، وتوجيهه أنه لا يجوز فى الضروره صرفه بوجه ، لأنك لو فعلته لم تعمل أكثر من أن تحذف حرفا ، وتضع آخر مكانه ، ولا ضروره بك إلى ذلك.

قال ابن هشام : وكنت أقول لا يحتاج النحاه إلى استثناء هذا ، لأن ما فيه ألف التأنيث المقصوره لم يضطر إلى تنوينه على ما قال ، وكلامنا فيما يضطر إلى تنوينه.

ثم حكى لى عن ابن الصائغ أنه ردّ عليه فيما له على المقرّب استثناء هذا ، وأنه أفسد تعليله ، وقال : سلّمنا أنه لا فائده فى إزاله حرف ووضع حرف ، لكن ثمّ أمر آخر ، وهو أن هذا الحرف الذى وضعناه موضع الألف حرف صحيح قابل للحركه ، فإذا حرّك بأن يكسر لالتقاء الساكنين حصل به ما لم يكن قبل. وهذا حسن جدا.

فائده : فى (تذكره التاج) لابن مكتوم قال فى المستوفى : لا تكاد التثنيه توجد إلا فى اللغه العربيه.

باب النكره والمعرفه

قاعده : التنكير أصل فى الأسماء

الأصل فى الأسماء التنكير ، والتعريف فرع عن التنكير.

قال ابن يعيش (٢) فى (شرح المفصّل) : أصل الأسماء ، أن تكون نكرات ، ولذلك كانت المعرفه ذات علامه وافتقار إلى وضع لنقلها عن الأصل.

١- انظر شرح المفصّل (١ / ٦٧).

٢- انظر شرح المفصّل (١ / ٥٩).

وقال صاحب (البسيط) : النكره سابقه على المعرفه لأربعه أوجه :

أحدها : أن مسمّى النكره أسبق فى الذهن من مسمّى المعرفه. بدليل طريان التعريف على التنكير.

والثانى : أن التعريف يحتاج إلى قرينه من تعريف وضع أو آله بخلاف النكره ، ولذلك كان التعريف فرعا من التنكير.

الثالث : أن لفظ شىء ومعلوم يقع على المعرفه والنكره ، فاندراج المعرفه تحت عمومهما دليل على أصالتها ، كأصاله العامّ بالنسبه إلى الخاصّ ، فإن الإنسان مندرج تحت الحيوان ، لكونه نوعا منه ، والجنس أصل لأنواعه.

الرابع : أن فائده التعريف تعيين المسمّى عند الإخبار للسامع ، والإخبار يتوقف على التركيب ، فيكون تعيين المسمى عند التركيب ، وقبل التركيب لا إخبار ، فلا تعريف قبل التركيب.

قال : ومع أن النكره الأصل ، فإنها إذا اجتمعت مع معرفه غلبت المعرفه ، كقولك : هذا رجل وزيد ضاحكين ، فتنصب على الحال ، لأن الحال قد جاءت من النكره دون وصف المعرفه بالنكره. ونظيره تغليب أعرف المعرفتين على الأخرى ، كقولك : أنا وأنت قمنا : وأنت وزيد قمتما.

وقال فى باب ما لا ينصرف : التعريف فرع التنكير ، لأنه مسبوق بالتنكير ، ودليل سبق التنكير من ثلاثه أوجه :

أحدها : أن النكره أعمّ ، والعامّ قبل الخاص ، لأن الخاصّ يتميز عن العام بأوصاف زائده على الحقيقه المشتركه.

والثانى : أن لفظه (شىء) تعمّ الموجودات ، فإذا أريد بعضها خصّص بالوصف أو ما قام مقامه ، والموصوف سابق على الوصف.

والثالث : أن التعريف يحتاج إلى علامه لفظيه أو وضعيه.

وقال ابن هشام فى (تذكرته) : يدل على أن الأصل فى الأسماء التنكير أنّ التعريف عله منع الصرف ، وعلل الباب كلّها فرعيه ، وأنه لا يجوز فى : رأيت البكر أن ينقل على من قال : [الرجز المشطور]

٢٧٢- (١)علّمنا إخواننا بنو عجل

[شرب النبيذ واصطفافا بالرّجل]

١- ٢٧٢- الشاهد بلا نسبه فى لسان العرب (عجل) ، والنوادر (ص ٣٠) ، والخصائص (٢ / ٣٣٥) ، والإنصاف رقم الشاهد (٤٥٣)

حملا على رأيت بكرا ، وإنما يحمل على الأصل.

علامات النكره : (فائده) قال فى (البسيط) : علامات النكره دخول لام التعريف عليها ، نحو : رجل والرجل. ودخول ربّ ، نحو : ربّ رجل ، وتختصّ بالدخول على غيرك ومثلك وشبهك من دون اللام.

والتنوين فى أسماء الأفعال ، وفى الأعلام فيما لا ينصرف ، نحو : صه ومه وإبراهيم. والجواب فى كيف ، كقولك : كيف زيد؟ فيقال : صالح. فإنه إنما عرف تنكيرها بالجواب ، كما عرف أن (متى) ظرف زمان ، (وأين) ظرف مكان بالجواب.

ودخول (من) المفيده للاستغراق ، نحو ما جاءنى من رجل ، وما لزيد من درهم. ودخول (كم) ، نحو : كم رجل جاءنى.

ودخلو (لا) التى تعمل عمل (إن) ، أو التى تعمل عمل (ليس) عليها اسما وخبرا ، وصلاحيه نصبها على الحال أو التمييز.

ضابط : أنواع المعارف ودليل حصرها فى هذه الأنواع

قال فى (البسيط) : المعارف سبعه أنواع : المضمرات ، والأعلام ، وأسماء الإشاره ، والموصولات ، وما عرّف باللام ، وما أضيف إلى واحد من هذه الخمسه ، والنكره المتعرفه بقصد النداء.

وزاد قوم أمثله التأكيد : أجمعون وأجمع ، وجمعاء وجمع. وقالوا : إنها صيغ مرتجله وضعت لتأكيد المعارف لخلوّها عن القرائن الداله على التعريف من خارج ، وتقدير المعرف الخارجى بعيد. قال : ويؤكّد هذا القول أن أجمعين لم يتنكر بجمعه ، ولو كان جمع أجمع لتنكّر ، كما يتنكّر العلم عند الجمع. فدلّ على أنه صيغه مرتجله لتأكيد الجمع المعرّف.

قال : وعلى هذا القول ، فتكون أنواع المعارف ثمانيه ، وإنما انحصرت فيها لأن اللفظ إما أن يدل على التعريف بنفسه أو بقرينه زائده عليه ، والدالّ بنفسه إما أن يكون بالنظر إلى مسمّاه ، وهو العلم ، أو بالنظر إلى تبعيته لتقويه المعرفه ، قبله ، وهى هذه الألفاظ الداله على التأكيد.

والدالّ بقرينه زائده إما أن تكون متقدمه أو متأخره : والمتقدمه إما أن تكون متصله أو منفصله. فالمتصله لام التعريف. والمنفصله إما أن تعرف بالقصد ، وهى حروف النداء. أو بغيره ، وهى القرائن المعرّفه الضمائر. والمتأخره إما أن تكون

متصـله أو منفصـله ، فالمتصله الإضافه ، والمنفصله إما أن تكون جنسا وهو صفه اسم الإشاره ، أو جمله وهى صله الموصولات ، فإنها تعرف بها.

واللام فى الذى والتى لتحسين اللفظ لا للتعريف ، بدليل أن بقيه الموصولات معارف ، وهى عاريه عن اللام. وإنما تعرف بالصله لأن (الذى) توصل به إلى وصف المعارف بالجمل ، والصفه لا بدّ من كونها معلومه للمخاطب قياسا على سائر الصفات.

فائده – تقسـيم الاسم إلى مظهر ومضـمر ومبهم : قال ابن الدهان فى (الغرّه) : الأسـماء تنقسم إلى ثلاثه أقسام : مظهر ، ومضمر ، ومبهم. والمبهمات هى أسماء الإشاره والموصولات.

وقال قوم : الأسماء تنقسم إلى مظهر ، ومضمر ، ولا مظهر ولا مضمر.

باب المضمر

قاعده : المضمرات على صيغه واحده

قـال ابن يعيش (١) : أصـل المضـمرات أن تكون على صـيغه واحـده فى الرفع والنصب والجرّ ، كما كانت الأسـماء الظاهره على صيغه واحـده ، والإعراب فى آخرها يبيّن أحوالها ، وكما كانت الأسـماء المبهمه المبنيه على صـيغه واحـده ، وعواملها تدل على إعرابها ومواضعها.

قاعده : أصل الضمير المنفصل للمرفوع

قال ابن يعيش : أصل الضمير المنفصل للمرفوع ، لأنّ أوّل أحواله الابتداء وعامل الابتداء ليس بلفظ ، فإذا أضمر فلا بدّ أن يكون ضميره منفصلا. والمنصوب والمجرور عاملهما لا يكون إلا لفظا ، فإذا أضمر اتّصلا به ، فصار المرفوع مختصا بالانفصال.

قاعده : الضمير المجرور والمنصوب من واد واحد

قال ابن يعيش : الضـمير المجرور والمنصوب من واد واحـد ، فلـذا حمل عليه فى التأكيد بالمرفوع المنفصل ، تقول : مررت بك أنت ، كما تقول : رأيتك أنت.

١- انظر شرح المفصّل (٣ / ٤٣).

ضابط : المواضع التى يعود الضمير فيها على متأخر لفظا ورتبه

المواضع التى يعود الضمير فيها على متأخر لفظا ورتبه سبعه :

أحدها : أن يكون الضمير مرفوعا بنعم وبئس وبابهما ، ولا مفسر إلا التمييز نحو : نعم رجلا زيد.

الثانى : أن يكون مرفوعا بأول المتنازعين ، المعمل ثانيهما ، كقوله : [الطويل]

٢٧٣- (١)جفونى ولم أجف الأخلّاء ، إنّنى

[لغير جميل من خليليّ مهمل]

الثالث : أن يكون مخبرا عنه ، فيفسره خبره ، نحو : (إِنْ هِيَ إِلَّا حَياتُنَا الدُّنْيا*) [الأنعام : ٢٩ ، المؤمنون : ٣٧] ، قال الزمخشرى : هذا ضمير لا يعلم ما يعنى به إلا بما يتلوه ، وأصله : إن الحياه إلا حياتنا الدنيا ، ثم وضع هى موضع الحياه ، لأن الخبر يدلّ عليها ويبيّنها. قال ابن مالك : وهذا من جيّد كلامه.

الرابع : ضمير الشأن والقصه ، نحو : (قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ) [الإخلاص : ١] ، (فَإِذا هِيَ شاخِصَةٌ أَبْصارُ الَّذِينَ كَفَرُوا) [الأنبياء : ٩٧].

الخامس : أن يجرّ بربّ ، ويفسره التمييز ، نحو : ربّ رجلا.

السادس : أن يكون مبدلا منه الظاهر المفسّر له ، كضربته زيدا.

السابع : أن يكون متصلا بفاعل مقدّم ، ومفسّره مفعول مؤخّر ، كضرب غلامه زيدا.

قاعده : متى يكون الفاعل والمفعول ضميرين متصلين لشىء واحد

لا يجوز أن يكون الفاعل والمفعول ضميرين متصلين لشىء واحد فى فعل من الأفعال ، إلا فى : ظننت وأخواتها ، وفى (فقدت وعدمت). قاله البهاء بن النحاس فى تعليقه على (المقرّب).

باب العلم

ضابط : العلم المنقول ثلاثه عشر نوعا

قال فى (البسيط) : العلم المنقول ينحصر فى ثلاثه عشر نوعا. قال : ولا دليل على حصره سوى استقراء كلام العرب :

١- ٢٧٣- الشاهد بلا نسبه فى أوضح المسالك (٢ / ٢٠٠) ، وتخليص الشواهد (ص ٥١٥) ، وتذكره النحاه (ص ٣٥٩) ، والدرر

(١ / ٢١٩) ، وشرح الأشمونى (١ / ١٧٩) ، وشرح التصريح (٢ / ٨٧٤) ، ومغنى اللبيب (٢ / ٤٨٩) ، والمقاصد النحويه (٣ / ١٤) ، وهمع الهوامع (١ / ٦٦).

١- المنقول عن المركّب : كتأبّط شرّا ، وشاب قرناها (١).

٢- وعن الجمع ، نحو كلاب ، وأنمار.

٣- وعن التثنيه ، نحو : ظبيان.

٤- وعن مصغّر ، كعمير ، وسهيل ، وزهير. وحريث.

٥- وعن منسوب : كربعيّ ، وصيفى.

٦- وعن اسم عين : كثور ، وأسد ، لحيوانين. وجعفر لنهر. وعمرو لواحد عمور الأسنان ، فإنه نقل من حقيقه عامه إلى حقيقه خاصه.

٧- وعن اسم معنى : كزيد ، وإياس مصدرى زاد وآسى إياسا أعطى ، وليس هو مصدر أيس مقلوب يئس ، لأن مصدر المقلوب يأتى على الأصل.

٨- وعن اسم فاعل : كمالك ، وحارث ، وحاتم ، وفاطمه ، وعائشه.

٩- وعن اسم مفعول : كمسعود ، ومظفّر.

١٠- وعن صوت : كبّبه.

١١- وعن الفعل الماضى : كشمّر ، وبذّر ، وعثّر ، وخضّم ولا خامس لها على هذا الوزن. وكعسب.

١٢- وعن المضارع : كيزيد ، ويشكر ، ويعمر ، وتغلب.

١٣- وعن الأمر : وقد جاء عنهم فى موضعين :

أحدهما : سمّى بفعل الأمر من غير فاعل فى قولهم : اصمت لواد بعينه.

والثانى : مع الفاعل فى قولهم : أطرقا لموضع معيّن.

قلت : وينبغى أن يزاد.

١٤- المنقول من صفه مشبّهه : كخديج وخديجه ، وشيخ ، وعفيف.

١٥- ومن أفعل التفضيل : كأحمد ، فإنه أولى من نقله من المضارع.

قاعده : الشذوذ يكثر فى الأعلام

قال الشلوبين : والأعلام يكثر الشّذوذ فيها لكثره استعمالها ، والشيء إذا كثر استعماله غيّروه.

قاعده : الأعلام لا تفيد معنى

الأعلام لا تفيد معنى ، لأنها تقع على الشيء ومخالفه وقوعا واحدا ، نحو :

۱- ورد الاسم فی بیت فی الکتاب (۲ / ۸۲) ، [الطویل] : کذبتم وبیت الله لا تنکحونها بنی شاب قرناها تصرّ وتحلب

زيد ، فإنه يقع على الأسود ، كما يقع على الأبيض وعلى القصير ، كما يقع على الطويل.

وليست أسماء الأجناس كذلك ، لأنها مفيده ، ألا ترى أن رجلا يفيد صفه مخصوصه ، ولا يقع على المرأه من حيث كان مفيدا؟ وزيد يصلح أن يكون علما على الرجل والمرأه. ولذلك قال النحويون : العلم ما يجوز تبديله وتغييره ، ولا يلزم من ذلك تغيير اللغه ، فإنه يجوز أن تنقل اسم ولدك أو عبدك من خالد إلى جعفر ، ومن بكر إلى محمد ، ولا يلزم من ذلك تغيير اللغه ، وليس كذلك اسم الجنس ، فإنك لو سمّيت الرجل فرسا ، أو الفرس جملا كان تغييرا للغه. ذكر ذلك ابن يعيش فى (شرح المفصّل.

وفى (البسيط) : يطلق لفظ العلم على الشىء وضدّه ، كإطلاق زيد على الأسود والأبيض. ويجوز نقله من لفظ إلى لفظ ، كنقل اسم ولدك من جعفر إلى محمد لكونه لم يوضع لمعنى فى المسمّى ، بدليل تسميه القبيح بحسن ، والجبان بأسد ، والأسود بكافور ، بخلاف أسماء الأجناس ، فإنها وضعت لمعنى عامّ. فيلزم من نقلها تغيير اللغه ، كنقل رجل إلى فرس أو جمل ، بخلاف نقل العلم.

قاعده : تعليق الأعلام على المعانى أقل من تعليقها على الأعيان

قال ابن جنّى (۱) فى (الخصائص) ، ثم ابن يعيش (۲) : تعليق الأعلام على المعانى أقل من تعليقها على الأعيان ، وذلك لأن الغرض منها التعريف ، والأعيان أقعد فى التعريف من المعانى ، وذلك لأن العيان يتناولها لظهورها له ، وليس كذلك المعانى ، لأنها تثبت بالنظر والاستدلال ، وفرّق بين علم الضروره بالمشاهده وبين علم الاستدلال.

فائده - وجود العلم جنسا معرفا باللام : فى (تذكره ابن الصائغ) قال : نقلت من مجموع بخط ابن الرمّاح : قد يرد العلم جنسا معرّفا باللام التى لتعريف الجنس ، وذلك بعد نعم وبئس ، فتقول : نعم العمر عمر بن الخطّاب ، وبئس الحجّاج حجّاج بن يوسف ، لأن (نعم) لا تدخل إلا على جنس معرّف.

وقد يجعل العلم جنسا منكّرا ، وذلك بعد (لا) ، نحو : [الرجز]

۱- انظر الخصائص (۲ / ۱۹۷).

۲- انظر شرح المفصّل (۱ / ۳۷).

٢٧٤- (١)لا هيثم اللّيله للمطىّ

[ولا فتى مثل ابن خيبرىّ]

ولا بصره لكم ولا بصر ، ولا أبا حسن لها (٢).

باب الإشاره

قال ابن هشام فى (تذكرته) : من أسماء الإشاره ما لا يستعمل إلا ب (ها) أو بالكاف ، وهو (تى).

ومنها : ما لا يستعمل بشىء منها ، وهو (ثمّ). ومنها : ما لا يستعمل بالكاف ، وهو (ذى).

قال أحمد بن يحيى : لا يقال : ذيك ، ولا أعلم منها ما يستعمل بالكاف ، ويمتنع من (ها) ، فهذا قسم ساقط ، والباقى يستعمل تاره بهذا ، وتاره بهذا ، بحسب ما يرد من المعنى.

باب الموصول

أسماء الصله

فائده : قال ابن يعيش (٣) : أكثر النحويين يسمّى صله الموصول صله ، وسيبويه (٤) يسمّيها حشوا ، أى : إنها ليست أصلا ، وإنما هى زياده يتم بها الاسم ، ويوضّح معناه.

وقال الأندلسىّ : الصله تقال بالاشتراك عندهم على ثلاثه أشياء صله الموصول ، وهذا الحرف صله ، أى : زائد ، وحرف الجرّ صله بمعنى وصله ، كقولك : مررت بزيد ، فالباء صله أى : وصله.

فائده - تعريف الموصولات بالألف واللام : ذهب قوم إلى أن تعريف الموصولات

١- ٢٧٤- الرجز لبعض بنى دبير فى الدرر (٢ / ٢١٣) ، وبلا نسبه فى الكتاب (٢ / ٣٠٨) ، وأسرار العربيه (ص ٢٥٠) ، وتخليص الشواهد (ص ١٧٩) ، وخزانه الأدب (٤ / ٥٧) ، ورصف المبانى (ص ٢٦٠) ، وسرّ صناعه الإعراب (١ / ٥٩) ، وشرح شواهد الإيضاح (ص ١٠٥) ، وشرح المفصّل (٢ / ١٠٢) ، والمقتضب (٤ / ٣٦٢) ، وهمع الهوامع (١ / ١٤٥).

٢- انظر الكتاب (٢ / ٩٢).

٣- انظر شرح المفصّل (٣ / ١٥١).

٤- انظر الكتاب (٢ / ١٠٣).

بالألف واللام ظاهره فى الذى والتى ، وتثنيتهما وجمعهما ، ومنويّه فى (من وما) ونحوهما.

والصحيح أن تعريف الجميع بالصله ، ونظير ذلك المنادى نحو : يا رجل.

قيل : يعرف بالخطاب ، وقيل : باللام المحذوفه. وكأن (يا) أنيبت منابها.

قال الأبّذىّ فى شرح الجزوليه : وهو الصحيح ألا ترى أنك تقول : أنت رجل قائم ، ولا يتعرّف (رجل) بالخطاب ، فكأنّ يا رجل فى الأصل تجتلب له (أل) التى للحضور ، ثم اختصرت ، ولذا ألزمت (يا) ولم تحذف لئلا يتوالى الحذف ، ولأنها صارت عوضا ، انتهى.

ضابط : فى حذف العائد

قال ابن الصباغ فى (شرح الألفيه) : تلخيص القول فى حذف العائد أن يقال : إما أن يكون مرفوعا ، أو منصوبا ، أو مجرورا :

أ - إن كان مرفوعا فإما أن يكون مبتدأ أو غيره ، إن كان غير مبتدأ لم يجز الحذف ، وإن كان مبتدأ فإما أن يعطف عليه أو يعطف على غيره وإما لا. فى الأول لا يحذف ، والثانى : إما أن يصلح ما بعده صله أو لا. فى الأول لا حذف ، والثانى إما أن يقع صدرا وإما لا ، بأن تسبقه (لو لا) أو (ما) ، فى الثانى لا حذف. والأول إما أن تطول الصله أو لا. الثانى يجوز فى (أىّ) لا فى غيرها ، والأول يجوز مطلقا.

ب - وإن كان منصوبا فإما بفعل أو وصف وإما بغيرهما. إن كان بغيرهما لم يجز الحذف ، وإن كان بهما فإما متصل أو منفصل. المنفصل لا يحذف والمتصل إما أن يكون فى الصله ضمير غيره أو لا ، إن كان ضمير غيره لم يحذف ، وإلا فإن كان من باب كان لم يحذف ، وإلا حذف.

ج - وإن كان مجرورا فإما باسم أو بحرف ، إن كان باسم فإما وصف أو غيره ، إن كان غير وصف لم يحذف ، وإن كان وصفا فإما عامل أو لا ، إن لم يكن عاملا فلا حذف ، وإلا جاز الحذف. وإن كان بحرف فإما أن يكون الموصول مجرورا أو لا ، إن لم يكن فلا حذف ، وإن كان فإما بحرف أو غيره ، إن كان بغيره فلا حذف ، وإن كان بحرف فإما أن يماثل جارّ الضمير لفظا ومعنى وعاملا أو لا. إن لم يماثله لا يحذف ، وإن ماثله فى ذلك كله جاز الحذف ، انتهى.

وكتب بعض الفضلاء إلى الشيخ تاج الدين بن مكتوم : [الطويل]

أيا تاج دين الله والأوحد الذى

تسنّم مجدا ، قدره ذروه العلا

وجامع أشتات الفضائل حاويا

مدى السّبق ، حلّالا لما قد تشكّلا

وبحر علوم ، فى رياض مكارم

أبى حاله التسآل إلّا تسلسلا

لعلّك - والإحسان منك سجيّه

وأوصافك الأعلام طاولن يذبلا -

تعدّد لى نظما مواضع حذف ما

يعود على الموصول ، نظما مسهّلا

وأكثر من الإيضاح ، واعذر مقصّرا

وعش دائم الإقبال ترفل فى الحلى

فأجابه : [الطويل]

ألا أيّها المولى المجلّى قريضه

إذا راح شعر النّاس فى البيد فسكلا

وجالى أبكار المعانى عرائسا

عليها من التنميق ما سمّج الحلى

ومستنتج الأفكار تشرق كالضّحى

ومستخرج الألفاظ تجلب كالطّلا

وغارس من غرس المكارم مثمرا

وجانى من ثمر الفضائل ما حلا

كتبت إلى المملوك نظما بمدحه

ووصفك فى الآفاق ما زال أفضلا

وأرسلت تبغى نظمه لمسائل

ومن عجب أن يسأل البحر جدولا

فلم يسع المملوك إلا امتثاله

وتمثيل ما ألوى وإيضاح ما جلا

ولم يأل جهدا فى اجتلاب شديده

ومن بذل المجهود جهدا فما ألا

فقلت - وقد أهديت فجرا إلى ضحى

وشولا إلى بحر ، وسحقا لذى ملا -

إذا عائد الموصول حاولت حذفه

فطالع تجد ما قد نظمت مفصّلا

فما كان مرفوعا ، ولم يك مبتدا

فأثبت ، وأمّا الحذف فاتركه ، واحظلا (١)

وإن كان مرفوعا ومبتدأ غدا

وفى وصل أىّ صدرا احذف مسهّلا

بشرط بنا أىّ ، وأما إن أعربت

فقيل : بتجويز لحذف ، وقيل : لا

وإن يك ذا صدر لوصله غيرها

وطالت ، فإن لم تصلح العجز موصلا

فدونك فاحذفه ، وإن لم تطل فقد

أجيز على قول ضعيف ، وأخملا

وشاهد ذا فاقرأ (تَماماً

عَلَى الَّذِى)(٢)

وأحسن مرفوعا لذا نقل من تلا

وأثبته محصورا ، كذا إن نفته (ما)

تميم ، كجاء اللّذ ما هو ذو ولا

وفى حذفه خلف لدى عطف غيره

عليه ، ومنع الحذف فى عكسه انجلى

وما كان مفعولا لغير (ظننت) وه

ومتّصل فاحذفه ، تظفر بالاعتلا

ويشرط فى ذا عوده وحده ، فإن

يعد غيره فالحذف ليس مسهّلا

١- الحظل : المنع.

٢- إشاره إلى قوله تعالى فى سوره الأنعام ١٥۴ (ثُمَّ آتَيْنا مُوسَى الْكِتابَ تَماماً عَلَى الَّذِى أَحْسَنَ.)

وهذا ، إذا الموصول لم يك (أل) فإن

يكنها فلا تحذف ، وقد جاء مقللا

وما كان خفضا بالإضافه لفظه

ومعناه نصب ، كان بالحذف أسهلا

وخافضه إن ناب عن حرف مصدر

وفعل فلم يحذفه أعنى السموءلا

كقولك تتلو (فَاقْضِ

ما أَنْتَ قاضٍ)(١)

أو

فإن كان مجرورا بحرف قد أعملا

وموصوله أحجى ، لذلك فاحذفن

إذا ما استوى الحرفان ، يا حاوى العلا

وأعنى به لفظا ومعنى ، ولم يكن

- فديتك - حرف العائد الحصر قد تلا

ولم يك أيضا قد أقيم مقام ما

غدا فاعلا ، فاسمع مقالى ممثّلا

(وَيَشْرَبُ

مِمَّا تَشْرَبُونَ)(٢) ،

وإن غدا

تساويهما فى اللفظ منفردا حلا

باب المعرف بالأداه

ضابط : أقسام لام التعريف

قال فی (البسیط) : تنقسم اللام إلی تسعه أقسام :

أحدها : لتعریف الجنس ، نحو قولهم : الرجل خیر من المرأه ، إذا قوبل جنس الرجال بجنس النساء کان جنس الرجال أفضل ، وإلا فکم من امرأه خیر من رجل.

الثانی : لتعریف عهد وجودیّ بین المتکلم والمخاطب ، کقولک : قدم الرجل ، وأنفقت الدینار لمعهود بینک وبین المخاطب ، وفی التنزیل : (کَما أَرْسَلْنا إِلی فِرْعَوْنَ رَسُولاً ، فَعَصی فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ) [المزمل : ۱۵ - ۱۶] ، وقوله : (أَنْ جاءَهُ الْأَعْمی) [عبس : ۲] ، لأن المراد به عبد الله بن أمّ مکتوم.

الثالث : لتعریف عهد ذهنی ، کقولک : أکلت الخبز ، وشربت الماء ، ودخلت السوق. فإنه لا یمکن حمله علی إراده الجنس ، ولا علی المعهود فی الوجود ، لعدم العهد بین المتکلّم والمخاطب. فلم یبق إلا حمله علی الإشاره إلی الحقیقه باعتبار قیامها بواحد فی الذهن ، إلا أن هذا التعریف قریب من النکره ، لأن حقیقه التعریف إنما یکون باعتبار الوجود ، وهو باعتبار الوجود نکره ، لأنه لم یقصد مسمی معهودا فی الوجود ، ولهذا قال المحقّقون : إن نحو قوله : [الکامل]

۱- یعنی الآیه ۷۲ من سوره طه.

۲- إشاره إلی الآیه ۳۳ من سوره المؤمنین.

٢٧٥- (١)ولقد أمرّ على اللّئيم يسبّنى

[فمضيت ثمّت قلت : لا يعنينى]

صفه ، لكونه لم يقصد مسمّى معهودا فى الوجود.

الرابع : لتعريف الحضور كقولك : هذا الرجل ، وهو يصحب اسم الإشاره. وقياس يا أيها الرجل وما شاكله أن يكون من تعريف الحضور. لوجود القصد إليه بالنداء.

الخامس : أن تكون بمعنى الذى ، إذ اتصلت باسم فاعل ، أو اسم مفعول.

السادس : أن تكون عوضا من تعريف الإضافه ، نحو : مررت بالرجل الحسن الوجه. فالقياس ألّا تجتمع الألف واللام والإضافه ، إلا أن الإضافه لمّا لم تعرف احتيج إلى الألف واللام لتجرى صفه للمعرفه السابقه.

السابع : أن تكون زائده فى الأعلام (٢).

الثامن : أن تكون تحسينيه (٣) ، والتعريف بغيرها ، كلام الذى والتى.

التاسع : أن تكون للمح (٤).

قال : واعلم أنّ أقوى تعريف اللام الحضور ، ثم العهد ، ثم الجنس. وقال المهلّبىّ : [الطويل]

تعلّم فللتعريف ستّه أوجه

إذا لامه زيدت إلى أوّل الاسم

حضور ، وتفخيم وجنس ، ومعهد

ومعنى الّذى ، ثمّ الزياده فى الرسم

فائده - القول فى فينه وما يتعاقب عليه تعريفان : (فينه) اسم من أسماء الزمان معرفه. قال ابن يعيش (٥) : وهو معرفه علم ، فلذلك لا ينصرف. تقول : لقيته فينه بعد فينه ، أى : الحين بعد الحين. وحكى أبو زيد : الفينه بعد الفينه ، بالألف واللام ، لهذا يكون مما اعتقب عليه تعريفان ، أحدهما : بالألف واللام ، والآخر : بالوضع والعلميّه. وليس كالحسن والعباس ، لأنه ليس بصفه فى الأصل ، ومثله قولهم للشمس : إلاهه

١- ٢٧٥- الشاهد لرجل من سلول فى الدرر (١ / ٧٨) ، وشرح التصريح (٢ / ١١) ، والكتاب (٣ / ٢٢) ، والمقاصد النحويه (٤ /

۵۸) ، ولشمرو بن عمرو الحنفی فی الأصمعیات (ص ۱۲۶) ، ولعمیره ابن جابر الحنفی فی حماسه البحتری (ص ۱۷۱) ، وبلا نسبه فی الأزهیه (ص ۲۶۳) ، والأضداد (ص ۱۳۲) ، وأمالی ابن الحاجب (ص ۶۳۱) ، وجواهر الأدب (ص ۳۰۷) ، وخزانه الأدب (۱ / ۳۵۷) ، والخصائص (۲ / ۳۳۸) ، والدرر (۶ / ۱۵۴) ، وشرح شواهد الإیضاح (ص ۲۲۱) ، وشرح شواهد المغنی (۲ / ۸۴۱) ، وشرح ابن عقیل (ص ۴۷۵) ، والصاحبی فی فقه اللغه (ص ۲۱۹) ، ومغنی اللبیب (۱ / ۱۰۲) ، وهمع الهوامع (۱ / ۹).

۲- انظر المغنی (۱ / ۵۲).

۳- انظر المغنی (۱ / ۵۲).

۴- انظر المغنی (۱ / ۵۲).

۵- انظر شرح المفصّل (۱ / ۳۹).

والإلاهه فى اعتقاب تعريفين عليه. وأسماء العدد معارف أعلام وقد يدخلها الألف واللام فيقال : الثلاثه نصف السّته. فيكون مما اعتقب عليه تعريفان.

وذكر ابن جنّى فى (الخصائص) ، (الأوّل) وقال : وهو كقولك شعوب والشعوب للمنيه ، وندرى والنّدرى.

وذكر المهلبى من ذلك : غدوه والغدوه ، ونسر والنّسر.

باب المبتدأ والخبر

اشاره

قال ابن يعيش (١) : ذهب سيبويه (٢) وابن السرّاج إلى أن المبتدأ والخبر هما الأصل والأول فى استحقاق الرفع ، وغيرهما من المرفوعات محمول عليهما ، وذلك لأن المبتدأ يكون معرّى من العوامل اللفظيه ، وتعرّى الاسم من غيره فى التقدير قبل أن يقترن به غيره.

قال : والذى عليه حذّاق أصحابنا اليوم أن الفاعل هو الأصل ، لأنه يظهر برفعه فائده دخول الإعراب للكلام ، من حيث كان تكلّف زياده الإعراب إنما احتمل للفرق بين المعانى التى لولاها وقع لبس. فالرفع إنما هو للفرق بين الفاعل والمفعول اللذين يجوز أن يكون كلّ واحد منهما فاعلا ومفعولا.

ورفع المبتدأ والخبر لم يكن لأمر يخشى التباسه ، بل لضرب من الاستحسان وتشبيه بالفاعل ، من حيث كان كل واحد منهما مخبرا عنه ، وافتقار المبتدأ إلى الخبر الذى بعده كافتقار الفاعل إلى الخبر الذى قبله ، ولذلك رفع المبتدأ الخبر.

فائده - المبتدآت التى لا أخبار لها : قال ابن النحاس فى (التعليقه) : قولنا : أقائم الزيدان ، وما ذاهب أخواك ، مبتدأ ليس له خبر ، لا ملفوظ به ولا مقدّر.

قال : ومن المبتدآت التى لا خبر لها أيضا قولهم : أقلّ رجل يقول ذلك (٣) ، فأقلّ : مبتدأ لا خبر له ، لأنه بمعنى الفعل فى قولهم : قلّ رجل يقول ذاك. (ويقول ذاك) صفه لرجل ، وليس بخبر ، بدليل جريه على رجل فى تثنيته وجمعه ، وكذلك قولهم : كلّ رجل وضيعته ، فإنه لا خبر له على أحد الوجهين. وكذلك قولهم :

١- انظر شرح المفصّل (١ / ٧٣).

٢- انظر الكتاب (١ / ۴٨).

٣- انظر الكتاب (٢ / ٣٢۶).

حسبك (١) مبتدأ لا خبر له على أحد الوجهين ، لكونه فى معنى : اكتف ، وكذلك قول الشاعر : [المديد]

٢٧٦- (٢)غير مأسوف على زمن

ينقضى بالهمّ والحزن

ومثله قول الآخر : [الخفيف]

٢٧٧- (٣)غير لاه عداك فاطّرح الله

وولا تغترر بعارض سلم

فغير فى البيتين مبتدأ لا خبر له ، على أحد الوجهين ، لأنه محمول على (ما) ، كأنه قيل : ما يؤسف على زمن كما فى قولهم : ما قائم أخواك.

قاعده : أصل المبتدأ والخبر

أصل المبتدأ أن يكون معرفه ، وأصل الخبر أن يكون نكره وذلك لأن الغرض من الإخبارات إفاده المخاطب ما ليس عنده ، وتنزيله منزلتك فى علم الخبر ، والإخبار عن النكره لا فائده فيه ، فإن أفاد جاز.

مسوّغات الابتداء بالنكره : قال الشيخ جمال الدين بن هشام فى (المغنى) (٤) : لم يعوّل المتقدّمون فى ضابط ذلك إلا على حصول الفائده ، ورأى المتأخرون أنه ليس كل أحد يهتدى إلى مواطن الفائده ، فتتبعوها ، فمن مقلّ مخلّ ، ومن مكثر مورد ما لا يصح ، أو معدّد لأمور متداخله. قال : والذى يظهر لى أنها منحصره فى عشره أمور :

أحدها : أن تكون موصوفه لفظا ، نحو : (وَأَجَلٌ مُسَمًّى عِنْدَهُ) [الأنعام : ٢] ، (وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ) [البقره : ٢٢١] أو تقديرا نحو : السمن منوان بدرهم ، أى : منه ، أو معنى نحو : رجيل جاءنى ، لأنه فى معنى : رجل صغير.

الثانى : أن تكون عامله إما رفعا ، نحو : قائم الزيدان عند من أجازه ، أو نصبا نحو : «أمر بمعروف صدقه» (٥) أو جرّا ، نحو : غلام رجل جاءنى.

١- انظر المقتضب (٤ / ٣٨٣).

٢- ٢٧٦- الشاهد لأبى نواس فى الدرر (٢ / ٦) ، وأمالى ابن الحاجب (ص ٦٣٧) ، وخزانه الأدب (١ / ٣٤٥) ، ومغنى اللبيب (١ / ١٥١) ، وبلا نسبه فى تذكره النحاه (ص ١٧١) ، وشرح الأشمونى (١ / ٨٩) ، وشرح ابن عقيل (ص ١٠١) ، والمقاصد النحويه (١ / ٥١٣) ، وهمع الهوامع (١ / ٩٤).

٣- ٢٧٧- الشاهد بلا نسبه فى تذكره النحاه (ص ٣٦٦) ، وشرح ابن عقيل (ص ١٠١) ، ومغنى اللبيب (٢ / ٦٧٦).

٤- انظر مغنى اللبيب (٥٢٠).

٥- أخرجه مسلم فى صحيحه ، كتاب : صلاه المسافرين رقم (٨٤) ، وأحمد فى مسنده (٥ / ١٦٧).

الثالث : العطف بشرط كون المعطوف والمعطوف عليه مما يسوغ الابتداء به نحو : (طاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ) [محمد : ٢١] أى : أمثل من غيرهما. ونحو : (قَوْلٌ مَعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِنْ صَدَقَةٍ يَتْبَعُها أَذىً) [البقره : ٢٦٣].

الرابع : أن يكون خبرها ظرفا أو مجرورا. قال ابن مالك : أو جمله نحو : (وَلَدَيْنا مَزِيدٌ) [ق : ٣٥] ، (لِكُلِّ أَجَلٍ كِتابٌ) [الرعد : ٣٨] ، قصدك غلامه رجل.

الخامس : أن تكون عامه إما بذاتها كأسماء الشرط والاستفهام أو بغيرها ، نحو : ما رجل فى الدار ، وهل رجل فى الدار ، و (أَإِلهٌ مَعَ اللهِ) [النمل : ٦٠] ، وفى شرح منظومه ابن الحاجب له أن الاستفهام المسوّغ للابتداء هو الهمزه المعادله بأم ، نحو : أرجل فى الدار أم امرأه (١) ، كما مثّل فى الكافيه ، وليس كما قال.

السادس : أن يكون مرادا بها الحقيقه من حيث هى ، نحو : رجل خير من امرأه وتمره خير من جراده (٢).

السابع : أن تكون فى معنى الفعل ، وهو شامل لنحو : عجب لزيد ، وضبطوه بأن يراد بها التعجب. ونحو : (سَلامٌ عَلى إِلْ ياسِينَ) [الصافات : ١٣٠] ، و (وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ) [المطففين : ١] وضبطوه بأن يراد به الدعاء.

الثامن : أن يكون ثبوت ذلك الخبر للنكره من خوارق العاده ، نحو : شجره سجدت ، وبقره تكلمت.

التاسع : أن تقع بعد (إذا) الفجائيه ، نحو : خرجت فإذا رجل بالباب.

العاشر : أن تقع فى أول جمله حاليه ، نحو : [الطويل]

٢٧٨- (٣)سرينا ونجم قد أضاء [فمذ بدا

محيّاك أخفى ضوؤه كلّ شارق]

[البسيط] :

٢٧٩- (٤)[الذئب يطرقها فى الدهر واحده]

وكلّ يوم ترانى مديه بيدى

١- انظر شرح الكافيه (١ / ٨٩).

٢- انظر مغنى اللبيب (٥٢٢).

٣- ٢٧٨- الشاهد فى تخليص الشواهد (ص ١٩٣) ، والدرر (٢ / ٢٣) ، وشرح الأشمونى (١ / ٩٧) ، وشرح شواهد المغنى (٢ / ٨٦٣) ، وشرح ابن عقيل (ص ١١٤) ، ومغنى اللبيب رقم (٨٤٨) ، والمقاصد النحويه (١ / ٥٤٦) ، وهمع الهوامع (١ / ١٠١).

۴- ۲۷۹- الشاهد للحماسی فی تخلیص الشواهد (ص ۱۹۶) ، وبلا نسبه فی شرح الأشمونی (۱ / ۹۳) ، وشرح دیوان الحماسه للمرزوقی (ص ۱۵۷۰) ، وشرح شواهد المغنی (۲ / ۸۶۴) ، ومغنی اللبیب (۲ / ۴۷۱).

وبهذا يعلم أن اشتراط النحويين وقوع النكره بعد واو الحال ليس بلازم. ونظير هذا الموضع قول ابن عصفور فى (شرح الجمل) : تكسر (إنّ) إذا وقعت بعد واو الحال ، وإنما الضابط أن تقع فى أول جمله حاليه ، بدليل قوله تعالى : (وَما أَرْسَلْنا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعامَ) [الفرقان : ٢٠] ، انتهى.

وقد ذكر أبو حيّان فى أرجوزته المسمّاه ب (نهايه الإعراب فى علمى التصريف والإعراب) جمله من المسوّغات. ثم قال : [الرجز]

وكلّ ما ذكرت فى التتميم

يرجع للتخصيص والتعميم

وقال المهلّبى فى (نظم الفرائد) : [الخفيف]

وقع الابتداء بالتّنكير

فى ثمان وأربع للخبير

بعد نفى ، أو جواب لنفى

أو لمعناه موجبا كالنظير

ثمّ إن كنت سائلا أو مجيبا

لسؤال وسابق مجرور

ثم موصوله بمن ، وإذا ما

رفعت ظاهرا لدى مستخير

ولمعنى تعجّب أو دعاء

أو عموم ونعتها للبصير

وقال أيضا : [الكامل]

قد جاء ما أغنى وسدّ عن الخبر

فى حذفه ، وزواله فى اثنى عشر

حال ، وشرط ، أو جواب مسائل

أو حالف برّ ، ومعمول الخبر

وجواب لو لا ، ثم وصف بعده

أو فاعل ، أو نقض نفى فى الأثر

أو فى سؤال فى العموم ، وواو مع

وحديث معطوف ، كفانا من غبر

مثال الحال : أكثر شربى السويق (١) ملتوتا. والشرط : سرورى بزيد إن أطاعنى ، أى : ثابت إذا أطاعنى ، حذف الخبر فأقيم الشرط مقامه ، والجواب لسؤال : زيد ، لمن قال من عندك؟ وجواب القسم : لعمر الله لأفعلنّ (٢). ومعمول الخبر : ما أنت إلا سيرا ، أى : تسير سيرا ، وجواب (لو لا) : لو لا زيد لأكرمتك. والوصف : أقلّ رجل يقول ذلك (٣) ، (فيقول) فى موضع خفض صفه لرجل ، وقد سدّ مسدّ الخبر ، والفاعل : أقائم الزيدان (٤)؟ ونقض النفى : بلى زيد ، لمن قال : ما عندى أحد ، والسؤال فى العموم : هل طعام؟ أى : عندكم. وواو مع : كلّ رجل وضيعته (٥) ، والعطف : [المنسرح]

١- انظر شرح المفصّل (١ / ٩٧) ، وأوضح المسالك (١ / ١٦٠).

٢- انظر أوضح المسالك (١ / ١٥٨).

٣- انظر الكتاب (٢ / ٣٢٦).

٤- انظر شرح المفصّل (١ / ٩٦).

٥- انظر الكتاب (١ / ٣٦٥).

نحن بما عندنا وأنت بما

عندك راض [والرأى مختلف]

ضابط : المواضع التى يعطف فيها الخبر على المبتدأ

قال ابن الدهان فى (الغرّه) : المبتدأ لا يعطف عليه خبره بحرف البتّه إلا بالفاء فى موضعين :

أحدهما : يلزمه الفاء ، والآخر : لا يلزمه الفاء. فأما الذى يلزمه الفاء ففى موضعين : أحدهما فى بعض الخبر ، وهو أن يكون المبتدأ شرطا جازما بالنيابه ، وجزاؤه جمله اسميه ، أو أمريّه ، أو نهييه ، نحو : من يأتنى فله درهم (وَمَنْ عادَ فَيَنْتَقِمُ اللهُ مِنْهُ) [المائده : ٩٥] ، (وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللهِ فَهُوَ حَسْبُهُ) [الطلاق : ٣] ، والثانى قولهم : أما زيد فقائم.

وأما الذى يجوز دخول الفاء فى خبره ، ولا يلزم فالموصول والنكره الموصوفه إذا كانت الصله أو الصفه فعلا أو ظرفا ، نحو : (وَما بِكُمْ مِنْ نِعْمَهٍ فَمِنَ اللهِ) [الأحقاف : ۴۶] ، والذى يأتينى فله درهم (وَالَّذانِ يَأْتِيانِها مِنْكُمْ فَآذُوهُما) [النساء : ١٥] وكلّ رجل يأتينى فله درهم.

فائده - الليله الهلال : قال ابن مكتوم فى (تذكرته) : قال أبو الخصيب الفارسىّ - نحوىّ من أصحاب المبرّد فى كتاب النوادر له : اللّيله الهلال (١) ، ليس فى الكلام شخص خبره ظرف من الزمان إلا هذا ، ومثله قوله : [الرجز]

٢٨٠- (٢)أكلّ عام نعم تحوونه

[يلقحه قوم وتنتجونه]

انتهى.

ضابط : روابط الجمله بما هى خبر عنه عشره

الأول : الضمير وهو الأصل.

الثانى : الإشاره ، نحو : (وَلِباسُ التَّقْوى ذلِكَ خَيْرٌ) [الأعراف : ٢۶].

١- انظر الكتاب (١ / ۴٨٥).

٢- ٢٨٠- الشاهد لقيس بن حصين فى خزانه الأدب (١ / ۴٠٩) ، وشرح أبيات سيبويه (١ / ١١٩) ، ولضبى من بنى سعد فى المقاصد النحويه (١ / ٥٢٩) ، ولرجل ضبّى فى الأغانى (١۶ / ٢٥۶) ، وبلا نسبه فى الكتاب (١ / ١٨۴) ، وتخليص الشواهد (ص ١٩١) ، والردّ على النحاه (ص ١٢٠) ، ولسان العرب (نعم) ، واللمع فى العربيه (ص ١١٣).

الثالث : إعاده المبتدأ بلفظه ، نحو : (الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ) [الحاقه : ١ - ٢].

الرابع : إعادته بمعناه ، نحو : زيد جاءنى أبو عبد الله ، إذا كان كنيه له.

الخامس : عموم يشمل المبتدأ ، نحو : (وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالْكِتابِ ، وَأَقامُوا الصَّلاةَ إِنَّا لا نُضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ) [الأعراف : ١٧٠].

السادس : أن يعطف بفاء السببيه جمله ذات ضمير على جمله خاليه منه ، أو بالعكس نحو : (أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّماءِ ماءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً) [الحج : ٦٣]. [الطويل]

٢٨١- (١)وإنسان عينى يحسر الماء تاره

فيبدو ، وتارات يجمّ ، فيغرق

السابع : العطف بالواو عند هشام (٢) وحده ، نحو : زيد قامت هند وأكرمها.

الثامن : شرط يشتمل على ضمير مدلول على جوابه بالخبر ، نحو : زيد يقوم عمرو إن قام.

التاسع : (أل) النائبه عن الضمير فى قول طائفه ، نحو : (فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوى) [النازعات : ٤١] أى : مأواه.

العاشر : كون الجمله نفس المبتدأ فى المعنى ، نحو : (هجّيرى أبى بكر لا إله إلا الله).

قاعده : متى يمتنع تقديم الخبر والفاعل

(٣)

إذا كان الخبر معرفه كالمبتدأ لم يجز تقديم الخبر ، لأنه مما يشكل ويلبس إذ كل واحد منهما يجوز أن يكون خبرا ، ومخبرا عنه.

قال ابن يعيش : ونظير ذلك الفاعل والمفعول إذا كانا مما لا يظهر فيهما الإعراب ، فإنه لا يجوز نحو : ضرب موسى عيسى.

قاعده : ما هو الأولى بالحذف : المبتدأ أو الخبر

قال ابن إياز : إذا دار الأمر بين كون المحذوف مبتدأ وكونه خبرا فأيّهما أولى؟

١- ٢٨١- الشاهد لذى الرمّه فى ديوانه (ص ٤٦٠) ، وخزانه الأدب (١ / ١٩٢) ، والدرر (٢ / ١٧) ، والمقاصد النحويه (١ / ٥٧٨) ،

ولكثير فى المحتسب (١ / ١٥٠) ، وبلا نسبه فى أوضح المسالك (٣ / ٣٦٢) ، وتذكره النحاه (ص ٦٦٨) ، وشرح الأشمونى (١ / ٩٢) ، ومجالس ثعلب (ص ٦١٢) ، ومغنى اللبيب (٢ / ٥٠١) ، والمقرّب (١ / ٨٣) ، وهمع الهوامع (١ / ٩٨).

٢- هو هشام بن معاويه الضرير وقد ردّ عليه ابن هشام فى المغنى (٥٥٥).

٣- انظر شرح المفصّل (١ / ٩٩).

قال الواسطيّ : الأولى كون المحذوف المبتدأ ، لأن الخبر محطّ الفائده ومعتمدها.

وقال العبدىّ فى (البرهان) : الأولى كونه الخبر ، لأن الحذف اتّساع وتصرّف وذلك فى الخبر دون المبتدأ ، إذ الخبر يكون مفردا جامدا ، ومشتقا ، وجمله على تشعب أقسامها. والمبتدأ لا يكون إلا اسما مفردا.

وقال شيخنا : الحذف بالأعجاز والأواخر أليق منه بالصدور والأوائل ، مثاله : (فَصَبْرٌ جَمِيلٌ) [يوسف : ١٨] أى : شأنى صبر جميل ، أو صبر جميل أمثل من غيره ، ومثله : (طاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ) [محمد : ٢١] أى : المطلوب منكم طاعه ، أو طاعه أمثل لكم.

قال ابن هشام فى (المغنى) (١) : ولو عرض ما يوجب التعيين عمل به ، كما فى : نعم الرجل زيد ، إذ لا يحذف الخبر وجوبا إلا إذا سدّ شىء مسدّه.

وجزم كثير من النحويين فى نحو : عمرك لأفعلنّ ، وايمن الله لأفعلنّ ، بأن المحذوف الخبر ، وجوّز ابن عصفور كونه المبتدأ.

قاعده : ما هو الأولى بالحذف : الفعل أو الفاعل

قال ابن هشام فى (المغنى) (٢) : إذا دار الأمر بين كون المحذوف فعلا ، والباقى فاعلا ، وكونه مبتدأ والباقى خبرا ، فالثانى أولى ، لأن المبتدأ عين الخبر. فالمحذوف عين الثابت ، فيكون حذفا كلا حذف. فأما الفعل فإنه غير الفاعل اللهم إلا أن يعتضد الأول بروايه أخرى ، كقراءه شعبه : (يُسَبِّحُ لَهُ فِيها بِالْغُدُوِّ وَالْآصالِ رِجالٌ) [النور : ٣٦ - ٣٧] بفتح الباء ، فإنه يقدّر الفعل ، والموجود فاعل لا مبتدأ لوقوعه فاعلا فى قراءه من كسر الباء ، أو بموضع آخر يشبهه نحو : (وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللهُ) [الزخرف : ٨٧]. فلا يقدر ليقولن : الله خلقهم ، بل خلقهم الله ، لمجىء ذلك فى شبه هذا الموضع ، وهو : (وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّماواتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ) [الزخرف : ٩].

وقال ابن النحاس فى (التعليقه) : إذا تردّد الإضمار بين أن نكون قد أضمرنا خبرا ، أو أضمرنا فعلا ، كان إضمار الخبر وحذفه أولى من إضمار الفعل وحذفه ، لأن

١- انظر مغنى اللبيب (٦٨٣).

٢- انظر مغنى اللبيب (٦٨٤).

آخر الجمله أولى بالحذف من أولها ، لأن أولها موضع استجمام وراحه ، وآخرها موضع تعب وطلب استراحه.

فائـده - تنكير المبتـدأ : قال الشيخ بهاء الـدين بن النحاس فى تعليقه على (المقرّب) : اعلم أنّ تنكير المبتدأ اختلفت فيه عبارات النحاه : فقال ابن السرّاج : المعتبر فى الابتداء بالنكره حصول الفائده ، فمتى حصـلت الفائده فى الكلام جاز الابتداء ، وجد شىء من الشرائط أو لم يوجد.

وقـال الجرجـانىّ : يجوز الإخبار عن النكره بكل أمر لا تشترك النفوس فى معرفته نحو : رجل من تميم شاعر أو فارس. فالمجوّز عنده شىء واحد ، وهو جهاله بعض النفوس ذلك ، وما ذكره لا يحصر المواضع.

وقال شـيخنا جمال الـدين محمـد بن عمرون : الضابط فى جواز الابتداء بالنكره قربها من المعرفه. لا غير. وفسّـر قربها من المعرفه بأحد شيئين : إما باختصاصها كالنكره الموصوفه. أو بكونها فى غايه العموم. كقولنا : تمره خير من جراده.

فعلى هـذه الضوابـط لاـ حـاجه لنـا بتعـداد الأماكن ، بل نعتبر كلّ ما يرد ، فإن كان جاريا على الضابط أجزناه ، وإلا منعناه ، وإن سلكنـا مسـلك تعـداد الأمـاكن التى يجوز فيها الابتـداء بالنكره ، كما فعل جماعه كثيره فنقول : الأماكن التى يجوز فيها الابتـداء بالنكره تنيف على الثلاثين. وإن لم أجد أحدا من النحاه بلغ بها زائدا على أربعه وعشرين ، فيما علمته.

أحـدها : أن تكون موصوفه ، وهذا تحته نوعان : موصوف بصـفه ظاهره ، كقوله تعالى : (وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْـرِكٍ) [البقره : ٢٢١]. وموصوف بصـفه مقـدّره كمسأله السـمن منوان (١) بـدرهم ، فـإنّ تقـديره منـوان منه بـدرهم ، و (منه) فى موضع الصـفه (للمنوين).

الثانى : أن تكون خلفا من موصوف : كقولهم : ضعيف عاذ بقرمله (٢). أى : إنسان ضعيف أو حيوان التجأ إلى ضعيف.

الثالث : مقاربه المعرفه فى عدم قبول الألف واللام ، كقولك : أفضل من زيد صاحبك.

١- انظر أوضح المسالك (١ / ١٤٣).

٢- انظر مغنى اللبيب (٥٢٠).

الرابع : أن تكون اسم استفهام ، نحو : من جاءك؟

الخامس : اسم شرط ، نحو : من يأتنى أكرمه.

السادس : (كم) الخبريه ، نحو : كم غلام لى.

السابع : أن يكون معنى الكلام التعجب ، كقولهم : عجب لك.

الثامن : أن يتقدّمها أداه نفى ، نحو : ما رجل قائم.

التاسع : أن يتقدمها أداه استفهام ، نحو : أرجل قائم؟

العاشر : أن يتقدّمها خبرها ظرفا ، نحو : عندى رجل.

الحادى عشر : أن يتقدمها خبرها جارّا ومجرورا ، نحو : فى الدار رجل ، وينبغى أن يشترط فى هذين القسمين أن يكون مع المجرور أو الظرف معرفه. وإلا فلو قيل : فى دار رجل لم يجز ، وإن كان الخبر مجرورا وقد تقدم. وأجاز الجزولىّ والواحدىّ فى كتابه (فى النحو) تأخير الخبر فى الظرف والمجرور على ضعف. نقله عنهما شيخنا.

الثانى عشر : أن يكون فيها معنى الدعاء ، نحو : (سَلامٌ عَلَيْكُمْ) [الأنعام : ۵۴] وويل له.

الثالث عشر : أن يكون الكلام بها فى معنى كلام آخر ، كقولهم : (شىء ما جاء بك) (۱) ، وقولهم : (شرّ أهرّ ذا ناب) (۲) ، لأنه فى معنى النفى ، أى : ما أهرّ ذا ناب إلا شر.

الرابع عشر : أن تكون النكره عامه ، نحو قول عمر : تمره خير من جراده (۳) ، ونحو : مسأله خير من بطاله.

الخامس عشر : أن تكون فى جواب من يسأل بالهمزه وأم ، نحو : رجل قائم ، فى جواب من قال : أرجل قائم أم امرأه؟

السادس عشر : أن يكون الموضع موضع تفصيل ، نحو قولنا : الناس رجلان : رجل أكرمته ، ورجل أهنته ، وقول امرئ القيس : [المتقارب]

۲۸۲- (۴)فأقبلت زحفا على الرّكبتين

فثوب علىّ ، وثوب أجر

۱- انظر الكتاب (۱ / ۳۹۴).

۲- انظر الكتاب (۱ / ۳۹۴) ، والمثل فى خزانه الأدب (۴ / ۴۶۹) ، ولسان العرب (هرر)، والمستقصى (۲ / ۱۳۰) ومجمع الأمثال

(۱ / ۳۷۰).

۳- انظر مغنی اللبیب (۵۲۲).

۴- ۲۸۲- الشاهد لامرئ القیس فی دیوانه (ص ۱۵۹) ، والکتاب (۱ / ۱۳۹) ، وخزانه الأدب (۱ / ۳۷۳) ، وشرح شواهد المغنی (۲ / ۸۶۶) ، والمقاصد النحویه (۱ / ۵۴۵) ، وبلا نسبه فی المحتسب (۲ / ۱۲۴) ، ومغنی اللبیب (۲ / ۴۷۲).

السابع عشر : أن تكون معتمده على لام الابتداء ، نحو : لرجل قائم.

الثامن عشر : أن تكون عامله ، نحو : «أمر بمعروف صدقه» (۱).

التاسع عشر : أن تكون (ما) التعجبيه ، نحو : ما أحسن زيدا! على رأى سيبويه.

العشرون : أن تكون مضافه إضافه محضه. نحو : غلام امرأه خارج.

الحادى والعشرون : أن تكون مضافه إضافه غير محضه ، نحو : مثلك لا يفعل كذا.

الثانى والعشرون : أن تكون فى معنى الموصوفه ، وهو أن تكون مصغّره نحو : رجيل قائم ، فالتصغير وصف فى المعنى بالصغر.

الثالث والعشرون : أن تكون النكره يراد بها واحد مخصوص ، نحو ما حكى أنه لمّا أسلم عمر بن الخطاب رضى الله عنه قالت قريش : (صبأ عمر). فقال أبو جهل : (مه ، رجل اختار لنفسه أمرا فما تريدون؟) (۲) ذكره الجرجانىّ فى مسائله.

الرابع والعشرون : أن يتقدم خبرها غير ظرف ولا مجرور ، بل جمله ، نحو : قام أبوه ، بشرط أن تكون فيه معرفه أيضا.

الخامس والعشرون : ما دخل عليها إنّ فى جواب النفى ، نحو قولك : إن رجلا فى الدار ، فى جواب من قال : ما رجل فى الدار.

السادس والعشرون : أن تكون فى معنى الفعل من غير اعتماد ، نحو : قائم الزيدان على رأى الكوفيين (۳) ، والأخفش.

السابع والعشرون : أن تكون معتمده على واو الحال ، كقوله تعالى : (وَطائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ) [آل عمران : ۱۵۴].

الثامن والعشرون : أن تكون معطوفه على نكره ، قد وجد فيها شىء من شروط الابتداء بالنكره ، فصيّرت مبتدأه. كقول الشاعر : [الطويل]

۲۸۳- (۴)عندى اصطبار ، وشكوى عند قاتلتى

[فهل بأعجب من هذا امرؤ سمعا]

التاسع والعشرون : أن يعطف عليها نكره موصوفه. كقوله تعالى : (طاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ) [محمد : ۲۱] على أحد الوجهين.

۱- مرّ تخريجه (ص ۱۱۰).

۲- انظر السيره النبويه لابن هشام (۱ / ۳۴۹).

۳- انظر أوضح المسالك (۱ / ۱۳۵).

۴- ۲۸۳- الشاهد بلا نسبه فى شرح شواهد المغنى (۲ / ۸۶۳) ، ومغنى اللبيب (۲ / ۴۶۸).

الثلاثون : أن تلى لو لا كقول الشاعر : [البسيط]

٢٨٤- (١)لو لا اصطبار لأودى كلّ ذى مقه

[لمّا استقلّت مطاياهنّ للظّعن]

الحادى والثلاثون : أن تلى فاء الجزاء ، نحو قولهم فى المثل : «إن مضى عير فعير فى الرّباط» (٢).

قال : فهـذا ما حصل لى من تعداد الأماكن التى يجوز فيها الابتداء بالنكره. ولا أدّعى الإحاطه ، فلعل غيرى يقف على ما لم أقف عليه ، ويهتـدى إلى ما لم أهتـد إليه ، فمن كانت عنده زياده فليضـفها إلى ما ذكرته راجيا ثواب الله عزّ وجل ، إن شاء الله تعالى. انتهى كلام ابن النحاس.

ثم رأيت بعد ذلك مؤلّفا لبعض المتأخرين قال فيه : قد تتبّع النحاه مسوّغات الابتداء بالنكره ، وأنهاها بعض المتأخرين إلى اثنين وثلاثين. قال : وقد أنهيتها بعون الله إلى نيّف وأربعين ، فذكر الاثنين والثلاثين التى ذكرها ابن النحاس ، وزاد :

أن تكون معطوفه على معرفه ، كقولـك : زيـد ورجـل قائمـان ، فرجـل نكره جـاز الابتـداء بها لعطفها على معرفه. وأن تلى (إذا) الفجائيه. وأن تقع جوابا ، كقولك : درهم ، فى جواب ما عندك؟ أى : درهم عندى.

وأن تكون محصوره ، نحو : إنمـا فى الـدار رجـل. وأن تكون للمفاجأه ، قاله ابن الطراوه ومثّله بقولهم : شـىء ما جاء بك (٣) ، وجعل منه المثل : «ليس عبد بأخ لك» (٤) ، وهذه زياده غريبه.

وأن يؤتى بها للمناقضه ، كقولك : رجل قام لمن زعم أنّ امرأه قامت.

وأن يقصد بها الأمر ، كقوله تعالى : (وَصِيَّةً لِأَزْواجِهِمْ) [البقره : ٢٤٠] ، على قراءه الرفع.

وأن يفيد خبرها ، نحو : دينـاران أخذا من المأخوذ منه درهمان وإنسان صبر على الجوع عشرين يوما ثم سار أربعه برد فى يومه.

١- ٢٨٤- الشاهد بلا نسبه فى أوضح المسالك (١ / ٢٠٤) ، والدرر (٢ / ٢٣) ، وشرح الأشمونى (١ / ٩٨) ، وشرح التصريح (١ / ١٧٠) ، وشرح ابن عقيل (ص ١١٥) ، والمقاصد النحويه (١ / ٥٣٢) ، وهمع الهوامع (١ / ١٠١).

٢- المثل فى مجمع الأمثال (١ / ٢٧) ، والتمثيل والمحاضره (٣٤٤) ، وجمهره الأمثال (٢٧).

٣- انظر الكتاب (١ / ٣٩٤).

٤- المثل فى مجمع الأمثال رقم (٣٤٧٣) ، والمستقصى رقم (١٠٨٦).

وأن يتقدّم معمول خبرها ، نحو : فى دراهمك ألف بيض ، على أن يكون (بيض) خبرا.

وأن تكون النكره لا تراد لعينها ، كقول امرئ القيس : [المتقارب]

٢٨٥- (١)مرسّعه بين أرساعه

[به عسم يبتغى أرنبا]

لأنه لا يريد مرسّعه دون مرسّعه. وهذا عموم البدل وقد تقدم عموم الشمول ، انتهى.

وقال الشيخ تاج الدين بن مكتوم رحمه الله تعالى : [الطويل]

إذا ما جعلت الاسم مبتدأ فقل

بتعريفه إلّا مواضع نكّرا

بها ، وهى - إن عدّت - ثلاثون بعدها

ثلاثتها ، فاحفظ لكى تتمهّرا

ومرجعها لاثنين منها ، فقل : هما

خصوص ، وتعميم أفادا وأثّرا

فأوّلها الموصوف ، والوصف والذى

عن النفى ، واستفهامه قد تأخّرا

كذاك اسم الاستفهام ، والشّرط ، والّذى

أضيف ، وما قد عمّ ، أو جا منكّرا

كقولك : دينار لدىّ لقائل :

أعندك دينار؟ فكن متبصّرا

كذا كم لإخبار ، وما ليس قابلا

لأل ، وكذا ما كان فى الحصر قد جرى

وما جاء دعاء ، أو غدا عاملا ، وما

له سوّغ التفصيل أن يتنكّرا

وما بعد واو الحال جاء ، وفا الجزا

ولو لا ، وما كالفعل ، أو جا مصغّرا

وما (إنّ) يتلو فى جواب الذى نفى

وما كان معطوفا على ما تنكّرا

وساغ ، ومخصوصا غدا ، وجواب ذى

سؤال بأم والهمز. فاخبر لتخبرا

وما قدّمت أخباره وهى جمله

وما نحو : ما أسخاه فى القرّ بالقرى!

كذا ما ولى لام ابتداء ، وما غدا

عن الظرف والمجرور أيضا مؤخّرا

وما كان فى معنى التعجّب ، أو تلا

إذا لفجأه ، فاحوها تحو جوهرا

فائده - فى قولهم راكب الناقه طليحان : فى (تذكره التاج) لابن مكتوم : قالوا : راكب الناقه طليحان (٢) ، وفيه ثلاثه أقوال :

---

١ - ٢٨٥- الشاهد لامرئ القيس فى ديوانه (ص ١٢٨) مرسّعه وسط أرفاغه ، وإنباه المرواه (۴ / ١٧۴) ، وشرح ابن عقيل (ص ١١٥) ، ولسان العرب (عسم) و (رسع) و (لسع) ، ومجالس ثعلب (١ / ١٠٢) ، والمعانى الكبير (ص ٢١١) ، وهو لامرئ القيس بن مالك الحميرى فى المؤتلف والمختلف (ص ١٢) ، وبلا نسبه فى سرّ صناعه الإعراب (ص ٧٣) ، وشرح الأشمونى (ص ٩٨) ، وشرح المفصّل (١ / ٣۶).

٢- انظر مغنى اللبيب (٧٢۵) ، والخصائص (١ / ٢٨٩).

قيل : تقديره أحد طليحين ، حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقام المحذوف.

وقيل : التقدير : راكب الناقه والناقه طليحان.

وقيل : التقدير : راكب الناقه طليح ، وهما طليحان ، وفيه حذف خبر وحذف مبتدأ ، انتهى.

باب كان وأخواتها

اشاره

قال ابن بابشاذ : (كان) أمّ الأفعال لأن كل شيء داخل تحت الكون لا ينفكّ شيء من معناها ، ومن ثمّ صرّفوها تصرّفا ليس لغيرها. وأصبح وأمسى أختان لأنهما طرفا الزمان ، وظلّ وأضحى أختان لأنهما لصدر النهار ، وبات وصار أختان لاعتلال عينهما ، وزال وفتئ وانفكّ وبرح ودام أخوات للزوم أولها (ما) ، وليس منفرده لأنها لا تتصرف.

قال ابن هشام فى (تذكرته) : الصواب أن يقال : إن (ما) قبل (دام) أخوات ، لأنهنّ لا يعملن إلا فى النفى وشبهه ، و (ليس) و (ما دام) أختان لعدم تصرّفهما ، وإلا فما غير لازمه فى الأربعه ، إنما يلزم قبلهما نفى أو شبهه أعمّ من أن يكون النفى بما أو غيرها ، فإن اعتبر أنها قد تنفى بما فليعدّ كان وأمسى ونحو ذلك ، ثم إن (ما) الداخله على (دام) غير ما الداخله عليهن. قال : فالذى قاله خطأ ، والذى قلناه هو الصواب.

قال أبو البقاء فى اللباب : إنما كانت (كان) أمّ هذه الأفعال لخمسه أوجه :

أحدها : سعه أقسامها.

والثانى : أنّ كان التامه دالّه على الكون ، وكلّ شيء داخل تحت الكون.

والثالث : أنّ كان داله على مطلق الزمان الماضى ، ويكون داله على مطلق الزمان المستقبل بخلاف غيرها ، فإنها تدّل على زمان مخصوص كالصباح والمساء.

والرابع : أنها أكثر فى كلامهم ، ولهذا حذفوا منها النون فى قولهم : لم يك.

والخامس : أن بقيه أخواتها تصلح أن تقع أخبارا لها ، كقولك : كان زيد أصبح منطلقا ، ولا يحسن : أصبح زيد كان منطلقا.

(مسأله) : قال الزجّاجىّ فى (أماليه) : قال أبو بكر أحمد بن الحسن النحوىّ

المعروف بابن شقير (١) : كان زيد آكلا طعامك ، جائز من كلّ قول. كان آكلا طعامك زيد ، جائز من كلّ قول. آكلا طعامك كان زيد. كان زيد طعامك آكلا ، جائز من كلّ قول. كان طعامك آكلا زيد جائز من قول الكوفيين ، وخطأ من قول البصريين. طعامك آكلا كان زيد ، جائز من قول البصريين والكسائيّ ، وخطأ من قول الفرّاء. طعامك كان زيد آكلا ، جائز من كلّ قول. كان طعامك زيد آكلا ، جائز من قول الكوفيين ، وخطأ من قول البصريين. آكلا كان زيد طعامك ، جائز من قول البصريين ، وخطأ من قول الكوفيين إلا على كلامين من قول الكسائى. آكلا كان طعامك زيد ، خطأ من كلّ قول. طعامك كان آكلا زيد ، جائز من كلّ قول. كان آكلا زيد طعامك ، جائز من كلّ قول ، وفى هاتين قبح من قول الكوفيين.

وإذا قدّمت زيدا فقلت : زيد كان آكلا طعامك ، وزيد آكلا طعامك كان ، وآكلا طعامك زيد كان ، وزيد طعامك كان آكلا ، فهذه كلها جائزه من كل قول.

فإذا قلت : زيد طعامك آكلا كان ، أو طعامك آكلا زيد كان ، جازتا من قول البصريّين والكسائيّ ، وكانتا خطأ من قول الفرّاء ، لأنه لا يقدم مفعول خبر كان عليه إذا كان خبر كان مقدّما من قبل أنه لو أراد ردّه إلى (فعل ويفعل) لم يجز عنده ، والكسائيّ يجيز تقديمه كما يجيز تقديم الحال.

فإذا قلت : طعامك زيد كان آكلا جازت من كلّ قول.

وإن قلت : زيد طعامك كان آكلا ، جازت من كلّ قول.

وقولك : آكلا زيد كان طعامك ، جائزه من قول البصريين ، وخطأ من قول الكوفيين إلا الكسائى على كلامين.

فإن قلت : طعامك زيد آكلا كان ، جازت من قول البصريين وخطأ من قول الكوفيين إلا الكسائى على كلامين ، انتهى.

ضابط : القول فى تقديم أخبار كان وأخواتها عليها

قال أبو الحسين بن أبى الربيع فى (شرح الإيضاح) : كان وأخواتها فى تقديم أخبارها عليها على أربعه أقسام :

قسم : لا يتقدّم خبرها عليها باتفاق ، وهو ما دام.

وقسم : يتقدّم عند الجمهور إلا المبرّد ، وذلك (ليس) (٢).

١- انظر همع الهوامع (١ / ١١٨).

٢- انظر الإنصاف (١٦٠).

وقسم : لا يتقدّم خبرها عليها عند الجمهور إلا ابن كيسان وهى : (ما زال) ، و (ما انفكّ) و (ما فتئ) و (ما برح).

وقسم : يتقدّم الخبر عليه باتفاق ما لم يعرض عارض ، وهى : (كان) وبقيه أفعال الباب.

باب (ما) وأخواتها

قاعده

قال أبو البقاء فى (التبيين) : (ما) هى الأصل فى النفى ، وهى أمّ بابه ، والنفى فيها آكد.

فائده - (ما) فى القرآن : قال الشيخ تاج الدين بن مكتوم فى (تذكرته) : لم تقع (ما) فى القرآن إلا على لغه الحجاز ما خلا حرفا واحدا ، وهو : (وَما أَنْتَ بِهادِى الْعُمْيِ عَنْ ضَلالَتِهِمْ) [النمل : ٨١] على قراءه حمزه (١). فإنها هنا على لغه تميم.

وزعم الأصمعى أن (ما) لم تقع فى الشعر إلا على لغه تميم. قال بعض النحويين : فتصفّحت ذلك فوجدته كما ذكر ، ما خلا ثلاثه أبيات ، منها اثنان فيهما خلاف ، قول الفرزدق (٢) : [البسيط]

[فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم

إنهم قريش] وإذ ما مثلهم بشر

والآخر قوله : [الرجز]

٢٨٦- (٣)رؤبه والعجّاج أورثانى

نجرين ما مثلهما نجران

كذا روى بنصب مثلهما ، وهو مثل قول الفرزدق.

والثالث : [الكامل]

٢٨٧- (٤)وأنا النّذير بحرّه مسوّده

يصل الأعمّ إليكم أقوادها

أبناؤها متكنّفون أباهم

حنقو الصّدور وما هم أولادها

قاعده : التصرف فى لا وما النافيتين

التصرّف فى (لا) النافيه أكثر من التصرف فى (ما)

ص: ۶۰

۱- انظر تيسير الدانى (۱۳۷) قرأ حمزه (تهدى) بالتاء المفتوحه وإسكان الهاء.

۲- مرّ الشاهد رقم (۱۸۸).

۳- ۲۸۶- الرجز بلا نسبه فى همع الهوامع (۱ / ۱۲۴) ، والدرر (۱ / ۹۶).

۴- ۲۸۷- الشاهد بلا نسبه فى شرح ابن عقيل (ص ۱۵۳) ، والمقاصد النحويه (۲ / ۱۳۷).

النافيه ، ومن ثم جاز حذف لا فى جواب القسم ، نحو : (تَاللهِ تَفْتَؤُا) [يوسف : ٨٥] أى : لا تفتأ. ولم يجز حذف (ما).

كذا نقله ابن الخبّاز عن شيخه ، معترضا به على ابن معط ، إذ قال ، ألفيّته :

وإن أتى الجواب منفيّا بلا

أو ما ، كقولى : والسما ما فعلا

فإنّه يجوز حذف الحرف

إذ أمنوا الإلباس حال الحذف

قال ابن الخباز : وما رأيت فى كتب النحو إلا حذف لا.

فائده - زياده الباء فى الخبر : قال ابن هشام فى (تذكرته) : زياده الباء فى الخبر على ثلاثه أقسام : كثير ، وقليل ، وأقل.

١- فالكثير فى ثلاثه مواضع ، وذلك : بعد (ليس) و (ما) ، نحو : (أَلَيْسَ اللهُ بِكافٍ عَبْدَهُ) [الزمر : ٣٦] ، (وَما رَبُّكَ بِغافِلٍ) [الأنعام : ١٣٢] ، وبعد أو لم نحو : (أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللهَ الَّذِى خَلَقَ السَّماواتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَعْىَ بِخَلْقِهِنَّ بِقادِرٍ) [الأحقاف : ٣٣] ، وذلك لأنه فى معنى : أو ليس الله بقادر ، فهو راجع إلى المسأله الأولى فى المعنى.

٢- والقليل فى ثلاثه مواضع : بعد (كان) وأخواتها منفيه كقوله :

٢٨٨- (١)وإن مدّت الأيدى إلى الزّاد لم أكن

بأعجلهم ، إذ أجشع القوم أعجل

وبعد (ظنّ) وأخواتها منفيّه ، كقوله : [الطويل]

٢٨٩- (٢)دعانى أخى والخيل بينى وبينه

فلمّا دعانى لم يجدنى بقعدد

وبعد (لا) العامله عمل ليس ، كقوله : [الطويل]

٢٩٠- (٣)فكن لى شفيعا يوم لا ذو شفاعه

بمغن فتيلا عن سواد بن قارب

١- ٢٨٨- الشاهد للشنفرى فى ديوانه (ص ٥٩) ، وتخليص الشواهد (ص ٢٨٥) ، وخزانه الأدب (٣ / ٣٤٠) ، والدرر (٢ / ١٢٤) ، وشرح التصريح (١ / ٢٠٢) ، وشرح شواهد المغنى (٢ / ٨٩٩) ، والمقاصد النحويه (٢ / ١١٧) ، وبلا نسبه فى أوضح المسالك (١ / ٢٩٥) ، والجنى الـدانى (ص ٥٤) ، وجـواهر الأدب (ص ٥٤) ، وشـرح الأشمونى (١ / ١٢٣) ، وشـرح ابن عقيـل (ص ١٥٧) ، وشرح قطر الندى (ص ١٨٨) ، ومغنى اللبيب (٢ / ٥٦٠) ، وهمع الهوامع (١ / ١٢٧).

٢- ٢٨٩- الشاهـد لدريـد بن الصـمه فى ديوانه (ص ٤٨) ، وتخليص الشواهـد (ص ٢٨٦) ، وجمهره أشـعار العرب (١ / ٥٩٠) ، والدرر (٢ / ١٢٥) ، وشـرح التصريح (١ / ٢٠٢) ، ولسان العرب (قعـد) ، والمقاصـد النحويه (٢ / ١٢١) ، وبلا نسـبه فى أوضح المسالك (١ / ٢٩٩) ، وجواهر الأدب (ص ٥٥) ، وهمع الهوامع (١ / ١٢٧).

٣- ٢٩٠- الشاهـد لسواد بن قارب فى الجنى الـدانى (ص ٥٤) ، والدرر (٢ / ١٢٦) ، وشـرح التصريح (١ / ٢٠١) ، وشرح عمده الحافظ (ص ٢١٥) ، والمقاصد النحويه (٢ / ١١٤) ، وبلا نسـبه فى أوضح المسالك (١ / ٢٩٤) ، وشرح الأشمونى (١ / ١٢٣) ، وشرح شواهد المغنى (ص ٨٣٥) ، وشرح ابن عقيل (ص ١٥٦) ، ومغنى اللبيب (ص ٤١٩) ، وهمع الهوامع (١ / ١٢٧).

٣- والأقلّ فى ثلاثه مواضع : بعد إنّ ، ولكنّ ، وهل. فالأول كقوله : [الطويل]

٢٩١- (١)فإن تنأ عنها حقبه لا تلاقها

فإنّك ممّا أحدثت بالمجرّب

والثانى كقوله : [الطويل]

٢٩٢- (٢)ولكنّ أجرا لو علمت بهيّن

[وهل ينكر المعروف فى النّاس والأجر]

والثالث كقوله : [الطويل]

٢٩٣- (٣)[يقول إذا اقلولى عليها وأقردت]

ألا هل أخو عيش لذيذ بدائم

فائده - نظرت بليس : قال ابن هشام فى (تذكرته) : نظر سيبويه (١) (لات) بليس ولا يكون فى الاستثناء من حيث أنه لا يستعمل معهما إلا أحد الاسمين ، والآخر مضمر دائما.

باب إنّ وأخواتها

ضابط

قال فى (المفصّل) : جميع ما ذكر فى خبر المبتدأ من أصنافه وأحواله وشرائطه قائم فى خبر إنّ ما خلا جواز تقديمه إلا إذا وقع ظرفا ، كقولك : إنّ فى الدار زيدا.

١- ٢٩١- الشاهد لامرئ القيس فى ديوانه (ص ٤٢) ، وتخليص الشواهد (ص ٢٨٦) ، والدرر (١ / ٢٩٣) ، وشرح التصريح (١ / ٢٠٢) ، والصاحبى فى فقه اللغه (ص ١٠٧) ، والمقاصد النحويه (٢ / ١٢٦) ، وبلا نسبه فى أوضح المسالك (١ / ٢٩٧) ، وجواهر الأدب (ص ٥٤) ، ورصف المبانى (ص ٢٥٧) ، وشرح الأشمونى (١ / ١٢٣) ، وهمع الهوامع (١ / ٨٨).

٢- ٢٩٢- الشاهد بلا نسبه فى أوضح المسالك (١ / ٢٩٨) ، وخزانه الأدب (٩ / ٥٢٣) ، والدرر (٢ / ١٢٧) ، وسرّ صناعه الإعراب (١ / ١٤٢) ، وشرح الأشمونى (١ / ١٢٤) ، وشرح التصريح (١ / ٢٠٢) ، وشرح المفصّل (٨ / ٢٣) ، ولسان العرب (كفى) ، والمقاصد النحويه (٢ / ١٣٤) ، وهمع الهوامع (١ / ١٢٧).

٣- ٢٩٣- الشاهد للفرزدق فى ديوانه (ص ٨٦٣) ، والأزهيّه (ص ٢١٠) ، وتخليص الشواهد (ص ٢٨٦) ، وجمهره اللغه (ص

٦٣٦) ، وخزانه الأدب (٤ / ١٤٢) ، والدرر (٢ / ١٢٦) ، وشرح التصريح (١ / ٢٠٢) ، وشرح شواهد المغنى (٢ / ٧٧٢) ، ولسان العرب (قلا) ، والمقاصد النحويه (٢ / ١٣٥) ، وبلا نسبه فى أساس البلاغه (قرد) ، وأوضح المسالك (١ / ٢٩٩) ، والجنى الدانى (ص ٥٥) ، وجواهر الأدب (ص ٥٢) ، وخزانه الأدب (٥ / ١٤) ، والدرر (٥ / ١٣٩) ، وشرح الأشمونى (١ / ١٢٤) ، ولسان العرب (قرد) و (هلل) ، والمنصف (٣ / ٦٧) ، وهمع الهوامع (١ / ١٢٧).

وقال ابن يعيش فى (الشرح) (١) : كلّ ما جاز فى المبتدأ والخبر جاز مع (إنّ) وأخواتها ، لا فرق بينهما ، ولا يجوز تقديم خبرها ، ولا اسمها عليها ، ولا تقدم الخبر فيها على الاسم ، ويجوز ذلك فى المبتدأ وذلك لعدم تصرّف هذه الحروف ، وكونها فروقا على الأفعال فى العمل ، فانحطّت عن درجه الأفعال ، فجاز التقديم فى الأفعال ، نحو : قائما كان زيد ، وكان قائما زيد ، ولم يجز ذلك فى هذه الحروف ، اللهم إلا أن يكون الخبر ظرفا أو جارا ومجرورا ، وذلك أنهم توسّعوا فى الظروف ، وخصّوها بذلك ، لكثرتها فى الاستعمال.

قاعده : (إنّ) أصل الباب

قال أبو البقاء فى (التبيين) : أصل الباب إنّ.

ضابط : مواضع كسر إن

قال ابن هشام فى (شرح الشذور) (٢) : تكسر إنّ فى تسعه مواضع :

أحدها : فى ابتداء الكلام ، نحو : (إِنَّا أَنْزَلْناهُ) [القدر : ١].

الثانى : أن تقع فى أول الصله ، نحو : (وَآتَيْناهُ مِنَ الْكُنُوزِ ما إِنَّ مَفاتِحَهُ لَتَنُوأُ) [القصص : ٧٦].

الثالث : فى أول الصفه ، كمررت برجل إنه فاضل.

الرابع : فى أول الجمله الحاليه ، نحو : (كَما أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقاً مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكارِهُونَ) [الأنفال : ٥].

الخامس : فى أول الجمله المضاف إليها ما يختصّ بالجمل ، وهو إذ وإذا وحيث ، نحو : جلست حيث إن زيدا جالس.

السادس : أن تقع قبل اللام المعلّقه ، نحو : (وَاللهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ ، وَاللهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنافِقِينَ لَكاذِبُونَ) [المنافقون : ١].

السابع : أن تقع محكيه بالقول ، نحو : (قالَ إِنِّى عَبْدُ اللهِ) [مريم : ٣٠].

الثامن : أن تقع جوابا للقسم ، نحو : (حم وَالْكِتابِ الْمُبِينِ إِنَّا أَنْزَلْناهُ) [الدخان : ١ - ٣].

التاسع : أن تقع خبرا عن اسم عين ، نحو : زيد إنّه فاضل. وتفتح فى ثمانيه مواضع :

١- انظر الكتاب (٢ / ٣٦٥).

٢- انظر شرح المفصّل (١ / ١٠٢).

أحدها : أن تقع فاعلا ، نحو : (أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنا) [العنكبوت : ٥١].

الثانى : أن تقع نائبا عن الفاعل ، نحو : (أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ) [الجن : ١].

الثالث : أن تقع مفعولا لغير القول ، نحو : (وَلا تَخافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُمْ) [الأنعام : ٨١].

الرابع : أن تقع فى موضع رفع بالابتداء ، نحو : (وَمِنْ آياتِهِ أَنَّكَ تَرَى الْأَرْضَ خاشِعَةً) [فصلت : ٣٩].

الخامس : أن تقع فى موضع خبر اسم معنى ، نحو : اعتقادى أنك فاضل.

السادس : أن تقع مجروره بالحرف ، نحو : (ذلِكَ بِأَنَّ اللهَ هُوَ الْحَقُّ) [الحج : ٦].

السابع : أن تقع مجروره بالإضافه ، نحو : (مِثْلَ ما أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ) [الذاريات : ٢٣].

الثامن : أن تقع تابعه لشىء مما ذكر ، نحو : (اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ) [البقره : ٤٧] ، (وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّها لَكُمْ) [الأنفال : ٧].

ويجوز الكسر والفتح فى ثلاثه مواضع :

أحدها : بعد (إذا) الفجائيه ، نحو : خرجت فإذا إنّ زيدا بالباب.

الثانى : بعد (الفاء) الجزائيه ، نحو : (مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءاً بِجَهالَةٍ ثُمَّ تابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ ، فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ) [الأنعام : ٥٤].

الثالث : إذا وقعت خبرا عن قول ، وخبرها قول ، وفاعل القولين واحد ، نحو : أوّل قولى أنى أحمد الله.

ضابط : إن المخففه

قال أبو حيّان : حال (إن) المخفّفه إذا عملت كحالها وهى مشدّده ، فى جميع الأحكام ، إلا فى شىء واحد ، وهو أنها لا تعمل فى الضمير إلا ضروره ، بخلاف المشدّده. تقول : إنّك قائم ، ولا يجوز إنك قائم.

فائده - إنّ واللام أيهما أشد تأكيدا : قال السخاوىّ فى (شرح المفصّل) : اختلفت النحاه فى إنّ واللام ، أيّهما أشدّ تأكيدا فقال بعضهم : (إنّ) لتأثيرها فى المعمول ، وتغييرها لفظ الابتداء أشدّ تأكيدا وأقعد من اللام.

وقال آخرون : اللام أشدّ تأكيدا ، لأنّه يتمحّض دخوله لذلك ، ولا يكون له شبه بالفعل.

باب لا

اشاره

(فائده) قال ابن يعيش (۱) : نظير (لا) فى اختصاصها بالنكرات ، (ربّ) ، و (كم) ، لأنّ (ربّ) للتقليل ، و (كم) للتكثير ، وهذه معان الإبهام أولى بها.

فائده - ما يشابه ما الكافه : فى تعاليق ابن هشام : نظير (ما) فى كفّها إنّ وأخواتها عن العمل اللام فى : لا أبا لزيد ، ولا غلامى لعمرو ، فى أنها هيّأت (لا) للعمل فى المعارف. ولو لا وجودها لم يكن للا أن تعمل. فأما قوله : [الوافر]

۲۹۴- (۲)أبالموت الّذى لا بدّ أنّى

ملاق - لا أباك - تخوّفينى

فإنه على نيتها. كما أنّ قوله : [البسيط]

۲۹۵- (۳)[كذاك أدّبت حتى صار من خلقى]

أنّى رأيت ملاك الشّيمه الأدب

على نيّه اللام المعلّقه ، حذفت وأبقى حكمها.

ضابط : ما تعمل فيه رب تعمل فيه لا

قال سيبويه (۴) : كلّ شىء حسن أن تعمل فيه (ربّ) حسن أن تعمل فيه (لا).

باب ظنّ وأخواتها

ضابط

قال ابن عصفور : لم يعلّق من الأفعال إلا أفعال القلوب ، وهى : ظننت وعلمت ونحوهما. ولم يعلّق من غير أفعال القلوب إلا انظر ، واسأل ، قالوا : انظر من أبو زيد ، واسأل أبو من عمرو ، وكأن الذى سوّغ ذلك فيهما كونهما سببين للعلم ، والعلم من أفعال القلوب ، فأجرى السبب مجرى المسبّب.

۱- انظر شرح المفصّل (۲ / ۱۰۳).

٢ - ٢٩٤- الشاهد لأبى حيه النميرى فى ديوانه (ص ١٧٧) ، وخزانه الأدب (٤ / ١٠٠) ، والدرر (٢ / ٢١٩) ، وشرح شواهد الإيضاح (ص ٢١١) ، ولسان العرب (خعل) و (أبى) و (فلا) ، وبلا نسبه فى الخصائص (١ / ٣٤٥) ، وشرح التصريح (٢ / ٢٦) ، وشرح شذور الذهب (ص ٤٢٤) ، وشرح المفصّل (٢ / ١٠٥) ، واللامات (ص ١٠٣) ، والمقتضب (٤ / ٣٧٥) ، والمقرّب (١ / ١٩٧) ، والمنصف (٢ / ٣٣٧) ، وهمع الهوامع (١ / ٣٣٧).

٣- ٢٩٥- الشاهد لبعض الفزاريين فى خزانه الأدب (٩ / ١٣٩) ، والدرر (٢ / ٢٥٧) ، وبلا نسبه فى أوضح المسالك (٢ / ٦٥) ، وتخليص الشواهد (ص ٤٤٩) ، وشرح الأشمونى (١ / ١٦٠) ، وشرح التصريح (١ / ٢٥٨) ، وشرح ديوان الحماسه للمرزوقى (ص ١١٤٦) ، وشرح عمده الحافظ (ص ٢٤٩) ، وشرح ابن عقيل (ص ٢٢١) ، والمقاصد النحويه (٢ / ٤١١) ، والمقرب (١ / ١١٧) ، وهمع الهوامع (١ / ١٥٣).

٤- انظر الكتاب (٢ / ١٥٥).

فائـده – الخواص التى لظن وأخواتها : قال ابن القوّاس فى (شـرح الدّره) : لهذه الأفعال خواصّ لا يشاركها فيها غيرها من الأفعال المتعدّيه :

منها : أن مفعوليها مبتدأ وخبر فى الأصل.

ومنها : أنه لا يجوز الاقتصار على أحد مفعوليها غالبا ، كما جاز فى باب (أعطيت).

ومنها : الإلغاء.

ومنها : التعليق.

ومنها : جواز كون ضميرى الفاعل والمفعول لمسمّى واحد ، نحو : ظننتنى قائما ، وعلمتنى منطلقا.

والمخاطب : ظننتك قائما. أى : ظننت نفسك.

والغائب : زيد رآه عالما ، أى : نفسه. وفى التنزيل : (أَنْ رَآهُ اسْتَغْنى) [العلق : ۶ – ۷] أى : رأى نفسه. وإنما جاز ذلك فيها دون غيرها لأمرين :

أحـدهما : أنه لمـا كـان المقصـود هو الثـانى لتعلّق العلم أو الظنّ به لأـنه محلّهمـا بقى الأـول كـأنه غير موجود بخلاـف ضـربتنى وضربتك ، فإن المفعول محلّ الفعل فلا يتوهّم عدمه.

وثانيهمـا : أن علم الإنسـان وظنّه بـأمور نفسه أكثر من علمه بـأمور غيره ، فلمـا كثر فيهـا ، وقـلّ فى غيرهـا جمع بينهما حملا على الأكثر ، فإذا قصد الجمع بين المفعولين فى غيرها من الأفعال أبدل المفعول بالنفس ، نحو : ضربت نفسى ، وضربت نفسك. وقد حملوا عـدمت وفقـدت فى ذلـك على أفعـال القلوب ، فقـالوا : عـدمتنى وفقـدتنى ، لأنه لما كان دعاء على نفسه كان الفعل فى المعنى لغيره ، فكأنه قال : عدمنى غيرى ، انتهى.

باب الفاعل

اشاره

(فائـده) قال أبو الحسين بن أبى الربيع فى (شـرح الإيضاح) : الإسـناد ، والبناء ، والتفريغ ، والشـغل ألفاظ مترادفه لمعنى واحـد ، يدلّك على ذلك أن سيبويه قال (۱) : الفاعل شغل به الفعل ، وقال فى موضع : فرّغ له. وفى موضع : بنى له ، وفى موضع : أسند له ، لأنها كلها فى معنى واحد.

قاعده : الفاعل كجزء من الفعل

الفاعل كجزء من أجزاء الفعل ، قال أبو البقاء فى (اللباب) : والدليل على ذلك اثنا عشر وجها :

۱- انظر الکتاب (۱ / ۶۷).

أحدها : أن آخر الفعل يسكّن لضمير الفاعل لئلا يتوالى أربع متحركات ، كضربت وضربنا ، ولم يسكنوه مع ضمير المفعول. نحو : ضربنا زيد ، لأنه فى حكم المنفصل.

الثانى : أنهم جعلوا النون فى الأمثله الخمسه علامه رفع الفعل مع حيلوله الفاعل بينهما ، ولو لا أنه كجزء من الفعل لم يكن كذلك.

الثالث : أنهم لم يعطفوا على الضمير المتّصل المرفوع من غير توكيد ، لجريانه مجرى الجزء من الفعل واختلاطه به.

الرابع : أنهم وصلوا تاء التأنيث بالفعل دلاله على تأنيث الفاعل ، فكان كالجزء منه.

الخامس : أنهم قالوا : ألقيا وفقا ، مكان ألق ألق. ولو لا أن ضمير الفاعل كجزء من الفعل لما أنيبت منابه.

السادس : أنهم نسبوا : إلى (كنت) ، فقالوا : كنتى ، ولو لا جعلهم التاء كجزء من الفعل لم تبق مع النسب.

السابع : أنهم ألغوا (ظننت) إذا توسّطت أو تأخّرت ، ولا وجه إلى ذلك إلا جعل الفاعل كجزء من الفعل الذى لا فاعل له. ومثل ذلك لا يعمل.

الثامن : امتناعهم من تقديم الفاعل على الفعل كامتناعهم من تقديم بعض حروفه.

التاسع : أنهم جعلوا (حبّذا) بمنزله جزء واحد لا يفيد مع أنه فعل وفاعل.

العاشر : أن من النحويين من جعل (حبّذا) فى موضع رفع بالابتداء ، وأخبر عنه ، والجمله لا يصحّ فيها ذلك إلا إذا سمّى بها.

الحادى عشر : أنهم جعلوا (ذا) فى (حبّذا) بلفظ واحد فى التثنيه والجمع والتأنيث كما يفعل ذلك فى الحرف الواحد.

الثانى عشر : أنهم قالوا فى تصغير (حبّذا) : ما أحيبذه! فصغّروا الفعل ، وحذفوا منه إحدى الباءين ، ومن الاسم الألف ، ومن العرب من يقول : لا تحبّذه ، فاشتقّ منهما ، انتهى. وهذه الأوجه مأخوذه من (سرّ الصناعه) لابن جنّى.

قاعده : الأصل تقديم الفاعل وتأخير المفعول

الأصل تقديم الفاعل وتأخير المفعول ، قال ابن النحاس : وإنما كان الأصل فى الفاعل التقديم ، لأنه يتنزّل من الفعل منزله الجزء ، ولا كذلك المفعول. وقال ابن عصفور فى (شرح المقرّب) : ينقسم الفاعل بالنظر إلى تقديم المفعول عليه وحده وتأخيره عنه ثلاثه أقسام :

١- قسم لا يجوز فيه تقديم المفعول على الفاعل وحده ، وهو أن يكون

الفاعل ضـميرا متصـلا ، أو لا يكون فى الكلام شىء مبيّن ، أو يكون الفاعل مضافا إليه المصدر المقدّر بأن والفعل ، أو بأن التى خبرها فعل أو اسم مشتقّ منه.

٢- وقسم يلزم فيه تقـديمه عليه ، وهو أن يكون المفعول ضـميرا متصـلا ، والفاعـل ظاهرا ، أو يكون متصـلا بالفاعل ضـمير يعود على المفعول ، أو على ما اتصل بالمفعول ، أو يكون الفاعل ضـميرا عائدا على ما اتصل بالمفعول ، أو يكون المفعول مضافا إليه اسم الفاعل بمعنى الحال أو الاسـتقبال أو المصـدر المقدّر بأن والفعل ، أو بأنّ التى خبرها فعل ، أو يكون الفاعل مقرونا بإلّا ، أو فى معنى المقرون بها.

٣- وقسم يجوز فيه التقديم والتأخير ، وهو ما عدا ذلك.

ضابط : حذف الفاعل

قال ابن النحاس فى (التعليقه) : اعلم أنّ الفاعل يحذف فى ثلاثه مواضع :

أحدها : إذا بنى الفعل للمفعول ، نحو : ضرب زيد. فهاهنا يحذف الفاعل. وهو غير مراد.

والثانى : فى المصدر إذا لم يذكر معه الفاعل مظهرا ، يكون محذوفا ولا يكون مضـمرا ، لأن المصدر غير مشـتقّ عند البصريّين ، فلا يتحمّل ضميرا ، بل يكون الفاعل محذوفا مرادا إليه نحو : يعجبنى ضرب زيد ، أو يعجبنى شرب الماء.

والثـالث : إذا لاـقى الفاعـل ساكنـا من كلمه أخرى ، وكقولـك للجمـاعه ، اضـربوا القوم ، وللمخـاطبه : اشـربى القوم ، ومنه نونا التوكيد ، نحو : هل الزيدون يقومنّ ، وهل تضربنّ يا هند؟

ضابط : أقسام المضمر والمظهر من جهه التقديم والتأخير

المضمر والمظهر من جهه التقديم والتأخير على أربعه أقسام :

أحدها : أن يكون الظاهر مقدّما على المضمر لفظا ورتبه ، نحو : ضرب زيد غلامه.

والثانى : أن يكون الظاهر مقدّما على المضمر لفظا دون رتبه. نحو : ضرب زيدا غلامه.

والثالث : أن يكون الظاهر مقدّما على المضمر رتبه دون لفظ. نحو : ضرب غلامه زيد ، فهذه الثالثه تجوز بالإجماع.

والرابع : أن يكون الظاهر مؤخّرا لفظا ورتبه ، نحو : ضـرب غلامه زيدا ، فهذا أكثر النحاه لا يجيزه لمخالفته باب المضمر ، ومنهم من أجازه.

باب النائب عن الفاعل

ضابط : الأفعال التى تبنى للمفعول

قال ابن عصفور فى (شرح المقرّب) : الأفعال ثلاثه أقسام :

قسم : يجوز بناؤه للمفعول باتفاق ، وهو الأفعال التى لا تتصرّف ، نحو : نعم وبئس.

وقسم : فيه خلاف ، وهو كان وأخواتها المتصرّفه.

وقسم : لا خلاف فى جواز بنائه للمفعول ، هو ما بقى من الأفعال المتصرفه.

ضابط : حروف الجر التى يجوز بناء الفعل لها

قال ابن الخبّاز فى (شرح الجزوليّه) : حروف الجرّ يجوز بناء الفعل لها إلا ما استثنيته لك ، ولم يتعرّض أحد لهذا : فمن ذلك لام التعليل ، لا يقال : أكرم لزيد.

وكذلك (الباء ، ومن) إذا أفادتا ذلك ، (وربّ) لأنّ لها صدر الكلام ، (ومذ ، ومنذ) لأنهما ضعيفتا التصرّف.

وزاد ابن إياز (الباء) الحاليه ، نحو : خرج زيد بثيابه. فإنها لا تقوم مقام الفاعل وكذلك خلا ، وعدا ، وحاشا إذا جررن ، والمميز إذا كان معه من ، نحو : طبت من نفس. لا يقوم شيء من ذلك مقام الفاعل.

فائده : لغز لغوى : قال ابن معط فى ألفيته :

مسأله بها امتحان النّشأه

أعطى بالمعطى به ألف مائه

وكسى المكسوّ فروا جبّه

ونقص الموزون ألفا حبّه

قال ابن القوّاس : هذه المسأله تذكر فى هذا الباب لامتحان النشأه بها ، ولإفاده الرياضه والتدرّب ، ولها أربع صور :

الأولى : أن يشتغل الفعل واسم المفعول بالباء ، نحو : أعطى بالمعطى به ألف مائه ، فأعطى : فعل ما لم يسمّ فاعله ، ويتعدّى فى الأصل إلى مفعولين ، والمعطى اسم المفعول ، وهو بمنزله فعل ما لم يسمّ فاعله ، ويتعدى أيضا إلى اثنين فلا بدّ لهما من أربعه مفاعيل اثنين لأعطى ، واثنين للمعطى. أما أعطى فمفعوله الأول مائه ، والثانى بالمعطى ، ويتعين رفع المائه بأعطى ، لوجوب قيامها مقام الفاعل ، وامتناع قيام الجارّ والمجرور مقامه مع وجود المفعول به الصريح. فالمعطى فى محل النصب ، على ما

كـان أولا ، وأما المعطى فمفعوله الأول ألف ، ويتعين رفعه لقيامه مقام الفاعل ، والثانى فى محل النصب ، وهو الضـمير المجرور بالباء الذى هو (به) ، لامتناع قيامه مقام الفاعل.

فإن قيل : فهلّا جعلت المائه مرتفعه بالمعطى ، والألف بأعطى.

أجيب : بأن (الألف واللام) لمّا كانت فى المعطى اسما موصولا بمعنى الذى وما بعدها من اسم المفعول وما عمل فيه الصله امتنع رفع المـائه لامتنـاع الفصـل بين الصـله والموصول بأجنبىّ وهو الألف ، والضـمير فى به يعود على الألف واللام فى المعطى ، لأن التقدير : أعطيت بالثوب المعطى به زيد ألفا مائه. فلما حذف الفاعل منهما ، وبنيا للمفعول أقيم المائه والألف مقامه.

الثـانيه : أن يجرّد من حرف الجرّ. نحو : كسـى المكسوّ فروا جبه ، فالمكسوّ مرفوع بالفعل الـذى هو كسـى ، وجبّه منصوبه. لأنها مفعوله الثـانى. وفى المكسوّ ضـمير يعود على الألـف واللام ، وهو قائم مقام فاعله ، وفروا منصوب لأنه المفعول الثانى للمكسوّ ، ولا يجوز أن يكون الفرو منصوبا بكسى لامتناع الفصل بين الصله والموصول يجوز أن يرفع الفرو والجبه ، لقيامهما مقام الفاعل ، وينصب المكسوّ الضـمير الذى كان فى اسم الفاعل فيعود منفصلا منصوبا فيقال : كسى المكسوّ إياه فرو جبه ، لعدم اللّبس ، كما يجوز أعطى زيدا درهم.

الثـالثه : أن يشـتغل الفعـل بالبـاء ، ويجرّد اسم المفعول ، فيقـال : أعطى بـالمعطى ألفـا مـائه فيتعيّن رفع المائه ، لقيامها مقام فاعل أعطى لاشـتغال الفعل عن المعطى بالباء. وأما الألف فالأولى نصبه لقيام الضمير المستكنّ مقام الفاعل ، ويجوز رفع الألف وجعل الضمير منصوبا على العكس.

الرابعه : أن يجرّد الفعـل ، ويشـتغل اسم المفعول بالبـاء ، فيقـال : أعطى المعطى به ألف مـائه ، فيقام المعطى مقام الفاعل ، لعـدم اشـتغاله بحرف ، وتنصب المـائه ، ويجوز أن تقـام المـائه مقـام الفاعـل ، وينصب المعطى على العكس ، وأما الألف فيتعيّن رفعه بالمعطى لقيامه مقام الفاعل ، وامتناع قيام الجارّ والمجرور مقامه.

وأمّا : ونقص الموزون ألفا حبّه ، فالأولى أن يحمل نقص على ضـدّه ، وهو زاد ووزن على نظيره ، وهو نقد. وإلا لم يتصوّر فيهما ما ذكر ، لكونهما لا يتعدّيان إلى مفعولين ، انتهى.

باب المفعول به

ضابط : ما يعرف به الفاعل من المفعول

فيما يعرف به الفاعل من المفعول قال ابن هشام فى (المغنى) (١) : وأكثر ما يشتبه ذلك إذا كان أحدهما اسما ناقصا ، والآخر اسما تاما ، وطريق معرفه ذلك أن تجعل فى موضع التامّ إن كان مرفوعا ضمير المتكلم المرفوع ، وإن كان منصوبا ضميره المنصوب ، وتبدل من الناقص اسما بمعناه فى العقل وعدمه. فإن صحّت المسأله بعد ذلك فهى صحيحه ، وإلا فهى فاسده.

فلا يجوز أعجب زيد ما كره عمرو ، إن أوقعت (ما) على ما لا يعقل ، لأنه لا يجوز أعجبت الثوب ويجوز النصب ، لأنه يجوز أعجبنى الثوب ، فإن أوقعت (ما) على أنواع من يعقل جاز ، لأنه يجوز أعجبت النساء.

وإن كان الاسم الناقص (من) أو (الذى) جاز الوجهان أيضا. تقول : أمكن المسافر السفر بنصب المسافر لأنك تقول : أمكننى السفر ، ولا تقول أمكنت السفر ، وتقول : ما دعا زيدا إلى الخروج؟ وما كره زيد من الخروج ، تنصب زيدا فى الأولى مفعولا ، والفاعل ضمير (ما) مستترا ، وترفعه فى الثانيه فاعلا ، والمفعول ضمير (ما) محذوفا ، لأنك تقول : ما دعانى إلى الخروج ، وما كرهت منه ، ويمتنع العكس ، لأنه لا يجوز ، دعوت الثوب إلى الخروج وكره من الخروج.

ضابط : إذا أطلق لفظ مفعول فهو المفعول به

قال ابن هشام : جرى اصطلاحهم على أنه إذا قيل : مفعول وأطلق ، لم يرد إلا المفعول به. لمّا كان أكثر المفاعيل دورا فى الكلام خفّفوا اسمه ، وإن كان حقّ ذلك ألّا يصدق إلا على المفعول المطلق ، ولكنهم لا يطلقون على ذلك اسم المفعول إلا مقيّدا بقيد الإطلاق.

وقال السخاوى : قال النحويون : أقوى تعدّى الفعل إلى المصدر لأن الفعل صيغ منه ، فلذلك كان أحقّ باسم المفعول.

ضابط : أقسام المفعول بالنسبه إلى تقديمه وتأخيره

نقلت من خطّ الشيخ شمس الدين بن الصائغ فى (تذكرته) ما لخّصه من (شرح الإيضاح) للخفّاف :

١- انظر مغنى اللبيب (٥٠٦).

المفعول ينقسم بالنظر إلى تقديمه على الفعل والفاعل ، وتأخيره عنهما ، وتوسيطه بينهما سبعه أقسام :

أحدها : أن يكون جائزا فيه الثلاثه : كضرب زيد عمرا.

الثانى : أن يلزم واحدا : التقدم ، نحو : من ضربت؟ أو التوسّط ، نحو : أعجبنى أن ضرب زيدا أخوه ، أو التأخر ، نحو : ما ضرب زيد إلا عمرا ، لا يجوز تقديمه على الفاعل ولا على الفعل لأنك أوجبت له بإلا ما نفيت عن الفاعل ، فذكر الفاعل من تمام النفى ، فكما أن الإيجاب لا يتقدم على النفى ، فكذا لا يتقدم على ما هو من تمامه. وإنما ضرب زيد عمرا مثله ، وكذا نحو : ضرب موسى عيسى ، وأعجبنى ضرب زيد عمرا يلزم تأخير المفعول فيهما ، وقد اشتمل هذا القسم الثانى على ثلاثه أقسام من السبعه.

الثالث : أن يجوز فيه وجهان من الثلاثه : إما التقديم والتأخير فقط ، نحو : ضربت زيدا. وإما التقديم والتوسيط نحو : ضرب زيدا غلامه ، وإما التأخر والتوسط ، نحو : أعجبنى أن ضرب زيد عمرا. وقد اشتمل هذا القسم الثالث على ثلاثه أقسام أيضا ، وكملت السبعه.

باب التعدّى واللزوم

ضابط

قال ابن عصفور فى (شرح الجمل) : الأفعال بالنظر إلى التعدّى وعدم التعدّى تنقسم ثمانيه أقسام.

فعل لا يتعدى التعدّى الاصطلاحىّ ، والمتعدى ينقسم سبعه أقسام :

قسم : يتعدّى إلى واحد بنفسه ، وهو كل فعل يطلب مفعولا به واحدا لا على معنى حرف من حروف الجرّ ، نحو : ضرب وأكرم.

وقسم : يتعدّى إلى واحد بحرف جر ، نحو : مرّ ، وسار.

وقسم يتعدّى إلى واحد تاره بنفسه ، وتاره بحرف جرّ ، وهى أفعال مسموعه تحفظ ولا يقاس عليها ، نحو : نصح ، وشكر ، وكال ، ووزن ، تقول : نصحت زيدا ولزيد ، وشكرت زيدا ولزيد.

وقسم يتعدّى إلى اثنين : أحدهما : بنفسه ، والآخر : بحرف جرّ ، نحو : اختار واستغفر ، وأمر ، وسمى ، وكنى ، ودعا.

وقسم : يتعدّى إلى مفعولين بنفسه ، وليس أصلهما المبتدأ والخبر ، وهو كل فعل يطلب مفعولين يكون الأول منهما فاعلا فى المعنى ، نحو : أعطى ، وكسا.

وقسم : يتعدّى إلى مفعولين ، وأصلهما المبتدأ والخبر ، وهو ظننت وأخواتها.

وقسم : يتعدّى إلى ثلاثه مفاعيل ، وهو أعلم وأرى وأخواتهما.

ضابط : معدّيات الفعل اللازم

قال ابن هشام فى (المغنى) (١) : معدّيات الفعل اللازم سبعه :

أحدها : همزه أفعل : كذهب زيد ، وأذهبت زيدا.

الثانى : ألف المفاعله : كجلس زيد ، وجالسته.

الثالث : صوغه على فعلت بالفتح أفعل بالضم ، لإفاده الغلبه ، نحو : كرمت زيدا أى : غلبته بالكرم.

الرابع : صوغه على استفعل للطلب ، والنسبه للشىء ، كاستخرجت المال ، واستقبحت الظلم.

الخامس : تضعيف العين كفرح زيد وفرّحته.

السادس : التضمين.

السابع : حذف الجارّ توسّعا. وزاد الكوفيون :

ثامنا : وهو تحويل حركه العين : نحو شترت عينه بالكسر ، وشترها الله بالفتح. وقال المهلّبىّ : [الطويل]

خصال تعدّى الفعل بعد لزومه

إلى كلّ مفعول ، وعدّتها عشر

مفاعله ، والسّين والتاء ، بعدها

وواو لمع ، والحرف معموله الجرّ

وتضعيف عين ، ثم لام وهمزه

وحمل على المعنى ، وإلّا لمن تعرو

وتوسعه فى الظّرف ، كاليوم سرته

ففكّر ، فلم يجعل لما قلته ستر

فزاد (واو) مع فى المفعول معه ، وإلا فى الاستثناء ، وتضعيف اللام ، نحو : صعر خدّه ، وصعررته أنا.

ضابط : الأمور التى لا يكون الفعل معها إلا قاصرا

قال ابن هشام : الأمور التى لا يكون الفعل معها إلا قاصرا عشرون : (١)

١- كونه على فعل بالضمّ ، كظرف ، وشرف. وسمع : رحبتكم الطاعه ، وإن بشرا طلع اليمن ، ولا ثالث لهما ، لأنهما ضمّنا معنى وسع وبلغ.

٢- أو على فعل بالفتح.

٣- أو فعل بالكسر ، ووصفهما على فعيل ، نحو : ذلّ وقوى.

١- انظر مغنى اللبيب (٥٧٦).

٤- أو على أفعل بمعنى صار ذا كذا ، نحو : أغدّ البعير ، وأحصد الزرع ، إذا صار ذوى غدّه وحصاد.

٥- أو على افعلل كاقشعرّ.

٦- أو على افوعلّ كاكوهدّ الفرخ إذا ارتعد.

٧- أو على افعنلل بأصاله اللامين كاحرنجم.

٨- أو على افعنلل بزياده إحداهما ، كاقعنسس.

٩- أو على افعنلى ، كاحرنبى الديك إذا انتفش.

١٠- أو على استفعل ، وهو دالّ على التحول ، كاستحجر الطين.

١١- أو على انفعل ، كانطلق.

١٢- أو مطاوعا لمتعدّ إلى واحد ، نحو : كسرته فانكسر ، وعلّمته فتعلّم ، وضاعفت الحساب فتضاعف.

١٣- أو رباعيا مزيدا فيه ، نحو : تدحرج ، واقشعرّ.

١٤- أو يتضمّن معنى فعل قاصر.

١٥- أو يدل على سجيه ، كلؤم وجبن.

١٦- أو عرض ، كفرح وكسل.

١٧- أو نظافه ، كطهر.

١٨- أو دنس ، كنجس.

١٩- أو لون ، كاحمرّ واخضرّ ، واسوادّ.

٢٠- أو حليه ، كدعج ، وسمن ، وهزل.

باب الاشتغال

قال ابن النحاس فى (التعليقه) ضابطا مسائل باب الاشتغال :

١- يجوز تعدّى فعل المضمر المنفصل والسببىّ إلى ضميره فى جميع الأبواب.

٢- ويجوز تعدّى الفعل المذكور إلى الظاهر مطلقا سواء ظاهره وغيره فى جميع الأبواب.

٣- ويجوز تعدّى فعل الظاهر إلى مضمره المتصل ، فى باب ظننت وفى عدمت ، وفقدت ولا يجوز فى غير ذلك.

٤- ويجوز تعدّى فعل المضمر المتصل إلى مضمره المتصل فى باب ظننت ، وفى عدمت وفقدت. ولا يجوز فى غير ذلك.

ص: ٧٤

٥- ولا يجوز تعدّى فعل المضمر المتصل إلى ظاهره فى باب من الأبواب إلا لفظ النفس.

٦- ولا يجوز تعدى فعل الظاهر إلى ظاهره فى باب من الأبواب إلا لفظ النفس ، انتهى.

باب المصدر

قاعده

قال ابن فلاح فى (المغنى) : لا ينصب الفعل مصدرين ، ولا ظرفى زمان ، ولا ظرفى مكان ، لعدم اقتضائه ذلك ، لأن الفعل لا يكون مشتقا من مصدرين ، ولا فعلان مشتقان من مصدر واحد ، ولا يكون الفعل الواحد فى زمانين أو مكانين فى حاله واحده.

باب المفعول له

ما لا ينصبه الفعل

قال الأندلسىّ فى (شرح المفصّل) : قال الخوارزمى : المفاعيل فى الحقيقه ثلاثه ، فأما المنصوب بمعنى اللام وبمعنى مع فليسا مفعولين.

باب المفعول فيه

اشاره

قال أبو الحسين بن أبى الربيع فى (شرح الإيضاح) : كان أبو على الشلوبين يقول : إن الأصل فى الظروف التصرّف ، وأصل الأسماء ألّا تقتصر على باب دون باب ، فمتى وجد الاسم لا يستعمل إلا فى باب واحد علمت أنه قد خرج عن أصله ، ولا يوجد هذا إلا فى الظروف والمصادر ، وإلا فى باب النداء لأنها أبواب وضعت على التغيير.

وقال أبو إسحاق بن ملكون : الأصل فى الظروف ألّا تتصرف. وتصرّفها خروج عن القياس.

وقال ابن أبى الربيع : وهذا القول خروج عن النظر ، لأنه مخالف الاسم فى غير هذه الأبواب الثلاثه ، فالحقّ ما ذهب إليه الشلوبين.

ضابط : أقسام ظروف الزمان

قال ابن مالك فى (شرح العمده) : ظرف الزمان على أربعه أقسام : ثابت

التصرّف والانصراف ، ومنفيّهما وثابت التصرّف منفيّ الانصراف ، وثابت الانصراف منفيّ التصرف أى : لازم الظرفيه.

فالأول : كثير : كيوم وليله ، وحين ومدّه.

والثانى : مثالان : أحدهما مشهور ، والآخر غير مشهور. فالمشهور (سحر) إذا قصد به التعيين مجرّدا من الألف واللام والإضافه والتصغير ، نحو : رأيت زيدا أمس سحر. فلا ينون لعدم انصرافه ، ولا يفارق الظرفيه لعدم تصرفه ، والموافق له فى عدم الانصراف والتصرف (عشيه) إذا قصد به التعيين مجرده عن الألف واللام والإضافه. عزا ذلك سيبويه (١) إلى بعض العرب ، وأكثر العرب يجعلونها عند ذلك متصرّفه منصرفه.

والقسم الثالث - وهو الثابت التصرّف المنفيّ الانصراف - مثالان : غدوه وبكره ، إذا جعلا علمين ، فإنهما لا ينصرفان للعلميه والتأنيث ، ويتصرّفان فيقال فى الظرفيه : لقيت زيدا أمس غدوه ، ولقيت عمرا أوّل من أمس بكره.

ويقال فى عدم الظرفيه : سهرت البارحه إلى غدوه ، وإلى بكره. فلو لم يقصد العلميه تصرّفا وانصرفا.

كقولك : ما من بكره أفضل من بكره يوم الجمعه. وكل غدوه يستحب فيها الاستغفار.

الرابع : - وهو الثابت الانصراف المنفيّ التصرّف - ما عيّن من ضحى ، وسحر وبكر ، ونهار ، وليل ، وعتمه ، وعشاء ، ومساء ، وعشيه فى الأشهر. فهذه إذا قصد بها التعيين بقيت على انصرافها ، وألزمت الظرفيه ، فلم تتصرّف ، والاعتماد فى هذا على النقل.

(فائده) قال بعضهم : مأخذ التصرف والانصراف فى الظروف هو السماع. حكاه الشلوبين فى (شرح الجزوليّه).

ضابط : المتمكن يطلق على نوعين من الاسم

قال ابن الخباز فى (شرح الدرّه) : المتمكّن يطلقه النحويون على نوعين : على الاسم المعرب وعلى الظرف الذى يعتقب عليه العوامل ، كيوم وليله.

(فائده) قال ابن يعيش : كما أن الفعل اللازم لا يتعدّى إلى مفعول به إلا بحرف جرّ ، كذلك لا يتعدى إلى ظرف من الأمكنه مخصوص إلا بحرف جرّ. نحو وقفت فى الدار ، وقمت فى المسجد.

١- انظر الكتاب (١ / ٢٨٣).

ضابط : التصرف فى الأسماء والأفعال

قال أبو حيّان فى (شرح التسهيل) : التصرّف فى الأسماء أن تستعمل بوجوه الإعراب ، فيكون مبتدأ ، ومفعولا ، ويضاف إليه. ويقابله أن يقتصر فيه على بعض الإعراب كاقتصار (ايمن) على الابتداء وسبحان على المصدريه ، وعندك على الظرف ، ونحو ذلك.

والتصرف فى الأفعال أن تختلف أبنيه الفعل ، لاختلاف زمانه ، نحو : ضرب يضرب اضرب.

وقال الشلوبين فى (شرح الجزوليه) والأعلم فى (شرح الجمل) : التصرّف وعدمه فى عبارات يقال على ثلاثه معان :

١- فمرّه يقال : متصرّف وغير متصرّف ، ويراد به اختلاف الأبنيه لاختلاف الأزمنه وهو المختص بالأفعال.

٢- ومرّه يقال : متصرّف وغير متصرّف ، ويراد به الظرف الذى يستعمل مفعولا فيه وغيره ، وإذا أرادوا الظرف الذى لا يستعمل إلا منصوبا على أنه مفعول فيه خاصه ، أو مخفوضا مع ذلك بمن خاصه ، قالوا فيه : غير متصرّف.

٣- ومره يقال : متصرف وغير متصرف ، ويراد به أنه ما تتصرف ذاته ومادته على أبنيه مختلفه ، كضارب وقائم ، وما لا يكون كذلك كاسم الإشاره.

ضابط : المذكر والمؤنث من الظروف

قال ابن عصفور فى (شرح الجمل) : الظروف كلّها مذكّره إلّا : قدّام ووراء ، وهما شاذّان.

قاعده : نسبه الظرف من المفعول كنسبه المفعول من الفاعل

قال الفارسىّ فى (التذكره) : نزلت عند بابه على زيد ، جائز ، لأنّ نسبه الظرف من المفعول كنسبه المفعول من الفاعل ، فكما يصحّ : ضرب غلامه زيد ، كذلك يصحّ ما ذكرناه.

قال أبو الحسن علىّ بن المبارك البغدادى المعروف بابن الزاهده رحمه الله تعالى : [الطويل]

إذا اسم بمعنى الوقت يبنى لأنه

تضمّن معنى الشّرط موضعه النصب

ويعمل فيه النّصب معنى جوابه

وما بعده فى موضع الجرّ يا ندب

ضابط : ظروف لا يدخل عليها من حروف الجر سوى من

قال الأندلسىّ : الظروف التى لا يدخل عليها من حروف الجرّ سوى (من) خمسه : عند ، ومع ، وقبل ، وبعد ، ولدى ، انتهى.

ص: ٧٧

قلت : وقد نظمتها فقلت : [الرجز]

من الظّروف خمسه قد خصصت

بمن ، ولم يجرّها سواها

عند ، ومع ، وقبل ، بعد ، ولدى

شرح الإمام اللورقى حواها

الأندلسيّ شارح (المفصّل) المشهور ... هو الإمام علم الدين اللّورقيّ (١). له ترجمه جيده فى سير النبلاء للذهبى.

ضابط : أنواع الظروف المبنيه

قال ابن الشجرى فى (أماليه) (٢) : الظروف المبنيّه ثلاثه أضرب : ضرب زمانيّ ، وضرب مكانيّ ، وضرب تجاذبه الزمان والمكان.

فالزمانيّ : أمس ، والآن ، ومتى ، وأيّان ، وقطّ المشدده ، وإذ ، وإذا المقتضيه جوابا.

والمكانيّ : لدن ، وحيث ، وأين ، وهنا ، وثمّ ، وإذا المستعمله بمعنى ثمّ.

والثالث : قبل ، وبعد.

ضابط : أقسام اسم المكان

قال السخاوى فى (شرح المفصّل) : اسم المكان ينقسم على ثلاثه أقسام : قسم لا يستعمل ظرفا ، وقسم لا يستعمل إلا ظرفا ، وقسم لا يلزم الظرفيه.

فالأول : ما كان محدودا ، نحو : البيت ، والدار ، والبلد ، والحجاز ، والشام ، والعراق ، واليمن.

والثانى : نحو : عند ، وسوى ، وسواء ، ولدن ، ودون.

والثالث : كالجهات الستّ : فوق ، وتحت ، وخلف ، ووراء ، وأمام ، وقدّام ، ويمين ، وشمال ، وحذاء ، وذات اليمين.

باب الاستثناء

قاعده : إلا أم الباب

قال ابن يعيش (۳) : أصل الاستثناء أن يكون بإلّا ، وإنما كانت (إلّا) هى الأصل ، لأنها حرف. وإنما ينقل الكلام من حال إلى حال الحروف. كما أن (ما) تنقل من

۱- اللّورقى : هو القاسم بن أحمد بن الموفق الأندلسى المرسى اللورقى : من علماء العربيه بالأندلس له «شرح المفصل» و «شرح الشاطبيه» و «المباحث الكامليه فى شرح الجزوليه». (ت ۶۶۱ ه / ۱۲۶۳ م). ترجمته فى بغيه الوعاه (۳۷۵) ، ونفح الطيب (۱ / ۳۵۱).

۲- انظر الأمالى الشجريه (۲ / ۲۵۹).

۳- انظر شرح المفصّل (۲ / ۸۳).

الإيجاب إلى النفى ، والهمزه تنقل من الخبر إلى الاستخبار ، واللام تنقل من النكره إلى المعرفه.

فعلى هـذا تكون (إلا) هى الأصل ، لأنها تنقل الكلام من العموم إلى الخصوص ويكتفى بها من ذكر المستثنى منه إذا قلت : ما قام إلا زيد. وما عداها مما يستثنى به فموضوع موضعها ، ومحمول عليها لمشابهه بينهما.

وقال ابن إياز : (إلا) أصل الأدوات فى هذا الباب لوجهين :

أحدهما : أنها حرف ، والموضوع لإفاده المعانى الحروف : كالنفى ، والاستفهام ، والنداء.

والثانى : أنها تقع فى أبواب الاستثناء فقط ، وغيرها فى أمكنه مخصوصه بها ، وتستعمل فى أبواب أخر.

قاعده : الأصل فى إلا وغير

قال أبو البقاء فى (التبيين) : الأصل فى (إلا) الاستثناء. وقد استعملت وصفا ، والأصل فى (غير) أن تكون صفه ، وقد استعملت فى الاستثناء ، والأصل فى (سواء) و (سوى) الظرفيه ، وقد استعملت بمعنى غير.

فائـده – أنواع الاستثناء : قال ابن الـدهان فى (الغرّه) : الاستثناء على ثلاثه أضرب : استثناء بعد استثناء ، واستثناء من استثناء ، واستثناء مطلق من استثناء.

فالاستثناء بعد الاستثناء : تكون إلا فيه بمعنى الواو. كقوله تعالى : (وَعِنْدَهُ مَفاتِحُ الْغَيْبِ ، لا يَعْلَمُها إِلَّا هُوَ ، وَيَعْلَمُ ما فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ ، وَما تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُها ، وَلا حَبَّةٍ فِي ظُلُماتِ الْأَرْضِ ، وَلا رَطْبٍ وَلا يابِسٍ ، إِلَّا فِي كِتابٍ مُبِينٍ) [الأنعام : ٥٩]. فكأنه قال : إلا يعلمها ، وهى فى كتاب مبين.

والاستثناء من الاستثناء : كقوله تعالى : (إِنَّا أُرْسِلْنا إِلى قَوْمٍ مُجْرِمِينَ إِلَّا آلَ لُوطٍ ، إِنَّا لَمُنَجُّوهُمْ أَجْمَعِينَ إِلَّا امْرَأَتَهُ قَدَّرْنا إِنَّها لَمِنَ الْغابِرِينَ) [الحجر : ٥٨ – ٦٠] ، فتقديره : إنا أرسلنا إلى قوم مجرمين لئلّا نبقى منهم أحدا بالإهلاك إلا آل لوط إنّا لمنجوهم أجمعين. ثم استثنى منه الموجب فقال : (إِلَّا امْرَأَتَهُ قَدَّرْنا إِنَّها لَمِنَ الْغابِرِينَ) فالأصل فى هذا أن الذى يقع بعد معنى النفى يكون بإلّا موجبا ، وبعد معنى الموجب يكون منفيا.

وأما الاستثناء المطلق من الاستثناء فعليه أكثر الكلام. كقولك : سار القوم إلا زيدا.

قاعده : ما يجب توفره ليعمل ما قبل إلا فيما بعدها

لا يعمل ما قبل (إلا) فيما بعدها ، إلا أن يكون مستثنى. نحو : ما قام إلا زيد ،

أو مستثنى منه ، نحو : ما قام إلا زيدا أحد. أو تابعا له ، نحو : ما قام أحد إلا زيد فاضل.

ضابط : ليس فى المبدلات ما يخالف البدل حكم المبدل منه إلا فى الاستثناء

قال ابن الدّهان فى (الغرّه) : ليس فى المبدلات ما يخالف البدل حكم المبدل منه إلا فى الاستثناء وحده. وذلك أنك إذا قلت : ما قام أحد إلا زيد ، فقد نفيت القيام عن أحد ، وأثبتّ القيام لزيد ، وهو بدل منه.

ضابط : الذى ينصب بعد إلا

قال ابن الدّهان فى (الغرّه) : الذى ينصب بعد إلا ينصب فى سته مواضع :

الأول : الاستثناء من الموجب لفظا ومعنى ، نحو : قام القوم إلّا زيدا.

الثانى : أن يكون موجبا فى المعنى دون اللفظ ، نحو : ما أكل أحد إلّا الخبز إلّا زيدا ، لأن التقدير يؤدّى إلى الإيجاب. فكأنّه قال : كلّ الناس أكلوا الخبز إلا زيدا.

الثالث : أن يكون للمستثنى منه حال موجبه ، نحو : ما جاءنى أحد إلا راكبا إلا زيدا ، لأنه يؤدى أيضا إلى الإيجاب ، فيكون تقديره : كلّ الناس جاؤونى راكبين إلا زيدا.

الرابع : أن تكرّر إلا مع اسمين مستثنيين ، فلا بدّ من نصب أحدهما ، نحو : ما جاءنى أحد إلّا زيد إلّا عمرا ، أو إلا زيدا إلا عمرو.

الخامس : أن يقدّم المستثنى على المستثنى منه ، نحو : ما جاءنى إلا زيدا أحد.

السادس : الاستثناء من غير الجنس ، نحو : ما فى الدار أحد إلا حمارا.

فائده – قال ابن يعيش (١) : (خلا) فعل لازم فى أصله لا يتعدى إلا فى الاستثناء خاصه.

فائده – القول فى تقدم المستثنى على المستثنى منه : قال ابن يعيش : إذا تقدّم المستثنى على المستثنى منه فى الإيجاب تعيّن نصبه ، وامتنع البدل الذى كان مختارا قبل التقدم ، نحو : ما جاءنى إلا زيدا أحد ، لأن البدل لا يتقدم المبدل من حيث كان من التوابع ، كالنعت والتوكيد ، وليس قبله ما يكون بدلا منه ، فتعيّن النصب الذى هو مرجوح للضروره ، ومن النحويين من يسمّيه أحسن القبيحين.

ونظير هذه المسأله صفه النكره إذا تقدمت ، نحو : فيها قائما رجل ، لا يجوز فى قائم إلا النصب ، وكان قبل التقديم فيه وجهان : الرفع على النعت ، نحو : فيها رجل قائم ، والنصب على الحال ، إلا أنه ضعيف ، لأن نعت النكره أجود من الحال

١- انظر شرح المفصّل (٢ / ٧٧).

منها. فإذا قدّم بطل النعت ، وتعيّن النصب على الحال ضروره. فصار ما كان مرجوحا مختارا ، انتهى.

(فائده) قال ابن يعيش (١) : الاستثناء من الجنس تخصيص ، ومن غيره استدراك.

قاعده : لا ينسق على حروف الاستثناء

قال ابن السراج فى (الأصول) : لا ينسق على حروف الاستثناء. لا تقول : قام القوم ليس زيدا ولا عمرا ، ولا قام القوم غير زيد ولا عمرو. قال : والنفى فى جميع العربيه ينسق عليه بلا إلا فى الاستثناء.

فائده - إلا ـ والواو التى بمعنى مع نظيرتان : قال ابن إياز : إلا والواو التى بمعنى مع نظيرتان. لأن كل واحده منهما تعدّى الفعل الذى قبلها إلا الاسم الذى بعدها مع ظهور النصب فيه. ألا ترى أنك لو أسقطت إلا لكان الفعل غير مقتض للاسم؟

فائده - الاستثناء المنقطع شبه بالعطف : قال عبد القاهر : الاستثناء المنقطع مشبّه بالعطف ، ولكن عطف الشىء على ما هو من غير جنسه كقولك : جاءنى رجل لا حمار ، فشبّهت إلا بلا لأنّ الاستثناء والنفى متقاربان ، فقيل : ما مررت بأحد إلا حمارا ، كما قيل : مررت برجل لا حمار.

قاعده : ما بعد إلا لا يعمل فيما قبلها

قال ابن إياز : لا يعمل ما بعد إلا فيما قبلها ، فلا يجوز : ما قومه زيدا إلا ضاربون. لأن تقديم الاسم الواقع بعد إلا عليها غير جائز. فكذا معموله ، لأن من أصولهم أن المعمول يقع حيث يقع العامل إذا كان تابعا ، وفرعا عليه. فإن جاء شىء يوهم خلاف ذلك أضمر له فعل ينصبه من جنس المذكور. وقيل : إنما امتنع ذلك فى إلا حملا لها على واو مع ، ولا يتقدم ما بعد الواو عليها. فكذلك إلا.

ضابط : المنفى عند العرب فى جمل الاستثناء

قال أبو الحسن الأبّذى فى (شرح الجزوليه) : المنفىّ عندهم هو : (١)

١- ما دخلت عليه أداه النفى ، نحو : ما قام القوم إلا زيدا.

٢- وما كان خبرا لما دخلت عليه أداه النفى ، نحو : ما أحد يقوم إلا زيدا.

١- انظر شرح المفصّل (٢ / ٨١).

٣- وما كان فى موضع المفعول الثانى من باب (ظننت) ، نحو : ما ظننت أحدا يقوم إلا زيدا.

٤- وكذلك ما دخلت عليه أداه الاستفهام ، وأريد بها معنى النفى.

٥- وكذلك ما كان من الأفعال بعد قلّ أو ما يقرب منها ، نحو (١) : قلّ رجل يقول ذاك إلا زيد ، وأقلّ رجل يقول ذاك إلا زيد ، وقلما يقوم إلا عمرو ، لأن العرب تستعمل قلّ بمعنى النفى.

فإذا قلت قلّ رجل يقول ذاك إلا- زيد ، وأقلّ رجل يقول ذاك إلا زيد فالمبدل فيهما محمول على المعنى دون اللفظ ، لأن المعنى : ما رجل يقول ذاك إلا زيد. ولا يجوز أن يكون إلا زيد بدلا من أقل المرفوع ، لأنه لا يحلّ محلّه ، لأنه (إلا) لا يبتدأ بها ، ولا من الضمير ، لأنه لا يقال ، يقول إلا زيد ، وكذلك لا يكون بدلا من رجل فى (قلّ) لأنه لا يقال : قلّ إلا زيد ، ولأن (قلّ) لا تعمل إلا فى نكره ، ولا يقع بعدها إلا زيد ، ولا من الضمير ، لأن الفعل فى موضع الصفه ، ولا تنتفى الصفه. وأيضا فلا يقال : يقول ذاك إلا- زيد ، ولا- يجوز أقلّ رجل يقول ذاك إلا زيد بالخفض لأن أقلّ لا يدخل على المعارف ، فهى كربّ. وإنما هو بدل من رجل على الموضع ، لأنه فى معنى : ما رجل يقول ذاك إلا زيد.

قاعده : لا يجوز أن يستثنى بإلا اسمين

قال الأبّذىّ : ومن أصل هذا الباب أنه لا يجوز أن يستثنى بإلا اسمان ، كما لا يعطف بلا اسمان ، ولا تعمل واو المفعول معه فى اسمين. فإذا قلت : أعطيت الناس المال إلا عمرا الدينار ، لم يجز. وكذلك النفى ، لا يجوز : ما أعطيت الناس المال إلا عمرا الدينار ، إذا أردت الاستثناء ، وإن أردت البدل جاز فى النفى إبدال الاسمين ، وصار المعنى إلا عمرا الدينار.

ومن هنا منع الفارسى أن يقال : ما ضرب القوم إلا بعضهم بعضا ، لأنه لم يتقدم اسمان فتبدل منهما اسمين. وتصحيح المسأله عنده : ما ضرب القوم أحدا إلا بعضهم بعضا ، وتصحيحها عند الأخفش أن يقدّم بعضهم ، وأجاز غيرهما المسأله من غير تغيير اللفظ ، على أن يكون البعض المتأخّر منصوبا بضرب انتصاب المفعول به ، لا بدل ولا مستثنى ، وإنما هو بمنزله : ما ضرب بعضا إلا بعض القوم.

١- انظر الكتاب (٢ / ٣٢٦).

باب الحال

تقسيم

الحال تنقسم باعتبارات :

آ – فتنقسم باعتبار انتقال معناها ولزومه إلى قسمين : منتقله وهو الغالب. وملازمه ، وذلك واجب فى ثلاث : الجامده غير المؤوّله بالمشتق ، نحو : هذا مالك ذهبا ، والمؤكّده ، نحو : (وَلَّى مُدْبِراً) [النمل : ١٠] والتى دلّ عاملها على تجدد صاحبها ، نحو : (وَخُلِقَ الْإِنْسانُ ضَعِيفاً) [النساء : ٢٨].

ب – وتنقسم بحسب قصدها لذاتها وللتوطئه بها إلى قسمين : مقصوده ، وهو الغالب. وموطّئه ، وهى الجامده الموصوفه ، نحو : (فَتَمَثَّلَ لَها بَشَراً سَوِيًّا) [مريم : ١٧] فإنما ذكر بشرا توطئه لذكر سويا.

ج – وتنقسم بحسب الزمان إلى ثلاثه : مقارنه ، وهو الغالب ، ومقدّره ، وهى المستقبله ، نحو : (فَادْخُلُوها خالِدِينَ) [الزمر : ٧٣] ومحكيّه وهى الماضيه ، نحو : جاء زيد أمس راكبا.

د – وتنقسم بحسب التبيين والتوكيد إلى قسمين : مبيّنه ، وهو الغالب ، وتسمّى مؤسّسه أيضا ، ومؤكّده وهى التى يستفاد معناها بدونها ، وهى ثلاثه :

١– مؤكّده لعاملها ، نحو : (وَلَّى مُدْبِراً) [النمل : ١٠].

٢– ومؤكّده لصاحبها ، نحو : جاء القوم طرّا.

٣– ومؤكّده لمضمون الجمله ، نحو : زيد أبوك عطوفا.

ومما يشكل قولهم : جاء زيد والشمس طالعه (١). فإن الجمله الاسميه حال مع أنها لا تنحلّ إلى مفرد يبيّن هيئه فاعل ولا مفعول ، ولا هى مؤكّده ، فقال ابن جنّى تأويلها : جاء زيد طالعه الشمس عند مجيئه ، يعنى : فهى كالحال والنعت السببيّين ، كمررت بالدار قائما سكانها ، وبرجل قائم غلمانه. وقال ابن عمرون : هى مؤوّله بمنكّر ، أو نحوه.

قاعده : ما يجوز أن يأتى حالا يجىء صفه للنكره

قال ابن يعيش (٢) : كلّ ما جاز أن يكون حالا يجوز أن يكون صفه للنكره ،

١– انظر مغنى اللبيب (٥٥٨).

٢– انظر شرح المفصّل (٢ / ٦٧).

وليس كلّ ما يجوز أن يكون صفه للنكره يجوز أن يكون حالا. ألا ترى أن الفعل المستقبل يكون صفه للنكره؟ نحو : هذا رجل سيكتب. ولا يجوز أن يقع حالا ...

ضابط : ما يعمل فى الحال

جميع العوامل اللفظيه تعمل فى الحال إلا (كان) وأخواتها ، وعسى على الأصحّ فيهما.

قاعده : الحال شبيهه بالظرف

الحال شبيهه بالظرف ، قال ابن كيسان : ولذا أغنت عن الخبر فى : ضربى زيدا قائما.

باب التمييز

اشاره

قال ابن الطراوه : الإبهام الذى يفسره التمييز إما فى الجنس ، نحو : عشرون رجلا. أو البعض ، نحو : أحسن الناس وجها. أو الحال ، نحو : أحسنهم أدبا. أو السبب ، نحو : أحسنهم عبدا.

قال ابن هشام فى (تذكرته) : فهو كالبدل فى أقسامه الثلاثه : والقسمان الأخيران نظيرهما بدل الاشتمال ، ويوضّح الأول أن الإفراد فى موضع الجمع ، فرجل فى موضع رجال ، فالعشرون نفس الرجال.

ضابط : المواضع التى يأتى فيها التمييز المنتصب عن تمام الكلام

قال ابن الصائغ فى (تذكرته) : التمييز المنتصب عن تمام الكلام يجوز أن يأتى بعد كل كلام منطو على شىء مبهم إلا فى موضعين :

أحدهما : أن يؤدّى إلى تدافع الكلام ، نحو : ضرب زيد رجلا إذا جعلت رجلا تمييزا لما انطوى عليه الكلام المتقدم من إبهام الفاعل ، وذلك أن الكلام مبنىّ على حذف الفاعل فذكره تفسيرا آخره متدافع لأن ما حذف لا يذكر. وقد ذهب إلى إجازته بعض النحويين ، وقد يتخرّج عليه قول الراجز :

٢٩٦- (١)يبسط للأضياف وجها رحبا

بسط ذراعين لعظم كلبا

---

١ - ٢٩٦- الرجز بلا نسبه فى لسان العرب (صفح) و (قنن) ، وكتاب العين (٥ / ٢٧) ، والمخصّص (٩ / ١٧٥) ، وشرح شواهد

المغنى (٢ / ٨٩٠) ، ومغنى اللبيب (٢ / ٥٢٨) ، وتاج العروس (صفح) و (قنن).

فيكون قد نوى بالمصدر بناؤه للمفعول ، والتقدير : بسطا مثلما بسط ذراعان. ويحتمل هذا البيت غير هذا ، وهو أن يكون من باب القلب ، وهو كثير فى كلامهم.

والموضع الثانى : أن يؤدّى إلى إخراج اللفظ عن أصل وضعه ، نحو قولك : ادّهنت زيتا ، لا يجوز انتصاب زيت على التمييز ، إذ الأصل ادّهنت بزيت. فلو نصب على التمييز لأدّى إلى حذف حرف الجرّ ، والتزام التنكير فى الاسم ، ونصبه ، بعد أن لم يكن كذلك ، وكلّ ذلك إخراج للفظ عن أصل وضعه. ويوقف فيما ورد من ذلك على السماع ، والذى ورد منه قولهم : امتلأ الإناء ماء ، وتفقّأ زيد شحما (١). والدليل على أن ذلك نصب على التمييز التزام التنكير ، ووجوب التأخير بإجماع ، انتهى.

باب حروف الجر

تقسيم

قال ابن الخبّاز : حروف الجر ثلاثه أقسام :

قسم يلزم الحرفيّه وهو : من ، وفى ، وإلى ، وحتى ، وربّ ، واللام ، والواو ، والتاء ، والباء.

وقسم يكون اسما وحرفا وهو : على ، وعن ، والكاف ، ومذ ، ومنذ.

وقسم يكون فعلا وحرفا وهو : حاشا ، وعدا ، وخلا.

قال : ولو لا ، وكى من القسم الأول. ومع من القسم الثانى. وحكى عن أبى الحسن أنه قال : بله إذا جرت حرف جر ، انتهى.

وقال ابن عصفور فى (شرح الجمل) : حروف الجر تنقسم أربعه أقسام :

١- قسم لا يستعمل إلا حرفا.

٢- وقسم يستعمل حرفا واسما وهو : مذ ، ومنذ ، وعن ، وكاف التشبيه.

٣- وقسم يستعمل حرفا وفعلا ، وهو : حاشا ، وخلا.

٤- وقسم يستعمل حرفا واسما وفعلا ، وهو : على.

قاعده : الأصل فى الجر

الأصل فى الجرّ حرف الجرّ ، لأن المضاف مردود فى التأويل إليه. ذكره ابن الخباز فى شرح الدره.

١- انظر الكتاب (١ / ٢٦٦).

ضابط : تقسيم حروف الجر بالنسبه إلى عملها

قال ابن هشام فى (التعليقه) : حروف الجرّ عشرون حرفا :

أ – ثلاثه لا تجرّ إلا فى الاستثناء ، وهى : حاشا ، وخلا ، وعدا.

ب – وثلاثه لا تجرّ إلا شذوذا ، وهى : لعلّ ، وكى ، ومتى.

ج – وسبعه تجرّ الظاهر والمضمر ، وهى : من ، وإلى ، وعن ، وعلى ، وفى ، والباء ، واللام. والسبعه الباقيه لا تجرّ إلا الظاهر ، وهى تنقسم إلى أربعه أقسام :

١– قسم لا يجرّ إلا الزمان وهو : مذ ومنذ.

٢– وقسم لا يجرّ إلا النكرات ، وهو : رب.

٣– وقسم لا يجرّ إلا لفظى الجلاله وربّ وهو التاء.

٤– وقسم يجرّ كل ظاهر وهو الباقى.

(فائده) الجرّ من عبارات البصريّين ، والخفض من عبارات الكوفيّين. ذكره ابن الخباز وغيره.

(فائده) قال ابن الدهان فى (الغرّه) : (من) أقوى حروف الجرّ ، ولهذا المعنى اختصت بالدخول على (عند).

قاعده : الأصل فى حروف القسم

قال : أصل حروف القسم الباء ، ولذلك خصّت بجواز ذكر الفعل معها ، نحو : أقسم بالله لتفعلنّ ، ودخولها على الضمير ، نحو : بك لأفعلنّ ، واستعمالها فى القسم الاستعطافى فى ، نحو : بالله هل قام زيد.

فائده – تعلق حروف الجر بالفعل : قال ابن فلاح فى (المغنى) : تعلّق حروف الجرّ بالفعل يأتى لسبعه معان :

١– تعلّق المفعول به.

٢– وتعلّق المفعول له : كجئتك للسمن واللبن.

٣– وتعلّق الظرف كأقمت بمكّه.

٤– وتعلّق الحال : كخرج بعشيرته.

٥– وتعلّق المفعول معه ، نحو : ما زلت بزيد حتى ذهب.

٦- وتعلّق التشبيه بالمفعول به ، نحو : قام القوم حاشا زيد ، وخلا- زيد لأنها نائبه عن إلا ، والاسم بعدها ينتصب على التشبيه بالمفعول به. فكذا المجرور بعد هذه على التشبيه بالمفعول به.

٧- وتعلق التمييز ، نحو : [السريع]

٢٩٧- (١)يا سيّدا ما أنت من سيّد

[موطّأ البيت رحيب الذّراع]

فائده - القول فى ربما : فى (تذكره) ابن الصائغ قال : نقلت من مجموع بخطّ ابن الرمّاح : ربّما على ثلاثه أوجه :

١- أحدها أن (ما) كافّه. كما قال : [الطويل]

٢٩٨- (٢)فإن يمس مهجور الفناء فربّما

أقام به بعد الوفود وفود

٢- وغير كافّه : [السريع]

٢٩٩- (٣)ماويّ يا ربّتما غاره

شعواء كاللّذعه بالميسم

٣- ونكره موصوفه : [الخفيف]

٣٠٠- (٤)ربما تكره النفوس من الأم

ر [له فرحه كحلّ العقال]

ويحتمل الثلاثه قوله : [الطويل]

لقد رزئت كعب بن عوف وربّما

فتى لم يكن يرضى بشىء يضيمها

فتى مرفوع بما يفسّره يضيمها ، لأن ربما صارت مختصه بالفعل كإذا وإن ، تقديره : لم يرض فتى لم يكن يرضى ، أو لم يكن فتى يرضى ، أو مفعول بإضمار فعل تقديره : وربما رزئت فتى لم يكن يرضى ، أو مفعول برزئت المذكور. وفى هذه

١- ٢٩٧- الشاهد للسفاح بن بكير فى خزانه الأدب (٦ / ٩٥) ، وشرح اختيارات المفضّل (١٣٦٣) ، وشرح التصريح (١ / ٣٩٩) ، وشرح شواهد الإيضاح (١٩٥) ، وبلا نسبه فى الخزانه (٢ / ٣٠٨) ، وشرح شذور الذهب (٣٣٦) ، وشرح قطر الندى (٣٢٠) ، والدرر اللوامع رقم (٦٧٣).

٢- ٢٩٨- الشاهد لمعن بن زائده فى أمالى المرتضى (١ / ٢٢٣) ، ولأبى عطاء السندى فى خزانه الأدب (٩ / ٥٣٩) ، وشرح ديوان الحماسه للمرزوقى (ص ٨٠٠) ، والشعر والشعراء (٢ / ٧٧٣) ، ولسان العرب (عهد) ، وجواهر الأدب (ص ٣٦٦).

٣- ٢٩٩- الشاهد لضمره بن ضمره فى الأزهيّه (ص ٢٦٢) ، وخزانه الأدب (٩ / ٣٨٤) ، والدرر (٤ / ٢٠٨) ، والمقاصد النحويه (٣ / ٣٣٠) ، ونوادر أبى زيد (ص ٥٥) ، وبلا نسبه فى الأشباه والنظائر (٣ / ١٨٦) ، والإنصاف (١ / ١٠٥) ، وخزانه الأدب (٩ / ٥٣٩) ، وشرح ابن عقيل (ص ٣٧١) ، وشرح المفصّل (٨ / ٣١) ، ولسان العرب (ربب) و (هيه) و (شعا) ، وهمع الهوامع (٢ / ٣٨).

٤- ٣٠٠- الشاهد لأميه بن أبى الصلت فى ديوانه (ص ٥٠) ، والأزهيّه (ص ٨٢) ، وحماسه البحترى (ص ٢٢٣) ، وخزانه الأدب (٦ / ١٠٨) ، وشرح أبيات سيبويه (٢ / ٣) ، والكتاب (٢ / ١٠٥) ، ولسان العرب (فرج) ، وله أو لحنيف بن عمير أو لنهار ابن أخت مسيلمه الكذاب فى شرح شواهد المغنى (٢ / ٧٠٧) ، والمقاصد النحويه (١ / ٤٨٤) ، وبلا نسبه فى إنباه الرواه (٤ / ١٣٤) ، وأساس البلاغه (فرج) ، وأمالى المرتضى (١ / ٤٨٦) ، والبيان والتبيين (٣ / ٢٦٠) ، وجمهره اللغه (ص ٤٦٣) ، وجواهر الأدب (ص ٣٦٩) ، وشرح الأشمونى (١ / ٧٠) ، وشرح المفصّل (٤ / ٣٥٢).

الأوجه كافه. أو تجعل زائده ، وفتى محله جرّ ، أو نكره موصوفه ، أى : ربّ شىء فتى لم يكن يرضى.

باب الإضافه

قاعده

قال فى (البسيط) : ما لا يمكّن تنكيره من المعارف كالمضمرات ، وأسماء الإشاره ، لا تجوز إضافته لملازمه القرينه الداله على تعريفه وضعا.

وأما الأعلام فالقياس عدم إضافتها ، وعدم دخول اللام عليها لاستغنائها بالتعريف الوضعىّ عن التعريف بالقرينه الزائده. والاشتراك الاتفاقىّ فيها لا يلحقها باشتراك النكرات الذى هو مقصود المواضع ، وليس الاشتراك فى الأعلام مقصودا للواضع ، فإن النكرات تشترك فى حقيقه واحده ، والأعلام تشترك فى اللفظ دون الحقيقه. وكلّ حقيقه تتميّز بوضع غير الوضع للحقيقه الأخرى ، بخلاف وضع اللفظ على النكرات. ولذلك كان (الزيدان) يدل على الاشتراك فى الاسم دون الحقيقه ، (والرجلان) يدل على الاشتراك فى الاسم والحقيقه ، وقد جاء إدخال اللام عليها وإضافتها إلحاقا للاشتراك الاتفاقىّ بالاشتراك الوضعىّ ، وكأنه تخيّل فى تنكيرها اشتراكها فى مسمّى هذا اللفظ.

فإذا اتفق جماعه ، اسم كلّ واحد منهم (زيد) فكلّ واحد منهم فرد من أفراد من يسمى بزيد ، فلهذا القدر من التنكير صحّ تعريفه باللام وإضافته فى قوله : [الرجز]

٣٠١- (١)باعد أمّ العمرو من أسيرها

[حرّاس أبواب على قصورها]

وقوله : [الطويل]

٣٠٢- (٢)علا زيدنا يوم النّقا رأس زيدكم

[بأبيض ماضى الشفرتين يمان]

١- ٣٠١- الرجز لأبى النجم فى شرح المفصل (١ / ٤٤) ، والمخصّص (١٣ / ٢١٥) ، وبلا نسبه فى الإنصاف (١ / ٣١٧) ، والجنى الدانى (ص ١٩٨) ، والدرر (١ / ٢٤٧) ، ورصف المبانى (ص ٧٧) ، وسرّ صناعه الإعراب (١ / ٣٦٦) ، وشرح شواهد المغنى (١ / ١٧) ، وشرح شواهد الشافيه (ص ٥٠٦) ، وشرح المفصّل (١ / ١٣٢) ، ولسان العرب (وبر) ، ومغنى اللبيب (١ / ٥٢) ، والمقتضب (٤ / ٤٩) ، والمنصف (٣ / ١٣٤) ، وهمع الهوامع (١ / ٨٠).

٢- ٣٠٢- الشاهد لرجل من طيّئ فى شرح شواهد المغنى (١ / ١٦٥) ، والمقاصد النحويّه (٣ / ٢٧١) ، وبلا نسبه فى جواهر الأدب

(٣١٥) ، وخزانه الأدب (٢ / ٢٢٤) ، وسرّ صناعه الإعراب (٢ / ٤٥٢) ، وشرح الأشمونى (١ / ١٨٦) ، وشرح التصريح (١ / ١٥٣) ، وشرح المفصّل (١ / ٤٤) ، ولسان العرب (زيد) ، ومغنى اللبيب (١ / ٥٢).

واجتمع اللام والإضافه فى قوله : [الطويل]

٣٠٣- (١)وقد كان منهم حاجب وابن مامه

أبو جندل والزّيد زيد المعارك

قال : والإضافه فى الأعلام أكثر من تعريف اللام ، وإنما كثرت ، ولم يكن استقباحها كاستقباح دخول اللام لوجهين :

أحدهما : التأنيس بكثره الأعلام المسماه بالمضاف والمضاف إليه ، كعبد الله وعبد الرحمن ، والكنى. فلم تكن الإضافه والعلم متنافيين.

والثانى : أنه قد عهد من الإضافه عدم التعريف بها فى المنفصله ، فلم تستنكر كاستنكار دخول اللام التى لا يكون ما تدخل عليه نكره ، وإن وجد ك : [الوافر]

٣٠٤- (٢)فأرسلها العراك [ولم يذدها

ولم يشفق على نغص الدّخال]

وادخلوا الأول فالأول. فهو قليل بالنسبه إلى الإضافه اللفظيه التى لا تفيد التعريف.

قاعده : إضافه العلم

قال ابن يعيش (٣) : إذا أضفت العلم سلبته تعريف العلميه ، وكسوته بعد تعريفا إضافيا ، وجرى مجرى أخيك وغلامك فى تعريفهما بالإضافه ، كقوله (٤) : [الطويل]

علا زيدنا يوم النقا رأس زيدكم

قال : وإذا أضيف العلم إلى اللقب صار كالاسم الواحد وسلب ما فيه من تعريف العلميه ، كما إذا أضيف إلى غير اللقب ، وصار التعريف بالإضافه.

قاعده : إضافه الأسماء إلى الأفعال

قال ابن السرّاج فى (الأصول) : الأصل والقياس ألا يضاف اسم إلى فعل ، ولا

١- ٣٠٣- الشاهد للأخطل فى ديوانه (ص ٢٧٥) ، وشرح المفصّل (١ / ٤٤).

٢- ٣٠٤- الشاهد للبيد فى ديوانه (ص ٨٦) ، وأساس البلاغه (نغص) ، والكتاب (١ / ٤٤٠) ، وخزانه الأدب (٢ / ١٩٢) ، وشرح أبيات سيبويه (١ / ٢٠) ، وشرح التصريح (١ / ٣٧٣) ، وشرح المفصّل (٢ / ٦٢) ، ولسان العرب (نفص) و (عرك) ، والمعانى الكبير (ص ٤٤٦) ، والمقاصد النحويه (٣ / ٢١٩) ، وبلا نسبه فى الإنصاف (٢ / ٨٢٢) ، وجواهر الأدب (ص ٣١٨) ، ولسان العرب (ملك) ، والمقتضب (٣ / ٢٣٧).

٣- انظر شرح المفصل (١ / ٤٤).

٤- مرّ الشاهد رقم (٣٠٢).

فعل إلى اسم ، ولكنّ العرب اتسعت فى بعض ذلك ، فخصت أسماء الزمان بالإضافه إلى الأفعال ، لأن الزمان مضارع للفعل ، لأن الفعل له بنى ، وصارت إضافه الزمان إليه كإضافته إلى مصدره لما فيه من الدلاله عليهما.

ضابط : أقسام الأسماء فى الإضافه

الأسماء فى الإضافه أقسام :

الأول : ما يلزم الإضافه ، فلا يكاد يستعمل مفردا وذلك ظروف وغير ظروف :

أ – فمن الظروف الجهات الستّ. وهى : فوق ، وتحت ، وأمام ، وقدّام ، وخلف ، ووراء ، وتلقاء ، وتجاه ، وحذاء ، وحذه ، وعند ، ولدن ، ولدى ، وبين ، ووسط ، وسوى ، ومع ، ودون ، وإذ ، وإذا ، وحيث.

ب – ومن غير الظروف : مثل ، وشبه ، وغير ، وبيد ، وقيد ، وقدا ، وقاب ، وقيس ، وأىّ ، وبعض ، وكلّ ، وكلا ، وكلتا ، وذو ، ومؤنّثه ، ومثنّاه ومجموعه ، وأولو ، وأولات ، وقطّ ، وحسب ، ذكر ذلك كلّه فى (المفصل) (١).

الثانى : ما لا يضاف أصلا : كمذ ، ومنذ ، إذا وليهما مرفوع أو فعل. والمضمرات وأسماء الإشاره ، والموصولات سوى أىّ ، وأسماء الأفعال ، وكم ، وكأيّن.

الثالث : ما يضاف ويفرد : وهو غالب الأسماء.

قاعده : تصح الإضافه لأدنى ملابسه

الإضافه تصح بأدنى ملابسه نحو قولك لقيته فى طريقى ، أضفت الطريق إليك بمجرّد مرورك فيه ، ومثله قول أحد حاملى الخشبه خذ طرفك ، أضاف الطرف إليه بملابسته إياه فى حال الحمل ، وقول الشاعر : [الطويل]

٣٠٥- (٢)إذا كوكب الخرقاء لاح بسحره

سهيل أذاعت غزلها فى القرائب

أضاف الكوكب إليها لجدّها فى عملها عند طلوعه. ذكر ذلك فى (المفصّل) (٣) وشروحه.

ضابط : ما يضاف إلى الجمله من ظروف المكان

قال ابن النحاس فى (التعليقه) : ليس فى ظروف المكان ما يضاف إلى الجمله

١- انظر المفصّل (ص ٨۶) ، وشرح المفصّل (٢ / ١٢۶).

٢- ٣٠۵- الشاهد بلا نسبه فى خزانه الأدب (٣ / ١١٢) ، وشرح المفصّل (٢ / ٨) ، ولسان العرب (غرب) ، والمحتسب (٢ / ٢٢٨) ، والمقاصد النحويه (٣ / ٣۵٩) ، والمقرّب (١ / ٢١٣).

٣- انظر المفصّل (ص ٩٠).

غير حيث ، لمّا أبهمت لوقوعها على كلّ جهه احتاجت فى زوال إبهامها إلى إضافتها لجمله كإذ ، وإذا فى الزمان.

ضابط : ما يكتسبه الاسم بالإضافه

قال ابن هشام فى (المغنى) (١) : الأمور التى يكتسبها الاسم بالإضافه عشره :

أحدها : التعريف : كغلام زيد.

الثانى : التخصيص : كغلام رجل.

الثالث : التخفيف : كضارب زيد.

الرابع : إزاله القبح أو التجوز : كمررت بالرجل الحسن الوجه ، فإنّ الوجه إن رفع قبح الكلام ، لخلوّ الصفه لفظا عن ضمير الموصوف ، وإن نصب حصل التجوّز ، بإجرائك الوصف القاصر مجرى المتعدّى.

الخامس : تذكير المؤنّث : نحو : (إِنَّ رَحْمَتَ اللهِ قَرِيبٌ) [الأعراف : ٥٦].

السادس : تأنيث المذكّر : نحو : قطعت بعض أصابعه (٢).

السابع : الظرفيه نحو : (تُؤْتِى أُكُلَها كُلَّ حِينٍ) [إبراهيم : ٢٥].

الثامن : المصدريّه : نحو : (أَىَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ) [الشعراء : ٢٢٧].

التاسع : وجوب الصدر : نحو : غلام من عندك ، وصبيحه أىّ يوم سفرك.

العاشر : البناء فى المبهم : نحو : غير ، ومثل ، ودون ، والزمن المبهم المضاف إلى إذ أو فعل مبنىّ.

وهذا الفصل أخذه ابن هشام من كتاب (نظم الفرائد وحصر الشرائد) ، وقال المهلّبى فى نظم ذلك : [الوافر]

خصال فى الإضافه يكتسيها ال

مضاف من المضاف إليه عشر

بناء ، ثم تذكير ، وظرف

ومعنى الجنس ، والتأنيث ، تعرو

وتعريف ، وتنكير ، وشرط

والاستفهام ، والحدث المقرّ

وذكر فى الشرح أنه أراد بالاستفهام مسأله (غلام من عندك؟). وبالحدث المصدريه. وبالجنس قولك : أىّ رجل يأتينى فله درهم. وبالشرط غلام من تضرب أضرب. وبالتنكير قولك : هذا زيد رجل ، وهذا زيد الفقيه لا زيد الأمير ، لأنك لم تضفه حتى سلبته التعريف فى النيه للاشتراك العارض فى التسميه.

ص: ۹۱

۱- انظر مغنى اللبيب (۵۶۴).

۲- انظر الخصائص (۲ / ۴۱۵).

وهذه الثلاثه لم يذكرها ابن هشام ، وذكر بدلها : التخصيص ، والتخفيف وإزاله القبح والتجوّز.

ولم يـذكر المهلبىّ هـذه الثلاـثه. ومسـأله اكتسـاب التنكير من الإضـافه فى غايه الحسن ، وهى سـلب تعريف العلميّه. وقـد تقـدّم تحقيق ذلك فى أول الباب. وقلت أنا : [الوافر]

ويكتسب المضاف فخذ أمورا

أحلّتها الإضافه فوق عشر

فتعريف ، وتخصيص ، بناء

وتخفيف كضارب عبد عمرو

وترك القبح والتجويز شرط

والاستفهام فانتسبا لصدر

وتذكير ، وتأنيث ، وظرف

وسلب للمعارف شبه نكر

ومعنى الجنس والحدث المعزّى

فخذ نظما يحاكى عقد درّ

وقال ابن هشام فى (تذكرته) : فى اكتساب التأنيث قد بسط الناس هذا ، فقالوا : إنه منحصر فى أربعه أقسام :

قسم : المضاف بعض المؤنّث وهو مؤنث فى المعنى ، وتلفظ بالثانى وأنت تريده ، نحو : قطعت بعض أصابعه. و: [الوافر]

٣٠٦- (١)إذا بعض السّنين تعرّقتنا

[كفى الأيتام فقد أبى اليتيم]

وتلتقطه بعض السيّاره [يوسف : ١٠].

وقسم : هو بعض المؤنث ، وتلفظه بالثانى وأنت تريده ، إلا أنه ليس مؤنثا ، وذلك نحو (٢) : [الطويل]

[وتشرق بالقول الذى قد أذعته]

شرقت صدر القناه [من الدم]

وقلنا : إنه غير مؤنّث ، لأن صدر القناه ليس قناه ، بخلاف بعض الأصابع ، فإنه يكون أصابع.

وقسم : تلفظ بالثانى وأنت تريده إلا أنه لا بعض ولا مؤنث. نحو : اجتمعت أهل اليمامه (۳).

۱- ۳۰۶- الشاهد لجرير فى ديوانه (ص ۲۱۹) ، وخزانه الأدب (۴ / ۲۲۰) ، وشرح أبيات سيبويه (۱ / ۵۶) ، والكتاب (۱ / ۹۳) ، وبلا نسبه فى شرح المفصّل (۵ / ۹۶) ، ولسان العرب (صوت) و (عرق) ، والمقتضب (۴ / ۱۹۸).

۲- مرّ الشاهد رقم (۱۳۳).

۳- انظر الخصائص (۱ / ۳۰۸).

والقسم الرابع : زاده الفارسيّ. وهو أن يكون المضاف (كلّا) للمؤنث. كقوله : [الكامل]

٣٠٧- (١)ولهت عليه كلّ معصفه

هو جاء ليس للبّها زبر

فأنّث كلّا لأنه المعصفات فى المعنى.

فائده : قال بعضهم : [السريع]

ثلاثه تسقط هاءاتها

مضافه عند جميع النحاه

منها إذا قيل : أبو عذرها

وليت شعرى ، وإقام الصلاه

باب المصدر

قال ابن هشام فى (تذكرته) : المصدر الصريح يقع فى موضع الفاعل ، نحو : (ماؤُكُمْ غَوْراً) [الملك : ٣٠] والمفعول ، نحو : (هذا خَلْقُ اللهِ) [لقمان : ١١] ، والمصدر المؤوّل كذلك فى موضع الفاعل ، نحو : عسى زيد أن يقوم. والمفعول ، نحو : (ما كانَ هذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرى) [يوسف : ٣٧].

(فائده) قال ابن هشام فى (تذكرته) : قال الجرجانيّ : أقوى إعمال المصدر منوّنا ، لأنه نكره كالفعل ، ثم مضافا ، لأنّ إضافته فى نيّه الانفصال ، فهو نكره أيضا ، ودونهما ما فيه (أل).

باب اسم الفاعل

قاعده

قال ابن السرّاج فى (الأصول) : كل ما كان يجمع بغير الواو والنون ، نحو : حسن وحسان ، فإن الأجود فيه أن نقول : مررت برجل حسان قومه ، من قبل أن هذا الجمع المكسّر هو اسم واحد ، صيغ للجمع ، ألا ترى أنه يعرب كإعراب الواحد المفرد.

وما كان يجمع بالواو والنون ، نحو : منطلقين ، فإن الأجود فيه أن تجعله بمنزله الفعل المقدّم ، فتقول : مررت برجل منطلق قومه.

۱- ۳۰۷- الشاهد لابن أحمر فی دیوانه (ص ۸۷) ، وشرح أبیات سیبویه (۲ / ۲۲) ، والکتاب (۲ / ۱۰۹) ، ولسان العرب (هوج) و (زبر).

باب التعجّب

قول البصريين فى : أحسن بزيد! يلزم منه شذوذ من أوجه :

أحدها : استعمال أفعل للصيروره قياسا ، وليس بقياس. وإنما قلنا ذلك لأن عندهم أنّ أفعل أصله أفعل بمعنى صار كذا (١).

الثانى : وقوع الظاهر فاعلا لصيغه الأمر بغير لام.

الثالث : جعلهم الأمر بمعنى الخبر.

الرابع : حذف الفاعل فى (أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ) [مريم : ٣٨] ، نقلته من تعاليق ابن هشام.

باب أفعل التفضيل

اشاره

قاعده : صح فيه ما أفعله صح فيه أفعل به

قال ابن السرّاج فى (الأصول) : كلّ ما قلت فيه : ما أفعله قلت فيه أفعل به.

وهذا أفعل من هذا ، وما لم تقل فيه ما أفعله لم تقل فيه هذا أفعل من هذا ، ولا أفعل به.

ضابط : استعمال أفعل التفضيل

قال ابن هشام فى (تذكرته) : قولهم إن أفعل التفضيل يستعمل مضافا وبأل وبمن يستثنى من استعماله بأل خير وشرّ. فإنى لم أرهما استعملا بأل للتفضيل.

باب أسماء الأفعال

قال ابن هشام فى (تذكرته) : اعلم أنّ هاؤما ، وهاؤم ، نادر فى العربيه ، لا نظير له ، ألا ترى أن غيره من صه ، ومه ، لا يظهر فيه الضمير البتّه ، وهو مع ندوره غير شاذّ فى الاستعمال ، ففى التنزيل : (هاؤُمُ اقْرَؤُا كِتابِيَهْ) [الحاقه : ١٩].

باب النعت

ضابط : جمله ما يوصف به

قال فى (البسيط) : جمله ما يوصف به ثمانيه أشياء :

اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفه المشبّهه. وهذه الثلاثه هى الأصل فى

۱- انظر أوضح المسالک (۲ / ۲۷۳).

الصفات لأنها تدخل فى حدّ الصفه ، لأنها تدلّ على ذات باعتبار معنى هو المقصود ، وذلك لأن الغرض من الصفه الفرق بين المشتركين فى الاسم. وإنما يحصل الفرق بالمعانى القائمه بالذوات ، والمعانى هى المصادر ، وهذه الثلاثه هى المشتقه من المصادر ، فهى التى توجد المعانى فيها.

والرابع : المنسوب : كمكىّ ، وكوفىّ. وهو فى معنى اسم المفعول.

والخامس : الوصف بذى التى بمعنى صاحب.

والسادس : الوصف بالمصدر : كرجل عدل ، وهو سماعىّ.

والسابع : ما ورد من المسموع غيره : كمررت برجل أىّ رجل.

والثامن : الوصف بالجمله.

ضابط : أقسام الأسماء بالنسبه إلى الوصف

قال فى (البسيط) : الأسماء فى الوصف على أربعه أقسام :

ما يوصف ويوصف به : وهو اسم الإشاره والمعرّف بأل ، والمضاف إلى واحد من المعارف ، إذا كان متّصفا بالحدث.

وما لا يوصف ولا يوصف به : وهو ثوانى الكنى ، و (اللهم) عند سيبويه (١) ، وما أوغل من الاسم فى شبه الحرف ، كأيّن ، وكم ، وكيف ، والمضمرات. وما أحسن قول الشاعر : [السريع]

٣٠٨- (٢)أضمرت فى القلب هوى شادن

مشتغل بالنحو لا ينصف

وصفت ما أضمرت يوما له

فقال لى : المضمر لا يوصف

وما يوصف به : وهو الأعلام. وما لا يوصف ويوصف به : وهو الجمل.

وقال ابن عصفور فى (شرح الجمل) : الأسماء تنقسم أربعه أقسام :

قسم لا ينعت ولا ينعت به ، وهو اسم الشّرط ، واسم الاستفهام والمضمر وكلّ اسم متوغّل فى البناء ، وهو ما ليس بمعرب فى الأصل ، ما عدا الأسماء الموصوله وأسماء الإشاره.

وقسم : ينعت به ، ولا ينعت : وهو ما لم يستعمل من الأسماء إلا تابعا ، نحو :

۱- انظر الكتاب (۲ / ۲۲۵).

۲- ۳۰۸- البيتان لعلى بن داود القرشى الأسدى فى بغيه الوعاه (۲ / ۱۶۱).

بسن ، وليطان ، ونائع ، من قولهم : حسن بسن ، وشيطان ليطان ، وجائع نائع ، وهى محفوظه لا يقاس عليها.

وقسم : ينعت ولا ينعت به : هو العلم ، وما كان من الأسماء ليس بمشتقّ ولا فى حكمه ، نحو : ثوب وحائط وما أشبه ذلك.

وقسم : ينعت وينعت به : وهو ما بقى من الأسماء.

وقال ابن هشام فى (تذكرته) : المعارف أقسام :

قسم : لا ينعت بشىء : وهو المضمر.

وقسم : ينعت بشىء واحد : هو اسم الإشاره خاصه. ينعت بما فى (أل) خاصه.

وقسم : ينعت بشيئين : وهو ما فيه (أل) ، ينعت بما فيه (أل) ، أو بمضاف إلى ما فيه (أل).

وقسم ينعت بثلاثه أشياء : وهو شيئان : أحدهما العلم ينعت بما فيه (أل) وبمضاف ، وبالإشاره. والثانى المضاف : ينعت بمضاف مثله ، وبما فيه أل ، وبالإشاره.

تقسيم : تبعيه الصفه لموصوفها فى الإعراب

قال فى (البسيط) : تبعيّه الصفه لموصوفها فى الإعراب ثلاثه أقسام :

ما يتبع الموصوف على لفظه لا غير. وهو كلّ معرب ليس له موضع من الإعراب يخالف لفظه.

وما يتبع الموصوف على محلّه لا غير ، وهو جميع المبنيّات التى أوغلت فى شبه الحرف ، كالإشاره ، وأمس ، والمركّب من الأعداد ، وما لا ينصرف فى الجرّ.

وما يجوز أن يتبعه على لفظه وعلى محلّه ، وهو أربعه أنواع : اسم لا ، والمنادى ، وما أضيف إليه المصدر ، واسم الفاعل.

باب التوكيد

تأكيد الضمير بضمير

قاعده : قال ابن النحاس فى (التعليقه) : الضمير إذا أكّد بضمير كان الضمير الثانى المؤكّد من ضمائر الرفع لا غير ، سواء كان الضمير الأول المؤكّد مرفوعا أو منصوبا ، أو مجرورا ، نحو : قمت أنا ، ورأيتك أنت ، ومررت به هو.

فائده – موطن لا يجوز فيه التوكيد اللفظى : قال ابن هشام فى (تذكرته) : لنا موطن لا يجوز فيه التوكيد اللفظىّ ، وذلك قولك : احذر الأسد ، لا يجوز لك فى هذا الكلام أن تكرّر الاسم المحذّر منه ، لئلا يجتمع البدل والمبدل منه ، لأنهم جعلوا التكرار نائبا عن الفعل.

فائده – التأكيد اللفظى أوسع من المعنوى : قال الأندلسىّ : التأكيد اللفظى أوسع مجالا من التأكيد المعنوى ، لأنه يدخل فى المفردات الثلاث ، وفى الجمل ، ولا يتقيّد بمظهر أو مضمر ، معرفه أو نكره ، بل يجوز مطلقا إلا أنّ السماع فى بعضها أكثر ، فلا يكاد يسمع أو ينقل (أنّ أن زيدا قائم) ، وإنما أكثر ما يأتى فى تكرير الاسم أو الجمله.

ضابط : أقسام الاسم بالنسبه إلى التوكيد

قال ابن الدهان فى (الغره) : الاسم ينقسم إلى ثلاثه أقسام :

قسم يوصف ويؤكّد ، وكزيد والرجل.

وقسم يوصف ولا يؤكّد ، كرجل.

وقسم يؤكّد ولا يوصف ، كالمضمر.

قاعده : اجتماع ألفاظ التوكيد

قال ابن هشام فى (تذكرته) : إذا اجتمعت ألفاظ التوكيد بدأت بالنفس ، فالعين ، فكلّ ، فأجمع ، فأكتع ، فأبصع ، فأبتع ، وأنت مخيّر بين أبتع وأبصع. فأيهما شئت قدمته. فإن حذفت النفس أتيت بما بعدها مرتّبا ، أو العين فكذلك ، أو كلّا فكذلك ، أو أجمع لم تأت بأكتع وما بعده ، لأن ذلك تأكيد لأجمع ، فلا يؤتى به دونها ، ذكره ابن عصفور فى (شرح الجمل)

باب العطف

أقسام العطف

أقسام العطف ثلاثه :

أحدها : العطف على اللفظ ، وهو الأصل ، نحو : ليس زيد بقائم ولا قاعد ، بالخفض ، وشرطه إمكان توجّه العامل إلى المعطوف. فلا يجوز فى نحو : ما جاءنى من امرأه ولا زيد إلا الرفع عطفا على الموضع ، لأنّ من الزائده لا تعمل فى المعارف ، وقد يمتنع العطف على اللفظ وعلى المحلّ جميعا ، نحو : ما زيد قائما لكن أو بل

قاعـد ، لأـن فى العطف على اللفـظ إعمـال ما فى الموجب ، وفى العطف على المحل اعتبار الابتـداء مع زواله بـدخول الناسـخ ، والصواب الرفع على إضمار مبتدأ.

الثانى : العطف على المحلّ ، نحو : ليس زيد بقائم ولا قاعدا بالنصب ، وله ثلاثه شروط :

أحدها : إمكان ظهور ذلك المحل فى الفصيح. فلا يجوز : مررت بزيد وعمرا ، لأنه لا يجوز مررت عمرا.

الثـانى : أن يكون الموضع بحقّ الأصـاله ، فلاـ يجوز هـذا الضـارب زيـد وأخيه ، لأنّ الوصف المسـتوفى لشـروط العمل الأصـل إعماله لا إضافته ، لالتحاقه بالفعل.

الثـالث : وجود المحرز ، أى الطـالب لـذلك المحـلّ ، فلاـ يجوز : إنّ زيـدا وعمرو قائمان ، لأن الطالب لرفع عمرو هو الابتـداء ، والابتداء هو التجرّد ، والتجرد قد زال بدخول (إنّ).

الثـالث : العطف على التوهم نحو : ليس زيـد قائمـا ولاـ قاعـد بـالخفض على توهّم دخول البـاء فى الخبر ، وشـرط جوازه صـحه دخول ذلك العامل المتوهّم ، وشرط حسنه كثره دخوله هناك.

قاعده : انفراد الواو عن أخواتها بأحكام

الواو أصل حروف العطف ولهذا انفردت عن سائر حروف العطف بأحكام :

أحدها : احتمال معطوفها للمعيّه ، والتقدّم والتأخر.

الثانى : اقترانها بإمّا نحو : (إِمَّا شاكِراً ، وَإِمَّا كَفُوراً) [الإنسان : ٣].

الثالث : اقترانها بلا إن سبقت بنفى ، ولم يقصد المعيّه نحو : ما قام زيد ولا عمرو ، ليفيد أنّ الفعل منفىّ عنهما فى حاله الاجتماع والافتراق. وإذا فقد أحد الشرطين امتنع دخولها فلا يجوز : قام زيد ولا عمرو ، ولا : ما اختصم زيد ولا عمرو.

الرابع : اقترانها بلكن ، نحو : (وَلكِنْ رَسُولَ اللهِ) [الأحزاب : ٤٠].

الخامس : عطف المفرد السببىّ على الأجنبىّ عند الاحتياج إلى الربط ، كمررت برجل قام زيد وأخوه.

السادس : عطف العقد على النيّف ، نحو : أحد وعشرون.

السابع : عطف الصفات المفرّقه مع اجتماع منعوتها ، نحو : [الوافر]

٣٠٩- (١)[بكيت وما بكا رجل حليم]

على ربعين مسلوب وبال

الثامن : عطف ما حقّه التثنيه أو الجمع ، نحو : [الكامل]

٣١٠- (٢)[إن الرزيّه لا رزيّه مثلها]

فقدان مثل محمّد ومحمّد

التاسع : عطف ما لا يستغنى عنه ، كاختصم زيد وعمرو وجلست بين زيد وعمرو.

العاشر والحادى عشر : عطف العامّ على الخاص ، وبالعكس ، نحو : (رَبِّ اغْفِرْ لِي وَلِوالِدَيَّ وَلِمَنْ دَخَلَ بَيْتِيَ مُؤْمِناً وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِناتِ) [نوح : ٣٨] ، (وَمَلائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكالَ) [البقره : ٩٨] ، ويشاركها فى هذا الحكم الأخير (حتّى) ، كمات الناس حتّى الأنبياء ، فإنها عاطفه خاصّا على عامّ.

الثانى عشر : عطف عامل حذف وبقى معموله على عامل آخر يجمعهما معنى واحد ، نحو : [الوافر]

٣١١- (٣)[إذا ما الغانيات برزن يوما]

وزجّجن الحواجب والعيونا

أى : وكحّلن العيون ، والجامع بينهما التحسين.

الثالث عشر : عطف الشىء على مرادفه ، نحو : [الوافر]

٣١٢- (٤)[وقدّدت الأديم لراهشيه]

وألفى قولها كذبا ومينا

١- ٣٠٩- الشاهد لابن ميّاده فى ديوانه (ص ٢١٤) ، وشرح شواهد المغنى (٢ / ٧٧٤) ، وبلا نسبه فى الكتاب (١ / ٤٩٦) ، وشرح التصريح (٢ / ١١٤) ، ومغنى اللبيب (٢ / ٢٥٦) ، والمقتضب (٢ / ٢٩١) ، والمقرّب (١ / ٢٢٥).

٢- ٣١٠- الشاهد للفرزدق فى ديوانه (١٦١) ، والدرر (٦ / ٧٤) ، وشرح التصريح (٢ / ١٣٨) ، وشرح شواهد المغنى (٢ / ٧٧٥) ، ومغنى اللبيب (٢ / ٣٥٦) ، والمقرّب (٢ / ٤٤) ، وهمع الهوامع (٢ / ١٢٩).

٣- ٣١١- الشاهد للراعى النميرى فى ديوانه (ص ٢٦٩) ، والدرر (٣ / ١٥٨) ، وشرح شواهد المغنى (٢ / ٧٧٥) ، ولسان العرب

(زجج) ، والمقاصد النحويه (٣ / ٩١) ، وبلا نسبه فى الإنصاف (٢ / ٦١٠) ، وأوضح المسالك (٢ / ٤٣٢) ، وتذكره النحاه (ص ٦١٧) ، والخصائص (٢ / ٤٣٢) ، والدرر (٦ / ٨٠) ، وشرح الأشمونى (١ / ٢٢٦) ، وشرح التصريح (١ / ٣٤٦) ، وشرح شذور الذهب (ص ٣١٣) ، وشرح ابن عقيل (ص ٥٠٤) ، وشرح عمده الحافظ (ص ٦٣٥) ، وكتاب الصناعتين (ص ١٨٢) ، ولسان العرب (رغب) ، ومغنى اللبيب (١ / ٣٥٧) ، وهمع الهوامع (١ / ٢٢٢).

٤- ٣١٢- الشاهد لعدى بن زيد فى ذيل ديوانه (ص ١٨٣) ، وجمهره اللغه (ص ٩٩٣) ، والدرر (٦ / ٧٣) ، وشرح شواهد المغنى (٢ / ٧٧٦) ، والشعر والشعراء (١ / ٢٣٣) ، ولسان العرب (مين) ، ومعاهد التنصيص (١ / ٣١٠) ، وبلا نسبه فى مغنى اللبيب (١ / ٣٥٧) ، وهمع الهوامع (٢ / ١٢٩)

الرابع عشر : عطف المقدّم على متبوعه للضروره ، كقوله : [الوافر]

٣١٣- (١)[ألا يا نخله من ذات عرق]

عليك ورحمه الله السّلام

الخامس عشر : عطف المخفوض على الجوار ، نحو : (وَامْسَحُوا بِرُؤُسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ) [المائده : ۶].

السادس عشر : ذكر أبو علىّ الفارسىّ أن عطف الجمله الاسميه على الفعليه وبالعكس يجوز بالواو فقط ، دون سائر الحروف ، نقله عنه ابن جنى فى (سرّ الصناعه).

وفى تذكره ابن الصائغ عن (شرح الجمل) للأعلم : أصل حروف العطف الواو ، لأن الواو لا تدل على أكثر من الجمع والاشتراك ، وأما غيرها فيدلّ على الاشتراك ، وعلى معنى زائد كالترتيب والمهله والشكّ والإضراب والاستدراك والنفى ، فصارت الواو بمنزله الشىء المفرد ، وباقى الحروف بمنزله المركّب ، والمفرد أصل المركب.

ضابط : حروف تعطف بشروط

قال ابن هشام فى (تذكرته) : من حروف العطف ما لا يعطف إلا بعد شىء خاص ، وهو أم بعد همزه الاستفهام.

ومنها ما لا يعطف إلا بعد شيئين ، وهو لكن بعد النفى ، والنهى خاصه.

ومنها ما لا يعطف إلا بعد ثلاثه أشياء ، وهو لا بعد النداء والأمر ، والإيجاب.

ومنها ما لا يعطف إلا بعد أربعه ، وهو بل بعد النفى ، والنهى ، والإثبات والأمر.

ضابط : أقسام حروف العطف

قال ابن الخبّاز : حروف العطف أربعه أقسام :

قسم يشرك بين الأول والثانى فى الإعراب والحكم ، وهو : الواو والفاء ، وثمّ ، وحتّى.

وقسم يجعل الحكم للأول فقط ، وهو : لا.

وقسم يجعل الحكم للثانى فقط ، وهو : بل ، ولكن.

وقسم يجعل الحكم لأحدهما ، لا بعينه ، وهو : إمّا ، وأو ، وأم.

١- ٣١٣- الشاهد للأحوص فى حواشى ديوانه (ص ١٩٠) ، وخزانه الأدب (٢ / ١٩٢) ، والدرر (٣ / ١٩) ، وشرح شواهد المغنى (٢ / ٧٧٧) ، ولسان العرب (شيع) ، ومجالس ثعلب (ص ٢٣٩) ، والمقاصد النحويه (١ / ٥٢٧) ، وبلا نسبه فى الخصائص (٢ / ٣٨٦) ، وشرح التصريح (١ / ٣٤٤) ، ومغنى اللبيب (٢ / ٣٥٦) ، وهمع الهوامع (١ / ١٧٣).

ضابط : ما يتقدم على متبوعه فى التوابع

قال ابن هشام فى (تذكرته) : ليس فى التوابع ما يتقدّم على متبوعه إلا المعطوف بالواو ، لأنها لا ترتّب.

فائده – متى يجوز عطف الضمير المنفصل على الظاهر : قال الأبّذىّ فى (شرح الجزوليّه) : لا يجوز عطف الضمير المنفصل على الظاهر بالواو ، ويجوز فيما عدا ذلك.

قال ابن الصائغ فى (تذكرته) : وأورد شيخنا شهاب الدين عبد اللطيف على ذلك قوله تعالى : (وَلَقَدْ وَصَّيْنَا الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتابَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَإِيَّاكُمْ) [النساء : ١٣١] وقوله تعالى : (يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ) [الممتحنه : ١].

قال ابن الصائغ : وعندى أنه ينبغى أن ينظر فى علّه منع ذلك ، حتى يتلخّص : هل هذا داخل تحت منعه ، فلا يلتفت إليه ، أو ليس بداخل ، فيدور الحكم مع العله. والذى يظهر من التعليل أن الواو لمّا كانت لمطلق الجمع ، فكأنّ المعطوف مباشر بالعمل ، والعامل لا يجوز له العمل فى الضمير وهو منفصل ، مع إمكان اتصاله. أمّا فى غير الواو فليس الأمر معها كذلك ، كقولك : زيد قام عمرو ثمّ هو ، وقوله تعالى : (وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلى هُدىً) [سبأ : ٢٤] فنجىء إلى الآيتين ، فنجد المكانين مكانى (ثمّ) لأن المقصود فى الآيه الأولى ترتيبها على الزمان الوجودىّ مع إراده كون المخاطب له أسوه بمن مضى. وكذلك الآيه الثانيه ، المقصود ترتيب المتعاطفين من جهه شرفهما والبداءه بما هو أشنع فى الردّ على فاعل ذلك.

وإذا تلخّص ذلك لم يكن فيهما ردّ على الأبّذىّ ، ويحمل المنع على ما إذا لم يقصد بتقديم أحد المتعاطفين معنى ما ، وهذا تأويل حسن لكلامه موافق للصناعه وقواعدها ، انتهى.

فائده – فى أقسام الواوات

قال بعضهم : [الطويل]

وممتحن يوما ليهضمنى هضما

عن الواو كم قسم نظمت له نظما

فقسمتها عشرون ضربا تتابعت

فدونكها ، إنّى لأرسمها رسما

فأصل ، وإضمار ، وجمع ، وزائد

وعطف وواو الرفع فى السته الأسما

وربّ ومع قد نابت الواو عنهما

وواوك فى الأيمان فاستمع العلما

وواوك للإطلاق والواو ألحقت

وواو بمعنى (أو) ، فدونك والحزما

وواو أتت بعد الضمير لغائب

وواوك فى الجمع الذى يورث السقما

وواو الهجا ، والحال واسم لما له

وساسان من دون الجمال به يسمى

وواوك فى تكسير دار ، وواو إذ

وواو ابتداء ثمّ عدّى بها ثما

باب عطف البيان

اشاره

قال الأعلم فی (شرح الجمل) : هذا الباب یترجم له البصریّون ، ولا یترجم له الکوفیّون.

قاعده : عطف البیان لا یکون إلا بعد مشترک

قال الأعلم : عطف البیان لا یکون إلا بعد مشترک.

باب البدل

قال فی (البسیط) : تنحصر مسائل البدل فی اثنتین وثلاثین مسأله ، وذلک لأنّ البدل أربعه ، وکل واحد منها ینقسم باعتبار التعریف والتنکیر أربعه ، وباعتبار الإظهار والإضمار أربعه ، وثمانیه فی أربعه باثنین وثلاثین. وأمثلتها مجمله :

جاءنی زید أخوک ، ضربت زیدا رأسه ، أعجبنی زید علمه ، رأیت زیدا الحمار ، جاءنی رجل غلام لک ، ضربت رجلا یدا له ، أعجبنی رجل علم له ، ضربت رجلا حمارا ، کرهت زیدا غلاما لک ، ضربت زیدا یدا له ، أعجبنی زید علم له ، رأیت زیدا حمارا ، جاءنی رجل أخوک ، ضربت رجلا رأسه ، أعجبنی رجل علمه ، رأیت رجلا الحمار.

قام زید أخوک ، زید ضربته إیّاه ، ضربت زیدا إیاه ، ضربته زیدا ، أعجبنی زید رأسه ، ید زید قطعته إیّاها ، الرغیف أکلته ثلثه ، ثلث الرغیف أکلت الرغیف إیاه ، أعجبنی زید علمه ، جهل الزیدین کرهتهما إیّاه ، زید کرهته جهله ، جهل زید کرهت زیدا إیاه ، أعجبنی زید الحمار زید الحمار کرهته إیاه ، کرهت زیدا إیاه ، زید کرهته حماره ، ثلث الرغیف أکلت الرغیف إیاه ، جهل زید کرهت زید إیاه ، الحمار کرهت زیدا إیاه.

فائده – البدل علی نیه تکرار العامل : قال الأعلم فی (شرح الجمل) : الدلیل علی أن البدل علی نیّه تکرار العامل ثلاثه أدله : شرعیّ ، ولغویّ ، وقیاسیّ.

فالشرعیّ قوله تعالی : (اتَّبِعُوا الْمُرْسَلِینَ اتَّبِعُوا) [یس : ۲۰ – ۲۱] ، (قالَ الْمَلَأُ الَّذِینَ اسْتَکْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذِینَ اسْتُضْعِفُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ) [الأعراف : ۷۴]. واللغویّ قول الشاعر : [الوافر]

٣١٤- (١)إذا ما مات ميت من تميم

فسرّك أن يعيش فجئ بزاد :

بخبز أو بتمر أو بسمن

أو الشيء الملفف فى البجاد

والقياسيّ يا أخانا زيد ، لو كان فى غير نيه النداء لقال : يا أخانا زيدا.

(فائده) قال ابن الصائغ فى (تذكرته) : نقلت من خطّ ابن الرماح : لا يخلو البدل أن يكون توكيدا ، أو بيانا أو استدراكا ، فالبعض والاشتمال يكونان توكيدا وبيانا. والغلط والبداء والنسيان لا يكون إلا استدراكا ، فالتوكيد (يَسْئَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرامِ قِتالٍ فِيهِ) [البقره : ٢١٧]. (وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطاعَ) [آل عمران : ٩٧] والبيان أعجبنى الجاريه وجهها أو عقلها.

باب النداء

قاعده

قال فى (المفصّل) (٢) : لا ينادى ما فيه الألف واللام إلا الله وحده ، لأنهما لا يفارقانه.

قاعده : يا أصل حروف النداء

أصل حروف النداء (يا) ، ولهذا كانت أكثر أحرفه استعمالا ، ولا يقدّر عند الحذف سواها ، ولا ينادى اسم الله عزّ وجلّ ، واسم المستغاث ، وأيّها وأيتها إلا بها ، ولا المندوب إلا بها أو (بوا).

وفى شرح الفصول لابن إياز : قال النحاه : (يا) أمّ الباب ، ولها خمسه أوجه من التصرّف :

أولها : نداء القريب والبعيد بها.

وثانيها : وقوعها فى باب الاستغاثه ، دون غيرها.

وثالثها : وقوعها فى باب الندبه.

ورابعها : دخولها على أى.

وخامسها : أن القرآن المجيد مع كثره النداء فيه لم يأت فيه غيرها.

١- ٣١٤- الشاهد ليزيد بن عمرو بن الصعق أو لأبى المهوّس الأسدىّ فى لسان العرب (لفف) و (لقم) ، ولأبى المهوّس فى تاج العروس (لفف) ، وبلا نسبه فى مجمع الأمثال (٢ / ٣٩٥).

٢- انظر المفصّل (ص ٤١).

(فائـده) قال الجزولىّ : إذا رفعت الأول من نحو : يا زيد زيد عمرو ، فتنصب الثانى من أربعه أوجه ، وزاد بعضـهم خامسا. وهى : البدل وعطف البيان والنعت على تأويل الاشـتقاق ، والنداء المسـتأنف ، وإضمار أعنى. وأضعفها النعت ، وهو الذى أسقطه ، لأن العلم لاـ ينعت به. فإذا نصـبت الأول فتنصـبه من وجه واحـد ، على أنه منادى مضاف على تأويلين : إما إلى محـذوف دلّ عليه ما أضـيف إليه الثانى ، وتنصب الثانى على ما كنت تنصـبه مع الرفع من الأوجه الخمسه ، والتأويل الثانى أن يكون مضافا إلى ما بعد الثانى ويكون الثانى توكيدا للأول ، يقحم بينه وبين ما أضيف إليه.

ضابط : أقسام الأسماء بالنسبه إلى ندائها

قال ابن الدهان فى (الغرّه) : الأسماء على ضربين : ضرب ينادى ، وضرب لا ينادى.

فالـذى ينادى على ثلاث مراتب : مرتبه لا بـدّ من وجود (يا) معها ، نحو : النكره وأسـماء الإشاره عنـدنا ، ومرتبه لا بدّ من حذف (يا) معها ، وهو اللهم ، وأىّ فى قولك : اللهم اغفر لنا أيتها العصابه (١). وضرب يجوز فيه الأمران.

(فائده) قال ابن هشام فى (تذكرته) : لا يجوز عندى نداء اسم الله تعالى إلا بيا.

ضابط : حذف حرف النداء

فى تذكره ابن هشام : تابع المنادى المبنىّ على خمسه أقسام : (١)

١- قسم يجب نصبه على الموضع ، وهو المضاف الذى ليس بأل.

٢- وقسم يجب إتباعه على اللفظ ، وهو أى.

٣- وقسم على تقديرين : يجوز إتباعه على اللفظ ، وإتباعه على المحلّ ، وهو اسم الإشاره.

٤- وقسم يجوز إتباعه على اللفظ وإتباعه على المحل مطلقا وهو النعت والتوكيد وعطف البيان المفرده مطلقا ، والنسق الذى بغير أل.

٥- وقسم يحكم له بحكم المنادى المستقل ، وهو البدل ، والنسق الذى بغير أل.

١- انظر الكتاب (٣ / ١٩٤).

ضابط : حذف حرف النداء

قال ابن فلاح فى (المغنى) : يجوز حذف حرف النداء مع كل منادى إلا فى خمسه مواضع : النكره المقصوده والنكره المبهمه ، واسم الإشاره عند البصريّين ، والمستغاث والمندوب ، انتهى. وزاد ابن مالك المضمر.

وفى تذكره ابن الصائغ : حذف حرف النداء من الاسم الأعظم نصّ على منعه ابن معط فى درّته ، وعلّل منع ذلك فى الدره أيضا بالاشتباه ، وقرّره ابن الخباز بأنه بعد حذف حرف النداء يشتبه المنادى بغير المنادى ، واعترض عليه بأنك تقول : الله اغفر لى ، فلا يقع فيها اشتباه ولبس.

قال ابن الصائغ : ولابن معط أن يقول : لمّا وقع اللبس فى بعض المواضع طرد الباب ، لئلا يختلف الحكم ، انتهى.

قال والعله فى ذلك أنهم لمّا حذفوا (يا) عوّضوا الميم ، فكرهوا أن يقولوا الله بالحذف ، لما فيه حذف العوض والمعوّض.

قال ابن الصائغ : يعنى تعويضهم من حرف النداء ، دلنا على أنهم قصدوا ألا يحذفوا الحرف بالكليه. وقد قال ابن النحاس فى (صناعه الكتاب) ما نصّه : جواز ذلك .. فإنه قال فى قولك : سبحانك الله العظيم إنه لا يجوز الجرّ على البدل من الكاف ، ويجوز النصب على القطع والرفع على تقدير يا الله ، انتهى.

قاعده : الأصل فى حذف حرف النداء

قال ابن النحاس فى (التعليقه) : أصل حذف حرف النداء فى نداء الأعلام ، ثم كل ما أشبه العلم ، فى كونه لا يجوز أن يكون وصفا لأىّ ، وليس مستغاثا به ، ولا مندوبا يجوز حذف حرف النداء معه.

باب الندبه

قال ابن يعيش (١) : الندبه نوع من النداء ، فكلّ مندوب منادى ، وليس كلّ منادى مندوبا ، إذ ليس كل ما ينادى يجوز ندبته ، لأنه يجوز أن ينادى المنكور والمبهم ، ولا يجوز ذلك فى الندبه.

وقال الأبّذىّ فى (شرح الجزوليه) : المندوب يشرك المنادى فى أحكام ، وينفرد بإلحاق ألف الندبه.

١- انظر شرح المفصّل (٢ / ١٥).

باب الترخيم

قال المهلبى : [الرمل]

إنّ أسماء توالت عشره

لم ترخّم عند أهل المخبره

مبهم ، ثمّت نعت بعده

والمضافان معا ، والنكره

ثم شبه لمضاف خالص

والثلاثىّ ، ومندوب التره

يحتذيه مستغاث راحم

وإذا كانت جميعا مضمره

فائده : أكثر الأسماء ترخيما : قال ابن فلاح فى (المغنى) : قالوا : أكثر ما رخمت العرب ثلاثه أشياء وهى : حارث ، ومالك ، وعامر.

باب الاختصاص

اشاره

قال ابن يعيش (١) : قد أجرت العرب أشياء اختصّوها على طريقه النداء ، لاشتراكهما فى الاختصاص ، فاستعير لفظ أحدهما للآخر من حيث شاركه فى الاختصاص ، كما أجروا التسويه مجرى الاستفهام ، إذ كانت التسويه موجوده فى الاستفهام. وذلك قولك : أزيد عندك أم عمرو ، وأزيد أفضل أم خالد ، فالشيئان اللذان تسأل عنهما قد استوى علمك فيهما ثم تقول : ما أبالى أقمت أم قعدت ، وسواء علىّ أقمت أم قعدت ، فأنت غير مستفهم ، وإن كان بلفظ الاستفهام لتشاركهما فى التسويه ، لأن معنى قولك : لا أبالى أفعلت أم لم تفعل أى : هما مستويان فى علمى ، فكما جاءت التسويه بلفظ الاستفهام لاشتراكهما فى معنى التسويه ، كذلك جاء الاختصاص بلفظ النداء ، لاشتراكهما فى معنى الاختصاص ، وإن لم يكن منادى ، انتهى.

قاعده : ما نصبته العرب فى الاختصاص

قال ابن فلاح فى (المغنى) : قال أبو عمرو : إن العرب إنما نصبت فى الاختصاص أربعه أشياء وهى : معشر ، وآل ، وأهل ، وبنو. ولا شكّ أن العرب قد نصبت فى (الاختصاص) غيرها.

وعباره ابن النحاس فى (التعليقه) : أكثر الأسماء دخولا فى هذا الباب هذه الأربعه.

ص: ١٠۶

١- انظر شرح المفصّل (٢ / ١٧).

باب العدد

اشاره

قال فی (البسیط) : إدخال التاء فی عدد المذکّر وترکها فی عدد المؤنّث للفرق ، وعدم الإلباس. قال : وهذا من غریب لغتهم ، لأن التاء علامه التأنیث ، وقد جعلت هنا علما للتذکیر ، قال : وهذا الذی قصد الحریریّ بقوله : الموطن الذی یلبس فیه الذّکران براقع النسوان وتبرز ربّات الحجال بعمائم الرجال (۱).

قال : ونظیره أنهم خصّوا جمع فعال فی المؤنث بأفعل : کذراع وأذرع. وفی المذکر بأفعله کعماد وأعمده ، کإلحاقهم علامه التأنیث فی عدد المذکر وحذفها من عدد المؤنث.

ومما وجّهوا به مسأله العدد أن العدد قبل تعلیقه علی معدود مؤنّث بالتاء لأنه جماعه ، والمعدود نوعان : مذکّر ومؤنّث فسبق المذکر لأنه الأصل إلی العلامه فأخذها. ثم جاء المؤنث فکان ترک العلامه له علامه ، ومسأله الجمع أنهم قصدوا أن یصیر مع جمع المذکّر تأنیث لفظیّ ، ومع جمع المؤنّث تأنیث معنویّ ، فیعتدلان لمقابله الجمع بالجمع ، والتأنیث بالتأنیث.

فائده - هجر جانب الاثنین : قال ابن الخباز : (الاثنان) هجر جانبه فی موضعین :

الأول : أن کسور الأعداد من الثلاثه إلی العشره بنوا منها صیغ الجمع من ثلاثین إلی تسعین ، ولم یقولوا من الاثنین (ثنیین).

والثانی : أن من الثلاثه إلی العشره اشتقّت من ألفاظها الکسور فقیل : ثلث وربع إلی العشر ، ولم یقل فی الاثنین (ثنی) بل نصف. نقله ابن هشام فی (تذکرته).

(فائده) فی (تذکره ابن الصائغ) : (اثنا عشر) کلمتان من وجه ، ولذلک وقع الإعراب حشوا ، وکلمه من وجه أی : مجموعها دال علی شیء واحد ، وهو هذه الکمیه.

(فائده) وفیها أیضا العدد معلوم المقدار مجهول الصوره ، ولذلک جری مجری المبهم.

ضابط : (أل) فی العدد

قال ابن هشام فی (تذکرته) : (أل) فی العدد علی ثلاثه أقسام : تاره تدخل

۱- انظر مقامات الحریری ، المقامه الرابعه عشره.

على الأول ، ولا يجوز غير ذلك ، وهو العدد المركّب نحو : الثالث عشر ، وتاره على الثانى ، ولا يجوز غير ذلك ، وهو المضاف نحو : خمسمائه الألف ، وتاره عليهما ، وهو العدد المعطوف ، نحو : [الطويل]

٣١٥- (١)إذا الخمس والخمسين جاوزت فارتقب

[قدوما على الأموات غير بعيد]

باب الإخبار بالذى والألف واللام

ضابط

قال أبو حيّان : من النحويين من عدّ ما لا يصحّ أن يخبر عنه. ومنهم من شرط فيما يصحّ الإخبار عنه شروطا :

فالذى عدّ قال : الذى لا يصح الإخبار عنه الفعل ، والحرف ، والجمله ، والحال ، والتمييز ، والظرف غير المتمكّن ، والعامل دون معموله ، والمضاف دون المضاف إليه ، والموصوف دون صفته ، والموصول دون صلته ، واسم الشرط دون شرطه ، والصفه ، والبدل ، وعطف البيان ، والتأكيد ، وضمير الشأن ، والعائد إذا لم يكن غيره ، والمسند إليه الفعل غير الخبرىّ ، ومفعوله ، والمضاف إلى المائه ، والمجرور ب (ربّ) وب (له) ، وأيّما رجل ، وكيف ، وكم ، وكأيّن ، والمصدر الواقع موقع الحال ، وفاعل نعم وبئس ، وفاعل فعل التعجّب ، وما للتعجب ، والمجرور بكاف التشبيه ، وبحتّى ، وبمذ ، ومنذ ، واسم الفعل ، واسم الفاعل ، واسم المفعول ، والمصدر اللواتى تعمل عمل الفعل ، والمجرور بكلّ المضاف إلى مفرد ، وأقلّ رجل وشبهه ، واسم لا وخبرها ، والاسم الذى ليس تحته معنى ، والمصدر والظرف اللازمان للنصب ، والاسم الذى إظهاره ثان عن إضماره ، والاسم الذى لا فائده فى الإخبار عنه ، والاسم المختص بالنفى ، والمجرور فى نحو : كلّ شاه وسخلتها (٢) ولا عن سخلتها ، ولا المعطوف فى باب (ربّ) على مجرورها ، ولو كان مضافا للضمير. نحو : ربّ رجل وأخيه (٣).

والذى شرط شروطا ، قال الأستاذ أبو الحسين بن أبى الربيع : هى اثنا عشر شرطا : ألا يكون تضمن حرف صدر ، وأن يكون اسما متصرّفا لا من المستعمل فى النفى العام ، وأن يكون مما يصحّ تعريفه ، لا مما دخل عليه ما لا يدخل على

١- ٣١٥- الشاهد بلا نسبه فى الدرر (٦ / ٢٠٠) ، وهمع الهوامع (٢ / ١٥٠).

٢- انظر الكتاب (٢ / ٥٠).

٣- انظر الكتاب (٢ / ٥٠).

المضمرات ، وأن يكون فى جمله خبريه ، ولا يكون صفه ، ولا بدلا ، ولا عطف بيان ، وألّا يضمر على أن يفسّره ما بعده ، وألا يكون ضميرا رابطا ، ولا مضافا إلى اسم رابط ، وألا يكون من ضمير الجمله ، ولا مصدرا خبره محذوف قد سدّت الحال مسدّه ، انتهى.

قال : وفيه تداخل ، وينحصر فى شرطين :

أحدهما : أن يكون الاسم يصحّ مكانه مضمر.

والثانى : أن يكون يصحّ جعله خبرا للموصول.

ضابط : ما يجوز الإخبار عنه

قال أبو حيّان : حصر بعضهم ما يجوز الإخبار عنه ، فقال : يجوز فى فاعل الفعل اللازم الخبرىّ ، وفى متعلّق المتعدّى بجميع ضروبه ، من متعدّ إلى اثنين وثلاثه ، والمفعول الذى لم يسمّ فاعله ، وفى باب كان وإنّ وما والمصدر والظرف المتمكنين والمضاف إليه ، وفى البدل ، والعطف ، والمبتدأ والخبر ، والمضمر ، وحادى عشر وبابه ، وفى باب الإعمال والمصدر النائب والعامل والمعمول من الأسماء ، وأشياء مركبه من المبتدأ والخبر ، والفعل والفاعل والاستفهام.

ضابط : الفرق بين أل والذى فى الإخبار

زعم أبو علىّ وغيره : أن كل ما يخبر عنه بأل يخبر عنه بالذى.

وقال أبو حيّان (الذى) أعمّ فى باب الإخبار ، لأنها تدخل على الجمله الاسميه والفعليه ، (وأل) لا تدخل إلا على الجمله المصدره بفعل متصرّف مثبت. قال : وذكر الأخفش موضعا يصلح لأل ، ولا يصلح للذى. قال : تقول : مررت بالقائم أبواه لا القاعدين. ولو قلت : مررت بالتى قعد أبواها لا التى قاما ، لم يصحّ. فإذا أخبرت عن زيد فى قولك : قامت جارتا زيد لا قعدتا ، قلت : القائم جارتا لا القاعدتان زيد ، ولو قلت : الذى قامت جارتاه لا التى قعدتا زيد ، لم يجز ، لأنه لا ضمير يعود على الذى من الجمله المعطوفه ، فقد صار لكلّ من (الذى) ومن (أل) عموم تصرّف ودخول ما لم يدخل فى الآخر ، لكنّ ما اختصت به الذى أكثر.

وذكر الأخفش أيضا أنه قد يخبر بأل لا بالذى فى قولك : المضروب الوجه زيد ، ولا يجوز : الذى ضرب الوجه زيد.

وقال ابن السرّاج فى المسأله الأولى : مررت برجل قائم أبواه لا قاعدين أنه شاذّ خارج عن القياس.

قال : وهو قول المازنيّ وكل من يرتضى قوله ، وقد كان ينبغى ألّا يجوز قولك : المضروب الوجه زيد. قال : ولكنه حكى عن العرب ، وكثر فى كلامهم حتى صار قياسا فيما هو مثله ، فلهذا لا يقاس عليه الفعل.

قال الأستاذ أبو الحسن بن الصائغ : فهذا شىء يحدث مع أل ولم يكن كلام قبل أل فيه اسم يجوز الإخبار عنه بأل ، ولا يجوز بالذى. قال : فلا يردّ هذا على أبى علىّ وغيره ، ممن زعم أن كل ما يخبر عنه بأل يخبر عنه بالذى ، ولكن إذا نظرت لما وقعت فيه (أل) ولا يقع فى موضعها (الذى) كان كذلك ، انتهى.

باب التنوين

اشاره

قال ابن الخباز فى (شرح الدرّه) : التنوين حرف ذو مخرج ، وهو نون ساكنه ، وجماعه من الجهّال بالعربيه لا يعدونه حرف معنى ولا مبنى ، لأنهم لا يجدون له صوره فى الخط ، وإنما سمّى تنوينا ، لأنه حادث بفعل المتكلم ، والتفعيل من أبنيه الأحداث.

وفى (البسيط) : التنوين زياده على الكلمه ، كما أن النفل زياده على الفرض.

ضابط : ما يراد به التنوين إذا أطلق

قال أبو الحسين بن أبى الربيع فى (شرح الإيضاح) : متى أطلق التنوين فإنما يراد به تنوين الصرف. وإذا أريد غيره من التنوينات قيّد ، فقيل : تنوين التنكير ، تنوين المقابله ، تنوين العوض. وكذلك الألف واللام متى أطلقتا إنما يراد التى للتعريف ، وإذا أريد غيرها قيّد بالموصوله أو الزائده.

ضابط : أقسام التنوين

قال ابن الخباز فى (شرح الجزوليه) : أقسام التنوين عشره : تنوين التمكين ، وتنوين التنكير ، وتنوين المقابله ، وتنوين العوض ، وتنوين الترنّم ، والتنوين الغالى ، وتنوين المنادى عند الاضطرار ، وتنوين ما لا ينصرف عند الاضطرار ، والتنوين الشاذّ ، كقول بعضهم : هؤلاء قومك. حكاه أبو زيد.

وفائدته تكثير اللفظ كما قيل فى ألف قبعثرى ، وتنوين الحكايه ، مثل أن تسمّى رجلا بعاقله لبيبه ، فإنك تحكى اللفظ المسمى به. وقال بعضهم نظما : [البسيط]

أقسام تنوينهم عشر عليك بها

فإنّ تحصيلها من خير ما حرزا

مكّن ، وعوض ، وقابل ، والمنكّر زد

رنم ، أو احك ، اضطرر ، غال ، وما همزا

ص: ١١٠

ضابط : مواضع حذف التنوين

قال ابن هشام وغيره : يلزم حذف التنوين فى مواضع : لدخول أل ، وللإضافه ، ولمانع الصرف ، وللوقف فى غير النصب ، وللاتصال بالضمير ، نحو : ضاربك ، ممن قال : إنه غير مضاف ولكون الاسم علما موصوفا بما اتصل به من ابن أو ابنه مضافا إلى علم ، ولدخول لا ، وللنداء ، وقال المهلّبى : [الطويل]

ثمانيه تنوينها دمت تحذف

مع اللام تعريفا ، وما ليس يصرف

وما قد بنى فيه المنادى ، واسم لا

وفى الوقف رفعا ثم خفضا يخفّف

ومن كلّ موصوف بابن مجاور

فريدا به التذكير والكبر يعرف

قد اكتنفته كنيتان أو اغتدى

متى علمين أو بالألقاب يكنف

قد ائتلفا فيه أو اختلفا معا

وثامنها نون المضافات ترصف

باب نونىّ التوكيد

ضابط : ما لا تدخله النون الخفيفه

قال الزجّاجىّ فى (الجمل) : كلّ موضع دخلته النون الثقيله دخلته النون الخفيفه إلا فى الاثنين المذكرين والمؤنّثين وجماعه النساء. فإن الخفيفه لا تدخلها.

ضابط : الحركه التى تكون قبل نونى التوكيد

قال ابن عصفور : يستثنى من قولنا : لا يكون ما قبل نونى التوكيد إلا مفتوحا أربعه مواضع : إذا اتصل بالفعل ضمير الجمع المذكر فإن ما قبلها يكون مضموما ، أو ضمير الواحده المخاطبه فإن ما قبلها يكون مكسورا ، أو ضمير الاثنين أو ضمير جمع المؤنث فإن ما قبلها فى الصورتين لا يكون إلّا ألفا.

(فائده) قال ابن الدهان فی (الغرّه) : دخول نون التوکید فی اسم الفاعل ، نحو : [الرجز]

۳۱۶- (۱)أقائلنّ أحضروا الشهودا

ص: ۱۱۱

۱- ۳۱۶- الرجز لرؤبه فی ملحق دیوانه (ص ۱۷۳) ، وشرح التصریح (۱ / ۴۲) ، والمقاصد النحویه (۱ / ۱۱۸) ، ولرجل من هذیل فی خزانه الأدب (۶ / ۵) ، والدرر (۵ / ۱۷۶) ، وشرح شواهد المغنی (۲ / ۷۵۸) ، ولرؤبه أو لرجل من هذیل فی خزانه الأدب (۱۱ / ۴۲۰) ، وبلا نسبه فی لسان العرب (رأی) ، وأوضح المسالک (۱ / ۲۴) ، والجنی الدانی (ص ۱۴۱) ، والخصائص (۱ / ۱۳۶) ، وسرّ صناعه الإعراب (۲ / ۴۴۷) ، وشرح الأشمونی (۱ / ۱۶) ، والمحتسب (۱ / ۱۹۳) ، ومغنی اللبیب (۱ / ۳۳۶) ، وهمع الهوامع (۲ / ۷۹).

نظير دخول نون الوقايه عليه فى قوله : [الوافر]

٣١٧- (١)[فما أدرى وكلّ الظنّ ظنّى]

أمسلمنى إلى قومى شراحى

باب نواصب المضارع

قاعده : ما تتميز به أن عن أخواتها

(أن) أصل النواصب للفعل وأمّ الباب بالاتفاق ، كما نقله أبو حيّان فى شرح التسهيل ، ومن ثمّ اختصّت بأحكام :

منها : إعمالها ظاهره ومضمره ، وغيرها لا ينصب إلا مظهرا.

ومنها : أجاز بعضهم الفصل بينها وبين منصوبها بالظرف والمجرور اختيارا ، قياسا على أنّ المشدده بجامع اشتراكهما فى المصدريّه والعمل ، نحو : أريد أن عندى تقعد ، وأن فى الدار تقعد ، ولم يجوّز أحد ذلك فى سائر الأدوات إلا اضطرارا.

ضابط : أحوال إذن

قال الأندلسىّ فى (شرح المفصّل) : (إذن) لها ثلاثه أحوال :

١- حال تنصب فيها البته ، وهى عند توفّر الشرائط الخمس : أن تكون جوابا ، وألا يكون معها حرف عطف ، وأن يعتمد الفعل عليها ، وألا يفصل بينها وبين الفعل بغير اليمين ، وأن يكون الفعل مستقبلا.

٢- وحال لا تعمل فيه البتّه ، وهى عند اختلال أحد الشرائط.

٣- وحال يجوز فيها الأمران ، وهو عند دخول حرف (٢) العطف عليها.

ثم لها ثلاثه أحوال أخرى : أن تتقدم ، وأن تتوسط ، وأن تتأخر ، فإن تقدمت وتوفرت بقيه الشروط أعملت ، وإن توسطت أو تأخرت لم تعمل ، وضاهت فى هذه الأحوال ظننت وأخواتها التى تعمل فى رتبتها ، وهو التقدّم ، ويجوز الإلغاء إذا فارقته ،

---

١ - ٣١٧- الشاهد لزيد بن محرم أو (محمد) الحارثى فى شرح شواهد المغنى (٢ / ٧٧٠) ، والدرر (١ / ٢١٢) ، والمقاصد النحويه (١ / ٣٨٥) ، وبلا نسبه فى تذكره النحاه (ص ٤٢٢) ، ورصف المبانى (ص ٣٦٣) ، ولسان العرب (شرحل) ، والمحتسب (٢ / ٢٢٠) ، ومغنى اللبيب (٢ / ٣٤٥) ، والمقرّب (١ / ١٢٥) ، وهمع الهوامع (١ / ٦٥).

٢- انظر همع الهوامع (٢ / ٧).

فكذلك إذا ابتدئ بها ، واعتمد الفعل عليها فى الجواب أعملت لوقوعها فى رتبتها. وتلغى إذا فارقته ، إلا أن الفعل فضّل عليها بأنه يجوز فيه الإعمال والإلغاء. وإذن لا يجوز فيها إذا فارقت الأول إلا الإلغاء ، لكون عوامل الأسماء أقوى من عوامل الأفعال ، خصوصا إذا كانت عوامل الأسماء أفعالا ، وعامل الفعل لا يكون إلا حرفا.

وقال الشلوبين فى (شرح الجزوليه) : اتسعت العرب فى إذن اتساعا لم تتسعه فى غيرها من النواصب : فأجازت دخولها على الأسماء ، نحو : إذن عبد الله يقول ذلك. وأجازوا دخولها على الحال وعلى المستقبل ، وعلى الأفعال. وأجازوا أن تتأخر عن الفعل ، نحو : أكرمك إذن. فهذه اتساعات فى إذن انفردت بها دون غيرها من نواصب الأفعال. وأجازوا أيضا فيها فصلها من الفعل بالقسم ، ولا يجوز ذلك فى سائر نواصب الفعل ، فلما اتسعوا فى (إذن) هذه الاتساعات قويت بذلك عندهم ، فشبّهوها بعوامل الأسماء الناصبه ، لقوتها بهذا التصرّف الذى تصرّفته ، ولكن لا بكل عوامل الأسماء بل بظننت وأخواتها فقط ، فأجازوا فيها الإعمال والإلغاء ، إلا أن ظننت إذا توسطت يجوز فيها الإعمال والإلغاء. وإذن إذا توسطت يجب فيها الإلغاء ، لأن المشبّه بالشىء لا يقوى قوه المشبّه به ، فحطّت عنها ، بأن ألغيت ليس إلا.

فائده : يتصوّر فى بعض الأفعال الداخله عليه إذن أن ينصب ويرفع ويجزم ، وذلك نحو : إن تأتنى أكرمك ، وإذن أحسن إليك ، يحتمل أن يكون إنشاء فيجوز النصب والرفع لأجل الواو ، ويحتمل التأكيد فيجزم ، ويحتمل الحال فيرفع أيضا.

ضابط : همزه أخرى لأن

قال عبد اللطيف البغدادى فى (اللمع الكامليه) : ليس فى الحروف الناصبه للفعل ما ينصب مضمرا إلا (أن) خاصه. كما أنه ليس فيها ما يجزم مضمرا سوى (إن) ، وليس فى نواصب الفعل ما يلغى سوى (إذن).

قال ذو اللسانين الحسين بن إبراهيم النظيرى : [مخلع البسيط]

جواب ما استفهموا بفاء

يكون نصبا بلا امتراء

كالأمر والنهى والتمنّى

والعرض والجحد والدّعاء

ضابط : الأسباب المانعه من الرفع بعد حتى

قال أبو محمد بن السيد : الأسباب المانعه من الرفع بعد حتّى سته : أربعه متفق عليها. واثنان مختلف فيهما :

فالأربعه المتفق عليها : نفى الفعل الموجب للدخول ، نحو : ما سرت حتى

أدخلها ، ودخول الاستفهام عليه ، نحو : أسرت حتى تدخلها ، والتقليل الذى يراد به النفى ، نحو : قلّما سرت سرت حتى أدخلها ، وأن تقع حتى موقعا تكون فيه خبرا. نحو (١) : كان سيرى حتى أدخلها.

والاثنان المختلف فيهما : الامتناع من جواز التقديم والتأخير ، وأن تلحق الكلام عوارض الشكّ.

باب الجوازم

قاعده : إن أم الباب وما تتميز به

(إن) أصل أدوات الشرط وأمّ الباب. قال ابن يعيش (٢) : لأنها تدخل فى مواضع الجزاء كلها ، وسائر حروف الجزاء لها مواضع مخصوصه ، (فمن) شرط فيمن يعقل ، (ومتى) شرط فى الزمان ، وليست إن كذلك. بل تأتى شرطا فى الأشياء كلها ، انتهى.

وقال ابن القوّاس فى (شرح الدرّه) : إنما كانت (إن) أصل أدوات الشرط ، لأنها حرف ، وأصل المعانى للحروف ولأنّ الشرط بها يعمّ ما كان عينا أو زمانا أو مكانا ، ومن ثم اختصت بأمور منها جواز حذف الفعلين بعدها.

قال أبو بكر بن الأنبارى : إنما صارت إن أمّ الجزاء لأنها بغلبتها عليه تنفرد ، وتؤدى عن الفعلين ، يقول الرجل : لا أقصد فلانا لأنه لا يعرف حقّ من يقصده. فيقال له : زره وإن. يراد : وإن كان كذلك فزره ، فتكفى إن من الشيئين. ولا يعرف ذلك فى غيرها من حروف الشرط ، انتهى.

قال أبو حيّان (٣) : وظاهر كلامه وكلام غيره أنه ليس مخصوصا بالضروره ، لكن صرّح الرضىّ بأنه خاصّ بالشعر.

ومنها قال أبو حيّان : لا أحفظ أنه جاء فعل الشرط محذوفا ، والجواب محذوفا أيضا بعد غير إن.

ومنها : جوّز بعضهم حذف إن لكن الجمهور على منعه ، ولا يجوز حذف غيرها من أدوات الشرط إجماعا ، كما لا يجوز حذف سائر الجوازم ، ولا حذف حرف الجرّ.

١- انظر شرح المفصّل (٧ / ٣٢).

٢- انظر شرح المفصّل (٧ / ٤١).

٣- انظر همع الهوامع (٢ / ٦٣).

ومنها : يجوز إيلاؤها الاسم على إضمار فعل يفسّره ما بعده ، نحو : (وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجارَكَ) [التوبه : ۶] ولا يجوز ذلك فى غيرها من الأدوات إلا فى الضروره كما جزم به فى (التسهيل) (۱).

قال ابن يعيش (۲) : وأبو حيّان (۳) : وخصت إن بالجواز لكونها فى الشرط أصلا.

ضابط : أدوات الشرط بالنسبه إلى ما

قال أبو حيّان : أدوات الشرط بالنسبه إلى (ما) على ثلاثه أقسام :

قسم : لا تلحقه (ما) وهو من وما ومهما وأنّى.

وقسم : تكون (ما) شرطا فى عمله الجزم ، وذلك إذ وحيث.

وقسم : يكون لحاق (ما) على جهه الجواز ، وهو إن ومتى وأين وأى وأيّان.

فائده – ربط الفاء شبه الجواب بشبه الشرط : قال ابن هشام (۴) : كما تربط الفاء الجواب بشرطه كذلك تربط شبه الجواب بشبه الشرط ، وذلك فى نحو : الذى يأتينى فله درهم ، وبدخولها فهم ما أراده المتكلم من ترتّب لزوم الدرهم على الإتيان. ولو لم تدخل احتمل ذلك وغيره ، وهذه الفاء بمنزله لام التوطئه فى نحو : (لَئِنْ أُخْرِجُوا لا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ) [الحشر : ۱۲]. فى إيذانها بما أراده المتكلّم من معنى القسم.

فائده – بعض الجمل لا تصح كونها شرطا : قال ابن هشام فى (تذكرته) : بعض الجمل لا يصحّ أن تقع شرطا ، وذلك يقتضى عدم ارتباط طبيعىّ بينها وبين أداه الشرط ، فاستعين على إيقاعها جوابا له برابط ، وهو الفاء أو ما يخلفها ، وهذا كمعنى التعديه.

قاعده : الجازم أضعف من الجار

الجازم أضعف من الجارّ. قاله ابن الخبّاز : وفرّع عليه أنه لا يضمر البته ، ولهذا فسّر قول الكوفيين : إن فعل الأمر مجزوم بلام الأمر المضمره. وذكره أبو حيّان فى (شرح التسهيل) ، وفرّع عليه أنه لا يجوز الفصل بين لام الأمر والفعل ، لا بمعمول الفعل ، ولا بغيره وإن روى عنهم الفصل بين الجارّ والمجرور بالقسم ، نحو قولهم : اشتريته بو الله ألف درهم. فإن ذلك لا يجوز فى اللام ، لأن عامل الجزم أضعف من عامل الجرّ.

۱- انظر تسهيل الفوائد (ص ۲۳۶).

۲- انظر شرح المفصّل (۸ / ۱۵۶).

۳- انظر شرح التسهيل (۵ / ۸۹).

۴- انظر مغنى اللبيب (ص ۱۷۸).

وفرّع عليه الأخفش واختاره الشلوبين وابن مالك أن جواب الشرط مجزوم بفعل الشرط لا بالأداه. وقال : لأنّ الجارّ إذا كان لا يعمل عملين وهو أقوى من الجازم ، فالجازم أولى ألّا يعملهما.

وقال ابن النحاس فى (التعليقه) : الجازم فى الأفعال نظير الجارّ فى الأسماء وأضعف منه. لأنّ عوامل الأفعال أضعف من عوامل الأسماء. وإذا كان حذف حرف الجر وإبقاء عمله ضعيفا فأن يضعف حذف الجازم وإبقاء عمله أولى وأحرى.

قاعده : اتصال المجزوم بجازمه أقوى من اتصال المجرور بجاره

قال ابن جنّى فى كتاب (التعاقب) : اتصال المجزوم بجازمه أشدّ من اتصال المجرور بجارّه. وذلك أن عوامل الاسم أقوى من عوامل الفعل. فلما قويت حاجه المجرور إلى جارّه كانت حاجه المجزوم إلى جازمه أقوى. قال : وجواب الشرط أشد اتصالا بالشرط من جواب القسم. وذلك أنّ جواب القسم ليس بمعمول للقسم كما كان جواب الشرط معمولا للشرط. فقولك : (لا أقوم) من قولك : أقسمت لا أقوم ، ليس اتصاله بأقسمت كاتصال الجواب بالشرط ، وإذا كان كذلك ، ولم يجز تقديم جواب القسم عليه مع كون القسم ليس عاملا فى جوابه ، كان امتناع تقديم جواب الشرط عليه. لكونه جوابا ، وكونه مجزوما بالشرط أجدر.

باب الأدوات

قاعده : الهمزه أصل أدوات الاستفهام

قال ابن هشام فى (المغنى) (١) : الألف أصل أدوات الاستفهام ، ولهذا خصّت بأحكام :

أحدها : جواز حذفها.

الثانى : أنها ترد لطلب التصوّر ، نحو : أيد قائم أم عمرو ، ولطلب التصديق ، نحو : أزيد قائم؟ وهل مختصّه بالتصديق ، نحو : هل قام زيد. وبقيه الأدوات مختصه بطلب التصور ، نحو : من جاءك؟ وما صنعت؟ وكم مالك؟ وأين بيتك؟ ومتى سفرك؟.

١- انظر مغنى اللبيب (٧ / ٩).

الثالث : أنها تدخل على الإثبات وعلى النفى. ذكره بعضهم ، وهو منتقض ب (أم) فإنها تشاركها فى ذلك نحو : أقام زيد أم لم يقم؟

الرابع : تمام التصدير ، بدليل أنها لا تذكر بعد أم التى للإضراب ، كما يذكر غيرها ، لا تقول : أقام زيد أم أقعد؟ وتقول : أم هل قعد. وأنها إذا كانت فى جمله معطوفه بالواو أو بالفاء أو بثم تقدمت على العاطف ، تنبيها على أصالتها فى التصدير ، نحو : (أَوَلَمْ يَنْظُرُوا) [الأعراف : ١٨٥] ، (أَفَلَمْ يَسِيرُوا) [يوسف : ١٠٩] ، (أَثُمَّ إِذا ما وَقَعَ) [يونس : ٥١] وأخواتها تتأخر عن حروف العطف ، كما هو قياس جميع أجزاء الجمله ، نحو : (وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ) [آل عمران : ١٠١] ، (فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ) [التكوير : ٢٦] ، (فَهَلْ يُهْلَكُ إِلَّا الْقَوْمُ الْفاسِقُونَ) [الأحقاف : ٤٦] ، هذا ما ذكره ابن هشام.

وقال ابن يعيش فى (شرح المفصّل) (١) : الهمزه أصل أدوات الاستفهام ، وأمّ الباب ، وأعمّ تصرفا ، وأقوى فى باب الاستفهام لأنها تدخل فى مواضع الاستفهام كلّها ، وغيرها ممّا يستفهم به يلزم موضعا ، ويختص به ، وينتقل عنه إلى غير الاستفهام ، نحو : من ، وكم ، وهل. (فمن) سؤال عمّن يعقل ، وقد تنتقل فتكون بمعنى الذى. (وكم) سؤال عن عدد ، وقد تستعمل بمعنى ربّ ، (وهل) لا يسأل بها فى جميع المواضع. ألا ترى أنك تقول : أزيد عندك أم عمرو ، على معنى أيّهما عندك ، ولا يجوز فى ذلك المعنى أن تقول : هل زيد عندك أم عمرو؟ وقد تنتقل عن الاستفهام إلى معنى (قد) ، نحو : (هَلْ أَتى عَلَى الْإِنْسانِ) [الدهر : ١] أى : قد أتى ، وقد تكون بمعنى النفى ، نحو : (هَلْ جَزاءُ الْإِحْسانِ إِلَّا الْإِحْسانُ) [الرحمن : ٦٠].

وإذ كانت الهمزه أعمّ تصرفا ، وأقوى فى باب الاستفهام ، توسعوا فيها أكثر مما توسعوا فى غيرها من حروف الاستفهام ، فلم يستقبحوا أن يكون بعدها المبتدأ والخبر ، ويكون الخبر فعلا ، نحو : أزيد قام؟. واستقبح ذلك فى غيرها من حروف الاستفهام ، لقله تصرّفها ، فلا يقال : هل قام زيد؟.

فائده - حروف النفى : قال الأندلسىّ : حروف النفى سته : اثنان لنفى الماضى ، وهما : لم ، ولمّا. واثنان لنفى الحال ، وهما : ما ، وإن. واثنان لنفى المستقبل ، وهما : لا ، ولن.

فائده - تفسير الكلام : قال الزنجانى شارح (الهادى) : وقد يفسّر الكلام بإذا ،

١- انظر شرح المفصل (٨ / ١٥١).

تقول : عسعس الليل إذا أظلم. فتجعل (أظلم) تفسيرا لعسعس. لكنك إذا فسرت جمله فعليه مسنده إلى ضمير المتكلم بأى ضممت تاء الضمير فتقول : استكتمته سرّى ، أى : سألته كتمانه بضمّ تاء سألته ، لأنك تحكى كلام المعبّر عن نفسه ، وإذا فسّرتها بإذا فتحت فقلت : إذا سألته كتمانه. لأنك تخاطبه ، أى : أنك تقول ذلك إذا نقلت ذلك الفعل.

وقال بعض الشارحين للمفصّل : السرّ فى ذلك أن أى تفسير ، فينبغى أن يطابق ما بعدها لما قبلها. والأول مضموم فالثانى مثله ، وإذا شرط تعلق بقول المخاطب على فعله الذى ألحقه بالضمير ، فمحال فيه الضم. وأنشد فى ذلك المعنى : [البسيط]

إذا كنيت بأى فعلا تفسّره

فضمّ تاءك فيه ضمّ معترف

وإن تكن بإذا يوما تفسّره

ففتحه التاء أمر غير مختلف

وقد أورد ذلك الطيبى فى حاشيه (الكشّاف) ، ثم ابن هشام فى (المغنى).

فائده - مواضع ما : ذكر ابن عصفور أنّ ل (ما) خمسه وثلاثين موضعا :

الأول : الاستفهاميه.

الثانى : الموصوله.

الثالث : التى للتعجب.

الرابع : النكره التى تلزمها الصفه ، نحو : مررت بما معجب لك.

الخامس : الشرطيه : وهى فى هذه المواضع الخمسه تكون اسما.

السادس : الكافّه : التى تدخل على العامل ، فتبطل عمله ، نحو : إنّما زيد قائم.

السابع : المسلّطه : وهى التى تدخل على ما لا يعمل ، فتوجب له العمل. وذلك حيث ، وإذ. وهى ضدّ التى قبلها.

الثامن : التى تدخل بين العامل ومعموله. فلا تمنعه العمل ولا تفيد أكثر من التأكيد. كقوله : (فَبِما رَحْمَةٍ) [آل عمران : ١٥٩] ، (فَبِما نَقْضِهِمْ) [النساء : ١٥٥].

التاسع : التى تجرى مجرى (أن) الخفيفه الموصوله بالفعل مثل : ويعجبنى ما تصنع ، أى : يعجبنى أن تصنع.

العاشر : التی یراد بها الدوام والاتصال ، کقولک : لا أکلّمک ما ذرّ شارق (۱).

۱- انظر أساس البلاغه (شرق).

الحادى عشر : التى تجرى مجرى الصفه ، وهى ثلاثه أقسام :

قسم يراد به التعظيم للشىء والتهويل ، نحو : [الوافر]

٣١٨- (١)[عزمت على إقامه ذى صباح]

لأمر ما يسوّد من يسود

وقسم : يراد به التحقير ، نحو : وهل أعطيت إلّا عطيه ما.

وقسم : لا يراد به واحد منهما ، بل يراد به التنويع ، نحو : ضربت ضربا ما. أى : نوعا من الضرب.

الثانى عشر : النافيه التى يعملها أهل الحجاز ، وتلغيها بنو تميم.

الثالث عشر : النافيه التى لا يختلفون فيها أنّها لا تعمل شيئا ، نحو : ما قام زيد.

الرابع عشر : الموجبه : وهى التى تدخل على النفى ، فينعكس إيجابا ، كما تدخل التى قبلها على الإيجاب ، فينعكس نفيا ، وهى التى فى قولك : ما زال زيد قائما وأخواتها.

الخامس عشر : الداخله بين المبتدأ والخبر ، نحو : (وَقَلِيلٌ ما هُمْ) [ص : ٢٤].

السادس عشر : التى تكون عوضا من الفعل ، فى قولهم : افعل هذا إمّا لا (٢). أى : إن كنت لا تفعل غيره.

السابع عشر : التى تدخل على (إن) الشرطيّه ، فتهيّئها لدخول نون التوكيد على شرطها ، نحو : (فَإِمَّا تَرَيِنَ) [مريم : ٢٦].

الثامن عشر : التى تدخل على (لم) فتصيّرها ظرف زمان ، بعد أن كانت حرفا ، نحو : لمّا قمت قمت.

التاسع عشر والعشرون : التى تدخل على (لو) الامتناعيه ، فتصير إلى التحضيض ، أو بمعنى (لو لا) الامتناعيه.

الحادى والعشرون : التى تدخل على (كلّ) ، فتصيّرها ظرف زمان ، نحو : كلّما جئت أكرمتك.

١- ٣١٨- الشاهد لأنس بن مدركه فى الحيوان (٣ / ٨١) ، وخزانه الأدب (٣ / ٨٧) ، والدرر (١ / ٣١٢) ، وشرح المفصّل (٣ / ١٢) ، ولأنس بن نهيك فى لسان العرب (صبح) ، ولرجل من خثعم فى الكتاب (١ / ٢٨٤) ، وشرح أبيات سيبويه (١ / ٣٨٨) ، وبلا نسبه فى الجنى الدانى (ص ٣٣٤) ، والخزانه (٦ / ١١٩) ، والخصائص (٣ / ٣٢) ، والمقتضب (٤ / ٣٤٥) ، والمقرّب (١ / ١٥٠) ، وهمع الهوامع (١ / ١٩٧).

٢- انظر الكتاب (٢ / ١٢٨).

الثانى والعشرون ، والثالث والعشرون : التى تدخل على إن فتفيد معنى التحقير ، نحو قولك لمن يدعى النحو : إنّما قرأت الجمل. أو معنى الحصر ، نحو : إنّما زيد عالم.

الرابع والعشرون : التى تدخل على (قلّ) فتهيّئها للدخول على الأفعال.

الخامس والعشرون : التى تدخل على (نعم) و (بئس) ، نحو : (فَنِعِمَّا هِيَ) [البقره : ٢٧١] ، و (بِئْسَمَا اشْتَرَوْا) [البقره : ٩٠].

السادس والعشرون : التى توصل بمن الجارّه ، فتصير بمعنى ربّ ، نحو (١) : [الطويل]

٣١٩- (٢)وإنّا لممّا نضرب الكبش ضربه

[على رأسه تلقى اللسان من الفم]

السابع والعشرون : المحذوفه من أما ، نحو : [الخفيف]

٣٢٠- (٣)ما ترى الدّهر قد أباد معدّا

[وأباد السّراه من عدنان]

انتهى. ما ذكره ابن عصفور ، فلم يذكر السته الباقيه ، وجمع بعضهم لها معانى تسعه فى بيت ، فقال :

تعجّب بما ، اشرط ، زد ، صل ، انكره واضعا

وتستفهم ، انف ، المصدريه ، واكففا

باب المصدر

قاعده : المصدر أشد ملابسه للفعل

قال ابن جنّى فى (الخصائص) (٤) : المصدر أشدّ ملابسه للفعل من الصفه. ألا ترى أن فى الصفه نحو قولك (٥) : مررت بإبل مائه ، ومررت برجل أبى عشره أبوه ،

١- انظر الخصائص (١ / ١٢١).

٢- ٣١٩- الشاهد لأبى حيه النميرى فى الكتاب (٣ / ١٧٨) ، والأزهيّه (ص ٩١) ، وخزانه الأدب (١٠ / ٢١٥) ، والدرر (٤ / ١٨١) ، وشرح شواهد المغنى (ص ٧٢) ، وبلا نسبه فى الجنى الدانى (ص ٣١٥) ، وشرح شواهد الإيضاح (ص ٢١٩) ، والمقتضب (٤ / ١٧٤) ، وهمع الهوامع (٢ / ٣٥).

٣- ٣٢٠- الشاهد بلا نسبه فى الجنى الدانى (ص ٢٩٣) ، والدرر (٥ / ١١٩) ، وشرح شذور الذهب (ص ١٧٣) ، ومغنى اللبيب (١ / ٥٥) ، وهمع الهوامع (٢ / ٧٠).

٤- انظر الخصائص (١ / ١٢١).

٥- الأمثله كلها أوردها سيبويه فى الكتاب (٢ / ٢٤).

ومررت بقاع عرفج كلّه ، ومررت بصحيفه طين خاتمها ، ومررت بحيّه ذراع طولها. وليس هذا مما يشاب به المصدر ، إنّما هو ذلك الحدث الصافى ، كالضرب والقتل ، والأكل ، والشرب.

فائده – إجراء سواء مجرى المصدر : قال أبو الحسين بن أبى الربيع فى (شرح الإيضاح) : اعلم أنّ (سواء) أجرى عندهم مجرى المصدر ، فأخبر به عن اثنين فقيل : زيد وعمرو سواء ، كما تقول : زيد وعمرو خصم ، وفى سواء أمر آخر اختص به ، أنه لا يرفع الظاهر إلا أن يكون معطوفا على المضمر ، نحو : مررت برجل سواء هو والعدم (١). إن خفضت كان نعتا وكان فى سواء ضمير ، وكان العدم معطوفا على الضمير ، وهو توكيد ، وإن رفعت سواء كان خبرا مقدما ، وهو مبتدأ ، والعدم معطوف عليه ، ولم يثنّ لأنه جرى عندهم مجرى المصدر ، وهذا يحفظ ولا يقاس عليه.

ولا يجوز أن تقول : زيد سواء وعمرو ، على أن يكون سواء خبرا عنهما ، كما لا تقول : زيد قائمان وعمرو ، لأنّ العامل فى الخبر هو المبتدأ ، والمبتدأ هنا مجموع الاسمين ، فقدّم الخبر عليهما أو أخّره عنهما ، ولا تجعله بينهما ، فتكون قد جعلت المعمول بين أجزاء العامل ، وهذا لا يجوز.

قاعده : الأصل فى مفعل المصدر والظرف

الأصل فى مفعل للمصدر والزمان والمكان أن يكون بالفتح ، نحو المأكل والمشرب والمذهب والمخرج والمدخل.

قال فى (البسيط) : وقد خرج عن هذا الأصل إحدى عشره لفظه ، جاءت بالكسر ، وهى : المنسك والمطلع ، فى قراءه الكسائىّ ، والمجزر ، والمنبت ، والمشرق ، والمغرب ، والمسقط ، والمسكن ، والمرفق ، والمفرق ، والمسجد. قال ابن بابشاذ : فهذه كلّها تكسر إذا أردت بها المكان ، فإن أردت بها المصدر فتحت لا غير.

قال صاحب (البسيط) : ولم يأت فى أسماء الزمان والمكان مفعل بالضمّ ، إلا مع تاء التأنيث ، نحو : مقبره ، ومكرمه ، ومأدبه.

فائده – ما يشتق من المصدر : فى (تذكره) ابن الصائغ : يشتقّ من المصدر تسعه : الفعل ، واسم الفاعل ، والمثال ، واسم المفعول ، وصيغه المفاضله ، والصفه المشبّهه ، واسم المصدر ، واسم الآله ، واسم الزمان والمكان.

١- انظر الكتاب (٢ / ٢٨).

التاسع : اسم الشىء المعدّ للفعل ، كالمسجد اسم للبيت المعد للصلاه والسجود. فأما المسجد فاسم لمكان السجود ، وليس اسما للبيت ، بل لموضع السجود من البيت.

فائده : قال بعضهم : [الهزج]

أرى التفعال فى المصد

ر بالفتح هو الباب

وتفعال بكسر التا

ء فى الأسماء إيجاب

وللتجفاف والتقصا

ر والتّلفاق أرباب

وتنبال وتلقام

وتلعاب لمن عابوا

وتمثال وتماح

وتمراد وتضراب

وتبراك وتعشار

وترباع بها غابوا

وتبيان وتهواء

وتلقاء إذا آبوا

فهذه سته عشر اسما مكسوره الأوائل. لا يكاد يوجد فى الكلام غيرها ، وما سواها تأتى مصادر وهى مفتوحات أبدا ، مثل : التّذكار والتّسباب ونحوهما (١).

باب الصفات

فى (الصّحاح) (٢) : البأساء الشدّه. قال الأخفش : بنى على فعلاء وليس له أفعل لأنه اسم كما قد يجىء أفعل فى الأسماء ، وليس

معه فعلاء نحو أحمد.

فائده – القول فى الصفه المشبهه : قال فى (البسيط) : التركيب يقتضى أن يبلغ عدد الصفه المشبّهه مائتين وثلاثه وأربعين بناء. وذلك أن معمول الصفه إما محلّى بالألف واللام ، أو مضافا ، أو مجرّدا عن كلّ واحد منهما. وكلّ واحد من هذه الثلاثه قد يكون مرفوعا ومنصوبا ومجرورا ، فهذه تسعه أحوال باعتبار المعمول ، والصفه قد تكون متضمنه لضمير المذكّر وتثنيته وجمعه ، ولضمير المؤنث وتثنيته وجمعه ، وغير متضمنه لضمير إفراد ولا تثنيه ولا جمع ، فهذه تسعه. واصفه قد تكون مع كلّ واحد منهما معرفه بالألف واللام أو مضافه ، أو نكره ، فهذه سبعه وعشرون باعتبار حال الصفه. وإذا ضربت فى أحوال المعمول ، وهى تسعه تبلغ مائتين وثلاثه وأربعين بناء.

١- انظر شرح الشافيه (١ / ١٦٧).

٢- انظر صحاح الجوهرى (بأس).

باب أسماء الأفعال

ضابط : أسماء الأفعال ثلاثه أقسام

قال فى (البسيط) : هى ثلاثه أقسام :

١- قسم لم يستعمل إلا معرفه ، نحو : بله وآمين ، لأنه لم يسمع فيهما تنوين.

٢- وقسم لا يستعمل إلا نكره ، وهو ما لم يفارقه التنوين ، نحو : إيها ، فى الكفّ ، وويها ، فى الإغراء. وواها ، فى التعجب.

٣- وقسم استعمل معرفه ونكره ، فينوّن لإراده التنكير ، ويحذف التنوين لإراده التعريف ، وذلك نحو : صه ، ومه ، وإيه ، وأفّ.

ضابط : تقسيم آخر لأسماء الأفعال

قال ابن يعيش (١) : هى ثلاثه أقسام :

قسم لا يكون إلّا لازما كصّه ، ومه.

وقسم لا يكون إلا متعدّيا ، نحو : عليك زيدا أى : الزمه ، ودونك بكرا.

وقسم يستعمل تاره لازما ، وتاره متعدّيا : كرويد ، وهلمّ ، وحيهل. قال : ونظير ذلك من الأفعال باب وزنته ووزنت له ، وكلته وكلت له.

باب التأنيث

قاعده

قال ابن يعيش (٢) : الأصل فى الأسماء التذكير ، والتأنيث فرع على التذكير لوجهين :

أحدهما : أن الأسماء قبل الاطلاع على تأنيثها وتذكيرها يعبّر عنها بلفظ مذكّر ، نحو : شىء وحيوان وإنسان. فإذا علم تأنيثها ركبت عليها العلامه.

الثانى : أن المؤنث له علامه ، فكان فرعا.

وقال صاحب (البسيط) : التأنيث فرع على التذكير لوجهين :

أحدهما : أنّ لفظ شىء مذكر ، وهو يطلق على المذكر والمؤنث.

١- انظر شرح المفصّل (٤ / ٤٦).

٢- انظر شرح المفصّل (٥ / ٨٨).

والثانى : أن المؤنث له علامه تدلّ على فرعيّته ، إما لفظيه كقائمه. وإما معنويه ، وهى أن كمال المذكر مقصود بالذات ، ونقصان المؤنث مقصود بالعرض ، ونقصان العرض فرع على كمال الذات.

ضابط : الاسم الذى لا يكون فيه علامه التأنيث

قال أبو حيّان (١) : الاسم الذى لا يكون فيه علامه التأنيث إما أن يكون حقيقىّ التذكير أو حقيقىّ التأنيث أو مجازيّهما :

إن كان مجازيّهما فالأصل فيه التذكير ، نحو : عود ، وحائط. ولا يؤنّث شىء من ذلك إلا مقصورا على السماع ، وبابه اللغه نحو : قدر وشمس. وقد صنف فى ذلك الفرّاء وأبو حاتم وغيرهما.

وإن كان حقيقى التذكير والتأنيث فإما أن يمتاز فيه المذكّر من المؤنث أو لا يمتاز : إن امتاز فيؤنّث إن أردت المؤنث ، ويذكّر إن أردت المذكر ، وذلك نحو : هند وزيد. وإن لم يميز فيه المذكر من المؤنث فإن الاسم إذ ذاك مذكّر سواء أردت به المؤنّث أم المذكّر ، وذلك نحو برغوث.

قاعده : الأصل فى الأسماء المختصه بالمؤنث

قال أبو حيّان (٢) : الأصل فى الأسماء المختصه بالمؤنث ألّا يدخلها الهاء ، نحو : شيخ وعجوز ، وحمار وأتان ، وبكر وقلوص ، وجدى وعناق ، وتيس وعنز ، وخزز وأرنب ، وربما أدخلوا الهاء تأكيدا للفرق كناقه ونعجه ، فإن مقابلهما جمل وكبش ، وقالوا : غلام وجاريه ، وخزز وعكرشه ، وأسد ولبؤه.

ضابط : لا تأنيث بحرفين

قال أبو حيّان : لا يوجد فى كلامهم ما أنّث بحرفين.

ضابط : ما تأتى فيه تاء التأنيث بكثره وبقله

قال ابن مالك فى (شرح الكافيه) : الأكثر فى التاء أن يجاء بها لتمييز المؤنّث من المذكّر فى الصفات ، كمسلم ومسلمه ، وضخم وضخمه ، ومجيئها فى الأسماء

١- انظر شرح التسهيل (٦ / ٣٤).

٢- انظر شرح التسهيل (٦ / ٣٧).

غير الصفات قليل ، كامرئ وامرأه ، وإنسان وإنسانه ، ورجل ورجله ، وغلام وغلامه ، ويكثر مجيئها لتمييز الواحد من الجنس الذى لا يصنعه مخلوق ، كتمر وتمره ، ونخل ونخله ، وشجر وشجره. ويقلّ مجيئها لتمييز الجنس من الواحد ككمأه كثيره وكمء واحد. وكذلك يقلّ مجيئها لتمييز الواحد من الجنس الذى يصنعه المخلوق نحو : جرّ وجرّه ، ولبن ولبنه ، وقلنس وقلنسوه ، وسفين وسفينه. وقد تكون التاء لازمه فيما يشترك فيه المذكر والمؤنث كربعه ، وهو المعتدل من الرجال والمعتدله من النساء. وقد تلازم ما يخص المذكر كرجل بهمه ، وهو الشجاع ، وقد تجىء فى لفظ مخصوص بالمؤنث لتأكيد تأنيثه كنعجه وناقه. وقد تجىء للمبالغه كرجل راويه ونسّابه. وقد يجاء بها معاقبه لياء مفاعيل : كزنادقه وجحاجحه. فإذا جىء بالياء لم يجأ بها بل يقال : زناديق وجحاجيح ، فالياء والهاء متعاقبان فى هذا النوع. وقد يجاء بها دلاله على النسب ، كقولهم : أشعثىّ وأشاعثه ، وأزرقىّ وأزارقه ومهلبىّ ومهالبه. وقد يجاء بها دلاله على تعريب الأسماء العجميه ، نحو : كيلجه وكيالجه ، وهى مقدار من كيل معروف ، وموزج وموازجه ، هو الخفّ. وقد يجاء بها عوضا من فاء ، نحو : عده ، أو من عين ، نحو : إقامه ، أو من لام نحو لغه ومئه أو من مدّه ، تفعيل ، نحو : تزكيه.

وقال المهلبىّ : [الخفيف]

أتت الهاء فى الكلام لعشر

وثمان لدره ثمّ درّ

ولمعكوس ذا ، ككمء وفرق

بين مضروبه ومضروب أمر

ولمعكوسه كضربك عدّا

ولتكثير غرفه للمقر

ولتأكيد جمع بعل ومدح

ولذمّ ونسبه للأبرّ

ولجمع لموزج ولتعويض

ك محذوف مصدر مستضر

ولتعويض يا زناديق جاءت

وليا ذى وارمه فى المسر

ولإمكان نطق (عه) لحديث

ولتعديد مرّه فى الممر

وبيان للحرف ثم لتحرى

ك أتى فيه أو مشاكل نثر

ثمّ فى ثم للبيان وكره

لالتقا الساكنين فى كلّ ذكر

فائـده – علامـات المؤنث : قال ابن الـدهان فى (الغرّه) : قال الفرّاء : للمؤنّث خمس عشـره علامه ، ثمان فى الأسـماء ، وأربع فى الأفعال ، وثلاث فى الأدوات. فثمان فى الأسماء : الهاء ، والألف الممدوده ، والمقصوره ، والرابعه تاء الجمع فى الهندات ،

والخامسه الكسره فى أنت ، والسادسه النون فى أنتنّ وهنّ ، والسابعه التاء فى أخت وبنت ، والثامنه الياء فى هذى. والتى فى الأفعال : التاء الساكنه فى قامت ، والياء فى تفعلين ، والكسره فى قمت ، والنون فى فعلن. والتى فى الأدوات : التاء فى ربّت وثمّت ولات ، والهاء فى هيهات ، والهاء والألف فى قولك : إنها هند قائمه. قال ابن الدهان : وهذا نحكيه وإن لم نعتقده مذهبا لأنفسنا.

فائده – الهاءات ثلاث : قال ابن مكتوم فى تذكرته : قال أبو الخطيب الفارسى فى (النوادر) : الهاءات ثلاث : هاء تكون بدلا من تاء التأنيث نحو : ثمره وشجره ، وهاء استراحه تثبت فى الوقف دون الوصل ، نحو : كتابيه ولمه. وهاء أصليه مثل وجه وشفاه ومياه.

قاعده : أصل الفعل التذكير

قال ابن القوّاس فى (شرح الدرّه) : أصل الفعل التذكير لأمرين :

أحدهما : أن مدلوله المصدر ، وهو مذكّر لأنه جنس.

والثانى : أنه عباره عن انتساب الحدث إلى فاعله فى الزمن المعيّن ولا معنى للتأنيث فيه لكونه معنويا ، وإنما تأنيثه للفاعل.

ضابط : أقسام الأسماء بالنسبه إلى التذكير والتأنيث

فى (تذكره) ابن الصائغ : الأسماء أربعه أقسام : مذكّر لفظا ومعنى كزيد ، ومؤنث لفظا ومعنى كفاطمه ، ومختلفان كزينب وطلحه.

باب المقصور والممدود

ضابط : أقسام ما فيه وجهان القصر والمد

قال ابن مالك فى (شرح الكافيه الشافيه) (١) : ما فيه وجهان القصر والمدّ على ثلاثه أقسام :

الأول : ما يقصر مع الكسر ، ويمدّ مع الفتح كالإبا والبلى والروى وسوى بمعنى غير وقرى الضيف والقلى.

والثانى : ما يقصر مع الفتح ، ويمدّ مع الكسر ، كالأضحى والنجا والصّلى والغرى والقذى.

١- انظر شرح التسهيل (٦ / ٥٤).

الثالث : ما يقصر مع الضمّ ، ويمدّ مع الفتح كالبوسى والرغبى والعليا والنعما.

وهـذا ما ذكره ابن السـكيت. قال : وقد وقع لى ما يكسـر فيقصـر ، ويضمّ فيمدّ - عن ابن ولّاد - وهو القرفصـى. فيكون على هذا أربعه أقسام.

قال أبو حيان (١) : وإنما ذكرت هذه الأقسام فى كتب النحو ، وإن كان مدركها السماع ، لأن للنحو فيها حظّا ، وهو حصر ما جاء من ذلك. فلو ادعى مدّع شيئا خلاف هذا لم يقبل منه إلا بثبت واضح عن العرب ، فصار فى حصـر هذه الأقسام نوع من القياس النحوى.

قاعده : تاء التأنيث فى المثنى

كـلّ مؤنث بالتـاء حكمه ألاـ تحـذف التاء منه إذا ثنّى ، كثمرتان ، وضاربتان لأنها لو حـذفت التبس بتثنيه المـذكّر. ويسـتثنى من ذلك لفظان : أليه وخصيه ، فإن أفصح اللغتين وأشـهرهما أن تحذف منهما التاء فى التثنيه ، فيقال : أليان وخصـيان. وعلّل ذلك بأن الموجب له أنهم لم يقولوا فى المفرد ألى وخصى ، فأمن اللّبس المذكور.

باب جمع التكسير

ضابط : أنواع جمع التكسير بالنسبه إلى اللفظ

قال ابن الدهان فى (الغرّه) : جمع التكسير على أربعه أضرب :

أحدها : ما لفظ واحده أكثر من لفظ جمعه : نحو : كتاب وكتب.

الثانى : ما لفظ جمعه أكثر من لفظ واحده ، كفلس وأفلس ، ومسجد ومساجد.

الثالث : ما واحده وجمعه سواء فى العدّه اللفظيه ، لا فى الحركات ، نحو : سقف وسقف وأسد وأسد.

الرابع : مـا واحـده وجمعه سواء فى العـدّه اللفظيه والحركات ، نحو : الفلك للواحـد ، والفلك للجمع وناقه هجان ، ونوق هجان. ودرع دلاص ، وأدرع دلاص.

ضابط : الحروف التى تزاد فى جمع التكسير

قال ابن الدهان : حروف الزياده التى تزاد فى هذا الجمع سبعه أحرف :

منها : سته مطّرده. يجمعها (متى وأين) وغير المطرده منها الميم فى ملامح جمع لمحه.

١- انظر شرح التسهيل (٦ / ٥٤).

ومنها : ما يزاد أولا كأكلب وأجمال وملامح.

ومنها : ما يزاد حشوا كجمال ومساجد وكعوب وعبيد.

ومنها : ما يزاد آخرا كذؤبان وعمومه وعلماء.

فائده – فى حصر جموع التكسير وأسماء الجموع واسم الجنس.

قال أبو حيّان فى حصر جموع التكسير وأسماء الجموع واسم الجنس : [الطويل]

لجمع قليل فى المكسّر أفعل

وأفعله أفعال ، فى كثره فعل

وبالتا وفعل والفعال فعولها

وبالتا هما الفعّال فعّل مع فعل

وبالتا وفعلى ثم فعلى وأفعلا

ء فعلان فعلان فواعل مع فعل

فعالى فعالىّ فعالى فعائل

ومع فعلاء فعله هكذا نقل

فعالى وما ضاهى وزان مفاعل

وتمّت ولاسم الجمع فعله مع فعل

فعاله فعلان وفعله مع فعل

وفعلاء مفعولاء مفعله فعل

وبالخلف فعل مع فعيل وفعله

وبالفتح عينا مع فعال فعل فعل

وقاعده اسم الجنس ما جاء فرده

بيا أو بتا ، والعكس فى التاء قل وقل

فائده – جموع القله : قال بعض النحويّين فى جموع القلّه : [البسيط]

بأفعل وبأفعال وأفعله

وفعله يعرف الأدنى من العدد

وزاد أبو الحسن علىّ بن جابر الدبّاج : [البسيط]

وسالم الجمع أيضا داخل معها

فى ذلك الحكم ، فاحفظها ولا تزد

وقال التاج بن مكتوم فى نظم جموع القلّه ، ومن خطّه نقلت : [البسيط]

لجمع قله أجمال وأرغفه

وأرجل غلمه وسرر بره

وأصدقاء مع الزيدين مع نحل

ومسلمات وقد تكمّلت عشره

هذا جماع الّذى قالوه مفترقا

وقد يزيد أخا الإكثار من كثره

قاعده : لا يوجد فى الجمع ثلاثه حروف أصول بعد ألف التكسير

قال فى (البسيط) : لا يوجد فى الجمع ثلاثه أحرف أصول بعد ألف التكسير ، لئلا يكون صدر الكلمه أقلّ من عجزها ، ولذلك يردّ فى التكسير والتصغير الخماسىّ إلى الرباعىّ ، ليتناسب صدر الكلمه وعجزها فى الحروف الأصول.

قاعده : ما يضعف تكسيره من الصفات

قال فى (البسيط) : كلّ صفه كثر ذكر موصوفها معها ضعف تكسيرها لقوّه

شبهها بالفعل ، وكلّ صفه كثر استعمالها من غير موصوف قوى تكسيرها لالتحاقها بالأسماء كعبد ، وشيخ وكهل. وضعيف.

فعال لا يكاد يكسر : وفى (تذكره التاج بن مكتوم) : فعّال لا يكاد يكسّر لئلا يذهب بناء المبالغه منه. وشذّ قول ابن مقبل : [البسيط]

٣٢١- (١)[إلّا الإفاده فاستولت ركائبنا]

عند الجبابير بالبأساء والنّعم

أنشده سيبويه.

قاعده : تكسير الخماسى الأصول مستكره

قال فى (البسيط) : تكسير الخماسىّ الأصول مستكره لأجل حذف حرف منه ، بخلاف الرباعىّ إذ لا حذف فيه.

فائده : أقسام جمع التكسير بالنسبه للفظ والمعنى : قال ابن القواس فى (شرح الدرّه) : الجمع ثلاثه أقسام :

جمع فى اللفظ والمعنى : كرجال والزيدين. وفى اللفظ دون المعنى : ك (فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُما) [التحريم : ٤]. وفى المعنى دون اللفظ : كرهط ، وبشر ، وكل فى التوكيد ، ونحوها مما ليس له واحد من لفظه.

قال : وينقسم أيضا إلى عامّ : وهو التكسير لعمومه المذكّر والمؤنث مطلقا ، وإلى خاصّ : وهو المذكّر السالم. وإلى متوسط : وهو جمع المؤنث السالم ، لأنه إن لم يسلم فيه نظم الواحد وبناؤه فهو مكسّر ، وإن سلم فهو إما مذكّر أو مؤنث.

قاعده : استثقال الجموع

الجموع تستثقل ، فإذا كان فيها ياء خففت : إما بالبدل كما فى قدارا ومعايا ، وإما بالقلب كما فى حقىّ وقسىّ ، وإما بالحذف كما فى جوار وغواش ولىال.

ضابط : ما يجمع من فعلاء على فعال

قال فى (ديوان الأدب) : لم يجمع من (فعلاء) على (فعال) إلا نفساء ونفاس ، وعشراء وعشار.

١- ٣٢١- الشاهد لابن مقبل فى ديوانه (ص ٣٩٨) ، والكتاب (٤ / ٤٧٥) ، وتذكره النحاه (ص ٣٢٩) ، وشرح أبيات سيبويه (٢ / ٤٢١) ، ولسان العرب (وفد) ، وبلا نسبه فى سرّ صناعه الإعراب (١ / ١٠٢) ، وشرح المفصّل (١٠ / ١٤) ، والمنصف (١ / ٢٢٩).

باب التصغير

قاعده

كـل اسم اجتمع فيه ثلاث ياءات أوّلهن ياء التصغير فإنك تحذف منهن واحده ، فإن لم تكن أولاهن ياء التصغير أثبتّ الكلّ. تقول فى تصغير حيه حييه ، وفى تصغير أيّوب أيّيب بأربع ياءات ، ذكر هذه القاعده الجوهرىّ (١) فى (صحاحه).

ضابط : الأسماء التى لا تصغّر

قال أبو حيان (٢) : لا تصغّر الأسماء المتوغله فى البناء ، كالضمائر ، وأين ، وكم ، ومتى ، وكيف ، وحيث ، وإذ ، وما ، ومن.

ولا الأسـماء المصغّره ، ولا غير وسوى - وسوى بمعنى غير - ولا البارحه ، وأمس ، وغد ، وعصر - بمعنى عشيه - ولا الأسـماء العامله عمل الفعل ، وفى تصغير اسم الفاعل مع عمله خلاف ، ولا حسبك ، ولا الأسـماء المختصه بالنفى ، ولا الأسـماء الواقعه على معظّم شرعا ولا أسماء الشهور ، ولا أسماء الأسبوع على مذهب سيبويه (٣) ، ولا كلّ ، ولا بعض ولا أى ، ولا الظروف غير المتمكّنه نحو ذات مره ، ولا الأسماء المحكيه ، ولا جموع الكثره على الإطلاق عند البصريين.

وزاد الزمخشرىّ فى (الأحاجى) : ولا الفطر ، والأضحى ، والعصر ، استغناء عنه بقولهم : مسيانا وعشيانا.

قاعده : التكسير والتصغير يجريان من واد واحد

التكسير والتصغير يجريان من واد واحد. نصّ على هذه القاعده سيبويه (٤) والنحاه بأسرهم. ومن ثمّ فتح ما قبل الياء فى التصغير ، كما فتح ما قبل الألف فى التكسير. وقيل فى تصغير أسود وجدول أسيود وجديول ، بإظهار الواو جوازا ، كما قيل فى التكسير أساود وجداول ، بإظهارها وكسر ما بعد ألف مفاعل ومفاعيل. كما كسر ما بعد ياء التصغير. وقالوا فى تصغير عيد عييد شذوذا ، كما قالوا فى جمعه :

١- انظر صحاح الجوهرى (حيى).

٢- انظر شرح التسهيل (٦ / ١٣٣).

٣- انظر الكتاب (٣ / ٥٣٢).

٤- انظر الكتاب (٣ / ٤٥٩).

أعياد شـذوذا ، ويتوصّل إلى مثال فعيعل وفعيعيل فى التصغير بما يتوصّل به إلى مثال مفاعل ومفاعيل فى التكسير. وللحاذف فيه من الترجيح والتخيير ما له فى التكسير.

قال أبو حيّان : وجاء من التصغير ما هو على خلاف قياس المكبر ، كقولهم فى مغرب : مغيربان وفى عشيه : عشيشيه. وفى رجل : رويجل.

قال : وهذا نظير جمع التكسير الذى جاء على خلاف قياس تكسير المفرد ، كليال ومذاكير وأعاريض جمع ليله وذكر وعروض.

قال : وكما أن فى التصغير نوعا يسمى تصغير الترخيم ، وهو التصغير بحذف الزوائد كسويد فى أسود ، كذلك فى جمع التكسير نوع يسمى جمع ترخيم. قالوا : ظريف وظروف وخبيث وخبوث (١).

قال الفارسىّ : كسّروه على حـذف الزوائد وهو مذهب الجرمىّ والمبرّد (٢) يريـان هـذا فى كلّ ما فيه زياده من الثلاثى الأصل. وشبّهاه بتصغير الترخيم ، فقالا فى هذا النوع : هو جمع ترخيم.

وهو عند الخليل وسيبويه مما جمع على غير واحده المستعمل ، لأنه مخالف لما يجب فى تكسيره. فيريانه تكسيرا لما لم ينطق به ، كما يقولان ذلك فى التصغير.

قال : وقد تكون صوره المصغّر مثل صوره المكبّر ، ويكون الفرق بينهما بالتقدير كما يكون فى الجمع مثل ذلك. مثاله : مبيطر ، ومسيطر ، ومهيمن ، أسماء فاعل من : بيطر وسيطر وهيمن فإذا صغّرتها حذفت الياء ، لأنها أولى بالحذف ، ثم جئت بياء التصغير مكانها. ونظير ذلك فلك فإن مفرده وجمعه لفظهما واحد ، وإنما يتميزان فى التقدير. قال : وكذلك ضمّه فعيل غير ضمه فعل ، كما أن ضمه فلك الذى هو جمع غير ضمه فلك الذى هو مفرده.

وقال فى (البسيط) : إنما كانا من واد واحد لحصول الشبه بينهما من خمسه أوجه :

١- اشتراكهما فى زياده حرف العلّه فيهما ثالثا.

٢- وفى انكسار ما بعد حرف العله فيهما. فيما جاوز الثلاثىّ.

٣- وفى لزوم كلّ واحد منهما حركه معينه.

١- انظر همع الهوامع (٢ / ١٩١).

٢- انظر المقتضب (٢ / ٢١٤).

۴- وفی تغییر بنیه الکلمه.

۵- والخامس : أنّ الجمع تکثیر ، والتصغیر تقلیل ، ومن مذهبهم حمل الشیء علی نقیضه کما یحمل علی نظیره.

وقال ابن القوّاس فی (شرح ألفیه ابن معط) : التصغیر یشبه التکسیر ، ولذلک قال سیبویه (۱) : هما من واد واحد : من وجوه الفرعیه والتغیّر ، واختراع البناء ، ووقوع العلامه ثالثه ، ورد اللام المحذوفه فی الثلاثی ، وحذف الزائد الذی لیس علی رابع ، وحذف الأصل ، وفتح ما قبل العلامه ، وحذف ألفات الوصل ، واعتلال اللام لحرف اللین قبلها.

قال ابن الصائغ فی (تذکرته) : وبقی حادی عشر کسر ما بعد العلامه. قال : وهو عندی أولی بالعدّ.

فائده - ضم أول المصغر : قال فی (البسیط) : إنما ضمّ أول المصغّر لأنه لمّا کان یتضمن المکبّر. ومسبوقا به ، جری مجری فعل ما لم یسمّ فاعله ، فی تضمن معنی الفاعل ، وکونه مسبوقا بما سمّی فاعله ، فضمّ أوّله کما ضمّ أوّله.

قاعده : لا تجمع المصغرات جمع تکسیر

قال فی (البسیط) : جمیع المصغّرات لا تجمع جمع تکسیر بل جمع سلامه ، لأنها لو کسّرت لوقعت ألف التکسیر فی موضع یاء التصغیر ، فیفضی إلی زوالها فیزول التصغیر بزوالها ، ولأن التصغیر یدلّ علی التقلیل ، فناسب ألا یجمع إلا ما یوافقه فی التقلیل وهو الصحیح.

فائده - التصغیر بالألف : قال فی (البسیط) : صغرت العرب کلمتین بالألف قالوا فی دابّه : دوابّه ، وفی هدهد : هداهد.

فائده - تصغیر ثمانیه : ثمانیه إذا صغّرت فیها وجهان :

أحدهما : أن تحذف الألف ، وتبقی الیاء. فتقول ثمینیه.

والثانی : أن تحذف الیاء ، وتبقی الألف ، فتقول ثمینه. فتقلب الألف یاء کما انقلبت فی غزال ، وتدغم یاء التصغیر فیها. فترجیح الألف بالتقدیم ، وترجیح الیاء بالحرکه وحذف الألف وإبقاء الیاء أحسن لتحرّک الیاء ، والألف حرف ساکن میت لا یقبل الحرکه والیاء أیضا للإلحاق بعذافر ، فکانت أقوی عند سیبویه (۲).

۱- انظر الکتاب (۳ / ۴۵۹).

۲- انظر الکتاب (۳ / ۴۸۳).

فائده – تصغير أفعال التعجب : قال ابن السراج فى (الأصول) : فإن قيل : ما بال أفعال التعجّب تصغّر نحو : ما أميلحه! وما أحيسنه! والفعل لا يصغّر؟ فالجواب : أن هذه الأفعال لمّا لزمت موضعا واحدا ، ولم تتصرف ، ضارعت الأسماء التى لا تزول إلى يفعل وغيره من الأمثله.

فصغّرت كما تصغّر. قال : ونظير ذلك دخول ألفات الوصل فى الأسماء نحو : ابن ، واسم ، وامرئ ، ونحوهما لمّا دخلها النقص الذى لا يوجد إلا فى الأفعال ، والأفعال مخصوصه به ، دخلت عليها ألفات الوصل لهذا السبب ، فأسكنت أوائلها للنقص.

وقال الزمخشرىّ فى (الأحاجى) (١) : فإن قلت : كيف عاق معنى الفعل أو شبهه عن التصغير ، والفعل نفسه قد صغّر فى قولك : ما أميلح زيدا؟ قلت هو شىء عجيب ، لم يأت إلا فى باب التعجب وحده ، وسبيله على شذوذه سبيل المجاز. وذلك أنهم نقلوا التصغير من المتعجّب منه إلى الفعل الملابس له ، كما ينقلون إسناد الصوم من الرجل إلى النهار فى نهارك صائم. فكما أن الصوم ليس للنهار كذلك التصغير ليس للفعل.

باب النسب

قاعده : إلى ما آخره ياء مشدده

كلّ ما آخره ياء مشدّده فإنها عند النسب لا تبقى ، بل إما أن تحذف بالكليه ، ككرسىّ ، وبختىّ ، وشافعىّ ، ومرمىّ ، أو يحذف أحد حرفيها ويقلب الثانى واوا كرمىّ ، وتحيه ، فيقال : رموىّ ، وتحوىّ ، أو يبقى أحدهما ، ويقلب الآخر كحى وحيوىّ. ويستثنى من ذلك كساء إذا صغّرته ، ثم نسبت إليه ، فإن ياءه المشدده تبقى بحالها مع ياء النسب.

وذلك أن تصغيره كسىّ ، لأنّه يجتمع فيه ثلاث ياءات : ياء التصغير والياء المنقلبه عن الألف والياء المنقلبه التى هى لام الكلمه ، فتحذف الياء المنقلبه عن الألف ، وتدغم ياء التصغير فى الياء الأخيره ، فتبقى كسىّ كأخىّ ، ثم تدخل ياء النسب ، فيقال : كسى ، ولا يجوز أن تحذف إحدى الياءين الباقيتين ، لأنك إن حذفت ياء التصغير لم يجز ، لأنها لمعنى ، والمعنى باق. وإن حذفت الياء الأخيره لم يجز ، لما فيه من توالى إعلالين من موضع واحد ، إذ قد تقدم من حذف الياء التى كانت منقلبه عن ألف كساء ، مع ما فيه من تحريك ياء التصغير ، فلهذا التزم فيه التثقيل.

١- انظر أحاجى الزمخشرى (ص ٥٧).

تقسيم : شواذ النسب

شواذّ النسب ثلاثه أقسام :

١- قسم كان ينبغى أن يغيّر ، فلم يغيّر ، كقولهم فى عميره عميرىّ.

٢- وقسم كان ينبغى ألّا يغيّر فغيّر ، كقولهم فى الشتاء شتوى.

٣- وقسم كان ينبغى أن يغيّر نوعا من التغيير ، فغيّر تغييرا غيره. كقولهم (١) فى دارابجر ، دار وردى. وكان القياس أن ينسب إلى صدره ، لأنه مركّب.

قاعده : ياء النسب تجعل الجامد فى حكم المشتق

ياء النسب تصيّر الجامد فى حكم المشتقّ ، حتى يحمل الضمير ، ويرفع الظاهر ، ولذلك يجمع بسبب النسب ما لا يجوز جمعه بالواو والنون. نحو : البصريين والكوفيين. ذكره ابن فلاح فى (المغنى).

باب التقاء الساكنين

قاعده

الأصل تحريك الساكن المتأخر ، لأن الثّقل ينتهى عنده ، كما كان فى تكسير الخماسىّ وتصغيره ، فإنّ الحذف يكون فى الحرف الأخير ، لأن الكلمه لا تزال سهله حتى تنتهى إلى الآخر ، وكذلك الجمع بين الساكنين ، ولذلك لا يكون التغيير فى الأول إلا لوجه يرجّحه.

وقيل : الأصل تحريك الساكن الأوّل ، لأنّ به التوصّل إلى النطق بالثانى. فهو كهمزه الوصل.

وقيل : الأصل تحريك ما هو طرف الكلمه ، سواء كان أول الساكنين أو ثانيهما ، لأن الأواخر مواضع التغيير ، ولذلك كان الإعراب فى الآخر.

قاعده : الأصل فيما حرك منهما الكسره

الأصل فيما حرّك منهما الكسره ، لأنها حركه لا توهم الإعراب ، إذ الكسر الذى يكون فى أحد الساكنين لا يتخيّل أنّ موجبه الإعراب ، لأنه لا يكون فى كلمه ، لا يكون فيها تنوين ، ولا أل ، ولا إضافه ، بخلاف الضم والفتح ، فإنهما يكونان إعرابا ، ولا تنوين معهما ، وذلك فيما لا ينصرف ، فلما كانت حركه لا تكون فى معرب أشبهت الوقف الذى هو مقابل الإعراب فحرّك بها.

١- انظر همع الهوامع (٢ / ١٩٨).

قال صاحب (البسيط) : هذا موافق قول النحويين : فإن حرّك بغير الكسر فلوجه ما.

قال ويحتمل أن يقال : الفتح أصل ، لأنه الفرار من الثقل ، والفتح أخف الحركات. أو يقال : الأصل التحريك بحركه فى الجمله من غير تعيين حركه خاصه وتعيين الحركه يكون لوجه يخصّها.

وقال فى (البسيط) : أصل تحريك التقاء الساكنين الكسر لخمسه أوجه :

أحدها : أن أكثر ما يكون التقاء الساكنين فى الفعل ، فأعطى حركه لا تكون له إعرابا ولا بناء ، لكون ذلك كالعوض من دخولها إياه فى حال إعرابه وبنائه وحمل غيره عليه.

والثانى : أن الضمّ والفتح يكونان بغير تنوين ، ولا معاقب له فيما لا ينصرف ، فالتحريك بهما يلبس بما لا ينصرف. وأما الجرّ فلا يكون إلا بتنوين أو معاقب له ، فلا يقع لبس بالتحريك به ، والتحريك بغير الملبس أولى بالأصاله من التحريك بالملبس.

الثالث : أنّ الجرّ والجزم نظيران ، لاختصاص كلّ واحد منهما بنوع. فإذا احتيج إلى تحريك سكون الفعل حرّك بحركه نظيره ، وحمل بقيه السواكن عليه.

الرابع : أن الكسره أقل من الضمه والفتحه ، لأنهما تكونان فى الأسماء المنصرفه وغير المنصرفه ، وفى الأفعال ، ولا تكون الكسره إلا فى الأسماء المنصرفه ، فالحمل على الأقل أولى من الحمل على ما كثر موارده ، لقوه قليل الموارد ، وضعف كثير الموارد.

الخامس : أن الكسره بين الضمه والفتحه فى الثقل ، فالحمل على الوسط أولى.

باب الإماله

ضابط : أسباب الإماله سته

قال ابن السراج : أسباب الإماله سته : كسره تكون قبل الألف ، أو بعدها ، وياء قبلها ، وانقلاب الألف عن الياء ، وتشبيه الألف بالألف المنقلبه عن الياء ، وكسره تعرض فى بعض الأحوال (١).

وزاد سيبويه أيضا ثلاثه أسباب شاذّه وهى : شبه الألف بالألف المنقلبه (٢) ، وفرق بين الاسم (٣) والحرف ، وكثره الاستعمال (٤).

١- انظر شرح المفصّل (٩ / ٥٥).

٢- انظر الكتاب (٤ / ٢٤٠).

٣- انظر الكتاب (٤ / ٣٤٨).

٤- انظر الكتاب (٤ / ٣٤٤).

باب التصريف

اشاره

فائده – أشياء اختص بها المعتل : قال (۱) ابن الشجرى فى (أماليه) : اختصّ المعتلّ بأشياء :

أحدها : ما جاء على فيعل ، لا يكون ذلك إلا فى المعتلّ العين ، نحو : سيّد ، وميت وهين ، ولين ، وبيّن.

الثانى : ما جاء من جمع فاعل على فعله ، لم يأت إلّا فى المعتلّ اللام ، كقاض وقضاه ، وغاز وغزاه ، وداع ودعاه.

الثالث : ما جاء من المصادر على فعلوله ، اختصّ بذلك المعتلّ العين ، نحو قولهم : بان بينونه ، وصار صيروره ، وكان كينونه. والأصل عند سيبويه (۲) بيّنونه وصيّروره ، وكيونونه ثم كينونه ، قلبت الواو ياء ، وأدغمت فيها الياء لاجتماع الياء والواو وسبق الأولى بالسكون.

والرابع : ما جاء من المصادر على فعل ، فهذا مما اختصّ به المعتلّ اللام. وذلك قولهم التقى والهدى والسرى.

قاعده : الألف أصل فى الحروف وما شابهها : قال ابن الدهان فى (الغرّه) : الألف لا تكون أصلا فى الأسماء المعربه ، ولا فى الأفعال ، وإنما تكون أصلا فى الحروف ، نحو : ما ولا ، وفى الأسماء المتوغّله فى شبه الحرف ، نحو : إذا وأنّى ، لأنه لا يعرف للحروف اشتقاق يعرف به زائد من أصلىّ.

ضابط : أنواع الألفات فى أواخر الأسماء

فى (تذكره ابن الصائغ) قال : نقلت من مجموع بخطّ ابن الرمّاح : الألفات فى أواخر الأسماء أربعه : منقلبه عن أصل ، ومنقلبه عن زائد ملحق بالأصل ، ومنقلبه عن زائد للتكثير ، وغير منقلب وهى ألف التأنيث كملهى ، ومعزى وقبعثرى ، وحبلى.

فالأول : مصروف نكره ومعرفه ، والثانى والثالث : مصروف فى النكره دون المعرفه ، والرابع : لا ينصرف فيهما.

ضابط : الزوائد فى آخر الاسم

قال أبو حيّان : لا يوجد فى آخر اسم أربع زوائد من جنس واحد ، ولا يوجد فى آخر اسم معرب واو قبلها ضمه ، ومتى أدى الإعلال إلى شىء من ذلك وجب قلب

۱- انظر الأمالى الشجريه (۲ / ۱۶۳).

۲- انظر الكتاب (۴ / ۵۰۸).

الواو ياء ، والضمه كسره ، فتصير من باب قاض ومشتر فتحذف الياء كما تحذف فيهما.

(فائده) قال الشيخ جمال الدين بن هشام فى (تذكرته) : وقفت على أبيات لبعض الفضلاء ، فيما يدلّ على كون اللام ياء أو واوا فى المعتلّ من الأفعال والأسماء ، وهى : [الطويل]

بعشر يبين القلب فى الألف التى

عن الواو تبدو فى الأخير أو الياء

بمستقبل الفعل الثلاثى ، وأمره

ومصدره والفعلتين أو الفاء

وعين له إن كانت الواو فيهما

وتثنيه والجمع خصّا بالاسماء

وعاشرها سير الإماله فى الذى

يشذ عن الأذهان عنصره النائى

أمثله ذلك : يدعو ، ادع ، غزوا ، دعوه ، دعوه ، وعى ، وهى ، هوى ، غوى ، فتيان ، عصوان.

فائده - الثلاثى أكثر الأبنيه : قاله ابن دريد فى (الجمهره) (١) : وقال ابن جنّى فى (الخصائص) (٢) : الثلاثىّ أكثرها استعمالا. وأعدلها تركيبا. وذلك لأنه حرف يبتدأ به ، وحرف يحشى به ، وحرف يوقف عليه. قال : وليس اعتدال الثلاثى لقله حروفه حسب ، فإنه لو كان كذلك كان الثنائى أكثر منه ، وليس كذلك. بل له ولشىء آخر ، وهو حجز الحشو الذى هو عينه ، بين فائه ولامه لتباينهما ، ولتعادى حاليهما ، لأن المبتدأ به لا يكون إلا متحرّكا ، والوقوف عليه لا يكون إلا ساكنا. فلما تنافرت حالاهما ، وسّطوا العين حاجزا بينهما ، لئلا يفجئوا الحسّ بضدّ ما كان آخذا فيه ، ومنصبّا إليه.

قاعده : كيف ينطق بالحرف

قال فى (البسيط) : إذا قيل كيف تنطق بالحرف نظرت إن كان متحركا ألحقته هاء السكت فقلت فى الباء من ضرب ، به. ومن يضرب ، به. ومن اضربى به. وإن كان ساكنا اجتلبت له همزه الوصل ، فقلت فى الباء من اضرب ، اب.

ضابط : ما جاء على تفعال

رأيت بخطّ ابن القمّاح فى مجموع له : قال : روى أبو الفضل محمد بن ناصر

۱- انظر الجمهره (۱ / ۱۳).

۲- انظر الخصائص (۱ / ۵۵).

السلامی عن الخطیب أبی زکریا یحیی بن علی التبریزیّ إملاء. قال : أملی علینا أبو العلاء أحمد بن عبد الله بن سلیمان المعرّی قال

الأشیاء التی جاءت علی تفعال علی ضربین : مصادر وأسماء. فأما المصادر فالتلقاء والتبیان (۱) ، وهما فی القرآن. وقالوا : التنضال من الماضله ، فمنهم من یجعله مصدرا. ویقال : جاء لتیفاق الهلال کما یقال لمیقاته ، فمنهم من یجعله مصدرا ، ومنهم من یجعله اسما.

وأما الأسماء (۲) : فالتّنبال وهو القصیر ، ورجل تنبال أی عذیوط ، ویقال بالضاد أیضا ، وتبوال موضع ، وتعشار موضع ، وتقصار قلاده قصیره فی العنق ، وتیغار حبّ مقطوع أی خابیه ، وتمراد برج صغیر للحمام ، وتمساح معروف من دوابّ الماء ، ورجل تمساح أی کذّاب ، وتمتان واحد التماتین وهی خیوط یضرب بها الفسطاط ، ورجل تکلام کثیر الکلام ، وتلقام کثیر اللقم ، وتلعاب کثیر اللعب ، وتمثال ، واحد التماثیل وتجفاف الفرس معروف ، وترباع موضع ، وترعام اسم شاعر ، وترياق فی معنی درياق وطرياق ، ذکره ابن درید (۳) فی باب تفعال.

قال أبو العلاء : وفیه نظر ، لأنه یجوز أن یکون علی فعیال ، ومضی تهواء من اللیل بمعنی هویّ ، وناقه تضراب ، وهی القریبه العهد بضرب الفحل ، وتلفاق ثوبان یخاط أحدهما بالآخر.

باب الزیاده

ضابط : الأشیاء التی تزاد لها الحروف

قال أبو حیان : لا یزاد حرف من حروف الزیاده العشره - وهی حروف سألتمونیها - إلا لأحد سته أشیاء :

الأول : أن تکون الزیاده لمعنی : کحروف المضارعه ، وما زید لمعنی هو أقوی الزوائد.

الثانی : للمدّ ، نحو : کتاب ، وعجوز ، وقضیب.

الثالث : للإلحاق ، نحو : واو کوثر ویاء ضیغم.

الرابع : للإمکان ، کهمزه الوصل ، وهاء السکت فی الوقف ، علی نحو : قه.

۱- انظر الکتاب (۴ / ۱۹۸).

۲- انظر الشافیه (۱ / ۱۶۷).

۳- انظر الجمهره (۳ / ۳۸۷).

الخامس : العوض ، نحو : تاء التأنيث فى زنادقه ، فإنها عوض من ياء زناديق ، ولذلك لا يجتمعان.

السادس : لتكثير الكلمه ، نحو : ألف قبعثرى ، ونون كنهبل ، ومتى كانت الزياده لغير التكثير كانت أولى من أن تكون للتكثير. وقال بعضهم : [الخفيف]

يعرف الأصل من مزيد الحروف

باشتقاق لها وبالتصريف

ولزوم وكثره ونظير

وخروج منه ، اصغ للتعريف

وبأن يلزم المزيد بناء

أو يرى الحرف حرف معنى لطيف

ولفقد النظير أوسع باب

فتفطّن مخافه التحريف

فائده – همزه الوصل التى لحقت فعل الأمر : قال أبو حيّان فى (شرح التسهيل) : اختلفوا فى همزه الوصل التى لحقت فعل الأمر. فقيل : زيدت أولا لأنها لائقه للتغيير بالقلب والحذف والتسهيل ، وموضع الابتداء معرّض لذلك ، فكانت هنا مبتدأه.

وقيل : أصلها الألف لأنها من حروف الزياده. وهذا موضع زياده ، لكن قلبت همزه لضروره التحرك. إذ لا يبتدأ بساكن ، ويلزم التسلسل. واختلفوا فى حركتها : فقيل : أصلها الكسر لأنه فى مقابله ألف القطع ، وهى مفتوحه. وقيل حركتها فى الأصل الكسر على أصل التقاء الساكنين ، وهذا الأصل يستصحبها إلا إن كان الساكن بعدها ضمه لازمه.

(فائده) قال ياقوت فى (معجم الأدباء) : أنشدنى علم الدين إبراهيم بن محمود بن سالم التكريتى. قال أنشدنى القاضى زكريا بن يحيى بن القاسم بن المفرح التكريتى لنفسه فى القطع والوصل : [الرجز]

لألف الأمر ضروب تنحصر

فى الفتح والضمّ وأخرى تنكسر

فالفتح فيما كان من رباعى

نحو أجب يا زيد صوت الدّاعى

والضمّ فيما ضمّ بعد الثانى

من فعله المستقبل الزّمان

والكسر فيما منهما تخلّى

إن زاد عن أربعه ، أو قلّا

قاعده : حق همزه الوصل

حقّ همزه الوصل الدخول على الأفعال ، وعلى الأسماء الجاريه على تلك الأفعال. نحو : انطلق انطلاقا ، واقتدر اقتدارا ، فأما الأسماء التى ليست بجاريه على أفعالها ، فألف الوصل غير داخله عليها. إنما دخلت على أسماء قليله وهى عشره :

ابن ، وابنه ، وابنم ، واسم ، واست ، واثنان ، واثنتان ، وامرؤ ، وامرأه ، وايمن. وذكر ذلك ابن يعيش فى (شرح المفصّل) (۱).

باب الحذف

قاعده : ما اجتمع فيه ثلاث ياءات من الأسماء

كل اسم اجتمع فيه ثلاث ياءات ، فإن كان غير مبنىّ على فعل حذفت منه اللام ، نحو : عطىّ فى تصغير عطاء ، وأحى فى تصغير أحوى. وإن كان مبنيا على فعل ثبتت ، نحو : يحيى من حيى يحيا (۲).

باب الإدغام

قاعده

قال ابن جنّى فى (الخاطريّات) : الإدغام يقوّى المعتلّ ، وهو أيضا بعينه يضعف الصحيح.

ضابط : أحسن ما يكون الإدغام من كلمتين

قال (۳) سيبويه : أحسن ما يكون الإدغام من كلمتين إذا توالى بهما خمسه أحرف متحركه ، نحو : فعل لبيد ، لأن توالى الحركات مستثقل عندهم ، بدليل أنه لا يتوالى خمسه أحرف متحركه فى الشعر ، ولا أربعه فى كلمه واحده ، إلا أن يكون فيها حذف ، كعلبط ، أو واحد الأربعه تاء التأنيث. كشجره ، لأن تاء التأنيث عندهم فى الحكم ككلمه ثانيه. ويحسّن الإدغام أيضا أن يكون قبل المثل الأول متحرّك ، وبعد المثل الثانى ساكن ، نحو : يد داود. قال سيبويه (۴) : قصدوا اعتدال أن يكون المتحرك بين ساكنين.

باب الخطّ

اشاره

قال ابن مكتوم فى (تذكرته) : اختلف النحويون فى علّه إلحاق الألف بعد واو الجمع من نحو : قاموا ، فذهب الخليل إلى أنها إنما ألحقت بعد هذه الواو من حيث

۱- انظر شرح المفصّل (۹ / ۱۳۲).

۲- انظر صحاح الجوهرى (حيى).

۳- انظر الكتاب (۴ / ۵۷۶).

۴- انظر الكتاب (۴ / ۵۷۶).

كانت الهمزه منقطعا لآخر الواو ، كأنه يريـد بـذلك أن الواو إنما مكنت لتصوير الألف بعدها ، أى : ليست واوا مختلسه ، بل هى واو ممتدّه مشبعه متمكّنه.

وقال أبو الحسن : إنما زيـدت هذه الألف للفرق بين واو العطف وواو الجمع ، نحو : كفروا ، وجرّدوا ، ونحو ذلك من المنفصـل ، فلو لم تلحق الألـف للفرق بين واو الجمع لجـاز أن يظنّ أنه : كفر ، وفعل ، وأن الواو واو عطف ، فزادوا الألف لتجوز الواو إلى ما قبلها ، وسماها لذلك ألف الفصل ، ثم ألحقوا المتصل بالمنفصل فى نحو : دخلوا ، وخرجوا ليكون العمل من وجه واحد.

وقال الكسائىّ (١) : دخلت هذه الألف للفرق بين الضمير المرفوع والضمير المنصوب ، فى نحو قول الله تعالى : (وَإِذا كالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ) [المطففين : ٣] فكالوهم كتبت بغير ألف ، لأن الضمير منصوب ، ألا ترى أن معناه كالوا لهم ، ووزنوا لهم ، فإذا أردت أنهم كالوا فى أنفسـهم ، ووزنوا فى أنفسهم قلت : قد كالوا هم ، ووزنوا هم ، مثل قاموا هم ، وقعدوا هم. فثبتت الألف هاهنا لأن الضمير مرفوع. وهذا حسن ، انتهى.

سرد مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين

حسب مـا ذكره الكمال أبو البركات بن الأنبارى فى كتاب (الإنصاف فى مسائل الخلاف) وأبو البقاء العكبرىّ فى كتاب (التبيين فى مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين).

١- الاسم (٢)انظر الإنصاف (٤٠).(٣) مشتق من السموّ عند البصريين. وقال الكوفيّون : من الوسم.

٢- الأسماء السته (٤) معربه من مكان واحد. وقال الكوفيون : من مكانين.

٣- الفعل مشتقّ من المصدر (٥). وقالوا : المصدر مشتقّ من الفعل.

٤- الألف والواو (٦) والياء فى التثنيه والجمع حروف إعراب ، وقالوا : إنها إعراب.

٥- الاسم الذى فيه تاء التأنيث (٦) كطلحه لا يجمع بالواو والنون. وقالوا : يجوز.

٦- فعل الأمر مبنىّ. وقالوا : معرب.

٧- المبتدأ (٧) مرتفع بالابتداء والخبر بالمبتدأ. وقالوا : المبتدأ يرفع الخبر ، والخبر يرفع المبتدأ.

١- انظر همع الهوامع (٢ / ٢٣٨).

٢- انظر الإنصاف

٣- .

٤- انظر الإنصاف (١٧).

٥- انظر الإنصاف (٢٣٥).

٦- انظر الإنصاف (٣٣).

٧- انظر الإنصاف (٤٤).

٨- الظرف (١) لا يرفع الاسم إذا تقدّم عليه ، وقالوا : يرفعه.

٩- الخبر إذا كان اسما محضا (٢) لا يتضمّن ضميرا. وقالوا : يتضمّن.

١٠- إذا جرى (٣) اسم الفاعل على غير من هو له وجب إبراز ضميره. وقالوا : لا يجب.

١١- يجوز (٤) تقديم الخبر على المبتدأ. وقالوا : لا يجوز.

١٢- الاسم بعد (٥) (لو لا) يرتفع بالابتداء. وقالوا : بها ، أو بفعل محذوف ، قولان لهم.

١٣- إذا لم (٦) يعتمد الظرف وحرف الجرّ على شيء قبله لم يعمل فى الاسم الذى بعده. وقالوا : يعمل.

١٤- العامل (٧) فى المفعول الفعل وحده. وقالوا : الفعل والفاعل معا ، أو الفاعل فقط ، أو المعنى. أقوال لهم.

١٥- المنصوب (٨) فى باب الاشتغال بفعل مقدر. وقالوا : بالظاهر.

١٦- الأولى (٩) فى باب التنازع إعمال الثانى. وقالوا : الأول.

١٧- لا يقام مقام الفاعل الظرف والمجرور مع وجود المفعول الصريح. وقالوا : يقام.

١٨- (نعم وبئس) (١٠) فعلان ماضيان. وقالوا : اسمان.

١٩- (أفعل) (١١) فى التعجّب فعل ماض. وقالوا : اسم.

٢٠- لا يبنى (١٢) فعل التعجب من الألوان. وقالوا : يبنى من السواد والبياض فقط.

٢١- المنصوب (١٣) فى باب كان خبرها. وفى باب ظنّ مفعول ثان. وقالوا : حالان.

٢٢- لا يجوز (١٤) تقديم خبر ما زال ونحوها عليها. وقالوا : يجوز.

٢٣- يجوز (١٥) تقديم خبر ليس عليها. وقالوا : لا يجوز.

٢٤- خبر (١٦) (ما) الحجازيه ينتصب بها. وقالوا : بحذف حرف الجرّ.

٢٥- لا يجوز (١٧) طعامك ما زيد آكلا. وقالوا : يجوز.

٢٦- يجوز (١٨) ما طعامك آكل زيد. وقالوا : لا يجوز.

٢٧- خبر (١٩) إن وأخواتها مرفوع بها. وقالوا : لا تعمل فى الخبر.

۱- انظر الإنصاف (۵۱).

۲- انظر الإنصاف (۵۵).

۳- انظر الإنصاف (۵۷).

۴- انظر الإنصاف (۶۵).

۵- انظر الإنصاف (۷۰).

۶- انظر الإنصاف (۵۱).

۷- انظر الإنصاف (۷۸).

۸- انظر الإنصاف (۸۲).

۹- انظر الإنصاف (۸۳).

۱۰- انظر الإنصاف (۹۷).

۱۱- انظر الإنصاف (۱۲۶).

۱۲- انظر الإنصاف (۱۴۸).

۱۳- انظر الإنصاف (۸۲۱).

۱۴- انظر الإنصاف (۱۵۵).

۱۵- انظر الإنصاف (۱۶۰).

۱۶- انظر الإنصاف (۱۶۵).

۱۷- انظر الإنصاف (۱۷۲).

۱۸- انظر الإنصاف (۱۷۲).

۱۹- انظر الإنصاف (۱۷۶).

٢٨- إذا (١) عطفت على اسم إن قبل الخبر لم يجز فيه إلا النصب. وقالوا : يجوز الرفع.

٢٩- إذا خففت إنّ جاز أن تعمل النصب. وقالوا : لا تعمل (٢).

٣٠- لا يجوز (٣) دخول لام التوكيد على خبر لكنّ. وقالوا : يجوز.

٣١- اللام (٤) الأولى فى (لعلّ) زائده. وقالوا : أصليه.

٣٢- (لا) النافيه (٥) الجنس إذا دخلت على المفرد بنى معها. وقالوا : معرب.

٣٣- لا يجوز تقديم معمول ألفاظ الإغراء عليها ، نحو : دونك ، وعليك ، وقالوا : يجوز.

٣٤- إذا وقع (٦) الظرف خبر مبتدأ ينصب بفعل أو وصف مقدّر. وقالوا : بالخلاف.

٣٥- المفعول (٧) معه ينتصب بالفعل قبله بواسطه الواو. وقالوا : بالخلاف.

٣٦- لا يقع (٨) الماضى حالا إلا مع (قد) ظاهره أو مقدّره. وقالوا : يجوز من غير تقدير.

٣٧- يجوز (٩) تقديم الحال على عاملها الفعل ونحوه ، سواء كان صاحبها ظاهرا أو مضمرا. وقالوا : لا يجوز إذا كان ظاهرا.

٣٨- إذا كان الظرف خبرا لمبتدأ ، وكرّرته بعد اسم الفاعل جاز فيه الرفع والنصب ، نحو : زيد فى الدار قائما فيها ، وقائم فيها. وقالوا : لا يجوز إلا النصب.

٣٩- لا يجوز تقديم التمييز على عامله مطلقا. وقالوا : يجوز إذا كان متصرّفا (١٠).

٤٠- المستثنى منصوب بالفعل السابق بواسطه إلا. وقالوا : على التشبيه بالمفعول.

٤١- لا تكون (١١) (إلّا) بمعنى الواو. وقالوا : تكون.

٤٢- لا يجوز (١٢) تقديم الاستثناء فى أوّل الكلام. قالوا : يجوز.

٤٣- (حاشا) (١٣) فى الاستثناء حرف جرّ. وقالوا : فعل ماض.

٤٤- إذا أضيفت (١٤) غير إلى متمكن لم يجز بناؤها. وقالوا : يجوز.

٤٥- لا يقع (١٥) سوى وسواء إلا ظرفا. وقالوا : يقع ظرفا وغير ظرف.

٤٦- كم (١٦) فى العدد بسيطه. وقالوا : مركّبه.

۴۷- إذا (۱۷) فصل بين كم الخبريه وبين تمييزها بظرف لم يجز جرّه. وقالوا : يجوز.

ص: ۱۴۳

۱- انظر الإنصاف (۱۸۵).

۲- انظر الإنصاف (۱۹۵).

۳- انظر الإنصاف (۲۰۸).

۴- انظر الإنصاف (۲۱۸).

۵- انظر الإنصاف (۳۶۶).

۶- انظر الإنصاف (۲۴۵).

۷- انظر الإنصاف (۲۴۸).

۸- انظر الإنصاف (۲۵۲).

۹- انظر الإنصاف (۲۵۰).

۱۰- انظر الإنصاف (۸۲۸).

۱۱- انظر الإنصاف (۲۶۶).

۱۲- انظر الإنصاف (۲۷۳).

۱۳- انظر الإنصاف (۲۷۸).

۱۴- انظر الإنصاف (۲۸۷).

۱۵- انظر الإنصاف (۲۹۴).

۱۶- انظر الإنصاف (۲۹۸).

۱۷- انظر الإنصاف (۳۰۳).

۴۸- لا يجوز (۱) إضافه التّيف إلى العشره. وقالوا : يجوز.

۴۹- يقال : قبضت الخمسه عشر درهما ، ولا يقال : الخمسه العشر الدراهم (۲).

وقالوا : يجوز.

۵۰- يجوز (۳) هذا ثالث عشر ثلاثه عشر. وقالوا : لا يجوز.

۵۱- المنادى (۴) المفرد المعرفه مبنىّ على الضمّ. وقالوا : معرب بغير تنوين.

۵۲- لا يجوز (۵) نداء ما فيه أل فى الاختيار. وقالوا : يجوز.

۵۳- الميم المشـدّده فى (اللهم) عوض من يا فى أول الاسم. وقالوا : أصـله يا الله أمنا بخير. فحـذف (۶) ووصلت الميم المشدّده بالاسم.

۵۴- لا يجوز (۷) ترخيم المضاف. وقالوا : يجوز.

۵۵- لا يجوز (۸) ترخيم الثلاثىّ بحال. وقالوا : يجوز مطلقا. وإذا كان ثانيه متحرّكا قولان.

۵۶- لا يحذف (۹) فى الترخيم من الرباعىّ إلا آخره. وقالوا : يحذف ثالثه أيضا.

۵۷- لا يجوز (۱۰) ندبه النكره ولا الموصول. وقالوا : يجوز.

۵۸- لا تلحق (۱۱) علامه الندبه الصفه. وقالوا : يجوز.

۵۹- لا تكون (۱۲) (من) لابتداء الغايه فى الزمان. وقالوا : تكون.

۶۰- (ربّ) (۱۳) حرف. وقالوا : اسم.

۶۱- الجرّ (۱۴) بعد واو ربّ بربّ المقدّره. وقالوا : بالواو.

۶۲- (منذ) (۱۵) بسيطه. وقالوا : مركّبه.

۶۳- المرفوع (۱۶) بعد مذ ومنذ مبتدأ. وقالوا : بفعل محذوف.

۶۴- لا يجوز (۱۷) حذف حرف القسم ، وإبقاء عمله من غير عوض إلا فى اسم الله خاصه. وقالوا : يجوز فى كل اسم.

١- انظر الإنصاف (٣٠٩).

٢- انظر الإنصاف (٣١٢).

٣- انظر الإنصاف (٣٢٢).

٤- انظر الإنصاف (٣٢٣).

٥- انظر الإنصاف (٣٣٥).

٦- انظر الإنصاف (٣٤١).

٧- انظر الإنصاف (٣٤٧).

٨- انظر الإنصاف (٣٥٦).

٩- انظر الإنصاف (٣٦١).

١٠- انظر الإنصاف (٣٦٢).

١١- انظر الإنصاف (٣٦٤).

١٢- انظر الإنصاف (٣٧٠).

١٣- انظر الإنصاف (٨٣٢).

١٤- انظر الإنصاف (٣٧٦).

١٥- انظر الإنصاف (٣٨٢).

١٦- انظر الإنصاف (٣٨٢).

١٧- انظر الإنصاف (٣٩٣).

۶۵- اللام (۱) فی قولک لزید أفضل من عمرو لام الابتداء. وقالوا : لام القسم محذوفا.

۶۶- ایمن (۲) الله فی القسم مفرد. وقالوا : جمع یمین.

۶۷- لا یجوز (۳) الفصل بین المضاف والمضاف إلیه بالمفعول. وقالوا : یجوز.

۶۸- لا یجوز إضافه الشیء إلی نفسه مطلقا. وقالوا : یجوز إذا اختلف اللفظان.

۶۹- (کلا وکلتا) (۴) مفردان لفظا مثنّیان معنی. وقالوا : مثنّیان لفظا ومعنی.

۷۰- لا یجوز (۵) توکید النکره توکیدا معنویا. وقالوا : یجوز إذا کانت محدوده.

۷۱- لا یجوز (۶) زیاده واو العطف. وقالوا : یجوز.

۷۲- لا یجوز العطف علی الضمیر المجرور إلا بإعاده الجارّ (۷). وقالوا : یجوز بدونه.

۷۳- لا یجوز العطف (۸) علی الضمیر المتّصل المرفوع. وقالوا : یجوز.

۷۴- لا تقع (۹) (أو) بمعنی الواو ، ولا بمعنی بل. وقالوا : یجوز.

۷۵- لا یجوز (۱۰) العطف بلکن بعد الإیجاب. وقالوا : یجوز.

۷۶- یجوز صرف أفضل (۱۱) منک فی الشعر. وقالوا : لا یجوز.

۷۷- لا یجوز (۱۲) ترک صرف المنصرف فی الضروره. وقالوا : یجوز.

۷۸- الآن (۱۳) اسم فی الأصل. وقالوا : أصله فعل ماض.

۷۹- یرتفع (۱۴) المضارع لوقوعه موقع اسم الفاعل. وقالوا : بحروف المضارعه.

۸۰- لا تأکل (۱۵) السمک وتشرب اللبن منصوب بأن مضمره. وقالوا : علی الصرف.

۸۱- الفعل (۱۶) المضارع بعد الفاء فی جواب الأشیاء السبعه منصوب بإضمار أن. وقالوا : علی الخلاف.

۸۲- إذا حذفت أن الناصبه فالاختیار ألّا یبقی (۱۷) عملها. وقالوا : یبقی.

۸۳- (کی) (۱۸) تکون ناصبه وجارّه. وقالوا : لا تکون حرف جرّ.

١- انظر الإنصاف (٣١٩).

٢- انظر الإنصاف (٤٠٤).

٣- انظر الإنصاف (٤٢٧).

٤- انظر الإنصاف (٤٣٩).

٥- انظر الإنصاف (٤٥١).

٦- انظر الإنصاف (٤٥٦).

٧- انظر الإنصاف (٤٦٣).

٨- انظر الإنصاف (٤٧٤).

٩- انظر الإنصاف (٤٧٨).

١٠- انظر الإنصاف (٤٨٤).

١١- انظر الإنصاف (٤٨٨).

١٢- انظر الإنصاف (٤٩٣).

١٣- انظر الإنصاف (٥٢٠).

١٤- انظر الإنصاف (٥٤٩) ، والخصائص (١ / ٦٣).

١٥- انظر الإنصاف (٥٥٥) ، والمقتضب (٢ / ٢٥).

١٦- انظر الإنصاف (٥٥٧).

١٧- انظر الإنصاف (٥٥٩).

١٨- انظر الإنصاف (٥٧٠).

٨٤- لام كى (١) ولام الجحود ينصب الفعل بعدهما بأن مضمره. وقالوا : باللام نفسها.

٨٥- لا يجمع (٢) بين اللام وكى وأن. وقالوا : يجوز.

٨٦- النصب (٣) بعد حتى بأن مضمره. وقالوا : بحتّى.

٨٧- إذا (٤) وقع الاسم بين أن وفعل الشرط كان مرفوعا بفعل محذوف يفسّره المذكور. وقالوا : بالعائد من الفعل إليه.

٨٨- لا يجوز تقديم معمول جواب الشرط ، ولا فعل الشرط ، على حرف الشرط (٥) ، وقالوا : يجوز.

٨٩- (إن) لا تكون بمعنى (٦) إذ. وقالوا تكون.

٩٠- إذا (٧) وقعت إن الخفيفه بعد ما النافيه كانت زائده. وقالوا : نافيه.

٩١- إذا وقعت (٨) اللام بعد إن الخفيفه كانت إن مخففه من الثقيله ، واللام للتأكيد. وقالوا : إن بمعنى ما واللام بمعنى إلّا.

٩٢- لا يجازى (٩) بكيف. وقالوا : يجازى بها.

٩٣- السين (١٠) أصل. وقالوا : أصلها (سوف) حذف منها الواو والفاء.

٩٤- إذا (١١) دخلت تاء الخطاب على ثانى الفعل جاز حذف الثانيه. وقالوا : الأولى.

٩٥- لا يؤكد (١٢) فعل الاثنين وفعل جماعه المؤنّث بالنون الخفيفه. وقالوا : يجوز.

٩٦- ذا (١٣) والذى وهو وهى بكمالها الاسم. وقالوا : الذال والهاء فقط.

٩٧- الضمير فى لولاى ، ولولاك ، ولولاه فى موضع جرّ (١٤). وقالوا : فى موضع رفع.

٩٨- الضمير (١٥) فى نحو : إيّاى وإيّاك وإيّاه (إيّا). وقالوا : الياء والكاف والهاء.

٩٩- يقال فإذا (١٦) هو هى. وقالوا : فإذا هو إيّاها.

١٠٠- (تمام المائه) أعرف المعارف (١٧) المضمر. وقالوا : المبهم.

١٠١- ذا ، وأولاء (١٨) ، ونحوهما لا يكون موصولا. وقالوا : يكون.

١- انظر الإنصاف (٥٩٣).

٢- انظر الإنصاف (٥٧٩).

٣- انظر الإنصاف (٥٩٧).

٤- انظر الإنصاف (٦١٥).

٥- انظر الإنصاف (٦٢٠).

٦- انظر الإنصاف (٦٣٢).

٧- انظر الإنصاف (٦٣٦).

٨- انظر الإنصاف (٦٤٠).

٩- انظر الإنصاف (٦٤٣).

١٠- انظر الإنصاف (٦٤٦).

١١- انظر الإنصاف (٦٤٨).

١٢- انظر الإنصاف (٦٥٠).

١٣- انظر الإنصاف (٦٦٩).

١٤- انظر الإنصاف (٦٨٧).

١٥- انظر الإنصاف (٦٩٥).

١٦- انظر الإنصاف (٧٠٢).

١٧- انظر الإنصاف (٧٠٧).

١٨- انظر الإنصاف (٧١٧).

١٠٢- همزه (١) بين بين غير ساكنه. وقالوا : ساكنه.

وقد فات ابن الأنباريّ مسائل خلافيّه بين الفريقين ، استدركها عليه ابن إياز فى مؤلّف. منها :

١٠٣- الإعراب أصل فى الأسماء فرع فى الأفعال عند البصريين. وقال الكوفيّون : أصل فيهما.

١٠٤- ومنها : لا يجوز حذف نون التثنيه لغير الإضافه. وجوّزه الكوفيّون.

انتهى الفنّ الثانى من الأشباه والنظائر النحويّه ويليه (سلسله الذهب فى البناء من كلام العرب) وهو الفنّ الثالث.

١- انظر الإنصاف (٧٢۶).

الفن الثالث

الحمد لله على ما أنعم وألهم ، وأوضح من دقائق الحقائق وفهّم ، وصلّى الله على رسوله محمد وآله وصحبه وسلّم.

هذا هو الفنّ الثالث من الأشباه والنظائر. وهو فنّ بناء المسائل بعضها على بعض ، مرتّبا على الأبواب. وسمّيته (سلسله الذهب فى البناء من كلام العرب).

باب الإعراب والبناء

مسأله : فعل الأمر العارى من اللام وحرف المضارعه

اختلف فى فعل الأمر العارى من اللام ، وحرف المضارعه ، نحو : (اضرب) على مذهبين :

أحدهما : أنّه مبنى وعليه البصريّون (١).

والثانى : أنه معرب مجزوم بلام محذوفه ، وهو رأى الكوفيين.

قال أبو حيّان : واختاره شيخنا أبو علىّ الحسن بن أبى الأحوص ، والخلاف فى هذه المسأله مبنىّ على الخلاف فى ثلاث مسائل :

الأولى : هل الإعراب أصل فى الفعل كما هو أصل فى الاسم ، أم لا؟ فمذهب البصريين لا ، وأنّ الأصل فى الأفعال البناء ، والمضارع إنما أعرب لشبهه بالاسم ، وفعل الأمر لم يشبه الاسم ، فلا يعرب. ومذهب الكوفيين نعم ، فهو معرب على الأصل فى الأفعال.

الثانيه : هل يجوز إضمار لام الجزم وإبقاء عملها؟ فمذهب البصريين : لا ، وأنه لا يجوز حذف شىء من الجوازم أصلا ، وإبقاء عمله. ومذهب الكوفيين نعم.

الثالثه : قال أبو حيّان : جعل بعض أصحابنا هذا الخلاف فى الأمر مبنيا على مسأله اختلفوا فيها ، وهى : هل للأمر صيغه مستقلّه بنفسها مرتجله ، ليس أصلها المضارع ، أو هى صيغه مغيّره ، وأصلها المضارع؟.

فمن قال : أصلها المضارع اختلفوا أهى معربه أم مبنيه؟ ومن قال : إنها صيغه مرتجله ، ليست مقتطعه من المضارع فهى عندهم مبنيّه على الوقف ليس إلا ، انتهى.

١- انظر مسائل خلافيه فى النحو للعكبرى (١۴۴).

وقال الشلوبين فى (شرح الجزوليه) : القول بأنّ فعل الأمر معرب مجزوم مبنىّ على قول الكوفيين : إن بنيه فعل الأمر محذوفه من أمر المخاطب الذى هو باللام.

مسأله : متى يبنى الفعل إذا اتصل بنون التوكيد

قال الشيخ بهاء الدين بن النحاس فى تعليقه على (المقرّب) : إذا اتصل بالفعل نون التوكيد ، ولم يكن معه ضمير بارز لفظا ، ولا تقديرا بنى معها إجماعا. نحو : هل تضربنّ للواحد المخاطب ، وهل تضربنّ للواحده الغائبه.

واختلف (١) فى عله البناء : فمذهب سيبويه أنّ الفعل ركّب مع الحرف فبنى كما بنى الاسم لمّا ركب مع الحرف فى نحو : لا رجل. ومذهب غيره أن النون لمّا أكدت الفعل قوّت فيه معنى الفعليه. فعاد إلى أصله. وهو البناء ، قال : ويبنى على الخلاف فى العله خلاف فيما إذا اتصل بالفعل المؤكّد ضمير اثنين ، نحو : تضربان أو ضمير جمع المذكّر ، نحو : تضربنّ ، أو ضمير المخاطبه المؤنثه ، نحو : تضربنّ. هل هو معرب أو مبنىّ؟

فمن علّل بالتركيب هناك قال : هذا معرب ، لأن العرب لا تركّب ثلاثه أشياء فتجعلها كالشىء الواحد ، ويكون حذف النون التى كانت علامه للرفع هنا كراهه اجتماع النونات أو النونين.

ومن علّل بتقويه معنى الفعل كان عنده مبنيّا ، ويكون حذف النون هنا للبناء ، انتهى.

مسأله : الاختلاف فى حذف حروف العله للجزم

قال ابن النحاس فى (التعليقه) : أجمع النحاه على أن حروف العلّه فى نحو : يخشى ويغزو ويرمى تحذف عند وجود الجازم ، واختلفوا فى حذفها لماذا؟.

فالذى فهم من كلام سيبويه (٢) أنها حذفت عند الجازم ، لا للجازم.

ومذهب ابن السراج وأكثر النحاه أن حذف هذه الحروف علامه للجزم. وهذا الخلاف مبنىّ على أن حروف العله التى فى الفعل فى حاله الرفع ، هل فيها حركات مقدّره أو لا؟.

فمذهب سيبويه أن فيها حركات مقدّره فى الرفع وفى الألف فى النصب فهو

١- انظر شرح الكافيه (٢ / ٢٢٨).

٢- انظر الكتاب (١ / ۴٧).

إذا جزم يقول : الجازم حذف الحركات المقدّره ، ويكون حذف حرف العله عنده لئلا يلتبس الرفع بالجزم.

وعند ابن السراج أنه لا حركه مقدّره فى الرفع. وقال : لمّا كان الإعراب فى الأسماء لمعنى حافظنا عليه بأن نقدّره ، إذا لم يوجد فى اللفظ ، ولا كذلك فى الفعل ، فإنه لم يدخل فيه إلا لمشابهه الاسم ، لا للدلاله على معنى ، فلا نحافظ عليه بأن نقدّره إذا لم يكن فى اللفظ. فالجازم لمّا لم يجد حركه يحذفها حذف الحرف. وقال : إن الجازم كالمسهل إن وجد فى البدن فضله أزالها ، وإلا أخذ من قوى البدن ، وكذا الجازم ، إن وجد حركه أزالها ، وإلا أخذ من نفس الحروف ، انتهى.

مسأله : ما يجوز فى حرف العله إذا كان بدلا من همزه

قال ابن النحاس أيضا : إذا كان حرف العلّه بدلا من همزه جاز فيه وجهان : حذف حرف العله مع الجازم وبقاؤه. وهذان الوجهان مبنيّان على أنّ إبدال حرف العله هل هو بدل قياسىّ أو غير قياسىّ؟.

فإن قلنا : إنه بدل قياسىّ ثبت حرف العلّه مع الجازم ، لأنّه همزه ، كما كان قبل البدل.

وإن قلنا : إنه بدل غير قياسىّ صار حرف العله متمحّضا ، وليس همزه ، فنحذفه كما نحذف حرف العله المحض فى يغزو ، ويرمى ، ويخشى ، انتهى.

مسأله : الكلمات قبل التركيب

قال الشيخ بهاء الدين بن النحاس فى تعليقه على (المقرّب) : الكلمات قبل التركيب هل يقال لها مبنيه ، أو لا توصف بإعراب ولا بناء؟ فيه خلاف ، نحو قولنا : زيد عمرو ، بكر ، خالد ، أو واحد ، اثنان ، ثلاثه.

فإن قلنا : إنها توصف بالبناء فالأصل حينئذ فى الأسماء البناء ، ثم صار الإعراب لها أصلا ثانيا عند العقد والتركيب لطريان المعانى التى تلبس لو لا الإعراب ، لكونها تدلّ بصيغه واحده على معان مختلفه.

وإن قلنا : إنها لا توصف بالإعراب ولا بالبناء كان الإعراب عند التركيب أصلا من أول وهله ، لا نائبا عن غيره ، ويكون دخوله الأسماء لما تقدم من طريان المعانى عليها عند التركيب ، انتهى.

باب المنصرف وغير المنصرف

مسأله : ما هو المنصرف وما هو غيره

قال فى (البسيط) : من قال : المنصرف ما ليس فيه علّتان من العلل التسع ،

وغير المنصرف ما فيه علّتان ، وتأثيرهما منع الجرّ والتنوين لفظا وتقديرا ، دخل فيه التثنيه ، والجمع والأسماء السته ، وما فيه اللام ، والمضاف.

ومن قال : المنصرف ما دخله الحركات الثلاث والتنوين. وغير المنصرف ما لم يدخله جرّ ولا تنوين فإن التثنيه ، والجمع ، والمعرّف باللام ، والإضافه يخرج عن الحصر ، فلذلك ذكرها صاحب (الخصائص) مرتبه ثالثه لا منصرفه ولا غير منصرفه.

مسأله : ما هو الصرف وما هو المنع من الصرف

اختلف النحويّون فى الصرف : فمذهب المحقّقين ، - كما قال أبو البقاء فى (اللّباب) - أنّه التنوين وحده. وقال آخرون : هو الجرّ مع التنوين. وينبنى على هذا الخلاف ما إذا أضيف ما لا ينصرف ، أو دخلته أل : فعلى الأول هو باق على منع صرفه ، وإنّما يجرّ بالكسره فقط ، وعلى الثانى هو منصرف.

وقال ابن يعيش فى (شرح المفصّل) (١) : اختلفوا فى منع الصرف ما هو؟ فقال قوم : هو عباره عن منع الاسم الجرّ والتنوين دفعه واحده. وليس أحدهما تابعا للآخر ، إذ كان الفعل لا يدخله جرّ ولا تنوين. وهو قول بظاهر الحال.

وقال قوم ينتمون إلى التحقيق : إن الجرّ فى الأسماء ، نظير الجزم فى الأفعال فلا يمنع الذى لا ينصرف ما فى الفعل نظيره ، وإنّما المحذوف منه علم الخفه ، وهو التنوين وحده ، لثقل ما لا ينصرف لمشابهه الفعل ، ثم تبع الجرّ التنوين فى الزوال لأنّ التنوين خاصّه للاسم ، والجرّ خاصه له أيضا ، فتبع الخاصّه الخاصه. ويدلّ على ذلك أن المرفوع والمنصوب ممّا لا مدخل للجر فيه ، إنّما يذهب منه التنوين لا غير. فعلى هذا القول إذا قلت : نظرت إلى الرجل الأسمر وأسمركم ، الأسمر باق على منع صرفه ، وإن انجرّ ، لأنّ الشبه قائم ، وعلم الصرف الذى هو التنوين معدوم وعلى القول الأول يكون الاسم منصرفا ، لأنه لما دخله الألف واللام والإضافه - وهما خاصّه للاسم - بعد عن الأفعال ، وغلبت الاسميّه ، فانصرف ، انتهى.

مسأله : مثنى وثلاث

مذهب الجمهور أنّ (مثنى) و (ثلاث) منع الصرف للعدل مع الوصفيّه. وذهب الفرّاء إلى أنّ منعها للعدل والتعريف بنيّه الإضافه ، وينبنى على الخلاف صرفها مذهوبا بها مذهب الأسماء أى منكره. فأجاز الفرّاء بناء على رأيه أنّها معرفه بنيه الإضافه تقبل التنكير ، ومنعه الجمهور.

١- انظر شرح المفصّل (١ / ٥٧).

مسأله : إذا سمّى مذكر بوصف مؤنث مجرد من التاء

إذا سمّى مذكّر بوصف المؤنّث المجرّد من التاء كحائض ، وطامث ، وظلوم ، وجريح فالبصريون يصرفونه بناء على أن هذه الأسماء مذكّره وصف بها المؤنّث لأمن اللبس وحملا على المعنى. فقولهم : مررت بامرأه حائض بمعنى شخص حائض ، ويدلّ لذلك أن العرب إذا صغّرتها لم تدخل فيها التاء.

والكوفيّون يمنعونه بناء على مذهبهم أن نحو حائض لم تدخلها التاء لاختصاصه بالمؤنّث ، والتاء إنما تدخل للفرق.

باب العلم

مسأله : انقسام العلم

الأكثرون على أنّ العلم ينقسم إلى مرتجل ومنقول. وذهب بعضهم إلى أنّ الأعلام كلّها منقوله ، وليس فيها شيء مرتجل.

وقال : إنّ الوضع سبق ووصل إلى المسمّى الأول ، وعلم مدلول تلك اللفظه فى النكرات ، وسمّى بها ، وجهلنا نحن أصلها ، فتوهّمها من سمّى بها من أجل ذلك مرتجله.

وذهب الزّجاج إلى أنّها كلّها مرتجله. والمرتجل عنده ما لم يقصد فى وضعه النقل من محلّ آخر إلى هذا. وعلى هذا فتكون موافقتها للنكرات بالعرض لا بالقصد.

وقال أبو حيّان (١) : المنقول هو الذى يحفظ له أصل فى النكرات ، والمرتجل هو الذى لا يحفظ له أصل فى النكرات. وقيل : المنقول هو الذى سبق له وضع فى النكرات ، والمرتجل هو الذى لم يسبق له أصل فى النكرات.

وعندى أن الخلاف المذكور أوّلا وهذا الخلاف أحدهما مبنى على الآخر.

باب الموصول

مسأله : الوصل بجمله التعجب

هل يجوز الوصل بجمله التعجّب؟ فيه خلاف : إن قلنا : إنّها إنشائيه لم يوصل بها ، وإن قلنا : إنّها خبريّه فقولان :

١- انظر شرح التسهيل (١ / ١٥٠).

أحدهما : الجواز ، نحو : جاءنى الذى ما أحسنه! وعليه ابن خروف.

والثانى : المنع ، لأنّ التعجّب إنما يكون من خفاء السبب. والصّله تكون موضّحه ، فتنافيا.

باب المبتدأ والخبر

مسأله

قال ابن النّحاس فى (التعليقه) : إذا دخلت على المبتدأ الموصول ليت ولعلّ ، نحو : ليست الذى يأتينى ولعلّ الذى فى الدّار ، فلا يجوز أن تدخل الفاء فى خبره ، واختلف فى علّه ذلك ما هى؟ فمنهم من قال : علّته أنّ الشرط لا يعمل فيه ما قبله ، فإذا عملت فيه ليت أو لعل خرج من باب الشرط ، فلا يجوز دخول الفاء حينئذ.

ومنهم من قال : بل العلّه أنّ معنى ليت ولعلّ ينافى معنى الشرط من حيث كان ليت للتمنّى ، ولعل للترجّى ، ومعنى الشرط التعليق ، فلا يجتمعان.

ويتخرّج على هاتين العلّتين مسأله ، وهى دخول (إنّ) على الاسم الموصول هل يمنع دخول الفاء أم لا؟ فمن علّل بالعلّه الأولى منع من دخول الفاء مع إنّ أيضا لأنّها قد عملت فيه ، فخرج عن باب الشرط. ومن علل بالعله الثانيه ، وهو تغيّر المعنى جوّز دخول الفاء مع إن لأنها لا تغيّر المعنى عمّا كان عليه قبل دخولها. وقبل دخولها كانت الفاء تدخل فى الخبر ، فيبقى ذلك بعد دخولها.

مسأله : الوصف المعتمد على نفى أو استفهام

ذهب البصريّون إلا الأخفش إلى أنّ الوصف إذا اعتمد على نفى أو استفهام كان مبتدأ ، وما بعده فاعل مغن عن الخبر ، نحو : أقائم زيد؟ وما قائم زيد.

وذهب الأخفش (١) والكوفيّون إلى أنّه لا يشترط هذا الاعتماد ، وذلك مبنىّ على رأيهم أنه يعمل غير معتمد.

مسأله : الاختلاف فى صدر الكلام فى (إذا قام زيد فأنا أكرمه)

اختلف فى صدر الكلام من نحو : إذا قام زيد فأنا أكرمه ، هل هو جمله اسميه أو فعليّه؟

قال ابن هشام : وهذا مبنىّ على الخلاف فى عامل إذا. فإن قلنا : جوابها فصدر

١- انظر أوضح المسالك (١ / ١٣٥).

الكلام جمله اسميّه ، وإذا مقدّمه عن تأخّر وما بعد إذا متمّم لها ، لأنّه مضاف إليه ، وإن قلنا : فعل الشرط ، وإذا غير مضافه ، فصدر الكلام جمله فعليه ، قدّم ظرفها.

باب كان وأخواتها

مسأله : هل الأفعال الناقصه تدل على الحدث

قال الخفاف فى (شرح الإيضاح) : اختلف هل الأفعال الناقصه تدلّ على الحدث أم لا؟ وينبنى على ذلك الخلاف فى عملها فى الظرف والمجرور والحال. فمن قال : تدلّ أعمل ، ومن قال : لا فلا.

وقال أبو حيّان (١) فى (الارتشاف) : اختلفوا هل تعمل كان وأخواتها فى الظرف والمجرور والحال؟ فقيل لا تعمل ، وقيل : تعمل. وينبغى أن يكون هذا الخلاف مرتّبا على دلالتها على الحدث.

مسأله : تعدد أخبار كان وأخواتها

قال أبو حيّان فى (الارتشاف) : الظاهر من كلام سيبويه أنّه لا يكون لكان وأخواتها إلا خبر واحد ، وهو نصّ ابن درستويه. وقيل : يجوز تعدّده ، وهو مبنىّ على جواز تعدّد خبر المبتدأ ، والمنع هنا أقوى ، لأنّها شبّهت بضرب.

وقال فى (شرح التسهيل) : تعدّد خبر كان مبنىّ على الخلاف فى تعدّد خبر المبتدأ ، ثم قيل : الجواز هنا أولى ، لأنه إذا جاز مع العامل الأضعف ، وهو الابتداء ، فمع الأقوى وهو كان وأخواتها أولى.

ومنهم من قال : المنع هنا أولى ، وعليه ابن درستويه ، واختاره ابن أبى الربيع قال : لأنّ (ضرب) لا يكون له إلا مفعول واحد ، فما شبّه به يجرى مجراه.

مسأله : لم سميت هذه الأفعال نواقص؟

اختلف لم سمّيت هذه الأفعال نواقص؟ فقيل : لأنها لا تدلّ على الحدث ، بناء على القول به. وعلى القول الآخر سمّيت ناقصه لكونها لا تكتفى بمرفوعها.

مسأله : تقدم أخبارها عليها

اختلف فى جواز (٢) تقدم أخبار هذا الباب على الأفعال إذا كانت منفيه بما ،

١- انظر همع الهوامع (١ / ١١۴).

٢- انظر الإنصاف (١٥٥).

نحو : ما كان زيد قائما ، فالبصريون على المنع ، والكوفيون على الجواز ، ومنشأ الخلاف اختلافهم فى أن (ما) هل لها صدر الكلام أو لا؟ فالبصريون على الأول. والكوفيون على الثانى.

باب ما

مسأله

البصريون على أنه إذا اقترنت ما بإن يبطل عملها ، نحو : [البسيط]

٣٢٢- (١)بنى غدانه ما إن أنتم ذهب

[ولا صريف ولكن أنتم الخزف]

وذهب الكوفيون إلى جواز النصب مع إن ، واختلف فى إن هذه ، فالبصريون على أنها زائده كافه ، والكوفيون على أنها نافيه ، وعندى أنّ الخلاف فى إعمالها ينبغى أن يكون مرتبا على هذا الخلاف.

باب إن وأخواتها

مسأله : وقوع إن المخففه بعد فعل العلم

إذا وقعت إن المخففه بعد فعل العلم ، كقولك : علمت إن كان زيد لعالما وحديث : «قد علمنا إن كنت لمؤمنا» (٢) فهل هى مكسوره أو مفتوحه؟ فيه خلاف : ذهب الأخفش الصغير وهو أبو الحسن علىّ بن سليمان البغدادىّ إلى أنها لا تكون إلا مكسوره.

وقال أبو على الفارسى : لا تكون إلا مفتوحه. وكذلك اختلف فيها كبراء أهل الأندلس : أبو الحسن بن الأخضر ، وأبو عبد الله بن أبى العافيه ، فقال ابن الأخضر بقول الأخفش ، وقال ابن أبى العافيه بقول الفارسى.

١- ٣٢٢- الشاهد بلا نسبه فى أوضح المسالك (١ / ٢٧٤) ، وتخليص الشواهد (ص ٢٧٧) ، والجنى الدانى (ص ٣٢٨) ، وجواهر الأدب (ص ٢٠٧) ، وخزانه الأدب (٤ / ١١٩) ، والدرر (٢ / ١٠١) ، وشرح الأشمونى (١ / ١٢١) ، وشرح التصريح (١ / ١٩٧) ، وشرح شذور الذهب (ص ٢٥٢) ، وشرح شواهد المغنى (١ / ٨٤) ، وشرح عمده الحافظ (ص ٢١٤) ، وشرح قطر الندى (ص ١٤٣) ، ولسان العرب (صرف) ، ومغنى اللبيب (١ / ٢٥) ، والمقاصد النحويه (٢ / ٩١) ، وهمع الهوامع (١ / ١٢٣).
٢- أخرجه البخارى فى صحيحه ، كتاب الوضوء (١ / ٣١) ، ومسلم فى صحيحه ، باب ما عرض على النبى صلّى الله عليه وسلّم فى صلاه الكسوف (٣ / ٣٢) ، باختلاف باللّفظ.

قال أبو حيّان (١) : وهـذا الخلاـف مبنىّ على خلاـفهم فى اللام : أهى لام الابتـداء ألزمت للفرق أم هى لام أخرى مجتلبه للفرق بينها وبين إن النافيه؟

فعلى الأولى تكسـر ، وعلى الثانيه تفتـح ، ووجه البناء أنها إذا كانت لام ابتـداء فهى لا تـدخل إلا فى خبر المكسوره ، وإذا كانت غيرها لم يكن الفعل الذى قبلها مانعا لها من فتحها.

قـال أبو حيّان : وهـذا البناء إنما هو على مـذهب البصـريين ، وأما على مـذهب الكوفيين فاللام عنـدهم بمعنى إلا ، وإن نافيه ، لا حرف توكيـد. فعلى مـذهبهم لا يجوز فى نحو : قد علمنا إن كنت لمؤمنا إلّا كسـر (إن) ، لأنها عندهم حرف نفى. والتقدير : «قد علمنا ما كنت إلا مؤمنا».

مسأله : متى تقع أن المفتوحه ومعمولاها اسما لأن المكسوره

تقع (أنّ) المفتوحه ومعمولاها اسما لأنّ المكسوره بشرط الفصل بالخبر ، نحو : إنّ عندى أنّك فاضل. وقال الفرّاء : لو قال قائل : أنّـك قـائم يعجبنى ، جـاز أن تقول : إن أنّـك قـائم يعجبنى ، قال أبو حيّان : وهـذا من الفرّاء (٢) بنـاء على رأيه أن (أن) يجوز الابتداء بها ، والجمهور على منعه.

مسأله : ما يلى إنّ المكسوره المخففه من الأفعال

إن خفّفت (إنّ) المكسوره لم يلها من الأفعال إلا ما كان من نواسخ الابتداء عند البصريين ، وجوّز الكوفيون غيره. وهو مبنىّ على مذهبهم أنها نافيه. ذكر ذلك السخاوىّ فى (شرح المفصل).

مسأله : ما يجوز فى إنّ إذا وقعت جوابا لقسم

إذا وقعت (إنّ) جواب قسم نحو : والله إنّ زيـدا قائم ، فمذهب البصـريين وجوب كسـرها. وقيل : يجوز فتحها مع اختيار الكسـر ، وقيل : يجوزان مع اختيار الفتح ، وعليه الكسائىّ ، والبغداديون. وقيل : يجب الفتح وعليه الفرّاء.

قـال فى (البسـيط) : وأصـل هـذا الخلاـف أنّ جملـتى القسم والمقسم عليه هـل إحـداهما معموله للأـخرى ، فيكون المقسم عليه مفعولا لفعل القسم ، أو لا؟ وفى ذلك خلاف : فمن قال : نعم فتح ، لأنّ ذلك حكم (أنّ) إذا وقعت مفعولا ، ومن قال :

١- انظر شرح التسهيل (٢ / ٢٣٠).

٢- انظر شرح التسهيل (٢ / ١٣٥).

لا فإنما هى تأكيد للمقسم عليه لا عامله فيه كسر ، ومن جوّز الأمرين أجاز الوجهين.

مسأله : هل يجوز (إن قائما الزيدان)

لا يجوز هنا : إن قائما الزيدان ، كما لا يجوز ذلك فى المبتدأ دون نفى أو استفهام وأجازه الكوفيون والأخفش بناء على إجازته فى المبتدأ ، فجعلوا قائما اسم إن ، والزيدان فاعل به سدّ مسدّ خبرها ، والخلاف جار فى باب ظنّ.

فمن أجاز هنا وفى المبتدأ أجاز ظننت قائما الزيدان. ومن منع منع. وابن مالك وافقهم على الجواز فى المبتدأ ، ومنع فى باب (ظنّ) و (إنّ) ، وفرّق بأنّ إعمال الصفه عمل الفعل فرع إعمال الفعل ، فلا يستباح إلا فى موضع يقع فيه الفعل ، فلا يلزم من تجويز قائم الزيدان ، جواز إنّ قائما الزيدان ولا ظننت قائما الزيدان ، لصحه وقوع الفعل موقع المتجرّد من إن وظننت ، وامتناع وقوعه بعدهما.

باب لا

مسأله : مذاهب فى قول (لا مسلمات)

قال أبو حيّان فى (شرح التسهيل) : فى نحو : لا مسلمات أربعه مذاهب :

أحدها : الكسر والتنوين : وهو مذهب ابن خروف.

والثانى : الكسر بلا تنوين ، وهو مذهب الأكثرين.

والثالث : الفتح ، وهو مذهب المازنىّ (١) والفارسىّ.

والرابع : جواز الكسر والفتح من غير تنوين فى الحالين.

قال : وفرّع (٢) بعض أصحابنا الكسر والفتح على الخلاف فى حركه لا رجل : فمن قال : إنها حركه إعراب قال هنا : لا مسلمات بالكسر ، ومن قال : هى حركه بناء فالذى يقول : إنّه يبنى لجعله مع لا كالشىء الواحد قال : لا مسلمات بالفتح ، ولا يجوز عنده الكسر ، لأن الحركه عنده ليست خاصه. والذى يقول يبنى لتضمّنه معنى الحرف يقول : لا مسلمات بالكسر وحجّته أنّ المبنىّ مع لا قد أشبه المعرب المنصوب.

فكما أنّ الجمع بالألف والتاء فى حال النصب مكسور فكذلك يكون مع لا ، وهو الصحيح ، انتهى.

١- انظر الخصائص (٣ / ٣٠٥).

٢- انظر شرح التسهيل (٢ / ١٥٦).

باب أعلم وأرى

مسأله : القول فى حذف مفاعيل هذا الباب

قال ابن النحاس فى (التعليقه) : يجوز حذف الأوّل والثانى من مفاعيل هذا الباب اختصارا. وأمّا حذف الثالث اختصارا فمبنىّ على الخلاف فى حذف الثانى من مفعولى ظننت اختصارا. فمن أجاز الحذف هناك أجازه فى الثالث ، ومن منعه فى الثانى هناك منعه فى الثالث هنا.

باب النائب عن الفاعل

مسأله : باب اختار

باب اختار : ذهب الجمهور إلى أنه لا يجوز فيه إلا إقامه المفعول الأوّل نحو : اختير زيد الرجال.

وجوّز الفرّاء والسيرافىّ وابن مالك (١) إقامه الثانى مع وجود الأوّل ، فتقول : اختير الرجال زيدا.

وأشار أبو حيّان إلى أن الخلاف مبنىّ على الخلاف فى إقامه المجرور بالحرف مع وجود المفعول به الصريح ، لأن الثانى هنا على تقدير حرف الجرّ.

قال أبو حيّان : المجرور بحرف غير زائد ، نحو : سير بزيد ، فيه خلاف.

فمذهب الجمهور أنّ المجرور فى محل رفع ، وهو النائب.

ومذهب الفرّاء (٢) أنّ النائب حرف الجرّ وحده ، وأنه فى موضع رفع.

قال أبو حيّان (٣) : وهذا مبنىّ على الخلاف فى قولهم : مرّ زيد بعمرو ، فمذهب البصريين أنّ المجرور فى موضع نصب ، فلذا قالوا : إنه إذا بنى للمفعول كان فى موضع رفع ، بناء على قولهم : إنّه فى : مرّ زيد بعمرو ، فى موضع نصب.

ومذهب الفرّاء أنّ حرف الجرّ هو فى موضع نصب ، فلهذا ادعى أنه إذا بنى للمفعول ، كان هو فى موضع رفع ، بناء على مذهبه أنه هناك فى موضع نصب.

وفى أصل المسأله قول ثالث : أنّ النائب ضمير مبهم مستتر فى الفعل. قاله ابن هشام (٤).

١- انظر تسهيل الفوائد ، وتكميل المقاصد لابن مالك (٧٧).

٢- انظر همع الهوامع (١ / ١٦٣).

٣- انظر شرح التسهيل (٣ / ٣٤).

٤- انظر أوضح المسالك (١ / ٣٧٣).

ورابع : أن النائب ضمير عائد على المصدر المفهوم من الفعل ، والتقدير : سير هو ، أى السير.

قال ابن درستويه : وينبنى على هذا الخلاف جواز تقديم المجرور ، نحو : بزيد سير. فعلى القول الأول والثالث لا يجوز ، وعلى القول الثانى والرابع يجوز.

باب المفعول به

مسأله : إذا تعددت المفاعيل فأيها يقدم

إذا تعدّد المفعول فى غير باب ظن وأعلم ، كباب (أعطى واختار) فالأصل تقديم ما هو فاعل فى المعنى ، وما يتعدّى إليه الفعل بنفسه ، على ما ليس كذلك. هذا مذهب الجمهور. وقيل : المفعولان فى مرتبه واحده بعد الفاعل ، فأيّهما تقدّم فذلك مكانه. وعليه ابن هشام (١) ، وبعض البصريين.

قال أبو حيّان : وينبنى على هذا الخلاف جواز تقديم المفعول الثانى إذا اتصل به ضمير يعود على الأول. نحو أعطيت درهمه زيدا ، فعند الجمهور يجوز ، وعند غيرهم لا بناء على ما ذكر.

باب الظرف

مسأله : الاتساع فى الظرف مع كان وأخواتها

قال أبو حيّان فى (الارتشاف) : هل يتّسع فى الظرف مع كان وأخواتها؟ هو مبنىّ على الخلاف : هل تعمل فى الظرف أم لا.

فإن قلنا : لا تعمل فلا يتوسّع. وإن قلنا يجوز أن تعمل فيه فالذى يقتضيه النظر أن يجوز التوسّع فيه معها.

مسأله : إذا استعملت إذا شرطا

قال أبو حيّان فى (شرح التسهيل) (٢) : إذا استعملت (إذا) شرطا فهل تكون مضافه للجمله بعدها أم لا؟ قولان :

قيل : تكون مضافه ، وضمّنت الربط بين ما تضاف إليه وغيره.

وقيل : ليست مضافه بل معموله للفعل بعدها لأنها لو كانت مضافه لكان الفعل من تمامها ، فلا يحصل به ربط.

١- انظر أوضح المسالك (٢ / ١٩).

٢- انظر شرح التسهيل (٥ / ٩٦).

قال : وينبنى على ذلك الخلاف فى العامل فيها : فمن قال : إنها مضافه أعمل الجزاء ، ولا بدّ ، ومن منع ذلك أعمل فيها فعل الشرط ، كسائر الأدوات.

باب الاستثناء

مسأله : تقدم المستثنى

هل يجوز تقديم المستثنى على المستثنى منه ، وعلى العامل فيه إذا لم يتقدم ، وتوسّط بين جزأى كلام ، نحو : القوم إلّا زيدا قاموا؟ فيه خلاف : قيل بالجواز وقيل : بالمنع (١).

قال أبو حيّان : وهو مبنىّ على الخلاف فى العامل فى المستثنى : فمن قال : إنه ما تقدّم من فعل أو شبهه منعه ، ومن قال : إنه إلّا ، أو نحوه ، جوّزه.

مسأله : عود الاستثناء إذا وقع بعد جمل عطف بعضها على بعض

إذا ورد الاستثناء بعد جمل ، عطف بعضها على بعض فهل يعود إلى الكلّ؟ فيه خلاف :

قيل : نعم ، وقيل : لا. بل يختصّ بالجمله الأخيره.

قال أبو حيّان (٢) : والخلاف مبنىّ على الخلاف فى العامل فى المستثنى : فمن قال إنه إلّا أعاده إلى الكلّ. ومن قال : إنه الفعل السابق ، قال : إن اتحد العامل عاد إلى الكل. وإن اختلف فللأخيره خاصه. إذ لا يمكن عمل العوامل المختلفه فى مستثنى واحد.

باب حروف الجر

مسأله : تعلق الجار والمجرور والظرف بالفعل الناقص

اختلف ، هل يتعلّق الجارّ والمجرور والظرف بالفعل الناقص؟ على قولين مبنيين على الخلاف فى أنه هل يدلّ على الحدث أم لا؟ فمن قال : لا يدل على الحدث وهم المبرّد والفارسى وابن جنّى (٣) والجرجانىّ وابن برهان والشلوبين منع ذلك ، ومن قال يدلّ عليه جوزه.

١- انظر همع الهوامع (١ / ٢٢٦).

٢- انظر همع الهوامع (١ / ٢٢٧).

٣- انظر الخصائص (١ / ٤٠٠).

مسأله : على ما يرتفع الاسم بعد منذ؟

قال أبو البقاء فى (التبيين) : اختلف فى الاسم المرفوع بعد (منذ) ، نحو ما رأيته منذ يومان على أى شىء يرتفع؟ على ثلاثه مذاهب :

أحدها : أنّ (منذ) مبتدأ ، وما بعده خبر. والتقدير : أمد ذلك يومان (١) ، وقال بعض الكوفيّين : يومان فاعل ، تقديره : منذ مضى يومان.

وقال الفرّاء (٢) : موضع الكلام كلّه نصب على الظرف ، أى : ما رأيته من الوقت الذى هو يومان.

قال : وهذا كلّه مبنىّ على الخلاف فى أصل منذ. وقد قال الأكثر : إنها مفرده. وقال الفرّاء : أصلها (من) و (ذو) الطائيه بمعنى (الذى). وقال غيره من الكوفيين : أصلها من (إذ). ثم حذفت الهمزه ، وضمّت الميم.

باب القسم

مسأله : الاختلاف فى ايمن الله

قال ابن النحّاس فى (التعليقه) : اختلف النحاه فى (ايمن الله) هل هى كلمه مفرده موضوعه للقسم أم هى جمع؟ وينبنى على هذا الخلاف خلاف فى همزتها أهى همزه قطع أم همزه وصل؟.

فمذهب البصريين أنّ (ايمن) كلمه مفرده موضوعه للقسم ، وأن همزتها همزه وصل. ومذهب الكوفيين أنّ (أيمن) جمع يمين ، وهمزتها همزه قطع.

باب التعجب

مسأله : الاختلاف فى أفعل به

قال ابن النحّاس فى (التعليقه) : اختلف النحاه فى قولنا : أفعل به : فى التعجّب ، هل معناه أمر أو تعجب مع إجماعهم على أنّ لفظه لفظ الأمر؟.

فذهب الكوفيون إلى أنّ معناه أمر كلفظه.

وذهب البصريون إلى أن معناه التعجب على الخلاف فى التعجب : هل هو إنشاء أو خبر؟ قال : وينبنى على هذا الخلاف خلاف فى الجارّ والمجرور : هل هو فى موضع نصب أو رفع؟

١- انظر شرح المفصّل (٨ / ٤٥) ، ومغنى اللبيب (٤٢٢).

٢- انظر شرح المفصّل (٨ / ٤٥).

فمن قال بأنّ معنى أفعل الأمر ، وأنّ فيه فاعلا مستترا قال بأنّ الجارّ والمجرور فى موضع نصب بأنه مفعول. ويكون الباء عنده إما للتعديه كمررت به أو زائده مثل : قرأت بالسوره.

ومن قال بأن معنى أفعل التعجّب لا الأمر ، قال بأن الجارّ والمجرور فى موضع رفع بالفاعليه ، ولا ضمير فى أفعل ، وتكون الباء عند هذا القائل زائده مع الفاعل ، مثلها فى : كفى بالله.

مسأله : لزوم أل فى فاعل فعل

قال ابن النحّاس : لزوم الألف واللام فى فاعل ، فعل (۱) ، فيه خلاف مبنىّ على الخلاف فى فعل الذى للمبالغه ، هل هو من باب نعم وبئس. أو من باب التعجب؟.

فمن قال : هو من باب نعم وبئس اشترط فى الفاعل لزوم الألف واللام وغيره ما يشترطه فى فاعل نعم وبئس.

ومن قال : هو من باب التعجّب لم يشترط فى فاعله الألف واللام.

وباب التعجب فيه أظهر بدليل جواز دخول الباء الزائده فيه مع الفاعل ، كما دخلت فى باب التعجب فى أفعل به.

باب التوكيد

مسأله : وقوع كل من أكتع وأخواتها منفرده

قال ابن النحاس : هل يجوز أن يقع كلّ واحد من أكتع ، وأبصع ، وأبتع تأكيدا بمفرده؟ فيه ثلاثه مذاهب :

أحدها : نعم.

والثانى : لا ، بل يكون بعد أجمع تابعا بالترتيب ، كما ذكرنا.

والثالث : يجوز أن يقدّم بعضها على بعض بشرط تقديم ، أجمع ، قبلهن.

قال وهذا الخلاف مبنىّ على أنه هل لكلّ واحد منهنّ معنى فى نفسه أم لا؟ فإن قيل : لا معنى لها إلا الإتباع فلا بدّ من تقدم أجمع. وإن قيل : بأنّ لها معانى جاز أن تستعمل بأنفسها ، انتهى.

۱- انظر شرح الكافيه (۲ / ۳۱۹).

باب النداء

مسأله : الاختلاف فی (اللهم)

اختلف فی (اللهمّ) (۱) ، فمذهب البصريين أنّ الميم عوض من حرف النداء. ومذهب الكوفيين أنّها بقيّه من جمله محذوفه. والأصل : يا الله آمنا بخير. وينبنى على هذا الخلاف جواز إدخال (يا) على اللهم. فعند البصريين لا يجوز ، لأنه لا يجمع بين العوض والمعوّض ، وعند الكوفيين يجوز ، لأنّ الميم على رأيهم ليست عوضا من (يا).

قال أبو حيّان فی (الارتشاف) : اللهمّ ، لا تباشره (يا) فی مذهب البصريين ، زعموا أنّ الميم المشدّده فی آخره عوض من حرف النداء ، فلا يجتمعان ، وأجاز الكوفيون أن تباشره (يا) وعندهم : الميم المشدّده بقيّه من جمله محذوفه قدّروها : آمنا بخير ، وهو قول سخيف ، لا يحسن أن يقوله من عنده علم.

باب إعراب الفعل

مسأله : هل يجوز فی المضارع المنصوب

بعد الفاء فی الأجوبه الثمانيه أن يتقدم على سببه

فيقال : ما زيد فنكرمه يأتينا ، ومتى فآتيك تخرج ، وكم فأسير تسير؟ فيه قولان :

قال البصريون : لا. وقال الكوفيون : نعم. والخلاف مبنىّ على الخلاف فی أصل ، وهو أنّ مذهب البصريين فی ذلك أنّ النصب بأن مضمره ، وأنّ الفاء عاطفه عطفت المصدر المقدّر من أن المضمره والفعل على مصدر متوهّم من الفعل المعطوف عليه والتقدير : لم يكن من زيد إتيان فيكون منّا إكرام. وعلى هذا يمتنع التقديم ، لأنّ المعطوف لا يتقدّم على المعطوف عليه.

ومذهب الكسائىّ (۲) وأصحابه أنّ الناصب هو الفاء نفسها ، وليست عاطفه ، فلا معطوف هنا ، وإنما هو جواب تقدّم على سببه ، مع تقدم بعض الجمله ، فلم يمتنع.

مسأله : هل يجوز الفصل هنا بين السبب ومعموله بالفاء ومدخولها

اختلف هل يجوز الفصل هنا بين السبب ومعموله بالفاء ومدخولها بأن يقال : ما زيد يكرم فنكرمه أخانا. يراد : ما زيد يكرم أخانا فنكرمه؟.

۱- انظر الإنصاف (۳۴۱).

۲- انظر الإنصاف (۵۵۵).

فمذهب البصريين المنع ، ومذهب الكوفيين الجواز. والخلاف مبنيّ على الخلاف فى الأصل السابق.

فالبصريّون يقولون : ما بعد الفاء معطوف على مصدر متوهّم من يكرم.

فكما لا يجوز أن يفصل بين المصدر ومعموله ، كذلك لا يجوز أن يفصل بين يكرم ومعموله ، لأن يكرم فى تقدير المصدر.

والكوفيون أجازوه ، لأنه لا عطف عندهم ، ولا مصدر متوهم.

مسأله : رأى فى لام الجحود

قال أبو البقاء فى (التبيين) : لام الجحود الداخله على الفعل المستقبل غير ناصبه للفعل ، بل الناصب أن مضمره وعلى هذا تترتب مسأله ، وهى أنّ مفعول هذا الفعل لا يتقدّم عليه (١).

وقال الكوفيون : اللام هى الناصبه ، فإن وقعت بعدها أن كانت توكيدا وعلى هذا يتقدّم مفعول هذا الفعل عليه.

باب التكسير

مسأله : تكسير همّرش

قال أبو حيّان (٢) : اختلف فى تكسير ، همّرش ، فقال بعضهم : يكسّر على همارش. وقال بعضهم : يكسر على هنامر. قال : والسبب فى الاختلاف الاختلاف فى أصل وزنه ، وفى الحرف الأول المدغم فى الثانى ما هو :

فقال قوم : وزنه فعّلل ، والميم زائده للإلحاق. بجحمرش ، وأدغمت الميم فى الميم ، فهو من باب إدغام المثلين.

وقال آخرون : وزنه فعلل والمدغم نون ، وحروفه كلّها أصول ، كحروف قهبلس وجحمرش وصهصلق.

قال : والأول هو الصحيح. والثانى قول الأخفش. وتناقض فيه كلام سيبويه (٣).

١- انظر الإنصاف (ص ٥٩٣).

٢- انظر شرح التسهيل (٦ / ١١١).

٣- انظر الكتاب (٤ / ٤٧٣).

باب التصغير

مسأله : الاختلاف فی تصغیر بعض الأسماء

اختلف فی تصغیر رکب ، وطیر ، وصحب ، وسفر علی قولین :

أحدهما : - وعلیه الجمهور (۱) - أنّها تصغّر علی لفظها ، فیقال : رکیب ، وطییر ، وصحیب ، وسفیر.

والثانی : - وعلیه الأخفش - أنّها تردّ إلی المفرد فیقال : رویکبون ، وطویرات ، وصویحبون ، ومسیفرون.

والخلاف مبنیّ علی الخلاف فی هذه الألفاظ ، ما هی؟ وفیها قولان :

أحدهما : - وعلیه الجمهور - أنّها أسماء جموع. وعلی هذا فتعطی حکم المفرد فی التصغیر علی لفظها.

الثانی : - وعلیه الأخفش - أنها جموع تکسیر ، وعلی هذا فتردّ إلی مفرداتها ، أشار إلی هذا البناء أبو حیّان.

باب الوقف

مسأله : هل یصح الوقف علی المتبوع دون التابع

قال فی (البسیط) : فیه خلاف مبنیّ علی الخلاف فی العامل فی التابع.

فإن قلنا : إنّه یقدّر فیه عامل من جنس الأول صحّ ، لأنه یصیر جمله مستقله ، فیستغنی عن الأول.

وإن قلنا : العامل فیه هو العامل فی المتبوع لم یصحّ. قال والصحیح أنه لا یجوز الوقف. لعدم استقلاله صوره.

مسأله : الوقف علی إذا

اختلف فی الوقف علی إذا ، والصحیح أنّ نونها تبدل ألفا ، تشبیها لها بتنوین المنصوب ، وقیل : یوقف بالنون ، لأنها کنون لن ، وإن ، وروی عن المازنی والمبرّد. قال ابن هشام فی المغنی (۲) : وینبنی علی الخلاف فی الوقف علیها الخلاف فی کتابتها ، فالجمهور یکتبونها بالألف والمازنیّ والمبرّد بالنون.

۱- انظر الکتاب (۳ / ۵۴۷).

۲- انظر مغنی اللبیب (۱۶).

مسأله : إذا نكّر يحيى بعد العلميه

إذا نكّر يحيى بعد العلميّه ، فهل يكتب بالياء أو بالألف ، لأنه قد زالت علميّته؟

قال (۱) أبو حيّان : يبنى على الخلاف فى تعليل كتابه (يحيى) العلم بالياء ، فإن علّلناه بالعلميّه كتبناه بالألف ، لأنه قد زالت علميّته ، وإن علّلنا بالفرق بين الاسم والفعل كتبناه بالياء ، لأنّ الاسميّه موجوده فيه ، انتهى.

تمّ الفنّ الثالث من الأشباه والنظائر للشيخ العلّامه جلال الدين عبد الرحمن بن أبى بكر السيوطىّ رحمه الله.

۱- انظر شرح التسهيل (۷ / ۲۰۵).

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذى أوجد الخلق ، وجعل لكلّ شىء مظهرين من الجمع والفرق ، والصلاه والسّلام على سيدنا محمد الذى سناه أضوأ من البرق.

هذا هو الفنّ الرابع من الأشباه والنظائر ، وهو فنّ الجمع والفرق. وهو قسمان :

أحدهما : الأبواب المتشابهه المفترقه فى كثير من الأحكام.

والثانى : المسائل المتشابهه المفترقه فى الحكم والعلّه وسمّيته : اللمع والبرق فى الجمع والفرق.

القسم الأول

ذكر ما افترق فيه الكلام والجمله

قال ابن هشام فى (المغنى) (١) : الكلام أخصّ من الجمله لا مرادف لها. فإنّ الكلام هو القول المفيد بالمقصد ، والمراد بالمفيد ما دلّ على معنى ، يحسن السكوت عليه. والجمله عباره عن الفعل وفاعله ، كقام زيد ، والمبتدأ وخبره ، كزيد قائم ، وما كان بمنزله أحدهما ، نحو : ضرب اللصّ ، وأقائم الزيدان؟ ، وكان زيد قائما ، وظننته قائما. وهذا يظهر لك أنّهما ليسا مترادفين. كما يتوهمه كثير من الناس. وهو ظاهر قول الزمخشرىّ فى (المفصّل) (٢) ، فإنه بعد أن فرغ من حدّ الكلام قال : ويسمّى الجمله. والصواب أنها أعمّ منه ، إذ شرطه الإفاده بخلافها ، ولهذا تسمعهم يقولون : جمله الشرط ، جمله الجواب ، جمله الصله. وكلّ ذلك ليس مفيدا ، فليس كلاما ، انتهى.

وقد نازعه بعضهم فى ذلك ، وادّعى أنّ الصواب ترادف الكلام والجمله.

وأنصف الشيخ بدر الدين الدمامينىّ ، فذكر ما حاصله أنّ المسأله ذات قولين وأنّ كلّ طائفه ذهبت إلى قول.

قلت : وممن ذهب إلى الترادف ضياء الدين بن العلج صاحب البسيط فى

١- انظر مغنى اللبيب (٤١٩).

٢- انظر المفصّل (٦).

النحو ، وهو كتاب كبير نفيس فى عدّه مجلدات. وأجاب عمّا ذكره ابن هشام فى جمله الشرط ، ونحوها.

فقال فى البسيط : قولهم إن المبدل منه فى نيّه الطّرح ، أى فى الأعمّ الأغلب ، فلا يقدح ما يعرض من المانع فى بعض الصور ، نحو : جاءنى الذى مررت به زيد ، للاحتياج إلى الضمير. قال : ونظيره أنّ الفاعل يطّرد جواز تقديمه على المفعول فى الأعم الأغلب ، ولا يقدح فى ذلك ما يعرض من المانع فى بعض الصور ، وكذلك كلّ جمله مركبه تفيد ، ولا يقدح فى ذلك تخلّف الحكم فى جملتى الشرط والجزاء فإنها لا تفيد إحداهما من غير الأخرى.

وقال ابن جنّى فى (كتاب التعاقب) : ينبغى أن تعلم أنّ العرب قد أجرت كلّ واحده من جملتى الشرط وجوابه مجرى المفرد ، لأن من شرط الجمله أن تكون مستقله بنفسها ، قائمه برأسها. وهاتان الجملتان لا تستغنى إحداهما عن أختها ، بل كلّ واحده منهما مفتقره إلى التى تجاورها ، فجرتا لذلك مجرى المفردين اللذين هما ركنا الجمله وقوامها فلذلك فارقت جمله الشرط ، وجوابه مجارى أحكام الجمل. وقال الشيخ محبّ الدين ناظر الجيش : الذى يقتضيه كلام النحاه تساوى الكلام والجمله فى الدّلاله ، يعنى : كلّما صدق أحدهما صدق الآخر ، فليس بينهما عموم ، وخصوص ، وأمّا إطلاق الجمله على ما ذكر من الواقعه شرطا أو جوابا أو صله فإطلاق مجازىّ ، لأن كلّا منها كان جمله قبل ، فأطلقت الجمله عليه باعتبار ما كان ، كإطلاق اليتامى على البالغين ، نظرا إلى أنّهم كانوا كذلك.

وقال الشيخ بهاء الدين بن النحاس فى (تعليقه على المقرّب) : الفرق بين الكلام والجمله أنّ الكلام يقال باعتبار الوحده الحاصله بالإسناد بين الكلمتين ، ويسمى الهيئه الاجتماعيه ، وصوره التركيب ، وأنّ الجمله تقال باعتبار كثره الأجزاء التى يقع فيها التركيب ، لأنّ لكلّ مركّب اعتبارين : الكثره والوحده ، فالكثره باعتبار أجزائه ، والوحده باعتبار هيئته الحاصله فى تلك الكثره. والأجزاء الكثيره تسمى ماده ، والهيئه الاجتماعيه الموحّده تسمّى صوره.

الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى

عقد له ابن جنّى بابا فى (الخصائص) (1). قال : هذا الموضع كثيرا ما يستهوى من يضعف نظره ، إلى أن يقوده إلى إفساد الصنعه. وذلك كقولهم فى تفسير قولنا :

۱- انظر الخصائص (۱ / ۲۷۹).

أهلـك والليـل معنـاه : الحق أهلك قبل الليل (١) ، فربّمـا دعـا ذلـك من لاـ دربه له إلى أن يقول : أهلـك والليل فيجرّه ، وإنما تقـديره الحق أهلك وسابق الليل. وكـذلك قولنا : زيـد قام ، ربّما ظنّ بعضـهم أنّ زيـدا هنا فاعل فى الصـنعه ، كما أنه فاعل فى المعنى ، وكذلك تفسير معنى قولنا : سرّنى قيام هذا وقعود ذاك ، بأنه سرنى أن قام هذا ، وأن قعد ذاك ، وربما اعتقد فى هذا وذاك أنهمـا فى موضع رفع لأنهمـا فاعلاـن فى المعنى. ولاـ تستصـغر هـذا الموضع ، فإن العرب قـد مرّت به ، وشـمّت روائحه ، وراعته. وذلك أن الأصـمعى أنشد شعرا ممدودا مقيّدا ، التزم الشاعر فيه أن يجعل قوافيه كلّها فى موضع جرّ إلا بيتا واحدا ، وهو : [الرجز]

٣٢٣- (٢)يستمسكون من حذار الإلقاء

بتلعات كجذوع الصّيصاء

ردى ردى ورد قطاه صماء

كدريّه أعجبها برد الماء

فطرد قوافيها كلّها على الجرّ إلا بيتا واحدا ، وهو قوله :

كأنّها وقد رآها الرّؤّاء

والذى سوّغه ذلك - على ما التزمه فى جميع القوافى - ما كان على سـمته من القول ، وذلك أنّه لمّا كان معناه : كأنها فى وقت رؤيه الرؤاء ، وعلى حـال رؤيه الرؤاء ، تصوّر معنى الجر من هـذا الموضع ، فجـاز أن يخلـط هـذا البيت بسـائر الأبيـات ، وكـأنه ، لذلك ، لم يخالف. ونظير هذا عندى قول طرفه : [الرمل]

٣٢٤- (٣)فى جفان تعترى نادينا

وسديف حين هاج الصّنّبر

يريد الصّنّبر - فاحتاج فى القافيه إلى تحريك الباء ، فتطرق إلى ذلك بنقل حركه الإعراب إليها ، تشبيها بباب قولهم : هذا بكر ، ومررت ببكر ، وكـان يجب على هـذا أن يضمّ البـاء فيقول : الصـنبر ، لأن الراء مضـمومه ، إلا أنه تصوّر معنى إضافه الظرف إلى الفعـل ، فصـار إلى أنه كأنه قال : حين هيـج الصـنبر ، فلما احتاج إلى حركه الباء تصوّر معنى الجرّ ، فكسـر الباء ، وكأنه قـد نقل الكسـره عن الراء إليهـا. ولو لا ما أوردته من هـذا لكان الضمّ مكان الكسـر ، وهـذا أقرب مأخـذا من أن تقول : إنه حرف القافيه للضروره.

١- انظر الكتاب (١ / ٣٣١).

٢- ٣٢٣- الرجز لغيلان الربعى فى لسان العرب (تلع) ، والخصائص (١ / ٢٨٠) ، وتاج العروس (تلع) ، وبلا نسبه فى لسان العرب (لقا) ، وجمهره اللغه (ص ٢٤٢).

٣- ٣٢٤- الشاهد لطرفه فى ديوانه (ص ٥٦) ، ولسان العرب (صنبر) ، وتهذيب اللغه (١٢ / ٢٧١) ، وتاج العروس (صنبر) ، والخصائص (١ / ٢٨١)

فإن قلت : فإنّ الإضافه فى قوله : حين هاج الصّنّبر ، إنما هى إلى الفعل لا إلى الفاعل ، فكيف حرفت غير المضاف إليه؟.

قيل : الفعل مع الفاعل كالجزء الواحد ، وأقوى الجزأين منهما هو الفاعل. فكأن الإضافه إنما هى إليه ، لا إلى الفعل ، فلذلك جاز أن يتصوّر فيه معنى الجرّ.

فإن قلت : فأنت إذا أضفت المصدر إلى الفاعل جررته فى اللفظ ، واعتقدت مع هذا أنه فى المعنى مرفوع ، فإذا كان فى اللفظ أيضا مرفوعا ، فكيف يسوغ لك - بعد حصوله فى موضعه من استحقاقه الرفع لفظا ومعنى - أن تحوّر به فتتوهّمه مجرورا؟

قيل : هذا الذى أردناه وتصوّرناه هو مؤكّد للمعنى الأول ، لأنك كما تصوّرت فى المجرور معنى الرفع كذلك تمّمت حال الشبه بينهما ، فتصوّرت فى المرفوع معنى الجرّ.

ألا ترى أنّ سيبويه (١) لما شبّه الضّارب الرجل بالحسن الوجه ، وتمثّل ذلك فى نفسه ورسا فى تصوره زاد فى تمكين هذه الحال له ، وتثبيتها عليه بأن عاد فشبّه الحسن الوجه بالضارب الرجل فى الجرّ ، كلّ ذلك تفعله العرب ، وتعتقده العلماء فى الأمرين ، ليقوى تشابههما ، وتعمر ذات بينهما.

ومن ذلك قولهم فى قول العرب : كلّ رجل وصنعته ، وأنت وشأنك معناه : أنت مع شأنك ، وكلّ رجل مع صنعته ، فهذا يوهم من أمم أنّ الثانى خبر عن الأول. كما أنه إذ قال : أنت مع شأنك ، فإن قوله مع شأنك خبر عن أنت. وليس الأمر كذلك ، بل لعمرى إنّ المعنى عليه ، غير أنّ تقدير الإعراب على غيره ، وإنّما شأنك معطوف على أنت ، والخبر محذوف للحمل على المعنى. فكأنه قال : كلّ رجل وصنعته مقرونان ، وأنت وشأنك مصطحبان. وعليه جاء العطف بالنصب مع أن ، كما قال : [الطويل]

٣٢٥- (٢)أغار على معزاى لم يدر أنّنى

وصفراء منها عبله الصّفرات

ومن ذلك قولهم : أنت ظالم إن فعلت. ألا تراهم يقولون فى معناه : إن فعلت فأنت ظالم ، فهذا ربما أوهم أنّ أنت ظالم جواب مقدّم ، ومعاذ الله أن يقدّم جواب الشرط. وإنما قوله : أنت ظالم دالّ على الجواب ، وسادّ مسدّه ، فأما أن يكون هو الجواب فلا.

١- انظر الكتاب (١ / ٢٦٣).

٢- ٣٢٥- الشاهد بلا نسبه فى الخصائص (١ / ٢٨٣) ، واللسان (معز) ، وفيهما (الصّفوات) بدل (الصفرات).

ومن ذلك قولهم : عليك زيدا ، إنّ معناه خذ زيدا. وهو - لعمرى - كذلك ، إلا أن زيدا إنما هو منصوب بنفس عليك من حيث كان اسما لفعل متعدّ ، لا أنه منصوب بخذ.

أفلا ترى إلى فرق ما بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى. فإذا مرّ بك شيء من هذا عن أصحابنا فاحفظ نفسك منه ، ولا تسترسل إليه ، فإن أمكنك أن يكون تقدير الإعراب على سمت تفسير المعنى فهو ما لا غايه وراءه ، وإن كان تقدير الإعراب مخالفا لتفسير المعنى تقبّلت تفسير المعنى على ما هو عليه ، وصحّحت طريق الإعراب ، حتى لا يشذّ شيء منها عليك ، وإياك أن تسترسل فتفسد ما تؤثر إصلاحه. ألا تراك تفسّر نحو قولهم : ضربت زيدا سوطا ، أنّ معناه ضربت زيدا ضربه بسوط؟ فهو لا شكّ كذلك ، ولكن طريق إعرابه أنه على حذف المضاف ، أى : ضربته ضربه سوط ، ثم حذفت الضربه. ولو ذهبت تتأوّل ضربته سوطا على أنّ تقدير إعرابه ضربه بسوط ، كما أنّ معناه كذلك للزمك أن تقدّر أنك حذفت الباء ، كما تحذف حرف الجرّ فى نحو قوله : [البسيط]

٣٢٦- (١)أمرتك الخير [فافعل ما أمرت به

فقد تركتك ذا مال وذا نشب]

[البسيط] :

٣٢٧- (٢)أستغفر الله ذنبا [لست محصيه

ربّ العباد إليه الوجه والعمل]

فتحتاج إلى اعتذار من حذف حرف الجرّ ، وقد غنيت عن ذلك كله بقولك : إنه على حذف المضاف ، أى ضربه سوط ، ومعناه ضربه بسوط. فهذا - لعمرى - معناه ، فأمّا طريق إعرابه وتقديره فحذف المضاف ، انتهى.

وقال ابن أبى الربيع فى (شرح الإيضاح) : قالوا : لا أفعل هذا بذى تسلم. قال

١- ٣٢٦- الشاهد لعمرو بن معد يكرب فى ديوانه (ص ٦٣) ، والكتاب (١ / ٧٢) ، وخزانه الأدب (٩ / ١٢٤) ، والدرر (٥ / ١٨٦) ، وشرح شواهد المغنى (ص ٧٢٧) ، ومغنى اللبيب (ص ٣١٥) ، ولخفاف بن ندبه فى ديوانه (ص ١٢٦) ، وللعباس بن مرداس فى ديوانه (ص ١٣١) ، ولأعشى طرود فى المؤتلف والمختلف (ص ١٧) ، ولخفاف بن ندبه أو للعباس بن مرداس فى شرح أبيات سيبويه (١ / ٢٥٠) ، وبلا نسبه فى شرح المفصّل (٨ / ٥٠) ، وكتاب اللامات (ص ١٣٩) ، والمحتسب (١ / ٥١) ، والمقتضب (٢ / ٣٦).

٢- ٣٢٧- الشاهد بلا نسبه فى الكتاب (١ / ٧١) ، وأدب الكاتب (ص ٥٢٤) ، وأوضح المسالك (٢ / ٢٨٣) ، وتخليص الشواهد (ص ٤٠٥) ، وخزانه الأدب (٣ / ١١١) ، والدرر (٥ / ١٨٦) ، وشرح أبيات سيبويه (١ / ٤٢٠) ، وشرح التصريح (١ / ٣٩٤) ،

وشرح المفصّل (٧ / ٦٣) ، والمقاصد النحويه (٣ / ٢٢٦) ، والمقتضب (٢ / ٣٢١) ، وهمع الهوامع (٢ / ٨٢).

يعقوب : المعنى والله يسلمك. فهذا تفسير المعنى ، وأما تفسير اللفظ فتقديره : بذى سلامتك.

وقال ابن مالك فى (شرح الكافيه) : ومن الاستثناء بليس قول النبى صلّى الله عليه وآله وسلّم : «يطبع المؤمن على كلّ خلق ليس الخيانه والكذب» (١) أى : ليس بعض خلقه الخيانه والكذب. هذا التقدير الذى يقتضيه الإعراب ، والتقدير المعنوى : يطبع على كلّ خلق لا الخيانه والكذب.

(فائده) : قال ابن عصفور فى (شرح المقرّب) : فإن قيل : لم صار المتعجّب من وصفه على طريقه ما أفعله مفعولا ، وعلى طريقه أفعل به فاعلا ، مع أنّ المعنى عندهم واحد ، وإنّما الباب أن يختلف الإعراب إذا اختلف المعنى؟.

فالجواب : أنّ ذلك من قبيل ما اختلف فيه الإعراب ، والمعنى متّفق ، نحو : ما زيد قائما فى اللغه الحجازيه ، وما زيد قائم فى اللغه التميميّه.

الفرق بين الإعراب التقديرى والإعراب المحلى

قال ابن يعيش (٢) : الإعراب يقدّر على الألف المقصوره ، لأنّ الألف لا تحرّك بحركه ، لأنّها مدّه فى الحلق ، وتحريكها يمنعها من الاستطاله والامتداد ، ويفضى بها إلى مخرج الحركه. فكون الإعراب لا يظهر فيها لم يكن لأنّ الكلمه غير معربه ، بل لنبوّ فى محلّ الحركه ، بخلاف من ، وكم ، ونحوهما من المبنيّات. فإن الإعراب لا يقدّر على حرف الإعراب منها ، لأنه حرف صحيح يمكن تحريكه. فلو كانت الكلمه فى نفسها معربه لظهر الإعراب فيه ، وإنما الكلمه جمعاء فى موضع كلمه معربه. وكذلك ياء المنقوص لا يظهر فيها حركه الرفع والجرّ لثقل الضمّه والكسره على الياء المكسور ما قبلها ، فهى نائبه عن تحمّل الضمه والكسره.

وقال ابن النحاس فى (التعليقه) : الفرق بين الموضع فى المبنىّ والموضع فى المعتلّ أنّا إذا قلنا فى قام هؤلاء : إن هؤلاء فى موضع رفع ، لا نعنى به أن الرفع مقدّر فى الهمزه ، كيف ، ولا مانع من ظهوره لو كان مقدّرا فيها ، لأنّ الهمزه حرف جلد يقبل الحركات. وإنما نعنى به أنّ هذه الكلمه فى موضع كلمه إذا ظهر فيها الإعراب تكون مرفوعه بخلاف العصا ، فإنّا إذا قلنا : إنها فى موضع رفع ، نعنى به أن الضمه

١- انظر إتحاف الساده المتقين (٧ / ٥١٨) ، والدرّ المنثور (٣ / ٢٩٠).

٢- انظر شرح المفصّل (١ / ٥٥).

مقـدّره على الألف نفسـها بحيث لو لا امتناع الألف من الحركه ، أو اسـتثقال الضـمه والكسـره فى ياء القاضـى ، لظهرت الحركه على نفس اللفظ.

قال ابن الصائغ فى (تذكرته) : الفرق بين أعلى وأحمر من خمسه أشياء : جمع أعلى بالواو والنون ، وعلى أفاعل ، واستعماله بمن ، وتأنيثه على فعلى ، ولزومه أحد الثلاثه : أل أو الإضافه أو من.

وقال المهلبى : [الكامل]

الفرق فى الأعلى والأحمر قد أتى

فى خمسه : فى الجمع والتكسير

ودخول (من) ، وخلاف تأنيثهما

ولزوم تعريف بلا تنكير

قال فى الشرح : هذه الأحكام جاريه فى الأعلى وبابه كالأفضل والأرذل ، وفى الأحمر وبابه كالأصفر والأخضر.

ذكر ما افترق فيه ضمير الشأن وسائر الضمائر

قال فى (البسيط) : ضمير الشأن يفارق الضمائر من عشره أوجه :

١- أنّه لا يحتاج إلى ظاهر يعود إليه ، بخلاف ضمير الغائب ، فإنه لا بد له من ظاهر ، يعود عليه لفظا أو تقديرا.

٢- ٤ - وأنه لا يعطف عليه ، ولا يؤكّد ، ولا يبدل منه ، بخلاف غيره من الضـمائر. وسـر هذه الأوجه أنه يوضّحه ، والمقصود منه الإبهام.

٥- وأنه لا يجوز تقديم خبره عليه ، وغيره من الضمائر يجوز تقديم خبره عليه.

٦- وأنّه لا يشترط عود ضمير من الجمله إليه ، وغيره من الضمائر إذا وقع خبره جمله لا بدّ فيها من ضمير يعود إليه.

٧- وأنّه لا يفسّر إلا بجمله ، وغيره من الضمائر يفسّر بالمفرد.

٨- وأن الجمله بعده لها محلّ من الإعراب ، والجمل المفسّرات لا يلزم أن يكون لها محلّ من الإعراب.

٩- وأنه لا يقوم الظاهر مقامه ، وغيره من الضمائر يجوز إقامه الظاهر مقامه.

١٠- وأنّه لا يكون إلّا لغائب دون المتكلّم والمخاطب لوجهين :

أحدهما : أنّ المقصود بوضعه الإبهام ، والغائب هو المبهم ، لأن المتكلّم والمخاطب فى نهايه الإيضاح.

والثانى : أنّه فى المعنى عباره عن الغائب ، لأنه عباره عن الجمله التى بعده ، وهى موضوعه للغيبه دون الخطاب والتكلّم.

ص: ١٧٣

وقال ابن هشام فى (المغنى) (١) : هذا الضمير مخالف للقياس من خمسه أوجه :

أحدها : عوده على ما بعده لزوما ، إذ لا يجوز للجمله المفسّره له أن تتقدّم هى ، ولا شىء منها عليه.

والثانى : أن مفسّره لا يكون إلا جمله ، ولا يشاركه فى هذا ضمير.

والثالث : أنه لا يتبع بتابع ، فلا يؤكّد ، ولا يعطف عليه ، ولا يبدل منه.

الرابع : أنه لا يعمل فيه إلا الابتداء أو أحد نواسخه.

الخامس : أنه ملازم للإفراد ، فلا يثنى ، ولا يجمع ، وإن فسّر بحديثين أو بأحاديث.

ذكر ما افترق فيه ضمير الفصل والتأكيد والبدل

قال ابن يعيش (٢) : ربما التبس الفصل بالتأكيد والبدل. والفرق بين الفصل والتأكيد أنّ التأكيد إذا كان ضميرا لا يؤكّد به إلا المضمر ، والفصل ليس كذلك ، بل يقع بعد الظاهر والمضمر ، فقولك : كان زيد هو القائم فصل لا تأكيد لوقوعه بعد الظاهر ، وقولك : كنت أنت القائم ، يحتملهما. ومن الفرق بينهما أنّك إذا جعلت الضمير تأكيدا فهو باق على اسمّيته ، ويحكم على موضعه بإعراب ما قبله ، وليس كذلك إذا كان فصلا.

وأما الفرق بينه وبين البدل فإنّ البدل تابع للمبدل منه فى إعرابه كالتأكيد إلا أنّ الفرق بينهما أنك إذا أبدلت من منصوب أتيت بضمير المنصوب ، نحو : ظننتك إياك خيرا من زيد. فإذا أكّدت ، أو فصلت لا يكون إلّا بضمير المرفوع.

ومن الفرق بين الفصل والتأكيد والبدل أنّ لام التأكيد تدخل على الفصل ، ولا تدخل على التأكيد والبدل ، لأنّ اللام تفصل بين التأكيد والمؤكّد والبدل والمبدل منه ، وهما من تمام الأول فى البيان.

ذكر ما افترق فيه ضمير الفصل وسائر الضمائر

قال الخليل (٣) : ضمير الفصل اسم ، ولا محلّ له من الإعراب. وبذلك يفارق سائر الضمائر.

قال ابن هشام (۴) : ونظيره على هذا القول أسماء الأفعال.

١- انظر مغنى اللبيب (٥۴٣).

٢- انظر شرح المفصّل (٣ / ١١٣).

٣- انظر الكتاب (٢ / ۴١١).

۴- انظر مغنى اللبيب (٥٥٠).

ذكر الفرق بين علم الشخص وعلم الجنس واسم الجنس

قال فى (البسيط) : علم الجنس كأسامه وثعاله فى تحقيق علميّته أربعه أقوال :

أحدها لأبى سعيد ، وبه قال ابن بابشاذ وابن يعيش (۱) : إنه موضوع على الجنس بأسره ، بمنزله تعريف الجنس باللام فى كثره الدينار والدرهم ، فإنّه إشاره إلى ما ثبت فى العقول معرفته ، ويصير وضعه على أشخاص الجنس كوضع زيد ، علمين على أشخاصهما ، ولذلك يقال : ثعاله يفرّ من أسامه ، أى أشخاص هذا الجنس تفرّ من أشخاص هذا الجنس. وإنما لم يحتاجوا فى هذا النوع إلى تعيين الشخص بمنزله الأعلام الشخصيّه ، لأنّ الأعلام الشخصيه تحتاج إلى تعيين أفرادها ، لأنّ كلّ فرد من أفرادها يختصّ بحكم لا يشاركه فيه غيره ، ولا يقوم غيره مقامه فيما يطلب منه من معامله أو استعانه ، أو غير ذلك. وأما أفراد أنواع الوحوش والحشرات فلا يطلب منها ذلك فلذلك لم يحتج إلى تعيين أفرادها ، ووضع اللفظ علما على جميع أفراد النوع لاشتراكها فى حكم واحد.

قال ابن يعيش (۲) : تعريفها لفظىّ ، وهى فى المعنى نكرات ، لأنّ اللفظ وإن أطلق على الجنس ، فقد يطلق على أفراده ، ولا يختصّ شخصا بعينه ، وعلى هذا فيخرج عن حدّ العلم.

والقول الثانى لابن الحاجب (۳) : إنّها موضوعه للحقائق المتّحده فى الذهن بمنزله التعريف باللام للمعهود فى الذهن : نحو : أكلت الخبز ، وشربت الماء لبطلان إراده الجنس ، وعدم تقدّم المعهود الوجودى. وإذا كانت موضوعه على الحقيقه المعقوله المتحده فى الذهن ، فإذا أطلقت على الواحد فى الوجود فلا بدّ من القصد إلى الحقيقه ، وصحّ إطلاقها على الواحد فى الوجود لوجود الحقيقه المقصوده ، فيكون التعدد باعتبار الوجود لا باعتبار الوضع ، لأنه يلزم إطلاقه على الحقيقه باعتبار الوجود المتعدّد.

قلنا : وإن جعلت المغايره بذلك بين الحقائق إلّا أنّه بمنزله المتواطئ الواقع على حقائق مختلفه بمعنى واحد ، كالحيوان الذى تشترك فيه حقائق التواطؤ المختلفه. فكذلك هاهنا يشترك الذهنىّ والوجودىّ فى الحقيقه ، وإن كان الوجودى مغايرا

۱- انظر شرح المفصّل (۱ / ۳۵).

۲- انظر شرح المفصّل (۱ / ۳۵).

۳- انظر شرح الكافيه (۲ / ۱۳۲).

للـذهنىّ. والفرق بين أسد وأسامه أنّ أسدا موضوع لكل فرد من أفراد النوع على طريق البدل ، فالتعدّد فيه من أصل الوضع ، وأما أسامه فإنه لزم من إطلاقه على الواحد فى الوجود التعدّد ، فالتعدّد فيه جاء ضمنا ، لا مقصودا بالوضع.

والقول الثـالث : أنّه لمّا لم يتعلّق بوضـعه غرض صـحيح ، بل الواحـد من جفاه العرب ، إذا وقع طرفه على وحش عجيب ، أو طير غريب ، أطلق عليه اسـما يشـتقّه من خلقته أو من فعله ، ووضـعه عليه. فـإذا وقع بصـره مرّه أخرى على مثل ذلك الفرد أطلق عليه ذلـك الاسم باعتبار شـخصه ، ولا يتوقّف على تصوّر أنّ هـذا الموجود هو المسـمى أولا ، أو غيره. فصارت مشـخّصات كلّ نوع منـدرجه تحت الأـول ، بحيث تكون نسـبه ذلك اللفظ على جميع الأشـخاص تحته مثل نسـبه زيـد إلى الأشـخاص المسـمّين به. وعلى هـذا ، فـإذا أطلـق على الواحـد فقـد أطلق على مـا وضع له ، وإذا أطلق على الجميع فلانـدراج الكـلّ تحت الوضع الأـول ، لإطلاق وضع اللفظ عليه أوّلا مره ثانيه وثالثه بحسب أشخاصه من غير تصوّر أنّ الثانى والثالث هو الأول أو غيره.

والقول الرابع قلته : إن لفظ علم الجنس موضوع على القـدر المشترك بين الحقيقه الـذهنيه والوجوديه. فإن لفظ أسامه مثلا يـدل على الحيوان المفترس عريض الأعـالى ، فالافتراس وعرض الأعالى مشترك بين الـذهنىّ والوجودىّ ، فإذا أطلق على الواحـد فى الوجـود ، فقـد أطلـق على مـا وضع له لوجود القـدر المشـترك ، وهو الافتراس وعرض الأعـالى. ويلزم من إخراجه إلى الوجود التعدّد ، فيكون التعدّد من اللوازم لا مقصودا بالوضع ، بخلاف أسد فإنّ تعدّده مقصود بالوضع.

وإذا تقرّر ذلك فالفرق بين علم الجنس واسم الجنس بأمور :

أحـدها : امتنـاع دخول اللام على أحـدهما وجوازه فى الآـخر ، ولـذلك كان ابن لبون وابن مخاض اسـمى جنس لـدخول اللام عليهما. ولم يكن ابن عرس اسم جنس لامتناع ابن العرس.

والثانى : امتناع الصرف يدلّ على العلميّه.

والثالث : نصب الحال عنها ، على الأغلب.

والرابع : نصّ أهل اللغه على ذلك.

وأما الإضافه فلا دليل فيها ، لأنّ الأعلام جاءت مضافه ، كابن عرس ، وابن مقرض.

واسم الجنس جاء مضافا ، كابن لبون ، وابن مخاض ، انتهى كلام صاحب البسيط.

(فائده): قال صاحب (البسيط) : الفرق بين الاشتراك الواقع فى النكرات

والاشتراك الواقع فى المعارف أنّ اشتراك النكرات مقصود بوضع الواضع فى كلّ مسمّى غير معيّن ، وأما اشتراك المعارف فالاشتراك فى الأعلام اتفاقيّ غير مقصود بالوضع ، لأنّ واضع الاسم على العلم لم يقصد مشاركه غيره له ، إنما المشاركه حصلت بعد الوضع لكثره المسمّين باللفظ الواحد. فلذلك لم يقدح هذا الاشتراك فى تعريفها لكونه اتفاقيا غير مقصود للواضع.

وأمّا الاشتراك الواقع فى المضمرات ، وأسماء الإشاره. وما عرف باللام ، وإن كان مقصودا للواضع فإنّه اشتراك فى المسمّى المعيّن ، فلذلك لم يقدح فى التعريف ، بخلاف اشتراك النكرات ، فإنه فى كلّ مسمّى غير معيّن ، فلذلك افترق الاشتراكان.

فائده : قال الزملكانيّ فى (شرح المفصّل) : الفرق بين اللام فى الزيدان واللام فى الرجلان أنّ معنى الزيدان : المشتركان فى التسميه ومعنى الرجلان : المشتركان فى الحقيقه.

قال فخر خوارزم : ولذلك لو سمّيت امرأه بزيد وجمعت بينها وبين رجل يسمّى بزيد لقلت فى التسميه الزيدان لاشتراكهما فى التسميه مع اختلاف الحقيقتين. وإنما أتوا باللام دون الإضافه لأنّ اللام أقوى فى إفاده التعريف من الإضافه ، فكانت أقرب إلى العلميه ، ولأنها أخصر فإن المضاف إليه قد يكون أكثر من حرفين وثلاثه ولأن امتزاج اللام أشدّ. ولذلك يتخطّاه العامل ، مع أنه قد تفرض أعلام لا يعرف لها ملابس ، فتضاف إليه ، والعهديّه لا تفتقر إلى ذلك.

فائده : قال ابن يعيش (1) : الفرق بين (ذو) التى بمعنى الذى على لغه طيّئ وبين التى بمعنى صاحب من وجوه :

منها : أنّ ذو فى لغه طيّئ توصل بالفعل ، ولا يجوز ذلك فى ذو التى بمعنى صاحب.

ومنها : أنّ ذو بمذهب طيّئ لا يوصف بها إلا المعرفه ، والتى بمعنى صاحب يوصف بها المعرفه والنكره ، إن أضفتها إلى نكره وصفت بها النكره ، وإن أضفتها إلى معرفه صارت معرفه ، ووصفت بها المعرفه ، وليست التى بمعنى الذى كذلك ، لأنّها معرفه بالصله ، على حدّ تعريف من وما.

ومنها : أنّ التى فى لغه طيّئ لا يجوز فيها ذى ، ولا ذا ، ولا تكون إلا بالواو وليس كذلك التى بمعنى صاحب.

فائده : قال الأندلسيّ فى (شرح المفصّل) : الفرق بين الموصول الاسمى

١- انظر شرح المفصّل (٣ / ١۴٩).

والموصول الحرفيّ أنّ (الذى) يوصل بما هو خبر ، وأن ، توصل بالخبر والأمر وغير ذلك ، لأنّ المقصود المصدر ، والمصدر يسوغ من جميع ذلك.

ذكر ما افترق فيه باب (كان) وباب (إنّ)

افترقا فى أنه يجوز فى باب كان تقديم الخبر على الاسم وعلى كان ، نحو : كان قائما زيد ، وقائما كان زيد. ولا يجوز تقديم الخبر على إنّ ، ولا على اسمها إلا أن يكون ظرفا أو مجرورا.

ذكر ما افترق فيه باب كان وسائر الأفعال

قال أبو الحسين بن أبى الربيع فى (شرح الإيضاح) : كان وأخواتها مخالفه لأصول الأفعال فى أربعه أشياء :

أحدها : أنّ هذه الأفعال إذا أسقطت بقى المسند والمسند إليه ، وغيرها إذا أسقطت لم يبق كلام.

الثانى : أن هذه الأفعال لا تؤكّد بالمصدر ، لأنها لم تدلّ عليه ، وغيرها من الأفعال يؤكّد بالمصادر ، لأنّها تدلّ عليها ، نحو : قام قياما ، وزال زوالا.

الثالث : أنّ الأفعال التى ترفع وتنصب تبنى للمفعول ، وهذه لا تبنى له ، لا تقول : كين قائم ، لأن قائما خبر عن المبتدأ ، فإذا زال المبتدأ زال الخبر ، وإذا وجد المبتدأ وجد الخبر.

الرابع : أنّ الأفعال كلّها تستقلّ بالمرفوع دون المنصوب ، ولا تستقلّ هذه بالمرفوع دون المنصوب ، لأنه خبر للمبتدأ.

وقال ابن الدّهان فى (الغرّه) : من الفرق بين هذه الأفعال والأفعال الحقيقيه أن الفاعل فى تلك غير المفعول نحو : ضرب زيد عمرا ، وهذه مرفوعها هو منصوبها.

فائده : وجه الموافقه والمخالفه : قال ابن النحاس فى (التعليقه) : (ما دام) تخالف باقى أخواتها من وجه ، وتوافقها من وجه : أما وجه المخالفه فإن (ما) فيها مصدريه فى موضع نصب على الظرف ، ولذلك لا يتمّ مع اسمها ، وخبرها كلام ، ويحتاج إلى شىء آخر ، يكون ظرفا له ، كقولك : لا أكلمك ما دمت مقيما ، أى مدّه دوام إقامتك ، و (ما) فى باقى أخواتها حرف نفى.

وأما وجه الموافقه فهو أنّ معناهنّ جميعهنّ الثبات والدوام.

فائده : قال الأعلم فى (نكته) : الفرق بين كان وبين أصبح وأخواتها أنّ (كان)

لما انقطع ، وهذه لما لم ينقطع ، تقول : أصبح زيد غنيّا ، فهو غنىّ فى وقت إخبارك ، غير منقطع غناه. نقله ابن الصائغ فى تذكرته.

فائده : الفرق بين كان التامه والناقصه : قال الإمام فخر الدين : الفرق بين كان التامّه والناقصه أنّ التامّه بمعنى حدث ووجد الشيء ، والناقصه بمعنى وجد موصوفيّه الشيء بالشيء فى الزمن الماضى.

وقال ابن القواس فى (شرح ألفيّه ابن معط) : الفرق بينهما أنّ التامه يخبر بها عن ذات إما منقض حدوثها أو متوقّع ، والناقصه يخبر بها عن انقضاء الصفه الحادثه من الذات أو عن توقّعها ، والذات موجوده قبل حدوث الصفه وبعدها ، والتامه تكتفى بالمرفوع ، وتؤكّد بالمصدر وتعمل فى الظرف ، والحال ، والمفعول له ، ويعلّق بها الجارّ ، والناقصه بخلاف ذلك كلّه ، انتهى.

وقال الشيخ تاج الدين بن مكتوم فى (تذكرته) : قال الإمام أبو جعفر بن الإمام أبى الحسن بن الباذش. قال أبو القاسم الشنترينى فيما نقلت من كتاب بعض أصحابه : من زعم أنّ كان التى يضمر فيها الأمر والشأن هى الناقصه نفسها ، فقد أخطأ. وإنما هى غيرها. والفرق بينهما أنّ التى على معنى الأمر والشأن لا يكون اسمها مستترا فيها ، والناقصه يكون اسمها مستترا فيها ، وغير مستتر ، والتى على معنى الأمر والشأن لا يتقدّم خبرها عليها والناقصه يتقدّم خبرها عليها. والتى على معنى الأمر والشأن لا ينعت اسمها ، ولا يؤكّد ، ولا يعطف عليه ، ولا يبدل منه. والناقصه يجوز فى اسمها كلّ هذا. والتى على معنى الأمر والشأن لا يكون خبرها إلّا جمله ، ولا تحتاج الجمله أن يكون فيها عائد يرجع إلى الأول. والناقصه ليست كذلك ، لا بد من عائد يرجع إلى الأول من خبرها إذا كان جمله ، فقد ثبت بهذا كله أنّ كان التى على معنى الأمر والشأن ليست الناقصه. قال أبى : والصحيح أنّ كان المضمر فيها الأمر والشأن هى كان الناقصه ، والجمله فى موضع نصب.

يدلّ على ذلك أن الأمر والشأن يكون مبتدأ ومضمرا فى إنّ وأخواتها وظننت وأخواتها ، والجمله المفسّره الواقعه موقع خبر هذه الأشياء ، وما ثبت أنه خبر المبتدأ ولما ذكر معه ثبت أنه خبر لكان ، انتهى.

ذكر ما افترق فيه ما النافيه وليس

قال المهلّبى : المشابهه بينهما أولا من ثلاثه أوجه : دخولهما على المبتدأ والخبر ، وكونهما للنفى ، وكون النفى نفى حال.

ثمّ خالفت ما ليس فى عشره أوجه : يبطل عملها بزياده إن ودخول (إلا) ، وتقديم الخبر ومعموله ، وإذا عطف عليها سببىّ نحو : ما زيد راكبا ولا سائرا أخوه ، جاز فى سائر الرفع والنصب ، أو أجنبىّ لم يجز إلّا الرفع نحو : ما زيد سائرا ولا ذاهب عمرو ، ولا تحمل الضمير فلا يقال : زيد ما قائما ، كما يقال : زيد ليس قائما ، ولا تفسّر فعلا لأنّ الأفعال يفسّر بعضها بعضا ، وإذا كان بعد الاسم فعل فالحمل عليه أولى من الاسم نحو : ما زيدا أضربه ، على تقدير ما أضرب زيدا أضربه ، وهو أولى من رفعه. ولا يخبر عنها بفعل ماض ، لا يقال : ما زيد قال ، لأنّها لنفى الحال. ولا يحسن تقديم الخبر المجرور ، نحو : ما بقائم زيد كحسنه فى ليس.

قال : فجميع ما جاز فى ما يجوز فى ليس ، ولا يجوز فى ما جميع ما جاز فى ليس ، لقوّه ليس فى بابها بالفعليه ، والشىء إذا شابه الشىء فلا يكاد يشبهه ، من جميع وجوهه. وقال نظما : [الطويل]

تفهّم فإنّ الفرق قد جاء بين (ما)

(وليس) بعشر بيّنت لأولى الفهم

زياده إن من بعدها مبطل لها

وإلا وأخبار يقدّمن للعلم

ومعمولها يجرى كذاك مقدّما

ومسأله فى العطف تشهد بالحكم

ويمتنع الإضمار فى ذاتها ، ولا

تفسّر فعلا للذكىّ ، ولا القدم

وإن كان بعد الاسم فعل فحمل ما

تضمّنه للفعل أولى من الاسم

ولا تجعل الماضى إذن خبرا لها

ولا الباء فى تقديمه تحمدن قسمى

ذكر ما افترقت فيه (لا) و (ليس)

قال ابن هشام فى (المغنى) (١) : (لا) العامله عمل ليس تخالف ليس فى ثلاث جهات :

أحدها : أنّ عملها قليل ، حتى ادّعى أنّه ليس بموجود.

الثانى : أنّ ذكر خبرها قليل ، حتى إنّ الزّجاج لم يظفر به ، فادّعى أنها إنما تعمل فى الاسم خاصه ، وأن خبرها مرفوع.

الثالث : أنها لا تعمل إلا فى النكرات.

۱- انظر مغنى اللبيب (۲۶۴).

ذكر ما افترقت فيه أخوات (إنّ)

قال ابن هشام فى (تذكرته) : لإنّ ، وأنّ ، ولكنّ أحكام خمسه ، هى فيها فوضى دون سائر أخواتها :

أحدها : العطف على الموضع.

والثانى : دخول الفاء فى الخبر لتضمّن معنى الشرط.

والثالث : عدم جواز عملها فى حال وظرف ومجرور ، بخلاف أخواتها الثلاث.

والرابع : عدم جواز الإعمال والإهمال إذا قرنت بما عند ابن السّراج والزّجاج محتجّين بأنّ ذلك جاز فى ليت سماعا ، وفى كأنّ ولعلّ قياسا عليها لاشتراكهنّ فى إزاله معنى الابتداء ، والحقّ خلاف قولهما ، لأنّه إنّما جاز فى ليت لبقاء اختصاصها فلا يحمل عليها غيرها.

الخامس : دخول اللام فى الخبر ، لكنّه فى إن المكسوره باطراد ، وفيهما بندور ، هذا هو الإنصاف وأنّه لا تأويل فى : [الطويل]

٣٢٨- (١)[يلومونني فى حبّ ليلى عواذلى]

ولكنّنى من حبّها لعميد

ولا فى قراءه بعضهم (إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعامَ) [الفرقان : ٢٠] ، كلّ ذلك لبقاء معنى الابتداء معهن ، انتهى.

ذكر ما افترق فيه (أنّ) الشديده المفتوحه و (أن) الخفيفه

قال ابن هشام فى (المغنى) : شرّكوا بينهما فى جواز حذف الجارّ ، وسدّهما مسدّ جزأى الإسناد فى باب ظن ، وخصّوا أن الخفيفه وصلتهما بسدّهما مسدّهما فى باب عسى ، وخصّوا الشديده بذلك فى باب لو. تقول : عسى أن تقوم ، ويمتنع عسى أنك قائم ، ولو أنك تقوم : ولا يجوز لو أن تقوم.

وفى (شرح المفصّل) للأندلسىّ : (أن) الخفيفه الناصبه للمضارع أشبهت أنّ الشديده العامله فى الأسماء من أربعه أوجه :

أحدها : أنّ لفظها قريب من لفظها ، وإذا خفّفت صارت مثلها فى اللفظ.

١- ٣٢٨- الشاهد بلا نسبه فى الإنصاف (٢٠٩) ، وتخليص الشواهد (ص ٣٥٧) ، والجنى الدانى (ص ١٣٢) ، وجواهر الأدب (ص ٨٧) ، وخزانه الأدب (١ / ١٦) ، والدرر (٢ / ١٨٥) ، ورصف المبانى (ص ٢٣٥) ، وسرّ صناعه الإعراب (١ / ٣٨٠) ، وشرح الأشمونى (١ / ١٤١) ، وشرح شواهد المغنى (٢ / ٦٠٥) ، وشرح المفصّل (٨ / ٦٢) ، وكتاب اللامات (ص ١٥٨) ، ولسان العرب

(لكن) ، ومغنى اللبيب (١ / ٢٣٣) ، والمقاصد النحويه (٢ / ٢٤٧) ، وهمع الهوامع (١ / ١٤٠).

الثانى : أنّها وما عملت فيه مصدر مثل أنّ الثقيله.

الثالث : أنّ لها ولما عملت فيه موضعا من الإعراب ، كالثقيله.

الرابع : أنّ كلّ واحده منهما تدخل على الجمله ، انتهى.

وقال ابن النحاس فى (التعليقه) : أنّ الشديده للحال ، وأن الخفيفه تصلح للماضى والمستقبل.

ذكر ما افترق فيه (لا) و (إنّ)

قال ابن هشام (١) : تخالف لا إنّ من سبعه أوجه :

أحدها : أنّ (لا) لا تعمل إلا فى النكرات.

الثانى : أنّ اسمها إذا لم يكن عاملا بنى.

الثالث : أنّ ارتفاع خبرها عند إفراد اسمها ، نحو : لا رجل قائم ، بما كان مرفوعا به قبل دخولها ، لا بها. وهذا قول سيبويه (٢) ، وخالفه الأخفش والأكثرون ، ولا خلاف أن ارتفاعه بها إذا كان اسمها عاملا.

الرابع : أنّ خبرها لا يتقدّم على اسمها ، ولو كان ظرفا أو مجرورا.

الخامس : أنه يجوز مراعاه محلّها مع اسمها قبل مضىّ الخبر وبعده فيجوز رفع النعت والمعطوف من نحو : لا رجل ظريف فيها ، ولا رجل وامرأه فيها.

السادس : أنه يجوز إلغاؤها إذا تكرّرت.

السابع : أنه يكثر حذف خبرها إذا علم.

ذكر الفرق بين الإلغاء والتعليق

قال ابن إياز : معنى التعليق فى باب ظنّ أن يتصدّر على الاسمين حرف يكون حاميا للفعل عن العمل فى لفظ الاسمين دون العمل فى موضعهما. وهذا حكم بين حكم الإلغاء - وهو إبطال العمل بالكليه - وبين حكم كمال العمل ، فسمى ذلك تعليقا تشبيها بالمعلّقه ، وهى التى ليست ممسكه ولا مطلّقه. قال ابن الخشّاب : ولقد أجاد أهل الصناعه فى وضع اللقب لهذا المعنى واستعارته له كلّ الإجاده.

وقال ابن يعيش فى (شرح المفصّل) (٣) : التعليق ضرب من الإلغاء ، لأنّه إبطال

١- انظر مغنى اللبيب (٢٦٢).

٢- انظر الكتاب (٢ / ٢٨٦).

٣- انظر شرح المفصّل (٧ / ٨٦).

عمل العامل لفظا لا- محلّا ، والإلغاء إبطال عمله بالكلّيه. فكلّ تعليق إلغاء ، وليس كلّ إلغاء تعليقا ، قال ابن النحاس : فى ادّعائه بين التعليق والإلغاء عموما وخصوصا نظر ، فإنه لا عموم ولا خصوص بينهما.

وفى (تذكره ابن هشام) ، قال ابن أبى الربيع : لا- يجوز الإلغاء إلا بشروط : التوسط أو التأخر ، وألّا يتعدى إلى مصدره ، وأن يكون قلبيا. قال : فأما التعليق فيكون فى هذه الأفعال وفى أشباهها ، انتهى.

ذكر الفرق بين حذف المفعول اختصارا وبين حذفه اقتصارا

قال ابن هشام (١) : جرت عاده النحويين أن يقولوا : يحذف المفعول اختصارا واقتصارا ويريدون بالاختصار الحذف لدليل ، وبالاقتصار الحذف لغير دليل ، ويمثّلونه بنحو : (كُلُوا وَاشْرَبُوا) [البقره : ٦٠] ، أى : أوقعوا هذين الفعلين ، وقول العرب فيما يتعدّى إلى اثنين : من يسمع يخل ، أى : تكن منه خيله.

والتحقيق أن يقال : إنّه تاره يتعلّق الغرض بالإعلام بمجرّد وقوع الفعل من غير تعيين من أوقعه ومن أوقع عليه ، فيجاء بمصدره مسندا إلى فعل كون عامّ فيقال : حصل حريق أو نهب.

وتاره يتعلّق بالإعلام بمجرّد إيقاع الفاعل الفعل ، فيقتصر عليهما ، ولا يذكر المفعول ولا ينوى ، إذ المنوىّ كالثابت ، ولا يسمى محذوفا ، لأن الفعل ينزل بهذا القصد منزله ما لا مفعول له ، ومنه : (رَبِّىَ الَّذِى يُحْيِى وَيُمِيتُ) [البقره : ٢٥٨] ، و (هَلْ يَسْتَوِى الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لا- يَعْلَمُونَ) [الزمر : ٩] ، (وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلا تُسْرِفُوا) [الأعراف : ٣١] ، (وَإِذا رَأَيْتَ ثَمَ) [الدهر : ٢٠] إذا المعنى : ربّى الذى يفعل الإحياء والإماته ، وهل يستوى من يتصف بالعلم ومن ينتفى عنه العلم ، وأوقعوا الأكل والشرب وذروا الإسراف ، وإذا حصلت منك رؤيه هنالك.

وتاره يقصد إسناد الفعل إلى فاعله وتعليقه بمفعوله ، فيذكرون نحو : (لا تَأْكُلُوا الرِّبَوا) [آل عمران : ١٣٠] ، (وَلا تَقْرَبُوا الزِّنى) [الإسراء : ٣٢] ، وقولك : ما أحسن زيدا!. وهذا النوع إذا لم يذكر مفعوله قيل : محذوف ، نحو : (ما وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَما قَلى) [الضحى : ٣] ، وقد يكون فى اللفظ ما يستدعيه فيحصل الجزم بوجوب تقديره ، نحو : (أَهذَا الَّذِى بَعَثَ اللهُ رَسُولاً) [الفرقان : ٤١] ، (وَكُلًّا وَعَدَ اللهُ الْحُسْنى) [النساء : ٩٥]. [الوافر] :

١- انظر المستقصى فى الأمثال (٣٦٢) ، وفصل المقال (٤١٢).

٣٢٩- (١)[أبحت حمى تهامه بعد نجد]

وما شيء حميت بمستباح

ذكر ما افترق فيه باب ظنّ وباب أعلم

قال ابن إياز : لا يجوز فى باب أعلم الإلغاء ولا التعليق - كما صرّح به ابن الورّاق فى علله - لأنّك لو قلت : أعلمت لزيد عمرو قائم لم ينعقد من الكلام مبتدأ وخبر ، وكان غير مفيد لأنّ قولك : عمرو قائم ، لا يستقيم جعله خبرا عن زيد ، وكذا الحكم فى الإلغاء. ولا يجوز فى هذا الباب الاقتصار على المفعول الثانى دون الثالث ، ولا على الثالث دون الثانى ، وفى الاقتصار على المفعول الأول خلاف.

ذكر ما افترقت فيه المفاعيل

قال ابن يعيش (٢) : المصدر هو المفعول الحقيقىّ ، لأنّ الفاعل يحدثه ويخرجه من العدم إلى الوجود وصيغه الفعل تدلّ عليه ، والأفعال كلّها متعدّيه إليه ، سواء كان يتعدّى الفاعل أو لم يتعدّ. نحو : ضربت زيدا ضربا ، وقام زيد قياما. وليس كذلك غيره من المفعولين ألا ترى أن زيدا من قولك : ضربت زيدا ، ليس مفعولا لك على الحقيقه ، إنما هو مفعول لله تعالى. وإنما قيل له على معنى : أن فعلك وقع به.

ذكر الفرق بين المصدر واسم المصدر

قال الشيخ بهاء الدين بن النحاس : الفرق بينهما أنّ المصدر فى الحقيقه هو الفعل الصادر عن الإنسان وغيره كقولنا : إنّ (ضربا) مصدر فى قولنا : يعجبنى ضرب زيد عمرا ، فيكون مدلوله معنى. وسمّوا ما يعبّر به عنه مصدرا مجازا ، نحو : ض ر ب فى قولنا : إنّ (ضربا) مصدر منصوب إذا قلت : ضربت ضربا فيكون مسمّاه لفظا.

واسم المصدر اسم للمعنى الصادر عن الإنسان وغيره ، كسبحان المسمّى به التسبيح الذى هو صادر عن المسبّح لا لفظ : ت س ب ى ح ، بل المعنى المعبّر عنه بهذه الحروف ، ومعناه القراءه والتنزيه ، انتهى.

وقال ابن الحاجب فى (أماليه) : الفرق بين قول النحويين ، مصدر واسم مصدر ، أنّ المصدر الذى له فعل ، يجرى عليه ، كالانطلاق فى انطلق ، واسم المصدر

---

١ - ٣٢٩- الشاهد لجرير فى ديوانه (٨٩) ، والكتاب (١ / ١٤١) ، والمقاصد النحويه (٤ / ٧٥) ، وبلا نسبه فى خزانه الأدب (٦ / ٤٢) ، وسرّ صناعه الإعراب (ص ٤٠٢) ، وشرح التصريح (٢ / ١١٢).

٢- انظر شرح المفصّل (١ / ١١٠).

هو اسم المعنى ، وليس له فعل يجرى عليه كالقهقرى ، فإنه لنوع من الرجوع ، ولا فعل له يجرى عليه من لفظه. وقد يقولون : مصدر واسم مصدر فى الشيئين المتغايرين لفظا : أحدهما للفعل والآخر للآله التى يستعمل بها الفعل كالطّهور والطّهور ، والأكل والأكل. فالطّهور المصدر ، والطّهور اسم ما يتطّهر به ، والأكل المصدر ، والأكل كلّ ما يؤكل ، انتهى.

ذكر الفرق بين عند ولدى ولدن

قال ابن هشام (١) : يفترقن من ستّه أوجه : لا تكون (عند) و (لدن) إلا إذا كان المحلّ ابتداء غايه ، نحو : (آتَيْناهُ رَحْمَةً مِنْ عِنْدِنا وَعَلَّمْناهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْماً) [الكهف : ٦٥] ، ولا تكون (لدن) فضله بخلافهما. وجرّ (لدن) بمن أكثر من نصبها ، وجرّ عند كثير ، وجرّ (لدى) ممتنع.

وهى مبنيّه ، وهما معربان. وهى قد تضاف للجمله كقوله : [الطويل]

٣٣٠- (٢)[صريع غوان راقهنّ ورقنه]

لدن شاب حتّى شاب سود الذّوائب

وقد لا تضاف أصلا ، فإنّهم حكوا فى غدوه الواقعه بعدها الجرّ بالإضافه ، والنصب على التميز ، والرفع بإضمار كان تامّه.

ثم إن (عند) أمكن من لدى من وجهين :

أحدهما : أنّها تكون ظرفا للأعيان والمعانى ، نحو : عند فلان علم ، ويمتنع ذلك فى لدى. ذكره (٣) ابن الشجرىّ فى (أماليه) ، ومبرمان فى (حواشيه).

والثانى : أنّك تقول : عندى مال. وإن كان غائبا ، ولا تقول : لدىّ مال إلا إذا كان حاضرا. قاله الحريرىّ ، وأبو هلال العسكرى ، وابن الشجرى ، وزعم المعرّىّ أنه لا فرق بين (لدى) و (عند) ، وقول غيره أولى ، انتهى.

١- انظر مغنى اللبيب (١٦٨).

٢- ٣٣٠- الشاهد للقطامى فى ديوانه (ص ٤٤) ، وخزانه الأدب (٧ / ٨٦) ، والدرر (٣ / ١٣٧) ، وسمط اللآلى (ص ١٣٢) ، وشرح التصريح (٢ / ٤٦) ، وشرح شواهد المغنى (ص ٤٥٥) ، ومعاهد التنصيص (١ / ١٨١) ، والمقاصد النحويه (٣ / ٤٢٧) ، وبلا نسبه فى أوضح المسالك (٣ / ١٤٥) ، وتخليص الشواهد (ص ٢٦٣) ، وشرح الأشمونى (٢ / ٣١٨) ، وهمع الهوامع (١ / ٢١٥).

٣- انظر أمالى ابن الشجرى (١ / ٢٢٤).

ذكر ما افترق فيه إذ وإذا وحيث

قال ابن هشام فى (تذكرته) : اعلم أنّ (إذ) و (إذا) و (حيث) اشتركن فى أمور ، وافترقن فى أمور : فاشتركن فى الظرفيّه ولزومها ، والإضافه ولزومها ، وكونها للجمل ، والبناء ولزومه ، وأنها لمعنى ، وقد تخرج عنه. فهذه ثمانيه قد قيلت.

وتشترك إذ وإذا فى أنّهما للزمان ولا يكونان للمكان ، وأنّهما يكفان بما عن الإضافه مفيدين معنى الشرط ، جازمين قياسا مطّردا ، وأنّهما يضافان للجمله الفعليه.

وانفردت (إذا) بإفادتها معنى الشرط دون ما ، وأنها لا تضاف إلا إلى الجمل الفعليه ، وانفردت (حيث) بأنها تكون للمكان والزمان ، والغالب كونها للمكان ، انتهى.

ذكر الفرق بين وسط بالسكون وبين وسط بالفتح

قال الجمال السرمرى : [الخفيف]

فرق ما بين قولهم وسط الشى

ء ووسط تحريكا أو تسكينا

موضع صالح لبين فسكّن

ولفى حرّكا تراه مبينا

كجلسنا وسط الجماعه إذ هم

وسط الدّار كلّهم جالسينا

قال الفارسىّ فى (القصريّات) : إذا قلت : حفرت وسط الدار بئرا بالسكون ، فوسط ظرف وبئرا مفعول به. وإذا قلت : حفرت وسط الدار بئرا بالتحريك ، فوسط مفعول به ، وبئرا حال.

ذكر الفرق بين واو المفعول معه وواو العطف

قال ابن يعيش (١) : فإن قيل : نحن متى عطفنا اسما على اسم بالواو دخل فيه الأول ، واشتركا فى المعنى ، فكانت الواو بمعنى (مع) فلم اختصصتم باب المفعول معه بمعنى مع؟.

قيل : الفرق بين العطف بالواو وهذا الباب أنّ التى للعطف توجب الاشتراك فى الفعل ، وليس كذلك الواو التى بمعنى مع ، إنما توجب المصاحبه فإذا عطفت بالواو شيئا على شىء دخل فى معناه ، ولا يوجب بين المعطوف والمعطوف عليه ملابسه

ومقاربه ، كقولك : قام زيد وعمرو ، فليس أحدهما ملابسا للآخر ولا مصاحبا له. وإذا

۱- انظر شرح المفصّل (۲ / ۴۹).

قلت : مـا صـنعت وأباك؟ فإنما يراد ما صـنعت مع أبيك ، وإذا قلت : اسـتوى الماء والخشـبه ، وما زلت أسـير والنيل ، يفهم منه المصاحبه والمقارنه.

وقـال الأبّـذىّ : الفرق بين واو المفعول معه وواو العطف أنّك إذا قلت : قام زيـد وعمرو ، ليس أحـدهما ملابسا للآخر ، ولا فرق بينهما فى وقوع الفعل من كلّ منهما على حده. فإذا قلت : ما صـنعت وأباك؟ وما أنت والفخر؟ فإنما تريد ما صـنعت مع أبيك؟ وأين بلغت فى فعلك به؟ وما أنت مع الفخر فى افتخارك وتحقّقك به؟

باب الاستثناء

اشاره

قال ابن يعيش (۱) : الفرق بين البـدل والنصب فى قولك : ما قام أحـد إلا زيـدا ، أنك إذا نصـبت جعلت معتمد الكلام النفى ، وصار المسـتثنى فضـله ، فتنصـبه ، كما تنصب المفعول. وإذا أبـدلته منه كان معتمد الكلام إيجاب القيام لزيد ، وكان ذكر الأول كالتوطئه كما ترفع الخبر لأنه معتمد الكلام ، وتنصب الحال لأنه تبع للمعتمد فى نحو : زيد فى الدار قائم وقائما ، انتهى.

فصل

قـال ابن يعيش (۲) : الفرق بين (غير) إذا كـانت صـفه ، وبينهـا إذا كـانت اسـتثناء ، أنهـا إذا كانت صـفه لم توجب للاسم الـذى وصـفته بها شـيئا ، ولم تنفه عنه ، لأنّها مذكوره على سبيل التعريف ، فإذا قلت : جاءنى غير زيد ، فقد وصفته بالمغايره له ، وعدم المماثله ، ولم تنف عن زيـد المجىء. فإنّما هو بمنزله قولك : جاءنى رجل ليس بزيـد. وأمّا إذا كانت اسـتثناء فإنه إذا كان قبلها إيجاب فما بعدها نفى ، وإذا كان قبلها نفى فما بعدها إيجاب ، لأنّها هنا محموله على إلا ، فكان حكمها كحكمها.

ذكر ما افترقت فيه (إلا) و (غير)

قال أبو الحسن الأبّذىّ فى (شرح الجزوليّه) : افترقت (إلا) و (غير) فى ثلاثه أشياء :

أحـدها : أنّ غيرا يوصف بها ، حيث لا يتصوّر الاسـتثناء. وإلا ليست كـذلك. فتقول : عنـدى درهم غير جيـد ، ولو قلت : عندى درهم إلا جيّد ، لم يجز.

۱- انظر شرح المفصّل (۲ / ۸۷).

۲- انظر شرح المفصّل (۲ / ۸۸).

والثانى : أنّ إلا إذا كانت مع ما بعدها صفه لم يجز حذف الموصوف وإقامه الصفه مقامه ، فتقول : قام القوم إلّا زيد : ولو قلت : قام إلا زيد لم يجز بخلاف غير ، إذ تقول : قام القوم غير زيد ، وقام غير زيد. وسبب ذلك أنّ الأحرف لم تتمكّن فى الوصفيّه ، فلا تكون صفه إلا تابعا ، كما أنّ أجمعين لا تستعمل فى التأكيد إلا تابعا.

الثالث : أنّك إذا عطفت على الاسم الواقع بعد إلا كان إعراب المعطوف على حسب المعطوف عليه ، وإذا عطفت على الاسم الواقع بعد غير جاز الجرّ والحمل على المعنى.

ذكر ما افترق فيه الحال والتمييز

قال ابن هشام فى (المغنى) (١) : اعلم أنّهما اجتمعا فى خمسه أمور ، وافترقا فى سبعه :

فأوجه الاتفاق أنهما اسمان ، نكرتان ، فضلتان ، منصوبتان ، رافعتان للإبهام ، وأمّا أوجه الافتراق :

فأحدها : أنّ الحال تكون جمله وظرفا وجارّا ومجرورا. والتمييز لا يكون إلا اسما.

والثانى : أنّ الحال قد يتوقف معنى الكلام عليها ، نحو : (وَلا تَمْشِ فِى الْأَرْضِ مَرَحاً) [الإسراء : ٣٧] ، (لا تَقْرَبُوا الصَّلاةَ وَأَنْتُمْ سُكارى) [النساء : ٤٣] بخلاف التمييز.

والثالث : أنّ الحال مبيّنه للهيئات ، والتمييز مبيّن للذوات.

الرابع : أنّ الحال تتعدّد بخلاف التمييز.

الخامس : أنّه الحال تتقدّم على عاملها إذا كان فعلا متصرّفا ، أو وصفا يشبهه ، ولا يجوز ذلك فى التمييز على الصحيح.

السادس : أنّ حقّ الحال الاشتقاق ، وحقّ التمييز الجمود ، وقد يتعاكسان.

السابع : أنّ الحال تكون مؤكّده لعاملها ، ولا يقع التمييز كذلك ، انتهى.

قلت : وبقيت فروق أخرى تتبّعتها ، ولم أر من عدّها.

ذكر ما افترق فيه الحال والمفعول

قال ابن يعيش (٢) : الحال تشبه المفعول من حيث أنّها تجىء بعد تمام الكلام

١- انظر مغنى اللبيب (٥١٣).

٢- انظر شرح المفصّل (٢ / ٥٥).

واستغناء الفعل بفاعله وأنّ فى الفعل دليلا عليه ، كما كان فيه دليل على المفعول. ولهذا الشّبه استحّقت أن تكون منصوبه مثله.

وتفارقه فى أنّها هى الفاعل فى المعنى ، وليست غيره. فالراكب فى : جاء زيد راكبا ، هو زيد. وليس المفعول كذلك ، بل لا يكون إلا غير الفاعل ، أو فى حكمه ، نحو : ضرب زيد عمرا. ولذلك امتنع ضربتنى وضربتك ، لاتّحاد الفاعل والمفعول. فأمّا قولهم : ضربت نفسى فالنفس فى حكم الأجنبىّ ، ولذلك يخاطبها ربّها ، فيقول : يا نفس اقلعى ، مخاطبه الأجنبىّ.

ويعمل فيها الفعل اللازم ، وليس المفعول كذلك.

ولا تكون إلا نكره ، والمفعول يكون نكره ومعرفه. ولها شبه خاصّ بالمفعول فيه وخصوصا ظرف الزمان ، وذلك لأنّها تقدّر بفى كما يقدّر الظرف بفى. فإذا قلت : جاء زيد راكبا ، فتقديره : فى حال الركوب ، كما أن جاء زيد اليوم تقديره : فى اليوم. وخصّ الشبه بظرف الزمان. لأن الحال لا تبقى ، بل تنتقل إلى حال أخرى ، كما أن الزمان منقض لا يبقى ، ويخلفه غيره.

وقال الزمخشرىّ فى (المفصّل) (١) : يجوز إخلاء الجمله الحاليّه المقترنه بالواو عن الراجع إلى ذى الحال ، إجراء لها مجرى الظرف ، لانعقاد الشبه بينها وبينه.

وقال ابن النحاس فى (التعليقه) : الحال تشبه الظرف فى أنها مقدّره بفى ، وتفارقه فى أنّ (فى) تدخل على لفظ الظرف ، وفى الحال تدخل على حال مضافه إلى مصدرها ، نحو : جاء زيد قائما أى فى حال قيامه.

وقال السخاوىّ فى (شرح المفصّل) : الحال تشبه المفعول به ، وظرف الزمان ، والصّفه ، والتمييز والخبر.

أما شبهها بالمفعول به فلأنّ فى الفعل دلاله على كلّ واحد منهما ، فإذا قلت : (ضربت) دلّ ذلك على مضروب وعلى حال. ولأنّ كلّ واحد من الحال والمفعول اسم جاء بعد استقلال الفعل بالفاعل.

وأما شبهها بالظرف فمن قبل أنها مفعل فيها ، وأنها تنتقل كانتقال الزمان وانقضائه ، ويحسن فيها دخول فى.

وأما شبهها بالصفه فإنّ الصفه أصل الحال ، والحال منقوله من الصفه إلى

١- انظر المفصّل (٦۴).

الظرفيه ، ولهذا لا تكون الحال فى الغالب إلّا اسم فاعل أو مفعول. وأسماء الفاعل والمفعول إنما كانت فيه ليوصف بها. لا لتكون مفعولا فيها.

وأما شبهها بالتمييز فلأنها لا تكون إلّا نكره ، ولأنها تبيّن الهيئه التى وقع عليها الفعل ، كما يبيّن التمييز النوع.

وأما شبهها بالخبر فلأنها نكره جاءت لتفيد ، وكذلك الخبر. والتنكير فيه هو الأصل.

والفرق بينها وبين المفعول به أنها يعمل فيها المتعدّى وغير المتعدّى والمعانى. والمفعول به يكون ظاهرا ومضمرا ومعرّفا ومنكّرا ومشتقّا وغير مشتقّ ، والحال لا تكون إلا اسما ظاهرا نكره مشتقّه.

والفرق بينها وبين الظرف أن الحال هيئه الفاعل أو المفعول ، فهى فى المعنى صاحب الحال بخلاف الظرف. وأيضا فإنّ الظرف يعمل فيه معنى الفعل متأخّرا ومتقدّما ، وأما الحال فلا يعمل فيها معنى الفعل إلا متقدّما عليها.

وقال ابن الشجرىّ فى (أماليه) (١) : الحال تفارق المفعول به من أربعه أوجه :

الأول : لزومها التنكير ، والمفعول يكون معرفه ونكره.

والثانى : أنّ الحال فى الأغلب هى ذو الحال ، وأنّ المفعول هو غير الفاعل.

والثالث : أنّ الحال يعمل فيها الفعل ، ومعنى الفعل ، والمفعول لا يعمل فيه المعنى.

والرابع : أنّ المفعول يبنى له الفعل فيرفع رفع الفاعل ، والحال لا يبنى لها الفعل.

ذكر الفرق بين الجمله الحاليه والمعترضه

قال ابن هشام (٢) : كثيرا ما تشتبه المعترضه بالحاليه. ويميّزها منها أمور :

أحدها : أنّ المعترضه تكون غير خبريّه كالأمريّه ، والدعائيّه والقسميّه والتنزيهيّه.

والثانى : أنّه يجوز تصديرها بدليل استقبال كلن والسين وسوف والشرط.

الثالث : أنّه يجوز اقترانها بالفاء.

الرابع : أنه يجوز اقترانها بالواو مع تصديرها بالمضارع المثبت.

١- انظر الأمالى الشجريه (٢ / ٢٧٢).

٢- انظر مغنى اللبيب (٤٤١).

ذكر الفرق بين الإضافه بمعنى اللام وبينها بمعنى من

قال الأندلسىّ فى (شرح المفصّل) : الفرق بينهما من وجوه :

أحدها : أنّ الثانى غير الأول فى الإضافه التى بمعنى اللام ، سواء وافقه فى اسمه ، أو لم يوافقه ، فإنه يتّفق أن يكون اسم الغلام والمالك واحدا ، فالمغايره حاصله وإن اتّحد اللفظ. وأما التى بمعنى من فالأول فيها بعض الثانى.

الثانى : أنّ التى بمعنى اللام لا يصحّ فيها أن يوصف الأول بالثانى ، والتى بمعنى من يصحّ ذلك فيها.

الثالث : أن التى بمعنى اللام لا يصحّ فيها أن يكون الثانى خبرا عن الأول ، والتى بمعنى من يصحّ فيها ذلك.

قال ابن برهان : إذا صحّ أن يكون الثانى خبرا عن الأوّل فالإضافه بمعنى (من) ، فإن امتنع ذلك فهى بمعنى اللام.

الرابع : أنّ التى بمعنى اللام لا يصحّ انتصاب المضاف إليه فيها على التمييز ويصحّ فى التى بمعنى من.

ذكر الفرق بين حتى الجارّه وإلى

قال السخاوىّ فى (تنوير الدياجى) : (حتّى) إذا كانت جارّه وافقت (إلى) فى أنها غايه ، وخالفتها فى ثلاثه أشياء.

أحدها : أنها لا تدخل على المضمر ، فلا يقال : حتّاه ، كما يقال إليه.

الثانى : أنّ فيها معنى الاستثناء وليس ذلك فى إلى.

الثالث : أنّ إلى تقع خبرا للمبتدأ ، كقوله تعالى : (وَالْأَمْرُ إِلَيْكِ) [النمل : ٣٣] ، وحتّى لا تكون كذلك.

وقال ابن القوّاس فى (شرح ألفيّه ابن معط) : حتّى وإن شاركت إلى فى الغايه تخالفها فى أوجه :

أحدها : أنّ المجرور بها يجب أن يكون آخر جزء مما قبلها ، أو ملاقى الآخر. تقول (١) : (أكلت السمكه حتى رأسها ، ولا تقول حتى نصفها أو ثلثها ، كما تقول : إلى نصفها أو إلى ثلثها).

١- انظر شرح المفصّل (٨ / ١٦) ، وهمع الهوامع (١ / ٢٣).

الثانى : أنّ ما بعد حتّى لا يكون إلا من جنس ما قبلها ، فلا تقول : ركبت الخيل حتى الحمار ، ولا يلزم ذلك فى إلى تقول : ذهب الناس إلى السوق.

والثالث : أنّ حتى لا تقع مع مجرورها خبرا لمبتدأ بخلاف إلى.

والرابع : أنها مختصه بالظاهر بخلاف إلى.

ذكر ما افترق فيه المصدر واسم الفاعل

قال ابن السّراج فى (الأصول) : الفرق بين المصدر وبين اسم الفاعل أنّ المصدر يجوز أن يضاف إلى الفاعل وإلى المفعول. تقول : عجبت من ضرب زيد عمرا ، فيكون (زيد) هو الفاعل فى المعنى ، ومن ضرب زيد عمرو فيكون (زيد) هو المفعول فى المعنى ، ولا يجوز هذا فى اسم الفاعل ، كما لا يجوز أن يقال : عجبت من ضارب زيد ، وزيد فاعل.

وقال المهلّبىّ : الفرق بينهما من ستّه أوجه :

١- أنّ اسم الفاعل يتحمّل الضمير بخلاف المصدر.

٢- وأنّ الألف واللام فيه تفيد شيئين : التعريف والموصوليّه ، وفى المصدر تفيد التعريف فقط.

٣- وأنه يجوز تقديم معموله عليه ، نحو : هذا زيدا ضارب ، بخلاف المصدر.

٤- وأنه يعمل بشبه الفعل ، والمصدر قائم بنفسه ، لا يعمل بشبه شىء لأنه الأصل.

٥- وأنه لا يعمل إلا فى الحال والاستقبال ، والمصدر يعمل فى الأزمنه الثلاثه.

٦- والسادس ما ذكره ابن السرّاج من الإضافه.

وقال نظما : [الوافر]

تنافى مصدر الأفعال واسم

لفاعلها بواحده وخمس :

ضمير بعده ألف ولام

وتقديم لمعمول بنكس

وتحذوها الإضافه ثمّ وزن

وأزمنه تجلّت غير حدس

وقال ابن الشـجرىّ فى (أماليه) (١) : ومن الفرق بينهما أنّ المصـدر يعمل معتمـدا وغير معتمـد ، واسم الفاعل لا يعمل إلا معتمدا على موصوف أو ذى خبر أو حال.

١- انظر الأمالى الشجريه (١ / ٣٧).

ذكر ما افترق فيه المصدر والفعل

قال أبو الحسين بن أبى الربيع فى (شرح الإيضاح) : يحذف الفاعل من المصدر ، نحو : (أَوْ إِطْعامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيماً) [البلد : ١۴ - ١۵] بخلاف الفعل ، فإنه لا يحذف معه ، لأنّ فى ذلك نقضا للغرض ، لأنه بنى للإخبار عنه ، والمصدر لم يبن لفاعل ولا مفعول. وإنما يطلبهما من جهه المعنى ، فكما يحذف معه المفعول يحذف الفاعل ، لأن بنيه المصدر لهما سواء.

ذكر ما افترق فيه المصدر و (أن) و (أنّ) وصلتهما

افترقا فى أمور :

الأول والثانى : قال ابن مالك فى (شرح العمده) : إذا لم يشارك المصدر المعلّل فى الفاعل والزمان معا فلا بدّ من حرف التعليل ، نحو : جئتك لرغبتك فىّ ، أو جئتك الساعه لوعدى إياك أمس. فلو كان المصدر أن وصلتها ، أو أنّ وصلتها لم يجب حرف التعليل ، فيجوز أن يقال : جئتك أن رغبت فىّ ، وجئتك الساعه أن وعدتك أمس ، وكذلك أنك رغبت فىّ ، لأنّ أن وأنّ قد اطّرد فيهما جواز الاستغناء عن حروف الجرّ فى هذا الباب وغيره ، انتهى.

يشير بقوله : (وغيره) ، إلى قوله فى الألفيه فى باب التعدّى واللزوم :

والحذف مع أنّ وأن يطّرد

مع أمن لبس ، كعجبت أن يدوا

فيقال : عجبت أن قمت ، وعجبت عن قيامك بإظهار الجارّ مع المصدر وجوبا ، وحذفه مع أن أو أنّ وصلتها.

الثالث : قال أبو حيّان : زعم ابن الطراوه أنه لا يجوز أن يضاف إلى أن ومعمولها. قال : لأنّ أن معناها التراخى ، فما بعدها فى جهه الإمكان وليس بثابت ، والتيّه فى المضاف إثبات عينه بثبوت عين ما أضيف إليه ، فإذا كان ما أضيف إليه غير ثابت فى نفسه فأن يثبت غيره محال.

قال أبو حيّان : وهو مردود بالسماع ، فقد حكاها الثقات عن العرب فى قولهم : مخافه أن تفعل. ويقال : أجىء بعد أن تقوم ، وقبل أن تخرج.

الرابع : قال ابن يعيش (١) : قالوا فى التحذير : إيّاى وأن يحذف أحدكم الأرنب ،

١- انظر شرح المفصّل (٢ / ٢۶).

يعنى يرميه بسيف أو نحوه. فأن فى موضع نصب ، كأنّه قال : إياى وحذف أحدكم الأرنب ، ولو حذفت الواو لجاز مع أن ، فيقال : إيّاى أن يحذف أحدكم الأرنب ، ولو صرّح بالمصدر لم يجز حذف الواو ولا من. والفارق بينهما أنّ أن وما بعدها من الفعل ، وما يعمل فيه مصدر ، فلمّا طال جوّزوا فيه من الحذف ما لم يجز فى المصدر الصريح.

الخامس : قال أبو حيّان فى إعرابه : نصّوا على أنّ (أن) المصدريه لا ينعت المصدر المنسبك منها ومن الفعل ، فلا يوجد فى كلامهم : يعجبنى أن قمت السريع ، تريد (قيامك السريع) ولا عجبت من أن تخرج السريع ، أى : من خروجك السريع ، قال : وحكم باقى الحروف المصدريه حكم أن ، فلا يوجد فى كلامهم وصف المصدر المنسبك من أنّ ، ولا من ما ، ولا من كى ، بخلاف صريح المصدر ، فإنه يجوز أن ينعت ، وليس لكلّ مصدر حكم المنطوق به ، وإنّما يتّبع فى ذلك ما تكلّمت به العرب.

وقال ابن هشام فى (المغنى) : اعلم أنهم حكموا لأن وأنّ المقدّرتين بمصدر معرّف بحكم الضمير ، لأنه لا يوصف كما أنّ الضمير كذلك.

السادس والسابع والثامن : قال ابن هشام فى (المغنى) : لا يعطى المصدر حكم أن وأنّ وصلتهما فى جواز حذف الجارّ ، ولا فى سدّهما مسدّ جزأى الإسناد فى باب ظنّ وعسى ، ولا فى النيابه عن ظرف الزمان ، تقول : عجبت أن تقوم ، أو أنّك قائم. ولا يجوز عجبت قيامك. وتقول : حسبت أن تقوم وأنّك قائم ، ولا تقول : حسبت قيامك ، حتى تذكر الخبر ، وتقول : عسى أن تقوم ، ولا يجوز عسى قيامك. وتقول : جئتك صلاه العصر ، ولا يجوز جئتك أن تصلّى العصر ، خلافا لابن جنّى والزمخشرى ، وقال ابن إياز : يجوز حذف حرف الجرّ مع أنّ وأن كثيرا ، ولا يجوز مع المصدر. لا تقول : رغبت لقاءك ، وتريد : فى لقائك ، إذ المسوّغ للحذف معهما طول الكلام بصلتهما ، ولا طول هنا.

وقال ابن القوّاس : يجوز فى باب التحذير مع أن من حذف حرف الجرّ وحذف حرف العطف ما لا يجوز فى غيرها مصدرا كان أو غيره.

التاسع : قال ابن يعيش (١) : فى قوله تعالى : (إِنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلَ ما أَنَّكُمْ) [الذاريات : ٢٣] وقول الشاعر : [البسيط]

١- انظر شرح المفصّل (٣ / ٨١).

٣٣١- (١)لم يمنع الشّرب منها غير أن نطقت

[حمامه فى غصون ذات أو قال]

بنيت (مثل وغير) على الفتح لإضافتهما إلى غير متمكّن. فإن قيل : فأن والفعل فى تأويل المصدر ، وكذلك أنّ المشدده مع ما بعدها. والمصدر اسم متمكن فحينئذ (مثل وغير) قد أضيفا إلى متمكّن ، فلم وجب البناء؟.

قيل : كون أن مع الفعل فى تقدير المصدر شىء تقديرىّ ، والاسم غير ملفوظ به ، وإنما الملفوظ به حرف وفعل ، فلما أضيفا إلى ما ذكرنا مع لزومهما الإضافه بنيا معها ، لأن الإضافه بابها أن تقع على الأسماء المفرده. فلما خرجت هنا عن بابها بنى الاسم.

العاشر : يقال : ضربت زيدا ضربا ، ولا يقال ضربت زيدا أن ضربت ، على إيقاع أن والفعل موقع المصدر ، وأجازه الأخفش (٢).

وحجه الجمهور أنّ (أن) تخلّص الفعل للاستقبال والتأكيد إنما يكون بالمصدر المبهم ، وعلّله بعضهم بأنّ (أن تفعل) يعطى محاوله الفعل ، ومحاوله المصدر ليست بالمصدر ، فكذلك لم يسغ لها أن تقع مع صلتها موقع المصدر.

قال صاحب البديع : أجاز الأخفش مسأله لا يجيزها غيره : ضربت زيدا أن ضربت ، ويقول : هو فى تقدير المصدر.

الحادى عشر : قد ينوب المصدر عن الظرف ، نحو : جئتك قدوم الحاجّ ، وانتظرتك حلب ناقه. ولا ينوب فى ذلك المصدر المؤول ، وهو أن والفعل ، نحو : (وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَ) [النساء : ١٢٧] ، إذا قدّر بفى خلافا للزمخشرى.

الثانى عشر : قال ابن مجاشع فى كتاب (معانى الحروف) : الفرق بين كرهت خروجك ، وكرهت أن تخرج أنّ الأول مصدر غير موقّت ، والثانى مصدر موقّت لأنه بيّن فيه الوقت.

١- ٣٣١- الشاهد لأبى قيس بن الأسلت فى ديوانه (ص ٨٥) ، وجمهره اللغه (ص ١٣١٦) ، وخزانه الأدب (٣ / ٤٠٦) ، والدرر (٣ / ١٥٠) ، ولأبى قيس بن رفاعه فى شرح أبيات سيبويه (٢ / ١٨٠). وشرح شواهد المغنى (١ / ٤٥٨) ، وشرح المفصّل (٣ / ٨٠) ، وبلا نسبه فى الكتاب (٢ / ٣٤٤) ، وخزانه الأدب (٦ / ٥٣٢) ، وسرّ صناعه الإعراب (٢ / ٥٠٧) ، وشرح التصريح (١ / ١٥) ، وشرح المفصّل (٣ / ٨١) ، ولسان العرب (نطق) و (وقل) ، ومغنى اللبيب (١ / ١٥٩) ، وهمع الهوامع (١ / ٢١٩).
٢- انظر همع الهوامع (١ / ١٨٧).

وقال الأندلسىّ فى (شرح المفصل) : الفرق بين ذكر (أن) مع الفعل بمعنى المصدر ، وبين الإفصاح بذكر المصدر من وجهين :

أحدهما : ذكره علىّ بن عيسى ، أن ذكر المصدر بمنزله المجمل ، لأنه يحتمل الفعل الذى نسب إلى فاعله ، والفعل الذى فعل ، والفعل الذى فعله ، وإذا ذكرت (أن) مع الفعل فقد أفصحت بالمعنى الذى أردت من ذلك. مثال ذلك : أعجبنى أن ضرب زيد ، وأن ضرب زيد ، وأن تضرب وأن يضرب زيد.

والآخر : أنّ ذكر المصدر لا يدلّ على زمان بعينه ، وذكر (أن) مع الفعل يدلّ على أنّ الفعل وقع من فاعله فيما مضى ، أو يقع فيما يأتى.

وفرق ثالث وهو أنّ (أن) وصلتها له شبه بالمضمر فى أنّه لا يوصف ، ولذلك اختار الجرمى فى البرّ من قوله تعالى : (لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُوَلُّوا) [البقره : ١٧٧] النصب لأنه إذا اجتمع مضمر ومظهر فالوجه أن يكون المضمر الاسم ، لأنه أذهب فى الاختصاص ، انتهى.

وفى تذكره ابن مكتوم عن تعاليق ابن جنّى : من قال (١) : [البسيط]

[ترتع ما رتعت حتى إذا ادّكرت]

فإنّما هى إقبال وإدبار

لم يقل : فإنما هى أن تقبل وأن تدبر. وإن كان هذا بمعنى المصدر ، وذلك لأن قوله إقبال مصدر دالّ على الأزمنه الثلاثه دلاله مبهمه غير مخصوصه ، فهو عامّ ، وقولك أن تقبل خاصّ ، لأنّ أن تخصّص الاستقبال. فلما كانوا توسّعوا فى الأول ، وهو المصدر ، لم يتوسّعوا فى هذا الثانى ، وإن كان معناه المصدر للمخالفه التى بينهما ، انتهى.

ذكر ما افترق فيه المصدر واسم الفاعل

فى تذكره ابن الصائغ قال : نقلت من مجموع بخطّ ابن الرماح :

يفارق المصدر اسم الفاعل فى عمله مطلقا ، وعدم تقديم معموله ، وإضافته للفاعل ، وتعريفه بأل العهديّه والجنسيه غير الموصوله ، وعدم الجمع بين أل والإضافه ، وعدم الاعتماد والعمل غير مفرد إلا فى (٢) : [الطويل]

[وعدت وكان الخلف منك سجيّه]

مواعيد عرقوب أخاه [بيثرب]

١- مرّ الشاهد رقم (٤٠).

٢- مر الشاهد رقم (٢٣٢).

وتركته بملاحس البقر أولادها.

ذكر ما افترق فيه اسم الفاعل والفعل

قال فى (البسيط) : اعلم أنّ اسم الفاعل ينقص عن الفعل ، ويفارقه بستّه أشياء :

أحدها : لا يعمل عند البصريين إلّا فى الحال والاستقبال ، والفعل يعمل مطلقا.

الثانى : اشتراط اعتماده عند البصريين.

الثالث : إذا جرى على غير من هو له برز ضميره عند البصريين بخلاف الفعل.

الرابع : أنه يجوز تعديته بحرف الجرّ ، وإن امتنع ذلك فى فعله ، نحو : (فَعَّالٌ لِما يُرِيدُ) [هود : ١٠٧] ، وقال الشاعر : [الوافر]

٣٣٢- (١)ونحن التّاركون لما سخطنا

ونحن الآخذون لما رضينا

الخامس : أنّ اسم الفاعل مع فاعله يعدّ من المفردات بخلاف الفعل مع فاعله. ولذلك يعرب بخلاف الفعل مع فاعله عند التسميه به.

السادس : أنّ الألف والواو فى : (ضاربان وضاربون) حرفان يدلّان على التثنيه والجمع ، وهما فى : (يضربان ويضربون) اسمان يدلّان على الفاعل المثنى والمجموع.

وقال فى موضع آخر : اعلم أنّ الألف والياء والواو اللاحقه لاسم المفعول واسم الفاعل حروف دالّه على التثنيه والجمع. والفاعل فيها ضمير لا يبرز ، بخلاف الفعل ، فإنّها فيه ضمائر داله على المثّنى والمجموع والفاعله المخاطبه عند سيبويه (٢). وإنما حكمنا بأنها حروف ، وليست بضمائر لتغيّرها بدخول العامل ، والضمائر فى الفعل لا تتغيّر بدخوله. وإنما لم يبرز ضمير الفاعل فى الصفات فى تثنيه ولا جمع لثلاثه أوجه :

أحدها : لتنحطّ رتبتها عن رتبه الفعل الذى هو أصلها فى العمل ، فإنه يبرز فيه ضمير التثنيه ، والجمع.

والثانى : أنه لو برز لكان بصوره الضمير الدالّ على التثنيه والجمع فى الفعل ، وحينئذ فيؤدى إلى اجتماع ألفين فى التثنيه ، أحدهما : ضمير ، والثانى : علامه التثنيه ، واجتماع واوين فى الجمع ، إحداهما : ضمير ، والثانيه : علامه الجمع ، ولا يجوز الجمع بينهما لأنهما ساكنان ، فلا بدّ من حذف أحدهما. وإذا كان لا بدّ من الحذف حكمنا باستتار الضمير خيفه من الحذف ، لأن الموجود علامه التثنيه والجمع ، وليس بضمير بدليل تغيّره ، والضمير لا يتغيّر.

١- ٣٣٢- الشاهد لعمرو بن كلثوم فى ديوانه (ص ٨٣) ، وشرح المفصّل (٦ / ٧٨).

٢- انظر الكتاب (١ / ٤٤).

والثالث : أنّ الصفه لمّا كانت تثنّى وتجمع بحكم الاسميّه استغنى عن بروز ضميرها بدليل علامه التثنيه والجمع عليه ، بخلاف الفعل ، فإنه لا يثنّى ولا يجمع ، فلذلك برز ضميره ليدلّ على تثنيه الفاعل وجمعه.

وذكر الأندلسىّ بدل الوجه الرابع فى الفرق أنّ اسم الفاعل إذا ثنّى أو جمع ، واتّصل به ضمير وجب حذف نونه ، لاتصال الضمير - على المشهور ، وذلك لا يجب فى الفعل ، بل يتّصل الضمير به. وقال المهلّبىّ : [الطويل]

مراتب ستّ لم تكن لاسم فاعل

تنزّل عنها ، واستبدّ بها الفعل

يحلّ إذا لم يعتمد فى محلّه

ولا بدّ من إبراز مضمره يتلو

وإن كان معناه المضىّ فمبطل

وتسقط نوناه إذا مضمر يخلو

وتقديره فردا ، وجعلك واوه

وأختا لها فى الجمع حرفا به يعلو

ذكر ما افترق فيه اسم الفاعل واسم المفعول

من ذلك أنّ اسم الفاعل يبنى من اللازم كما يبنى من المتعدّى ، كقائم وذاهب ، واسم المفعول إنما يبنى من فعل متعد ، لأنه جار على فعل ما لم يسمّ فاعله. فكما أنه لا يبنى إلا من متعدّ كذلك اسم المفعول. ذكره فى (البسيط) قال : فإن عدّى اللازم بحرف جرّ أو ظرف جاز بناء اسم المفعول منه نحو : (غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ) [الفاتحه : ٧] وزيد منطلق به.

ومن ذلك قال ابن مالك فى (شرح الكافيه) : انفرد اسم المفعول عن اسم الفاعل بجواز إضافته إلى ما هو مرفوع معنى ، نحو : الورع محمود المقاصد ، وزيد مكسوّ العبد ثوبا.

وقال الأندلسىّ فى (شرح المفصّل) : الفرق بين اسم الفاعل المراد به الماضى وبين اسم الفاعل المراد به الحال أو الاستقبال من وجوه :

أحدها : أنّ الأول لا يعمل إلا إذا كان فيه اللام بمعنى الذى ، والثانى يعمل مطلقا.

ثانيها : أنّ الأول يتعرّف بالإضافه بخلاف الثانى.

ثالثها : أنّ الأول إذا ثنّى أو جمع لا يجوز فيه إلا حذف النون والجرّ ، والثانى يجوز فيه وجهان : هذا ، وبقاء النون والنصب.

ص: ١٩٨

ذكر ما افترق فيه الصفه المشبّهه واسم الفاعل

قال ابن القوّاس فى (شرح الكافيه) : الصفه المشبّهه تشبه اسم الفاعل من وجوه ، وتفارقه من وجوه. أما وجوه الشّبه فأربعه : التذكير ، والتأنيث ، والتثنيه ، والجمع. وأما وجوه المفارقه فسبعه :

أحدها : أنها لا تعمل إلا فى السببىّ دون الأجنبى ، نحو : زيد حسن وجهه ولا يجوز : حسن وجه عمرو كما يجوز ضارب وجه عمرو لنقصانها عن مرتبه اسم الفاعل.

والثانى : لا يتقدّم معمولها عليها ، فلا يقال : زيد وجها حسن ، كما يقال : زيد عمرا ضارب.

والثالث : عدم شبه الفعل ، ولذلك احتاجت فى العمل إلى شبه اسم الفاعل.

الرابع : أنها لا توجد إلا ثابته فى الحال ، سواء كانت موجوده قبله أو بعده فإنها لا تتعرض لذلك ، بخلاف اسم الفاعل فإنه يدلّ على ما يدلّ عليه الفعل ، ويستعمل فى الأزمنه الثلاثه ، ويعمل منها فى الحال والاستقبال ، ولذلك إذا قصدنا بالصفه معنى الحدوث أتى بها على زنه اسم الفاعل فيقال فى حسن : حاسن. فحسن هو الذى ثبت له الحسن مطلقا ، وحاسن الذى ثبت له الآن أو غدا. وفى التنزيل (وَضائِقٌ بِهِ صَدْرُكَ) [هود : ١٢] ، فعدل عن ضيّق إلى ضائق ، ليدلّ على عروض ضيق ، وكونه غير ثابت فى الحال.

لا يقال فإذا دلّت على معنى ثابت كانت مأخوذه من الماضى ، لكونه قد ثبت ، وحينئذ فيلزم ألّا تعمل ، لكون اسم الفاعل المشبّه به للماضى ، وهو لا يعمل. لأنّا نقول : إنما يلزم ذلك أن لو كان دلالتها على الثبوت ، وتعلّقها بالماضى يخرجها عن شبه اسم الفاعل للحال مطلقا ، وهو ممنوع. بل معنى الحال موجود فيها ، فإنك إذا قلت : مررت برجل حسن الوجه ، دلّ على أنّ الصفه موجوده لاتصال زمانها من إخبارك ، لا أنها وجدت ثمّ عدمت.

الخامس : أنها لا تؤخذ إلا من فعل لازم.

السادس : أنها إذا دخل عليها أل وعلى معمولها كان الأجود فى معمولها الجرّ ، بخلاف اسم الفاعل فإن النصب فيه أجود.

السابع : أنه لا يجوز أن يعطف على المجرور بها بالنصب ، فلا يقال : زيد كثير المال والعبيد ، بنصب العبيد ، كما يقال : زيد ضارب عمرو ، وبكرا لأنه إنما يعطف على الموضع بالنصب إذا كان المعطوف عليه منصوبا فى المعنى.

وليس معمولها كذلك ، بل هو مرفوع فى المعنى ، لأن الأصل فى : كثير المال ، كثير ماله.

وذكر ابن السرّاج فى (الأصول) فرقا ثامنا ، وهو أنّ اسم الفاعل لا يجوز إضافته إلى الفاعل ، لا يجوز أن تقول : عجبت من ضارب زيد ، وزيد فاعل. ويجوز فى الصفه المشبّهه إضافتها إلى الفاعل ، لأنها إضافه غير حقيقيه ، نحو : الحسن الوجه والشديد اليد. فالحسن للوجه ، والشدّه لليد ، والمعنى حسن وجهه.

وزاد ابن هشام فى (المغنى) (١) فروقا أخرى :

أحدها : أنّ اسم الفاعل لا يكون إلا مجاريا للمضارع فى حركاته وسكناته ، وهى تكون مجاريه له ، كمنطلق اللسان ، ومطمئنّ النفس ، وطاهر العرض ، وغير مجاريه له ، وهو الغالب.

والثانى : أنه لا يخالف فعله فى العمل ، وهى تخالفه فإنها تنصب مع قصور فعلها.

والثالث : أنه لا يقبح حذف موصوف اسم الفاعل وإضافته إلى مضاف إلى ضميره ، نحو مررت بقاتل أبيه ، ويقبح مررت بحسن وجهه.

والرابع : أنه يفصل مرفوعه ومنصوبه كزيد ضارب فى الدار أبوه عمرا ، ويمتنع عند الجمهور زيد حسن فى الحرب وجهه ، رفعت أو نصبت.

والخامس : أنّه يجوز إتباع معموله بجميع التوابع ، ولا يتبع معمولها بصفه. قاله الزّجاج ومتأخرو المغاربه.

والسادس : أنّه يجوز حذفه وإبقاء معموله ، وهى لا تعمل محذوفه.

وقال الأندلسى فى (شرح المفصّل) : الأمور التى ضارعت بها الصفه المشبّهه اسم الفاعل ستّه : الاشتقاق ، واتحاد المعنى ، والإفراد ، والتثنيه ، والجمع والتذكير ، والتأنيث.

وأما الفرق بينها وبين اسم الفاعل فمن وجوه :

أحدها : أنّ هذه الصفات لا توجد إلا حالا ، واسم الفاعل يصلح للأزمنه الثلاثه.

ثانيها : أنّها لا تعمل إلا فيما كان من سبب موصوفها ، أعنى الاسم الذى تجرى عليه إعرابا.

ثالثها : لا يتقدّم معمولها عليها.

١- انظر مغنى اللبيب (٥١١).

رابعها : أنّ المنصوب بها ليس مفعولا به صريحا.

خامسها : أنّ الألف واللام متى كانت فيها وفى معمولها كان الأصل الجرّ.

سادسها : أنّه لا يعطف على المجرور بها نصبا.

سابعها : أنها تعمل مطلقا من غير تقييد بزمان أو ألف ولام.

ثامنها : أنّها يقبح أن يضمر فيها الموصوف ويضاف معمولها إلى مضمره.

تاسعها : أنها لا تكون علاجا ، واسم الفاعل قد يكون وقد لا يكون.

عاشرها : أنّها لا توافق الفعل عدّه وحركه وسكونا.

قال ابن برهان : ضارب يعمل عمل فعله الذى أخذ منه ، وحسن يعمل ما يعمل فعله ، لأنه ينصب تشبيها له بضارب. وبينهما فرق من طريق ، المعنى وذلك أنّ الفاعل فى : زيد ضارب عمرا غير المنتصب ، والفاعل فى المعنى فى : زيد حسن الوجه هو المنتصب. فإن قيل : ما العلّه فى حمل حسن الوجه على ضارب؟ قلنا : لأنّهما صفتان.

قال الأندلسىّ : هذا الذى ذكر فرق آخر أيضا ، وهو أنّ المنصوب بها فاعل فى المعنى ، وذلك أنّك إذا قلت : زيد ضارب عمرا ، فقد أخبرت بوصول الضرب من زيد إلى عمرو ، وأما زيد حسن الوجه فلا يخبر أنّ الأول فعل بالوجه شيئا ، بل الوجه هو الفاعل فى الحقيقه إذا الأصل زيد حسن وجهه. ويشترط فيها الاعتماد كما اشترط فى اسم الفاعل.

ذكر ما افترق فيه أفعل فى التعجّب وأفعل التفضيل

قال صاحب (البسيط) : التعجّب والتفضيل يشتركان فى اللفظ والمعنى : أما اللفظ فلتركّبهما من ثلاثه أحرف أصول وهمزه.

وأمّا المعنى فلأنّ ما أعلم زيدا! وزيد أعلم من عمرو يشتركان فى زياده العلم ، ويفترقان فى أنّ أفعل فى التعجّب ينصب المفعول به ، نحو : ما أحسن زيدا! وأفعل التفضيل لا ينصب المفعول به على أشهر القولين ، والثانى أنه ينصبه للسماع والقياس : أما السماع فقوله (١) : [الطويل]

أكرّ وأحمى للحقيقه منهم

وأضرب منّا بالسيوف القوانسا

وأما القياس فإنه اسم مأخوذ من فعل ، فوجب أن يعمل عمل أصله قياسا على

١- مرّ الشاهد رقم (٩٢).

سائر الأسماء العامله ، والجواب عن البيت أنّ القوانس منصوب بفعل دلّ عليه أضرب ، أى : نضرب القوانسا ، وعن القياس أنه مدفوع بالفارق من وجهين :

أحدهما : أنّ الأسماء العامله لها أفعال بمعناها ، فلذلك عملت نظرا إلى الفعل الذى بمعناها ، وأفعل التفضيل ليس له فعل بمعناه فى الزياده حتى يعمل نظرا إلى فعله.

والثانى : أنّ أصل العمل للفعل ، ثمّ لما قويت مشابهته له ، وهو اسم الفاعل واسم المفعول ، ثمّ لما شبه بهما من طريق التثنيه والجمع والتذكير والتأنيث وهى الصفه المشبّهه. وأفعل التفضيل إذا صحبته (من) امتنعت منه هذه الأحكام ، فبعد لذلك عن شبه الفعل ، فلذلك لم يعمل فى الظاهر. ذكره صاحب (البسيط).

ذكر ما افترق فيه نعم وبئس وحبّذا

قال ابن النحّاس فى (التعليقه) : (حبّذا) كنعم وبئس فى المبالغه فى المدح والذمّ ، إلّا أنّ بينهما فرقا ، وهو أنّ حبّذا مع كونها للمبالغه فى المدح تتضمّن تقريب الممدوح من القلب وكذلك فى الذمّ تتضمّن بعد المذموم من القلب. وليس فى نعم وبئس تعرّض لشىء من ذلك.

قال : ومما افترقا فيه : أنّه يجوز فى حبّذا الجمع بين الفاعل الظاهر والتمييز ، من غير خلاف ، نحو : حبّذا رجلا زيد. وجرى فى نعم وبئس خلاف ، فمنعه جماعه وجوّزه آخرون منهم الفارسىّ والزمخشرىّ ، وفصّل جماعه منهم ابن عصفور ، فقالوا : إن اختلف لفظ الفاعل الظاهر والتمييز ، وأفاد التمييز معنى زائدا جاز الجمع بينهما وإلّا لم يجز.

قال : وإنما جرى الخلاف فى نعم وبئس ، ولم يجر فى حبّذا لأنّ بينهما فرقا ، وهو أنّ الفاعل فى حبّذا - وهو اسم الإشاره - مبهم ، فله مرتبه من مرتبتى فاعلى نعم وهما المظهر والمضمر. فليس اسم الإشاره واضحا كوضوح فاعل نعم المظهر ، فلا يحتاج إلى تمييز ، ولا مبهما كإبهام المضمر فى نعم ، فيلزم تمييزه. بل لمّا كان فيه إبهام فارق به الفاعل المظهر فى نعم جاز أن يجمع بين الفاعل والتمييز فى حبّذا. ولما قل إبهامه عن إبهام المضمر فى نعم جوّزنا عدم التمييز فى حبّذا ظاهرا ومقدّرا ، ولم نجزه فى نعم ، انتهى.

ذكر ما افترقت فيه التوابع

قال فى (البسيط) : الفرق بين الصفه والتأكيد من خمسه أوجه :

أحـدها : أنه لا يصحّ حذف المؤكّد ، ويصحّ حذف الموصوف. وسـرّه أنّ التأكيد ليس فيه زياده على المؤكّد ، بل هو هو بلفظه أو بمعنـاه ، فلو حـذف لبطل سـرّ التأكيـد. وأما الصـفه ففيها معنى زائـد على الموصوف فإذا علم الموصوف جاز حـذفه وإبقاؤها لإفادتها المعنى الزائد على الموصوف. لأنها بمنزله المستقلّ بالنظر إلى المعنى الزائد.

والوجه الثانى : أنّ التوكيـد المتعدّد لا يعطف بعضه على بعض ، والصـفات المتعدّده يجوز عطف بعضـها على بعض ، وسـرّه أنّ ألفاظ التوكيد متّحده المعانى. وألفاظ الصفات متعدّده المعانى. فجاز عطفها لتعدّد معانيها ، ولم يجز فى التأكيد لاتحاد معانيه.

والوجه الثـالث : أنّ ألفـاظ التأكيـد لاـ يجوز قطعهـا عن إعراب متبوعها والصـفات يجوز قطعها عن إعرابه ، وسـرّه أنّ القطع إنما يكون لمعنى مـدح أو ذمّ وهو موجود فى الصـفات ، فلـذلك جاز قطعها. وأما التأكيـد فلا يسـتفاد منه مـدح ولا ذمّ ، فلذلك لم يجز قطعه.

والوجه الرابع : أنّ التأكيد يكون بالضـمائر دون الصـفات ، وسـرّه أنّ التأكيد يقوّى المعنى فى نفس السامع بالنسبه إلى رفع مجاز الحكم ، وإن كان المحكوم عليه فى نهايه الإيضاح. فلـذلك احتيج إليه. وأما الصـفه فلأنّ المقصود منها إيضاح المحكوم عليه ، وهو فى نهايه الإيضاح ، فلا يحتاج إلى إيضاح ، لأنه إن كان لمتكلم أو مخاطب فقرينه التكلّم أو الخطاب توضّحهما ، وإن كان لغائب فالقرينه الظاهره توضّحه ، فلا يحتاج إلى إيضاح.

والوجه الخامس : أنّ النكرات تؤكّد بتكرير ألفاظها دون معانى ألفاظها ، وتوصف ، وسـرّه أن معانى ألفاظها معارف ، ولا تؤكّد النكرات بالمعارف ، وأما الوصف فإنها توصف بما يوافقها فى التنكير.

وقال الأندلسىّ فى (شرح المفصّل) : النعت يفارق التوكيد من أوجه :

الأول : أنّ التأكيـد إن كـان معنويـا فألفـاظه محصوره ، وألفـاظ الصـفات ليست كـذلك ، وإن كـان لفظيا فإنه يجرى فى الكلم بأسرها مفرده ومركّبه ، والنعت ليس كذلك.

الثانى : أنّ النعت يتبع المعرفه والنكره ، والتأكيد لا يتبع إلا المعارف ، أعنى التأكيد المعنوىّ.

الثالث : أنّ الصفه يشترط فيها أن تكون مشتقّه ، ولا كذلك فى التأكيد.

قال : وعطف البيان يجامع الصفه من حيث أنه يبيّن ويوضّح كما تفعل الصفه فى الجمله. ثم إنّهما يفترقان فى غير ذلك.

فالصفه مشتقه أبدا من معنى فى الموصوف ، أو فى شبيه استحقّ أن يوضع له اسم منه نحو : طويل مشتقّ من الطول ، فإذا قلت : رجل طويل ، فالرجل استحق أن يكون طويلا اسما له وواقعا عليه بطريق وجود الطول فيه. وأمّا عطف البيان فلا يكون مشتقّا.

وفرق ثان : وهو أنّ عطف البيان على الانفراد يدلّ على المقصود. فإذا قلت : زيد أبو عبد الله ، دلّ أبو عبد الله ، لو انفرد ، على الرجل المخصوص الذى قصد به زيد ، وأما الصفه فليست كذلك ، لأنك إذا قلت : رجل طويل ، ثم أفردت الطويل ، ولم تقدر جريه على رجل لم يدلّ عليه ، وإنما دل على شىء من صفته الطول على الجمله.

وفرق ثالث : أنّ عطف البيان لا يكون إلا بالمعارف ، والصفه تكون بالمعرفه والنكره.

وفرق رابع : أنّ النعت يكون للشىء وكيفيّته ، وعطف البيان لا يكون فيه ذلك.

وفرق خامس : أنّ النعت قد يكون جمله ، وعطف البيان ليس كذلك ، والنعت منه ما يكون للمدح ، ولا كذلك فى عطف البيان.

وأيضا فالصفه تتحمّل الضمير ، وعطف البيان لا يتحمّله ، وغير ذلك من الفروق ، انتهى.

وقال ابن يعيش (١) وصاحب (البسيط) : عطف البيان يشبه الصفه من أربعه أوجه ، ويفارقها من أربعه أوجه. أمّا أوجه الشبه :

فأحدها : أنه يبيّن المتبوع كبيان الصفه.

والثانى : أنّ حكمه حكم الصفه فى انسحاب العامل عليها.

والثالث : أنه يطابق متبوعه فى التعريف كالصفه.

والرابع : أنه لا يجرى على مضمر كالصفه.

وأما أوجه المفارقه :

فأحدها : أنّ الصفه بالمشتقّ غالبا ، وهو بالجوامد.

١- انظر شرح المفصّل (٣ / ٧١).

والثانى : أنّ عطف البيان يختصّ بالمعارف ، والصفه تكون فى المعارف والنكرات. وذكر بعضهم أنه يكون فى النكرات أيضا.

والثالث : أنّ حكم الصفه أن تكون أعمّ من الموصوف أو مساويه ، ولا تكون أخصّ منه ، لأنها تستمدّ من الفعل ، بدليل تحمّلها الضمير ، فلذلك انحطّت رتبتها لنظرها إلى ما أصله التنكير ، ولا يشترط ذلك فى عطف البيان نحو : مررت بأخيك زيد ، فإنّ زيدا أخصّ من الأخ.

الرابع : أنّ الصفه يجوز فيها القطع إلى النصب والرفع ، ولا يجوز ذلك فى عطف البيان ، لعدم المدح والذمّ المقتضى للقطع.

قالا : ويشبه البدل أيضا من أربعه أوجه ، ويفارقه من أربعه أوجه. أما أوجه الشبه :

فأحدها : أنه عباره عن الأول كالبدل.

والثانى : أنه يكون بالجوامد كالبدل.

والثالث : أنه قد يكون أخصّ من متبوعه وأعمّ منه كالبدل.

والرابع : أنه قد يكون بلفظ الأول على جهه التأكيد كقوله : [الرجز]

٣٣٣- (١)[إنّى وأسطار سطرن سطرا]

لقائل : يا نصر نصر نصرا

كالبدل.

وأما أوجه المفارقه : فأحدها : أنّ عطف البيان فى تقدير جمله على الأصحّ ، والبدل فى تقدير جملتين على الأصحّ.

والثانى : أنّ عطف البيان يشترط مطابقته لما قبله فى التعريف ، بخلاف البدل ، فإنه تبدل النكره من المعرفه وبالعكس.

والثالث : أنّ عطف البيان لا يجرى على المضمر كالوصف ، بخلاف البدل.

والرابع : أنّ البدل قد يكون غير الأول فى بدل البعض والاشتمال والغلط ، بخلاف عطف البيان.

وقال ابن جنّى فى (الخصائص) (٢) : حدّثنا أبو علىّ أنّ الزيادى سأل أبا الحسن

١- ٣٣٣- الرجز لرؤبه فى ديوانه (ص ١٧٤) ، والكتاب (٢ / ١٨٧) ، وخزانه الأدب (٢ / ٢١٩) ، والخصائص (١ / ٣٤٠) ، والدرر (٤ / ٢٢) ، وشرح شواهد الإيضاح (ص ٢٤٣) ، وشرح المفصّل (٢ / ٣) ، ولسان العرب (نصر) ، وبلا نسبه فى أسرار العربيه (ص

٢٩٧) ، والـدرر (٦ / ٢٦) ، ولسـان العرب (سـطر) ، ومغنى اللبيب (٢ / ٣٨٨) ، والمقاصـد النحويه (٤ / ٢٠٩) ، والمقتضب (٤ / ٢٠٩) ، وهمع الهوامع (١ / ٢٤٧).

٢- انظر الخصائص (٢ / ٤٢٨).

عن قولهم : مررت برجل قائم زيـد أبوه ، أأبوه بـدل أم صـفه؟ فقال أبو الحسن : لا أبالى بأيّهما أجبت. قال ابن جنّى : وهذا يدلّ على تداخل الوصف والبدل ، وعلى ضعف العامل المقدّر مع البدل.

وقال ابن يعيش (١) : قـد اجتمع فى البدل ما افترق فى الصـفه والتأكيد ، لأنّ فيه إيضاحا للمبدل ورفع لبس ، كما كان ذلك فى الصـفه ، وفيه رفع للمجـاز ، وإبطـال التوسع الـذى كـان يجوز فى المبـدل منه ، ألا ترى أنّك إذا قلت : جاءنى أخوك ، جاز أن تريـد كتابه أو رسوله ، فإذا قلت : زيـد ، زال ذلك الاحتمال ، كما لو قلت نفسه أو عينه ، فقد حصل باجتماع البدل والمبدل منه ما يحصل من التأكيد بالنفس والعين ، ومن البيان ما يحصل بالنعت. غير أنّ البيان فى البدل مقدّم ، وفى النعت والتأكيد مؤخّر.

وقـال ابن هشـام فى (المغنى) (٢) : افترق عطف البيـان والبـدل فى ثمـانيه أمور ، فـذكر من هـذه الأربعه التى ذكرهـا ابن يعيش وصاحب البسيط ثلاثه.

والرابع والخامس والسادس : أنّ عطف البيان لا يكون جمله ، ولا تابعا لجمله ، ولا فعلا تابعا لفعل ، بخلاف البدل.

والسابع : أنه لا يكون بلفظ الأول ، ويجوز ذلك فى البـدل ، بشـرط أن يكون مع الثانى زياده بيان ، كقراءه يعقوب : (وَتَرى كُلَّ أُمَّةٍ جاثِيَةً كُلُّ أُمَّةٍ تُدْعى إِلى كِتابِهَا) [الجاثيه : ٢٨] بنصب كلّ الثانيه.

والثامن : أنه ليس فى نيه إحلاله محلّ الأول ، بخلاف البدل ، ولهذا امتنع البدل ، وتعيّن البيان فى نحو : يا زيد الحارث ويا سعيد كرز ، وفى نحو : أنـا الضارب الرجل زيـد ، وفى نحو : زيـد أفضل الناس الرجال والنساء ، أو النساء والرجال ، وفى نحو : يا أيّها الرجل غلام زيد ، وفى نحو : أىّ الرجلين زيد وعمرو جاءك ، وفى نحو : جاءنى كلا أخويك زيد وعمرو.

وقـال ابن هشام فى (المغنى) (٣) : وعباره ابن السرّاج الفرق بين عطف البيان وبين البـدل أن عطف البيان تقـديره تقـدير النعت التابع للاسم ، والبدل تقديره أن يوضع موضع الأول.

١- انظر شرح المفصّل (٣ / ٦٦).

٢- انظر المغنى اللبيب (٥٠٨).

٣- انظر مغنى اللبيب (٥٠٨).

قال : والفرق بين العطف وبين النعت والبدل أنّ الثانى فى العطف غير الأول ، والنعت والبدل هما الأول.

قال ابن يعيش (١) : ويتبيّن الفرق بينهما بيانا شافيا فى موضعين :

أحدهما : النداء نحو : يا أخانا زيدا.

والثانى نحو : أنا الضارب الرجل زيد. فإنه يتعيّن فيهما جعل زيد عطف بيان ، ولا يجوز جعله بدلا ، لأنه يوجب ضمّ زيد فى الأول ، وامتناع الإضافه فى الثانى.

قال ابن يعيش (٢) : ومن الفصل بين البدل ، وعطف البيان أنّ المقصود بالحديث فى عطف البيان هو الأول ، والثانى : بيان كالنعت المستغنى عنه ، والمقصود بالحديث فى البدل هو الثانى ، لأنّ البدل والمبدل منه اسمان بإزاء مسمّى مترادفان عليه ، والثانى منهما أشهر عند المخاطب ، فوقع الاعتماد عليه ، وصار الأول كالتوطئه والبساط لذكر الثانى. وعلى هذا لو قلت : زوّجتك بنتى فاطمه ، وكانت عائشه فإن أردت عطف البيان صحّ النكاح ، لأنّ الغلط وقع فى البيان ، والمقصود لا غلط فيه. وإذا جعلته بدلا لا يصحّ النكاح لأنّ الغلط وقع فيما هو معتمد الحديث ، وهو الثانى.

وذكر صاحب البسيط مثله ، قال : وينبغى للفقيه أن يتبع هذا التحقيق ولا ينكره.

وكتب الزركشىّ على (الحاشيه) : هنا ما ذكره حسن ، وبه يستدرك على أصحابنا حيث حكوا وجهين فى مثل هذه الصوره ، وصحّحوا الصّحه.

وفى (شرح التسهيل) لأبى حيّان : باب العطف أوسع من باب البدل ، لأنّ لنا عطفا على اللفظ ، وعلى الموضع وعلى التوهّم. والبدل يكون على اللفظ وعلى الموضع ، ولا يكون على التوهّم. وفيه الفرق بين العطف على الموضع ، والعطف على التوهّم أنّ العطف على الموضع عامله موجود ، وأثره مفقود. والعطف على التوهّم أثره موجود ، وعامله مفقود.

وقال السخاوىّ فى (سفر السعاده) : قال شيخنا أبو اليمن الكندىّ : ينبغى أن يعلم أنّ كثيرا من النحويين لا يكادون يعرفون عطف البيان على حقيقته. وإنما ذكره سيبويه (٣) عارضا فى مواضع ، وأكثر ما يجىء تابعا للأسماء المبهمه كقولك : يا هذا

١- انظر شرح المفصّل (٣ / ٧٣).

٢- انظر شرح المفصّل (٣ / ٧٤).

٣- انظر الكتاب (٢ / ١٩٠).

زيـد ، ألا ترى أنه ينوّن زيـد؟. فـدلّ على أنه ليس ببـدل ، وعلى هـذا تقول : يا أيّها الرجل زيد ، فزيد لا يكون بدلا من الرجل ، لأـن (أى) لاـ توصف بما لا لام فيه وإنما يكون بـدلا من أى ، فلـذلك كان مبنيّا على الضمّ غير منوّن. وهـذا المكان من أوضـح فروقه ، وهو من المواضع التى لا يقع فيها البدل.

وللبـدل مواضـع يخـالف لفظه فيهـا لفـظ عطف البيـان ، فيعلم بـذلك أنّ عطف البيـان من قبيـل التوابع قـائم بنفسه على خفـائه ، وأحكامه فى التكرير والعطف والإعراب فى التقـديم والتأخير والعامل فيه أحكام الصـفه. فلـذلك أدخله سـيبويه (١) فى جملتها ولم يفرد له بابا.

قال : ومن الفرق بين الصـفه وعطف البيان أنّ الصـفه لا بـدّ من تقديرها ثانيا ، وإلّا بطل كونها صـفه. وعطف البيان علم لا بدّ من تقديره غير ثان ، بل أولا ، وإلا فسد كونه علما. فلذلك لا يصحّ أن يجرى مجرى الصفه من كلّ وجه ، انتهى.

وقال ابن هشام فى (تـذكرته) : عطف البيان والنعت وبدل الكلّ من الكلّ والتأكيد فيها بيان لمتبوعها ، وتفترق من أوجه. فيفارق عطف البيان النعت من وجهين :

أحدهما : من حيث أنّ النعت بالمشتقّ أو بالمؤوّل به ، وهو ليس كذلك.

والثانى : من حيث أنّ النعت يرفع الضـمير والسببىّ ، والبيان ليس كذلك ، وهذا الوجه ناشئ عن الأوّل ، وينبغى أن يهذّب فيقال : يكون فى الحقيقه لغير الأول ، نحو :

برجل قائم أبوه ، والبيان لا يكون إلا للأول. ويفارق التأكيد من وجهين :

أحدهما : أن التأكيد بألفاظ محصوره ، وهذا ليس كذلك.

الثانى : أنّ التأكيد يرفع المجاز ، وهذا إنما يرفع الاشتراك.

ووجه ثالث : على رأى الكوفيين أنّهما يتخالفان فى التعريف والتنكير فى نحو : صمت شهرا كلّه ولا يجوز ذلك فى البيان خلافا للزمخشرىّ. ويفارق البدل من وجهين :

أحدهما : أنّ متبوعه هو المقصود بالنسبه ، وليس كذلك البدل. فالمقصود التابع لا المتبوع ، وإنما ذكر الأول كالتوطئه.

١- انظر الكتاب (٢ / ١٩٠ - ١٩٢).

والثانى : أنّ البيان من جمله الأول ، والبدل من جمله أخرى ، انتهى.

وقال الأندلسى فى (شرح المفصّل) : امتاز البدل عن بقيه التوابع الأربعه بخواصّ لا توجد فيها. أما امتيازه عن الصفه فبوجوه :

أحدها : أنّ الصفه تكون بالمشتقّ أو ما هو فى حكمه ، ولا كذلك البدل ، فإنّ حقه أن يكون بالأسماء الجامده أو المصادر.

الثانى : أنّ الصفه تطابق الموصوف تعريفا وتنكيرا ، والبدل لا يلزم فيه ذلك.

الثالث : أنه يجرى فى المظهر والمضمر ، والصفه ليست كذلك.

الرابع : أنّ البدل ينقسم إلى بدل بعض وكلّ واشتمال ، والصفه لا تنقسم هذه القسمه.

الخامس : أنّ البدل منه ما يجرى مجرى الغلط ، وليس ذلك فى الصفه.

السادس : أنّ البدل لا يكون للمدح والذمّ ، كما تكون الصفه.

السابع : أنّ البدل يجرى مجرى جمله أخرى ، ولا كذلك الصفه.

الثامن : أنّ الصفه تكون جمله تجرى على المفرد ، وفى البدل لا يكون ذلك ، فلا تبدل الجمله من المفرد.

التاسع : أنّ الوصف يكون بمعنى فى شىء من أسباب الموصوف ، والبدل لا يكون كذلك. لو قلت : سلب زيد ثوب أخيه ، لما جاز.

العاشر : أنّ البدل موضوع على مسمّى المبدل منه بالخصوصيه ، من غير زياده ولا نقصان ، والوصف ليس موضوعا على مسمّى الموصوف بالوضع بل بالالتزام. وأما امتيازه عن عطف البيان فمن وجوه :

أحدها : أنه يجرى فى المعرفه والنكره ، وعطف البيان لا يكون إلا معرفه على ما قيل.

الثانى : أنّ عطف البيان هو المعطوف لا غير ، والبدل قد لا يكون المبدل بل بعضه ، أو مشتملا عليه ، أو لا واحدا منهما ، وهو بدل الغلط.

الثالث : أنّ البدل يقدّر معه العامل ، ولا كذلك فى عطف البيان.

الرابع : أنّ فى البدل ما يجرى مجرى الغلط ، وليس هذا فى عطف البيان. وأما امتيازه عن التأكيد فلأنّ ألفاظ التأكيد المعنوىّ محصوره ، وأما اللفظىّ فهو إعاده اللفظ الأول ، والبدل ليس كذلك. ولأنّ التأكيد قد يكون المراد منه الإحاطه والشمول ، وليس هذا فى البدل. وأما امتيازه عن عطف النسق فظاهر.

وقال ابن الدهّان فى (الغرّه) : المناسبه بين التوكيد والبدل أنهما تكريران يلحقان الأوّل فى أحد أقسام البدل ، وأنّ كلّ واحد منهما لا يتقدّم على صاحبه ، وأنّ إعرابها كإعراب ما يجريان عليه ، وأنك فى التوكيد مسدّد لمعنى المؤكّد ، وكذلك فى البدل ، تعنى بالأول فتبدل منه.

ومن المقارنه التى بين الوصف والبدل أنّ الصفه موضّحه ، كما أنّ البدل موضّح والمباينه بينهما أنّ الصفه لا تكون إلا بمشتقّ ، والبدل لا يلزم ذلك فيه ، وفى البدل ما يلزم فيه ضمير ظاهر إلى اللفظ ، وذلك البعضيّ والاشتماليّ.

وليس كذلك الصفه إذا كانت للأوّل ، بل يكون مستترا غير ظاهر إلى اللفظ ، وفى البدل ما لا يتحمّل ضميرا البتّه ، وليس كذلك الصفه. والبدل يخالف متبوعه فى التعريف والتنكير ، والصفه ليست كذلك.

ومن الفرق بين الصفه والبدل أنّ الفعل يبدل منه ولا يوصف.

ذكر ما افترق فيه الصفه والحال

قال ابن القواس : الحال لها شبه بالصفه من حيث أنّ كلّ واحد منهما لبيان هيئه مقيّده.

وقال فى (البسيط) : الفرق بينهما من عشره أوجه :

أحدها : أنّ الصفه لازمه للموصوف ، والحال غير لازمه ، ولذلك إذا قلت : جاء زيد الضاحك ، كانت الصفه ثابته له قبل مجيئه ، وإذا قلت : جاء زيد ضاحكا كانت صفه الضحك له فى حال مجيئه فحسب.

الثانى : أنّ الصفه لا تكون لموصوفين مختلفى الإعراب ، بخلاف الحال ، فإنها قد تكون من الفاعل والمفعول.

الثالث : أنّ الصفه تتبع الموصوف فى إعرابه ، بخلاف الحال.

الرابع : أنّ الحال تلازم التنكير ، والصفه على وفق موصوفها.

الخامس : أن الحالّ تتقدّم على صاحبها وعلى عاملها القوىّ عند البصريين ، بخلاف الصفه ، فإنها لا تتقدّم على موصوفها.

السادس : أنّ الحال تكون مع المضمر بخلاف الصفه.

السابع : أنّ الحال ليس فى عاملها خلاف ، وفى عامل الصفه خلاف.

الثامن : أنّ الحال يغنى عن عائدها الواو بخلاف الصفه.

التاسع : أنّ الصفه أدخل من الحال فى باب الاشتقاق.

العاشر : أنّ الصفات المتعدّده لموصوف واحد جائزه ، وفى الأحوال المتعدّده كلام ، انتهى.

ذكر ما افترقت فيه (أم) المتّصله والمنقطعه

قال ابن الصائغ فى (تذكرته) : نقلت من مجموع بخطّ ابن الرمّاح : الفرق بين أم المتصلهه والمنقطعه من سبعه أوجه : فالمتصله تقدّر بأىّ. ولا تقع إلا بعد استفهام. والجواب فيها اسم معيّن لا (نعم) أو (لا). ويقدّر الكلام بها واحدا. ولا إضراب فيها. وما بعدها معطوف على ما قبلها ، لا لازم الرفع بإضمار مبتدأ ، وتقتضى المعادله وهى أن يكون حرف الاستفهام يليه الاسم وأم كذلك والفعل بينهما ، كأزيدا ضربته أم عمرا؟ فزيد وعمرو مستفهم عنهما ، وأوليت كلّا حرف الاستفهام والذى تسأل عنه بينهما ولو سألت عن الفعل قلت : أضربت زيدا أم قتلته؟.

وقال المهلّبىّ : [البسيط]

الفرق فى (أم) إذا جاءتك متّصله

من أوجه سبعه للقطع معتزله

وقوعها بعد الاستفهام عاريه

عن قطع الإضراب فى الأسماء معتدله

كالفعل ، والفعل لا يحتلّ بينهما

جواب سائلها التعيين للمسله

من بعد تقدير أىّ ، ثم مفردها

من بعدها داخل فى حكم ما عدله

وكون ما بعدها من جنس أوّله

وعكس ذلك نقيضه لمنفصله

ذكر ما افترق فيه (أم) و (أو)

قال ابن العطّار فى (تقييد الجمل) : (أم) و (أو) يشتبهان من وجوه ويفترقان من وجوه. فوجوه المشابهه ثلاثه : الحرفيّه ، والعطفيّه ، وأنّهما لأحد الشيئين أو الأشياء. ووجوه المخالفه خمسه.

وقال فى (البسيط) : الفرق بينهما من أربعه أوجه :

أحدها : أنّ (أم) (١) تفيد الاستفهام دون (أو).

الثانى : أنّ (أو) مع الهمزه تقدّر بأحد و (أم) مع الهمزه المعادله تقدر بأىّ.

الثالث : أن جواب الاستفهام مع أو ب (لا) أو (نعم) ، وجوابه مع أم المعادله بالتعيين.

١- انظر همع الهوامع (٢ / ١٣٢).

الرابع : أنّ الاستفهام مع (أو) سابق على الاستفهام مع (أم) المعادله ، لأن طلب التعيين إنما يكون بعد معرفه الأحديّه وحكم الأحديّه (١).

قال : وأما الفرق بين موقعهما فإذا كان الاستفهام باسم كقولك : أيّهم يقوم أو يقعد؟ ومن يقوم أو يقعد؟ كان العطف ب (أو) دون (أم) ، لأنّ التعيين يستفاد من الاستفهام بالاسم فلا حاجه إلى (أم) فى ذلك لدلاله الاسم على معناها وهو التعيين ، وأما أفعل التفضيل كقولك : زيد أفضل أم عمرو فلا يعطف معه إلّا بأم دون أو لأنّ أفعل التفضيل موضوع لما قد ثبت ، فلا يطلب معه إلا التعيين دون الأحديه. وإذا وقع سواء قبل همزه الاستفهام كان العطف بأم سواء كان ما بعدها اسما أم فعلا كقولك : سواء علىّ أزيد فى الدّار أم عمرو ، وسواء علىّ أقمت أم قعدت ، وإنما كان كذلك ، لأنّ الهمزه تطلب ما بعد (أم) لمعادله المساواه ، ولذلك لا يصحّ الوقف على ما قبل أم. وإذا لم يقع بعد سواء همزه استفهام فلا يخلو إما أن يقع بعده اسمان أو فعلان ، فإن وقع بعده اسمان كان العطف بالواو ، كقولك : سواء علىّ زيد وعمرو ، وفى التنزيل : (سَواءً مَحْياهُمْ وَمَماتُهُمْ) [الجاثيه : ٢١] لأنّ التسويه تقتضى التعديل بين شيئين. وإن وقع بعده فعلان من غير استفهام كقولك : سواء علىّ قمت أو قعدت كان العطف بأو ، لأنه يصير بمعنى الجزاء. وإذا وقع بعد أبالى همزه الاستفهام كان العطف بأم ، كقولك : ما أبالى أزيدا ضربت أم عمرا ، لأن الهمزه تقتضى ما بعد أم لتحقيق المعادله والمجموع فى موضع مفعول أبالى. ولذلك لا يصحّ السكوت على ما قبل أم ، وأما إذا لم يقع بعده همزه الاستفهام كقولك : ما أبالى ضربت زيدا أو عمرا فإن العطف بأو لعدم الاستفهام الذى يقتضى ما بعدها ، ولذلك يحسن السكوت على ما قبل أو ، تقول : ما أبالى ضربت زيدا. والأجود فى نحو قولك : ما أدرى أزيد فى الدار أم عمرو ، وما أدرى أقمت أم قعدت ، وليت شعرى أقمت أم قعدت العطف بأم ، لأنها بمنزله علمت ، فتكون الهمزه تقتضى ما بعد (أم) لتحقيق المعادله ، والفعل المعلق متعلق فى المعنى بمجموعهما على معنى أيهما ، وقد ذكروا جواز أو ، وهو ضعيف لوجهين :

أحدهما : أنه لا يصحّ السكوت على ما قبل أو ، والضابط الكلىّ فى الفرق بينهما أنه يحسن السكوت على ما قبل أو ، فإن لم يحسن فهو من مواضع أم.

والثانى : أنه يصير المعنى ما أدرى أحد الفعلين فعل ، ولا معنى له ، إنما المعنى يقتضى : ما أدرى أىّ الفعلين فعل. وأما قوله : [الطويل]

١- انظر شرح المفصّل (٨ / ٩٨).

٣٣٤- (١)إذا ما انتهى علمى تناهيت عنده

أطال فأملى ، أو تناهى فأقصرا

فالّذى حسّن العطف فيه بأو وإن تقدّمت الهمزه أنّ الجملتين فضله فى موضع الحال أى تناهيت عنده فى حال طوله فإملائه ، أو فى حال تناهيه فقصره ، انتهى.

ذكر الفرق بين أو وإمّا

قال ابن أبى الربيع فى (شرح الإيضاح) : الفرق بين أو وإما من جهه اللفظ من وجهين :

أحدهما : أنّ إما لا تستعمل إلا مكرّره ، وأو لا تكرّر.

الثانى : أنّ إمّا تلازم حرف العطف وأو لا يدخل عليها حرف العطف.

ذكر الفرق بين حتّى العاطفه والواو

قال ابن هشام فى (المغنى) (٢) : تكون (حتّى) عاطفه بمنزله الواو إلا أنّ بينهما فرقا من ثلاثه أوجه :

أحدهما : أنّ لمعطوف حتّى ثلاثه شروط أن يكون ظاهرا لا مضمرا ، كما أن ذلك شرط مجرورها. ذكره ابن هشام الخضراوى ، ولم أقف عليه لغيره ، وأن يكون إما بعضا من جمع قبلها كقدم الحاجّ حتى المشاه ، أو جزءا من كلّ ، كأكلت السمكه حتى رأسها ، أو كجزء كأعجبتنى الجاريه حتى حديثها (٣) ، والذى يضبط ذلك أنها تدخل حيث يصحّ دخول الاستثناء ، وتمتنع حيث يمتنع ، وأن يكون غايه لما قبلها إما فى علوّ أو ضده.

الثانى : أنها لا تعطف الجمل.

الثالث : أنها إذا عطفت على مجرور أعيد الجارّ فرقا بينها وبين الجارّه نحو : مررت بالقوم حتى بزيد. ذكر ذلك ابن الخبّاز وأطلقه ، وقيّده ابن مالك (٤) بأن لا يتعيّن كونها للعطف ، نحو : عجبت من القوم حتى بنيهم.

١- ٣٣٤- الشاهد لزياده بن زيد العذرى فى الكتاب (٣ / ٢٠٩) ، وخزانه الأدب (١١ / ١٧٠) ، وشرح أبيات سيبويه (٢ / ١٤٨) ، ولسان العرب (نهى) ، وبلا نسبه فى أمالى ابن الحاجب (٢ / ٤٧) ، والمقتضب (٣ / ٣٠٢).

٢- انظر مغنى اللبيب (١٣٥).

٣- انظر شرح المفصّل (٨ / ١٦).

٤- انظر أوضح المسالك (٣ / ٤٦).

قال ابن هشام : وهو حسن ، قال : ويظهر لى أنّ الذى لحظه ابن مالك أنّ الموضع الذى يصلح أن تحلّ فيه إلى محلّ حتى العاطفه فهى فيه محتمله للجارّه ، فيحتاج حينئذ إلى إعاده الجار عند قصد العطف ، نحو : اعتكفت فى الشهر حتى فى آخره. وزعم ابن عصفور أنّ إعاده الجارّ مع حتى أحسن ، ولم يجعلها واجبه (١).

ذكر ما افترقت فيه النون الخفيفه والتنوين

قال ابن السرّاج فى (الأصول) : النون الخفيفه فى الفعل نظير التنوين فى الاسم ، فلا يجوز الوقف عليها كما لا يوقف على التنوين. وقد فرّقوا بينهما بأنّ النون الخفيفه لا تحرّك لالتقاء الساكنين ، والتنوين يحرك لالتقاء الساكنين ، فمتى لقى النون الخفيفه ساكن سقطت. كأنّهم فضّلوا ما يدخل الاسم على ما يدخل الفعل ، وفصلوا بينهما.

وقال ابن النحّاس فى (التعليقه) : إنّما حذفت النون الخفيفه ولم تحرّك حطّا لها عن درجه التنوين ، حيث كان التنوين يحرّك لالتقاء الساكنين غالبا ، لأنّ الأفعال أضعف من الأسماء ، فما يدخلها أضعف مما يدخل الأسماء مع أنّ نون التوكيد ليست ملازمه للفعل إلا مع المستقبل فى القسم ، والتنوين لازم لكلّ اسم منصرف عرى عن الألف واللام والإضافه ، فلما انحطّت النون عن التنوين ، وانحط ما تلحقه عما يلحقه التنوين ألزموها الحذف عند التقاء الساكنين.

قال أبو علىّ : لما يدخل الاسم على ما يدخل الفعل مزيه ، يعنى تفضيلهم التنوين بتحريكه لالتقاء الساكنين على النون بحذفها لالتقاء الساكنين.

ذكر ما افترق فيه تنوين المقابله والنون المقابل له

قال ابن القوّاس فى (شرح الدرّه) : اعلم أنّ تنوين المقابله يفارق النون المقابل له فى أنّ التنوين لا يثبت مع اللام ، ولا فى الوقف بخلاف النون. وأن النون تجعل حرف الإعراب بخلاف التنوين.

ذكر ما افترقت فيه السين وسوف

قال ابن هشام فى (المغنى) (٢) : تنفرد (سوف) عن (السين) بدخول اللام عليها ، نحو : (وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضى) [الضحى : ٥] وبأنّها قد تفصل بالفعل الملغى كقوله : [الوافر]

١- انظر أوضح المسالك (١ / ١٣).

٢- انظر مغنى اللبيب (١٤٨).

٣٣٥- (١)وما أدرى وسوف إخال أدرى

[أقوم آل حصن أم نساء]

وذهب البصريّون إلى أنّ مده الاستقبال معها أوسع من السين (٢).

قال ابن هشام (٣) : وكأنهم نظروا إلى أنّ كثره الحروف تدلّ على كثره المعنى ، وليس ذلك بمطّرد.

وقال ابن إياز فى (شرح الفصول) : الفرق بين السين وسوف من وجهين :

الأول : التراخى فى سوف أشدّ منه فى السين بدليل استقراء كلامهم ، قال تعالى : (وَسَوْفَ تُسْئَلُونَ) [الزخرف : ٤٤] وطال الأمد والزمان. وقال تعالى : (سَيَقُولُ السُّفَهاءُ مِنَ النَّاسِ ما وَلَّاهُمْ) [البقره : ١٤٢] فنعجّل القول.

والثانى : أنه يجوز دخول اللام على سوف ولا تكاد تدخل على السين.

وقال ابن الخشّاب : (سوف) أشبه بالأسماء من السين لكونها على ثلاثه أحرف ، والسين أقعد فى شبه الحروف لكونها على حرف واحد ، فاختصّت سوف بجواز دخول اللام عليها بخلاف السين.

ذكر ما افترقت فيه ألفاظ الإغراء والأمر

قال الأندلسىّ : الفرق بين هذه الأسماء : (عليك ودونك) ونحوها فى الإغراء ، وبين الأمر المأخوذ من الفعل من وجوه :

منها : أن الإغراء يكون مع المخاطب ، فلا يجوز : عليه زيدا.

ومنها : أنه لا يتقدّم معمولها عليها ، لا تقول : زيدا عليك.

ومنها : أنّ الفاعل فيها مستتر لا يظهر أصلا فى تثنيه ولا جمع.

ومنها : أنّ حروف الجرّ هنا لا تتعلق بشىء ، ولا يعمل فيها عامل عند بصرىّ إلا المازنىّ ، كقوله تعالى : (ارْجِعُوا وَراءَكُمْ) [الحديد : ١٣] ، فليس وراءكم معمولا لارجعوا ، لأنه اسم فعل ، بل ذكر تأكيدا.

١- ٣٣٥- الشاهد لزهير بن أبى سلمى فى ديوانه (ص ٧٣) ، والاشتقاق (ص ٤٦) ، وجمهره اللغه (ص ٩٧٨) ، والدرر (٢ / ٢٦١) ، وشرح شواهد الإيضاح (ص ٥٠٩) ، وشرح شواهد المغنى (ص ١٣٠) ، والصاحبى فى فقه اللغه (ص ١٨٩) ، ومغنى اللبيب (ص ٤١) ، وبلا نسبه فى همع الهوامع (١ / ١٥٣).

٢- انظر الإنصاف (٦٤٧).

٣- انظر مغنى اللبيب (١٤٨).

ومنها : أن الإغراء لا يجاب بالفاء ، لا يقال : دونك زيدا فيكرمك.

ومنها : أنّ المفعول به إذا كان مضمرا كان منفصلا ، ولم يجز أن يكون متصلا نحو : عليك إياى ، ولا يقال عليكنى ، كما يقال الزمنى لأنّ هذه لم تتمكّن تمكّن الأفعال.

ذكر ما افترقت فيه لام كى ولام الجحود

قال أبو حيّان : افترقا فى أشياء :

أحدها : أنّ إضمار أن فى لام الجحود على جهه الوجوب ، وفى لام كى على جهه الجواز فى موضع ، والامتناع فى موضع : فالجواز حيث لم يقترن الفعل بلا ، نحو : جئت لتكرمنى ، ويجوز لأن تكرمنى والامتناع حيث اقترن بلا ، فإن الإظهار حينئذ يتعيّن ، نحو : (لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتابِ) [الحديد : ٢٩] فرارا من توالى المتماثلين.

الثانى : أنّ فاعل لام الجحود لا يكون غير مرفوع كان ، نحو : ما كان زيد ليذهب بخلاف لام كى ، نحو : قام زيد ليذهب.

الثالث : أنه لا يقع قبلها فعل مستقبل ، فلا تقول : لن يكون زيد ليفعل ، ويجوز ذلك فى الفعل قبل لام كى ، نحو : سأتوب ليغفر الله لى.

الرابع : أنّ الفعل المنفىّ قبلها لا يكون مقيّدا بظرف فلا يجوز : ما كان زيد أمس ليضرب عمرا ، ويوم كذا ليفعل. ويجوز ذلك فى الفعل قبل لام كى ، نحو : جاء زيد أمس ليضرب عمرا.

الخامس : أنه لا يوجب الفعل معها ، فلا يجوز : ما كان زيد إلا ليضرب عمرا ويجوز ذلك مع لام كى ، نحو : ما جاء زيد إلّا ليضرب عمرا.

السادس : أنّه لا يقع موقعها (كى) ، لا تقول : ما كان زيد كى يضرب عمرا ، ويجوز ذلك فى لام كى ، نحو : جاء زيد كى يضرب عمرا.

السابع : أنّ المنصوب بعدها لا يكون سببا لما قبلها ، وهو كذلك ، بعد لام كى.

الثامن : أنّ النفى متسلّط مع لام الجحود على ما قبلها ، وهو المحذوف الذى تتعلق به اللام ، فيلزم من نفيه نفى ما بعد اللام ، وفى لام كى يتسلط على ما بعدها ، نحو : ما جاء زيد ليضربك ، فينتفى الضرب خاصه ، ولا ينتفى المجىء إلا بقرينه تدلّ على انتفائه.

التاسع : أنّ لام الجحود لا تتعلّق إلا بمعنى الفعل الواجب حذفه.

فإن قلت : ما كان زيد ليقوم ، فكأنّك قلت : ما كان زيد مستعدا للقيام ، يقدّر فى كلّ موضع ما يليق به على حسب مساق الكلام. ففى نحو قوله تعالى : (وَما كانَ اللهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى الْغَيْبِ) [يقدّر مريدا لإطلاعكم على الغيب ، وأما لام كى فإنّها متعلّقه بالفعل الظاهر الذى هو معلول للفعل الذى دخلت عليه اللام.

العاشر : أنّ لام الجحود تقع بعد ما لا يستقلّ أن يكون كلاما دونها ، ولام كى لا تقع إلا بعد ما يستقلّ كلاما. ولذلك كان الأحسن فى تأويل قوله : [الوافر]

٣٣٦- (١)فما جمع ليغلب جمع قومى

مقاومه ، ولا فرد لفرد

أنّه على إضمار (كان) لدلاله المعنى عليه ، أى فما كان جمع ليغلب ، لتكون اللام فيه لام الجحود لا (لام كى) لأنّ ما قبلها وهو : فما جمع لا يستقلّ كلاما.

ذكر ما افترق فيه (الفاء) و (الواو) اللّذان ينصب المضارع بعدهما

قال (٢) أبو حيان : لا أحفظ النصب جاء بعد الواو بعد الدعاء والعرض والتحضيض والرجاء ، قال : فينبغى ألّا يقدم على ذلك إلا بسماع. قال : وكذلك مع التشبيه الواقع موقع النفى ومع قد المنفىّ بها ، فإنّ عموم قول التسهيل (٣) فى مواضع الفاء يدلّ على الجواز معهما ، ويحتاج ذلك إلى سماع من العرب. وانفردت الفاء بأنّ ما بعدها فى غير النفى يجزم عند سقوطها ، نحو : (وَقُلْ لِعِبادِى يَقُولُوا الَّتِى هِىَ أَحْسَنُ) [الإسراء : ٥٣] ويرفع مقصودا به الوصف أو الاستئناف ، وأجاز الزجاجىّ الجزم فى النفى أيضا ، فأجاز : ما تأتينا تحدّثنا ، وعلى هذا قال بعضها : كلّ ما تنصب فيه الفاء تجزم ، ولم يستثن شيئا.

ذكر ما افترقت فيه أن المصدريه وأن التفسيريه

قال أبو حيان : من الفرق بين (أن) المصدريه والمفسّره (أنّ) المصدريه يجوز أن تتقدّم على الفعل لأنها معموله ، وإذا كانت مفسّره لم يجز أن تتقدّمه لأن المفسّر لا يتقدّم المفسّر.

١- ٣٣٦- الشاهد بلا نسبه فى تذكره النحاه (ص ٥٦٠) ، والجنى الدانى (ص ١١٧) ، وشرح الأشمونى (٣ / ٥٥٧) ، وشرح شواهد المغنى (٢ / ٥٢٦) ، ومغنى اللبيب (١ / ٢١٢).

٢- انظر شرح التسهيل (٥ / ٣٠) ، وهمع الهوامع (٢ / ١٢).

٣- انظر تسهيل الفوائد (٢٣١).

ذكر ما افترقت فيه لم ولمّا

قال ابن هشام فى (المغنى) (١) : افترقتا فى خمسه أمور :

أحدها : أنّ (لمّا) لا تقترن بأداه شرط ، لا يقال : إن لما تقم و (لم) تقترن به ، نحو : (وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ) [المائده : ۶۷].

الثانى : أنّ منفىّ لمّا يتّصل بالحال كقوله : [الطويل]

٣٣٧- (٢)فإن كنت مأكولا فكن خير آكل

وإلّا فأدركنى ولمّا أمزّق

ومنفىّ (لم) يحتمل الاتصال ، نحو : (وَلَمْ أَكُنْ بِدُعائِكَ رَبِّ شَقِيًّا) [مريم : ۴] ، والانقطاع مثل : (لَمْ يَكُنْ شَيْئاً مَذْكُوراً) [الدهر : ١] ولهذا جاز : لم يكن ثم كان ، ولم يجز : لما يكن ثم كان ، ولامتداد النفى بعد (لمّا) لم يجز اقترانها بحرف التعقيب ، بخلاف لم تقول : قمت فلم تقم ، لأنّ معناه وما قمت عقب قيامى ، ولا يجوز : قمت فلما تقم ، لأن معناه وما قمت إلى الآن.

الثالث : أنّ منفىّ (لمّا) لا يكون إلّا قريبا من الحال ، ولا يشترط ذلك فى منفى لم ، تقول : لم يكن زيد فى العام الماضى مقيما. ولا يجوز لما يكن.

الرابع : أنّ منفىّ (لمّا) متوقّع ثبوته بخلاف منفىّ لم ، ألا ترى أنّ معنى : (بَلْ لَمَّا يَذُوقُوا عَذابِ) [ص : ٨] أنهم لم يذوقوه إلى الآن ، وأن ذوقهم له متوقّع.

وقال الزمخشرىّ فى قوله تعالى : (وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمانُ فِى قُلُوبِكُمْ) [الحجرات : ١۴] ما فى (لمّا) من معنى التوقّع دالّ على أنّ هؤلاء قد آمنوا فيما بعد.

الخامس : أنّ منفىّ (لمّا) جائز الحذف لدليل ، كقوله : [الوافر]

٣٣٨- (٣)فجئت قبورهم بدءا ، ولمّا

فناديت القبور فلم يجبنه

١- انظر مغنى اللبيب (٣٠٩).

٢- ٣٣٧- الشاهد للممزّق العبدى (شأس بن نهار) فى الاشتقاق (ص ٣٣٠) ، والأصمعيات (ص ١۶۶) ، وجمهره اللغه (ص ٨٣٣) ، وخزانه الأدب (٧ / ٢٨٠) ، وشرح شواهد المغنى (٢ / ٨۶٠) ، والشعر والشعراء (١ / ۴٠٧) ، ولسان العرب (مزق) ، و (أكل) ، وتاج العروس (مزق) و (أكل) ، والمقاصد النحويه (۴ / ۵٩٠) ، وبلا نسبه فى رصف المبانى (ص ٢٨١) ، وشرح الأشمونى (٣ /

٥٧٥) ، ومغنى اللبيب (١ / ٢٧٨).

٣ - ٣٣٨- الشاهد بلا نسبه فى خزانه الأدب (١٠ / ١١٣) ، والدرر (٤ / ٢٤٥) ، وشرح الأشمونى (٣ / ٥٧٦) ، وشرح شواهد المغنى (٢ / ٦٨١) ، والصاحبى فى فقه اللغه (ص ١٤٩) ، ولسان العرب (لمم) ، ومغنى اللبيب (١ / ٢٨٠) ، وهمع الهوامع (٢ / ٥٧).

أى : ولمّا أكن قبل ذلك بدءا ، أى سيّدا ، ولا يجوز وصلت إلى بغداد ولم. تريد : ولم أدخلها ، فأما قوله : [الكامل]

٣٣٩- (١)احفظ وديعتك التى استودعتها

يوم الأعارب إن وصلت وإن لم

فضروره ، وعلّه هذه الأحكام كلّها أنّ لم لنفى فعل ، ولمّا لنفى قد فعل.

وقال ابن القوّاس فى (شرح الدرّه) : لما تشارك لم فى النفى والقلب ، وتفارقها من أربعه أوجه :

أحدها : أن لم لنفى الماضى مطلقا أى بغير قد ، ولما لنفى المقترن بقد.

والثانى : أنّ لم مفرده ولمّا مركّبه.

والثالث : أنّ لما قد يحذف الفعل بعدها ، ولا يحذف بعد لم إلا فى الضروره.

والرابع : أنّ لمّا تفيد اتصال النفى إلى زمن الإخبار بخلاف لم ، فإنّ النفى بها منقطع.

مهمه : القول فى تخريج قوله تعالى (وَإِنَّ كُلًّا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ)

اضطرب النحويّون فى تخريج قوله تعالى : (وَإِنَّ كُلًّا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ) [هود : ١١١] فى قراءه من شدّد ميم (لمّا) وشدّد إنّ أو خففها. فنقل صاحب كتاب (اللامات) (٢) عن المبرّد أنّه قال : هذا لحن ، لا تقول العرب : إن زيدا لمّا خارج. وقال المازنىّ : لا أدرى ما وجه هذه القراءه. وقال الفرّاء : التقدير لمن ما ، فلمّا كثرت الميمات حذفت منهن واحده ، فعلى هذا هى لام توكيد ، ويعنى بكثره الميمات أن نون من حين أدغمت فى ميم ما انقلبت ميما بالإدغام ، فصارت ثلاث ميمات. وقال المازنىّ أيضا إن بمعنى ما ثم تثقل كما أن (أنّ) المؤكّده تخفّف ومعناها الثقيله ، انتهى.

قال أبو حيان : وارتباك النحويين فى هذه القراءه وتلحين بعضهم لقارئها يدلّ على صعوبه المدرك فيها ، وتخريجها على القواعد النحويه. فأما التلحين فلا سبيل إليه البتّه لأنها منقوله نقل التواتر فى السبعه.

١- ٣٣٩- الشاهد لإبراهيم بن هرمه فى ديوانه (ص ١٩١) ، وخزانه الأدب (٩ / ١٠) ، والدرر (٥ / ٦٦) ، وشرح شواهد المغنى (٢ / ٦٨٢) ، والمقاصد النحويه (٤ / ٤٤٣) ، وبلا نسبه فى أوضح المسالك (٤ / ٢٠٢) ، وجواهر الأدب (ص ٢٥٦) ، والجنى الدانى (ص ٢٦٩) ، وشرح الأشمونى (٣ / ٥٧٦) ، ومغنى اللبيب (١ / ٢٨٠) ، وهمع الهوامع (٢ / ٥٦).

٢- انظر كتاب اللامات (ص ١١٧).

وأما من قال : لاـ أدرى ما وجهها فمعذور لخفاء إدراك ذلك عليه ، وأما تأويل إنّ المثقله بأنها المخففه التى هى نافيه ، ففى غايه من الخطأ لأنها لو كانت نافيه لم ينتصب بعدها كلّ ، بل كان يرتفع ، وأيضا فإنه لا يحفظ من كلامهم أن تكون إنّ المثقله نافيه. وأما تأويل الفرّاء فأيضا فى غايه الضعف ، إذ لا يحفظ من كلامهم لمّا فى معنى لمن ما.

قال : وقد كنت من قديم فكّرت فى تخريج هذه الآيه ، فظهر لى تخريجها على القواعد النحويه من غير شذوذ ، وهو أنّ لما هى الجازمه ، وحذف الفعل المعمول لها لدلاله معنى الكلام عليه ، والمعنى وأنّ كلّا لما يبخس أو ينقص عمله ، أو ما كان من هذا المعنى. فحذف الفعل لدلاله قوله : (لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمالَهُمْ) [هود : ١١١] عليه. قال : فعلى هذا استقرّ تخريج الآيه على أحسن ما يمكن وأجمله ، ولم يهتد أحد من النحويين فى هذه الآيه إليه على وضوحه واتجاهه فى علم العربيه ، والعلوم كنوز تحت مفاتيح الفهوم.

قال : ثم وجدت شيخنا أبا عبد الله بن النقيب قد حكى فى تفسيره عن أبى عمرو بن الحاجب أنّ (لما) هنا هى الجازمه ، وحذف الفعل بعدها ، انتهى.

فائده : قال أبو الحسين بن أبى الربيع فى (شرح الإيضاح) : اعلم أنّ العرب حملت (لو) على (لو لاـ) فى موطن واحد أوقعت بعدها (أنّ) ، فقالت : لو أنّ زيدا قائم ، كما قالت : لو لا أنّ زيدا قائم ، وفعلت هذا هنا لقرب لو من لو لا ، ولشبه أن بالفعل ، فكأن أنّ إذا وقعت بعد لو قد وقع بعدها الفعل.

ذكر ما افترقت فيه مدّه الإنكار ومدّه التذكار

قال فى التسهيل (١) : لا تلى زياده التذكار هاء السكت ، بخلاف زياده الإنكار.

قال أبو حيّان : وسبب ذلك أنّ المنكر قاصد للوقف ، والمتذكّر ليس بقاصد للوقف ، وإنما عرض له ما أوجب قطع كلامه ، وهو طالب لتذكّر ما بعد الذى انقطع كلامه فيه ، فلذلك لم تلحقه.

ذكر الفرق بين هل وهمزه الاستفهام

قال ابن هشام (٢) : تفترق هل من الهمزه من عشره أوجه : اختصاصها بالتصديق

١- انظر تسهيل الفوائد لابن مالك (٢٥٠).

٢- انظر مغنى اللبيب (٣٨٦).

وبالإيجاب ، وتخصيصها المضارع بالاستقبال ، ولا تدخل على الشرط ، ولا تدخل على إن ، ولا على اسم بعده فعل فى الاختيار ، وتقع بعد العاطف لا قبله ، وبعد أم ، ويراد بالاستفهام بها النفى ، وتأتى بمعنى (قد).

ذكر ما افترقت فيه إذا ومتى

قال الزمخشرىّ فى (المفصّل) (١) : الفصل بين متى وإذا أنّ متى للوقت المبهم ، وإذا للمعيّن.

وقال الخوارزمىّ : الفرق بينهما أنّ إذا للأمور الواجبه الوجود وما جرى ذلك المجرى مما علم أنه كائن ، ومتى لما يترجّح بين أن يكون ، وبين ألّا يكون. تقول : إذا طلعت الشمس خرجت ، ولا يصحّ فيه متى. وتقول متى تخرج أخرج لمن لم يتيقّن أنه خارج.

وقال فى (البسيط) : تفارق (متى) الشرطيه إذا من وجهين :

أحدهما : أنّ إذا تقع شرطا فى الأشياء المحقّقه الوقوع ، ولذلك وردت شروط القرآن بها ، والشرط بمتى يحتمل الوجود والعدم.

الثانى : أنّ العامل فى متى شرطها على مذهب الجمهور. لكونها غير مضافه إليه ، بخلاف إذا لإضافتها إليه ، إذ كانت للوقت المعيّن ومتى للوقت المبهم.

ذكر ما افترقت فيه أيّان ومتى

قال ابن يعيش (٢) : (أيّان) ظرف من ظروف الزمان مبهم بمعنى (متى). والفرق بينها وبين (متى) أنّ (متى) لكثره استعمالها صارت أظهر من أيّان فى الزمان. ووجه آخر من الفرق أنّ (متى) تستعمل فى كلّ زمان ، و (أيّان) لا تستعمل إلا فيما يراد تفخيم أمره وتعظيمه.

وقال صاحب (البسيط) : (أيّان) بمعنى (متى) فى الاستفهام ، وتفارق متى من وجهين :

أحدهما : أنّ (متى) أكثر استعمالا منه.

والثانى : أنّ (أيّان) يستفهم به فى الأشياء المعظّمه المفخّمه.

١- انظر المفصّل (٢٧٢).

٢- انظر شرح المفصّل (٤ / ١٠٦).

وكتب الجمهور ساكته عن كونها شرطا. وذكر بعض المتأخّرين أنها تقع شرطا ، لأنها بمنزله متى ، ومتى مشتركه بين الشرط والاستفهام فكذلك أيّان. وتوجيه منع الشرط عدم السماع ، وأنّ متى أكثر استعمالا منها فاختصّت لكثره استعمالها بحكم لا تشاركها فيه أيّان ، انتهى.

قلت : فهذا فرق ثالث.

ذكر ما افترق فيه جواب (لو) وجواب (لو لا)

قال أبو حيّان (١) : ليس عندى ما يختلفان فيه إلّا أنّ جواب لو لا وجدناه فى لسان العرب قد يقرن بقد كقوله :[البسيط]

٣۴٠- لو لا الأمير ولو لا حقّ طاعته

لقد شربت دما أحلى من العسل

ولا أحفظ فى (لو) ذلك ، لا أحفظ من كلامهم لو جئتنى لقد أحسنت إليك.

وليس ببعيد أن يسمع ذلك فيها ، وقياس لو على لو لا فى ذلك عند من يرى القياس سائغ ، وجواب لو إذا كان ماضيا مثبتا جاء فى القرآن باللام كثيرا ، وبدونها فى مواضع ، ولم يجئ جواب لو لا فى القرآن محذوف اللام من الماضى المثبت ولا فى موضع واحد ، وقد اختلف فيه قول ابن عصفور (٢) : فتاره جعله ضروره ، وتاره جعله جائزا فى قليل من الكلام (٣).

ذكر ما افترق فيه (كم) الاستفهاميّه و (كم) الخبريّه

قال فى (البسيط) : أمّا مشابهتهما : فأنّهما اسمان ، وأنّهما مبنيّان ، وأنّهما مفتقران إلى مبيّن ، وأنّهما لازمان للتصدّر ، وأنّهما اسمان للعدد ، وأنّهما لا يتقدّم عليهما عامل لفظىّ إلّا المضاف وحرف الجرّ.

وأمّا مخالفتهما : (١)

١- فإنّ الاستفهاميه بمنزله عدد منوّن ، والخبريه بمنزله عدد حذف منه التنوين. (٢)

٢- وأنّ الاستفهاميه تبيّن بالمفرد ، والخبريه تبيّن بالمفرد والجمع. (٣)

٣- وأنّ مميّز الاستفهاميه منصوب ، ومميّز الخبريه مجرور.

١- انظر شرح التسهيل (۶ / ٢).

٢- انظر شرح الجمل (٢ / ٢١۶).

٣- انظر شرح التسهيل (٦ / ٣).

۴- وأنّ الاستفهاميه يحسن حذف مميّزها ، والخبريه لا يحسن حذف مميّزها.

۵- وأنّ الاستفهاميه يفصل بينها وبين مميزها ، ولا يحسن ذلك فى الخبريه إلا فى الشعر.

۶- وأنّ الاستفهاميه إذا أبدل منها جيء مع البدل بالهمزه ، نحو : كم مالك أعشرون أم ثلاثون؟ وكم درهما أخذت أثلاثين أم أربعين؟ ولا يفعل ذلك مع الخبريه لعدم دلالتها على الاستفهام ، نحو : كم غلمان عندى ثلاثون وأربعون وخمسون.

۷- وأنّ الخبريه يعطف عليها ب (لا) ، فيقال : كم مالك لا مائه ولا مائتان ، وكم درهم عندى لا درهم ولا درهمان ، لأنّ المعنى كثير من المال ، وكثير من الدراهم لا هذا المقدار بل أكثر منه ، ولا يجوز فى الاستفهاميه ، كم درهما عندك لا ثلاثه ولا أربعه لأن (لا) لا يعطف بها إلّا بعد موجب ، لأنها تنفى عن الثانى ما ثبت للأول ولم يثبت شيء فى الاستفهام.

۸ وأنّ (إلا) إذا وقعت بعد الاستفهاميه كان إعراب ما بعدها على حدّ إعراب كم من رفع أو نصب أو جرّ ، لأنه بدل منها لأنّ الاستفهام يبدل منه ، ويستفاد من إلا معنى التحقير والتقليل ، نحو : كم عطاؤك إلّا ألفان؟ وكم أعطيتنى إلّا ألفين؟ وبكم أخذت ثوبك إلا درهم؟ وكم مالك درهما إلا عشرون؟ ولا يجوز أن يكون ما بعد إلا بدلا من خبركم ولا من مفسّرها لبيانهما ، بل يبدل من كم لإبهامها لإراده إيضاحها بالبدل ، ولإفادته معنى التقليل كأنّ الاستفهام بمنزل النفى ، كقولك : هل الدنيا إلّا شيء فان؟ أى ما الدنيا ، وأما الخبريه فإنّ المستثنى بعدها منصوب لأنه استثناء من موجب ، ولا يجوز البدل فى الموجب ، فيقال : كم غلمان جاؤونى إلّا زيدا.

وقال ابن هشام فى (المغنى) (۱) : يفترقان فى خمسه أمور :

أحدها : أن الكلام مع الخبريه محتمل للتصديق والتكذيب بخلافه مع الاستفهاميه.

الثانى : أنّ المتكلّم بالخبريه لا يستدعى من مخاطبه جوابا ، لأنه مخبر والمتكلّم بالاستفهاميه يستدعى ذلك لأنه مستخبر.

ثم ذكر ثلاثه مما تقدّم وهى : عدم اقتران المبدل من الخبريه بالهمزه ، وتمييزها بمفرد ومجموع ووجوب خفضه بخلاف الاستفهاميه ، فتحصلنا من ذلك على عشره فروق. وبها صرّح المهلّبىّ ، فقال : [البسيط]

۱- انظر مغنى اللبيب (۲۰۱).

الفرق فى كم فى الاستفهام والخبر

من عشر استوضحت كالأنجم الزهر

نصب المفسّر ، مع إفراده أبدا

وحذفه تاره ، والفصل فى نظر

وتقتضيك جوابا فى السؤال بها

ومبدلا تقتضيك الحرف فى الأثر

وليس من خيمها التكثير ، ثمّت لا

عطف عليها (بلا) فى سائر الزّبر

ولا تضاف إلى ما بعدها شبها

وقد ترى بعدها إلّا بمستطر

وكلّ هذا فالاستفهام يحكمه

وضدّه فى كم الأخرى على الخبر

ذكر ما افترق فيه كم وكأيّن

قال ابن هشام فى (المغنى) (١) : توافق كأيّن كم فى خمسه أمور : الإبهام ، والافتقار إلى التمييز ، والبناء ، ولزوم التصدير ، وإفاده التكثير تاره وهو الغالب ، والاستفهام أخرى وهو نادر ، ولم يثبته إلا ابن قتيبه وابن عصفور وابن مالك. وتخالفها فى خمسه أمور :

أحدها : أنها مركّبه ، وكم بسيطه على الصحيح.

الثانى : أنّ مميّزها مجرور بمن غالبا ، حتى زعم ابن عصفور لزومه.

الثالث : أنها لا تقع استفهاميه عند الجمهور.

الرابع : أنها لا تقع مجروره.

والخامس : أنّ خبرها لا يقع مفردا.

ذكر ما افترق فيه كأيّن وكذا

قال ابن هشام (٢) : توافق كذا كأيّن فى أربعه أمور : التركيب ، والبناء والإبهام ، والافتقار إلى التمييز. وتخالفها فى ثلاثه أمور :

أحدها : أنها ليس لها الصدر.

الثانى : أن تمييزها واجب النصب.

الثالث : أنها لا تستعمل غالبا إلا معطوفا عليها.

ذكر ما افترق فيه أىّ ومن

قال فى (البسيط) : افترقا من ستّه أوجه :

١- انظر مغنى اللبيب (٢٠٣).

٢- انظر مغنى اللبيب (٢٠۴).

أحدها : أنّ (أيّا) معربه تقبل الحركات ، ولذلك لا تشترط فى حكايتها الوقف ، بل تلحقها الزياده فى الوصل والوقف ، ومن مبتيه ، ولا تلحقها الزياده إلا فى الوقف.

الثانى : أنّ (من) لمن يعقل ، و (أىّ) لمن يعقل ، ولمن لا يعقل ، بحسب ما تضاف إليه لأنها بعض من كلّ.

الثالث : أن العلم يحكى بعد (من) ولا يحكى بعد (أىّ).

الرابع : أن (ربّ) قد تدخل على (من) دون (أىّ).

الخامس : أنّ (أيّا) قد يوصف بها بخلاف (من).

السادس : أن (من) يدخلها الألف واللام وياء النسبه فى الحكايه بخلاف (أىّ).

ذكر ما افترقت فيه تاء التأنيث وألف التأنيث

قال ابن يعيش (١) : ألف التأنيث تزيد على تاء التأنيث قوّه ، لأنها تبنى مع الاسم وتصير كبعض حروفه ، ويتغيّر الاسم معها عن هيئه التذكير نحو : سكران وسكرى وأحمر وحمراء. فبنيه كلّ واحد من المؤنث هنا غير بنيه المذكّر. وليست التاء كذلك ، إنما تدخل الاسم المذكّر من غير تغيير بنيته دلاله على التأنيث. نحو : قائم وقائمه. ويزيد ذلك عندك وضوحا أنّ ألف التأنيث إذا كانت رابعه ثبتت فى التكسير ، نحو حبلى وحبالى ، وسكرى وسكارى ، وليست التاء كذلك ، بل تحذف فى التكسير ، نحو : طلحه وطلاح ، وجفنه وجفان. فلمّا كانت الألف مختلطه بالاسم كان لها مزيّه على التاء فصارت مشاركتها فى التأنيث عله ، ومزيّتها عليه علّه أخرى كأنه تأنيثان ، فلذلك منعت الصرف وحدها ، ولم تمنع التاء إلا مع سبب آخر.

وقال فى باب الترخيم (٢) : دخول تاء التأنيث فى الكلام أكثر من دخول ألفى التأنيث ، لأنها قد تدخل فى الأفعال الماضيه للتأنيث ، نحو : قامت هند ، وتدخل المذكّر توكيدا ، ومبالغه ، نحو : علّامه ، ونسّابه ، فلذلك ساغ حذفها فى الترخيم وإن لم يكن ما فيه علما.

ذكر ما افترقت فيه التثنيه والجمع السالم

قال ابن السرّاج فى الأصول : التثنيه يستوى فيها من يعقل ومن لا يعقل بخلاف الجمع ، فإنه مخصوص بمن يعقل. ولا يجوز أن يقال فى جمل جملون ، ولا

١- انظر شرح المفصّل (١ / ٥٩).

٢- انظر شرح المفصّل (٢ / ٢٠).

فى جبل جبلون ، ومتى جاء ذلك فيما لا يعقل فهو شاذّ ، ولشذوذه عن القياس علّه.

قال ابن السرّاج : والمذكّر والمؤنّث فى التثنيه سواء ، وفى الجمع مختلف ، فإذا جمعت المؤنث على حدّ التثنيه زدت ألفا وتاء ، وحذفت الهاء إن كانت فى الاسم ، وضممت التاء فى الرفع ، وألحقتها التنوين ، فالضمّه فى جمع المؤنث السالم نظيره الواو فى جمع المذكّر ، والتنوين نظير النون. والكسره فى جمع المؤنث فى الخفض والنصب نظيره الياء فى المذكرين ، والتنوين نظير النون.

ذكر ما افترق فيه جمع التكسير واسم الجمع

قال أبو حيّان : يفارق اسم الجمع جمع التكسير من وجوه :

أحدها : عدم استمرار البنيه فى جمع التكسير.

الثانى : الإشاره إليه بهذا.

الثالث : إعاده ضمير المفرد إليه.

الرابع : أن يكون خبرا عن هو.

الخامس : أن يصغّر بنفسه ولا يردّ إلى مفرده.

ذكر ما افترق فيه التكسير والتصغير

قال فى (البسيط) : افترقا فى أنّ بناء التصغير لا يختلف كاختلاف أبنيه الجمع ، وفى أنّ الأجود أن يقال فى تصغير أسود وأعور وقسور وجدول ، أسيّد وأعيّر وقسيّر وجديّل بالإدغام ، ولا يجوز ذلك فى التكسير. ويقال فى مقام ومقال مقيّم ومقيّل بالإدغام ، وفى التكسير مقاوم ومقاول بالإظهار. قال : ولا يقدح ذلك فى قولهم : إنهما من واد واحد. لأنه لا يلزم من مشابهه الشىء للشىء أن يشابهه من جميع الوجوه.

قال ابن الصائغ فى (تذكرته) : سئلت عن السبب فى إن كان النسب إلى الجمع فى ماله واحد إلى الواحد ، فإن لم يكن له واحد نسب إلى الجمع ، وكان التصغير للجمع فيما له واحد إلى الواحد ، وفيما لم يكن له واحد إلى واحده المقدّر ، وهلّا اتحد البابان.

فقلت : النسب إلى الواحد لم يكن إلّا قصد الخفّه ، حيث المنسوب إلى الجمع هو المنسوب إلى الواحد ، وتصغير الواحد فى الجمع إنما كان لتنافر التصغير مع الجمع الكثير ، فافترق البابان.

القسم الثانى

باب الإعراب والبناء

مسأله

يكفى فى بناء الاسم شبهه بالحرف من وجه واحد اتفاقا ، ولا يكفى فى منع الصرف مشابهته للفعل من وجه واحد اتّفاقا ، بل لا بدّ من مشابهته له من وجهين :

قال فى (البسيط) : والفرق أنّ مشابهه الحرف تخرجه إلى ما يقتضيه الحرف من البناء ، وعلّه البناء قويّه ، فلذلك جذبته العلّه الواحده ، وأما مشابهه الفعل فإنها لا تخرجه عن الإعراب ، وإنما تحدث فيه ثقلا ، ولا يتحقّق الثقل بالسبب الواحد لأنّ خفّه الاسم تقاومه فلا يقدر على جذبها عن الأصاله إلى الفرعيه ، فلذلك احتيج إلى سببين لتحقّق الثقل بتعاضدهما ، وغلبتهما بقوّه نقلهما خفّه الاسم وجذبه إلى شبه الفعل.

قال ابن الحاجب فى (أماليه) : إن قيل : لم بنى الاسم لشبه واحد ، وامتنع من الصرف لشبهين ، وكلا الأمرين خروج عن أصله؟

فالجواب أنّ الشبه الواحد بالحرف يبعده عن الاسميه ، ويقرّبه مما ليس بينه وبينه مناسبه إلا فى الجنس الأعمّ ، وهو كونه كلمه ، وشبه الفعل وإن كان نوعا آخر إلّا أنه ليس فى البعد عن الاسم كالحرف. ألا ترى أنّك إذا قسمت الكلمه خرج الحرف أوّلا لأنه أحد القسمين ، ويبقى الاسم والفعل مشتركين ، فيفرق بينهما بوصف أخصّ من وصفهما بالنسبه إلى الحرف ، فوزان الحرف من الاسم كالجماد بالنسبه إلى الآدمىّ ، ووزان الفعل من الاسم كالحيوان من الآدمىّ ، فشبه الآدمى بالجماد ليس كشبهه بالحيوان. فقد علمت بهذا أنّ المناسبه الواحده بين الشىء وبين ما هو أبعد لا تقاوم مناسبات متعدّده بينه وبين ما هو قريب منه.

قال ابن النحّاس فى (التعليقه) : فإن قيل فلم بنيتم الاسم لشبهه بالحرف من وجه واحد؟

فالجواب أنّ الاسم بعيد من الحرف. فشبهه به يكاد يخرجه عن حقيقته ، فلو لا قوّته لم يظهر ذلك فيه ، فلا جرم اعتبرناه قولا واحدا.

مسأله : اعتراض والرد عليه

قال ابن الدّهان فى (الغرّه) : قال بعض المتقدّمين : فإن قيل : لم لمّا شابه الفعل الاسم أعطيتموه بعض الإعراب ، ولمّا أشبه الاسم الحرف أعطيتموه كلّ البناء؟.

فالجواب : أنّ الإعراب لمّا كان يتبعّض أعطى الفرع فيه دون ما للأصل ، ولمّا كان البناء لا يتبعّض تساوى الأصل والفرع فيه.

مسأله : الفرق بين غد وأمس

قال بعضهم : الفرق بين (غد) وبين (أمس) - حيث أعرب غد على كل اللغات بخلاف أمس - أنّ أمس استبهم استبهام الحروف ، فأشبه الفعل الماضى ، وغد لكونه منتظرا أشبه الفعل المستقبل فأعرب. نقله الأندلسىّ.

باب المنصرف وغيره

مسأله : الحكم إذا سمى بجمع وأخر

إذا سمّى بجمع وأخر لم ينصرفا عند سيبويه (١) للتعريف والعدل فى الأصل ، وانصرفا عند الأخفش لزوال معنى العدل عنهما بالتسميه قياسا على المسمى بالمعدول عن العدد.

قال فى (البسيط) : والفرق على الأول أنه لا يمكن مراعاه العدل فى العدد بعد التسميه لمنافاه التسميه للعدد ، وأمّا عدل جمع فلا ينافى التسميه للموافقه فى التعريف. وكذلك عدل أخر عن اللام على الصحيح لا ينافى التعريف ، كما لم ينافه العدل فى (سحر).

مسأله : الياء فى معد يكرب

الجمهور على أنّ الياء فى (معد يكرب) ساكنه سواء أضيف أو ركّب.

وقال بعضهم : تحرّك بالفتح قياسا على المنقوص.

وقال فى (البسيط) : والفرق بينهما من وجهين :

أحدهما : أنه طال بالتركيب. والسكون على حرف العلّه أخفّ من الحركه فناسب ثقل التركيب حذف الحركه بخلاف المنقوص.

والثانى : أنها صارت وسطا فى الكلمه بالتركيب فأشبهت الأصليّه ، كياء

١- انظر الكتاب (٣ / ٢٤٧).

(دردبيس) ، ولأنّ حركه التركيب لازمه وحركه المنقوص عارضه ، واللازم أثقل من العارض.

مسأله : الفرق بين حروف الجر .. وبين الإضافه

وأل فى دخولها على الممنوع من الصرف

قال ابن إياز : فإن قيل : إنّ حروف الجرّ تمنع من الدخول على الفعل ، ومع هذا إذا دخلت على ما لا ينصرف لا تجرّ فى موضع الجرّ ، فهلّا كانت اللام والإضافه كذلك.

قيل : الفرق من وجهين :

أحدهما : أنّ اللام والإضافه يتغيّر بهما معنى الاسم ، ألا تراهما ينقلانه من التنكير إلى التعريف ، وحروف الجرّ لا تغيّر معناه.

والثانى : أنّ حروف الجرّ تجرى مما بعدها مجرى الأسماء التى تجرّ ما بعدها ، والأفعال قد تقع فى موضع الجرّ بإضافه ظروف الزمان إليها. فصار وقوع الأسماء بعد حروف الجرّ كأنه غير مختصّ بها إذ كان مثل ذلك يقع فى الأفعال ، فلذلك لم يعتد به ، انتهى.

وقد ذكر السيرافىّ هذين الوجهين. وزاد فروقا أخرى :

منها : أنّ الألف واللام والإضافه أبعدا الاسم الذى لا ينصرف عن شبه الفعل وأخرجاه ، منه ، فلمّا دخل عليه بعد ذلك العامل صادفه غير مشبه للفعل ، فعمل فيه. وأما إذا دخل قبل دخول اللام أو الإضافه فإنه يصادفه ثقيلا ، فلا ينفذ فيه.

ومنها : أنّ الألف واللام والإضافه قاما مقام التنوين ، فكأنّ الاسم منوّن ، والتنوين هو الصرف وعلامه الأمكن وليس العامل كذلك.

ومنها : أنّا لو اعتبرنا العوامل لبطل أصل ما لا ينصرف ، لأن التى تدخل على الاسم غير داخله على الفعل ، فلو كان ينتقل بدخول العوامل لكان كلّ عامل يدخل عليه يوجب صرفه ، ويبطل الفرق بين ما ينصرف وبين ما لا ينصرف.

مسأله : تنوين الأسماء غير المنصرفه

للضروره وعدم تنوين الأسماء المبنيه للضروره

وقال ابن الحاجب فى (أماليه) : الأسماء المبنيّه لا تنوّن للضروره ، لأنّ التنووين فرع الإعراب. وهى لا يدخلها الإعراب ، فلا يدخلها التنوين.

باب النكره والمعرفه

مسأله : لزوم نون الوقايه مع الفعل

إذا اتصل بالفعل ياء المتكلّم لزمه نون الوقايه حذرا من كسر الفعل لأنها تطلب كسر ما قبلها.

قال فى (البسيط) : فإن قيل : فقد كسر الفعل لالتقاء الساكنين. فهلّا كسر مع ضمير المتكلّم والجامع بينهما عدم اللزوم ، لأنّ ضمير المفعول غير لازم ، ولذلك هو فى تقدير المنفصل.

قلنا : الفرق بينهما من وجهين :

أحدهما : أنّ ياء المتكلّم تقدّر بكسرتين وقبلها كسره ، فتصير كاجتماع ثلاث كسرات فى التقدير ، ولا يحتمل ذلك فى الفعل ، فلذلك احتيج إلى نون الوقايه بخلاف التقاء الساكنين ، إذ ليس معه إلا كسره واحده ، ولا يلزم من احتمال كسره واحده عارضه احتمال ثلاث كسرات.

والثانى : أنّ ياء المتكلّم تمتزج بالكلمه لشدّه اتصالها ، فتصير الكسره قبلها كاللازمه بخلاف التقاء الساكنين ، فإن الثانى لا يمتزج بالأول لكونه منفصلا عنه ، فلا تشبه حركته الحركه اللازمه.

باب الإشاره

مسأله : الإشاره للبعيد

قالوا : فى البعيد للمذكّر (ذلك) ، فلم يحذفوا الألف وكسروا اللام لالتقاء الساكنين. وقالوا : للمؤنث (تلك). وأصله (تى) فحذفوا الياء ، وسكّنوا اللام.

والفرق أنّه لو أبقيت الياء كما أبقيت الألف فى ذلك ، وقيل : تيلك كان يؤدى إلى نهايه الثقل ، وهى وقوع الياء بين كسرتين ، ولا كذلك المذكّر. فإنه لا ثقل فيه مع تحريك اللام. وأنّ ثقل التأنيث والكسره ناسب الحذف بخلاف فتح الذال ، وخفّه التذكير فإنه لا يقتضى الحذف.

ذكر ذلك فى (البسيط). قال : وقد جاء (تالك) فى البعيد ، فلم تحذف ألف (تا) كما لم تحذف ألف (ذا) ، ولما كان استعمالها أقلّ من تلك جعلوا كثره استعمال تلك عوضا عن استعمال تالك.

باب الموصول

مسأله : الاختلاف فی استعمال ذا موصولا ، دون ما

جوّز الکوفیّون استعمال (ذا) موصولاـ دون (ما) کما لو کانت مع ما أو من ، ومنعه البصریّون ، وفرّقوا بأنّ ما الاستفهامیه إذا انضمّت إلی ذا أکسبته معناها ، فخرج من التخصیص إلی إبهام الذی.

قال فی (البسیط) : ولا قیاس مع الفارق.

مسأله : لا یوصل الذی بالأمر

قال ابن الدهّان فی (الغرّه) : یجوز أن توصل أن بالأمر ، نحو : کتبت إلیه بأن قم ، ولم یجز أن یوصل الذی بالأمر لأنّ الذی اسم یفتقر إلی تخصیص من صله ، ولیس کذلک أن لأنها حرف.

باب الابتداء

مسأله : الفرق بین زید أخوک وأخوک زید

قال ابن الخبّاز : إن قلت : ما الفرق بین (زید أخوک) ، (وأخوک زید)؟ قلت : من وجهین :

أحدهما أنّ : زید أخوک تعریف للقرابه ، وأخوک زید تعریف للاسم.

والثانی أنّ : زید أخوک لاـ ینفی أن یکون له أخ غیره. لأنّک أخبرت بالعامّ عن الخاصّ ، وأخوک زید ینفی أن یکون له أخ غیره ، لأنک أخبرت بالخاصّ عن العامّ. وهذا ما یشیر إلیه الفقهاء ، فی قولهم : زید صدیقی ، وصدیقی زید ، نقله ابن هشام فی (تذکرته).

مسأله : القول فی عود الضمیر علی المبتدأ

قال الشلوبین : فإن قلت : إذا قلت : زید أمامک لزم فیه ضمیر یعود علی المبتدأ ، لأنه قام مقام المشتقّ ، وهو کائن ، فتضمّن الضمیر الذی کان یتضمنه. وإذا قلت : زید الأسد ، وأبو یوسف أبو حنیفه ، وزید زهیر فلا ضمیر فیه مع أنه قد قام مقام ما هو المبتدأ فی المعنی ، وهو مشتقّ ، ألا تری أنّ الخبر قد قام فی ذلک مقام مثل وهو مشتقّ ، فلم لم یتحمّل هذا القائم من الضمیر هنا ما کان فیما قام مقامه وتحمله هناک؟

فالجواب : أنّ الفرق بین الموضعین أنّ الذی قام مقام الخبر هناک قام مقامه علی

معناه من غير زيادة. فتحمّل من الضمير ما كان يتحمّله. والذى قام مقامه فى هذا الأخير قام مقامه على معناه ، ولكن بزياده أنه أريد به أنه هو على جهه المبالغه بتغيير المعنى ، وجعل الثانى كأنه الأول لا- مثله ، فلما قام مقامه على غير معناه لم يحمل من الضمير ما كان يحمله ، هذا إذا قلنا : إن قولنا : أبو يوسف أبو حنيفه بزياده معنى أنه هو هو مبالغه. وإن لم نقل ذلك ، وقلنا : إنه بمعنى أصله الذى حذف منه تحمّل من الضمير ما كان يتحمّله ، فلك إذا فيه وجهان.

مسأله الإخبار بالظرف الناقص

قال ابن النحّاس فى (التعليقه) : أجاز الكوفيون الإخبار بالظرف الناقص إذا تم بالحال ، وجعلوا (له) من قوله تعالى : (وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُواً أَحَدٌ) [الإخلاص : ۴] خبر يكن ، وكفوا حال من الضمير المستكنّ فى له وقاسوه على جواز الإخبار بالخبر الذى لا يتمّ إلّا بالصفه كقوله تعالى : (بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ) [النمل : ۵۵] ، ونحوه.

وفرّق البصريّون فأجازوا الإخبار بما لا يتمّ إلّا بالصفه ، ومنعوا الإخبار بما لا يتمّ إلا بالحال ، لأنّ الصفه من تمام الموصوف ، والحال فضله فلا يلزم من جواز ما هو من تمام جواز ما هو فضله.

باب (ما) وأخواتها

مسأله : القول فى باء (ما زيد بقائم)

قال الأندلسىّ فى (شرح المفصّل) : فإن قلت : ما بالهم حكموا بأنّ الباء فى قولك : (ما زيد بقائم) مزيده مع أنها لتأكيد النفى ، واللام فى قولك : إن زيدا لقائم غير مزيده مع أنها لتأكيد معنى الابتداء؟.

قلت : فيه حرفان : الحرف الأول أنّ الباء أبدا تقع فى الطىّ فلا يلتفت إليها لتمام المعنى بدونها بخلاف اللام فإنها تقع فى الصدر فى نحو : لزيد منطلق و (لَأَنْتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً) [الحشر : ۱۳] وأمّا إن زيدا لقائم فبدخول إن.

الحرف الثانى وعليه الاعتماد أنّ خبر ما لا- يكون إلا- على أصله ، وهو النصب حتى تكون الباء زائده بخلاف اللام ، فإن خبر المبتدأ على أصله ، وإن لم تكن اللام زائده ، انتهى.

مسأله : امتناع تقديم معمول الفعل الواقع بعد ما النافيه

ولا فى جواب القسم عليها وعدم امتناع التقديم فى لن ولم ولما

قال ابن عصفور فى (شرح المقرّب) : فإن قيل : لأىّ شىء امتنع تقديم معمول

الفعل الواقع بعد (ما) النافيه أو (لا) فى جواب القسم عليها ، ولم يمتنع ذلك فى (لن ، ولم ، ولما) مع أنها حروف نفى كما أنّ (ما ولا) كذلك؟.

فالجواب : أنّ الفرق أنّ (لن) لنفى مستقبل فهى فى مقابله السين فى : سيفعل. فأجروها لذلك مجراها فى جواز التقديم فيقال : زيدا لن أضرب كما يقال : زيدا سأضرب. (ولم ولمّا) ، لمّا صارتا ملازمتين للفعل أشبهتا ما جعل كالجزء منه وهو السين وسوف ، فجاز التقديم فيهما ، ولم يجز فى (ما) لأنها لا تلازم الفعل الذى نفى بها ، كما تلازم لم ولمّا. و (لا) جعلت فى مقابله ما هو كالجزء من الفعل.

قال ، وزعم الشلوبين : أنّ العرب إنّما أجازت تقديم الفعل الواقع بعد لم ولمّا عليهما حملا على نقيضه ، وهو الواجب ، فكما يجوز ذلك فى الواجب ، فكذلك يجوز فى نقيضه. وهذا غير صحيح ، لأنه يلزم عليه تقديم معمول الفعل الواقع بعد ما النافيه عليها ، فيقال : زيدا ما ضربت ، حملا على نقيضه ، وهو : زيدا ضربت. والعرب لا تقوله. فدلّ على أن السبب خلاف ما ذكره.

باب كاد وأخواتها

مسأله : الفرق بين كاد وعسى

قال ابن إياز : فإن قيل : لم امتنع أن يضمر فى (عسى) ضمير الشأن ، و (هلّا) جاز فيها كما جاز فى كاد؟.

قيل : فرّق الرمّانىّ بينهما بأنّ خبر كاد لا يكون إلّا جمله ، وخبر عسى مفرد ، وقد عرف أنّ ضمير الشأن لا يكون خبره إلّا جمله.

باب (إنّ) وأخواتها

مسأله : تقدم المنصوب فى هذا الباب

قال ابن يعيش (١) : إنما قدّم المنصوب فى هذا الباب على المرفوع فرقا بينها وبين الفعل ، فالفعل من حيث أن الأصل فى العمل جرى على سنن قياسه فى تقديم المرفوع على المنصوب إذ كانت رتبه الفاعل مقدمه على المفعول. وهذه الحروف لمّا كانت فروعا على الأفعال ومحموله عليها جعلت بينهما ، بأن قدّم المنصوب فيها على المرفوع حطّا لها عن درجه الأفعال ، إذ تقديم المفعول على الفاعل فرع ، وتقديم الفاعل أصل.

١- انظر شرح المفصّل (١ / ١٠٢).

مسأله : يجوز الجمع بين المكسورتين

ولا يجوز بين المكسوره والمفتوحه

قال الأندلسى : فإن قلت : كيف يجوز الجمع بين المكسورتين فى التأكيد مع اتحاد اللفظ والمعنى ولا يجوز فى المكسوره والمفتوحه مع أنّ بينهما مغايره ما؟.

قلت : الفرق أنّ إحدى الكلمتين هناك زائده أو كالزائده ، وهنا بخلافه بدليل أنّ كلّ واحد من الحرفين لا بدّ له من اسم وخبر ، ونظيره قولهم على ما نقله سيبويه (١) : إنّ زيدا لما لينطلقنّ.

مسأله : كسر إن وفتحها بعد إذا الفجائيه

قال الأندلسىّ : قال السيرافىّ : يجوز بعد (إذا) التى للمفاجأه كسر إن وفتحها بخلاف حتى ، فأنّ المفتوحه لا تقع بعدها ، والفرق أن ما بعد إذا لا يلزم أن يكون ما قبلها ولا بعضه ، ويجوز أن يكون مصدرا وغير مصدر ، كقولك : خرجت فإذا أن زيدا صائح. فهنا تفتح أنّ ، لأن التقدير : خرجت فإذا صياح زيد ، وتكسر إذا أردت فإذا زيد صائح. وأمّا (حتى) فإن ما بعدها يكون جزءا مما قبلها ، لأنها هنا هى العاطفه ، وليست التى للغايه.

باب (ظنّ) وأخواتها

مسأله : الفرق بين علمت وعرفت من جهه المعنى

قال ابن جنّى فى (الخاطريّات) : قلت لأبى على : قال سيبويه (٢) : إذا كانت (علمت) بمعنى عرفت عدّيت إلى مفعول واحد ، وإذا كانت. بمعنى العلم عدّيت إلى مفعولين. فما الفرق بين علمت وعرفت من جهه المعنى؟

فقال : لا أعلم لأصحابنا فى ذلك فرقا محصّلا. والذى عندى فى ذلك أنّ (عرفت) معناها العلم الموصول إليه من جهه المشاعر والحواسّ بمنزله (أدركت) ، وعلمت معناها العلم من غير جهه المشاعر والحواسّ ، يدلّك على ذلك فى (عرفت) قوله تعالى : (يُعْرَفُ الْمُجْرِمُونَ بِسِيماهُمْ) [الرحمن : ٤١] ، والسيما تدرك بالحواس والمشاعر.

قلت له : أفيجوز أن يقال : (عرفت) ما كان ضدّه فى اللفظ (أنكرت) ، وعلمت ما كان ضدّه فى اللفظ (جهلت). فإذا أريد بعلمت العلم المعاقبه عبارته

١- انظر الكتاب (٣ / ١٧٢).

٢- انظر الكتاب (١ / ٧٦).

للإنكار تعدّت إلى مفعول واحد ، وإذا أريد بها العلم المعاقبه عبارته للجهل تعدّت إلى مفعولين ، ويكون هذا فرقا بينهما صحيحا ، لأنّ أنكرت ليست بمعنى جهلت لأن الإنكار قد يضامّ العلم ، والجهل لا يضامّ العلم ، ولأنّ الجهل يكون فى القلب فقط ، والإنكار يكون باللسان وإن وصف القلب به ، كقولنا : أنكره قلبى ، كان مجازا ، وكون الإنكار باللسان دلاله على أنّ المعرفه متعلّقه بالمشاعر. فقال : هذا صحيح ، انتهى.

باب المفعول فيه

مسأله : اشتراط توافق مادتى الظرف المصاغ من الفعل وعامله

اشترطوا توافق مادّتى الظرف المصاغ من الفعل وعامله ، نحو : قعدت مقعد زيد ، وجلست مجلسه ، ولم يكتفوا بالتوافق المعنوى بخلاف المصدر. فاكتفوا فيه بالتوافق المعنوىّ نحو : قعدت جلوسا.

والفرق أنّ انتصاب هذا النوع على الظرفيه على خلاف القياس لكونه مختصّا. فينبغى ألّا يتجاوز به محلّ السماع. وأما نحو : قعدت جلوسا فلا دافع له من القياس. ذكره فى (المغنى).

باب الاستثناء

مسأله : جواز إيصال الفعل إلى غير بدون واسطه

قال ابن النحّاس فى (التعليقه) : فإن قيل : كيف جاز أن يصل الفعل إلى (غير) من غير واسطه ، وهو لا يصل إلى ما بعد (إلّا) إلّا بواسطه؟

فالجواب : أنّ غيرا أشبهت الظرف بإبهامها ، والظرف يصل الفعل إليه بلا واسطه ، فوصل أيضا إلى غير بلا واسطه لذلك.

فإن قيل : فلم لم تبن (غير) لتضمّنها معنى الحرف وهو (إلّا)؟

فالجواب : أنّ (غير) لم تقع فى الاستثناء لتضمّنها معنى إلّا ، بل لأنّها تقتضى مغايره ما بعدها لما قبلها ، والاستثناء إخراج ، والإخراج مغايره ، فاشترك (إلّا وغير) فى المغايره. فالمعنى الذى صارت به غير استثناء هو لها فى الأصل لا لتضمّنها معنى إلا فلم تبن.

باب الحال

مسأله : فروق بين الصفه والحال

قال فى (البسيط) : لم يستضعف سيبويه (١) (مررت بزيد أسدا) بنصب أسد

١- انظر الكتاب (٢ / ١١٢).

على الحال ، أى : جريئا أو شديدا قويّا ، واستضعف مررت برجل أسد على الوصف. والفرق بينهما من وجهين :

أحدهما : أنّ الوصف أدخل فى الاشتقاق من الحال.

والثانى : أنّ الحال تجرى مجرى الخبر. وقد يكون خبرا ما لا يكون صفه. قال : والقياس التسويه بينهما ، لأنه يرجع بالتأويل إلى معنى الوصف ، أو بحذف مضاف ، أى : مثل أسد.

وقال ابن يعيش (١) : الحال صفه فى المعنى. ولذلك اشترط فيها ما يشترط فى الصفات من الاشتقاق ، فكما أنّ الصفه يعمل فيها عامل الموصوف ، فكذلك الحال يعمل فيها العامل فى صاحب الحال ، إلا أنّ عمله فى الحال على سبيل الفضله لأنها جاريه مجرى المفعول ، وعمله فى الصفه على سبيل الحاجه إليها ، إذ كانت مبينه للموصوف ، فجرت مجرى حرف التعريف. وهذا أحد الفروق بين الصفه والحال ، وذلك أنّ الصفه تفرق بين اسمين مشتركين فى اللفظ ، والحال زياده فى الفائده والخبر وإن لم يكن الاسم مشاركا فى لفظه.

قال (٢) : وقد ضعّف سيبويه (٣) : مررت برجل أسد على أن يكون نعتا ، لأن أسدا اسم جنس جوهر ، ولا يوصف بالجوهر. لو قلت : هذا خاتم حديد ، لم يجز ، وأجاز هذا زيد أسدا على أن يكون حالا من غير قبح ، واحتجّ بأن الحال مجراها مجرى الخبر. وقد يكون خبرا ما لا يكون صفه. ألا تراك تقول : هذا مالك درهما ، وهذا خاتمك حديدا ، ولا يحسن أن يكون وصفا. وفى الفرق بينهما نظر ، وذلك أنه ليس المراد من السبع شخصه ، وإنما المراد أنه فى الشدّه مثله ، والصفه والحال فى ذلك سواء ، وليس كذلك الحديد والدرهم ، فإن المراد جوهرهما.

باب التمييز

مسأله : جواز تقديم التمييز على الفعل

قال ابن النحّاس فى (التعليقه) : أجاز المازنىّ والمبرّد (۴) والكوفيّون تقديم التمييز على الفعل قياسا على الحال ومنعه أكثر البصريين ، والقياس لا يتّجه ، لأنّ

١- انظر شرح المفصّل (٢ / ٥٧).

٢- انظر شرح المفصّل (٣ / ۴٩).

٣- انظر الكتاب (٢ / ١١٢).

۴- انظر المقتضب (٣ / ٣۶).

الفرق بين الحال والتمييز ظاهر ، لأن التمييز مفسّر لذات المميّز والحال ليس بمفسّر ، فلو قدّمنا التمييز لكان المفسّر قبل المفسّر ، وهذا لا يجوز.

وقال الأبّذىّ فى (شرح الجزوليه) : التمييز مشبه للنعت فلم يتقدّم ، وإنما تقدّمت الحال لأنها خبر فى المعنى ، ولتقديرها بفى فأشبهت الظرف ، وأيضا فالحال لبيان الهيئه لا لبيان الذات ففارقت النعت.

وقال الفارسىّ فى (التذكره) : إنما لم يجز تقديم التمييز لأنه مفسّر ومرتبه المفسّر أن تقع بعد المفسّر وأيضا فأشبه (عشرون). وأما الحال فحملت على الظرف.

وقال ابن يعيش فى (شرح المفصّل) (١) : سيبويه (٢) لا يرى تقديم التمييز على عامله فعلا كان أو معنى. أما إذا كان معنى غير فعل فظاهر لضعفه ، ولذلك يمتنع تقديم الحال على العامل المعنوىّ ، وأما إذا كان فعلا متصرّفا فقضيه الدليل جواز تقديم منصوبه عليه لتصرّف عامله إلّا أنه منع من ذلك مانع ، وهو كون المنصوب فيه مرفوعا فى المعنى من حيث كان الفعل مسندا إليه فى المعنى والحقيقه ، ألا ترى أنّ التصبّب والتفقؤ فى قولنا (٣) : تصبّب زيد عرقا ، وتفقأ زيد شحما فى الحقيقه للعرق والشحم ، والتقدير : تصبّب عرق زيد ، وتفقّأ شحمه. فلو قدّمناهما لأوقعناهما موقعا لا يقع فيه الفاعل ، لأن الفاعل إذا قدمناه خرج عن أن يكون فاعلا ، وكذلك إذا قدمناه لم يصح أن يكون فى تقدير فاعل نقل عنه الفعل ، إذ كان هذا موضعا لا يقع فيه الفاعل.

فإن قيل : فإذا قلت : جاء زيد راكبا جاز تقديم الحال ، وهو المرفوع فى المعنى فما الفرق بينهما؟.

قيل : نحن إذا قلنا : جاء زيد راكبا فقد استوفى الفعل فاعله لفظا ومعنى وبقى المنصوب فضله ، فجاز تقديمه ، وأما إذا قلنا : طاب زيد نفسا فقد استوفى الفعل فاعله لفظا لا معنى ، فلم يجز تقديمه ، كما لم يجز تقديم المرفوع ، انتهى.

باب الإضافه

مسأله : إضافه الفم إلى ياء المتكلم

إذا أضيف الفم إلى ياء المتكلّم ردّ المحذوف ، فيقال : هذا فىّ ، وفتحت فىّ ،

١- انظر شرح المفصّل (٢ / ٧٣).

٢- انظر الكتاب (١ / ٢٦٦).

٣- انظر شرح المفصّل (٢ / ٧٠).

ووضعته فی فیّ ، وذلک لأنک تقول : هـذا فوک ، ورأیت فاک ، ونظرت إلی فیک ، فتکون الحرکه تابعه لحرکه ما بعدها من الحروف ، فإذا جاءت یاء الإضافه لزم أن تکسر الفاء لتکون تابعه لها.

قال ابن یعیش (۱) : فإن قیل : لم قلبتم الألف هنا یاء مع أنها دالّه علی الإعراب وامتنعتم من قلب ألف التثنیه ، وما الفرق بینهما؟.

فالجواب : أنّ فی ألف التثنیه وجد سبب واحد یقتضی قلبها یاء ، وعارضه الإخلال بالإعراب. وهاهنا وجد سببان لقلبها یاء ، وهو وقوعها موقع مکسور وانکسار ما قبلها فی التقدیر ، من حیث أنّ الفاء تکون تابعه لما بعدها ، فقوی سبب قلبه ولم یعتدّ بالمعارض.

باب أسماء الأفعال

مسأله

لا یجوز تقدیم معمولات أسماء الأفعال علیها عند البصریین ، وجوّزه الکوفیون قیاسا علی اسمی الفاعل والمفعول. والفرق علی الأول أنهما فی قوّه الفعل لشدّه شبههما به ، وأسماء الأفعال ضعیفه. قال فی (البسیط).

باب النعت

مسأله : یشترط فی الجمله الموصوف بها أن تکون خبریه

قال فی (البسیط) : یشترط فی الجمله الموصوف بها أن تکون خبریّه لوجهین :

لأن المقصود من الوصف بها إیضاح الموصوف وبیانه ، وما عداها من الجمل الأمریّه والنهییّه والاستفهامیه وغیرها لا إیضاح فیها ولا بیان ، ولذلک لم تقع صفه لعدم إیضاحها وبیانها. ألا تری أنک لو قلت : مررت برجل اضربه أو برجل لا تشتمه ، أو برجل هل ضربته لم تفد النکره إیضاحا ولا بیانا.

قال : فإن قیل : هذا بعینه یصحّ وقوعه خبرا للمبتدأ ، ولا یمتنع کقولک : زید اضربه ، وخالد لا تهنه ، وبکر هل ضربته. فهلّا صحّ وقوعه فی الوصف.

قلنا : الفرق بینهما من وجهین :

أحدهما : أنّ الخبر محذوف تقدیره : مقول فیه. والجمله محکیّه الخبر. وجاز ذلک لجواز حذف الخبر ، ولم یجز ذلک فی الصفه ، لأنه لا یجوز حذفها لأنّ حذفها ینافی معناها.

۱- نظر شرح المفصّل (۳ / ۳۸).

والثانى : أنّ المبتدأ يجوز نصبه بالفعل إما على حذف الضمير ، أو على التفسير ، ولا يتغيّر المعنى فإنّ : زيدا اضربه ، واضرب زيدا سواء فى المعنى. وأما الصفه فلا يصحّ عملها فى الموصوف سواء حذف منها ضميره أم لا ، لأنه معمول لغيرها. فإنك إذا قلت : مررت برجل اضربه لم يصحّ نصب رجل باضربه ، ولأنّ الصفه تابعه للموصوف ، ولا يعمل التابع فى المتبوع.

مسأله : لا يجوز الفصل بين الصفه والموصوف

قال الأبذىّ : لا يجوز الفصل بين الصفه والموصوف لأنهما كشىء واحد بخلاف المعطوف والمعطوف عليه.

مسأله : تثنيه الصفه الرافعه للظاهر وجمعها

قال الخفاف فى (شرح الإيضاح) : وقع فى كتاب المهذّب لأبى إسحاق الزجّاج أنّ تثنيه الصفه الرافعه للظاهر وجمعها فصيح فى الكلام لا كضعف لغه : أكلونى البراغيث (١).

قال : والفرق أنّ أصل الصفه كسائر الأسماء التى تثنّى وتجمع ، وإنما يمتنع ذلك فيها بالحمل على الفعل : فيجوز فيها وجهان فصيحان :

أحدهما : أن يراعى أصلها فتثنّى وتجمع.

والثانى : أن يراعى شبهها بالفعل ، فلا تثنّى ولا تجمع.

قال الخفاف : وهذا قياس حسن لو ساعده السماع. والذى حكى أئمّه النحويين أنّ تثنيه الصفه وجمعها إذا رفعت الظاهر ضعيف كأكلونى البراغيث ، وينبغى على قياس قوله أن يجيز فى المضارع الإعراب والبناء ، لأن أصله البناء ، وأعرب لشبه الاسم ، وكذا فى الاسم الذى لا ينصرف الصرف باعتبار الأصل ، والمنع باعتبار شبه الفعل ، انتهى.

مسأله : لم حذف الموصوف وأقيمت الصفه مقامه ولم يصح ذلك فى الموصول

قال ابن الحاجب فى (أماليه) : فإن قيل : لم حذف الموصوف وأقيمت الصفه مقامه ، ولم يفعل ذلك فى الموصول؟.

١- انظر همع الهوامع (١ / ١٦٠) ، وشرح ابن عقيل (١٩٧).

قلنا : لأنّ الصفه تدلّ على الذات التى دلّ عليها الموصوف بنفسها باعتبار التعريف والتنكير ، لأنها تابعه للموصوف فى ذلك ، والموصول لا ينفكّ عن جعل الجمله التى معه فى معنى اسم معرّف ، فلو حذف لكانت الجمله نكره فيختلّ المعنى.

باب العطف

مسأله : لا يعطف على الضمير المجرور من غير إعاده الجار

لا يجوز العطف على الضمير المجرور من غير إعاده الجارّ عند البصريين بخلاف المنصوب ، وجوّزه الكوفيّون قياسا على الضمير المنصوب ، والجامع بينهما الاشتراك فى الفضله.

قال فى (البسيط) : والفرق على الأول من أوجه :

أحدها : أنّ ضمير المجرور كالجزء مما قبله لشدّه ملازمته له ، ولذلك لا يمكن استقلاله.

والثانى : أنه يشابه التنوين من حيث أنه لا يفصل بينه وبين ما يتصل به ، ويحذف فى النداء ، نحو : يا غلام.

والثالث : أنه قد يكون عوضا من التنوين فى نحو : غلامى وغلامك وغلامه فكما لا يعطف على التنوين كذلك لا يعطف على ما حلّ محلّه وناسبه فى شدّه الاتصال بالكلمه ، وهذه الأوجه معدومه فى المنصوب.

وقال الحريرىّ فى (درّه الغوّاص) (١) : فإن قيل : كيف جاز العطف على المضمرين المرفوع والمنصوب من غير تكرير وامتنع العطف على المضمر المجرور إلّا بالتكرير.

فالجواب : أنّه لمّا جاز أن يعطف ذانك المضمران على الاسم الظاهر جاز أن يعطف الظاهر عليهما ، ولمّا لم يجز أن يعطف المضمر المجرور على الظاهر إلّا بتكرير الجارّ فى قولك : مررت بزيد وبك لم يجز أن يعطف الظاهر على المضمر إلّا بتكريره أيضا ، نحو : مررت بك وبزيد. وهذا من لطائف علم العربيه ومحاسن الفروق النحويه ، انتهى.

مسأله : هل يجوز العطف مع التأكيد إذا أكد ضمير المجرور؟

إذا أكّد ضمير المجرور كقولك : مررت بك أنت وزيد اختلف فيه : فذهب الجرمىّ إلى جواز العطف مع التأكيد قياسا على العطف على ضمير الفاعل إذا أكّد ،

١- انظر درّه الغوّاص (۶٢).

والجامع بينهما شدّه الاتصال بما يتّصلان به. وذهب سيبويه (١) إلى منع العطف. والفرق من أوجه :

أحدها : أنّ تأكيده لا يزيل عنه العلل المذكوره فى المنع بخلاف تأكيد الفاعل ، فإنه يزيل عنه المانع من العطف.

الثانى : أنّ تأكيد ضمير المجرور بضمير المرفوع على خلاف القياس ، وتأكيد ضمير الفاعل بضمير المرفوع جار على القياس ، فلا يلزم حمل الخارج عن القياس على الجارى على القياس.

الثالث : أنّ ضمير المجرور أشدّ اتصالا من ضمير الفاعل بدليل أنّ ضمير الفاعل قد يجعل منفصلا عند إراده الحصر ، ويفصل بينه وبين الفعل ، ولا يمكن الفصل بين ضمير المجرور وعامله. فلمّا اشتدّ اتصاله قوى شبهه بالتنوين ، فلم يؤثر التأكيد فى جواز العطف ، بخلاف الفاعل فإنه لمّا لم يشتدّ اتصاله أثر التوكيد فى جواز العطف عليه.

الرابع : أنه يلزم من العطف مع تأكيد المجرور بالمرفوع ، نحو : مررت به هو وزيد مخالفه اللفظ والمعنى.

أما اللفظ فإنّ قبله ضمير المرفوع ، ولم يحمل العطف عليه.

وأما المعنى فإن معنى المجرور غير معنى المرفوع ، ولا يلزم من العطف على تأكيد ضمير الفاعل لا مخالفه اللفظ ولا مخالفه المعنى ذكر ذلك فى (البسيط).

مسأله : لا يجوز العطف على الضمير

المرفوع المتصل من غير تأكيد وفاصل ما

لا يجوز العطف على الضمير المرفوع المتّصل من غير تأكيد أو فاصل ما عند البصريين وجوّزه الكوفيون قياسا على البدل. والفرق على الأول أنّ البدل هو المبدل منه فى المعنى ، فلذلك جاز من غير شرط التأكيد ، وأما العطف فالثانى مغاير للأول ، فلا بدّ من تقويه للأوّل تدلّ على أنّ المعطوف المغاير متعلّق به دون غيره ، بخلاف البدل فإنه لا يحتاج إلى تقويه لعدم المغايره.

باب النداء

مسأله : ما يجوز فى وصف المنادى المضموم

يجوز فى وصف المنادى المضموم ، نحو : يا زيد الطويل أن ترفع الصفه حملا على اللفظ ، وتنصبها على الموضع.

١- انظر الكتاب (٢ / ٤٠٣).

قال (١) ابن يعيش : فإن قيل : فزيد المضموم فى موضع منصوب فلم لا يكون بمنزله أمس فى أنه لا يجوز فيه حمل الصفه على اللفظ. لو قلت : رأيت زيدا أمس الدابر بالخفض على النعت لم يجز ، وكذلك قولك : مررت بعثمان الظريف لم تنصب الصفه على اللفظ؟

قيل : الفرق بينهما أنّ ضمّه النداء فى يا زيد ضمّه بناء مشابهه لحركه الإعراب ، وذلك لأنه لمّا اطّرد البناء فى كلّ اسم منادى مفرد صار كالعله لرفعه ، وليس كذلك أمس ، فإن حركته متوغّله فى البناء. ألا ترى أنّ كلّ اسم مفرد معرفه يقع منادى فإنه يكون مضموما ، وليس كلّ ظرف يقع موقع أمس يكون مكسورا؟ ألا تراك تقول : فعلت ذلك اليوم ، واضرب عمرا غدا ، فلم يجب فيه من البناء ما وجب فى أمس.

وكذلك عثمان فإنه غير منصرف وليس كل اسم ممنوعا من الصرف ، انتهى.

مسأله : نداء الإشاره وعدم نداء ما فيه أل

قال ابن يعيش (٢) : فإن قيل : أنتم تقولون (يا هذا) ، وهذا معرفه بالإشاره ، وقد جمعتم بينه وبين النداء ، فلم جاز هاهنا ، ولم يجز مع الألف واللام؟ وما الفرق بين الموضعين؟.

قلنا الفرق من وجهين :

أحدهما : أنّ تعريف الإشاره إيماء وقصد إلى حاضر ، ليعرفه المخاطب بحاسّه النظر ، وتعريف النداء خطاب لحاضر وقصد لواحد بعينه ، فلتقارب معنى التعريفين صارا كالتعريف الواحد ، ولذلك شبّه الخليل تعريف النداء بالإشاره فى نحو : يا هذا.

وشبّهه لأنه فى الموضعين قصد وإيماء إلى حاضر.

والوجه الثانى : - وهو قول المازنىّ - أنّ أصل هذا أن تشير به لواحد إلى واحد. فلما دعوته نزعت منه الإشاره التى كانت فيه ، وألزمته إشاره النداء ، فصارت (يا) عوضا من نزع الإشاره. ومن أجل ذلك لا يقال : هذا أقبل بإسقاط حرف النداء.

مسأله : المعطوف على المنادى

قال ابن الحاجب فى (أماليه) : إن قيل : ما الفرق بين قولهم : يا زيد وعمرو فإنه ما جاء فيه إلّا وجه واحد وهو قولهم وعمرو ، وجاء فى المعطوف من باب (لا) وجهان :

أحدهما : العطف على اللفظ ، والثانى : العطف على المحلّ مثل : [الكامل]

١- انظر شرح المفصّل (٢ / ٢).

٢- انظر شرح المفصّل (٢ / ٢).

٣٤١- (١)[هذا لعمركم الصّغار بعينيه]

لا أمّ لى إن كان ذاك ولا أب

الجواب : أنّ الفرق من وجهين :

أحدهما : أنّ قولنا : يا زيد وعمرو حرف النداء فيه مراد ، وهو جائز حذفه ، فجاز الإتيان بأثره ، وليس كذلك فى باب لا فى الصوره المذكوره لأن (لا) لا تحذف فى مثل ذلك. وإنما قدّر حرف النداء هاهنا دون ثمّ لكثره النداء فى كلامهم.

الوجه الثانى : أنّ (لا) بنى اسمها معها إلى أن صار الاسم ممتزجا امتزاج المركّبات ولا يمكن بقاء ذلك مع حذفها ، ولم يبنوه بناء مبهم على امتزاجه بالأولى ، لأنه قد فصل بينهما بكلمتين ، ولئلّا يؤدّى إلى امتزاج أربع كلمات.

مسأله : يجوز الرفع والنصب فى قولهم (ألا يا زيد والضحاك)

قال (٢) ابن الحاجب : قولهم : ألا يا زيد والضحّاك فيه جواز الرفع والنصب ولم يأت فى باب لا إلّا وجه واحد ، وهو الرفع لا غير ، مثاله لا غلام لك ولا العبّاس.

والفرق بينهما أنّ (لا) لا تدخل على المعارف لما تقرر فى موضعه ، ولا يمكن حمله على اللفظ ، لأنّ لا إنما أتى بها لنفى المتعدّد ولا تعدّد فى قولك : لا غلام لك ولا العبّاس. ولأنّ دخول النصب فيه فرع دخول الفتح فيه ، إذا كان منفيا. ولا يدخله الفتح فلا يدخله هذا النصب الذى هو فرعه ، لأنّ دخول الفتح إنما كان لتضمّنه معنى الحرف. ألا ترى أنّ معنى قولك : لا رجل فى الدار ، لا من رجل ، ولا يتقدّر مثل ذلك فيما ذكرناه. ألا ترى أنّ (لا) إذا وقع بعدها معرفه وجب الرفع والتكرير ، ويرجع الاسم حينئذ إلى أصله. فإذا وجب الرفع فيما يلى لا ، فلم يجز فيه غيره ، فلأن لا يجوز غيره فى فرعه الذى هو المعطوف من باب الأولى. وليس كذلك فى باب النداء ، فى قولنا : يا زيد والضحاك. فإنّ حرف النداء ، وإن كان متعذّرا كما تعذّر فيما ذكرنا إلا أنه يتوصّل إليه بأى ، وبهذا ، كقولك : يا أيها الضحّاك ، ويا أيّهذا

١- ٣٤١- الشاهد لرجل من مذحج فى الكتاب (٢ / ٣٠٣) ، ولضمره بن جابر فى خزانه الأدب (٢ / ٣٨) ، ولرجل من مذحج أو لضمره بن ضمره أولهما أخى جساس ابنى مرّه فى تخليص الشواهد (ص ٤٠٥) ، ولرجل من عبد مناف أو لابن أحمر أو لضمره فى الدرر (٦ / ١٧٥) ، ولابن أحمر فى المؤتلف والمختلف (ص ٣٨) ، والمقاصد النحويه (٢ / ٣٣٩) ، ولهمام بن مرّه فى الحماسه الشجريه (١ / ٢٥٦) ، وبلا نسبه فى جواهر الأدب (ص ٢٤١) ، وأمالى ابن الحاجب (ص ٥٩٣) ، وأوضح المسالك (٢ / ١٦) ، ورصف المبانى (ص ٢٦٧) ، وشرح الأشمونى (ص ١٥١) ، وشرح ابن عقيل (ص ٢٠٢) ، وشرح المفصّل (٢ / ٢٩٢).
٢- انظر المقتضب (٤ / ٢٢٥) ، وشرح المفصّل (٢ / ٣).

الضحّاك. فصار له دخول ، وإن كان باشتراط فصل ، بخلاف لا ، فإنها لا تدخل بحال ، انتهى.

باب الترخيم

مسأله : ترخيم الجمله

لا يجوز ترخيم الجمله عند الجمهور ، وجوّزه بعضهم بحذف الثانى قياسا على النسب ، فإنه يجوز بحذف الثانى.

قال ابن فلاح فى (المغنى) : والفرق على الأول أنّ الثقل الناشئ من اجتماع ياء النسبه معها لو لم يخفف بالحذف لأدّى إلى جعل ثلاثه أشياء كشيء واحد ، فلذلك حذف منها فى النسب لقيام يائه مقام المحذوف. وأما الترخيم (١) فإنما لم يجز لأنّ شرطه مع تأثير النداء البناء فى المرخّم ، ولم يوجد هنا ، فلم يجز الترخيم. ولأنه أشبه بالمضاف والمضاف إليه فى كون الأوّل عاملا فى الثانى ، فلم يجز ترخيمهما كالمضاف إليه.

باب العدد

مسأله : عدم إعراب مجموع المركبان فى العدد

قال الأندلسىّ فى (شرح المفصّل) : فإن قلت الاسمان المركّبان فى العدد يجريان مجرى الكلمه الواحده ، فهلّا أعرب مجموعهما كما أعرب معد يكرب وأخواته. قلنا : الفرق من وجهين :

أحدهما : أنّ الامتزاج هنا أشدّ ، إذ كان أحد الاسمين منهما لم يكد يستعمل على انفراده. بل (حضرموت) مثلا فى استعماله علما لهذه البلده كدمشق مثلا وبغداد. فكما أنّ هذه معربه فكذلك حضرموت. وأمّا مركّبات الأعداد فالمفرد منها مستعمل بمعناه كخمسه إذا أردت بها هذا القدر. وكذلك العشره ، فالعاطف (٢) المتضمّن معتبر ، وإذا اعتبر فقد تضمّن معناه ، وما تضمّن معنى الحرف فلا وجه لإعرابه.

والثانى : أنّ العدد فى الأصل موضوع على ألّا يعرب ما دام لما وضع له من تقدير الكميّات فقط ، فإنّ حقه أن يكون كالأصوات ينطق بها ساكنه الأواخر وكحروف التهجى ، وإنما يعرب عند التباسه بالمعدود.

١- انظر شرح المفصّل (٢ / ٢٣).

٢- انظر شرح المفصّل (٦ / ٢٥).

باب نواصب الفعل

مسأله : الفرق بين الباء الزائده وأن الزائده بالنسبه إلى العمل

(الباء) الزائده تعمل الجرّ فى نحو : ليس زيد بقائم ، وفاقا ، و (أن) الزائده لا تعمل النصب فى الفعل المضارع على الأصح (۱).

وقال الأخفش : تعمل قياسا على الباء الزائده. والفرق على الأول أنّ الباء الزائده تختصّ بالاسم ، وأنّ الزائده لا تختص ، لأنها زيدت قبل فعل وقبل اسم ، وما لا يختصّ فأصله ألّا يعمل. ذكره أبو حيّان.

مسأله : القول فى معمول النواصب من جهه تقديمه عليها

لا يتقدّم معمول (۲) معمول (أن) عليها عند جميع النحاه إلّا الفرّاء ، فلا يقال : طعامك أريد أن آكل. ويجوز تقديم معمول معمول (لن) عليها عند جميع النحاه إلا الأخفش الصغير ، فتقول : زيدا لن أضرب.

والفرق أنّ (أن) حرف مصدرىّ موصوله ومعمولها صله لها ، ومعمول معمولها من تمام صلتها ، فكما لا تتقدّم صلتها عليها ، كذلك لا يتقدّم معمول صلتها ، و (لن) بخلاف ذلك.

وحكم (كى) عند الجمهور حكم أن ، لا يجوز تقدّم معمول معمولها. فلا يقال : جئت النحو كى أتعلّم ، ولا النحو جئت كى أتعلّم لأنها أيضا حرف مصدرىّ موصوله ك (أن) ، فكما لا يتقدّم معمول صله الاسم الموصول كذلك لا يتقدّم معمول صله الحرف الموصول.

وأما (إذن) فقال الفرّاء (۳) : إذا تقدّمها المفعول وما جرى مجراه بطلت. فيقال : صاحبك إذن أكرم ، وأجاز الكسائىّ (۴) : إذ ذاك الرفع والنصب.

قال أبو حيّان : ولا نصّ أحفظه عن البصريين فى ذلك ، بل يحتمل قولهم : (إنّه يشترط فى عملها أن تكون مصدّره) ألّا تعمل ، لأنها لم تتصدّر إذ قد تقدّم عليها معمول الفعل ، ويحتمل أيضا أن يقال : تعمل لأنها وإن لم تتصدّر لفظا فهى مصدّره فى النيّه ، لأنّ النيه بالمفعول التأخير.

۱- انظر مغنى اللبيب (۳۲).

۲- انظر مغنى اللبيب (۳۱۴).

۳- انظر همع الهوامع (۲ / ۷).

۴- انظر همع الهوامع (۲ / ۷).

ولقائل أن يقول : لا يجوز تقـديم معمول الفعل بعد (إذن) ، لأنها إن كانت مركّبه من : (إذ وأن) ، أو من : (إذا وأن) ، فلا يجوز تقديم المعمول كما لا يجوز فى أن ، وإن كانت بسيطه. وأصلها (إذ) الظرفيه ، ونوّنت ، فلا يجوز أيضا لأنّ ما كان فى حيّز إذا لا يجوز تقـديمه عليهـا. وإن كـانت حرفا محضا فلا يجوز أيضا ، لأنّ ما فيه من الجزاء يمنع أن يتقـدّم معمول ما بعـدها عليها. ولما كان من مـذاهب الكوفيين جواز تقدّم معمول فعل الشـرط على أداه الشـرط أجازوا ذلك فى إذن ، كما أجازوا ذلك فى (إن) ، نحو : زيدا إن تضرب أضرب.

مسأله : لم أجاز سيبويه إظهار أن مع لام كى ولم يجزه مع لام النفى

قـال أبو حيّان (١) : سأل محمـد بن الوليـد ابن أبى مسـهر - وكانا قـد قرأا كتاب سـيبويه على المبرّد ورأى ابن أبى مسـهر أن قد أتقنه - : لم أجاز سيبويه (٢) إظهار (أن) مع (لام كى) ، ولم يجز ذلك مع لام النفى؟ فلم يجب بشىء ، انتهى.

قال أبو حيّان : والسـبب فى ذلك أنّ : لم يكن ليقوم ، وما كان ليقوم إيجابه : كان سيقوم ، فجعلت اللام فى مقابله السين ، فكما لا يجوز أن يجمع بين أن الناصبه وبين السين أو سوف كذلك لا يجمع بين أن واللام التى هى مقابله لها.

مسأله : سمع بعد كى وحتى الجر فى الأسماء والنصب فى الأفعال

سمع بعـد (كى وحتى) الجرّ فى الأسـماء والنصب فى الأفعـال ، فـاختلف النحويّون فقيـل : كلّ منهما جارّ ناصب. وقيل : كلاهما جارّ فقط. والنصب بعدهما بأن مضمره. وقيل : كلاهما ناصب والجرّ بعدهما بحرف جرّ مقدّر.

والصحيح - وهو مذهب سيبويه - فى (كى) أنها حرف مشترك ، فتاره تكون حرف جرّ بمعنى اللام ، وتاره تكون حرفا موصولا ينصب المضارع بنفسه.

والصحيح من مذهبه فى (حتى) أنها حرف جرّ فقط ، وأنّ النصب بعدها ب (أن) مضمره لا بها.

قال أبو حيّان : فإن قلت : ما الفرق بينها وبين (كى) حيث صحح فيها أنها جارّه ناصبه بنفسها؟

قلت : النصب بكى أكثر من الجرّ ، ولم يمكن تأويل الجرّ ، لأنّ حرفه لا يضمر

١- انظر شرح التسهيل (٥ / ١١).

٢- انظر الكتاب (٣ / ۴).

فحكم به. و (حتّى) ثبت جرّ الأسماء بها كثيرا ، وأمكن حمل ما انتصب بعدها على ذلك بما قدّرنا من الإضمار ، والاشتراك خلاف الأصل ، ولأنها بمعنى واحد فى الفعل والاسم بخلاف (كى) ، فإنها سبكت فى الفعل ، وخلصت للاستقبال.

مسأله : لماذا عملت أن فى المضارع ولم تعمل ما

قال الأندلسىّ فى (شرح المفصّل) : قال علىّ بن عيسى : إنما عملت (أن) فى المضارع ، ولم تعمل (ما) لأنّ (أن) نقلته نقلين إلى معنى المصدر والاستقبال ، وما لم تنقله إلّا نقلا واحدا إلى معنى المصدر فقط ، وكلّ ما كان أقوى على تغيير معنى الشىء كان أقوى على تغيير لفظه.

وقال السيرافىّ : إنما لم ينصبوا ب (ما) إذا كانت مصدرا ، لأنّ الذى يجعلها اسما - وهو الأخفش - (يقول) : فإن كانت معرفه فهى بمنزله الذى ، فيرتفع الفعل بعدها كما يرتفع فى صله الذى ، وإن كانت نكره فيكون الفعل بعدها صفه ، فلا تنصبه. وأما سيبويه (١) فجعلها حرفا ، وجعل الفعل بعدها صله لها.

والجواب على مذهبه : أنّ المعنى الذى نصبت به (أن) هو شبهها ب (أنّ) المشدّده لفظا ومعنى ، ولذلك لم يجمعوا بينهما. فلا تقول : أنّ (أن) تقوم ، كما يستقبحون أنّ أنّ زيدا قائم ، وهذا مفقود فى (ما) ، وأيضا (فما) يليها الاسم مرّه والفعل أخرى ، فلم تختصّ ، انتهى.

وقال ابن يعيش (٢) : الفرق بين أن وبين (ما) أنّ (ما) تدخل على الفعل والفاعل والمبتدأ والخبر ، وأن مختصّه بالفعل ، فلذلك كانت عامله فيه ، ولعدم اختصاص ما لم تعمل شيئا.

باب الجوازم

مسأله : يجوز تسكين لام الأمر لا لام كى بعد الواو والفاء

يجوز تسكين لام الأمر بعد الواو والفاء ، نحو : (وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ) [الحج : ٢٩] ، (فَلْيَسْتَجِيبُوا لِى ، وَلْيُؤْمِنُوا بِى) [البقره : ١٨٦] ولا يجوز ذلك فى (لام كى).

وفرّق أبو جعفر النحاس بأنّ (لام كى) حذف بعدها (أن) ، فلو حذفت كسرتها أيضا لاجتمع حذفان بخلاف لام الأمر.

١- انظر الكتاب (٣ / ٩).

٢- انظر شرح المفصّل (٨ / ١٤٣).

وفرّق ابن مالك بأنّ لام الأمر أصلها السكون فردّت إلى الأصل ليؤمن دوام تقويه الأصل ، بخلاف لام كى فإنّ أصلها الكسر لأنها لام الجرّ.

مسأله : اختلف فى لم ولمّا هل غيرتا صيغه الماضى

إلى المضارع أو معنى المضارع إلى المضىّ على قولين :

ونسب أبو حيّان الأول إلى سيبويه (١) ، ونقل عن المغاربه أنهم صحّحوه لأنّ المحافظه على المعنى أولى من المحافظه على اللفظ.

والثانى : مذهب المبرّد (٢) ، وصحّحه ابن قاسم فى الجنى (٣) الدانى. وقال : إنّ له نظيرا وهو المضارع الواقع بعد (لو) ، و (إن). الأول لا نظير له. ولا خلاف أنّ الماضى بعد إن غيّر فيه المعنى إلى الاستقبال لا صيغه المضارع إلى لفظ الماضى. والفرق - كما قال أبو حيّان - أنّ (إن) لا يمتنع وقوع صيغه الماضى بعدها ، فلم يكن لدعوى تغير اللفظ موجب ، بخلاف لم ولما ، فإنّهما يمتنع وقوع صيغه الماضى بعدهما ، فلهذا قال قوم بأنه غيّرت صيغته.

مسأله : صيغه الأمر مرتجله بخلاف النهى

الأمر صيغه مرتجله على الأصحّ لا مقتطع من المضارع ، ولا خلاف أنّ النهى ليس صيغه مرتجله ، وإنّما يستفاد من المضارع المجزوم الذى دخلت عليه (لا) للطلب. وإنما كان كذلك لأنّ النهى يتنزّل من الأمر منزله النفى من الإيجاب ، فكما احتيج فى النفى إلى أداه احتيج فى النهى إلى ذلك ، ولذلك كان ب (لا) التى هى مشاركه فى اللفظ للا التى للنفى.

مسأله : لا تدخل على (لا) التى للنهى أداه الشرط

(فلا) فى قولهم : إن لا تفعل أفعل ، للنفى المحض ، ولا يجوز أن تكون للنهى ، لأنه ليس خبرا ، والشرط خبر ، فلا يجتمعان.

وقال بعضهم : هى (لا) التى للنهى ، وإذا دخل عليها أداه الشرط لم تجزم وبطل عملها ، وكان التأثير لأداه الشرط ، وذلك بخلاف لم فإنّ التأثير لها لا لأداه الشرط فى نحو : (فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا) [البقره : ٢٤].

١- انظر الكتاب (٤ / ٣).

٢- انظر المقتضب (١ / ٤٦).

٣- انظر الجنى الدانى (٢٦٧).

والفرق أنّ أداه الشرط لم تلزم العمل فی کلّ ما تدخل علیه ، إذ تدخل علی الماضی ، فلم یکن لها إذ ذاک اختصاص بالمضارع فضعفت. فحیث دخل عامل مختص کان الجزم له. ذکره أبو حیّان فی (شرح التسهیل).

مسأله : لم جزمت متی وشبهها ولم تجزم الذی

إذا تضمنت معنی الشرط نحو الذی یأتینی فله درهم

فالجواب : : أنّ الفرق من وجوه :

أحدها : أنّ (الذی) وضع وصله إلی وصف المعارف بالجمل ، فأشبه لام التعریف الجنسیّه ، فکما أنّ لام التعریف لا تعمل فکذا (الذی).

والثانی : أنّ الجمله التی یوصل بها لا بدّ أن تکون معلومه للمخاطب ، والشرط لا یکون إلّا مبهما.

والثالث : أنّ الذی مع ما یوصل به اسم مفرد ، والشرط مع ما یقتضیه جملتان مستقلّتان ، نقلت ذلک من خطّ ابن هشام فی بعض تعالیقه. وذکره ابن الحاجب فی (أمالیه).

مسأله : کیف تعمل إن فی شیئین؟

قال ابن إیاز : إن قیل حرف الجزم أضعف من حرف الجرّ ، وحرف الجرّ لا یعمل فی شیئین فکیف عملت إن فی شیئین؟

قیل : الفرق بینهما الاقتضاء ، فحرف الجرّ لما اقتضی واحدا عمل فیه ، وحرف الجزم لمّا اقتضی اثنین عمل فیهما ، انتهی.

باب الحکایه

مسأله : حکایه الأعلام بمن دون باقی المعارف

تحکی الأعلام ب (من) دون سائر المعارف ، هذا هو المشهور ، والفرق بینها وبین غیرها من المعارف من ثلاثه أوجه :

أحدها : أنّ الأعلام تختصّ بأحکام لا توجد فی غیرها : من الترخیم ، وإماله نحو الحجاج ، وعدم الإعلال فی نحو مکوزه وحیوه ومحبب (۱) وحذف التنوین منها إذا وقع (ابن) صفه بین علمین. فالحکایه ملحقه بهذه الأحکام المختصّه.

۱- انظر المنصف (۱ / ۲۹۵).

والثانى : أنّ أكثر الأعلام منقول عن الأجناس مغيّر عن وضعه الأول والحكايه تغيير مقتضى (من) والتغيير يؤنس بالتغيير.

والثالث : أنّ الأعلام كثيره الاستعمال ، ويكثر فيها الاشتراك ، فرفع الحكايه يوهم أنّ المستفهم عنه غير السابق ، لجواز أنّ السامع لم يسمع أوّل الكلام. ذكر ذلك صاحب البسيط.

قال : والفرق بين (من) حيث يحكى بها العلم. وبين (أىّ) حيث لا يحكى بها بل يجب فيها الرفع - فإذا قيل : رأيت زيدا أو مررت بزيد ، يقال : أىّ زيد؟ من غير حكايه - أنّ (من) لمّا كانت مبنيه لا يظهر فيها إعراب جازت الحكايه معها على خلاف ما يقتضيه خبر المبتدأ. وأما (أى) فإنها معربه يظهر فيها الرفع ، فاستقبح ، لظهور رفعها ، مخالفه ما بعدها لها.

ونظيره قول العرب : إنهم أجمعون ذاهبون. لما لم يظهر إعراب النصب فى الضمير أكّدوه بالمرفوع ، ومنعهم ، إنّ الزيدين أجمعون ذاهبون ، لمّا ظهر إعراب النصب ألزموا التأكيد بالنصب.

مسأله : حكايه المتبع بتابع

لا يحكى المتبع بتابع غير العطف من نعت أو بيان أو تأكيد أو بدل اتفاقا. وأمّا المتبع بعطف النسق ففيه خلاف حكاه فى التسهيل من غير ترجيح ، ورجّح غيره جواز حكايته.

قال أبو حيّان : والفرق بين العطف وبين غيره من التوابع أنّ العطف ليس فيه بيان للمعطوف عليه بخلاف غيره من التوابع ، فإنّ فيه بيانا أنّ المتبوع هو الذى جرى ذكره فى كلام المخبر ، وأما فى العطف فلا يبين ذلك بيانا ثابتا إلّا الحكايه وإيراد لفظ المخبر فى كلام الحاكى على حاله من الحركات.

وقال صاحب (البسيط) : يشترط لجوازها أن يكون المعطوف عليه والمعطوف علمين ، نحو : رأيت زيدا وعمرا. فإن كان المعطوف عليه علما ، والمعطوف غير علم فنقل ابن الدّهان منع الحكايه. وهو الأقوى. ونقل ابن بابشاذ جوازها تبعا ، أو بعكسه لم تجز الحكايه اتفاقا.

باب النسب

قال أبو حيّان : فإن قلت : لم أجزت بيضات وجوزات بالتحريك ، ولم تجز طولى بالتحريك ، فى النسبه إلى طويله؟

قلت : بينهما فرق ، وهو أنّ الحركه فى بيضات وجوزات عارضه فلم يعتدّ بها ، والنسبه بناء مستأنف.

باب التصغير

مسأله : الفرق بين تصغير أرؤس إذا سميت به امرأه وتصغير هند

قال أبو حيّان : (أرؤس) إذا سمّيت به امرأه ثم خفّفت الهمزه بحذفها ونقل حركتها إلى الراء فقيل (أرس) وصغّرتها قيل : (أريس) ، ولا تدخل الهاء وإن كان قد صار ثلاثيا. وإذا صغّرت هندا قلت : هنيده بالهاء ، والفرق بينهما أنّ تخفيف الهمزه بالحذف والنقل عارض. فالهمزه مقدّره فى الأصل وكأنه رباعىّ لم ينقص منه شىء.

فإن قلت : لم لا تلحقه بتصغير سماء إذا قلت سميّه ، أليس الأصل مقدّرا؟.

قلت : لا يشبه تصغير سماء ، لأنّ التخفيف جائز فى أرؤس عارض بخلاف سماء ، فإنّ الحذف لها لازم ، فيصير على ثلاثه أحرف إذا صغّرت فتلحقها الهاء.

وبهذا الفرق بين أرؤس وسماء أجاب أبو إسحاق الزجّاج بعض أصحاب أبى موسى الحامض حين سأل أبا إسحاق عن ذلك ، وكان أبو موسى الحامض قد دسّ رجلا لقنا فطنا على أبى إسحاق ، فسأله عن مسائل فيها غموض ، هذه المسأله منها ، وكان فى هذا المجلس المشوق الشاعر فأخذ ورقه ، وكتب من وقته يمدح أبا إسحاق ، ويذمّ من يحسده من أهل عصره ، فقال (١) : [الرجز]

صبرا أبا إسحاق عن قدره

فذو النّهى يمتثل الصّبرا

واعجب من الدّهر وأوغاده

فإنّهم قد فضحوا الدّهرا

لا ذنب للدّهر ، ولكنّهم

يستحسنون المكر والغدرا

نبّئت بالجامع كلبا لهم

ينبح منك الشمس والبدرا

والعلم والحلم ومحض الحجى

وشامخ الأطواد والبحرا

والديمه الوطفاء فى سحّها

إذا الرّبا أضحت بها خضرا

فتلك أوصافك بين الورى

يأبين والتّيه لك الكبرا

يظنّ جهلا والذى دسّه

أن يلمسوا العيّوق والغفرا

فأرسلوا النّزز إلى غامر

وغمرنا يستوعب النّزرا

فاله أبا إسحاق عن جاهل

ولا تضق منك به صدرا

وعن خشار غدر فى الورى

خطيبهم من فمه يخرى

١- الأبيات فى مجالس العلماء للزجاجى (ص ٣١١) ، وكتاب المصون للعسكرى (ص ٨٠).

مسأله : لم لا يجوز إثبات همزه الوصل فى نحو استضراب إذا صغر

قال أبو حيّان : فإن قلت : لم لا يجوز إثبات همزه الوصل فى نحو : استضراب إذا صغّر ، وإن كان ما بعدها متحرّكا ، لأن هذا التحريك عارض بالتصغير فلم يعتدّ بهذا العارض كما لم يعتدّ به فى قولهم : الحمر بإثبات همزه الوصل مع تحريك اللام بحركه النقل؟.

فالجواب : أنّ بين العارضين فرقا ، وهو أنّ عارض التصغير لازم ، لا يوجد فى لسانهم ثانى مصغّر غير متحرّك أبدا ، وعارض الحمر غير لازم ، لأنه يجوز ألا تحذف الهمزه ، ولا تنقل الحركه ، فيقال الأحمر ، ولا يمكن ذلك فى المصغّر فى حال من الأحوال.

باب الوقف

مسأله : الوقف على المقصور والمنقوص المنونين

إذا وقف على المقصور المنوّن وقف عليه بالألف اتفاقا ، نحو : رأيت عصا ، واختلف فى الوقف على المنقوص المنوّن ، فمذهب سيبويه (١) أنه لا يوقف عليه بالياء بل تحذف ، نحو : هذا قاض ، ومررت بقاض ، ومذهب يونس إثباتها.

قال ابن الخبّاز : فما بالهم اختلفوا فى إعاده ياء المنقوص ، واتفقوا على إعاده ألف المقصور؟.

قلت : الفرق بينهما خفّه الألف وثقل الياء.

باب التصريف

مسأله : الزائد يوزن بلفظه وزياده التضعيف توزن بالأصل

قال أبو حيّان : والفرق أن زياده التضعيف مخالفه لزياده حروف سألتمونيها من حيث أنها عامه لجميع الحروف ، ففرّقوا بينهما بالوزن ، وجعلوا حكم المضاعف حكم ما ضوعف منه ، فضعّفوه فى الوزن مثله. فلو نطقوا فى الوزن بإحدى دالى (قردد) لم يتبين من الوزن كيف زيادتها ، فلمّا لم تزد منفرده أصلا لم يجعلوها منفرده فى الوزن.

بعون الله وحسن توفيقه انتهى الفن الرابع وبانتهائه تم الجزء الثانى من كتاب الأشباه والنظائر النحويه ، ويليه - إن شاء الله - الجزء الثالث وأوله الفن الخامس وهو فن (الطراز فى الألغاز) أعان الله على إتمامه.

١- انظر الكتاب (٤ / ٢٩٥).

فهرس الجزء الثانى

الفن الثانى فى التدريب ٣

باب الألفاظ - تقسيم ٣

باب الكلمه - تقسيم ٣

باب الاسم - ضابط ٥

علامات الاسم ٥

فائده : الأسماء فى الإسناد ٥

فائده : أقوال فى المسند والمسند إليه ٥

فائده : الإسناد أعم من الإخبار ٦

فائده : ما يتعاقب على المفرد ٦

قاعده : الاتفاق والاختلاف فى كل خاصتى نوع ٦

ضابط : الكلمات التى تأتى اسما وفعلا وحرفا ٦

باب الفعل - ضابط - تقسيم - أقسام الفعل ١٠

فائده : أقسام الفعل بالنسبه إلى الزمان ١٠

ضابط : أقسام الفعل بالنسبه إلى التصرف وعدمه ١١

قاعده : كل خاصتى نوع إن اتفقا لم يجتمعا ١١

باب الحرف - أنواع الحروف ١١

حروف المعجم - حروف أبعاض الكلم ١١

حروف المعانى ١٢

ضابط : عده الحروف ١٢

ضابط : موقع الحروف ١٢

أقسام الحروف ١٢

تقسيم الأندلسى للحروف ١٣

أقسام الحروف بالنسبه لتغيير الإعراب ١٤

عده الحروف العامله ١٤

الحروف غير العامله ١٤

حروف تعمل على صفه ولا تعمل على صفه ١٤

رأى ابن الدهان فى تقسيم الحروف بالنسبه إلى عملها ١٤

رأى ابن الزجاج فى أنواع الحروف ١٤

تقسيم ابن فلاح للحروف ١٥

تقسيم ابن الخباز للحروف ١٥

فائده : أشبه الحروف بالأسماء وأشبهها بالأفعال ١٥

باب الكلام والجمله ١٥

ضابط : الجمل التى لا محل لها من الإعراب ١٥

فائده : معانى استعمال المفرد ٢٢

ضابط : لا توجد جمله فى اللفظ كلمه واحده إلا الظرف ٢٣

باب المعرب والمبنى ٢٣

قاعده : الأصل فى الإعراب الحركات ٢٣

قاعده : الأصل فى البناء السكون ٢٤

أسباب البناء على الحركه ٢٤

قاعده : القول فى بناء الكلمه التى على حرف واحد ٢٤

فائده : الخلاف فى علل البناء ٢٥

تنبيه : رأى ابن مالك فى عله البناء والرد عليه ٢٦

ضابط : أقسام المركب من المبنيات ٢٦

ضابط : المبنى فى بناء بعض الحروف ٢٦

ضابط : الرأى فى بناء بعض الحروف ٢٧

قاعده : النصب أخو الجر ٢٧

فائده : معنى الجمع على حد التثنيه ٢٧

فائده : سبب إعراب الأسماء السته بالحروف ٢٧

قاعده : لا يجتمع إعرابان فى آخر كلمه ٢٨

ضابط : ليس فى الأسماء المعربه اسم آخره واو قبلها ضمه ٢٨

فائده : المراد بلفظ الثقل فى حروف العله ٢٨

ضابط : أقسام حذف نون الرفع ٢٨

باب المنصرف وغير المنصرف ٢٩

قاعده : الأصل فى الأسماء الصرف ٣٠

فائده : باب فعلان فعلى سماعى ٣١

ضابط : أنواع العدل ٣٢

قاعده : لا عبره باتفاق الألفاظ ولا باتفاق الأوزان للمنع من الصرف ٣٢

ضابط : ما لا ينصرف ضربان ٣٢

قاعده : الألف واللام تلحق الأعجمى بالعربى ٣٣

قاعده : التعريف يثبت التأنيث والعجمه والتركيب ٣٣

ضابط : صرف ما لا ينصرف فى الشعر ٣٣

باب النكره والمعرفه ٣٤

قاعده : التنكير أصل فى الأسماء ٣٤

علامات النكره ٣٦

ضابط : أنواع المعارف ودليل حصرها فى هذه الأنواع ٣٦

فائده : تقسيم الاسم إلى مظهر ومضمر ومبهم ٣٧

باب المضمر ٣٧

قاعده : المضمرات على صيغه واحده ٣٧

قاعده : أصل الضمير المنفصل المرفوع ٣٧

قاعده : الضمير المجرور والمنصوب من واد واحد ٣٧

ضابط : المواضع التى يعود الضمير فيها على متأخر لفظا ورتبه ٣٨

قاعده : متى يكون الفاعل والمفعول ضميرين متصلين لشىء واحد ٣٨

باب العلم ٣٨

ضابط ٣٨

قاعده : الشذوذ يكثر فى الأعلام ٣٩

قاعده : الأعلام لا تفيد معنى ٣٩

قاعده : تعليق الأعلام على المعانى أقل من تعليقها على الأعيان ٤٠

فائده : وجود العلم جنسا معرفا باللام ٤٠

باب الإشاره ۴۱

باب الموصول - أسماء الصله ۴۱

فائده : تعريف الموصولات بالألف واللام ۴۱

ضابط : فی حذف العائد ۴۲

باب المعرف بالأداه - ضابط ۴۴

أقسام لام التعريف ۴۴

فائده : القول فى فينه وما يتعاقب عليه تعريفان ۴۵

باب المبتدأ والخبر ۴۶

فائده : المبتدءات التى لا أخبار لها ۴۶

قاعده : أصل المبتدأ والخبر ۴۷

مسوّغات الابتداء بالنكره ۴۷

ضابط : المواضع التى يعطف فيها الخبر على المبتدأ ۵۰

فائده : الليله الهلال ۵۰

قاعده : متى يمتنع تقديم الخبر والفاعل ۵۱

قاعده : ما هو الأولى بالحذف :

المبتدأ أو الخبر ۵۱

قاعده : ما هو الأولى بالحذف الفعل أو الفاعل ۵۲

فائده : تنكير المبتدأ ۵۳

فائده : فى قولهم راكب الناقه طليحان ۵۷

باب كان وأخواتها ۵۸

ضابط : القول فى تقديم أخبار كان وأخواتها عليها ۵۹

باب (ما) وأخواتها . قاعده ۶۰

فائده (ما) فى القرآن ۶۰

قاعده : التصرف فى لا وما النافيتين ۶۰

فائده : زياده الباء فى الخبر ۶۱

باب إنّ وأخواتها - ضابط ۶۲

قاعده : إنّ أصل الباب ۶۳

ضابط : مواضع كسر إن ۶۳

ضابط : إن المخففه ۶۴

فائده : إن واللام أيهما أشد تأكيدا ۶۴

باب لا ۶۵

فائده : ما يشابه ما الكافه ۶۵

ضابط : ما تعمل فيه رب تعمل فيه لا ۶۵

باب ظنّ وأخواتها - ضابط ۶۵

فائده : الخواص التى لظن وأخواتها ۶۶

باب الفاعل ۶۶

قاعده : الفاعل كجزء من الفعل ۶۶

قاعده : الأصل تقديم الفاعل وتأخير المفعول ۶۷

ضابط : حذف الفاعل ۶۸

ضابط : أقسام المضمر والمظهر من جهه التقديم ۶۸

باب النائب عن الفاعل ۶۹

ضابط : الأفعال التى تبنى للمفعول ۶۹

ضابط : حروف الجر التى يجوز بناء الفعل لها ۶۹

فائده : لغز لغوى ۶۹

باب المفعول به ٧١

ضابط : ما يعرف به الفاعل من المفعول ٧١

ضابط : إذا أطلق لفظ مفعول فهو المفعول به ٧١

ضابط : أقسام المفعول بالنسبه إلى تقديمه وتأخيره ٧١

باب التعدى واللزوم - ضابط ٧٢

ضابط : معدّيات الفعل اللازم ٧٣

ضابط : الأمور التى لا يكون الفعل معها إلا قاصرا ٧٣

باب الاشتغال ٧٤

باب المصدر – قاعده ٧٥

باب المفعول له ٧٥

ما لا ينصبه الفعل ٧٥

باب المفعول فيه ٧٥

ضابط : أقسام ظروف الزمان ٧٥

ضابط : المتمكن يطلق على نوعين من الاسم ٧٦

ضابط : التصرف فى الأسماء والأفعال ٧٧

ضابط : المذكر والمؤنث من الظروف ٧٧

قاعده : نسبه الظرف من المفعول كنسبه المفعول من الفاعل ٧٧

ضابط : ظروف لا يدخل عليها من حروف الجر سوى من ٧٧

ضابط : أنواع الظروف المبنيه ٧٨

ضابط : أقسام اسم المكان ٧٨

باب الاستثناء ٧٨

قاعده : إلا أم الباب ٧٨

قاعده : الأصل فى إلا وغير ٧٩

فائده : أنواع الاستثناء ٧٩

قاعده : ما يجب توفره ليعمل ما قبل إلا فيما بعدها ٧٩

ضابط : ليس فى المبدلات ما يخالف البدل حكم المبدل منه إلا الاستثناء ٨٠

ضابط : الذى ينصب بعد إلا ٨٠

فائده : القول فى تقدم المستثنى على المستثنى منه ٨٠

قاعده : لا ينسق على حروف الاستثناء ٨١

فائده : إلا والواو التى بمعنى مع نظيرتان ٨١

فائده : الاستثناء المنقطع شبه بالعطف ٨١

قاعده : ما بعد إلا لا يعمل فيما قبلها ٨١

ضابط : المنفى عند العرب فى جمل الاستثناء ٨١

قاعده : لا يجوز أن يستثنى بإلا اسمين ٨٢

باب الحال : تقسيم ٨٣

قاعده : ما يجوز أن يأتى حالا يجىء صفه للنكره ٨٣

ضابط : ما يعمل فى الحال ٨٤

قاعده : الحال شبيهه بالظرف ٨٤

باب التمييز ٨٤

ضابط : المواضع التى يأتى فيها التمييز المنتصب عن تمام الكلام ٨٤

باب حروف الجر تقسيم ٨٥

قاعده : الأصل فى الجر ٨٥

ضابط : تقسيم حروف الجر بالنسبه إلى عملها ٨٦

قاعده : الأصل فى حروف القسم ٨٦

فائده : تعلق حروف الجر بالفعل ٨٦

فائده : القول فى ربما ٨٧

باب الإضافه قاعده ٨٨

قاعده : إضافه العلم ٨٩

قاعده : إضافه الأسماء إلى الأفعال ٨٩

ضابط : أقسام الأسماء فى الإضافه ٩٠

قاعده : تصح الإضافه لأدنى ملابسه ٩٠

ضابط : ما يضاف إلى الجمله من ظروف المكان ٩٠

ضابط : ما يكتسبه الاسم بالإضافه ٩١

باب المصدر ٩٣

باب اسم الفاعل - قاعده ٩٣

باب التعجّب ٩٤

باب أفعل التفضيل ٩٤

ضابط : استعمال أفعل التفضيل ٩٤

باب أسماء الأفعال ٩٤

باب النعت ٩٤

ضابط : جمله ما يوصف به ٩٤

ضابط : أقسام الأسماء بالنسبه إلى الوصف ٩٥

تقسيم : تبعيه الصفه لموصوفها فى الإعراب ٩٦

باب التوكيد - تأكيد الضمير بضمير ٩٦

فائده : موطن لا يجوز فيه التوكيد اللفظى ٩٧

فائده : التأكيد اللفظى أوسع من المعنوى ٩٧

ضابط : أقسام الاسم بالنسبه إلى التوكيد ٩٧

قاعده : اجتماع ألفاظ التوكيد ٩٧

باب العطف - أقسام العطف ٩٧

قاعده : انفراد الواو عن أخواتها بأحكام ٩٨

ضابط : حروف تعطف بشروط ١٠٠

ضابط : ما يتقدم على متبوعه فى التوابع ١٠١

فائده : متى يجوز عطف الضمير المنفصل على الظاهر ١٠١

فائده : فى أقسام الواوات ١٠١

باب عطف البيان ١٠٢

قاعده : عطف البيان لا يكون إلا بعد مشترك ١٠٢

باب البدل ١٠٢

فائده : البدل على نيه تكرار العامل ١٠٢

باب النداء – قاعده : ١٠٣

قاعده : يا أصل حروف النداء ١٠٣

ضابط : أقسام الأسماء بالنسبه إلى ندائها ١٠٤

ضابط : حذف حرف النداء ١٠٤

ضابط : حذف حرف النداء ١٠٥

قاعده : الأصل فى حذف حرف النداء ١٠٥

باب الندبه ١٠٥

باب الترخيم ١٠٦

فائده : أكثر الأسماء ترخيما ١٠٦

باب الاختصاص ١٠٦

قاعده : ما نصبته العرب فى الاختصاص ١٠٦

باب العدد ١٠٧

فائده : هجر جانب الاثنين ١٠٧

ضابط : (أل) فى العدد ١٠٧

باب الإخبار بالذى والألف واللام – ضابط ١٠٨

ضابط : ما يجوز الإخبار عنه ١٠٩

ضابط : الفرق بين أل والذى فى الإخبار ١٠٩

باب التنوين ١١٠

ضابط : ما يراد به التنوين إذا أطلق ١١٠

ضابط : أقسام التنوين ١١٠

ضابط : مواضع حذف التنوين ١١١

باب نونى التوكيد ١١١

ضابط : ما لا تدخله النون الخفيفه ١١١

ضابط : الحركه التى تكون قبل نونى التوكيد ١١١

باب نواصب المضارع ١١٢

قاعده : ما تتميز به أن عن أخواتها ١١٢

ضابط : أحوال إذن ١١٢

ضابط : همزه أخرى لأن ١١٣

ضابط : الأسباب المانعه من الرفع بعد حتى ١١٣

باب الجوازم ١١٤

قاعده : إن أم الباب وما تتميز به ١١٤

فائده : ربط الفاء شبه الجواب بشبه الشرط ١١٥

فائده : بعض الجمل لا تصح كونها شرطا ١١٥

قاعده : الجازم أضعف من الجار ١١٥

قاعده : اتصال المجزوم بجازمه أقوى من اتصال المجرور بجاره ١١٦

باب الأدوات ١١٦

قاعده : الهمزه أصل أدوات الاستفهام ١١٦

فائده : حروف النفى ١١٧

فائده : تفسير الكلام ١١٧

فائده : مواضع ما ١١٨

باب المصدر ١٢٠

قاعده : المصدر أشد ملابسه للفعل ١٢٠

فائده : إجراء سواء مجرى المصدر ١٢١

قاعده : الأصل فى مفعل المصدر والظرف ١٢١

فائده : ما يشتق من المصدر ١٢١

باب الصفات ١٢٢

فائده : القول فى الصفه المشبهه ١٢٢

باب أسماء الأفعال - ضابط ١٢٣

ضابط : تقسيم آخر لأسماء الأفعال ١٢٣

باب التأنيث - قاعده ١٢٣

ضابط : الاسم الذى لا يكون فيه علامه التأنيث ١٢٤

قاعده : الأصل فى الأسماء المختصه بالمؤنث ١٢٤

ضابط : لا تأنيث بحرفين ١٢٤

ضابط : ما تأتى فيه تاء التأنيث بكثره وبقله ١٢٤

فائده : علامات المؤنث ١٢٥

فائده : الهاءات ثلاث ١٢٦

قاعده : أصل الفعل التذكير ١٢٦

ضابط : أقسام الأسماء بالنسبه إلى التذكير والتأنيث ١٢٦

باب المقصور والممدود ١٢٦

ضابط : أقسام ما فيه وجهان القصر والمد ١٢٦

قاعده : تاء التأنيث فى المثنى ١٢٧

باب جمع التكسير ١٢٧

ضابط : أنواع جمع التكسير بالنسبه إلى اللفظ ١٢٧

ضابط : الحروف التى تزاد فى جمع التكسير ١٢٧

فائده : فى حصر جموع التكسير وأسماء الجموع واسم الجنس ١٢٨

فائده : جموع القله ١٢٨

قاعده : لا يوجد فى الجمع ثلاثه حروف أصول بعد ألف التكسير ١٢٨

قاعده : ما يضعف تكسيره من الصفات ١٢٨

فعال لا يكاد يكسّر ١٢٩

فائده : أقسام جمع التكسير بالنسبه للفظ والمعنى ١٢٩

قاعده : استثقال الجموع ١٢٩

ضابط : ما يجمع من فعلاء على فعال ١٢٩

باب التصغير – قاعده ١٣٠

ضابط : الأسماء التى لا تصغر ١٣٠

قاعده : التكسير والتصغير يجريان من واد واحد ١٣٠

فائده : ضم أول المصغر ١٣٢

قاعده : لا تجمع المصغرات جمع تكسير ١٣٢

فائده : التصغير بالألف ١٣٢

فائده : تصغير ثمانيه ١٣٢

فائده : تصغير أفعال التعجب ١٣٣

باب النسب ١٣٣

قاعده : إلى ما آخره ياء مشدده ١٣٣

تقسيم شواذ النسب ١٣٤

قاعده : ياء النسب تجعل الجامد فى حكم المشتق ١٣٤

باب التقاء الساكنين – قاعده ١٣٤

قاعده : الأصل فيما حرك منهما ١٣٤

الكسره باب الإماله – ضابط : ١٣٥

باب التصريف ١٣٦

فائده : أشياء اختصّ بها المعتل ١٣٦

قاعده : الألف أصل فى الحروف وما شابهها ١٣٦

ضابط : أنواع الألفات فى أواخر الأسماء ١٣٦

ضابط : الزوائد فى آخر الاسم ١٣٦

فائده : الثلاثى أكثر الأبنيه ١٣٧

قاعده : كيف ينطق بالحرف ١٣٧

ضابط : ما جاء على تفعال ١٣٧

باب الزياده ١٣٨

ضابط : الأشياء التى تزاد لها الحروف ١٣٨

فائده : همزه الوصل التى لحقت فعل الأمر ١٣٩

قاعده : حق همزه الوصل ١٣٩

باب الحذف ١٤٠

قاعده : ما اجتمع فيه ثلاث ياءات من الأسماء ١٤٠

باب الإدغام – قاعده : ١٤٠

باب الخطّ ١٤٠

سرد مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ١٤١

الفن الثالث ١٤٨

باب الإعراب والبناء ١٤٨

مسأله : فعل الأمر العارى من اللام وحرف المضارعه ١٤٨

مسأله : متى يبنى الفعل إذا اتصل بنون التوكيد ١٤٩

مسأله : الاختلاف فى حذف حروف العله للجزم ١٤٩

مسأله : ما يجوز فى حرف العله إذا كان بدلا من همزه ١٥٠

مسأله : الكلمات قبل التركيب ١٥٠

باب المنصرف وغير المنصرف ١٥٠

مسأله : ما هو المنصرف وما هو غيره ١٥٠

مسأله : ما هو الصرف وما هو المنع من الصرف ١٥١

مسأله : مثنى وثلاث ١٥١

مسأله : إذا سمى مذكر بوصف مؤنث مجرد من التاء ١٥٢

باب العلم ١٥٢

مسأله : انقسام العلم ١٥٢

باب الموصول ١٥٢

مسأله : الوصل بجمله التعجب ١٥٢

باب المبتدأ أو الخبر - مسأله ١٥٣

مسأله : الوصف المعتمد على نفى أو استفهام ١٥٣

مسأله : الاختلاف فى صدر الكلام فى (إذا قام زيد فأنا أكرمه) ١٥٣

باب كان وأخواتها ١٥٤

مسأله : هل الأفعال الناقصه تدل على الحدث ١٥٤

مسأله تعدد أخبار كان وأخواتها ١٥٤

مسأله : لم سميت هذه الأفعال نواقص ١٥٤

مسأله : تقدم أخبارها عليها ١٥٤

باب ما - مسأله ١٥٥

باب إن وأخواتها ١٥٥

مسأله : وقوع إن المخففه بعد فعل العلم ١٥٥

مسأله : متى تقع أن المفتوحه ومعمولاها اسما لأن المكسوره ١٥٦

مسأله : ما يلى إن المكسوره المخففه من الأفعال ١٥٦

مسأله : ما يجوز فى إن إذا وقعت جوابا لقسم ١٥٦

مسأله : هل يجوز (إن قائما الزيدان) ١٥٧

باب لا ١٥٧

مسأله : مذاهب فى قول (لا مسلمات) ١٥٧

باب أعلم وأرى ۱۵۸

مسأله : القول فی حذف مفاعیل هذا الباب ۱۵۸

باب النائب عن الفاعل ۱۵۸

مسأله : باب اختار ۱۵۸

باب المفعول به ۱۵۹

مسأله : إذا تعددت المفاعیل فأیها یقدم ۱۵۹

باب الظرف ۱۵۹

مسأله : الاتساع فی الظرف مع کان وأخواتها ۱۵۹

مسأله إذا استعملت إذا شرطا ۱۵۹

باب الاستثناء ۱۶۰

مسأله : تقدم المستثنی ۱۶۰

مسأله : عود الاستثناء إذا وقع بعد جمل عطف بعضها علی بعض ۱۶۰

باب حروف الجر ۱۶۰

مسأله : تعلق الجار والمجرور والظرف بالفعل الناقص ۱۶۰

مسأله : علی ما یرتفع الاسم بعد منذ ۱۶۱

باب القسم ۱۶۱

مسأله : الاختلاف فی أیمن اللّه ۱۶۱

باب التعجب ۱۶۱

مسأله : الاختلاف فی أفعل به ۱۶۱

مسأله : لزوم أل فی فاعل فعل ۱۶۲

باب التوكيد ١٦٢

مسأله : وقوع كل من أكتع وأخواتها منفرده ١٦٢

باب النداء ١٦٣

مسأله : الاختلاف فى (اللهم) ١٦٣

باب إعراب الفعل ١٦٣

مسأله : هل يجوز فى المضارع المنصوب بعد الفاء فى الأجوبه الثمانيه

أن يتقدم على سببه ١٦٣

مسأله : هل يجوز الفصل هنا بين السبب ومعموله بالفاء ومدخولها ١٦٣

مسأله : رأى فى لام الجحود ١٦٤

باب التكسير ١٦٤

مسأله : تكسير همرش ١٦٤

باب التصغير ١٦٥

مسأله : الاختلاف فى تصغير بعض الأسماء ١٦٥

باب الوقف ١٦٥

مسأله : هل يصح الوقف على المتبوع دون التابع ١٦٥

مسأله : الوقف على إذا ١٦٥

مسأله : إذا نكر يحيى بعد العلميه ١٦٦

الفن الرابع - فن الجمع والفرق ١٦٧

القسم الأول ١٦٧

ذكر ما افترق فيه الكلام والجمله ١٦٧

الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى ١٦٨

الفرق بين الإعراب التقديرى والإعراب المحلى ١٧٢

ما افترق فيه ضمير الشأن وسائر الضمائر ١٧٣

ما افترق فيه ضمير الفصل والتأكيد والبدل ١٧٤

ما افترق فيه ضمير الفصل وسائر الضمائر ١٧٤

الفرق بين علم الشخص وعلم الجنس واسم الجنس ١٧٥

ما افترق فيه باب (كان) وباب (إن) ١٧٨

ما افترق فيه باب كان وسائر الأفعال ١٧٨

فائده : وجه الموافقه والمخالفه ١٧٨

فائده : الفرق بين كان التامه والناقصه ١٧٩

ما افترق فيه ما النافيه وليس ١٧٩

ما افترق فيه (لا) و (ليس) ١٨٠

ما افترقت فيه أخوات (إن) ١٨١

ما افترق فيه أن الشديده المفتوحه وأن الخفيفه ١٨١

ما افترق فيه لا وإنّ ١٨٢

الفرق بين الإلغاء والتعليق ١٨٢

الفرق بين حذف المفعول اختصارا وبين حذفه اقتصارا ١٨٣

ما افترق فيه باب ظن وباب أعلم ١٨٤

ما افترقت فيه المفاعيل ١٨٤

الفرق بين المصدر واسم المصدر ١٨٤

الفرق بين عند ولدى ولدن ١٨٥

ما افترق فيه إذ وإذا وحيث ١٨٦

الفرق بين وسط بالسكون وبين وسط بالفتح ١٨٦

الفرق بين واو المفعول معه وواو العطف ١٨٦

باب الاستثناء ١٨٧

فصل ١٨٧

ما افترقت فيه إلا وغير ١٨٧

ما افترق فيه الحال والتمييز ١٨٨

ما افترق فيه الحال والمفعول ١٨٨

الفرق بين الجمله الحاليه والمعترضه ١٩٠

الفرق بين الإضافه بمعنى اللام وبينها بمعنى من ١٩١

الفرق بين حتى الجاره وإلى ١٩١

ما افترق فيه المصدر واسم الفاعل ١٩٢

ما افترق فيه المصدر والفعل ١٩٣

ما افترق فيه المصدر وأن وأنّ وصلتهما ١٩٣

ما افترق فيه المصدر واسم الفاعل ١٩٦

ما افترق فيه اسم الفاعل والفعل ١٩٧

ما افترق فيه اسم الفاعل واسم المفعول ١٩٨

ما افترق فيه الصفه المشبّهه واسم الفاعل ١٩٩

ما افترق فيه أفعل فى التعجب وأفعل التفضيل ٢٠١

ما افترق فيه نعم وبئس وحبّذا ٢٠٢

ما افترقت فيه التوابع ٢٠٢

ما افترق فيه الصفه والحال ٢١٠

ما افترقت فيه أم المتصله والمنقطعه ٢١١

ما افترق فيه أم وأو ٢١١

الفرق بين أو وإما ٢١٣

الفرق بين حتى العاطفه والواو ٢١٣

ما افترقت فيه النون الخفيفه والتنوين ٢١٤

ما افترق فيه تنوين المقابله والنون المقابل له ٢١٤

ما افترقت فيه السين وسوف ٢١٤

ما افترقت فيه ألفاظ الإغراء والأمر ٢١٥

ما افترقت فيه لام كى ولام الجحود ٢١٦

ما افترق فيه الفاء والواو اللذان ينصب المضارع بعدهما ٢١٧

ما افترقت فيه أم المصدريه وأن التفسيريه ٢١٧

ما افترقت فيه لم ولمّا ٢١٨

ما افترقت فيه مده الإنكار ومده التذكار ٢٢٠

الفرق بين هل وهمزه الاستفهام ٢٢٠

ما افترقت فيه إذا ومتى ٢٢١

ما افترقت فيه أيّان ومتى ٢٢١

ما افترق فيه جواب لو وجواب لولا ٢٢٢

ما افترق فيه كم الاستفهاميه وكم الخبريه ٢٢٢

ما افترق فيه كم وكأين ٢٢٤

ما افترق فيه كأين وكذا ٢٢٤

ما افترق فيه أى ومن ٢٢٤

ما افترقت فيه تاء التأنيث وألف التأنيث ٢٢٥

ما افترقت فيه التثنيه والجمع السالم ٢٢٥

ما افترق فيه جمع التكسير واسم الجمع ٢٢٦

ما افترق فيه التكسير والتصغير ٢٢٦

القسم الثانى ٢٢٧

باب الإعراب والبناء ٢٢٧

مسأله ٢٢٧

مسأله : اعتراض والرد عليه ٢٢٨

مسأله : الفرق بين غد وأمس ۲۲۸

باب المنصرف وغيره ۲۲۸

مسأله الحكم إذا سمى بجمع وأخر ۲۲۸

مسأله : الياء فى معديكرب ۲۲۸

مسأله : الفرق بين حروف الجر وبين الإضافه وأل فى دخولها على الممنوع من الصرف ۲۲۹

مسأله : تنوين الأسماء غير المنصرفه للضروره وعدم تنوين الأسماء المبنيه للضروره ۲۲۹

باب النكره والمعرفه ۲۳۰

مسأله : لزوم نون الوقايه مع الفعل ٢٣٠

باب الإشاره ٢٣٠

مسأله : الإشاره للبعيد ٢٣٠

باب الموصول ٢٣١

مسأله : الاختلاف فى استعمال ذا موصولا دون ما ٢٣١

مسأله : لا يوصل الذى بالأمر ٢٣١

باب الابتداء ٢٣١

مسأله : الفرق بين زيد أخوك وأخوك زيد ٢٣١

مسأله : القول فى عود الضمير على المبتدأ ٢٣١

مسأله : الإخبار بالظرف الناقص ٢٣٢

باب ما وأخواتها ٢٣٢

مسأله : القول فى باء ما زيد بقائم ٢٣٢

مسأله : امتناع تقديم معمول الفعل الواقع بعد ما النافيه ولا فى جواب القسم عليها وعدم امتناع التقديم فى لن ولم ولما ٢٣٢

باب كاد وأخواتها ٢٣٣

مسأله : الفرق بين كاد وعسى ٢٣٣

باب إنّ وأخواتها ٢٣٣

مسأله : تقدم المنصوب فى هذا الباب ٢٣٣

مسأله : يجوز الجمع بين المكسورتين ولا يجوز بين المكسوره والمفتوحه ٢٣٤

مسأله : كسر إن وفتحها بعد إذا الفجائيه ٢٣٤

باب ظنّ وأخواتها ٢٣٤

مسأله : الفرق بين علمت وعرفت من جهه المعنى ٢٣٤

باب المفعول فيه ٢٣٥

مسأله : اشتراط توافق مادتى الظرف المصاغ من الفعل وعامله ٢٣٥

باب الاستثناء ٢٣٥

مسأله : جواز إيصال الفعل إلى غير بدون واسطه ٢٣٥

باب الحال ٢٣٥

مسأله : فروق بين الصفه والحال ٢٣٥

باب التمييز ٢٣٦

مسأله : جواز تقديم التمييز على الفعل ٢٣٦

باب الإضافه ٢٣٧

مسأله : إضافه الفم إلى ياء المتكلم ٢٣٧

باب أسماء الأفعال – مسأله : ٢٣٨

باب النعت ٢٣٨

مسأله : يشترط فى الجمله الموصوف بها أن تكون خبريه ٢٣٨

مسأله : لا يجوز الفصل بين الصفه والموصوف ٢٣٩

مسأله : تثنيه الصفه الرافعه للظاهر وجمعها ٢٣٩

مسأله : لم حذف الموصوف وأقيمت الصفه مقامه ولم يصح ذلك فى الموصول ٢٣٩

باب العطف ٢٤٠

مسأله : لا يعطف على الضمير المجرور من غير إعاده الجار ٢٤٠

مسأله : هل يجوز العطف مع التأكيد إذا أكد ضمير المجرور ٢٤٠

مسأله : لا يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل من غير تأكيد

ص: ۲۶۳

وفاصل ما ٢٤١

باب النداء ٢٤١

مسأله : ما يجوز فى وصف المنادى المضموم ٢٤١

مسأله : نداء الإشاره وعدم نداء ما فيه أل ٢٤٢

مسأله : المعطوف على المنادى ٢٤٢

مسأله : يجوز الرفع والنصب فى قولهم (ألا يا زيد والضحاك) ٢٤٣

باب الترخيم ٢٤٤

مسأله : ترخيم الجمله ٢٤٤

باب العدد ٢٤٤

مسأله : عدم إعراب مجموع المركبان فى العدد ٢٤٤

باب نواصب الفعل ٢٤٥

مسأله : الفرق بين الباء الزائده وأن الزائده بالنسبه إلى العمل ٢٤٥

مسأله : القول فى معمول النواصب من جهه تقديمه عليها ٢٤٥

مسأله : لم أجاز سيبويه إظهار أن مع لام كى ولم يجزه مع لام النفى ٢٤٦

مسأله : سمع بعد كى وحتى الجر فى الأسماء والنصب فى الأفعال ٢٤٦

مسأله : لماذا عملت أن فى المضارع ولم تعمل ما ٢٤٧

باب الجوازم ٢٤٧

مسأله : يجوز تسكين لام الأمر لا لام كى بعد الواو والفاء ٢٤٧

مسأله : اختلف فى لم ولمّا هل غيرتا صيغه الماضى إلى المضار ٢٤٨

مسأله : صيغه الأمر مرتجله بخلاف النهى ٢٤٨

مسأله : لا تدخل على لا التى للنهى أداه الشرط ٢٤٨

مسأله : لم جزمت متى وشبهها ولم تجزم الذى إذا تضمنت معنى الشرط ٢٤٩

مسأله : كيف تعمل إن فى شيئين ٢٤٩

باب الحكايه ٢٤٩

مسأله : حكايه الأعلام بمن دون باقى المعارف ٢٤٩

مسأله : حكايه المتبع بتابع ٢٥٠

باب النسب ٢٥٠

باب التصغير ٢٥١

مسأله : الفرق بين تصغير أرؤس إذا سميت به امرأه وتصغير هند ٢٥١

مسأله : لم لا يجوز إثبات همزه الوصل ٢٥٢

باب الوقف ٢٥٢

مسأله : الوقف على المقصور والمنقوص المنونين ٢٥٢

باب التصريف ٢٥٢

مسأله : الزائد يوزن بلفظه وزياده التضعيف توزن بالأصل ٢٥٢

المجلد ۳

اشاره

ص: ۱

بسم الله الرّحمن الرّحيم

الحمد لموليه ، والصلاه والسّلام على نبيه محمد وآله وذويه.

هـذا هو الفن الخـامس من الأشـباه والنظائر وهو فن الألغاز والأحاجى والمطارحات والممتحنات والمعاياه ، وهو منثور غير مرتب وسميته :

الطراز فى الألغاز

اللغز النحوى قسمان

قسم يطلب به تفسير المعنى وقسم يطلب به تفسير الإعراب

قال الشيخ جمال الدين بن هشام فى كتابه (موقظ الوسنان وموقد الأذهان) :

اعلم أن اللغز النحوى قسمان ، أحدها : ما يطلب به تفسير المعنى ، والآخر : ما يطلب به وجه الإعراب.

بعض ألغاز الحريرى

ما يطلب به تفسـير المعنى : فالأول كقول الحريرىّ (١) : وما العامل الذى يتّصل آخره بأوله ويعمل معكوسه مثل عمله؟ وتفسـيره (يا) فى النداء ، فإنه عامل النصب فى المنادى ، وهو حرفان ، فآخره متّصل بأوله ، ومعكوسه وهو (أى) حرف نداء أيضا.

وكقوله : أيضا : وما منصوب أبدا على الظرف ، لا يخفضه سوى حرف؟

وجوابه : لفظه (عنـد). تقول : جلست عنده ، وأتيت من عنده لا يكون إلا منصوبا على الظرفيه ، أو مخفوضا بمن خاصه. فأما قول العامّه : سرت إلى عنده فخطأ.

فإن قيل : لدن وقبل وبعد بمنزله عند فى ذلك ، فما وجه تخصيصك إياها؟

قلت : (لـدن) مبنيّه فى أكثر اللغـات ، فلاـ يظهر فيها نصب ، ولا خفض. و (قبل وبعـد) يكونان مبنيّين كثيرا ، وذلك إذا قطعا عن الإضافه ، وإنّما تبين الألغاز والتمثيل بما يكون الحكم فيه ظاهرا.

١- انظر مقامات الحريرى (٧).

وكقوله : وأين تلبس الذّكران براقع النسوان ، وتبرز ربّات الحجال بعمائم الرجال؟

وجوابه باب العدد من الثلاثه إلى العشره ، تثبت التاء فيه فى المذكّر ، وتحذف فى المؤنّث.

ما يطلب به تفسير الإعراب : والثانى : وهو الذى يطلب فيه تفسير الإعراب وتوجيهه ، لا بيان المعنى كقول الشاعر : [السريع]

٣٤٢- جاءك سلمان أبو هاشما

فقد غدا سيّدها الحارث

شرحه : جاء فعل ماض ، كسلمان جارّ ومجرور وعلامه الجرّ الفتح لأنه لا ينصرف ، وإنما أفردت الكاف فى الخطّ ليتأتّى الإلغاز. أبوها فاعل جاء ، والضمير لامرأه قد عرفت من السياق. شما فعل أمر من شام البرق يشيمه ، ونونه للتوكيد كتبت بالألف على القياس. سيّدها نصب بشم ، كما تقول : انظر سيّدها ، والحارث فاعل غدا. انتهى كلام ابن هشام.

لغز لابن هشام : وقال ابن هشام فى (المغنى) (١) : مسأله يحاجى بها فيقال :ضمير مجرور لا يصحّ أن يعطف عليه اسم مجرور ، أعدت الجارّ أم لم تعده ، وهو الضمير المجرور بلولا ، نحو : لولاى وموسى. لا يقال : إنّ موسى فى محلّ الجرّ لأنه لا يعطف على الضمير المجرور ، من غير إعاده الجارّ هنا ، لأن لو لا لا تجرّ الظاهر ، فلو أعيدت لم تعمل الجرّ ، بل يحكم للمعطوف - والحاله هذه - بالرفع ، لأنّ (لو لا) محكوم لها بحكم الحروف الزائده. والزائده لا تقدح فى كون الاسم مجرّدا من العوامل اللفظيه ، فكذا ما أشبه الزائد.

ذكر بقيه ألغاز الحريرىّ التى ذكرها فى مقاماته

(١)

قال :(٢)

١- ما كلمه إن شئتم هى حرف محبوب ، أو اسم لما فيه حرف حلوب؟.

٢- وأىّ اسم يتردّد بين فرد حازم وجمع ملازم.

٣- وأيّه هاء إذا التحقت أماطت الثّقل ، وأطلقت المعتقل؟.

٤- وأين تدخل السين فتعزل العامل من غير أن تجامل؟

٥- وأىّ مضاف أخلّ من عرى الإضافه بعروه ، واختلف حكمه بين مساء وغدوه؟.

١- انظر مقامات الحريرى ، المقامه الرابعه والعشرين.

٢- انظر ألغاز ابن هشام (ص ٥٤) تحقيق أسعد خضير ، وكتاب توجيه إعراب أبيات ملغزه الإعراب للفارقى (ص ٦٢) تحقيق سعيد الأفغانى.

٦- وأىّ عامل نائبه أرحب منه وكرا ، وأعظم مكرا ، وأكثر لله تعالى ذكرا؟.

٧- وأين يجب حفظ المراتب على المضروب والضارب؟.

٨- وأىّ اسم لا يفهم إلّا باستضافه كلمتين ، أو الاقتصار منه على حرفين ، وفى وضعه الأول التزام ، وفى الثانى إلزام.

٩- وأىّ وصف إذا أردف بالنون نقص من العيون وقوّم بالدون ، وخرج من الزبون وتعرّض للهون؟

أراد بالأول : نعم ، وبالثانى : سراويل ، وبالثالث : هاء التأنيث الداخله على الجمع المتناهى ، نحو : زنادقه ، وصياقله ، وتبابعه ، وبالرابع : باب إن المخففه من الثقيله ، وبالخامس : لدن ، وبالسادس : باء القسم ونائبه الواو ، وبالسابع نحو : كلم موسى عيسى ، وبالأخير نحو : ضيف ، تدخل عليه النون فيقال : ضيفن ، وهو الطفيلىّ.

أحاجى الزمخشرىّ

وللزمخشرىّ كتاب (الأحاجى) منثور ، وشرحه الشيخ علم الدين السخاوىّ بشرح سمّاه : (تنوير الدياجى فى تفسير الأحاجى) وأتبعه بأحاجى له منظومه. وأنا ألخّص الجميع هنا.

قال (١) الزمخشرىّ : أخبرنى عن فاعل جمع على فعله ، وفعيل جمع على فعله. الأول باب قاض وداع ، والثانى نحو سرىّ وسراه.

وقال : أخبرنى عن تنوين يجامع لام التعريف ، وليس إدخاله على الفعل من التحريف ، هو تنوين الترنّم والغالى.

وقال : أخبرنى عن واحد من الأسماء ثنّى مجموعا بالألف والتاء.

أخبرنى عن موحد (٢) فى معنى اثنين ، وعن حركه فى حكم حركتين.

أخبرنى عن حركه وحرف قد استويا ، وعن ساكنين على غير حدّهما (٣) قد التقيا.

أخبرنى عن اسم (٤) على أربعه فيه سببان لم يمتنع صرفه بإجماع ، وعن آخر ما فيه إلا سبب واحد ، وهو حقيق بالامتناع.

أخبرنى عن فاء ذات فتيّن ، وعن لام ذات لونين.

١- انظر الأحاجى النحويه للزمخشرى (ص ١٩) تحقيق مصطفى الحدرى.

٢- انظر أحاجى الزمخشرى (ص ٢٢).

٣- انظر أحاجى الزمخشرى (ص ٢٤).

٤- انظر أحاجى الزمخشرى (ص ٢٦).

الأولى : نحو السرىّ والشرىّ ، والبثّ والنثّ ، وقانعه الله وكاتعه بمعنى قاتله ، و «بيد أنّى من قريش» (١) وميد أنّى ، ونحو وزن وأزن. وهو قياس مطّرد فى المضموم وفى المكسور ، نحو : وشاح ووعاء وإشاح وإعاء ، والمفتوح نحو : وسن وأسن ، ووبد وأبد إذا غضب ، ووله وأله ، تحيّر ، وما وبه له وما أبه. سماع بإجماع.

والثانيه : نحو : عضه وسنه. هى هاء فى : عضه وعضاه ، وبعير عاضه وعضه أى راعى العضاه ، وعضهه إذا شتمه ، وفى نخله سنهاء وسانهت الأجير. وواو فى : عضوات وسنوات.

أخبرنى عن نسب بغير يائه ، وعن تأنيث بتاء ليس بتائه.

الأول : ما دلّ عليه بالصنعه ، نحو : عوّاج وبتّار ودارع ولابن.

ونظير دلالتى العلامه والصيغه قولك : لتضرب واضرب. والفرق بين البناءين أن فعّالا لما هو صنعه وفاعلا لمباشره الفعل.

والثانى : بنت وأخت لأنّ تاءهما بدل من الواو التى هى لام ، إلّا أنّ اختصاص المؤنّث بالإبدال دون المذكّر قام علما للتأنيث ، فكانت هذه التاء لاختصاصها كتاء التأنيث ، ونحوها التاء فى مسلمات ، هى علامه لجمع المؤنث ، فلاختصاصها بجمع المؤنث كأنها للتأنيث. ومن ثمّ لم يجمعوا بينها وبين تاء التأنيث فلم يقولوا : مسلمتات.

فإن قلت : ما أدراك أنها ليست تاء التأنيث؟ قلت : لو كانت كذلك لقلبها الواقف هاء فى اللغه الشائعه.

فإن قلت : فلم قلبها من قلبها هاء فى الوقف؟ فقال : البنون والبناه؟ قلت : رآها تعطى ما تعطيه تاء التأنيث فتوهّمها مثلها.

أخبرنى عن نعت مجرور ، ومنعوته مرفوع ، وعن نعت موحد ، ونعته مجموع.

الأول نحو : هذا جحر ضبّ خرب (٢) ، والثانى : قول القطامىّ : [الوافر]

٣٤٣- (٣)كأن قيود رجلى حين ضمّت

حوالب غرّزا ، ومعى جياعا

١- هذا جزء من حديث ورد فى لسان العرب (بيد ، ميد) ، وفى مغنى اللبيب (ص ١٢٢) ، وتمامه : «أنا أفصح من نطق بالضاد ، بيد أنى من قريش ، واسترضعت فى بنى سعد بن بكر».

٢- انظر الكتاب (١ / ٥٠٠).

٣- ٣٤٣- الشاهد للقطامى فى ديوانه (ص ٤١) ، وشرح شواهد الإيضاح (ص ٢٢٩) ، ولسان العرب (غرز) و (معى) ، وتاج العروس (غرز) و (معا).

جعل المعى لفرط جوعه بمنزله أمعاء جائعه ، فجمع النعت مع توحيد المنعوت.

أخبرنى عن فصل (ليس) بين المعرفتين فاصلا ، وعن (ربّ) على المعرفه داخلا.

الأول : نحو : كان زيد هو خيرا منك ، و (إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مالاً) [الكهف : ٣٩] ، وإنما ساغ ذلك فى أفعل من لامتناعه من دخول لام التعريف عليه امتناع ما فيه التعريف ، فشبه به ، وأجرى حكمه عليه.

والثانى : نحو قولهم : ربّ رجل وأخيه. قال سيبويه (١) : ولا يجوز حتى تذكر قبله نكره.

أخبرنى عمّا ينصب ويجرّ. وهو رفع ، وعما تدخله التثنيه وهو جمع.

الأول : المحكىّ.

والثانى : قولهم (٢) : عندى لقاحان سوداوان ، وقوله : [الرجز] (٣)

٣٤٤- (٤)[تبقّلت فى أوّل التّبقّل]

بين رماحى مالك ونهشل

وقوله : [البسيط]

٣٤٥-(٥)لأصبح الحىّ أوبادا ، ولم يجدوا

عند التّفرّق فى الهيجا جمالين

أخبرنى كيف يكون متحّرك يلزمه السكون؟

هو عين حىّ وعىّ وضفّ فى قولهم : ضف الحال (٦) ، وزنها فعل لأنه من باب فرح وبطر وأشر.

أخبرنى عن واحد وجمع لا يفرّق بينهما ناطق ، إلّا أن الضمير بينهما فارق.

هما فلك وفلك للواحد والجمع ، ومثله (٧) : جمل هجان وإبل هجان ، ودرع دلاص ودروع دلاص.

أخبرنى عن فاعل خفى فما بدا ، وآخر لا يخفى أبدا.

١- انظر الكتاب (٢ / ٥٢).

۲- انظر الكتاب (۴ / ۱۰۰).

۳- - الشاهد لأبی النجم فی لسان العرب (بقل) ، وخزانه الأدب (۲ / ۳۹۴) ، وسمط اللآلی (ص ۵۸۱) ، وشرح شواهد الشافیه (۳۱۲) ، والطرائف الأدبیه (ص ۵۷) ، وتاج العروس (حبب) و (بقل) وجمهره اللغه (ص ۶۵) ، ومجمل اللغه (۱ / ۲۸۱) ، وأساس البلاغه (بقل) ، وبلا نسبه فی المخصص (۱۰ / ۱۷۴) ، ومقاییس اللغه (۱ / ۲۷۴).

۴- ۳۴۴- الشاهد لأبی النجم فی لسان العرب (بقل) ، وخزانه الأدب (۲ / ۳۹۴) ، وسمط اللآلی (ص ۵۸۱) ، وشرح شواهد الشافیه (۳۱۲) ، والطرائف الأدبیه (ص ۵۷) ، وتاج العروس (حبب) و (بقل) وجمهره اللغه (ص ۶۵) ، ومجمل اللغه (۱ / ۲۸۱) ، وأساس البلاغه (بقل) ، وبلا نسبه فی المخصص (۱۰ / ۱۷۴) ، ومقاییس اللغه (۱ / ۲۷۴).

۵- ۳۴۵- الشاهد لعمرو بن العداء فی خزانه الأدب (۷ / ۵۷۹) ، وشرح شواهد الإیضاح (ص ۵۶۰) ، ولسان العرب (وبد) و (عقل) ، وبلا نسبه فی شرح المفصل (۴ / ۱۵۳) ، ومجالس ثعلب (۱ / ۱۷۱) ، والمقرّب (۲ / ۴۳).

۶- انظر أحاجی الزمخشری (ص ۳۵).

۷- انظر أحاجی الزمخشری (ص ۳۶).

الأول : فاعل أفعل ونفعل ونحوها.

والثانى : الواقع بعد (إلّا) ، نحو (١) : ما قام إلّا زيد أو إلا أنا.

أخبرنى عن حرف يزاد ثمّ يزال ، وأثره باق ماله انتقال.

هو نون التثنيه والجمع ، تزال وأثرها باق فى نحو : هما الضاربا زيدا ، والضاربو زيدا.

أخبرنى عن حرف يوحّد ثم يكثّر ، ويؤنّث ثم يذكّر.

الأول : باب تمره وتمر.

والثانى : باب العدد من ثلاثه إلى عشره.

أخبرنى عن معرّف فى حكم التنكير ، ومؤنث فى معنى التذكير.

الأول : مررت بالرجل مثلك ، أو برجل مثلك. لا يكاد فى نحو هذا الموضع يتبيّن الفرق بين النكره والمعرفه ، ومثله (٢) : [الكامل]

ولقد أمرّ على اللّئيم يسبّنى

[فمضيت ثمّت قلت : لا يعنينى]

والثانى : باب علّامه ونسّابه.

أخبرنى عن واحد يوزن بأربعه ، وعن عشره عند بعضهم متسعه.

الأول : هو باب (ق) و (ع) و (ش) ونحوها ، توزن بافعل ، ولا يقال فى وزنه (ع).

والثانى : حروف العطف عند النحويّين عشره ، وقد تسّعها أبو علىّ الفارسىّ حيث عزل عنها إمّا.

أخبرنى عن زائد يمنع الإضافه ويؤكّدها ، ويفكّ تركيبها ويؤيّدها.

هو اللام فى قولهم : لا أبالك ، وهى مانعه للإضافه ، فاكّه لتركيبها بفصلها بين ركنيها وهما المضاف والمضاف إليه ، وهى مع ذلك مؤكده لمعناها مؤيّده لفائدتها من حيث أنها موضوعه لإعطاء معنى الاختصاص. ونظيرتها (تيم) الثانيه فى : [البسيط]

٣٤٦- (٣)يا تيم تيم عدىّ [لا أبا لكم

لا يوقعنّكم فى سوءه عمر]

۱- انظر أحاجی الزمخشری (ص ۳۷).

۲- مرّ الشاهد رقم (۲۷۱).

۳ - ۳۴۶- الشاهد لجریر فی دیوانه (ص ۲۱۲) ، والأزهیه (ص ۲۳۸) ، والکتاب (۱ / ۹۶) ، وخزانه الأدب (۲ / ۲۹۸) ، والخصائص (۱ / ۳۴۵) ، والدرر (۶ / ۲۹) ، وشرح أبیات سیبویه (۱ / ۱۴۲) ، وشرح شواهد المغنی (۲ / ۸۵۵) ، وشرح المفصل (۲ / ۱۰) ، واللامات (ص ۱۰۱) ، ولسان العرب (أبی) ، والمقاصد النحویه (۲ / ۷۲۵) ، والمقتضب (۴ / ۲۲۹) ، ونوادر أبی زید (ص ۱۳۹) ، وبلا نسبه فی أمالی ابن الحاجب (۲ / ۷۲۵) ، وجواهر الأدب (ص ۱۹۹) ، وخزانه الأدب (۸ / ۳۱۷) ، ورصف المبانی (ص ۲۴۵) ، وشرح الأشمونی (۲ / ۴۵۴) ، وشرح المفصل (۲ / ۱۰۵) ، ومغنی اللبیب (۲ / ۴۵۷) ، وهمع الهوامع (۲ / ۱۲۲).

أقحمت بين المضاف والمضاف إليه ، وتوسّطت بينهما ، كما قيل (١) : «بين العصا ولحائها ، وهى بما حصل بتوسّطها من التكرير معطيه معنى التوكيد والتشديد. وهذه اللام لها وجه اعتداد ووجه اطّراح ، فوجه اعتدادها استصلاحها الأب لدخول (لا) الطالبه للنكرات عليه ، ووجه اطّراحها أن لم تسقط لام الأب الواجبه الثبوت عند الإضافه. ونحوه قولهم (٢) : «لا يدى لك» ، سقوط النون مع اللام دليل الاطّراح وتنكّر المضاف وتهيّؤه لدخول (لا) دليل على الاعتداد.

فإن قلت : كيف صحّ قولهم (٣) : «لا أباك»؟

قلت : اللّام مقدّره منويّه وإن حذفت من اللفظ. والذى شجّعهم على حذفها شهره مكانها ، وأنه صار معلما لاستفاضه استعمالها فيه ، وهو نوع من دلاله الحال التى لسانها أنطق من لسان المقال.

ومنه حذف (لا) فى (تَاللهِ تَفْتَؤُا) [يوسف : ٨٥] ، وحذف الجارّ فى قول رؤبه : (خير) إذ أصبح عند ما قيل له : كيف أصبحت؟ ومحمل قراءه حمزه (تَسائَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحامَ) [النساء : ١] عليه سديد ، لأنّ هذا المكان قد شهر بتكرير الجارّ ، فقامت الشهره مقام الذكر.

أخبرنى عن ميمات هنّ بدل وعوض وزياده ، وعن واحده هى موصوفه بالجلاده.

البدل نحو إبدال طيّئ الميم من لام التعريف ، والعوض فى اللهمّ عوضت من حرف النداء ، والزياده فى نحو : مقتل ومضرب ، والموصوفه بالجلاده هى ميم (فم) ، هى بدل من عين (فوه). قال سيبويه (٤) : أبدلوا منها حرفا أجلد منها. وفى مقامه النحوىّ من النصائح (٥) : وتجلّد فى المضىّ على عزمك وتصميمه ، ولا تقصّر عمّا فى الفم من جلاده ميمه.

أخبرنى عن ثالث (مقول) ، أعين هو أم واو مفعول؟

فيه اختلاف سيبويه (٦) والأخفش ، وقد تقدّم فى أوّل الكتاب.

أخبرنى عن اسم بلد فيه أربعه من الحروف الزوائد ، وكلّها أصول غير واحد (٧).

١- انظر المستقصى (١ / ١٧) ، ويضرب لغريب دخل بين نسيبين.

٢- انظر الكتاب (٢ / ٢٩٠).

٣- انظر الكتاب (٢ / ٢٨٨).

٤- انظر الكتاب (٣ / ٤٠٠).

٥- ذكر محقّق الأحاجى (ص ٤٧٠) أن (النصائح) كتاب للزمخشرى ألّفه على أسلوب المقامات.

٦- انظر الكتاب (٤ / ٤٩١).

٧- انظر أحاجى الزمخشرى (ص ٤٩).

هو (يستعور) من بلاد الحجاز فيه الياء والسين والتاء والواو من جمله الزوائد العشره ، وكلّها أصول فى هذا الاسم إلّا الواو.

أخبرنى عن مائه فى معنى مئات ، وكلمه فى معنى كلمات.

المائه فى ثلاثمائه فى معنى المئات ، لأنّ حقّ مميّز الثلاثه إلى العشره أن يكون جمعا. والكلمه فى معنى كلمات قولهم كلمه الشهاده وكلمه الحويدره ، وقوله تعالى : (تَعالَوْا إِلى كَلِمَةٍ سَواءٍ بَيْنَنا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللهَ) [آل عمران : ۶۴] الآيه.

أخبرنى عن حرف من حروف الاستثناء لم يستثن شيئا قطّ من الأسماء.

هو (لمّا) بمعنى (إلا) لا يستثنى به الأسماء كما يستثنى بإلّا وأخواتها ، وإنّما يقال : نشدتك الله لمّا فعلت ، وأقسمت عليك لمّا فعلت.

أخبرنى عن مكبّر يحسب مصغّرا ، وعن مصغّر يحسب مكبّرا.

الأول : سكّيت بالتشديد يحسبه من ليس بنحوىّ مصغّرا ، وهو خطأ ظاهر ، لأنّ ياء التصغير لا تقع إلّا ثالثه. بل سكّيت مكبرا كسكيت.

وسكيت بالتخفيف مصغّره تصغير الترخيم.

والثانى : حبرور ، وهو فى عداد المكبّرات ، وفى قول الأعرابىّ الذى سئل عن تصغير الحبارى فقال : حبرور.

أخبرنى عن مصغّر ليس له تكبير ، وعن مكبّر ليس له تصغير.

من الأسماء ما وضع على التصغير ليس له مكبّر ، نحو : كميت ، وكعيت ومنها ما ورد مكبّرا ولم يصغّر كأين وكيف ومتى والضمائر ونحوها.

أخبرنى عن كلمه تكون اسما وحرفا ، وعن أخرى تكون غير ظرف وظرفا.

الأول : على ، وعن ، وكاف التشبيه ، ومذ ومنذ. والثانى نحو : اليوم والليله والساعه والحين والخلف والأمام.

أخبرنى عن اسم متى أضيفت أخواته وافقها ، ومتى أفردت فارقها.

هو (ذو) بمعنى صاحب.

أخبرنى عن سبب متى آذن بالذهاب تبعه سائر الأسباب.

هو التعريف فى نحو : أذربيجان ، ودرابجرد وخوارزم. إذا ذهب عنه بالتنكير لم يبق لسائر الأسباب أثر ، وهى : التأنيث والعجمه والتركيب.

أخبرنى عن شىء من العلامات يشفع لأخيه فى السقوط دون الثبات.

التنوين هو المقصود وحده بالإسقاط فى باب ما لا ينصرف. وإنما سقط الجرّ

ص: ١٠

لأخوّه ثبتت بينه وبين التنوين ، وذلك أنهما جميعا لا يكونان فى الأفعال ، ويختصّان بالأسماء ، فلهذه الأخوّه لما سقط التنوين تبعه الجرّ فى السقوط ، فالتنوين ، أصل فيه ، والجرّ تبع ، كما يسقط الرجل عن منزلته فتسقط أتباعه ، وهذا معنى قول النحويّين : سقط الجرّ بشفاعه التنوين ، فإذا عاد الجرّ عند الإضافه واللام لم يتصوّر عود التنوين.

أخبرنى عن حرف تلعب الحركات بما بعده ، ولا يعمل منها إلّا الجرّ وحده.

هو (حتّى) يقع الاسم بعدها مرفوعا ومنصوبا ومجرورا ، والجرّ وحده عملها.

أخبرنى عن اسم صحيح أمكن هو فاعل وما هو مرفوع ، وعن آخر داخل عليه حرف الجرّ ، وهو عن الجرّ ممنوع.

الأول : (غير) فى قول الشمّاخ (١) : [البسيط]

لم يمنع الشّرب منها غير أن نطقت

[حمامه فى غصون ذات أوقال]

والثانى : (حين) فى قوله (٢) : [الطويل]

على حين عاتبت المشيب على الصبا

[وقلت ألما أصح والشّيب وازع]

أخبرنى عن شىء وراء خمسه أشياء ، يجزم جوابه فى باب الجزاء.

هو الاسم أو الفعل الذى ينزل منزله الأمر والنهى ، ويعطى حكمهما ، لأنّ فيه معناهما ومرادهما فيجزم به كما يجزم بهما ، وذلك قولك (٣) : حسبك ينم النّاس ، واتّقى الله امرؤ وفعل خيرا يثب عليه ، بمعنى : ليتّق الله وليفعل.

أخبرنى عن ضمير ما اشتقّ من الفعل أحقّ به من الفعل ، وفى ذلك انحطاط الفرع عن الأصل.

هو الضمير فى قولك (۴) : هند زيد ضاربته هى ، وزيد الفرس راكبه هو ، وفى كلّ موضع جرت فيه الصفه على غير من هى له ، فالمشتقّ من الفعل - وهو الصفه - أحقّ به من الفعل لا بدّ له منه ، وللفعل منه بدّ ، إذا قلت : هند زيد تضربه ، وزيد الفرس يركبه ، حتى إن جئت به فقلت : تضربه هى ويركبه هو كان تأكيدا للمستكنّ. والسبب قوّه الفعل وأصالته فى احتمال الضمير ، والمشتقّ منه فرع فى ذلك ففضّل الفرع على الأصل.

١- مرّ الشاهد رقم (٣٢٨).

٢- مرّ الشاهد رقم (١٤٣).

٣- انظر الكتاب (٣ / ١١٧).

٤- انظر الأحاجى (ص ٧٠).

أخبرنى عن زياده أوثرت على أصاله ، وعن إماله ولدت إماله.

الأول : حذفهم الألف والياء الأصليتين وإبقاء التنوين فى (هذه عصا). (وهذا قاض) ، ولياءى النسب إلى (المصطفى) ، وحذف اللام الألف التكسير وياء التصغير فى فرازد وفريزد ، وحذف العين فى شاك ولاث وإبقاء ألف فاعل ، وحذف الفاء فى (يعد) لحروف المضارعه. ومن ذلك قول الأخفش فى (مقول) وحذفه عين مفعول لواوه.

والثانى : قولهم : رأيت عمادا ، ولقيت عبادا أمالوا الألف الأولى لكسره العين ثمّ أمالوا الثانيه لإماله الأولى. ونظير تسبب الإماله للإماله تسبّب الإلحاق للإلحاق فى نحو قولهم : ألندد هو ملحق بسفرجل والألف والنون معا زائدتان للإلحاق ، ولو لا النون المزيده للإلحاق لما كانت الهمزه حرف إلحاق ، ألا ترى أنها فى المدّ ليست كذلك.

أخبرنى عن حلف ليس بحلف ، وعن إماله فى غير ألف.

الأول : قولهم : بالله إلّا زرتنى ، وبالله لما لقيتنى ، وبحقّ ما بينى وبينك لتفعلنّ ، صورته صوره الحلف ، وليس به ، لأنّ المراد الطلب والسؤال.

والثانى : إماله (١) الفتحه قبل راء مكسوره ، نحو : من الضرر.

أخبرنى عن فعل يقع بعد ، منذ ومذ ، وعن جمله يضاف إليها المشبّه بإذ.

الأول : نحو : ما رأيته مذ كان عندى. ومذ جاءنى.

والثانى : نحو : كان ذاك زمن زيد أمير ، وزمن تأمّر الحجّاج.

حقّ هذه الجمله أن تكون على صفه الجمله التى تضاف إليها (إذ) وهى صفه المضىّ ، وتكون فعليّه تاره وابتدائيه أخرى.

أخبرنى عن لام تحسب للابتداء ، والمحقّقه يأبون ذلك أشدّ الإباء.

هى اللام الفارقه الداخله على خبر إنّ المخففه.

أخبرنى عن دخول (أن) الخفيفه على بعض الأخبار ، غير معوّضه ، واحدا من جمله الإستار.

(أن) المخففه إذا دخلت على الفعل - وهو المراد ببعض الأخبار - عوّض مما سقط منه أحد الأحرف الأربعه ، وهى : قد وسوف والسين وحرف النفى.

وشذّ تركه فيما حكاه سيبويه (٢) ، أما أن جزاك الله خيرا.

١- انظر الأحاجى (ص ٧٥).

٢- انظر الكتاب (٣ / ١٩٠).

أخبرنى عن عينين : ساكنه يفتحها الجامع ما لم يصف ، ومكسوره لا يفتحها المتكلّم ما لم يضف.

الأولى : باب تمره يحرّك بالفتح فى الجمع نحو : تمرات ، إلّا فى الصفه فتقرّ على سكونها كضخمه وضخمات.

والثانيه : باب نمر تفتح فى النسب نحو : نمرىّ.

أخبرنى عن حرف يدغم فى أخيه ، ولا يدغم أخوه فيه.

هو نحو اللام تدغم فى الراء ، ولا تدغم الراء فيها.

أخبرنى عن اسم من أسماء العقلاء ، لا يجمع إلّا بالألف والتاء. هو طلحه.

أخبرنى عن مكبّر ومصغّر هما فى اللفظ مؤتلفان ، ولكنهما فى النيه والتقدير مختلفان.

مبيطر ومسيطر إن صغرتهما قلت : مبيطر ومسيطر على لفظ التكبير سواء.

أخبرنى عن النسبه إلى تمرات جمع تمره ، وإلى اسم رجل مسمّى (تمرات).

النسبه إلى تمرات جمع تمره تمرىّ. بسكون الميم لأنك تردّ الجمع فى النسبه إلى الواحد ، وإلى تمرات اسم رجل تمرىّ بفتح الميم لأنك تحذف الألف والتاء عند النسب.

أخبرنى عن اسم ناقص له شتّى أوصاف ، موصول ، ولازم للإضافه ، ومضاف إلى فعل ، وغير مضاف.

هو (ذو) ويكون موصولا بمعنى (الذى) (۱) ولازما للإضافه فى نحو : ذو مال ومضافا إلى الفعل فى قولهم : اذهب بذى تسلم ، وغير مضاف فى قولهم : الأذواء لذى يزن وذى جدن وذى زعين وغيرهم.

أخبرنى عن اسم تكبيره يجعل ياءه هاء ، وتصغيره يقلب هاءه ياء.

هو ذى فى إشاره المؤنث تبدل ياؤه هاء فى المكبّر منه خاصه ، نحو : ذه أمه الله ، فإذا صغّرته رددته إلى أصلها ياء فتقول فى امرأه سمّيتها بذه : ذيّيه لا ذهيّه.

أخبرنى عن الفرق بين ضمّتى العليا والعليّا ، وبين ضمّتى أولى وأوليّا.

الفرق بين الأوليين أنّ الأولى ضمّه بناء الفعل ، والثانى : ضمّه بناء المصغّر. وأما الأخريان فمتّفقتان ضمّه المصغّر وهى ضمه المكبّر ، لأنّ اسم الإشاره إذا صغّر لم يضمّ أوّله.

١- انظر الأحاجى (ص ٩٢).

أخبرنى (١) عن الفرق بين لهى أمّك ولهى أبوك ، وبين (له ابنك وله أخوك).

لمّا كان اسم الله سبحانه وتعالى لا شىء أدور منه على الألسنه خفّفوه ضروبا من التخفيف ، فقالوا : لاه أبوك بحذف اللامين ، وقلبوا فقالوا : لهى أبوك ، وحذفوا من من المقلوب فقالوا : له أبوك ، وبنين لتضمّن لام التعريف كأمس ، وبنى أحدها على السكون لأنه الأصل ، ولا مانع. والثانى : على الكسر لأنه الملجأ عند التقاء الساكنين ، والثالث : على الفتح لاستثقال الكسره على ما هو من جنسها.

أخبرنى عن مذكّر لا يجمع إلّا بالألف والتاء ، وعن مؤنث يجمع بالواو والنون من غير العقلاء.

الأول : نحو : سرادق وحمّام.

والثانى : باب سنين وأرضين.

أخبرنى عن مجموع فى معنى المثنّى وعن واحد من واحد مستثنى.

الأول : نحو قوله تعالى : (فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُما) [التحريم : ٤].

والثانى : ما جاء فى لغه بنى تميم من قولهم : ما أتانى زيد إلّا عمرو بمعنى : ما أتانى زيد لكن عمرو ، ومنها قولهم : ما أعانه إخوانكم إلا إخوانه.

هذا آخر أحاجى الزمخشرى ونعقبها بأحاجى السخاوى.

أحاجى السخاوىّ

قال الشيخ علم الدين السخاوىّ : [الوافر]

وما اسم جمعه كالفعل منه

وما اسم فاعل فيه كفعل؟

له وزنان يفترقان جمعا

ويتّحدان فيه بغير فصل

وقال : [مجزوء الرجز]

ما اسم ينوّن لكن

قد أوجبوا منع صرفه؟

وما الّذى حقّه النّو

ن حين جاؤوا بحذفه؟

الأول : باب جوار وغواش.

الثانى (٢) : .....

وقال : [الكامل]

ماذا تقول أكاذب أم صادق

من قال وهو يجدّ فيما يخبر

١- انظر أحاجى الزمخشرى (ص ٩٧).

٢- سقط ما بعد هذه الكلمه من النسخ كلها.

رجلان أختى منهما ، وكذاك فى

أخوىّ أيضا من تحيض ، وتطهر

وكذا غلاما زوجتىّ تناكحا

حلّا ، وليس عليهما من ينكر

وقال : [مجزوء الرجز]

ما اسم أنيب عن اسم

وكان لا بدّ منه؟

وأين شرط أتى لا

جواب يلزم عنه؟ وأين ناب سكون

عن السّكون أبنه؟

وقال : [الرمل]

ما حروف ذات وجهين لها

منعوا الصّرف ، وطورا صرفوا؟

ثم ما اسم كيقوم احتمل الصّرف والمنع ، وفيه اختلفوا؟

وقال : [الهزج]

وما فاء تداولها

ثلاثه أحرف عددا؟

وما عين لها حرفا

ن يعتورانها أبدا؟

ولا مات لها حرفا

ن أيضا مثلها وجدا

وما عينان مع لامى

ن لفظهما قد اتّحدا؟

هما فى كلمتين هما

لمعنى واحد وردا

وما ضدّان إن وضعا

ولو لا الفاء ما انفردا؟

الأول : قولهم فى دواء السم درياق ، وترياق ، وطرياق.

والثانى : نعق الغراب ونفق ، ومغافير ومغاثير.

والثالث : جدث وجدف للقبر ، ولازم ولازب.

والرابع : الجداد والجذاذ بالدال المهمله والمعجمه ، اتّحد فى كلّ منهما لفظ العين واللام ، والكلمتان لمعنى واحد هو صرام النخل.

والخامس : الأرى والشّرى ، فالأرى العسل والشرى الحنظل ، ولو لا الفاء ما افترقا ، إنما فرّقت الفاء بين لفظيهما. يقال : له طعمان أرى وشرى. وقال : [الوافر]

وما اسم غير منسوب وفيه

أتى لفظ العلامه ليس يخفى؟

وآخر لم تكن فيه فكانت

ولم يزدد بها فى اللّفظ حرفا

وآخر فيه كانت ، ثم عادت

إليه ، فغيّرت معناه وصفا

وأين مؤنّث لا تاء فيه

بتقدير ، ولا فى اللّفظ تلفى؟

الأوّل : بخاتىّ جمع بختىّ سمّيت به رجلا.

والثانى : بخاتىّ المـذكور إذا نسـبت إليه أزلت الياء التى كانت فيه ، وجعلت مكانها ياء النسب ، ولم يزدد حرفا ، لأن التى أزلتها منه مثل التى ألحقتها به.

ص: ١٥

والثالث : بختى اسم رجل إذا نسبت إليه قلت : بختى فاللفظ واحد والحكم مختلف ، فإنه كان أولا اسما فلما نسبت إليه صار صفه.

والرابع : المؤنّث المسمّى بمذكّر نحو جعفر علم امرأه ، لا تاء فيه فى لفظ ولا تقدير.

وقال : [مجزوء الوافر]

وما خبر أتى فردا

لمبتدأ أتى جمعا؟

وجاء عن المثّنى وه

وفرد كافيا قطعا

ويا من يطلب الحو

وفى أبوابه يسعى

أتجمع نعت أفراد؟

أجبنا محسنا صنعا

وهل للنعت دون الوصف معنى مفرد يرعى؟

الأول : قول حيّان المحاربى : [الطويل]

٣٤٧- (١)ألا إنّ جيرانى العشيّه رائح

[دعتهم دواع للهوى ومنادح]

فقوله : رائح مفرد أراد به الجمع.

والثانى قوله (٢) : [الطويل]

[فمن يك أمسى بالمدينه رحله]

فإنى وقيّار بها لغريب

والثالث قولك : مررت بقرشىّ وطائىّ وفارسىّ صالحين.

وأما النعت والصفه فلا فرق بينهما عند البصريين ، وقال قوم منهم ثعلب : النعت ما كان خاصا كالأعور والأعرج ، لأنهما يخصان موضعا من الجسد ، والصفه للعموم كالعظيم والكريم ، وعند هؤلاء الله تعالى يوصف ولا ينعت.

وقال : [الخفيف]

لم إذا قلت : إن زيدا هو القا

ئم كان الضمير إن شئت فصلا؟

فإذا اللّام أدخلوها عليه

بطل الفصل عندها واستقلّا

وهل الفصل واقعا أوّلا أو

قبل حال ، هل قيل ذلك أم لا؟

والذى بعد «هؤلاء بناتى»

أتراه فصلا مع النصب يتلى؟

ولم اختصّ ربّ بالصدر ، لم يل

ف له بين أحرف الجرّ مثلا؟

---

١ - ٣۴٧- الشاهد لحيّان بن جبله أو (حليه) المحاربىّ فى شرح شواهد الإيضاح (ص ۵٧٠) ، ومعجم ما استعجم (ص ١٧٣) ، ونوادر أبى زيد (ص ١۵٧) ، وبلا نسبه فى الدرر (۶ / ٢٧٩) ، وهمع الهوامع (٢ / ١٨٢).
٢- مرّ الشاهد رقم (٣١).

ثم هل يحسن اجتماع ضميرى

ن وما ذا رأى الذى قال : كلّا؟

إنما لم يكن فصلا فى نحو : إن زيدا لهو القائم ، لأنّها لام ابتداء ، فهو إذا مبتدأ مستقلّ. وأجاز بعض الكوفيين ، وقوع الفصل فى أوّل الكلام نحو : (قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ) [الإخلاص : ١] وبين المبتدأ والحال ، وحملوا عليه قراءه : (هؤُلاءِ بَناتِى هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ) [هود : ٧٨] بالنصب ، وأبى ذلك البصريّون ، وإنما اختصّت ربّ بالصدر من بين حروف الجرّ لأمرين :

أحدهما : أنّها بمنزله (كم) فى بابها.

والثانى : أنها تشبه حرف النفى ، والنفى له صدر الكلام ، وشبهها بالنفى أنها للتقليل ، والتقليل عندهم نفى.

ويؤكّد الضمير بالضمير نحو : زيد قام هو ، ومررت به هو ، ومررت بك أنت.

وقال : [الخفيف]

ما لهم استفهموا مخاطبهم

فى النكر بالحرف عند ما وقفوا؟

وأسقطوا الحرف فى المعارف والوص

ل ومن بعد ذا قد اختلفوا

وواحد خاطبوا بتثنيه

وواحد اثنين عنه قد صدفوا

إنما أتوا بالعلامه فى النكره ليفرّقوا بينه وبين المعرفه ، وذلك من أجل أنّ الاستفهام فى المعرفه ليس معناه معنى الاستفهام فى النكره لأنّ الاستفهام فى المعرفه عن الصفه ، والاستفهام فى النكره عن العين. فلما اختلف المعنى خالفوا بينهما فى اللفظ. وإنما لحقت العلامه فى الوقف دون الوصل ، لأنّ وصل الكلام يفيد المراد ، فلم يحتج إلى العلامه فيه ، ولأنّ الوقف موضع التغيير ، فكانت العلامه فيه من جمله تغييراته. وإنما لم تلحق هذه العلامات المعرفه ، لأنهم استغنوا عن ذلك بالحركات التى يقبلها الاسم.

وأمّا الواحد المخاطب بلفظ التثنيه فقولهم : اضربا ، يريد : اضرب ومنه : (أَلْقِيا فِى جَهَنَّمَ) [ق : ٢٤].

وواحد اثنين عنه قد صدفوا هو قولهم : المقصّان والكلبتان والجلمان. وقال أبو حاتم : ومن قال المقصّ فقد أخطأ.

وقال : [الكامل]

ما ساكن قد أوجبوا تحريكه

ومحرّك قد أوجبوا تسكينه

ومسكّن قد أسقطوه ، وحذفه

لو زال موجب حذفه يبقونه

ص: ١٧

الأول : نحو : اضرب القوم لالتقاء الساكنين.

والثانى : (.....) (١).

وقال : [الكامل]

ما تاء مخبر إن تقل هى فاعل

وتكون مفعولا فأنت مصدّق؟

واسم لفاعل إن نطقت بلفظه

وعنيت مفعولا فأنت محقّق

الأول : التاء فى نحو : بعت تقول بعت الغلام فالتاء فاعل. ويقول الغلام : بعت ، فالتاء مفعول ، يريد باعنى مولاى ، وبنى الفعل للمفعول وأصله بيعت كضربت.

والثانى : نحو : مختار تقول : اخترت فأنا مختار ، فيكون اسم فاعل ، وأصله مختير ، واخترت المتاع فهو مختار ، فيكون اسم مفعول ، وأصله مختير.

قال : [الوافر]

وأشكل فاعل فى الجمع فيما

أطارح فيه ذا لبّ ونبل

أهل يأتى فواعيل وفعل

وفعله جمعه ، فانظر بعقل؟

وهل جمعوا فعيلا أو فعولا

على فعل فقل فيه بنقل؟

الأول : نحو : خاتم وخواتيم وصاحب وصحب وصحبه.

والثانى : نحو : أديم وأدم وأدم.

الثالث : نحو : عمود وعمد وعمد.

وقال : [الوافر]

وما جمع على لفظ المثّنى

إذا ما الوقف نابهما جميعا؟

وعند الوصل يختلفان لفظا

ويفرق فيه بينهما مذيعا

وقال : [السريع]

ما فاعل أوجب مفعوله

تأخيره عن فعله فانفصل؟

وأىّ فعل معرب عامل النّص

ب أو الجزم به ما اتّصل؟

وقال : [الكامل]

ما اسم أزيل ولم يزل تأثيره

من بعده ، فكأنّه موجود؟

ولربّما أعطوا أخاه ماله

من بعده فكأنّه مفقود

وقال : [الرجز]

وأىّ حرف زيد للجمع قد

شبّهه بالأصل بعض العرب؟

وبعضهم أجراه فى وقفه

مجرى الذى للفرد يا ذا الأدب

۱- سقط ما بقی من اللغز فی النسخ کلّها.

وقال : [الهزج]

وما كلم بآخر بعضهنّ

الخلف غير خفى؟

فبعض ظنّها عينا

وقد نقلت إلى الطّرف

وبعض لا يرى هذا

وخالف غير منحرف

هى نحو : جاء وشاء اسم فاعل من جاء وشاء ، الأصل جائى وشائئ ، لأنّ لام الفعل همزه ، والهمزه الأولى هى لام الفعل عند الخليل (١) قدمت إلى موضع العين ، كما قدّمت فى شاكى السلاح ، وهار والأصل : شائك وهائر. وعند سيبويه (٢) هى عين الفعل فى أصلها ، استثقل اجتماع الهمزتين فقلبت الأخيره ياء على حركه ما قبلها ، وهى لام الفعل عنده ثم فعل به ما فعل بقاض ، فوزنه على هذا فاعل. وعلى قول الخليل فالع لأنه مقلوب.

وقال : [المتقارب]

وما اسم على ستّه كلّها

سوى واحد من (هويت السّمانا)؟

وأربعه من (هويت السمان)

أتت فيه أصلا فزده بيانا

المراد (سلسبيل) وزنه فعلليل وحروفه كلّها من حروف الزوائد إلا الباء.

وقال : [الوافر]

وما اسم مفرد فى حكم جمع

وما هو باسم جمع واسم جنس؟

ومجموع أتى صفه لفرد

فبيّنه لنا من غير لبس

الأول : (سراويل). والثانى قولهم : برمه أعشار وبرد أسمال ، ونحوه.

وقال : [الوافر]

وإلّا هل تجىء مكان إمّا

وما المعنى إذا جاءت كغير؟

وهل عطفت بمعنى الواو حينا؟

فإن بيّنت جئت بكلّ خير

جاءت إلّا بمعنى إمّا فى قولهم : إمّا أن تكلّمنى وإلّا فاذهب ، المعنى : وإمّا أن تذهب. وإذا جاءت بمعنى (غير) فهى فى معنى الصفه ، والفرق بين موضعها فى الاستثناء والصفه أنّك إذا قلت : هذا درهم إلّا قيراطا بالنصب استثناء ، فالمعنى أنّ الدرهم ينقص قيراطا. وإذا قلت : هذا درهم إلّا قيراط بالرفع صفه ، فالدرهم على هذا تامّ غير ناقص ، والمعنى : أنّ الدرهم غير قيراط.

١- انظر الكتاب (۴ / ۵۲۰).

٢- انظر الكتاب (۴ / ۵۲۱).

وتجىء إلّا عاطفه بمعنى الواو فى نحو قوله تعالى (لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا) [البقره : ١٥٠]. قيل معناه : والذين ظلموا.

وقال : [الطويل]

يريدون بالتصغير وصفا وقلّه

فهل ورد التصغير عنهم معظّما؟

وما اسم له إن صغّروه ثلاثه

وجوه ،؟ فكن للسائلين مفهّما

ورد التصغير للتعظيم فى قولهم : جبيل ودويهيه. والمراد بالثانى نحو : بيت وشيخ مما عينه ياء. ففى تصغيره ثلاثه أوجه : شييخ على الأصل وشيخ بكسر الشين على الإتباع ، وشويخ بقلب الياء واوا ، لأجل الضمّه.

وقال : [مجزوء الكامل]

ما اسم تصغّره فيشّ

به لفظه لفظ المضارع؟

فإذا أتى علما فما

فى صرفه أحد ينازع

هو أبيّض تصغير أباض وافق لفظ المضارع من بيّضت ، فلو سمّيت بهذا المضارع لم يصرف ، ولو سمّيت بذلك المصغّر صرف ، لأنّ الهمزه فيه أصليّه ، وإنما يترتّب الحكم فى هذا من الصرف وامتناعه على الزائد والأصلىّ.

وقال : [الرمل]

ما لأنواع معانى كلمه

قد أتت فيها على اثنى عشرا؟

ثمّ زادت واحدا أخت لها

ثمّ أخرى ما ثلتها ، ما ترى؟

التى جاءت على اثنى عشر وجها (ما) والتى على ثلاثه عشر (لا) و (أو).

وقال : [الكامل]

هل تعرفون مؤنّثا

يحكى بصيغته المذكّر؟

ومعرّفا لا شكّ فيه ولفظه لفظ المنكّر

ومصدرا باللّام لا

هى عرفته ولا تنكّر

وقال : [الطويل]

ألستم ترون الوزن بالأصل واجبا

فما لكم خالفتم فى الصّواقع؟

فقلتم جميعا : وزن ذاك (فوالع)

وفى كلّ مقلوب بغير تنازع

وأىّ حروف العطف يأتى مقدّما

وذو عطفه من قبله غير واقع؟

وقال : [الكامل]

أىّ الحروف أتى أخاه مؤكّدا

فأزال عنه قوّه الإعمال؟

مثل الّذى يأتى ليسعد ماشيا

فيفيده ضربا من العقّال

وقال : [الطويل]

وما بدل من ستّه ثمّ إنّه

أتى زائدا فى خمسه فى الزّوائد؟

وتلقاه أصلا فى الثلاثه فأتنا

بتفسيره سمحا بنشر الفوائد

وقال : [البسيط]

ما اسم أضيف فردّته إضافته

مؤنّثا ، وهو بالتذكير معروف؟

وما الّذى هو بالتنوين ذو عمل

وأن يضاف وغير اللام مألوف؟

الأول : نحو قولهم (١) : ذهبت بعض أصابعه ، وأما الذى يعمل حال التنوين والإضافه ، ولا يعمل مع الألف واللام إلّا مستقبحا غير مألوف فهو المصدر.

وقال : [الوافر]

وما سببان قد منعا اتّفاقا

وصارا يمنعان على اختلاف؟

وضمّ إليهما سبب قوىّ

وكانا يحسبان من الضّعاف

هما التأنيث والعلميه ، يمنعان من الصرف بلا خلاف ، فإن كان الاسم لمؤنث على ثلاثه أحرف وهو ساكن الوسط صارا مانعين وغير مانعين بعد أن كانا يمنعان اتفاقا. فإن انضمّ إلى التعريف والتأنيث سبب آخر لم ينصرف بإجماع (٢) ، نحو : ماه وجور.

وقال : [المديد]

ما الّذى أعطته دولته

إن أزال الجار عن سكنه؟

وتخطّى بعد ذاك إلى

ثالث أجلاه عن وطنه

ومتى لم يلق جارته

بقى المذكور فى وكنه

ثم حرف إن أزيل غدا

جاره يقفوه فى سننه

لم تحصّنه أصالته

وهى للأصلىّ من جننه

الأول : ياء النّسب إذا لحق فعيله أو فعيله أزال تاء التأنيث ، وتخطّى إلى الياء التى قبل الحرف الذى قبل تاء التأنيث ، فأزالها ، نحو : حنفى فى حنيفه ، فإن لم تلق ياء النسب تاء التأنيث بقى المذكور وهو الياء فى موضعه لم يحذف نحو : تميمى فى تميم.

والثانى : نحو : يا منص فى منصور ، لمّا أزيل الحرف الأخير فى الترخيم تبعه الحرف الذى قبله.

وقال : [الهزج]

١- انظر الكتاب (١ / ٩٢).

٢- انظر الكتاب (١ / ٩٢).

وما حرف يليه الفعل مجزوما ومرفوعا؟

وينصب بعده أيضا

وكلّ جاء مسموعا

هو : لا تأكل السّمك وتشرب اللّبن (١).

وقال : [السريع]

ما فاعل والحقّ يقضى به

قد جاء فى صوره مفعول؟

ومفرد لكنّه جمله

عند ذوى الخبره والجول

الأول قولهم : زهى علينا ، وعنيت بحاجتى.

والثانى : صله الألف واللام فى نحو : الضارب زيد ، والمضروب عمرو.

وقال : [الوافر]

وأيّه كلمه فى حكم شرط

وجاء جوابها ينبيك عنها؟

وقد جمعوا حروف الشرط عدّا

وما عدّت لعمر أبيك منها

هى : أمّا فى قولهم : أمّا زيد فمنطلق.

وقال : [البسيط]

ما زائد زيد فى اسم؟ فهو فيه على

حال الأصيل وحال الزائد اجتمعا

ذو معنيين ، فهذا آثروه ، وه

ذا آثروه ، وطورا ، يصلحان معا

وهل ظفرت بمفعول ، فتذكره

من الرباعىّ أم هل فاعل سمعا؟

الأول : الألف اللاحقه لفعلى وفعلى وفعلى. فما لم ينوّن منها فهو للتأنيث ، وما نوّن تاره ، ولم ينون أخرى فهو للتأنيث والإلحاق ، وما نوّن لا غير لم يكن إلّا للإلحاق.

والثانى : مودوع فقط فى قوله (٢) : [الطويل]

[إذا ما استحّمت أرضه من سمائه]

جرى وهو مودوع [وواعد مصدق]

والثالث : أيفع فهو يافع. وأبقل فهو باقل.

وقال : [الخفيف]

أىّ حرف أتى يعدّونه اسما؟

ثمّ أىّ الحروف يحسب فعلا؟

وهو اسم ، ولست أعنى (على) أو

(عن) ، فبينه ، زادك الله نبلا

١- انظر الكتاب (٤ / ٤٤).

٢- مرّ الشاهد رقم (٢٤٥).

الأول : اللام الموصوله.

والثانى : (قد) بمعنى حسبك ، يحسب فعلا حين قالوا : قدنى ، نحو : [الرجز]

٣٤٨- (١)قدنى من نصر الخبيبين قدى

[ليس الإمام بالشحيح الملحد]

وقال : [الخفيف]

أىّ ظرف يضاف إن لم تضفه

لسوى ما أضفت مع حرف عطف؟

لم يجز ، والحروف قد جاء فيها

مثل هذا بيّن لنا أىّ حرف؟

الظرف الذى يضاف ، ولا بدّ من إضافته مره ثانيه إلى غير من أضفته إليه أولا ، هو قولك : بينى وبينك الله. وقد جاء فى الحروف مثل هذا وهو قولهم (٢) : أخزى الله الكاذب منّى ومنك.

وقال : [الوافر]

ولام طلّقت كلما ثلاثا

طلاقا ، ليس يعقبه اجتماع

وما اسم فيه لام عرّفته

وليس عن البناء له ارتجاع؟

(لام التعريف) لا تجامع التنوين ولا الإضافه ولا النداء. والاسم الذى عرّف باللام ولم تردّه إلى الإعراب الآن والخمسه عشر. وليس فى العربيّه مبنىّ يدخل عليه اللام إلّا رجع إلى الإعراب إلا ما ذكر.

وقال : [الوافر]

و (أن) وقعت بمعنى (أى) ولكن

لها شرط فبيّنه مجيبا

وهل جاءت ومعناها لئلّا

وإذ؟ لا زلت فى الفتوى مصيبا

وقال : [مجزوء الكامل]

ما اسم يكون مؤنّثا

فإذا أضيف إليه ذكّر؟

واسم تفوه بأصله

أبدا إضافته وتخبر

۱- ۳۴۸- الشاهد لحميد بن مالك الأرقط فى خزانه الأدب (۵ / ۳۸۲) ، والدرر (۱ / ۲۰۷) ، وشرح شواهد المغنى (۱ / ۴۸۷) ، ولسان العرب (خبب) ، والمقاصد النحويه (۱ / ۳۵۷) ، ولحميد بن ثور فى لسان العرب (لحد) ، وليس فى ديوانه ، ولأبى بحدله فى شرح المفصّل (۳ / ۱۲۴) ، وبلا نسبه فى تخليص الشواهد (ص ۱۰۸) ، والجنى الدانى (ص ۲۵۳) ، وخزانه الأدب (۶ / ۲۴۶) ، ورصف المبانى (ص ۳۶۲) ، وشرح ابن عقيل (ص ۶۴) ، ومغنى اللبيب (۱ / ۱۷۰) ، ونوادر أبى زيد (ص ۲۰۵).

۲- انظر الكتاب (۴ / ۳۴۷).

المراد بالإضافه هنا النسب ، وإذا نسب إلى مؤنّث حذف منه التاء ، فصار لفظه على لفظ المذكّر. والمراد بالثانى نحو : شيه ، إذا نسبت إليه حذفت تاءه ، ورددت فاءه ، فيقال : وشوىّ. [الهزج]

ومدغمتان بدّلتا

بلفظ لم يكن لهما

ولو لا ذاك سوّيتا

بحرف جاء قبلهما

هما : الدال والسين فى (سدس) بدّلتا بالتاء فى (ست) ولو لم يفعلوا ذلك ، وأدغموا الدال فى السين لصارت حروف الكلمه كلّها سينا ، وتصير على (سس) ، فيساوى الحرفان المدغمان لفظ الحرف الذى قبلهما وهو السين. فأبدلوهما لفظا لم يكن لهما ، وهو التاء. [الرجز]

ما اسم إذا جاء على بابه

لم تدخل النسبه فيه عليه

حتّى إذا حوّل عن بابه

تجوز النسبه كلّ إليه

هو خمسه عشر وبابه ، لا يجوز النسبه إليه وهو على بابه من العدد فإذا نقل عن بابه إلى التسميه جازت النسبه إليه.

وقال : [الوافر]

وما اسم ناقص لكنّ باب ال

إشاره بابه قول اليقين؟

وفى باب الكنايه جاء شىء

يشبّهه به بعض الظنون

هو ذا فى قولك : ماذا فعلت؟ وفعلت كذا وكذا. وقال : [الوافر]

وما اسم مؤنّث من غير تاء

وفى حال النداء تكون فيه؟

وتدخل فى مذكّره المنادى

وقد أعيا على من لا يعيه

وقالوا : إنّها بدل أنيبت

عن الياء التى كانت تليه

وتلك اليا لها بدل سواه

ويجتمعان : هذا مع أخيه

هى (أمّ) فى قولك : يا أمّت ، ومذكّره يا أبت والتاء فيهما عوض من ياء الإضافه ، وقد تبدل الياء ألفا ، فلها إذن بدلان : التاء فى يـا أبت والألـف فى يـا أبا. وقـد يجمع بينهما نحو : يا أبتا ويا أمّتا. ولم يعـدّوا ذلك جمعا بين العوض والمعوّض ، لأنه جمع بين العوضين.

وقال :

وما نونان يتّفقان لفظا

ويختلفان تقديرا وحكما؟

وما هى ضمّه صلحت لأمر

حديث أو لما قد كان قدما؟

النونـان فى نحو قولـك : الرجـال يـدعون ويعفون ، والنسـاء يـدعون ويعفون. هى فى الأـول حرف إعراب ، وفى الثـانى ضـمير. والضـمّه فى صاد منصور ونحوه إذا قلت : يا منص تصـلح أن تكون فى الأصل قبل النداء ، وأن تكون ضمّه النداء على لغه من لا ينتظر.

وقال : [الطويل]

وما كلمه مبنيّه قد تلعّبت

بها حادثات القلب والحذف والبدل؟

وجاءت على خمس عرفن لغاتها

أجب باذلا ، فالعالم الحبر من بذل

هى : كأيّن.

وقال : [الوافر]

وما ابن جمعه أبدا بنات

وفى الحيوان جاء وفى النبات

وهل من مضمر بالميم وافى

لغير ذوى العقول المدركات

الأول : نحو ابن عرس ، وابن الماء ، وابن آوى ، وابن أوبر.

والثانى : نحو قوله تعالى : (رَأَيْتُهُمْ لِى ساجِدِينَ) [يوسف : ۴] استعمل ضمير من يعقل لمن لا يعقل.

وقال : [الوافر]

وأسماء لغير ذوى عقول

أجازوا جمعها جمع السلامه

لأيّه علّه ولأىّ معنى

أفدنا مرشدا؟ فلك الإمامه

وقال : [الوافر]

وأسماء إذا ما صغّروها

تزيد حروفها شططا وتغلو

وعادتهم إذا زادوا حروفا

يزيد لأجلها المعنى ويعلو

وقال : [الوافر]

وما فرد يراد به المثّنى

كتثنيه ذكرناها لفرد؟

أفدنا وهى خاتمه الأحاجى

فمن أفتيت منقلب برشد

شذرات من ألغاز النّحاه

وقال (١) المعرّىّ ملغزا فى (كاد) : [الطويل]

أنحوىّ هذا العصر ما هى لفظه

جرت فى لسانى جرهم وثمود؟

١- البيتان بلا نسبه فى عمده الحفاظ (٣ / ۴۴٣) ، والدرر اللوامع (١ / ٢٧٩) ، والدرر المصون (١ / ١٧۶) ، وشرح الأشمونى (١ / ٢۶٨).

إذا استعملت فى صوره الجحد أثبتت

وإن أثبتت قامت مقام جحود

وأجاب عنه الشيخ جمال الدين بن مالك بقوله (١) : [الطويل]

نعم. هى كاد المرء أن يرد الحمى

فتأتى لإثبات بنفى ورود

وفى عكسها ما كاد أن يرد الحمى

فخذ نظمها ، فالعلم غير بعيد

وأجاب غيره فقال – ويقال : إنّه الشيخ عمر بن الوردىّ رحمه الله – : [الطويل]

سألت رعاك الله : ما هى كلمه

أتت بلسانى جرهم وثمود؟

إذا ما أتت فى صوره النفى أثبتت

وإن أثبتت قامت مقام جحود

ألا إنّ هذا اللّغز فى (زال) واضح

وإلا فعندى (كاد) غير بعيد

إذا قلت : ما كادوا يرون ، فقد رأوا

ولكنه من بعد عسر جهيد

وإن قلت : قد كادوا يرون ، فما رأوا

فخذه ، ولا تسمح به لعنيد

وقال أبو العلاء المعرىّ ملغزا فى (أل) التى للتعريف : [الطويل]

وخلّين مقرونين لمّا تعاونا

أزالا قصيّا فى المحلّ بعيدا

وينفيهما أن حدث الدهر دوله

كما جعلاه فى الديار طريدا

وقال الشيخ شمس الدين بن الصّائغ ملغزا فى (إلّا) التى للاستثناء : [الرجز]

ما لفظ رفع المجاز وقرّره

وهو متّضح لمن تدبّره؟

قال فى شرحه : أما كون إلّا ترفع المجاز فإنّ القائل : قام القوم إلّا زيدا كان قبل إخراج زيد يحتمل إخراج جماعه ، فبإخراج (زيد) أفاد إبقاء اللفظ على العموم الذى هو حقيقه اللفظ ، مع أنّ إخراج زيد فيه استعمال مجاز فى القوم لكونه إخراج بعضه ، فهذه الأداه حصّلت مجازا ورفعت مجازا. انتهى.

قال بعضهم : [الطويل]

سلّم على شيخ النحاه ، وقل له :

هذا سؤال من يجبه يعظم

أنا إن شككت وجدتمونى جازما

وإذا جزمت فإنّنى لم أجزم

جوابه : [الطويل]

هذا سؤال غامض فى كلمتى

شرط ، و (إن وإذا) مراد مكلّمى

(إن) ، إن نطقت بها فإنّك جازم

و (إذا) إذا تأتى بها لم تجزم

و (إذا) لما جزم الفتى بوقوعه

بخلاف (إن) ، فافهم أخىّ وفهّم

۱- البیتان فی الدرر اللوامع (۱ / ۲۷۹).

قال أبو السعادات بن الشجرىّ فى المجلس الخامس والستين من أماليه :

هذه أبيات (١) ألغاز سئلت عنها : [الرجز]

اسمع أبا الأزهر ما أقول

عليك فيما نابنا التعويل

مسأله أغفلها الخليل

يرفع فيها الفاعل المفعول

ويضمر الوافر والطويل

فأجبت : بأنّ الإضمار من الألقاب العروضيّه والنحويّه فهل فى العروض لقب زحاف يقع فى البحر المسمّى الكامل. وهو أن يسكّن الحرف الثانى من متفاعلن ، فيصير متفاعلن ، فينقل إلى مستفعلن ، والبحران الملقّبان الطويل والوافر ليس الإضمار من ألقاب زحافهما. والإضمار فى النحو أن يعود ضمير إلى متكلم أو مخاطب أو غائب ، كقوله فى إعاده الضمير إلى الغائب : زيد قام ، وبشر لقيته ، وبكر مررت به. فهذا هو الإضمار الذى أراده بقوله : ويضمر الوافر والطويل لا الإضمار الذى هو زحاف.

وقد وضعت فى الجواب عن هذا السؤال كلاما يجمع إضمار الطويل والوافر ورفع المفعول للفاعل ، وهو قولك : ظننت زيدا الطويل حاضرا أبوه ، وحسبت عمرا الوافر العقل مقيما أخوه. فقولك حاضرا ومقيما مفعولان لظننت وحسبت ، وقد ارتفع بهما أبوه وأخوه كما يرتفعان بالفعل لو قلت : يحضر أبوه ويقيم أخوه. والهاء فى قولك أبوه ضمير الطويل ، والهاء فى قولك أخوه ضمير الوافر ، فقد أضمرت هذين الاسمين بإعادتك إليهما هذين الضميرين. وقولك أبوه وأخوه فاعلان رفعهما هذان المفعولان مفعولا ظننت وحسبت. وبالله التوفيق والتسديد.

لغز فى (أمس) كتب به عزّ الدين بن البهاء الموصلى إلى الصلاح الصفدى. يا إماما شاع ذكره ، وطاب نشره ، فطيّب الوجود وعطّر. وفاضلا بيّن كلّ معمّى ومترجم ، وأرّخ وترجم ، وعمّن عبر عبّر. وكتب فكبت الأعادى ، وكتب من دون خطر ، وخطه فرسان الأذهان والأيادى ، فتخطّى قوام قلمه وتخطّر : [الطويل]

٣٤٩- (٢)إذا أخذ القرطاس خلت يمينه

تفتّح نورا ، أو تنظّم جوهرا

ما اسم ثلاثىّ الحروف ، وهو من بعض الظروف ، ماض إن تصحّفه عاد فى أمر ، وإن ضممت أوّله صار مضارعا ، فاعجب لهذا الأمر. إن أردت تعريفه بأل تنكّر ، أو تغيّرت عليه العوامل فهو لا يتغيّر. كلّ يوم يزيد فى بعده ، ولا يقدر على ردّه. إن

١- الأبيات فى الأمالى الشجريه (٢ / ٢١٤).

٢- ٣٤٩- الشاهد بلا نسبه فى صبح الأعشى (١٤ / ١٩٥).

نزعت قلبه بعد قلبه فهو فى لعبه النرد موجود ، وقلبه (سما) فلا تناله الأحزاب والجنود ، وكلّ ما فى الوجود إلى حاله يعود. به يضرب المثل ، ومنه انقطع الأمل ، ثلثاه حرف استفهام ، إن تعكس يطرد ذلك النظام ، وثلثه الأول كذلك ، وعكس ثلثيه يترك الحىّ هالكا فى الهوالك. لا يوصف إلّا بالذهاب وليس له إلى هذا الوجود إياب. وهو ثلاثه وعدده فوق المائه ، وكم رجل يعدّ بفئه. وليس فى الوجود ، بنى وفيه أسّ ، ولكن لا فى السماء ولا فى الأرض ، ولا فى هبوط ولا صعود. طرفاه اسم لبعض الرياحين العطره ، وكلّه جزء من الياسمين لمن اعتبره. مكسور لا يجبر وغائب لا يستحضر. أقرب من رجوعه منال معكوسه يدركه العاقل بفكره وليس بمحسوسه. أبنه لا زلت تزيل الإشكال ، وتزين الأضراب والأشكال.

فكتب إليه الجواب :

وقف المملوك على هذا اللّغز الذى أبدعته ، وفهم بسعدك السرّ الذى أودعته. فوجدته ظرفا ، ملأته منك ظرفا ، واسما بنى لمّا أشبه حرفا. ثلاثىّ الحروف ، ثلث ما انقسم إليه الزمان من الظروف. إن قلبته سما ، وأراك حرف تنفيس وما بقى منه (ما). ثلثاه (مس) ، وكلّه بالتحريك أمس. وهو بلا أول تصحيفه مبين ، وفى عكسه سم بيقين. التقى فيه ساكنان فبنى على الكسر ، ووقع بذلك فى الأسر. لا يتصرّف بالإعراب ولا يدخله تنوين فى لسان الأعراب. يبعد من كل إنسان ، وينطق به وما يتحرّك به لسان. ولا يدرك باللمس ، ولا يرى وفيه ثلثا شمس. تتغيّر صيغته حال النسبه إليه ، ويدخله التنوين إذا طرأ التنكير عليه. متى بات فات ، ولم يعد له إليك التفات. أمين على ما كان من قربه ، يعجز كلّ الناس عن ردّه. فماضيه ما يردّ وثانيه ما يصدّ ، وطريق ثالثه ما يسد. [الطويل]

٣٥٠- ثلاثه أيّام هى الدّهر كلّه

وما هى غير اليوم والأمس والغد

وقال ابن هشام فى تذكرته (لغز) : إذا وقف على آخر الفعل الماضى بالسكون فإنه يقدّر فيه الفتحه ، حتّى لو وصل بما بعده لوصل بها. فهل تذكر مسأله يوقف فيها على آخر الفعل الماضى ، ولا ينوى فيها الفتح. ولو وصل لم يوصل بها ، فإن قيل عضّ فهو خطأ لأن هذا لا يصحّ أن تقول فيه : لا يجوز الوقف بالفتح.

وإنّما الجواب بقوله : [الرجز]

٣٥١- (١)لو أنّ قومى حين أدعوهم حمل

على الجبال الصّمّ لا رفضّ الجبل

١- ٣٥١- الشاهد بلا نسبه فى شرح المفصّل (٩ / ٨٠).

ألغاز متفرقه

قال الشيخ بدر الدين الدّمامينىّ رحمه الله : [الطويل]

أيا علماء الهند إنّى سائل

فمنّوا بتحقيق به يظهر السرّ

فما فاعل قد جرّ بالخفض لفظه

صريحا؟ ولا حرف يكون به الجرّ

وليس بذى جرّ ولا بمجاور

لذى الخفض والإنسان للبحث يضطر

فمنّوا بتحقيق به أستفيده

فمن بحركم ما زال يستخرج الدر

أراد قول طرفه (١) : [الرّمل]

بجفان تعترى نادينا

وسديف حين هاج الصّنّبر

قال الخوارزمىّ : [الكامل]

ما تابع لم يتّبع متبوعه

فى لفظه ومحلّه يا ذا الثبت؟

ماذا بعلم غير علم نافع

بالغت فى إتقانه حتّى ثبت؟

قال : والعجب أنّ هذا اللغز فى أبياته صوره المسأله وهو قوله : ماذا بعلم غير علم نافع. ولمّا عرضه على الزمخشرىّ قال له : لقد جئت شيئا إدّا أى : عجبا.

وقال بعض أدباء المغرب : [مخلع البسيط]

يا عالم النّحو أىّ فعل

إن حلّه الهمز لم يعدّه؟

ثمّ هو بالعكس إن تعرّى

منه. أبن يا نسيج وحده

أراد أنك إذا قلت ضرّه تعدّى بنفسه ، وإذا قلت أضر لم يتعدّ إلّا بحرف الجرّ فتقول : أضرّ به. ولهم من هذا النمط أفعال كثيره.

وفى (تذكره ابن هشام) : هل يقال إن المبتدأ إذا كان موصولا مضـمّنا معنى الشـرط كان خبره صـلته ، كما أن جمله الشرط هى الخبر ، وهى نظيره الصله. ويؤيّد ذلك أنّهم ربّما جزموا جوابه كقوله : [الطويل]

٣٥٢- كذاك الّذى يبغى على النّاس ظالما

تصبه على رغم قوارع ما صنع

وهى مسأله يحاجى بها فيقال :

أين تكون الصله لها محلّ وخبر المبتدأ ، إذا كان جمله لا محلّ له؟

لغز فى حرف الكاف : قال الجمال يحيى بن يوسف الصرصرىّ الشاعر المشهور ملغزا فى حرف الكاف : [الوافر]

وحرف من حروف الخطّ ليست

علامته على العلماء تخفى

يكون اسما مع الأسماء طورا

وطورا فى الحروف يكون حرفا

تراه يقدم الأسماء طرّا

ويمنع من مشابهه وينفى

١- مرّ الشاهد رقم (٣٢١).

يصير أمامها ما دام حرفا

وإن سمّيته فيصير خلفا

وقد تلقاه بين اسم وفعل

قد اكتنفاه كالأبوين لطفا

وقال سعد الدين التفتازانىّ ملغزا فى (لدن غدوه) واختصاصها بنصبها : [الطويل]

وما لفظه ليست بفعل ولا حرف

ولا هى مشتقّ ، وليست بمصدر

وتنصب اسما واحدا ليس غيره

له حاله معه تبين لمخبر

فمعنى الذى ألغزته عند من يرى

يزيل لنا إشكاله غير مضمر

ومنصوبها صدر لما هو ضدّ ما

أتانا لباسا فى الكتاب المطهّر

وقال أبو عبد الله بن مصعب المقرى فى (مذ ومنذ) : [الخفيف]

أيّها العالم الّذى ليس فى الأر

ض له مشبه يضاهيه علما

أىّ شىء من الكلام تراه

عاملا فى الأسماء لفظا وحكما؟

خافضا ثمّ رافعا إن تفهّم

ت يزد فهمك التفهّم فهما

يشبه الحرف تاره ، فإذا ما

ضارع الحرف نفسه صار اسما

هو مرفوع رافع ، وهو أيضا

رافع غيره ، وليس معمّى

وهو من بعد ذاك للجرّ حرف

فأجبنا إن كنت فى النحو شهما

أورده الحافظ محبّ الدين بن النجّار (۱) فى تاريخ بغداد.

من ألغاز السيوطى

ومن ألغازى قلت : [الطويل]

ألا أيّها النحوىّ إن كنت بارعا

وأنت لأقوال النحاه تفصّل

وأتقنت أبواب الأحاجى بأسرها

أبن لى عن حرف يولّى ويعزل

قال ابن هشام فى تذكرته : (ما) تولّى وتعزل ، فتولى حيث تجزم بعد أن لم تكن جازمه ، وتعزل إنّ وأخواتها ، وتكفّها عن العمل.

ومن ألغازى النثريه :

۱- ما كلمه إذا كثر عرضها قلّ معناها ، وإذا ذهب بعضها جلّ مغزاها؟

۲- وأىّ عامل يعمل فيه معموله. ولا يقطع مأموله؟

۱- ابن النجّار : هو محمد بن محمود بن الحسن بن هبه الله بن محاسن ، أبو عبد الله ، محبّ الدين ابن النجار : مؤرّخ حافظ للحديث ، من أهل بغداد ، من كتبه : «الكمال فى معرفه الرجال» تراجم ، و «ذيل تاريخ بغداد للخطيب البغدادى» و «الدره الثمينه

فی أخبار المدینه» ، وغیرها. (ت ۶۴۳ ه / ۱۲۴۵ م). ترجمته فی فوات الوفیات (۲ / ۲۶۴) ، وطبقات الشافعیه (۵ / ۴۱) ، وشذرات الذهب (۵ / ۲۲۶).

٣- وأىّ اسم مشترك بين أفعل التفضيل والصفه المشبّهه؟

٤- ونفى إذا ثبت لم تزل أعماله الموجّهه؟

٥- وما حرف قلبه اسم كريم؟

٦- واسم إذا صغّر اختصّ بالتكريم؟

٧- وأىّ كلمه هى اسم وفعل وحرف ، لم ينبه عليها أحد من علماء النحو والصرف؟

٨- وأىّ فعل ليس له فاعل؟

٩- ومعمول لا ينسب لعامل؟

١٠- وأىّ لفظه تمدّ فى الإفراد وهى فى الجمع مقصوره؟

١١- ولام لا تجامع النداء ولا فى الضروره؟

١٢- وما فاعل يجب حذفه عند سيبويه (١)؟

١٣- وعامل إن لم يعمل لم يعتب عليه؟

١٤- وأىّ كلمه جاءت بأصلها ، فلم يلتفت إليها بين أهلها؟

١٥- وأىّ كلمه هى حرف ، وتضاهى الاسم عند الوقف؟

١٦- وأىّ فاعل يجب جرّه؟

١٧- وآخر رفعه فى السماء خطره؟

أردت بالأوّل : اسم الجنس الجمعىّ إذا زيد عليه التاء نقص معناه ، وصار واحدا كتمر وتمره ونبق ونبقه.

وبالثانى : أدوات الشرط ، فإنّها تعمل فى الأفعال الجزم ، والأفعال تعمل فيها النصب.

وبالثالث : أكبر وأعظم ونحوهما فى صفات الله ، فإنها فى حقّه لا تكون بمعنى التفضيل بل بمعنى كبير وعظيم.

وبالرابع : (لا) النافيه للجنس إذا دخلت عليها الهمزه وصارت للتمنى فإن عملها باق.

وبالخامس : نعم فإن قلبها (معن) وهو اسم لرجل مشهور بالكرم ، وهو معن بن زائده.

وبالسادس : قرش وتصغيره قريش.

وبالسابع : بلى فإنها حرف جواب ، وفعل بمعنى اختبر واسم.

١- انظر الكتاب (٤ / ٣).

وبالثامن : قلّما وطالما.

وبالتاسع : نحو : مات زيد.

وبالعاشر : صحراء وصحارى وعذراء وعذارى.

وبالحادى عشر : اللام التى للعهد. استثناها ابن النحّاس فى التعليقه من إطلاقهم أنّ اللام يجامع حرف النداء فى الضروره.

وبالثانى عشر : فاعل فعل الجماعه المؤكّد بالنون ، نحو : والله لتضربنّ يا قوم ، وفاعل المصدر ذكره ابن النحاس فى التعليقه ، وأبو حيّان فى تذكرته ، وتقدّم فى كتاب التدريب.

وبالثالث عشر : ليت إذا وصلت بما.

وبالرابع عشر : استحوذ ونحوه.

وبالخامس عشر : إذن.

وبالسادس عشر : نحو : أكرم بزيد.

وبالسابع عشر : ما ورد من قولهم : كسر الزجاج الحجر.

من ألغاز الشيخ عزّ الدين بن عبد السّلام

نقلت من خطّ العلّامه شمس الدين بن الصائغ.

قال : هذه ألغاز نحويّه عن الشيخ عزّ الدين بن عبد السّلام رحمه الله تعالى : ما شىء يقع حرفا للإعراب ، اسما مذموما فى الخطاب؟ هو الكاف فى مساويك إن عنيت به جمعا فهو حرف إعراب ، وإن عنيت به مخاطبه فهو اسم فى تقدير الإضافه ، والأول : جمع مسواك ، والثانى : إضافه إلى المساوى.

أىّ شىء يبنى مفردا فيعمل ، ويعرب مثنى فيهمل؟ هو (هذا) يعمل مفردا فى الحال ، والتثنيه تمنعه من العمل. وإذا قلنا : هذان الزيدان قائمين فالعامل (ها) لا إذا.

وأىّ مختصّ إلغاؤه أكثر ، وإن أعمل فعمله لا يظهر؟ هو (لو لا) المختصّه بالأسماء ، فإذا وقع بعدها المبتدأ فهى ملغاه وإنما تعمل فى موضعين : أحدهما الرفع فى نحو : لو لا أنّك منطلق أكرمتك ، فهى عند سيبويه (١) مبتّيه على لو لا بناء الفعل على المفعول ، فبالحقيقه يكون موضعها رفعا.

والموضع الثانى قولك : لولاك ، فهى عنده مجروره ، وهى فى الموضعين لا يظهر عملها.

۱- انظر الکتاب (۱ / ۴۶۲).

وما الحرف الذى يرفع الوضيع ، ويضع الرفيع؟ هو لام الابتداء ، إذا دخلت على الفعل المستقبل ارتفع لشبه الاسم ، وأعرب. وإذا دخلت على ظننت وأخواتها تمنعها العمل ، وتضعها عن منصبها.

ما الجمله المفيده العاريه من الرفع ، وفيها معنى الدعاء وطلب النفع؟ هو مثل قول الشّاعر : [الرجز]

٣٥٣- (١)يا ليت أيّام الصّبا رواجعا

جاز ذلك لما فى (ليت) من معنى الدعاء ، وكان فى الجمله مرفوعا من جهه المعنى لا فى اللفظ.

وما الحرف الذى إن أعمل أشبه الفعل الكامل ، أو أهمل أبطل العوامل؟ هو (ما) على لغه الحجاز ، يقولون : ما زيد قائما ، فيشبه باب كان. وإذا أهمل دخل على إنّ وغيّرها ، فيبطل عملها ، وقد يبطل الفعل نحو : قلّما ، والاسم نحو : بينما.

وأىّ شىء إن نفيته وجب ، وإن أوجبته سلب؟ هو كاد.

وما الاسم المحذوف لامه فى التكبير ، وعينه فى التصغير؟ هو (ذا) لأنّه مكبّرا (فع) ومصغّرا (فيلا).

وما الزائد الذى يزيل الوصل ، ويظهر الفضل ، ويوجب الفصل؟ هو الألف الداخل عوضا من التنوين فى المقصور المنصرف فى الوقف مثل : رأيت عصا فإنها زائده صرفت الأصل ، وأذهبت الوصل فى الكلام ، وأظهرت الفضل على غير المنصرف لكونها عوضا من التنوين ، وأوجبت الفصل بين الاسم المنصرف مثل عصا وغير المنصرف مثل حبلى.

وما الحرف الذى شأنه ينقص الكامل ويفصل بين المعمول والعامل؟ هو النون الخفيفه إذا عنيت بها نون التوكيد نقصت الفعل المضارع وإن عنيت بها نون الوقايه فصلت بين المعمول والعامل ، انتهى.

طائفه أخرى من ألغاز النّحاه

قال القاضى بدر الدين بن الرضىّ الحنفىّ ملغزا ، وأرسل به إلى الشيخ شرف الدين الأنطاكىّ : [البسيط]

١- ٣٥٣- الرجز لرؤبه فى شرح المفصل (١ / ١٠٤) ، وليس فى ديوانه ، وللعجاج فى ملحق ديوانه (٢ / ٣٠٦) ، وشرح شواهد المغنى (٢ / ٦٩٠) ، وبلا نسبه فى الجنى الدانى (ص ٤٩٢) ، وجواهر الأدب (ص ٣٥٨) ، وخزانه الأدب (١٠ / ٢٣٤) ، والدرر (٢ / ١٧٠) ، ورصف المبانى (ص ٢٩٨) ، وشرح الأشمونى (١ / ١٣٥) ، وشرح عمده الحافظ (ص ٤٣٤) ، وشرح المفصل (١ / ١٠٤) ، والكتاب (٢ / ١٤٢).

سل لى أخا العلم والتنقيب والسّهر

عن قائل قال قولا غير مشتهر

هل معك فعل غدا بالحذف منجزما

فى غير أمثله خمس بلا نكر؟

كذاك فى غير معتلّ ، وذا عجب

إذ لم يبيّن لنا فى كلّ مختصر

فأجاب الشرف المذكور : [البسيط]

لقد تأمّلت ما قد قال سيّدنا

أعيذ طلعته بالآى والسّور

ولم أجد فعل فرد صحّ آخره

فى الجزم يحذف فى بعض من الصّور

سوى (يكون) فباء الجرّ بعد غدا

معناه مع ، أو بقلب ذا الكلام حرى

نعم كيبدأ ممّا الهمز آخره

إعرابه كالصحيح الآخر اعتبر

فإن تخفّفه فاقلب همزه ألفا

واحذفه فى الجزم حذفا واضح الأثر

قال الصلاح الصفدىّ فى تذكرته : أنشدنى من لفظه القاضى جمال الدين إبراهيم لوالده القاضى شهاب الدين محمود لغزا : كتبه إلى شيخه مجد الدين بن الظهير فى (من) : [المتقارب]

وما مفرد اللفظ مستعمل

لجمع الذكور وجمع الإناث

يحرّك بالحركات الثلاث

فيغدو من الكلمات الثلاث

فكتب إليه الشيخ مجد الدين الجواب : [المتقارب]

قريضك يا ملغزا فى اسم (من)

يميل إلى صله كالّذى

غدا حامل المسك يحذى الجلى

س منه ، ويحظى بعرف شذى

قال الصلاح الصفدىّ وأنشدنى من لفظه المولى ناصر الدين محمد بن النشائى الجواب عن ذلك له : [المتقارب]

أيا من علا فى الورى قدره

وأضحى لراجيه أولى غياث

أتى منك لغز فألفيته

من القول قد حلّ بعد اكتراث

وها هو حرفان : (ميم ونون)

ولم يبلغ القول منه الثلاث

هو اسم وفعل وحرف إذا

أردت حصول الأصول الثلاث

فلا زلت للخير مهما حيى

ت تنبعث الدّهر أىّ انبعاث

قال العلامّه جمال الدين بن الحاجب رحمه الله تعالى : [مجزوء الرمل]

أيّها العالم بالتصرى

ف لا زلت تحيّا

قال قوم : إن يحيى

إن يصغّر فيحيّا

وأبى قوم فقالوا :

ليس هذا الرأى حيّا

ص: ٣۴

إنّما كان صوابا

لو أجابوا بيحيّا

كيف قد ردوا يحيّا

والذى اختاروا يحيّا؟

أتراهم فى ضلال

أم ترى وجها يحيّا؟

قال الشيخ جمال الدين بن هشام : يحتاج فى توجيهها إلى تقديم ثلاثه أمور :

أحدها : أنّهم اختلفوا فى وزن يحيى فقيل : فعلى وقيل : يفعل. والأوّل أرجح ، لأنّ الثانى فيه دعوى الزياده حيث لا حاجه.

الثانى : أنّ الحرف التالى لياء التصغير حقّه الكسر كتالى ألف التكسير ، حملا لعلامه التقليل على علامه التكثير ، حملا للنقيض على النقيض.

وأستثنى من ذلك مسائل ، منها : أن يكون ذلك الحرف متلوّا بألف التأنيث كحبلى ، صونا لها من الانقلاب.

الثالث : أنه إذا اجتمع فى آخر المصغّر ثلاث ياءات ، فإن كانت الثانيه زائده وجب بالإجماع حذف الثالثه منسيّه لا منويّه كعطاء إذا صغّرته تقول : عطيّى بثلاث ياءات : ياء التصغير ، والياء المنقلبه عن ألف المدّ ، والياء المنقلبه عن لام الكلمه ، ثمّ تحذف الثالثه وتوقع الإعراب على ما قبلها وإن كانت غير زائده. فقال أبو عمرو : لا تحذف لأنّ الاستثقال إنّما كان متأكّدا لكون اثنين منها زائدتين ياء التصغير والياء الأخرى الزائده.

وقال الجمهور : تحذف نسيا. ومثال ذلك (أحوى) (١) إذا صغّر على قولهم فى تصغير أسود أسيّد. فقال أبو عمرو : أقول أحيّى ، ثمّ أعلّه إعلال قاض ، رفعا وجرّا ، وأثبت الياء مفتوحه نصبا.

وقال غيره : تحذف الثالثه فى الأحوال كلّها نسيا ثمّ اختلفوا ، فقال عيسى بن عمر : أصرفه لزوال وزن الفعل كما صرفت خيرا وشرّا لذلك. وقال سيبويه (٢) : أمنع صرفه ، وفرّق بين خير (٣) وشرّ وبين هذا ، فإنّ حرف المضارعه محذوف منهما دونه ، وحرف المضارعه يحرز وزن الفعل. ولهذا إذا سمّيت ب (يضع) منعت صرفه.

فإذا تقرّر هذا فنقول : من قال : إن يحيى فعلى قال فى تصغيره (يحيّى) كما قال فى تصغير حبلى (حبيلى) صونا لعلامه التأنيث عن الانقلاب ، وهو الذى قال الناظم رحمه الله مشيرا إليه : «قال قوم ..» البيت.

ومن قال : إنّ (يفعل) قال فيه على قول سيبويه رحمه الله تعالى (يحى)

۱- انظر الکتاب (۳ / ۵۲۵).

۲- انظر الکتاب (۳ / ۵۲۵).

۳- انظر الکتاب (۳ / ۵۰۷).

بالحذف. ومنع الصرف. وهو الذى أشار إليه فى قوله : إنما كان صوابا لو أجابوا بيحيى. وذلك لأنه استعمله مجرورا بفتحه ثمّ أشبع الفتحه للقافيه وتكمّل له بذلك ما أراده من الإلغاز. حيث صار فى اللفظ على صوره ما أجاب به الأولون. والفرق بينهما ما ذكرنا من أنّ هذه الألف إشباع ، وهى من كلام الناظم لا من الجواب ، والألف فى جواب الأولين للتأنيث ، وهى من تمام الاسم.

فإن قيل : فإذا لم تكن على الجواب التالى للتأنيث فما بال الحرف الدالّ على التصغير لم يكسر ما بعده؟

فالجواب : أنه لما صار متعقب الإعراب تعذر ذلك فيه كما فى زبيد ، لأن ذلك يقتضى الإخلال بالإعراب ، وأيضا فإنّ ياء التصغير لا يكمل شبهها بألف التكسير إلّا إذا كان بعدها حرفان أو ثلاثه أوسطها ساكن ، والله أعلم.

لغز أجاب عنه الشيخ تاج الدين بن مكتوم : نقلت من خطّ الشيخ تاج الدين ابن مكتوم.

قال : نظم بعض أصحابنا لغزا ، وكتب به إلىّ ، وهو : [السريع]

ما قول شيخ النحو فى مشكل

يخفى على المفضول والأفضل

فى اسم غدا حرفا وفى اسم غدا

فعلا ، وكم فى النحو من معضل

آخره لام ، وسينا غدا

وهذه أدهى من الأوّل

فكتبت إليه فى الجواب : [السريع]

يا أيّها السّائل عمّا غدا

وراء باب عنده مقفل

فى النحو ما يعضل تخريجه

لكنّ هذا ليس بالمعضل

فجئ بصعب غير هذا تجد

عندى جوابا عنه إن تسأل

فمثل هذا منك مستصغر

ومن سواك الأكبر المعتلى؟

وعند ما أسفر لى ليله

وانحطّ لى كوكبه من عل

(أرسلت طرسا) ضامنا شرحه

فهاكه ، فهو به منجل

قال : وشرح ما سأل عنه فى قولى : أرسلت طرسا. ففاعل أرسل تاء الضمير ، وهو اسم غدا حرفا ، أى : على حرف واحد. فهذا حلّ قوله : فى اسم غدا حرفا ، وهو مورّى به عن الحرف الذى هو قسيم الاسم والفعل. وطرس اسم غدا فعلا أى : غدا إذا وزنته (فعلا) وهو مورّى به عن الفعل المقابل للاسم وآخره لام ، لأنّ آخر الكلمه الموزونه يسمّى (لاما) فى علم التصريف ، كائنا ما كان فى الحروف ، وهو مورّى به

عن اللام الذى هو أحد حروف : ا ب ت ث ، وهو (سين) ، لأنّ آخر طرس سين كما ترى.

قال الشيخ برهان الدين البقاعىّ فى ثبته : أنشدنا شيخنا الإمام محمد الأندلسىّ الراعى لنفسه لغزا فى كلمه (إ) بمعنى (عد) إذا أتيت قبلها بكلمه (قل) ونقلت حركه الهمزه إلى اللام الساكنه ، وحذفتها : [الرجز]

حاجيتكم نحاتنا المصريّه

أولى الذكا والعلم والطعميّه

ما كلمات أربع نحويّه

جمعن فى حرفين للأحجيّه؟

قال وأنشدنا لنفسه فى ذلك مختصرا : [الرجز]

فى أىّ قول يا نحاه الملّه

حركه قامت مقام الجمله؟

ألغاز ابن لبّ النحوىّ الأندلسىّ

(١)

ثمّ رأيت كراسه فيها ألغاز منظومه مشروحه ، ولم أعرف لمن هى ، وها هى ذه.

بسم الله الرحمن الرحيم

أحمد ربّى حمد ذى إذعان

معترف بالقلب واللسان

مصلّيا على الرسول المهتدى

بهديه فى السّرّ والإعلان

ثمّ الرضى عن آله وصحبه

وتابعيهم بعد بالإحسان

وبعد ، إنّى ملغز مسائلا

فى النّحو تعتاص على الأذهان

يخرجها فكر لبيب فطن

يوردها بواضح البرهان

فيا أولى العلم الألى حازوا العلا

عين الزمان جلّه الأعيان

حاجيتكم لتخبروا ما اسمان

وأوّل إعرابه فى الثانى؟

وذاك مبنىّ بكلّ حال

ها هو للنّاظر كالعيان

يعنى الألف واللام الموصوله فى مثل جاء الضارب ، ومررت بالضارب على القول بأنّها اسم كالذى ، يكون الإعراب الذى يستحقّه الموصول إنما استقرّ فى الاسم الواقع صله ، إجراء لهذا الاسم مجرى الأداه المعرّفه فى مثل الرجل ، ولا يوجد بعده إلا هذا. وقد أشار فى البيت الثانى إلى التصريح به بقوله : (للناظر).

١- ابن لبّ النحوى : هو فرج بن قاسم بن أحمد بن لب ، أبو سعيد الثعلبى الغرناطى : نحوى ، ولى الخطابه بجامع غرناطه ، له كتاب فى «الباء الموحده» وأرجوزه فى «الألغاز النحويه». (ت ٧٨٣ ه / ١٣٨١ م). ترجمته فى بغيه الوعاه (٣٧٢).

وتخبروا باسم مضاف ثابت الت

نوين فيه اجتمع الضّدان

يعنى : كأيّن ، إذا استعملت دون (من) بعدها ، كقول القائل : [الوافر]

كأيّن قائل للحقّ يقضى

ويرمى بالقبيح من الكلام

فإن ابن كيسان ذهب إلى أن جرّ ذلك بإضافه كأيّن إليه حملا لها على كم الخبريّه ، لأنها بمعناها ، ونونها إنما هو تنوين أىّ ، وقد ثبت مع الإضافه ، والتنوين مؤذن بالانفصال ، والإضافه مؤذنه بالاتصال ، فقد اجتمع الضدّان.

وذهب غير ابن كيسان إلى أنّ الجرّ بعدها. بمن محذوفه ، لأنّ ثبوتها هو الغالب فى الاستعمال.

واسم بتنوين لدى الوقف يرى

كالوصل حالاه هما سيّان

يعنى أيضا أيّا المتّصله بالكاف المشار إليه فى البيت قبله نحو : (وَكَأَيِّنْ مِنْ نَبِيٍ) [آل عمران : ١۴۶] فإنّ القراء سوى أبى عمرو بن العلاء وقفوا على تنوينها.

ووقف أبو عمرو على الياء ، بحذف التنوين على مقتضى القياس.

وتابع وليس يلفى تابعا

ما قبل فى شان ، وذا فى شان

يعنى مثل قولك : ما زيد بشىء إلّا شىء لا يعبأ به ، على اللغهه الحجازيّه فى (ما) النافيه ، فلفظ الخبر جرّ بالباء الزائده ، وموضعه نصب بما ، لأنها فى تلك اللغه تعمل عمل ليس ، و (إلّا شىء) بدل من الخبر ، ولم يتبعه فى لفظ ولا موضع ، فما قبل هذا التابع على شأن من جرّ اللفظ ونصب الموضع ، ومن توجّه النفى عليه ، وشأن التابع بخلاف ذلك لأنه مرفوع أبدا مثبتا بإلّا.

وقد كنت نظمت فى هذه المسأله قديما بيتا ، وهو قولى : [الطويل]

أحاجيكم ، ما تابع غير تابع

لمتبوعه فى موضع لا ولا لفظ؟

وقد تنتظم هذه الألغاز هكذا مسأله العطف على التوهّم كقوله تعالى : (فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ) [المنافقون : ١٠] على قراءه الجزم ، لأنّ هذا المجزوم لم يتبع الفعل قبله فى موضع ولا لفظ ، وإنما جاز على مراعاه سقوط الفاء حملا على المعنى المرادف وكقول القائل : [الطويل]

٣٥٤- (١)بدا لى أنّى لست مدرك ما مضى

ولا سابق شيئا إذا كان جائيا

---

١ - ٣٥٤- الشاهد لزهير بن أبى سلمى فى ديوانه (ص ٢٨٧) ، والكتاب (١ / ٢١٩) ، وتخليص الشواهد (ص ٥١٢) ، وخزانه الأدب (٨ / ٤٩٢) ، والدرر (٦ / ١٦٣) ، وشرح شواهد المغنى (١ / ٢٨٢) ، وشرح المفصّل (٢ / ٥٢) ، ولسان العرب (نمش) ، ومغنى اللبيب (١ / ٩٦) ، والمقاصد النحويه (٢ / ٢٦٧) ، وهمع الهوامع (٢ / ١٤١) ، ولصرمه الأنصارى فى شرح أبيات سيبويه (١ / ٧٢) ، - - وبلا نسبه فى أسرار العربيه (ص ١٥٤) ، وجواهر الأدب (ص ٥٢) ، والخصائص (٢ / ٣٥٣) ، وشرح الأشمونى (٢ / ٤٣٢).

إنما جاز جرّ سابق على توهّم جرّ مدرك بباء زائده. لجواز ذلك فيه.

يا هؤلاء أخبروا سائلكم

ما اسم له لفظ وموضعان

ولا يراعى لفظه فى تابع

والموضعان قد يراعيان

واللّفظ مبنىّ كذاك موضع

من موضعيه عاد من بيان

يعنى قولك : يا هؤلاء فى باب النداء. فإن فى لفظه الكسر للبناء ، وله موضعان الضمّ الذى فى مثل يا زيد ، والنصب الذى هو الأصل فى المنادى لظهوره فى مثل يا عبد الله ، وتقول فى التابع : يا هؤلاء الكرام بالرفع ، أو الكرام بالنصب ، فتراعى الموضعين ولا تراعى اللفظ بوجه ، والشأن فى البناء لا يراعى فى التابع ، لكنّه هنا روعى منه ما لم يظهر ، ولم يراع ما ظهر مع أنّ الظاهر قوىّ بظهوره ، والمقدّر ضعيف بتقديره ، لكن لما كان هذا البناء المقدّر شبيها بالإعراب صار كأنه موضع إعرابين ، فجازت مراعاته ، وصار يعتدّ به موضعا بخلاف البناء الأصيل.

ما زائد لفظا ، ومعنى لازم

ينوى إذا لم يلف فى المكان

يعنى فى مثل قولك : قيامى كما أنّك تقوم ، أىّ : كقيامك. فالكاف جارّه لموضع أنّ وصلتها ، وما فارقه بين هذه الكاف وبينها مركّبه مع أنّ ، ولا جرّ لها ، وذلك فى قولك : كأنّ زيدا قائم. والكلام مع كأنّ جمله بخلاف الكاف الجارّه ، فإنها مع ما بعدها جزء كلام ، فإذا أرادوا التركيب لم يفصلوا بشىء. وإذا أرادوا الجارّه فصلوا بها. فهى زائده فى اللفظ ، لأنّ ما بعدها مجرور المحلّ بالكاف التى قبلها وفى المعنى أيضا ، إذ لا تفيد شيئا سوى الفرق اللفظىّ ، وقد تخفف (أنّ) بعد الكاف الجارّ فتقول : قمت كما أن ستقوم ، وقد تحذف ما فى الشعر ، وتكون منويّه ، فهى زائده لفظا ومعنى ، لازمه بحيث تنوى إذا لم توجد ، وعليه جاء بيت سيبويه : [الطويل]

٣٥٥- (١)قروم تسامى عند باب دفاعه

كأن يؤخذ المرء الكريم فيقتلا

على روايه رفع يؤخذ. أراد كما أنّه يؤخذ ، ولم يفصل بين أن المخفّفه من أنّ وبين الفعل ضروره أيضا ، وعطف فيقتل على المصدر المقدّر من أن وما بعدها من باب قوله : [الوافر]

۱- ۳۵۵- الشاهد للنابغه الجعدی فی دیوانه (ص ۱۳۱) ، والکتاب (۳ / ۱۶۱) ، وشرح أبیات سیبویه (۲ / ۱۵۸).

٣٥٦- (١)للبس عباءه وتقرّ عينى

[أحبّ إلىّ من لبس الشّفوف]

جرت (أن) وصلتها فى ذلك مجرى المصدر الملفوظ به.

وما الّذى إعرابه مختلف

من غير أن تختلف المعانى؟

يعنى مثل قولك : زيد حسن الوجه ، برفع الوجه أو بنصب أو بجرّ ، والمعنى واحد ، والشأن فى الإعراب اختلاف المعانى باختلاف الإعراب.

وما الّذى الوصف به من أصله

وذاك منه ليس فى الإمكان؟

يعنى مثل قولك : أقائم أخواك؟ وأمسافر غلاماك؟ أو إخوتك أو غلمانك ، فهذا الوصف رافع لما بعده بالفاعليّه ، ولا يمكن فى هذا الموضع جريه على موصوف ، وإن كان ذلك هو الأصل فيه ، لأنّك إذا ثنّيت الموصوف أو جمعته فالوصف مفرد ، وإن أفردته فالمراد اثنان أو جماعه لا واحد ، وإنّما هذا الوصف هنا كالفعل فى حكم اللفظ وفى المعنى.

وما الّذى فيه لدى إعرابه

وقبل ذاك يستوى اللفظان؟

يعنى أنّ من المعربات ما يستوى لفظه بعد التركيب وجريان الإعراب فيه ، وقبل ذلك. والشأن فى لفظ الإعراب أبدا اختصاصه بحاله التركيب ، لأنه أثر العوامل وذلك مثل الفتى والعصا ويخشى. فالنحاه يقولون فى هذا الباب كله : تحركت الواو بحركه الإعراب ، وانفتح ما قبلها فسكنت وانقلبت ألفا. ويقال كذلك : اللفظ قبل التركيب مع أنّ حركه الإعراب مفقوده إذ ذاك بفقد عاملها ، فقد كان قياس الصناعه يقتضى أن يقال قبل التركيب : الفتى والعصو ويخشى ويرضى بياء أو واو ساكنه فى الآخر ، كما تقول قبل التركيب : رجل وزيد. لكن خرج هذا عندهم خرج الاستعاره بحاله التركيب ومراعاه المآل فى اللفظ ، ولأن من العرب من يقول فى : يوجل ويأس ياجل وياءس فالتزموا ذلك هنا لما ذكر.

وما اللّذان يعملان دوله

والعاملان فيه معمولان؟

١- ٣٥٦- الشاهد لميسون بنت بحدل فى خزانه الأدب (٨ / ٥٠٣) ، والدرر (٤ / ٩٠) ، وسرّ صناعه الإعراب (١ / ٢٧٣) ، وشرح التصريح (٢ / ٢٤٤) ، وشرح شواهد الإيضاح (ص ٢٥٠) ، وشرح شواهد المغنى (٢ / ٦٥٣) ، ولسان العرب (مسن) ، والمحتسب (١ / ٣٢٦) ، ومغنى اللبيب (١ / ٢٦٧) ، والمقاصد النحويه (٤ / ٣٩٧) ، وبلا نسبه فى الكتاب (٣ / ٤٨) ، وأوضح المسالك (٤ / ١٩٢) ، والجنى الدانى (ص ١٥٧) ، وخزانه الأدب (٨ / ٥٢٣) ، والردّ على النحاه (ص ١٢٨) ، ورصف المبانى (ص ٤٢٣) ، وشرح الأشمونى (٣ / ٥٧١) ، وشرح ابن عقيل (ص ٥٧٦).

يعنى أسماء الشرط فى مثل قوله تعالى : (أَيًّا ما تَدْعُوا) [الإسراء : ١١٠] فأيّا منصوب بتدعو ، وتدعو مجزوم بأيّا. وهكذا نحو : من تضرب أضرب.

فالمفعوليّه فى اسم الشرط بحق الاسميّه ، والجزم يتضمّن إن الشرطيه ، والرتبه فى ظاهر اللفظ متضادّه لوجود سبق العامل معموله فيهما.

ومفرد لفظا ومعنى فيهما

معنى كلام فيه لفظ ثان

يعنى ضمير الشأن والقصّه ، إذ هو مفرد فى اللفظ والمعنى ، لكنّ معناه الذى هو الخبر يفهم معنى كلام يفسّر اللفظ الثانى بعده كقوله تعالى : (قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ) [الإخلاص : ١] فهو عباره عن الخبر أو الأمر أو الشأن ، وتفسيره : الله أحد. وهذا إضمار مذكر ، وإن شئت أنّثت الضمير على معنى القصّه كقوله تعالى : (فَإِذا هِيَ شاخِصَهٌ أَبْصارُ الَّذِينَ كَفَرُوا) [الأنبياء : ٩٧] وليس لهذا الضمير فى كلا حاليه من الأحكام الإعرابيه إلا حكمان : الرفع بالابتداء نحو ما تقدّم ، أو بكان وأخواتها. والنصب بأن أو ظننت وأخواتها نحو : (فَإِنَّها لا تَعْمَى الْأَبْصارُ) [الحج : ۴۶].

ماذا الذى فى كبر مؤنّث

وقبل ذاك كان فى الذّكران؟

يعنى الذباب المسمّى فى كبره بحلمه ، وفى صغره بقراد ، وفيه أنشد صاحب الإيضاح : [الوافر]

وما ذكر فإن يكبر فأنثى

شديد الأزم ليس بذى ضروس

ما اسم لدى التذكير باد عسره

يرمى لأجل العدم بالهجران؟

وهو لدى التأنيث ذو ميسره

من أجل ذا قرّت به العينان

يعنى الخوان ، فإذا كان عليه طعام سمّى مائده ، فيقضى إذا كان خوانا ، ويدنى إذا كان مائده ، وهذا والذى قبله ألغاز فيما هو من مسائل اللغه :

ما معرب مفعول أو مبتدأ

ولفظه جرّ مدى الأزمان؟

يعنى كـأيّن وأيش يستعملان مفعولين أو مبتـدأين نحو : كـأيّن من رجـل رأيت ، وأيش قلت. ونحو : كـأيّن من رجـل جـاءنى. وأيش هـذا ، فاللفـظ فيهما جرّ أبـدا ، لأن كأيّن أصـله كاف التشبيه دخلت على أىّ فجرّتها ، ثم أجرى اللفظ مجرى كم الخبريه فى الاستعمال والمعنى. وأيش أصـله : أىّ شىء ، ثم حذفت العرب الياء المتحرّكه من أى كما حذفوها من ميت وبابه ، وحذفوا من شىء عينه ولامه معا ، وأبقوا الفاء ، وجعلوها محلّ الإعراب الذى كان فى اللام. فهذا باب من التركيب ، بقى الاسم الثانى فيه على إعرابه الأصلىّ.

ص: ۴۱

ما اسم له تغيّر بعامل

محلّه من آخر حرفان؟

يعنى امرأ أو ابنما وأخاك وبابه ، لأنّه يتغيّر فيه بالعوامل حرفان : الآخر ، وما قابله بسبب الإتباع.

ما اثنان فى أواخر من كلمه

ضدّان حقّا ، وهما مثلان؟

يعنى كلّ لقبين متقابلين من ألقاب الإعراب والبناء ، الرفع مع الضمّ ، والنصب مع الفتح ، والجرّ مع الكسر ، والجزم مع السكون ، وهما مثلان فى الصوره ، ضدّان فى الإعراب ، والبناء بحسب الانتقال واللزوم.

ما فاعل بالفعل لكن جرّه

مع السكون فيه ثابتان؟

يعنى الصّنّبر فى قول طرفه (١) : [الرمل]

بجفان تعترى نادينا

من سديف حين هاج الصّنّبر

والصّنّبر البرد بسكون الباء.

قال ابن جنى فى خصائصه فى وجه ذلك : كان حقّ هذا إذ نقل الحركه أن تكون الباء مضمومه. لأنّ الراء مرفوعه ، ولكنه قدرّ الإضافه إلى الفعل يعنى المصدر كأنه قال : حين هيج الصنبر ، يعنى أنه نقل الحركه فى الوقف إلى الباء الساكنه ، وسكنت الراء ، لكنه لم ينقل إلّا حركه توجد فى الأصل ، وهى الجرّ الذى توجبه إضافه مصدر هاج إلى الصنبر ، لأن الظرف قد أضيف إلى الفعل ، وأصله أن يضاف إلى المصدر ، فقد ثبت فى هذا الاسم الجرّ المنقول مع سكون محلّه ، وهو الراء. والاسم مع ذلك فاعل بالفعل وهو هاج.

ما فاعل ونائب عن فاعل

بأوجه الإعراب يجريان؟

يعنى مثل قولك : زيد قائم الأب ، وقائم الأب ، وقائم الأب ، ونحو : زيد مضروب الأب ، ومضروب الأب ، ومضروب الأب.

ما كلمه قد أبدلت عين لها

إبدالها يصحبه قلبان؟

فأوّل لآخر ، وآخر

لأوّل ، حالاهما هذان

يعنى مسأله أينق فى جمع ناقه على أفعل ، أصله أنوق كما قالوا : نوق فأبدلوا العين فى أنيق ياء ، لكنّ هذا الإبدال صحبه قلبان : أحدهما أنهم قلبوا العين سالمه إلى موضع اللام ، فصار اللفظ أنقو ، ثمّ فعلوا فيه ما فعلوا فى أدل وأجر وبابهما ، فصار أنقيا ، ثمّ لما صارت الواو المتطرّفه ياء لوجوب ذلك قلبوها على حالها إلى موضع الفاء ، وهذا هو القلب الثانى ، فصار اللفظ أنيقا وعادت بنيه الجمع إلى أصلها لخروج

۱- مرّ الشاهد رقم (۳۲۴)

حرف العلّه عن التطرّف ، بنقله إلى موضع الفاء فقد صار هذا الإبدال مرتبطا بالقلب الأوّل الذى هو لآخر الكلمه ، وبالقلب الثانى الذى هو لأولها. فهذان حالان للقلبين المذكورين.

قال أبو القاسم الزجاجىّ فى (نوادره) : هذا المذهب فى هذه الكلمه قول المازنىّ وحذّاق أهل التصريف.

ما كلمه مفردها وجمعها

بواوه قد يتماثلان؟

يعنى مثل قولك : جاءنى أخوك الكريم ، وجاءنى أخوك الكرام وهكذا أبوك ، تقول : هذا أبوك ، وهؤلاء أبوك. يكون واحدا من الأسماء الخمسه وجمعا بالواو والنون ، لكن حذفت النون للإضافه ، وعليه أنشدوا : [الوافر]

٣٥٧- (١)فقلنا : أسلموا إنّا أخوكم

فقد برئت من الإحن الصّدور

وقول الآخر : [المتقارب]

٣٥٨- (٢)فلمّا تبيّنّ أصواتنا

بكين وفدّينا بالأبينا

وأىّ جمع نصبه كالجرّ فى

مفرده إذ يتساويان؟

يعنى قولك : رأيت أبيك الكرماء وأخيك الفضلاء جمعا على حذف النون للإضافه.

وتقول فى المفرد : مررت بأبيك الكريم ، وبأخيك الفاضل : فيتساويان فى اللفظ.

ما كلمه متى أتى اسم بعدها

فرفعه والجرّ جاريان؟

والفعل بالرّفع وبالجزم أتى

وهى لها فى كلّ ذا معان

يعنى كلمه (متى) يقع بعدها الاسم مرفوعا تاره ومجرورا أخرى ، ويقع بعدها الفعل مرفوعا أو مجزوما ، ومعناها مختلف

باختلاف أحوالها. تقول : متى القيام؟ فى الاستفهام ويرتفع الاسم. وتقول العرب : أخرجها متى كمّه بمعنى وسط ، فجرّوا بعدها ، وجروا أيضا بها بمعنى (من) كقوله : [البسيط]

٣٥٩- (٣)إذا أقول : صحا قلبى أبيح له

سكر متى قهوه سارت إلى الرّأس

---

١ - ٣٥٧- الشاهد لعباس بن مرداس فى ديوانه (ص ٥٢) ، ولسان العرب (أخا) ، والمقتضب (٢ / ١٧۴) ، وبلا نسبه فى تذكره النحاه (ص ١۴۴) ، وجمهره اللغه (ص ١٣٠٧) ، وخزانه الأدب (۴ / ۴٧٨) ، والخصائص (٢ / ۴٢٢).

٢- ٣٥٨- الشاهد لزياد بن واصل السلمى فى خزانه الأدب (۴ / ۴٧۴) ، وشرح أبيات سيبويه (٢ / ٢٨۴) ، وبلا نسبه فى الكتاب (٣ / ۴۴٧) ، وخزانه الأدب (۴ / ١٠٨) ، والخصائص (١ / ٣۴۶) ، وشرح المفصّل (٣ / ٣٧) ، ولسان العرب (أبى) ، والمحتسب (١ / ١١٢) ، والمقتضب (٢ / ١٧۴).

٣- ٣٥٩- الشاهد بلا نسبه فى تاج العروس (متى) ، ولسان العرب (متى).

أى من قهوه. وقال أبو ذؤيب : [الطويل]

٣٦٠- (١)شربن بماء البحر ثمّ ترفّعت

متى لجج خضر لهن نئيج

(متى) فيه بمعنى (وسط) عند الكسائى.

وقال يعقوب : هى بمعنى (من). وتقول : متى تقوم فى الاستفهام فترفع الفعل. ومتى تقم أقم فى الشرط ، فتجزم.

ما حرف إن سبقه ذو عمل

كرّ على العمل بالبطلان؟

صدر ، ولكن ليس صدرا ، فله

تقدّم تأخر وصفان

يعنى لام الابتداء إذا وقعت بعد إن. تقول : علمت إنّ زيدا قائم ، فتعمل علمت فى أنّ تؤثر فيها الفتح ، فإن جرت باللام فى الخبر بطل العمل فقلت : علمت إنّ زيدا لقائم. وهذه اللام أداه مصدر فى محلّها الأصيل لها ، وهو الدخول على إنّ ، ولذلك منعت من فتحها ، ولا صدريّه لها فى موقعها بعد إنّ فقد عمل ما قبلها فيما بعدها ، لأنّ إنّ رافعه للخبر الداخله هى عليه ، وعمل أيضا ما بعدها فيما قبلها كقوله تعالى : (إِنَّ اللهَ بِالنَّاسِ لَرَؤُفٌ رَحِيمٌ) [البقره : ١٤٣]. فبالناس متعلّق برؤوف. وتقول : إنى زيدا لأضرب ، فلهذه اللام هنا وصفان : تأخّر فى اللفظ ، وتقدّم فى الأصل.

بأىّ حرف أثر لعامل

إعراب معرب وذا شبهان؟

يعنى (أنّ) فإنّها تفتح بالعامل ، وتكسر دونه. تقول : إنّك قائم ، وعجبت من أنّك قائم. سمّى سيبويه (٢) وقدماء النحاه هذا عملا ، فهذا فى الحروف وإعراب المعربات شبيهان ، فكأنّه إعراب فى الحروف.

مجرور حرف قد يرى مبتدأ

مؤكّدا وإن له وجهان

يعنى مثل قولك : الزيدان لهما غلامان ، والهندان لهما بنتان ، والزيدون لهم غلمان ، والهندات لهن بنات. إن أخذت هذا الكلام على أنّ الثانى للأول ملك أو سبب كانت اللام جارّه ، وإن أخذته على أنّ الأول هو الثانى فاللام ابتدائيه مؤكّده ،

۱- ۳۶۰- الشاهـد لأبی ذؤیب الهذلی فی الأزهیّه (ص ۲۰۱) ، وجواهر الأدب (ص ۹۹) ، وخزانه الأدب (۷ / ۹۷) ، والخصائص (۲ / ۸۵) ، والدرر (۴ / ۱۷۹) ، وسرّ صناعه الإعراب (ص ۱۳۵) ، وشرح أشعار الهذلیین (۱ / ۱۲۹) ، وشرح شواهد المغنی (ص ۲۱۸) ، ولسان العرب (شـرب) ، و (مخر) ، و (متی) ، والمحتسب (۲ / ۱۱۴) ، والمقاصد النحویه (۳ / ۲۴۹) ، وبلا نسبه فی أدب الکاتب (ص ۵۱۵) ، وأوضح المسالک (۳ / ۶) ، ورصف المبانی (ص ۱۵۱) ، وشرح قطر الندی (ص ۲۵۰) ، وهمع الهوامع (۲ / ۳۴).

۲- انظر الکتاب (۳ / ۱۶۳).

والاسم بعدها مبتدأ مؤكّد بها ، والكلام صالح للوجهين ، يرجع فى تعيين أحدهما إلى ما يقتضيه منصرف القصد من المعنى كقوله تعالى : (إِنَّهُمْ لَهُمُ الْمَنْصُورُونَ ، وَإِنَّ جُنْدَنا لَهُمُ الْغالِبُونَ) [الصافات : ١٧٢ - ١٧٣]. فالمعنى المقصود عيّن أنّ الأول هو الثانى.

وأىّ مبنىّ به تلاعبت

عوامل إراده البيان؟

يعنى الضمائر المختلفه الصور بالرفع والنصب والجرّ ، نحو : أكرمتك ، وإيّاك أكرمتك ، على حدّ : زيد ضربته ، أو زيدا ضربته ، فى باب الاشتغال ، وبك مررت فى الجرّ. فاختلاف صور الضمائر بالعوامل مع أنّها مبنيّات كاختلاف أوجه الإعراب فى المعربات.

ما كلمه فى لفظها واحده

وجمعها قد يتعاقبان؟

يعنى مثل تخشين الله يا هند أو يا هندات ، وترمين يا دعد أو يا دعدات. فهذا الفعل صالح للفظ الواحده ولجمعها ، والتقدير مختلف لأنّ تخشين للواحده أصله تخشين كتذهبين ، ولجمعها أصله على لفظ تفعلن كتذهبن ، وترتمين للواحده أصله ترتميين ، كما تقول : تكتسبين. فأعلّ تخشين بما يجب لكلّ واحد منهما فى التصريف ، وترتمين يا هندات تفتعلن على مقتضى لفظه.

كذاك للجميع لفظ واحد

ذكّر أو أنّث لا لفظان

يعنى مثل : الزيدون يدعون ، والهندات يدعون. قال الله تعالى : (وَاصْبِرْ نَفْسَكَ مَعَ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ) [الكهف : ٢٨] وقال : (رَبِّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِى إِلَيْهِ ، وَإِلَّا تَصْرِفْ عَنِّى كَيْدَهُنَ) [يوسف : ٣٣] فهذا يفعلن للإناث ، والأول يفعلون للذكور ، واللفظ فيهما واحد.

ما موضع تغلّب الأنثى به

ولفظه فى الأصل للذكران؟

يعنى مثل : سرنا خمسا من الدّهر وخمس عشره بين يوم وليله ، لأنّ الزمان يغلب فيه الليالى لسبقها ، وليس ذلك فى غيرها. ونزع التاء من أسماء العدد علامه تأنيث المعدود ، وذلك خاصّ بباب العدد. والأصل فى اللفظ الخالى من علامه التأنيث أن يكون للمذكّر كما فى سائر الأبواب نحو : قائم وسائر الصفات ، ومن هنا استقام إلغاز الحريرىّ فى العدد بقوله : ما موضع تبرز فيه ربّات الحجال بعمائم الرجال ، يعنى : نزع التاء من أسماء العدد.

حرفان قد تنازعا فى عمل

واسمان للحرفين مطلوبان

يعنى ليت أن زيدا قائم. فالاسمان بعد (أنّ) مطلوبان لها ولليت من جهه المعنى لكنّ العمل فيهما لأنّ ، وأغنى ذكرهما بعدها عن ذكرهما لليت ، فهو إعمال

مع تنازع بين حرفين ، والشأن فى التنازع اختصاصه بالأفعال وما يجرى مجراها ، وإنّما خصّه النحاه بذلك ، إذ قصدوا فيه ما يتصوّر فيه إعمال العاملين.

وفيهما أيضا فصيحا قد يرى

فعل وحرف يتنازعان

يعنى مثل : علمت أنّ زيدا قائم. فالاسمان قد يتنازع فيهما الفعل والحرف معا. لكنّ الواجب أن يعمل الحرف ، وهذه كالمسأله قبلها.

وقد يرى مبتدأ خبره

فى الرفع والنصب له حالان

يعنى المسأله الزنبوريّه (١) وبابها : كنت أظنّ أنّ العقرب أشدّ لسعه من الزنبور فإذا هو هى ، قاله سيبويه. أو فإذا هو إيّاها ، قاله الكسائىّ وحكاه أبو زيد الأنصارى عن العرب. والضمير فى الأول مبتدأ ولا خبر له من جهه المعنى غير الضمير الذى بعده ، لأنّه المستفاد من الكلام ، والخبر هو الجزء المستفاد من الجمله ، فرفعه ظاهر جلىّ. والنصب فى القول الصحيح على إضمار فعل ، قام معموله مقامه ، وناب عنه بنفسه دون فعل يحصل معناه ، والتقدير فإذا هو يساويها ، لأنّ باب : زيد زهير إنّما معناه يساويه.

ومما يدخل تحت هذا البيت ما أجازه بعض نحاه المتأخّرين فى مثل قول ابن قتيبه فى الأدب : إن اللطع بياض فى الشفتين ، وأكثر ما يعترى ذلك السودان ، والنصب على أنّه مفعول يعترى وما مصدريه ، أى أكثر اعتراء ذلك السودان ، وهذا المفعول هو الذى أغنى عن الخبر ، لأنّ الجزء المستفاد من الكلام ، فموضع الإلغاز من هذه المسائل دخول النصب فيما هو خبر لمبتدأ جوازا فى اللفظ ولزوما فى المعنى. ومثل كلام ابن قتيبه قولك : أكثر ما أضرب زيد.

ما عله تمنع الاسم صرفه

وهى وأخرى ليس تمنعان؟

يعنى أنّ مثل صياقل وصيارف وملائك يمتنع صرفه بعلّه تناهى الجمع ، فإذا قلت : صياقله وصيارفه انصرف مع بقاء الجمعيّه وانضمام التأنيث إليها. والتأنيث من علل منع الصرف ، ولكنّه بالتاء شاكل الآحاد ، فلذلك انصرف كطواعيه وعلانيه وكراهيه.

ما اسم فى الاستثناء منصوب به

وهو أداته له الحكمان؟

يعنى مسأله الاستثناء بغير وسوى ، نحو : قام القوم غير زيد. فغير منصوب على الاستثناء فنصبه نصب المستثنى ، وليس بمستثنى ، وإنّما هو أداه استثناء ، ومجروره هو المستثنى فهو غريب فى بابه ، لأنه سرى إليه حكم مجروره ، فله حكم الأداه فى

۱- انظر الإنصاف (ص ۷۰۲).

المعنى وحكم المستثنى فى اللفظ ، وهـذا شبيه ما. يقوله بعضـهم فى المفعول معه نحو جئت وزيـدا : إن الأصل جئت مع زيـد ، فلما جاء الحرف وهو الواو وقع إعراب (مع) على زيد ، فاجتمعت المسألتان فى محكىّ الاسم بإعراب ملابسه.

ما اسم يريك النصب فى اسم بعده

وشأنه الجر لدى اقتران؟

يعنى مسأله لـدن غـدوه فإنّ (لدن) مع غدوه لها شأن ليس لها مع غيرها. قال سيبويه (١) ، لأنّهـا تنصب غـدوه ، ولا عمل لها فى غيرها إلّا الجرّ كقوله تعالى : (مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ) [النمل : ۶].

وما اللّذان جرّدا من صله

لكن هما فى الأصل موصولان؟

يعنى : الموصولان فى مثل قول العرب : فعلته بعـد اللّتيا والتى ، يعنون بعد صـغر الأمر وكبره ، أى بعد مشـقّه. فهما موصولان فى الأصل جرّدا من الصله فى الاستعمال. وقدّر بعضهم بعد اللتيا دقّت والتى جلّت.

وقيـل : اللّتيا والتى يراد بهما الـداهيه. وقـد حكى بعض النحاه : جاءنى الـذين واللاتى يعنى الرجال والنساء. ولا يريـد إحاله على فعل شىء ولا على تركه.

ما معرب إعرابه وحرفه

كلاهما فى الوصل محذوفان؟

يعنى مثـل قـوله تعـالى : (أَوْ كـانُوا غُزًّى لَوْ كـانُوا) [آل عمران : ۱۵۶] فعلامه نصب غزّى الفتحه المقـدّره فى الألف المحـذوفه لالتقاء الساكنين بالتنوين فحـذف من الكلمه نفسـها الإعراب وحرفه الذى هو محلّه ، وذلك مما ينافى حال الإعراب ، لأنه وضع للبيان. وهكذا الاسم المقصور إذا نوّن.

ما أثر فى كلمه موجبه

وجوده وفقده سيّان؟

يعنى : مثل عيد أصله الواو من العود. وموجب انقلاب هذه الواو الساكنه ياء وجود الكسره قبلها. ثمّ إنّ هذه الكسره زالت وبقيت الياء فى أعياد ، فقد استوى وجود هذه الكسره وفقدها مع أنها الموجبه.

ومن هـذه المسـأله أينق المتقـدّمه ، لأنّ موجب الياء قـد زال وهى باقيه منبهه على قصـد القلبين ، إذ لو رجعت الواو لم تحمل إلّا على قلب واحد.

ما عارض روعی فی کلمه

ولم یراع؟ سمع الأمران

یعنی : مثل (الأحمر) إذا نقلت حرکه الهمزه إلی لام التعریف ، فإن شئت

۱- انظر الکتاب (۳ / ۱۳۷).

أبقيت ألف الوصل غير معتدّ بالحركه المنقوله ، لأنّها عارضه ، وإن شئت حذفت الألف معتدّا بلفظ الحركه بعدها.

وعلى هذا أجاز الفرّاء فى مذهب ورش أن يقرأ (الْآنَ خَفَّفَ اللهُ عَنْكُمْ) [الأنفال : ۶۶] ، ونحوه بثبوت الألف وحذفها ، وعلى هذا قرئ : (لَمِنَ الْآثِمِينَ) [المائده : ۱۰۶] ، بفتح نون من اعتبارا بسكون اللام لأنه الأصل ، كما تقول من الرجل.

وقرئ فى الشاذّ : (لَمِنَ الْآثِمِينَ) بإدغام نون من فى اللام اعتدادا بحركتها. كما تقول : من لدن. وهذا ، وإن كان البيت يسترسل عليه ، فليس هو المعتمد وجود الأمرين معا فى الكلمه الواحده والاستعمال الواحد سماعا من العرب. وذلك نحو ما حكى أبو عثمان المازنىّ من قول بعض العرب فى رضوا رضيوا بسكون الضاد مع بقاء الياء ، فاعتدّوا بالسكون العارض فردّوا اللام التى كان حذفها لأجل الحركه فقالوا : رضيوا كما تقول فى الأسماء ظبى ، ولم يعتدّوا بالسكون حين ردّوا اللام ياء وأصلها الواو من الرضوان. وإنّما أوجب انقلابها ياء الكسره فى رضى كسقى ودعى وبابهما ، فراعوا الكسره الذاهبه فى الياء الباقيه ، فتدخل على هذه الكلمه العلّه فى البيت قبل هذا مع ما ذكر فيه من أعياد ونحوه.

ما اسم كحرف من الاسم قبله

هما كواحد والأصل اثنان؟

يعنى : اثنى عشر فى باب العدد ، حذفت العرب نون اثنين منه لتنزيلها عشر منزلتهما إذ الإضافه فيه ، ولهذا يقولون : أحد عشرك وخمسه عشرك إلى سائرها ، ولم يقولوا : اثنى عشرك. كما لا يصحّ فى اثنين أن يضاف وفيه النون ، فاثنا عشر كاسم واحد فى دلالته على مجموع ذلك العدد كدلاله عشرين ، وأصله اسمان : اثنان وعشره ، لكن فى قوله فى البيت والأصل اثنان دون ضميمه. ففى البيت شىء ممّا تقدّم فى قوله : ها هو للناظر كالعيان ، وفى قوله : يا هؤلاء أخبروا سائلكم ، وفى قوله : ما كلمه متى أتى اسم بعدها. وسيأتى التنبيه على نحو ذلك.

واسم له الرفع وما من رافع

لديه من قاص ولا من دان

يعنى : الضمير الواقع فصلا المسمّى عند الكوفيّين عمادا ، لأنه اسم مرفوع دون رافع بعيد منه ولا قريب. وهو بدع من الأسماء فى اللسان ، ولهذا وقع فى كتاب سيبويه (۱) : وعظيم والله جعلهم (هو) فصلا.

۱- انظر الكتاب (۱ / ۳۹۷).

وما من الحروف يلغى زائدا

فى لفظ او معنى هما قسمان؟

أو فيهما واسم وفعل لهما

هنا دخول ، أين يدخلان؟

يعنى : أن من الحروف ما يلغى زائدا فى اللفظ خاصّه ، نحو : جئت بلا زاد ، ونحو : (إِلَّا تَنْصُرُوهُ) [التوبه : ۴۰] ، و (لا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ) [آل عمران : ۱۲۰] ، أو فى المعنى خاصّه ، نحو : (إِنَّمَا اللهُ إِلهٌ واحِدٌ) [النساء : ۱۷۱] ، و (إِنَّما يَأْتِيكُمْ بِهِ اللهُ) [هود : ۳۳] ، و (كَأَنَّما يُساقُونَ إِلَى الْمَوْتِ وَهُمْ يَنْظُرُونَ) [الأنفال : ۶] ، فما فى المعنى زائده ، وهى فى اللفظ معتمده كافّه ، أو مهيّئه. أو تكون الزياده فى اللفظ والمعنى معا ، كقوله تعالى : (فَبِما رَحْمَهٍ مِنَ اللهِ) [آل عمران : ۱۵۵] ، و (فَبِما نَقْضِهِمْ) [النساء : ۱۵۵] ، و (مِمَّا خَطِيئاتِهِمْ) [نوح : ۲۵]. فهذه أقسام ثلاثه فى زياده الحروف مع أنّها حروف معان ، فزيادتها على خلاف الأصل.

ويعنى : بدخول الاسم فى باب الزياده نحو قول عنتره : [الكامل]

۳۶۱- (۱)يا شاه من قنص لمن حلّت له

حرمت علىّ وليتها لم تحرم

روى ما قنص ومن قنص على الزياده وإضافه شاه إلى قنص. هذا هو الظاهر وقد تؤوّلت (من) على الزياده بتكلّف. وقد استجاز أهل الكوفه زياده حين فى مثل : زيد حين بقل وجهه ، وكقولهم : وجهه حين وسم ، وقد رأى بعضهم زياده أسماء الزمان كيوم وحين عند إضافتها إلى (إذ) كقولك : يومئذ وحينئذ ، لأنّ ذلك اليوم والحين هو مدلول (إذ) ، وقد اكتفى بها وحدها كقول الشاعر : [الوافر]

۳۶۲- (۲)نهيتك عن طلابك أمّ عمرو

بعافيه ، وأنت إذ صحيح

وقد تأوّل قوم ذلك على أنّ الحين هو المعتمد ، وسيقت إذ لتدلّ على مضيّه بنفسها ، وعلى ما حذف مما هو مراد بتنوينها. قال : وذلك لأنهم أرادوا قطع يوم أو حين عن الإضافه مع التعويض ، ولم يصحّ لتعويض التنوين فيه من الجمله المحذوفه ،

۱- ۳۶۱- الشاهد لعنتره فى ديوانه (ص ۲۱۳) ، والأزهيّه (ص ۷۹) ، وخزانه الأدب (۶ / ۱۳۰) ، وشرح شواهد المغنى (۱ / ۴۸۱) ، وشرح المفصّل (۴ / ۱۲) ، ولسان العرب (شوه) ، وبلا نسبه فى خزانه الأدب (۱ / ۳۲۹).

٢- ٣٦٢- الشاهد لأبى ذؤيب الهذلىّ فى خزانه الأدب (٦ / ٥٣٩) ، وشرح أشعار الهذليين (١ / ١٧١) ، وشرح شواهد المغنى (ص ٢٦٠) ، ولسان العرب (أذذ) ، و (شلل) ، وبلا نسبه فى تذكره النحاه (ص ٣٧٩) ، والجنى الدانى (ص ١٨٧) ، وجواهر الأدب (ص ١٣٨) ، والخصائص (٢ / ٣٧٦) ، ورصف المبانى (ص ٣٤٧) ، وصناعه الإعراب (ص ٥٠٤) ، وشرح المفصّل (٣ / ٣١) ، ومغنى اللبيب (ص ٨٦) ، والمقاصد النحويه (٢ / ٦١).

إذ هو مشغول بتنوين التمكين الذى هو من أصله ، فلا يحمل تنوينه على غيره ، فجاؤوا بإذا تعيينا للمضىّ الذى يحرزه ، وتحصيلا للدّلاله على المحذوف بالتنوين الذى يقبله.

فقالوا : حينئذ ، أى : حين كان ذلك. ولهذا قلّما يوجد فى كلام العرب (إذ) هذه المتصله بالزمان مضافه غير منونه ، لكن هذه لا تخلص من دعوى زياده الحين لأنّ إذ تغنى عنه ، لأنّها تخلص للزمان ومضيّه كما اكتفى بها فى البيت المتقدّم.[الوافر]

٣٦٣- (١)سراه بنى أبى بكر تساموا

على - كان - المسوّمه العراب

فزاد (كان) بين الحرف ومجروره ، وكقولهم : ما أصبح أبردها! وما أمسى أدفأ العشيه! وكذلك ما كان أحسن زيدا! فكان زائده فى اللفظ ومحرزه لمعنى المضىّ.

ما شكل أفعال يرى جمعا ولم

يصرف ، ولم يشركه فى ذا ثان؟

يعنى : أشياء جمع شىء من جهه المعنى ، وهو فى ظاهر أمره على شكل أفعال جمع ، فعل ، كفىء وأفياء وحىّ وأحياء ، فكان القياس صرفه كنظائره. لكنّه لم يصرف. قال الله تعالى : (لا تَسْئَلُوا عَنْ أَشْياءَ) [المائده : ١٠۴] ولم يشركه فى هذا شىء ممّا هو من بابه.

ثم اختلف النحاه فى وجهه : فهو فعلاء مقلوبا عند أهل البصره أصله (شيئاء) فقدّمت الهمزه ، وأفعلاء محذوفا عند الفارسىّ من الكوفيين ، والأخفش من البصريين أصله (أشيئاء) جمع شىء فخفّفا معا بحذف الياء المكسوره ، والتزم التخفيف. وهو عند الكسائىّ وأكثر الكوفيين أفعال مشبّه بفعلاء. فمنع. ومن هاهنا جمعوه على أشياوات.

ما فعل أمر وخطاب صالح

لغيبه ومنقضى الزمان؟

يعنى مثل : خافوا وناموا وتذكّروا وتعالوا. يصلح هذا ونحوه للأمر على جهه الخطاب ، وللفعل الماضى على جهه الغيبه.

١- ٣٦٣- الشاهد بلا نسبه فى الأزهيه (ص ١٨٧) ، وأسرار العربيه (ص ١٣۶) ، وأوضح المسالك (١ / ٢۵٧) ، وتخليص الشواهد (ص ٢۵٢) ، وخزانه الأدب (٩ / ٢٠٧) ، والدرر (٢ / ٧٩) ، ورصف المبانى (ص ١۴٠) ، وشرح الأشمونى (١ / ١١٨) ، وشرح التصريح (١ / ١٩٢) ، وشرح ابن عقيل (ص ١۴٧) ، وشرح المفصّل (٧ / ٩٨) ، ولسان العرب (كون) ، والمقاصد النحويه (٢ /

٤١) ، وهمع الهوامع (١ / ١٢٠).

وصيغه الماضى ترى مضارعا

من لفظها فيه يرى الفعلان

يعنى مثل : تحامى ، وتعاطى ، وتسمّى ، وتزكّى. كقوله تعالى : (قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى) [الأعلى : ١۴] فهذا ماض ، وكقوله سبحانه : (هَلْ لَكَ إِلى أَنْ تَزَكَّى) [النازعات : ١٨] على قراءه التخفيف ، فهذا مضارع على حذف إحدى التاءين. ويحتمل الوجهين بيت امرئ القيس : [الطويل]

٣۶۴- (١)تحاماه أطراف الرّماح تحاميا

وجاد عليه كلّ أسحم هطّال

ويتعيّن المضارع فى قول الآخر (٢) : [الطويل]

قروم تسامى عند باب دفاعه

[كأن يؤخذ المرء الكريم فيقتلا]

وأىّ كلمتين فى كلمه

وأىّ فعلين هما خصمان؟

يعنى : بكلمتين فى كلمه مثل عبشمىّ فى عبد شمس ، وعبقسى فى عبد قيس ، وعبدرىّ فى عبد الدار.

ويعنى بالفعلين الخصمين فعلا التنازع ، نحو : ضربت وضربنى زيد لأنهما قد تنازعا المعمول كما يتنازع الرجلان الشىء عدوا والمتنازعان خصمان لأنّ كلّ واحد يخاصم صاحبه ويدفعه.

وأىّ مضمر مضاف خافض

وأىّ أشياء هما شيئان؟

يعنى : بالمضاف من المضمرات قول العرب : إذا بلغ الرجل الستين : فإيّاه وإيّا الشواب ، بناء على أنّ إيّا هو الضمير.

ويعنى : بالأشياء عباره عن شيئين فى مثل قوله تعالى : (فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُما) [التحريم : ۴] والمراد قلبان خاصّه.

ما واحد ليس بذى تعدّد

لكنّه يقال فيه اثنان؟

يعنى : اليوم الـذى بعـد الأحـد من الأيـام ، يطلق عليه اثنـان وهو واحـد ، تقول : ليله الإـثنين. والاثنان اسم عـدد كثلاثه وأربعه ، وليس بعلم ، فجـاء للواحـد على خلاف وضـعه ، وإنما كان القياس أن يقال : ثان أو اسم مشـبّه اللفظ بالاثنين كالثلاثاء والأربعاء والخميس.

ما اسم يجىء فاصلا حتى به

الخافض والمخفوض مفصولان؟

۱- ۳۶۴- الشاهد فى ديوانه (ص ۳۷).

۲- مرّ الشاهد رقم (۳۵۴).

يعنى : الألف واللام الموصوله على القول باسميّتها تفصل من العوامل كلّها على اطّراد. بخلاف الذى والتى مع أنهما بمعناها. ولا يطّرد الفصل بين الخافض والمخفوض بغيرها من الأسماء ، والصحيح اسميّتها لوضوح ذلك فيها ، حيث تقع على غير ما تقع عليه صلتها نحو : مررت بهند المكرمها أنا. فالألف واللام واقعه على هند ، ومكرم للمتكلم ، فوضعها هنا وضع التى.

وما الّذى وهو حرف خافض

يفصل ما أضيف باستحسان؟

يعنى مثل : لا أبا لزيد ، ولا أخا لعمرو ، و: [مجزوء الكامل]

٣٦٥- (١)يا بؤس للحرب [التى

وضعت أراهط فاستراحوا]

ولا- غلامى لك ، ولا- يدى لك بكذا. فاللام حرف جرّ فى الأصل مقحمه بين المضافين ، يطّرد هذا فى بابها ، وهو خلاف القياس.

وكيف للموصول يلفى صله؟

فهكذا ألفى موصولان

يعنى مثل : جاءنى الذين الذى أبوه منطلق منهم ، أى : جاءنى الذى منهم الذى أبوه منطلق ، وقد أنشدوا : [الطويل]

٣٦٦- (٢)من النّفر اللّاء الذين إذا هم

يهاب اللّئام حلقه الباب قعقعوا

قيل : الذين توكيد للاء ، وقيل : هو من صلته أى : اللاء هم الذين ، ويصحّ فى الكلام أن يقال : التى الذى يأتيها تلزمه هند ، على معنى التى تلزم الذى يأتيها هند ، وهكذا ما كان مثله.

وما الّذى يبنى وفى آخره

دليل إعراب لذى تبيان؟

وذلك الإعراب فى اسم سابق

وذلك الدليل فى اسم ثان

يلفى لديه عوضا من خبر

ثم لذاك ليس يجمعان

حرف لإعراب بمبنىّ وقد

ناب عن اسم حلّ فى المكان

ص: ۵۲

۱- ۳۶۵- الشاهد لسعد بن مالك فى خزانه الأدب (۱ / ۴۶۸) ، وشرح شواهد المغنى (ص ۵۸۲) ، والمؤتلف والمختلف (۱۳۵) ، وبلا نسبه فى أمالى ابن الحاجب (ص ۳۲۶) ، والجنى الدانى (ص ۱۰۷) ، وجواهر الأدب (ص ۲۴۳) ، والخصائص (۳ / ۱۰۲) ، ورصف المبانى (ص ۲۴۴) ، وشرح المفصّل (۲ / ۱۰) ، وكتاب اللامات (ص ۱۰۸).

۲- ۳۶۶- الشاهد لأبى الربيس فى خزانه الأدب (۶ / ۷۸) ولسان العرب (لوى) ، وبلا نسبه فى الحيوان (۳ / ۴۸۶) ، وخزانه الأدب (۶ / ۱۵۶) ، والعقد الفريد (۵ / ۳۴۳).

يعنى : بهذه الأبيات الأربعه حكايه النكرات بمن نحو : (منو) فى حكايه المرفوع ، و (منا) فى حكايه المنصوب و (منى) فى حكايه المجرور ، فمن مبنيّه وهذه العلامه اللاحقه دليل الإعراب الذى فى الاسم السابق ، ومن مبتدأ أغنت تلك العلامه عن خبره وقامت مقامه ، ولذلك لا يجمع بينها وبين الخبر ، فلا يقال : منو الرجل ، بل يقال : منو أو من الرجل. والبيت الرابع محصّل لما تقدّم فى الأبيات الثلاثه. فالاقتصار عليه وحده مغن عمّا قبله. فيقال :

ما حرف إعراب بمبنىّ وقد

ناب عن اسم حلّ فى المكان؟

ما فعل أمر جائز الحذف سوى

حركه تبقى على اللسان؟

يعنى فعل الأمر من (وأى يئى) بمعنى الوعد تقول فيه : (إيازيد) ، فإن وقع قبله ساكن من كلمه أخرى ونقلت حركه الهمزه إليه على قياس من تخفيف الهمزه. قلت (قل بالخير يا زيد) ، أى : عدنا بخير ، وهند قالت بخير يا عمرو ، فلم يبق من الفعل غير الكسره فى لام (قل) وتقول على هذا : يا زيد قلى يا هند فبقيت الحركه ، والياء بعدها ، إنما هى ضمير الفاعل الذى كان متّصلا بفعل الأمر المحذوف.

ما اسم له حركه بعامل

تنسخها حركه اقتران؟

يعنى مثل : «الحمد لله» فيمن كسر الدّال ، ونحو : (وَإِذْ قُلْنا لِلْمَلائِكَهِ اسْجُدُوا) [البقره : ٣٤] ، فيمن ضمّ تاء الملائكه. فحركه الإعراب ذهبت بحركه الإتباع ، وهى حركه الاقتران.

ما معرب فى لفظه حركه ال

إعراب والسكون حاصلان؟

يعنى مثل البكر إذا وقفت عليه ينقل حركه آخره إلى الساكن قبله فى لغه من يقف بالنقل. تقول : هذا البكر ، ومررت بالبكر ، ففى اللفظ حينئذ حركه الإعراب والسكون معا كلاهما حاصل فيه.

ونحو (دنيا) مع صنو مظهر

فى كلمه فأين يدغمان؟

يعنى : النون الساكنه ، وبعدها ياء أو واو فى كلمه يجب إظهارها ، فرارا من اللبس بالمضاعف ، لو أدغمت ، وبابها الإدغام. فإذا

لم يكن لبس روجع الأصل فوجب الإدغام ، نحو : انفعل إذا بنيته من وجل أو من يئس ، تقول : أوّجل وايّأس ، فتدغم إذ لا لبس هنا لعدم افّعل فى كلامهم ووجود انفعل.

ما عامل وعمل قد أهملا

وفى انعدام قد يقدّران؟

يعنى مسأله : ليس زيد بقائم ولا قاعدا. لكّ أن تهمل الباء وعملها فى تابعها ، فتنصبه على الموضع كما قال : [الوافر]

٣٦٧- (١)معاوى إنّنا بشر فأسجح

فلسنا بالجبال ولا الحديدا

فقد أهملت فى التابع الباء وعملها ، مع وجودها ، ثم ثبت من كلام العرب مراعاتها مع عدمها كقول زهير (٢) :[الطويل]

بدا لى أنى لست مدرك ما مضى

ولا سابق شيئا إذا كان جائيا

يروى بجرّ سابق على توهّم لست بمدرك ، وبيت سيبويه (٣) : [الطويل]

مشائيم ليسوا مصلحين عشيره

ولا ناعب إلّا ببين غرابها

جرّ ناعب على تقدير ليسوا بمصلحين. ففى هذا بدع من الاعتبار أن يطرح الشىء مع وجوده ، ثم يعتبر مع عدمه.

ما ذو بناء مع تصدّر أتى

حالاه فى ذين مخالفان؟

يعنى حكايه يونس من قول بعض العرب : ضرب من منا؟ لمن قال : ضرب رجل رجلا ، فهو سأل عن الضارب وعن المضروب منهما ، فأخرج من الاستفهاميّه عن بنائها وعن صدريّتها الواجبه لها ، وهو نادر فى بابه.

فهذه سبعون بيتا أكملت

قصيده ملغوزه المعانى

عقيله قد سدلت ستورها

تكشفها ثواقب الأذهان

بكر عليها حجب كثيفه

تقول للخطّاب : لن ترانى

حتّى تعانى فى طلابى شدّه

وينحل القلب المعنّى العانى

والحمد لله الّذى عرّفنا

من فضله عوارف الإحسان

وصلّ يا ربّ على من أحكمت

آياته فى محكم القرآن

فهذا تمام الشرح فى طرز القصيده اللغزيّه فى المسائل النحويّه ممّا قيّده ناظمها إبانه لغرضه منها. والله والموفّق للصواب ، انتهى.

ويتلوه كتاب التبر الذائب فى الأفراد والغرائب من الأشباه والنظائر لشيخنا الجلال السيوطىّ ، وهو القسم السادس ، تغمّده الله بالرحمه والرضوان.

۱- ۳۶۷- الشاهد لعقبه أو لعقيبه الأسدى فى الإنصاف (۱ / ۳۳۲) ، والكتاب (۱ / ۱۱۳) ، وخزانه الأدب (۲ / ۲۶۰) ، وسرّ صناعه الإعراب (۱ / ۱۳۱) ، وسمط اللآلى (ص ۱۴۸) ، وشرح أبيات سيبويه (ص ۳۰۰) ، وشرح شواهد المغنى (۲ / ۸۷۰) ، ولسان العرب (غمز) ، ولعمر بن أبى ربيعه فى الأزمنه والأمكنه (۲ / ۳۱۷) ، وبلا نسبه فى أمالى ابن الحاجب (ص ۱۶۰) ، ورصف المبانى (ص ۱۲۲).

۲- مرّ الشاهد رقم (۳۵۴).

۳- مرّ الشاهد رقم (۲۲۱).

بسم الله الرّحمن الرّحيم

الفنّ السادس : [التبر الذائب فى] الأفراد والغرائب

اشاره

الحمد لله أولا وآخرا والصلاه والسّلام على سيّدنا محمد الذى كملت محاسنه باطنا وظاهرا ، هذا هو الفنّ السادس من الأشباه والنظائر ، وهو فنّ الأفراد والغرائب.

باب الكلمه والكلام

قال الشيخ جمال الدين بن هشام فى (شرح اللمحه) (۱) : «أجمعوا إلّا من لا يعتدّ بخلافه على انحصار أقسام الكلمه فى ثلاثه : الاسم والفعل والحرف» ، وقال أبو حيان : «زاد أبو جعفر بن صابر قسما رابعا سمّاه الخالفه ، وهو اسم الفعل».

قال ابن هشام : «اشتهر بين النحويّين أنّ الحرف يدلّ على معنى فى غيره ، ونازعهم الشيخ بهاء الدين بن النحاس فى ذلك فى (التعليقه) وزعم أنّه دالّ على معنى فى نفسه ، وهو موضع يحتاج إلى فضل نظر» انتهى.

وعباره ابن النحاس : «اعلم أنّ معنى قول النحاه : إنّ الكلمه لها معنى فى نفسها أو لا معنى لها فى نفسها يعنون به أنّ الكلمه إن فهم تمام معناها بمجرد ذكر لفظها من غير ضميمه فهى المعبّر عنها بأنّ لها معنى فى نفسها ، وإن كان فهم معناها متوقّفا على ضميمه فهى المعبّر عنها بأنّ معناها فى غيرها ، ومعنى ذلك أنّك إذا ذكرت الاسم وحده يفهم منه معنى ، نحو : الرجل هو عباره عن شخص ، وكذا باقى الأسماء يفهم منه معنى فى حال إفراده ، والفعل أيضا إذا ذكرته وحده يفهم منه

۱- أبو حيّان محمد بن يوسف الأندلسى : أديب نحوى لغوى مفسّر محدّث ، من تصانيفه : البحر المحيط فى تفسير القرآن ، وتحفه الأديب بما فى القرآن من الغريب ، وعقد اللآلى فى القراءات السبع العوالى ، وغيرها .. (ت ۷۴۵ ه / ۱۳۴۴ م). ترجمته فى طبقات الشافعيه (۶ / ۳۱) ، وفوات الوفيات (۲ / ۲۸۲).

معنى ، نحو : قام ، يفهم منه اقتران القيام بالزمن الماضى ، وليس الحرف كذلك لأنّك إذا ذكرت حرفا لا يفهم منه معنى إلّا إذا اقترن بضميمه من أحد قسيميه ، فإن قيل : لا يجوز أن يكون الحرف بلا معنى عند ذكره وحده لأنّه يبقى من قبيل المهملات وإنّما الحرف موضوع لا مهمل ، قلنا : لا نسلم أنّه يلزم من قولنا : إنّ الحرف لا يفهم منه معنى فى حال الإفراد أن يكون من قبيل المهملات لأنّ الحرف وضع لأن يفهم منه معنى عند التركيب ، وليس المهمل كذلك ، فإنّ المهمل ليس له معنى لا فى حال الإفراد ولا فى حال التركيب ، والحق أنّ الحرف له معنى فى نفسه ، لأنّا نقول لا يخلو المخاطب بالحرف من أن يفهم موضوعه لغه أوّلا ، فإن لم يفهم موضوعه لغه فلا دليل فى عدم فهمه المعنى على أنّه لا معنى له ، لأنّه لو خوطب بالاسم والفعل وهو لا يفهم موضوعهما لغه كان كذلك ، وإن خوطب به من يفهم موضوعه لغه فإنّه يفهم منه معنى ، عملا بفهمه موضوعه لغه ، كما إذا خاطبنا إنسانا ب (هل) وهو يفهم أنّها موضوعه للاستفهام ، وكذا باقى الحروف ، فإذا عرفنا أنّ له معنى فى نفسه.

ولنا طريق آخر ، وهو أن نقول : وإن خوطب به من يفهم موضوعه لغه فلا نسلم أنّه لا يفهم منه معنى ، واللغويّون كلّهم قالوا مثلا : إنّ (هل) للاستفهام ولم يقيّدوا بحال التركيب دون حال الإفراد ، فإن قيل : أىّ فرق بين معنى الاسم والفعل وبين معنى الحرف على ما ذكرت؟ قلنا : الفرق بينهما أنّ كل واحد من الاسم والفعل يفهم منه فى حال الإفراد عين ما يفهم منه عند التركيب بخلاف الحرف لأنّ المعنى المفهوم من الحرف فى حال التركيب أتمّ ممّا يفهم منه عند الإفراد». هذا كلام ابن النحاس بحروفه ، وقد ذكر الشيخ جمال الدين بن هشام فى (شرح اللمحه) أنّ أبا حيان تابعه على ذلك فى (شرح التسهيل) ، ولم أره فيه ، فلعله سقط من النسخه التى وقفت عليها ، وقد وقع ما هو أغرب من ذلك ، وهو أنّى لمّا كنت بمكه المشرّفه سنه تسع وستين وثمانمائه ذكرت هذا البحث فى حاشيه المطاف بحضره جماعه ، وفيهم فاضل من العجم ، وهو مظفّر الدين محمد بن عبد الله الشيرازى ، فقال لى : هذا البحث وبحث الشريف الجرجانى طرفا نقيض ، فإنّ الشريف ذهب إلى أنّ الحرف لا معنى له أصلا لا فى نفسه ولا فى غيره ، وخالف النحاه كلهم فى قولهم : إنّ له معنى فى غيره ، وألف فى ذلك رساله ، ثم أحضر لى مظفر الدين الذكور تأليفا لنفسه اختصر فيه (شرح الكافيه) للرّضى سمّاه «مرضى الرضى» ، فرأيته نقل فيه عن الشريف هذا البحث فتطلّبت الرساله التى ألفها الشريف فى ذلك حتى حصلتها.

باب الإعراب

قال ابن الأنبارى فى كتاب الإنصاف (۱) : «يحكى عن الزجاج أنّ التثنيه والجمع مبنيّان وهو خلاف الإجماع» ، وذكر السخاوى فى (شرح المفصّل) أنّه ذهب أيضا إلى أنّ ما لا ينصرف مبنىّ فى حاله الجر على الفتح.

باب الإشاره

ذكر ابن معط فى (الفصول) (۲) أنّ أسماء الإشاره بنيت لشبهها بالحروف ، قال ابن إياز فى شرحه : «وتعليله بناءها بشبهها بالحروف غريب ، لم أر أحدا ذكره غيره».

باب أداه التعريف

قال فى (البسيط) : «ذكر المبرد فى كتابه المسمّى ب (الشافى) أنّ حرف التعريف الهمزه المفتوحه وحدها ، وضمّ إليها اللام لئلا يشتبه التعريف بالاستفهام» (۳).

باب الابتداء

قال أبو الحسين بن أبى الربيع فى (شرح الإيضاح) : «لا أعلم خلافا بين النحويين أن ظرف الزمان لا يكون خبرا عن الجثث ، وظرف المكان يكون خبرا عن الجثث والمصدر ، إلّا أنّ ابن الطراوه ردّ على جميع النحويين فى هذا وقال : هما سواء ، يكونان خبرين عن الجثث والمصادر».

وقال ابن هشام (۴) : «فى شرح ابن يعيش : متعلق الظرف الواقع خبرا صرح ابن جنى يجوز إظهاره ، وعندى أنّه إذا حذف ونقل ضميره إلى الظرف لم يجز إظهاره ، لأنّه قد صار أصلا مرفوضا ، فأمّا إن ذكرته أولا فقلت : زيد استقرّ عندك فلا يمنع منه مانع» انتهى. قال ابن هشام : «وهو غريب».

باب (كان)

ذهب ابن معط إلى أنّ «دام» لا يجوز تقديم خبرها على اسمها ، ذكره فى الفصول (۵). قال ابن إياز فى شرحه : «وما وقفت فى تصانيف أهل العربيه متقدّمهم ومتأخّرهم على نصّ يمنع من ذلك ، وقد أكثرت السؤال والتّفحّص عنه فما أخبرت

۱- انظر الإنصاف (۳۳).

۲- انظر الفصول (۱۶۶).

۳- انظر شرح الكافيه (۲ / ۱۳۱) ، والمقتضب (۱ / ۸۳).

۴- انظر مغنى اللبيب (ص ۴۹۷) ، وشرح المفصّل لابن يعيش (۱ / ۹۰).

۵- انظر الفصول (ص ۱۸۱).

بأنّ أحدا يوافق هذا المصنّف فى عدم جوازه ، وحكى لى من لا أثق به عن الشيخ تقى الدين الحلبى أنّ ابن الخشاب نقل مثل ذلك. وقال : هذا جار مجرى المثل ، وحكى أنّ ابن الخباز الموصلى سافر إلى دمشق واجتمع بالمصنّف وسأله عن ذلك فقال : أفكر فيه ، ثم اجتمع به مره أخرى وعاد وسأله فقال : لا تنقل عنى فيه شيئا».

قال ابن السّراج (١) : «أنا أفتى بفعليه ليس تقليدا منذ زمن طويل ، ثم ظهر لى حرفيتها» نقله ابن النحاس فى التعليقه.

باب (إنّ)

قال ابن مالك فى (شرح التسهيل) : «إن كان يعنى ما بعد إن المخففه مضارعا حفظ ولم يقس عليه ، نحو : (وَإِنْ يَكادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ) [القلم : ٥١] ، (وَإِنْ نَظُنُّكَ لَمِنَ الْكاذِبِينَ) [الشعراء : ١٨٦]. قال أبو حيان : هذا ليس بصحيح ولا نعلم له موافقا.

باب (كاد)

قال الأبّذىّ فى (شرح الجزوليّه) : «خالف ابن الطراوه النحاه فى «عسى» وقال : ليست من النواسخ ، لأنّ حكم النواسخ أن يقدّر زوالها فينعقد من معموليها مبتدأ وخبر ، وأنت لا تقول : زيد أن يقوم ، وهو غير صحيح لأنّا إذا قدّرنا زوال «عسى» قدرنا زوال «أن» ، ومذهبه فى «عسى زيد أن يقوم» على ما يظهر أنّ زيدا فاعل ، إلّا أنّها لمّا علّقت على غير ما طلب ألزم التفسير ك «سمعت زيدا يقول كذا».

باب (ما)

قال ابن عصفور فى (المقرّب) (٢) : «تعمل (ما) بشرط أن لا يتقدم الخبر وليس بظرف ولا مجرور». قال ابن النحاس فى (التعليقه) : «تحرّز من مثل قولنا : ما فى الدار زيد ، وما عندك زيد ، فإنّ الظروف والمجرورات يجوز فيها ما لا يجوز فى غيرها من أنواع التوسعات» قال : «وهذا شىء اختصّ به ابن عصفور ، لا أعلمه لغيره ، فإنّ الناس نصّوا على أنّ الخبر متى تقدّم مطلقا بطل العمل ظرفا أو مجرورا كان أو غيره».

فائده – وجوه الرفع : قال ابن الدّهّان فى (الغره) : «قال الفرّاء : الرفع فى كلام العرب على ثمانيه عشر وجها :

١- انظر الأصول (١ / ٩٣).

٢- انظر المقرّب (١ / ١٠٢).

الأول : رفع الاسم بالماضى والمستقبل ، نحو قام زيد ويقوم زيد.

الثانى : رفع الأسماء بعائد المذكر نحو : زيد قام.

الثالث : رفع الاسم بالدّائم مؤخرا ، نحو : زيد قائم ، وهما المترافعان.

الرابع : رفعه بالمحلّ مقدّما ، نحو : خلفك زيد ، فإذا قالوا : زيد خلفك رفعوا زيدا والمضمر بالظرف ، وهو وجه خامس للرفع.

السادس : رفع الاسم برجوع العائد عليه ، كقوله : زيد أبوه قائم ، وزيد مررت به.

السابع : رفع الاسم باسم مثله جامد ، نحو : زيد أبوك.

الثامن : رفع الاسم بما يغلب عليه أن يوصف ، نحو : زيد صالح.

التاسع : رفع الاسم بمحل قد رفع غيره نحو : زيد حيث عمرو.

العاشر : رفع الاسم بما ينوب عن رافعه فى التقدير ، نحو : قائمه جاريته زيد ، وتقديره : رجل قائمه جاريته زيد.

الحادى عشر : رفع الاسم بنعم وبئس.

الثانى عشر : رفع الاسم بحرف الاستفهام ، نحو : من أبوك؟ وأين أخوك؟

الثالث عشر : رفع الاسم بما لا يكون إلّا سابقا له ، نحو : لو لا زيد لأكرمتك (١).

الرابع عشر : رفع الاسم بالفعل المزال عن التصرّف ، نحو : حبّذا أنت.

الخامس عشر : رفع الاسم بما لا يظهر أنّه وصف له ، نحو : عبد الله إقبال وإدبار ، وعبد الله إقبالا وإدبارا.

السادس عشر : رفع الاسم بواو منسوقه عليه ، نحو : كلّ ثوب وثمنه ، تقديره :

كلّ ثوب بثمنه ، فنابت الواو عن مع والباء فرفعت.

السابع عشر : رفع الاسم بواو مستأنفه ، نحو : قيامى إليك والناس ينظرون.

الثامن عشر : قولهم : الرّطب والحرّ شديد. انتهى.

باب المفاعيل

قال ابن إياز : «نظر أبو سعيد السيرافى إلى قوله تعالى : (وَاخْتارَ مُوسى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا) [الأعراب : ١٥٥] أى : من قومه ، فزاد

فى المفاعيل الخمسه مفعولا آخر سماه المفعول منه» ، قال ابن إياز : «وهذا ضعيف جدا لأنّه يقتضى أن يسمى نحو قولك : «نظرت إلى زيد» مفعولا إليه و «انصرفت عن خالد مفعولا عنه» ..

قال الجزولى : «لا يكون المفعول له منجرّا باللام إلّا مختصا ، نحو : قمت لإعظامك ، ولا يجوز : لإعظام لك».

۱- انظر الإنصاف (ص ۷۰) ، وهمع الهوامع (۱ / ۱۰۵).

قال الشّلوبين : «وهذا غير صحيح بل هو جائز لأنه لا مانع يمنع منه» ، قال الشّلوبين : «ولا أعرف له سلفا فى هذا القول».

باب المصدر

قال ابن هشام فى (تذكرته) : «ذكر ثعلب فى أماليه أنّه يقال : ناب هذا عن هذا نوبا ، ولا يجوز : ناب عنه نيابه ، وهو غريب».

باب العطف

قال ابن هشام (١) : «زعم ابن مالك أنّ (حتى) الابتدائيه جارّه وأنّ بعدها (أن) مضمره ، ولا أعرف له فى ذلك سلفا ، وفيه تكلف إضمار من غير ضروره» ، وذهب صاحب (الأزهيّه) (٢) إلى أنّ «بل» تكون حرف جرّ ، ووهّمه أبو حيان وابن هشام وغيرهما ، فقد نقل ابن مالك وابن عصفور اتفاق النحويين على خلافه ، وذهب الخوارزمى إلى أنّ «بل» ليست من حروف العطف ، ولا سلف له فى ذلك ، نقله الأندلسىّ فى (شرح المفصّل) ونقلت عبارته فى حاشيه المغنى.

قال ابن هشام (٣) : «خرق ابن مالك فى بعض كتبه إجماع النحويين فزعم أنّ (أم) المنقطعه تعطف المفردات ك «بل»

باب لا يجوز جعل مفسر المركب مضمرا

فى تذكره ابن مكتوم أنّ ابن السيّد البطليوسىّ ذكر عن الأخفش شيئا لم يذكره أحد من النحويين وذلك أنّه أجاز : مررت بهم خمسه عشرهم ، فجعل مفسّر المركب مضمرا ، وهذا من أخطأ الخطأ ، انتهى.

باب النداء

نقل ابن الخبّاز عن شيخه أنّ الهمزه للتوسط وأنّ يا للقريب ، قال ابن هشام فى (مغنى اللبيب) (٤) : «وهذا خرق لإجماعهم» ، أجاز المازنى نصب صفه (أىّ) ، قال الزجاج فى معانى القرآن : «ولم يجز أحد من النحويين هذا المذهب قبله ، ولا تابعه أحد بعده ، فهذا مطّرح مرذول لمخالفته كلام العرب».

١- انظر مغنى اللبيب (ص ١٣٨).

٢- انظر الأزهيّه (ص ٢٢٨).

٣- انظر مغنى اللبيب (ص ۴۶).

۴- انظر مغنى اللبيب (ص ۵٠).

باب نواصب المضارع

قال أبو حيان : «من غريب مذاهب الكوفيين فى (أن) أنّهم أجازوا الفصل بينها وبين معمولها بالشرط ، وأجازوا أيضا إلغاءها وتسليط الشرط على ما كان معمولا لها لولاه ، فأجازوا : «أردت أن إن تزرنى أزورك» بالنصب وأزرك بالجزم جوابا للشرط وإلغاء أن» (١).

قال (٢) ابن عصفور : «زعم الزمخشرى أنّ (لن) لتأكيد ما تعطيه لا من نفى المستقبل ، تقول : «لا أبرح اليوم مكانى» ، فإذا أكّدت وشدّدت قلت : «لن أبرح اليوم مكانى» ، قال : «وهذا الذى ذهب إليه دعوى لا دليل عليها ، بل قد يكون النفى ب (لا) آكد من النفى ب (لن) ، لأنّ المنفىّ ب (لا) قد يكون جوابا للقسم ، نحو : والله لا يقوم زيد ، والمنفىّ ب (لن) لا يكون جوابا له ، ونفى الفعل إذا أقسم عليه آكد منه إذا لم يقسم» ، قال : «وذهب أبو محمد عبد الواحد بن عبد الكريم (٣) إلى أنّ (لن) تنفى ما قرب ولا يمتدّ معها النفى قال : «ويبيّن ذلك أنّ الألفاظ مشاكله للمعانى (٤) و «لا» آخرها ألف ، والألف يمتدّ معها الصوت بخلاف النون ، فطابق كلّ لفظ معناه».

قال ابن عصفور : «وهذا الذى ذهب إليه باطل ، بل كلّ منهما يستعمل حيث يمتدّ النفى وحيث لا يمتدّ ، فمن الأول فى (لن) : (إِنَّهُمْ لَنْ يُغْنُوا عَنْكَ مِنَ اللهِ شَيْئاً) [الجاثيه : ١٩] ، (فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا) [البقره : ٢٤] ، وفى (لا) : (إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيها وَلا تَعْرى) [طه : ١١٨] ، ومن الثانى فى (لن) : (فَلَنْ أُكَلِّمَ الْيَوْمَ إِنْسِيًّا) [مريم : ٢٦] ، وفى (لا) : (أَلَّا تُكَلِّمَ النَّاسَ ثَلاثَهَ أَيَّامٍ) [آل عمران : ٤١].

قال أبو حيان : «وعبد الواحد هذا له كتاب (التبيان فى علم البيان) ، ذكر فيه هذا الذى حكاه عنه ابن عصفور ، قال : وما يذهب إليه أهل علم البيان ، ويختصّون به ينبغى أن لا يحكى مذهبا ، لأنّهم يبنون على خيالات هذيانيّه أو استقراءات غير كامله ، وحين وصل كتاب التبيان هذا إلى الغرب نقضه ابن رشيد من المقيمين بتونس نقضا فى كل قواعده ، ونقضه أيضا الكاتب أبو المطرّف بن عميره ، وكان من

١- انظر همع الهوامع (٢ / ٣).

٢- انظر شرح ابن يعيش على المفصّل (٨ / ١١١).

٣- انظر همع الهوامع (٢ / ٤).

٤- انظر الخصائص (٢ / ١٤٥).

البلاغه والتحقيق بالعلوم اللسانيه والعقليه بحيث لا يدانيه أحد من أهل عصره» انتهى.

قلت : عبد الواحد هذا هو الكمال بن خطيب زملكا ، له شرح على المفصّل.

قال أبو حيان فى (شرح التسهيل) : «زعم القاضى أبو بكر بن الطيّب يعنى الباقلّانى أنّ كون (أن) تخلص إلى الاستقبال يؤدّى إلى القول بخلق القرآن ، وذلك قوله تعالى : (إِنَّما أَمْرُهُ إِذا أَرادَ شَيْئاً أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ) [يس : ٨٢] ، فإن كان (أن يقول) سيقع كان القرآن مخلوقا ، وهذا هو الكفر عند قوم أو الضلال والبدعه».

قال أبو حيان : «أجاز ابن مالك الفصل بين (كى) ومعمولها أبى الفضل الصّفّار ، قال : وخلاف القاضى أبى بكر فى اللسان غير معتبر».

قال أبو حيان : «والرد على القاضى أبى بكر فى شرح بمعموله أو بجمله شرطيه ، ولا يبطل عملها ، نحو : «جئت كى فيك أرغب» و «جئت كى إن تحسن أزورك» ، قال : «وهذا مذهب لم يتقدّم إليه ، فإنّ فى المسأله مذهبين :

أحدهما : منع الفصل مطلقا باقيه على العمل أم لا ، وهو مذهب البصريين وهشام ومن وافقه من الكوفيين.

والثانى : جوازه ، ويبطل عملها ، بل يتعيّن الرفع ، وهو مذهب الكسائى» قال : «فما قاله ابن مالك من الجواز مع الإعمال مذهب ثالث لا قائل به».

قال أبو حيان (١) : «من أغرب المنقولات ما نقله بعض أصحابنا عن أبى البقاء من أنّ اللام فى نحو قوله تعالى : (وَما كانَ اللهُ لِيُعَذِّبَهُمْ) [الأنفال : ٣٣] هى لام كى» ، قال : «وهذا نظير من سمّى اللام فى «ما جئتك لتكرمنى» لام الجحود ، بل قول هذا أشبه لأنّ اللام جاءت بعد جحد لغه ، وإن كان ليس الجحد المصطلح عليه فى لام الجحود ، وأمّا أن تسمّى هذه لام (كى) فسهو من قائله».

قال أبو حيان : «لا نعلم خلافا فى نصب الفعل جوابا للأمر إلّا ما نقل عن العلاء ابن سيابه ، قالوا - وهو معلم الفراء - : إنّه كان لا يجيز ذلك».

باب الجوازم

قال أبو حيان : «من غريب الخلاف فى (لا) التى للنهى والدعاء ما ذهب إليه أبو القاسم السهيلى من أنّها (لا) التى للنفى ، قال : لأنّ الناهى يطلب نفى الفعل

١- انظر همع الهوامع (٢ / ٨).

وترکه ، کما یطلب الآمر وجوده ، وقد تدخل لا النافیه بین الجار والمجرور ، نحو : «جئت بلا زاد» ، وبین الناصب والمنصوب ، نحو : «أخشی أن لا تقوم» فکذلک دخلت بین الجازم والمجزوم ، وهو لام الأمر ، لکنّها أضمرت کراهه اجتماع لامین فی اللفظ ، قالوا : ظلت ، یریدون : ظللت ، فکان الأصل إذا نهیت : للا تذهب ، کما تقول فی الأمر : لیذهب فأضمرت اللام لما ذکر».

قال أبو حیان : «وهذا الذی قاله فی غایه من الشذوذ ، لأنّ فیه ادّعاء إضمار لم یلفظ به قطّ ، ولأنّ فیه إضمار الجازم وهو لا یجوز إلّا فی ضروره ، ولا یصحّ تشبیهه بقولهم : بلا زاد وأخشی أن لا تقوم ، فإنّه هنا لفظ بالعامل ، وفی ذلک لم یلفظ بالعامل یوما قطّ ، فقلا یحفظ من لسانهم «للا تذهب» لا فی نثر ولا فی نظم ، فهذه کلها دعاوی لا برهان علیها ، وأیضا فقد سبق إجماع النحویین کوفیّهم وبصریّهم علی أنّ «لا» تفید معنی النهی عن الفعل وأنّ الجزم بها نفسها ، لا نلم أحدا خالف فی ذلک قبل هذا الرجل ، وهذا الرجل کان شاذّ المنازع فی النحو ، وإن کان غیر مدفوع عن ذکاء وفطنه ومعرفه ، وإنّما سری إلیه ذلک من شیخه أبی الحسین بن الطّراوه ، فإنّه لم یأخذ علم النحو إلّا عنه ، وابن الطراوه کما علمه النحاه کثیر الخلاف لما علیه النحویون ، وقد صنّف کتبا فی الرّدّ علی سیبویه وعلی الفارسیّ ، وعلی الزّجّاجیّ ، وردّ الناس علیه ورموه عن قوس واحده.

مذهب المازنی أنّ فعلی الشرط والجزاء مبنیان ، وعنه روایه أنّ فعل الشرط معرب وفعل الجزاء مبنی ، قال أبو حیان : «وهو مخالف لجمیع النحویین».

قال أبو حیان : «من غریب ما یحکی فی (إذا) أنّ أبا عبیده معمر بن المثنّی زعم أنّها تأتی زائده ، فتکون حرفا علی هذا ، وأنشد : [البسیط]

۳۶۸- (۱)حتّی إذا أسلکوهم فی قتائده

شلّا کما تطرد الجمّاله الشّردا

قال : زادها لعدم الجواب ، کأنّه قال : حتی سلکوهم ، وأنشد أیضا : [الکامل]

۱- ۳۶۸- الشاهد لعبد مناف بن ربع الهذلیّ فی الأزهیّه (ص ۲۰۳) ، والإنصاف (۲ / ۴۶۱) ، وجمهره اللغه (ص ۴۸۵) ، وخزانه الأدب (۷ / ۳۹) ، والدرر (۳ / ۱۰۴) ، وشرح أشعار الهذلیین (۲ / ۶۷۵) ، وشرح شواهد الإیضاح (ص ۴۳۱) ، ولسان العرب (شرد) ، و (قتد) ، و (سلک) ، ومراتب النحویین (ص ۸۵) ، ولابن أحمد فی ملحق دیوانه (ص ۱۷۹) ، ولسان العرب (حمر) ، وبلا نسبه فی أدب الکاتب (ص ۴۳۴) ، والأشباه والنظائر (۵ / ۲۵) ، وأمالی المرتضی (۱ / ۳) ، وجمهره اللغه (ص ۳۹۰) ، والصاحبی فی فقه اللغه (ص ۱۳۹) ، وهمع الهوامع (۱ / ۲۰۷).

٣٦٩- (١)فإذا وذلك لا مهاه لذكره

والدّهر يعقب صالحا بفساد

قال أبو حيان : «وقد يؤوّل البيت الأول على حذف الجواب ، والثانى : على حذف المبتدأ لدلاله المعطوف عليه ، كأنّه قال : فإذا ما نحن فيه وذلك».

قال الشيخ تاج الدين بن مكتوم فى (تذكرته) : «أبو العباس محمد بن أحمد الحلوانى عرف بابن السراج له وريقات فى النحو تسمّى الشجره ، ذكر فيها فى الجوازم «مهمن» وذكر أنّ قولك : «قام القوم ما خلا زيدا» أنّ (ما) اسم ولا تكون صلته إلا الفعل هنا» انتهى. وقال قطرب : فى جماهير الكلام ، وقال بعضهم : مهمن ولم يحمل عن فصيح.

باب (كم)

قال الشيخ تاج الدين بن مكتوم فى (تذكرته) : «أجاز الزمخشرى وصف (كم) الخبريه ، وجعل من ذلك قوله تعالى : (وَكَمْ أَهْلَكْنا قَبْلَهُمْ مِنْ قَرْنٍ هُمْ أَحْسَنُ أَثاثاً وَرِءْياً) [مريم : ٧٤] ، قال : «هم أحسن أثاثا» فى موضع النصب صفه ل (كم) ، ذكر ذلك فى (الكشاف) (٢) ، و- قد نصّ الشّلوبين فى حواشى (المفصّل) وابن عصفور فى (شرح الجمل الكبير) على أنّ (كم) الخبريه لا توصف ، وقلت لشيخنا الأستاذ أبى حيان : قولهما معارض بقول الكشاف ، فردّ ذلك علىّ وقال : أصحابنا يقولون : إنّ الزمخشرى غير نحوىّ ، ولا- يلتفتون إليه ولا- إلى خلافه فى النحو ، يعنى المواضع التى خالف فيها النحويين وانفرد بها ، وكتاب (المفصّل) عندهم محتقر لا- يشتغل به ولا ينظر فيه إلّا على وجه النقص له والحطّ عليه ، وأنشدنى لبعض الأندلسيين : [مجزوء الخفيف]

ما يقول الزّمخشرىّ

عبد عمرو بن قنبر

والخليل بن أحمد

وفتى عبد الأكبر

لم يزدنا زياده

غير تبديل الأسطر

وسوى اسمه الّذى

نصف مجموعه خرى

باب جمع التكسير

قال أبو حيان : «ومن غريب ما وقع من فعله معتل اللام وجمع على فعل ولم

---

۱ - ۳۶۹- الشاهد للأسود بن يعفر فى ديوانه (ص ۳۱) ، ولسان العرب (مهه) ، والمخصّص (۱۶ / ۱۷۸) ، وشرح اختيارات المفضّل (ص ۹۸۳) ، وبلا نسبه فى أساس البلاغه (مهمه).

۲- انظر الكشاف (۲ / ۵۲۱).

يذكره النحويون وإنّما وجدته أنا فى أشعار العرب قولهم : شهوه وشهى ، قالت امرأه من بنى نصر بن معاويه : [الطويل]

٣٧٠- (١)فلولا الشّهى والله كنت جديره

بأن أترك اللّذّات فى كلّ مشهد

وحقّ لعمرى أنّه غايه الرّدى

وليس شهى لذّاتنا بمخلّد

باب التصغير

قال ابن مكتوم فى (تذكرته) : «نقلت من خطّ أبى الحسين أحمد بن محمد ابن أحمد بن صدقه التنوخى المعروف بالخلب (٢) تلميذ ابن خالويه ممّا نقله عنه : قال ابن خالويه : أجمع النحويون على فتح اللام فى تصغير (اللّتيّا) إلّا الأخفش ، فإنّه أجاز (اللّتيّا) بالضم».

باب النسب

قال أبو حيان : «لا أعلم خلافا فى وجوب فتح العين فى نحو : نمر ودئل وإبل عند النسب إلّا ما ذكره طاهر القزوينى فى مقدمه له من أنّ ذلك على جهه الجواز وأنّه يجوز فيه الوجهان» (٣).

قال أبو حيان : «ذهب الفراء وأبو عبد الرحمن اليزيدى ومحمد بن سعدان إلى أنّ كلّا بمنزله سوف ، وهذا مذهب غريب».

انتهى بعون الله الفنّ السادس وهو التّبر الذائب فى الأفراد والغرائب ، وصلّى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم ، ويتلوه الفن السابع من الأشباه والنظائر وهو فنّ المناظرات والمجالسات والمذاكرات والمراجعات والمحاورات والفتاوى والواقعات والمكاتبات والمراسلات للحافظ السيوطى تغمّده الله برحمته.

١- ٣٧٠- البيت الأول فى تاج العروس (شهى).

٢- أبو الحسين أحمد بن محمد بن أحمد بن صديقه التنوخى.

٣- انظر همع الهوامع (٢ / ١٩٧).

بسم الله الرّحمن الرّحيم

الحمد لله الذى جلّ عن المعارضه والمناظره ، والصّلاه والسّلام على نبيّه محمد المبعوث بالحجج الدّامغه القاهره. هذا هو الفنّ السابع من الأشباه والنظائر وهو :

فنّ المناظرات والمجالسات والمذاكرات والمراجعات والمحاورات

اشاره

والفتاوى والواقعات والمكاتبات والمراسلات.

مناظره سيبويه والكسائى فى المسأله الزّنبوريّه

(۱)

قال أبو القاسم الزّجّاجى فى (أماليه) : أخبرنا أبو الحسن على بن سليمان الأخفش النحوى ، حدثنا أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب ، قال : حدثنى سلمه قال : قال الفراء : قدم سيبويه على البرامكه ، فعزم يحيى على الجمع بينه وبين الكسائى فجعل لذلك يوما ، فلمّا حضر تقدّمت والأحمر فدخلنا ، فإذا بمثال فى صدر المجلس فقعد عليه يحيى ومعه إلى جانب المثال جعفر والفضل ومن حضر بحضورهم ، وحضر سيبويه ، فسأله الأحمر عن مسأله فأجابه فقال له : أخطأت ، ثم سأله عن ثانيه فأجابه فقال له : أخطأت ، ثم سأله عن ثالثه فأجابه فقال له : أخطأت ، فقال له سيبويه : هذا سوء أدب ، قال الفراء : فأقبلت عليه فقلت : إنّ فى هذا الرجل حدّه وعجله ، ولكن ما تقول فيمن قال : هؤلاء أبون ومررت بأبين؟ كيف تقول على مثال ذلك من وأيت وأويت؟ فقدّر فأخطأ ، فقلت : أعد النظر ، فقدر فأخطأ ، فقلت : أعد النظر ، ثلاث مرات يجيب ولا يصيب ، فلمّا كثر ذلك قال : لست أكلّمكما أو يحضر صاحبكما حتى أناظره ، فحضر الكسائى فأقبل على سيبويه فقال : تسألنى أو أسألك؟ قال : بل تسألنى أنت ، فأقبل عليه الكسائى فقال : كيف تقول : كنت أظنّ أنّ العقرب أشدّ لسعه من الزّنبور فإذا هو هى أو فإذا هو إيّاها؟ فقال سيبويه : فإذا هو هى ، ولا يجوز النصب ، فقال له الكسائى : لحنت ، ثم سأله عن مسائل من هذا النحو : خرجت فإذا عبد الله القائم والقائم ، فقال سيبويه فى ذلك كله بالرفع دون النصب ، وقال له

۱- انظر أمالى الزجاجى (ص ۲۳۹) ، ومجالس العلماء (ص ۸) ، والإنصاف (ص ۷۰۲).

الكسائی : لیس هذا کلام العرب ، العرب ترفع ذلک کله وتنصبه ، فدفع سیبویه قوله : فقال یحیی بن خالد : قد اختلفتما وأنتما رئیسا بلدیکما فمن ذا یحکم بینکما؟ فقال له الکسائی : هذه العرب ببابک ، قد اجتمعت من کل أوب ، ووفدت علیک من کل صقع ، وهم فصحاء الناس ، وقد فنع بهم المصرین ، وسمع أهل الکوفه وأهل البصره منهم ، فیحضرون ویسألون ، فقال یحیی وجعفر : قد أنصفت ، وأمر بإحضارهم ، فدخلوا وفیهم أبو فقعس وأبو زیاد وأبو الجرّاح (۱) وأبو ثروان (۲) ، فسئلوا عن المسائل التی جرت بین الکسائی وسیبویه فتابعوا الکسائی وقالوا بقوله ، فأقبل یحیی علی سیبویه فقال : قد تسمع أیّها الرجل! فاستکان سیبویه ، وأقبل الکسائی علی یحیی فقال : أصلح الله الوزیر ، إنّه قد وفد إلیک من بلده مؤقّلا ، فإذا رأیت أن لا تردّه خائبا ، فأمر له بعشره آلاف درهم ، فخرج وصیّر وجهه إلی فارس وأقام هناک ولم یعد إلی البصره.

قال السخاوی فی (سفر السعاده) : «قال لی شیخنا أبو الیمن الکندیّ : إنّ سیبویه إنّما قال ذلک لأنّ المعانی لا تنصب المفاعیل الصریحه». قال السخاوی : «لم أسمع فی هذه المسأله أحسن من قول الکندی ولا أبلغ».

مجلس الخلیل مع سیبویه

(۳)

ذکره أبو حیان فی تذکرته ، وأظنه أخذه من کتاب (غرائب مجالس النحویین) الآتی ذکره ، قال : «سئل الخلیل بن أحمد عن قول الله عزّ وجلّ : (ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ کُلِّ شِیعَهٍ أَیُّهُمْ أَشَدُّ عَلَی الرَّحْمنِ عِتِیًّا) [مریم : ۶۹] ، فقال : هذا علی الحکایه ، کأنّه قال : ثم لننزعنّ من کلّ شیعه الذی یقال له هو أشدّ عتیا ، فقال سیبویه : هذا غلط ، وألزمه أن یجیز : لأضربنّ الفاسق الخبیث بالرفع علی تقدیر : لأضربنّ الذی یقال له هو الفاسق الخبیث ، وهذا لا یجیزه أحد.

وقال یونس بن حبیب : الفعل ملغی وأیّ مرفوع بالابتداء ، وأشدّ خبره کما یقال قد علمت أیّهم عندک.

قال سیبویه : وهذا أیضا غلط ، لأنه لا یجوز أن یلغی إلّا أفعال الشک والیقین ، نحو : ظننت وعلمت وبابهما.

۱- انظر الفهرست لابن الندیم (ص ۷۶).

۲- أبو ثروان : أحد الأعراب الذین أخذت عنهم اللغه.

۳- انظر مجالس العلماء (ص ۳۰۱).

وقال الفراء (١) : (ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيَعِهِ أَيُّهُمْ أَشَدُّ) أى : لننزعنّ بالنداء ، فننادى أيّهم أشدّ على الرّحمن عتيا ، وله فيه قول آخر وهو أنّه قال : يجوز أن يكون الفعل واقعا على موضع من كما تقول : أصبت من كلّ طعام ونلت من كلّ خير ، ثم تقدر : ننظر أيّهم أشدّ على الرحمن عتيا ، وله فيه قول ثالث ، قال : يجوز أن يكون معناه : ثم لننزعنّ من الذين تشايعوا ينظرون بالتشايع أيّهم أشدّ على الرحمن عتيا ، فتكون أىّ فى صله التشايع.

قال : وأجود هذه الأقاويل قول سيبويه والقول الآخر من أقوال الفراء ، ففى الآيه سته أقوال ، ثلاثه للبصريين وثلاثه للكوفيين.

قال سيبويه : أيّهم هاهنا بتأويل (الذى) ، وهو فى موضع نصب بوقوع الفعل عليه ، ولكنه بنى على الضم ، لأنه وصل بغير ما وصل به الذى وأخواته ، لأنه وصل باسم واحد ، ولو وصل بجمله لأعرب ، فأشدّ خبر ابتداء مضمر تقديره : هو أشد وعتيا منصوب على التميز ، ولو أظهر المبتدأ لنصب أىّ ، فقيل : لننزعنّ من كلّ شيعه أيّهم هو أشدّ.

مجلس أبى إسحاق الزّجّاج مع جماعته

(٢)

تصغير المهوأنّ : ذكره أبو حيان فى (تذكرته) ، وهو فى (كتاب المجالس) المشار إليه ، وأظنه تأليف تلميذه أبى القاسم الزّجّاجى ، فإنّه قال فيه : قال لنا أبو إسحاق يوما فى مجلسه : كيف تصغّرون المهوأنّ فى قول رؤبه : [الرجز]

٣٧١- (٣)قد طرقت سلمى بليل هاجعا

يطوى إليها مهوأنّا واسعا

فأرقت بالحلم ولعا والعا

قال : المهوأنّ : الواسع من الأرض البعيد ، والولع : الكذب ، فخضنا فى تصغيره فلم يرض ما جئنا به ، فقال : الوجه أن يقال : مهيّن ، وقياس ذلك أنّ الاسم على سته أحرف ، وكلّ اسم جاوز أربعه أحرف ليس رابعه حرف مدّ ولين فقياسه أن يردّ إلى أربعه أحرف فى التصغير ، كما قالوا فى سفرجل : سفرج وفى فرزدق : فريزد ، وكذلك ما أشبهه ، فوقعت ياء التصغير فى مهوأنّ ثالثه ساكنه وبعدها واو فوجب قلب الواو يأء وإدغام الأولى فيها ، فصارت بعد الهاء ياء شديده وبعدها ثلاثه أحرف همزه

١- انظر معانى القرآن للفراء (١ / ٤٧).

٢- انظر مجالس العلماء (ص ٢٩٦).

٣- ٣٧١- الرجز لرؤبه فى ديوانه (ص ٩٦).

ونونان ، فلو حذفت النون بطّل معنى الاسم واختلّ ، فحذفت الهمزه وإحدى النونين ، فقلت : مهيّن كما ترى ، وإن شئت مهيون ، فأظهرت الواو لأنها متحركه فى الاسم قبل التصغير ، وتقول فى جمعه مهاون ، قال : والقياس عندى فيه أن يقال : هويّن كما قيل فى تصغير مقشعرّ : قشيعر ، وفى مطمئنّ : طميئن. هذا هو القياس.

مناظره بين الكسائى واليزيدى

(١)

النسب إلى البحرين وإلى الحصنين

قال غازى بن محمد بن على بن أحمد بن الحسن الأسدى الواسطى (٢) فى كتابه (برق الشهاب) ما نصّه : نقلت من خط عبيد الله بن العباس بن الفرات ما نسخته : أخبرنى عمى أبو الحسن محمد بن العباس بن الفرات قال : أخبرنى أبو العباس بن أحمد بن الفرات قال : أخبرنا أبو عبد الله محمد بن العباس اليزيدى قال : سمعت أبا القاسم عبيد الله بن محمد بن أبى محمد اليزيدى عمى يحدّث عن أحمد بن محمد بن أبى محمد أخيه عمى قال : حدثنى أبو محمد بن أبى محمد قال : كنّا مع المهدىّ قبل أن يستخلف بأربعه أشهر ، وكان الكسائى معنا ، فذكره المهدى العربيه وعنده شيبه بن الوليد العبسى ، فقال المهدى : يبعث إلى اليزيدى والكسائى ، وأنا يومئذ مع يزيد بن المنصور خال المهدى ، والكسائى مع الحسن الحاجب ، فجاءنا الرسول فجئت أنا وإذا الكسائى على الباب قد سبقنى ، فقال لى : يا أبا محمد أعوذ بالله من شرّك ، قال : فقلت له : والله لا تؤتى من قبلى حتى أوتى من قبلك ، قال : فلمّا دخلت عليه أقبل علىّ فقال : كيف نسبوا إلى البحرين فقالوا : بحرانىّ ونسبوا إلى الحصنين (٣) فقالوا : حصنى ولم يقولوا : حصنانىّ كما قالوا : بحرانىّ؟ قال : قلت : أصلح الله الأمير ، إنّهم لو نسبوا إلى البحرين فقالوا : بحرىّ لم يعرف إلى البحرين نسبوه أم إلى البحر؟ ولمّا جاؤوا إلى الحصنين لم يكن موضع آخر ينسب إليه غير الحصنين فقالوا : حصنىّ.

قال أبو محمد : فسمعت الكسائى يقول لعمر بن بزيع : لو سألنى الأمير لأخبرته فيها بعلّه هى أحسن من هذه ، فقال أبو محمد : فقلت : أصلح الله الأمير ، إنّ هذا يزعم أنّك لو سألته لأجاب أحسن ممّا أجبت به ، قال : فقد سألته ، فقال الكسائى : إنّهم لمّا نسبوا إلى الحصنين كانت فيه نونان فقالوا : حصنىّ اجتزاء

١- انظر أمالى الزجاجى (ص ٥٩) ، ومجالس العلماء (ص ٢٨٨).

٢- الحصنان : موضع بعينه. (معجم البلدان ٢ / ٢٦٣).

بإحدى النونين من الأخرى ، ولم يكن فى البحرين إلّا نون واحده فقالوا : بحرانىّ ، فقلت : أصلح الله الأمير ، كيف ينسب رجلا من بنى جنّان؟ يلزمه أن يقول : جنّىّ لأنّ فى جنّان نونين ، فإن قال ذاك فقد سوّى بينه وبين المنسوب إلى الجنّ ، قال : فقال المهدى : فتناظرا ، فتناظرنا فى مسائل حفظ قولى وقوله إلى أن قلت له : كيف تقول : «إنّ من خير القوم وأفضلهم أو خيرهم بتّه زيد»؟ قال : فأطال الفكر لا يجيب بشىء ، قلت : أعزّ الله الأمير ، لأن يجيب فيخطئ فيتعلم أحسن من هذه الإطاله ، قال : فقال : «إنّ من خير القوم وأفضلهم أو خيرهم بتّه زيدا» ، قال : فقلت : أصلح الله الأمير ، ما رضى أن يلحن حتى لحن وأحال ، قال : فقال : كيف؟ قال : قلت : لرفعه قبل أن يأتى لإنّ باسم ونصبه بعد رفعه ، قال : فقال شيبه بن الوليد : أراد بأو ، بل فرفع ، قال : فقلت : هذا معنى ، قال : فقال الكسائى : ما أردت غير ذلك ، قال : فقلت : فقد أخطأا جميعا أيّها الأمير ، لو أراد بأو بل لرفع زيدا لأنه لا يكون : بل خيرهم زيدا.

قال : فقال له المهدى : يا كسائى لقد دخلت علىّ مع مسلمه (۱) النحوى وغيره فما رأيت كما أصابك اليوم ، قال : ثم قال : هذان عالمان ، ولا يقضى بينهما إلّا أعرابىّ فصيح تلقى عليه المسائل التى اختلفا فيها فيجيب ، قال : فبعث إلى فصيح من فصحاء الأعراب ، قال أبو محمد : فإلى أن يأتى الأعرابى أطرقت ، وكان المهدى محبّا لأخواله ومنصور بن يزيد حاضر ، فقلت أصلح الله الأمير ، كيف ينشد هذا البيت الذى جاء فى هذه القصيده : [المنسرح]

يا أيّها السّائلى لأخبره

عمّن بصنعاء من ذوى الحسب

حمير ساداتها تقرّ لها

بالفضل طرّا جحاجح العرب

فإنّ من خيرهم وأكرمهم

أو خيرهم بتّه أبو كرب

فقال المهدى : كيف تنشد أنت؟ قال : فقلت : أو خيرهم بتّه أبو كرب على معنى إعاده (إنّ) ، قال : فقال الكسائى : هو قالها الساعه ، أصلح الله الأمير ، قال : فتبسم المهدى وقال : إنك لتجيد له وما تدرى ، قال : ثم اطّلع الأعرابى الذى بعث إليه ، فألقيت عليه المسائل وكانت ست مسائل فأجاب فيها بقولى ، فاستفزعنى السرور حتى ضربت بقلنسوتى الأرض وقلت : أنا أبو محمد ، قال : فقال شيبه بن الوليد : يتكنّى باسمك أيّها الأمير! فقال المهدى : والله ما أراد بذلك مكروها ،

۱- مسلمه بن عبد بن سعد بن محارب الفهرى النحوى : من أئمه النحو المتقدّمين ، أخذ النحو عن خاله عبد الله بن أبى إسحاق ، ثم صار مؤدّبا لجعفر بن أبى جعفر المنصور (انظر بغيه الوعاه ۲ / ۲۸۷).

ولكنّه فعل ما فعل بالظفر ، ولقد لعمرى ظفر ، قال : فقلت : إنّ الله أنطقك أيها الأمير بما أنت أهله وأنطق غيرك بما هو أهله ، قال : فلمّا خرجنا قال لى شيبه : تخطّئنى بين يدى الأمير! أما لتعلمنّ ، قال : فقلت : قد سمعت ما قلت وأرجو أن تجد غبّها ، قال : ثم لم أصبح حتى كتبت رقاعا عدّه ، فلم أدع ديوانا إلّا دسّيت إليه رقعه فيها أبيات قلتها فيه ، وأصبح الناس ينشدونها وهى (١) : [الخفيف]

عش بجدّ ولا يضرّك نوك

إنّما عيش من ترى بالجدود

عش بجدّ وكن هبنّقه القى

سىّ نوكا أو شيبه بن الوليد

شبت يا شيب يا جدىّ بنى القع

قاع ما أنت بالحليم الرّشيد

لا ولا فيك خلّه من خلال ال

خير أحرزتها بحزم وجود

غير ما أنّك المجيد لتقطى

ع غناء وضرب دفّ وعود

فعلى ذا وذاك يحتمل الدّه

ر مجيدا له وغير مجيد

أخرج هذه القصه أبو القاسم الزجاجى فى (أماليه) من طريق أبى عبد الله اليزيدى عن عمه الفضل بن محمد عن أبى محمد يحيى بن المبارك اليزيدى ، فذكر القصه ، وفيها : فقال المهدى : قد اختلفتما وأنتما عالمان ، فمن ذا يفصل بينكما؟ قلت : فصحاء العرب المطبوعون.

قال الزجاجى : المسأله مبنيّه على الفساد للمغالطه ، فأمّا جواب الكسائى فغير مرضىّ عند أحد ، وجواب اليزيدى غير جائز أيضا عندنا ، لأنّه أضمر (إنّ) وأعملها ، وليس من قوّتها أن تضمر فتعمل ، فأمّا تكريرها فجائز قد جاء فى القرآن والفصيح من الكلام ، والصواب عندنا فى المسأله أن يقال : إنّ من خير القوم وأفضلهم أو خيرهم البتّه زيد ، فتضمر اسم (إنّ) فيها وتستأنف ما بعدها ، وذكر سيبويه أنّ (البتّه) مصدر لا تستعمله العرب إلّا بالألف واللام ، وأنّ حذفهما خطأ. انتهى.

مجلس بين ثعلب والمبرد

(۲)

قال أبو بكر الزبيدى فى طبقات النحويين : قال أبو عمر الزاهد : قال لى ثعلب : دخلت يوما على محمد بن عبد الله بن طاهر ، وعنده أبو العباس محمد بن يزيد وجماعه من أسنانه وكتّابه ، فلمّا قعدت قال لى محمد بن عبد الله : ما تقول فى بيت امرئ القيس : [المتقارب]

ص: ۷۱

۱- البيتان الأول والثانى فى عيون الأخبار (۱ / ۲۴۲).

۲- انظر مجالس العلماء (ص ۱۰۹) ، وشواهد الشافيه (ص ۱۵۹) ، وإنباه الرواه (۱ / ۱۴۵).

٣٧٢- (١)له متنتان خظاتا كما

أكبّ على ساعديه النّمر

قال : فقلت : الغريب أنّ يقال : خظا بظا إذا كان صلبا مكتنزا ، ووصف فرسا ، وقوله : «كما أكبّ على ساعديه النّمر» أى : فى صلابه ساعدى النّمر إذا اعتمد على يديه ، والمتن : الطريقه الممتده عن يمين الصّلب وعن شماله ، وما فيه من العربيه أنّه خظتا ، فلمّا أن تحركت التاء أعاد الألف من أجل الحركه والفتحه ، قال : فأقبل بوجهه على محمد بن يزيد فقال له : أعز الله الأمير ، إنّما أراد فى خظاتا الإضافه ، أضاف خظاتا إلى «كما» ، فقلت له : ما قال هذا أحد ، فقال محمد بن يزيد : بل سيبويه يقوله فقلت لمحمد بن عبد الله : لا- والله ، ما قال هذا سيبويه قطّ ، وهذا كتابه فليحضر ، ثم قلت : وما حاجتنا إلى كتاب سيبويه؟ أيقال : «مررت بالزّيدين ظريفى عمرو» فيضاف نعت الشىء إلى غيره؟ فقال محمد بن عبد الله بصحه طبعه : لا والله ما يقال هذا ، ونظر إلى محمد بن يزيد ، فأمسك ولم يقل شيئا ، وقمت وتقضّى المجلس.

قال الزبيدى : القول ما قال المبرّد ، وإنّما سكت لما رأى من بله القوم وقلّه معرفتهم ، وقوله : «مررت بالزّيدين ظريفى عمرو» جائز جدّا ، انتهى.

مناظره بين أبى حاتم والتّوّزىّ

اشاره

(٢)

هل الفردوس مذكر أم مؤنث

قال الزجاجى فى (أماليه) : أخبرنا أبو جعفر أحمد بن عبد الله بن مسلم بن قتيبه عن أبى حاتم ، قال : كنت عند الأخفش سعيد بن مسعده وعند التّوّزىّ ، فقال لى التّوّزىّ : ما صنعت فى كتاب المذكر والمؤنث يا أبا حاتم؟ قلت : قد جمعت منه شيئا قال : فما تقول فى الفردوس؟ قلت : هو مذكر ، قال : فإنّ الله تعالى قال : (الَّذِينَ يَرِثُونَ الْفِرْدَوْسَ هُمْ فِيها خالِدُونَ) [المؤمنون : ١١] ، قلت : ذهب إلى معنى الجنّه فأنّثه كما قال تعالى : (مَنْ جاءَ بِالْحَسَنَهِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثالِها) [الأنعام : ١٦٠] فأنّث ، والمثل مذكر لأنه ذهب إلى معنى الحسنات وكما قال عمر بن أبى ربيعه (٣) : [الطويل]

١- ٣٧٢- الشاهد لامرئ القيس فى ديوانه (ص ١۶۴) ، وإنباه الرواه (١ / ١٨٠) ، وخزانه الأدب (٧ / ٥٠٠) ، وسرّ صناعه الإعراب (٢ / ۴٨۴) ، وشرح اختيارات المفضّل (٢ / ٩٢٣) ، وشرح شواهد الشافيه (ص ١٥۶) ، ولسان العرب (حتن) و (خظا) ، وبلا نسبه فى رصف المبانى (ص ٣۴٢) ، وشرح شافيه ابن الحاجب (٢ / ٢٣٠) ، ومغنى اللبيب (١ / ١٩٧) ، والمقرّب (٢ / ١٨٧) ، والممتع فى التصريف (٢ / ٥٢۶).

٢- انظر أمالى الزجاجى (ص ١١٧) ، ومجالس العلماء (ص ٥٠).

٣- مرّ الشاهد رقم (١٣١).

فكان مجنّى دون من كنت أتّقى

ثلاث شخوص كاعبان ومعصر

فأنّث ، والشخص مذكر ، لأنّه ذهب إلى معنى النساء ، وأبان ذلك بقوله : كاعبان ومعصر ، وكما قال الآخر (١) : [الطويل]

وإنّ كلابا هذه عشر أبطن

وأنت برىء من قبائلها العشر

فأنّث ، والبطن مذكر لأنّه ذهب إلى القبيله ، فقال لى : يا غافل ، الناس يقولون : نسألك الفردوس الأعلى ، قلت : يا نائم ، هذه حجّتى لأنّ الأعلى من صفات الذّكران لأنه أفعل ، ولو كان مؤنثا لقال العليا ، كما قال : الأكبر والكبرى والأصغر والصّغرى ، فسكت خجلا.

مناظره بين ابن الأعرابى والأصمعى

اشاره

(٢)

قد يحمل جمع المؤنث على المذكر والعكس

قال الزجاجى أيضا : قال الأخفش : أخبرنا ثعلب عن ابن الأعرابى قال : دخلت على سعيد بن سلم وعنده الأصمعى ينشده قصيده للعجاج حتى انتهى إلى قوله : [الرجز]

٣٧٣- (٣)فإن تبدّلت بآدى آدا

لم يك ينآد فأمس انآدا

فقد أرانى أصل القعّادا

فقال له : ما معنى القعّاد؟ فقال : النساء ، قلت : هذا خطأ ، إنّما يقال : فى جمع النساء : قواعد ، قال الله عزّ وجلّ : (وَالْقَواعِدُ مِنَ النِّساءِ) [النور : ٦٠] ، ويقال فى جمع الرجال : القعّاد ، كما يقال : راكب وركّاب وضارب وضرّاب ، فانقطع ، قال : وكان سبيله أن يحتجّ علىّ فيقول : قد يحمل بعض الجمع على بعض ، فيحمل جمع المؤنث على المذكر وجمع المذكر على المؤنث عند الحاجه إلى ذلك ، كما قالوا فى المذكر : هالك فى الهوالك وفارس فى الفوارس ، فجمع كما يجمع المؤنث ، وكما قال القطامىّ فى المؤنث : [البسيط]

٣٧٤- (۴)أبصارهنّ إلى الشّبّان مائله

وقد أراهنّ عنّى غير صدّاد

ص: ٧٣

١- مرّ الشاهد رقم (١٣٢).

٢- انظر مجالس العلماء (ص ٢٧۴) ، وأمالى الزجاجى (ص ۵٨).

٣- ٣٧٣- الرجز للعجاج فى ملحق ديوانه (٢ / ٢٨٢) ، ولسان العرب (أود) ، و (أيـد) ، وتاج العروس (أيد) ، وديوان الأدب (۴ / ٢٣٧) ، والمخصص (١۵ / ٨١).

۴- ٣٧۴- الشاهد للقطامى فى ديوانه (ص ٧٩) ، وأمالى الزجاجى (ص ۵٩) ، وشرح التصريح (٢ / ٣٠٨) ، ولسان العرب (صدد) ، والمقاصد النحويه (۴ / ۵٢١) ، وبلا نسبه فى أوضح المسالك (۴ / ٣١۴) ، وشرح الأشمونى (٣ / ۶٨۴) ، وشرح ابن عقيل (ص ۶۴٠).

مجلس أبی عمرو بن العلاء مع عیسی بن عمر

اشاره

(۱)

الکلام فی قولهم : لیس الطّیب إلا المسک

قال الزجاجی فی (أمالیه) : أخبرنا أبو عبد الله الیزیدی یرفعه إلی عمّه عن جدّه أبی محمد الیزیدی ، واسمه یحیی بن المبارک ، قال : کنا فی مجلس أبی عمرو ابن العلاء ، فجاءه عیسی بن عمر الثقفی فقال : یا أبا عمرو وما شیء بلغنی عنک أنّک تجیزه؟ قال : وما هو؟ قال : بلغنی أنّک تجیز : لیس الطّیب إلّا المسک ، بالرفع ، فقال له أبو عمرو : هیهات نمت وأدلج الناس ، ثم قال لی أبو عمرو : تعالی أنت یا یحیی وقال لخلف الأحمر : تعال أنت یا خلف ، امضیا إلی أبی مهدیّه فلقّناه الرفع فإنّه یأبی ، وامضیا إلی المنتجع بن نبهان التمیمی فلقّناه النصب فإنّه یأبی ، قال أبو محمد : فمضینا إلی أبی مهدیّه فوجدناه قائما یصلّی ، فلمّا قضی صلاته أقبل علینا فقال : ما خطبکما؟ فقلت له : جئناک لنسألک عن شیء من کلام العرب ، قال : هاتیاه ، فقلنا : کیف تقول : «لیس الطّیب إلّا المسک؟» فقال : أتأمرانی بالکذب علی کبر سنّی؟ فأین الزّعفران وأین الجادیّ وأین بنّه الإبل الصّادره؟ فقال له خلف الأحمر : «لیس الشراب إلّا العسل» ، قال : فما تصنع سودان هجر (۲)؟ ما لهم غیر هذا التمر ، فلمّا رأیت ذلک قلت له : کیف تقول : «لیس ملاک الأمر إلّا طاعه الله والعمل بها؟ فقال : هذا کلام لا دخل فیه ، لیس ملاک الأمر إلا طاعه الله والعمل بها ، ونصب ، فلقّناه الرفع فأبی فکتبنا ما سمعنا منه ، ثم جئنا إلی المنتجع فقلنا له : کیف تقول : «لیس الطّیب إلّا المسک» ونصبنا؟ فقال : «لیس الطّیب إلّا المسک» ورفع ، وجهدنا به أن ینصب فلم ینصب ، فرجعنا إلی أبی عمرو وعنده عیسی بن عمر لم یبرح بعد ، فأخبرناه بما سمعنا ، فأخرج عیسی خاتمه من یده فدفعه إلی أبی عمرو وقال : بهذا سدت الناس یا أبا عمرو.

مجلس أبی إسحاق إبراهیم بن السری الزجاج مع رجل غریب

اشاره

(۳)

مسائل نحویه متفرّقه

قال الزجاجی فی (أمالیه) : حضرت أبا إسحاق الزجاج یوم الجمعه فی مجلسه بالجامع الغربی بمدینه السّلام بعد الصلاه وقد دسّ إلیه أبو موسی الحامض رجلا

۱- انظر مجالس العلماء (۱) ، وأمالی الزجاجی (ص ۲۴۱) ،

٢- هجر : اسم لعده مواضع منها مدينه وهى قاعده البحرين. (معجم البلدان ٥ / ٣٩٣).

٣- انظر أمالى الزجاجى (ص ٢٤٣) ، ومجالس العلماء (ص ٣٠٧).

غريبا بمسائل منها : كيف يجمع هبىّ وهبيّه جمع التكسير؟ فقال أبو إسحاق : أقول : هباىّ كما ترى ، فأدغم ، وأصل الياء الأولى عندى السكون ، ولو لا ذلك لأظهرتها ، فقال له الرجل : فلم لا تصرفه إذا كان أصله عندك السكون كما تصرف حمارا؟ فقال : لأنّ حمارا غير مكسّر ، وإنّما هو واحد ، فلذلك صرفته ولم أصرف هباىّ لأنه مكسّر ، قال : وما أنكرت من أن يكونوا أعلّوا العين فى هذا الباب وصححوا اللام ، فشبهوا الياء هاهنا التى هى لام بعين المعتل ، ثم أعلوا العين مثل : رايه وغايه؟ فقال : هذا مذهب وهو عندى جائز ، ثم قال له أبو إسحاق : أراك تسأل سؤال فهم ، فكيف تصغر هبىّ؟ فقال : أنا مستفهم ، والجواب منك أحسن ، فقال أبو إسحاق : يقال فى تصغير : هبيّ ، فتصحح الياء الثانيه فى الأصل ، وتدغم فيها الياء الأولى التى هى لام الفعل ، وتأتى بياء التصغير ساكنه ، فلا يلزم حذف شىء ، والهبىّ والهبيّه الصّبىّ والصّبيّه ، ثم قال له الرجل : كيف تبنى من «قضيت» مثل : جحمرش؟ وهى العجوز ، قال أبو إسحاق : أمّا على مذهب المازنى فيقال فيه : قضيىّ ، لأنّ اللام الأولى بمنزله غير المعتل لسكون ما قبلها ، فأشبهت ياء ظبى ، فكأن ليس فى الكلام إلّا ياءان ، فصححت الأولى من الأخريين وأعللت الأخيره ، هذا مذهب أبى عثمان ، والأخفش يقول فيها : قضيا ، قال : أحذف الأخيره وأقلب الوسطى ألفا لانفتاح ما قبلها ، فقال له الرجل : فكيف تقول منها من «قرأت»؟ فقال أبو إسحاق : يقال : قرأاء ، مثل قرعاع ، وأصله : قرأئىّ وزنه : قرعيع ، فاجتمعت ثلاث همزات ، فقلبت الوسطى منهنّ ياء لاجتماع الهمزات ، ثم قلبتها ألفا لانفتاح ما قبلها ، فقال له : فما وزن كينونه عندك؟ قال : فيعلوله ، وأصلها : كيونونه ، ثم قلبت الواو ياء لسبق الياء لها ساكنه ، وأدغمت الأولى فى الثانيه فصار كيّنونه ، ثم خفّفت فقيل : كينونه كما قيل فى ميّت وهيّن وطيّب : ميت وهين وطيب ، قال : ما الدليل على هذه الدعوى والفراء يزعم أنّها فعلوله (١)؟ قال : الدليل على ذلك ثبات الياء ، لأنّه لو كان أصلا لزمه الاعتلال ، لأنّه لا محاله من الكون ، فكان يجب أن يقال : كونونه ، إن كان أصلها فعلوله بإسكان العين ، وإن كان أصلها فعلوله بتحريك العين فواجب أن يقال : كانونه ، فقال له الرجل : فما تقول فى امرأه سمّيت : أرؤس ثم خففت الهمزه كيف تصغّرها؟ فقال : أريس ، ولا أزيد الهاء ، فقال له : ولم وقد صار على ثلاثه أحرف؟ ألست تقول فى تصغير هند : هنيده ، وعين : عيينه؟ فقال الزجاج : هذا مخالف لذلك ، فإنّى ولو خفّفت الهمزه فإنها مقدّره فى الأصل والتخفيف بعد التحقيق ، قال : فلم لا تلحقه بتصغير سماء إذا قلت : سميّه؟ أليس الأصل مقدرا؟ فقال : هذا لا يشبه تصغير

١- انظر الإنصاف (ص ٧٩٩).

سماء ، لأنّ التخفيف فى أرؤس عارض والتحقيق فيه جائز ، وأنت فى تحقير سماء تكره الجمع بين ثلاث ياءات ، وأنت لا تكره التحقيق فى أرؤس ، فلو حققته صار على أربعه أحرف وهو الأصل وسماء الحذف لها لازم ، فصار كأنه على ثلاثه أحرف فلحقتها الهاء فى التصغير.

قال أبو القاسم الزجاجى : ونظير كينونه فى الوزن القيدوده ، وهى الطّول ، والهيعوعه وهى مصدر هاع الرجل إذا جبن هيعوعه ، والطّيروره من الطّيران ، كل هذا أصله عند البصريين : فيعلوله ، ثم لحقته ما ذكرت لك ، وكان فى المجلس المشوق (١) ، فأخذ بياضا وكتب من وقته : [السريع]

صبرا أبا إسحاق عن قدره

فذو النّهى يمتثل الصّبرا

واعجب من الدّهر وأوغاده

فإنّهم قد فضحوا الدّهرا

لا ذنب للدّهر ولكنّهم

يستحسنون الغدر والمكرا

نبّئت بالجامع كلبا لهم

ينبح منك الشّمس والبدرا

والعلم والحلم ومحض الحجا

وشامخ الأطواد والبحرا

والدّيمه الوطفاء فى سحّها

إذا الرّبى أضحت بها خضرا

فتلك أوصافك بين الورى

يأبين والتّيه لك الكبرا

فظنّ جهلا والّذى دسّه

أن يلمسوا العيّوق والغفرا

فأرسلوا النّزر إلى غامر

وغمره يستوعب النّزرا

فاله أبا إسحاق عن خامل

ولا تضق منك به صدرا

وعن خشار عرر فى الورى

خطيبهم من فمه يخرا

قال أبو إسحاق بعقب هذا المجلس : سألنى محمد بن يزيد المبرد يوما فقال : كيف تقول فى تصغير أمويّ؟ فقلت له : أقول : أميّيّ (٢) ، فقال لى : لم طرحت ياء التصغير من أمويّ وأثبتها فى هذا؟ فقلت : تلك لغيره ، تلك للجنس وهذا له فى نفسه فلا يطرح ما كان له فى نفسه حملا على ما كان للجنس ، فقال : أجدت يا أبا إسحاق.

مجلس ابن دريد مع رجل

(٣)

شرح أبيات من الشعر : قال الزجاجى فى (أماليه) : أخبرنى بعض أصحابنا قال :

١- هو العباس المشوق.

٢- انظر الكتاب (٣ / ٣٧٧).

٣- انظر أمالى الزجاجى (ص ٢۴٧).

حضرت مجلس أبى بكر بن دريد وقد سأله بعض الناس عن معنى قول الشاعر : [الوافر]

هجرتك لا قلى منّى ولكن

رأيت بقاء ودّك فى الصّدود

كهجر الحائمات الورد لمّا

رأت أنّ المتيّه فى الورود

تفيض نفوسها ظمأ وتخشى

حماما فهى تنظر من بعيد

قال : الحائم : الذى يدور حول الماء ولا يصل إليه ، يقال : حام يحوم حياما ، ومعنى الشعر أنّ الأيائل تأكل الأفاعى فى الصيف فتحمى وتلهب لحرارتها فتطلب الماء ، فإذا وقعت عليه امتنعت من شربه وحامت حوله تتنسّمه لأنّها إن شربته فى تلك الحال وصادف الماء السّمّ الذى فى أجوافها تلفت ، فلا تزال تدفع شرب الماء حتى يطول بها الزمان ، فيسكن فوران السّمّ ، ثم تشربه فلا يضرّها ، فيقول هذا الشاعر : فأنا فى تركى وصالك مع شده حاجتى إليك إبقاء على ودّك بمنزله هذه الحائمات التى تدع شرب الماء مع شدّه حاجتها إليه إبقاء على حياتها.

مجلس بكر بن حبيب السّهمىّ مع شبيب بن شبه

اشاره

(١)

مسائل لغويّه

قال الزجاجىّ فى (أماليه) أخبرنا أبو بكر بن شقير قال : أخبرنى محمد بن القاسم بن خلّاد عن عبد الله بن بكر بن حبيب السّهمىّ عن أبيه (٢) قال : دخلت على عيسى بن جعفر بن المنصور وهو أمير البصره أعزّيه عن طفل له مات ، فبينا أنا عنده دخل عليه شبيب بن شبه المنقرىّ ، فقال : أبشر أيّها الأمير ، فإنّ الطّفل لا يزال محبنطئا بباب الجنه ، يقول : لا أدخل حتى يدخل والداى ، فقلت : أبا المعمّر دع عنك الطاء والزم الظاء ، قال : أو لى تقول هذا وما بين لا بتيها أفصح منّى؟ فقلت له : هذا خطأ ثان ، ومن أين للبصره لابه؟ إنّما البصره : الحجاره البيض الرّخوه ، واللّابه : الحجاره السّود (٣). ويقال : لابه ولاب ، ولوبه ولوب ، ونوبه ونوب لمعنى واحد ، فكان كلّما انتعش انتكس.

وقال أبو بكر الزبيدى فى (طبقاته) (٤) : حدّثنا محمد بن موسى بن حماد

۱- انظر أمالی الزجاجی (ص ۲۴۸) ، والمزهر (۲ / ۳۵۴).

۲- بکر بن حبیب السهمیّ : والد المحدّث عبد الله بن بکر ، أخذ عن أبی إسحاق. ترجمته فی بغیه الوعاه (۱ / ۴۶۲).

۳- الخبر فی بغیه الوعاه (۱ / ۴۶۲).

۴- انظر طبقات الزبیدی (ص ۱۳۵).

حدّثنى سلمان بن أبى شيخ الخزاعى حدّثنا أبو سفيان الحميرىّ قال : قال أبو عبيد الله كاتب المهدى : قرى عربيّه فنوّن ، فقال شبيب بن شيبه : إنما هى قرى عربيّه غير منوّنه ، فقال أبو عبيد الله لقتيبه النحوى الجغفىّ الكوفىّ ما تقول؟ قال : إن كنت أردت القرى التى بالحجاز يقال لها : قرى عربيّه فإنها لا تنصرف ، وإن كنت أردت قرى من قرى السواد فهى تنصرف ، فقال : إنما أردت التى بالحجاز فقال : هو كما قال شبيب.

مجالس ذكرها صاحب الكتاب المسمّى «غرائب مجالس النحويين الزائده على تصنيف المصنفين»

ولم أقف على اسم مصنفه ، وأظنه لأبى القاسم الزجاجى.

مجلس أبى العباس أحمد بن يحيى مع محمد بن أحمد بن كيسان

(١)

حدثنى غير واحد أنّ ابن كيسان سأل أبا العباس عن قوله عزّ وجلّ : (إِنَّ اللهَ يُمْسِكُ السَّماواتِ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولا ، وَلَئِنْ زالَتا إِنْ أَمْسَكَهُما مِنْ أَحَدٍ مِنْ بَعْدِهِ) [فاطر : ۴۱] ، وقوله : (أَوَلَمْ يَرَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّ السَّماواتِ وَالْأَرْضَ كانَتا رَتْقاً فَفَتَقْناهُما) [الأنبياء : ۳۰] فقال أبو العباس : بدؤوا بجمع وباثنين ، ثم أشركوا بينه وبين واحد من بعده ، فإنّهم يدعون الجمع الأول ولا يلتفتون إليه ، وذلك أنّ الواحد يلى الفعل ، فيجعلون لفظ فعل شريكه لفظ فعل الواحد ، فيجعلون تقدير لفظ عدد الفعل على تقدير عدد الفردين المشترك بينهما احتياجا وغير احتياج ، كقوله : (إِنَّ اللهَ يُمْسِكُ السَّماواتِ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولا وَلَئِنْ زالَتا إِنْ أَمْسَكَهُما مِنْ أَحَدٍ مِنْ بَعْدِهِ ،) وقوله : (أَوَلَمْ يَرَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّ السَّماواتِ وَالْأَرْضَ كانَتا رَتْقاً فَفَتَقْناهُما ،) وقال رؤبه : [الرجز]

۳۷۵- (٢)فيها خطوط من سواد وبلق

كأنّه فى الجلد توليع البهق

١- انظر مجالس العلماء (ص ٢٧۶).

٢- ۳۷۵- الرجز لرؤبه فى ديوانه (ص ١٠۴) ، وأساس البلاغه (ولع) ، وتخليص الشواهد (ص ۵٣) ، وخزانه الأدب (١ / ٨٨) ، وشرح شواهد المغنى (٢ / ٧۶۴) ، ولسان العرب (ولع) ، و (بهق) ، والمحتسب (٢ / ١۵۴) ، ومغنى اللبيب (٢ / ۶٧٨) ، وتهذيب اللغه (۵ / ۴٠٧) ، وتاج العروس (ولع) و (تأق) و (بهق) ، وكتاب العين (٣ / ٣٧١) ، ومقاييس اللغه (١ / ٣١٠) ، وبلا نسبه فى شرح شواهد المغنى (٢ / ٩۵۵) ، وجمهره اللغه (ص ٣٧۶) ، وكتاب العين (٢ / ٢۵٠) ، ومقاييس اللغه (۶ / ١۴۴) ، والمخصص (۵ / ٨٩).

فقلت له : ألا تقول : كأنّها فتحمله على الخطوط أو كأنّهما فتحمله على السواد والبلق؟ فغضب وقال : كأنّ ذاك بها توليع البهق ، فذهب إلى المعنى والموضع ، فلذلك ذهبوا بذلك إلى السماء ، فأمّا قوله : كأنه فإنّه السواد ، والبلق هو التوليع ، فكأنه قال : كأن هذا التوليع توليع البهق ، وأمّا السّماء والأرض فالعرب تكتفى بالواحد من الجميع ، فإن شئت رددته على المعنى وإن شئت على اللفظ.

وأما قوله : كأنّ ذاك فإنّ ذاك لا يكنى به إلّا عن جمله ، وكان هشام وأصحاب الكسائى إذا اتفق الفعل والاسم كنيا بذاك ، وإذا لم يتفق الاسم والفعل لم يفعلوا ، فيقولون : ظننت ذاك ، ولا يقولون : كأن ذاك ، ولا إنّ ذاك ، والفراء يجيزه كله ، لأنه كنايه عن الاسم والفعل ، فيقولون : إنّ ذاك وكأنّ ذاك ، وقال : مثل ذلك قوله : [الكامل]

٣٧٦- (١)لو أنّ عصم عمايتين ويذبل

سمعا حديثك أنزلا الأوعالا

فشرّك بين الأعصم وعمايتين ويذبل ، ومثل ذلك ممّا أشركوا الاثنين بواحد وجعلوا لفظ عدد تقدير الفعل على تقدير لفظ فعل الفردين المشرّك بينهما قوله فى قول من يجعل اللفظ للمضاف إليه : لو أنّ عسم عمايتين ويذبل ، وعمايتان اثنان ويذبل الثالث ، فجعل تقدير لفظ فعلهم المشرك بينهما ، أمّا هذا فإنّ عمايتين موضع ويذبل موضع ، فخبّر عنهما كأنّه قال : فإنّ عصم هذين الموضعين لو سمعا حديثك أنزلا الأوعال منهما ، وقوله (٢) : [الطويل]

تذكّرت بشرا والسّماكين أيهما

علىّ من الغيث استهلّت مواطره

فجعل السّماكين واحدا ، وفيه تفسيران آخران : إن شئت قلت : بل حمله على الموضع والمعنى ، فردّوه إلى موضعه وإلى واحد ومعناه ، فردّوا السّماوات إلى السماء وعمايتين إلى عمايه ، قال أبو العباس : ولو قال : السّماكين نجم فردّه على معنى نجم كان أصلح ، وقوله : أيهما خفيف يريد أيّهما ، فخفّف يريد : تذكّرت السماكين وهذا الرجل أيهما أصابنى الغيث من قبله ، وأمّا قوله : ردّ عمايتين على عمايه فهو على الموضع أجود ، والسماوات إلى السماء ، فهذا جائز لأنّه يقول : السماء بمعنى السماوات والأرض بمعنى الأرضين ، وقال : هو كما ردّ قوله : [الرجز]

١- ٣٧٦- الشاهد لجرير فى ديوانه (ص ٥٠) ، والدرر (١ / ١٢٥) ، ومعجم ما استعجم (ص ٩٦٦) ، وبلا نسبه فى أمالى ابن الحاجب (٢ / ٦٦٠) ، وتذكره النحاه (ص ١٥٣) ، وسرّ صناعه الإعراب (١ / ٤٦٢) ، وشرح المفصّل (١ / ٤٦) ، والمنصف (١ / ٢٤٢) ، وهمع الهوامع (١ / ٤٢).

٢- مرّ الشاهد رقم (٢٧).

٣٧٧- (١)تبسم عن مختلفات ثعل

أكسّ لا عذب ولا برتل

عنى الأسنان ثم ردّه على الفم إلى موضعها ، ولو قال الأسنان من الفم فردّه على الفم لأنّه بعضه ، وقال : مثل قوله : [الطويل]

٣٧٨- (٢)فماحت به غرّ الثّنايا مفلّجا

وسيما جلا عنه الطّلال موشّما

ذهب إلى الفم ، وغرّ الثنايا هو الفم غرّ ثناياه ، فهو خلف ، ليس أنّه ترك الثنايا ورجع إلى الفم ، وقوله : [الطويل]

٣٧٩- (٣)هم منعونى إذ زياد كأنّما

يرى بى أخلاء بقاع موضّعا

ذهب به إلى الخلى وهو واحدها ، والخلى يكفى من الأخلاء ، ولا حاجه به أن يرجع إلى غيره.

وإن شئت فى التفسير الثانى : كما يجعلون لفظ الواحد موضع الجميع وفى معناه ، كقوله تعالى : (الَّذِينَ قالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ) [آل عمران : ١٧٣] ، فالذين فى موضع واحد ، والذين قالوا ذلك هم الناس ، وإنّما يجوز هذا فى الجمع الذى واحده يكفى منه ، ولفظه لفظ الواحد ، فأخرجوا الفعل على لفظه ، كقوله (٤) : [الطويل]

ألا إنّ جيرانى العشيّه رائح

[دعتهم دواع من هوى ومنادح]

فردّ «رائح» على الجيران ، وهم جمع لأنّ مثل لفظه يكون واحدا ، وقال عزّ وجلّ : (وَإِنَّ لَكُمْ فِي الْأَنْعامِ لَعِبْرَةً نُسْقِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهِ) [النحل : ٦٦] ، فردّ إلى النّعم لأنّه يكفى من الأنعام. وقال (٥) : [الطويل]

أمن آل وسنى آخر اللّيل زائر

ووادى العوير دونها والسّواجر

فجاءت بكافور وعود ألوّه

شآميّه شبّت عليها المجامر

فقلت لها فيئى فإنّ صحابتى

سلاحى وحدباء الذّراعين ضامر

ترك زائرا ورجع إليها ، وهذا لم يترك زائرا ويرجع إليها ، إنّما ذكر الخيال ثم خاطب المرأه لأنه خيالها ، فالخيال هو هى.

ص: ٨٠

١- ٣٧٧- الشاهد فى لسان العرب (ثعل) مع بيتين آخرين.

٢- ٣٧٨- الشاهد غير موجود فى المصادر اللغويه التى بين أيدينا.

٣- ٣٧٩- انظر ديوان أبى تمام بشرح التبريزى (١ / ٩٣).

۴- مرّ الشاهد رقم (٣۴٧).

۵- البيت الأول فى ديوان الراعى النميرى (ص ٧٧) ، ومعجم ما استعجم (٣ / ٩٨١).

مجلس محمد بن زياد الأعرابى مع أحمد بن حاتم

اشاره

(۱)

بعض المعانى اللغويه

قال : وجدت بخط أبى نصر أحمد بن حاتم ، قال : اجتمعت أنا ومحمد بن زياد الأعرابى ، فسألته عن قول طفيل الغنوى : [الطويل]

۳۸۰- (۲)تتابعن حتّى لم تكن لى ريبه

ولم يك عمّا خبّروا متعقّب

فقلت له ما معنى «متعقّب»؟ فقال : تكذيب ، فقلت له : أخطأت ، إنّما قوله : «متعقّب» أن تسأل عن الخبر ثانيه بعد ما سألت عنه أوّل مرّه ، يقال : تعقّبت الخبر إذا سألت عنه غير من كنت سألت عنه أوّل مرّه ، ومنه يقال : تعقّبت فى الغزو إذا غزوت ثم ثنّيت من سبتك ، وقوله : تتابعن يعنى الأخبار ، وقال فى مثله طفيل : [الطويل]

۳۸۱- (۳)وأطنابه أرسان جرد كأنّها

صدور القنا من بادئ ومعقّب

فأراد أنّ أطناب البيت أرسان الخيل ، وجرد : قصار الشعر ، وقوله كأنها صدور القنا فى طولها وأراد كأنّها القنا ، والعرب تفعل هذا كقولك : جاء فلان على صدر راحلته ، وإنّما يريد : على راحلته ، وقوله : من بادئ ومعقّب ، يريد من فرس بادئ غزا أوّل مرّه ومعقّب غزا ثانيه ، ومنه يقال : صلّى فلان أوّل اللّيل ثمّ عقّب ، يريد صلّى ثانيه ، ثم سأله طاهر بن عبد الله بن طاهر ومعنا عدّه من العلماء عن معنى بيت طفيل : [الطويل]

۳۸۲- (۴)كأنّ على أعرافه ولجامه

سنا ضرم من عرفج متلهّب

فقال له : ما معنى هذا البيت؟ فقال : أراد أنّ هذا الفرس شديد الشّقره كحمره النار ، فقلت له : ويحك! أما تستحيى من هذا التفسير؟ إنّما معناه : أنّ له حفيفا فى جريه كحفيف النار ، ولهبه ، ثم أنشدته أبياتا حججا لهذا البيت ، قال امرؤ القيس : [المتقارب]

۱- انظر مجالس العلماء (ص ۲۸۲).

۲- ۳۸۰- الشاهد لطفيل الغنوى فى ديوانه (ص ۳۷) ، ولسان العرب (عقب) ، وديوان الأدب (۲ / ۴۳۸) ، والتنبيه والإيضاح (۱ / ۱۱۹) ، وأساس البلاغه (عقب) ، وتاج العروس (عقب).

۳- ۳۸۱- الشاهد لطفيل الغنوى فى ديوانه (ص ۱۹) ، ومقاييس اللغه (۴ / ۸۲) ، والأغانى (۱۵ / ۳۴۱).

۴- ۳۸۲- الشاهد لطفيل الغنوى فى ديوانه (ص ۲۶) ، ولسان العرب (ضرم) ، وجمهره اللغه (ص ۱۳۲۹) ، وأمالى القالى (۲ / ۳۵) ، وسمط اللآلى (ص ۶۶۶) ، والمعانى الكبير (ص ۱۷).

٣٨٣- (١)سبوحا جموحا وإحضارها

كمعمعه السّعف الموقد

وقال رؤبه : [الرجز]

٣٨٤- (٢)تكاد أيديها تهادى فى الزّهق

من كفتها شدّا كإضرام الحرق

فأراد : عدوا كأنّه إضرام الحرق ، وقال العجاج : [الرجز]

٣٨٥- (٣)كأنّما يستضرمان العرفجا

فوق الجلاذىّ إذا ما أمججا

يقول : من حفيف عدوهما كأنّهما يوقدان عرفجا ، وقال أوس بن حجر : [الطويل]

٣٨٦- (٤)إذا اجتهدا شدّا حسبت عليهما

عريشا علته النّار فهو محرّق

وسئل عن بيت لطفيل : [البسيط]

٣٨٧- (٥)كأنّه بعد ما صدّرن من عرق

سيد تمطّر جنح اللّيل مبلول

فقال : كأنّ الفرس بعد ما سال العرق من صدورهنّ ذئب ، فقلت : أخطأت ، إنّما معناه : كأنّ هذا الفرس بعد ما برزت صدور هذه الخيل من عرق فى الصف ، وكلّ طريقه وصفّ عرقه ، يقال : عرق من قطا ومن خيل ، فيقول : كأنّ هذا الفرس ذئب قد أصابه المطر ، فهو ينجو ويعدو عدوا شديدا ، ثم سئل فى هذا المجلس عن بيت لعروه : [الطويل]

٣٨٨- (٦)مطلّا على أعدائه يزجرونه

بساحتهم زجر المنيح المشهّر

فقيل له : ما معناه؟ فقال : يزجرون هذا الرجل إذا نزل بساحتهم كما يزجر

۱- ۳۸۳- الشاهد لامرئ القیس فی دیوانه (ص ۱۸۷) ، ولسان العرب (جح) ، و (معمع) ، وکتاب العین (۱ / ۹۵) ، وجمهره اللغه (ص ۱۳۲۹) ، وتهذیب اللغه (۱ / ۱۲۳) ، وأساس البلاغه (معمع).

۲- ۳۸۴- الرجز لرؤبه فی دیوانه (ص ۱۰۶) ، ولسان العرب (کفت) و (زهق) ، والتنبیه والإیضاح (۱ / ۷۷) ، وتهذیب اللغه (۵ / ۳۹۲) ، وتاج العروس (کفت) و (حرق) و (زهق) ، ومقاییس اللغه (۳ / ۳۲) ، وبلا نسبه فی جمهره اللغه (ص ۸۲۴) ، وکتاب العین (۳ / ۳۶۳) ، والمخصص (۱۰ / ۱۲۴).

۳- ۳۸۵- الرجز للعجاج فی دیوانه (۲ / ۶۰) ، وجمهره اللغه (ص ۱۳۲۹) ، وبلا نسبه فی لسان العرب (مجج) ، وتاج العروس (مجج) ، وجمهره اللغه (ص ۹۲).

۴- ۳۸۶- الشاهد لأوس فی دیوانه (ص ۷۸) ، وسمط اللآلی (ص ۶۶۷) ، والتنبیه والإیضاح (ص ۹۲).

۵- ۳۸۷- الشاهد لطفیل الغنوی فی دیوانه (ص ۶۰) ، ولسان العرب (صدر) و (عرق) ، وتهذیب اللغه (۱ / ۲۲۵) ، ومقاییس اللغه (۴ / ۲۸۸) ، وتاج العروس (صدر) و (عرق) ، وبلا نسبه فی لسان العرب (مطر) ، وجمهره اللغه (ص ۶۳۰) ، وديوان الأدب (۲ / ۳۵۴) ، وتاج العروس (مطر).

۶- ۳۸۸- الشاهد فی دیوانه (ص ۷۲) ، والکامل (۱ / ۱۳۳) ، وجمهره أشعار العرب (ص ۵۶۶) ، والخزانه (۴ / ۱۹۶).

المنيح ، ثمّ فسّر فقال : المنيح من القداح الذى لا نصيب له ، وإنّما هو تكثير فى القداح مثل السّفيح والوغد ، فقلت له : ويحك! إنّما يزجر ما جاء له نصيب ، وهذا خامل لا نصيب له ، ثم قال : مشهّر ، تفسير هذا البيت : القدح المعروف بالفوز فيستعار لكثره فوزه وخروجه ، ومنه يقال : منحت فلانا ناقتى سنه ، والناقه تسمّى منيحه ، وذاك إذا أعطيته لبنها ووبرها سنه ثمّ يردها ، فكذلك هذا القدح يستعار ، فهو يتبرّك به لكثره فوزه ، وأنشدته فيه حججا ، قال ابن مقبل يصف قدحا قد استعاره لكثره فوزه : [الطويل]

٣٨٩- (١)مفدّى مؤدّى باليدين ملعّن

خليع لحام فائز متمنّح

فأراد بقوله : متمنّح : مستعار ، وقال عمرو بن قميئه : [الطويل]

٣٩٠- (٢)بأيديهم مقرومه ومغالق

يعود بأرزاق العيال منيحها

فلو كان المنيح القدح الذى لا نصيب له ما كان يثير أرزاق العيال ، ولكنه هو الذى يمنح أى : يستعار فيفوز ويقمر ، ثم أنشدته فى القدح الذى يستعار ويعلم بقعقب أو يؤثّر فيه بالأسنان ، قال لبيد : [الطويل]

٣٩١- (٣)ذعرت قلاص الثّلج تحت ظلاله

بمثنى الأيادى والمنيح المعقّب

فإنّما عقّب علامه لكثره فوزه وقمره ، قال دريد : [الوافر]

٣٩٢- (٤)وأصفر من قداح النّبع فرع

له علمان من عقب وضرس

الضّرس : أن يعضّ بالضّرس ليؤثر فيه.

مجلس أبى محمد اليزيدى مع ياسين الزيات

(٥)

حدّثنا أبو عبد الله محمد بن العباس اليزيدى قال : أخبرنى عمّى الفضل بن

۱- ۳۸۹- الشاهد لابن مقبل فی دیوانه (ص ۳۰) ، ومحاضرات الراغب (۱ / ۳۴۵) ، والمعانی الکبیر (۱۱۵۵).

۲- ۳۹۰- الشاهد لعمرو بن قمیئه فی دیوانه (ص ۱۷) ، ولسان العرب (سنح) ، والتنبیه والإیضاح (۱ / ۲۴۸) ، وتهذیب اللغه (۴ / ۳۲۲) ، وتاج العروس (سنح).

۳- ۳۹۱- الشاهد للبید فی دیوانه (ص ۱۷) ، وأساس البلاغه (قلص).

۴- ۳۹۲- الشاهد لدرید بن الصمه فی دیوانه (ص ۱۱۷) ، ولسان العرب (کفأ) و (عقب) و (ضرس) و (نبع) ، والتنبیه والإیضاح (۱ / ۱۱۸) ، والمخصّص (۱۱ / ۳) ، وتاج العروس (کفأ) و (عقب) و (ضرس) و (نبع) ، وبلا نسبه فی تهذیب اللغه (۱۰ / ۳۹۰) ، ومجمل اللغه (۳ / ۳۱۰) ، ودیوان الأدب (۲ / ۱۶۱).

۵- انظر مجالس العلماء (۲۹۸).

محمد بن أبی محمد الیزیدی عن أبی محمد یحیی بن المبارک الیزیدی قال : إنّی لأطوف غداه یوم بمکه إذ لقینی یاسین الزیات ، فقال : یا أبا محمد ما نمت البارحه لشیء اختلج فی صدری منعنی الفکر فیه النوم ، وما کنت أودّ إلّا أن أصبح فألقاک قلت : وما ذاک؟ قال : أیجوز فی کلام العرب أن یقول الرجل : «أرید أن أفعل کذا وکذا» لشیء قد فعله؟ فقلت ذلک غیر جائز إلّا علی ضرب من الحکایه أفسّره لک ، قال : فما تقول فی قول الله تعالی : (إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلا فِی الْأَرْضِ وَجَعَلَ أَهْلَها شِیَعاً) [القصص : ۴] إلی أن بلغ إلی قوله : (وَنُرِیدُ أَنْ نَمُنَّ عَلَی الَّذِینَ اسْتُضْعِفُوا فِی الْأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّهً وَنَجْعَلَهُمُ الْوارِثِینَ) [القصص : ۵] فخاطب بها محمّدا صلّی الله علیه وسلّم وقد فعل ذلک قبل؟ قلت : هذا من الحکایه التی ذکرتها لک لأنّه قال : (إِنَّهُ کانَ مِنَ الْمُفْسِدِینَ) [القصص : ۴] ، کأنّ تقدیر الکلام : وکان من حکمنا یومئذ أن نمنّ علی الذین استضعفوا فی الأرض ، فحکی ذلک لمحمد صلّی الله علیه وسلّم : کما قال فی قصه یحیی : (وَسَلامٌ عَلَیْهِ یَوْمَ وُلِدَ وَیَوْمَ یَمُوتُ وَیَوْمَ یُبْعَثُ حَیًّا) [مریم : ۱۵] لأنّ تقدیر الکلام : وکان من حکمنا سلام علیه یوم ولد ویوم یموت ویوم یبعث حیّا ، فحکی ذلک لمحمد صلّی الله علیه وسلّم فقال : جزاک الله خیرا یا أبا محمد ، فقد فرّجت عنّی بما شرحت لی.

مجلس أبی عثمان المازنی مع یعقوب بن السکّیت

(۱)

أخبرنا أبو إسحاق الزجاج قال : أخبرنا أبو العباس محمد بن یزید عن أبی عثمان قال : جمعنی وابن السکیت بعض المجالس ، فقال لی بعض من حضر : سله عن مسأله وکان بینی وبین ابن السکیت ود ، فکرهت أن أتجهّمه بالسؤال لعلمی بضعفه فی النحو ، فلما ألحّ علیّ قلت له : ما تقول فی قول الله عز وجل : (فَأَرْسِلْ مَعَنا أَخانا نَکْتَلْ) [یوسف : ۶۳] ، وما وزن «نکتل» من الفعل ولم جزمه؟ فقال : وزنه نفعل وجزمه لأنّه جواب الأمر ، قلت : فما ماضیه؟ ففکّر وتشوّر ، فاستحییت له ، فلمّا خرجنا قال لی : ویحک! ما حفظت الودّ ، خجّلتنی بین الجماعه ، فقلت : والله ما أعرف فی القرآن أسهل منها ، قال : وزن نکتل نفتعل من اکتال یکتال ، وأصله : نکتیل فقلبت الیاء ألفا لتحرکها وانفتاح ما قبلها ، ثم حذفت الألف لسکونها وسکون اللام فصار نکتل.

مجلس أبی عثمان المازنی مع أبی عمر الجرمیّ

(۲)

حدثنی بعض إخوانی قال : حدثنا أبو إسحاق الزجاج قال : أخبرنا محمد بن

۱- انظر مجالس العلماء (ص ۳۰۰) ، وإنباه الرواه (۱ / ۲۵۰).

۲- انظر مجالس العلماء (ص ۳۰۵) ، وإنباه الرواه (۲ / ۸۱).

يزيد قال : حدثنى المازنى قال : قال أبو عمر الجرمى يوما فى مجلسه : من سألنى عن بيت من جميع ما قالته العرب لا أعرفه فل علىّ سبق ، فسأله بعض من حضر ، قال أبو العباس : السائل المازنى ولكنّه كنى عن نفسه ، فقال له : كيف تروى هذا البيت : [الكامل]

٣٩٣- (١)من كان مسرورا بمقتل مالك

فليأت نسوتنا بوجه نهار

يجد النّساء حواسرا يندبنه

قد قمن قبل تبلّج الأسحار

قد كنّ يخبأن الوجوه تستّرا

فالآن حين بدون للنّظّار

فقال له : كيف تروى بدأن أو بدين؟ فقال : بدأن ، فقال له : أخطأت ، ففكّر ثم قال : إنّا لله ، هذا عاقبه البغى.

قال صاحب الكتاب : وقع فى هذه الحكايه سهو من الحاكى لها أو من الناقل وذلك أنّه حكى أنّ المازنى حضر مجلس الجرمى وهذا غلط ، والذى حدثنى به على ابن سليمان وغيره أنّ الجرمى تكلم بهذا بحضره الأصمعى ، والسائل له الأصمعى ، وإنّما كان ذلك على الأغلوطه والتّجربه.

مجلس أبى عثمان المازنى مع أبى الحسن سعيد بن مسعده

(٢)

أخبرنا أبو جعفر الطبرى قال : حدثنى أبو عثمان المازنى قال : قال لى الأخفش سعيد بن مسعده يوما : على أىّ وجه أجاز سيبويه (٣) فى تثنيه كساء كساوان بالواو؟ فقلت : بالتشبيه بقولهم : حمراوان وبيضاوان لأنّها فى اللفظ همزه كما أنّها همزه ، فقال لى : فيلزمه على هذا أن يجيز فى تثنيه حمراء حمراءان على التشبيه بقولهم : كساءان لأنك إذا أشبهت الشىء بالشىء فقد وجب أن يكون المشبه به مثله فى بعض المواضع ، فقلت : هذا لازم لسيبويه ، ثم فكّرت فقلت : لا يلزمه هذا ، فقال لى : أليس لمّا شبّهنا ما بليس فأعملناها عمل ليس ، فقلنا : ما زيد قائما ، كما نقول : ليس زيد قائما شبّهنا أيضا ليس بما فى بعض المواضع فقلنا : ليس الطّيب إلّا المسك؟ ومثل هذا كثير ، ومنهم من يقول : ليس الطّيب إلّا المسك ، فنصب ، فإنه لزم الأصل ، وذلك أنّ خبر ليس منصوب منفيّا كان أو موجبا ، لأنّها أخت كان ، والمنفىّ قولك :

١- ٣٩٣- الأبيات الثلاثه للربيع بن زياد العبسى فى شرح الحماسه للمرزوقى (ص ٩٥٥) ، وأمالى المرتضى (١ / ٢١١) ، والأول

والثانی فی الخزانه (۳ / ۵۳۸) ، والبیت الأول فی مجاز القرآن (۱ / ۹۷) ، والبیت الثالث فی الخصائص (۳ / ۳۰۰).

۲- انظر مجالس العلماء (ص ۳۱۳).

۳- انظر الکتاب (۳ / ۳۸۱).

ليس زيد قائما والموجب قولك : ليس زيد إلا قائما وما كان زيد إلا قائما كما تقول : ما كان زيد قائما وما كان زيد إلا قائما ، وأمّا من رفع فقال : ليس الطّيب إلّا المسك ففيه وجهان :

أحدهما : وهو الأجود ، أن يضمر فى ليس اسمها ويجعل الجمله خبرها ، كما قال هشام أخو ذى الرّمّه : [البسيط]

٣٩۴- (١)هى الشّفاء لدائى لو ظفرت بها

وليس منها شفاء الدّاء مبذول

التقدير : ليس الأمر شفاء الداء مبذول منها ، ولكنّه إضمار لا يظهر ، لأنه أضمر على شريطه التفسير ، وتكون إلّا فى المسأله مؤخرّه ، وتقديرها التقديم حتى يصحّ الكلام ، لأنها لا تقع بين المبتدأ والخبر ، فيكون التقدير : «ليس إلّا الطّيب المسك» ، ومثله (إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا) [الجاثيه : ٣٢] ، تقديره : إن نحن إلّا نظن ظنّا.

والوجه الآخر : أن تجعل ليس بمنزله ما فتلغى عملها لدخول إلّا فى خبرها كما تلغى عمل ما إذا دخلت إلّا فى خبرها ، كما حملوا ما على ليس فنصبوا خبرها ، لأنه ليس فى العربيه شيئان تضارعا فحمل أحدهما على الآخر إلّا جاز حمل الآخر عليه فى بعض الأحوال.

فقلت : ليس هذا مثل ذاك ، وذلك أنّه لو أجاز سيبويه فى تثنيه حمراء : حمراءان لجعل علامه التأنيث غير متطرفه على صورتها ، وهى متطرفه ، فهل وجدت أنت علامه التأنيث متوسطه على صورتها متطرفه؟ فسكت.

ثم قال لى : لم أجد ذلك ، ولا يلزم سيبويه ما قلنا ، وما أحسن ما احتججت له.

مجلس أبى العباس ثعلب مع جماعه

(٢)

حدثنى أبو الحسن على بن سليمان الأخفش ، قال : أنشدنا أحمد بن يحيى ابن الأعرابى : [الرجز]

---

١ - ٣٩۴- الشاهد لهشام بن عقبه فى الأزهيّه (ص ١٩١) ، وتذكره النحاه (ص ١۴١) ، والدرر (٢ / ۴٢) ، ولذى الرمه فى شرح أبيات سيبويه (١ / ۴٢١) ، ولهشام أخى ذى الرمه فى الكتاب (١ / ١١٩) ، وشرح شواهد المغنى (٢ / ٧٠۴) ، وبلا نسبه فى أمالى ابن الحاجب (٢ / ٨۶٨) ، ورصف المبانى (ص ٣٠٢) ، وشرح المفصّل (٣ / ١١۶) ، والمقتضب (۴ / ١٠١) ، وهمع الهوامع (١ / ١١١).

٢- انظر مجالس العلماء (ص ٣١۶).

٣٩٥- (١)وصاحب أبدأ حلوا مزّا

بحاجه القوم خفيفا نزّا

إذا تغشّاه الكرى ابر خزّا

كأنّ قطنا تحته وقزّا

أو فرشا محشوّه إوزّا

قال أبو الحسن : أنشدنا أبو العباس هذه الأبيات ثم قال : يا أصحاب المعانى ما تقولون؟ فخضنا فيه ، فلم نصنع شيئا ، فضحك ثم قال : أخبرنى ابن الأعرابى أنّ اسم ابنته كان مزّه ، فناداها ورخّمها ، كأنّه قال : وصاحب أبدأ حلوا من القول يا مزّه ، ثم حذف الهاء للترخيم ، يقال : رجل نزّ إذا كان خفيفا فى الحاجه ، ومثله خفيف وخفاف وندب بمعنى واحد ، وقوله : «ابرخزّا» يريد انتبه. يصفها بقلّه النوم وخفه الرأس ، وقوله : «مملوءه إوزّا» يريد : ريش إوزّ ، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه ، كما يقال : صلّى المسجد أى : أهل المسجد.

مجلس أبى العباس أحمد بن يحيى مع أبى الحسن محمد بن كيسان

(٢)

حدّثنى بعض أصحابنا قال : أخبرنا أبو الحسن بن كيسان قال : قال لى أبو العباس : كيف تقول مررت برجل قائم أبوه؟ فأجبته بخفض قائم ورفع الأب ، فقال لى : بأىّ شىء ترفعه؟ فقلت : بقائم ، فقال : أوليس هو عندكم اسما وتعيبوننا بتسميته فعلا دائما؟ فقلت : لفظه لفظ الأسماء ، وإذا وقع موقع الفعل المضارع وأدّى معناه عمل عمله ، لأنّه قد يعمل عمل الفعل ما ليس بفعل إذا ضارعه ، قال : فكيف تقول : مررت برجل أبوه قائم؟ فأجبته برفعهما جميعا ، فقال لى : فهل تجيز أن تقول : مررت برجل أبوه قائم ، فترفع به مؤخّرا كما رفعت به مقدّما؟ قلت : ذلك غير جائز عند أحد ، قال : ولمه؟ قلت : لأنه اسم جرى مجرى الفعل ، وإذا تقدّم عمل عمل الفعل ولم يكن فيه ضمير ، فإذا تأخّر كان بمنزله الفعل المؤخّر ، فلزمه أن يقع فيه ضمير من الاسم المتقدم يرتفع به ، كما يكون ذلك فى الفعل إذا تأخّر ، فلمّا كان الفعل لو ظهر هاهنا لم يرفع ما قبله كان الاسم الجارى مجراه أضعف فى العمل ، وأخرى أن لا يعمل فيما قبله ، فقال لى : فاجعل الاسم مرفوعا بالابتداء وما بعده خبره على مذهبكم ، لأنّ خبر المبتدأ عندكم يكون مخفوضا ومنصوبا ، كما تقولون : زيد

١- ٣٩٥- البيتان الأول والثانى بلا نسبه فى لسان العرب (نزز) ، وتهذيب اللغه (١٣ / ١٦٩) ، والرابع والخامس بلا نسبه فى لسان العرب (وزز) ، والمخصّص (٨ / ١٦٦) ، وكتاب الجيم (٣ / ٣٠٢).

٢- انظر مجالس العلماء (ص ٣١٨).

فى الـدار وزيـد أمامك. قلت : ذلك غير جائز لأنّ خبر المبتدأ إذا كان هو المبتدأ بعينه لم يكن إلّا مرفوعا ، كقولنا : زيد منطلق وعبـد الله قـائم ومـا أشـبه ذلـك ، وكـذلك إذا قلنـا : مررت برجل أبوه قائم ، فالقائم هو الأب فى المعنى ، فلا يجوز أن يختلف إعرابهما ، قال : فقد جاء فى الشعر الفصيح الذى هو حجّه مثل هذا الذى تنكره ، قال امرؤ القيس : [الطويل]

٣٩٦- (١)فظلّ لنا يوم لذيذ بنعمه

فقل فى مقيل نحسه متغيّب

تقـديره : فقل فى مقيل متغيّب نحسه ، ثم قـدّم وأخّر كما ترى ، فقلت له : ليس هو على هذا التقدير ، فوقع لى فى الوقت خاطر ، قال : فأىّ شـىء تقـديره؟ فقلت : تقديره : فقل فى مقيل نحسه ، وتمّ الكلام كما تقول : مررت بمضـروب أبوه كريم ، والتقدير : مررت برجـل مضـروب أبوه ، ثم تجعل كريما نعتا للمتروك الـذى فى النيه ، فكأنّه قال : فقل فى مقيل نحسه ، يقال : قال نحسـه أى سـكن ، والنّحس : الـدّخان أيضا ، ثم قال : متغيّب بعـد أن تمّ الكلام كأنّه قال : متغيب عن النحس. فقال : هـذا لعمرى وجه على هذا التقدير.

قال أبو الحسن : فحدثت أبا العباس المبرد بما جرى فقال : هذا شـىء كان خطر لى ، فخالفت النحويين لأنّهم زعموا أنّه ممّا أتى به امرؤ القيس ضروره ، ثم رأيته بعد ذلك قد أملاه.

مجلس سعيد الأخفش مع المازنى

(٢)

حـدثنى محمـد بن منصور قـال : سـأل المـازنى أبا الحسن سـعيد بن مسـعده عن قولهم : «زيـد أفضل من عمرو وأكرم منه» فقال الأـخفش : أفعـل فى هـذا البـاب إذا صـحبه «من» فإنّما يضاف إلى ما هو بعضه ، فلم يثنّ ولم يجمع ، كما أن البعض كـذلك لا يثنّى ولا يجمع ولا يؤنث ، كقولك : بعض أخواتك خرجن وخرجتا وخرج.

قال أبو عثمان : إنما معناه : فضـله يزيـد على فضـله وكرمه يزيد على كرمه ، فكان بمعنى المصدر ، فلم يثنّ ولم يجمع ، كما أنّ المصدر كذلك ، وقال الفراء : إنّ أفعل فى هذا الجنس يضاف إلى شـىء يجمع الفاضل والمفضول ، فاسـتغنى بتثنيته ما أضيف إليه وجمعه وتأنيثه عن تثنيته فى ذاته وجمعه ، فصار بمنزله الفعل الذى إذا تقدّم يستغنى بما بعده عن تثنيته وجمعه.

١- ٣٩٦- الشاهد غير موجود فى ديوانه ، وهو له فى لسان العرب (غيب).

٢- انظر مجالس العلماء (ص ٣٢٢).

مجلس مروان مع أبى الحسن سعيد بن مسعده الأخفش

(۱)

أخبرنا أبو جعفر أحمد بن محمد الطبرى ، قال : سأل مروان سعيد بن مسعده الأخفش : أزيدا ضربته أم عمرا؟ فقال : أىّ شىء تختاره فيه؟ فقال : أختار النصب لمجىء ألف الاستفهام ، فقال : ألست إنّما تختار فى الاسم النصب إذا كان المستفهم عنه الفعل كقولك : «أزيدا ضربته؟» ، «أعبد الله مررت به؟» فقال : بلى ، فقال له : فأنت إذا قلت : «أزيدا ضربته أم عمرا؟» فالفعل قد استقرّ عندك أنّه قد كان ، وإنّما تستفهم عن غيره ، وهو من وقع به الفعل ، فالاختيار الرفع لأنّ المسؤول عنه اسم وليس بفعل ، فقال له الأخفش : هذا هو القياس ، قال أبو عثمان : وهو أيضا القياس عندى ، ولكنّ النحويين أجمعوا على اختيار النصب فى هذا لمّا كان معه حرف الاستفهام الذى هو فى الأصل للفعل.

مجلس أبى العباس ثعلب مع جماعه

(۲)

حدثنا أبو الحسن على بن سليمان قال : كنا عند أبى العباس ثعلب فأنشدنا للحصين بن الحمام المرّىّ : [الطويل]

۳۹۷- (۳)تأخّرت أستبقى الحياه فلم أجد

لنفسى حياه مثل أن أتقدّما

فلسنا على الأعقاب تدمى كلومنا

ولكن على أقدامنا يقطر الدّما

فسألنا : ما تقولون فيه؟ فقلنا : الدّم فاعل جاء به على الأصل فقال : هكذا روايه أبى عبيد وكان الأصمعى يقول : هذا غلط ، وإنّ ما عليه الروايه : ولكن على أقدامنا تقطر الدّما منقوطه من فوقها ، والمعنى : ولكن على أقدامنا تقطر الجراحات الدّما ، فيصير مفعولا به ، ويقال : قطر الماء وقطرته أنا ، وأنشدنا : [الرمل]

۳۹۸- (۴)كأطوم فقدت برغزها

أعقبتها الغبس منها عدما

۱- انظر مجالس العلماء (ص ۷۷).

۲- انظر مجالس العلماء (ص ۳۲۵).

٣ - ٣٩٧- البيت الثانى للحصين بن الحمام المرىّ فى جمهره اللغه (ص ١٣٠٦) ، وديوان المعانى (١ / ١١٥) ، وشرح ديوان الحماسه للمرزوقى (ص ١٩٨) ، والشعر والشعراء (٢ / ٦٥٣) ، ولسان العرب (دمى) ، وله أو لخالد بن الأعلم فى خزانه الأدب (٧ / ٤٩٠) ، وبلا نسبه فى تخليص الشواهد (ص ٧٧) ، وشرح شواهد الإيضاح (ص ٢٧٩) ، وشرح شواهد الشافيه (ص ١١٤) ، وشرح المفصّل (٤ / ١٥٣) ، ولسان العرب (برغز) ، والمنصف (٢ / ١٤٨).

٤- ٣٩٨- البيت الأول بلا نسبه فى لسان العرب (برغز) ، وجمهره اللغه (ص ١٣٠٦) ، وتاج العروس (برغز) و (أطم) ، والثانى بلا نسبه فى جمهره اللغه (ص ١٣٠٧) ، وتخليص الشواهد (ص ٧٧) ، وخزانه الأدب (٧ / ٤٩١) ، والدرر (١ / ١١١) ، ورصف المبانى (ص ١٦) ، وشرح شواهد الإيضاح (ص ٢٧٧) ، وشرح المفصّل (٥ / ٨٤) ، ولسان العرب (برغز) و (أطم) و (أبى) ، - - والمنصف (٢ / ١٤٨) ، وهمع الهوامع (١ / ٣٩) ، والثالث : بلا نسبه فى جمهره اللغه (ص ١٣٠٧) ، والمخصص (٨ / ٣٨).

شغلت ثمّ أتت ترقبه

فإذا هى بعظام ودما

فأفاقت فوقه ترشفه

وأغيض القلب منها ندما

فالدّم فى موضع خفض عطف على العظام ، ولكنّه جاء به على الأصل مقصورا كما ترى ، وكان الأصمعى يقول : إنّما الروايه : فإذا هى بعظام ودماء ثم قصر الممدود ، والأطوم : البقره الوحشيه ، وبرغزها : ولدها ، والغبس جمع أغبس وهى الكلاب.

مجلس أبى العباس مع رجل من النحويين

(١)

حدثنى على بن سليمان قال : سأل رجل أبا العباس فى مجلسه عن قول الشاعر :

مرحبا بالّذى إذا جاء جاء ال

خير أو غاب غاب عن كلّ خير

فقال : أيهجوه أم يمدحه؟ فقال : بل يهجوه ، وفيه تقديران : أحدهما : تفسير محمد بن يزيد ، قال : يصفه بالغفله والبلاده ، وتقديره : مرحبا بالذى إذا جاء جاء الخير ، أى حضوره غيبه ، فهذا المصراع فى ذكر بلادته وغفلته ، ثم قال : أو غاب غاب عن كلّ خير ، معناه : أنّ الخير عندنا ، فإذا غاب غاب عن كلّ خير ، لأنّه لا يرجع إلى خير عنده.

قال أبو العباس أحمد : إنّما وصفه بالحرمان فقط ، وتقدير الكلام عنده : مرحبا بالذى إذا جاء غاب عن كل خير جاء الخير أو غاب ، يصفه بالحرمان والشّؤم على كلّ حال.

وقد رواه غيرهما بالنصب ، معناه مرحبا بالذى إذا جاء أتى الخير أى : صادف الخير عندنا ، أو غاب غاب عن كل خير ، أى : أنّه لا يرى الخير إلّا عندنا ، فإذا غاب عنّا حرم ، ولم يصادف خيرا ، ومثل هذا ممّا يسأل عنه : [الوافر]

٣٩٩- (٢)سألنا من أباك سراه تيم

فقال : أبى تسوّده نزارا

تقديره : سألنا أباك نزارا من سراه تيم تسوّده؟ فقال : أبى ، ينتصب «أباك» بوقوع السؤال عليه و «نزارا» بدل منه ، «من» رفع بالابتداء وسراه مبتدأ ثان وتسوّده الخبر ، والمبتدأ الثانى والخبر خبر الأول ، وقوله : فقال أبى ، تقديره : هو أبى ، فيكون

۱- انظر مجالس العلماء (۳۳۱).

۲- ۳۹۹- الشاهد بلا نسبه فی إعراب أبیات ملغزه (ص ۱۲۳).

خبر ابتداء مضمر ، وإن شئت رفعته بالابتداء والخبر بعده مقدر ، كأنّك قلت : أبى تسوّده سراه تيم.

مجلس أبى عمرو بن العلاء مع أبى عبيده

(١)

حدثنا أبو الحسن على بن سليمان قال : حدثنى محمد بن يزيد قال : حدثنا المازنى عن أبى عبيده قال : سمعت أبا عمرو بن العلاء يقرأ : (لَاتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْراً) [الكهف : ٧٧] ، فسألته عنه فقال : هى لغه فصيحه ، وأنشد قول الممزّق العبدىّ (٢) : [الطويل]

وقد تخذت رجلى إلى جنب غرزها

نسيفا كأفحوص القطاه المطرّق

يقال اتّخذ اتّخاذا ، وتخذ يتخذ تخذا بمعنى واحد.

مجلس أبى عمرو مع الأصمعى

(٣)

حدثنا أبو الحسن على بن سليمان ، حدثنا أبو العباس أحمد بن يحيى قال : حدثنا أبو الفضل الرّياشىّ قال : سمعت الأصمعى يقول : سمعت أبا عمرو بن العلاء يقول : الشّعف بالعين غير معجمه أن يقع فى القلب شىء فلا يذهب ، يقال : قد شعفنى يشعفنى إذا ألقى فى قلبى ذكره وشغله ، وأنشد للحارث بن حلّزه اليشكرىّ : [الكامل]

٤٠٠- (٤)ويئست ممّا كان يشعفنى

منها ولا يسليك كاليأس

قلت : قرأت القراء : (قَدْ شَغَفَها حُبًّا) [يوسف : ٣٠] بالغين معجمه وشعفها بالعين غير معجمه.

مجلس الأصمعى مع الكسائى

(٥)

حدّث حماد بن إسحاق عن أبيه ، قال : كنا عند الرشيد فحضر الأصمعى والكسائى فسأل الرشيد عن بيت الراعى : [الكامل]

١- انظر مجالس العلماء (ص ٣٣٣).

۲- مرّ الشاهد رقم (۵۴).

۳- انظر مجالس العلماء (ص ۳۳۴).

۴- ۴۰۰- الشاهد للحارث بن حلزه اليشكرى فى ديوانه (ص ۴۹) ، ولسان العرب (شعف) ، وشرح اختيارات المفضّل (۲ / ۶۳۶) ، وشعراء النصرانيه (ص ۴۲۰).

۵- انظر مجالس العلماء (ص ۳۳۶) ، والخزانه (۱ / ۵۰۳).

۴۰۱- (۱)قتلوا ابن عفّان الخليفه محرما

ودعا فلم أر مثله مخذولا

فقال الكسائى : كان قد أحرم بالحج ، فضحك الأصمعى وتهاتف فقال الرشيد : ما عندك؟ فقال : والله ما أحرم بالحج ولا أراد أيضا أنّه دخل فى شهر حرام ، كما يقال : أشهر وأعام إذا دخل فى شهر وفى عام ، فقال الكسائى : ما هو إلّا هذا ، وإلّا فما معنى الإحرام؟ قال الأصمعى : فخبّرنى عن قول عدىّ بن زيد : [الرمل]

۴۰۲- (۲)قتلوا كسرى بليل محرما

فتولّى لم يمتّع بكفن

أىّ إحرام لكسرى؟ فقال الرشيد : فما المعنى؟ فقال : يريد أنّ عثمان لم يأت شيئا يوجب تحليل دمه ، وكل من يحدث مثل ذلك فهو فى ذمّه ، فقال الرشيد : يا أصمعى ما تطاق فى الشعر.

مجلس أبى يوسف مع الكسائى

(۳)

حدّث أبو العباس أحمد بن يحيى قال : حدّثنى سلمه عن الفراء قال : كتب الرشيد فى ليله من الليالى إلى أبى يوسف صاحب أبى حنيفه : أفتنا حاطك الله فى هذه الأبيات : [الطويل]

۴۰۳- (۴)فإن ترفقى يا هند فالرّفق أيمن

وإن تخرقى يا هند فالخرق أشأم

فأنت طلاق والطّلاق عزيمه

ثلاثا ومن يخرق أعقّ وأظلم

فقد أنشد البيت : عزيمه ثلاث ، وعزيمه ثلاثا بالنصب ، فكم تطلق بالرفع وكم تطلق بالنصب؟ قال أبو يوسف : فقلت فى نفسى : هذه مسأله فقهيّه نحويّه ، إن قلت فيها بظنّى لم آمن الخطأ ، وإن قلت : لا أعلم قيل لى : كيف تكون قاضى القضاه وأنت لا تعرف مثل هذا؟ ثم ذكرت أنّ أبا الحسن علىّ بن حمزه الكسائى معى فى الشارع ، فقلت : ليكن رسول أمير المؤمنين بحيث يكرم ، وقلت للجاريه : خذى

١ - ٤٠١- الشاهـد للراعى النميرى فى ديوانه (ص ٢٣١) ، وجمهره اللغـه (ص ٥٢٢) ، وتهـذيب اللغه (٥ / ٤٥) ، وأساس البلاغه (حرم) ، ولسان العرب (حرم) ، وشـرح ديوان الحماسه للمرزوقى (ص ٧٥١) ، وتاج العروس (حرم) ، وبلا نسبه فى مقاييس اللغه (٢ / ٤٥) ، ومجمل اللغه (٢ / ٤٩) ، والمخصّص (١٢ / ٣٠٠).

٢- ٤٠٢- الشاهـد لعدى بن زيد فى ديوانه (ص ١٧٨) ، والمزهر (١ / ٥٨٤) ، وبلا نسـبه فى لسان العرب (حرم) ، وجمهره اللغه (ص ٥٢٢) ، وتاج العروس (حرم).

٣- انظر مجالس العلماء (ص ٣٣٨) ، والخزانه (٢ / ٧٠).

٤- ٤٠٣- الشاهد هو البيت الثانى وهو بلا نسـبه فى خزانه الأدب (٣ / ٤٥٩) ، وشرح شواهد المغنى (١ / ١٦٨) ، وشرح المفصّل (١ / ١٢) ، ومغنى اللبيب (١ / ٥٣).

الشمعه بين يدىّ ، فدخلت إلى الكسائى وهو فى فراشه ، فأقرأته الرّقعه فقال لى : خذ الدّواه واكتب : أمّا من أنشد البيت بالرفع فقال : عزيمه ثلاث فإنّما طلّقها بواحده ، وأنبأها أنّ الطّلاق لا يكون إلّا بثلاثه ولا شىء عليه ، وأمّا من أنشد : عزيمه ثلاثا فقد طلّقها وأبانها لأنّه كأنه قال : أنت طالق ثلاثا ، وأنفذت الجواب ، فحملت إلىّ آخر اللّيل جوائز وصلات ، فوجهت بالجميع إلى الكسائى.

مجلس الرشيد مع المفضّل الضبّى

قال الزجاجى فى (أماليه) (١) : أخبرنا أحمد بن سعيد الدمشقى ، حدثنا الزبير ابن بكار ، حدثنى عمّى مصعب بن عبد الله عن أبيه عبد الله بن مصعب قال : قال المفضّل الضّبّى : وجّه إلىّ الرشيد فما علمت إلّا وقد جاءنى الرسول ليلا فقال : أجب أمير المؤمنين ، فخرجت حتى صرت إليه وهو متّكئ ، ومحمد بن زبيده عن يساره ، والمأمون عن يمينه ، فسلّمت فأومى إلىّ بالجلوس فجلست ، فقال لى : يا مفضّل ، قلت : لبّيك يا أمير المؤمنين ، قال : كم فى (فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللهُ) [البقره : ١٣٧] من اسم؟ فقلت : ثلاثه أسماء يا أمير المؤمنين ، قال : وما هى؟ قلت : الياء لله عز وجل ، والكاف الثانيه لرسول الله صلّى الله عليه وسلّم ، والهاء والميم والواو فى الكفار ، قال : صدقت ، كذا أفادنا هذا الشيخ يعنى الكسائى ، وهو إذ جالس ، ثم قال : فهمت يا محمد؟ قال : نعم ، قال : أعد المسأله ، فأعادها كما قال المفضل ، ثم التفت فقال : يا مفضل عندك مسأله تسأل عنها؟ قلت : نعم يا أمير المؤمنين. قول الفرزدق : [الطويل]

٤٠٤- (٢)أخذنا بآفاق السّماء عليكم

لنا قمراها والنّجوم الطّوالع

قال : هيهات ، قد أفادنا هذا متقدّما قبلك هذا الشيخ ، لنا قمراها يعنى الشمس والقمر ، كما قالوا : سنّه العمرين ، يريدون أبا بكر وعمر ، قلت : زياده يا أمير المؤمنين فى السؤال ، قال : زد ، قلت : فلم استجيز هذا؟ قال لأنه إذا اجتمع اسمان من جنس واحد وكان أحدهما أخفّ على أفواه القائلين غلّبوه فسمّوا الآخر باسمه ، فلمّا كانت أيام عمر أكثر من أيام أبى بكر وفتوحه أكثر غلّبوه وسمّوا أبا بكر باسمه ، وقال تعالى : (بُعْدَ الْمَشْرِقَيْنِ) [الزخرف : ٣٨] ، وهو المشرق والمغرب ، قلت : قد بقيت مسأله أخرى ، فالتفت إلىّ الكسائى وقال : أفى هذا غير ما قلت؟ قلت : بقيت الغايه التى

١- انظر المزهر للسيوطى (٢ / ١٨٩) ، والمسأله ليست فى الأمالى.

٢- ٤٠٤- الشاهد للفرزدق فى ديوانه (ص ٤١٩) ، وخزانه الأدب (٤ / ٣٩١) ، وشرح شواهد المغنى (١ / ١٣) ، ومغنى اللبيب (٢ / ٦٨٧) ، ولسان العرب (عوى) ، وبلا نسبه فى لسان العرب (شرق) و (قبل) ، والمقتضب (٤ / ٣٢٦).

أجراها الشاعر المفتخر فی شعره ، قال : وما هی؟ قلت : أراد بالشمس إبراهیم خلیل الرّحمن ، وبالقمر محمدا صلّی الله علیه وسلّم علیهما ، وبالنجوم الخلفاء الراشدین ، قال : فاشرأبّ أمیر المؤمنین ، ثم قال : یا فضل بن الربیع احمل إلیه مائه ألف درهم ومائه ألف لقضاء دینه.

مسأله بین الزجاجی وبین ابن الأنباری فی معنی المصدر

قال الزجاجی فی کتابه المسمّی (إیضاح علل النحو) (۱) : مسأله جرت بینی وبین أبی بکر الأنباری فی المصدر ، قلت له مره : ما المصدر فی کلام العرب من طریق اللغه؟ فقال : المصدر : المکان الذی یصدر عنه ، کقولنا : مصدر الإبل وما أشبهه ، ثم تقول : مصدر الأمر والرأی تشبیها ، والمصدر أیضا هو الذی یسمیه النحویون مصدرا ، کقولنا : ضرب زید ضربا ومضربا وقام قیاما ومقاما وما أشبه ذلک ، والمفعل یکون مکانا ومصدرا ، قلت له : فإذا کان کذلک فلم زعم الفراء أنّ المصدر منصدر عن الفعل ، فأیّ قیاس جعله بمنزله الفاعل؟ وقد صحّ عندک أنّه یکون معمولا فیه بمعنی مصدر أو مکان کما ذکرت وهل یعرف فی کلام العرب مفعل بمعنی الفاعل فیکون المصدر ملحقا به؟ فقال : لیس هو کذلک عند الفراء ، إنّما هو عنده بمعنی مفعول ، کأنه أصدر عن الفعل لا أنه هو صدر عنه ، فهو بمعنی مفعول ، کما قیل : مرکب فاره ومعناه مرکوب ومشرب عذب ومعناه مشروب ، قال الشاعر : [الطویل]

۴۰۵- (۲)وقد عاد عذب الماء بحرا فزادنی

علی ظمئی أن أبحر المشرب العذب

أراد المشروب العذب ، یقال : أبحر الماء واستبحرته ، إذا صار ملحا غلیظا ، قلت له : لیس یجب أن یجعل دلیله علی صحه دعواه ما ینازع فیه ولا یسلم له ، ولا یجده فی کلام العرب ، قال : فأین وجه المنازعه هاهنا؟ قلت له : إجماع النحویین کلهم علی أنّ المأکل یکون بمعنی الأکل والمکان والمشرب بمعنی الشّرب والمکان ، ومنه قیل : رجل مقنع أی مقنوع به ، ولیس فی کلام العرب مفعل بمعنی مفعل ، لیس فیه مکرم ، بمعنی مکرم ، ولا معطی بمعنی معطی ولا مقفل بمعنی مقفل ، إنما یجیء المفعل بمعنی المفعول فهل تعرف أنت فی کلامهم مفعلا بمعنی مفعل معدولا عنه ، فیکون مصدرا ملحقا به ، هل تعرفه فی کلامهم أو تذکر له شاهدا

۱- انظر الإیضاح فی علل النحو (ص ۶۲).

۲- ۴۰۵- الشاهد لنصیب فی دیوانه (ص ۶۶) ، ولسان العرب (بحر) ، و (خرف) ، وأساس البلاغه (ملح).

من شعر أو غيره ، أو روايه أو قياسا يعمل عليه؟ فقال : إنّ أصحابنا يقولون : المصدر جاء بمعنى مفعل شاذا لا يقاس عليه ، إنّما هو اختصاص غير مقيس عليه ، والشواذ فى كلامهم غير مدفوعه. قلت له : أمّا إذا صاروا إلى باب الشهوات والدعاوى بغير برهان فالكلام بيننا ساقط ، فأمّا الشواذ فإنّما يقبل ما نقلته النقله وسمع منها فى شعر أو شاهد كلام ، لا ما يدّعيه المدّعون قياسا ، وقد قال بعض أصحابنا : إنّ المصدر بمعنى الانصدار ، كأنّه ذو الانصدار منه ، كما قيل : السّلام المؤمن ، ومعناه ذو السّلام ، قلت له : فقد رجع القول بنا إلى أنّه فى معنى فاعل ، وقد مضى الكلام فيه ، فذكرت ما جرى بيننا لأبى بكر بن الخياط فقال : هذه أشياء يولّدها من عنده على مذاهب القوم ، ليست محكيّه عن الفراء ولا موجوده فى كتبه ، ولكنّها ممّا يرى أنّها تؤيد المذهب وتنصره ، ثم رأيته بعد ذلك بمده بعيده قد ذكر هذه الاحتجاجات أو قريبا منها فى بعض كتبه ولم يرجع عنها.

مسائل سأل عنها أبو بكر الشيبانى أبا القاسم الزجاجى

اشاره

هذه إحدى عشره مسأله سأل عنها أبو بكر الشّيبانى أبا القاسم الزّجاجى فى كتاب أنفذه إليه من طبريّه إلى دمشق فكتب إليه فى الجواب :

بسم الله الرحمن الرحيم

حفظك الله وأبقاك وأتمّ نعمته عليك وأدامها لك ، وقفت يا أخى جعلنى الله فداك على مضمّن كتابك الوارد مع أخينا حفظه الله ، والجواب عنه يصدر إليك ولا يتأخر بحول الله ومشيئته ، ووقفت على ما ضمّنته آخره من المسائل التى اشتبهت عليك ، وبادرت إليك بتفسيرها فى هذا الكتاب لعلمى بتعلّق قلبك بها ، وليتعجّل أخونا حفظه الله الانتفاع بها ، وأتبعتها مسائل من عندى منتخبه من ضروب شتّى ، أنت تقف عليها وتذكرنى بها ، ومهما عرض لك من أمثال هذا فلا تنقبض فى مفاتحتى به ، فإنّى أسرّ بذلك ، وأقضى إليك فيه ما عندك على مبلغ ما يتناهى إليه علمى إن شاء الله تعالى.

المسأله الأولى

أما قولهم : «هذا زيد السّعدىّ سعد بكر» وقولك : كيف يعرب سعد ، وما الاختيار فيه فإنّ هذه المسأله يختار فيها الكوفيون الخفض ، فيقولون : زيد السّعدىّ سعد بكر ، قالوا : لأن معنى قولنا : زيد السعدىّ : زيد من سعد ، ثم تقول : سعد بكر على الترجمه ، لأنّا نريد بهذا الكلام الإضافه ، وليس يمتنعون من إجازه نصبه.

فأما أصحابنا البصريون فلا يجيزون خفض هذا البتّه ، لأنّ قولنا : زيد السعدىّ ، سعد مرفوع وليس بمرفوع ، وإنّما الياء المثقله فى آخره دلّت على النّسب إليه ، ولا يكون المضاف إليه أولا والدّال على الإضافه آخرا ، ولعمرى أنّ النسب إضافه ، لأنّا إذا قلنا : رجل بكرىّ وتميمىّ فإنّما نضيفه إليه ، ولكنّه ليس على طريقه المضاف والمضاف إليه ، وليس هاهنا لفظ خافض ولا مخفوض ، وقد سمّى سيبويه النسب إضافه على الوجه الذى ذكرته لك ، فيقول أصحابنا : «زيد السعدىّ سعد بكر» بالنصب على أعنى سعد بكر ، ولا يمتنعون من الرفع على معنى هو : سعد بكر ، وليست هذه المسأله مسطره لأصحابنا فى شىء من كتبه ، وهى مسطره فى كتب الكوفيين ، ولكنّى سألت عنها أبا بكر بن الخياط وابن شقير ، فأجابنى بما ذكرته لك.

المسأله الثانيه

كيف الاختيار فى النّسب إلى ماذرايا وجرجرايا (۱) وقاليقلا ، أما جرجرايا وماذرايا فالاختيار فى النسب إليهما أن تقول : جرجرائىّ وماذرائىّ بهمزه بعد ألف بعدها ياء النّسب ، وقياس ذلك أنّ الألف التى فى آخر جرجرايا وماذرايا يلزم حذفها فى النسب ، لأنّ الألف فى النسب إذا وقعت خامسه فصاعدا يلزم حذفها ، كما تقول فى النسب إلى حبارى حبارىّ ، وإلى جحجبى (۲) جحجبىّ ، هذا متّفق عليه ولا خلاف فيه ، فلمّا وقعت الألف فى هذين الاسمين سابعه كان حذفها لازما ، فلمّا حذفت الألف بقيت فى آخر الاسم ياء قبلها ألف فى موضع حركه طرفا فلزم قبلها ألفا والإبدال منها همزه ، كما يلزم مثل ذلك فى سقاء وشفاء ، وكذلك كل ياء أو واو وقعت طرفا قبلها ألف لزم قبلها همزه على هذا القياس ، فقيل : جرجرائىّ وماذرائىّ كما ترى ، وقال سيبويه (۳) فى النسب إلى حولايا وبردرايا (۴) : حولائىّ وبردرائىّ ، قال : تحذف الألف الأخيره لأنّها سادسه ، وتقلب الياء التى قبلها ألفا لوقوعها طرفا قبل ألف ، ثم تبدل منها همزه ، وإن شئت قلت : جرجراوىّ وماذراوىّ ، فأبدلت من الهمزه واوا كما أجازوا فى سماء : سماوىّ وفى كساء : كساوىّ وفى سقاء : سقاوىّ تشبيها

۱- ماذرايا : قريه فوق واسط. (معجم البلدان ۴ / ۳۸۱). وجرجرايا : بلد من أعمال النهروان (معجم البلدان ۲ / ۵۴).

۲- جحجبى : حىّ من الأنصار. (انظر لسان العرب : جحجب).

۳- انظر الكتاب (۲ / ۲۷۲).

۴- حولايا : قريه كانت بنواحى نهروان. (معجم البلدان ۲ / ۲۶۶) ، وبردرايا : موضع بالنهروان فى أعمال العراق. (معجم البلدان ۱ / ۵۵۵).

لها بحمراوىّ وصفراوىّ ، وكما أجازوا فى التثنيه كساوان وسقاوان تشبيها بقولهم : حمراوان ، والوجه الهمز ، وكذلك قد أجاز سيبويه (۱) فى النسب إلى سقايه وصلايه سقاوىّ وصلاوىّ ، والاختيار عنده سقاوىّ وصلائىّ على ما ذكرت لك.

وأما قاليقلا فليس من هذا ، لأنّ هذا من جنس الأسماء المركبه من اسمين نحو : معديكرب وبعلبك ورام هرمز وشغر بغر فى قولهم : «ذهب القوم شغر بغر» أى : متفرّقين ، و «ذهبت غنمه شذر مذر» ، وكذلك (قالى قلا) ، حكاه سيبويه (۲) فى هذا الباب مع هذه الأسماء ، وذكر أنّه فى اسمين جعلا اسما واحدا ، فالنّسب إلى هذا الجنس من الأسماء بحذف الآخر والنسب إلى الصدر ، كقولك فى النسب إلى معديكرب : معدىّ وإلى رام هرمز : رامىّ وإلى بعلبك : بعلىّ ، فأمّا قولهم : بعلبكىّ فمولّد من اصطلاح العامه عليه ، وإنّما وجب حذف الآخر من هذا الجنس فى النّسب كما تحذف هاء التأنيث ، لأنّ القياس فيهما سواء ، كقولك فى طلحه : طلحىّ وفى عائشه : عائشىّ فكذلك قاليقلا ، النّسب إليه : قالىّ كما ترى بحذف العجز ، والنسب إلى الصدر كما ذكرت لك.

المسأله الثالثه

كيف الاختيار فى قولهم : «هذه ثلاث مائه درهم فضّه خلاص وازنه جياد» الرفع أم النصب؟ أمّا الوجه فى الفضّه والخلاص والجياد فالنصب ، لأنّ هذا تمييز جنس الفضّه وتخليصه ، فتقول : هذه ثلاث مائه درهم فضه خلاصا جيادا ، فنصبه على التمييز والتفسير ، فتميز ثلاث مائه بالدّرهم المخفوض ، لأنّه وإن كان مخفوضا فهو مفسّر لجنس الفضه ، لأنّ ثلاث المائه جائز أن تكون دراهم وغير دراهم ، ثم تميّز الجمله بالفضه ، أعنى جمله الدراهم التى دلّ عليها الدرهم بالفضه ، لأنّ الدراهم جائز أن تكون فضه وغير فضه من شبه ونحاس ورصاص وحديد ، تم تميز الفضه بالخلاص لأنّ منها خلاصا وغير خلاص ، ثم تميز ذلك بالجياد ، هذا وجه الإعراب والاختيار ، والرفع جائز على إضمار المبتدأ فتقول : هذه ثلاث مائه درهم فضّه خلاص جياد ، وأمّا الاختيار فى «وازنه» لو أفردتها فالرفع ، فتقول : هذه ثلاث مائه درهم وازنه فترفعها على النعت ، لأنّها ممّا يميّز بها ما قبلها ، لأنّها غير مميّزه جنسا من جنس ، إذ كانت غير دالّه على جنس من الأجناس ، كدلاله الفضه والخلاص والجياد ، وإنّما هى

۱- انظر الكتاب (۳ / ۳۸۱).

۲- انظر الكتاب (۳ / ۳۳۷).

نعت ، كأنّه أراد أنّها وازنه كامله غير ناقصه ، والنّصب فيها جائز ، وإذا ذكرتها مع الفضّه والخلاص والجياد نصبتها معها فقلت : هذه ثلاث مائه درهم فضه خلاصا وازنه جيادا ، والاختيار ما ذكرت لك.

المسأله الرابعه

كيف الاختيار فى تعريف «ثلاث مائه درهم»؟ لا يجيز أصحابنا البصريون أجمعون فى هذه إلّا إدخال الألف واللام فى الاسم الأخير المخفوض ، فيقولون : ما فعلت ثلاث مائه الدّرهم وأربع مائه الدّينار ، وكذلك كلّ عدد فسّر بمخفوض مضاف إليه ، فتعرفه بإدخال الألف واللام فى المضاف إليه ، نحو قولك خمسه الأثواب وخمسه الغلمان وثلاث مائه الدّرهم وألف الدّينار ، هذا هو القياس فى تعريف كل مضاف أن يعرّف المضاف إليه ، مثل قولك : هذا غلام رجل وفرس عبد ، تقول فى تعريفه : ما فعل غلام الرجل وفرس العبد ، فيتعرف المضاف بتعريف المضاف إليه ، قال ذو الرّمّه : أنشده سيبويه : [الطويل]

۴۰۶- (۱)وهل يرجع التّسليم أو يكشف العمى

ثلاث الأثافى والرّسوم البلاقع

ولم يقل : الثلاث الأثافى وقال الفرزدق : أنشده أبو عمر الجرمىّ : [الكامل]

۴۰۷- (۲)ما زال مذ عقدت يداه إزاره

فسما فأدرك خمسه الأشبار

والكوفيون يجيزون : ما فعلت الخمسه الأثواب والعشره الدراهم والخمس الجوارى والثلاث المائه الدّرهم ، فيجمعون بين الألف واللام والإضافه ، وكان الكسائىّ يروى عن العرب أنّها تقول : هذه الخمسه الأثواب والمائه الدرهم ، قال :

۱- ۴۰۶- الشاهد لذى الرمه فى ديوانه (ص ۱۲۷۴) ، وإصلاح المنطق (ص ۳۰۳) ، وجواهر الأدب (ص ۳۱۷) ، وخزانه الأدب (۱ / ۲۱۳) ، والدرر (۶ / ۲۰۱) ، وشرح شواهد الإيضاح (ص ۳۰۸) ، وشرح المفصّل (۲ / ۱۲۲) ، ولسان العرب (خمس) ، ومجالس ثعلب (ص ۲۷۵) ، وبلا نسبه فى أمالى ابن الحاجب (۱ / ۳۵۸) ، وتذكره النحاه (۳۴۴) ، وشرح الأشمونى (۱ / ۸۷) ، والمقتضب (۲ / ۱۷۶) ، والمنصف (۱ / ۶۴) ، وهمع الهوامع (۲ / ۱۵۰).

۲- ۴۰۷- الشاهد للفرزدق فى ديوانه (ص ۳۰۵) ، والجنى الدانى (ص ۵۰۴) ، وجواهر الأدب (ص ۳۱۷) ، وخزانه الأدب (۱ / ۲۱۲) ، والدرر (۳ / ۱۴۰) ، وشرح التصريح (۲ / ۲۱) ، وشرح شواهد الإيضاح (ص ۳۱۰) ، وشرح شواهد المغنى (۲ / ۷۵۵) ، وشرح المفصّل (۲ / ۱۲۱) ، والمقاصد النحويه (۳ / ۳۲۱) ، والمقتضب (۲ / ۱۷۶) ، وبلا نسبه فى إصلاح المنطق (ص ۳۰۳) ، وأوضح المسالك (۳ / ۶۱) ، والدرر (۶ / ۲۰۳) ، وشرح الأشمونى (۱ / ۸۷) ، ولسان العرب (خمس) ، ومغنى اللبيب (۱ / ۳۳۶) ، وهمع الهوامع (۱ / ۲۱۶).

«شبّهوه بقولهم : هذا الحسن الوجه والكثير المال» ، وليس مثله ، لأنّ قولك : «هذا حسن الوجه» ، مضاف إلى معرفه ، ولم يتعرف لأنّ إضافته غير محضه ، فلمّا أردت تعريفه أدخلت عليه الألف واللام فعرّفته بهما ، وإنّما عوّل الكسائىّ فى ذلك على السماع ، ولم يكن ليروىّ رحمه الله إلّا ما سمع ، ولكن ليس هذا من لغه الفصحاء ولا من يؤخذ بلغته ، وليس كلّ شىء يسمع من الشواذ والنوادر يجعل أصلا يقاس عليه.

أخبرنى أبو إسحاق إبراهيم بن السرى الزجاج قال : سمعت أبا العباس محمد ابن يزيد المبرد يقول : «إذا جعلت النّوادر والشّواذّ غرضك واعتمدت عليها فى مقاييسك كثرت زلّاتك». وأخبرنا أبو إسحاق قال : أخبرنى أبو العباس المبرد قال : أخبرنى أبو عثمان المازنى قال : أخبرنى أبو عمر صالح بن إسحاق الجرمى قال : أخبرنى أبو زيد الأنصارى أن قوما من العرب يقولون : هذه العشره الدّراهم والخمسه الأثواب ، فيجمعون بين الألف واللام والإضافه ، قال : وليس هم بالفصحاء ، وقد حكى أيضا الأخفش سعيد بن مسعده هذه الحكايه عن بعضهم وردّها وقال : ليس بمأخوذ بها.

قال أبو عمر الجرمى : فقلت لمن يجيز : «هذه الخمسه الدراهم والعشره الأثواب» بالخفض : كيف تقول : هذا نصف الدرهم وثلث الدرهم؟ أتجيز «هذا النّصف الدرهم والثّلث الدرهم»؟ فقال : لا ، هذا غير جائز ، لا أقول إلّا : «هذا نصف الدرهم وثلث الدرهم» فقلت له : فما الفصل بينهما؟ فقال : الفصل بينهما أنّ العرب قد تكلمت بذاك ولم تتكلم بهذا ، فقلت له : فهذه روايه أصحابنا عنهم تعارض روايتكم ، وهذا بيت الفرزدق وبيت ذى الرمه ، وبعد فهذا القياس اللازم فى تعريف المضاف ، إنّما يعرّف بتعريف المضاف إليه ، فلم يأت بمقنع ، وإذا كان العدد مفسّرا بمنصوب يميّز الجنس فأردت تعريفه أدخلت الألف واللام فى أوّله ، ولم تدخلها فى المميّز لعلتين : إحداهما : أنّ التمييز لا يجوز تعريفه ، لأنّه واحد دالّ على جنس ، والواحد من الجنس منكور ، والأخرى : لأنّ تعريف المميّز لا يعرف المميّز منه لانقطاعه عنه وانفصاله عنه ، فلا فائده فى تعريفه إذا كان المقصود بالتعريف لا يتعرف به ، فتقول : «ما فعلت لأحد عشر درهما والتسعه عشر ثوبا والخمسون درهما والتسعون ثوبا» ، وكذلك ما أشبهه ، هذا هو القياس وعليه اجتماع جلّه النحويين من البصريين والكوفيين وحذّاق الكتاب ، وقد أجاز بعضهم : «ما فعلت الثلاثه العشر درهما» ، فأدخل الألف واللام فى موضعين ، وذلك خطأ لأنّ هذين الاسمين قد جعلا بمنزله اسم واحد ، وأقبح منه إجازه بعضهم : «ما فعلت الخمسه العشر الدرهم» ، فأدخل الألف واللام فى ثلاثه مواضع ، وهذا كلّه فاسد ، وكذلك

تقول : «هؤلاء ما فعلت العشرون الدرهم» وعليه أكثر الكتاب ، والقياس ما ذكرت لك ، وقد جاء فى كلام العرب ما ركب من اسمين جعلا اسما واحدا ، ثم عرف فأدخلت الألف واللام فى أوله ، وذلك قول ابن أحمر ، أنشده سيبويه والفراء والأصمعى والجماعه : [الوافر]

۴۰۸- (۱)تفقّأ فوقه القلع السّوارى

وجنّ الخازباز به جنونا

فأدخلوا الألف واللام فى صدر الاسم ثم لم يعيدوهما.

المسأله الخامسه

قولك : «هذا عشرون درهما نصفين أو نصفان»؟ وما الوجه فى ذلك؟ الوجه فى نصفين الرفع لأنهما صفه للعشرين ، وليس ما يميز جنس العشرين من سائر الأجناس ، والنصب بعد ذلك جائز على التمييز ، والرفع أجود.

المسأله السادسه

قوله : ما العله فى تأنيث قوله عزّ وجلّ : (مَنْ جاءَ بِالْحَسَنَهِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثالِها) [الأنعام : ۱۶۰]؟ اعلم أنّ هذه الآيه تقرأ على وجهين : (مَنْ جاءَ بِالْحَسَنَهِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثالِها) بتنوين عشر ورفع الأمثال صفه للعشر ، وجعلوا العشر حسنات ، فلذلك أنّثوا لأنّ ذكر الحسنه قد جرى متصلا بالعشر ، فلا لبس فى ذلك ، وتقرأ : (مَنْ جاءَ بِالْحَسَنَهِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثالِها) بترك التنوين وخفض الأمثال ، والمثل مذكر ، ولكنّه أنّث حملا على المعنى لأنّ الأمثال حسنات ، والأصل : فله عشر حسنات أمثالها ، ومثله ممّا أنّث حملا على المعنى - واللفظ مذكر - قول ابن أبى ربيعه (۲) : [الطويل]

فكان مجنّى دون من كنت أتّقى

ثلاث شخوص كاعبان ومعصر

فأنّث والشخص مذكر لأنّه أراد نساء وفسّر ذلك بقوله : كاعبان ومعصر ، ومثله قول الأعور بن البراء الكلابى (۳) :

[الطويل]

۱- ۴۰۸- الشاهد لابن أحمر فى ديوانه (ص ۱۵۹) ، وإصلاح المنطق (ص ۴۴) ، وجمهره اللغه (ص ۲۸۹) ، والحيوان (۳ / ۱۰۹) ، وخزانه الأدب (۶ / ۴۴۲) ، وشرح شواهد الإيضاح (ص ۳۰۵) ، وشرح المفصّل (۴ / ۱۲۱) ، ولسان العرب (فقأ) ، و (خوز) ، و (قلع) ، و (جنن) ، وبلا نسبه فى فقه اللغه للصاحبى (ص ۱۴۳) ، ولسان العرب (أين) ، وما ينصرف وما لا ينصرف (ص ۱۰۷).

٢- مرّ الشاهد رقم (١٣١).

٣- مرّ الشاهد رقم (١٣٢).

وإنّ كلابا هذه عشر أبطن

وأنت برىء من قبائلها العشر

فأنّث والبطن مذكر ، لا خلاف فيه ، لأنّه جعل البطن قبيله فحمله على المعنى ، وفسر ذلك بقوله : وأنت برىء من قبائلها العشر ، ومثل ذلك قوله عزّ وجلّ : (وَقَطَّعْناهُمُ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْباطاً أُمَماً) [الأعراف : ١٦٠] ، فأنّث والسّبط مذكر لأنّه أراد بالسّبط الأمه والجماعه ، وفسّر ذلك بقوله : (أَسْباطاً أُمَماً) فقر الأسباط بالأمم ، وفى هذه الآيه سؤال آخر أن يقال : لم قال : اثنتى عشره أسباطا ، ففس بالجمع ولم يقل اثنتى عشر سبطا ، كما تقول : رأيت اثنتى عشره امرأه ، ولا تقول : نساء ، ولا يفسر العدد بعد العشره إلى التسعه والتسعين إلّا بواحد يدل على الجنس ولا يفسر بالجمع؟ والجواب فى ذلك : أنّه لمّا قصد الأمم ولم يقصد السّبط نفسه لم يجز أن يفسره بالسّبط نفسه ويؤنث ، ولكنّه جعل الأسباط بدلا من اثنتى عشره ، وهو الذى يسميه الكوفيون المترجم ، فهو منصوب على البدل لا على التمييز ثم فسّره بالأمم ، ولو جاء بالأمه لقال : اثنتى عشره أمه ولم يقل أمما لأنّه قد طابق اللفظ المعنى.

المسأله السابعه

قولك : ما العله فى تحريك أرضين ولم يحركوا خمسين فى العدد العله فى ذلك أنّ الأرض مؤنثه لا خلاف فى ذلك ، ويقال فى تصغيرها : أريضه ، وما كان من المؤنث على ثلاثه أحرف لا هاء فيه للتأنيث فهو بمنزله ما فيه هاء التأنيث ، لأنّها مقدّره فيه ، ألا ترى أنّها تردّ فى التصغير فيقال فى تصغير هند وعين وشمس وأرض : هنيده وعيينه وشميسه وأريضه؟ هذا مطرد غير منكسر ، إلّا ما كان من نحو : حرب وذود وما أشبه ذلك ، فإنّ الهاء لا تلحقها فى التصغير لأنّها فى الأصل مصادر سمّى بها ، وما كان على ثلاثه أحرف من الأسماء المؤنثه ساكن الأوسط منه مفتوح الأول نحو : صحفه وجفنه وضربه ، فإذا جمع جمع السلامه فتح الأوسط منه ، فقيل : صحفات وجفنات وضربات ، وأرضات كذلك أيضا تحرك لأنّها اسم مؤنث ، ولذلك قالت العرب فى جمعها الصحيح : أرضات ، ثمّ لمّا قالوا : أرضون فجمعوها بالواو والنون تشبيها لها بمائه وثبه وعزه وبابها ، لأنّها مؤنثه كما أنّها مؤنثه ، وإن لم تكن مثلها فى النقصان ، لأنّهم قد يشبّهون الشىء بالشىء وإن لم يكن مثله فى جميع أحواله ، حرّكوا أوسطها بالفتح كما يحركونه مع الألف والتاء لأنّه هو الأصل فقالوا : أرضون ففتحوا كما قالوا : أرضات ففتحوا لأنّ ذلك هو الأصل ، وهذا داخل عليه.

قال سيبويه : فقلت للخليل : فلم قالوا : أهلون فأسكنوا الهاء ولم يحركوها كما حركوا أرضين؟ فقال : لأنّ الأهل مذكر ، فأدخلوا الواو والنون فيه على ما يستحقه ولم

يحتج إلى تحريكه ، إذ ليس بمؤنث يجمع فى بعض الأحوال بالألف والتاء فيحرك لذلك قال الله تعالى : (شَغَلَتْنا أَمْوالُنا وَأَهْلُونا) [الفتح : ١١] ، وقال : (قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ ناراً) [التحريم : ۶].

قال سيبويه (١) : فقلت له : فلم قالوا : أهلات فحرّكوا حين جمعوا بالألف والتاء؟ قال المخبّل السعدى : [الطويل]

۴٠٩- (٢)وهم أهلات حول قيس بن عاصم

إذا أدلجوا باللّيل يدعون كوثرا

فقال : شبهوه بأرضات ففتحوا لذلك ، قال سيبويه : ومنهم من يقول : أهلات فيسكّن الهاء ، وهو أقيس ، والتحريك فى كلامهم أكثر ، وهذا من الشواذ الذى يحكى حكايه ولا يجعل أصلا ، أعنى جمع أهل أهلات ، ومثله فى الشذوذ قول بعضهم فى جمع حرّه : حرّون ، والحرّه كلّ أرض ملبسه حجاره ، وكل جبل حرّه ، والقياس : حرّات وحرات ، لأنّه لم يلحقه نقصان فيجمع بالواو والنون عوضا من نقصانه ، وهذا نظير قولهم : أرضون ، وذكر يونس بن حبيب أنّ من العرب من يقول : إحرّون ، فيزيد فى أوّله همزه ويكسرها ، وهذا أشذ من الأول ، فأمّا خمسون فليس من أرضين فى شىء ، لأنّه اسم مبنىّ للجمع من لفظ خمسه ولا واحد له من لفظه ينطق به ، وإنّما هو بمنزله ثلاثين من ثلاثه وأربعين من أربعه ، ولم يجمع خمسه فى العدد خمسات ، ثم تدخل الواو والنون عليها ، كما قيل فى أرض : أرضات ثم أدخلت الواو والنون عليها ، فدلّت على حركتها.

المسأله الثامنه

قول الشاعر : [البسيط]

۴١٠- (٣)اشدد يديك بمن تهوى فما أحد

يمضى فيدركك حىّ بعده خلفا

وقول زهير : [الطويل]

۴١١- (۴)ألا لا أرى ذا إمّه أصبحت به

فتتركه الأيّام وهى كما هيا

وقولك ما الوجه فى قوله : «فيدركك» وفى قوله : «فتتركه الأيام» الرفع أو

١- انظر الكتاب (۴ / ٧٧).

٢- ۴٠٩- الشاهد للمخبّل السعدى فى ديوانه (ص ٢٩۴) ، والكتاب (۴ / ٧٧) ، وخزانه الأدب (٨ / ٩۶) ، وشرح المفصّل (۵ /

٣٣) ، ولسان العرب (أهل) ، وبلا نسبه فى الاشتقاق (ص ١٢٣).

٣- ٤١٠- الشاهد غير موجود فى المصادر التى بين أيدينا.

٤- ٤١١- الشاهد لزهير فى ديوانه (ص ٢٨٨) ، وبلا نسبه فى رصف المبانى (ص ٢٠٠).

النصب؟ فالوجه فيهما النصب على الجواب ، لأنّ الرفع فى مثل هذا يكون على أحد وجهين : إمّا على العطف على الأوّل إذا كان يحسن اشتراك الثانى مع الأول كقولك : «ما تأتينا فتحدثنا» بالرفع ، كأنّك قلت : ما تأتينا وما تحدّثنا ، أو على القطع والابتداء ، كقولك أيضا فى هذه المسأله : «ما تأتينا فتحدّثنا» ، كأنّك قلت : فأنت تحدّثنا الآن ، ومثله : «دعنى فلا أعود» أى : دعنى فإنّى لست ممّن يعود وكما قال الشاعر : [الطويل]

۴۱۲- (۱)فلا زال قبر بين تبنى وجاسم

عليه من الوسمىّ جود ووابل

فينبت حوذانا وعوفا منوّرا

سأتبعه من خير ما قال قائل

كأنّه قال : فهو ينبت ، ولم يجعله جوابا ، ولك أن تقول : «ما تأتينا فتحدّثنا» إذا جعلته جوابا ، فيكون ذلك على معنيين ، أحدهما : أن يكون التقدير : ما تأتينا فكيف تحدّثنا؟ أى : لو أتيتنا لحدّثتنا ، والوجه الآخر : أن يكون التقدير : ما تأتينا إلّا لم تحدّثنا ، أى : منك إتيان كثير ولا حديث منك ، وعلى هذا الوجه النصب فى البيتين اللّذين سألت عنهما ، فيقال فى قول زهير : المعنى إلّا لم تتركه الأيّام وهى كما هيا ، وكذلك «فما أحد يمضى فيدرك حىّ بعده خلفا ، ألا ترى أنّك لو رفعت على العطف لكان التقدير : لا أرى ذا إمّه ولا تتركه الأيام ، وهذا غير مستقيم ، وكذلك البيت الآخر : فما أحد يمضى فيدرك بالرفع تقديره على العطف : فما أحد يمضى ولا يدرك ، وهذا محال لأنّه ليس يريد أن يقول : لا يمضى أحد ولا يدرك حىّ منه خلفا على نفيهما جميعا ، لأنّ المضىّ لا بدّ منه ، ولو رفعت أيضا على القطع والاستئناف لم يستقم ، وإذا بطل وجه الرفع فليس إلّا النصب على الجواب.

المسأله التاسعه

«ما يسأل زيد عن شىء فيجيب فيه» و «ما يسأل عن شىء فيخطئ فيه» أما قولك : «ما يسأل عن شىء فيجيب فيه» فيجوز فيه النصب والرفع ، النصب من وجهين ، والرفع من وجه واحد ، فأحد وجهى النصب : أن يكون التقدير : ما يسأل زيد عن شىء فيجيب فيه بالنصب ، والتقدير : إلّا لم يجب فيه ، أى : قد يسأل فلا يجيب ، هذا معنى الكلام ونصبه على الجواب ، والوجه الثانى : أن يكون التقدير : ما

۱- ۴۱۲- البيتان للنابغه فى ديوانه (ص ۱۲۱) ، والكتاب (۳ / ۳۶) ، والردّ على النحاه (ص ۱۲۶) ، وشرح أبيات سيبويه (۲ / ۵۶) ، والمقتضب (۲ / ۲۱).

يسأل عن شيء فكيف يجيب فيه؟ أى : لو سئل لأجاب ، ووجه الرفع على العطف ، ما يسأل زيد عن شيء فيجيب فيه ، أى : ما يسأل عن شيء وما يجيب فيه ، وهو قبيح لأنّ ما لا يسأل عنه لا يجاب عنه ، ولكنه جائز مع قبحه ، يدخل فى النفى مع الأوّل.

وأما قولك : «ما يسأل زيد عن شيء فيخطئ فيه» فليس فيه إلّا النصب ، لأنّ وجه العطف فيه غير مستقيم ، ألا ترى أنّك لو قلت : ما يسأل عن شيء وما يخطئ فيه كان غير مستقيم ، فالابتداء به وقطعه عمّا قبله غير جائز ، فليس إلّا النصب على الجواب ، وفيه المعنيان اللّذان فى المسأله الأولى ، «ما يسأل زيد عن شيء فيخطئ فيه» بالنصب ، والتقدير إلّا لم يخطئ فيه ، أى : قد يسأل فلا يخطئ ، والوجه الآخر : ما يسأل زيد عن شيء فيخطئ فيه ، أى : فكيف يخطئ فيه ، أى : لو سئل لأخطأ.

المسأله العاشره

قولك : ما السبب فى قولهم فى النسب إلى طيّئ : طائىّ ، وما الأصل فى طيّئ ومن أىّ شيء اشتقاقه؟.

أمّا قولهم فى النسب إلى طيّئ : طائى فالنسب فى كلام العرب على ثلاثه أضرب : ضرب منه جاء مصروفا عن وجهه وحدّه شاذّا ، فسبيله أن يحفظ حفظا ويؤدّى ولا يقاس عليه ، وذلك قولهم فى النسب إلى العاليه : علوىّ وإلى الشتاء : شتوىّ وإلى الدّهر : دهرىّ وإلى الروح : روحانىّ وإلى درابجرد : دراوردىّ ، وإلى طيّئ : طائىّ ، وإلى الرّىّ : رازىّ وإلى مرو : مروزىّ بزياده الزاى ، وقد قيل : مروىّ على القياس ، وقالوا فى النسب إلى هذيل وفقيم كنانه : هذلىّ وفقمىّ ، والقياس : فقيمىّ وهذيلىّ ، وقالوا فى النسب إلى الباديه : بدوىّ وإلى البصره : بصرىّ بكسر الباء ، هذا قول سيبويه (۱) ، وقال غيره : بل قولهم : بصرىّ قياس لأنّه يقال للحجاره الرّخوه : بصره بفتح الباء وإلحاق هاء التأنيث ، وبصر بكسر الباء وحذف الهاء لغتان ، قالوا : ويلزم فى النسب حذف الهاء ، فإذا حذفت الهاء لزم كسر الباء ، وهذا مذهب حسن ، ومن ذلك قولهم فى النسب إلى الأفق (۲) : أفقىّ وإلى حروراء (۳) وهو موضع : حرورىّ وإلى جلولاء (۴) جلولىّ وإلى خراسان : خرّسىّ وخراسانىّ على القياس ، ثلاث لغات حكاها

۱- انظر الكتاب (۳ / ۳۷۴).

۲- انظر الكتاب (۳ / ۳۶۸).

۳- حروراء : قريه بظاهر الكوفه. (معجم البلدان ۲ / ۳۴۶).

۴- جلولاء : مدينه قديمه مشهوره بإفريقيا ، ولها حصن وعين ثره فى وسطها. (الروض المعطار فى خبر الأقطار (ص ۱۶۸).

سيبويه ، قال سيبويه (۱) : ومنه قولهم فى النسب إلى صنعاء صنعانىّ بالنون ، وكذلك قالوا فى النسب إلى بهراء (۲) وهى قبيله من قضاعه : بهرانىّ بالنون ، وإلى دستواء - مدينه - : دستوانىّ بالنون ، وقال أبو العباس المبرد : النون فى قولهم : دستوانىّ وبهرانىّ وصنعانىّ بدل من الهمزه ، كما أنها فى عطشان بدل من ألف التأنيث التى فى عطشى ، وألف عطشى بمنزله الألف الثانيه التى فى حمراء المبدل منها الهمزه لأنّه اجتمع ألفان ساكنان فأبدلت الثانيه همزه ، لأنّها لو حذفت صار الممدود مقصورا ، فهذا الضرب كثير من النسب جدّا فى كلامهم ، والعمل فيه على السماع ، وقد ذكر سيبويه أنّ قولهم فى النسب إلى طيّئ (۳) : طائىّ من هذا النوع ، وعندى أنّه مع ما ذكر سيبويه فرّوا فيه لو نسب إليه على القياس من اجتماع أربع ياءات وهمزه ، لأنّ فى طيّئ ياءين وهمزه ، وكانت تلحقه ياء النسب مثقله وهى ياءان ، وكان السبيل أن يقال : طيّئىّ ، فتجتمع أربع ياءات وهمزه وكسرتان ، فاستثقلوا ذلك فصرفوه إلى المحدود عن بابه ، فحذفوا الياء الأولى من طيّئ وهى ساكنه ، فوجب قلب الثانيه ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فقيل : طائىّ ، فهذا قياسه.

وضرب منه يأتى على القياس ، كقولهم فى النسب إلى بكر : بكرىّ وإلى علىّ : علوىّ وإلى فتى ورحى : فتوىّ ورحوىّ ، وما أشبه ذلك على شروطه ومقاييسه المذكوره فى حدّ النسب.

وضرب منه يأتى على لفظ فعّال أو فاعل ، كقولهم لصاحب الجمال : جمّال ، ولصاحب الحمر حمّار ، ولذى الدّرع : دارع ولذى النّبل : نابل ولذى التّمر : تامر ولذى اللّبن : لابن ، وهو مسموع ينقل ويحفظ.

فأمّا القول فى اشتقاق طيّئ فإنى لا أحفظ فيه شيئا عن أصحابنا إلّا ابن قتيبه ذكر على ما أخبرنا عنه أبو القاسم الصائغ أنّ (۴) «نقله الأخبار رووا أنّ طيّئا أول من طوى المناهل ، سمى بذلك وأنّ مرادا تمرّدت فسميت بذلك ، واسمها يحابر» قال : «ولا أرى كيف هذان الحرفان ، ولا أنا من هذا التأويل فيهما على يقين».

فأمّا اشتقاق مراد من التّمرّد فغير منكر لأنّ مرادا فعال من مرد فهو مارد وتمرّد فهو متمرّد ، واشتقاق مراد من التّمرّد غير بعيد ، وأمّا اشتقاق طيّئ من طويت فغير مستقيم ، لأنّ لام الفعل من طيّىء همزه ومن طويت ياء فهو خالف له وليس يجوز أن يكون طيّىء إلّا مشتقا ، والذى عندى فيه أنّ الطاءه الظله ، وحروف فائها وعينها ولامها موافقه لحروف طيّئ ، فيشبه أن يكون فيعلا من ذلك.

۱- انظر الكتاب (۳ / ۳۶۸).

۲- انظر الكتاب (۳ / ۳۶۸).

۳- انظر الكتاب (۳ / ۳۶۸).

۴- انظر الاشتقاق (ص ۳۹۸) ، وأدب الكتاب (ص ۶۴).

والناس فى الاشتقاق على ثلاثه مذاهب : فأمّا جمهور العلماء من أهل اللغه والنظر من الكوفيين والبصريين مثل الخليل وأبى عمرو وسيبويه والأخفش ويونس وقطرب والكسائىّ والفراء والأصمعى وأبى زيد وأبى عبيد وغيرهم على أنّ بعض الأسماء مشتق وبعضها غير مشتق ، وأهل الظاهر يذهبون إلى أنّ الكلام كله أصل فى بابه ، ليس شىء منه مشتقا من شىء ، فإن قيل : إنّ القطامىّ مشتق من القطم وهو الشّهوان للحم وغيره ، قالوا : بل القطم مشتق من القطامىّ ، وإن قيل لهم ، إنّ زهيرا من الأزهر وهو الأبيض قالوا : بل الأزهر من زهير وإن قيل لهم : إنّ الباتر فى صفات السيف من البتر وهو القطع قالوا : لا ، البتر من الباتر ، ومن صيّر أحد هذين أولى بأن يكون أصلا من صاحبه ، بل الكلام كله أصل فى بابه ، ويدفعون الاشتقاق أصلا ، وهؤلاء ليس ممّن يذهب مذهب أهل اللغه ، ولا يتعلق بأساليبها ، لأنّه ليس أحد من أهل اللغه يدفع الاشتقاق بوجه ولا سبب.

وقوم يذهبون إلى أنّ الكلام كله مشتق ، وهذا شىء لم ألق أحدا ممن يوثق بعلمه يقول به ، ولا قرأت فيه كتابا للمتقدمين مصنفا ، وإنّما هو قول شاذ يتعلق به بعض المتكلفين التحقق باللغه ، وبعض الناس يزعم أنّ أبا إسحاق الزجاج كان يذهب إليه ، ومعاذ الله من ذلك ، وإنّما دعاهم إلى هذا إملاء أبى إسحاق كتابه الكبير فى الاشتقاق ، وذلك أنّه توغل فى كثير منه وتقلّد فى كثير مما هو غير مشتق عند أهل اللغه أنّه مشتق ، فأمّا أن يعتقد أنّ الكلام كله مشتق فمحال لأنّه لا بدّ للمشتق من أصل يتناهى إليه غير مشتق ، وذكرت فى هذا الفصل رقعه أبى الحسن الصيمرى المتكلم إلى أبى بكر محمد بن الحسن بن دريد فى هذا المعنى وجوابها منه ، فأجبت أن أتحفك بهما ، لما فيهما من الفوائد من حسن سؤال السائل وإجابه المجيب فى الجواب.

كتب أبو الحسن الصيمرى إلى أبى بكر بن دريد : أنت أدام الله عزّك كهف الأدب ، وإليك مفزع أهله فيما أشكل من اللغه ، واستعجم من معانى العربيه ، وقد زعم قوم من أهل الجدل أنّ العرب تسمّت بأسماء تأدّت إليها صورها ولم يعرفوا هم معانيها وحقائقها ، فقيل لهم : أتعرفون ما تحت تلك الأسماء التى لم يعرفوا حقائقها ومجازها والاتساع فيها؟ فقالوا : لا هل يجوز عندك أن توقع العرب اسما على ما لا معنى تحته يعرفونه هم؟ وقالوا : إنّ العرب لم تدر ما الاستطاعه وما القدره وما القوه ، فما عندك فى ذلك؟ وتفضّل بتعريفنا هل فى كلامهم إذا قيل لأحدهم : بماذا استطعت قطع هذا الحبل وهذا الطّنب أو هذا اللحم أن يقول بسكين أو شفره أو

سيف؟ وهل يقولون : فلان قوىّ على فلان بماله أو بسيفه أو برمحه؟ وهل عندك أنّ قول الله عزّ وجلّ : (وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا) [آل عمران : ۹۷] ، أنّه أراد به الراحله والزاد دون صحه بدنه أو أراد به صحه بدنه والزاد والراحله؟ وأفتنا فى معنى قوله الله عزّ وجلّ : (وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِباطِ الْخَيْلِ) [الأنفال : ۶۰] ، هل القوه ورباط الخيل ممّا استطاعوه أو غير ذلك؟ وإن حضرك - أيّدك الله - شواهد من الشعر أو من مطلق كلام العرب بيّنت ذلك لنا وأتبعته مسؤولا بذكر ما قيل : إنّ العرب لم تعرف شيئا من حقائق الأعراض ، وهل جائز عليهم أن يسموا شيئا لا يعرفون حقيقته أم لا؟ ومننت به علينا إن شاء الله تعالى ، وأطال الله بقاءك وأدام عزك وتأييدك ، وأيد أهل الأدب بك وحرس نعمته عليك ومواهبه لديك.

فأجابه أبو بكر بن دريد : وقفت أدام الله عزك على متضمّن كتابك ، فأما المسأله الأولى فقد بينتها فى أول كتاب الاشتقاق ، وهى قول من زعم من أهل الجدل أن العرب تسمّت بأسماء تأدّت إليها صورها ، ولم تعرف العرب حقائقها ، وإنّما تعلّق هؤلاء الزاعمون بما ذكره اللّيث بن المظفر فى (كتاب العين) عن الخليل أنّه سأل أبا الدّقيش (۱) ما الدّقش؟ فقال : لا أدرى ، إنّما هى أسماء نسميها لا نعرف معناها ، وهذا جهل من اللّيث وادّعاء على الخليل ، وذلك أنّ العرب قد سمّت دقشا ثم حقّروه فقالوا : دقيش ، ثم صرّفوه من فعل إلى فنعل فسمّوا دنقشا وكل هذه أسماء ، فلو لم يكن للدّقش أصل فى كلامهم ولم يقفوا على حقيقته لم يجيئوا به مكبّرا ومحقّرا ومصرّفا من فعل إلى فنعل ، والدّقيش طائر أغبر أريقط معروف عندهم ، قال غلام من العرب ، أنشده يونس ومكوزه : [الرجز]

۴۱۳- (۲)يا أمّتاه واخصبى العشيّه

قد صدت دقشين وسندريّه

وليس قول الليث مقبولا على أبى عبد الرحمن الخليل بن أحمد نضّر الله وجهه ، والدليل على ذلك تخليط الليث فى كتاب العين واحتجاجه بالأشعار الضعيفه ، ثم بأشعار المولدين نحو أبى الشّمقمق ومن أشبهه.

وأما قولك أيّدك الله : أيجوز عندى أن توقع العرب اسما على ما لا معنى له؟

۱- أبو الدقيش القنانى الغنوى ، وذكره ابن النديم بالسين المهمله. (انظر الفهرست ص ۷۶). وهو أحد فصحاء الأعراب.

۲- ۴۱۳- الرجز بلا نسبه فى لسان العرب (دقش) ، وتاج العروس (دقش) ، والتنبيه والإيضاح (۲ / ۳۱۸).

فهذا خلف من الكلام ، ليس فى كلامهم كلمه جدّ ولا هزل إلّا وتحتها معنى من فنها ، ولو تكلف ذلك متكلف حتى يستقصيه لأوضح منه ما خفى ، فأمّا قولهم : إنّ العرب لم تدر ما الاستطاعه وما القدره وما القوه فكيف يكون ذلك وقد جاء فى الشعر الفصيح عن المطبوعين دون المتكلفين؟ قال عمرو بن معد يكرب : [الوافر]

۴۱۴- (۱)إذا لم تستطع شيئا فدعه

وجاوزه إلى ما تستطيع

وقال القطاميّ وهو حجه : [الوافر]

۴۱۵- (۲)أمور لو تدبّرها حليم

لهيّب أو لحذّر ما استطاعا

وهذا يكثر أدام الله تأييدك ، فأمّا القول فى أنّهم إذا قيل لأحدهم : بم استطعت قطع الحبل أو هذا الطّنب أن يقول : بسكين أو شفره أو سيف فللاستطاعه عندهم موضعان : موضع بفضل قوه وشده بطش ، وموضع بآله نحو : السيف والشفره وما أشبههما ، وفى الجمله أنّهم لا يؤمنون بالاستطاعه إلّا إلى الإنسان دون سائر الحيوان ، ولهم ترتيب فى لغتهم ، يقولون : فلان يستطيع أن يرقى هذا الجبل ، وهذا الجمل مطيق للسفر ، وهذا الفرس صبور على مماطله الحضر ، وكذلك قول الله عزّ وجلّ : (وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا) [آل عمران : ۹۷] ، إنّما قال : «استطاع» لمّا وقع الخطاب على «من» وهى تقع على من يعقل خاصه ، فلزم هذا الخطاب المستطيعين الحج بأىّ ضرب من الضروب كان مطلقا بزاد وراحله وصحه بدن وكيفما وجد السبيل إليه ، هكذا ظاهر الخطاب ومخرجه على مذاهب كلام العرب.

وأمّا قوله عزّ وجلّ : (وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّهٍ وَمِنْ رِباطِ الْخَيْلِ) [الأنفال : ۶۰] فليس المراد بالقوه هاهنا قوه الأجسام التى بها يكون بطشها وتصرّفها واقتدارها على ما تحاول ، لأنّ ذلك ليس إلى الناس الزياده فيه ولا النّقصان منه ، وإنّما الله يزيد فى قوى الأجسام وينقص منها كما يريد تبارك وتعالى ، وإنّما أريد به والله أعلم : وأعدّوا لهم ما استطعتم من قوه أى : من الأشياء التى تتقوّون بها على العدو من سلاح وآله وأصحاب وأنصار ، وغير ذلك ممّا تفلّون به غرب عدوكم وتعلون به عليهم ، وكذلك قوله : (وَمِنْ رِباطِ الْخَيْلِ) أى : وأعدّوا لهم من الخيل ما تتقوّون به عليهم ، وهذه القوه ورباط الخيل ممّا كانوا يستطيعون إعداده ويمكنهم ، فأمروا

---

۱ - ۴۱۴- الشاهد لعمرو بن معد يكرب فى ديوانه (ص ۱۴۵) ، وتاج العروس (زمع) و (طوع) و (ودع) ، والأصمعيات (ص ۱۷۵).

۲- ۴۱۵- الشاهد فى ديوانه (ص ۳۴) ، وطبقات فحول الشعراء (ص ۵۳۸).

بإعداده للعدوّ ليرهبوهم وليخيفوهم ، وهذا باب يطول جدا ، وفيما أومأت إليه دليل عما سواه مما يتصل به.

وأما سؤالك أيّدك الله عن مذاهب العرب فى العرض ، وهل كانوا عارفين به أم كيف سمّوا شيئا لا يعرفون حقيقته ، فقد ذكرت لك أيدك الله أنّه ليس فى كلامهم من اسم هزل ولا جدّ إلّا وتحته معنى من جنسه ، ولكنّهم لم يكونوا يذهبون بالعرض مذاهب المتفلسفه ولا طريق أهل الجدل ، وإن كان مذهبهم فيه لمن تدبّر مطابقا لغرض الفلاسفه والمتكلمين فى حقيقته ، وذلك أنّهم يذهبون بالعرض إلى أسماء منها : أن يضعوه موضع ما اعترض لأحدهم من حيث لم يحتسبه ، كما يقال : علّقت فلانه عرضا أى اعتراضا من حيث لم أقدّره ، قال الأعشى : [البسيط]

۴۱۶- (۱)علّقتها عرضا وعلّقت رجلا

غيرى وعلّق أخرى ذلك الرّجل

وقد يضعونه موضع ما لا يثبت فلا يدوم ، كقولهم : كان ذلك الأمر عن عرض ثم زال ، وقد يضعونه موضع ما يتصّل بغيره ويقوم به ، وقد يضعونه مكان ما يضعف ويقلّ ، فكأنّ المتكلمين استنبطوا العرض من أحد هذه المعانى فوضعوه لما قصدوا له ، وهو - إذا تأملته - غير خارج عن مذاهب العرب ، وكذلك الجوهر عند العرب ، إنما يشيرون به إلى الشىء النفيس الجليل ، فاستعمله المتكلمون فيما خالف الأعراض ، لأنّها أشرف منها ، وقد ولّدت أسماء فى الإسلام لم تكن العرب قبله عارفه بها ، إلّا أنّها غير خارجه عن معانى كلامها واستفاده معرفتها إذ كانت على أوضاعها والمعانى التى تعقلها ، وذلك نحو الكافر والفاسق والمنافق إنما اشتقاق الكافر من كفرت الشىء إذا سترته وغطيته ، والفاسق من فسقت الرّطبه إذا خرجت من قشرها ، واشتقاق المنافق من النّافقاء وهو أحد جحره اليربوع إلى كثير من ذلك يطول تعداده ، وكذلك فى كل زمان وأوان لا يخلو الناس فيه من توليد أسماء يحدث لها أسباب ، فيتعارفونها بينهم بكل لغه ولسان ، فليس هذا منكرا إذا كان ذلك غير خارج عن الأصول المتفق عليها والمعانى المعقوله بينهم ، وفيما ضمّنت من كتاب الاشتقاق ما يدلك على ما التمست الوقوف عليه من هذا النحو ، وهذا من القول كاف فى جواب ما سألت عنه ، وأطال الله بقاءك وأدام عزك وتأييدك ، وأتمّ نعمته عليك وعلى أهل العلم بك وفيك وعندك.

۱- ۴۱۶- الشاهد للأعشى فى ديوانه (ص ۱۰۷) ، وشرح التصريح (۱ / ۲۸۶) ، ولسان العرب (عرض) و (علق) ، وتاج العروس (علق) ، والمقاصد النحويه (۲ / ۵۰۴) ، وبلا نسبه فى أوضح المسالك (۲ / ۱۳۶).

المسأله الحاديه عشره

وهى آخر مسائلك ، وهى قولك : ما وزن أرطى وأفعى وأروى ، وهل هى على وزن أفعل أم الألف فى آخرها منونه؟

أمّا أرطى فللعرب فيها مذهبان : أكثرهم على أنّ الهمزه فى أوّلها أصليه ، والألف فى آخرها مزيده للإلحاق ، فتقديرها فعلى ملحق بفعلل نحو : جعفر وسلهب ، فالألف ألحقته بهذا البناء ، والدليل على ذلك قولهم : أديم مأروط إذا دبغ بالأرطى ، ولو كانت الهمزه مزيده وكان على وزن أفعل لقيل : أديم مرطىّ ، والأرطى جمع واحدتها أرطاه ، وهى شجره تدبغ بها العرب ، وذكر الجرمىّ أنّ من العرب من يقول : أديم مرطىّ ، فأرطى على هذا التقدير أفعل ، والهمزه فى أولها زائده ، فإذا سمّى بها مذكر على المذهب الأول وهو المشهور المعروف لم ينصرف فى المعرفه وانصرف فى النكره ، وإذا سمى بها فى المذهب الثانى مذكر لم ينصرف أيضا فى المعرفه وانصرف فى النكره ، فأمّا الآن فى موضعها وهى شجر فهى مصروفه للنكره ، فتقول : أرطاه وأرطى كما ترى مصروف واحده وجمعه لأنه نكره ، وذكر سيبويه (١) وغيره من النحويين أنّ الاسم إذا كان أربعه أحرف بهمزه فى أوله حكم عليها بالزياده ، نحو : أفكل وأيدع وما أشبه ذلك ، وإنّما ويحكم على الهمزه هاهنا بالزياده لكثره ما جاءت زائده فى هذا النحو مما يدل الاشتقاق على زيادتها فيه ، نحو : أحمر وأصفر وأخضر وأحمد وما أشبه ذلك ، فألحق ما لا اشتقاق له به إلا أسماء قام الدليل على أنّ الهمزه فى أوائلها أصليه ، وهى أرطى وإمّعه وأيصر.

فأمّا أرطى فقد مضى القول فيه ، وأمّا إمّعه (٢) فالدليل على أنّ الهمزه فى أولها أصليه أنّه ليس فى الكلام إفعله وإنّما هو فعّله مثل : دنّمه وهو القصير ، وأمّا أيصر فالدليل على ذلك أنّهم قالوا فى جمعه : إصار ، وهو كساء يحتشّ فيه ، قال الشاعر : [المتقارب]

٤١٧- (٣)[فهذا يعدّ لهنّ الغلى]

ويجمع ذا بينهنّ الإصارا

وأمّا أفعى فالهمزه فى أوّلها مزيده ووزنها أفعل ، إلّا أنّ للعرب فيها مذهبين ،

١- انظر الكتاب (٣ / ٢١٨).

٢- انظر الكتاب (٤ / ٤٠٧).

٣- ٤١٧- الشاهد للأعشى فى ديوانه (ص ١٠١) ، ولسان العرب (أصر) ، والمقتضب (٣ / ٣١٧) ، والمنصف (٢ / ١٨) ، وبلا نسبه فى المنصف (١ / ١١٣).

أكثرهم على أنّها اسم وليس بصفه ، وإذا كانت اسما وهى نكره وجب صرفها ، لأنّ ما كان على أفعل اسما فهو مصروف فى النكره ، نحو : أفكل وأيدع وأربع ، وإنّما يمتنع من الصرف فى المعرفه ، وأكثر العرب على صرف أفعى على هذا التقدير ، قال سيبويه (١) : أجدل للصقر وأخيل للطائر ، وأفعى ، الأجود فيها أن تكون أسماء فتصرف لأنها نكرات ، وقد جعلها بعضهم صفات ، فلم يصرفوها لأن ما كان على أفعل نعتا لم ينصرف فى معرفه ولا نكره ، نحو : أحمر وأصفر وأشقر ، فكذلك أجدل وأخيل وأفعى عند هؤلاء نعوت فلا يصرفونها : قال : واحتج هؤلاء بأن قالوا : إنما قيل له أجدل من الجدل وهو شده الخلق فصار أجدل عندهم بمنزله شديد ، وجعلوا أخيل أفعل من الخيلان للونه وهو طائر على جناحه لمعه مخالفه للونه ، وكذلك أفعى عندهم وإن لم يكن لها فعل ولا مصدر ، وكان امتناع أجدل وأخيل من الصرف وإلحاقه بالنعوت أقوى من ترك صرف أفعى لبيان الاشتقاق فى هذين ، وأنّه لا اشتقاق للأفعى ، والأجود فيها الصرف ، وذكر الجرمى أيضا أنّ أكثر العرب على صرف أفعى ، وقد ترك صرفها بعضهم ، والأفعى الأنثى والذكر أفعوان ، وأمّا أروى فوزنها فعلى ، والهمزه فى أولها أصليه ، والألف فى آخرها للتأنيث ، فهى بمنزله سكرى تمتنع من الصرف فى المعرفه والنكره.

فهذا منتهى القول فى المسائل التى ضمّنتها آخر كتابك والله المعين والموفق للصواب وهو حسبنا ونعم الوكيل.

رأى ابن خالويه فى تثنيه وجمع (البضع)

قال ابن خالويه فى مجموع له : كتب إلىّ سيّدنا الأمير سيف الدوله أطال الله بقاءه يوم جمعه وأنا فى الجامع : كيف يثنّى ويجمع البضع؟ فقلت : إنّه جرى فى كلامهم كالمصدر لم يثنّ ولم يجمع مثل البخل ، قال الله تعالى : (وَيَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبُخْلِ) [النساء : ٣٧] ، ولم يقل بالإبخال ، ولو جمعناه قياسا لقلنا : أبضاعا ، مثل : قفل وأقفال وخرج وأخراج لأنّ فعلا يجمع على أفعال.

من الفتاوى النحويه لابن الشجرى

قال ابن الشجرى فى (أماليه) (٢) : فى المجلس الثامن والخمسين : ذكر مسائل استفتيت فيها بعد ما استفتى المكنىّ بأبى نزار ، فجاء بخلاف ما عليه أئمّه النحويين

١- انظر الكتاب (١ / ١٢٢ ، و ٣ / ٢٢٤).

٢- انظر أمالى ابن الشجرى (٢ / ١١٦).

أجمعين ، وكذلك خالف العرب قاطبه فى كلمه أجمعوا عليها ، وأثبت خطه بما سنح له من هذيانه ، وأثبت بعده خطه الشيخ أبو منصور موهوب بن أحمد المعروف بابن الجواليقى.

نسخه الفتوى : ما تقول الساده النحويون أحسن الله توفيقهم فى قول العرب :

«يا أيّها الرجل» ، هل ضمه اللام فيه ضمه إعراب؟ وهل الألف واللام فيه للتعريف؟ وهل يأمل ومأمول وما يتصرف منهما جائز؟ وهل يكون «سوى» بمعنى غير؟.

نسخه جواب المكنىّ بأبى نزار :

الضمه فى اللام من قولهم : «يا أيّها الرجل» ضمه بناء وليست ضمه إعراب ، لأن ضمه الإعراب ، لا بدّ لها من عامل عامل يوجبها ، ولا عامل هنا يوجب هذه الضمه ، والألف واللام ليست هاهنا للتعريف ، لأنّ التعريف لا يكون إلّا بين اثنين فى ثالث ، والألف واللام هنا فى اسم المخاطب ، والصحيح أنّها دخلت بدلا من «يا» ، و (أىّ) وإن كان منادى فنداؤه لفظى ، والمنادى على الحقيقه هو الرجل ، ولمّا قصدوا تأكيد التنبيه وقدّروا تكرير حرف النداء كرهوا التكرير ، فعوضوا عن حرف النداء ثانيا «ها» فى «أيّها» وثالثا الألف واللام ، فالرجل مبنى بناء عارضا كما أنّ قولك : يا زيد يعلم منه أنّ الضمه فيه ضمه بناء عارض.

وأمّا أصل (يأمل) فلا يجوز لأنّ الفعل المضارع إذا كان على يفعل بضم العين كان بابه أنّ ماضيه على فعل بفتح العين ، وأمل لم أسمعه فعلا ماضيا ، فإن قيل : يقدّر أنّ «يأمل» فعل مضارع ولم يأت ماضيه كما أنّ «يذر» و «يدع» كذلك ، قلت : قد علم أنّ «يذر» و «يدع» على هذه القضيه جاءا شاذين ، فلو كان معهما كلمه أخرى شاذه لنقلت نقلهما ، ولم يجز أن لا تنقل ، وما سمعنا أن ذلك ملحق بما ذكرنا فلا يجوز يأمل ومأمول ، إلّا أن يسمعنى الثقه أمل خفيف الميم.

وأمّا «سوى» فقد نص على أنّها لا تأتى إلّا ظرف مكان ، وأنّ استعمالها اسما منصرفا بوجوه الإعراب بمعنى «غير» خطأ وكتب أبو نزار.

نسخه جواب الشيخ أبى منصور موهوب بن أحمد

ضمه اللام من قولك : «يا أيّها الرّجل» وشبهه ضمه إعراب ، ولا يجوز أن تكون ضمه بناء ، ومن قال ذلك فقد غفل عن الصواب ، وذلك أنّ الواقع عليه النداء «أىّ» المبنى على الضم لوقوعه موقع الحرف ، والرجل وإن كان مقصودا بالنداء فهو صفه

أىّ ، فمحال أن يبنى أيضا لأنّه مرفوع رفعا صحيحا ، ولهذا أجاز فيه أبو عثمان النصب على الموضع ، كما يجوز فى «يا زيد الظريف» ، وعله رفعه أنّه لمّا استمرّ الضم فى كل منادى معرفه أشبه ما أسند إليه الفعل ، فأجريت صفته على اللفظ فرفعت ، ومحال أن يدّعى تكرير حرف النداء مكان ها ومكان الألف واللام ، لأنّ المنادى واحد ، وإنما تقدّر الألف واللام بدلا من حرف النداء فيما عطف بالألف واللام نحو : «يا زيد والرجل» ، لأنّ المنادى الثانى غير الأول ، فيحتاج أن يقدر فيه حرف النداء ، فقد صارت الألف واللام هناك كالبدل منه ، وليس كذلك «يا أيّها الرجل» ، لأنه بمنزله «يا هذا الرجل» ، والألف واللام فيه للتعريف. وأما أمل يأمل فهو آمل والمفعول مأمول فلا ريب فى جوازه عند العلماء ، وقد حكاه الثقاه ، منهم الخليل وغيره ، والشاهد عليه كثير ، قال بعض المعمّرين : [مجزوء الكامل]

۴۱۸- (۱)المرء يأمل أن يعى

ش وطول عيش قد يضرّه

وقال الآخر : [المنسرح]

۴۱۹- (۲)ها أنذا آمل الخلود وقد

أدرك عقلى ومولدى حجرا

وقال كعب بن زهير : [البسيط]

۴۲۰- (۳)[أنبئت أن رسول الله أوعدنى]

والعفو عند رسول الله مأمول

وقال المتنبى وهو من العلماء بالعربيه : [الكامل]

۴۲۱- (۴)حرموا الذى أملوا [وأدرك منهم

آماله من عاد بالحرمان]

وأما «سوى» فلم يختلفوا فى أنّها تكون بمعنى «غير» ، وتكون أيضا بمعنى الشىء نفسه ، تقول : «رأيت سواك» أى : «غيرك» ، وحكى ذلك أبو عبيد عن أبى عبيده ، وقال الأعشى : [الطويل]

۴۲۲- (۵)[تجانف عن جوّ اليمامه ناقتى]

وما قصدت من أهلها لسوائكا

۱- ۴۱۸- الشاهد للنابغه الجعدی فی دیوانه (ص ۱۹۱) ، وأمالی القالی (۲ / ۸) ، والخزانه (۱ / ۵۱۴) ، وللنابغه الذبیانی فی الشعر والشعراء (ص ۱۵۹) ، ولیس فی دیوانه ، وهو للبید فی دیوانه (ص ۳۶۵).

۲- ۴۱۹- الشاهد للربیع بن ضبع الغزاری فی نوادر أبی زید (ص ۱۵۹) ، وأمالی القالی (۲ / ۱۸۵) ، والخزانه (۳ / ۳۰۸) ، وبلا نسبه فی المقتضب (۳ / ۱۸۳).

۳- ۴۲۰- الشاهد لکعب بن زهیر فی دیوانه (ص ۱۹) ، وطبقات فحول الشعراء (ص ۱۰۱).

۴- ۴۲۱- الشاهد للمتنبی فی دیوانه (ص ۴۱۵).

۵- ۴۲۲- الشاهد للأعشی فی دیوانه (ص ۱۳۹) ، والأضداد (ص ۴۴) ، والکتاب (۱ / ۶۴) ، وخزانه الأدب (۳ / ۴۳۵) ، والدرر (۳ / ۹۴) ، وشرح أبیات سیبویه (۱ / ۱۳۷) ، ولسان العرب (جنف) ، و (سوا) ، وبلا نسبه فی شرح المفصل (۲ / ۸۴) ، وفقه اللغه للصاحبی (ص ۱۵۴) ، والمقتضب (۴ / ۳۴۹) ، وهمع الهوامع (۱ / ۲۰۲).

أى لغيرك ، فهذه بمعنى غير ، وهى أيضا غير ظرف ، وتقدير الخليل لها بالظرف فى الاستثناء بمعنى مكان وبدل لا يخرجها عن أن تكون بمعنى غير ، وفيها لغات ، إذا فتحت مدّت لا غير ، وإذا ضمت قصرت لا غير ، وإذا كسرت جاز المدّ والقصر أكثر ، وما يحمل المتكلم بالقول الهراء إلا فشوّ الجهل ، وكتب موهوب بن أحمد.

قال ابن الشجرى : نسخه جوابى : الجواب والله سبحانه الموفق للصواب :

إنّ ضمه اللام فى قولنا : «يا أيّها الرجل» ضمه إعراب ، لأنّ ضمه المنادى المفرد المعرفه لها باطّرادها منزله بين منزلتين ، فليست كضمه حيث لأنّ ضمه حيث غير مطرده ، وذلك لعدم اطراد العله التى أوجبتها ، ولا كضمه زيد فى نحو : «خرج زيد» ، لأنّ هذه حدثت بعامل لفظىّ ، ولو ساغ أن توصف «حيث» لم يجز وصفها بمرفوع حملا على لفظها ، لأنّ ضمتها غير مطرده ولا حادثه عن عامل ، ولمّا اطّردت الضمه فى قولنا : يا زيد ، يا عمرو ، وكذلك اطردت فى النكرات المقصوده قصدها ، نحو يا رجل ، يا غلام إلى ما لا يحصى كثره ، تنزّل الاطّراد فيها منزله العامل المعنوى الرافع للمبتدأ من حيث اطردت الرفعه فى كل اسم ابتدئ به مجردا من عامل لفظى وجىء له بخبر ، كقولك : «زيد منطلق» «عمرو ذاهب» إلى ما لا يدركه الإحصاء ، فلمّا استمرّت ضمه المنادى فى معظم الأسماء كما استمرت فى الأسماء المعربه الضمه الحادثه عن الابتداء شبهتها العرب بضمه المبتدأ ، فأتبعتها ضمه الإعراب فى صفه المنادى فى نحو : «يا زيد الطويل» ، وجمع بينهما أيضا أنّ الاطّراد معنى كما أنّ الابتداء معنى ، ومن شأن العرب أن تحمل الشىء على الشىء مع حصول أدنى تناسب بينهما ، وحتى إنهم قد حملوا أشياء على نقائضها ، ألا ترى أنّهم قد أتبعوا حركه الإعراب حركه البناء فى قراءه من قرأ (الْحَمْدُ لِلَّهِ) [الفاتحه : ٢] بكسر الدال ، وكذلك أتبعوا حركه البناء حركه الإعراب فى قراءه من قرأ «الحمد لله» بضم اللام ، وكذلك أتبعوا حركه البناء حركه الإعراب فى نحو «يا زيد بن عمرو» فى قول من فتح الدال من زيد؟ وقد كان شافهنى هذا المتعدّى طوره بهذا الهراء الذى ابتدعه والهذاء الذى اختلقه واخترعه ، فقلت له : إنّ ضمه المنادى لها منزله بين منزلتين ، فقال منكرا لذلك : ما معنى المنزله بين المنزلتين؟ فجهل معنى هذا القول ، ولم يحسّ بأنّ هذا الوصف يتناول أشياء كثيره من العربيه ، كهمزه بين بين التى هى بين الهمزه والألف أو الهمزه والياء أو الهمزه والواو ، وكألف الإماله التى هى بين ألف التفخيم والياء ، وكالصاد المشربه صوت الزاى ، وكالقاف التى بين القاف الخالصه والكاف.

وأمّا قوله : إنّ الألف واللام هنا ليست للتعريف ، لأنّ التعريف لا يكون إلّا بين اثنين فى ثالث ، والألف واللام هنا فى اسم المخاطب ، والصحيح أنّها دخلت بدلا من يا فقول فاسد ، بل الألف واللام هنا لتعريف الحضره ، كالتعريف فى قولك : «جاء هذا الرجل» ولكنّها لمّا دخلت على اسم المخاطب صار الحكم للخطاب من حيث كان قولنا : «يا أيّها الرجل» معناه : يا رجل ، ولمّا كان الرجل هو المخاطب فى المعنى غلب حكم الخطاب ، فاكتفى باثنين لأنّ أسماء الخطاب لا يفتقر فى تعريفها إلى حضور ثالث ، ألا ترى أنّ قولك : «خرجت يا هذا» و «وانطلقت» و «لقيتك» ، و «وأكرمتك» لا حاجه به إلى ثالث؟ وليس كل وجوه التعريف تقتضى أن يكون بين اثنين فى ثالث ، ألا ترى أنّ ضمائر المتكلمين نحو : «أنا خرجت» و «نحن ننطلق» لا يوجب فى تعريفها حضور ثالث؟ فقد وضح لك بهذا أنّ قوله : «التعريف لا يكون إلّا بين اثنين فى ثالث» كلام ظاهر الفساد ، لأنّه أطلق هذا اللفظ على جميع التعاريف ، فتأمل سدّدك الله الفقره التى عمى عنها هذا الغبىّ ، عمّا صدرت به حتى خطّأ بجهله الأئمّه المبرزين فى علم العربيه المتقدمين منهم والمتأخرين ، ومن شواهد إعراب الرجل فى قولنا : «يا أيّها الرجل» نعته بالمضاف المرفوع فى قولك : «يا أيّها الرجل ذو المال» ، وعلى ذلك أنشدوا : [الرجز]

۴۲۳- (۱)يا أيّها الجاهل ذو التّنزّى

فهذا دليل على إعراب «الرجل» قاطع ، لأنّ الصفه المضافه فى باب النداء لا يجوز حملها على لفظ المبنى ، ولا تكون إلّا منصوبه أبدا ، كقولك : «يا زيد ذا المال» ، وقد عارضته بهذا الدليل الجلىّ الذى تناصرت به الروايات عن النحوى واللغوى ، فزعم أنّه لا يرفع هذه الصفه ، ولا ينشد إلّا «ذا التّنزّى» ، ولا يعتدّ بإجماع النحويين واللغويين على سماع الرفع فيها عن العرب ، فدلّ ذلك على أنّ هذا العديم الحسّ هو المقصود بالنداء فى قول القائل : «يا أيّها الجاهل ذو التّنزّى».

وأمّا قوله : «ولمّا قصدوا تأكيد التنبيه وقدّروا تكرير حرف النداء كرهوا التكرير ، فعوّضوا عن حرف النداء ثانيا ها وثالثا الألف واللام» فهذا من دعاويه الباطله ، لأنّه زاعم أنّ أصل «يا أيّها الرجل» : يا أىّ يا يا رجل ، فعوّضوا من يا الثانيه ها ومن الثالثه الألف واللام ، وليس الأمر على ما قاله وابتدعه من هذا المحال ، ولكن

۱- ۴۲۳- الرجز لرؤبه فى ديوانه (ص ۶۳) ، وشرح أبيات سيبويه (۱ / ۴۷۱) ، والكتاب (۲ / ۱۹۳) ، وشرح المفصّل (۶ / ۱۳۸) ، والمقاصد النحويه (۴ / ۲۱۹) ، وبلا نسبه فى جمهره اللغه (ص ۸۲۵) ، والمقتضب (۴ / ۲۱۸).

العرب كرهوا أن يقولوا : يـا الرجـل ومـا أشـبه ذلـك ، فيولوا حرف النـداء الألـف واللام ، فأدخلوا أىّ فجعلوها وصـله إلى نـداء المعارف بالألف واللام ، وألزموها حرف التنبيه عوضا لها ممّا منعته من الإضافه ، هذا قول النحويين ، فمن تكلّف غيره بغير دليل فهو مبطل ، فلا حاجه بنا إلى أن نقدّر أنّ الأصل : يا أىّ يا يا رجل ، فإنّه مع مخالفته لقول الجماعه خلف من القول يمجّه السـمع وينكره الطبع.

وأمّا قوله فى «أكل ويأمل» : إنّهما لا يجوزان عنده لأنّه لم يسمع فى الماضى منهما أمل خفيف الميم ، فليت شعرى ما الذى سمع من اللغه ووعاه حتى أنكر أن يفوته هذا الحرف؟ وإنما ينكر مثل هذا من أنعم النظر فى كتب اللغه كلها ، ووقف على تركيب أم ل فى كتاب العين للخليل بن أحمـد ، وكتاب الجمهره لأبى بكر بن دريـد والمجمل لأبى الحسـين بن فارس وديوان الأدب لأبى إبراهيم الفـارابى وكتـاب الصـحاح لأـبى نصـر إسـماعيل بن حماد الجوهرى النيسابورى ، وغير ذلك من كتب اللغه ، فإذا وقف على أمّهات كتب هذا العلم التى اسـتوعب كل كتاب منها اللغه أو معظمها فرأى أنّ هذا الحرف قد فات أولئك الأعيان ثم سمع قول كعب بن زهير (۱) : [البسيط]

والعفو عند رسول الله مأمول

سلّم لكعب وأذعن له صاغرا قميئا ، فكيف يقول من لم يتولّج سمعه عشره أسطر من هذه الكتب التى ذكرتها : «لم» أسمع «أمل» ولا أسلم أن يقال : مأمول»؟.

وأمّا قوله : إنه لا يجوز «يأمل» ولا مأمول إلّا أن يسمعنى الثقه «أمل» فنقول من لم يعلم بأنّهم قالوا : فقير ولم يقولوا فقر ، ولم يأت فعله إلّا بالزياده ، أفتراه ينكر أن يقال : فقير ، لأنّ الثقه لم يسمعه فقر؟ فلعله يجحد أن يكونوا قد نطقوا بفقير ، وقد ورد به القرآن فى قـوله تعـالى : (إِنِّى لِمـا أَنْزَلْتَ إِلَىَّ مِنْ خَيْرٍ فَقِيرٌ) [القصـص : ۴۲] ، وهـل إنكـار فقير إلّا كإنكار مأمول؟ بل إنكار فقير عنـده أوجب ، لأنّهم لم يقولوا فى ماضيه إلّا افتقر ، ومأمول قد نطقوا بماضيه بغير زياده.

وأمّا «سوى» فإنّ العرب استعملتها استثناء ، وهى فى ذلك منصوبه على الظرف بدلاله أنّ النصب يظهر منها إذا مدّت ، فإذا قلت : «أتانى القوم سواك» فكأنك قلت : أتانى القوم مكانك ، وكـذلك : «أخذت سواك رجلا» ، أى : مكانك ، واسـتدلّ الأخفش على أنّها ظرف بوصلهم الاسم الناقص بها فى نحو : «أتانى الذى سواك» ،

۱- مرّ الشاهد رقم (۱۵۰).

والكوفيون يرون استعمالها بمعنى غير ، وأقول : إدخال الجار عليها فى قول الأعشى (١) : [الطويل]

[تجانف عن جوّ اليمامه ناقتى]

وما قصدت من أهلها لسوائكا

يخرجها من الظرفيه ، وإنما استجازت العرب ذلك فيها تشبيها لها بغير من حيث استعملوها استثناء وعلى تشبيهها بغير ، قال أبو الطيب : [الكامل]

۴۲۴- (٢)أرض لها شرف سواها مثلها

لو كان مثلك فى سواها يوجد

رفع «سوى» الأولى بالابتداء ، وخفض الثانى ب فى فأخرجها من الظرفيه ، فمن خطّأه فقد خطّأ الأعشى فى قوله : «لسوائكا» ، ومن خطّأ الأعشى فى لغته التى جبل عليها ، وشعره يستشهد به فى كتاب الله تعالى ، فقد شهد على نفسه بأنّه مدخول العقل ضارب فى غمره الجهل وليس لهذا المتطاول إلى ما يقصر عنه ذرعه شىء يتعلق به فى تخطئه العرب إلّا قول الشاعر : [الطويل]

۴۲۵- (٣)حراجيج ما تنفكّ إلّا مناخه

على الخسف أو نرمى بها بلدا قفرا

فكلّ فاقره ينزلها بالعربيه يزفّ أمامها هذا البيت معارضا به أشعار الفحول من العرب العاربه ، وليس دخول إلّا فى هذا البيت خطّأ كما توهّم ، لأن بعض النحويين قدّر فى «ينفك» التمام ، ونصب «مناخه» على الحال ، فينفك هاهنا مثل منفكّين فى قول الله عزّ وجلّ : (لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتابِ وَالْمُشْرِكِينَ مُنْفَكِّينَ حَتَّى تَأْتِيَهُمُ الْبَيِّنَهُ) [البينه : ١] ، فالمعنى ما تنفصل عن جهد ومشقه إلّا فى حال إناختها على الخسف ، ورمى البلد القفر بها ، أى : تنتقل من شدّه إلى شدّه.

ومن العجب أنّ هذا الجاهل يقدم على تخطئه سلف النحويين وخلفهم ، وتخطئه الشعراء الجاهليين والمخضرمين والإسلاميين ، فيعترض على أقوال هؤلاء وأشعار هؤلاء بكلام ليس له محصول ، ولا يؤثر عنه أنّه قرأ مصنفا فى النحو إلا مقدمه

١- مرّ الشاهد رقم (١۵۴).

٢- ۴٢۴- الشاهد للمتنبى فى ديوانه (ص ۵٧) ، وخزانه الأدب (٣ / ۴٣۶).

٣- ۴٢۵- الشاهد لذى الرمه فى ديوانه (ص ١۴١٩) ، وتخليص الشواهد (ص ٢٧٠) ، وخزانه الأدب (٩ / ٢۴٧) ، وشرح شواهد المغنى (١ / ٢١٩) ، ولسان العرب (فكك) ، والمحتسب (١ / ٣٢٩) ، وهمع الهوامع (١ / ١٢٠) ، وبلا نسبه فى أسرار العربيه (ص ١۴٢) ، والجنى الدانى (ص ۵٢١) ، وشرح الأشمونى (١ / ١٢١) ، ومغنى اللبيب (١ / ٧٣) ، وهمع الهوامع (١ / ٢٣٠).

من تأليف عبد القاهر الجرجانى قيل : إنّها لا تبلغ أن تكون فى عشر أوراق ، وقيل : إنّه لا يملك من كتب النحو واللغه ما مقداره عشر أوراق ، وهو مع هذا يردّ بقحته على الخليل وسيبويه ، إنها لوصمه اتّسم بها زماننا هذا ، لا يبيد عارها ولا ينقضى شنارها ، وإنما طلب بتلفيق هذه الأهواس أن تسطر فتوى ، فيثبت خطه فيها مع خط غيره ، فيقال : أجاب أبو نزار بكذا وأجاب غيره بكذا ، فقد أدرك لعمر الله مطلوبه ، وبلغ مقصوده ، ولو لا إيجاب حق من أوجبت حقه والتزمت وفاقه واحترمت خطابه لصنت خطى ولفظى عن مجاوره خطه ولفظه.

قال ابن الشجرى فى المجلس الحادى والستين فى (أماليه) (١) :

ذكر أبو الفرج على بن الحسين الأصفهانى صاحب كتاب (الأغانى) حديثا رفعه إلى أبى ظبيان الحمانى قال : اجتمعت جماعه من الحى على شراب فتغنّى أحدهم بقول حسان : [الكامل]

٤٢٦- (٢)إنّ الّتى ناولتنى فرددتها

قتلت قتلت فهاتها لم تقتل

كلتاهما حلب العصير فعاطنى

بزجاجه أرخاهما للمفصل

فقال رجل منهم : كيف ذكر واحده بقوله : إنّ التى ناولتنى فرددتها ، ثم قال : كلتاهما حلب العصير ، فجعلها اثنتين؟ قال أبو ظبيان : فلم يقل أحد من الجماعه جوابا ، فحلف رجل منهم بالطلاق ثلاثا إن بات ولم يسأل القاضى عبيد الله بن الحسين عن تفسير هذا الشعر ، قال : فسقط فى أيدينا ليمينه ، ثم أجمعنا على قصد عبيد الله ، فحدثنى بعض أصحابنا السعديين قال : فيمّمناه نتخطّى إليه الأحياء فصادفناه فى مسجده يصلى بين العشاءين ، فلمّا سمع حسّنا أوجز فى صلاته ، ثم أقبل علينا فقال : ما حاجتكم؟ فبدر رجل منا فقال : نحن - أعزّ الله القاضى - قوم نزعنا إليك من طريق البصره فى حاجه مهمه فيها بعض الشىء ، فإن أذنت لنا قلنا ، فقال : قولوا ، فذكر يمين الرجل والشعر ، فقال : أما قوله : إن التىّ التى ناولتنى فإنه يعنى الخمر ، وقوله : قتلت أراد : مزجت بالماء ، وقوله : كلتاهما حلب العصير يعنى الخمر ومزاجها ، فالخمر عصير العنب ، والماء عصير السحاب ، قال الله تعالى : (وَأَنْزَلْنا مِنَ الْمُعْصِراتِ ماءً ثَجَّاجاً) [النبأ : ١٤] ، انصرفوا إذا شئتم.

١- انظر أمالى ابن الشجرى (٢ / ١٥٩).

٢- ٤٢٦- الشاهد هو البيت الأول وهو لحسان فى ديوانه (ص ١٢٤) ، واللسان (قتل) ، وأساس البلاغه (قتل) ، وتاج العروس (قتل) ، وبلا نسبه فى جمهره اللغه (ص ٤٠٧) ، ومقاييس اللغه (٥ / ٧٥) ، والمخصّص (١١ / ٨٨).

قال ابن الشجرى : وأقول : إنّ هذا التأويل يمنع منه ثلاثه أشياء :

أحدها : أنّه قال : كلتاهما ، وكلتا موضوعه لمؤنثين ، والماء مذكر والتذكير أبدا يغلّب على التأنيث كتغليب القمر على الشمس فى قول الفرزدق (١) : [الطويل]

[أخذنا بآفاق السماء عليكم]

لنا قمراها والنّجوم الطّوالع

أراد : لنا شمسها وقمرها ، وليس للماء اسم آخر مؤنث فيحمل على المعنى ، كما قالوا : «أتته كتابى فاحتقرها» لأنّ الكتاب فى المعنى صحيفه وكما قال الشاعر : [السريع]

٤٢٧- (٢)قامت تبكّيه على قبره

من لى من بعدك يا عامر

تركتنى فى الدّار ذا غربه

قد ذلّ من ليس له ناصر

كان الوجه أن يقول : ذات غربه ، وإنّما ذكّر لأنّ المرأه إنسان ، فحمل على المعنى.

والثانى : أنّه قال : أرخاهما للمفصل ، وأفعل هذا موضوع لمشتركين فى معنى ، وأحدهما يزيد على الآخر فى الوصف به ، كقولك : زيد أفضل الرّجلين ، فزيد والرجل المضموم إليه مشتركان فى الفضل ، إلّا أنّ فضل زيد يزيد على فضل المقرون به ، والماء لا يشارك الخمر فى إرخاء المفصل.

والثالث : أنّه قال فى الحكايه : فالخمر عصير العنب ، وقول حسان : حلب العصير يمنع من هذا لأنّه إذا كان العصير الخمر والحلب هو الخمر فقد أضفت الخمر إلى نفسها ، والشىء لا يضاف إلى نفسه.

والقول فى هذا عندى : أنّه أراد كلتا الخمرتين ، الصّرف والممزوجه حلب العنى فناولنى أشدهما إرخاء للمفصل.

قال ابن الشجرى فى المجلس الرابع والستين (٣) :

مسأله سئلت عنها : «المعلم والمعلمه زيد عمرا خير الناس إيّاه أنا» ، الجواب : أنّ المعلم مبتدأ والمعلمه معطوف عليه ، وهو يقتضى اسما فاعلا ويقتضى التعدى

١- مرّ الشاهد رقم (٤٠٤).

٢- ٤٢٧- البيتان بلا نسبه فى أمالى المرتضى (١ / ٧١) ، والإنصاف (٢ / ٥٠٧) ، وسمط اللآلى (١ / ١٧٤) ، وشرح المفصّل (٥ / ١٠١) ، ولسان العرب (عمر).

٣- انظر أمالى ابن الشجرى (٢ / ٢٠٩).

إلى ثلاثه مفاعيل ، كما يقتضى ذلك فعله الذى هو أعلم ، فزيد فاعله والهاء المفعول الأول ، و «عمرا» الثانى و «خير الناس» الثالث ، و «إياه» ضمير مصدره الذى هو الإعلام أضمره وإن لم يجر له ذكر ، لأنّ المصدر يحسن إضماره إذا ذكر فعله أو اسم فاعله كقوله : [الوافر]

۴۲۸- (۱)إذا نهى السّفيه جرى إليه

[وخالف والسّفيه إلى خلاف]

وقولك : «أنا» خبر المبتدأ الذى هو المعلم ، والمعلمه وإن كان عطفا على المعلم فإنه هو المعلم لأنه وصف له ، فلذلك كان أنا خبرا عنهما معا والتقدير : المعلم المعلمه زيد عمرا خير النّاس أنا.

مسأله نحويه لابن السيد البطليوسى

قال الإمام أبو محمد بن السيّد البطليوسىّ فى (كتابه المسائل والأجوبه) :

جمعنى مجلس مع رجل من أهل الأدب ، فنازعنى فى مسأله من مسائل النحو ، ثم دبّت الأيام ودرجت الليالى ، وأنا لا أعيرها فكرى ولا أخطرها على بالى ، ثم اتّصل بى أنّ قوما يتعصّبون له ويقرظونه يعتقدون أنى أنا المخطئ فيها دونه ، فرأيت أن أذكر ما جرى بيننا فيها من الكلام ، وأزيد ما لم أذكره وقت المنازعه والخصام ، ليعلم من المزجى البضاعه وبالله التوفيق.

كان مبتدأ الأمر أنّ هذا الرجل المذكور قال لى : إنّ قوما من نحويى سرقسطه اختلفوا فى قول كثير : [الطويل]

۴۲۹- (۲)وأنت التى حبّبت كلّ قصيره

إلىّ وما تدرى بذاك القصائر

عنيت قصيرات الحجال ولم أرد

قصار الخطا شرّ النّساء البحاتر

فقال بعضهم : البحاتر مبتدأ وشرّ النساء خبره ، وقال بعضهم : يجوز أن يكون شرّ النساء هو المبتدأ والبحاتر خبره ، وأنكرت أنا هذا القول وقلت : لا يجوز إلّا أن

۱- ۴۲۸- الشاهد لأبى قيس بن الأسلت الأنصارى فى إعراب القرآن (ص ۹۰۲) ، وأمالى المرتضى (۱ / ۲۰۳) ، والإنصاف (۱ / ۱۴۰) ، وخزانه الأدب (۳ / ۳۶۴) ، والخصائص (۳ / ۴۹) ، والدرر (۱ / ۲۱۶) ، وشرح ديوان الحماسه للمرزوقى (ص ۲۴۴) ، ومجالس ثعلب (ص ۷۵) ، والمحتسب (۱ / ۱۷۰) ، وهمع الهوامع (۱ / ۶۵).

٢- ٤٢٩- البيتان لكثير عزه فى ديوانه (ص ٣٦٩) ، وإصلاح المنطق (ص ١٨٤) ، وجمهره اللغه (ص ٧٤٣) ، والدرر (١ / ٢٨٢) ، ولسان العرب (بهتر) و (قصـر) ، والمعانى الكبير (ص ٥٠٥) ، وبلا نسـبه فى أسرار العربيه (ص ٤١) ، وشرح المفصّل (٦ / ٣٧) ، وهمع الهوامع (١ / ٨٦).

يكون البحاتر هو المبتدأ وشرّ النساء هو الخبر ، فقلت له : الذى قلت هو الوجه المختار وما قاله النحوىّ الذى حكيت عنه جائز غير ممتنع ، فقال : وكيف يصح ما قال؟ وهل غرض الشاعر إلّا أن يخبر أنّ البحاتر شرّ النساء؟ وجعل يكثر من ذكر الموضوع والمحمول ، ويورد الألفاظ المنطقيه التى يستعملها أهل البرهان ، فقلت له : أنت تريد أن تدخل صناعه المنطق فى صناعه النحو ، وصناعه النحو تستعمل فيها مجازات ومسامحات لا يستعملها أهل المنطق ، وقد قال أهل الفلسفه : يجب أن تحمل كل صناعه على القوانين المتعارفه بين أهلها ، وكانوا يريدون أنّ إدخال بعض الصناعات فى بعض إنما يكون من جهل المتكلم أو عن قصد منه للمغالطه واستراحه بالانتقال من صناعه إلى أخرى. إذا ضاقت عليه طرق الكلام ، وصناعه النحو قد تكون فيها الألفاظ مطابقه للمعانى ، وقد تكون مخالفه لها إذا فهم السامع المراد ، فيقع الإسناد فى اللفظ إلى شىء وهو فى المعنى مسند إلى شىء آخر إذا علم المخاطب غرض المتكلم وكانت الفائده فى كلا الحالين واحده ، فيجيز النحويون فى صناعتهم : «أعطى درهم زيدا» ، ويرون أنّ فائدته كفائده قولهم : «أعطى زيد درهما» ، فيسندون الإعطاء إلى الدرهم فى اللفظ ، وهو مسند فى المعنى إلى زيد ، وكذلك يجيزون : ضرب بزيد الضرب (١) ، وخرج بزيد اليوم ، وولد لزيد ستون عاما (٢) ، وقد علم أنّ الضرب لا يضرب واليوم اتّكالا على فهم السامع ، وليس هذا لضروره شاعر ، بل هو للمعانى ، لأن الإسناد وقع فيها إلى شىء وهو فى المعنى إلى شىء آخر اتّكالا على فهم السامع ، وليس هذا لضروره شاعر ، بل هو كلام العرب الفصيح المتعارف بينها فى محاوراتها ، وهذا أشهر عند النحويين من أن يحتاج فيه إلى بيان ، وممّا يبين هذا أنّ النحويين قد قالوا : إذا اجتمعت معرفتان جعلت أيتهما شئت الاسم وأيتهما شئت الخبر ، فتقول : «كان زيد أخاك» ، و «كان أخوك زيدا» (٣) ، فإن قال قائل : الفائده فيهما مختلفه ، لأنّه إذا قال : «كان زيد أخاك» أفادنا الأخوّه ، وإذا قال : «كان أخوك زيدا» أفادنا أنّه زيد ، فالجواب : أنّ هذا جائز صحيح لا ينازع فيه منازع ، ويجوز أيضا أن يقال : «كان أخوك زيدا» والمراد : كان زيد أخاك ، فيقع الإسناد فى اللفظ إلى الأخ وهو فى المعنى إلى زيد ، والدليل على ذلك أنّ القرّاء قرؤوا : (فَما كانَ جَوابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قالُوا) [النمل : ۵۶] ، برفع الجواب ونصبه ، فتاره يجعلون الجواب الاسم والقول الخبر ، وتاره يجعلون القول هو الاسم والجواب الخبر ،

۱- انظر شرح المفصل (۷ / ۷۳).

۲- انظر الكتاب (۱ / ۲۳۳ ، ۲۸۲).

۳- انظر شرح المفصّل (۷ / ۹۵).

وليس يشك أحد أنّ الغرض فى كلتا القراءتين واحد وأنّ الإخبار فى الحقيقه إنما هو عن الجواب ، وكذلك قوله تعالى : (فَكانَ عاقِبَتَهُما أَنَّهُما فِي النَّارِ) [الحشر : ١٧] ، قرئ برفع العاقبه ونصبها ، ولا فرق بين الأمرين عند أحد من البصريين والكوفيين ، وكذلك قول الفرزدق : [الطويل]

۴۳۰- (۱)لقد شهدت قيس فما كان نصرها

قتيبه إلّا عضّها بالأباهم

ينشد برفع النصر ونصب العضّ ، وبرفع العضّ ونصب النصر ، والفائده فى الأمرين جميعا واحده ، وكذلك قول الآخر : [الطويل]

۴۳۱- (۲)وقد علم الأقوام ما كان داؤها

بثهلان إلّا الخزى ممّن يقودها

ينشد برفع الداء ونصب الخزى وبنصب الداء ورفع الخزى ، والفائده فيهما جميعا واحده ، وإنّما تساوى ذلك لأنّ المبتدأ هو الخبر فى المعنى ، وممّا يبيّن ذلك بيانا واضحا أنّ القائل إذا قال : «شرّ النّاس الفاسق» أو قال : «الفاسق شرّ النّاس» فقد أفادنا فى كلا الحالين فائده واحده ، وكذلك إذا قال : «أبوك خير النّاس» ، فائدته كفائده قوله : «خير النّاس أبوك» ، لا يمكن أحدا أن يجعل بينهما فرقا ، ويشهد لذلك قول زهير : [الوافر]

۴۳۲- (۳)وإمّا أن يقولوا قد أبينا

فشرّ مواطن الحسب الإباء

فهذا البيت أشبه الأشياء ببيت كثير ، وقد جعل زهير «شرّ» هو المبتدأ والإباء هو الخبر ، وإنّما غرضه أن يخبر أنّ الإباء هو شرّ مواطن الحسب ، ولا يجوز لزاعم أن يزعم أنّ الإباء هو المبتدأ وشرّ خبره ، لأنّ الفاء لا يجوز دخولها على خبر المبتدأ ، إلّا أن يتضمّن المبتدأ معنى الشرط ، ألا ترى أنّه لا يجوز : «زيد فقائم» ، وكذلك من رواه «وشرّ مواطن» ، بالواو لأنّ الواو لا تدخل على الأخبار ، لا يجوز : «زيد وقائم» ، وممّا يبيّن لك تساوى الأمر عند النحويين باب الإخبار بالذى وبالألف واللام ، فمن تأمّل قول النحويين فيه رأى ما قلناه نصا ، لأن القائل إذا سأل فقال : أخبرنى عن زيد من قولنا : قام زيد فجوابه عند النحويين أجمعين أن يقال : الذى قام زيد ، والقائم زيد ، ألا ترى أنّ المجيب قد جعل زيدا خبرا؟ وإنّما سأل السائل أن يخبر عنه ولم

۱- ۴۳۰- الشاهد للفرزدق فى ديوانه (ص ۳۳۱) ، ولسان العرب (بهم) ، وبلا نسبه فى المقتضب (۴ / ۹۰).

۲- ۴۳۱- الشاهد لمغلس الأسدى فى شرح أبيات سيبويه (۱ / ۲۷۸) ، وبلا نسبه فى الكتاب (۱ / ۹۱) ، وشرح المفصّل (۷ / ۹۶) ، والمحتسب (۲ / ۱۱۶).

۳- ۴۳۲- الشاهد لزهير فى ديوانه (ص ۷۴) ، وبلا نسبه فى المخصّص (۱۶ / ۲۶).

يسأله أن يخبر به ، فلو جاء الجواب على حدّ السؤال لقال : زيد الذى قام ، وزيد القائم ، وباب الإخبار كله مطّرد على هذا ، وإنّما جاز ذلك عندهم لأنّ الفائده فى قولك : «الذى قام زيد» كالفائده فى قولك : «زيد الذى قام» وكذلك الفائده فى قولك : «زيد القائم» كالفائده فى قولك : «القائم زيد» ، ولو لا أنّ الأمرين عندهم سواء لما جاز هذا ، ومن أظرف ما فى هذا الأمر أنّ جماعه من النحويين لا يجيزون تقديم خبر المبتدأ عليه إذا كان معرفه ، فلا يجيزون أن يقال : «أخوك زيد» والمراد : زيد أخوك ، واحتجّوا بشيئين :

أحدهما : أن المعرفتين متكافئتان ، ليست إحداهما أحقّ بأن يسند إليها من الأخرى ، وليس ذلك بمنزله المعرفه والنكره إذا اجتمعتا.

والحجه الأخرى : أنّه يقع الإشكال فلا يعلم السامع أيّهما المسند وأيّهما المسند إليه ، فلمّا عرض فيهما الإشكال لم يجز التقديم والتأخير ، وكان ذلك بمنزله الفاعل والمفعول إذا وقع الإشكال فيهما لم يجز تقديم المفعول ، كقولك : «ضرب موسى عيسى» ، وهذا قول قوى جدّا ، غير أنّ النحويين كلهم لم يتفقوا عليه ، فعلى مذهب هؤلاء لا يجوز أن يكون «شرّ النساء» خبرا مقدما بوجه من الوجوه ، فإن كان هؤلاء القوم يريدون صناعه النحو فهذا ما توجبه صناعه النحو ، وإن كانوا يريدون صناعه المنطق فقد قال جميع المنطقيين لا أحفظ فى ذلك خلافا بينهم : إنّ فى القضايا المنطقيه قضايا تنعكس ، فيصير موضوعها محمولا ومحمولها موضوعا ، والفائده فى كلا الحالين واحده ، وصدقها وكيفيتها محفوظان عليها ، قالوا : فإذا انعكست ولم يحفظ الصدق والكيفيه سمّى ذلك انقلاب القضيه لا انعكاسها ، ومثال المنعكس من القضايا قولنا : «لا إنسان واحد بحجر» ، ثم نعكس فنقول : «لا حجر واحد إنسان» ، فهذه قضيه قد انعكس موضوعها محمولا ومحمولها موضوعا ، والفائه فى الأمرين جميعا واحده ، ومن القضايا التى لا تنعكس قولنا : «كلّ إنسان حيوان» ، فهذه قضيه صادقه ، فإن صيّرنا موضوعها محمولا ومحمولها موضوعا ، فقلنا : «كلّ حيوان إنسان» عادت قضيه كاذبه ، فهذا يسمونه انقلابا لا انعكاسا ، وبالله التوفيق.

مسأله نحويه من كتاب (المسائل) للبطليوسى

سأل سائل أدام الله عزك من بقى عندنا من طلبه النحو عن مسأله وقعت ، وهى : إذا سمّيت رجلا بالألف من ما كيف يكون بناء الاسم من ذلك وصورته فى الخطّ؟ فجاوب عن ذلك المسؤول بما هذه نسخته :

تأمّلت - أعزّك الله - هذا السؤال ، والقياس النحوى يقتضى أن لا يشترط التسميه بحرف ساكن مثل هذا ، إذ لا بد من أن يبنى الاسم عليه ، وأن يكون الحرف المذكور أوّل ذلك الاسم ، فإن كان كما شرط ساكنا فلا بد من تحريكه ليتوصل إلى النطق به ، فيختلّ الحرف الساكن على حاله التى كان يجب أن لا يغير عنها فى التسميه به لئلا تشتبه التسميه بما سمى به من حرف متحرك ، مثل ذلك كمن قال : سمّ لى رجلا بالألف من إكرام أو ما كان مثله إن قلنا : إنّ الحرف الساكن المذكور يحرك بالفتح ، فلهذا كان ينبغى أن تمتنع التسميه بالألف من «ما» ، وإن قلنا : إنه يجوز أن يسمّى رجل بالألف من «ما» فإنما ذلك على ضرب من قياس النحو أيضا ومجارى التعليل فيه ، فينبغى على تجويز ذلك أن تحرّك الألف الساكنه من «ما» بالفتح لما سنذكره بعد إن شاء الله تعالى ، فتصير همزه مفتوحه ، ثم يزاد عليها من جنسها ألف وهمزه ليكون الاسم من ذلك مبنيّا على أقلّ حروف الأسماء الأعلام المتمكّنه ، وذلك ثلاثه أحرف ، كما قالوا : إذا سمّيت رجلا بالسين من «سوف» ، فإنّك تزيد على السين ألفا وهمزه ليكون الاسم على أقل البناء فى المتمكّن العلم كما قلنا ، فتقول : «جاءنى ساء» و «رأيت ساء» و «مررت بساء» ، وكذلك فعلنا فى مسألتنا لمّا حرّكنا الألف الساكنه من «ما» بالفتح لما نذكره بعد ، وصارت همزه مفتوحه زدنا على الهمزه ألفا وهمزه من جنسها ليكمل البناء الأقل المذكور ، فجاء على وزن بكر فنقول منه فى الرفع «جاءنى أا أ» وفى النصب : «رأيت أا أ» وفى الخفض : «مررت ب أا إ» ، فهذا بناؤه وصورته فى الخط ، وإن شئت كتبته بالعين وأسقطت الثالثه التى هى عين الوزن استخفافا ، لئلا يجتمع ثلاث ألفات فى كلمه واحده ، فإن قيل : فكيف استجزت إسقاط هذه الألف من مثل هذا الاسم وأنت قد بنيته على ثلاثه أحرف ، وهو أقل البناء فقد أخللت ببنائك فى الخط؟ فالجواب : أنّا وجدنا مثل هذا الاسم من الوزن والتمكّن قد أسقط منه ألف عين الوزن فى الخط ، وأبقوه على حرفين ، وذلك الاسم أل ، فقد اتفقوا فى المصحف وغيره على كتبه بألف واحده ، وكان فيه ألفان ، إذ وزنه أا ل فسهّلوا الهمزه الوسطى ثم أسقطوها فبقى من الاسم حرفان ، وإنما استجازوا مثل ذلك لدلاله الباقى على الذاهب ، وطلبا للاختصار الذى كلام العرب مبنىّ عليه ، ولذلك جوّزنا نحن كتب أا إ بالعين قياسا على ذلك ، وإنا قلنا : إنّ تحرّك الألف الساكنه من «ما» بالفتح لأنّها لمّا كانت أول الاسم ساكنه ، واحتاجت إلى حركه ليتوصل إلى النطق بها ، كانت الفتحه أولى بها من الكسره والضمّه ، لأنّ الألف تتولّد من الفتحه إذا أشبعت ، وتنقلب بسببها إذا كانت بعدها حركه على ياء أو واو ، نحو : قال ونام ، فكانت الفتحه أولى بتحريك الألف من

غيرها لذلك ، وأيضا فهذه الألف المسمّى بها من «ما» قد صارت أولا وأصلا وفاء الوزن من هذا الاسم ، فصارت كألف أخ وأب وهما ألفا قطع ، وأصل حركه ألف القطع الفتح إلّا ما شذّ لمعنى ، وأيضا فلا تكسر وتصح من الألفات السواكن عند الحاجه إلى ألف الوصل ، وهذه الألف ليست كذلك ، فصحّ بذلك كله ما قلنا. وفى هذا اللّمع كفايه فيما قصدته ، فهذا أدام الله تأييدك نصّ الجواب ، وما كان من الواجب أن يكتب مثل هذا الجواب لمثلك إلا نص السؤال مجردا ، إلّا أنه تعيّن كتب السؤال والجواب لأمر وقع ، وذلك أنّه وقف على هذا السؤال والجواب رجل ينتمى إلى علم النحو ، فقال : إن هذا الجواب ناقص عمّا يجب ، وزعم أنّ على المسؤول فى هذه المسأله أن يجاوب فيها على كل وزن جاء فى كلام العرب من الثلاثيه إلى السباعيه ، وزعم أنه يجوز أن يسمّى بالألف من ما رجل فيبنى منه الاسم على كل وزن حتى على وزن اشهيباب ، وأن لا يقتصر فى التسميه به على أقل الأوزان المتمكنه ، بل يجوز على كل وزن ، وعضّد قوله بأن قال : ابن لى من ألف ما مثال جحمرش لصح البناء على ذلك المثال وغيره ، وهذا فيما رأينا خلاف مقاييس النحو ونحن واقفون عند قليل علمنا منه ، لا تتجاوز قول هذا المدعى إلّا عن دليل واضح نميل إليه ، أو هدى من مثلك نعوّل عليه ، فعسى أدام الله تأييدك أن تمنّ بالوقوف على هذه الجمله ، وتتطوّل على الجميع بإشاره كافيه منك إلى ما يجوز من هذا كله ، والله يبقيك للعلوم تحييها وللقلوب تكشف عنها وتجلوها بحوله وطوله.

الجواب : وقفت على سؤال السائل وإجابه المجيب واعتراض المعترض ، والذى تقتضيه صناعه النحو والتصريف أنّه إذا سمى بحرف من الحروف لزم أن يزاد عليه حتى يبلغ بصيغته أقل ما تكون عليه صيغ الأسماء المتمكنه ، وذلك ثلاثه أحرف ، ويزاد على كل حرف حرف من نوعه ، فيقال فى ما : ماء وفى لا : لاء وفى لو : لوّ وفى إى : إىّ ، وإنما فعل النحويون ذلك لأنهم رأوا العرب قد فعلت مثل ذلك فيما أعربته وصيّرته اسما من هذه الحروف ، ألا ترى قول النّمر بن تولب : [المديد]

۴۳۳- (۱)علقت لوّا تكرّره

إنّ لوّا ذاك أعيانا

وقال القطامى : [الوافر]

۴۳۴- (۲)ولكن أهلكت لوّ كثيرا

وقبل اليوم عالجها قدار

۱- ۴۳۳- الشاهد لنمر بن تولب فى ديوانه (ص ۳۹۳) ، وبلا نسبه فى سرّ صناعه الإعراب (۲ / ۷۸۷) ، ولسان العرب (إمالا) ، والمقتضب (۱ / ۲۳۵).

۲- ۴۳۴- الشاهد ليس فى ديوانه ، وهو بلا نسبه فى لسان العرب (إمّالا).

وإن أراد مريد أن يسمّى من حرف قد سمّى به مثل جعفر أو جحمرش ونحوهما من أمثله كلام العرب كان له ذلك.

وأما قول المعترض : إن جواب المجيب لا يصح ولا يكمل حتى يتكلّف أن يصوغ من الحرف الذى يسأل عنه على جميع أوزان كلام العرب فإنّه تعسّف وغير لازم ، إلّا أن يشترط عليه السائل ذلك فى مسألته ، وأما التسميه بالألف من ما ولا فقد ذكر ذلك ابن جنى ، وفيه خلاف لما قاسه هذا المجيب عن المسأله ، فقال إذا أردت أن تصيّر الألف من «لا» اسما زدت على الألف ألفا ثانيه ، فتجتمع ألفان ساكنتان فتحرك الأولى منهما بالكسر لالتقاء الساكنين ، فتنقلب الثانيه ياء بانكسار ما قبلها فتصير إى ، ولا يكون اسم متمكن على حرفين الثانى منهما حرف لين ، فتزيد على الياء ياء أخرى وتدغم الأولى فيها ، فتقول : إىّ ، كما تقول إذا صيّرت فى الخافضه اسم رجل : رفىّ.

قال ابن جنى (۱) : وإن بنيت من هذه الكلمه فعلا على حدّ قولك : كوّفت كافا وقوّفت قافا وسيّنت وعيّنت عينا لزمك أن تقول : أوّيت ألفا. قال : وإنّما جعلنا قياس عين هذه الكلمه أن تكون واوا دون أن تكون ياء لأنّا لمّا زدنا على الألف ألفا واحتيج إلى زياده حرف ثالث ليتم الاسم ثلاثه أحرف صارت الألف المزيده واقعه موقع عين الفعل ، وإذا كانت الألف المجهوله ثانيه عينا أو فى موضع العين وجب على ما وصّانا به سيبويه أن نعتقد فيها أنها منقلبه عن واو ، حملا على باب طويت وشويت لأنه أكثر من باب حييت وعييت ، فصارت إىّ كأنها من باب رقىّ وسىّ ونحوهما مما عينه واو ، فكما أنّك لو بنيت من القىّ والسّىّ فعّلت لقلت : قوّيت وسوّيت ، فأظهرت العينين واوين ، فكذلك تقول فى فعّلت من إىّ التى أدّى إليها القياس : أوّيت.

فهذه مسأله قد كفانا ابن جنى فيها التعب وأرانا وجه القياس فيها ، فينبغى لمن أراد أن يصوغ منها مثالا على بعض أمثله كلام العرب أن يجريها مجرى أوى يأوى ، ويركب على ذلك قياسه ، فيقول فى مثال جعفر منها : أيّا وفى مثال سفرجل : أويّا وفى مثال جحمرش : أيّنى وفى مثال إوزّه : إيّاه ، ونحو ذلك ، وبالله التوفيق.

مسائل أخرى سئل عنها البطليوسى

اشاره

وردت من الشعر منظومه فى أبيات من شعر ، وهى : [الطويل]

۱- انظر المنصف (۲ / ۱۵۴).

جوابك يا ذا العلم إنّى لسائل

عن أشياء من ذا النّجو تخفى وتعظم

فأورد عليها من كلامك شافيا

تبيّن به كلّ البيان وتفهم

فمثلفك للإفهام يدعى وترتجى

فوائده إن جلّ أو عنّ مبهم

علام تعلّ الشىء علّه غيره

فتسقمه وهو الصّحيح المسلّم

ويبرأ إن أضحى سواه مسلّما

من إعلاله وهو العليل المسقّم

وما القول فى «لا بأس» إن يك معربا

فحذفك للتنوين نكر معظّم

وإن يك مبنيّا فقولك نصبه

بلا خطإ يحصى عليك ويرسم

وإن يك مبنيّا لديك ومعربا

فذا النّكر أدهى فى النفوس وأعظم

فبرّد غليلا فى نفوس كأنّها

طيور ظماء حول علمك حوّم

ولم صرفوا ما كان وصفا مؤنّثا

كعاقله والوصف بالمنع يحكم

ولم يصرفوه اسما لذات معرّفا

وذلك بطل يبطل الباب معظم

أيصرف والتأنيث فيه محقّق

ويمنعه إن كان لغوا ويحرم

فقرطس بسهم العلم أغراض مطلبى

ولا تك فيه الظّنّ بالغيب ترجم

جواب المسأله الأولى

فأجاب أبو محمد بن السيّد رحمه الله : [الطويل]

سألت لعمرى عن مسائل تقتضى

جوابا وتفهيما لمن يتعلّم

لأنّ اطرّاد الحكم ليس بلازم

إذا أوجبته علّه ليس تلزم

وقد أوجبوه فى مواضع جمّه

بلا عله تقضى بذاك وتحكم

سوى علقه لفظيّه وتناسب

خفىّ يراه الماهر المتقدّم

لأنّ تصاريف الكلام شبيهه

بنشئ فروع عن أصول تقسّم

فيشرك منها الجزء أقسامه التى

تناسبه فيما يصحّ ويسقم

وفى كل علم إن نظرت تسامح

كثير وإقناع وظنّ مرجّم

وما النحو مختصا بذلك وحده

لمن يكثر التّنقير عنه وينعم

ولكن له فيما وجدنا نظائر

يراها بعين اللّبّ من يتوسّم

فلا تطلبن فى كلّ شىء حقيقه

فإنّك تعدو إن فعلت وتظلم

سأضرب أمثالا لما أنا قائل

لها موقع فى لبّ من يتفهّم

ألم تر أنّ الدّاء يشرى دفينه

فيضنى بعدواه الصحيح ويؤلم

وينزع عرق السّوء من بعد غايه

فيسرى به فى النّسل داء ويعظم

كحذفهم للهمز من يكرم الفتى

مشاركه فيما جنى المتكلّم

وحذفك واو الوعد حملا على التى

تعلّ وذا حكم من النحو محكم

كذاك قرين السّوء يردى قرينه

وينجى من الشرّ البعاد ويعصم

لذلك أردى من جهينه ياءها

مقارنه الهاء التى تتهضّم

ونجّى قريشا أن يصاب بيائه

تنائى قرين السّوء فهو مسلّم

ألم تر صوّاما نجت إذ تباعدت

عن اللّام من داء غدت فيه صيّم

وللجار أسباب يراعى مكانها

وللرّحم الدّنيا حقوق تقدّم

كصحّه عين الفعل من عور الفتى

لصحّتها فى اعورّ والله أعلم

وكاجتوروا صحّت لأجل تجاوروا

شفاعه ذى القربى لمن هو مجرم

وقد زعموا التصحيح للواو فيهما

إراده تنبيه على الأصل منهم

كأعولت يا ثكلى وأطولت يا فتى

وأجودت يا سعدى وأغيلت تكتم

وإن شئت أجريت التحرك فيهما

كمجرى حروف اللّين إن كنت تفهم

كما أنّ يرمى القوم أو يقعد الفتى

سواء إذا جازيت أو حين تجزم

ومثل حبارى فى الإضافه عندهم

غدت جمزى فى ما به النحو يحكم

ومكوزه شبه بذاك ومحبب

وثهلل إن حصّلت قولى ومريم

وقد جعلوا للاسم سيمى لكونه

على مثل وزن الفعل فيما تيمّموا

فقالوا لمن يشكى الخليل ويشتكى

إلام ولكن أنت يا صاح ألوم

وقد يلحقون الضدّ طورا بضدّه

كربّ فتى أودى وكم نيل مغنم

جواب المسأله الثانيه

و «لا بأس» فى إعرابه وبنائه

بأيّهما قلت اعتراض ملزّم

لحذفك تنوين الذى هو معرب

وذلك رأى عندنا لا يسلّم

وإن يك مبنيّا ففيم وصفته

على لفظه والنّكر فى ذاك أعظم

وجمعك للضدّين أعظم شنعه

ولم يتوهّم فيه ذا متوهّم

وقد أكثروا فيه المقال وشقّقوا

إلى أن أقلّوا النّاظرين وأبرموا

وأكثر ما قالوه ما فيه طائل

لقارئه إلا الكلام المنمنم

فمن قائل ظنّ البناء وقائل

يظنّ به الإعراب فيما يرجّم

ورأى ذوى التحقيق أنّ بناءه

يضارع إعرابا وذا الرأى أحكم

كما ضارع الإعراب فى غيره البنا

إذا قلت : جارات لأسماء أكرم

توسّط بين الحالتين فأمره

خفىّ على غير النّحارير منهم

لذا كثر الإشكال فيه فلم يبن

وخلّط فيه كلّ من يتكلّم

ويشبهه حال المنادى كلاهما

من النّحو فخصوص بهذا ومعلم

لذلك جاز الحمل للوصف فيهما

على اللفظ والمعنى كما جاء عنهم

فهذا الذى أختار فيه لأنّه

لمبصره أهدى سبيلا وأقوم

جواب المسأله الثالثه

وليست تعدّ التاء فى النحو علّه

لشىء سوى الأعلام إن كنت تعلم

وما كان فرقا لم يعدّ بعلّه

كذا قال ذو الفهم النبيل المعظّم

يراعون فى ذاك اللّزوم كطلحه

وليس يراعى منه ما ليس يلزم

وعلّته أنّ الصّفات مقيسه

على الفعل فى تصريفها إذ تقسّم

فقام وقامت منهما صيغ قائم

وقائمه فيما تقول وتزعم

لذا أنّثوا الأوصاف طورا وذكّروا

لما أرجؤوا فى الفعل منها وقدّموا

وما لم يصغ منه فليس مؤنّثا

كقولهم : هند ولود ومتئم

وتأنيثنا للفعل ليس حقيقه

ولا لازما بل ضدّه فيه ألزم

فأضعفها ضعف الذى هو أصلها

كذا ضعف أصل الشيء يوهى ويهدم

وقوّى التى فى الاسم أن ليس جاريا

على الفعل فالتأنيث فى مخيّم

وعلّه سكرى أو جلولاء فرده

ولكنّها كالعلّتين لديهم

كذا علّتا تلك الصفات كعلّه

قضى فيه بالعكس القياس المقدّم

إذا عدّ فى ذاك اللزوم بعلّه

مسلّمه فالضدّ ذا مسلّم

فدونكها تحوى غوامض جمّه

من العلم لا يبدو عليهنّ ميسم

ضربت لها أمثالها بنظائر

من الحسن عن معقولهنّ تترجم

وزدت أمورا قادها الطبع سمحه

وساعدنى فيها القريض المنظّم

وأكثر أهل النحو عنهنّ نائم

وأفهامهم عنهنّ تكبو وتكهم

نتيجه ذهن صاغ منهنّ حليه

تحلّى بها للعلم جيد ومعصم

تباهى بطليوس بها كلّ بلده

وتشهر أنّى وجّهت وتكرّم

مسأله نحويّه فى أمالى ثعلب

فى (أمالى ثعلب) : أنشد الفرزدق : [البسيط]

۴۳۵- (۱)يا أيّها المشتكى عكلا وما جرمت

إلى القبائل من قتل وإبآس

إنّا كذلك إذ كانت همرّجه

نسبى ونقتل حتى يسلم النّاس

۱- ۴۳۵- البيتان بلا نسبه فى لسان العرب (همرج) و (بين) ، وتاج العروس (همرج).

قال : قلت له : لم قلت : من قتل وإبآس؟ فقال : ويحك! فكيف أصنع وقد قلت : حتى يسلم الناس؟ قال : قلت : فبم رفعته؟ قال : بما يسوءك وينوءك ، قال ثعلب : وإنّما رفعه لأن الفعل لم يظهر بعده كما تقول : «ضربت زيدا وعمر» ، ولم يظهر الفعل ، فرفعت كما تقول : «ضربت زيدا وعمر مضروب».

مسأله فى تذكره ابن هشام

حضر الفرزدق مجلس عبد الله بن أبى إسحاق ، فقال له : كيف تنشد هذا البيت : [الطويل]

۴۳۶- (۱)وعينان قال الله كونا فكانتا

فعولان بالألباب ما تفعل الخمر

فأنشده : فعولان ، فقال له عبد الله : ما عليك لو قلت فعولين؟ فقال الفرزدق : لو شئت أن أسبّح لسبّحت ونهض ، فلم يعرفوا مراده ، فقال عبد الله : لو قال : فعولين لأخبر أنّ الله خلقهما وأمرهما ، ولكنه أراد : هما يفعلان بالألباب ما تفعل الخمر.

مسأله للفارسى : قال أبو على الفارسى فى التذكره :

سأل مروان بن سعيد الكسائى فى مجلس يونس عن وزن أولق فقال الكسائى : أفعل ، فقال مروان : استحييت لك يا شيخ ، قال أبو على : وذلك أنّ أولق يحتمل وجهين :

أحدهما : أن يكون فوعلا من تألّق البرق ، فتكون همزته أصلا.

والثانى : أن يكون أفعل من ولق إذا أسرع ، لأنّ الأولق الجنون ، وهى توصف بالسرعه ، ويكون ألق فهو مألوق إذا أخذه الأولق من البدل اللازم ، كما قالوا : عيد وأعياد. انتهى.

قال أبو حيان : ولا ينكر على الكسائى لأنّهم قالوا : أولق فهو مألوق ، قال : ولو ادّعى مدّع أنّ الأصل الواو ، وأنّها أبدلت همزه كقولهم فى وعد : أعد ثم لزم البدل فى مألوق وكثر هذا أكثر من أصله لكان قولا ، انتهى.

مسأله ذكرها أبو حيان : قال أبو حيان فى (شرح التسهيل) :

من المسائل التى جرى فيها الكلام بين أبى العباس بن ولاد وأبى جعفر النحاس مسأله :

كيف تبنى من رجا مثل افعللت؟ سأل أبو جعفر عن ذلك ، فقال : ارجووت ،

---

۱ - ۴۳۶- الشاهد لذى الرمه فى ديوانه (ص ۲۹۷) ، وديوان المعانى (۱ / ۲۳۵) ، وسمط اللآلى (ص ۴۰۸) ، وبلا نسبه فى

الخصائص (٣ / ٣٠٢).

فقال أبو جعفر : هذا خطأ ، لأنّا لا نعلم خلافا بين النحويين أنّ الواو إذا وقعت طرفا فيما جاوز الثلاثه من الفعل أنّها تقلب ياء ، كما قالوا فى أفعلت من غزوت : أغزيت وفى استفعلت : استغزيت ، والوجه : ارجويت أرجوى ارجواء وأنا مرجو ، مثل احمررت أحمرّ احمرارا وأنا محمرّ ، إلّا أنّك تقلب فى ارجويت أرجوى وتدغم فى احمرّ يحمرّ.

وقال محمد بن بدر البغدادى : قول أبى العباس فى افعللت : ارجووت تمثيل على الأصل قبل الإعلال ، وسبيل كلّ ممثّل أن يتكلم بالمثال على الأصل ، ثم ينظر فى إعلاله بعد ، فافعللت على الأصل ارجووت وعلى الإعلال : ارجويت ، ومن قال كينونه : فيعلوله ذهب إلى الأصل ، ومن قال فيلوله ذهب إلى اللفظ ، وإذا بنوا مثل عصفور من «غزا» قالوا : غزووّ ، فالفراء يتركه على هذا ولا يعلّه ، وسيبويه يعلّه بعد ذلك ويقول (١) : غزويّ ، وقد ردّ على ابن بدر مصنف كتاب (سفر السعاده) ، فقال : قول ابن بدر فى ارجووت : إنه تمثيل على الأصل غير صحيح ، لأنّ ذلك لم ينطق به فى الأصل كما نطق بكينونه كما قال : [الرجز]

۴۳۷- (٢)يا ليت أنّا ضمّنا سفينه

حتى يعود الوصل كينونه

وإنّا يمثّل بالأصل ما لا يصح تمثيله على اللفظ ، كقولك فى عده إنّه فعله ، ولا تقول : عله ، وفى غد إنه فعل ولا تقول فع ، ثم إن أبا جعفر لم يسأل عن تمثيل الأصل ، وإنّما سأل عمّا يصح أن ينطق به ، فما للمسؤول اقتصر على تمثيل الأصل وترك ما ينبغى أن يقال؟

قال أبو حيان : وما ردّ به صاحب سفر السعاده لا يلزم ، ألا ترى ما قاله أبو بكر ابن الخياط فى وزن ارعوى : إنه يجوز أن يقال فيه : افعلل وافعلى؟ فافعلل على الأصل وافعلى على الفرع ، قال : وذكر وزنه على الأصل أقيس ، فأدغم افعلل فى نحو احمرّ فصار افعلّ وأعل فى نحو ارعوى ، فجاز أن يقال : وزنه افعلّ وافعلى.

مسأله فى (طبقات النحويين) لأبى بكر الزبيدى

(٣) :

أنشدنا بعض الأدباء لأبى عبيد الله محمد بن يحيى بن زكريا المعروف بالقلفاط : [السريع]

١- انظر الكتاب (٣ / ٣٧٩).

٢- ۴۳۷- الرجز بلا نسبه فى الإنصاف (ص ٧٩٧) ، وشرح شواهد الشافيه (ص ٣٩٢) ، ولسان العرب (كون) ، والمنصف (٢ / ١٥).

٣- انظر طبقات الزبيدى (ص ٢٨٠).

يا سائلى عن وزن مسحنكك

من آن أينا وأنى يأنى

تقديره من آن مؤينّن

ومن أنى قولك مؤننىّ

فهكذا تقديره منهما

ليس على ذى بصر يعيى

ثمّ الكسائى وتصغيره

أسهل شىء أيّها الملقى

تصغيره لا شك فيه كسى

ىّ فمن فى مثل ذا يخطى

أربع ياءات وأنت امرؤ

نقصته ياء ولم تدر

وبعد هذا فعين واسمعن

فإنّنى إيّاك مستفتى

عن وزن فيعول وعن وزن فع

لول جميعا من طوى يطوى

وعن فعول من قوى ومف

عول أجب واعجل ولا تبطى

وكيف تصغير مطايا اسم إن

سان وما الحرف الذى تلقى

منه فإن كنت امرأ جاهلا

فلست تحلى لا ولا تمرى

وعن خطايا اسما مسمّى به

إن كنت تصغيرا له تدرى

هل ياؤه قل بدل لازم

أنت لها لا بدّ مستبقى

أم هل تعود الياء مهموزه

فسّر لنا تفسير مستقصى

إن كان تصغير مطايا (١)

كتص

غير خطايا قل ولا تخطى

فإن تصب هذا فأنت امرؤ

أعلم من خليل النّحوى

قال أبو بكر الزبيدى : لم يصنع شيئا فى قوله : آن أينا وفى مؤيّن لأنّ اشتقاق يئين من الأوان ، فإن قال قائل : كيف يكون فعل يفعل من ذوات الواو وقد حظر ذلك جماعه النحويين ، قيل له : آن يئين على مثال فعل يفعل ، مثل حسب يحسب وكذلك زعم سيبويه نصا ، ولذلك انقلبت الواو ياء ، وذكر القتيبى (٢) أنّ آن يئين مقلوب من أنى يأنى ، وذلك غلط لما بيّناه ، فأمّا أنى يأنى فمن ذوات الياء ومنه اشتق الإنى لواحد الآناء ، وكذلك قوله : ولا تمرى إنّما هو ولا تمرّ ، والذى قاله من كلام العامه ، انتهى.

مناظره بين ابن ولّاد وبين ابن النحاس

وقال الزبيدى (٣) : حدثنى محمد بن يحيى الرّباحى قال : بلغنى أنّ بعض ملوك مصر جمع بين أبى العباس بن ولّاد وبين أبى جعفر بن النحاس وأمرهما بالمناظره ،

١- انظر الكتاب (٣ / ٥٢٥ ، و ٤ / ٣٣).

٢- انظر أدب الكاتب (ص ٣٨١).

٣- انظر طبقات النحويين واللغويين (ص ٢١٩) ،

فقال ابن النحاس لأبى العباس : كيف تبنى مثال افعلوت من رميت؟ فقال أبو العباس : ارمييت ، فخطّأه أبو جعفر وقال : ليس فى كلام العرب افعلوت ولا افعليت ، فقال أبو العباس : إنما سألتنى أن أمثّل لك بناء ففعلت.

قال الزبيدى : وأحسن ابن ولّاد فى قياسه حين قلب الواو ياء وقال فى ذلك بالمذهب المعروف ، لأن الواو تقلب ياء فى المضارعه لو قيل ، ألا ترى أنك كنت تقول فيه : يرمينى؟ فلذلك قال : ارمييت ، والذى ذكره أبو جعفر أنّه لا يقال افعلوت ولا افعليت صحيح ، فأمّا ارعويت واجأويت فهو على مثال افعللت مثل احمررت ، فانقلبت الواو الثانيه ياء لانقلابها فى المضارعه ، أعنى يرعوى ، ولم يلزمها الإدغام كما لزم احمر لانقلاب المثال الثانى ألفا فى ارعوى ، وقد كان سعيد الأخفش يبنى من الأمثله ما مثّل له وسئل أن يبنى عليه ، وإن لم يكن ذلك فى كلام العرب ، وفى ذلك حجّه لابن ولّاد ، وإن كان قولا قد رغب عنه جماعه النحويين ، انتهى.

وزن (ارعوى) فى شرح التسهيل لأبى حيان : قال أبو بكر محمد بن أحمد بن منصور المعروف بابن الخياط ، وهو من شيوخ أبى القاسم الزجاجى ، ومن أصحاب أبى العباس أحمد بن يحيى : أقمت سنين أسأل عن وزن ارعوى فلم أجد من يعرفه ، ووزنه له فرع وأصل ، فأصله أن يكون افعلّ مثل احمرّ كأنّه ارعوّ ، وكرهوا أن يقولوا ذلك ، لأن الواو المشدده لم تقع فى آخر الماضى ولا المضارع ، ولو نطقوا بارعوّ ثم استعملوه مع التاء لوجب إظهار الواوين ، كما أنّهم إذا ردّوا احمرّ إلى التاء قالوا : احمررت وأظهروا المدغم ، فلم يقولوا : ارعووت فيجمعوا بين الواوين كما لم يقولوا قووت ، فقلبوا الواو الثانيه منه (1) ، ولا ريب أنّ إحدى الواوين زائده ، كما لا ريب فى أنّ إحدى الراءين فى احمررت زائده ، قال : فإن قيل فما الحاصل فى وزن ارعوى؟ قال : فجائز أن يقول : افعلل ، قال : ولو قال قائل : افعلى لكان وجها ، والأول أقيس ، ولو قيل : ابن من الغزو مثل احمرّ لقيل : اغزوى كما قيل ارعوى ، وكذا جميع ذوات الثلاثه التى ياؤها فى موضع الواو جاريه هذا المجرى ، انتهى كلامه.

الأصل فى (مهيمن) : فى (التعليقه على المقرّب) للشيخ بهاء الدين بن النحاس :

قال المبرد : بلغنى أنّ ابن قتيبه قال : إنّ مهيمنا تصغير مؤمن ، والهاء بدل من الهمزه ، فوجّهت إليه أن اتّق الله ، فإنّ هذا خطأ يوجب الكفر على من تعمّده وإنّما هو مثل مسيطر.

۱- انظر شرح الشافيه (۳ / ۱۹۳).

القول فى فاضت نفسه وفاظت

قال صاحب (المغرب) (١) : قال الحميدى فى (جذوه المقتبس) : قال لى أبو محمد على بن أحمد : كتب الوزير أبو الحسن جعفر بن عثمان المصحفىّ إلى أبى بكر محمد بن الحسن الزبيدى اللغوى كتابا فيه «فاضت نفسه» بالضاد ، فجاوبه الزبيدى بمنظوم بيّن له فيه الخطأ دون تصريح ، وهو : [المنسرح]

قل للوزير السّنىّ محتده

لى ذمّه منك أنت حافظها

عنايه بالعلوم معجزه

قد بهظ الأوّلين باهظها

يقرّ لى عمرها ومعمرها

فيها ونظّامها وجاحظها

قد كان حقّا قبول حرمتها

لكنّ صرف الزّمان لافظها

وفى خطوب الزمان موعظه

لو كان يثنى النفوس واعظها

إن لم تحافظ عصابه نسبت

إليك قدما فمن يحافظها

لا تدعن حاجتى مطرّحه

فإنّ نفسى قد فاظ فائظها

فأجابه المصحفىّ : [المنسرح]

خفّض فواقا فأنت أوحدها

علما ونقّابها وحافظها

كيف تضيع العلوم فى بلد

أبناؤه كلّهم يحافظها

ألفاظهم كلّها معطّله

ما لم يعوّل عليك لافظها

من ذا يساويك إن نطقت وقد

أقرّ بالعجز عنك جاحظها

علم ثنى العالمين عنك كما

ثنى سنا الشمس من يلاحظها

وقد أتتنى فديت شاغله

للنّفس أن قلت : فاظ فائظها

فأوضحنها تفز بنادره

قد بهظ الأوّلين باهظها

فأجابه الزبيدى وضمّن شعره الشاهد على ذلك : [الطويل]

أتانى كتاب من كريم مكرّم

فنفّس عن نفس تكاد تفيظ

فسّر جميع الأولياء وروده

وسىء رجال آخرون وغيظوا

لقد حفظ العهد الذى قد أضاعه

لدىّ سواه والكريم حفيظ

وباحثت عن فاظت وقد قيل : قالها

رجال لديهم فی العلوم حظوظ

روی ذاک عن کیسان سهل وأنشدوا

مقال أبی الغیّاظ وهو مغیظ

ص: ۱۳۴

۱- الخبر غیر موجود فی کتاب المغرب فی حلی المغرب.

وسمّيت غيّاظا ولست بغائظ

عدوّا ولكنّ الصّديق تغيظ

ولا رحم الرحمن روحك حيّه

ولا هى فى الأرواح حين تفيظ

مسأله فى تذكره أبى حيان : [الرمل]

كيف يخفى عنك ما حلّ بنا

أنا أنت القاتلى أنت أنا

أنا الأول مبتدأ ، وأنت الأول مبتدأ ثان ، والألف واللام لأنا وقاتلى لأنت ، فقد جرى اسم الفاعل صله على الألف واللام التى هى أنا ، فأبرز ضميره وهو أنت ، فأنت يرتفع بقاتلى ، وأنا خبر عن الألف واللام ، وهى وما بعدها خبر عن أنت الأول ، وهو وما بعده خبر عن أنا الأول ، والعائد إلى أنا الأول أنا الثانى ، وإلى أنت الأول أنت الثانى والياء فى قاتلى عائده على الألف واللام ، وموضع أنت الثانى وما بعده رفع لأنه خبر مبتدأ ، وموضع الألف واللام رفع لأنه خبر المبتدأ الذى هو أنا ، وأنت فاعل قاتلى ، وأنا خبر عن الألف واللام ، وقال ابن برى : فيه وجهان :

أحدهما : أن يجعل الألف واللام لأنا ، والفعل لأنت ، فأنا مبتدأ وأنت مبتدأ ثان ، والقاتلى مبتدأ ثالث لأنه غير أنت ، إذ الألف واللام لأنا ، والعائد على الألف واللام الياء فى قاتلى لأنها أنا فى المعنى ، وأنت فاعل بالقاتلى أبرزه لمّا جرى على غير من هو له ، إذ الألف واللام لأنا والفعل لأنت ، وأنا خبر القاتلى ، والقاتلى وخبره خبر أنت وأنت وخبره خبر أنا.

والثانى : أن تكون الألف واللام والقاتلى لأنت ، فأنا على هذا مبتدأ وأنت مبتدأ ثان ، والقاتلى خبر أنت ، ولا يبرز الضمير فيه لأنه جرى على من هو له ويكون الكلام قد تم عند قوله : القاتلى ، ويكون أنت أنا على طريقه المطابقه للأوّل ، ليكون آخر الكلام دالّا وجاريا على أوّله ، ألا تراه قال فى أول الكلام : أنا أنت؟ ولهذا قال فى آخره : أنت أنا ، أى : كيف أشكو ما حلّ بى منك وأنا أنت وأنت أنا؟ فإذا شكوتك فكأنما أشكو نفسى ، قال : ولو جعلت الألف واللام والفعل فى هذه المسأله لأنا لقلت : أنا أنت القاتلك أنا ، فأنا مبتدأ وأنت ثان والقاتلك ثالث لأنه غير أنت ، وفيه ضمير يعود على الألف واللام التى هى أنا فى المعنى ، ولم يبرز الضمير الذى فى القاتلك ، والقاتلك وخبره خبر أنت وأنت وخبره خبر أنا. قال السّخاوى فى (سفر السعاده) : هذا البيت وضعه النحاه للتعليم.

المسائل التى جرت بين السهيلىّ وابن خروف رحمهما الله تعالى

اشاره

منقوله من تذكره الشيخ تاج الدين بن مكتوم

ذكر بعض الناس محجورين فى عقد له يتضمّن ذكورا وإناثا ، فاحتاج فى خلال

ص: ۱۳۵

العقد إلى ذكره أنثى منهم ، فقال : إحدى المحجورين ، فمنع من ذلك السهيلى وقال : قول الشاعر : [السريع]

۴۳۸- (۱)[إنّى أتيحت لى يمانيه]

إحدى بنى الحارث [من مذحج]

هو كقول النابغه : [البسيط]

۴۳۹- (۲)إحدى بلىّ [وما هام الفؤاد بها

إلا السّفاه وإلّا ذكره حلما]

وقول الآخر :

إحدى ذوى يمن

...

وليس فى شىء منها شاهد لمن زعم أنّه يجوز إحدى المسلمين وأنت تعنى مسلما ومسلمه أو إحدى المسلمين وأنت تعنى مسلمه ومسلمين ، لأنّ الجمع الذى على حدّ التثنيه هو بمنزلتها ، ولو جاز أن تقول فى حمار وأتان : هذه إحدى الحمارين ، وما تقدّم من الأبيات إنما هو على حذف مضاف ، كما قال الله تعالى : (فَلَهُ عَشْرُ أَمْثالِها) [الأنعام : ۱۶۰] ، فأنّث لأنه أراد عشر حسنات ، ولو قال أيضا : هى أحد قريش أو أحد بلىّ لم يمتنع ، وأمّا الذى لا بدّ فيه من لفظ أحد فما تقدّم من قوله : أحد المسلمين وأنت تعنى مسلما ومسلمه ، وقولك : أحد المسلمين وأنت تعنى كذلك ، وشاهد ذلك قوله عليه السّلام للمتلاعنين : «أحدكما كاذب فهل من تائب» (۳) ، ولو كانوا ثلاثه لقيل : أحدهم امرأه لأنّ لفظ التذكير قد شملهم ، فحكم الجزء إذا حكم الكلّ ، ولا سيما إذا كان ذلك الجزء لا يتكلّم به إلا مضافا والأصل فى هذا النفى العام ، تقول : ما فى الدار أحد ، فيقع على الذكر والأنثى ، وإنّما قالت العرب : أحد الثلاثه لأنك أردت معنى النفى ، كأنّ المعنى : لا أعيّن أحدا منهم دون آخر ، ويدلّ أيضا على ذلك أنّ تغليب المذكر على المؤنث وتغليب من يعقل على ما لا يعقل باب واحد ، وتغليب المذكر أقوى فى القياس ، لأنّ لفظ المذكر أصل ثم يدخل عليه التأنيث ، وليس كذلك لفظ من يعقل ، وقد تعدّى تغليب من يعقل الجمله إلى جزئها ، قال الله تعالى : (فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلى بَطْنِهِ) [النور : ۴۵] لما كان جزءا من الجمله التى غلّب فيها من يعقل فى قوله تعالى : «فمنهم» ، وإذا جاز هذا هنا فأحرى أن يجوز فى أحد الأربعه أوجه :

أحدها : أنّ أحدا يقع على الذكر والأنثى ، لكونه فى معى النفى كما تقدم فى قولك : أحد الثلاثه.

۱- ۴۳۸- الشاهد للعرجى فى ديوانه (ص ۱۷) ، والأغانى (۱ / ۳۷۹) ، والخزانه (۲ / ۴۲۹).

٢- ٤٣٩- الشاهد للنابغه الذبيانى فى ديوانه (ص ٦١) ، والدرر (٦ / ٢٠٠) ، وهمع الهوامع (٢ / ١٥٠).

٣- أخرجه البخارى فى صحيحه (٤ / ص ١٧٧٢) ، والمستدرك على الصحيحين (٢ / ٢٢٠).

والآخر : أنّ تغليب المـذكر أقوى من تغليب من يعقل ، لأنّ المـذكر والمؤنث جنس واحـد ، بل نوع واحـد تميّز أحـدهما بصـفه عرضيّه ، ألا ترى أنّه لا يسبق إلى الوهم تحليل الخنزيره الأنثى من ذكر فى القرآن مذكرا؟ وما لا يعقل مخالف لجنس من يعقل.

والثالث : أنّ المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد.

والرابع : أنّ أحدا مع أنّه مضاف لا يستعمل منفصلا ، لا يقال : هذه المرأه إحدى ، ولا رجل أحد.

قال ابن خروف : «إحدى المحجورين» صحيح يعضده السّماع والقياس ، قال تعالى : (قالَتْ أُخْراهُمْ لِأُولاهُمْ)

[الأعراف : ٣٨] ، فجمع بين تـذكير وتـأنيث فى مضاف ومضاف إليه وهو بعضه وإحـدى المحجورين أحرى لأنّ تأنيث الآيه غير حقيقى ، ويشبهه قوله سبحانه : (هِيَ حَسْبُهُمْ) [التوبه : ۶۸] ، وقوله (١) : [البسيط]

[يا أيّها الراكب المزجى مطيّته

سائل بنى أسد] ما هذه الصّوت

وقوله : [الرجز]

۴۴۰- (٢)[أرمى عليها] وهى فرع أجمع

فذكّر بعض الجمله وأنّث بعضا ، وهما جميعا شيء واحد ، ومن ذلك قولهم :

أربعه بنين وثلاـثه رجـال ، فـأنّثوا المضـاف والمضـاف إليه مـذكر وقالوا فى أربعه رجال وامرأه : خمسه ، فإذا أشاروا إلى المرأه قالوا : خامسه خمسه ، وممّا يـدلّ عليه أنّا وجدنا العرب راعت المعنى المؤنث ولم تراع اللفظ المذكر فى كثير من كلامها ، قال : [الطويل]

۴۴۱- (٣)[إذا ما جرى شأوين وابتلّ عطفه]

تقول : هزيز الرّيح مرّت بأثأب

وقوله (۴) : [الكامل]

١- مرّ الشاهد رقم (١٢٩).

٢- ۴۴۰- الرجز لحميد الأرقط فى شرح شواهد الإيضاح (ص ٣۴١) ، والمقاصد النحويه (۴ / ۵٠۴) ، وشرح التصريح (٢ / ٢٨۶) ، وبلا نسبه فى ديوان الأدب (١ / ١١٨) ، وإصلاح المنطق (ص ٣١٠) ، وأوضح المسالك (۴ / ٢٨۶) ، وخزانه الأدب (١ / ٢١۴)

، والمخصص (١ / ١٦٧) ، ومقاييس اللغه (١ / ٢٦) ، وشرح عمده الحافظ (ص ٥٧٦) ، والخصائص (٢ / ٣٠٧) ، والأزهيّه (ص ٢٧٦).

٣- ٤٤١- الشاهد لامرئ القيس فى ديوانه (ص ٤٩) ، وشرح التصريح (١ / ٢٦٢) ، ولسان العرب (هزز) ، والمقاصد النحويه (٢ / ٤٣١) ، وبلا نسبه فى أوضح المسالك (٢ / ٧١).

٤- مرّ الشاهد رقم (١٣٤).

[لما أتى خبر الزبير] تواضعت

سور المدينه [والجبال الخشّع]

ومثله كثير ، فهذا ونحوه روعى فيه المعنى ، فهو أشدّ ممّا نحن بصدده ، وإحدى بلىّ وأمثاله لا يحتاج فيه إلى حذف مضاف كما زعم السهيلى ، لكن لمّا كانت قبائل تجمع الذكور والإناث جاز ذلك فيها ، وإجازته «هى أحد قريش» و «هى أحد بلىّ» عطف ولو قيل أحد المحجورين على قوله سبحانه : (لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِنَ النِّساءِ) [الأحزاب : ٣٢] لم يجز لأنه فى الآيه الكريمه بعد النفى ، والمراد به نفى العموم ثم بيّن بقوله : «من النساء» ، وأمّا استشهاده بقوله فى المتلاعنين : «أحدهما كاذب» فغفله ، لأن المقصد هنا أحدهما لا بعينه ، ولو عنى المؤنث لأنّث ، فهو كقوله سبحانه : (إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُما أَوْ كِلاهُما) [الإسراء : ٢٣] ، ومنع من إفراد أحد وإحدى وقد قال سبحانه : (قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ) [الإخلاص : ١] وقالوا : أحد وعشرون وإحدى وعشرون ، وقوله : «لا يسبق إلى وهم أحد تحليل الخنزيره الأنثى» قد ذهب إلى ذلك طوائف من أهل الفساد ، ولم يدلّ عندنا على تحريمها إلّا فحوى الخطاب وكون الألف واللام للجنس.

قال السهيلىّ : لا دليل فى قوله سبحانه : (قالَتْ أُخْراهُمْ لِأُولاهُمْ) لأنّه لم يجتمع فى الآيه مؤنث ومذكر فغلّب المذكر ، يعنى أنّ آحاد الأمم مؤنثات من حيث الأمم جمع أمه ، وليس فى جمع أمه على أمم نقل مؤنث إلى مذكر ، ولكنّ هذا هو باب جمع هذا المؤنث ، فإذا قلت أخراهم فلم ينقص كما فعلته فى إحدى المحجورين ، لأنك فى إحدى المحجورين نقلت مؤنثا إلى مذكر ، وجعلت محجوره محجورا كأنّه شىء محجور ، فإذا فعلت ذلك فواجب عليك أن تقول أحد من حيث قلت فيه محجور ، وقد يتعقب هذا بأنّ ضميرهم ضمير مذكرين نساء ورجالا بلا شك ، فوجب الجمع بين إحدى المحجورين وبين أخراهم أنّ لفظ هم لم يستعمل حتى صيّر من كان ينبغى أن يقال فيه هى يقال فيه هو كما نقلت محجوره إلى محجور فانظره ، وأيضا فإنّ أولى وأخرى قد تستعملان منفصلتين بخلاف إحدى ، وقوله سبحانه : (هِيَ حَسْبُهُمْ) وقول الشاعر (١) :

وهى فرع أجمع

لا دليل فيهما ، وليسا فى شىء ممّا نحن بصدده ، بل يشبهان قولك : هى أحد المسلمين ، فإنّا نقول هى ثم نقول أحد ، وقوله سبحانه : (هِيَ حَسْبُهُمْ) كقولك : امرأه عدل ، وقوله : «وهى فرع» كقولك للمرأه إنسان ، وأمّا قوله : «ما هذه الصوت»

١- مرّ الشاهد رقم (٤٤٠).

فلاـ حجه فيه ، وليس ممّا نحن فيه فى شىء ، وإنّما اضطرّ فأنّث لإراده الصيحه ، واستدلاله أيضا بثلاثه بنين وأربعه رجال ليس من الباب فى شىء ، واستدلاله بخامسه خمسه كذلك ، لأن خامسه من باب اسم الفاعل كقائمه وقاعده ، واسم الفاعل يجرى على أصله إن كان لمذكر فهو مذكر وإن كان لمؤنث فهو مؤنث ، فقولك : خامسه خمسه كقولك : ضاربه الرجل.

قال ابن خروف فى هذا : إذا كان اسم الفاعل ينبغى أن يجرى على أصله فكذلك أحد وإحدى واللّبس الذى كان يدخل فى اسم الفاعل لو لم يؤنث هو اللّبس الذى يدخل فى إحدى.

قال السهيلى : وأمّا استشهاده بنحو «هزيز الريح» والأبيات التى أنشدها سيبويه فلا حجّه فى شىء من ذلك ، وأما قوله : «وإحدى بلىّ» وأمثاله لاـ يحتاج إنّما قصدت أنّه لاـ يلزم غير وجود إحدى بلىّ أن تقول : إحدى المحجورين ، فإنّ بينهما فرقا وهو أنّ المحجورين لا يشتمل على جمله نساء كما يشتمل عليها القبيله.

وأمّا ردّه علىّ فى قوله عليه السّلام : «أحدهما كاذب» فهذيان لأنّى لم أستشهد بالحديث إلّا على تغليب المذكر خاصّه ، وأمّا ردّه المنع من إفراد أحد وإحدى واستشهاده بقوله : (قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ) فليست الآيه مما نحن فيه ، وأمّا قوله : قد ذهب إلى تحليها دون الذّكور طوائف من الفسّاد فتعقب سخيف ، انتهى.

قال ابن الحاج : وردّ ابن خروف هذه الفصول كلّها بما لا يشفى وأبان أنه لم يفهم عن السهيلى شيئا ، ولم يذكر ابن الحاج الردّ.

مسأله : مناظره بين ابن خروف والسهيلى

«أكل كلّ ذى ناب من السّباع حرام» (۱) قال ابن خروف : للسهيلى فى هذا الحديث من سوء التأويل والهذر والافتيات على رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم ما لا خفاء به ، أعاذنا الله مما ابتلى به ، وإنّها لزلّه عظيمه يجب استتابه قائلها ، وذلك أنّه قال : يجوز أن يحمل الحديث على أصل رابع وهو المضارعه ، فإنّ الله تعالى إذا حرّم شيئا حرّمت الشريعه ما يضارعه ، كما حرم ما يضارع الزنا مضارعه قريبه وكره ما يضارعه من بعد ، كالنظره والقعود فى موضع امرأه قامت عنه حتى تزد ، روى ذلك عن عمر رضى الله عنه ، والتلذذ بشم طيب على امرأه ، ونظائر كثيره ، فلمّا حرّم الله

۱- أخرجه مالك فى الموطأ (۲ / ۲۵) ، والنسائى فى سننه (۲ / ۲۰۰).

الخنزير حرّم رسول الله صلّى الله عليه وسلّم ما يضارعه ويشاركه فى النّاب والصّيفه الخنزيريه ، فحرّم الله سبحانه الأصل وحرم رسوله الفرع ، والكلّ من عند الله ، كما حرم الله الجمع بين الأختين ، وحرم رسول الله الجمع بين العمه وابنه أخيها وبين الخاله وابنه أختها ، وبين العمتين والخالتين بناء منه عليه السّلام على الأصل الثابت فى كتاب الله تعالى والتفاتا إليه ، كذلك حرم كل ذى ناب بناء على الأصل الثابت من تحريم الخنزير استنباطا منه ونظرا إليه.

قال ابن خروف : هذا الرجل يخبر أن رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم يحرم شيئا بالاستنباط من غير أن يؤمر بتحريمه ، وقوله : «والكل من عند الله» كلام ملغى إذ لا يجتمع مع ما قبله ولرسول الله صلّى الله عليه وسلّم البراءه والتنزيه مما نسب إليه.

قال السّهيلىّ : ما أجهل هذا الجاهل حيث ينكر ما لا ينكره أحد ، وهو مسطور فى (مختصر الطليطلى) ، لأن مؤلفه ذكر أنه صلّى الله عليه وسلّم يستنبط الشرائع ، وهذا الجاهل من جفاه المقلدين فليقنعه على طريقه التقليد كلام الطليطلى ، واستنباط رسول الله صلّى الله عليه وسلّم صحيح لا يدفع فى ثبوته ، ولا ينكره إلّا جلف جاف ، وكلّ ما ورد عنه صلّى الله عليه وسلّم مما لم ينطق به القرآن وإن كان متضمنا لكل شىء فهو على هذا المنحى ، وإذا لم يستنبط رسول الله صلّى الله عليه وسلّم فمن ذا يستنبط؟

مسأله : بين السهيلى وابن خروف

قال السّهيلىّ فى قوله تعالى : (وَجَعَلَ مِنْهُمُ الْقِرَدَهَ وَالْخَنازِيرَ) [المائده : ۶۰] الألف واللام يدّلان على معنى الاتّعاظ والاعتبار ، وفهم ابن خروف عنه أنه يثبت للألف واللام معنى ثالثا أو رابعا ، وهو معنى الاتعاظ ، فردّ عليه بأنّه قال ما لم يقله أحد.

قال السّهيلىّ رادّا عليه : إنما أردت أنّ الله سبحانه لمّا خاطب أهل الكتاب بهذا ، فأشار إلى الجنس المعروف من القرده والخنازير التى مسخ من سلف من الأمم على هيئتها وصورتها لم يكن بدّ من الألف واللام الدّالتين على تعيين الجنس حين دخل الكلام معنى الاتعاظ والاعتبار والتخويف ، ولو قال قرده وخنازير لم يكن فيه ذلك.

مسأله : لابن العريف يبلغ وجوه إعرابها أكثر من ألفى ألف وجه

مسأله من تخريج ابن العريف تبلغ من وجوه الإعراب ألفى ألف وجه وسبعمائه ألف وجه وأحدا وعشرين ألف وجه وستمائه وجه ، وهى هذه : «ضرب الضّارب

الشّاتم القاتل محبّك وادّك قاصدك معجبا خالدا فى داره يوم عيد» ، فترفع الضارب بالفعل والشاتم نعته والقاتل نعت ثان ومحبّك نصب بالقاتل ووادّك نعته وقاصدك نعت ثالث وتنصب معجبا بضرب وخالدا بمعجب ، ولك رفع قاصدك بالابتداء وخبره محذوف ، أو هو خبر محذوف المبتدأ ونصبه بأعنى وعلى الحال من القاتل أو من الضارب أو لوادّك ، فهذه سبعه لك مع كل واحد منها نصب وادّك بأعنى أو الحال للقاتل أو الضارب أو مفعولا ، ولك رفع بأنّه خبر وبالعكس ، فذلك (۴۲) لك فى محبّك النصب بالقاتل وبأعنى والرفع بالابتداء وبالخبر ، فذلك (۱۶۸) لك مع كل منها نصب القاتل بالشاتم وبأعنى ورفعه بالابتداء وبالخبر وخفضه تشبيها بالحسن الوجه ورفعه بنعت ما قبله فذلك (۱۰۰۸) لك مع كل منها نصب الشاتم بالضارب وبأعنى ورفعه بالابتداء وبالخبر وجرّه تشبيها بالحسن الوجه ، ورفعه بالنعت (۶۰۴۸) مع كل منها نصب معجبا بالحال لقاصدك وبالحال للكاف من قاصدك وبالحال من الضارب ونعتا لقاصدك ونصبه بضرب (۳۰۲۴۰) مع كل منها نصب خالدا بضرب ورفعه بضرب وبنصب الضارب ولك جعل خالد بدلا من الضارب ولك عطفه عليه عطف البيان ونصبه بأعنى ورفعه بالابتداء وبالخبر ونصبه بمعجب (۲۷۲۱۶۰) مع كل وجه منها أن تجعل «داره» متعلقا بالضارب أو بمحبك (۵۴۴۳۲۰) وبوادّك أو بقاصدك أو بخالد ، وكذلك القول فى «يوم عيد» فيتضاعف ذلك إلى العدد المذكور.

الكلام فى قوله تعالى : (إِنَّ رَحْمَتَ اللهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ :) قال ابن الصائغ فى (تذكرته) :

سئل العلامه مجد الدين الرّوذ راورى عن قوله تعالى : (إِنَّ رَحْمَتَ اللهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ) [الأعراف : ۵۶] ، فتكلم عليه ابن مالك فامتعض الروذّ راورى لكلامه ، وطعن فى كلام ابن مالك ، وهذا تلخيص كلامهما مع حذف ما لا تعلّق له بالمسأله من الطّعن والإزراء.

قال الشيخ مجد الدين : استشكل الأئمّه تذكير القريب مع تأنيث الرحمه ، وتخيّل الفضلاء من قدمائهم فى الجواب وجهين :

أحدهما : أنّ الرحمه بمعنى الإحسان ، وهو مذكر.

الثانى : أنّ الرحمه مصدر ، والمصادر لا تجمع ولا تؤنّث ، هذان ذكرهما الجوهرى والزمخشرى فى كتابيهما.

وقال الفراء : القريب إذا كان للمكان وكان ظرفا كان بلا هاء ، وإذا ضمّن معنى

النسبه والقرابه دخلت الهاء ، تقول فى الأول : كانت فلانه قريبا منى ، وفى الثانى : قريبتى ، قال : وهذا كله تصرّف فى كلام الله تعالى بمجرّد الظن ، وهلّما كانوا كالأصمعى ، فإنه أعلم المتأخرين بكلام العرب ، وكان إذا سئل عن شىء من كلام الله تعالى سكت ، وقال : لو أنّه غير كلام الله تعالى تكلمت فيه ، والقرآن إنّما يفهم من تحقيق كلام العرب وتتبّع أشعارهم ، فقد كان عكرمه وهو تلميذ ابن عباس إذا سئل عن شىء من مشكل القرآن يفسره ويستدل عليه ببيت من شعر العرب ، ثم يقول : الشعر ديوان العرب.

والجوابّ الحق : أن القريب على وزن فعيل ، والفعيل والفعول يستوى فيهما المذكر والمؤنث حقيقيا كان أو غير حقيقى ، قال امرؤ القيس : [المتقارب]

۴۴۲- (۱)برهره رؤده رخصه

كخرعوبه البانه المنفطر

فتور القيام قطيع الكلا

م تفترّ عن ذى غروب خصر

وقال فى لفظ القريب : [الطويل]

۴۴۳- (۲)له الويل إن أمسى ولا أمّ هاشم

قريب ولا البسباسه بنه يشكرا

وقال جرير : [الوافر]

۴۴۴- (۳)أتنفعك الحياه وأمّ عمرو

قريب لا تزور ولا تزار

وأغرب من ذا أنّ لفظه واحده قد اجتمع فيها التأنيث الحقيقى وغير الحقيقى ، وهى لفظه (هنّ) ، ومع ذلك حمل عليها فعيل بلا هاء ، وهى فى قول جميل : [الطويل]

۴۴۵- (۴)كأن لم نحارب يا بثين لو انّها

تكشّف غمّاها وأنت صديق

وقال جرير : [الطويل]

۴۴۶- (۵)دعون النّوی ثم ارتمین قلوبنا

بأسهم أعداء وهنّ صدیق

ص: ۱۴۲

۱- ۴۴۲- البیتان فی دیوانه (ص ۱۵۷) ، والبیت الأول له فی لسان العرب (خرعب) و (بون) و (بره) ، وتهذیب اللغه (۳ / ۲۷۵) ، والمخصص (۱۰ / ۲۱۴) ، ودیوان الأدب (۲ / ۸۷) ، وتاج العروس (خرعب) و (بون) و (بره) ، وبلا نسبه فی مقاییس اللغه.

۲- ۴۴۳- الشاهد لامرئ القیس فی دیوانه (ص ۶۸) ، ولسان العرب (قرب).

۳- ۴۴۴- الشاهد لجریر فی دیوانه (ص ۱۳۴).

۴- ۴۴۵- الشاهد لجمیل بثینه فی دیوانه (ص ۱۴۴) ، ولسان العرب (صدق) ، والأغانی (۸ / ۱۲۴) ، والحماسه الشجریه (۱ / ۵۱۲) ، وشرح دیوان الحماسه للمرزوقی (ص ۱۳۴۷) ، والکامل (ص ۹۶).

۵- ۴۴۶- الشاهد لجریر فی دیوانه (ص ۳۷۲) ، ولسان العرب (صدق) ، ولذی الرمه فی ملحق دیوانه (ص ۱۸۹۳) ، والحماسه البصریه (۲ / ۱۷۷) ، وبلا نسبه فی تخلیص الشواهد (ص ۱۸۴) ، والخصائص (۲ / ۴۱۲).

فلو عرف القوم بعض هذه الاستشهادات لما وقعوا فى ذلك.

وقال العلامه جمال الدين بن مالك : فعيل وفعول مشتبهان فى الوزن والدّلاله على المبالغه والوقوع بمعنى فاعل وبمعنى مفعول ، إلّا أنّ فعيلا أخفّ من فعول ، فلذلك فاقه بأشياء منها :

كثره الاستغناء به عن فاعل فى المضاعف ، كجليل وخفيف وصحيح وعزيز وذليل ، وإنّما حقّ هذه الصفات أن تكون على زنه فاعل لأنّها من فعل يفعل ، فاستغنى فيها بفعيل ولا حظّ لفعول فى ذلك.

ومنها اطّراد بنائه من فعل كشريف وظريف وكريم ، وليس لفعول فعل يطّرد بناؤه منه. ومنها كثره مجيئه فى صفات الله تعالى وأسمائه ، كسميع وبصير وعليّ وغنيّ ورقيب ، ولم يجئ منها فعول إلّا رؤوف وودود وعفوّ وغفور وشكور ، وإذا ثبت أنه فائق لفعول فى الاستعمال فلا يليق أن يكون له تبعا ، بل الأولى أن يكون الأمر بالعكس ، أو ينفرد كلّ منهما بحكم هو به أولى ، وهذا هو الواقع ، فإنّهم خصّوا فعولا المفهم معنى فاعل بأن لا تلحقه التاء الفارقه بين المذكر والمؤنّث وأن يشتركا فيه ، فيقال : رجل صبور وامرأه صبور ، وكذا شكور ونحوهما إلّا ما شذّ من عدوّ وعدوّه ، فإن قصد بالتاء المبالغه لحقت المذكر والمؤنث ، فقيل : رجل ملوله وفروقه ، وامرأه ملوله وفروقه ، ولا يقدم على هذا الوزن إلا بنقل ، وإن لم يقصد بهذا الوزن معنى فاعل لحقته التاء أيضا ، كحلوبه وركوبه ورغوثه ، وليس فى شىء من هذا إلّا للنقل ، فلمّا كان لفعيل على فعول من المزيه ما ذرته استحقّ أن يخصّ بأحوط الاستعمالين ، وهو التمييز بين المذكر والمؤنث ، كجميل وجميله وصبيح وصبيحه ووضىء ووضيئه ونحوه ، وإن كان فعيل بمعنى مفعول وصحب الموصوف استوى فيه المذكر والمؤنث ، كرجل قتيل وامرأه قتيل ، وإن لم يصحب الموصوف وقصد تأنيثه أنث نحو : رأيت قتيله بنى فلان ، هذا هو المعروف ، وما ورد بخلاف ذلك عدّ نادرا ، أو تلطّف فى توجيهه بما يلحقه بالنظائر ويبعده عن الشذوذ ، فمن ذلك قوله تعالى : (إِنَّ رَحْمَتَ اللهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ ،) ومنه سته أقوال :

أحدها : أنّ فعيلا وإن كان بمعنى فاعل فقد جرى مجرى فعيل الذى بمعنى مفعول فى عدم لحاق التاء ، كما جرى هو مجراه فى لحاق التاء حين قالوا : خصله حميده وفعله ذميمه بمعنى محموده ومذمومه ، فحمل على جميله وقبيحه فى لحاق التاء ، وكذلك قريب فى الآيه الكريمه حمل على «عين كحيل» و «كف خضيب» وأشباههما فى الخلو من التاء ، ونظير ذلك : (قالَ مَنْ يُحْيِ الْعِظامَ وَهِيَ رَمِيمٌ) [يس : ٧٨].

الثانی : أنّه من باب تأوّل المؤنث بمذکر موافق فی المعنی ، کقول الشاعر : [الطویل]

۴۴۷- (۱)أری رجلا منهم أسیفا کأنّما

یضمّ إلی کشحیه کفّا مخضّبا

فتأوّل کفّا وهو مؤنث بعضو فذکر صفته لذلک ، وکذلک الرحمه متأوله بالإحسان فذکر خبرها ، وتأوّلها بالإحسان أولی من تأوّل الکفّ بالعضو لوجهین :

أحدهما : أنّ الرحمه معنی قائم بالراحم ، والإحسان برّ الراحم المرحوم ومعنی البرّ فی القریب أظهر منه فی الرحمه.

الثانی : أنّ ملاحظه الإحسان فی الرحمه الموصوفه بالقرب من المحسنین مقابله للإحسان الذی تضمّنه ذکر المحسنین فاعتبارها یزید المعنی قوه ، فصحّت الأولویّه ، ومن تأوّل المؤنث بمذکر ما أنشده الفراء : [المتقارب]

۴۴۸- (۲)وقائع فی مضر تسعه

وفی وائل کانت العاشره

فتأوّل الوقائع بأیام الحرب ، فلذلک ذکر العدد الجاری علیها فقال : تسعه ، وإذا جاز تأوّل المذکر بمؤنث فی قول من قال : «جاءته کتابی فاحتقرها» أی : صحیفتی ، وفی قول الشاعر (۳) : [البسیط]

یا أیّها الرّاکب المزجی مطیّته

سائل بنی أسد ما هذه الصّوت

أی : الصیحه مع ما فی ذلک من حمل أصل علی فرع ، فلأن یجوز تأوّل مؤنث بمذکر لکونه حمل فرع علی أصل أحقّ وأولی.

الثالث : أن یکون من حذف المضاف وإقامه المضاف إلیه مقامه مع الالتفات إلی المحذوف فکأنه قال : إن مکان رحمه الله قریب ، کما قال حسان : [الکامل]

۴۴۹- (۴)یسقون من ورد البریص علیهم

بردی یصفّق بالرّحیق السّلسل

۱- ۴۴۷- الشاهد للأعشی فی دیوانه (ص ۱۶۵) ، وجمهره اللغه (ص ۲۹۱) ، وشرح شواهد الإیضاح (ص ۴۵۸) ، ولسان العرب (خضب) و (أسف) و (کفف) ، و (بکی) ، وبلا نسبه فی الإنصاف (ص ۷۷۶) ، وخزانه الأدب (۷ / ۵) ، ومجالس ثعلب (ص

.(۴۷

۲- ۴۴۸- الشاهد بلا نسبه فی الإنصاف (۲ / ۷۶۹) ، والدرر (۶ / ۱۹۶) ، وشرح عمده الحافظ (ص ۵۲۰) ، ولسان العرب (یوم) ، ومجالس ثعلب (۲ / ۴۹۰) ، وهمع الهوامع (۲ / ۱۴۹).

۳- مرّ الشاهد رقم (۱۲۹).

۴- ۴۴۹- الشاهد لحسان بن ثابت فی دیوانه (ص ۱۲۲) ، وجمهره اللغه (ص ۳۱۲) ، وخزانه الأدب (۴ / ۳۸۱) ، والدرر (۵ / ۳۸) ، وشرح المفصل (۳ / ۲۵) ، ولسان العرب (برد) و (برص) و (صفق) ، ومعجم ما استعجم (ص ۲۴۰) ، وبلا نسبه فی أمالی ابن الحاجب (۱ / ۴۵۱) ، وشرح الأشمونی (۲ / ۳۲۴) ، وشرح المفصّل (۶ / ۱۳۳) ، وهمع الهوامع (۲ / ۵۱).

ومثله قوله صلّى الله عليه وسلّم مشيرا إلى الذهب والحرير : «هذان حرام على ذكور أمتى» (١) أى : استعمال هذين.

الرابع : أن يكون من باب حذف الموصوف وإقامه الصفه مقامه ، أى : إن رحمه الله شيء قريب أو لطف أو برّ أو إحسان ، وحذف الموصوف سائغ ، من ذلك قوله (٢) : [السريع]

قامت تبكّيه على قبره

من لى من بعدك يا عامر

تركتنى فى الحرب ذا غربه

قد خاب من ليس له ناصر

أى : شخصا أو إنسانا ذا غربه ، ومثله قول الآخر : [الطويل]

٤٥٠- (٣)فلو أنك فى يوم الرّخاء سألتنى

فراقك لم أبخل وأنت صديق

أى : شخص صديق ، وعلى ذلك حمل سيبويه قولهم : حائض وطامث ، قال : كأنهم قالوا : شيء حائض.

الخامس : أن يكون من باب اكتساب المضاف حكم المضاف إليه إذا كان صالحا للحذف والاستغناء عنه بالثانى ، والوجه فى هذا تأنيث المذكر لإضافته إلى مؤنث على الوجه المذكور كقوله : [الطويل]

٤٥١- (٤)مشين كما اهتزّت رماح تسفّهت

أعاليها مرّ الرّياح النّواسم

ومثله : [الكامل]

٤٥٢- (٥)بغى النّفوس معيده نعماءها

نقما وإن عمهت وطال غرورها

وإذ كانت الإضافه تعطى المضاف تأنيثا لم يكن فيه على الوجه المذكور فلأن تعطيه تذكيرا لم يكن له كما فى الآيه الكريمه أحق وأولى ، لأن التذكير أصل فالرجوع إليه أسهل من الخروج عنه.

١- أخرجه ابن ماجه فى سننه رقم (٣٥٩٥) ، وأبو داود فى سننه (٤٠٥٧).

٢- مرّ الشاهد رقم (٤٢٧).

٣- ٤٥٠- الشاهد بلا نسبه فى الأزهيّه (ص ٦٢) ، والإنصاف (١ / ٢٠٥) ، والجنى الدانى (ص ٢١٨) ، وخزانه الأدب (٥ / ٢٤٦) ، والدرر (٢ / ١٩٨) ، ورصف المبانى (ص ١١٥) ، وشرح الأشمونى (١ / ١٤٦) ، وشرح شواهد المغنى (١ / ١٠٥) ، وشرح ابن عقيل (ص ١٩٣) ، وشرح المفصل (٨ / ٧١) ، ولسان العرب (حرر) ، و (صدق) ، و (أنن) ، ومغنى اللبيب (١ / ٣١) ، والمقاصد النحويه (١ / ٣١١) ، والمنصف (٣ / ١٢٨) ، وهمع الهوامع (١ / ١٤٣).

٤- ٤٥١- الشاهد لذى الرمه فى ديوانه (ص ٧٥٤) ، وخزانه الأدب (٤ / ٢٢٥) ، وشرح أبيات سيبويه (١ / ٥٨) ، والمحتسب (١ / ٢٣٧) ، والمقاصد النحويه (٣ / ٣٦٧) ، وبلا نسبه فى الخصائص (٢ / ٤١٧) ، وشرح الأشمونى (٢ / ٣١٠) ، وشرح ابن عقيل (ص ٣٨٠) ، وشرح عمده الحافظ (ص ٨٣٨) ، ولسان العرب (عرد) و (صدر) ، و (قبل) ، و (سفه) ، والمقتضب (٤ / ١٩٧).

٥- ٤٥٢- لم أجده فى أىّ من المصادر التى بين يدىّ.

السادس : أن يكون من باب الاستغناء بأحد المذكورين لكون الآخر تبعا له أو معنى من معانيه ، ومنه فى أحد الوجوه قوله تعالى : (فَظَلَّتْ أَعْناقُهُمْ لَها خاضِعِينَ) [الشعراء : ۴] أى : فظلت أعناقهم خاضعه ، وظلّوا لها خاضعين ، فهذا منتهى ما حضرنى.

وبلغنى أنّ بعض الفقهاء زعم أنّ إخلاء (قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ) المشار إليه من التاء لم يكن إلّا لأجل أنّ فعيلا يجرى مجرى فعول فى الوقوع على المذكر والمؤنث بلفظ واحد ، وضعف هذا القول بيّن وتزييفه هيّن ، وذلك أنّ قائل هذا القول إمّا أن يريد أنّ فعيلا فى هذا الموضع وغيره يستحقّ ما يستحقّه فعول من الجرى على المذكر والمؤنث بلفظ واحد ، وإمّا أن يريد أنّ فعيلا فى هذا الموضع خاصه محمول على فعول.

فالأول : مردود لإجماع أهل العربيه على التزام التاء فى ظريفه وشريفه وأشباههما ، ولذلك احتاج علماؤهم إلى أن يقولوا فى قوله تعالى : (وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا) [مريم : ۲۰] : إن أصله بغوى على فعول ، فلذلك لم تلحقه التاء.

والثانى : أيضا مردود لأنه قد تقدّم التنبيه على ما لفعيل على فعول من المزايا ، ولأنه لا يليق أن تبعا لفعول ، بل الأولى أن يكون أمرهما بالعكس ، ولأنّ ذلك القائل حمل فعيلا على فعول ، وهما مختلفان لفظا ومعنى ، أمّا اللفظ فظاهر ، وأمّا المعنى فلأنّ قريبا لا مبالغه فيه لأنه يوصف به كلّ ذى قرب وإن قلّ ، وفعول المشار إليه لا بدّ فيه من مبالغه ، وأيضا فإنّ الدّالّ على المبالغه لا بدّ أن يكون له بنيه لا مبالغه فيها ، ثم يقصد به المبالغه فتغيّر بنيته كضارب وضروب وعالم وعليم ، وقريب ليس كذلك فلا مبالغه فيه ، والظاهر أنّ ذلك القائل إنّما أراد حمل فعيل على فعول مطلقا واستدل على ذلك بقول الشاعر : [المتقارب]

۴۵۳- (۱)فتور القيام قطيع الكلا

م تفترّ عن ذى غروب خصر

والاحتجاج بهذا ساقط من وجوه :

أحدها : أنه نادر والنادر لا حكم له ، ولو كثرت صوره وجاء على الأصل كاستحوذ واعورّ واستنوق البعير ، فما ندر ولم تكثر صوره ولا جاء على الأصل أحق.

الثانى : أن يكون قطيع الكلام أصله قطيعه الكلام ثم حذفت التاء للإضافه ، فإنها مسوّغه لحذفها عند الفراء وغيره من العلماء ، وحمل على ذلك قوله تعالى : (وَإِقامَ الصَّلاهِ) [الأنبياء : ۷۳] ومثل ذلك قوله : [البسيط]

۱- ۴۵۳- الشاهد لامرئ القيس فى ديوانه (ص ۱۵۷).

۴۵۴- (۱)إنّ الخليط أجدّوا البين فانجردوا

وأخلفوك عد الأمر الّذى وعدوا

وعلى هذه اللغه قرأ بعض القراء : (وَلَوْ أَرادُوا الْخُرُوجَ لَأَعَدُّوا لَهُ عُدَّهً) [التوبه : ۴۶] أراد عدته.

الثالث : أن يكون فعيل فى قوله : قطيع الكلام بمعنى مفعول لأنّ صاحب المحكم حكى أنه يقال : «قطعه وأقطعه إذا بكّته وقطع هو وقطع فهو قطيع القول» ، فقطيع على هذا بمعنى مقطوع أى : مبكّت ، فحذف التاء على هذا التوجيه ليس مخالفا للقياس ، وإن جعل «قطيع» مبنيا على قطع كسريع من سرع فحقه على ذلك أن تلحقه التاء عند جريه على المؤنث ، إلّا أنّه شبّه بفعيل الذى بمعنى مفعول فأجرى مجراه والله أعلم.

فأجاب الشيخ مجد الدين وقال : حقّ على من مارس شيئا من العلم إذا سئل عن مشكلاته أن يتجنّب فى جوابه الإيجاز المخلّ والتطويل الممل ، ويتوقى الزوائد التى لا يحتاج إليها ، فإنّ العالم من إذا سئل عن عويص أوضحه بأوجز بيان من غير زياده ولا نقصان ، وقد سئل العبد الضعيف عبد المجيد بن أبى الفرج الرّوذراورى عن هذه الآيه بناء على استغراب من قصر فى إتقان كلام العرب باعه ، فاستبعد حمل المذكر على المؤنث فكان جوابه أنّ القرآن المجيد عربىّ ، وإذا أطلق فصحاء العرب لفظ القريب على المؤنث الحقيقى فكيف لا يسوغ إطلاقه على غير الحقيقى؟ قال امرؤ القيس (۲) : [الطويل]

له الويل إن أمسى [ولا أمّ هاشم

قريب ولا البسباسه بنه يشكرا]

وقال جرير (۳) : [الوافر]

أتنفعك الحياه [وأم عمرو

قريب لا تزور ولا تزار]

ومع هذه الحجه الواضحه لا حاجه إلى التأويلات والتعسفات ، وقد كتب فى ذلك بعض النحاه المشهورين العصريين هذه الأوراق المتقدمه وذكر فيها ما تقتضيه

۱- ۴۵۴- الشاهد للفضل بن عباس فى شرح التصريح (۲ / ۳۹۶) ، وشرح شواهد الشافيه (ص ۶۴) ، ولسان العرب (غلب) ، و (خلط) ، والمقاصد النحويه (۴ / ۵۷۲) ، وبلا نسبه فى أوضح المسالك (۴ / ۴۰۷) ، والخصائص (۳ / ۱۷۱) ، وشرح الأشمونى (۲ / ۳۰۴) ، وشرح عمده الحافظ (ص ۴۸۶) ، ولسان العرب (وعد) ، و (خلط).

۲- مرّ الشاهد رقم (۴۴۳).

٣- مرّ الشاهد رقم (٤٤٤).

صناعه النحو ، وحكى ما قيل فى المسأله مع أنّه لا يشفى الغليل ، لأن العرب لم تقل ذلك ولا نعلم لو عرض عليهم هل كانوا يرتضونه أم لا؟ بخلاف ما أوردت من الشواهد ، فإنّه نصّ قولهم ، ولا ريب فى صحته وكونه حجه ، والذى أورده من الأقوال السته مستنبط من الظن والقياس ، وقد يكون حقا وقد لا يكون ، وقد ألحّ علىّ جماعه أن أورد على فوائده هذه ما يتوجه عليها من الاعتراضات ، فكنت آبى ذلك خيفه سقطه تنفق حتى غلبوا على رأيى ، وقالوا : هذا لا يعدّ قدحا فى فضله ، فشرعت فى التنبيه على ما يرد على قوله :

أمّا ما ذكره من اشتباه فعيل وفعول فى الوزن والدّلاله على المبالغه والوقوع بمعنى فاعل وبمعنى مفعول ، وأنّ فعيلا أخفّ من فعول وأنّه فاقه بأشياء منها : اطّراد بنائه من فعل ، وكثره مجيئه فى أسماء الله تعالى ، وإذا فاقه لا يكون تبعا له ، وهل الأمر إلا بالعكس أو مستويان؟ إلى آخره ، فكلّ هذه دعاو تعسر إقامه الحجه عليها خصوصا مع المنازعه ، ولئن سلمت فهى خارجه عن مسألتنا ، لأنّ السؤال وقع عن جواز إطلاق القريب على الرحمه ، فجوابه : ذلك جائز لدلاله كذا وكذا عليه ، فبقيه المقدمات ضائعه مبذوله ، ولا مدخل لها فيما وقع السؤال عنه ، ومثاله من سئل عن زياره الكعبه المعظّمه هل تجب أم لا؟ فأجاب بأنّ المتوجّه إليها لا بدّ أن يكون محرما ، وميقاته من جهه المدينه ذو الحليفه وعدّد له المواقيت ، فيقول له السائل : أنا لم أسألك إلّا عن وجوب زيارتها ، وما ذكرته بمعزل عن ذلك ، ويجرى مجرى هذا قول المتكلّم فى فعيل وفعول : أبواب المصادر سته : فعل يفعل كحلب يحلب ، وفعل يفعل كضرب يضرب ، وفعل يفعل كذهب يذهب وفعل يفعل كقرم يقرم ، وفعل يفعل ككرم يكرم ، وفعل يفعل كوثق يثق ، وكلّه يشتقّ منه فعيل ، إلّا أنّ أكثره من فعل يفعل ويكون بمعنى فاعل كشريف وظريف وكريم وعظيم ، وقد يرد من غيره بمعنى المفعول ، كصريع وجريح وكليم وهزيم ، وتتكلم فى فعول بما يناسب ذلك أو يقاربه عند الشروع فى مسألتنا فى لفظه القريب ، والعاقل يعلم أنّ هذه المباحث لا مدخل لها فيما نحن فيه ، وإن كانت من تفاريع لفظه القريب ، وقوله فى فعول : «إن لم يقصد به معنى فاعل لحقته تاء كحلوبه وركوبه» منقوض بقولهم : ناقه عصوب للّتى تعصب ركبتاها عند الحلب ، وسلوب وعجول للتى اخترم ولدها ، فإنّ وزنه فعول وليس للفاعل ولا تلحقه التاء ، وكذا الجزور والخلوج والبسوس (۱) ، والحضون والشّطور والثّلوث (۲) ، وكل هذه صفات للناقه والشاه ، ووزنها فعول لم تلحقها التاء

۱- الجزور : الناقه المجزوره. والخلوج : الغزيره اللبن. والبسوس : التى تدرّ عند الإبساس.

۲- الحضون : التى قد ذهب أحد طبييها. والشطور : التى يبس خلفان من أخلافها. والثّلوث : الناقه التى يبس ثلاثه من أخلافها.

وليست للفاعل ، وأمّا الأقوال السته التى ذكرها فإنى أشير إلى ما يرد على كل واحد منها إشاره لطيفه :

أمّا قوله : «قريب» بمعنى فاعل أجرى مجرى فعيل بمعنى مفعول كما أجرى ذلك مجرى هذا فى لحاق التّاء فلا شكّ أنّه من قول النحاه ، لكن ما الدليل عليه؟ فإنّه مجرد دعوى ، ويرد عليه أنّ أحد الفعلين مشتق من فعل لازم والآخر من فعل متعدّ ، فلو أجرى على أحدهما حكم الآخر لبطل الفرق بين اللازم والمتعدى ، إن كان على وجه العموم ، وإن كان على وجه الخصوص فأين الدليل عليه؟ والحقّ أنّ كلّا من الفعلين يطلق على المذكر بلا تاء ولا خلاف فيه ، وعلى المؤنث تاره مع التاء وأخرى بلا تاء أصاله ، كما ورد فى أشعار الفصحاء ، لا على سبيل التبعيه ولا على وجه الشذوذ والندره ، وتشبيه أحدهما بالآخر كما زعموا لأنّ الأصل فى الكلام الحقيقه وقد كثر شواهد ذلك ، قال جرير يرثى خالده : [الكامل]

۴۵۵- (۱)نعم القرين وكنت علق مضنّه

وأرى بنعف بليّه الأحجار

وقال : [الكامل]

۴۵۶- (۲)فسقاك حين حللت غير فقيده

هزج الرّواح وديمه لا تقلع

وقال الفرزدق : [الطويل]

۴۵۷- (۳)فداويته عامين وهى قريبه

أراها وتدنو لى مرارا وأرشف

وامرأه قبين وسريح وهريت ، وفروك وهلوك ورشوف وأتوف ورصوف (۴) وامرأه ملوله وفروقه وامرأه عروب (۵) وسحابه دلوج (۶) ، ولا استغراب فى إطلاق رميم على العظام مع أنها جمع تكسير مؤنث فهو على وفاق كلام فصحاء العرب ، قال جرير مع فصاحته ولم ينكر عليه : [البسيط]

۴۵۸- (۷)آل المهلّب جدّ الله دابرهم

أمسوا رميما فلا أصل ولا طرف

۱- ۴۵۵- الشاهد لجرير فى ديوانه (ص ۸۶۲).

۲- ۴۵۶- الشاهد لجرير فى ديوانه (ص ۹۱۱).

٣- ٤٥٧- الشاهد للفرزدق فى ديوانه (٢ / ٢٥) ، وجمهره أشعار العرب (ص ٨٧٩).

٤- القبين : المنكمش فى أموره. والسريح : السهل. والهريت : الواسع الشدقين. والفروك : المبغضه لزوجها. والهلوك : الفاجره الشبقه. والرشوف : الطيّبه الفم. والأنوف : الطيّبه ريح الأنف. والرصوف : الصغيره الفرج.

٥- الفروقه : الشديده الخوف. والعروب : الضاحكه.

٦- السحابه الدلوج : الثقيله بحملها.

٧- ٤٥٨- الشاهد لجرير فى ديوانه (ص ١٧٦) ، ولسان العرب (ملح) ، ومجمع الأمثال (١ / ١٧٦).

وأما الاعتراض على القول الثانى فهو أنّا لا نسلم تأويل المذكر بمؤنث يوافقه أو يلزمه ، ولو جاز ذلك لجاز أن يقال : رأيت زيدا فكلّمتنى وأكرمتنى ، ورأيت هندا فكلّمنى وأكرمنى بناء على أنّ زيدا نفس وجثه وهندا شخص وشبح.

وأمّا قوله : «كفّا مخضّبا» فالكفّ قد يذكر كما فى هذا البيت لفقدان علامات التأنيث ، وقد يؤنث كما فى أكثر موارده ، وهذا أولى من التأويل كيلا تلزم المفسده التى ذكرناها ، وحمل الرحمه على الإحسان بعيد ، لأنّ اللفظ إذا دلّ على معنى فإمّا أن يدلّ عليه على وجه الحقيقه أو المجاز ، والقسمان منتفيان هنا لأن حضور المعنى بالبال لازم عند إطلاق اللفظ فى كلام القسمين لجواز انفكاك كل واحد منهما عن الآخر ، لأنّ الرحمه قد توجد وافره فيمن لا يتمكن من الإحسان أصلا ، كالوالده الفقيره بالنسبه إلى ولدها ، وقد يوجد الإحسان ممّن لا رحمه فى طباعه ، كالملك القاسى فإنّه قد يحسن إلى بعض أعدائه لمصلحه نفسه أو ملكه ولا تلقى عنده رحمه ، وإذا تبيّن جواز انفكاك كل واحد عن الآخر فلا يجوز إطلاق أحدهما لى الآخر ، ولا انفكاك بين الكف وبين كونها عضوا ، لأنّ كل كفّ عضو وإن لم يكن كل عضو كفّا ، فبينهما ملازمه الخاص والعام والملازمه مصححه للمجاز ، ولا ملازمه بين الرحمه والإحسان كما بيّنا ، فيتعذر تأويل الرحمه بالإحسان ، وقد سلّمنا أنّ معنى القرب فى البرّ أظهر منه فى الرحمه ، ولكن هذا جواز إطلاق اسم أحدهما على الآخر ، لأنّ جواز الإطلاق منحصر فى الحقيقه والمجاز ، وكلاهما معدوم فيما نحن فيه.

وأمّا قوله ثالثا : «إنه من باب حذف المضاف» فذلك إنّما يصحّ حيث يحسن ويتعيّن ، كقوله تعالى : (وَسْئَلِ الْقَرْيَهَ) [يوسف : ٨٢] ، فإنّه يتعيّن إضمار أهلها ، وهاهنا لا يصح إضمار المكان ولا يحسن ولا يتعيّن ، أمّا أنّه لا يصحّ فلأنّ الرحمه صفه الله تعالى ، والموصوف لا مكان له ، لأنّ البراهين القاطعه دلّت على أنّ ربّنا لا يحلّ مكانا وإلّا لكان جسما أو مفتقرا إلى جسم ، فكذلك صفته لا يكون لها مكان ، انتهى.

قال الشيخ علاء الدين التركمانى : هذا غلط وغفله لأنّ الرحمه من صفات الفعل لا من صفات الذات حتى يستحيل فيها المكان ، انتهى.

وأمّا أنّه لا يحسن ولا يتعيّن فلأنّهما فرعا الصحه ، وبطلان الأصل يقتضى بطلان الفرع ، وأمّا الظواهر المشعره بإثبات المكان كقوله : «وارتفاع مكانى» (١) فيجب تأويلها جزما ، وإلّا لبطل حكم العقل ، ويلزم من بطلانه بطلان الشرع ، لأنّ صحّته لم تثبت إلّا بالعقل ، نعم لو أضمر أثر رحمه الله لكان قريبا.

١- انظر سلسله الأحاديث الصحيحه (١ / ٥٠٠) رقم (١٠۴).

وأمّا قوله : «رابعا : إنه من باب حذف الموصوف» إلى آخره ، وما ذكر عن سيبويه فى طامث وحائض فبالله أحلف إنّ هذا التقدير والتقرير لا يرتضيه فصيح بدوىّ ولا بليغ حضرى ، وأىّ حاجه إلى أن يضمر فى الآيه شىء فيقال : شىء قريب؟ ولا يكفى فى تقدير مبانى كلام الله عز وجل وإيضاح معانيه مجرد الجواز النحوى والاحتمال الإعرابى ، بل لا بدّ من رعايه الفصاحه القصوى والبلاغه العليا ، وأيّه فصاحه فى أن يقول القائل : شىء قريب؟ وأىّ لطف فى أن يقال : المرأه شىء حائض ، مع أنّ الشىء أعمّ المعلومات؟ ولذلك يشمل الواجب والممكن حتى بعض المعدومات عند بعض أهل العلم ، ومن الذى يرضى لنفسه بمثل هذا الكلام فى المستهجن؟ وهلّا قيل : الهاء والتاء إنما يحتاج إليهما للفرقان بين المذكر والمؤنث فى صفه يمكن اشتراكهما فيها إماطه للالتباس ، أمّا الصفه المختصّه بالنساء كالحيض فلا حاجه فيها إلى العلامه المميزه ، والناس لفرط جمودهم على ما ألفوه بظنون أنّ ما قاله سيبويه هو الحق الساطع وأنّ إلى قوله المنتهى فى معرفه كلام الرب ، ولا خفاء فى أنّه الجواد السابق فى هذا المضمار فأمّا أن يعتقد أنّه أحاط بجميع كلام العرب وأنّه لا حقّ إلّا ما قاله فليس الأمر كذلك ، فما من أحد إلّا ويقبل قوله ويردّ منه ، ولو لم يكن لسيبويه إلا قوله فى باب الصفه المشبهه : «مررت برجل حسن وجهه» بإضافه حسن إلى الوجه وإضافه الوجه إلى الضمير العائد على الرجل ، فقد خالفه جميع البصريين والكوفيين فى ذلك ، لأنه قد أضاف الشىء إلى نفسه ، فكيف يعتقد مع هذا صحه قوله فى كلّ شىء؟.

وأمّا قوله : خامسا يكتسب المضاف حكم المضاف إليه لا سيّما التأنيث فله نظائر صحيحه فصيحه يوثق بها لتقدّم قائليها وشهرتهم ، قال النابغه : [البسيط]

۴۵۹- (۱)حتّى استغثن بأهل الملح ضاحيه

يركضن قد قلقت عقد الأطانيب

وقال الأعشى (۲) : [الطويل]

[وتشرق بالقول الذى قد أذعته]

كما شرقت صدر القناه من الدّم

وقال لبيد : [الكامل]

۴۶۰- (۳)فمضى وقدّمها وكانت عاده

منه إذا هى عرّدت إقدامها

---

۱ - ۴۵۹- الشاهد لسلامه بن جندل فى ملحق ديوانه (ص ۲۳۳) ، ولسان العرب (طنب) ، وتهذيب اللغه (۱۳ / ۳۶۸) ، وتاج العروس (طنب) ، وللنابغه الذبيانى فى ديوانه (ص ۵۰) ، وأساس البلاغه (طنب) ، وجمهره اللغه (ص ۳۶۱).

٢- مرّ الشاهد رقم (١٣٣).

٣- ٤٦٠- الشاهد للبيد فى ديوانه (ص ٣٠٦) ، والخصائص (٢ / ٤١٥) ، ولسان العرب (عرد) ، و (قدم) ، وكتاب العين (١ / ٣٢) ، وبلا نسبه فى الخصائص (١ / ٧٠).

وقال جرير (۱) : [الكامل]

لمّا أتى خبر الزّبير تواضعت

سور المدينه والجبال الخشّع

فبمثل هـذا ينبغى أن يتمسك لا بأشـعار المجاهيل الخاملين التى تمسك بها وأظنّها للمحدثين ، فأمّا اكتساب التأنيث من المؤنّث فقد صح بقولهم ، وأمّا عكسه فيحتاج إلى الشواهد ، ومن ادّعى جوازه فعليه البيان.

وأمّا قوله : «سادسا أنه يكون من باب الاستغناء بأحـد المذكورين عن الآخر» إلى آخره فإنّ قوله : (فَظَلَّتْ أَعْناقُهُمْ لَها خاضِعِينَ) [الشعراء : ۴] ليس من هـذا القبيـل ، لأنّ المراد بأعناقهم رؤساؤهم ومعظّموهم ، وأيضا فإن الخبر محكوم به على الاسم ، فكيف يعرض عنه ويحكم به على المضاف إليه؟ ولو جاز ذلك لساغ أن تقول : كان صاحب الدّرع سابغه ، فظلّ مالك الدار متسعه.

وقوله : رحمه الله قريب وهو قريب ، وحـذف الخبر من الجمله الأولى والمبتـدأ من الثانيه ، واجتزأ بالخبر فى الثانيه عن الخبر فى الأولى فكلام عجيب تقصر عبارتى عن شرح ضعفه.

وأمّا مـا نمى إلىّ من جرى فعيـل مجرى فعـول ، وقـوله : إمّا أن يـدعى ذلـك على العمـوم فى جميع الصور إلى آخره فهـذا لم أقصـده ولا ذكرت الأصاله والتبعيه ، ولا أنّ هـذا بمعنى فاعل وذاك بمعنى مفعول ، بل لمّا سئلت عن جرى قريب على الرحمه أجبت : بأنّه لا غرو ولا استبعاد ، لأنّ أفاضـل العرب وفصـحاءهم قـد أطلقوا الفعيل والفعول على المؤنث الحقيقى ، فعلى غير الحقيقى أولى ، ومن جملتهم امرؤ القيس ، قوله : «الاسـتدلال به ضـعيف» ليس كـذلك لأن الفتور على وزن فعول ، وقـد أطلق بعض فصحاء العرب فى هذا البيت كليهما على امرأه والتأنيث فيهما حقيقى.

وقوله : «إنه نادر» ، قلنا : لا نسـلم ، بل نظائره كثيره ، وهى محفوظه فطالبونا بها نوردها ، ولئن سـلمنا أنه نادر فالغرض أنه عربى ، وعلى أنّا نقول : إن ساغ الاستشهاد بالنادر فلا وجه لإنكار ما ذكرنا ولم يسغ فكيف احتجّ بقوله : «وقائع فى مضر تسعه»؟.

وقوله : «يجوز أن يراد بـالقطيع القطيعه والإضـافه تسـقط التـاء» قلنـا : لو جـاز ذلـك لجاز أن يقال : «ماتت ابن فلان» يريـد ابنته ، وقوله : «وقد يجوز أن يكون فعيل بمعنى مفعول فى قطيع» إلى آخره ، قلنا : يدعى جواز الإطلاق ، وهو أعمّ من أن

۱- مرّ الشاهد رقم (۱۳۴).

يكون فعيل بمعنى فاعل أو مفعول ، وكذب الخاص لا يوجب كذب العام ، فالوجهان الآخران اللذان ذكرهما آنفا بتقدير صحتهما لا يقدحان فى استدلالنا ، وقوله : «إن كان سرع فإنما يحذف منه التاء تشبيها له بفعيل الذى فى معنى مفعول» مدخول ، لأن هذا مشتق من اللازم وذاك من المتعدى ، وقوله فيما كتب «لأجل» صوابه أن يقول : من أجل ، قال الله تعالى : (مِنْ أَجْلِ ذلِكَ) [المائده : ٣٢] ، وقال الشاعر : [الوافر]

۴۶۱- (۱)من اجلك يا الّتى تيّمت حبّى

[وأنت بخيله بالودّ عنّى]

وقال آخر : [الطويل]

۴۶۲- (۲)عليهم وقار الحلم من أجل أنّنى

به أتغنّى باسمها غير معجم

وقوله : «إن قصد به المبالغه» ليس بصحيح ، فإن «قصد» لا يعدّى بنفسه بل باللام وإلى ، قال جرير : [الكامل]

۴۶۳- (۳)إنّ القصائد يا أخيطل فاعترف

قصدت إليك مجرّه الأرسان

وقال آخر : [الوافر]

۴۶۴- وأوقد للضّيوف النّار حتّى

أفوز بهم إذا قصدوا لنارى

ونقله رغوثه غير موثوق به ولا بدّ له من شاهد ، قال الراعى النميرى : [ ]

۴۶۵- (۴)فجاءت إلينا والدّجى مدلهمّه

رغوث شتاء قد تتربّ عودها

آخر ذلك.

وإذ وصلنا إلى هنا فلنتمم الفائده ، فإن الشيخ جمال الدين بن هشام ألف فى هذه القضيه رساله فلنسقها ، قال رحمه الله تعالى :

قال الله تعالى : (إِنَّ رَحْمَتَ اللهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ) [الأعراف : ۵۶] ، فى هذه الآيه الكريمه سؤال مشهور ، الأدب فى إيراده

وإيراد أمثاله أن يقال : ما الحكمه فى كذا؟ تأدبا مع كتاب الله تعالى ، فيقال : ما الحكمه فى تذكير قريب مع أنّه صفه

۱- ۴۶۱- الشاهد بلا نسبه فى الكتاب (۲ / ۱۹۸) ، وأسرار العربيه (ص ۲۳۰) ، والجنى الدانى (ص ۲۴۵) ، وخزانه الأدب (۲ / ۲۹۳) ، والدرر (۳ / ۳۱) ، وشرح عمده الحافظ (ص ۲۹۹) ، وشرح المفصّل (۲ / ۸) ، واللامات (ص ۵۳) ، ولسان العرب (لتا) ، والمقتضب (۴ / ۲۴۱) ، وهمع الهوامع (۱ / ۱۷۴).

۲- ۴۶۲- الشاهد لذى الرّمه فى ديوانه (ص ۷۰۶) ، وحجاز القرآن (۲ / ۹۱) ، والكامل (۱ / ۲۹۵).

۳- ۴۶۳- الشاهد لجرير فى ديوانه (ص ۱۰۱۳).

۴- ۴۶۵- الشاهد للراعى النميرى فى شرح ديوان الحماسه للتبريزى (۳ / ۱۶۱) ، وهو ليس فى ديوانه.

مخبر بها عن المؤنث وهو الرحمه ، مع أنّ الخبر الذى هذا شأنه يجب فيه التأنيث؟ تقول : هند كريمه ، ولا تقول : كريم ولا ظريف ، وإنما بيّنت كيفيه السؤال لأننى وقفت على عباره شنيعه لبعض المفسرين فى تقرير السؤال أنكرتها ، اللهمّ ألهمنا الأدب مع كلامك ولا تردّنا على أعقابنا بأهوائنا وحسن السؤال نصف العلم ، وقد أجاب العلماء رحمهم الله تعالى بأوجه جمعتها ، فوقفت منها على أربعه عشر وجها منها قويّ وضعيف ، وكلّ مأخوذ من قوله ومتروك ، ونحن نسرد ذلك بحول الله وقوته متتبعين له بالتصحيح والإبطال بحسب ما يظهره الله تعالى ، والله يقول الحق وهو يهدى السبيل.

الوجه الأول : أنّ الرحمه فى تقدير الزياده ، والعرب قد تزيد المضاف ، قال الله سبحانه : (سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى) [الأعلى : ١] أى : سبّح ربّك ، ألا ترى أنه لا يقال فى التسبيح : سبحان اسم ربى ، إنّما يقال : سبحان ربى؟ والتقدير : إنّ الله قريب ، فالإخبار فى الحقيقه إنّما هو عن الاسم الأعظم ، إنّ الله قريب من المحسنين.

قلت : وهذا الوجه لا يصح عند علماء البصره ، لأن الأسماء لا تزاد فى رأيهم ، إنّما تزاد الحروف ، وأمّا (سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى) فلا يدلّ على ما قالوه ، لاحتمال أن يكون المعنى : نزّه أسماءه عمّا لا يليق بها ، فلا تجر عليه اسما لا يليق بكماله ، أو لا تجر عليه اسما غير مأذون فيه شرعا ، وهذا هو أحد التفسيرين فى الآيه الكريمه ، وإذا أمكن الحمل على محمل صحيح لا زياده فيه وجب الإذعان له لأنّ الأصل عدم الزياده.

الثانى : أنّ ذلك على حذف مضاف ، أى : إن مكان رحمه الله قريب ، فالإخبار إنّما هو عن المكان ، ونظيره قوله صلّى الله عليه وسلّم مشيرا إلى الذهب والفضه : «إنّ هذين حرام» فأخبر عن المثنّى بالمفرد ، لأنّ حقيقه الكلام وأصله : إنّ استعمال هذين حرام ، وكذلك قول حسان بن ثابت (١) : [الكامل]

يسقون من ورد البريص عليهم

بردى يصفّق بالرّحيق السّلسل

أى : ماء بردى ، فلهذا قال «يصفق» بالتذكير ، مع أنّ بردى مؤنث ، انتهى.

وهذا المضاف الذى قدّره فى غايه البعد ، والأصل عدم الحذف ، والمعنى مع ترك هذا المضاف أحسن منه مع وجوده.

الثالث : أنّه على حذف الموصوف ، أى : إنّ رحمه الله شىء قريب ، كما قال الشاعر (٢) : [السريع]

١- مرّ الشاهد رقم (۴۴٩).

٢- مرّ الشاهد رقم (۴٢٧).

قامت تبكّيه على قبره

من لى من بعدك يا عامر

تركتنى فى الدّار ذا غربه

قد ذلّ من ليس له ناصر

أى : تركتنى فى الدار شخصا ذا غربه ، وعلى ذلك يخرج سيبويه قولهم : «امرأه حائض» (١) ، أى : شخص ذو حيض ، وقول الشاعر أيضا (٢) : [الطويل]

فلو أنك فى يوم الرّخاء سألتنى

طلاقك لم أبخل وأنت صديق

أى : وأنت شخص صديق ، وهذا القول فى الضعف كالذى قبله ، بل هو أشدّ منه ضعفا ، لأنّ تذكير صفه المؤنث باعتبار إجرائها على موصوف مذكر محذوف شاذ ينزّه كتاب الله عنه ، ثم الأصل عدم الحذف.

الرابع : أنّ العرب تعطى المضاف حكم المضاف إليه فى التذكير والتأنيث إذا صحّ الاستغناء عنه ، فمثال إعطائه حكمه فى التأنيث قولهم : «قطعت بعض أصابعه» فأعطوا البعض حكم الجمع المضاف إليه فى التأنيث ، ومنه القراءه الشاذه : تلتقطه بعض السياره [يوسف : ١٠] ، ومثال إعطائه حكمه فى التذكير قوله : [البسيط]

٤٦٦- (٣)إناره العقل مكسوف بطوع هوى

[وعقل عاصى الهوى يزداد تنويرا]

ومنه الآيه الكريمه. انتهى. وهذا الوجه قال فيه أبو على الفارسى فى تعاليقه على كتاب سيبويه ما نصه : «هذا التقدير والتأويل فى القرآن بعيد فاسد ، إنما يجوز هذا فى ضروره الشعر».

الخامس : أنّ فعيلا بمعنى مفعول يستوى فيه المذكر والمؤنث ، كرجل جريح وامرأه جريح ، نقل هذا الوجه أبو البقاء فى إعرابه (٤) ، وأقرّ قائله عليه ، وهو خطأ فاحش ، لأنّ فعيلا هنا ليس بمعنى مفعول.

السادس : أنّ فعيلا بمعنى فاعل قد يشبّه بفعيل بمعنى مفعول ، فيمنع من التاء فى المؤنث ، كما قد يشبهون فعيلا بمعنى مفعول بفعيل بمعنى فاعل فيلحقونه التاء ، فالأول كقوله سبحانه : (قالَ مَنْ يُحْيِ الْعِظامَ وَهِيَ رَمِيمٌ) [يس : ٧٨] ،

١- انظر الكتاب (٣ / ٤٢٣).

٢- مرّ الشاهد رقم (٤٥٠).

٣- ٤٦٦- الشاهد لبعض المولّدين فى المقاصد النحويه (٣ / ٣٩٦) ، وبلا نسبه فى أوضح المسالك (٣ / ١٠٥) ، وخزانه الأدب (٤ / ٢٢٧) ، وشرح الأشمونى (٢ / ٣١٠) ، وشرح التصريح (٢ / ٣٢) ، ومغنى اللبيب (٢ / ٥١٢).

٤- انظر إملاء ما منّ به الرحمن (١ / ٢٧٦).

ومنه : (إِنَّ رَحْمَتَ اللهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ) [الأعراف : ۵۶] ، والثانى كقولهم : خصله ذميمه ذميمه وصفه حميده حملا على قولهم : قبيحه وجميله.

السابع : أنّ العرب قد تخبر عن المضاف إليه وتترك المضاف ، كقوله تعالى : (فَظَلَّتْ أَعْناقُهُمْ لَها خاضِعِينَ) [الشعراء : ۴] ف «خاضعين» خبر عن الضمير المضاف إليه الأعناق لا عن الأعناق ، ألا ترى أنّك إذا قلت : «الأعناق خاضعون» لا يجوز لأنّ جمع المذكر السالم إنّما يكون من صفات العقلاء ، لا تقول : أيد طويلون ولا كلاب نابحون؟ انتهى.

ولعل هذا القول يرجع إلى القول بالزياده وقد بيّنّا ما عليه ، وقد قيل : إنّ المراد بالأعناق فى هذه الآيه الكريمه الرؤساء ، وقيل : الجماعه ، وإنه يقال : جاء زيد فى عنق من الناس أى فى جماعه.

الثامن : الرحمه والرّحم متقاربان لفظا ، وهذا واضح ، ومعنى بدليل النقل عن أئمه اللغه فأعطى أحدهما حكم الآخر ، وهذا القول ليس بشىء ، لأنّ الوعظ والموعظه والعظه تتقارب أيضا ، فينبغى أن يجيز هذا القائل أن يقال : موعظه نافع وعظه حسن ، وكذلك الذكر والذكرى ، فينبغى أن يقال : ذكرى نافع كما يقال : ذكر نافع.

التاسع : أنّ فعيلا هنا بمعنى النّسب ، فقريب هنا معناه : ذات قرب ، كما يقول الخليل فى حائض : إنه بمعنى ذات حيض ، وهذا أيضا باطل لأنّ اشتمال الصفات على معنى النّسب مقصور على أوزان خاصه ، وهى : فعّال وفعل وفاعل.

العاشر : أنّ فعيلا مطلقا يشترك فيه المذكر والمؤنث ، حكى ذلك ابن مالك عن بعض من عاصره ، وهذا القول من أفسد ما قيل ، لأنه خلاف الواقع فى كلام العرب ، يقولون : امرأه ظريفه وامرأه عليمه ورحيمه ، ولا يجوز التذكير فى شىء من ذلك ، ولهذا قال أبو عثمان المازنى فى قوله تعالى : (وَما كانَتْ أُمُّكِ بَغِيًّا) [مريم : ۲۸] : إنّه مفعول والأصل : بغوى ، ثم قلبت الواو الياء والضمه كسره وأدغمت الياء فى الياء ، فأمّا قول الشاعر (۱) : [المتقارب]

فتور القيام قطيع الكلا

م تفترّ عن ذى غروب خصر

فالجواب عنه من أوجه :

أحدها : أنّه نادر.

الثانى : أنّ أصله قطيعه ، ثم حذفت التاء للإضافه ، كقوله سبحانه : (وَإِقامَ *

۱- مرّ الشاهد رقم (۴۴۲).

الصَّلاهِ) [الأنبياء : ٧٣] و [النور : ٣٧] ، وأصله : وإقامه الصلاه ، والإضافه مجوّزه لحذف التاء ، كما توجب حذف النون والتنوين ، نصّ على ذلك غير واحد من القراء.

الثالث : أنه إنما جاز لمناسبه قوله : فتور ، ألا ترى أنّ فتورا فعول ، وفعول يستوى فيه المذكر والمؤنث؟

الحادى عشر : أنهم يقولون : «فلانه قريب من كذا» يفرقون بذلك بين قريب من قرب النّسب وقريب من قرب المسافه ، فإذا قالوا : هذه قريبه من فلان ، فمعناه قرب المسافه ، وإذا قالوا : قريب فمعناه من القرابه.

وهذا القول عندى باطل لأنّه مبنىّ على أنّه يقال فى القرب النسبى «فلان قريبى» ، وقد نص الناس على أنّ ذلك خطأ ، وأنّ الصواب أن يقال : فلان ذو قرابتى ، كما قال : [البسيط]

۴۶۷- (۱)يبكى الغريب عليه ليس يعرفه

وذو قرابته فى الحىّ مسرور

الثانى عشر : أن هذا من تأويل المؤنث بمذكر موافق فى المعنى ، واختلف هؤلاء ، فمنهم من يقدّر : إنّ إحسان الله قريب ، ومنهم من يقدّر : لطف الله قريب ، ومن مجىء ذلك فى العربيه قول الشاعر (۲) : [الطويل]

أرى رجلا منهم أسيفا كأنّما

يضمّ إلى كشحيه كفّا مخضّبا

فأوّل الكفّ على معنى العضو ، وهذا الوجه باطل ، لأنّه إنّما يقع هذا فى الشعر ، وقد قدّمنا أنّه لا يقال : موعظه حسن ، وإنّما يقال كما قال سبحانه : (وَالْمَوْعِظَهِ الْحَسَنَهِ) [النحل : ١٢٥] ، هذا مع أنّ الموعظه بمنزله الوعظ فى المعنى ، وهذا يقاربه فى اللفظ ، وأمّا البيت الذى أنشدوه قنصّ النحاه على أنّه ضروره شعر ، وما هذه سبيله لا يخرّج عليه كتاب الله تعالى.

الثالث عشر : أنّ المراد بالرحمه هنا المطر ، والمطر مذكر ، وهذا القول يؤيّده عندى ما نتلوه من قوله سبحانه : (وَهُوَ الَّذِى يُرْسِلُ الرِّياحَ بُشْراً بَيْنَ يَدَىْ رَحْمَتِهِ) [الأعراف : ٥٧] ، وهذه الرحمه هى المطر ، فهذا تأنيث معنوى ، إلّا أنّه قد يعترض عليه من أوجه :

---

١ - ۴۶۷- الشاهد لعثير بن لبيد العذرى أو لحريث بن جبله العذرى أو لرجل من أهل نجد فى لسان العرب (دهر) ، ولعثير بن لبيد العذرى أو لحريث بن جبله العذرى أو لأبى عيينه المهلبى فى تاج العروس (دهر).

٢- مرّ الشاهد رقم (۴۴۷).

أحدها : أن يقال : لو كانت الرحمه الثانيه هى الرحمه الأولى لم تذكر ظاهره لأنّ هذا موضع الضمير ، فإن قيل : إنّ ذلك ليس بواجب قلت : نعم ، ولكنّه مقتضى الظاهر ، وبهذا يصح الترجيح.

الثانى : أنّه إن أمكن الحمل على العام وهو مطلق الرحمه لا يعدل إلى الخاص ، لا يقال هذا إذا لم يعارض معارض يقتضى الحمل على الخاص ، كالتذكير هنا لأنّا نقول هذا إنّما يقال إذا لم يكن للتذكير وجه إلا الحمل على إراده المطر كما ذكرت ، وليس الأمر هنا كذلك.

الثالث : أنّ الرحمه التى هى المطر لا تختصّ بالمحسنين ، لأنّ الله تعالى تكفّل برزق العباد طائعهم وعاصيهم ، وأمّا الرحمه التى هى الغفران والتجاوز فإنّها تختصّ فى خطاب الشرع بالمحسنين المطيعين ، وإن كانت غير موقوفه عليهم لا شرعا ولا عقلا عند أهل الحق ، إلّا أنّ ذلك يذكر على سبيل التنشيط للمطيعين والتخويف للعاصين ، وهذا فيه لطف ، وقلّما يتنبّه له إلّا الأفراد ، ومن ثمّ زلّت أقدام المعتزله ، فإنّهم يجدون فى خطاب الشرع ما يقتضى تخصيص الغفران والتجاوز والإحسان بالمطيعين ، فينفون رحمه الله عن أصحاب العصيان ، فيحجرون واسعا : (أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ) [الزخرف : ٣٢] ، (وَاللهُ يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِ مَنْ يَشاءُ) [البقره : ١٠٥] ، (يَفْعَلُ ما يَشاءُ) [آل عمران : ٤٠] ، (يَحْكُمُ ما يُرِيدُ) [المائده : ١] ، هذا الذى فطرنا الله عليه من حسن الاعتقاد ، وإيّاه نسأل التوفيه عليه بمنه وكرمه.

وهذا الوجه يمكن الجواب عنه بأنه كما جاز تخصيص الخطاب بالغفران بالمحسنين على سبيل الترغيب كذلك تخصيص المطر الذى هو سبب الأرزاق بهم ترغيبا فى الإحسان.

الرابع : أنّك لو قلت : إن مطر الله قريب لوجدت هذه الإضافه تمجّها الأسماع وتنبو عنها الطباع ، بخلاف «إن رحمه الله» ، فدلّ على أنّه ليس بمنزلته فى المعنى ، وهذا الوجه يمكن الجواب عنه بأمرين :

أحدهما : أن يقال : لا ندّعى أنّ الرحمه بمعنى المطر ، بل إنّ مجموع رحمه الله استعمل مرادا به المطر.

والثانى : أنّ المطر معلوم أنّه من جهه الله سبحانه ، فإضافته إليه كأنها غير مفيده ، بخلاف قولك : رحمه الله ، فإن الرحمه عامه ، فإن للعباد رحمه خلقها الله سبحانه يتراحمون بها بينهم ، فإذا أضيفت الرحمه إليه سبحانه أفاد أنّه ليس المقصود

الرحمه المضافه إلى العباد ، ونظيره أنك تقول : كلام الله لأن الكلام عام ، ولا نقول : قرآن الله لأنّه خاص بكلام الله سبحانه ، والإنصاف أن يقال فى هذا القول : إنّه لا يخلو أمر قائله من أمرين ، وذلك لأنه إمّا أن يدّعى أنّ الرحمه لفظ مشترك بين المطر وغيره ، وأنه موضوع بالأصاله للمطر كما أنه موضوع لغيره بالأصاله ، أو يدّعى أنه موضوع لغيره بالأصاله أو يدعى أنه موضوع لغير المطر بطريق الأصاله ، ثم تجوّز به عن الرحمه ، فإن ادّعى الأول فقد يمنع ذلك بأنّ الذهن إنما يتبادر عند إطلاق الرحمه إلى غير المطر ، والمشترك إنما حقه أن يكون على الاحتمال بالنسبه إلى معنييه أو معانيه ، لا يكون أحدها أولى من غيره وإنّما يتعيّن المراد بالقرينه ، ثم إنا لا نجد أهل اللغه حيث يتكلمون على الرحمه يقولون :

ومن معانيها المطر ، فلو كانت موضوعه له لذكروها كما يذكرون معانى المشترك ، وإن ادّعى الثانى فيلزمه أن يجيز فى فصيح الكلام : أرض مخضر ، وسماء مرتفع ورحمه واسع ، ويقول : أردت بالأرض المكان وبالسماء السقف وبالرحمه الإحسان ، وهذا ما لا يقول به أحد من النحويين ، وإنّما يقع ذلك فى الشعر أو فى نادر من الكلام وما هذه سبيله لا يخرج عليه كتاب الله تعالى الذى نزل بأفصح اللغات وأرجح العبارات وألطف الإشارات.

فإن قلت : فإنى أجد فى كلام كثير من المفسرين تخريج آيات من التنزيل على مثل ذلك ، كما قالوا فى قوله سبحانه : (وَإِذا حَضَرَ الْقِسْمَةَ) [النساء : ٨] ثم قال تعالى : (فَارْزُقُوهُمْ مِنْهُ) إنّه جاز حملا على المعنى القسمه وهو المقسوم.

قلت : الذى عليه أهل التحقيق أنّ الضمير عائد على ما من قوله تعالى : (مِمَّا تَرَكَ الْوالِدانِ) أى : فارزقوهم من الذى تركه الوالدان على أنّ القسم والقسمه واقعان فى العربيه على المقسوم وقوعا كثيرا ، فلا يمتنع عود الضمير على القسمه مذكرا ، يدلك على ذلك قوله سبحانه : (وَنَبِّئْهُمْ أَنَّ الْماءَ قِسْمَةٌ بَيْنَهُمْ) [القمر : ٢٨] أى : مقسوم بينهم.

واعلم أنّه لا بعد فى أن يقال : إنّ التذكير فى قوله سبحانه «قريب» لمجموع أمور من الأمور قدمناها.

فنقول : لمّا كان المضاف يكتسب من المضاف إليه التذكير ، وهى مقاربه للرّحم فى اللفظ ، وكانت الرحمه هنا بمعنى المطر ، وكانت «قريب» على صيغه فعيل ، وفعيل الذى بمعنى فاعل قد يحمل على فعيل الذى بمعنى مفعول جاز التذكير ، وليس هذا نقضا لما قدّمناه ، لأنّه لا يلزم من انتقاء اعتبار شىء من هذه الأمور مستقلا انتقاء اعتباره مع غيره.

هذا آخر ما تحرر لی فی هذه الآیه الکریمه والله تعالی أعلم بغیبه. انتهی کلام ابن هشام.

رأی نحویّ لابن الصائغ

قال ابن الصائغ فی (تذکرته) : تکلم بعض مشایخ العصر وهو الشیخ تقیّ الدین السّبکی بمدرسه الملک المنصور علی قوله تعالی فی سوره «والذاریات» : (فَتَوَلَّ عَنْهُمْ فَما أَنْتَ بِمَلُومٍ ، وَذَكِّرْ فَإِنَّ الذِّكْرى تَنْفَعُ الْمُؤْمِنِينَ) [الذاریات : ۵۴ - ۵۵] ، ونقل عن المفسرین فیها قولین :

الأوّل : أنّ المعنی : تولّ عن أولئک الکفار وأعرض عنهم فما تلام علی ذلک ، وارفع التذکیر فإنّ الذکری تنفع المؤمنین : (إِنَّ فِي ذلِكَ لَذِكْرى لِمَنْ كانَ لَهُ قَلْبٌ) [ق : ۳۷].

الثانی : أنّ المعنی : تولّ عن الکفار وأعرض عنهم وذکّر المؤمنین فإنّ الذکری تنفع المؤمنین ، قال : وعلی القول الثانی یحتمل أن تکون الآیه من باب التنازع ، فاعترض علی هذا بأنّ شرط باب التنازع إمکان تسلّط العاملین السابقین علی المعمول المتنازع فیه ، ولذا لم یجز سیبویه أنّ بیت امرئ القیس من باب التنازع ، أعنی قوله : [الطویل]

۴۶۸- (۱)[فلو انّ ما أسعی لأدنی معیشه]

کفانی ولم أطلب قلیل من المال

ومن أجاز ذلک فلما ذکره المازنی ، لیس هذا موضع ذکره ، أو لما ذکره ابن ملکون وقد ردّ علیه ، وإذا تحرر هذا فالآیه لا یمکن أن تحمل علی التنازع ، لأنّ «ذکر» لا یمکنه العمل فی المؤمنین من جهه الحیلوله بینهما بالفاء وإنّ ، وکلّ منها له صدر الکلام ، وما له صدر الکلام لا یعمل ما قبله فیما بعده ، وقد نقل عن ابن عصفور أنه قال : «کل ما لا یعمل فیما قبله لا یعمل ما قبله فیما بعده» ، فنازع فی أنّ الفاء مانعه ، واستند فی منعه إلی ما حکی من قولهم : «زیدا فاضرب» ، وقال : «هذه الفاء للسببیه کالتی هنا لا فرق بینهما ، إذ المعنی : تنبه فاضرب زیدا».

---

۱ - ۴۶۸- الشاهد لامرئ القیس فی دیوانه (ص ۳۹) ، والإنصاف (۱ / ۸۴) ، وتذکره النحاه (ص ۳۳۹) ، وخزانه الأدب (۱ / ۳۲۷) ، والدرر (۵ / ۳۲۲) ، وشرح شذور الذهب (ص ۲۹۶) ، وشرح شواهد المغنی (۱ / ۳۴۲) ، وشرح قطر الندی (ص ۱۹۹) ، والمقاصد النحویه (۳ / ۳۵) ، وهمع الهوامع (۲ / ۱۱۰) ، وتاج العروس (لو) ، وبلا نسبه فی شرح الأشمونی (۱ / ۲۰۱) ، وشرح شواهد المغنی (۲ / ۸۸۰) ، ومغنی اللبیب (۱ / ۲۵۶) ، والمقتضب (۴ / ۷۶) ، والمقرّب (۱ / ۱۶۱).

وقال أيضا : إن المعربين اتفقوا على تعلّق يوم من قوله : (إِنَّ عَذابَ رَبِّكَ لَواقِعٌ ، ما لَهُ مِنْ دافِعٍ ، يَوْمَ تَمُورُ السَّماءُ مَوْراً) [الطور : ٧ - ٩] بواقع ، مع أنّ ما لها صدر الكلام ، ولم يمنع من ذلك ما عدا الإمام فخر الدين ، واستند الإمام فخر الدين فى ذلك إلى أنّ العذاب المكنىّ عنه لم يقع فى ذلك اليوم ، بل بعد ذلك فى يوم البعث وهذا اعتراض قريب لأنّ اليوم يطلق على تلك الأزمنه جميعها ، وعلى هذا فلا مانع من أن تكون الآيه السابقه من باب التنازع ، واستند بعضهم فى منع التنازع فى الآيه إلى أنّ ذلك يتخرج على أحد القولين فى الجمله الاسميه الواقعه جوابا هل لها موضع من الإعراب أم لا؟ فإن قلنا : إنّ لها موضعا من الإعراب ينبغى أن لا يجوز التنازع ، لأنه يشترط فى باب التنازع أن يكون كلّ من العاملين له استقلال ، ولا أدرى كيف قيل بذلك ، فإنّ النحاه جمهورهم يعدّون قوله تعالى : (آتُونِى أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْراً) [الكهف : ٩٦] من باب الإعمال مع صريح الجزم فيه ، وكذلك قوله تعالى : (وَإِذا قِيلَ لَهُمْ : تَعالَوْا يَسْتَغْفِرْ لَكُمْ رَسُولُ اللهِ) [المنافقون : ٥] ثم إنّ شرط الاستقلال تحجير فى المسأله لم نر من قيد بذلك ، وبل من جوّز ذلك حيث لا استقلال فقد ردّ ابن الصائغ على ابن عصفور استدلاله - أعنى ابن عصفور - على استعمال (عسى) تامه بقوله تعالى : (عَسى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقاماً مَحْمُوداً) [الإسراء : ٧٩] وجعله ذلك دليلا قاطعا من جهه أنّه لا يجوز أن يعتقد أن ربك مرفوع بعسى و «يبعثك» متحمل للضمير لئلا يلزم الفصل بين أبعاض الصله بمعمول غيرها.

وقال : أعنى ابن الصائغ : يمكن أن تكون الآيه من باب التنازع بأن يعمل الثانى ويجعل فى الأول ضمير يعود على ربك ، فهو كما تراه قد أجاز التنازع مع أنّ العامل الأول لم يستقلّ ، وإنّما ذلك شىء كان يقوله شيخنا أثير الدين فى قوله تعالى : (وَأَنَّهُ كانَ يَقُولُ سَفِيهُنا) [الجن : ٤] ، ويقول : كيف يجعل هذا من باب التنازع ولا استقلال فى كلا الجملتين؟ وهل مثل هذا جائز؟ فيذكر ذلك على سبيل الاستكشاف لا على سبيل التقييد للباب.

قال ابن الصائغ : وأقول : إنّ من منع أن تكون هذه الآيه من باب التنازع فلم يستند لأقوى من أنّ «إنّ» والفاء لهما صدر الكلام ، وما له صدر الكلام يمنع ما بعده أن يعمل فيما قبله ، فكذلك ينبغى أن يمنع ما قبله من العمل فيما بعده من جهه صدريته ، وإذا استقرّ ذلك وكان من شرط باب التنازع إمكان تسلط العامل على ذلك المعمول وعمله فيه كما تقدم فى النقل عن سيبويه والعامل هنا - أعنى الأول - لا يمكن أن يعمل فى المتنازع فيه لما مرّ ، وقد يتقوى ذلك بما ذكره الخفاف فى شرح الكتاب ، فإنه قال فيه بعد إنشاد قول الشاعر : [البسيط]

۴۶۹- (۱)كأنّهنّ خوافى أجدل قرم

ولّى ليسبقه بالأمعز الخرب

وقال : لا يجوز أن يعمل «ولّى» فى الخرب ، لأن لام كى تمنع ما بعدها أن يعمل فيما قبلها ، فيمنع ما قبلها أن يعمل فيما بعدها ، انتهى. فأقول : إنّ من منع التنازع فى الآيه لم يأت بشىء إن كان مستنده ذلك ، لأنّ معنى قول سيبويه وغيره من النحاه : إن العاملين يشترط فيهما فى هذا الباب إمكان تسلطهما على المعمول ، إنما يراد ذلك من جهه المعنى لا من جهه اللفظ ، ثم إنّ الذى يقول بأنّ ما يمنع ما بعده أن يعمل فيما قبله أن يعمل فيما بعده إن كان من أجلّاء النحاه فلا يعنى به إلّا أنّه لا يصح أن يقول : ضربت ما زيدا ، كما لا يصح أن يقول : زيدا ما ضربت ، وإن كان من غيرهم فلا يعوّل عليه ، كيف ومن نقل عنه ذلك وهو ابن عصفور قد جعل قول الشاعر : [الطويل]

۴۷۰- (۲)قطوب فما تلقاه إلّا كأنّه

زوى وجهه أن لاكه فوه حنظل

وقول الآخر : [الوافر]

۴۷۱- (۳)ولم أمدح لأرضيه بشعرى

لئيما أن يكون أفاد مالا

من باب التنازع على إعمال الأول ، ولا شكّ أنّ ناصب الفعل عنده من أدوات الصدور ، وكذلك جعل قول الشاعر : [المتقارب]

۴۷۲- (۴)ألا هل أتاها على بابها

بما فضحت قومها غامد

منه أيضا على إعمال الثانى ، وكيف يعتقد هذا وقد اشترط النحاه كلهم أو غالبهم فى هذا الباب أن يكون للجمله الثانيه بالأولى تعلّق ، إمّا بالعطف أو نحوه ، نحو قوله صلّى الله عليه وسلّم : «كما صلّيت وباركت ورحمت على إبراهيم» ، ومن إثبات العطف فى ذلك قول الشاعر : [الطويل]

۴۷۳- (۵)ولكنّ نصفا لو سببت وسبّنى

بنو عبد شمس من مناف وهاشم

۱- ۴۶۹- الشاهد لذی الرّمه فی دیوانه (ص ۷۳) ، ومقاییس اللغه (۱ / ۴۳۴) ، وجمهره أشعار العرب (ص ۹۵۱) ، وتاج العروس (جدل).

۲- ۴۷۰- الشاهد بلا نسبه فی التمام فی تفسیر أشعار هذیل (ص ۷۷).

۳- ۴۷۱- الشاهد لذی الرمه فی دیوانه (ص ۵۲۷) ، وأمالی ابن الشجری (۱ / ۱۷۶) ، ومعاهد التنصیص (۱ / ۲۵۷).

۴- ۴۷۲- الشاهد بلا نسبه فی لسان العرب (غمد).

۵- ۴۷۳- الشاهد للفرزدق فی دیوانه (۲ / ۳۰۰) ، وأساس البلاغه (نصف) ، وتذکره النحاه (ص ۳۴۵) ، والردّ علی النحاه (ص ۹۷) ، وشرح أبیات سیبویه (۱ / ۱۹۱) ، والکتاب (۱ / ۱۲۶) ، وشرح المفصّل (۱ / ۷۸) ، ولسان العرب (نصف) ، والمقتضب (۴ / ۷۴).

وقوله (١) : [الطويل]

وهل يرجع التّسليم أو يكشف العمى

ثلاث الأثافى والرّسوم البلاقع

وقوله : [الوافر]

٤٧٤- (٢)ألم يأتيك والأنباء تنمى

بما لاقت لبون بنى زياد

وقوله : [الطويل]

٤٧٥- (٣)أرجو وأخشى وأدعو الله مبتغيا

عفوا وعافيه فى الرّوح والجسد

وقوله : [الطويل]

٤٧٦- (٤)إذا كنت ترضيه ويرضيك صاحب

جهارا فكن فى الغيب أحفظ للودّ

وألغ أحاديث الوشاه فقلّما

يحاول واش غير هجران ذى عهد

وقوله : [الطويل]

٤٧٧- (٥)وكمتا مدمّاه كأنّ متونها

جرى فوقها واستشعرت لون مذهب

وقوله : [الطويل]

٤٧٨- (٦)قضى كلّ ذى دين فوفّى غريمه

وعزّه ممطول معنّى غريمها

۱- مرّ الشاهد رقم (۴۰۶).

۲- ۴۷۴- الشاهد لقيس بن زهير فی الأغانی (۱۷ / ۱۳۱) ، وخزانه الأدب (۸ / ۳۵۹) ، والدرر (۱ / ۱۶۲) ، وشرح أبيات سيبويه (۱ / ۳۴۰) ، وشرح شواهد الشافيه (ص ۴۰۸) ، وشرح شواهد المغنی (ص ۳۲۸) ، والمقاصد النحويه (۱ / ۲۳۰) ، وبلا نسبه فی الكتاب (۳ / ۳۵۰) ، وأسرار العربيه (ص ۱۰۳) ، والإنصاف (۱ / ۳۰) ، والجنی الدانی (ص ۵۰) ، وجواهر الأدب (ص ۵۰) ، وخزانه الأدب (۹ / ۵۲۴) ، والخصائص (۱ / ۳۳۳) ، ورصف المبانی (ص ۱۴۹) ، وسرّ صناعه الإعراب (۱ / ۸۷) ، وشرح المفصّل (۸ / ۲۴) ، وهمع الهوامع (۱ / ۵۲).

۳- ۴۷۵- الشاهد بلا نسبه فی تذكره النحاه (ص ۳۳۷) ، وشرح شذور الذهب (ص ۵۴۱).

۴- ۴۷۶- البيت الأول بلا نسبه فی أوضح المسالك (۲ / ۲۰۳) ، وتخليص الشواهد (ص ۵۱۴) ، والدرر (۵ / ۳۱۹) ، وشرح الأشمونی (۱ / ۲۵) ، وشرح التصريح (۱ / ۳۲۲) ، وشرح شذور الذهب (ص ۵۴۳) ، وشرح شواهد المغنی (۲ / ۷۴۵) ، وشرح ابن عقيل (ص ۲۷۹) ، ومغنی اللبيب (۱ / ۳۳۳) ، والمقاصد النحويه (۳ / ۲۱) ، وهمع الهوامع (۲ / ۱۱۰).

۵- ۴۷۷- الشاهد لطفيل الغنوی فی ديوانه (ص ۲۳) ، وأمالی ابن الحاجب (ص ۴۴۳) ، والإنصاف (۱ / ۸۸) ، والردّ علی النحاه (ص ۹۷) ، ولسان العرب (كمت) و (شعر) و (دمی) ، والمقاصد النحويه (۳ / ۲۴) ، وبلا نسبه فی تخليص الشواهد (ص ۵۱۵) ، وتذكره النحاه (ص ۳۴۴) ، وشرح الأشمونی (۱ / ۲۰۴) ، والمقتضب (۴ / ۷۵).

۶- ۴۷۸- الشاهد لكثير عزّه فی ديوانه (ص ۱۴۳) ، وخزانه الأدب (ص ۱۴۳) ، وشرح التصريح (۱ / ۳۱۸) ، والدرر (۵ / ۳۲۶) ، وشرح شواهد الإيضاح (ص ۹۰) ، وشرح المفصّل (۱ / ۸) ، والمقاصد النحويه (۳ / ۳) ، وهمع الهوامع (۲ / ۱۱۱) ، وبلا نسبه فی الإنصاف (۱ / ۹۰) ، وأوضح المسالك (۲ / ۱۹۵) ، وشرح الأشمونی (۱ / ۲۰۳) ، وشرح شذور الذهب (ص ۵۴۱) ، ولسان العرب (ركا) ، ومغنی اللبيب (۲ / ۴۱۷).

وقوله : [الكامل]

۴۷۹- (۱)وإذا تنوّر طارق مستطرق

نبحت فدلّته علىّ كلابى

وقول الآخر : [الطويل]

۴۸۰- (۲)جفونى ولم أجف الأخلّاء إنّنى

لغير جميل من خليلىّ مهمل

وقول الآخر : [البسيط]

۴۸۱- (۳)هوينى وهويت الغانيات إلى

أن شبت فانصرفت عنهنّ آمالى

وقول الآخر : [البسيط]

۴۸۲- (۴)يرنو إلىّ وأرنو من أصادفه

فى النّائبات فأرضيه ويرضينى

وقول الآخر : [الطويل]

۴۸۳- (۵)سئلت فلم تبخل ولم تعط طائلا

فسيّان لا حمد لديك ولا ذمّ

حتى إنّ ابن الدهان نقل عن البغدادى اشتراط العطف فى هذا الباب ، ولا شكّ أنّ حرف العطف يمتنع أن يعمل ما بعده فيما قبله ، والمشترط ذلك محجوج بقوله تعالى : (هاؤُمُ اقْرَؤُا كِتابِيَهْ) [الحاقه : ۱۹] وقوله تعالى : (آتُونِى أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْراً) [الكهف : ۹۶] ، وقول الشاعر : [الطويل]

۴۸۴- (۶)ولقد أرى تغنى به سيفانه

تصبى الحليم ومثلها أصباه

وبقول الشاعر : [مجزوء الكامل]

۴۸۵- (۷)بعکاظ یعشی النّاظری

ن إذا هم لمحوا شعاعه

ص: ۱۶۴

۱- ۴۷۹- الشاهد لابن هرمه فی دیوانه (ص ۷۷) ، وأمالی المرتضی (۲ / ۱۱۳) ، والخزانه (۴ / ۵۸۴).

۲- ۴۸۰- الشاهد بلا نسبه فی أوضح المسالک (۲ / ۲۰۰) ، وتخلیص الشواهد (ص ۵۱۵) ، وتذکره النحاه (ص ۳۵۹) ، والدرر (۱ / ۲۱۹) ، وشرح الأشمونی (۱ / ۱۷۹) ، وشرح التصریح (۲ / ۸۷۴) ، وشرح قطر الندی (ص ۱۹۷) ، ومغنی اللبیب (۲ / ۴۸۹) ، والمقاصد النحویه (۳ / ۱۴) ، وهمع الهوامع (۱ / ۶۶).

۳- ۴۸۱- الشاهد بلا نسبه فی تخلیص الشواهد (ص ۵۱۵) ، وشرح الأشمونی (۱ / ۲۰۴) ، والمقاصد النحویه (۳ / ۳۱).

۴- ۴۸۲- الشاهد بلا نسبه فی تذکره النحاه (ص ۳۵۱).

۵- ۴۸۳- الشاهد للحطیئه فی دیوانه (ص ۳۲۹) ، ودیوان المعانی (۱ / ۳۹) ، وبلا نسبه فی المقرّب (۱ / ۲۵۰).

۶- ۴۸۴- الشاهد لو عله الجرمی فی شرح أبیات سیبویه (۱ / ۲۵۸) ، وبلا نسبه فی المقتضب (۴ / ۷۵) ، ولرجل من باهله فی الکتاب (۱ / ۱۲۸).

۷- ۴۸۵- الشاهد لعاتکه بنت عبد المطلب فی الدرر (۵ / ۳۱۵) ، وشرح التصریح (۱ / ۳۲۰) ، وشرح دیوان الحماسه للمرزوقی (ص ۷۴۳) ، والمقاصد النحویه (۳ / ۱۱) ، وبلا نسبه فی أوضح المسالک (۲ / ۱۹۹) ، وشرح الأشمونی (۱ / ۲۰۶) ، وشرح شذور الذهب (ص ۵۴۴) ، وشرح ابن عقیل (ص ۲۸۰) ، ومغنی اللبیب (۲ / ۶۱۱) ، والمقرّب (۱ / ۲۵۱) ، وهمع الهوامع (۲ / ۱۰۹).

وبقوله : [مجزوء الرمل]

۴۸۶- (۱)علّمونی کیف أبکی

هم إذا خفّ القطین

وکل هذه الشواهد أو غالبها یرد علی من منع التنازع فی الآیه.

وکان من سنین وقع الکلام فی قوله تعالی : (وَأَنَّهُمْ ظَنُّوا کَما ظَنَنْتُمْ أَنْ لَنْ یَبْعَثَ اللهُ أَحَداً) [الجن : ۷] وأنّه یجوز أن یکون ذلک من باب التنازع ولا أثر للموصول فی منع ذلک ، ولا یقال : إنّ «أن» والفعل لا یضمر فلا یجوز التنازع لأنّ من شرط باب التنازع صحه عمل المهمل فی الضمیر ، لأنّا نقول : لا یمتنع أن یعود الضمیر علی مثل ذلک ، ومنه قوله تعالی : (وَأَنْ تَصُومُوا خَیْرٌ لَکُمْ) [البقره : ۱۸۴] ، وقوله تعالی : (وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوی) [البقره : ۲۳۷] ، وکان أیضا تقدم لی مع الشیخ علاء الدین مثل ذلک فی قوله تعالی : (رَبَّنا وَآتِنا ما وَعَدْتَنا عَلی رُسُلِکَ) [آل عمران : ۱۹۴] وأنه یجوز أن یکون من ذلک علی تقدیر علی ألسنه رسلک.

وإذا استقرّ جواز التنازع فی الآیه فاعلم أنّه علی إعمال الثانی ، والقاعده فی مثل ذلک أنّ الأول إذا طلب منصوبا حذف علی المختار ، إن کان ممّا یجوز الاستغناء عنه ، ولکن بقی النظر هل نقدره ضمیرا أو ظاهرا؟ والأولی أن نقدره مضمرا لأن ذلک شأن باب التنازع ، فإن قلت : قد تقرر أنّه متی دار الأمر بین شیئین وکان أحدهما هو الأصل وجب المصیر إلیه ، قلت : نعم الأمر کذلک إلّا لعارض ، وهاهنا ثم ما یمنع من ذلک ، وهو أنّه إذا کان من باب التنازع وجب القول بأنّ الأول ضمیر ، وساغ لتشبث الجمله الثانیه بالأولی ولم یقبح من جهه أنه لیس مذکورا لفظا ، ولو لم یکن ذلک لاستحالت المسأله ، ولم یکن إذ ذاک من باب التنازع ، وهذا فرق ما بین المحذوف للدلاله أو التفسیر ، فتنبّه لذلک فإنی لم أجد أحدا نبه علیه ، وممّا یقوّی ذلک منع النحاه کالخفاف فی الشرح التنازع فی الحال والتمییز ، فلا یقال : «جاء زید وقعد عمر ضاحکا» علی التنازع ، والسبب فی ذلک أنّه لابد فی التنازع من أنّک إذا أعملت الواحد أضمرت فی الآخر إمّا تحذفه وإمّا تبقیه ، وإذا فلا شکّ أنّه یجوز : «جاء زید وقعد عمر ضاحکا» علی أنّک حذفت من الأولی لدلاله الثانی علیه هذا ما لا أعتقد فیه خلافا ، انتهی.

قال الشیخ تاج الدین بن مکتوم فی تذکرته ومن خطّه نقلت

سئل شیخنا أبو حیان : هل یجوز مثل «قام زید وعمر وبکر وخالد کلّهم»؟ فأفتی بالجواز قیاسا علی التثنیه ، قال : [الطویل]

۱- ۴۸۶- الشاهد بلا نسبه فی أمالی القالی (۱ / ۱۶۳) ، والمقرّب (۱ / ۲۵۱).

۴۸۷- (۱)أولاک بنو خیر وشرّ کلیهما

[جمیعا ومعروف ألمّ ومنکر]

وقیاسا علی النعت نحو : «قام زید وعمر وبکر العقلاء» لاشتراکهما فی أنّهما تابعان بغیر واسطه ، انتهی.

قال ابن مکتوم : ویقتضی النظر عدم الجواز ، لأن مثل ذلک لا یحتاج إلی التأکید لکونه نصا فی المراد منه ، فلیتأمل.

وفی هذه التذکره : قال ابن الأبرش : سألنی الوزیر أبو الحسین بن السراج عن قول طفیل : [الطویل]

۴۸۸- (۲)وراکضه ما تستجنّ بجنّه

بعیر حلال غادرته مجعفل

فقال : ألم یقل النحاه : إنّ اسم الفاعل إذا وصف بطل عمله وقد وصف هذا بقوله : «ما تستجنّ بجنه» وأعمل فی بعیر حلال ، وکان یجب أن لا یعمل؟ قلت له : الذی قال ذلک قال : إذا نوی الإعمال قبل الصفه ، وکذلک فعل هاهنا فاستحسنه ، قال ابن الأبرش : ثم إنی رأیت لابن جنی أنّ هذه الجمله فی موضع نصب علی الحال من الضمیر فی راکضه ولیست بصفه ، انتهی.

وفی التذکره المذکوره : قال عالی بن عثمان بن جنی : سألت أبی عن إعراب قوله : [المدید]

۴۸۹- (۳)غیر مأسوف علی زمن

ینقضی بالهمّ والحزن

فأجاب : إن المقصود ذمّ الزمان الذی هذه حاله ، فکأنه قال : زمان ینقضی بالهمّ والحزن غیر مأسوف علیه ، فزمان مبتدأ وما بعده صفه له وغیر خبر الزمان ، ثم حذفت المبتدأ مع صفته وجعلت إظهار الهاء مؤذنا بالمحذوف لأنک إنما جئت بالهاء لمّا تقدمها ذکر ما ترجع إلیه ، فصار اللفظ بعد الحذف والإظهار : غیر مأسوف

---

۱ - ۴۸۷- الشاهد لمسافع بن حذیفه العبسیّ فی خزانه الأدب (۵ / ۱۷۱) ، وشرح دیوان الحماسه للمرزوقی (ص ۹۹۰) ، وبلا نسبه فی حاشیه یاسین (۲ / ۱۲۴) ، وشرح عمده الحافظ (ص ۵۶۵).

۲ - ۴۸۸- الشاهد لطفیل فی دیوانه (ص ۶۸) ، ولسان العرب (جعفل) و (حلل) ، وتهذیب اللغه (۳ / ۳۲۳) ، وتاج العروس (جعفل) و (حلل) ، وبلا نسبه فی مقاییس اللغه (۲ / ۲۲) ، والمخصص (۷ / ۱۴۷).

۳- ۴۸۹- الشاهد لأبی نواس فی الدرر (۲ / ۶) ، وأمالی ابن الحاجب (ص ۶۳۷) ، وخزانه الأدب (۱ / ۳۴۵) ، ومغنی اللبیب (۱ / ۱۵۱) ، وتذکره النحاه (ص ۱۷۱) ، وشرح الأشمونی (۱ / ۸۹) ، وشرح ابن عقیل (ص ۱۰۱) ، والمقاصد النحویه (۱ / ۵۱۳) ،

وهمع الهوامع (١ / ٩٤).

على زمن ينقضى بالهم والحزن ، قال : وإن شئت قلت : إنه محمول على المعنى كما حملت «أقلّ امرأه تقول ذلك» على المعنى ، فلم تذكر فى اللفظ خبرا لأقلّ مع أنه مبتدأ ، وقد أضفت أقل إلى امرأه ووصفت المرأه ب تقول ، ذاك كأنك قلت : قلّ امرأه تقول ذلك ، فلم تحتج «أقل» إلى خبر لأنها فى معنى «أقلّ» ، وكذلك حمل سيبويه على المعنى قول من قال : «خطيئه يوم لا أراك فيه» (١) على معنى : يوم خطأ لا أراك فيه ، وما حمل على المعنى كثير فى القرآن وفصيح الكلام. انتهى كلام أبى الفتح رحمه الله.

وقال ابن الحاجب فى إعرابه : لا يصحّ أن يكون عامل لفظىّ هنا يعمل فى غير ، وإذا لم يكن عامل لفظى فإمّا أن يكون مبتدأ وإمّا أن يكون خبرا ، فلا يصحّ أن يكون مبتدأ لأنه لا خبر له ، لأنّ الخبر إمّا أن يكون ثابتا أو محذوفا ، الثابت لا يستقيم لأنّه إمّا «على زمن» وإمّا «ينقضى» ، وكلاهما مفسد للمعنى ، وأيضا فإنك إذا جعلته مبتدأ لم يكن بدّ من أن تقدر قبله موصوفا ، وإذا قدرت قبله موصوفا لم يكن بدّ من أن يكون «غير» له ، و «غير» هاهنا ليست له وإنما هى لزمن ، ألا ترى أنّك لو قلت : «رجل غيرك مرّ بى» لكان فى غيرك ضمير عائد على رجل ، ولو قلت : «رجل غير متأسف على امرأه مرّ بى» لم يستقم لأن غيرا لمّا جعلته فى المعنى للمرأه خرج عن أن يكون صفه لما قبله ، ولو قلت : «رجل غير متأسّف عليه مرّ بى» جاز لأنّه فى المعنى للضمير ، والضمير عائد على المبتدأ فاستقام ، فتبين أيضا أنّه لا يكون مبتدأ لذلك. وإن جعلت الخبر محذوفا لا يستقيم لأمرين :

أحدهما : أنّا قاطعون بنفى الاحتياج إليه.

والآخر : أنّه لا قرينه تشعر بحذفه ، ومن شرط صحه حذف وجود القرينه ، وإن جعلته خبر مبتدأ مقدّر لم يستقم لأمور : منها : أنك إذا جعلته خبرا لم يكن بدّ من ضمير يعود منه إلى المبتدأ ، لأنه فى معنى مغاير ، ولا ضمير فلا يصحّ أن يكون خبرا.

الثانى : أنّا قاطعون بنفى الاحتياج إليه.

الثالث : أن حذف المبتدأ مشروط بالقرينه ، ولا قرينه ، فتبين إشكال إعرابه كذلك.

وأولى ما يقال فيه أنه أوقع المظهر موقع المضمر لمّا حذف المبتدأ من أول الكلام ، فكأنّ التقدير : زمن ينقضى بالهمّ والحزن غير مأسوف عليه ، فلمّا حذف

١- انظر الكتاب (١ / ١٣٧).

المبتدأ من غير قرينه تشعر به أتى به ظاهرا مكان المضمر ، فصارت العباره فيه كذلك ، وهو وجه حسن ولا بعد فى مثل ذلك ، فإنّ العرب تجيز : «إن يكرمنى زيد إنّى أكرمه» وتقديره : إنى أكرم زيدا إن يكرمنى ، فقد أوقعت زيدا موقع المضمر لما اضطررت إلى إعاده الضمير إليه وأوقعت المظهر لما أخّرته عن الظاهر ، فتبين لك اتساعهم فى مثل ذلك وعكسه ويحتمل أن يقال : إنهم استعملوا غيرا بمعنى لا كما استعملوا لا بمعنى غير ، وذلك واسع فى كلامهم ، فكأنه قال : لا تأسف على زمن هذه صفته ، ويدلّ على استعمالهم غيرا بمعنى لا قولهم : «زيد عمرا غير ضارب» ولا يقولون : «زيد عمرا مثل ضارب» لأنّ المضاف إليه لا يعمل فيما قبل المضاف ، ولكنه لمّا كانت غير تحمل على لا جاز فيها ما لا يجوز فى مثل ، وإن كان بابهما واحدا ، وإذا كانوا قد استعملوا «أقلّ رجل يقول ذلك» بمعنى النفى مع بعده عنه بعض البعد فلأن يستعملوا غيرا بمعنى لا مع موافقتها لها فى المعنى أجدر ، فإن قيل : فإذا قدرتموه بمعنى لا فلا بد له من إعراب من حيث إنه اسم فما إعرابه؟ قلنا : إعرابه كإعراب «أقلّ رجل يقول ذاك» فهو مبتدأ لا خبر له استغناء عنه ، لأنّ المعنى : ما رجل يقول ذاك ، فإذا كان كذلك صحّ المعنى من غير احتياج إلى خبر ، ولا استنكار بمبتدأ لا خبر له إذا كان المعنى بمعنى جمله مستقله ، كقولهم : أقائم الزيدان ، فإنّه بالإجماع مبتدأ ولا يقدّر محذوف ، والزيدان فاعل به ، فهذا مبتدأ لا خبر له فى اللفظ ولا فى التقدير ، وإنما استقام لأنه فى معنى أيقوم الزيدان؟ وكذلك قول بعض النحويين فى مثل تراك ونزال : إنه مبتدأ وفاعله مضمر ، ولا خبر له لاستقامه المعنى من حيث كان معناه انزل واترك ، وهذا هو الصحيح فيه ، وقد ذهب كثير إلى أنه منصوب انتصاب المصدر ، كأنه قيل فى نزال : انزل نزولا ، وهذا عندى ضعيف لأنه لو كان كذلك وجب أن يكون معربا بمثابه سقيا ورعيا ، ونحن نفرّق بين سقيا وبين نزال ، فكيف يمكن حملها على إعراب واحد وهو أن يكونا مصدرين مع أنّ أحدهما معرب والآخر مبنى؟ والله أعلم.

وقال ابن مكتوم فى موضع آخر من تذكرته : مأسوف مفعول من الأسف وهو الحزن ، و «على» متعلق به ، كقولك أسفت على كذا أسفا وحزنت عليه حزنا ولهفت عليه لهفا وأسيت عليه أسى ، وموضع قوله : «بالهم» نصب على الحال ، والتقدير : ينقضى مشوبا بالهمّ ، و «غير» رفع بالابتداء ، ولمّا أضيفت إلى اسم المفعول ، وهو مسند إلى الجار والمجرور ، استغنى المبتدأ عن خبر كما استغنى قائم ومضروب فى قولك : «أقائم أخواك» و «ما مضروب غلاماك» عن خبر من حيث سدّ الاسم المرفوع بهما مسدّ الخبر ، لأنّ «قائم» و «مضروب» قاما مقام يقوم ويضرب ، فتنزّل كلّ واحد

منهما مع المرفوع به منزله الجمله ، وكذلك إذا أسندت اسم المفعول إلى الجر والمجرور سدّ الجار والمجرور مسدّ الاسم الذى يرتفع به ، كقولك : «أيحزن على زيد» و «ما يؤسف على عمرو» فلمّا كانت غير للمخالفه فى الوصف فجرت لذلك مجرى حرف النفى ، وأضيفت إلى اسم المفعول وهو مسند إلى الجار والمجرور والمتضايفان بمنزله الاسم الواحد سدّ ذلك مسدّ الجمله حيث أفاد قولك : غير مأسوف على زيد ما يفيده قولك : ما يؤسف على زيد ، قال أبو حيان : ونظيره فى الإعراب قول المتنبى : [الرمل]

٤٩٠- (١)ليس بالمنكر أن برّزت سبقا

غير مدفوع عن السّبق العراب

قال ابن مكتوم فى تذكرته :

ذكر لى شيخنا أبو حيان أنّ بعض الطلبه سأل ابن الأخضر عن نصب مقاله فى قول الشاعر : [الطويل]

٤٩١- (٢)مقاله أن قد قلت [سوف أناله

وذلك من تلقاء نفسك رائع]

فأنشده ابن الأخضر : [الطويل]

٤٩٢- (٣)[إذا كنت فى قوم فصاحب خيارهم]

ولا تصحب الأردى فتردى مع الرّدى

قال : فكرر الطالب عليه السؤال وذلك بحضره ابن الأبرش ، فقال ابن الأبرش : قد أجابك لو عقلت.

قال ابن مكتوم : وذكر لى شيخنا أنه كوتب بذلك من غزّه وأنّه أجاب عن ذلك على الفور بما حاصله : إنّ مقاله بدل من فاعل فعل فى بيت قبل البيت الذى هى فيه ، وهو قول النابغه الذبيانى : [الطويل]

٤٩٣- (٤)أتانى أبيت اللّعن أنّك لمتنى

وتلك التى تستكّ منها المسامع

مقاله أن قد قلت

...

١- ٤٩٠- الشاهد فى ديوانه (ص ١٣٢) ، وشرح أبيات المغنى للبغدادى (٤ / ٤) ، ومعاهد التنصيص (٣ / ٥٣).

٢- ٤٩١- الشاهد للنابغه الذبيانى فى ديوانه (ص ٣٤) ، وشرح شواهد المغنى (٢ / ٨١٦) ، ولسان العرب (سكك) ، ومغنى اللبيب (٢ / ٥١٨).

٣- ٤٩٢- الشاهد لعدى بن زيد العبادى فى ديوانه (ص ١٠٧) ، وبلا نسبه فى المغنى (ص ٥٧٣).

٤- ٤٩٣- الشاهد للنابغه الذبيانى فى ديوانه (ص ٣٤) ، ولسان العرب (سكك) ، ومقاييس اللغه (٣ / ٥٣) ، ومجمل اللغه (٣ / ٥٣) ، وأساس البلاغه (سكك) ، وتاج العروس (سكك) ، وبلا نسبه فى المخصص (٩ / ٨).

فمقاله بدل من فاعل أتانى وهو «أنك لمتنى» ، وهى تروى بالرفع والنصب ، فمن رفع فظاهر ، ومن نصب بناها على الفتح لإضافتها إلى مبنىّ ، وصار ذلك نظير قوله تعالى : (لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ) [الأنعام : ٩۴] ، و (مِثْلَ ما أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ) [الذاريات : ٢٣] ، وقول الشاعر : [الرمل]

۴۹۴- (١)[تداعى منخراه بدم]

مثل ما أثمر حمّاض الجبل

[البسيط]

[فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم

إذ هم قريش] وإذ ما مثلهم بشر (٢)

[البسيط]

ولم يمنع الشّرب منها غير أن نطقت

[حمامه فى غصون ذات أو قال](٣)

انتهى معنى جواب شيخنا وهو محكىّ عن أبى الحجاج الأعلم ، وفى هذا الجواب نظر ، فإنّهم نصّوا على أنّه ليس كل ما يضاف إلى مبنىّ يجوز بناؤه ، وإنّما ذلك مخصوص بما كان مبهما ، نحو : غير ومثل وبين ودون وحين ونحوها ، وقد ذكرت له ذلك بعد فأذعن له ، فإن كان ابن الأخضر أراد ذلك ففيه ما ذكرناه وإن كان أراد غيره فيفكر فى وجهه ، انتهى.

قال ابن مكتوم : سألنى بعض الأصحاب عن نصب يمين وشمال فى قول أبى الطيب المتنبى : [الوافر]

۴۹۵- (۴)وأقسم لو صلحت يمين شىء

لما صلح العباد له شمالا

فأعربتهما تمييزين ، ثم ظهر لى بعد ذلك أنهما حالان ، وذاكرت بذلك شيخنا الأستاذ أبا حيان فقال لى : سألنى شيخنا بهاء الدين بن النحاس عن نصبهما فقلت له : على الحال كقولى : أصلح لك غلاما وتلميذا ، فقال : يظهر لى أنه تمييز ، قلت له : التمييز الذى عن تمام الكلام ، وهذا البيت منه على تقديرك لا بدّ أن يكون منقولا من فاعل أو من مفعول على رأيى ، وهذا لا يصلح فيه ذلك ولا فى قولى : أصلح لك تلميذا ، فقال : يصح أن تقدر يصلح لك تلميذى فقلت له : لفظ التلميذ هو الفاعل أو المفعول ، والتلميذ مصدر ، ولو قدرناه :

١- ٤٩٤- الشاهد بلا نسبه فى رصف المبانى (ص ٣١٢) ، وشرح المفصّل (٨ / ١٣٥) ، ولسان العرب (حمض) ، والمقرب (١ / ١٠٢).

٢- مرّ الشاهد رقم (١٨٨).

٣- مرّ الشاهد رقم (٣٢٨).

٤- ٤٩٥- الشاهد فى ديوانه (ص ١٣١).

يصلح لك تلميذى لم يكن معناه معنى أصلح لك تلميذا ، قال : وحكى لى الشيخ بهاء الدين أنّ بعضهم حكى عن المخلص الطّوخى أنه أعربه خبر صلح وجعلها من أخوات صار وبمعناها قلت له : هذا لم يثبت عن أهل اللسان فيما علمناه فلا نقول به ، انتهى كلام أبى حيان.

عود الضمير فى (لكن) فى قول الحسن البصرى (كأنك بالدنيا لم تكن)

فى (تذكره) ابن مكتوم : قال الشيخ جمال الدين أبو عبد الله محمد بن محمد بن عمرون الحلبى فى شرحه لمفصل الزمخشرى ، وانتهى فيه إلى قوله : الوزن الرابع عشر نجده فى المصادر فى قول الحسن البصرى : «كأنّك بالدنيا لم تكن وبالآخره لم تزل» (١) يحتمل الضمير فى «تكن» أن يكون للمخاطب وأن يكون للدنيا ، وكذا الضمير فى «لم تزل» وتقديره على الأول : كأنك لم تكن بالدنيا ، ويكون التشبيه فى الحقيقه للحالين لا للذى له الحال ، ومثله : كأنّ زيدا قائم ، فقد ظهر أنّ التشبيه لا يفارق كأنّ ، وليس قول من قال : إنها تكون للتشبيه إذا كان خبرها اسما ، وأما إذا كان فعلا أو ظرفا أو حرف جرّ فظنّ وتخيّل ، ليس بشىء لأنّ ما ذكرنا من التأويل لا يبقى إشكالا وجريها على حقيقتها أولى ، وتقديره : إنّ حالك فى الدنيا يشبه حالك زائلا عنها ، وكأنّ حالك فى الآخره الكائنه عن حالك فى الدنيا بحاله لم تزل فى الآخره ، والأوّل أولى ، فإذا كان الضمير للمخاطب يكون «بالدنيا» ظرفا وكان تامه وهى خبر كأنّ ، وإذا جعلت فى «تكن» للدنيا فيحتمل أن يكون «بالدنيا» الخبر ، و «لم تكن» فى موضع نصب على الحال من الدنيا ، أو على أنّه صفه لمحذوف إذا لم يجوّز أن تقع الماضيه حالا بجعلها صفه تقديره : دنيا لم تكن ونصب دنيا إمّا على الحال وإمّا على تقدير واو الحال ، وكذا لم تزل ، فإن قيل : إنّ «بالدنيا» لا يتم به الكلام والحال فضله فالجواب : إن من الفضلات ما لا يتم الكلام إلّا به ، كقوله تعالى : (فَما لَهُمْ عَنِ التَّذْكِرَهِ مُعْرِضِينَ) [المدثر : ۴۹] و «معرضين» حال من الضمير المخفوض ، ولا يستغنى الكلام عنها ، لأنّ الاستفهام فى المعنى إنّما هو عنها.

وممّا يبين ذلك أيضا قولهم : ما زلت بزيد حتّى فعل ، لا يتم الكلام بقولك : بزيد وممّا يبين صحه الحال جواز دخول الواو فتقول : كأنّك بالشمس وقد طلعت ، وعلى ذلك يحمل قول الحريرى (٢) : [الهزج]

۱- انظر البيان والتبيين (۲ / ۷۰).

۲- انظر مقامات الحريرى (ص ۷۵).

۴۹۶- كأنّى بك تنحطّ

[إلى اللّحد وتنغطّ]

يكون «بك» الخبر ، و «تنحط» حال ، هذا هو الوجه ، وخرّجه المطرّزىّ فى (شرح المقامات) (۱) : كأنّى أبصر بك ، إلّا أنّه ترك الفعل لدلاله الحال ، وما ذكرته أولى ، لأنّ فيما ذكره إضمار فعل وزياده حرف جر لا يحتاج إليه فيما ذكرته ، انتهى.

آراء نحويه لابن جنّى : وفى تذكره ابن مكتوم : قال ابن جنى فيما نقلته من تعاليقه : أنشدنا أبو على لمخلد الموصلىّ يهجو طفيليّا : [السريع]

۴۹۷- لو طبخت قدر على فرسخ

أو بذرى نيق بأعلى الثّغور

وكان يحمى القدر كلّ الورى

بكلّ ماضى الحدّ عضب بتور

وكنت فى السّند لو افيتها

يا عالم الغيب بما فى القدور

ثم سألنا عن قوله : «يا عالم الغيب بما فى القدور» أين موضع السؤال منه؟ فرجعنا إليه فقال : قوله : «بما فى القدور» بدل من الغيب وعالم هنا بمعنى عارف الذى يتعدّى إلى مفعول واحد ، والتقدير : يا عالما بما فى القدور ، مثل : «يا ضارب زيد أخا عمر» تقديره : يا ضاربا أخا عمر ، ولا يكون «بما فى القدور» مفعولا ثانيا بعالم الذى بمعنى عارف ، لأنّك تقول : عرفت زيدا ، فقوله : بما فى القدور مفعول به ، تقول : علمت زيدا وعلمت بزيد.

وفيها : قال ابن جنى : آخر بيت ألقاه أبو على على أصحابه قوله : [الخفيف]

۴۹۸- (۱)لم يطيقوا أن ينزلوا فنزلنا

وأخو الحرب من أطاق النّزولا

ولم يذكر شيئا وقال : سلونى عنه فى وقت آخر ، قال ابن جنى : اكتفى بالمسبّب عن السبب لأن تقديره : فأطقنا فنزلنا.

وفيها : قال ابن جنى : دخلت على أبى على يوما وبين يديه كانون فقال لى : كيف تبنى من ضرب مثل كانون على رأى من جعله من الكنّ وعلى رأى من جعله من كون الكانون؟ فقلت : إذا أخذته من الكنّ تقول : ضاروب ، وتوقّفت فى الآخر ، فقال : ضربون لأن كانون على هذا فعلون.

وفيها : قال ابن جنى : جرى حديث مبرمان عند أبى على فقال : ذكر مبرمان أنه سأله المبرد عن قوله : [الوافر]

۱- ۴۹۸- الشاهد لمهلهل فى الحيوان (۶ / ۴۲۹) ، وشروح سقط الزند (ص ۶۶) ، والخزانه (۲ / ۳۰۵) وبلا نسبه فى سمط اللآلى (ص ۷۸۹) ، وشرح ديوان الحماسه للتبريزى (۱ / ۱۹۳).

۴۹۹- (۱)فغضّ الطّرف [إنک من نمير

فلا كعبا بلغت ولا كلابا]

فقال : إن كنت تلفّظت بها وحدها أو أولا فإنّى أجوّز فيها الأوجه الثلاثه ، مثل مدّ مدّ ومدّ ، والرفع على هذا أجود ، ثم دخلت الألف واللام فى الاسم الذى يليها ، وقد حركت الضاد لالتقاء الساكنين بالضم للإتباع ، فإن أوليتها اسما فيه الألف واللام قبل أن تحرّك الضاد الثانيه فإنّى أجوز الكسر ولا أجوّز الضم ، لأنّ التحريك الآن للساكن الثالث ، وهو ولام التعريف ، ولا يصح فيه إتباع لأنّ التحريك من الثالث لا من الثانى ، قال لى المبرد : ما كان عندى أنّ الآخر يفهم مثل هذا.

وفيها : قال ابن جنى (۱) : قال أبو على الفارسى : سألت ابن خالويه بالشام عن مسأله فما عرف السؤال بعد أن أعدته ثلاث مرات ، وهو : كيف تبنى من «وأى» مثل كوكب على قراءه من قرأ (قَدْ أَفْلَحَ) [المؤمنون : ۱] بفتح الدال على تخفيف الهمزه وإلقاء حركتها على ما قبلها ، ثم تجمعه بالواو والنون ثم تضيفه إلى نفسك؟

وجوابها أنّه فى الأصل ووأى نحو كوكب ، فانقلبت الياء ألفا لتحريكها وانفتاح ما قبلها ، فصار ووأى ثم خففت الهمزه ، فألقيت حركتها على الواو الساكنه فصار ووى واجتمع معك واوان والنون أويون مثل : مصطفيون فى الأصل ، فانقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار : أواون فاجتمع ساكنان فحذفت الألف لالتقاء الساكنين فصار أوون مثل : مصطفون ، ثم أضفته إلى نفسك فقلت : أووى وحذفت النون لأنها لا تجمع فى الإضافه ، فاجتمع حرفا علّه وسبق أحدهما بالسكون فقلبته ياء وأدغمته ياء بعدها فصار أوىّ ، وهو الجواب.

قال ابن جنى : أنشد أبو على للمتنبى : [الكامل]

۵۰۰- (۲)من كلّ من ضاق الفضاء بجيشه

حتّى ثوى فحواه لحد ضيّق

وقال لأصحابه : كم مجرورا فى هذا البيت؟ فقال بعض الحاضرين : خمسه وقلت أنا : سته ، فتعجبوا من قولى وقالوا : قد عرفنا ، كل ومن وجيش والهاء المتصله به وثوى فأين الآخر؟ قلت : الجمله من الفعل والفاعل ، وهى : ضاق الفضاء ، لأن من نكره غير موصوله ، لأن كّلا لا تضاف إلّا إلى النكره التى فى معنى الجنس ، «وضاق الفضاء» مجرور الموضع لأنّه صفه لمن ، فقال الشيخ : هو كما قال.

۱- ۴۹۹- الشاهد لجرير فى ديوانه (ص ۸۲۱) ، وجمهره اللغه (ص ۱۰۹۶) ، وخزانه الأدب (۱ / ۷۲) ، والدرر (۶ / ۳۲۲) ، وشرح المفصل (۹ / ۱۲۸) ، ولسان العرب (حدد) ، وبلا نسبه فى أوضح المسالك (۴ / ۴۱۱) ، وخزانه الأدب (۶ / ۵۳۱) ، وشرح الأشمونى (۳ / ۸۹۷) ، وشرح شافيه ابن الحاجب (ص ۲۴۴) ، والمقتضب (۱ / ۱۸۵).

۲- ۵۰۰- الشاهد فی دیوانه (ص ۲۱) ، ومحاضرات الراغب (۲ / ۲۱۷).

قال ابن جنی : سأل بعضهم الشیخ أبا علی عن قولنا : زید منطلق ، فقال : زید معرفه ومنطلق نکره ، والمنطلق هو زید نفسه ، فکیف صار معرفه ونکره فی حین واحد؟ فأجاب بأنّ العین واحده والحال مختلفه ، ومعنی هذا أنّ «منطلق» هو زید عینا ، ولکن فیه بیان حال وإخبار بأمر مجهول غیر زید وهو الانطلاق.

قال ابن جنی : قال لنا أبو علی : سقط علی فکری البارحه شیء جید یدل علی شدّه اتصال تاء التأنیث بالکلمه ، وهو قولک : دحرجه وبابه ، الاستدلال من ذلک أنّه قد ثبت أنّ المشتق یجب أن یکون لفظه مخالفا للفظ المشتق منه ، لأنّه لو کان مثله ولم یکن مخالفا له کان إیّاه ، ولم یکن أحدهما بأن یجعل أصلا أولی من الآخر ، وقد ثبت أن الفعل مشتق من المصدر ، فیجب أن یکون لفظهما مخالفا ، ولا مخالفه بین دحرج الذی هو فعل ماض مشتق وبین دحرجه إلا بالتاء ، ولو جعلتها منفصله زال الخلاف بینهما ، فدلّ هذا علی شدّه اتصال التاء بها ، وللتاء تأثیر فی تغییر الکلمه ، ألا ترى أنک تقول : لیس فی الکلام مفعل نحو مکرم ، وتجد هذا المثال مع تاء التأنیث نحو المقبره؟ قال بعض الحاضرین : مضرب مثل ضرب فعبّس وجهه وقال : أتریدتغییرا أکثر من التحریک والتسکین؟

قال ابن جنی : سألت أبا علی عن قولنا : إن لم تفعل ، ما العامل فی تفعل؟ فقال : لمه؟ فقلت : فإن للشرط والمعنی علیه فما عملها؟ فقال : إنها عامله فی «لم تفعل» کلها بمجموعها ، لأنّ لم تنزّلت منزله بعض أجزائه ، والدلیل علی صحه ذلک قول سیبویه (۱) : «زیدا لم أضرب» ، وحرف النفی لا یعمل ما بعده فیما قبله ، إلّا أنّ لم تنزلت منزله بعض الفعل فعمل کما عمل لو لم یکن معه لم ، ولا خلاف ولا إشکال فی جواز «إن لم تفعل» ، والجازم لا یدخل علی الجازم کما لا یدخل علی الناصب ولا الجار علی الجار ، إذ الحرف لا یکون وحده معمولا ، ولا بد من هذا التنزیل ، ولکنّ لا علامه لجزم إن فی اللفظ ، وإنّما هو مجزوم الموضع بإن.

مسأله لابن مکتوم فی تذکرته

قال ابن مکتوم فی تذکرته : مسأله : قال جریر یرثی عمر بن عبد العزیز : [البسیط]

۵۰۱- (۲)الشّمس طالعه لیست بکاسفه

تبکی علیک نجوم اللّیل والقمرا

۱- انظر الکتاب (۱ / ۱۹۰).

۲- ۵۰۱- الشاهد لجریر فی دیوانه (ص ۷۳۶) ، وأمالی المرتضی (۱ / ۵۲) ، وشرح شواهد الشافیه (ص ۲۶) ، وشرح شواهد الشافیه (ص ۲۶) ، والعقد الفرید (۱ / ۹۶) ، ولسان العرب (کسف) و (بکی) ، وبلا نسبه فی لسان العرب (شمس).

اختلف الرواه فی روایه هذا البیت ، فرواه البصریون هکذا ، ورواه الکوفیون : الشمس کاسفه لیست بطالعه ، ورواه بعض الرواه : (تبکی علیک نجوم اللیل والقمرا) برفع نجوم ونصب القمر ، ورواه بعضهم بنصبهما معا ، وقد اختلف أصحاب المعانی وأهل العلم من الرواه ، وذوو المعرفه من النحاه فی تفسیر وجوه هذه الروایات وکتابتها فی العربیه ، فأما من روی : الشمس طالعه لیست بکاسفه فإنّه ینصب نجوم اللیل بکاسفه ویعطف القمر علیها ، وتبکی یحتمل أن یکون فی موضع رفع علی أنّه خبر بعد خبر ، ویحتمل أن یکون فی موضع نصب علی الحال إمّا من الشمس وإمّا من اسم لیس ، ونصب نجوم اللیل بکاسفه أشهر الجوابات وأعرفها وأقربها مأخذا ، والمعنی أن الشمس لم تقو علی کسف النجوم والقمر لإظلامها وکسوفها بسبب هذا المصاب العظیم ، وقیل : نجوم اللیل والقمر منصوبان بتبکی نصب الظرف ، أی : تبکی علیک مدّه نجوم اللیل والقمر ، کما قالوا : «لا أکلمک سعد العشیره» و «لا أکلّمک هبیره بن سعد» و «القارظین» ونحو ذلک ، وهذا الإعراب موافق لروایه الکوفیین : الشمس کاسفه لیست بطالعه ، وقیل : إنّ نجوم اللیل والقمر منصوبان بتبکی نصب المفعول به ، ومعنی تبکی تغلب فی البکاء فهو من باب المغالبه الآتی علی فاعلته ففعلته أفعله بضم العین إلّا فی باب وعدت وبعت ورمیت ، فإنه یجیء علی أفعله بکسر العین ، قالوا : وعلی هذا فیحتمل أن یراد بالنجوم والقمر السادات والأماثل کما قال النابغه : [الطویل]

۵۰۲- (۱)فإنّک شمس والملوک کواکب

إذا طلعت لم یبد منهنّ کوکب

وأما من رفع نجوم اللیل ونصب القمر فإنّ ذلک من باب المفعول معه ، نحو : استوی الماء والخشبه ، وهذا الإعراب أیضا موافق روایه الکوفیین ، وذکر أبو نصر الحسن بن أسد الفارقی فی روایه من نصب نجوم اللیل والقمر أن المعنی : تبکی علیک ونجوم اللیل والقمر ، أی : تبکی الشمس علیک مع نجوم اللیل والقمر فحذف الواو وهو یریدها ، وهو أغرب الوجوه المقوله فی هذا البیت.

وأمّا روایه الکوفیین : الشمس کاسفه لیست بطالعه ، فإنه استعظم أن تطلع الشمس ولا تکسف لمثل هذا المصاب العظیم ، کما قالت الخارجیه : [الطویل]

۱- ۵۰۲- الشاهد للنابغه الذبیانی فی دیوانه (ص ۷۸) ، والکامل (۳ / ۳۳) ، وأمالی المرتضی (۱ / ۴۸۷) ، ومعاهد التنصیص (۱ / ۳۵۹).

٥٠٣- (١)أيا شجر الخابور مالك مورقا

كأنّك لم تجزع على ابن طريف

قال ابن مكتوم فى (تذكرته) : قال ابن الطرّاوه فى المقدّمات فى قول سيبويه : باب ما يحمل الاسم فيه على مرفوع ومنصوب : كلامه فى هذا الباب صحيح وعارضوه بأوهام كثيره يوقف عليها وعلى بعضها من كتب الشارحين ، وإنما أوقع لهم الشك توهمهم أنّ الواو عاطفه ولم يعرضوا للجامعه بحرف ، وقد أشرت إليها فى قوله :

«ما مثل زيد ولا أخيه يقول ذاك» (٢) و «يقولان ذاك» على معتقدى فى الواو وأظرف ما رأيت من هذا الجهل بالواو الجامعه شىء نصّه الفسوىّ فى الإيضاح ، فإنه بسط القول فى التأنيث والتذكير ، فكان فيما ذكر أن التاء تحذف مع المؤنث من غير الحيوان ، وعد منه ضروبا ثم قال : (وَجُمِعَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ) [القيامه : ٩] ، فأدخله فى باب ما يحذف منه التاء والأصل استعمالها ، ولم يفطن لما هو بسبيله من الواو الجامعه وأن التاء لا تجوز هنا البتّه ، وإنما أخبرتك بهذا لنعلم أنّ هذه الأصول التى أغفلت من أوكد الواجبات إحكامها والأخذ بما يتوهم فيه نقضها وإبرامها ، وهذه الحال نفسها أوقعت خواصّ أهل الأندلس فى طرح الواو من قولك : وصلّى الله عليه وسلم ، إذ توهموها عاطفه ، فاختلفت آراؤهم فيما وضعوا مكانها واتفقوا على إسقاطها تقصيرا بالسلف وتمرسا بالخلف مع العجب بأنفسهم والغفله عما تورّطوا فيه من جهلهم ومن الحق على من لا يعلم أن يقتدى بمن تقدّمه ولا يرسل فى الباطل قدمه لا سيّما فيما نقلته الكافّه وأطبقت عليه الأمه ، انتهى.

رأى فى إعراب : (إِنْ هذانِ لَساحِرانِ :) رأيت بخط ابن القمّاح قال : ذكر القفطى فى كتاب (إنباه الرواه على أنباه النحاه) أن القاضى إسماعيل بن إسحاق سأل أبا الحسن محمد بن أحمد بن كيسان : ما وجه قراءه من قرأ : (إِنْ هذانِ لَساحِرانِ) [طه : ٦٣] على ما جرى به عادتك من الإغراب فى الإعراب؟ فأطرق ابن كيسان مليّا ثم قال : تجعلها مبنيّه لا معربه وقد استقام الأمر ، قال : فما عله بنائها؟ قال : لأنّ المفرد منها هذا وهو مبنى ، والجمع هؤلاء ، وهو مبنى ، فتحمل التثنيه على الوجهين ،

١- ٥٠٣- الشاهد لليلى بنت طريف فى الأغانى (١٢ / ٨٥) ، والحماسه الشجريه (١ / ٣٢٨) ، والدرر (٢ / ١٦٣) ، وشرح شواهد المغنى (ص ١٤٨) ، ولليلى أو لمحمد بن بجره فى سمط اللآلى (ص ٩١٣) ، وبلا نسبه فى لسان العرب (خبر) ، ومغنى اللبيب (١ / ٤٧) ، وهمع الهوامع (١ / ١٣٣).

٢- انظر الكتاب (١ / ١١١).

فأعجب القاضى ذلك وقال : ما أحسنه لو قال به أحد ، فقال ابن كيسان : ليقل به القاضى وقد حسن.

مسأله نحويه للحريرى

سأل عنها على بن أبى زيد الفصيحىّ أبا محمد القاسم بن على الحريرى قال : ما يقول سيّدنا أدام الله توفيقه فى انتصاب لفظى بعض الشعراء ، وهو قوله : [المتقارب]

٥٠٤- (١)تعيّرنا أنّنا عاله

ونحن صعاليك أنتم ملوكا

وعلى ما ذا عطف قوله : ونحن ، وعلى أىّ وجه يعمل المتنبى وغيره من الشعراء نحو : [المنسرح]

٥٠٥- (٢)[ربحله] أسمر مقبّلها

سبحله] أبيض مجرّدها

وهل هما من الصفات المشبهه بأسماء الفاعلين أم لا؟ فإن الشريطه فى الصفه المشبهه باسم الفاعل أن لا تكون جايه على يفعل من فعلها ، نحو : حسن وكريم ، فإنّ حسنا ليس على زنه يحسن ، وأسمر على زنه يسمر ويسمر ، فإنّ اللغتين قد حكيتا وليس هذا شرطها ، ينعم بإيضاحها.

الجواب : اللهمّ إنّا نعوذ بك أن نعت كما نستعيذك أن نعت ، ونبرأ إليك من أن نفضح كما نستعصمك من أن نفضح ، ونستمنحك بصيره تشغلنا بالمهمات عن التّرهات وتنزّهنا عن التعلّم للمباهاه والمباراه ، ونسألك اللهمّ أن تجعلنا ممّن إذا رأى حسنه رواها ، وإن عثر على سيئه واراها برحمتك يا أرحم الراحمين. وقفت على السؤالين الملوّح بشرّ مصدرهما وهجنه مصدرهما ، إذا كان رسول الله صلّى الله عليه وسلّم نهى عن الأغلوطات وزجر عن تطلّب السّقطات والعثرات ، وكان ابن سيرين إذا سئل عن عويص اشمأزّ منه ، وقال : «سل أخاك إبليس عن هذا» ، ومع هذا فإنّى كرهت ردّ السّائل ، ولربّ عيىّ أفصح من لسن ، لا سيّما إذا لم يأت بحسن.

أمّا السؤال الأول فهو من مسائل المعاياه وأسوله الإعنات ، ولا عيب أن يجهله النحوىّ المدرّس فضلا عمّن لا يدّعى ولا يلبس ، وهو من الأبيات التى جرى فيها التقديم والتأخير لضروره الشعر ، وتقديره : «تعيّرنا أنّنا عاله صعاليك ملوكا أنتم

١- ٥٠٤- الشاهد بلا نسبه فى تذكره النحاه (ص ١٧١) ، وشرح شواهد المغنى (٢ / ٨٤٤) ، وشرح عمده الحافظ (ص ٤٣٧) ، ومغنى اللبيب (٢ / ٤٣٩).

٢- ٥٠٥- الشاهد للمتنبى فى ديوانه (١ / ٢٩٨).

ونحن» وعاله فيه جمع عائل المشتق من عال يعول ، وانتصاب صعاليك به وملوكا صفتهم ، وأمّا أسمر وأبيض فإنّما أعملا لمجيء الفعل منهما على افعلّ وافعالّ المخالفين لزنتيهما ، فهذا ما حضرنى من الجواب ، ولعلى نكّبت فيه عن طريق الصواب.

قال السخاوى : وما أرى هذا الجواب مستقيما لأنّ الملوك لا تكون صفه للصعاليك ، وقوله فى تقديره : «صعاليك ملوكا أنتم ونحن» لا معنى له وإنما الصواب أن يقال : إنّ عاله بمعنى عالنى الشيء إذا أثقلنى ، أى : تعيّرنا بأنّا عاله ملوكا ، أى : نثقلهم بطرح كلّنا عليهم فى حال التصعلك ، فصعاليك منصوب على الحال ، وقوله «ونحن» مبتدأ وأنتم خبره ، أى : ونحن مثلكم فكيف تعيرنا؟ قال الله تعالى : (وَأَزْواجُهُ أُمَّهاتُهُمْ) [الأحزاب : ۶] ، وتقول النحاه : أبو يوسف أبو حنيفه ، وتقدير الشعر «تعيّرنا أننا عاله ملوكا صعاليك ونحن أنتم» (۱) ، وفى عال بمعنى أثقل جاء قول أميّه بن أبى الصّلت : [الخفيف]

۵۰۶- (۲)سلع ما ومثله عشر ما

عائل ما وعالت البيقورا

أى : أثقلت البقر بما حمّلت فى أذنابها من السّلع والعشر.

وأمّا أسمر وأبيض وأحمر فإنّهم أجروا هذا الضّرب مجرى الصفه المشبهه باسم الفاعل ومن ذلك «أجبّ» فى قوله : [الوافر]

۵۰۷- (۳)ونمسك بعده بذناب عيش

أجبّ الظّهر ليس له سنام

يجوز فى الظهر الرفع والنصب والجر ، وكذلك تقول فى مؤنث أحمر مررت برجل حمراء جاريته ، كما تقول : حسنه جاريته ، أجروا حمراء مجرى حسنه ، وشبّهت هذه بالصفه المشبهه باسم الفاعل فى أنّها تذكر وتؤنّث وتثنّى وتجمع وأنّها تدلّ على معنى ثابت ، وشبّه أفعل التفضيل أيضا بالصفه المشبهه إذا لم يكن مصحوبا بمن وكان صفه لما ذكرناه نحو أجب.

۱- مرّ الشاهد رقم (۵۰۴).

۲- ۵۰۶- الشاهد لأميه بن أبى الصلت فى ديوانه (ص ۳۶) ، والأزهيّه (ص ۸۱) ، وشرح شواهد المغنى (۱ / ۳۰۵) ، ولسان العرب (علا) ، وبلا نسبه فى جمهره اللغه (ص ۳۲۲) ، ولسان العرب (بقر) ، و (سلع) و (عول) ، ومغنى اللبيب (۱ / ۳۱۴).

۳- ۵۰۷- الشاهد للنابغه الذبيانى فى ديوانه (ص ۱۰۶) ، والأغانى (۱۱ / ۲۶) ، وخزانه الأدب (۷ / ۵۱۱) ، وشرح أبيات سيبويه (۱ / ۲۸) ، وشرح المفصّل (۶ / ۸۳) ، والمقاصد النحويه (۳ / ۵۷۹) ، وبلا نسبه فى أسرار العربيه (ص ۲۰۰) ، وأمالى ابن الحاجب (۱ / ۴۵۸) ، والإنصاف (۱ / ۱۳۴) ، وشرح الأشمونى (۳ / ۵۹۱) ، وشرح ابن عقيل (ص ۵۸۹) ، وشرح عمده الحافظ (ص ۳۵۸) ، ولسان العرب (جبب) و (ذنب) ، والمقتضب (۲ / ۱۷۹).

مسائل جرت بين أبى جعفر بن النحاس وابن ولّاد

وفى (سفر السعاده) أيضا : هذه مسائل جرت بين أبى جعفر النحاس وبين أبى العباس بن ولّاد ، وبعث قولهما إلى ابن بدر ببغداد ومال مع أبى العباس على أبى جعفر ميلا مفرطا وكأنّه قد ارتشى ، وقال لى شيخنا أبو القاسم الشاطبى رحمه الله ، وقد وقفته على هذه المسائل واغتبط بها غايه الاغتباط : أبو جعفر النحاس يسلك فى كلامه طريق النجاه ، وأبو العباس له ذكاء وصدق رحمه الله ، وستقف من كلام الرجلين على ما يدلك على صحه ذلك.

المسأله الأولى : ابتدأ أبو جعفر فقال لابن ولّاد : كيف تبنى من «رجا يرجو» افعللت وافعليت وافعلوت؟ فقال أبو العباس : أمّا افعليت فارجويت ، وأما افعلوت فارجووت ، وأمّا افعللت فارجووت أيضا.

فقال أبو جعفر : هذا كله خطأ ، أما ارجويت فى افعليت فلا يعرف فى كلام العرب افعليت ، ولو جاز أن يكون ارجويت افعليت للزم أن تقول فى أغزيت : أفعيت ، لأنّ من زعم أنّ الراء من جعفر زائده لزمه أن يقول : هو فعلر وأن يقول فى ضربب فعلب ، ولا يقوله أحد.

قال السخاوى : هذه العباره فى قوله : «لأن من زعم أنّ الراء من جعفر زائده» ليس بجيده ، لأنّها توهم أنّ من الناس من يقول ذلك ، وكان الصواب أن يقول : إذ لو زعم زاعم أن الراء من جعفر ، ثم قال : وأمّا ارجووت فى افعلوت وافعللت فأعجب فى الخطأ من الأول ، لأنّا لا نعلم خلافا بين النحويين أنّ الواو إذا وقعت طرفا فيما جاوز الثلاثه من الفعل أنّها تقلب ياء ، كما قالوا فى أفعلت من غزوت : أغزيت ، وفى استفعلت : استغزيت ، والوجه عند أبى جعفر لا يبنى من «رجا» إلّا افعللت ، فيقال ارجويت أرجوى ارجواء فأنا مرجو ، مثل احمررت أحمرّ احمرارا فأنا محمرّ ، إلّا أنّك تفك فى ارجويت أرجوى وتدغم فى احمرّ يحمرّ ، وهو كثير فى كلام العرب ، نحو ابيضضت واصفررت.

قال محمد بن بدر : إنما قال فى افعليت : ارجويت بالياء لأنّها مبدله من الواو ، والمبدل من الحرف زائد بمعنى البدل والزائد يمثل على لفظه.

قال السخاوى : هذا خطأ لأنّ هذا لو صحّ لقيل فى قال وباع وزنه قال.

قال ابن بدر : وأمّا جوابه فى افعلوت ارجووت وفى افعللت ارجووت أيضا فإنه تمثيل على الأصل قبل الإعلال ، وسبيل كل ممثل أن يتكلم بالمثال على الأصل ، ثم

ينظر فى إعلاله بعد ، فافعللت على الأصل : ارجووت وعلى الإعلال : ارجويت ، ومن قال كينونه فيعلوله ذهب إلى الأصل ، ومن قال فيلوله ذهب إلى اللفظ ، وإذا بنوا مثال عصفور من غزا قالوا : غزووّ ، فالفراء يتركه على هذا ولا يعلّه ، وسيبويه يعله بعد ذلك فيقول : غزويّ ، وقال ابن بدر : وقول أبى جعفر : «لو جاز أن يكون ارجووت افعليت» إلى قوله : «لا يقوله أحد» فغثّ لا معنى له ولا للإتيان به وجه.

قال السخاوى : قول ابن بدر فى ارجويت : إنه تمثيل على الأصل غير ، لأن ذلك لم ينطق به فى الأصل كما نطق بكينونه ، كما قال (١) : [الرجز]

يا ليت أنّا ضمّنا سفينه

حتّى يعود الوصل كينونه

وإنما يمثّل بالأصل ما لا يصح تمثيله على اللفظ ، كقولك فى عده : إنه فعله ، ولا تقول : عله وفى غد إنّه فعل ، ولا تقول : هو فع ، ثم إنه لم يسأل عن تمثيل الأصل ، وإنما سأل عمّا يصحّ أن ينطق به ، فما له اقتصر على تمثيل الأصل وترك ما ينبغى أن يقال؟

المسأله الثانيه : قال أبو جعفر : سألنى هذا الفتى فقال : كيف تقول : ضرب زيد؟ فقلت : ضرب زيد ، فقال : كيف تتعجب من هذا الكلام؟ فقلت : ما أكثر ما ضرب زيد فلم لم تجز التعجب من المفعول بلا زياده كما جاز التعجب من الفاعل بلا زياده؟ فقلت : لأن التعجب يكون الفعل فيه لازما ، فإذا قيل : أخرجه إلى باب التعجب فمعناه اجعل الفاعل مفعولا ، كما تقول : قام زيد ، ثم تقول : ما أقوم زيدا ، فمعناه على مذهب الخليل : شىء أقوم زيدا ، فإذا جئنا إلى ما لم يسمّ فاعله لم يجز أن نتعجب منه حتى نزيد فى الكلام ، لأنه لا فاعل فيه ، فقال : ليس يخلو المتعجب منه فى حال الزياده من أن يكون فاعلا فى الأصل أو مفعولا ، فإن كان مفعولا فى الأصل فقد نقضت قولك بأنّا لا نتعجب إلّا من الفاعل ، وإن كان فاعلا فقد لزمك أن تتعجب منه على ما قدّمت من القول بلا زياده ، فقلت : ألزمتنى ما لم أقلّ ، لأنّه قال : إن كان مفعولا فى الأصل فقد نقضت قولك ، وإلا فقد قلت : إنى لا أتعجب منه إلا على كلام آخر ، فكيف تلزمنى أن أتعجب منه؟ فقال : أما قولك : إنى ألزمتك ما لا يلزمك فدعوى لا بيّنه معها.

وأما قولك : إنى لا أتعجب منه بزياده فليس يخلو تعجّبك من أن يكون واقعا عليه فى نفسه أو على الزياده ، فإن كان واقعا عليه فقد لزمك ما ألزمتك ، وإن كان واقعا على الزياده فقد تعجبت ممّا لم أسألك عن التعجب منه ، فإن قلت : إنّى إنّما

١- مرّ الشاهد رقم (٤٣٧).

تنكّبت التعجب منه وتعجبت من الزيـاده التى لم تسـألنى التعجب منها لأنه لا يجوز التعجب منه إذ كان مفعولا ، قلنا : ولم لا جاز ذلك ، وصـرت فى هذا إذا سألتك لا تتعجب منه تعجبت من غيره وهى الزياده؟ فقلت : قد أجبناك فيما مضى من الكلام لم لا يجوز أن يتعجب منه ، فليس لإعادتنا إيّاه معنى ، قال : وقـد نقضت العله التى اعتللت بها فى منع الجواز أنه مفعول ، وأريناك أن ذلك فاسـد ، فإن كانت عندك زياده فزد ، قلت : هذه المطالبه محال أن يتعجب من المفعول بما بيّنّا من أنّ المفعول لا يتعجّب منه ، فيجب على من أنكر هـذا أن يتعجب من المفعول ، فكأنّه يجعل المفعول مفعولا ، وهـذا محال ، فقال : نحن إذا قلنا : اجعل الفاعـل مفعولاـ سـاغ لنا ذلك فى الفاعل إذا تعجبنا منه ، ولم يكن فى الأصل مفعولا كان ذلك جائزا فيما قام مقامه ، وهو ما لم يسمّ فـاعله ، وإلّـا لم يكن فى موضـعه ولاـ فى مقامه ، قلت : هو وإن قام مقامه فى أنّا نحـدّث عنه كما نحـدّث عن الفاعل فنحن نعلم أنّه مفعول فى الأصـل ، فكيف يقـال : أقمه مقام المفعول؟ وأيضا فإن أقمناه مقام المفعول فإنّ الفاعل هو المحـدث للفعل ، وليس كذلك ما يقوم مقامه ، فقال : قد لزمك بهذا القول أن لا تتعجب منه على حال من الأحوال بزياده ولا بغير زياده ، فإنك إن زدت فيـه فهـو مفعـول فى الحقيقـه ، اللهـمّ إلّـا أن تكـون تزعـم أنّـك لم تتعجب منه البتّه وإنمـا تعجبت من غيره ، ونحن لم نسألـك عن التعجب من غيره ، قلت : هـذا الـذى ألزمتنيه من قولـك : «فقـد لزمـك بهـذا القول أن لا تتعجب منه على حال من الأـحوال بزيـاده ولا بغير زياده» بيّن بعضه أنّه لا يجوز أن تقول : ما أحمر زيـدا ، فإذا زدت فيه وقع التعجب منه ، فقلت : ما أشـدّ حمره زيـد ، فقـال : أمـا تشبيهـك أحمر ونحوه بباب الثلاثى فإنّه خطأ ، وذلك أنهم قـد أجمعوا على أنّ الثلاثىّ يتعجب منه بلا زياده ما لم يكن لونا ولا خلقه ، وذلك أن الخليل زعم فى قوله : ما أحمر زيدا ، وما أشـبهه أنّهم لم يتكلموا به لأنّه صار عندهم بمنزله اليد والرّجل ، لأنّك لا تقول : ما أيداه ولا أرجله ، فخالف باب الثلاثى لهذه العله ، فقد بان بقول الخليل الفرق بين هذين ، وشـبّهت بين شـيئين غير مشـتبهين ، قلت : هذا الكلام فيه تطويل ، لأنى إنما شـبّهته بالألوان من أنهما جميعا لا يجوزان ، وليس يلزمنى إذا شـبهت به من جهه أن أشـبه به من كل الجهات ، فأنا أقول إذا سـئلت كيف يتعجب من قولنا : انطلق زيـد : لا يجوز ، فقد صار «لا يجوز» فى هذا كما لا يجوز «ما أحمر زيدا» ، فهل يلزمنى أن أكون شـبّهت اللّون بغير اللّون ، وأنا إنما شـبهته به من أنّ هـذا لاـ يجوز كما أنّ هـذا لا يجوز؟ ، وأما قوله : «قـد أجمعوا على أنّ الثلاثىّ يتعجب منه بلا زياده ما لم يكن لونا أو خلقه» فاستثناؤه ما لم يكن لونا أو خلقه من أعجب الكلام ، لأنه لا يتعجب إلا

من الثلاثى أو ممّا يكون أصله الثلاثى وزيد عليه ، مثل أعطى وشبهه وأيضا فإنّه لا يعرف فى الألوان فعل ثلاثى ، فكيف يستثنى ما لم يعرف فى الكلام؟ وأمّا ما كان خلقه وهو ثلاثى فلم يترك التعجب منه عند الأخفش ، إلّا أن أصله أكثر من الثلاثى ، وذلك عور وحول ، والأصل عنده : اعورّ واحولّ واعوارّ واحوالّ ، فلما رأيناه ثلاثيا ولم ندر ما أصله استثنيناه من الثلاثى ، ولو كان من الثلاثى لما قيل : عور ولا حول ، ولكن يقال : عار وحال ، فتنقلب الواو ألفا لحركتها وانفتاح ما قبلها ، وقولهم : عور وحول يدلّ على أنّ أصله اعوارّ واحوالّ واعورّ واحولّ ، والذى نقول فى هذا : إنه لم يتعجب منه وهو ثلاثى لا يعرف أصله ، وهذا القول مشهور من قول الأخفش.

قال : أما قولك : إنه استثنى اللون والخلقه من الثلاثى إنه من أعجب العجب ، فليس ذلك بعجب ، لأنى إنما استثنيت ذلك من الثلاثى لأنه قد يأتى شىء بمعنى الخلقه يكون فعله ثلاثيا ، كقولك : عور الرجل ، فاستثنيت ذلك لهذه العله.

وأما قولك : «انطلق زيد لا يجوز أن يتعجب منه» فهذا نقض لما قدمته ، وذلك أنّك ذكرت أن الفاعل يتعجب منه ، وجعلت ذلك عله التعجب منه ، وهو أنه فاعل ، وجعلت عله الامتناع من التعجب أن يكون مفعولا ، فقد لزمك أن تتعجب من زيد فى قولك : انطلق زيد ، قلت : قوله : «إنما استثنيت من الثلاثى لأنّه قد يأتى شىء بمعنى الخلقه يكون فعله ثلاثيا كقولك : عور الرجل» يدلّ على أنّه لا يدرى ما أصل عور ، وقد بيّنا أنّ أصله عند النحويين اعورّ واعوارّ ، وإنكاره منعنا أن نتعجب من «انطلق زيد» فهذا شىء قد أجمع النحويون على منعه إلّا بزياده ، فما معنى إنكاره ما أجمع النحويون عليه؟

وأما قولك : إنك ذكرت أن الفاعل يتعجب منه وجعلت ذلك عله للتعجب منه وهو أنّه فاعل فنحن لم نقل : إنا تعجّبنا منه لأنّه فاعل ، وإنما قلنا : إنه لا يتعجب من المفعول وبيّنا لم ذلك ، وأمّا الفاعل فإنّه يتعجب منه فى أكثر المواضع ، وإنما منع الفاعل فى قولك : انطلق زيد أن يتعجب منه لأنّ الفعل قد جاوز ثلاثه أحرف ، فلا يجوز أن ينقل إلّا بزياده ، نحو قولك : ما أكثر انطلاق زيد وما أشبهه.

قال محمد بن بدر النحوى : أعطى أبو جعفر عله قياسيه فى التعجب فقال : إنما معنى التعجّب أن أجعل الفاعل مفعولا ، ونحن نجعل الفاعل مفعولا ثم لا يكون تعجبا ، نحو : أقمته وأجلسته ، ونجد معنى التعجب والفاعل موجود ، كقولنا : جلّ الله وعزّ الله على معنى : ما أجلّ الله وما أعزّه ، لا على معنى الخبر بأنه صار جليلا ولا بأنه صار عزيزا ، وهكذا عظم شأنك وعلت منزلتك إذا لم ترد الخبر ، قال الله تعالى :

(كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْواهِهِمْ) [الكهف : ۵] وقال تعالى : (كَبُرَ مَقْتاً عِنْدَ اللهِ أَنْ تَقُولُوا ما لا تَفْعَلُونَ) [الصف : ۳] ، وقال ساعده : [الكامل]

۵۰۸- (۱)هجرت غضوب وحبّ من يتغضّب

[وعدت عواد دون وليك تشعب]

أى : ما أحبّها متغضبه.

وقال الشاعر : [البسيط]

۵۰۹- (۲)لم يمنع النّاس منّى ما أردت ولا

أعطيتهم ما أرادوا حسن ذا أدبا

أى : ما أحسن هذا أدبا ، ومما حكاه النحويون من اللفظ ومعناه التعجب : سبحان الله ولا إله إلا الله ، ولله درّه ، ولله أنت ، وبالله ، ولله ، وأنشد سيبويه (۱) : [البسيط]

۵۱۰- (۳)لله يبقى على الأيّام ذو حيد

بمشمخرّ به الظّيّان والآس

وقال : هذا الرجل تعجب ، ويا للماءّ تعجّب ، وأنشد : [الطويل]

۵۱۱- (۴)كخطّاب ليلى يا لبرثن منكم

أدلّ وأمضى من سليك المقانب

وأعطى عله أخرى ماشيه فقال : لا يتعجب مما لم يسم فاعله لأنّه لا فاعل فيه ، ويبطل هذه العله قول العرب فى «جنّ زيد» : «ما أجنّه» وما أعتهه وما أشبه ذلك.

وأما قوله : «أجمعوا على أن الثلاثى يتعجب منه بلا زياده ما لم يكن لونا أو

۱- ۵۰۸- الشاهد لساعده بن جؤيه فى شرح أشعار الهذليين (۳ / ۱۰۹۷) ، ولسان العرب (حبب) و (شعب) و (غضب) و (ولى) ، وبلا نسبه فى تذكره النحاه (ص ۵۹۹) ، وخزانه الأدب (۹ / ۴۲۹) ، وشرح المفصّل (۷ / ۱۳۸) ، ولسان العرب (عدا).

۲- ۵۰۹- الشاهد لسهم بن حنظله فى الأصمعيات (ص ۵۶) ، وخزانه الأدب (۹ / ۴۳۱) ، ولسان العرب (حسن) ، وبلا نسبه فى

إصلاح المنطق (ص ٣٥) ، وتذكره النحاه (ص ٥٩٩) ، والخصائص. (٣ / ٤٠).

٣- ٥١٠- الشاهد لأبى ذؤيب الهذلى فى شرح شواهد الإيضاح (ص ٥٤٤) ، وشرح شواهد المغنى (٢ / ٥٧٤) ، ولسان العرب (ظين) ، ولمالك بن خالد الخناعى فى جمهره اللغه (ص ٥٧) ، وشرح أبيات سيبويه (١ / ٤٩٩) ، وشرح أشعار الهذليين (١ / ٤٣٩) ، وبلا نسبه فى الجنى الدانى (ص ٩٨) ، وجواهر الأدب (ص ٧٢) ، والدرر (٤ / ٢١٥) ، ورصف المبانى (ص ١١٨).

٤- ٥١١- الشاهد لقران أو (لفرار) الأسدى فى الأغانى (٢٠ / ٣٥٤) ، وشرح أبيات سيبويه (١ / ٦٠٤) ، ولسان العرب (سلك) ، ومعجم الشعراء (ص ٣٢٦) ، وللمجنون فى ديوانه (ص ٦١) ، ولسان العرب (برثن) ، وبلا نسبه فى جمهره اللغه (ص ٣٧٤) ، وشرح المفصّل (١ / ١٣١) ، والمقرّب (١ / ١٨٣).

خلقه ، فاستثناؤه ما لم يكن لونا ولا خلقه من أعجب الكلام» : «لأنه لا يتعجب إلا من الثلاثى أو ما يكون أصله الثلاثى ثم زيد عليه مثل : أعطى» وليس فى قوله : «إنما يتعجب من الثلاثى» دليل على أنه أراد : لا يتعجب إلا من الثلاثه ، ألا ترى أن قائلا لو قال : إنما صلاه الظهر أربع ، لم يكن فى قوله دليل على أنّ غيرها من الصّلوات لا يكون أربعا ، أو قال : إنّما فى الرقه ربع العشر ، لم يكن هذا دليلا على أنّ غير الرقه لا يكون فيه ربع العشر.

قال السخاوى : لا يخفى على العلماء ميل هذا الرجل وحيفه على أبى جعفر وتخليطه فيما يتكلّم به ، ألا تراه يقول : وليس فى قوله : «إنما يتعجب من الثلاثى دليل على أنه أراد لا يتعجب إلّا من الثلاثه» ظنّا منه أن هذا كلام أبى العباس ، وأخذ فى الجواب عنه ، وهذا إنّما هو كلام أبى جعفر ، وأما أبو العباس فإنما قال : قد أجمعوا على أنّ الثلاثى يتعجب منه بلا زياده ما لم يكن لونا أو خلقه ، فأنكر عليه أبو جعفر استثناءه اللّون والخلقه من الفعل الثلاثى لأنّ الألوان ليس فيها فعل ثلاثى ، ولو قال أبو العباس : إنما يتعجب من الثلاثى لانحصر التعجب فى الثلاثى ، وليس هذا كقوله : إنما صلاه الظهر أربع ، إنما ذلك لمن يمنع أن تكون أقلّ من أربع أو أكثر ، وقوله : أعطى أبو جعفر عله قياسيه فى التعجب ، فقال : إنما معنى التعجب أن أجعل الفاعل مفعولا قال : ونحن نجعل الفاعل مفعولا ثم لا يكون تعجبا ، نحو : أقمته وأجلسته ، وهذا لا يلزمه ، لأنّه لم يقل : لا يصير الفاعل مفعولا إلا فى التعجب ، إنما قال : إن قولك : ما أحسن زيدا ، أخرجت فيه الفعل الذى كان لازما فجعلته متعديا ، وكان الأصل : حسن زيد ، فصار فاعل حسن مفعول أحسن ، وما أورد عليه من الكلمات التى معناها التعجب لا يرد عليه ، لأنّه إنّما يتكلم فى التعجب المبوّب له ، ألا ترى أنّ من تكلّم فى باب التأكيد لا يرد عليه ما يجىء فيه معنى التأكيد من (إنّ) واللام وما أشبه هذا.

ثم قال محمد بن بدر : وقوله مثل «ما أعطى» و «وما أشبهه» ركاك فى العباره ، كما قال : لا يجوز التعجب من قولنا : انطلق زيد كما لا يجوز «ما أحمر زيدا» ، فهلّا قال : لا يجوز كما لا يجوز أن يصلّى الظهر ثلاثا ولا المغرب أربعا فإنه أظهر.

قال السخاوى : وأين هذا من ذاك؟ إنما شبه ممتنعا فى التعجب بممتنع فيه ، وإنه يتعجب من القبيلين بأشدّ ونحوه.

ثم قال محمد بن بدر : على أن بعض النحويين قال : لا يجوز التعجب من أفعل إلّا على شريطه. قال : وأمّا قوله : «أيضا فلا يعرف فى الألوان فعل ثلاثى» فقد

قال سيبويه : «أدم يأدم أدمه وأدم يأدم وشهب يشهب وشهب يشهب شهبه ، وقهب يقهب قهبه وكهب يكهب كهبه وصدأ يصدأ صدأه وسود يسود» ، وأنشد لنصيب : [الطويل]

٥١٢- (١)سودت فلم أملك سوادى وتحته

قميص من القوهىّ بيض بنائقه

وقال غيره : ذرئت عينه ذرأ ، والذّرأه : البياض ، وقال الراجز : [الرجز]

٥١٣- (٢)وقد علتنى ذرأه بادى بدى

ورثيه تنهض فى تشدّدى

وقال الشاعر : [الطويل]

٥١٤- (٣)لقد زرقت عيناك يابن مكعبر

كما كلّ ضبّىّ من اللّؤم أزرق

وأما قوله : إنما ترك الأخفش التعجب فى عور وحول لأنّ أصله اعورّ واحولّ فخلاف ما عليه أهل العلم ، لأنّهم مجمعون على أنّ الأصل الثلاثى ، وما فيه زياده فرع ، فحول أصل لاحولّ واحوالّ ، قال سيبويه : «وأمّا الفعل فأمثله أخذت من لفظ أحداث الأسماء» فضرب واستضرب مأخوذان من الضرب ، لا أنّ ضرب من استضرب ولا استضرب من ضرب.

قال السخاوى : وهذا لا يلزم أبا جعفر لأنّه ردّ على الأخفش لا عليه ، وإنما يلام لو نقل عن الأخفش ما لم يقل ، وأيضا فإن ما ذكره عن سيبويه لا يلزم منه تخطئه الأخفش فيما ذهب إليه ، لأنه لم يقل : إن عور مأخوذ من اعورّ واعوارّ ، ولا إن حول مأخوذ من احولّ واحوالّ ، وإنما قال : إنه فى معناه ، فكما لم يتعجب من ذلك لم يتعجب من هذا.

ثم قال محمد بن بدر : وأما قوله : «لو كان من الثلاثى لما قيل : حول وعور ولقيل : حال وعار بالقلب» فليس كما توهم ، وإنما صحت الواو لأنهم أرادوا بحول

١- ٥١٢- الشاهد لنصيب فى ديوانه (ص ١١٠) ، وتاج العروس (سود) و (قوه) ، والأغانى (١ / ٣٣٣) ، والخصائص (١ / ٢١٦) ، والكتاب رقم (٩٣٨) ، وشرح المفصّل (٧ / ١٥٧) ، ولسان العرب (نبق) و (قوه) ، وبلا نسبه فى كتاب العين (٥ / ١٨٠) ، وتاج العروس (نبق).

٢ - ٥١٣- الرجز لأبى نخيله فى لسان العرب (ذرأ) و (نهض) و (بدا) ، والأغانى (٢٠ / ٣٨٨) ، وسمط اللآلى (ص ٤٨٠) ،

والمقتضب (۴ / ۲۷) ، والتنبيه والإيضاح (۱ / ۱۷) ، ولحميد بن ثور فى تاج العروس (بدو) و (رثى) ، وليس فى ديوانه ، وبلا نسبه فى لسان العرب (بدا) ، والخصائص (۲ / ۳۶۴) ، وديوان الأدب (۴ / ۹) ، وجمهره اللغه (ص ۶۹۶).

۳- ۵۱۴- الشاهد بلا نسبه فى لسان العرب (زرق) ، وجمهره اللغه (ص ۷۰۸) ، والمخصص (۱ / ۱۰۰) ، وتاج العروس (زرق).

من المعنى ما ما أرادوا باحولّ ، فأجروه مجراه لا أن أصل فعل افعلّ ولا افعالّ ، ألا ترى أنهم قالوا : احتال واعتاد واقتاد بالإعلال ، وإنما أصحوه حين أرادوا معنى ما يصح ، فقالوا : اجتوروا واعتونوا واحتوشوا ، لأنّهم أرادوا معنى تجاوروا وتعاونوا وتحاوشوا ، لا أن أحدهما أصل الآخر ، فهكذا عور وحول ، يدل على هذا أنّهم إذا أرادوا غير هذا المعنى أعلّوه فقالوا : عار زيد عين عمر وسادها ، قال : وأما قوله : «فتقلب الواو لحركتها وحركه ما قبلها» فيلزمه أن يقول فى أدلو : أدلا ـ لحركتها وحركه ما قبلها ، والوجه لحركتها وانفتاح ما قبلها ، قال : وأما قول الأخفش فإنما أراد به أنّ افعلّ وافعالّ الأصل فى الاستثقال لا أنّ حول مأخوذ منهما ، وهذا قول سيبويه (۱) : استغنوا عن حمر باحمرّ كما استغنوا عن فقر بافتقر ، والمستغنى به هو الفرع والمستغنى عنه هو الأصل.

قال السخاوى : قوله : إنّ الأخفش أراد أنّهما الأصل فى الاستثقال ، فأىّ استثقال فى عور وحول؟ وليس ما قال سيبويه فى حمر واحمرّ ، ثم استدرك خطأه فقال : على أنّ افعلّ وافعالّ مطّردان فى الألوان ، نحو اسودّ واسوادّ وابيضّ وابياضّ واصفرّ واصفارّ ، إلا ـ أنّ افعلّ أكثر لأنّه الأصل فى الاستثقال ، قال : وأمّا حول وعور فمن باب الأدواء لأنّهما عيبان والعيب أشبه بالأدواء ، وليس افعلّ وافعالّ فى باب الأدواء كثيرا لا يكادون يقولون فى اجربّ : اجرابّ ولا فى اجذمّ اجذامّ ، وإنما يجرونه مجرى الداء ، نحو : جرب وضلع وشتر ، وهو أدخل فى الداء منه فى الألوان ، إلّا أنّهم يشبهون الشىء بالشىء إذا قاربه ، فيقولون : حول وعور وجرب كما قالوا : وجع وضمن وزمن ، ولا تكاد تجد فى الألوان اسما على فعل ، فلا يقولون : حمر ولا صفر ولا شهب ، قال : فهذا يقوىّ أنّ العيوب مخالفه للألوان التى لا ـ يمتنع فيها افعلّ وافعالّ ، وافعالّ لا ـ يمنع من الألوان لأنه مبنىّ له ، وأمّا العيوب فأقرب إلى الأدواء ، هكذا ذكر سيبويه.

قال محمد بن بدر : إنما لم يتعجبوا من «ضرب زيد» وأشباهه إلّا بالزياده كراهه أن يلتبس ، ففرّقوا بين التعجب من فعل الفاعل والمفعول ، وذلك أنّهم فرّقوا بين فعل الفاعل وفعل المفعول فى غير التعجب ، فأرادوا أن يفرّقوا بينهما أيضا فى التعجب ، فلو قالوا فى : «ضرب زيد» : ما أضرب زيدا لالتبس فعل الفاعل بفعل المفعول ، فأتوا بالزياده ليصلوا إلى الفرق بينهما ، فإن قال : فقد قالت العرب فى «جنّ زيد» : ما أجنّه ، وهذا يبطل علتك ، قيل له : إن قولهم : ما أجنّه محمول على المعنى ، فاستجازوا فيه ما استجازوا فيما حمل عليه ، ألا ترى أنّ «جنّ زيد فهو

۱- انظر الكتاب (۴ / ۱۴).

مجنون» داخل فی حیّز الأوصاف التی لا- تکون أعمالا- وإنما تکون خصالا فی الموصوفین بغیر اختیارهم؟ مثل کرم فهو کریم ولؤم فهو لئیم ، خصال لا- یفعلها الموصوف ، فهکذا جنّ زید فهو مجنون ، إنّما هی خصله فی الموصوف لا- اختیار له فیها ، فأجری مجری رقع فهو رقیع وبلد فهو بلید إذ کان داخلا فی معناه ، والدلیل علی صحه هذا أنّ العرب لا تتعجب من افعلّ ، ولا یقولون : ما أحمره ولا ما أسوده ولا أفطسه ، ویتعجبون من أحمق وأرعن وألدّ وأنوک ، فیقولون : ما أحمقه وما أرعنه وما ألدّه وما أنوکه ، لأنّ أحمق بمنزله بلید ، وألدّ بمنزله مرس وأنوک بمنزله جاهل ، فحملوه علی المعنی ، فهکذا جنّ زید حمل علی المعنی ، لأن العرب تشبه الشیء بالشیء ، وتحمل علی المعنی إذا وافقه واقترب منه ، فمن ذلک قولهم : حاکم زید عمر برفع الاثنین جمیعا لأنّ کل واحد منهما فاعل ، قال أوس : [الطویل]

۵۱۵- (۱)تواهق رجلاها یداه ورأسه

لها قتب خلف الحقیبه رادف

وقال القطامیّ : [الوافر]

۵۱۶- (۲)فکرّت تبتغیه فوافقته

علی دمه ومصرعه السّباعا

لأنّ السّباع قد دخلت فی المصادفه ، وقال : [الخفیف]

۵۱۷- (۳)لن تراها ولو تأمّلت إلّا

ولها فی مفارق الرّأس طیبا

لأنّ الطّیب قد دخل فی الرؤیه.

قال السخاوی : إنما قالوا : ما أجنّه لأن جنّ لا فاعل له ، فهو فی المعنی تعجّب من الفاعل ، لأنّه لا یقال : جنّه إنما یقال : أجنّه.

قال محمد بن بدر : فإن قال : فقد قالوا : ما أسرّنی بکذا وکذا ، وهذا دلیل علی أنّه یجوز أن یتعجّب من «ضرب زید» ، قیل له : لیس فی هذا دلیل یدل علی جواز التعجب من ضرب زید ، لأنه یجوز أن یکون «ما أسرّنی» تعجبا من سررت ، ویکون محمولا علی ما قدّمنا ذکره فی «جنّ زید» ، فیکون بمنزله «برّ حجّک فهو مبرور» ، قال : ویجوز أن یکون «ما أسرّنی بکذا» تعجبا من سارّ کما یقال : زید سارّ أی :

۱- ۵۱۵- الشاهد لأوس بن حجر فی دیوانه (ص ۷۳) ، والکتاب (۳۴۵۱) ، وسرّ صناعه الإعراب (۲ / ۴۸۳) ، وسمط اللآلی (ص

٧٠٠) ، وشرح أبيات سيبويه (١ / ٢٧٣) ، ولسان العرب (وهق) ، وبلا نسبه فى الخصائص (٢ / ٤٢٥) ، والمقتضب (٣ / ٢٨٥).

٢- ٥١٦- الشاهد للقطامى فى ديوانه (ص ٤١) ، وشرح شواهد الإيضاح (ص ٣٣٠) ، والمحتسب (١ / ٢١٠) ، ونوادر أبى زيد (ص ٢٠٤) ، وبلا نسبه فى الخصائص (٢ / ٢٦).

٣- ٥١٧- الشاهد لعبيد الله بن قيس الرقيات فى ملحق ديوانه (ص ١٧٦) ، وبلا نسبه فى الخصائص (٢ / ٤٢٩) ، وشرح المفصّل (١ / ١٢٥) ، والمقتضب (٣ / ٢٨٤).

حسن الحال فی نفسه وأهله وماله ، وفرس سارّ ، أی : حسن الحال فی جسمه ولحمه ، وضیعه سارّه بمعنی آهله عامره ، فیکون سارّ بمعنی قولک : ذو سرور ، ثم یتعجب منه علی هذا ، کما قالوا : عیشه راضیه أی : ذات رضی ، ورجل طاعم کاس أی : ذو طعام وکسوه ، فیکون «ما أسرنی» جاریا علی ما قدّمنا غیر خارج عمّا رتبنا.

المسأله الثالثه : قال أبو جعفر : کیف تأمر من قوله تعالی : (لَقَدْ جِئْتُمْ شَیْئاً إِدًّا) [مریم : ۷۹] ومن قوله تعالی : (وَلا یَؤُدُهُ حِفْظُهُما) [البقره : ۲۵۵]؟ فقال أبو العباس : هاتان مسألتان ، أمّا «إدّا» فلا یؤمر منه ، لأنّه اسم موضوع للدّاهیه والأمر العظیم ، قال أبو جعفر : فقد قالت العرب : أدّ یؤدّ فنطقت بالفعل ، ثم صرّفه النحویون فقالوا فی الأمر منه : أدّ یا هذا ، بالإدغام والضم والکسر وبالإظهار ، نحو : اودد مثل : اردد ، قال أبو العباس : التصریف فیها دعوی تحتاج إلی برهان ، قال أبو جعفر : لا یحتاج إلی ذلک وقد حکوا لها نظائر من المضاعف ، منها قول أحمد بن یحیی : «تقول : ازرر علیک قمیصک وزرّه وزرّه ، مثل مدّه ومدّه ومدّه» ، قال أبو العباس : هذه الأشیاء لا تصرّف قیاسا ، ولا یشبّه بعضها ببعض إلّا بسماع من العرب ، إذ کان هذا لجاز أن نقول : وذر یذر وودع یدع قیاسا علی قام یقوم وضرب یضرب ، وإنما نصرّف منه ما صرّفت العرب ، ونترک منه ما لم تصرفه العرب اقتداء بها ، قال أبو جعفر : لیس هذا قول أحد من النحویین علمناه ، وذلک أنّه لا یمتنع القیاس فی شیء من المضاعف علی ردّ یردّ ، فنقلو : سنّ یسنّ وأدّ یؤدّ ، کما قلنا ردّ یردّ ، ولو کنا لا ننطق إلا بما نطقت به العرب ولا نقیس علی کلامها لبطل أکثر الکلام ، ولا یجوز قیاس وذر یذر وودع یدع علی المضاعف لأنّه معتل قلّ استعمالهم الماضی فیه لاستثقالهم الواو حتی تبدل ، فیقولون فی وحد : احد ، فلمّا استثقلوا الواو وکان «ترک» فی معنی ودع ووذر استغنوا عنه بترک وإن کان بعض العرب قد قال : ودع ووذر علی القیاس فلا معنی لقوله : لجاز أن تقول وذر وودع لأنه قد قیل ، قال أبو العباس : إنّا لم نشبه مضاعفا بمضاعف ، وإنّما أردنا أن نریک أنّ العرب قد تصرّف شیئا وتمنعه فی نظیره ، وأمّا قولک : «إن هذا معتل» فلیس بالاعتلال منع من أن یبنی له ماض ، مثل وزن یزن ، قال أبو جعفر : هذا الذی ألزمتنیه من أنّی قلت : إنّه لم یبن منه ماض لأنّه معتل غیر لازم ، وکلامی یبین خلاف هذا لأنی قلت : لم یبن منه ماض لعله ، فکیف ألزم أنّی اعتللت بأنه لم یقع منه ماض لأنه معتل؟ قال أبو جعفر : ولم یجب عن المسأله الأخری وهی : «ولا یؤده» ، والجواب أن یقول : أد یا هذا نظیر قلّ لأنّ آد یؤد مثل قال یقول.

قال محمد بن بدر : قول أبی العباس : «لا یجوز أن یؤمر من قوله تعالی :

(إدا) لأن العرب لم تبن منه فعلا» الذى عليه عامه أهل العلم ، لأنّ الإدّ وصف غير جار على فعل ، وإنما هو موضوع فى كلام العرب للأمر العظيم ، فحكمه حكم الأسماء التى جاءت غير جاريه على فعل ، وإذا كان هكذا لم يجز أن يبنى منه فعل من حيث إنّ الأسماء ليست مأخوذه من الأفعال وإنما الأفعال تصدر عنها ، ولو كانت الأسماء كلها مشتقه لارتفع أن يكون فى الكلام اسم البته ، والدليل على هذا أنّه ليس أحد من العرب ولا من العلماء يجيز أن يأمر من صاع وفرس ولا من جعفر وحبرج (١) وضفدع ، ولا من الأوصاف التى ليست بجاريه على فعل ، نحو خود وبكر ولصّ وسلهب وعرطل وجعشم (٢) لأنّ هذه الأسماء غير جاريه على فعلها ، يدل على أنّ من الأوصاف ما لا يجوز أن يبنى له فعل متصرف فى الأمر والدعاء والخبر وغير ذلك الأسماء المبنيه للمبالغه ، نحو : أكال وأكول ، لا يجوز أن يصرّف منها فعل لأنّ هذه الأبنيه وإن كانت تعمل عمل الأفعال فهى غير جاريه على الفعل ، وإذا كان ما يعمل عمل الفعل لا يجوز أن يصرّف له فعل فما لا يعمل عمل الفعل أولى أن لا يصرّف له فعل ، هذا قول أهل التحصيل من أهل صناعه النحو ، ولا يقال : أدّ يؤدّ فهو إدّ ، إنما يقال : أدّ يؤدّ أدّا فهو آدّ ، وليس الإدّ هو الآدّ ، لأن الآدّ جار على الفعل ، والإدّ وصف غير جار على فعل ، وقول أبى جعفر : «قد صرّفه النحويون» تقوّل منه ، والذين يقولون : أدّ يؤدّ فهو آدّ إذا ألقاه فى الإدّ فهو بمنزله لحمه يلحمه فهو لاحم إذا أطعمه اللحم ، فلو قيل لنا : كيف تأمرون من اللحم لقلنا : لا يجوز ، لأنّ اللحم اسم غير مشتق من فعل ، ولا هو وصف جار على فعل ، ولا تكلّم من لفظه بفعل ، فيكون هو اسما لذلك الفعل ، وكذلك شحمه وزبده إذا أطعمه الشحم والزّبد ، وقولك : أدّه بمنزله قولك : زبده ، وقولك : يؤدّه بمنزله قولك : يزبده ، وقولك آد كقولك : زابد ، والإدّ الذى هو الأمر العظيم بمنزله الزّبد الذى هو اللبن ، فكما لا يجوز أن تأمر من الزّبد كذلك لا يجوز أن تأمر من الإدّ ، ولا تصرّف له فعلا يكون هو اسما له ، هذا هو الذى عليه أهل العلم باللغه ، ومعنى قولهم : كيف يؤمر من الأسماء إنما هو مجاز ، لأنّ الأسماء لا يؤمر بها وإنّما يؤمر بالفعل إذا كان غير واقع ، فإذا قال قائل : كيف يؤمر من ضارب أو من طويل فإنما معناه : كيف يؤمر من الفعل الذى هو جار عليه أو اسم له ، فتقول : اضرب وطل ، لأنّهم يقولون : ضرب وطال ، فإن قيل لنا : كيف يؤمر من بكر وخود؟ قلنا : لا يجوز لأنّه ليس اسما للفعل ولا جار على فعل ، فسبيله الأسماء

١- الحبرج : ذكر الحبارى.

٢- الخود : الفتاه الحسنه الخلق ، والسلهب : الطويل ، والعرطل : الفاحش الطويل ، والجعشم : الصغير البدن القليل اللحم.

التى هى موضوعه غير مشتقه ، وكذلك قتال وأكال وضروب لا أفعال لها ، وهكذا سلهب وجعشم وعكروت وما أشبهه ، وهو كثير ، فهذا حقيقه ما ذهب إليه خصمك ، ولا حجه لك فيما حكيته عن ثعلب لأنّا لا نخالفك فيه ، وحكايتك عن النحويين أنّه لا يمتنع شىء من الأسماء من أن نقيسه على ردّ يردّ كذب عليهم ، وقولك : «لو كنا لا ننطق إلّا بما نطقت به العرب ولا نقيس على كلامها لبطل أكثر الكلام» يدل على جهل باللغه لأن من الكلام ما لا يقاس ومنه ما يقاس ، ولو قيل : كيف يؤمر بإدّ أو بكر أو صاروره أو قتال أو ما أشبه ذلك مما ليس بجار على فعل لقلنا : العرب لا تأمر من هذه الأوصاف بلفظ الصفه إلّا أن يكون له فعل منطوق به ، نحو : طل واقصر واسهل واكرم ، لأنهم يقولون : طال وقصر وسهل وكرم ، ولا يأمرون من بكر ولا خود ولا لص ولا إدّ وما أشبهه ، لأنّها لا فعل لها ، فإن آثرنا أن نأمر بشىء منها ألزمناه كان وجعلناه خبرا لها ، فتقول : كن إدّا أو كونى خودا ، وذلك أنّ معنى اضرب كن ضاربا ، فهكذا ينبغى إذا أمرت بهذه الأوصاف ، وكذلك الأسماء يؤمر بها على هذا ، فيقال : كن عليه سيفا وكن له حجرا وكن فيها أسدا ، قال الله تعالى : (قُلْ كُونُوا حِجارَهً أَوْ حَدِيداً) [الإسراء : ٥٠] فى الأسماء ، وقال عزّ وجلّ : (وَقالُوا كُونُوا هُوداً أَوْ نَصارى) [البقره : ١٣٥] وقال عزّ وجلّ : (وَلكِنْ كُونُوا رَبَّانِيِّينَ) [آل عمران : ٧٩] فى الأوصاف ، وقال الشاعر : [الطويل]

٥١٨- (١)أحار بن بدر قد وليت ولايه

فكن جرذا فيها تخون وتسرق

فإن قال : فكيف يؤمر من طريق ما يتكلم عليه أهل اللغه من التصريف من الأبنيه قياسا لم يتكلّم به؟ قيل له : إذا تكلّفنا ذلك فإنّ إدّا ليس بعمل ولا داء ولا عله ولا لون ولا خلقه ، وإنما هو خصله ، وأفعال الخصال لا تكون إلّا على فعل يفعل ، فيكون الفعل من إدّ كالفعل من حلّ فيكون إدّ بكسر الهمزه كقولك : حلّ ، فإن شئت قلت : إدّ بكسر الهمزه والدال ، كقولك حلّ ، وإن شئت قلت : إيدد كما تقول : إحلل وقولك : إدّ كقولك : حلّ ، هذا هو القياس الذى يعمل عليه ، وبالله الثقه.

المسأله الرابعه : سأل أبو العباس فقال : كيف تقول : مررت برجل أسهل خدّ غلام أشدّ سواد طرّه؟ فقال أبو جعفر : فى هذه المسأله وجوه أجودها أن تزيد فيها

١- ٥١٨- الشاهد لأنس بن زنيم فى ديوانه (ص ١١٤) ، ولسان العرب (سرق) ، والمقاصد النحويه (٤ / ٢٩٦) ، وله أو لأنس بن أبى أنيس فى الدرر (٣ / ٥٤) ، ولأبى أنيس أو لابن أبى إياس الديلى أو لأبى الأسود الدؤلى فى أمالى المرتضى (١ / ٣٨٤) ، وبلا نسبه فى شرح الأشمونى (٢ / ٤٦٩) ، وهمع الهوامع (١ / ١٨٣).

ألفا ولاما ، فتقول : مررت برجل أسهل خدّ الغلام أشدّ سواد الطّرّه ، وإنّما قلنا : إن هذا أجود الوجوه لأنّ سيبويه قال (۱) : «اعلم أنّ كينونه الأـلف واللاـم فى الاـسم الآـخر أكثر وأحسن من أن لاـ يكون فيه الألف واللام ، لأنّ الأوّل فى الألف واللام وغيرهما هاهنا على حاله واحده» ، يعنى سيبويه أنّ الأول لا يتعرّف بإدخالك الألف واللام فى الثانى ، ألا ترى أنّ قولك : مررت برجل أسهل خدّ الغلام أشدّ سواد الطّرّه ، أنّه لم يتعرف أسهل ولا أشد ، فاختير دخول الألف واللام ليكونا بدلا من الهاء؟ وإن شئت جئت بالهاء فقلت : مررت برجل أسهل خدّ غلامه أشدّ سواد طرّته.

قال أبو العباس : فى هذه الأجوبه ما قد أحلت به على قول النحويين أجمعين ، وليس فيها جواب عمّا سألناك عنه ، وذلك أنّا سألناك فيها بلاـ ألف ولاـم ولاـ هاء ، فزدت فيها ما ليس فيها ، وكان ينبغى أن تردّ المسأله فتقول : هى خطأ على هيئتها إذا لم تدخل فيها الألف واللام أو الهاء ، وتبين من أىّ وجه كانت خطأ أو تجيب فيها إذا كانت صوابا على هيئتها كما ألقيت.

قال أبو جعفر : أمّا قولى : «مررت برجل أسهل خدّ الغلام أشدّ سواد الطّرّه» فهو بنزله قولك : «مررت برجل أحمر خدّ الغلام» وما أشبهه ، وهو كثير فى كلام العرب ، أنشد سيبويه : [البسيط]

۵۱۹- (۲)أهوى لها أسفع الخدّين مطّرق

ريش القوادم لم تنصب له الشّبك

فقوله : أسفع الخدّين بمنزله أسهل خدّ الغلام ، وأمّا قولى : مررت برجل أسهل خدّ غلامه أشدّ سواد طرّته فأسهل مرفوع بالابتداء وخدّ غلامه خبره ، والجمله فيه فى موضع جرّ ، وكذا الجمله الثانيه ، كما تقول : مررت برجل أسود غلامه أحمر أبوه ، وهذا أشهر من أن يحتاج إلى أن يستشهد له ، ونظيره قوله عزّ وجلّ : (أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئاتِ أَنْ نَجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحاتِ سَواءً مَحْياهُمْ وَمَماتُهُمْ) [الجاثيه : ۲۱] ، على قراءه من قرأ بالرفع ، وهو أحسن ، وكذلك الرفع فى المسأله أحسن ، وكذا كل ما لم يكن جاريا على الفعل ، فهذا حكمه ، وأما قولى : مررت برجل أسهل خدّ غلامه أشدّ سواد طرّته ، فعلى أن أجعل أسهل نعتا لرجل وأجعله بمعنى يسهل فأرفع خدّ بأسهل ، وكذلك الجمله الثانيه ، كما تقول : مررت برجل أحمر أبوه ، والرفع أجود ، وإنما جاز أن تجريه على الأول لأنّه بمعنى ما هو جار

۱- انظر الكتاب (۱ / ۲۵۶).

۲- ۵۱۹- الشاهد لزهير بن أبى سلمى فى ديوانه (ص ۱۷۲) ، والكتاب (۱ / ۲۵۷) ، وشرح أبيات سيبويه (۱ / ۷۷) ، ولسان العرب (هوا).

على الفعل ، ونظيره القراءه : (سَواءً مَحْياهُمْ وَمَماتُهُمْ ،) وأمّا قولك : إنى زدت فى المسأله ألفا ولاما وهاء فقد بيّنّا لم زدنا الألف واللام على مذهب سيبويه ، وقد ذكرناه.

قال محمد بن بدر : ذكر أنّ سيبويه قال : «وكينونه الألف واللام فى الاسم الآخر أكثر وأحسن» ثم جعله فى غير موضعه ، وإنما الذى ينبغى أن لو جعلها فى موضعها لو كان من أهل العلم لعرف الموضع الذى يجعل الألف واللام فى الآخر منه دون ما لا تجعلون فيه ، قال سيبويه (۱) : «وتقول فيما لا يقع إلّا منوّنا عاملا فى نكره وإنّما وقع منونا لأنّه فصل فيه بين العامل والمعمول ، فالفصل لازم له أبدا مظهرا أو مضمرا ، وذلك قولك : هو خير منك أبا وأحسن منك وجها وإن شئت قلت : هو خير عملا وأنت تريد منك» ، فالفصل الذى قال هو لازم أبدا فى والإظهار هو من ، وأكّده بأن قال : «ولا يعمل إلّا فى نكره لأنّه لم يقو قوه الصفه المشبهه» ، هذا نظير كلامه ، وأين حكايتك عنه : «إن كينونه الألف فى الاسم الآخر أكثر وأحسن من أن لا يكونا فيه» وقد قال : «إنه لا يعمل إلا فى نكره» ، والنكره سواء كانت مفرده أو مضافه ، لأنّا نقول : هذه عشرون مثقالا وعشرون مثقال مسك ، فلا يتغير عن أن يكون تمييزا؟ فقولك : أسهل كقولك : أحسن ، وقولك : وجها كقولك : خدّ غلام ، كما كان «عشرون مثقالا» و «مثقال مسك» سواء ، والصفه المشبهه بالفاعل هى الأوصاف التى تكون خصالا أو ألوانا أو خلقا فى الموصوفين ولا تكون أعمالا لهم ، نحو : كريم وكريمه ولئيم ولئيمه وأحمر وحمراء وأعرج وعرجاء ، والفاعل الذى هو أشبه به نحو : ضارب وقاتل ومكرم ومستمع ، والأول غير عمل يعمله الموصوف ولا يقع باختياره ، والثانى عمل يعمله الموصوف ويقع باختياره ، والشبه الذى بينهما فى اللفظ أن تقول : مررت برجل حسن الوجه ، فيكون كقولك : مررت برجل ضارب زيد ، ومررت برجل حسن الوجه ، فيكون كقولك : مررت برجل ضارب زيدا ، وكذلك : مررت بامرأه حسن الوجه ، كقولك : مررت بامرأه ضاربه زيد ، وحسنه الوجه ، كقولك : ضاربه زيدا ، وكذلك : مررت برجل أحمر الوجه وبامرأه حمراء الوجه ، وما أشبهه ، وكذلك : مررت برجل حسن وجهه ، كقولك : مررت برجل قائم أبوه ، فهذه الصفه التى قال سيبويه : «وكينونه الألف واللام فى الثانى أحسن وأجود» إلّا أنّ هذه الصفه لا تعمل إلّا فيما كان منها أو من سببها ، واسم الفاعل يعمل فيما كان من سببه ومن غيره ، فأمّا ما كان من الأوصاف على وزن أفعل يراد به التفضيل ويلزمه الفصل على ما شرط سيبويه فإنه لا يعمل إلّا فى نكره ، وينصبها على التمييز ، نحو : هذا أحسن

۱- انظر الكتاب (۱ / ۲۶۵).

منك وجها وأكثر منك مالا ، وإن شئت قدمت فقلت : «أحسن وجها منك» وإن شئت حذفت الفصل وأنت تريده كما قال ، فتقول : «أنت خير أبا» تريد منه ، قال الله عزّ وجلّ : (هُمْ أَحْسَنُ أَثاثاً وَرِءْياً) [مريم : ۷۴] يريد : منهم ، وإن شئت حذفت المعمول فيه وجئت بالفصل ، فتقول : زيد أفضل بن عمر ، ولا يجز أن تحذفهما جميعا ، إلّا أن يكون ذلك مشهورا فى الخلق ، كقولهم : الله أكبر ، لأنّه قد علم أنّ الأمر كذلك ، فكأنّه قد نطق بالفصل ، أو يكون شائعا فى أمته ، نحو قول الفرزدق : [الكامل]

۵۲۰- (۱)إنّ الّذى سمك السّماء بنى لنا

بيتا دعائمه أعزّ وأطول

وأما قول من يقول : إنّ هذا قد يكون بمعنى فاعل أو غيره فليس عندنا بشىء ، لأنّه لا نجد عليه دليلا ، فإذا أردت إضافه أفعل هذا الذى للتفضيل ومعنى التعجب لم تضفه إلّا إلى جمع معرف بالألف واللام ويكون جنسا للأول ويكون الأول بعضا للثانى ، قولك : زيد أفضل الرجال ، ولا تكون الإضافه فى هذه الأوصاف التى فى هذا المعنى إلّا على هذا ، ألا ترى أنّك لا تقول : زيد أفضل الخيل ولا فرسك أفضل الناس ، لأنّ الناس ليسوا جنسا للفرس ولا الفرس بعضا لهم؟ وهكذا جميع هذا ، وقد يجوز أن تحذف الألف واللام وبناء الجمع من الجنس استخفافا ، فتقول : زيد أفضل رجل وأنت تريد : أفضل الرجال : كما قلت : هذه مائه درهم وأنت تريد : من الدراهم ، وكل رجل تريد الرجال ، ولا يشبه أفعل الذى يكون بلا فصل أفعل لذى يلزمه الفصل ، ولا هو منه فى شىء ، لأنّ الذى لا يلزمه الفصل يثنّى ويجمع ويؤنّث ويذكّر والذى يلزمه الفصل لا يثنّى ولا يجمع ولا يؤنّث ، تقول : زيد أفضل من عمر ، والزيدان أفضل من عمر ، والزيدون أفضل من عمر وهند أفضل من دعد ، وما أشبه ذلك ، ولأفعل الذى يلزمه الفصل وجوه كثيره تدل على أنّه ليس من أفعل الذى لا يلزمه الفصل بشىء وليس بها خفاء على من اعتبرها أدنى اعتبار ، والذى يدل على تمويهه أنّه قال : ألا ترى أنّ قولهم : مررت برجل أسهل خدّ الغلام أشدّ سواد «الطّرّه» أنّه لم يتعرف «أسهل» ولا «أشدّ» فيحتاج إلى أن يعلم من قاله ، فإنه كذب لم يقله أحد ، وقوله : أمّا قولى : مررت برجل أسهل خد الغلام وما أشبهه وهو كثير فى كلام

۱- ۵۲۰- الشاهد للفرزدق فى ديوانه (۲ / ۱۵۵) ، وخزانه الأدب (۶ / ۵۳۹) ، وشرح المفصّل (۶ / ۹۷) ، والصاحبى فى فقه اللغه (ص ۲۵۷) ، ولسان العرب (كبر) و (عزز) ، وتاج العروس (عزز) ، والمقاصد النحويه (۴ / ۴۲) ، وبلا نسبه فى شرح الأشمونى (۲ / ۳۸۸) ، وشرح ابن عقيل (ص ۴۶۷).

العرب ، وأنشد سيبويه البيت الذى ذكره ، وإن «أسفع الخدين» بمنزله أسهل خد الغلام ، فمحال كله.

أما قوله : هو مثل «مررت برجل أحمر خدّ الغلام» وهو كثير ، فكذب ، وكان ينبغى أن يذكر من ذلك ولو حرفا واحدا ، «وأسهل خد الغلام» لا يقوله أحد لا من العرب ولا من العجم لما تقدّم من الفرق بين أفعل الذى لا يلزمه الفصل والذى يلزمه ، وليس أسفع مثل أسهل ، لأنّ أسفع إنّما الصفه واقعه فيه على الثانى وهو الخدان ، والسفعه لهما دون الأول ، وأفضل الناس الصفه هى للأول دون الثانى ، والفصل له دون المضاف إليه ، فإذا قلت : أسهل الخد فإنّما تعنى موضعا من الخد ، كما تقول : الصدر أجود الدّرّاج والسّرّه أطيب الحوت ووجه أخيك أحسنه ، ولو أردت بأسفع ما أردت بأسهل لم يجز ، لأنّك تقول : مررت برجل أسهل خدّا من زيد ، ولا تقول : مررت برجل أسفع خدّا من زيد ، وإنّ «أسهل خدّ الغلام» معرفه وقد وصفت به النكره ، ويدل على أنّ أفعل الذى يلزمه الفصل يكون معرفه إذا أضفته إلى الألف واللام أنك لا تدخل عليه الألف واللام ، فتقول : «هذا الأفضل الناس» ولا «هذا الأسهل خدّ الغلام» وأنت تقول : هذا الأحمر الوجه والأسفع الخدّين ، وأمّا البيت فإنّ سيبويه قال فى الصفه المشبهه : «إنّها تنوّن فتنصب ويحذف التنوين فتضيف» فى الصفه المشبهه : «إنّها تنوّن فتنصب ويحذف التنوين فتضيف» ، ثم قال : «ومما جاء منونا قول زهير : أهوى لها ...» فذكر البيت على أنّ الشاهد مطّرق لا غير ، كذا قال أهل العلم ، قوله : «وأما قولى : مررت برجل أسهل خدّ غلامه أشدّ سواء طرّته» فأسهل مرفوع بالابتداء ، وخدّ غلامه خبره ، وكذلك الجمله الثانيه» ، يدخله الخطأ من وجوه :

أحدها : أنّه رفع أسهل بالابتداء ، وهو نكره ، و «خدّ غلامه» الخبر ، وهو معرفه ، وأنّ «أسهل» للمفاضله لا يجوز أن يحذف منه الفصل والمعمول فيه معا ولا دليل على ذلك ، وأنّه جعل الجملتين وصفا للرجل ، والجمل إذا كانت أوصافا أو أخبارا أو أحوالا يعطف بعضها على بعض ، فتقول : مررت برجل قام أبوه وقعد ، ولا تقول : قام أبوه قعد ، وأنه إن جعل الهاء فى طرّته للرجل أحال ، إنّما المراد أنّ الغلام هو الأسهل الخدّ الأسود الطّرّه ليس الرجل ، وإن جعلها للغلام أحال لأنّ الإعراب يصير لحنا ، ولا يجوز أن يكون أشدّ مجرورا ، ولكن يكون منصوبا ، كما تقول : هذا رجل أسهل خدّ غلام أشدّ سواد طرّه ، فتجعل أشدّ منصوبا على الحال ، قالوا : مررت برجل مقيمه أمّه منطلقا أبوه ، لا غير ، وقوله : هذا أشهر من أن يستشهد له كذب ، قوله : «أمّا قولى :

مررت برجل أسهل خدّ غلامه أشدّ سواد طرّته ، فعلى أن أجعل أسهل نعتا لرجل ، بمنزله سهل ، فأرفع خدّ بأسهل ، وكذا الجمله الثانيه» قد أحال فيه ، لأنّه لم يأت لأسهل ولا لأشدّ بالفصل ولا بالمعمول فيه ورفع به الظاهر ، وإنّما سبيله أن يرفع به المضمر لأنّ هذا الوصف الذى للمفاضله لا يرفع إلّا المضمر لا غير ، ومثّلوه بقولهم : «ما رأيت أحدا أحسن فى عينه الكحل منه فى عينه» (۱) ، و «ما من أيّام أحبّ إلى الله فيها الصّوم منه فى عشر ذى الحجه» (۲) والكلام على الهاء هاهنا كالكلام عليها قبل.

المسأله الخامسه : قال أبو جعفر : كيف تقول : إن سارّا سارّه حديثك كلامك؟ قال أبو العباس : تقديره هذه المسأله : إنّ حديثك سارّ سارّه كلامك ، قال أبو جعفر : هذا التقدير خطأ بإجماع النحويين ، لأنهم قد أجمعوا أنه لا يفرّق بين «إنّ» واسمها إلّا بالظرف أو ما قام مقامه ، فإن قال قائل : إنى أقدّم حديثك وأجعله يلى (إنّ) ، قلت : هذا فرار من المسأله ومجىء بمسأله أخرى ، وأيضا فإنّه لم يقدر فى جواب تقدير المسأله فيفهم ما بناه عليه من الجواب ، قال : أمّا قوله : إنّ هذا التقدير خطأ فعلى خلاف ما ذكر ، إذ كنّا لم نفرّق بين إنّ وبين اسمها فى حال التقدير ، وإنما كان تفريقنا بينهما فى حال الإلقاء ، والتقدير صواب ، وأمّا قوله : إنّ هذا التقدير أيضا خطأ فقد أخطأ ، وقد كان يجب أن يبيّن من أىّ وجه كان خطأ ، لأنّ الفائده فى الحجّه لا فى الدعوى ، قال : قد بيّناه بقولنا : إنّه لا يفرق بين إن وبين اسمها إلا بالظرف أو ما أشبهه.

وجواب هذه المسأله : إنّ سارّا سارّه حديثك كلامك ، والتقدير : إنّ قولا سارّا رجلا سارّه حديثك كلامك ، فسارّا منصوب لأنّه نعت لقول وقول اسم إنّ ، وقولك سارّه نعت لرجل ورجل منصوب بوقوع سار عليه ، وحديثك مرفوع بقولك سارّه وكلامك خبر إنّ.

قال محمد بن بدر : هذا نص ما ذكرته عن خصمك وارتضيته عن قولك : وليس فيما عبت عليه شىء تنكره العلماء ، ولا يعدل عنه الفهماء.

المسأله السادسه : ثم سأل أبو العباس فقال : كيف تقول : «هذه ساعه أنا فرح» بغير تنوين؟ فقال أبو جعفر : أقول : هذه ساعه أنا فرح ، فتكون هذه فى موضع رفع بالابتداء ، وقولك ساعه خبره و «أنا فرح» مبتدأ أو خبر فى موضع جر ، ويجوز أن

۱- انظر الكتاب (۲ / ۲۹).

۲- أخرجه أحمد فى مسنده رقم (۱۹۶۸) ، و (۳۱۳۹).

تقول : هـذه ساعه أنا فرح ، على كلام قـد جرى ، كأنّك قلت : هـذه القضـيه ساعه أنا فرح ، تزيد : إن هذا الأمر ساعه أنا فرح ، قال الله تعالى : (هذا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ) [المائده : ١١٩] الفعل والفاعل بمنزله المبتدأ وخبره عند أهل العربيه.

قال أبو العباس : سـيبويه وغيره يفسـدون هذا الجواب ويحيلونه ، وذلك أنّهم لا يضـيفون إلى الابتداء والخبر والفعل والفاعل إلّا ظرفا فى معنى المضـىّ ، كقولك : جئتك يوم زيـد أمير ، وجئتك يوم يقوم زيد ، وذلك أنّه إذا كان ماضـيا كان بمعنى (إذ) ، كقولك : جئتك إذ زيـد أمير ، وجئتك إذ يقوم زيـد ، فإذا كان فى معنى الاسـتقبال لم يضف إلّا إلى الفعل ، ولا تجوز إضافته إلى المبتـدأ أو الخبر ، لأـنه يكون حينئـذ بمعنى (إذا) ، كما تقول : أنا آتيك يوم يقوم زيـد ، مثل أنا آتيك إذا يقوم زيـد ، لأنّ (إذا) فى معنى الجزاء ، وإنما تضـيف الظرف إذا كان فى معناها إلى الفعل ، ولا تضـيفه إلى الابتـداء والخبر ، لأنّ حروف الجزاء لا تقع على الابتداء والخبر ، وهذه المسأله مسطوره لسيبويه ، وهذا الاعتلال اعتلاله ، وهى منه مأخوذه (١).

قال أبو جعفر : جوابنا عن المسأله على معنى المضـى ، والـدليل عليه قولنا على كلام قـد جرى وقولنا : كأنّك قلت هـذه القضـيه ساعه أنا فرح.

المسائل العشر المتبعات إلى الحشر

قال السـخاوى فى (سـفر السعاده) : وهذه عشر مسائل سمّاها أبو نزار الملقّب بملك النحاه : المسائل العشر المتبعات إلى الحشر ، وتحدّى بها.

المسـأله الأـولى : سأل عن قوله تعالى : (أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُراباً وَعِظاماً أَنَّكُمْ مُخْرَجُونَ) [المؤمنون : ٣٥] ، فقال : إنّ «أنّ» الأولى لم يأت لها خبر ، وسأل عن العامل فى إذا ثم قال : إذا بمعنى الوقت ، وهو يضاف إلى الجمل على تأويل المصـدر ، فـإذا قلت : تقـديره : مخرجون وقت موتكم كان محالا لأنّ الإخراج وقت الموت لا يتصوّر لأنّه جمع بين ضـدّين ، ثم أجاب هو عمّا سأل فقال : والجواب : أمّا الأول فنقول : إنّ العرب قـد حذفت خبر أنّ كثيرا فى شـعرها وكلامها ، والشواهد على ذلك أكثر من أن تحصى ، لا سيّما إذا دلّ على الخبر مثله ، وهاهنا خبر الثانيه دلّ على خبر الأولى ، ونوى عاملا فى إذا ، والتقدير : أيعدكم أنكم مخرجون بعـد وقت مماتكم ، إلّا أنّ «بعـد وقت» حـذفت وأريدت ، ألا ترى إلى قوله تعالى : (وَلَنْ يَنْفَعَكُمُ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ أَنَّكُمْ فِى الْعَذابِ مُشْتَرِكُونَ) [الزخرف : ٣٩] ، و «ينفعكم»

١- انظر الكتاب (٣ / ١١٩).

لا يعمل فى ظرفين مختلفين أحدهما : حال ، والآخر : ماض ، فذلك محال ، ولكن المعنى : ولن ينفعكم اليوم بعد إذ ظلمتم وكذلك يضارع هذا قوله تعالى : «إنّ مع العسر يسرا» والعسر ضدّ اليسر ، والضدان لا يجتمعان ، ولكنّ الأصل : إنّ مع انقضاء العسر يسرا ، إلّا أنّ المضاف حذف ، وأمّا فائده تكرير أنّ فالعرب تكرر الشيء فى الاستفهام استبعادا ، كما يقول الرجل لمخاطبه وهو يستبعد أن يجيء منه الجهاد : أنت تجاهد؟ أأنت تجاهد؟ فكذا هاهنا ، قالوا : أيعدكم أنّكم مخرجون أنّكم مخرجون استبعادا.

فقيل له : أمّا سؤالك الأول عن خبر أنّ وكونه لم يأت فهو سؤال من قطع بما حكاه ، ولم يعدّ وجها سواه ، وهذا قول من لم يتقدّم له بهذا العلم فضل درايه ، ولا وقف على ما سطره فيه أولو النقل والروايه ، إذ كان معظم النحويين قد أجمعوا على أنّ خبر أنّ فى هذه المسأله ثابت غير محذوف ، فلو قلت : يسأل عن خبر أنّ لم حذف فى هذه الآيه على قول بعض النحويين لأتيت بعذر مبين وللنحويين فى هذه الآيه أربعه أقوال :

الأول : منها : قول المبرد ومن تابعه وهو أن يجعل موضع (أَنَّكُمْ مُخْرَجُونَ) رفعا بالابتداء «وإذا» ظرف زمان فى موضع خبره ، والجمله فى موضع خبر أنّ ، فيصير التقدير :

أيعدكم أنّكم إذا متم إخراجكم ، كما تقول : أيعدكم أنّكم يوم الجمعه إخراجكم ، فيكون إخراجكم مرفوعا بالابتداء ويوم الجمعه فى موضع خبر أنّ الأول ، وهذا مذهب بيّن ظاهر لا يحتاج فيه إلى خبر محذوف.

الثانى : قول الجرمى ، أن تجعل مخرجون خبر أنّ الأولى ، وتكون الثانيه كرّرت توكيدا لتراخى الكلام على حد قوله تعالى : (إِنِّى رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَباً وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِى ساجِدِينَ) [يوسف : ۴] ، فكرر «رأيتهم» توكيدا لتراخى الكلام ، ويكون انتصاب ساجدين ب «رأيت» الأولى ، كأنّه قال : رأيت أحد عشر كوكبا والشمس والقمر ساجدين ، ومثل قوله سبحانه : (لا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِما أَتَوْا وَيُحِبُّونَ أَنْ يُحْمَدُوا بِما لَمْ يَفْعَلُوا فَلا تَحْسَبَنَّهُمْ بِمَفازَهٍ مِنَ الْعَذابِ)

[آل عمران : ۱۸۸] ، فيكون «تحسبنّهم» توكيدا لتراخى الكلام ، ومن ذلك قوله : فى النداء (۱) : [البسيط]

يا تيم تيم عدىّ [لا أبالكم

لا يوقعنكم فى سوءه عمر]

۱- مرّ الشاهد رقم (۳۴۶).

الثالث : قول أبى الحسن الأخفش ، أو تجعل «أنكم» فى موضع رفع بإذا على أن يكون فاعلا به ، على حدّ قياس مذهبه فى الرفع بالظرف فى نحو قولك : يوم الجمعه الخروج ، فالخروج عنده مرتفع بالظرف ، كأنه قال : يستقرّ الخروج يوم الجمعه ، ومذهب سيبويه وأصحابه أنّ الخروج مرفوع بالابتداء لا غير.

الرابع : قول سيبويه (١) وهو أن تجعل : (أَنَّكُمْ مُخْرَجُونَ) [المؤمنون : ٣٥] بدلا من (أنّ) الأولى على حدّ قوله تعالى : (وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ يَوْمَئِذٍ يَخْسَرُ الْمُبْطِلُونَ) [الجاثيه : ٢٧] ، فقوله : يومئذ بدل من قوله : يوم تقوم الساعه ، ويحتاج فى هذا القول إلى حذف شىء يتمّ به الكلام ، لأنّه لا يصحّ أن يبدل من أنّ إلا بعد تمامها وتكملتها من اسمها وخبرها ، وقد وجّه أبو على قول سيبويه فى هذه الآيه على وجهين :

أحدهما : أن يكون قد حذف مضافا من أنّ الأولى ، تقديره : أيعدكم أنّ إخراجكم إذا متم ، فيصحّ حينئذ أن يبدل (أَنَّكُمْ مُخْرَجُونَ) من (أنّ) الأولى لأنّها قد تمّت ، وإنّما يحتاج إلى حذف هذا المضاف من جهه أنّ «إذا» ظرف زمان ، وظروف الزمان لا تكون أخبارا عن الجثث ، فإذا حملت قوله : (أَنَّكُمْ إِذا مِتُّمْ) على تأويل : أنّ إخراجكم إذا متم ، تمّ الكلام ، وصارت «إذا» خبرا لأنّ على حدّ قولهم : «الليله الهلال» يريدون : الليله حدوث الهلال ، أو ظهوره ، ولو لا ذلك لم يجز ، لأنّ الهلال جثّه ، والليله ظرف زمان ، ومثل الآيه فى حذف المضاف قوله عزّ وجلّ : (هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ) [الشعراء : ٧٢] ، لأنّه لا بد من تقدير مضاف محذوف تقديره : هل يسمعون دعاءكم إذ تدعون ، فحذف الدعاء وهو يريده.

والثانى : من توجيه أبى على لقول سيبويه : أن يكون خبر أنّ محذوفا ، تقديره : أيعدكم أنّكم إذا متم مخرجون ، ثم حذف خبر أنّ لدلاله أنّ الثانيه عليه ، على حدّ قوله تعالى : (وَاللهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوهُ) [التوبه : ٦٢] فحذف خبر المبتدأ الأول استغناء عنه بخبر الثانى ، وعلى ذلك قول الشاعر (٢) : [المنسرح]

نحن بما عندنا وأنت بما

عندك راض والرّأى مختلف

تقديره : نحن بما عندنا راضون وأنت بما عندك راض ، إلّا أنّ حذف استغناء عنه بالخبر الآخر ، وهذا الوجه وحده هو الذى لم يفتح عليك أيّها المتقمص بقميص الزّهو التائه فى غيابه السّهو الملقب بملك النحو إلّا به.

١- انظر الكتاب (٣ / ١٥٣).

٢- مرّ الشاهد رقم (٣٠).

وأمّا قولك بعد السؤال الأول : وكذلك يسأل عن العامل فى «إذا» ثم بيّنت فى جوابك أنّه محذوف ، فقولك هذا مبنىّ على ما قام فى نفسك من كون خبر أنّ محذوفا ، وقد بيّنّا أنه غير محذوف ، إلّا على أحد الوجهين الموجّه بهما قول سيبويه ، وإلّا فهو موجود غير محذوف على المذاهب المتقدمه ، أمّا على مذهب المبرد فالعامل عنده فى «إذا» الاستقرار لأنّها فى موضع خبر المبتدأ ، وكذلك مذهب الأخفش هى عنده معموله الاستقرار المقدر فى كل ظرف رفع فاعلا ، وأمّا على مذهب الجرمى فإنّ العامل عنده فيها مخرجون التى هى خبر أنّ ، على ما تقدم ذكره.

وأما قولك بعد السؤال الثانى : إن «إذا» بمعنى الوقت ، وهو يضاف إلى الجمل على تأويل المصدر ، وما ذكرت من أنّ المعنى يستحيل إذا جعلت العامل فى «إذا» مخرجون ، لأنّه يصير التقدير : أنّكم مخرجون وقت موتكم ، والإخراج وقت الموت لا يتصوّر ، وإجابتك عن ذلك بتقديرك حذف مضاف قبل «إذا» وهو «بعد» ، فإنك أتيت فى هذا المكان بضرب من الهذيان.

أما قولك : إن «إذا» بمعنى الوقت وهو يضاف إلى الجمل على تأويل المصدر» فليس تقدير الجمله بعدها على تأويل المصدر بصحيح ، وذلك ممتنع فيها وفى إذ وفى لمّا خاصه ، ألا ترى أنّه يحسن أن تقول فى نحو : «آتيك يوم يقدم زيد» : آتيك يوم قدوم زيد فتقدّر ما بعد يوم بتقدير المصدر؟ ولو قلت : «آتيك إذا يقوم زيد» لم يحسن أن تقول : أتيتك إذا قيام زيد ، وكذلك إذ تقول : أتيته إذ قام ولا تقول : أتيته إذ قيامه ، وكذلك لمّا ، تقول : أكرمته لمّا قام ، ولا تقول : أكرمته لمّا قيامه ، لأنّ هذه الظروف لا تضاف إلى مفرد ولا تستعمل إلّا مضافه إلى الجمل ، وأمّا قولك : «لأنّه لا بدّ من تقدير حذف مضاف قبل إذا وهو بعد ليصحّ المعنى ويسلم من الإحاله» فهو قول بيّن الفساد لا محاله ، وذلك أنّ المتقرر عند جميع النحويين أنّه لا يصح أن يضاف إلى إذا ولا إلى لمّا ، وذلك لتوغلهما فى البناء وقله تمكنهما ، ولا يجوز على هذا أن تقول : أكرمتك بعد إذا أكرمتنى ، ولا قبل إذا أكرمتنى ولا بعد لمّا أكرمتنى ، ولا يجوز ذلك فى ظروف الزمان ولا غيرها ، ولم يسمع من ذلك شىء إلّا فى (إذ) ، والمعنى فى الآيه يصح على غير هذا التقدير ، إذ فى مفهوم الخطاب من قوله عزّ وجلّ : (وَكُنْتُمْ تُراباً وَعِظاماً) أنّ الإخراج ليس هو وقت الموت ، وإنما هو بعد زمان متراخ يقتضى الاستحاله من اللّحميّه والدّمويّه إلى الترابيّه ثم الإخراج بعد ذلك ، وإذا وإن كانت بمعنى الوقت فليس يلزم أن يكون وقوع الفعل فى أوّل ذلك الوقت دون آخره ، مثال ذلك قولهم : إذا جاء زيد أحسنت إليه ، ومعلوم من جهه المعنى أنّ الإحسان لم يكن فى أوّل المجىء ، إنّما كان بعده ، وتقدير الإعراب يوجب أنّ وقت

المجیء وقت الإحسان ، لأنّ (إذا) ظرف ، والعامل فیه «أحسنت» ، فیصیر التقدیر : أحسنت إلیه وقت مجیئه ، ولیس الأمر کذلک ، وسبب ذلک أنّه لمّا تقارب الزمانان وتجاور الحالان صارا کأنّهما وقعا فی زمان واحد ، وإن کان لا بدّ أن یقدّر أنّ زمان الإحسان بعد زمان المجیء ، إذ الإحسان مسبّب عن المجیء ، والسبب یتقدّم المسبّب ، ویکون تقدیر الآیه علی هذا : أیعدکم أنّکم مخرجون آخر وقت موتکم وکونکم ترابا وعظاما ، ثم قلت بعد هذا : «وأمّا فائده تکریر أنّ فإنّ العرب تکرّر الشیء فی الاستفهام استبعادا ، کما یقول الرجل لمخاطبه إذا کان یستبعد منه أن یجاهد : أنت تجاهد ، أنت تجاهد» ، وهذا قول غیر محقّق ولا محرّر ، وهذه العباره بتکریر الاستبعاد شیء خارج عن المألوف المعتاد ، وإنما التکریر فی کلام العرب لمعنی التأکید ، علی ذلک جاء فی کتاب الله عزّ وجلّ وفی الکلام الفصیح ، کقوله تعالی : (إِذا دُکَّتِ الْأَرْضُ دَکًّا دَکًّا) [الفجر : ۲۱] ، فکرر دکّا علی جهه التأکید بدلاله قوله تعالی فی الأخری : (فَدُکَّتا دَکَّهً واحِدَهً) [الحاقه : ۱۴] ، وقوله تعالی : (فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ یُسْراً إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ یُسْراً) [الشرح : ۵ - ۶] ، وقوله تعالی : (إِنِّی رَأَیْتُ أَحَدَ عَشَرَ کَوْکَباً وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَیْتُهُمْ لِی ساجِدِینَ) [یوسف : ۴] ، کرر «رأیتهم» توکیدا ، وقوله تعالی : (لا تَحْسَبَنَّ الَّذِینَ یَفْرَحُونَ بِما أَتَوْا وَیُحِبُّونَ أَنْ یُحْمَدُوا بِما لَمْ یَفْعَلُوا فَلا تَحْسَبَنَّهُمْ بِمَفازَهٍ مِنَ الْعَذابِ) [آل عمران : ۱۸۸] ، ولیس فی شیء من ذلک استبعادا.

المسأله الثانیه : قال أبو نزار : روی عن النبی صلّی الله علیه وسلّم أنه قال : «من جمع مالا من نهاوش أذهبه الله فی نهابر» (۱) ، یسأل عن ماده هاتین الکلمتین وزیادتهما ومکان استعمالهما.

فأوّل ذلک أن تعلم أن نهوشا واحد قدّر أنّه جمع علی نهاوش ، وهو من الهوش بمعنی الاختلاط ، قال : وکذلک نهابر هو جمع واحد نهبره وهو من الهبر بمعنی القطع المتدارک ، والمعنی من جمع مالا من جهات مختلطه لا یعلم جهات حلّها وحرمتها قطعه الله علیه ، قال : فإن قیل : ما سمعنا فی الواحد نهبرا ونهوشا قلنا : قد نصّ سیبویه علی أنّ العرب تأتی بمجموع لم تنطق بواحدها ، ثم قال : إنّ قیاس واحد ملامح ومحاسن ملمحه ومحسنه ، وما سمعنا بملمحه ، وکذلک قدّروا أنّ واحد أباطیل إبطیل أو أبطول ، وأباطیل جمع لم ینطق بواحده.

۱- الحدیث فی مسند الشهاب (۱ / ۲۷۱ ، ۲۷۲) ، وأمثال الحدیث (۱ / ۱۶۲) ، وممیزان الاعتدال (۵ / ۳۰۷) ، وکشف الخفاء (۲ / ۲۹۵) ، وفیض القدیر (۶ / ۶۵).

فأجيب بأن قيل له : أبديت عواركَ لمناظرك وأبرزت مقاتلك لسهام مناضلك ، إنّ هذه اللفظه تروى على أوجه مختلفه وجميعها يرجع إلى أصل واحد وعده أوجهها أربعه :

يروى : من جمع مالا ـ من مهاوش بالميم ، وهذه هى المشهوره عند العلماء باللغه ، ويروى من تهاوش بالتاء وكسر الواو وقد صححوه أيضا ، ويروى من تهاوش بالتاء وضمّ الواو ، وهو صحيح أيضا ، ويروى من نهاوش بالنون وكسر الواو ، وهذه هى التى أنكرها أهل اللغه ولم يثبتوا صحّتها ، والظاهر من كلامهم أنّها من غلط الرواه ، وجميع ذلك على اختلاف الروايه فيه يرجع إلى أصل واحد وهو الهوش الذى هو الاختلاط ، فليس الإشكال فى نهاوش من جهه تفسيرها كما ظننته ولا من جهه كونها جمعا لواحد لم ينطق به ، ألا ـ ترى أنّ مهاوش ونهاوش هما بمعنى الاختلاط ، وكلاهما جمع لم يستعمل واحده؟ وإنّما المشكل فى هذه اللفظه هل هى صحيحه فى الاستعمال معروفه عند أهل اللغه أو هى على خلاف ذلك؟ فهذا الذى كان حقك أن تبيّنه وتثبت صحته ، وإذا صح فسرت حقيقه معناها واشتقاقها ، وبينت هل هى جمع أو مفرد وما الزائد منها وما الأصل ، فأمّا قولك فى نهابر : إنه مشتق من الهبر وهو القطع المتدارك فليس ذلك بالمعروف عند أهل اللغه ، وإنما هو مستعار من النّهابر والنّهابير وهى تلال الرمل المشرفه ، فسمّيت المهالك نهابر من ذلك ، ولذلك قال عمرو بن العاص لعثمان بن عفان رحمه الله : «إنّك ركبت بهذه الأمه نهابر من الأمور فتب عنها» أراد أنّك ركبت بهذه الأمه أمورا شاقه مهلكه بمنزله من كلّفهم ركوب التلال من الرمل ، لأنّ المشى فى الرمل يشقّ على من ركبه ، وقولك : «إن واحد النهابر نهبر وإن لم ينطق به» ليس بصحيح ، بل الصحيح أن واحدها نهبور على ما ذكره أهل اللغه ، لأنّهم جعلوا النّهابر التى هى المهالك مستعاره من النّهابر التى هى الرمال المشرفه وواحدها نهبور ، وأسأت العباره بقولك : «لا يعرف جهات حلّها وحرمتها» ، وكان الصواب أن تقول : وحرمها ، لأنه يقال : حلّ وحلال وحرم وحرام ، وأخطأت أيضا فى تنظيرك نهاوش فى كونها جمعا لواحد لم ينطق به بقولهم : ملامح وأباطيل ، وكان حقك أن تنظرها بعباديد ونحوها ممّا لم ينطق له بواحد من لفظه ولا من غير لفظه ، ألا ترى أنّ ملامح لها واحد مستعمل من لفظها وهو لمحه ، وكذلك أباطيل واحده المستعمل باطل ، وكذلك مشابه واحده المستعمل مشبه ، وإن كنّا نقدّر أنّ واحد الجموع من جهه القياس ليس هو هذا المستعمل ، إلّا أنّه وإن كان الأمر على ذلك فلا بدّ أن يقال : إنّ هذه الآحاد لهذه الجموع وإنّ هذه الجموع لهذه الآحاد من جهه الاستعمال ، ألا ترى أنّ أبا علىّ الفارسىّ قال فى كتابه العضدى : «هذا باب ما

بناء جمعه على غير بناء واحده المستعمل ، وذلك باطل وأباطيل وحديث وأحاديث وعروض وأعاريض» ولم يختلف أحد من العلماء فى أنّ أعاريض وأحاديث واحدها : عروض وحديث من جهه الاستعمال ، كما أنّ قولهم : ليال جمع ليله من جهه الاستعمال ، وإن كان فى التقدير كأنّه جمع ليلاء ، ولو قلت : إنّ العرب قد تأتى بجموع لم تنطق بواحدها الذى يجب من جهه القياس لكنت قد سلمت فى قولك من الوهم والإلباس ، ثم أسألك أولا : ما معنى قولك فى صدر مسألتك : «فأوّل ذلك أن تعلم أن نهوشا واحد قد جمع على نهاوش»؟ فإنّه كلام لم يستعمله من أهل الجهل والغباوه إلّا من ختم الله على سمعه وقلبه وجعل على بصره غشاوه.

المسأله الثالثه : قال أبو نزار : روى سيبويه فى كتابه عن العرب أنّهم قالوا : ليس الطّيب إلّا المسك (۱) ، برفع المسك ، والقياس نصبه لأنه خبر ليس ، و «ليس» لا يبطل عملها بنقض النفى ، إلّا أن سيبويه والسيرافى تخبّطا فى هذا وما أتيا بطائل ، فأوّل ذلك أن سيبويه قال : لغه فى ليس ، إنها لا تعمل وإنّها مثل ما فى لغه بنى تميم ، وهذا لا يعرف ، فقد أخطأ سيبويه ، ثم قال السيرافى : «والصحيح أنّ اسمها الشأن والحديث فى موضع رفع ، والطيب مبتدأ والمسك خبره» ، وقيل له : هذا باطل ، فإنّ إلّا الناقضه خبر ، إذ قد جاءت بين المبتدأ والخبر فى الجمله الإثباتيه ، واعتذر السيرافى بأن قال : «إلا أنّها على الجمله قد تقدّمها نفى» ، وهذا كله متهافت ، والذى صحّ أنّ قولهم : ليس الطيب ، ليس واسمها وإلّا ناقضه للنفى والمسك مبتدأ وخبره محذوف وتقديره : ليس الطّيب إلّا المسك أفخره ، والجمله من المبتدأ والخبر فى موضع النصب لأنّها خبر ليس وفيه وجه آخر وهو أن تكون إلّا بمعنى غير ، وذلك وجه فى إلّا معروف ، والتقدير : ليس الطيب غير المسك مفضلا أو مرغوبا فيه ، أو ما شابه ذلك فاعرفه.

فصل فى الردّ عليه : أيّها المتعالى المتعالم والمتعاطى المتعاظم قد نسبت سيبويه والسيرافى إلى أنّهما تخبّطا فى هذه المسأله ولم يأتيا بطائل ، وقلت حكايه عنهما ، فأوّل ذلك أنّ سيبويه قال لغه فى (ليس) : إنّها لا تعمل ، وإنّها مثل ما فى لغه بنى تميم ، وهذا لا يعرف ، وكان تخبّطك فيما عنه نقلته وإليه نسبته بما أسقطته من كلامه وزدته ، وهو عين التخبّط الحقيقى ، والذى ذكره سيبويه على فصّه ومنقولا عن نصه هو : «وقد زعم بعضهم أنّ (ليس) تجعل كما وذلك قليل لا يكاد يعرف ، فهذا يجوز أن يكون منه : ليس خلق الله أشعر منه ، وليس قالها زيد ، وقول حميد الأرقط : [البسيط]

۱- انظر الكتاب (۱ / ۲۰۱).

٥٢١- (١)فأصبحوا والنّوى عالى معرّسهم

وليس كلّ النّوى يلقى المساكين

وقول هشام (٢) : [البسيط]

هى الشّفاء لدائى لو ظفرت بها

وليس منها شفاء الدّاء مبذول

والوجه والحدّ فيه أن تحمله على أنّ فى ليس إضمارا ، وهذا مبتدأ كقوله : إنّه أمه الله ذاهبه ، إلّا أنّهم زعموا أنّ بعضهم قال : ليس الطّيب إلّا المسك ، وما كان الطيب إلّا المسك» إلى هذا انتهى كلام سيبويه ، فأحلت عبارته عن الصواب فقلت : قال سيبويه : لغه فى ليس إنها لا تعمل فبدأت بنكره فى اللفظ لم تأت لها بخبر ، وزدت فى كلامه أنّها لا تعمل ، ولم يذكر سيبويه ذلك ، ولا يصحّ أن يذكره ، لأنه لم يقطع بكونها غير عامله ، ثم قلت عنه : وإنها مثل ما فى لغه بنى تميم ، فزدت ما لم يذكره ، وكيف يجعلها مثل ما التميميه التى قد حصل القطع بإبطال عملها ، وهو يقول بعد ذلك : والوجه أن يكون فيها إضمار الشأن؟ ثم قلت عنها أيضا : وهذا لا يعرف ، فأسقطت يكاد ، وبإسقاطها يتناقض الكلام ، لأنّ سيبويه قد ثبت عنده معرفه هذا ، وهو قولهم : ليس الطّيب إلّا المسك ، بدليل قوله : إنه يجوز أن يكون عليه قولهم : ليس خلق الله أشعر منه ، وصحّ ذلك بما حكاه الأصمعى وأبو حاتم عن أبى عمرو به العلاء ، قال : ليس فى الأرض حجازىّ إلّا وهو ينصب ولا تميمىّ إلّا وهو يرفع ، وساق المجلس السابق بين أبى عمرو وعيسى بن عمر ، ثم قال : فقد ثبت من هذه الحكايه أنّ قولهم : ليس الطّيب إلّا المسك بالرفع معروف فى كلام العرب ، فلا يصح إذا أن يكون كلام سيبويه إلّا بزياده يكاد ، وقلت عند فراغك من حكايه كلام سيبويه بزعمك : ثم قال السيرافى : والصحيح أنّ اسمها شأن وحديث فى موضع رفع ، والطّيب مبتدأ والمسك خبره ، وقيل له : هذا باطل فإن «إلّا» الناقضه خبر إذ قد جاءت بين المبتدأ والخبر فى الجله الإثباتيه ، واعتذر السيرافى بأن قال : إلّا أنّها على الجمله قد تقدّمها نفى ، فإذا بك فيما حكيته عن السيرافى أيضا قد مسخت ما نسخت وغيّرت ما عنه عبّرت ، وذلك أنّ نصّ كلام السيرافى فى هذه المسأله هو ذا : «وقد احتجوا بشىء آخر هو أقوى من الأوّل ، وهو قول بعض العرب : ليس الطّيب إلّا

١- ٥٢١- الشاهد لحميد بن ثور فى الأزمنه والأمكنه (٢ / ٣١٧) ، وأمالى ابن الحاجب (ص ٦٥٦) ، وتخليص الشواهد (ص ١٨٧) ، والمقاصد النحويه (٢ / ٨٢) ، وليس فى ديوانه ، وبلا نسبه فى خزانه الأدب (٩ / ٢٧٠) ، وشرح أبيات سيبويه (١ / ١٧٥) ، وشرح الأشمونى (١ / ١١٧) ، وشرح المفصّل (٧ / ١٠٤) ، والمقتضب (٤ / ١٠٠) ، ولحميد الأرقط فى الكتاب (١ / ١١٧).

٢- مرّ الشاهد رقم (٣٩٤).

المسک ، قالوا : ولو کان فی لیس ضمیر الأمر والشأن لکانت الجمله التی فی موضع الخبر قائمه بنفسها ونحن لا نقول : الطیب إلّا المسک ، ولیس الأمر کما ظنّوا ، لأنّ الجمله إذا کانت فی موضع خبر اسم قد وقع علیه حرف النفی فقد لحقها النفی فی المعنی ، ألا تری أنّک إذا قلت : ما زید أبوه قائم ، فقد نفیت قیام أبیه ، کما لو قلت : ما زید قائم ، فعلی هذا یجوز أن تقول : ما زید أبوه إلّا قائم ، کأنّک قلت : ما أبو زید قائم» ، هذا کلام السیرافی رحمه الله ، فأمّا توجیهک المسأله علی ما صحّ فی زعمک ، وهو أن تجعل الطّیب اسم لیس والمسک مبتدأ وخبره محذوف تقدیره : لیس علی الطیب إلا المسک أفخره أو علی أن تکون «إلّا» بمعنی غیر ، والتقدیر : لیس الطیب غیر المسک مفضلا أو مرغوبا فیه ، فشیء لم یسبقک إلیه أحد ، ولم یخطر مثله قبلک ببال بشر ، وهو تقدیرک الاسم مبتدأ وحذف خبره ، وهو أفخره مع کون اللفظ لا یقتضی هذا الخبر ولا یدل علیه ، وتقدیرک فی الوجه الآخر إلّا بمعنی غیر تشیر بها إلی أنّها وما بعدها صفه للطّیب علی حدّ قوله عزّ وجلّ : (لَوْ کانَ فِیهِما آلِهَهٌ إِلَّا اللهُ) [الأنبیاء : ۲۲] أی : غیر الله ، وجعلک الخبر محذوفا وهو مفضلا أو مرغوبا فیه ، فیکون المعنی عندک : أنّ الطّیب لا یرغب الناس فیه ، وإنّما یرغبون فی المسک ، لأنّ هذا تقدیر قولک : لیس الطیب غیر المسک مرغوبا فیه ، وعلی أنّ سیبویه ذکر فی حکایتهم ما أوجب التوقف عمّا أجازه من أنّ الوجه أن یکون فی لیس إضمار ولا یکون حذفا ، فقال بعد أن قدم الوجه فی قوله (۱) : [البسیط]

... ولیس منها شفاء الدّاء مبذول

وقولهم : لیس خلق الله أشعر منه : إلّا أنّهم زعموا أنّ بعضهم قال : لیس الطّیب إلا المسک ، وما کان الطیب إلا المسک ، ووجه توقفه عن أن یحمل لیس فی لغتهم علی ضمیر الشأن والقصه أنّه وجدهم یرفعون المسک فی (لیس) وینصبونه فی (کان) ، فیقولون : ما کان الطّیب إلّا المسک ، فلو کان فی (لیس) إضمار لوجب أن یکون فی کان إضمار أیضا ، فکونهم یختصون الرفع بلیس دون کان حتی لا یوجد منهم من یرفع المسک فی کان ولا ینصب فی لیس دلیل علی أنّ لیس هاهنا حرف لا عمل لها ، وبهذا یبطل قولک : إنه لو کان علی إضمار أفخره فی الوجه الأول أو إضمار مرغوبا فیه أو مفضلا فی الوجه الثانی لوجب مثل ذلک فی کان ، فیقال : ما کان الطیب إلا المسک ، علی تقدیر : إلا المسک أفخره ، أو علی تقدیر : غیر المسک مفضلا أو

۱- مرّ الشاهد رقم (۳۹۴).

مرغوبا فيه ، ولو وجّهت أيها المتعسف هذه المسأله على ما وجّهه النحويون لأرحت واسترحت ، وهو أن تجعل الطيب اسم ليس وإلّا المسك بدلا منه ، والخبر محذوفا ، وتقديره ليس فى الدنيا الطيب إلا المسك ، وعلى ذلك حملوا قول الشاعر : [الكامل]

٥٢٢- (١)لهفى عليك للهفه من خائف

يبغى جوارك حين ليس مجير

يريد : حين ليس فى الدنيا مجير ، وقد أجاز أبو على أن تكون اللام فى الطيب زائده على حدّ زيادتها فى قولهم : ادخلوا الأوّل فالأوّل ، فيصير التقدير : ليس طيب إلا المسك ، على تأويل ليس فى الوجود طيب إلّا المسك ، أى أنّ كل طيب غير المسك فليس بطيب على طريق المبالغه فى وصف المسك ، وبالجمله فإنّ هذا القول الذى ذهب إليه النحويون لا يصح بما حكاه سيبويه من قولهم : وما كان الطيب إلا المسك على ما قدمت ذكره ، وليس ذلك لغتين ، فيقال : إنّ «ليس الطّيب إلا المسك» لغه قوم ، و «ما كان الطيب إلا المسك» لغه قوم آخرين ، بل القوم الذين يقولون : ليس الطيب إلا المسك ، فيرفعون ، هم القائلون : ما كان الطيب إلا المسك ، فينصبون على ما حكاه سيبويه ، وبهذا السبب توقف عن حمل (ليس) فى لغتهم على أنّ فيها إضمارا ، وهذه اللغه ليست هى المشهوره ، وليس الشاذ النادر الخارج عن القياس يوجب إبطال الأصول.

المسأله الرابعه : قال أبو نزار : قال الله عزّ وجلّ : (وَإِنْ كانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلالَةً) [النساء : ١٢] ، وقد ذكر فى نصب كلاله أشياء كلّها فاسده ، وخلط ابن قتيبه غايه التخليط ، والذى يقال : إنّ الكلاله قد فسّرت بتركه ليس فيها ولد ، لا جرم أنّ الإعراب ينطبق على هذا ، فإن المعتاد أنّ الإنسان إنما يدأب ليترك لولده بعد موته ، فإذا حضر الموت ولا ولد له ظهر تعبه ، فقوله : يورث يقدر بعده كالّا وكلاله ، فإنّ كلّ قد جاء بمعنى تعب ، والمعنى يورث فى حال ظهور تعبه وكلاله ، وكلال مصدر كلّ ، وقد قال سيبويه : إنّ تاء التأنيث تدخل على المصدر المجرده وذوات الزوائد دخولا مطردا ، فهى تدل على المره الواحده ، فنصب كلاله لأنّه مصدر منقلب عن حال ، وما أكثر ذلك فى كلامهم ، ومنه : أرسلها العراك فقال الرادّ عليه :

١- ٥٢٢- الشاهد للشمردل بن عبد الله الليثى فى شرح التصريح (١ / ٢٠٠) ، وشرح شواهد المغنى (٢ / ٩٢٧) ، والمقاصد النحويه (٢ / ١٠٣) ، وللتميمىّ الحماسىّ فى الدرر (٢ / ٦٣) ، وللتيمىّ فى شرح ديوان الحماسه للمرزوقى (ص ٩٥٠) ، وبلا نسبه فى أوضح المسالك (١ / ٢٨٧) ، وجواهر الأدب (ص ٢٠٥) ، وشرح الأشمونى (١ / ١٢٦) ، ومغنى اللبيب (٢ / ٦٣١) ، وهمع الهوامع (١ / ١١٦).

يا هـذا غلطت أوّلا فى التلاوه بإسـقاط الواو من قوله عزّ وجلّ : (وَإِنْ كانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلالَةً) ثم قلت : إنّ العلماء قـد ذكروا فى نصب كلاله أشـياء جميعها عنـدك فاسـد ، وإنّ تخليط ابن قتيبه فيها على تخليطهم زائد ، وسأبيّن صـحّه أقوال العلماء فيها ، وأنّ الفساد إنما جاء من قلّه فهمك لمعانيها : [الوافر]

٥٢٣- (١)ومن يك ذا فم مرّ مريض

يجد مرّا به الماء الزّلالا

اعلم أنّ الكلالـله فيمـا نحن بصـدده هى فى الأصل مصـدر قولك : كلّ الميّت يكلّ كلاله فهو كلّ ، وذلك إذا لم يرثه ولـد ولا والـد ، وكـذلك أيضا يقال : رجل كلّ إذا لم يكن له ولد ولا والد ، فهذا أصل الكلاله ، أعنى كونها حدثا لا عينا ، ثم يوقعونها على العين ولا يريـدون بها الحدث ، كما يفعلون ذلك بغيرها من المصادر ، فيقولون : هذا رجل كلاله أى : كلّ ، كما يقولون : عدل أى : عادل ، وعلى هذا الوجه حمل جمهور العلماء وأهل اللغه قول الله عز وجلّ :

(وَإِنْ كانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلالَةً) [النساء : ١٢] فجعلوا الكلاله اسـما للمورث ، ولم يريدوا أنّها بمعنى الحدث ، فيكون نصب كلاله على هذا من وجهين :

أحدهما : أن يكون خبر كان.

والثـانى : أن يكون حالاـ من الضـمير فى «يورث» على أنّ تقـدير كـان هى التـامه ، فيكون التقـدير فيه : وإن وقع أو حضـر رجل يورث وهو كلاله أى : كلّ.

وعلى هـذين الوجهين أعنى فى نصب الكلالـله ذهب أبو الحسن الأـخفش ، وأجـاز غيره أن تكون الكلالـله فى الآـيه على بابها ، أعنى أن تكون اسما للحدث دون العين ، فيكون انتصابها أيضا من وجهين :

أحـدهما : أن تكون من المصادر التى وقعت أحوالا ، نحو : جاء زيد ركضا ، والعامل فيه يورث على حدّ ما تقدّم ، وكلاله هاهنا مصدر فى موضع الحال كما كان فى قولهم : هو ابن عمّى دنيه.

والوجه الآخر : أن يكون انتصاب كلاله فى الآيه انتصاب المصادر التى تقع أحوالا ، ويكون فى الكلام حـذف مضاف تقـديره : يورث وراثه كلاله ، وعلى ذلك قولهم : ورثته كلاله ، وقول الفرزدق : [الطويل]

٥٢٤- (٢)ورثتم قناه الدّين لا عن كلاله

عن ابنى مناف عبد شمس وهاشم

١- ٥٢٣- البيت للمتنبى فى ديوانه (ص ١٣٠).

٢- ٥٢٤- الشاهد للفرزدق فى ديوانه (ص ٨٥٢) ، والكامل (٣ / ٢٠٤) ، واللسان (كلل).

أى : ورثتموها عن قرب واستحقاق ، فهذه أربعه أوجه من كلام العلماء فى نصب الكلاله لا شبهه فيها ولا إنكار على مستعمليها.

وقد أجاز قوم من أهل اللغه أن تكون الكلاله اسما للوارث وهو شاذّ والحجّه فيه ما روى عن الحسن أنّه قرأ : وإن كان رجل يورث ويورث كلاله فإن صحّ هذا الوجه جاز أن يكون انتصابها على ما انتصب عليه أولا ، وهو أن تكون خبر كان أو حالا من الضمير فى يورث إذا جعلت كان تامه ، إلّا أنّه لا بدّ من تقدير حذف مضاف تقديره : وإن كان الميت ذا كلاله ، وهذا كله واضح بيّن بعيد من التخليط والإشكال ، والكلام الذى هو جدير بالنبذ والرفض هو قولك : «إنّ الكلاله قد فسرت بتركه ليس فيها ولد ، وإنّ المعتاد أن الإنسان إنّما يدأب ليترك لولده بعد وفاته ، فإذا حضره الموت ولا ولد له ظهر تعبه» ، ثم ذكرت بعد ذلك أنّها من المصادر المنصوبه على الحال ، فنقضت كلامك وأوجبت على سامعك ملامك ، وذلك أنّك زعمت أنّ الكلاله قد فسرت بتركه الميت ، وهذا مذهب من يجعل الكلاله اسما للوارث دون الموروث ، فتكون على هذا اسما للشخص دون الحدث ، ثم قلت : إنها من المصادر المنصوبه على الحال ، وإذا كانت مصدرا فهى اسم للحدث ، فهذا تناقض بيّن ، وقلت : إنّ الكلاله مشتقه من كلّ إذا تعب وإنّ التقدير : يورث ذا كلاله ، فغلطت ووهمت وفى مهامه الجهاله همت ، ولو كانت الكلاله مصدر كلّ إذا تعب لكان اسم الفاعل منها كالّا أو كليلا ، ولجاز فى المصدر أن يقال : كلّا وكلولا ، والمعروف عند أهل اللغه إنما هو كلّ ، لأنه يقال : رجل كلّ لا ولد له ولا والد ، وقد كلّ يكلّ كلاله ، فلمّا ألزموا المصدر بالكلاله واسم الفاعل بالكلّ علم أنّ الكلاله ليست مصدرا لكل إذ تعب.

وأمّا قولك : «إنّ المعتاد فى الإنسان أنّه إنما يدأب ليترك لولده ، فإذا حضره الموت وليس له ولد ظهر تعبه» فهو بحمد الله كلام غير محصّل ، وذلك أنّه إذا كان إنّما يتعب لولده فينبغى إذا ورث كلاله أن لا يكون له تعب إذ لا ولد له ، وأمّا قولك : إن سيبويه قال : إن تاء التأنيث تدخل على المصادر المجرّده وذوات الزياده دخولا مطّردا ، فهى تدل على المرّه الواحده ، فهذا منك غلط فاضح ، وطريق وهمك فيه بيّن واضح ، وذلك أنّك بيّنت أنّ الكلاله مصدر كلّ إذا تعب ، ثم وقع فى نفسك أنّه لا يجوز أن يكون مصدر كلّ إلّا الكلاله فقلت : لا ينكر دخول الهاء لأنّ سيبويه قد أجاز دخولها على المصادر فغلطت فى ذلك من وجهين :

أحدهما : أنّ المره الواحده فى باب المصادر الثلاثيه إنما بابها الفعله كضربته

ضربه ، وذلك هو المطّرد فيها ، وأنّ المصدر الذى هى الجنس يختلف إلى أوزان مختلفه ، ألا ترى أنّك تقول : قعدت قعودا وجلست جلوسا؟ ولا يجوز غير ذلك ، لا تقول : جلست جلوسه ولا قعدت قعوده ، ولو كانت الكلاله يراد بها المره الواحده لم يجز هنا إلّا الكلّه.

والوجه الثانى : من غلطك هو جهلك بكون الكلاله جنسا لا واحدا من جنس يراد بها المره ، وذلك قول الأعشى : [الطويل]

٥٢٥- (١)فآليت لا أرثى لها من كلاله

ولا من حفًى حتّى تزور محمّدا

ألا ترى أنّ الكلاله هنا بمعنى الكلال ، وليس يراد بها المره الواحده؟

وأمّا قولك : إنّ كلاله مصدر منقلب عن حال فكلام بيّن الاضطراب مبنىّ على غير الصواب ، إذ المصدر إذا صار حالا فإنّما يقال : انقلب إليها لا انقلب عنها ، لأنه منتقل عن انتصابه على أنّه مفعول مطلق إلى انتصابه على أنّه حال.

المسأله الخامسه : قال أبو نزار : قال سيبويه (٢) : لو بنيت من شوى مثل عصفور لقلت : شوىّ ، ووجهه مذهبه أنّ الأصل شويوى لا خلاف فيه ، فهو يقلب الياء الأولى واوا كما يفعل فى رحى ، فإنّه رحوىّ ، ثم يفتح الواو قبلها ، وما قلبها واوا إلّا معتزما كسرها كما فى النّسب ، فلمّا فعل ذلك انقلب الواو التى بعدها ياء ، وهذا لا يليق بصنعه البناء ، ولا يجوز أن يتظاهر بهذا من له صنعه تامه وقوه فى علم التصريف ، والذى ذكره سيبويه لا يشهد له أصل ولا يناسب الصنعه ، وإنما هو تحكّم منه ، والصحيح أن يقال : إن الأصل شويوىّ ، ويجب أن يمضى القياس فى قلب الواوين ياءين لاجتماعهما مع الياءين وسبقهما بالسكون ، فصار إلى شيّىّ ، فاختزلت حركه الياء الثانيه وهى الضمه ، ثم حذفت لالتقاء الساكنين ، ثم حذفت الياء الأخرى لأنه بقى ساكنان أيضا ، فبقى شىّ ، فقلبت الضمه التى على الشين إلى الكسره فصار إلى شىّ ، كما فعلوا فى بيض جمع أبيض ، وإنّما هو بيض بضم الباء ، ثم كسرت الباء المجاوره الياء ، فإن قيل : فقد أجحفت بالكلمه بهذه الحذوف قلت : العرب تمضى القياس وإن أفضى إلى حذف معظم الكلمه ، وشواهد ذلك كثيره.

قال الرادّ عليه : يا هذا لقد خضت بحرا لست من خوّاضه ، وركبت جامحا

١- ٥٢٥- الشاهد للأعشى فى ديوانه (ص ١٨٥) ، وخزانه الأدب (١ / ١٧٧) ، وشرح شواهد المغنى (٢ / ٥٧٧) ، وشرح المفصّل (١٠ / ١٠٠).

٢- انظر الكتاب (٤ / ٥٥٠).

لست من روّاضه ، إنّک قلت هذه المسأله عن سیبویه فحرّفت وخرّفت ، وأحلت إذ علیه بخطائک أحلت وأنا أنصّ کلام سیبویه ، ثم أظهر بعد ذلک فساد ما ذهبت إلیه ، وأوجّه هذه المسأله علی الوجه الصحیح المطّرد الجاری علی طریق کلام العرب بمشیئه الله وعونه.

أمّا نصّ کلام سیبویه فیها فهو (۱) : «وتقول فی فعلول من شویت وطویت : شوویّ وطوویّ ، وإنّما حدّها وقد قلبوا الواوین طیّیّ وشیّیّ ، ولکنّک کرهت الیاءات کما کرهتها فی حیّیّ حین أضفت إلی حیّه فقلت : حیویّ».

وهذا کلام قد جمع مع الاختصار البیان ، فاستغنی عمّا أوردته فی توجیهک بزعمک من الهذیان.

وأمّا قولک : «والصحیح فی هذا شویوی ویجب أن یمضی فی القیاس فی قلب الواوین یاءین ، فتصیر «شیّیّ» ثم تختزل حرکه الیاء الثانیه وهی الضمه ، ثم تحذف لالتقاء الساکنین ، ثم تحذف الیاء الأخری لالتقاء الساکنین ، فتصیر إلی شیّ ، ثم تکسر الشین فتصیر إلی شیّ ، کما فعلوا فی بیض» فإنّک صرفت فی هذا التصریف عن وجه الصواب ، وأتیت فیه بما لا یصدر مثله عن ذوی الألباب ، ما خلا قولک : إن الواوین قلبتا یاءین لاجتماعهما مع الیاءین وسبقهما بالسکون ، وهو قول سیبویه الذی بدأنا به ، ألم تعلم أنّه تقرّر عند جمیع النحویین أنّ کل اسم کانت فیه یاء أو واو وسکّن ما قبلها أنّ حرکتها لا تختزل لاما کانت أم عینا؟ فمثال اللام قولنا : ظبی ودلو وکرسیّ وعدو ، ومثال العین : أبیت وأعین وأدون وأسوق وأعینه وأخونه ومخیط ومقول ، وربما نقلوا حرکه الیاء أو الواو إلی الساکن الذی قبلها إذا کان یقبل الحرکه ، وذلک مثل معیشه ومشوره ، ولهذا قیاس یذکر فی التصریف ، فیعلم بهذا فساد قولک : إنّ حرکه الیاء اختزلت مع کون ما قبلها ساکنا ، وقد تقرّر أنّه إذا سکنّ ما قبل الیاء والواو فی هذا النحو صحّتا ، وإنما تختزل حرکه الیاء إذا انکسر ما قبلها فی مثل : القاضی ، فإنّ الیاء تکون ساکنه فی الرفع والجر لثقل الحرکه علیها مع کسر ما قبلها ، ولو سکن ما قبلها لصحّت ، کذلک الواو أیضا تختزل حرکتها إذا انضم ، ما قبلها فی مثل یغزو ، والأصل فیها أن تکون متحرکه بالضم إلّا أنّه کره ذلک فیها لثقل الضمه علیها مع تحرّک ما قبلها ، وإذا ثبت فساد هذه المقدمه فسد ما بنیته علیها من الحذوف المجحفه الملبسه التی یمنعها جمیع النحاه ، ثم قلت : «العرب تمضی القیاس وإن أفضی إلی حذف معظم حروف الکلمه» فلیس هذا القول بصحیح علی

۱- انظر الکتاب (۴ / ۵۵۰).

الإطلاق ، إنما ذلك فى مثل الأمر من وعى ووشى ، فإنّه يرجع إلى حرف واحد من قبل أنّ فعل الأمر من كل فعل معتل اللام لا بدّ من حذف لامه ، وكل واو وقعت بين ياء وكسره فى مثل : يعد ويزن فلا بدّ من حذفها ، فالضروره قادت إلى ذلك مع زوال اللّبس ، وأما مثل : قاول وبايع وما يجرى مجراه فليست فيه ضروره موجبه للحذف كوجوبه فى الأمر من وعى ووشى.

ثم قال الرادّ عليه : اعلموا أنّ معرفه هذه المسأله إنما تصح بعد معرفه النسب إلى حيّه ، فإذا عرف كيف ينسب إليها عرف كيف يبنى من «شوى» مثل عصفور ، وذلك أنّ قياس النّسب إلى حيّه يوجب أن يقال فيها على الأصل : حيّىّ ، فتدخل ياء النسبه المشدّده على ياء حيّه المشدّده ، فيجتمع أربع ياءات ، إلّا أنّ العرب كرهت اجتماع الياءات ، ففتحوا الياء الأولى الساكنه لتنقلب الياء الثانيه ألفا لكونها قد تحركت وانفتح ما قبلها ، فإذا صارت ألفا على هذه الصوره وهى حياىّ وجب قلب الألف واوا لأنّ ياء النسبه لا يكون ما قبلها إلا مكسورا ، والألف لا تقبل الحركه ، وإذا لم يمكن تحريكها وجب أن تقلب إلى حرف يقبل الحركه وهو الواو ، كما فعلوا ذلك فى رحى وعصا حين قالوا : رحوىّ وعصوىّ ، وإنما لم يقلبوها ياء كراهه اجتماع ثلاث ياءات ، فقد صار الأصل فى حيوىّ : حيّىّ وحياىّ ثم حيوىّ ، فهذا هو الأصل المطّرد الجارى فى كلام العرب ، وعلى هذا يصحّ لكم كيف يبنى من شويت مثل عصفور ، وذلك أنّ حقه إذا جاء على الأصل : شويوى ، ثم يجب قلب الواوين ياءين لاجتماعهما مع الياءين وسبقهما بالسكون ، فيصير «شيّىّ» مثل قولك : حىّ وحيّىّ قد وجب فيه تحريك الياء الساكنه بالفتحه ثم قلب الياء الثانيه ألفا ثم قلبها واوا بعد ذلك إلى أن صارت إلى قولنا : حيوىّ ، وكذلك فى قولهم : شيى فتحوا الياء الأولى الساكنه ، فلمّا تحرّكت عادت إلى أصلها أن تكون واوا لأنّها عين الكلمه من شوى ، وإنّما قلبت ياء لسكونها ، فقلت : شويىّ ، ثم قلبت الياء الثانيه ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فصار شواىّ ، ثم وجب قلب الألف واوا لمشابهه الياء المشدّده التى بعد الألف المشدده التى للنّسب ، فلمّا كانت ياء النسبه تقلب الألف التى قبلها واوا فى مثل : رحوىّ إذا نسب إلى رحى فكذلك تقلب هذه الياء المشدده الألف واوا وإن لم تكن للنسب لأنّها صورتها فى مثل هذا الموضع ، فلذلك قلت : شووىّ ، والأصل : شيّىّ ثم شويىّ ثم شواىّ ثم شووىّ على مساق الأمر فى النسب إلى حيّه ، فهذا عليه جميع فضلاء النحاه ، ولم نعلم أنّ أحدا منهم تعدّاه إلى سواه.

المسأله السادسه : قال أبو نزار : قد شاع فى كلام العرب حمل الشىء على معناه

لنوع من الحكمه ، وذلك كثير فى القرآن العزيز : (وَقَدْ أَحْسَنَ بِى) [يوسف : ١٠٠] بمعنى : لطف بى ، وكذا قوله : (وَكَمْ أَهْلَكْنا مِنْ قَرْيَهٍ بَطِرَتْ مَعِيشَتَها) [القصص : ٥٨] ، فإنّ ابن السّرّاج حمله على المعنى ، لأنّ من بطر فقد كره ، والمعنى : كرهت معيشتها ، وهذا أكثر من أن يحصى ، وعليه قول المتنبى (١) : [البسيط]

٥٢٦- (١)لو استطعت ركبت النّاس كلّهم

إلى سعيد بن عبد الله بعرانا

قالوا : معناه لو استطعت جعلت الناس بعرانا فركبتهم إليه ، لأنّ فى «ركبت» ما يؤدى معنى «جعلت» وليس فى «جعلت» معنى «ركبت».

فقيل فى جوابه : غيّرت لفظ التلاوه ونقلت معنى الكلمه عمّا وضعت له ، أمّا لفظ التلاوه فهو : «وقد أحسن بى» ، وأما نقل الكلمه فهو تأولك «أحسن بى» على «لطف بى» ، وإنّما حملك على ذلك أنّك وجدت «أحسن» تعدّى بإلى فى مثل قول القائل : قد أحسنت إليه ، ولا تقول : قد أحسنت به ، وجهلت أنّ الفعل قد يتعدّى بعدّه من حروف الجر على مقدار المعنى المراد من وقوع الفعل ، لأنّ هذه المعانى كامنه فى الفعل ، وإنما يثيرها ويظهرها حروف الجر ، وذلك أنّك إذا قلت : خرجت ، فأردت أن تبين ابتداء خروجك قلت : خرجت من الدار فإن أردت أن تبين أنّ خروجك مقارن لاستعلائك قلت : خرجت على الدابه ، فإن أردت المجاوزه للمكان قلت : خرجت عن الدار ، وإن أردت الصحبه قلت : خرجت بسلاحى ، وعلى ذلك قال المتنبى : [الطويل]

٥٢٧- (٢)أسير إلى إقطاعه فى ثيابه

على طرفه من داره بحسامه

فقد وضح بهذا أنّه ليس يلزم فى كل فعل أن لا يتعدّى إلا بحرف واحد ، ألا ترى أنّ «مررت» المشهور فيه أنه يتعدى بالباء ، نحو : مررت به ، وقد يتعدى بإلى وعلى ، فتقول : مررت إليه ومررت عليه ، وكذلك قوله سبحانه : (وَقَدْ أَحْسَنَ بِى) ، وذلك أنّ الباء قد جاءت متصله بحسن وأحسن ، فتقول : حسن به ظنّى ، ثم تنقله بالهمزه : أحسنت به الظن ، وذلك فى الإساءه ، فيكون التقدير فى الآيه : وقد أحسن الصنع بى ، ثم حذف المفعول لدلاله المعنى عليه ، وحذف المفعول فى العربيه كثير ، من ذلك قوله تعالى : (وَأْمُرْ بِالْمَعْرُوفِ وَانْهَ عَنِ الْمُنْكَرِ) [لقمان : ١٧] ، يريد : وأمر الناس بالمعروف وانههم عن المنكر ، وكذا قوله تعالى : (رَبِّىَ الَّذِى

١- ٥٢٦- انظر ديوانه (ص ١٦٨).

٢- ٥٢٧- الشاهد للمتنبى فى ديوانه (٤ / ١١٥) ، وتاج العروس (سبع).

يُحْيِي وَيُمِيتُ) [البقره : ۲۵۸] ، أى : يحيى الموتى ويميت الأحياء ، فيصير المعنى فى قوله تعالى : (أَحْسَنَ بِى) أى : أوقع جميل صنعه بى ، وإذا عدّيته بإلى يصير المعنى فيه الإيصال ، كأنه قال : أوصل إحسانه إلىّ ، والمعنى متقارب ، وإن كان تقدير كل واحد منهما غير تقدير الآخر ، فليس ينبغى أن يحمل فعل على معنى فعل آخر إلّا عند انقطاع الأسباب الموجبه لبقاء الشىء على أصله ، كقوله تعالى : (فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ) [النور : ۶۳] ، والشائع فى الكلام : يخالفوه أمره ، فحمل على معنى : يخرجون عن أمره ، لأنّ المخالفه خروج عن الطاعه ، وكذا قوله تعالى : (وَإِذا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ) [الأعراب : ۲۰۴] ، والشائع فى الكلام فاستمعوه ، وإنما حمل على معنى أنصتوا.

قال : وأما قولك فى بيت أبى الطيب : «إنّه على معنى «جعلت» فيصير «ركبت» قد تعدّى فى هذا الموضع إلى مفعولين» ، فهو غلط منك ، وإنما غلّطك فى ذلك أنّك رأيت بعرانا اسما جامدا لا يصح نصبه على الحال ، وإنما ينصب على الحال عندك ما كان مشتقا من فعل كضاحك ومسرع ، وهذا وهم منك ، وهب أنّا سلّمنا لك هذا التوجيه الذى وجهت به بيته هذا ، فكيف تصنع فى بيته الآخر : [الوافر]

۵۲۸- (۱)بدت قمرا ومالت خوط بان

وفاحت عنبرا ورنت غزالا

أتراك تجعل هذه المنصوبات كلّها مفعولات ، وتتصيد فى كل فعل من هذه الأفعال معنى يصير به متعديا إلى مفعول به؟ وكيف تصنع فى قولهم : بعت الشاء شاه بدرهم ، وبيّنت له حسابه بابا بابا ، وكلّمته فاه إلى فىّ؟ فهذه الأسماء الجامده كلّها عند النحويين أحوال ، ويكون تقديره قوله : بدت قمرا : مضيئه كالقمر ، ومالت خوط بان : متثنّيه ، وفاحت عنبرا أى : طيّبه النّشر كالعنبر ، ورنت غزالا- أى : مليحه النظر كالغزال ، وممّا يدلّك على أنّها أحوال دخول واو الحال عليها إذا صارت جمله ، كقولك : بدت وهى قمر ، ومالت وهى خوط بان ، وكذلك بيّنت له حسابه بابا بابا ، المعنى : مبوّبا مفصّلا ، وبعت الشاء شاه بدرهم ، أى : مسعّرا ، ويكون قول أبى الطيب على ذلك : ركبت الناس بعرانا بمعنى مركوبين لى وحاملين ، وممّا يدلّ على أنّ بعرانا فى بيت أبى الطيب حال لا مفعول ثان للجعل كونه يجوز إسقاطه ، ولو كان مفعولا ثانيا لم يجز إسقاطه ، ألا ترى أنّه لو قال : ركبت الناس كلّهم إلى سعيد لم يحتج إلى زياده ، ولو قال : جعلت الناس كلّهم إلى سعيد وسكت لم يتمّ الكلام ،

۱- ۵۲۸- الشاهد للمتنبى فى ديوانه (ص ۱۲۵) ، وأمالى المرتضى (۲ / ۱۲۹) ، والخزانه (۱ / ۵۳۷).

وهذا مما يشهد بفساد ما ذهبت إليه ، وأيضا فإنّ الركوب لم يجئ فى كلام العرب بمعنى الجعل كما جاء الترك فى مثل الشاعر : [الكامل]

۵۲۹- (۱)وتركتنا لحما على وضم

لو كنت تستبقى على اللّحم

فعدّت «تركت» لمّا حمله على معنى «جعلت» ، فأمّا الركوب بمعنى الجعل فليس بموجود فى شىء من كلام العرب.

المسأله السابعه : قال أبو نزار : وهذه المسأله سئلت عنها بغزنه لمّا دخلتها ، فبيّنت مشكلها للجماعه وأوضحتها ، وذلك أنى سئلت عن قول الراجز : [الرجز]

۵۳۰- (۲)وقوّل إلّا ده فلا ده

فذكرت أنّ هذه من باب كلمات نابت عن الفعل فعملت عمله ، وبعضها فى الأمر وبعضها فى الخبر ، نحو : صه ومه ، وبله زيدا ، وهيهات بمعنى بعد ، و «ده» فى كلام العرب بمعنى صحّ أو يصحّ ، ألا ترى أنّ قوما جاؤوا إلى سطح الكاهن وخبؤوا له خبيئه فسألوه فلم يصرّح فقالوا : لا ده ، أى : لا يصحّ ما قلت ، فقال لهم : «إلّا ده فلا ده ، حبه برّ فى إحليل مهر» فأصاب ، فكأنه قال : إلّا يصحّ فلا يصحّ أبدا ، لكننى أقول فى المستقبل ما تشهد له الصحه ، وكان كما قال ، إلّا أنّ التنوين الداخل على هذه الكلمه ليس هو على نحو التنوين الداخل على رجل وفرس ، ولكنه تنوين دخل على نوع من تنكير.

قال الرادّ عليه : قولك : «ده اسم من أسماء الفعل» ليس بصحيح على مذهب الجماعه ومن له حذق بهذه الصناعه ، والصحيح فى هذه الكلمه أنّها اسم فاعل من دهى يدهى فهو ده وداه ، والمصدر منه الدّهاء والدّهى فيكون المراد بده أنّه فطن ، لأنّ الدّهاء الفطنه وجوده الرأى ، فكأنه قال : إلّا أكن دهيّا أى : فطنا فلا أدهى أبدا ، هذا أصله ، ثم أجريت هذه اللفظه مثلا إلى أن صارت يعبّر بها عن كل فعل تغتنم الفرصه فى فعله ، مثال ذلك أن يقول الإنسان لصاحبه وقد أمكنت الفرصه فى طلب ثأر : إلّا ده فلا ده أىّ : تطلب ثأرك الآن فلا تطلبه أبدا ، وهذا الرجز لرؤبه ، وقبله : [الرجز]

۱- ۵۲۹- الشاهد لحارث بن وعله الذهلى فى شرح الحماسه للمرزوقى (ص ۲۰۶).

۲- ۵۳۰- الشاهد لرؤبه بن العجاج فى ديوانه (ص ۱۶۶) ، ومجاز القرآن (۱ / ۱۰۶) ، وشرح المفصّل (۴ / ۸۱).

٥٣١- (١)فاليوم قد نهنهنى تنهنهى

وأول حلم ليس بالمسفّه

وقوّل إلّا ده فلا ده

ومعناه : إلّا تفلح اليوم فمتى تفلح؟ أى : إلّا تنته اليوم فلا تنتهى أبدا ، فهذا معنى ده فى هذا المثل.

وأمّا إعرابه فإنّه فى موضع نصب على خبر كان المحذوفه ، تقديره : إلّا أكن دهيّا فلا أدهى أبدا ، ونظير ذلك من كلام العرب : مررت برجل صالح إلّا صالحا فطالح ، تقديره : إلّا يكن صالحا فهو طالح ، وإنّما أسكن الياء وكان من حقها أن تكون منصوبه من قبل أنّ الأمثال تتنزّل منزله المنظوم ، وهذه الياء حسن إسكانها فى الشعر ، كقوله (٢) : [البسيط]

يا دار هند عفت إلّا أثافيها

[بين الطويّ فصارات فواديها]

فقد ثبت بهذا أنّ «ده» اسم فاعل لا اسم فعل ، وهى معربه لا مبنيه ، وتنوينها تنوين الصرف لا تنوين التنكير ، ويذلك على أنّها ليست من أسماء الأفعال كونها واقعه بعد حرف الشرط ، ألا ترى أنه لا يحسن إلّا صه فلا صه وإلّا مه فلا مه وإلّا هيهات فلا هيهات.

المسأله الثامنه : قال أبو نزار : أنشدنى شيخى الفصيحىّ للأعشى : [المنسرح]

٥٣٢- (٣)آنس طملا من جديله مش

غوفا بنوه بالسّمار غيل

فسأل عن غيل ، فقلت : قد جاء مادتها ساعد غيل للممتلئ ، ألا ترى إلى قوله : [الرجز]

٥٣٣- [لكاعب مائله فى العطفين]

بيضاء ذات ساعدين غيلين

والسّمار : اللبن ، كأنّه يقول : إنّ بنى هذا الصائد امتلؤوا من شرب اللبن ، إلّا أنّ الراجز بناه على فعال ، فقدر غيلا على زنه حمار وكتاب ثم جمعه على غيل كما قالوا : حمر وكتب ، فإن قيل : فما سمعنا غيالا قيل : قد أسلفنا أنّ العرب تنطق بجمع لم يأت واحده ، فهى تقدّر وإن لم يسمع.

١- ٥٣١- الرجز لرؤبه فى ديوانه (ص ١٦٦).

٢- مرّ الشاهد رقم (٦١).

٣- ٥٣٢- الرجز لمنظور بن مرثد الأسدى فى تاج العروس (غيل) ، وبلا نسبه فى لسان العرب (غيل) ، وتهذيب اللغه (٨ / ١٩٥) ، والمخصّص (١ / ١٦٨) ، ومقاييس اللغه (٤ / ٤٠٦) ، وديوان الأدب (٣ / ٣٠٥).

وأجيب بأن قيل له : قد أتعبت الأسماع بلغطك وغلطك ، وأزعجت الطباع بخطائك وسقطك يا هذا ، إنّ تفسيرك للغيل بأنهم الـذين امتلؤوا من شـرب اللبن قياسا على الغيل وهو الساعد الممتلئ شـيء لم يذهب إليه أحد من أهل اللغه ، وإنما ذهبوا إلى أنّ الغيل هو أن ترضع المرأه ولدها وهى حامل ، واسم ذلك اللبن أيضا الغيل ، ولم يقل أحد منهم : إنّ الغيل هو الامتلاء من شرب اللبن ، وإنما فسّرت لفظه الغيل فى بيت الأعشى على غير هذا ، وهو : [البسيط]

٥٣٤- (١)إنّى لعمر الّذى خطّت مناسمها

تخدى وسيق إليه الباقر الغيل

على وجهين : أحدهما : أنّها الكثيره من قولهم : غيل أى : كثير ، وقيل : الغيل هاهنا السّـمان من قولهم : ساعد غيل أى : سمين ، والغيل بمعنى الكثير هو المراد فى البيت الأول ، لأنّه يصف هـذا الصائد بالفقر وكثره الأولاد ، وأنّهم ليس لهم غذاء إلّا السّـمار ، وهو اللبن الرقيق ، وأما قولك : إن غيلا جمع غيال واحد لم ينطق به فمن أفحش غلطاتك وأفضح سـقطاتك ، بل هو جمع غيل ، والغيل : الماء الكثير وجمعه غيل ، ونظيره سـقف وسـقف ، وكذلك الغيل السّمان واحدها غيل أيضا ، وإنما غلطك فى ذلك أنّ الغالب فى فعل أن يكون جمعا لفعال أو فعال ، مثل حمار وحمر وقـذال وقذل ، فقضـيت أنّ غيلا جمع غيال ، وأمّا تفسـيرك السّـمار بـأنّه اللبن على الإطلاق فغلط يجوز على مثلك من أهل التحريف ، وإنما صوابه أن تقول : السّـمار : اللبن الرقيق أو اللبن المخلوط بالماء لأن تسـمير اللبن هو خلطه بالماء ، فإن أكثر فيه الماء سمّوه المضيّح ، وتفسير البيت على وجه الصواب أنّه يصف حمار وحش أو ثور وحش آنس طملا أى : صائـدا ، والطّمل : الذئب شـبهه به ، يقول : هذا الثور الوحشـى آنس صائدا له عائله وأطفال ليس لهم غذاء إلّا اللبن المخلوط بالماء ، فهو لذلك أشدّ الناس اجتهادا فى أن ينال صـيد هذا الثور الوحشـى ، ليشـبع به عياله وأولاده.

المسأله التاسعه : قال أبو نزار : وسئلت فى بغداد عن قول الشاعر (٢) : [المديد]

غير مأسوف على زمن

ينقضى بالهمّ والحزن

فلم يعرف وجه رفع غير ، وأوّل من أخطأ فيه شـيخنا الفصـيحىّ فعرفته ذلك ، والـذى ثبت الرأى عليه أنّ المعنى لا يؤسف على زمن ، فغير مرفوع بالابتداء ، وقد تمّ

---

١ - ٥٣٤- الشاهـد للأعشـى فى ديوانه (ص ١١٣) ، ولسـان العرب (غيـل) ، وتهـذيب اللغه (٣ / ٤١٦) ، وتـاج العروس (غيـل) ، وكتاب الجيم (٣ / ١٤).

٢- مرّ الشاهد رقم (٢٧٢).

الكلام وحصول الفائده مسدّ الخبر ، ولا خبر فى اللفظ ، كما قالوا : أقائم أخواك ، والمعنى : أيقوم أخواك ، فقائم مبتدأ ، وسدّ تمام الكلام مسدّ الخبر ولا خبر فى اللفظ.

فقيل له : عجبنا أن أخطأت مره بالصواب ، وجريت فى توجيه هذه المسأله على سنن الإعراب.

المسأله العاشره : قال أبو نزار : تقول العرب : جئت من عنده ، لأنّ من قضى وطرا من شخص فقد صار المعنى عنده غير مهمّ فى نظره ، لأنّ الذى انقضى قد خرج عن حدّ الاهتمام به ، وبقى اختصاص الشخص بالموضع المختص بمن كان الغرض متعلقا به ، فأردت أن تذكر انفصالك عن مكان يخصه ، فقلت : من عنده ، فأمّا إذا كان الإنسان قد اعتزم أمرا يريده من شخص فإن المكان القريب من ذلك الشخص لا يهمّه ، وإنما المهم ذكر الإنسان الذى حاجتك عنده ، فالحكمه تقتضى أن تقول : إليه ولم يجز إلى عنده ، هذه حكمه العرب ، فأمّا سيبويه فقال : استغنوا بإليه عن «عنده» كما استغنوا بمثل وشبه عن ك.

فقال الرادّ عليه : يا هذا كانت إصابتك فى مسألتك آنفا فلته اغتفلتها ، وجميع ما وجّهت به فى مسألتك هذه خارج عن الأصل المنقول ، ولم يذهب إليه أحد من ذوى العقول ، وذلك أنّ الذى ذهب إليه المحصّلون من أهل هذه الصناعه هو أنّ الظروف التى ليست بمتمكنه مثل : عند ولدن ومع وقبل وبعد حكمها أن لا يدخل عليها شىء من حروف الجر لعدم تمكنها وقله استعمالها استعمال الأسماء ، وإنّما أجازوا دخول من عليها توكيدا لمعناها وتقويه له ، ولمّا لم يجز فى شىء منها أن يكون انتهاء إلّا بذكر إلى لم يجز دخولها عليه تأكيدا لمعناه ، كما كان ذلك فى من ، وقد قدمت أنّ حكم هذه الظروف أن لا يدخل عليها شىء البتّه من حروف الجر للزومها الظرفيه وقلّه تصرّفها ، ولو لا قوه الدلاله فيها على الابتداء وقوه من على سائر حروف الجر بكونها ابتداء لكل غايه لما جاز دخول من عليها ، ألا ترى أنّه قد جاء فى كلامهم كون «من» يراد بها الابتداء والانتهاء فى مثل : رأيت الهلال من خلل السّحاب ، فخلل السّحاب هو ابتداء الرؤيه ومنتهاها ، فهذا مما يدلّ على قوه من وضعت إلى ، فلذلك أجازوا : من عنده ومن معه ومن لانه ومن قبله ومن بعده ولم يجيزوا إلى عنده وإلى قبله وإلى بعده ، فهذه خمسه الظروف لا يدخل عليها شىء من الحروف الجاره سوى من ، وسبب ذلك ما تقدم ذكره.

وأما قولك : إنّ سبب ذلك هو أنّ من قضى وطرا إلى آخره فهذيان المبرسمين

ودعوى المتحكّمين ، وذلك أنّه لو كان الأمر على ما ذهبت إليه لامتنع أن تقول : رجعت إلى داره ، فينبغى على هذا أن يكون الصواب : رجعت إليه وعدت إليه ، فيكون قول من قال : رجعت إلى داره وعدت إلى منزله ، لا يصحّ كما لا يصح «إلى عنده» ، لأنّ المهم إنما هو الشخص دون محلّه ، وإذا امتنع ذلك مع عنده فكذلك يمتنع مع البيت والمنزل وغيرهما ، وأمّا قولك : «إنّ المكان القريب من ذلك الشخص لا يهمّه» فإنّ هذا الكلام يقتضى منه أنه إذا بعد مكانه منه احتيج إلى ذكره فيقال : رجعت إلى عنده ، وذلك أنّه إنّما جاز إسقاطه لقرب المكان الذى فيه الشخص ، واستغنى عن ذكره لقربه ، فيلزمه أن لا يسقطه عند بعده ، ولو قدّرنا أنّ جميع ما ذكرته من جواز دخول من على عند وامتناع دخول إلى عليها صحيح لوجب عليك أن تستأنف جوابا آخر عن امتناع دخول إلى على (قبل) و (بعد) و (مع) و (لدن) وجواز دخول من عليها ، وليس فى جميع ما ذكرته جواب عن ذلك ، وليس الجواب عند النحويين إلا ما قدّمناه فافهم ذلك. انتهت المسائل العشر.

من أبيات المعانى المشكله الإعراب

قال السخاوى فى (سفر السعاده) : من أبيات المعانى المشكله الإعراب ، قال : ولسنا نعنى بأبيات المعانى ما لم يعلم ما فيه من الغريب ، وإنّما يعنون بأبيات المعانى ما أشكل ظاهره وكان باطنه مخالفا لظاهره ، وإن لم يكن فيه غريب ، أو كان غريبه معلوما ، قوله : [الطويل]

٥٣٥- (١)ومن قبل آمنّا وقد كان قومنا

يصلّون للأوثان قبل محمّدا

نصب محمّدا بآمنّا لأنه بمعنى صدّقنا محمّدا ، وقيل : بإسقاط الخافض ، وهذا أحسن ، وقوله : [الطويل]

لقد قال عبد الله شضرّ مقاله

كفى بك يا عبد العزيز حسيبها

عبد الله مثنى حذف نونه للإضافه وألفه لالتقاء الساكنين وعبد منادى مرخم عبده ، ثم ابتدأ فقال : العزيز حسيبها ، كما تقول : الله حسيبك ، انتهى.

الكلام فى قوله تعالى : (وَرُوحٌ مِنْهُ)

فى تفسير الثعلبى : كان لهارون الرشيد غلام نصرانى جامعا لخصال الأدب وكان الرشيد يحاوله ليسلم فيأبى ، فألحّ عليه يوما فقال : إن فى كتابكم حجّه لما

١- ٥٣٥- الشاهد بلا نسبه فى لسان العرب (أمن) ، وأمالى ابن الشجرى (١ / ١١٢).

أنتحله ، قوله تعالى : (وَكَلِمَتُهُ أَلْقاها إِلى مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِنْهُ) [النساء : ۱۷۱] ، فدعا الرشيد العلماء وسألهم عن جوابها ، فلم يجد فيهم من يزيل الشبهه ، فقيل له : قدم حجّاج خراسان وفيهم علىّ بن الحسين بن واقد ، إمام فى علم القرآن ، فدعاه وذكر النصرانى الشبهه ، فاستعجم عليه الجواب فقال : يا أمير المؤمنين قد سبق فى علم الله أنّ هذا الخبيث يسألنى عن هذا ، ولم يخل الله كتابه عن جوابه ولم يحضرنى الآن ، والله علىّ أن لا أطعم حتى آتى بحقها ، ثم أغلق عليه بيتا مظلما ، واندفع يقرأ القرآن ، فبلغ من سوره الجاثيه : (وَسَخَّرَ لَكُمْ ما فِي السَّماواتِ وَما فِي الْأَرْضِ جَمِيعاً مِنْهُ) [الجاثيه : ۱۳] ، فصاح أقيموا الباب ، ففتح وقرأ الآيه على الغلام بين يدى الرشيد ، وقال : إن كان قوله : (وَرُوحٌ مِنْهُ) يوجب كون عيسى بعضا منه فيجب أن يكون ما فى السماوات وما فى الأرض بعضا منه ، فانقطع النصرانى وأسلم ، وفرح الرشيد وأعظم جائزه علىّ بن واقد وجدت بخط الشيخ شمس الدين بن القماح فى مجموع له.

من مراسلات الشيخ ضياء الدين أبى العباس

قال : من مراسلات شيخنا العلامه ضياء الدين أبى العباس أحمد ابن الشيخ أبى عبد الله محمد بن عمر بن يوسف بن عمر بن عبد المنعم الأنصارى القرطبى إلى بعض الحكام بقوص (۱) وقد جرى كلام فى مسأله نحويه جوابا عنها ، كان سيدنا متّع الله ببركتى علمه وعمله ، ومنحه راحتى طاعته وأمله فى بارحته التى أشرق دجاها بأسرّته ، ووضح سناها بغرّته ، نثر من جوهر فضله الشفّاف ودرره التى تلج حشا الأصداف ، وضوّع من عرف علمه الذى هو أضوع من عنبر المستاف ونشر من أرديه لفظه كلّ رقيق الحاشيه معل الأطراف ، وسأل عن أبيات مساور العبسى : [الرجز]

۵۳۶- (۲)قد سالم الحيّات منه القدما

الأفعوان والشّجاع الشّجعما

وذات قرنين ضموزا ضرزما

عن ناصب الأفعوان والشجاع ورافع الحيات ، وما معنى ضموزا وضرزم؟ فسقيا لفضيلته التى نوّر كمامها واشتدّ تمامها وأمطر غمامها واشتمل على الفضل بدؤها

۱- قوص : مدينه فى صعيد مصر (معجم البلدان ۴ / ۲۰۱).

۲- ۵۳۶- الرجز للعجاج فى ملحق ديوانه (۲ / ۳۳۳) ، وجمهره اللغه (ص ۱۱۳۹) ، وله أو لأبى صياح الفقعسى أو لمساور العبسى أو لعبد بنى عبس فى خزانه الأدب (۱۱ / ۴۱۱) ، والمقاصد النحويه (۴ / ۸۱) ، وبلا نسبه فى الكتاب (۱ / ۳۴۴).

وختامها ، أمّا الحيّات ففاعل والأفعوان والشجاع بدل منه منصوب اللفظ ، فإن قيل : كيف يكون بدلا ومن شأن البدل مشابهه المبدل منه فى إعرابه ، وقد قلتم : إنّ الحيّات مرفوع وهذا منصوب؟ قلنا : كل واحد من الأفعوان والشّجاع فيه معنى الفاعليه والمفعوليه فالحيّات ارتفع لفظه بما فيه من معنى الفاعليه وانتصب الأفعوان والشّجاع بما فيهما وفى الحيات من معنى المفعوليه ، وإنما قلنا : إنّ كلّا منهما فاعل ومفعول لأنّ لفظ سالم يقتضى الفاعليه من فاعلته ، فلزم أن يكون كلّ منهما فاعلا بما صدر من فعله مفعولا بما صدر من فعل صاحبه ، لأنّ الحيّات سالمت القدم وسالمتها فلم تطأها ، فالحيّات فاعله مفعوله ، والقدم فاعله مفعوله ، فجاز أن يحمل اللفظ فى الأفعوان والشجاع على ما فيهما وفى الحيات من معنى المفعوليه ، وصح به معنى البدل ، وأمّا «ذات قرنين» فارتفع بالعطف على لفظ الحيات ، ولو انتصب لجاز ، وأمّا ضموزا فهو الساكت ، «وضرزما» فهو الصلب ، وهما حالان.

ما اختلف فيه من شعر أبى القاسم الحريرى

قال الصلاح الصفدى (١) : اختلفت أنا والمولى شرف الدين حسين بن ريان فى قول الحريرى : [السريع]

٥٣٧- (١)فلم يزل يبتزّه دهره

ما فيه من بطش وعود صليب

فذهب هو فى إعراب قوله : «ما فيه» إلى أنّه فى موضع نصب على أنه مفعول ثان ، وذهبت أنا إلى أنه بدل اشتمال من الهاء التى فى قوله : يبتزّه ، فكتب شرف الدين فتيا من صفد وجهّزها إلى الشيخ كمال الدين بن الزّملكانى ، وهى : ما تقول السادة علماء الدهر وفضلاء هذا العصر ، لا برحوا لطالبى العلم الشريف قبله ، وموطن السؤال ومحلّه فى رجلين تجادلا فى مسأله نحويه ، وهى فى بيت من المقامات الحريريه ، وهو :

فلم يزل يبتزّه دهره

ما فيه من بطش وعود صليب

ذهب إلى أنّ معنى يبتزّه يسلبه ، وكلّ منهما وافق فى هذا مذهب خصمه مذهبه ، ومواطن سؤالهما الغريب إعراب قوله : «ما فيه من بطش وعود صليب» لم يختلفا فى نصبه ، بل خلفهما فيما انتصب به ، فذهب أحدهما إلى أنّه بدل اشتمال من الهاء المنصوبه فى يبتزّه ، وله على ذلك استدلال ، وذهب الآخر إلى أنّه مفعول ثان ليبتزه ، وجعل المفعول الهاء ، واختلفا فى ذلك ، وقاصداكم جاءا وقد سألا الإجابه عن

١- ٥٣٧- انظر المقامه الفارميه العشرين (ص ١٩٥).

هـذه المسأله فقـد اضـطرّا فى ذلك إلى المسأله ، فكتب الشـيخ كمال الـدين الجواب : الله يهـدى إلى الحق ، كلّ من المختلفين المـذكورين قـد نهج نهج الصواب ، وأتى بحكمه وفصل خطاب ، ولكلّ من القولين مساغ فى النظر الصـحيح ، ولكنّ النظر إنما هو فى الترجيـح ، وجعـل ذلـك مفعولاـ أقوى توجيها فى الإعراب ، وأدقّ بحثا عنـد ذوى الألباب ، أما من جهه الصـناعه العربيه فلأنّ المفعول متعلق الفعل بـذاته التى بوقوع الفعل عليه معنيه ، والبـدل مبيّن بكون الأول معه مطروحا فى النيّه ، وهذا الفعل بهذا المعنى متعدّ إلى مفعولين ، و «ما فيه من بطش» هو أحد ذينك الاثنين ، لئلا يفوت متعلّق الفعل المستقل ، والبدل بيان يرجع إلى توكيـد بتأسيس المعنى مخلّ ، وأما من جهه المعنى فلأن المقام مقام تشكّ وأخذ بالقلوب ، وتمكين هذا المعنى أقوى إذا ذكر ما سـلب منه مع بيان أنّه المسـلوب ، فذكر المسلوب منه مقصود كذكر ما سلب ، وفى ذلك من تمكين المعنى ما لا يخفى على ذوى الإرب ، ووراء هذا بسط لا تحتمله هذه العجاله ، والله سبحانه وتعالى أعلم.

قـال الصـلاح الصـفدى : لاـ أعلم أحـدا يـأتى بهـذا الجواب غيره ، لمعرفته بـدقائق النحو وبغوامض علمى المعانى والبيان ودربته بصناعه الإنشاء.

من الفوائد المتعلّقه بالمقامات

قال القاضـى تاج الدين السّبكى فى (الطبقات الكبرى) (۱) : ومن الفوائـد المتعلقه بالمقامـات : سأل ابن يعيش النحوى زيـد بن الحسن الكندىّ عن قول الحريرى فى المقامه العاشره (۲) : «حتى إذا لألأ الأفق ذنب السّرحان وآن انبلاج الفجر وحان» ما يجوز فى قوله : «الأفق ذنب السـرحان» من الإعراب؟ وأشـكل عليه الجواب ، حكى ذلك ابن خلّكان (۳) ، وذكر أنّ البندهىّ جوّز فى شرح المقامات رفعهما ونصبهما ورفع الأول ونصب الثانى وعكسه.

قـال ابن خلكـان : ولو لاـ خوف الإطـاله لأـوردت ذلـك ، قال : والمختار نصب الأفق ورفع ذنب قال ابن السّبكى : وقال الشـيخ جمـال الـدين بن هشـام ومن خطه نقلت : كـأنّ رفعهمـا على حـذف مفعول لألأـ وتقـدير ذنب بـدلا ، أى : حتى إذا لألأ الوجود والأفق ذنب السّرحان ، وهو بدل اشتمال ، ونظيره : سرق زيد فرسه ، ويضعّفه أو يردّه

۱- انظر طبقات الشافعيه الكبرى (۷ / ۲۶۹).

۲- انظر مقامات الحريرى (ص ۷۰).

۳- انظر وفيات الأعيان (۷ / ۴۷).

عدم الضمير ، وقد يقال : إن ال خلف عن الإضافه أى : ذنب سرحانه ، ومثله : (قُتِلَ أَصْحابُ الْأُخْدُودِ ، النَّارِ) [البروج : ۵ - ۴] أى : ناره ، أو على حذف الضمير كما قالوا فى الآيه ، أى : ذنب السرحان فيه ، والنار فيه.

وأما نصبهما فعلى أنّ الفاعل ضمير اسمه تعالى ، والأفق مفعول به ، وذنب بدل منه أى : لألأ الله الأفق ذنب السّرحان ، أى : سرحانه أو السرحان فيه ، ورفع الذنب ونصب الأفق واضح ، وعكسه مشكل جدا ، إذ الأفق لم ينوّر الذنب ، نعم إن كان تجويزه على أنّ من باب المقلوب اتّجه كما قالوا : كسر الزجاج الحجر وخرق الثوب المسمار ، لأمن اللبس.

من الفتاوى النحويه لابن هشام

قال الشيخ جمال الدين بن هشام الأنصارى رحمه الله تعالى : سألنى بعض الإخوان وأنا على جناح السفر عن توجيه النصب فى نحو قول القائل : فلان لا يملك درهما فضلا عن دينار ، وقوله : الإعراب لغه : البيان واصطلاحا : تغيير الآخر لعامل ، والدليل لغه المرشد ، والإجماع لغه العزم والسّنّه لغه الطريقه ، وقوله : يجوز كذا خلافا لفلان ، وقوله : وقال أيضا ، وقوله : هلمّ جرّا ، وكلّ هذه التراكيب مشكله ، ولست على ثقه من أنّها عربيه وإن كانت مشهوره فى عرف الناس ، وبعضها لم أقف لأحد على تفسير له ، وقفت لبعضها على تفسير لا يشفى عليلا ولا يبرّد غليلا ، وها أنا مورد فى هذه الأوراق ما تيسّر لى معتذرا بضيق الوقت وسقم الخاطر ، وما توفيقى إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب.

أما قوله : فلان لا يملك درهما فضلا عن دينار ، فمعناه أنّه لا يملك درهما ولا دينارا ، وأنّ عدم ملكه الدينار أولى من عدم ملكه الدرهم ، فكأنه قال : لا يملك درهما فكيف يملك دينارا؟ وهذا التركيب زعم بعضهم أنه مسموع ، وأنشد عليه : [الرمل]

۵۳۸- قلّما يبقى على هذا القلق

صخره صمّاء فضلا عن رمق

الرّمق : بقيه الحياه ، ولا تستعمل «فضلا عن» هذه إلّا فى النفى ، وهو مستفاد فى البيت من «قلّما» ، قال بعضهم ، حدث ل (قلّ) حين كفّت بما إفاده النفى ، كما حدث ل (إنّ) المكسوره المشدّده حين كفّت إفاده الاختصاص ، قلت : وهذا خطأ ، فإنّ قلّ تستعمل للنفى مثل الكفّ ، يقال : قلّ أحد يعرف هذا إلّا زيد ، بمعنى لا يعرف هذا إلّا زيد ، ولهذا صحّ استعمال أحد ، وصحّ إبدال المستثنى ، وهو بدل إما

من أحد أو من صغيره ، و «على» فى البيت للمعيّه ، مثلها فى قوله تعالى : (وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَهٍ لِلنَّاسِ عَلى ظُلْمِهِمْ) [الرعد : ۶] ، (الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِى وَهَبَ لِى عَلَى الْكِبَرِ إِسْماعِيلَ وَإِسْحاقَ) [إبراهيم : ۳۹] ، وانتصاب «فضلا» على وجهين محكيّين عن الفارسى :

الأول : أن يكون مصدرا لفعل محذوف ، وذلك الفعل نعت للنكره.

الثانى : أن يكون حالا من معمول الفعل المذكور ، هذا خلاصه ما نقل عنه ويحتاج إلى بسط يوضحه اعلم أنّه يقال : فضل عنه وعليه بمعنى زاد ، فإن قدّرته مصدرا فالتقدير : لا يملك درهما يفضل فضلا عن دينار ، وذلك الفعل المحذوف صفه ل : «درهما» ، كذا حكى عن الفارسى ، ولا يتعيّن كون الفعل صفه ، بل يجوز أن يكون حالا ، كما جاز فى «فضلا» أن يكون حالا على ما سيأتى تقريره ، نعم ، وجه الصفه أقوى لأنّ نعت النكره كيف كانت أقيس من مجيء الحال منها ، وإن قدّرته حالا فصاحبها يحتمل وجهين :

الأول : أن يكون ضميرا لمصدر محذوف ، أى : لا يملكه ، أى : لا يملك الملك على حدّ قوله : [البسيط]

۵۳۹- (۱)هذا سراقه للقرآن يدرسه

[والمرء عند الرّشا إن يلقها ذيب]

أى : يدرس الدرس ، إذ ليس الضمير للقرآن ، لأنّ اللام متعلقه بيدرس ، ولا يتعدّى الفعل إلى ضمير اسم وإلى ظاهره جميعا ، ولهذا وجب فى «زيدا ضربته» تقدير عامل على الأصح ، وعلى هذا خرج سيبويه والمحققون نحو قوله : ساروا سريعا ، أى : ساروه ، أى : ساروا السير سريعا ، وليس «سريعا» عندهم نعتا لمصدر محذوف لالتزام العرب تنكيره ، ولأن الموصوف لا يحذف إلّا إن كانت الصفه مختصه بجنسه ، كما فى «رأيت كاتبا» أو حاسبا أو مهندسا ، فإنّها مختصه بجنس الإنسان ، ولا يجوز : «رأيت طويلا» ولا «رأيت أحمر» ، وفى هذا الموضع بحث ليس هذا موضعه.

الثانى : أن يكون قوله : درهما حالا ، فإن قلت : كيف جاز مجيء الحال من النكره؟ قلت : أما على قول سيبويه فلا إشكال ، لأنه يجوز عنده مجيء الحال من

۱- ۵۳۹- الشاهد بلا نسبه فى الكتاب (۳ / ۷۶) ، وخزانه الأدب (۲ / ۳) ، والدرر (۴ / ۱۷۱) ، ورصف المبانى (ص ۲۴۷) ، وشرح التصريح (۱ / ۳۲۶) ، وشرح شواهد المغنى (ص ۵۸۷) ، ولسان العرب (سرق) ، والمقرّب (۱ / ۱۱۵) ، وهمع الهوامع (۲ / ۳۳).

النكره ، وإن لم يمكن الابتداء بها ، ومن أمثلته (۱) : «فيها رجل قائما» ، ومن كلامهم (۲) : «عليه مائه بيضا» ، وفى الحديث : «وصلّى وراءه رجال قياما» (۳) ، وأمّا على المشهور من أنّ الحال لا تأتى من النكره إلا بمسوّغ فلها مسوّغان :

الأول : كونها فى سياق النفى ، والنفى يخرج النكره من حيّز الإبهام إلى حيّز العموم ، فيجوز حينئذ الإخبار عنها ومجىء الحال منها.

الثانى : ضعف الوصف ، ومتى امتنع الوصف بالحال أو ضعف ساغ مجيئها من النكره ، فالأول كقوله تعالى : (أَوْ كَالَّذِى مَرَّ عَلى قَرْيَهٍ وَهِىَ خاوِيَهٌ) [البقره : ۲۵۹] ، وقول الشاعر : [الطويل]

۵۴۰- (۴)مضى زمن والناس يستشفعون بى

[فهل لى إلى ليلى الغداه شفيع]

فإن الجمله المقرونه بالواو لا تكون صفه خلافا للزمخشرى ، وقولك : «هذا خاتم حديدا» عند من أعربه حالا ، لأنّ الجامد المحض لا يوصف به ، والثانى كقولهم (۵) : «مررت بماء قعده رجل» ، فإنّ الوصف بالمصدر خارج عن القياس.

فإن قلت : هلّا أجاز الفارسى فى «فضلا» كونه صفه ل «درهما» ، قلت : زعم أبو حيان أن ذلك لا يجوز ، لأنه لا يوصف بالمصدر إلا إذا أريدت المبالغه لكثره وقوع ذلك الحدث من صاحبه ، وليس ذلك بمراد هنا.

قال : وأمّا القول بأنه يوصف بالمصدر على تأويله بالمشتق أو على تقدير المضاف فليس قول المحققين.

قلت : هذا كلام عجيب ، فإنّ القائل بالتأويل الكوفيون ، فيؤوّلون عدلا بعادل ، ورضى بمرضىّ ، وكذا يقولون فى نظائرهما ، والقائل بالتقدير البصريون ، يقولون : التقدير : ذو عدل وذو رضى ، وإذا كان كذلك فمن المحققون؟ ثم اختلف النقل عن الفريقين ، والمشهور أنّ الخلاف مطلق ، وقال ابن عصفور : «وهو الظاهر ، إنما

۱- انظر الكتاب (۲ / ۴۸).

۲- انظر الكتاب (۲ / ۱۰۹).

۳- انظر جامع الأصول لابن الأثير الجزرى (۵ / ۶۲۴).

۴- ۵۴۰- الشاهد للمجنون فى ديوانه (ص ۱۵۱) ، والدرر (۴ / ۷) ، وسمط اللآلى (ص ۱۳۳) ، وشرح شواهد المغنى (۲ / ۸۴۱) ، وبلا نسبه فى مغنى اللبيب (۲ / ۴۳۲) ، وهمع الهوامع (۱ / ۲۴۰).

۵- انظر الكتاب (۲ / ۱۱۰).

الخلاف حيث لا تقصد المبالغه ، فإن قصدت فالاتّفاق على أنّه لا تأويل ولا تقدير».

وهذا الذى قاله ابن عصفور هو الذى فى ذهن أبى حيّان ، ولكنّه نسى فتوهّم أنّ ابن عصفور قال : إنّه لا تأويل مطلقا ، فمن هنا - والله أعلم - دخل عليه الوهم ، والذى يظهر لى أنّ الفارسىّ إنّما لم يجز فى «فضلا» الصفه لأنه رآه منصوبا أبدا سواء كان ما قبله منصوبا كما فى المثال أم مرفوعا كما فى البيت ، أم مخفوضا كما فى قولك : فلان لا يهتدى إلى ظواهر النحو فضلا عن دقائق البيان.

فهذا منتهى القول فى توجيه إعراب الفارسىّ ، وأمّا تنزيله على المعنى المراد فعسر ، وقد خرّج على أنّه من قوله :[الطويل]

٥٤١- (١)على لا حب لا يهتدى بمناره

[إذا سافه العود الدّيافىّ جرجرا]

ولم يذكر أبو حيان سوى ذلك ، وقال : وقد يسلّطون النفى على المحكوم عليه بانتفاء صفته ، فيقولون : ما قام رجل عاقل ، أى : لا رجل عاقل فيقوم ، ثم أنشد بيت امرئ القيس المذكور ، فقال : ألا ترى أنه لا يريد إثبات منار للطريق وينفى الاهتداء به؟ إنما يريد نفى المنار فتنتفى الهدايه به ، أى : لا منار لهذا الطريق فيهتدى به ، وقال الأفوه الأودىّ : [السريع]

٥٤٢- (٢)بمهمه ما لأنيس به

حسّ فما فيه له من رسيس

لا يريد أن بهذا القفر أنيسا لا حسّ له ، إنّما يريد : لا أنيس به فيكون له حسّ ، وعلى هذا خرج : (فَما تَنْفَعُهُمْ شَفاعَةُ الشَّافِعِينَ) [المدثر : ٤٨] ، أى : لا شافع لهم فتنفعهم شفاعته ، و (لا يَسْئَلُونَ النَّاسَ إِلْحافاً) [البقره : ٢٣٥] ، أى : لا سؤال فيكون إلحافا ، قال : وعلى هذا يخرج المثال المذكور ، أى : لا يملك درهما فيفضل عن دينار له ، وإذ انتفى ملكه الدرهم كان انتفاء ملكه للدينار أولى.

قلت : وهذا الكلام الذى ذكره لا تحرير فيه ، فإنّ الأمثله المذكوره من بابين مختلفين وقاعدتين متباينتين أميّز كّلا منهما عن الأخرى ، ثم أذكر أنّ التخريج المذكور لا يتأتّى على شىء منهما :

١- ٥٤١- الشاهد لامرئ القيس فى ديوانه (ص ٦٦) ، ولسان العرب (ديف) و (سوف) و (لحف) ، وتهذيب اللغه (٥ / ٧٠) ، وأساس البلاغه (سوف) ، وتاج العروس (سوف) و (لحف) و (ديف) ، وبلا نسبه فى لسان العرب (نسا) ، ومقاييس اللغه (٢ / ٣١٨) ، ومجمل اللغه (٢ / ٣٠٤).

٢- ٥٤٢- الشاهد فى ديوانه (ص ١٨) ، وسمط اللآلى (ص ٣٦٤).

القاعده الأولى : أنّ القضيه السالبه لا تستلزم وجود الموضوع ، بل كما تصدق مع وجوده تصدق مع عدمه ، فإذا قيل : ما جاءنى قاضى مكه ولا ابن الخليفه ، صدقت القضيه ، وإن لم يكن بمكه قاض ولا للخليفه ابن ، وهذه القاعده هى التى يتخرج عليها (فَما تَنْفَعُهُمْ شَفاعَةُ الشَّافِعِينَ) وبيت امرئ القيس ، فإنّ شفاعه الشافعين بالنسبه إلى الكافرين غير موجوده يوم القيامه ، لأنّ الله تعالى لا يأذن لأحد فى أن يشفع لهم ، لأنّه لا يأذن فيما لا ينتفع لتعاليه عن العبث ، ولا يشفع أحد عند الله إذا لم يأذن الله له : (مَنْ ذَا الَّذِى يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ) [البقره : ٢٥٥] ، وكذلك المنار غير موجود فى اللّاحب المذكور ، لأنّ المراد التمدّح بأنّه يقطع الأرض المجهوله من غيرها ويهتدى به ، فغرضه إنّما تعلّق بنفى وجود ما يهتدى به فى تلك الطريق التى سلكها لا بنفى وجود الهدايه عن شىء نصب فيها للاهتداء به ، وأمّا قول أبى حيان وغيره : المراد لا شافع لهم فتنفعهم شفاعته ولا منار فيهتدى به فليس بشىء ، لأنّ النفى إنما يتسلّط على المسند لا على المسند إليه ، ولكنّهم لمّا رأوا الشفاعه والمنار غير موجودين توهّموا أنّ ذلك من اللفظ فزعموا ما زعموا ، وفرق بين قولنا : الكلام صادق مع عدم المسند إليه وقولنا : إنّ الكلام اقتضى عدمه.

القاعده الثانيه : أنّ القضيه السالبه المشتمله على مقيّد نحو : ما جاءنى رجل شاعر ، تحتمل وجهين :

الأول : أن يكون نفى المسند باعتبار القيد ، فيقتضى المفهوم فى المثال المذكور وجود مجىء رجل ما غير شاعر ، وهذا هو الاحتمال الراجح المتبادر ، ألا ترى أنه لو كان المراد نفيه عن الرجل مطلقا لكان ذكر الوصف ضائعا ، ولكان زياده فى اللفظ ونقضا فى المعنى المراد؟.

الثانى : أن يكون نفيه باعتبار المقيّد وهو الرجل ، وهذا احتمال مرجوح لا يصار إليه إلّا بدليل ، فلا مفهوم حينئذ للقيد ، لأنّه لم يذكر للتقيد ، بل ذكر لغرض آخر ، كأن يكون المراد مناقضه من أثبت ذلك الوصف ، فقال : جاءك رجل شاعر ، فأردت التنصيص على نفى ما أثبته ، وكأن يراد التعريض كما أردت فى المثال المذكور أن تعرّض بمن جاءه رجل شاعر ، وهذه هى القاعده التى يتخرج عليها (لا يَسْئَلُونَ النَّاسَ إِلْحافاً) [البقره : ٢٧٣] ، فإنّ الإلحاف قيد فى السؤال المنفىّ ، والمراد من الآيه - والله أعلم - نفى السؤال البته بدليل : (يَحْسَبُهُمُ الْجاهِلُ أَغْنِياءَ مِنَ التَّعَفُّفِ) [البقره : ٢٧٣] ، والتعفّف لا يجامع المسأله ، ولكن أريد بذكر الإلحاف - والله أعلم - التعريض بقوم ملحفين توبيخا لهم على صنيعهم ، والتعريض

بجنس الملحفين ، وذمّهم على الإلحاف لأنّ النقيض للوصف الممدوح مذموم ، والمثال المبحوث فيه يتخرج على هذه القاعده فيما زعموا.

فإنّ فضلا مقيد للدرهم ، فلو قدّر النفى مسلّطا على القيد اقتضى مفهومه خلاف المراد ، وهو أنّه يملك الدرهم ولكنّه لا يملك الدينار ، ولمّا امتنع هذا تعيّن الحمل على الوجه المرجوح ، وهو تسليط النفى على المقيّد وهو الدرهم ، فينتفى الدينار لأنّ الذى لا يملك الأقلّ لا يملك الأكثر ، فإنّ المراد بالدرهم ليس الدرهم العرفىّ ، لأنّه يجوز أن يملك الدينار من لا يملكه ، بل المراد ما يساوى من النقود درهما ، فهذا توجيه التخريج.

وأما الاعتراض عليه فمن جهه أنّ القيد ليس نفس الدينار حتى يصير المعنى : لا يملك درهما فكيف يملك دينارا؟ وإنما القيد قوله : فضلا عن دينار ، فيصير المعنى لا يملك درهما فكيف يملك زائدا عن دينار ، والكلام لم يسق لنفى ملك الزائد عن الدينار ، بل لنفى ملك الدينار نفسه ، ثم يلزم من ذلك انتفاء ملك ما زاد عليه ، والذى يظهر لى فى توجيه هذا الكلام أن يقال : إنه فى الأصل جملتان مستقلّتان ، ولكنّ الجمله الثانيه دخلها حذف كثير وتغيير حصل الإشكال بسببه ، وتوجيه ذلك أن يكون هذا الكلام فى اللفظ أو فى التقدير جوابا لمستخبر قال : أيملك فلان دينارا؟ أو ردّا على مخبر قال : فلان يملك دينارا ، فقيل فى الجواب : فلان لا يملك درهما ، ثم استأنف كلاما آخر ، ولك فى تقديره توجيهان :

الأول : أو يقال : أخبرتك بهذا زياده عن الإخبار عن دينار استفهمت عنه أو زياده عن دينار ، وأخبرت بملككك له ، ثم حذفت جمله «أخبرتك بهذا» وبقى معمولها وهو «فضلا» كما قالوا : حينئذ الآن ، بتقدير : كان ذلك حينئذ واسمع الآن ، فحذفوا الجملتين وأبقوا من كل منهما معمولها ، ثم حذف مجرور عن وجار دينار وأدخلت عن الأولى الدينار ، كما قالوا : «ما رأيت رجلا أحسن فى عينه الكحل من عين زيد» ، والأصل : منه فى عين زيد ، ثم حذف مجرور من وهو الضمير وجارّ العين وهو فى ودخلت من على العين.

الثانى : أن يقدر : فضلا انتفاء الدرهم عن فلان عن انتفاء الدينار عنه ، ومعنى ذلك أن تكون حال هذا المذكور فى الفقر معروفه عند الناس ، والفقير إنما ينفى عنه فى العاده ملك الأشياء الحقيره لا ملك الأموال الكثيره ، فوقوع نفى ملك الدرهم عنه فى الوجود فاضل عن وقوع نفى ملك الدينار عنه أو أكثر منه ، و «فضلا» على التقدير الأول حال وعلى الثانى مصدر ، وهما الوجهان اللذان ذكرهما الفارسى ، لكن توجيه

الإعرابين مخالف لما ذكر ، وتوجيه المعنى مخالف لما ذكروا ، لأنه إنما يتّضح تطابق اللفظ والمعنى على ما وجّهت لا على ما وجهوا ، ولعلّ من لم يقو أنسه بتجوّزات العرب فى كلامهم يقدح فيما ذكرت بكثره الحذف ، وهو كما قيل : [الطويل]

٥٤٣- (١)إذا لم يكن إلّا الأسنّه مركب

فلا أر للمحتاج إلّا ركوبها

وقد بيّنت فى التوجيه الأول أنّ مثل هذا الحذف والتجوّز واقع فى كلامهم ، قال أبو الفتح : «قال لى أبو على : من عرف ألف ومن جهل استوحش».

رأى فى قولهم : الإعراب لغه البيان

وأمّا قوله : الإعراب لغه البيان ونحوه فيتبادر إلى الذهن فيه أربعه أوجه :

الأول : وهو أقربها تبادرا أن يكون على نزع الخافض ، والأصل : الإعراب فى اللغه البيان ، ويشهد لهذا أنّهم قد يصرّحون بذلك ، أعنى بأن يقولون : الإعراب فى اللغه البيان وفى هذا الوجه نظر من وجهين :

الأول : أنّ إسقاط الخافض من هذا ونحوه ليس بقياس ، واستعمال مثل هذا التركيب مستمرّ فى كلام العلماء.

والثانى : أنّهم قد التزموا فى هذه الألفاظ التنكير ، ولو كانت على إسقاط الخافض لبقيت على تعريفها الذى كان عند وجود الخافض ، كما بقى التعريف فى قوله : [الوافر]

٥٤٤- (٢)تمرّون الدّيار ولم تعوجوا

[كلامكم علىّ إذا حرام]

وأصله : تمرون على الديار أو بالديار ، وقد يزاد على هذين الوجهين وجهان آخران :

الأول : أنه ليس فى الكلام ما يتعلق به هذا الخافض.

والثانى : أنّ سقوط الخافض لا يقتضى النصب من حيث هو سقوط خافض ، بل من حيث إنّ العامل الذى كان الجار متعلقا به لمّا زال من اللفظ ظهر أثره لزوال ما

١- ٥٤٣- انظر زهر الآداب (٢ / ٨٢).

٢- ٥٤٤- الشاهد لجرير فى ديوانه (ص ٢٧٨) ، والأغانى (٢ / ١٧٩) ، وتخليص الشواهد (ص ٥٠٣) ، وخزانه الأدب (٩ / ١١٨) ،

والدرر (٥ / ١٨٩) ، وشرح شواهد المغنى (١ / ٣١١) ، ولسان العرب (مرر) ، والمقاصد النحويه (٢ / ٥٦٠) ، وبلا نسبه فى خزانه الأدب (٧ / ١٥٨) ، ورصف المبانى (ص ٢٤٧) ، وشرح ابن عقيل (ص ٢٧٢) ، وشرح المفصّل (٨ / ٨) ، ومغنى اللبيب (١ / ١٠٠) ، والمقرّب (١ / ١١٥).

كان يعارضه ، فإذا لم يكن فى الكلام ما يقتضى النصب من فعل أو شبهه لم يجز النصب ، ومن هنا كان خطأ قول الكوفيين فى «ما زيد قائما» : إنّ ما النافيه لم ترفع الاسم ولم تنصب الخبر ، بل ارتفاع زيد على أنه مبتدأ ونصب «قائما» على إسقاط الباء ، وهذان الوجهان لو صحّا لاقتضيا أن لا يجوز الإعراب فى اللغه البيان ، ولكن نجيزه على التعليق بأعنى مضمره معترضه بين المبتدأ والخبر ، والفصل بالجمله الاعتراضيه جائز اتفاقا ، فإن قلت : هلّا قدّرت الجارّ المحذوف أو المذكور متعلقا بالخبر المؤخر عنه فإنّ فيه معنى الفعل ، قلت : لفساده معنى وصناعه ، أمّا معنى فلأنّه يصير المعنى : الإعراب البيان الحاصل فى اللغه لا البيان الحاصل فى غير اللغه ، وليس المراد هذا ، وأما صناعه فلأنّ البيان ونحوه مصادر ، ولا يتقدم على المصدر معموله ولو كان ظرفا ، ولهذا قالوا فى قول الحماسى : [الهزج]

٥٤٥- (١)وبعض الحلم عند الجه

ل للذّله إذعان

إنّ اللام متعلقه بإذعان محذوف يدل عليه الإذعان المذكور ، وليست متعلقه بالإذعان المذكور ، فإذا امتنعوا من ذلك حيث لم يظهر تأثير المصدر للنصب ولم يتجوزوا فى الجار بالحذف فهم عن تجويز التقديم عند وجود هذين أبعد ، فإن قلت : هب أنّ هذا امتنع حيث الخبر مصدر ، لكنّه لا يمنع حيث هو وصف كقوله : الدليل لغه المرشد ، قلت بل يمتنع لأنّ اسم الفاعل صله الألف واللام ، أى : الدليل الذى يرشد ، ولا يتقدم معمول الصله على الموصول ولو كان ظرفا ، ولهذا يؤول قول الله سبحانه وتعالى : (وَكانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ) [يوسف : ٢٠] ، (إِنِّى لَكُما لَمِنَ النَّاصِحِينَ) [الأعراف : ٢١] ، (إِنِّى لِعَمَلِكُمْ مِنَ الْقالِينَ) [الشعراء : ١٦٨] ولو قدّرنا «ال» فى ذلك لمحض التعريف ، كما يقول الأخفش ، لم نخلص من الإشكال الثانى وهو فساد المعنى ، إذ المعنى حينئذ : الدليل الذى يرشد فى اللغه لا الذى يرشد فى غير اللغه ، وأيضا فإذا امتنع التعليق بالخبر حيث يكون الخبر مصدرا امتنع فى الباقى لأنّ هذه الأمثله باب واحد ، فإن قلت : قدّر التعليق بمضاف محذوف ، أى : تفسير الإعراب فى اللغه البيان ، كما قالوا : أنت منى فرسخان على تقدير : بعدك منى فرسخان ، وقدر فى مثلها فى قولهم : الاسم ما دلّ على معنى فى نفسه ، أى : ما دلّ

١- ٥٤٥- الشاهد للفند الزمانى (شهل بن شيبان) فى أمالى القالى (١ / ٢٦٠) ، وحماسه البحترى (ص ٥٦) ، وخزانه الأدب (٣ / ٤٣١) ، والدرر (٥ / ٢٥٠) ، وشرح ديوان الحماسه للمرزوقى (ص ٣٨) ، وشرح شواهد المغنى (٢ / ٩٤٤) ، والمقاصد النحويه (٣ / ١٢٢) ، وبلا نسبه فى شرح الأشمونى (٢ / ٣٣٨) ، وهمع الهوامع (٢ / ٩٣).

على معنى باعتبار نفسه لا باعتبار أمر خارج عنه ، فإنّه إذا لم يحمل على هذا اقتضى أن يكون معنى الاسم وهو المسمى موجودا فى لفظ الاسم وهو محال ، ولذا يكون المعنى : شرح الإعراب باعتبار اللغه البيان ، قلت : هذا تقدير صحيح ، ولكن يبقى الاشكالان الأوّلان وهما أنّ إسقاط الجارّ ليس بقياس وأنّ التزام التنكير حينئذ لا وجه له.

الوجه الثانى : أن يكون تمييزا ، وحينئذ فلا يشكل التزام تنكيره ، ولكنه ممتنع من جهه أنّ التمييز إمّا تفسير للمفرد كرطل زيتا أو تفسير للنسبه كطاب زيد نفسا ، وهنا لم تتقدم نسبه البتّه ، ولا اسم مبهم وضعا ، فإن قلت : أليس الإعراب فى الحدّ المذكور يحتمل اللغوىّ والاصطلاحىّ فهو مبهم؟ قلنا : الألفاظ المشتركه لا يجىء التمييز باعتبارها ، فلا نقول : رأيت عينا ذهبا على التمييز ، وسرّ ذلك أنّ : المشترك موضوع للدلاله على ذات المسمى باعتبار حقيقته ، وإنما يجىء الإلباس لعدم القرينه أو للجهل بها ، وأسماء العدد ونحوها ممّا يميّز لم توضع للذات باعتبار حقيقتها التى تحصل بالتمييز ، فإنه لا يفهم من عشرين إلا عشرتان من أىّ معدود كان ، فهو موضوع على الإبهام فافتقر إلى التمييز والمشترك إنّما وضع لمعيّن ، والاشتراك إنّما حصل عند السامع ، فإن قلت : يمكن أن يكون من تمييز النسبه بأن يقدّر قبله مضاف ، أى : شرح الإعراب ، فيكون من باب : أعجبنى طيبه أبا ، فإنّ كون «أبا» تمييزا إنما هو باعتبار قولك : طيبه لا باعتبار الجمله كلها ، قلت : تمييز النسبه الواقع بعد المتضايفين لا يكون إلا فاعلا فى المعنى ، ثم قد يكون مع ذلك فاعلا فى الصناعه باعتبار الأصل فيكون محوّلا عن المضاف إليه ، نحو : أعجبنى طيب زيد أبا ، إذا كان المراد الثناء على أبى زيد ، فإنّ أصله : أعجبنى طيب أبى زيد ، وقد لا يكون كذلك فيكون صالحا لدخول من ، نحو : لله درّه فارسا ، وويحه رجلا ، وويله إنسانا ، فإنّ الدّرّ بمعنى الخير ، والويح والويل بمعنى الهلاك ، ونسبتهما إلى الرجل نسبه الفعل إلى فاعله ، ومنه : أعجبنى طيب زيد أبا ، إذا كان الأب نفس زيد ، وتعلّق الفعل بالمفعول لا بالفاعل ثم إنّا لا نعلم تمييزا جاء باعتبار متضايفين حذف المضاف منهما.

والوجه الثالث : أن يكون مفعولا مطلقا ، والأصل : الإعراب تغيير الآخر لعامل اصطلحوا على ذلك اصطلاحا ، ثم حذف العامل واعترض بالمصدر بين المبتدأ والخبر ، وهذا الوجه مردود أيضا لأنّه ممتنع فى قولك : الإعراب لغه البيان ، فإنّ اللغه ليست مصدرا لأنّها ليست اسما لحدث وإنما هى اسم للفظ المسموع ، ولهذا توصف بما توصف به الألفاظ المسموعه فيقال : لغه فصيحه كما يقال كلمه

فصيحه ، وزعم أبو عمرو بن الحاجب رحمه الله فى أماليه أنّ ذلك على المفعول المطلق ، وأنّه من المصدر المؤكد لغيره ، قال : «ذلك لأنّ معنى قولنا : الإجماع لغه العزم ، مدلول الإجماع لغه : العزم ، والدّلاله تنقسم إلى دلاله شرع وإلى دلاله عرف ، فلمّا كانت محتمله وذكر أحد المحتملات كان مصدرا من باب المصدر المؤكد لغيره» ، وفيما قاله نظر من وجهين :

الأول : ما ذكرنا من أنّ اللغه ليست مصدرا لأنّها ليست اسما لحدث.

والثانى : أنّ ذلك لو كان مصدرا مؤكدا لغيره لكان إنّما يأتى بعد الجمله ، فإنه لا يجوز أن يتوسّط ولا أن يتقدّم لأنّه لا يقال : زيد حقا ابنى ، ولا حقا زيد ابنى ، وإن كان الزّجّاج يجيز ذلك ، ولكنّ الجمهور على خلافه.

والوجه الرابع : أن يكون مفعولا لأجله ، والتقدير : تفسير الإعراب لأجل الاصطلاح ، أى : لأجل بيان الاصطلاح ، وهذا الوجه أيضا لا يستقيم لأنّ المنتصب على المفعول له لا يكون إلّا مصدرا كقمت إجلالا له ، ولا يجوز : جئتك الماء والعشب بتقدير مضاف أى : ابتغاء الماء والعشب.

الوجه الخامس : وهو الظاهر ، أن يكون حالا على تقدير مضاف إليه من المجرور ومضافين من المنصوب ، والأصل : تفسير الإعراب موضوع أهل اللغه أو موضوع أهل الاصطلاح ثم حذف المتضايفان على حد حذفهما فى قوله تعالى : (فَقَبَضْتُ قَبْضَةً مِنْ أَثَرِ الرَّسُولِ) [طه : ٩۶] ، أى : من أثر حافر فرس الرسول ، ولمّا أنيب الثالث عمّا هو الحال بالحقيقه التزم تنكيره لنيابته عن لازم التنكير ، كما فى قولهم : «قضيه ولا أبا حسن لها» (١) والأصل ولا مثل أبى الحسن لها ، فلمّا أنيب أبو حسن عن مثل جرّد عن أداه التعريف ، ولك أن تقول : الأصل : موضوع اللغه أو موضوع الاصطلاح على نسبه الوضع إلى اللغه أو الاصطلاح مجازا ، وحينئذ فلا يكون فيه إلا حذف مضاف واحد ، ويصير نظير قول بعض العرب :

«كنت أظنّ العقرب أشدّ لسعه من الزّنبور فإذا هو إيّاها» على تأويل ابن الحاجب فإنّه أعرب إيّاها حالا ، على أنّ الأصل : فإذا هو موجود مثلها ، فحذف الخبر كما حذف من «خرجت فإذا الأسد» ، ثم حذف المضاف وهو مثل وقام المضاف إليه مقامه ، فتحول الضمير المجرور ضميرا منصوبا ، بل تخريج ما نحن فيه على ذلك أسهل ، لأنّ لفظ الضمير معرفه ، فانتصابه على الحال بعيد.

والظاهر فى المثال المذكور أنّه مفعول الفعل محذوف هو الخبر ، والتقدير :

١- انظر الكتاب (٢ / ٣٠٩).

فإذا هو يشبهها ولمّا حذف الفعل انفصل الضمير ، أو أنّه هو الخبر ، كما فى قول الأكثرين : فإذا هو هى ، ولكن أنيب ضمير النصب عن ضمير الرفع.

الكلام فى قوله يجوز كذا خلافا لفلان

وأمّا قوله : يجوز كذا وكذا خلافا لفلان ، فقد يقال : إنّه يجوز فيه وجهان :

الوجه الأول : أن يكون مصدرا ، كما أنّ قولك : يجوز كذا اتفاقا أو إجماعا ، بتقدير اتّفقوا على ذلك اتّفاقا وأجمعوا عليه إجماعا ، ويشكل على هذا أنّ فعله المقدّر إمّا اختلفوا أو خالفوا أو خالفت ، فإن كان اختلفوا أشكل عليه أمران :

أحدهما : أنّ مصدر اختلف إنما هو الاختلاف لا الخلاف.

والثانى : أنّ ذلك يأبى أن تقول بعده : لفلان ، وإن كان خالفوا أو خالفت أشكل عليه أن «خالف» لا يتعدّى باللام بل بنفسه ، وقد يختار هذا القسم ويجاب عن هذا الاعتراض بأن يقال : قدّر اللام مثلها فى سقيا له ، أى : متعلقه بمحذوف تقديره : أعنى له أو إرادتى له ، ألا ترى أنّها لا تتعلّق بسقيا لأنّ سقى يتعدّى بنفسه؟

والوجه الثانى : أن يكون حالا ، والتقدير : أقول ذلك خلافا لفلان أى : مخالفا له ، وحذف القول كثير جدا حتى قال أبو على : «هو من حديث البحر قل ولا حرج» ، ودلّ على هذا العامل أنّ كل حكم ذكره المصنّفون فظاهر أمرهم أنّهم قائلون به ، وكأنّ القول مقدّر قبل كلّ مسأله ، وهذه العله قريبه من العله التى ذكروها لاختصاصهم الظروف بالتوسّع فيها ، وذلك أنّهم قالوا : إن منزّله من الأشياء منزله أنفسها لوقوعها فيها ، وإنها لا تنفكّ عنها ، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وأمّا قوله : «وقال أيضا» فاعلم أنّ (أيضا) مصدر آض ، وآض فعل يستعمل وله معنيان :

الأول : رجع ، فيكون تاما ، قال صاحب المحكم : «وآض إلى آهله : رجع إليهم» انتهى فى وكذا قال ابن السكيت وغيرهما : وهذا هو المستعمل مصدره هنا.

والثانى : صار ، فيكون ناقصا عاملا عمل كان ، ذكره ابن مالك وغيره وأنشدوا قول الراجز :

٥٤٦- (١)ربّيته حتّى إذا تمعددا

وآض نهدا كالحصان أجردا

كان جزائى بالعصا أن أجلدا

١- ٥٤٦- الرجز للعجاج فى ملحق ديوانه (٢ / ٢٨١) ، وخزانه الأدب (٨ / ٤٢٩) ، والدرر (١ / ٢٩٢) ، والمحتسب (٢ / ٣١٠) ،

وبلا نسبه فی تاج العروس (عـدد) و (معد) ، وأساس البلاغه (معد) ، والدرر (۴ / ۵۹) ، وشـرح شافیه ابن الحاجب (۲ / ۳۳۶) ، وشرح المفصّل (۹ / ۱۵۱) ، واللامات (ص ۵۹) ، والمنصف (۱ / ۱۲۹) ، وهمع الهوامع (۱ / ۸۸) ، ولسان العرب (عدد) و (معد) ، وتهذیب اللغه (۲ / ۲۶۰) ، والمخصص (۱۴ / ۱۷۵).

ورواه الجوهرى : وصار نهدا ، يقال تمعدد الغلام : إذا شبّ وغلظ ، والنّهد : عظيم الجسم من الخيل ، وإنما يوصف به الإنسان على وجه التشبيه ، والأجرد الذى لا شعر عليه.

وانتصاب «أيضا» فى المثال المذكور ليس على الحال من ضمير «قال» كما توهّمه جماعه من الناس فزعموا أنّ التقدير : وقال أيضا أى : راجعا إلى القول وهذا لا يحسن تقديره إلّا إذا كان هذا القول إنّما صدر من القائل بعد صدور القول السابق له حتى يصحّ أن يقال : إنّه قال راجعا إلى القول بعد ما فرغ منه ، وليس ذلك بشرط فى استعمال أيضا ، ألا ترى أنّك تقول : قلت اليوم كذا وقلت أمس أيضا كذا؟ وكذلك تقول : كتبت اليوم وكتبت أمس أيضا.

والذى يظهر لى أنّه مفعول مطلق حذف عامله ، أو حال حذف عاملها وصاحبها ، وذلك أنّك قلت : وقال فلان ، ثم استأنفت جمله فقلت أرجع إلى الإخبار رجوعا ولا أقتصر على ما قدّمت ، فيكون مفعولا مطلقا ، أو التقدير : أخبر أيضا أو أحكى أيضا ، فيكون حالا من ضمير المتكلّم ، فهذا هو الذى يستمرّ فى جميع المواضع ، وممّا يؤنسك بما ذكرته من أنّ العامل محذوف أنّك تقول : عنده مال وأيضا علم ، فلا يكون قبلها ما يصلح للعمل فيها ، فلا بدّ حينئذ من التقدير ، وعلى ذلك قال الشاطبىّ رضى الله عنه وقد ذكر أنّه لا يدغم الحرف إذا كان تاء متكلم أو تاء مخاطب أو منوّنا أو مشدّدا : [الطويل]

٥٤٧- (١)ككنت ترابا أنت تكره واسع

عليم وأيضا تمّ ميقات مثّلا

قال أبو شامه رحمه الله تعالى : «قوله : أيضا أى : أمثّل النوع الرابع ولا أقتصر على تمثيل الأنواع الثلاثه ، وهو مصدر آض إذا رجع» انتهى كلامه ، فأيضا على تقديره حال من ضمير أمثل الذى قدّره ، واعلم أنّ هذه الكلمه إنما تستعمل مع ذكر شيئين بينهما توافق ، ويمكن استغناء كل منهما عن الآخر ، فلا يجوز : جاء زيد أيضا ، إلّا أن يتقدّم ذكر شخص آخر أو تدل عليه قرينه ، ولا جاء زيد ومضى عمر أيضا لعدم التوافق ، ولا اختصم زيد وعمر أيضا لأنّ أحدهما لا يستغنى عن الآخر.

١- ٥٤٧- انظر شرح الشاطبيه (ص ٦٣).

الكلام فى (هلمّ جرّا)

وأمّا قوله : هلمّ جرّا ، فكلام مستعمل فى العرف كثيرا ، وذكره الجوهرى فى صحاحه ، فقال فى فصل الجيم باب الراء : «وتقول : كان ذلك عام كذا وهلمّ جرّا إلى اليوم» ، هذا جميع ما ذكره ، وذكر الصاغانى فى عبابه ما ذكره صاحب الصحاح ولم يزد عليه ، وذكر أبو بكر بن الأنبارى «هلمّ جرّا» فى كتاب الزاهر ، وبسط القول فيه وقال : «معناه : سيروا على هينتكم ، أى : تثبّتوا فى سيركم ، ولا تجهدوا أنفسكم» قال : «وهو مأخوذ من الجرّ وهو أن تترك الإبل والغنم ترعى فى السّير ، قال الراجز :

٥٤٨- (١)لطالما جررتكنّ جرّا

حتّى نوى الأعجف واستمرّا

فاليوم لا آلو الرّكاب شبرا

قلت : الأعجف : الهزيل ، ونوى : صار له نيّ بفتح النون وتشديد الياء وهو الشحم ، وأمّا النّيىء بكسر النون وبالهمز بعد الياء ساكنه فهو اللحم الذى لم ينضج ، واستمرّ كأنه استفعل من المرّه بكسر الميم ، وهو القوّه ، ومنه قوله : (ذُو مِرَّةٍ) [النجم : ۶] ، قال : وفى انتصاب «جرّا» ثلاثه أوجه :

الأول : أن يكون مصدرا وضع موضع الحال ، والتقدير : هلمّ جارّين ، متثبتين.

الثانى : أن يكون على المصدر لأنّ فى «هلمّ» معنى جرّوا ، فكأنه قيل : جرّوا جرّا ، وهذا على قياس قولك : جاء زيد مشيا ، فإنّ البصريين يقولون : تقديره : ماشيا ، والكوفيون يقولون : المعنى : مشى مشيا ، وقال بعض النحويين : «جرّا» نصب على التفسير انتهى كلام أبى بكر ملخصا.

وقال أبو حيان فى الارتشاف : «وهلمّ جرّا معناه : تعال على هينتك متثبتا ، وانتصاب جرّا على أنه مصدر فى موضع الحال ، أى : جارّين ، قاله البصريون ، وقال الكوفيون : مصدر لأنّ معنى هلمّ جرّوا ، وقيل : انتصب على التمييز ، وأوّل من قاله عابد بن يزيد ، قال : [الوافر]

٥٤٩- (٢)فإن جاوزت مقفره رمت بى

إلى أخرى كتلك هلمّ جرّا

وقال آخر من تغلب : [الرجز]

٥٥٠- (٣)المطعمين لدى الشّتا

ء سدائفا مل نيب غرّا

فی الجاهلیّه کان سؤ

دد وائل فهلمّ جرّا

ص: ۲۳۳

۱- ۵۴۸- الرجز بلا نسبه فی مجمع الأمثال (۲ / ۴۰۳) ، واللسان (جرر) ، وتاج العروس (جرر).

۲- ۵۴۹- البیت لعائذ بن یزید الیشکری فی مجمع الأمثال (۲ / ۴۰۳).

۳- ۵۵۰- الرجز للمؤرج التغلبی فی همع الهوامع (۲ / ۲۰۰) ، والدرر (۲ / ۲۳۲).

انتهى ، وبعد فعندى توقف فى كون هذا التركيب عربيا محضا ، والذى رابنى منه أمور :

الأول : أنّ إجماع النحويين واللغويين منعقد على أنّ لهلمّ معنيين :

الأول : تعال ، فتكون قاصره ، كقوله تعالى : (هَلُمَّ إِلَيْنا) [الأحزاب : ١٨] ، أى : تعالوا إلينا.

الثانى : أحضر ، فتكون متعديه ، كقوله تعالى : (هَلُمَّ شُهَداءَكُمُ) [الأنعام : ١٥٠] ، أى : أحضروهم ، ولا مساغ لأحد المعنيين هنا.

الثانى : أنّ إجماعهم منعقد على أنّ فيها لغتين : حجازيه وهى التزام استتار ضميرها فتكون اسم فعل ، وتميميه وهى أن يتصل بها ضمائر الرفع البارزه ، فيقال : هلمّا وهلمّى وهلمّوا ، فتكون فعلا ، ولا نعرف لها موضعا أجمعوا فيه على التزام كونها اسم فعل ، ولم يقل أحد : إنه سمع هلمّا جرّا ولا هلمّى جرّا ولا هلمّوا جرّا.

الثالث : أنّ تخالف الجملتين المتعاطفتين بالطلب والخبر ممتنع أو ضعيف ، وهو لازم هنا إذا قلت : كان ذلك عام كذا وكذا وهلمّ جرّا.

الرابع : أنّ أئمه اللغه المعتمد عليهم لم يتعرضوا لهذا التركيب حتى صاحب المحكم مع كثره استيعابه وتتبّعه ، وإنما ذكره صاحب الصحاح ، وقد قال أبو عمرو ابن الصلاح فى شرح مشكلات الوسيط : إنه لا يقبل ما تفرّد به ، وكان عله ذلك ما ذكره فى أوّل كتابه من أنّه ينقل عن العرب الذين سمع منهم ، فإنّ زمانه كان اللغه فيه قد فسدت ، وأمّا صاحب العباب فإنّه قلّد صاحب الصحاح فنسخ كلامه ، وأمّا ابن الأنبارى فليس كتابه موضوعا لتفسير الألفاظ المسموعه من العرب ، بل وضعه أن يتكلّم على ما يجرى فى محاورات الناس ، وقد يكون تفسيره له على تقدير أن يكون عربيا ، فإنّه لم يصرّح بأنّه عربى ، وكذلك لا أعلم أحدا من النحاه تكلم عليها غيره.

ولخّص أبو حيان فى (الارتشاف) أشياء من كلامه ، ووهم فيه ، فإنّه ذكر أن الكوفيين قالوا : إن (جرّا) مصدر ، والبصريين قالوا : إنه حال ، وهذا يقتضى أنّ الفريقين تكلّموا فى إعراب ذلك ، وليس كذلك ، وإنما قال أبو بكر : إنّ قياس إعرابه على قواعد البصريين أن يقال : إنه حال ، وعلى قواعد الكوفيين أن يقال : إنه مصدر ، هذا معنى كلامه ، وهذا هو الذى فهمه عنه أبو القاسم الزجاجى ، وردّ عليه فقال : البصريّون لا يوجبون فى نحو «ركضا» أن يكون مفعولا مطلقا ، بل يجيزون أن يكون التقدير : جاء زيد يركض ركضا ، فلذلك يجوز على قياس قولهم أن يكون التقدير :

هلمّ يجرّ جرّا ، انتهى. ثم أقول : قول أبى بكر : «معناه سيروا على هينتكم أى : اثبتوا فى سيركم فلا تجهدوا أنفسكم» معترض من وجهين :

الأول : أنّ فيه إثبات معنى لهلمّ لم يثبته لها أحد.

الثانى : أنّ هذا التفسير لا ينطبق على المراد بهذا التركيب ، إنما يراد به استمرار ما ذكر قبله من الحكم ، فلهذا قال صاحب الصحاح : «وهلمّ جرّا إلى الآن».

وقول أبى حيان : معناه : «تعال على هينتكم» عليه أيضا اعتراضان :

الأول : أنه تفسير لا ينطبق على المراد.

الثانى : فى إفراده «تعال» مع أنّه خطاب للجماعه ، وإنّما يقال : تعالوا ، كما قال الله تعالى : (تَعالَوْا إِلى كَلِمَهٍ سَواءٍ) [آل عمران : ۶۴] ، وكأنه توهّم أنّ «تعال» اسم فعل ، واسم الفعل لا تلحقه ضمائر الرفع البارزه ، وقد توهّم ذلك بعض النحويين فيها وفى «هات» ، والصواب أنّهما فعلان بدليل الآيه وقوله تعالى : (قُلْ هاتُوا بُرْهانَكُمْ) [الأنبياء : ۲۴] ، وقول الشاعر : [الطويل]

۵۵۱- (۱)إذا قلت هاتى نوّلينى تمايلت

[علىّ هضيم الكشح ريّا المخلخل]

وقوله : «لأنّ هلمّ فى معنى جرّوا» منقول من كلام ابن الأنبارى ، وهو خطأ منه انتقده عليه الزجاجى فى مختصره ، وقال : لم يقل أحد : إنّ هلمّ فى معنى جرّوا ، وفيه دليل على ما قدمته من أنّ الإعرابين المذكورين لم يقلهما البصريون والكوفيون ، وإنّما قالهما ابن الأنبارى قياسا على قولهم فى جاء زيد ركضا».

وتقدير البيت الأول : فإن تجاوزت أيضا مقفره أى : ليس بها أنيس رمت بى تلك الأرض المقفره إلى أرض أخرى مقفره كتلك الأرض المقفره ، وجواب الشرط إمّا «رمت بى» أو البيت بعده إن كانت «رمت» صفه لمقفره.

وأمّا البيتان الآخران فمعناهما الثناء على قوم بالكرم والسياده ، والعرب تمدح بالإطعام فى الشتاء لأنّه زمن يقلّ فيه الطعام ، ويكثر الأكل لاحتباس الحراره فى الباطن ، والسّدائف جمع سديفه ، وهى مفعول بمطعمين ، ومعناها شرائح سنام البعير المقطّع وغيره ممّا غلب عليه من السمن ، وقوله : مل نيب أصله من النيب ، والنّيب جمع ناب وهى الناقه ، سمّيت بذلك لأنّه يستدلّ على عمرها بنابها ، وحذف نون من لأنّه أراد التخفيف حين التقى المتقاربان ، وهما النون واللام ، وتعذّر الإدغام لأنّ اللّام

۱- ۵۵۱- الشاهد لامرئ القيس فى ديوانه (ص ۱۵).

ساكنه ونظيره قولهم فى بنى الحارث : بلحارث ، وهو شاذ ، والـذى فى البيت أشـذّ منه لأنّ شـرط هذا الحذف أن لا تكون اللام مـدغمه فيمـا بعـدها ، فلاـ يقال فى بنى النجار وبنى النّضـير : بنّجّار وبنّضـير ، وعلّل ابن جنى ذلك بكراهه توالى الإعلالين ، فإنّ اللام قـد أعلّت بإدغامها فيما بعدها ، أعلّت النون التى قبلها بالحذف توالى الإعلالان ، وقد يردّ بأنّ ذلك إنما يتجنّب فى الكلمه الواحـده ، ويجـاب بأنّ كلّا من المتضايفين والجارّ والمجرور كالكلمه الواحـده فأعطيا حكمها ، وقوله : غرّا حال من النّيب ، وهو جمع غرّاء كحمراء وحمر وسوداء وسود ، وفى «الجـاهليه» خبر كان إن قـدّرت ناقصه أو متعلق بها إن قـدّرت تامه بمعنى وجـد ، وقوله : فهلمّ جرّا متعلق المعنى بقوله فى الجاهليه ، أى : كان سؤدد وائل فى الجاهليه فما بعدها.

وإذ قد أتينا على حكايه كلام الناس وشـرحه وبيان ما ذكر فيه من نقد فلنذكر ما ظهر لنا فى توجيه هذا الكلام بتقدير كونه عربيا ، فنقول : هلمّ هذه هى القاصره التى بمعنى ائت وتعال ، إلّا أنّ فيها تجويزين :

الأول : أنّه ليس المراد بالإتيان هنا المجىء الحسّى ، بل الاستمرار على الشىء والمداومه عليه ، كما تقول : امش على هذا الأمر ، وسـر على هـذا المنوال ومنه قوله تعـالى : (وَانْطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ امْشُوا وَاصْبِرُوا عَلى آلِهَتِكُمْ) [ص : ۶] ، المراد بالانطلاـق ليس الـذهاب الحسـىّ بـل انطلاق الألسـنه بالكلام ، ولهـذا أعربوا أن تفسـيريه وهى إنما تأتى بعـد جمله فيها معنى القول دون حروفه كقوله تعـالى : (فَأَوْحَيْنـا إِلَيْهِ أَنِ اصْنَعِ الْفُلْكَ) [المؤمنون : ۲۷] ، والمراد بالمشـى ليس بالأقـدام ، بل الاسـتمرار والـدوام ، أى : دوموا على عباده أصنامكم واحبسوا أنفسكم على ذلك.

الثـانى : أنه ليس المراد الطلب حقيقه ، وإنمـا المراد الخبر ، وعبّر عنه بصـيغه الطلب كمـا فى قوله تعـالى : (وَلْنَحْمِلْ خَطايـاكُمْ) [العنكبوت : ۱۲] ، (فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمنُ مَدًّا) [مريم : ۷۵] ، و «جرّا» مصدر جرّه يجرّه إذا سـحبه ، ولكن ليس المراد الجرّ الحسّىّ ، بل المراد التعميم كما اسـتعمل السـحب بهـذا المعنى ، ألا ترى أنّه يقال : هذا الحكم منسـحب على كذا أى شامل له؟ فإذا قيل : كان ذلك عام كذا وهلمّ جرّا فكأنّه قيل : واسـتمرّ ذلك فى بقيه الأعوام استمرارا ، فهو مصدر ، واستمر مستمرا فهو حال مؤكده ، وذلك ماش فى جميع الصور ، وهـذا هو الـذى يفهمه الناس من هذا الكلام ، وبهذا التأويل ارتفع إشـكال العطف ، فإنّ (هلمّ) حينئذ خبر ، وإشكال التزام إفراد الضمير ، إذ فاعل هلمّ هذه مفرد أبدا ، كما تقول : واستمرّ ذلك أو واستمرّ ما ذكرته.

فإن قلت : قد اشتملت هذه التوجيهات التى وجّهت بها هذه المسأله على تقديرات كثيره وتأويلات متعقده ولم يعهد فى كلام النحويين مثل ذلك ، قلت : ذلك لأنّك لم تقف لهم على كلام على مسائل متعقده مشكله اجتمعت فى مكان واحد ، ولو وقفت لهم على ذلك لوجدت فى كلامهم مثل ذلك وأمثاله ، والله تعالى أعلم ، وصلّى الله على محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

بسم الله الرحمن الرحيم

إعراب قوله صلّى الله عليه وسلّم : كلمتان خفيفتان...

كلمتان خفيفتان على اللسان سبحان الله وبحمده ، سبحان الله العظيم لابن الهمام

قال الشيخ الإمام العلامه المحقّق كمال الدين محمد الشهير بابن الهمام الحنفى رحمه الله تعالى :

الحمد لله ، اللهمّ صلّ على سيّدنا محمّد عبدك ونبيك ورسولك محمد وآله وسلم ، وبعد :

فقد دخلت علىّ امرأه بورقه ذكرت أنّ رجلا دفعها إليها يسأل الجواب عمّا فيها ، فنظرت فإذا فيها سؤال عن إعراب صلّى الله عليه وآله وسلّم : «كلمتان خفيفتان على اللّسان ثقيلتان فى الميزان حبيبتان إلى الرحمن سبحان الله وبحمده سبحان الله العظيم» (١).

هل «كلمتان» مبتدأ «وسبحان الله» الخبر أو قلبه؟ وهل قول من يجيز «سبحان الله» للابتداء لتعرّفه صحيح أم لا؟ وهل قول من ردّه للزوم «سبحان الله» النصب صحيح أم لا؟ وهل الحديث ممّا تعدّد فيه الخبر أم لا؟

فكتب العبد الضعيف على قلّه البضاعه وطول التّرك وعجله الكتابه فى الوقت ما نصّه :

الوجه الظاهر أنّ «سبحان الله» إلى آخره الخبر ، لأنّه مؤخّر لفظا ، والأصل عدم مخالفه اللفظ محلّه إلّا لموجب يوجبه ، وهو من قبيل الخبر المفرد بلا تعدّد ، لأنّ كلّا من «سبحان الله» مع عامله المحذوف الأول والثانى مع معموله الثانى إنّما أريد لفظه ، والجمله الكثيره إذا أريد لفظها فهى من قبيل المفرد الجامد ، ولذا لا تتحمل ضميرا ولأنّه محطّ الفائده بنفسه بخلاف عكسه ، فإنّه إنما يكون محطّها باعتبار

١- أخرجه مسلم فى صحيحه رقم (٣١) ، وابن ماجه فى سننه رقم (٣٠٨٦).

وصفه ، ألا ترى أنّ فى عكسه يكون الخبر «كلمتان»؟ ومن البيّن أن ليس متعلق الفرض الإخبار من النبى صلّى الله عليه وسلّم عن سبحان الله إلخ ... بأنّهما كلمتان ، بل بملاحظه وصفه ، أعنى : خفيفتان ثقيلتان حبيبتان فكان اعتبار سبحان الله إلخ ... خبرا أولى ، فهو مثال : «هجّيرى أبى بكر لا إله إلّا الله» ، ونحوه ممّا أوردوه مثالا للإخبار بالجمله التى أريد لفظها.

وأمّا منع كونه خبرا أو مبتدأ بسبب لزوم نصب «سبحان الله» فإنّما يصدر ممّن لم يفهم معنى قولنا : إنما أريد بالجمله لفظها ، وعلامه إعراب الخبر فى مثله وهو الرفع فى محله ، فالحاصل أنّ كلّا من حيث العربيه يجوز ، وأما من حيث الأولويّه بالنظر إلى المعنى فكلمتان مبتدأ مسوّغ بالأوصاف المختصه ، ولفظ «سبحان الله» وما بعده خبره ، وأمّا جعل «سبحان الله» معرفه فإن أراد به حال كونه مرادا به معناه فصحيح ، وتعريفه بالإضافه ، وهو ما كان المتكلم ذاكرا مسبّحا ، وإن أراد به حال كونه أريد به مجرّد لفظه على معنى أنّ الكلمتين الموصوفتين بتعلق حبّ الله تعالى بهما هاتان اللّفظتان اللّتان هما سبحان الله صادرتين من مريد معناهما وهو تنزيه الله تعالى فلا ، فإنّ أنواع المعارف محصوره وليس هو منها ، إذ لم يرد على هذا التقدير معنى الإضافه ولا خصوص النسبه التى باعتبارها يحصل التعريف ، فإن ادّعى أنه من قبيل العلم بناء على أنّ كل لفظ وضع ليدل على نفسه كما وضع ليدل على غيره كما ذكر ابن الحاجب فليعلم أنّه على تقدير صحه هذه الدعوى لم يعط لهذا الوضع حكم الوضع للدّلاله على غيره ، ولذا لم يقل أحد بأنّ كل لفظ مشترك وهو لازم من جعل كل لفظ وضع ليدل على نفسه كما وضع ليدل على غيره ، فعلم أنّ إعطاء اسم المعرفه والنكره والمشترك وسائر الألقاب الاصطلاحيه باعتبار الوضع للدلاله على غيره ، والله سبحانه وتعالى أعلم.

ثم دفعت الورقه للمرأه ، ثم بعد أن مضى على هذا نحو من خمسه أشهر سمعت أنّ بعض الإخوان ذهب بجوابى هذا مقترنا بثلاثه أجوبه لأهل العصر مخالفه لجوابى ، وجواب رابع للذاهب إلى بعض ملوك الدنيا لما كان من أهل العلم والفهم فى الاصطلاحات ليوقف على خطأ المخطئ وإصابه المصيب ، وحاصل ذلك اتفاقهم على أنّ الوجه الذى رجّحته جعلوه متعينا بناء على أنّ محط الفائده يتعيّن أن يكون «سبحان الله وبحمده» إلى آخره ، ومنهم من ذكر أوجها لإبطال قلبه :

منها : أنّ «سبحان الله» لزم الإضافه إلى مفرد ، فجرى مجرى الظروف ، والظرف لا يقع إلّا خبرا ، ولأنّه ملزوم النصب ، ولأنّه مركب من معطوف ومعطوف عليه ، وهذه

الأوجه الثلاثه يستقلّ بدفعها على ما فى بعضها من التحكم ما ذكرناه من أنّ الكلام الواقع خبرا إنّما أريد به لفظه ، ومن أمثلتهم من ابتدائيه المتعاطفين إذا أريد به مجرد اللفظ : «لا حول ولا قوّه إلّا بالله كنز من كنوز الجنّه».

ومنها : أنّ «سبحان الله وبحمده سبحان الله العظيم» كلمه ، إذ المراد بالكلمه فى الحديث اللغويّه ، فلو جعل مبتدأ لزم الإخبار عمّا هو كلمه بأنّه كلمتان ، ولا يخفى على سامع أنّ المراد اعتبار «سبحان الله وبحمده» كلمه و «سبحان الله العظيم» كلمه ، فالمجموع كما يصحّ أن يعبّر عنه بكلمه كذلك يصحّ أن يعبّر عن كل جمله منه بكلمه ، غير أنّ لمّا كان كلّ من الجملتين ، أعنى «سبحان الله وبحمده وسبحان الله العظيم» - ممّا يستقلّ ذكرا تاما ويفرد بالقصد إليه وبقوله اعتبر كلمه وعبّر عنهما بكلمتين ، على أنّ ما ذكره لازم على تقدير جعل «سبحان الله» الخبر كما هو لازم على تقدير جعله مبتدأ ، لأنّه كما لا يصحّ أن يخبر عمّا هو كلمه بأنّه كلمتان بما هو كلمه ، فإنّ الحاصل على تقدير كون «كلمتان» المبتدأ أنّ الكلمتين اللّتين هما كذا وكذا هما الكلمه التى هى «سبحان الله وبحمده سبحان الله العظيم».

وبجوابنا اندفع عن الشقين لا بما قيل فى جوابه : إن سبحان الله إلخ .. تضمن عطفا فيقوم مقام المتعدد ويخبر عنه بكلمتين ، وهذا إن أريد به الكائن فى «وبحمده» فهو على تقدير كونه خبرا محضا ، وإلّا فإن جعل «سبحان الله» نقل إلى الإنشاء - وإن كان إخبارا - صيغه كصيغ العقود كبعت ، وبحمده مع متعلقه خبرا لم يكن عطفا عليه لأنه إنشاء ، وعلى تقدير حذف العاطف ، أى : وسبحان الله وهو قليل ومختلف فيه ، وعلى تقدير صحتهما لا يندفع السؤال ، فإن السائل قال : المراد بالكلمه اللغويه ، فالمجموع من «سبحان الله» إلى آخر الكل كلمه ، ومعلوم أن وجود العطف فى أثناء الكلام الكثير لا يمنع من إطلاق لفظ كلمه عليه ترى قولنا : له كلمه شاعر ، يعنون القصيده ، لا يصح إلّا أن تكون قصيده لم يقع فى مجموعها عطف ، أنّى يكون هذا؟ وحينئذ فالمجموع من المتعاطفين كلمه ، فلا يخبر عنه بأنه كلمتان ، ويعود السؤال فلا يفيد إلّا أن يعود إلى جواب الفقير إن شاء الله تعالى.

ومنها : أنّ جعل المبتدأ «سبحان الله» إلخ .. يفوّت نكته ، وهى إراده حصر الخبر فى المبتدأ ، وأنت لا يخفى عنك أنّ الحصر إمّا أن يكون بالأداه أو بتقديم الخبر أو المعمول ، والتقديم إنّما هو فى جعل «سبحان الله وبحمده» المبتدأ والكلمتان الخبر ، فيصير من قبيل : «تميمىّ أنا» لا فى جعل «كلمتان» المبتدأ

و «سبحان الله» الخبر ، وهو مراده إذ لا تقديم فيه ، وإذا لم يكن تقديم فإنما يجىء الحصر فى المعرّف بلام الجنس للاستغراق لزوما عقليا ، كقولنا : العالم زيد ، إذا جعلنا العالم مبتدأ ، واليمين على المدعى عليه ، فيفيد أن لا يمين على غيره بسبب جعل الكلّ عليه ، لأنّه ليس وراء الكلّ شىء ، وكأنه ذهب عليه أنّ المذكور فى الحديث الكلمتان الخفيفتان الحبيبتان سبحان الله إلخ ، وليس مثله بعجيب على الإنسان كما ذهب على الذاهب بجوابى ليرى غلطه أنى جعلت كون الفائده فى جعل «سبحان الله» مبتدأ باعتبار وصف الخبر لا نفسه وجها لردّ ابتدائيه سبحان الله إلخ .. ، فأورد عليه لزوم عدم صحه «زيد رجل صالح» وأنا لست من هذا ، وإنّما جعلته كما هو صريح فى كتابتى وجه مرجوحيته وأولويه كونه خبرا فليرجع إلى نظر الكتابه ، غير أنّ النفس إذا ملئت بقصد الرد يقع لها نحو هذا السهو فى الحسّ ، وإذا كان المذكور فى الحديث «كلمتان» بلا تعريف جنس استغراقى لم يكن حصر ، بل المراد الإخبار بسبحان الله وبحمده .. إلخ عن الكلمتين الموصوفتين كما ارتضاه الكاتبون وجعله العبد الضعيف أولى الوجهين ، أو عن سبحان الله وبحمده بأنهما حبيبتان إلى الرحمن ثقيلتان فى الميزان ، والمعنى أنّ اللفظ الذى عهدتموه وتقولونه وهو سبحان الله وبحمده سبحان الله العظيم له من المقدار عند الله أنّهما كلمتان ثقيلتان فى الميزان حبيبتان إلى الرحمن ، ولا يخفى أنّه لا يراد مطلق ثقل ما ومحبّه ما ، لأن ذلك معلوم للمؤمنين غير مجهول لهم فى كلّ ذكر لله هذا وغيره أنه كذلك ، فلو أريد ذلك لم تكن الجمله الخبريه كلها مجدّده فائده عند السامعين ، سواء جعلت «سبحان الله» مبتدأ أو خبرا ، بل هى حينئذ بمنزله «النار حارّه» ونحوه ، ومثله يجب صون كلام بعض البلغاء عنه ، فكيف بالنبىّ صلّى الله عليه وسلّم؟ سواء جعلت تجدّد الفائده شرطا لكون الجمله كلاما أو لم تجعل ، فإن الذى لا يشرطه لا يقول : إنه قد حصل فائده تامه ، إلّا أنّه لا يشرطها فى مسمى الكلام اصطلاحا ، وحينئذ وجب كون المراد زياده ثقل وزياده محبه ممّا لا يلزم كلّ مؤمن يعلم أنّ للذكر ثوابا ، وإذا ظهر أنّ كلّا من «ثقيلتان» وحبيبتان وسبحان الله وبحمده ، يصلح محطّ فائده يكون بها خبرا ، ويزداد جعل «سبحان الله» مبتدأ قدّم خبره بنكته بلاغيه لأجلها قدّم الخبر ، وهى التشويق إلى المبتدأ ، وكلّما طال الخبر حسن هذا النوع ، لأنّه كلّما طال بذكر الأوصاف ازداد الشوق إلى المحدّث عنه بها ، كما هو فى الحديث الكريم حيث قال : «كلمتان خفيفتان على اللّسان ثقيلتان فى الميزان حبيبتان إلى الرحمن» فإنّ النفس كثر تشوّقها بذلك إلى سماع المحدّث عنه بها ، فلم يجئ «سبحان الله وبحمده سبحان الله العظيم» إلّا والنفس فى غايه الشوق إلى سماعه ، فهو مثل قوله : [البسيط]

٥٥٢- (١)ثلاثه تشرق الدّنيا ببهجتها

شمس الضّحى وأبو إسحاق والقمر

وهذا ما ذكره السّلف الذين أعربوا «سبحان الله» مبتدأ ، ولم يرتضه من وجّه سمعه من أهل عصرنا بمثل ما أسمعتك ، وأستغفر الله من شغلى سمعك بمثله ، ولو لا ما فيه من كون محطّ الفائده فيه يكون باعتبار وصف الخبر كما أسلفته فى الجواب لكان أولى من جعل «كلمتان» مبتدأ ، وعسى أن يكون رجوعى عنه أولى ، لأنّ مراعاه مثل هذه النكته البلاغيه هو الظاهر من تقديم الخبر حينئذ ، فلا يعدل عنه بعد ظهور بطلان انحصار محطّ الفائده فى «سبحان الله» ، وبهذا تمّ ما يتعلّق بالحديث ، بقى أنّه وقع لى نفى كون «سبحان الله» إذا أريد لفظه معرفه ، لأنّ المعارف أنواعها محصوره ، وليس هو منها كما هو مسطور فى أصل جوابى ، فارجع إليه.

ثم قلت : فإن ادّعى أنّه يكون من قبيل العلم بناء على أنّ كل لفظ وضع ليدل على نفسه كما وضع ليدل على غيره ، فليعلم أنّه على تقدير صحّه هذه الدعوى لم يعط لهذا الوضع حكم الوضع لغيره ، ولذا صرّح بأنّه لا يصير كل لفظ مشتركا وهو لازم من وضع كل لفظ ليدل على نفسه ووضع ليدل على غيره ، فاعترض ذلك الأخ بأنّه من قبيل العلم ، قال الرضى : «وهو عندهم من قبيل المنقول لأنّه نقل من مدلول هو معنى إلى مدلول هو اللفظ» ، ولا يخفى عليك أنّ حاصل هذا الاعتراض لم يزد على نسبه ما ذكرت أنّه ممّا يقال ، ولم أرضه إلى بعض النحاه أنّه قال ، وخفى عليه أنّى أنقله عن خلق ، غير أنّ لى فيه بحثا مكتتبا من نحو عشرين سنه مع القائلين به فبناء عليه ذكرت ما ذكرت.

وحاصل ذكر البحث كتبته عند نقل المحققين قول ابن الحاجب فى (المنتهى) : «أكثر ما يطلق اللفظ على مدلول مغاير ، وقد يطلق والمراد اللفظ ، نحو : زيد مبتدأ وزى دلأنهم لو وضعوا له أدّى إلى التسلسل ، ولو سلم فنفسه أولى ، يعنى لو سلم أن لا يلزم لو وضعوا له ، فإذا أمكن أن يطلق ويراد به نفسه كان أولى» انتهى.

وذكر هنا أنّه موضوع فخلق لى فيه هذا ، وهو أنّ الحاجه هنا ليست إلّا إلى مجرد التعبير عن اللفظ وقد حصل بنفسه ، فإذا أمكن بطريق المجاز كان أولى ، لأنّه بطريق الوضع يثبت به معنى الاشتراك ، والمجاز خير منه ، ويتأنس هذا بأنّا إذا قلنا : زيد كذا وكذا فقيل ذلك الخبر يتبادر إراده معنى غير لفظ إلى أن يذكر المسند فيرى غير صالح إلّا للفظ فيحكم به حينئذ للقرينه الملازمه للمسند ، فتبادر معنى

١- ٥٥٢- الشاهد لمحمد بن وهيب فى الأغانى (١٩ / ٧٩) ، وبلا نسبه فى تاج العروس (شرق).

على التعيين من مجرد الإطلاق ظاهر فى عدم تعدد الوضع للمعانى المتعدده لأنّه لازم ذلك بحسب الأصل ، والغالب التردّد والتوقّف ، وقد أمكن جعله مجازا علاقته الاشتراك فى الصوره ، فيكون كإطلاق لفظ الفرس على المثال المنقوش فى حائط.

فبناء على بحثى هذا معهم قلت فى أصل جوابى : فليعلم أنّه على تقدير صحه هذه الدعوى يعنى لو تنزلنا عن هذا وقلنا : إنه وضع لنفسه لا يوصف باعتبار هذا الوضع بكونه معرفه لا نكره ، بل الألقاب الاصطلاحيه إنما يوصف بها اللفظ باعتبار الوضع للمعنى المغاير لأنّ ذلك الوضع هو القصدى ، وأما هذا الوضع فقد صرّح من قال به من المحققين بأنّه ليس بوضع قصدىّ ، ولذا صرح بأنّه لا يكون اللفظ به مشتركا ، فلمّا تعدّد الوضع للمعانى المحتمله ولم يكن مشتركا علم أنّه لم يعتبر فى إطلاق الألقاب الاصطلاحيه إلا الوضع القصدى ، ثم هذا لا ينفى تعيّن المعنى والعلم به لأنّ المنفىّ الاصطلاحىّ وهو لا يقتضى عدم تعيّن المعنى ، أرأيت لو لم يسمّ كل نوع باسم خاص أصلا كما كان عند العرب قبل حدوث الاصطلاح أما كان يصح مبتدأ؟ وكذا جعلنا «سبحان الله» مراد مجرد لفظه مبتدأ مع نفى الحكم بأنه معرفه ولا نكره كما ذكرنا ، لأن صحه الابتدائيه والحديث محدث عنه إنّما يقتضى تعيّن معناه كليا كان ذلك المفهوم أو جزئيا لا تسميته ، وكم نكره يتعين معناها فى الاستعمال فتصير كمعنى المعرفه لا يتفاوتان إلا فى أصل الوضع ، والله سبحانه وتعالى أعلم.

بحث فى النفى والإثبات عند تعارضهما

وقع سؤال فى مجلس السلطان الملك الأشرف برسباى فى مجلس قراءه البخارى فى شعبان سنه ثمان وثلاثين وثمانمائه ، سئل عنه الإمام العلّامه كمال الدين بن الهمام ، وصوره السؤال من قواعد الساده الحنفيه على رأى المحققين منهم أنّ النفى والإثبات إذا تعارضا وكان المنفى ممّا يعلم بدليله ، وهو أن يكون صريحا فى ردّ دعوى المثبت فإنّه يقضى على المثبت كالحكم فى دعوى امرأه على زوجها أنّه طلّقها ثلاثا ، وقالت : حصلت الفرقه بينى وبينه ، وقال الزوج استثنيت استثناء متصلا بلفظ الطلاق ، فأتت المرأه بشاهدين فشهدا على الزوج أنّه طلّقها ثلاثا ، قالوا : ما سمعناه استثنى ، قالوا : شهادتهم لا تعارض دعوى الزوج الاستثناء لأنه يجوز أن تقول : قال زيد كلاما ولم أسمعه ، فلا يكون صريحا فى ردّ دعوى الزوج الاستثناء ، ولو قال الشهود : طلقها وما استثنى فشهادتهم صريحه فى ردّ دعوى الزوج ، أشكل على هذا الأصل نفيهم الجهر بالبسمله استدلالا بحديث أنس رضى الله عنه فى

روایه أنّه صلّی خلف رسول الله صلّی الله علیه وسلّم قال : فلم أسمعه یقرأ ببسم الله الرحمن الرحیم (۱) ، فأجاب الشیخ کمال الدین بما نصّه :

أمّا قوله : «إنّ المنفی إذا کان ممّا یعرف بدلیله یقدّم علی الإثبات «فغیر صحیح ، بل الثابت عندهم أنه یعارضه حتی إن لم یوجد مرجّح من خارج تساقطا ، وأمّا قوله فی تفسیر هذا المنفی : إنه الذی یکون صریحا فی ردّ دعوی المثبت تمییزا له عن قسیمه من النفی الآخر» فمخالف لتفسیرهم له ، وکلمتهم فی تفسیره إنما هی دائره علی أنّ المراد به کون النفی ممّا یصح بناؤه علی استصحاب عدم متقرّر الثبوت معلوم ، بل أن یکون ثابتا البتّه بدلیل دلّ علی طروئه وأفادوا أن لیس المراد بالنافی ما فیه صوره النفی بل ما کان مبقیا للأصل یعنون الحاله المقرره المعلوم ثبوتها وأنّ المثبت هو الذی یثبت الأمر العارض علی تلک الحاله وإن لم یکن فی أحد الدلیلین صوره نفی أصلا ، وعلی هذا حکموا بأنّ روایه إعتاق بریره وزوجها عبد نافیه لأنّها مبقیه للحاله المعلوم ثبوتها ، وروایه عتقها وهو حرّ مثبته لإفادتها وقوع العارض علی ذلک الأصل ، فقدّموا هذه تقدیما للإثبات ، وإنما حکموا بأنّ روایه تزوّجه علیه السّلام میمونه وهو حلال مثبته ، وروایه تزوجه وهو محرم نافیه ، للاتفاق علی أن لیس المراد بالحلّ الذی تزوجها فیه علی تلک الروایه الحل الأصلی ، بل الحل الطارئ علی الإحرام ، بمعنی أنّه تزوّجها بعد ما حلّ من إحرامه ، فکان إحرامه علیه الصلاه والسّلام أصلا بالنسبه إلیه للعلم بوقوعه وتقرّره ، فکان المفید له مفیدا للأصل فهو ناف ، والمفید للحل مفید للعارض فکان مثبتا ، فحکموا بمعارضته للنفی ثم رجحوها بالراوی وهو ابن عباس علی یزید بن الأصمّ ، وما ذکره السائل لیس موافقهم فیما ذکروه ، بل لا یبعد أنّه لا معنی فی هذا المقام ، وأمّا ما ذکره من فرع الشهاده فی الطلاق فظاهره أنّهم أوردوه تفریعا علی الأصل المذکور ، وهو تقدیم النفی علی ما زعم حیث قدم قول الشهود : «لم یستثن» علی قول الزوج : استثنیت ، ولیس کذلک ، بل إنما أوردوه شاهدا علی معارضه هذا النفی للإثبات ، وکلام فخر الإسلام البزدوی صریح فیه ، وقبول الشهاده ووقوع الحرمه بالشهاده بهذا النفی بناء علی أنّه ممّا یعارض الإثبات لأنّه لو لم یکن یعارضه لم تقبل الشهاده به أصلا ، کما هو المشهور علی الألسنه من أنّ الشهاده علی النفی باطله ، فلمّا کان بحیث یعارضه ویساویه تفرع قبول الشهاده علیه إذ لا خفاء فی أنّ کلّ ما قامت به البیّنه وهو ممّا تصحّ به

۱- انظر صحیح مسلم (۱ / ۲۹۹).

الشهاده يقدّم على دعوى المشهود عليه الضد أو النقيض ، فظهر أنّ تقديم النفى هنا فرع المعارضه لمرجع الشهاده لا للنفى ، وكلام الناس غير خفى فى هذا.

وأمّا قوله : أشكل على هذا الأصل نفيهم الجهر بالبسمله فإن أراد بالأصل ما مهّده من أنّ ذلك النوع من النفى مقدّم على الإثبات فلا إشكال ، لأنّه قد قدّم النفى على ذلك التقدير عند معارضه الإثبات ، وإنما الكلام فى تحقيق المعارضه ، ولا شك أنّ رجلا لو واظب الصلاه خلف رجل فى الجهريّه سنه كامله ، وهو مع ذلك حريص على استعلام أحواله فى الصلاه ، ثم يقول بعد عدم شكه فى سماعه جهره فيما جهر به فى القراءه : لم أسمعه قرأ كذا ، مع فرض أنّ ذلك الذى ذكر أنه لم يسمعه ليس ممّا يقرأ أحيانا ويترك غالبا بل مما هو مواظب عليه فى كل جهريّه بادر إلى كل عاقل سمعه أنّ ذلك المصلى لم يجهر بذلك ، وكان أقل الأمر أنّه كقوله : لم يجهر بكذا ، وكل احتمال يروّجه الوهم مع هذه الحاله المفروضه من الراوى مما يثبته العلم العادى فكيف يقرب مع العقل مع مواظبه أنس رضى الله عنه عشر سنين على الوجه المذكور مع مواظبه النبى صلّى الله عليه وسلّم على الجهر بالبسمله كونه لم يتفق مره من ألف مره أن يسمعه؟ هذا محال عاده ، فكان قوله : لم أسمع كقوله : لم يجهر فعارض روايه الجهر.

وإن أراد أنه يرد على شقى مسأله الشهاده فى الطلاق وهى ما إذا قال الشهود : لم نسمعه استثنى وقال هو : استثنيت حيث قدم دعوى الإثبات على قولهم ، غير أنّ فى عباره المورد قصورا عن إفاده مرامه ، فليس بشىء ، فإنّ قبول قولهم لعدم المعارضه بين قوله : استثنيت وقولهم : لم نسمع لجواز الاستثناء مع عدم سماعه بأن يستثنى خفيا بحيث يسمع نفسه ومن توجه لاستعلام حاله ، فإذا كانا مما يجتمعان أعنى الاستثناء وعدم السماع لم تكن شهادتهما تعارض دعواه ، وأين هذا من قول القائل : جهر مع قول المصغى إليه فى عمره : لم أسمع ، قد بيّنّا ثبوت المعارضه فيه بما لم يبق بعده إلّا الشغب المحرم.

وإنما كان الإشكال يرد على مسأله الشهاده لو كان الزوج قد قال : جهرت بالاستثناء فقال المتوجهون إليه للشهاده لم نسمعه ، وحكمها على هذا التقدير غير مذكور ، ولنا أن نقول على هذا التقدير : تقدم الشهاده ويحكم بالفرقه.

وإذ قد ظهر أنّ ما وقع فى هذا السؤال من تمهيد الأصل وإيراد التفريغ عليه ثم إيراد الإشكال كله خطأ مع نسبتى ذلك إلى الكتابه لا إلى المورد ، فإنى لم أعلم أنّ الكتابه كتابته ، ولا حول ولا قوه إلا بالله العلى العظيم.

فوائد نحويّه من معجم الأدباء لياقوت الحموى

فى معجم الأدباء لياقوت الحموى : قال أبو سعيد الضرير : سألنى أبو دلف عن بيت امرئ القيس : [الطويل]

۵۵۳- (۱)كبكر المقاناه البياض بصفره

[غذاها نمير الماء غير المحلّل]

قال : أخبرنى عن البكر ، المقاناه أم غيرها؟ قلت : هى هى ، قال : أفيضاف الشىء إلى صفته؟ قلت : نعم ، قال : فأين؟ قلت : قال الله تعالى : (وَلَدارُ الْآخِرَهِ) [يوسف : ۱۰۹ ، النحل : ۳۰] ، فأضاف الدار إلى الآخره ، وهى هى بعينها ، والدليل على ذلك أنّه قال فى سوره أخرى : (تِلْكَ الدَّارُ الْآخِرَهُ) [القصص : ۸۳] ، قال : أريد أشهر من هذا ، فأنشدته لجرير : [الكامل]

۵۵۴- (۲)يا ضبّ إنّ هوى القيون أضلّكم

كضلال شيعه أعور الدّجّال

وفيه قال (۳) : قرأت بخطّ عبد السّلام البصرىّ فى كتاب محمد بن أبى الأزهر ، قال : حدثنى وهب بن إبراهيم خال عبيد الله بن سليمان بن وهب ، قال : كنّا يوما بنيسابور فى مجلس أبى سعيد أحمد بن خالد الضرير ، وكان أبو سعيد عالما باللغه إذ هجم علينا مجنون من أهل قمّ ، فسقط على جماعه من أهل المجلس ، فاضطرب الناس لسقطته ووثب أبو سعيد لا يشكّ أنّ آفه قد لحقتنا من سقوط جدار أو شرود بهيمه فلمّا رآه المجنون على تلك الحال قال : الحمد لله رب العالمين ، على رسلك يا شيخ لا ترع ، آذانى هؤلاء الصبيان ، وأخرجونى عن طبعى إلى ما لا أستحسنه من غيرى ، فقال أبو سعيد : امنعوا عنه عافاكم الله ، فوثبنا فشرّدنا من كان ورجعنا ، فسكت ساعه لا يتكلم إلى أن عدنا إلى ما كنّا فيه من المذاكره ، وابتدأ بعضنا يقرأ قصيده من شعر نهشل بن جرير التميمى حتى بلغ قوله : [الطويل]

۵۵۵- غلامان خاضا الموت من كلّ جانب

فآبا ولم تعقد وراءهما يد

متى يلقيا قرنا فلا بدّ أنّه

سيلقاه مكروه من الموت أسود

فما استتمّ هذا البيت حتى قال : قف يا أيها القارئ ، تتجاوز المعنى ولا تسأل عنه؟ ما معنى قوله : ولم تعقد وراءهما يد؟ فأمسك من حضر عن القول ، فقال : قل يا شيخ ، فإنّك المنظور إليه والمقتدى به ، فقال أبو سعيد : يقول إنهما رميا بأنفسهما فى الحرب أقصى مراميها ورجعا موفورين لم يؤسرا فتعقد أيديهما كتفا ، فقال :

۱- ۵۵۳- الشاهد لامرئ القیس فی دیوانه (ص ۱۶) ، وشرح المفصّل (۶ / ۹۱) ، ولسان العرب (نمر) و (حلل) و (قنا) ، وتاج العروس (حلل) و (قنی).

۲- ۵۵۴- الشاهد فی دیوانه (ص ۹۶۲).

۳- انظر معجم الأدباء (۳ / ۱۸).

يا شيخ أترضى لنفسك بهذا الجواب؟ فأنكرنا ذلك على المجنون ، فنظر بعضنا إلى بعض ، فقال له أبو سعيد : هذا الذى عندنا ، فما عندك؟ فقال : المعنى يا شيخ : آبا ولم تعقد يد بمثل فعلها بعدهما ، لأنهما فعلا ما لم يفعله أحد ، كما قال الشاعر : [السريع]

۵۵۶- فتى إذا عدّت تميم معا

ساداتها عدّوه بالخنصر

ألبسه الله ثياب النّدى

فلم تطل عنه ولم تقصر

أى : خلقت له ، وقريب من الأول قوله : [السريع]

۵۵۷- قومى بنو مذحج من خير الأمم

لا يصعدون قدما على قدم

يعنى أنّهم يتقدّمون الناس ولا يطؤون على عقب أحد ، وهذان فعلا ما لم يفعله أحد ، فلقد رأيت أبا سعيد وقد احمرّ وجهه واستحيى من أصحابه ، ثم غطّى المجنون رأسه وخرج وهو يقول : يتصدّرون فيغرّون الناس من أنفسهم ، فقال أبو سعيد بعد خروجه : اطلبوه ، فإنّى أظنّه إبليس ، فطلبناه فلم نظفر به. وفيه أيضا :

قال (۱) : وحدّث محمد بن إسحاق النّديم ، قال : لمّا أراد المتوكّل أن يتخذ المؤدّبين لولده جعل ذلك إلى إيتاخ كاتبه أن يتولى ذلك ، فبعث إلى الطّوال والأحمر وابن قادم وأبى عصيده وغيرهم من أدباء ذلك العصر ، فأحضرهم مجلسه ، وجاء أبو عصيده فقعد فى آخر الناس ، فقال له من قرب منه : لو ارتفعت فقال : بل أجلس حيث انتهى بى المجلس ، فلمّا اجتمعوا قال لهم الكاتب : لو تذاكرتم وقفنا على موضعكم من العلم واخترنا فألقوا بينهم بيت ابن عنقاء الفزارىّ : [الوافر]

۵۵۸- (۲)ذرينى إنّما خطئى وصوبى

علىّ وإنّ ما أنفقت مال

فقالوا : ارتفع مال بإنّما إذ كانت بمعنى الذى ، ثم سكتوا فقال لهم أبو عصيده من آخر الناس : هذا الإعراب فما المعنى؟ فأحجم النّاس عن القول ، فقيل : فما المعنى قال : أراد ما لومك إيّاى وإنّ ما أنفقت مال ولم أنفق عرضا؟ فالمال لا ألام على إنفاقه ، فجاءه خادم صدر المجلس فأخذ بيده حتى تخطّى به إلى أعلاه ، وقال له : ليس هذا موضعك ، فقال : لأن أكون فى مجلس أرفع منه إلا أعلاه أحبّ إلىّ من أن أكون فى مجلس أحطّ عنه ، فاختبر هو وابن قادم. وفيه أيضا (۳) :

۱- انظر معجم الأدباء (۱ / ۴۶۶) ، ومجلس العلماء (ص ۶۱) ، والدرر (۲ / ۶۹).

۲- ۵۵۸- الشاهد لأوس بن غلفاء فی إنباه الرواه (۱ / ۱۲۰) ، وخزانه الأدب (۸ / ۳۱۳) ، والدرر (۵ / ۵۶) ، والشعر والشعراء (۲ / ۶۴۰) ، ولسان العرب (صوب) ، والمقاصد النحویه (۴ / ۲۴۹) ، ونوادر أبی زید (ص ۴۶) ، وبلا نسبه فی جمهره اللغه (ص ۳۵۱).

۳- انظر معجم الأدباء (۲ / ۹۸).

حدّث ابن عساكر فى تاريخه بإسناد رفعه إلى إبراهيم بن أبى محمد اليزيدى عن أبيه ، قال : كنت مع أبى عمرو بن العلاء فى مجلس إبراهيم بن عبد الله بن حسن ابن حسن بن علىّ بن أبى طالب ، فسأل عن رجل من أصحابه فقده ، فقال لبعض من حضره ، اذهب فسل عنه ، فرجع فقال : تركته يريد أن يموت ، فضحك بعض القوم وقال : فى الدنيا إنسان يريد أن يموت؟ فقال إبراهيم : لقد ضحكتم منها غريبه ، إنّ «يريد» هاهنا فى معنى «يكاد» ، قال الله تعالى : (جِداراً يُرِيدُ أَنْ يَنْقَضَ) [الكهف : ٧٧] أى : يكاد ، قال : فقال أبو عمرو بن العلاء : لا نزال بخير ما دام فينا مثلك.

وفيه (١) : قال ثعلب : الذى لا ينسب إليه لأنّه لا يتم إلّا بصله ، والعرب لا تنسب إلا إلى اسم تامّ ، والذى وما بعده حكايه ، والحكايه لا ينسب إليها لئلّا تتغيّر ، قال : وسئل ابن قادم عنها وأنا غائب بفارس ، فقال : اللّذوىّ ، فلمّا قدمت سئلت عنها فقلت : لا ينسب إليه ، وأتيت بهذه العله فبلغته ، فلمّا اجتمعنا تجاذبنا ثم رجع إلى قولى.

وفيه (٢) : قال ثعلب : كنت أصير إلى الرّياشى لأسمع منه ، فقال لى يوما وقد قرئ عليه : [الرجز]

٥٥٩- (٣)ما تنقم الحرب العوان منّى

بازل عامين حديث سنّى

لمثل هذا ولدتنى أمّى

كيف تقول : بازل أو بازل؟ فقلت : أتقول لى هذا فى العربيه؟ إنّما أقصدك لغير هذا ، يروى بازل وبازل وبازل ، الرفع على الاستئناف والخفض على الإتباع والنصب على الحال ، فاستحيى وأمسك.

وفيه (٤) : قال ثعلب : بعث إلىّ عبيد الله ابن أخت أبى الوزير رقعه فيها خطّ المبرد : «ضربته بلا سيف» قال : أيجوز هذا؟ فوجّهت إليه لا والله ما سمعت بهذا ، هذا خطأ البتّه لأنّ لا التبرئه لا يقع عليها خافض ولا غيره ، لأنّها أداه وما تقع أداه على أداه.

١- انظر معجم الأدباء (٥ / ١١٠).

٢- انظر معجم الأدباء (٥ / ١١٠).

٣- ٥٥٩- الرجز لأبى جهل فى مجمع الأمثال (ص ٤٤) ، وأمالى ابن الشجرى (١ / ٢٧٦) ، واللسان (عون) ، ولعلى بن أبى طالب فى اللسان (نقم) ، وبلا نسبه فى الكامل (٣ / ٨٥) ، والمقتضب (١ / ٢١٨).

٤- انظر معجم الأدباء (٥ / ١١٤).

وفيه : قال العجوزىّ صرت إلى المبرد مع القاسم والحسن ابنى عبيد الله بن سليمان بن وهب فقال لى القاسم : سله عن شىء من الشعر ، فقلت : ما تقول أعزّك الله فى قول أوس : [الطويل]

٥٦٠- (١)وغيّرها عن وصلها الشّيب إنّه

شفيع إلى بعض الخدود مدرّب

فقال بعد ما تمكّث وتمهّل وتمطّق : يريد أنّ النساء أنسن به فصرن لا يستترن منه ، ثم صرنا إلى ثعلب ، فلمّا غصّ المجلس سألته عن البيت فقال : قال لنا ابن الأعرابى :

إنّ الهاء فى «إنّه» للشباب وإن لم يجر له ذكر لأنّه علم ، والتفتّ إلى الحسن والقاسم فقلت : أين صاحبنا من صاحبكم؟

وفيه (٢) : حدّث محمد بن رستم الطّبرىّ قال : أخبرنا أبو عثمان المازنى ، قال : كنت عند سعيد بن مسعده الأخفش أنا وأبو الفضل الرّياشى ، فقال الأخفش : إن «منذ» إذا رفع بها فهى اسم مبتدأ وما بعدها خبرها ، كقولك : ما رأيته منذ يومان ، فإذا خفض بها فهى حرف معنى ليس باسم ، كقولك : ما رأيته منذ اليوم ، فقال له الرّياشى : فلم لا تكون فى الموضعين اسما؟ فقد نرى الأسماء تنصب وتخفض ، كقولك : هذا ضارب زيدا غدا وضارب زيد أمس ، فلم لا تكون بهذه المنزله؟ فلم يأت الأخفش بمقنع ، قال أبو عثمان : فقلت له : لا تشبه «منذ» ما ذكرت لأنّا لم نر الأسماء هكذا تلزم موضعا إلّا إذا ضارعت حروف المعانى ، نحو : أين وكيف ، فكذلك «منذ» هى مضارعه لحروف المعانى فلزمت موضعا واحدا ، قال الطّبرىّ : فقال ابن أبى زرعه للمازنى : أفرأيت حروف المعانى تعمل عملين مختلفين متضادين؟ قال : نعم ، كقولك : قام القوم حاشا زيد ، وحاشا زيدا ، وعلى زيد ثوب ، وعلا زيد الفرس ، فتكون مره حرفا ومره فعلا بلفظ واحد.

قال ياقوت (٣) : نقلت من خطّ الشيخ أبى سعيد البستى فى كتاب ألّفه ، قال : قال الأستاذ أبو العلاء الحسين بن محمد بن سهلويه (٤) فى كتابه الذى سمّاه (أجناس الجواهر) : كنت بمدينه السّلام أختلف إلى أبى على الفارسى النحوى ، وكان السلطان رسم له أن ينتصب فى كل أسبوع يومين لتصحيح كتاب (التذكره لخزانه

١- ٥٦٠- الشاهد لأوس بن حجر فى ديوانه (ص ٥).

٢- انظر معجم الأدباء (٧ / ١٢٣).

٣- انظر معجم الأدباء (٧ / ٢٤٢).

٤- فى معجم الأدباء (بن مهرويه).

كافى الكفاه) ، فكنّا إذا قرأنا أوراقا منه تجارينا فى فنون الأدب ، واجتنينا من فوائده ثمار الألباب ، ورتعنا فى رياض ألفاظه ومعانيه ، والتقطنا الدّرّ المنثور من سقاط فيه ، فأجرى يوما بعض الحاضرين ذكر الأصمعى وأسرف فى الثّناء عليه ، وفضّله على أعيان العلماء فى أيّامه ، فرأيت - رحمه الله - كالمنكر لما كان يورده ، وكان فيما ذكر من محاسنه ونشر من فضائله أن قال : من ذا الذى يجسر أن يخطّئ الفحول من الشعراء غيره؟ فقال أبو على : وما الذى ردّ عليهم؟ فقال الرجل : أنكر على ذى الرّمّه مع إحاطته بلغه العرب ومعانيها ، وفضل معرفته باغراضها ومراميها ، وأنّه سلك نهج الأوائل فى وصف المفاوز إذا لعب السراب فيها ، ورقص الآل فى نواحيها ، ونعت الحرباء وقد سنح على جذله ، والظّليم وكيف ينفر من ظلّه ، وذكر الرّكب وقد مالت طلاهم من غلبه المنام حتى كأنّهم صرعتهم كؤوس المدام ، فطبّق مفصل الإصابه فى كلّ باب ، وساوى الصّدر الأوّل من أرباب الفصاحه ، وجارى القروم البزّل من أصحاب البلاغه ، فقال له أبو على : وما الذى أنكر على ذى الرّمّه؟ فقال : قوله : [الطويل]

٥٦١- (١)وقفنا فقلنا إيه عن أمّ سالم

[وكيف بتكليم الديار البلاقع]

لأنه كان يجب أن ينوّنه ، فقال : أمّا هذا فالأصمعى مخطئ فيه وذو الرّمّه مصيب ، والعجب أنّ يعقوب بن السّكّيت قد وقع عليه هذا السّهو فى بعض ما أنشده ، فقلت : إن رأى الشيخ أن يصدع لنا بجليّه هذا الخطأ تفضّل به ، فأملى علينا : أنشد ابن السكيت لأعرابىّ من بنى أسد : [الوافر]

٥٦٢- (٢)وقائله أسيت فقلت : جير

أسىّ إنّنى من ذاك إنّه

أصابهم الحمى وهم عواف

وكنّ عليهم نحسا لعنّه

فجئت قبورهم بدأ ولمّا

فناديت القبور ولم يجبنه

وكيف تجيب أصداء وهام

وأبدان بدرن وما نخرنه

١- ٥٦١- الشاهد لذى الرمه فى ديوانه (ص ٧٧٨) ، وإصلاح المنطق (ص ٢٩١). وتذكره النحاه (ص ۶۵٨) ، وخزانه الأدب (۶ /

٢٠٨) ، ورصف المبانى (ص ٣٤٤) ، وسرّ صناعه الإعراب (٢ / ٤٩٤) ، وشرح المفصّل (٤ / ٣١) ، ولسان العرب (أيه) ، وتاج العروس (أيه) ، وما ينصرف وما لا ينصرف (ص ١٠٩) ، ومجالس ثعلب (ص ٢٧٥) ، وكتاب العين (٤ / ١٠٤) ، وبلا نسبه فى خزانه الأدب (٦ / ٢٣٧) ، والمقتضب (٣ / ١٧٩) ، والمخصّص (١٤ / ٨١).

٢ - ٥٦٢- البيت الأول بلا نسبه فى اللسان (أس) ، والجنى الدانى (ص ٤٣٥) ، وهمع الهوامع (٢ / ٧٢) ، والدرر (٢ / ٨٩) ، والبيت الثالث بلا نسبه فى المغنى (ص ٣١٠) ، والأبيات الأربعه فى الدرر (٢ / ٥٢) ، بلا نسبه.

قال يعقوب : قوله : جير أى : حقّا ، وهى مخفوضه غير منونه فاحتاج إلى التنوين ، قال أبو على : هذا سهو منه لأنّ هذا يجرى منه مجرى الأصوات ، وباب الأصوات كلّها والمبنيّات بأسرها لا ينوّن إلّا ما خصّ منها بعله الفرقان فيها بين نكرتها ومعرفتها ، فما كان منها معرفه جاء بغير تنوين ، فإذا نكّرته نوّنته من ذلك أنّك تقول فى الأمر : صه ومه تريد السكوت فإذا نكّرت قلت : صه ومه تريد سكوتا ، وكذلك قال الغراب : غاق ، أى : الصّوت المعروف من صوته ، وقال الغراب : غاق أى صوتا ، وكذلك : إيه يا رجل ، تريد الحديث ، وإيه تريد حديثا ، وزعم الأصمعى أنّ ذا الرّمّه أخطأ فى قوله : [الطويل]

وقفنا فقلنا إيه عن أمّ سالم

...

وكان يجب أن ينوّنه ويقول : إيه ، وهذا من أوابد الأصمعى التى يقدم عليها من غير علم ، فقوله : جير بغير تنوين فى موضع قوله : فقلت الحقّ ، وتجعله نكره فى موضع آخر فتنوّنه ، فيكون معناه : قلت حقا ، ولا مدخل للضروره فى ذلك ، إنما التنوين للمعنى المذكور ، وتنوين هذا الشاعر على هذا التقدير ، وبالله التوفيق.

قال يعقوب : قوله أصابهم الحمى يريد : الحمام ، وقوله : بدرن أى : طعنّ فى بوادرهم بالموت ، والبادره : النحر ، وقوله : بدأ أى : سيّدا ، ولمّا أى : لم أكن سيّدا إلا حين ماتوا فإنى سدت بعدهم.

قال ياقوت (١) : حدّثنى شيخنا الإمام علم الدين القاسم بن أحمد الأندلسى ، قال : حدثنى شيخنا تاج الدين أبو اليمن زيد بن الحسن الكندىّ قال : بلغنى أنّ أبا سعيد السّيرافىّ دخل على ابن دريد وهوو يقول : أوّل من أقوى فى الشعر أبونا آدم عليه السّلام فى قوله : [الوافر]

٥٦٣- (٢)تغيّرت البلاد ومن عليها

فوجه الأرض مغبر قبيح

تغيّر كلّ ذى طعم ولون

وقلّ بشاشه الوجه المليح

فقال أبو سعيد : يمكن إنشاده على وجه لا يكون فيه إقواء ، فقال : وكيف ذلك؟

١- انظر معجم البلدان (٨ / ١٨٦).

٢- ٥٦٣- البيتان منسوبان إلى سيدنا آدم عليه السّلام فى خزانه الأدب (١١ / ٣٧٧) ، والدرر (٦ / ٢١٤) ، وبلا نسبه فى الإنصاف (٢ / ٦٦٢) ، وهمع الهوامع (٢ / ١٥٦).

قال : بأن تنصب بشاشه على التمييز وترفع الوجه المليح بقلّ ويكون قد حذف التنوين لالتقاء الساكنين كما حذف فى قوله (۱) : [المتقارب]

فألفيته غير مستعتب

ولا ذاكر الله إلّا قليلا

قال : فرفعنى حتى أقعدنى بجانبه.

قال ياقوت (۲) : قرأت فى كتاب (الموضّح فى العروض) من تصنيف أبى القاسم عبيد الله بن محمد بن جرو الأسدىّ (۳) أخبارا أوردها عن نفسه فيه ومناظرات جرت له مع الشيوخ فى العروض منها : قرأت على شيخنا أبى سعيد السيرافى (كتاب الوقف والابتداء) عن الفراء روايته عن أبى بكر بن مجاهد عن ابن الجهم عنه فمرّ فيه ببيت أنشده الفراء : [الطويل]

۵۶۴- (۴)بأبى امرؤ والشّام بينى وبينه

أتتنى ببشرى برده ورسائله

فقلت : هذا البيت لا يستقيم ، فقال أبو سعيد : أنشده ابن مجاهد عن الفراء ، وهو كما قال قد أنشدناه غير واحد من شيوخنا عن أبى بكر وعن ابن بكير عن ابن الجهم ، وعن ابن الأنبارى عن أحمد بن يحيى عن سلمه عن الفراء هكذا ، فقال أبو سعيد : ما عندك فيه؟ فقلت : رأيت هذا البيت بخط أبى سهل النحوى فى هذا الكتاب : يأبوى امرؤ ، وقال : ردّ الأب إلى أصله لأنّه فى الأصل عند الكوفيين أبو على فعل ، مثل : نحر وغزو ، فقال لى أبو سعيد : لا ينبغى أن تلتفت إلى هذا ، لأنّ الرّواه والناقلين أجمعوا على أنّه مكتوب بأبى ، وكذلك لفظوا به ، ولكنّ اصطلاحه أن يكون بأبى امرؤ ، فيكون بأبيم فعولن ، وسكّن كسره الباء من أبى لأنّه قدّره تقدير فخذ ، وهذا لعمرى تشبيه حسن ، لأنّهم قد أجروا هذا فى المنفصل مجرى المتّصل ، فقالوا : اشتر لنا (۵) ، جعلوا ترل بمنزله فخذ ، وأشدّ من هذا قراءه حمزه : (وَمَكْرَ السَّيِّيءِ وَلا) [فاطر : ۴۳] ، جعل سيئا بمنزله فخذ ثم أسكن كما يقال : فخذ ، والحركه فى السّيّيئ حركه إعراب ، وفى هذا ضربان من التجوّز : جعله المنفصل بمنزله المتصل ، وتشبيهه حركه الإعراب بحركه البناء. انتهى.

۱- مرّ الشاهد رقم (۱۵۹).

۲- انظر معجم الأدباء (۱۲ / ۶۳).

۳- عبيد الله بن محمد بن جرو الأسدىّ أبو القاسم : العروضى النحوى المعتزلىّ ، من أهل الموصل ، كان عارفا بالقراءات والعربيه ، صنّف : تفسير القرآن ، والموضح فى العروض ، والمفصح فى القوافى وغيرها (ت ۳۸۷ ه). ترجمته فى بغيه الوعاه (۲ / ۱۲۷).

۴- ۵۶۴- الشاهد لجرير فى ديوان المعانى (۱ / ۶۶) ، وهو ليس فى ديوانه.

٥- انظر الشاهد رقم (٢١).

قال ياقوت (۱) : حدّث أبو جعفر الجرجانى قال : قال لنا أبو الحسين المهلّبىّ النحوى : وقع بينى وبين المتنبى فى قول العدانىّ : [البسيط]

۵۶۵- (۲)يا عمرو إلّا تدع شتمى ومنقصتى

أضربك حتّى تقول الهامه اسقونى

وذلك أنّ المتنبى قال : إنّ الناس يخلطون فى هذا البيت ، والصواب : اشقونى من شقأت رأسه بالمشقاء وهو المشط ، قال المهلّبى : فقلت له : أخطأت من وجوه ، أحدها : أنّه لم يرو كذلك ، والآخر : أنّه يقال : شقأت بالهمز ، وأيضا فإنى أظنّك لا تعرف الخبر فيه وما كانت العرب تقوله فى الهامه ، إنّها إذا لم يثأر بصاحبها لا تزال تقول : اسقونى اسقونى ، فإذا ثأروا به سكن كأنّه شرب ذلك الدّم.

قال ياقوت : قال أبو عمر الخلال : أنفذنى الصّيدلانىّ أبو عبد الرحمن المعتزلىّ غلام أبى علىّ الجبّائىّ إلى أبى الحسن الرّامهرمزىّ وقال لى : قل له : إنّى قرأت البارحه فى كتاب شيخنا أبى علىّ فى تفسير القرآن فى قوله تعالى : (وَكَذلِكَ جَعَلْنا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا) [الأنعام : ۱۱۲] ، أى : بيّنّا لكلّ نبىّ عدوّه ، فجعل بمعنى بيّن ، ولست أعرف هذا فى اللغه ، واحفظ جوابه وجئنى به ، فجئت إلى أبى الحسن فأخبرته بذلك فقال : نعم ، هذا معروف فى لغه العرب ، وقد قال العدينى العنسى بالنون : [الطويل]

۵۶۶- جعلنا لهم نهج الطّريق فأصبحوا

على ثبت من أمرهم حيث يمّموا

فعدت إلى أبى عبد الرحمن فعرّفته ذلك.

قال ياقوت (۳) : حدّث المرزبانىّ عن الأحمر النّحوىّ قال : دخل أبو يوسف القاضى أو محمد بن الحسن على الرشيد وعنده الكسائىّ يحدّثه ، فقال : يا أمير المؤمنين قد سعد بك هذا الكوفىّ وشغلك ، فقال الرشيد : النحو يستفزعنى لأنّى أستدلّ به على القرآن والشعر ، فقال : إنّ علم النحو إذا بلغ فيه الرجل الغايه صار معلّما ، والفقه إذا عرف فيه الرجل جمله أو صدرا صار قاضيا ، فقال الكسائىّ : أنا أفضل منك لأنّى أحسن ما تحسن وأحسن ما لا تحسن ، ثم التفت إلى الرشيد وقال : إن رأى أمير المؤمنين أن يأذن له فى جوابى عن مسأله من الفقه ، فضحك الرشيد

۱- انظر معجم الأدباء (۱۲ / ۲۲۵).

۲- ۵۶۵- الشاهد لذى الإصبع العدوانى فى ديوانه (ص ۹۲) ، ولسان العرب (هوم) ، وتهذيب اللغه (۶ / ۴۷) ، والمخصص (۱۳ / ۱۸۳) ، وتاج العروس (هيم) ، وجمهره اللغه (ص ۱۱۰۰) ، والمعانى الكبير (ص ۹۷۷) ، والشعر والشعراء (ص ۷۱۲) ، وسمط اللآلى (ص ۲۸۹) ، والكامل (ص ۴۸۱) ، والمؤتلف والمختلف (ص ۱۱۸).

٣- انظر معجم الأدباء (١٣ / ١٧٥).

وقال : أبلغت يا كسائى إلى هذا؟ ثم قال لأبى يوسف : أجبه ، فقال الكسائى : ما تقول لرجل قال لامرأته : «أنت طالق إن دخلت الدار»؟ فقال أبو يوسف : إذا دخلت الدار طلقت ، فقال الكسائى : خطأ ، إذا فتحت أن فقد وجب الأمر ، وإذا كسرت فإنه لم يقع بعد فنظر أبو يوسف بعد ذلك فى النحو.

وحدّث أيضا عمّن سمع الكسائى يقول : اجتمعت أنا وأبو يوسف القاضى عند هارون الرشيد ، فجعل أبو يوسف يذمّ النحو ويقول : ما النحو؟ فقلت وأردت أن أعلّمه فضل النحو : ما تقول فى رجل قال لرجل : أنا قاتل غلامك؟ وقال له آخر : أنا قاتل غلامك ، أيّهما كنت تأخذ به؟ قال : آخذهما جميعا ، فقال له هارون : أخطأت ، وكان له علم بالعربيه ، فاستحيى وقال : كيف ذلك؟ فقال : الذى يؤخذ بقتل الغلام هو الذى قال : أنا قاتل غلامك ، بلا إضافه فإنّه لا يؤخذ لأنّه مستقبل لم يكن بعد ، كما قال الله تعالى : (وَلا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّى فاعِلٌ ذلِكَ غَداً ، إِلَّا أَنْ يَشاءَ اللهُ) [الكهف : ٢۴] ، فلولا أنّ التنوين مستقبل ما جاز فيه غدا ، فكان أبو يوسف بعد ذلك يمدح العربيه والنحو.

قال أبو عبد الله بن مقله (١) : حدثنى أبو العباس أحمد بن يحيى قال : اجتمع الكسائى والأصمعى عند الرشيد ، وكانا معه يقيمان بمقامه ويظعنان بظعنه ، فأنشد الكسائى : [البسيط]

۵۶۷- (٢)أم كيف ينفع ما تعطى العلوق به

رئمان أنف إذا ما ضنّ باللّبن

فقال الأصمعى : رئمان بالرفع ، فقال له الكسائى : اسكت ، ما أنت وهذا؟ يجوز رئمان ورئمان ورئمان ، ول يكن الأصمعى صاحب عربيّه ، فسألت أبا العباس كيف جاز ذلك؟ فقال : إذا رفع رفع ب ينفع ، أى : أم كيف ينفع رئمان أنف ، وإذا نصب نصب بتعطى ، وإذا جرّ جرّ بردّه على الهاء فى به ، قال : والمعنى : وما ينفعنى إذا وعدتنى بلسانك ثم لم تصدّقه بفعلك؟ يقال ذلك للّذى يبرّ ولا يكون منه نفع كهذه الناقه تشمّ بأنفها مع تمنّع درّتها ، والعلوق : التى علق عليها ولدها ، وذلك أنّه

١- انظر معجم الأدباء (١٣ / ١٧٣) ، وأمالى ابن الشجرى (١ / ٣٧).

٢- ۵۶۷- الشاهد لأفنون التغلبى فى خزانه الأدب (١١ / ١٣٩) ، والدرر (۶ / ١١١) ، وشرح اختيارات المفضّل (ص ١١۶۴) ، وشرح شواهد المغنى (١ / ١۴۴) ، ولسان العرب (علق) ، وبلا نسبه فى الاشتقاق (ص ٢۵٩) ، وجمهره اللغه (ص ٣٢٢) ، وخزانه الأدب (١١ / ٢٨٨) ، والخصائص (٢ / ١٨۴) ، وشرح ديوان الحماسه للمرزوقى (ص ۴١٨) ، وشرح المفصل (۴ / ١٨) ، ولسان العرب (رأم) ، والمحتسب (١ / ٢٣۵) ، مغنى اللبيب (١ / ۴۵) ، وهمع الهوامع (٢ / ١٣٣).

نحر عنها ، ثم حشى جلده تبنا أو حشيشا وجعل بين يديها حتى تشمّه وتدرّ عليه ، فهى تسكن إليه مرّه ثم تنفر عنه ثانيه ، تشمّه بأنفها ثم تأباه بقلبها ، فيقول : فما ينفع من هذا البوّ إذا تشمّمته ثم منعت درّتها؟.

وحدّث المرزبانىّ عن إبراهيم بن إسماعيل الكاتب قال : سأل اليزيدى الكسائى بحضره الرشيد فقال : انظر ، فى هذا الشعر عيب وأنشده : [مجزوء الرمل]

۵۶۸- (۱)ما رأينا خربا نق

قر عنه البيض صقر

لا يكون العير مهرا

لا يكون المهر مهر

فقال الكسائى : قد أقوى الشاعر ، فقال له اليزيدى : انظر فيه ، فقال : أقوى ، لا بدّ أن ينصب المهر الثانى على أنّه خبر (كان) ، فضرب اليزيدى بقلنسوته الأرض وقال : أنا أبو محمد ، الشعر صواب ، إنّما ابتدأ فقال : المهر مهر ، فقال له يحيى بن خالد : أتتكنّى بحضره أمير المؤمنين وتكشف رأسك؟ والله لخطأ الكسائى مع أدبه أحبّ إلينا من صوابك مع سوء فعلك ، فقال : لذّه الغلبه أنستنى من هذا ما أحسن. انتهى.

وفى (طبقات الكمال) لابن الأنبارى (۲) : قال الدّورىّ : كان أبو يوسف يقع فى الكسائى ويقول : أىّ شىء يحسن؟ إنما يحسن شيئا من كلام العرب ، فبلغ ذلك الكسائى ، فالتقيا عند الرشيد ، وكان الرشيد يعظّم الكسائى لتأديبه إيّاه ، فقال لأبى يوسف : أيش تقول فى رجل قال لامرأته : أنت طالق طالق طالق؟ قال : واحده ، قال : فإن قال لها : «أنت طالق أو طالق أو طالق» ، قال : واحده ، قال فإن قال لها : أنت طالق ثم طالق ثم طالق؟ قال : واحده ، قال فإن قال لها : أنت طالق وطالق وطالق؟ قال واحده ، قال الكسائى : يا أمير المؤمنين أخطأ يعقوب فى اثنتين وأصاب فى اثنتين ، أمّا قوله : أنت طالق طالق طالق فواحده ، لأنّ الثّنتين الباقيتين تأكيد ، كما تقول : أنت قائم قائم قائم ، وأنت كريم كريم كريم ، وأمّا قوله : أنت طالق أو طالق أو طالق فهذا شك ، وقعت الأولى التى تتيقّنّ ، وأما قوله : أنت طالق ثم طالق ثم طالق فثلاث لأنه نسق ، وكذلك قوله : أنت طالق وطالق وطالق.

وقال ياقوت (۳) : قرأت بخط أبى سعيد عبد الرحمن بن على اليزدادى اللغوىّ

۱- ۵۶۸- انظر مجالس العلماء (ص ۲۵۵) ، والغيث المسجم (۲ / ۱۴۳) ، معجم الأدباء (۴ / ۹۲).

۲- انظر نزهه الألباء (ص ۷۳).

۳- انظر معجم الأدباء (۱۳ / ۱۹۴).

الكاتب فى كتاب جلاء المعرفه من تصنيفه : قيل : اجتمع إبراهيم النظّام وضرار بن يدى الرشيد ، فتناظرا فى القدر حتى دقّت مناظرتهما فلم يفهمها ، فقال لبعض الخدم : اذهب بهذين إلى الكسائى حتى يتناظرا بين يديه ثم يخبرك لمن الفلج منهما ، فلما صارا إلى بعض الطريق قال إبراهيم : أنت تعلم أنّ الكسائى لا يحسن شيئا من النّظر ، وإنما معوّله على النحو والحساب ، ولكن تهيّئ له مسأله نحو ، وأهيّئ له مسأله حساب ، فنشغله بهما ، لأنّا لا نأمن أن يسمع منّا ما لم يسمعه ولم يبلغه فهمه أن ينسبنا إلى الزندقه فلمّا صارا إليه سلّما عليه ، ثم بدأ ضرار فقال : أسألك - أصلحك الله - عن مسأله النحو؟ قال : هاتها ، قال : ما حدّ الفاعل والمفعول به؟ فقال الكسائى : حدّ الفاعل الرّفع أبدا وحدّ المفعول به النصب أبدا ، قال : فكيف تقول : ضرب زيد ، قال : ضرب زيد ، قال : فلم رفعت زيدا وقد شرطت أنّ المفعول به منصوب أبدا؟ قال : لأنه لم يسمّ فاعله ، قال : فقد أخطأت فى العباره إذ لم تقل : إنّ من المفعولين ما إذا لم يسمّ فاعله كان مرفوعا ، ومن جعل لك الحكم بأن تجعل الرفع لمن لم يسمّ فاعله؟ قال : لأنّا إذا لم نذكر الفاعل أقمنا المفعول به مكانه ، لأنّ الفعل الواقع عليه غير مستحكم النقص وعدم النقص مطابق للرفع ، فإذا ذكرنا من فعل به وأفصحنا بذلك نصبناه قال له : فإن كان النقص مطابقا للنصب فمن لم يسمّ فاعله أولى به لأنّا إذا قلنا : ضرب زيد فقد يمكن أن يكون ضربه مائه رجل ، وإذا قلنا : ضرب عبد الله زيدا فلم يضربه إلّا رجل واحد ، فالذى أمكن أن يضربه مائه رجل أولى بالنصب والنقص ممّن لم يضربه إلّا واحد ، فوقف الكسائى لم يدر ما يقول ، ثم قال له إبراهيم : أسألك - أصلحك الله - عن مسأله من الحساب؟ قال : قل ، قال : كم جذر عشره؟ قال : أجمع الحسّاب على أنّه لا جذر لعشره ، قال : فهل علم الله جذرها؟ قال : الله تعالى عالم كل شىء ، قال : فما أنكرت أن يكون الله تعالى إذ علم جذرها ألقاه إلى نبىّ من أنبيائه ، ثم ألقاه ذلك النبى إلى صفىّ من أصفيائه ، ثم لم يزل ذلك العلم ينمى حتى صار علم جذر عشر عندى ، وأكون أنا أعلم جذرها؟ قال : الله عالم ، ولا تعلمه أنت وتكون مخطئا فيما قلت.

قال ياقوت (١) : وحدّث ابن بشكوال فى الصّله قال : قال علىّ بن عيسى الرّبعىّ : كان عبد الله بن حمّود الزبيدى الأندلسى قد قرأ يوما على أبى علىّ الفارسىّ فى نوادر الأصمعى : أكأت الرجل إذا رددته عنك ، فقال أبو على : ألحق هذه الكلمه بباب أجأ فإنى لم أجد لها نظيرا غيرها ، فسارع من حوله إلى كتابتها ، قال الرّبعىّ :

١- انظر معجم الأدباء (١۴ / ٨١).

فقلت : أيّها الشيخ ليس أكأت من أجأ فى شىء ، قال : وكيف ذلك؟ قلت لأنّ إسحاق بن إبراهيم الموصلىّ وقطربا النحوىّ حكيا أنه يقال : أجأ الرجل إذا جبن ، فخجل الشيخ وقال : إذا كان كذا فليس منه ، فضرب كلّ واحد منهم على ما كتب.

قال ياقوت (١) : حدثّ المرزبانىّ فى أخبار الكسائى ممّا أسنده إلى المغيره بن محمد عن أبيه قال : لمّا دخل الكسائى البصره أوّل دخله جلس فى حلقه يونس ينتظر خروجه ، فسأله ابن أبى عيينه : عن أولق هل ينصرف أو لا ينصرف؟ فقال : أفعل لا ينصرف ، فقال ابن أبى عيينه : خطأ والله ، وخرج يونس ، فسئل عن أولق فقال : هو فوعل وليس بأفعل لأنّ الهمزه فاء الفعل ، لأنك تقول : ألق الرجل فهو مألوق ، فثبتت الهمزه ، وكذلك أرنب مصروف لأنّه فعلل لأنّك تقول : أرض مؤرنبه فتثبت الهمزه ، قال : والمألوق المجنون. انتهى.

قال ياقوت : حدّث أبو محمد اليزيدىّ قال : كان يجيئنى رجل فيسألنى عن آيات من القرآن مشكلات فكنت أتبيّن العنت فى سؤاله ، وكنت إذا أجبته أرى لونه يربدّ ويسودّ ، فقال لى يوما : أيجوز فى كلام العرب أن تقول : أدخلت القوم الدّار ثم أخرجتهم رجلا؟ فقلت لا يجوز ذلك حتى تقول : أخرجتهم رجلا رجلا ، فيدلّ على تفصيل الجنس ، قال : فكيف قال الله عزّ وجل : (ثُمَّ يُخْرِجُكُمْ طِفْلاً) [غافر : ۶۷]؟ قلت : ليس هذا من ذلك لأن الطفل مصدر فى الأصل يقع على الواحد والاثنين والجمع بلفظ واحد فتقول : هذا طفل وهذان طفل وهؤلاء طفل ، كما قال تعالى : (أَوِ الطِّفْلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلى عَوْراتِ النِّساءِ) [النور : ٣١] ، فطفل فى الآيه موضع أطفال ، فكأنّه قال : ثم يخرجكم أطفالا ، قال : فأخبرنى عن قوله عزّ وجلّ : (يَوْمَئِذٍ يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَعَصَوُا الرَّسُولَ لَوْ تُسَوَّى بِهِمُ الْأَرْضُ) [النساء : ۴۲] ، من أين لهم هذه الأرض هناك؟ فقلت له : وهمت ، أما سمعت قوله تعالى : (يَوْمَ تُبَدَّلُ الْأَرْضُ غَيْرَ الْأَرْضِ) [إبراهيم : ۴۸] ، فودّوا أنّ تلك الأرض تسوّى بهم ، فسكت.

قال ياقوت فى معجم الأدباء : حدّثنى الإمام صدر الأفاضل قاسم بن حسين الخوارزمىّ قال : دخل أفضل القضاه يعقوب بن شيرين الجندى على جار الله الزمخشرى فقال له : لقد أنشأت البارحه شيئا وأنشده : [الكامل]

ما تابع لم يتّبع متبوعه

فى لفظه ومحلّه يا ذا الثّبت

١- انظر مجالس العلماء (ص ٢٥۴).

ما ذا بعلم غير علم نافع

ألغزت فى إتقانه حتّى ثبت

ألغز فيهما على نحو قولهم : «ما زيد بشىء إلّا شىء لا يعبأ به» ، فإنّه لا يجوز فى قولهم : «إلّا شىء» سوى الرفع ، وهو بدل من قولهم : «ما ذا بعلم غير علم نافع» برفع غير ، فلمّا سمع جار الله منه البيتين قال له : لقد جئت شيئا إدّا.

قال ياقوت (١) : حدّثنى صدر الأفاضل قال : كتب إلىّ الصوفىّ المعروف الصّوّاب يسألنى عن قول حسان رضى الله عنه : [الوافر]

٥٦٩- (٢)فمن يهجو رسول الله منكم

ويمدحه وينصره سواء

وقولهم : إن فيه ثلاثه عشر مرفوعا ، فأجبته : [البسيط]

أفدى إماما وميض البرق منصرع

من خلف خاطره الوقّاد حين خطا

يبغى الصّواب لدينا من مباحثه

وما درى أنّ ما يعدو الصّواب خطا

الذى يحضرنى فى هذا البيت من المرفوعات اثنا عشر ، فمنها قوله : فمن يهجو ، فيها ثلاثه مرفوعات ، المبتدأ أو الفعل المضارع والضمير المستكن ، ومنها المبتدأ المقدّر فى قوله : ويمدحه ، والمعنى : ومن يمدحه فيكون هنا على حسب المثال الأول ثلاثه مرفوعات أيضا ، ومنها المرفوعان فى قوله : وينصره ، أحدهما : الفعل المضارع والثانى : الضمير المستكن فيه ، ومنها المرفوعات الأربعه فى قوله : سواء ، اثنان من حيث إنّه فى مقام الخبرين للمبتدأين واثنان آخران من حيث إنّ فى كلّ واحد ضميرا راجعا إلى المبتدأ ، فهذا يا سيّدى جهد المقلّ وغير مرجوّ قطع المدى من الكلّ. انتهى.

قال الصّفدىّ بعد حكايته : بل المرفوعات ثلاثه عشر ، والباقى المبتدأ المحذوف المعطوف على قوله : «من» فى الأول من قوله : فمن يهجو ، أى : ومن يمدحه ومن ينصره لأنّه قد قرّر أنّ فى «يهجو» ثلاثه مرفوعات ، وكذا فى «ويمدحه» وتحكّم فى قوله : إنّ فى «ينصره» مرفوعين ، والصوره واحده فى الثلاث. انتهى.

مناظرات ذكرها أبو بكر الزبيدى فى (طبقات النحاه)

قال أبو بكر الزبيدى فى طبقات النحويين (٣) : قال المازنىّ : كنت بحضره

۱- انظر معجم الأدباء (۱۶ / ۲۴۵).

۲- ۵۶۹- الشاهد لحسان بن ثابت فی دیوانه (ص ۷۶) ، وتذکره النحاه (ص ۷۰) ، والدرر (۱ / ۲۹۶) ، ومغنی اللبیب (ص ۶۲۵) ، والمقتضب (۲ / ۱۳۷) ، وبلا نسبه فی شرح الأشمونی (ص ۸۲) ، وهمع الهوامع (۱ / ۸۸).

۳- انظر طبقات النحویین واللغویین (ص ۸۸).

الواثق يوما ، فقلت لابن قادم : كيف تقول : نفقتك دينارا أصلح من درهم؟ فقال : دينار بالرفع ، قلت : فكيف تقول : ضربك زيدا خير لك؟ فنصب زيدا ، فطالبته بالفرق بينهما فانقطع ، وكان ابن السكيت حاضرا ، فقال الواثق سله عن مسأله ، فقلت له : ما وزن نكتل من الفعل؟ فقال : نفعل ، فقال الواثق : غلطت ، ثم قال لى : فسّرّه ، فقلت : نكتل تقديره : نفتعل ، وأصله : نكتيل ، فانقلبت الياء ألفا لفتحه ما قبلها ، فصار لفظها نكتال ، فأسكنت اللام للجزم لأنه جواب الأمر ، فحذفت الألف لالتقاء السّاكنين ، فقال الواثق : هذا الجواب لا جوابك يا يعقوب ، فلمّا خرجنا قال لى ابن السكيت : ما حملك على هذا وبينى وبينك المودّه الخالصه؟ فقلت والله ما أردت تخطئتك ولم أظنّ أنّه يعزب عنك.

قال : وقال المازنى : حضرت يوما عند الواثق فقال : يا مازنىّ هات مسأله ، وكان عنده نحاه الكوفه ، فقلت : ما تقولون فى قوله تعالى : (وَما كانَتْ أُمُّكِ بَغِيًّا) [مريم : ٢٨] ، لم لم يقل بغيّه ، وهى صفه لمؤنث؟ فأجابوا بجوابات غير مرضيّه ، فقال الواثق : هات ما عندك ، فقلت : لو كانت بغىّ على تقدير فعيل بمعنى فاعله لحقتها الهاء ، مثل : كريمه وظريفه ، وإنّما تحذف الهاء إذا كانت فى معنى مفعول ، نحو : امرأه قتيل وكفّ خضيب ، وبغىّ هاهنا ليس بفعيل إنّما هو فعول ، وفعول لا تلحقه الهاء فى وصف التأنيث ، نحو : امرأه شكور وبئر شطون إذا كانت بعيده الرّشاء ، وتقدير بغىّ بغوى ، قلبت الواو ياء ثم أدغمت فى الياء ، فصارت ياء ثقيله نحو : عيّد وميّت ، فاستحسن الجواب.

ما ذكره أبو الطيب اللغوى فى مراتب النحويين من مسائل

وقال أبو الطيب اللغوى فى مراتب النحويين : أخبرنا علىّ بن محمد الخداشى قال : بلغنا أنّ مغنّيه غنّت بحضره الواثق بالله : [الكامل]

٥٧٠- (١)أظليم إنّ مصابكم رجلا

أهدى السّلام تحيّه ظلم

فردّ عليها الواثق وقال : إنّ مصابكم رجل ، فأعادت رجلا ، فأعاد الرّدّ عليها ،

١- ٥٧٠- الشاهد للحارث بن خالد المخزومى فى ديوانه (ص ٩١) ، والاشتقاق (ص ٩٩) ، والأغانى (٩ / ٢٢٥) ، ومعجم ما استعجم (ص ٥٠٤) ، وللعرجى فى ديوانه (ص ١٩٣) ، ومغنى اللبيب (٢ / ٥٣٨) ، وللحارث أو للعرجى فى إنباه الرواه (١ / ٢٨٤) ، وشرح التصريح (٢ / ٦٤) ، وشرح شواهد المغنى (٢ / ٨٩٢) ، والمقاصد النحويه (٣ / ٥٠٢) ، ولأبى دهبل الجمحى فى ديوانه (ص ٦٦) ، وبلا نسبه فى أوضح المسالك (٣ / ٢١٠) ، وشرح الأشمونى (٢ / ٣٣٦) ، وشرح شذور الذهب (ص ٥٢٧) ، وهمع الهوامع (٢ / ٩٤).

فقالت : لقّننى هذا أعلم أهل زمانه ، قال : ومن هو؟ قالت : المازنى ، فقال : علىّ به ، فأشخص إليها ، فلمّا مثل بين يديه قال : ما اسمك يا مازنى؟ قال : بكر ، يا أمير المؤمنين ، قال : أحسنت ، كيف تروى : أظليم .. البيت؟ فقال : إنّ مصابكم رجلا ، قال : فأين خبر (إنّ)؟ قال : قوله : ظلم ، ومعنى مصابكم إصابتكم ، قال : صدقت.

قال أبو الطيب : وقد شجر بين محمد بن عبد الملك الزيات وأحمد بن أبى دؤاد ، فى هذا البيت الذى غلط فيه الواثق ، فقال محمد : إنّ مصابكم رجلا وقال أحمد : رجل ، فسألا عنه يعقوب ابن السكيت فحكم لأحمد بن أبى دؤاد عصبيّه لا جهلا.

فأخبرونا عن ثعلب قال : لقيت يعقوب فعاتبته فى هذا عتابا ممضّا فقال لى : اسمع عذرى ، جاءنى رسول ابن أبى دؤاد فمضيت إليه فلمّا رآنى بشّ بى وقرّبنى ورفعنى وأحفى فى المسأله عن أخبارى ، ثم قال لى : يا أبا يوسف مالى أرى الكسوه ناقصه؟ يا غلام دستا كاملا من كسوتى فأحضر ، فقال : كيسا فيه مائتا دينار ، ثم قال لى : أراكب قلت : لا ، بل راجل ، فقال : حمارى الفلانى بسرجه ولجامه ، فأحضر ، وقال : يسلّم الجميع إلى غلام أبى يوسف ، فشكرت له ذلك ، ثم قال لى : يا أبا يوسف ، أنشدت هذا البيت : أظلوم إنّ مصابكم رجل ، فقال الوزير : إنما هو «رجلا» بالنصب ، وقد تراضينا بك ، فقلت : القول ما قلت ، فخرجت من عنده فإذا رسول محمد بن عبد الملك ، فقال : أجب الوزير ، فلمّا دخلت إليه بدرنى وأنا واقف ، فقال : يا يعقوب أليس الرّوايه : أظليم إنّ مصابكم رجلا؟ فقلت : لا بل رجل ، فقال : اغرب ، قال يعقوب : فكيف كنت ترى لى أن أقول؟

انتهى الجزء الثالث ويليه الجزء الرابع

وأوله (فى المسائل) لابن السيّد البطليوسى

فهرس الجزء الثالث

الطراز فى الألغاز ٣

اللغز النحوى قسمان : قسم يطلب به تفسير المعنى وقسم يطلب به تفسير الإعراب ٣

بعض ألغاز الحريرى ٣

ما يطلب به تفسير الإعراب ٤

لغز لابن هشام ٤

ذكر بقيه ألغاز الحريرى التى ذكرها فى مقاماته ٤

أحاجى الزمخشرى ٥

أحاجى السخاوى ١٤

شذرات من ألغاز النحاه ٢٥

من ألغاز السيوطى ٣٠

من ألغاز الشيخ عز الدين بن عبد السّلام ٣٢

طائفه أخرى من ألغاز النحاه ٣٣

ألغاز ابن لبّ النحوى الأندلسى ٣٧

الفن السادس ٥٥

التبر الذائب فى الأفراد والغرائب ٥٥

باب الكلمه والكلام ٥٥

باب الإعراب ٥٧

باب الإشاره ٥٧

باب أداه التعريف ٥٧

باب الابتداء ٥٧

باب كان ٥٧

باب إنّ ٥٨

باب كاد ٥٨

باب ما ٥٨

باب المفاعيل ٥٩

باب المصدر ٦٠

باب العطف ٦٠

باب لا يجوز جعل مفسر المركب مضمرا ٦٠

باب النداء ٦٠

باب نواصب المضارع ٦١

باب الجوازم ٦٢

باب كم ٦٤

باب جمع التكسير ٦٤

باب التصغير ٦٥

باب النسب ٦٥

فن المناظرات والمجالسات والمذاكرات والمراجعات والمحاورات والفتاوى والواقعات والمكاتبات والمراسلات ٦٦

مناظره سيبويه والكسائى فى المسأله الزنبوريه ٦٦

مجلس الخليل مع سيبويه ٦٧

مجلس أبى إسحاق الزجاج مع جماعته ٦٨

مناظره بين الكسائى واليزيدى ، النسب إلى البحرين وإلى الحصنين . ٦٩

مجلس بين ثعلب والمبرد ٧١

مناظره بين أبى حاتم والتوزى هل الفردوس مذكر أم مؤنث ٧٢

مناظره بين ابن الأعرابى والأصمعى ، قد يحمل جمع المؤنث على المذكر والعكس ٧٣

مجلس أبى عمرو بن العلاء مع عيسى بن عمر ، الكلام فى قولهم ليس الطيب إلا المسك ٧٤

مجلس أبى إسحاق إبراهيم بن السرى الزجاج مع رجل غريب ، مسائل نحويه متفرقه ٧٤

مجلس ابن دريد مع رجل ٧٦

مجلس بكر بن حبيب السهمى مع شبيب بن شيبه ، مسائل لغويه ٧٧

مجالس ذكرها صاحب الكتاب المسمى ، غرائب مجالس النحويين الزائده على تصنيف المصنفين ٧٨

مجلس أبى العباس أحمد بن يحيى مع محمد بن أحمد بن كيسان ٧٨

مجلس محمد بن زياد الأعرابى مع أحمد بن حاتم ، بعض المعانى اللغويه ٨١

مجلس أبى محمد اليزيدى مع ياسين الزيات ٨٣

مجلس أبى عثمان المازنى مع يعقوب بن السكيت ٨٤

مجلس أبى عثمان المازنى مع أبى عمر الجرمى ٨٤

مجلس أبى عثمان المازنى مع أبى الحسن سعيد بن مسعده ٨٥

مجلس أبى العباس ثعلب مع جماعه . ٨٦

مجلس أبى العباس أحمد بن يحيى مع أبى الحسن محمد بن كيسان ٨٧

مجلس سعيد الأخفش مع المازنى ٨٨

مجلس مروان مع أبى الحسن سعيد ابن مسعده الأخفش ٨٩

مجلس أبى العباس ثعلب مع جماعه ٨٩

مجلس أبى العباس مع رجل من النحويين ٩٠

مجلس أبى عمرو بن العلاء مع أبى عبيده ٩١

مجلس أبى عمرو مع الأصمعى ٩١

مجلس الأصمعى مع الكسائى ٩١

مجلس أبى يوسف مع الكسائى ٩٢

مجلس الرشيد مع المفضل الضبى ٩٣

مسأله بين الزجاجى وبين ابن الأنبارى فى معنى المصدر ٩٤

مسائل سأل عنها أبو بكر الشيبانى أبا القاسم الزجاجى ٩٥

المسأله الأولى ٩٥

المسأله الثانيه ٩٦

المسأله الثالثه ٩٧

المسأله الرابعه ٩٨

المسأله الخامسه ١٠٠

المسأله السادسه ١٠٠

المسأله السابعه ١٠١

المسأله الثامنه ١٠٢

المسأله التاسعه ١٠٣

المسأله العاشره ١٠٤

المسأله الحاديه عشره ١١٠

رأى ابن خالويه فى تثنيه وجمع البضع ١١١

من الفتاوى النحويه لابن الشجرى ١١١

نسخه جواب الشيخ أبى منصور موهوب بن أحمد ١١٢

مسأله نحويه لابن السيد البطليوسى . ١٢٠

مسأله نحويه من كتاب المسائل للبطليوسى ١٢٣

مسائل أخرى سئل عنها البطليوسى . ١٢٦

جواب المسأله الأولى ١٢٧

جواب المسأله الثانيه ١٢٨

جواب المسأله الثالثه ١٢٩

مسأله نحويه فى أمالى ثعلب ١٢٩

مسأله فى تذكره ابن هشام ١٣٠

مسأله للفارسى ١٣٠

مسأله ذكرها أبو حيان ١٣٠

مسأله فى طبقات النحويين لأبى بكر الزبيدى ١٣١

مناظره بين ابن ولّاد وبين ابن النحاس ١٣٢

وزن ارعوى ١٣٣

الأصل فى مهيمن ١٣٣

القول فى فاضت نفسه وفاظت ١٣٤

المسائل التى جرت بين السهيلى وابن خروف رحمهما اللّه تعالى منقوله من تذكره الشيخ تاج الدين ابن مكتوم ١٣٥

مسأله ، مناظره بين ابن خروف والسهيلى ١٣٩

مسأله بين السهيلى وابن خروف ١٤٠

مسأله لابن العريف يبلغ وجوه إعرابها أكثر من ألفى ألف وجه ١٤٠

رأى نحوى لابن الصائغ ١٦٠

قال الشيخ تاج الدين بن مكتوم فى تذكرته ومن خطه نقلت ١٦٥

عود الضمير فى لكن فى قول الحسن البصرى (كأنك بالدنيا لم تكن) ١٧١

آراء نحويه لابن جنى ١٧٢

مسأله لابن مكتوم فى تذكرته ١٧٤

رأى فى إعراب إِنْ هذانِ لَساحِرانِ ١٧٦

مسأله نحويه للحريرى ١٧٧

مسائل جرت بين أبى جعفر بن النحاس وابن ولّاد ١٧٩

المسأله الأولى ١٧٩

المسأله الثانيه ١٨٠

المسأله الثالثه ١٨٨

المسأله الرابعه ١٩٠

المسأله الخامسه ١٩٥

المسأله السادسه ١٩٥

المسائل العشر المتبعات إلى الحشر . ١٩٦

المسأله الأولى ۱۹۶

المسأله الثانيه ۲۰۰

المسأله الثالثه ۲۰۲

فصل فى الرد عليه ۲۰۲

المسأله الرابعه ۲۰۵

المسأله الخامسه ۲۰۸

المسأله السادسه ۲۱۰

المسأله السابعه ۲۱۳

ص: ۲۶۳

المسأله الثامنه ٢١٤

المسأله التاسعه ٢١٥

المسأله العاشره ٢١٦

من أبيات المعانى المشكله الإعراب ٢١٧

الكلام فى قوله تعالى : وَرُوحٌ مِنْهُ ٢١٧

من مراسلات الشيخ ضياء الدين أبى العباس ٢١٨

ما اختلف فيه من شعر أبى القاسم الحريرى ٢١٩

من الفوائد المتعلقه بالمقامات ٢٢٠

من الفتاوى النحويه لابن هشام ٢٢١

القاعده الأولى ٢٢٥

القاعده الثانيه ٢٢٥

رأى فى قولهم الإعراب لغه البيان ٢٢٧

الكلام فى قوله يجوز كذا خلافا لفلان ٢٣١

الكلام فى هلمّ جرّا ٢٣٣

سبحان اللّه العظيم لابن الهمام ٢٣٧

بحث فى النفى والإثبات عند تعارضهما ٢٤٢

فوائد نحويه من معجم الأدباء لياقوت الحموى ٢٤٥

وفى طبقات الكمال لابن الأنبارى ٢٥٤

مناظرات ذكرها أبو بكر الزبيدى فى طبقات النحاه ٢٥٧

ما ذكره أبو الطيب اللغوى فى مراتب النحويين من مسائل ٢٥٨

المجلد ۴

اشاره

ص: ۱

بسم الله الرّحمن الرّحيم

[بقيه فنّ المناظرات والمجالسات والمذاكرات والمراجعات والمحاورات]

فى المسائل لابن السيد البطليوسى

لفظ الجلاله ليس أصله الإله

حكى أبو القاسم الزجاجى قال : أخبرنا أبو إسحاق بن السّرّى الزّجّاج قال : أخبرنى محمد بن يزيد المبرّد قال : سمعت المازنى يقول : سألنى الرّياشى فقال لى : لم نفيت أن يكون الله تعالى أصله الإله ، ثم خفّف بحذف الهمزه كما يقول أصحابك؟ فقلت له : لو كان مخفّفا منه لكان معناه فى حال تخفيف الهمزه كمعناه فى حال تحقيقها لا يتغيّر المعنى ، ألا ترى أن اليأس والإياس بمعنى واحد؟ ولمّا كنت أعقل لقولى الله فضل مزيّه على قولى الإله ورأيته قد استعمل لغير الله فى قوله : (وَانْظُرْ إِلى إِلهِكَ الَّذِى ظَلْتَ عَلَيْهِ عاكِفاً) [طه : ٩٧] وقوله : (أَآلِهَتُنا خَيْرٌ أَمْ هُوَ) [الزخرف : ٥٨] ولمّا لم يستعمل الله إلّا للبارى تعالى علمت أنّه علم وليس بمأخوذ من الإله.

الكلام فى قولهم (بسم الله الرحمن الرحيم وصلّى الله على سيّدنا محمد)

وفى المسائل أيضا : سألتنى قرّر الله لديك الحقّ ومكّنه وجعلك من الذين يستمعون القول فيتّبعون أحسنه عن قول الكتّاب فى صدور كتبهم : بسم الله الرحمن الرحيم وصلّى الله على سيّدنا محمد ، وذكرت أنّ قوما من نحويى زماننا ينكرون عطف الصلاه على البسمله ، وقد كنت أخبرت بذلك قديما ، فحسبت أنّهم إنما يتعلّقون فى إنكاره بأنّه أمر لم ترد به سنّه مأثوره ، وأنّه شىء أحدثه الكتّاب حتى أخبرنى مخبرون أنّه فاسد عندهم فى الإعراب ، وليسوا ينكرونه من أجل أنّه شىء محدث عند الكتّاب ، وأخبرونى أنّ الصّواب عندهم إسقاط الواو ، ورأيت ذلك نصّا فى رسائل بعضهم ، ورأيت بعضهم يكتب فى صدور كتبه : بسم الله الرحمن الرحيم والصّلاه على رسوله الكريم ، وقد تأمّلت الأمر الذى حملهم على إنكاره ، فلم أجد شيئا يمكّن أن يتعلقوا به إلا أمرين :

أحدهما : أنّ المعطوف حكمه أن يكون موافقا للمعطوف عليه ، وهاتان جملتان قد اختلفتا ، فتوهّموا من أجل اختلافهما أنّه لا يصحّ عطف إحداهما على الأخرى.

والثانى : أنّ قولنا : «بسم الله الرحمن الرحيم» جمله خبريّه ، وقولنا صلّى الله على سيّدنا محمد جمله معناها الدعاء ، فلما اختلفتا فكانت الأولى إخبارا وكانت الثانيه دعاء ، وكان من شأن واو العطف أن تشرك الثانى مع الأول لفظا ومعنى لم يصحّ عندهم عطف هاتين الجملتين على بعضهما لاختلافهما لفظا ومعنى.

فإن كانت العله التى حملتهم على إنكار ذلك اختلاف إعراب الجملتين فإنّ ذلك غير صحيح ، بل هو دليل على قلّه نظر قائله ، لأنّ تشاكل الإعراب فى العطف إنما يراعى فى الأسماء المفرده المعربه خاصّه ، وأمّا عطف الجمل فإنّه نوعان :

أحدهما : أن تكون الجملتان متشاكلتين فى الإعراب ، كقولنا : إنّ زيدا قائم وعمرا خارج ، وكان زيد قائما وعمر خارجا ، فيعطف الاسم والخبر على الاسم والخبر.

والنوع الثانى : لا يراعى فيه التشاكل فى الإعراب ، كقولنا : قام زيد ومحمّدا أكرمته ، ومررت بعبد الله وأمّا خالد فلم ألقه ، وفى هذا أبواب قد نصّ عليها سيبويه وجميع البصريين والكوفيين ، لا أعلم بينهم خلافا فى ذلك ، وذلك كثير فى القرآن والكلام المنثور والمنظوم ، كقوله تعالى : (وَالْمُقِيمِينَ الصَّلاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكاةَ) [النساء : ١٦٢] ، وكقول خرنق:[الكامل]

٥٧١- (١)النّازلين بكلّ معترك

والطّيّبون معاقد الأزر

وقد ذكر ذلك فى المختصرات الموضوعات فى النحو كالجمل والكافى لابن النحاس وغيرهما.

وإن كانوا أنكروا ذلك من أجل أنّ قولنا : بسم الله الرحمن الرحيم جمله خبريه ، وقولنا : صلّى الله عليه وسلّم جمله معناها الدعاء فاستحال عندهم عطف الدعاء على الخبر ، لا سيّما ومن خاصه الواو أن تعطف ما بعدها على ما قبلها لفظا ومعنى ، وهاتان جملتان قد اختلف لفظهما ومعناهما ، فما اعترضوا به غير صحيح أيضا ، وهذا الذى قالوه يفسد عليهم من وجوه كثيره لا من وجه واحد :

فأولها : أنّا وجدنا كلّ من صنّف من العلماء كتابا مذ بدأ الناس بالتصنيفات إلى زماننا هذا يصدّرون كتبهم بأن يقولوا : الحمد لله الذى فعل كذا وكذا ، ثم

١- ٥٧١- الشاهد للخرنق بن هفّان فى ديوانه (ص ۴٣) ، وأمالى المرتضى (١ / ٢٠٥) ، والإنصاف (٢ / ۴۶٨) ، وأوضح المسالك (٣ / ٣١۴) ، والحماسه البصريه (١ / ٢٢٧) ، وخزانه الأدب (٥ / ۴١) ، والدرر (۶ / ١۴) ، وسمط اللآلى (ص ۵۴٨) ، وشرح أبيات سيبويه (٢ / ١۶) ، والكتاب (١ / ٢۶۴) ، والمقاصد النحويه (٣ / ۶٠٢) ، وبلا نسبه فى رصف المبانى (ص ۴١۶) ، وشرح الأشمونى (٢ / ٣٩٩).

يقولون بإثر ذلك : وصلّى الله على محمد ، فيعطفون الصّلاه على التحميد ، ولا فرق بين عطفها على التحميد وعطفها على البسمله ، لأنّ كلتا الجملتين خبر ، وهذا ليس مختصا بكتب الضعفاء فى العربيه دون الأقوياء ، ولا يكتب الجهّال دون العلماء ، بل ذلك موجود فى كتب الأئمّه المتقدّمين والعلماء المبرّزين ، كالفارسىّ وأبى العباس المبرّد والمازنى وغيرهم ، فلو لم يكن بأيدينا دليل ندفع به مذهب هؤلاء إلا هذا لكفى من غيره ، فتأمّل خطبتى كتاب الإيضاح للفارسى وصدر الكامل لأبى العباس المبرّد وصدر كتاب سيبويه ، وغير ذلك من الكتب ، وتأمّل خطب الخطباء وكلام الفصحاء والبلغاء ، فإنّك تجدهم مطبقين على ما وصفته لك ، فهذا وجه صحيح يدل على فساد ما قالوا.

ومنها : أنّ قولنا : وصلّى الله على محمّد بإثر البسمله منصرف إلى معنى الخبر ، ولذلك تأويلات مختلفه :

أحدها : أن يكون تقديره : أبدأ باسم الله الرحمن الرحيم وأقول : صلّى الله على محمد ، فيضمر القول ويعطفه على «أبدأ» ، وذلك ممّا يصرف الكلام إلى الإخبار ، والعرب تحذف القول حذفا مطردا ، شهرته تغنى عن إيراد أمثله منه ، كقوله تعالى : (وَالْمَلائِكَهُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بابٍ ، سَلامٌ عَلَيْكُمْ) [الرعد : ۲۴] ، أى : يقولون : سلام عليكم ، وكذا قوله : (وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِياءَ ما نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونا إِلَى اللهِ زُلْفى) [الزمر : ۳] ، أى : يقولون : ما نعبدهم إلّا ليقرّبونا إلى الله زلفى.

الثانى : على معنى : أبدأ باسم الله وبالصلاه على محمد ، فيكون من الكلام المحمول على التأويل ، كما أجاز سيبويه (۱) : «قلّ رجل يقول ذلك إلّا زيد» لأنه فى معنى : «ما أحد يقول ذلك إلّا زيد» ، وهذا كثير لا يستطيع أحد من أهل هذه الصناعه على دفعه ، وإن شئت كان التقدير : أبدأ باسم الله وأصلّى على محمد ، فيكون محمولا أيضا على المعنى ، وهذه التأويلات الثلاثه تصيره وإن كان دعاء إلى معنى الإخبار ، فهذا وجه آخر صحيح.

ومنها : أنه لا يستحيل عطف قولنا : وصلّى الله على محمد على قولنا : بسم الله وإن كان دعاء محضا من غير أن يتأوّل فيه تأويل إخبار ، لأنّا وجدنا العرب يوقعون الجمل المركّبه تركيب الدّعاء والأمر والنهى والاستفهام التى لا يصلح أن يقال فيها

۱- انظر الكتاب (۲ / ۳۲۶).

صدق ولا كذب مواقع الجمل الخبريه التى يجوز فيها الصّدق والكذب ، وهذا أشدّ من عطف بعضها على بعض ، كنحو ما أنشدوه من قول الجميح بن منقذ : [البسيط]

٥٧٢- (١)ولو أصابت لقالت وهى صادقه

إنّ الرّياضه لا تنصبك للشيّب

فأوقع النّهى موقع خبر (إنّ). وقال آخر : [الوافر]

٥٧٣- (٢)ألا يا أمّ فارع لا تلومى

على شيء رفعت به سماعى

وكونى بالمكارم ذكّرينى

ودلّى دلّ ماجده صناع

فأوقع الأمر موقع مكان خبر (كان). وقال الراجز :

٥٧٤- (٣)فإنّما أنت أخ لا نعدمه

فأوقع الجمله التى هى «لا نعدمه» ومعناها الدّعاء موقع الصفه لأخ حملا على المعنى ، كأنّه قال : فإنّما أنت أخ ندعو له بأن لا يعدم ، وليس يسوغ لمعترض علينا أن يزعم أنّ هذا شيء خصّ به الشعر ، فإنّ ذلك قد جاء فى القرآن والكلام الفصيح ، فمن ذلك قول الله تعالى : (قُلْ مَنْ كانَ فِي الضَّلالَهِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمنُ مَدًّا) [مريم : ٧٥] ، وأجاز النحويون بلا خلاف بينهم «زيد اضربه» و «عمرو لا تشتمه» و «زيد كم مرّه رأيته» و «عبد الله هل أكرمته» وزيد جزاه الله عنى خيرا ، وقد جاء عن العرب عطف الفعل الماضى على المستقبل ، والمستقبل على الماضى واسم الفاعل على الفعل المضارع ، والفعل المضارع على اسم الفاعل ، وكذلك الفعل الماضى على اسم الفاعل ، كقوله تعالى : (إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقاتِ وَأَقْرَضُوا اللهَ قَرْضاً حَسَناً) [الحديد : ١٨] ، وقال امرؤ القيس : [الطويل]

٥٧٥- (٤)ألا انعم صباحا أيّها الرّبع وانطق

[وحدّث حديث الركب إن شئت واصدق]

١- ٥٧٢- الشاهد للجميح الأسدى فى تذكره النحاه (ص ٤٤٥) ، وخزانه الأدب (١٠ / ٢٤٦) ، وسرّ صناعه الإعراب (ص ٣٨٨) ، وشرح اختيارات المفضّل (١ / ١٥٣) ، وبلا نسبه فى جواهر الأدب (ص ٢٣٩).

٢- ٥٧٣- البيت الأول بلا نسبه فى لسان العرب (سمع) ، وتاج العروس (سمع) ، والثانى لبعض بنى نهشل فى خزانه الأدب (٩ / ٦٦) ، ونوادر أبى زيد (ص ٣٠) ، وبلا نسبه فى خزانه الأدب (١٠ / ٢٤٦) ، والدرر (٢ / ٥٤) ، وسرّ صناعه الإعراب (١ / ٣٨٩) ، وشرح شواهد المغنى (٢ / ٩١٤) ، ومغنى اللبيب (٢ / ٥٨٤) ، وهمع الهوامع (١ / ١١٣).

٣- ٥٧٤- الشاهد بلا نسبه فى المغنى (ص ٦٤٧).

٤- ٥٧٥- الشاهد لامرئ القيس فى ديوانه (ص ١٦٨).

فعطف الأمر على الدّعاء ، وهذا كثير ، وقد قال سيبويه (۱) فى باب ما ينصب فيه الاسم لأنّه لا سبيل له إلى أن يكون صفه : «واعلم أنّه لا يجوز : من عبد الله ، وهذا زيد الرّجلين الصّالحين ، رفعت أو نصبت ، لأنّك لا تثنى إلّا على من أثبّته وعلمته ، ولا يجوز أن تخلط من تعلم ومن لا تعلم ، فتجعلها بمنزله واحده ، وإنّما الصّفه علم فيمن قد علمته» ، فأبطل جواز هذه المسأله من جهه جمع الصّفتين ، ولم يبطلها من أجل عطف الخبر على الاستفهام ، ووافقه جميع النحويين على هذه المسأله ، وإنّما كان ذلك لأنّ الجمل لا يراعى فيها التشاكل فى المعانى ولا فى الإعراب ، وقد استعمل بديع الزمان عطف الدعاء على الخبر فى بعض مقاماته ، وهو قوله (۲) : «ظفرنا بصيد وحيّاك الله أبا زيد» وما نعلم أحدا أنكر ذلك عليه ، وإذا كان التشاكل يراعى فى أكثر المفردات كان أجدر ألّا يراعى فى الجمل ، ألا ترى أنّ العرب تعطف المعرب على المبنىّ والمبنىّ على المعرب ، وما يظهر فيه الإعراب على ما لا يظهر؟ وفى هذا الموضع شىء يجب أن يوقف عليه ، وذلك أن قول النحويين ، بأنّ الواو تعطف ما بعدها على ما قبلها لفظا ومعنى كلام خرج مخرج العموم ، وهو فى الحقيقه خصوص ، وإنّما تعطف الواو الاسم على الاسم فى نوع الفعل أو فى جنسه لا فى كميته ولا كيفيته ، ألا ترى أنّك إذا قلت : ضربت زيدا وعمرا قد يجوز أن تضرب زيدا ضربه واحده وعمرا ضربتين وثلاثا فتختلف الكميتان؟ وكذلك يجوز أن تضرب زيدا جالسا وعمرا قائما فتختلف الكيفيتان ، ويبيّن ذلك قول العرب : إيّاك والأسد ، فيعطفون الأسد على ضمير المخاطب ، والفعل الناصب لهما مختلف المعنى ، لأنّ المخاطب مخوف والأسد مخوف منه ، فجاز العطف وإن اختلف نوعا التخويف ، لأنّ جنس التخويف قد انتظمهما ، ونحو منه قوله تعالى : (فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكاءَكُمْ) [يونس : ۷۱] ، لأنّ الإجماع على الأمر وهو العزم عليه والجمع الذى يراد به ضمّ الأشياء المتفرّقه وإن اختلف نوعاهما فإنّ لهما جنسا يجتمعان فيه ، ألا ترى أنّهما جميعا يرجعان إلى معنى الصّيروره والانجذاب؟ ألا ترى أنّ من عزم على الشىء فقد انجذب إليه ، وصار كما أنّ الأشياء المتفرقه إذا جمعت انجذب بعضها إلى بعض وصار كلّ واحد منها إلى الآخر؟ وكذلك قول الشاعر (۳) : [مجزوء الكامل]

يا ليت زوجك قد غدا

متقلّدا سيفا ورمحا

۱- انظر الكتاب (۲ / ۵۵).

۲- انظر مقامات الهمذانى ، المقامه البغداديه (۲۰).

۳- مرّ الشاهد رقم (۱۳۸).

ومعناه : وحاملا رمحا ، لأنّ التّقلّد نوع من الحمل ، ولأجل هذا الذى ذكرناه من حكم العطف بالواو قلنا فى قوله تعالى : (وَامْسَحُوا بِرُؤُسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ) [المائده : ۶] ، فى قراءه من خفض الأرجل : إنّ الأرجل تغسل والرّؤوس تمسح ، ولم يوجب عطفها على الرّؤوس أن تكون ممسوحه كمسح الرؤوس ، لأنّ العرب تستعمل المسح على معنيين :

أحدهما : النّضح ، والآخر الغسل ، حكى أبو زيد : تمسّحت للصلاه أى : توضّأت ، وقال الراجز :

۵۷۶- (۱)أشليت عنزى ومسحت قعبى

أراد أنّه غسله ليحلب فيه ، فلمّا كان المسح نوعين أوجبنا لكلّ عضو ما يليق به ، إذ كانت واو العطف كما قلنا إنّما توجب الاشتراك فى نوع الفعل وجنسه لا فى كميته ولا فى كيفيته ، فالنّضح والمسح جمعهما جنس الطّهاره كما جمع تقلّد السيف وحمل الرّمح جنس التّأهّب للحرب والتّسلّح ، وهكذا قولنا : بسم الله الرحمن الرحيم وصلّى الله على سيّدنا محمّد ، وإن كان الإخبار والدعاء قد اختلفا فإنّهما قد اتّفقا فى معنى التّقدمه والاستفتاح أو فى معنى التّبرّك والاستنجاح ، فإن قال قائل : قد أنكر النحويون أن يقال : ليت زيدا قائم وعمر بالرفع عطفا على موضع ليت وما عملت فيه ، وهل ذلك إلّا من أجل اختلاف الجملتين بأن إحداهما تصير خبرا والثانيه تمنيا؟ فالجواب : أنّ هذا الذى توهّمته لا يصحّ من وجهين :

أحدهما : أن إنكار النحويين العطف على موضع (ليت) ليس من أجل ما ظننته ، وإنّما منعوه لأنّ (ليت) قد أبطلت الابتداء فلم تبق له لفظا ولا تقديرا ، ولو كان لليت ومعمولها موضع وعطف عمر عليه لم يكن عطف خبر على تمنّ كما توهّمته ، وإنّما كان يكون عطف خبر على خبر لأنّ التمنى إنما كان لعامل اللفظ دون الموضع لو كان هناك موضع.

والوجه الثانى : أنّ قولنا : ليت زيدا قائم وعمر لا يعدّ جملتين ، وإنما يعدّ جمله واحده ، لأنّ الخبر الذى كان يتم الجمله الثانيه سقط استغناء بخبر الاسم الأول ، ولو قلت : ليت زيدا قائم وليت عمرا قائم لكانتا جملتين ، وهذا كقوله : قام زيد وقام عمر ، فيكون الكلام جملتين ، فإذا قلت : قام زيد وعمر صارت جمله واحده ، ويدلّ

۱- ۵۷۶- الرجز لأبى نخيله فى لسان العرب (قأب) ، وبلا نسبه فى لسان العرب (شلا) ، ومجمل اللغه (۳ / ۱۷۴) ، ومقاييس اللغه (۳ / ۲۰۹) ، وأساس البلاغه (شلو) ، وتاج العروس (شلا).

على ذلك أنّ النحويين يجيزون : مررت برجل قائم زيد وأبوه ، ولا يجيزون : مررت برجل قائم زيد وقائم أبوه ، لأنّ الكلام الأوّل جمله واحده ، فاكتفى فيها بضمير واحد يعود إلى الموصوف ، والثانيه تجرى مجرى جملتين ، فلا بدّ فى كل واحده منهما من ضمير ، وكذلك يجيزون : زيد قام عمر وأبوه ، ولا يجيزون : زيد قام عمر وقام أبوه ، لتعرّى الجمله الواحده من ضمير يعود إلى المبتدأ.

الكلام فى قوله تعالى : (وَأُولُوا الْعِلْمِ قائِماً بِالْقِسْطِ)

سألت عن قول الله تعالى : (شَهِدَ اللهُ أَنَّهُ لا إِلهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلائِكَهُ وَأُولُوا الْعِلْمِ قائِماً بِالْقِسْطِ لا إِلهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ) [آل عمران : ١٨٣] ، وقلت بأىّ شىء انتصب «قائما» وما العامل فيه؟ وأين خبر التبرئه من هذه الآيه؟ وذكرت أنّ بعض المنتحلين لصناعه النحو أنكر قولنا : إنّ «قائما» هاهنا منصوب على الحال ، وزعم أنه كفر من قائله ، وإنما قال ذلك فيما يرى لأنّ الحال فيما ذكر النحويون منتقله وفضله فى الكلام ، والقيام بالقسط صفه لله تعالى لم يزل موصوفا بها ولا يزال ، ولا يصحّ فيها الانتقال ، ونحن نربأ بأنفسنا أن نكون ممّن يجهل ما يوصف به الله تعالى فنصفه بما لا يجوز ، أو يغيب عنّا هذا المقدار من علم اللسان ، وإنما أتى هذا المعترض من قلّه بصره بهذه الصناعه وسوء فهمه لباب الحال ، وقد أجبتك عن ذلك بما فيه كفايه وإقناع ، وبالله أستعين وعليه أتوكّل.

أما خبر التبرئه فى هذه الآيه فمحذوف تقديره عند البصريين لا إله فى الوجود إلّا هو ، أو لا إله موجود إلّا هو ، ونحو ذلك من التقدير ، وخبر التبرئه قد يحذف إذا كان فى الكلام دليل عليه ، كقولهم : لا بأس يريدون : لا بأس عليك وكقول عبد يغوث الحارثى : [الطويل]

٥٧٧- (١)فيا راكبا إمّا عرضت فبلّغن

ندامای من نجران أن لا تلاقيا

أراد أنه لا تلاقى لنا ، وقوله : «هو» بدل من موضع لا وما عملت فيه لأنّ التبرئه وما تعمل فيه فى موضع رفع على الابتداء ، وهى فى ذلك بمنزله إنّ وما تعمل فيه ،

١- ٥٧٧- الشاهد لعبد يغوث بن وقاص فى الكتاب (٢ / ٢٠١) ، وخزانه الأدب (٢ / ١٩۴) ، وشرح اختيارات المفضّل (ص ٧۶٧) ، وشرح التصريح (٢ / ١۶٧) ، وشرح المفصّل (١ / ١٢٨) ، والعقد الفريد (٥ / ٢٢٩) ، ولسان العرب (عرض) ، والمقاصد النحويه (۴ / ٢٠۶) ، وبلا نسبه فى خزانه الأدب (١ / ۴١٣) ، ورصف المبانى (ص ١٣٧) ، وشرح الأشمونى (٢ / ۴۴٥) ، وشرح ابن عقيل (ص ٥١٥) ، وشرح قطر الندى (ص ٢٠٣) ، والمقتضب (۴ / ٢٠۴).

فإن قيل : فما الذى يمنع من أن يكون هو الموجود فى الآيه خبر التبرئه ولا يحتاج إلى تكلّف هذا الإضمار؟ فالجواب : أنّ ذلك خطأ من ثلاثه أوجه :

أحدها : أنّ لا هذه لا تعمل إلا فى النكرات ، فإن جعلت هو خبرها أعملتها فى المعرفه وذلك لا يجوز.

والثانى : أنّ ما بعد إلّا موجب ولا لا تعمل فى الموجب ، إنّما تعمل فى المنفىّ.

والثالث : أنّك إن جعلت هو خبر التبرئه كنت قد جعلت الاسم نكره والخبر معرفه ، وهذا عكس ما توجبه صناعه النحو ، لأن الحكم فى العربيه إذا اجتمعت معرفه ونكره أن تكون المعرفه هى الاسم والنكره الخبر ، فلذلك جعل النحويون الخبر نحو هذا محذوفا.

وأمّا قوله تعالى : (قائِماً بِالْقِسْطِ) فإنّه لا يخلو من أحد ثلاثه أوجه :

١- إمّا أن يكون منصوبا على المدح والتعظيم.

٢- وإمّا أن يكون منصوبا على الحال.

٣- وإمّا أن يكون منصوبا على النعت لإله المنصوب بالتبرئه ، فأمّا نصبه على المدح والتعظيم فواضح يغنى وضوحه عن القول فيه ، وأمّا نصبه على الصفه لإله فإنّ ذلك خطأ ، لأنّ المراد بالنفى هاهنا العموم والاستغراق ، فإذا جعلت قائما صفه لإله فإنّ التقدير : لا إله قائما بالقسط إلّا هو ، فرجع النفى خصوصا وزال ما فيه من العموم وجاز أن يكون ثمّ إله آخر غير قائم بالقسط ، كما أنّك إذا قلت : لا رجل ظريفا فى الدار إلا زيد ، فإنما نفيت الرجال الظرفاء خاصه وجاز أن يكون هناك رجل آخر غير ظريف ، وهذا كفر صريح ، نعوذ بالله منه.

وأمّا نصبه على الحال فإنّه لا يخلو من أحد أربعه أوجه :

إمّا أن يكون حالا من اسم الله تعالى.

وإمّا أن يكون حالا من المضمر.

وإمّا أن يكون حالا من المنصوب بأنّ.

وإمّا أن يكون حالا من المضمر الذى فى خبر التبرئه المقدّر.

فإن جعلته حالا من اسم الله تعالى فالعامل فيه شهد ، تقديره : شهد الله فى حال قيامه بالقسط أنّه لا إله إلّا هو وشهدت الملائكه وأولو العلم ، وليس هذا قبيحا من أجل أنّك ذكرت أسماء كثيره وجئت بالحال من بعضها دون بعض ، قال ابن جنى : «ألا ترى أنّك لو قلت : جاء زيد راكبا وعمر وخالد ، فجعلت الحال من

بعضهم لجاز باتّفاق» ، وإذا جعلت قائما حالا من هو فالعامل فى الحال معنى النفى ، لأن الأحوال تعمل فيها المعانى كما تعمل فى الظروف ، فيكون التقدير : شهد الله أنّ الرّبوبيّه ليست إلّا له فى حال قيامه بالقسط ، فهذان الوجهان صحيحان.

فأمّا كونه حالا من الضمير المنصوب بأنّ أو من الضمير الذى فى خبر التبرئه المحذوف فكلاهما خطأ لا يجوز.

أمّا امتناعه من أن يكون حالا من الضمير المنصوب بأنّ فلعلّتين :

إحداهما : أنّ أنّ المفتوحه تقدّر هى وما عملت فيه بتقدير المصدر ، وما بعدها من اسمها وخبرها صله لها ، فإن جعلت قائما حالا من اسمها كان داخلا فى الصله ، فتكون قد فرّقت بين الصّله والموصول بما ليس من الصله وذلك مستحيل.

والعله الثانيه : أنّك إن جعلته حالا من اسم أنّ لزمك أن تعمل أنّ فى الحال ، وأنّ لا تعمل فى الأحوال شيئا ولا فى الظروف ، فإن قلت : قد قال النابغه الذبيانى : [البسيط]

٥٧٨- (١)كأنّه خارجا من جنب صفحته

[سفّود شرب نسوه عند مفتأد]

فنصب على الحال من اسم كأنّ وجعل العامل فيها ما فى كأنّ من معنى التشبيه ، فهلّا أجزت مثل ذلك فى أنّ فالجواب : أنّ ذلك إنّما يجوز عند البصريين فى كأنّ وليت ولعلّ خاصّه ، لأنّ هذه الأحرف الثلاثه أبطلت معنى الابتداء ممّا يدخل عليه ، وأحدثت فى الكلام معنى التّمنّى والتّرجّى والتشبيه فأشبهت الأفعال ، فإن قيل : فإنّ المفتوحه تدخل على الجمله فتصرفها إلى تأويل المصدر ، ألا ترى أنّك تقول : بلغنى أنّك قائم فيكون معناه : بلغنى قيامك؟ فهلّا أعملت فى الحال ما فيها من تأويل المصدر؟ فالجواب : أنّ ذلك خطأ لأنّ المصدر الذى تقدّر به أنّ المفتوحه إنّما ينسبك منها ومن صلتها التى هى اسمها وخبرها ، فإذا جعلت قائما حالا من اسمها كان داخلا فى صلتها ، فيلزمك من ذلك أن يعمل الاسم فى نفسه ، وذلك محال ، فلهذا الذى ذكرناه استحال أن ينتصب «قائما» على الحال من اسم أنّ.

فأمّا امتناعه من أن يكون حالا من الضمير المقدّر فى خبر التبرئه المحذوف فمن أجل أنّ المراد بالنفى العموم والاستغراق على ما قدّمناه ، فإذا جعلته حالا من

١- ٥٧٨- الشاهد للنابغه الذبيانى فى ديوانه (ص ١٩) ، وخزانه الأدب (٣ / ١٨٥) ، والخصائص (٢ / ٢٧٥) ، ولسان العرب (فأد) ، وتهذيب اللغه (١٤ / ١٩٦) ، وبلا نسبه فى رصف المبانى (ص ٢٢١) ، وكتاب العين (٨ / ٨).

المضمر الذى فى الخبر المحذوف صار التقدير : لا إله موجود فى حال قيامه بالقسط إلّا هو ، فيصير النفى واقعا على الآلهه القائمين بالقسط دون غيرهم ، ويوهم هذا الكلام أنّ ثمّ إلها غير قائم بالقسط ، كما أنّك إذا قلت : لا رجل موجود سخيّا إلّا زيد ، فإنما نفيت الرجال الأسخياء خاصه دون غيرهم ، وهذا كفر ، فصحّ بجميع ما قدّمناه أنّ قائما لا يصحّ إلّا أن يكون حالا من اسم الله تعالى أو من هو ، فإن قال قائل : فكيف جاز لكم أن تجعلوه حالا من اسم الله تعالى أو من ضميره ، والحال منتقله وفضله فى الكلام ، وهذه الصفه لم يزل الله تعالى موصوفا بها ولا يزال؟ فالجواب : أنّه ليس كلّ حال منتقله ولا فضله فى الكلام كما زعم هذا الزاعم بل من الأحوال ما لا يصحّ انتقاله ولا يجوز أن يكون فضله ، ألا ترى أن النحويين قد أطلقوا الحال على أشياء من القرآن وغيره لا يصح فيها الانتقال ، كقوله تعالى : (هُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقاً) [فاطر : ٣١] ، (وَأَنَّ هذا صِراطِي مُسْتَقِيماً) [الأنعام : ١٥٣]؟ والحقّ لا يفارقه التّصديق ، وصراط الله تعالى لا تفارقه الاستقامه ، وقالوا فى قوله تعالى : (نَعْبُدُ إِلهَكَ وَإِلهَ آبائِكَ إِبْراهِيمَ وَإِسْماعِيلَ وَإِسْحاقَ إِلهاً واحِداً) [البقره : ١٣٣] : إنّه منصوب على الحال من الله ، وقالوا فى قوله تعالى : (الم ، اللهُ لا إِلهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ ، نَزَّلَ عَلَيْكَ الْكِتابَ بِالْحَقِ) [آل عمران : ١ - ٣] : إنّها جمله فى موضع الحال من الله ، كأنّه قال : الله الحى القيوم نزل عليك الكتاب متوحّدا بالرّبوبيّه ، وأجازوا أيضا أن يكون فى موضع الحال من الضمير فى «نزّل» ، وكذلك قول العرب : «ضربى زيدا قائما» ، «وأكثر شربى السّويق ملتوتا» ، و «دعوت الله سميعا» ، ونحو ذلك إن تتبّعناه ، فإن قال قائل : فكيف صحّ أن تسمّى هذه الأشياء حالا وهى غير متنقله والكلام محتاج إليها؟ فالجواب عن ذلك من وجوه كلها مقنع :

أحدها : أنّ الحال شبيهه بالصفه ، والصفه ضربان : ضرب يحتاج إليه الموصوف ولا بدّ له منه ، وذلك إذا التبس بغيره ، وضرب لا يحتاج إليه ، وإنّما يذكر للمدح أو الذّمّ أو التّرحّم ، فوجب أن تكون الحال كذلك.

ومنها : أنّ الشىء إذا وجد فيه بعض خواصّ نوعه ولم يوجد فيه بعضها لم يخرجه عن نوعه نقصان ما نقص منها ، ألا ترى أنّ الرسم له خواصّ تخصّه مثل : التنوين ودخول الألف واللام عليه والنعت والتصغير والنداء؟ ولم يلزم أن توجد هذه الخواصّ كلّها فى جميع الأسماء ، ولكن حيثما وجدت كلّها أو بعضها حكم له بأنّه اسم ، وكذلك الأحوال فى هذه المواضيع فيها أكثر خواصّ الحال وشروطها موجوده فيها ، فلا يخرجها عن حكم الحال نقصان ما نقص منها ، كما لا يخرج من وما نحوهما عن حكم الأسماء نقصان ما نقصها من خواصّ الأسماء.

ومنها : أنّ النحويين لم يريدوا بقولهم : إنّ الحال فضله فى الكلام أنّ الحال مستغنى عنها فى كلّ موضع على ما يتوهّم من لا دربه له بهذه الصناعه ، وإنّما معنى ذلك أنّها تأتى على وجهين : إمّا أن يكون اعتماد الكلام على سواها والفائده منعقده بغيرها ، وإمّا أن تقترن بكلام تقع الفائده بهما معا ولا تقع الفائده بها مجرّده ، وإنما كان ذلك لأنّها لا ترفع ولا يسند إليها حدث واعتماد كل جمله مفيده إنما هو على الاسم المرفوع الذى أسند إليه الحدث أو ما هو فى تأويل المرفوع ، ولا تنعقد فائده بشىء من المنصوبات والمجرورات حتى يكون معها مرفوع أو ما هو فى تأويل المرفوع ، كقولنا : ما جاءنى من أحد ، وإنّ زيدا قائم ، فتأمّل هذا الموضع فإنّه يكشف عنك الحيره فى أمر الحال وفيه لطف وغموض.

وأمّا القيام الذى وصف الله تعالى به نفسه فى هذه الآيه فليس يراد به المثول والانتساب لأن هذا من صفه الأجسام تعالى الله عن ذلك ، وإنما المراد بالقيام هاهنا القيام بالأمور والمحافظه عليها ، يقال : فلان يقوم بأمر فلان أى : يعنى به ويهتبل بشأنه ، ومنه قوله تعالى : (الرِّجالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّساءِ) [النساء : ٣۴] ، أى : متكلّفون بأمورهنّ ومعنيّون بشؤونهنّ ، ومنه قول الأعشى : [المتقارب]

۵٧٩- (١)يقوم على الوغم فى قومه

فيعفو إذا شاء أو ينتقم

الكلام فى قولنا : يا حليما لا يعجل

سألت وفّقك الله عن قولنا فى الدعاء : يا حليما لا يعجل ويا جوادا لا يبخل ويا عالما لا يجهل ، ونحو ذلك من صفات الله تعالى ، وقلت : كيف يصحّ أن يقال فى مثل هذا : منادى منكور والقصد به إلى الله تعالى؟ وإن كان معرفه فكيف انتصب وخرج مخرج التنكير؟ وهذا سؤال من لم يتمهّر فى معرفه اللسان العربى ، واعتراض من لم يتصوّر غرض هذه الصناعه تصوّرا صحيحا ، وأنا أعلمك لم ذلك وأشرح لك ما التمسته شرحا يسرو عنك ثوب الحيره ، ويزيل عنك عارض هذه الشبهه إن شاء الله تعالى ، فأقول وبالله التوفيق : إنّ الوجه فى هذا وما أشبهه من صفات الله تعالى أن يقال فيه : إنه منادى مخصّص ، وهذه عباره غير معتاده عند النحويين ، وإنما جرت عادتهم فى نحو هذا أن يسمّوه المنادى المشبّه بالمضاف والمنادى الممطول أى المطوّل ، من قولك مطلت الحديده إذا مددتها ، ومنه اشتقّ المطل فى الوعد ، ومعنى

١- ۵٧٩- الشاهد للأعشى فى ديوانه (ص ٨٩) ، وبلا نسبه فى مقاييس اللغه (۶ / ١٢٧) ، وشرح السبع الطوال (ص ٢٧٣).

قولنا : إنه منادى مخصّص أنّ حليما وجوادا وعالما ونحوها صفات يوصف بها البارى جلّ جلاله ويوصف بها المخلوقون ، وهى وإن اتّفقت ألفاظها متباينه فى المعانى ، كما أنّ إذا قلنا فى البارى تعالى : إنه سميع بصير ، وقلنا فى زيد : إنه سميع بصير ، فالمعنى مختلف وإن اتفقت العباره ، لأنّ زيدا سميع بأذن بصير بحدقه لأنّه ذو جوارح وأبعاض ، والله تعالى منزّه عن مثل هذه الصفات ، جلّ عمّا يصفه به الجاهلون وتقدّس ممّا يقول فيه المبطلون ، وإنما نريد بقولنا فيه : إنه سميع وإنه بصير أنّه لا يغيب عنه شىء من خلقه وأنّه مشاهد لجميع حركاتهم وأعمالهم ، لا يخفى عنه مثقال الذّرّه ، ولا يغيب عنه ما تجنّه الصدور ويختلج به الضمير ، ولذلك إذا قلنا : إنّ زيدا حىّ فإنّما نريد بذلك أنّ له نفسا حسّاسه مقترنه بجسم ، وإذا قلنا فى البارى تعالى : إنه حىّ فإنما نريد بذلك أنّه مدرك للأشياء ، ويجوز أن يراد بذلك أنّه موجود لم يزل ولا يزال ، والعرب تسمى الوجود حياه والعدم موتا ، فيقولون للشمس ما دامت موجوده حيّه ، فإذا عدمت سمّوها ميّته ، قال ذو الرمه : [الطويل]

٥٨٠- (١)فلمّا رأين اللّيل والشّمس حيّه

حياه الّذى يقضى حشاشه نازع

شبّه الشمس عند غروبها بالحىّ الذى يجود بنفسه ، وقال آخر يصف النار : [الطويل]

٥٨١- (٢)وزهراء إن كفّنتها فهو عيشها

وإن لم أكفّنها فموت معجّل

فجعل وجود النار حياه وعدمها موتا ، ولم نرد بإنشاد هذين البيتين تمثيل حياه البارى تعالى بالحياه المذكوره فيهما لأنّ ما ذكره الشاعران من ذلك مجاز واستعاره وحياه البارى تعالى وجميع صفاته حقائق لا تشبّه بشىء من صفات المحدثات ولا تكيّف ، وإنّما تؤخذ توقيفا وتسليما لا قياسا ، وقد اجتمع العارفون بحدود الكلام على أنّ الاشتراك فى الأسماء لا يوجب التشابه بين المسمّيات بها ، وإنّما تشبّه الأشياء باتفاقها فى المعانى لا فى الألفاظ ، وليس بين البارى تعالى وبين مخلوقاته اشتباه فى معنى من المعانى ، فإذا أرادوا أن يجعلوا هذه الصفات مختصّه به تعالى زادوا عليها ألفاظا تخصّصها وتجعلها مقصوره عليه ، فقالوا : يا حليما لا يعجل ويا جوادا لا يبخل ، ويا عالما لا يجهل ، ونحو ذلك ، فصارت هذه الصفات خاصه لا يصح أن يوصف بها غيره ، لأنّ كلّ حليم فلا بدّ له من طيش وهفوه ، وكلّ جواد فلا بدّ له من بخل وعلّه ،

١- ٥٨٠- الشاهد لذى الرمه فى ديوانه (ص ٨٠١) ، وأساس البلاغه (حشش) ، وتاج العروس (شرق) ، والعمده (١ / ٢٧٥).

٢- ٥٨١- البيت بلا نسبه فى أمالى القالى (٢ / ٨٨).

وكل عالم فلا بدّ له من جهل وحيره ، فأمّا الحلم المحصن الذى لا يلحقه طيش والجود المحصن الذى ليس فيه بخل والعلم المحصن الذى لا يقترن به جهل فإنها صفات خاصه به تعالى لا حظّ فيها لغيره ، وهذه الزياده التى زيدت عليها فى موضع نصب على الصفه ، كأنّه قيل : يا حليما غير عجول ، ويا جوادا غير بخيل ويا عالما غير جهول ، فالفائده فى هذه الألفاظ المزيده على هذه الأسماء ما ذكرناه من التخصيص.

فإن قال قائل : فقد علمت أنّا إذا قلنا : يا حليم ويا جواد ويا عالم فقد فهم أنّ هذه الصفات مخالفه لصفات البشر ، فإذا كان ذلك مفهوما من أنفس هذه الصفات فما الفائده فى زياده هذه الألفاظ عليها؟ فالجواب : أنّ الفائده فى ذلك أنّا إذا قلنا : يا حليم ويا جواد ويا عالم فإنّما يقع التباين والخلاف بالمعانى لا بالألفاظ ، وإذا قلنا : يا جوادا لا يبخل ويا حليما لا يعجل ويا عالما لا يجهل وقع التباين والخلاف بالمعانى والألفاظ معا ، وإذا انفصل الشيئان لفظا ومعنى كان أبلغ فى التباين من أن ينفصلا معنى لا لفظا ، ويدلّك على أنّ الغرض فى ذلك ما ذكرته قول عطاء الخراسانى فى «بسم الله الرحمن الرحيم» : «كان البارى تعالى يوصف بالرحمن ، فلمّا تسمّى به المخلوقون زيد عليه الرحيم» ، فهذا نصّ جلىّ على أنّهم قصدوا تخصيصه تعالى بلفظ لا يوصف به سواه ، ولذلك قال المفسرون فى «الله» : إنه اسم ممنوع ، فلأجل هذا قلنا : إن مثل هذا ينبغى أن يقال فيه : منادى مخصّص ، وإنما وجب أن ينتصب هذا النوع من المناديات وإن كان غير منكور لأنّ اللفظ الأوّل لمّا كان محتاجا إلى اللفظ الثانى لأنّه الذى يتمّ معناه ويخصّصه أشبه المنادى المضاف الذى لا يتمّ إلّا بالمضاف إليه فانتصب كانتصابه ، وصار بمنزله قولك : يا خيرا من زيد ويا ضاربا رجلا ، ولذلك سمّى النحويون هذا النوع المنادى المشبّه بالمضاف.

وأمّا قولى : إن هذا سؤال من لم يتمهّر فى معرفه اللسان العربى واعتراض من لم يتصوّر هذه الصناعه تصوّرا صحيحا فإنما قلت ذلك لأنّ هذا السؤال يدلّ على أنّ صاحبه يعتقد أنّ كلّ منادى معرفه غير مضاف مرفوع رفع بناء فى كلام العرب ، وليس كذلك لأنّ المنادى فى كلام العرب ينقسم إلى أربعه أقسام :

منادى منكور نحو : يا رجلا ، ومنادى مضاف نحو : يا عبد الله ، ومنادى مفرد وهو نوعان :

أحدهما : ما كان معرفه قبل النداء ، نحو : يا زيد.

والثانى : ما كان قبل النداء نكره وتعرّف فى النداء بإقبال المنادى عليه واختصاصه إيّاه بالنداء دون غيره ، نحو : يا رجل.

والقسم الرابع : هو المنادى المشبّه بالمضاف ، وهو الذى لا يستقل بنفسه ويفتقر إلى ما يتمّه ، كقولك يا خيرا من زيد ويا ضاربا رجلا ، وكرجل سمّيته ثلاثه وثلاثين ، فإنّك تقول : يا ثلاثه وثلاثين فإن قلت : كيف يكون قولنا : يا خيرا من زيد ويا ضاربا رجلا معرفه وقد خرج بلفظ النكره؟ قلت : فإن تعرفه يكون على وجهين :

أحدهما : أن تسمى بذلك رجلا فيصير قولك : يا خيرا من زيد ويا ضاربا رجلا بمنزله قولك : يا زيد ويا عمرو ونحوهما من الأسماء المختصه.

والوجه الثانى : أن تقبل بندائك على رجل معيّن تختصّه من جميع من بحضرتك ، فيصير قولك : يا خيرا من زيد ويا ضاربا رجلا بمنزله قولك : يا رجل لمن تقبل عليه.

فهذا ما عندى فى جواب ما سألت عنه ، وبالله التوفيق.

سؤال العضد وجواب الجاربردى وردّ العضد على الجاربردى

وانتصار ولد الجاربردى لأبيه على العضد (١)

كتب العضد مستفتيا علماء عصره : يا أدلّاء الهدى ومصابيح الدّجى حيّاكم الله وبيّاكم ، وألهمنا الحقّ بتحقيقه وإيّاكم ، ها أنا من نوركم مقتبس وبضوء ناركم للهدى ملتمس ، ممتحن بالقصور لا ممتحن ذو غرور ، ينشد بأطلق لسان وأرقّ جنان : [المتقارب]

٥٨٢- ألا قل لسكّان وادى الحمى

هنيئا لكم فى الجنان الخلود

أفيضوا علينا من الماء فيضا

فنحن عطاش وأنتم ورود

قد استبهم قول صاحب (الكشاف) (٢) أفيضت عليه سجال الألطاف : (مِنْ مِثْلِهِ)(٣) [البقره : ٢٣] متعلّق بسوره صفه لها ، أى : بسوره كائنه من مثله ، والضمير لما نزّلنا أو لعبدنا ، ويجوز أن يتعلّق بقوله : فأتوا ، والضمير للعبد» حيث جوّز فى الوجه الأول كون الضمير لما نزّلنا تصريحا وخطره فى الوجه الثانى تلويحا ، فليت شعرى ما الفرق بين فأتوا بسوره كائنه من مثل ما نزّلنا ، وفأتوا من مثل ما نزّلنا بسوره ،

١- انظر طبقات الشافعيه الكبرى (١٠ / ٤٧).

٢- انظر الكشاف (١ / ٢٤١).

٣- الآيه (وَإِنْ كُنْتُمْ فِى رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنا عَلى عَبْدِنا فَأْتُوا بِسُورَهٍ مِنْ مِثْلِهِ.)

وهل ثمّ حكمه خفيّه أو نكته معنويّه أو تحكّم بحت؟ بل هذا مستبعد فى مثله ، فإن رأيتم كشف الرّيبه وإماطه الشّبهه والإنعام بالجواب ، أثبتم أجزل الأجر والثّواب.

جواب الجاربردى : فكتب العلّامه فخر الدين الجاربردى وعقّد ، تمنّى الشعور معلّقا بالاستعلام لما وقع بالدّخيل مع الأصيل الأدخل فى الإبهام ، أشعر بأنّ المتمنّى تحقّق ثبوت شىء ما منها والانتفاء رأسا ، ولا يستراب أن انتفاء الفائده اللفظيه والفائده المعنويه يجعل التخصيص تحكّما ساذجا فإن رفع الإبهام ينصب البعض للتكثير الثانى خبر ما فما مغزى التخصيص على البيان فاضرب عن الكشف صفحا مجانبا الاستدراك كما فى الاستكشاف ، وإن ريم ما يعنى بالتحقيق فيه والأخصّ فى الاستعمال فزيغ الدّاله لا ـ زله خبير كعثره عثارها للادخل بمنزله فى أنزلنا أولا بشهاده الدّغدغه لعثوره عليها فى أنزلنا ثانيا ، والتبيين جنس التعيين ، فإنها من بنات خلعت عليهنّ الثياب ثم فنتهنّ وحثوت عليهنّ التراب : [الطويل]

٥٨٣- (١)فبح باسم من تهوى ودعنى من الكنى

فلا خير فى اللّذّات من دونها ستر

[الكامل]

٥٨٤- (٢)إنّى امرؤ أسم القصائد للعدى

إنّ القصائد شرّها أغفالها

ردّ العضد : فكتب العضد على الجواب : أقول وأعوذ بالله من الخطأ والخطل ، وأستعفيه من العثار والزّلل : الكلام على هذا الجواب من وجوه :

الأول : أنّه كلام تمجّه الأسماع وتنفر عنه الطّباع ، ككلمات المبرسم غير منظوم ، وكهذيان المحموم ليس له مفهوم ، كم عرض على ذى طبع سليم وذهن مستقيم فلم يفهم معناه ولم يعلم مؤدّاه ، وكفى وكيلا بينى وبينك كل من له حظّ من العربيه وذكاء ما مع الممارسه لشطر من الفنون الأدبيه.

الثانى : لمّا أجمل الاستفهام لشدّه الإبهام فسّره بما لا يدلّ عليه بمطابقه ولا بتضمّن ولا بالتزام ، وحاصله أنّ ثبوت أحد الأمرين هاهنا محقّق ، وإنما التردّد فى التّعيين ، فحقيق بأن يسأل عنه بالهمزه مع (أم) دون هل مع أو ، فإنّه سؤال عن أصل الثبوت.

الثالث : أنّا لا نسلّم تحقّق أحد الأمرين حقيقه لجواز أن لا يكون لحكمه خفيّه

١- ٥٨٣- البيت لأبى نواس فى ديوانه (ص ٢٨).

٢- ٥٨٤- الشاهد بلا نسبه فى أساس البلاغه (غفل) و (وسم) ، ولبشامه بن الغدير فى شرح ديوان الحماسه للمرزوقى (ص ٣٩۴).

ولا نكته معنويه ، بل لأمر بيّن فى نفسه على السائل أو لشبهه قد تخايلت للحاكم وتضمحلّ بتأمّل ، فلا يكون تحكّما بحتا ، ولئن سلّمنا الحصر فلم لا يجوز أن يتجاهل السائل تأدّبا واعترافا بالقصور وتجنّبا عن التّيه والغرور؟.

الرابع : أنّ (أو) هذه أهى الإضرابيه؟ أفهذا باعه فى الوجوه العربيه؟ فأين أنت من قولهم : لا تأمر زيدا فيعصيك أو تحسبه غلامك وأقلّ خدّامك أو لا تدرى من أمامك؟ أبعد ما أذبت نفسك ليلا ونهارا فى شعب من العربيّه مذ نيطت بك العمائم إلى أن اشتعل الرأس شيبا يخفى عليك هذا الجليّ الظاهر الذى هو مسطور فى الجمل لعبد القاهر؟.

الخامس : هب أنّ هذا خطأ صريح ، ألا يمكن أن تتحمّل له محملا صحيحا أليس المقصود هنا كالصبح يتبلّج وكالنار فى حندس الظّلم على رأس العلم تؤجّج؟ فماذا كان لو اشتغلت بعد ما يغنيك من الجواب وتنطق (١) بفضل الصواب بما لا يعنيك من التخطئه فى السؤال؟

السادس : قد أوجب الشرع ردّ التحيّه والسّلام ، وندب إلى التلطّف فى الكلام ، فمن يؤفك فقد اقترف الإثم واستحقّ الذّمّ وأساء الأدب وتجنّب الأمم ، وأشعر بأنّه ليس له من الخلق خلاق ، ولم يرزق متابعه من بعث لتتميم مكارم الأخلاق.

السابع : أنّه أعرض عن الجواب ، وزعم أنّه من بنات خلع عليهنّ الثياب وحثى عليهنّ التراب ، فإن كان حقّا فلا ريب فى أنّها تكون ميّته أو باليه ، ومع هذا فمصداق كلامه أن ينبش عنها أو أن يأتى بمثلها فنرى ما هيه؟

الثامن : أنّ السؤال لم يخصّ به مخاطب دون مخاطب ، بل أورد على وجه التعميم والإجمال مرعيّا فيه طريق التعظيم والإجلال موجّها إلى من وجّه إليه ، ويقال : مصدّق أنت من أدلّاء الهدى ومصابيح الدّجى ، فأنّى رأى نفسه أهلا للخطاب معيّنا للجواب؟ وهلّا درأه عن نفسه معرفه بقدره وعلما بغوره ، ومحافظه على طوره إلى من هو أجلّ منه قدرا وأنور بدرا فى هذه البلده من زعماء التحرير وفحوله النحارير الذين لا يفوتهم سابق ولا يشقّ غبارهم لاحق.

وإن كان لا يرى فوقه أحدا فإنه للعمه والعمى والحماقه العظمى ، ومالداء النّوك من دواء ، وليس لمرض الجهل المركب من شفاء.

التاسع : البليغ من عدّت هفواته والجواد من حصرت كبواته وأمّا من لا يأمن مع الدّعدعه سوء العثار ، ويحتاج إلى من يقود عصاه فى ضوء النهار ، فإذا سابق فى

المضمار العتاق الجياد وناضل عند الرّهان ذوى الأيدى الشّداد ، فقد جعل نفسه سخره للسّاخرين وضحكه للضاحكين ، ودريّه للطاعنين وغرضا لسهام الرّاشقين.

العاشر : أظنّك قد غرّك رهط احتفّوا من حولك ، وألقوا السّمع إلى قولك ، يصدّقونك فى كلّ هذر ويصوّبونك فى كلّ ما تأتى وتذر ، ولم تمرّ بقراع الأبطال اللهاميم ، ولم تدفع إلى جدلىّ مماحك يعركك عرك الأديم ، فظننت بنفسك الظّنون ، ورسخ فى دماغك هذا الفنّ من الجنون ولم ترزق أديبا ولا ناصحا لبيبا. [الطويل]

٥٨٥- (١)فما كلّ ذى نصح بمؤتيك نصحه

وما كلّ مؤت نصحه بلبيب

فها أنا أقول لك قول الحق الذى يأتى فى غير نفس أبيّه ، ولا يصرفنى عنه هوى ولا عصبيّه ، فاقبل النّصيحه واتّق الفضيحه ، ولا ترجع بعد إلى مثل هذا ، فإنّه عار فى الأعقاب ، ونار يوم الحساب ، هداك الله وإيانا سبيل الرشاد. انتهى.

انتصار إبراهيم ولد الجاربردى لأبيه

وقد تصدّى إبراهيم ولد الجاربردى لنصره والده فى رساله سمّاها : «الصّارم فى قطع العضد الظالم». فقال :

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وبه نستعين ، والعاقبه للمتّقين ، ولا عدوان إلّا على الظالمين ، والصّلاه والسّلام على خاتم النبيين وإمام المرسلين سيّدنا محمد وآله وصحبه أجمعين.

أمّا بعد : فيقول الفقير إلى الله تعالى إبراهيم الجاربردى :

بينما كنت أقرأ كتاب الكشاف فى سنه ستين وسبعمائه بين يدى من هو أفضل أهل الزمان ، لا بالدّعاوى بل هو باتفاق أهل العلم والعرفان ، أعنى من خصّه الله تعالى بأوفر حظّ من العلى والإحسان ، مولانا وسيدنا الإمام العالم العلّامه شيخ الإسلام والمسلمين ، الدّاعى إلى ربّ العالمين ، قامع المبتدعين وسيف المناظرين ، إمام المحدّثين حجه الله على أهل زمانه ، والقائم بنصره دينه فى سرّه وإعلانه بقلمه

---

١ - ٥٨٥- الشاهد لأبى الأسود الدؤلى فى ديوانه (ص ٤٥) ، والحيوان (٥ / ٦٠١) ، وشرح أبيات سيبويه (٢ / ٤٣٨) ، وشرح شواهد الإيضاح (ص ٦٣٦) ، ولأبى الأسود أو لمودود العنبرى فى شرح شواهد المغنى (ص ٥٤٢) ، وبلا نسبه فى الدرر (٥ / ٢٦٦) ، والكتاب رقم الشاهد (١٠٤٣) ، ومغنى اللبيب (ص ١٩٨) ، وهمع الهوامع (٢ / ٩٥).

ولسانه ، خاتمه المجتهدين بركه المؤمنين أستاذ الأستاذين قاضى القضاه تاج الدين عبد الوهاب السّبكى ، لا زالت رباع الشّرع معموره بوجوده ورياض الفضل مغموره بجوده ، ويرحم الله عبدا قال : آمينا ، إذ وصلت إلى قوله تعالى : (فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِنْ مِثْلِهِ) [البقره : ۲۳] فرأيت عند بعض من الفضلاء الحاضرين شيئا من كلام القاضى عضد الدّين الشيرازى على كلام والدى الذى كتبه على سؤاله المشهور عن الفرق بين (فأتوا بسوره كائنه من مثل ما نزّلنا) و (فأتوا من مثل ما نزّلنا بسوره) ، فأخذت منه رجاء أن أطّلع على بدائع من رموزه ، وودائع من كنوزه ، فوجدته قد فطم عن ارتضاع أخلاف التحقيق ، وحرم عن الاغتراف من بحر التدقيق ، جعل الإيراد عنادا ، والمنع ردعا ، والرّدّ صدّا ، والسؤال نضالا والجواب عيّابا فركب متن عمياء وخبط خبط عشواء وقال ما هو تقوّل وافتراء ، وكلام والدى عنه براء ، كأنّه طبع على اللّفاء أو جبلت طينته من المراء ، فمزج الشّهد بالسّمّ وأكل الشعير وذمّ ، فأضحكت حركه البهمه فى استيفاء القصاص ، فكتبت هذه الرساله المسمّاه بالسيف الصّارم فى قطع العضد الظالم ، ولأجازينّه عن حسناته العشر بأمثالها ، قال الله تعالى : (وَلَمَنِ انْتَصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِ فَأُولئِكَ ما عَلَيْهِمْ مِنْ سَبِيلٍ) [الشورى : ۴۱] وقال تعالى : (وَالْجُرُوحَ قِصاصٌ) [المائده : ۴۵] ، وجراحه اللّسان أعظم من جراحه السّنان ، قال الشاعر : [الوافر]

۵۸۶- (۱)جراحات السّنان لها التئام

ولا يلتام ما جرح اللّسان

وقال آخر : [الهزج]

۵۸۷- (۲)وبعض الحلم عند الجه

ل للذّلّه إذعان

وفى الشّرّ نجاه حى

ن لا ينجيك إحسان

وقال آخر : [البسيط]

۵۸۸- (۳)لا تطمعوا أن تهينونا ونكرمكم

وأن نكفّ الأذى عنكم وتؤذونا

وأسأل الله التوفيق ، وبيده أزمّه التحقيق ، أقول : أيّها السّائل رحمك الله ، أمّا

۱- ۵۸۶- الشاهد بلا نسبه فى تاج العروس (كلم) ، وليعقوب الحمدونى فى العقد الفريد (۲ / ۴۴۵).

٢ - ٥٨٧- البيت الأول للفند الزمّاني فى أمالى القالى (١ / ٢٦٠) ، وحماسه البحترى (ص ٥٦) ، وخزانه الأدب (٣ / ٤٣١) ، والدرر (٥ / ٢٥٠) ، وشرح شواهد المغنى (٢ / ٩٤٤) ، والمقاصد النحويه (٣ / ١٢٢) ، وبلا نسبه فى شرح الأشمونى (٢ / ٣٣٨) ، وهمع الهوامع (٢ / ٩٣).

٣- ٥٨٨- البيت للفضل بن العباس بن عتبه بن أبى لهب فى الأضداد (ص ٤٨) ، والمؤتلف والمختلف (ص ٤١) ، والخزانه (٣ / ٥٢١).

قولك فى الجواب : إنه كلام تمجّه الأسماع وتنفر عنه الطباع إلى آخره ، فنقول بموجبه : لكن بالنسبه إلى من كانت حاسّته غير سليمه أو سدّ عن الإصاخه إلى الحقّ سمعه وأبى أن ينطق به لسانه ، وهذا قريب ممّا حكى الله سبحانه وتعالى عن الكفار المعاندين : (وَقالُوا قُلُوبُنا فِي أَكِنَّةٍ مِمَّا تَدْعُونا إِلَيْهِ وَفِي آذانِنا وَقْرٌ وَمِنْ بَيْنِنا وَبَيْنِكَ حِجابٌ) [فصلت : ۵] ، وقولك : «كم عرض على ذى طبع سليم وذهن مستقيم فلم يفهم معناه ولم يعلم مؤدّاه» نقول : هذا كلام متهافت ، إذ لو كانوا ذا طبع سليم وذهن مستقيم لفهموا معناه وتفطّنوا لموجبه ومقتضاه ، فإنّ ذا الطّبع السليم من يدرك اللّمحه وإن لطف شأنها ، ويتنبّه على الرّمزه وإن خفى مكانها ، ويكون مسترسل الطبيعه منقادها مشتعل القريحه وقّادها ، ولكنّهم كانوا مثلك كزّا جاسيا وغليظا جافيا غير داربين بأساليب النظم والنثر ، غير عالمين كيف يرتّب الكلام ويؤلّف وكيف ينظم ويرصف (أَمْ تَحْسَبُ أَنَّ أَكْثَرَهُمْ يَسْمَعُونَ أَوْ يَعْقِلُونَ ، إِنْ هُمْ إِلَّا كَالْأَنْعامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلاً) [الفرقان : ۴۴] أما سمعت قول بعض الفضلاء : [البسيط]

۵۸۹- (۱)علىّ نحت القوافى من معادنها

وما علىّ إذا لم تفهم البقر

أو نقول : فرضنا أنّهم كما زعمت ذوو فهم سليم وطبع مستقيم ، لكنّهم ما اشتغلوا بالعلوم حقّ الاشتغال ، فأين هم من فهم هذا المقال؟ أما سمعت قول من قال : [الكامل]

۵۹۰- لو كان هذا العلم يدرك بالمنى

ما كان يبقى فى البريّه جاهل

وقول الآخر : [البسيط]

۵۹۱- (۲)لا تحسب المجد تمرا أنت آكله

لن تبلغ المجد حتّى تلعق الصّبرا

ومع أنّ هذه الغوامض كما نبّه عليه الزمخشرى لا يكشف عنها من الخاصّه إلّا أوحدهم وأخصّيهم وإلّا واسطتهم وفصلهم ، وعامّتهم عماه عن إدراك حقائقها بأحداقهم عناه فى يد التقليد لا يمنّ عليهم بجزّ نواصيهم وإطلاقهم ، هذا مع أنّ مقامات الكلام متفاوته ، فإنّ مقام الإيجاز يباين مقام الإطناب والمساواه ، وخطاب الذكىّ يباين خطاب الغبىّ ، فكما يجب على البليغ فى موارد التفصيل والإشباع أن

۱- ۵۸۹- الشاهد للبحترى فى ديوانه (ص ۹۵۵) ، والموازنه بين أبى تمام والبحترى (۱ / ۳۰۳) ، والدرر (۲ / ۲۲۲).

۲- ۵۹۱- البيت بلا نسبه فى شرح ديوان الحماسه للمرزوقى (۱۵۱۲).

يفصّل ويشبع فكذلك الواجب عليه فى خطاب الإجمال أن يجمل ويوجز ، أنشد الجاحظ : [الكامل]

٥٩٢- (١)يرمون بالخطب الطّوال وتاره

وحى الملاحظ خيفه الرّقباء

وأئمه صناعه البلاغه يرون سلوك هذا الأسلوب فى أمثال هذه المقامات من كمال البلاغه وإصابه المحزّ ، فنقول : إنما أوجز الكلام وأوهم المرام اختبارا لتنبّهك أو مقدار تنبّهك ، أو نقول : عدل عن التصريح احترازا عن نسبه الخطأ إليك صريحا ، والعدول عن التصريح باب من البلاغه يصار إليه كثيرا وإن أورث تطويلا ، ومن الشواهد لما نحن فيه شهاده غير مردوده روايه صاحب المفتاح عن القاضى شريح (٢) «أنّ رجلا أقرّ عنده بشىء ثم رجع ينكر ، فقال له شريح : شهد عليك ابن أخت خالك ، آثر شريح التطويل ليعدل عن التصريح بنسبه الحماقه إلى المنكر ، لكون الإنكار بعد الإقرار إدخالا للعنق فى ربقه الكذب لا محاله».

وأمّا قولك : «ثانيا : فسّره بما لا يدلّ عليه بمطابقه ولا بتضمّن ولا بالتزام» ثم تقول : «حاصله كذا» فنفيت أوّلا الدّلالات ، ثم أثبتّ ثانيا له معنى وذكرته ، فأنت كاذب إمّا فى الأوّل أو الثانى ، وأيضا قد قلت : «أوّلا : إنه كهذيان المحموم ليس له مفهوم ، ثم قلت : حاصله كذا ، فقد أدخلت عنقك فى ربقه الكذب ، اتّق الله فإنّ الكذب صغيره والإصرار عليها كبيره ، والمعاصى تجرّ إلى الكفر ، قال الله تعالى : (ثُمَّ كانَ عاقِبَهَ الَّذِينَ أَساؤُا السُّواى أَنْ كَذَّبُوا بِآياتِ اللهِ) [الروم : ١٠] ، ثم إنّ قولك : «حاصله أنّ ثبوت أحد الأمرين هاهنا متحقّق ، وإنما التردّد فى التعيين ، فحقيق أن يسأل عنه بالهمزه مع أم دون هل مع أو ، فإنّه سؤال عن أصل الثبوت» يوهم أنّك الذى استنبطت هذا المعنى من كلامه وفهمته منه ، وليس كذلك ، بل لمّا بلغك هذا الجواب بقيت حائرا مليّا لا تفهم مراده ولا تعرف معناه ، وكنت تعرّضته على من زعمت أنّهم كانوا ذا طبع سليم وفهم مستقيم ، فما فهموا معناه وما عثروا على مؤدّاه ، فصرت ضحكه للضاحكين وسخره للساخرين ، فلمّا حال الحول وانتشر القول جاء ذاك الألمعىّ أعنى الشيخ أمين الدين حاجى ددا وتمثّل بين يدى والدى وقال كما قلت : [المتقارب]

١- ٥٩٢- الشاهد لأبى دؤاد بن حريز الإيادى فى البيان والتبيين (١ / ١٥٥) ، ولأبى داود بن جرير فى زهر الآداب (١ / ٩٦) ، وبلا نسبه فى الصناعتين (ص ١٩٨).

٢- انظر مفتاح العلوم (ص ٩٧).

۵۹۳- أفيضوا علينا من الماء فيضا

فنحن عطاش وأنتم ورود

فقرأ عليه قراءه تحقيق وإتقان وتدقيق ، فلمّا كشف له الوالد الغطاء ظهر له أنّ كلامك كان كسراب بقيعه يحسبه الظمآن ماء ، فجاء إليك وأفرغ فى صماخيك ، وأقرّ عينيك ، فكان الواجب عليك أن تقول : صاحبه كذا على ما فهمته من بعض تلامذته ، لئلّا يكون انتحالا ، فإنّ ذلك خيانه ، والله لا يحب الخائنين ، فإن كابرت وجعلتنى من المدّعين فقل : فأت بآيه إن كنت من الصادقين فقلت : أمّا بالنسبه إلى الآخره فكفى بالله شهيدا بيننا وبينكم ، وأمّا بالنسبه إلى الدّنيا ففضلاء التّبريزيين ، فإنهم عالمون بالحال عارفون بالأمر على هذا المنوال ، ولهذا ما وسعك أن تكتب هذه الهذيانات وأنت فى تبريز مخافه أن تصير هزأه للساخرين وضحكه للناظرين ، بل لمّا انتقلت إلى أهل بلد لا يدرون ما الصحيح تكلّمت بكلّ قبيح ، لكن وقعت فيما خفت منه.

وأمّا قولك : «ثالثا : لا نسلّم تحقّق أحد الأمرين حقيقه إلى آخر ما قلتم» فكله مخالف للظاهر ، والأصل عدمه ، وتحقيق الجواب فيه يظهر ممّا أذكره فى آخر الجواب الرابع.

وأمّا قولك : «رابعا : إنّ أو هذه أهى الإضرابيّه؟ أفهذا باعك فى الوجوه الإعرابيه؟» فنقول : أولا : لا شك أنّك عند تسطير هذا السؤال ما خطر لك هذا بالبال بل لمّا اعترض عليك تمحّلت هذا بالقال ، وثانيا : المثال الذى ذكرته غير مطابق لكلامك ، لو فرضنا أنّه من كلام الفصحاء ، وثالثا : أنّه لا يستقيم أن تكون «أو» فى كلامك للإضراب لفوات شرطه ، فإنّ إمام هذا الفن سيبويه إنّما أجاز أو الإضرابيه بشرطين : أحدهما : تقدّم نفى أو نهى. والثانى : إعاده العامل ، نحو : ما قام زيد أو ما قام عمر ، ولا يقم زيد أو لا يقم عمر ، ونقله عنه ابن عصفور ، هكذا مذكور فى (مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب) ، ثم قال مصنفه ابن هشام المصرى (۱) : «وممّا يؤيّد نقل ابن عصفور أنّ سيبويه قال (۲) فى : (وَلا تُطِعْ مِنْهُمْ آثِماً أَوْ كَفُوراً)

[الإنسان : ۲۴] : ولو قلت : أو لا تطع كفورا انقلب المعنى ، يعنى أنّه يصير إضرابا عن النهى الأول ونهيا عن الثانى فقط. انتهى.

فلا يمكن حمل أو فى كلامك على الإضراب ، فظهر من القصير باعه فى علم

۱- انظر مغنى اللبيب (ص ۶۷).

۲- انظر الكتاب (۳ / ۲۰۸ ، ۲۱۳).

الإعراب ، أمثلك يعرّض بهذا لمن كان أدنى تلامذته فارسا فى علم الإعراب مقدّما فى حمله الكتاب؟ لكنّ نحوك انحصر فى الجمل الذى صنّف لصبيان الكتّاب ، وحرمت من الكنوز التى أودعها سيبويه فى هذا الكتاب ، ثم على تقدير إتيان أو للإضراب مطلقا كما ذهب إليه بعضهم لا يندفع الإيراد ، لأنّ من شرط ارتفاع شأن الكلام فى البلاغه صدوره من بليغ عالم بجهه البلاغه بطرق حسن الكلام ، وأن يكون السامع معتقدا أنّ المتكلّم قصد هذا فى تركيبه عن علم منه ، لا أنّه وقع اتّفاقا بلا شعور منه ، فإنه إذا أساء السامع اعتقاده بالمتكلم ربّما نسبه فى تركيبه ذلك إلى الخطأ ، وأنزل كلامه منزله ما يليق به من الدرجه النازله ، وممّا يشهد لذلك ما نقل صاحب (المفتاح) (۱) عن علىّ رضى الله عنه أنّه كان يشيّع جنازه ، فقال له قائل : من المتوفّى؟ بلفظ اسم الفاعل سائلا عن المتوفّى ، فلم يقل : فلان ، بل قال : الله تعالى ، ردّا لكلامه عليه بخطأ أو منبّها له بذلك ، على أنّه كان يجب أن يقول : من المتوفّى بلفظ اسم المفعول ، ويقال : إنّ هذا الواقع كان أحد الأسباب التى دعته إلى استخراج علم النحو ، فأمر أبا الأسود الدّؤلى بذلك ، ولا شكّ أنّه يقال : توفّى على البناء للفاعل أى : أخذ ، وحينئذ يكون كنايه عمّن مات ، بمعنى أنّ الميّت أخذ بالتّمام مدّه عمره فمات ، فالمتوفّى هو الميّت بطريق الكنايه ، ويقال : توفّى على البناء للمفعول أى : أخذ روحه ، وحينئذ يكون الميّت هو المتوفّى حقيقه ، والمتوفّى هو الله ، ولمّا سأل من هو من الأوساط من على عن الميّت بلفظ المتوفّى الذى هو من تركيب البلغاء أجابه بما يليق به : إنّ المتوفّى هو الله تعالى ، وفيه بيان أنّه يجب أن يقول : من المتوفّى بلفظ اسم المفعول الذى يليق به ، كما تقوله الأوساط لأنه لا يحسن الكنايه.

وإذا سمعت ما تلونا عليك وتأمّلت المقصود من إيرادنا هذا الكلام عليك تتيقّن الجواب عن الثالث والرابع فى ذهنك اليقين الجلىّ.

وأمّا قولك : «خامسا : هب هذا خطأ صريحا ، أليس المقصود هنا كالصّبح فما كان لو اشتغلت بالجواب» فنقول : الجواب عليه من وجهين :

أحدهما : أنّ الأئمه قد صرّحوا بأنّه لا يكتب على الفتوى إلّا بعد تصحيح السؤال.

والثانى : أنّه يحتمل أن يكون قد أحسن الظنّ فى حقّك بأنّ مثل هذا لا يخفى

۱- انظر مفتاح العلوم للسكاكى (ص ۱۲۲).

علیک ، ومع ذلک یکون قد خطر له أنّک قد فعلت هذا امتحانا ، هل یتفطّن أحد لترکیبک أم لا؟ فعلی هذا کیف یتعدّی عن التنبیه علی المقصود؟.

وأمّا قولک : «سادسا : قد أوجب الشّرع ردّ التحیّه ، فالجواب عنه أیضا من وجهین :

أحدهما : أنّ الواجب هو الرّدّ لا الکتابه ، فیحتمل أن یکون قد ردّ بلسانه وما کتب ، وما أعرف أحدا من الأصحاب قال بوجوب الکتابه ، أو ما سمعت ما أجاب به الفضلاء ، عن المزنیّ حیث قیل : إنّه لم یکتب أوّل (المختصر) (۱) بسم الله الرحمن الرحیم؟».

والثانی : فإنّک زعمت فی الوجه الثامن أنّک ما خصصته بالسؤال ، بل أوردت علی وجه التعمیم والإجمال ، فنقول حینئذ : لا یجب علیه بعینه ردّ السّلام ، بل علی واحد لا بعینه ، لکن أعذرک فی مسأله ردّ التحیّه ، لأنّک فی الفقه ما وصلت إلی باب الطهاره ، فکیف بمسائل تذکر فی أواخر الفقه؟.

وأمّا قولک : «سابعا : زعم أنّه من بنات خلع علیهنّ الثیاب» فالجواب عنه : أنّ الزعم قول یکون مظنّه الکذب ، وما ذکره من الحق الأبلج ، ومن ظنّ خلاف ذلک فقد وقع فی الباطل ، لأنّ مراده ببنات خلع علیهنّ الثیاب نتائج فکره التی انتشرت فی البلاد ، کشرح المنهاج والمصباح وشرح التصریف واللباب وحواشی (شرح المفصّل) ، و (المفصل) و (المفتاح) وحواشی المصابیح وحواشی شرح السنه وحواشی (الکشاف) وحواشی الطوالع والمطالع ، وشرح الإشارات وغیر ذلک ممّا یطول ذکره.

وقولک : «فلا ریب أنّها تکون میّته أو بالیه» دالّ علی جهلک ، لأنّ قول العالم لا یموت ولو مات العالم ، ولهذا یحتجّ به ، أما قال بعضهم (۲) : «العلماء باقون ما بقی الدّهر أعیانهم مفقوده وآثارهم فی القلوب موجوده»؟ ، وقولک : «مصداق کلامه أن ینبش عنها فنری ما هیه» قلت : الحذر الحذر ، فإنّها نار حامیه ، وقولک : «أو یأتی بمثلها فنری ماهیه» قلت : نعم ، لکن بشرط أن تنزع من أذنیک صمام الصّمم حتی أفرغ فیهما شیئا من مباحث الحکم ، فأقول وبالله التوفیق : مما ذکره والدی فی الفرق أنّ صاحب الکشاف إنّما حکم بأنّ قوله : (مِنْ مِثْلِهِ) إذا کان صفه سوره یجوز أن یعود الضمیر إلی (ما) وإلی عبدنا ، وإن کان متعلّقا ب (فأتوا) تعیّن أن یکون الضمیر

۱- انظر کتاب مختصر المزنی : هو کتاب فی الفقه الشافعی.

۲- القول لعلی بن أبی طالب رضی الله عنه فی نهج البلاغه (۱۸ / ۳۴۶) ، والعقد الفرید (۲ / ۲۱۲).

للعبد ، لأنّه إذا كان صفه فإن عاد الضمير إلى (ما) تكون من زائده ، كما هو مذهب الأخفش فى زياده (من) إذ المعنى حينئذ : فأتوا بسوره مثل القرآن فى حسن النظم واستقامه المعنى وفخامه الألفاظ وجزاله التركيب ، وليس النظر إلى أن يكون مثل بعض القرآن أو كلّه ، بل لا وجه لهذا الاعتبار ، يؤيده قوله تعالى فى موضع آخر : (فَأْتُوا بِسُورَهٍ مِثْلِهِ وَادْعُوا مَنِ اسْتَطَعْتُمْ مِنْ دُونِ اللهِ) [يونس : ٣٨] ، وقال تعالى فى موضع آخر : (فَأْتُوا بِعَشْرِ سُوَرٍ مِثْلِهِ) [هود : ١٣] ، فلا تكون من للتبعيض ولا ابتدائيه لأنه ليس المقصود أن يكون مبدأ الإتيان هذا أو ذاك ، وإن عاد الضمير على عبدنا تكون من ابتدائيه ، وهو ظاهر ، وأمّا إذا كان «من مثله» متعلقا ب (فأتوا) فلا يجوز أن تكون (من) زائده ، لأنّ حرف الجرّ إذا كان زائدا لا يكون متعلّقا بشىء ، فتعيّن أن يكون المعنى ، فأتوا بسوره من مثل عبدنا ، وتكون «من» ابتدائيه ، ثم قال : أو نقول : إنّما قال صاحب الكشاف : إنّ «من مثله» إن كان صفه سوره يحتمل عود الضمير إلى ما وإلى عبدنا ، لصحّه أن يقال : سوره كائنه من مثل ما نزّلنا ، بأن تكون السوره بعض مثل ما نزّل ، أو تكون مثل ما نزّل مبتدأ نزوله ، ولصحّه أن يقال : سوره كائنه من مثل عبدنا بأن يكون قد قاله ، ويكون تركيبه وكلامه ، وأمّا إن كان «من مثله» متعلّقا ب (فأتوا) فيتعيّن أن يكون عائدا إلى عبدنا ، لاستقامه أن يقال : فأتوا من مثل عبدنا أى : من عبد مثله ، بأن يكون كلامه ، ولا يستقيم أن يقال : فأتوا من عبد مثل ما نزّلنا أو من جهته ، إذ لا يستقيم أن يقال : أتى هذا الكلام من فلان ، إلّا إذا كان ذلك الفلان ممّن يمكن أن يكون هذا كلامه ، ويكون هذا الكلام منقولا منه مرويّا عنه ، وهذا ظاهر ، ولهذا ما بسط الزمخشرى الكلام فيه ، بل اقتصر على ذكره ، والله أعلم.

وأمّا قولك : «ثامنا : إنّ السؤال لم يخصّ به مخاطب دون مخاطب» فهذا كلام المجانين ، لأنّك بعثت هذا السؤال على يد الشيخ علاء الدين الباوردىّ إلى خدمته وطلبت منه الجواب ، لكن لمّا اشتبه عليك القول أخذت تبدى النّزق والعول ، فتاره تمنع وتخاله صوابا ، وأخرى تردّ وتظنّه جوابا ، أما تستحى من الفضلاء الذين كانوا مطّلعين على هذا الحال؟ ولقد صدق رسول الله صلّى الله عليه وسلّم حيث قال : «إنّ ممّا أدرك النّاس من كلام النّبوّه الأولى إذا لم تستح فاصنع ما شئت» (١) ، ثم إنّ الذى يقضى منه التعجب حالك فى قلّه الإنصاف ، وفرط الجور والاعتساف ، وذلك أنّ هذا ما هو أوّل سؤال سألته عنه ، بل ما زلت منذ تولّيت القضاء كلّا عليه حيث صرت ، غير منفكّ

١- أخرجه البخارى فى صحيحه فى كتاب الأدب ، باب : إذا لم تستح فاصنع ما شئت ، وابن ماجه فى سننه ، كتاب الزهد رقم (٤١٨٣) ، وأبو داود فى سننه كتاب الأدب رقم (٤٧٩٧).

من اقتباس الأحكام من فتاواه ، أينما توجّهت تسأله عن آيه من التفسير ويتبّهك على تصحيح التقرير ، جاش منك الحميّه فشرعت تجحد فضله وتنكر سبقه ، هيهات هيهات : [السريع]

٥٩٤- (١)[لا نسب اليوم ولا خلّه]

اتّسع الخرق على الرّاقع

وقولك : «راعيت فيه طريق التعظيم والإجلال» ، نعم هذا كان الواجب عليك ، لأنّك أنت السائل ، والسائل كالمتعلّم والمسؤول منه كالمعلّم ، فالواجب عليك تعظيمه ، وعليه أن يرشدك ، وقد فعل بأن هداك إلى تصحيح السؤال ، وقولك : «فأنّى رأى نفسه أهلا لهذا الخطاب» قلت : من فضل الله العظيم بأن جعله أستاذ العلماء فى زمانه (أَمْ يَحْسُدُونَ النَّاسَ عَلى ما آتاهُمُ اللهُ مِنْ فَضْلِهِ فَقَدْ آتَيْنا آلَ إِبْراهِيمَ الْكِتابَ وَالْحِكْمَةَ وَآتَيْناهُمْ مُلْكاً عَظِيماً) [النساء : ٥۴] ، ولقد أحسن بديع الزمان حيث قال (١) : [الوافر]

٥٩٥- (٢)أراك على شفا خطر مهول

بما آذيت نفسك من فضول

طلبت على تقدّمنا دليلا

متى احتاج النّهار إلى دليل

وقولك : هلّا درأه عن نفسه إلى من هو أجلّ منه قدرا وأنور بدرا» فالجواب عنه من وجهين :

الأول : أنّك بعثت إليه وسألت منه ، فصار كفرض العين بالنسبه إليه ، فلذا قال ما حاصله أنّ السؤال يحتاج إلى التصحيح بالنظر الدقيق ، ليصير مستحقا للجواب من أهل التدقيق.

والثانى : قل لى من كان فى تبريز ذلك الزمان ممّن يماثله أو يدانيه؟

وقولك : «فى هذه البلده من زعماء التحرير وفحول النّحارير» فمسلّم ، لكن كلّهم أو أكثرهم تلامذته أو تلامذه تلامذته ، وهذا لا ينكره غير جاهل مارد أو جاحد

١- ٥٩٤- الشاهد لأنس بن العباس بن مرداس فى تخليص الشواهد (ص ۴٠۵) ، والدرر (۶ / ١٧۵) ، وشرح التصريح (١ / ٢۴١) ، وشرح شواهد المغنى (٢ / ۶٠١) ، ولسان العرب (قمر) و (عتق) ، والمقاصد النحويه (٢ / ٣۵١) ، وله أو لسلامان بن قضاعه فى شرح أبيات سيبويه (١ / ۵٨٣) ، ولأبى عامر جدّ العباس بن مرداس فى ذيل سمط اللآلى (ص ٣٧) ، وبلا نسبه فى أمالى ابن

الحاجب (١ / ٤٢١) ، وأوضح المسالك (٢ / ٢٠) ، وشرح الأشمونى (١ / ١٥١) ، وشرح شذور الذهب (ص ١١٢) ، وشرح ابن عقيل (ص ٢٠٢) ، وشرح المفصّل (٢ / ١٠١) ، ومغنى اللبيب (١ / ٢٢٦) ، وهمع الهوامع (٢ / ١٤٤).

٢- ٥٩٥- انظر مقامات الهمذانى (٩٩) ، ومعاهد التنصيص (٤ / ١١٨).

معانـد ، أو ما كانوا يهذبون إلى درر فوائده من كلّ فجّ عميق ، ويجتمعون على اجتلاب درر مباحثه فريقا بعد فريق؟ وما أحسـن قول من قال : [الكامل]

۵۹۶- وجحود من جحد الصّباح إذا بدا

من بعد ما انتشرت له الأضواء

ما دلّ أنّ الفجر ليس بطالع

بل إنّ عينا أنكرت عمياء

وأمّا قولك : «تاسعا : البليغ من عدّت هفواته والجواد من حصرت عثراته إلى آخر ما هذيت» فالجواب عنه : حاشا أن تكون من البلغاء الـذين تكون هفواتهم معـدوده ، أو من الجواد الـذى تكون عثراته محصوره ، فإنّك قـد عثّرت فى هـذا السؤال والجواب تعثيرا كثيرا كما ترى ، ولو لا دعدعتنا لك لبقيت عاثرا أبدا ، وقد قيل : [الطويل]

۵۹۷- (۱)لحى الله قوما لم يقولوا لعاثر

ولا لابن عمّ كبّه الدّهر دعدعا

بل أنت كما قال الشاعر (۲) : [الطويل]

فضول بلا فضل وسنّ بلا سنا

وطول بلا طول وعرض بلا عرض

وأمّا قولك : «عاشـرا : أظنّك قـد غرّك رهط احتفّوا من حولك ، وألقوا السّمع إلى قولك إلى الآخر» فالجواب : أنّ هـذا ظنّ فاسـد ، قـد نشـأ من سوء فهمـك وخطأ قياسك لأنّك قسته على نفسك ، والأمر على عكس ذلك ، لأنّك قـد ركبت الشّـطط والأهوال ، وبـذلت العمر والأموال حتى اجتمع عنـدك جمع من الفسـقه الجهّال ، لا يعرفون الحلال من الحرام ، ولا يميزون الجواب من السؤال ، يعظّمونـك فى الخطـاب ، ويصـدّقونك فى الغيـاب ، يمثلونـك بـذوى الرقـاب فقـل بالله قولا صادقا ، هل تقدّمت فى مدّه حياته فى مجالس التدريس وحلق المناظره؟ وهل عليك للعلم جمال وأبّهه؟ أو ما كنت بالعامه مشتبه وبالأتراك معتده؟ يجرّونك إلى كل بلد سحيق ويرمونك فى كلّ فجّ عميق ، وهلّا سفّهت رأى مخدومك محمد بن الرشيد وزير السلطان أبى سعيد حين بنى باسـمه المـدرسه الحجريه فى الرّبع الرّشـيديه ، وحضـرت بين يديه يوم الإجلاس صامتا كالبرمه عند الهرّاس وفقـدت الحواس وكنت كـالوسواس الخنّاس الـذى يوسوس فى صـدور النـاس ، فنعوذ بالله من أمثالك من الجنّه والناس ، وأمّا الذين اجتمعوا عند والدى واشتغلوا عليه وتمثّلوا بين يديه فهم العلماء الأبرار والصّلحاء

۱- ۵۹۷- الشاهد بلا نسبه فی لسان العرب (دعع) ، والمخصص (۱۲ / ۱۸۸) ، وتاج العروس (دعع) ، وشرح المفصّل (۴ / ۳۴) ، والمخصص (۱۲ / ۱۸۸).

۲- انظر حاشیه مقامات الحریری (ص ۴۳۵).

الأخيار ، بذلوا له الأنفس والأموال ، منهم الإمام الهمام الشيخ شرف الدين الطّيبى شارح (الكشاف والتبيان) ، وهو كالشمس لا يخفى بكل مكان ، ومنهم الإمام المدقّق نجم الدين سعيد (۱) شارح (الحاجبيه) ، و (العروض الساويّه) (۲) ، وهو الذى سار بذكره الرّكبان ، ومنهم النّوران فرج بن أحمد الأردبيلى ومحمد بن أبى الطيّب الشيرازى ، وهما كالتّوءمين تراضعا بلبان أىّ لبان ورتعا من العلوم فى عشب أحصب من نعمان ، ومنهم قاضى القضاه نظام الدين عبد الصّمد ، وهو ممّن لا يشقّ غباره ولا يخفى على غير المعترض مقداره ، فكم لوالدى من مثلهم من التلامذه فى كلّ بلد ، بحيث إنّى لو أريد أن أذكرهم ببعض تراجمهم أحتاج إلى مجلّدات ، فيكون تضييعا للقرطاس وتضييقا للأنفاس ، فهؤلاء لعمرى رجال إذا أمعن المتأمّل فيهم عرف أنّ ماءهم يبلغ قلّتين فلم يحمل خبثا.

وقولك : «فاقبل النصيحه» فنقول : أيّها المستنصح ألا نصحت نفسك حتى كنّا سلمنا من هذا الهذيان؟ أمّا سمعت قوله تعالى : (أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنْسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ) [البقره : ۴۴] ، وقول الشاعر : [الكامل]

۵۹۸- (۳)لا تنه عن خلق وتأتى مثله

عار عليك إذا فعلت عظيم

فأنت الباعث لى على هذه الكلمات ، وإلّا أين أنا والبحث عن أمثال هذه الأسرار والخوض فى الجواب عن نتائج قرائح الأخيار؟ قال الشاعر : [الطويل]

۵۹۹- (۴)وما النّفس إلّا نطفه فى قراره

إذا لم تكدّر كان صفوا غديرها

۱- هو سعيد العجمى المشهور بالنجم سعيد ، شارح (الحاجبيه) ، جعله شرحا للمتن والشرح الذى عليه للمصنف وفيه أبحاث حسنه (بغيه الوعاه ۱ / ۵۹۱).

۲- العروض الساويّه : قصيده لاميّه لصدر الدين محمد بن ركن الدين الساوى ، واسمها القصيده الحسناء ، وهى قصيده فى العروض والقوافى ، شرحها كثيرون ، منهم نجم الدين سعيد بن محمد السعيدى.

۳- ۵۹۸- الشاهد لأبى الأسود الدؤلى فى ديوانه (ص ۴۰۴) ، والأزهيه (ص ۲۳۴) ، وشرح التصريح (۲ / ۲۳۸) ، وهمع الهوامع (۲ / ۱۳) ، وللمتوكل الليثى فى الأغانى (۱۲ / ۱۵۶) ، والعقد الفريد (۲ / ۳۱۱) ، ولأبى الأسود أو للمتوكل فى لسان العرب (عظظ) ، ولأحدهما أو للأخطل فى شرح شواهد الإيضاح (ص ۲۵۲) ، وللأخطل فى الكتاب (۳ / ۴۳) ، والردّ على النحاه (ص ۱۲۷) ، وشرح المفصّل (۷ / ۲۴) ، ولحسان بن ثابت فى شرح أبيات سيبويه (۲ / ۱۸۸) ، وبلا نسبه فى أمالى ابن الحاجب (۲ / ۸۶۴) ، وأوضح المسالك (۴ / ۱۸۱) ، وجواهر الأدب (ص ۱۶۸) ، والجنى الدانى (ص ۱۵۷) ، وشرح الأشمونى (۳ / ۵۶۶).

۴- ۵۹۹- البيت لعماره بن عقيل بن بلال بن جرير فى ديوانه (ص ۴۶) ، والكامل (۱ / ۲۹) ، ومعجم الشعراء (ص ۷۸).

لكن الضروره إلى هذا المقدار دعتنى ، وفى المثل : «لو ذات سوار لطمتنى» (۱) ، وقال الشاعر : [الوافر]

۶۰۰- (۲)فنكّب عنهم درء الأعادى

وداووا بالجنون من الجنون

ثم إنى أستغفر الله العظيم الذى لا إله إلا هو الحىّ القيّوم غفّار الذنوب ستّار العيوب وأتوب إليه ، وأحلف بالله العظيم إنّ القاضى عضد الدين ما كان يعتقد فى والدى الذى عرّض به فى الجواب ، بل كان معظّما له غايه التعظيم حضورا وغيبه ، وحاشا لله أن أعتقد أيضا فيه ما تعرضت له فى بعض المواضع ، بل أنا معظّم له ، معتقد أنّه كان من أكابر الفضلاء وأماثل العلماء ، وكذا والدى كان يعظّمه أكثر من ذلك ، نعم إنما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه ، والشيطان قد ينزع بين الأحبّه والإخوه ، وإنما كتبت هذه الكلمات استيفاء للقصاص ، فلا يظن ظانّ أنى محقّر له ، فإنّه قد يستوفى القصاص مع التعظيم ، ويعرف هذا من يعرف دقائق الفقه ، ثم إنّى أرجو من كرم الله تعالى أن يتجاوز عنّا جميع ما زلّت به القدم ، وطغى به القلم ، وأن يجعلنا ممّن قال فى حقهم : (وَنَزَعْنا ما فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غِلٍّ إِخْواناً عَلى سُرُرٍ مُتَقابِلِينَ) [الحجر : ۴۷]. والحمد لله ربّ العالمين.

رأى مظفر الدين الشيرازى

(وهذه رساله فى ذلك تأليف صاحبنا العلامه مظفر الدين الشيرازى)

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذى أطلع أنوار القرآن فأنار أعيان الأكوان وأظهر ببدائع البيان قواطع البرهان ، فأضاء صحائف الزمان وصفائح المكان ، والصلاه والسّلام على الرسول المنزّل عليه والنبىّ الموحى إليه الذى نزلت لتصديق قوله وتبيين فضله : (وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنا عَلى عَبْدِنا فَأْتُوا بِسُورَهٍ مِنْ مِثْلِهِ) [البقره : ۲۳] محمّد المؤيّد ببيّنات وحجج قرآنا عربيا غير ذى عوج ، وعلى آله العظام وصحبه الكرام ما اشتمل الكتاب على الخطاب ، ورتّبت الأحكام فى الأبواب ، بينما الخاطر يقتطف من أزهار أشجار الحقائق ريّاها ، ويرتشف من نقاوه سلافه كؤوس الدقائق حميّاها ما كان يقنع باقتناء اللّطائف بل كان يجتهد فى التقاط النواظر من عيون الظرائف إذ انفتحت عين النظر على غرائب سور القرآن وانطبعت فى بصر الفكر بدائع صور الفرقان ، فكنت

۱- المثل فى مجمع الأمثال للميدانى (۲ / ۱۷۴).

۲- ۶۰۰- البيت لأبى الغول الطهوىّ فى الشعر والشعراء (ص ۴۲۹) ، وشرح الحماسه للمرزوقى (ص ۴۳).

لالتقاط للدّرر أغوص فى لجج المعانى ، وطفقت لاقتناص الغر أعوم فى بحار المبانى ، إذ وقع المحطّ على آيه هى معترك أنظار الأفاضل والأعالى ، ومزدحم أفكار أرباب الفضائل والمعالى ، كلّ رفع فى مضمارها رايه ونصب لإثبات ما سنح له فيها آيه ، فرأيت أن قد وقع التخالف والتشاجر والمناقشه فى التعاظم والتفاخر ، حتى إنّ بعضا من سوابق فرسان هذا الميدان قدوتنا ضلوا عن سهام الشتم والهذيان ، فما وقفوا فى موقف من المواقف أبدا ، وما وافق فى سلوك هذا المسلك أحد أحدا ، ثم إنى ظفرت على ما جرى بينهم من الرسائل واطّلعت على ما أورد فى الكتب من تحقيقات الأفاضل ، فاكتحلت عين الفكر من سواد أرقامهم وانفتحت حدقه النّظر على عرائس نتائج أفهامهم ، فبينما كنت ناظرا بعين التأمّل فى تلك الأقوال إذ وقع سنوح الذهن فى عقال الإشكال ، فأخذت أحلّ عقدها بأنامل الأفكار ، وأعتبر دررها بمعيار الاعتبار ، فرأيت أنّ لأسرار قد خفيت تحت الأستار وأنّ الأجلّه ما اعتنقوها بأيدى الأفكار ، فما زلت فى بساط الفكر أجول ، وما زال ذهنى عن سمت التأمّل لا يزول ، حتى آنست أنوار المقصود قد تلألأت عن أفق اليقين ، وشهدت بصحتها لسان الحجج والبراهين ، فشرعت أحقّق المرام وأحرّر الكلام فى فناء بيت الله الحرام راجيا منه أن لا أزلّ عن صوب الصّواب ، وأن لا أملّ عن الاجتهاد فى فتح هذا الباب سائلا منه الفوز بالاستبصار عمّن لا تفتر عين فهمه عن الاكتحال بنور التحقيق ، ولا يقصر شأو ذهنه عن العروج إلى معارج التّدقيق ، فوجدت بعون الله لكشف كنوز الحقائق معينا ولتوضيح رموز الدقائق نورا مبينا ، ثم جعلت كسوه المقصود مطّرزه بطراز التحرير ، ليكون فى معرض العرض على كلّ عالم نحرير موردا ما جرى بين الأجلّه عند الطّراد فى مضمار المناظره ، وما أفادوا بعد الاختبار بمسبار المفاكره ، مذيّلا بما سنح لى فى الخطر الفاتر وذهنى القاصر متوكّلا على الصّمد المعبود ، فإنّه محقّق المقصود بمحض الفيض والجود.

قال صاحب الكشاف عند تفسير قول الله عزّ وجلّ : (وَإِنْ كُنْتُمْ فِى رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنا عَلى عَبْدِنا فَأْتُوا بِسُورَهٍ مِنْ مِثْلِهِ :) «من مثل : متعلّق بسوره صفه لها ، أى : بسوره كائنه من مثله والضمير لما نزّلنا أو لعبدنا ، ويجوز أن يتعلّق بقوله : فأتوا والضمير للعبد» انتهى.

وحاصله أنّ الجارّ والمجرور أعنى «من مثله» إمّا أن يتعلّق ب (فأتوا) على أنّه ظرف لغو أو صفه لسوره على أنه ظرف مستقرّ وعلى كلا التقديرين فالضمير فى مثله إمّا عائد إلى ما نزلّنا أو إلى عبدنا ، فهذه صور أربع جوّز ثلاثا منها تصريحا منع واحده

منها تلويحا ، حيث سكت عنها ، وهى أن يكون الظرف متعلّقا ب (فأتوا) والضمير لما نزّلنا ، ولمّا كانت علّه عدم التجويز خفيّه استشكل خاتم المحققين عضد المله والدين واستعلم من علماء عصره بطريق الاستفتاء ، وهذه عبارته نقلناها على ما هى عليه تبرّكا بشريف كلامه : «يا أدلّاء الهدى ومصابيح الدّجى ، حيّاكم الله وبيّاكم ، وألهمنا الحقّ بتحقيقه وإيّاكم ، ها أنا من نوركم مقتبس وبضوء ناركم للهدى ملتمس ، ممتحن بالقصور لا ممتحن ذو غرور ، ينشد بأطلق لسان وأرقّ جنان (۱) :

[المتقارب]

ألا قل لسكّان وادى الحمى

هنيئا لكم فى الجنان الخلود

أفيضوا علينا من الماء فيضا

فنحن عطاش وأنتم ورود

قد استبهم قول صاحب (الكشاف) أفيضت عليه سجال الألطاف : من مثله متعلّق بسوره صفه لها أى : بسوره كائنه من مثله ، والضمير لما نزّلنا أو لعبدنا ، ويجوز أن يتعلق بقوله : فأتوا والضمير للعبد» حيث جوّز فى الوجه الأول كون الضمير لما نزّلنا تصريحا ، وحظره فى الوجه الثانى تلويحا ، فليت شعرى ما الفرق بين «فأتوا بسوره كائنه من مثل ما نزّلنا» ، وهل ثمّ حكمه خفيّه أو نكته معنويه أو هو تحكّم بحت؟ بل هذا مستبعد من مثله فإن رأيتم كشف الريبه وإماطه الشبهه والإنعام بالجواب ، أثبتم أجزل الأجر والثواب».

ثم كتب الفاضل الجاربردى فى جوابه كلاما معقّدا فى غايه التعقيد ، لا يظهر معناه ولا يطّلع أحد على مغزاه ، رأينا أنّ إيراده فى أثناء البحث يشتّت الكلام ويبعد المرام ، فأوردناه فى ذيل المقصود مع ما كتب فى ردّه خاتم المحققين.

وقال العلامه التفتازانى فى شرحه (للكشاف) : الجواب أنّ هذا أمر تعجيز باعتبار المأتىّ به ، والذّوق شاهد بأنّ تعلّق «من مثله» بالإتيان يقتضى وجود المثل ورجوع العجز إلى أن يؤتى منه بشىء ، ومثل النبىّ صلّى الله عليه وسلّم فى البشريه والعربيه موجود بخلاف مثل القرآن فى البلاغه والفصاحه ، وأمّا إذا كان صفه للسوره فالمعجوز عنه هو الإتيان بالسوره الموصوفه ولا يقتضى وجود المثل ، بل ربّما يقتضى انتفاءه حيث يتعلّق به أمر التعجيز ، وحاصله أنّ قولنا : ائت من مثل الحماسه ببيت يقتضى وجود المثل بخلاف قولنا : ائت ببيت من مثل الحماسه ، انتهى كلامه.

وأقول : لا يخفى أنّ قوله : «يقتضى وجود المثل ورجوع العجز إلى أن يؤتى

۱- مرّ الشاهد رقم (۵۸۲).

منه بشیء» یفهم منه أنّه اعتبر مثل القرآن کلا له أجزاء ، ورجع التعجیز إلی الإتیان بجزء منه ، ولهذا مثّل بقوله : ائت من مثل الحماسه ببیت ، فکان مثل الحماسه کتابا أمر بالإتیان ببیت منه علی سبیل التعجیز ، وإذا کان الأمر علی هذا النّمط فلا شکّ أنّ الذّوق یحکم بأنّ تعلّق من مثله بالإتیان یقتضی وجود المثل ورجوع العجز إلی أن یؤتی بشیء منه ، وأمّا إذا جعلنا مثل القرآن کلیّا یصدق علی کلّه وبعضه وعلی کلّ کلام یکون فی طبقه البلاغه القرآنیه فلا نسلّم أنّ الذّوق یشهد بوجود المثل ورجوع العجز إلی أن یؤتی منه بشیء ، بل الذوق یقتضی أن لا یکون لهذا الکلیّ فرد غیر القرآن ، والأمر راجع إلی الإتیان بفرد آخر من هذا الکلیّ علی سبیل التعجیز ، ومثل هذا یقع کثیرا فی محاورات الناس ، مثلا إذا کان عند رجل یاقوته ثمینه فی الغایه قلّما یوجد مثلها یقول فی مقام التصلّف : من یأتی من مثل هذه الیاقوته بیاقوته أخری؟ والناس یفهمون منه أنّه یدّعی أنّه لا یوجد آخر من نوعه ، فظهر أنّه علی هذا التقدیر لا یلزم من تعلّق «من مثله» بقوله : فأتوا أن یکون مثل القرآن موجودا ، فلا محذور.

وأمّا المثال المقیس علیه أعنی قوله : ائت من مثل الحماسه ببیت ، فنقول : هذا لا یطابق الغرض ، فإنّ الحماسه إنما تطلق علی مجموع الکتاب ، فلا بدّ أن یکون مثله کتابا آخر أیضا ، وحینئذ یلزم المحذور ، وأمّا القرآن فإنّ له مفهوما کلیّا یصدق علی کلّ القرآن وأبعاضه وأبعاض أبعاضه إلی حدّ لا تزول عنه البلاغه القرآنیه ، وحینئذ یکون الغرض منه المفهوم الکلیّ ، وهو نوع من أنواع الکلام البلیغ فرده القرآن وقد أمر بإتیان فرد آخر من هذا النوع فلا محذور.

قال فی شرحه (المختصر علی التلخیص) ، فی معرض الجواب عن هذا السؤال : قلت لأنّه یفتقر إلی ثبوت مثل القرآن فی البلاعه وعلو الطبقه بشهاده الذوق ، إذ العجز إنما یکون عن المأتی به ، فکان مثل القرآن ثابتا ، لکنّهم عجزوا عن أن یأتوا منه بسوره ، بخلاف ما إذا کان وصفا للسوره ، فإنّ المعجوز عنه هو السوره الموصوفه باعتبار انتفاء الوصف ، فإن قلت : فلیکن العجز باعتبار المأتی به ، قلت : احتمال عقلی لا یسبق إلی الفهم ولا یوجد له مساغ فی اعتبارات البلغاء واستعمالاتهم ، فلا اعتداد به. انتهی کلامه.

وأقول : لا یخفی أنّ کلامه هاهنا مجمل لیس نصّا فیما قصد به فی کلامه فی شرح الکشاف ، وحینئذ نقول : إن أراد بقوله : «إذ العجز إنما یکون عن المأتی به فکان مثل القرآن ثابتا» أن العجز باعتبار المأتی به مستلزم أن یکون مثل القرآن

موجودا ویکون العجز عن الإتیان منه بشهاده الذوق مطلقا فهو ممنوع ، لأنه إنما یشهد الذوق بلزوم ذلک إذا کان المأتیّ منه - أعنی مثل القرآن - کلا له أجزاء ، والتعجیز باعتبار الإتیان بجزء منه کما قررناه سابقا ، وإن أراد أنه إنما یلزم بشهاده الذوق إذا کان المأتیّ منه کلا له أجزاء فمسلّم ، لکن کونه مرادا هاهنا ممنوع ، بل المراد هاهنا أنّ المأتیّ منه نوع من أنواع الکلام ، والتعجیز راجع إلیه باعتبار الأمر بإتیان فرد آخر کما صوّرناه فی مثال الیاقوته فتذکّر.

قال المدقق صاحب (الکشف) (۱) فی شرحه علی هذا الموضع من کلام الکشاف : ویجوز أن یتعلّق ب (فأتوا) والضمیر للعبد ، أمّا إذا تعلّق بسوره صفه لها فالضمیر للمنزّل أو للعبد علی ما ذکره وهو ظاهر ، ومن بیانیه أو تبعیضیه علی الأول لأنّ السوره المفروضه مثل المنزّل علی معنی سوره هی مثل المنزّل فی حسن النظم ، أو لأنّ السوره المفروضه بعض المثل المفروض ، فالأول أبلغ ، ولا یحمل علی الابتداء علی غیر التبعیضیّه أو البیان ، فإنّهما أیضا یرجعان إلیه علی ما آثر شیخنا الفاضل رحمه الله ، وابتدائیه علی الثانی ، وأمّا إذا تعلّق بالأمر فهی ابتدائیه والضمیر للعبد ، لأنّه لا یتبیّن إذ لا مبهم قبله ، وتقدیره : رجوع إلی الأول ولأنّ البیانیه أبدا مستقر علی ما سیجیء إن شاء الله تعالی ، فلا یمکن تعلّقها بالأمر ولا تبعیض إذ الفعل یکون واقعا علیه کما فی قولک : أخذت من المال ، وإتیان البعض لا معنی له ، بل الإتیان بالبعض ، فتعیّن الابتداء ، ومثل السوره والسوره نفسها إن جعل مقحما لا یصلحان مبتدأ بوجه ، فتعیّن أن یرجع الضمیر إلی العبد ، وذلک لأن المعتبر فی مبدئیه الفعل المبدأ الفاعلی أو المادی أو الغائی أو جهه ملتبس بها ولا یصح واحد منها. فهذا ما لوّح إلیه العلّامه ، وقد کفیت بهذا البیان إتمامه» ، انتهی کلامه.

وأقول : حاصل کلامه أنّه بطریق السّبر والتقسیم حکم بتعیین من للابتداء ، ثم بیّن أنّ مبدئیه الفعل لا تصحّ هاهنا إلّا للعبد ، فتعیّن أن یکون الضمیر راجعا إلیه ، ولا یخفی أنّ قوله : «ولا تبعیض إذ الفعل حینئذ یکون واقعا علیه إلخ ..» محلّ تأمّل إذ وقوع الفعل علیه لا یلزم أن یکون بطریق الأصاله ، لم لا یجوز أن یکون بطریق التبعیّه مثل أن یکون بدلا ، فإنّکم لمّا جوّزتم أن یکون فی المعنی مفعولا صریحا کما قررتم فی «أخذت من الدراهم» أنّه بمعنی «أخذت بعض الدراهم» ، لم لا تجوّزون أن یکون بدلا من المفعول؟ فکأنه قال : بسوره بعض مثل ما نزّلنا ، فتکون البعضیه

۱- یرید کتاب (کشف الأسرار وعده الأبرار) تفسیر فارسی للشیخ العلامه سعد الدین بن عمر التفتازانی ، انظر کشف الظنون (۱۴۸۷).

المستفاده من ملحوظه على وجه البدليّه ، ويكون الفعل واقعا عليه فيكون فى حيّز الباء ، وإن لم يكن تقدير الباء عليه إذ قد يحتمل فى التابعيه ما لا يحتمل فى المتبوعيّه ، كما فى قولهم : ربّ شاه وسخلتها ، لا بدّ لنفى هذا من دليل ، ثم على تقدير التسليم نقول : قوله : لأنّ المعتبر فى مبدئيه الفعل المبدأ الفاعلى إلى آخره ، محلّ بحث لأنّ التعميم الذى فى قوله : أو جهه يلتبس بها غير منضبط ، فإن جهات التلبّس أكثر من أن تحصر من جهه الكميه ، ولا تنتهى إلى حدّ من الحدود من جهه الكيفيه ، ولا يخفى أنّ كون مثل القرآن مبدأ ماديا للسوره من جهه التلبّس أمر يقبله الذهن السليم والطبع المستقيم ، على أنّك لو حققت معنى من الابتدائيه يظهر لك أن ليس معناه إلّا أن يتعلّق به على وجه اعتبار المبدئيه الأمر الذى اعتبر له ابتداء حقيقه أو توهّما.

وقد ذكر العلّامه التفتازانى كلام الكشاف للردّ ، وقال فى أثناء الردّ : «على أنّ كون مثل القرآن مبدأ ماديا للإتيان بالسوره ليس أبعد من كون مثل العبد مبدأ فاعليا له». انتهى.

وأقول : لا يخفى أنّ مثل العبد باعتبار الإتيان بالسوره منه هو مبدأ فاعلى للسوره حقيقه لأنّه لو فرض وقوعه لا يكون العبد مؤلفا لمثل السوره مخترعا له فيكون مبدأ فاعليا حقيقيا ، وأمّا مثل القرآن فلا يكون مبدأ ماديّا للسوره إلّا باعتبار التلبّس المصحّح للتشبيه ، فهو أبعد منه غايه البعد ، بل ليس بينهما نسبه ، فإنّ أحدهما بالحقيقه والآخر بالمجاز ، وأين هذا من ذلك؟ نعم كون مثل القرآن مبدأ ماديا ليس بعيدا فى نظر العقل باعتبار التلبّس ، تأمّل وأنصف.

قال الفاضل الطّيبى : «لا يقال : إنّ جعل من مثله صفه لسوره ، فإن كان الضمير للمنزّل فهى للبيان ، وإن كان للعبد فمن للابتداء ، وهو ظاهر ، فعلى هذا إن تعلّق قوله : من مثله بقوله : فأتوا فلا يكون الضمير للمنزّل لأنّه يستدعى كونه للبيان ، والبيان يستدعى تقديم مبهم ولا تقديم ، فتعيّن أن تكون للابتداء لفظا أو تقديرا ، أى : أصدروا وأنشئوا واستخرجوا من مثل سوره ، لأنّ مدار الاستخراج هو العبد لا غير ، فلذلك تعيّن فى الوجه الثانى عود الضمير إلى العبد ، لأنّ هذا وأمثاله ليس بواف ، ولذلك تصدّى للسؤال بعض فضلاء الدهر وقال : «قد استبهم قول صاحب الكشّاف حيث جوّز فى الوجه الأول كون الضمير لما نزّلنا تصريحا ، وحظره فى الوجه الثانى تلويحا ، فليت شعرى ما الفرق بين «فأتوا بسوره كائنه من مثل ما نزلنا» و «فأتوا من مثل ما نزّلنا بسوره» ، وأجيب : إنك إذا اطلعت على الفرق بين قولك

لصاحبک : ائت برجل من البصره ، أی کائن منها ، وبین قولک : «ائت من البصره برجل» عثرت علی الفرق بین المثالین وزال عنک التردّد والارتیاب».

ثم نقول : إنّ «من» إذا تعلّق بالفعل یکون إمّا ظرفا لغوا ومن للابتداء أو مفعولا به ومن للتبعیض ، إذ لا یستقیم أن یکون بیانا لاقتضائه أن یکون مستقرا والمقدّر خلافه ، وعلی تقدیر أن یکون تبعیضا فمعناه : فأتوا بعض مثل المنزّل بسوره ، وهو ظاهر البطلان ، وعلی تقدیر أن یکون ابتداء لا یکون المطلوب بالتحدّی الإتیان بالسوره فقط ، بل یشترط أن یکون بعضا من کلام مثل القرآن ، وهذا علی تقدیر استقامته فبمعزل عن المقصود ، واقتضاء المقام یقتضی التحدّی علی سبیل المبالغه وأنّ القرآن بلغ فی الإعجاز بحیث لا یوجد لأقلّه نظیر فکیف للکلّ؟ فالتحدّی إذا بالسوره الموصوفه بکونها من مثله فی الإعجاز ، وهذا إنما یتأتّی إذا جعل الضمیر لما نزّلنا ومن مثله صفه لسوره ومن بیانیّه ، فلا یکون المأتیّ به مشروطا بذلک الشرط لأنّ البیان والمبیّن کشیء واحد ، کقوله تعالی : (فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثانِ) [الحج : ۳۰] ، ویعضده قول المصنّف فی سوره الفرقان : إنّ تنزیله مفرّقا وتحدّیهم بأن یأتوا ببعض تلک التفاریق کلّما نزل شیء منها أدخل فی الإعجاز وأنور للحجّه من أن ینزل کله جمله واحده ، ویقال لهم : جیئوا بمثل هذا الکتاب فی فصاحته مع بعد ما بین طرفیه» (۱) أی : طوله. انتهی.

وأقول : هذا الکلام مع طول ذیله قاصر عن إقامه المرام ، کما لا یخفی علی من له بالفنون أدنی إلمام ، فلا علینا أن نشیر إلی بعض ما فیه ، فنقول : قوله : «وعلی تقدیر أن یکون تبعیضا فمعناه فأتوا ببعض مثل المنزّل بسوره وهو ظاهر البطلان» فیه بحث ، لأنّ بطلانه لا یظهر إلّا علی تقریره ، حیث غیّر النظم بتقدیم معنی منّ علی قوله : بسوره ، وهذا إفساد بلا ضروره ، فلو قال : فأتوا بسوره بعض مثل المنزّل علی ما هو النظم القرآنی ، فهو فی غایه الصحه والمتانه ، وحینئذ یکون قولنا : بعض مثل المنزل بدلا ، فیکون معمولا للفعل علی ما حقّقناه سابقا حیث قرّرنا علی کلام صاحب الکشاف ، فارجع وتأمّل.

ثم قوله : «وعلی تقدیر أن یکون ابتداء لا یکون المطلوب بالتحدّی الإتیان بسوره فقط ، بل یشترط أن یکون بعضا من کلام مثل القرآن» فیه نظر ، لأنّ الإتیان من المثل لا یقتضی أن یکون من کلام مثل القرآن یکون المأتیّ جزءا منه ، بل یقتضی أن یکون من نوع من الکلام عال فی البلاغه إلی حیث انتهی به البلاغه القرآنیه والمأتیّ به یکون فردا من أفراده ، ولعمری إنه ما وقع فی هذا إلّا لأنّه جعل المثل کلّا له أجزاء

۱- انظر الکشاف (۳ / ۹۱).

لا ـ كليا له أفراد ، كما فصلنا سابقا فى مثال الياقوته حيث أوردنا الكلام على العلّامه التفتازانى فلا نحتاج إلى الإعاده ، وظنّى أنّ منشأ كلام العلّامه التفتازانى ليس إلّا كلام الفاضل الطيّبى ، تأمّل وتدبّر.

وقد يجاب بوجوه أخر فى غايه الضّعف ونهايه الزّيف ، أوردها العلّامه التفتازانى فى شرح الكشاف وبيّن ما فيها ، رأينا أن ننقلها على ما هى عليها استيعابا للأقوال ، وليكون للمتأمّل فى هذه الآيه زياده بصيره :

«الأوّل : أنّه إذا تعلّه ب (فأتوا) فمن للابتداء قطعا ، إذ لا مبهم يبيّن ، ولا سبيل إلى البعضيه لأنه لا معنى لإتيان البعض ، ولا مجال لتقدير الباء مع «من» ، كيف وقد ذكر المأتىّ به صريحا وهو السوره؟ وإذا كانت «من» للابتداء تعيّن كون الضمير للعبد لأنّه المبدأ للإتيان لا مثل القرآن ، وفيه نظر لأنّ المبدأ الذى تقتضيه من الابتدائيه ليس الفاعل حتى ينحصر مبدأ الإتيان بالكلام فى المتكلّم ، على أنّك إذا تأمّلت فالمتكلّم ليس مبدأ للإتيان بكلام غيره بل بكلام نفسه ، بل معناه أنّه يتصل به الأمر الذى اعتبر له ابتداء حقيقه أو توهّما ، كالبصره للخروج والقرآن للإتيان بسوره منه.

الثانى : أنّه إذا كان الضمير لما نزلنا ومن صله فأتوا كان المعنى : فأتوا من منزّل مثله بسوره ، فكان مماثله ذلك المنزّل بهذا المنزّل هو المطلوب ، لا مماثله سوره واحده منه بسوره من هذا ، وظاهر أنّ المقصود خلافه كما نطقت به الآى الأخر ، وفيه نظر لأنّ إضافه المثل إلى المنزّل لا تقتضى أن يعتبر موصوفه منزّلا ، ألا ترى أنّه إذا جعل صفه سوره لم يكن المعنى بسوره من منزّل مثل القرآن بل من كلام العرب ، وكيف يتوهم ذلك والمقصود تعجيزهم عن أن يأتوا من عند أنفسهم بكلام من مثل القرآن؟ ولو سلم فما ادّعاه من لزوم خلاف المقصود غير بيّن ولا مبيّن.

الثالث : أنّها إذا كانت صله فأتوا كان المعنى : فأتوا من عند المثل ، كما يقال : ائتوا من زيد بكتاب ، أى : من عنده ، ولا يصحّ ائتوا من عند مثل القرآن بخلاف مثل العبد ، وهذا أيضا بيّن الفساد» انتهى.

وقد ألهمت بحلّ الكلام فى فناء بيت الله الحرام ما إذا تأمّلت فيه عسى أن يتّضح المرام ، فأقول وبالله التوفيق وبيده أزمّه التحقيق : إنّ الآيه الكريمه ما أنزلت إلا للتحدى ، وحقيقه التحدى هو طلب المثل ممّن لا يقدر على الإتيان به ، فإذا قال المتحدّى : ائتوا بسوره بدون قوله : من مثله ، كلّ أحد يفهم منه أنّه يطلب سوره من مثل القرآن ، وإذا قال : ائتوا من مثله بدون قوله بسوره كل أحد يفهم منه أنه يطلب

من مثل القرآن ما يصدق عليه أنه مثل القرآن ، أىّ قدر كان سوره أو أقل منها أو أكثر ، وإذا أراد المتحدّى الجمع بين قوله : بسوره وبين قوله : من مثله فحقّ الكلام أن يقدّم «من مثله» ويؤخّر «بسوره» ، ويقول : فأتوا من مثله بسوره ، حتى يتعلّق الأمر بالإتيان من المثل أوّلا بطريق العموم وكان بحيث لو اكتفى به لكان المقصود حاصلا والكلام مفيدا ، لكن تبرّع ببيان قدر المأتىّ به فقال : بسوره ، فيكون من قبيل التخصيص بعد التعميم فى الكلام والتبيين بعد الإبهام فى المقام ، وهذا الأسلوب ممّا يعتنى به البلغاء ، وأمّا إذا قال : فأتوا بسوره من مثله على أن يكون «من مثله» متعلّقا ب (فأتوا) فإنه يكون فى الكلام حشو وذلك لأنه لمّا قال : بسوره عرف أنّ المثل هو المأتى منه فذكر من مثله على أن يكون متعلقا ب (فأتوا) يكون حشوا ، وكلام الله منزّه عن هذا ، فلهذا حكم بأنه وصف للسوره.

وتلخيص الكلام أنّ التحدّى بمثل هذه العباره على أربعه أساليب : الأول : تعيين المأتى به فقط ، الثانى : تعيين المأتى منه فقط ، الثالث : الجمع بينهما على أن يكون المأتى منه مقدّما والمأتىّ به مؤخرا ، الرابع : العكس ، ولا يخفى على من له بصيره فى تنفيذ الكلام أنّ الأساليب الثلاثه الأول مقبوله عند البلغاء ، والأخير مردود ، لأنه يبقى ذكر المأتى منه بعد ذكر المأتى به حشوا ، هذا إذا جعل المأتى منه مفهوم المثل ، وأمّا إذا كان المأتىّ منه مكانا أو شخصا أو شيئا آخر ممّا لا يدلّ عليه التحدى فذكره مفيد قدّم أو أخّر ، ولذلك جوّز العلّامه صاحب (الكشاف) أن يكون (مِنْ مِثْلِهِ) متعلّقا ب (فأتوا) حيث كان الضمير راجعا إلى عبدنا.

والحاصل أنّه إذا جعل المثل المأتى منه مفهوم المثل وأريد الجمع بين المأتى منه والمأتى به فلا بدّ من تقديم المأتى منه على المأتى به ، وإلا يكن الكلام ركيكا ، وإذا كان المأتى منه شيئا آخر فالتقديم والتأخير سواء ، وممّا يؤيّد هذا المعنى ما أفاده المحقّقون فى قول القائل عند خروجه من بستان المخاطب : أكلت من بستانك من العنب ، أنه لو قال : أكلت من العنب من بستانك يكون الكلام ركيكا بناء على أنّه لمّا قال : أكلت من العنب علم أنّه أكل من البستان ، فقوله : من بستانك يبقى لغوا وأمّا إذا قال أولا : من بستانك أفاد أنّه أكل من البستان بعد أن لم يكن معلوما ، ولكن يبقى الإبهام فى المأكول منه ، فلمّا قال : من العنب رفع الإبهام ، هذا وإن لم يكن مثالا لما نحن فيه لكنّه تنظير إذا تأملت فيه تأنّست بالمطلوب الذى نحن بصدده.

لا يقال : فعلى هذا جعله وصفا أيضا لغو ، بناء على أنّ التحدى يدلّ عليه لأنّا

نقول بلا شک إن التحدی یدلّ علی أنّ السوره المأتیّ بها هی السوره المماثله ، فإذا قیل : (مِنْ مِثْلِهِ) مقدّما حصل فیه إبهام وإجمال من حیث المقدار ، فإذا قیل بسوره تعیّن المقدار المأتی به ، وحینئذ قوله : «بسوره» لا یفید إلّا تعیین المقدار المبهم ، إذ بعد أن فهم المماثله من صریح الکلام تضمحلّ دلاله السیاق ، فلا یلاحظ قوله بسوره إلّا من حیث أنّه تفصیل بعد الإجمال ، فلا یکون فی الکلام أمر یستغنی عنه ، وأمّا إذا قیل مؤخّرا فإن جعلته وصفا للسوره فقد جعلت ما کان مفهوما بالسیاق منطوقا فی الکلام بعینه ، وهذا فی باب النعت إذا کان لفائده لا ینکر ، کما فی قولهم : أمس الدّابر وأمثاله ، وأمّا إذا جعلت متعلّقا ب (فأتوا) فدلاله السیاق باقیه علی حالها إذ هی مقدّمه علی التصریح بالمماثله ، ثم خرجت بذکر المماثله ، فکأنک قلت : فأتوا بسوره من مثله من مثله مرتین علی أن یکون الأول وصفا والثانی ظرفا لغوا ، وهو حشو فی الکلام بلا شبهه ، فإن قلت : فما الفائده إذا جعلناه وصفا للسوره؟ قلت : الفائده جلیله ، وهی التصریح بمنشأ التعجیز ، فإنّه لیس إلّا وصف المماثله ، وعند ملاحظه منشأ التعجیز أعنی المثلیّه یحصل الانتقال إلی أنّ القرآن معجز والحاصل أنّ الغرض من إتیان الوصف تحقیق مناط علیه کون القرآن معجزا حتی یتأمّلوا بنظر الاعتبار فیرتدعوا عمّا هم فیه من الرّیب والإنکار.

هذا ما سنح فی الخاطر الفاتر ، والمرجوّ من الأفاضل النظر بعین الإنصاف والتجنّب عن العناد والاعتساف ، فلعمری إنّ الغور فیه لعمیق وإنّ المسلک إلیه لدقیق ، والله المستعان وعلیه التّکلان ، تمت الرساله والحمد لله رب العالمین.

علّه حذف الواو بین الیاء والکسره

ومن مجموع ابن القماح :

فائده : إذا کانت الواو فاء الکلمه من الماضی فمضارعه یفعل بکسر العین لفظا أو تقدیرا ، وتسقط الواو فی المضارع ، مثال اللفظی : یعد ویمق من وعد وومق ، ومثال التقدیری : یضع ویسع من وضع ووسع ، فالأصل فی الکلّ بالواو ، فحذفت وفتحت عین الفعل للخفّه ، إذ حرف الحلق ثقیل لبعد مخرجه فهی مکسوره تقدیرا ، وهو معنی قول الزمخشری : «وسقوطها فیما عینه مکسوره من مضارع فعل أو فعل لفظا أو تقدیرا» (۱) ، واختلفوا فی عله حذف الواو بین الیاء والکسره ، فعلّله الکوفیون (۲)

۱- انظر المفصّل (ص ۱۷۸).

۲- انظر الإنصاف (ص ۷۸۲).

بالفرق بين المتعدى فحذفت فيه لثقله وبين اللّازم فبقيت لخفته ، وهو ضعيف ، فقد حذفت فى اللازم فى وكف يكف وونم الذباب ينم وعلّله البصريون بالثقل ، وخصّوا الحذف بالواو دون الكسره أو الياء لأنّ الياء لا تحذف لدلالتها على معنى ، والكسره لا يفيد حذفها كبير خفه ، فتعيّن حذف الواو ، فنقض الكوفيون عليهم ذلك بأوعد يوعد فقد ثبتت الواو.

قال ابن مالك : الحذف إذا كانت الياء مفتوحه وهذه مضمومه ، قيل له : أنت عللت الحذف بالخفّه ، والضمه أثقل من الفتحه.

قال ابن النحاس : الصواب أنّ هذه وقعت بين همزه وكسره وأصله يؤوعد لأنه من أوعد.

القول فى وسواس

ومن رؤوس المسائل وتحفه طلاب الوسائل للشيخ محيى الدين النواوى رضى الله عنه وعنّا به.

سئل ابن مالك عن وسواس أهو مصدر مضاف إليه ذو مقدره أم هو صفه محضه للمبالغه؟ فأجاب : الفعل الموزون بفعلل ضربان : صحيح كدحرج وشرهف (١) وهو الأصل ، والثانى : الثنائى المكرّر كحمحم ودمدم (٢) ، وهو فرع لأنّ الأصل السّلامه من التّكرار ، ولأنّ أكثره يفهم معناه بسقوط ثالثه كثجثج (٣) الماء بمعنى ثجّ ، وكفكف الشيء بمعنى كفّه ، وكبكبه (٤) بمعنى كبّه ، ورضرضه بمعنى رضّه ، وذرذره بمعنى ذرّه ، وذفذف (٥) على الجريح بمعنى ذفّف ، وصرصر (٦) الجندب بمعنى صرّ ، وعجعج (٧) الفحل بمعنى عجّ ، وصمصم (٨) السيف بمعنى صمّ ، ومكمك (٩) الفصيل ما فى الضّرع بمعنى امتكّه ، ومطمط الكلام بمعنى مطّه أى : مدّه ، ومخمخ المخ أخرجه. وللنوعين مصدران مطّردان :

۱- شرهف الرجل : أحسن غداءه.

۲- المحمحه : صوت البرذون عند الشعير. ودمدم الشيء : ألزقه بالأرض.

۳- ثجّ الماء نفسه : انصبّ.

۴- كبّ الشيء : قلبه.

۵- ذفذف على الجريح : أجهز عليه وأسرع بقتله.

۶- صرصر : صوّت.

۷- عجعج الفحل : صوّت.

۸- صمصم السيف : مضى فى العظم.

۹- مكمك الفصيل الضرع : امتصّ جميع ما فيه.

أحدهما : فعلله ، والآخر : فعلال ، كسرهفه وسرهاف وزلزله وزلزال ، وفعلال أحقّ بهما لوجهين :

أحدهما : أنّ فعلل مشاكل لأفعل فى عدّه الحروف وفتح الأوّل والثالث والرابع وسكون الثانى فجعل إفعال مصدر أفعل ، وفعلال مصدر فعلل ليتشاكل المصدران كما تشاكل الفعلان ، فكان فعلال أحقّ بهما من فعلله.

والثانى : أنّ أصل المصدر أن يباين وزنه وزن فعله ، وفعلال أشدّ مباينه لفعلل فى وزنه من فعلله ، فكان أحقّ به منه ، وإن كانا سيّين فى الاطّراد مع رجحان فعلله فى الاستعمال على فعلال فى قولهم : وسوس الشيطان وسواسا ووعوع الكلب وعواعا وعظعظ السّهم فى مرّه عظاعظا إذا التوى ، والجارى على القياس وسواس ووسوسه ووعواع ووعوعه وعظاعظ وعظعظه ، والفتح نادر لأنّ الرباعىّ الصحيح أصل للرباعى المكرّر أوّله وثانيه كما مرّ ، ولم يأت مصدر الصحيح مع كونه أصلا إلّا على فعلله وفعلال بالكسر ، فلا ينبغى للرباعى المكرّر لفرعيته أن يكون مصدره إلّا كذلك وهذا يقتضى أن لا يكون له مصدر على فعلال بالفتح وإن ورد حكم بشذوذه ، وأيضا فإنّ فعلالا المفتوح الفاء قد كثر وقوعه صفه مصوغا من فعلل المكرّر ليكون فيه نظير فعّال من الثلاثى كضرّاب لأنهما متشاكلان وزنا فاقتضى هذا أن لا يكون لفعلال المفتوح الفاء فى المصدريه نصيب ، كما لم يكن لفعّال فيها نصيب ، فلذلك استندر وقوع وسواس ووعواع وعظعاظ مصادر ، وإنّما حقّها أن تكون صفات دالّه على المبالغه فى الوسوسه والوعوعه والعظعظه ، فحق ما وقع منها فى موضع محتمل للمصدريه والوصفيه أن يحمل على الوصفيه تخلّصا من الشذوذ ومخالفه المطّرد الشائع الذائع ، وليس بمحقّ من زعم فى شىء من الصفات الوارده على هذا الوزن أنّه مصدر مضاف إليه ذو تقديرا ، ويدلّ على فساد قوله أمران :

أحدهما : أنّ كل مصدر أضيف إليه ذو تقديرا فمجرّده للمصدريه أكثر من استعماله صفه كرضى وصوم وفطر ، وفعلال الموصوف به لم يثبت مجرّده للمصدريه إلّا فى وسواس وأخواته ، على أنّ منع مصدريتها ممكن ، وذلك أنّ من سمع منه «وسوس إليه الشيطان وسواسا» بالفتح لا يتعيّن كونه قاصدا للمصدريه ، بل يحتمل أن يقصد الحاليّه ، فإنّ الحال قد يؤكّد بها عاملها الموافق لها لفظا ومعنى ، كقوله تعالى : (وَأَرْسَلْناكَ لِلنَّاسِ رَسُولاً) [النساء : ٧٩] وكقوله تعالى : (وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومُ مُسَخَّراتٌ) [النحل : ١٢] ، فإنما تتعيّن المصدريه فى وسواس أن لو سمع مضافا إلى الشيطان معلقا به معمول ، كما سمع

ذلک فی الوسوسه کقول بعضهم : «وسوسه الشیطان إلی النفس داء» ، تتعیّن المصدریه فی مثل هذا لا بالانتصاب بعد الفعل.

الثانی : أنّ المصدر المضاف إلیه ذو تقدیرا لا- یؤنّث ولا- یثنّی ولا یجمع ، بل یلزم طریقه واحده لتعلم أصالته فی المصدریه وفرعیته فی الوصفیه ، فیقال : امرأه صوم ورجل صوم ورجلان صوم ورجال صوم أو نساء ، وفعلال الموصوف به لیس کذلک ، لأنه یؤنّث ویثنّی ویجمع وجوبا ، فیقال : رجل ثرثار وتمتام (۱) وفأفاء ولضلاض أی : ماهر بالدلاله ، وهرهار أی : ضحّاک ، وججاح : سیّد ، وفجفاج : کثیر الکلام ، وکهکاه ووطواط : ضعیف ، وعسعاس ، وحسحاس : خفیف الحرکه ، وهفهاف : خمیص البطن ، وبجباج : ممتلئ الجسم ودعداع ودحداح أی : قصیر ، وتختاخ : ألکن وسمسام : سریع وقعقاع المفاصل أی : مصوّت ، وشیء خشخاش أی : یابس مصوّت ، وسبع قضقاض کاسر ، وحیّه نضناض : یحرّک لسانه کثیرا ، وکلّ ذلک یؤنّث بالتاء ویثنّی ویجمع ، ومنه قوله صلّی الله علیه وسلّم : «أبغضکم إلیّ وأبعدکم منّی مجالس یوم القیامه الثّرثارون المتفیهقون» (۲) ، ومنه ریح زفزافه أی : محرّکه للحشیش وسفسافه تنخل التراب بمرّها ، ودرع فضفاضه : واسعه ، الفعل من کل ذلک فعلل والمصدر فعلله وفعلال بالکسر ، ولم ینقل فی شیء منها فعلال بالفتح ، ومن أجاز ذلک کالزمخشری فقیاسه غیر صحیح لأنّ القیاس علی النادر لا- یصحّ ، فثبت ما قصدته من بیان أصاله الوصفیه فی فعلال وغرابه المصدریه فیه وامتناعها منه ، فالقول المرضیّ أنّ الوسواس فی قوله تعالی : (مِنْ شَرِّ الْوَسْواسِ الْخَنَّاسِ) [الناس : ۴] هو الشیطان ، لا علی حذف مضاف ، بل علی أنّه من باب فعلال المقصود به المبالغه فی فعلل کثرثار ونظائره ، والله أعلم بالصواب.

وسئل ابن مالک أیضا عن قوله صلّی الله علیه وسلّم : «غیر الدجّال أخوفنی علیکم» (۳) فأجاب : الکلام علی لفظه ومعناه ، أمّا لفظه : فلتضمّنه إضافه أخوف إلی یاء المتکلم مقرونه بنون الوقایه ، وهو إنّما یعتاد مع الفعل المتعدی ، لأنّ هذه النون تصون الفعل من محذورات :

أحدها : التباسه بالاسم المضاف إلی یاء المتکلم ، فلو قیل : «ضربنی» ضربی لالتبس بالضّرب وهو العسل الأبیض الغلیظ ، فنفت نون الوقایه هذا المحذور.

۱- التمتام : الذی یعجل بکلامه فلا یفهم ما یقول.

۲- أخرجه أحمد فی مسنده (۴ / ۱۹۴).

۳- أخرجه مسلم فی صحیحه (۴ / ۲۲۵۱).

الثانى : أمر مؤنّثه بأمر مذكره ، فلو قلت : أكرمى بدل أكرمنى قاصدا مذكّرا لم يفهم المراد ، فنفت النون ذلك.

الثالث : ذهاب الوهم إلى أنّ المضارع صار مبنيّا وذلك لو أوقعته على ياء المتكلم غير مقرونه بالنون لخفى إعرابه ، وظنّ به البناء على مراجعه الأصل ، فإنّ إعرابه على خلاف الأصل وأصله البناء ، فلو قلت بدل يكرمنى : يكرمى لظنّ عوده إلى الأصل ، فزياده النون تمكّن من ظهور إعرابه ، والاسم مستغن عن النون فى الوجهين الأوّلين ، وأمّا الثالث : فللاسم فيه نصيب ، لكنّ أصالته فى الإعراب أغنته وصانته من ذهاب الوهم إلى بنائه ، لا بسبب جلىّ ، لكنّه وإن أمن ظنّ بنائه فلم يؤمن التباس بعض وجوه إعرابه ببعض ، فكان له فى الأصل نصيب من إلحاق النون ، وتنزّل إخلاؤه منها منزله أصل متروك ينبه عليه فى بعض المواضع ، كما نبه بالقود واستحوذ على أصل قاد واستحاذ ، وكان أولى ما يتبّه به على ذلك أسماء الفاعلين ، فمن ذلك ما أنشده الفراء من قول الشاعر (١) : [الوافر]

فما أدرى وكلّ الظّنّ ظنّى

أمسلمنى إلى قومى شراح

فرخّم شراحيل دون نداء اضطرارا ، ومثله ما أنشده ابن طاهر فى تعليقه على كتاب سيبويه : [الطويل]

٦٠١- (٢)وليس بمعيينى وفى النّاس مقنع

صديقى إذا أعيى علىّ صديق

وأنشد غيره : [الطويل]

٦٠٢- (٣)وليس الموافينى ليرفد خائبا

فإنّ له أضعاف ما كان آملا

ولأفعل التفضيل أيضا شبه بالفعل وخصوصا بفعل التعجب ، فجاز أن تلحقه النون المذكوره فى الحديث ، كما لحقت اسم الفاعل فى الأبيات المذكوره ، وهذا أجود ما يقال فى هذا اللفظ عندى ، ويجوز أن يكون «أخوف لى» وأبدلت اللام نونا كما فى لعنّ مكان لعلّ وفى رفنّ بمعنى رفلّ ، وهو الفرس الطويل.

وأما الكلام من جهه المعنى ففيه وجوه :

أظهرها كون أخوف أفعل التفضيل صيغ من فعل المفعول كقولهم : أشغل من

١- مرّ الشاهد رقم (٣١٧).

٢- ٦٠١- الشاهد بلا نسبه فى شرح الأشمونى (١ / ١٢٦).

٣- ٦٠٢- الشاهد بلا نسبه فى الدرر (١ / ٢١٣) ، وشرح الأشمونى (١ / ٥٧) ، ومغنى اللبيب (٢ / ٣٤٥) ، والمقاصد النحويه (١ / ٣٨٧) ، وهمع الهوامع (١ / ٦٥).

ذات النّحيين (۱) ، وأزهى من ديک (۲) ، وأعنى بحاجتک ، و «أخوف ما أخاف على أمّتى الأئمّه المضلّون» (۳) ، إذ المراد أنّ المعبّر عنه بذلک شغل وزهى وعنى أكثر من شغل غيره وزهوه وعنايته ، وكذا «أخوف ما أخاف» أى : الأشياء التى أخافها على أمتى أحقّها بأن يخاف الأئمّه المضلّون ، فمعنى الحديث هاهنا : غير الدّجّال أخوف مخوفاتى عليكم ، فحذف المضاف إلى الياء فاتصل بها «أخوف» معموده بالنون كما تقرّر ، ويحتمل أن يكون أخوف من أخاف بمعنى خوّف ، ولا يمنع ذلک كونه عن ثلاثى فإنّه على أفعل ، وما على وزن أفعل والثلاثى فيه سواء عند سيبويه فى التفضيل والتعجب ، صرّح به مرارا ، فالمعنى : غير الدّجّال أشدّ موجبات خوفى عليكم ، ثم اتّصل بالياء معموده بالنون على ما تقرر ، ويحتمل أن يكون من وصف المعانى بصفات الأعيان مبالغه كشعر شاعر ، وهذا الشعر أشعر من هذا ، وعجب عاجب ، وموت مائت ، وخوف خائف ، ويقال : فلا أخوف من خوفک ، ومنه قول الشاعر : [المتقارب]

۶۰۳- (۴)يداک يد خيرها يرتجى

وأخرى لأعدائها غائظه

فأمّا الّتى يرتجى خيرها

فأجود جودا من اللّافظه

وأمّا الّتى يتّقى شرّها

فنفس العدوّ بها فائظه

فنصب جودا بأجود على التمييز ، وذلک يوجب لكونه فاعلا معنى ، لأنّ كل منصوب على التمييز بأفعل التفضيل فاعل فى المعنى ، ونصبه علامه فاعليّته ، وجرّه علامه أنّ أفعل بعض منه ، ولهذا معنى «زيد أحسن عبدا» أنّ عبده فاق عبيد غيره فى الحسن ، وإن جررت فمعناه أنّه بعض العبيد الحسان وهو أحسنهم ، فمعنى الحديث على هذا : خوف غير الدّجّال أخوف خوفى عليكم ، ثم حذف المضاف إلى غير وأقيم هو مقام المحذوف ، وحذف خوف المضاف إلى الياء وأقيمت هى مقامه ، فاتّصل أخوف بالياء معموده بالنون ، ويحتمل أن يكون أخوف فعلا مسندا إلى واو هى ضمير عائد على غير الدجال لأنّ من جمله ما يتناوله غير الدجال الأئمه

۱- ذكره الميدانى فى مجمع الأمثال (۱ / ۳۷۶).

۲- انظر مجمع الأمثال (۱ / ۳۲۷).

۳- أخرجه أحمد فى مسنده (۶ / ۴۴۱).

۴- ۶۰۳- الأبيات لطرفه فى ديوانه (ص ۱۵۵) ، والبيت الأول فى شرح التصريح (۱ / ۱۸۲) ، والأول والثانى فى المقاصد النحويه (۱ / ۵۷۲) ، والبيت الأول بلا نسبه فى أوضح المسالک (۱ / ۲۲۸) ، وتخليص الشواهد (ص ۲۱۲) ، وخزانه الأدب (۱ / ۱۳۳) ،

وشرح الأشمونى (١ / ١٠٦) ، ولسان العرب (غيظ) ، والبيت الثانى بلا نسبه فى لسان العرب (فيظ) ، وتاج العروس (فيظ) ، والبيت الثالث بلا نسبه فى لسان العرب (فيظ).

المضلون ، وهم ممّن يعقل فغلّبوا ، فجيء بالواو ثم اجتزئ عنها بالضمه وحذفت ، كقوله : [الوافر]

۶۰۴- (۱)فيا ليت الأطبّا كان حولى

وكان مع الأطبّاء الأساه

وقوله : [الرمل]

۶۰۵- دار حيّ وتنوها مربعا

دخل الضّيف عليهم فاحتمل

فاسألن عنّا إذا النّاس شتوا

واسألن عنّا إذا النّاس نزل

أراد : كانوا ، فحذف الواو وأبقى الضمه ، وكذلك أراد الآخر احتملوا ونزلوا فحذف الواو ثم سكّن اللام من احتمل ونزل للوقف ، هذا ما تيسّر ولله الحمد.

وسئل ابن مالك أيضا : أيجوز صرف أريس فى قولهم : بئر أريس؟ فأجاب : نعم وهو فى الأصل عباره عن الأصل ، ويطلق على الأكّار وعلى الأمير ، وقيل : إن أريد به الأمير فهو مقلوب رئيس.

وسئل رحمه الله أيضا عن قوله صلّى الله عليه وسلّم : «إلّا جاء كنزه يوم القيامه شجاع أقرع» (۲) ، فأجاب : فاعل جاء الكانز وكنزه مبتدأ وأقرع خبره ، والجمله حاليه ، لأنّ الجمله الابتدائيه المشتمله على ضمير ما قبلها تقع حالا ، واقترانها بالواو أكثر ، وقد جرّدت منه فى قوله تعالى : (اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ) [الأعراف : ۲۴] ، (وَما أَرْسَلْنا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعامَ) [الفرقان : ۲۰] ، وتقول العرب : «رجع فوره على بدئه» (۳) «وكلّمته فاه إلى فىّ» (۴) ، وقال الشاعر : [الطويل]

۶۰۶- (۵)ويشرب أسآرى القطا الكدر بعد ما

سرت قربا أحناؤها تتصلصل

ومثله : [الكامل]

۶۰۷- (۶)راحوا بصائرهم على أكتافهم

وبصيرتى يعدو بها عتد وأى

١- ٦٠٤- الشاهد بلا نسبه فى معانى القرآن (١ / ٩١) ، ومجالس ثعلب (ص ٨٨) ، والإنصاف (ص ٣٨٥) ، وشرح المفصّل (٧ / ٥) ، وهمع الهوامع (١ / ٥٨) ، والدرر (١ / ٣٣).

٢- أخرجه مسلم فى صحيحه (٢ / ٦٨٤).

٣- انظر الكتاب (١ / ٤٦٠).

٤- انظر الكتاب (١ / ٤٦٠).

٥- ٦٠٦- الشاهد للشنفرى فى ديوانه (ص ٦٦) ، وخزانه الأدب (٧ / ٤٤٧) ، والمقاصد النحويه (٣ / ٢٠٦) ، ونوادر القالى (ص ٢٠٥) ، وبلا نسبه فى شرح عمده الحافظ (ص ٤٥٥).

٦ - ٦٠٧- الشاهد للأسعر الجعفى فى لسان العرب (عتد) و (وأى) ، وجمهره اللغه (ص ٣١٢) ، ومقاييس اللغه (١ / ٢٥٤) ، والأصمعيات (ص ١٤١) ، والمعانى الكبير (ص ١٠١٣) ، ومجمل اللغه (١ / ٢٧٠) ، وبلا نسبه فى لسان العرب (بصر) ، وتهذيب اللغه (٢ / ١٩٥) ، والمخصص (٦ / ٩٣) ، وشرح عمده الحافظ (ص ٤٥٥).

أى : قوىّ.

ومثله : [الطويل]

۶۰۸- (۱)ولو لا سواد اللّيل ما آب عامر

إلى جعفر سرباله لم يمزّق

ويجوز جعل كنزه فاعل جاء وشجاع خبر مبتدأ محذوف ، والجمله فى موضع الحال ، أى : جاء وهو شجاع أو صورته شجاع ، ولا يعد فيه لأنّ فيه حذف المبتدأ والواو ، إذ الاهتمام بهذه الواو أقلّ من الاهتمام بالفاء المقترنه بمبتدأ وقع جواب شرط ، وقد حذفا معا فى قوله : [الكامل]

۶۰۹- (۲)أأبىّ لا تبعد فليس بخالد

حىّ ومن يصب الحمام بعيد

أى : فهو بعيد ، فحذف الفاء وهى ألزم من الواو.

مسأله : فعل الأمر لا يعمل فى غير ضمير المخاطب

قال ابن مالك : لا يصحّ فى «قم أنت وزيد» الحكم بعطف زيد على فاعل قم لأنّ العامل فيه هو العامل فى المعطوف عليه ، وقم ونحوه من أفعال الأمر لا يعمل فى غير ضمير المخاطب ، فيحمل ما وقع من ذلك على أنّ «زيد» مرفوع بفعل دلّ عليه «قم» أى قم أنت وليقم زيد ، وعليه يحمل قوله تعالى : (اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّهَ) [البقره : ۳۵] ، وإليه أشار سيبويه بقوله : يقال دخلوا أوّلهم وآخرهم ، ولا يقال : ادخلوا أوّلكم وآخركم لأنّ «ادخل» لا يصحّ إسناده إلى أولكم وآخركم ، وذكر أنّ عيسى بن عمر أجاز ذلك ، وهو نظير (۳) : [الطويل]

ليبك يزيد ضارع [لخصومه

ومختبط مما تطيح الطّوائح]

يعنى أنّ أوّلكم وآخركم مرفوع بفعل مضمر دلّ عليه ادخلوا كما أنّ ضارعا مرفوع بفعل دل عليه ليبك.

۱- ۶۰۸- الشاهد لسلامه بن جعفر فى ديوانه (ص ۱۷۶) ، والأصمعيات (ص ۱۳۵) ، ولسان العرب (جنن) ، والمقاصد النحويه (۳ / ۲۱۰) ، وبلا نسبه فى شرح الأشمونى (۱ / ۲۵۸).

۲- ۶۰۹- الشاهد لعبد الله بن عنمه فى خزانه الأدب (۹ / ۴۲) ، وشرح ديوان الحماسه للمرزوقى (ص ۱۰۴۱).

٣- مرّ الشاهد رقم (٢١٦).

مسأله : نسبه الحال إلى المضاف إليه

قال ابن مالك : نسبه الحال إلى المضاف إليه على أوجه : وجه يجوز إجماعا إذا كان المضاف مصدرا أو صفه عامله ك : أعجبنى قيام زيد مسرعا وإنّ زيدا ضارب عمرو متّكئا ، ووجه يمتنع إجماعا حيث لم يكن المضاف مصدرا ولا صفه ولا بعض ما أضيف إليه ك : ضربت غلام زيد متّكئا ، وثالث : مختلف فيه إذا كان المضاف بعض المضاف إليه أو يشبه بعضه ، كقوله : [الطويل]

٦١٠- (١)كأنّ يدى حربائها متشمّسا

يدا مذنب يستغفر الله تائب

ومنه قوله تعالى : (وَنَزَعْنا ما فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غِلٍّ إِخْواناً) [الحجر : ٤٧]. وقد صحّ جوازه عن أبى الحسن الأخفش فى أمالى ابن الحاجب.

وقال مليا على قول الشاعر (٢) : [المديد]

غير مأسوف على زمن

ينقضى بالهمّ والحزن

قال : لا يصحّ أن يكون له عامل لفظى هنا يعمل فى غير ، وإذا لم يكن له عامل لفظى فإمّا أن يكون مبتدأ وإمّا أن يكون خبر مبتدأ ، ولا يصحّ أن يكون مبتدأ لأنه لا خبر له ، لأنّ الخبر إمّا أن يكون ثابتا أو محذوفا ، والثابت لا يستقيم لأنّه إمّا على زمن وإمّا ينقضى ، وكلاهما مفسد للمعنى ، وأيضا فإنّك إذا جعلته مبتدأ لم يكن بدّ من أن تقدّر قبله موصوفا ، وإذا قدّر قبله موصوف لم يكن بدّ من أن يكون غير له ، وغير هاهنا ليست له وإنما هى لزمن ، ألا ترى أنّك لو قلت : «رجل غيرك مرّ بى» لكان فى غيرك ضمير عائد على رجل؟ ولو قلت : «رجل غير متأسّف على امرأه مرّ بى» لم يستقم لأنّ غيرا هاهنا لمّا جعلته فى المعنى للمرأه خرج عن أن يكون صفه لما قبله ، ولو قلت : «رجل غير متأسّف مرّ بى» جاز لأنّها فى المعنى للضمير ، والضمير عائد على المبتدأ فاستقام ، فتبيّن أن لا يكون مبتدأ لذلك ، وإن جعل الخبر محذوفا لم يستقم لأمرين :

أحدهما : أنّا قاطعون بنفى الاحتياج إليه ، والآخر : أنّه لا قرينه تشعر به ، ومن شرط صحه حذف الخبر وجود القرينه ، وإن جعل خبر مبتدأ لم يستقم لأمور :

١- ٦١٠- الشاهد لذى الرمّه فى ديوانه (ص ٢٠٣) ، ولسان العرب (شمس).

٢- مرّ الشاهد (٤٨٩).

أحدها : أنّا قاطعون بنفى الاحتياج إليه.

الثانى : أنّ حذف المبتدأ مشروط بالقرينه ولا قرينه.

الثالث : أنّك إذا جعلته خبر مبتدأ لم يكن بدّ من ضمير يعود منه إلى المبتدأ ، لأنه فى معنى مغاير ، ولا ضمير يعود على ما تقدّره مبتدأ ، فلا يصحّ أن يكون خبرا ، فتبيّن إشكال إعرابه.

وأولى ما يقال أنّه أوقع المظهر موقع المضمر لمّا حذف المبتدأ من أوّل الكلام ، وكأن التقدير : زمن ينقضى بالهمّ والحزن غير متأسّف عليه ، فلمّا حذف المبتدأ من غير قرينه تشعر به أتى به ظاهرا مكان المضمر ، فصارت العباره فيه كذلك ، وهو وجه حسن ، ولا بعد فى مثل ذلك ، فإنّ العرب تجيز : «إن يكرمنى زيد إنّى أكرمه» وتقديره : إنى أكرم زيدا إن يكرمنى ، فقد أوقعت زيدا موقع المضمر لمّا اضطرّت إلى إعاده الضمير إليه وأوقعت المضمر موقع المظهر لمّا أخرته عن الظاهر ، فقد تبيّن لك اتّساعهم فى مثل ذلك وعكسه ، ويحتمل أن يقال : إنهم استعملوا غيرا بمعنى لا كما استعملوا لا بمعنى غير ، وذلك واسع فى كلامهم ، وكأنه قال : لا تأسف على زمن هذه صفته ، ويدلك على استعمالهم غيرا بمعنى لا قولهم : زيد عمرا غير ضارب ، ولا يقولون : زيد عمرا مثل ضارب ، لأن المضاف إليه لا يعمل فيما قبل المضاف ، ولكنّه لمّا كانت غير تحمل على لا جاز فيا ما لا يجوز فى مثل وإن كان بابهما واحدا ، وإذا كانوا قد استعملوا «أقلّ رجل يقول ذلك» بمعنى النفى مع بعده عنه بعض البعد فلأن يستعملوا «غير» بمعنى لا مع موافقتها لها فى المعنى أجدر فإن قيل : فإذا قدّرتموها بمعنى لا فلا بدّ لها من إعراب من حيث كونها اسما فما إعرابه؟ قلنا : إعرابه كإعراب قولك : أقلّ رجل يقول ذلك ، وهو مبتدأ لا خبر له استغناء عنه ، لأنّ المعنى : ما رجل يقول ذلك ، وإذا كان كذلك صحّ المعنى من غير احتياج إلى خبر ، ولا استنكار بمبتدأ لا خبر له ، إذا كان فى المعنى بمعنى جمله مستقله ، كقولهم : أقائم الزيدان ، فإنّه بالإجماع مبتدأ ولا مقدّر محذوف ، والزيدان فاعل به ليس بخبر ، فهذا مبتدأ لا خبر له فى اللفظ ولا فى التقدير ، وإنما استقام لأنّه فى المعنى : أيقوم الزيدان؟ وكذلك قول بعض المحققين فى نزال وتراك : إنه مبتدأ وفاعله مضمر ولا خبر له لاستقامه المعنى من حيث كان معناه : انزل واترك ، وقد ذهب كثير إلى أنّه منصوب انتصاب المصدر ، كأنه قيل فى نزال : انزل نزولا ، وهذا عندنا ضعيف ، فإنّه لو كان كذلك لوجب أن يكون معربا ، ونحن نفرّق بين سقيا وبين تراك ، فكيف يمكن حملهما على إعراب واحد وهو أن يكونا مصدرين مع أنّ أحدهما معرب والآخر مبنىّ؟.

هل الصحيح هزّه أم فتره

وقال وقد استفتى فى قول الشاعر : [الطويل]

٦١١- (١)وإنّى لتعرونى لذكراك فتره

كما انتفض العصفور بلّله القطر

فقيل له : إنّ شخصين تنازعا ، فقال أحدهما : البيت هزّه ورعده ، ولا يستقيم معنى البيت على فتره ، فسئل هل يستقيم معنى البيت على هذه الروايه وقد نقلها غير واحد ممّن يوثق بنقله عن الأمالى لأبى على البغدادى؟ فكتب مجيبا بخطّ يده الكريمه ما هذه صورته : وهو أن يقال : يستقيم ذلك على معنيين :

أحدهما : أن يكون معنى لتعرونى لترعدنى أى : تجعل عندى العرواء ، وهى الرعده ، كقولهم : عرى فلان إذا أصابه ذلك ، لأنّ الفتور الذى هو السكون من الإجلال والهيبه تحصل عنده الرعده غالبا عاده ، فيصح نسبه الإرعاد إليه ، فيكون «كما انتفض» منصوبا انتصاب قولك : «أخرجته كخروج زيد» إمّا على معنى : كإخراج خروج زيد ، وإمّا لتضمّنه معنى خرج غالبا ، فكأنه قيل : خرج ، فصحّ لذلك مثل خروج زيد ، وحسن ذلك تنبيها على حصول المطاوع الذى هو المقصود فى مثل ذلك ، فيكون أبلغ من الاقتصار على المطاوع ، إذ قد يحصل المطاوع دونه ، مثل : أخرجته فلم يخرج.

والثانى : أن يكون معنى لتعرونى لتأتينى وتأخذنى فتره أى سكون للسرور الحاصل عن الذكرى ، وعبّر بها عن النشاط لأنّها تستلزمه غالبا تسميه للمسبّب باسم السبب ، كأنه قال : ليأخذنى نشاط كنشاط العصفور ، فيكون «كما انتفض» إمّا منصوبا نصب «له صوت صوت حمار» وله وجهان :

أحدهما : أن يكون التقدير : يصوّت صوت حمار ، وإن لم يجز إظهاره استغناء عنه بما تقدّم.

والثانى : أن يكون منصوبا بما تضمّنته الجمله من معنى يصوّت. وإمّا مرفوعا صفه لفتره ، أى : نشاط مثل نشاط العصفور ، وهذه الأوجه الثلاثه المذكوره فى الوجه الثانى فى إعراب «كما انتفض» تجرى على تقدير روايه رعده وهزه.

١- ٦١١- الشاهد لأبى صخر الهذلى فى الأغانى (٥ / ١٦٩) والإنصاف (١ / ٢٥٣) ، وخزانه الأدب (٣ / ٢٥۴) ، والدرر (٣ / ٧٩) ، وشرح أشعار الهذليين (٢ / ٩٥٧) ، وشرح التصريح (١ / ٣٣۶) ، ولسان العرب (رمث) ، والمقاصد النحويه (٣ / ۶٧) ، وبلا نسبه فى أمالى ابن الحاجب (٢ / ۶۴۶) ، وأوضح المسالك (٢ / ٢٢٧) ، وشرح الأشمونى (١ / ٢١۶) ، وشرح المفصّل (٢ / ۶٧) ، والمقرّب (١ / ١۶٢) ، وهمع الهوامع (١ / ١٩۴).

هذا ما كتبه مجيبا به ، وروى الرّمّانىّ عن السّكّرى عن أبى سعيد الأصمعى : [الطويل]

٦١٢- إذا ذكرت يرتاح قلبى لذكرها

كما انتفض العصفور بلّله القطر

وهو ظاهر حينئذ.

القول فى بيت ابن قلاقس : وسئل عن قول ابن قلاقس الإسكندرى : [السريع]

٦١٣- (١)ما بال هذا الرّيم أن لا يريم

لو كان يرثى لسليم سليم

فقال : سليم الثانى فاعل ليرثى بمعنى سالم ، وسليم الأول بمعنى لديغ ، فإنّهم يقولون للّديغ سليم وللأعمى بصير على سبيل التفاؤل ، ولا يحسن أن يكون سليم الثانى تأكيدا للأول على وجه التأكيد اللّفظى ، لأنّه أوّلا قد فهم منه قصد التجانس ، وليس هذا عندهم معدودا فى التجانس ، وأيضا فإنه يلزم أن يكون ليرثى مضمر عائد على الرّيم وليس عليه المعنى ، فظهر أن يكون الوجه على ما ذكرناه ، ويكون جواب لو محذوفا دلّ عليه ما قبله لأنّ ما قبله يدلّ على إنكار ذلك ، وهو كونه لا يريم والتعجب منه ، ثم قال : لو كان يرثى لسليم سليم على أحد وجهين : إمّا على الإنكار على نفسه فى إنكار الأول ، أى : لو كان يرثى للّديغ سالم لتوجّه الإنكار أو التعجب ، أمّا إذا كان جاريا على المعتاد فلا معنى للإنكار أو التعجب ، وإمّا على أن يكون الجواب ما دلّ عليه قوله : أن لا يريم ، وكأنه قال : لو كان يرثى لسليم سليم لرام ، فإن قيل : فقد تقدّم ذكر الرّيم فليكن فاعل يرثى باللام لأنّه معهود سابق ، فالجواب : إنّ ذلك إنّما يكون إذا أعيد اللفظ الأول مثل قولهم : جاءنى رجل ، ثم يقول : ما فعل الرجل ، فإنما فعلوا ذلك لئلّا يؤدّى إلى إلباس بغيره فإن قيل : لا يلائم عجز البيت صدره لأنّ الأوّل خاصّ وآخره عامّ ، لأنّ لو من حروف الشرط ، والمعلّق على الشرط يعمم بدليل قولهم : لو أكرمتنى أكرمتك ، وهذا عام فالجواب : إنما يمتنع لو لم يكن المذكور فى صدر البيت داخلا فى العموم ، فأما إذا كان داخلا فى العموم فلا يمتنع ، لأنّ المعنى : لو كان يرثى سليم ما لسليم ، فيدخل الريم وغيره.

جواب سؤال سائل سأل عن حرف (لو) للشيخ تقى الدين بن تيميه

فى قول عمر : نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه.

قال فيه : جواب سؤال سائل عن حرف (لو) لسيّدنا وشيخنا الإمام العالم

١- ٦١٣- الشاهد فى ديوانه (ص ٩٦).

العلامه الأوحد الحافظ المجتهد الزاهد العابد القدوه إمام الأئمه قدوه الأمه علامه العلماء وارث الأنبياء آخر المجتهدين أوحد علماء الدين بركه الإسلام حجّه الأعلام برهان المتكلّمين ، قامع المبتدعين ذى العلوم الرفيعه والفنون البديعه ، محيى السّنّه ومن عظمت به لله علينا المنّه ، وقامت به على أعدائه الحجّه ، واستبانت ببركته وهديه المحجّه ، تقىّ الدين أبى العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السّلام بن عبد الله بن أبى القاسم بن محمد بن تيميه الحرانى ، أعلى الله مناره وشيّد من الدين أركانه (١) : [الكامل]

ماذا يقول الواصفون له

وصفاته جلّت عن الحصر

هو حجّه لله قاهره

هو بيننا أعجوبه الدّهر

هو آيه فى الخلق ظاهره

أنواره أربت على الفجر

نقلت هذه الترجمه من خطّ العلّامه فريد دهره ووحيد عصره الشيخ كمال الدين الزّملكانى رحمه الله.

بسم الله الرّحمن الرّحيم

نقلت من خطّ الحافظ علم الدين البرزالى : قال سيدنا وشيخنا الإمام العالم العلامه القدوه الحافظ الزاهد العابد الورع إمام الأئمه حبر الأمه مفتى الفرق علامه الهدى ترجمان القرآن حسنه الزمان عمده الحفاظ فارس المعانى والألفاظ زكى الشريعه ذو الفنون البديعه ، ناصر السنه قامع البدعه تقى الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السّلام بن عبد الله بن أبى القاسم بن محمد بن تيميه الحرانى ، أدام الله بركته ورفع درجته : الحمد لله الذى علّم القرآن خلق الإنسان علمه البيان ، وأشهد أن لا إله إلّا الله وحده لا شريك له الباهر البرهان ، وأشهد أنّ محمدا عبده ورسوله المبعوث إلى الإنس والجانّ ، صلّى الله عليه وعلى آله وسلم تسليما يرضى به الرحمن ، سألت - وفّقك الله - عن معنى حرف لو ، وكيف يتخرج قول عمر رضى الله عنه : «نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه» على معناها المعروف ، وذكرت أنّ الناس يضطربون فى ذلك ، واقتضيت الجواب اقتضاء أوجب أن أكتب فى ذلك ما حضرنى الساعه ، مع بعد عهدى بما بلغنى ممّا قاله الناس فى ذلك ، وأن ليس يحضرنى الساعه ما أراجعه فى ذلك ، فأقول والله الهادى النصير.

١- انظر البدايه والنهايه (١۴ / ١٣٧).

الجواب مرتّب على مقدّمات :

أحدها : أنّ حرف لو المسؤول عنها من أدوات الشرط وأنّ الشرط يقتضى جملتين ، إحداهما شرط والأخرى جزاء وجواب ، وربّما سمّى المجموع شرطا وسمّى أيضا جزاء ، ويقال لهذه الأدوات الجزاء ، والعلم بهذا كله ضرورىّ لمن كان له عقل وعلم بلغه العرب ، والاستعمال على ذلك أكثر من أن يحصر ، كقوله تعالى : (وَلَوْ أَنَّهُمْ قالُوا : سَمِعْنا وَأَطَعْنا وَاسْمَعْ وَانْظُرْنا لَكانَ خَيْراً لَهُمْ وَأَقْوَمَ) [النساء : ۴۶] ، (وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ جاؤُكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللهَ تَوَّاباً رَحِيماً) [النساء : ۶۴] ، (وَلَوْ عَلِمَ اللهُ فِيهِمْ خَيْراً لَأَسْمَعَهُمْ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوْا) [الأنفال : ۲۳] ، (وَلَوْ رُدُّوا لَعادُوا لِما نُهُوا عَنْهُ) [الأنعام : ۲۸] ، (لَوْ خَرَجُوا فِيكُمْ ما زادُوكُمْ إِلَّا خَبالاً) [التوبه : ۴۷] ، (وَلَوْ كانُوا يُؤْمِنُونَ بِاللهِ وَالنَّبِيِّ وَما أُنْزِلَ إِلَيْهِ مَا اتَّخَذُوهُمْ أَوْلِياءَ) [المائده : ۸۱].

الثانيه : أنّ هذا الذى يسمّيه النحاه شرطا هو فى المعنى سبب لوجود الجزاء ، وهو الذى يسمّيه الفقهاء علّه ومقتضيا وموجبا ونحو ذلك ، فالشرط اللفظى سبب معنوى فتفطّن لهذا ، فإنّه موضع غلط فيه كثير ممّن يتكلّم فى الأصول والفقه ، وذلك أنّ الشرط فى عرف الفقهاء ومن يجرى مجراهم من أهم الكلام والأصول وغيرهم هو ما يتوقّف تأثير السبب عليه بعد وجود المسبب ، وعلامته أنّه يلزم من عدمه عدم المشروط ، ولا يلزم من وجوده وجود المشروط ، ثم هو منقسم إلى ما عرف كونه شرطا بالشرع كقولهم : الطّهاره والاستقبال واللباس شرط لصحه الصلاه ، والعقل والبلوغ شرط لوجوب الصلاه ، فإنّ وجوب الصلاه على العبد يتوقف على العقل والبلوغ ، كما تتوقّف صحّه الصلاه على الطهاره والسّتاره واستقبال القبله ، إن كانت الطهاره والسّتاره أمورا خارجه عن حقيقه الصلاه ، ولهذا يفرّقون بين الشرط والرّكن بأنّ الرّكن جزء من حقيقه العباره أو العقد ، كالركوع والسجود وكالإيجاب والقبول ، وبأنّ الشرط خارج عنه ، فإنّ الطهاره يلزم من عدمها عدم صحه الصلاه ولا يلزم من وجودها وجود الصلاه ، وتختلف الشروط فى الأحكام باختلافها ، كما يقولون فى باب الجمعه : منها ما هو شرط للوجوب بنفسه ومنها ما هو شرط للوجوب بغيره ، ومنها ما هو شرط للإجزاء دون الصحه ، ومنها ما هو شرط للصحه ، وكلام الفقهاء فى الشروط كثير جدّا ، لكن الفرق بين السبب والشرط وعدم المانع إنّما يتمّ على قول من يجوّز تخصيص العله منهم ، وأمّا من لا يسمّى علّه إلّا ما استلزم من الحكم ولزم من وجودها وجوده على كل حال فهؤلاء يجعلون الشرط وضد المانع من جمله أجزاء

العله وإلى ما يعرف كونه شرطا بالعقل وإن دلّ عليه دلائل أخرى كقولهم : الحياه شرط فى العلم والإراده والسمع والبصر والكلام ، والعلم شرط فى الإراده ونحو ذلك ، كذلك جميع صفات الأجسام وطباعها لها شروط تعرف بالعقل أو بالتجارب أو بغير ذلك ، وقد تسمّى هذه شروطا عقليه والأول شروطا شرعيه ، وقد يكون من هذه الشروط ما يعرف اشتراطه بالعرف ومنه ما يعرف باللغه كما يعرف أنّ شرط المفعول وجود فاعله ، وإن لم يكن شرط الفاعل وجود مفعول ، فيلزم من وجود المفعول المنصوب وجود فاعل ، ولا ينعكس ، بل يلزم من وجود اسم منصوب أو مخفوض وجود مرفوع ، ولا يلزم من وجود المرفوع لا منصوب ولا مخفوض ، إذ الاسم المرفوع مظهرا أو مضمرا لا بدّ منه فى كلّ كلام عربىّ ، سواء كانت الجمله اسميّه أو فعليّه ، فقد تبيّن أنّ لفظ الشرط فى هذا الاصطلاح يدلّ عدمه على عدم المشروط ما لم يخلفه شرط آخر ، ولا يدلّ ثبوته من حيث هو شرط على ثبوت المشروط ، وأمّا الشرط فى الاصطلاح الذى يتكلم به فى باب أدوات الشرط اللفظيه ، سواء كان المتكلم نحويا أو فقهيا وما يتبعه من متكلّم وأصولى ونحو ذلك ، فإنّ وجود الشرط يقتضى وجود المشروط الذى هو الجزاء والجواب ، وعدم الشرط هل يدل على عدم المشروط؟ مبنىّ على أنّ عدم العله هل يقتضى عدم المعلول؟ فيه خلاف وتفصيل ، قد أومى إليه الخوف لو فرض عدمه لكان مع هذا العدم لا يعصى الله لأنّ ترك المعصيه له قد يكون لخوف الله ، وقد يكون لأمر آخر ، إمّا لنزاهه الطبع أو إجلال الله أو الحياء منه ، أو لعدم المقتضى إليها كما كان يقال عن سليمان التيمى رحمه الله : إنه كان لا يحسن أن يعصى الله ، فقد أخبرنا عنه أنّ عدم خوفه لو فرض موجودا لكان مستلزما لعدم معصيه الله لأنّ هذا العدم مضاف إلى أمور أخرى إمّا عدم مقتض أو وجود مانع مع أنّ هذا الخوف حاصل ، وهذا المعنى يفهمه من الكلام كلّ أحد صحيح الفطره ، لكن لمّا وقع فى بعض القواعد اللفظيه والعقليه نوع توسّع إمّا فى التعبير وإمّا فى الفهم اقتضى ذلك خللا إذا بنى على تلك القواعد المحتاجه إلى تتميم ، فإذا كان للإنسان فهم صحيح ردّ الأشياء إلى أصولها وقرّر الفطر على معقولها ، وبيّن حكم تلك القواعد وما وقع فيها من تجوّز أو توسّع ، فإنّ الإحاطه فى الحدود والضوابط غير تحرير ، ومنشأ الإشكال أخذ كلام بعض النحاه مسلّما : إنّ المنفى بعد لو مثبت والمثبت بعدها منفى ، أو إنّ جواب (لو) منتف أبدا وجواب (لو لا) ثابت أبدا ، أو إنّ (لو) حرف يمتنع به الشىء لامتناع غيره ، و (لو لا) حرف يدلّ على امتناع الشىء لوجود غيره مطلقا ، فإنّ هذه العبارات إذا قرن بها غالبا كان الأمر قريبا ، وأمّا أن يدّعى أنّ هذا مقتضى الحرف دائما فليس كذلك ، بل الأمر كما

ذكرناه من أن (لو) حرف شرط تدلّ على انتفاء الشرط ، فإن كان الشرط ثبوتيّا فهى (لو) محضه ، وإن كان الشرط عدميّا مثل (لو لا) و (لو) لم دلّت على انتفاء هذا العدم بثبوت نقيضه فيقتضى أنّ هذا الشرط العدميّ مستلزم لجزائه إن وجودا وإن عدما وأنّ هذا العدم منتف ، وإذا كان عدم شيء سببا فى أمر فقد يكون وجوده سببا فى عدمه ، وقد يكون وجوده أيضا سببا فى وجوده بأن يكون الشيء لازما لوجود الملزوم ولعدمه ، والحكم ثابت مع العله المعينه ومع انتفائها لوجود عله أخرى ، وإذا عرفت أنّ مفهومها اللازم لها إنّما هو انتفاء الشرط وأنّ فهم نفى الجزاء منها ليس أمرا لازما ، وإنّما يفهم باللزوم العقلى أو العاده الغالبه وعطفت على ما ذكرته من المقدّمات زال الإشكال بالكليّه ، وكان يمكننا أن نقول : إنّ حرف لو داله على انتفاء الجزاء ، وقد تدلّ أحيانا على ثبوته إمّا بالمجاز المقرون بقرينه أو بالاشتراك ، لكن جعل اللفظ حقيقه فى القدر المشترك أقرب إلى القياس مع أنّ هذا إن قاله قائل كان سائغا فى الجمله ، فإنّ الناس ما زالوا يختلفون فى كثير من معانى الحروف هل هى مقوله بالاشتراك أو التواطؤ أو بالحقيقه والمجاز؟ وإنما الذى يجب أن يعتقد بطلانه ظنّ ظانّ ظنّ أن لا معنى للو إلّا عدم الجزاء والشرط ، فإنّ هذا ليس بمستقيم البتّه ، والله سبحانه أعلم.

الكلام على مسأله الاستفهام

للشيخ الإمام جمال الدين بن هشام نفع الله ببركته جميع الأنام وغفر له ولجميع أهل الإسلام إنه على ما يشاء قدير والحمد لله.

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاه والتسليم على محمد أشرف المرسلين ، وعلى آله وصحابته أجمعين وبعد ؛ فهذه مسأله فى شرح حقيقه الاستفهام ، والفرق بين أدواته ، على حسب ما التمس منّى بعض الإخوان ، وبالله تعالى المستعان ، وعليه التّكلان ، ولا حول ولا قوّه إلا بالله العلىّ العظيم ، وفيه فصول :

الفصل الأول فى تفسيره : اعلم أنّ حقيقه الاستفهام أنّه طلب المتكلّم من مخاطبه أن يحصّل فى ذهنه ما لم يكن حاصلا عنده ممّا سأله عنه. وقال بعض الفضلاء : ينبغى أن يكون المطلوب تحصيل ذلك فى ذهن أعمّ من المتكلّم وغيره ، كما أنّ حقيقه الاستغفار الذى هو طلب الغفر - وهو السّتر - أعمّ من أن يكون

المطلوب له هو المتكلّم أو غيره ؛ ولهذا تقول : استغفرت لفلان كما تقول : استغفرت لنفسى ، وفى التنزيل : (فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ) [النساء : ۶۴] ، وتكون فائده الاستفهام لغيرك أن يتكلّم المجيب الجواب فيسمعه من جهل فيستفيده. فقلت : لو صحّ ذلك لم يطبق العلماء على أنّ ما ورد منه فى كلامه سبحانه مصروف إلى معنى آخر غير الاستفهام ، ولو كان على ما ذكر لم يستحل حمله على الظاهر ، ويكون المراد منه أنه يجيب بعض المخاطبين فيفهم الجواب من لم يكن عالما به. فإن قيل فما سبب الفرق بين طلب المغفره مثلا وطلب الاستفهام قلت : طلب الإنسان المغفره لغيره ممّا يقع فى العاده كما يطلب لنفسه ، وأمّا طلبه لغيره أن يفهّمه الشخص المطلوب منه مع كون الطالب عالما فهو وإن كان ممكنا إلّا أنّه لا تدعو الحاجه إلى إرادته غالبا ؛ فإنّ المتكلّم إذا كان عالما ، كان أسهل من طلبه من غيره تفهيم غيره أن يفهّمه هو ، فلذلك لم ينصرف إراده الواضع إلى ذلك القصد لعدم الحاجه إليه غالبا.

الفصل الثانى : فى تفسير المطلوب بأداه الاستفهام وتقسيم الأداه باعتباره : اعلم أنّ المطلوب حصوله فى الذّهن إمّا تصوّر أو تصديق ، وذلك لأنّه إمّا أن يطلب حكما بنفى أو إثبات ، وهو التّصديق ، أو لا ، وهو التصوّر ، والأدوات بالنسبه إليهما ثلاثه أقسام ؛ مختصّ بطلب التصوّر ، وهو (أم) المتّصله وجميع أسماء الاستفهام ، ومختصّ بطلب التصديق ، وهو (أم) المنقطعه و (هل) ، ومشترك بينهما ، وهو الهمزه التى لم تستعمل مع (أم) المتّصله ، تقول فى طلب التصوّر : أزيد الخارج ، فإنّ المطلوب تعيين الفاعل لا نفس النّسبه ؛ وفى طلب التصديق : «أخرج زيد» ، كذا مثّلوا ، والظاهر أنّه محتمل لذلك بأن يكون المتكلّم شاكّا فى حصول النّسبه ، ومحتمل لطلب تصوّر النّسبه. وبيان ذلك أنّ المتكلّم إذا شكّ فى أنّ الواقع من زيد خروج أو دخول ، فله فى السؤال طرق ؛ إحداها : «أخرج زيد أم دخل» ، وجوابه بالتّعيين ، فيحصل مراده بالتّنصيص عليه. والثانيه : «أخرج زيد». والثالثه : «أدخل زيد» ، فإنّه يجاب فى كلّ منهما بنعم أو ب (لا) ، ويحصل له مراده. وإنّه إذا أجيب بنعم علم ثبوت ما سأل عنه ، وانتفى الفعل الذى لم يسأل عنه. وإذا أجيب ب (لا) علم انتفاء ما سأل عنه ، وثبوت ما لم يسأل عنه.

وتلخيصه : أنّ تصديق المذكور يقتضى تكذيب غيره وبالعكس ، وغرض السائل حاصل على كلّ تقدير. وغايه ما يخلف فى هاتين الطريقتين أنّ السامع لا يعلم هل السائل متردّد بين نسبتين ، أو بين حصول نسبه وعدمها ، وهذا أمر خارج عمّا نحن فيه.

وليس فى الأوجه التى يحتملها هذا الكلام أن يكون المراد بالاستفهام طلب تعيين المسند إليه ، وذلك بأن يكون المتكلّم عالما بوقوع الفعل ، ولكن جهل عين الفاعل ؛ فإنّه لو أريد ذلك لم يول أداه الاستفهام ما هو عالم بحصوله وهو الفعل ، ويؤخّر عنها ما هو شاكّ فيه وهو الفاعل. وإنّما كان سبيله أن يعكس الأمر فيقول : «أزيد خرج». وعلى هذا فإذا قيل : «أزيد خرج» احتمل الكلام ما احتمله ذلك المثال ، واحتمل مع ذلك وجها آخر وهو السؤال عن المسند إليه. وتكون الجمله على هذا التقدير الأخير اسميه لا فعليه ، وعلى تقدير أنّ السؤال عن المسند فعليه لا اسميه ، وارتفاع الاسم حينئذ بفعل محذوف على شريطه التفسير ، وعلى تقدير أنّه عن النّسبه محتمله للاسميّه والفعليّه ، والأرجح الفعليّه ؛ لأنّ طلب الهمزه للفعل أقوى فهى به أولى. والنحويّون يجزمون برجحان الفعليه فى هذا المثال ونحوه مطلقا ، بناء على ما ذكرنا من أولويّه الهمزه بالجمل الفعليه.

والتحرير ما ذكرنا ، فمتى قامت قرينه ناصّه على أنّ السؤال عن المسند إليه تعيّنت الاسميّه ، أو عن المسند تعيّنت الفعليّه ، وإلّا فالأمر على الاحتمال وترجيح الفعليه كما ذكروا. وأمّا أسماء الاستفهام فكلّها مضمّنه معنى الهمزه التى يطلب بها التصوّر. والنحويون يقولون : «معنى الهمزه» ، ويطلقون ، وهو صحيح إلّا أنّ فيه إجمالا ونقصا فى التّعليم ؛ وإنّما لم يوضّحوا ذلك لأنّ الكلام فى هذه الأغراض ليس من مقاصدهم.

الفصل الثالث : فى الفرق بين قسمى (أم):

تفترق «أم» المتّصله ، وتسمّى المعادله أيضا ، و «أم» المنقطعه ، وتسمى المنفصله أيضا ، من كلّ واحده من جهتى اللفظ والمعنى من أربعه أوجه :

فأما الأوجه اللفظيه : فأحدها : باعتبار ما قبلهما ، وذلك أنّ ما قبل المتّصله لا يكون إلّا استفهاما لفظا ومعنى ، أو استفهاما لفظا لا معنى. فالأول نحو : «أزيد قائم أم عمرو» ، والثانى نحو : «سواء علىّ أقمت أم قعدت» ، فإنّ الهمزه هنا قد خلع منها معنى الاستفهام ، ولهذا يصحّ فى مكانها ومكان ما دخلت عليه المصدر فيقال : «سواء علىّ قيامك وقعودك» ويصحّ تصديق الكلام الذى هى فيه وتكذيبه ، ولا يستحقّ المتكلّم به جوابا ؛ واستعملت فى لازم الاستفهام ، وهو التّسويه ألا ترى أنّ الطالب لفهم الشىء استوى عنده وجوده وعدمه ، أعنى استواءهما فى أصل الاحتمال ، وإن كان أحدهما قد يكون راجحا. وهذا المعنى أشار إليه سيبويه رحمه الله بقوله : «وإنّما جاز الاستفهام هنا لأنّك سويت الأمرين عندك كما استوى ذلك

حين قلنا : «زيد عندك أم عمرو» ، فجرى هذا على حرف الاستفهام كما جرى على النّداء نحو قولهم : «اللهمّ اغفر لنا أيّتها العصابه» ، انتهى.

وما قبل المنقطعه يكون استفهاما نحو : (هَلْ يَسْتَوِى الْأَعْمى وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِى الظُّلُماتُ وَالنُّورُ) [الرعد : ١۶] وخبرا نحو : (تَنْزِيلُ الْكِتابِ لا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعالَمِينَ ، أَمْ يَقُولُونَ افْتَراهُ) [السجده : ٢ - ٣].

والوجه الثانى : باعتبار ما قبلهما أيضا ، وذلك أنّ الاستفهام قبل المتّصله لا يكون إلّا بالهمزه التى يطلب بها التصوّر أو التّسويه ، كما قدّمنا ، والاستفهام الذى قبل المنقطعه لا يكون بواحده منهما ؛ بل تاره يكون بغير الهمزه البتّه كما فى قوله تعالى : (هَلْ يَسْتَوِى الْأَعْمى وَالْبَصِيرُ) [الرعد : ١۶]. وقول علقمه بن عبده :

۶١۴- (١)هل ما علمت وما استودعت مكتوم

أم حبلها إذ نأتك اليوم مصروم

أم هل كبير بكى لم يقض عبرته

إثر الأحبّه يوم البين مشكوم

وتاره يكون بالهمزه التى يطلب بها التّصديق نحو : «أقام زيد أم قعد عمرو» ، إذا أردت ب (أم) الإضراب عن الأوّل ، فإن أردت الاستفهام عن الواقع من النسبتين ف (أم) متّصله. فالكلام على هذا محتمل للمتّصله والمنقطعه بحسب الغرض الذى تريده. هذا معنى كلام جماعه. وقال ابن هشام الخضراوىّ : «من شرط (أم) المتّصله ألّا يكون بعدها فعل وفاعل إلّا وقبلها فعل وفاعل ، والفاعل فى كلّ من الجملتين واحد ، نحو : «أقام زيد أم قعد». فإن قلت : «أقام زيد أم قعد عمرو» ، كانت منقطعه ، وكذا إذا كان ما قبلها مبتدأ وخبرا فلا بدّ من اتحاد الخبرين ، نحو : «أزيد منطلق أم عمرو» ، فإن قلت : أم عمرو جالس ، كانت منقطعه ، وكذا إذا خالفت بين الجملتين ، نحو : «أقام زيد أم عمرو منطلق» ، انتهى.

وهذا مخالف لما تقدّم ، ولا شكّ أنّ تخالف الخبرين أو الفاعلين أو الجملتين يقتضى بظاهره الانقطاع ، وأمّا أنّه يصل إلى إيجاب ذلك فلا. وقد نصّوا على اتّصال أم فى قوله : [الخفيف]

١- ۶١۴- البيتان فى ديوانه (ص ۵٠) ، والكتاب (٣ / ٢٠٢) ، والأزهيّه (ص ١٢٨) ، وخزانه الأدب (١١ / ٢٨۶) ، والدرر (۵ / ١۴۵) ، وشرح اختيارات المفضّل (ص ١۶٠٠) ، ولسان العرب (أم) ، والمقاصد النحويه (۴ / ۵٧۶) ، وبلا نسبه فى الاشتقاق (ص ١۴٠) ، وجواهر الأدب (ص ١٨٩) ، والدرر (۶ / ١٠۵) ، ورصف المبانى (ص ٩۴) ، وشرح المفصّل (۴ / ١٨) ، والمقتضب (٣ / ٢٩٠) ، وهمع الهوامع (٢ / ٧٧).

٦١٥- (١)ما أبالى أنبّ بالحزن تيس

أم جفانى بظهر غيب لئيم

مع اختلاف الفاعلين ، وفى قوله : [الطويل]

٦١٦- (٢)ولست أبالى بعد فقدى مالكا

أموتى ناء أم هو الآن واقع

مع اختلاف الخبرين. وقد يجاب بأنّ الجملتين هنا فى تأويل المفردين ، فلذلك تعيّن الاتّصال لأنّ ما قبل أم وما يعدها لا يستغنى بأحدهما عن الآخر ، كما فى قولنا : «أزيد أم عمرو قائم» ، احتمل الكلام الاتصال والانقطاع باختلاف التّقدير. فإن قيل : فلم جزم الجميع فى نحو : «أزيد قائم أم عمرو» ، بالاتصال مع إمكان الانقطاع ، بأن يكون ما بعدها مبتدأ حذف خبره؟ قيل : لأنّ الكلام إذا أمكن حمله على التّمام امتنع حمله على الحذف ، لأنّه دعوى خلاف الأصل بغير بيّنه ، ولهذا امتنع أن يدّعى فى نحو جاء الذى فى الدّار ، أن أصله : الذى هو فى الدار.

والوجه الثالث : باعتبار ما بعدهما ، وهو أنّ المتّصله لا تدخل على الاستفهام ، بخلاف المنقطعه ، فإنّها تدخل عليه ويكون بالحرف كما تقدّم فى الآيه الكريمه ، وفى بيتى علقمه بن عبده ، وبالاسم كما فى قول الله تعالى : (أَمَّا ذا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ) [النمل : ٨٤] ، (أَمَّنْ هذَا الَّذِى هُوَ جُنْدٌ لَكُمْ ..) [الملك : ٢٠] ، وقول الشاعر (٣) : [البسيط]

أم كيف ينفع ما تعطى العلوق به

رئمان أنف إذا ما ضنّ باللّبن

والوجه الرابع : باعتبار ما قبلهما وما بعدهما جميعا ، وهو أنّ المتّصله تقع بين المفردين وبين الجملتين ، والمنقطعه لا تقع إلّا بين الجملتين. فأمّا قولهم «إنّها لإبل أم شاء» (٤) فمحول عند النحويين على إضمار مبتدأ ، وقد خرق ابن مالك إجماعهم فى ذلك ، فادّعى أنّ المنقطعه قد تعطف المفرد محتجّا بما رواه من قول بعضهم :

١- ٦١٥- الشاهد لحسان فى ديوانه (ص ٨٩) ، والكتاب (٣ / ٢٠٥) ، والأزهيّه (ص ١٢٥) ، والحيوان (١ / ١٣) ، وخزانه الأدب (١١ / ١٥٥) ، وشرح أبيات سيبويه (٢ / ١٤٧) ، والمقاصد النحويه (٤ / ١٣٥) ، وبلا نسبه فى أمالى ابن حاجب (١ / ٤٤٥) ، وجواهر الأدب (ص ١٨٦) ، وخزانه الأدب (١١ / ١٧٢) ، والمقتضب (٣ / ٢٩٨).

٢- ٦١٦- الشاهد لمتمم بن نويره فى ديوانه (ص ١٠٥) ، وبلا نسبه فى أوضح المسالك (٣ / ٣٦٨) ، وجواهر الأدب (ص ١٨٧) ، والدرر (٦ / ٩٧) ، وشرح الأشمونى (٢ / ٤٢١) ، وشرح التصريح (٢ / ١٤٢) ، وشرح شواهد المغنى (١ / ١٣٤) ، ومغنى اللبيب (١

/ ۴۱) ، والمقاصد النحويه (۴ / ۱۳۶) ، وهمع الهوامع (۲ / ۱۳۲).

۳- مرّ الشاهد رقم (۵۶۷).

۴- انظر الكتاب (۳ / ۱۹۵) باب «أم» منقطعه.

«إنّ هناك لإبلا أم شاء» بالنّصب ومحمل هذا عند الجماعه - إن ثبت - على إضمار فعل ، أى أم أرى شاء ، لا على العطف على اسم (إن). ولقوله رحمه الله وجه من النّظر ، وهو أنّ المنقطعه بمعنى (بل) والهمزه ؛ وقد تتجرّد لمعنى (بل) ، فإذا استعملت على هذا الوجه كانت بمنزله (بل) ، وهى تعطف المفردات ، بل لا تعطف إلّا المفردات. فإذا لم يجب ل (أم) هذه أن تعطف المفردات ، فلا أقلّ من أن يجوز. فإن قيل : لو صحّ هذا الاعتبار لكان ذلك كثيرا كما فى العطف ب (بل) ، ولم يكن نادرا ، ولا قائل بكثرته ، بل الجمهور يقولون : بامتناعه البتّه ، وابن مالك يقول بندوره ، قيل : الذى منع من كثرته أنّ تجرّد (أم) المنقطعه لمعنى الإضراب مع دخولها على مفرد لفظا قليل. وتبيّن من هذا أنّه كان ينبغى لابن مالك أن يقول : وقد تعطف المفرد إن تجرّدت عن معنى الاستفهام ، وقد يجاب بأنّه استغنى عن هذا التقييد بما هو معلوم من حكم الاستفهام بالهمزه ، وأنّه لا يدخل على المفردات ، فكذا الاستفهام ب (أم) التى هى فى قوّه الهمزه و (بل). وأمّا قول الزّمخشرىّ فى (أَإِنَّا لَمَبْعُوثُونَ أَوَآباؤُنَا) [الواقعه : ۴۷ - ۴۸] : إنّ (آباؤنا) عطف على الضّمير فى (مبعوثون) وساغ العطف على الضمير المرفوع المستتر للفصل بين العاطف والمعطوف عليه بالهمزه ، فمردود بما ذكرناه.

وأمّا أوجه المعنى :

فأحدها : ما أسلفناه فى صدر المسأله من أنّ المتّصله لطلب التصوّر ، والمنقطعه لطلب التصديق.

والثانى : أنّ المتّصله تفيد معنى واحدا ، والمنقطعه تفيد معنيين غالبا ، وهما الإضراب ، والاستفهام.

والثالث : أنّ المتّصله ملازمه لإفاده الاستفهام ، أو لازمه وهو التّسويه. والمنقطعه قد تنسلخ عنه رأسا. وسبب ذلك ما قدّمناه ، من أنّها تفيد معنيين فإذا تجرّدت عن أحدهما بقى عليها المعنى الآخر. والمتّصله لا تفيد إلّا الاستفهام ، فلو تجرّدت عنه صارت مهمله. وممّا يدلّ على أنّ المنقطعه قد تأتى لغير الاستفهام دخولها على الاستفهام كما قدّمنا من الشواهد. وبهذا يعلم ضعف جزم النّحويّين أو أكثرهم فى : «إنّها لإبل أم شاء» بأنّ التقدير : «بل أهى شاء» إذ يجوز أن يكون التقدير : «بل هى شاء» على أنّ المتكلّم أضرب عن الأول ، واستأنف إخبارا بأنّها شاء. وعلى هذا المعنى اتّجه لابن مالك أن يدّعى أنّها عاطفه مفردا على مفرد كما قدّمناه ، ويعلم أيضا غلط ابن النحويّه وغيره فى استدلالهم بنحو : (أَمْ هَلْ تَسْتَوِى الظُّلُماتُ

وَالنُّورُ) [الرعد : ۱۶] ، وببيتى علقمه على أنّ «هل» بمعنى «قد» ظنّا منهم أنّ معنى الاستفهام لا يفارق «أم» ، والاستفهام لا يدخل على الاستفهام وجعلوا هذا نظير الاستدلال بقوله (۱) : [البسيط]

[سائل فوارس يربوع بشدّتنا]

أهل رأونا بوادى القفّ ذى الأكم

وممّا يقطع به على قولهم بالبطلان ، أنّها فى البيت داخله على الجمله الاسميه ، و «قد» لا تدخل عليها فإن قيل : لعلّهم يقدّرون ارتفاع «كبير» بفعل محذوف ، على حدّ (وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجارَكَ) [التوبه : ۶] فالجواب أنّ ذلك ممتنع بعد «قد» فكذلك ما رادفها.

الوجه الرابع : أنّ الاستفهام الذى تفيده المتّصله لا يكون إلّا حقيقيا ، والذى تفيده المنقطعه يكون حقيقيا نحو : «إنّها لإبل أم شاء» على أحد الاحتمالين ، وغير حقيقىّ نحو : (أَمِ اتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَناتٍ) [الزخرف : ۱۶] ، (أَمْ لَهُ الْبَناتُ وَلَكُمُ الْبَنُونَ. أَمْ تَسْئَلُهُمْ أَجْراً فَهُمْ مِنْ مَغْرَمٍ مُثْقَلُونَ. أَمْ عِنْدَهُمُ الْغَيْبُ ..) [الطور : ۳۹ - ۴۱] الآيات.

تقرير آخر فى الفرق بين المتصله والمنقطعه

اعلم أنّ الفرق بين المتّصله والمنقطعه من أوجه :

أحدها : أنّ ما قبل المتّصله لا يكون إلّا استفهاما ، وما قبل المنقطعه يكون استفهاما وغيره.

والثانى : أنّ ما بعدها يكون مفردا وجمله ، وما بعد المنقطعه لا يكون إلّا جمله.

والثالث : أنّها تقدّر مع الهمزه قبلها ب (أىّ) ، ومع الجمله بعدها بالمصدر.

والمنقطعه تقدّر وحدها ب (بل) والهمزه.

والرابع : أنّها قد تحتاج لجواب ، وقد لا تحتاج ، والمنقطعه تحتاج للجواب.

والخامس : أنّ المتّصله إذا احتاجت إلى جواب ، فإنّ جوابها يكون بالتّعيين.

والمنقطعه إنّما تجاب ب (نعم) أو (لا).

والسادس : أنّ المتّصله عاطفه ، والمنقطعه غير عاطفه. وممّن نصّ على هذا ابن عصفور فى مقرّبه ، وفيه خلاف مشهور ، والله تعالى أعلم ، وهو حسبنا ونعم الوكيل.

١- مرّ الشاهد رقم (٢٥٦).

الكلام فى قول القائل : (كأنك بالدنيا لم تكن وبالآخره لم تزل)

ومن كلامه أيضا - رحمه الله تعالى - على قول القائل : «كأنّك بالدّنيا لم تكن وبالآخره لم تزل».

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله حمدا يوافى نعمه ويكافئ مزيده. اختلف فى «كأنّك بالدّنيا لم تكن وبالآخره لم تزل» فى مواضع :

أحدها : فى تعيين قائله ،

والثانى : فى معنى (كأنّ).

والثالث : فى توجيه الإعراب.

فأمّا قائله : فاختلف فيه على قولين :

أحدهما : أنّه النبىّ صلّى الله عليه وسلّم.

والثانى : أنّه الحسن البصرىّ رحمه الله ، وقد جزم بهذا جماعه فلم يذكروا غيره منهم الشيخ أبو عبد الله محمد بن محمد بن عمرون الحلبى فى (شرح المفصّل) وأبو حيّان المغربىّ فى (شرح التسهيل).

وأمّا معنى (كأنّ) : فاختلف فيه أيضا على قولين :

أحدهما للكوفيّين : زعموا أنّها حرف تقريب ، وليس فيها معنى التشبيه ، إذ المعنى على تقريب زوال الدنيا ، وتقريب وجود الآخره. وجعلوا من ذلك قولهم : «كأنّك بالشتاء مقبل ، وكأنّك بالفرج آت». وهذا تستعمله الناس فى محاوراتهم ، ويقصدونه كثيرا ، يقولون : «كأنّك بفلان قد جاء».

والثانى للبصريّين : زعموا أنّها حرف تشبيه ، مثلها فى قولك : كأنّ زيدا أسد. ولم يثبتوا مجيئها للتّقريب أصلا ، والمعنى : كأنّ حالتك فى الدنيا حال من لم يكن فيها ، وكأنّ حالك فى الآخره حال من لم يزل بها. فالمشبّه والمشبّه به الحالتان لا الشخص والفعل الذى هو الجنس.

وإيضاح هذا : أنّ الدّنيا لمّا كانت إلى اضمحلال وزوال ، كان وجود الشّخص بها كلا وجود ، وأنّ الآخره لمّا كانت إلى بقاء ودوام ، كان الشخص كأنّه لم يزل فيها. لا وشكّ أنّ المعنى المشهور ل (كأن) هو التشبيه ، فمهما أمكن الحمل عليه لا ينبغى العدول عنه ، وقد أمكن على وجه ظاهر فانبغى المصير إليه.

وأمّا توجيه الإعراب ، وهو الذى يسأل عنه ، فاضطربت أقوال النحويين فيه اضطرابا كثيرا. والذى يحضرنى الآن من ذلك أقوال :

أحدها : للإمام أبى علىّ الفارسىّ - رحمه الله - زعم أن الأصل : كأنّ الدّنيا لم تكن والآخره لم تزل ، ثمّ جىء بالكاف حرفا لمجرّد الخطاب ، لا موضع لها من الإعراب ، كما أنّها مع اسم الإشاره كذلك ، وكذلك هى فى قولهم «أبصرك زيدا» أى : أبصر زيدا ، والكاف حرف لا مفعول لأنّ (أبصر) إنّما يتعدّى إلى واحد. وجىء بالباء زائده فى اسم كأنّ ، كما زيدت فى أصل المبتدأ فى قولهم : «بحسبك درهم» ، وقولهم : «خرجت فإذا بزيد».

وهذا القول اشتمل على أمرين مخالفين للظاهر ، وهما إخراج الكاف عن الاسميّه إلى الحرفيّه ، وإخراج الباء عن التّعديه إلى الزّياده.

والقول الثانى : لأبى الحسن بن عصفور - وهو قول أفقه من قول الفارسىّ - : زعم أنّ الكاف حرف خطاب اتّصلت ب (كأنّ) فأبطلت إعمالها ، وأزالت اختصاصها ، ولهذا دخلت على الجمله الفعليّه. وباء (بالدّنيا) و (بالآخره) زائده ، كما زيدت فى المبتدأ الذى لم تدخل عليه (كأنّ) ، وقد مثّلناه. والذى حمله على زعمه زوال إعمالها ، أنّه لم يثبت زياده الباء فى اسم (كأنّ) ، وثبتت زيادتها فى المبتدأ. وقد اشتمل قوله على أربعه أمور :

منها : الأمران اللذان استلزمهما قول الفارسى ، وقد شرحناهما.

ومنها : دعواه إلغاء (كأنّ). ولم يثبت ذلك إلّا إذا اقترنت ب (ما) الزائده ، كما فى قوله تعالى : (كَأَنَّما يُساقُونَ) [الأنفال : ۶] ، ودعواه أنّ الياء حرف تكلّم كما أنّ الكاف حرف خطاب ، وهو لم يصرّح بهذا ولكنّه يلزمه لأنّه لا يمكنه أن يدّعى أنّه اسمها ، لأنّه قد ادّعى إلغاءها. ولا يمكنه أن يدّعى أنّه مبتدأ لأمرين :

أحدهما : أنّ الياء ليست من ضمائر الرفع وإنّما هى من ضمائر النصب والجرّ ، كما فى قولك : أكرمنى غلامى.

والثانى : أنها لو كانت مبتدأ لكان ما بعدها خبرا ، ولو قيل مكان «كأنّى بك تفعل» : أنا تفعل ، لم ترتبط الجمله بالضمير ، وقد استقرّ أنّ الجمله المخبر بها لا بدّ لها من رابط يربطها.

ومنها : أنّه صرّح بأنّها قد دخلت على الجمله الفعليه فى قولهم : «كأنّى بك تفعل». فلا يخلو : إمّا أن يدّعى أنّ الباء فى بك زائده والكاف مبتدأ والأصل «أنت تفعل» فلمّا دخلت الباء على الضمير المرفوع ، انقلبت ضمير جرّ ، أو يدّعى أنّ الباء متعلّقه ب (تفعل). فإن ادّعى الأوّل فالجمله اسميّه لا فعليه. وبطل قوله : إنّها دخلت

على الجمله الفعليه. وإن ادّعى الثانى ، فلا يجوز فى العربيّه أن تقول : عجبت منّى ولا عجبت منك ، لا يكون الفاعل ضميرا متّصلا بالفعل ، والمفعول ضميرا عائدا إلى ما عاد إليه ضمير الفاعل وقد تعدّى إليه الفعل بالجارّ ولهذا زعم أبو الحسن فى قوله :

[المتقارب]

٦١٧- (١)هوّن عليك فإنّ الأمور

بكفّ الإله مقاديرها

أنّ (على) اسم منصوب بهوّن ، لا حرف متعلّق بهوّن ، لأنّ الكاف على التقدير الأوّل مخفوضه بإضافه (على) ولا عمل فيها البتّه. وعلى التقدير الثانى منصوبه الموضع بالفعل ، ولا يجوز تعدّى فعل المضمر المتّصل إلى ضميره المتّصل. وينبغى له أن يقول بذلك فى مثل قوله تعالى : (أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ) [الأحزاب : ٣٧]. وفى هذا الموضع مباحث (٢) ليس هذا موضعها ، لأنّ فيها خروجا عن المقصود.

والقول الثالث : لجماعه من النحويّين ، رحمهم الله تعالى : أنّ الكاف اسم (كأنّ) ، و «لم تكن» الخبر ، والباء ظرفيّه متعلّقه ب (تكن) إن قدّرت كان تامّه ، أو بمحذوف هو الخبر إن قدّرت ناقصه. وعلى هذا القول فالتاء فى تكن للخطاب لا للتأنيث ، وضميرها للمخاطب لا للدّنيا. وكذا البحث فى لم تزل.

وعلى القولين الأوّلين الأمر بالعكس التاء للتأنيث والضميران للدنيا والآخره. وهذا القول خير من القولين قبله ، والمعنى : كأنّك لم تكن فى الدنيا ، وكأنّك لم تزل فى الآخره.

والقول الرابع : لابن عمرون رحمه الله : إنّ الكاف اسم كأنّ ، و (بالدنيا) و (بالآخره) خبران ، وكلّ من جملتى «لم تكن» و «لم تزل» فى موضع نصب على الحال. وإنّما تمّت الفائده بهذا الحال ، والفضلات كثيرا ما يتوقف عليها المعنى المراد من الكلام ، كقولهم : «ما زلت بزيد حتّى فعل» ، فإنّ الكلام لا يتمّ إلّا بقولهم : حتى فعل. وقد جاء ذلك فى الحال كقوله تعالى : (فَما لَهُمْ عَنِ التَّذْكِرَهِ مُعْرِضِينَ) [المدثر : ٤٩] ، ف (ما) مبتدأ و (لهم) الخبر ، والتقدير : وأىّ شىء استقرّ لهم. و (معرضين) حال من الضمير المجرور باللام ، ولا يستغنى الكلام عنه ، لأن الاستفهام فى المعنى عنه لا عن غيره.

١- ٦١٧- الشاهد للأعور الشنى فى الدرر (٤ / ١٣٩) ، وشرح أبيات سيبويه (١ / ٣٣٨) ، وشرح شواهد المغنى (١ / ٤٢٧) ، ولبشر بن أبى خازم فى العقد الفريد (٣ / ٢٠٧) ، وليس فى ديوانه ، وبلا نسبه فى أمالى ابن الحاجب (٢ / ٦٧٩) ، والجنى الدانى (ص ٤٧١) ، وخزانه الأدب (١٠ / ١٤٨) ، ومغنى اللبيب (١ / ١٤٦) ، والمقتضب (٤ / ١٩٦) ، وهمع الهوامع (٢ / ٢٩).

٢- انظر هذه المباحث فى المغنى (ص ١٥٦) ، والخزانه (٤ / ٢٥٤).

وخطر لی وجه ظننت أنّه أجود من هـذه الأقوال. وهو أنّ الكـاف اسم كأنّ ، و «لم تكن» الخبر ، و (الـدنيا) فی موضع الحال من اسم كأن ، والعامل فی الحال العامل فی صاحبها ، وهو (كأنّ) ، كما عملت فی «رطبا ويابسا» من قوله :

[الطويل]

۶۱۸- (۱)كأنّ قلوب الطّير رطبا ويابسا

لدی وكرها العنّاب والحشف البالی

المعنی : كأنّـك فی حـاله كونـك فی الـدّنيا لم تكن - أی بها - وكأنّك فی حاله كونك فی الآخره لم تزل - أی بها -. وهـذا عكس قـول ابن عمرون. فـإن قلت : يـدلّ على صـحّه مـا قـاله من أنّ الجمله «لم تكن» و «لم تزل» حـال لا خـبر ، أنّه قـد روی : «كأنّـك بالـدّنيا ولم تكن وبالآخره ولم تزل» والجمله الحـاليّه تقترن بـالواو ، بخلاف الجمله الخبريّه ، ويقال : «كأنّك بالشـمس وقد طلعت» ، قلت : إن سـلم ثبوت الرّوايه فالواو زائده ، كما قال الكوفيّون فی قوله تعالی : (إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرامِ الَّذِی جَعَلْناهُ لِلنَّاسِ سَواءً الْعاكِفُ فِيهِ وَالْبادِ) [الحـج : ۲۵] : يصـدّون هو الخبر ، والواو زائـده. وكما قال أبو الحسن فی قـوله تعـالی : (فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْراهِيمَ الرَّوْعُ وَجاءَتْهُ الْبُشْرى) [هود : ۷۴] : إنّ (وجـاءته البشـری) جواب (لمّا) والواو زائـده. وفی قوله تعـالی : (حَتَّى إِذا جاؤُها وَفُتِحَتْ أَبْوابُها) [الزمر : ۷۳] ، إنّ (فتحت) جواب (إذا) والواو زائـده ، إلی غير ذلـك. وأمّا «كأنّك بالشمس وقد طلعت» فلا نسلّم ثبوته. وهو مشكل على قولی وقوله ، إذ لا يصحّ على قوله أن يكون (بالشمس) خبرا عن اسم كأنّ ، والتقدير : كأنّك مسـتقرّ بالشـمس ، ولا يصحّ على قولی أن تكون «قد طلعت» خبرا عن اسم كأنّ ، لعدم الضّمير. فإذا كان لا يخرّج على قولی ولا على قوله فما وجه إيراده على ما قلته؟ فإن قلت : قد عدلت عمّا قاله من أن الظرف خبر والجمله حال إلی عكس ذلك ، قلت لوجهين :

أحـدهما : أنّ على ما قلته يكون الخبر محطّ الفائـده ، وعلى ما قاله : يكون محطّ الفائـده الحال كما تقـدّم شـرحه ، ولا شكّ أنّ كون الخبر محطّ الفائده أولی.

والثانی : أنّ العرب قالت : «كأنّك بالشّتاء مقبل وكأنّك بالفرج آت» ، فلفظوا بالمفرد الحالّ محلّ الجمله مرفوعا لا منصوبا.

۱- ۶۱۸- الشاهد لامرئ القيس فی ديوانه (ص ۳۸) ، وشرح التصريح (۱ / ۳۸۲) ، وشرح شواهد المغنی (۱ / ۳۴۲) ، والصاحبی فی فقـه اللغه (ص ۲۴۴) ، ولسان العرب (أدب) ، والمقاصـد النحويه (۳ / ۲۱۶) ، والمنصف (۲ / ۱۱۷) ، وتـاج العروس (بال) ، وبلا نسبه فی أوضح المسالك (۲ / ۳۲۹) ، ومغنی اللبيب (۱ / ۲۱۸).

نعم قول ابن عمرون متّجه فى قول الحريرى (١) : [مجزوء الوافر]

كأنّى بك تنحطّ

إلى القبر وتنغطّ

فهذا لا ينبغى أن يعدل عنه عند تخريجه ، فيكون الظرف خبرا و «تنحطّ» حالا عن ياء المتكلّم لعدم الرابط على أنّ المطرّزىّ خرّجه على أنّ الأصل : كأنّى أبصرك ، ثم حذف الفعل لدلاله المعنى عليه ، فانفصل الضمير وزيدت الباء فى المفعول. ولا شكّ أنّ فيه تكلّفا من وجهين إضمار الفعل ، وزياده الباء ، مع إمكان الاستغناء عن ذلك ، ثمّ يكون قوله (تنحطّ) حالا من الكاف لا خبرا. والفائده متوقّفه عليه ، إذ لو صرّح بالمحذوف فقيل : «كأنّى أبصرك» لم يتمّ المراد فما قاله ابن عمرون أولى ، لسلامته من هذا التكلّف. ولا يلزم من تعين قول ابن عمرون فى هذا الموضع أن يحمل عليه «كأنّك بالدّنيا لم تكن» لأنّ ذاك تركيب آخر مغاير لهذا التّركيب.

ومثل قول الحريرى قولهم «كأنّى بك تفعل كذا».

وقد انتهى القول فى هذه المسأله ، على ما اقتضاه الحال من ضيق الوقت والمجال المتقاضى للكلام المذكور. والحمد لله أوّلا وآخرا ، وصلّى الله على محمد وآله وصحبه ، وسلّم تسليما كثيرا. نجزت يوم الإثنين السادس والعشرين من شهر الله المحرّم سنه أربع وخمسين وسبعمائه.

الكلام فى قولهم : أنت أعلم ومالك ، وعلى أىّ شىء عطف

قال شيخنا الإمام العالم العلامه جمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام رحمه الله :

وقفت على أسئله مشكله لبعض علماء عصرنا وها أنا موردها مفصّله ومدوّن كلّ منها بما تيسّر لى من الجواب. وما توفيقى إلّا بالله ، عليه توكّلت وإليه أنيب.

السؤال الأوّل : قال رحمه الله : المسؤول الاطلاع على ما نقل الناس فى قولهم : «أنت أعلم ومالك» (٢) ، وتبيين المعطوف عليه ما هو؟ على القول بأنه عطف لفظى غير راجع إلى المعنى.

وأقول : إنّ الكلام فى هذا الموضع فى مقامين :

١- انظر مقامات الحريرى (ص ٨٠) ، المقامه الحاديه عشره ، والمغنى (ص ٢١٠) ، وشرح أبيات المغنى للبغدادى (٤ / ١٧٤).

٢- انظر الكتاب (١ / ٣٦٠).

أحدهما : فى بيان إشكال هذا المثال.

والثانى : فى الجواب عمّا تضمّنه السؤال. فأمّا الأوّل : فاعلم أنّه لا يخلو ما بعد الواو فى هذا المثال ، من أن يكون معطوفا على المبتدأ ، أو على الخبر ، أو على ضميره ، أو غير معطوف ، وكلّ مشكل :

أمّا الأوّل : فلاستلزامه مشاركه المعطوف للمعطوف عليه فى التجرّد للإخبار عنه ب «أعلم».

وأما الثانى : فلاستلزامه مشاركته له فى الإخبار به عن «أنت».

وأما الثالث : فلاستلزامه مشاركته فى إسناد «أعلم» إليه. وكلّ ذلك ظاهر الامتناع من حيث المعنى. ويلزم على الثالث أيضا من حيث الصناعه ، رفع اسم التفضيل للظاهر فى غير مسأله الكحل ، والعطف على الضمير المرفوع المتّصل من غير توكيد ولا فصل ، وهما ضعيفان. فإن استسهل الأول بأنّهم يغتفرون فى الثوانى ما لا يغتفرون فى الأوائل أجيب : بأنّ اغتفارهم ذلك ، لم يثبت فى مسأله رفع اسم التفضيل الظاهر فى غير محلّ النزاع فيحمل هذا عليه.

وأمّا الرابع : فإنّه لا بدّ من تقدير خبر آخر حينئذ ، فإن قدّر المحذوف مبتدأ ، فالتقدير : أنت ومالك» وإن قدّر خبرا فالتقدير : «مالك أعلم» وكلاهما ظاهر الاستحاله. ولا يمكن أن يقدّر مبتدأ أو خبر غير ما تقدّم ذكره ؛ لأنّ مثل هذا الحذف مشروط بكون المحذوف مماثلا للمذكور ، كما فى قوله تعالى : (أُكُلُها دائِمٌ وَظِلُّها) [الرعد : ٣٥] ، وقوله تعالى : (أَأَنْتُمْ أَعْلَمُ أَمِ اللهُ) [البقره : ١٤٠] ، فى قول من قدّر «أم» منقطعه ؛ وذلك لما استقرّ عليه قول الجمهور ، من أنّ «أم» المنقطعه لا تقع إلّا بين جملتين ؛ فيجب على قولهم تقدير الخبر ، كما وجب فى «إنّها لإبل أم شاء» (١) تقدير المبتدأ. وأمّا إذا قدّرت «أم» المتّصله - وهو الظاهر - فلا حذف.

وأمّا الثانى : فمجموع ما رأيت فى ذلك ثلاثه أوجه :

أحدها : أنّ «مالك» معطوف على «أنت» ، و «أعلم» خبر عنهما. واعتذر عن نسبه «أعلم» إلى المال بوجهين ؛ أحدهما : أنّه لمّا كان النظر فى المال ، يلزم منه فى الأكثر مجيئه على حسب اختيار الناظر فيه ، نسب العلم إليه مجازا. قاله ابن الصائغ وعلى قوله قالوا : وللتّشريك فى اللفظ والمعنى كما هو قاعدتها. وفى هذا الوجه نظر ، بعد تسليم جواز الجمع بين الحقيقه والمجاز ، لأنّا لا نعلمهم أجازوه إلّا فى

١- انظر الكتاب (٣ / ١٩٥).

المجازىّ اللغوىّ. أمّا فى المجازىّ العقلىّ ؛ بأن يسند اللفظ إلى أمرين معا : إلى أحدهما بطريق الحقيقه ، وإلى الآخر بطريق المجاز فلا. ثمّ لا خفاء بما فى هذا الوجه من البعد فى المعنى.

الوجه الثانى : أنّ هذا عطف لفظىّ ، لم يقصد به التشريك فى المعنى. وهذا القول مشكل فى الظاهر لمخالفته لما عليه إطباق النحويّين من أنّ الواو العاطفه للمفرد تقتضى التشريك فى اللفظ والمعنى ، ولم أر من وفّاه حقّه من الشرح. وأقول :لا خفاء بأنّ المعنى : أنت أعلم بمالك. وهذا هو أصل الكلام. ثمّ إنّ العرب أنابوا واو العطف عن باء الجرّ ، للتوسيع فى الكلام ، وليتناسب اللفظان المتجاوران ، وليفاد بالحرف الواحد معنى الحرفين ؛ فإنّ الواو حينئذ تفيد فى المعنى الإلصاق لنيابتها عن حرف ، وتفيد فى اللفظ تشارك الاسمين فى الإعراب اعتبارا بأصلها وظاهر لفظها. وعلى هذا فاللفظ لفظ المعطوف ، والمعنى معنى المفعول ، فلا إشكال فى اللفظ ولا فى المعنى. وليس هذا من البدل التصريفىّ الذى لحظ فيه قرب المخرج ، أو اتّحاده ، كما أبدلت واو القسم من بائه حين كانا حرفين شفهيّين ، لأنّ ذلك يقتضى الاشتراك فى العمل ؛ وإنّما هو من باب ترك كلمه ، والإتيان بأخرى مكانها لتقارب معناها - كالإتيان بالواو فى نحو «سرت والنّيل» مكان «مع» - لكون الباء للإلصاق ، وواو العطف للجمع ، وهما متقاربان.

والذى يدلّ على مجىء الواو خلفا عن الباء قولهم : «بعت الشّاء شاه ودرهما» أى شاه بدرهم ؛ لأنّا قاطعون بأنّ الدّرهم ثمن لا مبيع ، ولأنّهم قالوا أيضا : «بعت الشاء شاه بدرهم». وهذا الذى ذكرته هو أصحّ وأوضح ما يقال فى المسأله. ومتبوعى فيه الجرمى من المتقدّمين ، وابن مالك من المتأخّرين. فمن كلامهما أخذت ، وعلى ما أشارا إليه اعتمدت. أمّا الجرمىّ : فإنّه نصّ على أنّ الواو هنا بمعنى الباء ولكنّه أهمل التنبيه على فائده هذا العطف. وأمّا ابن مالك (١) فلأنّه ذكر أنّ المقصود التناسب اللفظىّ ، وأنّه كالخفض على الجوار ، ولكنّه أهمل التنبيه على نيابه الواو عن الباء ، وذلك هو الذى انبنى عليه كون هذا العطف ، لا يقتضى التشريك فى الحكم. وقد وفّيت بجميع ما قالا ، وأضفت إليه ما لم يذكرا ممّا لا بدّ منه. ويظهر لى أنّ الصواب خلاف ما زعماه ، من أنّ المعطوف عليه المبتدأ ، وأنّ الصواب أنّه الخبر. وهو قول ابن طاهر ؛ وذلك لأنّه حمل على الأقرب ، وأنّ هذا العطف كالخفض فى «هذا جحر ضبّ خرب» (٢) ، وذلك يقتضى تجاور الاسمين ، ولأنّ الباء

١- انظر قاعده (الخفض على الجوار) فى المغنى (٧۶٠).

٢- انظر الكتاب (١ / ١١٣).

ملحوظه المعنى كما ذكرنا ، ومعناها متعلّق بالخبر. فليكن العطف على الخبر ليتّحد التعلّقان المعنوىّ واللفظىّ.

الوجه الثانى : «أنّه معطوف لفظا ومعنى على الخبر ، وكأنّه قيل : أنت ومالك. وذلك على قول ابن خروف فى «كلّ رجل وضيعته» (١) : إنّ الخبر العاطف والمعطوف لكونها بمنزله (مع) ومجرورها» قاله ابن الصائغ. وفيه نظر لأمرين :

أحدهما : أنّه ليس المراد الإخبار عن الشخص بأنّه أعلم على الإطلاق ، وبأنّه مع مال ، لم يحل بينهما حائل.

والثانى : أنّ التفريع على هذا القول الضعيف إنّما يقتضى أن المعطوف عليه المبتدأ لا الخبر ، كما أنّه فى «كلّ رجل وضيعته» كذلك. ثمّ المعروف عن ابن خروف أنّ الواو ومصحوبها أغنيا عن الخبر كإغناء الوصف فى : أقائم الزيدان ، لا لأنهما الخبر.

الوجه الثالث : أنّه خبر لمبتدأ محذوف والتقدير : أنت أعلم وأنت ومالك ، فحذف المبتدأ لدلاله ما تقدّم عليه ؛ فالتقى واوان ، فحذفت الأولى لئلّا يدخل حرف على مثله قاله ابن الصائغ أيضا ؛ وفيه نظر ، لأنّه خلاف المعنى ؛ إذ معنى الكلام حينئذ : أنت أعلم من غيرك على الإطلاق ، وأنت ومالك مقرونان. ثمّ مثل هذا لا يسمّى خبرا إلّا بتجوّز ، على قول ابن خروف. ثم قال :

السؤال الثانى : وما معنى المعيّه فى نحو : «أنت أعلم ومالك».

أقول : الصواب ما قدّمناه ، ومن أنّ معنى الواو هنا كمعنى الباء ، وهو قول الجرمىّ ومن وافقه. وأمّا معنى المعيّه فبعيد ، وإن كان سيبويه قد ذكره ، ونصّه فى ذلك : «فإنّما أردت : أنت أعلم مع مالك» (٢) انتهى. وقد يكون مراده تفسير ما يتحصّل من المعنى ؛ وذلك لأنّه ليس المراد الإخبار بأنّ المخاطب أعلم على الإطلاق ، بل إنّه إذا كان مع ماله ، كان أعلم كيف يدبّره ، أو أنّه إذا اعتبر مع ماله كان أعلم به. وفى كلام سيبويه من هذه التجوّزات ما لا خفاء به لمن وقف على كلامه ولهذا قال ابن النّحاس وغيره : إنّه خاطب بهذا الكتاب قوما قد اعتادوا المجازات والكنايات. ثمّ قال :

السؤال الثالث : وهل تجوّز النصب فى نحو «كلّ رجل وضيعته» تجوّزه هنا أم لا؟ وما توجيه الجواز إن قيل به؟

١- انظر الكتاب (٣٥٨ ، ۴۶۲).

٢- انظر الكتاب (١ / ٣۶٠).

وأقول : إنّ المجوّز لذلك هو الصّيمرىّ (۱) ، نصّ عليه فى التّبصره ولم يتعرّض لهذا المثال. وظاهر كلام ابن مالك أنّ النصب فيه لا يجيزه أحد فإنّه قال – وقد ذكر «أنت ورأيك» و «أنت أعلم ومالك» – ما نصّه : «ولا خلاف فى وجوب الرفع فيما أشبه المثالين المذكورين (۲) ، ومن ادّعى جواز النصب فى نحو «كلّ رجل وضيعته» على تقدير : كلّ رجل كائن وضيعته ، فقد ادّعى ما لم يقله عربىّ انتهى. فخصّ نحو «كلّ رجل وضيعته» بالخلاف.

والذى يظهر فى الفرق بينهما أمران :

أحدهما : ظهور معنى المعيّه فى «كلّ رجل وضيعته» ، وخفاؤه فى «أنت أعلم ومالك» ، وقد مضى شرح ذلك.

والثانى : أنّه بنى الجواز على أنّ التقدير : كلّ رجل كائن وضيعته ، كما تقدّم عنه. و «كائن» يصحّ له أن يعمل فى المفعول معه ؛ وأمّا «أنت أعلم ومالك» فإنّ ما قبل الواو منه كلام تامّ ، فلا يمكن أن يقدّر فيه عامل. ولا يصلح «أعلم» للعمل فى المفعول معه ، لأنّه لا يعمل فيه على الصحيح ، إلّا ما يصحّ له العمل فى المفعول به ، لا كلّ ما يصحّ له العمل فى الحال ، خلافا لأبى علىّ. ولهذا منع سيبويه «هذا لك وأباك» (۳) ، وإن وجد حرف التنبيه والإشاره والظرف ، وكلّ منهن صالح للعمل فى الحال. والفرق بينهما ، أنّ الحال شبيهه بالظرف ، فعمل فيها روائح الفعل ، ولا كذلك المفعول معه. ولو صحّ معنى المعيّه فى المثال المذكور وقال قائل بجواز النصب فيه لأمكن توجيهه إمّا على قول الجرجانىّ أو الكوفىّ أو الفارسى فى أنّ الناصب للمفعول معه (الواو) أو الخلاف أو كلّ ما ينصب الحال. ولهذا جوّز الفارسىّ «هذا لك وأباك» ، وجوّز فى قوله :[البسيط]

۶۱۹- (۴)[لا تحسبنّك أثوابى فقد جمعت]

هذا ردائى مطويّا وسربالا

أن يكون العامل «هذا». ثم قال :

السؤال الرابع : وما توجيه القول بوجوب حذف الخبر من نحو : «أنت أعلم

۱- الصّيمرىّ : هو عبد الله بن على بن إسحاق الصيمرىّ النحوى ، أبو محمد ، له كتاب «التبصره فى النحو» ، كتاب جليل أكثر ما يشتغل به أهل المغرب (انظر بغيه الوعاه ۲ / ۴۹).

۲- انظر الكتاب (۱ / ۳۶۰).

۳- انظر الكتاب (۱ / ۳۷۰) أما «هذا لك وأباك» فقبيح أن تنصب «الأب» لأنه لم يذكر فعلا ولا حرفا فيه معنى فعل حتى يصير كأنه قد تكلّم بالفعل.

۴- ۶۱۹- الشاهد بلا نسبه فى الدرر (۳ / ۱۵۴) ، وشرح الأشمونى (۱ / ۲۲۴) ، وشرح التصريح (۱ / ۳۴۳) ، والمقاصد النحويه (۳ / ۸۶).

وعبد الله» (۱) إذا جعلنا «أعلم» خبرا عن «أنت» ، و «عبد الله» مبتدأ حذف خبره وما المانع من ذكر الخبر إذا جعلنا الواو للمعيّه أو للعطف المحض.

وأقول : لم أقف لأحد - على القول بوجوب حذف الخبر فى ذلك - غير ابن مالك. وهو مخالف لقولهم : إنّ الخبر لا يجب حذفه إلّا إذا سدّ شىء مسدّه. ولهذا ردّوا تجويز الأخفش فى نحو «ما أحسن زيدا» ، أن تكون ما موصوله ، أو موصوفه ، وتجويز بعضهم فى : نعم الرجل زيد ، كون المخصوص مبتدأ محذوف الخبر ، وقول الفارسىّ فى «ضربى زيدا قائما» : إنّ الخبر مقدّر بعد الحال. ومن العجب أنّ ابن مالك من جمله من ردّ بذلك ، وذهل عنه هنا.

ثمّ إذا سلّم أنّ ذلك ليس بشرط استنادا إلى إعراب هؤلاء الأئمّه فقد يوجّه بأمرين :

أحدهما : أنّ «أعلم» لمّا كان صالحا للإخبار به عن الاثنين ، وكان تقدير «عبد الله» مقدّما على «أعلم» ممكنا ، صار وإن كان مبتدأ ، كأنّه معطوف ، و «أعلم» وإن كان خبرا عن «أنت» وحده ، كأنّه خبر عنهما معا ، فمنع ذلك ظهور خبر آخر. وهذا بخلاف نحو : زيد قائم وعمرو ، فإنّ الخبر المذكور لا يصلح للاسمين معا.

والثانى : أنّ المعنى هنا : أنت أعلم بعبد الله ، وذلك كلام تامّ لا يحتاج إلى خبر فكذا ما بمعناه وكلّ من الوجهين معترض.

أمّا الأوّل : فلاستلزامه وجوب الحذف فى نحو : «زيد فى الدار وعمرو» ، ولا قائل به. وفى الحديث : «أبو بكر فى الجنّه وعمر فى الجنّه» (۲) إلى آخره.

وأمّا الثانى : فمن وجهين أحدهما : اقتضاؤه وجوب الحذف على تقدير الواو للعطف المحض ، وإنّما المدّعى وجوبه مطلقا ، والثانى : أنّه إحاله لصوره المسأله ، فإنّ المدّعى جوازها على إضمار الخبر ، والتوجيه المذكور يقتضى أنّه لا خبر فى اللفظ ، ولا فى التقدير. ثمّ قال :

السؤال الخامس : وما وجه الحكم برجحان النصب على المعيّه على العطف فى نحو «لا تتغذّ بالسمك واللبن ، ولا يعجبك الأكل والشّبع» مع أنّ المقصود فيها المعيّه مطلقا ، وليس العطف هنا بمقصود. وهلّا كان النصب متعيّنا لتأديته مراد المتكلّم وإخلال العطف بذلك.

۱- انظر الكتاب (۱ / ۳۶۰).

۲- أخرجه أبو داود فى سننه (۵ / ۳۹) ، وابن ماجه فى سننه (۱ / ۴۸).

وأقول : لا يمتنع التعبير بالعبارات المجمله ، عند التمكّن من العبارات المعيّنه للمعنى المراد. والعطف إنّما يخلّ بالتنصيص على معنى المعيّه لإفادتها مطلقا ، فإنّ أحد محتملات الواو العاطفه معنى المعيّه. وإنّما تتعيّن العباره التى لا تحتمل غير المراد إذا أريد التنصيص على ذلك المعنى ، ولم تحتف بالكلام قرينه ترشد إليه.

وقد جوّزوا لقاصد نفى الجنس ب «لا» على سبيل الإجمال أن يعملها عمل (ليس) ، وأوجبوا إعمالها عمل (إنّ) إذا أريد التنصيص (1). وجوّز سيبويه والمحقّقون لمن قال : «طالنى زيد» و «جاءنى عمرو» إذا بناهما للمفعول إن يخلص الضمّ والكسر وأن يشمّ (2). والذى يقتضيه النظر أنّه تتعيّن العباره الناصّه إذا أريد التنصيص ، والمجمله إذا أريد الإجمال ، ويجوز الأمران إذا لم يرد أحد الأمرين بعينه ، وترجّح الناصّه حينئذ على المجمله. ولم يمش ابن مالك فى ذلك على قاعده ، لأنّه قال فى نحو : «جاءنى» بوجوب الإشمام أو الضمّ ، وفى نحو «طالنى» : بوجوب الإشمام أو الكسر. وقال فى باب «لا» : يجوز إلحاقها ب (ليس) إن لم يرد التنصيص على العموم. وقال فى المفعول معه برجحان النصب إذا خيف بالعطف فوات ما يضرّ فواته. ثم قال :

السؤال السادس : «وما وجه تقسيمهم مسائل الباب إلى ما يجب نصبه ، وإلى ما يرجح ذلك فيه ، وإلى ما يرجح عطفه ، مع أنّهم يقولون : إنّ المفعول معه لا بدّ أن يدخله معنى المفعول به ، وقد سمّاه سيبويه بذلك ، ومقتضى هذا أنّه يتعيّن النصب عند قصد هذا المعنى ، إذا وجد المسوّغ اللفظى ، فكيف يحكم برجحانه على العطف فى بعض الصور؟ بل كيف يحكم بتساوى الأمرين فى بعضها أيضا؟ فإن قيل : الحكم بما ذكر إنّما هو بالنظر إلى صور التراكيب اللفظيه وإن اختلف المعنيان ، أشكل حينئذ كلام ابن مالك رحمه الله تعالى - حيث حكم برجحان العطف حيث أمكن ذلك بلا ضعف. وهذه العباره يندرج تحتها نحو : «قام زيد وعمرو» وهذا التركيب إن نظرنا إليه مع قطع النظر عمّا يقصد من المعنى ، يقتضى تساوى الأمرين كما قال (3) أبو الحسن بن عصفور. فما وجه كلام ابن مالك وهل يتمّ كلامه فتجىء الصور فى هذا الباب خمسا أو لا يتمّ فتكون أربعا.

وأقول : أمّا ما تضمّنه صدر السؤال من الإشكال فقد ذكر فى أثنائه ما يرفعه ،

١- انظر شرح شذور الذهب (ص ٢٠٩) ، وأوضح المسالك (١ / ٢٧٤) ، والمغنى (ص ٢٦۴).

٢- انظر الكتاب (۴ / ۴٨۶).

٣- انظر المقرّب (١ / ١٥٩).

وهو أنّ الحكم بالأقسام المذكوره إنّما هو بالنظر إلى صور التراكيب اللفظيه. ولا يلزم ابن مالك الحكم بتساوى الأمرين فى نحو : «قام زيد وعمرو» ، بل الحكم برجحان العطف ، وهو قائل به ، ووجه لزوم ذلك من ظاهر كلامه ، لأنّ العطف قد أمكن بلا ضعف. وهذا هو مقتضى النظر لأنّ العطف هو الأصل وقد أمكن وسلم عن معارض. وأمّا كلام ابن عصفور فالقياس الذى ذكرناه ، يأباه ، فالصور أربع لا خمس.

وليعلم أنّ تسميه سيبويه المفعول معه مفعولا به مشكله ، والناس فيها فريقان : فمنهم من تأوّلها - وهو ابن مالك فقال حين ذكر أنّ الباء تأتى للمصاحبه ، ما نصّه : «ولمساواه هذه الباء ل «مع» قد يعبّر سيبويه عن المفعول معه بالمفعول به» انتهى. ومنهم من أجراها على ظاهرها. والقول عندى : إن بعض الأمثله يكون الاسم فيه على معنى «مع» ، ويسمّى مفعولا معه ، وبعضها يكون فيه على معنى الباء ويسمّى مفعولا به ، وأنّ سيبويه إنّما أراد ذلك. وها أنا مورد كلامه لتتأمّلوه : قال رحمه الله : «وينتصب فيه الاسم لأنّه مفعول معه ومفعول به» (١) ثمّ قال : «وذلك قولك : «ما صنعت وأباك» ، و «لو تركت الناقه وفصيلها لرضعها» ، إنما أردت : «ما صنعت مع أبيك» ، و «لو تركت الناقه مع فصيلها». فالفصيل مفعول معه ، والأب كذلك ، والواو لم تغيّر المعنى ، ولكنّها تعمل فى الاسم ما قبلها. ومثل ذلك : ما زلت وزيدا حتّى فعل ، أى : ما زلت بزيد حتّى فعل ، فهو مفعول به و «ما زلت أسير والنيل» (٢) أى : مع النيل ، و «استوى الماء والخشبه» ، أى : بالخشبه» (٣) انتهى. فانظر إلى كلامه رحمه الله ، حيث قال مفعولا معه ، ومفعولا به ، ثم فسّر بعض الأمثله ب «مع» وبعضها بالباء. وأنّه حيث قدّر أحد الأمرين يكون ذلك المعنى إمّا متعيّنا ، أو أظهر من المعنى الآخر. فمن تأمّل هذا الكلام بالإنصاف علم أنّ مراده ما ذكرت.

ولم يتّسع الوقت للنظر فيما قال شارحو (الكتاب) فى هذا الموضع ، وهذا مبلغ فهمى فى كلامه رحمه الله ، والله تعالى أعلم. وصلّى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

١- انظر الكتاب (١ / ٣٦٠).

٢- انظر الكتاب (١ / ٣٥٦).

٣- انظر الكتاب (١ / ٣٥٦).

بسم الله الرحمن الرحيم

الكلام فى قوله تعالى : (وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً)

هـذه مسـأله من كلام شـيخنا العالم العلّامه جمال الـدّين عبـد الله بن يوسف بن هشام رحمه الله فى قوله تعالى : (وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً) [آل عمران : ۹۷].

قال : يجوز فى الظّرفين أربعه أوجه (۱) :

أحدها : أن يكون الأوّل خبرا ، والثانى متعلّقا به.

والثـانى : عكسه وهو أن يكون الثـانى خبرا ، والأوّل متعلّقـا به. ولا يمنع هـذا تقـدّم الظرف على عامله المعنوىّ فإنّ ذلك جائز باتّفاق كقولهم : «أكلّ يوم لك ثوب».

الثالث : أن يكونا خبرين ، وذلك عند من يجيز تعدّد الخبر.

والرابع : أن يكون الأوّل خبرا ، والثانى حالا. وهـذا الوجه أيضا ممّا لا يختلف فى جوازه. وربّما سبق إلى الـذهن أنّ فيه خلافا ، وليس كـذلك ، لتقـدّم العامـل وهو الظّرف ، وتـأخّر المعمول وهو الحـال ، فهو نظير قولك : «فى الـدّار جالسا زيـد» (۲) وفى : «هجر مسقرّا سعيد». وهذا ممّا لا شكّ فى جوازه.

ويبقى وجه خـامس : وهو عكس هـذا ، أعنى أن يكون الأوّل حالا ، والثـانى خبرا ، فهـذا نصوص النحويّين متظـافره على منعه. جماعه منهم حكوا الإجماع على ذلك.

قال ابن مالك فى (شـرح الكافيه) : «... ولو قـدّمت الحال على العامل الظّرفىّ ، وعلى صاحبها ، لم يجز بإجماع ...». وقال الأبّدى فى شرحه الكبير على (الجزوليّه) : «أجاز أبو الحسن تقدّم الحال المعموله للظّرف مع توسّط الحال بين المبتدأ والخبر. ومنع ذلك مع التقّـديم ووجه قوله : أنّ المبتـدأ طالب للخبر ، فإذا تقدّم كان الخبر فى نيّه التّقديم إلى جانبه فكأنّ الحال مؤخّره عنهما ولهذا امتنع بالإجماع أن تتقدم عليهما جميعا» انتهى كلامه ملخّصا.

وقال ابن عصفور فى (شرح الإيضاح) : «اتّفق البصريّون على امتناع التّقديم عليهما جميعا». فقوله «البصريون» دخل فيهم الأخفش ، لأنّه من أئمّه البصريّين

۱- انظر إملاء العكبرى (۱ / ۴۸).

۲- انظر الأشمونى (۱ / ۴۲۷).

وهو سعيد بن مسعده تلميذ سيبويه. وحيث أطلق النحويّون البصريّين لا يريدون غيره.

وممّن نقل الإجماع عليه أيضا : المام أبو بكر بن طاهر المعروف بالخدبّ ولكن نقل عن أبى الحسن أنّه أعرب «فداء» من قولهم : «فداء لك أبى» حالا. ونقل عن الإمام المحقّق عبد الواحد بن على الأسدىّ المعروف بابن برهان قول أسهل من ذلك ، وهو أنّه أجاز ذلك فى الظّرف. وقد وقفت له على ذلك. قال فى شرحه للّمع فى قوله تعالى : (هُنالِكَ الْوَلايَةُ لِلَّهِ الْحَقِ) [الكهف : ۴۴] : (هنالك) ظرف مكان ، وهى حال. و (الولايه) مبتدأ ، (لله) الخبر. ولام الجرّ عملت فى الحال مع تقدّمها على اللام لأنّها بلفظ الظّرف. وأنشد لابن مقبل العجلانىّ : [الطويل]

۶۲۰- (۱)ونحن منعنا البحر أن تشربوا به

وقد كان منكم ماؤه بمكان

ثمّ قال : «(منكم) حال والعامل فيه الباء فى (بمكان)».

وعلى هذا ففى المسأله ثلاثه مذاهب : المنع مطلقا ، وهو قول من عدا الأخفش وابن برهان ، والجواز مطلقا ، وهو قول الأخفش ، والجواز إذا كان العامل ظرفا ، والمنع إذا كان غير ظرف ، وهو قول ابن برهان. وعلى هذين القولين فيجوز الوجه الخامس فى الآيه. ولكنّهما قولان شاذّان مخالفان لما يقتضيه القياس والسّماع. والذى أجازه أصعب من الذى أجازه ابن برهان ولعلّ الذين نقلوا الإجماع على خلاف ذلك لم يعتدّوا بهما ، أو رأوا أنّ القائل بهما ذهل عن القاعده. ووقفت للأخفش على خلاف ما نقل عنه ، فى (كتابه الصّغير) : «هذا باب من الحال ، اعلم أنّ قولهم : «هذا عبد الله قائما فى الدّار» - على الحال - جائز ؛ وقد قدّمت الحال قبل العامل لأنّ الحال ل (عبد الله). فإذا قدّمت الذى الحال له فى المعنى كان جائزا». هذا نصّه ، والنّسخه التى عندى معتمده ، لأنّها بخطّ أبى الفتح بن جنّى. قوله رحمه الله : «فإذا قدّمت الذى الحال له فى المعنى كان جائزا» دليل على أنّك إذا أخّرت الذى الحال له كان ممتنعا. ثمّ إنّه صرّح بذلك بعد فقال : «ولو قلت «قائما فى الدار عبد الله» لم يجز» هذا نصّه بحروفه.

فإن قلت : فما تصنع بما احتجّ به ابن برهان؟ قلت لا دليل فى شىء منه. أمّا الآيه الكريمه (۲) فيجوز فى (هنالك) أن تكون ظرفا ل (منتصرا). وعلى هذا الوجه

۱- ۶۲۰- الشاهد لابن مقبل فى ديوانه (ص ۳۴۶) ، ولسان العرب (بحر) ، ولبعض الخوارج فى المقاصد النحويه (۳ / ۱۷۳).

۲- يشير إلى سوره الكهف الآيه (۴۴).

وقف بعض القرّاء (۱) : «وما كان منتصرا هنالك» ، ثمّ ابتدأ «الولايه لله». ويجوز أن يكون خبرا و (لله) متعلّق ب (الولايه). ويجوز أن يكونا خبرين. ومع هذه الاحتمالات يسقط الاستدلال. وأمّا البيت : فالجواب عنه مستفاد من الكلام الذى قدّمته عن الأبّدىّ. وذلك أنّه جعل تقدّم بعض الجمله كتقدّم كلّها ؛ لأنّ بعضها يطلب بعضا. وهنا لمّا تقدّمت (كان) وهى طالبه لاسمها وخبرها ، كانا فى نيّه التّقديم ، وكانت الحال متأخّره عنهما فى التقدير على أنّنى متردّد فى ثبوت هذه المقاله عن ابن برهان ، فإنّنى رأيتها فى نسخه معتمده مقروءه على أبى محمّد بن الخشّاب ، وأوّلها ما صدّر به حاشيته ، ثم ذكر ذلك إلى آخره. فالظاهر أنّه ممّا ألحق ، كما ألحقت حواش من كلام الأخفش وغيره فى متن كتاب سيبويه.

وأمّا قولهم : «فداء لك أبى» (۲) فإنّه يروى بالرّفع والنّصب والكسر. وبالأوجه الثّلاثه يروى قول نابغه بنى ذبيان فى معلّقته المشهوره : [البسيط]

۶۲۱- (۳)مهلا فداء لك الأقوام كلّهم

وما أثمّر من مال ومن ولد

فأمّا الرّفع ، فعلى الابتداء أو الخبر. والأولى أن يكون (فداء) هو الخبر ، و (الأقوام) هو المبتدأ. وكذلك (أبى) فى المثال ، لأنّ المعرفه أولى بالابتداء من النكره هذا قول حذّاق المعربين ، وخالف سيبويه فى مثل ذلك ، فأعرب النّكره المتقدّمه مبتدأ ، والمعرفه المتأخّره خبرا ، بناء على الأصل ، من أنّ كلّا منهما حال فى محلّه ، ولا تقديم ولا تأخير ، وعلى أنّ النكره التى لها مسوّغ بمنزله المعرفه ، والمعرفتان إذا اجتمعتا كان المقدّم منها هو المبتدأ (۴).

وأمّا النّصب فعلى المصدر ؛ وأصل الكلام : تفديك الأقوام ، ثمّ حذف الفعل ، وأقيم مصدره مقامه ، وجىء ب (لك) للتّبيين كما جىء بها بعد (سقيا) فى قولهم : «سقيا لك». وارتفع (الأقوام) فى البيت ، و (أبى) فى المثال بالمصدر ، أو بالفعل المحذوف ، على خلاف بين النحويين فى ذلك.

وأمّا الكسر - وهى روايه يعقوب بن السّكّيت وغيره - فللنحويّين فيه قولان :

۱- انظر مشكل إعراب القرآن (۲ / ۴۳) ، والكشف (۲ / ۴۴).

۲- انظر الكتاب (۱ / ۳۹۶).

۳- ۶۲۱- الشاهد للنابغه الذبيانى فى ديوانه (ص ۲۶) ، وخزانه الأدب (۶ / ۱۸۱) ، ولسان العرب (فدى) ، وبلا نسبه فى خزانه الأدب (۶ / ۲۳۷) ، وشرح المفصّل (۴ / ۷۳) ، وإعراب القرآن للنحاس (۳ / ۲۸).

۴- انظر الكتاب (۱ / ۳۹۶).

أحـدهما : أنّه مبتـدأ ، وما بعـده خبره ، أو بالعكس على الخلاف الـذى شـرحناه فى روايه الرّفع ، وأنّه معدول عن (مفدىّ) وبنى على الكسـر. وليس هذا القول بشىء ، لأنّه لا وجه لبنائه على هذا التّقدير. ثمّ هو فاسد من حيث المعنى ، إذ كان حقّه أن يقول : إنه معدول عن (فاد) ، لأنّ المفدىّ هو المخاطب لا الأقوام.

والثـانى : أنّه اسم فعـل ومعناه : ليفـدك الأقوام ، أى : وبنى كما بنى (نزال) و (دراك) ، كـذا وجّهه أبو جعفر النّحّاس فى شـرح المعلّقات ، وفيه نظر ، فإنّا لا نعلم اسم فعل على وزن فعال ، بكسر الفاء ، ولا اسم فعل ناب عن فعل مضارع مقرون بلام الأمر.

وحكى الفرّاء أنّه قال : «فدى لك» بفتح الفاء وبالقصر وهذا يحتمل أن يكون فى موضع رفع ، وأن يكون فى موضع نصب ، وقد مضى توجيههما والله تعالى أعلم.

على أى شىء رفع (وخير منك) فى قول جابر رضى الله عنه

«كان يكفى من هو أوفى عنك شعرا وخير منك».

من كلام شيخنا الشيخ جمال الدين هشام رحمه الله.

بسم الله الرحمن الرحيم

قول جابر رضى الله عنه : «كان يكفى من هو أوفى منك شعرا وخير منك» (١).

الظّاهر أنّ (خير) مرفوع عطفا على (أوفى) المخبر به عن (هو) ، أى : «كان يكفى من هو أوفى وخير» ، كما تقول : أحبّ من هو عالم وعامل. والجمله من المبتدأ والخبر صله الموصول ، والموصول مفعول (يكفى).

ويقع فى النّسخ ، ويجرى على ألسنه الطّلبه بنصب خير. وقد ذكر أنّه خرّج على سبعه أوجه :

أحدها : أن يكون عطفا على المفعول ، وهو (من).

الثانى : أن يكون بتقدير (كان) ، مدلولا عليها ب (كان) المذكوره أوّلا ؛ أى : وكان خيرا.

الثالث : على تقدير (يكفى) ، مدلولا عليها ب (يكفى) المذكوره.

الرّابع : على إلغاء (من هو) فيكون (أوفى) مفعولا و (خيرا) معطوفا عليه.

١- انظر صحيح مسلم (١ / ١٧٨) ، باختلاف بسيط فى اللفظ.

الخامس : على إلغاء (من هو أوفى).

السادس : على تقدير : وأكثر خيرا.

السّابع : على العطف على (شعرا).

وهذه كلّها باطله إلّا السابع ، فإنّه مستبعد. (١)١- أمّا العطف على (من) ، فإنّه يؤدّى إلى مغايره المعطوف لمن وقعت عليه (من) ويصير بمنزله «كان يكفى زيدا وعمرا» ، فيكون الذى هو أوفى غير الذى هو خير. وليس المراد ذلك.

٢- وأمّا تقدير (كان) فباطل من وجهين :

أحدهما : أنّ حذف (كان) مع اسمها وبقاء خبرها ، لا يجوز بقياس إلّا بعد (إن) و (لو) ومن ثمّ قال سيبويه - رحمه الله - : «لا تقل (عبد الله المقتول) بتقدير : كن عبد الله المقتول» (١) وخالف المحقّقون الكسائىّ فى تخريجه قوله تعالى : (انْتَهُوا خَيْراً لَكُمْ) [النساء : ١٧١] على تقدير : يكن الانتهاء خيرا لكم.

الثانى : أنّا إذا قدّرنا (كان) مدلولا عليها بالأولى قدّرنا مرفوعها مرفوع الأولى كما أنّك إذا قلت : [الرجز]

٦٢٢- (٢)علفتها تبنا وماء [باردا

حتى شتت همّاله عيناها]

لا تقدّر : وسقاها غيرى ماء بل (وسقيتها). وذلك لأنّ الفعل والفاعل كالشىء الواحد فتقدير أحدهما مستلزم لتقدير الآخر بعينه. فعلى هذا إذا قدّرت (كان) الأولى قدّرت فاعلها ، فيصير : (وكان هو) أى : الصّاع.

٣- وأمّا تقدير (يكفى) : فإنّه يؤذن أيضا بالتّغاير ، كما أنّك إذا قلت : كان يكفى الفقيه ويكفى الزاهد ، آذن بذلك. وسببه أنّ (يكفى) الثّانى إنّما هو لمجرّد التّوكيد ، فذكره بمنزله لو لم يذكر. وهو لو لم يذكر آذن العطف بالتّغاير ، فكذلك إذا ذكر.

١- انظر الكتاب (١ / ٣٢٢).

٢ - ٦٢٢- الرجز بلا نسبه فى لسان العرب (زجج) و (قلد) و (علف) ، وأمال المرتضى (٢ / ٢٥٩) ، والإنصاف (٢ / ٦١٢) ، وأوضح المسالك (٢ / ٢٤٥) ، والخصائص (٢ / ٤٣١) ، والدرر (٦ / ٧٩) ، وشرح الأشمونى (١ / ٢٢٦) ، وشرح التصريح (١ / ٣٤٦) ، وشرح شذور الذهب (ص ٣١٢) ، وشرح شواهد المغنى (١ / ٥٨) ، وشرح ابن عقيل (ص ٣٠٥) ، ومغنى اللبيب (٢ / ٦٣٢) ، والمقاصد النحويه (٣ / ١٠١) ، وهمع الهوامع (٢ / ١٣٠) ، وتاج العروس (علف).

۴- ۵ : وأمّا إلغاء (من هو) أو إلغاء (من هو أوفى) : فباطلان من وجهين :

أحدهما : أنّ زياده الأسماء لا تجوز عند البصريين وكذلك زياده الجمل. ثمّ إنّ الكوفيّين يجيزون ذلك ، وإنّما يجيزونه حيث يظهر أنّ المعنى مفتقر إلى دعوى الزّياده كما فى قول لبيد : [الطويل]

۶۲۳- (۱)إلى الحول ثمّ اسم السّلام عليكما

ومن يبك حولا كاملا فقد اعتذر

فإنّهم قالوا : (اسم) زائد ، لأنّه إنّما يقال : السّلام على فلان ، ولا يقال : اسم السّلام عليك ، فادّعوا زياده ذلك لهذا المعنى ، وهو مفقود فيما نحن بصدده.

وقد يقال : إنّ أفسد هذين الوجهين الوجه المدّعى فيه زياده (من هو) خاصّه. فإنّ ذلك لا يجيزه أحد ، لأنّ المبتدأ يبقى بلا خبر ، والموصول بلا صله. ويجاب بأنّ دعوى زياده الاسم لا تخرجه عن استحقاقه لما يطلبه على تقدير عدم الزّياده.

الثانى : أنّه إذا كان زائدا امتنع العطف عليه ، لأنّه يصير بمنزله ما لم يذكر ، والعطف عليه يقتضى الاعتداد به وتقدّم جوابه فتناقضا.

۶- وأمّا تقدير (أكثر) : فباطل لأنّ أفعل التفضيل لم يحذف فى كلامهم باقيا معموله ، لضعفه فى العمل ، وجموده ؛ لأنّه لا يثنّى ولا يجمع ولا يؤنّث.

۷- وأمّا عطفه على (شعرا) : فهو أقرب من جميع ما ذكر ، لأن (أوفى) بمعنى أكثر ، فكأنّه قيل : أكثر منك شعرا وخيرا ، إلّا أنّ هذا يأباه ذكره (منك) بعد (خير) ، ألا ترى أنّك إذا قلت : كان يكفى من هو أكثر منك علما وعباده لم يحتج إلى قولك (منك) ثانيا؟ وقد يتكلّف جواز هذا الوجه على أن تجعل (منك) الثّانيه مؤكّده للأولى. والله تعالى أعلم.

۱- ۶۲۳- الشاهد للبيد بن ربيعه فى ديوانه (۲۱۴) ، والأغانى (۱۳ / ۴۰) ، وبغيه الوعاه (۱ / ۴۲۹) ، وخزانه الأدب (۴ / ۳۳۷) ، والخصائص (۳ / ۲۹) ، والدرر (۵ / ۱۵) ، وشرح المفصّل (۳ / ۱۴) ، ولسان العرب (عذر) ، والمقاصد النحويه (۳ / ۳۷۵) ، والمنصف (۳ / ۱۳۵) ، وبلا نسبه فى أمالى الزّجاجى (ص ۶۳) ، وشرح الأشمونى (۲ / ۳۰۷) ، وشرح عمده الحافظ (ص ۵۰۷) ، والمقرب (۱ / ۲۱۳) ، وهمع الهوامع (۲ / ۴۹).

مسأله : نصب لفظ (قيله) فى قوله تعالى : (وَقِيلِهِ يا رَبِّ إِنَّ هؤُلاءِ قَوْمٌ لا يُؤْمِنُونَ)

[الزخرف : ٨٨].

قرأ الجمهور (وقيله) بالنّصب.

فعن الأخفش : أنّه عطف على (سرّهم ونجواهم). وعنه أيضا : أنّه بتقدير : وقيل قيله.

وعن الزّجّاج : أنّه عطف على محلّ «السّاعه». وقيل : على مفعول «يكتبون» المحذوف ، وقيل : يكتبون أقوالهم وأفعالهم ، وقيل : على مفعول «يعلمون» ، أى : يعملون الحقّ وقيله.

وقرأ السّلمى وابن وثّاب وعاصم والأعمش وحمزه : بالخفض (١) ، فقيل : عطف على «الساعه» ، أو على أنّها واو القسم ، والجواب محذوف ، أى : لينصرنّ أو لأفعلنّ بهم ما أشاء.

وقرأ الأعرج وأبو قلابه ومجاهد والحسن وقتاده ومسلم بن جندب بالرفع (٢). وخرّج على أنّه معطوف على «علم السّاعه» على حذف مضاف أى : «وعلم قيله» ، حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ، وروى هذا عن الكسائى. وعلى الابتداء ، وخبره «يا ربّ» إلى «لا يؤمنون» ، أو على أنّ الخبر محذوف تقديره مسموع أو متقبّل ، فجمله النداء. وما بعده فى موضع نصب ب «وقيله». وقرأ أبو قلابه : «يا ربّ» (٣) بفتح الباء أراد : «يا ربّا» ، كما تقول : يا غلاما ، ويتخرّج على ما أجاز الأخفش : «يا قوم» بالفتحه ، وحذف الألف والاجتزاء بالفتحه عنها. وقال الزّمخشرى : «والذى قالوه - يعنى من العطف - ليس بقوى فى المعنى ، مع وقوع الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بما لا يحسن اعتراضا ، ومع تنافر النّظم. وأقوى من ذلك وأوجه أن يكون الجرّ والنصب على إضمار حرف القسم ، وحذفه. والرفع على قولهم : «أيمن الله» ، «وأمانه الله» ، و «يمين الله» ، و «لعمرك». ويكون قوله «إنّ هؤلاء قوم لا يؤمنون» جواب القسم كأنّه قال : وأقسم بقيله يا ربّ أو : «وقيله يا ربّ قسمى إنّ هؤلاء قوم لا يؤمنون» انتهى. وهو مخالف لظاهر الكلام إذ

١- انظر تيسير الدانى (ص ١٦٠).

٢- انظر المحتسب (٢ / ٢٥٨).

٣- انظر مشكل إعراب القرآن (٢ / ٢٨٦).

يظهر أنّ قوله : «يـا ربّ ... لا يؤمنون» متعلّق ب «قيله» ، «ومن كلامه عليه السّـلام». وإذا كان «إنّ هؤلاء ...» جواب القسم كان من إخبار الله تعالى عنهم وكلامه. والضـمير فى «قيله» للرّسول ؛ وهو المخاطب بقوله : فاصفح عنهم» أى أعرض عنهم وتاركهم وقل سلام (١).

مسأله : الكلام فى قوله صلّى الله عليه وسلّم «لا يقتل مسلم بكافر»

لا خلاف فى امتناع قتل المسلم بالحربىّ واختلف فى قتله بالذمّى واحتجّ من منعه بحديث : «لا يقتل مسلم بكافر» (١).

وتقديره : أنّ «كافر» نكره فى سياق النّفى فيعمّ الحربىّ وغيره. واختلف المانعون فى الجواب.

فطـائفه أجـابوا عن ذلـك مع قطع النّظر عن الزيـاده الوارده فى الحـديث فقالوا : إنّ قوله «بكافر» عامّ أيـد به خاصّ. واختلفوا فى توجيه ذلك على قولين :

أحـدهما : أنّ المعنى : لا يقتل مسـلم بكافر قتله فى الجاهليه وذلك أنّ قوما من المسـلمين كانوا يطالبون بدماء صدرت منهم فى الجاهليه ، فلما كان يوم الفتح قال عليه السّلام : «كلّ دم فى الجاهليه فهو موضوع تحت قدمىّ لا يقتل مسلم بكافر» (٢).

والثانى : أن المراد بالكافر الحربىّ ؛ فإنّ غيره قد اختصّ فى الإسلام باسم وهو الذمّى. ولنا أن نمنع الأول : بأنّ العبره بعموم اللّفظ ، لا بخصوص السبب ؛ والثـانى : بـأنّ الكافر لغه وعرفا من قام به الكفر حربيّا كان أو ذمّيا ، لأنّه اسم فاعل من «كفر» ، والأصـل عدم التخصيص. ويؤيّده أنّ الوعيد الوارد فى التنزيل للكافرين ليس مخصوصا بالذمّى بالاتّفاق.

وطائفه أجابوا عنه بعـد ضمّ تلك الزياده إليه وهى : «... ولا ذو عهـد فى عهـده.» (٣) ، ولهؤلاء أربعه أجوبه : (٤)١- أحدها : ما نقله عنهم الأصوليّون ؛ وتقديره أنّ هذه الزّياده مفتقره إلى ما

١- أخرجه النسائى فى سننه (٨ / ٢١) ، وابن ماجه (ص ٨٨٧) ، وأحمد فى مسنده (١ / ٧٩).

٢- أخرجه ابن ماجه فى سننه (٢ / ١٠٢٥).

٣- انظر سنن أبى داود (٤ / ١٨٠) ، ومسند أحمد (٢ / ١٨٠).

٤- انظر المسأله فى مغنى اللبيب (ص ٦٠٤) ، ومشكل إعراب القرآن (٢ / ٢٨٥) ، وإملاء العكبرى (٢ / ١٢٣).

يتمّ به معناها ، وكون المقدّر مدلولا عليه بما ذكر أولى فتعيّن أن يقدّر : ولا ذو عهد فى عهده بكافر. والكفار المقدّر الحربىّ ، إذ المعاهد يقتل بالمعاهد وحينئذ : فالكافر الملفوظ به الحربىّ تسويه بين الدّليل والمدلول عليه.

ويجاب من وجهين :

أحدهما : أنّا لا نسلّم احتياج ما بعد (ولا) إلى تقدير ؛ لجواز أن يكون المراد به : أنّ العهد عاصم من القتل.

والثانى : أنّ حمل الكافر المذكور على الحربىّ لا يحسن ؛ لأنّ هدر دمه من المعلوم من الدّين بالضّروره ، فلا يتوهّم متوهّم قتل المسلم به.

ويبعد هذا الجواب قليلا أمران : أحدهما : أنّ مدلول الحديث حينئذ مستغنى عنه بما دلّ عليه قوله تعالى : (فَأَتِمُّوا إِلَيْهِمْ عَهْدَهُمْ إِلى مُدَّتِهِمْ) [التوبه : ۴] ، فالحمل على فائده جديده أولى. الأمر الثانى : أنّ صدر الحديث نفى فيه القتل قصاصا لا مطلق القتل ، فقياس آخره أن يكون كذلك.

والوجه الثانى : أنّا لا نسلّم لزوم تساوى الدليل والمدلول عليه ، لأنّهما كلمتان لو لفظ بهما ظاهرتين أمكن أن يراد بأحدهما غير ما أريد بالأخرى فكذلك مع ذكر إحداهما وتقدير الأخرى. ويؤيّده عموم : (وَالْمُطَلَّقاتُ) [البقره : ۲۲۸] ، وخصوص (وَبُعُولَتُهُنَ) [البقره : ۲۲۸] مع عود الضّمير عليه.

۲- والجواب الثانى : أنّ الأصل : لا يقتل مسلم ولا ذو عهد فى عهده بكافر ، ثمّ أخّر المعطوف على الجارّ والمجرور وليس فى الكلام حذف البتّه ، بل تقديم وتأخير ، وحينئذ فالتقدير : «بكافر حربىّ» وإلّا لزم ألّا يقتل ذو العهد بذى العهد وبالذّمّى.

۳- والثالث : أن (ذو عهد) مبتدأ و (فى عهده) خبره ، والواو للحال أى : (لا يقتل مسلم بكافر والحال أنّه ليس ذو عهد فى عهده). ونحن لو فرضنا خلوّ الوقت عن عهد لجميع أفراد الكفّار لم يقتل مسلم بكافر.

وهذا الجواب حكى عن القدورى وفيه بعد ، لأنّ فيه إخراج الواو عن أصلها - وهو العطف - ومخالفه لروايه من روى : «ولا ذى عهد ...» بالخفض ؛ إمّا عطفا على (كافر) كما يقوله الأكثرون ، وإمّا على (مسلم) كما قاله الحنفيّه ، ولكنه خفض لمجاورته المخفوض. وأيضا فإنّ مفهومه حينئذ أنّ المسلم يقتل بالكافر مطلقا فى حاله كون ذى العهد فى عهده ، وهذا لا يقوله أحد ؛ فإنّه لا يقتل بالحربىّ اتّفاقا. إلّا

أنّه لا يلزم الحنفيّه ؛ فإنّهم لا يقولون بالمفهوم فضلا عن أن يقولوا إنّ له عموما ، ولكن ينتقل البحث معهم إلى أصل المسأله. وقد يقال أيضا : إنّ كون مثل هذا الكلام لا يحتاج إلى تقدير - بناء على حمله على التّقديم والتّأخير - بعيد ، لأنّ الكلام إذا مضى على وجه كانت فيه أجزاؤه على الظاهر حالّه محلّها لم يجز.

۴- والجواب الرابع : أنّ «ولا ذو عهد» معطوف ، والعطف يقتضى المغايره ، فوجب أن يحمل الكافر الأول على غير ذى العهد ليتغايرا ؛ قاله بعضهم ، وهذا غريب ، فإنّ ذا العهد معطوف على مسلم لا على كافر ، والعطف إنّما يقتضى المغايره بين المتعاطفين. ثمّ لو كان المراد بالكافر ذا العهد لكان ذكر ذى العهد ثانيا استعمالا للظاهر فى موضع المضمر ، وهو لا يجوز ، أو لم يحسن أن يحمل بعد ذلك على خلاف ذلك ، لأنّ فيه تراجعا ونقضا لما مضى عليه الكلام ، ولهذا قال أبو علىّ ومن وافقه فى قوله تعالى : (وَاللَّائِي يَئِسْنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسائِكُمْ إِنِ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلاثَهُ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ يَحِضْنَ) [الطلاق : ۴] إنّ التقدير : فعدّتهنّ ثلاثه أشهر ، وإنّه حذف الخبر من الثانى لدلاله خبر الأول عليه.

وقال بعض الناس : الأولى أن يقدّر الخبر مفردا أى : واللّائى لم يحضن كذلك. لأنّ تقليل المحذوف أولى ولأنّه لو نطق بالخبر لم يحسن أن تعاد الجمله برأسها. فاتّفق الفريقان على أنّ الخبر محذوف. ولم يحملوه على أنّ التقدير : واللّائى يئسن واللّائى لم يحضن فعدّتهنّ ثلاثه أشهر. والذى ظهر أن ذلك ليس إلّا لما ذكرنا. ولهذا أيضا يظهر أنّهم منعوا من التنازع فى المتقدّم نحو «زيدا ضربت وأكرمت» ، وفى المتوسّط نحو «ضربت زيدا وأكرمت» ، لأنّ الاسم المتقدّم مستوفيه العامل قبل أن يجىء الثانى فإذا جاء الثانى لم يقدّر طالبا له بعد ما أخذه غيره. وذلك فى المتوسّط أوضح ، لأنّ المعمول يلى العامل الأوّل. انتهى - هكذا وجدت بخطّه رحمه الله -.

مسأله : اعتراض الشّرط على الشّرط

للشيخ جمال الدين رحمه الله

هذا فصل نتكلّم فيه بحول الله تعالى وقوّته على مسأله اعتراض الشّرط على الشّرط :

اعلم أنّه يجوز أن يتوارد شرطان على جواب واحد فى اللّفظ ، على الأصحّ ؛ وكذا فى أكثر من شرطين. وربّما توهّم متوهّم من عباره النّحاه حيث يقولون :

اعتراض الشّرط على الشّرط ، أنّ ذلك لا يكون فى أكثر من شرطين ، وليس كذلك ، ولا هو مرادهم. ولنحقّق أوّلا الصوره التى يقال فيها فى اصطلاحهم : اعتراض الشّرط على الشّرط - فإن ذلك ممّا يقع فيه الالتباس والغلط ؛ فقد وقع ذلك لجماعه من النّحاه والمفسّرين - ثمّ تكلّم على البحث فى ذلك والخلاف فى جوازه وتوجيهه.

فنقول : ليس من اعتراض الشّرط على الشّرط واحده من هذه المسائل الخمس التى سنذكرها :

أحدها : أن يكون الشّرط الأوّل مقترنا بجوابه ، ثمّ يأتى الشّرط الثانى بعد ذلك ، كقوله سبحانه : (يا قَوْمِ إِنْ كُنْتُمْ آمَنْتُمْ بِاللهِ فَعَلَيْهِ تَوَكَّلُوا إِنْ كُنْتُمْ مُسْلِمِينَ) [يونس : ٨۴] خلافا لمن غلط فيه فجعله من الاعتراض. وقائل هذا من الحقّ على مراحل ؛ لأنّه إذا ذكر جواب الأوّل تاليا له ، فأىّ اعتراض هنا؟

الثّانيه : أن يقترن الثّانى بفاء الجواب لفظا نحو : إن تكلّم زيد فإن أجاد فأحسن إليه ؛ لأنّ الشّرط الثانى وجوابه جواب الأوّل.

الثالثه : أن يقترن بها تقديرا نحو (فَأَمَّا إِنْ كانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ) [الواقعه : ٨٨] ، خلافا لمن استدلّ بذلك على تعارض الشّرطين ، لأنّ الأصل عند النّحاه : مهما يكن من شىء فإن كان المتوفّى من المقرّبين فجزاؤه روح ، فحذفت (مهما) وجمله شرطها ، وأنيبت عنها (أمّا) فصار : (أمّا فإن كان). ففرّوا من ذلك لوجهين :

أحدهما : أنّ الجواب لا يلى أداه الشّرط بغير فاصل.

والثّانى : أنّ الفاء فى الأصل للعطف ، فحقّها أن تقع بين شيئين ، وهما المتعاطفان ، فلمّا أخرجوها فى باب الشّرط عن العطف ، حفظوا عليها المعنى الآخر ، وهو التوسّط موجوب أن يقدّم شىء ممّا فى حيّزها عليها إصلاحا للّفظ. فقدّمت جمله الشّرط الثّانى لأنّها كالجزء الواحد ؛ كما قدّم المفعول فى (فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلا تَقْهَرْ) [الضحى : ٩] ، فصار : أمّا إن كان من المقرّبين فروح ، فحذفت الفاء التى هى جواب (إن) ، لئلا تلتقى فاءان. فتلخّص أنّ جواب (أمّا) ليس محذوفا ، بل مقدّما بعضه على الفاء ، فلا اعتراض.

الرابعه : أن يعطف على فعل الشّرط شرط آخر كقوله سبحانه وتعالى : (وَإِنْ تُؤْمِنُوا وَتَتَّقُوا يُؤْتِكُمْ أُجُورَكُمْ وَلا يَسْئَلْكُمْ أَمْوالَكُمْ إِنْ يَسْئَلْكُمُوها فَيُحْفِكُمْ تَبْخَلُوا) [محمد : ٣۶ - ٣٧] ، ويفهم من كلام ابن مالك أنّ هذا من اعتراض الشّرط على الشّرط ، وليس بشىء.

الخامسه : أن يكون جواب الشّرطين محذوفا. فليس من الاعتراض نحو (وَلا يَنْفَعُكُمْ نُصْحِي) [هود : ۳۴] الآيه ، وكذلك (وَامْرَأَةً مُؤْمِنَةً إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَها) [الأحزاب : ۵۰] الآيه ، خلافا لجماعه من النحويّين منهم ابن مالك وحجّتنا على ذلك أنّا نقول : نقدّر جواب الأوّل تاليا له مدلولا عليه بما تقدّم عليه ، وجواب الثانى كذلك ، مدلولا عليه بالشّرط الأوّل وجوابه المقدّمين عليه. فيكون التقدير فى الأولى : إن أردت أن أنصح لكم فلا ينفعكم نصحى إن كان الله يريد أن يغويكم فإن أردت أن أنصح لكم فلا ينفعكم نصحى ، وكذا التقدير فى الثّانيه. ومثل ذلك أيضا بيت الحماسه : [البسيط]

۶۲۴- (۱)لكنّ قومى وإن كانوا ذوى عدد

ليسوا من الشّرّ فى شىء وإن هانا

فتدبّره فإنّه حسن.

وإذ قد عرفت أنّا لا نريد شيئا من هذه الأنواع بقولنا : «اعتراض الشّرط على الشّرط» ، فاعلم أنّ مرادنا نحو : «إن ركبت إن لبست فأنت طالق» ، وقد اختلف أوّلا فى صحه هذا التركيب ؛ فمنعه بعضهم على ما حكاه ابن الدّهّان ، وأجازه الجمهور. واستدلّ بعض المجيزين بالآيات السابقه ، وقد بيّنا أنّها ليست ممّا نحن فيه لا فى ورد ولا صدر وإنّما الدليل فى قوله سبحانه : (وَلَوْ لا رِجالٌ مُؤْمِنُونَ) إلى قوله (لَعَذَّبْنَا) [الفتح : ۲۵] فالشّرطان وهما (لو لا) و (لو) قد اعترضا وليس معهما إلا جواب واحد متأخّر عنهما ، وهو (لعذّبنا) ، وفى آيه أخرى على مذهب أبى الحسن وهى قوله سبحانه : (إِذا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْراً الْوَصِيَّهُ) [البقره : ۱۸۰] ، فإنّه زعم أنّ قوله جلّ ثناؤه : (الْوَصِيَّهُ لِلْوالِدَيْنِ) [البقره : ۱۸۰] على تقدير الفاء أى : (فالوصيه.) فعلى مذهبه يكون ممّا نحن فيه ؛ وأمّا إذا رفعت (الْوَصِيَّهُ) ب (كُتِبَ*) فهى كالآيات السابقات فى حذف الجوابين. وهذان الموطنان خطرا لى قديما ولم أرهما لغيرى. وممّا يدلّ عليه أيضا قول الشاعر : [البسيط]

۶۲۵- (۲)إن تستغيثوا بنا إن تذعروا تجدوا

منّا معاقل عزّ زانها كرم

۱- ۶۲۴- الشاهد لقريط بن أنيف أحد شعراء بلعنبر فى خزانه الأدب (۷ / ۴۴۱) ، وشرح ديوان الحماسه للمرزوقى (ص ۳۰) ، وشرح شواهد المغنى (۱ / ۶۹) ، والمقاصد النحويه (۳ / ۷۲) ، وبلا نسبه فى شرح شواهد المغنى (۲ / ۶۴۳) ، ومجالس ثعلب (۲ / ۴۷۳) ، ومغنى اللبيب (۱ / ۲۵۷).

۲- ۶۲۵- الشاهد بلا نسبه فى خزانه الأدب (۱۱ / ۳۵۸) ، والدرر (۵ / ۹۰) ، وشرح الأشمونى (۳ / ۵۹۶) ، وشرح التصريح (۲ / ۲۵۴) ، ومغنى اللبيب (۲ / ۶۱۴) ، والمقاصد النحويه (۴ / ۴۵۲) ، وهمع الهوامع (۲ / ۶۳).

وقد استعمل ذلك الإمام أبو بكر بن دريد - رحمه الله - فى مقصورته حيث يقول : [الرجز]

۶۲۶- (۱)فإن عثرت بعدها إن وألت

نفسى من هاتا فقولا لا لعا

وإذ قد عرفت صوره المسأله وما فيها من الخلاف ، وأنّ الصحيح جوازها ، فاعلم أنّ المجيزين لها اختلفوا فى تحقيق ما يقع به مضمون الجواب الواقع بعد الشّرطين على ثلاثه مذاهب فيما بلغنا :

أحدها : أنّه إنّما يقع بمجموع أمرين ، أحدهما : حصول كلّ من الشّرطين ، والآخر : كون الشّرط الثانى واقعا قبل وقوع الأوّل ، فإذا قيل : «إن ركبت إن لبست فأنت طالق».

فإن ركبت فقط ، أو لبست فقط ، أو ركبت ثمّ لبست لم تطلق فيهنّ ؛ وإن لبست ثمّ ركبت طلقت. هذا قول جمهور النحويّين والفقهاء. وقد اختلف النحويّون فى تأويله على قولين :

أحدهما : قول الجمهور : أنّ الجواب المذكور للأوّل ، وجوب الثانى محذوف لدلاله الأوّل وجوابه عليه. الدليل على أنّ الشّرط الأوّل وجوابه يدلّان على جواب الشّرط (يا قَوْمِ إِنْ كُنْتُمْ آمَنْتُمْ بِاللهِ فَعَلَيْهِ تَوَكَّلُوا إِنْ كُنْتُمْ مُسْلِمِينَ) [يونس : ۸۴] ، فهذا بتقدير : إن كنتم مسلمين فإن كنتم آمنتم بالله فعليه توكّلوا ، فحذف الجواب لدلاله ما تقدّم عليه ، وهذا القول من الحسن بمكان ، لأنّ القاعده أنّه إذا توارد - فى غير مسألتنا - على جواب واحد شيئان كلّ منهما يقتضى جوابا ، كان الجواب المذكور للأوّل ، كقولك : «والله إن تأتنى لأكرمنّك» - بالتّأكيد - جوابا للأوّل ، و «وإن تأتنى والله أكرمك» - بالجزم - جوابا للشّرط. وكذا القياس يقتضى فى مسأله توارد شرط على شرط أن يكون الجواب للسابق منهما ، ويكون جواب الثانى محذوفا لدلاله الأوّل وجوابه عليه ، فمن ثمّ لزم فى وقوع المعلّق - على ذلك - أن يكون الثانى واقعا قبل الأوّل ضروره لأنّ الأوّل قائم مقام الجواب ، حتى إنّ الكوفيّين وأبا زيد والمبرّد - رحمهم الله - يزعمون فى نحو «أنت ظالم إن فعلت» (۲) أنّ السابق على الأداه هو الجواب لا دليل على الجواب ، الجواب لا بدّ من تأخّره على الشّرط لأنّه أثره ومسبّبه ، فكذلك الدليل على الجواب ، لأنه قائم مقامه ومغن فى اللفظ عنه.

۱- ۶۲۶- الشاهد لابن دريد فى مقصورته شرح التبريزى (ص ۵۲) ، والمغنى (ص ۶۸۰) ، والخزانه (۴ / ۵۴۸).

۲- انظر الكتاب (۳ / ۹۱) ، والمغنى (ص ۶۸۷) ، والخصائص (۱ / ۲۸۳).

وقد يجوز فى هذا أنّ فى كلّ من الجملتين مجازا ، فمجاز الأولى بالفصل بينها وبين جوابها بالشّرط الثانى ، ومجاز الثانيه بحذف جوابها. وعلى هذا فيجوز كون الشّرط الأوّل ماضيا ومضارعا ، وأمّا الشّرط الثانى فلا يجوز فى فصيح الكلام أن يكون إلّا ماضيا ، لأنّ القاعده فى الجواب أنّه لا يحذف إلّا والشرط ماض ، فأمّا قوله (۱) :[البسيط]

إن تستغيثوا بنا إن تذعروا تجدوا

منّا معاقل عزّ زانها كرم

فضروره كقوله : [مشطور الرجز]

۶۲۷- (۲)يا أقرع بن حابس يا أقرع

إنّك إن يصرع أخوك تصرع

القول الثانى : قول ابن مالك - رحمه الله - أنّ الجواب للأوّل كما يقوله الجمهور ، لكنّ الشرط الثانى لا جواب له ، لا مذكور ولا مقدّر ، لأنّه مقيّد للأوّل تقييده بحال واقعه موقعه ، فإذا قلت : «إن ركبت إن لبست فأنت طالق» فالمعنى : إن ركبت لابسه فأنت طالق ؛ وكذلك التقدير فى البيت :

إن تستغيثوا بنا مذعورين تجدوا.

فهو موافق للجمهور فى اشتراط تأخير المقدّم وتقديم المؤخّر ، لكنّ تخريجه مخالف لتخريجهم.

وعندى أنّ ما ادّعوه أولى من جهات :

أحدها : أنّ دعواهم جاريه على القياس ، فإنّ الشّرط يكون جوابه ظاهرا ومقدّرا. ودعواه خارجه عن القياس ، لأنّه جعله شرطا لا جواب له ، لا فى اللّفظ ولا فى التّقدير ، وكان ادّعاء ما يجرى على القياس أولى.

الثانى : أنّ ما ادّعاه لا يطّرد له إلّا حيث يمكن اجتماع الفعلين كالأمثله

۱- مرّ الشاهد رقم (۶۲۵).

۲- ۶۲۷- الشاهد لجرير بن عبد الله البجلى فى الكتاب (۳ / ۷۶) ، وشرح أبيات سيبويه (۲ / ۱۲۱) ، ولسان العرب (بجل) ، وله أو لعمرو بن خثارم العجلىّ فى خزانه الأدب (۸ / ۲۰) ، وشرح شواهد المغنى (۲ / ۸۹۷) ، والمقاصد النحويه (۴ / ۴۳۰) ، ولعمرو بن خثارم البجلى فى الدرر (۱ / ۲۷۷) ، وبلا نسبه فى جواهر الأدب (ص ۲۰۲) ، والإنصاف (۲ / ۶۲۳) ، ورصف المبانى (ص ۱۰۴) ، وشرح الأشمونى (۳ / ۵۸۶) ، وشرح التصريح (۲ / ۲۴۹) ، وشرح عمده الحافظ (ص ۳۵۴) ، وشرح المفصّل (۸ / ۱۵۸) ،

ومغنى اللبيب (٢ / ٥٥٣) ، والمقتضب (٢ / ٧٢) ، وهمع الهوامع (٢ / ٧٢).

السابقه. أمّا إذا قيل : «إن قمت إن قعدت فأنت طالق» ، فإنّه لا يمكن أن يقدّر فى ذلك : إن قمت قاعده ، فإنّ هذا من المحال ، وينبغى على قوله أنّها لا تطلق. وكذلك إذا لم يجتمع الفعلان فى العاده ، وإن لم يتضادّا نحو : «إن أكلت إن شربت» وكذلك إذا قال : «إن صلّيت إن توضّأت أثبت» ، فإنّه لا يصحّ أن يقدّر : إن صلّيت متوضّئا ، بمعنى موقعا للوضوء ، فإنّهما لا يجتمعان.

الثالث : أنّ الشرط بعيد من مذهب الحال ، ألا ترى أنّه للاستقبال ، والحال حال كلفظها وبابها المقارنه ؛ وإذا تباعد ما بين الشيئين لم يصحّ التجوّز بأحدهما عن الآخر. وقد نص هو على أنّ الجمله الواقعه حالا شرطها ألّا تصدّر بدليل استقبال ، لما بينهما من التّنافى. نعم رأيت فى مسائل القصرىّ عن الشيخ أبى على - رحمه الله - إجازه ذلك فى نحو : «لأضربنّه إن ذهب أو مكث» و «لأضربنّه إن ذهب وإن مكث».

والذى يتحرّر لى أنّ الحال - كما ذكر النّحاه - على ضربين : حال مقارنه ، وحال منتظره وتسمّى حالا مقدّره (1) ، فالأولى واضحه ، الثانيه نحو : (فَادْخُلُوها خالِدِينَ) [الزمر : ٧٣] ، فإن الخلود ليس شيئا يقارن الدخول ، وإنما هو استمرار فى المستقبل. ويقدّر النحويّون ذلك : ادخلوها مقدّرين الخلود. وكذلك (لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرامَ إِنْ شاءَ اللهُ آمِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُؤُسَكُمْ) [الفتح : ٢٧] أى : مقدّرين ، فإنّهم فى حاله الدخول لا يكونون محلّقين ومقصّرين ؛ إنّما هم مقدّرون الحلق والتقصير فهذه الحال لا يمتنع اقترانها بحرف الاستقبال لأنّها مستقبله بخلاف الحال الأولى. وعلى هذا صحّه مسأله أبى علىّ وصحّه تخريج المصنّف مسأله الشّرط ، أعنى صحّتها من هذا الوجه ، لا صحّتها مطلقا ، فإنّها معترضه بغير ذلك. نعم ، ويتّضح - على هذا - بطلان تعميم ابن مالك امتناع اقتران الحال بحرف الاستقبال. وقد اتّضح الأمر فى تحقيق هذين الوجهين والحمد لله.

والمذهب الثانى : فيما يقع به مضمون الجواب الواقع بعد الشرطين : حكى لى بعض علمائنا عن إمام الحرمين - رحمه الله - أنّ القائل إذا قال : «إن ركبت إن لبست فأنت طالق» كان الطلاق معلّقا على حصول الرّكوب واللّبس سواء أوقعا على ترتيبها فى الكلام ، أم متعاكسين أم مجتمعين. ثم رأيت هذا القول محكيّا عن غير الإمام رحمه الله.

والذى يظهر لى فساد هذا القول ، لأنّ قائله لا يخلو أمره من أن يجعل الجواب المذكور لمجموع الشرطين ، أو للأوّل فقط ، أو للثانى فقط.

١- انظر المغنى (ص ٥١٧).

لا جائز أن يجعله جوابا لهما معا ؛ لأنّه إمّا أن يقدّر بين الشرطين حرفا رابطا ، أو لا. فإن لم يقدّر لم يصحّ أن يوردا على جواب واحد ، لأنّ ذلك نظير أن تقول : «زيد عمرو عندك» وتقول : (عندك) خبر عنهما. فيقال لك : هلّا إذ شركت بين الاسمين فى الخبر الواحد أتيت بما يربط بينهما ، وإن قدّرته فلا يخلو ذلك الذى تقدّره من أن يكون فاء أو واوا إذ لا يصحّ غيرهما ، فإن قدّرته فاء كالفاء المقدّره فى قوله : [البسيط]

٦٢٨- (١)من يفعل الحسنات الله يشكرها

[والشّرّ بالشّرّ عند الله مثلان]

أى : فالله يشكرها ، فالشّرط الثانى وجوابه جواب الأوّل. فعلى هذا لا يقع الطلاق إلّا بوقوع مضمون الشّرطين ، وكون الثانى بعد الأوّل ؛ كما أنّك لو صرّحت بالفاء كان الحكم كذلك ، وهذا خلاف قوله. ثمّ حذف الفاء لا يقع إلّا فى النادر من الكلام أو فى الضّروره ، فلا يحمل عليه الكلام وإن قدّرت الواو كما هى مقدّره فى قول الله سبحانه (وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ ناعِمَةٌ)

[الغاشيه : ٨] ، أى : ووجوه يومئذ ناعمه ، عطفا على (وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ خاشِعَةٌ) [الغاشيه : ٢] ، فلا شكّ أنّ الطلاق يقع بكلّ من الأمرين على هذا التقدير. ولكنّ هذا التقدير لا يتعيّن ، لجواز أنّ المتكلّم إنّما قدّر الفاء ، فلا يقع إلّا بالمجموع مع الترتيب المذكور ، أو يكون الكلام لا تقدير فيه ، فلم قلت يتعيّن تقدير الواو؟.

ولا جائز أن يجعله جوابا للأوّل فقط ، وجواب الثانى محذوفا ، لدلاله الشرط الأوّل وجوابه عليه لأنّه على هذا التقدير يلزمه أن يقول بقول الجمهور ، وهو لا يقول به.

ولا جائز أن يجعله جوابا للثانى : لأنّك إمّا أن تجعل جواب الشرط الأوّل هو الشرط الثانى وجوابه أو محذوفا يدلّ عليه الجواب المذكور للثّانى.

لا سبيل إلى الأوّل لأنّه على هذا التقدير تجب الفاء فى الشّرط الثانى ، لأنّه لا يصحّ للشرط أن يلى الشرط. لو قلت : إن إن ، لم يصحّ. وكلّ جواب لا يصلح أن

١- ٦٢٨- الشاهد لكعب بن مالك فى ديوانه (ص ٢٨٨) ، وشرح أبيات سيبويه (٢ / ١٠٩) ، وله أو لعبد الرحمن بن حسان فى خزانه الأدب (٩ / ٤٩) ، وشرح شواهد المغنى (١ / ١٧٨) ، ولعبد الرحمن بن حسان فى خزانه الأدب (٢ / ٣٦٥) ، ولسان العرب (بجل) ، والمقتضب (٢ / ٧٢) ، ومغنى اللبيب (١ / ٥٦) ، والمقاصد النحويه (٤ / ٤٣٣) ، ونوادر أبى زيد (ص ٣١) ، ولحسان ابن ثابت فى الكتاب (٣ / ٧٣) ، والدرر (٥ / ٨١) ، وليس فى ديوانه ، وبلا نسبه فى خزانه الأدب (٩ / ٤٠) ، والخصائص (٢ / ٢٨١) ، وسرّ صناعه الإعراب (١ / ٢٦٤) ، وشرح شواهد المغنى (١ / ٢٨٦) ، وشرح المفصّل (٩ / ٢).

يكون شرطا فإنّه يتعيّن اقترانه بالفاء ، ولا فاء هنا فاستحال هذا الوجه. فإن قلت : لعلّه يجعله مثل قوله (١) : [البسيط]

من يفعل الحسنات الله يشكرها

[والشّرّ بالشّر عند الله مثلان]

فهذا وجه ضعيف كما قدّمنا ، فلم حمل الكلام عليه؟ بل لم أوجب أن يكون الكلام محمولا عليه؟ ولا سبيل إلى الثانى لأنّه خلاف المألوف فى العربيّه فإنّ منهاج كلامهم أن يحذف من الثانى لدلاله الأوّل لا العكس. فأمّا قوله (٢) : [المنسرح]

نحن بما عندنا وأنت بما

عندك راض [والرأى مختلف]

فخلاف الجادّه ، حتّى لقد تحيّل له ابن كيسان فجعل (نحن) للمتكلّم المعظّم نفسه ، ليكون (راض) خبرا عنه. فأنت ترى عدم أنسهم بهذا النّوع حتى تكلّف له هذا الإمام هذا الوجه. حكى ذلك عنه أبو جعفر النحّاس فى شرح الأبيات ، ولأنّه أيضا خلاف المألوف من عادتهم فى توارد ذوى جوابين من جعل الجواب للثّانى.

ثمّ الذى يبطل هذا المذهب من أصله أنّا تأمّلنا ما ورد فى كلام العرب من اعتراض الشّرط على الشّرط ، فوجدناهم لا يستعملونه إلّا والحكم معلّق على مجموع الأمرين ، بشرط تقدّم المؤخّر وتأخّر المقدّم. فوجب أن يحمل الكلام على ما ثبت فى كلامهم كقوله (٣) : [البسيط]

إن تستغيثوا بنا إن تذعروا [تجدوا

منّا معاقل عزّ زانها كرم]

فإنّ الذّعر مقدّم على الاستغاثه ، والاستغاثه مقدّمه على الوجدان. فهذا ما عندى فى دفع هذا المذهب.

المذهب الثالث : أنّ الشرط الثانى جوابه مذكور ، والشرط الأوّل جوابه الشرط الثانى وجوابه. فإن قيل : «إن ركبت إن لبست فأنت طالق» ، فإنّما تطلق إذا ركبت أوّلا ثمّ لبست. وهذا القول راعى من قال به ترتيب اللفظ وإعطاء الجواب لما جاوره. وإنّما يستقيم له هذا العمل على تقدير الفاء فى الشّرط الثانى ، ليصحّ كونه جوابا للأوّل ، وعلى هذا فلا يلزم مضىّ فعل الشرط الأوّل ، ولا الثّانى ، لأنّ كلّا منهما قد أخذ جوابه.

١- مرّ الشاهد رقم (٦٢٨).

٢- مرّ الشاهد رقم (٣٠).

٣- مرّ الشاهد رقم (٦٢٥).

وهذا القول باطل بأمور :

أحدها : أنّ الفاء لا تحذف إلّا فى الشعر.

الثانى : أنّ القاعده فى اجتماع ذوى جواب أن يجعل الجواب السّابق منهما.

والثالث : أنّه لا يتأتّى له فى نحو قوله (۱) : [البسيط]

إن تستغيثوا بنا إن تذعروا ..

...

البيت ، لأنّ الذّعر مقدّم على الاستغاثه.

فهذا ما بلغنا من الأقوال فى هذه المسأله وما حضرنا فيها من المباحث. وتحرّر لنا أنّه إذا قيل : «إن تذعروا إن تستغيثوا بنا تجدوا» أو «إن تتوضّأ إن صلّيت أثبت» كان كلاما باطلا لما قرّرناه من أنّ الصحيح أنّ الجواب للشرط الأوّل ، وأنّ جواب الثانى محذوف مدلول عليه بالشرط الأل وجوابه ، فيجب أن يكون الشرط الأوّل وجوابه مسبّبين عن الشّرط الثانى ، والأمر فيما ذكرت بالعكس. والصواب أن يقال : «إن صلّيت إن توضّأت أثبت» بتقدير : إن توضّأت فإن صلّيت أثبت. وكنّا قدّمنا أنّه يعترض أكثر من شرطين ، وتمثيل ذلك : «إن أعطيتك إن وعدتك إن سألتنى فعبدى حرّ» (۲) ، فإن وقع السؤال أولا ، ثمّ الوعد ، ثمّ الإعطاء ، وقعت الحرّيه. وإن وقعت على غير هذا الترتيب فلا حريّه على القول الأوّل ، وهو الصحيح. ويأتى فيه ذلك الخلاف فى التّوجيه ، فالجمهور يقولون : (فعبدى حرّ) جواب (إن أعطيتك) ، و (إن أعطيتك فعبدى حرّ) دالّ على جواب (إن وعدتك). وهذا كلّه دال على جواب (إن سألتنى) ، وكأنّه قيل : إن سألتنى فإن وعدتك فإن أعطيتك فعبدى حرّ.

وعند ابن مالك : أنّ المعنى : إن أعطيتك واعدا لك سائلا إيّاى فعبدى حرّ. ف (واعدا) حال من فاعل (أعطيتك) و (سائلا) حال من مفعوله. وقوله (فعبدى حرّ) جواب للشّرط الأوّل. هذا مقتضى قوله فى الشرطين وهو ضعيف - والله أعلم

الكلام على إعراب قوله تعالى : (خَلَقَ اللهُ السَّماواتِ)

اشاره

فإنه من المهمات

قال (۳) ابن هشام فى (المغنى) فى باب التحذير من أمور اشتهرت بين المعربين والصّواب خلافها : «السابع عشر : قولهم فى نحو : (خَلَقَ اللهُ السَّماواتِ)

١- مرّ الشاهد رقم (٦٢٥).

٢- انظر همع الهوامع (٢ / ٦٣).

٣- انظر المغنى (ص ٧٣٦).

[العنكبوت : ۴۴] : إن (السماوات) مفعول به والصواب أنّه مفعول مطلق ، لأنّ المفعول ما يقع عليه اسم المفعول بلا قيد كقولك : ضربت ضربا ، والمفعول به ما لا يقع عليه ذلك إلّا مقيّدا بقولك : (به) ، كضربت زيدا. وأنت لو قلت : (السماوات) مفعول كما تقول (الضرب) مفعول كان صحيحا ، ولو قلت (السماوات) مفعول به كما تقول (زيد) مفعول به لم يصحّ.

«إيضاح آخر» : المفعول به ما كان موجودا قبل الفعل الذى عمل فيه ، ثمّ أوقع الفاعل به فعلا ، والمفعول المطلق ما كان الفعل العامل فيه هو فعل إيجاده ، والذى غرّ أكثر النحويّين فى هذه المسأله أنّهم يمثّلون المفعول المطلق بأفعال العباد ، وهم إنّما يجرى على أيديهم إنشاء الأفعال لا الذوات ، فتوهّموا أنّ المفعول المطلق لا يكون إلّا حدثا ولو مثّلوا بأفعال الله تعالى لظهر لهم أنّه لا يختصّ بذلك لأنّ الله تعالى موجد للأفعال وللذّوات جميعا ، لا موجد لها فى الحقيقه سواه سبحانه وتعالى. وممّن قال بهذا القول الذى ذكرته الجرجانىّ ، وابن الحاجب فى (أماليه).

وكذا البحث فى : «أنشأت كتابا» ، و «عمل فلان خيرا». و (آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحاتِ*) [البقره : ۲۵ - ۸۲ - ۲۷۷]» انتهى.

وقال ابن الحاجب فى (أماليه)

قولهم : (خَلَقَ اللهُ السَّماواتِ :) من قال إنّ الخلق هو المخلوق فواجب أن تكون السماوات مفعولا مطلقا لبيان النّوع ، إذ حقيقه المصدر المسمّى بالمفعول المطلق أن يكون اسما لما دلّ عليه فعل الفاعل المذكور ، وهذا كذلك لأنّا بنينا على أنّ المخلوق هو الخلق ، فلا فرق بين قولك : خلق الله خلقا وبين قولك : (خَلَقَ اللهُ السَّماواتِ) إلّا ما فى الأوّل من الإطلاق وفى الثانى من التخصيص ، فهو مثل قولك : قعدت قعودا ، وقعدت القرفصاء ، فإنّ أحدهما للتأكيد والثانى لبيان النوع ، وإن استويا فى حقيقه المصدريّه ، وهذا أمر مقطوع به بعد إثبات أنّ المخلوق هو الخلق.

ومن قال إنّ المخلوق غير الخلق وإنّما هو متعلّق الخلق ، وجب أن يقول : إنّ السماوات مفعول به ، مثله فى قولك : ضربت زيدا ، ولكنّه غير مستقيم لأنّه لا يستقيم أن يكون المخلوق متعلّق الخلق ، لأنّه لو كان متعلّقا له لم يخل أن يكون الخلق المتعلّق قديما أو مخلوقا ، فإن كان مخلوقا تسلسل فكان باطلا ، وإن كان قديما فباطل ، لأنه يجب أن يكون متعلّقه معه ، إذ خلق ولا مخلوق محال ، فيؤدّى إلى أن تكون المخلوقات أزليّه وهو باطل ، فصار القول بأنّ الخلق غير المخلوق يلزم

منه محال ؛ وإذا كان اللازم محالا فملزومه كـذلك. فثبت أنّ الخلق هو المخلوق. وإنّما جاء الوهم لهذه الطائفه من جهه أنهّم لم يعهـدوا فى الشّاهـد مصـدرا إلّا وهو غير جسم ، فتوهّموا أنّه لا مصـدر إلّا كذلك ، فلمّا جاءت هذه أجساما استبعدوا مصدريّتها لـذلك ، ورأوا تعلّق الفعـل بهـا فحملـوه على المفعـول به. ولـو نظروا حقّ النّظر لعلموا أنّ الله تعـالى يفعـل الأجسـام كمـا يفعل الأعراض ، فنسبتها إلى خلقه واحده ، فإذا كان كذلك ، وكان معنى المصدر ما ذكرناه وجب أن تكون مصادر.

وليست هـذه المسـأله وحـدها بالـذى حملوا فيهـا أمر الغـائب على الشاهـد ، بل أكثر مسائلهم التى يخالفون فيها كمسأله الرؤيه ، وعذاب القبر وأشباهها.

إعراب (صالحا) فى قوله تعالى (وَاعْمَلُوا صالِحاً)

وقد ألّف الشيخ تقىّ الدّين السّبكىّ (۱) فى هذه المسأله كتابا سمّاه «بيان المحتمل فى تعديه عمل» قال : بسم الله الرحمن الرحيم :

سـألت وفّقك الله عن قولى فى إعراب قوله تعالى : (وَاعْمَلُوا صالِحاً) [سـبأ : ۱۱] : إنّ (صالحـا) ليس مفعولاـ به ، بل هو إمّا نعت لمصـدر محـذوف كما يقوله أكثر المعربين فى أمثاله ، وإمّا حال كا هو المنقول عن سـيبويه ، ويكون التقدير : واعملوه صالحا ، والضـمير للمصدر. وذكرت أنّ كثيرا من الناس استنكر قولى فى ذلك وقالوا : إنّ (عمل) من الأفعال المتعدّيه بدليل قوله تعالى : (أَنِ اعْمَلْ سابِغاتٍ) [سبأ : ۱۱] ، وقوله تعالى : (يَعْمَلُونَ لَهُ ما يَشاءُ مِنْ مَحارِيبَ) [سبأ : ۱۳].

فاعلم وفّقك الله أنّك إذا تـدبّرت ما أقوله انحلّت عنك كلّ شـبهه فى ذلك ، وعلمت أنّ اسـتنكارهم لذلك مسارعه إلى ما لم يحيطوا بعلمه ، وغيبه عن معانى كلام النّحاه وأدلّه العقل ، وبيان ذلك بأمور :

أحـدها : أنّ الفعل المتعـدّى هو الـذى يكون له مفعول به ، والمفعول به هو محلّ فعل الفاعل ، وإن شـئت قلت : الـذى يقع عليه فعـل الفاعـل ؛ وكلتا العبارتين موجود فى كلام النحاه. وهـذا المفعول به هو الـذى بنى النحاه له اسم مفعول كمضـروب ومأكول ومشروب ؛ فزيد المضروب والخبز المأكول والماء المشروب هى محلّ تلك

۱- على بن عبد الكافى بن سليم السبكىّ : تقىّ الدين أبو الحسن الفقيه الشافعى المفسّر النحوى اللغوى المقرئ ، صنّف نحو مائه وخمسـين كتابا مطوّلا ومختصـرا منها : تفسير القرآن ، وشرح المنهاج فى الفقه ، وكشف القناع فى إفاده «لو لا» الامتناع ، وغيرها كثير (ت ۷۵۵ ه). ترجمته فى : بغيه الوعاه (۲ / ۱۷۶).

الأفعـال وليست مفعوله ؛ وإنّما هى مفعول بها. ومن ضـروره قولنا (مفعول به) أن يكون المفعول غيره ، ومعنى قوله النّحاه مفعول به : أنّه مفعول به شـىء من الأحداث ، والمفعول هو ذلك الحدث الواقع به ، وهو المصدر ، وسـمّاه النحاه مفعولا مطلقا ، بمعنى أنّ ما سواه من المفاعيل مفعول مقيّد ؛ فإنّك تقول مفعول به ، ومفعول فيه ، ومفعول له ، ومفعول معه ؛ وليس فيها مفعول نفسـه إلّا المصـدر ، فهو المفعول المطلق أى المجرّد عن القيود ، وهو الصـادر عن الفاعـل وهو نفس فعله ؛ وأمّا المضـروب والمأكول والمشـروب فلم يصـدر عن الفاعل وإنما صـدر عن الفاعل شـىء أثّر فيه ،. ومن تـدبّر قول النحاه : «مفعول به» ، عرف ذلك وأنّ المفعـول غيره. وأطلقـوا عليه «اسم مفعـول» ولم يقولـوا : «اسم مفعول به» لفهم المعنى فى ذلـك ؛ والشـخص فى نفسه مضـروب بمعنى أنّ الضـرب واقع به ، ولا يقـال مضـروب به ، بل هو مضـروب نفسه ، والمعنى وقوع الضـرب به ، وذلك مفهوم من معنى الفعـل لا من معنى اسم المفعول. ولا يبنى اسم مفعول للمصـدر ، وإن كـان هو المفعول المطلق ، فلا يقال للضّـرب مضـروب ؛ وكـذلك لا يبنى اسم مفعول من الفعـل اللازم إلّا أن يكون مقيّدا بظرف ونحوه. وهـذه الأمور كلّها واضـحه من مبادئ النحو ، أشـهر من أن تـذكر ، ولكنّا احتجنا إلى ذكرها ، وكلّ فعل لم يبن منه اسم مفعول لم يقل عنه إنّه متعـدّ بل هو لازم وإن كان له مفعول حقيقىّ وهو الفعـل ، والعمـل هو الفعل ، وهو المفعول المطلق ، فهو مصـدر وليس مفعولا به ، ولا يبنى له اسم مفعول فلا يتعـدّى فعله إليه تعـدّى الفعل إلى المفعول به ، بل تعـدّيه إلى المصـدر ، فلـذلك لم يجز أن يكون «عملت عملا صالحا» متعدّيا إلى (صالحا) على المفعول به.

الثانى : أنّ الفعل الاصـطلاحى يدلّ على معنى وزمان ، وذلك المعنى سـمّاه النّحاه حدثا وفعلا حقيقيّا ، وسـمّوا اللفظ الدالّ عليه مصدرا ومفعولا مطلقا. وهذه الألفاظ صحيحه باعتبار غالب الأفعال ؛ وقد يكون المعنى الذى يدلّ عليه الفعل قائما بالفاعل فقط ، من غير أن يكون صادرا عنه كالعلم ؛ بل قد لا يكون حدثا أصلا ، ولا فعلا حقيقيّا كالعلم القديم ؛ فإنّك تقول : «علم الله كذا» ، فالمعنى الـذى يـدلّ عليه هـذا الفعل – وهو العلم القـديم – ليس بفعل ولا مفعول ولا حدث ، بل هو معنى قائم بالذات المقدّسـه على مذهب أهل السّنّه. وتسـميه ما اشـتقّ منه فعلا أمر اصطلاحىّ ؛ وقصدى من هذا التنبيه على أنّ تسميه النحاه المصدر مفعولا مطلقا وفعلا ليس مطّردا فى جميع موارده. وقد تنبّه بعض النّحاه لما ذكرنا من غير أن يوضّحه هذا الإيضاح بل اقتصر على تقسيم المصدر إلى معنى قائم بالفاعل كالفهم والحذر ، وإلى صادر عنه كالضّرب والخطّ وإن كان الضرب والخطّ قائمين بالفاعل

أيضا ، ولم يطلق النّحاه المفعول المطلق على غير ذلك ، وقد ذكرنا أنّ المفعول به شيء وقع عليه المفعول المطلق كما ذكره النّحاه وليس مفعولا ، وإذا نظرت إليه فى قولك «ضربت زيدا» ونحوه ظهر ذلك ظهورا قويّا ؛ فإنّ زيدا ليست ذاته من فعل الضّارب.

وهنا قسم آخر وهو قولنا : «خلق الله العالم» اختار ابن الحاجب فى (أماليه) انتصاب العالم على المصدر بناء على أنّ الخلق هو المخلوق. وأكثر النحويّين لم ينظروا إلى ذلك وظاهر كلامهم أنّ الخلق غير المخلوق ، كما هو قول طائفه من الأصوليّين ؛ وعلى هذا فالعالم مفعول به ، وهو مفعول لأنّه الأثر الصادر عن الخلق ، وذات العالم موجوده بالفاعل ، بخلاف ذات المضروب ، والنحاه لا يسمّون هذا مفعولا مطلقا ، وإنّما يسمونه مفعولا به ، والخلق نفسه هو المفعول المطلق ، وكذلك فى الأفعال العامه كقوله تعالى : (مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينا) [يس : ٧١] فالضمير فى عملت مفعول به وهو مفعول كالمخلوق ، ولم يذكر النحاه هذا النوع فى المفاعيل ؛ والظاهر أنّ النحاه إنّما اقتصروا على ما ذكروه من المفاعيل لأنّ العالم وإن كانت ذاته موجوده بفعل الله تعالى ، فالخلق واقع به ، فاندرج تحت حدّهم المفعول به ، وإن زاد بأمر آخر ، وهو كون ذاته موجوده بفعل الله تعالى. ولم يتعرّض النحاه لهذا الزائد لأنه ليس من صناعتهم ، ولا حاجه لهم إلى ذكره ، لكن يلزم على هذا أن يكون لنا مفعول من غير تقييد ليس بمصدر ، وهم قد قالوا : إنّ المفعول المطلق هو المصدر ، فيجب أن يقال : إنّ فى تفسيرهم المفعول المطلق تسمّحا أو اصطلاحا ، وإنّ المفعول هو الذى نشأ عن الفاعل ، فتاره يكون هو الفعل خاصه ، وهو المصدر ؛ وتاره يكون زائدا عليه كهذا المثال. ويحتمل أن يقال إنّ كثيرا من النحاه معتزله وعند المعتزله المعدوم شيء ، بمعنى أنّه ذات متقرّره فى العدم فلا تأثير للفاعل فى ذاته ، وإبرازه للوجود معنى واقع عليه كالضرب على المضروب. ومنهم من أطلق ذلك عن عمد واعتزال ، ومنهم من قاله تقليدا ، وهكذا الكلام فى : «أوجد الله العالم» ، ونحوه من الألفاظ الداله على إنشاء الذّوات. وهذا الذى قلناه كله على الاصطلاح المشهور عند متأخّرى النّحاه ؛ وأما سيبويه رحمه الله - وهو إمام الصنعه - فأطلق على المفعول به أنه مفعول ولم أر فى كلامه «مفعول به» ، فإنه قال : «باب الفاعل الذى لم يتعدّه فعله إلى مفعول» (١) و «باب الفاعل الذى يتعدّاه فعله إلى مفعول» (٢). وذكر فى الأول :

١- انظر الكتاب (١ / ۶٧).

٢- انظر الكتاب (١ / ۶٨).

ذهب وجلس ، وفى الثانى : «ضرب عبد الله زيدا» وقال : «انتصب زيد لأنّه مفعول تعدّى إليه فعل الفاعل» (۱). وهذا الذى قاله سيبويه سالم عن الاعتراض وليس فيه إطلاق المفعول على المصدر بل على ما يتعدّى إليه فعل الفاعل ؛ وذلك أعمّ من أن يكون حاصلا بفعل الفاعل ، أو ليس حاصلا بفعله ولكنّ فعل الفاعل واقع عليه. وتسميه الأول مفعولا حقيقه ، وتسميه الثانى مفعولا ـ اصطلاح ، أو على حذف الجارّ والمجرور وإراده أنّه مفعول به. ولا يرد على عباره سيبويه شىء ممّا ذكرناه فى تسميه معنى المصدر فعلا ـ حقيقيا ولا ـ فى تسميه المصدر مفعولا مطلقا. فسبحان من أسعده فى عبارته وحماها عن أن يدخل عليها بإفساد.

الثالث : أنّ النحاه اختلفوا فى إطلاق المفعول المطلق فقال جمهورهم : إنه يطلق على جميع المصادر. وقال بعضهم : لا يطلق إلا على مصادر الأفعال العامه كعمل وفعل وصنع ؛ وهذا القول كالشاذّ عند النحاه. وقد نبّهنا على أنّ بعض المصادر لا يصحّ أن يقال إنه فعل حقيقى ولا مفعول مطلق ، وهو العلم القديم. ومن هذا يظهر أنّ معنى التعدّى أن يتعلق معنى الفعل بغير الفاعل كقولنا : «علم الله كذا» ، فعلمه متعلّق بالمعلوم ، وتسميته تعالى فاعلا فى هذا المثال ليس المراد به أنه فاعل العلم ، لأنّ علمه ليس بمفعول ، وإنّما هو على اصطلاح النحاه فى أنّ من أسند إليه فعل على وجه مخصوص يسمّى فاعلا.

الرابع : أنّ غير الله تعالى لا أثر لفعله فى الذّوات إجماعا ، أعنى : لا يفعل ذاتا ، وهذا متفق عليه بيننا وبين المعتزله ، وقامت عليه الأدله العقليه ، ولم يذهب أحد من أهل الملل إلى خلافه ، ولهذا لمّا قال أصحابنا : إنّ أعمال العباد مخلوقه لله تعالى ، واحتجوا بقوله تعالى : (وَاللّٰهُ خَلَقَكُمْ وَما تَعْمَلُونَ) [الصافات : ۹۶] ، حاولت المعتزله الجواب بجعل (ما) موصوله ، فيكون المراد الأصنام ، وهى مخلوقه لله تعالى بالاتفاق. وردّ أصحابنا هذا الجواب بأنّ الآيه جاءت للردّ عليهم فى عبادتهم إياها ؛ وهم لم يعبدوها من حيث ذواتها ، وإنّما عبدوها من حيث هى معموله لهم بنحتهم وتصويرهم ؛ كأنه قال : أتعبدون ما تنحتون والله خلقكم ونحتكم ، أو : والنحت الذى تنحتونه ، أو : والمنحوت الذى صوّرتموه بنحتكم. فهذه ثلاثه تقادير لأهل السنه :

أحدها : أن تكون ما مصدريه.

۱- انظر الكتاب (۱ / ۶۸).

والثانى : أن تكون موصوله والمراد بها المصدر ، وبعض النحاه يقدّرها هكذا. فى كل مكان أريد بها المصدر فيه ، وينكر جعلها مصدريه وإن كان المشهور خلافه. وعلى هذين التقديرين الدّلاله من الآيه لأهل السنه ظاهره جدا.

والثالث : أن تكون موصوله ، والمراد بها المنحوت بقيد النحت ، وفيه جهتان : ذاته ، ولم يعبد من جهتها ، وصنعته وهى التى عبد من جهتها ، وهى مخلوقه لله تعالى بمقتضى الآيه ، ودلّت الآيه على أنّها معموله لهم. فإن ثبت أنّ الصوره الحاصله فى الصنم معموله للآدمى وقعت الدّلاله لأهل السنه من الآيه وإلا تعين أن يكون العمل نفسه فتصح الدّلاله لأهل السنه. والراجح من هذين الأمرين سنذكره.

الخامس : الصوره الحاصله فى المراد على قسمين :

أحدهما : ما لا أثر لفعل العباد فيه البتّه ، بل هو من فعل الله تعالى وحده إمّا بلا سبب من العبد ، وإمّا بسبب منهم يحاولونه ، فيوجد الله تعالى تلك الصوره عنده وذلك هو الصور الطبيعيه ، وهى كالذوات فلا يقال إنّها مفعوله للعباد البتّه.

والثانى : ما هو أثر صنعه العبد ، وهى الصور الصناعيه. ومن أمثله ذلك الصوره الحاصله فى الصنم بنحت العباد وتصويرهم ؛ هل تقول إنّ تلك الصوره معموله للعباد أو لله تعالى؟ ولا شكّ أنّ على مذهب أهل السنه لا تردّد فى ذلك ؛ فإنّ الكلّ بفعل الله تعالى ؛ وإنّما التردد على مذهب المعتزله ، أو بالاضافه الكسبيه على مذهب أهل السنه. والحق أنّ ذلك ليس من فعل العباد ولا من كسبهم ، فإنّ القدره الحادثه لا تؤثّر فى غير محلّها ، فإذا قلنا : صوّر المشرك الصنم لم يكن من فعل المشرك إلّا التصوير القائم به ، والصوره الناشئه عنه من فعل الله تعالى ، فلا يقال فيها إنّها معموله للعباد إلّا على جهه المجاز ، وإنّما يقال هى مصوّره كما يقال فى زيد المتعلق به الضرب : إنّه مضروب. وإذا قلنا عمل المشرك الصنم ففى الكلام مجاز بخلاف قولنا صوّر المشرك الصنم. وسببه أنّ (عمل) فعل عامّ ، و (صوّر) فعل خاصّ ، وسيأتى الفرق بين الأفعال الخاصه والعامه. فقولنا : (عمل) يقتضى أنّ الضّم معمول لمن أسند إليه الفعل ، وليس شىء من الصّنم لا من مادّته ولا من صورته فعلا للعبد ، ولا من عمله ؛ فكيف يكون مجموعه من عمله!! فلا بدّ من مجاز (١) ، وفى جهه المجاز وجوه :

أحدها : أن يكون استعمل (عمل) فى معنى (صوّر) استعمالا للأعمّ فى الأخصّ.

الثانى : أن يكون على حذف مضاف ، كأنّه قال : عمل تصوير الصنم ؛ فلا يكون التصوير على هذا مفعولا به ، بل مصدرا. وهذان الوجهان هما أقرب الوجوه التى خطرت لنا ، فلنقتصر عليهما ، وبالثانى يقوى أنّ المراد فى قوله : «وما تعملون التصوير» فيكون حجه لأهل السنه.

السادس : الأفعال ضربان : خاصه - وهى الأكثر - مثل : قام ، وقعد ، وخرج ، فى اللّازم ، وضرب ، وأكل ، وشرب ، فى المتعدّى. وإنّما كثر هذا الضرب الخاصّ لازما ومتعدّيا لأنّه الذى يحصل به كمال الفائده فى الخبر عن فعل خاصّ ، والأمر به ، والنهى عنه ، ونحو ذلك.

الضرب الثانى : الأفعال العامه : مثل : فعل ، وعمل ، وصنع. وإنّما جاءت هذه الأفعال لأنّه قد يقصد الإخبار عن جنس فعل بدون تخصيص نوعه إما للعلم بالجنس دون النوع وإمّا لغرض آخر وكذلك الأمر به والنهى عنه وما أشبه ذلك ، ولكن هذا القصد أقلّ من قصد كمال الفائده ، فلا جرم كان هذا الضرب أقلّ من الضرب الأول ، ولم يجئ منه إلّا ألفاظ معدوده. وإذا سئلنا عن هذه الأفعال العامه هل هى متعديه أو لازمه ، لم يجز لنا إطلاق القول بواحد من الأمرين ، لأنّها أعمّ من الأفعال المتعديه ومن الأفعال اللازمه. والأعمّ من شيئين لا يصدق عليه واحد منهما ، فإنّ الأعمّ يصدق على الأخصّ ولا ينعكس ، وإنّما يصحّ أن يقال ذلك عليها بطريق الإهمال الذى هو فى قوه جزئىّ. فمتى وجد فى كلام أحد من الفضلاء أنّ (عمل) متعدّيه وجب حمله على ذلك ، وأنّ مراده أنّها قد تكون متعدّيه. وكذا إذا قيل لازمه أو غير متعدّيه وأريد به اللّزوم كما هو غالب الاصطلاح. قد يراد بغير المتعدّى أنّه الذى لا يتجاوز معناه من حيث هو هو فيصحّ بهذا الاعتبار أن تقول : إنّ (عمل) لا تتعدى ؛ لأنّ معناها العمل ، والعمل من حيث هو هو لا يتعدى إلّا إذا أريد به عمل خاصّ ، فيكون ذلك العمل الخاص هو المتعدّى لا مطلق العمل ، ومدلول (عمل) إنّما هو مطلق العمل ، فيصحّ أنّ مدلولها لا يتعدّى ، وهكذا فعل وصنع.

السابع : أنّ هذه الأفعال مع عمومها لها مصادر وهى الفعل والعمل والصنع ، وهى أحداث عامه يندرج تحتها غيرها من الأحداث الخاصه. وتلك الأحداث أفعال حقيقه ويصدق عليها مفعولات ، ومعمولات ، ومصنوعات ، باعتبار أنّها صادره عن الفاعل. والشخص فاعل لفعله فلا شكّ أنّ فعله مفعول له ، فلذلك اتفق النحاه هنا على أنّه يطلق على مصادر هذه الأفعال اسم المفعول المطلق بخلاف الأفعال الخاصه لا يصدق على الضرب أنّه مفعول عند بعضهم وإن كان هو مفعولا فى الحقيقه. ولا شكّ أنّه لا يصدق عليه مضروب بلا خلاف. وإنّما صدق على الفعل مفعول لاتّفاقهما فى لفظ (فاء ، عين ، لام). وكذلك عمل وصنع ؛ ويقال فى العمل والصنع : معمول ومصنوع ، ومع ذلك لا يكون الفعل المذكور متعدّيا ، بل يصحّ ذلك وإن أريد به معنى خاصّ لازم وأريد به مطلق الفعل الذى هو أعمّ من اللازم والمتعدّى ، فإذا قلت : عملت عملا أو فعلت فعلا أو صنعت صنعا فانتصابه على المصدر ليس إلّا ،

نعم ؛ إن أردت بالفعل المفعول الذى ليس هو الحدث ، بل المفعول به كان مجازا ، وحينئذ يصحّ فيه أن يكون مفعولا به ، وفيه تجوّز أيضا من جهه أنّ حقيقه المفعول هو الصادر عن الفاعل ، وحقيقه المفعول به هو ما وقع عليه فعل الفاعل على ما تقدّم عن اصطلاح متأخّرى النحاه ، وهما متغايران كما قدّمنا.

الثامن : إذا قلت (عمل محرابا) : فإن أسندت الفعل إلى الله تعالى صحّ ، وانتصب (محرابا) على أنّه مفعول به ، وهو أيضا مفعول ، ومنه قوله تعالى : (مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينا) [يس : ٧١] وقد بيّنا وجه ذلك فيما سبق ، وإن أسندته إلى غير الله فقلت : عمل النجار محرابا ، لم يكن المحراب مفعولا- نفسه لما قدّمنا أنّ عمل العباد لا يتجاوزهم ، ولأنّ ماده المحراب ليست معموله للعباد ، وهى جزء المحراب ، فأولى أن لا يكون الكلّ معمولا لهم. وفى جعله مفعولا به تفصيل وهو أنّك إن جعلت (عمل) مجازا عن (نجر) كان إعماله فى (محرابا) حقيقه على أنّه مفعول به لقولك نجرت محرابا ، فإنّ النّجر واقع على المحراب وقوع الضرب على زيد ، وكان المجاز فى لفظ (عمل) ليس إلّا ، وإن جعلت (عمل) على حقيقته ، فإن جعلته على حذف مضاف كما سبق ، فالتقدير : عمل تصوير محراب ، فالتصوير مصدر ، فإذا حذف وأقيم المحراب مقامه أعرب مفعولا به على المجاز ، وإن قدّرته : عملت صنعه محراب ، على أن تكون الصوره الحاصله فى المحراب معموله بخلاف ما قلناه فيما سبق ، كان كذلك أيضا ؛ وإن جعلت المحراب معمولا- باعتبار أنّه محلّ العمل إطلاقا لاسم المحلّ على الحال لزم المجاز أيضا ، فالمجاز لازم على كلّ تقدير ، ولا شكّ فى جواز الإطلاق ، قال تعالى : (لِيَأْكُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ وَما عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ) [يس : ٣٥].

التاسع : بان بهذا أنّ قوله : (اعْمَلُوا صالِحاً) إنّما ينتصب (صالحا) فيه على غير المفعول به ، ولا يجوز انتصابه على المفعول به إلّا بمجازين :

أحدهما : إطلاق الصالح على المفعول الذى ليس عملا.

والثانى : إضافه العمل إليه ، وشىء ثالث وهو حذف الموصوف من غير دليل ، بخلاف ما إذا قدّرنا (عملا) الذى هو المصدر ، فإنّ الفعل يدلّ عليه. وكلّ واحد من هذه الثلاثه لا يصار إليه من غير ضروره ، ولا ضروره فى جعله مفعولا به ، فكيف يصار إليه وفيه هذه المحذورات الثلاثه.

العاشر : ظهر بهذا وجه التقدير فى قوله تعالى : (أَنِ اعْمَلْ سابِغاتٍ) [سبأ : ١١] ، وقوله تعالى : (يَعْمَلُونَ لَهُ ما يَشاءُ مِنْ مَحارِيبَ وَتَماثِيلَ) [سبأ : ١٣]. وأمّا قوله تعالى : (اعْمَلُوا آلَ داوُدَ شُكْراً) [سبأ : ١٣] ، فانتصاب شكرا على أنّه مفعول

له ، وجوّز الزّمخشرى فيه أن يكون مفعولا به على المشاكله ، وفيه مجاز. وأمّا قوله تعالى : (مَنْ يَعْمَلْ سُوءاً يُجْزَ بِهِ) [النساء : ١٢٣] وقوله : (وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحاتِ) [طه : ١١٢] وما أشبه ذلك فكلّها ترجع إلى المصدر.

الحادى عشر : إنّما فرّقنا بين الأفعال العامه والخاصه لأنّ تعدّى الفعل إلى المفعول معناه وصول معناه إليه ، فالفعل الخاصّ كالضرب مثلا تعدّيه بوصول الضرب إلى المضروب ، ولا يلزم من ذلك أن يكون الضارب مؤثّرا فى ذات المضروب - أعنى موجدا لها - ، والفعل العامّ كعمل مثلا تعدّيه بوصول معناه ، وهو العمل ، والعمل معنى عامّ فى الذات وصفاتها فلذلك اقتضى العموم واتحاد المعمول حتّى يقوم دليل على خلافه. فمثار الفرق إنّما هو من معانى الأفعال ووصولها إلى المفعول.

الثانى عشر : من الأفعال نوع آخر مثل (قال) وهو لفظ يخفى فيه الفرق بين القول والمقول واللفظ والملفوظ ؛ لأنّ المقول والملفوظ هو الأصوات والحروف المقطّعه وهى القول واللفظ. والوجه فى الفرق بينهما أنّ هنا أمرين : أحدهما حركه اللسان ونحوه مما فيه مقاطع الحروف بتلك الحروف. والثانى : نفس تلك الحروف المقطّعه المسموعه التى هى كيفيات تعرض للصّوت الخارج بتلك الحركات. فالأول هو التلفظ وهو القول واللفظ اللذان هما مصدران ، والثانى : هو المقول والملفوظ ، فإذا قلت : لفظت لفظا ، أو قلت قولا ، لك أن تريد الأول فتنصب اللفظ والقول على المصدريه ، ولك أن تريد الثانى فتنصبهما على المفعول به ، وهما أمران متغايران وإن لم يتجاوزا الفاعل وهو اللافظ القائل المتكلّم ، وليس من شرط تعدّى الفعل أن يتجاوز إلى محل غير الفاعل ، بل الشرط المغايره سواء تجاوز فى محله أو فى غير محله.

هذا ما انتهى إليه نظرى فى هذه المسأله.

الكلام فى قولهم فى مثل : (خَلَقَ اللهُ السَّماواتِ وَالْأَرْضَ)

أورد الشيخ عبد القاهر الجرجانى على قولهم فى مثل : (خَلَقَ اللهُ السَّماواتِ) [العنكبوت : ۴۴] : «إنّ السماوات : مفعول به» إيرادا هو أنّ المفعول به عباره عمّا كان موجودا فأوجد الفاعل فيه شيئا آخر ، نحو : ضربت زيدا ، فإنّ زيدا كان موجودا والفاعل أوجد فيه الضرب. والمفعول المطلق هو الذى لم يكن موجودا ، بل عدما محضا ، والفاعل يوجده ويخرجه من العدم. والسماوات فى هذا التركيب إنّما كان عدما محضا فأخرجها الله تعالى من العدم إلى الوجود. انتهى.

وتبعه على ذلك ابن الحاجب وابن هشام ، ويقال : إنه مذهب الرّمّانى أيضا.

أجاب الشيخ تاج الدين التبريزى عنه : بأنّا لا نسلّم أنّ من شرط المفعول به جوده فى الأعيان قبل إيجاد الفعل ، وإنّما الشرط توقف عقليه الفعل عليه ، سواء كان موجودا فى الخارج نحو : ضربت زيدا أو ما ضربته ، أم لم يكن موجودا. نحو : بنيت الدار ، قال الله تعالى : (أَعْطى كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ) [طه : ٥٠] فإنّ الأشياء متعلّقه بفعل الفاعل بحسب عقليّته. ثمّ قد توجد فى الخارج وقد لا توجد ، وذلك لا يخرجه عن كونه مفعولا به. وقال الله تعالى : (خَلَقْتُكَ مِنْ قَبْلُ وَلَمْ تَكُ شَيْئاً) [مريم : ٩].

وأجاب الشيخ شمس الدين الأصفهانى فى (شرح الحاجبيه) : بأنّ المفعول به بالنسبه إلى فعل غير الإيجاد يقتضى أن يكون موجودا ، ثمّ أوجد الفاعل فيه شيئا آخر ، فإنّ إثبات صفه غير الإيجاد يستدعى ثبوت الموصوف أولا ، وأمّا المفعول به بالنسبه إلى الإيجاد فلا يقتضى أن يكون موجودا ثمّ أوجد الفاعل فيه الوجود ، بل يقتضى ألّا يكون موجودا ، وإلّا لكان تحصيلا للحاصل. انتهى.

فائده : (من) فى قولهم : زيد أفضل من عمرو لابتداء الارتفاع

قال سيبويه : «(من) فى قوله : «زيد أفضل من عمرو لابتداء الارتفاع» ، واعترض بأنّه لا يقع بعدها (إلى)». انتهى.

وأجاب الشيخ ركن الدين بأنّ المتكلم غرضه بيان ابتداء الفضل ، وليس له غرض فى انتهائه ، فتأمّل.

ترک العطف فى قوله تعالى : (التَّائِبُونَ الْعابِدُونَ)

من فوائد الشيخ كمال الدين بن الزّملكانى فى تفسير قوله تعالى : (التَّائِبُونَ الْعابِدُونَ) [التوبه : ١١٢] الآيه.

فى الجواب عن السؤال المشهور ، وهو أنّه كيف ترک العطف فى جميع الصفات ، وعطف (النَّاهُونَ عَنِ الْمُنْكَرِ) على (الْآمِرُونَ بِالْمَعْرُوفِ) بالواو؟

قال : عندى فيه وجه حسن ، وهو أنّ الصفات تاره تنسق بحرف العطف ، وتاره تذكر بغيره ، ولكلّ مقام معنى يناسبه ؛ فإذا كان المقام مقام تعداد صفات من غير نظر إلى جمع أو انفراد حسن إسقاط حرف العطف ، وإن أريد الجمع بين الصّفتين ، أو التنبيه على تغايرهما عطف بالحرف ، وكذلك إذا أريد التنويع لعدم اجتماعهما أتى

بالحرف. وفى القرآن الكريم أمثله تبيّن ذلك ، قال الله تعالى : (عَسى رَبُّهُ إِنْ طَلَّقَكُنَّ أَنْ يُبْدِلَهُ أَزْواجاً خَيْراً مِنْكُنَّ مُسْلِماتٍ مُؤْمِناتٍ قانِتاتٍ تائِباتٍ عابِداتٍ سائِحاتٍ ثَيِّباتٍ وَأَبْكاراً) [التحريم : ٥] ، فأتى بالواو بين الوصفين الأخيرين لأنّ المقصود بالصفات الأولى ذكرها مجتمعه ، والواو قد توهم التنويع فحذفت. وأمّا الأبكار فلا يكنّ ثيبات ، والثيبات لا يكنّ أبكارا ، فأتى بالواو لتضادّ النوعين. وقال تعالى : (حم. تَنْزِيلُ الْكِتابِ مِنَ اللهِ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ. غافِرِ الذَّنْبِ وَقابِلِ التَّوْبِ شَدِيدِ الْعِقابِ ذِي الطَّوْلِ) [غافر : ١ - ٣]. فأتى بالواو فى الوصفين الأوّلين ، وحذفها فى الوصفين الأخيرين ، لأنّ غفران الذّنب وقبول التوبه قد يظنّ أنّهما يجريان مجرى الواحد لتلازمهما ، فمن غفر الذّنب قبل التوبه ، فبيّن الله سبحانه وتعالى بعطف أحدهما على الآخر أنّهما مفهومان متغايران ، ووصفان مختلفان يجب أن يعطى كلّ واحد منهما حكمه ، وذلك مع العطف أبين وأوضح. وأمّا (شَدِيدِ الْعِقابِ) ، و (ذِي الطَّوْلِ) فهما كالمتضادّين ؛ فإنّ شدّه العقاب تقتضى اتّصال الضّرر ، والاتصاف بالطول يقتضى اتصال النّفع ، فحذف ليعرف أنّهما مجتمعان فى ذاته ، وأنّ ذاته المقدّسه موصوفه بهما على الاجتماع ، فهو فى حاله اتّصافه ب (شَدِيدِ الْعِقابِ) ذو الطول ، وفى حاله اتّصافه ب (ذِي الطَّوْلِ) شديد العقاب ، فحسن ترك العطف بهذا المعنى. وفى الآيه التى نحن فيها يتّضح معنى العطف وتركه ممّا ذكرناه ؛ لأنّ كلّ صفه ممّا لم تنسق بالواو مغايره للأخرى. والغرض أنّهما فى اجتماعهما كالوصف الواحد لموصوف واحد ، فلم يحتج إلى عطف ، فلمّا ذكر الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ، وهما متلازمان أو كالمتلازمين ، مستمدّان من ماده واحده كغفران الذّنب وقبول التوبه حسن العطف ، ليبيّن أنّ كلّ واحد متعبد به على حدته ، قائم بذاته ، لا يكفى منه ما يحصل فى ضمن الآخر ، بل لا بدّ أن يظهر أمره بالمعروف بصريح الأمر ، ونهيه عن المنكر بصريح النهى ، فاحتاج إلى العطف. وأيضا لمّا كان الأمر والنهى ، ضدين ؛ أحدهما طلب الإيجاد والآخر طلب الإعدام كانا كالنوعين المتغايرين فى قوله : (ثَيِّباتٍ وَأَبْكاراً) [التحريم : ٥] فحسن العطف بالواو (١).

الكلام فى قوله تعالى : (اسْتَطْعَما أَهْلَها)

كتب الصلاح الصفدى إلى الشيخ تقى الدين السبكى يسأله عن قوله تعالى : (اسْتَطْعَما أَهْلَها) [الكهف : ٧٧](٢) [الطويل]

١- انظر البحر المحيط (٥ / ١٠٣) ، وبدائع الفوائد (١ / ١٩٢).

٢- انظر كتاب فتاوى السبكى (١ / ٧٥).

أسيّدنا قاضى القضاه ومن إذا

بدا وجهه استحيى له القمران

ومن كفّه يوم النّدى ويراعه

على طرسه بحران يلتقيان

ومن إن دجت فى المشكلات مسائل

جلاها بفكر دائم اللّمعان

رأيت كتاب الله أكبر معجز

لأفضل من يهدى به الثّقلان

ومن جمله الإعجاز كون اختصاره

بإيجاز ألفاظ وبسط معان

ولكنّنى فى الكهف أبصرت آيه

بها الفكر فى طول الزّمان عنانى

وما هى إلّا استطعما أهلها فقد

نرى استطعماهم مثله ببيان

فما الحكمه الغرّاء فى وضع ظاهر

مكان ضمير إنّ ذاك لشان

فأرشد على عادات فضلك حيرتى

فمالى بهذا يا إمام يدان

فأجابه بما نصّه : قوله : (اسْتَطْعَما أَهْلَها) متعيّن واجب ، ولا يجوز مكانه «استطعماهم» لأنّ «استطعما» صفه للقريه فى محل خفض جاريه على غير من هى له كقولك : أهل قريه مستطعم أهلها ؛ لو حذفت «أهلها» هنا ، وجعلت مكانه ضميرا لم يجز ، فكذلك هذا. ولا يسوغ من جهه العربيه شىء غير ذلك ، إذ «استطعما» صفه لقريه ، وجعله صفه لقريه سائغ عربى لا تردّه الصناعه ولا

المعنى ، بل أقول : إن المعنى عليه. أمّا كون الصناعه لا تردّه فلانه ليس فيه إلا وصف نكره بجمله ، كما توصف سائر النكرات بالجمل. والتركيب محتمل لثلاثه أعاريب ، أحدهما : هذا ، والثانى : أن تكون الجمله فى محل نصب صفه ل «أهل» ، والثالث : أن تكون الجمله جواب «إذا» ، والأعاريب منحصره فى الثلاثه لا رابع لها. وعلى الثانى والثالث يصحّ أن يقال : «استطعماهم» ، وعلى الأول : لا يصح لما قدمناه. فمن لم يتأمل الآيه كما تأملناها ظن أن الظاهر وقوع موقع المضمر أو نحو ذلك ، فغاب عنه المقصود. ونحن بحمد الله وفقنا الله للمقصود ، ولمحنا تعيّن الإعراب الأول من جهه معنى الآيه ومقصودها ، وأنّ الثانى والثالث وإن احتملهما التركيب بعيدان عن مغزاها.

أمّا الثالث هو كونه جواب «إذا» ، فلأنه تصير الجمله الشرطيه معناها الإخبار باستطعامهما عند إتيانهما ، وأن ذلك تمام معنى الكلام. ويجلّ مقام موسى والخضر عليهما السّلام عن تجريد قصدهما إلى أن يكون معظمه أو هو طلب طعمه أو شيئا من الأمور الدّنيويه ، بل كان القصد ما أراد ربّك أن يبلغ اليتيمان أشدّهما ويستخرجا كنزهما رحمه من ربّك ، وإظهار تلك العجائب لموسى عليه السّلام.

فجواب «إذا» قوله : (قالَ لَوْ شِئْتَ) [الكهف : ٧٧] إلى تمام الآيه.

وأما الثانى : وهو كونه صفه ل «أهل» فى محلّ نصب فلا تصير العنايه إلى شرح

حال الأهل من حيث هم هم ، ولا يكون للقريه أثر فى ذلك. ونحن نجد بقيه الكلام مشيرا إلى القريه نفسها ، ألا ترى إلى قوله تعالى : (فَوَجَدا فِيها) [الكهف : ٧٧] ، ولم يقل : عندهم ، وأن الجدار الذى قصد إصلاحه وحفظ ما تحته جزء من قريه مذمومه مذموم أهلها ، وقد تقدّم منهم سوء صنيع من الآباء عن حقّ الضيف مع طلبه. وللبقاع تأثير فى الطباع ، فكانت هذه القريه حقيقه بالإفساد والإضاعه ، فقوبلت بالإصلاح لمجرد الطاعه ، فلم يقصد إلّا العمل الصالح ، ولا مؤاخذه بفعل الأهل الذين منهم غاد ورائح ، فلذلك قلت : إن الجمله يتعيّن من جهه المعنى جعلها صفه لقريه ، ويجب معها الإظهار دون الإضمار.

وينضاف إلى ذلك من الفوائد أنّ الأهل الثانى يحتمل أن يكونوا هم الأول أو غيرهم ، أو منهم ومن غيرهم ، والغالب أنّ من أتى قريه لا يجد جمله أهلها دفعه ، بل يقع بصره أولا على بعضهم ، ثم قد يستقرئهم ، فلعلّ هذين العبدين الصالحين لما أتيا قدّر الله لهما ، لما يظهر من حسن صنيعه استقراء جميع أهلها على التدريج ، ليبيّن به كمال رحمته ، وعدم مؤاخذته بسوء صنيع بعض عباده. ولو أعاد الضمير فقال : «استطعماهم» ، تعيّن أن يكون المراد الأولين لا غير ، فأتى بالظاهر إشعارا بتأكيد العموم فيه ، وأنّهما لم يتركا أحدا من أهلها حتى استطعماه وأبى ، ومع ذلك قابلاهم بأحسن الجزاء. فانظر إلى هذه المعانى والأسرار كيف غابت عن كثير من المفسرين ، واحتجبت تحت الأستار ، حتى ادّعى بعضهم أنّ ذلك تأكيد ، وادّعى بعضهم غير ذلك ، وترك كثير التعرّض لذلك رأسا.

وبلغنى عن شخص أنّه قال : إنّ اجتماع الضميرين فى كلمه واحده مستثقل ، فذلك لم يقل : «استطعماهم». وهذا شىء لم يقله أحد من النّحاه ولا له دليل ، والقرآن والكلام الفصيح ممتلئ بخلافه ، وقد قال تعالى فى بقيّه الآيه : «يضيّفوهما» ، وقال تعالى : (فَخانَتاهُما) [التحريم : ١٠] ، وقال تعالى : (حَتَّى إِذا جاءَنا) [الزخرف : ٣٨] فى قراءه الحرميّين وابن عامر (١). وألف موضع هكذا ، فهذا القول ليس بشىء ، وليس هو قولا حتّى يحكى ، وإنّما لمّا قيل نبّهت على ردّه. ومن تمام الكلام فى ذلك أنّ «استطعما» إذا جعل جوابا فهو متأخّر عن الإتيان ، وإذا جعل صفه احتمل أن يكون اتّفق قبل الإتيان هذه المرّه ، وذكر تعريفا وتنبيها على أنّه لم يحملهما على عدم الإتيان لقصد الخير. وقوله : «فوجدا» معطوف على «أتيا».

فهذا ما فتح الله علىّ ، والشّعر يضيق عن الجواب ، وقد قلت : [الطويل]

١- انظر تيسير الدانى (ص ١٥٩).

لأسرار آيات الكتاب معانى

تدقّ فلا تبدو لكلّ معانى

وفيها لمرتاض لبيب عجائب

سنا برقها يعنو له القمران

إذا بارق منها لقلبى قد بدا

هممت قرير العين بالطّيران

سرورا وإبهاجا وصولا على العلا ،

كأنّى على هام السّماك مكانى

فما الملك والأكوان بالبيض والقنا

وعندى وجوه أسفرت بتهانى

وهاتيك منها قد أبحتك سرّها ،

فشكرا لمن أولاك حسن بيان

أرى «استطعما» وصفا على قريه جرى

وليس لها ، والنحوّ كالميزان

صناعته تقضى بأنّ استتار ما

يعود عليه ليس فى الإمكان

وليس جوابا لا ولا وصف أهلها

فلا وجه للإضمار والكتمان

وهذى ثلاث ما سواها بممكن

تعيّن منها واحد فسبانى

ورضت لها فكرى إلى أن تمخّضت

به زبده الأحقاب منذ زمان

وإنّ حياتى فى تموّج أبحر

من العلم فى قلبى تمدّ لسانى

وكم من كناس فى حماى مخدّر

إلى أن أرى أهلا ذكىّ جنان

فيصطاد منّى ما يطيق اقتناصه

وليس له بالشاردات يدان

منای سليم الذّهن ريّض ارتوى

بكلّ علوم الخلق ذو إمعان

فذاك الذى يرجى لإيضاح مشكل

ويقصد للتحرير والتّبيان

وكم لى فى الآيات حسن تدبّر

به الله ذو الفضل العظيم حبانى

بجاه رسول الله قد نلت كلّما

أتى وسيأتى دائما بأمان

فصلّى عليه الله ما هبّت الصّبا

وسلّم ما دامت له الملوان (١)

وكتب الصّلاح الصفدى بهذا السؤال أيضا إلى الشيخ زين الدّين على ابن شيخ العوينه الموصلىّ (٢) - رحمه الله - فأجاب أيضا بما نصّه (٣) : [الطويل]

سألت لماذا «استطعما أهلها» أتى

عن استطعماهم ، إنّ ذاك لشان

وفيه اختصار ليس ثمّ ، ولم تقف

على سبب الرّجحان منذ زمان

فهاك جوابا رافعا لنقابه ،

يصير به المعنى كرأى عيان

۱- الملوان : الليل والنهار.

۲- على بن الحسين بن القاسم بن منصور بن على الشيخ زيد الدين الموصلىّ المعروف بابن شيخ العونيه : الفقيه الأصولىّ النحوىّ ، من مصنّفاته : شرح المفتاح ، وشرح التسهيل ، ومختصر شرح ابن الحاجب ، وشرح البديع لابن الساعاتى ، وغيرها. (ت ۷۵۵ ه). ترجمته فى بغيه الوعاه (۲ / ۱۶۱).

۳- انظر روح المعانى (۵ / ۱۱۰).

إذا ما استوى الحالان فى الحكم رجّح الض

ضمير ، وأمّا حين يختلفان

فإن كان فى التّصريح إظهار حكمه ،

كرفعه شأن أو حقاره جانى

كمثل : «أمير المؤمنين يقول ذا» ،

وما نحن فيه ، صرّحوا بأمان

وهذا على الإيجاز ، واللّفظ جاء فى

جوابى منثورا بحسن بيان

فلا تمتحن بالنّظم من بعد عالما

فليس لكلّ بالقريض يدان

وقد قيل إنّ الشّعر يزرى بهم فلا

يكاد يرى من سابق برهان

ولا تنسنى عند الدّعاء فإنّنى

سأبدى مزاياكم بكلّ مكان

وأستغفر الله العظيم لما طغى

به قلمى ، أو طال فيه لسانى

والجواب المبسوط بالنثر هو أنّه لما كانت الألفاظ تابعه للمعانى لم يتحتّم الإضمار ، بل قد يكون التصريح أولى ، بل ربّما يكاد يصل إلى حدّ الوجوب ، كما سنبيّن إن شاء الله تعالى. ويدلّ على الأولويه قول أرباب علم البيان ما هذا ملخّصه :

لمّا كان للتصريح عمل ليس للكنايه ، كان لإعاده اللفظ من الحسن والبهجه والفخامه ما ليس لرجوع الضّمير. انتهى كلامهم. فقد يعدل إلى التّصريح إمّا للتعظيم وإمّا للتحقير والنداء ، وإما للتّشنيع فى النداء بقبح الفعل ، وإما لغير ذلك ، فمن التعظيم قوله تعالى : (قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ. اللهُ الصَّمَدُ) [الإخلاص : ١ - ٢] دون (هو) ، وقوله تعالى : (وَبِالْحَقِّ أَنْزَلْناهُ وَبِالْحَقِّ نَزَلَ) [الإسراء : ١٠٥]

، ولم يقل وبه ، وقوله : ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُوماتٌ فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلا رَفَثَ وَلا فُسُوقَ وَلا جِدالَ فِي الْحَجِ﴾ [البقره : ۱۹۷] ، فقد كرّر لفظ الحجّ مرّتين دون أن يقال : فمن فرضه فيهن ولا جدال فيه ، إعلاما بعظمه هذه العباده من حيث إنّها فريضه العمر ، وفيها شبه عظيم بحال الموت والبعث فناسب حال تعظيمه فى القلوب التّصريح بالاسم ثلاث مرّات. ومنه قوله الخليفه : «أمير المؤمنين يرسم بكذا» ، دون (أنا) ، إما لتعظيم ذلك الأمر أو لتقويه داعيه المأمور أو نحوهما ، وقول الشاعر : [الرجز]

۶۲۹- (۱)نفس عصام سوّدت عصاما

وقول البحترى : [الخفيف]

۶۳۰- (۲)قد طلبنا فلم نجد لك فى السّؤ

دد والمجد والمكارم مثلا

۱- ۶۲۹- الرجز للنابغه الذبيانى فى ديوانه (ص ۱۱۸) ، وبلا نسبه فى لسان العرب (عصم) ، ومقاييس اللغه (۲ / ۱۷۵) ، وتاج العروس (عصم).

۲- ۶۳۰- الشاهد للبحترى فى ديوانه (ص ۱۶۵۷) ، ومعاهد التنصيص (۱ / ۸۸۱) ، ودلائل الإعجاز (ص ۱۲۹).

فإنّ إيقاع الطّلب على المثل أوقع من إيقاعه على ضميره لو قال : طلبنا لك مثلا فلم نجده. وقال بعض أهل العصر : [الطويل]

إذا برقت يوما أسرّه وجهه

على النّاس قال النّاس جلّ المصوّر

وأمّا ما يكاد يصل إلى حدّ الوجوب ، فمثل قوله تعالى : (يا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَحْلَلْنا لَكَ أَزْواجَكَ) [الأحزاب : ۵۰] إلى قوله تعالى : (وَامْرَأَةً مُؤْمِنَةً إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَها لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرادَ النَّبِيُّ أَنْ يَسْتَنْكِحَها) [الأحزاب : ۵۰] ، إنّما عدل عن الإضمار إلى التصريح وكرر اسمه - صلّى الله عليه وسلّم - تنبيها على أنّ تخصيصه - صلّى الله عليه وسلّم - بهذا الحكم ، أعنى النّكاح بالهبه عن سائر الناس ، لمكان النبوّه ، ولكبير اسمه - صلّى الله عليه وسلّم - تنبيها على عظمه شأنه وجلاله قدره إشاره إلى علّه التّخصيص ، وهى النّبوه.

ومن التحقير : (فَبَدَّلَ الَّذِينَ ظَلَمُوا قَوْلاً غَيْرَ الَّذِى قِيلَ لَهُمْ فَأَنْزَلْنا عَلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا) [البقره : ۵۹] دون (عليهم) ، (وَقالُوا قُلُوبُنا غُلْفٌ بَلْ لَعَنَهُمُ اللهُ بِكُفْرِهِمْ) [البقره : ۸۸] ، أضمر هنا ثمّ لما أراد المبالغه فى ذمّهم صرّح فى الآيه الثانيه والثالثه بكفرهم فقيل : (... فَلَعْنَهُ اللهِ عَلَى الْكافِرِينَ) [البقره : ۸۹] ، (... وَلِلْكافِرِينَ عَذابٌ مُهِينٌ) [البقره : ۹۰] ، وأمثاله كثير.

إذا تقرّر هذا الأصل فنقول : لما كان أهل هذه القريه موصوفين بالشيخ الغالب ، واللؤم اللّازب بدليل قوله صلّى الله عليه وسلّم : «كانوا أهل قريه لئاما» (۱) وقد صدر منهم فى حقّ هذين العبدين الكريمين على الله ما صدر من المنع بعد السؤال ، كانوا حقيقين بالنداء عليهم بسوء الصّنيع ، فناسب ذلك التصريح باسمهم ، لما فى لفظ الأهل من الدّلاله على الكثره ، مع حرمان هذين الفقيرين من خيرهم مع استطعامهما إياهم ، ولما دلّ عليه حالهم من كدر قلوبهم ، وعمى بصائرهم ، حيث لم يتفرّسوا فيهما ما تفرّسه صاحب السّفينه فى قوله : «أرى وجوه الأنبياء» (۲). هذا ما يتعلق بالمعنى.

وأما ما يتعلق باللفظ : فلما فى جمع الضميرين فى كلمه واحده من الاستثقال ؛ فلهذا كان قليلا فى القرآن المجيد. وأما قوله تعالى : (فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللهُ) [البقره : ۱۳۷] وقوله : (أَنُلْزِمُكُمُوها) [هود : ۲۸] فإنّه ليس من هذا القبيل ؛ لأنّه عدول عن الانفصال إلى الاتّصال الذى أخصر. وعند فكّ الضمير لا يؤدّى إلى التصريح باسم ظاهر ، بل يقال فسيكفيك إياهم الله ، وأنلزمكم إيّاها ، فكان الاتصال أولى لأنّه أخصر ، ومؤدّاهما واحد بخلاف مسألتنا. ثم هنا سؤالات.

۱- أخرجه أحمد فى مسنده (۵ / ۱۱۹).

۲- انظر تفسير ابن كثير (۵ / ۳۰۵).

فالأول : ما الفرق بين الاستطعام والضّيافه؟ فإن قلت : إنّهما بمعنى ، قلت : فلم خصّصهما بالاستطعام ، والأهل بالضّيافه.

والثانى : لم قال : (فأبوا) دون (فلم) مع أنّه أخصر؟

والثالث : لم قال : (أَتَيا أَهْلَ قَرْيَةٍ) دون (أتيا قريه ،) والعرف بخلافه؟ تقول : أتيت إلى الكوفه دون (أهل الكوفه) ، كما قال تعالى : (ادْخُلُوا مِصْرَ) [يوسف : ٩٩].

والجواب عن الأوّل : أنّ الاستطعام وظيفه السائل ، والضّيافه وظيفه المسؤول ؛ لأنّ العرف يقضى بذلك ، فيدعو المقيم إلى منزله القادم : يسأله ويحمله إلى منزله.

وعن الثانى : بأنّ فى الإباء من قوّه المنع ما ليس فى (فلم) ، لأنّها تقلب المضارع إلى الماضى وتنفيه ، فلا يدلّ على أنّهم لم يضيّفوهم فى الاستقبال ، بخلاف الإباء المقرون بأن ، فإنّه يدل على النفى مطلقا. وآيه : (وَيَأْبَى اللهُ إِلَّا أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ) [التوبه : ٣٢] أى حالا واستقبالا.

وعن الثالث : أنّه مبنىّ على أن مسمّى القريه ما ذا؟ أهو الجدران وأهلها معا حال كونهم فيها ، أم هى فقط؟ أم هم فقط؟ والظاهر عندى أنّه يطلق عليها مع قطع النظر إلى وجود أهلها وعدمهم ، بدليل قوله تعالى : (أَوْ كَالَّذِى مَرَّ عَلى قَرْيَةٍ وَهِىَ خاوِيَةٌ عَلى عُرُوشِها) [البقره : ٢٥٩]. سمّاها قريه ولا أهل ولا جدار قائما ، ولعدم تناول لفظ القريه إياهم فى البيع إذا كانت القريه وأهلها ملكا للبائع ، وهم فيها حاله البيع. ولو كان الأهل داخلين فى مسمّاها لدخلوا فى البيع ؛ ولثبوت المغايره بين المضاف والمضاف إليه. وإنّما ذكر الأهل لأنّه هو المقصود من سياق الكلام دون الجدران ، لأنّه بمعرض حكايه ما وقع منهم من اللّؤم.

فإن قلت : فما تصنع بقوله تعالى : (وَكَمْ أَهْلَكْنا مِنْ قَرْيَةٍ بَطِرَتْ مَعِيشَتَها) [القصص : ٥٨] ، (وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْناها فَجاءَها بَأْسُنا بَياتاً أَوْ هُمْ قائِلُونَ) [الأعراف : ٤] ، (وَضَرَبَ اللهُ مَثَلاً قَرْيَةً كانَتْ آمِنَةً ...) [النحل : ١١٢] إلى آخره ، (وَسْئَلِ الْقَرْيَةَ) [يوسف : ٨٢] ، فإنّ المراد فى هذه الآيات وأمثالها الأهل.

قلت : هو من باب المجاز لأنّ الإهلاك إنّما ينسب إليهم دونها ، بدليل : (أَوْ هُمْ قائِلُونَ) [الأعراف : ٤] ، (فَأَذاقَهَا اللهُ لِباسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ) [النحل : ١١٢] ، و (بَطِرَتْ مَعِيشَتَها) [القصص : ٥٨] ولاستحاله السؤال من غير الأهل. على أنّا نقول : لو تصوّر وقوع الهلاك على نفس القريه بالخسف والحريق والغرق ونحوه لم تتعيّن الحقيقه لما ذكرناه والله أعلم.

مسأله : التعجب من صفات الله

سئل الشيخ تقيّ الدّين السّبكى - رحمه الله - عن رجل قال : ما أعظم الله» فقال آخر : هذا لا يجوز.

فأجاب : يجوز ذلك قال تعالى : (أَبْصِرْ بِهِ وَأَسْمِعْ) [الكهف : ٢۶] والضمير فى (به) عائد إلى الله تعالى ، أى ما أبصره وما أسمعه ، فدلّ على جوز التعجب فى ذلك.

وهذا كلام صحيح ، ومعناه أنّ الله فى غايه العظمه ، ومعنى التعجّب فى ذلك أنّه لا ينكر لأنّه ممّا تحار فيه العقول. والإتيان بصيغه التعجّب فى ذلك جائز للآيه الكريمه ، وإعظام الله تعالى وتعظيمه الثناء عليه بالعظمه أو اعتقادها ؛ وكلاهما حاصل ، والموجب لهما أمر عظيم. فبلغنى بعد ذلك عن شيخنا أبى حيّان (١) أنّه كتب فنظرت فرأيت أبا بكر بن السّرّاج (٢) فى (الأصول) قال فى شرح التعجّب : «وقد حكيت ألفاظ فى أبواب مختلفه مستعمله فى حال التعجّب فمن ذلك : ما أنت من رجل تعجّب ، و «سبحان الله ولا إله إلّا الله» ، وما رأيت كاليوم رجلا» ، و «سبحان الله رجلا» و «من رجل» ، و «حسبك بزيد رجلا» ، و «من رجل» ، و «العظمه لله من ربّ» و «كفاك بزيد رجلا» تعجّب.

فقوله : العظمه لله من ربّ دليل لجواز التعجب فى صفه الله تعالى ، وإن لم يكن بصيغه ما أفعله وأفعل به. ومن جهه المعنى لا فرق من حيث كونه تعجبا.

مسأله : فعل فى التعجّب

وقال كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبى سعيد الأنبارى

١- محمد بن يوسف بن على بن يوسف بن حيّان الإمام ، أثير الدين أبو حيان الأندلسىّ الغرناطى ، نحوىّ عصره ولغويّه ومفسّره ومحدّثه ومؤرّخه وأديبه. من تصانيفه : البحر المحيط فى التفسير ، وإتحاف الأريب بما فى القرآن من الغريب ، والتذييل والتكميل فى شرح التسهيل ، والتجريد لأحكام كتاب سيبويه وغيرها. (ت ٧۴۵ ه). ترجمته فى بغيه الوعاه (١ / ٢٨٣).

٢- أبو بكر بن السرّاج : هو محمد بن السرىّ البغدادى النحوى : كان أحدث أصحاب المبرّد سنا مع ذكاء وفطنه ، أهم مصنّفاته : الأصول الكبير ، وجمل الأصول ، والموجز ، وشرح سيبويه ، والشعر والشعراء وغيرها. (ت ٣١۶ ه). ترجمته فى بغيه الوعاه (١ / ١٠٩).

فی کتاب (الإنصاف فی مسائل الخلاف فی النحو) (۱) : «مسأله : ذهب الکوفیون إلی أن أفعل فی التعجّب نحو «ما أحسن زیدا» اسم ، والبصریّون إلی أنّه فعل ، وإلیه ذهب الکسائی». ثم قال : «والذی یدلّ علی أنّه لیس بفعل وأنّه لیس التقدیر فیه شیء أحسن زیدا قولهم : «ما أعظم الله» ولو کان التقدیر فیه ما زعمتم لوجب أن یکون التقدیر «شیء أعظم الله» ، والله تعالی عظیم لا بجعل جاعل ، وقال الشاعر : [البسیط]

۶۳۱- (۲)ما أقدر الله أن یدنی علی شحط

من داره الحزن ممّن داره صول

ولو کان الأمر علی ما زعمتم لوجب أن یکون التقدیر فیه : شیء أقدر الله ، والله تعالی قادر لا بجعل جاعل. واحتجّ البصریون بأمور» ثمّ قال : «والجواب عن کلمات الکوفیین» ثم قال : «وأما قولهم فی «ما أعظم الله» قلنا : معنی : «شیء أعظم الله» ، أی وصفه بالعظمه ، کما تقول : عظّمت عظیما. ولذلک الشیء ثلاثه معان.

أحدها : أن یعنی بالشیء من یعظّمه من عباده ، والثانی : أن یعنی بالشیء ما یدلّ علی عظمه الله تعالی ، وقدرته فی مصنوعاته ، والثالث : أن یعنی به نفسه أی : أنّه عظیم لنفسه لا لشیء جعله عظیما ، فرقا بینه. وبین غیره. وحکی أنّ بعض أصحاب المبرّد (۳) قدم إلی بغداد قبل قدوم المبرّد ، فحضر حلقه ثعلب فسئل عن هذه المسأله فأجاب بجواب أهل البصره وقال : التقدیر شیء أحسن زیدا ، فقیل له ما تقول فی «ما أعظم الله» فقال : شیء أعظم الله ، فأنکروا علیه ، وقالوا : لا یجوز ، إنّه عظیم لا بجعل جاعل ، ثمّ سحبوه من الحلقه فأخرجوه ، فلمّا قدم المبرّد أوردوا علیه هذا الإنکار فأجاب بما قدمناه ، فبان بذلک قبح إنکارهم وفساد ما ذهبوا إلیه. وقیل : یحتمل أن یکون قولنا : «شیء أعظم الله» بمنزله الإخبار أنّه عظیم ، لا شیء جعله عظیما لاستحالته. وأمّا قول الشاعر (۴) : [البسیط]

ما أقدر الله [أن یدنی علی شحط

من داره الحزن ممّن داره صول]

۱- انظر الإنصاف (ص ۱۲۶).

۲- ۶۳۱- الشاهد لحندج بن حندج المرئ فی الدرر (۶ / ۲۶۶) ، وشرح دیوان الحماسه للمرزوقی (ص ۱۸۳۱) ، وتاج العروس (صول) ، ومعجم البلدان (صول) ، والمقاصد النحویه (۱ / ۲۳۸) ، وبلا نسبه فی الإنصاف (۱ / ۱۲۸) ، وشرح الأشمونی (۱ / ۴۵) ، وهمع الهوامع (۲ / ۱۶۷).

۳- انظر مجالس العلماء للزجاجی (ص ۱۶۴).

۴- مرّ الشاهد رقم (۶۳۱).

فإنه وإن كان لفظه لفظ التعجّب فالمراد به المبالغه فى وصف الله تعالى بالقدره ، كقوله : (فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمنُ مَدًّا)

[مريم : ٧٥] جاء بصيغه الأمر ، وإن لم يكن فى الحقيقه أمرا» انتهى كلامه.

وهو نصّ صريح فى المسأله وناطق بالاتّفاق على صحّه إطلاق هذا اللّفظ ، وأنّه غير مستنكر ، ولكنّه مختلف فيه : هل يبقى على حقيقته من التعجّب ، ويحمل (ما) على الأوجه الثلاثه ، أو يجعل مجازا عن الإخبار؟ وأمّا إنكار اللفظ فلم يقل به أحد ، والأصحّ أنّه باق على معناه من التعجّب. وقال الباجى أبو الوليد (١) فى (كتاب السّنن) من تصنيفه ، فى باب «أدعيه من غير القرآن» فذكر منها : ما أحلمك عمّن عصاك ، وأقربك ممّن دعاك ، وأعطفك على من سألك ، وذكر شعر المغيره : [مجزوء الرجز]

سبحانك اللهمّ ما

أجلّ عندى مثلك

انتهى.

ورأيت أنا فى السّيره عن أبى بكر الصديق رضى الله عنه روايه ابن إسحاق ، عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه (٢) - وناهيك بهما فى جوار ابن الدّغنّه (٣) قال القاسم : «إنّ أبا بكر - رضى الله عنه - لقيه سفيه من سفهاء قريش ، وهو عامد إلى الكعبه ، فحثا عى رأسه ترابا. فمرّ بأبى بكر الوليد بن المغيره أو العاص بن وائل ، فقال : ألا ترى ما يصنع هذا السّفيه؟ قال : أنت فعلت ذلك بنفسك. وهو يقول : «أى ربّ ما أحلمك ، أىّ ربّ ما أحلمك ، أى ربّ ما أحلمك» (٤) انتهى. ولو لم يكن فى هذا إلّا كلام القاسم بن محمد لكفى ، فضلا عن روايته عن أبى بكر ، وإن كانت مرسله.

قال الزّمخشرى فى قوله تعالى : (ذُو الْجَلالِ وَالْإِكْرامِ) [الرحمن : ٢٧] :

١- سليمان بن خلف بن سعد ، أبو الوليد الباجى الفقيه المتكلّم المفسّر الشاعر. من مصنّفاته : الاستيفاء شرح الموطأ ، والمنتقى مختصر الاستيفاء ، والتعديل والتجريح ، وتفسير القرآن ، والمهذّب فى اختصار المدوّنه ، وكتاب فرق الفقهاء ، وكتاب السنن فى الرقائق والزهد ، وغيرها. (ت ٤٩٤ ه). ترجمته فى معجم الأدباء (٣ / ٣٩٣) «دار الكتب العلميه».

٢- أبوه هو القاسم بن محمد : حفيد أبى بكر الصديق ، ومن سادات التابعين ، وأحد الفقهاء السبعه فى المدينه (ت ١٠٧ ه). ترجمته فى الوافى بالوفيات (١ / ٤١٨) ، وحليه الأولياء (٢ / ١٨٣).

٣- ابن الدّغنّه : أخو بنى الحارث بن عبد مناه بن كنانه ، وهو سيّد الأحابيش (انظر السيره النبويه ص ٣٧٢).

٤- انظر السيره النبويه (ص ٣٧٢).

«معناه : الذى يجلّه الموحّدون عن التشبيه بخلقه ، أو الذى يقال له : ما أجلّك وأكرمك» (۱).

وقال أيضا : (أَبْصِرْ بِهِ وَأَسْمِعْ) [الكهف : ۲۶] أى : «جاء بما دلّ على التعجّب من إدراكه للمسموعات والمبصرات للدّلاله على أن أمره فى الإدراك خارج عن حدّ ما عليه إدراك السامعين والمبصرين ، لأنّه يدرك ألطف الأشياء وأصغرها ، كما يدرك أكبرها حجما وأكثفها جرما ، ويدرك البواطن كما يدرك الظواهر» (۲).

وذكر أبو محمّد بن علىّ بن إسحاق الصّيمرىّ فى كتاب (التّبصره والتذكره فى النّحو) : «وإذا قلت : «ما أعظم الله» فذلك الشىء عباده الذين يعظّمونه ويعبدونه ، ويجوز أن يكون ذلك الشىء هو ما يستدلّ به على عظمته من بدائع خلقه ، ويجوز أن يكون ذلك هو الله عزّ وجلّ فيكون لنفسه عظيما لا لشىء جعله عظيما ، ومثل هذا يستعمل فى كلام العرب كما قال الشاعر (۳) : [الرجز]

نفس عصام سوّدت عصاما

انتهى. وهو كالأنبارى. وقال المتنبّى : [البسيط]

۶۳۲- (۴)ما أقدر الله أن يخزى خليقته

ولا يصدّق قوما فى الّذى زعموا

قال الواحدىّ فى شرحه : يقول : «الله تعالى قادر على إخزاء خليقته بأن يملّك عليهم لئيما ساقطا من غير أن يصدّق الملاحده الذين يقولون بقدم الدّهر.

يشير إلى أنّ تأمير مثله إخزاء للنّاس ، والله تعالى قد فعل ذلك عقوبه لهم ، وليس كما تقول الملاحده» (۴).

وقال ابن الدّهّان فى (شرح الإيضاح) : فإن قيل : فإذا قدّرت (ما) تقدير شىء فما تصنع ب «ما أعظم الله» فالجواب من وجوه : أحدها : أن يكون الشىء نفسه ، ويجوز أن يكون ما دلّ عليه من مخلوقاته. الثالث : من يعظّمه من عباده. الرابع : أن تكون الأفعال الجاريه عليه بحملها على ما يجوز من صفاته تعالى فيحمل على أنّه عظيم فى نفسه. وقال الزّمخشرىّ فى : (ما هذا بَشَراً) [يوسف : ۳۱] : «المعنى تنزيه الله تعالى من صفات العجز ، والتعجّب من قدرته على خلق جميل مثله. وأمّا

۱- انظر الكشّاف (۴ / ۴۶).

۲- انظر الكشاف (۲ / ۴۸۱).

۳- مرّ الشاهد رقم (۶۲۹).

۴- ۶۳۲- الشاهد فى ديوانه (ص ۶۸۹ ، شرح الواحدى).

(حاشَ لِلَّهِ ما عَلِمْنا عَلَيْهِ مِنْ سُوءٍ) [يوسف : ٥١] فالتعجّب من قدرته على خلق عفيف مثله» (١) انتهى.

الرّفده فى معنى وحده

تأليف الشيخ تقىّ الدّين السّبكى الشّافعى - رحمه الله -

وفيه يقول الصّلاح الصفدى : [مجزوء الرمل]

خلّ عنك الرّقده

وانتبه للرّفده

تجن منها علما

فاق طعم الشّهده

بسم الله الرّحمن الرّحيم

قال الشيخ الإمام تقى الدين أبو الحسن على السبكى الشافعى رحمه الله : الحمد لله وحده ، وصلّى الله على سيّدنا محمّد ، المشرّف على كلّ مخلوق قبله وبعده ، وسلّم تسليما كثيرا. وبعد ، فهذه عجاله مسمّاه بالرّفده فى معنى وحده ، كان الداعى إليها أنّ الزّمخشرى قال فى قوله تعالى : (وَعَلَيْها وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ) [المؤمنون : ٢٢] : معناه : وعلى الأنعام وحدها لا تحملون ، ولكن عليها وعلى الفلك. فتوقّفت فى قبول هذه العباره وأحببت أن أنبّه على ما فيها وأذكر موارد هذه اللفظه.

وأوّل ما أبتدئ بقول : «الحمد لله وحده» فأقول : معناه الحمد لله لا لغيره ولا يشاركه فيه أحد. و (وحده) منصوب على الحال عند جمهور النحويّين ، منهم الخليل ، وسيبويه قالا (٢) : إنّه اسم موضوع موضع المصدر الموضوع موضع الحال ، كأنّه قال (إيحادا) ، و (إيحادا) موضع (موحدا).

واختلف هؤلاء إذا قلت : «رأيت زيدا وحده» ، فالأكثرون يقدّرون : فى حال إيحادى له بالرّؤيه ويعبّرون عن هذا بأنّه حال من الفاعل. والمبرّد يقدّره : فى حال أنّه مفرد بالرّؤيه ، ويعبّر عن هذا بأنّه حال من المفعول. ومنع أبو بكر بن طلحه من كونه حالا من الفاعل ، وقال : إنّه حال من المفعول ليس إلّا ، لأنّهم إذا أرادوا الفاعل قالوا : مررت به وحدى ، كما قال الشاعر : [المنسرح]

١- انظر الكشاف (٢ / ٣١٧).

٢- انظر الكتاب (١ / ٤٤٢).

۶۳۳- (۱)والذئب أخشاه إن مررت به

وحدی وأخشی الرّیاح والمطرا

وهذا الذی قاله ابن طلحه فی البیت صحیح ، ولا یمتنع من أجله أن یأتی الوجهان المتقدّمان فی : رأیت زیدا وحده ؛ فإنّ المعنی یصحّ معهما. و (وحده) یضاف إلی ضمیر المتکلّم والمخاطب والغائب ، فتقول : ضربته وحدی ، وضربته وحده ، وضربتک وحدک ، وضربتک وحدی ، ویختلف المعنی بحسب ذلک.

ومنهم من یقول : (وحده) مصدر موضوع موضع الحال. وهؤلاء یخالفون الأولین فی کونه اسم مصدر ، فمن هؤلاء من یقول : إنّه مصدر علی حذف حروف الزیاده أی إیحاده ، ومنهم من قال : إنّه مصدر لم یوضع له فعل.

وذهب یونس وهشام فی قولیه إلی أنّه منتصب انتصاب الظروف فیجریه مجری (عند) ، فجاء زید وحده ، تقدیره : جاء زید علی وحده ، ثمّ حذف الحرف ونصب علی الظرف ، وحکی من کلام العرب : «جلسنا علی وحدتنا». وإذا قلت : «زید وحده» فکان التقدیر : زید موضع التفرّد ، ولعل هؤلاء یقولون : إنّه مصدر وضع موضع الظرف ، وحکی عن الأصمعی : «وحد یحد».

ویدلّ علی انتصابه علی الظرف قول العرب : «زید وحده».

فهذا خبر لا ـ حال وأجاز هشام فی : «زید وحده» ، وجها آخر وهو أن یکون منصوبا بفعل مضمر یخلفه (وحده) ، کما قالت العرب : «زید إقبالا وإدبارا». قال هشام ومثل «زید وحده» ، فی هذا المعنی : زید أمره الأول ، و «قصّته الأولی» و «حاله الأولی» ، خلف هذا المنصوب الناصب کما خلف (وحده) (وحد) ، وسمّی هذا منصوبا علی الخلاف الأول. وقال : لا یجوز «وحده زید» کما لا یجوز «إقبالا وإدبارا عبد الله» وکذلک «قصّته الأولی سعد» ، وعلی أنّه منصوب عی الظرف. یجوز : «وحده زید» کما یجوز : «عندک زید».

هذا کلام النحاه وهو توسّع فیما تقضیه الصناعه ، واللسان والمعنی متقارب ، کلّه دائر علی ما یفیده من الحصر فی المذکور. فقول : «الحمد لله وحده» ، یفید حصر الحمد فی الله سبحانه وتعالی. وقوله تعالی : (وَإِذا ذَکَرْتَ رَبَّکَ فِی الْقُرْآنِ وَحْدَهُ) [الإسراء : ۴۶] - والضمیر یعود علی «ربّک» - فمعناه لم یذکر معه غیره ،

۱- ۶۳۳- الشاهد للربیع بن ضبع الفزاری فی الکتاب (۱ / ۱۴۴) ، وأمالی المرتضی (۱ / ۲۵۵) ، وحماسه البحتری (ص ۲۰۱) ، وخزانه الأدب (۷ / ۳۸۴) ، وشرح التصریح (۲ / ۳۶) ، ولسان العرب (ضمن) ، والمقاصد النحویه (۳ / ۳۹۸) ، وبلا نسبه فی الردّ علی النحاه (ص ۱۱۴) ، وشرح المفصّل (۷ / ۱۰۵) ، والمحتسب (۲ / ۹۹).

وكذا قولنا : «لا إله إلّا الله وحده» ، أنّا أفردناه بالوحدانيّه. فانظر كيف تجد المعنى فى ذلك كلّه سواء.

فإذا قلت : «حمدت الله وحده» أو «ذكرت ربّك وحده» فمعناه وتقديره عند سيبويه : موحدا إيّاه بالحمد والذّكر ، على أنّها حال من الفاعل ، والحاء فى (موحدا) مكسوره ، وعلى رأى ابن طلحه موحدا هو والحاء مفتوحه. وعلى رأى هشام معناه : حمدت الله وذكرته على انفراده.

فهذه التقادير الصناعيه الثلاثه ، والمعنى لا يختلف إلّا اختلافا يسيرا ؛ فإذا جعلناه من (أوحد) الرّباعى ، فمعناه (موحد) بالمعنيين المتقدّمين ، وإذا جعلناه من (وحد) الثلاثى فمعناه : منفردا بذلك ، وعلى الأول الحامد والذاكر أفرده بذلك ، وعلى الثانى : هو انفرد بذلك ، والعامل فى الحال حمدت وذكرت ، وصاحب الحال الاسم المنصوب على التعظيم ، أو الضمير الذى فى حمدت وذكرت على القولين.

وإذا قلت : «الحمد لله وحده» فالعامل فى الحال المستقرّ المحذوف الذى هو الخبر فى الحقيقه ، وهو العامل فى الجارّ والمجرور ، وصاحب الحال الله ، و (وحده) حاله. وإن جعلته ظرفا فالمعنى الحمد لله على انفراده ، فلم يختلف المعنى اختلافا مخلّا بالمقصود.

إذا قلنا : «لا إله إلا الله وحده» : فإمّا أن نقول : معناه على انفراده إن جعل ظرفا ، أو متفرّدا بالوحدانيه ، أو مفردا بها على الاختلاف فى تقدير الحال ، وصاحب الحال الضمير فى (كائن) العائد على الله تعالى ، والعامل فى الحال كائن.

وأما المنطقيّون فقالوا : إنّ (وحده) يصير الكلام بها فى قوّه كلامين ، فقولنا : «رأيت زيدا» ، أفاد إثبات رؤيته ، ولم يفد شيئا آخر. وقولنا : «رأيت زيدا وحده» ، أفاد إثبات رؤيته ونفى رؤيه غيره ، وهو معنى ما قاله النحاه أيضا. وتصير الجمله - بعد أن كانت موجبه - متضمّنه إيجابا وسلبا ، وبذلك حلّوا مغلطه ركبها بعض الخلافيّين وهى :

«الماء وحده رافع للحدث ، وكلّ ما هو رافع للحدث رافع للخبث ، فالماء وحده رافع للخبث ، فلا يكون المائع غير الماء رافعا للخبث». وحلّه أنّ هذا قياس من الشّكل الأوّل ، وشرطه إيجاب صغراه ، وهذه الصّغرى بدخول (وحده) فيها لم تصر موجبه ؛ بل موجبه وسالبه ، تقديرها : الماء رافع للحدث ولا شىء من غيره رافع للحدث. وهذا الحلّ صحيح إذا أريد ب (وحده) ذلك. وقد يراد ب (وحده) أنّه يفيد تجرّده عن المخالط ؛ بمعنى : الماء وحده - بلا خليط يجرّده عن اسم الماء - رافع للحدث. وهذا صحيح ، ولا تخرج الجمله بها عن كونها موجبه ، ولا ينتفع بها

المغالط. وقد يراد ب (وحده) أنّه من حيث هو ، مع قطع النّظر عمّا سواه. وهو أيضا صحيح ولا ينتج ما أراده المغالط. ولا يخفى أنّ المراد : الماء مع استعماله فى الوضوء الاستعمال المخصوص مع النيّه.

وبعض هذه الاحتمالات يأتى فى قولك : «رأيت زيدا وحده» ، قد يراد به أنّك رأيته فى حال هو منفرد بنفسه ليس معه غيره ، وإن كانت رؤيتك شامله له ولغيره ، ولكنّ هذا احتمال مرجوح ، ولهذا لم يذكره النحاه ، وإنّما كان مرجوحا لأنّه يحوج إلى تقدير محذوف تقديره (كائنا) ، ويكون (وحده) حالا من الضمير فيه ، والعامل فيه ذلك المحذوف. والأصل عدم الحذف ، وعدم التقدير ، فلذلك قلنا : إنّه مرجوح. والأول لا تقدير فيه ولا حذف بل العامل (رأيت) المصرّح به.

هذا كلّه فى جانب الإثبات إذا قلت : «رأيت زيدا وحده» أمّا فى حاله النّفى ، إذا نفيت الرؤيه عنه وحده ، فلك صنعتان أو أكثر :

أحدها : أن تأتى بأداه النفى متقدّمه فتقول : «ما رأيت زيدا وحده» فهذه فى قوّه السالبه البسيطه ، وهى سلب لما اقتضته الموجبه ، فمعناها بعد السّلب يحصل بإحدى ثلاث طرق : أحدها : رؤيتهما معا ، والثانيه : عدم رؤيه واحد منهما ، فلا يرى هذا ولا هذا. والثالثه : برؤيه غير زيد ، وعدم رؤيه زيد. على كلّ واحد من هذه التقادير الثلاث يصحّ «ما رأيت زيدا وحده» ، لأنّ المنفى رؤيته مقيّده بالوحده. ونفى كلّ مركّب من اثنين يحصل بطرق ثلاث كما بيّناه. هذا إذا قدّمت حرف النفى. ويشبه هذا من بعض الوجوه تقديم حرف السلب على (كلّ) فى قولنا : [البسيط]

٦٣٤- (١)ما كلّ ما يتمنّى المرء يدركه

[تجرى الرياح بما لا تشتهى السّفن]

وأنّه سلب للعموم لا عموم السلب ، وأنّه يفيد جزئيّا لا كلّيّا ، فقد يدرك بعض ما يتمنّاه. وكذلك : [البسيط]

٦٣٥- (٢)[فأصبحوا والنوى عالى معرّسهم]

وليس كلّ النّوى تلقى المساكين

---

١ - ٦٣٤- الشاهد للمتنبى فى ديوانه بشرح البرقوقى (٤ / ٣٦٦) ، وتاج العروس (شرح خطبه المصنف) ، وبلا نسبه فى مغنى اللبيب (١ / ٢٠٠).

٢ - ٦٣٥- الشاهد لحميد الأرقط فى الكتاب (١ / ١١٧) ، والأزمنه والأمكنه (٢ / ٣١٧) ، وأمالى ابن الحاجب (ص ٦٥٦) ، وتخليص الشواهد (ص ١٨٧) ، والمقاصد النحويه (٢ / ٨٢) ، وليس فى ديوانه ، وبلا نسبه فى خزانه الأدب (٩ / ٢٧٠) ، وشرح أبيات سيبويه (١ / ١٧٥) ، وشرح الأشمونى (١ / ١١٧) ، وشرح المفصّل (٧ / ١٠٤) ، والمقتضب (٤ / ١٠٠).

أمّا إذا أخّرت حرف النّفى ، فإن أخّرته عن المبتدأ الذى هو الموضوع ، وقدّمته على (وحده) مع الفعل كقولك : «زيد لم أره وحده» فهو كالحاله المتقدّمه محتمل للمعانى الثلاثه كما سبق ؛ لأنّ النفى يقدّم على الفعل المنفىّ المقيّد بالوحده ، فقد نفى مركّبا ، فينتفى بانتفاء أحد أجزائه كالحاله السابقه حرفا بحرف ؛ والضابط فى ذلك ما ذكرناه.

وإن أخّرته عن (وحده) كقولك : «زيد وحده لم أره» أو : (ما رأيته) ، أو (لا أراه) ، فهذا موضع نظر وتأمّل. والراجح عندى فيه : أنّك لم تره وقد رأيت غيره ، لأنّها قضيّه ظاهرها أنها تشبه الموجبه المعدوله ، فقد حكمت بنفى الرّؤيه المطلقه - التى لم تقيّد ب (وحده) - على زيد المقيّد بالوحده. هذان الأمران لا شكّ فيهما ، وبهما فارقتا (لم أره وحده) لأنّه نفى لرؤيه مقيّده لا لرؤيه مطلقه. هذا لا شكّ فيه ؛ ولكنّ النظر فى أنّ تقييد زيد ب (وحده) ، هل معنى التقييد يرجع إلى معنى زيد فى ذاته أو إلى ما حكم به عليه وهو النفى؟ هذا موضع النظر والظاهر أنّه الثانى ، وهو أنّه يفيد تقييد الحكم وهو النفى ، فيكون نفى الرؤيه مقصورا على (زيد) فمعنى (وحده) فى هذه الصيغه أنّ زيدا انفرد بعدم الرؤيه المطلقه وأنّ غيره مرئىّ ؛ فقد سرى التقييد من المحكوم عليه إلى المحكوم به. وعليك يا طالب العلم أن تضبط هذه الأمور الثلاثه وتميّز بينها وتعرف تغايرها :

أحدها : إطلاق الضّرب المنفىّ كما دلّ عليه الكلام.

والثانى : تقييد المحكوم عليه الذى دلّت الصناعه عليه مع المحافظه على إطلاق الضّرب أو الرّؤيه أو نحوهما من الأفعال.

والثالث : سريان التّقييد من المحكوم عليه إلى الحكم ، وهو النفى الوارد على الضّرب المطلق ؛ فإذا عقلت هذه الثلاثه ، وميّزت بينها ظهر لك ما قلناه.

ويحتمل أيضا - وهو عندى غير راجح - أنّك إنّما نفيت الفعل عن المقيّد بالوحده فيكون حاصلا للمحكوم عليه بدونها ؛ وهو عندى ضعيف.

وبذلك تبين ضعف قول الزمخشرى ، وأنّه لو قال : معناه ولا يحملون على الأنعام وحدها ، ولكن عليها وعلى الفلك ، سلم من هذا الاعتراض.

فإن قلت : ما حمل الزمخشرى على تقدير الحصر؟ قلت : تقدّم المعمول وما يقتضيه واو العطف من الجمع ، فقد حصر الحمل فيهما. ومن ضرورته نفى الحمل على غيرهما ، وغيرهما إما أحدهما بقيد الوحده لمغايرته لمجموعهما ، وإما خارج

عنهما. لا ـ سبيل إلى الثانى لقوله تعالى : (وَالْخَيْلَ وَالْبِغالَ وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوها وَزِينَةً) [النحل : ٨]. فتعين الأول. وأمّا كون (ما) لها صدر الكلام ، والخلاف فى كون الفعل بعدها يعمل فيما قبلها أو لا ، فلا حاجه بنا إلى ذكره لعدم تأثيره فيما نحن فيه.

فإن قلت : هل يشبه هذا التأخير فى قوله «كلّ ذلك لم يكن» (١)؟ قلت : نعم من بعض الوجوه حيث فرّقنا بين تقديم النفى وتأخيره ولذلك جعل قوله : [مشطور الرجز]

٦٣٦- (٢)قد أصبحت أمّ الخيار تدّعى

علىّ ذنبا كلّه لم أصنع

ضروره ، لأنّ مقصود الشاعر أنّه لم يصنع شيئا منه ، فلذلك رفع ، ولو لا ذلك نصب (كلّه) والله أعلم - آخر الكتاب ولله الحمد.

نيل العلا فى العطف ب (لا)

تأليف الشيخ تقى الدين السبكى : جوابا عن سؤال سأله له ولده بهاء الدين أحمد رحمهما الله وقال الشيخ صلاح الدين الصّفدى يمدح هذا الكتاب : [السريع]

يا من غدا فى العلم ذا همّه

عظيمه بالفضل تملا الملا

لم ترق فى النّحو إلى رتبه

ساميه إلّا بنيل العلا

بسم الله الرحمن الرحيم ، وصلّى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم.

سألت أكرمك الله عن «قام رجل لا زيد» هل يصحّ هذا التركيب ، وأنّ الشيخ أبا حيّان جزم بامتناعه ، وشرط أن يكون ما قبل «لا» العاطفه غير صادق على ما بعدها ، وأنّك رأيت قد سبقه إلى ذلك السهيلى فى (نتائج الفكر) وأنه قال :

«لأنّ شرطها أن يكون الكلام الذى قبلها يتضمن بمفهوم الخطاب نفى ما بعدها ، وأنّ عندك فى ذلك نظرا لأمور :

١- هذا قسم من حديث ذكره مسلم فى صحيحه (٥ / ٦٩) ، عن أبى هريره وبدايته «صلّى لنا رسول الله صلّى الله عليه وسلّم فسلّم فى ركعتين فقام ذو اليدين ...».

٢- ٦٣٦- الرجز لأبى النجم العجلى فى الكتاب (١ / ١٣٨) ، وخزانه الأدب (١ / ٣٥٩) ، والدرر (٢ / ١٣) ، وشرح أبيات سيبويه

(١ / ١٤) ، وشرح شواهد المغنى (٢ / ٥٤٤) ، وشرح المفصّل (٦ / ٩٠) ، والمحتسب (١ / ٢١١) ، ومعاهد التنصيص (١ / ١٤٧) ، والمقاصد النحويه (٤ / ٢٢٤) ، وبلا نسبه فى الأغانى (١٠ / ١٧٦) ، وخزانه الأدب (٣ / ٢٠) ، والخصائص (٢ / ٦١) ، وشرح المفصّل (٢ / ٣٠) ، والمقتضب (٤ / ٢٥٢) ، وهمع الهوامع (١ / ٩٧).

منها : أنّ البيانيّين تكلموا على القصر وجعلوا منه قصر الإفراد ، وشرطوا فى قصر الموصوف إفرادا عدم تنافى الوصفين كقولنا : «زيد كاتب لا شاعر». وقلت : كيف يجتمع هذا مع كلام السّهيلى والشيخ (١).

ومنها : أنّ «قام رجل لا زيد» مثل : «قام رجل وزيد» فى صحّه التّركيب ، فإن امتنع «قام رجل وزيد» ففى غايه البعد ، لأنّك إن أردت بالرجل الأول «زيدا» كان كعطف الشىء على نفسه تأكيدا ، ولا مانع منه إذا قصد الإطناب. وإن أردت بالرجل غير زيد كان من عطف الشىء على غيره ولا مانع منه ، ويصير على هذا التقدير مثل : «قام رجل لا زيد» فى صحّه التركيب وإن كان معناهما متعاكسين ، بل قد يقال : «قام رجل لا زيد» أولى بالجواز من «قام رجل وزيد» لأنّ «قام رجل وزيد» إن أردت بالرجل فيه زيدا ، كان تأكيدا ، وإن أردت غيره كان فيه إلباس على السامع وإيهام أنّه غيره ، والتأكيد والإلباس منفيان فى «قام رجل لا زيد». وأىّ فرق بين «زيد كاتب لا شاعر» و «قام رجل لا زيد» ، وبين رجل وزيد عموم وخصوص مطلق ، وبين كاتب وشاعر عموم خصوص من وجه ، كالحيوان ، وكالأبيض.

وإذا امتنع «جاء رجل لا زيد» كما قالوه ، فهل يمتنع ذلك فى العامّ الخاصّ مثل «قام الناس لا زيد».

وكيف يمنع أحد مع تصريح ابن مالك وغيره بصحّه «قام الناس وزيد» ، وإن كان فى استدلاله على ذلك بقوله تعالى : (مَنْ كانَ عَدُوًّا لِلَّهِ) [البقره : ٩٨] الآيه ، لأنّ جبريل إمّا معطوف على الجلاله الكريمه ، أو على رسله ، والمراد بالرّسل الأنبياء ، لأنّ الملائكه وإن جعلوا رسلا فقرينه عطفهم على الملائكه تصرف هذا.

ولأىّ شىء يمتنع العطف ب «لا» فى نحو «ما قام إلّا زيد لا عمرو» ، وهو عطف على موجب ، لأنّ زيدا موجب ، وتعليلهم بأنّه يلزم نفيه مرّتين ضعيف ، لأنّ الإطناب قد يقتضى مثل ذلك ، لا سيّما والنفى الأول عام ، والنفى الثانى خاصّ ، فأسوأ درجاته أن يكون مثل «ما قام الناس ولا زيد». هذا جمله ما تضمّنه كتابك فى ذلك بارك الله فيك.

والجواب : أمّا الشرط الذى ذكر السّهيلى وأبو حيّان فى العطف ب «لا» ، فقد ذكره أيضا أبو الحسن الأبدى فى (شرح الجزوليّه) فقال : «لا يعطف ب «لا» إلّا بشرط وهو أن يكون الكلام الذى قبلها يتضمن بمفهوم الخطاب نفى الفعل عمّا

١- يريد أبا حيان لأن السبكى قد قرأ عليه النحو.

بعدها فيكون الأول لا يتناول الثانى نحو قوله : «جاءنى رجل لا امرأه» و «جاءنى عالم لا جاهل» ، ولو قلت : «مررت برجل لا عاقل» لم يجز ، لأنّه ليس فى مفهوم الكلام الأول ما ينفى الفعل عن الثانى ، وهى لا تدخل إلّا لتأكيد النفى فإن أردت ذلك المعنى جئت ب «غير» فتقول : «مررت برجل غير عاقل» و «غير زيد» ، وغير ذلك و «مررت بزيد لا عمرو» ، لأنّ الأول لا يتناول الثانى». وقد تضمّن كلام الأبّدى هذا زياده على ما قاله السّهيلى وأبو حيّان ، وهى قوله : إنّها لا تدخل إلّا لتأكيد النّفى ، وإذا ثبت أنّ «لا» لا تدخل إلّا لتأكيد النفى اتّضح اشتراط الشرط المذكور ، لأنّ مفهوم الخطاب يقتضى فى قولك : «قام رجل» نفى المرأه ، فدخلت «لا» للتصريح بما اقتضاه المفهوم. وكذلك «قام زيد لا عمرو» أمّا : «قام رجل لا زيد» فلم يقتض المفهوم نفى زيد ، فلذلك لم يجز العطف ب «لا» لأنّها لا تكون لتأكيد نفى بل لتأسيسه وهى وإن كان يؤتى بها لتأسيس النفى فكذلك فى نفى يقصد تأكيده بها بخلاف غيرها من أدوات النفى ك «لم» و «ما» وهو كلام حسن. والأبّدى هذا كان أمّه فى النحو حتى سمعت الشيخ أبا حيّان يقول : إنّه سأل أحد شيوخه عن حدّ النحو فقال له : الأبّدى ، يعنى أنّه تجسّد نحوا (١) ، وإنّما قلت هذا لئلّا يقع فى نفسك أنّه لتأخّره قد يكون أخذه عن السّهيلى.

وأيضا تمثيل ابن السرّاج فإنّه قال فى (كتاب الأصول) : «وهى تقع لإخراج الثانى ممّا دخل فيه الأول وذلك قوله : «ضربت زيدا لا عمرا» ، و «مررت برجل لا امرأه» و «جاءنى زيد لا عمرو» (٢) فانظر أمثلته لم يذكر فيها إلا ما اقتضاه الشرط المذكور.

وقد يعترض على الأبّدى فى قوله : إنها لا تذكر إلا لتأكيد النفى. ويجاب بأنّه لعلّ مراده أنّها للنفى المذكور بخلاف «ما» و «لم» و «ليس» ، فلذلك اختيرت هنا ، أو لعلّ مراده أنّها لا تدخل فى أثناء الكلام إلّا للنفى المؤكّد ، بخلاف ما إذا جاءت أول الكلام قد يراد بها أصل النفى كقوله : (لا أقسم) وما أشبهه ، والأول أحسن.

وأيضا تمثيل جماعه من النحاه منهم ابن الشجرى فى (الأمالى) ، قال : «إنّها تكون عاطفه فتشرك ما بعدها فى إعراب ما قبلها ، وتنفى عن الثّانى ما ثبت للأول كقولك : «خرج زيد لا بكر »، و «لقيت أخاك لا أباك» و «مررت بحميك لا أبيك» (٣)

١- انظر بغيه الوعاه (٢ / ١٩٩).

٢- انظر أصول ابن السرّاج (٢ / ٥٧).

٣- انظر أمالى ابن الشجرى (٢ / ٢٢٧).

ولم يذكر أحد من النّحاه فى أمثلته ما يكون الأول فيه يحتمل أن يندرج فيه الثانى وخطر لى فى سبب ذلك أمران :

أحدهما : أنّ العطف يقتضى المغايره ، فهذه القاعده تقتضى أنّه لا بدّ فى المعطوف أن يكون غير المعطوف عليه ، والمغايره عند الإطلاق تقتضى المباينه ؛ لأنّها المفهوم منها عند أكثر الناس ، وإن كان التحقيق أنّ بين الأعمّ والأخصّ ، والعامّ والخاصّ ، والجزء والكلّ ، مغايره ولكنّ المغايره عند الإطلاق إنّما تنصرف إلى ما لا يصدق أحدهما على الآخر. وإذا صحّ ذلك امتنع العطف فى قولك «جاء رجل وزيد» لعدم المغايره ، فإن أردت غير زيد جاز وانتقلت المسأله عن صورتها ، وصار كأنّك قلت : جاء رجل غير زيد ، لا زيد ، وغير زيد لا يصدق على زيد. ومسألتنا إنّما هى فيما إذا كان «رجل» صادقا على زيد ، محتملا لأنّ يكون إيّاه ؛ فإنّ ذلك ممتنع للقاعده التى قرّرت وجوب المغايره بين المعطوف والمعطوف عليه.

ولو قلت : «جاء زيد ورجل» كان معناه : ورجل آخر ، لما تقرّر من وجوب المغايره ، وكذلك لو قلت : «جاء زيد لا رجل» ، وجب أن تقدّر : لا رجل آخر. والأصل فى هذا أنّا نريد أن نحافظ على مدلولات الألفاظ فيبقى المعطوف عليه على مدلوله من عموم أو خصوص ، أو إطلاق أو تقييد ، والمعطوف على مدلوله كذلك ، وحرف العطف على مدلوله ، وهو قد يقتضى تغيير نسبه الفعل إلى الأول ك «أو» فإنّها تغيّر نسبته من الجزم إلى الشكّ ، كما قال الخليل فى الفرق بينهما وبين «إمّا» ؛ وك «بل» فإنّها تغيّره بالإضراب عن الأوّل ، وقد لا يقتضى تغيير نسبه الفعل إلى الأول بل زياده عليه حكم آخر. و «لا» من هذا القبيل ، فيجب علينا المحافظه على معناها مع بقاء الأول على معناه من غير تغيير ولا تخصيص ولا تقييد ، وكأنّك قلت : قام إمّا زيد وإما غيره ، لا زيد ، وهذا لا يصحّ.

الشىء الثانى : أنّ مبنى كلام العرب على الفائده ، فحيث حصلت كان التركيب صحيحا ، وحيث لم تحصل امتنع فى كلامهم.

وقولك : «قام رجل لا زيد» ، مع إراده مدلول رجل فى احتماله لزيد وغيره لا فائده فيه البتّه ، مع إراده حقيقه العطف ، أو يزيد على كونه لا فائده فيه ، ونقول : إنّه متناقض ؛ لأنّه إن أردت الإخبار بنفى قيام «زيد» والإخبار بقيام «رجل» المحتمل له ولغيره كان متناقضا ، وإن أردت الإخبار بقيام رجل غير زيد ، كان طريقك أن تقول : غير زيد ، فإن قلت : إنّ «لا» بمعنى «غير» لم تكن عاطفه ، ونحن إنّما نتكلّم على العاطفه والفرق بينهما أنّ التى بمعنى «غير» مقيّده للأول مبيّنه لوصفه ، والعاطفه

مبيّنه حكما جديدا لغيره. فهذا هو الذى خطر لى فى ذلك وبه يتبيّن أنّه لا فرق بين قولك «قام رجل لا زيد» وقولك «قام زيد لا رجل» ، كلاهما ممتنع إلّا أن يراد بالرجل غير زيد ، فحينئذ يصحّ فيهما إن كان يصحّ وضع «لا» فى هذا الموضع موضع «غير» ، وفيه نظر وتفصيل سنذكره ، وإلّا فنعدل عنها إلى صيغه «غير» إذا أريد ذلك المعنى. وبين العطف ومعنى «غير» فرق ، وهو أنّ العطف يقتضى النفى عن الثانى بالمنطوق ولا تعرّض له للأوّل إلّا بتأكيد ما دلّ عليه بالمفهوم إن سلم ؛ ومعنى «غير» يقتضى تقييد الأول ، ولا تعرّض له للثانى إلّا بالمفهوم إن جعلتها صفه ، وإن جعلتها استثناء فحكمها حكم الاستثناء فى أنّ الدّلاله هل هى بالمنطوق أو بالمفهوم وفيه بحث.

والتفصيل الذى وعدنا به هو أنّه يجوز «قام رجل غير عاقل» و «امرر برجل غير عاقل» و «هذا رجل لا امرأه» و «رأيته طويلا غير قصير» ، فإن كانا علمين جاز فيه «لا» و «غير». وهذان الوجهان اللذان خطرا لى زائدان على ما قاله السّهيلى والأبّدى من مفهوم الخطاب ، لأنّه إنّما يأتى على القول بمفهوم اللّقب ، وهو ضعيف عند الأصوليين ، وما ذكرته يأتى عليه وعلى غيره. على أنّ الذى قالاه أيضا وجه حسن ، يصير معه العطف فى حكم المبيّن لمعنى الأول من انفراده بذلك الحكم وحده ، وللتصريح بعدم مشاركه الثانى له فيه ، وإلّا لكان فى حكم كلام آخر مستقل ، وليس هو المسأله. وهو مطّرد أيضا فى قولك «قام رجل لا زيد» ، و «قام زيد لا رجل» لأنّ كليهما عند الأصوليّين له حكم اللّقب. وهذا الوجه مع الوجهين اللذين خطرا لى إنّما هى فى لفظه «لا» خاصّه ، لاختصاصها بسعه النفى ، ونفى المستقبل ، على خلاف فيه ، ووضع الكلام فى عطف المفردات لا عطف الجمل ، فلو جئت مكانها ب «ما» أو «لم» أو «ليس» وجعلته كلاما مستقلّا لم تأت المسأله ولم تمتنع.

وأما قول البيانيّين فى قصر الموصوف إفرادا : «زيد كاتب لا شاعر» فصحيح ، ولا منافاه بينه وبين ما قلناه. وقولهم : عدم تنافى الوصفين ، معناه أنّه يمكن صدقهما على ذات واحده بخلاف الوصفين المتنافيين ، وهما اللّذان لا يصدقان على ذات واحده ، كالعالم والجاهل ، فإنّ الوصف بأحدهما ينفى الوصف بالآخر لاستحاله اجتماعهما ، وأما شاعر وكاتب فالوصف بأحدهما لا ينفى الوصف بالآخر لإمكان اجتماعهما فى شاعر كاتب ، فإنّما يجىء نفى الآخر إذا أريد قصر الموصوف على أحدهما بما تفهمه القرائن وسياق الكلام. فلا يقال مع هذا كيف يجتمع كلام البيانيّين مع كلام السّهيلى والشيخ لظهور إمكان اجتماعهما.

وقولك فى آخر كلامك : وبين كاتب وشاعر عموم وخصوص من وجه أحاشيك

منه ، وحاشاك أن تتكلّم به. وقولك : كالحيوان والأبيض ، كأنّك تبعت فيه كلام الشيخ الإمام العلّامه شهاب الدين القرافى فإنّه قال ذلك - رحمه الله - وهو فى غفله منه ، أو كلام فيه تسمّح أطلقه لتعليم بعض الفقهاء ممّن لا إحاطه له بالعلوم العقليه ، ولذلك زاد على ذلك ، ومثّل بالزّنا والإحصان لأنّ الفقيه يتكلّم فيهما. وتلك كلّها ألفاظ متباينه ، ومعانيها متباينه ، والتباين أعمّ من التنافى ، فكلّ متنافيين متباينان وليس كلّ متباينين متنافيين. وعجب منك كونك غفلت عن هذا ، وهو عندك فى منهاج البيضاوى فى الفصيح والناطق ، والنظر فى المعقول إنّما هو فى المعانى والنسب الأربع من التباين والتساوى والعموم المطلق والعموم من وجه بينهما. والشعر والكتابه متباينان ، والزّنا والإحصان متباينان ، والحيوانيّه والبياض متباينان ، وإن صدقا على ذات ثالثه. فما شرطه البيانيون من عدم التنافى صحيح ، ولم يشرطوا عدم التباين ، وما قاله السّهيلى وأبو حيّان صحيح ولم يشرطا التنافى فلذلك يظهر أنّه يصحّ أن يقال : «قام كاتب والشاعر» وإن كنت لم أر هذا المثال ولا ما يدلّ عليه فى كلام أحد ، لأنّ كاتبا لا يصدق على شاعر ، بمعنى أنّ معنى الكتابه ليس فى شىء من معنى الشّعر ، بخلاف «رجل وزيد» ؛ فإنّ زيدا رجل والشعر والكتابه فى رجل واحد كثوبين يلبسهما واحد أفترى أحد الثوبين يصدق على الآخر؟ فالفقيه والنحوىّ الصّرف يريد أن يتأنّس بهذه الحقائق ومعرفتها.

وأمّا قولك : «قام رجل وزيد» فتركيب صحيح ، ومعناه : قام رجل غير زيد وزيد ، واستفدنا التقييد من العطف لما قدّمناه من أنّ العطف يقتضى المغايره. فهذا المتكلّم أورد كلامه أولا على جهه الاحتمال لأن يكون زيدا وأن يكون غيره ، فلمّا قال : وزيد ، علمنا أنّه أراد بالرّجل غيره. وله مقصود قد يكون صحيحا فى إبهام الأول وتعيين الثانى ، ويحصل للثانى به فائده لا يتوصّل إليها إلّا بذلك التركيب ، أو مثله ، مع حقيقه العطف ، بخلاف قولك : «قام رجل لا زيد» ، لم يحصل به قطّ فائده ولا مقصود زائد على المغايره الحاصله بدون العطف فى قولك : «قام رجل غير زيد» وإذا أمكنت الفائده المقصوده بدون العطف ، يظهر أن يمتنع العطف لأنّ مبنى كلام العرب على الإيجاز والاختصار ، وإنّما نعدل إلى الإطناب لمقصود لا يحصل بدونه ، فإذا لم يحصل مقصود به فيظهر امتناعه ، ولا يعدل إلى الجملتين ما قدر على جمله واحده ، ولا إلى العطف ما قدر عليه بدونه ، فلذلك قلنا بالامتناع ؛ وبهذا يظهر الجواب عن قولك : إن أردت غيره كان عطفا.

وقولك : (ويصير على هذا التقدير مثل «قام رجل لا زيد» فى صحّه التركيب) ،

ممنوع لما أشرنا إليه من الفائده فى الأوّل دون الثانى. والتأكيد يفهم بالقرينه ، والإلباس ينتفى بالقرينه ، والفائده حاصله مع القرائن فى «قام رجل وزيد» وليست حاصله فى «قام رجل لا زيد» مع العطف كما بيّناه.

وقولك : وإن كان معناهما متعاكسين صحيح ، وهو لا ينفعك ولا يضرّك.

وقولك : «وأىّ فرق» ، قد ظهر الفرق كما بين القدم والفرق.

وأمّا قولك : هل يمتنع ذلك فى العامّ والخاصّ مثل : «قام الناس لا زيد» فالذى أقوله فى هذا : أنّه إن أريد الناس غير زيد جاز ، وتكون «لا» عاطفه كما قرّرنا ، من قبل ، وإن أريد العموم وإخراج زيد بقولك «لا زيد» على جهه الاستثناء ، فقد كان يخطر لى أنّه يجوز. ولكنّى لم أر سيبويه ولا غيره من النحاه عدّ «لا» من حروف الاستثناء فاستقرّ رأيى على الامتناع إلّا إذا أريد بالنّاس غير زيد. ولا يمتنع إطلاق ذلك حملا على المعنى المذكور بدلاله قرينه العطف. ويحتمل أن يقال : يمتنع كما امتنع الإطلاق فى «قام رجل لا زيد» ، فإن احتمال إراده الخصوص جائز فى الموضعين فإن كان مسوّغا جاز فيهما ، وإلّا امتنع فيهما ، ولا فرق بينهما إلّا إراده معنى الاستثناء من «لا» ولم يذكره النحاه ؛ فإن صحّ أن يراد بها ذلك افترقا لأنّ الاستثناء من العام جائز ومن المطلق غير جائز. وفى ذهنى من كلام بعض النّحاه فى «قام الناس ليس زيدا» أنّه جعلها بمعنى «لا» ، والمشهور أنّ التقدير : ليس هو زيدا ، فإن صحّ جعلها بمعنى «لا» وجعلت «لا استثناء صحّ ذلك وظهر الفرق ، وإلّا فهما سواء فى الامتناع عند العطف وإراده العموم بلا شكّ ، وكذا عند الإطلاق حملا على الظاهر ، حتى تأتى قرينه تدلّ على الخصوص.

وأمّا : «قام الناس وزيد» فجوازه ظاهر ممّا قدّمناه من أنّ العطف يفيد المغايره ، فأفادت الواو إراده الخصوص بالأوّل وإراده تأكيد نسبه القيام إلى زيد ، والإخبار عنه مرّتين بالعموم والخصوص ، وهذا المعنى لا يأتى فى العطف ب «لا».

وكأنّى بك تعترض علىّ فى كلامى هذا مع كلامى المتقدّم فى تفسير المغايره.

فاعلم أن الأصل فى المغايره أنّها حاصله بين الجزئىّ والكلّىّ ، وبين العامّ والخاصّ ، وبين المتباينين. وأهل الكلام فسّروا الغيرين باللّذين يمكن انفكاك أحدهما عن الآخر ، ونسبوا هذا التفسير إلى اللّغه ، وبنوا عليه أنّ صفات الله ليست غيره لأنّها لا يمكن انفكاكها. ولا غرض لنا فى تجويز ذلك هنا ، وإنّما الغرض أنّ العطف يستدعى مغايره تحصل بها فائده ، وعطف الخاصّ على العامّ - وإن أريد

عموم الأوّل ، إذا حصلت به فائده ، وهو تقرير حكم الخاصّ وتصييره كالإخبار به مرّتين - من أعظم الفوائد ، فيجوز ، فلذلك سلكته هنا ، وفيما تقدّم لم تحصل فائده فمنعته.

وقد استعملت فى كلامى هذا : «وكأنى بك» لأنّ الناس يستعملونه ولا أدرى هل جاء فى كلام العرب أم لا ، إلّا أنّ فى الحديث : «كأنّى به» (١) ، فإن صحّ فهو دليل الجواز.

وفى كلام بعض النحاه ما يقتضى منعه ، وقال فى قولهم «كأنّك بالدّنيا لم تكن ...» : إنّ الكاف للخطاب ، والباء زائده والمعنى : كأنّ الدنيا لم تكن ، ولذلك منعه فى : «كأنّى بكذا لم يكن» ، هكذا على خاطرى فى كتاب القصريّات عن أبى علىّ الفارسى. وكان صاحبنا أحمد بن الطاراتى رحمه الله شابّ نشأ وبرع فى النحو ، ضرير ، مات فى حداثته ، أوقفنى فى مجاميع له على كلام جمعه فى : «كأنّك بالدّنيا لم تكن وبالآخره لم تزل» لا يحضرنى الآن ، وفيه طول.

وأمّا استدلال الشيخ جمال الدين بعطف (جبريل) فصحيح فى عطف الخاصّ على العامّ إن كان العطف على (ملائكته) ، لأنّه من جمله الملائكه ، وكذا إن عطف على الرّسل ولم يقصد بهم البشر وحدهم.

وأمّا منازعه الولد له : إذا حمل الرسل على البشر أو عطف على الجلاله الكريمه ، فالتّمسّك بحمل الرّسل على البشر إن صحّ لك يوجب العطف على الملائكه ، وهو منهم قطعا فحصل عطف الخاص على العامّ ، والعطف على الجلاله مع كونه عطفا على الأوّل دون ما بعده هو غير منقول فى كلام النحاه ، ومع ذلك هو مذكور بعد ذكر الملائكه الذين هو منهم قطعا ، وبعد الرسل الذين هو منهم ظاهرا ، وذلك يوجب صحّه عطف الخاصّ على العامّ وإن قدّرت العطف على الجلاله ، لأنّا لا نعنى بعطف الخاصّ على العامّ إلّا أنّه مذكور بعده ، والنظر فى كونه يقتضى تخصيصه أولا.

وأمّا قولك : ولأىّ شىء يمتنع العطف ب «لا» فى نحو «ما قام إلّا زيد لا عمرو» - وهو عطف على موجب - فلما تقدّم أنّ «لا» عطف بها ما اقتضى مفهوم الخطاب نفيه ليدلّ عليه صريحا ، وتأكيدا للمفهوم ، والمنطوق فى الأول الثّبوت ، والمستثنى عكس ذلك ، لأنّ الثبوت فيه بالمفهوم لا بالمنطوق.

١- هذه قطعه من حديث ذكره البخارى فى صحيحه (٢ / ٥٧٩) الحديث (١٥١٨) ، «عن ابن عباس عن النبى صلّى الله عليه وسلّم قال : كأنّى به أسود أفحج يقلعها حجرا حجرا».

ولا يمكن عطفها على المنفى لما قيل : إنّه يلزم نفيه مرّتين.

وقولـك : إنّ النفى الأوّل عـامّ والثـانى خـاصّ صـحيح ، لكنّه ليس فى مثـل «جاء زيـد لا عمرو» لما ذكرنا أنّ النفى فى غير زيد مفهوم ، وفى عمرو منطوق ، وفى الناس المستثنى منه منطوق ، فخالف ذلك الباب.

وقولـك : فـأسوأ درجـاته أن يكون مثل «ما قام الناس ولا زيـد» ممنوع ، وليس مثله ، لأنّ العطف فى «ولا زيـد» ليس ب «لا» بل بالواو ، وللعطف ب «لا» حكم يخصّه ليس للواو ، وليس فى قولنا : «ما قام الناس ولا زيد» أكثر من خاصّ بعد عامّ.

هذا ما قدّره الله لى فى كتابتى جوابا للولد ، فالولد بارك الله فيه ينظر فيه ، فإن رضيه ، وإلّا فيتحف بجوابه والله أعلم.

الحلم والأناه ، فى إعراب (غير ناظرين إناه)

(١)

تأليف قاضى القضاه تقىّ الدّين أبى الحسن السّبكى - رحمه الله تعالى - ، وفيه يقول الصّلاح الصّفدىّ :

يا طالب النّحو فى زمان

أطول ظلّا من القناه

وما تحلّى منه بعقد

عليك بالحلم والأناه

بسم الله الرحمن الرحيم ، وصلّى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلّم. قال شيخ الإسلام والمسلمين تقى الدين السّبكى رحمه الله تعالى :

قوله تعالى : (... لا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلى طَعامٍ غَيْرَ ناظِرِينَ إِناهُ ...) [الأحزاب : ٥٣] ، الذى نختار فى إعرابها أنّ قوله : «أن يؤذن لكم إلى طعام» حال ، ويكون معناه : مصحوبين ، والباء مقدّره مع (أن) ، تقديره (بأن) أى مصاحبا. وقوله : «غير ناظرين إناه» حال بعد حال ، والعامل فيهما لفعل المفرّغ فى «لا تدخلوا» ، ويجوز تعدّد الحال.

وجوّز الشيخ أبو حيّان أن تكون الباء للسّببيّه ، ولم يقدّر الزمخشرى حرفا ألصلا بل قال : «أن يؤذن : فى معنى الظّرف ، أى : وقت أن يؤذن» (٢). وأورد عليه أبو حيّان بأنّ ، (أن) المصدريّه لا تكون فى معنى الظّرف ، وإنّما ذلك فى المصدر الصّريح نحو : أجيئك صياح الدّيك ، أى : وقت صياح الدّيك ، ولا تقول : أن يصيح (٣).

١- انظر فتاوى ابن السبكى (١ / ١٠٥).

٢- انظر الكشاف (٣ / ٢٧٠).

٣- انظر البحر المحيط (٧ / ٢٣٧).

فحصل خلاف فی أنّ «أن یؤذن» ظرف أو حال ، فإن جعلناها ظرفا کما قال الزّمخشریّ فقد قال : إنّ (غَیْرَ ناظِرِینَ) حال من (لا تَدْخُلُوا) فهو صحیح ، لأنّه استثناء مفرّغ من الأحوال ، کأنّه قال : «لا تدخلوا فی حال من الأحوال إلّا مصحوبین غیر ناظرین» علی قولنا ، أو : «وقت أن یؤذن لکم غیر ناظرین» علی قول الزمخشری. وإنّما لم یجعل «غیر ناظرین» حالا من (یؤذن) - وإن کان جائزا من جهه الصناعه - لأنّه یصیر حالا مقدّره ، ولأنّهم لا یصیرون منهیّین عن الانتظار بل یکون ذلک قیدا فی الإذن ، ولیس المعنی علی ذلک ، بل علی أنّهم نهوا أن یدخلوا إلّا بإذن ، ونهوا إذا دخلوا أن یکونوا ناظرین إناه. فلذلک امتنع من جهه المعنی أن یکون العامل فی (یؤذن) ، وأن یکون حالا من مفعوله ، فلو سکت الزّمخشریّ علی هذا لم یرد علیه شیء لکنّه زاد وقال : وقع الاستثناء علی الوقت والحال معا ، کأنّه قیل : لا تدخلوا بیوت النبیّ إلّا وقت الإذن ولا تدخلوها إلّا غیر ناظرین» (۱) فورد علیه أن یکون استثناء شیئین - وهما الظّرف والحال - بأداه واحده ، وقد منعه النّحاه أو جمهورهم (۲) والظاهر أنّ الزّمخشریّ ما قال ذلک إلّا تفسیر معنی وقد قدّر أداتین ، وهو من جهه بیان المعنی. وقوله : «وقع الاستثناء علی الوقت والحال معا من جهه الصناعه ؛ لأنّ الاستثناء المفرّغ یعمل ما قبله فیما بعده ، والمستثنی فی الحقیقه هو المصدر المتعلّق بالظّرف والحال ، فکأنّه قال : لا تدخلوا إلّا دخولا موصوفا بکذا ، ولست أقول بتقدیر مصدر هو عامل فیهما ؛ فإنّ العمل للفعل المفرّغ ، وإنّما أردت شرح المعنی. ومثل هذا الإعراب هو الذی نختاره فی مثل قوله تعالی : (وَمَا اخْتَلَفَ الَّذِینَ أُوتُوا الْکِتابَ إِلَّا مِنْ بَعْدِ ما جاءَهُمُ الْعِلْمُ بَغْیاً بَیْنَهُمْ) [آل عمران : ۱۹]. فالجارّ والمجرور والحال لیسا مستثنیین ، بل یقع علیهما المستثنی ، وهو الاختلاف ، کما تقول : «ما قمت إلّا یوم الجمعه ضاحکا أمام الأمیر فی داره» فکلّها یعمل فیها الفعل المفرّغ من جهه الصناعه ، وهی من جهه المعنی کالشیء الواحد ، لأنّها بمجموعها بعض من المصدر الذی تضمّنه الفعل المنفیّ ؛ وهذا أحسن من أن یقدّر : «اختلفوا بغیا بینهم» ؛ لأنّه حینئذ لا یفید الحصر ، وعلی ما قلناه یفید الحصر فیه کما أفاده فی قوله : (مِنْ بَعْدِ ما جاءَهُمُ الْعِلْمُ) [آل عمران : ۱۹] ، فهو حصر فی شیئین ، ولکن بالطریق الذی قلناه ، لا أنّه استثناء شیئین بل شیء واحد صادق علی شیئین. ویمکن حمل کلام الزّمخشریّ علی ذلک ؛ فقوله : «وقع الاستثناء علی الوقت والحال معا» صحیح ، وإن کان

۱- انظر الکشّاف (۳ / ۲۷۰).

۲- انظر همع الهوامع (۱ / ۲۲۶).

المستثنى أعمّ ؛ لأنّ الأعمّ يقع على الأخصّ ، والواقع على الواقع واقع ، فتخلّص ممّا ورد عليه من قول النحاه : «لا يستثنى بأداه واحده دون عطف شيئان» (١). وقد أورد عليه أبو حيّان فى قوله : «إنّها حال من لا تدخلوا» ، أنّ «هذا لا يجوز على مذهب الجمهور ؛ إذ لا يقع عندهم بعد «إلّا» فى الاستثناء إلّا المستثنى أو المستثنى منه أو صفه المستثنى منه وأجاز الأخفش والكسائى ذلك فى الحال ، وعلى هذا يجىء ما قاله الزّمخشرىّ» (٢). وهذا الإيراد عجيب لأنّه ليس مراد الزّمخشرىّ : «لا تدخلوا غير ناظرين» حتى يكون الحال قد تأخّر بعد أداه الاستثناء على مذهب الأخفش والكسائى ، وإنّما مراده أنّه قال : «من لا تدخلوا» لأنّه مفرّغ فيعمل فيما بعد الاستثناء كما فى قولك : «ما دخلت إلّا غير ناظر» فلا يرد على الزّمخشرى إلّا استثناء شيئين ، وجوابه ما قلناه ؛ وحاصله تقييد إطلاقهم : - لا يستثنى بأداه واحده دون عطف شيئان - بما إذا كان الشيئان لا يعمل الفعل فيهما إلّا بعطف ؛ أمّا إذا كان عاملا فيهما بغير عطف فيتوجّه الاستثناء إليهما لأنّ حرف الاستثناء كالفعل ولأنّ الفعل عامل فيهما قبل الاستثناء ، فكذا بعده.

واختار أبو حيّان فى إعراب الآيه أن يكون التقدير : فادخلوا غير ناظرين ، كما فى قوله : (بِالْبَيِّناتِ وَالزُّبُرِ) [النحل : ۴۴] أى : أرسلناهم. والتقدير فى تلك الآيه قوىّ لأجل البعد والفصل ، وأما هنا فيحتمل هو وما قلناه.

فإن قلت : قولهم : «لا يستثنى بأداه واحده دون عطف شيئان» هل هو متّفق عليه أو مختلف فيه؟ وما المختار فيه؟ قلت : قال ابن مالك - رحمه الله - فى (التسهيل) : «يستثنى بأداه واحده دون عطف شيئان ويوهم ذلك بدل وفعل مضمر لا بدلان خلافا لقوم».

قال أبو حيان - رحمه الله - : «إنّ من النحويّين من أجاز ذلك ذهبوا إلى إجازه : «ما أخذ أحد إلّا زيد درهما» و «ما ضرب القوم إلّا بعضهم بعضا» ، قال : ومنع الأخفش والفارسى ، واختلفا فى إصلاحهما ، وتصحيحهما عند الأخفش بأن يقدّم على «إلّا» المرفوع الذى بعدها فتقول : «ما أخذ أحد زيد إلّا درهما» و «ما ضرب القوم بعضهم إلّا بعضا» قال : وهذا موافق لما ذهب إليه ابن السرّاج وابن مالك من أنّ حرف الاستثناء إنّما يستثنى به واحد. وتصحيحها عند الفارسىّ بأن تزيد فيها منصوبا قبل إلّا فتقول : «ما أخذ أحد شيئا إلّا زيد درهما» و «ما ضرب القوم أحدا إلّا

۱- انظر همع الهوامع (۱ / ۲۲۶).

۲- انظر البحر المحيط (۷ / ۲۳۷).

بعضهم بعضا» قال أبو حيّان : ولم يذكر تخريجه لهذا التركيب هل هو على أن يكون ذلك على البدل فيهما ، كما ذهب إليه ابن السّراج فى «ما أعطيت أحدا درهما إلّا عمرا دانقا ليبدل المرفوع من المرفوع والمنصوب من المنصوب ، أو هو على أن يجعل أحدهما بدلا والثانى معموله عامل مضمر ، فيكون : «إلّا زيد» بدلا من «أحد» ، و «إلّا بعضهم» بدلا من «القوم» ، و «درهما» منصوب بضرب مضمره كما اختاره ابن مالك. والظاهر من قول المصنّف - يعنى ابن مالك - : (خلافا لقوم) ، أنّه يعود لقوله : (لا بدلان) فيكون ذلك خلافا فى التخريج لا خلافا فى صحّه التّركيب. والخلاف كا ذكرته موجود فى صحّه التركيب فمنهم من قال : هذا التركيب صحيح لا يحتاج إلى تخريج لا بتصحيح الأخفش ولا بتصحيح الفارسى» هذا كلام أبى حيّان - رحمه الله تعالى - وحاصله أنّ فى صحّه هذا التّركيب خلافا ؛ فالأخفش والفارسى يمنعانه ، وغيرهما يجوّزه ، والمجوّزون له ابن السراج ، يقول : هما بدلان ، وابن مالك يقول : أحدهما بدل والآخر معمول عامل مضمر وليس فى هؤلاء من يقول إنهما مستثنيان بأداه واحده ، ولا نقل أبو حيّان ذلك عن أحد. وقوله فى صدر كلامه : «إنّ من النحويّين من أجازه» محمول على التّركيب لا على معنى الاستثناء ؛ فليس فى كلام أبى حيّان ما يقتضى الخلاف فى المعنى بالنسبه إلى جواز استثناء شيئين بأداه واحده من غير عطف.

واحتجّ ابن مالك بأنّه كما لا يقدّر بعد حرف العطف معطوفان ، كذلك لا يقع بعد حرف الاستثناء مستثنيان. وتعجّب الشيخ أبو حيّان منه وذلك لجواز قولنا : «ضرب زيد عمرا وبشر خالدا» و «ضرب زيد عمرا بسوط ، وبشر عمرا بجريده». وقال : إنّ المجوّزين لذلك علّلوا الجواز بشبه (إلا) بحرف العطف ، وابن مالك جعل ذلك علّه للمنع. فى هذا التعجّب نظر لأنّ ابن مالك أخذ المسأله مطلقه فى هذا المثال وفى غيره ، وقال : «لا يستثنى بأداه واحده دون عطف شيئان ...» (1) ، ولا شكّ أنّ ذلك صحيح فى قولنا : «قام القوم إلّا زيد» أو «ما قام القوم إلّا زيدا» و «ما قام القوم إلّا خالد» وما أشبه ذلك ممّا يكون العامل فيه واحدا ، والعمل واحدا. ففى مثل هذا يمنع التعدّد ولا يكون مستثنيان بأداه واحده ، ولا معطوفان بحرف واحد.

والشيخ فى (شرح التسهيل) مثّل قول المصنّف بحرف عطف : «قام القوم إلّا زيدا وعمرا» ، وهو صحيح ، ومثّله دون عطف ب «أعطيت الناس إلّا عمرا الدنانير» وكأنّه أراد التمثيل بما هو محلّ نظر ، وإلّا فالمثال الذى قدّمناه هو من جمله

١- انظر التسهيل (ص ١٠٣).

الأمثله ، ولا ريبه فى امتناع قولك : «قام القوم إلّا زيدا عمرا» ثمّ قال الشيخ : «قال ابن السرّاج : هذا لا يجوز بل تقول : أعطيت الناس الدنانير إلّا عمرا ، قال : فإن قلت : «ما أعطيت أحدا درهما إلّا عمرا دانقا» ، وأردت الاستثناء لم يجز ، وإن أردت البدل جاز فأبدلت عمرا من أحد ، ودانقا من درهم كأنّك قلت : ما أعطيت إلّا عمرا دانقا». قلت : وقد رأيت كلام ابن السراج فى الأصول كذلك. قال الشيخ أبو حيّان رحمه الله : «وهذا التقدير الذى قرّره فى البدل وهو : ما أعطيت إلّا عمرا دانقا ، لا يؤدّى إلى أنّ حرف الاستثناء يستثنى به واحد بل هو فى هذه الحاله التقديريّه ليس ببدل ، إنّما نصبهما على أنّهما مفعولا «أعطيت» المقدّره ، ولا يتوقّف على وساطه «إلّا» لأنّه استثناء مفرّغ ، فلو أسقطت «إلّا» فقلت : «ما أعطيت عمرا درهما» جاز عملها فى الاسمين ، بخلاف عمل العامل فى المستثنى الواقع بعد «إلّا» ، فهو متوقّف على وساطتها».

قلت : الحاله التقديريّه إنّما ذكرها ابن السّراج لمّا أعربهما بدلين فأسقط المبدلين وصار كأنّ التقدير ما ذكره. وابن السّراج قائل بأنّ حرف الاستثناء لا يستثنى به إلّا واحد ، حتى إنّه قال قبل ذلك فى «ما قام أحد إلّا زيد إلّا عمرا» : إنّه لا يجوز رفعهما لأنّه لا يجوز أن يكون لفعل واحد فاعلان مختلفان يرتفعان به بغير حرف عطف ، فلا بدّ أن ينتصب أحدهما. والظاهر أنّ الشيخ أراد أن يشرح كلام ابن السرّاج لا أن يردّ عليه. ثم قال الشيخ : «ذهب الزجّاج إلى أنّ البدل ضعيف لأنّه لا يجوز بدل اسمين من اسمين ، لو قلت : «ضرب زيد المرأه أخوك هندا» لم يجز». قال : «والسماع على خلاف مذهب الزجّاج وهو أنه يجوز بدل اسمين من اسمين قال الشاعر : [الطويل]

۶۳۷- (۱)فلمّا قرعنا النّبع بالنّبع بعضه

ببعض أبت عيدانه أن تكسّرا

وردّ ابن مالك على ابن السّراج بأنّ البدل فى الاستثناء لا بدّ من اقترانه بإلّا يعنى : وهو قدّر : «ما أخذ أحد زيد» بغير إلّا. وقد يجاب عن ابن السّراج بأنّ الذى لا بد من اقترانه بإلّا هو البدل الذى يراد به الاستثناء ، أمّا هذا فلم يرد به معنى الاستثناء ، بل هو بدل منفىّ قدّمت «إلّا» عليه لفظا ، وهى فى الحكم متأخّره. وحاصله أنّه يلزمه الفصل بين البدل والمبدل ب «إلّا» ويلزمه الفصل بين «إلا» وما

۱- ۶۳۷- الشاهد للنابغه الجعدى فى ديوانه (ص ۷۱) ، وخزانه الأدب (۳ / ۱۷۱) ، والدرر (۳ / ۱۶۷) ، وبلا نسبه فى همع الهوامع (۱ / ۲۲۶).

دخلت عليه بالبدل ممّا قبلها. والشيخ تعقّب ابن مالك بكلام طويل لم يرده. ولم يتلخّص لنا من كلام أحد من النّحاه ما يقتضى حصرين. وقد قال ابن الحاجب فى (شرح المنظومه) فى المواضع التى يجب فيها تقديم الفاعل فى قوله : «إذا ثبت المفعول بعد نفى فلازم تقديمه نوعىّ» قال : «كقولك : «ما ضرب زيد إلّا عمرا» فهذا ممّا يجب فيها تقديم الفاعل ، لأنّ الغرض حصر مضروبيّه زيد فى عمرو خاصه ، أى لا مضروب لزيد سوى عمرو ، فلو كان له مضروب آخر لم يستقم ، بخلاف العكس ، فلو قدّم المفعول على الفاعل انعكس المعنى». قال : «فإن قيل ما المانع أن يقال فيها : «ما ضرب إلّا عمرا زيد» ويكون فيه حينئذ تقدّم المفعول على الفاعل ، قلت : لا يستقيم لأنّه لو جوّز تعدّد المستثنى المفرّغ بعد إلّا فى قبيلين كقولك : «ما ضرب إلّا زيد عمرا» أى ما ضرب أحد أحدا إلا زيد عمرا كان الحصر فيهما معا ، والغرض الحصر فى أحدهما فيرجع الكلام بذلك إلى معنى آخر غير مقصود ، وإن لم يجوّز كانت المسأله الأولى ممتنعه لبقائها بلا فاعل ولا ما يقوم مقام الفاعل لأنّ التقدير حينئذ «ضرب زيد» فيبقى ضرب الأوّل بغير فاعل ، وفى الثانيه يكون «عمرو» منصوبا بفعل مقدّر غير «ضرب» الأولى فتصير جملتين ، فلا يكون فيهما تقديم فاعل على مفعول. هذا كلام ابن الحاجب وليس فى تصريح بنقل خلاف.

ورأيت كلام شخص من العجم يقال له الحديثى (۱) شرح كلامه ونقل كلامه هذا وقال : لا يخفى عليك أنّ هذا الجواب إنّما يتمّ ببيان أن «زيدا» فى قولنا : «ما ضرب إلّا عمرو زيدا» و «عمرا» فى قولنا : «ما ضرب إلّا زيد عمرا» يمتنع أن يكونا مفعولين لضرب الملفوظ. ولم يتعرّض المصنّف فى هذا الجواب فيكون هذا الجواب غير تامّ.

وقال المصنّف فى (أمالى الكافيه) : لا بدّ فى المستثنى المفرّغ من تقدير عام فلو استعملوا بعد إلّا شيئين لوجب أن يكون قبلهما عامّان. فإذا قلت : «ما ضرب إلّا زيد عمرا» فإمّا أن تقول لا عامّ لهما أو لهما عامّان أو لأحدهما دون الآخر. الأوّل يخالف الباب ، والثانى يؤدّى إلى أمر خارج عن القياس من غير ثبت ، ولو جاز ذلك فى الاثنين جاز فيما فوقهما ، وذلك ظاهر البطلان. والثالث يؤدّى إلى اللّبس فيما قصد ، فلذلك حكموا بأنّ الاستثناء المفرغ إنّما يكون لواحد. ويؤوّل ما جاء على ما يوهم غير ذلك بأنّه يتعلّق بما دلّ عليه الأوّل ، فإذا قلت : «ما ضرب إلّا زيد عمرا»

۱- هو ركن الدين على بن الفضل الحديثى (انظر بروكلمان ۵ / ۳۲۲).

فنحن نجوّز ذلك لا على أنّه لضرب الأوّل ، ولكن لفعل محذوف دلّ عليه الأوّل ، كأن سائلا سأل : من ضرب؟ فقال : عمرا ، أى ضرب عمرا.

قال الحديثى : ولقائل أن يختار الثالث ويقول : العامّ لا يقدّر إلّا للذى يلى «إلّا» منهما ، فإنّ العامّ إنّما يقدّر للمستثنى المفرّغ لا لغيره والمستثنى المفرّغ هو الذى يلى «إلّا» فلا يحصل اللّبس أصلا. فثبت أنّ جواب شرح المنظومه لا يتمّ بما ذكره فى الأمالى أيضا ، نعم يتمّ بما ذكره ابن مالك وهو أنّ الاستثناء فى حكم جمله مستأنفه ، لأنّ معنى «جاء القوم إلّا زيدا» : ما منهم زيد ، وهذا يقتضى ألّا يعمل ما قبل «إلّا» فيما بعدها لما لاح أنّ «إلّا» بمثابه «ما» ، و «إلّا» فى صوره مندوحه عنه ، وهى إعمال ما قبل إلّا فى المستثنى المنفى على أصله ، وفيما بعد إلّا المفرّغه وهو المستثنى المفرّغ تحقيقا أو تقديرا نحو : «ما جاءنى أحد إلّا زيد» ، على البدل ، وفيما بعد المقدّمه على المستثنى منه ، والمتوسطه بينه وبين صفته الإضمار إن قدّر العامل بعد إلّا فى الصور لكثره وقوعها ، نحو : «ما قاموا إلّا زيدا» و «ما قام إلّا زيد» و «ما جاء إلّا زيدا القوم» و «ما مررت بأحد إلّا زيدا خير من عمرو» ، وألّا يجوز «ما ضرب إلّا زيد عمرا» ، ولا «... إلّا عمرا زيد» لأنّه إن كانا شيئين فهو ممتنع ، وإن كان المستثنى ما يلى إلّا دون الأخير يكون ما قبله عاملا فيما بعده فى غير الصور الأربع ، وهو ممتنع. وما ورد قدّر عامل الثانى ، فتقدير «ما ضرب إلّا عمرا زيد» ضرب زيد.

وذهب صاحب (المفتاح) (۱) إلى جواز التقديم حيث قال فى فصل القصر : «ولك أن تقول فى الأوّل : «ما ضرب إلّا عمرا زيد» وفى الثانى : «ما ضرب إلّا زيد عمرا» فتقدّم وتؤخّر ، إلّا أنّ هذا التقديم والتأخير لمّا استلزم قصر الصفه قبل تمامها على الموصوف قلّ دوره فى الاستعمال ، لأنّ الصّفه المقصوره على عمرو فى قولنا : «ما ضرب زيد إلّا عمرا» هى ضرب زيد لا الضرب مطلقا ، والصفه المقصوره على زيد فى قولنا : «ما ضرب عمرا إلّا زيد هى الضرب لعمرو» (۲). قال الحديثى على صاحب المفتاح : إنّ حكمه بجواز التّقديم إن أثبت بوروده فى الاستعمال ، فهو غير مستقيم بأنّ ما ورد فى الاستعمال يحتمل أن يكون الثانى فيه معمولا لعامل مقدّر ،

۱- هو أبو يعقوب السكاكى : يوسف بن أبى بكر بن محمد ، علّامه ، إمام فى العربيه والمعانى والأدب والعروض والشعر ، صنّف : مفتاح العلوم فى اثنى عشر علما. (ترجمته فى معجم الأدباء ۵ / ۶۴۷).

۲- انظر مفتاح العلوم (ص ۱۶۱).

كما ذكره ابن الحاجب وابن مالك. وأصول الباب لا تثبت بالمحتملات ، وإن أثبت بغيره فلا بدّ من بيانه لينظر فيه. قال : فإن قيل : فهل يجوز التقديم فى «إنّما»؟ قلت : لا يجوز قطعا فى «إنّما» ، وإنّما جوّز فى «ما» و «إلّا» لأنّ «ما» و «إلّا» أصل فى القصر ولأنّ التقديم فى (ما) و (إلّا) غير ملبس. كذا قال صاحب (المفتاح) ، وقال الحديثى : امتناع التقديم فى «إنّما» يقتضى امتناعه فى «ما» و «إلّا» ليجرى باب الحصر على سنن واحد. قال مولانا العلّامه قاضى القضاه شيخ الإسلام أوحد المجتهدين (١) : وقد تأمّلت ما وقع فى كلام ابن الحاجب من قوله : «ما ضرب أحد أحدا إلّا زيد عمرا» قوله : إنّ الحصر فيهما معا. والسابق إلى الفهم منه أنّه لا ضارب إلّا زيد ولا مضروب إلّا عمرو ، فلم أجده كذلك ، وإنّما معناه : لا ضارب إلّا زيد لأحد إلّا عمرا ، فانتفت ضاربيّه غير زيد لغير عمرو ، وانتفت مضروبيّه غير عمرو من غير زيد ، وقد يكون زيد ضرب عمرا وغيره ، قد يكون عمرو ضربه زيد وغيره. وإنّما يكون المعنى نفى الضاربيّه مطلقا عن غير زيد ونفى المضروبيّه مطلقا عن غير عمرو إذا قلنا : ما وقع ضرب إلّا من زيد على عمرو فهذان حصران مطلقا بلا إشكال ، وسببه أنّ النفى ورد على المصدر واستثنى منه شىء خاصّ ، وهو ضرب زيد لعمرو ، فيبقى ما عداه على النفى كما ذكرناه فى الآيه الكريمه وفى الآيه الأخرى التى ينبغى فيها الاختلاف : (إِلَّا مِنْ بَعْدِ ما جاءَهُمُ الْعِلْمُ بَغْياً بَيْنَهُمْ) [آل عمران : ١٩]. والفرق بين نفى المصدر ونفى الفعل أنّ الفعل مسند إلى فاعل فلا ينتفى عن المفعول إلّا ذلك المقيّد ، والمصدر ليس كذلك ، بل هو مطلق فينتفى مطلقا إلّا الصوره المستثناه منه بقيودها.

وقد جاءنى كتابك - أكرمك الله - تذكر فيه أنّك «وقفت على ما قرّرته فى إعراب» قوله تعالى : (غَيْرَ ناظِرِينَ إِناهُ) [الأحزاب : ٥٣] وأنّ النّجاه اختلفوا فى أمرين : أحدهما : وقوع الحال بعد المستثنى نحو قولك : «أكرم الناس إلّا زيدا قائمين». وهذه هى التى اعترض بها الشيخ أبو حيّان على الزّمخشرىّ ، وهو اعتراض ساقط لأنّ الزّمخشرىّ جعل الاستثناء واردا عليها ، وجعلها حالا مستثناه ، فهى فى الحقيقه مستثناه ، فلم يقع بعد إلّا حينئذ إلّا المستثنى ، فإنّه مفرّغ للحال ، والشيخ فهم أنّ الاستثناء غير منسحب عليه فلذلك أورد عليه أنّ (غَيْرَ ناظِرِينَ إِناهُ) ليس مستثنى ولا صفه للمستثنى منه ، ولا مستثنى منه وقد أصبت فيهما. قلت : لكن للشيخ بعض غدر على ظاهر كلام الزّمخشرىّ لمّا قال : إنّه حال من (لا تدخلوا) ، ولم يتأمّل الشيخ بقيه كلامه ، فلو اقتصر على ذلك لأمكن أن يقال : إنّ مراده : لا

١- يريد تقى الدين السبكى وقد وردت ترجمته مسبقا ، وفى بغيه الوعاه (٢ / ١٧٦).

تدخلوا غير ناظرين إلّا أن يؤذن لكن ، ويكون المعنى : إنّ دخولهم غير ناظرين إناه مشروط بالإذن ، وأمّا «ناظرين» فممنوع مطلقا بطريق الأولى. ثمّ قدّم المستثنى ، وأخّر الحال ، فلو أراد هذا كان إيراد الشيخ متّجها من جهه النحو.

ثمّ قلت - أكرمك الله - : «الثانى» وكأنّك أردت الثانى من الأمرين اللّذين اختلف النّحاه فيهما ، وذكرت استثناء شيئين. وقد قدّمت أنّنى لم أظفر بصريح نقل فى المسأله ، والذى يظهر أنّه لا يجوز بلا خلاف ، كما لا يكون فاعلان لفعل واحد ، ولا مفعولان بهما لفعل واحد لا يتعدّى إلى أكثر من واحد ، كذلك لا يكون مستثنيان من مستثنى واحد بأداه واحده ، ولا من مستثنى منهما بأداه واحده ، لأنّها كقولك استثنى المتعدّى إلى واحد. فكما لا يجوز فى الفعل لا يجوز فى الحرف بطريق الأولى ، ولذلك اتّفقوا على ذلك ولم يتكلّموا فيه فى غير باب «أعطى» وشبهه.

وقولك إنّه لا يكاد يظهر لها مانع صناعىّ ، وهى جديره بالمنع ، وما المانع من قول الشخص : «ما أعطيت أحدا شيئا إلّا عمرا دانقا» وإنّما ينبغى منع ذلك فى مثل «إلّا عمرا زيدا» إذا كان العامل يطلبهما بعمل واحد ؛ أمّا إذا طلبهما بجهتين فليس يمتنع ، ولم يذكر ابن مالك حجّه إلّا الشّبه بالعطف ، ونحن نقول فى العطف بالجواز فى مثل : «ما ضرب زيد عمرا وبكر خالدا» قطعا ، فنظيره «ما أعطيت أحدا شيئا إلّا زيدا دانقا». وصرّح ابن مالك بمنعه. وقد فهمت ما قلته ، وقد تقدّم الكلام بما فيه كفايه وجواب إن شاء الله. وقولك إنّ الآيه نظيره ممنوع ، بل هى جائزه وهو ممنوع والله أعلم.

رأى النحاه فى بيت من الشعر

بسم الله الرحمن الرحيم ، وصلّى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلّم ، رأيت فى بعض المجاميع من كلام أبى محمّد بن عبد الله بن برىّ على قول الشّاعر فى وصف دينار : [المتقارب]

٦٣٨- (١)وأصفر من ضرب دار الملوك

تلوح على وجهه جعفرا

ملخّصه : أنّ فى (تلوح) روايتين ، إحداهما روايه الفرّاء - وهى الرّوايه الصحيحه - أنّها بالتاء. ولا إشكال على نصب (جعفر) على هذه ، لأنّه مفعول بتلوح ، وتلوح بمعنى ترى وتبصر ، تقول : لحت الشّىء إذا أبصرته. وهذا بيّن لا إشكال فيه ولا تعسّف فى إعرابه.

١- ٦٣٨- الشاهد بلا نسبه فى تاج العروس (لوح).

وأمّا الرّوايه الأخرى - وهى المشهوره - (يلوح) بالياء. ففيها إشكال ، فمن النّحاه من قال : إنّه منصوب بإضمار فعل تقديره : اقصدوا جعفرا ، ومنهم من جعله من باب المفعول المحمول على المعنى من جهه أنّ جعفرا داخل فى الرّؤيه من جهه المعنى ، لأنّ الشيء إذا لاح لك فقد رأيته.

تفسير نحله فى قوله تعالى : (وَآتُوا النِّساءَ صَدُقاتِهِنَّ نِحْلَةً)

وفى هذا المجموع : سأل الإمام أبو محمد بن برّى الإمام تاج الدّين محمد بن هبه الله بن مكّى الحموى عن قوله تعالى : (وَآتُوا النِّساءَ صَدُقاتِهِنَّ نِحْلَةً) [النساء : ۴]. كيف يكون نحله والنّحله فى اللّغه الهبه بلا عوض والصداق تستحقّه المرأه اتّفاقا لا على وجه التبرّع.

فأجابه بأنّه لمّا كانت المرأه يحصل لها فى النّكاح ما يحصل للزّوج اللّذّه وتزيد عليه بوجوب النّفقه والكسوه والمسكن كان المهر لها مجّانا ، فسمّى نحله. كذا ذكره أئمّتنا.

وقال بعضهم : لمّا كان الصّداق فى شرع من قبلنا لأولياء المنكوحات بدليل قوله تعالى : (قالَ إِنِّى أُرِيدُ أَنْ أُنْكِحَكَ إِحْدَى ابْنَتَيَّ هاتَيْنِ عَلى أَنْ تَأْجُرَنِى ثَمانِيَ حِجَجٍ ..) [القصص : ۲۷] ثم نسخه شرعنا ، صار ذلك عطيّه اقتطعت لهنّ فسمّى نحله.

مسأله : فى جمع (حاجه) من كلام ابن برّى

قال : سألت - وفّقك الله تعالى لما يرضيه وجعلك ممّن يتّبع الحقّ ويأتيه - عن قول الشيخ الرئيس أبى محمّد القاسم بن علىّ الحريرى فى كتابه (درّه الغوّاص) أنّ لفظه (حوائج) ممّا يوهم فى استعماله الخواصّ. وسألت أن أميّز لك الصحيح والعليل من غير إسهاب ولا تطويل ، وأنا أجيبك عن ذلك بما فى كفايه مع سلوك طريق الحقّ والهدايه. ومن أعجب ما يحكى ويذكر ، وأغرب ما يكتب ويسطر أنّه ذكر أنّه لم يحفظ لتصحيح هذه اللفظه شاهدا ولا أنشد فيها بيتا واحدا ، بل أنشد لبديع الزّمان بيتا نسبه إلى الغلط فيه ، والعجز عن إصلاحه وتلافيه ، وهو قوله : [الطويل]

۶۳۹- (۱)فسيّان بيت العنكبوت وجوسق

رفيع إذا لم تقض فيه الحوائج

حتّى كأنّه لم يمرّ بسمعه الخبر المنقول عن سيّد البشر أبى البتول حين قال بلسان الإعلان : «استعينوا على إنجاح الحوائج بالكتمان» (۲). وهذا الخبر ذكره القضاعى فى شهابه فى الباب الرابع من أبوابه ، وذكر أيضا قوله : «إنّ لله عبادا خلقهم لحوائج النّاس». وذكر الهروىّ (۳) فى كتابه (الغريبين) قوله - عليه السّلام - «اطلبوا الحوائج إلى حسان الوجوه» (۴) وقوله - صلّى الله عليه وسلّم - «إيّاكم والأقواد ، قالوا : يا رسول الله وما الأقواد؟ فقال : هو الرّجل يكون منكم أميرا فيأتيه المسكين والأرمله فيقول لهم مكانكم حتّى أنظر فى حوائجكم ويأتيه الغنى فيقول : عجّلوا فى قضاء حاجته» (۵).

وذكر ابن خالويه فى شرحه (مقصوره ابن دريد) ، عند ذكر فضل الخيل أنّ رسول الله - صلّى الله عليه وسلّم - قال : «التمسوا الحوائج على الفرس الكميت الأرثم المحجّل الثلاث المطلق اليد اليمنى».

فهذا ما جاء من الشّواهد النّبويّه وروته الثّقات من الرّواه المرضيّه على صحّه هذه اللّفظه.

وأمّا ما جاء من ذلك فى أشعار العرب فكثير ، من ذلك ما أنشده أبو زيد وهو قول أبى سلمه المحاربىّ : [الوافر]

۶۴۰- (۶)ثممت حوائجى ووذأت بشرا

فبين معرّس الرّكب السّغاب

وأنشد أيضا للراجز :

۶۴۱- (۷)يا ربّ ربّ القلص النّواعج

مستعجلات بذوى الحوائج

وقال الشّمّاخ : [الوافر]

۶۴۲- (۸)تقطّع بيننا الحاجات إلّا

حوائج يعتسفن مع الجرىء

۱- ۶۳۹- الشاهد لبديع الزمان الهمذانى فى لسان العرب (حوج) ، وتاج العروس (حوج).

۲- الحديث فى مسند الشهاب للقضاعى (۱ / ۴۱۲) رقم (۷۰۷) بالكتمان لها.

٣- لم أعثر على الحديث فى الكتب المختصّه.

٤- الهروى : أحمد بن محمد الباشانى صاحب كتاب (الغريبين).

٥- الحديث فى شهاب القضاعى (ص ٢٢).

٦- ٦٤٠- الشاهد لأبى سلمه المحاربى فى لسان العرب (حوج) و (ثمم) ، والتنبيه والإيضاح (١ / ٣٤).

٧- ٦٤١- الشاهد بلا نسبه فى لسان العرب (حوج).

٨- ٦٤٢- الشاهد للشّماخ فى ديوانه (ص ٤٦٣) ، والروايه فيه «الجرىّ» ، ولسان العرب (حوج).

وقال الأعشى : [مجزوء الكامل]

٦٤٣- (١)النّاس حول قبابه

أهل الحوائج والمسائل

وقال الفرزدق : [الطويل]

٦٤٤- (٢)ولى ببلاد السّند عند أميرها

حوائج جمّات وعندى ثوابها

وأنشد أبو عمرو بن العلاء : [الطويل]

٦٤٥- (٣)صريعى مدام ما يفرّق بيننا

حوائج من إلقاح مال ولا نخل

وأنشد ابن الأعرابى : [الكامل]

٦٤٦- (٤)من عفّ خفّ على الوجوه لقاؤه

وأخو الحوائج وجهه مبذول

وأنشد أيضا : [الوافر]

٦٤٧- (٥)فإن أصبح تحاسبنى هموم

ونفس فى حوائجها انتشار

وأنشد الفرّاء : [الوافر]

٦٤٨- (٦)نهار المرء أمثل حين يقضى

حوائجه من اللّيل الطّويل

وأنشد ابن خالويه : [الطويل]

٦٤٩- (٧)خليلىّ إن قام الهوى فاقعدا به

لعنّا نقضّی من حوائجنا رمّا

وقال همیان بن قحافه : [الرجز]

۶۵۰- (۸)حتّی إذا ما قضت الحوائجا

وملأت حلّابها الخلانجا

وقال آخر : [الطویل]

۶۵۱- (۹)بدأن بنا لا راجیات لحاجه

ولا یائسات من قضاء الحوائج

۱- ۶۴۳- الشاهد للأعشی فی دیوانه (ص ۳۸۹) ، ولسان العرب (حوج) ، والتنبیه والإیضاح (۱ / ۲۰۰) ، وتاج العروس (حوج).

۲- ۶۴۴- الشاهد للفرزدق فی دیوانه (۱ / ۸۵).

۳- ۶۴۵- الشاهد بلا نسبه فی لسان العرب (حوج).

۴- ۶۴۶- الشاهد بلا نسبه فی لسان العرب (حوج).

۵- ۶۴۷- الشاهد بلا نسبه فی لسان العرب (حوج).

۶- ۶۴۸- الشاهد بلا نسبه فی لسان العرب (حوج) ، وتاج العروس (حوج).

۷- ۶۴۹- الشاهد بلا نسبه فی لسان العرب (حوج) ، وتاج العروس (حوج).

۸- ۶۵۰- الرجز لهمیان بن قحافه فی لسان العرب (حوج) و (خلج) و (نشج) و (ثمم) ، والتنبیه والإیضاح (۱ / ۲۰۰) ، وتهذیب اللغه (۱۰ / ۵۴۱) ، وتاج العروس (حوج) ، و (خلج) ، وبلا نسبه فی کتاب العین (۸ / ۲۱۸).

۹- ۶۵۱- الشاهد لبعض بنی عقیل فی شرح شواهد الإیضاح (ص ۵۲۸) ، وبلا نسبه فی لسان العرب (حوج).

وقال ابن هرمز : [الكامل]

۶۵۲- إنّى رأيت ذوى الحوائج إذ عروا

فأتوك قصرا أو أتوك طروقا

فقد وجب ببعض هذا سقوط قول المخالف حين وجبت الحجّه عليه ، ولم يبق له دليل يستند إليه.

وأنا أتبع ذلك بأقوال العلماء ليزداد القول فى ذلك إيضاحا وتبيينا. قال الخليل فى كتاب العين فى فصل (راح) : «يقال : يوم راح وكبش ضاف على التّخفيف من رائح وضائف بطرح الهمزه كما قال الهذلىّ :

۶۵۳- (۱)[وغيّره ماء الورد فاها فلونه

كلون النّؤور] وهى أدماء سارها

أى : سائرها ، وكما خفّفوا الحاجه من الحائجه ، ألا تراهم جمعوها على حوائج». انقضى كلام الخليل. وقد أثبت صحّه (حوائج) ، وأنّها من كلام العرب وأنّ (حاجه) مجذوذه من (حائجه). وإن كان لم ينطق بها عنده. وكذلك ذكرها عثمان بن جنى فى كتابه (اللّمع). وحكى المهلّبى عن ابن دريد أنّه قال : حاجه وحائجه وكذلك حكى عن أبى عمرو بن العلاء أنّه يقال : فى نفسى حاجه وحائجه وحوجاء والجمع حاجات وحوائج وحاج وحوج وأنشد البيت المتقدّم (۲) : [الطويل]

صريعى مدام [ما يفرّق بيننا

حوائج من إلقاح مال ولا نخل]

- البيت -. وذكر ابن السّكّيت فى كتابه المعروف بالألفاظ قريبا من آخره - باب الحوائج : «يقال : فى جمع حاجه حاجات وحاج وحوج وحوائج».

وقال (۳) سيبويه : فيما جاء فى تفعّل واستفعل بمعنى - يقال : تنجّز فلان حوائجه واستنجز حوائجه.

وذهب قوم من أهل اللّغه إلى أنّ (حوائج) يجوز أن يكون جمع (حوجاء) وقياسها (حواج) مثل (صحار) ثمّ قدّمت الياء على الجيم فصارت (حوائج). والمقلوب من كلام العرب كثير وشاهد (حوجاء) قول أبى قيس بن رفاعه : [البسيط]

۱- ۶۵۳- الشاهد لأبى ذؤيب الهذلىّ فى الحيوان (۷ / ۲۵۵) ، وشرح أشعار الهذليين (۱ / ۷۳) ، ولسان العرب (حوج) و (سير) ، والمقتضب (۱ / ۱۳۰) ، ونوادر أبى زيد (ص ۲۶) ، وبلا نسبه فى جمهره اللغه (ص ۸۰۷) ، وشرح عمده الحافظ (ص ۵۸۴).

۲- مرّ الشاهد رقم (۳۴۵).

٣- انظر الكتاب (٤ / ١٨٥).

۶۵۴- (۱)من كان فى نفسه حوجاء يطلبها

عندى ، فإنّى له رهن بإصحار

والعرب تقول : «بداءات حوائجك» فى كثير من كلامهم. وكثيرا ما يقول ابن السّكّيت : إنّهم كانوا يقضون جوائجهم فى البساتين والرّاحات. وإنّما غلّط الأصمعىّ فى هذه اللفظه حتى جعلها مولّده كونها خارجه عن القياس ؛ لأنّ ما كان على مثال (حاجه) مثل غاره ، وحاره ، لا يجمع على غوائر وحوائر ، فقطع بذلك على أنّها مولّده غير فصيحه. على أنّه حكى الرّقاشى والسّجستانى عن عبد الرحمن عن الأصمعى أنّه رجع عن هذا القول ، وإنّما هو شىء كان عرض له من غير بحث ولا نظر ، وهذا هو الأشبه به ، لأنّ مثله لا يجهل ذلك ، إذ كان موجودا فى كلام النبى - صلّى الله عليه وسلّم - وكلام غيره من العرب الفصحاء. وذكر سيبويه فى كتابه أنّه يقال : «تنجّز حوائجه واستنجزها».

وكأنّ القاسم بن على الحريرىّ لم يمرّ به إلّا القول الأول المحكىّ عن الأصمعى دون القول الثانى ، ولو أنّه سلك مسلك النّظر والتسديد ، وأضرب عن مذهب التّسليم والتّقليد ، لكان الحق أقرب إليه من حبل الوريد - آخر المسأله -.

مسأله : ومن فوائد الشيخ جمال الدّين بن هشام

سئلت عن الفرق بين قولنا : «والله لا كلّمت زيدا ولا عمرا ولا بكرا» بتكرار (لا) وبدون تكرارها ، حتى قيل : إنّ الكلام مع التكرار أيمان فى كلّ منها كفّاره ، وأنّه بدون التكرار يمين ، فى مجموعها كفّاره.

والجواب : أنّ بينهما فرقا ينبنى على قاعده ، وهى أنّ الاسمين المتفقى الإعراب المتوسّط بينهما واو العطف تاره يتعيّن كونهما متعاطفين ، وتاره يمتنع ذلك ، ويجب تقدير مع الباقى ، ويكون العطف من باب عطف الجمل ؛ وتاره يجوز الأمران.

فالأول نحو : «اختصم زيد وعمرو» ، واصطلح زيد وعمرو» و «جلست بين زيد وعمرو» و «هذان زيد وعمرو» ؛ وذلك لأنّ الاختصام والإصلاح والبينيّه والمبتدأ الدّال على متعدّد ، لا يكتفى بالاسم المفرد.

والثانى نحو : «قامت هند وزيد» ، وقوله تعالى : (لا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلا نَوْمٌ)

۱- ۶۵۴- الشاهد لقيس بن رفاعه فى التنبيه والإيضاح (۱ / ۲۰۱) ، وبلا نسبه فى لسان العرب (حوج).

[البقره : ۲۵۵] ، وقوله تعالى : (فَاذْهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ) [المائده : ۲۴] ، (اذْهَبْ أَنْتَ وَأَخُوكَ) [طه : ۴۲](اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ ...) [البقره : ۳۵] و [الأعراف : ۱۹] ، (لا نُخْلِفُهُ نَحْنُ وَلا أَنْتَ) [طه : ۵۸]. فهذه ونحوها يتعيّن فيها إضمار العامل ، أى : ولا يأخذه نوم ، وليذهب ربّك ، وليذهب أخوك ، وليسكن زوجك ، وكذلك التقدير : ولا تخلفه ، ثمّ حذف الفعل وحده فبرز الضمير وانفصل. ولو لا ذلك لزم إعمال فعل الأمر والفعل المضارع ذى النون فى الاسم الظاهر أو الضمير المنفصل ، وإسناد الفعل المؤنّث إلى الاسم المذكّر. وكذلك قوله تعالى : (وَالَّذِينَ تَبَوَّؤُا الدَّارَ وَالْإِيمانَ ...) [الحشر : ۹] ، وقول الشاعر (۱) : [الوافر]

[إذا ما الغانيات برزن يوما]

وزجّجن الحواجب والعيونا

وقول الآخر (۲) : [الرجز]

علفتها تبنا وماء باردا

[حتى شتت همّاله عيناها]

وقوله (۳) : [مجزوء الكامل]

[يا ليت زوجك قد غدا]

متقلّدا سيفا ورمحا

أى : وألفوا الإيمان ، أو وأحبّوا الإيمان ، وكحّلن العيون ، وسقيتها ماء ، وحاملا رمحا. ومن ذلك قولهم : «ما جاءنى زيد ولا عمرو» أى : ولا جاءنى عمرو ، لأنّ حرف النّفى لا يدخل على المفردات ، لأنّ الذى ينفى إنما هو النّسبه. وكذلك القول فى حرف الاستفهام إذا قيل : «أجاءك زيد أو عمرو؟» - بتحريك الواو - تقديره : أو جاءك عمرو.

فإن قلت : ما ذكرته فى النّافى منتقض بقولهم : «جئت بلا زاد» ، وما ذكرته فى الاستفهام منتقض بقوله تعالى : (أَإِنَّا لَمَبْعُوثُونَ) [الصافات : ۱۶ - ۱۷] ، قاله الزّمخشرىّ. قلت : أمّا هذا الإعراب فمردود والصواب أنّ (آباؤنا) مبتدأ ، وخبره محذوف مدلول عليه بقوله تعالى : (لَمَبْعُوثُونَ) كما أنّها فى قراءه من سكّن الواو كذلك (۴).

۱- مرّ الشاهد رقم (۳۱۱).

۲- مرّ الشاهد رقم (۶۲۲).

۳- مرّ الشاهد رقم (۱۳۸).

۴- انظر تيسير الدانى (ص ۱۵۱).

وأمّا المثال المذكور فأصله : ما جئت بزاد ، ولكنّهم عدلوا عن ذلك لاحتماله خلاف المراد ، وهو نفى المجيء البتّه ، فإنّ من لم يجئ يصدق عليه أنّه لم يجئ بزاد ، فلذلك أدخلوا (لا) على مصبّ النفى ، ومن ثمّ سمّاها النحويّون : مقحمه ، أى : داخله فى موضع ليس لها بالأصاله.

فإن قلت : فلم يقولون : «ما جاءنى زيد ولا عمرو» حتّى احتيج إلى إضمار العامل؟ قلت : إنّما يقولونه إذا أرادوا الدّلاله على نفى الفعل عن كلّ منهما بصفتى الاجتماع والافتراق ، إذ لو لم يكرّروا الثّانى احتمل إراده نفى اجتماعهما ، ونفى كلّ منهما.

فإن قلت : فهلّا أجازوا فى الاستفهام «هل جاءك زيد وهل عمرو» إذا أرادوا التّنصيص على الاستفهام عن مجيء كلّ منهما ، ورفع احتمال الاستفهام عن اجتماعهما فى المجيء فى وقت؟.

قلت : لئلّا تقع أداه الصّدر حشوا.

فإن قلت : قدّر العامل ، وقد صار ذو الصّدر صدرا.

قلت : نعم ، لكن تبقى صوره اللّفظ حينئذ قبيحه ، إذ الأداه داخله فى اللّفظ فى حشو الكلام ، وهم معتنون بإصلاح الألفاظ كما يعتنون بإصلاح المعانى.

والثالث نحو : «قام زيد وعمرو».

فإن قلت : فهل نصّ أحد على جواز الوجهين فى ذلك على وجوب تقدير العامل مع تكرار النّافى؟.

قلت : أمّا مسأله تكرار النّافى ، فقد أوضحت بالدليل السابق وجوب تقدير العامل فيها. وأمّا ما أجزت فيه الوجهين فلا سبيل إلى دفع الإمكان فيه ، على أنّنى وقفت فى كلام جماعه على ذلك ، قال بعض المحقّقين : «اعلم أنّ الواو ضربان : جامعه للاسمين فى عامل واحد ، ونائبه مناب التثنيه ، حتّى يكون قولك : «قام زيد وعمرو» بمنزله «قام هذان» ، ومضمر بعدها العامل ، وينبنى عليها مسائل :

إحداها : «قام زيد وهند» بترك تأنيث الفعل ، فهذا جائز على الوجه الأوّل دون الثّانى ، لأنّا نقول على الأوّل : غلّبنا الذّكر ، ولا يقال ذلك على الثانى ، لأنّ الاسمين لم يجتمعا.

الثانى : «اشترك زيد وعمرو».

الثالث : «زيد قام عمرو وأبوه». وهاتان جائزتان على التّقدير الأوّل دون الثّانى.

الرابع : النّفى ، فنقول على الأوّل : «ما قام زيد وعمرو» فيفيده كما تقول : «ما قام زيد ولا قام عمرو» انتهى. وهو كلام حسن بديع ، وقد أورده أبو حيّان فى الارتشاف وهو كالمنكر له للطفه وغرابته.

وقال الزّمخشرى فى تفسير قوله تعالى : (وَما كانَ لِمُؤْمِنٍ وَلا مُؤْمِنَهٍ إِذا قَضَى اللهُ وَرَسُولُهُ أَمْراً أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَهُ مِنْ أَمْرِهِمْ ..) [الأحزاب : ٣۶] : «فإن قلت : كان من حقّ الضمير أن يوحّد كما تقول : ما جاءنى من رجل ولا امرأه إلّا كان من شأنه كذا وكذا ، قلت : نعم ، لكنّهما وقعا تحت النفى فعمّا كلّ مؤمن ومؤمنه ، فرجع الضمير على المعنى لا على اللّفظ» انتهى.

وقد أشكل هذا الكلام على بعضهم فاعترضه ، وذلك لأنّ النّحويّين نصّوا على : أنّ الضمير بعد الواو - لكونها موضوعه للجمع - يكون على حسب المتعاطفين ، تقول : «زيد وعمرو أكرمتهما» ويمتنع (أكرمته) ، وأجابوا عن قوله تعالى : (وَاللهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوهُ) [البقره : ۶۲] ، وأنّ الضمير بعد (أو) - لكونها موضوعه لأحد الشيئين أو الأشياء - يكون على حسب أحد المتعاطفين ، تقول : «زيدا أو عمرا أكرمه» ولا تقول : (أكرمهما) ، وأجابوا عن قوله تعالى : (إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيراً فَاللهُ أَوْلى بِهِما) [النساء : ١٣۵].

فلمّا رأى هذا المعترض هذه القاعده أشكل عليه قول الزّمخشرى : كان من حقّ الضمير أن يوحّد ، لأنّ العطف فيهما بالواو ، وسؤال الزّمخشريّ على ما قدّمت تقريره ، أنّ الكلام مع النّافى جملتان لا جمله. والواو إنّما تكون للجمع إذا عطفت مفردا على مفرد ، لا إذا عطفت جمله على جمله ، ومن ثمّ منعوا أن يقال : «هذان يقوم ويقعد» وأجازوا : «هذان قائم وقاعد» لأنّ الواو جمعت بينهما وصيّرتهما كالكلمه الواحده المثّناه التى يصحّ الإخبار بها عن الاثنين.

وقال سيبويه - رحمه الله - : «إذا قيل : «رأيت زيدا وعمرا» ثمّ أدخل حرف النّفى فإن كانت الرؤيه واحده قلت : «ما رأيت زيدا وعمرا» وإن كنت قد مررت بكلّ منهما على حده قلت : «ما مررت بزيد ولا مررت بعمرو». وهذا معنى ما نقل عنه

ابن عصفور فى (شرح الجمل). فأوجب تكرار النّافى عند تكرار الفعل ، ولكنّه صرّح بالفعل مع النّافى ، وقد بيّنا أنّ تكرار النّافى كاف لأنّه مستلزم تكرير الفعل.

إذا تقرّر هذا فنقول : إذا كرّر الحالف النّافى فهى أيمان لما بيّنا من أنّ تكرار (لا) يؤذن بتكرار الفعل وصار قوله : «والله لا كلّمت زيدا ، ولا عمرا ولا بكرا» بمنزله قوله : «والله لا كلّمت زيدا ، ولا ماشيت عمرا ، ولا رأيت بكرا». وهذه أيمان قطعا ، يجب فى كلّ منها كفّاره ، فكذلك فى المثال المذكور ، لا يفترقان إلّا فيما يرجع إلى التّصريح والتّقدير ، وكون الأفعال متّحده المعنى أو متعدّده ، وكلا الأمرين لا أثر له.

وإذا لم يكرّر النّافى فالكلام محتمل لليمين والأيمان بناء على نيّه الفعل وعدمها وإنّما حكموا بأنّها يمين واحده بناء على الظاهر ، كما أنّهم لم يحكموا باتحاد اليمين مع تكرار (لا) ، مع احتمالها للزّياده كما فى قوله تعالى : (وَلَا النُّورُ) بعد قوله سبحانه وتعالى : (وَما يَسْتَوِى الْأَعْمى وَالْبَصِيرُ وَلَا الظُّلُماتُ وَلَا النُّورُ) [فاطر : ٢٠] لأنّه خلاف الظّاهر. نعم ، إن قصد المتكلّم بقوله : «والله لا كلّمت زيدا وعمرا» معنى : ولا كلّمت عمرا ، فهو يمينان لأنّ ذلك أحد محتملى الكلام ، وقد نواه ؛ وإن قصد بقوله : «لا كلّمت زيدا ولا عمرا» معنى «لا كلّمت زيدا وعمرا» الذى لم يضمر فيه الفعل ، وقدّر (لا) زائده فيمين واحده ، لا يلزمه فى نفس الأمر إلّا كفّاره واحده وإن كان قد يلزم فى الحكم بخلاف ذلك ، بناء على ظاهر لفظه.

وقد يقال بامتناع هذا الوجه بناء على أنّ (لا) إنّما تزاد إذا كان فى اللفظ ما يشعر بذلك كقرينه قوله تعالى : (وَما يَسْتَوِى ..) فإنّ الاستواء لا يعقل منسوبا إلى واحد ، وكذلك قوله تعالى : (ما مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ) [الأعراف : ١٢] فإنّ من المعلوم أنّ التّوبيخ على امتناعه من السّجود ، لا على امتناعه من نفى السّجود ؛ لأنّه إذا امتنع من نفيه كان مثبتا له. فأمّا المثال المذكور فلا دليل فيه على ذلك ، فلا تكون (لا) فيه إلّا نافيه ، الله أعلم.

الكلام فى (إنّما)

ومن فوائده أيضا تغمّده الله تعالى برحمته : اعلم أنّ الكلام فى (إنّما) فى موطنين ؛ أحدهما لفظىّ ، والآخر معنوىّ. أمّا اللّفظى : فمن جهه بساطتها أو تركيبها ، وأمّا المعنوىّ : فمن جهه إفادتها الحصر أو عدم إفادتها له.

والمدّعى فى الوجه الثّانى : أنّها مفيده للحصر ، واستدلّ لهذا بأمور :

أحدها : فهم أهل اللّسان لذلك ، كما تقرّر من فهم الصّحابه - رضى الله عنهم - من : «إنّما الماء من الماء» (١) ومن فهم ابن عبّاس رضى الله عنهما من : «إنّما الرّبا فى النّسيئه» (٢) مع عدم المخالفه منهم فكان ذلك إجماعا على أنّها مفيده للحصر. على أنّ الاحتجاج بقضيّه ابن عبّاس مع الصحابه - رضى الله عنهم - قد يحتمل الاعتراض بأنّ المعترض قد يقتصر على ذكر أحد أوجه المنع لأمر ككون ذلك الوجه أجلى وأبعد عن الاعتراض ، وربّما فعل ذلك على سبيل التّنزّل للخصم فيا ادّعاه وفهمه. فلا يلزم من اقتصارهم على الاعتراض بما فيه معارضه - وهو إيرادهم الدليل المقتضى لتحريم ربا التّفاضل - أن يكونوا مسلّمين له فى دعواه الحصر. وقد يقال أيضا إنّ ابن عبّاس - رضى الله تعالى عنهما - فهم الحصر وادّعاه ، وهم لم ينفوه ولم يثبتوه ، فتجىء مسأله ما إذا قال البعض وسكت الباقون ، وهل ذلك حجّه أو ليس بحجّه ؛ فيه كلام مشهور فى أصول الفقه.

الدليل الثانى : معامله العرب للاسم بعدها معاملته بعد (إلّا) المسبوقه بالنّفى. وقولهم معامله (ما) و (إلّا) تمثيل ، لا أنّ ذلك خاصّ ب (ما) وذلك فى قوله (٣) : [الطويل]

[أنا الضّامن الرّاعى عليهم] وإنّما

يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلى

فهذا كقوله : [السريع]

٦٥٥- (٤)قد علمت سلمى وجاراتها

ما قطّر الفارس إلّا أنا

١- أخرجه مسلم فى صحيحه (١ / ٢٦٩) رقم (٣٤٣). باب : إنما الماء من الماء.

٢- الحديث فى سنن ابن ماجه (٢ / ٧٥٨) ، باب من قال : لا ربا إلا فى النسيئه ، ومسند أسامه (١ / ٧٦).

٣- مرّ الشاهد رقم (١٤٢).

٤ - ٦٥٥- الشاهد لعمرو بن معدى كرب فى ديوانه (ص ١٦٧) ، والأغانى (١٥ / ١٦٩) ، وشرح أبيات سيبويه (٢ / ١٩٩) ، والكتاب (٢ / ٣٧٣) ، وشرح ديوان الحماسه للمرزوقى (ص ٤١١) ، وله أو للفرزدق فى شرح شواهد المغنى (٢ / ٧١٩) ، وبلا نسبه فى تخليص الشواهد (ص ١٨٤) ، وشرح المفصّل (٣ / ١٠١) ، ولسان العرب (قطر).

فأمّا قول بعض المتأخّرين فی (إِنَّما أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ) [الرعد : ۳۶] ، و (إِنَّما أَشْكُوا) [یوسف : ۸۶] ونحو ذلک من الآیات : إنّ الضمیر محصور ولم یفصل ، فلا یتشاغل به ولو صحّ خرج نحو (۱) : [الطویل]

[أنا الذائد الحامی الذّمار] وإنّما

یدافع عن أحسابهم أنا أو مثلی

عن الاستشهاد به ، وکان ضروره لمخالفته للاستعمال.

الدلیل الثالث : أنّ إنّ للإثبات ، و (ما) للنّفی ، والنفی والإثبات ضدّان فلا یجتمعان فی محلّ واحد ، فوجب أن یصرف أحدهما للمذکور ، والآخر إلی غیره لیصحّ اجتماعهما. لا جائز أن یکون المنفیّ هو المذکور ، والمثبت هو ما عداه ، للاتّفاق علی أنّ قولک : «إنّما زید قائم» یفید إثبات القیام لزید ، فإذا بطل ذلک تعیّن العکس وهو نفی القیام عن غیر زید وإثباته لزید ، ولا معنی للحصر إلّا هذا. هذا حاصل کلام الإمام فخر الدّین ومن تبعه ، وهو فاسد المقدّمتین لأنّ (إنّ) للتأکید لا للإثبات ، بدلیل أنّک تقول : «إنّ زیدا قائم» و «إنّ زیدا لیس بقائم» ، فتجدها إنّما دخلت لتأکید الکلام نفیا کان أو إثباتا. و (ما) زید مثلها فی قولک «لیتما زیدا قائم» لا نافیه.

الدلیل الرابع : أنّ (إنّ) للتّأکید ، و (ما) حرف زائد للتّاکید ، فلمّا أخذوا الحکم من بین مؤکّدین ناسب أن یکون مختصّا بالمسند إلیه قاله السکّاکی ، ولیس بشیء لأنّه لازم له فی قولک : «إنّ زیدا لقائم» لأنّ (إنّ) واللام معا للتأکید ، ثمّ إنّک تقول : «أحلف بالله إن زیدا لقائم» فتجمع بین ثلاث مؤکّدات ، القسم ، و (إنّ) ، واللام ، ولا یفیدها هذا الحصر باتّفاق.

واستدلّ من قال : إنّها لیست للحصر بقوله تعالی : (إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِینَ إِذا ذُکِرَ اللهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ) [الأنفال : ۲] ، فلو کان معناه : ما المؤمنون إلّا الذین إذا ذکر الله وجلت قلوبهم ، لزم سلب الإیمان عمّن لا یوجل قلبه عند ذکر الله تعالی والإجماع منعقد علی خلافه.

والجواب أنّ المراد بالمؤمنین : الکاملو الإیمان ، ولا شکّ أنّ من لا یوجل قلبه

۱- مرّ الشاهد رقم (۱۴۲).

عنـد ذكر الله فليس بكامل الإيمان. وردّ بأنّ هذا مجاز ، وأجيب بأنّه يجب المصـير إليه جمعا بين الأدلّه ، فإنّه قد قام الدليل الذى قـدّمناه على إفادتهـا الحصـر وهو معـامله الضـمير بعـدها معاملته بعـد (إلّا) المسـبوقه بالنّفى ، ولهـذا قال المحقّقون : والأكثر أنّها للحصـر ، حتّى لقد نقل النّووىّ إجماع النحويّين والأصوليّين على إفادتها الحصـر ، ذكره فى (شـرح مسلم) ، وهو غريب. فهذا ما يتعلّق بإثبات الأمر الثّانى المعنوىّ.

وأمّـا ما يتعلّق بالأوّل فنقول : إنّ أصل (إنّما) ، (إنّ) و (ما) ، وأنّ (إنّ) من (إنما) هى التى كانت الرافعه الناصـبه قبل وجود (ما) ، وإنّ (ما) هى الحرف التالى لنحو (ليت) فى قولهم : «ليتما أخوك منطلق».

فهـذه ثلاثه أمور يـدل عليها عنـدى أمران : أحدهما : أنّهم لم يختلفوا فى (ليتما) و (لعلّما) و (لكنّما) و (كأنّما) فى ذلك ، يعنى فى تركيبها ، والثانى : أنّ (ما) غير نافيه ، فلتكن (إنّما) كذلك.

فـإن قيـل : هـذه غير تلـك التى تـدخل عليها (ما) الكافّه ، وأنّ (إنّما) على قسـمين ، فهـذه دعى ما لا يثبت ، ولا يقوم عليه دليل. وأيضا فبأىّ شـىء تفرّق أيّها العاقل بين (إنّما) هـذه و (إنّما) تلك؟ وأيضا فلم يقل أحد إنّ (إنّما) على قسـمين : مفيده للحصـر ، وغير مفيده له. فهذا الحقّ الذى لا يحيد عنه من فيه أدنى إنصاف.

فإن قيل : معاله (ما) بعـد (إنّما) معامله (ما) بعـد (إلّا) المسـبوقه بالنّفى تـدلّ على أنّ (ما) نافيه ، فذلك غير لازم ، إذ لا يمتنع أن يكون الشـىء حكمه حكم شـىء آخر ، وإن لم يكن مركّبـا منه ولا من شـىء يشـبهه. وإنّما الأمر فى ذلك أنّ العرب اسـتعملوا (إنّمـا) بعـد تركيبهـا من الحرفين فى موطن الحصـر ، وخصّوهـا بـذلك لمشاركتهـا ل (ما) و (إلّا) فى الحكم ، لأنّهم اسـتعملوها اسـتعمالها وألزموها موضـعها ، لا لأنّ (ما) من (إنّما) نافيه ، كما أنّه ليس ذلك لأجل أنّ (إنّما) مأخوذه من (إلّا). ثم هذه المقاله بعـد فسادهـا من جهه النّظر مخـالفه لأقوال النّحـاه ، فـإنّهم إنّمـا ينصّون على أنّ (مـا) كـافّه ولا يعرف القول بأنّها نافيه إلّا لبعض المتأخّرين. والله سبحانه وتعالى أعلم.

ومن فوائده (١) :

مسأله : المبدوء به والموقوف عليه

لمّا كان الابتداء آخذا فى التّحريك لم يكن المبدوء به إلّا متحرّكا ، ولمّا كان الانتهاء آخذا فى السّكون لم يكن الموقوف عليه إلّا ساكنا. كلّ ذلك للمناسبه. وهذا تعليل حسن - والله أعلم -

من أبيات الحماسه

[البسيط]

٦٥٦- (٢)أقول حين أرى كعبا ولحيته

لا بارك الله فى بضع وستّين

من السّنين تملّاها بلا حسب

ولا حياء ولا عقل ولا دين

قوله : (وستّين) يحتمل وجهين :

أحدهما : أن تكون الكسره كسره إعراب ، والنّون مجعوله كأنّها لام الكلمه على حدّ قوله - صلّى الله عليه وسلّم - : «اللهمّ اجعلها عليهم سنينا كسنى يوسف» (٣).

والثانى : أن يكون معربا بالياء ، وتكون النون زائده لفظا وحكما عن مقدّر بها الثبوت ، وتكون الضّروره قادته إلى أن أتى بالحركه على ما يقتضيه أصل التقاء الساكنين وهذا كثير كقوله : [الوافر]

٦٥٧- (٤)[وما ذا تبتغى الشّعراء منّى]

وقد جاوزت حدّ الأربعين

[الوافر]

٦٥٨- (٥)[عرفنا جعفرا وبنى أبيه]

وأنكرنا زعانف آخرين

١- يريد : من فوائد ابن هشام الأنصارى.

٢- ٦٥٦- البيتان بلا نسبه فى شرح ديوان الحماسه للمرزوقى (ص ١٥٢٨) ، والتبريزى (٤ / ٩٧) ، والخزانه (٣ / ٤١٦) ، والبيت الأول بلا نسبه فى لسان العرب (بضع) ، وتاج العروس (بضع).

٣- يريد : من فوائد ابن هشام الأنصارى.

٤- ٦٥٧- الشاهد لسحيم بن وثيل فى إصلاح المنطق (ص ١٥٦) ، وتخليص الشواهد (ص ٧٤) ، وتذكره النحاه (ص ٤٨٠) ، وخزانه الأدب (٨ / ٦١) ، والدرر (١ / ١٤٠) ، وسرّ صناعه الإعراب (٢ / ٦٢٧) ، وشرح التصريح (١ / ٧٧) ، وشرح ابن عقيل (ص ٤١) ، وشرح المفصّل (٥ / ١١) ، ولسان العرب (نجذ) و (ربع) ، و (درى) ، والمقاصد النحويه (١ / ١٩١) ، وبلا نسبه فى أوضح المسالك (١ / ٦١) ، وجواهر الأدب (ص ١٥٥) ، وشرح الأشمونى (١ / ٣٨) ، والمقتضب (٣ / ٣٣٢) ، وهمع الهوامع (١ / ٤٩).

٥- ٦٥٨- الشاهد لجرير فى ديوانه (ص ٤٢٩) ، والاشتقاق (ص ٥٣٨) ، وتخليص الشواهد (ص ٧٢) ، وتذكره النحاه (ص ٤٨٠) ، وخزانه الأدب (٨ / ٩٥٦) ، والدرر (١ / ١٤٠) ، والمقاصد النحويه (١ / ١٨٧) ، وبلا نسبه فى أوضح المسالك (١ / ٦٧) ، وشرح التصريح (١ / ٧٩) ، وشرح ابن عقيل (ص ٤٠).

ورجّح أبو الفتح بن جنّى هذا الوجه على الأوّل بقوله : «من السّنين» وبيان ذلك أنّه فى الأصل تمييز منصوب فحقّه : لا بارك الله فى بضع وستين سنه ، فلمّا أتى به على مقتضى القياس الأصلى ، وهو ذكر لفظه (من) وجمع (سنه) وتعريفها ، فلذا حكم على قوله : (وستّين) أنّه جاء به على مقتضى القياس فى حركته وهى الكسره. قلت : ويرجّحه أمر آخر وهو أنّ الإعراب بالحركات مع التزام اليـاء إنّما هو معروف فى باب (سنه) و (عضه) و (قله) ، أعنى ما حذفت لامه (١). وأمّا غير ذلك فلعلّه لا يثبت فيه - والله أعلم -.

ومن فوائده :

الفرق بين العرض والتحضيض

الفرق بين العرض والتّحضيض أنّ العرض طلب بلين ورفق ، والتّحضيض طلب بإزعاج وعنف.

مسأله : (علمت) بمعنى عرفت وبمعنى العلم

ومن فوائده : قال أبو الفتح : قلت لأبى علىّ : إذا كانت (علمت) بمعنى (عرفت) عدّيت إلى مفعول واحد ، وإذا كانت بمعنى العلم عدّيت إلى مفعولين فما الفرق بين (علمت) و (عرفت) من جهه المعنى؟ فقال : لا أعلم لأصحابنا فى ذلك فرقا محصّلا ، والذى عندى فى ذلك : أنّ (عرفت) معناها العلم من جهه المشاعر والحواسّ ، بمنزله أدركت ، و (علمت) معناها العلم من غير جهه المشاعر والحواسّ. يدلّ على ما ذكرنا فى (عرفت) قوله تعالى : (يُعْرَفُ الْمُجْرِمُونَ بِسِيماهُمْ) [الرحمن : ۴۱] ، والسّيما تدرك بالحواسّ وبالمشاعر ، وكذلك فى ذكر الجنّه : (عَرَّفَها لَهُمْ) [محمد : ۶] ، أى : طيّب رائحتها لهم ، من العرف ، وهو الرّائحه ، والرّائحه إنّما تعلم من جهه الحاسّه ، وقوله : [الكامل]

۶۵۹- (٢)أو كلّما وردت عكاظ قبيله

بعثوا إلىّ عريفهم يتوسّم

١- انظر شرح المفصّل (٥ / ٥) ، وأوضح المسالك (١ / ٣٧).

٢- ۶۵۹- الشاهد لطريف بن تميم العنبرى فى الأصمعيات (ص ١٢٧) ، وشرح أبيات سيبويه (٢ / ٢٨٩) ، والكتاب (۴ / ١٢٣) ، وشرح شواهد الشافيه (ص ٣٧٠) ، ولسان العرب (ضرب) ، و (عرف) ، ومعاهد التنصيص (١ / ٢٠۴) ، وبلا نسبه فى أدب الكاتب (ص ۵۶١) ، وجمهره اللغه (ص ٣٧٢) ، والمنصف (٣ / ۶۶).

قلت له : أفيجوز أن تقول : (عرفت) : ما كان ضدّه فى اللّفظ (أنكرت) ، و (علمت) : ما كان ضدّه فى اللّفظ (جهلت) ، فإذا أريد ب (علمت) العلم المعاقبه عبارته الإنكار تعدّى إلى مفعول واحد ، وإذا أريد بالعلم المعاقبه عبارته الجهل تعدّى إلى مفعولين. ويكون هذا فرقا بينهما صحيحا ، لأنّ (أنكرت) ليست بمعنى (جهلت) ، لأنّ الإنكار قد يصاحبه العلم ، والجهل لا يصاحبه العلم ، ولأنّه إنّما ينكر الإنسان ما يعلمه ، ولا يصحّ أن ينكر ما قد يجهله ، ولأنّ الجهل يكون فى القلب فقط ، والإنكار يكون باللّسان ، وإن وصف القلب به كقولك : «أنكره قلبى» كان مجازا ، وكون الإنكار باللّسان دلاله على أنّ المعرفه متعلّقه بالمشاعر فقال : هذا صحيح والله أعلم.

الشروط التى يتحقّق بها تنازع العوامل

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وصلاته على سيّدنا محمد خير خلقه وآله. قال الفقير إلى ربّه عبد الله بن هشام غفر الله له ولوالديه ولأحبابه ولجميع المؤمنين :

هذا فصل فى الشّروط التى بها يتحقّق تنازع العاملين أو العوامل.

قد تتبّعنا ذلك فوجدناه منحصرا فى خمسه شروط ، شرطين فى العامل وشرطين فى المعمول وشرط بينهما.

فأمّا الشرطان اللّذان فى العامل :

فأحدهما : ألّا يكون من نوع الحروف ، فلا تنازع فى نحو «إن لم تفعل» ولا فى نحو قول الشاعر : [مشطور الرجز]

٦٦٠- (١)حتى تراها وكأنّ وكأن

أعناقها مشدّدات فى قرن

خلافا لبعضهم.

الثانى : أنّ يكون كلّ منهما طالبا من حيث المعنى لما فرض التّنازع فيه ، فلا تنازع فى : (وَجَحَدُوا بِها وَاسْتَيْقَنَتْها أَنْفُسُهُمْ ظُلْماً وَعُلُوًّا) [النمل : ١۴] لأنّ طالب الظّلم والعلوّ الجحد لا الاستيقان ، ولا فى : (وَذَكِّرْ فَإِنَّ الذِّكْرى تَنْفَعُ الْمُؤْمِنِينَ)

١- ٦٦٠- الرجز لخطام المجاشعى ، أو للأغلب العجلى فى الدرر (۶ / ۵٠) ، وشرح التصريح (٢ / ١٣٠) ، والمقاصد النحويه (۴ / ١٠٠) ، وبلا نسبه فى أوضح المسالك (٣ / ٣۴٢) ، وشرح الأشمونى (٢ / ۴١٠) ، وشرح التصريح (١ / ٣١٧) ، وهمع الهوامع (٢ / ١٢۵).

[الذاريات : ۵۵] ، لأنّ طالب (المؤمنين) هو فعل النّفع لا الأمر بالتّذكير لعموم البعثه - كذا قالوا -. ولك أن تقول : لا يمتنع التّنازع فيهما ، أمّا فى الأولى : فعلى جعل (ظلما) و (علوّا) مصدرين فى موضع الحال ك «جاء زيد ركضا» فيكون التقدير : وجحدوا بها ظالمين مستعلين واستيقنوها وحالتهم هذه ، وأمّا فى الثانيه : فلأنّ عموم البعثه لا ينفى تخصيص (عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ) [الشعراء : ۲۱۴] ، وقد قال كثيرا من المفسّرين فى (قُلْ لِعِبادِيَ ..) [إبراهيم : ۳۱] : إنّ المراد (المخلصين) وأنّ الإضافه إضافه تشريف ، وبنوا على هذا صحّه الجزم فى قوله سبحانه (يقيموا) و (ينفقوا) ، ونحو ذلك ممّا جزم فى جواب الشرط المقدّر بعد الأمر ، فلولا أنّ المراد : (المخلصون) لم يصحّ أن يكون التقدير : إن تقل لهم يقيموا وينفقوا لما يلزم عليه من الخلف فى خبر الصادق ، إذ قد يخلف من المقول لهم - على هذا التقدير - جمّ غفير لا يحصى. والمثال الجيّد فيما نحن فيه قول الشاعر - أنشده الفارسى : [الوافر]

۶۶۱- عدينا فى غد ما شئت إنّا

نحبّ ولو مطلت الواعدينا

فلا تنازع بين (نحبّ) و (مطلت) فى (الواعدين) لأنّ الممطول موعود لا واعد ف (الواعدين) مفعول ل (نحبّ) لا غير.

وأمّا الشرطان اللّذان فى المعمول :

فأحدهما : ألا يكون سببيّا ، فلا تنازع بين (ممطول) و (معنّى) فى قوله (۱) : [الطويل]

[قضى كلّ ذى دين فوفى غريمه]

وعزّه ممطول معنّى غريمها

لأنّهما حينئذ خبران ل (عزّه) ، وإذا أعمل أحدهما فى الغريم أعطى الآخر ضميره كما هو قاعده التّنازع ، ويلزم من ذلك عدم ارتباط أحد الخبرين بالمخبر عنه ، ألا ترى أنّه يؤول به التقدير - على إعمال الأوّل - إلى قولك : وعزّه ممطول غريمها معنّى غريم!! وعلى إعمال الثّانى إلى قولك : وعزّه ممطول غريم معنّى غريمها. فإذا ثبت أنّ التنازع فى هذا النحو متعذّر وجب أن يحمل على أنّ هذا السببىّ مبتدأ مؤخّر ، وما قبله خبران له يتحمّلان ضميره ، والجمله خبر الأوّل. هذا تقرير قول جماعه منهم أبو عبد الله بن مالك - رحمهم الله أجمعين -.

۱- مرّ الشاهد رقم (۴۷۷).

وأقول : جوّز التنازع فی هذا النحو جماعه منهم : أبو بکر بن طاهر (۱) فی (طرر الإیضاح) ، وأبو الحسن بن الباذش (۲) فی حواشیه ، ونقله بعضهم عن الفارسی. وهو لازم لجماعه منهم الأستاذ أبو علیّ الشّلوبین - رحمهم الله تعالی - لأنهم أجازوا فی قول الله سبحانه : (وَلَمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذلِکَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ) [الشوری : ۴۳] کون (من) موصوله مخبرا عنه ب (فَإِنَّ ذلِکَ مِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ*) والرابط بینهما الإشاره إلی المصدر المفهوم من فعل الصّله المقدّر إضافته إلی ضمیر (من) أی : إنّ صبره وغفرانه ، فقد جعلوا الارتباط حاصلا بالإشاره إلی المصدر المقدّر ارتباطه بالمبتدأ بمنزله الإشاره إلی نفس المبتدأ فی نحو : (وَلِباسُ التَّقْوی ذلِکَ خَیْرٌ) [الأعراف : ۲۶] ، فیلزمهم فی مسألتنا الارتباط بالضمیر العائد علی الغریم ، لأنّه مرتبط بضمیر المبتدأ بل تجویز هذا فی مسألتنا أقیس من تجویزه فی الآیه الکریمه لوجهین :

أحدهما : أنّ الضمیر هو الأصل فی باب الرّبط فلا بعد فی أن یکون التوسّع فیه أکثر.

والثانی : أنّ باب التنازع تجوّزوا فیه فی الإضمار ، فأعادوا الضمیر علی ما تأخّر لفظا ورتبه نحو : «ضربونی وضربت قومک» ، وأعادوا فیه الضمیر مفردا علی المثنّی والمجموع فقالوا : «ضربنی وضربت قومک» علی معنی : ضربنی من ثمّ ، کذا قدّره سیبویه (۳). ولم یتجوّزوا بذلک فی باب المبتدأ ، ألا تری أنّه لا یجوز «صاحبها فی الدّار» ولا «الزیدان قام» بمعنی : قام من ثمّ. وإذا انتفی ذلک ظهر أنّ مسألتنا أولی بالإجازه ، ثمّ إنا إذا سلّمنا امتناع التنازع لما ذکروا نمنع تعمیم المنع فنقول : تعلیق المنع بکون المعمول سببیّا تعمیم فاسد ، لأنّهم أسندوا المنع لعدم الارتباط ، وذلک لیس موجودا فی کلّ سببیّ علی تقدیر التّنازع فیه ، لأنّه إذا کان العاملان متعاطفین بفاء السّببیه ، أو بواو العطف وهما مفردان ، فإنّ الارتباط حاصل من جهه العاطف وإن فقد من جهه الضمیر ، لأنّ فاء السببیّه تنزل الجملتین کالجمله الواحده لأنّهما سبب ومسبّب ، والواو فی المفردات للجمع ، لهذا أجازوا الاکتفاء بضمیر واحد فی نحو :

۱- أبو بکر بن طاهر : هو محمد بن أحمد بن طاهر الأنصاری الإشبیلی ، المعروف بالخدبّ ، نحویّ حافظ اشتهر بتدریس الکتاب وله علی الکتاب طرر مدونه مشهوره اعتمدها تلمیذه ابن خروف فی شرحه ، وله تعلیق علی الإیضاح ، وغیر ذلک. ترجمته فی بغیه الوعاه (۱ / ۲۸).

۲- أبو الحسن بن الباذش : هو علی بن أحمد بن خلف بن محمد الأنصاری الغرناطی ، من مصنّفاته : شرح کتاب سیبویه ، والمقتضب ، وشرح أصول ابن السرّاج ، وشرح الإیضاح ، وشرح الجمل ، وشرح الکافی للنحاس. (ت ۵۲۸ ه). ترجمته فی بغیه الوعاه (۲ / ۱۴۲).

۳- انظر الکتاب (۱ / ۱۳۲).

«الذى يطير فيغضب زيد الذّباب» وقال الله جلّت كلمته : (أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّماءِ ماءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً) [الحج : ۶۳] ، وقال الشاعر : [الطويل]

۶۶۲- (۱)وإنسان عينى يحسر الماء تاره

فيبدو وتارات يجمّ فيغرق

وأجازوا «مررت برجل كريم بنوك وابنه». فعلى هذا الذى شرحناه لا يلزم من امتناع التنازع فى نحو (۲) : [الطويل]

[قضى كلّ ذى دين فوفّى غريمه]

وعزّه ممطول معنّى غريمها

حيث لا فاء سببيه ولا واو بين المفردين أن يمتنع فى «عزّه ممطول ومعنّى غريمها» و «عزّه ممطول فمعنّى غريمها» ، ثمّ إذا لم يكن (معنّى) مبتدأ البتّه فلا منع وإن وجد السببىّ ، مثاله : قيل لك : ما معك من خبر زيد؟ فتقول : «قام وقعد أبوه» ، لا يمنع التّنازع فيه أحد. وإذا ثبت جوازه فى ذلك ونحوه فالصّواب أن يقال : إنّ الشّرط ألّا يكون الحمل على التّنازع مؤدّيا إلى عدم الرّبط.

الثانى : ألّا يكون محصورا فلا تنازع فى «ما قام وقعد إلّا زيد» لأمرين :

أحدهما : أنّ الواقع بعد (إلّا) إمّا أن يكون ظاهرا أو مضمرا ، وأيّا ما كان ، فهو غير متأتّ ، فإن كان ظاهرا فإنّه يقتضى أن يقول فى نحو : «ما قام وقعد إلّا الزيدان» أو «إلّا الزيدون» : (ما قاما) أو (ما قاموا) أو (قعدا) أو (قعدوا) ، ولم يتكلّم بمثل هذا ، وإن كان مضمرا فإنّه إن كان حاضرا نحو : «ما قام وقعد إلّا أنا» أو «إلّا أنت» ، لم يتأتّ الإضمار فى أحدهما إذا أعملت الآخر ، لأنّك إمّا أن تضمر ضميرا غائبا فيلزم إعاده ضمير غائب على حاضر ، أو ضميرا حاضرا فتقول «ما قام وقعدت إلّا أنا» أو «... وقعدت إلّا أنت» ، أو تقيس ذلك على إعمال الثّانى ، فيلزم مخالفه قاعده التنازع ، لأنّك تعيد الضّمير على غير المتنازع فيه ، لأنّ ضميرى المتكلّم والمخاطب إنّما يفسّرهما حضور من هما له لا لفظه والضمير فى باب التّنازع إنّما يعود على لفظ المتنازع فيه ، وإن كان غائبا لزم إبرازه فى التثنيه والجمع ، وقد ذكرنا أنّه لم يتكلّم به.

الوجه الثانى : أنّ الإضمار فى أحدهما يؤدّى إلى إخلاء عامله فى الإيجاب ، لأنّ

۱- ۶۶۲- الشاهد لذى الرمه فى ديوانه (ص ۴۶۰) ، وخزانه الأدب (۲ / ۱۹۲) ، والدرر (۲ / ۱۷) ، والمقاصد النحويه (۱ / ۵۷۸) ، ولكثير فى المحتسب (۱ / ۱۵۰) ، وبلا نسبه فى أوضح المسالك (۳ / ۳۶۲) ، وتذكره النحاه (ص ۶۶۸) ، وشرح الأشمونى (۱ / ۹۲) ، ومجالس ثعلب (ص ۶۱۲) ، ومغنى اللبيب (۲ / ۵۰۱) ، والمقرّب (۱ / ۸۳) ، وهمع الهوامع (۱ / ۹۸).

۲- مرّ الشاهد رقم (۴۷۷).

الفعل إنّما يصير موجبا بمقارنه (إلّا) لمعموله لفظا أو معنى ، فإذا لم يقترن بها لفظا ولا معنى فهو باق على النّفى ، والمقصود بخلاف ذلك.

وإذا امتنع التنازع فيما ذكرنا فاعلم أنّه محمول على الحذف. وممّن نصّ على ذلك ابن الحاجب وابن مالك فأصله «ما قام أحد ولا قعد إلّا زيد» فحذف (أحد) من الأوّل لفظا واكتفى بقصده ودلاله النفى والاستثناء عليه كما جاء (وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتابِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ) [النساء : ١٥٩] ، (وَما مِنَّا إِلَّا لَهُ مَقامٌ مَعْلُومٌ) [الصافات : ١٦۴] ، أى : ما من أهل الكتاب أحد إلّا ليؤمننّ به ، وما منّا أحد إلّا له مقام ، وذهب بعضهم إلى أنّ نحو ذلك من باب التّنازع ، وليس بشىء لما شرحناه. ولم يذكر ابن مالك هذا الشّرط فى صدر باب التّنازع فاقتضى ظاهر كلامه أنّه منه ، ثمّ قال فى أثناء الباب : «ونحو «ما قام وقعد إلّا زيد» محمول على الحذف لا على التنازع خلافا لبعضهم» وكان حقّه أن يذكره حيث تعرّض لذكر شروط التّنازع. وذكر ابن الحاجب شرطا فى المعمول غير ما ذكرناه ، وهو ألّا يكون ضميرا ، وقال فى توجيه ذلك : لأنّ العاملين إذا وجّها إلى مضمر استويا فى صحّه الإضمار فيه فلا تنازع فى نحو : «ضربت وأكرمت» وردّ عليه ابن مالك بأنّ هذا منه تقرير بأنّه لا يتأتّى فى المضمر صوره تنازع ، فلا وجه لهذا الاحتراز لأنّ قولنا : إذا تنازع العاملان ، لا يمكن تناوله لذلك ، وقد يقال إنّ هذا إنّما ذكر للإعلام من أوّل الأمر بصوره التّنازع لا للاحتراز عن صوره يتأتّى فيها صوره التّنازع فى الضمير ، ولا يحكم النحويّون بأنّه من التنازع. ثم إنّ هذا المعترض قد ذكر من شروط التنازع تأخير المعمول ، وأقام الدليل على أنه لا يتأتّى ولا يتصوّر فى غيره وهو نظير ما اعترض به على أبى عمرو.

فإن قلت : إنّ الحجّه التى احتجّ بها أبو عمرو على أنّ التّنازع لا يتأتّى فى المضمر ، إنّما يستمرّ فى المضمر المتّصل ، فأمّا المنفصل فيمكن التجاذب بين العاملين فيه ، نحو : «ما قام وقعد إلّا أنا».

قلت : قد مضى أنّ ذلك إنّما يتّجه على الحذف كما شرحناه.

وأمّا الشّرط الذى بينهما : فتقدّم العاملين وتأخّر المعمول. قال ابن مالك : «وإنّما لم يتأتّ التنازع بين عاملين متأخّرين نحو : «زيد قام وقعد» لأنّ كلّا من المتأخّرين مشغول بمثل ما يشغل به الآخر من ضمير الاسم السابق ، فلا تنازع بخلاف المتقدّمين نحو : «قام وقعد زيد» فإنّ كلّا من الفعلين متوجّه فى المعنى إلى (زيد) وصالح للعمل فى لفظه وأعمل أحدهما فى ظاهره والآخر فى ضميره» انتهى بنصّه.

وأقول : هذا إنّما يتمشّى له فى المتقدّم المرفوع فأمّا فى المنصوب والمجرور فلا يتمشّى ، فنحو : «زيدا ضربت وأكرمت» ونحو «بزيد مررت واتّبعت» لم يقتض تعليله امتناع التّنازع فيه واقتضاه تعميمه المنع ، فالذى ينبغى ألّا يحكم بمنع التّنازع فى المتقدّم مطلقا ، بل بشرط كونه مرفوعا. وينبغى أن يكون الفريقان فى ذلك متّفقين على اختيار إعمال الأوّل لأنّه أسبق العاملين وأقربهما إلى المعمول. وكذا لا يمتنع تنازع العاملين معمولا متوسطا بينهما كقولك : «إن تجد زيدا تؤدّب» ، وهذه المسأله ينبغى أن يكون إعمال الأوّل فيها أرجح عند الجميع ، لتساويهما فى القرب ، وفضّل الأوّل بالسّبق ، وأنّ إعماله ينفى الإضمار قبل الذّكر. فهذا ما اقتضاه ظاهر الأمر عندى ، ولست مبتدعا فى ذلك بل متّبعا فقد نقل أبو حيّان إجازه التنازع فى المتقدّم فى تفسير سوره براءه ، وأنّ بعضهم جعل منه (بِالْمُؤْمِنِينَ رَؤُفٌ رَحِيمٌ) [التوبه : ١٢٨] ، قال : والأكثرون على منعه. وذكر ابن هشام الخضراوىّ فى (شرح الإيضاح) عن أبى علىّ أنّه أجاز فى قوله : [البسيط]

۶۶۳- (۱)[قد أوبيت كلّ ماء فهى طاويه]

مهما تصب أفقا من بارق تشم

أن يكون (أفقا) ظرفا ل (تشم) ، و (بارقا) مفعول به منصوب ب (تشم) أيضا ، و (من) زائده لأنّ الكلام غير إيجاب لتقدّم الشّرط ، ومفعول (تصب) محذوف ، أى : مهما تصبه ، والهاء عائده على البارق أو الأفق. قال ابن هشام (۲) : «وهذا من تنازع العاملين مع التوسّط وقلّما يذكره النحويّون» انتهى. والحقّ أولى بالاتّباع من الوقوف مع قول الجمهور فإنّهم ذكروا علّه لم يظهر اطّرادها.

شاهدت بخطّ الإمام العلّامه ركن الدّين أبى عبد الله محمّد الشهير بابن القوبع - رحمه الله - : [الخفيف]

أبلغ العالمين عنّى بأنّ

كلّ علم تصوّر وقياس

قد كشفت الأشياء بالعقل حتّى

ظهرت لى فليس فيها التباس

وعرفت الرّجال بالعلم لمّا

عرف العلم بالرجال الناس

۱- ۶۶۳- الشاهد لساعده بن جؤيه فى خزانه الأدب (۸ / ۱۶۳) ، والدرر (۵ / ۷۰) ، وشرح أشعار الهذليين (۳ / ۱۱۲۸) ، وشرح شواهد الإيضاح (ص ۱۵۰) ، وشرح شواهد المغنى (۱ / ۱۵۷) ، ولسان العرب (أبى) ، و (صوى) ، وبلا نسبه فى خزانه الأدب (۹ / ۲۶) ، ومغنى اللبيب (۱ / ۳۳۰) ، وهمع الهوامع (۲ / ۵۷).

٢- يريد ابن هشام الخضراوى.

هذه الأبيات الثلاثه كتبت بخطّه ، ورأيت بعد هذه الأبيات بخطّه – رحمه الله عليه – :

هـذا كلام على طريقه البحث وأمّا التحقيق فأن يقال : يمنع التنازع فى المتقـدّم وذلك لأنّه إنّما يتحقّق تجاذب العاملين للمعمول مع تأخّره عنهما ، أمّا إذا تقـدّم وجاءا بعـده ك «زيـدا ضـربت وأكرمت» فإنّ الأوّل بمجرّد وقوعه بعده يأخذه قبل مجيء الثانى ، لأنّه طـالب له من حيث المعنى ولم يجـد معارضـا ؛ فـإذا جـاء الثانى لم يكن له أن يطلبه لأنّه إنّما جاء بعـد أخـذ غيره له. وكـذا البحث فى المتوسّـط. فهـذا إن شاء الله تعالى هو الحقّ الـذى لا يعـدل عنه وينبغى أن يكون هو حجّه للنحويّين لا ما احتـجّ به ابن مالك ، انتهت المسأله – انتهى بنصّه –.

قال ابن النّحاس (۱) : لا أعلم فى التنزيل العظيم ما هو صريح فى إعمال الثانى إلّا قوله سبحانه : (وَإِذا قِيلَ لَهُمْ تَعالَوْا يَسْتَغْفِرْ لَكُمْ رَسُولُ اللهِ ...) [المنـافقون : ۵] ، ولو أعمـل الأوّل لقيـل : تعـالوا يسـتغفر لكم إلى رسول الله ومثله فى الحـديث : «إنّ الله لعن أو غضب على سبط من بنى إسـرائيل فمسـخهم ..» (۲) وهو عكس الآـيه لأـنّ الثـانى تعـدّى بالجارّ ، ولو أعمل الأوّل لعـدّاه بنفسه. انتهى. وأمّا باقى الآى فلا صراحه فيها.

وقولهم : لو أعمل الأوّل لأضـمر فى الثانى لا يلزم ، لأنّ الإضمار غير واجب ، وقد ذكرنا أمثلته ، وإذا لم يجب لم يكن معنا قاطع انتهى. وأقول : مـا قاله مسـلّم ، إلّا أنّ مشايخنا فى هـذا العلم ذكروا أنّ الإضـمار وإن لم يجب لأنّه فضـله لكن يلزم إجماع القرّاء السّبعه على غير الأفصح. وهو غير جائز.

قوله : وأعمل المهمل فى ضمير ما تنازعاه يقتضى عدم التنازع فى الحال.

قـال ابن معـط فى (شـرح الجزوليّه) : «وتقول فى الحـال : «إن تزرنى ضاحكـا آتـك فى هـذه الحـاله» ولا يجوز الكنايه عنها لأنّ الحال لا تضـمر. وتقول فى الظّرف على إعمال الثانى : «سرت وذهبت اليوم». وعلى الأوّل : سرت وذهبت فيه اليوم. وفى المصدر على الثانى : «إن تضرب بكرا أضربك ضربا شديدا» ، وعلى الأوّل : «أضربكه ضربا شديدا».

۱– ابن النحـاس : هو محمـد بن إبراهيم بن محمـد بن أبى نصـر الإمـام أبو عبـد الله بهـاء الـدين بن النحـاس الحلبى النحوى : لم يصنّف إلا ما أملاه شرحا لكتاب «المقرّب» ، (ت ۶۹۸ ه). ترجمته فى بغيه الوعاه (۱ / ۱۳).

۲– أخرجه مسلم فى صحيحه رقم (۱۵۴۶).

وفی کتاب (إصلاح الغلط) (۱) لابن قتیبه قال : قرأت علی ثعلب قول الشاعر : [الطویل]

۶۶۴- (۲)فرطن فلا ردّ لما فات وانقضی

ولکن بغوض أن یقال عدیم

قال : ما معنی بغوض ثمّ قال : بلغنی أن الخلدیّ - یعنی المبرّد - أنّه صحّف هذا البیت وذکر أنّه سمعه من أصحابه هکذا ، فإن یکن تصحیفا من سیبویه فقد صحّفوا کلّهم. فقلت له : فکیف الرّوایه فقال : هذا یصف رجلا مات له میّت فقال له : فرطن ، یعنی المدامع ، فلا ردّ لما فات : یعنی من الموت ، ولکن تعوّض الصّبر عن مصیبتک ولا تکثر الجزع فیقال عدیم.

قال ابن قتیبه : وهذا المعنی أجود وأولی بتفسیر البیت ممّا جاء به أصحابنا ، وقد عرضت کلامه فی ذلک علی أبی إسحاق الزجّاج فاستحسنه الجماعه.

شروط التنازع

التنازع له شروط :

الأول : أن یتقدّم عاملان فأکثر ولا یقع بین المتأخرین ، هکذا أطلق المتأخرون ومنهم ابن مالک وعلّل بعلّه قاصره. وشرط هذا العامل أمور :

أحدها : عند بعض النّحاه ، وهو ألّا یکون فعل تعجّب ، لأنّه جری مجری المثل فلا یتصرّف فیه بفصل ولا غیره. وأجازه أبو العباس ومنعه ابن مالک. قال : لکن بشرط إعمال الثانی کقولک : «ما أحسن وأعقل زیدا» بنصب (زیدا) ب (أعقل) لا ب (أحسن) لئلّا یلزم فصل ما لا یجوز فصله. وکذلک أحسن به وأعقل بزید بإعمال الثانی ولا تعمل الأوّل فتقول : وأعقل به بزید للفصل ، ویجوز علی أصل الفرّاء : «أحسن وأعقل بزید» علی أنّ أصله : أحسن به ثمّ حذفت الباء لدلاله الثانیه علیها ، ثمّ اتّصل الضمیر واستتر کما استتر فی الثانی فی (أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ) [مریم : ۳۸] إلّا أنّ الاستدلال بالأوّل علی الثانی أکثر.

والثانی : ألّا یکون حرفا ، قال ابن عمرون : وجوّز بعضهم التّنازع فی (لعلّ) و (عسی) فیقال : «لعلّ وعسی زید أن یخرج» علی إعمال الثانی ، و «لعلّ وعسی زیدا خارج» علی إعمال الأوّل ، ولیس واضحا ، إذ لا یقال : عسی زید خارجا ، ویلزم منه حذف منصوب عسی.

۱- هو کتاب إصلاح غلط أبی عبید فی غریب الحدیث.

۲- ۶۶۴- الشاهد لمزاحم العقیلی فی لسان العرب (بغض) ، والکتاب (۲ / ۳۱۰).

الثالث : عند بعض النحويّين وهو ألّا يكون العامل يطلب أكثر من مفعول واحد.

الرابع : ألّا يكون أحد العاملين مؤكدا ، فلا تنازع فى : [الطويل]

٦٦٥- (١)[فأين إلى أين النّجاه ببغلتى]

أتاك أتاك اللّاحقون احبس احبس

الخامس : أن يكونا قد تأخر عنهما اسم أو أكثر هو مطلوب لكلّ منهما ، فلو كان مطلوبا لأحدهما فلا تنازع.

السادس : أن تكون المعمولات أقلّ من مقتضيات العوامل ، فلا تنازع فى «ضربت وأكرمت الجاهل العالم» إن جاز هذا الكلام ، لأنّ كلّا من العاملين قد أخذ مقتضاه.

السابع : أن يكون بين العاملين أو العوامل اتصال بوجه ما.

الثامن : ألّا يكون المعمول سببيا فلا تنازع فى (٢) : [الطويل]

[قضى كل ذى دين فوفّى غريمه]

وعزّه ممطول معنّى غريمها

إذا لم يجعل (غريمها) مبتدأ ، وكذا «زيد قام وقعد أبوه» لأنّك إن أضمرت فى أحدهما ضمير الأب وحده خلا الخبر من الرّابط أو الأب فى الضمير فيحتاج لضميرين أحدهما مضاف والآخر مضاف إليه وذلك باطل لامتناع إضافه الضمير. فبطل كون (غريمها) مرفوعا على غير الابتداء.

والتاسع : ألّا يكون المعمول مضمرا ، شرط ذلك ابن الحاجب ، وشرحه معروف.

والعاشر : هو الشّرط الأوّل.

مسأله : الأفعال المتعديّه لا تتميّز عن غيرها

طوبى لمن صدّق رسول الله وآمن به ، وأحبّ طاعته ورغب فيها ، وأراد الخير وهمّ به ، واستطاعه وقدر عليه ، ونسى عمله وذهل عنه ، وخاف عذاب الله وأشفق

---

١ - ٦٦٥- الشاهد بلا نسبه فى أوضح المسالك (٢ / ١٩٤) ، وخزانه الأدب (٥ / ١٥٨) ، والخصائص (٣ / ١٠٣) ، والدرر (٥ / ٣٢٣) ، وشرح الأشمونى (١ / ٢٠١) ، وشرح ابن عقيل (ص ٤٨٧) ، وشرح قطر الندى (ص ٢٩٠) ، والمقاصد النحويه (٣ / ٩) ،

وهمع الهوامع (٢ / ١١١).

٢- مرّ الشاهد رقم (٤٧٧).

منه ، ورجا ثوابه وطمع فيه ، فهذه أفعال سبعه متّحده المعانى ، وهى مختلفه بالتّعدّى واللّزوم ، فدلّ على أنّ الفعل المتعدّى لا يتميّز من غيره بالمعنى. بشر الحافى (۱) يذكر حاله فى المسلمين : [البسيط]

قطع اللّيالى مع الأيّام فى خلق

والنّوم تحت رواق الهمّ والقلق

أحرى وأجدر لى من أن يقال غدا :

أنّى التمست الغنى من كفّ مرتزق

قالوا رضيت بذا قلت القنوع غنى

ليس الغنى كثره الأموال والورق

رضيت بالله فى عسرى وفى يسرى

فلست أسلك إلّا واضح الطّرق

وقال بعضهم فى التّنازع أيضا : [الطويل]

۶۶۶- (۲)طلبت فلم أدرك بوجهى فليتنى

قعدت ولم أبغ النّدى بعد سائب

وقد تنازع أربعه عوامل معمولا واحدا وهو النّدى فتأمّل.

قال الشيخ جمال الدين بن هشام : اجتمع فى هذا البيت تنازع بين اثنين ، وتنازع بين ثلاثه ، وتنازع بين أربعه ، فقد تنازع (طلبت) و (لم أدرك) فى (بوجهى) ، وقد تنازعا و (لم أبغ) فى النّدى ، وقد تنازع الثلاثه و (قعدت) فى الظّرف ، فهذه اتّفاقيه غريبه. انتهى. ففى قوله : «معمولا واحدا» وهو (النّدى) نظر ، بل المعمول الواحد قوله (بعد) كما قرّره الشيخ جمال الدين رحمه الله عليه والمسلمين أجمعين.

تهذيب ابن هشام لكتاب الشذا فى أحكام

اشاره

(كذا) لأبى حيّان

قال الشيخ جمال الدّين بن هشام : بسم الله الرّحمن الرّحيم وصلّى الله على محمد وآله وصحبه وبعد :

فإنّى لمّا وقفت على (كتاب الشّذا فى أحكام كذا) لأبى حيّان رحمه الله تعالى رأيته لم يزد على أن نسخ أقوالا وجدها وجمع عبارات وعدّدها ، ولم يفصح كلّ الإفصاح عن حقيقتها وأقسامها ، ولا بيّن ما يعتمد عليه ممّا أورده من أحكامها ، ولا نبّه على ما أجمع عليه أرباب تلك الأقوال واتّفقوا ، ولا أعرب عمّا اختلفوا فيه

١- أبو نصر بشر بن الحارث الحافى : أحد المتصوفه الكبار ، سكن بغداد ومات فيها سنه سبع وعشرين ومأتين

٢- ٦٦٦- الشاهد للحماسى فى حاشيه ياسين على التصريح (١ / ٣١٦) ، وبلا نسبه فى شرح الأشمونى (١ / ٢٠٣).

وافترقوا. فرأيت أنّ الناظر فى ذلك لا يحصل منه بعد الكدّ والتّعب إلّا على الاضطراب والشّغب. فاستخرت الله فى وضع تأليف مهذّب أبيّن فيه ما أجمل ، واستئناف تصنيف مرتّب ، أورد فيه ما أهل وسمّيته : (فوح الشّذا بمسأله كذا) ، وبالله تعالى أستعين وهو حسبى ونعم المعين ولا حول ولا قوّه إلّا بالله العلىّ العظيم.

وينحصر فى خمسه فصول :

الفصل الأول : فى ضبط موارد استعمالها

اعلم أنّ ل (كذا) استعمالين :

أحدهما : أن يستعمل كلّ من جزأيها على أصله ، فيراد بالكاف التشبيه ، وب (ذا) الإشاره ، ولا يراد بمجموعهما الكنايه عن شىء. فهذه بمعزل عمّا نحن فيه ، ذلك كقولك : رأيت زيدا فقيرا وعمرا كذا ، وقول الشاعر : [مجزوء الوافر]

٦٦٧- (١)وأسلمنى الزّمان كذا

فلا طرب ولا أنس

ويكون اسم الإشاره فى هذا النوع باقيا على معناه ، يصحّ أن يسبقه حرف التنبيه وأن يليه كاف الخطاب ولام البعد ، ألا ترى أنّك لو قلت فى المثال : «.... ورأيت عمرا هكذا» ، و: «.... كذاك» و: «.... كذلك» ، وقلت فى البيت : «وأسلمنى الزمان هكذا» ، كان مستقيما!!. إلّا أنّ حرف التنبيه هنا متقدّم على الكاف كما أريتك ، وإنّما القاعده فيه مع سائر حروف الجرّ أن يتأخّر عنها كقولك : (بهذا) أو (لهذا) ، إلّا فى هذا الموضع خاصّه قال أبو الطيّب : [الخفيف]

٦٦٨- (٢)ذى المعالى فليعلون من تعالى

هكذا هكذا وإلّا فلالا

والثانى : أن يخرج كلّ من الجزأين عن أصله ويستعمل المجموع كنايه. وهذه على ضربين :

أحدهما : أن تكون كنايه عن غير عدد ، كقولك : «مررت بدار كذا». واعتقادى فى هذه أنّها إنّما يتكلّم بها من يخبر عن غيره ، وأنّها تكون من كلامه لا

١- ٦٦٧- الشاهد بلا نسبه فى شرح الأشمونى (٣ / ٦٤٠) ، وشرح شواهد المغنى (٢ / ٥١٤) ، ومغنى اللبيب (١ / ١٨٧).

٢- ٦٦٨- الشاهد للمتنبى فى ديوانه (٣ / ٢٥٤) بشرح البرقوقى.

من كلام المخبر عنه ، هـذا الذى شـهد به الاسـتقراء وقضـى به الذوق الصـحيح ، فلا يقول أحد ابتداء «مررت بدار كذا» ولا «.... بـدار كذا وكذا» بل يقول : «... بالدار الفلانيّه» ، ويقول من يخبر عنه قال فلان مررت بدار كذا ، أو : ... بدار كذا وكذا ، وذلك لنسيان اعترى المخبر أو لغير ذلك. ومنه ما جاء فى حديث الحساب – أعاذنا الله من سوء فيه – : «أتذكر يوم كذا وكذا فعلت فيه كذا وكذا» (١). وقول من قـال : «أما بمكان كـذا وكـذا وجـذ إنّما الكنايه فيه من كلام من حكى عن غيره ، ألا ترى أنّهم حكوا أنّه قيل له فى الجواب : بلى وجاذا (٢) ولو كان السائل كانيا لم يعلم مراده ، ولم تقبـح إجابته بالتّعيين ،ودعوى أنّ المسؤول علم ما كنى عنه على خلاف الأصل والظاهر. وغلط جماعه فجعلوا من هذا القسم قوله (٣) :[مجزوء الوافر]

وأسلمنى الزمان كذا

[فلا طرب ولا أنس]

والحقّ أنّ ذلك ليس من الكنايه فى شىء وقد مضى.

الضرب الثانى : – وهو الغالب – أن يكنى بها عن عدد مجهول الجنس والمقدار.

وهـذه والتى قبلهـا مركّبتـان من شـيئين : أحـدهما الكـاف ، والظاهر أنّها الكاف الحرفيّه المفيـده للتشبيه ، لأنّها القسم الغالب من أقسام الكاف كما ركّبوها مع (أنّ) فى (كأنّ) نحو قولك «كأنّ زيدا أسد». والثانى : (ذا) التى للإشاره كما ركّبوها مع (حبّ) فى (حبّـذا) ومع (ما) فى نحو : ماذا صـنعت ، فى أحد التّقادير. ولا يحكم على (ذا) بأنّها فى موضع جرّ ، ولا على الكاف بأنّها متعلّقه بشـىء ، ولا بـأنّ فيهـا معنى التّشبيه ، وإن كان باقيا بعـد التركيب فى (كأنّ) ، إلا أنّه لا معنى له هنا ، فلا وجه لتكلّف ادّعائه لأنّ التركيب كثيرا ما يزيل معنى المفردين ، ويحـدث بمجموعهما معنى لم يكن ، ويحكم على مجموع الكلمتين بأنّه فى موضع رفع أو نصب أو جرّ بحسب العوامل الدّاخله عليها. ويدلّ على أنّ الأمر كذلك أمور :

أحدها : أنّ (ذا) لا تؤنّث لتأنيث تمييزها ، تقول له : «عندى كذا وكذا أمه» ولا تقول : «... كذه وكذه ...».

والثانى : أنّها لا تتبع بتابع ، لا يقولون : «كذا نفسه رجلا».

١- أخرجه مسلم فى صحيحه (٣ / ٤٧).

٢- انظر الكتاب (١ / ٣١٢).

٣- مرّ الشاهد رقم (٦٦٧).

الثالث : أنّهم قالوا : «إنّ كذا وكذا مالك» برفع المال ، ذكره أبو الحسن فى المسائل.

الرابع : أنّهم قالوا : حسبى بكذا» فأدخلوا عليها الجارّ. ذكره أبو الحسن أيضا.

الخامس : أنّهم يقولون : «كذا وكذا درهما» مع أنهم لا يركّبون ثلاثه أشياء ، فما ظنّك بأربعه؟ فلولا أنّ (كذا) قد صارت بمنزله الشيء الواحد لم يسغ ذلك.

وذهب جماعه من النحويّين إلى أنّ الكاف و (ذا) كلمتان باقيتان على أصلهما من غير تركيب. ثم اختلفوا على أقوال :

أحدها : أنّ الكاف حرف تشبيه ، وأنّ معنى التشبيه باق. وهذا ظاهر قول سيبويه والخليل وصريح قول الصفّار.

بيان الأول : أنّ سيبويه قال : «صار (ذا) بمنزله التنوين لأنّ المجرور بمنزله التنوين» (١) ، «وقال الخليل : كأنّهم قالوا له كالعدد درهما. فهذا تمثيل وإن لم يتكلّم به. وإنّما تجيء الكاف للتشبيه فتصير وما بعدها بمنزله شيء واحد» (٢). انتهى.

وبيان الثانى : أن الصفّار لمّا ردّ على من جوّز «كذا درهم» ، بالخفض ، بأنّ أسماء الإشاره لا تضاف ، اعترض على نفسه بأنّ معنى الكاف والإشاره قد زال ، وأجاب بأنّ المتكلّم لا بدّ أن يقدّر فى نفسه عددا ما وحينئذ يقول : «له عدد مثل هذا العدد».

الثانى : أن الكاف اسم بمنزله (مثل). قال ابن أبى الرّبيع : «يظهر لى أنّ الكاف اسم بمنزله (مثل) فى قولك : «لى مثله رجلا». قال : والأصل أن يقال : حيث يكون هناك مشار إليه يساويه ما عندك فى العدد.

فالأصل : له عندى مثل ذا من العدد ، ثمّ جيء برجل تفسيرا لمثل كما قالوا : «مثلك عالما».

الثالث : أنّها اسم ، ولا معنى للتشبيه فيها ، قاله أبو طالب العبدى ، قال : الكاف فى نحو : «له عندى كذا درهما» ، اسم فى موضع رفع بالابتداء ، ثمّ اعترض على نفسه بأنّ أبا علىّ ذكر أنّ الكاف إنّما تكون اسما بشرطين :

أحدهما : أن يكون ذلك فى الشّعر.

الثانى : أن يتعيّن الموضع لذلك ، كما فى قول الأعشى : [البسيط]

١- انظر الكتاب (٢ / ١٧٣).

٢- انظر الكتاب (٢ / ١٧٣).

٦٦٩- (١)أتنتهون ولن ينهى ذوى شطط

كالطّعن يذهب فيه الزّيت والفتل

أراد : مثل الطّعن ، لأنّ الكلام شعر ، و (ينهى) فعل لا بدّ له من فاعل ، فأجاب بأنّ ذلك فى الكاف المفيده للتّشبيه ، وهى فى (كذا) إنّما جاءت كالمركّبه مع (ذا) ، بدليل أنّ الواو قد تسقط فتركّب مع مثلها. وإذا كان كذلك وفارقتها لم يمتنع أن تكون مرفوعه بالابتداء.

والرابع : أنّها محتمله للحرفيّه والاسميّه ، قاله أبو البقاء فى (شرح الإيضاح) قال : إذا قيل : «له عندى كذا درهما» فكذا فى موضع الصّفه لمبتدأ محذوف ، أى : شىء كالعدد. أو الكاف اسم مبتدأ ك (مثل).

قال : فإذا جعلت الكاف حرفا لم تحتج إلى أن تتعلّق بشىء ، لأن التركيب غير حكمها كما فى (كأنّ) ، فإنّها قبل أن تتقدّم كانت متعلّقه بمحذوف ، وهى الآن غير متعلّقه بشىء.

الخامس : أنّ الكاف حرف جرّ زائد. وهو قول ابن عصفور. قال : «ولا معنى للتشبيه فى هذا الكلام فالكاف زائده كزيادتها فى قولهم : «فلان كذى الهيئه» أى : ذو الهيئه ، إلّا أنّها زائده لازمه كلزوم (ما) فى إذ ما. و (ذا) مجروره بالجارّ الزائد كانجرار (أى) بالكاف الزائده فى قوله تعالى : (وَكَأَيِّنْ مِنْ قَرْيَهٍ ...*) [الحج : ٤٨ ، الطلاق : ٨] ، ألا ترى أنّ معناها كمعنى (كم) وليس فيها معنى تشبيه. وإذا ثبت أنّها زائده لم تكن متعلّقه بشىء». وليس ما قاله بلازم ، لأنّا لا نسلّم أنّ عدم معنى التشبيه هنا لزياده الكاف ، بل لما ذكرنا من تركيبها مع (ذا) وأنّه صار للجموع بالتركيب معنى آخر ، وقد أقمنا الدليل عليه فيما مضى. ثمّ دعوى التركيب وإن كانت كدعوى الزّياده فى أنّها خلاف الأصل ، لكنّها أقرب فكان اعتبارها أولى.

الفصل الثانى : فى كيفيه اللفظ بها وبتمييزها

أما اللفظ بها ، فالمسموع فى المكنىّ بها من غير عدد الإفراد والعطف نحو :

١- ٦٦٩- الشاهد للأعشى فى ديوانه (ص ١١٣) ، والجنى الدانى (ص ٨٢) ، والحيوان (٣ / ٤٦٦) ، وخزانه الأدب (٩ / ٤٥٣) ، والدرر (٤ / ١٥٩) ، وسرّ صناعه الإعراب (١ / ٢٨٣) ، وشرح شواهد الإيضاح (ص ٢٣٤) ، وشرح المفصّل (٨ / ٤٣) ، ولسان العرب (دنا) ، والمقاصد النحويه (٣ / ٢٩١) ، وبلا نسبه فى الخصائص (٢ / ٣٨٦) ، ورصف المبانى (ص ١٩٥) ، وشرح ابن عقيل (ص ٣٦٦) ، والمقتضب (٤ / ١٤١) ، وهمع الهوامع (٢ / ٣١).

«مررت بمكان كـذا وبمكان كذا وكذا». وفى المكنىّ بها عن عدد العطف لا غير. وكذا مثّل بها سـيبويه والأخفش والأئمّه. وقال الشاعر : [الطويل]

۶۷۰- (۱)عد النّفس نعمى بعد بؤساك ذاكرا

كذا وكذا لطفا به ، نسى الجهد

وممّن صرّح بأنّهم لم يقولوا : «كـذا درهما» ، ولا «كـذا كـذا درهما» ابن خروف وذكر ابن مالك أنّ ذلك مسـموع ولكنّه قليل وسيأتى نقل كلامهما بعد.

وأمّا اللفظ بتمييزها ففيه ثلاثه أقوال :

أحدها : أنّه منصوب أبدا ، وهذا قول البصريّين وهو الصواب بدليلين :

أحدهما : أنّه المسموع كقوله : [الطويل]

...

كذا وكذا لطفا به نسى الجهد

والثانى : القياس ، وذلك من وجوه :

أحـدها : أنّ الخفض إمّا بالكاف ، على أنّها حرف جرّ ، أو على أنّها اسم مضاف ، أو بإضافه (ذا). ولا سبيل إلى شـىء من ذلك ، لأـنّ (ذا) معموله للكـاف ، وحرف الجرّ لا يخفض شـيئين ، والاسم لا يضاف مرّتين ، ومن ثمّ وجب نصب التمييز فى نحو : «ما فى السـماء موضع راحه سـحابا» (۲). وأسـماء الإشـاره لاـ تضـاف ، لأنّهـا ملازمه للتعريف ، والتمييز نكره ، والقاعـده أن تضاف النّكره للمعرفه لا العكس.

والثانى : أنّ الكاف لمّا دخلت على (ذا) وصارتا كنايه عن العـدد صارتا كـذلك بمنزله (بزيد) إذا سـمّى به. و (بزيد) وأمثاله إذا سمّى به لا تجوز إضافته لأنّه محكىّ والمحكىّ لا يضاف.

والثالث : أن الكلمه أشبهت بالتّركيب (أحد عشر) وأخواته ، وذلك لا يضاف كراهه الطول فكذلك هذا.

القول الثانى : أنّه جائز الخفض بشـرط ألّا يكون تكرار ولا عطف ، فتقول : «كـذا درهم» ، و «كـذا أثواب». ولا تقول : «كذا كذا درهم» ولا «كـذا وكـذا درهم» ، قاله الكوفيون ومن وافقهم ، وشـبهتهم فى ذلك حمل كنايه العدد على صـريحه ، وقد ذكرنا ما يردّ هذا القياس.

١- ٦٧٠- الشاهد بلا نسبه فى الدرر (٤ / ٥٤) ، وشرح الأشمونى (٣ / ٦٣٨) ، وشرح شواهد المغنى (٢ / ٥١٤) ، ومغنى اللبيب (١ / ١٨٨) ، والمقاصد النحويه (٤ / ٤٩٧) ، وهمع الهوامع (١ / ٢٥٦).

٢- انظر الكتاب (٢ / ١٧٤).

وقال ابن إياز : يجوز الجرّ من وجهين :

أحدهما : إجراء (كذا) مجرى الخبريّه.

والثانى : أنّ الكلمتين ركّبتا وصارتا كلمه واحده ، يعنى : فالمضاف المجموع لاـ اسم الإشاره فقط. والمحذور إنّما يلزم على القول بأنّ المضاف اسم الإشاره.

والثالث : أنّه جائز الخفض والرّفع. وها خطأ أيضا لأنّه غير مسموع ، ولا يقتضيه القياس ، فإنّ «كذا وكذا درهما» من باب «خمسه عشر درهما» لا من باب «رطل زيتا» فافهمه.

الفصل الثالث : فى إعرابها

والذى يظهر لى أنّه مبنىّ على الخلاف فى حقيقتها ، فإذا قيل : «له عندى كذا وكذا درهما» فإن قيل بالتّركيب فمجموع (كذا) مبتدأ خبره الجارّ والمجرور ، والظّرف متعلّق به ، والظّرف يعمل فى الظّرف إذا كان متعلّقا بمحذوف ، لوقوعه موقع ما يعمل نحو : «أكلّ يوم لك ثوب». وإن قيل لاـ تركيب ، فإن قيل : الكاف اسم فهى المبتدأ ، وإن قيل حرف فالجارّ والمجرور صفه موصوف محذوف أى : له عندى عدد كذا وكذا درهما.

وقال ركن الدّين الإستراباذى فى شرح كافيه ابن الحاجب : «الغالب فى تمييز كذا أن يكون منصوبا ، لأنّها بمنزله (ملؤه) فى قولك : «لى ملؤه عسلا». ويجوز كونه مجرورا بإضافه (كذا) إليه على تنزيلها منزله ثلاثه ، ومائه ، وأن يكون مرفوعا فإذا قيل : «له عندى كذا درهم» ف (له) خبر مقدّم ، و (درهم) مبتدأ مؤخّر ، وكذا حال (هكذا). قالوا : وفيه نظر والأولى عندى أن يكون كذا مبتدأ ، و (درهم) بدلا أو عطف بيان ، و (له) خبر ، و (عندى) ظرف له» انتهى. وقد مضى أنّ الصحيح امتناع الرفع والجرّ.

الفصل الرابع : فى بيان معناها عند النحويين

وفى ذلك أقوال :

أحدها : لابن مالك ، وهو أنّها للتكثير بمنزله (كم) الخبريّه وتابعه على ذلك ابنه فى شرحه لخلاصته ومقتضى قولهما هذا أنّها لا يكنى بها عمّا نقص عن الأحد عشر لأنّه عدد قليل.

الثانی : أنّها للعدد مطلقا قلیلا کان أو کثیرا ، وهو قول سیبویه والخلیل ومن تابعهما واختاره ابن خروف.

وممّن نقل ذلک عن سیبویه الأستاذ أبو بکر بن طاهر ، وذلک ظاهر من کلامه ، فإنّه قال : هذا باب ما جری مجری (کم) فی الاستفهام ، وذلک قولک : «له کذا وکذا درهما» ، وهو مبهم من الأشیاء بمنزله (کم) ، وهو کنایه للعدد ، صار ذا بمنزله التنوین. وقال الخلیل : «کأنّهم قالوا : له کالعدد درهما» (۱).

الثالث : أنّها بمنزله ما استعملت استعماله من الأعداد الصریحه فیقال : «له کذا دراهم» فتکون للثّلاثه فما فوقها إلی العشره ، و «... کذا کذا درهما» فتکون للأحد عشر فما فوقها إلی التسعه عشر و «... کذا درهما» فتکون للعشرین وأخواتها من العقود إلی التّسعین ، و «کذا وکذا درهما» ، فتکون لأحد وعشرین وما فوقها من الأعداد المتعاطفه إلی التّسعه والتّسعین ، و «کذا درهم» فیکون للمائه وللألف وما فوقهما. فإذا أقرّ مقرّ بکلام فیه (کذا) ألزمناه بالمتیقّن ، وهو أوّل مرتبه من المراتب المشروحه ، وحلّفناه فی الباقی. وهذا قول الکوفیّین وتبعهم جماعه منهم ابن معط فی (فصوله) (۲).

الرابع : أنّ الأمر کما قالوا إلّا فی مسألتی الإضافه فإنّهما ممتنعان لما قدّمنا من التّعلیل ، فإن أردت العدد القلیل أو المائه أو الألف وما فوقهما قلت : «کذا من الدّراهم» ، ویقدّر عند أهل هذا القول الفرق بین العدد القلیل والمائه والألف لأنّ (من) إنّما تدخل علی العدد المجموع المعرّف ، تقول : «عشرون من الدّراهم» ولا یجوز «عشرون من دراهم» وهذا قول المبرّد والأخفش وابن کیسان والسّیرافی. وبه قال الشّلوبین وابن عصفور والصّفّار. والذی جرّأهم علی القول بذلک أبو محمّد بن السیّد ، فإنّه حکی اتفاق البصریّین والکوفیّین علی ذلک ، وأنّ الخلاف إنّما هو فی جواز الخفض ، نحو : کذا درهم ، وکذا دراهم. والبصریّون یمنعون والکوفیّون یجیزون. وفی کلام أبی البقاء فی (شرح الإیضاح) ما هو أبلغ من هذا ، فإنّه قال : «وذهب معظم النحویّین وأصحاب الرّأی إلی أنّ من قال : «کذا درهما» ، لزمه عشرون درهما ، لأنّک لم تکرّر العدد ، ولم تعطف علیه ، ولم تضفه لتمییزه فحمل علی أوّل عدد حاله ذلک فإن جررت الدّرهم ، فقد حمله النحویّون وأصحاب الرأی علی (مائه)

۱- انظر الکتاب (۲ / ۱۷۳).

۲- انظر الفصول (ص ۲۴۴).

انتهى. فنقل الجرّ عن النّحويّين ، ونقل إجراء (كذا) مجرى العدد الصريح فى حاله نصب التمييز عن معظم النّحويّين.

الخامس : أنّ الأمر كما قال الكوفيّون فى «كذا كذا درهما» وفى «كذا درهم» خاصّه. قاله الأستاذ أبو بكر بن طاهر. فهذا ما بلغنا من الأقوال.

فأمّا قول ابن مالك فكان الذى دعاه إليه أنّ سيبويه شبّهها ب (كم) الاستفهاميه ، وهى بمنزله الأحد عشر وأخواتها وليس هذا بشىء ، لأنّها إنما شبّهت بها فى نصب التمييز لا فى المعنى ، ألا ترى أنها ليست للاستفهام كما أن (كم) للاستفهام! ثمّ إنّ (كم) نفسها بمنزله الأحد عشر ، ولا تختصّ بالعدد الكثير بدليل أنّك تقول : «كم عبدا ملكت» ، فيصحّ بالواحد فما فوقه.

وأمّا قول سيبويه والمحقّقين فوجهه أنّها كلمه مبهمه كما أنّ (كم) كلمه مبهمه فكما أنّك لو قلت : كم كم عبدا ملكت أو : «كم وكم عبدا ملكت» أو غير ذلك لم تقتض مساواه ما شابهته من العدد الصّريح ، فكذا (كذا).

وأمّا قول الكوفيّين ومن وافقهم فمردود من جهات :

أحدها : أنّه قول بلا دليل ، وإنّما هو مجرّد قياس فى اللّغه. وذكر ابن إياز أنّ البستىّ ذكر فى تعليقه أنّ أبا الفتح سأل أبا علىّ عن قولهم : إنّ «كذا كذا درهما» يحمل على : «أحد عشر درهما» ، و «كذا وكذا درهما» يحمل على أحد وعشرين ، و «كذا درهم» يحمل على مائه ، قال : «كذا وكذا وكذا درهما» يحمل على مائه وأحد وعشرين درهما فقال أبو علىّ : هذا من استخراج الفقهاء وليس هو فى النّحو ، إنّما (كذا) بمنزله عدد منوّن والجرّ خطأ.

الثانى : أنّ الناس اختلفوا فقال ابن خروف : إن العرب لم يقولوا : «كذا كذا درهما» ، ولا «كذا درهما» ولا «كذا دراهم» ، لا بالإضافه ولا بالنّصب. وعلى هذا فالحكم على هذه الألفاظ بما ذكروا باطل لأنه حكم على ما لا يتكلّم به فأين معناه؟. وقال ابن مالك فى (التسهيل) : «وقلّ ورود (كذا) مفردا أو مكرّرا بلا واو» (١) ، فأثبت ورود هذين من خلافهم. والمثبت مقدّم على النافى ، ولكن لمّا قلّ استعمال هذين مع أنّ الحاجه التى دعت إلى الكنايه عن العدد المعطوف والمعطوف عليه داعيه إلى الكنايه عن غيره من الأعداد دلّ على أن قولك «كذا وكذا» لا يختصّ بالعدد المعطوف والمعطوف عليه.

١- انظر التسهيل (ص ١٢٥).

والثالث : أنّه سمع «أما بمكان كذا وكذا وجذ» وذلك دليل على أنّها لم ترد بها معطوف ومعطوف عليه.

والرابع : أنّ موافقه العدد المبهم للعدد الصّريح فى طريقته فى التّمييز وغيره لا يقتضى تساويهما فى المعنى بدليل (كم) الاستفهاميّه ، فإنّك تقول : «كم درهما لك» وتقول : «كم وكم درهما لك» أو تسقط الواو فيجاب بجميع الأعداد فى كلّ من هذه الصّور.

الخامس : أنّ إجازه «كذا درهم» و «كذا دراهم» باطل بما قدّمناه. وأجيب بأنّه خفض بالإضافه وأن معنى الإشاره قد زال. وأجاب الصفّار بأنّ المتكلّم ب (كذا) لا بدّ أن يقدّر فى نفسه عددا ما ، وحينئذ تقول : «له عدد مثل هذا» أى : مثل هذا المركّب والمعطوف. وفى مثل هذا الجواب نظر ، وهو مبنىّ على ادّعاء عدم التّركيب وأنّ معنى التّشبيه باق وهو بعيد جدّا.

وأمّا قول أبى بكر : فحجّته أنّه سمع من العرب : «مررت بمكان كذا وكذا» و «بدار كذا» ولم يسمع مثل : «مررت بمكان كذا كذا» فلمّا كان ذلك واقعا على العدد ناسب أن يكون جاريا مجرى ما يوافقه من الأعداد. وليس هذا بشىء ، وقد جوّز «كذا درهم» بالخفض على أن يراد مائه درهم مع اعترافه بأنّه لم يسمع فى غير العدد ، فما الفرق بينه وبين بقيّه الألفاظ.

وأمّا قول المبرّد والأخفش ومن وافقهما فزعم الشّلوبين وأصحابه أنّه القياس ، وأنّه لا ينافى قول سيبويه ، وأنّ قوله إنّها مبهمه ، ومعناه أنّ قولنا «كذا كذا» مبهم فى الأحد عشر والتّسعه عشر وما بينهما لا أنّه مبهم فى القليل والكثير وكذلك يقولون فى الباقى.

الفصل الخامس : فيما يلزم بها عند الفقهاء

وقد اختلفت المذاهب فى ذلك : فأمّا مذهب الإمام أحمد - رضى الله عنه - ففى (المحرّر) (1) ما معناه أنّه إذا أفرد (كذا) أو كرّرها بلا عطف ، وكان التمييز منصوبا فيهما أو مرفوعا لزمه درهم ، فإن عطف ونصب أو رفع فكذلك عند ابن

١- المحرّر : كتاب فى الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل تأليف مجد الدين أبى البركات عبد السّلام بن عبد الله بن تيميه وهو جدّ شيخ الإسلام أبى العباس بن تيميه.

حامد (۱). وقال التّميمى (۲) : درهمان. وقيل : درهم وبعض آخر ، وقيل : درهم مع الرفع ودرهمان مع النّصب ، وإن قال ذلك كلّه بالخفض قبل تفسيره بدون الدّرهم. قال المصنّف : «وهذا كلّه عندى إذا كان يعرف العربيّه ، فإن لم يعرفها لزمه درهم فى الجميع» (۳).

وأمّا مذهب الإمام الشافعى - رضى الله عنه - فالفتيا عندهم على أنّه يلزم مع العطف والنصب درهمان ، فإن رفع أو جرّ لزمه درهم ، وكذا إن ركّب أو أفرد سواء رفع التمييز أو نصبه أو جرّه. ونقل المزنىّ (۴) عنه فى «كذا كذا درهما» أنّه يلزمه درهمان. وكذا يروى عنه فى مسأله العطف والنّصب.

وأمّا مذهب الإمام مالك - رضى الله عنه - ففى الجواهر لابن شأس (۵) ما معناه : إذا قيل : «له علىّ كذا» فهو كالشىء فلو قيل : «كذا درهما» فقال ابن عبد الحكم : يلزمه عشرون ، وإن قال : «كذا كذا درهما» لزمه أحد عشر ، وإن عطف فأحد وعشرون. وقال سحنون (۶) : ما أعرف هذا ، فإن كان هذا أقلّ ما يكون فى اللّغه بهذا اللّفظ فهو كما قالوه ، وإن كان يقول القول قول المقرّ مع يمينه. وكذا يقول فى «كذا وكذا دينارا أو درهما». وعلى الأوّل يجعل نصف الأحد والعشرين دنانير ، ونصفها دراهم.

وأمّا مذهب الإمام أبى حنيفه - رضى الله عنه - فإنّه مطابق لقول الكوفيّين ، وفى الرّوضه من كتبهم عن جامع الكيسانى عن أبى حنيفه أنّه يلزمه فى العطف أحد عشر ، كما فى التّركيب. والله تعالى أعلم.

۱- ابن حامد : الحسن بن حامد بن على بن مروان البغدادى ، إمام الحنابله فى زمانه ومفتيهم ، له مصنّفات فى الفقه وغيره منها : الجامع فى فقه ابن حنبل ، وشرح أصول الدين ، وغيرها. (ت ۴۰۳ ه). ترجمته فى مختصر طبقات الحنابله (ص ۳۵۹) ، والنجوم الزاهره (۴ / ۲۳۲).

۲- عبد العزيز بن الحارث التميمىّ : فقيه حنبلى ، له اطلاع على مسائل الخلاف ، صنّف كتبا فى (الأصول) ، و (الفرائض) وغيرها. (ت ۳۷۱ ه). ترجمته فى المنتظم (۷ / ۱۱۰) ، وتاريخ بغداد (۱۰ / ۴۶۱).

۳- انظر المحرّر (۲ / ۴۸۱).

۴- إسماعيل بن يحيى المزنىّ : صاحب الإمام الشافعى من كتبه : الجامع "كبير" و"جامع الصغير" والمختصر ، والترغيب فى العلم. (ت ۲۶۴ ه). ترجمته فى وفيات الأعيان؟؟؟).

۵- ابن شأس : عبد الله بن محمد بن نجم بن شأس بن نزار ، جلال الدين ،؟؟؟ فى عصره بمصر ، من كتبه : (الجواهر الثمينه) فى فقه المالكيه. (ت؟؟؟ ه). ترجمته فى شذرات الذهب (۵ / ۶۹).

۶- سحنون : عبد السّلام بن سعيد بن حبيب التنوخى ، قاض وفقيه. (ت ۲۴۰ ه). ترجمته فى الوافى بالوفيات (۱ / ۲۹۱) ، وقضاه الأندلس (ص ۲۸) ، ورياض النفوس (۱ / ۲۴۹).

مسأله فی التعجب

من إلقاء أبی بکر محمّد بن الأنباری : تقول : «ما أحسن عبد الله» (ما) رفع رفعتها بما فی (أحسن) ، ونصبت (عبد الله) علی التّعجّب.

وتقول فی الذّمّ : «ما أحسن عبد الله» ، ف (ما) لا موضع لها لأنّها جحد ، ورفعت (عبد الله) بفعله ، وفعله (ما أحسن).

وتقول فی الاستفهام : «ما أحسن عبد الله»؟ ف (ما) رفع ب (أحسن) ، و (أحسن) بها ، والتأویل : أیّ شیء فیه أحسن؟ أعیناه أو أنفه؟.

وتقول إذا رددته إلی نفسک فی التّعجّب : «ما أحسننی» ، ف (ما) رفع بما فی أحسننی ، والنون والیاء موضعهما نصب علی التّعجّب.

وتقول فی الذّمّ إذا رددته إلی نفسک : «ما أحسنت» ، ف (ما) جحد لا موضع لها ، والتاء مرفوعه بفعلها ، وفعلها «ما أحسنت».

وتقول فی الاستفهام : «ما أحسننی»؟ ف (ما) رفع ب (أحسن) ، و (أحسن) بها ، والیاء فی موضع خفض بإضافه (أحسن) إلیها.

فإن قلت : «أباک ما أحسن» أو «ما أباک أحسن» کان محالا ، لأنّه ما نصب علی التّعجّب لا یقدّم علی التّعجّب لأنّه لم یعمل فیه فعل متصرّف فیتصرّف بتصرّفه. وکان الکسائی یجیز «أبوک ما أحسن» ، قال : لمّا لم أصل إلی نصب الأب أضمرت له هاء تعود علیه فرفعته بها ، والتّقدیر : أبوک ما أحسنه. وقال الفرّاء : لا أجیز رفع الأب لأنّه لیس هاهنا دلیل یدلّ علی الهاء ، ولا أضمر الهاء إلّا مع ستّه أشیاء : مع (کلّ) و (من) و (ما) و (أیّ) و (نعم) و (بئس).

وتقول : «عبد الله ما أحسنه» ترفع (عبد الله) بما عاد علیه من الهاء ، ترفع ما بما فی (أحسن) والهاء موضعها نصب علی التّعجّب.

وتقول : «عبد الله ما أحسن جاریته» من قول الکسائی ، قال : لمّا لم أصل إلی نصب الأوّل أضمرت له هاء فرفعته بها. والفرّاء یحیلها ، قال : لیس هاهنا دلیل علی الهاء.

وتقول فی الاستفهام : «عبد الله ما أحسنه»؟ برفع (عبد الله) ب (أحسن) و (أحسن) ب (عبد الله) ، و (ما) استفهام ، والهاء موضعها خفض بإضافه (أحسن) إلیها. فإن قلت : «عبد الله ما أحسن» کان محالا ـ وأنت تضمر الهاء ، لأنّ المخفوض لا یضمر ، ولأنّ المضاف والمضاف إلیه کالشیء الواحد فلا یفرّق بینهما ، فلا تضمر المخفوض وتظهر الخافض.

وتقول : «عبد الله ما أحسن» ترفع (عبد الله) بما فى (أحسن) ، و (ما) جحد لا موضع لها وإذا قلت : «ما أحسن عبد الله» فأردت أن تسقط (ما) وتتعجّب قلت : «أحسن بعبد الله». وإذا أردت أن تأمر من هذا قلت : «يا زيد أحسن بعبد الله رجلا ، وإذا ثنّيت قلت : «يا زيدان أحسن بعبدى الله رجلين» و «يا زيدون أحسن بعبيد الله رجالا» ، وتنصب (رجالا) على التّفسير و (أحسن) لا يثنّى ولا يجمع ، ولا يؤنّث ، لأنّه اسم و (أحسن) ليس بأمر للمخاطب ، وإنّما معنى (أحسن به) : (ما أحسنه) قال الله عزّ وجلّ : (أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ) [مريم : ٣٨] ، معناه - والله أعلم - : ما أسمعهم وأبصرهم.

وتقول : «كان عبد الله قائما» فإذا تعجّبت منه قلت : «ما أكون عبد الله قائما» ، ف (ما) مرفوعه بما فى (أكون) ، واسم كان مضمر فيها ، و (عبد الله) منصوب على التّعجّب ، و (قائما) خبر كان ، فإن طرحت (ما) وتعجّبت قلت : «أكون بعبد الله قائما» و «أكون بعبدى الله قائمين» و «أكون بعبيد الله قياما». و «أحسن بعبد الله رجلا».

قال الفرّاء : لمّا لم أصرّح برفع الاسم أدخلت الباء لتدلّ على المطلوب ما هو ، وتأويله : «عبد الله حسن» فلمّا لم تصل إلى رفع (عبد الله) جئت بالباء لتدلّ على المطلوب ما هو.

وإذا قلت : «ظننت عبد الله قائما» فأردت أن تتعجّب ب (ما) قلت : «ما أظنّنى لعبد الله قائما» ، فإن قال : أسقط (ما) وتعجّب قلت : «أظنن بى لعبد الله قائما». - آخر ما كان بخطّ ابن الجرّاح.

مخاطبه جرت بين أبى إسحاق إبراهيم بن السرى الزجاج

وأبى العباس أحمد بن يحيى (١)

فى مواضع أنكرها وغلّطه فيها من كتاب (فصيح الكلام) مستخرج من كتاب (النّزه والابتهاج) للشّمشاطى (٢).

أخبرنا الشيخ أبو الحسن المبارك بن عبد الجبّار بن أحمد الصيّرفىّ قراءه عليه ،

١- انظر إرشاد الأريب (١ / ١٣٧) ، والمزهر (١ / ٢٠٢).

٢- الشّمشاطى : على بن محمد الشمشاطى العدوى ، عالم بالأدب ، له اشتغال بالتاريخ ، والشعر ، له تصانيف منها : النزه والابتهاج والأنوار فى محاسن الأشعار ، والديارات ، وأخبار أبى تمام وغيرها. (ت ٣٧٧ ه). ترجمته فى إرشاد الأريب (٥ / ٣٧٥).

وأنا أسمع وهو يسمع ، فأقرّ به فى شوّال من سنه تسعين وأربعمائه. قال أخبرنا أبو الحسن علىّ بن أحمد بن الدهّان قراءه عليه ، قال : أخبرنا أبو أحمد عبد السّلام بن الحسين بن محمّد بن عبد الله البصرىّ قال : أخبرنا بها فيما كتب إلينا أبو الحسن علىّ بن محمّد الشّمشاطى من الموصل قال :

قال أبو إسحاق إبراهيم بن السّرىّ الزّجّاج - رضى الله عنه - : دخلت على أبى العبّاس ثعلب فى أيّام أبى العبّاس محمّد بن يزيد المبرّد وقد أملى شيئا من (المقتضب) ، فسلّمت عليه وعنده أبو موسى الحامض وكان يحسدنى شديدا ، ويجاهرنى بالعداوه ، وكنت ألين له وأحتمله لموضع الشيخوخه والعلم ، فقال لى أبو العبّاس ثعلب : قد حمل إلىّ بعض ما أملاه هذا الخلدىّ ، فرأيته لا يطوع لسانه بعبارته. فقلت له : إنّه لا يشكّ فى حسن عبارته اثنان ، ولكنّ سوء رأيك فيه يعيبه عندك فقال : ما رأيته إلّا ألكن متفلّقا فقال أبو موسى : والله إنّ صاحبهم ألكن - يعنى سيبويه - ، فأحفظنى ذلك. ثمّ قال : بلغنى عن الفرّاء أنّه قال : دخلت البصره فلقيت يونس وأصحابه فسمعتهم يذكرونه بالحفظ والدّرايه وحسن الفطنه فأتيته فإذا هو أعجم لا يفصح ، سمعته يقول لجاريته : هات ذيك الماء من ذاك الجرّه ، فخرجت من عنده ولم أعد إليه ، فقلت له : هذا لا يصحّ عن الفرّاء وأنت غير مأمون فى هذه الحكايه ، ولا يعرف أصحاب سيبويه من هذا شيئا. وكيف تقول هذا لمن يقول فى أوّل كتابه : «هذا باب علم ما الكلم من العربيّه» وهذا يعجز عن إدراك فهمه كثير من الفصحاء فضلا عن النّطق به. قال ثعلب : قد وجدت فى كتابه نحوا من هذا. قلت : ما هو؟ قال : يقول فى كتابه فى غير نسخه «(حاشا) حرف يخفض ما بعده كما تخفض (حتّى) وفيها معنى الاستثناء» (١) فقلت : هذا هكذا فى كتابه ، وهو صحيح ، ذهب فى التّذكير إلى الحرف ، وفى التّأنيث إلى الكلمه.

قال : والأجود أن يحمل الكلام على وجه واحد.

الحمل على اللفظ والمعنى : قلت : كلّ جيّد ، قال الله تعالى : (وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعْمَلْ صالِحاً) [الأحزاب : ٣١] وقرئ : ويعمل صالحا. وقال عزّ وجلّ : (وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ) [يونس : ٤٢] ذهب إلى المعنى ، ثمّ قال : (وَمِنْهُمْ مَنْ يَنْظُرُ إِلَيْكَ) [يونس : ٤٣] ذهب إلى اللّفظ. وليس لقائل أن يقول لو حمل الكلام على وجه واحد فى الآيتين كان أجود لأنّ كلّ هذا جيّد. فأمّا نحن

١- انظر الكتاب (٢ / ٣٦٨).

فلا نذكر (حدود) (١) الفرّاء لأنّ خطأه فيه أكثر من أن يعدّ ، ولكن هذا أنت عملت كتاب (الفصيح للمبتدئ المتعلّم) (٢) ، وهو عشرون ورقه أخطأت فى عشره مواضع منه. قال لى : اذكرها قلت نعم :

النسا أو عرق النسا : قلت : «وهو عرق النّسا» وهذا خطأ. إنّما يقال : النّسا ، ولا يقال : عرق النّسا ، كما لا يقال : عرق الأبهر ، ولا عرق الأكحل ، قال امرؤ القيس : [التقارب]

٦٧١- (٣)فأنشب أظفاره فى النّسا

فقلت : هبلت ألا تنتصر

هل الحلم اسم أو مصدر وقلت : «حلمت فى النّوم أحلم حلما وحلما» و (الحلم) ليس بمصدر ، وإنما هو اسم ، قال الله تعالى : (وَالَّذِينَ لَمْ يَبْلُغُوا الْحُلُمَ مِنْكُمْ) [النور : ٥٨] ، وإذا كان للشيء مصدر واسم لم يوضع الاسم موضع المصدر ، ألا ترى أنّك تقول : حسبت الشيء أحسبه حسبا وحسبانا ، والحسب المصدر ، والحساب الاسم فلو قلت : أبلغ الحسب إليك ، ورفعت الحسب إليك ، لم يجز وأنت تريد أبلغ الحساب ورفعت الحساب إليك.

امرأه عزب أم عزبه : وقلت : رجل عزب وامرأه عزبه وهذا خطأ ، إنّما يقال : رجل عزب ، وامرأه عزب ، لأنّه مصدر وصف به فلا يثنّى ولا يجمع ولا يؤنّث ، كما يقال : رجل خصم وامرأه خصم. وقد أتيت بباب من هذا النّوع فى الكتاب وأفردت هذا منه قال الشّاعر : [الرجز]

٦٧٢- (٤)يا من يدلّ عزبا على عزب

نطق كسرى : وقلت : «كسرى» ، بكسر الكاف. وهذا خطأ ، فإنّما هو كسرى ، والدليل على ذلك أنّا وإيّاكم لا نختلف فى أنّ النّسب إلى (كسرى) (كسرويّ) بفتح الكاف ، وهذا ليس ممّا تغيّره ياء النّسب لبعده منها ، ألا ترى أنّك لو نسبت إلى (معزى) قلت : (معزويّ) ، وإلى (درهم) (درهميّ) ، ولا تقول : معزويّ ، ولا درهميّ.

وعدته وأوعدته : وقلت : «وعدت الرّجل خيرا وشرّا فإذا لم تذكر الشرّ قلت :

١- كتاب (الحدود) للفراء : جمع فيه أصول النحو.

٢- الكتاب من مصنفات ثعلب.

٣- ٦٧١- الشاهد لامرئ القيس فى ديوانه (ص ١٦١) ، والمخصص (٤ / ٣٠) ، وتاج العروس (نسو).

٤- ٦٧٢- الشاهد بلا نسبه فى لسان العرب (عزب) ، وتهذيب اللغه (٢ / ١٤٧) ، والمخصص (٤ / ٢٣) ، وتاج العروس (عزب) ، و (حمرس).

أوعدته بكذا». فقولك (بكذا) نقض لما أصّلت لأنّك قلت : بكذا ، وقولك بكذا كنايه عن الشرّ. والصواب أن تقول : فإذا لم تذكر الشرّ قلت أوعدته.

المطوّعه : وقلت : «وهم المطوّعه» وإنّما هم المطّوّعه بتشديد الطاء ، كما قال الله تعالى : (الَّذِينَ يَلْمِزُونَ الْمُطَّوِّعِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فِي الصَّدَقاتِ) [التوبه : ٧٩]. فقال : ما قلت إلّا المطّوّعه. فقلت : هكذا قرأته عليك وقرأه غيرى وأنا حاضر أسمع مرارا.

وزن اسم المره والهيئه من الثلاثى : وقلت : «هو لرشده وزنيه» كما قلت : «هو لغيّه» والباب فيهما واحد لأنّه إنّما يريد المرّه الواحده ، ومصادر الثّلاثى إذا أردت المرّه الواحده لم تختلف ، تقول : ضربته ضربه وجلست جلسه وركبت ركبه ، لا اختلاف فى ذلك بين أحد من النّحويّين ، فإنّما يكسر من ذلك ما كان هيئه حال فتصفها بالحسن والقبح وغيرهما ، فتقول : هو حسن الجلسه والسّيره والرّكبه وليس هذا من ذلك.

ضبط أسنمه : وقلت : «أسنمه» للبلد ، ورواه الأصمعىّ بضمّ الهمزه : أسنمه. فقال : ما روى ابن الأعرابىّ وأصحابنا إلّا أسنمه ، فقلت : قد علمت أنت أنّ الأصمعىّ أضبط لما يحكى وأوثق فيما يروى.

وقلت : «إذا عزّ أخوك فهنّ» (١) والكلام فهن ، وهو من هان يهين إذا لان ، ومنه قيل : «هيّن ليّن» ، لأنّ (فهن) من هان يهون من الهوان ، والعرب لا تأمر بذلك ولا معنى لهذا الكلام يصحّ لو قالته العرب. ومعنى (عزّ) ليس من العزّه التى هى المنعه والقدره وإنما هو من قولك : عزّ الشىء إذا اشتدّ. ومعنى الكلام : إذا صعب أخوك واشتدّ فذلّ له من الذّلّ ، ولا معنى للذلّ هاهنا كما تقول : إذا صعب أخوك فلن له.

قال : فما قرئ عليه (كتاب الفصيح) بعد ذلك على ما بلغنى ، ثمّ بلغنى أنّه سئم ذلك فأنكر (كتاب الفصيح) أن يكون له. تمّت والحمد لله ربّ العالمين.

انتصار ابن خالويه لثعلب

انتصار أبى عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه الهمذانى لأبى العبّاس ثعلب فيما تتبّعه عليه أبو إسحاق الزّجّاج رحمهم الله تعالى أجمعين.

قال أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه الهمذانى - رحمه الله تعالى - :

١- انظر مجمع الأمثال للميدانى (١ / ٢٢).

أمّا قول ثعلب : «عرق النّسا» فقد أجمع كلّ من فسّر القرآن من الصّحابه والتابعين رضى الله عنهم وهلمّ جرّا أنّ معنى قوله تعالى : (كُلُّ الطَّعامِ كانَ حِلًّا لِبَنِي إِسْرائِيلَ إِلَّا ما حَرَّمَ إِسْرائِيلُ عَلى نَفْسِهِ) [آل عمران : ۹۳] : لحوم الإبل وألبانها فقال علىّ وعبد الله بن عبّاس وعبد الله بن مسعود - رضى الله عنهم - وكلّ من فسّر القرآن : إنّ يعقوب عليه السّلام كان به عرق النّسا. فلم يجز لثعلب أن يترك لفظ أصحاب رسول الله صلّى الله عليه وسلّم ويأخذ بقول الشّاعر (۱) : [المتقارب]

فأنشب أظفاره فى النّسا

[فقلت هبلت ألا تنتصر]

وأمّا قوله فى : «حلمت فى النوم حلما وحلما» : فقد غلط أنّه أقام الاسم مقام المصدر ؛ فخطأ ، لأنّ الحلم مصدر واسم ؛ يقال : رعب الرّجل رعبا ورعبا وحلم الرّجل حلما وحلما. وهذا ممّا وافق الاسم فيه المصدر مثل النّقص والعلم ؛ تقول : علمت علما ، وفى فلان علم ، فالعلم مصدر واسم.

وأمّا احتجاجه بقوله تعالى : (يَبْلُغُوا الْحُلُمَ مِنْكُمْ) [النور : ۵۸] ، فهذه حجّه عليه ؛ لأنّه أراد المصدر هاهنا أى : لم يبلغوا الاحتلام. وأمّا قوله : حسب الحساب ولم يقل الحسب فخطأ فاحش ، فإنّ العرب قد تذكر الاسم فى موضع المصدر فيقولون : «أعطيته عطاء» فى موضع (إعطاء) ، و «هذا يوم عطاء الجند ، وعطاء الأمير» وكما استغنوا بلفظ الاسم عن المصدر ، كذا استغنوا بالحساب عن الحسب ولا سيّما إذا كان الحسب لفظا يشبه الكفايه ، و (حسبك) أى (كفاك).

وأمّا قوله فى «رجل عزب» : إنّه مصدر لا تدخله الهاء فخطأ عظيم ، لأنّ العزب اسم وصفه بمنزله العازب قال ابن أحمر : [البسيط]

۶۷۳- (۲)حتّى إذا ذرّ قرن الشّمس صبّحها

أضرى ابن قرّان بات الوحش والعزبا

وسمّى العزب عزبا لأنّه قد بعد عن النّكاح ، قال الأصمعىّ وابن الأعرابىّ والطّوسى : «أراد : بات عازبا ، والأضرى : كلاب الصّيد ، جمع ضرو. والدليل على أنّ العزب اسم الفاعل أنّك تجمعه على فعّال ، قوم عزّاب وامرأه عزبه». وقد ذكره أبو عبيد فى المصنّف كما ذكره ثعلب ، ولكنّهم فرّقوا بين العازب البعيد فى المسافه ، وبين العزب البعيد من النّكاح. ويقال : امرأه عزب وعزبه غير أن ثعلبا اختار اللّغه الفصحى. وأمّا تشبيهه (عزبا) ب (خصم) فخطأ ثان ، لأنّ الخصم كالعدل والرّضى

۱- مرّ الشاهد رقم (۶۷۱).

۲- ۶۷۳- الشاهد لابن أحمر فى ديوانه (ص ۴۳) ، ولسان العرب (ضرا).

والدّنف والقمن والصّوم والفطر وما شاكل ذلك ، فإنّه جرى عند العرب كالمصدر لا يثنّى ولا يجمع فى اللّغه الفصيحه ، قال الله تعالى : (هؤُلاءِ ضَيْفِى) [الحجر : ۶۸] وقد يقال : أضياف ، وضيوف ، وامرأه ضيفه وضيف. وقال ذو الرّمّه : [البسيط]

۶۷۴- (۱)تجلو البوارق عن مجر مّز لهق

كأنّه متقبّى يلمق عزب

والعزب هاهنا المفرد. وقد قالت العرب : امرأه محمق ومحمقه ، وعاشق وعاشقه ، وغلام وغلامه ورجل ورجله ، وشيخ وشيخه ، وكهلّ وكهله وشبه هذا لا يحصى كثره ، فلا أدرى لم عاب عزبا وعزبه. وقد حكاه أبو عبيد فى (المصنّف) ، كما حكاه ثعلب.

وأمّا قوله : إن الاختيار (كسرى) بالفتح ، لأنّ النّسب إليه (كسرويّ) فخطأ عظيم ، لأنّ (كسرى) ليس عربيّا ، ولم يكن فى الأصل (كسرى) ولا (كسرى) ، إنّما هو بالفارسيّه : (خسرو) بضمّ الخاء ، وليس فى كلام العرب اسم فى آخره واو قبلها ضمّه ، فعرّبته العرب إلى لفظ آخر ، فإن فتحت أو كسرت فقد أصبت ، والكسر أجود ، لأنّ (فعلى) يشبه الاسم المفرد ، مثل الشّعرى ، وذكرى ، فلمّا كان (كسرى) رجلا واحدا و (الشّعرى) نجما واحدا ردّه إلى ألفاظهم ، ولو قالوا : (كسرى) أشبه الجمع مثل (قتلى) و (جرحى) ، فلمّا نسب إليه انفتح فقالوا : (كسرويّ) لأنّ الكسر مع ياء النّسب مستثقل ، ألا ترى أنّهم يقولون فى : (تغلب) (تغلبيّ). وليس يشبه (كسرويّ) النّسب إلى (درهم) و (معزى) ، لأنّ (درهما) ليس فيه لغتان الكسر والفتح ، وكذلك (معزى) لا يقال : (درهم) ولا (معزى) فيختار فى النّسب الفتح لخفّته ، وهو واضح بحمد الله. وحدّثنا ابن دريد عن أبى حاتم - وكان من أشدّ الناس تعصّبا على الكوفيّين - فى كتاب (ما يلحن فيه العامّه) أنّ (كسرى) بالكسر أفصح من الفتح ، وكذلك ذكر أبو عبيد أنّ الكسر أفصح.

وأمّا قوله : وعدته الشّرّ فإذا لم تذكر الشّرّ قلت أوعدته بكذا ، وزعم أنّه نقض لما أصّل فقد غلط لأنّ ثعلبا إنّما قال : وعدت الرّجل خيرا وشرّا ، لأنّ الله تعالى قال : (النَّارُ وَعَدَهَا اللهُ الَّذِينَ كَفَرُوا) [الحج : ۷۲] ، فهذا فى الشّرّ. وقال الله عزّ وجلّ : (وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ) [الأنفال : ۷] ، فهذا فى الخير ، فإذا لم تذكر الشّرّ قلت : (أوعدته) على الإطلاق ، و (وعدته) على الإطلاق فى الخير ، فإذا قرنتهما

---

۱ - ۶۷۴- الشاهد لذى الرمه فى ديوانه (ص ۸۷) ، ولسان العرب (يلمق) ، و (قبا) ، وجمهره أشعار العرب (ص ۹۵۶) ، وتاج العروس (يلمق) و (قبا) ، وبلا نسبه فى المخصص (۱۴ / ۴۱).

ووصلتهما جاز استعمالهما جميعا فى الخير والشّرّ كما تقول : وعدته خيرا وشرّا. وأجمع الجميع على أنك إذا قلت : أوعدته بكذا ، لا يكون إلّا فى الشّرّ ، لا خلاف فى ذلك ، وأنشدوا : [الرجز]

۶۷۵- (۱)أوعدنى بالسّجن والأداهم

رجلى ، ورجلى شثنه المناسم

وقال ابن دريد : ممّا أجمع عليه أبو زيد وأبو عبيده والأصمعىّ : أوعدته بالشّرّ لا غير مع الباء.

وأمّا قوله لثعلب : إنّ فى الفصيح «هم المطوّعه» بالتّخفيف ، وإنّما هم (المطوّعه) بالتّشديد ، وأنّ ثعلبا قال : ما قلت إلّا بالتّشديد ، فقال ما قلت إلّا بالتّخفيف ، فهذا مكابره العيان ، والحجّه على هذا ساقطه.

وأمّا قوله : «لرشده وزنيه» وإنّما يجب أن يكون بالفتح مثل : ضربته ضربه ، فهذا خطأ ، لأنّه قد يجاء بالكسر والفتح والضمّ ، حدّثنا ابن مجاهد عن السّمّرىّ عن الفرّاء أنّ العرب تقول : «حججت حجّه واحده» بالكسر ، و «رأيته رؤيه واحده» بالضمّ وسائر كلام العرب بالفتح. وممّا يجاء بالكسر : «وعدته عده» و «وزنته زنه» ، وأمّا الاسم فيجاء على فعله ، و «لكلّ وجهه» اسم ، ولو كان مصدرا لقيل : (جهه). فأمّا الهيئه والحال فبالكسر : ما أحسن ركبته ، وجلسته ، وعمّته ، واختيار الكوفيّين : «ولد فلان لزنيه ورشده وخبثه» واختيار البصريّين الفتح. وأمّا (غيّه) فإجماع أنّها مفتوحه استثقالا للكسر مع الياء والتشديد.

وأمّا قوله : هى (أسنمه) بالضمّ ، فالجواب ساقط عن هذا ، ومعارضه الزّجّاج فيه جهل لأنّ الكوفيّين عندهم أنّ ابن الأعرابىّ أعلم من الأصمعى بطبقات وأورع.

وأمّا قوله : «إذا عزّ أخوك فهن» فهو بضمّ الهاء ، وهذا مثل أسير فى كلام العرب وأشهر من الفرس الأبلق. وكذلك رواه كلّ من ألّف كتابا : أبو عبيده فى (المجلّه

۱- ۶۷۵- الرجز للعديل بن الفرخ فى خزانه الأدب (۵ / ۱۸۸) ، والدرر (۶ / ۶۲) ، والمقاصد النحويه (۴ / ۱۹۰) ، وتاج العروس (دهم) ، وبلا نسبه فى ديوان الأدب (۳ / ۲۶۶) ، وإصلاخ المنطق (ص ۲۲۶) ، وشرح أبيات سيبويه (۱ / ۱۲۴) ، وشرح الأشمونى (۲ / ۴۳۹) ، وشرح التصريح (۲ / ۱۶۰) ، وشرح ديوان الحماسه للمرزوقى (ص ۲۱) ، وشرح شذور الذهب (ص ۵۷۲) ، وشرح ابن عقيل (ص ۵۱۰) ، وشرح المفصّل (۳ / ۷۰) ، وتاج العروس (وعد) ، ومقاييس اللغه (۶ / ۱۲۵) ، ولسان العرب (وعد) ، و (رهم) ، ومجالس ثعلب (ص ۲۷۴) ، وهمع الهوامع (۲ / ۱۲۷) ، وتهذيب اللغه (۳ / ۱۳۴) ، ومجمل اللغه (۴ / ۵۳۹) ، والمخصص (۱۲ / ۲۲۱).

الثانيه) ، وأبو عبيد فى (الأمالى) ، والمفضّل الضّبّى ، وليس مأخوذا ممّا ذهب إليه الزجّاج ، لأنّه كان قليل العلم باللّغه فقولهم : «إذا عزّ أخوك فهن» ليس من الهوان ، ولا من وهن ، ولا من هان يهين ، وإنّما هو من الهون ، وهو من الرفق والسّكون. قال الله تعالى فى صفه المؤمنين : (الَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى الْأَرْضِ هَوْناً) [الفرقان : ۶۳] معناه : يمشون على الأرض بالسّكينه والوقار فإذا عزّ أخوك واشتطّ فترفّق أنت ولن. وقال الشاعر : [الوافر]

۶۷۶- (۱)دببت لها الضّراء وقلت أبقى

إذا عزّ ابن عمّك أن تهونا

ولا يكون الأمر من (يهون) إلّا (هن). وهذا الشّعر لابن أحمر الباهلى ، ورواه الأصمعىّ وابن الأعرابىّ والطّوسىّ ، ولا نعلم خلافه. والله تعالى أعلم.

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلّى الله على سيدنا محمد وآله وأصحابه وسلم تسليما كثيرا.

مسائل وردت على ابن الشجرى وردّه عليها

قال (۲) ابن الشجرى فى أماليه : ورد علىّ من الموصل ثمانى مسائل :

الأولى : السؤال عن الراجع إلى القتال من خبره فى قول الشاعر : [الطويل]

۶۷۷- (۳)فأمّا القتال لا قتال لديكم

ولكنّ سيرا فى عراض المواكب

وعن معنى البيت.

الثانيه : السؤال عن قول الله تعالى : (قُلْ أَرَأَيْتَكُمْ إِنْ أَتاكُمْ عَذابُ اللهِ) [الأنعام : ۴۰ - ۴۷] لم لم يجمع الضمير الذى هو التّاء فى (أرأيتكم) ولم يثنّ فى (أرأيتكما).

الثالثه : السؤال عن جدّ الاسم الذى يسلم عن الطّعن.

۱- ۶۷۶- الشاهد لابن أحمر فى ديوانه (ص ۱۶۵) ، ولسان العرب (عزز) ، وتاج العروس (عزز).

۲- انظر الأمالى (۱ / ۲۸۵).

٣- ٦٧٧- الشاهد للحارث بن خالد المخزومى فى ديوانه (ص ٤٥) ، وخزانه الأدب (١ / ٤٥٢) ، والدرر (٥ / ١١٠) ، وبلا نسبه فى أسرار العربيه (ص ١٠٦) ، وأوضح المسالك (٤ / ٢٣٤) ، والجنى الدانى (ص ٥٢٤) ، وسرّ صناعه الإعراب (ص ٢٦٥) ، وشرح شواهد الإيضاح (ص ١٠٧) ، وشرح شواهد المغنى (ص ١٧٧) ، وشرح المفصّل (٧ / ١٣٤) ، والمنصف (٣ / ١١٨) ، ومغنى اللبيب (ص ٥٦) ، والمقاصد النحويه (١ / ٥٧٧) ، وهمع الهوامع (٢ / ٦٧).

الرابعه : السؤال عن وجه رفع (الشرّ) ونصبه ، ونصب (الماء) ، ورفعه فى قول الشاعر : [الطويل]

۶۷۸- (۱)فليت كفافا كان خيرك كلّه

وشرّك عنّى ما ارتوى الماء مرتوى

الخامسه : السؤال عن (مزيّن) تصغير أى شىء هو.

السادسه : السؤال عن العلّه الموجبه لفتح التّاء فى (أرأيتكم) ، وهو لجماعه.

السابعه : السؤال عن العامل فى (إذا) من قول الشاعر : [الطويل]

۶۷۹- (۲)وبعد غد يا لهف نفسى من غد

إذا راح أصحابى ولست برائح

ما هو؟.

الثامنه : السؤال عن تبيين إعراب قول أبى علىّ : «أخطب ما يكون الأمير قائما» و «شربى السّويق ملتوتا».

الإجابه عن المسائل

المسأله الأولى

الجواب بتوفيق الله وحسن تسديده عن المسأله الأولى :

إنّ الجمله المركّبه من (لا) واسمها وخبرها وقعت خبرا عن القتال فى قوله (۳) : [الطويل]

فأمّا القتال لا قتال لديكم

[ولكنّ سيرا فى عراض المواكب]

وهى عاريه عن ضمير عائد منها إلى المبتدأ ، وإنّما جاز ذلك لأنّ اسم (لا) نكره شائعه مستغرقه للجنس المعرف بالألف واللام ، ف (قتال) المنكور مشتمل على القتال الأول ، ألا ترى أنّك إذا قلت : «لا إله إلّا الله» ، عمّت لفظه (إله) جميع ما يزعم المبطلون أنّه مستحقّ لإطلاق هذه اللّفظه عليه ، وليس يجرى قولك : «لا رجل فى الدّار» إذا رفعت مجرى قولك : «لا رجل فى الدّار» إذا ركّبت ، لأنّك إذا قلت : «لا رجل فى الدّار» جاز أن تعقبه بقولك : بل رجلان ، وبل ثلاثه ، ولا يجوز ذلك مع

١- ٦٧٨- الشاهد ليزيد بن الحكم فى خزانه الأدب (١٠ / ٤٧٢) ، وشرح شواهد الإيضاح (ص ١١٥) ، وشرح شواهد المغنى (٢ / ٦٩٦) ، ومغنى اللبيب (١ / ٢٨٩) ، وبلا نسبه فى أمالى ابن الحاجب (ص ٦٣٤) ، والإنصاف (١ / ١٨٤).

٢- ٦٧٩- الشاهد لأبى الطممان القينى فى الأغانى (١٣ / ١١) ، وشرح ديوان الحماسه للمرزوقى (ص ١٢٦٦) ، ولأبى الطممان أو لهدبه بن خشرم فى شرح شواهد المغنى (١ / ٢٧٤) ، وبلا نسبه فى تذكره النحاه (ص ٦٥٤) ، ومغنى اللبيب (ص ٩٤).

٣- مرّ الشاهد رقم (٦٧٧).

تركيب (لا) ، لأنّك إذا رفعت كأنّما نفيت واحدا وإذا ركّبت فإنّما نفيت الجنس أجمع. وإذا عرفت هذا فدخول (القتال) الأوّل تحت القتال الثانى يقوم مقام عود الضّمير إليه. ومثل هذا البيت ما أنشده سيبويه : [الطويل]

٦٨٠- (١)ألا ليت شعرى هل إلى أمّ معمر

سبيل فأمّا الصبر عنها فلا صبرا

فالصبر من حيث كان معرفه داخل تحت (صبر) المنفىّ لشياعه بالتّنكير. ونظير هذا أنّ قولهم : «نعم الرّجل زيد» فى قول من رفع زيدا بالابتداء فأراد : زيد نعم الرجل ، يدخل فيه زيد تحت (الرّجل) لأنّ المراد بالرّجل هاهنا الجنس فيستغنى المبتدأ بدخوله تحت الخبر عن عائد إليه من الجمله ، ويوضّح لك هذا أنّ قولك : «زيد نعم الرّجل» كلام مستقلّ ، وقولك : «زيد قام الرّجل» كلام غير مستقلّ ، وإن كان قولك : (قام الرّجل) جمله من فعل وفاعل كما أنّ قولك : (نعم الرّجل) كذلك. ولم يستقم قولك : «زيد قام الرّجل» حتّى تقول : (إليه) ، أو (معه) ، أو نحو ذلك ، لكون الألف واللام فيه لتعريف العهد فالمراد به واحد بعينه. والرّجل فى قولك : «زيد نعم الرّجل» بمنزله الإنسان فى قوله تعالى : (إِنَّ الْإِنْسانَ لَفِي خُسْرٍ) [العصر : ١ - ٢] ، ألا ترى أنّه استثنى منه (الَّذِينَ آمَنُوا) [العصر : ٣] ، والاستثناء من واحد مستحيل ، لا يصحّ إذا استثنيت واحدا من واحد ، فكيف إذا استثنيت جمعا من واحد! ومثله : (وَإِنَّا إِذا أَذَقْنَا الْإِنْسانَ مِنَّا رَحْمَةً فَرِحَ بِها) [الشورى : ٤٨] ، فالمراد بالإنسان هاهنا الناس كافّه فلذلك قال : (وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِما قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ فَإِنَّ الْإِنْسانَ كَفُورٌ) [الشورى : ٤٨]

وإذا كان الاسم المعرّف بالألف واللّام نحو : (الرّجل) و (الإنسان) قد استوعب الجنس فما ظنّك باسم الجنس المنكور المنفىّ فى قوله : «لا قتال لديكم» وقول الآخر (٢) : [الطويل]

[ألا ليت شعرى هل إلى أم معمر]

سبيل فأمّا الصّبر عنها فلا صبرا

والتنكير والنّفى يتناولان من العموم ما لا يتناوله التعريف والإيجاب ، ألا ترى

١- ٦٨٠- الشاهد لابن مياده فى ديوانه (ص ١٣٤) ، والأغانى (٢ / ٢٣٧) ، والحماسه البصريه (٢ / ١١١) ، وخزانه الأدب (١ / ٤٥٢) ، والدرر (٢ / ١٦) ، وشرح أبيات سيبويه (١ / ٢٦٩) ، وشرح التصريح (١ / ١٦٥) ، وشرح شواهد المغنى (٢ / ٨٧٦) ، والمقاصد النحويه (١ / ٥٢٣) ، وبلا نسبه فى مغنى اللبيب (٢ / ٥٠١) ، وهمع الهوامع (١ / ٩٨) ، والكتاب (١ / ٤٥٤).

٢- مرّ الشاهد رقم (٦٨٠).

أنّ قولهم : ما أتانى من أحد ، وقوله تعالى : (ما سَبَقَكُمْ بِها مِنْ أَحَدٍ*) [الأعراف : ٨] و [العنكبوت : ٢٨] ، متناول غايه العموم. ولو حاولت أن تقول : «أتانى من أحد» كان ذلك داخلا فى باب استحاله الكلام.

ويشبه ما ذكرته من الاستغناء بدخول الاسم المبتدأ فى اسم العموم الذى بعده عن عود ضمير إليه من الجمله تكرير الاسم الظاهر مستغنى به عن ذكر المضمر ، وذلك إذا أريد تفخيم الأمر وتعظيمه كقول عدىّ بن زيد : [الخفيف]

٦٨١- (١)لا أرى الموت يسبق الموت شيء

نغّص الموت ذا الغنى والفقيرا

واستغنى بإعاده ذكر الموت عن الهاء لو قال مع صحّه الوزن (يسبقه). ومثله فى التنزيل : (الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ) [الحاقه : ١ - ٢] ، (الْقارِعَةُ مَا الْقارِعَةُ) [القارعه : ١ - ٢] ، (وَأَصْحابُ الْيَمِينِ ما أَصْحابُ الْيَمِينِ) [الواقعه : ٢٧] ، فالحاقّه : مبتدأ ، وقوله (ما الحاقّه) جمله من مبتدأ وخبر ، خاليه من ضمير يعود على المبتدأ ، لأنّ تكرير الظاهر أغنى عن الضّمير العائد ، فالتقدير : أىّ شيء الحاقّه ، وكذلك (ما القارعه) و (ما أصحاب اليمين) التقدير فيهما : أىّ شيء القارعه ، وأىّ شيء أصحاب اليمين ، كما تقول : «زيد رجل أىّ رجل» فاستغنى بتكرير الظاهر عن أن يقال : الحاقّه ما هى ، والقارعه ما هى ، وأصحاب اليمين ما هم.

وإنما حسن تكرير الاسم الظّاهر فى هذا النحو لأنّ تكريره هو الأصل ، ولكنّهم استعملوا المضمرات فاستغنوا بها عن تكرير المظهرات إيجازا واختصارا ، فلمّا أرادوا الدّلاله على التّفخيم جعلوا تكرير الظّاهر أماره لما أرادوه من ذلك. وأمّا معنى البيت فإنّه أراد ذمّ الذين خاطبهم فيه فأراد : ليس عندكم قتال وقت احتياجكم إليه ، ولا تحسنونه ، وإنّما عندكم أن تركبوا الخيل وتسيروا فى المواكب العراض.

وفى البيت حذف اقتضاه إقامه الوزن لم يسأل عنه صاحب هذه المسائل ، وهو حذف الفاء من جواب أمّا ، وذلك أنّ (أمّا) حرف استئناف وضع لتفصيل الجمل. وحكم الفاء بعده حكم الفعل فى امتناعها من ملاصقه (أمّا) ، لأنّ الفاء إذا اتّصلت بالجزاء صارت كحرف من حروفه ، فكما لا يلاصق فعل الجزاء فعل الشّرط كذلك

١- ٦٨١- الشاهد لعدى بن بن زيد فى ديوانه (ص ٦٥) ، وخزانه الأدب (١ / ٣٧٨) ، وشرح ديوان الحماسه للمرزوقى (ص ٣٦) ، ولسواده بن عدى فى الكتاب (١ / ١٠٦) ، وشرح شواهد المغنى (٢ / ٨٧٦) ، ولسواده أو لعدىّ فى لسان العرب (نغص) ، وشرح أبيات سيبويه (١ / ١٢٥) ، وبلا نسبه فى أمالى ابن الحاجب (١ / ١٥٣) ، وخزانه الأدب (١١ / ٣٦٦) ، والخصائص (٣ / ٥٣).

الفاء ، ألا ترى أنّ الفاء فى قولك : «إن يقم زيد فعمرو يكرمه» قد فصل بينها وبين الشّرط (زيد) وكذلك إذا قال : «إن تقم فعمرو يكرمك» فقد فصل بين الشّرط والفاء الضمير المستكنّ فيه ، فلمّا تنزّلت (أمّا) منزله الفعل الذى هو الشّرط لم يجز أن تلاصقه الفاء.

فإن قال قائل : هل يجوز أن تكون هذه الفاء زائده فلذلك جاز حذفها فى الشّعر؟ قيل : لا يخلو أن تكون عاطفه ، أو زائده ، أو جزاء ، فلا يجوز أن تكون عاطفه لدخولها على خبر المبتدأ ، وخبر المبتدأ لا يعطف على المبتدأ. ولا يجوز أن تكون زائده لأنّ الكلام لا يستغنى عنها فى حال السّعه ، فلم يبق إلّا أن تكون جزاء. وهى حرف وضع لتفصيل الجمل ، وقطع ما قبله عمّا بعده عن العمل. وأنيب عن جمله الشّرط وحرفه ، فإذا قلت : «أمّا زيد فعاقل» فالمعنى والتقدير عند النحويّين : مهما يكن من شىء فزيد عاقل ، فاستحقّ بذلك جوابا ، وجوابه جمله تلزمها الفاء إمّا أن تكون مبتدئيّه أو فعليّه ، والفعليّه إمّا أن تكون خبريّه أو أمريّه أو نهييّه. ولا بدّ أن يفصل بين (أمّا) وبين الفاء فاصل مبتدأ أو مفعول أو جارّ ومجرور ، فالمبتدأ كقولك : «أمّا زيد فكريم وأمّا بكر فلئيم» ، والمفعول كقولك : «أمّا زيدا فأكرمت» و «أمّا عمرا فأهنت» والجارّ والمجرور كقولك : «أمّا فى زيد فرغبت» ، و «أمّا على بكر فنزلت» ومثال وقوع الجمله الأمريّه قولك : «أمّا محمدا فأكرم وأمّا عمرا فأهن» كأنّك قلت : مهما يكن من شىء فأكرم محمّدا ، ومهما يكن من شىء فأهن عمرا. ومثال النّهى قولك : «أمّا زيدا فلا تكرم» و «أمّا عمرا فلا تهن» ، ومثله فى التنزيل : (فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلا تَقْهَرْ وَأَمَّا السَّائِلَ فَلا تَنْهَرْ) [الضحى : ٩ - ١٠]. ومثال فصلك بالجارّ والمجرور فى قولك : «أمّا بزيد فامرر» قوله تعالى : (وَأَمَّا بِنِعْمَهِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ) [الضحى : ١١]. وإنّما لم يجز أن تلاصق (أمّا) الفعل لأنّ (أمّا) لمّا تنزّلت منزله الفعل الشّرطىّ - والفعل لا يلاصق الفعل - امتنعت من ملاصقه الأفعال.

فإن قيل : فقد تقول : «زيد كان يزورك» و «عمرو ليس يلمّ بك» فتلاصق (كان) و (ليس) الفعل.

فالجواب : أنّ الضّمير فى (كان) و (ليس) فاصل فى التقدير بينهما وبين ما يليهما وهذا الفاصل يبرز إذا قلت : «الزيدان كانا يزورانك» و «العمران ليسا يلمّان بك» وكذلك حكم الجمع إذا قلت : كانوا ، وليسوا ، وحكم الفاء حكم الفعل فى امتناعها من ملاصقه أمّا لأنّ الفاء إذا اتصلت بالجزاء صارت كحرف من حروفه فكما

لا يلاصق الجزاء الشرط كذلك الفاء ، ألا ترى أن الفاء فى قولك : «إن يقم زيد فعمرو يكرمه» قد فصل بينها وبين الشرط زيد ، وكذلك إذا قلت : «إن تقم فعمرو يكرمك» فقد فصل بين الشرط وبين الفاء الضمير المستكن فيه ، فلما نزلت أما منزله الفعل الذى هو الشرط لم يجز أن تلاصقه الفاء.

فإن قال قائل : هل يجوز أن تكون عاطفه هذه الفاء زائده لحذفها فى الشعر.

قيل : لا يخلو أن تكون عاطفه أو زائده أو جزاء ، فلا يجوز أن تكون عاطفه لدخولها على خبر المبتدأ وخبر المبتدأ لا يعطف على المبتدأ ، ولا يجوز أن تكون زائده لأن الكلام لا يستغنى عنها فى حال السعه فلم يبق إلّا أن تكون جزاء.

وإذا عرفت هذا فالفاء بعد (أمّا) لازمه لما ذكرت لك من نيابه (أمّا) عن الشّرط وحرفه ، فإن حذفها الشاعر فللضّروره كما جاز له حذفها من جواب الشّرط كقول عبد الرّحمن بن حسّان بن ثابت (١) : [البسيط]

من يفعل الحسنات الله يشكرها

والشّرّ بالشّرّ عند الله سيّان

كان الوجه أن يقول : فالله. ومثل حذفها من قوله (٢) : [الطويل]

فأمّا القتال لا قتال لديكم

[ولكنّ سيرا فى عراض المواكب]

حذفها من قول بشر بن أبى خازم : [المتقارب]

٦٨٢- (٣)وأمّا بنو عامر بالنّسار

غداه لقوا القوم كانوا نعاما

ومع هذا التشديد فى حذف الفاء من جواب (أمّا) قد جاء حذفها فى التّنزيل : ولكنّه حذف كلا حذف ، وإنّما حسّن ذلك حتّى جعله كطريق مهيع حذفها مع ما اتّصلت به من القول ، والقول قد كثر حذفه فى التّنزيل لأنّه جار فى حذفه مجرى المنطوق به ، فمن ذلك قوله تعالى : (وَالْمَلائِكَهُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بابٍ. سَلامٌ عَلَيْكُمْ بِما صَبَرْتُمْ فَنِعْمَ عُقْبَى الدَّارِ) [الرعد : ٢٣ - ٢٤] ، أى : يقولون سلام عليكم. ومثله : (وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْراهِيمُ الْقَواعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْماعِيلُ رَبَّنا تَقَبَّلْ مِنَّا) [البقره : ١٢٧] ، أى : يقولان : ربّنا تقبّل منّا. ومثله : (وَلَوْ تَرى إِذِ الْمُجْرِمُونَ ناكِسُوا رُؤُسِهِمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ رَبَّنا أَبْصَرْنا وَسَمِعْنا) [السجده : ١٢]. والآيه التى ورد فيها

١- مرّ الشاهد رقم (٦٢٨).

٢- مرّ الشاهد رقم (٦٧٧).

٣- ٦٨٢- الشاهد لبشر بن أبى خازم فى ديوانه (ص ١٩٠) ، ولسان العرب (نعم) ، وبلا نسبه فى جمهره اللغه (ص ٧٢٢) ، ولسان العرب (طعم).

حذف الفاء قوله تعالى : (يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمانِكُمْ) [آل عمران : ۱۰۶] التقدير : فيقال لهم أكفرتم فحذفها هاهنا من أحسن الحذوف وأجراها فى ميدان البلاغه.

والغالب على (أمّا) التكرير كقوله تعالى : (أَمَّا السَّفِينَهُ فَكانَتْ لِمَساكِينَ) [الكهف : ۷۹] ، ثمّ قال : (وَأَمَّا الْغُلامُ فَكانَ أَبَواهُ مُؤْمِنَيْنِ) [الكهف : ۸۰] ، ثمّ قال : (وَأَمَّا الْجِدارُ فَكانَ لِغُلامَيْنِ) [الكهف : ۸۲] ، وقد جاءت غير مكرّره فى قوله : (يا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جاءَكُمْ بُرْهانٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَأَنْزَلْنا إِلَيْكُمْ نُوراً مُبِيناً فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا بِاللهِ وَاعْتَصَمُوا بِهِ فَسَيُدْخِلُهُمْ فِى رَحْمَهٍ مِنْهُ وَفَضْلٍ) [النساء : ۱۷۴ - ۱۷۵].

واعلم أنّ (أمّا) لمّا نزّلت منزله الفعل نصبت ، ولكنّها لم تنصب المفعول به لضعفها ، وإنّما نصبت الظّرف الصحيح كقولك : «أمّا اليوم فإنّى منطلق» و «أمّا عندك فإنّى جالس» وتعلّق بها حرف الظّرف فى نحو قولك : «أمّا فى الدار فزيد نائم». وإنّما لم يجز أن يعمل ما بعد الظّرف فى الظّرف ، لأنّ ما بعد (إنّ) لا يعمل فيما قبلها ، وعلى هذا يحمل قول أبى علىّ : «أمّا على أثر ذلك فإنّى جمعت» ، ومثله قولك : «أمّا فى زيد فإنى رغبت». ف (فى) متعلّقه ب (أمّا) نفسها فى قول سيبويه وجميع النحويّين إلّا أبا العبّاس المبرّد فإنّه زعم أنّ الجارّ متعلّق برغبت ، وهو قول مباين للصحّه ، خارق للإجماع ، لما ذكرته لك من أنّ (إنّ) تقطع ما بعدها عن العمل فيما قبلها فلذلك أجازوا : «زيدا جعفر ضارب» ولم يجيزوا «زيدا إنّ جعفرا ضارب» فإن قلت : «أمّا زيدا فإنّى ضارب» فهذه المسأله فاسده فى قول جميع النحويّين لما ذكرته لك من أنّ (أمّا) لا تنصب المفعول الصّريح ، وأنّ (إنّ) لا يعمل ما بعدها فيما قبلها ، وهو فى مذهب أبى العبّاس جائز وفساده واضح.

المسأله الثانيه

(۱) : أمّا مجىء الفاعل المضمر مفردا فى قوله : (قُلْ أَرَأَيْتَكُمْ إِنْ أَتاكُمْ عَذابُ اللهِ) [الأنعام : ۴۰ ، ۴۷] ، وكذلك فى التثنيه إذا قلت : (أرأيتكما) وفى خطاب جماعه النّساء إذا قلت : (أرأيتكنّ) ، فإنّما أفرد الضمير فى هذا النحو لأنّه لو ثنّى وجمع فقيل (أرأيتماكما) و (أرأيتموكم) و (أرأيتنّكنّ) كان ذلك جمعا بين خطابين ، ولا يجوز الجمع بين خطابين ، كما لا يجوز الجمع بين استفهامين ، ألا ترى أنّك إذا قلت : (يا زيد) فقد أخرجته بالنّداء من الغيبه إلى الخطاب لوقوعه موقع الكاف من قولك : (أدعوك) و (أناديك) ، فلذلك قال الشاعر : [الكامل]

۱- انظر أمالى ابن الشجرى (۱ / ۲۹۲).

۶۸۳- (۱)یا أیّها الذّکر الّذی قد سؤتنی

وفضحتنی وطردت أمّ عیالیا

وکان القیاس أن یقول : ساءنی ، وفضحنی ، وطرد ، لأنّ (الذی) اسم غیبه ولکنّه لمّا أوقع (الذی) صفه للذّکر وقد وصف المنادی بالذّکر جاز له إعاده ضمائر الخطاب إلیه. ویوضّح لک هذا أنّک تقول : (یا غلامی) ، و (یا غلامنا) ، و (یا غلامهم) ، ولا تقول : (یا غلامکم) ، لأنّه جمع بین خطابین النّداء ، والخطاب بالکاف ، فلذلک وحّدوا التّاء فی التثنیه والجمع ، وألزموها الفتح فی الحالین وفی خطاب المرأه إذا قلت : (أرأیتک) لأنّهم جرّدوها من الخطاب.

المسأله الثالثه

(۲) : أمّا حدّ الاسم فإنّ سیبویه حدّ الفعل ولم یحدّ الاسم لما یعتور حدّ الاسم من الطّعن ، وعوّل علی أنّه إذا کان الفعل محدودا ، والحرف محصورا معدودا ، فما فارقهما فهو اسم. وحدّ بعض النحویّین المتأخّرین الاسم فقال : «الاسم کلمه تدلّ علی معنی فی نفسها ، غیر مقترنه بزمان محصّل» ، وإنّما قال : تدلّ علی معنی فی نفسها ، تحرّزا من الحرف ، لأنّ الحرف یدلّ علی معنی فی غیره. وقال : «غیر مقترنه بزمان» ، تحرّزا من الفعل ، لأنّ الفعل وضع لیدلّ علی الزّمان. ووصف الزّمان بمحصّل لیدخل فی الحدّ أسماء الفاعلین ، وأسماء المفعولین ، والمصادر ، من حیث کانت هذه الأشیاء دالّه علی الزّمان ، لاشتقاق بعضها من الفعل ، وهو اسم الفاعل ، واسم المفعول ، واشتقاق الفعل من بعضها وهو المصدر ، إلّا أنّها تدلّ علی زمان مجهول ، ألا تری أنّک إذا قلت : «ضربی زیدا شدیدا» احتمل أن یکون الضّرب قد وقع ، وأن یکون متوقّعا وأن یکون حاضرا.

وممّا أعترض به علی هذا الحدّ قولهم : «آتیک مضرب الشّول ومقدم الحاجّ ، وخفوق النّجم» لدلاله هذه الأسماء علی الزّمان مع دلالتها علی الحدث الذی هو الضّراب ، والقدوم ، والخفقان ، فقد دلّت علی معنیین.

وأسلم حدود الاسم من الطّعن قولنا : الاسم ما دلّ علی مسمّی به دلاله الوضع. وإنّما قلنا : (ما دلّ) ولم نقل «کلمه تدلّ» ، لأنّنا وجدنا من الأسماء ما وضع من کلمتین ک «معدی کرب» ، وأکثر من کلمتین ک «أبی عبد الرّحمن» ، وقلنا : «دلاله الوضع تحرّزا ممّا دلّ دلالتین : دلاله الوضع ، ودلاله الاشتقاق ، ک «مضرب الشّول» وإخوته ، وذلک أنّهنّ وضعن لیدللن علی الزّمان فقط ، ودللن علی اسم الحدث لأنّهنّ

۱- ۶۸۳- الشاهد لأبی النجم العجلی فی المقتضب (۴ / ۱۳۲) ، وأمالی ابن الشجری (۲ / ۱۵۲).

۲- انظر أمالی ابن الشجری (۱ / ۲۹۲).

اشتقق منه ، فلسن كالفعل فى دلالته على الحدث والزمان ، لأنّ الفعل وضع ليدلّ على هذين المعنيين معا ، فقولنا : (دلاله الوضع) يزيح عن هذا الحدّ اعتراض من اعترض على الحدّ الأوّل بمضرب الشّول وإخوته. فإذا تأمّلت الأسماء كلّها حقّ التأمل وجدتها لا يخرج شىء منها عن هذا الحدّ على اختلاف ضروبها فى الإظهار والإضمار ، وما كان واسطه بين المظهر والمضمر ، وذلك أسماء الإشاره ، وعلى تباين الأسماء فى الدّلاله على المسمّيات من الأعيان والأحداث ، وما سمّيت به الأفعال من نحو : (صه) و (إيه) و (رويد) و (بله) و (أفّ) و (هيهات) ، فالمسمّى ب (صه) قولك أسكت ، وب (إيه) حدّث ، وب (رويد) أمهل ، وب (بله) دع وب (أفّ) أتضجّر ، وب (هيهات) بعد ، وكذلك ما ضمّن معنى الحرف نحو : (متى) و (أين) و (كم) و (كيف) ، (فمتى) وضع ليدلّ على الأزمنه ، و (أين) على الأمكنه ، و (كم) على الأعداد ، و (كيف) على الأحوال.

وهذه الكلم ونظائرها من نحو : (من) و (ما) و (أيّان) و (أنّى) ممّا طعن به على الحدّ الأوّل لقول قائله : «كلمه تدلّ على معنى فى نفسها» فقال الطّاعن : إنّ كلّ واحد من هذه الأسماء قد دلّ على الاستفهام أو الشّرط وعلى معنى آخر كدلاله (أين) على المكان وعلى الاستفهام أو الشّرط وكذلك (متى) و (من) و (ما) فقد دلّ الاسم منها على معنيين كدلاله الفعل على معنيين : الزمان المعيّن والحدث.

وليس لمعترض أن يعترض بهذا على الحدّ الذى قرّرناه لأنّنا قلنا : «ما دلّ على مسمّى به دلاله الوضع ولم نقل ما دلّ على معنى».

المسأله الرابعه

(١) : السؤال عن قول الشاعر - وهو يزيد بن الحكم الثّقفىّ (٢) - : [الطويل]

فليت كفافا كان خيرك كلّه

وشرّك عنّى ما ارتوى الماء مرتوى

تعريب هذا البيت قد تقدّم فيما سلف من الأمالى ولكنّا أعدنا تعريبه هاهنا لزياده فائده وإيضاح مشكل ، ولكونه فى جمله المسائل الوارده.

فنقول : إنّ اسم (ليت) محذوف وهو ضمير الشّأن والحديث. وحذفه ممّا لا يسوغ إلّا فى الضّروره ومثله : [الطويل]

١- انظر أمالى ابن الشجرى (١ / ٢٩۴).

٢- مرّ الشاهد رقم (۶٧٨).

۶۸۴- (۱)فليت دفعت الهمّ عنّى ساعه

فبتنا على ما خيّلت ناعمى بال

ألا ترى أنّ (ليت) لا تباشر الأفعال ، فلو لم يكن التقدير : (فليته) لم تجز ملاصقته للفعل. ومن ذلك قول الآخر : [الخفيف]

۶۸۵- (۲)إنّ من لام فى بنى بنت حسّا

ن ألمه وأعصه فى الخطوب

انجزام (ألمه) دلّ على أنّ (من) شرطيّه ، وإذا كانت شرطيّه لم يكن بدّ من الفصل بينها وبين (إنّ) ، لأنّ أسماء الشّرط حكمها حكم أسماء الاستفهام فى أنّ العامل فيها يقع بعدها كقولك : «أيّهم تكرم أكرم» ، كما تقول إذا استفهمت «أيّهم أكرمت» ونظير ذلك قول الآخر : [الخفيف]

۶۸۶- (۳)إنّ من يدخل الكنيسه يوما

يلق فيها جآذرا وظباء

وأنشد سيبويه : [الطويل]

۶۸۷- (۴)ولكنّ من لا يلق أمرا ينوبه

بعدّته ينزل به وهو أعزل

الأعزل الذى لا سلاح معه وعلى هذا قول أبى الطّيّب أحمد بن الحسين : [الطويل]

۶۸۸- (۵)وما كنت ممّن يدخل العشق قلبه

ولكنّ من يبصر جفونك يعشق

وإذا عرفت هذا فإنّ (كفافا) خبر (كان) ، و (خيرك) اسمها ، (كلّه) توكيد له

۱- ۶۸۴- الشاهد لعدىّ بن زيد فى ديوانه (ص ۱۶۲) ، وشرح شواهد المغنى (۲ / ۶۹۷) ، ونوادر أبى زيد (ص ۲۵) ، وبلا نسبه فى الإنصاف (۱ / ۱۸۳) ، وخزانه الأدب (۱۰ / ۴۴۵) ، والدرر (۲ / ۱۷۷) ، ومغنى اللبيب (۱ / ۲۹۸) ، وهمع الهوامع (۱ / ۱۳۶).
۲- ۶۸۵- الشاهد للأعشى فى ديوانه (ص ۳۸۵) ، والإنصاف (ص ۱۸۰) ، وخزانه الأدب (۵ / ۴۲۰) ، وشرح أبيات سيبويه (۲ / ۸۶) ، والكتاب (۳ / ۸۳) ، وشرح شواهد الإيضاح (ص ۱۱۴) ، وشرح شواهد المغنى (ص ۹۲۴) ، وبلا نسبه فى خزانه الأدب (۹

/ ۷۵) ، وشرح المفصل (۳ / ۱۱۵).

۳- ۶۸۶- الشاهد للأخطل فی خزانه الأدب (۱ / ۴۵۷) ، والدرر (۲ / ۱۷۹) ، وشرح شواهد المغنی (۲ / ۹۱۸) ، ولیس فی دیوانه ، وبلا نسبه فی أمالی ابن الحاجب (۱ / ۱۵۸) ، وخزانه الأدب (۵ / ۴۲۰) ، ورصف المبانی (ص ۱۱۹) ، وشرح المفصّل (۳ / ۱۱۵) ، ومغنی اللبیب (۱ / ۳۷) ، وهمع الهوامع (۱ / ۱۳۶).

۴- ۶۸۷- الشاهد لأمیه بن أبی الصلت فی الکتاب (۳ / ۸۴) ، وخزانه الأدب (۱۰ / ۴۵۰) ، وشرح شواهد المغنی (۲ / ۷۰۲) ، وبلا نسبه فی مغنی اللبیب (۱ / ۲۹۲).

۵- ۶۸۸- الشاهد للمتنبی فی دیوانه (ص ۲ / ۴۸) ، ومغنی اللبیب (۱ / ۲۹۱).

والجمله التى هى : كـان واسـمها وخبرهـا ، خبر ليت ، فالتقـدير : ليته أى ليت الشأن كان خيرك كلّه كفافا عنّى ، أى كافّا. ومن روى (وشرّك) رفعه بالعطف على قوله : (خيرك) فدخل فى حيّز كان فكأنّه قال : وكان شرّك ، فغير أبى علىّ يقدّر خبر (كان) المضـمر محـذوفا دلّ عليه خبر (كـان) المظهر ، ويقـدّر المحـذوف بلفـظ المـذكور ، وهو القياس. ونظير ذلك فى حـذف الخبر لدلاله الخبر الآخر عليه وهما من لفظ واحد قول الشّاعر (١) : [المنسرح]

نحن بما عندنا وأنت بما

عندك راض والرّأى مختلف

أراد : نحن بمـا عنـدنا راضون ، فحـذفه لـدلاله (راض) عليه. ومثله فى دلاله أحـد الخبرين على الآخر فى التّنزيل : (وَاللهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوهُ) [التوبه : ۶۲] التقـدير : والله أحقّ أن يرضوه ورسوله أحقّ أن يرضوه ، ولو كـان خبرا عنهما : لكان (يرضوهما). فالتقدير على هذا : وكان شرّك كفافا. وهذا على أن يكون (ارتوى) مسندا إلى (مرتوى).

وذهب أبـو علىّ إلى أنّ الخبر (مرتـوى) وكـان حقّه (مرتويـا) ولكنّه أسـكن اليـاء لإقـامه الـوزن والقـافيه ، وهـو من الضّـرورات المستحسنه لأنّه ردّ حاله إلى حالتين ، أعنى أنّ الشاعر حمل حاله النّصب على حاله الرّفع والجرّ. ومثله قول الآخر : [الوافر]

۶۸۹- (٢)كفى بالنّأى من أسماء كافى

[وليس لحبّها ما عشت شافى]

وقوله (٣) : [البسيط]

يا دار هند عفت إلّا أثافيها

[بين الطوىّ قصارات فواديها]

وحسن الإخبار عن الشّرّ بمرتو لأنّ الارتواء يكفّ الشارب عن الشّرب فجاز لذلك تعليق (عنّى) ب (مرتوى) كما يتعلّق بكاف أو كفاف ، فكأنّه قال : وكان شرّك كافّا عنّى.

۱- مرّ الشاهد رقم (۳۰).

۲- ۶۸۹- الشاهـد لبشـر بن أبى خازم فى ديوانه (ص ۱۴۲) ، وخزانه الأدب (۴ / ۴۳۹) ، وشـرح ديوان الحماسه للمرزوقى (ص ۲۹۴) ، ولأبى حيّه النميرى فى لسـان العرب (قفـا) ، وبلا نسـبه فى تخليص الشواهـد (ص ۲۹۹) ، وخزانه الأدب (۳ / ۴۴۳) ، والخصائص (۲ / ۲۶۸) ، وشـرح ديوان الحماسه للمرزوقى (ص ۹۷۰) ، وشرح المفصّل (۶ / ۱۵) ، والصاحبى فى فقه اللغه (ص ۳۵) ، والمقتضب (۴ / ۲۲) ، والمنصف (۲ / ۱۱۵).

٣- مرّ الشاهد رقم (٦١).

ومن قال : (وشرّك) بالنّصب حمله على (ليت) ، ولا يجوز أن يكون محمولا على (ليت) المذكوره لأنّ ضمير الشأن لا يصحّ العطف عليه لو كان ملفوظا به ، فكيف وهو محذوف؟ وإذا امتنع حمله على (ليت) المذكوره حملته على أخرى مقدّره ، وحسن ذلك لدلاله المذكوره عليها كما حسن حذف (كلّ) فيما أورده سيبويه من قول الشاعر : [المتقارب]

٦٩٠- (١)أكلّ امرئ تحسبين امرأ

ونار توقّد باللّيل نارا

أراد : وكلّ نار ، فحذف (كلّ) وأعملها مقدّره كما كان يعملها لو ظهرت ، فكأنّه على هذا قال : وليت شرّك مرتو عنّى. ف (مرتوى) فى هذا التقدير على ما يستحقّه من إسكان يائه لكونه خبرا لليت.

وعلى مذهب أبى علىّ فى كون (مرتوى) خبرا ل (كان) أو ل (ليت) يجوز فى الماء الرفع ، ورفعه بتقدير حذف مضاف أى : ما ارتوى أهل الماء ، كما جاء (وَسْئَلِ الْقَرْيَةَ) [يوسف : ٨٢] أى : «أهل القريه» ، و (حَتَّى تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزارَها) [محمد : ٤] أى : يضع أهل الحرب أسلحتهم. ومن كلامهم : «صلّى المسجد» أى : أهل المسجد ، و «ما زلنا نطأ السّماء حتّى أتيناكم» ، يريدون : ماء السّماء. وقد كثر حذف المضاف جدّا ممّا يشهد فيه ما أبقى على ما ألقى كقول المرقّش : [السريع]

٦٩١- (٢)ليس على طول الحياه ندم

[ومن وراء المرء ما يعلم]

أراد على فوت طول الحياه. وكقول الأعشى : [الطويل]

١- ٦٩٠- الشاهد لأبى دؤاد فى ديوانه (ص ٣٥٣) ، والأصمعيات (ص ١٩١) ، وأمالى ابن الحاجب (١ / ١٣٤) ، وخزانه الأدب (٩ / ٥٩٢) ، والدرر (٥ / ٣٩) ، وشرح التصريح (٢ / ٥٦) ، وشرح شواهد الإيضاح (ص ٢٩٩) ، وشرح شواهد المغنى (٢ / ٧٠٠) ، وشرح عمده الحافظ (ص ٥٠٠) ، وشرح المفصل (٣ / ٢٦) ، والمقاصد النحويه (٣ / ٤٥٥) ، ولعدى بن زيد فى ملحق ديوانه (ص ١٩٩) ، وبلا نسبه فى الإنصاف (٢ / ٤٧٣) ، وخزانه الأدب (٤ / ٤١٧) ، ورصف المبانى (ص ٣٤٨) ، وشرح الأشمونى (٢ / ٣٢٥) ، وشرح ابن عقيل (ص ٣٩٩) ، وشرح المفصّل (٣ / ٧٩) ، ومغنى اللبيب (١ / ٢٩٠) ، والمقرّب (١ / ٢٣٧) ، وهمع الهوامع (٢ / ٥٢).

٢- ٦٩١- الشاهد للمرقش فى ديوانه (ص ٥٨٧) ، ولسان العرب (ورى) ، وتهذيب اللغه (١٢ / ١٩٩) ، وتاج العروس (ورى) ، وبلا نسبه فى لسان العرب (صلم) ، وكتاب العين (٧ / ١٣٠) ، وتاج العروس (صلم).

۶۹۲- (۱)ألم تغتمض عيناك ليله أرمدا

[وعادك ما عاد السليم المسهّدا]

أراد : اغتماض ليله أرمد وأضاف الاغتماض المقدّر إلى اللّيله كما أضيف المكر إلى اللّيل والنّهار فى قوله عزّ وجلّ : (بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهارِ) [سبأ : ۳۳] ، فانتصاب اللّيله انتصاب المصدر لا انتصاب الظّرف ، وكيف يكون انتصابها انتصاب الظّرف مع قوله بعده : [الطويل]

[ألم تغتمض عيناك ليله أرمدا]

وبتّ كما بات السّليم مسهّدا

وأجاز بعض المتأخّرين أن يكون (الماء) رفعا بأنّه فاعل (ارتوى) من غير تقدير مضاف قال : وجاز وصف الماء بالارتواء للمبالغه كما جاز وصفه بالعطش لذلك فى قوله : [الطويل]

۶۹۳- (۲)[لقيت المرورى والشناخيب دونه]

وجئت هجيرا يترك الماء صاديا

ومن نصب الماء متّبعا مذهب أبى علىّ أراد : ما ارتوى الناس الماء أى : من الماء ، أضمر الفاعل وحذف الخافض فوصل الفعل ، فنصب ، كما جاء فى التّنزيل : (وَاخْتارَ مُوسى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا) [الأعراف : ۱۵۵] ، أى : من قومه ، وجاء فيه حذف الباء من قوله : (إِنَّما ذلِكُمُ الشَّيْطانُ يُخَوِّفُ أَوْلِياءَهُ) [آل عمران : ۱۷۵] ، أى : يخوّفكم بأوليائه ودليل ذلك قوله : (فَلا تَخافُوهُمْ وَخافُونِ) [آل عمران : ۱۷۵]. وجاء حذف (على) من قوله : (وَلا تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكاحِ) [البقره : ۲۳۵]. ومثل إضمار الفاعل هاهنا - ولم يتقدّم ذكر ظاهر يرجع الضّمير إليه - ما حكاه سيبويه من قولهم : «إذا كان غدا فأتنى» (۳) ، أى : إذا كان ما نحن فيه من الرّخاء أو البلاء غدا.

و (ما) فى قوله : «ما ارتوى» مصدريّه. وأبو طالب العبدىّ لم يعرف فى هذا البيت إلّا نصب الماء ، ولم يتّجه له إلّا إسناد ارتوى إلى (مرتوى) ، وذلك أنّه قال : معنى «ما ارتوى الماء مرتوى» ما شرب الماء شارب. ثمّ قال : وأمّا ما ذكره الشيخ أبو علىّ فى قوله : «إن حملت العطف على (كان) كان (مرتوى) فى موضع نصب وإن حملته على (ليت) نصبت قوله : (وشرّك) ، و (مرتوى) مرفوع» فكلام لم يفسّره رحمه الله.

۱- ۶۹۲- الشاهد للأعشى فى ديوانه (ص ۱۷۱) ، والخصائص (۳ / ۳۲۲) ، وشرح المفصل (۱۰ / ۱۰۲) ، والمغنى (ص ۶۹۰) ، وبلا نسبه فى همع الهوامع (۱ / ۱۸۸).

۲- ۶۹۳- الشاهد للمتنبى فى ديوانه (۴ / ۴۲۶) ، والمحتسب (۲ / ۲۰۱) ، وشرح أبيات مغنى اللبيب للبغدادى (۵ / ۱۹۳).

٣- انظر الكتاب (١ / ٢٨٣).

ثمّ قال : ومرّ بی بعد هذا فی تعلیقی کلام للشیخ أبی علیّ ، أنا حاکیه علی الوجه ، وهو أنّه أورد البیت ثمّ قال بعد إیراده : (لیت) محمول علی إضمار الحدیث و (کفافا) خبر (کان) ، فأمّا قوله : «وشرّک عنّی ما ارتوی الماء مرتوی» ، فقیاس من أعمل الثانی أن یکون (شرّک) مرتفعا بالعطف علی (کان) ، و (مرتوی) فی موضع نصب ، إلّا أنّه أسکن فی الشّعر مثل (۱) : [الوافر]

کفی بالنّأی من أسماء کافی

[ولیس لحبّها ما عشت شافی]

ومن أعمل الأوّل نصب (شرّک) بالعطف علی (لیت) و (مرتوی) فی موضع رفع لأنّه الخبر و «ما ارتوی الماء» فی موضع نصب ظرف یعمل فیه (مرتوی) هذا ما ذکره أبو علیّ. ثمّ قال العبدیّ : وقد تقدّمت مطالبتی بفاعل (ارتوی). وإذا ثبت ما ذکرته علم أنّ الأمر علی ما قلته ، والمعنی علیه لا محاله. انتهی کلام العبدّی.

وقد مرّ بی کلام لأبی علیّ فی التذکره یشیر فیه إلی ما قاله العبدیّ ، واختیار أبی علیّ علی ما اختاره فی هذا البیت - من کون (مرتوی) خبرا لکان ، أو (لیت) مع صحّه إسناد (ارتوی) إلی (مرتوی) معنی وإعرابا - من مرامیه البعیده.

المسأله الخامسه

(۲) : وأمّا (مزیّن) فلفظه تحتمل معنیین لکلّ واحد منهما وزن غیر وزن الآخر ، أحدهما : أن تکون عباره عن مکبّر ووزنه مفعّل وهو اسم الفاعل من قولک : زیّن یزیّن فهو مزیّن ، کقولک : بیّن یبیّن فهو مبیّن والآخر : أن تکون عباره عن مصغّر ووزنه مفیعل وهو مصغّر (مزدان) و (مزدان) أصله (مزتین) مفتعل من الزّینه ، فقلبت یاؤه ألفا لتحرّکها وانفتاح ما قبلها فصار إلی (مزتان) ، وکره اجتماع الزّای والتاء لأنّ الزای مجهور والتاء حرف مهموس ، فکرهوا التنافر فأبدلوا التاء دالا ، لأنّ الدّال توافق الزای فی الجهر وتقارب التّاء فی المخرج ، ولمّا أرید تصغیر (مزدان) وعدّه حروفه خمسه اثنان زائدان المیم والدّال ، ووجب أن یردّ إلی أربعه ، بحذف أحد الزائدین لم یخل من أن یحذف المیم أو الدّال فکان حذف الدال أولی لأمرین : أحدهما : أنّ المیم تدلّ علی اسم الفاعل ، والحرف الدالّ علی معنی أولی بالمحافظه علیه ، والثانی : أنّ الدّال أقرب من الطّرف ، والطّرف وما قاربه أحقّ بالحذف. ولمّا حذفت الدّال ، بقی (مزان) فقیل فی تصغیره (مزیّن) ، کقولک فی تصغیر (غراب)

۱- مرّ الشاهد رقم (۶۸۹).

۲- انظر أمالی ابن الشجری (۱ / ۲۹۸).

غريّب) ، فالضمّه التى فى المصغّر غير الضمّه التى فى المكبّر كما أنّ الضمّه التى فى أوّل (بلبل) تزول إذا قلت (بليبل).

المسأله السادسه

(۱) : وأمّا فتح التّاء فى (أرأيتكم) و (أرأيتكما) و (أرأيتك يا هذه) و (أرأيتكنّ) ، فقد علمت أنّك إذا قلت : «رأيت يا رجل» فتحت التاء ، وإذا قلت : «رأيت يا فلانه» كسرتها ، وإذا خاطبت اثنين ، أو اثنتين ، أو جماعه ذكورا أو إناثا ، ضممتها فقلت : (رأيتما) ، و (رأيتم) ، و (رأيتنّ). وقد ثبت واستقرّ أنّ التذكير أصل للتّأنيث ، وأنّ التوحيد أصل للتثنيه والجمع ، فلمّا خصّوا الواحد المذكّر المخاطب بفتح التّاء ، ثمّ جرّدوا التّاء من الخطاب وانفردت به الكاف فى (أرأيتك) و «أرأيتك يا زينب» والكاف وما زيد عليها فى (أرأيتكما) و (أرأيتكم) و (أرأيتكنّ) ألزموا التّاء الحركه الأصليّه وذلك لما ذكرته لك من كون الواحد أصلا للاثنين وللجماعه ، وكون المذكّر أصلا للمؤنّث ، فاعرف هذا واحتفظ به.

المسأله السابعه

(۲) : وأمّا قول الشاعر (۳) : [الطويل]

وبعد غد يا لهف نفسى من غد

إذا راح أصحابى ولست برائح

فالعامل فى الظّرف المصدر الذى هو اللهف ، وإن جعلت (من) زائده على ما كان يراه أبو الحسن الأخفش من زيادتها فى الموجب - وعليه حمل قوله تعالى : (فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ) [المائده : ۴] ، وقوله : (قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصارِهِمْ) [النور : ۳۰] - فالتقدير فى هذا القول : يا لهف نفسى غدا ، فإذا قدّرت هذا جعلت (إذا) بدلا من (غد) فهذان وجهان واضحان. ولك وجه ثالث وهو أن تعمل فى (إذا) معنى الكلام ، وذلك أنّ قوله : «يا لهف نفسى» لفظه لفظ النّداء ، ومعناه التوجّع ، فإذا حملته على هذا فالتقدير أتأسّف وأتوجّع وقت رواح أصحابى وتخلّفى عنهم.

المسأله الثامنه

(۴) : قول أبى علىّ : «أخطب ما يكون الأمير قائما» ، (أخطب) من باب أفعل الذى هو بعض ما يضاف إليه كقولك : «زيد أكرم الرّجال» ، «وحمارك أفره الحمير» ، و «الياقوت أفضل الحجاره» ، «فزيد بعض الرّجال ، والحمار بعض

۱- انظر أمالى ابن الشجرى (۱ / ۲۹۹).

۲- انظر أمالى ابن الشجرى (۱ / ۳۰۰).

۳- مرّ الشاهد رقم (۶۷۹).

٤- انظر أمالى ابن الشجرى (١ / ٣٠٠) ، والكتاب (١ / ٤٦٩).

الحمير ، والياقوت بعض الحجاره» ، ولا تقول : «الياقوت أفضل الزّجاج» ، لأنّه ليس منه كما لا تقول : «حماركَ أحسن الرّجال». وإذا ثبت هذا فإنّ (ما) التى أضيف إليها (أخطب) مصدريّه زمانيّه كالتى فى قوله تعالى : (خالِدِينَ فِيها ما دامَتِ السَّماواتُ) [هود : ١٠٧ - ١٠٨] أى : مدّه دوام السّماوات ، فقوله : «أخطب ما يكون الأمير» تقديره : أخطب أوقات كون الأمير ، كما قدّرت فى الآيه : مدّه دوام السّماوات ، أو مدد دوام السّماوات ، فقد صار (أخطب) بإضافته إلى الأوقات فى التقدير وقتا لما مثّلته لك من كون (أفعل) هذا بعضا لما يضاف إليه ، وإضافه الخطابه إلى الوقت توسّع وتجوّز ، كما وصفوا اللّيل بالنّوم فى قولهم : «نام ليلك» وذلك لكون النّوم فيه. قال : [الطويل]

٦٩٤- (١)لقد لمتنا يا أمّ غيلان فى السّرى

ونمت وما ليل المطىّ بنائم

ومثله إضافه (المكر) إلى «اللّيل والنّهار فى قوله عزّ وجلّ : (بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهارِ) [سبأ : ٣٣] ، وإنّما حسن إضافه المكر إلى اللّيل والنّهار لوقوعه فيهما والتقدير : بل مكركم فى اللّيل والنّهار. وإذا عرفت هذا ف (أخطب) مبتدأ محذوف الخبر ، والحال التى هى (قائما) سادّه مسدّ خبره ، فالتقدير : أخطب أوقات كون الأمير إذا كان قائما. ولمّا كان (أخطب) مضافا إلى الكون لفظا وإلى الأوقات تقديرا ، وقد بيّنت لك أنّ أفعل هذا بعض لما يضاف إليه ، وقد صار فى هذه المسأله وقتا وكونا ، فجاز لذلك الإخبار عنه بظرف الزمان الذى هو (إذا) الزّمانيّه. وإذا كان (قائما) نصبا على الحال ، ف (كان) المقدّره فى هذا النحو هى التامّه المكتفيه بمرفوعها التى بمعنى حدث ووقع ووجد ، ولا يجوز أن تكون الناقصه ، لأنّ الناقصه لا يلزم منصوبها التنكير ، والمنصوب هاهنا لا يكون إلّا نكره ، فثبت بلزوم التنكير له أنّه حال. وإذا ثبت أنّه حال فهو حال من ضمير فاعل مستكنّ فى فعل موضعه مع مرفوعه جرّ بإضافه ظرف إليه عمل فيه اسم فاعل محذوف. وتفسير هذا أنّ (قائما) حال من الضّمير المستتر فى (كان) ، و (كان) مع الضّمير جمله فى موضع جرّ بإضافه (إذا) إليها لأن (إذا) و (إذ) تلزمهما الإضافه إلى جمله توضّح معنييهما كما توضّح الصّله معنى الموصول ، ولذلك بنيا ، و (إذا) تضاف إلى جمله فعليّه لأنّها شرطيّه ، والشرط إنّما يكون بالفعل ، و (إذ) تضاف إلى جمله الاسم كما تضاف إلى جمله الفعل ، ف (إذا) فى المسأله ظرف أوقع خبرا عن المبتدأ الذى هو (أخطب) ، والظّرف متى وقع

١- ٦٩٤- الشاهد لجرير فى ديوانه (ص ٩٩٣) ، وخزانه الأدب (١ / ٤٦٥) ، ولسان العرب (ربح) وبلا نسبه فى الصاحبى فى فقه اللغه (ص ٢٢٢) ، والمحتسب (٢ / ١٨٤) ، والمقتضب (٣ / ١٠٥).

خبرا ، عمل فيه اسم فاعل محذوف مرفوض إظهاره ، نحو قولك : زيد خلفك ، والخروج يوم السّبت ، فالتقدير مستقرّ خلفك ، وواقع يوم السّبت.

فتأمّل جمله الكلام فى هذه المسأله فقد أبرزت لك غامضها وكشفت لك مخبوءها.

وأمّا قوله : «شربى السّويق ملتوتا» فداخل فى هذا الشرح. وأقول : إنّ (شربى) مضاف ومضاف إليه ، و (شرب) مصدر أضيف إلى فاعله ، و (السّويق) انتصب بأنّه مفعوله ، وخبره على ما قرّرته محذوف سدّت الحال مسدّه. فقولك (ملتوتا) كقولك فى المسأله الأولى (قائما) ، غير أنّ الظّرف المقدّر فى الأولى هو (إذا) ، والمقدّر فى هذه محمول على المعنى ، فإن كان الإخبار قبل الشّرب أردت : شربى السّويق إذا كان ملتوتا ، وإن كان الشّرب سابقا للإخبار أردت : شربى السّويق إذ كان ملتوتا وبالله التوفيق.

رساله الملائكه للمعرى : إجابه على بعض المسائل الصرفيه

اشاره

قال أبو الفضل مؤيّد بن موفّق الصّاحبى فى كتاب (الحكم البوالغ فى شرح الكلم النوابغ) :

رساله الملائكه : ألّفها أبو العلاء المعرّى على جواب مسائل تصريفيّه ألقاها إليه بعض الطلبه فأجاب عنها بهذا الطّريق الظّريف الطّريف المشتمل على الفوائد الأنيقه مع صورتها المستغربه الرّشيقه.

بسم الله الرحمن الرحيم

ليس مولاى الشيخ أدام الله عزّه بأوّل رائد ظعن فى الأرض العاريه فوجدها من النّبات قفراء ولا آخر شائم ظنّ الخير بالسّحابه فكانت من قطر صفرا. جاءتنى منه فوائد كأنّها فى الحسن بنات مخر فأنشأت متمثّلا ببيت صخر : [الطويل]

۶۹۵- (۱)لعمرى لقد نبّهت من كان نائما

وأسمعت من كانت له أذنان

(إِنَّ اللهَ يُسْمِعُ مَنْ يَشاءُ وَما أَنْتَ بِمُسْمِعٍ مَنْ فِى الْقُبُورِ) [فاطر : ۲۲] ، (أُولئِكَ يُنادَوْنَ مِنْ مَكانٍ بَعِيدٍ) [فصلت : ۴۴] ، وكنت فى غيسان الشّبيبه أودّ

۱- ۶۹۵- الشاهد منسوب إلى صخر بن عمرو بن الشريد فى الأصمعيات (ص ۱۴۶) ، والشعر والشعراء (ص ۳۴۵)،وبلا نسبه فى كتاب العين (۴ / ۶۰)

أنّنى من أهل العلم فشجنتنى عنه شواجن غادرتنى مثل الكره رهن المحاجن. فالآن مشيت رويدا وتركت عمرا للضارب وزيدا وما أوثر أن يزاد فى صحيفتى خطأ فى النحو فيخلد آمنا من المحو ، وإذا صدق فجر اللّمّه فلا عذر لصاحبها فى الكذب ، ومن لمعذّب العطش بالعذب ، وصدق الشّعر فى المفرق يوجب صدق الإنسان الفرق وكون الحاليه بلا خرص أجمل بها من التخرّص ، وقيام النادبه بالمنادب أحسن بالرجل من أقوال الكاذب.

وهو أدام الله الجمال به يلزمه البحث عن غوامض الأشياء لأنّه يعتمد بسؤال رائح وغاد ، وحاضر يرجو الفائده وباد ، فلا غرو إن كشف عن حقائق التّصريف واحتجّ للنّكره والتّعريف وتكلّم فى همز وإدغام وأزال الشّبه عن صدور الطّغام.

فأمّا أنا فجليس البيت إن لم أكن الميت فشبيه بالميت ، لو أعرضت الأغربه عن النّعيب إعراضى عن الأدب والأديب لأصبحت لا تحسن نعيبا ولا يطيق هرمها زعيبا.

ولمّا وافى شيخنا أبو القاسم علىّ بن محمد بن همّام بتلك المسائل ألفيتها فى اللذّه كأنّها الرّاح يستفزّ من سمعها المراح ، فكانت الصّهباء الجرجانيّه طرق بها عميد كفر بعد ميل الجوزاء وسقوط الغفر. وكان علىّ بجباها جلب إلينا الشّمس وإيّاها فلمّا جليت الهدىّ ذكرت ما قال الأسدىّ : [الطويل]

٦٩٦- (١)فقلت اصطحبها أو لغيرى فاهدها

فما أنا بعد الشّيب ويبك والخمر

تجاللت عنها فى السّنين التى مضت

فكيف التّصابى بعد ما كلأ العمر

وما رغبتى فى كونى كبعض الكروان تكلّم فى خطب جرى ، والظّليم يسمع ويرى. فقال الأخنس أو الفرا (٢) : [مجزوء الرجز]

٦٩٧- (٣)أطرق كرا أطرق كرا

إنّ النّعام فى القرى (٤)

وحقّ مثلى ألّا يسأل ، فإن سئل تعيّن عليه ألّا يجيب ، فإن أجاب ففرض على السامع ألّا يسمع منه ، فإن خالف باستماعه ففريضه ألّا يكتب ما يقول فإن كتبه فواجب ألّا ينظر فيه ، فإن نظر فقد خبط خبط عشواء. وقد بلغت سنّ الأشياخ وما حار بيدى نفع من هذا الهذيان والظعن إلى الآخره قريب ، أفترانى أدافع ملك الموت؟

١- ٦٩٦- البيتان للأقيشر فى الشعر والشعراء (ص ٥٦٢) ، والبيت الثانى بلا نسبه فى اللسان والتاج (كلأ).

٢- الأخنس : الثور من بقر الوحش. والفرا : حمار الوحش.

٣- ٦٩٧- الرجز بلا نسبه فى الكامل (٢ / ٥٦) ، واللسان (طرق) ، والخزانه (١ / ٣٩٤).

٤- الكرا : ذكر الكروان.

أصل ملك

فأقول : أصل ملك مألك وإنّما أخذ من الألوكه وهى الرّساله ثمّ قلب ، ويدلّنا على ذلك قولهم فى الجمع : الملائكه ، لأنّ الجموع تردّ الأشياء إلى أصولها ، وأنشد قول الشاعر : [الطويل]

۶۹۸- (۱)فلست لإنسىّ ولكن لملأك

تنزّل من جوّ السّماء يصوب

فيعجبه ما سمع فينظرنى ساعه لاشتغاله بما قلت ، فإذا همّ بالقبض قلت : وزن ملك على هذا : (معل) لأنّ الميم زائده ، وإذا كان الملك من الألوكه فهو مقلوب من ألك إلى لأك ، والقلب فى الهمز وحروف العلّه معروف عند أهل المقاييس. فأمّا جذب وجبذ ، ولقم الطّريق ولمقه فهو عند أهل اللّغه قلب ، والنحويّون لا يرونه مقلوبا بل يرون اللّفظين كلّ واحد منهما أصل فى بابه.

فوزن الملائكه على هذا : معافله ، لأنّها مقلوبه عن : مآلكه ، يقال : ألكنى إلى فلان ، قال الشاعر : [الطويل]

۶۹۹- (۲)ألكنى إلى قومى السّلام رساله

بآيه ما كانوا ضعافا ولا عزلا

وقال الأعشى فى المألكه : [البسيط]

۷۰۰- (۳)أبلغ يزيد بنى شيبان مألكه

أبا ثبيت أما تنفكّ تأتكل

فكأنّهم فرّوا فى (المآلكه) من ابتدائهم بالهمزه ثمّ يجيئون بعدها بالألف فرأوا أنّ مجىء الألف أوّلا أخفّ. كما فرّوا من شأى إلى شاء ، ومن نأى إلى ناء. قال عمر ابن أبى ربيعه : [الكامل]

۱- ۶۹۸- الشاهد لعلقمه الفحل فى ملحق ديوانه (ص ۱۱۸) ، ولمتمم بن نويره فى ديوانه (ص ۸۷) ، وشرح أشعار الهذليين (۱ / ۲۲۲) ، ولرجل من عبد القيس أو لأبى وجزه أو لعلقمه فى المقاصد النحويه (۴ / ۵۳۲) ، ولأبى وجزه فى لسان العرب (ملك) ، وبلا نسبه فى الكتاب (۴ / ۵۲۲) ، والأزهيّه (ص ۲۵۲) ، والاشتقاق (ص ۲۶) ، وإصلاح المنطق (ص ۷۱) ، وأمالى ابن الحاجب (ص ۸۴۳) ، وجمهره اللغه (ص ۹۸۲) ، وشرح شواهد الشافيه (ص ۲۸۷) ، ولسان العرب (صوب) و (ألك) و (لأك).

۲- ۶۹۹- الشاهد لعمرو بن شأس فى ديوانه (ص ۹۰) ، والكتاب (۱ / ۲۵۹) ، والدرر (۵ / ۳۶) ، وشرح أبيات سيبويه (۱ / ۷۹) ، وشرح شواهد المغنى (۲ / ۸۳۵) ، والمقاصد النحويه (۳ / ۵۹۶) ، وبلا نسبه فى المنصف (۲ / ۱۰۳).

٣- ٧٠٠- الشاهد للأعشى فى ديوانه (ص ١١١) ، والخصائص (٢ / ٢٨٨) ، وشرح شواهد الإيضاح (ص ٦٠٠) ، ولسان العرب (أكل) ، وتاج العروس (أكل) ، وبلا نسبه فى لسان العرب (ألك) ، وتاج العروس (ألك).

٧٠١- (١)بان الحمول فما شأونک نقره

ولقد أراک تشاء بالأظعان

وأنشد أبو عبيده : [الطويل]

٧٠٢- (٢)أقول وقد ناءت بهم غربه النّوى

نوى خيتعور لا تشطّ دیارک

همزه عزرائيل زائده : فيقول الملک : من ابن أبى ربيعه وما أبو عبيده؟ وما هذه الأباطيل؟ إن كان لک عمل صالح فأنت السّعيد وإلّا فاخسأ وراءک.

فأقول : فأمهلنى ساعه حتى أخبرک بوزن عزرائيل وأقيم الدّليل على أنّ الهمزه فيه زائده فيقول الملک : هيهات ليس الأمر إلىّ : (فَإِذا جاءَ أَجَلُهُمْ لا يَسْتَأْخِرُونَ ساعَةً وَلا يَسْتَقْدِمُونَ) [الأعراف : ٣٤].

أم ترانى أدارئ منكرا ونكيرا ، فأقول : كيف جاء اسماكما عربيّين منصرفين وأسماء الملائكه أكثرها من الأعجميّه ، مثل إسرافيل وجبريل وميكائيل فيقولان : هات حجّتک وخلّ الزّخرف عنک ، فأقول متقرّبا إليهما : قد كان ينبغى لكما أن تعرفا ما وزن ميكائيل وجبريل على اختلاف اللّغات ، إذ كانا أخويكما فى عباده الله عزّ وجلّ ، فلا يزيدهما ذلک إلّا غيظا ، ولو علمت أنّهما يرغبان فى مثل هذه العلل لأعددت لهما شيئا كثيرا من ذلک ولقلت : ما تريان فى وزن موسى اسم كليم الله الذى سألتماه عن دينه وحجّته فأبان وأوضح ، فإن قالا : موسى اسم أعجمى إلّا أنّه يوافق من العربيّه على وزن مفعل وفعلى.

أمّا مفعل فإذا كان من بنات الواو مثل أوسيت وأوريت فإنّک تقول : موسى وموری ، وإن كان من ذوات الهمز فإنّک تخفّف حتّى تكون الواو خالصه من مفعل ، تقول : آنيت العشاء فهو مؤنى فإن خفّفت قلت مونى. قال الحطيئه : [الوافر]

٧٠٣- (٣)وآنيت العشاء إلى سهيل

أو الشّعرى فطال بى الأناء

وحكى بعضهم همز (موسى) إذا كان اسما ، وزعم النحويّون أن ذلک لمجاوره

١- ٧٠١- الشاهد للحارث بن خالد المخزومى فى ديوانه (ص ١٠٧) ، ولسان العرب (أشأ) ، و (شأى) ، وتهذيب اللغه (١١ / ٤٤٧) ، وتاج العروس (شأو) ، وبلا نسبه فى جمهره اللغه (ص ٢٤٠) ، والمخصص (١٤ / ٢٧).

٢- ٧٠٢- الشاهد بلا نسبه فى لسان العرب (ختعر) و (نأى).

٣- ٧٠٣- الشاهد للحيطئه فى ديوانه (ص ٥٤) ، ولسان العرب (أنى) و (كرا) ، ومقاييس اللغه (١ / ١٤١) ، وكتاب العين (٨ / ٤٠٢) ، وجمهره اللغه (ص ٢٥٠) ، وديوان الأدب (٤ / ١٠١) ، وتهذيب اللغه (١٠ / ٣٤٣) ، ومجمل اللغه (٤ / ٢٢٤) ، وأساس البلاغه (أنى) و (كرى) ، وتاج العروس (أنى) و (كرى). وبلا نسبه فى المخصص (١٣ / ٢٦٤).

الواو الضّمه لأنّ الواو إذا كانت مضمومه ضمّا لغير إعراب أو غير ما يشاكل الإعراب جاز أن تحوّل همزه ، كما قالوا أقّتت ووقّتت وحمائم ورق وأرق ووشّحت وأشّحت ، قال الهذلىّ : [الطويل]

٧٠٤- (١)أبا معقل إن كنت أشّحت حلّه

أبا معقل فانظر بسهمك من ترمى

وقال حميد بن ثور الهلالىّ : [الطويل]

٧٠٥- (٢)وما هاج هذا الشّوق إلّا حمامه

دعت ساق حرّ نوحه وترنّما

من الأرق حمّاء العلاطين باكرت

عسيب أشاء مطلع الشّمس أسحما

وقد ذكر الفارسىّ هذا البيت مهموزا : [الوافر]

٧٠٦- (٣)أحبّ المؤقدين إلىّ مؤسى

وحزره لو أضاء لى الوقود

وعلى مجاوره الضمّه جاز الهمز فى (سوق) جمع (ساق) فى قراءه من قرأ كذلك. ويجوز أن يكون جمع على فعل مثل أسد ، فيمن ضمّ السّين ثمّ همزت الواو ودخلها السكون بعد أن ذهب فيها حكم الهمز.

وإذا قيل : إنّ موسى : فعلى ، فإن جعل أصله الهمز وافق فعلى من مأس بين القوم : إذا أفسد بينهم. قال الأفوه : [السريع]

٧٠٧- (٤)إمّا ترى رأسى أزرى به

مأس زمان ذى انتكاس مؤوس

ويجوز أن يكون فعلى من ماس يميس فقلبت الياء واوا للضّمه كما قالوا : (الكوسى) من الكيس ولو بنوا : الفعلى من قولهم : هذا أعيش من هذا وأغيظ منه لقالوا : العوشى والغوظى.

فإذا سمعت ذلك منهما قلت : لله درّكما لم أكن أحسب أنّ الملائكه تنطق بمثل هذا الكلام وتعرف أحكام العربيّه ، فإن غشى علىّ من الخيفه ثمّ أفقت وقد أشارا إلىّ بالإرزبّه (٥) قلت : تثبّتا رحمكما الله!

۱- ۷۰۴- الشاهد لمعقل بن خويلد الهذلیّ فی شرح أشعار الهذليين (ص ۳۸۳) ، واللسان (وشح).

۲- ۷۰۵- البيتان لحميد بن ثور فی ديوانه (ص ۲۴) ، والبيت الأول فی اللسان (حرر) و (سوق) و (حمم) ، ومقاييس اللغه (۲ / ۶) ، ومجمل اللغه (۲ / ۸) ، وتاج العروس (حرر) و (علط) ، والثانی فی لسان العرب (علط) و (سفع).

۳- ۷۰۶- الشاهد لجرير فی ديوانه (ص ۲۸۸) ، والخصائص (۲ / ۱۷۵) ، وبلا نسبه فی المنصف (۲ / ۲۰۳) ، وسرّ صناعه الإعراب (ص ۹۰) ، وشرح الشافيه (۳ / ۲۰۶).

۴- ۷۰۷- انظر الطرائف الأدبيه (ص ۱۶).

۵- الإرزبّه : عصيّه من حديد.

تصغير الإرزبه : كيف تصغّران الإرزبّه وتجمعانها جمع التكسير؟ فإن قالا : (أريزبّه) و (أرازبّ) بالتشديد ، قلت : هذا وهم إنّما ينبغى أن يقال : (أريزبه) و (أرازب) بالتخفيف ، فإن قالا : كيف قالوا (علابىّ) فشدّدوا كما قال القريعىّ : [الطويل]

٧٠٨- وذى فخوات طامح الطّرف جاذبت

حبالى فلوّى من علابيّه مدّى

قلت : ليست الياء كغيرها من الحروف فإنّما وإن لحقها التشديد ففيها عنصر من اللّين فإن قالا : أليس قد زعم (١) صاحبكم عمرو بن عثمان المعروف بسيبويه أنّ الياء إذا شدّدت ذهب منها اللّين وأجاز فى القوافى طيّا (٢) مع ظبى. قلت : وقد زعم ذلك إلّا أنّ السّماع عن العرب لم يأت فيه نحو ما قال إلّا أن يكون نادرا قليلا فإذا عجبت ممّا قالاه أظهرا لى تهاونا بما يعلمه بنو آدم ، وقالا : لو جمع ما علمه أهل الأرض على اختلاف اللّغات والأزمنه ما بلغ علم واحد من الملائكه يعدّونه فيهم ليس بعالم فأسبّح الله وأمجّده.

الجدث أو الجدف : وأقول : قد صارت لى بكما وسيله فوسّعا لى فى الجدث إن شئتما بالثّاء وإن شئتما بالفاء ، فإنّ إحداهما تبدل من الأخرى كما قالوا : مغاثير ومغافير ، وأثافى وأفافى وفوم وثوم ، وكيف تقرآن رحمكما الله هذه الآيه : (وَفُومِها وَعَدَسِها) [البقره : ٦١] ، أبالثّاء كما فى مصحف عبد الله بن مسعود أم بالفاء كما فى قراءه النّاس؟ وما الذى تختاران فى تفسير الفوم أهو الحنطه كما قال أبو محجن : [الكامل]

٧٠٩- (٣)قد كنت أحسبنى كأغنى واجد

قدم المدينه من زراعه فوم

أم الثوم الذى له رائحه كريهه؟ وإلى ذلك ذهب الفرّاء وجاء فى الشّعر الفصيح قال الفرزدق : [البسيط]

٧١٠- (٤)من كلّ أغبر كالرّاقود حجزته

إذا تعشّى عتيق التّمر والثّوم

الريم بمعنى القبر : فيقولان أو أحدهما : إنّك لمنهدم الجول ، وإنّما يوسّع لك

١- انظر الكتاب (٤ / ٥٨١).

٢- فى الكتاب (٤ / ٥٨١) ليّا.

٣- ٧٠٩- البيت ليس فى ديوانه ، ونسب إليه فى المحتسب (١ / ٨٨) ، واللسان (فوم) ، والدرر (١ / ١٣٨).

٤- ٧١٠- الشاهد للفرزدق فى ديوانه (٢ / ١٨٦).

فی ریمک عملک فأقول لهما : ما أفصحکما لقد کنت سمعت فی الحیاه الدّنیا أنّ الرّیم القبر ، وسمعت قول الشاعر : [الطویل]

۷۱۱- (۱)إذا متّ فاعتادی القبور فسلّمی

علی الرّیم أسقیت السّحاب الغوادیا

وکیف تبنیان رحمکما الله من الرّیم مثل إبراهیم؟ أتریان فیه رأی الخلیل وسیبویه فلا تبنیان مثله من الأسماء العربیّه أم تذهبان إلی ما قاله سعید بن مسعده فتجیزان أن تبنیا من العربیّ مثل الأعجمیّ ، فیقولان : تربا لک ولمن سمّیت ، أیّ علم فی ولد آدم ، إنّهم للقوم الجاهلون.

واحد الزبانیه : وهل أتردّد إلی مالک خازن النّار فأقول : رحمک الله ما واحد الزّبانیه فإنّ بنی آدم فیه ختلفون یقول بعضهم : الزّبانیه لا واحد لهم من لفظهم وإنّما یجرون مجری السّواسیه أی القوم المستوین فی الشّرّ ، قال : [الطویل]

۷۱۲- (۲)سواسیه سود الوجوه کأنّما

بطونهم من کثره الزّاد أوطب

ومنهم من یقول : واحد الزّبانیه : زبنیه. وقال آخرون : واحدهم زبنیّ أو زبنیّ فیعبس لما سمع ویکفهرّ.

غسلین ونونه : فأقول یا مال - رحمک الله - ما تری فی نون غسلین وما حقیقه هذا اللّفظ أهو مصدر کما قال بعض الناس أم واحد أم جمع أعربت نونه تشبیها بنون مسکین کما أثبتوا نون (قلین) و (سنین) فی الإضافه وکما قال سحیم بن وثیل (۳) : [الوافر]

وما ذا یدّری الشّعراء منّی

وقد جاوزت حدّ الأربعین

فأعرب النّون.

النون فی جهنم : وهل النون فی جهنّم زائده؟. أمّا سیبویه فلم یذکر فی الأبنیه فعنّلا إلا قلیلا ، وجهنّم اسم أعجمی ، ولو حملناه علی الاشتقاق لجاز أن یکون من الجهامه فی الوجه ومن قولهم تجهّمت الأمر إذا جعلنا النون زائده ، واعتقد زیادتها فی هجنّف وأنّه مثل هجفّ وکلاهما صفه للظّلیم ، قال الهذلیّ : [الوافر]

۱- ۷۱۱- الشاهد لمالک بن الریب فی دیوانه (ص ۴۷) ، ولسان العرب (ریم) ، وتهذیب اللغه (۱۵ / ۲۸۱) ، وتاج العروس (ریم) ، وبلا نسبه فی دیوانه الأدب (۳ / ۳۰۶).

٢- ٧١٢- الشاهد بلا نسبه فی اللسان (سوی).

٣- مرّ الشاهد رقم (٦٥٨).

٧١٣- (١)كأنّ ملاءتىّ على هجفّ

يعنّ مع العشيّه للرّئال

وقال جران العود : [الطويل]

٧١٤- (٢)يشبّهها الرّائى المشبّه بيضه

غدا فى النّدى عنها الظّليم الهجنّف

وقال قوم : ركيّه جهنام إذا كانت بعيده القعر ، فإن كانت جهنّم عربيّه فيجوز أن يكون من هذا ، وزعم قوم أنّه يقال : أحمر جهنام إذا كان شديد الحمره ولا يمتنع أن يكون اشتقاق جهنّم منه.

فأما سقر فإن كان عربيّا فهو مناسب لقولهم صقرته الشّمس : إذا آلمت دماغه يقال بالسّين والصّاد قال ذو الرّمّه : [الطويل]

٧١٥- (٣)إذا ذابت الشّمس اتّقى صقراتها

بأفنان مربوع الصّريمه معبل

والسّين والصاد يتعاقبان فى الحرف إذا كان بعدهما قاف أو خاء أو غين أو طاء ، تقول : سقب وصقب وسويق وصويق ، وبسط وبصط ، وسلغ الكبش وصلغ. فيقول مالك : ما أجهلك وأقلّ تمييزك ما جلست هنا للتّصريف وإنّما جلست لعقاب الكفره والقاسطين.

مخاطبه الاثنين بلفظ واحد : وهل أقول للسائق والشّهيد اللّذين ذكرا فى كتاب الله عزّ وجلّ قوله : (وَجاءَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَعَها سائِقٌ وَشَهِيدٌ) [ق : ٢١] ، يا صاح أنظرانى فيقولان : تخاطبنا مخاطبه الواحد ونحن اثنان! فأقول ألم تعلما أنّ ذلك جائز من الكلام ، وفى الكتاب العزيز : (وَقالَ قَرِينُهُ هذا ما لَدَىَّ عَتِيدٌ. أَلْقِيا فِى جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيدٍ) [ق : ٢٣ - ٢٤] فوحّد القرين وثنّى فى الأمر كما قال الشاعر : [الطويل]

٧١٦- (٤)فإن تزجرانى يا ابن عفّان أنزجر

وإن تدعانى أحم عرضا ممنّعا

وكما قال امرؤ القيس : [الطويل]

١- ٧١٣- الشاهد للأعلم حبيب بن عبد الله الهذلىّ فى شرح أشعار الهذليين (ص ٣١٩).

۲- ۷۱۴- الشاهد فی دیوانه (ص ۱۶).

۳- ۷۱۵- الشاهد لذی الرمه فی دیوانه (ص ۱۴۵۸) ، ولسان العرب (ذوب) و (صقر) و (ربع) و (عبل) ، وتهذیب اللغه (۲ / ۳۷۵) ، وتاج العروس (ذوب) و (صقر) و (عبل) ، وأساس البلاغه (ذوب) ، وکتاب العین (۵ / ۶۰) ، وبلا نسبه فی جمهره اللغه (ص ۳۶۶) ، ومقاییس اللغه (۲ / ۳۱۴).

۴- ۷۱۶- الشاهد لسوید بن کراع العکلی فی لسان العرب (جزز) ، والتنبیه والإیضاح (۲ / ۲۳۹) ، وتاج العروس (جزز) ، وبلا نسبه فی جمهره اللغه (ص ۸۳۹) ، والمخصص (۲ / ۵).

٧١٧- (١)خليليّ مرّا بى على أمّ جندب

لأقضى حاجات الفؤاد المعذّب

ألم تر أنّى كلّما جئت طارقا

وجدت بها طيبا وإن لم تطيّب

هكذا أنشده الفرّاء وبعضهم ينشد : ألم ترياني. وأنشد أيضا : [الوافر]

٧١٨- (٢)فقلت لصاحبى لا تحبسانا

بنزع أصوله واجتزّ شيحا

فهذا كلّه يدلّ على أن الخروج من مخاطبه الواحد إلى الاثنين أو من مخاطبه الاثنين إلى الواحد سائغ عند الفصحاء.

ترخيم رضوان : وهل أجيء فى جماعه من خمّان الأدباء قصّرت أعمالهم عن دخول الجنّه ولحقهم عفو الله فزحزحوا عن النّار فنقف على باب الجنّه فنقول : يا رضو لنا إليك حاجه ، ويقول بعضنا : يا رضو فيضمّ الواو فيقول رضوان ما هذه الخاطبه التى ما خاطبنى بها قبلكم أحد فنقول : إنّا كنّا فى الدار الأولى نتكلّم بكلام العرب ، وإنّهم يرخّمون الذى فى آخره ألف ونون ، فيحذفونهما للتّرخيم. وللعرب فى ذلك لغتان يختلف حكماهما قال أبو زبيد : [الكامل]

٧١٩- (٣)يا عثم أدركنى فإنّ ركيّتى

صلدت فأعيت أن تفيض بمائها

وزن كمّثرى : فيقول رضوان : ما حاجتكم؟ فيقول بعضنا : إنّا لم نصل إلى دخول الجنّه لتقصير الأعمال وأدركنا عفو الله فنجونا من النار ، فبقينا بين الدّارين. ونحن نسألك أن تكون واسطتنا إلى أهل الجنّه ، فإنّهم لا يستغنون عن مثلنا ، وإنّه قبيح بالعبد المؤمن أن ينال هذه النّعم وهو إذا سبّح الله لحن ، ولا يحسن بساكن الجنان أن يصيب من ثمارها فى الخلود وهو لا يعرف حقائق تسميتها. ولعلّ فى الفردوس قوما لا يدركون أحروف الكمّثرى كلّها أصليّه أم بعضها زوائد ولو قيل لهم ما وزن كمثرى على مذهب أهل التّصريف لم يعرفوا فعّلى ، وهذا بناء مستنكر لم يذكر سيبويه له نظيرا. وإذا صحّ قولهم للواحده كمّثراه فألف كمّثرى ليست

١- ٧١٧- البيتان لامرئ القيس فى ديوانه (ص ٤١).

٢- ٧١٨- الشاهد لمضرّس بن ربعى فى شرح شواهد الشافيه (ص ٤٨١) ، وله أو ليزيد بن الطثريه فى لسان العرب (جزز) ،

والمقاصد النحويه (۴ / ۵۹۱) ، وبلا نسبه فی خزانه الأدب (۱۱ / ۱۷) ، وسرّ صناعه الإعراب (ص ۱۸۷) ، وشرح الأشمونی (۳ / ۸۷۴) ، وشرح شافیه ابن الحاجب (۳ / ۲۲۸) ، وشرح المفصل (۱۰ / ۴۹) ، والصاحبی فی فقه اللغه (ص ۱۰۹) ، ولسان العرب (جرر) ، والمقرب (۲ / ۱۶۶) ، والممتع فی التصریف (۱ / ۳۵۷).

۳- ۷۱۹- الشاهد لأبی زبید الطائی فی دیوانه (ص ۳۳) ، وجمهره اللغه (ص ۷۲) ، ومقاییس اللغه (۱ / ۱۸۴) ، ولسان العرب (بضض) ، وتاج العروس (بضض).

للتأنيث. وزعم بعض أهل اللّغه أنّ الكمثره تداخل الشيء بعضه فى بعض ، فإن صحّ هذا فمنه اشتقاق الكمّثرى.

تصغير وجمع سفرجل : وما يجمل بالرجل من الصالحين أن يصيب من سفرجل الجنّه وهو لا يعلم كيف تصغيره وجمعه ولا يشعر إن كان يجوز أن يشتقّ منه فعل أم لا. والأفعال لا تشتقّ من الخماسيّه لأنّهم نقصوها عن مرتبه الأسماء ، فلم يبلغوا بها بنات الخمسه. وليس فى كلامهم مثل : اسفرجل يسفرجل اسفرجالا.

وزن سندس : وهذا السّندس الذى يطؤه المؤمنون ويفرشونه كم فيهم من رجل لا يدرى أوزنه فعلل أم فنعل والذى نعتقد فيه أنّ النون زائده ، وأنّه من السّدوس وهو الطّيلسان الأخضر قال العبدىّ : [الطويل]

٧٢٠- (١)وداويتها حتّى شتت حبشيّه

كأنّ عليها سندسا وسدوسا

ولا يمتنع أن يكون سندس فعللا ولكنّ الاشتقاق يوجب ما ذكر.

شجره طوبى : وشجره طوبى كيف يستظلّ بها المتّقون ويجتنونها آخر الأبد وفيهم كثير لا يعرفون أمن ذوات الواو هى أم من ذوات الياء. والذى نذهب إليه إذا حملناها على الاشتقاق أنّها من ذوات الياء وأنّها من طاب يطيب ، وليس قولهم الطّيب بدليل على أنّ طوبى من ذوات الياء لأنّنا إذا بنينا فعلا ونحوه من ذوات الواو قلبناها إلى الياء فقلنا : عيد ، وقيل ، وهو من عاد يعود وقال يقول ، فإن قال قائل : فلعلّ قولهم : طاب يطيب من ذوات الواو وجاء عى مثال حسب يحسب ، وقد ذهب إلى ذلك قوم فى قولهم : تاه يتيه وهو من توّهت (٢) قيل له : يمنع من ذلك أنّهم يقولون طيّبت الرجل ، ولم يحك أحد طوّبته ، والمطيّبون أحياء من قريش اختلفوا فغمسوا أيديهم فى طيب. فهذا يدلّك على أنّ الطّيب من ذوات الياء ، وكذلك قولهم : هذا أطيب من هذا ، فأمّا حكايه أهل اللّغه أنّهم يقولون : أوبه وطوبه ، فإنّما ذلك على معنى الإتباع كما يعتقد بعض النّاس فى قولهم : (حيّاك الله وبيّاك) أنّه إتباع وأن أصل بيّاك بوّاك ، أى : بوّأك منزلا ترضاه فخفّف الهمز. وأمّا قولهم للآجرّ : طوب ، فإن

١- ٧٢٠- الشاهد ليزيد بن خذاق العبدى فى لسان العرب (سدس) ، والتنبيه والإيضاح (٢ / ٢٧٩) ، وتاج العروس (سدس) ، وشرح اختيارات المفضّل (ص ١٢٨٢) ، وبلا نسبه فى جمهره اللغه (ص ٢٣٣) ، والمخصّص (٤ / ٧٨) ، وتهذيب اللغه (١٤ / ٢٢٧) ، وأساس البلاغه (دوى) ، ولسان العرب (دوا).

٢- انظر الكتاب (٤ / ٤٨٧).

كان عربيّا صحيحا فيجوز أن يكون اشتقاقه من غير لفظ الطيّب إلّا على رأى أبى الحسن سعيد بن مسعده فإنّه إذا بنى فعلا من ذوات الياء مثل طاب يطيب وعاش يعيش يقلبه إلى الواو فيقول : الطّوب والعوش ، فإن كان الطّوب الآجرّ اشتقاقه من الطيّب فإنّما أريد به - والله أعلم - أن الموضع الذى بنى به طابت الإقامه فيه. ولعلّنا لو سألنا من يرى طوبى فى كلّ حين : لم حذف منها الألف واللّام لم يجر فى ذلك جوابا. وقد زعم سيبويه أنّ الفعلى التى تؤخذ من أفعل منك لا تستعمل إلّا بالألف واللّام أو الإضافه ، تقول : هذا أصغر منك فإذا رددته إلى المؤنّث قلت : هذه الصّغرى أو صغرى بناتك ويقبح عنده أن يقال صغرى بغير إضافه ولا ألف ولام قال سحيم : [الطويل]

٧٢١- (١)ذهبن بمسواكى وغادرن مذهبا

من الصّوغ فى صغرى بنان شماليا

وقرأ بعض القرّاء : وقولوا للناس حسنى [البقره : ٨٣] على فعلى بغير تنوين وكذا قرئ فى الكهف : إما أن تعذب وإما أن تتخذ فيهم حسنى [الكهف : ٨٦] بغير تنوين فذهب سعيد بن مسعده إلى أنّ ذلك خطأ لا يجوز ، وهو رأى أبى إسحاق الزّجّاج ، لأنّ الحسنى عندهما وعند غيرهما من أهل البصره يجب أن تكون بالألف واللام ، كما جاء فى موضع : (وَكَذَّبَ بِالْحُسْنى) [الليل : ٩] ، وكذلك اليسرى والعسرى ، لأنّها أنثى «أفعل منك» وقد زعم (٢) سيبويه أنّ (أخرى) معدوله عن الألف واللّام ولا يمتنع أن تكون (حسنى) مثلها ، وفى الكتاب العزيز : (وَمَناةَ الثَّالِثَةَ الْأُخْرى) [النجم : ٢٠] وفيه أيضا : (آيَةً أُخْرى. لِنُرِيَكَ مِنْ آياتِنَا الْكُبْرى) [طه : ٢٢ - ٢٣]. قال عمر بن أبى ربيعه : [الطويل]

٧٢٢- (٣)وأخرى أتت من دون نعم ومثلها

نهى ذا النّهى ، لا يرعوى أو يفكّر

فلا يمتنع أن تعدل (حسنى) عن الألف واللّام كما عدلت (أخرى) ، وأفعل منك إذا حذف منه (من) بقى على إرادتها نكره أو عرّف باللّام ، ولا يجوز أن يجمع بين (من) وبين حرف التعريف.

ماء الحيوان : والذين يشربون ماء الحيوان فى النّعيم المقيم هل يعلمون ما هذه الواو التى بعد الياء وهل هى منقلبه كما قال الخليل أم هى على الأصل كما قال غيره من أهل العلم.

١- ٧٢١- الشاهد لسحيم عبد بنى الحسحاس فى ديوانه (ص ٢٦).

٢- انظر الكتاب (٣ / ٢٤٨).

٣- ٧٢٢- انظر ديوانه (ص ١٢٠).

معنى الحور : ومن هو مع الحور العين خالدا مخلّدا هل يدرى ما معنى الحور ومن أىّ شىء اشتقّت هذه اللّفظه ، فإنّ الناس يختلفون فى الحور فيقول بعضهم : هو البياض ومنه اشتقاق الحوّارى من الخبز والحواريّين إذا أريد بهم القصّارون ، والحواريّات إذا أريد بهنّ نساء الأمصار. وقال قوم : الحور فى العين أن تكون كلّها سوداء وذلك لا يكون فى الإنس وإنّما يكون فى الوحوش.

وقال آخرون : الحور شدّه سواد العين فى شدّه بياض العين. وقال بعضهم : الحور سعه العين وعظم المقله.

وهل يجوز أيّها المتمتّع بالحور العين أن يقال : (حير) كما يقال (حور) فإنّهم ينشدون هذا البيت بالياء : [الطويل]

٧٢٣- (١)إلى السّلف الماضى وآخر واقف

إلى ربرب حير حسان جآذره

فإذا صحّت الروايه بالياء فى هذا البيت قدح ذلك فى قول من يقول : إنّما قالوا الحير إتباعا للعين كما قال الرّاجز : [الرجز]

٧٢٤- (٢)هل تعرف الدّار بأعلى ذى القور

قد درست غير رماد مكفور

مكتئب اللّون مريح ممطور

أزمان عيناء سرور المسرور

حوراء عيناء من العين الحير

الإستبرق : وكيف يستجيز من فرشه من الإستبرق أن يمضى عليه أبد بعد أبد ، وهو لا يدرى كيف يجمعه جمع التّكسير ولا كيف يصغّره. والنحويّون يقولون فى جمعه : أبارق وفى تصغيره أبيرق (٣). وكان أبو إسحاق الزّجّاج يزعم أنّه فى الأصل مسمّى بالفعل الماضى وذلك الفعل استفعل من البرق أو من البرق وهذه دعوى من أبى إسحاق وإنّما هو اسم أعجمىّ عرّب.

١- ٧٢٣- الشاهد بلا نسبه فى تهذيب إصلاح المنطق للتبريزى (ص ٥٩).

٢- ٧٢٤- الرجز لمنظور بن مرثد الأسدى فى لسان العرب (روح) و (قور) و (كفر) ، والتنبيه والإيضاح (١ / ٢٤١) ، وتاج العروس (روح) و (قور) ، وبلا نسبه فى لسان العرب (كفر) ، وإصلاح المنطق (ص ٣٤٠) ، وشرح المفصّل (٥ / ٢٢) ، ونوادر أبى زيد (ص ٢٣٦) ، ومقاييس اللغه (٥ / ١٩١) ، والمخصص (٦ / ٧٨) ، وتهذيب اللغه (١٠ / ١٩٨).

٣- انظر الكتاب (٣ / ٤٧٧).

العبقرى : وهذا العبقرىّ الذى عليه اتّكاء المؤمنين إلى أىّ شىء نسب ، فإنّا كنّا نقول فى الدّار الأولى : إنّ العرب كانت تقول إنّ عبقر بلاد يسكنها الجنّ وأنّهم إذا رأوا شيئا جيّدا قالوا : عبقرىّ أى كأنّه من عمل الجنّ إذ كانت الإنس لا تقدر على مثله ، ثمّ كثر ذلك حتّى قالوا : سيّد عبقرىّ وظلم عبقرىّ. قال ذو الرّمّه : [البسيط]

٧٢٥- (١)حتّى كأنّ حزون القفّ ألبسها

من وشى عبقر تجليل وتنجيد

وقال زهير : [الطويل]

٧٢٦- (٢)بخيل عليها جنّه عبقريّه

جديرون يوما أن ينالوا ويستعلوا

وإن كان أهل الجنّه عارفين بهذه الأشياء قد ألهمهم الله العلم بما يحتاجون إليه فلن يستغنى عن معرفته الولدان المخلّدون ، فإنّ ذلك لم يقع إليهم ، وإنّا لنرضى بالقليل ممّا عندهم أجرا على تعليم الولدان. فيتبسّم إليهم رضوان ويقول : (إِنَّ أَصْحابَ الْجَنَّهِ الْيَوْمَ فِى شُغُلٍ فاكِهُونَ هُمْ وَأَزْواجُهُمْ فِى ظِلالٍ عَلَى الْأَرائِكِ مُتَّكِؤُنَ) [يس : ٥٥] ، فانصرفوا رحمكم الله فقد أكثرتم الكلام فيما لا منفعه فيه ، وإنّما كانت هذه الأشياء أباطيل زخرفت فى الدّار الفانيه فذهبت مع الباطل ، فإذا رأوا جدّه فى ذلك قالوا : رحمك الله نحن نسألك أن تعرّف بعض علمائنا الذين حصلوا فى الجنّه بأنّا واقفون على الباب نريد أن نخاطبه فى أمر ، فيقول رضوان : من تؤثرون أن أعلم بمكانكم من أهل العلم الذين غفر لهم فيشتورون طويلا ثمّ يقولون : عرّف بموقفنا هذا الخليل بن أحمد الفرهودىّ ، فيرسل إليه رضوان بعض أصحابه ، فيقول : على باب الجنّه قوم قد أكثروا القول ، وإنّهم يريدون أن يخاطبوك ، فيشرف عليهم الخليل فيقول : أنا الذى سألتم عنه فما الّذى تريدون؟ فيعرضون عليه مثل ما عرضوا على رضوان ، فيقول الخليل : إنّ الله جلّت قدرته - جعل من يسكن الجنّه ممّن يتكلّم بكلام العرب ناطقا بأفصح اللّغات كما نطق بها يعرب بن قحطان أو معدّ بن عدنان لا يدركهم الزّيغ ولا الزّلل وإنّما افتقر الناس فى الدّار الغرّاره إلى علم اللّغه والنّحو لأنّ العربيّه الأولى أصابها تغيير. فأمّا الآن فقد رفع عن أهل الجنّه كلّ الخطأ والوهم فاذهبوا راشدين إن شاء الله ، فيذهبون وهم مخفقون ممّا طلبوه.

---

١ - ٧٢٥- الشاهد لذى الرمّه فى ديوانه (ص ١٣٦٦) ، ولسان العرب (نجد) و (عبقر) ، والتنبيه والإيضاح (٢ / ١٦١) ، وتهذيب اللغه (١٠ / ٦٦٦) ، وتاج العروس (نجد).

٢ - ٧٢٦- الشاهد لزهير فى ديوانه (ص ١٠٣) ، ولسان العرب (جدر) و (عبقر) ، وتهذيب اللغه (٢ / ٢٩٣) ، وأساس البلاغه (جدر) ، وتاج العروس (جدر).

ثمّ أعود إلى ما كنت متكلّما فيه قبل ذكر الملائكه : من أهدى البريره إلى نعمان وأراق النّطفه على الفرات ، وشرح القضيّه لأمير المؤمنين فقد أساء فيما فعل. ودلّنى كلامه على أنّه بحر يستجيش منّى ثمدا (۱) ، وجبل يستضيف إلى صخوره حصى ، وغاضيه من النّيران تجتلب إلى جمارها سقطا ، وحسب تهامه ما فيها من السّمرى.

وسؤال مولاى الشيخ كما قال الأوّل : [الطويل]

۷۲۷- فهذى سيوف يا صدىّ بن مالك

كثير ولكن أين بالسّيف ضارب

[الرجز]

۷۲۸- (۲)لا هيثم اللّيله للمطىّ

[ولا فتى مثل ابن خبرىّ]

قضيّه ولا أبا حسن لها ، وشكاه فأين الحارث بن كلده ، وخيل لو كان لها فوارس. والله المستعان على ما تصفون.

والواجب أن أقول لنفسى : «وراءك أوسع لك» (۳) «فالّصيف ضيّعت اللّبن» (۴) و «لا يكذب الرائد أهله» (۵) ولو كان معى ملء السّقاء لسلكت فى الأرض المقّفاء. وسوف أذكر طرفا ممّا أنا عليه ، غريت بى العامّه من شبّ إلى دبّ ، يزعمون أنّى من أهل العلم وأنا منه خلو إلّا ما شاء الله ومنزلتى إلى الجهّال أدنى منها إلى الرّهط العلماء. ولن أكون مثل الرّبداء أزعم فى الإبل أنّنى طائر وفى الطّير أنّى بعير سائر ، والتّمويه خلق ذميم ولكنّى ضب لا أحمل ولا أطير ولا ثمنى فى البيع خطير أقتنع بالحبله والسّحاء ، وأتعوّذ من بنى آدم فى مساء وضحاء ، وإذا خلوت فى بيتى تعلّلت وإن فارقت مأواى ضللت. وذكر ابن حبيب أنّه يقال فى المثل : «أحير من ضبّ» (۶) وذلك أنّه إذا فارق بيته فأبعد لم يهتد أن يرجع إليه. وقد علم الله تعالت قدرته أنّى

۱- الثمد : الماء القليل.

۲- ۷۲۸- الرجز لبعض بنى دبير فى الدرر (۲ / ۲۱۳) ، وبلا نسبه فى أسرار العربيه (ص ۲۵۰) ، وتخليص الشواهد (ص ۱۷۹) ، وخزانه الأدب (۴ / ۵۷) ، ورصف المبانى (ص ۲۶۰) ، وسرّ صناعه الإعراب (۱ / ۵۹) ، وشرح شواهد الإيضاح (ص ۱۰۵) ، وشرح المفصّل (۲ / ۱۰۲) ، والمقتضب (۴ / ۳۶۲) ، وهمع الهوامع (۱ / ۱۴۵).

۳- انظر مجمع الأمثال للميدانى (۲ / ۳۷۰).

۴- انظر مجمع الأمثال (۲ / ۶۸).

۵- انظر مجمع الأمثال (۲ / ۲۳۳).

۶- انظر مجمع الأمثال (۱ / ۲۲۷).

لا أبتهج بأن أكون فى الباطن أستحقّ تثريبا وأدعى فى الظاهر أديبا ، ومثلى مثل البيعه الدّامره تجمع طوائف من المسيحيّه أنّها تبرئ من الحمّى ، أو من كذا ، وإنّما هى جدر قائمه لا تفرق بين ملطس الهادم والمسيعه (١) بيد الهاجرىّ ، وسيّان عندها صنّ الوبر (٢) وما يعتصر من ذكىّ الورد. ولست بدعا ممّن كذب عليه ، وادّعى له ما ليس عنده ، وقد ناديت بتكذيب القاله نداء خصّ وعمّ واعترفت بالجهاله عند من نقض وأمرّ واعتذرت بالتقصير إلى من هزل وجدّ. وقد حرم الكلام فى هذه الأشياء لأنّى طلّقتها طلاقا بائنا لا أملك فيه الرّجعه وذلك لأنّنى وجدتها فوارك فقابلت فركها بالصّلف وألقيت المرامى إلى النّازع ، وخلّيت الخطب لرقاه المنابر. وكنت فى عدّان المهله أجد إذا زاولت الأدب كأنّنى عار يعتمّ أو أقطع الكفّين يتختّم. وينبغى له أدام الله تمكينه إن ذكرنى عنده ذاكر أن يقول : «دهدرّين سعد القين» (٣) إنّما ذلك أجهل من صعل الدّوّ (٤) خال كخلوّ البوّ (٥).

ولو كنت فى جنّ العمر كما قيل لكنت قد أنسيت ونسيت لأنّ حديثى لا يجهل فى لزوم عطنى (٦) الضّيّق وانقطاعى عن المعاشر ذهاب السّيّق (٧) ولو أنّنى كما يظنّ لبلغت ما اخترت وبرزت للأعين فما استترت. وهو يروى البيت السائر لزهير : [الكامل]

٧٢٩- (٨)والسّتر دون الفاحشات ولا

يلقاك دون الخير من ستر

وإنّما ينال الرتب من الآداب من يباشرها بنفسه ويفنى الزمن بدرسه ويستعين الزّهلق والشّعاع المتألّق لا هو العاجز ولا المحاجز. [الوافر]

٧٣٠- ولا جثّامه فى الرّحل مثلى

ولا برم إذا أمسى نؤوم

ومثله لا يسأل مثلى للفائده بل للامتحان والخبره فإن سكتّ جاز أن يسبق إلى الظّنّ الحسن ؛ لأنّ السّكوت ستر يسبل على الجهول. وما أحبّ أن تفترى علىّ الظّنون كما افترت الألسن فى ذكرها أنّى من أهل العلم.

١- الملطس : المعول تكسر به الحجاره ، والمسيعه : خشبه ملساء يطيّن بها.

٢- الصّنّ : بول الوبر ، والوبر : دويبه غبراء على قدر السنور.

٣- انظر مجمع الأمثال للميدانى (١ / ٢٦٦).

٤- الصعل : الصغير الرأس ويقال للظليم صعل ، والدوّ : الفلاه الواسعه.

٥- البوّ : ولد الناقه.

٦- العطن : الدار.

٧- السّيّق من السحاب : الذى طرأته الريح كان فيه ماء أو لم يكن.

٨- ٧٢٩- الشاهد لزهير فى ديوانه (ص ٩٥).

وأحلف بجروه الكذوب (١) ... لأن آزم صابه أو مقرا (٢) آثر لدىّ من أن أتكلّم فى هذه الصّناعه كلمه. وقد تكلّفت الإجابه فإن أخطأت فمنبت الخطأ ومعدنه غاو تعرّض لما لا يحسنه وإن أصبت فلا أحمد على الإصابه. ربّ دوراء ينفع وصفه من ليس بآس ، وكلمه حكم تسمع من حليف وسواس.

تمت الرساله بحمد الله وعونه ، ولطفه وصونه ، والحمد لله على أفضاله ، وصلّى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين.

لا النافيه للجنس

قال ابن الشجرى فى (أماليه) (٣) : كتب إلىّ رجل من أماثل كتّاب العجم يسأل عن هذا البيت ، أصحيح إعرابه أم فاسد ، وذكر أنّه لشاعر أصفهانىّ من أهل هذا العصر : [الطويل]

٧٣١- يؤلّل عصلا لا بناهنّ هينه

ضعافا ولا أطرافهنّ نوابيا

رفع (بناهنّ) ب (لا) ونصب (هينه) بأنّه خبرها. وإنّما فعل ذلك لينصب القافيه ، لأنّه لمّا أعمل (لا) الأولى هذا العمل أعمل (لا) الثّانيه عمل الأولى. ولحّنه فى هذا نحوىّ من أهل أصفهان ، لأنّه جعل اسم (لا) معرفه وقال : إنّ من شبّه (لا) بليس من العرب ، رفعوا بها النكره دون المعرفه.

فأجبت عن هذا : بأنّى وجدت قوما من النّحويّين معتمدين على أنّ (لا) المشبّهه بليس إنّما ترفع النكرات خاصّه كقولك : «لا رجل حاضرا» ولم يجيزوا «لا الرجل حاضرا» كما يقال : «ليس الرجل حاضرا» ، وعلّلوا هذا بأنّ (لا) ضعيفه فى باب العمل ، لأنّها إنّما تعمل بحكم الشّبه لا بحكم الأصل فى العمل ، والنّكره ضعيفه جدّا فلذلك لا يعمل العامل الضّعيف إلّا فى النّكرات كقولك : «عشرون رجلا» و «لى مثله فرسا» و «زيد أحسنهم أدبا» ، فلمّا كانت (لا) أضعف العاملين ، والنّكره أضعف المعمولين خصّوا الأضعف بالأضعف. وجاء فى شعر أبى الطيّب أحمد بن الحسين إعمال (لا) فى المعرفه فى قوله : [الطويل]

٧٣٢- (٤)إذا الجود لم يرزق خلاصا من الأذى

فلا الحمد مكسوبا ولا المال باقيا

١- الجروه : النفس. والكذوب والكذوبه : من أسماء النفس.

٢- الصاب : الشجر المر. والمقر : شجر مرّ ، أو السمّ.

٣- انظر أمالى ابن الشجرى (١ / ٢٨١).

٤- ٧٣٢- الشاهد للمتنبى فى ديوانه (٤ / ٤١٩) ، وتخليص الشواهد (ص ٢٩٩) ، والجنى الدانى - - (ص ٢٩٤) ، وشرح التصريح (١ / ١٩٩) ، وشرح شذور الذهب (ص ٢٥٧) ، وشرح قطر الندى (ص ١٤٥) ، وبلا نسبه فى مغنى اللبيب (١ / ٢٤٠).

ووجدت أبا الفتح عثمان بن جنّى غير منكر لذلك فى تفسيره لشعر المتنبّى ولكنّه قال بعد إيراد البيت : «شبّه (لا) بليس فنصب بها الخبر».

وأقول : إنّ مجىء مرفوع (لا) منكورا فى الشّعر القديم هو الأعرف إلّا أنّ خبرها كأنّهم ألزموه الحذف وذلك فى قول سعد بن مالك بن ضبيعه : [مجزوء الكامل]

٧٣٣- (١)من صدّ عن نيرانها

فأنا ابن قيس لا براح

أراد : لا براح لى أو عندى وفى قول رؤبه بن العجّاج : [الرجز]

٧٣٤- (٢)والله لو لا أن تحشّ الطّبّخ

بى الجحيم حين لا مستصرخ

أراد : ولا مستصرخ لى. ومرّ بى بيت للنّابغه الجعدى فيه مرفوع (لا) معرفه وهو : [الطويل]

٧٣٥- (٣)وحلّت سواد القلب لا أنا مبتغ

سواها ولا عن حبّها متراخيا

دنت فعل ذى حبّ فلمّا تبعتها

تولّت وردّت حاجتى فى فؤاديا

١- ٧٣٣- الشاهد لسعد بن مالك فى خزانه الأدب (١ / ۴۶٧) ، والدرر (٢ / ١١٢) ، وشرح أبيات سيبويه (٢ / ٨) ، والكتاب (١ / ١٠٢) ، وشرح التصريح (١ / ١٩٩) ، وشرح ديوان الحماسه للمرزوقى (ص ٥٠٩) ، وشرح شواهد المغنى (ص ٥٨٢) ، وشرح المفصّل (١ / ١٠٩) ، ولسا العرب (برح) ، والمؤتلف والمختلف (ص ١٣٥) ، والمقاصد النحويه (٢ / ١٥٠) ، وبلا نسبه فى أمالى ابن الحاجب (ص ٣٢۶) ، والإنصاف (ص ٣۶٧) ، وتخليص الشواهد (ص ٢٩٣) ، ورصف المبانى (ص ٢۶۶) ، وشرح الأشمونى (ص ١٢٥) ، وشرح المفصل (١ / ١٨٠) ، والمقتضب (۴ / ٣۶٠).

٢- ٧٣۴- الرجز للعجاج فى ديوانه (٢ / ١٧٣) ، وتهذيب اللغه (٣ / ٢٩٢) ، ولسان العرب (طبخ) و (فخخ) ، وكتاب العين (۴ / ٢٢۴) ، وتاج العروس (فخ) و (نفخ) ، وجمهره اللغه (ص ٥۶١) ، ومقاييس اللغه (٣ / ۴٣٧) ، ولرؤبه فى لسان العرب (صدى) ، وتاج العروس (صدى) ، وتهذيب اللغه (١٢ / ٢٢٧) ، وليس فى ديوانه ، وبلا نسبه فى الإنصاف (١ / ٣۶٨) ، والدرر (٢ / ١١٣) ،

وشرح ديوان الحماسه للمرزوقى (ص ۵۰۶) ، ولسان العرب (طبخ) و (حشش) ، وهمع الهوامع (۱ / ۱۲۵) ، وتاج العروس (طبخ) ، وديوان الأدب (۱ / ۲۹۶).

۳- ۷۳۵- البيتان للنابغه الجعدى فى ديوانه (ص ۱۷۱) ، تخليص الشواهد (ص ۲۹۴) ، والجنى الدانى (ص ۲۹۳) ، وخزانه الأدب (۳ / ۳۳۷) ، واللدرر (۲ / ۱۱۴) ، وشرح الأشمونى (۱ / ۱۲۵) ، وشرح التصريح (۱ / ۱۹۹) ، وشرح شواهد المغنى (۲ / ۶۱۳) ، ومغنى اللبيب (۱ / ۳۴۰) ، والمقاصد النحويه (۲ / ۱۴۱) ، وبلا نسبه فى جواهر الأدب (ص ۲۴۷) ، وشرح ابن عقيل (ص ۱۵۹) ، وهمع الهوامع (۱ / ۱۲۵).

وبعده :

وقد طال عهدى بالشّباب وظلّه

ولاقيت أيّاما تشيب النّواصيا

وإنّما ذكرت هذين البيتين مستدلا بهما على نصب القافيه ، لئلّا يتوهّم متوهّم أنّ البيت فرد مصنوع ، لأنّ إسكان الياء فى قوله متراخيا ممكن مع تصحيح الوزن على أن يكون البيت من الطويل الثالث مثل : [الطويل]

٧٣٦- (١)أقيموا بنى النّعمان عنّا صدوركم

وإلّا تقيموا صاغرين الرّؤوسا

وإذا صحّ نصب قافيه البيت فلا تخلو (لا) الأولى أن تكون معمله أو ملغاه ، فإن كانت معمله ف (مبتغ) خبرها وكان حقّه أن ينصب ولكنّه أسكن الياء فى موضع النّصب كما أسكنها الآخر فى قوله (٢) : [الوافر]

كفى بالنّأى من أسماء كافى

[وليس لحبّها ما عشت شافى]

وكان حقّه (كافيا) ، لأنّه حال بمنزله المنصوب فى قوله تعالى : (وَكَفى بِاللهِ وَلِيًّا وَكَفى بِاللهِ نَصِيراً) [النساء : ۴۵].

ومثله فى إسكان الياء فى موضع النّصب قول الفرزدق : [الطويل]

٧٣٧- (٣)يقلّب رأسا لم يكن رأس سيّد

وعينا له حولاء باد عيوبها

قال : (باد) وكان حقّه (باديا) إتباعا لقوله (عينا) ، ولا يجوز أن يكون (عيوبها) مبتدأ ، وخبره (باد) لأنّه لو أراد ذلك لزمه أن يقول : (باديه) ، ألا ترى أنّك لو قدّمت العيوب لم يصحّ أن تقول «عيوبها باد» كما لا تقول : «الرجال جالس». وإذا كان كذلك فالنصب فى قوله (متراخيا) بالعطف على (مبتغ) لأنّه منصوب الموضع ، فكأنّه قال : لا أنا مبتغيا سواها ولا متراخيا عن حبّها ، فإن جعلت (لا) الأولى ملغاه كان قوله : «أنا مبتغ» مبتدأ وخبرا ، ولزمك أن تعمل الثانيه ، ويكون اسمها محذوفا تقديره : ولا أنا عن حبّها متراخيا ، وحسن حذفه لتقدّم ذكره. فإن قيل : فهل يجوز أن يكون قوله (متراخيا) حالا ، والعامل فيه الظّرف الذى هو (عن) كما يعمل الظّرف فى الحال إذا قلنا : «زيد فى الدار جالسا»؟ قيل : لا يجوز ذلك لأنّ (عن) ظرف ناقص ، وإنّما يعمل فى الحال الظّرف التامّ ، ألا ترى أنّ قولك : «زيد فى

١- ٧٣٦- الشاهد بلا نسبه فى لسان العرب (قوم) ، وتاج العروس (قوم) وشرح المفصّل (٦ / ١١٥).

٢- مرّ الشاهد رقم (٦٨٩).

٣- ٧٣٧- الشاهد للفرزدق فى ديوانه (١ / ٤٧) ، وخزانه الأدب (١١ / ١٦٣).

الـدار» كلام مفيـد ، ولو قلت : «زيـد عنك راحلا» و «محمّـد فيك راغبا» لم يجز لأنّك أسـقطت (راحلا) و (راغبا) فقلت : «زيد عنك» و «محمّد فيك» لم يكن كلاما مفيدا ، فإذا لا يصحّ إلّا أن ترفع (راحلا) و (راغبا) وتعلّق الجارّين بهما.

ووجـدت بعد انقضاء هذه الأمالى فى كتاب عتيق يتضـمّن المختار من شـعر الجعدىّ : «لا أنا باغيا سواها» ، فهذه الروايه تكفيك تكلّف الكلام على (مبتغ).

فأمّا قوله : «يؤلّل عصـلا» فمعنى يؤلّل : يحدّد أنيابا عصلا ، والعصل : شدّه النّاب مع اعوجاج فيه ، وهو ناب أعصل. والبنى : جمع بنيه ، يريد أصول الأنياب.

وقوله «هينه» : مخفّف هيّنه ، كقولهم فى ميّت : ميت ، وكما جاء فى الحديث : «المؤمن هين لين».

والنّوابى : من قولهم نبا السّيف ينبو إذا ضربت به فرجع إليك ولم يعمل فى الضّريبه.

وقول رؤبه : «تحشّ الطّبّخ» ، يقال : حششت النّار أحشّها إذا أذكيتها ، والطّبّخ : واحدهم طابخ ، كساجد وسجّد ، وراكع وركّع ، شبّه ملائكه النّار بالطبّاخين. وقوله : «حين لا مستصرخ» أى : حين لا أحد هناك يستصرخ كما يوجد ذلك فى الدّنيا.

وقول سعد بن مالك : «وضعت أراهط» (۱) ، ذكر (أراهط) أبو علىّ فى باب ما جاء بناء جمعه على غير بناء واحـده كقولهم فى جمع (باطل) : أباطيل ، كأنّه جمع إبطال أو إبطيل ، و (أراهط) كأنّه جمع (أرهط). قال : و (أفعل) لم يسـتعمل عنـده فى هذا ، - «قوله عنده يعنى سـيبويه ، وقوله : وأفعل لم يستعمل عنده فى هذا» يعنى أنّه لم يثبت عنده أنّهم جمعوا (الرّهط) الذى هو العصابه دون العشـره على (أرهـط) ، ولكنّهم اسـتعملوا الأرهـط فى الرّهط الـذى هو أديم تلبسه الحائض ، يكون قـدره ما بين السّرّه إلى الرّكبه. وغير سـيبويه قـد حكى فى (الرّهط) الـذى هو العصابه أنّهم جمعوه على (أرهط) ، وجمعوا الأرهط على (الأراهط) ، كما جمعوا الكلب على الأكلب ثمّ جمعوا الأكلب على الأكالب.

وممّا جمعوه على غير قياس (حديث) ، قالوا فى جمعه أحاديث ، وأحاديث كأنّه جمع إحداث ، كإعصار وأعاصير. ولا يجوز أن يكون (أحاديث) جمع

۱- يشير إلى قول سعد بن مالك : يا بؤس للحرب التى وضعت أراهط فاستراحوا

أحدوثه ، كأغلوطه ، وأغاليط ، لأنّهم قد قالوا : حديث النّبيّ وأحاديث النّبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم ، ولم يقولوا : أحدوثه النّبيّ.

وممّا جمعوه على غير قياس قولهم فى جمع (الرّبّى) وهى الشاه التى تحبس للّبن وقيل : الحديثه العهد بالولاد : (رباب) مضموم الأوّل. ومثله قولهم فى جمع (التّوءم) وهو الذى يولد مع آخر : (تؤام) ، وفى جمع (الظّئر) وهى الدابّه : (ظؤار) ، وفى جمع الثّنىّ : (ثناء) ، وهو ولد الشّاه إذا دخل فى السّنه الثّانيه والبعير إذا ألقى ثنيّته ، وذلك إذا دخل فى السّنه السادسه ، وفى جمع (الرّخل) : (رخال) ، وهى الأنثى من أولاد الضّأن ، وفى جمع النّفساء وهى المرأه التى وضعت : (نفاس) ؛ وقيل أيضا (نفاس) بكسر أوّله ، و (النّفاس) أيضا بالكسر : ولادها.

القصيده الحرباويّه

نقلت من خطّ بعض الفضلاء ، قال : نقلت من خطّ العمّارىّ : قال الشيخ أبو عمرو عثمان بن عيسى بن منصور بن ميمون البلطىّ (۱) النحوىّ : هذه القصيده الحرباويّه كأنّها تتلوّن كالحرباء ، وحرف رويّها يكون مضموما ، ثمّ يصير مفتوحا ، ثمّ مكسورا ، ثمّ ساكنا ، وإنّما عملتها كذلك لأمرين : أحدهما : أنّى آتى بما لم أسبق إليه ، والآخر كيما أتحدّى بها النّحاه ، لأنّى أتيت فيها بمذاهب من النّحو لم يقف عليها أحد منهم. ومضمونها شكوى الزّمان وأهله وهذا أوّلها : [مجزوء الكامل]

إنّى امرؤ لا يطبّى

نى الشّادن الحسن القوام (۲)

يجوز فى ميم (القوام) الرفع على أنّه فاعل (الحسن) ، والنّصب على التّشبيه بالمفعول به والجرّ بالإضافه ، والوقف بالسّكون ، لأنّ وزن الشّعر يستقيم فيه حركه الميم وإسكانها ، أمّا إذا حرّكت فالشعر من الضّرب السادس من الكامل ، وإذا سكّنت فالشعر من الضّرب السابع منه.

فارقت شرّه عيشتى

إذ فارقتنى والغرام (۳)

ارتفع (الغرام) عطفا على المضمر فى (فارقتنى) ، وانتصب عطفا على (شرّه) ، وانخفض عطفا على (عيشتى).

۱- عثمان بن عيسى منصور بن محمد البلطىّ ، تاج الدين صنّف : التّير فى العربيه ، والعروض الكبير ، والعروض الصغير ، وعلم أشكال الخط ، وأخبار المتنبى وغير ذلك (ت ۵۹۹ ه). ترجمته فى بغيته الوعاه (۲ / ۱۳۵).

۲- لا يطبّينى : لا يستميلنى.

۳- شرّه الشباب : حرصه ونشاطه.

لا أستلذّ بقينه

تشدو لدىّ ولا غلام

ارتفع (غلام) عطفا على المضمر فى (تشدو) ، وانتصب عطفا على موضع (قينه) ، فكأنّه قال : لا أستلذّ قينه ، وانخفض عطفا على لفظه.

ذو الحزن ليس يسرّه

طيب الأغانى والمدام

ارتفع (المدام) عطفا على (طيب) ، وانتصب بواو (مع) ، وانخفض عطفا على الأغانى.

أمسى بدمع سافح

فى الخدّ منسكب سجام

ارتفع (سجام) لأنّه خبر مبتدأ محذوف ، أى هو ، وانتصب بإضمار (أعنى) وانجرّ صفه لما قبله.

ألقى صروف الدّهر مص

طبرا وما حدّى كهام

يجوز رفع خبر (ما) على لغه تميم ونصبه على لغه الحجاز ، وأمّا الكسر فإنّ بعض العرب يبنى كلّ ما جاء على هذا الوزن على الكسر ، يقيسونه على (سفار) و (نزال).

لا أشتكى محن الدّواهى

إذ تحلّ بى العظام

ارتفع (العظام) فاعل (تحلّ) ، وانتصب صفه ل (محن) وانجرّ صفه للدّواهى.

مارستهنّ ومارست

نى فى تصرّفها الجسام

ارتفع (الجسام) بقوله (مارستنى) ، وانتصب بدلا من (هنّ) فى (مارستهنّ) وانجرّ بدلا من (ها) فى (تصرفها) على حد قول الفرزدق : [الطويل]

٧٣٨- (١)على حاله لو أنّ فى القوم حاتما

على جوده لضنّ بالماء حاتم

والقوافى مخفوضه ، وانخفض (حاتم) على البدل من الهاء فى (جوده).

وبلوت حدّ السّيف فى

عمل فأخلفنى الحسام

ارتفع (الحسام) فاعل (أخلفنى) ، وانتصب بدلا من (حدّ) ، وانجرّ بدلا من (السّيف).

إن كنت فى ليل الخطو

ب ارقب لينكشف الظلام

ارتفع (الظّلام) ب (ينكشف) ، وانتصب ب (ارقب) ، وانجرّ بدلا من (ليل).

واترك ملام الدّهر عن

ك فما حديثك والملام

١- ٧٣٨- الشاهد للفرزدق فى ديوانه (٢ / ٢٩٧) ، ولسان العرب (حتم) ، وجمهره اللغه (ص ١٦٦) ، والمخصّص (١٧ / ١٤).

ارتفع (الملام) عطفا على (حديثك) ، وانتصب بواو (مع) ، وانجرّ عطفا على الكاف فى (حديثك).

أرمى زمانى ما رمى

للعرض حتّى لا يرام

قد جاء الفعل بعد (حتّى) مرفوعا ومنصوبا كقوله تعالى : (حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ) [البقره : ٢١۴]. وأمّا الكسر فلا سبيل إليه إلّا بزياده الياء فى (يرام) فيصير (يرامى) من المراماه ، ويصير المعنى : لا أزال أرمى الزّمان حتّى يترك مراماتى.

إنّى أرى العيش الخمو

ل وصحبه الأشرار ذام

«صحبه الأشرار» مبتدأ ، و (ذام) خبره ، ويجوز نصبهما معا ب (أرى) ، والذام الذّمّ ، وإذا زدت على (ذام) الياء صار بلفظ المخفوض ، وتضيفه إليك.

كم حاسدين معاندى

ن عدوا علىّ وكم لئام

قد جاء بعد (كم) المرفوع والمنصوب والمجرور ، قال الفرزدق : [الكامل]

٧٣٩- (١)كم عمّه لك يا جرير وخاله

[فدعاء قد حلبت علىّ عشارى]

روى برفع (عمّه) ونصبها وجرّها.

ربّ امرئ عاينته

لهجا بسبى مستهام

الأخفش يقول : (ربّ) وما عملت فيه فى موضع رفع ، فيكون رفع (مستهام) على الصفه لامرئ على الموضع ، ونصبه ب (عاينته) ، وجرّه نعت (امرئ) على اللّفظ.

بين العدوّ غدوت مض

طرّا بصحبته أسام

(أسام) بالرّفع مضارع من سام ، وبالفتح بمعنى : أسامى ، مبنىّ للمفعول ، وبالكسر أى : أسامى ، يقول : اضطرّنى الزمان حتّى أفاخر من يفاخرنى.

لا غرو فى تفضيله

هذا الزمان علا اللّئام

ارتفع (اللّئام) على أنّ (علا) فعل ماض من العلوّ ، وانتصب كذلك على أنّ فاعله ضمير أى : علا هو اللّئام ، أى زاد عليهم فى اللّؤم ، وانجرّ على أنّ (علا) اسم بمعنى فوق بجرّها. ويغلط النحاه ، ويسمّونها حرفا كقولهم : زيد على الفرس ، وإنّما التقدير : فوق الفرس. وأنشد سيبويه : [الرجز]

١- ٧٣٩- الشاهد للفرزدق فى ديوانه (١ / ٣٦١) ، والكتاب (٢ / ٦٨) ، وأوضح المسالك (٤ / ٢٧١) ، وخزانه الأدب (٦ / ٤٥٨) ، والدرر (٤ / ٤٥) ، وشرح التصريح (٢ / ٢٨٠) ، وشرح شواهد المغنى (١ / ٥١١) ، وشرح عمده الحافظ (ص ٥٣۶) ، وشرح المفصّل (۴ / ١٣٣).

٧٤٠- (١)فهى تنوش الحوض نوشا من علا

مالى وللحمق الأثى

م الجاهل الفدم العبام

تقدّم أنّ النّعت يتبع ، ويقطع إلى الرّفع والنّصب.

إنّ المموّه عند فد

م الناس تعلو والطّغام

يجوز فى الطّغام الرّفع على الابتداء والخبر محذوف ، والنصب عطفا على اسم (إنّ) ، والجرّ عطفا على (فدم).

لا ترج خيرا من ضعى

ف الودّ يبخل بالسّلام

الرفع على الحكايه أى بقوله : السّلام عليكم ، والنّصب على المصدر أى بأن يسلّم السّلام ، أنشد الفارسىّ : [مجزوء الوافر]

٧٤١- (٢)تنادوا ب «الرّحيل» غدا

وفى ترحالهم نفسى

وقال : يجوز فى (الرّحيل) الرفع والنصب والخفض ، ذكره ابن جنّى فى سرّ الصناعه.

وعليك بالصّبر الجمى

ل وما يلوذ به الكرام

الرفع ب (يلوذ) ، والنصب ب (عليك) إغراء ، والجرّ بدلا من (الصّبر).

لا يستفيق القلب من

كمد يلاقى أو غرام

الرفع على الابتداء ، والخبر محذوف ، والنّصب ب (يلاقى) ، والجرّ عطفا على (كمد).

حتّى متى شكوى أخى ال

بثّ الكئيب المستضام

(شكوى) مصدر مضاف إلى فاعله أو مفعوله ، فرفع (المستضام) إتباعا لمحلّ الفاعل ، ونصبه إتباعا لمحلّ المفعول ، وجرّه على اللّفظ.

ص: ٢١٤

١- ٧٤٠- الرجز لغيلان بن حريث الربعى فى خزانه الأدب (٩ / ٤٣٧) ، وشرح أبيات سيبويه (٢ / ٢٧٧) ، ولسان العرب (نوش) ، ولذى النجم العجلى فى لسان العرب (علا) ، وبلا نسبه فى الكتاب (٣ / ٥٠٢) ، وأسرار العربيه (ص ١٠٣) ، وأدب الكاتب (ص ٥٠٢) ، وإصلاح المنطق (ص ٤٣٢) ، ورصف المبانى (ص ٣٧١) ، وشرح المفصل (٤ / ٧٣) ، ومجالس ثعلب (٢ / ٦٥٦) ، والمنصف (١ / ١٢٤).

٢- ٧٤١- الشاهد بلا نسبه فى دره الغوّاص (ص ٢٣٩) ، وسرّ صناعه الإعراب (ص ٢٣٢) ، والمحتسب (٢ / ٢٣٥) ، والمقرّب (١ / ٢٩٣).

ما من جوى إلّا تضم

منه فؤادى أو سقام

الرفع إتباعا لموضع (جوى) فإنّ (من) زائده ، والجرّ على لفظه ، والنّصب عطفا على هاء (تضمّنه).

همّ أرى فى بثّه

ذلّا وملء فمى لجام

«ملء فمى لجام» مبتدأ وخبر ، ونصب (لجام) بأرى ، وكسره بتقدير : لجامى.

قدّر علىّ محتّم

من فوق يأتى أو أمام

(فوق) و (أمام) مبنيّان على الضمّ ، أو منصوبان على الظّرف ، أو مجروران ب (من) إعرابا على أنّهما نكرتان.

ما قيل خلفك خلّ عن

ه ففيه ما نفع الملام

الرفع ب (نفع) ، والنصب ب (خلّ) ، والجرّ بدلا من هاء (عنه).

ما إن يضرّ بذاك إل

لا حين تسمعه الكلام

الرفع ب (يضرّ) ، والنّصب بدلا من هاء (تسمعه) ، والجرّ بدلا من (ذاك).

ما فى الورى من مكرم

لذوى العلوم ولا كرام

الرفع عطفا على موضع (مكرم) ، والجرّ على لفظه ، والنصب ب (لا).

أأعيش فيهم إذ بلو

تهم وقد جهلوا الأنام

الرفع بدلا من الواو فى (جهلوا) ، والنصب بدلا من (هم) فى (بلوتهم) ، والجرّ بدلا من (هم) فى (فيهم).

فى غفله أيقاظهم

عن سؤدد بله النّيام

عند قطرب أن (بله) بمعنى كيف يرتفع ما بعدها ، وأصلها أن تكون بمعنى دع ، فينصب ما بعدها ويجرّ بها تشبيها بالمصدر. وقد أجاز ابن جنّى فى قول المتنبى : []

٧٤٢- (١)أقلّ فعالى بله أكثره مجد

[وذا الجدّ فيه نلت أم لم أنل جدّ]

رفع (أكثر) ونصبه وجرّه.

ليس الحياه شهيّه

لى فى الشّقاء ولا مرام

يرتفع (مرام) ب (لا) بمعنى ليس ، والخبر محذوف على حدّ قوله (٢) : [مجزوء الكامل]

[من صدّ عن نيرانها]

فأنا ابن قيس لا براح

١- ٧٤٢- انظر ديوانه (٢ / ٩١).

٢- مرّ الشاهد رقم (٧٣٣).

وينصب عطفا على (شهيّه) ، ويجرّ عطفا عليها على التّوهّم ، لأنّها فى تقدير الباء على حدّ قوله (١) : [الطويل]

بدا لى أنّى لست مدرك ما مضى

ولا سابق شيئا إذا كان جائيا

فكرهت فى الدّنيا البقا

ء وقد تنكّد والمقام

الرفع عطفا على ضمير (تنكّد) ، والنصب عطفا على (البقاء) ، والجرّ بواو القسم على إراده مقام إبراهيم.

إنّى وددت وقد سئم

ت العيش لو يدنو حمام

الرفع ب (يدنو) ، والنصب ب (وددت) ، والكسر على تقدير (حمامى) بياء الإضافه.

مسأله فى التنازع : الكلام على قول شاعر

وجدت بخطّ العلامه شمس الدّين بن الصّائغ (٢) ما نصّه : [الكامل]

٧٤٣- (٣)هيهات لا يأتى الزّمان بمثله

إنّ الزمان بمثله لبخيل

هيهات : اسم للفعل بمعنى بعد على الصحيح - فقد حكى ابن عصفور أنّها تستعمل مصدرا بمنزله البعد - فيعرب إذ ذاك : لا يأتى الزمان بمثله : فعل وفاعل ومتعلّق. وفاعل هيهات : خطر لى فيه أنّه ضمير يعود على (مثل) ، أى : بعد مثل هذا الممدوح عنّا ، لا يأتى الزمان بمثله. والبعد لا يمتنع تعلّقه بالأعيان كما قال الشاعر : [الطويل]

٧٤٤- (٤)فهيهات هيهات العقيق وأهله

وهيهات خلّ بالعقيق نواصله

١- مرّ الشاهد رقم (٢١٨).

٢- محمد بن عبد الرحمن بن على بن أبى الحسن الزمرّدى ، الشيخ شمس الدين بن الصائغ الحنفى النحوى ، برع فى النحو

واللغه والفقه ، له من التصانيف : شرح المشارق فى الحديث ، شرح ألفيه ابن مالك ، الغمز على الكنز ، التذكره فى النحو ، المبانى فى المعانى ، الرقم على البرده وله حاشيه على المغنى لابن هشام وغيرها. (ت ٧٧٦ ه). ترجمته فى بغيه الوعاه (١ / ١٥٥).

٣- ٧٤٣- الشاهد لأبى تمام فى ديوانه (٤ / ١٠٢) ، ومعاهد التنصيص (٢ / ١٢٧).

٤- ٧٤٤- الشاهد لجرير فى ديوانه (ص ٩٦٥) ، والخصائص (٣ / ٤٢) ، والدرر (٥ / ٣٢٤) ، وشرح التصريح (١ / ٣١٨) ، وشرح شواهد الإيضاح (ص ١٤٣) ، وشرح المفصّل (٤ / ٣٥) ، ولسان العرب (هيه) ، والمقاصد النحويه (٣ / ٧) ، وكتاب العين (١ / ٦٤) ، وبلا نسبه فى أوضح المسالك (٢ / ١٩٣) ، وسمط اللآلى (ص ٣٦٩) ، وشرح ديوان الحماسه للمرزوقى (ص ١٠٠١) ، وشرح شذور الذهب (ص ٥١٦) ، وشرح قطر الندى (ص ٢٥٦) ، والمقرّب (١ / ١٣٤) ، وهمع الهوامع (٢ / ١١١).

وتكون المسأله من باب الإعمال ، تنازع الاسم والفعل على حدّ قوله تعالى : (هاؤُمُ اقْرَؤُا كِتابِيَهْ) [الحاقه : ١٩] ، قيل : لا بدّ فى باب الإعمال من ربط بين العاملين ، نصّ على ذلك ابن هشام الخضراوىّ ، وابن عصفور فى شرحهما على (الإيضاح) ، وأبو حيّان فى الارتشاف ، والأبّدى فى أثناء كلام على (الجزوليّه).

والجواب عن قوله : (هاؤُمُ اقْرَؤُا كِتابِيَهْ) بأنّ هذه ليست من باب الإعمال ، أو أنّها منه ، وحرف العطف مقدّر كما خرّجت عليه آيات ، منها قوله تعالى : (ثَلاثَةٌ رابِعُهُمْ) [الكهف : ٢٢] و (خَمْسَةٌ سادِسُهُمْ) [الكهف : ٢٢] ، وقوله تعالى : (إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللهِ الْإِسْلامُ) [آل عمران : ١٩] على قول أبى علىّ فى الحجّه ، وقوله : «كيف أصبحت كيف أمسيت» و «أكلت سمكا لبنا تمرا» ، أو أنّها جمله حاليّه فى تقدير الخبر ، أى : «هاؤم قارئين» على حدّ (فَلْيَمْدُدْ) [مريم : ٧٥] ، حال منتظره ، أو أنّه بدل اشتمال ، أو بدل إضراب على حدّ ما أوّله ابن خروف فى قوله : (النَّارِ ذاتِ الْوَقُودِ) [البروج : ٥] ، أو أنّ الفعلين قد ارتبط أحدهما بالآخر من حيث كانا محكيّين بالقول ، ذكره ابن عصفور فى (شرح الإيضاح)

قلت : لا نسلّم اشتراط الرّبط ، قال الإمام محمّد بن أبى البركات محمد بن عمرون فى (شرح المفصّل) ما نصّه : «ضابط هذا - يعنى باب الإعمال - أن يجتمع أكثر من عامل من فعل أو اسم يعمل عمل الفعل ، ويقع بعد ذلك كلمه يصحّ أن يعمل فيها كلّ واحد ممّا تقدّم على انفراده ، سواء فى ذلك ما يعمل بنفسه أو بحرف جرّ ، وسواء المتعدّى لواحد واثنين ، وثلاثه وسواء وجود حرف عطف وعدمه ، أنت مخيّر فى أيّها شئت».

وقال الأبّدى فى (شرح الجزوليّه) بعد كلام طويل على قوله (١) : [الطويل]

ولو أنّ ما أسعى لأدنى معيشه

[كفانى ولم أطلب قليل من المال]

- البيت - «ودخول هذا البيت فى باب الإعمال مشكل ، فإنّه لا يصحّ تسلّط الثانى عليه لفساد المعنى. وحقيقه الإعمال أن يتقدّم عاملان ويتأخر عنهما معمول ، لكلّ واحد منهما تعلّق به من جهه المعنى ، وطلب له. فقال بعضهم : إنّما أرادوا مشابهه لباب الإعمال فى أن فصل فيه بين العامل والمعمول بجمله. وقال بعضهم : يمكن أن نجعله من باب الإعمال وننصب (قليلا) ب «لم أطلب» ولا يفسد المعنى وذلك على تقدير : «وأنا لم أطلب» معطوفا على الجمل كلّها لا على الجواب الذى هو (كفانى) ، ويكون التقدير : ولو أنّ ما أسعى لأدنى معيشه كفانى هو - أى القليل

١- مرّ الشاهد رقم (٤٦٨).

من المال - وأنا لم أطلب القليل بل طلبت الكثير. وردّه بعضهم بأنّ باب الإعمال لا يكون حتّى يشترك الثانى مع الأوّل بحرف العطف ، أو يكون معمولا لـه نحو : «جاءنى يضحك زيد» ، حتى يكون الفصل كلا فصل ، إذ العرب لا تقول : «أكرمت أهنت زيدا» إلّا بالواو أو نحوها. وفى تقديره : لا يشرك الثانى الأوّل فى شىء. ثمّ على تقدير اشتراط الرّبط ، فليس الرّبط منحصرا فى تعاطف بين العاملين ، أو عمل منهما ، فقد يكون فى عمل غيرهما فيهما كما قدّمنا عن أبى الحسن بن عصفور فى توجيه الإعمال فى : (هاؤُمُ اقْرَؤُا كِتابِيَهْ) [الحاقه : ١٩] ، و (آتُونِى أُفْرِغْ) [الكهف : ٩۶] ، إن قلنا : إنّ العامل شرط مقدّر فيه ، أى : إن تأتونى أفرغ ، فقد يحصل ربط من جهه المعنى ، كقوله تعالى : (يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللهُ يُفْتِيكُمْ فِى الْكَلالَهِ) [النساء : ١٧۶] ، فإنّه جواب سؤال مقدّر ، كأنّه قيل : ما جوابك؟ فقيل : قل الله .... ، وهكذا يخرّج (هاؤُمُ اقْرَؤُا ... ،) والبيت أيضا (١) : [الكامل]

هيهات لا يأتى الزّمان بمثله

إنّ الزمان بمثله لبخيل

هو أنّه سأله ، كأنّه قيل : فإن قيل لماذا بعد قيل : لا يأتى الزمان بمثله أو تقول الجمله الثانيه مفسّره للأولى كأنّه قال : «بعد مثله ، أى لا يأتى الزّمان بمثله» ، فإن قيل : فهيهات بمعنى بعد ، والبعد تفسيره : بعد إتيان الزّمان بمثله ، قلت : البعد يستعمل فى المحال كقوله تعالى حكايه عن الكفّار (ذلِكَ رَجْعٌ بَعِيدٌ) [ق : ٣] ، فإن قيل ذلك فى لفظ (بعيد) ، قلت : جاء فى لفظ (هيهات) ، قال : (هَيْهاتَ هَيْهاتَ لِما تُوعَدُونَ) [المؤمنون : ٣۶]. وقد نصّ ابن عصفور فى قوله (٢) :[الطويل]

هيهات هيهات العقيق [وأهله

وهيهات خلّ بالعقيق نواصله]

على أنّه من باب الإعمال ، ونقله عن أبى علىّ وغيره ، ونفى أن يكون من باب التأكيد ، فانظر إلى تعلّق الأول بالثانى. قال ابن عصفور فى (شرح أبيات الإيضاح) : «فإذا قلت إنّها اسم فعل فالاختيار فى (العقيق) أنّه مرفوع ب (هيهات) المتأخّره عند البصريّين ، وعند الكوفيّين بالمتقدّمه ، وأن تقول هذا من باب الإعمال. وليس قولك : «قام قام زيد» منه ، لأنّ ذلك الثانى مؤكّد للأول ولا يمكن هنا التأكيد ، لأنّ اسم الفعل أتى به بدل الفعل اختصارا ، بدليل قولهم : (صه) للمفرد والمثنّى والمجموع المذكّر والمؤنّث ، فتكراره للتأكيد مناقض لما أريد به من الاختصار ، فإن أكّدت الجمله بأسرها ساغ ، نحو «نزال نزال».

١- مرّ الشاهد رقم (٧۴٣).

٢- مرّ الشاهد رقم (٧۴۴).

وحمل الفارسىّ وغيره ذا البيت على الإعمال واغتفروا الإضمار فى غير العامل فى الظّاهر.

كتاب (الوضع الباهر فى رفع أفعل الظاهر)

تصنيف الإمام العالم العلّامه شمس الدين محمد بن عبد الرحمن

الشهير بابن الصّائغ الحنفى

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصّلاه على رسول الله محمد وآله وصحبه وسلّم :

اعلم أنّ اسم التفضيل من الأسماء المشتقّه من الأفعال ، ويشبه من الأفعال الأفعال غير المتصرّفه.

وهو وفعل التعجّب من باب واحد ، حتّى إنّ حذّاق النحويّين قالوا : إن الذى شذّ فى أحد البابين شذّ فى الآخر. قال ابن عصفور : لا يتعجّب من فعل المفعول ، وشذّ «ما أخوفه عندى» ، وأنشد : [البسيط]

٧٤٥- (١)فلهو أخوف عندى إذ أكلّمه

[وقيل إنك محبوس ومقتول]

ولا من الألوان ، وشذّ قوله : [البسيط]

٧٤٦- (٢)[أما الملوك فأنت ألأمهم]

فأنت أبيضهم سربال طبّاخ

وقد كنت قدما نظّرت هذه المسأله النّحويه - فى أنّ البابين من واد واحد ، والوارد فى أحدهما وارد فى الآخر - بمسأله فقهيه ، وهى أنّ التّمتّع والقران كذلك من واد واحد ، والنصّ الوارد فى التّمتّع وارد حكمه فى القران ، ضمّنته كتابا سمّيته باختراع الفهوم لاجتماع العلوم.

إذا تقرّر ذلك فمقتضى هذه الصّيغه ألّا تعمل ، إذ هى اسم ، وحقّ الأسماء ألّا تعمل إلّا إن أشبهت الفعل ، أو أشبهت ما أشبه الفعل. فالأوّل كاسم الفاعل. والثانى الصّيغه المشبّهه به. و (أفعل) هذه لو تشبه الفعل شبه اسم الفاعل فى جريانها مطلقا ، وأعنى حاله تذكيرها وإفرادها وفروعهما ، وهو (يفعل). حتّى إنّه فى بعض الأماكن اختلف فى الكلمه هل هى فعل أو اسم تفضيل كقوله : [الطويل]

١- ٧٤٥- الشاهد لكعب بن زهير فى ديوانه (ص ٢١) ، والمقرّب (١ / ٧١).

٢ - ٧٤٦- الشاهد لطرفه بن العبد فى ديوانه (ص ١٨) ، ولسان العرب (بيض) ، وبلا نسبه فى أمالى المرتضى (١ / ٩٢) ، والإنصاف (١ / ١٤٩) ، وخزانه الأدب (٨ / ٢٣٠) ، وشرح المفصّل (٦ / ٩٣) ، ولسان العرب (بيض) و (عمى) ، والمقرّب (١ / ٧٣).

٧۴٧- (١)لعمرك ما أدرى وإنّى لأوجل

على أيّنا تعدو المنيّه أوّل

بل إن جرى أفعل على المضارع لم يجر بغير الفروع.

فإن قلت : ولم لم تكن (فعلى) جاريه على المضارع فى الحركات والسّكنات إذ لا اعتبار بالأصاله والزّياده ألا ترى أنّ (ضاربا) جار على (يضرب) قلت : علامه التأنيث خارجه على ذلك ألا ترى أنّ (ضاربه) جاريه والتّاء خارجه عن ذلك. ولقائل أن يقول : التاء خارجه عن الوزن بدليل استثنائه بخلاف الألف. والذى يدفع هذا كلّه أنّ كلامنا فى «أفعل من» وهى لازمه الإفراد والتذكير.

ومعنى الجريان كما قاله ابن عصفور : والجريان على المضارع فى الحركات والسّكنات والتذكير والتأنيث والتثنيه والجمع ، ولم تشبه اسم الفاعل الجارى على الفعل لشبه الصّيغه له فى لحاق العلامات الدالّه على فرعيّه المسند إليه ، بل جرى مجرى فعل التّعجّب فى المعنى. وكذلك لزمت الإفراد والتذكير إذا كانت مجرّده من (ال). والإضافه لزومه لذلك. وليس لزوم (أفعل) لذلك لتضمّنه معنى الفعل والمصدر المستحقّين لذلك بدلالتهما على الجنس كما ذكره موفّق الدّين بن يعيش فى (شرح المفصّل) (٢) وابن بابشاذ وقد أخذاه عن ابن السرّاج كذا فى (الإيضاح) ، وقد علّل ذلك بمثال فى الإيضاح بأنّهم لو جمعوا بينهما فى علامه الفروع وبين «ال فإذا البيت من ادخلوا الدّرع بمعنى مع ال الإضافه لأنّ غير المجرّد وبقيه المشتقات كذلك».

ولا- كما ذكره بعض المتأخّرين من أنّها مع (من) كبعض الكلمه مع باقيها ، وبعض الكلمه لا تلحقه العلامات لأنّ إعرابها على حدتها دفع ذلك.

وإذا كان الجامد من الأفعال قاصرا فى عمله عن المتصرّف لشبهه بالأسماء ، فما يشبهه من الأسماء ينبغى ألا يعمل ، إلّا أنّ (أفعل) لما فيه من الاشتقاق والجريان

---

١ - ٧۴٧- الشاهد لمعن بن أوس فى ديوانه (ص ٣٩) ، وخزانه الأدب (٨ / ٢۴۴) ، وشرح التصريح (٢ / ٥١) ، وشرح ديوان الحماسه للمرزوقى (ص ١١٢۶) ، ولسان العرب (كبر) و (وجل) ، والمقاصد النحويه (٣ / ۴٩٣) ، وتاج العروس (وجل) ، وبلا نسبه فى أوضح المسالك (٣ / ١۶١) ، وجمهره اللغه (ص ۴٩٣) ، وخزانه الأدب (۶ / ٥٠٥) ، وشرح الأشمونى (٢ / ٣٢٢) ، وشرح شذور الذهب (ص ١٣٣) ، وشرح قطر الندى (ص ٢٣) ، وشرح المفصل (۴ / ٨٧) ، ولسان العرب (عنف) و (هون) ، والمقتضب (٣ / ٢۴۶) ، والمنصف (٣ / ٣٥) ، وتاج العروس (عنف) و (هون).

٢- انظر شرح المفصّل (۶ / ٩٥).

على الموصوف عملت فى الضمير المتّصل ، والتمييز ، والحال ، والظّرف ، وعديله ، لا فى الظاهر ولا فى المفعول به على المشهور ؛ وهذا معنى قول من قال : لا تعمل. وأمّا قوله تعالى : (اللهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسالَتَهُ) [الأنعام : ١٢٤] ، و (حيث) : نصبت بمقدر نصب المفعول به أى : يعلم حيث ، لا جرّ بالإضافه ؛ لأنّ (أفعل) بعض ما يضاف له ، ولا نصب ب (أعلم) نصب الظّرف ، لأنّ علمه غير مقيّد وفى الآخر بحث وكذلك قوله (١) : [الطويل]

[أكرّ وأحمى للحقيقه منهم]

وأضرب منّا بالسّيوف القوانسا

نصبه ب (نضرب) مقدّرا ، وقيل بإسقاط الخافض ، أى : أضرب للقوانس ، ورجّح الأوّل بكثره ، وحذف الفعل دون الحرف. ولا يقال إنّها لا تعمل وهو ممّا تلحقه علامات تدلّ على شبه ما يحكم بشبهه وهذه ليست كذلك فكيف تدلّ لأنّه كقوله (٢) : [الرجز]

كان جزائى بالعصا أن أجلدا

و «زيدا مررت به».

وبعض العرب لأجل الاشتقاق أعملها فى الظّاهر مطلقا ؛ حكاه سيبويه فى موضع ، ومنعه فى آخر ، وحكم عليه بالعلّه والرّداءه (٣).

ورفع بها الظّاهر كلّ العرب فى مسأله الكحل استحسانا. والقياس قدّمناه ووجهه ، إلّا أنّ بعض المتأخّرين اعترض عليه بأنّ عدم لحاق العلامات ل (أفعل) يقوّى شبهه بالفعل من حيث إنّ الفعل لا يثنّى ولا يجمع ، فينبغى أن يعمل بطريق الأولى.

وهو مسبوق بهذا الكلام فى كلام الرّشيد سعيد والرّشيد سعيد مسبوق أيضا ؛ قال أبو علىّ فيما نقله التدمرىّ عنه فى مسأله «زيد شرّ ما يكون خير منك خير ما تكون» ، وتوجيه قول المازنىّ : إنّ «خير ما يكون» نصب ب «خير منك» : وقد تقدّم أنّه أشبه الفعل من جهات ؛ من أنّه لا يثنّى ولا يجمع ولا يؤنّث ، ويوصل بالحرف تاره : «زيد أعلم منك».

وجواب ذلك أنّا لا نسلّم أنّ ذلك لقوّه شبهه بالفعل بل لضعفه حيث لم يجر

١- مرّ الشاهد رقم (٩٢).

٢- مرّ الشاهد رقم (٥٤٧).

٣- انظر الكتاب (٢ / ٢٤ - ٢٥).

مجراه فى لحاق العلامات ، فلحاق العلامات ممّا يقوّى شبه الفعل ، وقد ذكره جماعه من النحويّين فى علّه عمل اسم الفاعل وإن سلّم أنّ ذلك يقوّى شبهه بالفعل ، فهو الفعل الجامد الذى هو ضعيف غير متصرّف ؛ شبّه بالأسماء بدليل مسأله «إنّ زيدا لنعم الرّجل» و (وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسانِ إِلَّا ما سَعى) [النجم : ٣٩] ، فإنّها المخفّفه من الثقيله بدليل : (وَأَنَّ سَعْيَهُ) [النجم : ۴٠] إلى غير هذا من المسائل.

وما حال ضعيف تعلّق بضعيف؟

ووجّه الشيخ أبو عمرو القياس بأنّ اسمى الفاعل والمفعول والصّفه المشبّهه باسم الفاعل إنّما عملت لشبهها بفعل وجد بمعناها وهو يفعل ويفعل وفعل ، و (أفعل) لم يوجد فعل بمعناه : أى يدلّ على الزّياده. واعترض عليه : أوّلا : بأنّ الصّفه دالّه على الثبوت ، ولا فعل إلّا وهو دالّ على الحدوث وفى أفعال الغرائز ودلالتها على الحدوث أو الثبوت بحث. وأمّا أمثله المبالغه فنائبه عن فاعل ، أو فعلها (فعّل) أو فعلها (فعل) المجرّد من أداه الكثره فإنّه وإن لم يوضع لها لا ينافيها.

وثانيا : أن لا فعل بمعناه ، وهو فعل التعجّب ولو زاد قيد «التّصرّف» لخرج. على أنّ لقائل أن يقول : ليس أفعل فى التعجّب موضوعا لذلك.

ومسأله الكحل لقّبت بذلك لأنّ سيبويه مثّلها ب «ما رأيت رجلا أحسن فى عينه الكحل منه فى غيره» (١) وبسط الكلام فى مثال الكحل وبغير ذلك من الأمثله ما لم يبسطه فى غيره ، ولكثره الأمثله فى مثال الكحل.

وقد ضبطها الإمام جمال الدّين أبو عمرو بما إذا كان (أفعل) لشىء وهو فى المعنى لمسبّب مفضّل باعتبار الأوّل على نفسه باعتبار غيره منفيّا ، أى صفه لشىء وهو فى المعنى لمتعلّق به مفضّل وهو الكحل. وقيل : لمسبّب أى لمجعول سببا. وقيل : الأفضل بالحقيقه للعين وهى سبب الكحل فى التّفضيل ولهذا ألزمت باعتبار وقوعه فى الأوّل وهو ذلك الشىء الموصوف على نفس الكحل باعتبار وقوعه فى غير ذلك الموصوف ، والتفضيل انعكس لأجل النّفى. والإمام جمال الدين بن مالك حيث قال فى (تسهيله) : «لا يرفع أفعل التفضيل فى الأعرف ظاهرا إلّا قبل مفضول هو هو ، مذكور أو مقدّر ، وبعد ضمير مذكور أو مقدّر مفسّر بعد نفى أو شبهه بصاحب أفعل» والأعرف مخرج للغه من يرفع بها الظاهر مطلقا كما سبق ، لكن كان ينبغى أن يزيد : «أو ضميرا منفصلا» ليخرج مثل «مررت برجل أحسن منه أنت».

١- انظر الكتاب (٢ / ٢٩).

«إلّا قبل مفضول» : المفضول أبدا هو المجرور ب (من) و (أفعل) قبله ، وإنّما أراد أن يقيّده بأنّه هو هو أى المجرور هو ذلك الظاهر الذى فرض رفع (أفعل) له ، وهو الكحل ، إذ الضمير يعود عليه. ومثال كونه مذكورا المثال السابق ، وكونه مقدّرا .. ومنه ما ذكره سيبويه من الحديث : «ما من أيّام أحبّ إلى الله فيها الصوم من عشر ذى الحجّه» (١) قيل : وحذف (إليه) أيضا. قال الخفاف : من قال : (أحبّ) حمله على لفظ الأيّام ، ومن رفع على موضعها ، والخبر محذوف أى : «فى الوجود». والمروىّ فى الصّحيح : «ما من أيام العمل الصالح فيهنّ أحبّ إلى الله من هذه الأيام العشر» ولا شاهد فيه.

أمّا تجويزه فمع إدخال (من) على المحلّ ك «ما رأيت رجلا أحسن فى عينه الكحل من عين زيد» أو على ذى المحلّ : ك «ما رأيت رجلا أحسن فى عينه الكحل من زيد» ، أو بحذفه مع من كقوله : [البسيط]

٧٤٨- ما إن رأيت كعبد الله من أحد

أولى به الحمد فى وجد وإعدام

ومنه بيتا الكتاب المعزوّان لسحيم : [الطويل]

٧٤٩- (٢)مررت على وادى السّباع ولا أرى

كوادى السّباع حين يظلم واديا

أقلّ به ركب أتوه تئيّه

وأخوف إلّا ما وقى الله ساريا

قال الأعلم فى كتابه (تحصيل على الذهب) : «التّقدير أقلّ به ركب أتوه منهم بوادى السّباع فجرى فى الحذف مجرى الله أكبر» - يعنى على أحد القولين - وقدّره فى (النّكت) : أقلّ به ركب تئيّه منهم به على أنّ (به) يعود على وادى السباع لا على ما عادت عليه (به) فى الأوّل ، وهو قريب من الأوّل.

وقدّره بدر الدين بن مالك : لا أرى واديا أقلّ به ركب تئيه كوادى السّباع. ولم يوفّ التقدير حقّه «لأنّه حذف المفضّل عليه» وهو (منهم) العائد على الرّكب ؛ وبقى المحلّ الآخر وهو «كوادى السباع» «الذى قدره الأعلم : (به) ؛ وأوقع كوادى السباع» فإنه أراد هو المذكور فى البيت فيه (ال) ؛ و (ال) من جمله الموصوف باسم التفضيل وتلخيص البيت : ولا أرى كوادى السّباع واديا أقلّ به الرّكب الآتوه تئيّه وهو المكث منهم بوادى السباع. وقال أبو جعفر بن النحاس فى شرح أبيات سيبويه : «تأيّيت بالمكان ، مثل تفعّلت : تمكّثت».

١- انظر الكتاب (٢ / ٢٩).

٢- ٧٤٩- البيتان لسحيم بن وثيل فى خزانه الأدب (٨ / ٣٢٧) ، والمقاصد النحويه (٤ / ٤٨) ، وبلا نسبه فى شرح عمده الحافظ (ص ٧٧٤).

وقال السخاوى فى (شرح المفصّل) : ويحتمل أن يكون (أقلّ) هنا فعلا ماضيا ، ويرتفع (ركب) على أنّه فاعل و (تيّه) مفعول به والكلّ فى موضع الصّفه ل (واديا) ، و (أخوف) على : ولم أر أخوف. قال الخفاف : و (واديا) مفعول (أرى). و (كوادى) صفه تقدّمت فانتصب حالا ، ويجوز أن يكون (كوادى) مفعول (أرى) ، و (واديا) تمييز بمنزله : «ما رأيت كاليوم رجلا» ، و (أخوف) معطوف ، أى : وأخوف به منهم.

وبعد ضمير : أى يكون (أفعل) بعده ضمير مذكور ، وهو فى المثال «فى عينه» ، أو مقدّر : نحو ما حكاه أبو جعفر عن محمد بن يزيد من قولهم : «ما رأيت قوما أشبه بعض ببعض من قومك». وقال : رفعت البعض لأنّ أشبه له وليس لقوم. قال بعض شرّاح (التّسهيل) : تقديره ما رأيت قوما أبين فيهم شبه بعض ببعض من شبه بعض قومك ببعض ، فجعل (أشبه) موضع (أبين) واستغنى به عن ذكر المضاف ثمّ كمل الاختصار بوضوح المعنى بالتّقدير : ما رأيت قوما أبين فيهم شبه بعض ببعض من قومك ، ثم حذف الضمير الذى هو فيه العائد على (شبه) وأدخل (من) على (شبه) فصار التقدير : من شبه بعض قومك ببعض ، ثمّ حذف (شبه) و (بعض) وأدخلت (من) على قومك ، وحذف متعلّق (شبه) وهو (ببعض) لحذف ما تعلّق به وهو (شبه) ، فبقى «من قومك» وهو على حذف اسمين.

وبعد نفى : تقدّم فى المثال ، وشبهه : يعنى به النّهى والاستفهام.

وقد اعترض عليه بعدم السماع فى ذلك وليس موضع قياس.

وجوابه أنّه قد استقرّ أنّ النهى والاستفهام للإنكار يجريان مجرى النفى فى أخوات (كان) الأربعه والاستثناء ، وتسويغ مجيء الحال من النّكره فى الفصيح إلى غير ذلك.

وصاحب أفعل : هو (رجل) فى المثال. وصرّح بدر الدّين ولد الشيخ جمال الدّين بن مالك باشتراط كون الفاعل أجنبيّا فقال فى شرح الخلاصه : «لم يرفع الظاهر عند أكثر العرب إلّا إذا ولى نفيا وكان مرفوعه أجنبيّا مفضّلا على نفسه باعتبارين» (1) ، وقد رأيت الإمام جمال الدين بن الحاجب اشترط السببيّه والإمام جمال الدين ساكت عن ذلك فنقول : إن قصد بدر الدين بالأجنبى نفى السببىّ الذى اتّصل بضمير الموصوف كما مثّل به فى أثناء كلامه من «ما رأيت رجلا أحسن منه

۱- انظر شرح الخلاصه لبدر الدين بن مالك (ص ۱۸۹).

أبوه» فلا شكّ أنّ (أفعل) فيه لا يرفع الظاهر فى اللّغه المشهوره ، ولكنّ هذا القيد كان مستغنى عنه بقوله : مفضّلا على نفسه باعتبارين. وإن أراد به نفى السببيّ الذى للموصوف به تعلّق ما فليس كذلك ، بل لا بدّ من أن يكون سببا بهذا المعنى ، وهذا الذى يحمل كلام الشيخ أبى عمرو عليه. وأن يكون أجنبيّا بالمعنى الأوّل ليخرج «ما رأيت رجلا أحسن منه أبوه» لكن قد قدّمنا أنّ هذا خارج من قيد آخر.

وبقى النظر فيما إذا قيل : «ما رأيت رجلا أحسن فى عينه كحله منه فى عين زيد» ، هل هى داخله تحت الضابط ويرفع فيها أفعل الظاهر ، ويكون الضمير فى منه يعود على كحله لفظا على حدّ «عندى درهم ونصف» ، خلافا لابن الصائغ شرح كذا ، وقوله تعالى : (وَما يُعَمَّرُ مِنْ مُعَمَّرٍ وَلا يُنْقَصُ مِنْ عُمُرِهِ) [فاطر : ١١] وقول الشاعر : [الطويل]

٧٥٠- (١)وكلّ أناس قاربوا قيد فحلهم

ونحن خلعنا قيده فهو سارب

وعبارته والذى يظهر أنّها تدخل إلّا على رأى بدر الدين عليه.

فإن قيل : الشيخ جمال الدين أبو عمرو يشترط أن يكون لمسبّب مفضّل باعتبار الأوّل على نفسه ، وما أعيد عليه الضّمير ليس عين ذلك الكحل بل المفضول كحل عين الفاضل ، ولذا شرط الشيخ جمال الدّين بن مالك قبل مفضول هو هو.

قلت : المسوّغ لعود الضمير يصيّره كأنّه هو ، وهذا المعنى لا بدّ من اعتباره فى نفس المثال المجمع عليه ، فإنّ الكحل المنفىّ فضله فى عين (رجل) غير الكحل المفضول ، وهذا هو الذى سوّغ تعدّى (أفعل) الرافع للكحل هنا إلى ضميره المجرور ب (من) فى قولك : (منه). ولا يجوز «مرّ زيد به» قال الصفّار فى (شرح الكتاب) بعد تقرير هذه المسأله : وبقى فيها إشكال أثاره صاحبنا أبو الحسن بن عصفور وفّقه الله تعالى ، وهو أنّهم قد منعوا «مرّ زيد به» وانفصل عن هذا بأنّه عائد على الكحل لفظا لا معنى لأنّ الكحل الذى فى عين زيد ليس منتقلا لمعنى آخر فهو من باب : [الطويل]

أرى كلّ قوم قاربوا قيد فحلهم

[ونحن خلعنا قيده فهو سارب]

١- ٧٥٠- الشاهد للأخنس بن شهاب التغلبى فى شعراء النصرانيه (ص ١٨٧) ، ولسان العرب (سرب) ، وتاج العروس (سرب) ، وتهذيب اللغه (١٢ / ٤١٤) ، وجمهره اللغه (ص ٣٠٩) ، والتنبيه والإيضاح (١ / ٩٤) ، وبلا نسبه فى لسان العرب (خلع) ، وكتاب العين (١ / ١١٨) ، وتاج العروس (خلع).

- البيت - قال : وهذا حسن ، انتهى.

وقد يقال : إن (ال) فى الكحل المذكور فيه للحقيقه فالذى يعود عليه الضمير مفسّر من حيث اللّفظ والمعنى وهذا مثل قولك : «الماء شرب منه زيد ، وشرب منه عمرو» فكلاهما يرجعان للماء وإن كان مشروب هذا الخاصّ غير مشروب الآخر ، انتهى.

ويمكن الانفصال عن إشكال ابن عصفور بأنّ ذلك اغتفر فى (أفعل) لمّا كان بمعنى فعلين ، ولهذا جاز تعلّقه بظرفين مختلفين نحو : «زيد يوم الجمعه أحسن منه يوم الخميس» ، وبأنّ (أحسن) فى المعنى إنّما هى لرجل لا للكحل على ما سيأتى من كلام سيبويه ، وشرحه.

واعلم أنّ قول ابن الحاجب : (منفيا) ، لا يخالف قول ابن مالك : «بعد نفى أو شبهه» ، لأنّ الواقع بعد شبه النفى منفىّ.

وبقى النظر فى شيئين : فى وجه رفع أفعل هنا الظّاهر ، وفى وجه اشتراط هذه الشروط لذلك.

أمّا رفعها الظاهر هنا فذكر له الجمهور تعليلين ، أنّ (أفعل) هنا يعاقبه الفعل فإذا أقمت الفعل مقامه أفاد ما أفاد (أفعل) من التفضيل ، وقد كان الموجب لقصوره عن الأوصاف العامله كهؤلاء لا يوجد له فعل بمعناه كما سبق تقريره. قال الشيخ جمال الدين بن مالك وتابعوه : صحّ أن يرفع الظاهر هنا كما صحّ إعمال اسم الفاعل بمعنى المضىّ فى صله (ال). - يعنى من أجل أن كان القياس ألّا يعمل فى الماضى وحين دخلته (ال) عمل فيه - ، لأنّه واقع موقع الفعل ، وعليه مناقشه ، وهو أنّ (ال) تقتضى الوصل وأصله أن تكون بالجمله وتشابه المعرّفه ، وهى إنّما تدخل على المفرد فلذلك اختير وصلها بالوصف الذى له شبهان ، بالجمله والمفرد ، فهو بعدها له جانب للفعليه ، أمّا فى مسألتنا فبعد تسليم أنّ الفعل يقع هنا ويؤدى معنى الوصف لا جاذب له إلّا أن يقال : الأصل فى مكان المشتقّات إذا أدّى الفعل معناها وصحّ حلوله محلّها أن يكون للفعل. وقد اعترض على هذا التعليل بأنّ الفعل إذا وقع هنا لم يتساو التركيبان من حيث إنّ نفى الأحسيّه يصدق بالمساواه.

وحاول بعض (شرّاح الحاجبيّه) الانفصال عن ذلك فقال : إذا نفى ذلك يكون المعنى نفى فضل حسن الكحل فى عين رجل على عين زيد ، وهذا إنّما يحصل أيضا بنفى أن يكون حسنه كحسنه ، وهذه فيما أراه مكابره. وحاول بعض أجناسه الانفصال بأنّ «ما رأيت رجلا أحسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد» محتمل لأن

يكون كحل عين زيد أحسن ، ولأن لا يكون ، بأن يكونا متساويين ، و «ما رأيت رجلا يحسن» محتمل لأن يكون كحل عين زيد أحسن وأزيد كما تقدّم ، ولأن لا يكون ، بأن يكون أنقص ، فقد تساوى المدلولان فى الجمله وهو على ما فيه أقرب من الأوّل للقبول.

وقد يقال : إن قولك : «ما رأيت رجلا أحسن فى عينه الكحل» وإن كان منصبّا على نفى الزّياده فى عين الرّجل وهى تصدق بالمساواه وبنقصانها عن عين زيد ، فالمراد فى الاستعمال الأخير ؛ يوضّح لك ذلك أنّك تقول : «ما رأيت أفضل من زيد» تقصد إثبات الأفضليّه له ، قال من نعلم من محقّقى المفسّرين فى قوله تعالى : (وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَنَعَ مَساجِدَ اللهِ) [البقره : ١١۴] ، و (فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ كَذَبَ) [الزمر : ٣٢] المعنى : لا أحد أظلم من أولئك ، وتكلّموا على الجمع بينهما بكلام يذكر فى موضعه. وقولك : «ما رأيت رجلا يحسن فى عينه الكحل حسنه فى عين زيد» (١) وإن كان منصبّا على نفى المماثله وهى تصدق بشيئين بالزّياده والنّقص ، كما سبق وضوح الأمرين حسب ما أخرجه مسلم فى صحيحه من حديث أبى هريره عن النبى صلّى الله عليه وسلّم أنّه قال : «من قال حين يصبح وحين يمسى سبحان الله وبحمده سبحان الله العظيم مائه مرّه ، لم يأت أحد يوم القيامه بأفضل ممّا جاء به ، إلّا رجل قال مثل ما قال أو زاد عليه» (٢) ولو قيل إنّ أو بمعنى الواو كان تكلّفا وما سبق أولى فتأمّله ، لكنّ المراد فى الاستعمال إثبات الزّياده للثانى قضاء لحقّ التّشبيه ، ويوضّح ذلك البحث البيانىّ فى قوله تعالى : (وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثى) [آل عمران : ٣۶]. ونظير ما ذكرناه هنا فى التراكيب من قصرها فى الاستعمال على أحد ما يقتضيه وضع اللّفظ قصر بعض المفردات على ذلك عرفا ، نحو : (الدابّه) فى الأجناس و: إن عمرا ... البيت.

فى الأعلام بالغلبه ، هذا شىء يوافق عليه من مارس اللّغه العربيه ، ولم يجمد على القواعد الجدليّه.

الثانى : من تعليل الجمهور لرفع أفعل الظاهر أنّه لو لم يرفع الظاهر ، ورفع إمّا على أنّه مبتدأ مخبر عنه بالكحل أو خبره الحكل تقدّم عليه ، لزم منه أمر ممتنع وهو الفصل بين أفعل ومعموله بأجنبىّ منه ومعنى الأجنبى أنّه غير معمول له عمل الفعل فيه ، وإلّا فالفصل بالخبر أو بالمبتدأ والخبر ، ومعموله فصل بمعموله عند من يرفع أحدهما بالآخر ، والفصل بين العائد ومعموله بالأجنبىّ لا يجوز ، لأنّهما كالكلمه الواحده.

١- انظر الكتاب (٢ / ٢٩).

٢- أخرجه مسلم فى صحيحه (۴ / ٢٠٧١) رقم الحديث (٢۶٩٢).

قيل : ولأنّ (أفعل) مع (من) كالمتضايفين ، ولا يفصل بينهما بأجنبيّ على قول الجمهور ، ولا بغيره إلّا لضروره. وقد اعترض على هذا التعليل بأنّ الفصل إنّما يلزم على تقدير أن يتقدّم (أحسن) ويتأخّر (منه) ، أمّا على تقدير أن يتقدّم الكحل أو يتأخر عن منه بأن يقال : «ما رأيت رجلا الكحل أحسن فى عينه منه» ، أو «ما رأيت رجلا أحسن فى عينه منه الكحل» فلا يلزم ذلك المحذور. وأجاب بدر الدين ابن مالك ووافقه الحديثى بأنّ فى تقديم الكحل تقديم غير الأهمّ لا لضروره ، إذ الامتناع من رفع أفعل الظاهر ليس لعلّه موجبه إنّما هو لأمر استحسانىّ ، ولذلك اطّرد عن بعض العرب رفعه الظّاهر ، فيجوز التخلّف عن مقتضاه إذا زاحمه ما رعايته أولى ، وهو تقديم ما هو أهمّ ، وإيراده فى الذّكر أتمّ ، وذلك صفه ما يستلزم صدق الكلام تخصيصه نفى صفه رجل فى المسأله بأحسن قال : ألا ترى أنّك لو قلت : «ما رأيت رجلا» كان صدق الكلام موقوفا على تخصيص رجل بأمر يمكن أنّه لم يحصل لمن رأيته من الرجال ؛ لأنّه ما من راء إلّا وقد رأى رجلا ما ، فلمّا كان الصدق موقوفا على الخمصّ ص ، وهو الوصف ، كان تقديمه مطلوبا فوق كلّ مطلوب ، واغتفر ما يترتّب على التّقديم من الخروج عن الأصل ومطلوبيّه المخصّ ص فى الإثبات دون مطلوبيّته فى النّفى ، لأنّه فى الإثبات يزيد الفائده ، وفى النّفى يصون الكلام عن كونه كذبا ، فلا يقتضى ذلك جواز مثله فى الإثبات. وهذا الكلام مع طوله واختصارى له قد يقال إنّ فيه (أحسن) وحده ليس صفه ، إنّما هو جزء الصّ فه ، وكذا الكحل جزء الصّفه.

وأجاب عن تأخير الكحل عن (منه) بأنّه تجنب عن قبح اجتماع تقديم الضّ مير على مفسّ ره وإعمال الخبر فى ضميرين لمسمّى واحد ، وليس هو من أفعال القلوب. ويقال له : إنّك قد أوجبت على تقدير أن يرفع أن يكون الكحل مبتدأ ، وهو إذا تأخّر لم يضرّ عود الضمير عليه ولم يقبح ، نحو : «فى داره زيد» ، وهل ذلك إلّا مثل : (فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسى) [طه : ۶۷] فى الإعراب المشهور ، لكنّ جعله مبتدأ مخبرا عنه بالكحل هو قياس قول سيبويه فى نحو : «من أبوك» لأنّه إذا وضع موضعه يبقى الكلام على وضعه ، وحينئذ يمتنع لعود الضمير على متأخّر لفظا ورتبه ، وتصير مثل : «صاحبها فى الدّار» وينبغى أن يحمل قول الشيخ أبو عمرو فى تقدير تقديم (منه) على (الكحل) أنّه يلزم منه عود الضّمير على غير مذكور ، على أنّه بناه على قاعده سيبويه التى ذكرناها ، فإن قيل : هذا التعليل لا يتأتّى فى العباره الثالثه وهى : «ما رأيت كعين زيد أحسن فيها الكحل» فإنّ الرفع لا يحصل به ذلك المحذور ، قلت : هذه فرع الأولى فكما لا يجوز الرفع فى الأصل كذا فى الفرع ، ولأنّ المحذور واقع فى التّقدير. وقال الرّشيد سعيد : قد جوّزوا فى التقدير ما لا يجوز فى

غیره ، قلت : وإن کان کذلک فجوابه فقها کأنت طالق غدا و «لا- تخرجی إلّا أن آذن لک» ، لکنّ الأصل أن یکون المقدّر کالملفوظ ، وإعمال الخبر فی ضمیرین لمسمّی واحد کاف فی المنع. علی أنّ ذلک مشکل أعنی تعلّق (منه) ب (أحسن) فی أصل المسأله ، إذا رفعت الکحل بأحسن ، لما یلزم من تعدّی فعل الظاهر إلی مضمره ، وقد تقدّم الکلام فیه ، ولعلّ الصفّار أخذ الإشکال عن ابن عصفور ، والانفصال عنه بأنّ الضمیر الذی دخل علیه (من) هو کحل آخر غیر الذی رفع ب (أحسن) فکذا هنا ، علی أنّ هذا أیضا یتأتّی فیما إذا قدّم الکحل ولم یذکره ، وجنح إلی أمر طویل خطابیّ ، ولا یتکلّف له أن یقال : عود الضمیر علی متأخّر إنّما هو فیما جاء عن العرب ، وهذا لم یجئ ولا- غیره من التکلّفات. واعلم أنّ هذین التعلیلین مفهومان من کلام سیبویه - رحمه الله - وأورد بعضهم علی التعلیل الثانی ما قلناه ، وانفصل بأنّ سیبویه إنّما ذکر ذلک لیفرّق بین مسأله الکحل بترتیبها وبین مسأله «مررت برجل خیر منه أبوه» (۱). ولم یقل لیس لجواز الرفع محل آخر وقد صرّح الصفّار بجواز المسأله بالرفع علی تقدیر تقدیم الکحل وعلی تقدیر تأخیره عنه مثل أن یکون معطوفا علی «من الناس» مقدّرا ، بأن یکون الکحل مبتدأ أمّا إذا کان خبرا فیمتنع تأخیر الکحل لما ذکرناه. ونظیر هذه المسأله علی هذا التعلیل من الحمل علی أحسن القبیحین مسأله «ما قام إلّا زیدا أصحابک» ، وأصلها : ما قام أصحابک إلّا زیدا ، فدار الأمر حین التقدیم بین الرفع الراجح والنصب المرجوح ، لمّا أنّ البدل لا- یتقدّم ، ومسأله «مررت بزید ورجل آخر قائمین» آثروا مجیء الحال من النکره علی وصف المعرفه بالنّکره ، ومسأله «هذا مقبلا رجل» آثروا مجیء الحال من النکره علی تقدیم الصّفه فتحمّلوا القبیح لدفع أقبح منه. ولعلّ هذا مراد الشیخ أبی عمرو فی قوله لو لم یرفع الظاهر لکان مرفوعا بالابتداء وهو متعذّر لقصوره عن غیره ، أی : لأنّ الرفع بالابتداء قاصر عن الرفع علی الفاعلیّه لاستلزام ذلک الفصل ، وهذا وإن کان فعله رفع (أفعل) الظاهر فأمره أخفّ.

ولرفع (أفعل) الظاهر فی هذه المسأله تعلیل آخر مفهوم من کلام سیبویه أیضا اعتمد علیه شرّاحه وهی أنّ (أفعل) إذا کان لتفضیل الشیء علی نفسه فی موضعین فهی جاریه علی الأوّل فی المعنی ، مع رفعها الظاهر ، فرفعه إذ ذاک کما یرفع الضمیر ، لأنّک إنّما تفضّل بها المکان علی غیره ، إذ لا تقدر أن تفضّل بها نفس الشیء نفسه. قال سیبویه : «ولکنّک زعمت أنّ للکحل هنا عملا وهیئه» (۲) یعنی عملا من

۱- انظر الکتاب (۲ / ۲۴).

۲- انظر الکتاب (۲ / ۲۹).

الحسن ، وهيئه فيه ليست له فى غيره ، فالمعنى : «ما رأيت أحدا عاملا فى عينه الكحل من الحسن كعمله فى عين زيد» وهذا فى التقدير كقولك (۱) : «ما رأيت أحدا تحسن عينه بالكحل كعين زيد» فهو ك : «ما رأيت أحدا يحسن بالكحل كحسن زيد» فهو ك «ما رأيت أحدا حسنا بالكحل كزيد» ، ولا يتأتّى ذلك فى «مررت برجل خير منك أبوه» ، لأنّ فيه (أفعل) صفه للأب لأنّ تفضيل الأب على رجل ممكن فخلصت لما بعد.

وذكر ابن فلاح فى (الكافى) تعليلين آخرين : أوّلهما : أنّها عملت فى الظاهر فى تفضيل الشىء على نفسه لأنّ ذاك بالنّسبه إلى المعانى غالبا يجرى مجرى الضّمائر فرفعته كما ترفع الضمير. ثانيهما : أنّه لما اتّحد الفاضل والمفضول كأنّه عمل فى شىء واحد فهذه خمس تعاليل لم أرها مجتمعه.

النظر الثانى فى وجه اشتراط تلك الشّروط : أمّا اشتراط الموصوف وهو فى عباره ابن الحاجب فى قوله : «لشىء» ، وفى عباره التسهيل فى قوله : «فصاحب أفعل» ، فقيل : ليتأتّى التفضيل وهو دعوى ، وقيل : لأنّ الأسماء العامله لا بدّ لها من الاعتماد ، واعترض بأنّ ذلك يكفى فيه النّفى فنقول : «ما أحسن فى عين رجل الكحل منه فى عين زيد» كما تقول : «ما قام الزيدان» فرفع الوصف مكتفى به وأجيب بأنّ (أفعل) لم يقو قوّه اسم الفاعل ، ألا ترى أنّه لا ينصب المفعول به مطلقا على الصحيح ، ولو وجدت شروط رفعه للظّاهر ، بخلاف اسم الفاعل.

وأمّا السبب عند من اشترطه لأنّها صفه جرت فى اللفظ على غير من هى له ، ولا بدّ منه لأنّه الذى رفعته (أفعل) ، وأمّا التفضيل ف (أفعل) وضعت له ، وكونه بين ضميرين - وهو المشار إليه بالاعتبارين - فلأنّ تفضيل الشىء على نفسه إنّما طريقه ذلك والنّفى لإمكان وقوع الفعل موقعه ، واغتنائه عنه - كما قرّرناه فى التّعليل - بمعاقبه الفعل وهو ينتظم بالشروط السابقه لك وقد تقدّم أنّ بدر الدين بن مالك اشترط الأجنبيّه فى مرفوعها وتقدّم الكلام معه ، والتوفيق بينه وبين من اشترط السببيّه.

فإن قلت : فأنت إذا قلت : «ما رأيت رجلا أحسن منه أبوه» أو «رأيت رجلا أحسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد» يصحّ وقوع الفعل موقعه فقد أجاب عنه بدر الدين بأنّ المعتبر فى اطّراد رفع أفعل التفضيل الظاهر جواز أن يقع موقع الفعل الذى يبنى منه مفيدا فائدته. ولو قلت فى الأوّل : «يحسن أبوه كحسنه» لفاتت

۱- انظر الكتاب (۲ / ۲۹).

الـدّلاله على التفضـيل أو : «يحسـنه أبوه» أى : يفوقه لكنت قد جئت بغير الفعل الذى بنى منه «أحسن» وفاتت الدّلاله على الغريزه المسـتفاده من (أفعل) ... عينه الكحل كحسـنه أو يحسن الكحل كحلا ، فاتت الدّلاله على التفضـيل فى الأوّل ، وعلى الغريزه فى الثانى انتهى.

وهذا تقدّم أنّ مثله يقال فى المثال المستجمع للشّرائط ، وتقدّم الجواب عنه فليطابق بينه وبين هذا.

واعلم أنّ رفع أفعل الظاهر على ما هو المختار مشـروط بالشّـروط السابقه ، لكن هل هذا لأفعل من أو لأفعل فى جميع استعمالها؟ لم أجـد من شـفى العليل فى هـذه المسأله والـذى ينبغى أن يقال : إنّ هذا ينبنى على الاختلاف فى تعليل وجه قياس عدم عملها هـل هو كونهـا لم تشـبه الفعل كاسم الفاعل ، ولا الوصف المشـبه للفعل ، وهى الصّـفه المشـبّهه فى لحاق العلامات ، وهو ظاهر عباره سـيبويه - رحمه الله - أو كونها لم يوجـد فعل بمعناها كما قاله الشـيخ أبو عمرو وغيره. إن قلنا بالأوّل فينبغى إذا اسـتعملت بالألف واللّام أن يجوز رفعها للظاهر فنقول : «هذا الرجل الأفضل أبوه» لا تثنّى وتجمع إذ ذاك ، وكذا إذا أضـيفت لمعرفه نحو : «زيد أفضل الناس أبوه» لأنّه يجوز تثنيتها وجمعها حينئذ ، وإن قلنا بالثانى فلا ينبغى أن تعمل إلّا بالشروط والله تعالى أعلم.

فائده : الكلام فى قوله تعالى : (حُورٌ مَقْصُوراتٌ فِى الْخِيامِ)

[الرحمن : ٧٢]

قال الشيخ جلال الدين البلقينى فى رساله لوالده :

هـذه الآيه تنقض القاعـده وتكثر الفائـده ، لأنّ حورا جمع حورا ، وهو جمع لعاقل ، وقد جاءت صـفته على الجمع مراعاه للتّكثير على مـا قالواه ؛ لأنّ (مقصورات) معناه : مجعولات فى القصور ، فلو جاء على الإفراد لكان : «حور مقصوره فى الخيام» ، كما قال : (وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ ناعِمَهٌ لِسَعْيِها راضِيَهٌ) [الغاشيه : ٨ - ٩] وكما قال : (وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ خاشِعَهٌ. عامِلَهٌ ناصِبَهٌ) [الغاشيه : ٢ - ٣].

وأما قوله تعالى : (... أَنْ يُبْدِلَهُ أَزْواجاً خَيْراً مِنْكُنَّ مُسْلِماتٍ) [التحريم : ٥] فيتعيّن أن يكون من هذا القسم وأنّ (مسـلمات) صفه مجموعه ، ولا يجوز أن يكون بـدلا لأنّ البدل إنّما يجىء عند التعذّر ، وقد نصّ النحاه على أنّ قوله تعالى : (هُدىً لِلْمُتَّقِينَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ) [البقره : ٢ - ٣] يجوز أن يكون الموصول تابعا ،

وأن يكون مقطوعا ، وعلى التّبعيّه فهو نعت لا- بدل إلّا إذا تعذّر كقوله تعالى : (وَيْلٌ لِكَلِّ هُمَزَهٍ لُمَزَهٍ الَّذِى جَمَعَ مالاً وَعَدَّدَهُ) [الهمزه : ١ - ٢] لامتناع وصف النّكره بالمعرفه. ولا يجوز أن يكون نعتا للصّفه السّابقه وهو أفعل التّفضيل فى قوله : (خَيْراً مِنْكُنَّ ،) لأنّ نصوص النحاه - على أنّ الصفه التى تنعت وينعت بها المشتقّات من أسماء الفاعلين وأسماء المفعولين - تمنع ذلك ، لأنّ خيرا ليس من أسماء الفاعلين ولا- المفعولين ، فيقع نعتا ولا- ينعت - ولا- يحسن أن يكون حالا- من أزواج ، وإن كان نكره تخصّص بالوصف ، لأنّ الحمل على الوصف أولى من الحمل على الحال. ولا يجوز أن يكون حالا من الضّمير وامتناعه أوضح من أن يذكر لأنّ صاحب الحال المضمر ، وهو المتبدّل بهنّ ، والحال إنّما هو للمتبدّلات فبطل هذا. وقوله : (فِيهِنَّ خَيْراتٌ حِسانٌ) [الرحمن : ٧٠] إن شئنا جعلناه من هذا.

والذى أقوله : أنّ الوصف بكليهما وارد فى القرآن والسّنّه فمن الجمع فى السّنّه قوله عليه الصّلاه والسّلام : «نساء كاسيات عاريات مائلات مميلات» (١) لأنّ النساء والنّسوان والنّسوه جمع المرأه من غير لفظها ، كالقوم فى جمع المرء. وإن جعلته اسم جمع خرج عن هذا الباب. ولكن الأكثر الإفراد. والله تعالى يمنحنا وإيّاكم مزيد الإمداد.

فكتب له والده رحمه الله ما نصّه :

قد ذكرنا فى الدّرس يوم الخميس (حُورٌ مَقْصُوراتٌ فِى الْخِيامِ) [الرحمن : ٧٢] وذكرنا أيضا : (فِيهِنَّ خَيْراتٌ حِسانٌ) [الرحمن : ٧٠] وقلنا : (مقصورات) لا يتعيّن أن يكون صفه بل يجوز أن يكون خبرا والمعنى عليه ، فإنّ القصد الإخبار عنهنّ بأنّهنّ ملازمات لبيوتهنّ ، لسن بطوّافات. ويكون قوله : (فى الخيام) نظير قولك : «زيد محبوس فى المكان الفلانى» فالخبر هو قولك محبوس.

وأمّا قوله تعالى : (فِيهِنَّ خَيْراتٌ حِسانٌ) [الرحمن : ٧٠] فلأنّه لمّا قال : (فيهنّ) قابله بالجمع فقال : (خيرات) ، وقال (حسان) مراعاه للفواصل التى فى السّوره من أوّلها إلى آخرها. والذى قبله من غير فاصل قوله : (فِيهِما فاكِهَهٌ وَنَخْلٌ وَرُمَّانٌ فَبِأَىِّ آلاءِ رَبِّكُما تُكَذِّبانِ) [الرحمن : ٦٨ - ٦٩] وأعقب ذلك بقوله : (فِيهِنَّ خَيْراتٌ حِسانٌ.)

وأمّا ما فى : (هَلْ أَتاكَ حَدِيثُ الْغاشِيَهِ) [الغاشيه : ١] فهو كالذى فى سوره القيامه.

١- أخرجه مسلم فى صحيحه (٢ / ١٦٨٠) رقم (٢١٢٨) ، وابن حبان فى صحيحه (١٦ / ٥٠١).

وأمّا (مسلمات) ففی بدلیّته کلام «آخر ذکرناه وهو البدل المشتقّ وهو ضعیف» ولکن جوّزنا أن یکون حالا من الضمیر فی (خیرا منکنّ).

وّا حدیث «نساء کاسیات عاریات ..» فهذا جاء علی إحدی اللّغتین. والکلام علی ما فی القرآن الکریم والذّکر الحکیم. زادنا الله وإیّاکم من الیقین والتّوفیق والحکمه ، وأفاض علینا جمیعا النّعمه ودفع عنا النّقمه آمین.

الکلام فی قوله تعالی : (وَما یُتْلی عَلَیْکُمْ فِی الْکِتابِ فِی یَتامَی النِّساءِ)

کتب الشیخ جلال الدین البلقینی إلی والده شیخ الإسلام سراج الدین - رحمهما الله -.

الحمد لله الذی بنعمته تتمّ الصالحات ، أسعد الله مساءکم وأزال عنکم ما ساءکم.

یقول الفقیر أصلح الله شأنه وأزال عنه ما شانه : إنّ الزّمخشری فی الکشّاف وقع علیه تعقّب من فیض الألطاف فی قوله تعالی : (وَیَسْتَفْتُونَکَ فِی النِّساءِ قُلِ اللهُ یُفْتِیکُمْ فِیهِنَّ وَما یُتْلی عَلَیْکُمْ فِی الْکِتابِ فِی یَتامَی النِّساءِ) [النساء : ۱۲۷] وذلک أنّ قال : «(ما) فی محلّ الرّفع أی یفتیکم الله والمتلوّ فی الکتاب «فی معنی الیتامی یعنی قوله» : (وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِی الْیَتامی) [النساء : ۳] وهو مثل قولک : «أعجبنی زید وکرمه» ، ویجوز أن یکون (ما یتلی علیکم) مبتدأ و (فی الکتاب) خبره علی أنّها جمله معترضه. ویجوز أن یکون مجرورا علی القسم کأنّه قیل : قل الله یفتیکم فیهنّ وأقسم بما یتلی علیکم فی الکتاب ثمّ قال : (فإن قلت بم تعلّق قوله «فی یتامی النّساء» قلت : فی الوجه الأوّل هو صله (یتلی) أی : یتلی علیکم فی معناهنّ ، ویجوز أن یکون «فی یتامی النّساء» بدلا من فیهنّ. وأمّا فی الوجهین الآخرین فبدل لا غیر) (۱) ، انتهی کلامه.

وأقول : لا یصحّ علی الوجه الأوّل - وهو أن یکون (ما) فاعله - البدلیّه من قوله (فیهنّ) ، والذی ذکره المعربون فی ذلک ومنهم العکبری إنّما هو البدلیّه من قوله : (فی الکتاب). وإنّما لا یصح لوجهین :

أحدهما : أنّ قوله (فیهنّ) فیه ضمیر عائد علی النساء ، فهو مقصود فی الجواب لأنّ الجواب عن حکم النّساء فجاء الجواب : (اللهُ یُفْتِیکُمْ فِیهِنَّ ،) أی : فی

۱- انظر الکشاف (۱ / ۵۶۷).

النساء ، وأما قوله : (وَما يُتْلى عَلَيْكُمْ فِي الْكِتابِ) ففيه التصريح بيتامى النساء فصار التقدير قل الله يفتيكم فى النساء ، ويفتيكم المتلو فى الكتاب فى يتامى النساء ، فلا تصحّ البدليّه حينئذ من (فيهنّ) لاستلزام أن يكون الجواب أخصّ من السؤال لأنّ المسؤول عنه حكم النّساء ، ويجيء الجواب على تقدير البدل : قل الله يفتيكم فى يتامى النّساء. وهذا وإن كان مقصودا بالحكم إلا أنّ الأول أيضا مقصود وهى أنّ الله يفتى عباده فى أمر النّساء عموما ، ويفتيكم المتلوّ فى الكتاب فى يتامى النّساء خصوصا ، والجواب لا يكون أخصّ من السّؤال.

الوجه الثانى : أنّ قوله (فيهنّ) متعلّق بجمله : (قُلِ اللهُ يُفْتِيكُمْ.) وقوله فى يتامى النّساء متعلّق بجمله يفتيكم المتلوّ ، بناء على أنّ (ما) فاعله ، ولا يبدل المتعلّق بجمله من المتعلّق بجمله أخرى.

وأمّا على الوجهين الأخيرين فلا تستقيم البدليّه لا من (الكتاب) ولا من (فيهنّ). أمّا من (فيهنّ) فلما قدّمناه من استلزام أن يكون الجواب أخصّ من السؤال ، وأمّا من (فى الكتاب) فإنّ على هذين الوجهين المراد : والذى يتلى عليكم محفوظ فى الكتاب. لأنّه قال : «المراد بالكتاب على هذا الوجه اللّوح المحفوظ ، مثل : (وَإِنَّهُ فِي أُمِّ الْكِتابِ لَدَيْنا لَعَلِيٌّ حَكِيمٌ) [الزخرف : ۴] ، فلا يصحّ أن يبدل (فى يتامى النّساء) من قوله : (فى الكتاب) ؛ لأنّ ذلك ذكر للتّعظيم والمبدل منه فى نيّه الطّرح ، فيؤدّى إلى فوات الأمر الذى سيق له (والذى يتلى عليكم فى الكتاب) على معنى : أنّه تقرّر فى الكتاب اللّوح المحفوظ.

وكذلك على القسم لأنّه يقسم بالأمر العام وهو ما يتلى فى الكتاب على سبيل التّعظيم ، وأمّا الأمر الخاصّ ، وهو الذى يتلى فى يتامى النّساء فلم يقسم به ، فلا تصحّ البدليّه على هذين الوجهين بوجه. وإذا بطلت البدليّه فلا يصحّ له حينئذ أن تكون الجمله اعتراضيّه ولا قسميّه إلا إذا علّق (فى يتامى النساء) بقوله : (يتلى عليكم فى الكتاب) ، مع أنّهما إعرابان مخترعان لم يسبقه إليهما أحد.

فالمسؤول تأمّل هذه الاعتراضات وهل هى صحيحه أم لا ، والله يديم انتفاع النّاس بوجود من يزيل عنهم الباس.

فكتب إليه والده :

الحمد لله الذى بنعمته تتمّ الصالحات ، اللهمّ صلّ وسلّم على سيّدنا محمّد سيّد السادات من أهل الأرض والسّماوات وعلى آل سيّدنا محمّد وأصحابه وأتباعه وأحبابه.

أسعد الله صباحكم وأدام سعدكم ونجاحكم. لقد أبديتم أفنانا وقلّدتم امتنانا وأقول فى الجواب والله الموفّق للصواب : إنّ قول الزّمخشرى : «والمتلوّ فى الكتاب فى معنى اليتامى يعنى قوله : (وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتامى) [النساء : ٣] الآيه التى فيها ذكر اليتامى فى الخوف ألّا يقسط لهنّ وهى المذكور فيها : (فَانْكِحُوا ما طابَ لَكُمْ مِنَ النِّساءِ) [النساء : ٣] فجوّز أن يكون «فى يتامى النساء» بدلا من (فيهنّ) فيصير التقدير : والمتلوّ فى الكتاب فى الآيه التى فيها ذكر اليتامى ممّا يتعلّق بالنّساء هو قوله : (فَانْكِحُوا ما طابَ لَكُمْ مِنَ النِّساءِ ،) وإذا اختصرت قلت : التقدير : قل الله يفتيكم فيهنّ والمتلوّ فى الكتاب فيهنّ ، وذلك المتلوّ هو فى الآيه التى فيها ذكر اليتامى ، كما تقول إذا سألك سائل عن المحجور عليهم : العالم يفتيك فيهم والمقرّر فى الجامع فى حجر الصّبىّ - وكان قد ذكر فى حجر الصّبىّ ما يتعلّق بعموم المحجور عليهم - وبذلك يظهر أنّ الجواب ليس أخصّ من السّؤال بل هو مساو له. وأمّا التعلّق فإنّ قوله (فيهنّ) يتعلّق بقوله (يفتيكم) ، وقوله : (فى يتامى) يتعلّق بقوله (يفتيكم) أيضا على إعراب البدل. وإنّما يتعلّق بقوله (يتلى) على غير البدل.

وما ذكرتموه على الوجهين الآخرين ، فالبدليّه من «فى الكتاب» لم يتعرّض لها الزّمخشرى ، والبدليّه من (فيهنّ) قد تقدّم أنّها مساويه بما قرّرنا ، وهى متعيّنه على الاعتراض والقسم ، وصار التقدير : قل الله يفتيكم فيهنّ. ثمّ الكلام اعترض بقوله : والذى يتلى عليكم ثابت فى اللّوح المحفوظ ، ثمّ عاد إلى تمام الأوّل وقال : («فِي يَتامَى النِّساءِ») والتقدير : قل الله يفتيكم «فيهنّ فى المذكور فى قوله : (فَانْكِحُوا ما طابَ لَكُمْ مِنَ النِّساءِ) [النساء : ٣] ، وذكر «فى يتامى» للإعلام بموضعه. وعلى القسم يصير التّقدير : قل الله يفتيكم فيهنّ وأقسم بما يتلى عليكم فى الكتاب. ثمّ عاد إلى تمام الأوّل بالبدليّه المذكوره وجوّز الزّجاج أن يكون (ما) فى محلّ خفض ، قال : وهو بعيد جدا لأنّ الظاهر لا يعطف على المضمر. وهذا الذى قدّمته هو الذى ظهر بعد التأمّل ، وهكذا يكون التّرسّل ، والفقير يرغب إلى الله فى أن تكون خليفتى ، وأكثر بذلك التّوسّل. اللهمّ أجب سؤالى وأصلح حال خليفتى وحالى آمين.

الاستغناء بالفتح المبين فى الاستثناء فى (وَلا أَكْبَرَ إِلَّا فِي كِتابٍ مُبِينٍ :) للشيخ سراج الدين البلقينى رحمه الله تعالى :

أمّا بعد حمد الله الذى جعل علماء الشّريعه هم أهل العلم المبين وأقامهم لحفظ الشّرع المحمّدىّ وفهم الكتاب المبين ، ومنحهم الثبات فى الدّين ، فسلّوا سيوفهم على الزّنادقه المارقين ، وجعل على منطقهم من الفصاحه ما يظهر لكنه منطق المتفلسفين ، وحفظ عقولهم السّليمه من ردىء العقول ، فاستقاموا على

الطّريق المستبين. والصلاه والسّلام على عبده محمّد المخصوص بالشّرع العامّ المفضّل على الخلق أجمعين ، وعلى آل محمّد وأصحابه وأزواجه وذرّيّته والتّابعين.

فإنّه لمّا حضر كاتب هذه الأوراق ، الفقير إلى عفو الله الخلّاق مجلس مولانا المعزّ الأشرف ، محبّ العلم والعلماء ، حبيب الأخيار الحلماء السّيفى ملكتمر الماردانى ، بلّغه الله فى الدّنيا والآخره حسن الأمانى ، تغيّر بعض من حضر بما تفضّل به من الإحسان وغمر ، فى حقّ محبّه الفقير إلى عفو الله عمر ، فلمّا وقع الكلام فى المتعه قال بعض الحاضرين قولا فمنعه ، ثمّ انتشر الكلام فى الاستدلال ، وظهر من المتحمّلين فى الكلام كثير من الاختلال ثم حصل بعد ذلك السّكون ، وربّك يعلم ما تكنّ صدورهم وما يعلنون ، ثم قرأ قارئ من القرآن العظيم آيات يعلم السبيل إلى فهمها العلماء الأثبات منها : (وَما يَعْزُبُ عَنْ رَبِّكَ مِنْ مِثْقالِ ذَرَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلا فِي السَّماءِ وَلا أَصْغَرَ مِنْ ذلِكَ وَلا أَكْبَرَ إِلَّا فِي كِتابٍ مُبِينٍ) [يونس : ۶۱] ، ولم يكن فى عزم كاتبه العود إلى الكلام مع أحد من الحاضرين ، لما يقع فى ذلك من اللّغط ، وذلك مظنّه الغلط ، فقال بعضهم فى الاستثناء إشكال ، ولم يكمل فى المقال ، ولم يقتصر على السؤال ، وكان كاتبه ضيّق عليه فى ذلك المجال ، إلى أن أرحته بالانتقال إلى الجواب ، فقلت والله الموفّق للصواب :

الجواب عن ذلك من أوجه أربعه : من لغط فقد قرّر أمره على المنازعه بغير علم وأزمعه وهنّ : أنّه يجوز أن تكون (إلّا) بمعنى الواو أو الاستثناء من محذوف ، أو من قوله : (وَلا أَصْغَرَ مِنْ ذلِكَ وَلا أَكْبَرَ) أو منقطع. وفى أثناء ذلك كلام المتعصّبين لإقامه الشّرّ لا ينقطع ، فقصدت بهذا التّصنيف تقرير الأوجه فى ذلك ، وإيضاح القول فيه والمسالك.

فأقول : وجه الإشكال أن يقال : لا يصحّ أن يكون الاستثناء من قوله (وما يعزب) إذ يصير المعنى : وما يبعد وما يغيب إلّا فى كتاب مبين ، وهذا فاسد ولا يصحّ أن يكون الاستثناء من قوله (ولا أصغر من ذلك ولا أكبر) رفعت أو فتحت لأنّ الرّفع للعطف على محلّ مثقال ، والفتح للعطف على لفظه ، وهو فى موضع الجرّ لامتناع الصّرف فى أصغر وأكبر للصّفه والوزن. وحينئذ فيشكل الاستثناء. وهذا الأخير لم يقرّره من كان يستشكل بل اقتصر على الأوّل ، ولم يكمل الكلام لذهوله عن الثانى وتمام الكلام أنّ الاستثناء ممّا ذكر على ما تقرّر لا يصحّ. ولا مذكور فيما ذكر يستثنى منه الأوّل ، والأصل عدم الحذف وبتقديره فما هو. وبلغنى من بعض العلماء الأعلام أن بعض من حضر المجلس له مدّه يسأله عن هذا السؤال بعينه وتردّد له فى ذلك مرات فى أوقات قريبه من هذا المجلس ، ولم يكن عندى علم من ذلك إلّا

بعد وقوعه وظهور ما كانوا يكتمون ، والله يكتب ما يبيّتون. ولما حصل الكلام فى ذلك فتح الله علىّ على الفور بأجوبه أربعه فأردت أن أرتّبها بأن أخرج (إلّا) عن الاستثناء إلى العطف أو أجعلها على بابها ، والاستثناء من محذوف ملتزما العطف فى (ولا أصغر من ذلك ولا أكبر) على اللفظ أو المحلّ ، أو لا ألتزم ذلك فيكون من (ولا أصغر من ذلك ولا أكبر) بتقدير الابتداء رفعا ، أو نصبا و (لا) لنفى الجنس. وآخر ما ذكرت أن يكون الاستثناء منقطعا. فلمّا أخذت فى الكلام على الأوّل وقعت المنازعه فيه لغرابته عندهم واعتقادهم أنّه لم يقل أو لم يقل مثله فى القرآن العظيم ، وكلّ من الاعتقادين غير صحيح :

أمّا الأوّل : فقد صرّح جمع من النحاه بنقل ذلك عن جماعه من النحاه المتقدّمين ، كما سيأتى بيانه إن شاء الله تعالى.

وأمّا الثانى : فقد ذكره جمع من المفسّرين والمعربين فى قول الله تعالى فى سوره هود : (إِلَّا ما شاءَ رَبُّكَ) [هود : ١٠٨].

وكان من جمله كلام بعض من حضر : يفسد المعنى على هذا التّقدير ، لأنّه يكون التقدير : «ولا فى كتاب مبين» فقلت له فى الجواب : الكلام فى تقدير (إلّا) بالواو ولا ب (ولا).

ثمّ قلت : وكيف يفسد والمعنى صحيح على تقدير (ولا) ، لأنّ التقدير حينئذ : وما يعزب عن ربّك من مثقال ذرّه فى الأرض ولا فى السماء ولا أصغر من ذلك ولا أكبر ولا فى كتاب مبين ، والمعنى كلّ كائن فى الأرض وفى السماء ، وفى أصغر من ذلك ، وفى أكبر منه ، وفى كتاب مبين ، لا يعزب منه شىء عن ربّك. وعلى تقدير الواو يصير التقدير : وذلك ، أو وهو فى كتاب مبين. وكان وقع من استشهادى فى المجلس ما قال الشّاعر : [الوافر]

٧٥١- (١)وكلّ أخ مفارقه أخوه

لعمر أبيك إلّا الفرقدان

١- ٧٥١- الشاهد لعمرو بن معدى كرب فى ديوانه (ص ١٧٨) ، ولسان العرب (ألا) والممتع فى التصريف (١ / ٥١) ، والكتاب (٢ / ٣٥٠) ، ولحضرمى بن عامر فى تذكره النحاه (ص ٩٠) ، وحماسه البحترى (ص ١٥١) ، والحماسه البصريه (٢ / ٤١٨) ، وشرح أبيات سيبويه (٢ / ٤٦) ، والمؤتلف والمختلف (ص ٨٥) ، ولعمرو أو لحضرمى فى خزانه الأدب (٣ / ٤٢١) ، والدرر (٣ / ١٧٠) ، وشرح شواهد المغنى (١ / ٢١٦) ، وبلا نسبه فى أمالى المرتضى (٢ / ٨٨) ، والجنى الدانى (ص ٥١٩) ، وخزانه الأدب (٩ / ٣٢١) ، ورصف المبانى فى (ص ٩٢) ، ومغنى اللبيب (١ / ٧٢) ، وشرح الأشمونى (١ / ٢٣٤) ، وشرح المفصّل (٢ / ٨٩) ، وفصل المقال (ص ٢٥٧) ، والمقتضب (٤ / ٤٠٩) ، وهمع الهوامع (١ / ٢٢٩).

فعدلوا عن البحث فيه وعن المعنى إلى أنّ ذلك لا يقال فى القرآن. وقال بعضهم : (إلّا) بمعنى الواو لا تعطف الجمل ، ولا يقدّر فى القرآن. وهـذا من العجيب فقـد حمـل الأخفش على ذلك قوله تعالى : (لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ) [البقره : ١٥٠] واستشهد على ذلك بقول الشاعر : [الكامل]

٧٥٢- (١)وأرى لها دارا بأغدره السّ

يدان لم يدرس لها رسم

إلّا رمادا هامدا دفعت

عنه الرّياح خوالد سحم

أى : وأرى لها دارا ورمادا. وقال الفرّاء فى قوله تعالى - وحكى عنه ذلك مكّىّ واستحسنه - فقال : «قوله تعالى :

(وَمـا يَعْزُبُ عَنْ رَبِّكَ مِنْ مِثْقـالِ ذَرَّةٍ فِى الْأَرْضِ وَلا فِى السَّماءِ وَلا أَصْـغَرَ مِنْ ذلِكَ وَلا أَكْبَرَ إِلَّا فِى كِتابٍ مُبِينٍ) [يونس : ٦١] ، حمل هـذا اللّفظ على ظاهره وجعل قوله : (إلّا فى كتاب) متّصـلا بما قبله أوجب أنّ أشـياء تعزب عن الله ، وهى فى كتاب مبين ، تعـالى الله عن ذلك. ومثله فى الأنعام : (وَلا رَطْبٍ وَلا يابِسٍ) [الأنعام : ٥٩] ، ولكن (إلّا) وما بعدها منقطعه ممّا قبلها على إضمار بعد (لا) تقديره : وما يعزب عن ربّك من مثقال ذرّه ولا أصـغر من ذلك ولا أكبر تمّ الكلام ، فلا شىء يعزب عنه لا إله إلّا هو ، ثمّ ابتـدأ فقـال : (وهو فى كتاب مبين) و (إلا) فى موضع الواو و (هو) مضـمره». قال أبو محمّـد مكّىّ عقب حكايته ذلك : «هـذا قـول حسن لـو لاـ أنّ جميع البصـريّين لاـ يعرفون (إلاـ) بمعنى الواو». وكـذلك قـال مكّىّ : «وكـذلك قـال قوم فى قوله تعـالى : (يَجْتَنِبُونَ كَبـائِرَ الْإِثْمِ وَالْفَواحِشَ إِلَّا اللَّمَمَ) [النجم : ٣٢] : إنّ معنـاه واللّمم». قـال مكى : «وكون إلّا بمعنى الواو بعيـد شاذّ ، ولو جعلت (إلّا) بمعنى (لكن) لكـان أقرب وأجود ، فكـأنّه قال : لكن هو فى كتاب مبين ، وهـذا أحسن فى التأويل والاسـتعمال من قول صاحب الكتاب : إنّ (إلّا) بمعنى الواو. وكون (إلّا) بمعنى (لكن) مستعمل كثير ، وكونها بمعنى الواو لا يعرف فحمل الكلام على المعروف المسـتعمل أولى. والإضـمار لاـ بـدّ منه فى القولين جميعـا ، وبه يتمّ الكلاـم» انتهى ما ذكر مكّىّ ، وقـد علمت منه أمورا :

أحدها : أنّ الجرجانىّ جوّز ما جوّزناه.

الثانى : أنّ مكّيّا استحسـنه إذ قال : لو لا أنّ جميع البصـريّين لا يعرفون (إلّا) بمعنى الواو. وعلى مكّىّ فى ذلك اعتراض فقد سبق لك النقل عن الأخفش سعيد بن

---

١ - ٧٥٢- البيتـان للمخبـل السـعدى فى ديوانه (ص ٣١٢) ، والبيت الأـول فى اللسـان (إلاـ) ، وبلاـ نسـبه فى تـاج العروس (إلا) ، والبيت الثانى بلا نسبه فى لسان العرب (خلد) ، وتاج العروس (خلد).

مسعده المجاشعی وهو من رؤوس البصریّین أنّ (إلّا) تأتی بمعنی الواو ، ولذلک قال فی (التسهیل) فی باب العطف فی حروفه فقال : «ولا (إلّا) خلافا للأخفش والفرّاء» (۱).

الثالث : أن قوما خرّجوا علی ذلک (إِلَّا اللَّمَمَ) [النجم : ۳۲] ، وظهر لک بذلک (لا یَخافُ لَدَیَّ الْمُرْسَلُونَ إِلَّا مَنْ ظَلَمَ) [النمل : ۱۰ - ۱۱] ، عن بعض النّحویّین أنّ (إلّا) بمعنی الواو. وأجاز الفرّاء أن تکون إلّا بمعنی الواو فی قوله تعالی : (خالِدِینَ فِیها ما دامَتِ السَّماواتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا ما شاءَ رَبُّکَ) [هود : ۱۰۸].

فإذا کان الأخفش وهو من رؤوس نحاه البصره ، والفرّاء وهو من رؤوس نحاه الکوفه یقدّران ذلک فی کتاب الله تعالی ، بل وفیه الحذف أیضا ، وکذلک من حکی عنه الفرّاء. وقد جوّز ذلک فی هذه الآیه بعینها أبو علیّ الحسن بن یحیی الجرجانیّ. وإنکار هذا الأمر یدلّ علی قلّه الممارسه بالعلوم ، والقول إذا حکی لا یلزم من حکایته اختیاره ، مع أنّه لا محذور فی اختیاره فی العقیده ولله الحمد ، إنّما المحذور فی العقائد الأفعال المنکره التی یأباها الکرام البرره. مشیرا إلی هذا الحال بحمد الله معتقدی صحیح وما أنا عن مقال الحقّ زائغ وهذه الآیات التی سیقت ، فکیف ینکر هذا ذلک الکلام علی الاستثناء فیها وإنما الکلام علی ما نحن بصدده.

ولنقدّم الکلام علی الاستثناء من المذکور ثمّ نذکر بعد ذلک الاستثناء من المقدّر فنقول : کان سبق فی الأجوبه التی ذکرناها أن یکون الاستثناء من قوله : (وَلا أَصْغَرَ مِنْ ذلِکَ وَلا أَکْبَرَ) علی الرّفع علی الابتداء ، أو الفتح علی أنّ (لا) لنفی الجنس. وهذا هو الذی جزم به الزّمخشری فقال : «(وما یعزب) ، قرئ بالضمّ والکسر : وما یبعد وما یغیب ، ومنه الرّوض العازب (وَلا أَصْغَرَ مِنْ ذلِکَ وَلا أَکْبَرَ) القراءه بالرّفع والنصب ، والوجه النصب علی نفی الجنس ، والرّفع علی الابتداء لیکون کلاما برأسه. وفی العطف علی محل (مِنْ مِثْقالِ ذَرَّهٍ) أو علی لفظ (مثقال ذرّه) فتحا : فی موضع الجرّ لامتناع الصرف إشکال ، لأنّ قولک : لا یعزب عنه شیء إلّا فی کتاب مشکل» (۲) انتهی ما قرّره الزمخشری وکأنّه قصد بذلک ما نقل عن أبی علیّ الفارسیّ من أنّ الرفع فی ذلک للعطف علی المحلّ والفتح فیه للعطف علی اللّفظ. وقد قال السّخاوی شارح (الشاطبیّه) - رحمه الله تعالی - متکلّما علی قول الإمام الشاطبی - رحمه الله تعالی - : [الرجز]

۷۵۳- (۳)ویعزب کسر الضمّ مع سبأ رسا

وأصغر فارفعه وأکبر (ف) یصلا

۱- انظر تسهیل ابن مالک (ص ۱۷۴).

۲- انظر الکشّاف (۲ / ۲۴۳).

۳- ۷۵۳- انظر شرح الشاطبیه (ص ۲۱۹).

«عزب يعزب ويعزب : إذا غاب ونأى ، وهما لغتان ، ومنه الأرض العازبه ، والرّوض العازب : البعيد. والوجه فى رفع (أصغر) الابتداء ، فهو كلام مستقلّ بنفسه والنصب على نفى الجنس.

وقال أبو علىّ فى الرّفع : هو حمل على موضع الجارّ والمجرور فى (من مثقال) وهو رفع كما فى (كفى بالله).

وقال فى النّصب : إنّه معطوف على لفظ (مثقال) أو (ذرّه) إلّا أنّه لا ينصرف ، للصّيغه والوزن ، تابعه على ذلك الجميع فيصير التقدير على ذلك : لا يعزب عنه شىء إلّا فى كتاب وهذا فاسد» انتهى.

وليس ما ذكره أبو علىّ بفاسد إذا جعلنا الاستثناء من محذوف ، أو منقطعا كما هو الجوابان الباقيان وكأنّ الحامل لأبىّ علىّ الفارسى على ذلك بالنّصب أيضا لنفى الجنس فلمّا كان العطف هو المقصود واتّفقت السّبعه هناك على الرّفع عطفا على مثقال ، واختلفوا فى آيه يونس نظرا إلى اختلاف حالتى العطف وهذا الحال ضعيف.

وكان أراد بعض من حضر أن يقرّره بعكسه. وجوابه : أنّ القراءه سنّه متّبعه فلا يلزم من الاتّفاق فى موضع حمل المختلف فيه عليه لوجود المانع هنا مع الاتّصال. على أنّ فى آيه سبأ تخريجا قاله الزّمخشرى يأتى إن شاء الله تعالى.

ولنعد إلى الكلام على الجوابين الأخيرين فنقول : وعلى الانقطاع جرى جمع من المعربين ، وجزم به العكبرى فى إعرابه فقال : («وَلا أَصْغَرَ مِنْ ذلِكَ وَلا أَكْبَرَ) بفتح الرّاء فى موضع جرّ لذرّه أو لمثقال على اللّفظ ويقرآن بالرّفع حملا على موضع (من مثقال) إلّا فى كتاب (أى : إلّا هو فى كتاب) والاستثناء منقطع» (١) وقدّمه صاحب تبصره المتذكّر فقال : («إِلَّا فِي كِتابٍ مُبِينٍ) منقطع.» وقال على الذى جزم به الزّمخشرى : «وزعم بعضهم : (ولا أصغر) إلا (مبين) جمله مستقلّه بنفسها وجعل الاستثناء متّصلا وفتح (ولا أصغر) و (لا أكبر) على نفى الجنس ورفعهما على الابتداء. فعلى هذا ينبغى أن يقف على (فى السماء)».

والقول بأنّ الاستثناء منقطع هل يرد ، وهل وقع فى القرآن العظيم أم لا ، وهى مسأله معروفه لا نطيل بذكرها :

وأمّا الجواب الآخر وهو أن يكون الاستثناء من محذوف فتقديره : ولا شىء إلّا

١- انظر إملاء ما منّ به الرحمن (٢ / ١٧).

فی کتاب مبین. ونظیره : (ما فَرَّطْنا فِی الْکِتابِ مِنْ شَیْءٍ) [الأنعام : ۳۸] ، (وَکُلَّ شَیْءٍ أَحْصَیْناهُ کِتاباً) [النبأ : ۲۹]. وإنما لم أجعله مستثنی ممّا قبله رفعا أو فتحا لأنّ الکلام علی أنّ الرفع للعطف علی المحلّ ، والفتح للعطف علی اللّفظ ، فعدلنا عن الاستثناء من المذکور إلی مقدّر مبتدأ دلّ علی ما سبق ، ولا بدع فی حذف ما قدّر لدلاله الکلام علیه ، ویکون من مجموع ذلک إثبات العلم لله تعالی فی کلّ معلوم ، وأنّ کلّ شیء مکتوب فی الکتاب ، وقد یجمع بینهما فی قوله تعالی : (قالَ عِلْمُها عِنْدَ رَبِّی فِی کِتابٍ لا یَضِلُّ رَبِّی وَلا یَنْسی) [طه : ۵۲] ، وفی قوله تعالی : (وَعِنْدَهُ مَفاتِحُ الْغَیْبِ) [الأنعام : ۵۹].

وهذه الأوجه الأربعه التی فتح الله بها لا توجد مجموعه فی کتاب بل الأوّل منها قد علمت أصله ، ومن قدّره فی هذه الآیه ، والثانی قد علمت من قاله ، والثالث قد علمت من جزم به واختاره ، والرابع یشهد له کثیر من أسالیب العرب. وذکر صاحب کتاب (تبصره المتذکّر) أنّه «یجوز أن یکون الاستثناء متّصلا بما قبل قوله (وما یعزب) ویکون فی الآیه تقدیم وتأخیر وترتیبها : «وما تکون فی شأن وما تتلوا منه من قرآن ولا تعملون من عمل إلّا فی کتاب مبین إلّا کنّا علیکم شهودا إذ تفیضون فیه ..» إلی «ولا أکبر». تلخیصه : «ما من شیء إلّا وهو فی اللّوح المحفوظ. ونحن نشاهده فی کلّ آن» ویجوز الاستثناء من (وما یعزب) ویکون (یعزب) بمعنی یبین ویذهب ، المعنی : لم یبن شیء عن الله تعالی بعد خلقه له إلّا وهو مکتوب فی اللّوح المحفوظ تلخیصه : کلّ مخلوق مکتوب» ، انتهی.

وفیه نظر ، أمّا الوجه الأوّل فلیس هذا نظیر «امرر بهم إلّا الفتی إلّا العلا» (۱) فلأنّک عند قصد التأکید فی نحو ذلک یجب العطف بالواو ولا تقول : قام القوم إلّا زیدا إلّا جعفرا» إذا قصدت التأکید إلّا بالعطف فتقول : «وإلّا جعفرا».

فإن قیل : إنّما یکون ذلک فی (إلّا) التی للتأکید ، وهاهنا قد لا یکون مقصودا فیکون کقول القائل : «ما قام إلّا زیدا إلّا عمرا». قلت : لا یصحّ ، لأنّ المثال المستشهد به مفرّغ ، ولا تفریغ فیما نحن فیه ، ولکن هو قریب من قولک : «ما قام القوم إلّا زیدا إلّا عمرا. غیر أنّ المستثنیین داخلان فی القوم ، فلو سکت عن أحدهما لانتفی بخلاف ما نحن فیه. وأیضا فلأنّه یلزم مجازان أحدهما بالتّقدیم والتأخیر ، والثانی تکریر إلّا.

۱- انظر الأشمونی (۱ / ۳۹۷).

وأمّا الوجه الثانی : فتفسیر (یعزب) : «یبین ویذهب» لا یعرف ، وإنّما المعروف فی (عزب) ما تقدّم نعم ، قال الصّغانی (۱) فی (العباب) «قال أبو سعید الضریر : یقال : لیس لفلان امرأه تعز به أی : تذهب عزبته بالنّکاح ، مثل قولک : تمرّضه أی : تقوم علیه فی مرضه». ثمّ قال الصّغانی : «والترکیب یدلّ علی تباعد وتنحّ» فتفسیره بالظّهور بعید ، ولئن سلّمناه فلأیّ شیء جمع بین الظّهور والذّهاب ، وکأنّه قصد بذلک أنّ علم الغیب مکتوم ، فما یظهر منه ویذهب إلّا فی کتاب مبین ، وهذا المعنی قریب من کلام وقع للزّمخشری فی سوره سبأ لمّا وجّه القراءه المشهوره بالرّفع علی الابتداء أشار إلی قراءه شاذّه بالفتح علی نفی الجنس کقولک : «لا حول ولا قوه إلّا بالله» ، بالرّفع والنّصب ، وهو کلام منقطع عمّا قبله. قال (۲) الزمخشری : «فإن قلت : هل یصحّ عطف المرفوع علی مثقال ذرّه کأنّه قیل : لا یعزب عنه مثقال ذرّه وأصغر وأکبر ، وزیاده (لا) لتأکید النّفی ، وعطف المفتوح علی ذرّه بأنّه فتح فی موضع الجرّ لامتناع الصّرف ، کأنّه قیل : لا یعزب عنه مثقال ذرّه ولا مثقال أصغر من ذلک ولا أکبر. قلت : یأبی ذلک حرف الاستثناء ، إلّا إذا جعلت الضمیر فی (عنه) للغیب وجعلت الغیب اسما للخفیّات قبل أن تکتب فی اللّوح لأنّ إثباتها فی اللوح نوع من البروز عن الحجاب علی معنی أنّه لا ینفصل عن الغیب شیء ولا یزول عنه إلّا مسطورا فی اللّوح» انتهی. ویمکن أن یجیء مثله هنا علی تقدیر حذف مضاف.

ولقائل أن یقول : ما المانع من الاتّصال وجعل الاستثناء من (ولا أصغر ولا أکبر) مع العطف علی اللّفظ أو المحل فإن قیل : المانع ما سبق ، قلنا فقد وقع التصریح بالعطف مع الاستثناء فی قوله تعالی : (وَما تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَهٍ إِلَّا یَعْلَمُها وَلا حَبَّهٍ فِی ظُلُماتِ الْأَرْضِ وَلا رَطْبٍ وَلا یابِسٍ إِلَّا فِی کِتابٍ مُبِینٍ) [الأنعام : ۵۹] ، فإنّ القراءه عند السّبعه بجرّ حبّه ورطب ویابس ، وقد قال (۳) الزمخشری : («ولا حبه ولا رطب ولا یابس :) عطف علی ورقه ، وداخل فی حکمها ، کأنّه قیل : وما یسقط من شیء من هذه الأشیاء إلّا یعلمه. وقوله : (إلّا فی کتاب مبین) کالتکریر لقوله (إلّا یعلمها) ، لأنّ معنی (إلا یعلمها) ومعنی (إلّا فی کتاب مبین) واحد ، والکتاب

۱- الصغانی : هو الحسن بن محمد بن الحسن بن حیدر بن علی العدوی العمریّ ، أبو الفضائل الصغانی ویقال الصاغانی ، من تضانیفه : مجمع البحرین فی اللغه ، والتکمله علی الصحاح ، والعباب ، والشوارد فی اللغات وغیرها. (ت ۶۰۵ ه). ترجمته فی بغیه الوعاه (۱ / ۵۲۰).

۲- انظر الکشاف (۳ / ۲۷۹).

۳- انظر الکشاف (۲ / ۲۴).

المبين علم الله ، أو اللّوح». ويقال مثله هنا بأنّ قوله : (ولا أصغر من ذلك ولا أكبر) عطف على (مثقال) أو (ذرّه) ، وداخل فى حكمها ، كأنّه قيل : وما يعزب عن ربّك من هذه الأشياء شىء ، وذلك مثبت للعلم ، فيكون معنى ذلك ومعنى (إلّا فى كتاب مبين) التأكيد لما فهم من إثبات العلم ممّا سبق ، لأن معنى (ذلك) ومعنى (إلّا فى كتاب مبين) واحد ، والكتاب هو علم الله تعالى ، والمعنى : وما يعزب عن ربّك من مثقال ذرّه فى الأرض ولا فى السماء إلّا يعلمها ولا أصغر من ذلك ولا أكبر إلّا فى علمه. وهذا وجه آخر فى الآيه إلّا أنّ فيه حذف المؤكّد بخلاف (إلّا يعلمها) فإنّه مذكور ، نعم يتمشّى ذلك على التّقديم والتأخير وفيه ما تقدّم وبه مع الوجهين اللّذين قبله مع الأربعه التى ذكرتها فى المجلس ، وأوضحت القول فيها هنا يكمل فى الآيه سبعه أوجه ، على أنّه قد قرئ شاذّا : ولا حبه ولا رطب ولا يابس برفعها قال (١) الزمخشرى : «وفيه وجهان : أن يكون عطفا على محلّ من ورقه ، أو رفعا على الابتداء وخبره (إلّا فى كتاب مبين) كقولك : لا رجل منهم ولا امرأه إلّا فى الدّار».

وممّا وقع فى الكلام من غيرى أنّه يجوز أن يكون الاستثناء فى ذلك روعى فيه ما راعى الجعدى بقوله : [الطويل]

٧٥٤- (٢)فتى كملت خيراته غير أنّه

جواد فما يبقى من المال باقيا

فإنّه ذهب إلى معنى : ليس فيه عيب لأنّ الجود ليس بعيب ، فإذا لم يكن فيه عيب إلّا الجود فما فيه عيب فإنّه قال : كملت خيراته لكن ينقصه جوده. ونظيره فى هذه الآيه : إن كان يعزب عنه شىء فهو الذى فى كتاب مبين ، لكنّ الذى فى الكتاب لا يعزب فلا يعزب عنه شىء. وهذا التقدير لا يصحّ من جهه أنّ فيه فرض محال ، وليس فى اللّفظ ما يدلّ عليه ، بخلاف ما تقدّم من البيت ، وأيضا فيؤدّى إلى تكثير المجاز ، وأيضا فلأنّ الجود بوصفه لفظا ليس بنقص ، وأمّا الذى فى الكتاب المبين فليس فى اللّفظ ما يدلّ على هذا التقدير ، وإن كان الأمر كذلك لمّا تقرّر أنّ البارى جلّ جلاله عالم بالكلّيّات والجزئيّات ؛ على أنّ التقدير فى البيت إنّما هو على

١- انظر الكشاف (٢ / ٢٥).

٢- ٧٥٤- الشاهد للنابغه الجعدى فى ديوانه (ص ١٧٣) ، والأزهيّه (ص ١٨١) ، وأمالى المرتضى (١ / ٢٦٨) ، وخزانه الأدب (٣ / ٣٣٤) ، والكتاب (٢ / ٣٤٠) ، والدرر (٣ / ١٨٢) ، وديوان المعانى (١ / ٣٦) ، وشرح أبيات سيبويه (٢ / ١٦٢) ، وشرح ديوان الحماسه للمرزوقى (ص ١٠٦٢) ، وشرح شواهد المغنى (٢ / ٦١٤) ، والشعر والشعراء (١ / ٢٩٩) ، ولسان العرب (وصح) ، وبلا نسبه فى الصاحبى فى فقه اللغه (ص ٢٦٧) ، وهمع الهوامع (١ / ٢٣٤).

المنقطع وحينئذ فتقدير الانقطاع قد تقدّم فى الأوجه السابقه بما يصحّ ، فلا حاجه إلى تقديره بما لا يصحّ.

وعلى الجمله فأحسن الوجوه السّبعه جعل الاستثناء متّصلا بتقدير أن يكون من عطف الجمل : الرفع على الاستئناف ، والفتح على أنّ (لا) التى لنفى الجنس ، أو يكون من عطف المفردات وتفسير (يعزب) بيظهر ، أو يكون من باب ... ، أو يجعل منقطعا كما تقدّم ، ويليها كون (إلّا) للعطف كما تقدّم ، أو الاستثناء من محذوف.

وقد وضح أنّ الذى تبادر الذهن إليه فى المجلس فتح من الرّبّ الكريم ، فله الشّكر على العطاء العميم ، والحمد لله ربّ العالمين ، والصلاه والسّلام على سيّدنا محمّد وآله وصحبه والتّابعين.

الكلام فى قوله تعالى : (فِيهِنَّ قاصِراتُ الطَّرْفِ)

قال أبو محمد عبيد الله بن محمّد بن علىّ بن عبد الرحمن بن منصور بن زياد الكاتب فى (أماليه) : حدّثنا محمّد بن القاسم الأنبارىّ : حدّثنى أبى حدثنا محمد بن الجهم قال : حجّ الفرّاء سنه ستّ ومائتين ، وحججنا معه ، فلقينى خلّاد بن عيسى المقرئ ، فسألنى عن قوله تعالى : (فِيهِنَّ قاصِراتُ الطَّرْفِ) [الرحمن : ۵۶] ، فقال : لم جمع بعد قوله : (فِيهِما عَيْنانِ تَجْرِيانِ) [الرحمن : ۵۰] فأجبته بما أملى الفرّاء علينا فى كتابه ، أنّ (فيهنّ) للجنّتين والجنّتين ، لمّا قال : (وَلِمَنْ خافَ مَقامَ رَبِّهِ جَنَّتانِ) [الرحمن : ۴۶] قال : (وَمِنْ دُونِهِما جَنَّتانِ) [الرحمن : ۶۲] فقال لى خلّاد : أخطأت قد جمع قبل ذكره الجنّتين ، فصرت إلى الفرّاء فأخبرته بمسأله خلّاد وبجوابى وبإنكاره علىّ فردّد الفرّاء فى نفسه شيئا ثمّ قال لى : إنّ العرب توقع الجمع على التثنيه ، قال الله تعالى : (فَإِنْ كانَ لَهُ إِخْوَةٌ) [النساء : ۱۱] يريد : فإن كان له أخوان. وقال : (فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُما) [التحريم : ۴] يعنى : فقد صغا قلباكما. انتهى.

فى كتاب (لبّ الألباب فى المسأله والجواب) لأبى الحسن بن جباره :

من أبيات المعانى قول الشاعر : [الرمل]

۷۵۵- (۱)إنّما زيدا إلينا سائرا

من مكان ضلّ فيه السّائر

فهو يأتينا عشا فى سحر

ماله فى يده أو عامر

بأىّ شىء نصب زيدا وحقّه الرّفع وكيف يجتمع العشاء والسّحر وكيف يلتئم

۱- ۷۵۵- البيتان بلا نسبه فى الأبيات المشكله للفارقى (ص ۱۲۰).

ماله فی یده أو عامر؟ وهذا العجز مباین للصّدر. وهی مسأله عظمی وإن أحاط اللبیب بها علما.

والجواب عن ذلک :

أمّا البیت الأوّل : فقوله (إن) شرط ، و (نمی) فعل ماض من قولهم : نمی ینمی أی : ارتفع وزاد. و (زیدا) مفعول به ، (وسائرا) نصب علی الحال. وقوله (ضل) من الضلال وهو ضدّ الهدی. و (السائر) فاعل ، وهو الذی نصب (زیدا). وتقدیره : إن نمی السائر زیدا ، یعنی أنّه ارتفع به وهداه إلینا فی حال کونه سائرا من مکان حار فیه وضلّ.

وأمّا البیت الثانی : فهو مستحیل إن أخذ علی لفظه ، إذ العشاء والسّحر وقتان متباینان ولا یجتمعان ، وإنّما المعنی فیه : ف (هو) مبتدأ ، (یأتی) : فعل مضارع ، (ناعشا) : حال من المضمر فی الإتیان ، من نعشته أنعشه أی رفعته ، ومنه قول الشاعر وهو أبو حیّه النّمیری : [الطویل]

۷۵۶- (۱)إذا ما نعشناه علی الرّحل ینثنی

مسالیه عنه من وراء ومقدم

ومسالاه : عطفاه ، وقد نصبهما علی الظّرف لأنّهما فی معنی ناحیتیه ألا تراه یقول : من وراء ومقدم. وتفسیر هذا البیت أنّا إذا رفعناه علی الرّحل لا یستمسک فیتثنّی فی ناحیتیه من جانبیه. وهذا الشاهد أیضا من أبیات المعانی وهو ممّا یسأل عنه.

وقوله فی البیت المتقدّم (ما له) : منصوب بقوله (ناعشا) أی : رافعا ماله فی یده ، وصرف (سحرا) لأنّه نکره یرید : سحرا من الأسحار. وقوله (أو عامر) عطف علی المضمر فی یأتی ، وطول الکلام سدّ مسدّ التأکید. وتقریب معنی هذین البیتین : إنّ زیدا ضلّ فی موماه فهداه إلینا السائر فیها فهو یأتی ناعشا أی : رافعا مکثرا ماله هو أو عامر. انتهی.

سبعه أسئله کتب علیها جلال الدین البلقینی

ورد فی سنه ثلاث وعشرین وثمانمائه من بلاد المغرب من الفقیه أبی بکر بن محمد بن عقبه أسئله فی النحو إلی الشیخ جلال الدین البلقینی فکتب علیها.

۱- ۷۵۶- الشاهد لأبی حیّه النمیری فی دیوانه (ص ۷۸) ، والکتاب (۱ / ۴۷۹) ، والأزمنه والأمکنه (۱ / ۳۰۷) ، ولسان العرب (مسل) ، وبلا نسبه فی مجالس ثعلب (۱ / ۹۲).

أمّا الأسئله فسبعه :

الأوّل : زعم ابن مالك أنّ حذف عامل المؤكّد امتنع بقوله تعالى : (فَطَفِقَ مَسْحاً بِالسُّوقِ وَالْأَعْناقِ) [ص : ٣٣] ، هل هو مقبول أم لا؟.

الثانى : زعم الزمخشرى أنّ قوله تعالى : (فَلَمَّا رَأَوْهُ عارِضاً) [الأحقاف : ٢٤] منصوب على التمييز ، وتعقّب أبى حيّان له ، من المصيب منهما وذكرا قريبا من ذلك فى قوله تعالى : (فَسَوَّاهُنَّ سَبْعَ سَماواتٍ) [البقره : ٢٩].

الثالث : أين المخصوص بالمدح فيما أنشده الزّمخشرى فى سوره الصافّات : [الطويل]

٧٥٧- (١)لعمرى لئن أنزفتم أو صحوتم

لبئس النّدامى كنتم آل أبجرا

ومنه قول عائشه : «كان لنا جيران من الأنصار لنعم الجيران كانوا» (٢).

الرابع : علام انتصب (بصيرا) فى قوله : (فَجَعَلْناهُ سَمِيعاً بَصِيراً) [الإنسان : ٢]؟.

الخامس : من أىّ الضمائر قول أبى الطيّب : [الطويل]

٧٥٨- (٣)هو الجدّ حتّى تفضل العين أختها

وحتّى يكون اليوم لليوم سيّدا

وقول المعرّى : [الطويل]

٧٥٩- (٤)هو الهجر حتّى ما يلمّ خيال

[وبعض صدور الزائرين وصال]

السادس : ما معنى (من) فى حديث : «ألا أخبركم بخيركم من شرّكم» (٥) ، وفى حديث : «ما بال الكلب الأسود من الأحمر» (٦) ، وفى قول المعرّى : [الطويل]

٧٦٠- وإن يك وادينا من الشّعر واحدا

فغير خفىّ أثله من ثمامه

السابع : ما إعراب قوله : «فخرج بلال بوضوء فمن ناضح ونائل» ، وقول المعرّى : [الخفيف]

۱- ۷۵۷- الشاهد للأبیرد فی لسان العرب (نزف) ، وبلا نسبه فی جمهره اللغه (ص ۸۲۱) ، وخزانه الأدب (۹ / ۳۸۸) ، والدرر (۵ / ۲۱۵) ، وشرح عمده الحافظ (ص ۷۹۳) ، والمحتسب (۲ / ۳۰۸).

۲- أخرجه ابن حبان فی صحیحه (۲ / ۲۸۵) ، والترمذی فی سننه (۴ / ۵۲۸) ، والهیثمی فی موارد الظمآن (۱ / ۵۰۵).

۳- ۷۵۸- الشاهد للمتنبی (۲ / ۹).

۴- ۷۵۹- انظر شروح سقط الزند (۱۰۴۶).

۵- أخرجه ابن حبان فی صحیحه (۲ / ۲۸۵) ، والترمذی فی سننه (۴ / ۵۲۸) ، والهیثمی فی موارد الظمآن (۱ / ۵۰۵).

۶- أخرجه مسلم فی صحیحه (۱ / ۳۶۵) ، وابن خزیمه فی صحیحه (۲ / ۲۰).

٧٦١- (١)وهم النّاس فالحياه بهم سو

ق فمن غابن ومن مغبون

وأما الأجوبه :

فقال : اللهمّ ألهم الصّواب.

أما السؤال الأوّل : فالظاهر أنّه سقط شيء ، وهو : (ردّ) من : (زعم ابن مالك) ، لأنّ هذه الآيه تردّ على ابن مالك.

والجواب : أنّ الردّ بذلك مقبول ، فإنّ الأصل : فطفق يمسح مسحا ، فحذف (يمسح) ، وهو عامل المؤكّد. وهذا الزّعم ذكره الشيخ جمال الدين بن مالك فى (الكافيه الشّافيه) (٢) و (الألفيّه) ، وردّه عليه ابنه الشيخ بدر الدّين فى (شرح الألفيّه) بما يوقف عليه من كلامه وقد قال الشيخ أبو حيّان هنا فى تفسيره : «طفق : من أفعال المقاربه للشّروع فى الفعل ، وحذف خبرها لدلاله المصدر عليه ، أى فطفق يمسح مسحا» (٣) انتهى. وقد أعرب الزمخشرى قوله تعالى : (وَالْمُحْصَناتُ مِنَ النِّساءِ إِلَّا ما مَلَكَتْ أَيْمانُكُمْ كِتابَ اللهِ عَلَيْكُمْ) [النساء : ٢٤] مصدرا مؤكّدا فقال : ««كتاب الله» مصدر مؤكّد ، أى : كتب الله ذلك عليكم كتابا» (٤). وقال (٥) الشيخ أبو حيّان : ««كتاب الله عليكم» : انتصب بإضمار فعل ، وهو مصدر مؤكّد لمضمون الجمله السابقه من قوله : (حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ) [النساء : ٢٣] وكأنّه قيل : كتب الله عليكم تحريم ذلك كتابا وما ذهب إليه الكسائى من أنّه يجوز تقديم المفعول فى باب الإغراء بالظّرف والمجرور مستدلّا بهذه الآيه ، إذ تقدير ذلك عنده : عليكم كتاب الله ، أى : الزموا كتاب الله ، فلا يتمّ دليله لاحتمال أن يكون مصدرا كما ذكرناه».

وأمّا السؤال الثانى : فقال الشيخ أبو حيّان فى سوره الأحقاف : «وانتصب (عارضا) على الحال من المفعول ، وقال ابن عطيّه : ويحتمل أن يعود على الشيء المرئىّ الطالع عليهم الذى فسّره قوله (عارضا).

وقال (٦) الزمخشرى : «فلمّا رأوه فى الضّمير وجهان : أحدهما : أن يرجع إلى ما

١- ٧٦١- انظر لزوم مالا يلزم للمعرى (٢ / ٥٧٦).

٢- الكافيه الشافيه : هى منظومه طويله لابن مالك فى النحو والصرف عدد أبياتها (٢٧٥٧) بيتا.

٣- انظر البحر المحيط (٧ / ٣٩٧).

٤- انظر الكشاف (١ / ٥١٨).

٥- انظر البحر المحيط (٣ / ٢١٤).

٦- انظر الكشاف (٣ / ٥٢٤).

تعدنا وأن يكون مبهما قد وضح أمره بقوله (عارضا) إمّا تمييزا ، وإمّا حالا. وهذا الوجه أعرب وأفصح. انتهى» قال الشيخ أبو حيّان : «وهذا الذى ذكر أنّه أعرب وأفصح ليس جاريا على ما ذكره النّحاه ، لأنّ المبهم الذى يفسّره ويوضّحه التمييز لا يكون إلّا فى باب «ربّ» ، نحو : «ربّه رجلا لقيته» ، وفى باب «نعم وبئس» ، على مذهب البصريّين نحو : «نعم رجلا زيد» ، و «بئس غلاما عمرو». وأما أنّ الحال يوضّح المبهم ويفسّره فلا نعلم أحدا ذهب إليه. وقد حصر النّحاه المضمر الذى يفسّره ما بعده ، فلم يذكروا فيه مفعول «رأى» إذا كان ضميرا ، ولا أنّ الحال يفسّر المضمر ويوضّحه» (١) انتهى.

وكلام ابن عطيّه من وادى كلام الزّمخشرى ، فإنّه قال : «والضمير فى رأوه يحتمل أن يعود على العذاب ويحتمل أن يعود على الشىء المرئىّ فى الطالع عليهم ، وهو الذى فسّره قوله (عارضا)» انتهى. فقد جعل الضمير يفسّره ما بعده كما قال الزخشرى لكنّ الزّمخشرىّ أفصح بالإبهام والتّمييز والحال ، فلذلك خصّه الشيخ رحمه الله بالاعتراض ، والذى قاله الشيخ هو الجارى على القواعد المقرّره فى النّحو.

وأمّا آيه البقره ، فقال الشيخ أبو حيّان فيها : «قال الزّمخشرى : والضمير فى (فَسَوَّاهُنَّ) ضمير مبهم ، و (سَبْعَ سَماواتٍ) : تفسيره ، كقولهم (٢) : «ربّه رجلا» ، انتهى كلامه. ومفهومه أنّ هذا الضمير يعود على ما بعده وهو مفسّر به فهو عائد على غير متقدّم الذّكر. وهذا الذى يفسّره ما بعده منه ما يفسّر بجمله ، وهو ضمير الشأن أو القصّه ، وشرطها عند البصريّين أن يصرّح بجزأيها ، ومنه ما يفسّر بمفرد ، أى : غير جمله ، وهو الضّمير المرفوع بنعم وبئس ، وما جرى مجراهما ، والضمير المجرور بربّ ، والضمير المرفوع بأوّل المتنازعين على مذهب البصريّين ، والضمير المجعول خبره مفسّرا له ، والضمير الذى أبدل منه مفسّره. وفى إثبات هذا القسم الأخير خلاف ، وذلك نحو «ضربتهم قومك».

وهذا الذى ذكره الزمخشرى ليس واحدا من هذه الضمائر التى سردناها إلّا أنّه يحتمل فيه أن يكون (سبع سماوات) بدلا منه ومفسّرا له ، وهو الذى يقتضيه تشبيه الزّمخشرى له ب «ربّه رجلا» ، وأنّه ضمير مبهم ليس عائدا على شىء قبله ، لكنّ هذا يضعف بكون هذا التقدير يجعله غير مرتبط بما قبله ارتباطا كلّيا ، إذ يكون الكلام

١- انظر البحر المحيط (٨ / ٦٤).

٢- انظر الكشاف (١ / ٢٧٠).

قد تضمّن أنّه تعالى استوى إلى السّماء وأنّه سوّى سبع سماوات عقب استوائه إلى السماء ، فيكون قد أخبر بإخبارين ، أحدهما : استواؤه إلى السماء ، والآخر تسويته سبع سماوات. وظاهر الكلام أنّ الذى استوى إليه هو بعينه المسوّى سبع سماوات وقد أعرب بعضهم (سبع سماوات) بدلا من الضمير على أنّ الضمير عائد على ما قبله ، وهو إعراب صحيح نحو : «أخوك مررت به زيد» (١) انتهى. فقد منع الشيخ من البدل على عود الضمير إلى ما بعده لأجل عدم الارتباط ، وأجازه على عود الضمير على ما قبله لوجود الارتباط ثمّ قال بعد سياق أعاريب : «فتلخّص فى نصب (سبع سماوات) أوجه : البدل باعتبارين (يعنى باعتبار ما قبله وما بعده) والمفعول به ، ومفعول ثان ، وحال» ، قال : «والمختار البدل باعتبار عود الضمير على ما قبله ، والحال ، ويترجّح البدل لعدم الاشتقاق» (٢) انتهى.

والتعقّب المذكور فى سوره البقره نظير التعقّب المذكور فى سوره الأحقاف وكلام الشيخ - رحمه الله - فى ذلك هو الجارى على القواعد كما تقدّم. وقد تعقّب القطب فى حاشيته على الزّمخشرى ذلك فقال : «قوله : والضمير فى (فسوّاهنّ) ضمير مبهم فيه نظر ، لأن الباب ليس بقياس وإنّما حمل المضمر فى قوله : «ربّه رجلا» على أنّه مبهم لأنّ «ربّ» لا تدخل إلّا على النّكرات وهذا لا يوجد فى (فسوّاهنّ)».

وأمّا السؤال الثالث : فقد أشار إلى ذلك ابن مالك فى (التسهيل) فى الكلام على المخصوص بقوله : «أو يذكر قبلهما معمولا للابتداء أو لبعض نواسخه ، أو بعد فاعلهما : مبتدأ أو خبر مبتدأ لا يظهر ، أو أوّل معمولى فعل ناسخ» (٣) : مثال المخصوص الذى ذكر قبلهما معمولا للابتداء «زيد نعم الرّجل» و «عمرو بئس الغلام» ، ومثال المخصوص المعمول لبعض نواسخ الابتداء فى باب «كان» قول الشاعر : [الطويل]

٧٦٢- (٤)إذا أرسلونى عند تقدير حاجه

أمارس فيها كنت نعم الممارس

وفى باب «إنّ» قول الشاعر : [مجزوء الكامل]

١- انظر البحر المحيط (١ / ١٣٥).

٢- انظر البحر المحيط (١ / ١٣٥).

٣- انظر التسهيل (ص ١٢٧).

٤- ٧٦٢- الشاهد لیزید بن الطثریه فى دیوانه (ص ٨٤) ، والدرر (٥ / ٢١٨) ، والمقاصد النحویه (٤ / ٣٤) ، وبلا نسبه فى خزانه الأدب (٩ / ٣٨٨) ، وبلا نسبه فى شرح أبیات سیبویه (٢ / ٣٧٩).

٧٦٣- (١)إنّ ابن عبد الله نع

م أخو النّدى وابن العشيره

وفى باب «ظنّ» : «ظننت زيدا نعم الرّجل» ،. ومثال ذكر المخصوص بعد فاعلهما مبتدأ «نعم الرجل زيد» و «بئس الغلام عمرو» ، وقوله : «أو خبر مبتدأ لا يظهر» قال فيه الشيخ أبو حيّان : «هذا الإعراب نسب إلى سيبويه ، وممّن نسبه إلى سيبويه هذا المصنّف فى الشّرح قال فيه : وأجاز سيبويه كون المخصوص خبر مبتدأ واجب الإضمار انتهى» وأطال الشيخ الكلام على ذلك بما يوقف عليه فى شرح التسهيل. ومثال كون المخصوص مذكورا بعد فاعلهما أوّل معمولى فعل ناسخ هذا البيت المذكور فى السؤال ، لأنّ «كان» من نواسخ الابتداء ، وقول زهير : [الطويل]

٧٦٤- (٢)يمينا لنعم السّيّدان وجدتما

على كلّ حال من سحيل ومبرم

وقد أنشده الزمخشرى فى سوره الصافّات فى تفسير قوله تعالى : (لا فِيها غَوْلٌ وَلا هُمْ عَنْها يُنْزَفُونَ) [الصافات : ٤٧] حيث قال : «(وينزفون) على البناء للمفعول : من نزف الشارب إذا ذهب عقله ، ويقال للسّكران : «نزيف» و «منزوف» وقرئ (ينزفون) (يعنى بكسر الزاى) ، من أنزف الشارب إذا ذهب عقله أو شرابه قال (٣) : [الطويل]

لعمرى لئن أنزفتم أو صحوتم

لبئس النّدامى كنتم آل أبجرا

ومعناه : صار ذا نزف. ونظيره : أقشع السّحاب وقشعته الرّيح وأكبّ الرجل وكببته ، وحقيقتهما : دخلا فى القشع والكبّ» انتهى.

وأمّا حديث عائشه فإن كان الذى فيه ذكر الهديّه فهو فى الصحيحين بدون هذه اللّفظه. ورواه البخارى فى الهبه والرّقاق عن يزيد بن رومان عن عروه عن عائشه بلفظ «إلّا أنّه قد كان لنا جيران من الأنصار كانت لهم منائح ، وكانوا يمنحون رسول الله صلّى الله عليه وسلّم منه ألبانهم» (٤) وفى الرّقاق زياده «فيسقيناه» ويقع فى بعض النّسخ إسقاطه

١- ٧٦٣- الشاهد لأبى دهبل الجمحى فى ديوانه (ص ٩٦) ، والدرر (٥ / ٢١٧) ، والمقاصد النحويه (٤ / ٣٥) ، وبلا نسبه فى خزانه الأدب (٩ / ٣٨٨) ، وشرح الأشمونى (٢ / ٣٧٩) ، وشرح عمده الحافظ (ص ٧٩٣) ، وهمع الهوامع (٢ / ٨٧).

٢- ٧٦٤- الشاهد لزهير بن أبى سلمى فى ديوانه (ص ١٤) ، وجمهره اللغه (ص ٥٣٤) ، وخزانه الأدب (٣ / ٦) ، والدرر (٤ / ٢٢٧) ، وشرح عمده الحافظ (ص ٧٩٢) ، وهمع الهوامع (٢ / ٤٢) ، وبلا نسبه فى خزانه الأدب (٩ / ٣٩).

٣- مرّ الشاهد رقم (٧٥٧).

٤- أخرجه البخارى فى صحيحه (٢ / ٩٠٧) رقم الحديث (٢٤٢٨).

من الرّقاق ولـذلك لم يـذكره المزّى فى الأطراف. ورواه مسـلم فى آخر الكتاب كما فى الرّقاق بـدون هذه اللّفظه المذكوره فى السؤال ، فقـد يكون فى غير الصـحيحين. وفى مسـند أحمـد : «إلّا أنّ حولنا أهل دور من الأنصار جزاهم الله خيرا» (١). وفى ابن ماجه عن أبى سلمه عن عائشه «.. غير أنّه كان لنا جيران من الأنصار جيران صدق» (٢).

وأمّـا السؤال الرابع : فجوابه أنّ (جعـل) إن كانت بمعنى (خلق) فهما حالان ، ويجوز تعـدّد الحال وصاحبها مفرد نحو : «جاء زيد راكبـا ضاحكا». وإن كانت بمعنى (صيّر) فقوله (سـميعا) مفعول ثان. وكـذلك «بصـيرا» لأنّهما خبران فى الأصل فجاز جعل كلّ منهما مفعولا ثانيا ، ويجوز تعـدّد خبر المبتـدأ ، فكذلك يجوز تعدّد خبر ما دخل عليه ناسخ الابتداء ، ثم يعرب كلّ واحد منهما مفعولا ثانيا. وقـد قال ابن مالك فى التّسـهيل «باب الأفعال الـداخله على المبتـدأ والخبر ، الداخل عليهما (كان) والممتنع دخولها عليهما لاشـتمال المبتـدأ على اسـتفهام فتنصـبهما مفعولين ، ولا يحـذفان معا أو أحدهما إلّا بدليل ، ولهما من التقديم والتأخير ما لهما مجرّدين ، ولثانيهما من الأقسام والأحوال ما لخبر كان» انتهى. وقد جاء فى خبر كان (وَكانَ اللهُ سَـمِيعاً بَصِيراً) [النساء : ٣٤] ، (وَكانَ اللهُ عَلِيماً حَكِيماً) [الفتـح : ۴] فكـذلك مـا نحن فيه. ويمكن أن يجعل الأوّل المفعول الثانى ، والثانى صـفته كما فى قوله تعـالى : (فَجَعَلْنـاهُ هَباءً مَنْثُوراً) [الفرقان : ٢٣]. ويجوز أن يجعلا فى معنى واحـد على معنى : «مميّز بين الأشـياء» ، إذ لا يحصـل التمييز بين الأشـياء غالبا إلّا بالسـمع والبصـر ، فيصير مثل قولنا : «الرمّان حلو حامض» بمعنى «مزّ» ، فإذا جاء مثل : جعل الله الرّمّان حلوا حامضا كان حكمه كذلك.

وأمّا السؤال الخامس : فجوابه أنّه حيث لم يتقدّم ما يعود عليه هذا الضمير يجوز أن يقال هو من القسم الخامس الذى ذكرناه من كلام الشيخ أبى حيّان فى جواب السؤال الثانى وهو الضمير المجعول خبره مفسّرا له. وقد ذكر ابن مالك ذلك فى التسهيل فقال : «ويتقدّم أيضا غير منوىّ التأخير : إن جرّ بربّ ، أو رفع بنعم أو شبهها أو بأوّل المتنازعين ، أو أبدل منه المفسّر ، أو جعل خبره ، أو كان المسمّى ضمير الشأن عند البصريّين ، وضمير المجهول عند الكوفيّين».

قال الشيخ أبو حيان : «ومثال جعله خبرا قوله تعالى : (إِنْ هِيَ إِلَّا حَياتُنَا الدُّنْيا) [الأنعام : ٢٩] قال الزمخشرى : هذا ضمير لا يعلم ما يعنى به إلّا بما يتلوه

١- أخرجه أحمد فى مسنده (٢ / ۴٠۵) بغير هذا اللفظ.

٢- أخرجه ابن ماجه فى سننه رقم (۴١۴۵).

من بيانه ، وأصله : «إن الحياه إلّا حياتنا الدّنيا» ثمّ وضع (هى) موضع (الحياه) ، لأنّ الخبر يدلّ عليها ويبيّنها قال : ومنه : [المتقارب]

٧۶۵- (١)هى النّفس تحمل ما حمّلت

...

و «هى العرب تقول ما شاءت». قال المصنّف فى الشّرح وقد حكى كلام الزّمخشرى : وهذا من جيّد كلامه وفى تنظيره ب «هى النّفس» و «هى العرب» ضعف لإمكان جعل العرب والنّفس بدلين ، و (تحمل) و (تقول) خبرين. انتهى كلامه». قال الشيخ أبو حيّان : «ولم يذكر أصحابنا فى الضمير الذى يفسّره ما بعده ولا ينوى بالضمير التأخير أن يكون يفسّره الخبر وإنّما هذا يفسّره سياق الكلام ... وأمّا ما ذهب إليه المصنّف من أنّ (هى) يفسّرها «حياتنا الدّنيا» الذى هو الخبر فاسد ، لأنّه إذا فسّره الخبر والخبر مضاف لشىء وموصوف لشىء كان ذلك الضمير عائدا على الخبر بقيد إضافته وقيد صفته وإذا كان كذلك صار تقدير الكلام : ما حياتنا الدّنيا إلّا حياتنا الدّنيا ، ولا يجوز ذلك كما لا يجوز : ما غلامنا العالم إلّا غلامنا العالم ، لأنّه يؤدّى إلى أنّه لا يستفاد من الخبر إلّا ما يستفاد من المبتدأ ، وذلك لا يجوز ، ولذلك منعوا : «ربّ الدّار مالكها» ، و «سيّد الجاريه مالكها». وليس فى كلام الزمخشرى ما يدلّ على ما ذهب إليه المصنّف لأنّه قال : وضع (هى) موضع (الحياه) ، ولم يقل موضع «حياتنا الدّنيا» الذى هو الخبر.

وقوله : لأنّ الخبر يدلّ عليها ويبيّنها يعنى أنّ سياق هذا الكلام على أنّ المضمر هو الحياه» انتهى.

وتلخّص منه أنّه ارتضى كلام الزمخشرى ولم يرتض تقرير ابن مالك. ويقال عليه : قد ذكرته فى تفسير سوره البقره على سبيل الجزم به بعباره ابن مالك حيث قلت : «والضمير المجعول خبره مفسّرا له ، انتهى». وحينئذ فيصير تقدير قول (٢) المتنبّى : [الطويل]

هو الجدّ ...

إلى آخره

معناه : «الجدّ» أى الكامل الجدّ بهذه الصّفه. وقول (٣) المعرّى : [الطويل]

هو الهجر ...

...

١- ٧۶۵- الشاهد بلا نسبه فى مغنى اللبيب (٢ / ۴٨٩).

٢- مرّ الشاهد رقم (٧٥٨).

٣- مرّ الشاهد رقم (٧٥٩).

معناه : «الهجر» أى الكامل الهجر بهذه الصّفه وهو ألّا يلمّ خيال فمتى ألمّ خيال لم يكمل الهجر. فهذا ما ظهر لى وفوق كلّ ذى علم عليم.

وأمّا السؤال السادس : فالحديث باللّفظ الأوّل (....) (١) وأمّا الثانى فهو من كلام عبد الله بن الصّامت الراوى عن أبى ذرّ قال : قال رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم : «إذا قام أحدكم يصلّى فإنّه يستره إذا كان بين يديه مثل آخره الرّحل فإذا لم يكن بين يديه مثل آخره الرّحل فإنّه يقطع صلاته الحمار والمرأه والكلب الأسود قلت : يا أبا ذرّ ما بال الكلب الأسود من الكلب الأحمر من الكلب الأصفر قال : يا ابن أخى سألت النبىّ صلّى الله عليه وآله وسلّم كما سألتنى فقال : الكلب الأسود شيطان» رواه مسلم. وهى فى المثال الأوّل للفصل. قال (٢) ابن هشام فى (المغنى) فى أقسام (من) : «الثانى عشر : الفصل ، وهى الدّاخله على ثانى المتضادّين نحو : (وَاللّٰهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ) [البقره : ٢٢٠](حَتّٰى يَمِيزَ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ) [آل عمران : ١٧٩] ، قاله ابن مالك ، وفيه نظر ، لأنّ الفصل يستفاد من العامل فإنّ ماز وميّز بمعنى فصل ، والعلم صفه توجب التمييز ، والظاهر أنّ (من) فى الآيتين للابتداء أو بمعنى (عن). وقد أقرّ الشيخ أبو حيّان فى (شرح التسهيل) ابن مالك على ذلك فقال : «قال المصنّف فى الشرح : وأشرت بذلك الفصل إلى دخولها على ثانى المتضادّين نحو : (وَاللّٰهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ) و (حَتّٰى يَمِيزَ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ ،) ومنه قول الشاعر : [المضارع]

٧٦٦- فإنّ الهوى دواء

لذى الجهل من جهله

انتهى». قال الشيخ : «ومنه : «لا يعرف قبيلا من دبير» وليس من شرطها الدّخول على المتضادّين بل تدخل على المتباينين ، تقول : لا يعرف زيدا من عمرو» انتهى كلام الشيخ فى (شرح التسهيل).

وعلى هذا فتكون فى قول عبد الله بن الصّامت للفصل أيضا ، أى : ما بال الكلب الأسود منفردا من الكلب الأحمر من الكلب الأصفر. ويحتمل أن تكون بمعنى (عن) ، وكذلك هى فى بيت المعرّى فى قوله (٣) : [الطويل]

[...]

فغير خفىّ أثله من ثمامه

١- يوجد بياض فى جميع النسخ ويبدو أن هناك نقص فى النصّ.
٢- انظر المغنى (ص ٣٥٧).
٣- مرّ الشاهد رقم (٧٥٩).

وأمّا السؤال السابع : فى إعراب قول أبى جحيفه «فمن ناضح ونائل» : فقد سألنى عنه من مدّه بعض المغاربه قال له العفيصى من المقيمين عندنا بالقاهره ، وقد توجّه الآن للمغرب. وظهر لى فى إعرابه أنّه بدل تفصيل على تقدير : فانقسموا قسمين من ناضح ونائل ، لأنّ فى روايه : «فرأيت النّاس يبتدرون الوضوء فمن أصاب منه شيئا تمسّح به ومن لم يصب منه أخذ من بلل يد صاحبه» واللفظان فى مسلم فى كتاب الصّلاه فى ذكر السّتره ويكون ذلك كقول الشاعر : [الكامل]

٧٦٧- (١)قوم إذا سمعوا الصّريخ رأيتهم

من بين ملجم مهره أو سافع

قال النّحاه : يريد : وسافع ، لأنّ البدل التفصيلىّ لا يعطف إلّا بالواو. انتهى.

الكلام فى قول الشاعر : كاثنين ثان إذهما فى الغار : كتب الشيخ جلال الدين البلقينى إلى البدر الكلستانى ما نصّه : [الطويل]

إلى كعبه الآداب تأتى الرّسائل

ومن علمه الوافى تحلّ المسائل

إمام حوى علما وفخرا وسؤددا

فأصبح مقصودا ، وكلّ وسائل

فكاتب سرّ الملك عالم عصره

بمذهب نعمان وما ثمّ ماثل

فإن أشكلت يوما أمور فلذ به

فمن علمه التهذيب والفضل شامل

نهايه كلّ الناس عند اجتماعهم

بحضرته الإصغا لما هو ناقل

فيبدى سؤالا ثمّ يذكر حلّه

ألا فاعجبوا هذا مجيب وسائل

هو البدر إن لاقيته بمحاسن

هو الليث فى كرّ وفرّ يعامل

ما قول إمام أهل الأدب ، ومالك زمام معالى الرّتب ، وخليفه النّعمان فى هذا العصر ، ومن بأقدامه وإقدامه يحصل الفتح والنصر ، فى بيتين وقعا لأبى تمّام مدح بهما المعتصم الإمام لمّا صلب بعض الخوارج العائجين عن الشّرائع والمناهج ، وهما : [الكامل]

٧٦٨- (٢)ولقد شفيت النّفس من برحائها

أن صار بابك جار مازيّار

١- ٧٦٧- الشاهد لعمرو بن معد يكرب فى ديوانه (ص ١۴۵) ، ولحميد بن ثور فى ديوانه (ص ١١١) ، وشرح التصريح (٢ / ١۴۶) ، وشرح شواهد المغنى (١ / ٢٠٠) ، والمقاصد النحويه (۴ / ١۴۶) ، وبلا نسبه فى أوضح المسالك (٣ / ٣٧٩) ، وشرح الأشمونى (٢ / ۴٢۴) ، وشرح ديوان الحماسه للمرزوقى (ص ٢٩) ، وشرح عمده الحافظ (ص ۶٢٨) ، ولسان العرب (سفع) ، ومغنى اللبيب (١ / ۶٣).

٢- ٧٦٨- انظر ديوانه بشرح التبريزى (٢ / ٢٠٧).

ثانيه فى كبد السّماء ولم يكن

كاثنين ثان إذ هما فى الغار

قال الصّفدى : «قد غلط أبو تمّام فى هذا التّركيب ، لأنّه إنّما يقال : ثانى اثنين ، وثالث ثلاثه ورابع أربعه ، ولا يقال : اثنين ثان ، ولا ثلاثه ثالث ، ولا أربعه رابع». ولمّا وقف المملوك على هذا التّغليط استبعد وقوع مثله من أبى تمّام ، وخاض فكره فى الجواب وعام. وخطر للمملوك أنّ المراد غير ما فهمه الصفدى ، وقصد عرض ذلك على من من علومه نقتبس وبكلامه نقتدى ، وهو أنّ فى الكلام تقديما وتأخيرا وتقليبا للتّركيب وتغييرا ، وهو أنّ التقدير : ولم يكن كاثنين إذ هما فى الغار ثان وبذلك يدفع عن كلامه الغلط ويصان ، والمراد أنّه لم يكن كهذه القضيه قضيه أخرى. وكلام أبى تمّام بهذا المعنى أحرى ، وحصل هذا القلب مراعاه للقافيه. ولا تسكن النّفوس لهذا الجواب إلّا بطبّكم منه الشفاء والعافيه ، ولم يعرّج أبو تمّام على مراعاه الآيه (١) حتّى ينسب كلامه إلى الغلط الواضح الأولى البدايه. وإيضاحه أنّه لم يوجد كحال اثنين إذ هما فى الغار حال ثان. والمسؤول إيضاح ما فى هذا التّغليط والتصويب من المعانى أدام الله لكم المعالى وأجزل عليكم الفضل المتوالى.

فكتب إليه البدر الكلستانى مجيبا ما نصه :

أتتنى أبيات تموج بلاغه

وفيها على بحر العلوم دلائل

ونظّمها صدر الزّمان وعينه

جلال المعانى ، والمعالى جلائل

هو الحبر تجل الحبر حاو وجيزه

بسيط المعانى للفضائل شامل

إذا هزّ أقلام الفصاحه تنجلى

مسائل فيها من فنون مسائل

ومالك فقه الشّافعىّ بأسره

أصولا فروعا واحد لا يشاكل

ونادى له فى كلّ ناد خصاله

ألا فى سبيل المجد ما أنا فاعل

له المقول الوضّاح فی کلّ معضل

وفضّاح نفس یوم تأتی تجادل

أتانی ما أتحف به ملک البلاغه ومالک المعانی ، فأطربنی بنسیج وحده وأغنانی عن المثالث والمثانی ، أوفی الله کاسه ، وطیّب أنفاسه. أمّا الصّفدیّ المغلّط فغالط فی واضح ، واعتراضه فاضح ، وقد صفّد ناقص ذهنه عند الکلام فی حلّ ترکیب أستاذ الأدباء أبی تمّام ، حیث لم یفرّق بین : «کاثنین ثان» وبین «کثانی اثنین». والفرق ظاهر عند سمع عار عن الآفه ، إذ الأوّل ترکیب جمله ، والثانی ترکیب إضافه ، وظهور

۱- یرید قوله تعالی فی سوره التوبه الآیه (۴۱) (إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِینَ کَفَرُوا ثانِیَ اثْنَیْنِ إِذْ هُما فِی الْغارِ.)

النّون جعلهما كالضّبّ والنّون ، فزال هذا الوهم اللّفظيّ العارى من المعنى بمجرّد المبنى والمبنى والذى يقضى منه العجب أنّ المخطئ فى الظاهر كيف يعدّ من محقّقى الأدب.

وأمّا حلّ مبناه وبيان معناه فالظّاهر من المقصود ما يقول العبد وهو محمود ، أنّ «ثانيه» خبر ثان لصار ولكن جعل من قبيل «أعط القوس باريها» (١) فى ترك النّصب ، إذ هو خبر لمبتدأ محذوف ، و «لم يكن» بمعنى «لم يصر» لقربه من سياق «أن صار» ، و «ثان» اسمه وتنوينه عوض عن الضمير المضاف إليه و «كاثنين» خبره وفيه مضاف محذوف ، والمآل : ولم يصر ثانيه كثانى اثنين إذ هما فى الغار ، لأنّهما تجاورا فى العلوّ لا فى الغور ، والغرض أن يصف مصلوبه بالارتفاع لكن فى الصّلب ، وهو من التّهكّم المليح.

الكلام فى قوله تعالى : (وَلَوْ عَلِمَ اللّٰهُ فِيهِمْ خَيْراً)

ومن الفوائد عن الشيخ بدر الدين بن مالك نقلت من خطّ الشيخ كمال الدين الشمنّى والد شيخنا :

سئل الشّيخ بدر الدين ابن العلّامه جمال الدّين بن مالك رحمهم الله تعالى عن قوله تعالى : (وَلَوْ عَلِمَ اللّٰهُ فِيهِمْ خَيْراً) [الأنفال : ٢٣] الآيه ، والبحث عن تركيبها.

فأجاب : هذه الآيه على صوره الضّرب الأول من الشّكل الأول من القياس المؤلّف من متّصلتين ، لأنّها مشتمله على قضيّتين متّصلتين موجبتين كلّيتين ، وبينهما حدّ أوسط هو تال فى الصّغرى ، مقدّم فى الكبرى ، وذلك يستلزم قضيه أخرى متّصله ، مركبه من مقدّم الصّغرى وتالى الكبرى ، وهو : (ولو علم الله فيهم خيرا لتولوا وهم معرضون ،) وكيف يكون علم الله فيهم خيرا وقبولا للحقّ ملزوما لتولّيهم وعدم قبولهم له ، هذا الإشكال ، قال : وعندى عنه ثلاثه أجوبه :

أحدها : لا نسلّم أنّ نظم الآيه الكريمه يستلزم المتّصله المذكوره ، لأنّ من شرط الإنتاج اتحاد الأوسط ، ولا نسلّم أنّ الأوسط متّحد بناء على أحد التفسيرين لقوله تعالى : (وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوْا وَهُمْ مُعْرِضُونَ) فإنّ قوله تعالى : (وَلَوْ عَلِمَ اللّٰهُ فِيهِمْ خَيْراً لَأَسْمَعَهُمْ) معناه : لو علم الله فيهم خيرا وقبولا للحقّ لأسمعهموه ولو أسمعهم ذلك الإسماع لتولّوا ، ولم يؤمنوا مبالغه فى بعدهم عن الإقبال على الإيمان والدخول فيه. وقيل معناه : لو أسمعهم فآمنوا لتولّوا بعد ذلك وارتدّوا. فعلى هذا

١- انظر شرح المفصل (١٠ / ١٠٣) ، وفصل المقال (ص ٢٩٨).

التفسير يكون الحدّ الأوسط وهو (أسمعهم) مختلفا : هو فى الجمله الأولى بمعنى : لأسمعهم إسماع لطف بهم ورحمه لهم ، فسمعوا وآمنوا واستقاموا ، وفى الجمله الثانيه بمعنى : ولو أسمعهم إسماع فتنه لهم وابتلاء فسمعوا ودخلوا فى الإيمان لتولّوا وارتدّوا ، ولا شكّ أنّ إسماع اللّطف والرّحمه غير إسماع الابتلاء والفتنه. وإذا لم يكن الأوسط متّحدا لم يكن الإنتاج لازما.

الجواب الثانى : سلّمنا اتّحاد الأوسط ، لكن لا نسلّم إنتاج القياس المؤلّف من متّصلتين كما هو رأى جماعه من المتأخرين ، فإنّهم قالوا : لا يلزم من صدق : كلّما كان ا ب : ج د ، وكلّما كان ج د : ه ز ، ا ب : ه ز لأنّ الكبرى تدلّ على ملازمه الأكبر للأوسط فى نفس الأمر ، والصّغرى تدلّ على صدق الأوسط فلا نسلّم أنّه يلزم من صدق المقدّمتين ملازمه الأكبر للأصغر وإنّما يلزم ذلك لو بقيت الملازمه بين الأوسط والأكبر على ذلك التقدير لازمه. ولك أن تعتبر مثل هذا فى الآيه الكريمه فتنزّل قوله تعالى : (وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوْا) على أنّ التولّى لازم للإسماع فى نفس الأمر و (لَوْ عَلِمَ اللهُ فِيهِمْ خَيْراً لَأَسْمَعَهُمْ) على أنّ الإسماع ثابت على تقدير ثبوت (عَلِمَ اللهُ فِيهِمْ خَيْراً) فلا يلزم من ذلك : (لو علم الله فيهم خيرا لتولوا) لأنّ (عَلِمَ اللهُ فِيهِمْ خَيْراً) محال فجاز أن يستلزم صدقه رفع التلازم فى قوله تعالى : (وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوْا) ومعانده اللازم فيه لأنّ المحال فيه يستلزم المحال.

الجواب الثالث : سلّمنا إنتاج القياس المؤلّف من متّصلتين كما هو رأى الإمام ومن قبله لكن لا نسلّم أنّ فى اللازم عنه فى الآيه الكريمه إشكالا فإنّه يصدق لو علم الله فيهم خيرا لتولّوا على دعوى أنّ تولّيهم ثابت على كلّ تقدير ، فثبت على تقدير علم الله فيهم خيرا لتولّوا. فإن قلت : فعلم الله فيهم خيرا لازم لعدم التولّى فيكون ملزوما له. قلت : لأنّ علم الله فيهم خيرا محال فيجوز أن يستلزم شيئا ونقيضه لأنّ المحال لا يستبعد أن يستلزم المحال والله سبحانه وتعالى أعلم.

الادّكار بالمسائل الفقهيّه

لأبى القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجّاجى النحوىّ رضى الله عنه

بسم الله الرحمن الرحيم

قال أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجى النحوى رحمه الله تعالى :

أما بعد : حفظك الله وأبقاك ، وهدانا وإيّاك ، ووفّقنا فيما نحاول دينا ودنيا للرّشاد ، ورزقنا علما نقرن به عملا يقرّب منه ويزلف لديه ، إنّه سميع بصير ، وعلى ما

يشاء قدير. فإنّك أذكرتنى بالمسأله التى سألت عنها فى البيت الذى سئل الكسائىّ عنه ، وهو قوله : [الطويل]

٧۶٩- (١)فأنت طلاق والطّلاق عزيمه

ثلاثا ومن يخرق أعقّ وأظلم

وتفسيرى وجه الطلاق النصب فى ثلاث مسائل فقهيّه من العربيه يتلاقى بها النحويّون ويسأل عنها متأدّبو الفقهاء. وكنت جمعتها قديما ؛ منها مسائل ذكر لى أبو بكر محمّد بن أحمد بن منصور المعروف بالخيّاط النحوىّ أنّه اجتمع هو وأبو الحسن بن كيسان مع أبى العبّاس ثعلب على تلخيصها وتقريرها ، ومنها مسائل ذكر لى أنّ أبا العبّاس ثعلبا أفاده إيّاها ، ومنها مسائل منثوره جمعت بعضها عن شيوخى شفاها ، وبعضها مستنبط من كتبهم ، فأحببت أن أجمعها فى هذا الكتاب وأسمّيه :

كتاب الادّكار بالمسائل الفقهيّه ، فاعتمدت ذلك حين نشّطتنى له ، فجمعتها فيه كلّها ، وما اتّصل بها وجانسها ، ومسأله الكسائى التى جرى ذكرها ، وجعلته نهايه فى الاختصار ، موجزا غايه الإيجاز لئلّا يطول فيملّ ، ويكثر فيضجر ، وبالله التوفيق وهو حسبنا ونعم الوكيل.

مسائل الجزاء

المسأله الأولى

قال : إذا قال الرجل لامرأته : إن أعطيتك إن وعدتك إن سألتنى فأنت طالق ثلاثا فهذه لا تطلق حتى تبدأ بالسؤال ثم يعدها ثمّ يعطيها بعد العده ؛ لأنّه ابتدأ بالعطيّه واشترط لها العده ، واشترط للعده السؤال ، فقد جعل شرط كلّ شىء قبله ، فالعده بعد السؤال ، والعطيّه بعد العده ، وكذلك يقع الترتيب فى الحقيقه. وليس هاهنا إضمار الفاء لأنّ جواب كلّ جزاء قد تقدّم قبله فصار مثل قولك : «أقوم إن قمت» ، ألا ترى أنّه لا يلزمك القيام حتّى يقوم مخاطبك ، وأنّ الجواب مبدوء به. وكذلك إن قال لرجل : «إن أعطيتك إن وعدتك إن سألتنى فعبدى حرّ ، فليس يعتق حتّى يبدأ بالسّؤال ثمّ يكون منه العده ، ثمّ العطيّه ، فإن ابتدأ بالعطيّه من غير سؤال ولا عده لم يعتق ، وكذلك المرأه لا تطلق ، وكذلك إن وعده من غير سؤال ثمّ أعطاه.

المسأله الثانيه

فإن قال لها : إن سألتنى إن أعطتك إن وعدتك فأنت طالق ؛ فهو مضمر للفاء فى الجزاء الثانى لأنّ العطيّه لا تكون إلّا بعد السّؤال ، كأنّه قال : إن

١- ٧۶٩- الشاهد بلا نسبه فى خزانه الأدب (٣ / ۴۵٩) ، وشرح شواهد المغنى (١ / ١۶٨) ، وشرح المفصّل (١ / ١٢) ، ومغنى اللبيب (١ / ۵٣).

سألتنى فإن أعطيتك إن وعدتك فأنت طالق. ولا تضمر الفاء فى الجزاء الثالث لأنّ العده قبل العطيّه ، فهذه أيضا لا تطلق حتى تسأله ثم يعدها ثم يعطيها كأنه قال : إن سألتنى فإن أعطيتك بعد أن أعدك فأنت طالق. فهى من جهه الطّلاق ووقوعه فى الترتيب مثل الأولى ، إلّا أنّها فى تقدير الفاء وإضمارها تخالفها ، فإن أعطاها من غير سؤال لم تطلق ، وإن وعدها ولم يعطها لم تطلق وإن وعدها وأعطاها من غير أن يتقدّم سؤال لم تطلق.

وكذلك إذا قال لعبده : إن سألتنى إن أعطيتك إن وعدتك فأنت حرّ وكذلك تضمر الفاء فى الجزاء الثانى ، كأنّه قال : إن سألتنى فإن أعطيتك إن وعدتك فأنت حرّ.

المسأله الثالثه

فإن قال : «إن سألتنى إن وعدتك إن أعطيتك فأنت طالق». فهو مضمر للفاء فى ذلك كلّه ، لأنّ قد أوقع كلّ شىء فى موضعه لأنّ السؤال يكون ثمّ العده ثمّ العطيّه فكأنّه قال : إن سألتنى فإن وعدتك فإن أعطيتك فأنت طالق.

وهذه المسائل الثلاث فى ترتيب وقوع الطّلاق سواء ، وفى تقدير العربيّه مختلفه.

المسأله الرابعه

فإن قال لها : إن أجنبت منك إجنابه فإن اغتسلت فى الحمّام فأنت طالق ، فأجنب ثلاث مرّات واغتسل مرّه فى الحمّام فإنّها تطلق واحده ، لأنّ الاغتسال فى الحمّام مشترط مع الإجناب فلا يقع الطلاق حتّى يقعا معا.

المسأله الخامسه

فإن قال : «كلّما أجنبت منك إجنابه فإن مات فلان فأنت طالق» فأجنب ثلاث مرّات ومات فلان فإنّها تطلق ثلاثا ، لأنّ موت فلان لا يتردّد مع كلّ إجنابه ، والمعنى : أنت طالق إن مات فلان بعدد كلّ إجنابه أجنبت منك. وكذلك «إن سقط الحائط» و «إن قدم زيد» يجرى هذا المجرى ، لأنّه ليس ممّا يتكرّر. وقد قال بعض الفقهاء فى قوله : «كلّما أجنبت منك إجنابه فإن اغتسلت فى الحمّام فأنت طالق» فأجنب ثلاثا واغتسل فى الحمّام مرّه واحده فإنّها تطلق ثلاثا. وجعله بمنزله الفعل الذى لا يتردّد ، وهذا غلط لأنّ الفعل إذا كان يجوز أن يقع مع شرطه فلا يقع الطلاق حتّى يقعا معا.

المسأله السادسه

إذا قال لها : «إن كلّمتك وإن دخلت دارك فأنت طالق» فإنّها تطلق بأحد الفعلين لأنّ المعنى به : إن كلّمتك فأنت طالق ، وإن دخلت دارك فأنت طالق ، لأنّه قد كرّر (إن) مرّتين ، ولا بدّ لكلّ واحده من جواب لأنّهما شرطان. وكذلك إن قال لها : «إن كلّمتك وإن دخلت دارك فعبدى حر ، فإنّه يعتق بأحد الفعليين لما ذكرت لك. وإذا كان ذلك يجب بأحد الفعلين فوجوبه بهما جميعا إذا وقعا معا ألزم.

المسأله السابعه

إذا قال لها : «إن دخلت الدار وكلّمتك فأنت طالق» فهذه

تطلق بوقوع الفعلين جميعا ولا تطلق بأحدهما دون الآخر ، إن دخل ولم يكلّمها لم تطلق ، وإن كلّمها ولم يدخل لم تطلق ، وإذا جمع بينهما طلقت ، ولم يبال بأيّهما بدأ بالكلام أم بالدّخول ، أىّ ذلك بدأ به وقع الطّلاق بعد أن يجمع بينهما ؛ لأنّ المعطوف بالواو يجوز أن يقع آخره قبل أوّله ، ألا ترى أنّك تقول : رأيت زيدا وعمرا ، فيجوز أن يكون عمرو فى الرؤيه قبل زيد ، قال الله تعالى : (وَاسْجُدِى وَارْكَعِى) [آل عمران : ۴۳]. وكذلك إن قال لعبده : «إن دخلت الدار وكلّمت زيدا فأنت حرّ» ، فإنّه لا يعتق إلّا بوقوع الفعلين جميعا كيف وقعا لا فرق بينهما فى وقوع الأوّل قبل الثانى أو الثانى قبل الأوّل.

المسأله الثامنه

إن قال لها : «إن دخلت الدار فكلّمتك فأنت طالق» فهذه لا تطلق إلّا بوقوع الفعلين جميعا ، وتقدّم المتقدّم فيهما فى الشّرط ؛ فلا تطلق حتى يدخل الدار أوّلا ثمّ يكلّمها فإن كلّمها قبل الدّخول لم تطلق ، وكذلك العبد لا يعتق لأنّ المعطوف بالفاء لا يكون إلّا بعد الأوّل وكذلك (ثمّ).

المسأله التاسعه

فإن قال لها : «إن كلّمتك أو دخلت داركِ فأنت طالق» طلقت بواحد من الفعلين وإن لم يكرّر (إن) ، فأيّهما وقع طلقت ، لأنّ (أو) لأحد الشّيئين ، وهو بمنزله قولك : «إن كلّمتك وإن دخلت داركِ فأنت طالق» ، لا فرق بينهما فى وقوع الطّلاق. وكذلك فى العتاق إذا قال : «إن كلّمت زيدا أو دخلت الدّار فعبدى حرّ» عتق بواحد منهما. وإن وقع الفعلان وقع الطلاق والعتاق لأنّه إذا وقع بواحد فالاثنان أجدر أن يقع بهما.

المسأله العاشره

إذا قال لها : «أنت طالق وإن دخلت الدّار» طلقت فى وقتها على كلّ حال ، لأنّ المعنى : أنت طالق إن لم أدخل الدّار وإن دخلتها ، لأنّ الواو عاطفه على كلام محذوف ، وكذلك إذا قال : «عبدى حرّ وإن دخلت داركِ» عتق على كلّ حال لأنّ المعنى : عبدى حرّ إن لم أدخل داركِ وإن دخلتها وكذلك إذا قال : «عبدى حرّ وإن لم أدخل داركِ» عتق لوقته على ما ذكرت لكِ.

المسأله الحاديه عشره

فإن قال لها : «أنت طالق إذا دخلت الدار» لم تطلق حتى تدخل الدّار. أمّا (إن) فشرط لا يقع الطلاق إلّا بعد وجود ما بعدها ، وأمّا (إذا) فوقت مستقبل ، فيه معنى الشرط فكأنّه قال : أنت طالق إذا جاء وقت كذا ، فهى تطلق وقت دخول الدار ، فقد استوت (إن) و (إذا) فى هذا الموضع فى وقوع الطّلاق ، ولهما مواضع كثيره يفترقان فيها فى هذا المعنى عتق لوقته على ما ذكرت لكِ.

المسأله الثانیه عشره

فإن قال لها : «أنت طالق» أن دخلت الـدار - بفتـح أن - طلقت لوقتها ؛ لأنّ المعنی : أنت طالق من أجل أن دخلت الدار ، أو لأن دخلت الـدار ، فقـد صار دخول الدار علّه طلاقها والسّبب الذی من أجله طلّقها ، لا شـرطا لوقوع الطّلاق کما کان فی باب (إن). وهی تطلق إذا فتـح (أن) کانت دخلت الـدّار أو لم تـدخل ، فإنّ الطلاق یقع بها فی وقته. وکـذلک إذا شدّد (أنّ) وفتحها فقال : «أنت طالق أنّک دخلت الدار» طلقت لوقتها کانت دخلت الدّار أو لم تکن دخلت.

وشـرح ذلک أنّه لو بلغه أنّها دخلت دار زید ولم تکن دخلتها فی الحقیقه فقال لها : أنت طالق ثلاثا ، فقالت له : لم طلّقتنی فقال : من أجل أنّک دخلت دار زید ، فقالت : إنّی لم أدخلها قطّ وقع الطلاق ولم یکن ذلک بمانع من وقوعه.

وکـذلک إذا قال لها : «أنت طالق أن دخلت دار زید» فکأنّه طلّقها ثمّ خبّر بالعلّه التی من أجلها طلّقها والسـبب ، والإخبار بذلک لا یمنع من وقوع الطّلاق.

وکذلک لو قال لها : «أنت طالق إنّک دخلت الدار» - فکسـر (إنّ) وشدّدها - طلقت وهذا لم یخبرها بالعلّه التی من أجلها طلّقها ، ولکنّه طلّقهـا ثمّ خبّرها بخبر منقطع من الأوّل ، وکأنّه خبّرها بما لیس ممّا هما فیه بشـیء ، فالإخبار به والإمساک عنه سواء ، إذ لیس بشـرط للطّلاـق ولاـ بعلّه له. فهـذا الفرق بین کسـر (إنّ) وتشدیـدها ، وبین فتحها وتشدیـدها ، وفتحها وتخفیفها ، وکسـرها وتخفیفها فاعلم ذلک.

المسأله الثالثه عشره

فإن قال لها : «أنت طالق إذ دخلت دار زید» فکأنّه قال لها : أنت طالق وقت دخولک دار زید فیما مضـی ، وهی فی تقدیر : أنت طـالق أمس ، فالطلاـق یقع بهـا وذکره المضـیّ لغو. وهـذا فی اللغه کلاـم متناقض ، قـد نقض آخره أوّله ، اللهمّ إلّا أن یکون قد طلّقها یوم دخولها دار زید ، ثمّ خبّرها الآن بما کان منه فی ذلک الوقت ، وإن کانت لم تدخل دار زید قطّ ، فقال لها أنت طالق إذ دخلت دار زید فکأنّه قال لها : أنت طالق أمس ، ثمّ کذب علیها بقوله : دخلت دار زید ، فسواء هذا وقوله : «أنت طالق أمس» ، و: «أنت طـالق إذ دخلت دار زیـد». ولو حمـل هـذا علی حقیقه اللّغه کان قوله : «أنت طالق إذ دخلت دار زیـد» ، و: «أنت طالق أمس» کلاما مسـتحیلا ، لأنّه متناقض ؛ کأنّه قال : «طلّقتک أمس» ، وأمّا قوله : أطلّقک أمس فمحال ، لانتقاض أوّله بآخره. وأمّا قوله : «طلّقتک أمس» ؛ فإن کان قـد فعل فقـد مضـی القول فیه ، وإن کان لم یفعل فإنّما کـذب فی إخباره ، وباب وقوع الطّلاق فیه ما یذهب إلیه الفقهاء فی ذلک.

المسأله الرابعه عشره

إذا قال : «كلّما دعوتك فإن أجبتنى فعبـدى حرّ» ، فدعاه ثلاث مرّات وأجابه مرّه فإنّه يعتق واحد من عبيده ؛ لأنّ الإجابه مشترطه مع الـدّعاء ، وهى تتردّد فلاـ يعتق العبـد إلّا بـدعاء معه إجـابه. وكـذلك إذا قـال لامرأته : «كلّما ناديتك فإن أجبتنى فأنت طالق تطليقه» ، فناداها ثلاث مرّات فأجابته مرّه طلقت واحده.

المسأله الخامسه عشره

أنشد الكسائىّ : [الطويل]

٧٧٠- (١)فإن ترفقى يا هند فالرّفق أحزم

وإن تخرقى يا هند فالخرق أشأم

فأنت طلاق والطّلاق عزيمه

ثلاثا ومن يخرق أعقّ وأظلم

فبينى بها إن كنت غير رفيقه

وما لامرئ بعد الثّلاث تقدّم

أمّا قوله : أنت طلاق ، ففيه وجهان :

أحـدهما : أن يكون مصدرا موضوعا موضع اسم الفاعل كما قيل : رجل عدل أى : عادل ، ورجل صوم أى : صائم ، وفطر وزور ، أى : مفطر وزائر ، كمـا قال الله عزّ وجلّ : (إِنْ أَصْبَحَ ماؤُكُمْ غَوْراً) [الملك : ٣٠] أى : غائرا. وقد يقع المصدر فى موضع اسـم المفعول أيضـا كمـا قيـل : «رجـل رضـى أى : مرضـىّ». فكـأنّه قال : أنت طالق ، فوضع طلاقا موضع طالق اسم الفاعل كما ترى. وهـذه المصادر إذا وضـعت موضع أسـماء الفاعلين والمفعولين فإن شـئت تركتها أيضا على لفظ واحـد مفرد فى الواحد والاثنين والجمع والمؤنّث فتقول : رجل عـدل ، ورجلان عدل ، ورجال عدل ، ونسوه عدل ، وإن شـئت ثنّيت وجمعت ، فقد قيل : عدول ومقانع ، أنشدنا أبو عبد الله نفطويه قال : أنشدنا أحمد بن يحيى عن ابن الأعرابىّ : [الطويل]

٧٧١- (٢)طمعت بليلى أن تريع وإنّما

تقطّع أعناق الرّجال المطامع

وبايعت ليلى فى خلاء ولم يكن

شهود على ليلى عدول مقانع

فجمع «عدلا» و «مقنعا» ، فقال : «عدول» ، و «مقانع» ، كما ترى.

والوجه الثانى فى قوله : «فأنت طلاق» أن يكون حذف المضاف ، وأقام المضاف إليه مقامه كما قيل : صلّى المسجد ، يراد : صلّى أهل المسجد ، وكما قال الله عزّ

ص: ۲۶۲

۱- ۷۷۰- مرّ تخريج البيت الثانى فى الشاهد رقم (۵۹۹) ، والثلاثه معا بنفس المراجع السابقه.
۲- ۷۷۱- البيتان فى شرح المفصّل (۱ / ۱۳) ، والأول فى اللسان (ريع) ، والثانى لكثير فى اللسان (عدل) ، وتاج العروس (عدل) ، وليس فى ديوانه ، وللبعيث فى لسان العرب (قطع) و (قنع) ، وبلا نسبه فى جمهره اللغه (ص ۹۴۲) ، وشرح المفصّل (۱ / ۱۳).

وجلّ : (وَسْئَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِی کُنَّا فِیها وَالْعِیرَ الَّتِی أَقْبَلْنا فِیها) [یوسف : ۸۲] ، یرید أهل القریه ، وأصحاب العیر ؛ فحذف المضاف وأقام المضاف إلیه مقامه. فکذلک أراد : أنت ذات طلاق ، فحذف المضاف وأقام المضاف إلیه مقامه. قالت (۱) الخنساء : [البسیط]

ترتع ما رتعت حتّی إذا ادّکرت

فإنّما هی إقبال وإدبار

أی : ذات إقبال وإدبار. وقد یجوز أن یکون جعلها الإقبال والإدبار لکثره ذلک منها مجازا واتّساعا ، وأنشد سیبویه : [المتقارب]

۷۷۲- (۲)وکیف أواصل من أصبحت

خلالته کأبی مرحب

یرید : کخلاله أبی مرحب ، والخلاله الصداقه.

وأمّا قوله : والطّلاق عزیمه ثلاثا : فإنّه إذا نصب الثّلاث فکأنّه قال : فأنت طالق ثلاثا ، یوقع بها الثلاث ، ویکون قوله «والطلاق .. عزیمه منّی جدّا غیر لغو.

وإذا قال : فأنت طلاق والطلاق عزیمه ثلاث برفع «ثلاث» فکأنّه قال : أنت طالق ، والطلاق عزیمه ثلاث یرفع أی الطلاق ثلاث ، أی : الذی بمثله یقع الفراق هو الثلاث فیکون (ثلاث) خبرا ثانیا عن الطّلاق أو موضّحا للعزیمه. وإن شاء کان تقدیره : «فأنت طالق ثلاثا» ، ثمّ فسّر ذلک بقوله : والطلاق عزیمه ثلاث ، کأنّه قال : والطلاق الذی ذکرته أو نویته عزیمه ثلاث ففسّره بهذا. ودلیل هذا : إذا نوی الثلاث ، ودلیل قصد الثلاث ، قوله فی البیت الذی بعده : «فبینی بها» ، فهذا یدلّ علی أنّه أراد الثلاث والبینونه.

ویجوز نصب «عزیمه» إذا رفع الثلاث فقال : «والطلاق عزیمه ثلاث» فینتصب علی إضمار فعل ، کأنّه قال : والطلاق ثلاث أعزم ذلک عزیمه ، ویجوز أن یکون تقدیر قوله : «والطلاق إذا کان عزیمه ثلاث» کما تقول : عبد الله راکبا أحسن منه ماشیا ، وکما تقول : هذا بسرا أطیب منه رطبا.

وأمّا قوله : ومن یخرق أعقّ وأظلم فمن کلام الشعر لا یجوز فی منثور الکلام. آخر المسائل.

۱- مرّ الشاهد رقم (۴۰).

۲- ۷۷۲- الشاهد للنابغه الجعدی فی دیوانه (ص ۲۶) ، والکتاب (۱ / ۲۷۵) ، وسمط اللآلی (ص ۴۶۵) ، وشرح أبیات سیبویه (۱ / ۹۴) ، ولسان العرب (رحب) و (خلل) ، ونوادر أبی زید (ص ۱۸۹) ، وبلا نسبه فی إصلاح المنطق (ص ۱۱۲) ، وأمالی

المرتضى (١ / ٢٠٢) ، ولسان العرب (شرب) و (برر) ، ومجالس ثعلب (ص ٧٧) ، والمحتسب (٢ / ٢٦٤) ، والمقتضب (٣ / ٢٣١).

مسأله : [الكلام على نصب «ضبّه» فى قول صاحب (المنهاج)]

فيها : الكلام على نصب «ضبّه» فى قول صاحب (المنهاج) «وما ضبّب بذهب أو فضّه ضبّه كبيره لزينه حرم». تحرير الشيخ الإمام العالم العلّامه كمال الدين أبى بكر بن محمّد السيوطى الشافعى رحمه الله تعالى وغفر له.

بسم الله الرحمن الرحيم

نقلت من خطّ والدى - رحمه الله - ما صورته : الحمد لله مسأله : عرض الاجتماع ببعض الأشياخ أعزّه الله تعالى ، فذكر لى أنّ بعض أصحابنا الشّافعيّه سأله عن وجه نصب (ضبّه) من قول صاحب (المنهاج) : «وما ضبّب بذهب أو فضّه ضبّه كبيره لزينه حرم». وقال أعزّه الله :

وأخبرنى - يعنى السائل - أنّ الأصحاب اختلفوا فى وجه نصب (ضبّه) ، وأنّ بعضهم قال : هو خبر كان محذوفه ، والمعنى : وكان ضبّه ، أو : وإن كان ضبّه. وقال بعضهم : هو مصدر وتقديره : تضبيبا ضبّه. وقال بعضهم : هو آله. وقال بعضهم : توسّع المصنّف فأطلق الضبّه على المصدر ، وربّما قيل غير ذلك.

وقد ظهر لى - على أنّ إطلاق هذا اللّفظ بإزاء هذا المعنى عربىّ - أنّ هذه الأقوال كلّها لا تسلّم.

أمّا قول من قال : وكان ضبّه أو وإن كان ضبّه ، فغنىّ عن الجواب لأنّه يلزم منه عود الضمير فى كان المقدّره على (ما) الواقعه على الإناء المضبّب ، فيكون المعنى : وما ضبّب وكان المضبّب ضبّه ، أو : وإن كان المضبّب ضبّه ، ولا يخفى فساده سواء جعلت (كان) تامّه أو ناقصه ، والواو عاطفه ، أو للحال. هذا كلام الشيخ سلّمه الله تعالى وقد اقتضى أمرين :

أحدهما : أنّ اسم كان المقدّره ضمير.

والثانى : أنّه عائد على (ما) الواقع على المضبّب. وكلّ منهما ليس بلازم.

أمّا الأوّل : فلأنّه يجوز أن يكون اسم كان ظاهرا تقديره : وكانت الضّبّه ضبّه كبيره ... إلى آخره.

وأمّا الثانى : فلأنّا إذا جعلنا اسم كان ضميرا كان عائدا على الضّبّه المفهومه من قوله : وما ضبّب ، لأنّ مفسّر الضمير يجوز الاستغناء به بمستلزم له كقوله تعالى : (فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتِّبَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ وَأَداءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسانٍ) [البقره : ١٧٨] فعفى يستلزم عافيا والضمير فى إليه عائد عليه ، وكقوله : [الطويل]

٧٧٣- (١)لكالرّجل الحادى وقد تلع الضّحى

وطير المنايا فوقهنّ أواقع

فالحادى يستلزم إبلا محدوّه ، وضمير «فوقهنّ» عائد عليهنّ. إذا تقرّر ذلك فقد حذف كان واسمها ظاهرا قدّرناه أو ضميرا ، وبقى خبرها.

فإن اعترض معترض بأنّ حذف كان مع اسمها إنّما يحسن ويكثر بعد (إن) و (لو). أجبنا بأنّه يكفينا فى التخريج وقوعه فى كلام العرب وإن كان قليلا ، فقد خرّج سيبويه - رحمه الله تعالى - قول الرّاجز : [الرجز]

٧٧٤- (٢)من لد شولا فإلى إتلائها

على أنّ التّقدير : من لد أن كانت شولا. وأمكننا أن نخلص عن اعتراضه بوجه آخر وهو أن نقول : أصله : فإن كانت الضّبّه ضبّه كبيره ، فحذفت واسمها بعد (إن) وبقى خبرها ثمّ حذف (إن) بعد ذلك وجوّز حذفه دلاله (حرم) الذى هو الجواب عليه ، فإنّ حذف الشّرط مع القرينه جائز مع (إن) ، وإنّما الخلاف فى غيرها من أدوات الشرط.

واشترط ابن عصفور والأبّدى تعويض (لا) من الفعل المحذوف. قال فى الارتشاف : وليس بشىء. ومن أمثله حذف الشّرط مع إن بدون (لا) قوله تعالى : (فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ) [الأنفال : ١٧] تقديره والله أعلم : إن افتخرتم بقتلهم فلم تقتلوهم أنتم ولكنّ الله قتلهم ، وقوله تعالى : (فَاللهُ هُوَ الْوَلِيُّ) [الشورى : ٩] تقديره : إن أرادوا أولياء بحقّ فالله هو الولىّ بحقّ ، وقوله تعالى : (يا عِبادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ أَرْضِي واسِعَةٌ فَإِيَّايَ فَاعْبُدُونِ) [العنكبوت : ٥٦] أى : إن لم يتأتّ أن تخلصوا العباده لى فى أرض فإيّاى فى غيرها فاعبدون. وهذا هو الأنسب ليوافق عباره المنهاج عباره أصله ، فإنّ عباره المحرّر : «والمضبّب بالذّهب أو الفضّه إن كانت ضبّه كبيره وفوق قدر الحاجه حرم استعماله ، وإن كانت صغيره ...» إلى آخره. فهذا يشعر بأنّ صاحب

١- ٧٧٣- الشاهد بلا نسبه فى سرّ صناعه الإعراب (٢ / ٨٠١) ، وشرح عمده الحافظ (ص ٦٩٧) ، ولسان العرب (وقع) ، والمقاصد النحويه (٣ / ٥٢٤).

٢- ٧٧٤- الرجز بلا نسبه فى تخليص الشواهد (ص ٢٦٠) ، وخزانه الأدب (٤ / ٢٤) ، والدرر (٢ / ٨٧) ، وسرّ صناعه الإعراب (٢ / ٥٤٦) ، وشرح الأشمونى (١ / ١١٩) ، وشرح التصريح (١ / ١٩٤) ، وشرح شواهد المغنى (٢ / ٨٣٦) ، وشرح ابن عقيل (ص ١٤٩) ، وشرح المفصّل (٤ / ١٠١) ، ولسان العرب (لدن) ، ومغنى اللبيب (٢ / ٤٢٢) ، والمقاصد النحويه (٢ / ٥١) ، وهمع الهوامع (١ / ١٢٢).

المنهاج - رحمه الله - لمّا اختصر ما فى المحرّر وحذف أوّلا «كان واسمها» ذكر الشّرط.

ثمّ قوله فى ردّ هذا الوجه : «سواء جعلت كان تامّه أو ناقصه». كيف يصحّ فرض (كان) تامّه والمدّعى أنّ (ضبّه) منصوب بها فتأمّل. هذا آخر كلام الوالد على هذا الوجه ثم شرع فى ذكر كلام المعترض على بقيّه الأوجه ثمّ قال :

وأمّا قول من قال : تضبيبا ضبّه : فليس بشىء ، لأنّه لم يعرب (ضبّه) وإنّما أكّد الفعل بمصدره القياسىّ وأبقى الضبّه على حالها.

وأمّا قول من قال : إنّ (ضبّه) مفعول مطلق لأنّه آله التّضبيب أو توسّع المصنّف فأطلق الضبّه على المصدر ونصبها مفعولا مطلقا : فشبهته قويه جدّا لأنّ لفظ (ضبّه) موافق فى المعنى واللّفظ للفعل قبله. ويردّ بأنّ الضبّه ليست بآله للتّضبيب ، لأنّ كلّ الآلات تكون موجوده قبل الفعل معدّه معروضه له ، كالسّوط قبل الضّرب ، والقلم قبل الكتاب. وأيضا فإطلاق آله المصدر عليه سماع كضربته سوطا ، ولا تقول كتبته قلما. والضبّه عباره عن الرّقعه التى يرقع بها الإناء ونحوه ، وقد كانت قبل ذلك جنسا من الأجناس صيّر المضبّب بفعله فيه ضبّه ، ففعله فيه يسمّى تضبيبا ، والضبّه عباره عن الذات وكانت قبل ذلك جنسا لا تسمّى ضبّه.

ولو سلّمنا أنّها من الألفاظ التى أطلقها العرب على المصادر وليست بمصادر كالآلات والعدد وما أضيف إليها ونحوه فإنّ وصفها بكبيره يردّه ، لأنّ المعانى لا توصف بكبر ولا صغر ، وإنّما توصف بالقلّه والكثره والقوّه والضّعف ، ونحوها من أوصاف المعانى.

وإذا صحّ ذلك فلا يقال : توسّع المصنّف فنصب الضّبّه على المصدريّه ، لأنّ معنى توسّع : ارتكب لغه مولّده ، فهو قلّه حشمه وأدب على المصنّف ، لكنّه لا ينبغى أن يقال حتّى يقع العجز بعد النظر والاجتهاد ، لأنّ المولّد إذا صنّف فى الفروع أو غيرها يعذر فى ارتكابه لغته المولّده لأنّه لو كلّف الكلام باللّسان العربى دائما صعب عليه ، لأنّه لا يقدر عليه إلّا بكلفه. فإذا عجزنا عن الدخول بكلامه فى اللّسان العربىّ عذرناه ولا جناح عليه. انتهى.

واقتضى كلامه أنّ نزاعه إنّما هو فى تعليل كونه مطلقا بجعله آله. وأمّا نفس الدّعوى فلا نزاع فيها ، فإنّ المصدر قد ينوب عنه فى الانتصاب على أنّه مفعول مطلق ملاق له فى الاشتقاق ، وإن كان اسم عين حاصلا بفعل فاعل المصدر كقوله تعالى :

(وَاللّٰهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَباتاً) [نوح : ۱۷] فقد انتصب (نباتا) على أنّه مفعول مطلق ، وليس بآله بل النبات ذات حاصله بفعل الفاعل.

والذى ظهر لى فيه بعد البحث مع نجباء الأصحاب فيه ، ونظر المحكم والصّحاح وتهذيب اللّغه وغيرها - ولم نجده متعدّيا بهذا المعنى - أنّ الباء فى (بذهب) بمعنى (من) البيانيّه ، ارتكبه على مذهب كوفىّ ، و (ضبّه) منصوب على إسقاط الخافض إمّا من باب : [البسيط]

أمرتك الخير فافعل ما أمرت به

فقد تركتك ذا مال وذا نشب (۱)

وهو ظاهر. ولا يردّ علىّ بإدخاله فيه بكونهم لم يعدّوه من أفعاله ، لأنّا نقول : ما قيس على كلامها فهو من كلامها ، وقد قالوا فى ضبط أفعال باب (أمرته) : كلّ فعل ينصب مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر ، وأصل الثانى منهما حرف الجرّ فهو من باب (أمر) وهذا الضابط يشمله لا محاله ، وهو أولى من أن يدّعى أنّه منصوب من باب قوله (۲) الشاعر : [الوافر]

تمرّون الدّيار ولم تعوجوا

كلامكم علىّ إذا حرام

على إسقاط الخافض ، لأنّ هذا يحفظ ولا يقاس عليه.

وارتكابه يخلّص من مشكلات كثيره ، ودعواه أقلّ ضررا من دعوى اللّحن لعالم. ويكون (بذهب) فى موضع نصب على الحال من النّكره لتقدّمه عليها ، لأنّه لو تأخّر كان صفه لها ، والباء بمعنى (من) البيانيّه. والتقدير : وما ضبّب بضبّه من ذهب أو فضّه كبيره لزينه حرم.

ويمكن أن يدّعى أنّه من باب (أعطى) ، وليس بظاهر ، لأنّ سقوط الحرف فيه ظاهر ، وليس فيه معطى ولا معطى له.

و (ما) مبتدأ ، وهى موصوله صلتها جمله (ضبّب) وفى (ضبّب) ضمير نائب فاعل وهو العائد ، وهو المفعول الأوّل إن جعلناه من باب (أمر) أو (أعطى) وجمله (حرم) خبره. فإن قلت لا يصحّ أن يكون (حرم) خبرا عن (ما) ، لأنّ (ما) واقعه على المضبّب ، والمضبّب جماد لا يوصف بحرام ولا بحلال ، قلت : هو على حذف مضاف أى : واستعمال ما ضبّب حرام على المكلّف ، وكذلك يقدّر فى كلّ موضع ،

۱- مرّ الشاهد رقم (۳۲۴).

۲- مرّ الشاهد رقم (۵۴۶).

قاله الفقهاء ، لأنّ الجمادات كالخمر لا توصف بحرام ولا بحلال ، وإنّما يوصف بهما فعل المكلّف ، فإذا قالوا : الخمر حرام ، إنّما يريدون استعمالها ، وحذفوه اختصارا للعلم به. آخر الكتاب.

مهمه من أبحاث شيخنا العلّامه الكافيجى – نفعنا الله به –

قال : فى قول النّحاه «كان زيد قائما» أبحاث :

الأوّل : أنّهم يقولون : إنّه موضوع لتقرير الفاعل على صفه ، فكيف يتصوّر له الوضع مع أنّه لا يدلّ إلّا على الكون المخصوص نسبه وزمانا. فيكون مجازا إن وجد العلاقه والقرينه مع أنّهم لا يقولون عن آخرهم بذلك.

والجواب : أنّ اللام فى قولهم : لتقرير الفاعل ، لام الغرض والتعليل لا لام التّعديه فلا يكون التقرير موضوعا له.

الثانى : أن الغرض منه بيان اتّصاف الشيء بصفه ، فأين سبب التّقرير؟ فكيف يفيد التّقرير؟.

والجواب : أنّهم إذا قصدوا تمكّن الشيء فى صفه وثباته فيها وضعوا له صيغا مخصوصه مثل قولهم : تمكّن زيد فى القيام ، أو : استقرّ فيه ، إلى غير ذلك ، أو يأتون بألفاظ تدلّ على ذلك بمعونه المقام ، وبالذوق السليم والطبع المستقيم ، مثل قولهم : «زيد على القيام» ، قال الله تعالى : (أُولئِكَ عَلى هُدىً مِنْ رَبِّهِمْ) [البقره : ۵]. فلمّا دلّ (كان) على كون زيد قائما ، يفهم منه أنّ الغرض منه بيان ثبات زيد فى صفه القيام فكيف لا ولأىّ شيء أبلغ فى ذلك من طريق الائتلاف والاتّحاد ، ونظيره أنّ الاتحاد أقوى دلاله على الاختصاص من دلاله طرق الاختصاص عليه. وإذا تحقّق هذا الطريق بجزم بأنّه يفيد غرض التقرير.

الثالث : لا شكّ أنّ الصفه يتصوّر حصولها وتقرّرها فى الموصوف كما هو المعقول والمنقول فلا يتصوّر حصول الموصوف فى الصّفه فضلا عن التقرير فيها وإلّا فيلزم الدّور فإنّ حصول الصفه بدون تحقّق الموصوف لا يتصوّر ضروره.

الجواب : إنّ الغرض منه هو الدّلاله على اعتبار التّمكّن لا على حصوله فيها فى نفس الأمر كما مرّت الإشاره إليه.

الرابع : أنّه إذا قيل : «زيد قائم مستمرّ» يفهم منه ذلك الغرض فما الحاجه إلى مجيء (كان)؟

الجواب : لا نسلّم أنّه يفيد الغرض الذى هو بيان تمكّن الفاعل فى صفه ، لا بيان تمكّن الصّفه فيه ، فبينهما بون بعيد ، وبعد التسليم أنّه من باب تعيّن الطريق ، وهو خارج عن قانون التوجيه.

تنبيه : إنّهم إذا أرادوا نسبه الشىء إلى صفته يقولون : «كان زيد قائما» ، كما يقولون : «زيد قائم» ، إذا قصدوا نسبه القيام إلى زيد ، ويقولون : «قام زيد» ، إذا قصدوا إفاده النّسبه بينهما.

الخامس : أنّ الحدث مسلوب عن الأفعال الناقصه فلا يتصوّر الفاعل بدون الفعل كما لا يتصوّر المضاف بدون الإضافه فما المراد من الفاعل فى قولهم : «لتقرير الفاعل على صفه».

الجواب : إنّ (كان) لمّا تعلّق به ورفعه سمّى فاعلا على سبيل المجاز وإن كان موصوفا بالقيام فيكون له جهتان وكذلك يسمّى اسم كان أيضا.

السادس : أنّه يدلّ على الكون المخصوص نسبه وزمانا كما يدلّ (ضرب) فى قولك : «ضرب زيد قائما» على الضّرب المخصوص فلا فرق بينهما ، فما معنى قولهم : الحدث مسلوب عن الأفعال النّاقصه.

الجواب : إنّ الظاهر هو ما قلته لكنّ التحقيق أنّ المقصود منه كما عرفته هو الدّلاله على تمكّن الموصوف فى صفته فيكون هو العمده ونصب الذّهن ومطرح نظر العقل لا غير ، وأمّا الدّلاله على الكون المخصوص فهى وسيله إلى ذلك المقصود وحاكيه عنه ، كالمرآه بالنسبه إلى صوره المرئىّ ، فيكون ساقطا عن درجه الاعتبار فكان المراد من مسلوبيّه الحدث عدم اعتبار الحدث قصدا ، فإذا لم يكن مقصودا فلا يسمّى الحدث فيه معنى ، لأنّهم لا يطلقون المعنى على شىء إلّا إذا كان مقصودا ، وأمّا إذا فهم الشىء على سبيل التّبعيّه فيسمّى معنى بالعرض لا بالذات. وقولهم : «الإطلاق» ينصرف إلى الكمال من قبيل المثل السّائر ، ويشعر بما مرّ أنّهم يقولون : إنّه مسلوب الحدث عنه ولا يقولون : إنّه لا يدلّ على الحدث.

السابع : أنّ المقصود هو بيان متعلّق الكون فما السرّ فى تعلّق التّصديق بالكون لا بمتعلّقه.

الجواب : أنّ الكون لمّا ذكر أوّلا توجّه التصديق إليه ، فلا حاجه إلى تعلّقه بمتعلّقه.

تنبيه : إنّ التصديق قبل دخول (كان) يتوجّه إلى متعلّق الكون أصاله وكذا

الحال فی متعلّقات أفعال القلوب وأنت خبیر بأنّه لا استبعاد فی کون الأمر جهه قصد وغیر جهه قصد باختلاف الاعتبار.

الثامن : أنّه یدلّ علی الکون المخصوص کسائر الأفعال فما السرّ فی سلب الحدث فیه دون غیره.

الجواب : أنّ سائر الأفعال له معنی متحصّل فی نفسه دون الأفعال النّاقصه ، فإن قلت : فما السرّ فی عدم تحصّل معنی (کان) مع أنّه دالّ علیه. قلت : إنّ الغرض المذکور جعله من قبیل الألفاظ الدالّه علی الإضافه المخصوصه ، وأنت خبیر بأنّ کون اللّفظ موضوعا لمعنی لا یقتضی أن یکون حاصلا منه بنفسه کالحروف.

فإن قلت : تحصّل معنی سائر الأفعال مسلّم فی المعانی الإفراديه ، لکن لا فرق بینه وبین الأفعال الناقصه فی المعانی الترکیبیه وکلامنا فیها.

قلت : الحقّ ما ذکرته لکن لمّا کان معانی سائر الأفعال معتدّا بها فی حاله الإفراد دون معنی الفعل النّاقص وکانت معتدّا بها فی حاله الترکیب بخلاف معانی الأفعال الناقصه کما أومأنا إلیه ، قالوا : سلب الحدث فیها دون غیرها.

التاسع : أنّ المراد من الکون المخصوص فی «کان زید قائما» ما هو؟ أوجود زید وهو غیر مراد ، وکذا تحقّق نسبه القیام إلیه.

الجواب : إنّ الحصر ممنوع بأنّه عباره عن تعلّق زید بالقیام وأنت خبیر بأنّ التعلّق لا ینحصر فی المسند کما بیّناه. فإن قلت : أ لیس یوجب وجود النّسبه فی الخارج ، فإنّه یدلّ علی الزمان الماضی. قلت : إنّ الزمان الماضی ظرف لمتعلّق النّسبه وهو موجود فیه لا النّسبه فإنّه ظرف لنفسها لا لوجودها.

العاشر : إنّ (کان) لمّا دلّ علی ظرف القیام کان ینبغی أن یتأخّر عن القیام فلأیّ شیء صدّروا بکان.

قلت : لأنّ الغرض الأصلیّ من استعمال (کان) لیس إلّا بیان تمکّن الفاعل فی صفته وإن کان له دلاله علی الظّرفیّه ضمنا فقدّم لاعتبار الباعث القویّ.

فإن قلت : لا شکّ أنّ القیام قید داخل فی الکون المخصوص ، فما معنی قولهم : (کان) قید للقیام باعتبار دلالته علی الزّمان الماضی فما التوفیق بین المعقول والمنقول؟

قلت : أوّلا الأصل فی مباحث الألفاظ هو النّقل لا العقل ، وثانیا : أنّ کون

(كان) قيدا للقيام باعتبار التحقّق والمآل وكون القيام قيدا ل (كان) باعتبار الظّاهر المتبادر فلا منافاه بينهما.

فإن قلت : إذا كان القيام قيدا ل (كان) فينبغى أن يقيّد بدون ذلك القيد لأنّ القيد لترتيب الفائده لا لتحصيلها.

قلت : إنّه قيد لازم من حيث إنّ وضع (كان) لإفاده تعلّق الموصوف بالصّفه فلا بدّ منه لفظا أو تقديرا كما فى أفعال القلوب.

الحادى عشر : إنّ (كان) إذا كان بمعنى (وجد) يكون من الفعل التامّ ، وإذا كان دالّا على كون زيد قائما يكون من الأفعال الناقصه ، فمعنى الوجود حاصل فيهما ، فما السرّ فى جعل أحدهما تامّا دون الآخر؟

والجواب : أنّ التأمّل الصادق فى معناهما يطلع على الفرق بينهما فإنّ الأول يدلّ على نسبه الوجود إلى زيد فقط ، فقد تمّ به ، والثانى يدلّ على تعلّق زيد بالقيام فلا يتمّ بزيد وحده فيكون ناقصا وأمّا الفرق بين الوجودين فمعلوم ممّا سبق.

الثانى عشر : أنّ القوم اختلفوا فى أنّه فعل أو حرف فهل يرجع إلى النّزاع اللفظىّ أو يمكن الترجيح بالحمل على الصواب؟

الجواب : أنّ النزاع المتبادر من كلامهم يرجع إلى التفسير ، ولكن المختار هو الحرف إن اعتبر القصد الأصلىّ فى دلاله الفعل على معناه ، وإلّا فهو الفعل بلا شبهه.

«قال شيخنا : - نفع الله به -» : هذا بعض ما سنح لى فى هذا المقام والله أعلم.

أبحاث فى قولهم (زيد قائم)

فائده من مولّدات شيخنا العلّامه الكافيجى (١) أيّده الله تعالى :

قال رضى الله عنه : أمّا بعد فإنّ فى مثل : «زيد قائم» أبحاثا :

١- أن سبب أجزاء القضيّه اللغويّه جزءان.

١- محمد بن سليمان بن سعد بن مسعود الرومى البرعمى ، العلامه محيى الدين أبو عبد الله الكافيجىّ الحنفى ، كان عالما ، إماما فى المعقولات كلها : الكلام ، وأصول اللغه والنحو والصرف والإعراب والمعانى والبيان والجدل والفلسفه ... من تصانيفه : شرح قواعد الإعراب ، وشرح كلمتى الشهاده ، ومختصر فى علوم الحديث ، ومختصر فى علوم التفسير يسمّى التيسير وغيرها. (ت ٨٧٩ ه). ترجمته فى بغيه الوعاه (١ / ١١٧).

۲- أن سببها الوضع والعلم به.

۳- أنّ سبب أجزاء العقليّه جزءان آخران ولهما أسباب أيضا.

۴- أنّ الحسّ لا يتصرّف فى النّسبه وأحوالها لعجزه لعدم العاده بذلك.

۵- أنّ العقل يتصرّف فى ذلك لقدرته عليه ، فلذلك كان الخارجىّ بسيطا وجاز أن يكون الذّهنىّ مركّبا.

۶- أنّ اعتبار المركّب مطابق للبسيط الخارجىّ.

۷- أنّ سبب الكلّيات يمكّن العقل من ذلك.

۸- أنّ سبب النّسب كون غير متعقّل فى التعقّل وفى الوجود أيضا ، فيكون التّسبّب من باب الاجتماع والافتراق سواء كان حقيقيّا أو اعتباريّا.

۹- أنّ وقوع النّسبه الذهنيّه غير معقوله وإن كانت كنايه عن الكون الخارجىّ ، وأمّا كونها الذّهنىّ فليس فيه فائده.

۱۰- أن مطابقتها ليست مناط الإدراك فإنّه ليس بمعلوم وليس فيه فائده وأنّها لوهم التّسويه.

۱۱- أنّ إيقاعها سواء كان فعلا أو إدراكا هما عند الأشعرى بناء على مسأله خلق الأعمال.

۱۲- أنّه علم عند الفلاسفه وفعل عند الحكيم.

۱۳- أنّ مذهبهم حقّ وأنّ مذهبه باطل.

۱۴- أنّه نزاع لفظىّ.

۱۵- أنّ تصديقا لفظيا على المذهبين أيضا.

۱۶- أنّه يقتضى تسعه إدراكات عليهما.

۱۷- أنّه لا بدّ من اعتبار الشّرط فى صدق كلّ قضيّه.

۱۸- أنّ الجزاء الواقع صار محلّ الحكم فما السرّ فيه؟ ولم ينعقد ذلك فيما عداه؟

۱۹- أنّ مطابقه النّسبه للنّسبه لا حاصل لها اللهمّ إلّا أن يقال إنّها تحصّل المقصود اللفظىّ. وأجيب : أنّ المطابقه إنّما هى باعتبار العقل لا بحسب الخارج نفسه.

۲۰- أنّ درك العقل ذلك إنّما هو من عند الله عند أهل الحقّ خلافا للحكماء فإنّهم قالوا : يدرك الكلىّ بالذّات والجزئىّ بالآله.

۲۱- أنّ منشأ الحمل لا يتّحد مع الموضوع وأمّا المحمول فهو يتّحد معه والسرّ فى ذلك يحتاج إلى تأمّل.

۲۲- أنّ القضيّه ليس لها تحقّق فى الخارج.

۲۳- أنّها معدومه.

ص: ۲۷۲

۲۴- أنّ الاعتبار بوجود الموضوع وبتحقّق منشأ الحمل.

۲۵- أنّ فيه وغيرها أبحاثا كثيره محتمله بحسب العقل ولو لا ذلك كثرت المسائل والعلوم والأبحاث.

۲۶- أنّ مطابقه النّسبه الخارجيه عباره عن كون المنسوب منه محتاجا إلى غيره فى التحقّق.

۲۷- أنّ بينهما تغايرا بالاعتبار وأنّهما متّحدتان فى نفس الأمر عن ذلك الاعتبار.

۲۸- أنّها تخيّليّه صرفه لا كون ولا اجتماع ولا افتراق بحسب نفس الأمر.

۲۹- أنّها من قبيل اشتباه الخياليّه بالأمور العينيّه ولهذا لا تتحقّق أمور متعدّده ذواتا فى نفس الأمر.

۳۰- أنّها مأخوذه من الأمور الخارجيّه الغير القائمه بنفسها بل بغيرها.

۳۱- أنّها تفيد أمورا صادقه وإن كانت ممّا شهده على ما ترى.

۳۲- أنّ العقل يتعقّل ارتباط المحمول بالموضوع صادقا بلا نسبه بينهما وإنّما يحتاج إليها بناء على العاده الخارجيه.

۳۳- أنّها اعتبارات وأدوات يستعين العقل بها على تحصيل المقاصد.

۳۴- أنّ سبب عدم تحقّق النّسبه عدم تحقّق المأخذ بخلاف الكلّيات ولهذا لا تنتهى إلى موجود والكلّى ينتهى إليه.

۳۵- أنّ سبب التسلسل فيها يجدّد اعتبار العقل ولهذا لا يتصوّر فى تحقّق الوجود.

۳۶- أنّها ليست مأخوذه من أمر محقّق بخلاف الكلّى.

۳۷- أنّ سبب مطابقته الذّهنىّ كون الخارج عاده دون الذّهنىّ وسبب العاده كون الخروج مجعولا بخلاف الذّهنىّ فإنّه خيال كالصّوره المنطبعه فى المرآه.

۳۸- أنّ جميع القضايا اعتباريّه وكذا أحكامها.

۳۹- أنّ بين القضيّه الذّهنيه والخارجيّه وجود الموضوع.

۴۰- أنّ وقوع النّسبه مخترع العقل ، ولهذا صار محلّ الفائده ، وكذا لو كان موضع الإيقاع ولكلّ جديد لذّه.

۴۱- أنّ نظر العقل مقصور عليها ولهذا لا ينتقل إلى ما عداها كما انتقل فى تصوّر المحكوم عليه إلى المحكوم به.

۴۲- أنّ سبب اقتصار نظره عليها كون المطلوب محبوبا له أعلى المطالب ، والاغتنام به حذرا عن فوات لذّه الحبيب.

۴۳- أنّ سبب الاختراع قصد نيل المطالب مدركه وسبب الإدراك إمّا ذاته أو شيء آخر سواء كان شرطا أو سببا وقد يرتبط المحمول بالموضوع بدون الاختراع

ص: ۲۷۳

حين الحكم لكون المحمول مخترعا قبله. وأمّا سبب اختراع النّسبه فهو قصد التعاون أو قياسا على الشاهد فى الأعيان.

۴۴- أنّ متعلّق العلم فى القضيّه هو التحقّق سواء كان إيجابيّا أو سلبيّا.

۴۵- أنّ الباعث على الاختراع قصد تعدّد المدرك سواء كان مرتبطا أو لا ، وقصد إرجاعه إيّاه إلى المخترع عنه حتى ينعقد هناك مخترع مطلوب ، ويكون الخارج مطلوبه ويذكر وثوقه به.

۴۶- أنّ الاختراع منحصر فى العقل لا يتعدى إلى الحسّ كلّ ذلك بفضل الله تعالى وكرمه وسببه عدم انحصار سبب إدراكه فى شىء ، بخلاف الحسّ.

۴۷- أنّ الكلّى المخترع سببه كلّيه كون وضع مفهومه على الإبهام بلا تخصيص مانع من الاحتمال ، بخلاف الجزئيات.

۴۸- أنّ حاصل الحمل هو الإعلام بالإيجاب فى الحمل الإيجابى وبعدمه فى السلبى. وأمّا التغاير الذهنى فهو المشترك ، فإن قلت : فكيف يتصوّر هذا وأنه حكم متناقض من حاكم واحد فى وقت واحد؟. قلت : لا استبعاد لاختلاف الجهه والاعتبار والشّرط.

۴۹- أنّ السّلب فى السالبه عدم الوقوع لا الانتزاع على ما يتبادر.

۵۰- أنّ سبب الحمل السلبىّ ، أمّا البعيد فامتياز الذّوات وأمّا السّبب القريب فقصد الإعلام بذلك الامتناع ، ومنشأ الامتياز على قياس ما عرفت فى الإيجاب.

۵۱- أنّ جميع القضايا فى جميع الأشياء منحصره فى الإيجاب والسّلب إن كانت طرق العلم متّضحه.

۵۲- أنّ القضيه ليست تحت مقوله وإن كان لها أصل فى الجمله.

۵۳- غالب أحوال العقل الميل إلى الارتباط وسببه قصد الاطّلاع على المطالب التى لا يحصل أمثالها غالبا إلّا فى ذلك الارتباط.

۵۴- أنّ العقل معتدّ فى كلّ الأحوال بدرك مطلوب ، أو بدرك ما يؤدّى إليه ، وأنّ ذلك سبب الحركه الموجبه للحياه لكنّ ذلك بتقدير العزيز العليم.

۵۵- أنّ ذلك كلّه يحصّل الاستعمال لنقصانه لحدوثه وإمكانه وتحصيل القرب من البارى سواء قصد ذلك أو لا.

۵۶- أنّ السبب لا يضرّ المطالب وإن كانت اعتباريّه لا تحقّق لها ، وسبب عدم المضرّه لعدم التدافع والمنازعه.

۵۷- أنّ سبب التفات الحسّ إلى المشاهد دون غيره تعلّق كماله بكماله دون غيره على سبيل العاده.

۵۸- أنّ سبب التفات العقل إلى تركيب وإلى مركّب ، وإلى كلّى ومعقوله قصد الإفاده وحصول الفائده ، وتحصيل الفوائد على وجه كلّى والضبط عن الانتشار.

۵۹- أنّ سبب عدم التفاته إلى جزئىّ هو استغناؤه بدرك القوّه الحاسّه وتغيّر الجزئيّات على زعمهم. والصحيح أنّه مدرك له ، لا سيّما على أصل الأشعرىّ.

۶۰- أنّ جميع المركّبات تتضمن أحد الأمرين إمّا الاجتماع وإمّا الافتراق سواء كانت إيجابيّه أو سلبيّه.

۶۱- أنّ الصفات السلبيّه لكلّ شىء أكثر من الصّفات الإيجابيه.

۶۲- أنّ سبب ذلك كثره المخالفه وقلّه الموافقه.

۶۳- سعه الرّحمه وأنّ مصلحه العامّه متقدّمه على مصلحه الخاصّه.

۶۴- أنّ الفائض من الله تعالى هو الرّحمه وإنّما جاء التضادّ من التراحم.

۶۵- أنّ فى أمر القضيّه إشاره إلى المبدأ والمعاد وأن لا اعتبار لأمر إلّا لله الواجب الوجود الباقى.

۶۶- أنّ علم الإنسان اعتبارىّ وصعود ونزول وأصحاب ، وأنّه له دخل فى مصلحه الوجود الحادث ، وأنّ مقامه العجز والتسليم ، والقدره والحكم كلّها لله ألا إلى الله تصير الأمور.

۶۷- أنّ مطابقه النّسبه ووقوعها وكيفيه الوقوع كلّها اعتبارات للتّقريب وإنّما المعلوم وكذلك العلم له سرّ وحقيقه ، وكذا كلّ شىء لا يعلمه إلّا الله ، قال الله تعالى : (وَعِنْدَهُ مَفاتِحُ الْغَيْبِ لا يَعْلَمُها إِلَّا هُوَ) [الأنعام : ۵۹] وإنّما حال المخلوق كالرّخصه تسير على قدر دركه لا غير.

۶۸- أنّ حقيقه الأمر فى حقيقه الأمر هو الاعتماد على صاحب الشّرع لا غير ، هو كالماء وغيره كالسّراب ، بل التفاوت أكثر من ذلك.

۶۹- أنّ طريق العقل إلى الجزئى الكلّيات.

۷۰- أنّ السبب فى ذلك قصد حصول علوم على أيسر وجه سواء كانت متعلّقه بالشواهد أو بالضمائر.

۷۱- أنّ توجّه العقل إلى الكلّيات لملاءمتها.

۷۲- أنّ سبب الملاءمه كون كلّ واحد منهما موافقا للآخر فى التجرّد.

۷۳- أنّ سبب عموم الكلّيات تجرّده عمّا يفيد له التعيين بحسب ذاته ، وأمّا حصول التعيين لها بحسب العارض فلا ينافى تجرّدها فى حدّ ذواتها.

۷۴- أنّ سبب عدم عموم الجزئیّ حصول التعیّن له فی حدّ ذاته.

ص: ۲۷۵

۷۵- أمّا سبب هروب العقل إلى الكلّيات فهو طلب السهوله ؛ فإنّ الكلّى بمنزله البسيط فى المركّب بخلاف الجزئىّ.

۷۶- أنّ السبب فى ذلك طلب المرام المناسب للمبدأ.

۷۷- أنّ سبب منع تعيين الشّركه التدافع بينهما بحكم العقل بحسب الحسّ أو بالبديهه.

۷۸- أنّ سبب توهّم علوّ الكلّى وتسفّل الجزئىّ إمّا الوهم القياسىّ ابتداء وإمّا قصد التقرير انتهاء.

۷۹- أنّ الكلّى المحمول أيضا ليس له وجود أصلا وإنّما الوجود لمبدأ الكلّيه والحمل فى بعض الصور.

۸۰- أنّه لا يحصل من حمل الكلّى على الموضوع تحقّق عينىّ فى نفس الأمر ، وإنّما يتخيّل للوهم بالاشتباه أو التصوّر لأجل الإيضاح والتّقريب.

۸۱- أنّ وصف الموضوعيه حالها كوصف الكلّى والمحمول.

۸۲- أنّ مناط الحمل الصدق أو لا صدق والاتّحاد وعدمه لازم لذلك.

۸۳- أنّ الروابط ليس لها دخل فى المحمول وسبب ذلك أنّها نسب والمحمول منسوب.

۸۴- أنّ ذلك بحسب التّباين فى نفس الأمر بينهما.

۸۵- أنّ سبب ذلك التخييل ، أو قصد التّعاون.

۸۶- أنّ التحقيق قصد الألفه بين مدركه ومدرك الحسّ ، فيكون ذلك سبب الودّ ودفع الوحشه. فيكون كالولد ، فيكون النّسب كالنّسب.

۸۷- أنّ فى ذلك إشاره إلى روحانيه العقل ، وإلى أرضيّه الجزئىّ ، وإلى الرّضى والسّخط ، وإلى أنّ فى كلّ شىء تصوّر الرّوحانيّه وعدمها وتصوّر نسبه الاستقلال. فسبحان من أعلى شأنه وأعجز مخلوقه ، وربط كلّ ممكن بحبل العجز والحيره.

۸۸- أنّ الخارج كلّه تباين ، وأنّ المعقول الكلّى لا يخلو عن تناسب فى بعض الصور ، وعدم التناسب فى البعض الآخر إنّما هو بالإضافه إلى أمر خارجىّ.

۸۹- أنّ سبب ذلك تحقّق التدافع بحسب الخارج.

۹۰- أنّ سبب ذلك من الكلّى عدم المنافاه بسبب عدم اتّصافه بالكون الحادث.

۹۱- أنّ جميع اعتبار العقل فى حقّ الكلّى والمحمول لا تحقّق له أصلا فى نفس الأمر ، وأمّا التحقق الوهمىّ فإنّما نشأ من قياس المعقول على المحسوس بلا جامع تصوّر التّحقّق له لأجل التقريب على ما مرّ. فعلم من هذا أنّ الكلّى من حيث هو كلّى ليس

بمحلّ الحدوث والقدم ولا الوجود والعدم إلى غير ذلك من

ص: ۲۷۶

الاعتبارات ، وأنّ الموجودات الحادثه مجازات واعتبارات تعرض على الممكنات تاره ، وأخرى لا تعرض عليها لأمر من الأمور.

۹۲- أنّ الكلّى مثال الآخره ومثال اللّوح ، وأنّ الجزئى مثال عذاب النار وعين الحجاب ، ومثال السّهو والنّسيان ، إلى غير ذلك من الاعتبارات.

۹۳- أنّ مثالهما مثال الروح والبدن.

۹۴- أنّ مثالهما مثال القهر واللّطف ، ومثالهما مثال كمال القدره على كلّ شىء فى كلّ شىء.

۹۵- أنّ مثالهما مثال مظهر آثار الوصف.

۹۶- أنّ الوجود الحادث ليس مثل الذات القديمه والدليل على ذلك اتّصافه بالحدوث دون القدم.

۹۷- أنّ كلّ ذلك دليل العجز فى المخلوق ودليل القدره فى الخالق.

۹۸- أنّ كلّ ذلك أسرار إلهيّه لا يطّلع عليها إلّا الله ، وإنّما يرى ما يرى من جهه عجز الحادث.

۹۹- أنّ ذلك أفاد حيره الإنسان ، ودعوى العلم منه إمّا عناد وإمّا خلل ، وإمّا تجاسر على أمر لا ينبغى أن يتجاسر عليه ، وإمّا جنون ، وأرى عقله عقل المعتوه.

فسبحان الذى بيده ملكوت كلّ شىء وإليه ترجعون.

۱۰۰- أنّ الإنسان متلوّن ومتغيّر أن كان له عقل وكلّ ذلك عدم الوثوق ، والوثوق لا وثوق بالنسبه إلى المبدأ.

۱۰۱- علم من هذا أنّه واحد فى صفه الألوهيه لا شريك له فيها. آمنت بأنّه لا إله إلّا الله وحده لا شريك له ، وأنّ محمدا عبده ورسوله صلّى الله عليه وسلّم ، وعلى سائر الأنبياء ، وعلى آله وأصحابه أجمعين.

۱۰۲- أنّ الانتزاع من الجزئيات اعتبارىّ لا تحقّق له فى نفس الأمر.

۱۰۳- أنّ انتزاع العقل الكلّى من الجزئىّ الغير المحسوس باعتبار المقاله أو باعتبار من عنده.

۱۰۴- أنّ مطابقه كلّىّ بجزئى وكذا تصرّف العقل وتطبيقه اعتبار محض أيضا.

۱۰۵- أنّ سبب الوقوع بأوضح ما ذكر كون التشبيه مقصودا لارتباط بما هو مقصود أصلى على سبيل المحاكاه.

۱۰۶- أنّ سبب كون الوقوع محلّ الحكم دون غيره من المدركات قيام الشاهد قصدا بحسب الخارج بخلاف غيره.

۱۰۷- أنّ سبب الوقوف عنده دون غيره لانتهاء رغبته عنده ولحصول طلبته التّركيبيه

بخلاف غيره ، ولهذا لا يستقرّ إذ للعدد فوائد تركيبيّه مرتّبه حتّى ينتهى إلى آخرها.

١٠٨- أنّ العقل لا تنتهى مطالبه دون لقاء ربّه.

١٠٩- أنّها مقوله من المقولات العشر.

١١٠- أنّها سلب عنها قيد الوقوع أو عدمه من جهه اعتبار المسند.

١١١- أنّ النسبه زيدت على جانب منشاها النسبه وكيفيّتها لكن عرى عن ذلك فى التعقّل.

١١٢- أنّها من النّوع المتكرر على قياس الوجوب والإمكان وإلّا يلزم التّسلسل.

١١٣- على تقدير تحقّقها فى الخارج إنّها بسيطه كالجزئيات الحقيقيه والأشخاص وإنّما سوّغها العقل أمرا كلّيا تساهلا لا تلازما ، منحصرا فى فرد واحد لا غير بناء على أنّ كلّ وجود خارج وجزئىّ حقيقىّ ، وكلّ يتعيّن بنوعها العقل ، كلّها كذلك ، فعلم من هذا أنّ انتقاض بحث التعيّن بتعيّن الواجب إنّما نشأ من تركيب الذّهن يستلزم التركيب الخارجىّ ، وليس كذلك بل لا تلازم بينهما أصلا.

انتهى ما استخرجه نظر شيخنا أيّده الله تعالى ولطف به آمين.

الكلام على مسأله «ضربى زيدا قائما»

تأليف عبد الرحمن بن أبى بكر السيوطى الشافعى عفا الله عنه

بسم الله الرحمن الرحيم

أمّا بعد حمد الله تعالى والصلاه والسّلام على محمّد وآله وصحبه ؛ فهذه كرّاسه تكلّمت فيها على مسأله «ضربى زيدا قائما» ، وذكرت فيها خلاف العلماء وأدلتهم.

فأقول : اختلف الناس فى إعراب هذا المثال : فقال بعضهم : «ضربى» مرتفع على أنّه فاعل فعل مضمر تقديره : يقع ضربى زيدا قائما ، أو : «ثبت ضربى زيدا قائما». وقيل عليه : إنّه تقدير ما لا دليل على تعيّنه ، لأنّه كما يجوز تقدير «ثبت» يجوز تقدير «قلّ» أو «عدم» ، وما لا يتعيّن تقديره لا سبيل إلى إضماره.

وقال آخرون - وهو الصحيح - : هو مبتدأ ، وهو مصدر مضاف إلى فاعله ، «وزيدا» مفعول به و «قائما» حال.

ثم اختلفوا هل يحتاج هذا المبتدأ إلى تقدير خبر أو لا.

فقال بعضهم : ليس ثمّ تقدير خبر ، لأنّ المصدر هنا واقع موقع الفعل كما فى قولهم : «أقائم الزيدان» ، وردّ بأنّه لو وقع موقع الفعل لصحّ الاقتصار عليه مع فاعله كما صحّ ذلك فى «أقائم الزيدان» (۱). وحيث لم يصحّ أن يقال : «ضربى» ، ويقصر بطل ما ذكروه.

وقال الكسائى وهشام والفرّاء وابن كيسان : الحال بنفسها هى الخبر لا سادّه مسدّه. ثم اختلفوا ، فقال الكسائى وهشام : إنّ الحال إذا وقعت خبرا للمصدر كان فيها ذكران مرفوعان ، أحدهما من صاحب الحال والآخر من المصدر. وإنّما احتاجوا إلى ذلك لأنّ الحال لا بدّ لها من ضمير يعود على ذى الحال ، وهى خبر ، والخبر عندهم لا بدّ فيه من ضمير يعود على المبتدأ ، لأنّ المبتدأ عندهم إنّما يرتفع بما عاد عليه فى أحد مذهبى الكوفيين و «ضربى» هنا مبتدأ مرفوع ، فلا بدّ له من رافع فاحتاجوا إلى القول بتحمّل قائم ضميره لرفعه ، حتّى إنّهما قالا : يجوز أن يؤكّد اللذين فى قائما فيقول : ضربى زيدا قائما نفسه نفسه ، وقيامك مسرعا نفسك نفسه. فإن أكّدت القيام أيضا مع الضميرين قلت : قيامك مسرعا نفسك نفسه نفسه ، فتكرّر النّفس ثلاث مرّات.

وقال الفرّاء : الحال إذا وقعت خبرا للمصدر فلا ضمير فيها من المصدر لجريانها على صاحبها فى إفراده وتثنيته وجمعه ، وتعرّيها من ضمير المصدر للزومها مذهب الشّرط ، والشّرط بعد المصدر لا يتحمّل ضمير المصدر ؛ إذا قيل : «ركوبك إن بادرت» ، و «قيامك إن أسرعت» و «ضربى زيدا إن قام» ، فكما أنّ الشرط لا ضمير فيه يعود إلى المصدر فكذلك الحال.

وجاز نصب «قائما» و «مسرعا» وما أشبههما على الحال عند الكسائى وهشام والفرّاء وإن كان خبرا ، لمّا لم يكن عين المبتدأ ، ألا ترى أنّ المسرع هو المخاطب لا القيام ، والقائم هو زيد لا الضّرب ، فلمّا كان خلاف المبتدأ انتصب على الخلاف لأنّه عندهم يوجب النصب.

وقال ابن كيسان : إنّما أغنت الحال عن الخبر لشبهها بالظّرف. وردّ قول الكسائى وهشام بأنّ العامل الواحد لا يعمل فى معمولين ظاهرين ليس أحدهما تابعا للآخر رفعا ، فكذلك لا يعمل فى مضمرين. وإذا انتفى ذلك انتفى كون الحال خبرا. وممّا يبطل أيضا كون الحال رافعه ضميرين أنّنا لو ثنّينا فقلنا : «ضربى أخويك

۱- انظر شرح المفصّل (۱ / ۹۶).

قائمين» لم يمكن أن يكون فى قائمين ضميران لأنّه لو كان لكان أحدهما مثنّى من حيث عوده على مثنّى والآخر مفردا لعوده على مفرد ، وتثنيه اسم الفاعل وإفراده إنما هو بحسب ما يرفع من الضمير ، فكان يلزم أن يكون اسم الفاعل مفردا مثنّى فى حال واحده ، وهو باطل.

وأمّا قول الفرّاء : الحال لم تتحمّل ضمير المبتدأ للزومها مذهب الشرط ، فالجواب عنه : أنّ الشرط بمفرده من غير جوابه لا يصلح للخبريّه لأنّه لا يفيد ، وإذا كان كذلك تعيّن أنّ جواب الشرط محذوف فيكون الضّمير محذوفا مع الجواب.

وأما تشبيه ابن كيسان الحال بالظّرف ، فكأنّه قال : ضربى زيدا فى حال قيام فليس بشىء لأنّه لو جاز ذلك لهذا التقدير لجاز مع الجثّه أن يقول : «زيد قائما» لأنّه بمعنى : زيد فى حال قيام ، وحيث لم يجيزوا ذلك دلّ على فساد ما ذكره.

وأمّا قولهم : إنّه منصوب على الخلاف ، ففاسد أيضا لأنّ الخلاف لو كان عاملا لعمل حيث وجد ، ونحن نرى العرب تقول : «ليس زيد قائما لكن قاعد» ، برفع «قاعد» على الجواز ، و: «ما زيد قائما لكن قاعد» برفعه على الوجوب مع كونه مخالفا لما قبله فبان فساد ما ذكروه.

وقال جماعه بتقدير الخبر ثم اختلفوا فى كيفيه تقديره ومكانه ، فحكى أبو محمّد ابن السيد البطليوسى وابن عمرون عن الكوفيّين أنّهم قالوا بتقديره بعد «قائم» والتقدير : ضربى زيدا قائما ثابت أو موجود ، وردّ بأنّه تقدير ما لا دليل فى اللّفظ عليه ، فإنّه كما تقدّره «ثابت» يجوز أن يقدّر أيضا «منفىّ» أو «معدوم» ، ولأنّه إذ ذاك يكون حذف الخبر جائزا لا واجبا ، لأنّ قائما حينئذ يكون حالا من زيد والعامل فيه المصدر ، فلا تكون الحال سادّه مسدّ الخبر فلا يلزم حذفه. وإنّما يجب حذف الخبر فى مثل هذا إذا سدّت الحال مسدّه ، لأنّ الحال إذ ذاك عوض من الخبر ، بدليل أنّ العرب لا تجمع بينهما ، ولا تحذف خبر هذه المصادر إلّا مع وجود الأحوال للمناسبه التى بين الحال والخبر ، لأنّ أصل الخبر التنكير كالحال ، ولأنّ الحال هى صاحبها كما أنّ الخبر المفرد هو المبتدأ ، والحال مقيّده كما أنّ الخبر كذلك ، ففهم من عدم اجتماعهما قصد العوضيّه ، ولا تتصوّر العوضيّه إلّا على قول من قدّر الخبر قبل الحال.

وذهب البصريّون والأخفش - وهو الصّحيح - إلى تقديره قبل قائم ثمّ اختلفوا فى كيفيته فقال الأخفش : تقديره «ضربى زيدا ضربه قائما». وهذا لا يخلو إمّا أن يجعل المصدر الثانى وهو ضربه مضافا إلى المفعول وفاعله ضمير المتكلّم محذوف ، فيصير كأنّه قال : ضربى زيدا ضربته قائما ، فإمّا أن يفهم من معنى الخبر عين المفهوم

من المبتدأ فلا يصحّ ، وإمّا أن يفهم منه أنّ ضربته المطلق مثل ضربته قائما ، وهو غير المعنى المفهوم. وإن جفعل المصدر مضافا إلى فاعله صار المفهوم منه غير المطلوب من الكلام.

وقال البصريون - وهو الصحيح - تقديره : «إذ كان قائما» إن أردت الماضى ، أو : «إذا كان قائما» إن أردت المستقبل ؛ لأنّ معنى «ضربى زيدا قائما» : ما ضربت زيدا إلّا قائما. وهذا لا يستقيم إلّا على مذهب البصريّين ، لأنّ العامل يتقيّد بمعموله ، فإذا جعل الحال من تمام المبتدأ يكون الإخبار بأنّ ضربى زيدا مقيّدا بالقيام حاصل ، وذا لا ينفى أن يقع الضرب فى غير حال القيام. وإذا جعل الحال من جمله الخبر يكون «ضربى زيدا» هذا الذى لم يقيّد بحال كائنا إذا كان قائما فلو قدّر وقوع «ضربى» فى غير حال القيام لكان مناقضا للإخبار ، ومن المحال وقوع عين المقيّد بالحال فى زمان وتخلّف شىء منه عن ذلك الزمان إذا أريد به الحقيقه.

وإذ قد علمت أقوال العلماء وأدلّتهم ، وردّها ، والصحيح من ذلك وحجّته فلنختم الكتاب بفوائد لا بدّ من التعرّض لها :

الأولى : إنّما قدّرنا الخبر ظرفا دون غيره ، لأنّ تقديره محذوفا مجاز وتوسّع والظروف أحمل لذلك من غيرها.

الثانيه : إنّما قدّرنا ظرف الزمان دون المكان ، لأنّ الحال عوض منه ، وهى لظرف الزمان أنسب منها لظرف المكان ، لأنّها توقيت للفعل من جهه المعنى كما أنّ الزمان توقيت للفعل ، ولأنّ المبتدأ هنا حدث ، وظرف الزّمان مختصّ بالإخبار به عن الحدث دون الجثّه فهو أخصّ من ظرف المكان.

الثالثه : إنّما قدّرت «إذ» و «إذا» دون غيرهما لاستغراق إذ للماضى وإذا للمستقبل قاله ابن عمرون.

الرابعه : إنّما قدّر بعد الظّرف فعل وكان «كان» التامّه ، ولم يقدّر نصب قائم على الخبر لكان لأنّ الظرف لا بدّ له من فعل أو معناه ، والحال لا بدّ لها أيضا من عامل ، والأصل فى العمل للفعل ، وقدّرت «كان» التامّه لتدلّ على الحدث المطلق الذى يدلّ الكلام عليه ، ولم يعتقد فى «قائم» الخبريه للزومه التنكير (١). وأجاز الفرّاء نصبه على خبر كان. وردّ بدخول الواو عليه (٢) ؛ ولا يلتفت إلى قول من أجاز دخول

١- انظر شرح المفصّل (١ / ٩٧).

٢- انظر مغنى اللبيب (ص ٤٥٩).

الواو على خبر كان إذا كان الخبر جمله. والضمير فى «كان» فاعلها ، وهو يعود إلى زيد. وذكر الزّمخشرى أنّه يجوز أن يعود إلى فاعل المصدر ، وهو الياء فى ضربى.

آخر الكتاب - انتهى - ، وصلّى الله وسلّم على نبيّه محمّد.

تحفه النجباء فى قولهم : هذا بسرا أطيب منه رطبا

لمؤلف الكتاب شيخنا الإمام الحافظ المجتهد جلال الدين أبى الفضل عبد الرحمن ابن الإمام كمال الدين السيوطى.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاه على رسول الله : قولهم : «هذا بسرا أطيب منه رطبا» (١) فيه عشره أسئله :

الأول : ما وجه انتصاب بسرا ورطبا؟

والجواب : أنّه على الحال فى أصحّ القولين ؛ وعليه سيبويه ، لأنّ المعنى عليه ، فإنّ المخبر إنّما يفضّله على نفسه باعتبار حاله من أحواله ، ولو لا ذلك لما صحّ تفضيل الشىء على نفسه. والتفضيل إنّما صحّ باعتبار الحالين فيه فكان انتصابهما على الحال لوجود شرط الحال خلافا لمن زعم أنّه خبر كان.

فإن قلت : هلّا جعل تمييزا؟ قلت : يأبى ذلك أنّه ليس من قسم التّمييز ؛ فإنّه ليس من المقادير المنتصبه عن تمام الاسم ولا من التّمييز المنتصب عن تمام الجمله ، فلا يصحّ أن يكون تمييزا.

السؤال الثانى : إذا كانا حالين فما صاحب الحال؟

والجواب : أنّه الاسم المضمر فى «أطيب» الذى هو راجع إلى المبتدأ من خبره ، ف «بسرا» حال من الضّمير و «رطبا» حال من الضّمير المجرور ب «من» وهو الرفوع المستتر فى «أطيب» من جهه المعنى ؛ ولكنّه تنزّل منزله الأجنبى. وذهب الفارسى إلى أنّ صاحب الحالين الضمير المستكنّ فى «كان» المقدّره التامّه.

وأصل المسأله : هذا إذا كان - أى وجد - بسرا أطيب منه إذا كان - أى وجد - رطبا. وهذان القولان مبنيّان على المسأله الثالثه.

السؤال الثالث : ما العامل فى الحالين؟

١- انظر الكتاب (١ / ۴۶۹).

والجواب فيه أربعه أقوال :

أحدها : أنّه ما فى «أطيب» من معنى الفعل.

الثانى : أنّه كان التامّه المقدّره ، وعليه الفارسى (۱).

الثالث : أنّه ما فى اسم الإشاره من معنى الفعل ، أى أشير إليه.

الرابع : أنّه ما فى حرف التنبيه من معنى الفعل.

ورجّح الأوّل بأمور :

۱- منها : أنّهم متّفقون على جواز «زيد قائما أحسن منه راكبا» ، وثمره نخل بسرا أطيب منها رطبا. والمعنى فى هذا كلّه وفى الأوّل سواء ، وهو تفضيل الشىء على نفسه باعتبار حالين ؛ فانتفى اسم الإشاره وحرف التنبيه ، ودار الأمر بين القولين الباقيين. والقول بإضمار كان ضعيف ، فإنّها لا تضمر إلّا حيث كان فى الكلام دليل عليها نحو : «إن خيرا فخير» وبابه ؛ لأنّ الكلام هناك لا يتمّ إلّا بإضمارها ، بخلاف هذا ، ويبطله شىء آخر ، وهو كثره الإضمار ، فإنّ القائل به يضمر ثلاثه أشياء : «إذا» ، والفعل ، والضمير ، وهذا بعيد ، وقول بما لا دليل عليه.

۲- ومنها : لو كان العامل الإشاره لكانت إلى الحال لا إلى الجوهر وهو باطل ؛ فإنّه إنّما يشير إلى ذات الجوهر ، ولهذا تصحّ إشارته إليه وإن لم يكن على تلك الحال ، كما إذا أشار إلى تمر يابس فقال : «هذا بسرا أطيب منه رطبا» ، فإنّه يصحّ ، ولو كان العامل فى الحال هو الإشاره لم يصحّ.

۳- ومنها : لو كان العامل الإشاره لوجب أن يكون الخبر عن الذات مطلقا ؛ لأنّ تقييد المشار إليه باعتبار الإشاره إذا كان مبتدأ لا يوجب تقييد خبره إذا أخبرت عنه ، ولهذا تقول : «هذا ضاحكا أبى» ، فالإخبار عنه بالأبوّه غير مقيّد بحال ضحكه بل التقييد للإشاره فقط ، والإخبار بالأبوّه وقع مطلقا عن الذّات.

۴- ومنها : أنّ العامل لو لم يكن هو «أطيب» لم تكن الأطيبيّه مقيّده بالبسريّه ، بل تكون مطلقه ، وذلك يفسد المعنى ؛ لأنّ الغرض تقييد الأطيبيّه بالبسريّه مفضله على الرّطبيّه ، وهذا معنى العامل ؛ وإذا ثبت أنّ الأطيبيّه مقيّده بالبسريّه وجب أن يكون «بسرا» معمولا ل «أطيب».

فإن قلت : لو كان العامل هو «أطيب» لزم منه المحال ؛ لأنّه يستلزم تقييده بحالين مختلفين ، وهذا ممتنع ؛ لأنّ الفعل الواحد لا يقع فى حالين كما لا يقع فى

۱- انظر شرح المفصّل (۲ / ۶۰).

ظرفين ، لا يقال : زيد قائم يوم الجمعه يوم الخميس ، ولا يجوز أن يعمل عامل واحد فى حالين ولا ظرفين إلّا أن يتداخلا ، ويصحّ الجمع بينهما نحو : «زيد مسافر يوم الخميس ضحوه» ، و «سرت راكبا مسرعا لدخول الضحوه فى اليوم ، والإسراع فى السّير وتضمّنه له. ولا يجوز : «سرت مسرعا مبطئا» لاستحاله الجمع بينهما. فكذا يستحيل أن يعمل فى «بسرا» و «رطبا» عامل واحد لأنّهما غير متداخلين.

فالجواب : أنّ العامل فى الحالين متعدّد لا متّحد ، فالعامل فى الأوّل ما فى «أطيب» من معنى الفعل ، وفى الثانى معنى التمييز والانفصال منه بزياده فى تلك الصّفه ، وهو الذى تضمّنه معنى «أفعل» وتعلّق به حرف الجرّ ؛ لأنّك إذا قلت : «هذا أطيب من هذا» ، تريد : أنّه طاب وزاد طيبه عليه. وعبّر عن هذا طائفه بأن قالوا : أفعل التفضيل فى قوّه فعلين ، فهو عامل فى «بسر» باعتبار «طاب» ، وفى «رطب» باعتبار «زاد» ؛ حتّى لو فككت ذلك لقلت : هذا زاد بسرا فى الطيب على طيبه فى حال كونه رطبا ، وكان المعنى المطلوب مستقيما.

السؤال الرابع : إذا كان العامل أفعل التفضيل لزم تقديم معموله عليه والاتّفاق على منعه.

والجواب من وجهين :

أحدهما : لا نسلّم المنع ، ودعوى الاتّفاق غير صحيح ؛ فإنّ بعض النّحاه جوّزه لقوله : [الطويل]

٧٧٥- (١)[فقالت لنا أهلا وسهلا وزوّدت

جنى النحل] أو ما زوّدت منه أطيب

الثانى : سلّمناه إلّا أنّه خاصّ ب «منك» لا يتعدّى إلى الحال والظرف ، وذلك لأنّ «منك» فى معنى المضاف إليه على ما تقرّر فى بابه ، فكره تقديمه على ما هو كالمضاف ، ولا يلزم من ذلك امتناع تقديم معمول ليس مثله.

وجواب ثالث : وهو أنّهم إذا فضّلوا الشىء على نفسه باعتبار حالين فلا بدّ من تقديم أحدهما على العامل ، وإن كان ممّا لا يسوغ تقديمه لو لم يكن كذلك ؛ وكذا إذا فضّلوا ذاتين باعتبار حالين قدّموا أحدهما على العامل ، وقد قالوا : «زيد قائما كعمرو قاعدا». فإذا جاز تقديم هذا المعمول على كاف التشبيه التى هى أبعد فى العمل من باب أفعل فتقديم معمول أفعل أجدر.

١- ٧٧٥- الشاهد للفرزدق فى خزانه الأدب (٨ / ٢٦٩) ، والدرر (٥ / ٢٩٦) ، وشرح المفصّل (٢ / ٦٠) ، والمقاصد النحويه (٤ / ٤٣) ، وتذكره النحاه (ص ٤٧) ، وشرح الأشمونى (٢ / ٣٨٩) ، وشرح ابن عقيل (ص ٤٦٨) ، وشرح عمده الحافظ (ص ٧٦٦) ، وهمع الهوامع (٢ / ١٠٤).

السؤال الخامس : متى يجوز أن يعمل العامل الواحد فى حالين وما ضابطه؟

والجواب : قد عرف ممّا تقدّم ؛ وهو إذا كانت إحدى الحالين متضمّنه للأخرى نحو : جاء زيد راكبا مسرعا.

السؤال السادس : هل يجوز التقديم والتأخير فى الحالين أم لا؟

والجواب : أنّ الحال الأولى يجوز فيها ذلك لأنّ العامل فيها لفظىّ ؛ فلك أن تقول مع ما تقدّم : هذا أطيب بسرا منه رطبا ، وهو الأصل. ولا يجوز فى الثانيه التقديم لأنّ عاملها معنوىّ ، والعامل المعنوىّ لا يتصوّر تقديم معموله عليه.

السؤال السابع : كيف تصوّرت الحال فى غير المشتقّ؟

والجواب : أنّه ليس لشرط الاشتقاق حجّه ، ولا قام عليه دليل ؛ ولهذا كان الحذّاق من النّحاه على أنّه لا يشترط ، بل كلّ ما دلّ على هيئه صحّ أن يقع حالا. ولا يشترط فيها إلّا أن تكون دالّه على معنى متحوّل ولهذا سمّيت حالا كما قال : [الرجز]

٧٧٦- لو لم تحل ما سمّيت حالا

وكلّ ما حال فقد زالا

وكم من حال وردت جامده نحو : «حتّى يتمثّل لى الملك رجلا» ، (هذِهِ ناقَهُ اللهِ لَكُمْ آيَهً) [الأعراف : ٧٣] ، «مررت بهذا العود شجرا ثمّ مررت به رمادا» ، وتأويل ذلك بمشتقّ تعسّف ظاهر.

السؤال الثامن : إلى أى شىء وقعت الإشاره بقولهم : «هذا»؟

والجواب : أنّ متعلّق الإشاره هو الشىء الذى تتعاقب عليه هذه الأحوال وهو ما تخرجه النخل من أكمامها فيكون بلحا ثمّ سيابا ثمّ خلالا ثمّ بسرا إلى أن يكون رطبا. فمتعلّق الإشاره المحلّ الحامل لهذه الأوصاف. فالإشاره إلى شىء ثالث غير البسر والرّطب ، وهو حامل البسريّه والرّطبيّه ، أى : الحقيقه الحامله لهذه الصّفات. ويدلّ على ذلك أنّك تقول : زيد قائما أخطب منه قاعدا ، وقال عبد الله بن سلام لعثمان : أنا خارجا أنفع منّى داخلا ؛ ولا إشاره ولا مشار إليه هنا ، وإنّما هو إخبار عن الاسم الحامل للصفات التى منها القيام والقعود والدخول والخروج. ولا يصحّ أن يكون متعلّق الإشاره صفه البسريّه ، ولا الجوهر بقيد تلك الصفه ؛ لأنّك لو أشرت إلى البسريّه أو الجوهر بقيدها لم يصحّ تقييده بحال الرّطبيّه ، فلم يبق إلّا أن تكون الإشاره إلى الجوهر الذى تتعاقب عليه الأحوال. وهو يبيّن لك بطلان قول من زعم أنّ متعلّق الإشاره فى هذا هو العامل فى «بسرا» فإنّ العامل إمّا ما تضمّنه «أطيب» من معنى الفعل ، وإمّا «كان» المقدّره ، وكلاهما لا يصحّ تعلّق الإشاره به.

السؤال التاسع : هلّا قلتم إن «بسرا» و «رطبا» منصوبان على خبر «كان» وتخلّصتم من هذا كلّه؟

والجواب : إنّ «كان» لو أضمرت لأضمر ثلاثه أشياء : الظرف الذى هو «إذا» ، وفعل كان ، ومرفوعها ؛ وهذا لا نظير له إلّا حيث يدلّ عليه الدليل. وإذا منع سيبويه إضمار «كان» وحدها ، فكيف يجوز إضمار «إذ» أو «إذا» معها. وأنت لو قلت : «سآتيك جاء زيد» ، تريد : إذا جاء زيد ، لم يجز بإجماع ؛ فهنا أولى ، لأنّه لا يدرى أ«إذ» تريد أم «إذا». وفى «سآتيك» لا يحتمل إلّا أحدهما. وإذا بعد إضمار الظرف وحده فإضماره مع «كان» أبعد ، ومن قدّره من النّحاه فإنّما أشار إلى شرح المعنى بضرب من التّقريب.

فإن قيل : يدلّ على إضمار «كان» أنّ هذا الكلام لا يذكر إلّا بتفضيل شىء فى زمان من أزمانه على نفسه فى زمان آخر. ويجوز أن يكون الزمان المفضّل فيه ماضيا ، وأن يكون مستقبلا ، ولا بدّ من إضمار ما يدلّ على المراد منهما ، فيضمر للماضى «إذ» وللمستقبل «إذا» ، و «إذ» و «إذا» يطلبان الفعل ، وأعمّ الأفعال وأشملها فعل الكون ، فتعيّن إضمار «كان» لتصحيح الكلام.

قيل : إنّما يلزم هذا السؤال إذا أضمرنا الظرف ، وأمّا إذا لم نضمره لم يحتج إلى كان ويكون.

وأمّا قولكم : إنّه يفضّل الشىء على نفسه باعتبار زمانين ، و «إذ» و «إذا» للزّمان ، وفجوابه : أنّ فى التصريح بالحالين المفضّل أحدهما على الآخر غنيه عن ذكر الزّمان ، وتقدير إضماره ؛ ألا ترى أنّك إذا قلت : هذا فى حال بسريّته أطيب منه فى حال رطبيّته ، استقام الكلام ، ولا «إذ» هنا ، ولا «إذا» لدلاله الحال مقصود المتكلّم من التفضيل باعتبار الوقتين.

السؤال العاشر : هل يشترط اتّحاد المفضّل والمفضّل عليه بالحقيقه؟

والجواب : إنّ وضعهما كذلك ، ولا يجوز أن تقول : هذا بسرا أطيب منه عنبا ؛ لأنّ وضع هذا الباب لتفضيل الشىء على نفسه باعتبارين وفى زمانين ؛ فإن جئت بهذا التركيب وجب الرفع فقلت : هذا بسر أطيب منه عنب ، فيكون جملتين إحداهما : «هذا بسر» ، والثانيه : «أطيب منه عنب» ، والمعنى : العنب أطيب منه. ولو قلت : هذا البسر أطيب منه عنب لا تّضحت المسأله وانكشف معناها والله سبحانه وتعالى أعلم.

مسأله : [ترکیب «یقضی بالشّفعه دافعا عهدتها الدّفع إلی ذی الید»]

سئلت عن إعراب ترکیب وقع فی بعض کتب الحنفیّه وهو : «یقضی بالشّفعه دافعا عهدتها الدّفع إلی ذی الید» وأنّ الشارح أعرب (دافعا) حالا من الفاعل وهو (الدّفع).

الجواب : الوجه إعرابه حالا من النائب عن الفاعل ، وهو (بالشّفعه) لا من (الدّفع) الذی هو فاعل اسم الفاعل وهو (دافعا). والذی ذکره الشارح من کونه حالا منه إنّما هو تفسیر معنی لا تفسیر إعراب ، وتفسیر المعنی یتسمّح فیه من غیر مراعاه ما تقتضیه الصّناعه الإعرابیّه. والذی تقتضیه الصّناعه قطعا إنّما هو کونه حالا من (بالشّفعه) ، وإن کان فی المعنی إنّما هو صفه للدّفع فهو حال سببیّه جاریه علی غیر من هی له کالصّفه السببیّه والخبر السّببیّ. فهو کقولک : «جیء بهند ضاربا أبوها عمرا» ف (ضاربا) حال من (بهند) لا من أبوها الفاعل به ، وإن کان فی المعنی له ، ونظیره فی الصّفه : «مررت بامرأه ضارب أبوها عمرا». وفی الخبر : «هند ضارب أبوها عمرا» ، ف «ضارب» صفه ل (امرأه) لا لأبیها وخبر عن (هند) لا عن أبیها ، وإن کان فی المعنی إنّما هو للأب.

وتفکیک العباره : یقضی بالشّفعه حال کونها دافعا عهدتها الدّفع .. إلی آخره.

ولو أعرب حالا من (الدّفع) لکان حقّه التأخیر ، وحینئذ یصیر الترکیب : یقضی بالشّفعه الدّفع إلی ذی الید دافعا عهدتها ، وهذا ترکیب مفلت غیر ملتئم. وأعجب من ذلک أن یظنّ أنّ (دافعا) حال من (الدّفع) وهو فاعل به ، وفی ذلک محذوران من جهه العربیّه :

أحدهما : أنّه باعتبار کونه حالا منه حقّه التأخیر عنه ، وباعتبار کونه عاملا فی (الدّفع) الفاعلیّه حقّه التقدیم علیه ، وهذان أمران متناقضان.

الثانی : أنّ اسم الفاعل هنا وهو (دافع) إنّما سوّغ عمله الفاعلیّه والمفعولیّه کونه حالا ، کما تقرّر فی العربیّه أنّه إنّما یعمل فی مواضع مخصوصه منها کونه حالا ، فلا بدّ أن یکون حالا قبل العمل حتّی یصحّ عمله ، فلا یصحّ أن یعمل الفاعلیّه فی مواضع مخصوصه ثمّ یصیر حالا من الفاعل لأنّه عمل قبل وجود الشّرط وذلک باطل بالإجماع والله أعلم.

كشف الغمّه عن (الصّمّه)

لمؤلّفه شيخنا الإمام جلال الدّين السّيوطى

بسم الله الرحمن الرحيم

سأل سائل عن (الصّمّه) فى : «أبى جهم بن الحارث بن الصّمّه (۱)» : هل يقرأ مجرورا بالكسره أو بالفتحه ، وذكر أنّه قرأه بالكسره فردّه عليه رادّ وقال : إنّما يقرأ بالفتح لأنّه غير منصرف. فقال له : الألف واللّام توجب جرّ غير المنصرف بالكسره.

فقال له : ليست هى هذه إنّما هى من نفس الكلمه وليست (ال) المعرّفه.

والجواب : أنّه يقرأ بالكسره ، لا يجوز إلّا ذلك ؛ وبيان ذلك بمسائل :

الأولى : قال النّحاه : يجب جرّ غير المنصرف بالكسره إذا دخلته «ال» ، سواء كانت معرّفه كقوله تعالى : (وَأَنْتُمْ عاكِفُونَ فِي الْمَساجِدِ) [البقره : ۱۸۷] ، أو موصوله كالأعمى والأصمّ ، أو للّمح كالنّعمان ، أو زائده كقول الشاعر : [الطويل]

۷۷۷- (۲)رأيت الوليد بن اليزيد مباركا

[شديدا بأعباء الخلافه كاهله]

الثانيه : قال النّحاه : العلم إمّا مرتجل وإمّا منقول ، والمنقول إمّا من اسم عين كأسد وثور وذئب ونعمان ، وإمّا من مصدر كفضل وزيد وسعد ، وإمّا من صفه اسم فاعل كحارث وطالب ، أو اسم مفعول منصور ومسعود ، أو صفه مشبّهه كحسن وسعيد ، أو صيغه مبالغه كعبّاس. فإن لمح فيه الأصل دخلته الأداه ، وإن لم يلمح لم تدخل. قال فى الألفيّه : [الرجز]

وبعض الأعلام عليه دخلا

للمح ما قد كان عنه نقلا

كالفضل والحارث والنّعمان

فذكر ذا وحذفه سيّان (۳)

۱- يشير إلى الشاعر دريد بن الصّمه.

۲- ۷۷۷- الشاهد لابن مياده فى ديوانه (ص ۱۹۲) ، وخزانه الأدب (۲ / ۲۲۶) ، والدرر (۱ / ۸۷) ، وسرّ صناعه الإعراب (۲ / ۴۵۱) ، وشرح شواهد الشافيه (ص ۱۲) ، وشرح شواهد المغنى (۱ / ۱۶۴) ، ولسان العرب (زيد) ، والمقاصد النحويه (۱ / ۲۱۸) ،

ولجرير فى لسان العرب (وسع) ، وليس فى ديوانه ، وبلا نسبه فى أمالى ابن الحاجب (١ / ٣٢٢) ، والإنصاف (١ / ٣١٧) ، وأوضح المسالك (١ / ٧٣) ، وخزانه الأدب (٧ / ٢٤٧) ، وشرح الأشمونى (١ / ٨٥) ، وشرح التصريح (١ / ١٥٣) ، وشرح شافيه ابن الحاجب (١ / ٣٦) ، وشرح قطر الندى (ص ٥٣) ، ومغنى اللبيب (١ / ٥٢) ، وهمع الهوامع (١ / ٢٤).

٣- انظر شرح الألفيه لابن الناظم (ص ٢٩) ، شرح الألفيه لابن عقيل (١ / ١٨٣).

الثالثه : «الصّمّه» علم منقول ؛ فإنّه فى اللّغه اسم للأسد وللرّجل الشّجاع فإن قدّر نقله من الأولى فهو منقول من اسم عين كأسد وليث وثور وذئب ، وإن قدّر نقله من الثانى فهو منقول من صفه مشبّهه كالحسن والحسين. فعلى كل تقدير اللام فيه للّمح ، فإذا اقترنت به جرّ بالكسره جزما من غير مريه.

الرابعه : لا يعرف فى الألفاظ مطلقا اسم فيه ألف ولام وهى من نفس الكلمه إلّا لفظ الجلاله على أرجح القولين فيه ، وما عداه فلا يخلو (ال) فيه من قسم ممّا قدّمناه ؛ إمّا معرّفه أو للّمح أو موصوله أو زائده فهى طارئه عليه قطعا ، ويوجب جرّ غير المنصرف جزما.

تم الكتاب ولله الحمد

فهرس الشواهد الشعريه

قافيه الهمزه

٣٢٣- يستمسكون من حذار الإلقاء

بتلعات كجذوع الصّيصاء

ردى ردى ورد قطاه صماء

كدريّه أعجبها برد الماء ١٦٩/٢

١٩٣- لن ما رأيت أبا يزيد مقاتلا

أدع القتال وأشهد الهيجاءا ٢٥٣/١

٦٠٧- راحوا بصائرهم على أكتافهم

وبصيرتى يعدو بها عتد وأى ٤٥/٤

٦٨٦- إنّ من يدخل الكنيسه يوما

يلق فيها جآذرا وظباءا ١٨٥/٤

٢٠١- كأنّ سبيئه من بيت رأس

يكون مزاجها عسل وماء ٢٨٥/١

٢٠٢- ومهمه مغبرّه أرجاؤه

كأنّ لون أرضه سماؤه ٢٨٥/١

٣٣٥- وما أدرى وسوف إخال أدرى

[أقوم آل حصن أم نساء] ٢١٥/٢

٤٣٢- وإمّا أن يقولوا قد أبينا

فشرّ مواطن الحسب الإباء ١٢٢/٣

۵۶۹- فمن يهجو رسول الله منكم

ويمدحه وينصره سواء ۲۵۷/۳

۵۹۶- وجحود من جحد الصّباح إذا بدا

من بعد ما انتشرت له الأضواء

ما دلّ أنّ الفجر ليس بطالع

بل إنّ عينا أنكرت عمياء ۲۸/۴

۷۰۳- وآنيت العشاء إلى سهيل

أو الشّعرى فطال بى الأناء ۱۹۵/۴

۱۵۶- وحاتم الطائىّ وهاب المئى ۲۱۱/۱

۴۲۲- [تجانف عن جوّ اليمامه ناقتى]

وما قصدت من أهلها لسوائكا ۱۳۳/۳

۵۹۲- يرمون بالخطب الطّوال وتاره

وحى الملاحظ خيفه الرّقباء ۲۲/۴

٦٤٢- تقطّع بيننا الحاجات إلّا

حوائج يعتسفن مع الجرىء ١٣٥/٤

٧١٩- يا عثم أدركنى فإنّ ركيّتى

صلدت فأعيت أن تفيض بمائها ٢٠٠/٤

٧٧٤- من لد شولا فإلى إتلائها ٢٦٥/٤

قافيه الباء

٢٤٥- ومن يناد آل يربوع يجب

يأتيك منهم خير فتيان العرب ٣٢٨/١

٦٧٢- يا من يدلّ عزبا على عزب ١٧١/٤

٥٣٧- فلم يزل يبتزّه دهره

ما فيه من بطش وعود صليب ٢١٩/٣

٢٤٦- لأنكحنّ ببه

جاريه خديّه

مكرمه محبّه ٣٢٨/١

٢٦٨- يسرّ المرء ما ذهب اللّيالى

وكان ذهابهنّ له ذهابا ١٩/٢

٢٨٥- مرسّعه بين أرساعه

[به عسم يبتغى أرنبا] ٥٧/٢

٢٩٦- يبسط للأضياف وجها رحبا

بسط ذراعين لعظم كلبا ٨۴/٢

۴۴۷- أرى رجلا منهم أسيفا كأنّما

يضمّ إلى كشحيه كفّا مخضّبا ,۱۵۷۳

، ۱۵۷

۴۹۹- فغضّ الطّرف [إنک من نمير

فلا كعبا بلغت ولا كلابا] ۱۷۳/۳

۵۰۹- لم يمنع النّاس منّى ما أردت ولا

أعطيتهم ما أرادوا حسن ذا أدبا ۱۸۳/۳

۵۱۷- لن تراها ولو تأمّلت إلّا

ولها فى مفارق الرّأس طيبا ۱۸۷/۳

۵۴۳- إذا لم يكن إلّا الأسنّه مركب

فلا أر للمحتاج إلّا ركوبها ۲۲۷/۳

۶۷۳- حتّى إذا ذرّ قرن الشّمس صبّحها

أضرى ابن قرّان بات الوحش والعزبا ۱۷۳/۴

۳۱- [فمن يک أمسى بالمدينه رحله]

فإنّى وقيّارا بها لغريب ۵۲/۱

۴۱- وإنّى وقفت اليوم والأمس قبله

ببابک حتّى كادت الشّمس تغرب ۹۲/۱

۶۸- تلوّم يهياه بياه وقد مضى

من اللّيل جوز واسبطرّت كواكبه ۱۲۰/۱

۱۶۲- [ولكن ديافىّ أبوه وأمه

بحوران] يعصرن السليط أقاربه ٣١٢/١، ٣١٢

ص: ٢٩٢

١٨٠- يرجّى المرء ما إن لا يراه

[وتعرض دون أبعده الخطوب] ٢٣٢/١

٢١٢- لا باركَ الله فى الغوانى هل

يصبحن إلّا لهنّ مطّلب ٣٠٢/١

٢١٨- مشائيم ليسوا مصلحين عشيره

ولا ناعب إلّا ببين غرابها ٣٠٦/١

٢٥٦- [طعامهم لئن أكلوا معدّ]

وما إن لا تحاكَ لهم ثياب ٢٣٨/١

٢٦٩- بآيه قام ينطق كلّ شىء

وخان أمانه الدّيكَ الغراب ٢١/٢

٢٩٥- [كذاكَ أدّبت حتى صار من خلقى]

أنّى رأيت ملاكَ الشّيمه الأدب ٦٥/٢

٣٤١- [هذا لعمركم الصّغار بعينيه]

لا أمّ لى إن كان ذاكَ ولا أب ٢٤٣/٢

٣٨٠- تتابعن حتّى لم تكن لى ريبه

ولم يكَ عمّا خبّروا متعقّب ٨١/٣

٣٩٦- فظلّ لنا يوم لذيذ بنعمه

فقل فى مقيل نحسه متغيّب ٨٨/٣

٤٠٥- وقد عاد عذب الماء بحرا فزادنى

على ظمئى أن أبحر المشرب العذب ٩٤/٣

۴۶۹- كأنّهنّ خوافى أجدل قرم

ولّى ليسبقه بالأمعز الخرب ۱۶۲/۳

۴۹۰- ليس بالمنكر أن برّزت سبقا

غير مدفوع عن السّبق العراب ۱۶۹/۳

۵۰۲- فإنّك شمس والملوك كواكب

إذا طلعت لم يبد منهنّ كوكب ۱۷۵/۳

۵۰۸- هجرت غضوب وحبّ من يتغضّب

[وعدت عواد دون وليك تشعب] ۱۸۳/۳

۵۳۹- هذا سراقه للقرآن يدرسه

[والمرء عند الرّشا إن يلقها ذيب] ۲۲۲/۳

۵۶۰- وغيّرها عن وصلها الشّيب إنّه

شفيع إلى بعض الخدود مدرّب ۲۴۸/۳

۶۴۰- ثممت حوائجى ووذأت بشرا

فبين معرّس الرّكب السّغاب ۱۳۵/۴

۶۴۴- ولى ببلاد السّند عند أميرها

حوائج جمّات وعندى ثوابها ۱۳۶/۴

۶۷۴- تجلو البوارق عن مجر مّز لهق

كأنّه متقبّى يلمق عزب ۱۷۴/۴

۶۹۸- فلست لإنسىّ ولكن لملأك

تنزّل من جوّ السّماء يصوب ۱۹۴/۴

٧١٢- سواسيه سود الوجوه كأنّما

بطونهم من كثره الزّاد أوطب ١٩٨/٤

٧٢٧- فهذى سيوف يا صدىّ بن مالك

كثير ولكن أين بالسّيف ضارب ٢٠٥/٤

٧٣٧- يقلّب رأسا لم يكن رأس سيّد

وعينا له حولاء باد عيوبها ٢٠٩/٤

٧٥٠- وكلّ أناس قاربوا قيد فحلهم

ونحن خلعنا قيده فهو سارب ٢٢٥/٤

٧٧٥- [فقالت لنا أهلا وسهلا وزوّدت

جنى النحل] أو ما زوّدت منه أطيب ٢٨٤/٤

٢٥- ف بالعقود وبالأيمان لا سيما

عقد وفاء به من أعظم القرب ٤٥/١

٧٤- أقاتل حتى لا أرى لى مقاتلا

وأنجو إذا غمّ الجبان من الكرب ١٢٤/١

٩٥- يا صاح بلّغ ذوى الزّوجات كلّهم

[أن ليس وصل إذا انحلّت عرا الذّنب] ١٥٦/١

١٢٠- كلمع أيدى مثاكيل مسلّبه

يندبن ضرس بنات الدّهر والخطب ١٧٨/١

١٢٨- أتهجر بيتا بالحجاز تلفّعت

به الخوف والأعداء من كلّ جانب ١٩٦/١

١٥٥- [أبلغ أبا دختنوس مألكه]

غير الّذى قد يقال ملكذب ٢١١/١

١٦٦- فأمّا القتال لا قتال لديكم

[ولكنّ سيرا فى عراض المواكب] ٣١٨/١

١٧٨- [فما سوّدتنى عامر عن وراثه]

أبى الله أن أسمو بأمّ ولا أب ٣٣١/١

١٨١- ما إن رأيت ولا سمعت بمثله

[كاليوم هانىء أينق جرب] ٣٣٣/١

١٩٢- إذن والله نرميهم بحرب

[يشيب الطّفل من قبل المشيب] ٢٥٣/١

٢٣٢- [وعدت وكان الخلف منك سجيّه]

مواعيد عرقوب أخاه بيثرب ٣٢٢/١

١٩٦/٢,٣٢٣،

٢٣٥- تدرّى فوق متنيها قرونا

على بشر وآنسه لباب ٣٢٤/١

٢٥٠- فلولا الله والمهر المفدّى

لرحت وأنت غربال الإهاب ٣٣٠/١

٢٩٠- فكن لى شفيعا يوم لا ذو شفاعه

بمغن فتيلا عن سواد بن قارب ٦١/٢

٢٩١- فإن تنأعنها حقبه لا تلاقها

فإنّك ممّا أحدثت بالمجرّب ٦٢/٢

٣٠٥- إذا كوكب الخرقاء لاح بسحره

سهيل أذاعت غزلها فى القرائب ٩٠/٢

٣٢٦- أمرتك الخير [فافعل ما أمرت به

فقد تركتك ذا مال وذا نشب] ١٧١/٢

٣٣٠- [صريع غوان راقهنّ ورقنه]

لدن شاب حتّى شاب سود الذّوائب ۱۸۵/۲

۳۶۳- سراه بنى أبى بكر تساموا

على - كان - المسوّمه العراب ۵۰/۳

۳۸۱- وأطنابه أرسان جرد كأنّها

صدور القنا من بادىء ومعقّب ۸۱/۳

ص: ۲۹۴

٣٨٢- كأنّ على أعرافه ولجامه

سنا ضرم من عرفج متلهّب ٨١/٣

٣٩١- ذعرت قلاص الثّلج تحت ظلاله

بمثنى الأيادى والمنيح المعقّب ٨٣/٣

٤٤١- [إذا ما جرى شأوين وابتلّ عطفه]

تقول : هزيز الرّيح مرّت بأثأب ١٣٧/٣

٤٥٩- حتّى استغثن بأهل الملح ضاحيه

يركضن قد قلقت عقد الأطانيب ١٥١/٣

٤٧٧- وكمتا مدمّاه كأنّ متونها

جرى فوقها واستشعرت لون مذهب ١٦٣/٣

، ١٤٩/٤ ، ١٥٦

٤٧٩- وإذا تنوّر طارق مستطرق

نبحت فدلّته علىّ كلابى ١٦٤/٣

٥١١- كخطّاب ليلى يا لبرثن منكم

أدلّ وأمضى من سليك المقانب ١٨٣/٣

٥٧٢- ولو أصابت لقالت وهى صادقه

إنّ الرّياضه لا تنصبك للشيّب ٦/٤

٥٧٦- أشليت عنزى ومسحت قعبى ٨/٤

٥٨٥- فما كلّ ذى نصح بمؤتيك نصحه

٦١٠- كأنّ يدى حربائها متشمّسا

وما كلّ مؤت نصحه بلبيب ۱۹/۴

۶۶۶- طلبت فلم أدرك بوجهى فليتنى

يدا مذنب يستغفر الله تائب ۴۷/۴

۶۷۷- فأمّا القتال لا قتال لديكم

قعدت ولم أبغ النّدى بعد سائب ۱۵۷/۴

۶۸۵- إنّ من لام فى بنى بنت حسّا

ولكنّ سيرا فى عراض المواكب ۱۷۶/۴،۱۷۷،۱۸۱

۷۱۷- خليلىّ مرّا بى على أمّ جندب

ن ألمه وأعصه فى الخطوب ۱۸۵/۴

لأقضى حاجات الفؤاد المعذّب

ألم تر أنّى كلّما جئت طارقا

۷۷۲- وكيف أواصل من أصبحت

وجدت بها طيبا وإن لم تطيّب ۲۰۰/۴

خلالته كأبى مرحب ۲۶۳/۴

قافيه التاء

۳۴- الله نجاك بكفى مسلمت ۵۶/۱

۷۶۵- هى النّفس تحمل ما حمّلت ۲۵۲/۴

۱۲۹- يا أيّها الرّاكب المزجى مطيّته

سائل بنى أسد ما هذه الصّوت ۱۹۶/۱

۶۰۴- فيا ليت الأطبّا كان حولى

وكان مع الأطبّاء الأساه ٤٥/٤

ص: ٢٩٥

٩٩- أرى عينىّ ما لم تر أياه

[كلانا عالم بالتّرّهات] ١٥٨/١

١١١- [...]

إذا ما العوالى بالعبيط احمأرّت ١٧۴/١

١١٢- وللأرض أمّا سودها فتجلّلت

بياضا وأمّا بيضها فاسوأدّت ١٧۴/١

٢٥٩- وأىّ فتى هيجاء أنت وجارها

[إذا ما رجال بالرّجال استقلّت] ٣۴٢/١

٢۶۵- فما لكم - إن لم تحوطوا ذماركم -

سوام ولا دار بحتّى ورامه ١٠/٢

٣٢۵- أغار على معزاى لم يدر أنّنى

وصفراء منها عبله الصّفرات ١٧٠/٢

قافيه الثاء

٣۴٢- جاءك سلمان أبو هاشما

فقد غدا سيّدها الحارث ۴/٣

قافيه الجيم

٢٢- واحذر ولا تكتر كريّا أعرجا ١/٣۶

٢٣٧- ومهمه هالك من تعرّجا ٣۶/١

٣٨۵- كأنّما يستضرمان العرفجا

فوق الجلاذىّ إذا ما أمججا ٣٢۵/١

٦٥٠- حتّى إذا ما قضت الحوائجا

وملأت حلّابها الخلانجا ٨٢/٣

٣٦٠- شربن بماء البحر ثمّ ترفّعت

متى لجج خضر لهن نئيج ١٣٦/٤

٦٣٩- فسيّان بيت العنكبوت وجوسق

رفيع إذا لم تقض فيه الحوائج ٤٤/٣

٤٣٨- [إنّى أتيحت لى يمانيه]

إحدى بنى الحارث [من مذحج] ١٣٦/٣

٦٤١- يا ربّ ربّ القلص النّواعج

مستعجلات بذوى الحوائج ١٣٥/٤

٦٥١- بدأن بنا لا راجيات لحاجه

ولا يائسات من قضاء الحوائج ١٣٦/٤

قافيه الحاء

١١٧- [فطرت بمنصلى فى يعملات]

دوامى الأيد يخبطن السّريحا ١٧٨/١

١٣٨- يا ليت زوجك قد غدا

متقلّدا سيفا ورمحا ١٩٩/١

٧١٨- فقلت لصاحبى لا تحبسانا

بنزع أصوله واجتزّ شيحا ٢٠٠/٤

١٥- وقد كنت تخفى حبّ سمراء حقبه

فبح لان منها بالّذى أنت بائح ٣٢/١

ص: ٢٩۶

٨٩- أتقرح أكباد المحبّين كالّذى

أرى كبدى من حبّ ميّه تقرح ١٤٥/١

٢١٦- ليبك يزيد ضارع لخصومه

ومختبط مما تطيح الطّوائح ١ ٣٠٥/

٣٤٧- ألا إنّ جيرانى العشيّه رائح

[دعتهم دواع للهوى ومنادح] ١٦/٣ ، ٨٠

٣٦٢- نهيتك عن طلابك أمّ عمرو

بعافيه ، وأنت إذ صحيح ٤٩/٣

٣٦٥- يا بؤس للحرب [التى

وضعت أراهط فاستراحوا] ٥٢/٣

٣٨٩- مفدّى مؤدّى باليدين ملعّن

خليع لحام فائز متمنّح ٨٣/٣

٣٩٠- بأيديهم مقرومه ومغالق

يعود بأرزاق العيال منيحها ٨٣/٣

٥٦٣- تغيّرت البلاد ومن عليها

فوجه الأرض مغبر قبيح

تغيّر كلّ ذى طعم ولون

وقلّ بشاشه الوجه المليح ٢٥٠/٣

٧٣٣- من صدّ عن نيرانها

فأنا ابن قيس لابراح ٢٠٨/٤

، ۲۱۵

۱۰۲- فأنت من الغوائل حين ترمی

ومن ذمّ الرّجال بمنتزاح ۱۶۴/۱

۳۱۷- [فما أدری وکلّ الظنّ ظنّی]

أمسلمنی إلی قومی شراحی ۱۱۲/۲

۳۲۹- [أبحت حمی تهامه بعد نجد]

وما شیء حمیت بمستباح ۱۷۷/۴

۶۷۹- وبعد غد یا لهف نفسی من غد

إذا راح أصحابی ولست برائح ۱۷۷/۴، ۱۹۰

قافیه الخاء

۷۳۴- والله لو لا أن تحشّ الطّبّخ

بی الجحیم حین لا مستصرخ ۲۰۸/۴

۷۴۶- [أما الملوک فأنت ألأمهم]

فأنت أبیضهم سربال طبّاخ ۲۱۹/۴

قافیه الدال

۸۱- عاضها الله غلاما بعد ما

شابت الأصداغ والضّرس نقد ۱۲۹/۱

۵۸۲- ألا قل لسکّان وادی الحمی

هنیئا لکم فی الجنان الخلود

أفيضوا علينا من الماء فيضا

فنحن عطاش وأنتم ورود ١٦/٤، ٣٢

٩- وإن رأيت الحجج الرّواددا

قواصرا بالعمر أو مواددا ٣١/١

٤٥- [بما لم تشكروا المعروف عندى]

وإن شئتم تعاودنا عوادا ١٠٨/١

٦٩- وكيف ينال الحاجبيّه آلف

بيليل ممساه وقد جاوزت رقدا ١٢٠/١

٧٣- إنّى امرؤ من بنى خزيمه لا

أحسن قتو الملوك والحفدا ١٢٣/١

٨٣- أن تقرآن على أسماء ويحكما

منّى السّلام وأن لا يشعرا أحدا ١٤٢/١

١١٦- وأخو الغوان متى يشأ يصير منه

[ويكنّ أعداء بعيد وداد] ١٧٨/١

٢٨٧- وأنا النّذير بحرّه مسوّده

يصل الأعمّ إليكم أقوادها

أبناؤها متكنّفون أباهم

حنقو الصّدور وما هم أولادها ٦٠/٢

٣١٦- أقائلنّ أحضروا الشهودا ١١١/٢

٣٦٧- معاوى إنّنا بشر فأسجح

٣٦٨- حتّى إذا أسلكوهم فى قتائده

فلسنا بالجبال ولا الحديدا ٥٤/٣

شلّا كما تطرد الجمّاله الشّردا ٦٣/٣

٣٧٣- فإن تبدّلت بآدى آدا

لم يك ينآد فأمس انآدا

فقد أرانى أصل القعّادا ٧٣/٣

٥٢٥- فآليت لا أرثى لها من كلاله

ولا من حفى حتّى تزور محمّدا ٢٠٨/٣

٥٣٥- ومن قبل آمنّا وقد كان قومنا

يصلّون للأوثان قبل محمّدا ٢١٧/٣

٥٤٦- ربّيته حتّى إذا تمعددا

وآض نهدا كالحصان أجردا

٦٩٢- ألم تغتمض عيناك ليله أرمدا

كان جزائى بالعصا أن أجلدا ٢٣١/٣، ٢٦٧/٤

٧٠٦- أحبّ المؤقدين إلىّ مؤسى

[وعادك ما عاد السليم المسهّدا] ١٨٨/٤

٧٥٨- هو الجدّ حتّى تفضل العين أختها

وحزره لو أضاء لى الوقودا ١٩٦/٤

١٧- ألا يا هند هند بنى عمير

وحتّى يكون اليوم لليوم سيّدا ٢٤٦/٤ ، ٢٥٢

٤٩- فمضت وقد صبغ الحياء بياضها

أرثّ لان وصلك أم جديد؟؟ ٣٣/١

لونى كما صبغ اللّجين العسجد ١٠٩/١

ص: ٢٩٨

٩٦- لحبّ المؤقدان إليّ مؤسى

[وجعده إذ أضاءهما الوقود] ١٥٧/١

١٧٩- ورجّ الفتى للخير ما إن رأيته

[على السّنّ خيرا لا يزال يزيد] ٢٣٢/١

١٩٦- على الحكم المأتيّ يوما إذا قضى

قضيّته أن لا يجور ويقصد ٢٥٩/١

٢٩٨- فإن يمس مهجور الفناء فربّما

أقام به بعد الوفود وفود ٨٧/٢

٣١٨- [عزمت على إقامه ذى صباح]

لأمر ما يسوّد من يسود ١١٩/٢

٣٢٨- [يلومونني فى حبّ ليلى عواذلى]

ولكنّنى من حبّها لعميد ١٨١/٢

٤٢٤- أرض لها شرف سواها مثلها

لو كان مثلك فى سواها يوجد ١١٧/٣

٤٣١- وقد علم الأقوام ما كان داؤها

بثهلان إلّا الخزى ممّن يقودها ١٢٢/٣

٤٥٤- إنّ الخليط أجدّوا البين فانجردوا

وأخلفوك عد الأمر الّذى وعدوا ١٤٧/٣

٤٦٥- فجاءت إلينا والدّجى مدلهمّه

رغوث شتاء قد تتّرب عودها ١٥٣/٣

۴۷۲- ألا هل أتاها على بابها

بما فضحت قومها غامد ۱۶۲/۳

۵۰۵- [ربحله] أسمر مقبّلها

سبحله] أبيض مجرّدها ۱۷۷/۳

۵۵۵- غلامان خاضا الموت من كلّ جانب

فآبا ولم تعقد وراءهما يد

متى يلقيا قرنا فلا بدّ أنّه

سيلقاه مكروه من الموت أسود ۲۴۵/۳

۵۹۳- أفيضوا علينا من الماء فيضا

فنحن عطاش وأنتم ورود ۲۳/۴

۶۰۹- أأبيّ لا تبعد فليس بخالد

حيّ ومن يصب الحمام بعيد ۴۶/۴

۶۷۰- عد النّفس نعمى بعد بؤساك ذاكرا

كذا وكذا لطفا به ، نسى الجهد ۱۶۲/۴

۷۲۵- حتّى كأنّ حزون القفّ ألبسها

من وشى عبقر تجليل وتنجيد ۲۰۴/۴

۷۴۲- أقلّ فعالى بله أكثره مجد

[وذا الجدّ فيه نلت أم لم أنل جدّ] ۲۱۵/۴

۲۹- [يا من رأى عارضا أسرّ به]

بين ذراعى وجبهه الأسد ۵۱/۱، ۲۶۹

٥٠- ألم تر أنّنى ولكلّ شىء

إذا لم توت وجهته تعادى

أطعت الآمرىّ بصرم ليلى

ولم أسمع بها قول الأعادى ١١٣/١

ص: ٢٩٩

٨٠- أهان دمّك فرغا بعد عزّته

يا عمرو بغيك إصرارا على الحسد

فقد شقيت شقاء لا انقضاء له

وسعد مرديك موفور على الأبد ١٢٦/١

١٠٣- ومن يتّق فإن الله معه

[ورزق مؤتاب وغادى] ٢٠٨/١، ٢٠٨

١١٤- [أزف الرحيل غير أنّ ركابنا]

لمّا تزل برحالنا وكأن قد ٣٠٩/١، ٣٠٩

٢٣٠- يا عين هلّا بكيت أربد إذ

قمنا وقام الخصوم فى كبد ٣٢١/١

٢٦٣- [ولا أرى فاعلا فى الناس يشبهه]

ولا أحاشى من الأقوام من أحد ٨/٢

٢٧٩- [الذئب يطرقها فى الدهر واحده]

وكلّ يوم ترانى مديه بيدى ٤٨/٢

٢٨٩- دعانى أخى والخيل بينى وبينه

فلمّا دعانى لم يجدنى بقعدد ٦١/٢

٣١٠- [إن الرزيّه لا رزيّه مثلها]

فقدان مثل محمّد ومحمّد ٩٩/٢

٣١٤- إذا ما مات ميت من تميم

فسرّك أن يعيش فجىء بزاد :

بخبز أو بتمر أو بسمن

أو الشيء الملفف فى البجاد ١٠٣/٢

٣١٥- إذا الخمس والخمسين جاوزت فارتقب

[قدوما على الأموات غير بعيد] ١٠٨/٢

٣٣٦- فما جمع ليغلب جمع قومى

مقاومه ، ولا فرد لفرد ٢١٧/٢

٣٤٨- قدنى من نصر الخبيبين قدى

[ليس الإمام بالشحيح الملحد] ٢٣/٣

٣٥٠- ثلاثه أيّام هى الدّهر كلّه

وما هى غير اليوم والأمس والغد ٢٨/٣

٣٦٩- فإذا وذلك لا مهاه لذكره

والدّهر يعقب صالحا بفساد ٦٤/٣

٣٧٠- فلولا الشّهى والله كنت جديره

بأن أترك اللّذّات فى كلّ مشهد

وحقّ لعمرى أنّه غايه الرّدى

وليس شهى لذّاتنا بمخلّد ٦٥/٣

٣٧٤- أبصارهنّ إلى الشّبّان مائله

وقد أراهنّ عنّى غير صدّاد ٧٣/٣

٣٨٣- سبوحا جموحا وإحضارها

كمعمعه السّعف الموقد ٨٢/٣

۴۷۴- ألم يأتيك والأنباء تنمى

بما لاقت لبون بنى زياد ۱۶۳/۳

۴۷۵- أرجو وأخشى وأدعو الله مبتغيا

عفوا وعافيه فى الرّوح والجسد ۱۶۳/۳

ص: ۳۰۰

۴۷۶- إذا كنت ترضيه ويرضيك صاحب

جهارا فكن فى الغيب أحفظ للودّ

وألغ أحاديث الوشاه فقلّما

يحاول واش غير هجران ذى عهد ۱۶۳/۳

۴۹۲- [إذا كنت فى قوم فصاحب خيارهم]

ولا تصحب الأردى فتردى مع الرّدى ۱۶۹/۳

۵۱۳- وقد علتنى ذرأه بادى بدى

ورثيه تنهض فى تشدّدى ۱۸۵/۴

۵۷۸- كأنّه خارجا من جنب صفحته

[سفّود شرب نسوه عند مفتأد] ۱۱/۴

۶۲۱- مهلا فداء لك الأقوام كلّهم

وما أثمّر من مال ومن ولد ۷۵/۴

۷۰۸- وذى فخوات طامح الطّرف جاذبت

حبالى فلوّى من علابيّه مدّى ۱۹۷/۴

قافيه الذال

۲۲۰- أبنى كليب إن عمّىّ اللّذا ۳۱۱/۱

قافيه الراء

۴- يا سارق اللّيله أهل الدّار ۲۲/۱ ، ۲۳ ، ۲۶

۶- تقضّى البازى [إذا البازى كسر] ۲۹/۱

۱۸- فى أىّ يومىّ من الموت أفر

أيوم لم يقدر أم يوم قدر ۳۵/۱، ۱۵۸

۹۷- قد يؤخذ الجار بجرم الجار ۱۵۷/۱

۱۰۶- أصحوت اليوم أم شاقتك هر

[ومن الحبّ جنون مستعر] ۱۶۷/۱

۱۶۹- فی بئر لا حور سری وما شعر ۲۲۳/۱

۲۸۲- فأقبلت زحفا علی الرّکبتین

فثوب علیّ ، وثوب أجر ۵۴/۲

۳۲۴- فی جفان تعتری نادینا

وسدیف حین هاج الصّنّبر ۱۶۹/۲

۳۷۲- له متنتان خظاتا کما

أکبّ علی ساعدیه النّمر ۷۲/۳

۴۴۲- برهرهه رؤده رخصه

کخرعوبه البانه المنفطر

فتور القيام قطيع الكلا

م تفترّ عن ذى غروب خصر ٣ ١٤٢/ ، ١٥٦

٤٥٣- فتور القيام قطيع الكلا

م تفترّ عن ذى غروب خصر ١٤٦/٣

٤٩٧- لو طبخت قدر على فرسخ

أو بذرى نيق بأعلى الثّغور

وكان يحمى القدر كلّ الورى

بكلّ ماضى الحدّ عضب بتور

وكنت فى السّند لوافيتها

يا عالم الغيب بما فى القدور ١٧٢/٣

٦٢٣- إلى الحول ثمّ اسم السّلام عليكما

ومن يبك حولا كاملا فقد اعتذر ٧٨/٤

٦٧١- فأنشب أظفاره فى النّسا

فقلت : هبلت ألا تنتصر ١٧١/٤، ١٧٣

٧٢٤- هل تعرف الدّار بأعلى ذى القور

قد درست غير رماد مكفور

مكتئب اللّون مريح ممطور

أزمان عيناء سرور المسرور

٧٦- أولى فأولى بامرىء القيس بعد ما

حوراء عيناء من العين الحير ٢٠٣/٤

٢٤٢- فأصبح جاراكم قتيلا ونافيا

خصفن بآثار المطىّ الحوافرا ١٢٥/١

٢٦٤- ماذا ابتغت حتى إلى حلّ العرى

[أصمّ فزادوا فى مسامعه وقرا] ٣٢٦/١

٣٣٣- [إنّى وأسطار سطرن سطرا]

أحسبتنى جئت من وادى القرى ٩/٢

٣٣٤- إذا ما انتهى علمى تناهيت عنده

لقائل : يا نصر نصر نصرا ٢٠٥/٢

٣٤٩- إذا أخذ القرطاس خلت يمينه

أطال فأملى ، أو تناهى فأقصرا ٢١٣/٢

٣٩٩- سألنا من أباك سراه تيم

تفتّح نورا ، أو تنظّم جوهرا ٢٧/٣

٤٠٩- وهم أهلات حول قيس بن عاصم

فقال : أبى تسوّده نزارا ٩٠/٣

٤١٧- [فهذا يعدّ لهنّ الغلى]

إذا أدلجوا باللّيل يدعون كوثرا ١٠٧/٣

٤١٩- ها أنذا آمل الخلود وقد

ويجمع ذا بينهنّ الإصارا ١١٠/٣

٤٢٥- حراجيج ما تنفكّ إلّا مناخه

أدرك عقلى ومولدى حجرا ١١٣/٣

على الخسف أو نرمى بها بلدا قفرا ١١٧/٣

ص: ٣٠٢

۴۴۳- له الويل إن أمسى ولا أمّ هاشم

قريب ولا البسباسه بنه يشكرا ۱۴۲/۳،۱۴۷

۴۴۸- وقائع فى مضر تسعه ۱۴۷

وفى وائل كانت العاشره ۱۴۴/۳

۴۶۶- إناره العقل مكسوف بطوع هوى

[وعقل عاصى الهوى يزداد تنويرا] ۱۵۵/۳

۵۰۱- الشّمس طالعه ليست بكاسفه

تبكى عليك نجوم اللّيل والقمرا ۱۷۴/۳

۵۰۶- سلع ما ومثله عشر ما

عائل ما وعالت البيقورا ۱۷۸/۳

۵۴۱- على لاحب لا يهتدى بمناره

[إذا سافه العود الدّيافىّ جرجرا] ۳۲۴/۳

۵۴۸- لطالما جررتكنّ جرّا

حتّى نوى الأعجف واستمرّا

۵۴۹- فإن جاوزت مقفره رمت بى

فاليوم لا آلو الرّكاب شبرا ۲۳۳/۳

۵۵۰- المطعمين لدى الشّتا

إلى أخرى كتلك هلمّ جرّا ۲۳۳/۳

ء سدائفا مل نيب غرّا

فى الجاهليّه كان سؤ

٥٩١- لا تحسب المجد تمرا أنت آكله

دد وائل فهلمّ جرّا ٢٣٣/٣

٦٣٣- والذئب أخشاه إن مررت به

لن تبلغ المجد حتّى تلعق الصّبرا ٢١/٤

٦٣٧- فلمّا قرعنا النّبع بالنّبع بعضه

وحدى وأخشى الرّياح والمطرا ١١٣/٤

٦٣٨- وأصفر من ضرب دار الملوك

ببعض أبت عيدانه أن تكسّرا ١٢٩/٤

٦٨٠- ألا ليت شعرى هل إلى أمّ معمر

تلوح على وجهه جعفرا ١٣٣/٤

٦٨١- لا أرى الموت يسبق الموت شيء

سبيل فأمّا الصبر عنها فلا صبرا ١٧٨/٤

٦٩٠- أكلّ امرىء تحسبين امرأ

نغّص الموت ذا الغنى والفقيرا ١٧٩/٤

٦٩٧- أطرق كرا أطرق كرا

ونار توقّد باللّيل نارا ١٨٧/٤

٧٥٧- لعمرى لئن أنزفتم أو صحوتم

إنّ النّعام فى القرى ١٩٣/٤

٧٦٣- إنّ ابن عبد الله نع

لبئس النّدامى كنتم آل أبجرا ٢٥٠/٤، ٢٥٠

٢٧- تنظّرت نسرا والسّماكين أيهما

م أخو النّدى وابن العشيره ٢٥٠/٤

[علىّ من الغيث استهلّت مواطره] ٤٧/١

ص: ٣٠٣

٤٠- [ترتع ما رتعت حتى إذا ادّكرت]

فإنّما هى إقبال وإدبار, ٣٢٠ ١/٩٠، ١٩٦/٢

٨٨- [مثل القنافذ هدّاجون قد بلغت] ٣٢٠،

٢

بخران أو بلغت سوآتهم هجر ١٤٤/١

١٠١- وإنّنى حيثما يسرى الهوى بصرى

من حيث ما سلكوا أدنو فأنظور ١٦٤/١

١٣١- فكان مجنّى دون من كنت أتّقى

ثلاث شخوص : كاعبان ومعصر ١٩٧/١

١٤٠- تراه كأنّ الله يجدع أنفه

وعينه إن مولاه ثاب له وفر ١٩٩/١

١٥٢- [وما علينا إذا ما كنت جارتنا]

ألا يجاورنا إلّاك ديّار ٢٠٩/١

١٥٤- كأنها ملآن لم يتغيّرا

[وقد مرّ بالدّارين من بعدنا عصر] ٢١١/١

١٥٨- [حتى كأنّ لم يكن إلا تذكّره]

والدّهر أيّتما حال دهارير ٢١٢/١

١٦٨- يموت أناس أو يشيب فتاهم

ويحدث ناس والصّغير فيكبر ٢٢٢/١

١٨٨- [فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم

إذ هم قريش] وإذا ما مثلهم بشر ٦٠/٢ ، ٢٤٢/١

٢٢٢- له زجل كأنّه صوت حاد

[إذا طلب الوسيقه أو زمير] ٣١٧/١

٢٤٠- فلا تغضبا من سيره أنت سرتها

فأوّل راضى سنّه من يسيرها ٣٢٥/١

٢٥٧- حتى يكون عزيزا فى نفوسهم

أو أن يبين جميعا وهو مختار ٣٤١/١

٢٦٦- بينما النّاس على عليائها

إذ هووا فى هوّه فيها فغاروا ١٨/٢

٢٩٢- ولكنّ أجرا لو علمت بهيّن

[وهل ينكر المعروف فى النّاس والأجر] ٦٢/٢

٣٠٧- ولهت عليه كلّ معصفه

هو جاء ليس للبّها زبر ٩٣/٢

٣٤٦- يا تيم تيم عدىّ [لا أبا لكم

لا يوقعنّكم فى سوءه عمر] ٩٨/٣، ١٩٧

٣٥٧- فقلنا : أسلموا إنّا أخوكم

فقد برئت من الإحن الصّدور ٤٣/٣

٤١٨- المرء يأمل أن يعى

ش وطول عيش قد يضرّه ١١٣/٣

٤٢٧- قامت تبكّيه على قبره

من لی من بعدک یا عامر

ترکتنی فی الدّار ذا غربه

قد ذلّ من لیس له ناصر ۱۱۹/۳، ۱۴۵ ، ۱۵۴

ص: ۳۰۴

۴۲۹- وأنت التى حبّبت كلّ قصيره

إلىّ وما تدرى بذاك القصائر

عنيت قصيرات الحجال ولم أرد

قصار الخطا شرّ النّساء البحاتر ۱۲۰/۳

۴۳۴- ولكن أهلكت لوّ كثيرا

وقبل اليوم عالجها قدار ۱۲۵/۳

۴۳۶- وعينان قال الله كونا فكانتا

فعولان بالألباب ما تفعل الخمر ۱۳۰/۳

۴۴۴- أتنفعك الحياه وأمّ عمرو

قريب لا تزور ولا تزار ۱۴۲/۳، ۱۴۷

۴۵۲- بغى النّفوس معيده نعماءها

نقما وإن عمهت وطال غرورها ۱۴۵/۳

۴۵۵- نعم القرين وكنت علق مضنّه

وأرى بنعف بليّه الأحجار ۱۴۹/۳

۴۶۷- يبكى الغريب عليه ليس يعرفه

وذو قرابته فى الحىّ مسرور ۱۵۷/۳

۵۲۲- لهفى عليك للهفه من خائف

يبغى جوارك حين ليس مجير ۲۰۵/۳

۵۵۲- ثلاثه تشرق الدّنيا ببهجتها

شمس الضّحى وأبو إسحاق والقمر ۲۴۱/۳

۵۶۸- ما رأينا خربا نق

قر عنه البيض صقر

لا يكون العير مهرا

لا يكون المهر مهر ۲۵۴/۳

۵۸۳- فبح باسم من تهوى ودعنى من الكنى

فلا خير فى اللّذّات من دونها ستر ۱۷/۴

۵۸۹- علىّ نحت القوافى من معادنها

وما علىّ إذا لم تفهم البقر ۲۱/۴

۵۹۹- وما النّفس إلّا نطفه فى قراره

إذا لم تكدّر كان صفوا غديرها ۲۹/۴

۶۱۱- وإنّى لتعرونى لذكراك فتره

كما انتفض العصفور بلّله القطر ۴۹/۴

۶۱۲- إذا ذكرت يرتاح قلبى لذكرها

كما انتفض العصفور بلّله القطر ۵۰/۴

۶۱۷- هوّن عليك فإنّ الأمور

بكفّ الإله مقاديرها ۶۳/۴

۶۴۷- فإن أصبح تحاسبنى هموم

ونفس فى حوائجها انتشار ۱۳۶/۴

۶۵۳- [وغيّره ماء الورد فاها فلونه

كلون النّؤور] وهى أدماء سارها ۱۳۷/۴

۶۹۶- فقلت اصطحبها أو لغيرى فاهدها

فما أنا بعد الشّيب ويبك والخمر

ص: ۳۰۵

تجاللت عنها فى السّنين التى مضت

فكيف التّصابى بعد ما كلأ العمر ۱۹۳/۴

۷۰۲- أقول وقد ناءت بهم غربه النّوى

نوّى خيتعور لا تشطّ ديارك ۱۹۵/۴

۷۲۲- وأخرى أتت من دون نعم ومثلها

نهى ذا النّهى ، لا يرعوى أو يفكّر ۲۰۲/۴

۷۲۳- إلى السّلف الماضى وآخر واقف

إلى ربرب حير حسان جآذره ۲۰۳/۴

۷۵۵- إنّما زيدا إلينا سائرا

من مكان ضلّ فيه السّائر

فهو يأتينا عشا فى سحر

ماله فى يده أو عامر ۲۴۴/۴

۱۱- وأطلس يهديه إلى الزّاد أنفه

أطاف بنا واللّيل داجى العساكر ۳۱/۱

۱۹- [رحب وفى رجليك ما فيهما]

وقد بدا هنك من المئزر ۳۵/۱

۳۳- فرأيت ما فيه فثمّ رزئته

[فلبثت بعدك غير راض معمرى] ۵۵/۱

۳۶- ما زلت أغلق أبوابا وأفتحها

حتّى أتيت أبا عمرو بن عمّار ۵۸/۱

٥٢- جلاها الصّيقلون فأخلصوها

خفافا كلّها يتّقى بأثر ١١٤/١

٦٠- هينون لينون أيسار ذوو يسر

سوّاس مكرمه أبناء أيسار ١١٥/١

٩٣- إنا اقتسمنا خطّتينا بيننا

فحملت برّه واحتملت فجار ١٥٠/١

١٠٤- [رحت وفى رجليك ما فيهما]

وقد بدا هنك من المئزر ١٦٥/١

١٣٢- وإنّ كلابا هذه عشر أبطن

وأنت برىء من قبائلها العشر ١٩٧/١

١٤١- [أقول لمّا جاءنى فخره]

سبحان من علقمه الفاخر ١٩٩/١

١٤٨- ومن أنتم إنّا نسينا من انتم

وريحكم من أىّ ريح الأعاصر ٢٠٦/١

١٥١- [بالوارث الباعث الأموات] قد ضمنت

إيّاهم الأرض [فى دهر الدهارير] ٢٠٩/١

١٧٧- [هنّ الحرائر لا ربّات أحمره

سود المحاجر] لا يقرأن بالسّور ٢٣٠/١

٢٠٠- إلى ملك كاد الجبال لفقده

تزول ، وزال الرّاسيات من الصّخر ٢٨٤/١

٣٠١- باعد أمّ العمرو من أسيرها

[حرّاس أبواب على قصورها] ٨٨/٢

٣٨٨- مطلّا على أعدائه يزجرونه

بساحتهم زجر المنيح المشهّر ٨٧/٣

٣٩٣- من كان مسرورا بمقتل مالك

فليأت نسوتنا بوجه نهار

ص: ٣٠٦

يجد النّساء حواسرا يندبنه

قد قمن قبل تبلّج الأسحار

قد كنّ يخبأن الوجوه تستّرا

فالآن حين بدون للنّظّار ٨٥/٣

٤٠٧- ما زال مذ عقدت يداه إزاره

فسما فأدرك خمسه الأشبار ٩٨/٣

٤٦٤- وأوقد للضّيوف النّار حتّى

أفوز بهم إذا قصدوا لنارى ١٥٣/٣

٤٨٧- أولاك بنو خير وشرّ كليهما

[جميعا ومعروف ألمّ ومنكر] ١٦٦/٣

٥٥٦- فتّى إذا عدّت تميم معا

ساداتها عدّوه بالخنصر

ألبسه الله ثياب النّدى

فلم تطل عنه ولم تقصر ٢٤٦/٣

٥٧١- النّازلين بكلّ معترك

والطّيّبون معاقد الأزر ٤/٤

٦٥٤- من كان فى نفسه حوجاء يطلبها

عندى ، فإنّى له رهن بإصحار ١٣٨/٤

٧٢٩- والسّتر دون الفاحشات ولا

يلقاك دون الخير من ستر ٢٠٦/٤

٧٣٩- كم عمّه لك يا جرير وخاله

[فدعاء قد حلبت عليّ عشارى] ٢١٣/٤

٧٦٨- ولقد شفيت النّفس من برحائها

أن صار بابك جار مازيّار ٢٥٤/٤

قافيه الزاى

٣٩٥- وصاحب أبدأ حلوا مزّا

بحاجه القوم خفيفا نزّا

إذا تغشّاه الكرى ابرخزّا

كأنّ قطنا تحته وقزّا

أو فرشا محشوّه إوزّا ٨٧/٣

٤٢٣- يا أيّها الجاهل ذو التّنزّى ١١٥/٣

قافيه السين

٥٤٢- بمهمه ما لأنيس به

حسّ فما فيه له من رسيس ٢٢٤/٣

٩٢- [أكرّ وأحمى للحقيقه منهم]

وأضرب منّا بالسيوف القوانسا ١٤٨/١، ٢٠١/٢

٧٢٠- وداويتها حتّى شتت حبشيّه

كأنّ عليها سندسا وسدوسا ٢٠١/٤

٧٣٦- أقيموا بنى النّعمان عنّا صدوركم

وإلّا تقيموا صاغرين الرّؤوسا ٢٠٩/٤

١٢٧- وبلده ليس بها أنيس ١٩١/١

ص: ٣٠٧

١٩٩- ورمل كأوراك العذارى قطعته

[إذا ألبسته المظلمات الحنادس] ١/٢٧٩

٢٣٦- سبحلا أبا شرخين أحيا بناته

مقاليتها فهى اللّباب الحبائس ١/٢٣٤

٤٣٥- يا أيّها المشتكى عكلا وما جرمت

إلى القبائل من قتل وإبآس

إنّا كذلك إذ كانت همرّجه

نسبى ونقتل حتى يسلم النّاس ٣/١٢٩

٥١٠- لله يبقى على الأيّام ذو حيد

بمشمخرّ به الظّيّان والآس ٣/١٨٣

٦٦٧- وأسلمنى الزّمان كذا

فلا طرب ولا أنس ٤/١٥٨ ، ١٥٩

٧٦٢- إذا أرسلونى عند تقدير حاجه

أمارس فيها كنت نعم الممارس ٤/٢٤٩

٣٥٩- إذا أقول : صحا قلبى أبيح له

سكر متى قهوه سارت إلى الرّأس ٣/٤٣

٣٩٢- وأصفر من قداح النّبع فرع

له علمان من عقب وضرس ٣/٨٣

٤٠٠- ويئست ممّا كان يشعفنى

منها ولا يسليك كاليأس ٣/٩١

٦٦٥- [فأين إلى أين النّجاه ببغلتى]

أتاك أتاك اللّاحقون احبس احبس ٤/١٥٦

٧٠٧- إمّا ترى رأسى أزرى به

مأس زمان ذى انتكاس مؤوس ٤/١٩٦

٧٤١- تنادوا ب «الرّحيل» غدا

وفى ترحالهم نفسى ٤/٢١٤

قافيه الضاد

١٢٥- جاريه فى رمضان الماضى

تقطع الحديث بالإيماض ١/١٨٦

١٣٥- طول اللّيالى أسرعت فى نقضى ١/١٩٨

قافيه الطاء

٢٣٨- ما راعنى إلا جناح هابطا

على البيوت قوطه العلابطا ١/٣٢٥

٤٩٦- كأنّى بك تنحطّ

[إلى اللّحد وتنغطّ] ٣/١٧٢

قافيه الظاء

٦٠٣- يداك يد خيرها يرتجى

وأخرى لأعدائها عائظه

فأمّا الّتى يرتجى خيرها

فأجود جودا من اللّافظه

وأمّا الّتى يتّقى شرّها

فنفس العدوّ بها فائظه ۴/۴۴

قافيه العين

۱۰۸- يطرق حلما وأناه معا

ثمّت ينباع انبياع الشّجاع ۱/۱۷۲

۲۱۵- يا ربّ أبّاز من العفر صدع

تقبض الذئب إليه واجتمع

لمّا رأى أن لا دعه ولا شبع

مال إلى أرطاه حقف فالطجع ۱/۳۰۳

۲۹۷- يا سيّدا ما أنت من سيّد

[موطّأ البيت رحيب الذّراع] ۲/۸۷

۳۵۲- كذاك الّذى يبغى على النّاس ظالما

تصبه على رغم قوارع ما صنع ۳/۲۹

۴۴- [تعدّون عقر النّيب أفضل مجدكم

بنى ضوطرى] لو لا كمىّ المقنّعا ۱/۱۰۶

۴۶- [وخير الأمر ما استقبلت منه]

وليس بأن تتبعه اتّباعا ۱/۱۰۸

۱۷۴- ليت شعرى عن خليلى ما الّذى

غاله فى الحبّ حتّى ودّعه ۱/۲۲۷

۱۸۴- لعلّك يوما أن تلمّ ملمّه

[عليك من اللّائى يدعنك أجدعا] ١/٢٣٤

٢٠٤- [فلما أن جرى سمن عليها]

كما طيّنت بالفدان السّياعا ١/٢٨٥

٢٣٣- وما هى إلا فى إزار وعلقه

مغار ابن همّام على حيّ خثعما ١/٣٢٣

٢٣٤- كم جرّبوه فما زادت تجاربهم

أبا قدامه ، إلا المجد والفنعا ١/٣٢٣

٢٥٢- [أكفرا بعد ردّ الموت عنى]

وبعد عطائك المائه الرّتاعا ١/٢٣٠

٢٦٠- أنا ابن التارك البكرىّ بشر

[عليه الطّير ترقبه وقوعا] ١/٣٤٢

٢٨٣- عندى اصطبار ، وشكوى عند قاتلتى

[فهل بأعجب من هذا امرؤ سمعا] ٢/٥٥

٣٤٣- كأن قيود رجلى حين ضمّت

حوالب غرّزا ، ومعى جياعا ٣/٦

٣٥٣- يا ليت أيّام الصّبا رواجعا ٣/٦٨

٣٧١- قد طرقت سلمى بليل هاجعا

يطوى إليها مهوأنّا واسعا

فأرّقت بالحلم ولعا والعا ٣/٣٣

٣٧٩- هم منعونى إذ زياد كأنّما

يرى بى أخلاء بقاع موضّعا ٣/٨٠

٤١٥- أمور لو تدبّرها حليم

لهيّب أو لحذّر ما استطاعا ٣/١٠٨

ص: ٣٠٩

٥١٦- فكرّت تبتغيه فوافقته

على دمه ومصرعه السّباعا ٣/١٨٧

٥٩٧- لحى الله قوما لم يقولوا لعاثر

ولا لابن عمّ كبّه الدّهر دعدعا ٤/٢٨

٦٢٦- فإن عثرت بعدها إن وألت

نفسى من هاتا فقولا لا لعا ٤/٨٥

٧١٦- فإن تزحرانى يا ابن عفّان أنزجر

وإن تدعانى أحم عرضا ممنّعا ٤/١٩٩

٦٥- فألحقت أخراهم طريق ألاهم

[كما قيل نجم قد خوى متتابع] ١/١١٧ ، ١٦٥

١٠٩- بينا تعنّقه الكماه وروغه

يوما أتيح له جرىء سلفع ١/١٧٣

١٣٤- لمّا أتى خبر الزّبير تواضعت

سور المدينه والجبال الخشّع ١/١٩٧

١٤٣- على حين عاتبت المشيب على الصّبا

[فقلت ألمّا أصح والشّيب وازع] ١/٢٠٠

١٤٤- أبا خراشه أمّا أنت ذا نفر

فإنّ قومى لم تأكلهم الضّبع ١/٢٠١

١٤٦- إذا انصرفت نفسى عن الشّىء لم تكد

إليه بوجه آخر الدّهر ترجع ١/٢٠٣

١٧٥- ويستخرج اليربوع من نافقائه

ومن حجره بالشّيخه اليتقصّع ١/٢٢٨

٢١١- ومنّا الذى اختير الرّجال سماحه

[وجودا إذا هبّ الرياح الزعازع] ١/٢٩٩

٢١٩- إن الخليط باك أجمعه ١/٣٠٩

٣٦٦- من النّفر اللّاء الذين إذا هم

٤٠٤- أخذنا بآفاق السّماء عليكم

يهاب اللّئام حلقه الباب قعقعوا ٣/٥٢

٤٠٦- وهل يرجع التّسليم أو يكشف العمى

لنا قمراها والنّجوم الطّوالع ٣/٩٣

٤١٤- إذا لم تستطع شيئا فدعه

ثلاث الأثافى والرّسوم البلاقع ٣/٩٨ ، ١٦٣

٤٤٠- [أرميعليها]وهيفرع أجمع ٣/١٣٧، ١٣٨

وجاوزه إلى ما تستطيع ٣/١٠٨

٤٥٦- فسقاك حين حللت غير فقيده

هزج الرّواح وديمه لا تقلع ٣/١٤٩

٤٨٥- بعكاظ يعشى النّاظرى

ن إذا هم لمحوا شعاعه ٣/١٦٤

۴۹۱- مقاله أن قد قلت [سوف أناله

وذلك من تلقاء نفسك رائع] ۳/۱۶۹

۴۹۳- أتانى أبيت اللّعن أنّك لمتنى

وتلك التى تستك منها المسامع

مقاله أن قد قلت

... ۳/۱۶۹

۵۴۰- مضى زمن والناس يستشفعون بى

[فهل لى إلى ليلى الغداه شفيع] ۳/۲۳۳

۶۱۶- ولست أبالى بعد فقدى مالكا

أموتى ناء أم هو الآن واقع ۴/۸۵

۶۲۷- يا أقرع بن حابس يا أقرع

إنّك إن يصرع أخوك تصرع ۴/۸۶

۷۷۱- طمعت بليلى أن تريع وإنّما

تقطّع أعناق الرّجال المطامع

وبايعت ليلى فى خلاء ولم يكن

شهود على ليلى عدول مقانع ۴/۲۶۲

۷۷۳- لكالرّجل الحادى وقد تلع الضّحى

وطير المنايا فوقهنّ أواقع ۴/۲۶۵

۵۳- قصرت له القبيله إذ تجهنا

ومما ضاقت بشدّته ذراعى ۱/۱۱۴

١٦٥- لا تجزعى إن منفسا أهلكته

[وإذا هلكت فعند ذلك فاجزعى] ١/٢١٧

١٧١- إذا ما أدلجت وضعت يداها

لها إدلاج ليله لا هجوع ١/٢٢٤

٢٦٧- فبينا نحن نرقبه أتانا

معلّق وفضّه وزناد راع ٢/١٨

٥٦١- وقفنا فقلنا إيه عن أمّ سالم

[وكيف بتكليم الديار البلاقع] ٣/٢٤٩

٥٧٣- ألا يا أمّ فارع لا تلومى

على شيء رفعت به سماعى

وكونى بالمكارم ذكّرينى

ودلّى دلّ ماجده صناع ٤/٦

٥٨٠- فلمّا رأين اللّيل والشّمس حيّه

حياه الّذى يقضى حشاشه نازع ٤/١٤

٥٩٤- [لا نسب اليوم ولا خلّه]

اتّسع الخرق على الرّاقع ٤/٢٧

٦٣٦- قد أصبحت أمّ الخيار تدّعى

علىّ ذنبا كلّه لم أصنع ٤/١١٧

٧٦٧- قوم إذا سمعوا الصّريخ رأيتهم

من بين ملجم مهره أو سافع ٤/٢٥٤

قافيه الفاء

۴۱۰- اشدد يديک بمن تهوى فما أحد

يمضى فيدرک حيّ بعده خلفا ۳/۱۰۲

۳۰- نحن بما عندنا وأنت بما

عندک راض والرّأى مختلف ۱/۵۲

ص: ۳۱۱

١٩٤- [وقالوا تعرّفها المنازل من منّى]

وما كلّ من وافى منّى أنا عارف ١/٢٥٤ ، ٣٠٦

٢٠٩- وإنّى من قوم بهم يتّقى العدا

ورأب الثّأى والجانب المتخوّف ١/٢٩٧

٣٠٨- أضمرت فى القلب هوى شادن

مشتغل بالنحو لا ينصف

وصفت ما أضمرت يوما له

فقال لى : المضمر لا يوصف ٢/٩٥

٣٢٢- بنى غدانه ما إن أنتم ذهب

[ولا صريف ولكن أنتم الخزف] ٢/١٥٥

٤٥٧- فداويته عامين وهى قريبه

أراها وتدنو لى مرارا وأرشف ٣/١٤٩

٤٥٨- آل المهلّب جذّ الله دابرهم

أمسوا رميما فلا أصل ولا طرف ٣/١٤٩

٥١٥- تواهق رجلاها يداه ورأسه

لها قتب خلف الحقيبه رادف ٣/١٨٧

٧١٤- يشبّهها الرّائى المشبّه بيضه

غدا فى النّدى عنها الظّليم الهجنّف ٤/١٩٩

٦٣- وأن يعرين إن كسى الجوارى

فتنبو العين عن كرم عجاف ١/١١٧

٧١- سرهفته ما شئت من سرهاف ١/١٢٣

١٠٠- [تنفى يداها الحصى فى كلّ هاجره]

٣٥٦- للبس عباءه وتقرّ عينى

نفى الدّارهيم تنقاد الصّياريف ١/١٦٤

٤٢٨- إذا نهى السّفيه جرى إليه

[أحبّ إلىّ من لبس الشّفوف] ٣/٤٠

٥٠٣- أيا شجر الخابور مالك مورقا

[وخالف والسّفيه إلى خلاف] ٣/١٢٠

٦٨٩- كفى بالنّأى من أسماء كافى

كأنّك لم تجزع على ابن طريف ٣/١٧٦

[وليس لحبّها ما عشت

شافى] ٤/١٨٦ ، ١٨٩ ، ٢٠٩

قافيه القاف

٦٢- كأنّ أيديهن بالقاع القرق ١/١١٧ ، ٢٠٨

١٠٥- وقاتم الأعماق خاوى المخترق ١/١٦٧

١١٩- حتى إذا بلّت حلاقيم الحلق ١/١٧٨

٣٧٥- فيها خطوط من سواد وبلق

كأنّه فى الجلد توليع البهق ٣/٧٨

٣٨٤- تكاد أيديها تهادى فى الزّهق

من كفتها شدّا كإضرام الحرق ٣/٨٢

٥٣٨- قلّما يبقى على هذا القلق

صخره صمّاء فضلا عن رمق ٣/٢٢١

٢١- قالت سليمى اشتر لنا دقيقا ١/٣٦

٨٦- لن يخب الآن من رجائك من

٦٥٢- إنّى رأيت ذوى الحوائج إذ عروا

حرّك من دون بابك الحلقه ١/١٤٣

٢٠٣- فديت بنفسه نفسى ومالى

فأتوك قصرا أو أتوك طروقا ٤/١٣٧

٢٨١- وإنسان عينى يحسر الماء تاره

[وما آلوك إلا ما أطيق] ١/٢٨٥

٣٨٦- إذا اجتهدا شدّا حسبت عليهما

فيبدو ، وتارات يجمّ ، فيغرق ٢/٥١

٤٤٥- كأن لم نحارب يا بثين لو انّها

عريشا علته النّار فهو محرّق ٣/٨٢

٤٤٦- دعون النّوى ثم ارتمين قلوبنا

تكشّف غمّاها وأنت صديق ٣/١٤٢

٤٥٠- فلو أنّك فى يوم الرّخاء سألتنى

بأسهم أعداء وهنّ صديق ٣/١٤٢

٥٠٠- من كلّ من ضاق الفضاء بجيشه ١٥٥

فراقك لم أبخل وأنت صديق ٣/١٤٥،

٥١٢- سودت فلم أملك سوادى وتحته

حتّى ثوى فحواه لحد ضيّق ٣/١٧٣

٥١٤- لقد زرقت عيناك يا بن مكعبر

قميص من القوهىّ بيض بنائقه ٣/١٨٥

٥١٨- أحار بن بدر قد وليت ولايه

كما كلّ ضبّىّ من اللّؤم أزرق ٣/١٨٥

٦٠١- وليس بمعيينى وفى النّاس مقنع

فكن جرذا فيها تخون وتسرق ٣/١٩٠

٦٦٢- وإنسان عينى يحسر الماء تاره

صديقى إذا أعيى علىّ صديق ٤/٤٣

٥٤- وقد تخذت رجلى إلى جنب غرزها

فيبدو وتارات يجمّ فيغرق ٤/١٥١

٦٤- [سيفى وما كنّا بنجد وما]

نسيفا كأفحوص القطاه المطرّق ١/١١٤

١٥٠- إذا العجوز غضبت فطلّق

قرقر قمر الواد بالشّاهق ١/١١٧

١٩٧- هل أنت باعث دينار لحاجتنا

ولا ترضّاها ولا تملّق ١/٢٠٩

٢٤٣- إذا ما استحمت أرضه من سمائه

أو عبد ربّ أخاعون بن مخراق ١/٢٦٥

٢٤٨- وو الله لو لا تمره ما حببته

جرى وهو مودوع وواعد مصدق ١/٣٢٨

ولا كان أدنى من عبيد ومشرق ١/٢٣٠

ص: ٣١٣

٢٥١- ...

مثبره العرقوب إشفى المرفق ١/٣٣٠

٢٧٨- سرينا ونجم قد أضاء [فمذ بدا

محيّاك أخفى ضوؤه كلّ شارق] ٢/٤٨

٣٣٧- فإن كنت مأكولا خير آكل

وإلّا فأدركنى ولمّا أمزّق ٢/٢١٨

٥٧٥- ألا انعم صباحا أيّها الرّبع وانطق

[وحدّث حديث الركب إن شئت واصدق] ۴/۶

٦٠٨- ولو لا سواد اللّيل ما آب عامر

إلى جعفر سرباله لم يمزّق ۴/۴۶

٦٨٨- وما كنت ممّن يدخل العشق قلبه

ولكنّ من يبصر جفونك يعشق ۴/۱۸۵

قافيه الكاف

١٨٧- وانصر على آل الصّليب

وعابديه اليوم آلك ١/٢٤١

٨٧- يا أبتا علّك أو عساكا ١/١۴۴

٩١- يا أيها المائح دلوى دونكا

[إنى رأيت الناس يحمدونكا] ١/٢٧٥

١٩٨- يا أيها المائح دلوى دونكا ١/١۴٨

۴٢٢- [تجانف عن جوّ اليمامه ناقتى]

وما قصدت من أهلها لسوائكا ٣/١١٣

٥٠٤- تعيّرنا أنّنا عاله

ونحن صعاليك أنتم ملوكا ٣/١٧٧ ، ١٧٨

٥١٩- أهوى لها أسفع الخدّين مطّرق

ريش القوادم لم تنصب له الشّبك ٣/١٩١

٢٣- أبيت أسرى وتبيتى تدلكى

[شعرك بالعنبر والمسك الذكى] ١/٤٣

١٨٦- كأن بين فكّها والفكّ ... ١/٢٣٨

٣٠٣- وقد كان منهم حاجب وابن مامه

أبو جندل والزّيد زيد المعارك ٢/٨٩

قافيه اللام

٦٧- [وقبيل من لكيز ناهد]

رهط مرجوم ورهط ابن المعل ١/١١٨

٧٥- إنّ الكريم - وأبيك - يعتمل

إن لم يجد يوما على من يتّكل ١/١٢٤

٨٤- لو يشأ طار بها ذو ميعه

[لاحق الآطال نهد ذو خصل] ١/١٤٣

١١٠- ممكوره جمّ العظام عطبول

كأنّ فى أنيابها القرنفول ١/١٧٣

١٢١- مثل النّقا لبّده ضرب الطلل ١/١٧٨

٢٧٢- علّمنا إخواننا بنو عجل

٣٥١- لو أنّ قومى حين أدعوهم حمل

[شرب النبيذ واصطفافا بالرّجل] ٢/٣٥

٤٩٤- [تداعى منخراه بدم]

على الجبال الصّمّ لا رفضّ الجبل ٣/٢٨

٥٣٢- آنس طملا من جديله مش

مثل ما أثمر حمّاض الجبل ٣/١٧٠

٦٠٥- دار حىّ وتنوها مربعا

غوفا بنوه بالسّمار غيل ٣/٢١٤

دخل الضّيف عليهم فاحتمل

فاسألن عنّا إذا النّاس شتوا

٦٤٣- النّاس حول قبابه

واسألن عنّا إذا النّاس نزل ٤/٤٥

٥٥- فى داره تقسم الأزواد بينهم

أهل الحوائج والمسائل ٤/١٣٦

١٣٦- وميّه أحسن الثّقلين وجها

كأنّما أهله منها الّذى اتّهلا ١/١١٤

١٥٧- [فألفيته غير مستعتب]

وسالفه وأحسنه قذالا ١/١٩٨

٢٠٦- رأى الأمر يفضى إلى آخر

ولا ذاكر الله إلا قليلا ١/٢١١

٢١٠- إنّ محلا وإن مرتحلا

فصيّر آخره أوّلا ١/٢٩١

٢٣٩- فاذكرى موقفى إذا التقت الخى

[وإن فى السّفر إذ مضوا مهلا] ١/١٩٨

٢٥٨- الواهب المائه الهجان وعبدها

ل وسارت إلى الرّجال الرّجالا ١/٣٢٥

٣٥٥- قروم تسامى عند باب دفاعه

[عوذا تزجّى بينها أطفالها] ١/٣٤١

٣٧٦- لو أنّ عصم عمايتين ويذبل

كأن يؤخذ المرء الكريم فيقتلا ٣/٣٩

٤٠١- قتلوا ابن عفّان الخليفه محرما

سمعا حديثك أنزلا الأوعالا ٣/٧٩

٤٧١- ولم أمدح لأرضيه بشعرى

ودعا فلم أر مثله مخذولا ٣/٩٢

٤٩٥- وأقسم لو صلحت يمين شىء

لئيما أن يكون أفاد مالا ٣/١٦٢

٤٩٨- لم يطيقوا أن ينزلوا فنزلنا

لما صلح العباد له شمالا ٣/١٧٠

٥٢٣- ومن يك ذا فم مرّ مريض

وأخو الحرب من أطاق النّزولا ٣/١٧٢

٥٢٨- بدت قمرا ومالت خوط بان

يجد مرّا به الماء الزّلالا ٣/٢٠٦

٥٤٧- ككنت ترابا أنت تكره واسع

وفاحت عنبرا ورنت غزالا ٣/٢٣٢

عليم وأيضا تمّ ميقات مثّلا ٣/٢٣٢، ٤/٢٢١

٦٠٢- وليس الموافينى ليرفد خائبا

فإنّ له أضعاف ما كان آملا ٤/٤٣

٦١٩- [لا تحسبّنك أثوابى فقد جمعت]

هذا ردائى مطويّا وسربالا ٤/٦٩

٦٢٩- نفس عصام سوّدت عصاما ٤/١٠٥

٦٣٠- قد طلبنا فلم نجد لك فى السّؤ

٦٦٨- ذى المعالى فليعلون من تعالى

دد والمجد والمكارم مثلا ٤/١٠٥

٦٩٩- ألكنى إلى قومى السّلام رساله

هكذا هكذا وإلّا فلالا ٤/١٥٨

٧٤٠- فهى تنوش الحوضنوشامن علا ٤/٢١٤

بآيه ما كانوا ضعافا ولا عزلا ٤/١٩٤

٧٥٣- ويعزب كسر الضمّ مع سبأ رسا

وأصغر فارفعه وأكبر (ف) يصلا ٤/٢٣٩

٧٧٦- لو لم تحل ما سمّيت حالا

وكلّ ما حال فقد زالا ٤/٢٨٥

٢- رأيت الوليد بن اليزيد مباركا

[شديدا بأعباء الخلافه كاهله] ١/١٩

٥- ويوما شهدناه سليما وعامرا

٣- وقال:اضربالسّاقين إمّك هابل ١/٢٠،١٨١

١٠- زيارتنا نعمان لا تنسيّنها

[قليل سوى الطّعن النّهال نوافله] ١/٢٥، ٢٤١

٥١- تقاك بكعب واحد وتلذّه

تق الله فينا والكتاب الذى نتلو ١/٣١

٥٧- [أبلغ يزيد بنى شيبان مألكه]

يداك إذا ما هزّ بالكفّ يعسل ١/١١٣

١٧٣- هنالك إن يستخولوا المال يخولوا

أبا ثبيت أما تنفكّ تأتكل ١/١١٥

١٨٥- [أقيموا بنى أمّى صدور مطيّكم]

[وإن يسألوا يعطوا وإن ييسروا يغلوا] ١/٢٢٧

١٨٩- فلا تلحنى فيها فإنّ بحبّها

فإنّى إلى قوم سواكم لأميل ١/٢٣٧

٢٢٥- متى يشتجر قوم يقل سرواتهم

أخاك مصاب القلب جم بلابله ١/٢٥٣

٢٣١- إذا نزل الأضياف كان عذوّرا

هم بيننا فهم رضا وهم عدل ١/٣١٩

٢٤٧- أعاشنى بعدك واد مبقل

على الحىّ حتّى تستقلّ مراجله ١/٢٣١

٢٧١- فما خلّيت إلا الثلاثه والثّنى

آكل من حوذانه وأنسل ١/٣٣٠

٢٧٣- جفونى ولم أجف الأخلّاء ، إنّنى

ولا قيّلت إلّا قريبا مقالها ٢/٣١

[لغير جميل من خليليّ مهمل] ٢/٣٨

ص: ٣١٦

٢٨٨- وإن مدّت الأيدى إلى الزّاد لم أكن

بأعجلهم ، إذ أجشع القوم أعجل ٢/٦١

٣٢٧- أستغفر الله ذنبا [لست محصيه

ربّ العباد إليه الوجه والعمل] ٢/١٧١

٣٨٧- كأنّه بعد ما صدّرن من عرق

سيد تمطّر جنح اللّيل مبلول ٣/٨٢

٣٩٤- هى الشّفاء لدائى لو ظفرت بها

وليس منها شفاء الدّاء مبذول ٣/٨٦ ، ٢٠٣ ، ٢٠٤

٤١٢- فلا زال قبر بين تبنى وجاسم

عليه من الوسمىّ جود ووابل

فينبت حوذانا وعوفا منوّرا

سأتبعه من خير ما قال قائل ٣/١٠٣

٤١٦- علّقتها عرضا وعلّقت رجلا

غيرى وعلّق أخرى ذلك الرّجل ٣/١٠٩

٤٢٠- [أنبئت أن رسول الله أوعدنى]

والعفو عند رسول الله مأمول ٣/١١٣

٤٧٠- قطوب فما تلقاه إلّا كأنّه

زوى وجهه أن لاكه فوه حنظل ٣/١٢٢

٤٨٠- جفونى ولم أجف الأخلّاء إنّنى

لغير جميل من خليلىّ مهمل ٣/١٦٤

٥٢٠- إنّ الّذى سمك السّماء بنى لنا

بيتا دعائمه أعزّ وأطول ٣/١٩٣

٥٣٤- إنّى لعمر الّذى خطّت مناسمها

تخدى وسيق إليه الباقر الغيل ٣/٢١٥

٥٥٨- ذرينى إنّما خطئى وصوبى

علىّ وإنّ ما أنفقت مال ٣/٢٤٦

٥٦٤- بأبى امرؤ والشّام بينى وبينه

أتتنى ببشرى برده ورسائله ٣/٢٥١

٥٨١- وزهراء إن كفّنتها فهو عيشها

وإن لم أكفّنها فموت معجّل ٤/١٤

٥٨٤- إنّى امرؤ أسم القصائد للعدى

إنّ القصائد شرّها أغفالها ٤/١٧

٥٩٠- لو كان هذا العلم يدرك بالمنى

ما كان يبقى فى البريّه جاهل ٤/٢١

٦٠٦- ويشرب أسآرى القطا الكدر بعد ما

سرت قربا أحناؤها تتصلصل ٤/٤٥

٦٣١- ما أقدر الله أن يدنى على شحط

من داره الحزن ممّن داره صول ٤/١٠٩

٦٤٦- من عفّ خفّ على الوجوه لقاؤه

وأخو الحوائج وجهه مبذول ٤/١٣٦

٦٦٩- أتنتهون ولن ينهى ذوى شطط

كالطّعن يذهب فيه الزّيت والفتل ٤/١٦١

٦٨٧- ولكنّ من لا يلق أمرا ينوبه

بعدّته ينزل به وهو أعزل ٤/١٨٥

٧٠٠- أبلغ يزيد بنى شيبان مألكه

أبا ثبيت أما تنفكّ تأتكل ٤/١٩٤

٧٢٦- بخيل عليها جنّه عبقريّه

جديرون يوما أن ينالوا ويستعلوا ٤/٢٠٤

٧٤٣- هيهات لا يأتى الزّمان بمثله

إنّ الزمان بمثله لبخيل ٤/٢١٦ ، ٢١٨

٧٤٤- فهيهات هيهات العقيق وأهله

وهيهات خلّ بالعقيق نواصله ٤/٢١٦ ، ٢١٨

٧٤٥- فلهو أخوف عندى إذ أكلّمه

[وقيل إنك محبوس ومقتول] ٤/٢١٩

٧٤٧- لعمرك ما أدرى وإنّى لأوجل

على أيّنا تعدو المنيّه أوّل ٤/٢٢٠

٧٥٩- هو الهجر حتّى ما يلمّ خيال

[وبعض صدور الزائرين وصال] ٤/٢٤٦ ، ٢٥٢ ،

٢٥٣

٧٧٧- رأيت الوليد بن اليزيد مباركا

[شديدا بأعباء الخلافه كاهله] ٤/٢٨٨

٧- الحمد لله العلىّ الأجلل ١/٣٠ ، ٣٤ ،

٣٠٢

٨- تشكو الوجى من أظلل وأظلل ١/٣٠

٢٠- فاليوم أشرب غير مستحقب

[إثما من الله ولا واغل] ١/٣٦ ،

١٦٥ ٢٨ - يا زيد زيد اليعملات الذّبّل

تطاول اللّيل عليك فانزل] ١/٥٠ ، ٥١

٣٩- أبت ذكر عوّدن أحشاء قلبه

خفوقا ورقصات الهوى فى المفاصل ١/٦٤

٤٧- ما إن يمسّ الأرض إلّا منكب

منه وحرف السّاق طىّ المحمل ١/١٠٨

٧٩- [حيث التقت بكر وفهم كلّها]

والدمّ يجرى بينهم كالجدول ١/١٢٦

٨٥- [واستغن ما أغناك ربّك بالغنى]

وإذا تصبك خصاصه فتجمّل ١/١٤٣

٩٠- إذا قامتا تضوّع المسك منهما

نسيم الصّبا [جاءت بريّا القرنفل] ١/١٤٧

٩٤- [كأن ثبيرا فى عرانين وبله]

كبير أناس فى بجاد مزمّل ١/١٥٦

١١٣- [أغرّك منى أن حبّك قاتلى]

وأنّك مهما تأمرى القلب يفعل ١/١٧٦

١٢٢- ألا لا بارك الله فى سهيل

إذا ما الله بارك فى الرّجال ٤/١٧٩

١٢٦- يغشون حتى لا تهرّ كلابهم

[لا يسألون عن السّواد المقبل] ١/١٨٦

١٣٠- لو كان فى قلبى كقدر قلامه

حبّا لغيرك قد أتاها أرسلى ١/١٩٧

١٣٧- ألا زعمت بسباسه اليوم أنّنى

كبرت وأن لا تحسن السرّ أمثالى ١/١٩٨

١٤٢- [أنا الذائد الحامى الذمار] وإنما

يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلى ١/٢٠٠ ، ٢٠٢

١٥٣- [فلست بآتيه ولا أستطيعه]

ولاك اسقنى إن كان ماؤك ذا فضل ١/٢١٠ ، ٣١١

١٧٠- [بعد ابن عاتكه الثاوى على أبوى]

أمسى ببلده لا عمّ ولا خال ١/٢٢٤

١٨٢- لما أغفلت شكرك فاصطنعنى

[فكيف ومن عطائك جلّ مالى] ١/٣٣٣

٢٠٥- إذا أحسن ابن العمّ بعد إساءه

فلست لشرّى فعله بحمول ١/٢٨٦

٢٠٨- رسم دار وقفت فى طلله

[كدت أقضى الغداه من جلله] ١/٢٩٦

٢٢٤- ببازل وجناء أو عيهلّ ١/٣١٧

٢٢٦- ألا أصبحت أسماء جاذمه الحبل

وضنّت علينا والضّنين من البخل ١/٣١٩

٢٢٧- ...

٢٤٩- [وقد أغتدى والطّير فى وكناتها

وهنّ من الإخلاف قبلك والمطل ١/٣٢٠

٢٦١- غدت من عليه بعد ما تمّ ظمؤها

بمنجرد] قيد الأوابد هيكل ١/٣٣٠ ، ٢/٢٠

٣٠٠- ربما تكره النفوس من الأم

[تصلّ وعن قيض ببيداء مجهل] ٢/٧

٣٠٤- فأرسلها العراك [ولم يذدها

ر [له فرحه كحلّ العقال] ٢/٨٧

٣٠٩- [بكيت وما بكا رجل حليم]

ولم يشفق على نغص الدّخال] ٢/٨٩

٣٣١- لم يمنع الشّرب منها غير أن نطقت

على ربعين مسلوب وبال ٢/٩٩

٣٤٠- لو لا الأمير ولو لا حقّ طاعته

[حمامه فى غصون ذات أو قال] ٢/١٩٥

٣٤٤- [تبقّلت فى أوّل التّبقّل]

لقد شربت دما أحلى من العسل ٢/٢٢٢

٣٦٤- تحاماه أطراف الرّماح تحاميا

بين رماحى مالك ونهشل ٣/٧

٣٧٧- تبسم عن مختلفات ثعل

وجاد عليه كلّ أسحم هطّال ٣/٥١

۴۲۶- إنّ الّتی ناولتنی فرددتها

أکسّ لا عذب ولا برتل ۳/۸۰

قتلت قتلت فهاتها لم تقتل

ص: ۳۱۹

كلتاهما حلب العصير فعاطنى

بزجاجه أرخاهما للمفصل ٣/١١٨

۴۴۹- يسقون من ورد البريص عليهم

بردى يصفّق بالرّحيق السّلسل ٣/١۴۴ ، ١۵۴

۴۶۸- [فلو أنّ ما أسعى لأدنى معيشه]

كفانى ولم أطلب قليل من المال ٣/١۶٠ ، ٢١٧

۴۸١- هوينى وهويت الغانيات إلى

أن شبت فانصرفت عنهنّ آمالى ٣/١۶۴

۴۸٨- وراكضه ما تستجنّ بجنّه

بعير حلال غادرته مجعفل ٣/١۶۶

۴۸٩- غير مأسوف على زمن

ينقضى بالهمّ والحزن ٣/١۶۶ ، ۴/۴٧

۵۵١- إذا قلت هاتى نوّلينى تمايلت

[علىّ هضيم الكشح ريّا المخلخل] ٣/٢٣۵

۵۵٣- كبكر المقاناه البياض بصفره

[غذاها نمير الماء غير المحلّل] ٣/٢۴۵

۵۵۴- يا ضبّ إنّ هوى القيون أضلّكم

كضلال شيعه أعور الدّجّال ٣/٢۴۵

۵٩۵- أراك على شفا خطر مهول

بما آذيت نفسك من فضول

طلبت على تقدّمنا دليلا

متى احتاج النّهار إلى دليل ۴/۲۷

۶۱۸- كأنّ قلوب الطّير رطبا ويابسا

لدى وكرها العنّاب والحشف البالى ۴/۶۴

۶۴۵- صريعى مدام ما يفرّق بيننا

حوائج من إلقاح مال ولا نخل ۴/۱۳۶

۶۴۸- نهار المرء أمثل حين يقضى

حوائجه من اللّيل الطّويل ۴/۱۳۶

۶۸۴- فليت دفعت الهمّ عنّى ساعه

فبتنا على ما خيّلت ناعمى بال ۴/۱۸۵

۷۱۳- كأنّ ملاءتىّ على هجف

يعنّ مع العشيّه للرّئال ۴/۱۹۹

۷۱۵- إذا ذابت الشّمس اتّقى صقراتها

بأفنان مربوع الصّريمه معبل ۴/۱۹۹

۷۶۶- فإنّ الهوى دواء

لذى الجهل من جهله ۴/۲۵۳

قافيه الميم

۱۱۸- إنّ الفقير بيننا قاض حكم

إن يرد الماء إذا غاب النجم ۱/۱۷۸

۵۵۷- قومى بنو مذحج من خير الأمم

لا يصعدون قدما على قدم ٣/٢٤٦

٥٧٩- يقوم على الوغم فى قومه

فيعفو إذا شاء أو ينتقم ٤/١٣

ص: ٣٢٠

٦١٣- ما بال هذا الرّيم أن لا يريم

لو كان يرثى لسليم سليم ٤/٥٠

٦٩١- ليس على طول الحياه ندم

[ومن وراء المرء ما يعلم] ٤/١٨٧

١٣- كفّاك كف ما تليق درهما

جودا وأخرى تعط بالسّيف الدّما ١/٣٢ ، ١٧٧

٣٨- لنا الجفنات الغرّ يلمعن فى الضّحى

[وأسيافنا يقطرن من نجده دما] ١/٦٣ ، ٣٢١

٤٣- سقته الرّواعد من صيّف

وإن من خريف فلن يعدما ١/٩٩ ، ١٠٣

١٥٩- ألا هيّما مما لقيت ، وهيّما

وويحا لما لم ألق منهنّ ويحما

وأسماء ما أسماء ليله أدلجت

إلىّ وأصحابى بأىّ وأينما ١/٢١٢

١٧٢- [أكثرن فى العذل ملحا دائما]

لا تعذلن إنّى عسيت صائما ١/٢٢٦

١٩٠- أبعد بعد تقول الدّار جامعه

[شملى بهم أم تقول البعد محتوما] ١/٢٥٣

١٩١- [لمّا رأت ساتيد ما استعبرت]

لله درّ اليوم من لامها ١/٢٥٣

٣٧٨- فماحت به غرّ الثّنايا مفلّجا

وسيما جلا عنه الطّلال موشّما ٣/٨٠

٣٩٧- تأخّرت أستبقى الحياه فلم أجد

لنفسى حياه مثل أن أتقدّما

فلسنا على الأعقاب تدمى كلومنا

ولكن على أقدامنا يقطر الدّما ٣/٨٩

٣٩٨- كأطوم فقدت برغزها

أعقبتها الغبس منها عدما

شغلت ثمّ أتت ترقبه

فإذا هى بعظام ودما

فأفاقت فوقه ترشفه

وأغيض القلب منها ندما ٣/٨٩، ٩٠

٤٣٩- إحدى بلىّ [وما هام الفؤاد بها

إلا السّفاه وإلّا ذكره حلما] ٣/١٣٦

٥٣٦- قد سالم الحيّات منه القدما

الأفعوان والشّجاع الشّجعما

٦٤٩- خليلىّ إن قام الهوى فاقعدا به

وذات قرنين ضموزا ضرزما ٣/٢١٨

٦٨٢- وأمّا بنو عامر بالنّسار

لعنّا نقضّى من حوائجنا رمّا ٤/١٣٦

٧٠٥- وما هاج هذا الشّوق إلّا حمامه

غداه لقوا القوم كانوا نعاما ٤/١٨١

دعت ساق حرّ نوحه وترنّما

ص: ٣٢١

من الأرق حمّاء العلاطين باكرت

عسيب أشاء مطلع الشّمس أسحما ۴/۱۹۶

۱۲- فی فتیه کلّما تجمّعت ال

بیداء لم یهلعوا ولم یخموا ۱/۳۲

۱۱۵- فهم بطانتهم وهم وزراؤهم

وهم القضاه ومنهم الحکام ۱/۱۷۷

۱۴۹- [فقمت للطیف مرتاعا وأرّقنی]

فقلت أهی سرت أم عادنی حلم ۱/۲۰۸

۱۶۳- ألا یا سنا برق علی قلل الحمی

لهنّک من برق علیّ کریم ۱/۲۱۵

۱۸۳- بنیّ إنّ البرّ شیء هیّن

المنطق اللّین والطعیم ۱/۲۳۴

۲۰۷- ...

شرقت دموع بهن فهی سجوم ۱/۲۹۳

۲۲۱- یلومونننی فی اشتراء النخی

ل قومی فکلهم ألومو ۱/۳۱۲

۲۲۹- والحیّه الحتفه الرقشاء أخرجها

من بیتها آمنات الله والکلم ۱/۳۲۱

۳۱۳- [ألا یا نخله من ذات عرق]

علیک ورحمه الله السّلام ۲/۱۰۰

۴۰۳- فإن ترفقی یا هند فالرّفق أیمن

وإن تخرقی یا هند فالخرق أشأم

فأنت طلاق والطّلاق عزیمه

ثلاثا ومن یخرق أعقّ وأظلم ۳/۹۲

۴۶۰- فمضی وقدّمها وکانت عاده

منه إذا هی عرّدت إقدامها ۳/۱۵۱

۴۷۸- قضی کلّ ذی دین فوفّی غریمه

وعزّه ممطول معنّی غریمها ۳/۱۶۳

۴۸۳- سئلت فلم تبخل ولم تعط طائلا

فسیّان لا حمد لدیک ولا ذمّ ۳/۱۶۴

۵۰۷- ونمسک بعده بذناب عیش

أجبّ الظّهر لیس له سنام ۳/۱۷۸

۵۴۴- تمرّون الدّیار ولم تعوجوا

[کلامکم علیّ إذا حرام] ۳/۲۶۷

۵۶۶- جعلنا لهم نهج الطّریق فأصبحوا

علی ثبت من أمرهم حیث یمّموا ۳/۲۵۲

۵۷۰- أظلیم إنّ مصابکم رجلا

أهدی السّلام تحیّه ظلم ۳/۲۵۸

۵۷۴- فإنّما أنت أخ لا نعدمه ۴/۶

۵۹۸- لا تنه عن خلق وتأتی مثله

٦١٤- هل ما علمت وما استودعت مكتوم

عار عليك إذا فعلت عظيم ٤/٢٩

أم حبلها إذ نأتك اليوم مصروم

ص: ٣٢٢

أم هل كبير بكى لم يقض عبرته

إثر الأحبّه يوم البين مشكوم ۴/۵۷

۶۱۵- ما أبالى أنبّ بالحزن تيس

أم جفانى بظهر غيب لئيم ۴/۵۸

۶۲۵- إن تستغيثوا بنا إن تذعروا تجدوا

منّا معاقل عزّ زانها كرم ۴/۸۴ ، ۸۶ ، ۸۹ ، ۹۰

۶۳۲- ما أقدر الله أن يخزى خليقته

ولا يصدّق قوما فى الّذى زعموا ۴/۱۱۱

۶۵۹- أو كلّما وردت عكاظ قبيله

بعثوا إلىّ عريفهم يتوسّم ۴/۱۴۷

۶۶۴- فرطن فلا ردّ لما فات وانقضى

ولكن بغوض أن يقال عديم ۴/۱۵۵

۷۳۰- ولا جثّامه فى الرّحل مثلى

ولا برم إذا أمسى نؤوم ۴/۲۰۶

۷۵۲- وأرى لها دارا بأغدره السّ

يدان لم يدرس لها رسم

إلّا رمادا هامدا دفعت

عنه الرّياح خوالد سحم ۴/۲۳۸

۷۶۹- فأنت طلاق والطّلاق عزيمه

ثلاثا ومن يخرق أعقّ وأظلم ۴/۲۵۸

٧٧٠- فإن ترفقى يا هند فالرّفق أحزم

وإن تخرقى يا هند فالخرق أشأم

فأنت طلاق والطّلاق عزيمه

ثلاثا ومن يخرق أعقّ وأظلم

فبينى بها إن كنت غير رفيقه

وما لامرىء بعد الثّلاث تقدّم ٤/٢٦٢

٣٥- [فكيف إذا رأيت ديار قوم]

وجيران لنا - كانوا - كرام ١/٥٨ ، ٧٧

٤٢- هما نفثا فى فىّ من فمويهما

[على النّابح العاوى أشدّ رجام] ١/٩٦

٧٧- يا ليتها قد خرجت من فمّه ١/١٢٥

١٠٧- ينباع من ذفرى غضوب جسره

١٢٣- أو ألفا مكّه من ورق الحمى ١/١٧٩

[زيّافه مثل الفنيق المكدم] ١/١٧٢

١٣٣- [وتشرق القول الذى قد أذعته]

كما شرقت صدر القناه من الدّم ١/١٩٧ ، ٢/٩٢

١٦٤- يا دار سلمى يا اسلمى ثم اسلمى ١/٢١٥

٢٤٤- ولقد نزلت فلا تظنّى غيره

منّى بمنزله المحبّ المكرم ١/٣٢٨

٢٥٤- [سائل فوارس يربوع بشدّتنا]

أهل رأونا بسفح القاع ذى الأكم ١/٣٣٦

٢٦٢- [ولقد أرانى للرّماح رديئه]

من عن يمينى مرّه وأمامى ٢/٧

٢٧٧- غير لاه عداك فاطّرح الله

وولا تغترر بعارض سلم ٢/٤٧

٢٩٣- [يقول إذا اقلولى عليها وأقردت]

ألا هل أخو عيش لذيذ بدائم ٢/٦٢

٢٩٩- ماوىّ يا ربّتما غاره

شعواء كاللّذعه بالميسم ٢/٨٧

٣٠٦- إذا بعض السّنين تعرّقتنا

[كفى الأيتام فقد أبى اليتيم] ٢/٩٢

٣١٩- وإنّا لممّا نضرب الكبش ضربه

[على رأسه تلقى اللسان من الفم] ٢/١٢٠

٣٢١- [إلّا الإفاده فاستولت ركائبنا]

عند الجبابير بالبأساء والنّعم ٢/١٢٩

٣٣٩- احفظ وديعتك التى استودعتها

يوم الأعارب إن وصلت وإن لم ٢/٢١٩

٣٦١- يا شاه من قنص لمن حلّت له

حرمت علىّ وليتها لم تحرم ٣/٤٩

۴۳۰- لقد شهدت قيس فما كان نصرها

قتيبه إلّا عضّها بالأباهم ۳/۱۲۲

۴۵۱- مشين كما اهتزّت رماح تسفّهت

أعاليها مرّ الرّياح النّواسم ۳/۱۴۵

۴۶۲- عليهم وقار الحلم من أجل أنّنى

به أتغنّى باسمها غير معجم ۳/۱۵۳

۴۷۳- ولكنّ نصفا لو سببت وسبّنى

بنو عبد شمس من مناف وهاشم ۳/۱۶۲

۵۲۴- ورثتم قناه الدّين لا عن كلاله

عن ابنى مناف عبد شمس وهاشم ۳/۲۰۶

۵۲۷- أسير إلى إقطاعه فى ثيابه

على طرفه من داره بحسامه ۳/۲۱۱

۵۲۹- وتركتنا لحما على وضم

لو كنت تستبقى على اللّحم ۳/۲۱۳

۶۶۳- [قد أوبيت كلّ ماء فهى طاويه]

مهما تصب أفقا من بارق تشم ۴/۱۵۳

۶۷۵- أوعدنى بالسّجن والأداهم

رجلى ، ورجلى شثنه المناسم ۴/۱۷۵

۶۹۴- لقد لمتنا يا أمّ غيلان فى السّرى

ونمت وما ليل المطىّ بنائم ۴/۱۹۱

٧٠٤- أبا معقل إن كنت أشّحت حلّه

أبا معقل فانظر بسهمك من ترمى ٤/١٩٦

٧٠٩- قد كنت أحسبنى كأغنى واجد

قدم المدينه من زراعه فوم ٤/١٩٧

٧١٠- من كلّ أغبر كالرّاقود حجزته

إذا تعشّى عتيق التّمر والثّوم ٤/١٩٧

٧٣٨- على حاله لو أنّ فى القوم حاتما

على جوده لضنّ بالماء حاتم ٤/٢١٢

٧٤٨- ما إن رأيت كعبد الله من أحد

أولى به الحمد فى وجد وإعدام ٤/٢٢٣

٧٥٦- إذا ما نعشناه على الرّحل ينثنى

مساليه عنه من وراء ومقدم ٤/٢٤٥

٧٦٠- وإن يك وادينا من الشّعر واحدا

فغير خفىّ أثله من ثمامه ٤/٢٤٦

٧٦٤- يمينا لنعم السّيّدان وجدتما

على كلّ حال من سحيل ومبرم ٤/٢٥٠

قافيه النون

١٦- حد بد بى حد بد بى منكم لان

إن بنى فزاره بن ذبيان

قد طرقت ناقتهم بإنسان

مشيئا سبحان ربى الرحمن ١ ٥٦ - بيض أتمّن ١/١١٤

١٦٠- أثور ما أصيدكم أم ثورين

أم تيكم الجمّاء ذات القرنين ١/٢١٣

٢٤١- [إلى فتى فاض أكفّ الفتيان]

ماء خليج مدّه خليجان ١/٣٢٦

٤٠٢- قتلوا كسرى بليل محرما

فتولّى لم يمتّع بكفن ٣/٩٢

٥٣٣- [لكاعب مائله فى العطفين]

بيضاء ذات ساعدين غيلين ٣/٢١٤

٦٦٠- حتّى تراها وكأنّ وكأن

أعناقها مشدّدات فى قرن ٤/١٤٨

٧٢- [تهدّدنا وأوعدنا رويدا]

متى كنّا لأمّك مقتوينا ١/١٢٣

٨٢- إنّ المنايا يطّلعن

على الأناس الآمنينا ١/١٣٣

١٦٧- هويت السّمان فشيّبننى

وما كنت قدما هويت السّمانا ١/٢١٩

١٩٥- ونحن عن فضلك ما استغنينا ١/٢٥٤

٢٨٠- أكلّ عام نعم تحوونه

٣١١- [إذا ما الغانيات برزن يوما]

[يلقحه قوم وتنتجونه] ٢/٥٠

٣١٢- [وقدّدت الأديم لراهشيه]

وزجّجن الحواجب والعيونا ٢/٩٩

٣٣٢- ونحن التّاركون لما سخطنا

وألفى قولها كذبا ومينا ٢/٩٩

٣٣٨- فجئت قبورهم بدءا ، ولمّا

ونحن الآخذون لما رضينا ٢/١٩٧

٣٥٨- فلمّا تبيّنّ أصواتنا

فناديت القبور فلم يجبنه ٢/٢١٨

٤٠٨- تفقّأ فوقه القلع السّوارى

بكين وفدّيننا بالأبينا ٣/٤٣

وجنّ الخازباز به جنونا ٣/١٠٠

۴۳۳- علقت لوّا تكرّره

إنّ لوّا ذاك أعيانا ۳/۱۲۵

۴۳۷- يا ليت أنّا ضمّنا سفينه

حتى يعود الوصل كينونه ۳/۱۳۱، ۱۸۰

۵۲۶- لو استطعت ركبت النّاس كلّهم

إلى سعيد بن عبد الله بعرانا ۳/۳۱۱

۵۶۲- وقائله أسيت فقلت : جير

أسيّ إنّنى من ذاك إنّه

أصابهم الحمى وهم عواف

وكنّ عليهم نحسا لعنّه

فجئت قبورهم بدأ ولمّا

فناديت القبور ولم يجبنه

وكيف تجيب أصداء وهام

وأبدان بدرن وما تخرنه ۳/۲۴۹

۵۸۸- لا تطمعوا أن تهينونا ونكرمكم

وأن نكفّ الأذى عنكم وتؤذونا ۴/۲۰

۶۲۴- لكنّ قومى وإن كانوا ذوى عدد

ليسوا من الشّرّ فى شىء وإن هانا ۴/۸۴

۶۵۵- قد علمت سلمى وجاراتها

ما قطّر الفارس إلّا أنا ۴/۱۴۳

٦٦١- عدينا فى غد ما شئت إنّا

نحبّ ولو مطلت الواعدينا ٤/١٤٩

٦٧٦- دببت لها الضّراء وقلت أبقى

إذا عزّ ابن عمّك أن تهونا ٤/١٧٦

٤٨٦- علّمونى كيف أبكى

هم إذا خفّ القطين ٣/١٦٥

٥٢١- فأصبحوا والنّوى عالى معرّسهم

وليس كلّ النّوى يلقى المساكين ٣/٢٠٣

٥٤٥- وبعض الحلم عند الجه

ل للذّله إذعان ٣/٢٣٨

٥٨٦- جراحات السّنان لها التئام

ولا يلتام ما جرح اللّسان ٤/٢٠

٥٨٧- وبعض الحلم عند الجه

ل للذّلّه إذعان

وفى الشّرّ نجاه حى

ن لا ينجيك إحسان ٤/٢٠

٦٣٤- ما كلّ ما يتمنّى المرء يدركه

[تجرى الرياح بما لا تشتهى السّفن] ٤/١١٥

٦٣٥- [فأصبحوا والنوى عالى معرّسهم]

وليس كلّ النّوى تلقى المساكين ٤/١١٥

١- [ألا ربّ مولود وليس له أبّ

وذى ولد]لم يلده أبوان ١/١٧

١٤- بالذى تردان ١/٣٢

٢٤- [تراه كالثّغام يعلّ مسكا]

يسوء الفاليات إذا فلينى ١/٤٤

٢٦- أيّها السّائل عنهم وعنى

لست من قيس ولا قيس منى ١/٤٦

۴۸- [کیف ترانی قالبا مجنّی]

قد قتل الله زیادا عنّی ۱/۱۰۸ ، ۱۹۹

۵۸- لاه ابن عمّک لا أفضلت فی حسب

[عنّی ولا أنت دیّانی فتخزونی] ۱/۱۱۵ ، ۲۰۵، ۲۳۹

۶۶- وصّانی العجاج فیما وصّنی ۱/۱۱۷ ، ۱۶۵

۷۸- ألا لیت شعری! هل أبیتنّ لیله

۱۲۴- فلست بمدرک ما فات منّی

وهنّی جاذ بین لهزمتی هن ۱/۱۲۶

۱۴۵- [رأت جبلا فوق الجبال إذا التقت]

بلهف ولا بلیت ولا لو أنی ۱/۱۷۹

۱۶۱- أنّی جزوا عامرا سوأی بفعلهم

رؤوس کبیریهن ینتطحان ۱/۲۰۳

أم کیف یجزوننی السّوأی من الحسن

أم کیف ینفع ما تعطی العلوق به

۱۷۶- من اجلک یا الّتی تیّمت قلبی

ریمان أنف إذا ما ضنّ باللّبن ۱/۲۱۳

۲۲۸- [لخلّابه العینین کذّابه المنی]

وأنت بخیله بالودّ عنّی ۱/۲۲۸

۲۵۵- أم کیف ینفع ما یعطی العلوق به

وهنّ من الإخلاف والولعان ۱/۳۲۰

٢٧٠- سريت بهم حتّى تكلّ مطيّهم

[رئمان أنف إذا ما ضنّ باللّبن] ١/٢٣٦

٢٧٥- ولقد أمرّ على اللّئيم يسبّنى

وحتّى الجياد ما يقدن بأرسان ٢/٢١

٢٧٦- غير مأسوف على زمن

[فمضيت ثمّت قلت : لا يعنينى] ٢/٤٥

٢٨٤- لو لا اصطبار لأودى كلّ ذى مقه

ينقضى بالهمّ والحزن ٢/٤٧

٢٨٦- رؤبه والعجّاج أورثانى

[لمّا استقلّت مطاياهنّ للظّعن] ٢/٥٦

٢٩٤- أبا لموت الّذى لا بدّ أنّى

نجرين ما مثلهما نجران ٢/٦٠

٣٠٢- علا زيدنا يوم النّقا رأس زيدكم

ملاق - لا أباك - تخوّفينى ٢/٦٥

٣٢٠- ما ترى الدّهر قد أباد معدّا

[بأبيض ماضى الشفرتين يمان] ٢/٨٨ ، ٨٩

٣٤٥- لأصبح الحىّ أوبادا ، ولم يجدوا

[وأباد السّراه من عدنان] ٢/١٢٠

٤٢١- حرموا الذى أملوا [وأدرك منهم

عند التّفرّق فى الهيجا جمالين ٣/٧ ، ٤/١٣٧

آماله من عاد بالحرمان] ۳/۱۱۳

ص: ۳۲۷

۴۶۱- من اجلك يا الّتى تيّمت حبّى

[وأنت بخيله بالودّ عنّى] ۳/۱۵۳

۴۶۳- إنّ القصائد يا أخيطل فاعترف

قصدت إليك مجرّه الأرسان ۳/۱۵۳

۴۸۲- يرنو إلىّ وأرنو من أصادفه

فى النّائبات فأرضيه ويرضينى ۳/۱۶۴

۵۶۵- يا عمرو إلّا تدع شتمى ومنقصتى

أضربك حتّى تقول الهامه اسقونى ۳/۲۵۲

۵۶۷- أم كيف ينفع ما تعطى العلوق به

رئمان أنف إذا ما ضنّ باللّبن ۳/۲۵۳ ، ۴/۵۸

۶۰۰- فنكّب عنهم درء الأعادى

وداووا بالجنون من الجنون ۴/۳۰

۶۲۰- ونحن منعنا البحر أن تشربوا به

وقد كان منكم ماؤه بمكان ۴/۷۴

۶۲۸- من يفعل الحسنات الله يشكرها

[والشّرّ بالشّرّ عند الله مثلان] ۴/۸۸ ،

۱۸۱

۶۵۶- أقول حين أرى كعبا ولحيته

لا بارك الله فى بضع وستّين

من السّنين تملّاها بلا حسب

ولا حياء ولا عقل ولا دين ۴/۱۴۶

۶۵۷- [وما ذا تبتغى الشّعراء منّى]

وقد جاوزت حدّ الأربعين ۴/۱۴۶

۶۵۸- [عرفنا جعفرا وبنى أبيه]

وأنكرنا زعانف آخرين ۴/۱۴۶ ، ۱۹۸

۶۹۵- لعمرى لقد نبّهت من كان نائما

وأسمعت من كانت له أذنان ۴/۱۹۲

۷۰۱- بان الحمول فما شأونك نقره

ولقد أراك تشاء بالأظعان ۴/۱۹۵

۷۵۱- وكلّ أخ مفارقه أخوه

لعمر أبيك إلّا الفرقدان ۴/۲۳۷

۷۶۱- وهم النّاس فالحياه بهم سو

ق فمن غابن ومن مغبون ۴/۲۴۷

قافيه الهاء

۳۷- فى كلّ يوم ما وكل ليلاه ۱/۶۰

۲۴۶- لأنكحن ببه

۶۱- يا دار هند عفت إلّا أثافيها

جاريه خدبّه مكرمه محبّه ۱/۳۲۸

۱۳۹- علفتها تبنا وماء باردا

[بين الطّوىّ فصارات فواديها] ۱/۱۱۷

[حتّی شتت همّاله عیناها] ۱/۱۹۹

ص: ۳۲۸

۱۴۷- إذا رضيت عليّ بنو قشير

[لعمر الله أعجبنى رضاها] ۱/۲۰۴ ، ۲۳۱

۶۲۲- علفتها تبنا وماء [باردا

حتى شتت همّاله عيناها] ۴/۷۷ ، ۱۳۹

۴۸۴- ولقد أرى تغنى به سيفانه

تصبى الحليم ومثلها أصباه ۳/۱۶۴

۵۳۰- وقوّل إلّا ده فلا ده ۳/۲۱۳

۵۳۱- فاليوم قد نهنهنى تنهنهى

وأول حلم ليس بالمسفّه

وقوّل إلّا ده فلا ده ۳/۲۱۴

قافيه الواو

۶۷۸- فليت كفافا كان خيرك كلّه

وشرّك عنّى ما ارتوى الماء مرتوى ۴/۱۷۷ ، ۱۸۴

قافيه الياء

۵۵۹- ما تنقم الحرب العوان منّى

بازل عامين حديث سنّى

۳۲- أرانى إذا ما بتّ بتّ على هوى

لمثل هذا ولدتنى أمّى ۳/۲۴۷

۷۰- باتت تنزّى دلوها تنزيّا

فثمّ إذا أصبحت أصبحت غاديا ۱/۵۵

٩٨- [وتضحك منى شيخه عبشميه]

كما تنزّى شهله صبيّا ١/١٢٣

٢١٣- [له ما رأت عين البصير وفوقه]

كأن لم ترى قبلى أسيرا يمانيا ١/١٥٨

٢١٤- أهبى التراب فوقه إهبايا ١/٣٠٢

سماء الإله فوق سبع سمائيا ١/٣٠٢

٢١٧- بدا لى أنّى لست مدرك ما مضى

ولا سابق شيئا إذا كان جائيا ١/٣٠٦

٢٢٣- يا مرحباه بحمار ناجيه

إذا أتى قرّبته للسانيه ١/٣١٧

٢٥٣- من آل أبى موسى ترى النّاس حوله

كأنّهم الكروان أبصرن بازيا ١/٣٣١

۳۵۴- بدا لی أنّی لست مدرک ما مضی

ولا سابق شیئا إذا کان جائیا ۳/۳۸، ۵۱، ۵۴

۴۱۱- ألا لا أری ذا إمّه أصبحت به

فتترکه الأیّام وهی کما هیا ۳/۱۰۲

۴۱۳- یا أمّتاه واخصبی العشیّه

قد صدت دقشین وسندریّه ۳/۱۰۷

۵۷۷- فیا راکبا إمّا عرضت فبلّغن

ندامای من نجران أن لا تلاقیا ۴/۹

۶۸۳- یا أیّها الذّکر الّذی قد سؤتنی

وفضحتنی وطردت أمّ عیالیا ۴/۱۸۳

۶۹۳- [لقیت المروری والشناخیب دونه]

وجئت هجیرا یترک الماء صادیا ۴/۱۸۸

۷۱۱- إذا متّ فاعتادی القبور فسلّمی

علی الرّیم أسقیت السّحاب الغوادیا ۴/۱۹۸

۷۲۱- ذهبن بمسواکی وغادرن مذهبا

من الصّوغ فی صغری بنان شمالیا ۴/۲۰۲

۷۳۱- یؤلّل عصلا لا بناهنّ هینه

ضعافا ولا أطرافهنّ نوابیا ۴/۲۰۷

۷۳۲- إذا الجود لم یرزق خلاصا من الأذی

فلا الحمد مکسوبا ولا المال باقیا ۴/۲۰۷

٧٣٥- وحلّت سواد القلب لا أنا مبتغ

سواها ولا عن حبّها متراخيا

دنت فعل ذى حبّ فلمّا تبعتها

تولّت وردّت حاجتى فى فؤاديا ٤/٢٠٨

٧٤٩- مررت على وادى السّباع ولا أرى

كوادى السّباع حين يظلم واديا

أقلّ به ركب أتوه تئيّه

وأخوف إلا ما وفى الله ساريا ٤/٢٢٣

٧٥٤- فتى كملت خيراته غير أنّه

جواد فما يبقى من المال باقيا ٤/٢٤٣

٥٩- لاث به الأشاء والعبرىّ ١/١١٥

٢٧٤- لا هيثم اللّيله للمطىّ

[ولا فتى مثل ابن خيبرىّ] ٢/٤١

٧٢٨- لا هيثم اللّيله للمطىّ

[ولا فتى مثل ابن خبرىّ]

٤/٢٠٥

فهرس الجزء الرابع

فى المسائل لابن السيد البطليوسى لفظ الجلاله ليس أصله الإله ٣

الكلام فى قولهم (بسم اللّه الرحمن الرحيم وصلّى اللّه على سيدنا محمد) ٣

الكلام فى قوله تعالى : وأولوا العلم قائما بالقسط ٩

الكلام فى قولنا : يا حليما لا يعجل . ١٣

سؤال العضد وجواب الجاربردى ورد العضد على الجاربردى وانتصار ولد الجاربردى لأبيه على العضد ١٦

جواب الجاربردى ١٧

انتصار إبراهيم ولد الجاربردى لأبيه . ١٩

رأى مظفر الدين الشيرازى ، وهذه رساله فى ذلك تأليف صاحبنا العلامه مظفر الدين الشيرازى ٣٠

علّه حذف الواو بين الياء والكسره ٣٩

القول فى وسواس ٤٠

مسأله فعل الأمر لا يعمل فى غير ضمير المخاطب ٤٦

مسأله نسبه الحال إلى المضاف إليه . ٤٧

هل الصحيح هزّه أم فتره ٤٩

جواب سؤال سائل سأل عن حرف (لو) للشيخ تقى الدين بن تيميه ٥٠

الكلام على مسأله الاستفهام ٥٤

الفصل الأول فى تفسيره ٥٤

الفصل الثانى ٥٥

الفصل الثالث فى الفرق بين قسمى (أم) ٥٦

تقرير آخر فى الفرق بين المتصله والمنقطعه ٦٠

الكلام فى القائل : (كأنك بالدنيا لم تكن وبالآخره لم تزل) ۶۱

الكلام فى قولهم : أنت أعلم ومالك ، وعلى أى شىء عطف ۶۵

الكلام فى قوله تعالى : ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا ۷۳

على أى شىء رفع (وخير منك) فى قول جابر رضى اللّه عنه ۷۶

مسأله نصب لفظ (قيله) فى قوله تعالى : وقيله يا رب إن هؤلاء قوم لا يؤمنون ۷۹

مسأله الكلام فى قوله صلّى اللّه عليه وسلّم « لا تقتل مسلم بكافر » ۸۰

مسأله اعتراض الشرط على الشرط للشيخ جمال الدين رحمه اللّه ۸۲

الكلام على إعراب قوله تعالى :

ص: ۳۳۱

(خلق الله السماوات) فإنه من المهمات ٩٠

وقال ابن الحاجب فى (أماليه) ٩١

إعراب (صالحا) فى قوله تعالى :

واعملوا صالحا ٩٢

الكلام فى قولهم فى مثل : خلق الله السماوات والأرض ٩٩

فائده : (من) فى قولهم : زيد أفضل من عمرو لابتداء الارتفاع ١٠٠

ترك العطف فى قوله تعالى :

التائبون العابدون ١٠٠

الكلام فى قوله تعالى : استطعما أهلها ١٠١

مسأله التعجب من صفات اللّه ١٠٨

مسأله فعل فى التعجب ١٠٨

الرفده فى معنى وحده ١١٢

نيل العلا فى العطف ب (لا) ١١٧

الحلم والأناه ، فى إعراب (غير ناظرين إناه) ١٢٥

رأى النحاه فى بيت من الشعر ١٣٣

تفسير نحله فى قوله تعالى : وآتوا النساء صدقاتهن نحله ١٣٤

مسأله فى جمع (حاجه) من كلام ابن برّى ١٣٤

مسأله ومن فوائد الشيخ جمال الدين ابن هشام ١٣٨

الكلام فى (إنما) ١٤٢

مسأله المبدوء به والموقوف عليه ١٤٦

من أبيات الحماسه ١٤٦

الفرق بين العرض والتحضيض ١٤٧

مسأله (علمت) بمعنى عرفت وبمعنى العلم ١٤٧

الشروط التى يتحقق بها تنازع العوامل ١٤٨

شروط التنازع ١٥٥

مسأله الأفعال المتعديه لا تتميز عن غيرها ١٥٦

تهذيب ابن هشام لكتاب الشذا فى أحكام (كذا) لأبى حيان ١٥٧

الفصل الأول : فى ضبط موارد استعمالها ١٥٨

الفصل الثانى : فى كيفيه اللفظ بها وبتمييزها ١٦١

الفصل الثالث : فى إعرابها ١٦٣

الفصل الرابع : فى بيان معناها عند النحويين ١٦٣

الفصل الخامس : فيما يلزم بها عند الفقهاء ١٦٦

مسأله فى التعجب ١٦٨

مخاطبه جرت بين أبى إسحاق إبراهيم ابن السرى الزجاج وأبى العباس أحمد ابن يحيى ١٦٩

الحمل على اللفظ والمعنى ١٧٠

النسا أو عرق النسا ١٧١

امرأه عزب أم عزبه ١٧١

نطق كسرى ١٧١

وعدته وأوعدته ١٧١

المطوّعه ١٧٢

وزن اسم المره والهيئه من الثلاثى ١٧٢

ضبط أسمنه ١٧٢

ص: **٣٣٢**

انتصار ابن خالويه لثعلب ١٧٢

مسائل وردت على ابن الشجرى وردّه عليها ١٧٦

الإجابه عن المسائل ١٧٧

المسأله الأولى ١٧٧

المسأله الثانيه ١٨٢

المسأله الثالثه ١٨٣

المسأله الرابعه ١٨٤

المسأله الخامسه ١٨٩

المسأله السادسه ١٩٠

المسأله السابعه ١٩٠

المسأله الثامنه ١٩٠

رساله الملائكه للمعرى ، إجابه على بعض المسائل الصرفيه ١٩٢

أصل ملك ١٩٤

تصغير الإرزبه ١٩٧

الجدث أو الجدف ١٩٧

الريم بمعنى القبر ١٩٧

غسلين ونونه ١٩٨

النون فى جهنم ١٩٨

مخاطبه الاثنين بلفظ واحد ١٩٩

ترخيم رضوان ٢٠٠

وزن كمّثرى ٢٠٠

تصغير وجمع سفرجل ٢٠١

شجره طوبى ٢٠١

ماء الحيوان ٢٠٢

معنى الحور ٢٠٣

الإستبرق ٢٠٣

العبقرى ٢٠٤

لا النافيه للجنس ٢٠٧

القصيده الحرباويّه ٢١١

مسأله فى التنازع : الكلام على قول شاعر ٢١٦

كتاب (الوضع الباهر فى رفع أفعل الظاهر) ٢١٩

فائده : الكلام فى قوله تعالى : حور مقصورات فى الخيام ٢٣١

الكلام فى قوله تعالى : وما يتلى عليكم فى الكتاب فى يتامى النساء ٢٣٣

الاستغناء بالفتح المبين فى الاستثناء فى ولا أكبر إلا فى كتاب مبين . ٢٣٥

الكلام فى قوله تعالى : فيهن قاصرات الطرف ٢٤٤

فى كتاب (لب الألباب فى المسأله والجواب) لأبى الحسن بن جباره ٢٤٤

سبعه أسئله كتب عليها جلال الدين البلقينى ٢٤٥

الكلام فى قوله تعالى : ولو علم الله فيهم خيرا ٢٥٦

الادّكار بالمسائل الفقهيه لأبى القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجى النحوى ٢٥٧

مسائل الجزاء ٢٥٨

المسأله الأولى ۲۵۸

المسأله الثانيه ۲۵۸

المسأله الثالثه ۲۵۹

المسأله الرابعه ۲۵۹

المسأله الخامسه ۲۵۹

المسأله السادسه ۲۵۹

المسأله السابعه ۲۵۹

المسأله الثامنه ۲۶۰

المسأله التاسعه ۲۶۰

المسأله العاشره ۲۶۰

المسأله الحاديه عشره ۲۶۰

المسأله الثانيه عشره ۲۶۱

المسأله الثالثه عشره ۲۶۱

المسأله الرابعه عشره ۲۶۲

المسأله الخامسه عشره ۲۶۲

مسأله فيها : الكلام على نصب « ضبّه » فى قول صاحب (المنهاج) . ۲۶۴

مهمه من أبحاث شيخنا العلامه الكافيجى ۲۶۸

أبحاث فى قولهم (زيد قائم) ۲۷۱

فائده من مولدات شيخنا العلامه الكافيجى ۲۷۱

الكلام على مسأله « ضربى زيدا قائما » ۲۷۸

تحفه النجباء فى قولهم : هذا بسرا أطيب منه رطبا ۲۸۲

مسأله ۲۸۷

كشف الغمّه عن (الصّمّه) ۲۸۸

تعريف مركز

بسم الله الرحمن الرحيم

هَلْ يَسْتَوِی الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ

الزمر: ۹

عنوان المكتب المركزی

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آباده ای، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلی، الرقم ۱۲۹، الطبقة الأولی.

عنوان الموقع : : www.ghbook.ir

البريد الالكترونی : Info@ghbook.ir

هاتف المكتب المركزی ۰۳۱۳۴۴۹۰۱۲۵

هاتف المكتب فی طهران ۸۸۳۱۸۷۲۲ ـ ۰۲۱

قسم البيع ۰۹۱۳۲۰۰۰۱۰۹شؤون المستخدمين ۰۹۱۳۲۰۰۰۱۰۹.

مركز القائمية للبحوث والتحريات الكمبيوترية
اصبهان
www
للحصول على المكتبات الخاصه الاخرى
ارجعوا الى عنوان المـركز من فضلـكم
www.Ghaemiyeh.com
www.Ghaemiyeh.net
www.Ghaemiyeh.org
www.Ghaemiyeh.ir
و للايصاءِ من فضلكم
۰۹۱۳ ۲۰۰۰ ۱۰۹